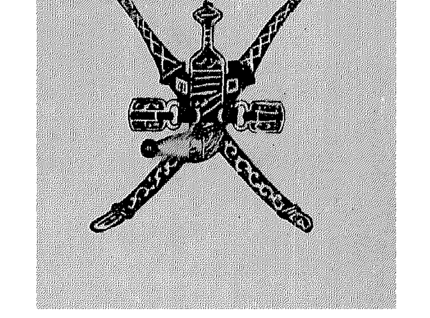
سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة





بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف

جون . ب . كيلي

الجزء الأول

ترجمة

محمد أمين عبد الله

سلطنة عُمان

وزارة التراث القومى والثقافة



بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف

جون . ب . كيلى

الجزء الأول

ترجمة

محمد أمين عبد الله

راجع الكتـــاب وأشرف على طبعه الأســــتاذ

عبد المنعم عامر

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

سلطنة عمان
وزارة التراث القومى والثقافة
مكتب الوزير

تقديم

عايشت منطقة الخليج خلال القرن التاسع عشر الميلادى أحداثا على جانب كبير من الأهمية كان لها أثرها البعيد فيما آلت اليه حياة الشعوب فى هذه المنطقة .

وكان الشعب العمانى فى نشاطاته البشرية وفى بيئته الطبيعية ــ كما لا يزال ــ عاملا مشتركا فى تواريخ شعوب منطقة الخليج ، وتاريخه هو المرآة التى تبين على صفحتها الأحداث العالمية . والسياسات الدولية ، والتيارات الفكرية والعقائدية التى نشطت فى المنطقة خلال تلك الفترة .

ولقد تناول المؤرخون على اختلاف مذاهبهم وألوانهم وجنسياتهم تاريخ منطقة الخليج من زوايا مختلفة ، فكتبوا المؤلفات العديدة بلغات أوربية وغير عربية ، وكان من بين هؤلاء المؤروخين ، المؤرخ البريطانى جون كيلى الذى الف هذا الكتاب . وسماه ، بريطانيا والخليج بين عامى ١٧٩٥ و ١٨٨٠ م .

ونظرا لما لهذا الكتاب من قيمة تاريخية فقد رأت الوزارة أن يترجم الكتاب الى اللغة العربية ، وأن تنشره الوزارة تبيانا لما تضمنه من تواريخ عالج المؤلف أحداثها بقدر كبير من الوفاية والتمام .

وانه لمن المعروف بداهة أن كتب التاريخ تمثل صورا لأحداث ماضية وهى فى كل أحوالها تعبر عن انطباعات مؤلفيها وآرائهم الخاصة ، ومن ثم فان الآراء والمعلومات التى يتضمنها كتاب بريطانيا والخليج لا تمثل أى وجهة نظر معينة ، سياسية كانت أو غير سياسية ، لحكومة سلطنة عمان .

وانا لنرجو أن تحقق خطة الوزارة لنشر الكتب على مختلف ألوانها ما تصبو اليه من بيان ومعارف يتزود بها الفكر العمانى والعربى فيستنير بها فى مسيرته الحضارية ، ونحن نخطو نحو الأمجاد التى نترسمها فى ظلال من رعاية صاحب الجلالة السلطان قابوس .

فيصل بن على بن فيصل
وزير التراث القومى والثقافة

مقدمة المؤلف

على الرغم من أن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج فى عالم اليوم لم تعد موضع نزاع ، فان التاريخ الحديث لهذه المنطقة وتاريخ الوجود البريطانى فيها لم يلقيا الاهتمام الوافى من الباحثين فى هذا المضمار وقد يرجع هذا النقص الى ارتباط الخليج بالحكم البريطانى فى الهند ، وبالتالى لم يحظ من المؤرخين البريطانيين المعاصرين بذلك الاهتمام الذى كان له فى السابق ومازال له حتى اليوم . ان غروب شمس الامبراطورية البريطانية لا ينبغى أن يعزف الاهتمام بماضى تلك الامبراطورية وانما على العكس من ذلك ، فهذا الماضى قد يثير فى النفس كثيرا من الانطباعات عنيفة كانت أم مغرضة عن ماضى تلك الامبراطورية على ضوء المفاهيم السائدة أو أنه قد يشجع على اغفال ذلك الماضى كليا . وقد يكون صحيحا أن الخليج هو آخر محطة ينحسر عنها الوجود الاستعمارى ، مهما كانت الطريقة التى تم بها ذلك الانحسار ، لقد كان الخليج أول منطقة اتجهت اليها أنظار المغامرين من رجال التجارة البريطانيين فى الشرق ، وقد مضت الآن ثلاثة قرون ونصف بالتحديد منذ أن نزلت اول شحنة للبضائع على شواطىء الخليج ، وهى الشحنة التى استهلت بها شركة الهند الشرقية نشاطها التجارى مع فارس وأقامت على أساسها علاقات تجارية استمرت حتى هذا اليوم أما الاتصال بدول ساحل الخليج فلم يتحقق قبل مرور قرنين منذ ذلك الوقت الذى أصبحت فيه العلاقات البريطانية مع الخليج تخضع للاعتبارات السياسية أكثر مما تخضع للمصالح التجارية . وانطلاقا من تلك الاعتبارات فرضت بريطانيا حمايتها البحرية على الخليج منذ ذلك الوقت .

ان أهم المؤلفات التى صدرت عن تاريخ وجغرافية الخليج هو ((دليل الخليج الفارسى)) ـ ((عمان والمنطقة الوسطى للجزيرة العربية)) . تاليف : جى . جى . لوريمار ، فقد قام لوريمار باعداد هذا الكتاب فى قسم الشئون

الخارجية لحكومة الهند فيما بين عام ١٩٠٥ ، ١٩٢٥ ، وقد صدر المجلد الجغرافى من الكتاب عام ١٩٠٨ ، كما صدر المجلد التاريخى عام ١٩٢٥م ، أى بعد وفاة لوريمار بوقت قصير . ويعتبر الكتاب من أضخم وأهم الأعمال التى صدرت فى هذا المضمار ، بل قد يفوقها جميعا ، اننا لا نتصور أن يضارعه أى عمل آخر حاضرا أو مستقبلا ، فضلا عن التفوق عليه . غير أنه من المؤسف أن هذا الكتاب لم يلق مايستحق من الرواج والتداول ، فقد اقتصر تداوله على الجهات الرسمية حتى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، وحتى بعد هذا التاريخ كان الكتاب نادر الوجود . وفى غضون الخمسين عاما بعد صدور هذا السفر التاريخى العظيم لم يصدر أى مؤلف هام عن تاريخ الخليج فيما عدا كتاب أرنولد ويلسن ((الخليج الفارسى)) الذى صدر عام ١٩٢٨ وأعيد طبعه عام ١٩٥٤ . ولما كان كتاب أرنولد ويلسن قد ركز على العصور القديمة من تاريخ الخليج حتى هذا القرن ، فقد جاءت معالجته لتاريخ القرن التاسع عشر مقتضبة ، غير أن ذلك الكتاب بوجه عام يعتبر مزجا بارعا بين الثقافة العلمية الواسعة والخبرة الطويلة بالمنطقة ، وهذه ميزة تنفرد بها مؤلفات رجال الادارة البريطانية الذين عملوا فى الدوائر السياسية فى الهند .

ان الغاية من وضع هذا الكتاب هى ايضاح المراحل التى مر بها النفوذ البريطانى فى الخليج خلال القرن التاسع والأسس التى قام عليها هذا النفوذ ، واتخاذ عام ١٧٩٥ نقطة انطلاق لدراسة هذا النفوذ ليس لها اعتبارات خاصة ، وكل مافى الأمر هو أنه لابد من اختيار مرحلة تاريخية من القرن الثامن عشر نبدأ بها دراسة منطقة الخليج ، من حيث تركيبات المجتمع والتجارة والسياسة قبل أن تتأثر تلك العوامل بمضاعفات الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ — وبظهور الوهابيين على مسرح الأحداث فى أواسط شبه الجزيرة العربية بعد مرور عام أو عامين منذ ذلك التاريخ .

وعلى الرغم من ذلك فان عام ١٧٩٥ لا يخلو من الأهمية فى التاريخ الحديث للخليج . ففى ذلك العام حقق القاجار وهى الأسرة التى قدر لها أن تحكم فارس طوال القرن التاسع عشر ، وجزءا من القرن العشرين ،

انتصارهم على بقايا أسرة الزند فى جنوب فارس ، وهو نفس العام الذى امتد فيه النفوذ الوهابى الذى قدر له أن يصبح القوة السياسية المؤثرة فى وسط شرق الجزيرة العربية الى ساحل الخليج على أثر احتلال الوهابيين للاحساء وخضوعهم لهم . وقد كنت مدفوعا فى استعراض الوجود البريطانى فى الخليج فيما بين عام ١٧٩٥ ، ١٨٨٠ بهدفين .

الهدف الأول :

ان استعرض تطور السياسة البريطانية فى الخليج بالذات .

والهدف الثانى :

أن أحدد موقع الخليج فى السياسة البريطانية فى الشرق الأدنى كله .

وخلال ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر الأولى كان تصاعد النفوذ البريطانى فى الخليج حقيقة مفروغا منها ، فلقد كان الخليج اذا استخدمنا الاصطلاح الذى كان متداولا قبل جيل أو جيلين ((بحرا موصدا)) أمام الدول الأخرى ولكن فى أواخر القرن بدأ النفوذ البريطانى يواجه تحديات وبدرجات متفاوتة وان لم تكن خطيرة فتركيا أولا ثم فرنسا ، ثم ألمانيا وروسيا . وقد قررت أن أنهى أحداث هذا الكتاب بقصة الوجود العثمانى ، ثم بابرام ((المعاهدة الخاصة)) مع البحرين عام ١٨٨٠ ، وهى المعاهدة التى كانت الأساس المباشر لاحتكار بريطانيا النفوذ فى المنطقة ، وكانت واحدة فى سلسلة الاتفاقيات التى عقدت مع دول الساحل العربية كنتيجة لظهور دول أخرى على المسرح السياسى فى الخليج ابان العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، كما كان لتلك المعاهدة الفضل فى وضع أسس المعاهدات التالية التى عقدتها بريطانيا مع دول الخليج فى نفس الفترة لأنها فى نظرى هى الفترة المناسبة للتوقف عندها ، لكونها تعبر عن الحقبة التى كانت بريطانيا تمارس فيها سياستها فى شبه انفراد عن الدول الأخرى فى أوروبا ، وعن بدء مرحلة جديدة من الصراع مع الدول الأخرى .

ان حوالى ثلث المعلومات التى وردت فى هذا المؤلف مقتبسة من رسالة كنت قد أعددتها فيما بين عام ١٩٥٢ ، ١٩٥٥ لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة لندن تحت عنوان ((السياسة البريطانية فى الخليج الفارسى)) . أما بقية المواد فقد قمت بجمعها خلال عام ١٩٥٥ — ١٩٥٨

عندما كنت أشغل منصب رئيس قسم البحوث لمعهد دراسات الكومنولث بجامعة اكسفورد . وانه ليسعدني كثيرا أن أعبر على صفحات هذا الكتاب عن تقديرى لكافة الذين منحونى التاييد والتشجيع ، وأخص بالذكر البروفوسير كيه . اس . لامبتون ، والبروفوسير دبليو . ان . مدلكوت ، والبروفوسير اس . تى باندوف ، والبروفسير برنارد لويس ، وجميعهم فى لندن ، والدكتور جى . ال لويس ، والسيدة/ايه ام . شلفر (عميدة كلية اكسفورد بلندن) كذلك أدين بالفضل بنوع خاص للبروفوسير لامبتون على ماأبداه من اهتمام بهذا الكتاب ، وعلى الاقتراحات والانتقادات التى وجهها الى خلال مرحلة اعداد الكتاب . أما السير هاملتون جب فقد تفضل مشكورا بمراجعة مسودة الكتاب ، وساهم فيه بآراء قيمة كثيرة .

ومن البديهى أن أقر بأننى المسئول عن أى خطأ فى الكتاب ، كما أشكر اللجنة المشتركة للمجلس الأمريكى للجمعيات العلمية ومجلس البحوث العلمية للشرق الأدنى والأوسط ثم مركز الدراسات للشرق الأدنى وشمال أفريقيا التابع لجامعة مشجن ، وعلى الأخص البروفوسير دبليو . دىشورجر الذى سمح لى بالتفرغ لكتابة هذا المؤلف أثناء العمل ، كذلك أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرى للمساعدة الكريمة التى لقيتها من موظفى مكتبة ادارة الهند ، ثم من مكتب سجلات ادراة الهند ، خصوصا الآنسة اى . اف . طومسون نائبة أمين المكتبة ، والمستر دوجلاس ماثيوز الأمين المساعد السابق ونائب أمين مكتبة لندن حاليا ، بالاضافة الى عدد من الرجال الذين كان لهم الفضل فى انجاز هذا العمل ، وعلى الأخص عما قدموه الى من عون أثناء زيارتى للخليج للاعداد لهذا الكتاب ، فاذا لم أخصهم بالشكر فردا فردا ، فأرجو الا يتصوروا أننى قد جحدت فضلهم .

وأخيرا أهدى هذا الكتاب الى الرجل الذى كان له الفضل الأكبر فى اخراجه ، والذى لولا نصائحه واهتمامه لما قدر لهذا الكتاب أن يرى النور.

لندن ــ أكتوبر ١٩٦٥ جى. بى. كيلى

الفصل الأول

الخليج العربى فى أخريات القرن الثامن عشر

ليس فى وسع أى دولة أن تمارس نفوذا على منطقة الخليج مالم تكن تلك الدولة تملك السيطرة على البحار . ولم يتسن لأى دولة أن تمارس مثل هذه السيطرة منذ سقوط الخلافة العباسية حتى الآن ، الا فى فترتين ، وفى كلتا الفترتين كانت الدولة المسيطرة من الدول البحرية ، مملكة البرتغال فى القرن السادس عشر ، والامبراطورية البريطانية فى القرن التاسع عشر . ولقد كانت السيطرة البرتغالية على الخليج جزءا من خطة واسعة يعود الفضل فيها الى القائد الكبير الفونسو البكورك ، وكان الهدف منها الوصول الى جزر الهند الشرقية بالاستيلاء على مداخلها التقليدية ــ البحر الأحمر والخليج العربى ، ثم مضيق ملقا عبر رأس الرجاء الصالح حتى مصب نهر تاجوس . أما سيطرة بريطانيا على الخليج فقد تمت بطريقة عشوائية وعلى حين دخل البرتغاليون الخليج رافعين الأسنة والحراب لفرض سلطانهم عليه، جاء البريطانيون فى البداية كتجار مغامرين يبحثون عن التجارة والثروة ، ولم تتحقق السيطرة الكاملة للانجليز على الخليج الا بعد انقضاء قرنين من الزمان وكنتيجة لسيطرتهم على الهند ، وما ان ولى الربع الثانى من القرن التاسع عشر حتى كانوا سادة الموقف فى الخليج ، ومنذ ذلك الوقت فرض البريطانيون وصايتهم على هذه المنطقة .

قبل قرون عديدة من وصول البرتغاليين كان الخليج واحدا من أهم المعابر التجارية فى آسيا وعن طريقه كانت تمر منتجات الهند والصين والأرخبيل الشرقى الى الأسواق فى ايران ، والشام ، والعكس من ذلك كانت تعبر السلع الواردة من الجزيرة العربية وايران وأوروبا من نفس هذا الطريق الى الهند والشرق الأقصى . كما قامت وازدهرت على ضفاف الخليج كثير من المدن التجارية المعروفة كالبصرة،والبحرين ، وصراف ، وقيس ، وهرمز، وبوشهر ، غير أن هذه المدن سرعان ماسقطت واندثرت تحت ضغط الأحداث

التى توالت على المنطقة مثل ثورة القرامطة ، وسقوط الخلافة العباسية ، وغزوات المغول ، وقيام امبراطورية صفوى فى ايران . وقد طواها الفناء نهائيا عند اكتشاف البرتغاليين للطريق البحرى الى الهند فى نهاية القرن الخامس عشر ، ومنذ ذلك الحين تحولت جميع الطرق التجارية الرئيسية التى تربط آسيا بأوروبا الى الجنوب بعيدا عن منطقتى الخليج العربى والبحر الأحمر ، أى عبر المحيطات الجنوبية ورأس الرجاء الصالح . ولم تستأنف مسارها القديم الا بعد شق قناة السويس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . أما فيما يختص بالمدن والدول التى نشأت على شواطىء الخليج فقد كانت نهاية القرن التاسع عشر بمثابة كارثة كبرى لتلك الدول ، اذ أن وجودها وازدهارها كطريق دولى للتجارة أخذ يعتمد على علاقاته التجارية بالشام وأسواق البحر الأبيض المتوسط ، وما ان جرد الخليج من هذا الدور حتى سقط فى قبضة السيطرة البرتغالية التى استمرت زهاء قرن من الزمان ، وهكذا أصبح للسفن البرتغالية السيطرة على مياه الخليج ، كما كان ولاة البرتغال هم الذين ينظمون الحركة التجارية فى المنطقة .

ومن قلعة هرمز الكبيرة مركز السلطة البرتغالية ، كان البرتغاليون يمارسون سيطرتهم على مداخل الخليج ولم يكن فى مقدور أى دولة من دول الخليج ، ولا حتى امبراطورية صفوى فى فارس تحرير المنطقة من قبضة النفوذ البرتغالى لأن أيا من هذه الدول ، ولا حتى الدولة الفارسية كانت فى وضع يسمح لها بتحدى القوة البحرية البرتغالية .

ولم تتح الفرصة للشاه عباس الأول ، أعظم أباطرة أسرة صفوى لطرد البرتغال من هرمز الا عند قدوم الانجليز الى المنطقة فى القرن السابع عشر ، حيث استعان بأسطولهم البحرى فى تحقيق هذا الأمر . وبسقوط قلعة هرمز فى يد قوة مهاجمة من الفرس والانجليز سنة ١٦٢٢ انتهت للأبد السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج ، وانفتحت أسواق ايران والجزيرة العربية أمام التجارة البريطانية ، ولم تحاول هولندا أو فرنسا ، وهما الدولتان الأوربيتان التجاريتان اللتان جاءتا فى أعقاب الدخول البريطانى الى الخليج ، أن تمارسا سيطرتهما على الخليج على غرار السيطرة البرتغالية فقد حصرتا

نشاطهما فى المنطقة ضمن النطاق التجارى فحسب ، وفى العشر الأخير من القرن الثامن عشر لم يبق من الوجود الأوروبى فى الخليج غير شركة الهند الشرقية البريطانية ، وان كانت مصالح هذه الشركة فى تلك المرحلة قد تقلصت الى حد كبير ، ولقد عمت الفوضى المنطقة منذ النكسة التى أصيبت بها البرتغال ، وترك الأمر للمشيخات العربية الصغيرة الواقعة على ساحل الخليج لتتنافس بين بعضها البعض على السلطة .

وكانت أكبر هذه الامارات هى سلطنة عمان التى تقع خارج حزام منطقة الخليج الأصلية . وفى العصور الوسطى كان اسم عمان يطلق على كل ذلك الجزء من الجزيرة العربية الذى يقع شرقى قطر ثم جنوبا الى المحيط الهندى ، وفى القرن الثامن عشر كان هذا الاسم يطلق على الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية والتى تشكل اليوم سلطنة عمان وساحل الهدنة . ولقد صنعت الجغرافيا من عمان استراتيجية ، اذ يحيط بها البحر من أجزائها الثلاثة ، بينما تلتف رمال الربع الخالى بجزئها الرابع الذى يفصلها عن بقية الجزيرة العربية ، وتتحكم فى عمان سلسلة من الجبال تسمى جبال الحجر تبدأ من رأس رءوس الجبال حتى الخليج العربى، ثم تمتد صوب الجنوب الشرقى على شبه نصف دائرة كبيرة تمتد الى البحر العربى ، والى الشرق من هذه السلسلة بينها وبين خليج عمان يقع سهل الباطنة الساحلى ، ويبلغ طول هذا السهل ١٥٠ ميلا وعرضه نحو عشرة أميال ، ويبدأ من الجهة الشمالية من بلدة شناص ، وينتهى جنوبا فى مدينة مسقط ، حيث تمتد الجبال داخل مياه البحر .

أما فى الداخل فان الأرض تمتد منتهية فى شكل مجموعة من السهل الصخرى تشقه أعداد كبيرة من الوديان أو جداول المياه ، ويسمى الجزء الشمالى من هذا السهل الظاهرة ، والجنوبى منه حمراء الدروع ، أما فى الغرب فان المنحدرات تختلط بسلسلة من السهول الرملية أو بحيرات الملح ، حيث تقع على الناحية الجنوبية من منطقة الرمال المتحركة أو الرجراجة وتعرف (بأم السميم) والى الغرب أكثر من السبخة تقع سلسلة تلال رمال الربع الخالى غير المطروقة .

ويشق منطقة الحجر عدد من الوديان التى تفتح الطريق الى داخلية عمان ، وأكبر هذه الوديان وادى سمايل الذى يقسم منطقة الحجر قسمين الحجر الغربى والحجر الشرقى ، ولا يفصل وادى سمايل عن ثانى أكبر وديان عمان ، وهو وادى حلفين ، غير خور ضيق يمتد فى اتجاه الجزء الشرقى من خليج عمان شاقا طريقه نحو الجنوب حتى شواطىء البحر العربى ، ويطل على بطن وادى سمايل سلسلة من القمم تعرف فى مجموعها بالجبل الأخضر، يصل ارتفاعها الى ١٠ آلاف قدم ، وهى أعلى سلاسل الجبال العمانية كلها . وعلى بعد بضعة أميال الى الغرب تقع سلسلة جبل الكور التى لا تقل اثارة عن غيرها . أما الجانب الشرقى من عمان ، ابتداء من رأس الحد شمالا حتى ظفار جنوبا فان البلاد تشكل خليطا من كثبان الرمال كمنطقة بنى وهيبة أو السهول الحجرية كمنطقة الهفوف ، والمنحدرات الصخرية كجده الحراسين. أما ظفار ، السهل الأخضر المطل على البحر العربى فان هبوب الرياح الموسمية السنوية عليه يجعله نعمة على هذا الجزء ، وذلك لما يصاحبه من أمطار ، الى جانب وجود سلسلة جبال القرا التى تحيط به من الشمال وتحميه من الرياح الحارة التى تهب عليه من صحراء الربع الخالى .

من الوجهة التقليدية تنقسم عمان الى عدد من المقاطعات لا يمكن وضع حدود دقيقة لها ، ولكنها تتوافق مع التقسيمات الطوبوغرافية للبلاد . ولا يمكن اعتبار رؤوس الجبال ، وهى مجموعة الجبال المطلة على مدخل الخليج العربى كاحدى مقاطعات عمان القديمة ، وان كانت هذه المجموعة تؤلف جزءاً من سلطنة عمان الحديثة ، كذلك لم تكن ظفار مقاطعة من مقاطعات عمان فى القرن الثامن عشر ، غير ان الباطنة التى تشكل السهل الساحلى هى المقاطعة الأولى لعمان ، وقد أطلق عليها هذا الاسم باعتبارها تمثل جوف عمان بالمقارنة الى مقاطعة الظاهرة التى تعتبر بمثابة ظهر عمان . وتمتد مقاطعة الظاهرة من واحة البريمى فى الشمال حتى جبل الكور فى الجنوب حيث تنتهى فى المنطقة الأم أو عمان الوسطى أى المنطقة المحيطة بالجبل الأخضر أو جبل الكور والمرتفعات العليا لوادى حلفين . أما المنحنيات الجبلية الواقعة فى الشرق من وادى سمايل فتعرف بالشرقية ، والى الجنوب الشرق منها تقع جعلان ممتدة على البحر العربى حتى منطقة رأس الحد . اما المنطقة الشمالية والتى تعرف فى الوقت الحاضر بعمان المتصالحة فهى

تشكل ، كما يدل عليها اسمها ، الحدود الشمالية للبلاد ، وهى الوحيدة التى تطل على الخليج العربى . أما المقاطعة السادسة وهى المسماة بالغربية فلم يعد لها وجود الآن ، ولكنها كانت تشكل فى العصور الوسطى الجزء الغربى من أبو ظبى امتدادا الى شبه جزيرة قطر . ولقد أثرت الطبيعة الجبلية لعمان على أهلها تأثير عميقا ، اذ أن معظم هؤلاء السكان الذين يقدر تعدادهم فيما بين نصف أو ثلاثة أرباع المليون يقطنون الوديان الغربية والشرقية من منطقة الحجر(١) ، وعلى الأخص المنطقة المحيطة بالجبل الأخضر وعلى سهل الباطنة .

ان التركيب الاجتماعى لعمان قبلى محض : ففيها قرابة مائتى قبيلة رئيسية واعداد لا تحصى من القبائل الفرعية . كما أن عزلة هذه البلاد عن العالم ، ثم عزلة كل قبيلة عن القبيلة الأخرى كان سببا فى انتشار عمليات الثأر والأحقاد القبلية فيما بينها . وتتكتل قبائل عمان ضمن طائفتين سياسيتين متناوئتين هما الهناوية والغافرية . ومن العسير تحديد أوتفسير أصول هذا الانقسام القبلى ، وترى بعض الأوساط أن منشأ هذا الانقسام هو الحروب الأهلية التى مزقت عمان فى القرن الثامن عشر ، بينما يرجعه البعض الآخر الى العرب الأوائل الذين استوطنوا عمان . فقد بدأت هجرة القبائل العربية الى عمان من الجنوب العربى للجزيرة فى فترة مبكرة من القرن التاسع قبل الميلاد ، واستمرت فى التدفق على البلاد على امتداد العشرة قرون التالية ، ولقد استأثرت هذه القبائل اليمنية أو القحطانية ، كما كانت تدعى ، بالأرض الجديدة حتى القرن الرابع أو الخامس بعد الميلاد ، عندما استقبلت البلاد أفواجا جديدة من المهاجرين من أواسط وشرق الجزيرة . وقد استقر

---

(١) حسب تقدير المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط كان سكان عمان فى سنة ١٨٨٠ نحو ٦٠٠،٠٠٠ نسمة وهم السكان الأصليون و ٢٠٠،٠٠٠نسمة للأقليات والعناصر غير العمانية (من أفريقيين وهنود وايرانيين ... الخ) وذلك وفقا للتقرير الادارى ـ السنوى ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ من اعداد اللفتنانت كولونيل اس . بى مايلز بعنوان «ملاحظات على القبائل العمانية » تأليف جى.جى. لوريمر الذى يقدر عدد سكان عمان سنة ١٩٠٨ بنحو ٥٠٠ ألف نسمة ، ٣٠ الفا منهم من البدو . راجع جريدة الخليج الفارسى عمان وأواسط الجزيرة العربية مجلد ٢ طبعة كلكتا ١٩١٥ الجزء الثانى عدد ١٤١٢

القادمون الجدد من العدنانيين والنزاريين ، وهو الاسم الذى كانت تعرف به هذه القبائل اليمنية ، فى عمان ، رغم المعارضة القوية من اليمنيين القاطنين شمال وادى سمايل ، والمنطقة التى تعرف الآن بساحل الصلح . والمعروف أن القبائل المنحدرة من أصل يمنى تسمى الهناوية بينما المنحدرة من نزار تعرف بالغافرة ، أى أن الأولى من قبائل بنى هناه ، والثانية من سلالة بنى غافر . وظل هذا الانقسام يغذى الصراع القبلى الذى أشرنا اليه آنفا(١) . على أن أهم مافى مجموعة قبائل بنى هناه هم آل سعد أو بال سعد . سكان الباطنة ، والحرث والحجرين ، والحبوس سكان مقاطعة الشرقية ، وآل بوسعيد ، وبنى رواحة والعوامر سكان عمان الوسطى ، بالاضافة الى بنى بوعلى سكان الظاهرة وبنى بوحسن سكان جعلان ، والنعيم سكان الطاهرة ، وقبائل الحبتية وبال وهيبة وهما فصيلتان من ثلاث قبائل عمانية رئيسية ، وهما قبائل بدائية ، موطن نشاطها جنوب وشرقى عمان من ظفار حتى مقاطعة الشرقية ، وكلتا القبيلتين تنحدر من أصل هناوى ، بينما القبيلة الثالثة ، الدروع فمنطقة ارتيادها سفوح عمان ، وهى تنقل ولاءها من الهناوية الى الغافرية(٢) .

وبجانب الانقسام القبلى بين هذين الفريقين ، هناك الانقسام المذهبى أو الطائفى ، ذلك أن معظم ان لم يكن جميع قبائل الغافرية من السنة بينما تنتمى أغلبية الهناوية الى المذهب الاباضى ، وهو مذهب الخوارج الذى ظهر فى القرن الأول للهجرة بعد أن انشق مجموعة من المسلمين على الامام على ابن أبى طالب ، على أثر موقعة حطين فى شهر يوليو ٦٥٧ بعد الميلاد ، بسبب موافقته على التحكيم فى الصراع الذى نشأ بينه وبين خصمه معاوية على

---

(١) فى الوقت الحاضر لا تلعب هاتان القبيلتان دورا يذكر فى الشئون السياسية للبلاد على الرغم من أن غالب بن على الذى تولى الامامة فى عمان سنة ١٩٥٤ ينتمى الى بنى هناه ، أما بنو غافر فقد كانوا يعرفون بالمبايمة أى المتقبلو الولاء لأنهم يمنحون ولاءهم مرة الى هذه القبيلة ومرة الى تلك .

(٢) بعض هذه القبائل مستثنون من الهناوية العاديين المنتمين الى الأصل اليمنى أو النزارى أو الغافرى . فالحرث وبنى رواته رغم كونهم هناوية الا أنهم ينحدرون من أصل نزارى أو يمنى بينما بنوريام والنعيم والجبة وهى كلها قبائل غافرية تنحدر من أصل يمنى وليس نزاريا .

الخلافة فقد أصرت هذه الجماعة ببطلان التحكيم فى الخلاف ، وطالبت بالاحتكام الى كتاب الله . وانكفأت تقاوم هذا الموقف بالقوة واللجوء الى الارهاب . ولكن الامام على تمكن من سحق هذه الفئة المرتدة عنه سنة ٦٥٨م ، فيما عدا بعض الجيوب التى بقيت على قيد الحياة فى العراق وفى غيره من الأقطار .

ان احدى فئات الخوارج هؤلاء وهى تقطن منطقة قريبة من البصرة هى فئة الاباضية وقد تسمت بهذا الاسم انتماء الى أحد زعمائها الأوائل عبد الله ابن أباض الذى انفصل عن فئة الخوارج الأشد تطرفا فى سنة ٦٨٥ بعد الميلاد، الأمر الذى سهل للمتعاقبين من خلفاء امية أن يقبلوا بوجود هؤلاء فى مجتمعاتهم . وعند وفاة عبد الله بن اباض (وتاريخ وفاته مجهول) انتقلت زعامة الاباضيين الى عبد الله الشيت جابر بن زيد الأزدى الذى نزح من نزوى فى عمان ، وعلى الرغم من المكانة العلمية التى كان يحتلها عبد الله الشيت بين مسلمى العالم (فقد كان معروفا انه من أكبر جامعى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم) وأنه كان ينتهج سياسة وفاق مع خلفاء بنى أمية ، كما كان يفعل سلفه واتجهت الحركة الاباضية فى عهده الى التجديد أكثر واكثر حتى سنة ٧٢٠هجرية عندما أقصى عدد كبير من أتباعها الى عمان .

ولقد انتشرت الأفكار الاباضية والخوارجية فى عمان فى مستهل الحركة وتعمقت فيها وعلى الأخص بين القبائل ذات الأصل اليمنى . وعند قيام الخلافة الأموية الأولى انفصلت عمان عن الامبراطورية العربية ، ولم تعد اليها الا خلال الحقبة الأخيرة من القرن السابع بعد الميلاد ، عندما أخضعها الحاكم الحجاج بن يوسف لسلطانه ، لكنها عادت فانفصلت عن الامبراطورية العربية بعد وصول الجماعات الاباضية المطرودة من البصرة بعد عام ٧٢٠ وبعد سقوط الخلافة الأموية فى عام ٧٥١ ميلادية انتخبت عمان أول امام شرعى لحكمها هو الجلندى بن مسعود ، ولكن حكمه كان قصيرا الى حد كبير ، وخلال عام واحد منه قام السفاح الخليفة العباسى الجديد بفرض سلطانه على عمان بعد اعدام الامام الجلندى ، غير أن النظرية الاباضية كانت حتى ذلك الوقت قد تعمقت بصورة قوية فى وجدان العمانيين حيث غدا من المستحيل استئصالها ، فضلا عن أنها قد ارتبطت فى أذهانهم بالاستقلال .

وقد شهدت عمان عبر القرنين التاليين سلسلة من الأئمة المنتخبين ، قاد معظمهم ثورات متواصلة ضد الحكم العباسى ، ولكنهم أقصوا عن السلطة عن طريق الحملات التأديبية التى كان يقوم بها العباسيون .

وفى نهاية القرن العاشر للميلاد تلاشى نفوذ العباسيين كليا من عمان مع تفكك أوصال امبراطوريتهم ، ومن ثم استعادت الامامة سلطانها على عمان باعتبارها نظام الحكم المفضل .

مبدئيا لا يختلف الاباضيون عن المسلمين السنة كثيرا . والشىء الوحيد الذى يميزهم عن غيرهم من الفرق الاسلامية ، هو تمسكهم الشديد بنصوص الشريعة ، ويقول المؤرخ كارستين ينبهور فى ملاحظة له عن الاباضية خلال زيارته لمسقط سنة ١٧٦٥ بقوله « بأننى لم التق فى حياتى بمحمديين يبدو عليه الوقار والتواضع كهؤلاء الاباضيين ، فهم لا يدخنون ولا يشربون الخمر ، كما أنهم يتناولون كميات قليلة من القهوة ، كما أن رجالهم لا يرتدون ملابس أزهى من الملابس التى يرتديها غيرهم من العامة ، كما لا يميزهم عن هؤلاء الا العمائم البيضاء المزوكشة وسيوف لامعة مدلاة على أكتافهم ، كما يحملون الخناجر الجميلة ويحزمونها على أوساطهم ، كما أنهم مشهورون بعدم الانفعال بسرعة ، وهم مهذبون تجاه الأجانب ويسمحون لهم بالعيش فى البلاد وفقا لقوانينهم(١) . وكغيرهم من الخوارج (الذين انقرض أكثرهم الآن) فان الاباضيين متسامحون مع غير المسلمين ، وبالأخص تجاه المسيحيين واليهود ، وهذا من الأمور البارزة اذا ماقورن بموقفهم المتشدد جدا تجاه الطوائف الاسلامية الأخرى ، ويعود هذا التعصب الى أصول العقيدة الاباضية .

وكان الاباضيون الأوائل عموما كغيرهم من الخوارج لا يقرون نظرية الحاكم الدائم ، وفى رأيهم أن الامام المنتخب شرعا هو شخص تفرضه الظروف ، ولكن لابد أن يتولى الامامة عن طريق الانتخاب فى كل مرة ، ولايحق لأى أسرة أو طبقة أن تحتكر الحكم لنفسها بالوراثة ، وعلى العكس من ذلك فان من حق أى فرد ، مهما كانت طبقته أو وضعه الاجتماعى أن يتولى مسئولية الحكم اذا توفرت فيه الاستقامة الدينية والأخلاقية ، وبالعكس فمن واجب المسلمين الصادقين أن يقوموا باقالة أو اعلان بطلان شرعية أى حاكم لا تتوفر فيه خصائص الامامة الصحيحة ، ومن ثم فقد كان فريق من الخوارج يعتبر الامامة بمثابة خليفة المؤمنين ، وبالتالى فان الأئمة أو الخلفاء الذين يعتبرهم الخوارج ائمة شرعيين هم « أبو بكر وعمر » وعلى الرغم من أن بعض فرق

(١) رحلة عبر الجزيرة العربية المجلد الثانى ١٩٧٥ (الجزء الثانى)

الخوارج كانت تعتبر عثمان أيضا اماما شرعيا من أئمة المسلمين وذلك فى الفترة الأخيرة من حكمه ، وكذلك على ابن أبى طالب قبل موقعة حطين .

* * *

ويعتقد الاباضيون بأنهم الفئة الاسلامية الوحيدة التى تطبق الدين وفقا للمبادىء الاسلامية الصحيحة وبالتالى فان الجنة فى اعتقادهم ستكون مثواهم فى اليوم الآخر . أما الفئات الاسلامية الأخرى فهى فى نظرهم بعيدة عن الاسلام وأقرب الى الكفر . وتحلل الفئة المتطرفة من الاباضيين دم غيرهم من المسلمين على هذا الأساس .

وعلى الرغم من أن جميع الاباضيين متفقون حول قضية الامامة، شأنهم شأن الفئات الأخرى من الخوارج ، الا انهم أقل تطرفا تجاه المذاهب الاسلامية الأخرى فلا يرمونها بالضلالة أو الكفر كما أنهم لا ينادون بقتل أصحابها، ومن هنا فان الاباضيين فى عمان لا يصرون على أن يكون امام المسلمين اماما ملتزما ، بمعنى أن يعلن الجهاد على غير المسلمين(١) . وانما يكفى أن يلتزم بالشورى فى الحكم ، وبالتروى فى قيادة الجماعة الاسلامية ، ووفق هذا المفهوم تصبح مهمة الامام قيادية تسير على هدى القرآن والسنة والأحاديث النبوية الصحيحة وأن يقتدى الامام بمن سبقه من الأئمة .

وعلى هذا الأساس فمن حق المسلمين خلع امامهم عن السلطنة اذا لمسوا فيه انحرافا أو خروجا على تلك المبادىء الأساسية . وقد يظل منصب الامام شاغرا فى بعض الحالات لأن استمرارية الامام لا تعتبر فى نظرهم شرطا الزاميا من شروط الاسلام ، أو مايسمى بالامامة الشرعية ، وذلك بعدد من الأسباب فى مقدمتها اعتقادهم بأن الخير والشر هما من فعل الانسان ، وان الله يحاسب الخلق على أفعالهم خيرا كانت أم شرا . ولا يقر الاباضيون خلافة كل من الامام على وعثمان على نقيض غيرهم من مسلمى المذاهب الأخرى .

ان الصراع الطويل الذى استمر خلال القرنين التاسع والعاشر بعد الميلاد بين الاباضية فى عمان وخلفاء بنى العباس قد أضفى على نظام الامامة

---

(١) يطلق الخوارج على انفسم اسم الشراه (جمع شارى) أى أولئك الذين باعوا أنفسهم فى سبيل الله عندما ثاروا ضد الامام على بن أبى طالب .

صـــبغة علمانية طغت على صـــبغته الدينية . وبالتـــالى أصـــبح ذلك الموقف خياريا وليس الزاميا بالنسبة للمؤهلات التى ينبغى أن تتوفر فى الامام لكى يحكم المسلمين ويحمى الوطن الاسلامى . وقد اعتاد الاباضيون فى عمـــان على انتخاب أئمتهم من بين القبائل ذات الأصل اليمنى ، اما عملية الانتخاب فتتم عن طريق مجلس مشترك من زعماء القبائل وعلماء الدين .

وفيما يلى نموذج لصيغة البيـــان الذى يصدر به انتخـــاب الامام وهـــو البيعة وتعود صيغة هذا البيان الى عهد الامام مرشد بن الوليد الذى تولى الامامة فى القرن العاشر بعد الميلاد . (نص البيعة) ...(١)

يشكل القسم الأعظم من المدون التاريخى عن عمان الذى استطاع أن يعثر عليه الأب جى. بى. بادجـــر فى عام ١٨٦٠ عنـــدما كان عضوا فى لجنـــة تقصى الحقائق المشتركة بين مسقط وزنجبار (راجع الفصـــل الثانى عشر) ، وهو الذى قام بترجمته وتبويبه الأب المذكور ، وصدر من مؤسسة هكليوت عام ١٨٧١ تحت عنوان تاريخ (سلاطين وائمة عمان) ويسمى بادجر مؤلف هذا الكتاب الذى يروى تسلسل الأحداث فى عمان حتى عام ١٨٥٦ سليل بن رزيق، غير أن اسمه الحقيقى كما يشـــير روس فى مؤلفه تاريخ عمان صفحة ١١٢ وكما جاء فى تقرير المقيم الســـياسى فى الخليج عام ١٨٨٢ — ١٨٨٣ تحت عنوان « ملخص لتاريخ(٢) عمان منذ عام ١٧٢٨ حتى ١٨٨٣ » فان اسمه حمـــد بن محمد بن رزيق وأن لفظة سليل معناها الابن ، وبالطبع كما يشير بادجر نفسه فى الصفحة الأخيرة من الترجمة هو أن اسمه حمد بن محمد بن رزيق .

---

(١) لم يذكر المؤلف نص البيعة .

(٢) « عمـــان منذ فجـــر التاريخ حتى عام ١٨٢٣ م » تأليف الليفتنانت كولونيل اى . اس . روس المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ويكاد يكون هذا الكتاب ترجمة انجليزية لكتاب « كشف الغمة » تأليف الشيخ سرحان بن سعيد من سكان نزوى وقد كتبه فى القرن الثامن عشر ويبدو أن المؤلف قد فرغ من كتابته عام ١٨٢٨ وهو التاريخ الذى تنتهى عنده أحداث الكتاب وعلى حـــد راى روس فان هذا الكتاب الذى هو صورة الأصل لكشف الغمة يشكل الجزء الاكبر من المخطوط التاريخى لعمان الذى حصل عليه القس. جى. بى. بادجر عام ١٩٦٠ وكان وقتهـــا ضـــمن لجنـــة التحقيـــــق الزنجبارية المســـقطية والذى قام بادجر بترجمتـــه والتعليق عليـــه وقامت بنشره دار هلكيوت =

وكان المؤلف مواطنا من بلدة (نخل) فى عمان الوسطى ، وقد وافاه الأجل فى عام ١٨٧٣ فى مدينة مسقط .

وقد اختفت الامامة من عمان فى منتصف القرن الثانى عشر ، وذلك بعد أن استولت قبيلة بنى نبهان من أواسط عمان على السلطة فى البلاد ، وأقامت فيه حكما ملكيا شمل البلاد كلها ، واستمر حكمهم زهاء قرنين ونصف .

وقد اختفت الامامة من عمان فى منتصف القرن الثانى عشر ، وذلك بعد عندما بدأت سيطرة النباهنة فى الانحلال وذلك بعد عام ١٤٢٩ تقريبا . وقد ظل نظام الامامة خلال القرنين التاليين فى وضع غير مستقر ، وعلى حين ظلت السلطة فى يد النباهنة فى الأجزاء الداخلية من البلاد فان المناطق الساحلية قد خضعت لسلطة البرتغال .

وابتداء من عام ١٥٠٧ أصبحت سور ومسقط ومطرح وصحار وخورفكان فى أيدى الغزاة البرتغاليين ، وبانتخاب الامام ناصر بن مرشد الذى ينتمى الى طائفة اليعاربة سكان بلدة الرستاق عام ١٦٢٤ استردت الامامة سيطرتها وسلطانها على البلاد . وقد استطاع اليعاربة أن يحققوا بعثا جديدا للسيطرة العمانية على المقدرات السياسية فى شبه الجزيرة العربية ، كما استطاع مرشد أن يواصل ضغطه على البرتغاليين حتى أرغمهم على التخلى عن الساحل العمانى بحيث لم يعد لديهم من المواقع عند وفاته عام ١٦٤٩ غير التحصينات الداخلية على مشارف مدينتى مسقط ومطرح ، ثم جاء ابن عمه

= عام ١٨٧١ تحت عنوان تاريخ «أئمة وسلاطين عمان » ويطلق بادجر على مؤلف هذا الكتاب الذى يتعرض الى تسلسل الأحداث فى عمان منذ عام ١٨٥٦ سليل ابن رزيق غير أن الاسم الأصلى للكتاب كما يشير روس هو « تاريخ عمان » ص ١١٢ والتقرير الادارى السنوى للمعتمد البريطانى فى الخليج ١٨٨٢ — ١٨٨٣ ، روس « ملخص لتاريخ عمان » ابتداء من عام ١٧٢٨ حتى ١٨٨٣ وأن اسمه هو حمد بن محمد بن رزيق وأن عبارة سليل تعنى الابن « أى ينحدر منه » وبالفعل فان بادجر نفسه يطلق عليه فى الصفحة الأخيرة من ترجمته أنظر ص ٣٧ « أئمة وسلاطين عمان » يسميه حمد بن محمد بن رزيق وكان من سكان نخل من المنطقة الوسطى فى عمان وقد توفى فى مسقط عام ١٨٧٣ .

سلطان بن سيف وطردهم من مسقط فى يناير عام ١٦٥٠ ثم واصل القتال ضدهم بشن هجوم على تحصيناتهم فى منطقتى ديو والدمام ، وقد تحولت عمان فى ظل اليعاربة الى أكبر قوة بحرية غير أوربية فى مياه الشرق ، وما كاد ينتهى القرن حتى تمكن الامام العمانى سلطان بن سيف من طرد البرتغاليين من كل من ممباسا وكليواوبمبا ، وارساء أسس أول حكم عمانى لأفريقيا الشرقية وما يبعث على الأسف أن اليعاربة رغم نجاحهم فى اقامة قاعدة لأول حكم وراثى فى عمان ، لم يخلفوا وراءهم حكاما عمانيين من نفس طرازهم أو معدنهم ، ومن ثم فان دولتهم لم تخسر سمعتها فى الخارج بعد قرابة مائة عام من بداية حكمهم للبلاد بما فى ذلك الثلث الأول من القرن الثامن عشر فحسب ، وانما كانت على شفا الانهيار فى داخل البلاد نفسها(١) .

عند وفاة الامام اليعربى الحاكم سلطان بن سيف عام ١٧١٨ ، انتخب نجله سيف ، وكان صبيا عمره اثنا عشر عاما ، اماما جديدا لعمان ، وقد واجه انتخابه معارضة من بعض رؤساء القبائل التى رأت فى انتخاب قاصر خروجا على المألوف ، واختاروا بدلا منه اماما آخر من أسرة اليعاربة وقد تسببت عملية الازدواج فى اختيار الامام منافسة قوية بين مؤيدى انتخاب نجل الامام سلطان بن سيف وكبار رؤساء القبائل ، وهو وضع لم يسىء الى نظام الحكم فحسب ، وانما أسفر عن سلسلة من الثورات والتمردات فى طول

---

(١) بالنسبة للاباضية والتاريخ القديم لعمان راجع عمان ص ١١٨ — ٦٦ ترجمة روس . وتتناول التعاليم الاباضية فى عمان كما ورد فى التقرير الادارى السنوى لدار المقيم البريطانى فى الخليج وملاحظاته عن الطائفة الاباضية فى عمان وكتاب « أئمة وسلاطين عمان » تأليف بادجر ص ١ — ٣٠ ومن ١ — ٩٩ ملحقاته وكتاب « أقطار وقبائل الخليج » تأليف الكولونيل اس . بى مايلز المجلد الثانى طبعة لندن ١٩١٩ وكتاب الخليج الفارسى تأليف السيرارنولد ولسون طبعة اكسفورد ١٩٢٨ من ص ٧٧ الى ٨٣ ودائرة المعارف الاسلامية تأليف هوتسما المجلد الرابع طبعة لندن ١٩٢٤ والاباضيون لعبد الله ابن أباض و « الاباضية » وموجز دائرة المعارف الاسلامية تأليف « أ. ح. اى. آرجب وجى » اس كرامرز طبعة لندن ١٩٣٥ .

البلاد وعرضها . وكان أنجح المتنافسين على الأمامة محمد بن ناصر من الغافريين ، الذى انتخب اماما فى عام ١٧٢٤ بمعاونة أغلبية القبائل النزارية ، غير أن انتخابه لاقى معارضة عنيفة من خلف بن مبارك ، الملقب بالقزم ، وهو شيخ من بنى هناه ، وكان قد دخل فى صراع مسلح بالفعل ضد زعيم الغافريين وكان خلف يخوض حربا بتأييد من بنى هناه لخلع محمد بن ناصر . وسرعان مااستدرجت الحرب الى ساحتها كل قبائل عمان تقريبا ، وتحالف نزاريو الشمال مع بنى غافر ، بينما تحالف قبائل الجنوب أو اليمنيين مع بنى هناه ولقد لقى كل من مبارك ومحمد بن ناصر مصرعهما خلال المعارك التى دارت رحاها فى مدينة صحار عام ١٧٢٨ ، ومع ذلك فقد استمر الصراع بين الفريقين دون هوادة ، حتى أسفر فى النهاية عن قيام معسكرين متخاصمين . وقبل ذلك كان سيف الثانى بن سلطان قد بلغ مبلغ الرجال مما أتاح لتحالف القبائل الهناوية الفرصة لانتخابه اماما على عمان ، بينما قامت مجموعة القبائل الغافرية بانتخاب امام منافس له ، هو بلعرب بن حمير . ولكن سيف تمخض عن شخصية ضعيفة وغير مؤهلة للحكم ، بل وعرض نفسه لعداء الفئات الاباضية الأشد تعصبا بانغماسه فى الدعارة والفسق والتدخين(١) حتى أوشك حكمه خلال سنوات قليلة على الانهيار ، واخيرا اضطر سيف كخطوة يائسة الى طلب المساعدة العسكرية من شاه ايران يومئذ نادر شاه .

فى ربيع عام ١٩٣٧ نزلت القوات الايرانية على الحدود الشمالية من عمان ، ومنها تقدمت الى واحة البريمى ، وقد التقى جيش بلعرب بن حمير مع القوات الايرانية فى منطقة الظاهرة وانتهت المعركة بينهما بهزيمة بلعرب .

ولقد وصل الايرانيون فى زحفهم عن طريق عبرى ونزوى الى مشارف مسقط ولكنهم سرعان ماانسحبوا من البلاد بعد تدعيمهم لحكم الامام سيف . وتنازل بلعرب عن الامامة كنتيجة للهزيمة التى منى بها . وقبل مضى وقت طويل ظهر فى عمان منافس جديد على الامامة هو سلطان بن مرشد الذى سرعان

---

(١) وصف للجزيرة العربية ، طبعة كوبنهاجن عام ١٧٧٣ ص ٢٥٨ .

ماتمكن من طرد سيف من مسقط . وقد فر سيف الى ايران حيث استنجد مرة اخرى بالشاه متعهدا له بالتنازل عن مدينة صحار على طرف الساحل الشمالى للباطنة مقابل تأييده ، ولقد قام الفرس مرة اخرى بغزو عمان واجتياحها ، كما أعيد مرة أخرى تنصيب سيف اماما على البلاد ، وقد لجأ مرشد الى صحار ، واعتصم عند واليها يومئذ ، احمد بن سلطان ، الذى رفض تسليم المدينة الى الفرس . وبذلك أصبحت صحار نقطة تجمع لكل العمانيين والمناهضين للاحتلال الفارسى . وفى عام ١٧٤٣ قام أحمد بن سعيد بشن هجوم ضد الغزاة الايرانيين وتمكن من تحرير منطقة الباطنة وارغام الفزاة على التراجع والتحصن وراء أسوار مدينة مسقط ، وبعد عام من هذا التاريخ استسلمت هذه الحاميات للقائد الجديد . وقد توفى الامام سيف كمدا بسبب البلاء الذى أنزله بالبلاد والأهالى كما يقول ينبهور(١) كما قتل سلطان ابن مرشد أثناء معارك الدفاع عن صحارى .

ان حرب الخمسة والعشرين عاما التى خاضها العمانيون بجانب الاحتلال الايرانى قد انهكت القبائل وأثارت الآلام فى نفسها حتى أصيبت بحالة من اليأس مما جعلها تتفق أخيرا فى عام ١٧٤٩ على انتخاب أحمد بن سعيد اماما عليها(٢) ،

---

(١) نفس المصدر .

(٢) يختلف سجل الأحداث من عام ١٧٣٧ حتى ١٧٤٩ من مرجع الى آخر . ففى كتاب بادجر «أئمة وسلاطين عمان» ص ١٧ — ٣٠ وحتى ٩٩ — ١٦٩ يحدد تولى الامام سلطان بن مرشد الامامة عام ١٧٣٨ وطرد الفرس وانتخاب أحمد اماما عام ١٧٤١ أما ينبهور فيحدد فى كتابه (وصف للجزيرة العربية) ص ٢٥٨ — ٦٣ هذه الفترة فى عام ١٧٤٩ . وعن المرحلة الفاصلة بين طرد الفرس وانتخاب احمد يقول هذا المؤلف أنها ترجع الى عودة الامامة واستئنافها من قبل بلعرب بن حمير قبل اخراج الايرانيين من البلاد ، والاحتفاظ بها لفترة من الوقت ، كما يذكر أن بلعرب كان فردا فى عائلة سلطان بن مرشد . ويجمع بادجر ولوريمر (الجريدة الرسمية للخليج) ان بلعرب توفى مذبوحا من جانب احمد بعد هزيمة الفرس فى عمان . كما يؤيد هذا الرأى الكابتن جولين فى (وثائق من تاريخ وجغرافية وتجارة أفريقيا الشرقية) المجلد الثالث ٥٤٠ — =

وبانتخاب الامام أحمد بن سعيد يبدأ حكم أسرة آل بوسعيد لعمان ، وهو الحكم الذى استمر بغير انقطاع حتى وقتنا الحاضر . كما أن انتقال السلطة الى هذه الأسرة قد أحدث تغييرات عميقة فى طبيعة الحكم لم تظهر آثارها حتى بداية الجيل الثالث من حكم هذه العائلة . وعلى الرغم من أن قبيلة آل بوسعيد موطنها الأصلى أدم، الواقعة على أطراف المرتفعات الوسطى فى عمان ، فان أفراد هذه القبيلة كانوا تجارا وكانوا يزاولون التجارة والملاحة على الشاطىء الشرقى لعمان ، كذلك فقد وجه اليعاربة قسما كبيرا من نشاطهم للتجارة والنشاط الملاحى عبر البحار ، الا انهم على عكس آل بوسعيد كان اهتمامهم مركزا على تكريس سيادتهم الاقليمية على البلاد . وكان الامام أحمد فى المقام الأول تاجرا وأحد ملاكى السفن ، وبالتالى أصبحت القوة التجارية والبحرية فى عهده أساس السيادة فى عمان . ولكن هذا المظهر للسلطة لم يكن كافيا مما تسبب فى ظهور القلاقل والثورات العديدة التى قامت ضده فى الظاهرة والمنطقة الشمالية من البلاد ، فلقد اضطر الى تجنيد جيش من المرتزقة ، البلوش والعبيد الأفريقيين ، وهى عادة حذا خلفاؤه حذوه فيها ، غير أن جيشا بهذا التركيب لم يكن يستطيع الاحتفاظ بسلطان الحكم على البلاد ، فقد كان أحمد

= ٤٢ ولكنه يضيف الى ذلك بأن أحمد انتخب فعلا اماما لعمان قبل قيامه بذبح بلعرب وان كلا الحادثين وقعا فى عام ١٧٤٤ ، ولا يشير مايلز فى كتابه « بلدان الخليج وقبائلها » ص ٢٣٨ — ٦٤ الى التاريخ الذى تم فيه اجلاء الفرس عن عمان وانتخاب أحمد ولو أنه يعتبر عام ١٧٤٤ تاريخا لكلا الحادثين ثم فى وصفه لقبائل عمان فى المجلد الثانى ص ٤٣٥ يقول أن أحمد تولى الامامة على أثر وفاة بلعرب اليعربى سنة ١٧٤٩ بعد الميلاد . وجاء فى المجلة الملكية بقلم س . ان . بلجنهام تحت عنوان « حكم أحمد بن سعيد امام عمان » أن ثمة مخطوطة تاريخية مجهولة عن عمان فى المتحف البريطانى تشير الى أن سلطان بن مرشد تولى الامامة سنة ١٧٤٢ وتوفى سنة ١٧٤٣ بينما تشير المخطوطة الى أن انتخاب أحمد قد تم عام ١٧٤٩ وهنا يتفق مع ماجاء فى كتاب ينبهور الذى الفه فى سنة ١٧٦٥ بأن أحمد قد حكم البلاد ستة عشر عاما .

فى الواقع ، كما يلاحظ ينبهور ، واحدا من رؤساء عديدين يسيطرون على الحكم فى عمان ، وان كان هو أهمهم جميعا . ولقد كانت نقطة الضعف الأخرى فى حكمه هى سلوك انجاله نظرا لأن أحمد كان يعين أنجاله محافظين على المدن الهامة كصحار ، ومسقط ونزوى ، خلال أيام حكمه ، (وهى عادة انتقلت اليه من الأئمة اليعاربة) فان أنجاله هؤلاء أخذوا يتحينون كل فرصة للانقضاض عليه ، والاستيلاء على المدن التى يعينون عليها ، ويعلنون استقلالها عن سلطة ابيهم ، مما اضطره الى تكريس كثير من جهوده لاعادتهم الى الطاعة .

توفى أحمد عام ١٧٨٣ تاركا وراءه خمسة أبناء ، هم هلال ، وسعيد ، وقيس ، وسيف ، وسلطان ، وقد رشح شيوخ عمان الابن الأكبر ، وهو هلال ، خلفا لوالده ، غير أنه كان ضعيف البصر ، الأمر الذى أعجزه عن ادارة الحكم ، وتوفى بعد ذلك بوقت قصير ، وهو فى طريقه الى الهند طلبا للعلاج . وقد أختير سعيد الابن الثانى لخلافة أخيه ، لكنه أثار نقمة الأمة عليه بسبب ضعفه وتراخيه وجشعه ، لدرجة أن بعضهم قام بمحاولة لخلع سعيد وتنصيب شقيقه قيس ، ولكن المحاولة فشلت ثم تكررت ففشلت أيضا ، غير أن هذا الاضطراب مهد الطريق لحمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بالاستيلاء على سلطة والده ، وبفضل سلسلة من المناورات والتكتيكات استطاع أن يسيطر على مسقط ، التى بزت الرستاق والعاصمة القديمة فى الأهمية ، مما اضطر والده الى التنازل له فى النهاية عن كل السلطات(١) ولم يقم حمد بأى محاولة للحصول على لقب الامام لنفسه ، لأنه لو فعل ذلك لتعين عليه أن يخلع والده رسميا ، ويرشح نفسه للانتخاب كامام على الطريق التى شرحناها ، لذلك فلقد لقب نفسه بالسيد ، وهو لقب بدأ استعماله عند تولى أحمد بن سعيد ، كأسلوب لتميز أسرة البيت الحاكم فى عمان عن

---

(١) يحدد مايلز عام ١٧٦٨ تاريخا لهذه الواقعة (بلدان وقبائل الخليج مجلد ٢ ص ٤٣) .

رعاياهم(١) وقد ظل سعيد مقيما فى الرستاق يتمتع بالمركز دون الصلاحيات طبعا . فلقد كانت الرستاق هى البلدة الوحيدة اذا استثنينا نزوى وصحار التى يجوز فيها اقامة صلاة الجمعة ، وكنتيجة لذلك أصبحت العاصمة الطبيعية لعمان ، وأختيرت لتكون مقرا لحكومة البلاد . ولقد تميز حكم حمد بن سعيد بن احمد بن سعيد بانفجار صراعات ضد أعمامه قيس ، وسيف وسلطان ، وهم الأنجال الرئيسيون الباقون لأحمد بن سعيد ، وكان قيس والى أو محافظ صحار ، يحظى بتأييد واسع فى الأوساط القبلية ، وبالتالى استطاع بسهولة أن يتحدى حمد ولكنه احرز انتصارا أكبر فى صراعه ضد اخويه الآخرين سيف وسلطان ، فقد نجح فى طرد الأول من البلاد الى أفريقيا الشرقية حيث بقى هناك الى أن وافاه الأجل ، بينما هرب الأخ الآخر الى جواذر على ساحل مكران من حيث ظل يواصل صراعه ضد ابن أخيه ، وعند وفاة أحمد عام ١٧٩٢م بمرض الجدرى ، استولى سلطان على مسقط ، واحتفظ بالسلطات لنفسه ، ولم تفلح محاولات أخيه قيس لخلعه .

بعد عام من هذا التاريخ وقع الاخوة الثلاثة ابناء أحمد بن سعيد الراحل اتفاقا فى بلدة بركا ، يقضى باقتسام عمان على أساس أن يستمر سعيد فى الرستاق كامام ، وأن يحتفظ قيس بصحار ، بينما يظل سلطان حاكما على مسقط . وكان هذا الاتفاق مظهرا واضحا للتغيرات التى أثرت على جيلين من أجيال حكم أسرة آل بوسعيد . وهكذا تم اقتسام السلطة فى عمان .

بعد أن انحل نظام الامامة فى البلاد كرس سلطان أنشط أفراد الأسرة الحاكمة جهوده كلها للنشاط التجارى والملاحى ، وكان طبيعيا والحالة هذه أن تتأزم العلاقة بين أسرة بوسعيد والقبائل العمانية فى داخل البلاد وأن تزداد سوءا مع مرور الوقت فلقد كان أهم ماتفتقر اليه عمان خلال القرن

---

(١) راجع ملحق كتاب بارجر : يعتبر لقب السلطاا اصطلاحا جديدا أدخل على العظام فقد كان الهدف منه تميز أفراد البيت الحاكم عن غيرهم من سكان البلاد واضفاء الوجاهة ورفعة الشأن على جمهور الرؤساء والأعيان المحليين . وهكذا غدت أسرة السلاطين فى عمان كنظائرها من البيوت والأسر الحاكمة فى أوروبا أسرة معترفا بها وتتمتع بحق توارث الحكم أبا عن جد .

التاسع عشر وجود زعامة قوية ، تدعمها قوة عسكرية غير أن البلاد أصبحت في ظل حكومات ضعيفة من أسرة كل هم افرادها ومواهبهم ومواردهم كانت معبأة على سبيل التجارة والملاحة البحرية . كما أن الارتباط بالبحر قد تمخض عن نقل العاصمة من المنطقة الداخلية فى المنطقة الساحلية ، كذلك حدث تغيير فى طبيعة السلطة السياسية فى البلاد ، فتخلت أسرة آل بوسعيد عن الامامة كنظام للحكم ، وتم الأخذ بنظام السلطنة ولم يحاول أحمد بن سعيد أو سلطان بن حمد أو خلفاؤه المباشرون من بعده العودة بالحكم الى نظام الامامة ، وان كانوا قد ظلوا يمارسون كل صلاحياتها .

وخلال حياة سعيد بن أحمد لم يكن يستطيع أى شخص وفقا للمذهب الاباضى أن يلقب نفسه اماما على البلاد الا اذا تمكن من خلع الامام الحاكم عن السلطة ، اذ انه من الوجهة الشرعية لا يجوز أن يكون هناك أكثر من امام واحد . غير أن هذا التشريع لم يعمل به بسبب الصراع الدائم خلال القرن التاسع عشر للفوز بالامامة ، مما أساء ضمنيا الى المبدأ الذى يقوم عليه هذا التشريع ، وكانت النتيجة بالنسبة لأحمد بن سعيد أن ارتباطه بلقب الامامة كان يخوله ماله من مركز دينى ، فأصبح الحكم فى وضع غير مستقر لأن السلطة والصلاحيات الفعلية للحكم كانت فى واقع الأمر فى أيدى اخوته وغيرهم من الأقارب ، وعند وفاته فيما بين ١٨١١ ، ١٨٢١[١] تقريبا تلاشى نظام الامامة فى عمان ولم تبذل اية محاولات لاعادتها الا لفترة قصيرة خلال أواخر القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين . وكان سلاطين آل بوسعيد يلقبون انفسهم بالسادة ، وهو اللقب الذى بقى فى الاستعمال حتى اليوم ، أما الأوروبيون فقد ظلوا حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر يلقبون حكام عمان بالأئمة الى أن حل لقب السلطان محل لقب الامام[٢].

---

(١) من المحتمل أن تكون الوفاة فى العام التالى تقريبا (راجع بادجر ، أئمة وسلاطين عمان) ص ٢١٣ — ٣٤٢ والملاحظات عليها .

(٢) من المحتمل أن يكون أول من استعمل لفظة «السيد» الشيخ منصور فى مؤلفه تاريخ السيد سعيد سلطان مسقط الصادر فى لندن ١٨١٩ حيث ذكر فى ص ١ « لقد أطلقت لقب السلطان » على حاكم وهو اللقب الذى يطلقه عليه =

يوم تولى السيد سلطان بن أحمد مقاليد الحكم وكان فى الأربعين من عمره . وكان التأييد لحكمه يرتكز فيما بين قبائل الغافرية وعلى الأخص بنى جابر سكان منطقة الحجر الغربى . وفيما بين قبائل الغافرية ، وعلى الأخص بنى جابر سكان منطقة الحجر الغربى . وقد نشأ سلطان أيام طفولته بين أوساط قبيلة بنى جابر ، وكانت أمه على صلة قربى وثيقة بمحمد بن ناصر شيخ بنى جابر ، واقوى الزعماء العمانيين فى ذلك الوقت . ومنذ البداية اقنع سلطان نفسه بأن سلطته لن تصل الى المستوى الذى وصلت اليه سلطة والده والتى كانت حدودها كما يقال ، تمتد من منطقة جعلان حتى منطقة التوام فى

= أهله بصفة عامة وأن لقب «الامامة» لم يعد يستعمل منذ عهد جد السيد سعيد غير أن بادجر يقدم تقريبا لهذا اللقب أدق من تعريف الشيخ منصور فيقول .. « على الرغم من أن لقب السلطان كان معروفا فى البلاد الا انه قل أن استعمل بين الأوساط الحاكمة ، وكان الحكام سابقا يلقبون بلقب « الأئمة » بينما هم يلقبون بمجرد « السادة » بصرف النظر عما كان يلقبهم به الأجانب : وقد ورد لقب « السلطان » للمرة الأولى فى المعاهدة المعقودة بين مسقط وانجلترا فى شهر يوليو من عام ١٨٣٩ (انظر ص ٤٣٧ أدناه) وكان ذلك بناء على اقتراح (بالمرستون) وبسؤال الكابتن روبرت كوجان من ضباط الأسطول الهندى الذى كان همزة الوصل بين حاكم مسقط وحكومة بريطانيا عن مدى صحة اللقب قال فى رده عى وزير الخارجية البريطانية بأن اللقب الصحيح هو (السلطان سعيد بن سلطان « امام عمان ») راجع المراسلات السرية والعلمية لمجلس الهند مجلد ٩ — كما ورد هذا اللقب فى رسالة دبليو فوكس سترينجوى وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى آرجوردون (بمجلس الهند) بتاريخ ١٨٣٨/٨/٢ وفى رسالة كوجان الى كنبل بمجلس الهند بتاريخ ١٨٣٨/٩/٥ وللاطلاع على المرة الأولى التى استعمل فيها لقب « سلطان مسقط وعمان » انظر ص ٥٥ أدناه .

البريمى(١) . وعلى أى حال فما كاد القرن ينتهى ، حتى مد سلطان نفوذه الى ماوراء مناطق الحجر ، حيث قمع تمرد النعيم فى الظاهرة،ووضع حدا لغارات القبائل الشمالية على عمان . على أن السلطان كان يوجه معظم نشاطه الى خارج عمان . فبعد تسلمه السلطة مباشرة بادر الى ارسال قوة عسكرية الى مكران ، للاستيلاء على ميناء جواذر ، الذى حصل عليه من أميركالات ، أثناء فترة نفيه الى تلك المنطقة ، كما ضم الى سلطته المنطقة الساحلية من شهبار ، ومن ناحية أخرى قاد سلطان حملة للاستيلاء على جزيرتى هرمز والقشم داخل الخليج ، وكانت تحت حكم عرب « بنى معين » الذين كانوا يسيطرون أيضا على ميناء بندر عباس وملحقاته ، التى كانوا قد استأجروها من حاكم فارس ، وقد وقعت كلها فى يد سلطان الذى أصدر فى عام ١٧٩٤ مرسوما يخوله حق استئجار للميناء المذكور(٢) .

لقد كانت مسقط بمثابة القلب للأمبراطورية التى أسسها السيد سلطان وتقع مسقط على الساحل الشرقى لعمان ، حيث تلتقى سلاسل جبال الحجر التى تمتد من الجانب الشرقى للحجر عند البحر ، والى الشمال يمتد سهل الباطنة ، بينما يمتد الى الجنوب الصخرى ساحل تتناثر عليه مجموعة من الجبال الصخرية ، أما مسقط نفسها فتحيط بها سلسلة من الجبال البركانية تعمل كسياج دفاعى لها من أى هجوم من الداخل .

أما الخور الصغير الذى تكون بوجود سلسلة الجبال التى تلتف حول المنطقة الجنوبية من الساحل فلايزيد طوله عن ميل واحد من بداية الشاطىء حتى حافة البحر بينما لا يزيد عرضه عن ربع ميل ، وترتفع على جانبى الخور الشرقى والغربى قلعتان كبيرتان شيدهما البرتغاليون فى الفترة الواقعة بين عام ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، وكان اسم القلعتين سابقا كابيتان وسان جوا ، ولكنهما

---

(١) بادجر فى كتابه « سلاطين وائمة عمان » ص ١٦٦ وجاء فيها « كانت مملكته تمتد من نهاية منطقة جعلان جنوبا الى البريمى فى الظاهرة شمالا بما فيها الجزء الواقع الى الشرق من ذلك الاقليم حتى ساحل البحر .

(٢) للاطلاع على صورة مفصلة لما تضمنته المعاهدة راجع ص ١٨١ — ٨٥ من الكتاب .

سميتا فيما بعد بقلعتى المبرانى والجلالى . وكانت المبانى الهامة الوحيدة فى مسقط هى تلك التى تخلفت عن الاحتلال البرتغالى للبلاد .

وكان السيد سلطان نفسه يقيم فى كنيسة كبيرة بناها البرتغاليون ، وظل هناك الى أن بنى لنفسه قصرا خاصا يطل على ساحل البحر ، وكان يحيط بالبلدة سور يتخلله عدد من الحصون ، وتحيط به حفرة كانت تستخدم كخندق حربى فيما مضى ، أما خارج منطقة السور فتوجد بيوت السعف ، وهى عبارة عن أكواخ مبنية من الخشب وسعف النخيل ، حيث كانت تسكن فيه الطبقات الفقيرة من أبناء الشعب . وكان عدد سكان مسقط فى ذلك الوقت يتراوح بين ١٠ آلاف و ١٢ ألف نسمة ، يؤلف الأجانب قسما كبيرا منهم ، معظمهم من التجار وعائلاتهم ، وكان من بينهم نحو ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ شخص من الهندوك أو تجار هاجروا من منطقة كجرات فى الهند وبعض اليهود(١) .

بينما يؤلف العمانيون وغيرهم من العرب ومجموعة الأفريقيين والأحباش والبلوش أغلبية السكان ، وكان معظم الزوار الأوربيين لمسقط فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يعودون بانطباعات جميلة من اخلاقيات أهل البلد والنظرة المتحررة لأفراد أسرة آل بوسعيد الحاكمة ، الذين فتحوا البلاد للتجار من كل بلد فى العالم دون أن يتعرضوا لمهانة أو قيود مما كان يفرضها معظم الدول على الأجانب . ولقد كتب ينبهور فى هذا الصدد يقول :

وعلى حين يرغم الهندوس فى اليمن على دفن موتاهم فانهم هنا يستطيعون أن يحرقوا موتاهم بكل حرية دون تدخل

---

(١) رحلات الى اشور وفارس (طبعة ثانية) المجلد الثانى طبعة لندن ١٨٣٠ الجزء الثانى ص ٣٩٥ وكتاب « انطباعات رحلة الى خراسان سنة ١٨٢١ وسنة ١٨٢٢ (طبعة لندن سنة ١٨٢٥) ص ٦ ورحلة الى الجزيرة العربية الجزء الثانى وكتاب ينبهور « رحلة الى العربية » الجزء الثانى ص ٧٨ . ان الرقم ٦٠.٠٠٠ يشمل أيضا ٤٠٠٠ هندوكى وفقا لتقدير فنسنزو سوريزى . فى كتابه تاريخ السيد/سعيد ص ٢٣ ولكنه رقم فيه كثير من المبالغة .

من السلطة الحاكمة ، وبينما يتعين على اليهود أن يرتدوا زيا مميزا عن الأجناس فى الأقطار الاسلامية الأخرى فانه مسموح لهم هنا بأن يرتدوا نفس الأزياء التى يرتديها السكان العرب دون تميز ، وبينما تفرض الأقطار التى تتبع المذهب السنى على اليهودى أو المسيحى أو الهندوكى بأن لا يعاشر امراة مسلمة الا اذا اعتنق الاسلام ، وفى حالة مخالفته لهذا القانون يدفع غرامة مالية كبيرة ، فان حكومة مسقط لا تهتم اطلاقا بمثل هذه الأشياء بشرط ان لا يعاشر هؤلاء غير المومسات اللاتى يتعاطين البغاء مع العرب(١) .

وقد كتب الرحالة البحار والكاتب ص. اس. بكنجهام يصف رحلته الى مسقط فى عام ١٨١٦ يقول : ان سلوكهم على جانب كبير من الأهمية كما انهم يتحلون بقدر كبير من الجدية وقلة الكلام ، ومع ذلك فانهم مرحون وراضون عن أحوالهم ، أضف الى ذلك دماثة طباعهم التى لولاها لكانت برودة مزاجهم منفرة للغير . أن أهالى مسقط كما يبدو لى هم انظف واحسن هنداما وأرق معاملة من جميع العرب الذين التقيت بهم حتى الآن ، وان الانسان ليشعر من أول وهلة يلتقى بهم بشعور الثقة والألفة وحسن النية من جانبهم(٢) . كذلك فان الأوربيين معجبون بما يكنه اهالى مسقط من الاحترام لممتلكات الآخرين ، ونستشهد على ذلك بما جاء على لسان أحد وكلاء شركة ليفتانت الانجليزية الذى أعرب عن دهشته فى عام ١٧٥٥ من أهالى مسقط حيث قال : ان هناك فى الوقت الحاضر كميات هائلة من السلع والبضائع مكدسة على الطرق من غير رقابة أو حراسة عليها اذ لا توجد مستودعات لخزنها ، ومع ذلك لم نسمع عن حادث سرقة أو سطو على هذه السلع أيا كان(٣) .

---

(١) رحلة الى الجزيرة العربية جزء ٢ ص ٦٧ .

(٢) رحلة الى أشوريا جزء ٢ ص ٤١١ ، ٤١٣ .

(٣) فى « كتاب » رحلات الى آسيا وافريقيا تأليف ابراهيم پارسونز طبعة لندن ١٨٠٨ ص ٢٠٧ لقد أشار ينبهور الى نفس الظاهرة قبل عشر سنوات كما لاحظ بأن من عادة السكان فى الليل اذا خرجوا للشوارع أن يحملوا فى أيديهم قناديل اثباتا للهوية) (رحلة الى الجزيرة جزء ٢ ص ٦٨) ولايزال هذا القانون ساريا حتى الآن .

لقد كانت هناك مبررات وجيهة تجعل سلاطين آل بوسعيد يحسنون معاملة التجار الأجانب المقيمين فى بلادهم . ذلك لأن موقع مسقط على مفترق طرق التجارة بين البحر الأحمر والخليج العربى الى الهند وافريقيا . ولكونها الميناء الصالح الوحيد فى جنوب شرقى آسيا أصبحت المستودع الطبيعى لتجارة الجزيرة والخليج ، وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت الرسوم الجمركية تشكل المورد الرئيسى لدخل حكام مسقط ، وخلال حكم احمد كانت فئات الرسوم الجمركية تختلف باختلاف الطوائف فالتعريفة الجمركية كانت فى صالح الأوربيين أكثر ، فقد كانوا يدفعون ٥ ٪ بينما كان المسلمون يدفعون ٦ ٪ والهندوك اليهود يدفعون ٩ ٪ ، وقد عدل عن هذا التنظيم فى سنة ١٧٩٠ وحل محله قانون ضريبى موحد لجميع التجار على أساس ٢½ ٪ فقط بينما فرض ٥ ٪ من الرسوم على غير المسلمين من التجار . وهذا يكشف عن أن قسما كبيرا من تجارة مسقط قد تحول بعد ذلك الى أيدى الأجانب الذين كانت اغلبيتهم من الهندوك وفى عهد سلطان بن أحمد كان الجزء الأكبر من تجارة البلاد لايزال فى أيدى العرب والمسلمين ويقدر جون مالكولم مجموع تجارة بلدان الخليج فى سنة ١٨٠٠ بمبلغ مليون وستمائة الف جنيه ، كانت حصة مسقط منها نحو مليون من الجنيهات او خمسة أثمان المجموع . وكان معظم البضائع الموجهة الى مسقط يعاد تصديره الى الخارج بعد استيفاء الرسوم الجمركية عليها بنسبة تقل ٢½ ٪ من القيمة الأصلية . ولاتساعد هذه الأرقام على تحديد حصة السيد سلطان من هذه الرسوم ، لأنه شخصيا كان التاجر الرئيسى فى البلاد ولم يكن يدفع أى رسوم على السلع التى ترد باسمه . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت الجمارك مؤجرة بالمقاولة لأحد التجار الهندوك (البانيان) مقابل مبلغ سنوى . ولاتوجد اى سجلات تحدد المبلغ الاجمالى لتلك الرسوم فى عهد السيد سلطان . ويقدر ينبهور دخل أحمد بن سعيد من هذا المصدر بمبلغ مائة الف روبية سنويا فى عام ١٧٦٥ ، اى مايعادل عشرة آلاف جنيه استرلينى . اما سعيد نجل سلطان فقد كان يتقاضى ١٨٠ ألف دولار أسبانى (اى ٣٦٠٠٠ ج استرلينى) سنويا من دخول الجمارك كما جاء على لسان فنسنزوموريزى المغامر الايطالى الذى كان يعمل طبيبا خاصا للسلطان المذكور خلال الفترة الأولى من حكمه ، ويقدر مصدر آخر دخل السيد سعيد من الجمارك فى سنة ١٨٢١

بنحو ٩٠,٠٠٠ — ١٢٠,٠٠٠ ريال نمسوى أو مايعادل ١٨,٠٠٠ — ٢٤,٠٠٠ جنيه استرلينى(١) . فاذا ما اعتبرت هذه الأرقام بحال من من الأحوال أرقاما صحيحة فلابد أن يكون دخل السيد سلطان من نفس المورد أعلى بكثير ، نظرا لارتفاع المعدل التجارى لمسقط خلال الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر منه قبل ذلك بعشرين عاما وبالتالى كانت الضرائب أعلى هى الأخرى(٢) .

وكان ثمة مورد آخر للدخل من المحاصيل الزراعية فى الباطنة ، وكان يدر نحو مائة ألف روبية (أى ١٠,٠٠٠ جنيه استرلينى) فى العام(٣) الى جانب ضريبة الريال الواحد التى كانت مفروضة على كل عبد يباع فى مسقط وسوف نتطرق الى تجارة الرقيق فى مكان آخر من الكتاب ، غير أنه يمكن القول أن دخل السيد سلطان من هذا المورد لم يكن يزيد على دخل نجله سعيد فيما بعد ، وربما كانت أعلى نسبة فى دخل السلطان هى التى كانت ترد اليه من نشاطه التجارى الخاص . فقد كان يمتلك بعض السفن التجارية المسلحة التى كان يمتد نشاطها الملاحى المنتظم الى المحيط الهندى وأفريقيا وعراق الأتراك ، فقد كان لمسقط مجموعة من سفن الملاحة خلال هذه الفترة مكونة من ١٥ سفينة ، حمولتها من ٤٠٠ — ٧٠٠ طن ، وثلاث وخمسين

---

(١) صك ريال ماريا تريز الأول مرة سنة ١٧٥١ وكان يشكل وحدة العملة الرئيسية فى الخليج والجزيرة العربية ، والبحر الأحمر والحبشة وافريقية الشرقية فى نهاية القرن .

(٢) كان لنبهور وصف للجزيرة ص ٢٦٤ (وزارة الهند) سلسلة تتناول الأوضاع التجارية فى الجزيرة العربية وايران مؤرخ ١٧٩٠/١٢/١٨ ومقتطفات من السجلات الرسمية لحكومة بومباى عن العلاقة بين شركة الهند الشرقية والخليج العربى ١٦٠٠ — ١٨٠٠ وقد جاء فى صورة خطاب ملحق موجه من جون مالكولم الى اللورد مورنتجتون (الحاكم العام) لبوشهر بتاريخ ١٨٠٠/٢/٢٦ وكتاب رحلات الى أشور تأليف بكنجهام جزء ٢ ص ٣٩٩ — ٤٠٠ وكتاب موريزى (الشيخ منصور) .

(٣) بكنجهام .

مركبا شراعيا كبيرا ، وخمسين مركبا صغيرا . وبالاضافة الى هذه المجموعة كان تجار مسقط يستأجرون كل عام عددا من السفن من موانى الخليج الأخرى تقوم برحلات الى الهند ، والارخبيل الشرقى ، وأفريقيا ، والبحر الأحمر . كما كانت عمان نفسها تنتج السمك وأنواعا من الفاكهة التى كانت تصدر الى الخليج الى جانب العقاقير واللؤلؤ والنحاس والملح والزرنيخ التى كانت تنتجها الجزيرة العربية ، وايران كانت تصدر هى الأخرى . وبالمقابل كان الأسطول الملاحى العمانى يعود من رحلاته محملا بالتوابل والأرز والسكر والصنوبر وأعواد الصندل ، والصينى ، والمنسوجات ، والمعادن وأنواع من المنتجات الأوربية ، وفى كل عام كان جحفل من السفن يبحر من عمان الى البحر الأحمر وعليه شحنات من البن والتوابل والأدوية وبعدد من العبيد والأحباش . وكان أسطول آخر من السفن يبحر فى فصل الرياح الموسمية التى تبدأ من شهر نوفمبر وصاعدا الى زنجبار وغيرها من أقطار أفريقيا الشرقية ليعود فى فصل الربيع بالعاج والعبيد وتراب الذهب .

ولم تكن عمان لتستوعب من كل تلك الواردات الا جزءا يسيرا ، وكان الباقى يعاد تصديره الى الخارج ، ولقد كان المركز الذى تحتله مسقط فى مضمار تجارة الخليج من الأهمية بحيث اقتضى الأمر ان تستحصل السفن العربية المبحرة الى الخليج على أجازة من السيد سلطان تضمن سلامتها خلال الرحلة وكان على هذه السفن أن تبحر تحت حماية أسطول السفن العمانية التى كانت تحمل شحنات البن كل صيف الى ميناء البصرة وشط العرب لنقل محصول البلح العراقى منها(١) .

---

(١) ان أغلب المصادر المعتمد عليها فى هذا البحث عن مسقط وعمان فى نهاية القرن الثامن عشر قد سبق الاشارة اليها آنفا فى حواشى الكتاب . أما المراجع الأخرى فان أهمها مايلى : التقرير الادارى للمقيم البريطانى فى الخليج ١٨٨٧ — ١٨٨٨ اللفتنانت كولونيل اس . بى . مايلز بعنوان : « ترجمة حياة السيد سلطان ابن الامام أحمد » ومقتطفات من سجلات حكومة بومباى سلسلة رقم ٢٤ بعنوان الخليج العربى طبعة بومباى سنة ١٨٥٦ ص ١ — ١٣ اعداد الكابتن ازبتلر ومقتطفات من مختصر ملاحظات عن المعلومات التاريخية وغيرها المتعلقة بمقاطعة عمان وصورة تاريخية عن قيام ونجاح حكومة مسقط ١٦٩٤ — ١٨١٩ بقلم اف واردن ص ١٦٧ — ٨٧ .

وتتحكم فى مدخل الخليج مجموعة من ثلاث جزر ، يسمى الملاحون الأوربيون الجزيرتين الكبيرتين منها (القوين) وذلك لأوجه الشبه بينهما وبين الأساقبين التى كانت تستخدم لحمل المدافع على السفن الحربية . أما الملاحون العرب فيسمونها سلامة وبناتها . وكان من عادة رجال البحر العرب عند مرورهم بهذه الجزر فى الطريق الى الهند أو أفريقيا أن يلقوا بالزهور والفواكه أو النقود الى البحر تفاؤلا برحلة موفقة وعودة سالمة من رحلتهم(١) . وعلى بعد فرسخين أو ثلاثة الى جنوب مجموعة الجزر يقع رأس مسندم وهو قمة شبه الجزيرة الجبلية المعروفة برؤوس الجبال التى تفصل بين عمان ومنطقة الخليج الأم ، ومنطقة مسندم ورءوس الجبال منطقة مخيفة عبارة عن كتلة مضرسة من الجبال تبدأ فى الارتفاع من شاطىء البحر ثم تنشطر فى نتوءات بعد نتوءات من القمم المشقوقة والمتعرجة .

أما على الطرف الشمالى : فانها تنقسم الى سلسلة من الجزر الصخرية آخرها جزيرة مسندم ، انها على حد ما جاء على لسان أحد رحالة القرن التاسع عشر ، كما لو كانت قد شطرت من بعضها البعض بفعل قوة هائلة من الطبيعة التى مزقتها اربا الى كتل منفصلة من القارة التى كانت جزءا منها(٢) ، ويتخلل شبه الجزيرة هذه مجموعة من الخوران تمتد أميالا الى الداخل على جوانب المرتفات . وأهم هذه الخوران خور الشعم على الجانب الغربى . والقبة الغزيرة على الجانب الشرقى . وحتى عام ١٨٢٠ عند القيام بأول مسح بحرى للمنطقة لم يكن الأوربيون قد اكتشفوا الجزيرة الأولى . وحسب تقدار المشرف على عملية المسح يبلغ طولها ٩ أميال تتخللها رؤوس يبلغ ارتفاعها من ٨٠٠ الى ١٥٠٠ قدم ، ويغطى المدخل الى الجزيرة كما يقول المشرف يمتد الى الأسفل تجاه البحر بحيث لا يمكن التأكد منه بسبب ضيق فتحته بينما لا يتجاوز عرض

---

(١) كان يتم فى بعض الأحيان تسير سفن من جانب البحارة كتجربة . فاذا مالت هذه السفن الحربية تجاه البر فقد كان ذلك يعد فألا حسنا للمحاولة (انظر رحلات من الهند الى انجلترا) طبعة لندن ١٨٢٧ ص ٨٦ بقلم اللفتنانت جى . أى اليكسندر .

(٢) رحلة الى أشور — بكنجهام ص ٣٨٥ .

الرأس نصف ميل ، وصخوره عالية وشديدة السواد ، وعند فتحته مباشرة توجد جزيرة ترتفع كالبناء ، لون أحجارها أفتح قليلا عن لون بقية الصخور ، وهى انحدارية الشكل ، ويبلغ ارتفاعها نحو مائة قدم وعمق الماء فيها نحو ١٦ باعا(١) وتكاد لا توجد حياة فى رؤوس الجبال ، فعلى سفوحها حيث تمتد الوديان الى البحر يوجد عدد قليل من أشجار النخيل ، أما الى الداخل فلا يوجد شيء من المراعى يكفى حتى لاطعام بضع شياه ، ويقطن رؤوس الجبال قبيلة الشحوح ، وهم نوع منعزل من الناس ويتحدثون بلهجة عربية تختلف اختلافا بينا عن لهجة أهل الجنوب الشرقى ، ولم يخضع الشحوح خلال الفترة التى يشملها البحث لسلطان أى جهة . وكان للشحوح مستعمرات تقع فى خصب بالقرب من رأس الجزيرة وفى جزيرة شحم حتى الشاطىء . وعلى بعد بضعة أميال جنوب شحم فى رمس تنحرف الجبال مبتعدة عن شاطىء البحر فى اتجاه الجنوب حيث تكون منطقة الحجر الغربى ، ويعرف السهل الساحلى الواقع الى الجنوب من رمس « بساحل عمان » أو « ساحل الصلح » أما اسمه القديم فهو الشميلية أو « السر » . ويمتد على ساحل الخليج على مسافة تصل الى ١٣٠ ميلا من رمس فى الشمال الشرقى الى ما وراء أبو ظبى فى الجنوب الغربى . حيث ينحرف الساحل غربا باتجاه شبه جزيرة قطر . وحدوده الشرقية هى سفوح الحجر الغربى ، وجنوبا واحة البريمى . وتتناثر على شواطئه البحيرات والخلجان حيث تقطن القبائل البحرية التى تعيش على مستخرجات البحر . وتقع على الموانى الغربية من البلاد المأهولة ، حيث تسمح وفرة بعض المياه بزراعة النخيل وبعض المزروعات الأخرى . أما ما يتبقى من هذه المنطقة فان الأرض مسطحة وقاحلة تكسوها كثبان الرمال والسهول الحجرية والسبخة .

أن التركيب القبلى للمنطقة الشمالية تركيب معقد على غرار الوضع فى عمان عموما ، وقد ظل محتفظا بهذا الطابع منذ نهاية القرن الثامن عشر

---

(١) وزارة الهند : « مذكرات من عملية مسح للشاطىء الغربى للخليج ابتداء من رأس مسندم حتى دبا . اعداد القائد البحرى اللفتنانت جى. ان. جى. وقام باعداد الرسوم الرسام المرافق للعمية اللفتنانت أم. هرتون .

وثمة اتحادان قبليان(١) ، القواسم سكان الجزء الشمالى ، وبنو ياس سكان الجنوب ويتقاسمان السلطة السياسية فى المنطقة . ولايرتبط أى من هذين القسمين بالولاء لحكام آل بوسعيد فى عمان على الرغم من أن بنى ياس كانوا على علاقة ودية بحكام عمان ، وأنهم فيما يتصل بالسياسة العمانية ، كانوا ميالين أو متعاطفين مع بنى هناه . أما بالنسبة للقوة البحرية فقد كان القواسم الفئة الأقوى بلاشك . وكان مفهوم لفظة اقواسم يعنى تلك الجماعة التى تدين بالولاء لشيوخ القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة ، وان كان المدلول الأصح للكلمة يعنى الارتباط الأقوى بأسرة القبيلة المذكورة ، أما كم عدد القبائل الموالية لشيوخ القواسم وما مدى نفوذهم ونوعية توزيعهم فموضوع يتعذر الحكم فيه ، ففى رأس الخيمة أهم موانى المنطقة وتنتمى أغلبية السكان فيها الى الخواطر ، وهم فرع قبيلة النعيم سكان المنطقة الجنوبية ، والتى يقيم معظم أفرادها فى منطقة الظاهرة(٢) ، أما فى الشارقة الميناء الثانى للقواسم فأغلبية السكان من بنى قتب ، وفى جزيرة الحمرا وأم القوين اللتين تقعان بين هذين الميناءين وتخضعان لسلطة شيوخ القواسم فتسكنهما قبيلتا الزعابية وبنى على . أما فى عجمان المرتبطة أيضا بالقواسم ، فقد كان زمام السلطة بيد آل بوخريبان ، وهم فرع من النعيم . وفى رمس ، وهى ميناء تابع للشيوخ ، وتقع شمال امارة رأس الخيمة وهى الأخرى متحالفة مع القواسم ، والى ماوراء المرتفعات يقيم الحبوس والمخارية ، على أن السلطة التى يمارسها شيوخ القواسم على هذه القبائل سلطة محدودة ، ذلك أن موازين القوة فى سياسة الجنوب الشرقى من شبه الجزيرة العربية تتحكم فيه القبائل البدوية التى يتأرجح ولاؤها من رئيس الى آخر وفقا لسخاء الرئيس أو بخله ، على حين لا يتمتع شيوخ القبائل بالحرية المطلقة فى مزاولتهم للسلطة حتى لا يثيروا البدو عليهم . ان بنى قتب والخلافة

---

(١) مفرد القواسم « قاسمى » كما تنطق أيضا جاسمى وجواسم وجوكى وجوسم ، أما الفصيلة الشمالية من قبيلة النعيم فقد كانت تقطن قطر والاحساء .

(٢) أما الفصيلة الشمالية من قبيلة النعيم فقد كانت تقطن قطر والاحساء .

يشكلان الفصائل البدوية الرئيسية فى اتحاد القواسم(١) . وينتمى القواسم الى المذهب السنى فى الاسلام وبالتالى فان ولاءهم السياسى الى جانب الفرع الغافرى من القبائل العمانية كذا لم تتوفر معلومات أكيدة عن الانتماءات الأصيلة للقواسم ، فبعض المصادر يرد نسبهم الى قبيلة نزار ، وهى فصيلة من بنى غافر هاجرت الى عمان من نجد فى أواسط الجزيرة العربية فى نحو القرن السابع عشر(٢) ، بينما رجح مصدر آخر أن يكون موطنهم هو الميناء التجارى الفارسى القديم « السراف » الذى لم يعد له وجود الآن . وتقول رواية ان الفئات التى هاجرت بعد ذلك المكان توجه بعضها الى مسقط فى عمان (حيث كان يسمون هناك بنى السرافى) كما استقر بعضهم فى صور ، كما توجه قسم آخر منهم الى منطقة السرفى — رأس الخيمة(٣) . أما القواسم انفسهم فيقولون انهم نزحوا أصلا من فارس بينما يرجح البعض انهم جاءوا من العراق عن طريق فارس « ويؤيد الكولونيل اس . بى . مايلز وهو الحجة البريطانى فى شئون عمان الرأى القائل بأن أصل القواسم من فارس » ويقرر بأنهم فرع من عرب الهويلة الذين استوطنوا الساحل الفارسى قديما ، ثم نزحوا منه الى الساحل العربى خلال القرن الثامن عشر(٤) . فاذا صح هذا الرأى فانه يعنى بأن القواسم قد صعدوا الى السلطة بسرعة ملحوظة جدا ، وذلك فى أعقاب الفوضى التى عمت فارس بعد وفاة نادر شاه ملك فارس عام ١٧٤٧ ، فاستولوا على لنجة الواقعة على الساحل الفارسى ، كما احتلوا جزيرة قشم القريبة من

---

(١) احدى القبائل المستقرة من بنى قتب كانت تقيم بالظاهرة وذلك فى مجموعة المستعمرات التى تحمل اسما جماعيا هو افلاج بنى قتب .

(٢) مجموعة سجلات حكومة الهند ، المجلد ٢٩٦ مجموعة رقم ٥٦٤٦ اعداد الكابتن دى. ستون (المقيم البريطانى فى مسقط) موجهة الى ص ، فكان حاكم بومباى بتاريخ ١٨٠٧/٧/٢ وأيضا المجلد ٢٤ من مقتطفات سجلات حكومة بومباى ص ٣٠٠ وكتاب (صور تاريخية لقبيلة القواسم العربية) من ١٧٤٧ حتى ١٨١٩ تأليف واردن وكتاب بادجر ص ١٠

(٣) مجموعة سجلات حكومة الهند مجلد ١٩٢ المجموعة ٤١٥٥ بخطاب من سيفون الى دنكان بتاريخ ١٨٠٥/١٠/١٦ .

(٤) بلدان الخليج وقبائلها ص ٦٨ .

لنجة » غير أنهم طردوا منها سنة ١٧٦٥ بعد تسلم كريم خان سلطة الحكم في فارس .

وبعد وفاة كريم خان ١٧٧٩ عادوا الى قشم بعد استيلائهم على لنجة من جديد .

وقد اشتهرت قبائل الساحل الجنوبى للخليج من قديم الزمان بممارسة القرصنة ، واذا عرفنا أن هذه القبائل كانت تعيش حياة البؤس والفاقة والتقشف ، وهى ترى السفن التجارية المحملة بالثروات التجارية تمر من امامها عبر الخليج ، فاننا لن نستغرب ذلك ، لأنهم قوم بدائيون يعيشون فى الصحراء وبالتالى فانهم يتصرفون وفق ماتمليه عليهم غريزتهم(١) .

وقد كتب أحد أعضاء بعثة المسح التى انتدبت للقيام بعملية المسح للساحل العربى ، يصف سكان هذه المنطقة بما يلى :

ان طباع سكان الساحل انما هى نتيجة طبيعية لنمط حياتهم وحرفتهم فهم يقومون بصيد الأسماك واللؤلؤ فى أوقات السلم . غير أن هذه الأعمال تقتصر على أشهر معدودة من السنة . أما فى الشتاء فان قسوة البحر على الشواطىء المفتوحة تحول بينهم وبين مزاولة هذه المهنة ، فيما عدا الخلجان والمناطق القريبة من مساكنهم ، بينما تنعدم الأعمال الزراعية فى هذه المواسم فيعانون من بطالة شاملة ، وهى التى تدفعهم الى القيام بأعمال السلب والنهب ضد بعضهم البعض . ولأنهم تدربوا على استعمال الأسلحة منذ نعومة أظافرهم وبحكم صلابتهم وتعودهم على الحرمان والمتاعب والأخطار ، فمن الطبيعى ان يشبوا شجعانا مغامرين(٢) .

---

(١) « صور فارسية » طبعة لندن ١٨٤٥ ص ١٥ تأليف جون مالكولم .

(٢) تحقيق عن العرب القاطنين الساحل الواقع بين رأس الخيمة وأبو ظبى على الخليج والمسمى عموما « بساحل القراصنة » ترجمة الجمعية الجغرافية فى بومباى (١٨٣٦ — ٣٨) ص ٣٢ مأخوذة عن كتاب ولستد «رحلات الى بلاد الخلفاء عبر شواطىء الخليج والبحر المتوسط » المجلد ٢ طبعة لندن ١٨٤٠ الجزء الأول ص ١٠٨ — ١١٢ .

وبسبب مزاولة القواسم لهذه الأعمال ، أطلق الأوربيون على الساحل الشمالى للخليج الممتد من رمس جنوبا ، اسم « ساحل القراصنة(١) ، هذا على الرغم من أن شهرتهم بالشجاعة انما تعود فى المقام الأول الى صراعهم الطويل ضد حكام آل بوسعيد على تعاقبهم .

وعلى أثر انتخاب أحمد بن سعيد اماما على عمان بادر الحاكم المذكور الى وضع الخطط لاخضاع الساحل الشمالى ، وعلى الأخص القواسم لسلطانه ، وقد تحقق له هذا الى حد بعيد فى عام ١٧٦٣ ، ورغم ما اظهره القواسم من مقاومة طويلة وعنيفة وباستثناء رأس الخيمة فقد دان الساحل كله لسلطته . ان هزيمة القواسم هذه مضافا اليها اقصاؤهم من لنجة وقشم حملت القواسم على توجيه طاقاتهم الى نواحى أكثر سلعية على امتداد خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ غير انهم عادوا الى مناصبة آل بوسعيد العداء فى أعقاب تدهور سلطة الامام أحمد وما رافقها من فوضى عمت عمان . وما ان استعادوا مافقدوه من نفوذ فى الأجزاء الشمالية من ساحل القراصنة حتى شرعوا فى توجيه غاراتهم عبر رأس جزيرة مسندم حتى منطقة الشميلية على خليج عمان . ومنذ أواخر الثمانينات للقرن السابع عشر حتى نهاية القرن خلوا فى صراع مرير مع حاكم مسقط فى محاولة للاستيلاء على مينائى دبا وخورفكان فى الشميلية ، باعتبارهما افضل موقعين لمهاجمة السفن العابرة من والى طريق مضايق هرمز .

لقد كان الشيخ صقر بن راشد بن مطر رئيسا لمشايخ القواسم فى الفترة الأخيرة من الثامن عشر ، وكان والده هو المسئول عن توجيه نشاط

---

(١) التزاما بالدقة فقد أطلق هذا الاسم أول ماأطلق على المنطقةالساحلية الواقعة بين رمس ودبى ، من دون أن تشمل الميناء المذكور . انظر مقتطفات من أرشيف حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٥٤٥ وكتاب الكابتن جى. بى. برنكس مذكرات وصفية للملاحة فى الخليج وقد تكون دبى هى المنطقة التى ينتهى عندها ساحل القراصنة على الرغم من اعتقادى بأن القراصنة لم يقوموا بدور فعال فيه ثم اعيد اطلاق هذا الاصطلاح للدولة على كل الساحل من رمس الى أبو ظبى وشبه جزيرة قطر .

القواسم عبر ساحل الخليج ، كما كان يتزعم قبائل ساحل القراصنة فى حروبها ضد احمد بن سعيد ، كما كان الشيخ صقر نفسه مصمما على استرداد القواسم لنفوذهم بعد سنة ١٨٧٠ ، وكانت رأس الخيمة او « جلفار » كما كان يطلق عليها الفرس هى قاعدة السلطة(١) .

وكانت راس الخيمة تضم نحو الف مسكن وتقع على رقعة من الأرض بين البحر والخور الذى يقوم مقام المرفأ أو الميناء ، ويبلغ طول البلدة نصف ميل تقريبا وعرضها نحو ربع ميل ، وكانت هناك قلاع تحميها من البحر ومن البر ضد اى هجوم محتمل . أما فى القلب وعلى الجانب الشمالى الشرقى فقد كانت توجد قلاع كبيرة مسلحة بالمدفع . اما بقية البلدة (كماجاء فى بحث أحد المعاصرين) يتألف من مبان عادية من الحجر غير المشذب ، ومن اكواخ من سعف النخيل واوراقها مع ممرات ضيقة تتخللها ، ويقدر عدد السكان حاليا بنحو عشرة آلاف نسمة على الأقل ، منهم نحو ٣ آلاف من الذكور ممن يستطيعون استخدام السلاح ، على ان نصف هؤلاء على الأقل من الزنوج الافريقيين ، وعلى الجنوب الشرقى من الخور تبدو مجموعات كثيفة من غابات النخيل التى يعتبر ثمرها مادة الغذاء الأساسية للسكان ومواشيهم ، وفى نهاية هذا السهل المنبسط الذى يمتد على تعدد ملتوياته الى مسافة تصل من عشرين ميلا الى الخلف ترتفع سلسلة من الجبال(٢) .

اما الشارقة التى تقع على بعد بضعة اميال الى الأسفل من الساحل فيحكمهما أحد شيوخ القواسم ، كما ان الموانى التى تتخلل المنطقة ونعنى بها ميناء جزيرة الحمراء وأم القوين ، والحمرية ومجمعات ، فتخضع هى الأخرى لسلطة القواسم . أما فى دبى الى ماوراء الشارقة فالأمر يختلف اذ تنتهى عند هذا الميناء سلطة القواسم ، وتبدأ سلطة بنى ياس وهى احدى قبيلتى

---

(١) ان مؤسس دولة الجواسم شيخ يدعى جاسم وكان قد نصب خيمته لأول مرة فى منطقة من الأرض مرتفعة قليلا من شاطىء البحر بحيث تبدو بارزة لجميع السفن العابرة ، مما دعا الملاحين الى تسميتها براس الخيمة . ويمضى الوقت تحول الاسم ليدل على البلدة التى تأسست فى المنطقة من كتاب « السيد سعيد » تأليف الشيخ منصور ص ٣١ — ٣٢ .

(٢) رحلات عبر اشوريا ، تأليف بكنجهام جزء ٢ ص ٣٥٢ — ٤ .

الاتحادين الرئيسيين لقبائل الساحل . ان بنى ياس ليسوا قبيلة متجانسة ، اذ أنها تتألف من نحو عشرين تقسيما قبليا صغيرا وكبيرا ، وتنتشر على ضفاف المنطقة الممتدة من داخل قطر حتى جزيرة مسندم ، والأغلبية العظمى من القبيلة المذكورة تقطن أبو ظبى والمنطقة المحيطة بها ، وفى الظفرة الواقعة الى الغرب ، أما نفوذ الحكم فيمارسه آل بوفلاح ، وهم من أصغر الفصائل القبلية فى المنطقة أما الفصائل الهامة فهى الحوامل ، والمحارقة وآل بوفلاسة وآل بومحير ، والقبيسات والرميثات والرواشد والمزاريع والمشاغين والفصيلتان الأخيرتان بدويتان كليا(١) ، ودبى هى مركز الحكم لآل بنى ياس ، غير أن مصدر سلطة الحكم لهذه القبيلة ومصالحها تقوم على أسس اقليميـــة على عكس القواسم الذين يعتمدون فى الحكم فى المقام الأول على النشاط الملاحى ، وحتى منتصف القرن الثامن عشر كان آل بوفلاح وأغلبية بنى ياس تقيم فى واحة «ليوا» وتقع فى أعماق الظفرة ، أما فى موسم الصيف فينتقل معظمـها وبالأخص فصائل الرميثات والقبيسات الى الجـزء الشمالى من الســاحل بحثا عن الأسماك واللؤلؤ . ولا تعود الى مواطنها الا فى فترة الحصاد (القيظ) . ولم تحاول هذه المجموعات الاستقرار على الساحل لعدم وجود الماء ، ثم فى سنة ١٧٦١ اكتشف الماء فى جزيرة أبو ظبى على بعد مرمى حجر من المنطقة الرئيسية وهكذا بدأت الهجرة من واحة ليوا ، ولم ينته القرن حتى انتقل الى المكان فصائل عديدة من بنى ياس استقرت فى الجزيرة . ولكن البلدة التى أنشأوها كانت متواضعة ، كما جاء فى بيان عنها كتب سنة ١٨٣١ .

ان هذه البلدة باستثناء مسكن الشيخ مبنية بيوتها من السعف لأن سياسة الحاكم الحالى تعارض اقامة مبان من الصخر اعتقادا منه أن ذلك يجعل رعاياه مستقلين عنه تماما ، كما أنها تجعله اكثر تعرضا لهجوم من

---

(١) أما ماهى العلاقة بين فصيلة المزاريع والفصائل التى تقيم فى جزيرة مسندم وشرقى أفريقيا فمسألة مجهولة وقد أصبح آل بوفلاسة فيما بعد حكام دبى (انظر ص ٢٣٠) أما فيما يتعلق بالفصائل الأخرى من بنى ياس وتوزيعاتهم الراهنة فيمكن الرجوع الى كتاب « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف جى . بى . كيلى . طبعة لندن ١٩٦٤ ص ٣٦ — ٣٨ ولنفس المترجم .

البحر . ويقدر عدد السكان بنحو ١٨ ألف نسمة . وفي موسم صيد اللؤلؤ يتحرك اكثر من ٦٠٠ قارب صيد ، يحمل كل منها ما لا يقل عن سبعة الى خمسة عشر شخصا الى الخلجان . على أن التربة قاحلة ولا تنتج شيئا ، ثم أن الماء لا يوجد فى الجزيرة . وتعتمد أبو ظبى على مناطق أخرى لتزويدها بالمؤن ، ثم أنها تتعرض للمتاعب كما لو كانت بلدة محاصرة حصارا قويا(١) .

ومعظم أفراد قبيلة بنى ياس بمافيهم رئيس مشايخ آل بو فلاح الشيخ دياب ابن عيسى يفضلون البقاء فى واحة ليوا ، حيث تتوفر زراعة البلح بكثرة وفى احدى زيارات الشيخ دياب لأبو ظبى أغتيل من ابن أخيه هزاع ابن سعيد . غير ان هذا الأخير مالبث أن طرد من أبو ظبى من جانب شخبوط، وذبح جميع اتباعه الذين حضروا مقتل دياب . ومنذ ذلك الوقت شهدت أبو ظبى سلسلة من الاغتيالات والمذابح الأسرية على غرار ماكانت تشهده ايطاليا على يد أسرة لكريس بورجيا ومديسيس .

ان شخبوط بن دياب الذى خلف أباه على الحكم واستقر فى أبو ظبى كان الحاكم الوحيد خلال الستين عاما يموت موتة طبيعية . ولقد امتد نفوذ بنى ياس شمالا عبر الساحل من أبو ظبى حتى دبى ، وشرقا حتى واحة البريمى ، التى تبعد نحو مائة ميل الى الداخل . وكان يحتل البريمى قبيلتان هما قبيلة النعيم وقبيلة الظواهر . والنعيم ، وهى القبيلة النافذة فى المنطقة فتتألف من ثلاثة فروع قبلية : هى آل بوشاش ، وآل بوخريبان ، والخواطر ، وكما عرفنا فان بعض عناصر القبيلتين الآخريين يسكنان الساحل فى كل من عجمان وراس الخيمة ، والنعيم قبيلة بعضها حضرى ، والبعض الآخر بدوى ، وموطنها القبلى يمتد عبر جناح سلسلة جبال الحجر من البريمى حتى ضنك ، وبما أن النعيم ينحدرون من أصل غافرى ، فقد فرضوا سلطانهم على ظواهر البريمى ، وهم قبيلة من أصل هناوى على الرغم

---

(١) مقتطفات من سجلات حكومة بومباى المجلد ٢٤ ص ٤٦٢ وضوء تاريخية لقبيلة بنى ياس العربية ، تأليف اللفتنانت هانيل .

من أن الظواهر ربما كانوا قد سبقوا غيرهم فى الاستقرار بتلك المنطقة[١] وفى القرن السابع عشر خضع النعيم لسلطان الأئمة اليعاربة فى عمان . وكان لهؤلاء الأئمة وال فى البريمى[٢] . ولقد عدل الامام أحمد بن سعيد عن هذه القاعدة كما أن نجله سلطان صادف متاعب فى السيطرة على هذه القبائل[٣] . وقد امتد نفوذ بنى ياس حتى أطراف الظاهرة خلال الحقبة الثالثة من القرن الثامن عشر[٤] ، وبنهاية القرن بدا وكأنهم يحاولون الاستيلاء على واحة البريمى بالتحالف مع الظواهر ، كما أقاموا صداقات مع العوامر ، وهى قبيلة كانت قد بدات فى تلك الفترة فى ارتياد المنطقة . وبما أن العوامر يرجعون فى الأصل الى حضرموت فقد أخذوا يجوبون الجانب الشرقى الى منحدرات عمان، وذلك فى نهاية القرن الثامن عشر . وقد استقرت فئة منهم فيما بعد بعمان الأم بالقرب من نزوى على ساحل الباطنة ، الا أن الفئات البدوية منها استمرت فى تجوالها غربا فى اتجاه خطمة ملامة ، وهى المقاطعة الواقعة مباشرة الى الغرب من واحة البريمى ، والى المزيد من الجهة الغربية حيث الظاهرة . ولما كانت هذه القبيلة غير مستقرة وترتاد مناطق بعيدة فان تنقلاتها غير ثابتة ، وقد تضمحل وتتلاشى من الوجود قبل مرور وقت طويل فى مطاوى الربع الخالى . ولا يمكن الجزم بتعداد سكان القراصنة فى تلك الفترة . فأحد التقديرات يضعهم فى حدود ١١٫٠٠٠ — ١٢٠٠٠ نسمة[٥] ، بينما يشير تقدير آخر أعد

---

(١) ان الاسم المفرد لهذه القبيلة وهو الظاهرى يدل على انهم أصلا من الظاهرة .

(٢) أنظر « تاريخ عمان » بقلم روس فى المجلة الجغرافية للبنغال ص١٦٢ مجلد ١٣ .

(٣) التقرير السنوى للمقيم البريطانى فى الخليج ١٨٨٧ — ٨ ص ٢٥ سيرة سلطان بن أحمد .

(٤) مجلة الجمعية الجغرافية للبنغال ص ١٧٧ — ٨ مجلد ١٣ .

(٥) بحث عن « غرب ساحل القراصنة » مترجم — مجلة الجمعية الجغرافية لبومباى ص ٣٢ مجلد ١

عام ١٨٢٠ بأن هذا الرقم يشمل الرجال فقط(١) ، أما المصدر الذى يمكن الاعتماد عليه أكثر فهو بيان بعثة المسح التى أوفدت الى الساحل العربى بعد عام ١٨٢٠ ، غير أن الرقم الذى يمكن استخلاصه من تقرير البعثة للتعداد الكلى للسكان ونعنى به من ١١٫٩٠٠ الى ١٢٫٧٥٠ نسمة قد لا يكون صحيحا اذا عرفنا أن التقرير قد أورد تعداد بعض المناطق بالكامل ، وبعضها لم يشر الا الى عدد السكان الذكور فقط(٢) . وهكذا ذكر التقرير أن سكان رأس الخيمة ٢٥٠٠ وسكان دبى ٧٠٠ — ٨٠٠ نسمة بينما حدد سكان عجمان والشارقة من ١٤٠٠ — ١٧٠٠ رجل ومن ٣٥٠٠ الى ٣٨٠٠ رجل لكل منهما ، بينما حدد سكان ابو ظبى بـ ١٢٠٠ نسمة ، مع أن تعداد الذكور من بنى ياس كان ٢٤٠٠ شخص ، وحلفاءهم المناصير وغيرهم ٥٠٠٠ شخص(٣) .

لقد كان صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ المقومات الأساسية للحياة فى الساحل كذلك كان القواسم يساهمون فى عمليات نقل السلع فى الخليج كما كانوا يقومون برحلات تجارية الى الهند وأفريقيا ، وكانوا يستخدمون حصيلة هذا النشاط التجارى فى ابتياع الأغذية وغيرها من متطلبات الحياة للمحافظة على مستواهم المعيشى المنخفض ، وكانوا يشترون البلح والخيل والحمير من البحرين والبصرة والبنادق والبارود والسيوف والسجاد والتبغ من ايران ، والمعادن والأرز والمنسوجات من بومباى ، والسمن والزيت من ساحل مكران ، والبلح

---

(١) من خطاب الكابتن دبليو. جى. كولبروك الى اف . واردن بتاريخ ١٨٢٠/٩/١ ضمن محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٤ .

(٢) مقتطفات من سجلات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٥٤٠ — ٥٤٧ وكتاب « الملاحة فى الخليج » تأليف بركس .

(٣) نفس المصدر ويقدم كولبروك ثلاثة أرقام لتعداد سكان بنى ياس الذكور هى ٥٠٠٠ منها ٢٠٠٠ على الساحل ، ٣٠٠٠ يسكنون منطقة الظفرة ، ٧٠٠٠ — ٨٠٠٠ وكما سبقت الاشارة الى ذلك بنحو ١٢٠٠٠ فاذا أضيف الى هذه الأرقام ، أرقام بركس للسكان المناصير وبنى ياس معا فان المجموع يقترب من تقديرات كولوبرك (فهو لا يقدم كتقديرات عن عدد المناصير وربما يكون قد ضمهم مع بنى ياس .

من عمان ، والبن من اليمن ، والعبيد من زنجبار « فى مقابل هذه الواردات »، وباستثناء اللؤلؤ لم يكن سكان الساحل يصدرون شيئا ذا قيمة فيماعدا الأسماك المجففة والجبن ، والجاكتات المنسوجة من صوف الماعز والخرفان .

كانت العلاقات فى هذه الفترة بين بنى ياس والقواسم يشوبها التحفظ ولكن كان فيها شيء من الانسجام نسبيا ، اذ لم يكن قد طرأ أى خلاف بينهما حتى ذلك الوقت . وكلا الاتحادين القبليين كان ينتمى الى المذهب السنى ، كما أن بنى ياس لم يساهموا بأى نصيب من التدخل فى الصراع الهناوى ـ الغافرى، فقد كانوا لايزالون يقيمون فى واحة ليوا عندما انفجر هذا الصراع بين الطرفين ، وبعد بداية القرن التاسع عشر ، بدأ آل بوفلاح فى توثيق صلاتهم بحكام آل بوسعيد والتى توثقت أكثر بنهاية القرن . وحتى ذلك الوقت لم تكن المصالح الاقتصادية بين اتحادى بنى ياس والقواسم قد تعارضت . فقد اقتصر نشاط بنى ياس فى مجموعه على الزراعة والرعى ، ولم تكن لديهم الامكانيات الملاحية التى تمكنهم من تحدى القواسم فى البحر ، ولكن عندما ازدادت خبرتهم بالبحر عمدوا الى ممارسة صيد اللؤلؤ بشكل متزايد ، بحيث أخذوا يهددون القواسم فى سيطرتهم على الخلجان . وعندما وصلت العلاقات الى هذا الحد من التوتر فى الثلاثينات من القرن الثامن عشر انفجر العداء السياسى والدينى لكى يضاعف من حدة التنافس بين الطرفين ويحيله الى عداء مستحكم ، قدر له بأن يستمر حتى معظم فترة القرن ، والى ما وراء ابو ظبى تنتهى حدود مقاطعة الشمال مخلفة وراءها عمان ، والى الغرب من ذلك تمتد صحراء الظفرة التى تحدها من الشمال مياه الخليج ، ومن الجنوب صحراء الربع الخالى . وتتكون الظفرة فى معظمها من سلسلة من كثبان الرمال ممتدة من شرقها الى غربها ، وممتدة فى الاتجاه الجنوبى من الساحل حتى الربع الخالى . أما الساحل المنخفض المليء بالمستنقعات ، والذى تتناثر فوقه المناطق السبخية والنتوءات الجيرية ويمتد عمقه الى نحو ١٥ ميلا الى الداخل فيعرف بالطف . ومياه هذا الساحل ضحلة على الشاطيء كما انه غير مأمون بسبب مايضمه من الصخور والجزر والمناطق الرخوة . وعلى الجانب الآخر من الطف توجد ثلاثة احزمة من المناطق الرملية تتوفر فيها آبار من المياه العذبة

ومجموعات من أشجار النخيل فى الفجوات الفاصلة من سلاسل الكثبان ، وتسمى هذه المناطق الثلاث من الشمال الى الجنوب الساروق والفقه ، والباطنة ويمكن تميز بعضها عن البعض عن طريق كثبان عالية . والى الجنوب من الباطنة على امتداد بشكل هلال يصل قطره من الجنوب الغربى الى الجنوب الشرقى من ٤٠ الى ٥٠ ميلا تقع واحة ليوا ، وفى هذه المنطقة تزداد الكثبان ارتفاعا حيث تتناثر فيها وعلى منحدراتها عدد من المستعمرات السكنية ، وعلى الرغم من ذلك فانه يوجد هناك نحو ٤٠ الى ٥٠ مستعمرة من هـذه المستعمرات ، وحتى الآن يقيم سكانها فى بعضها على مدار العام بينما لا يقيمون فى القسم الأكبر منها الا فى مواسم الحصاد . وتتوفر المياه العذبة وخمائل النخيل فى المنحـدرات الصخرية الواقعة بين الكثبان وبالرغم من أن الضباط البريطانيين العاملين فى الخليج كانوا يعلمون عن وجود هذه الواحة منذ أواسط القرن التاسع عشر الا أنه لم يتح لأى أوروبى مشاهدة هذه الواحة قبل عام ١٩٤٨ عنـدما اجتازها الرحالة ولفريد فيسيجر من الجانب الغربى خلال عبوره الثانى لصحراء الربع الخالى(١) . وعلى الجانب الآخر من ليوا جنوبا تقوم كثبان الرمال البيضاء والذهبية اللون لمنطقتى البطين وجيدان ، وهما المقاطعتان الأخيرتان للظفرة عند ملتقى تلال الرمال الحمراء والتى تلتقى بالخطمة من الشمال والظاهرة فى الشرق وهما منطقتا سهول رملية واسعة تقطعها مستنقعات الملح وبعض التلال وتتوفر فيها المياه والمراعى . أما الطف وهو الرقعة الساحلية التى تنتهى حدودها عند سبخة مطى فهى بحيرة ملحية ضخمة يصل عرضها عند حافة البحر الى أكثر من ثلاثين ميلا ، وهى تمتد الى الداخل فى أشكال غير منظمة ، تتخللها كثبان من الرمال الى عمق يصل الى ٦٠ مير ، وتقع بالقرب من سبخة مطى والى الخلف من الطف مباشرة بينونة ، وهى آخر مقاطعات الظفرة غربا ، وبينونة منطقـة

---

(١) لقد توجه اليها من الجنوب عام ١٩٤٦ بعد أول اجتياز قام به للربع الخالى وقد سلك فى سيره الجانب الشرقى بعد أن تنامى اليه أن هناك فريقا من السعوديين يعسكرون بالمنطقة (راجع بحثـه عبر الربع الخالى) بالمجـلة الجغرافية عدد ١ ص ١ ـ ٢١ » ورحلة أخرى عبر الربع الخالى نفس المجـلة عدد ١٣ ص ٢١ ـ ٤٦ .

تتخللها كثبان منخفضة ومتعرجة فيها بعض الآبار ذات المياه المالحة . أما من الغرب فيحد سبخة مطى من الغرب وادى مجعن ، وهو سهل حصباوى ينحدر فى رفق من الشرق الى الغرب ، وخلف هذا الوادى يمتد سهل رملى طويل به عدد من الآبار ويسمى عقال ، وينتهى عند أطراف شبه جزيرة قطر حيث ينقسم الى مجموعة من الوديان والرؤوس الصخرية ، وكانت كل منطقة مجعن وعقال فى الماضى عبارة عن مراعى شتوية تستخدمها القبيلتان الرئيسيتان لمنطقة الظفرة ونعنى بهما بنى ياس والمناصير . ومن المحتمل أن بعض العناصر البدوية من القبائل كبنى مرة والمناحيل والرواشد كانت تجوب المنطقة الشمالية من الربع الخالى فى بعض الأوقات لرعى قطعانها هناك . أما المناصير فقد كانت ترتاد الظفرة على امتدادها من الرملة الحمراء شرقا الى بينونة غربا ، بل ربما كانت تصل فى تجوالها الى شبه جزيرة قطر والاحساء ، وكانوا يمتلكون مزارع نخيل فى ليوا كما كانوا يزاولون صيد الأسماك واللؤلؤ بالاشتراك مع بنى ياس فى منطقة غير بعيدة عن الساحل الجنوبى للخليج ، وتتألف هذه القبيلة من ثلاث تقسيمات رئيسية وهى آل بومنذر ، وآل بورحمة ، وآل بوشعر بالاضافة الى فرعين صغيرين ، هما آل بوخيل وآل بوحمير ، ويبدو أن هذه القبيلة لم تكن تدين لزعيم من زعماء القبائل الكبار ، وانما كانت تمنح ولاءها للحاكم الذى يقيم فى منطقته ومنذ بداية القرن التاسع عشر ان لم يكن قبل هذا التاريخ ، كان المناصير متحالفين مع بنى ياس ، بينما كانوا يمنحون ولاءهم لآل بوفلاح مشايخ أبو ظبى . ويمكن تحديد متانة الصلة هذه من تقرير عن قبائل ساحل القراصنة أعده مساعد المعتمد البريطانى فى تركيا العربية عام ١٨١٨ جاء فيه :

« ان بنى ياس قبيلة رعوية من قبائل عمان ويقيمون فى أقصى المقاطعة الشمالية التى تسمى السر ، وهى منطقة رملية قاحلة التربة ، وتنقسم هذه القبيلة الى ثلاثة فصائل ، احداها تسمى بنى ياس ، والثانية تسمى المناصير ، والثالثة تدعى العوامر ، أما الفئات التى كانت تقطن المنطقة الداخلية فتمتلك ابلا من أجود السلالات بينما الذين يقطنون المنطقة الساحلية فيمتلكون قوارب خفيفة يحمل كل منها أربعة أشخاص ، وهى صالحة لعمليات الصيد الذى يشحن محصوله الى بلدة الاحساء لتصريفه هناك ... ولديهم بساتين صغيرة

من أشجار النخيل موزعة على التلال الرملية ولا تعطى غير محصول شحيح من الفاكهة ، وفى الصيف يسكن أفراد هذه القبيلة وسط هـذه البساتين وتبقى هناك الى أن تستهلك كل ماعندها من هذا المحصول . ولكن المـاء مالح فى هذا الموسم(١) ويتوجه الرعاة فى شهور الشـتاء الى الاحساء وقطر بحثـا عن المرعى .

ان قطر كما يقول العرب أنفسهم عنها « انها البلد الذى نسيته الطبيعة » وشبه جزيرة قطر منطقة منبسطة جرداء وهى تمتد شمالا من الساحل العربى الى داخل مياه الخليج الى مسافة ثمانين ميلا تقريبا . ويبلغ عرض أوسع جزء منها نحو أربعين ميلا ، ولا يوجد فيها شىء مفيد سوى رتابة سهلها الممتد مـع احتمال وجود بعض التلال المنخفضة هنا وهناك كجبل الدخان فى الجهة الغربية من شبه الجزيرة ، أما حدودها الجنوبية فيمكن تميزها بسهولة . وتوجـد سلسلة من المنخفضات التى تبدأ من رومه سلوى فى الغرب حتى حذر العديد فى الشرق ومن الواضح أن هذه المنطقة كانت تشكل فى وقت من الأوقات لسانا من البحر تفصل شبه الجزيرة عن الساحل الخلفى لها .

والمنطقة البحرية المحيطة بقطر تكثر فيها المناطق الضحلة ولا يوجد على الساحل منطقة تصلح كمرفأ حقيقى ، وتوجد هنا وهناك فى المنطقة الداخلية بعض الآبار وتظهر هذه الآبار بعد هطول أمطار الربيع عادة فى الأجزاء المنخفضة من شبه الجزيرة كما تظهر بعض المناطق المـكسوة بالحشائش والأعشـاب . فالزراعة تكاد أن تكون معدومة على الاطلاق ولا توجد الوديان فى أى مكان منها، ولم يكن هناك غير البحر يتزود منه سكان قطر القليلون بمقومات معيشتهم . أما من الناحية السياسية فقد كانت قطر فقيرة مثلما هى من الناحية الجغرافية، وباستثناء عدد قليل من المستعمرات على الساحل فان قطر لم تكن أكثر من منطقة ترعى فيها قبائل البدو ماشيتها ، وقد حل بها المناصير وربما بنو مرة

---

(١) مقتطفات من سجلات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص١٦ اعداد الكابتن أر . تيلور تحت عنوان « ملاحظات مختصرة عن عمان ومسقط والبحرين . . »

ويمكن الرجوع الى ص١٣٩ من الكتاب لمعرفة الظروف التى أعد بسببها هذا التقرير .

ايضا ، ولكن الحجرين ، وهم اليوم القبيلة البدوية الرئيسية فى قطر ، لم يكونوا موجودين فى نهاية القرن الثامن عشر ، رغم أنهم قد نزحوا اليها بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ .

أما الذين وفدوا الى الجزيرة فيما بعد فانهم عناصر من قبيلة النعيم الكبرى ، وعلى طول الضفة الشرقية للساحل تقوم قرى الصيادين كالوكرة وبديه أو (الدوحة كما تسمى الآن) ربما اشتقاقا من لفظة (دوحة البدع) أما الهويلة والنويرات فيقطنهما عدد من القبائل المستقرة والمعاويد ، وهم فرع من آل بنى على وانسبائهم الى بوقورة ، فقد كانوا يسيطرون على النويرات ، بينما كان يسيطر آل مسلم وهم فرع من بنى خالد على الهويلات . أما الدوحة فكانت تتألف من عدة قبائل أهمها المعاديد ، وآل بوعينين والسودان[1] . وفى مناطق أخرى من شبه الجزيرة كانت تقيم مجموعات من آل بوعينين والدواسر ، والهويلة والأخيرة منها نزحت الى المنطقة من سواحل ايران . وليس ثمة ما يؤيد احتمال أن يكون بنو خالد شيوخ الأحساء قد مارسوا نوعا من السيطرة على آل مسلم حتى منتصف القرن الثامن عشر . وعلى حين يبدو القسم الشرقى من الساحل مخيبا للآمال فان الشمال الغربى من الجزيرة يقدم صورة أكثر اشراقا لسبب رئيسى هو وجود قبيلة آل خليفة هناك . لقد هاجر آل خليفة ، وهم فرع من العتوب كانوا قد استوطنوا الكويت فى أوائل القرن الثامن عشر من تلك البلاد فى عام ١٧٦٦ طلبا لمستوى أفضل من المعيشة . ولقد اتخذوا زبارة فى الشمال موطنا

---

(١) قبيلة السودان تأتى احيانا ضمن بنى ياس وكما يقال عنها أنها نشأت اصلا على ساحل القراصنة وجاء فى تقرير أعد عام ١٨٢٠ أن قبيلة السودان التى تقطن أبو حيل القريبة من الشارقة قد نزحت من قطر عن طريق أبو ظبى على اثر قيام الوهابيين بطردهم منها « الشئون السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٤ تاريخ ٢٥ ابريل من كولدبروك الى واردن ١٨٢٠/٩/١ » .

لهم بعد أن انتزعوها بالقوة من آل مسلم ، ثم انضم فى وقت لاحق فرع الجلاهمة من العتوب الذين تركوا الكويت لنفس الأسباب واستقروا فى الرويس فى الطرف الشمالى من قطر ، وقبل أن يهاجر آل خليفة بمعية فرع آخر من العتوب هم آل صباح سكان الكويت بوقت طويل كانوا قد اكتسبوا مكانا مرموقا فى الخليج كتجار وملاحين ، وفى ظل سلطانهم نمت وتطورت زبارة كمركز للملاحة البجرية . ولقد ساعد على تطورها حصار الفرس للبصرة سنة ١٧٧٥ — ١٧٧٦ مما وجه قسما كبيرا من تجارة الخليج الى تلك المستعمرات الجديدة كما شجع كثيرا من التجار على الانتقال الى زبارة ، وثمة عامل آخر ساهم فى ازدهار زبارة هو السيطرة التدريجية التى تطورت الى مايشبه الاحتكار الكامل لمصايد اللؤلؤ فى كل من شواطىء قطر والبحرين من قبل آل خليفة . ومع مضى الوقت تطورت زبارة الى بلدة ذات أهمية فى المنطقة ، ولاتزال آثارها حتى اليوم تنطق عن هذا المركز ، وكانت تحتل مساحة من الأرض تضم بداخلها عددا من المساكن الكبيرة المبنية على النمط الفارسى . ويقدر عدد بيوت زبارة فى العشرينات من القرن الثامن عشر بنحو ٤٠٠ ولكنها كانت شبه مهدمة فى ذلك الوقت .

وفى اعقاب سلسلة من الغزوات التى شنها على المنطقة الفرس الذين كانوا يسيطرون على جزر البحرين المجاورة حل التدهور بالبلاد ولقد كان حاكم بوشهر الذى كان يحكم البحرين فى الوقت نفسه غير راض عما حققه آل خليفة من انجازات فى زبارة ، وكانت تنشب المنازعات كلما اجتاز آل خليفة البر الى البحرين كما كانت الخلافات الدينية عاملا آخر فى اشعال نار الخصومات بين الطرفين ، اذ أن آل خليفة ينتمون الى المذهب السنى بينما ينتمى أهل البحرين الى المذهب الشيعى . وفى عام ١٧٨٢ حدثت واقعة أدت الى مقتل أحد أفراد قبيلة آل خليفة فى سترة على الساحل الشرقى للبحرين مما دفع حكام زبارة الى شن حملة عسكرية على المنامة عاصمة البحرين ، وقد استنجد البحرانيون الذين دب فيهم الفزع،بحاكم المقاطعة الجنوبية لفارس،وقدأصدر هذا الحاكم اوامره الى الشيخ ناصر حاكم بوشهر بتجهيز حملة لاحتلال زبارة ، وفى بداية عام ١٧٨٣ تحركت قوة مشتركة من الفرس والقواسم وانقضت على معقل آل خليفة فى زبارة ولكن القوة اصطدمت بمقاومة من آل خليفة يعاونهم بعض أفراد

قبائل قطر . وبعد بضعة اشهر قام آل صباح سكان الكويت وأنساب آل خليفة يؤيدهم بعض عرب قطر بحملة على البلدة، وبعد حصار دام شهرين لقوات الفرس استسلمت حامية المنامة لهم . ومنذ ذلك الوقت غدت البحرين قاعدة لحكم آل خليفة على الرغم من أن الشيخ الحاكم ظل يقيم لعدة سنوات فى زبارة ، ومن بين القبائل التى ساعدت آل خليفة على احتلال البحرين قبيلة الجلاهمة سكان الرويس ، والتى تمت الى آل خليفة بصلة القربى غير أن القبيلتين اختصمتا فيما بعد ، ربما على الغنائم ، مما دفع الجلاهمة الى الانسحاب الى قطر حيث استقر بهم فى خور حسن شمال زبارة ، وكان يحكمهم ثلاثة شيوخ اخوة وأنجال شيخ المشايخ السابق جابر الذى قاد عمليات الهجرة الأولى من الكويت الى قطر . وخلال بضع سنوات ذاع صيت رحمة بن جابر بأنه من أعظم قراصنة الخليج فى العصر الحديث . وفى ظل حكمه غدا خور العديد ملجأ وملتقى لكل المناوئين لآل خليفة ومن يفضلون ممارسة الحياة بقوة السيف وحدها وأن حقده على آل خليفة ، وهو أمر كما يبدو له أسباب شخصية أكثر منها الخلاف الذى نشب على فتح البحرين فقد ظل لأكثر من أربعين عاما وحتى وفاته فى معارك كان يقودها ضدهم وكان يخوض حرب استنزاف ضروسا ضد تجارة وملاحة البحرين . وكان معقل رحمة فى خور حسن (وتسمى الآن الخوير) عبارة عن قرية متداعية متواضعة تتألف فى أغلبها من أكواخ بدائية من السعف والخيش ، وكان يتصدرها قلعة مربعة الشكل مبنية من الطين والحجر المرجانى تقع على الساحل والمرفأ الضحل وفى منطقة غير بعيدة من الشاطىء بعض الشعب المرجانية يمكن مشاهدتها وهى تمتد شمالا وجنوبا بمحاذاة الساحل بالاضافة الى قناة بعمق باع ونصف الى باعين يفصل بينهما فى العرض سلك عازل من حيث تستطيع المراكب ان تبحر من رأس فكان الى زبارة أما القناة الممتدة عبر الشعب بطول ميلين غرب الميناء فلا يمكن الابحار فيها الا فى فصل الربيع ، كما يمكن سدها بالأحجار فى حالة وجود تهديد أو طوارىء(١) .

---

(١) الوثائق السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٣ مجلد ١٧ مشاورات ١٨١٠/٥/٢٩ رسالة من كابتن ان. وارن الى أن اتشه سميث (المقيم البريطانى فى بوشهر) بتاريخ ١٨١٠/٣/١٧ أما بالنسبة لزيارة وارن لخور حسن راجع ص ١٢٣ من الكتاب .

وكان لرحمة معقل آخر يمكنه التراجع اليه للاحتماء فيه ، وذلك فى دوحة حسن ، حيث لا تزال توجد بقايا حصن حيث أقيم بالبناء المذكور ، ويسمى هذا الوكر بوكر الثعلب ، وهو اللقب الذى كان يشتهر به رحمة فى ذروة أيامه .

يقع أرخبيل البحرين فيما بين شبه جزيرة قطر وساحل الاحساء . ويضم جزيرة كبيرة هى البحرين (وتسمى بأوال أيضا) وعددا آخر من صغار الجزر أكبرها المحرق على الطرف الشمالى ، وسترا على الطرف الشرقى ، والبحرين جزيرة مستطيلة الشكل ويصل عرضها فى الوسط الى عشرة أميال . والجانب الشمالى من الجزيرة هو المنطقة الخصبة فقط ، أما الباقى فيما عدا بضعة نقط على الساحل الغربى فصحراء ، وفى الشمال فى البلدة الرئيسية المنامة تتوفر الينابيع بكثرة كما توجد ينابيع تحت مياه البحر على الساحل ، والأرض فى البحرين منخفضة وتكاد أن تكون منبسطة والمنطقة المميزة الوحيدة فيها كما هو الحال فى قطر هو جبل الدخان القائم فى قلب الجزيرة . وخور المنامة صالح للملاحة وهناك مراسى مأمونة بين المنامة والمحرق . وعلى بعد بضعة فراسخ الى الشمال فى محرق تقع أحواض اللؤلؤ وتبدأ من رأس تنورة على الساحل العربى امتدادا الى الشمال الغربى بحث تلتف حول رأس قطر ثم تنحدر فى اتجاه الساحل الشرقى قبل أن تتلاشى عبر أعماق البحر أوعية البحر « التى يطلق عليها العرب « بحر العذارى » بحث تنتهى أخيرا بالقرب من دبى على ساحل القراصنة ، وأكثر الأحواض وفرة باللآلىء هى المنطقة القريبة من البحرين ورأس ركن .

لقد ظل تاريخ البحرين على امتداد القرن الثامن عشر حافلا بالاضطرابات، اما من الذى كان يحكم الجزيرة فى مطلع القرن فغير معروف ، وربما كانت خاضعة للفرس الذين تمكنوا من طرد البرتغاليين منها سنة ١٦٠٢ ، أو ربما كان عرب الأحساء على الطرف المقابل من الأرض الأم هم الحكام ، ومن عام ١٧١٨ استولى الامام اليعربى سلطان بن سيف الثانى على الجزيرة ، ولكنه لم يستمر فيها فقد عادت الى الفرس فى عهد نادر شاه ، غير أن الحاكم الفارسى كان حكمه قصيرا وانتقلت السلطة فى منتصف القرن الى عرب الهويلة التى كان زعيمها فى ذلك الوقت شيخ منطقة اسالوا على الساحل الايرانى ، ثم انتهى

حكم هـذا الشيخ عام ١٧٥٥ عندما هاجمتهـا قـوة كبيرة خرجت من الموانى الشمالية لفارس ، وهى بوشهر وبندر رق بقيادة الشيخ ناصر شيخ بوشهر واخضعت الجزيرة لسلطانها . وقد ظل هذا الشيخ يحكم البحرين زهاء ثلاثين عاما باسم فارس حتى أقصى منها مرة والى الأبد من جانب آل خليفة حكام زبارة ، وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت البحرين تخضع لحاكمين من آل خليفة هما سلمان بن أحمد وأخوه عبد الله ، وكان جدهما الشيخ خليفة بن محمـد هو الذى قاد عملية النزوح من الـكويت الى زبارة عام ١٧٦٦ ، وقد احتـل الجزيرة والدهما الشيخ أحمد بن خليفة فى غياب والده الشيخ خليفة الذى كان قد توجه الى مكة للحج وتوفى هناك . وقد ظل يقيم فى زبارة تاركا مقاليد الحكم فى البحرين لولديه ، وعلى أثر وفاته اتفق الأخوان على مشاطرة الحكم حيث يقيم سلمان فى منطقة الرقاع ويقيم الآخر فى المحرق .

ان سكان البحرين متعددو الأجنـاس ، ومما لاشك فيـه أن السكان الأصليين البحارنة يشكلون أكبر مجموعة سكانية ، وهؤلاء يتكونون من خليط من الأصل العربى والفارسى ، ويتعاطون صيد الأسماك والفلاحة ، والمجموعـة السكانية الكبرى الثانية هم الهويلة ، وهذه المجموعة مثلها مثل البحارنة ليست قبيلة وانما هى طبقة تتألف من العـرب الأوائل الذين زحفـوا على الساحل الفارسى فى فترات تاريخية سابقة . ولكن الهويلة سنيون على خلاف البحارنة الذين هم من الشيعة . واذا جمعنا الفئتين يمكن أن يصل تعدادهما فيما بين ٠٠٠ر١٠ر٠٠٠ر٤٥ نسمة، واذا التفتنا الى العناصر القبلية التى تؤلف بقية سكان الجزيرة فيمكن القول ، أن العتوب بما فيهم الأسرة الحاكمة من آل خليفة كانوا اكثر المجموعات نفوذا . أما العناصر الأخرى كآل بوكورة . والسـلاته وآل مسلم ، والمعاودة والجنبات فهم من أصل قطرى كان العتوب قد عبأوهم فى عملياتهم لاحتلال البحرين ، ثم اختاروا البقاء فى الجزيرة ، كما كان هناك نحو ٨٠٠ من بنى خالد الذين نزحوا الى البحرين من الاحساء . وفى اعقـاب هؤلاء كلهم استقبلت البحرين مجموعة من قبائل الدواسر والنعيم الذين هاجـروا اليها من المنطقة الأم . ويقدر عدد العتوب وحلفائهم باستثناء بنى خالد فى ذلك الوقت بعشرة آلاف الي عشرين الف نسمة، كما كاا هناك نحو من ٢٠٠ الى ٣٠٠

من الافريقيين الأرقاء والأحرار فى خدمة آل خليفة . وفى غضون العشرين والثلاثين سنة من حكم آل خليفة حققت البحرين تقدما سريعا فى النواحى التجارية ، وكان مقدرا لها فى وقت من الأوقات أن تنتزع من مسقط أهميتها كمركز تجارى فى الخليج . فبحكم موقع الجزيرة فى منطقة تتوسط خليج هرمز وشط العرب فقد ساعدها هذا الوضع على احتكار تجارة المنطقة بصورة تامة ، ولئن كان تدهور الوضع فى البصرة ، كما أشرنا آنفا ، قد ساهم فى دفع التطور الاقتصادى للبحرين فان الفضل الأكبر فى ذلك يعود الى مهارة ونشاط حكام الجزيرة الجدد الذى برزت قدراتهم الى حد كبير فى الكويت أولا ، ثم فى زبارة كملاحين وكتجار فى نفس الوقت . وربما كان صيد اللآلىء أكبر موارد الدخل لآل خليفة . والتقديرات للقيمة الاجمالية لهذا الدخل قليلة ولكنها تتراوح كثيرا ، ويذكر المؤرخ ينبهور فى سنة ١٧٥٦ ، أن حاكم بوشهر كان يتقاضى من هذا المورد نحو مائة الف روبية (أى ١٠ آلاف جنيه استرلينى)(١) ويقدر مصدر آخر هذا الرقم سنة ١٧٧٥ بستين الف تومان عراقى ، أى مايعادل (١١٢ر٥٠٠ ج س)(٢) ويقدر مكتب تمثيل شركة الهند الشرقية فى البصرة فى سنة ١٧٩٠ أن قيمة صادرات اللؤلؤ من البحرين قد بلغت ٥٠٠ر٠٠٠ روبية هندية (نحو ٥٠ر٠٠٠ ج س)(٣) وقد أبلغ أحد الضباط السياسيين التابعين لهذه الشركة فى سنة ١٨٤٨ أن قيمة تجارة اللؤلؤ بلغت ١٠٠ر٠٠٠ تومان عراقى لـ ١٨٧ر٠٠٠ ج س)(٤) ، وتشير المعلومات التى استقاها ضباط الأسطول البريطانى العاملون فى عملية مسح الخليج سنة ١٨٢٤ ان قيمة هذه التجارة

---

(١) نفس المصدر .

(٢) رحلات الى آسيا ص ٢٠٢ تأليف ابراهيم بارسونز . ان بارسونز وكان احد رجال شركة لفانت قد زار الخليج فى عام ١٧٧٥ وقد اشرنا الى انطباعاته عن مسقط آنفا .

(٣) فارس والخليج مجلد ٢١ من مانستى وجونز الى مجلس الحاكم بومباى فى ١٨/١٢/١٧٩٠ .

(٤) وثائق حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٢ « ملاحظات عن عمان » اعداد تايلور .

قد ارتفعت فى تقديراتهم الى ١٫٦٠٠٫٠٠٠ نمسوى (أى مايساوى ٣٢٠٫٠٠٠ ج‌س تقريبا) وفى مكان آخر انها بلغت نحو ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية (أى ٤٠٠٫٠٠٠ ج‌س)(١) تقريبا ، وبعد ذلك ببضع سنوات قدر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بمليون الى مليون ومائتى الف ريال نمسوى (أى ٢٠٠٫٠٠٠ ج‌س و ٢٤٠٫٠٠٠ ج‌س)(٢) ، وفى غضون العشرينات كان نحو ٢٥٠٠ سفينة تبحر كل صيف من البحرين الى مصايد اللؤلؤ ونحو ٧٠٠ أخرى من ساحل القراصنة . وكان يعمل على هذه السفن من ٢٧ الى ٣٠ ألف رجل ، ولكن هذا العدد انخفض سنة ١٨٤١ الى ٢٤٠٠ — ٢٥٠٠ ، وان كان عددالأفرادالعاملين بها قد ارتفع الى ٣٧٠٠٠ — ٣٨٠٠٠ وقد انخفضت حصة البحرين من هذه العمليات بسبب الاضطرابات الداخلية فيها وكانت أكبر مساهمة فردية من القوارب والبحارة هى مساهمة أبو ظبى التى قدرت بأكثر من ٧٠٠ سفينة ومن ٨٠٠٠ الى ٩٠٠٠ بحار . على أن الأرقام الصحيحة الأولى عن تجارة البحرين هى تلك التى تم وضعها خلال عمليات مسح الخليج ، وهى تشير الى أن القيمة الاجمالية السنوية للميزانية بلغت ٢٫٤٥٩٫٠٠٠ ريال نمسوى . أى (٤٩٠٫٠٠٠ ج.س) مقسمة الى رقمين يمثل الأول رقم الصادرات فى حدود ١٫٦٥١٫٠٠٠ (نحو ٣٣٠٫٠٠٠ ج س) ، ويمثل الثانى فى حدود ٨٠٧٫٣٠٠ ريال نمسوى (نحو ٣٣٠٫٠٠٠ ج‌س) ، ويمثل الثانى فى حدود ٨٠٧٫٣٠٠ ريال نمسوى (نحو ١٦٠٫٠٠٠ ج س) الواردات . وكان اللؤلؤ فى المقام الأول من الصادرات اذ بلغ قيمة مايصدر منه كما أشرنا آنفا نحو ٣٢٠٫٠٠٠ ج س ، أما الواردات فكانت تأتى من الهند (السلع القطنية والأرز والسكر والبهارات

---

(١) نفس المصدر ص ٥٦٨ « حول الملاحة فى الخليج » بقلم بركس وبحث عن عرب ساحل القراصنة بقلم وايتلوك ترجمة مجلد جمعية بومباى الجغرافية فصل ١ ص ٤٤/٤٥ .

(٢) مرفقات للمراسلات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٦ مرفق ٣٦ خطاب رقم ٧٩ مؤرخ ٣٠ سبتمبر ١٨٤١ من الكومودورجى . بى بركس الى الكابتن اس هانيل المقيم البريطانى فى الخليج ١٨٤١/٨/٢٥ .

والمعادن وألواح الصنوبر والأدوية) . ومن فارس وعمان (الحبوب والفواكه المجففة) ومن البصرة البلح والبن من اليمن . وكان قسم كبير من هذه الواردات وبالأخص المنسوجات القطنية يعاد تصديرها الى داخل شبه الجزيرة العربية . وكانت السفن البحرانية هى التى تنقل هذه المـــواد وقد وصل عــددها فى العشرينات من القرن ٢٠ سفينة حمولتها تتراوح من ١٤٠ الى ٣٥٠ طنا ، وكانت تستخدم فى التجارة مع الهند بالاضافة الى ١٠٠ سفينة صغيرة حمولتها من ٤٠ الى ١٢٠ طنا(١) .

لقد أثار ازدهار ونمو الثروة فى البحرين حكام فارس الذين ضاقوا ذرعا بضياع هذا البلد من أيديهم ، غير أن اضطراب الأحوال فى ايران خلال المراحل الأخيرة من القرن الثامن عشر حال بينهم وبين القيام من جديد بغزو البحرين ، كما أن آل خليفة من جانبهم رأوا فى بداية حكمهم أن من الحكمة ترضية الايرانيين عن طريق دفع جزية سنوية لحكومة شيراز ، غير أنهم عدلوا عن هذه الفـكرة بعد أن أيقنوا أن فارس لم تعد تشكل أى خطر عليهم(٢) . كما أنهم فى نفس الوقت لم يحاولوا انكار المطالب الفارسية لأن ذلك كان يمنع غـير الفرس من التفكير فى الاعتداء عليهم(٣) . وأن المنطقة الأم من شبه الجزيرة المواجهة للبحرين . تعرف بالحساء أو باسم الجمع الاحساء . واذا شئنا الدقة فان هذا الاســم

---

(١) مختارات من وثائق حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٥٦٨ « الملاحـة فى الخليج » بقلم بركس وقد استقيت هذه المعلومات من سمسار شركة الهند الشرقية فى البحرين ومن وزير آل خليفة .

(٢) نفس المصدر ص ٢٩ « ملاحظات حول عمان » بقلم تايلور و ص٥٦٥ من « الملاحة فى الخليج » .

(٣) ان المصادر الرئيسية للمعلومات الخاصة بقطر والبحرين خـلاف تلك التى سبق الاشارة اليها هى التقرير الادارى « لمحة قصيرة عن العتوب العـرب » التى استقيت من بعض الأفراد اعــداد وليم بروس . بوشـــهر فى ١٨١٦/١٠/٢٦ ومرفق بخطاب الريراد ميرال السير ريتشارد كنج القـائد العام للقوات البريطانية فى الهند الشرقية الى جى. دبليو كروكر (سكرتير الامبرالية) وورلاندترنكومالى فى ١٨١٧/٣/٥ .

يطلق على الواحة العظيمة التى تمتد بضعة أميال الى الداخل ، وهى تمثـل الميزة الجغرافية البارزة للمنطقة ، غير انه فى العرف العام فالاسم يدل على الرقعة الساحلية والمنطقة الداخلية فيما بين قطـر والكويت — انهـا أرض منبسطة وصحراوية تتناثر عليها التلال والأخاديد فى بعض المناطق مع وجود آبار كثيرة وبعض المراعى . وعدد من الواحات الواسعة التى تختص بها منطقتا الاحساء والقطيف . أما القطيف . وهى ميناء مشهور على الساحل فقد كانت منطقـة غير معروفة فى أواخر القرن الثامن عشر ، اذ لم يكن بهـا سوى بضـعة بيوت جميلة وبقايا أحد الحصون التى شيدها البرتغاليون ، وكان عدد سكانها نحو ٦٠٠٠ نسـمة ، كما أن مقاطعة القطيف بما فيها ميناء السمات على بعد بضعة أميال على الساحل ، وكان يقدر عدد سكانها بثلاثة عشر ألف نسمة ، والهفوف هى البلدة الرئيسـية فيها وتقع فى قلب الواحة . وهى لم تكن أكثر من معسكر بيوتها مبنية من الطين ، والخيش ، يحيط بهـا سور يرتفع الى ٥٠ قدما من الأرض ، ويبلغ عدد المقيمين قيمة نحو ١٣٫٠٠٠ نفس . كما توجد قرية تابعة لهذا المعسكر تسمى مبارز على بعد ¾ الميل ويسكنها نحو ١٠ آلاف نفس . أما بقية القرى فهى مبعثرة على امتداد الواحة . وكان عدد سكانها حسب تقدير ذلك الوقت ٥٠ ألف نسـمة تقريبـا . لقـد كانت الاحسـاء فى وقت من الأوقات مقاطعة تابعة للامبراطورية العثمانية . غير أن ماتبقى من كل هـذه الامبراطورية فى القرن الثامن عشر فى هذه المنطقة لم يزد عن بعض عائلات من أصل عثمانى . وكانت السلطة فى الاحساء بيد بنى خالد ، وهم احدى أكبر أربعة قبائل من قبائل المنطقة ، أما الباقون فهم بنو هاجر وآل عجمان وآل مرة ، وكلها قبائل بدوية . وكان بنو خالد يقيمون فى المنطقة الشمالية تقريبا وعجمان فى المنطقة الوسطى . بينما كان يقيم بنو هاجر وبنـو مرة فى كل من الجنوب الشرقى والجنوب الغربى وكان شيخ مشايخ بنى خالد سنة ١٧٩٥ هو عربى بن سعدون بن الفوف ، وكان لأسلافه نفوذ هائل على منطقة تشمل الكويت وقطر والبحرين ، وفى السنوات الأخيرة من القرن بدأ نجم بنى خالد فى الأفول بظهور الوهابية فى نجد ، واكتساحهم لمناطق البحر الأحمر والخليج . وسوف يأتى الحديث عنهم باسهاب لاحقا . ولكن لابد هنا من القول انهم سبق أن احتلوا

الاحساء عام ١٧٩٢ وكانوا على وشك أن يعودوا للاستيلاء عليها سنة ١٧٩٥ ، واخضاع بنى خالد على طول ساحل الاحساء وبالأخص ميناءا العقير والقطيف حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين العرب ، أغلبهم من البحارنة والهويلة . كذلك أقام البحارنة فى واحة الاحساء وكانت معظم تجارة الاحساء فى أيديهم . وكان معظم صادراتهم من المنتجات الزراعية والرعوية والبلح (وهو أفضل انواع البلح فى الخليج) والعباءات وهى منسوجة من الصوف والحرير ، وهى من المصنوعات ، والجمال التى كان يرسل الآلاف منها الى سوريا والعراق وكذلك اللؤلؤ الذى كان يستخرج من أحواض قريبة من رأس تنورة ، وكان يصدر للخارج كما كان يزرع الشعير والأرز والحنطة بكميات محدودة فى واحة الاحساء ، أما واردات الاحساء فكانت تتكون من البن والأطعمة والمنسوجات والمعادن وكان كل هذه المواد باستثناء البن يأتى بها التجار البحرانيون من الهند(١) أما شمال الاحساء أى فى الزاوية الشمالية القريبة للخليج فتقع بلدة الكويت ، وميناؤها مركز حكم فرع أسرة الصباح التى تنتمى الى العرب العتوب وينحدر العتوب من قبيلة عنزة العربية ، وهى من كبرى قبائل العرب ، وذلك وفقا لرواية العتوب انفسهم . والعتوب قبيلة نزحت الى المنطقة من شمال أواسط جزيرة العرب ، ومن المحتمل أن يكونوا قد نزحوا الى الخليج فى أواخر القرن السابع عشر ، واستقروا بالقرب من شط العرب ، ربما فى منطقة أم القصير حيث كانوا يعيشون على صيد الأسماك والقرصنة واغتصاب القوافل التى تعبر الصحراء فى طريقها الى الغرب ، كما أخذوا يهاجمون قوافل السفن فى شط العرب بعد بضعة أعوام من استقرارهم ، وبعد أن تمرسوا على أعمال بناء السفن والملاحة التى غدوا من أمهر صناعها فيما بعد ، ثم انتقلوا الى الكويت

---

(١) ص ٢٩٣ — ٢٩٤ تأليف ينبهور « التقرير الادارى السنوى للمقيم البريطانى فى الخليج » ١٨٧٩ — ١٨٨٠ ومذكرات حول نجد « بقلم اللفتنانت كولونيل اى . س.روس ومذكرات رحلة الى الجزيرة العربية بقلم الكابتن جى. اف . سادلر بومباى ١٨٦٦ ص ٢٩ — ٥٣ أما عن المصادر التى استقى منهـا معلوماته . راجع أدناه ص ٥٠ ملاحظات رقم ١ وفى ذلك وصف لرحلة سادلر عبر الاحساء فى ١٨١٩ ورد بالفصل الرابع من الكتاب .

فى نحو عام ١٧١٦ . وتمتلك الكويت ، التى عرفها الأوربيون حتى القرن التاسع عشر باسم القرين(١) ميناء طبيعيا من افضل الموانى فى الخليج بالاضافة الى قربها من شط العرب ، كل ذلك مكن العتوب من الفوز على جميع منافسيهم على تجارة الخليج الأعلى . ويتركز السواد الأعظم من سكان الكويت فى بلدة الكويت الواقعة على الساحل الجنوبى من جزر الكويت والعنصر الحاكم فى الكويت هو آل صباح ، ليس بحكم عددهم وانما بحكم قدرتهم على الحكم وبحكم ثقافتهم العسكرية . وكان الحاكم فى أواخر القرن الثامن عشر هو الشيخ عبد الله الصباح . ويتألف سكان الكويت من قبائل بنى خالد والدواسر وعجمان وعنزة بالاضافة الى بعض البحارنة . أما المنطقة الداخلية من الكويت فكان يسكنها البدو من آل الرشيد والعوازم ، غير أن المنطقة كانت تستقبل بعض القادمين من القبائل العربية القاطنة أواسط وشرقى شبه الجزيرة ، وكان مجموع سكان الكويت فى نهاية القرن الثامن عشر نحو ١٠٫٠٠٠ نفس ، ولا يعرف على وجه التحديد كم كان عدد سكانها قبل عام ١٧٦٦ عندما نزحت فصيلة آل خليفة من العتوب الى قطر ، لتتبعها فيما بعد عناصر من الجلاهمة ، غير أن القادمين الى الكويت من شبه الجزيرة ومن بعض أجزاء الخليج فى السنوات التى أعقبت ذلك قد عوض الكويت عن النقص فى عدد السكان . وكانت تجارة الكويت كتجارة البحرين تقوم على أساس أنها منطقة حرة ، كما أن آل صباح كآل خليفة استفادوا من التدهور الذى ألم بتجارة البصرة وكانت الكويت تشرف على تجارة رابحة فى تهريب السلع الى المناطق التركية فى الشمال . وكان عدد كبير من التجار يرسلون بضائعهم الى بغداد وحلب عن طريق الكويت

---

(١) ربما اشتق الاسم من جزيرة القرين القريبة منها أى تصغير لكلمة قرن وهو شكل خور الكويت نفسه أما التسمية «الكويت فهى تصغير لكلمة كوت» « قلعة » أما كيفية اطلاق هذا الاسم عليها فيبدو لغزا الا اذا كان هناك صلة بين الاسم والشكل المنبسط للمنطقة المحيطة بها . ولأن الشكل شىء له اهمية فى ذلك الوقت حتى لو كان بيتا من الطين وعلى حد رأى ينبهور فان هذه القلعة بناها البرتغاليون فى الأصل .

ليتفادوا دفع الرسوم عليها فى البصرة . وكانت القافلة التجارية تقطع المسافة الى بغداد فى ثلاثين يوما والى حلب فى ثمانين يوما ، وخلال المراحل الأولى للرحلة فيكون آل صباح المسئولين عن حماية القافلة كما أن مجموعات كبيرة من الخيول الأصيلة من شمال الجزيرة العربية كانت ترسل الى الهند كل عام عن طريق الكويت . ولم تكن الواردات الى الكويت تختلف عنها فى الأقاليم الأخرى من الخليج مثل المنتجات الهندية كالأقمشة والأرز والسكر والخشب والتوابل والبن من أقاليم البحر الأحمر والفاكهة والحبوب من فارس والبلح من البصرة . أما صادرات الكويت فقد كانت اللآلىء التى كانت تستخرج من منطقة رأس تنورة . وكان لدى آل صباح عدد من السفن يتاجرون فيها الى الهند أو ينقلون فيها البضائع الى الخليج .

ومن المعروف انه كان لديهم فى العشرينات من القرن ١٥ سفينة من عابرات المحيط حمولاتها تتراوح من ١٠٠ — ٤٥٠ طنا وعشرين سفينة صغيرة حمولتها من ٥٠ الى ١٢٠ طنا . بالاضافة الى ١٥٠ سفينة أخرى تتراوح حمولتها من ١٥ الى ١٥٠ طنا .

ويحيط الغموض بعلاقة الكويت بالامبراطورية العثمانية ، فعندما كان الحكم التركى يمتد الى مشارف الساحل الشرقى للجزيرة العربية . لم تكن الكويت قد وجدت بعد . وهى لم تنشأ الا بعد أن زالت السيطرة التركية الفعلية من المنطقة ، غير أن السلطان العثمانى ، أو على الأقل ممثله فى بغداد كان يصر على اعتبار الكويت منطقة تابعة له . ولما كان الأتراك لا قبل لهم بفرض مطالبهم فرضا ، فقد كان موقف آل صباح منهم كموقف آل خليفة من المطالب الفارسية فى البحرين : اى بتجاهل هذه المطالب تارة ورفضها كليا تارة أخرى ، أو بالسكوت عليه اذا تربص بهم خطر من جهة أخرى ، الا انه من الواضح ان الكويت لم تكن تعتبر داخلة ضمن السيادة العثمانية فى أواخر القرن الثامن عشر ، لأن ممثلى شركة الهند الشرقية اثر خلاف وقع بينهم وبين السلطات التركية فى البصرة انسحبوا الى الكويت حيث بقوا هناك لمدة عامين غير ان التهديد الوهابى فى الأعوام القليلة التى أعقبت ذلك قد غير من نظرة آل صباح الى حد ما بحيث اضطروا الى الاعتراف بالسيادة العثمانية

عليهم ، وذلك فى العشرينات من القرن الثـامن عشر ، وكانوا يدفعـون زكاة محدودة لحكام بغداد(١) كل عام . فى قاعدة الخليج على دلتا نهرى دجلة والفرات تقع أقصى القواعد الشرقية للامبراطوية العثمانية ونعنى بها ولاية البصرة ، أما البصرة وهى المركز الادارى للولاية التركية تقع على بعد ستين ميلا من البحر على شط العرب وهو ممر مائي دولى يمتد الى مسافة تربو على المائة ميل من ملتقى نهرى دجلة والفرات من القرنة الى مصبه فى البحر . وعلى امتداد الجزء الأكبر منه فان شط العرب يجرى من خلال مجراه الذى تكون عبر القرون من الطين والطمى اللذين يجلبهما تيار هذين النهرين والى الأسفل من البصرة ينضم الى شط العرب نهر قارون الذى ينبع من جبال غربى فارس ومنطقة الدلتـا منبسطة وخصبة وتنتشر على جانبيها أحراش من أشجار النخيل وتتخللهـا اعداد كثيرة من الخلجان والأنهار الصغيرة التى تشق طريقها الى شط العرب والى الغـرب من الدلتـا تصـبح التربة جافة ، وتمتـد الى سوريا وشـبه الجزيرة العربية ، والى الشرق منها يقع سهل عربستان أو خورستان ويحـده من الغرب مياه الخليج ، ومن الشمال والشرق جبال فارس ، ويتخـلله من الشمال الى الجنوب نهر قارون وفروعه . كان العراق التركى او شبه الجزيرة العربية التركية كما كان يسميها البريطانيون فى أواخر القرن الثامن عشر ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية ، وكانت البصرة تابعة فى ادارتهـا لبغـداد عاصمة الولاية ، ومنذ أواسط القرن الثامن عشر كان يحكم بغداد مجموعة من باشوات المماليك وقد أطلق عليهم هذا الاسم لكونهم عبيدا جيء بهم من جورجيا أو أنهم من سلالة أولئك العبيد .

ولمـا كان هؤلاء العبيد قد وصلوا الى أعلى المراكز اما بحكم كفاءاتهم أوعن

---

(١) مختارات من وثائق حكومة بومباى ، مجلد ٢٤ ، ص ٥٧٥ — ٥٧٦ « الملاحـة فى الخليـج » بقـلم بركس ، وفارس والخليـج جـزء (٢) من مانستى وجونز الى الحاكم العام . بومبـاى فى ١٧٩٠/١٢/١٨ وكتاب ينبهور ص ٢٩ وجريدة الخليج الرسمية .

طريق التآمر أو بفضل اسيادهم فقد استطاعوا فى النهاية لا أن يحصلوا على حريتهم فحسب بل أن يستولوا على السلطة فى الولاية حتى ان السلطان العثمانى قد عجز عن وقفهم عند حدهم ، بل واضطر الى الموافقة على تعيين ولاة وقادة عسكريين منهم فى بغداد ، وأن يقبل منهم أى زكاة يدفعونها لحكام القسطنطينية . وفى نهاية القرن الثامن عشر كان الحاكم المملوكى لبغداد هو سليمان باشا ، وكان من أعظم الحكام المماليك وأطولهم حكما ، وقد تولى الحكم عام ١٧٨٠ وكان عمره اذ ذاك ستين عاما وقبل ذلك كان متصرفا أو حاكما على البصرة حيث أظهر مقدرة فائقة فى الدفاع عن البلاد ضد هجمات الفرس ، وعلى أية حال فقد تدهور وضعه بعد ذلك على الرغم من أنه ظل مهيبا من جانب البلاد التى كان يحكمها . وفى ظل الأتراك فقدت بغداد كثيرا مما كانت تتمتع به من عظمة وبهاء على أيام الخلفاء العباسيين ، ونظرا لموقعها بين ملتقى طريق تجارى هام بين سوريا والبصرة وفارس فقد ظلت تزدهر تجاريا غير أن البلدة التى كانت تقع على الجانب الشمالى من نهر دجلة لم تكن تتمتع بأى ميزة . فقد كانت بيوتها مبنية من الطوب منسقة وأزقتها كثيرة الضوضاء ، وكان أهم مبنى فى البلدة هو قصر الحاكم (السراى) وكان به عدد كبير من المساجد التى لم يكن فى هندستها أى شىء من الجاذبية . وكان يحيط بها سور عظيم البناء يقوم على أعمدة داخلية تسندها دعامات كثيرة . وعلى المداخل الأربعة للسور قلاع محصنة تضم عددا من المدافع . وعلى جانب النهر لم تكن بغداد تحتفظ بأى نوع من وسائل الحماية ، غير أنه كان فى الامكان اخفاء المراكب التى كانت تعمل فى هذا النهر وقت الخطر . ويقدر الرحالة الفرنسى غليوم أوليفر الذى زار هذه المنطقة خلال عام ١٧٩٦ — ١٧٩٧ عدد سكانها بثمانين الف نسمة منهم خمسون ألفا من العرب . وخمسة وعشرون ألفا من الأتراك وما بقى منهم يهود وكلدانيون وأرمنيون ، وقيل له بأن العدد قد ارتفع خلال حكم سليمان الى ١٣٠,٠٠٠ أو ٤٠,٠٠٠ ، وكانت حامية بغداد تضم ٨٠٠٠ عسكرى بالاضافة الى ٦٠٠٠ من حرس الباشا الخاص بينهم راكبو الخيل والمشاه . كما كان هناك نحو ٧٠٠٠ عسكرى موزعين على المنطقة كلها . غير أن هذه القوة لم تكن تتحرك الا بأمر من الحاكم فى القسطنطينية . وكان عدد الخيالة الأتراك النظاميين فى الولاية نحو ١٢٠٠ غير انه كان فى الامكان تعبئة مايقرب من ١٢ الفا الى ١٥ الف خيال من قبائل الأكراد الى جانب مايقرب من ١٠

آلاف الى ١٢ ألفا من الخيالة العرب بمعنى أن الباشا سليمان كان فى امكانه ان يدفع الى الميدان بأربعين الى خمسين ألف رجل ، وكان دخل البلدة يأتى من الرسوم الجمركية ومن الضرائب التى كانت مفروضة على القبائل والواردات التى تصل باسم الأقليات غير الاسلامية . وكان المبلغ الذى ينقل الى القسطنطينية من هذه الدخول لا يزيد على ثمن المبلغ الاجمالى ، بينما يتفق الباقى داخل الولاية. وكان مجمل الدخل فى عام ١٧٩٦ — ١٧٩٧ على حد تقدير أوليفر ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك أى مايعادل — (٢٠٠٫٠٠٠ج‌س) غير أن تقديرا آخر وضعه المقيم البريطانى فى بغداد عام ١٧٩٨ يشير الى أنه كان فى حدود مليون ج. س. يذهب منه أقل من مائة ألف الى القسطنطينية ، وقد قدره القنصل الفرنسى فى نفس الفترة بـ ٧½ مليون قرش تركى ، أى مايعادل ٦٠٠٫٠٠٠ الى ٩٠٠٫٠٠٠ ج‌س وفقا لقيمة العملة التركية فى ذلك الوقت .

ولم يكن الباشوات يتقاضون أى ضرائب من أغنى مدينتين من مدن الولاية، وهما النجف وكربلاء ، فالنجف وفيها ضريح الامام على تقع على بعد مائة ميل جنوب بغداد على الضفة اليمنى من الفرات . أما كربلاء حيث ضريح الامام الحسين بن على فهى على بعد خمسين ميلا من الجهة الشمالية من النجف ، وبنفس المسافة عن بغداد . وهما مدينتان مقدستان لدى الشيعة من المسلمين، واليها يحج الآلاف منهم كل عام فى أشهر رجب ورمضان ومحرم ، على أن العدد الأكبر من هؤلاء الحجاج هم الذين كانوا يأتون اليها من فارس ، ولهم بها مستعمرات كما أن نسبة ملحوظة من سكان العراق من الشيعة . وثروة هاتين البلدتين متجمعة من الهبات التى كان يفرضها علماء الشيعة على حجاج المنطقة ، وربما كان أهم مظاهر هذه الثروة هو الكسوة الذهبية التى تحيط بقية ضريح الامام على التى قدمها الامبراطور نادر شاه ، ويقال بأن القبة قد رصعت بالتومان الذهبى (وهى العملة الايرانية) بمعدل تومان واحد فوق كل ٨ بوصات مربعة ، وتعتبر النذور المصدر الذى يعتمد عليه حراس الضريح لتغطية نفقات الاشراف ، وهؤلاء هم العلماء الذين يسمونهم بالمجتهدين وهم طائفة دينية تتمتع بنفوذ واسع فى كلتا البلدتين . وقد أثرى تجار النجف وكربلاء ثراء فاحشا مما

كانت تدره تجارة الحج عليهم من ارباح ، وكان الضجيج المنبعث من أسواق البلدتين يطغى على نواح الحجاج الذين يفترشون الأرض بالقرب من أسوار الضريح . وربما كان أكثر مصدر للدخل هو الوصايا التى يتركها المتطرفون من الشيعة ، ويوصون فيها بأن يدفنوا بجوار هذه الأضرحة . ومن المشاهد العادية أن ترى طوابير من العربات التى تحمل جثث الموتى عند مداخل هاتين المدينتين تنتظر دورها فى الدفن ، وهى تجارة كانت تدر مالا على المشرفين من وراء بيع الأضرحة ومن عمليات الاشراف عليها . أما الكاظمية وهى ثالث المدن المقدسة فى العراق حيث ضريح الامام موسى ، فالاقبال عليها أقل من الاقبال على النجف وكربلاء ، كما انها أقرب الى سلطة حكم الباشوات لأنها تقع على نهر دجلة مباشرة من العاصمة ، وكان على الباشا أن يكون حذرا فى تصرفاته حتى فى هذه المنطقة حتى لا يثير المتطرفين من الشيعة .

أما البصرة على بعد ٣٠٠ ميل الى الجنوب الشرقى من بغداد فقد كانت خاضعة من الوجهة الرسمية للباشا . غير أن درجة هذا النفوذ كانت تعتمد الى حد كبير على ولاء المسئول الذى يعينه الباشا ، كما كان يعتمد أيضا على علاقة الباشا بالاتحادين القبليين الرئيسيين اللذين يقطنان الناحية الشرقية والغربية من البصرة ، ونعنى بهما قبائل كعب والمنفك ، وكان كل من السلطان العثمانى وشاه فارس يدعى السيادة على قبائل كعب وعلى الأراضى التى يقيمون فيها فى الطرف الشمالى من شط العرب . وغير أن القبائل نفسها لم تكن تعترف بسلطة أى منهما عليها . وعشيرة المنفك وهى قبيلة بدوية كبيرة كانت قليلة الولاء للسلطان كما أن الجزء الأكبر من العراق يخضع لسلطتهم فعلى الشرق يمتد سلطانهم حتى الضفة الشرقية من شط العرب ، بينما يسيطرون من الطرف الشمالى على المنطقة الواقعة على نهر الفرات من القرنة حتى الناصرية أما فى الجنوب والغرب فان حدود سلطاتهم أكثر من أن تحدد .

ولم تكن البصرة فى القرن الثامن عشر أكثر من بقايا باهتة لعصر السندباد ، فلقد وصفها كارستون ينبهور فى عام ١٧٦٥ بأنها كانت أقذر بلدة شاهدها فى الشرق ، وكان عدد سكانها على حد تقديره لا يزيد عن ٥٠ر٠٠٠ نسمة تقريبا يتألفون من عرب الدلتا والصحراء وبعض الفرس والأرمن والهنود . غير أنه على الرغم من مظهرها السيىء فقد كانت البصرة كما

وصفها أحد الرحالة « سوقا هامة » لمنتجات الهند وفارس والقسطنطينية وحلب ودمشق ، وبايجاز كانت المستودع الأكبر لمنتجات الشرق(١) .

فالقوافل القادمة من الشام كانت تحمل مسكوكات الذهب والفضة والنحاس وشيلان الصوف ومنسوجات حلب ، الحرير والساتان وخيوط الذهب والفضة والمجوهرات والأوانى الزجاجية والتبغ ودود القز من فينسيا وماء الورد والتوابل والفواكه المجففة والنحاس والأفيون وغيره من العقاقير من فارس . ومن مسقط كانت تستواد العبيد والعاج الأفريقى ، ومن الهند المنسوجات القطنية والشالات والسكر والأرز والحديد والقصدير والرصاص والتيل . وكانت السلع التى ترد اليها من الشام يعاد تصديرها الى فارس والجزيرة العربية ومسقط والهند ، بينما كانت المنتجات التى تصل الى الخليج من تلك الأقطار تجد طريقها الى بغداد وحلب . وكانت المنسوجات الهندية تشحن بكميات كبيرة من بغداد الى سمرنا والقسطنطينية فى كل عام الى جانب المنتجات الأخرى كالأدوية التى كانت أيضا تجد طريقا فى النهاية الى انجلترا ومارسيليا والبندقية وليجورن وأمستردام عبر الاسكندرية وساحل الشام . وكان الأسطول العمانى هو الذى كان ينقل فى شهر سبتمبر من كل عام شحنات البن ويعود محملا بمحاصيل البلح العراقى الذى كان يصل مجموع قيمته نحو مائة ألف جنيه استرلينى ، وكانت مبالغ كبيرة من النقود تحول الى الهند كما راجت تجارة الخيول التى كانت تصدر من العراق رغم القيود التى كان يفرضها الباب العالى على تصديرها .

وكانت الرسوم الجمركية المفروضة على السلع فى البصرة ٣٪ على الأوربيين وفقا لما كان ينص عليه قانون الامتيازات الأجنبية ، أما العرب والأرمن والفرس واليهود والهنود فقد كانوا يدفعون ٧½٪ وكانت المضرائب الجمركية تشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل لباشوات بغداد سيما وانها كانت تحصل على دفعتين ، أولا عند وصولها الى البصرة ، ثم بعد

---

(١) رحلة الى آسيا ص ١٥٤ تأليف بارسونز .

دخولها الى بغداد أو اعادة تصديرها منها للبصرة ، ثم الى حلب ، وكان التجار الأوربيون والهنود يدفعون ضرائب تصدير على السلع التى كانوا يصدرونها من العراق على أساس ٣٪ و ٥¼٪ لكل منهما . على أن الحد الأدنى لهذه الضرائب لم يكن يبدو مجزيا للتجار الأوربيين لأن ضريبة ٣٪ كانت تقدرعلى أساس سعر البيع الفعلى للسلع التى يتاجرون فيها . بينما تقدر ضريبة ٧½٪ المفروضة على التجار المحليين على أساس تعريفة مدونة فى أحد السجلات ، وكان يتم تقديرها على أسس تعسفية بحيث لا تمثل السعر الحقيقى للسلعة المذكورة . وكان ازدواج الضريبة يشكل عبئا على التجار ، مما دفع بأكثرهم الى ممارسة تهريب السلع عن طريق الكويت أو انزالها فى مناطق من شط العرب ، ومنهـا تنقل الى الزبير جنوب غرب البصرة ، ثم من الزبير تقوم بنقلها القوافل الى حلب . ولا يمكن تكوين فكرة وافية عن مجموع قيمة تجارة البصرة أو اجمالى دخلها من الرسوم الجمركية من واقع الأرقام والمعلومات الضئيلة لتلك الفترة، فبينما يذكر ابراهام بارسونز أن قيمة محاصيل البصرة من البلح عن عام ١٧٧٤ هى ١٠٠ر٠٠٠ — تومان أى مايعادل (١٨٧ر٥٠٠ ج س) فان الرقم الاجمالى لقيمة صادرات البصرة كما أعلنها ممثلو شركة الهند الشرقية فى المنطقة عام ١٧٩٠ هى مليون روبية هندية ، وكانت تستورد سلعا من الهند بما قيمته ثلاثة ملايين روبية هندية كل عام ، غير أن جى . اس . بكنجهام ذكر بعد بضع سنوات على ذلك أن ميزان المدفوعات للبصرة فى عام ١٨٠٥ كان فى صالح الهند بما قيمته (٥٠٠ر٠٠٠ ج س) سنويا .

ويعود التدهور فى تجارة البصرة الى حد كبير الى انتشار مرض الطاعون الذى اكتسح البلدة فى عام ١٧٧٣(١) بالاضافة الى احتلال القوات الفارسية للمدينة بعد حصار امتد من عام ١٧٧٦ حتى عام ١٧٧٩ . ومنذ ذلك الوقت

(١) يقول ابراهام بارسونز الذى زار الميناء فى عام ١٧٧٤ أن ٢٥٠ر٠٠٠ شخص قضوا نحبهم من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة غير أن هذا الرقم مبالغ فيه .

بدأت البصرة تفقد اهميتها كمركز تجارى وتحول ذلك النشاط التجارى الى البحرين ومسقط ومما ساعدهما على ذلك وجود امكانيات ملاحية متفوقة .

ولم يكن فى عراق الأتراك بأسره شيء من الامكانيات البحرية سوى السفينة كاتث باشه التى كانت موجودة فى البصرة وكانت مهمتها حراسة شواطىء الولاية والمحافظة على الأمن على طول النهرين من شط العرب حتى الحلة ، وكانت السفن التى تدخل شط العرب تدفع ضريبة معينة للتمتع بتلك الحماية، ولما لم تكن هناك قوة بحرية تحت التصرف فقد عجز المسئولون عن وضع حد لأعمال القرصنة التى كان يقوم بها عرب بنى كعب وقبائل الصحراء ضد السفن التجارية .

وبالمثل لم يكن باشا بغداد فى وضع يسمح له بممارسة ضغط سياسى على الخليج لأن نفوذ الامبراطورية العثمانية كان دائما تحت رحمة الملاحين العرب رغم امكانياتهم[1] المتواضعة . والى الشرق من شط العرب تمتد مملكة عرب بنى كعب ، وهم من الاتحادات القبلية القوية التى لا تعترف بأى سلطة للعثمانيين أو الفرس عليهم .

---

(١) هذا القسم من المعلومات يعتمد فى الأساس على المصادر التالية : الوثائق الرسمية لحكومة بومباى : أول اتصال بين شركة الهند الشرقية والخليج ١٦٠٠ — ١٨٠٠ الخطابات السرية لبومباى جزء ٢٤ (حلقة ١) حول اتصال تجربة شركة الهند الشرقية مع تركيا العربية ١٦٤٦ — ١٨٤٦ وفارس والخليج مجلد ٢١ تقرير مانستى وجونز ١٧٩٠/١٢/١٨ « رحلة الى آسيا » بقلم بارسونز ص ١٥٤ — ١٦١ ورحلة الى الجزيرة العربية فصل ٢ ص ١٧٢ — ١٩٣ ، ٢٠٩ — ٢٢٠ « رحلة داخل الامبراطورية العثمانية » ٦ مجلدات باريس ١٨٠١ — ١٨٠٧ فصل ١٢ ، ١٣ تأليف : جان بابتش روسو طبعة باريس ١٨٠٩ ص ٤ — ١٢٤ « ورحلة من الهند الى انجلترا فى سنة ١٧٩٧ » طبعة لندن ١٧٩٩ ص ١٥ — ٤٣ ، ٩٠ — ١٠٤ « ورحلة الى أشوريا » فصل ٢ ص ١٦٩ — ١٨٦ « تأليف باكنجهام واربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » طبعة اكسفورد ١٩٢٥ ص ١٨٧ — ٢٥٦ تأليف اس . أج لونجرج .

ان حدود كل من الأراضى الفارسية والعثمانية لم تكن واضحة المعالم وكانت كلتا الحكومتين تدعى السيادة على الجزء الشرقى من دلتا شط العرب أما المنطقة الواقعة بين دلتا النهر وسلسلة الجبال الفارسية الوسطى فانها تشكل جزءا من مقاطعة خوزستان الفارسية أو عربستان وهى مقاطعة تمتد من الجنوب الى شواطىء الخليج ومن الشمال الى أقصى أطراف نهر قارون . وعلى كل فان السلطة الفارسية على هذه المنطقة لم تكن أكثر من سلطة اسمية. وتتألف المنطقة الجنوبية من خوزستان فى معظمها من سهول طموية أغلبها صحراوية فيما عدا بعض المناطق الكثيرة الخصوبة حيث تنمو الحنطة والشعير. وأهم مافيها هو نهر قارون الذى يرتفع كثيرا عن سطح البحر عند جبال بختيارى لينساب فيها جنوبا وغربا الى شط العرب .

أما خوزستان الغربية الواقعة الى ماوراء الهويزة فهى منطقة تكثر فيها المستنقعات التى تمتد حتى ضفاف نهر دجلة ، وعلى امتداد الأطراف السفلى لنهر قارون وعلى الضفة الشرقية لشط العرب ، تكسو المنطقة غابات من أشجار النخيل . أما بالقرب من شط العرب فان التربة منبسطة ومالحة . وقد هاجر عرب بنى كعب الى هذه المنطقة خلال القرن السابع عشر ، أما أسباب هجرتهم واصل موطنهم فغير معروف ، غير أن ثمة أدلة على أنهم كانوا خاضعين سابقا للسيادة العثمانية ، وبانتصاف القرن الثامن عشر استكملوا سيطرتهم على معظم البلاد الممتدة من شط العرب الى الأهواز على نهر قارون نزولا الى ساحل الخليج . وفى هذه الفترة بدأوا يلتفتون ناحية البحر حيث استولوا بعد ذلك بزمن قصير على معظم الجزر الواقعة على شط العرب وبنوا من السفن مايمكنهم من فرض سلطانهم على الممرات المائية . غير أن نجاحاتهم هذه أثارت حفيظة حاكم زند جنوب فارس السلطان كريم خان الذى سير حملتين ضدهم فى عام ١٧٥٧ ثم فى عام ١٧٥٦ بغرض اخضاع المنطقة الجنوبية من خوزستان لنفوذه . ولقد سقط فى الحملة الثانية أهم مركزين من مراكز تجمع بنى كعب هما قبعان والدراق مما أرغم الشيخ سليمان رئيس عشائر بنى كعب الى نقل عاصمته شمالا الى الفلاحية . كذلك قام الأتراك بمحاولات لاخضاع بنى كعب بغرض وضع حد لغاراتهم على مواصلات التجارة البحرية من جهة وحرمانهم

من حقوق السيادة على القبائل من جهة أخرى ، وتمخضت هذه الحملات عن قيام نوع من الوفاق بينهم وبين الفرس ، لدرجة أنهم قدموا مساعدات من السفن والجند للقوات الفارسية خلال حصارها للبصرة فى عام ١٧٧٥ — ١٧٧٦ الا أنه قبل مرور وقت طويل عاد بنو كعب الى مواقعهم فى المنطقة الفاصلة بين الدولتين .

وقد كانت مطالبة تركيا وفارس بالسيادة على أقاليم بنى كعب تقوم على أساس اتفاقية عام ١٦٣٩ بين السلطان العثمانى وشاه صفوى والتى بمقتضاها ألحقت منطقة خوزستان لفارس والعراق العربى لتركيا. وقد حددت خوزستان على الخريطة بالمنطقة الممتدة على نهر قارون والتى تعتمد فى ريها عليه بينما حدد العراق العربى بالأراضى التى تضم المنطقة التى تعتمد على نهرى دجلة والفرات. وعلى أى حال فابتداء من عام ١٦٣٩ تغير مسار هذه الأنهار بشكل ملحوظ فى بعض المناطق . ومن الواضح فان الضفة الشمالية لشط العرب قد اعتبرت أرضا تركية فكانت بالتالى تخضع للواء البصرة بينما لا نعرف شيئا عن الأراضى الواقعة وراء تلك المنطقة مباشرة ، وحتى وضع الضفة الشمالية من شط العرب كان يسودها الغموض بعد انشاء مدينة المحمرة كعاصمة لبنى كعب بعد سنة ١٨١٢ ، وقد قدر لمدينة المحمرة أن تتحول فى السنوات التى أعقبت ذلك الى منطقة خلاف بين الحكومتين التركية والفارسية وكانت الحكومة التركية تدعى بحقوق السيادة على بنى كعب والمناطق التى يقيمون فيها على أساس أن هذه القبائل سبق أن خضعت لحكم الأتراك وعلى أساس اعترافهم بالسيادة العثمانية عليهم .

أما الفرس فينطلقون فى دعواهم بحجة أن بنى كعب كانوا يستوطنون منذ زمن طويل المنطقة التى تعتبر حدودها الشرقية أرضا فارسية بلا نزاع . كما يستندون الى ماكان يدفعه بنو كعب من زكاة لكريم خان ، ثم الى القاجار كتعبير عن خضوعهم للسيادة الفارسية ، غير أن تلك الزكاة لم تكن من ايجار سنوى يدفعه بنو كعب مقابل الجزء الفارسى من المنطقة التى يقيمون فيها . ولما لم يكن أى من الدولتين فى وضع يسمح لها فى ذلك الوقت باثبات سيادتها ظل بنو

كعب محتفظين باستقلالهم عن السلطتين العثمانية والفارسية(١) .

ويقع مجمل الساحل الشرقى للخليج تحت السيطرة الفارسية ، فعلى امتداد شواطئه ابتداء من مدخل الخليج حتى المحيط الهندى تطل سلاسل من الجبال على ساحل البحر ، والى الشمال من بوشهر يوجد سهل ساحلى يتراوح عرضه من ١٥ الى ٢٠ من الشمال ومن ٤٠ ميلا فأكثر من الجنوب . وتكسو الحشائش والأعشاب الجزء الأكبر مع وجود مناطق قابلة للزراعة فى بعض أجزائه كما أن هناك امتدادات صخرية تشقه فى بعض الأجزاء وبعض الترع التى تشق طريقها من المنحدرات الجبلية ، ويوصل القسم الجنوبى من السهل أحد الأنهار الهامة ، ويعرف باسم روض الحلة أوداشيستان الفارسية. وتزداد سلسلة الجبال الساحلية التى تطل على السهل ارتفاعا من الشمال الى الجنوب بحيث تصل فى بعض أجزائها الى ٦٠٠٠ قدم وراء مدينة بوشهر . والى الوراء من هذه السلسلة تطل كتلة الجبال الفارسية الوسطى ، ويتابع السهل الساحلى امتداده جنوب بوشهر عبرمقاطعة تنجستان وداشتى بحيث لايتجاوز عرضه بأى حال من الأحوال عن ٢٥ ميلا ، وتعترضه فى طريقه الى البحر سلسلتان من المرتفعات وعند كنجون تقترب سلسلة الجبال من البحر حيث تمتد بمحاذاة الشاطىء الى مسافة تصل الى ٢٠٠ ميل وقد يصل ارتفاعها فى بعض المناطق الى ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ قدم عن سطح البحر . وعند لنجة حيث يغير الخط الساحلى اتجاهه من الجنوب الشرقى الى الشمال الشرقى تتراجع سلسلة الجبال عن الشاطىء ، وتنحرف فى اتجاه الشرق لتكون جزءا من الكتلة الجبلية المعروفة باسم لارستان ، والى الخلف من لنجة وعلى امتداد الساحل الشمالى الى الشمال الشرقى توجد مستنقعات كثيفة . أما فى ميناء خامر فان السهل الساحلى يتسع الى نحو ٢٠ ميلا تقريبا حتى بندر عباس وابتداء منها يمتد عرضه لحد ٤٠ ميلا أو أكثر تقريبا الى أن يبدأ فى التقلص عند الجنوب بحيث يقل عرضه الى نحو ١٠ أميال عند خليج عمان . أما ارتفاع السلسلة الجبلية

---

(١) عن العلاقة العربية التركية (١٨٠ — ١٩٠٥) ملحق الف « ومذكرات حول عرب الشعب » واج. س. رولسنون يونيو ١٨٤٤ وكتاب ينبهور ص ٢٧٦ « ورحلة خمسين شهر أعبر ممرات خوزستان وفارس غير المطروقة » مجلدان طبعة لندن ١٨٣٤ — ص ٧٢ — ٩١ .

فى الشرق فلايزيد عن ١٠٠٠ قدم عند مدخل الخليج وتنتشر الخصوبة فى الوادى فى المنطقة المحيطة ببيناب فيما عدا بعض مستنقعات الملح على حافة البحر . أما رقعة الأرض المعروفة باسم بيابان والتى تقع بين بيناب ومكران الفارسية فانها منطقة رملية طينية لا تصلح لغير رعى الأغنام والنعاج ، وكانت حدود السيادة الفارسية فى المنطقة الجنوبية من الأمبراطورية فى تلك الفترة من التاريخ حدودا غامضة ، ويصل اقصى حدودها الفعلية على ساحل مكران الى مملكة خان كلات والمناطق التى استولى عليها سلطان مسقط .

كما أن جميع الجزر الواقعة على الساحل الايرانى من خاركو وخراك شمالا الى هرمز ولاراك جنوبا تعتبر أراضى فارسية رغم أن كثيرا منها تحت سيطرة القبائل العربية ، فلقد كان العرب يسيطرون على أغلب موانى الساحل، وكانوا يعتمدون فى معيشتهم على صيد السمك واستخراج اللؤلؤ والتجارة وزراعة النخيل والحبوب . وكان كل ميناء يخضع لسلطة أحد المشايخ الذى يتم انتخابه من جانب القبيلة التى تعتبر مسئولة عن حمايته ، وبعض هذه القبائل كقواسم لنجة كانت تربطهم علاقة نسب مباشرة مع قبائل الساحل المواجه كما أن معظمهم سنيون ومعادون بشدة للشيعة الفرس . وكان كلما حاول الفرس اخضاعهم لسلطتهم انسحبوا فى مراكبهم الى بعض الجزر المطلة على الساحل حيث يبقون هناك ريثما تسمح الظروف بعودتهم الى المناطق التى جلوا عنها . ولقد شبه المؤرخ ينبهور وضعهم بوضع المدن الاغريقية الحاكمة ، ولم يكن ينقصهم غير شعراء ومؤرخين ليمجدوا أعمال السلب والنهب التى كانوا يمارسونها . حتى ان فاتحا جبارا كنادر شاه لم يفلح فى اخضاع الساحل العربى ، رغم الأسطول الذى انشأه لتحقيق ذلك الهدف . وفى أواخر أيام حكمه صمم على تهجير سكان الساحل الى شواطىء بحر قزوين واستبدالهم بقبائل من تلك المنطقة غير أن هذا المشروع لم ير النور بسبب وفاة الأمبراطور ، ولقد حاول كريم خان مؤسس دولة الزند وأبرز حكام الفرس والمنطقة الجنوبية من فارس منذ عام ١٧٦٥ حتى عام ١٧٩٥ وضع حد للاستقلال الذاتى للأقاليم العربية . وعلى الرغم من نجاحه فى اخضاع بعض المقاطعات بما فيها بندر عباس

وبوشهر لبعض الوقت الا أن نجاحه هذا لم يستمر لعدم وجود أسطول بحرى قوى يعزز تلك المحاولات . وعند وفاته فى عام ١٧٧٩ انتفضت القبائل الساحلية على حكم شيراز وظلوا خلال العشرين عاما التى أعقبت ذلك يرفضون الاعتراف بسلطة اى حاكم عليهم فيما عدا شيوخهم القبليين .

خلال هذه الفترة تعرضت المناطق الداخلية من ايران(١) لصراع مرير على السلطة كاد يمزقها بين أسرتى زندو وقاجار سكان مازندران الشمالية .

وكان القاجار قبيلة تركية استوطنت ايران منذ زمن بعيد . ولكن الشاه عباس الأول الذى أقلقه تصاعد قوتهم تمكن من بعثرتهم فى مناطق مرو وكاراباغ وجورجان ، الا انهم فى أوائل القرن الثامن عشر عادوا فتوحدوا تحت زعامة فرع جورجان القبلى . ولما كان القاجار من مؤيدى أسرة صفوى فقد عانوا كثيرا من المتاعب عندما أطاح نادر قولى خان (الذى عرف بنادر شاه فيما بعد) بحكم أسرة صفوى ، كما أنهم عانوا متاعب أشد فى ظل حكم أسرة زند . ولقد بلغ العداء الذى استمر بين القاجار ونادر شاه وكريم شاه حدا دفع بزعيم للقاجار اغا محمد خان الى أن يقسم بأنه لن يألو جهدا حتى يقضى على كل من بقى من اتباع الحاكمين المذكورين . وعندما بلغ الخامسة أو السادسة من عمره أجريت له عملية خصى بأمر من عادل شاه ابن أخى وخليفة نادرشاه . وفى عام ١٧٥٨ قام أحد زعماء القاجار بذبحه بالتواطؤ مع كريم خان ، كما أنه سجن لعدة سنوات فى بلاط حاكم زند . وعندما تمكن فى النهاية من الافلات من السجن بذل محاولات لاستعادة النفوذ الذى كان لوالده على جماعة القاجار ، وظل يتابع طموحه هذا باصرار عنيد وعزيمة لا تكل . الأمر الذى يعكس طبيعته الهوجاء والتأثيرات السلبية

---

(١) تاريخ فارس جزء ٢ طبعة لندن سنة ١٨١٥ فصل ٢ مستقاة من كتاب « اغا محمد ونشوء قاجار بقلم ص. ار. جى. هامبلى فى مجلة الجمعية الجغرافية لآسيا الوسطى مجلد ١ جزء ٢ ص ١٧١ . ان أخلاقيات أغا محمد لتبدو منفرة أكثر من اى فاتح تحكم فى مسار تاريخ آسيا الوسطى حتى بداية القرن التاسع عشر بالرغم من الانجازات الايجابية التى حققها .

التى تركتها فى نفسه أخطاؤه السابقة ، على حد رأى السير جون مالكولم . غير أن أغا محمد لم يوقر حتى اخوته فى عمليات تصفية منافسيه على السلطة أو الخلافة التى كان يريدها لابن أخيه بابا خان أحد ابنى أخيه الوحيد من الأم .

ولا يقل عدد الحكام الزند الذين تعاقبوا على الحكم فى شيراز عن سبعة حكام خلال العقد الأول بعد وفاة كريم خان . ولعل الصراع على الخلافة بين أفراد هذه الأسرة الى جانب أحقاد أغا محمد خان هى التى تشكل الأسباب التى أسهمت فى سقوط حكم هذه الأسرة . فعندما تولى آخر حكامهم لطف على خان عام ١٧٨٩ لم يكن قد بقى تحت حكم هذه الأسرة من المقاطعات سوى شيراز وبهبهان وشستار . أما يزدو وكروان وبوشهر فكان ولاؤها لا يظهر حتى يختفى مرة أخرى . ولقد خاض لطف على خان الصراع عدة سنوات دون جدوى لوقف تقدم القاجار من الشمال ولكن على الرغم من شجاعته فقد كانت له عيوب خطيرة ، كان على حد وصف أحد الكتاب المعاصرين قاسيا ومتغطرسا فى سلوكه(١) وكان يرفض أى تفاهم مع خصومه وقد ضاعت منه شيراز فى صيف عام ١٧٩١ بعد مؤامرة دبرها وزيره الذى استولى على المدينة وسلمها لأغا محمد خان فى السنة التالية ، ومنذ ذلك التاريخ لم يكن لطف على خان أكثر من ظل فى بلاده . وجاءت نهايته فى سنة ١٧٩٥ عندما غرر به الحاكم القاجارى الذى أمر بتعذيبه وأوقعه فى يده وقام بفقء عينيه وخصيتيه ثم قتله ، وقد صنع من جمجمته وجماجم رفاقه وجثثهم أهرامات فى المكان الذى أعدم فيه بمنطقة باثام . وعلى أى حال فان حقد أغا محمد خان على خصومه لم يكن يقف عند حد فقد سحقت شيراز بسكانها وأبيحت كرمان لمدة ثلاثة اشهر كما سلم عشرون ألفا من النساء والأطفال الى جيش القاجار أو بيعوا كأرقاء . أما سكان كرمان فقد كان مصيرهم أشد هولا ورعبا فلقد فقئت عيونهم ولم يهدأ بال أغا محمد خان الا بعد أن جىء اليه بسبعة آلاف شخص منهم وسلموا رهينة اليه . وكان آخر عمل انتقامى قام به هو استخراج رفات نادر شاه وكريم خان من قبريهما واعادة دفنهما عند مدخل قصره فى طهران لكى يدوس عليهما كلما مشى بقدميه .

استغرقت عمليات أغا محمد خان لتوطيد سيادته المطلقة على فارس عشر

---

(١) هامبيلى — المجلة الجغرافية لآسيا الوسطى .

سنوات ، ولكنه لم يعش بعدها أكثر من عامين ليتمتع بثمرة جهوده ، فقد توفى مقتولا على يد اثنين من خدمه الذين كان قد أمر باعدامهم . وقد خلفه بابا خان الذى حكم البلاد من بعده تحت اسم فتح على شاه ، وأنشأ أسرة كبيرة انطبقت على أرجاء فارس كما تطبق أسراب الجراد على النبات ، وكان لها تأثير كبير على فارس ولم يستطع توطيد حكمه على ساحل فارس الا بعد وقت طويل . ولم تظهر أى بادرة للاعتراف بسلطة الحكومة المركزية الا فى بوشهر فقط التى تعهدت بدفع الزكاة ، وحتى دفع الزكاة كان يتوقف دفعها على قدرة الحاكم الفارسى العام على ارغام الأهالى على دفعها ، فأبوشهر الميناء الرئيسى لساحل فارس تدين بالفضل فى أهميتها لنادر شاه الذى بذل جهودا فى تطويرها كمركز لبناء السفن وقاعدة للأسطول الذى كان ينوى انشاءه لتوسيع رقعة نفوذه فى منطقة الخليج . وعلى الرغم من أن حلمه هذا لم يعمر طويلا — لأن مواطنيه لم يكن لهم اهتمام بالبحر فحسب فان هذه المدينة قد حققت فى عهده ازدهارا ملحوظا ، ولعل ذلك يعود الى تدهور وضع بندر عباس التى كانت الميناء الرئيسى على الجانب الفارسى من الخليج فى ذلك الوقت ، وبسبب نقل مقر شركة الهند الشرقية الى بوشهر فى عام ١٧٦٣ .

وكانت قبيلة بنى ناصر هى التى تحكم المدينة وهى قبيلة نزحت أصلا من عمان فى أخريات القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر (ولعلها كانت فرعا من قبيلة المطاويش) وكانت هذه القبيلة كغيرها من القبائل الساحلية تستمد قوتها من البحر ومن أساطيلها التجارية التى كانت الى جانب أسطول مسقط تجوب البحار للتجارة . وكان الشيخ ناصر حاكم بوشهر ، وهو اسميا تابع لحكام زند ، أبرز شخصية فى القبيلة ، وظل كذلك حتى وفاته عام ١٧٨٩ .

---

(١) لقد ألمح اللورد كرزن بأن القاجار كان يتميزون بنظرة الأبوة وكانوا على درجة كبيرة من الذكاء والدماثة كما كانوا يتمتعون بروح رياضية . كما كانوا معروفين بالتقتير « فارس والمسألة الفارسية » مجلد ٢ طبعة لندن عام ١٨٩٢ .

أما ابنه وخليفته ناصر الثانى فلم يكن يتمتع بنفوذومهارة والده ، وبالتالى لم يكن له اى نفوذ على سياسات الخليج .

وعلى الرغم من مزايا بوشهر من الناحية التجارية والسياسية الا انها لم تكن بلدا محظوظا . وفى تقرير بعث به أحد ضباط البحرية الهندسية عنها يقول : « لن ادهش على الاطلاق اذا صدم القادم من الهند بما يحمله من ذكريات عن نضارة وخصوبة الشواطىء الهندية من رتابة المظهر الذى ترتديه ايران ، وعلى اى حال فان هذا الاحساس لا يعد بداية سيئة للصدمة التى ستصيبه عند نزوله الى البلاد ، فما أن يدخل من بوابة قذرة حتى يجد على جانبى ممراتها صعاليك نصف عراة وبجانبهم بنادق قديمة وخراطيم المياه فى أفواههم ، ويلقى بنظرة الى كتلة المبانى التى أمامه وعلى الأكواخ الفقيرة من جهة والأضرحة المتهدمة التى يسير عليها المشاة من جهة أخرى ، الى جانب القذارة والغبار والتعاسة التى تعكسها طرقاتها الضيقة فانه لا يملك الا أن يسأل بدهشة واستغراب ما اذا كانت هذه مدينة الثلاثين ألف نسمة والميناء البحرى لايران .(١)

تقع بوشهر على شبه جزيرة رملية مائلة الى الجانب الشمالى نحو البحر ، ويحيط بها من البر خور ضحل واسع لا يصلح لرسو السفن من أى حمولة ، كما انه يمتد من اطرافه الشمالية الى أرض من المستنقعات والرمال المتحركة . وعلى الناحية البحرية يتعرض الميناء لهبوب الرياح الشمالية الغربية ، وهو مرفأ ضحل ويترتب على السفن القادمة اليه أن ترسو على بعد أميال من الشاطىء ، وكان فى المدينة نحو ١٥٠٠ مسكن ، معظمها أشبه بزرائب الحيوانات كما ان ازقتها ضيقة ومليئة بالقاذورات ، وهناك فى الجزيرة بقايا قلعة قديمة متهدمة وليس بها اى تحصينات ، أما وراء السور فالأرض منبسطة ورملية وقاحلة تتناثر فيها بعض الآبار المالحة التى تزود سكان المدينة بحاجاتهم من الماء . وكانت توجد صفوف كثيفة من أشجار النخيل تنتصب بألوانها الخضراء الداكنة فوق السهل الذهبى والتلال القرمزية ولم يكن عددسكان بوشهر فى ذلك الوقت يزيد على ١٠٠٠٠ نسمة على الرغم من أن ابراهام بارسونز وهو الرحالة المتفائل الذى جاب الشرق يقدر عددهم بعشرين الفا فى عام ١٧٧٥ .

---

(١) رحلة الى مدينة الخلفاء .

كما وصف ملامح سكانها بأنها كئيبة لا تختلف عن مظهر بيوتهم ، وأنهم خليط متنافر من العرب والفرس ، وأن كل مايعتبر من الخصال الحميدة فى أى من الخليطين يعتبر ممقوتا وكريها عندالآخرين ، والعكس بالعكس،وهذه الأخلاقيات تشمل السكان جميعا بما فى ذلك أزياؤهم ولهجاتهم وسلوكهم ومظهرهم العام، وكل هذه الصفات انما تعكس النسل الهجين الذى يتكونون منه ، وأما فيما يختص بشخصياتهم فلا هم أقزام ولا هم ضخام الأجسام مثل العرب الأصليين سكان الجانب الآخر من الساحل غير انهم يشبهونهم فى الدمامة والقذارة وفى الفقر الذى هو القاسم المشترك بينهم فضلا عن الشعور بالعزة وبكرم الضيافة الذى يتميز به العرب الا أنهم مع ذلك يحتفظون بتلك الخاصة (النذالة) فى المساومة وفى اقتراف أعمال السرقة والسلب والنهب(١) .

وتجارة بوشهر هى قسمة بين الفرس والأرمن . ولم يكن بها من التجار اليهود أو الهندوك الا قليلا . وكان الأرمن أهم تجار البلدة بحكم نشـــــاطهم ومهاراتهم وعلاقتهم المكثفة ، وكان جزء ضئيل من التجارة يتم عن طريق مكتب شركة الهند الشرقية . ولمـا كانت بوشهر المنفذ الجنوبى لتجارة ايران فى ذلك الوقت بعد أن بنت بندر عباس فى هذا المجال فان حركة التجارة فيهـا كانت تزدهر وتتدهور تبعا للجو السياسى الذى كان يسود شيراز واصفهان أهـم سوقين فارسيين فى تلك الفترة ، وفى غمار الفوضى التى عمت على اثر سقوط دولة زند تدهورت الحركة التجارية فيها هى الأخرى غير أنها عادت فانتعشت فى اواخر القرن،اما تجارة بوشهر الخارجية فقد كانت مع الهند فى المقام الأول، اما تجارتها مع البصرة فكانت محدودة بالرغم من ان بوشهر كانت منفذا لتهريب السلع الى العراق التركى . وبعد ضياع البحرين تضاءلت الاتصالات التجارية مع الجانب الآخر من الخليج . وكانت واردات الهند الى بوشهر بنفس المستوى الذى عليه مع موانىء الخليج الأخرى . وكان المعدل السنوى لهذه التجارة مليون

---

(١) رحلات فى اشوريا فصل ٢ ص ١٠٨ ، ص ١٠٩

روبية هندية تقريبا (نحو ٢٠٠ر٠٠٠ ج‌س) وكانت الصادرات من ايران تشمل العقاقير والخيول والنحاس والفواكه المجففة والسجاد وماء الورد والنبيذ الشيرازى . وكان الأفيون هو أهم بند فى قائمة العقاقير وكان يزرع فى يزد وأصفهان .

هذا مع العلم أن أرقى أنواع الأفيون كان يأتى من كزرون غربى شيراز . وكان شهر مايو أو يونيو هو موسم حصاد الأفيون الذى كان يشحن فيما بين شهرى سبتمبر ويناير . كذلك كانت فارس تصنع مواسير البنادق ونصل السيوف ورؤوس الرماح التى اشتهرت بها مدينة شيراز ، وكانت توزع فى كافة اقطار الخليج — أما اللآلىء فكانت تجاب من سواحل الخليج وعلى الأخص من منطقتى خرك وخاركو على الساحل الفارسى ، وبعضها كان يجد طريقه عبر الخليج من البحرين ، وكانت قيمة صادرات بوشهر تشكل ثلث وارداتها أى حوالى ٩٥٠ر٠٠٠ روبية هندية (نحو ٩٥ر٠٠٠ ج‌س) ، وكان يتم سد العجز عن طريق الصادرات بالنقد . ولم تكن الرسوم الجمركية باهظة فى بوشهر على الرغم من أنها كانت أحيانا تقدر بطريقة تعسفية من جانب مدير جمارك الميناء حيث لم تكن تقدر وفقا لأثمان السلع وانما على أساس نوعيتها وحجم الطرد الذى يحتوى البضاعة . أما الرسوم على الصادرات فقد كانت طفيفة وكانت تستوفى على الفواكه المجففة وماء الورد والعقاقير فقط[1] .

ولم يكن ثمة ميناء آخر على الخليج يضاهى ميناء بوشهر فموانىء كنجون واسالو ، ونخيلو وشيرو وشراك كانت تعتمد على الصيد واستخراج اللؤلؤ

---

(١) الرسوم الرئيسية على الوردات كانت ٥٪ على المنسوجات وعلى المعادن و ١٥ روبية على صندوق النيلة و ٦ روبيات على كل جوال من التوابل وروبيتين على كل جوال من البن فى تقرير مانستى المجلد ٢١ بتاريخ ١٧٩٠/١٢/١٨ وتقرير عن تجارة الهند وفارس وموضوعه أول علاقة لشركة الهند الشرقية بالخليج ١٦٠٠ — ١٨٠٠ اعداد مستر رفوسيت رئيس قسم المحاسبة فى بومباى مؤرخ ١٧٩٩/١٢/١٧ وتقرير عن تجارة الخليج اعداد مالكولم ومؤرخ ١٨٠٠/٢/٢٦ وكتاب باكنجهام « رحلات الى بلاد أشوريا » جزء/٢ (ص ١١١ — ١١٨) .

والمبادلات التجارية المحدودة من موانىء الخليج الأخرى . أما فى لنجة فقد كان القواسم أكثر نشاطا ، فقدكانوا يدورون برحلات تجارية الى مسقط وبومباى، وكانوا مثل اخوانهم فى راس الخيمة لا يتورعون عن ممارسة القرصنة اذا سنحت لهم الفرصة ، وكان قربهم من طرق الملاحة التجارية فى الخليج يسهل لهم القيام بتلك الأعمال . وكان بندر عباس الذى يقع على بعد ١٠ أميال من الشمال الشرقى للنجة الميناء الرئيسى فى جنوب فارس ، ولكن مركزها قد انهار بسبب الغزو الأفغانى والحروب الأهلية وتدهور الطريق التجارى القديم الى أصفهان وأخيرا نقل المراكز التجارية الأوربية من المنطقة .

وفى عهد سلاطين آل بوسعيد الذين كانوا يستأجرون الميناء منذ عام ١٧٨٤ حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، انتعش الميناء قليلا وان لم يستعد ازدهاره القديم ، وكانت ترد اليه السلع الأوربية والهندية ، ويصدر السجاد والتبغ والفواكه المجففة والصوف الكرمانى والملح . وكان الملح يستخرج من جزيرة هرمز ، وكان نجاح هذه السلعة يعتمد على موقف السلطات البريطانية فى الهند التى كانت تحتكر تجارة الملح فى المنطقة ، ويصل قيمة ماتستورده بندر عباس فى العشرينات من القرن الثامن عشر ثلاثمائة الف روبية (أى ٣٠٫٠٠٠ ج‌س) كما يقال ان سلطان مسقط كان يجمع دخلا سنويا قدره ٨٦٠٠ — ١٠٫٠٠٠ ريال نمسوى) ، اما عدد السكان فلم يكن يزيد على ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ نسمة ، وجاء فى وصف للمدينة كتب عام ١٨٢١ مايلى :

« انها مجرد مجموعة من الأكواخ المبنية من الطين والحجر ، وسوقها يكاد يكون خاويا ، وكذلك الحصن الذى رمم أكثر من مرة كان فى حالة ميئوس منها هو الآخر ، وليس فيه غير بضعة مدافع ، وكانت عجلات المدافع غير صالحة للاستعمال كما أن المبانى كلها كانت قديمة بالية ...

وربما[1] يرجع ذلك الى الأحوال الجوية للمنطقة التى كانت تؤثر على طبيعة

---

(١) رحلة الى خراسان ص ٤٢/٤٣ تاليف فريزر راجع ايضا كتاب ولستد « مدينة الخلفاء » ان المراجع الرئيسية التى استقيت منها هذه المعلومات هى تاريخ وثائق حكومة بومباى الرسمية خلال الاتصالات الأولى بين شركة الهند الشرقية بالخليج ١٦٠٠ — ١٨٠٠ و « وصف رحلة الى الجزيرة =

المبانى ، وكان هناك قوتان كل منهما غريبة على الخليج ، وان كان مقدرا لهما أن يلعبا دورا مؤثرا فى تاريخ المنطقة خلال القرن التاسع عشر : الوهابيون الذين قدر لهم ان يمارسوا نفوذا على بعض الأجزاء الغربية من الخليج على فترات متقطعة من التاريخ ، والحكومة البريطانية فى الهند ، التى وان لم تحرز حقوقا اقليمية فى المنطقة الا انها كانت تمارس نفوذا كبيرا على شئونه السياسية .

ان التوسع الوهابى يعتبر ظاهرة من الظواهر التى يتكرر وقوعها بين شعوب المناطق البدائية وعلى الأخص بين البدو ، ولا يختلف التوسع الوهابى فى سماته عن التوسع العربى فى صدر الاسلام قبل أحد عشر قرنا ، أن الوهابية التى بدأت كحركة اصلاحية دينية اكتسبت بعض الوقت طابعا سياسيا وعلمانيا حتى غدت فى ذروة قوتها أشبه بموجة زحف بربرى تمليه غريزة السلب والنهب وتعززه الرغبة فى العنف والتدمير ، أى كطاقة روحية ، فان الوهابية لم تجد لهـا صدى خارج موطنها فى قلب الجزيرة العربية واذا كان لكل جانب دنيوى . الا أن هذا الجانب للحركة الوهابية قد ترك بصمات مؤلمة ودامية لا تزال آثارها ماثلة فى الأذهان حتى اليوم .

ان لهذه الحركة التى ولدت قبل قرن ونصف .. جانبين : جانب مخيف وجانب مضحك ... ولفظة الوهابية مشتق من اسم مؤسس الحركة « محمد ابن عبد الوهاب » غير أن الوهابيين لم يتقيدوا بهـذه التسـمية فهم يسمون انفسهم المسلمين أو الموحدين من حيث أن التوحيد هو جوهر العقيدة الوهابية وان المعلومات المتوفرة عن عبد الوهاب قليلة ، فقد ولد فى العينية ، وهى منطقة تقع فى قلب الجزيرة العربية ، والمعروف أنه ولد فى عام ١٧٠٣ ، بينما تقول مصادر اخرى انه من مواليد عام ١٦٩١ وأنه تلقى جزءا من دراسته فى المدينة ، ومن هناك انتقل الى البصرة حيث أمضى خمسة أعوام أخرى ، وتزوج من سيدة

= العربية » تأليف ينبهور ص ٢٦٩ ـ ٢٩٢ و « تاريخ فارس » تأليف مالكولم مجلد/٢ وتاريخ فارس طبعـة لنـدن تأليف أر. جى. واتسون ص ٥٠/٥١ «ملاحظات جغرافية للأمبراطورية الفارسية» طبعة لندن ١٨١٣ ورحلات وجولات فارس مجلد ٢ طبعة لندن و « رحلة الى شيراز » تأليف اى. اس وارنج طبعة بومباى ١٨٠٤ ص ٦١/٦٣ .

غنية توفيت عنه تاركة له ثروة يعيش منها . وعلى أثر ذلك قام برحلة الى فارس حيث أمضى هناك عدة سنوات يدرس فى قم ، وهمدان ، وأصفهان . وفيما بين عامى ١٧٤٢ ، ١٧٤٤ عاد الى موطنه فى العينية . ولقد استنبط من رحلاته ودراساته بأن العقيدة الاسلامية وتعليمها قد باتت فى أمس الحاجة الى اصلاح شامل . فقد اقتنع بأن البساطة التى اتسم ونزل بها القرآن الكريم قد فسدت بفعل البدع والخرافات والرهبنة التى زحفت عليها ، وبالتالى فان العودة الى روح الاسلام أصبحت أمرا لابد منه اذا اريد للعقيدةالاسلامية البقاء والاستمرار وهكذا انكب على صياغة وشرح نظرياته التى ضمنها فى مخطوطة بعنوان « كتاب التوحيد » .

وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن المصالح البريطانية فى الخليج تتعدى النطاق التجارى[١] فبموجب مرسوم (فرمان) أصدره الشاه عباس الأول فى عام ١٦١٦ منحت شركة الهند الشرقية الانجليزية حق التعامل التجارى مع فارس ، وفى شهر يناير من العام الذى يليه وصلت الى ميناء حاسك على ساحل مكران أول شحنة من السلع الانجليزية . وفى وقت لاحق من نفس العام أنشئت ورشتان للشركة المذكورة فى كل من شيراز واصفهان ، كما أنشئت ورشة ثالثة فى أصفهان فى عام ١٦١٩ . وحتى ذلك الوقت كان البرتغاليون هم الفئة الأوربية الوحيدة التى قامت بالتغلغل الى منطقة الخليج ، فقد احتلوا مسقط وصحار وهرمز والبحرين خلال القرن السابع كما ركزوا اقدامهم فى عدد من النقاط على سواحل الخليج أهمها القطيف ورأس الخيمة .

وعند ظهور الانجليز على المسرح كان النفوذ البرتغالى يؤذن بالزوال . فقد صفى وجودهم فى البحرين من جانب قوات الشاه عباس فى نحو عام ١٦٠٢ وفى رأس الخيمة فيما بين عامى ١٦١٩ و ١٦٢٠ ، ولما استعصى على الشاه عباس اخراج البرتغاليين من هرمز بسبب افتقاره الى القوة البحرية اقترح على البريطانيين القيام بحملة مشتركة لتنفيذ هذه الخطة ، ولقد وافق مجلس ادارة

(١) لعل افضل مرجع عن نشاطات هذه الشركة فى الخليج قبل سنة ١٨٠٠ كتاب لوريمر « التقويم الجغرافى للخليج » جزء ١ ص ١٠ — ١٦٨ .

شركة الهند الشرقية ، ومركزه سورت ، على الاقتراح ، ونفذت خطة الهجوم البحرى فى شهر يناير عام ١٦٢١ ، وقام به الأسطول البريطانى ، بينما قامت قوات الشاه بمهاجمة التحصينات البرتغالية الضخمة . وبعد حصار دام شهرين ونصفا للمنطقة استسلمت هرمز وكان هذا نهاية للوجود البرتغالى فى الخليج .

وكان من المكاسب التى جنتها شركة الهند الشرقية بتعاونها مع الشاه عباس حصولها على حق انشاء مركز لها فى بندر عباس ومنذ ذلك اليوم أصبح هذا المركز المقر الرئيسى للنشاط التجارى مع فارس . الا أنه بالنظر الى الصعوبات التى طرأت بين الشركة والفرس أو بالأصح نتيجة معاكسات الهولانديين الذين كانوا قد أسسوا لهم مركزا مماثلا فى المنطقة ، لم تحرز الحركة التجارية مع فارس أى نجاح .

فى الربع الأخير من القرن السابع عشر ظهر الفرنسيون على المسرح فى الخليج بالتعاون مع الهولنديين واستولوا على قسم كبير من تجارة الحرير الخام . وبالرغم من كساد الأسواق استمرت شركة الهند الشرقية فى تعاملاتها التجارية مع فارس فى الوقت الذى أخذت تحصل على مراسيم جديدة لصالحها من ملوك فارس الذين تعاقبوا على الحكم الواحد تلو الآخر ، غير أن الهجوم الأفغانى فيما بين عامى ١٧٢٢ ، ١٧٢٩ كان بمثابة ضربة قاصمة أدت الى تدهور الأحوال الطبيعية فى جنوب فارس . وعادت الحياة الطبيعية الى المنطقة فى عهد الشاه نادر شاه غير أن الفوضى التى سادت أعقاب وفاته سنة ١٧٤٧ قضت قضاء مبرما على مركز الشركة فى بندر عباس . وفى ظل الاضطرابات السياسية التى نتجت عن الصراع بين القاجار والزند والبختياريين والأفغان تقلص النشاط التجارى الى حد كبير وعندما قام الأسطول الفرنسى بقصف المركز وتدمير مبانيه عام ١٧٥٩ خلال حرب السنوات السبع قرر أصحاب المركز الانسحاب . ولقد سبق أن أغلق كل من المركز الفرنسى والهولاندى الأول والثانى فى عام ١٧٥٩ وباغلاق المركز البريطانى فى ٧ مارس عام ١٧٦٣ توقفت التجارة المباشرة بين الأوربيين وجنوب فارس فترة من الوقت . وانتقلت الوكالة التجارية البريطانية بعد انسحابها من بندر عباس الى البصرة حيث كان يوجد بالفعل نوع من التمثيل التجارى للشركة .

ويعود تاريخ العلاقات الانجليزية التجارية مع تركيا العربية الى عام ١٦٤٠ غير ان المركز لم يتأسس بشكل دائم فى البصرة قبل عام ١٧٢٣ . وباغلاق مركز الشركة فى بندر عباس تحول التمثيل من البصرة الى درجة وكالة وأسند اليه الاشراف على نشاط الشركة التجارى فى الخليج وبعد مضى عام على هذا أعلن الباب العالى اعترافه بالوكالة التى تحولت الى قنصلية ، ولم تقرر الشركة الانسحاب الكلى من الأسواق الفارسية عندما تم اغلاق مركزها هناك ، فقبل عامين من اغلاق المركز فى بندر عباس بدأ البحث عن ميناء آخر على الساحل الفارسى يصلح لاقامة المركز فيه . وفى أوائل عام ١٧٦٢ اقترح الوكيل السياسى فى بندر عباس اتخاذ المحمرة مقرا للمركز المذكور . وفى يوم ١٢ ابريل سنة ١٧٦٣ عقدت اتفاقية مع الشيخ ناصر حاكم المحمرة يسمح للشركة بموجبها انشاء مركز تجارى فى ميناء المحمرة . وقد تم اعتماد هذا المركز كمركز تجارى قانونى بعد ثلاثة أشهر من ذلك تاريخ ، وذلك بموجب قانونالامتيازات الأجنبية الذى أصدره الشاه كريم خان الحاكم الجديد لفارس ، وبصدور هذا القانون أصبح للشركة الحق فى اقامة المركز ، وأى مبانى أخرى تابعة له ، سواء فى المحمرة أو ميناء آخر من الموانى الفارسية ، كما أصبح لها الحق فى انشاء التحصينات اللازمة لحماية هذه المراكز . وتضمن القانون اعفاء الشركة من الرسوم الجمركية على وارداتها الى البلاد بل وخفضت هذه الى ٣٪ فقط ، الى جانب منح الشركة حق احتكاراستيراد المنسوجات الصوفية الى فارسوتخويل حكام الأقاليم الفارسية سلطة مساعدة الشركة فى استيتفاء ديونها من الرعايا الفرس وحماية السفن والشحنات التجارية ، كما سمح للشركة بأن تتولى بنفسها محاكمة العاملين فيها عن اى مخالفات مدنية او جنائية يقترفونها ، وفى مقابل هذه الامتيازات اشترط كريم خان بأن توافق الشركة على استيفاء أثمان مبيعاتها أو بعض هذه الأثمان مقابل سلع فارسيةوبأن لا تحول أثمانها بالعملات النقدية فقط ، وبأن لا تقدم الشركة أى تأييد أو مساعدة للمتمردين على سلطة الشاه أو الى خصومه(١) .

---

(١) مجموعة المعاهدات والمستندات الخاصة بالهند الطبعة الثالثة اعداد س. يو. ايتشيسون المجلد الثالث طبعة كلكتا ١٨٩٢ — بالنسبة للمعاهدة المعقودة مع حاكم المحمرة راجع نفس المجلد ص ٣٢ — ٣٣ .

كان كريم خان وهو يقدم تلك التنازلات يحدوه الأمل فى أن تعوضه الشركة بتقديم مساعدة بحرية اليه لتثبيت سلطته على طول الساحل الفارسى اعترافا له بالجميل . وفى وقت لاحق من العام تقدم الشاه بمقترحات مجددة الى حكومة الشركة فى بومباى يطلب منها تخصيص سفينتين حربيتين ترابطان فى مياه الخليج باستمرار لحماية الخطوط التجارية مع استعداده دفع ٤٠ الف روبية سنويا كنفقات لهذه الحماية . ورغم أن حكومة بومباى لم تكن على استعداد للعمل بهذا الاقتراح الا أنها أوعزت الى المقيم البريطانى فى المحمرة فى شهر ديسمبر سنة ١٧٦٤ بأن يقدم الى الشاه كريم احدى سفن الشركة المسلحة ، اذ تبين له أن مثل هذا الاجراء سوف يسهم فى دعم مركزها فى البلاد، ومنذ ذلك الوقت تعددت المناسبات التى استخدمت فيها مثل هذه السفن المسلحة فى حملات تستهدف تدعيم سلطة الحاكم الفارسى على القبائل الساحلية(١) . وفى عام ١٧٦٦ تعاونت الشركة مع متسلم لواء البصرة لاخماد تمرد قامت به قبائل بنى كعب ، مما أثار حفيظة كريم خان والمقيم البريطانى فى المحمرة وعلى اثر ذلك اضطرت الشركة الى اغلاق المركز فى شهر فبراير سنة ١٧٦٩ ولم يستأنف المركز نشاطه قبل شهر ابريل ١٧٧٥ ولم يكن حظ النشاطات التجارية للشركة فى البصرة بأفضل منها فى المحمرة، يضاف اليها عمليات الابتزاز التى كان يقوم بها الموظفون المحليون والاضطرابات التى تسود البلاد الى جانب الهجمات التى كان يقوم بها القراصنة على السفن التجارية . وعندما انتشر الطاعون فى البصرة عام ١٧٧٣ توقفت حركة التجارة وتم اغلاق المكتب بصورة مؤقتة ، وبعد بضع سنوات حلت بالبصرة كارثة أخرى بحصار الفرس لها مما جعل مستقبل الميناء كمركز للنشاط التجارى يبدو كئيبا بحيث اضطرت حكومة بومباى فى عام ١٧٧٩ الى التخلى عن فكرة اعادة فتح الوكالة الا اذا انسحب الفرس فى أقرب وقت ممكن، وحتى لو كان هناك تفكير لاعادة فتحه فان صلاحيته سوف تتقلص ولن تشمل المحمرة . غير أن سلطات بومباى ترددت

---

(١) خلال احدى هذه الحملات ضد المير مهنا شيخ بندر رق عام ١٧٦٨ تعهد كريم خان بان يسلم الى الشركة جزيرة خرك فى حالة نجاح العملية .

فى الاستجابة لطلب الشركة، فقد كانت الحرب مع فرنسا وشيكة، وكان الابقاء على طرق المواصلات الى البحر المتوسط مفتوحا أمرا مرغوبا فيه . وعلى أى حال فقد سويت المشكلة بانسحاب الفرس من البصرة . ثم أعيد فتح المكتب مع تخفيض درجته التمثيلية ، وانحلت الصلة التى كانت تربطه بدار المقيم البريطانى فى بوشهر ، وغدت أهميته منذ ذلك مرتبطة أساسا باعتباره مركزا متقدما لنقل بريد الشركة من الهند الى المملكة المتحدة .

وخلال حرب السنوات السبع استخدم طريق الصحراء الى حد كبير باعتباره الطريق المباشر بين سوريا والعراق فى نقل البريد كما استمر استخدام هذا الطريق فى نقل النسخ الاضافية من المكاتبات بينما كانت النسخ الأصلية ترسل عن طريق الرأس . وكان البريد ينقل الى البصرة من بومباى على ظهر السفن المسلحة للشركة أو عن طريق السفن الأوربية وأحيانا بالسفن الهندية والعربية . وفى البصرة كانت السفن تسلم الرسائل الى الرسل من الفرسان التتار الذين كانوا يتسلمونها من محطة الزبير خارج البصرة ، ومنها يعبرون الصحراء الى حلب حيث يعاد ارسالها الى فينا ولندن عن طريق بيت فرير سمتز ، وكان الرسول يقطع المسافة الى حلب من ١٣ الى ٣٠ يوما على الرغم من أن معدل الرحلة لا يتجاوز ١٥ يوما . وفى نهاية القرن بعد أن تم انشاء دار للمقيم فى بغداد أصبح البريد يرسل عن طريق بغداد رأسا الى القسطنطينية ، وكان معدل طول الرحلة ٢٤ يوما صيفا و٢٧ يوما شتاء . وكانت الرحلة من بومباى الى لندن بمجملها لا تستغرق أكثر من ١٠ الى ١٢ أسبوعا . وكان البريد يرسل فى بعض الأحيان عن طريق الكويت اذا شاب الحالة عدم استقرار بالمنطقة المحيطة بالبصرة .

وكانت العلاقة بين الأتراك ومركز الشركة فى البصرة على غير مايرام باستمرار ، ويعود ذلك الى سلوك المسئول عن المركز ، فقد كان عدد كبير من المسئولين لا يقصرون نشاطهم على النواحى التجارية وحدها بل كانوا يتدخلون فى السياسة فى تعاملهم مع المسئولين الأتراك للحفاظ على المصالح البريطانية .

وبصرف النظر عن هذه المزاعم فان السياسة كانت تطغى كثيرا على الجوانب الأخرى مما كان يرغم رؤساء مجلس الادارة على التدخل فى الأمر لوضع الأمور فى نصابها . على أن حكومة بومباى الانجليزية كثيرا ماشارك مندوبوها

فى التدخل فى السياسة . وكان معظم التدخل لرؤساء الشركة يعود الى تخوف مبالغ فيه من التجار الأوربيين فى البصرة والفرنسين منهم على الأخص .
وبانتهاء القرن خفت حدة التنافس فى كلا المجالين السياسى والتجارى بين الأوربيين فى البصرة . فالهولنديون الذين كانوا يتعاملون مع المنطقة العربية الخاضعة للأتراك منذ منتصف القرن السابع عشر والذين كانوا قد أنشأوا مركزا لهم فى البصرة . فى أوائل القرن الثامن عشر ، عادوا فأغلقوا مركزهم فى عام ١٧٥٢ بعد وقوع شقاق بينهم وبين المتسلم المحلى ، وبعد مضى عام على ذلك افتتح الهولنديون مركزا لهم فى جزيرة خرك غير أنه بعد سبع سنوات تم اغلاق المكتب بالقوة من جانب المير مهنا حاكم بندر رق . ولم يحاول الهولنديون العودة الى المنطقة مرة أخرى .

ولقد بدأت علاقات فرنسا بالمنطقة الخاضعة للحكم التركى بتعيين مطران بابلون اللاتينى فى عام ١٦٣٨ ، ومن ذلك التاريخ أصبح لفرنسا ممثل دينى فى البصرة يعمل كقنصل لها فى نفس الوقت ، وفى نحو عام ١٧٤٠ عين أسقف فرنسا قنصلا فى بغداد ومطران لأثينا ببابل ، بينما أسندت وظيفة قنصل بغداد الى رجل مدنى . غير أن التمثيل الفرنسى فى البصرة كان متقطعا . فقد أنشئت وكالة فرنسية هناك فى عام ١٧٥٥ ولكنها توقفت عن العمل عام ١٧٦٥ ، فباستثناء الزيارات المتقطعة التى كانت تقوم بها احدى السفن التى ترفع العلم الفرنسى فان التجارة مع البصرة تضاءلت حتى تلاشت فى أخريات ربع القرن .

ان تدخل المقيم البريطانى فى البصرة فى السياسة الداخلية للبلاد سار متوافقا مع النظرة الحسودة لموقفه . وكانت الحصيلة الرئيسية للاثنتين والنتائج المؤسفة التى ترتبت عليها قد اخذت تنعكس على الظروف التى احاطت بعملية سحب المركز من البصرة فى ربيع عام ١٧٩٣ . وفى شهر مارس من عام ١٧٩١ تقدمت الجالية اليهودية فى البصرة بشكوى الى المتسلم مضمونها أن أحد زملائهم قد أغتيل من جانب أحد المسيحيين . وعلى اثر هذه
مضمونها أن أحد زملائهم قد استيل من جانب أحد المسيحيين . وعلى اثرهذه الشكوى القى المتسلم القبض على عدد من المسيحيين ، اربعة منهم لم يكونوا مشمولين بالحماية البريطانية .

وقد احتج المقيم البريطانى صمويل مانستى على اعتقالهم وتمكن من الافراج عنهم مع الآخرين غير المشمولين بالحماية البريطانية . وبعد ذلك بوقت قصير ابلغ المقيم من جانب المتسلم بأن أحد هؤلاء المفرج عنهم هو المتهم بالقتل وينبغى تسليمه لمحاكمته . ولقد قام مانستى بتسليم المتهم ، ولكنه طلب من الموظف المختص بأن تجرى له محاكمة عادلة .

وفى الوقت نفسه فان الجالية اليهودية التى أثارها تدخل مانستى قام أفرادها بمظاهرة هددوا فيها المقيم . وقد طالب مانستى بتوقيع العقوبة على اليهود ، غير ان المتسلم لم يكن يرغب فى نكش الجروح القديمة ، ودعا مانستى الى تناسى الموضوع . غير ان هذا لم يكن آخر اجراء يفكر فيه المقيم ، ومن هنا قرر الاتصال بسليمان باشا مطالبا اياه بمعاقبة الجالية اليهودية وفرض غرامات جماعية عليهم ومطاردة زعمائهم ، ومضت الشهور دون أن يتحرك الباشا لتلبية طلب المقيم ، ولهذا قام مانستى فى فبراير عام ١٧٩٢ بتوجيه رسالة الى السفير البريطانى فى القسطنطينية ، يطالبه فيها باقناع الباب العالى بتوجيه خطاب الى سليمان باشا بارضاء مانستى . ورغم ارسال الباب العالى للخطاب فان سليمان باشا لم يفعل شيئا لتلبية مطالب مانستى ، وفى النهاية أنزل مانستى علمه عن المركز فى ٣٠ ابريل ١٧٩٣ وانسحب الى الكويت .

ولقد استغرق الأمر سنتين من المكاتبات بين مجلس الادارة وحكومة بومباى ومانستى حول هذا الموضوع حتى أمكن فى ابريل عام ١٧٩٥ الوصول الى قرار فى ذلك . ولقد كان تصرف مانستى فى رأيهم غير سليم وتقرر ازاحته من منصبه واعادة انشاء دار الاعتماد فى البصرة بأسرع وقت ممكن . ولكن مانستى لم يهتم بقرار مجلس الادارة فلقد استطاع بعد وقت قصير الحصول على موافقة الباشا على شروطه للعودة ، وتمكن من استئناف اعماله فى البصرة فى سبتمبر عام ١٧٩٥ قبل وصول خلفه من بومباى بأربعة اشهر . وفى نفس الوقت تلقى مجلس الادارة صيغة أخرى للمشكلة من هارفورد جونز زميل مانستى عند عودته الى انجلترا عام ١٧٩٥ ، وفى نفس اليوم الذى وضع خلف مانستى قدمه فى البصرة لاستلام دار الاعتماد ، كتب أعضاء مجلس الادارة الى حاكم بومباى

ينقضون تعليماتهم السابقة ويعيدون تنصيب مانستى فى وظيفته السابقة ، وبما أن الظروف الخاصة قد استبقت مانستى فى البصرة حتى ابريل عام ١٧٩٦ — ولا نعرف كيف استطاع ذلك — فما ان وصلت التعليمات حتى تمكن مانستى من استئناف عمله بكثير من الاستياء من قبل المقيم البريطانى الجديد(١) .

لم يكن الوضع فى دار الاعتماد البريطانى خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر على شىء من الأهمية ، فجميع القلاقل كانت تعزى الى الأوضاع غير المستقرة فى جنوب فارس خلال السنوات الأخيرة من حكم أسرة زند ، ولم تكن ترجع الى الأوهام والتصرفات الغريبة للمقيمين البريطانيين فى المنطقة . وقد ظلت حركة التجارة متدهورة خلال هذه الفترة ، ولم تبذل أى محاولات لانعاشها وبالنظر الى حالة التصدع التى اصابت مبنى دار الاعتماد فقد وصفها احد المقيمين البريطانيين فى تقريره ، بأن المبنى قد ينهار عند سقوط أول رذاذ للمطر ، الأمر الذى أدى الى فقدان الأمل فى عودة التبادل التجارى مع بلاد فارس الى ماكان عليه . وكان من عادة المقيم البريطانى أن يمارس أعمالا تجارية محدودة لحسابه الخاص . ومع أن التجارة كانت محظورة على موظفى الشركة أيام حكم كلايف للبنغال الا أن هذا الحظر لم يكن يشمل المقيمين البريطانيين فى البصرة وبوشهر لأن طابع عملهم لم يكن سياسيا بحتا ، كما ان قباطنة سفن الشركة المسلحة كانوا يقومون بنقل شحنات من التوابل لحساب التجار بين بومباى وموانى الخليج دعما لظروفهم المعيشية . على أن ثراء موظفى الشركة لم يكن سببا كافيا على أى حال لابقاء هؤلاء الموظفين فى وظائفهم ويبقى السؤال:

---

(١) فارس والخليج « مجلد ١٨ فى تقرير من اعداد جونز ومانستى موجه الى اللجنة السرية بشركة الهند الشرقية بتاريخ ٥ يوليو ١٧٩١ والى السير روبرت اينسلى السفير البريطانى فى القسطنطينية ٧ فبراير و ٢٢ نوفمبر عام ١٧٩١ ومجلد ١٩ من اعداد جونز ومانستى الى اللجنة السرية والمرافعات السياسية مجلد ٦ بتاريخ ٢٢ يناير و ٢٢ مارس و ١١ يونيو و ٧ يوليو والسجلات السرية لبومباى مجلد ٢٤ حول أول اتصالات شركة الهند الشرقية بتركيا .

ماهى الفوائد التى كانت تجنيها الشركة من الاحتفاظ بصلاتها التجارية مع المنطقة اذا كانت هناك أى فوائد ؟

لعل الفائدة الكبرى من تلك التجارة هى أنهـا كانت تساعد الرجال فى الشركة على تطبيق ذلك البند من الميثاق الذى ينص على أن يكون عشر السلع المصدرة الى المنطقة من صنع بريطانيا . وكانت الوسيلة لتنفيذ هذا المطلب تتمثل فى تصدير الأصواف والمعادن الانجليزية الصنع حيث كانت تلقى رواجا فى بلاد فارس وفى المنطقة العربية الخاضعة للحكم التركى .

أما الميزة الأخرى التى كانت تتمتع بها الشركة من اتجارها مع موانىء البصرة فان ذلك كان يعفيها من دفع الرسم الاضافى وقدره ١٥٪ ، وهوالرسم الذى كانت تفرضه انجلترا على جميع واردات الشركة من المواد الخام ، فقد كانت انجلترا تستورد خام الحرير وخيوط الصوف من كرمان بفارس هذه ، وكانت السلع تلقى رواجا فى أوربا رغم أن أسعارها كانت عرضة للتقلبات . وكان الهولنديون المنافسين الرئيسيين للبريطانيين فى تجارة الحرير فى بندر عباس . وفى تجارة الأصواف التى كانوا يشترونها من تجار أرمينيا الذين كانوا يستوردونهـا ثم يشحنونها الى فارس عن طريق تركيا ، وفى عام ١٧٦٣ عندما تم سحب المركز من بندر عباس حلت هذه السلع محل خام الحرير كسلعة أساسية فى مشتريات الشركة . وبعد سحب المركز تركزت مبيعات الشركة من الأصواف على مدينة البصرة ، غير أن أسواق المنطقة العربية الخاضعة للأتراك لم تكن لتنافس الأسواق الفارسية ، وكانت هناك منافسة تجارية من جانب الهولنديين ثم الفرنسيين ومن التجار المحليين الذين كانوا يستوردون الأصواف الأوربية عن طريق حلب ، على أن ارتفاع أسعار الأصواف البريطانية بالاضافة الى تغيير أسعار العملة فى تحويل النقد الى الهند ونظرا لندرة العملة النقدية فى تركيا قد ساهم ذلك فى زيادة تدهور هذه التجارة .

على أن الشركة لم تكن المسئولة عن تدهور تجارتها مع الخليج فقد كان هناك تدهور عام على مستوى المنطقة خلال الأربعين عاما الأخيرة من القرن لعدد

من الأسباب ، منها تفشى أعمال القرصنة من جانب قبائل بنى كعب ثم القواسم ، وازالة المستوطنة الهولندية فى خرك وانتشار الوباء فى المنطقة العربية الخاضعة للأتراك فى عام ١٧٧٥ وحصار واحتلال البصرة وندرة العملة الفضية ، ثم أخيرا الحرب الأهلية التى اجتاحت بلاد فارس منذ عام ١٧٧٩ وصاعدا ، ومع ذلك فان الشركة هى التى جنت على نفسها بنفسها عندما قررت الحد من مشترياتها من الحرير الخام وأصواف كرمان ، ولما لم تكن الشركة راغبة فى شراء خام الحرير من بلاد فارس فى مقابل السلع التى تعرضها فقد كان الروس راغبين فى ذلك وهكذا ، فبانتهاء القرن كانت الشركة قد خسرت سوق السلع الصوفية لصالح الروس الذين كانوا فى امكانهم استيرادها بأسعار أقل ثم تصديرها الى شمال بلاد فارس من موانىء بحر قزوين مما مكن البريطانيين من شرائها من بوشهر ، فضلا عن أن الأصواف الروسية باعتراف أحد موظفى الشركة كانت أجود بكثير من تلك التى كانت تستوردها الشركة ، فقد كانت الأصناف الأخرى من الصوف من خيوط دقيقة ومن نسيج رقيق سرعان مايتلف بعد استعماله بوقت قصير(١) ويمكن القول أن الروس كانوا يحصلون على أصوافهم من انجلترا . وقبل نهاية القرن كانت تجارة الشركة مع ايران والمنطقة العربية الخاضعة للأتراك قد تعرضت لخسائر كبيرة . وعلى سبيل المثال فان الميزانية العامة لمركز البصرة عن العام ١٧٩٢ ـ ١٧٩٣ تتضمن خسارة لا تقل عن ٦٣٫٨٥٠ روبية هندية كان مبلغ ٥٩,٣٤٥ روبية منها نفقات مركز البصرة كما كان معدل الخسارة فى مبيعات الأصواف يصل الى ٢٤٪ بالمقارنة الى ١٩٪ للسنة : ١٧٨٩/١٧٩٠ ولولا الرسوم القنصلية لزادت الخسارة ٣٠,٠٠٠ روبية(٢) . وكانت هذه الرسوم تدفع من قبل التجار الذين كانوا يزاولون أعمالهم التجارية فى العراق وفارس تحت حماية الشركة وبموجب مرسوم عام

---

(١) « بلاد فارس والخليج » تأليف وليم بروس فى ١ ابريل سنة ١٨٥٩ .

(٢) نفس المصدر المجلد ١٩ بعنوان حسابات وأرباح وخسائر مركز البصرة التجارى فى ١٧٩٢/٥/١ و ١٧٩٣/٤/٣٠ .

١٧٦٤ كان يحق للمقيم تحصيل الرسوم القنصلية بوصفه قنصلا أيضا ، وكان هذا يسرى على جميع القناصل فى الحصول على تلك الرسوم طبقا للبند رقم ٣٥ من قانون الامتيازات الأجنبية . ولتسهيل هذه العملية فقد قسمت الشركة الرسوم التى تتقاضاها تحت بندين هما : بند الرسوم الجمركية وبند الرسوم القنصلية ، محتفظة بالأولى لنفسها ، بينما كانت ترصد الرسوم الأخرى لحساب المقيم(١) والواقع أن الرسوم القنصلية كانت بمثابة عوائد الشركة من عمليات المراكز فى الخليج خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر . وكان معدل مبيعات الأصواف فى بوشهر خلال الخمس سنوات من عام ١٧٨٥ حتى ١٧٩٠ الى ٢٤٫٠٠٠ روبية سنويا . أما الرسوم القنصلية التى كانت تستوفى مقابل السلع التى يستوردها التجار المشمولون بحماية الشركة عن نفس المدة فلم تزد على ١٦٫٠٠٠ روبية .

والواقع أن دور الشركة فى تجارة الخليج كان يتحول من المشاركة الفعلية الى مجرد حماية لهذه التجارة التى أصبحت منذ ذلك الوقت تحت رحمة التجار الفرس والعرب والأمن والهنود وأصحاب السفن فى هذه البلاد ، وكانت الشركة توفر الحماية المسلحة لهؤلاء التجار ضد القراصنة وكان أسطول الشركة هو الذى يقوم بتلك الحماية .

ولم تصل للخليج أى سفينة حربية قبل عام ١٧٦٩ وذلك عندما طلبت حكومة بومباى مساعدة من قائد الأسطول فى الهند الشرقية فى مطاردة بعض قراصنة بنى كعب الذين كانوا يزاولون نشاطهم من سواحل الخليج ، ومنذ ذلك الوقت اخذت سفن الأسطول تبحر بين حين وآخر الى مياه الخليج غير أن عبء حماية التجارة كان يقع فى المقام الأول على بحرية بومباى حيث كان يوجد الفرع المسلح التابع للشركة .

---

(١) كانت الضريبة الجمركية المفروضة فى بوشهر هى ٣٪ حسب السعر والرسوم القنصلية ١٪ وفى عام ١٧٨٤ رفعت الضريبة الجمركية الى ٥٪ والقنصلية الى ٢٪ التى كان نصفها يذهب الى الشركة ونفس الاجراء كان يتخذ فى البصرة .

وقد تأسس هذا الأسطول عام ١٦١٣ وكان الغرض من انشائه فى البداية حماية المراكز التجارية فى مدينـــة « سورك » بالهند والتجــارة المحليــة على شواطىء ملبار ، ثم تطور فى أواخر القرن الثامن عشر الى أسطول فى الهنـــد وكانت صغيرة الحجم لا تتجاوز حمولتها ٥٠١ طنا ، ولم تكن تحمل من المدافع أكثر من ستة ، وكان يقودها متطوعون من السفن التجارية التابعة للشركة ، أما بحارة هذه السفن فكانوا من الهنود . وفى أواخر القرن السابع عشر نقـــل المقر العام لهذا الأسطول الى بومبـــاى ، وأخضعت وحـــداته لسلطة حـــكومة الرئاسة ، وينمو هذا الأسطول حتى أصبح أكثر قوة وحجما مما جعـــله يلبى متطلبات الحرب مع فرنسا كما أعيد تنظيم هذا الأسطول على أسس أكثر تطورا وتنظيما ، وتم تشغيل مزيد من البحارة الأوربيين والضباط على غرار ماكان يتم بالنسبة لجيش الشركة ، وعندما تم وضع ســـورت فى عام ١٧٥٩ خـــول قائد البحرية بمقتضى مرسوم أصدره الأمبراطور المغولى سلطة أميرال الامبراطورية بشرط أن ترفع مراكب هذا الأسطول العلم المغولى على مقدمة سفنها ، وشعار الشركة فى مؤخرتها طوال السبعين عاما التالية ، وفىعام ١٧٩٨ أعاد مجلس الادارة تنظيم الأسطول على أساس أن يصبح نظاما صالحا للقتال على أفضـــل وجه ، وقد حظر على رجال هذا الأسطول ممارسة اى أعمال تجارية كما منحوا حق الحصول علىمعاشات عند التقاعد،وقد عين لهذا الأسطولمراقب ومساعد مراقب وعميد بحرى وهؤلاء بالاضافة الى اثنين من الضباط الكبار الذين كانوا يشكلون هيئة بحرية وكانوا يشرفون على الشئون المدنية للأسطول التى كانت تشمل مراقبة المرسى فى بومباى .. الخ ، أما الاشراف التنفيذى للأسطول فقد كان فى يد المراقب العام وقد حددت مهمة هذا الأسطول كما يلى :

حماية التجارة وبالأخص التجارة الريفية ومكافحة القرصنة على سواحل الهند والمياه القريبة منها ، بالاضافة الى القيام بنقل بريد الشركة ، وفى حالة نشوب حرب يتعين على هذا الأسطول القيام بأعمال حماية الممتلكات البريطانية فى الهند والاشراف على عمليات نقل الجنود وحراسة السفن التجارية ، وقـــد اعيد النظر فى هذه المهام خلال الحرب الثورية والنابوليونية بحيث تتركز فى

نقل البريد وحماية تجارة البلاد من القراصنة ولم يفهد الى هذا الأسطول بالتصدى للفرنسيين اذ كانت تنقصه البواخر والأسلحة التى تمكنه من تنفيذ ذلك الا أن بوارج الأسطول كثيرا ماشتبكت مع العدو وأحرزت تفوقا عليه ، وفى عام ١٨٠٢ وصلت قوة هذا الأسطول الى فرقاطتين ، هما لورن ، واليس ، وقد حولت الاثنتان فيما بعد الى الأسطول الملكى بالاضافة الى ثلاثة طرادات يحمل احدها ٢٢ مدفعا ، ولكل من الآخرين ١٦ مدفعا أخرى مزودة كل منهما بـ ١٤ مدفعا الى جانب ٧ سفن أخرى مزودة كل منها بـ ١٠ مدافع الى ١٨ مدفعا ، وسفينتين تحمل احداهما ١٤ مدفعا والأخرى ٨ مدافع ، وكان عدد العاملين فى هذه القوة فى عام ١٨٠٢ (١٣) قبطانا و ٢٣ ملازم أول و ٢١ ملازم ثان و ٢٧ من المتطوعين .

ولم يطرأ أى تغيير على قوة هذا الاسطول خلال فترة الحرب مع الفرنسيين وفى سنة ١٨١٠ كان عدد العاملين فى هذا الأسطول ١٦ قبطانا و ٨ قادة و ٢٦ ملازم أول و ٢٤ ملازم ثان و ٤٨ من ضباط الصف[1] .

ولاشك أن أسطول بومباى بالمقارنة الى الأسطول الملكى كان ضعيفا كما لم يكن بحارته حتى القرن التاسع متساوين فى الرتب مع بحارة الأسطول الملكى ، وكان أصغر ملازم فى الأسطول الملكى يفوق أعلى ضابط فى البحرية الهندية ، وكان الضباط الملكيون ينظرون نظرة أدنى الى بحارة الشركة بل حتى قباطنة السفن الشراعية البريطانية كانوا يعتبرون انفسهم أعلى درجة من بحارة الشركة ربما من حيث مركزهم ومستواهم المادى .

وكان المسئولون فى الهند وفى المنطقة الشرقية يوجهون اللوم بكثرة الى بحارة سفن الشركة على افتقارهم الى النظام ومستوى السفن التى يستعملونها وعلى اخلاقيات ضباطها وعناء بحارتها . والواقع ان تلك الانتقادات لم يكن لها مايبررها ، فالبحرية الهندية قد سلمت الى الأسطول الملكى خلال الحروب الفرنسية كما كان النقص فى البحارة الأوربيين والانجليز يعود الى الاجراءات

---

(١) « تاريخ الأسطول الهندى » تاليف س. ار. لو. مجلدان طبعة لندن عام ١٨٧٧ .

غير المشروعة لنقل رجال البحرية الهندية الى العمل فى الأسطول الملكى منذ عام ١٧٩٨ فصاعدا . وقد اضطرت حكومة بومباى الى الاحتجاج لدى الهند البريطانية على تلك الاجراءات حتى أصدرت الادميرالية بعد ذلك مرسوما يحظر نقل تلك السفن .

وكانت مهمة الأسطول الهندى فى الخليج بشكل عام من أشق المهام الملقاة على عاتق البحرية الهندية ، وقد وصف أحد الضباط العاملين فى هذا الأسطول تلك المهمة على النحو التالى :

ان سواحل الخليج قاحلة جرداء والمناطق الرملية المحترقة تحيط بها من كل جانب ولكن هذه الحالة لا يمكن أن يتصورها الا من رآها أو عاش فيها . ولا اثر فيها لأى نبتة خضراء تريح عين الناظر اليها أللهم الا حرارة الرمال ، فالفصل الحار الذى يستمر خمسة أشهر امر لا يمكن أن يتحمله أى انسان ، وتصبح الحياة فيه شيئا لا يطاق لأن ارتفاع الحرارة ارتفاعا كبيرا يصعب على أى مخلوق احتمالها . حتى ان بعض الناس ماتوا من حرارة الجو والشمس كما يصاب البعض بالحمى الشوكية والمصاب بهذا المرض لا يمكن أن ينجو من الموت ، واذا نجا فانه يعيش ضعيف العقل ، ويقضى الضباط والبحارة أسوأ ايامهم خلال فصل الصيف لأنهم يتعرضون لمتاعب لا يمكن أن يصدقها عقل ولا يوجد أثر للحياة الاجتماعية الا بين الضباط . والمرأة لا وجود لها على الاطلاق كما أنه من النادر أن تلمح العين امرأة عربية أو فارسية فهن جميعا محجبات بالكامل ومعزولات عن الرجال[1] .

يتراوح معدل درجات الحرارة فى الخليج مابين ٩٢ فى منتصف فصل الصيف الى ٦٠ و ٨٠ درجة فى منتصف فصل الشتاء ، غير أن درجات الحرارة القصوى تتراوح فى البصرة حيث يصل معدلها الأقصى من ٢٤ الى ١٢٢ درجة ، وفى لنجة على الساحل الفارسى يتراوح معدلها من ٤١ الى ١٠٩ درجات ، وفى مسقط من ٤٩ الى ١١٦ ، كذلك فان نسبة الرطوبة عالية بحيث تجعل الحر اكثر قسوة ، ويكثر الضباب أحيانا وعلى الأخص فى الأطراف

---

(١) ملاحظة عملية مسح للشواطىء الشرقية للخليج : اللفتنانت جى. بى. كاميثورن .

السفلى للخليج ويبدأ الضباب يتجمع فى الصباح الباكر حتى يصير كثيفا جـدا بحيث يغمر البواخر وهى فى الميناء ، اما العواصف الرملية فمألوفة جدا وتزداد حدتها فى اشهر الصيف . وفى الشمال تهب الرياح السائدة فى المنطقة من الشمال الغربى . اما فصل الشتاء فانه يأتى فجأة بعواصفه وأخطاره وعلى الأخص فى شهرى يناير وفبراير ، وفيهما تصبح الملاحة قرب الشواطىء الجنوبية للخليج خطرة جدا . وتهب الرياح الشمالية الصيفية خفيفة وان كانت أحيـانا تهب قوية وتكتسح معها كميات من الأتربة والرمال . ولا تزال الملاريا من الأمراض المستوطنة فى المنطقة وكذلك حمى التيفود منتشرة فى المناطق الساحلية . ومنذ قرن مضى كانت المنطقة تتعرض لموجات منتظمة من وباء الجدرى والطـاعون والكوليرا .

كانت الملاحة فى الخليج قبل مائة وخمسين عاما عملا محفوفا بالأخطار ، فعلى طول الشاطىء الممتد نحو ٥٠٠ ميل من شط العرب حتى مضيق هرمز توجد الجزر والمنخفضات والصخور والتيارات وحتى ذلك الوقت لم تكن توجد لهذه المنطقة خرائط صحيحة .

وتزداد التيارات السطحية حدة حتى انها تفوق على حركة المد والجزر ، فعلى مدخل الخليج يكون التيار قويا وفيما بين رأس مسندم والقوين توجـد دوامات وتيارات . ولم تكن توجد خريطة معتمدة للخليج فى القرن الثامن عشر . وكانت الخريطة الوحيدة الموجودة هى التى قام باعدادها كارستون ينبهور فى القرن الثامن عشر . وقد قامت البحرية التابعة لحكومة بومباى بأعمال مسـح قليلة لشواطىء الخليج الواقعة شمال غربى الهند . كما تم مسح سواحل كتياورا والسند ومكران الفارسية فى عام ١٧٧٢ مع جزء من الساحل العمانى امتدادا من مسقط حتى رأس الحد ، ولفترة امتدت خمسين عاما بقيت هذه البقعـة الصغيرة هى المنطقة الوحيدة من الشاطىء العربى التى تم مسحها مسحا تاما . ولم يكن يعرف الأوربيون شيئا عن الجانب العربى من الخليج وكانت الملاحـة فى الخليج تتجه عبر الخط الرئيسى للساحل الفارسى ولم تكن اى سفينة أوربية تجرؤ على الدخـول فى النصف الغربى من الخليج منذ خروج البرتغاليين منه . وكانت مسقط هى الميناء الوحيد على الجانب الغربى للخليج الذى كانت ترتاده السفن الأوربية .

وفى عام ١٧٨٥ قام اللفتنانت جون مكلور من البحرية الهندية بمسح الساحل الفارسى ولقد ركز عمله على تصحيح الجوانب التفصيلية لخريطة ينبهور حيث حدد مواقع الجزر والسواحل وأعد رسوما للموانى(١) وقد انتفع بهذه الخريطة فيما بعد جيمس هور سيرج أخصائى الخرائط المائية التابع لشركة الهند الشرقية فى كتابه « دليل الهند » غير أن جيمس حصر أعماله فى النواحى الملاحية للجانب الفارسى ولم يتناول الجانب العربى للخليج الا فى صفحة واحدة ، وأشار جيمس الى أن هذا الجانب من الخليج لم يكن يلقى الاهتمام من السفن الأوربية لقلة المعلومات عنه ولانه منطقة غير مأمونة(٢) وكان الابحار الى الخليج من الهند خلال الرياح الموسمية الشمالية الشرقية والتى تستمر من اكتوبر حتى ابريل لا يستغرق اكثر من أسبوعين ، أما خلال الرياح الموسمية الجنوبية الغربية من مايو حتى سبتمبر فقد كان يستغرق من أربعة الى ستة اسابيع ، وكان على كل سفينة أن تغير اتجاهها نحو الغرب بنحو ٥ الى ١٠ درجات جنوب خط الاستواء ثم تعود فتتجه شمالا ، ثم تبحر قبل حلول المونسون لتصل الى الشاطىء بالقرب من رأس الحد .

وهكذا أصبح وضع الشركة غامضا فى الخليج خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر بحيث بات من الصعب عليها أن تحدد على أى الأسس سوف تستمر علاقاتها التجارية بالمنطقة . وكان وضعها التجارى مضحكا كما لم تكن لها مصلحة سياسية فى المنطقة ، فالنشاط السياسى للمقيم البريطانى فى الخليج كان قد توقف بقرار من مجلس الادارة رغم أن هذا الحظر لم يكن له مايبرره خصوصا وانه لم تكن هناك سلطة مركزية فى فارس للتعامل معها ، وربما كان لذلك الحظر مايبرره حيث كان وجود النشاط السياسى للمقيم البريطانى مدعاة للحرج أكثر منه للمصلحة ، واذا أخذنا فى الاعتبار انعدام أى مصلحة

---

(١) بحث عن الملاحة فيما بين الهند والخليج على مدار العام « طبعة لندن ١٧٨٦ » .

(٢) « اتجاه الملاحة من والى الهند الشرقية والصين وهولندا الجديدة ورأس الرجاء الصالح » .. الخ مجلدات طبعة لندن عام ١٨٠٩ .

للشركة فى الخليج خلال العقد الأخير من القرن فان انسحابها انسحابا كليا من المسرح يعتبر أمرا معقولا ، وذلك على غرار انسحابها فى السنوات السابقة من مناطق أخرى من الشرق عندما أصبح بقاؤها أكثر حذرا من انسحابها .

ومن المشكوك فيه على أى حال ما اذا كان فى مقدور الشركة فى ذلك الوقت الانسحاب بسبب المسئولية التى كانت تتحملها بالنسبة لتجارة تلك المنطقة مع الهند . ان قلادة التكريم التى منحها الاميرال المغولى لقائد بحرية الشركة لم يكن يمنحها عبثا لأنها مسئولية تتعلق بحماية تجارة الشركة وبالتالى تجارة البحرية الهندية التى كان القائد مسئولا عنها ، كما كانت تلك الحماية تشمل سفنا أخرى غير السفن التى ترفع أعلام الشركة والتى تعمل فى الخلجان الفارسية والعربية قبل عام ١٧٥٩ ، وربما أصبحت تلك الحماية فيما بعد ذلك مسئولية قانونية تتحملها الشركة ، والواقع أن هذه المهمة كان لابد أن تدخل الى حيز التنفيذ قبل العقد الأول من القرن التالى عندما انطلقت ضد خطوط الملاحة فى الخليج ، كما جعلت الحرب مع فرنسا عام ١٧٩٣ ، ثم الحملة الفرنسية على مصر بعد ذلك بخمسة أعوام وانسحاب الشركة من الخليج أمرا يكاد يكون مستحيلا .

الفصل الثانى

الحرب مع فرنسا والوفود الى فارس

١٧٩٨ – ١٨١٤

فى يوليو ١٧٩٨ نزلت الى الأراضى المصرية قوة فرنسية بقيادة نابليون بونابرت ، وبعد ثلاثة أسابيع من وصول هذه القوة استطاعت أن تقضى على نفوذ الحكام المماليك فى مصر فى موقعة الهرم ، وبذلك مهدت لقائد الحملة الشاب طريق فتوحاته فى الشرق ، غير أن احتلال نابليون لمصر لم يكن غاية فى حد ذاته .

لقد كانت فرنسا فى ذلك الوقت آخذة فى التوسع والفتوحات . وكان تاليران الذى أختير وزيرا لخارجية فرنسا فى شهر سبتمبر عام ١٧٩٧ يؤمن بحاجة فرنسا الى التوسع والاستعمار ، وكان الشرق هو الميدان الوحيد أمام فرنسا لتحقيق تلك الأطماع ، ورغم أن احتلال فرنسا لمصر كان هدفا مرغوبا فيه ، الا انه كان يخدم أهدافا أخرى أكثر طموحا . وعلى أساس الاحتلال الفرنسى أمكن تحويل التجارة من طريق رأس الرجاء الصالح الى خليج السويس ، الأمر الذى يتيح لفرنسا من خلاله الانقضاض على الوجود البريطانى فى الهند والحصول على السفن اللازمة لهذه الخطة من البحر الأحمر وجزر موريشيوس الفرنسية ، وكان الدافع الرئيسى لسياسة تاليران هو العمل على اضعاف انجلترا بتوجيه ضربة اليها فى أقوى مواقعها ، أى تجارتها مع الشرق ومستعمراتها فى الهند . وربما كان لتلك السياسة دوافع أخرى كالاحتفاظ بنوع من النظام الارستقراطى فى أوربا عن طريق تحويل اهتمام رجال الادارة الفرنسيين عن أوربا الى مغامرات فى الشرق لصرف انظارهم . وكان نابليون بونابرت يؤيد الحملة الفرنسية على مصر كل التأييد . وكان الاثنان يعدان العدة بالاشتراك مع رجال الادارة الفرنسيين(١) .

---

(١) ردود الفعل السياسية لحملة بونابرت الشرقية بقلم جى هولاند روس فى المجلة التاريخية الانجليزية (١٩٢٩) ص ٤٨ – ٥٨ .

وكان صدى الحملة الفرنسية على مصر ملحوظا وبعيد المدى . فحتى ذلك الوقت كان الدفاع عن الممتلكات البريطانية فى الهند ، يعتمد على القوة البحرية . وكانت المحاولات الفرنسية للتوسع فى الشرق تنطلق سابقا من جزر موريشيوس الواقعة على السكرينيز فلابور دونى وديلون وبوس الذين حاربوا والبحر من ورائهم . اما بونابرت فقد اختار مصر كنقطة انطلاق لفتوحاته ، وكان يعتمد على جيش لم يكن له مثيل فى الشرق . ولأول مرة أثارت محاولاته قلق الحكومة البريطانية التى كانت ترى جيوشه وهى تقترب من حدود الهند والمداخل البحرية للخليج والبحر الأحمر والحدود الدولية لفارس وافغانستان .

وكان من نتيجة ذلك أن اضطرت بريطانيا الى اقامة علاقات سياسية مستديمة مع الامبراطوريتين العثمانية والفارسية بهدف حماية المستعمرات البريطانية فى الهند ضد عدوان الدولة الأوربية من الشمال الشرقى . وحتى قبل أن يبحر جيش بونابرت من ميناء طولون كان بصيص من أخباره قد وصل الى لندن كما نمى الى علم مجلس الهند(١) أن تيبو سلطان حاكم ميسور ، وكان

---

(١) وقد تم انشاء مجلس المحافظين لادارة شئون الهند بموجب أحكام القانون الصادر ١٧٨٤ ووكلت الى هذا المجلس كل من الشئون السياسية والعسكرية لشركة الهند الشرقية وكان يتألف من ستة أعضاء متفرغين من مجلس الشورى بما فى ذلك احد أعضاء مجلس الدولة ووزير الخزانة وخول هذا المجلس صلاحية الاشراف على اللجنة السياسية لمجلس ادارة الشركة ولكى ينقل القرارات التى تصدرها الشركة الى الهند فى كل المسائل التى تتعلق بالحرب والسلام أو فى المفاوضات مع الدول خارج الأراضى التابعة للشركة أما مكتب رئيس مجلس الادارة أو « مجلس الهند » كما كان يسمى فقد انشأه واندس عام ١٧٩٣ . بحيث أخرج من عضويته وزير الدولة ووزير الخزانة ولكن أضيف اليه اثنان من المحافظين ليسا من اعضاء مجلس الشورى . ويمضى الوقت وازدياد سيطرة المجلس على شئون الشركة ازدادت مسئوليات الرئيس حتى بلغت صلاحياته الى مستوى صلاحيات رئيس ادارة فى حكومة . وكان يعتبر عادة =

هو من الد أعداء الشركة قد عقد حلفا مع حاكم جزر موريشيوس الفرنسى هنرى داندس رئيس الوزراء وزير الحربية يومئذ ، يعتقد بأنه على الرغم من أن مصر هى الوجهة المباشرة للحملة الفرنسية الا أن الهدف النهائى منها هو الاطاحة بالنفوذ البريطانى فى الهند . وفى ١٣ يونيو فاتح داندس اللورد جرينفيلد وزير الخارجية فى هذا الأمر وأشار فى المذكرة التى بعث بها اليه أن امام بونابرت أربعة اتجاهات للزحف منها على الهند بعد أن يكون قد وصل الى الشاطىء الشرقى للبحر المتوسط : الأول من القسطنطينية عبر البحر الأسود جنونا عبر طريق تركيا الشرقية ، والثانى من السويس نزولا الى البحر الأحمر ، والثالث من جدة عن طريق الحجاز واليمن عبر ساحل حضرموت ومسقط ومنه الى الشواطىء الهندية ، والرابع عن طريق الصحراء السورية الى بغداد ورأس الخليج ثم منه الى الهند ، وكان داندس يعتقد بأن الأتراك والروس لن يسمحا بمرور جيش نابليون عن طريق البحر الأسود كما أنه لن تتوفر لذلك الجيش سفن فى البحر الأحمر ، كما ان هناك صعوبات لو حاول هذا الجيش المرور عن طريق سوريا بينما يمكن بسهولة فرض حصار على البحر الأحمر والخليج من جانب الأسطول البريطانى . كل هذه الأسباب تقنعنى كما قال دنداس بأنه لو قدر لمغامرة نابليون أن تتم فانها على الأرجح سوف تتفادى طريق البحر باعتباره غير مأمون وبالتالى فسوف يحاول نابليون وبمعاونة أتباعه أن يزحفه على الهند عن طريق حلب مرورا بالفرات ودجلة ثم منها الى الخليج ، ومن الخليج سوف ينقل عبر الساحل الى منطقة نهر الأندس(١) .

= احد أعضاء مجلس الوزراء واعتبارا من عام ١٨٤١ فصاعدا كان هو العضو الوحيد المعين فى اللجنة الملكية وقد أضيفت أسماء عدد من الأعضاء السابقين ضمن الميثاق المعدل لسنة ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ وفى عام ١٨٥٥ حل محل هذا المكتب مكتب وزير الدولة لشئون الهند كما حل محل مجلس ادارة الهند المجلس الأعلى للهند .

(١) رسائل ومحاضر وتقارير الماركويس ويلسلى مجلد ٥ الطبعة الثانية لندن ١٨٤٠. ملحق ١ — ح انظر أيضا نفس المجلد ص ٣٤٨ — ٣٥١ من داندس الى ويلسلى ١٧٩٨/٦/١٦ .

غير أن جراينفيل لم يقتنع بمسببات داندس فعاد يقترح عليه الرجوع الى خريطة آسيا . ولكنه ابدى استعداده للاتصال بكل من تركيا وروسيا للاستعانة بهما ضد نابليون اذا حاول غزو مصر واحتلالها . ولقد قام داندس فعلا باعداد قوة من ٤ آلاف جندى وارسالها الى الهند لتعزيز القوات البريطانية المرابطة هناك ، كما قامت الأدميرالية بناء على تعليمات باصدار أمرها للابحار بثلاث قطع من الأسطول البريطانى الى منطقة البحر الأحمر عن طريق الراس للقيام بدوريات فيما بين منطقتى الخليج والبحر الأحمر . كما صدرت الأوامر الى الحكومة فى بومباى للاستيلاء على جزيرة بريم فى باب المندب ، واقامة تحصينات فيها لاغلاق طريق البحر فى وجه نابليون ، كذلك طلب الى الحكومة السامية فى كلكتا(٢) أن تقوم بسلسلة من الاتصالات بحكام الولايات الشمالية الغربية من الهند لاقناعهم بصد أى هجوم قد يقوم به الفرنسيون على الهند . وبالاضافة الى هذه الاتصالات تم الايعاز الى هارفورد جونز الوكيل التجارى المساعد للشركة فى البصرة والذى كان يومئذ يقضى اجازته فى انجلترا بقطع اجازته والعودة الى العراق فورا لانشاء ممثلية بريطانية فى بغداد والعمل على كسب الوالى والعمل التركى سليمان باشا الى صف انجلترا .

وقد بدأت الشكوك تحوم حول النوايا الفرنسية قبل ذلك بسنتين ، أى عندما وصل اثنان من علماء التاريخ الطبيعى البارزين فى فرنسا ، وهما بروجى وأوليفر الى طهران ، وبقيا فيها ثلاثة أشهر لبحث الأوضاع السياسية

---

(١) لقد خولت حكومة البنغال صلاحيات مطلقة للاشراف على شئون الشركة فى الهند وعلى الأخص فى علاقاتها بالدول المجاورة وان كان الحاكم العام هو الذى يمارس تلك المسئولية كمسئولية مستقلة عن وظيفة رئيس مجلس الشركة فورت ويليام (فى البنغال) ويعتبر المجلس الأعلى للحكم كما أن حكومة البنغال والحكومة السامية هما من الناحية العملية سلطة واحدة وقد استمر العمل بهذا النظام حتى ١٨٣٤ عندما تحولت الحكومة السامية الى حكومة الهند .

فى فارس واجراء محادثات مع وزراء الشاه(١) ولقد عاد المبعوثان الى بغداد فى ديسمبر عام ١٧٩٦ ثم غادراها مرة أخرى الى القسطنطينية ، وذلك فى شهر مايو من نفس العام . واعقب ذلك تعيين قنصل فرنسى فى بغداد فى شخص جان بابيثر روسو ابن عم المفكر الفرنسى المشهور جان جاك روسو(٢) .

ووصلت انباء الحملة الفرنسية على مصر الى الهند فى شهر اغسطس ، ثم سرعان ماتبعها نبأ تحطيم الأسطول الفرنسى على يد نلسون فى خليج أبو قير يوم أول اغسطس ، وبانقطاع خطوط مواصلات نابليون بونابرت مع فرنسا كان من المتوقع أن تتعثر تحركاته المقبلة ، وقد اثار هذا الوضع الارتياح فى نفس الحاكم العام الجديد اللورد ويلسلى الذى كان فى نفس الوقت مشغولا بقمع حركة تيبو سلطان فى جنوب الهند ومواجهة الأفغانيين على الحدود الشمالية الغربية للهند وحصار الفرنسيين فى جزر موريشيوس ، ولم تكن فى منطقة الهند الشرقية اى سفينة يمكن أن تقوم بأعمال المراقبة لأى تحرك قد يقوم به نابليون من مصر ، وكان الأميرال بيتر رينز القائد العام للقوات البريطانية فى الهند الشرقية يشرف على مراقبة تحركات تيبو سلطان على ساحل البنغال ، ولكى يحول بين تيبو سلطان والاتصال بالفرنسيين فى جزيرة موريشيوس ، وكانت بقية قوات الأميرال رينز موزعة على امتداد السواحل الشرقية .

ولم يعلم رينز باحتلال نابليون لمصر قبل شهر نوفمبر وعندئذ فقد هرع مبحرا الى بومباى بأسرع مايستطيع وعند وصوله الى بومباى حاصرته موجة من الاشاعات عن التحركات الفرنسية (من هذه الاشاعات أن نابليون كان

---

(١) من الموضوعات التى تناولتها مهمة المبعوثين كما جاء فى التقرير موضوع اعادة فتح المراكز الفرنسية فى شيراز وأصفهان وبندر عباس وانشاء مركز فرنسى فى جزيرة خرك الواقعة غير بعيد من بوشهر واحتمال عقد حلف تحت اشراف فرنسا بين تركيا وفارس ضد روسيا .

(٢) للاطلاع على تنقلات العالمين المذكورين فى العراق وفارس انظر : « فارس والخليج » ولقد عاد أوليفر بمفرده الى فرنسا عام ١٧٩٨ أما بروجى فقد توفى من الحمى وكان فى طريقه الى فرنسا .

موجودا فى السويس على رأس جيش قوامه ٨٠ الف رجل على أهبة الزحف ، ولكنه لم يأبه بتلك الاشاعات كثيرا فقد كان يعرف أن نابليون لم يكن يمتلك السفن الكافية للزحف عن طريق البحر الأحمر . كما أن زحفه عن طريق سوريا والعراق يبدو بعيد الاحتمال . وقد رفع هارفورد جونز من بغداد تقريرا على اثر وصوله فى شهر سبتمبر جاء فيه ، أن سليمان باشا قد تعهد له بمقاومة أى هجوم يقوم به الفرنسيون فى اتجاه الخليج ، وكدليل على حسن نية الوالى نحو بريطانيا فقد احتجز عنده فى منزله القنصل الفرنسى روسو(١) . ولهذه الاعتبارات لم تعد مراقبة التحركات الفرنسية فى الخليج ضرورية على حد تصور رينز وان كان هذا القائد مستعدا للتمشى مع رغبة السلطات الحاكمة فى بومباى، فقد وعدها بأنه فى حالة وصول السفن العاملة فى بحر الصين فانه سوف يقوم بارسال بعضها للخليج لكى تقوم بأعمال الرقابة والدوريات بين مسقط والبصرة(٢) .

أما موقف حاكم مسقط سلطان بن أحمد من تلك التطورات فلم يكن واضحا . ومنذ انفجار الحرب الثورية فى سنة ١٧٩٣ ظل آل بوسعيد بعيدين عن التورط فى أكثر الأحوال كما أنهم رفضوا السماح للأوربيين بانشاء مراكز تجارية لهم فى مسقط ، كما أنهم لم يسمحوا بأن تصبح سواحلهم منطقة للصراع ولكنهم وافقوا لحكومة بومباى على تعيين سمسار هندى لها فى مسقط للاشراف على التجارة البريطانية والبريد البريطانى ، وذلك فى مقابل تنازل حكومة البنغال لمسقط عن امتياز استخراج الملح بحيث تستطيع السفن العمانية الحصول على حاجاتها من الملح من كلكتا .

وفى عام ١٧٩٦ انتشرت الاشاعات عن أن حكومة مسقط تنوى التنازل عن حيادها فى الصراع بين انجلترا وفرنسا ، وكان السبب هو تسرب معلومات

---

(١) فهرس الخليج مجلد ٢٣ من خطاب من جونز الى دنتش من بغداد فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٧٩٨ .

(٢) من خطاب مرسل من رينز الى ايفان نبين « وزير البحرية » من بومباى فى ٢ ديسمبر سنة ١٧٩٨ .

عن تحركات للسفن البريطانية تحمل تجارا من مسقط الى جزيرة موريشيوس ، وأن الفرنسيين كانوا يزورون مسقط وهم فى طريقهم الى فارس والمشرق(١) ، ولم تتحسن الأحوال من وجهة النظر البريطانية باشتراك تجار مسقط فى نشاط تجارى ناجح عن طريق تصريف السلع البريطانية وبيع السفن المصادرة من جانب الفرنسيين ، كما أن مفعول الحصار البريطانى لجزر موريشيوس لم يؤد الغرض منه بسبب تزايد التبادل التجارى بين مسقط وجزيرة موريشيوس . وبنهاية عام ١٧٩٦ أوفد حاكم بومباى جو ناثان دنكن أحد المسئولين الى مسقط ليتأكد عما اذا كان هناك فرنسيون فى مسقط ، وليطلب من حاكم مسقط سلطان ابن أحمد ايضاح موقفه من كل من شركة الهند الشرقية والفرنسيين ، وقد كان رد حاكم مسقط على جانب كبير من الأهمية حيث ذكر فى رسالته (أنه منذ الزمن القديم فان أواصر الصداقة والمودة ظلت قائمة بين حكومتينا ، وانه بحول الله مادام هناك نفس فى الجسم ، فان جنة الحب والتفاهم سوف تبقى يانعة الثمار ، يرويها ماء المحبة والاخلاص ولهذه الأسباب فان أصدقاء الشركة الموقرة هم أصدقائى وأعداءها هم أعدائى(٢)) .

وقد بهرت دنكان فصاحة خطاب السلطان ، ولذلك قرر الا يثير الموضوع مرة أخرى الى أن وصل نابليون الى مصر مما أضفى على مسألة موقف السلطان اهمية جديدة وخطيرة . وقد كانت مسقط بالنظر الى موقعها ووجود أنسب مرفأ فيها تشكل موقعا ملائما لبونابرت للانطلاق منه اذا مافكر فى الزحف على الهند . وعلى هذا الأساس فقد أصدر دنكان تعليماته فى شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ الى مهدى على خان ، وهو المواطن الفارسى الذى كان يعمل فى شركة الهند الشرقية منذ زمن طويل والذى كان قد عين قبل ذلك بوقت قصير فى منصب المقيم البريطانى فى بوشهر ، بالتوجه الى مسقط فى طريقه لاستلام

---

(١) للاطلاع على حقيقة العلاقات بين فرنسا ومسقط فى تلك الحقبة يراجع كتاب ايه أوزوس (١٩٠٩) من ص ٥١٨ — ٥٤٠ .

(٢) وثائق حكومة بومباى حول أول اتصال بين شركة الهند الشرقية والخليج — مضمون خطاب من سلطان بن أحمد الى دنكان .

منصبه ، ولكى يتأكد من السلطان عما اذا كان على استعداد لابعاد الفرنسيين والهولنديين من بلاده خلال فترة الحرب ، وما اذا كان يسمح لشركة الهند الشرقية بأن تقيم مركزا لها فى مسقط . وقد سمع بأن السلطان قد عين طبيبا فرنسيا خاصا له فان صحت تلك الاشاعة فان عليه أن يطلب من السلطان فصل الطبيب الفرنسى من العمل ويعين طبيبا من بومباى ليحل محله(١) . وقد وصل مهدى على الى مسقط فى الأسبوع الأول من أكتوبر ، وبعد مباحثات استغرقت بضعة أيام نجح فى اقناع السلطان سلطان بن أحمد بالتوقيع على اتفاقية مكتوبة فى يوم ١٢ أكتوبر ، تعهد السلطان فى البند الثانى منها : أن كل صديق للسركار (أى الحكومة البريطانية) هو صديق له والعكس بالعكس وبالمثل فان عدو السركار هو بالتالى عدو للسلطان والعكس بالعكس(٢) وفى البند الثالث من الاتفاقية ، تعهد السلطان بألا يسمح للفرنسيين أو الهولنديين(٣) بانشاء مركز تجارى لهم فى أراضيه وألا يكون لهم موطىء قدم فى أى جزء من دولته . غير أن هذا الحظر كما ورد فى البند التالى من الاتفاقية لم يكن يسرى على السفن الفرنسية التى تزور مسقط ، أما فى حالة نشوب قتال بين السفن الفرنسية والسفن البريطانية فى مياه مسقط فقد تعهد السلطان بالوقوف الى جانب البريطانيين، وعلى اى حال فانه لم يطلب من السلطان بأن يلتزم بالاشتراك الفعلى فى القتال خارج المياه الاقليمية ولكن السلطان رفض أن يمنح حق اقامة مركز تجارى لبريطانيا فى مسقط بحجة أن ذلك سيثير عداء الفرنسيين له كما سيؤدى الى الأضرار بمركز مسقط التجارى ، وانه قد يسمح بفتح مثل هذا المركز اذا تعهدت له الشركة بحماية اسطول مسقط التجارى من اعتداءات الفرنسيين .

ومن ناحية اخرى فقد أعرب السلطان عن رغبته فى السماح للشركة باعادة

---

(١) وثائق حكومة بومباى حول أول اتصال بين شركة الهند الشرقية والخليج مضمون خطاب من دنكان الى مهدى على خان .

(٢) معاهدات اعداد اتشيسون .

(٣) نفس المصدر .

فتح مركزها السابق فى بندر عباس التى كانت حتى ذلك الوقت خاضعة له رغم انه قد رفض طلبا للفرنسيين والهولنديين(١) ومقابل هـذه التنازلات وضع السلطان سلطان بن أحمد شرطين ، أولهما أن على الشركة أن تتعهد بتوفير الخشب والماء مجانا لسفنه فى موانىء بومباى وكلكتا بنفس الطريقة التى يوفرها السلطان لسفن الشركة فى بلاده ، أما الشرط الثانى فهو زيادة كمية الملح التى تحصل عليها سفن السلطان بين كلكتا من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ من(٢) . ولم تحاول السلطات البريطانية فى الهند مرة أخرى خلال الفترة الباقية من عام ١٧٩٨ م أن تعزز من وجودها فى الخليج أو على أقطاره الساحلية وفضلت التريث لترى ما الذى سيفعله نابليون وفى نهاية ديسمبر زار نابليون السويس وأصدر أمرا للبدء فى انشاء أسطول ، وكانت المساعدة التى يمكن أن تقدمها له الحامية الصغيرة فى جوز موريشيوس ضئيلة جدا فقد كانت اثنتان من بوارج حاكم الجزيرة فى المياه الشرقية ، والثالثة فى خليج البنغال ، وهى السفينة التى تمت مصادرتها فيما بعد . وفى يناير سنة ١٧٩٩ وجه بونابرت خطابين الى سلطان بن أحمد وتيبو سلطان يبلغهما بأن اى سفن تصل الى السويس من بلديهما سوف تلقى كل تسهيل ومساعدة، كما وعد الأخير بتقديم المساعدة اليه فى صراعه ضد البريطانيين(٣) ولكن عملاء الشركة تمكنوا من

---

(١) نفس المصدر والواقع أن الشركة كانت بالفعل تتمتع بهذا الحق وذلك بموجب سلسلة من الفرمانات التى صدرت عن ملوك فارس بالتعاقد على امتداد الـ ١٥٠ عاما السابقة بحيث تجيز للشركة أن تحتفظ بمركز لها فى بندر عباس وبالتالى فقد كان من المشكوك فيه فيما اذا كان استيلاء مسقط على بندر عباس وماتبعه من استئجار للميناء من حكومة فارس قد أبطل ذلك الحق .

(٢) وثائق حكومة بومباى اول اتصال لشركة الهند الشرقية بالخليج، مضمون خطاب من مهدى على خان الى دنكان فى ١٤ أكتوبر ١٧٩٨ .

(٣) مضمون خطاب بونابرت الى سلطان بن أحمد وقد ورد فى مؤلف السير رجلاند كوبلان وعنوانه « أفريقيا الشرقية وغزواتها طبعة اكسفورد » ١٩٣٨ ص ٨٩

مصادرة الخطابين فى موكا وأرسلوهما الى بومباى مما جدد الشكوك حول انتهاك سلطان بن أحمد للاتفاقية التى وقعها مع البريطانيين ، كما علم بأن السلطان لايزال يستخدم الفرنسيين فى بلاطه ، وانه كان يتبادل الرسائل مع تيبو سلطان عن طريق المعتمد السياسى لميسور فى مسقط . كما كان ممثله فى زنجبار يظهر موقفا معاديا من الكومندور جون بلانكت قائد الوحدة البحرية المرسلة من انجلترا فى شهر يوليو سنة ١٧٩٨ أثناء زيارة القائد لزنجبار ، وفى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ عندما كان فى طريقه الى البحر الأحمر ، وفى ابريل اكتشفت مؤامرة فى البنغال اشترك فيها صهر نابليون للاطاحة بالحكم البريطانى بمساندة من حاكم أفغانستان زمان شاه ، كما تبين أن عددا من الشخصيات البارزة فى مسقط من بينهما الوالى نفسه كان لها ضلع فى الرسائل المتبادلة والتى تم الاستيلاء عليها . وفى الشهر التالى وصل الى الهند خطاب من السيد سلطان يعرب فيه عن تمسكه بصداقته لبريطانيا . غير أن البريطانيين لم يأخذوا مضمون الخطاب مأخذ الجد وقرروا وضع رقابة دقيقة على مسقط وحاكمها فى ذلك الوقت(١) ، على أن التهديد الذى كان يشكله الجيش الفرنسى بدأ يتلاشى فى أواخر ربيع سنة ١٧٩٩ ، وفى الثانى من يناير من نفس العام وقعت معاهدة تحالف بين بريطانيا والباب العالى تقوم على أساس اقصاء الفرنسيين من مصر، وفى شهر مارس توقف زحف قوات نابليون على سوريا امام قلعة عكا حيث استطاعت القلعة مقاومة الهجوم طوال مدة الحصار الذى كان مفروضا عليها ، وفى ٢١ مايو اضطر نابليون الى رفع الحصار والتراجع والعودة الى مصر كما اخذ يتلاشى احتمال قيامه بزحف على الهند عن طريق العراق أو البحر الأحمر، فقد كان بلانكت يسيطر على البحر الأحمر بالسفن الخمسة التى كان يقودها سيطرة كاملة ، كما فرض حصارا محكما على السويس والقصير كما أغلق مضيق باب المندب فى شهر مايو بعد احتلال جزيرة ويلسلى وأن يتخلص من تيبو سلطان عن طريق الاستيلاء على سوينجا باتام ، وقد قتل تيبو سلطان فى هذه المعركة

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ٢١ مضمون رسالة من دنكان الى وينز فى ٨ مايو سنة ١٧٩٩ .

وبالقضاء على تيبو سلطان وتحطم الهجوم الفرنسى على سوريا أصبح ويلسلى فى موقف يسمح له بتوجيه اهتمامه للخطـــر الأهم وهـــو زمان شـــاه حاكم افغانستان .

استطاع زمان شاه فيما بين سنة ١٧٩٢ ، ١٧٩٧ أن ينقض ثلاث مرات على المنطقة الشمالية من الهند وخلال فترتين من تلك الحملات استطاع أن يعبر نهر الأندس ويجتاح البنغال ، وفى خريف سنة ١٧٩٨ عاد يهدد البنغال من جديد انطلاقا من قاعدته المتقدمة فى بشاور ، وكان مفتاح وضع حد لتهديدات زمان شاه يوجد فى فارس ، فقد كان بابا خان أو فتح على شاه الذى أصبح فيما بعد حاكما جديدا للقاجار تراوده الأطماع فى توسيع منطقة نفوذه نحو خراسان كما كان يسعى الى أن يسترد من زمان شاه المناطق التى كانت فى حوزة الصفويين سابقا ، وكان يبدو انه لو أمكن تقديم مساعدات مغرية اليه فان ذلك قد يؤدى الى حدوث انشقاقات فى افغانستان الغربية مما يرغم زمان شاه على التخلص من غزوه للهند . وكان رأى ويلسلى ، أن هذه المحاولة قد تسهم أيضا فى حمل الشاه على مقاومة المحاولات التى كان يقوم بها الفرنسيون لـكسب الفرس . وبنـــاء على تعليمات من ويلسلى أجرى مهدى على خان اتصالا بالشاه فى نهاية ١٧٩٨ غير أن عبارات التهجم على زمان شاه والأمر الذى أصدره شاه فارس بالقبض على اى مواطن فرنسى يتواجد على الساحل الفارسى للخليج قد غيرت تلك الاتصالات ولم تنم عن أى شىء .

وكنتيجة لوصول معلومات فى صيف ١٧٩٩ بأن زمان شاه ينوى القيام بهجوم جديد على البنجاب اقتنع ويلسلى بأن ارسال وفد كامل الى بلاط فارس اصبح أمرا ضروريا . وفى شهر اغسطس اختار ويلسلى الكابتن جون مالكولم مساعد المقيم البريطانى فى حيدر اباد لهذه المهمة ، وكان مالكولم فى ذلك الوقت فى الثلاثين من عمره ، وقد جاء الى الهنـــد كجندى تحت التمـــرين فى جيش الشركة ، وكان عمره اذ ذاك اربعة عشر عاما وقد شهد عمليات حربية فى ميسور فى سنة ١٧٩٠ ، وفى عام ١٧٩٨ نقلت خدماته الى السلك السياسى حيث عين فى حيدر اباد ، وحتى ذلك الوقت لم تظهر اى دلائل على نبوغه غـــير العادى ،

وكل ماكان معروفا عنه انه شجاع وعنيف وطموح مما جعله يحظى باهتمام الحاكم العام وتقديره ، وقد تلقى مالكولم التعليمات الخاصة بمهمته فى ١٠ أكتوبر ١٧٩٩ ، وكان الهدف الرئيسى من مهمته هو أن يحول بين زمان شاه وغزو الهند أما الهدف الثانى لمهمته فهو الحصول على تعاون من فتح على شاه على مقاومة اى محاولات يقوم بها الفرنسيون للوصول الى الهند عن طريق فارس أو الخليج الفارسى(١) .

وقد فوض مالكولم بعقد اتفاقية مع حاكم فارس يتعهد فيها بهذين المطلبين فى مقابل أن تتعهد بريطانيا بدفع معونة مالية سنوية له فى حدود ٤٠٠,٠٠٠ روبية (أى مايعادل ٤٠,٠٠٠ ج س) طوال سريان فترة المعاهدة ، وهى ثلاث سنوات مع احتمال تجديدها ، أما بالنسبة للفرنسيين فان ويلسلى لم يزود مالكولم بتعليمات محددة وانما ترك له حرية اختيار أسلوب اقناع الشاه بقطع علاقاته بالفرنسيين فيما اذا حاول الفرنسيون التوغل الى آسيا فسوف يقدم الأسطول البريطانى مساندة للشاه . واذا أراد الشاه الاشتراك فى القتال ضد فرنسا فان الحكومة البريطانية سوف تتعهد له بدفع معونة مالية شهرية مقابل ذلك .

كما أوضح ويلسلى لمالكولم بأن يوجه نظر الشاه الى الفوائد التى سوف تتمخض عن قيام تبادل تجارى متحرر ومفتوح بين فارس والهند ، فاذا ماوافق الشاه على هذا الرأى فيمكن لمالكولم أن يوقع على معاهدة تجارية دائمة مع فارس لا تنتهى الا بانتهاء المعاهدة السياسية كما كلف بزيارة مسقط وهو فى طريقه الى فارس ليحث السلطان على الالتزام باتفاقية سنة ١٧٩٨ ، كما عهد اليه بمحاولة انهاء خلافات السلطان مع سليمان باشا حاكم بغداد، لأن الخلاف المذكور كان يسبب احراجا لحكومة الهند البريطانية نظرا لوجود تحالف بين بريطانيا والباب العالى ، ونظرا لأن الخلاف كان قد نشأ كما يقول السلطان

---

(١) ان مدى الأهمية التى تظهر كان يعلقها ويلسلى على مهمة مبعوثكم من الحيز الذى افرد لكل من هذه التعليمات فالتعليمات الخاصة بزمان شاه استوفت نحو ثمانى صفحات بينما التعليمات الخاصة بالفرنسيين لم تزد عن صفحة واحدة .

عن امتناع الباشا من دفع المخصصات السنوية التى سبق أن دفعها من عشرين عاما نيابة عن السلطان العثمانى للامام أحمد بن سعيد مقابل المساعدة التى قدمتها مسقط للأتراك أثناء حصار الفرس للبصرة ، أما سليمان باشا فكان يتهم السيد سلطان بن أحمد بأنه قد أساء الى التسهيلات الممنوحة له فى البصرة ، وأيا كانت صحة هذه الاتهامات فقد طلب من مالكولم بأن يوجه نظر السلطان الى أن سلوكه هذا يتناقض مع روح الاتفاق الذى ينص بأن أصدقاء احدى الدولتين هم أصدقاء الدولة الأخرى(١) .

وقد وصل مالكولم بومباى فى نهاية العام ، وكان مدير الجمارك والمحاسب العام قد أعد له تقريرا عن الوضع التجارى ، واقترح فيه بأن تستمر تجارة الهند مع فارس كما كانت فى أيدى رجال الأعمال من القطاع الخاص ، وفيما يختص بتجارة الشركة فان التقرير لم يطالب بامتيازات خاصة لها كما اقترح التقرير أن يتقدم مالكولم باقتراح الى الشاه،وهو الاقتراح الذى سبقأن تقدم به مهدى من قبل ، ومؤداه أن تطلب الشركة منحها احدى الجزر القريبة من الساحل الفارسى لاقامة المركز التجارى عليها بحيث يمكن تحويل ذلك المركز فى المستقبل الى منطقة تجارية حرة للخليج(٢) . وفى ٢٩ ديسمبر غادر مالكولم

---

(١) رسائل ويلسلى مجلد ٨٢ — ٩٠ اعداد الكولونيل ويليام كرك باتريك (سكرتير الحاكم العام) الى مالكولم وفورتويليام ١٠ أكتوبر ١٧٩٩ أما بالنسبة للنزاع بين سلطان مسقط وسليمان باشا فيمكن الاطلاع على وثائق حكومة بومباى بشأن أول اتصال بين شركة الهند الشرقية والخليج مضمون خطاب موجه من مانستى المقيم البريطانى فى بوشهر الى المجلس الوزارى فى حكومة بومباى بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٧٩٨ و ١٠ اكتوبر و ٢٧ نوفمبر ١٨٩٩ وكذلك « فارس والخليج » مجلد ٢١ مضمون خطاب من مجلس وزراء بومباى الى مالكولم بتاريخ ٢ ديسمبر ١٧٩٩ والمجلد الثالث والعشرين مضمون رسالة من جونز الى مجلس وزراء حكومة بومباى والمرسل من بغداد بتاريخ ٢٣ ابريل ١٨٠٠ .

(٢) وثائق حكومة بومباى حول اتصال لشركة الهند الشرقية بالخليج مضمون خطاب مرسل من مستر فوسد الى دنكان بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٧٩٩ .

بومباى على الطراد انتربيد ، ووصل الى مسقط بعد عشرة أيام ، وكان السيد سلطان حاكم مسقط متغيبا عن البلاد فى جولة بحرية على احدى الفرقاطات لمطاردة بعض القراصنة فى مياه الخليج ، ولقد لحق به مالكولم ، وفى يوم ١٧ يناير التقى بالسلطان بالقرب من جزيرة هنجام ، وقد عقد مالكولم مباحثات طويلة مع السيد سلطان تركزت حول حجم القوات البريطانية فى الهند التى عززت بعد هزيمة سلطان ، وقد أعرب السلطان فى رده عن عميق مشاعر الصداقة نحو البريطانيين ، وقد قدم مالكولم الى السلطان الجراح ارشيلد بوجال من العاملين فى حكومة بومباى ، وطلب منه أن يوافق على تعيينه كوكيل للشركة فى مسقط ، وكان السلطان قد سبق أن عارض اقتراح جوناثان دنكان فى عام ١٧٩٨ بتزويده بجراح ، ولكنه وافق فى هذه المرة على تعيين بوجال كطبيب خاص له فى مسقط .

وقد تأكدت هذه الموافقة بعقد اتفاقية بين الطرفين وقع عليها فى ١٨ يناير ١٨٠٠م وكانت تعزيزا للاتفاق السابق المعقود فى سنة ١٧٩٨(١) ، وقد اضطر مالكولم الى البقاء فى بوشهر اربعة أشهر فى انتظار مبعوث الشاه ليصحبه الى بلاط صاحب الجلالة الامبراطور ، وخلال هذه الفترة أجرى مالكولم بعض التحريات عن الأوضاع السياسية والاقتصادية فى فارس كانت نتيجتها اقتناع مالكولم بأنه لم تعد هناك جدوى من عقد اتفاقية جديدة بين الشركة وحكومة فارس ، وقد راى مالكولم أنه من الأفضل أن يظل التبادل التجارى بين الشركة وفارس فى يد القطاع الخاص من التجار وأن يتم الحصول على احدى الجزر القريبة من فارس لانشاء المركز التجارى للشركة ، وكان راى مالكولم هذا يقوم على اعتبارات سياسية أكثر منها تجارية . وقد كشفت الحملة الفرنسية على مصر عن مواطن الضعف فى الامبراطورية العثمانية كما جعلت تحرك الفرنسيين الى الهند عن طريق الأقاليم العثمانية أمرا محتملا ، كما كان هناك احتمال تحرك

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ٢٢ مضمون خطاب من مالكولم لويلسلى من بوشهر بتاريخ اول فبراير ١٨٠٠ وقد أعيد نشر هذه الاتفاقية فى « كتاب المعاهدات » اعداد ايشون مجلد ١١ ص ٥٥ — ٥٦ .

روسيا من حدودها الجنوبية من بحر قزوين ، وبالتالى فان حصول بريطانيا على جزيرة فى فارس سوف يساعد الى حدما على مواجهةالخطرين من الجهتين، كما يمكن أن تصبح هذه الجزيرة ملجأ للتجار الفرس والأتراك الذين يبحثون عن منطقة مأمونة يزاولون فيها أعمالهم التجارية،أما اذا تأزمت العلاقات بين الحكومة البريطانية والباب العالى فان ذلك سيؤدى الى خلع باشا بغداد ، وبالتالى سيكون وجود هذا الموقع الحصين فى يد بريطانيا فى صالح الخليج ، أما الجزر الأخرى الواقعة فى الخليج فلم تكن تصلح فى رأى مالكولم أن تكون قاعدة ، فجزيرة خرك التى كانت مركزا تجاريا للهولنديين سابقا لا تصلح لهذا الغرض ، لأن مرفأها غير حصين كما أنها ليست فى موقع يسمح بالاشراف منه على التجارة بين الهند وفارس ، كما أنها لم تكن تصلح كمنطقةحرة لأنه لا توجد رحلات بينها وبين البصرة(١) ، وكان مالكولم يفضل جزيرة قشم الواقعة عند مدخل الخليج،فلو أمكن تطوير تلك المنطقة فانها قد تجتذب على حد رأيه نصف التجارة العابرة الى مسقط ، ويمكن أن يقوم بالاشراف عليها مقيم سياسى بشرط الا يسمح له بالاشتراك فى التجارة وأن توضع تحت اشرافه قوة مكونة من خمسمائة جندى وطرادين لحماية المنشآت التجارية فى الجزيرة ، ويمكن توفير نفقات صيانة الجزيرة عن طريق فرض رسم قدره ٣٪ على جميع الواردات ، كما ان مالكولم لم يكن يتوقع أى صعوبة فى الحصول على تلك الجزيرة من شاه فارس(٢) .

---

(١) وثائق حكومة بومباى حول أول اتصال لشركة الهند الشرقية بالخليج الفارسى مضمون رسالة من مالكولم لويلسلى من بوشهر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٠٠ .

(٢) على الرغم من أن الامبراطور لا يمارس أى سلطة فعلية على أى من الجزر الواقعة فى الخليج الا أن جميع الجزر الواقعة على الشاطىء الشمالى تعتبر جزءا من الامبراطورية وبالتالى فان تقديم طلب اليه لمنح بريطانيا هذه الجزر يعتبر الخطوة الأولى نحو تنفيذ هذه الخطة .. وكان يمكن الحصول على موافقة الشاه بسهولة لأن الجزر فى وضعها ذلك لم تكن ذات أهمية للحكومة . (نفس المصدر) راجع أيضا « فارس والخليج » مجلد ٢٢ مضمون رسالة من مالكولم لويلسلى « من بوشهر فى ٢٢ ابريل و ٥ مايو ١٨٠٠

ولم يتمكن مالكولم من مغادرة بوشهر قبل مايو ان يصل الى طهران قبل نوفمبر ، وكانت رحلته الى العاصمة الفارسية فريدة ، فالى جانب الحاشية التى احاطت به والمكونة من الأوربيين الستة الرسميين فقد رافقه حرس مكون من مائة جندى وجمع من الخدم والاتباع وبعض المرافقين من الفرس ، وكان الموكب مهيبا ، ويتكون من الجياد والرجال ، ويضم مالا يقل عن ٥٠٠ شخص . وكان مالكولم مقتنعا بأن نجاحه فى تلك المهمة يعتمد على ماسيتركه من انطباع عن مركز وقوة الشركة وعن نفسه كممثل لها لدى الشاه ، وانطلاقا من هـذا الاعتبار كان يوزع الهدايا بصورة لا نظير لها ، كما اصر على أن تقام له مراسم الاستقبال بما يتناسب مع مركزه لأنه كان يعتقد بأن البروتوكول وما يتبعه من احتفالات وحفاوة يشكل أهمية بالغة فىنظر الفرس،وكان أسلوب رحلته يورطه فى نزاعات طويلة مع السلطات المحلية وهو فى طريقه الى الشاه غير أنه كان يبرر تلك الحوادث وتجاوزه فى الانفاق ، على ماقرره له ويلسلى من اعتمادات ، بالأهمية التى كان ينظر بها الشاه الى مهمته ، وقد قال مالكولم فى رسالة بعث بها الى الحاكم العام ، ان الأوامر التى أصدرها الشاه بحسن معاملتى لا تترك أى مجال للشك فى رغبته فى تدعيم عرى الصداقة مع الحكومة البريطانية كما قال « ان الشاه لم يكن موجها بالدوافع السياسية وحدها فى اعطاء ذلك المظهر وتلك الأهمية للزيارة ، فقد كان الشاه يعتقد بأن الزيارة والصورة التى تمت بها قد تمت فى فترة حساسة لا من حيث ولاء رعاياه له فحسب بل ومن حيث دعم هيبته بين خصومه »(١) وكان من المشكوك فيه أن يكون الشاه فعلا قد نظر الى زيارة مالكولم من تلك الزاوية فهو لم يكن يرغب فى مقابلته لأنه فى نظره لم يكن أكثر من مبعوث لشركة تجارية ، غير أن مالكولم ربما تأثر من جو الاستقبال الذى استقبل به فى أصفهان حيث اصطف نحو ١٠ آلاف فارس لتحيته ، وفى طهران حيث رافقه حرس مكون من ١٢٠٠ خيال من بلاط الشاه عند دخوله اليها،وفى يوم ١٦ نوفمبر استقبله الامبراطور الذى كان يتربع على

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ٢٢ من مضمون رسالة من مالكولم الى ويلسلى من شيراز بتاريخ ٦ يونيه ١٨٠٠ .

عرش الطاووس وهو يرتدى حلة رسمية مطرزة بقطع الجواهر الثمينة التى قدر مالكولم قيمتهـا بحوالى مليون من الجنيهات الاسترلينية ، وفى مقابلته الثانية للامبراطور بعد أحد عشر يوما من المقابلة الأولى قدم مالكولم للامبراطور هدايا الحاكم العام للهند ، وكانت تتالف من ماسة كبيرة وساعات مرصعة بالأحجار وعلب فضية وذهبية ومرايا وشالات وبنادق ومسدسات كانت محلاة بالذهب والفضـة .

وقد بدأ مالكولم مفاوضاته مع كبار الوزراء حاجى ابراهيم خان ومرزا شفيع بعد بضعة أيام من وصوله الى طهران ، وقد وقعت تغييرات هامة منـذ أن غادر مالكولم الهند بحث انقضى المضمون السياسى لمهمته ، فلقد اخذ حكم سلطان زمان شاه يتدهورفى أفغانستان،واصبح من المتوقع أن يخلعه منافسوه عن الحكم فى أية لحظة ، كما أصيب الفرنسيون فى مصر بالضعف ، ثم سرعان ماتمكنت القوة البريطانية التى أرسلت الى مصر من تمزيق شمل ذلك الجيش، وبالنظر الى تلك التطورات فقد قرر مالكولم بأن يركز على الناحية التجارية من مهمته واستطاع بسهولة أن يستعيد للشركة امتيازاتها السابقة بالاضافة الى امتيازات أخرى ، ولكنه عندما طلب من الحكومة الفارسية التخلى عن جزيرتى قشم وهنجام وفق التعليمات الجديدة التى وصلته من ويلسلى اعترضـته المشاكل ، فقد كان الوزراء الفرس يعارضـون بشـدة التخـلى عن أية أراض فارسية على أساس أن التنازل عن احدى الجزر للشركة سوف يتبعه تنازل عن أراض فارسية أخرى حتى يتم الاستيلاء على كل فارس ، وذلك وفقا لخطة التوسع البريطانى ، وقد فشل مالكولم فى ازالة هذا الانطباع من ذهن الشاه ووزرائه رغم المحاولات التى بذلها لاقناعهم ، وبالتالى صرف النظر عن هـذا الموضوع وتحول النقاش الى موضوع ابرام المعاهدة السياسية مع فارس . وقد وجد مالكولم لدى الشاه ووزرائه استعدادا للتعاون ضد أطماع زمان شـاه ، وبذلك تم الاتفاق على صيغة الاتفاقية التى تعهد الشاه بموجبها بالزحف على افغانستان بقوات مدربة على حرب الجبال فيما لو حاول الحاكم الأفغانى شن هجوم على الهند البريطانية ، وبالمقابل تعهد مالكولم بالنيابة عن حكومته بتقديم

المساعدات العسكرية الى الشاه فيما لو تعرضت بلاده لغزو من افغانستان . ولم يرد فى تلك المعاهدة اى ذكر لتقديم معونة مالية بعد أن رأى مالكولم أثناء المفاوضات أن الظروف لم تعد تستدعى الاشارة الى الموضوع .

وأما فيما يختص بالفرنسيين فقد وضح مالكولم للشاه بأن مصلحته مرتبطة بمصلحة الملوك الآخرين فى مقاومة النظام الجمهورى والثورى للحكم الفرنسى ، وسواء اقتنع الشاه بذلك الرأى أو لم يقتنع فقد وافق على التعاون مع الأسطول البريطانى فى مقاومته الفرنسيين فيما لو حاولوا الهجوم على الخليج ، كما وافق على اصدار فرمان يحظر على الفرنسيين الدخول الى المنطقة الساحلية من الخليج بحجة أنهم قد يعرضون حياتهم للخطر ، وقد تعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بتزويد الشاه بالمساعدات العسكرية فيما لوهاجم الفرنسيون بلاده . كذلك لم يشر مالكولم الى أى نوع من المساعدات المالية لحكومة الشاه(١) .

لقد تم التوقيع على المعاهدات السياسية والتجارية بتاريخ ٢٨ يناير ١٨٠١ وبعدها مباشرة سافر مالكولم،وقد خرج من بلاط الشاه بانطباع،هو أن الامبراطور الفارسى كان يخشى التهديدات الروسية على حدوده الشمالية أكثر من أكثر من اى شىء آخر ، فقد ضاعت منطقة جورجيا من فارس على اثرالغزو الروسى لها فى عام ١٧٩٦ ، وقد توقف الزحف الروسى فى الأراضى الفارسية بسبب وفاة الامبراطورة كاترين فى شهر نوفمبر من ذلك العام،الأمر الذى أدى الى ايقاف تقدم الحملة الروسية . ولم تؤد محاولات الشاه لاستعادة جورجيا الى اى نتيجة ، وظل فى خوف دائم من تكرار الحملات الروسية فى بلاده . وكان اكثر ماأزعج مالكولم هو خوفه من أن يؤدى التقدم الروسى فى آسيا الى تهديد الوجود البريطانى فى الهند فى يوم من الأيام(٢) .

---

(١) المعاهدات اعداد اتيشيسون مجلد ١٠ ص ٣٧ ــ ٤٥ بالنسبة لمفاوضات مالكولم فى طهران راجع تقريره فى « فارس والخليج الفارسى » المجلد الثانى والعشرين .

(٢) راجع « فارس والخليج » مجلد ٢٨ من رسالة من مالكولم الى ارل اوف الجن (سفير بريطانيا) لدى القسطنطينية بتاريخ ٢٣ مارس ١٨٠١ .

وقد وصل مالكولم الى الهند فى منتصف عام ١٨٠١م أى بعد ١٨ شهرا على خروجه من بومباى ، ولقد لقى الأسلوب الذى أدى مالكولم به مهمته تأييدا تاما من ويلسلى رغم أنه انحرف عن التعليمات التى أعطيت له ، وعلى الأخص بالنسبة للمعاهدة السياسية التى لم تحدد لهـا المـدة التى اشترطها ويلسلى وهى ثلاث سنوات والموقف الشديد العداء الذى اتخذه مالكولم من فرنسا . وقد انتقد الحاكم العام النفقات الباهظة التى تكلفتها المهمة وان كانت المكاسب التى حققها قد غطت على ذلك(١) . فقد أسفرت المهمة عن اقامة علاقة حميـدة ووطيدة مع حكومة فارس ، كما حصلت بريطانيا على امتيازات لهـا أهميتها فى الاتفاقية التجارية التى تخول لها استخدامات غير محدودة للموانىء الفارسية والاشراف التام على الساحل الفارسى(٢) .

وعلى اى حال فلم يكن فى الامكان التغاضى عن النتائج التى تمخضت عنها المهمة ، فبالنسبة للمعاهدة السياسية فان المعاهدة جاءت متأخرة لأن زمان شاه لم يعد يشكل اى خطر على الوجود البريطانى فى الهنـد ، وأمـا عن التهـديد الفرنسى للوجود البريطانى فان ذلك التهديد قد زال منذ وقت طويل . ولعل مالكولم قد شعر بذلك اذ لم تتضمن الاتفاقية أى معونات مالية للشاه . وأمـا المعاهدة التجارية فانها لم تأت بامتيازات لم تكن موجودة من قبل ، على أن مهمة مالكولم قد تركت سابقة فى الاسراف والتبذير ظلت مثار انتقادات لاذعة لعدة سنوات ، ولعل أقسى حكم على تلك المعاهدة هو رأى هنرى رولنسون الذى قال فيما بعد « بأن المعاهدة لم تكن سليمة من حيث المضمون السياسى ، كما أنها لم

---

(١) أما النفقات والتكاليف التى تكبدتها الحكومة البريطانية فمن الصعب اعطاء تقدير لها وان كان الرقم التقديرى المتداول لتلك المبالغ هو مليون روبية هندية أى مايعادل (مائة ألف جنيه استرلينى) .

(٢) مختارات من الارسالية معاهدات وغيرها من الوثائق الخاصة بالماركيز ويلسلى اعداد اس . ح أوجن ـ اكسفورد ١٨٧٧ ص ٦٠٧ الى ٦١٠ من رسالة موجهة من ويلسلى الى سكرتارية اللجنة بتاريخ ١٨٠١/٩/٢٨ .

تكن ضرورية وكانت حافلة بالعواقب الوخيمة لأنها بنيت على أساس خطر وهمى لا وجود له » كما أنها تتضمن حلولا مبالغا فيها أو على الأقل أسلوبا عنيفا لمعالجة المشكلات المطروحة كما كانت أسلوبا انتحاريا لتعريض امبراطوريتنا للخطر ، وبالتالى فان المعاهدة على هذه الاعتبارات انما تشجع العدوان أكثر مما تمنعه، ولقد كانت المعاهدة بادرة سيئة بالنسبة للتعامل مع حكومة فارس وبدأت علاقاتنا السياسية معها بهذا الأسلوب ، كما كانت نذيرا لأن تصبح الامبراطورية الفارسية كبش الفداء للسياسة البريطانية(١) .

انتهى الاحتلال الفرنسى لمصر فى يونيو سنة ١٨٠١ عندما احتلت القاهرة قوة عسكرية بريطانية تقدمت من الاسكندرية ، بينما استولت قوة أخرى وصلت من الهند على منطقة القصير والسويس ثم أخذت تتقدم على طول ضفة النيل . وفى مارس من ذلك العام وقعت معاهدة السلام بين انجلترا وفرنسا فى أمينز ، ولكنه كان سلاما قصيرا ، فقد نشبت الحرب من جديد بينهما فى شهر مايو ١٨٠٥ مما أرغم الحكومة البريطانية على أن تبحث مرة أخرى عن سبل لحماية ممتلكات شركتها فى الهند ، وقد تركز اهتمام بريطانيا خلال السنوات القليلة التى تلت ذلك وبوجه عام كما كان الحال قبل عام ١٧٩٨ على المناطق التى تعتبر أخطر مواقع الصراع خلال الثورة والحروب النابليونية ونعنى به المحيط الهندى والأرخبيل الشرقى . وكان احتمال وجود تهديد من الشمال الغربى

---

(١) انجلترا وفرنسا فى الشرق طبعة لندن ١٨٧٥ ص ١٠ كذلك انتقد رولنسون بشدة الأوامر المتشددة التى أصدرها الشاه الى حكام الولايات فى فارس وخوزستان والتى تنص على « انه اذا حاول أحد الفرنسيين المرور بموانيكم وحدودكم او أراد الاقامة على الشواطىء الفارسية أو حدودها فينبغى عليكم اتخاذ الاجراءات اللازمة لابعاده أو اعدامه وبأن لا تتركوا لأى فرنسى مجالا للتواجد فى اى منطقة فى مملكتنا وانكم مفوضون تفويضا كاملا لاذلالهم والقضاء عليهم (كتاب المعاهدات) اعداد اتيشيسون المجلد العاشر ص ٣٧ ترجمة للفرمان الذى أصدره فتح على شاه بتاريخ ١٢ شعبان ١٢١٥ . وعلى أية حال فلابد من التسليم لميول الفرس الى المغالاة والشطط .

عن طريق فارس والخليج احتمالا ضئيلا وبالتالى لم تبذل أى محاولة للحفاظ على العلاقات التى أنشأها مالكولم مع فارس ، بل ان حكومة البنغال لم تفكر قط فى التصديق على المعاهدات التى عقدها مالكولم مع الشاه . وقد وضعت نهاية مفاجئة لبعثة الشاه فى عام ١٨٠٢ التى حضرت للتصديق على المعاهدات ، وذلك بسبب مقتل السفير على أثر مشاجرة بين خدمه وحرس الحكومة فى بومباى(١) . ولقد وجه الحاكم العام فى سنة ١٨٠٤ خطاب اعتذار الى حكومة طهران حمله صمويل مانستى المقيم البريطانى للشركة فى البصرة الذى بذل مجهودا ليضفى على مهمته طابعا سياسيا ، ولكن الحاكم العام سرعان مااستدعاه للعودة بسبب ذلك(٢) . ولم يتم تبادل المراسلات مع الشاه بعد ذلك لفترة من الوقت . وكان من الممكن أن ينصرف البريطانيون عن شئون الخليج لولا أن الفرنسيين جددوا من نشاطهم فى مسقط خلال النصف الأخير من عام ١٨٠٣ ، ففى مستهل ذلك العام أبحر أسطول مكون من سبع قطع ، تحمل ٢٠ ألف جندى من ميناء بوست متوجها الى جزر موريشيوس بقيادة الجنرال دنكان الحاكم الجديد للجزيرة والقائد العام الفرنسى فى الشرق .

---

(١) لقد أنهى هذا الحادث خدمة مهدى على خان لدى شركة الهند الشرقية فقد قام المذكور بعد علمه بموت السفير بتوجيه رسالة الى بلاط الامبراطور تتضمن نصا غير صحيح عن الحادث ولهذا فقد فصل من عمله كمقيم فى بوشهر ثم اعتكف فى شهر ابريل ١٨٠٣ . وبعد عام واحد وافته المنية ولكن موته أثار أسف دنكان وغيره من رجال حكومة بومباى الذين قاموا بالترتيبات لدفنه فى النجف . وكان مهدى على خان يطارده سوء الطالع حتى آخر لحظة من حياته فالسفينة التى كانت تحمل جثمانه استولت عليها سفينة القرصنة الفرنسية لافورتشيون وذلك فى شهر سبتمبر عام ١٨٠٤ وقد علم دنكان فيما بعد أن قبطان المركب الفرنسى المسلح قد وارى جثمانه فى البحر رسميا .

(٢) للاطلاع على تقرير مانسى عن مهمته (راجع) « فارس والخليج » مجلد ٢٤ وعلى الأخص خطاباته فى ٢١ فبراير ، ٣ ، ٣١ مارس ، ٢٨ ابريل ، ١٢ يونيو و ٦ ، ١٨ ، ٣١ يوليو ، ٨ نوفمبر ، ١٨٠٤ .

وقد زود دنكان بتعليمات للقيام بمحاولات جادة لدعم السيطرة الفرنسية فى المياه الشرقية ، وكانت مسقط احدى النقاط الرئيسية التى شملتها مهمته. وبعد شهر من وصوله الى جزر موريشيوس أى فى اغسطس ١٨٥٣ أوفد وكيلا له يدعى دى كافيناك الى مسقط مزودا بالأوامر اللازمة لاقناع سلطان بن أحمد بقبوله ممثلا لفرنسا وكمبعوث مقيم فيها ، وقد وصل دى كافيناك الى مسقط فى شهر أكتوبر ليجد السلطان خارج العاصمة فى جولة داخلية ، كما كان الكابتن ديفيد سيتون الممثل المقيم لشركة الهند الشرقية — الذى تولى الوكالة بعد وفاة بوجل فى عام ١٨٠١ فى جولة بحرية فى منطقة الخليج هو الآخر . وقد لمس كافيناك أن أغلبية وجهاء البلاد كانوا يرغبون فى تجديد الصلات مع فرنسا غير أن السيد سلطان بعد رجوعه من الداخلية رفض قبوله كممثل مقيم لفرنسا على أساس أن ذلك سيشكل انتهاكا لاتفاقية عام ١٧٩٨ مع بريطانيا(١) .

وعلى الرغم من أن موقف سلطان بن أحمد كان وديا تجاه بريطانيا الا أنه لم يتخذ ذلك الموقف بدافع الحرص على صداقته مع بريطانيا فقط ، فقد كانت هناك اعتبارات أخرى ، فقد أخذ الوهابيون يشنون هجمات على حدوده من المنطقة الوسطى للجزيرة العربية فى الوقت الذى كان يحارب القراصنة القواسم وعتوب البحرين فى البحر ، وكانت القوة الوحيدة التى يمكن أن تقدم له المساعدة ضد خصومه هى حكومة الهند البريطانية ، ولهذا لم يكن مستعدا للتضحية بالمساعدات البريطانية لقاء التودد للفرنسيين كما كانت تجارة مسقط مرتبطة بالهند . خصوصا وأن دنكان كان قد هدده فى نفس ذلك الشهر بأنه فيما لو سمح للفرنسيين بموطىء قدم فى مسقط وتحت أية شروط وبأى أسلوب فسوف يتم قطع العلاقات معه .

على أن فشل مهمة دى كافيناك لم يمنع الفرنسيين من استخدام مسقط

---

(١) ملخص للمخابرات المتداولة حول شئون الخليج (١٨٠ — ١٨٥٣ ص ٢٩ من مضمون رسالة من دنكان الى سلطان بن احمد بتاريخ ١٨٠٣/١٠/٢١ .

كمحطة لتموين أعمال القرصنة التى كانوا يقومون بها والمقاصة لغنائم الحرب فقد كانت السفينة الحربية لافوريتون (٢١ مدفعا) تجوب مياه الخليج من سبتمبر الى نوفمبر قبل أن تدمرها مدفعية البارجة البريطانية كونكورد فى نهاية شهر نوفمبر(١) وفى أوائل السنة الجديدة اشتبك الطراد تيماوث فى معركة غير متكافئة مع إحدى سفن القرصنة الفرنسية مجهولة الاسم عند مدخل الخليج، وعلى الرغم من أن استخدام الفرنسيين لمسقط كان يضايق حكومة بومباى الا أن اتفاقية ١٧٩٨ لم تكن تتضمن أى حظر على السفن الفرنسية من ارتياد مينائها للتموين . وكان سلطان بن أحمد قد ألمح الى ذلك فى شهر مايو ١٨٠٠ عندما كان يزوره أحد المسئولين من حكومة بومباى ، كما أضاف الى أنه لم يكن يفسر البند الثانى من الاتفاقية، والتى تنص على أن أعداء الدولتين المتعاقدتين هم الأعداء الأخرى، على أنها تربط الطرفين بحلف هجومى ودفاعى ، وقال أنه طالما لم يكن يسمح للفرنسيين بالاقامة فانه يعتبر حرا فى ممارسته الشئون التجارية العادية معهم(٢) ولقد رأت حكومة بومباى أن توافق سلطان على موقفه هذا على أساس أن أعمال القرصنة التى تمارسها فرنسا فى مياه الخليج لا تشكل خطورة كبيرة . كما أنه وبشكل أهم فان التقيد بحرفية الاتفاقية قد يجر

---

(١) ارشيف وزارة الهند مجلد ٣ (١) من الحاكم الى اللجنة الوزارية ١٨٠٤/١١/٩ أما قبل هذا الحادث فلم تغرق سفينة واحدة من سفن القرصنة فى مياه الخليج وفى شهر أكتوبر ١٧٩٩ دارت معركة حامية بالقرب من منطقة أم القوين بين الطراد البريطانى ترنكومالى وسفينة القرصنة المسلحة الفرنسية (١٨ مدفعا) وتسمى لى انيجينى والتى أدت الي غرق السفينتين بعد أن انفجرت عيون البارود فى الطراد البريطانى .

(٢) من مضمون رسالة من جى. أج لوفيت الى دنكان بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٠٠ من مسقط أعرب لوفيت عن موافقته لتفسير السلطان للبند الثانى من الاتفاقية «على الرغم من أن النصوص تحمل المعاهدة الدفاعية فانها تصوراتها تدخل ضمن اعتبار ماورد فيها كمجرد طلب » لاعتبار عمان جزءا من الممتلكات البريطانية وبريطانيا العظمى كجزء من عمان .

البريطانيين الى الدفاع عن مسقط ضد الفرنسيين أو الى ما هـو أدهى الى الاصطدام مع الوهابيين(١) . وقد تمسك البريطانيون بهـذه السياسة الى مابعد وفاة سلطان بن أحمد فى نوفمبر سنة ١٨٠٤ وكان كل ماتطلبه بريطانيا من خلفه بدر بن سيف هو الالتزام بنصوص الاتفاقية ، ولم تجـد بريطانيا نفسـها فى مواجهة مع الفرنسيين بالنسبة لعلاقتهم بمسقط الا بعد مقتل بدر بن سيف فى صيف عام ١٨٠٦ . وخلف بدر ابن عمه الشاب سعيد بن سلطان وكان عمره يومئذ ستة عشر عاما ، وكان ابنا لسلطان بن أحمد الذى اعتلى عرش الحكم بعد اغتياله لبدر(٢) ، وكان وضع سعيد بن سلطان فى بداية توليه الحكم دقيقـا للغاية ، فلم يكن سعيد يتمتع بتأييده معظم القبائل ، كما كان الوهابيون يعيثون فسادا على حدوده الغربية والقواسم يهاجمونه من الشمال . وكانت السلطات البريطانية فى الهند تنظر بغير ارتياح الى الطريقة التى تولى بها الحكم وظلوا غير معترفين به زهاء عام واحد . ومنذ وفاة سلطان بن احمد ظلت علاقة مسـقط بفرنسا فاترة ، ونظرا لحاجته الى حليف يدعم حكمه فى الداخل ويبعد عنـه خصومه فى الخارج ، فلم يكن سعيد فى وضع يسمح له بمعاداة الخصـمين الكبيرين فى الصراع الذى كان ناشبا بينهما فى المياه الشرقية . وكما كان مقدرا عليه فقد وجد نفسه بعد مضى شهر من توليه الحكم أمام خصمين هما فرنسا وانجلترا .

وفى منتصف يوليو ١٨٠٦ وصلت سفينة القرصنة الفرنسية لافيلانت الى مسقط للاصلاح والتموين قبل ابحارها الى الخليج ، ولم يمض على وجـود السفينة داخل مرفأ مسقط الا قليل حتى وصلت الفرقاطة البريطانية كونكورد وقد ظهر لقبطان الفرقاطة البريطانية أن سعيد بن سلطان لم يكن يكتفى بتزويد الطراد الفرنسى بالمـاء والطعام والمـال فقط وانما قدم له طاقما من العمـال لاجراء الاصلاحات اللازمة للسفينة الفرنسية ، وبمـا أن قبطان الفرقاطة

---

(١) انظر مايلى فصل (٣) .

(٢) للاطلاع على تفاصيل عهد بدر والظروف التى ادت الى موته أنظر مايلى

البريطانية قد وجد فى عمل سعيد مايتعارض مع الاتفاقية المعقودة معه فقدطلب اليه بأن يأمر الطراد الفرنسى بمغادرة المياه الاقليمية المسقطية خلال ٢٤ساعة، وقد استجاب سعيد بتردد لطلب القبطان البريطانى وأخذت الفرقاطة تبحر غير بعيد عن الميناء . وما أن غادرت السفينة الفرنسية الميناء خلال ساعات حتى استولت عليها الفرقاطة البريطانية من غير اشتباك ، وعلى مسافة تقع بنحو ٩ أميال من مسقط . وبسبب تخوف سعيد مما قد يترتب عن الاستيلاء على السفينة الفرنسية من ردود فعل فقد بادر الى الكتابة الى دنكان فى بومباى يحتج على سلوك قبطان الكونكورد ويطلب الافراج عن السفينة ، ولقد تعاطف دنكان مع موقف سعيد من القبطان ، فقد فسر الاتفاقية تفسيرا اعتباطيا لا مبرر له ، ولهذا ابلغ دنكان قاضى المحكمة البحرية فى بومباى حيث كانت توجد السفينة الفرنسية ، بأن موقف الحكومة سوف يكون حرجا اذا ماصدر الحكم بمصادرة السفينة ، وقدرفضتالمحكمة انتتقيد بالاعتبارات السياسية فىنظر القضية ومن هنا اعتبرت لافيونت من غنائم الحرب .

كانت النتيجة بالنسبة لسعيد بن سلطان غير سارة . ففى خريف تلك السنة قامت الفرقاطة الفرنسية «لابومونتيه» بايقاف سبع سفن تابعة لمسقط ومصادرة حمولاتها . وقد ابلغ قبطانها ربابنة السفن العمانية أنه قد تصرف بوحى من أوامر صادرة اليه من الجنرال دنكان انتقاما لاستيلاء البريطانيين على السفينة الفرنسية لافيلانت . وبدافع الانزعاج والخوف أوفد مبعوثا خاصا برسالة الى دنكان فى جزيرة موريشيوس يناشده فيها اعادة السلع المصادرة . كما أوفد فى الوقت نفسه مبعوثا آخر برسالة الى دنكان فى بومباى ليعاتبه فيها على ذلك التصرف ومما قاله : (وهذا هو دائما عمل رجالكم الذين دابوا على ايذائى والنيل من كرامتى وانتهاك حرمة اراضينا رغم مايلقاه رجالكم من حسن المعاملة) وقد ضمن سعيد رسالته طلبا بالحماية البحرية أو اعادة السفينة الفرنسية المصادرة(١) والواقع أن سعيد كان يريد فى قرارة نفسه أن يستمر

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ٢٥٧ مجموعة ٥٦٥٠ من مضمون رسالة من سعيد الى دنكان بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٢١ — ١٥ يناير ١٨٠٧ .

كسمسار لتصريف الغنائم والسلع التى كانت تستولى عليها سفن القرصنة الفرنسية ، كما كان يسعى فى نفس الوقت الى انشاء علاقاتمع الهند البريطانية تمكنه كما كان يأمل من الحصول على مساعداتها ضد خصومه الوهابيين فىشبه الجزيرة والخليج ، وكان سعيد يدرك موقفه الضعيف حين تقدم بذلك الطلب خصوصا وانه لم يمض غير وقت قصير منذ أن انتقل الى بلده قرصان خطير هو سيد محمد عقيل الذى كان يمارس أعمال القرصنة من صلالة على الساحل الجنوبى . كما كان يقوم خلال عام ١٨٠٦ بتموين سفن القرصنة الفرنسية التى ترتاد مياه البحر الأحمر . وقد علم فى أوائل سنة ١٨٠٦ أن محمد عقيل كان يتفاوض مع حاكم لنجة لشراء جزيرة كمران على الساحل اليمنى ، وذلك بعد أن قدم المساعدة الى ثلاثة من الضباط الفرنسيين للقيام بمسح الحديدة وكمران وقنفذة على ساحل الحجاز . ونظرا لأن حكومة بومباى قد فهمت من ذلك بأن الفرنسيين يسعون الى تحويل كمران الى قاعدة للقرصنة فقد أرسلت طرادين الى البحر الأحمر فى نهاية شهر يوليو تحت امرة القبطان سيستون الذى كان يعمل كضابط سياسى وذلك لتعقب عقيل واحباط خططه(١) ، ولكن عقيل هرب قبل وصول الطرادين وسافر الى مسقط . وقد وصل سيستون الى لنجة واستطاع ان يحصل على تعهد من حاكمها بعدم السماح للفرنسيين بالدخول الى الموانىء الأخرى الخاضعة له(٢) .

---

(١) سجلات سكرتير حكومة بومباى مجلد ٣ فقرة (١) من رسالة موجهة من مجلس الحاكم العام الى سكرتير اللجنة بتاريخ ١٠ مايو و ١١ يوليو و ١٢ أغسطس ١٨٠٦ (وكان عقيل قد استولى على سفينة أمريكية اسمها اسكى أوف سالم وذلك بغير بعيد عن جزيرة كمران وذلك فى شهر فبراير وذبح جميع بحارتها) راجع المرفقات برسائل سكرتير حكومة بومباى مجلد (١) مرفق بخطاب السكرتير المؤرخ ١٠ يوليو ١٨٠٦ من سى شيران هوجى (سمسار الشركة فى موكا) الى الحاكم فى ١٥ يونيو ١٨٠٦ والمرفقات لخطاب السكرتير المؤرخ ١٢ اغسطس ١٨٠٦ من شارلز فوردس الى دنكان (بمباى ١٩ يوليو سنة ١٨٠٦) .

(٢) مذكرات للخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٢ من الحاكم العام الى المحكمة ٢٥ فبراير ١٨٠٧ .

ولم يكن تصرف سعيد بن سلطان بايوائه محمد عقيل هوالذى أثار شكوك بريطانيا بقدر ماكان عزوفها عن التورط فى شئون مسقط . وأثناء تولى السير جورج بارلو منصب الحاكم العام مؤقتا كانت الحكومة ملتزمة التزاما تاما بالسياسة التى كان قد وضعها مجلس ادارة شركة الهند الشرقية باستدعاء وليسلى . وكانت بنود هذه السياسة تقوم على أساس :

١ — ضغط المصروفات .

٢ — عدم الاستحواذ على أراضى الغير وعدم التورط مع الحكومات الأخرى خارج نطاق حكومة الهند البريطانية ، وكانت حكومة بارلو قد حددت صلاحيات ممثلى الشركة فى الخليج ضمن أطر محدودة وتجارية .

وقد تم ابلاغ حاكم بومباى فى يونيو سنة ١٨٠٦ بأن المقيم البريطانى فى بوشهر وفق الصلاحيات المحدودة لوظيفته ، وهى صلاحيات ليست ذات طابع سياسى ، فان مجال تدخله فى الشئون السياسية يبقى مجالا محدودا ووفق ضرورات خاصة تبرر ذلك التدخل(١) ، وبعد شهرين من ذلك التاريخ وضع كل من المقيم البريطانى فى بغداد والبصرة، شأنه شأن المقيم فى بوشهر ، تحت اشراف حكومة بومباى مباشرة . ولم يسمح للمقيمين بالتخابر مباشرة مع الحاكم العام(٢) .. وظل مكتب المقيم البريطانى فى مسقط فى بداية ١٨٠٦ شاغرا عندما غادره المقيم فى اجازة مرضية ، وظل كذلك مما قلل من احتمال التورط البريطانى فى مسألة الدفاع عن مسقط وغيرها من الدول الآسيوية .

فى ابريل سنة ١٨٠٧ ردت الحكومة السامية على طلب سعيد ، وقد جاء فى الرد ، بأن الطريقة المثلى للحفاظ على مصالح مسقط هى فى اتخاذ موقف،

---

(١) مرفقات لخطاب السكرتارية فى بومباى مجلد (١) خاص بخطاب السكرتارية مؤرخ ١٢ أغسطس ١٨٠٦ من رسالة موجهة من ان. بى. ادمون بيتون (سكرتير الحاكم العام) الى اف. واردن سكرتير حكومة بومباى بتاريخ ١٨٠٦/٦/١٦ .

(٢) مجموعة المذكرات السرية مجلد ٩ مجموعة (١) من رسالة موجهة من الحاكم العام الى سكرتير اللجنة فورت ويليام بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٠٦ .

محايد ، وبدلا من ان ينحاز سعيد لبريطانيا عليه أن يسعى الى عودة علاقات الصداقة مع فرنسا . وتشجيعا له على ذلك فقد وعدت الحكومة البريطانية باعادة السفينة الفرنسية لافيلانت اليه(١) ولكن هذا الرد لم يكن مرضيا لسعيد من حيث انه يضعف علاقاته ببريطانيا،وعلى اى حال فقد كانت النتيجة أن الرد وضع نهاية لتورط مسقط فى الحرب ، وفى يونيو سنة ١٨٠٧ عقد سعيد معاهدة تجارية مع دنكان ، ولم يمض وقت طويل حتى تم تعيين وكيل لفرنسا فى مسقط دون أن يثير ذلك ردود فعل مضادة من جانب حكومة الهند .

على ان رغبة دنكان فى استئناف علاقات الصداقة مع مسقط لم تكن بدافع الرغبة فى تسوية الخلافات مع السيد سعيد أو تجار جزر موريشيوس فحسب وانما كان هناك دافع آخر وهو رغبة فرنسا فى ١٨٠٦ — ١٨٠٧ استرجاع ماضاع من نفوذها فى الشرق . فنابليون لم يتخل عن أحلامه فى اقامة امبراطورية شرقية ولم ينس الدروس التى تلقاها فى مصر ، وبالتالى فان احراز اى نجاح فى الشرق قد يدعم مركزه السياسى فى أوربا وكانت محاولات فرنسا استعادة نشاطها الدبلوماسى فى آسيا موجها فى المقام الأول الى تحييد روسيا فى أوربا عن طريق تحالف ثلاثى يعقد بين فرنسا وتركيا وفارس ضد الروس فى آسيا ، وبأن تكون الخطوة التالية كما تصور نابليون هى الزحف على الهند بالاشتراك مع روسيا والتواطؤ مع فارس ، وكان نابليون ينظر نظرة عملية الى اى سياسة شرقية فرنسية وما قد تنطوى عليه مثل تلك السياسة من مكاسب.وفى خطابه الى امبراطور فارس فى شهر فبراير سنة ١٨٠٧ اشار الى ان فارس لم تكن تشكل تهديدا عسكريا على الهند البريطانية ، ولكنها تستطيع أن تضغط على البريطانيين بطرد التجار الانجليز من فارس وبوقف جميع المعاملات التجارية مع الهند .

وقد كون تاليران هذا الرأى على اساس علاقته بعملاء فرنسا الذين زاروا

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ٢٥٧ ومجموعة ٥٦٥٠ من الحاكم العام الى مجلس حاكم بومباى فورت ويليام بتاريخ ١٨٠٧/٤/٢٣ . جميع المخابرات الخاصة بحادث السفينة لافيلانت واردة فى هذه المجموعة .

فارس خلال العامين السابقين . كما قام الفرنسيون أيضا باجراء اتصالات مع حكومة الشاه عن طريق عملائهم فى سوريا ، وذلك فى نهاية ١٨٠٤ لوضع خطة عمل مشتركة بين الفرنسيين والفرس ضد روسيا التى أصبحت مرة أخرى فى حالة حرب مع فارس ، ولكن تلك الاتصالات لم تنجح ، ربما لأنها لم تقم على أسس واضحة ، وعندما اندلعت الحرب بين فرنسا وروسيا فى العام التالى أوفد نابليون الكولونيل الكسندر روميه الى طهران ليقترح على الشاه بأن يلغى معاهدة ١٨٠١ مع بريطانيا ويعقد حلفا مع فرنسا ضد الروس مقابل تخصيص معونة مالية له من فرنسا ، وقد يحصل على مساعدة عسكرية ، ولما كان الشاه قد سبق أن أوفد قبل ذلك مبعوثه محمد نبى خان الى الهند ليطلب مساعدة من الحكومة البريطانية فى صراعه ضد روسيا فانه رفض اقتراحات روسية قبل أن يعرف رد بريطانيا على طلبه. وتشاء المصادفات أن يموت روميه بعد وصوله الى طهران فى شهر أكتوبر ١٨٠٥ ، وحل محله بعد ذلك فى شهر مايو أميدى جوبير الذى وجدالشاه عند وصوله أكثر استعدادا للاستماع الى مقترحاته ودراستها .

ويكمن السبب فى موقف الشاه الى التقارير غير المشجعة التى وصلته من محمد نبى مبعوثه الى الهند . وكان المبعوث قد وصل الى بومباى فى شهر أكتوبر ١٨٠٥ ، ووصل الى كلكتا فى نهاية العام ، وهناك وعند وصوله وجد بارلو الحاكم بالنيابة غير مهتم بمشاكل فارس كما لم يكن على استعداد لاجابة مطالب الشاه والتى كانت تشمل دفع مليونى روبية كفدية عن مقتل صهره المبعوث السابق(١) وبقى محمد نبى يتلكأ فى كلكتا عاما واحدا دون أن يحقق أى شىء، وفى

---

(١) هناك من الأسباب مايدعو الى الشك فى أن محمد نبى قد اتصل بالسفارة البريطانية بدافع الاثراء على حساب الشركة حيث أن الرحلة التى قام بها مالكولم الى فارس والطريقة البذخية التى أنفق بها هى التى دفعته الى ذلك وفى بومباى تقدم المذكور بطلبات غير معقولة فيما يتعلق بمعاملته ومن تلك الطلبات أن تصنع لخيوله أحذية من الذهب والفضة، ولكن بطريقة تجعل تلك الأحذية تتساقط أثناء السير لكى تغرى المارة بتلك المظاهر .

نهاية ١٨٠٦ تلقى رسالة من الشاه محررة فى مايو ، وهو نفس الشهر الذى وصل فيه جوبير الى طهران يقول له فيها : انه لن يعقد أى اتفاق مع فرنسا قبل أن يعود محمدنبى ومعه الرد النهائى من الحكومة البريطانية(١)، وقد عرض المبعوث الخطاب على بارلو الذى لم يبد أى اهتمام به ، وكان بارلو قد تلقى تقارير عن النشاط الذى كان يقوم به رومية وجوبير ، وكان يعتقد بأن تلك التقارير مبالغ فيه كثيرا(٢) ، وفضلا عن ذلك فقد أصبحت روسيا الآن حليفا لانجلترا ، ولم يكن يستطيع بارلو أن يؤيد فارس ضد روسيا مالم يتلق تعليمات واضحة من الحكومة البريطانية فى انجلترا . وقد ابلغ مضمون هذه الفكرة لمحمد نبى فى يناير ١٨٠٧ ، وذكر له بأن معاهدة ١٨٠١ كانت موجهة ضد فرنسا وليست ضد روسيا . وأن البنود التى وردت فى المعاهدة فيما يتعلق بتقديم المساعدة فى حالة نشوب الحرب كانت تنطبق على أفغانستان فقط ، ولا تنطبق على فرنسا الا فى حالة اشتراك دولة أوربية . كما لم تكن تنطبق على روسيا ، كما أوضح بارلو لمبعوث الشاه بأن فارس لاتزال ملتزمة بتلك المعاهدة والوقوف مع بريطانيا ضد فرنسا ، ولكى يضفى أهمية على هذه النقطة فقد قام بارلو بالتصديق على المعاهدات السياسية والتجارية المعقودة مع فارس ولكن هذا الاجراء لم تعد له أهمية(٣) .

ولم ينتظر الشاه عودة محمد نبى من مهمته قبل أن يتفق مع الفرنسيين

---

(١) من رسالة موجهة من فتح على شاه الى محمد نبى بتاريخ أول ربيع الأول ١٢٢١ مايو ١٨٠٦ .

(٢) من ارشيف لسكرتارية حكومة البنغال مجلد ٩ فقرة (١) من مضمون رسالة موجهة للحاكم العام الى سكرتير اللجنة فورت ويليام بتاريخ ٢٠ اغسطس ١٨٠٦ وقد انحى بارلو باللائمة فى المبالغات التى تضمنتها التقارير الى مرسليها وهما هارفورد جونز ببغداد وصمويل مانستى بالبصرة .

(٣) خطاب مؤرخ ١٠ يناير ١٨٠٧ من ادمون ستون الى محمد نبى . ان وولنسون وكرزن ولورمان من بين الذين أخطأوا فى القول بأن المعاهدات لم يصدق عليها .

وحتى قبل وصول جوبير كان الشاه قد بعث برسول الى القسطنطينية ليجس نبض السفير الفرنسى هناك حول عقد معاهدة دفاعية بين الدولتين ضد روسيا. وفى مقابل ذلك فقد كان الشاه مستعدا لأن يشارك فى أى لحظة للهجوم على الهند مع الفرنسيين الى حد أنه أبدى استعداده للزحف بجيش على الهند عن طريق قندهار وكابول ، وأن يسمح للفرنسيين بانشاء قاعدة لهم فى الخليج ، وقد تلقى الشاه ردا مناسبا عن طريق جوبير ، وفى نهاية عام ١٨٠٦ غادرمبعوث من الشاه متوجها الى فرنسا بصحبة جوبير للتفاوض على عقد حلف بين الدولتين .

وقد ظل كل من مجلس ادارة الشركة ومجلس الحاكم فى الهند على اطلاع مستمر بتطور العلاقات بين فرنسا وفارس ، وكان هارفورد جونز المقيم البريطانى فى بغداد هو الذى يقوم بابلاغ السلطات البريطانية بتلك المعلومات ، ولكن السلطات فى الهند لم تهتم بالموضوع الى أن عاد جونز الى انجلترا فى نهاية ١٨٠٦ .

وفى الأسبوع الأول من يناير ١٨٠٧ رفع جونز مذكرة الى الحاكم فى الهند يوضح فيها الأخطار التى تنجم عن الاتصالات التى كان يجريها الشاه مع فرنسا وقال فى مذكرته،بأن فارس لن تجنى أية فائدة من تحالفها مع فرنسا لأن نابليون لا يستطيع الضغط على روسيا بالتخلى عن أطماعها فى المنطقة الشمالية من فارس، وعلى اى حال فان حصول فرنسا على موقع فى فارس سوف يشكل من ناحية خطرا على الوضع البريطانى فى الشرق ، ولابد من بذل جهود للحيلولة دون حدوث ذلك ، وبالتالى فلابد من ايفاد مبعوث بريطانى بسرعة الى فارس على أن يسافر عن طريق بطرسبرج بهدف اقناع قيصرروسيا بحل خلافاته مع فارس فى وجه الخطر الأكبر الذى تمثله فرنسا ، كما يتعين على المبعوث أن يتكلم باسم الامبراطور وليس باسم الشركة كى يضيف الى مهمته ذلك ثقلا ، وسوف تتركز

---

(١) تعليمات المبعوث الفارسى وقد قام بترجمتها جون هاين المقيم المساعد البريطانى فى بغداد .

مهمته على العمل باعادة العلاقات الودية بين انجلترا وفارس واعتبار أى اتفاقيات يكون الشاه قد عقدها مع فرنسا ملغاة(١) .

على أن مقترحات جونز لم تتضمن شيئا لم يكن الحاكم على اطلاع به (كان جونز يحثهم على ذلك منذ ان تسلم عمله فى بغداد فى عام ١٧٩٨) وكان من المحتمل أن يتجاهل المجلس مذكرته لولا الاتجاهات المعاكسة التى اتخذتها الحرب مع فرنسا خلال النصف الأول من عام ١٨٠٧ ، وعلى امتداد عام ١٨٠٦ كانت الامبراطورية العثمانية تتجه نحو المعسكر الفرنسى ، وفى بداية العام الجديد تأزمت العلاقات مع فرنسا بصورة واضحة . ولما كان الأتراك قد انحازوا الى جانب الروس فقد اصبحت روسيا هى الحليف الوحيد لانجلترا فى الشرق ، وهكذا كانت العلاقات مع روسيا تميل الى الفتور ، وما أن حلت بداية الصيف حتى وجد البريطانيون أنفسهم أمام حلف مشترك بين الامبراطورية العثمانية والفارسية ومنحاز الى جانب روسيا التى قررت الانسحاب التدريجى لتتخذ من الصراع سياسة الحياد، وهذا مادعا جورج كاننج وزير الخارجية البريطانية الجديد الى تبنى اقتراح جونز فى شهر مايو بايفاد بعثة الى فارس لهذا الفرض ، وقد رشح جون مالكولم لمنصب السفير عن طريق الارل أوف منتو ، وهو الحاكم العام المرشح ، غير أن هذا الاقتراح لم يلق صداه بين مجلس الادارة لشركة الهند الشرقية الذى كان قد وافق بالفعل على أن تتحمل الشركة نفقات تلك البعثة ، والتى كانت لاتزال تتذكر فى كثير من المرارة حادثة البذخ التى رافقت بعثة مالكولم الى طهران ، ولهذا رشح شخص آخر من المعتدلين ، ومنح لقب بارون ، لدعم منصب السفير لدى حكومة طهران ، وفى شهر يونيو قام كاننج بوضع الصيغة المبدئية للعمليات الخاصة بالبعثة ، كما تم ابلاغ الحكومة البريطانية بقرار تعيين جونز فى منصب السفير .

وبغير علم كاننج عقد نابليون معاهدة سرية مع مبعوث الشاه ميرزا محمد رضا وذلك فى منطقة فننكن اشتين يوم ٤ مايو ، وفى تلك الاتفاقية ضمن

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ٢٧ من مضمون مذكرة قدمها جونز الى الحكومة البريطانية فى لندن بتاريخ ٧ يناير ١٨٠٧ .

الامبراطور سيادة فارس ، واعتبرت منطقة جورجيا جزءا من فارس ، وعمل كل مافى وسعه ليحمل روسيا على اخلاء منطقة جورجيا ، وعقد معاهدة سلام بينهما ، كما اتفق على انشاء سفارة فرنسية لدى الشاه بصفة دائمة ، وايفاد خبراء عسكريين الى فارس للمساعدة فى اعادة تنظيم الجيش الفارسى على النمط الأوربى ، وفى مقابل هذه الامتيازات تعهد الشاه بحل اتفاقياته السياسية والتجارية مع بريطانيا واعلان الحرب عليها والبدء فى تنفيذ الأعمال العسكرية بأسرع وقت ممكن ، كما تضمنت الاتفاقية بندا باجلاء جميع الرسميين والتجار البريطانيين المقيمين فى فارس وقطع جميع العلاقات بين فارس وممتلكاتها .

وقد تضمنت المعاهدة أيضا أنه فى حالة ظهور أى من الأسطول الفرنسى فى مياه الخليج فعلى حكومة فارس أن تقدم له كل مساعدة يحتاج اليها ، كما كان على الشاه أن يجرى اتصالات بالولاية الأفغانية لاقناعها بالاشتراك مع فارس فى تجهيز حملة عسكرية لغزو الهند كما كان عليه ان يقدم كل مساعدة ممكنة الى اى حملة فرنسية ترسلها الحكومة الفرنسية ضد البريطانيين فى الهند(١) .

وقد أفاض نابليون فى تعليماته للجنرال كلود جاردان السفير الذى اختاره للتوجه الى فارس حول النقطة الأخيرة من الاتفاقية .

وكان المطلوب من جاردان أن يجرى تحريات واسعة حول امكانية القيام بزحف على الهند عن طريق فارس والخليج ، وأنه اذا ماتقرر ايفاد مثل هذه الحملة فانه يتعين عليها ان تنزل فى الاسكندرية وتعبر الى فارس عن طريق سوريا ، أو تبحر عن طريق راس الرجاء وتنزل بالقرب من مدخل الخليج ، وكان على جاردان أن يحدد الموانىء الفارسية التى تصلح لرسو سفن الحملة المكونة من اسطول كبير يحمل مالا يقل عن ٢٠ ألف مقاتل لتزويد القوات بحاجتها بما فيها الماء والمؤن(٢) .

---

(١) مجموعة المعاهدات الفرنسية مجلد ٢٣ اعداد الكسندر جى اتشه دى كلرك باريس ١٨٦٤ — ١٩١٧ .

(٢) مهمة الجنرال جاردان ص ٨١ — ٩٤ من مضمون رسالة من نابليون لجاردان بتاريخ ١٠ مايو ١٨٠٧ .

ولم يكد يمضى شهران على ارسال تلك التعليمات حتى كان نابليون قد توصل الى اتفاقه المشهور مع القيصر (الاسكندر الأول) الذى وقع فى تلسيت ، وهذا الحادث وحده يكفى لالقاء ظلال من الشك على جدية نوايا نابليون فى عقد معاهدة فنكنشتين ، وربما كان الغرض منهـا كسب الوقت حتى يستطيع نابليون انهاء مفاوضاته مع الاسكندر(١) . وكانت معاهدة السلم فى تلسيت هى أسوأ نكسة سياسية تعرضت لها بريطانيا خلال الحرب ، الأمر الذى أضفى على مهمة جونز مزيدا من الأهمية ، وذلك لأن أى محاولة بريطانية لابعاد الفرنسيين عن فارس قد أفلتت الى الأبد بعد تحالف فرنسا مع روسيا . وكان لابد من تحقيق هدف أكثر صعوبة ، ألا وهو الحيلولة دون قيام حلف ثلاثى بين فرنسا وروسيا وفارس يستهدف الهند ، وكان يتعين على جونز أن يثير مع الشاه كل حساسياته ضد روسيا وأن يوضح له بأن الصداقة الفرنسية الروسية الجديدة سوف تعرض فارس لخطر أشد . وفى يوم ٢٨ اغسطس أصدر كاننج تعليماته النهائية لجونز ، ومؤداها ، أن يحصل جونز على تعهد من الشاه بالالتزام بمعاهدات عام ١٨٠١ واذا تعذر ذلك فعليه أن يقنعه بالوقوف على الحياد فى الصراع القائم بين فرنسا وانجلترا ، فاذا ماأظهر الشاه رغبة فى قطع صلاته بفرنسا — وكان كاننج حتى ذلك الوقت يجهل أمر معاهدة فنكنشتين ، فقد فوض جونز بأن يتعهد للشاه بمده بالسلاح والمال والخبراء العسكريين بالاضافة الى دعم الأسطول البريطانى له فى الخليج مقابل « اتفاقيات مفتوحة » وعلى أن يتعهد بالوقوف الى جانب بريطانيا فى حالة تعرض الهند البريطانية لغزو من اى دولة اوربية — فرنسا أو روسيا — ولما كانت الحرب فى ذلك الوقت قد نشبت بين انجلترا والامبراطورية العثمانية فقد كان يتعين على جونز أن يجس باشا بغداد حول استعداده لعقد حلف مع بريطانيا مقابل التعهد له بمساعدته

---

(١) تضمنت التعليمات التى أرسلت الى جاردان مايشير الى أن عقد تحالف رسمى بين تركيا وفارس ضد فرنسا لم يعد أمرا مرغوبا فيه وكل ماكان مطلوبا هو القيام بعمل مركز ضد روسيا فقط (نفس المصدر) وكان تاليران هو أحد المعارضين لتلك الاتفاقية على طول الخط وقد أوضح تلك النقطة لجاردان .

ضد أى هجوم يقع عليه سواء جاء هذا الهجوم من جانب الاقطاعيين الفرس أو من الفرنسيين أو من الفرس انفسهم . أما اذا لم يظهر الشاه استعداده لعقد مثل هذا التحالف فلابد من استخدام الضغط عليه باثارة القبائل ضده داخل البلاد، كذلك اذا رفض باشا بغداد التعاون فيمكن لجونز الاتصال بأمير الوهابيين سعود بن عبد العزيز الذى كان فى ذلك الوقت سيد الموقف فى شبه الجزيرة العربية للحصول على تعاون منه ضد أى هجوم تقوم به فرنسا عن طريق البحر الأبيض المتوسط(١) .

وقد وصلت المعلومات السرية عن اتفاقية السلام الموقعة فى تلسيت الى الهند فى نهاية سبتمبر . وفيما كان يبدو تراجعا عن السياسة الخارجية السابقة منذ استدعاء ويلسلى فقد بعثت اللجنة السرية لمجلس ادارة الشركة بتعليمات الى الحاكم العام للتخابر مع الأقطار الواقعة بين الهند وفارس لتوجيه نظرهم الى الخطر الذى أصبحوا يتعرضون له والسعى الى اقامة تعاون معهم لصد أى هجوم فرنسى أو فرنسى روسى مشترك ضد الهند . كما أبلغ المقيم بأن التعزيزات الحربية ستكون على استعداد لارسالها الى الهند أو الشرق الأدنى اذا لاح خطر هجوم يدبر ضد الهند . كذلك تضمنت الخطة اثارة القبائل الجنوبية ضد الشاه كما تضمنت أيضا توجيه تحذير الى حكومة الشاه بأن العلاقات سوف تتدهور حتى ولو لم يقع الهجوم ، وتحذير آخر عن نية بريطانيا فى تحريض الوهابيين الذين كانوا على عداء مع الأتراك والفرس على السواء .

---

(١) رسالة من كاننج الى جونز بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٠٧ راجع أيضا رسالة اردندس الى جونز بمجلس الشركة بتاريخ ١٨٠٧/٩/٨ (وقد خلف روبرت دندس ابا كرئيس لمجلس الحاكم فى الوزارة الجديدة) وكان كاننج سبق أن رفض مشروعا كان قد تقدم به جونز بخلع الشاه عن العرش وتنصيب أمير من أسرة الزند السابقة، راجع أيضا رسالة كاننج لجونز بتاريخ ٢ يونيو ورسالة أخرى بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٠٧ (رقم ١ و ٢) وأيضا رسالة دندس لكاننج بتاريخ ١٨٠٧/٨/٢٠ كذلك راجع مسودات المجلس السرية مجلد (٣) وهى صيغة رسالة أعدت للحاكم العام بتاريخ ١ يونيو ١٨٠٧ تحت رقم ٢٨ .

ولقد تلقت السلطات فى الهند معلومات من فارس عن احتمال وقوع بعض الاضطرابات فيها ، وقد ظل المقيم البريطانى فى بوشهر يزود الحكومة بتقارير منظمة عن نية الشاه فى تسليم ميناء بندر عباس الى الفرنسيين الذين سيحولونه الى قاعدة فرنسية لترسل اليها الامدادات جزر موريشيوس الفرنسية . وبمجرد وصول ذلك التقرير قام جوناثان دنكان على الفور باصدار أوامره للقائد العام للأسطول فى الهند الشرقية الفيلد أدميرال سيرادوارد بيلو بارسال بارجة الى الخليج . ولكن بيلو رد عليه يقول : بأنه لا يستطيع ارسال البارجة وأن الخطة الفرنسية كانت فى نظره مجرد محاولة (لاثارة المشاكل) ، وقد وصله طلب مماثل من الحاكم العام الجديد للهند مينتو بعد وصوله الى الهند مباشرة ، وكان مينتو قلقا من بعض التقارير التى كانت قد وصلت اليه من المقيم البريطانى فى بوشهر بأن الشاه ينوى تسليم جزيرتى خرك وهرمز الى الفرنسيين بالاضافة الى بندر عباس ، وفى منتصف اكتوبر وافق بيلو على تغيير الفرقاطة فوكس بفرقاطة أخرى ، اسمها بت ، وبأن يجهز الطراد البيون (٧٤) مدفعا للسفر الى بومباى مزودا بتعليمات الى قائدها بادخال الفرقاطات الثلاث التى تحت امرته الى حوض بناء السفن لاجراء بعض الاصلاحات عليها حتى تكون مستعدة للعمل اذا ماستدعت الظروف(١) .

وعلى الرغم من الحلف المعقود بين فرنسا وتركيا فقد وجد القلق فى الأوساط المسئولة فى كلكتا حول احتمال قيام الفرنسيين بنشاط فى الجزيرة العربية ، وقد راى والى بغداد على باشا بأن لا يشجع اتباعه بالانضمام الى المعسكر الفرنسى . وانما على العكس فقد أبدى كثيرا من الاستعداد لاظهار صداقته نحو البريطانيين فطلب الى كل من المقيم البريطانى فى البصرة وبغداد بالبقاء بمنصبهما،وقد رأت حكومة الهند بأنه طالما بقى على باشا على موقفه هذا تجاه بريطانيا ان تتجنب اى خطوة من شأنها ان تدفع بالعراق الى منطقة الصراع .

---

(١) من سجلات الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد (٢) خطاب الحاكم بتاريخ ١٨٠٧/٨/٣١ وخطاب رقم ١٧٩/١ من بيلو الى ويليام مرسدن سكرتير الأميرالية البحرية وكلودن ومدراس بتاريخ ١٨ اكتوبر١٨٠٧بالمرفقات .

وعلى أى حال فان ظهر تغيير فى موقف الشاه من هذا الموضوع فسوف تنظر الحكومة البريطانية فيما اذا كانت نفقات تجهيز حملة عسكرية لارغام الشاه على تغيير موقفه توازى الفوائد التى سوف تجنيها بريطانيا من وراء تلك اللعبة ، ولما كانت سلطة الباب العالى على الحكم فى العراق أصبحت ضعيفة فان أى هجوم تقوم به بريطانيا على العراق لن يؤثر على الباب العالى ، وبالتالى فانه من مصلحة بريطانيا أن يبقى العراق كما هو ممرا لنقل البريد وغيره من البضائع(١) .

هذه هى الاستنتاجات التى توصلت اليها الحكومة قبيل وصول منتو الى الهند ، وعلى أى حال فان هذه الاستنتاجات تختلف عن مقترحات جون مالكولم التى حاول فرضها على الحاكم العام بعد وصوله الى الهند مباشرة . وعلى الرغم من أن الحرب بين الباب العالى وانجلترا لم تكن قد نشبت حتى ذلك الوقت ، كما كان الاعتقاد سائدا فى الهند ، فلقد كان مالكولم يعتقد بأن الحرب لابد أن تنشب ، الأمر الذى يستدعى حصول بريطانيا على موطىء قدم فى العراق يمكنها من احباط أى محاولة للهجوم على الهند من جانب أى دولة فى أوربا ، وقد جاء فى خطاب مالكولم الى سكرتير الحاكم العام ، بأن فارس وتركيا مازالتا تعتبران منطقتين فاصلتين بين الهند والدول العربية ، وأن القضاء على استقلال أى منهما من قبل أى دولة معادية سيعرض الهند للخطر من جانب تلك الدولة ، ومن هنا فان سياسة الحكومة البريطانية فى مساعدة تلك الدولتين وتأييدهما لها وخلق دول أخرى مؤيدة لسياسة بريطانيا ودعمهما يعتبر جزءا من هذه السياسة(٢) ، وكان مالكولم يرى بأنه من الممكن فصل العراق عن تركيا وانشاء دولة مستقلة منها بشرط أن تضمن الحكومة البريطانية استقلال تلك الدولة من أى عدوان خارجي ، كما تضمنت رسالة مالكولم نقطة استراتيجية

---

(١) من سجلات سكرتارية حكومة البنغال مجلد ١٠ من مضمون رسالة من مجلس الحاكم العام الى سكرتير اللجنة فورت ويليام بتاريخ ١٨٠٧/٦/١٢ .

(٢) مذكرات متفرقة للحكومة البريطانية مجلد ٧٢٧ من مضمون رسالة من مالكولم الى آدمون ستون ميسور ١٨٠٧/٨/١٢ .

هامة بالنسبة للعراق ، فقد اقترح فيها أن تقوم الحكومة البريطانية بتحويل منطقة القرنة الواقعة على دلتا النهرين الى قاعدة بريطانيــة ومرابطة قــوة عسكرية فيها بصفة دائمة . وحذر مالكولم من أن ضياع العراق من الامبراطورية العثمانية سوف يعجل بسقوطها ، الأمر الذى ستفيد منه روسيا ، وأن روسيا، وليس فرنسا ، هى التى تشكل الخطر الأكبر على الحكم البريطانى فى الهند ، غير أن مالكولم عاد وأكد أنه لم يكن فى وسع بريطانيا أن تعمل أى شىء لانقاذ الامبراطورية العثمانية من الانهيار(١) ، وفى الوقت الذى كان مالكولم يعرب عن آرائه كانت الأحداث فى العراق تضيف وزنا جديدا على مقترحاته ، فقد اغتيل على باشا فى اغسطس ١٨٠٧ ، وفى الصراع الذى أعقب مقتله بدا أن السلطة سوف تنتقل الى شخصية موالية لتركيا . وفى نهاية العام تقريبا ظهر سليمان باشا الصغير ، ولم يمض وقت طويل حتى استطاع أن يقيم علاقات ودية مـع السلطات البريطانية فى الهند . وبعد أن هــدأ القلق لدى الحاكم العــام منتو بالنسبة لتركيا العربية ، ان لم يكن قد زال ، فقد وجد نفسه فى وضع يسمح له بالتركيز على الأمور الأكثر أهمية داخل فارس .

أما الجنرال جاردان فقد وصل طهران يوم ٤ ديسمبر ١٨٠٧ ، وكانت المهمة الموكولة اليه هى حمل الشاه على الالتزام بتنفيذ معــاهدة فرنكشتين ، ولكن هذه المهمة لم تكن سهلة بعد توقيع معاهدة السلم فى تليسيت ، ولكن ربما أنه اعتمد فى اقناع الشاه على احتمال استرجاعه لمقاطعة جورجيا عن طـريق الوساطة الفرنسية بدلا من الأسلحة الفرنسية ، وكان نابليون يتصور أن معاهدة السلم التى عقدت مع روسيا قد خلقت ظروفا ملائمة للمضى فى خططه الخاصة بالتوسع فى الشرق بدلا من سياسة الالتزام لفارس بمساعدتها دبلوماســيا وعسكريا ضد الروس ، واذا ماقدر للمفاوضات التى سيجريها جاردان مـع الشاه أن تنجح فان قيام عمل مشترك بين فارس وفرنسا وروسيا للهجوم على الهند سوف يغدو بعيد الاحتمال .

وبعد وصوله بقليل غادر الجنرال جاردان فارس ممتعضا من الشكوك التى

---

(١) نفس المصدر .

أبداها الشاه حول اصدار بيان يقول فيه ، انه الى أن يتم تطبيق البند الرابع من المعاهدة التى تلزم نابليون أن يبذل أقصى الجهود لاستعادة المقاطعة الفرنسية وعقد معاهدة سلام تضع حدا للقتال الدائر فى شمال فارس فان الشاه سوف يكون غير ملزم بالشروط المتعلقة بالحرب ضد البريطانيين فى الهند(١) .

لقد تم وضع صيغة اتفاقية تسمح باقامة مراكز تجارية فرنسية فى بندر عباس وتسليم جزيرتى خرك وهرمز للفرنسيين ، وتم تفويض رجال الجنرال جاردان للقيام بمعاينة الجزر للتأكد من تحصيناتها(٢) .

ولقد تسربت أخبار هذه الصفقة عن طريق بوشهر فى الأسابيع الأولى من عام ١٨٠٨ كما بعث المقيم البريطانى بتقارير عنها(٣) . وقد عم الذعر فى الأوساط السياسية فى بومباى فى يناير ١٨٠٨ عندما أشيع بأن وحدات من الجيش الفرنسى المرابطة فى هولندا بقيادة الجنرال منون قد سحبت ، وقد فوض منون بالسفر الى حمص واللاذقية عن طريق تركيا ومنها الى فارس . والأدهى وصول تقرير عن تحرك قطع بحرية من الأسطول الفرنسى مكونة من سفينتى امداد ونحو أربع الى ست فرقاطات تحمل مئات من الجنود من الأروشفورت متجهة الى الشرق ، وذلك فى شهر يونيو ، وأن القرصان الذائع الصيت روبرت سركوف قد غادر هو الآخر على سفينة القرصنة فى طريقه الى الهند الشرقية ، وقيل يومئذ بأن وجهة الأسطول الفرنسى هى الخليج حيث سيتولى الاشراف على الجزر التى حصل عليها الجنرال جاردان .

وقد تسبب هذا الخبر فى سرعة تجهيز ثلاث فرقاطات كانت فى أحواض

---

(١) للاطلاع على نص البيان المشار اليه راجع فارس والخليج مجلد ٢٦ من مضمون رسالة من اتشو جونز الى ار. دندس من طهران بتاريخ مارس ١٨٠٩ (رقم ٣) ومرفق معه تصريح جاردان المؤرخ ١٧ ديسمبر ١٨٠٧ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٢٩ مضمون رسالة من مالكولم الى منون شهر يونيه ١٨٠٨ .

(٣) معظم هذه المعلومات وصلت الى الهند عن طريق نجل الشاه حسين على ميرزا الأمير والحاكم فى فارس والذى كان يكن العداء للفرنسيين .

بناء السفن فى بومباى ، وبنهاية يناير كانت تلك الفرقاطات جاهزة للابحار ، وفى يوم ٤ فبراير أبحرت من بومباى الى الخليج وحدة من الأسطول تحت قيادة الكابتن جوفرير، وكانت تتألف من الطراد البيون ، والفرقاطات فيتون ، ودى ودنتيس ، والطراد رويال جورج (٥٠ مدفعا) والطرادين مورننج تون ، وترنيت وعلى ظهر هذه القطع ألفا رجل من الفرقة الخامسة والستين ، وستون من رجال المدفعية ، بالاضافة الى الكابتن دافيد ستون المقيم البريطانى السابق فى مسقط ، الذى زود بتعليمات لاعادة فتح الوكالة، وقد عزز فرير هذه الاجراءات باصدار أوامر للطراد « رسل » والطراد « سانت فيورنزو » اللذين كان يتوقع وصولهما الى بومباى بعد قليل لكى يلحقا بالكابتن ستون مافى(١) ، وكان منتو يعتقد أن الاجراءات البحرية وحدها لم تكن تكفى لوقف نشاطات جاردان فى طهران ، كما راى انه لابد من ايفاد بعثات الى افغانستان والسند والبنجاب ، وذلك قبل أن يتسلم التعليمات التى صدرت اليه من مجلس الادارة فى الهند بتاريخ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ، وكان يعتقد أيضا أن الوضع فى فارس كما تقرر فى شهر يناير سنة ١٨٠٨ لا يحتمل الانتظار حتى وصول هارفرد جونز ، وأنه لابد من اتخاذ اجراء فورى . وكان مالكولم يحث منتو على اتخاذ مثل ذلك الاجراء على مدى الشهرين السابقين ، وكان يصر على أن توضح الحكومة البريطانية للشاه ، بأنها لن تصبر أكثر مما صبرت على استمرار المؤامرات الفرنسية فى فارس ، واذا كان ثمن الحصول على موافقة الشاه لابعاد الجنرال جاردان من فارس هو انحياز بريطانيا الى جانب فارس فانه ثمن لابد من دفعه، كما لا ينبغى أن يؤثر مثل هذا القرار ، كما اشار مالكولم،على الاعتقاد باحتمال

---

(١) من سجلات الوثائق السياسية بومباى مجلد/٢ من مضمون رسالة من الحاكم العام الى مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٠٨ ومجموعة وثائق مجلس الادارة مجلد ٢٥٨ مجموعة ٥٦٥٥ من مضمون رسالة من ويليام نيوهام (سكرتير الدولة) الى فرير بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٠٨ ورسالة من فرير الى دنكان بتاريخ ٢٦ يناير ١٨٠٨ . ومنذ مغادرته مسقط كان ستون مشغولا بمهامه السياسية فى كتش والبحر الأحمر .

تحول روسيا الى الخصم الأكبر لانجلترا فى آسيا ، فاذا مارفض الشاه قطع صلاته بالفرنسيين فلابد من عملية استعراض للقوة ، كما يتعين على بريطانيا أن تغلق مركزها فى بوشهر ، وأن تقوم بانشاء قاعدة لها فى الخليج وأن توقف جميع المعاملات التجارية مع فارس(١) » .

وقد أيد منتو هذا الرأى وقام بايفاد بعثة الى الخليج للاتصال بحكومات فارس وتركيا العربية ، وذلك بواجهة دبلوماسية تخفى وراءها زناد البنادق البريطانية(٢) . واختار مالكولم قائدا لتلك الحملة رقاه الى رتبة برجيدير جنرال ، ويوم ٣٠ يناير ١٨٠٨ صدرت اليه التعليمات وزود بصلاحيات تخوله التصرف فى الشئون السياسية وغيرها من المصالح البريطانية فى منطقتى فارس والجزيرة العربية ، وعلى أن الصلاحيات الممنوحة للمراكز البريطانية فى بغداد والبصرة وبوشهر بالنسبة للشئون السياسية ووضعها تحت سلطته المباشرة(٣) . كما أعطيت له صلاحية الاشراف على طرادات بحرية بومباى العاملة فى الخليج ، وكان ينبغى على مالكولم بموجب تلك الصلاحيات أن يضع حدا للتغلغل الفرنسى نحو الهند ، وأن يعمل على قطع علاقات فرنسا والغاء أحلافها بجميع دول المنطقة ... وأن يقدم من الاقتراحات مايراه مناسبا بما يمكن بريطانيا من اتخاذ الخطوات السلمية أو العسكرية لتحقيق الأهداف البريطانية فى تلك المنطقة(٤) . بعد بضعة أسابيع على سفر مالكولم كلفه منتو ضمن تعليمات جديدة أرسلها اليه بالتحرى عن تطور علاقات فرنسا بفارس ،

---

(١) حياة ورسائل السير جون مالكولم واعداد السير جى. دبليو. كيه مجلد ٢ طبعة لندن ١٨٥٦ من مضمون رسالة من مالكولم الى منتو من ميسور بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٠٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) فارس والخليج مجلد ٢٨ من مضمون رسالة من منتو الى مالكولم بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٠٨ .

(٤) نفس المصدر كما أيضا راجع الرسالة الخاصة من منتو الى مالكولم بتاريخ ٣١ يناير كما وردت فى كتاب كيه .

وفى ظروف الحرب بين فارس وروسيا ومدى ماحققته المحاولات الفرنسية فى تحقيق أطماعها فى الهند . فان تبين له بأن موقف الفرس من الفرنسيين قد اصيب بالفتور يبادر منتو الى ارسال حملة الى الخليج لتتعاون مع الفرس ضد الفرنسيين . أما اذا تبين أن الفرس يميلون الى اتخاذ موقف الحياد فان الحملة سوف تخدم غرضا مزدوجا من حيث أنها ستؤدى الى تأكيد الوجود البريطانى فى منطقة الخليج . وكان يتعين على مالكولم بأن يقدم رأيه عن حجم قوة تلك الحملة وتكوينها . غير أن منتولفت نظر مالكولم الى نقطة هامة ، وهى أن يقوم بجمع معلومات أكيدة عن هذه المسألة، كما طلب منه بألا يتخذ أى اجراء قبل وصول تعليمات واضحة اليه من حكومة الهند ، التى قال منتو بأنها لن توافق على مثل هذه الاجراءات الا فى حالة قيام ظروف استثنائية كموضوع الدفاع عن الممتلكات البريطانية أو فى حالة لجوء الحكومة الفارسية الى انتهاك صريح للاتفاقيات المبرمة بينها وبين الحكومة البريطانية(١) وخلال المباحثات التى عهد الى مالكولم باجرائها مع الشاه عهد اليه بأن يلتزم بنصوص معاهدات ١٨٠١ التى كانت لاتزال سارية المفعول وملزمة للحكومة الفارسية .

ولانجاح مهمة مالكولم أوضح منتو بأنه سوف يضفى على مهمته فى فارس طابع القوة والحزم(٢) .

غادر مالكولم مدراس عن طريق البحر متجها الى بومباى يوم ١٧ فبراير، وعند وصوله اليها فى الأسبوع الأول من ابريل وجد أن القوة البحرية المعقود لواؤها للكابتن فرير قد غادرت الخليج قبل أيام قليلة من وصوله بعد أن قضت شهرا هناك حيث كانت تقوم بدوريات فى مياه الخليج بين بندر عباس ومسقط، ولكنها لم تكتشف أى أثر للنشاط الفرنسى، وان كان قد قيل لفريروهو فى بندر عباس ، أن اثنين من الضباط الفرنسيين قد زارا الميناء فى بداية فبراير(٣) .

---

(١) فارس والخليج مجلد ٢٨ من مضمون رسالة من ادمون ستون الى مالكولم وفورت ويليام بتاريخ ٧ مارس ١٨٠٨ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) وثائق حكومة بومباى السياسية الحلقة ٣٨٠ مجلد ٣، ٤ وتتضمن استشارات مؤرخة ٨ ابريل ١٨٠٨ ومضمون رسالة من الكابتن فرير الى دنكان بتاريخ ٣ ابريل ١٨٠٨ .

وقد تعرض مالكولم لتأخير دام أسبوعين بينما كانت القوة المرافقة له والمؤلفة من ٣٠٠ جندي من الفرقة الرابعة والثمانين و ١٠٠ خيال وخمسين عسكري وقوة مدفعية قد تجمعت . وكان مالكولم يحتاج الى هذه القوة لمواجهة أي قوة فرنسية يلتقي بها في مياه الخليج(١) . وقد حامت الشكوك على أي حال في جدية الأسباب التى أبداها مالكولم ، وذلك بسبب اسراعه في مغادرة الهند يوم ١٧ ابريل الى الخليج دون أن يصحب معه القوة بكاملها ، وكان سبب اسراعه بالمغادرة ، هو علمه بأن الفرقاطة التى كانت تحت قيادة هارفرد جونز بانجلترا قد ابحرت من رأس الرجاء يوم ٢٦ يناير ، وكان متوقعا وصولها في أى يوم .

وقد توقع منتو بأن يصل جون الى الخليج في نفس الوقت الذى يصل فيه مالكولم ، كما ابلغ مالكولم بأنه اذا رأى بأن مهمته تتعارض مع وجود جونز فان عليه ان يتخلى عن مهمته ، وأن يقرر فيما اذا كان ينوى البقاء في الخليج كمعتمد سياسى للحاكم العام أم لا(٢) ، وقد أسر منتو الى مالكولم بأن هدف جونز هو افساد الخطة التى وضعها(٣) . وانه سيكون سعيدا لو تأكد بأن ابحاره الى الخليج مثل جونز كان بدافع المصلحة العامة(٤) .

وصل جونز الى بومباي يوم ٢٦ ابريل وهناك علم لأول مرة بمهمة مالكولم ، فقرر أن ينتظر عما تسفر عنه تلك المهمة قبل أن يتوجه الى فارس كما أوضح ذلك لروبرت دانتس رئيس المجلس حتى يتفادى حدوث تضارب في السلطة امام الفرس وقال : « فاذا كان الجنرال مالكولم لم ير من المناسب أن ينتظر

---

(١) انظر كتاب كيه الفصل الأول ص ٤٠٩ الى ٤١١ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٢٨ من مضمون رسالة من ادمون ستون الى مالكولم بتاريخ ٧ مارس ١٨٠٨ .

(٣) من كتاب كي مضمون رسالة من منتو الى مالكولم ٩ مارس ١٨٠٨ أما فيما يتعلق بشعور مالكولم نحو مهمة جونز فيمكن الرجوع الى نفس المصدر ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٤) فارس والخليج مجلد ٢٨ مضمون رسالة من أدمون ستون الى مالكولم وفورت ويليام ٢١ ابريل ١٨٠٨ .

وصولى الى بومباى وهو الذى كان متوقعا فى أى لحظة فليس من المحتمل أن يتنازل الى مالكولم عن أى شىء من اختصاصاته وحتى لو توجهت أنا الى فارس(١) .

كان مالكولم فى ذلك الوقت فى طريقه الى مسقط بأقصى سرعة ، وكان السيد سعيد قد سئل عن رأيه فى الخطوة التى قام بها الفرس للتنازل عن بندر عباس وهرمز للفرنسيين ، وكان رده ، أنه طالما أن الميناءين تحت سلطته فانه لن يسمح للفرنسيين أو للفرس لاستعمالهما كقاعدتين ، وعند تلقى هذا الرد من السيد سعيد عهد منتو الى جوناثان دنكان بأن يستفسر من السيد سعيد عما اذا كان سيقبل مساعدة من البريطانيين لابعاد الفرنسيين عن بندر عباس ، وقد كلف دنكان مالكولم بتسليم تلك الرسالة الى السيد سعيد ، وقبل أن يغادر مالكولم بومباى أصدر منتو تعليمات محددة اليه طلب منه فيها مقابلة السيد سعيد لكى يوضح له الأسباب التى استدعت اتخاذ تلك الاحتياطات فى منطقة الخليج(٢) . وقد رست سفينة مالكولم فى خليج مسقط يوم ٣٠ ابريل ، وحضر وزير السلطان الى السفينة لمقابلة مالكولم ، وعندما قابل مالكولم السلطان سعيد ابلغه انه على الرغم من أن الحكومة البريطانية قد سمحت له بالاحتفاظ بعلاقاته مع الفرنسيين فلا ينبغى له ان يفسر ذلك التساهل بما يرقى الى تقديم المساعدات الى الفرنسيين أو التواطؤ معهم على حساب المصالح البريطانية ، وقد ابدى الوزير دهشته من حديث مالكولم خصوصا وأن حكومة الهند قد قررت اخيرا ان تعتبر مسقط من الدول المحايدة فى الصراع الفرنسى البريطانى . غير أن مالكولم لم يقتنع بهذا الرأى وقال للوزير : ربما يكون ذلك مقبولا لو أن الفرنسيين لم يصلوا الى ابواب الهند وشواطئها أو كانوا فى مناطق بعيدة عن مسقط بحيث لا يستطيع السيد سعيد مساعدتهم ، فاذا تبين أن السيد سعيد

---

(١) فارس والخليج مجلد ٢٥ مضمون رسالة من جونز لداندس صادرة من بومباى بتاريخ ٢٨ ابريل ١٨٠٨ كذلك راجع خطابه لمنتو بنفس التاريخ ونفس المجلد .

(٢) مجموعة وثائق حكومة البنغال مجلد ١٠ فصل واحد خطاب من الحاكم العام الى سكرتير اللجنة فورت ويليام بتاريخ ١٨٠٨/٣/٣١ .

كان متعاونا مع الفرنسيين فان الحكومة البريطانية سوف تعتبره من الحكام المعادين لها(١) وقد اقترح وزير السيد سعيد على مالكولم بأن ينتظر حتى يصله رد السيد سعيد النهائى ، غير أن مالكولم لم يوافق على الاقتراح ، وقرر مواصلة السفر الى بوشهر . وعند هذا الحد لا يمكن اعتبار مهمة مالكولم قد انتهت أو أنه قام بتنفيذها وفقا للتعليمات الصادرة اليه من دنكان(٢) .

واذا كان الحاكم العام للهند يرى أن مقابلة مالكولم للسيد سعيد اجراء مرغوب فيه فقد كان ذلك جزءا من مهمته، وكان تعليق منتو على الأسلوب الذى تصرف به مالكولم فى مسقط بأنه لا يعدو أن يكون استمرارا لمواقفه السابقة من هذه القضية .

وقبل مغادرة مالكولم الهند كان منتو قد شرح له تفاصيل مهمته ، وفى يوم ١٥ ابريل تلقى منتو رسالة من مالكولم يقول فيها :

انني مصمم على تأجيل سفرى الى فارس ريثما أتأكد من نجاح مهمتى فى الحصول على المطالب التى تقدمنا بها الى حكومة فارس(٣) .

وصل مالكولم الى بوشهر يوم ١٠ مايو ، وفى نفس اليوم نزل الى المدينة برافقه قوة من خمسين جنديا من الفرقة الرابعة والثمانين الملكية ، وقد أثار وجود هذه القوة سكان البلاد الذين لم يسبق لهم أن رأوا جنودا أوربيين من قبل ، وبعد أن وصل مالكولم الى مبنى الوكالة البريطانية فى بوشهر وجه انذارا الى مجلس وزراء الشاه ، وأرسله مع الكابتن شارلس بازلى احد الضباط المرافقين له ، وقد اتهم مالكولم الشاه فى هذا الانذار بانتهاك معاهدة عام ١٨٠١ باستقباله بعثة فرنسية فى طهران وحذره من أنه مالم يأمر على الفور بابعاد

---

(١) رسائل الخليج ١٨٠١ — ١٨٥٣ رسالة من مالكولم لمنتو مسقط ١٨٠٨/٥/١ .

(٢) الكنتس منتو اللورد منتو فى الهند/حياته ورسائله طبعة لندن ١٨٨٠ ص ١١٥ رسالة من منتو الى أدمون ستون (١٨٠٨) .

(٣) من مالكولم الى منتو بومباى فى ١٥ ابريل ١٨٠٨ تأليف كيه .

الجنرال جاردان وحاشيته من فارس فانه لن يحضر الى طهران ، وأن الشاه مسئول عن النتائج التى سوف تترتب على ذلك ، وسوف تقطع الهند جميع علاقاتها التجارية بفارس ، وستقوم حملة بريطانية باحتلال احدى الجزر الفارسية فى الخليج ، ولم يخامر مالكولم أى شك فى أن انذاره للشاه سوف يؤدى الى الغرض المنشود ، وقد ذكر لبازلى مرة بأن ملك فارس ووزراءه سوف يرحبون بمقدمه ، ولذلك فقد أجل زيارته لبلاط الشاه حتى يستجيب لمطالبه، التى كان يعتقد بأنها مطالب تمس كرامة ومصلحة بريطانيا(١) أما بازلى فبقى فى شيراز ، وهناك عرف بأن عليه أو على مالكولم أن يقوم بالاتصال بالأمير حسين على ميرزا حاكم فارس ، الذى كلفه الشاه بالفعل بالاشراف على علاقات فارس بشركة الهند الشرقية . وعندما علم مالكولم بتلك ثارت ثائرته ، وأبلغ بازلى يوم ٩ يونيو بأن يطلب من الأمير بأن يسمح لبازلى بالتوجه الى طهران خلال شهر واحد فاذا رفض فان مالكولم سينسحب من أراضى فارس ويعود، وقال لبازلى ان عودتك وخروجى الفورى الى خرك أو البصرة سوف يرد هؤلاء الى صوابهم وينبههم الى الأخطار التى ينطوى عليها تصرفهم(٢)، وللمرة الثانية اخطأ مالكولم فى تقديراته فان على ميرزا لم يكترث بتهديدات بازلى الذى لم يجد مفرا من أن يغادر شيراز فى نهاية شهر يونيه ، وفى يوم ١٢ يونيه أبحر مالكولم على الفرقاطة البريطانية لوريس عائدا الى الهند . ويبدو أنه لم يخطر على بال مالكولم أن فشله فى مهمته انما يعود الى الأسلوب الذى عالج به تلك المهمة . وكان منتو قد اقترح على مالكولم بألا يتعدى حديثه مع الشاه العتاب الودى وتقديم النصح، ولو أن مالكولم تقيد بالتعليمات التى أصدرها اليه الحاكم العام لربما أسفرت مهمته عن نتائج أفضل ، وكان اصراره على الشاه بالالتزام بمعاهدة ١٨٠١ خطأ

---

(١) فارس والخليج المجلد ٢٥ من مالكولم لمنتو بومباى ١٨٠٨/٥/١٨ ومرفق معه الانذار الموجه الى مجلس وزراء الشاه ويقع الانذار فى نحو عشرين صفحة متراصة السطور من الورق الفولسكاب .

(٢) فارس والخليج مجلد ٢٥ من مالكولم الى بازلى ٩ يونيو ١٨٠٨ .

بينا ، وقد أوضح منتو هذه الحقيقة لمالكولم أثناء مناقشته لمهمته (ان فارس كحكومة مستقلة لها الحق في استقبال السفراء المعتمدين من أى دولة وأن تعقد معهم أى مفاوضات تراها ضرورية لمصلحتها) .

وقد لا يمنع توقيع الشاه على المعاهدات السابقة مع بريطانيا من الاشتراك في توقيع معاهدات واتفاقات جديدة وبالتالى فلا يصح أن يعتبر استقبال الشاه للمبعوث الفرنسي ومرافقته انتهاكا لتلك المعاهدات(١) . ويرى الحاكم العام بأن مالكولم قد اخطأ حين اعتبر ابعاد جاردان ومجموعته من فارس اساسا لأى شرط للمفاوضات بدلا من التركيز على الهدف الأساسى للمهمة « فلو أن مالكولم استطاع تحقيق هذا الهدف من خلال اقامته الطويلة فى فارس واحسن استغلال ماكان يتمتع به من مواهب لكان قد حقق نجاحا باهرا فى مهمته بيد أن مهمته قد اهتزت من خلال الطريقة التى تناول بها الموضوع والأسلوب الممقوت الذى استخدمه مع سلطان فارس(٢) ، وكان الأولى بمالكولم اذا كان يهدف الى صرف الشاه عن الفرنسيين على حد رأى منتو أن يضرب على وتر المخاوف الفارسية من الروس وتذكير الشاه بالتحالف القوى بين على وتر المخاوف الفارسية بين الروس وتذكير الشاه بالتحالف القوى بين روسيا وفرنسا مما يجعله يفقد الثقة فى فرنسا من ناحية وفى روسيا وفرنسا من ناحية أخرى . وكان المفروض أن لا يتوقع مالكولم من الشاه الذى كان فى ذلك الوقت متورطا فى قتال مع الروس فى الشمال بأن يكترث لتهديدات فى الجنوب ، وكان منتو يود أن يعرفه عما اذا كان مالكولم قد فكر فى التهديدات التى وجهها الى حكومة الشاه قبل أن يقدم على ذلك(٣) .

---

(١) « فارس والخليج » المجلد ٢٥ من منتو الى مالكولم وفوبرت ويليام ١٢ أغسطس ١٨٠٨ والواقع أن فارس قد نقضت اتفاقية ١٨٠١ بعقدها لمعاهدة فنكشتين ولكن بما أن منتو ومالكولم لم يكونا فى ذلك الوقت على علم بتلك المعاهدة فان سلوك مالكولم باشارته الى تلك المعاهدة لا يمكن أن يغتفر .

(٢) اللورد منتو فى الهند ص١١١ من رسالة من منتو الى الفتنانت جنرال هبوت ١٨٠٨/٧/٣٠ .

(٣) فارس والخليج مجلد ٢٥ من منتو الى مالكولم ١٢ أغسطس ١٨٠٨ .

وعندما كان مالكولم يغـادر الخليج كانت تشـغل باله وتراوده كثير من الأفكار ، فقد قرر بأن يتجه مباشرة الى كلكتا دون أن يفـكر فى الاحراج الذى سوف يتعرض له عندما يقابل هارفورد جونز ويعرف منه الفشل الذى لقيته مهمته ، وكما ذكر بنفسه أن سبب توجهه الى كلكتا يعود الى رغبته فى عرض اقتراحاته المعتادة لموقف حكومة فارس ، وكان على رأس تلك الاقتراحات تجهيز حملة عسكرية للاستيلاء على جزيرة خرك وتدعيم تجارة الهند مع فارس ، مع ان مالكولم قد سبق أن رفض اتخاذ خرك كموقع لاقامة مركز سياسى وتجارى فيها ، بينما هو يقترح الاستيلاء عليها لانشاء القاعـدة البريطانية فيها ، كما اقترح اغلاق الوكالتين فى كل من البصرة والخليج ، وأن يحل محلهما مؤسسة سياسية وتجارية كبيرة ، ويمـكن الاتفاق على هـذه المؤسسة من ايرادات الجمارك،لأن مالكولم كان يعتقد بأن جزيرة خرك لابد وأن تصبح مركزا تجاريا كبيرا فى الخليج وأنه هو الذى سوف يشرف على هذه الأعمال بتلك المؤسسة(١) .

عند وصـول مالـكولم الى كلكتا يوم ١٢ أغسطس عرض مشروعه على الحاكم العام ، ولم يكتف منتو بقبول المشروع من أول وهلة فحسب بل تراجع أيضا عن كثير من الانتقادات والمآخذ التى سبق أن وجهها الى مالكولم فى البداية بشأن الأسلوب الذى انتهجه فى بوشهر ، وفى هذا الصدد كتب منتو الى اللجنة السرية يقول : اننا مقتنعون بأن الاطار العام للاجراءات التى اتخذها مالكولم انما نتفق مع مركز وكرامة الحكومة البريطانية،وأن أى قرار بانسحابنا من أراضى فارس كنتيجة لرفض استقبال المبعـوث البريطانى من قبـل الشاه قد يترك انطباعات توازى الانطباعات التى قد يتركها أى حدث يمس الشرف القـومى لبريطانيا(٢) . اما كيف استطاع مالكولم أن يغير من موقف منتو فانه لأمر يدعو

---

(١) نفس الحلقة مجلد ٢٩ من مالكولم الى منتو بتاريخ ١٨٠٨/٨/١٥ وفيما يتعلق بتصورات مالكولم الأخرى حول جزيرة خرك انظر كتاب كيه الجزء الأول ص ٤٢٥ وقد اقتبس فيه من جريدة مالكولم عدد بتاريخ ١٨٠٨/٧/٨ .

(٢) ارشيف حكومة البنغال مجلد ١٠ من مجلس الحاكم العام الى اللجنة السرية وقدرة ويليام بتاريخ ١٨٠٨١/٩/٣٧ .

الى الغرابة . فقد كان دفاعه عن تصرفاته دفاعا ضعيفا ، كما أن القصة التى اخترعها من أن الفرس كانوا يتآمرون على اعتقاله مع مرافقيه لم تتأكد(١) . ومع ذلك فبعد مضى يومين من وصول مالكولم الى كلكتا صدرت الأوامر الى بومباى لتجهيز حملة بقيادته بينما طلب الى هارفرد جونز ، الذى كان منتو قد رفع الحجر الدبلوماسى عنه بعد أن بلغه خبر فشل مهمة مالكولم ، بأن يؤجل سفره ويبقى فى بومباى ، لكن قبل أن تصله التعليمات كان جونز قد أبحر ولم تصله تلك التعليمات الا بعد أن وصل بالفعل الى بوشهر وأصبح تنفيذ تلك التعليمات غير ممكن على الاطلاق .

وعندما علم منتو بسفر جونز أخذ يعيد النظر فى الأمر وكتب الى مالكولم يطلب منه الغاء الحملة والتوجه الى الخليج بصفته الدبلوماسية فقط ، وذلك لانجاز مهمته الأصلية التى تعذر عليه انجازها مع التأكيد على المشاعر الودية لباشا بغداد . غير أن مالكولم لم يكن على استعداد لتقبل ذلك والتقليل من حجم مهمته ، وكتب الى منتو يحتج على القرار ويتهجم على هارفرد جونز على تواطئه فى الخروج من بومباى قبل وصول التعليمات التى تطلب اليه البقاء هناك .

وقد لاقى احتجاجه النجاح ، ففى يوم ٣١ أكتوبر بعث منتو بتعليماته الى جونز يطلب منه الانسحاب من فارس ، وفى نفس الوقت فوض مالكولم للمضى فى الحملة . وفى التعليمات التى أرسلت الى مالكولم فى الشهر التالى طلب اليه بألا يستخدم قواته الا فى حالة الدفاع عن النفس فقط . وأن يبذل أقصى مافى وسعه ليوضح للسلطات الفارسية فى بوشهر بأن الغرض من الحملة هو ضمان سلامة وحماية الهند . فان رأى تغييرا فى موقف الشاه من الفرنسيين فقد فوض بأن يعرض على الشاه تقديم قوة عسكرية صغيرة من نحو ٥٠٠٠ جندى لتساعد الفرس فى مقاومة أى غزو فرنسى روسى مشترك من الروس والفرنسيين الى أراضيه، فقد طلب من مالكولم أن يعرض تقديم تلك القوة الى أمير شيراز كما كان يتعين عليه أن يتبع نفس الأسلوب مع السلطات التركية فى العراق ، كما فوض

---

(١) انظر فارس والخليج مجلد ٢٥ من جونز الى منتو بوشهر ١٨٠٨/١١/١ .

باجراء اتصالات مع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية(١) ان هو رأى مصلحة فى ذلك .

ووصل مالكولم الى بومباى يوم ٣٠ نوفمبر حيث كانت الاستعدادات لتجهيز الحملة قد قطعت شوطا كبيرا ، فقد تم تعبئة قوة مؤلفة من الفى رجل من المشاة الأوربيين والجنود والخيالة والمدفعية والطلائع، كما قيل له بأنه فى الامكان تزويده بـ ٤٠٠٠ جندى اضافى من دار الوكالة اذا احتاج اليهم ، غير ان مالكولم اضطر الى تأجيل سفره الى الخليج فى انتظار وصول الأوامر اليه من كلكتا ، وبينما كان فى انتظار تلك الأوامر أوفد مساعده الكابتن ان ـ تى جرانت ليقوم بمسح ساحل مكران ابتداء من جواذر حتى بندر عباس وذلك لاختبار هذه المنطقة فيما اذا كانت تصلح لزحف يقوم به الجيش الفرنسى من جنوب فارس الى مشارف نهر الأندس(٢) .

ومن المشكوك فيه ماذا كان مالكولم قد فكر بالفعل، أنه فى امكان الفرنسيين القيام بمحاولة لارسال قوة عبر ذلك الطريق، ولعله كان يهدف من ذلك الابقاء على فكرة وجود خطر يهدد الهند ، وحتى لا يغير منتو رأيه بشأن الحملة . أما دنكان فى بومباى فقد كان يعارض على طول الخط مشروع مالكولم ، وكان يحث هارفرد جونز بالاسراع فى انجاز المهمة التى كلف بها ، وقد كتب اليه رسالة بهذا المعنى : (ان هدفى من وضع كل هذه المسئولية عليك انما يعود الى اعتقادى

---

(١) من ارشيف حكومة البنغال مجلد ١٠ رسالة من الحاكم العام الى اللجنة السرية لفورت ويليام ١٨٠٨/١٢/١٥ .

(٢) من ارشيف الوثائق السرية لحكومة بومباى مجموعة ٣٨٣ مجلد ٣ بتاريخ ١٨٠٩/٤/٢٩ من مالكولم الى جرانت ١٨٠٩/١/١٣ . ان رحلة جرانت فى الشهور الأولى من ١٨٠٩ تعتبر على جانب من الأهمية باعتبارها أول رحلة فى سلسلة من الرحلات البارزة التى كان سيقوم بها المسئولون البريطانيون عن طريق الأقطار الواقعة الى الشمال الغربى من الهند على امتداد ٣٠ سنة التالية ولم تدع الحكومة مضمون تقريره قبل ١٨٣٩ (أنظر انطباعات رحلة عن طريق الأجزاء العربية من مكران) فى المجلة الملكية للجمعية الآسيوية عدد(٥) (١٨٣٩)، ٤٢/٢٨ .

بأنك ستعمل لمصلحة الملك لما تتمتع به من همة ونشاط وامكانيات ، ونأمل أن نسمع أنك قد وصلت الى فارس قبل أن تصل اليها الحملة الأخرى التى أرسلت الى الخليج بطريقة عشوائية،اذ لووصلت تلك الحملة هناك فسوف تكلف الشركة ملايين الروبيات وستتمخض عن نتائج سيئة(١) وبالغة السوء .

فى نفس الشهر وصلت تقارير الى بومباى من بوشهر تفيد بأن هارفرد جونز قد استقبل استقبالا يليق به وانه من المتوقع أن يتوجه الى طهران فى أقرب وقت ، وعندما علم مالكولم بذلك علق قائلا فى غضب (اننى مصمم على المضى فى مهمتى وبالتالى فاننا سوف نخلق فوضى عجيبة فى الخليج ، فهل سيريح هذا التصرف الموقرين فى لندن ، وما هم فيه من رعونة وطيش للتدخل فى شئون الحكومة المحلية(٢)) . حقا انه لكلام جرىء ، ولكن حتى مالكولم لم يكن يستطيع أن يخفى القلق الذى أخذ يساوره مما تنطوى عليه تلك الخطوة من خطورة ، وفى يوم ٨ يناير ١٨٠٩ كتب الى منتو يقول « بأن التقارير التى وصلته عن نجاح مهمة جونز » جعلتنى أتصور أنه من واجبى أن أرجىء مهمتى بدلا من المجازفة والتسرع فى أمر قد يؤدى الى الاضرار بالمصلحة العامة(٣)»،وقد اضطر منتو الى موافقته على ذلك بعد أن تلقى اشارة من الحكومة فى انجلترا تفيد بأن الصراع فى أسبانيا قد يقيد نابليون من توجيه نشاطه للقيام بمغامرات عسكرية فى الشرق لبعض الوقت ، وبالتالى كتب الى مالكولم بتاريخ ٢٧ يناير يحذره بأنه قد تم صرف النظر عن الحملة الى أجل غير مسمى ، وعلى أية حال فقد قال له مواسيا ، بأن الخطط الفعلية بدعم مراكز الشركة فى جزيرة خرك سوف

---

(١) بيان عن بعثة صاحب الجلالة الى بلاط شاه فارس مجلد ٢ تأليف افنشن جون برجز طبعة لندن ١٨٣٤ جزء١ صفحة ١٧٠ ويتضمن خطاب دنكان.

(٢) موضوعات متفرقة للحكومة البريطانية مجلد ٧٣٧ من مالكولم الى جورج بوشاف بومباى ١٨٠٨/١٢/٢٤ .

(٣) نفس المصدر من مالكولم الى منتو بومباى ١٨٠٩/١/٨ .

تستمر وان كانت ستبقى فى نطاق ضيق مماكان يتصوره مالكولم، وانهم يفضلون المفاوضات للحصول على الجزيرة بدلا من الغزو والاحتلال .

فى يوم ١٤ فبراير ١٨٠٩ وصل هارفورد جونز ، وبعد أربعة أسابيع من وصوله استطاع اقناع الشاه بالموافقة على ابرام اتفاقية صداقة وتحالف مع الحكومة البريطانية ، ويبدو أن نجاح جونز فيما فشل فيه مالكولم يعود الى مايتمتع به من موهبة أو الى قصر نظر مالكولم أكثر مما يعود الى تغيير فى موقف الشاه من الفرنسيين . كما يعود أيضا الى مااستجد من أحداث فى أوروبا وعلى الحدود الفارسية الروسية . وخلال وجود مالكولم فى بوشهر تمكن جاردان من أن يحقق هدنة لمدة سنة بين الروس والفرس ، كما تمكن من أن يتعهد للشاه بالعمل على عقد معاهدة سلام بين فارس وروسيا ، تجرى المفاوضات بشأنها فى باريس حسب مقترحات جاردان تمتنع بموجبها روسيا من القيام بأى عمل عدائى ضد فارس . وربما لسوء حظ جاردان أن حكومة روسيا لم تأخذ اقتراحاته أو اقتراحات الشاه مأخذ الجد ، وطالبت فى انذار وجهته الى الشاه باعتبار خطوط نهر ارس ، وكر واريشاى حدودا دولية بين فارس وروسيا . وقد أخذ الشاه يستعد للحرب بينما بادر جاردان الى ارسال أحد مساعديه الى القائد الروسى فى القوقاز يطلب منه الامتناع عن القيام بأى أعمال عسكرية، ولكن المبعوث وصل متأخرا . واندلعت الحرب وأخذ الروس يتقدمون لحصار منطقة اديفان . وفى يوم ٢٣ نوفمبر ، وفى جلسة عامة انتقد الشاه جاردان انتقادا مريرا حول اخلاص نابليون ، وأعطى المبعوث الفرنسى مهلة شهرين لكى يقدم دليلا على حسن نية الامبراطور ، وقد كتب أحد المرافقين لجاردان حول هذا الموضوع بعد أن انفض الاجتماع يقول : « ان فارس فى موقف يائس فهى تتعرض للهجوم من الشمال من دولة كبيرة وتتعرض لتهديد من الجنوب من الانجليز الذين يلوحون لها بالصداقة تارة وبالحرب تارة أخرى ، كما تخلت عنها خليفتها وحاميتها فرنسا ، وبالتالى لم يعد هناك من يقف الى جانبها . . . وعلى حين كانت فارس تنتظر رد فرنسا أعطى الشاه مهلة شهرين لوصول الرد ، بينما كان

يعمل جاهدا لكبح جماح التدخل البريطانى فى شئون بلاده(١) . وبنهاية شهر يناير ١٨٠٩ لم يكن قد وصل أى معلومات من فرنسا ، وبالتالى أبلغ الشاه جاردان أنه سيضطر الى استقبال المبعوث البريطانى جونز ، وفى يوم ١٢ فبراير ودع جاردان الشاه ، وفى يوم ١٣ فبراير توجه الشاه الى تبريز ، وفى اليوم التالى من وصوله وصل هارفورد جونز الى طهران قادما من أصفهان .

وصفت المعاهدة التى عقدت بين جونز ومجلس وزراء الشاه فى الثانى عشر من مارس ١٨٠٩ بأنها (معاهدة تمهيدية) وقد ألزمت هذه المعاهدة الشاه بالغاء جميع المعاهدات السابقة التى كان قد عقدها مع الدول الأوربية وبأن يمنع مرور أى جيش أوربى الى الهند عبر أراضيه . وفى مقابل هذا البند تعهدت الحكومة البريطانية بأن تساعد فارس بقوة عسكرية وبالأسلحة والمعونة المالية اذا تعرضت لغزو من جانب أى دولة أوربية . أما اذا كانت الدول المعتدية مرتبطة بمعاهدات صداقة مع بريطانيا فان الحكومة البريطانية ستقوم بعرض وساطتها فى النزاع ، وفى حالة فشل الوساطة يطبق البند الخاص بالتزام بريطانيا ، أما بالنسبة للعلاقات الأفغانية الفارسية فقد نصت المعاهدة انه فى حالة نشوب صراع مسلح بين الدولتين فان الحكومة البريطانية سوف تمتنع من التدخل الا اذا طلب الطرفان وساطتها(٢) .

---

(١) نفس المصدر .

(٢) وقع جونز هذه المعاهدة وهو لا يعلم أن مونستورت الفنستون وهو الرجل الذى أوفده منتو فى مهمة الى عاصمة أفغانستان قد ألزم الحكومة البريطانية من خلال الاتفاق الذى عقده مع الأفغان بتدخل بريطانيا الى جانبهم فى حالة تعرض أفغانستان لهجوم من فارس . وقد تحول هذا الاتفاق الى معاهدة تم التوقيع عليها فى كلكتا بتاريخ ١٨٠٩/٦/١٧ (انظر كتاب المعاهدات اعداد اتيشون الجزء التاسع ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

وقد افرد فى المعاهدة بند خاص بحملة مالكولم التى كانت قد نزلت الى جزيرة خرك ، وبمقتضى ذلك فقد أضيف بندان الى المعاهدة ينصان على ترتيب استقبال ودى للحملة ، وفى مقابل ذلك تعهد جونز فى المعاهدة بأن احتلال البريطانيين لأى ميناء أو جزيرة فارسية لا يعتبر حقا من حقوق الاحتلال(١) ، وبعد مضى شهر على توقيع المعاهدة لمس جونز ماتركته المعاهدة من أثر فى نفس حكومة منتو ، ولهذا فقد حاول الحصول على جزيرة أخرى من الشاه ، وكانت قشم فى رأيه هى أفضل موقع للحامية . كما اقترح جونز احتمال زيادة حجم الدعم المالى المنصوص عليه فى المعاهدة ، غير أن الشاه رفض الاقتراح المذكور(٢) ، ويوم تلقى منتو اخبار المعاهدة التمهيدية التى وقعها جونز فى منتصف ١٨٠٩ وافق عليها وعلى الشروط التى تضمنتها بشأن تقديم المساعدات الى فارس . ولكنه لم يوافق للسماح لجونز بالتصرف فى موضوع تقديم الأسلحة والدعم المالى ، أو على تعيينه ممثلا للحكومة البريطانية فى فارس وكان يعتقد

---

(١) كتاب المعاهدات اعداد اتيشسون فصل ١٠ ص ٤٥ — ٤٨ .

(٢) « فارس والخليج » مجلد ٢٦ من جونز الى دندس بتاريخ ١٨٠٩/٣/٣١ (الحلقة الثالثة) .

(٣) وثائق حكومة البنغال مجلد/٢ خطاب الحاكم العام الى اللجنة السرية بتاريخ ١٠ ، و ٢٠ و ٣ ابريل و ٣١ اغسطس ١٨٠٩ . ان الأسباب التى ابداها منتو للتنديد بجونز لم تكن تجيز له تشويه سمعته فى التقارير التى كان يبعث بها الى رؤساء مجلس الادارة فتقريره المؤرخ فى ٣ ابريل على سبيل المثال يقع فى ٨٠ صفحة من الحجم الكبير (يكاد يصل الى ٢٢ الف كلمة) والتقرير هذا برمته ملىء بالتشنيع على جونز كما لم يكن هناك مايبرر تهديده بالاحتجاج على نفقات جونز اذا لم يغادر فارس واتهامه جونز بأن نجاحه فى فارس انما كان يعود الى مؤامرات تافهة ودنيئة مع وكلاء الشاه وعملائه الصغار بالاضافة الى اسرافه وتبذيره فى الانفاق (انظر فارس والخليج) مجلد ٢٦ من منتو الى جونز بتاريخ ١٨٠٩/١/٣٠ .

أن جونز قد تجاوز عن عمد نطاق الصلاحيات والسلطات المخولة لحكومة الشركة فى الهند خلال المفاوضات التى أجراها مع وزراء الشاه كما كان يعتقد أن ايفاد مالكولم مرة أخرى الى فارس هــو الطريقة الوحيــدة لتصحيح الأخطاء التى ارتكبها جونز ، كما كان يعتقد أيضا ، كما أبلغ اللجنة السرية ، بأن الممثل البريطانى الدائم المعين فى فارس هو الشخص الذى يملك صلاحية التفاوض على تقــديم الدعم ، وأن تعيين مثل هذا الممثل هو مسئولية حكومة الهند وليس مسئولية حكومة انجلترا ، غير أن اللجنة السياسية لم توافق على مقترحات جونز وان كان الشاه قد طلب بالفعل من جونز بأن يبقى كمبعوث بريطانى حتى يصل من يخلفه من انجلترا ، وجاء فى رسالة الشركة المؤرخة فى مارس ١٨١٠ (بأن ايفاد بعثة أخرى من الهند قد يؤدى الى مزيد من الاحراج والبلبلة فى علاقاتنا بفارس)(١) غير أن اعتراضات اللجنة وصلت متأخرة حيث كان مالكولم قد أبحر من بومباى يوم ١٠ يناير ١٨١٠ ترافقه حاشية تحوطها كل مظاهر الأبهة والفخفخة . ومهما قيل عن تصرفات مالكولم فى الجوانب الأخرى من مهمته فلقد كان يعرف كيف يختار الرجال الذين يعملون معه ، ومن بين الذين رافقوه فى رحلته الثالثة : هنرى أليس وجون ماكدونالد وهنرى بوتنجر وهنرى لنس والذين أصبحوا من الشخصيات المشهورة كما وافقه آخرون ممن أخذت الأضواء تسلط عليهم ، وهم كريستى الذى اكتشف بالاشتراك مع بوتنجر منطقتى بلوشستان ، وسيبستان وجرانت الذى قام بمسح ساحل مكران ، ولكن كريستى لقى مصرعه بعد ذلك بوقت قصير ابان القتال مع الروس ، بينما اغتيل جرانت من قبل بعض قطاع الطرق العرب فى بغداد .

---

(١) الرسائل السرية للجنة مجلد ٣ صيغة خطاب الحاكم العام بتاريخ ١ مارس ١٨١٠ (الحلقة ٦١) .

أما فيما يختص بالجزء الأخير من مهمته فمن الواضح أنها لم تكن ضرورية لمالكولم ولم تؤد الى نتائج ايجابية باستثناء الأبحاث التى أجراها بعض أعضاء البعثة حول الأوضاع فى فارس . كما أن الرحلة قد كلفت الحكومة نفقات باهظة وتخللتها خلافات مشينة بين مالكولم وجونز بالنسبة لوضع كل منهما لدى بلاط الشاه . وقد انتهت مهمة مالكولم فى شهر يوليو ١٨١٠ عندما استأذن فى مغادرة معسكر السلطانية ، أما جونز فقد غادرها الى انجلترا عن طريق القسطنطينية وكان ذلك فى نهاية العام .

وقد أصدر مجلس الادارة فى الهند واللجنة السرية قرارهم المشترك فى شهر مايو ١٨١٠ وكان القرار يمس السياسة التى كان ينتهجها منتو منذ شتاء ١٨٠٧ — ١٨٠٨(١) .

أما فيما يتصل بالتعليمات الأصلية التى أرسلها منتو الى مالكولم فى شهر يناير ١٨٠٨ فان اللجنة لم تجد فيها مايدعو الى الاعتراض وانما اعتراضها على الكيفية التى نفذبها مالكولم تلك التعليمات ، ومن ناحية أخرى فقد نددت اللجنة بقرار ارسال حملة الى الخليج ورأت فيه اجراء لا مبرر له على الاطلاق ، وربما كان سيؤدى الى الدخول فى صراعات مع فارس لا تعرف نتائجها وقد تكلف بريطانيا ثمنا باهظا(٢) ، وأما فيما يختص بما وقع من خلافات بين منتو وهارفورد جونز فقد

---

(١) يرجع السبب جزئيا فى تأخر صدور ذلك القرار الى أن منتو لم يكن يطلع رؤساءه فى انجلترا بالتطورات الخاصة بالسياسة التى كان ينتهجها فى فارس والخليج أولا بأول والاجراءات التى اتخذها باستثناء موضوع أو موضوعين وفى شهر مارس ١٨١٠ اضطرت اللجنة السرية الى معاتبته بالنسبة للتقارير التى كان يرسلها وتصل اليهم متأخرة فى بعض الأحيان بما لا يقل عن ١٢ شهرا من تاريخ ارسالها .

(٢) مسودة القرارات وارسالية اللجنة السرية مجلد ٣ مسودة خطاب الى الحاكم بتاريخ ١٨١٠/٥/٦ (حلقة ٦٣) .

أعرب مجلس الادارة عن أسفه لما حدث . وكان مالكولم منذ البداية قد قضى على كل أمل فى التنسيق بين الأطراف المعنية أولا بسبب تسرع مالكولم فى السفر من بومباى فى شهر ابريل ١٨٠٨ ، وثانيا لمغادرة هارفورد جونز لبومباى فى شهر سبتمبر قبل أن يستمع منتو لآراء مالكولم بعد عودته مما قضى على كل أمل فى احياء الفكرة . كما كان قرار منتو فيما بعد باحتلال جزيرة خرك فى الوقت الذى طلب الى جونز مغادرة فارس كان قرارا غير سليم فى نظر مجلس الادارة ، ليس لأنه عرض هارفورد جونز وغيره من المسئولين للفشل على أحسن الافتراضات ، أو لفقد حياتهم على أسوأ الافتراضات فحسب ، وانما لأن عملية الاستيلاء بالقوة العسكرية على الجزيرة كان سيؤدى الى اتهام حكومتنا بالخيانة ونكث العهود(١) ، كما رأى مجلس الادارة بأن تكليف منتو لمالكولم للمرة الثالثة لم يكن واردا ، وبالتالى فقد رفض المجلس قبول عذر مالكولم فى أن مهمته كانت تهدف الى اصلاح الأخطاء التى ارتكبها جونز والتى أساءت الى حكومة الهند ، وقال بأن هذا العذر موضع تكهن أكثر مما هو موضع اهتمام عملى(٢) .

وانتهت العمليات الفرنسية فى الشرق تماما فى ديسمبر ١٨١٠ عندما تمكنت الحملة البريطانية من الاستيلاء على جزيرة موريشيوس (والتى أطلق عليها فيما بعد جزر موريشيوس) ، وبذلك حرم الفرنسيون من قاعدة رئيسية لهم كانوا يوجهون منها عملياتهم العسكرية فى المياه الشرقية ، وبعد زوال التهديد الفرنسى تضاءلت المصالح البريطانية فى منطقة الجزر الواقعة الى شمال

---

(١) نفس المصدر .

(٢) وقد أخطر مجلس الادارة فيما بعد بأن احتجاجاته العنيفة على الانتقادات التى وجهتها اللجنة الى سياسته فى فارس هى انه من الطبيعى أن يحظى مبعوث التاج على احترام وحفاوة أكبر مما يحظى به مبعوث الحاكم العام. كما أن الايضاحات التى اضطر جونز الى تقديمها لحكومة فارس حول تبعية حكومة الهند للحكومة الأم فى انجلترا هى بسبب تجريح بازلى له أمام أمير شيراز فى شهر يونيو ١٨٥٨ .

غربى الهند ، ولكن ذلك لم يتم بالسرعة المتوقعة . ومن ناحية اخرى اتسع نطاق المصالح البريطانية فى فارس ، وذلك فى المقام الأول نتيجة الخوف من التسلل الأفغانى الى الهند ثم نتيجة الرغبة فى تنشيط تجارة الشركة مع تلك البلاد ، وأخيرا نتيجة القلق الذى أثاره احتلال فرنسا لمصر . وقد بدأت المرحلة الثانية لتلك التطورات فى ربيع صيف ١٨٠٧ وكانت أسبابها تعود الى مخاوف البريطانيين من زحف على الهند أكثر مما تعود الى أسباب أخرى ، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت فى أواخر ١٨٠٨ عندما احست بريطانيا بالتغلغل الروسى فى فارس ، مما دفعها الى الاعتقاد بأن الخطر الحقيقى للمصالح البريطانية فى آسيا ناتج عن الأطماع التوسعية للروس وبالتالى فلا يمكن الانسحاب من فارس فورا لمجرد ان الفرنسيين قد انسحبوا من المنطقة مالم تنجح فى اقناع فارس بأنها خط الدفاع الأول عن الهند .

ان الترتيبات التى اتخذت لتحويل معاهدة سنة ١٨٠٩ الى اتفاقية دائمة يمكن تلخيصها فيما يلى :

عينت الحكومة البريطانية السير جوراوسلى خلفا للسير هارفرد جونز وكلفته بالتفاوض لعقد معاهدة مع الشاه . وقد وصل المذكور الى فارس فى اواخر ١٨١١ ، وفى يوم ١٤ مارس ١٨١٢ عقد معاهدة مع امبراطور فارس يتعهد فيها بمنع عبور أى جيش اوربى عن طريق بلاده الى الهند ، وفى مقابل ذلك تعهد أوسلى للشاه بالدعم المالى والمساعدة العسكرية فى حالة تعرض فارس لهجوم من قبل اى دولة أوربية(١) كما يمكن أوسلى من عقد هدنة بين الروس وفارس واقناع الدولتين بعقد معاهدة سلام فى بلوشتان يوم ١٨١٣/١٠/١٢ غير أن كلا الطرفين لم يكن راضيا عن تلك المعاهدة فقد رأى الشاه بأن المعاهدة

---

(١) كتاب المعاهدات الجزء العاشر من ص ٤٨ — ٥٢ اعداد اليشسون .

تتضمن شروطا مهينة له وبالتالى فلم تكن تلك المعاهدة تعالج تسوية المشكلات بين البلدين(١) .

كما أن لندن هى الأخرى لم توافق على المعاهدة التى عقدها أوسلى مع الشاه ، وبصورة خاصة على البند الخاص بالدعم المالى وبالتالى فقد أوفدت الحكومة البريطانية فى عام ١٨١٤ كلا من هنرى اليس وجيمس موريية الى طهران لحمل الشاه على ادخال تغييرات على المعاهدة . وفى ٢٥ نوفمبر ١٨١٤ وقعت معاهدة جديدة بالتعديلات المطلوبة ، فقد أضيفت فقرة الى البند الرابع من المعاهدة تنص على صرف البند الخاص بتقديم الدعم المالى الى فارس فى حالة نشوب حرب بين فارس واحدى الدول الأوربية تكون فارس هى البادئة بالحرب ، كما تعهد الشاه من جانبه بأنه فى حالة قيام الأفغان باعلان الحرب على الهند البريطانية بأن يشترك مع البريطانيين فى القتال ضد الأفغان على أن تتحمل الحكومة البريطانية نفقات الجيش الفارسى ، كما نصت على أن لا يطلب من بريطانيا التدخل فى حرب تقع بين فارس وافغانستان مالم تطلب الدولتان منها ذلك . كذلك سبق للحكومة البريطانية فى المعاهدة السابقة ان وافقت بتقديم المساعدات العسكرية البحرية والبرية الى الشاه فى الخليج اذا ما احتاج الى مثل تلك المساعدات ، وكانت بريطانيا فى حالة تسمح لها بتقديمها اليه ، على أن تتحمل حكومة فارس نفقات تلك القوة ، كما لا يحق للسفن البريطانية ان تستخدم موانىء غير الموانىء التى تحددها السلطات الفارسية(٢) وعلى أية حال فان المعاهدة التى تصف ديباجتها العلاقة بين فارس وبريطانيا بأنها اشبه بباقة من الورد قطفت من شجرة لا اشواك فيها قد تحولت فى الواقع الى قراص فى يد صانعيها وعلى الأخص بسبب هذه البنود التى تضمنتها .

---

(١) للاطلاع على ترجمة معاهدة بلوشستان راجع كتاب المعاهدات جزء ١٠ مرفق (٥) اعداد اتيشسون .

(٢) « كتاب المعاهدات » الجزء العاشر من ٥٣ — ٥٦ اعداد اتيشسون .

لقد كان من الآثار المباشرة لمعاهدة طهران أنها قللت من الأهمية الاستراتيجية للخليج فى نظر البريطانيين، وقد اتضح ذلك أثناء قيام هارفرد جونز بمهمته فى فارس . وحتى سنة ١٧٩٨ كانت علاقة بريطانيا بفارس علاقة تجارية بحتة ، وكان الخليج هو القناة التى كانت تمر عبرها تلك العلاقات ، وحتى بعد عام ١٧٩٨ عندما اكتسبت العلاقات البريطانية مع فارس طابعا سياسيا أوضح ظل الخليج محورا للمصالح البريطانية ، وبالتالى فان الشعارات التى دعا اليها ويلسلى ، أى منذ كان ويلسلى يعتقد بأن أى جيش أوربى يريد غزو الهند من الشمال الغربى لابد له من عبور الخليج باعتباره الطريق البحرى الوحيد بدلا من التعرض لأخطار الطريق البرى الوعر أفغانستان ، غير أن هارفرد جونز بالمعاهدة التمهيدية التى عقدها مع حكومة فارس قد صرف الاهتمام عن الخليج وركزته على فارس . وسبب ذلك واضح ، ففى عام ١٨٠٨ أصبحت روسيا ، وليس فرنسا، هى الدولة التى يمكن أن تفكر فى غزو الهند، وعلى حين كان من المحتمل أن يقوم الفرنسيون بمثل ذلك الهجوم من البحر على الأقل فان روسيا لم يكن أمامها غير الطريق البرى، وكانت حدودها متصلة مع حدود فارس، وأمراء الخليج الآسيويين وبالتالى فقد كان عبور جيش روسى الى الهند لابد وأن يمر من شمال فارس ، ولم يكن من المتوقع بأى حال أن يسلك الروس الطرق الساحلية من فارس لأنهم بذلك سيعرضون قواتهم لتكون هدفا للأسطول البريطانى الذى سيتمكن من صد الزحف .

فقد كان على مالكولم والحالة هذه أن يصر بقوة على اعتبار الخليج الطريق الوحيد لأى غزو فى الوقت الذى كان يعرف، مثل جونز وربما أكثر منه، احتمال استخدام الروس للطريق الشمالى عبر فارس وأفغانستان .

وان الرد على هذا السؤال يكمن فى طموحات مالكولم الشخصية كما يكمن فى الفرصة التى سنحت له خلال الفترة الحرجة من عامى ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨ والتى تصور أن فى امكانه تحقيق تلك الطموحات .

« كان مالكولم يعتبر نفسه سيد الخليج الفارسى وسيد تلك الجزيرة المحصنة (خرك) والحاكم بأمره فى مقدرات ومصير فارس وشبه الجزيرة العربية(١) وهكذا وصفه هنرى رولنسون فى كتابه (سيرة مالكولم الذاتية) كما سخر رولنسون من تصورات مالكولم وعلى الأخص من الخطط التى وضعها لتحويل جزيرة قشم وخرك الى قاعدتين بريطانيتين وقال فى هذا الشأن (ان هاتين القاعدتين سوف تكونان من الوجهة العسكرية بمثابة (جسر) بالنسبة الى بومباى، فمن الناحية التجارية كان الغرض من القاعدة هو احياء ماضى سيراف وهرمز الغابر . وأما من الناحية السياسية فقد كان الهدف من القاعدة هو اعادة الثقة الى سكان آسيا ، وأما بالنسبة لأوربا فان القاعدة ستكون خط الدفاع الأول عن امبراطورية الهند(٢) وعلى اى حال فلا يمكن أن نتهم مالكولم بالقصور فى تلك التصرفات لأن وجود مثل تلك القاعدة فى يد البريطانيين فى مطلع القرن التاسع عشر قد مكن الحكومة البريطانية من مكافحة أعمال القرصنة فى الخليج .

(١) كيه جزء ١ صفحة ٤٢٢ .
(٢) « انجلترا وروسيا فى الشرق ص ١٢

الفصـــل الثالث

القرصنة والوهابيون ١٨٠٨ ـ ١٨١٨

ان احتلال الوهابيين لمنطقـة الاحساء فى سـنة ١٧٩٥ كان لاستكمال سيطرتهم على المناطق الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة العربية . وعلى مدى السنوات الخمسة عشر التى تلت ذلك كانت القوة الوهابية فى طريقها الى التوسع والفتوحات خارج حدود نجد . وقد اتخذ هذا التوسع اتجاهات ثلاثة : غربا الى الحجاز والأماكن المقدسة ، وشمالا الى العراق وسوريا ، وجنوبا الى الامارات الساحلية على الخليج الفارسى. وكانت الأطماع الاقليمية والحماس الدينى وشهوة السلب والنهب هى الدوافع الأساسية وراء ذلك التوسع ، الذى كان لابد وأن يرافقه وبصورة حتمية أعمال السلب والنهب وقيام المجازر .

وأخيرا جاء الرد من الغرب فقد أثار احتلال الوهابيين للحجاز السلطان العثمانى الذى كلف واليه فى مصر ، بأن يتولى مهمة القضاء على النفوذ الوهابى ، اما فى الشرق فقد دفعت اعمال القرصنة الحكومة البريطانية فى الهنـد الى التحرك لوضع حد الى تلك الأعمـــال التى تلقى الدعم والتـأييد من الدولة الوهابية على الساحل العربى . ولمـا كانت الدولة الوهابية الناشئة تفتقـر الى التماسك الداخلى ، والى الوحدة والقوة فى تركيبها فانهـا لم تتمكن من مواجهة العمليات التى بدات ضدها ، وما ان حل عام ١٨١٨ حتى كانت جميع انتصارات الوهابيين قد تحولت الى حكام وراءهم : بعد أن مزقتهم جيوش والى مصر ، وفى الخليج اخذت هذه الأعمـال التى كان الوهابيون وراءهـا تقض مضاجع الحكومة البريطانية تماما كتهديدات نابليون ، وبالتالى فان القلق على امن الهند قد أرغم البريطانيين على دخول المعترك السياسى فى الخليج .

تعرض العراق التركى فيما بين ١٧٩٥ — ١٧٩٨ الى حمـلات عسكرية عديدة من الوهابيين . ولم يكن فى مقدورسليمان باشا الذى كان يعانى من المرض أن يعمل شيئا لوقف غارات الوهابيين على العراق حتى خريف ١٧٩٨ ، عندما انسطر بأمر من الباب العالى وضغط أعيان البلاد الى تجهيز حملة عسكرية الى الاحساء ، وكان على رأس الحملة رئيس ديوانه ، على باشا،الذى زود بالأوامر للتوغل الى الدرعية وتدمير المناطق الوهابية ، وفى شهر سبتمبر ١٧٩٨غادرت قوة من الجنود الأتراك بغـداد ، وفى البصرة انضمت اليها بعض وحـدات من القبائل ، يقدر عددها بعشرة آلاف مقـاتل ، من منـاطق المنتفك والشمار والظافر ، وقد تحركت هذه القوة الى الاحساء مع مطلع العام الجديد ، وقد قامت أولا بفرض الحصارعلى قلعة الهفوف فى الاحساء،ولكن الحامية صمدت ضدالمحاصرين،وبعد مضى شهرين اضطر على باشا الىرفع الحصار عن الحامية والعودة الى البصرة ، وخلال تراجعه من شمال الاحساء التقى عند منطقة آبار التاج شمال الأحساء بقوات من الوهابيين يقودها سعود بن عبد العزيز،النجل الأكبر للأمير الوهابى . وبعد مواجهة استمرت بضعة أيام تخللها تبادل الحوار بين الطرفين تم الاتفاق بين الأمير سعود وعلى باشا على هـدنة مدتها ست سنوات ، وقد اصطحب على باشا فى عودته الى بغداد مندوبا عن الوهابيين كلف بالتصديق على المعاهدة .

وبعد عام واحد من ابرام تلك المعاهدة استأنف الوهابيون غاراتهم على العراق ، وبنهاية عام ١٨٠٠ نقضوا تلك المعاهدة نقضا تاما . وقـد تضاعفت غاراتهم خلال شتاء سنة ١٨٠٠ — ١٨٠١ وانتهت بمجـزرة رهيبة وأعمال السلب والنهب فى كربلاء ، وكان ذلك فى ربيع ١٨٠١ ، ففى صباح يوم ٢٠/٤ ظهرت فجأة قوة من الوهابيين تقدر بـ ١٢ ألف رجل أمام المدينة،وقد صادف ان كان معظم السكان خارج المدينة فى النجف لتـأدية الحج ، وقـد انقض الوهابيون على المدينة من المدخل الغربى واندفعوا الى ضريح الامام الحسين

حيث عاثوا فيه سلبا ونهبا وتدميرا ، كما دمرت نصف القبة الذهبية لضريح الحسين (رضى الله عنه) ، ثم انتقل الغزاة الى الأحياء الأخرى من المدينة وعملوا فيها سلبا ونهبا وقتلا ، وكانوا يقتلون كل من يصادفونه ويدمرون كل شيء أمامهم ، وفى الساعة التاسعة من ذلك اليوم انسحب الوهابيون حاملين معهم الكثير من الغنائم التى استولوا عليها الى جانب الأسرى تاركين المدينة وراءهم حطاما وأنقاضا تضم تحتها ما لا يقل عن ٥ آلاف قتيل .

وعلى الفور اجتاحت العالم الشيعى موجة من الذعر بعد وصول أنباء تلك المجزرة ، فقد طالب شاه فارس الذى كان مواطنوه أكثر الضحايا بانزال العقاب الشديد بالوهابيين واستعادة الغنائم والأسلحة التى استولوا عليها . أما سليمان باشا فقد أصيب بالذهول لدرجة أنه عجز عن اتخاذ أى اجراء ، وعرض الموضوع على هارفورد جونز المقيم البريطانى فى بغداد ليتوسط لدى الوهابيين للافراج عن الأسرى والتفاهم على طريقة دفع الفدية ، وفى نهاية العام أصدر سليمان باشا أوامره باعداد قوة كبيرة من قبائل المنتفك والظافر والشمار للتحرك الى الاحساء تحت قيادة ثوينى السعدون أكبر مشايخ المنتفك ، ولكن الحملة لقيت نهاية فاجعة ، فقد اغتيل قائدها ثوينى من قبل أحد العبيد الزنوج عندما كانت القوة تعسكر فى منطقة آبار الشعيبية الواقعة على بعد ٣٠ كيلو جنوب الكويت ، أما القوة نفسها فقد لاذت بالفرار أمام القوة الوهابية التى كان يقودها سعود بن عبد العزيز ، وبعد بضعة أشهر وفى يوم ٧ أغسطس ١٨٠٢ توفى سليمان باشا ، ويقال انه قد صرح قبل موته (بأنه لا يجوز أن أبقى حيا بعد مذبحة كربلاء) .

كانت الحجاز هى الهدف الثانى للوهابيين، وقد كانت الحجاز من الناحية الاسمية تعتبر ولاية من الولايات العثمانية ، ويحكمها كبير أشراف مكة وأسرة

الشريف هى من سلالة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وكان يقدر عددها فى ذلك الوقت بنحو ٢١ فردا يسكن معظمهم فى الحجاز ، وعلى الأخص فى مكة والمناطق المجاورة لها . غير أن الصراع على السلطة والحكم بين أفراد تلك الأسرة وعلى الأخص على الخلافة حولت الحياة السياسية فى الحجاز الى مجتمع يسوده الفوضى والعنف .

وكان يحدث أن ينجح أحد هؤلاء الأشراف أحيانا فى فرض النظام غير أن هذا النوع من الحكام كان نادرا جدا . وكان دخل الحجاز يأتى من الرسوم التى تفرض على الحجاج فى موسم الحج ، ومن المنح والمعاشات المخصصة للأمراء من السلاطين العثمانيين ، ومن أموال الحرمين أو الأماكن المقدسة ، كما كان يأتى من الرسوم الجمركية فى جدة . وبهذه الأموال كان شريف مكة ينفق على أفراد الأسرة وعلى غيرهم من سكان مكة والمدينة ، كما كان يدفع اعانات الى شيوخ القبائل ذوى النفوذ .

وقد تنبأ الشريف غالب بن مساعد ، الذى تولى الحكم فى أواخر القرن الثامن عشر ومن خلال استقرائه للأحداث فى المنطقة ، بنهاية حكم أشراف الحجاز واضمحلال سلطانهم على الأماكن المقدسة . وابتداء من عام ١٧٩٠ قام الشريف بحملات متلاحقة على الوهابيين على امتداد المنطقة الغربية لنجد لتطويقهم وتصفية نفوذهم . كما أخذ فى نفس الوقت يندد بهم أمام مسلمى العالم ، ويتهمهم بالهرطقة وبالعمل على تقويض الاسلام . غير أن محاولاته كلها ذهبت أدراج الرياح ، حتى اضطر فى نهاية القرن الى اتخاذ موقف الدفاع منهم ، وفى عام ١٧٩٩ ارغمت الظروف شريف مكة على أن يشهد دخول سعود دخول الفاتحين ليؤدى فريضة الحج ، وكانت ترافقه حاشيته العسكرية ، وفى أواخر عام ١٨٠٢ استولى الوهابيون على الطائف . ثم فى مطلع العام الثانى احتل سعود مكة نفسها ، مما اضطر غالب الى مغادرة المدينة والانسحاب الى جدة ، وفى ٢٧ ابريل تمكن سعود من دخول مكة دون أن يلقى أى مقاومة .

وعلى نقيض سلوكهم فى كربلاء التزم الوهابيون الاعتدال فى الأماكن المقدسة ، ولكنهم قاموا بنزع الكسوة الثمينة عنها ولكنهم لم يمسوا الكعبة بسوء . كما قاموا بازالة القباب والشواهد من على أضرحة الأولياء بما فى ذلك ضريح السيدة خديجة زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام ، كما أغلقوا المقاهى ومنعوا تدخين النارجيلة والحشيش ، كما اضرموا النار فى بيوت الدعارة وفرضوا عقوبات مشددة على المدخنين والمعاقرين للخمر ، كما قاموا بالقضاء على كل مظاهر الترف والفساد والشهوات ، وقد أخذ الأمير سعود وأتباعه فى الاتصال برجال الدين والعلماء والمشايخ بهدف اقناعهم بصحة تفسير الوهابيين للاسلام . وقد تجاوب معهم كثيرون ، وجاء على لسان المشتركين فى الاجتماع الذى دعا اليه زعماء الوهابيين (بأن العلماء ورجال الدين يقرون مبدأ العقيدة الوهابية) ولم يعترض أى منهم على الأحكام التى أصدروها باعدام بعض المواطنين ، وانما اعتبروها أحكاما صحيحة تتفق تماما مع جوهر العقيدة الاسلامية(١) ، وقد بعث سعود برسالة الى السلطان العثمانى فى القسطنطينية يحذره فيها من ارسال المحمل « الى الكعبة أو دخول موكب الطبول والزمور » (لأن الدين الاسلامى يحرم هذه البدع)(٢) ، وبعد وفاة الأمير عبد العزيز وما أعقب ذلك من انسحاب الوهابيين من مكة توقف صدور تلك القوانين .

---

(١) ترجمة لنشرة أصدرها عبد الله حفيد عبد الوهاب بقلم اوه. كنبلى مجلة الجمعية الآسيوية فى البنغال .

(٢) رحلات الى الهند وسيلان والبحر الأحمر والحبشة ومصر خلال سنوات ١٨٠٢ — ١٨٠٣ المجلد الثالث طبعة لندن ١٨٠٩ ص ٣٨٩ الفصل الثانى تأليف الفياكونت فلنشيا كان فلنشيا وقتها يمر بمنطقة البحر الأحمر . وقد كتب يعلق على تلك الأحداث بقوله : (ان تعاليم محمد تلزم اتباعه من المسلمين بزيارة مكة ولو مرة واحدة فى حياتهم غير أن تطبيق هذه الفريضة أصبح متعذرا ، فمكة الآن تعج بقرقعة السلاح وتخضع لحكام ينكرون على المسلمين هذه الفريضة التى ظلوا متمسكين به طوال اثنى عشر قرنا . ان حكم آل البيت قد انتهى الآن — على الرغم من أن القرآن سوف يبقى محاطا بالتقديس لفترة طويلة من الزمن وفى أجزاء كبيرة من قارة آسيا وخاصة بعد أن دخل السعوديون الى مكة فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٠٣ .

فى الوقت الذى كان الوهابيون يكثفون هجماتهم على العراق كانوا فى نفس الوقت يشنون الغارات على شبه جزيرة قطر . وعلى المنطقة الجنوبية (عمان) وساحل القرصنة ، ففى مطلع عام ١٨٠٠ تحركت قوة من الوهـابيين يقدر عددها بسبعمائة رجل بين خيال وراكب جمل ، وكانت وجهتها الظفرة بقيادة سالم الحارق الذى كان من القواد البارزين فى جيش الأمير سعود . وكان الحارق عبدا من أصل نوبى ، وفى أوائل فبراير وصلت القوة الوهابية الى واحة البريمى،أقصى خط دفاعى لعمان من الجهة الشمالية ، وعند وصول الحارق الى تلك المنطقة وجه رسالة الى السيد سلطان بن أحمد فى مسقط، يدعوه فيها الى اعتناق مذهب محمد بن عبد الوهاب ، ونبذ المذهب الاباضى والاعتراف بالسلطة الزمنية والروحية للأمير عبد العزيز ، غير أن السـيد سلطان قد رد على رسالة الحارق بشن حملة على سالم الحارق عن طريق وادى الجزى ، وقد اشترك فى الحملة مع سلطان أخوه قيس والى صحار ، وقـد التقى الجيشان فى البريمى،ولكن القائد الوهابى عاد أدراجه بسرعة من الواحة واتجه الى رأس الخيمة فى الطريق الشمالى لساحل القرصنة لطلب النجـدة من القواسم ، وقد وجد الحارق أن القواسم على استعداد للاشتراك معـه فى شن هجوم على آل بوسعيد ، وقد تحرك الحارق والقواسم عبر وادى القور عن طريق ساحل الشميلية غير أنه حوصر من قبل سلطان وقيس اللذين كرا عليه بالهجوم من واحة البريمى ، وقد ارتبـك جيش الحارق واضـطر الى التراجع الى الواحة عن طريق الساحل،بينما عقد أنصاره القواسم معاهدة سلام مع السلطان . ولـما كان حاكم مسقط مصمما على طرد الحارق من أراضى عمان نهائيا فقد قرر ملاحقتهم ، غير أن جيشه أصيب بنكسة على يد الخيالة الوهابية مما اضطره الى التخلى عن المطاردة ، وقد توصل اخيرا حاكم عمان الى اتفاق مع القائد الوهابى بالتنازل له عن واحة البريمى . ولكن تلك المعاهدة

كانت أفدح خطأ ارتكبه السيد سلطان فى حياته لأن مواطنيه اضطروا لدفع الثمن غاليا عن تلك المعاهدة فى السنوات المقبلة(١) .

كان الحارق يعلم أن البريمى هى مفتاح الطريق البرى الى عمان ، كما انها المنطقة الوحيدة التى توجد فيها موارد للمياه وسط مئات الأميال من الصحراء القاحلة التى تفصلها عن الأحساء ، بالاضافة الى موقعها على مفترق الطرق بين عمان وساحل القراصنة ، فعلى مسافة ١٢ ميلا الى الشرق تقع سلسلة جبال الحجر الغربى التى يخترقها وادى الجزى الذى يمتد الى الساحل العمانى للخليج ، كما أنه يمتد من الشمال والى الغرب الى حدود الشارقة ورأس الخيمة وابو ظبى ، ومن الجنوب الى طريق ضنك وعبرى والى ماوراءها حتى نزوى وجبرين وأزكى التى هى قلب عمان ، وتبدو البريمي فريدة بموقعها ، فمساحتها نحو ٦ أميال عرضا وهى أقرب ماتكون دائرية فى شكلها . والى الجنوب مباشرة منها يقع جبل حفيت ، وهو مجموعة من الكتل الصخرية الضخمة التى تطل مباشرة على الساحل المحيط بها ، ومن هذه المنطقة ومن السفوح القريبة لجبال الحجر يحصل سكان البريمى على حاجتهم من المياه التى تصلهم عن طريق قنوات جوفية تسمى بالأفلاج(١) ، وتوجد فى هذه الواحة بعض القرى التى تحيط بها قلاع بنيت من الأحجار والطين ، اكبرها قصر الخندق الذى يقع من الناحية الجنوبية من قرية البريمى ، ومنه تستمد القرى اسمها ولا يعرف الآن عدد المستعمرات التى كانت فى

---

(١) متفرقات من أرشيف حكومة بريطانيا مجلد ٤٧١ اعداد من اتشه. بوجل (المقيم البريطانى فى مسقط) الى جوناثان دنكان ١٢ مارس ١٨٠٠ ومجلد ٤٧٢ من بوجل الى دنكان ٢/٤/١٨٠٠ انظر كذلك السادة والأئمة فى عمان وتقرير المقيم البريطانى فى الخليج ١٨٨٧ — ١٨٨٨ وسيرة السيد سلطان بن الامام احمد .

(١) الافلاج (مفردها فلج) .

الواحة عام ١٨٠٠ غير أن ثلاثة من القرى الموجودة حاليا وهى سعره وحماسة والعين كانت موجودة بصورة مؤكدة فى ذلك الوقت(٢) ، وتضفى خمائل النخيل القريبة من القرى منظرا جميلا على الواحــة . والى جانب ثمار البلح تنتــج البريمى الفواكه بكثرة بالاضافة الى القمح والبن الذى يزرع على منحدرات جبل حفيت،كما تربى فيها المواشي،وتعتبر الواحة المنتج الطبيعى لقبائل البدو فى المنطقة الذين يذهبون لمقايضة محاصيلهم أو بيع مواشيهم . وقدقام الحارق ببناء قلعة سماها قصر الصبارة جنوب قصر الخندق،وذلك لتدعيم مركزه فى الواحة ، ثم استدار لاخضاع قبائل الظاهرة وساحل القراصنة أو لكسب ولائها ، ومما ساعد الحارق على ذلك هو أن أكثرية قبائل المنطقة الشمالية سنية المذهب ، وتنتمى الى القطاع السياسى الغافري ، ونظرا لأن المذهب السنى أكثر بساطة من المذهب الاباضى فقد اعتنقت هـــذه القبائل المذهب الوهابى بسهولة وابدوا استعدادهم للاشتراك فى اى عمليات للقرصنة ضــد الهناوية الذين يقطنون المنطقة الداخلية فى عمان .

أما قبيلة النعيم وهى أكبر قبائل البريمى وقبيلة الظاهرة فقد انحازت الى الحارق واشتركت القبيلتان ليس فى اخضاع قبيلة الظواهر التى رغــم كونها سنية المذهب الا أنها تنتمى سياســيا الى الهناوية وتدين بالولاء لآل بوسعيد فحسب ، وانما فى اخضاع قبائل الغافرية الأخـــرى كبنى قتب والشوامس الذين يحتلون الأطراف الغربية لوادى الجزى(١) . أما على ساحل القرصنة فقد واصل الحارق انتصاراته على الغافرية التابعين لاتحاد القواسم الذين وجدوا فى المذهب الجديد فرصة أخرى للانغماس فى عمليات السلب والنهب والأعمال العدوانية ، على الرغم من أن صقر بن راشــد شــيخ مشايخ

---

(٢) أما القرى الأخرى الموجودة حاليا فهى جيمى ، حلى ، والقطارة ، والمطيرد ، والمويقى .

(١) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٢٨ ـ ٣٣٠ ترجمة بادجر .

القواسم كان يقاوم التسلط الوهابى على المنطقة(٢) وكان الحارق يقبض الزكاة من جميع القبائل الموالية للوهابيين وكانت الضريبة تدفع رسميا للأمير الوهابى.

أما قبائل بنى ياس فلم يكن نجاح الحارق معهم كبيرا ، ولكن الوهابيين كانوا يحكمون قبضتهم على عمان الشمالية فى الوقت الذى كان سلطان بن أحمد يستنزف طاقاته فى محاولات لاحتلال البحرين،غير أن محاولاته لاحتلال الجزيرة فى عام ١٧٩٩ منيت بالفشل ، أما فى المحاولة الثانية سنة ١٨٠٠ فقد نجح فى ارغام آل خليفة على دفع الزكاة . ولكنهم سرعان مانقضوا التزامهم هذا مما اضطره الى شن حملة اخرى عليهم ، وقد اشترك معه فى الحملة الأخيرة شيخ بوشهر ، أما شيوخ آل خليفة فقد فروا الى زبارة فى قطر أو الى الكويت عند أبناء عمومتهم .

وقد أقام السلطان حامية عمانية فى جزيرة المحرق وولى عليها نجله الأصغر سالم البالغ من العمر ثلاثة عشر عاما آنذاك .

وقد استنجد شيوخ البحرين بالأمير السعودى عبد العزيز لاسترجاع البحرين ، وقد وافق على مدهم بالمساعدة شريطة أن يعترفوا بسلطته ويدفعوا له الزكاة .

وفى عام ١٨٤٠ طرد العمانيون من البحرين وتخلى سلطان بن أحمد نهائيا عن فكرة الهجوم على البحرين مرة أخرى خوفا من اصطدامه بالوهابيين الذين أصبحت لهم اليد الطولى فى سياسة الجزيرة العربية . وقد قرر أن يتوجه

---

(٢) من التقارير السنوية للمقيمين البريطانيين فى الخليج ١٨٨٧ — ١٨٨٨ اعداد مايلز « سيرة حياة سلطان بن أحمد » .

الى الحجاز فى شهر يناير سنة ١٨٠٣ لأداء فريضة الحج(١) .

ما كاد سلطان يغادر البلاد حتى انبرى ابن أخيه بدر بن سيف للاستيلاء على السلطة . ولكن محاولته فشلت وفر من البلاد الى عجمان ، على ساحل القراصنة ومنها الى الدرعية عاصمة الوهابيين . وعند وصوله كانت مكة على وشك أن تسقط فى أيدى الوهابيين فاستنجد به الشريف غالب ، وعند عودته الى عمان بعث الى الشريف ببعض المال والمقاتلين غير أنهم وصلوا متأخرين جدا بحيث لم يكن من وجودهم أى فائدة . ولكن تلك المبادرة من جانب حاكم مسقط أثارت ثائرة الأمير عبد العزيز ، فأصدر أمره فى سنة ١٨٠٣ الى قائده سالم

---

(١) ان بعض الالتباس يكتنف بتسلسل الأحداث فى البحرين فيما بين عام ١٨٠٠ — ١٨٠٢ فلوريمر فى (دليل الخليج) ص ٨٤١ — ٨٤٢ يذكران الاحتلال العمانى للمحرق امتد من عام ١٨٠٠ — ١٨٠١ غير أن مايلز فى كتابه (سيرة السيد سلطان) وفى التقرير السنوى للادارة البريطانية فى الخليج ١٨٨٧ — ١٨٨٨ ص ٢٦ ، ص ٢٧ وروث (فى مذكرات حول نجد التقرير السنوى للادارة البريطانية فى الخليج ١٨٧٩ — ١٨٨٠ ص ٣٩ يذكران الاحتلال المذكور قد امتد من عام ١٨٠١ الى عام ١٨٠١ الى عام ١٨٠٢ وعلى أى حال فان روث يشير فى موضع آخر (لمحة عن تاريخ عمان من ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ ص ٢٤) بأن الاحتلال العمانى للبحرين وقع فى عام ١٧٩٩ عندما عين سالم حاكما عليها وان الاحتلال الثانى الذى تم فى عام ١٨٠١ لم يدم الا فترة قصيرة . أما فرانسزواردن فيحدد ذلك التاريخ بعام ١٨٠٠ فى كتابه (لمحة عن العتوب) وفى عام ١٨٠١ فى كتابه (لمحة عن الوهابيين) مجموعة وثائق حكومة بومباى المجلد الرابع والعشرين ٣١٦ ، ٤٢٩) وهو يحدد عامى ١٨٠١ ، ١٨٠٢ كتاريخ لاستعادة آل خليفة للبحرين ويتحدث الكابتن دافيد. ستون المقيم البريطانى فى مسقط يومئذ فى رسالة تاريخها ٢٠ يوليو ١٨٠١ عن احتلال متوقع للبحرين وثائق متفرقة لحكومة بريطانيا مجلد ٤٧٧ وربما كان يشير بذلك الى الحملة الموفقة التى أرسلها السلطان فى ذلك العام . . . .

بأن يشن هجوما شاملا على عمان ، وأن يشجع الوهابيين على القيام بحملات قرصنة ضد سفن مسقط ، كما ارسل أوامر مماثلة الى كل من آل خليفة في البحرين وآل الصباح في الكويت . وفى منتصف الصيف نجح الحارق فى اختراق سلسلة جبال الحجر الغربى ، وبعدها اجتاح الباطنة وارتكب جنوده أعمال سلب ونهب وقتل فى المناطق التى استولوا عليها .

وبنهاية الصيف اضطر السلطان الى طلب السلم ، الأمر الذى تمخض عن عقد هدنة مدتها ثلاث سنوات بين الطرفين ، اشترط فيها أن يدفع السلطان الزكاة سنويا بواقع ١٢ الف ريال للأمير الوهابى ، وأن يسمح للوهابيين بالدعوة الى مذهبهم حتى يتسنى تحقيق الاصلاحات فى البلاد، ولكن تلك الاتفاقية كانت مجرد خطة لكسب الوقت ريثما تصل امدادات جديدة من نجد .

وبفضل الامدادات الجديدة التى وصلت الى الحارق وبمن انضم اليه من قبائل الظاهرة انقض القائد السعودى على الباطنة مرة أخرى ، وقد التقى بسلطان فى مدينة السويق حيث منيت قوات السلطان بهزيمة أخرى ، ولذلك واصلت قوات الحارق زحفها صوب مدينة صحار وفرضت الحصار عليها . وفى أثناء ذلك وصلت اخبار الى عمان تفيد بأن عبد العزيز قد اغتيل أثناء تأديته الصلاة فى مسجد الدرعية يوم ٤ اكتوبر ، وكان القاتل من الشيعة الفرس ممن ذبح الوهابيون أطفالهم فى كربلاء ، وقد أدى ذلك الى انتشار الفوضى فى صفوف قوات الحارق، وبالتالى رفع الحصار عن صحار ، وتراجع الوهابيون الى البريمى ، وقد انتهز القواسم بزعامة شيخ مشايخهم سلطان بن صقر تلك الفرصة فعقدوا صلحا مع السيد سلطان على الرغم من انهم لم يكن لهم أى دور فى القتال ، وقد فعلوا ذلك خشية أن يفقدوا مصائد اللؤلؤ التابعة لهم وحذا حذوهم آل خليفة بينما استجاب الكويتيون الى مطالب الوهابيين .

جاءت وفاة عبد العزيز خاتمة لمرحلة من مراحل التوسع الوهابى ، فقد امضى الوهابيون السنوات الأولى من حكمهم فى استغلال المكاسب التى تحققت

لهم فى مستهل حركتهم وفى تصفية جيوب المقاومة على الحدود الشرقية والغربية لشبه الجزيرة . وقد تسلم سعود بن عبد العزيز زمام الأمور فى أوائل عام ١٨٠٤ فأنجز عملية اخضاع بقية الحجاز لسلطانه . فتقدمت قوة من الوهابيين لفرض الحصار على المدينة والاستيلاء على ينبع الواقعة على البحر الأحمر . وقد استسلمت المدينة للسعوديين فى شهر ابريل ، وتم تعيين حاكم وهابى عليها ، كما بدىء فى تطبيق التعاليم الوهابية بمنتهى الصرامة ، غير أن الوهابيين لم يمسوا ضريح الرسول صلى الله عليه وسلم بسوء، وقد تمكن شريف مكة من استعادة سيطرته على هذه المدينة فى غمرة الفوضى التى سادتها بعد مقتل عبد العزيز، بعد أن سمح له الوهابيون بالبقاء فى الحكم بشرط تطبيق المفهوم الوهابى للاسلام(١) . وخلال الاضطرابات توقفت مراسم الحج تماما وامتنعت قوافل الحج من فارس من السفر للحجاز، كما تعذر على قوافل الحج من فارس السفر للحجاز ، وتعذر على قوافل الحج السورية أن تصل المدينة فى عام ١٨٠٣ . وعلى الرغم من الغضب الذى استولى على الأمة الاسلامية كنتيجة لتلك الأحداث الا أن المسلمين لم يتحركوا . فقد كان السلطان سليم الثالث مشغولا بالصراعات السياسية فى أوربا والقسطنطينية ، بينما ظهرت بادرات للرد والانتقام من الوهابيين ، ففى عام ١٨٠٤ دعا سليم باشا الثالث كلا من عامليه فى سوريا وبغداد لاعداد حملة عسكرية مكثفة ضد الوهابيين كما بادر سلطان بن احمد بعد أن علم بأمر تلك الحملة الى التحرك الى البصرة على رأس قوة من الأسطول العمانى للمشاركة فيها ، ولكنه فوجىء عند وصوله بأن باشا بغداد لم يتخذ الاستعدادات الكافية لاعداد الحملة ، ثم تبين بأن

---

(١) لم يتوقف الشريف غالب فى جهوده لاستعادة الحكم فى شهر يونيو ١٨٠٤ ووجه نداء الى قائد البارجة فوكس وكانت فى ذلك الوقت فى البحر الأحمر لمساعدته فى طرد الوهابيين من ينبع (وثائق حكومة بريطانيا مجلد ٤٧٩ رسالة من الكابتن جى. جى. فاشرن الى جوناثان دنكان بتاريخ ١٨٠٤/٧/١٣ .

الحملة لن تخرج الى حيز الوجود على الاطلاق . وقد عاد السيد سلطان الى مسقط فى غاية الاستياء من الأوضاع ، وعند وصول سلطان الى منطقة قريبة من باسيدو ، وعلى الطرف الغربى لجزيرة قشم انتقل من الفرقاطة جنجاوا الى سفينة صغيرة لكى يعبر بها الى الشاطىء ولكنه فوجىء بوجود ثلاث سفن لم تكن فى مرمى الفرقاطة راسية بالقرب من الجزيرة ، فانقضت السفن الثلاث على سفينته وأصيب اصابة قاتلة ، ولم يتضح ما اذا كانت تلك السفن الثلاث التى اعترضت سفينة سلطان تابعة لقبيلة الشيوخ التى تقيم فى شبه جزيرة مسندم أم لا ، وانها كانت تكمن فى تلك المنطقة للسطو على السفن التى تمر بها أو ربما تكون — وهذا أقرب الاحتمالات — سفن القواسم التى كانت موجودة لنفس الغرض ، على أننا لا نستطيع الجزم بأن الهجوم على سفن حاكم مسقط كان خطة مدبرة . وأعقب وفاة سلطان نشوب اضطرابات مسلحة فى الخليج ، فقد تحرك القواسم فى محاولة لتهديد الملاحة التابعة لسلطنة مسقط ، فتمكنوا بالاشتراك مع أبناء عمومتهم ، سكان لنجة على الساحل الفارسى للخليج وبنى معين سكان قشم وهرمز ، من الاستيلاء على هذه الجزر فى شهر فبراير ١٨٠٥ ، كما تمكنوا فيما بعد من الاستيلاء على بندر عباس وفرض حصار على ميناب ، التى لا تبعد أكثر من بضعة أميال من بندر عباس ، وما أن تمت لهم السيطرة على مضايق هرمز حتى أصبحوا فى وضع يمكنهم من تهديد ومهاجمة أى سفينة قادمة الى الخليج أو ذاهبة منه ، وفى أواخر عام ١٨٠٤ استولى القواسم على مركبين أوربيتين هما شنون وترثرمر تابعين لصمويل مانستى ممثل شركة الهند الشرقية فى البصرة ، وفى شهر يناير ١٨٠٥ هاجم أسطول من ٤٠ سفينة شراعية تابعة للقواسم طراد الشركة مورنجتون المسلح بـ (٢٤ مدفع) الذى كان وقتها بالقرب من جزيرة بوليور(١) غير أن مدفعية الطراد أرغمتهم على الفرار .

---

(١) الوثائق السياسية لحكومة بومباى مجلد واحد ، خطاب من الحاكم العام الى مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٠٥ .

لم تكن هذه الاعتداءات هى الأولى من نوعها التى يقوم بها القواسم على السفن التى ترفع العلم البريطانى، فقد سبق أن اضطرت احدى سفن الشركة، وكانت تحمل البريد، الى خوض معركة استمرت ثلاثة أيام ضد ستة سفن للقواسم قبل أن يتمكن القواسم من الاستيلاء عليها ويطالبوا بفدية قدرها ٤٠٠٠ روبية ، وفى يناير سنة ١٧٧٩ — كانت السفينة سكركتش فى طريقها من مسقط الى البصرة، وفى الطريق اعترضتها ثمانية أو عشرة سفن تابعة للقواسم، ولكنها تغلبت عليهما جميعا ، وبعد شهر من هذا الحادث تغلبت السفينة على هجوم قام به القواسم عليها أثناء سيرها فى الخليج . وفى عام ١٧٩٠ بينما كانت السلفينة باجلربر فى طريقها من البنغال الى بوشهر استولى القواسم عليها بالقرب من مسندم ، وفى يوم ١٨ مايو ١٧٩٧ بينما كانت السفينة باسيم تحمل بريد الشركة هاجمتها نحو ٢٠ سفينة للقواسم بالقرب من جزيرة قيس واستولت عليها وسحبتها الى رأس الخيمة ولكن القواسم عادوا وأفرجوا عنها بعد بضعة أيام ، وفى أكتوبر من نفس العام بينما كان طراد الشركة فايبر راسيا فى ميناء بوشهر هاجمته بعض سفن القواسم فى محاولة للاستيلاء على بارود الباخرة والأسلحة التى كانت تحملها ، ولما كان قبطان الطراد وأغلبية البحارة على الشاطىء فقد أصبح الأمل ضئيلا فى امكان التغلب على القواسم ، غير أن البحارة عرفوا كيف يتصرفون ، فقد قاموا بقطع حبال الطراد ، وبذلك نجحوا فى احباط محاولة القراصنة ، ثم قاموا بعد ذلك باطلاق النار علي سفنهم لاغراقها .

وقد تم ارسال احتجاج الى الشيخ صقر بن راشد شيخ القواسم الذى رد على الشركة بأن السفن المهاجمة ليست تابعة له وانما هى لأهل لنجة(١) .

---

(١) وثائق حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٣٠٢ ، لمحة تاريخية عن القواسم ، (تأليف اف. واردن) (والأسطول الهندى) تأليف لو الجزء الأول ص ٣١٣ (بلدان وقبائل الخليج) تأليف مايلز فصل اثنين ص ٢٧٥ — ٢٧٦ ص ٢٨٨ .

وتختلف اعتداءات القراصنة سنة ١٨٠٤ عن الاعتداءات السابقة لهم ، اذ أن الاخيرة اصطبغت بالصبغة الدينيةوان كان من المشكوك فيه أن يكون أمراء نجد هم المحرضين لتلك الاعتداءات(١) . كما اننا لا نتصور أن يكون اعتناق القواسم للمذهب الوهابى هو الذى أثار فيهم نزعة القتال، كما اعتنق قواسم لنجة المذهب الوهابى ، غير أنه لم يتضح حتى ذلك الوقت أن قواسم لنجة وقواسم رأس الخيمة قد أصبحوا خاضعين للوهابيين ، صحيح انهم كانوا يدفعون الزكاة الوهابيين الا أنهم لم يكونوا يسلمون خمس مايستولون عليه من غنائم الى السلطات الوهابية فى الدرعية ، وهى الزكاة التى اعتاد الوهابيون أن يفرضوها على اتباعهم(٢) .

ولم تظهر الأوساط المسئولة فى بومباى اغتباطها لوفاة سلطان وظهور القواسم على المسرح .

وبعد اغلاق دار الاعتماد البريطانى فى مسقط فى نهاية عام ١٨٠٣ تقلص الاهتمام بهذه البلاد ، ولما توفى أحد المعتمدين البريطانيين هناك ومرض آخر

---

(١) لا أتصور أن التصرف الأخير للعرب القواسم فى الاستيلاء على السفينتين تريمر وشانون والهجوم على مورننجتون هى نتيجة لرغبات أو أوامر شيخ الوهابيين (من وثائق مجلس ادارة شركة الهند مجلد ١٩٢ من مانستى الى جرانت (سكرتير حكومة بومباى) بتاريخ ١٨٠٥/٤/١٩) .

(٢) يعتبر الشيخ غذيف فى لنجه الواقعة على الجانب الفارسى من الخليج قاسميا بالولادة فهو عم سلطان بن صقر حاكم راس الخيمة على الجانب الغربى من الخليج ولكنه كان وهابيا بالمذهب وكان يدفع الزكاة الى سعود الزعيم الجديد للوهابيين ولأنه كان يقيم على الساحل الفارسى فقد كان يعتبر نفسه مواطنا فارسيا كيفما اتفق رغم انه لم يكن يأتمر بأوامر شاه فارس الا فيما كان ينفق ومصلحته (وثائق مجلس ادارة شركة الهند مجموعة ٤١٥٥ مجلد ١٩٢ من سبتون الى دنكان مسقط ١٨٠٥/٨/١٤ .

بالحمى لشدة حرارة الطقس اكتفت حكومة بومباي بأن توكل أمر الحفاظ على مصالح البحرية الى السيد سلطان نفسه اعتقادا منها بأن له بعض النفوذ فى الخليج ، وان كان ذلك الاعتقاد لم يكن يتفق مع سلوكه السياسى . وقد تبين فيما بعد انه لو أريد لمسقط أن تستمر فى القيام بذلك الدور فلابد من مساندتها والتأييد والمساعدة لها ، وعلى ضوء هذا الاعتقاد طلب الكابتن سيتون فى مارس ١٨٠٥ بأن يعود الى مسقط لفتح دار الاعتماد ليقدم مساعدته لأحد المرشحين من أنجال سلطان لتولى الحكم . وقد نصحه جورج بارلو الحاكم العام للهند فى ذلك الوقت بمنح تأييده للمرشح الذى يتعهد باقامة الحكم العادل، ويشترط ان يتم تقديم تلك المساعدة على أسس لا تورط الحكومة البريطانية فى حرب ضد مسقط(١) .

وضع الطراد البريطانى مورنجتون تحت تصرف سيتون لتدعيم موقفه فى أى قرار قد يتخذه وبشرط أن لا يتعارض مع سياسة السلطان الجديد وفى العمل على استعادة السفن والبضائع التى استولى عليها القواسم ، وقد قيدت حرية سيتون فى التصرف الى حد كبير ، وجاء فى التعليمات التى صدرت اليه ، انه فيما يتعلق بأى اجراءات قد تتخذ ضد القواسم فينبغى بأن تلتزم منتهى الاعتدال معهم ، وأن تسعى الى تهدئة الأوضاع بالمفاوضات وبأن لا تلجأ الى العنف تحت أية ظروف .. كما ينبغى أن يتجنب أى صدام مع الوهابيين أو أى من الحكومتين التركية والفارسية(٢) وقد سبق أن صدرت نفس التعليمات الى قائد طرادات الشركة(٣) .

(١) حول مراسلات الخليج ١٨٠١ — ١٨٥٣ ص ٣٤ الحاكم العام للهند الى مجلس حاكم بومباى فورت وليم ١٨٠٥/١/١٠ .

(٢) مجموعة من وثائق مجلس ادارة الشركة الحلقة ٤١٥٥ مجلد ١٩٢ من دنكان الى سيتون ١٨٠٥/٣/٣ .

(٣) المراسلات السياسية لحكومة بومباى مجلد واحد من الحاكم العام الى مجلس ادارة الشركة ١٨٠٥/٢/٢٦ .

لكنه قبل أن يغادر سيتون بومباى كان النزاع على السلطة فى مسقط قد انتهى . فقد عاد السيد بدر بن سيف ابن أخ سلطان من منفاه بعد زيارته لقطر حال سماعه بوفاة عمه . وعند وصوله وجد كلا من سعيد وسالم نجلى سلطان محاصرين من جانب عمهما السيد قيسر بن أحمد والى صحار . فاضطر بدر الى أن يطلب النجدة من الحاكم الوهابى فى الدرعية الذى استجاب لطلبه بمنتهى السرعة .

تحركت قوة من جنود الحامية الوهابية فى البريمى الى منطقة وادى الجزى وحاصرت صحار ، كما أبحر أسطول من ١٥ سفينة تحمل ١٥٠٠ مقاتل من البحرين الى مسقط بأمر من الأمير سعود ، وقد أثار وصول الوهابى استياء عميقا فى أوساط العاصمة العمانية خصوصا وأن السفن كانت ترفع أعلاما من أقمشة الستائر التى نهبها من ضريح سيدنا الامام الحسين بن على فى كربلاء ، وقد اضطر قيس الى الانسحاب من مسقط لمواجهة الوهابيين فى صحار ، وبعد ذلك بوقت قصير عقد صلحا مع بدر بن سيف(١) .

عند وصول سيتون الى مسقط فى شهر مايو ١٨٠٥ كان بدر يستعد لاسترجاع بندر عباس من بنى معين خلفاء القواسم ، وقرر سيتون أن يشترك مع بدر فى الهجوم ، وفى يوم ٧ يونيو غادر الأسطول مسقط ومعه الطراد مورنتيجون بندر عباس وبعد قصف استمر طوال اليوم استسلمت الحامية ، وأعقب ذلك فرض حصار على بنى معين فى جزيرة قشم . وفى بداية يوليو حاول اسطول من رأس الخيمة قوامه ٣٠ سفينة فك الحصار عن البلد غير انه وجد نفسه محاصرا فى ميناء قشم . ولم يسمح للقواسم بمغادرة الميناء

---

(١) المراسلات السياسية لحكومة بومباى مجلد واحد مرفق لرسالة سياسية بتاريخ ١٨٠٤/٤/٢٢ من سيتون الى دنكان مسقط فى ١٨٠٥/٥/٢٣ وكتاب « سلاطين وأئمة عمان » ترجمة بادجر ص ١٣ و ١٩ و ص ٢٦٢ — ٢٦٩

الا بعد أن وقعوا هدنة مدتها سبعون يوما ، وهى فترة كانت تكفى لوصـــول امدادات الى بدر من أسطول الجيش العمانى الذى كان يومئذ فى طريقه من البحر الأحمر الى البصرة ، كما يتعهد القواسم بتســـليم السفينة « تريمر » التابعة لمانستى خلال خمسة وعشرين يوما وحمولتها أو مايعادل الحمـــولة نقـــدا .(١)

واعيدت السفينة لأصحابها فى الخريف . وفى مطلع عام ١٨٠٦ بدأ سيتون يتعامل مع القواسم للوصول الى صيغة اتفاق يتعهدون فيه بعـــدم التعرض للسفن التى ترفع العلم البريطانى . وفى يوم ٦ فبراير عقد هذا الاتفاق فى بندر عباس مع ممثل الشيخ سلطان بن صقر شيخ مشايخ القواسم ، تعهدوا فيه باحترام ممتلكات شركة الهند الشرقية ورعاياها ، وفى حالة عدم امتثالهـــم لشروط الاتفاق تفرض عليهم غرامة مالية قدرها ٣٠,٠٠٠ نمسوى . أما اذا أرغموا على نقض الاتفاق بأمر الوهابيين فيتعـــين عليهم أخطـــار شركة الهنـــد الشرقية فى مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وفى مقابل ذلك تنازل سيتون عن قيمة حمولة السلع التى كانت تنقلها السفينة تريمر وسمح للقواسم بالدخول الى موانىء الهند التى كان محظورا عليهم دخولها منذ الهجوم على السفينتين(٢) .

وفى صيف ١٨٠٥ نشب القتال من جديد بين بدر وقيس ابنى احمد ، وعاد بدر مرة أخرى يستنجد بالوهابيين فى البريمى غير أنه لم يدرك خطورة اعتماده على الوهابية ، ففى أكتوبر ١٨٠٥ كتب الى دنكان فى بومباى يطلب من

---

(١) مجموعة وثائق مجلس ادارة الشركة مجلد ١٩٢ حلقة ٤١٥٥ من سيتون الى دنكان ٢٥ يوليو ١٨٠٥ .

(٢) مجموعة وثائق مجلس ادارة الشركة مجلد ٢٦٥ حلقة ٥٦٤٦ ملخص للمحادثات السياسية بتاريخ ١٨٠٥/١١/١ ومضمون رسالة من سيتون الى دنكان مسقط فى ٤ مارس ١٨٠٦ ويمكن الاطلاع على الاتفاق المذكور فى كتاب « المعاهدات » اعداد اشيسون فصل ١٠ ص ١٢١ — ١٢٢ .

البريطانيين مساعدته للتخلص من الوهابيين ، وقام سيتون بتزكية طلب بدر وحذر مرة اخرى من أنه لو قدر للوهابيين ان يسيطروا على عمان فان هذه البلاد سوف تصبح وكرا للقرصنة ، وسوف تهدد سفنها تجارة الهند الغربية، وتأييدا لهذا الاقتراح اقترح سيتون على بدر بأن يبعث الى دنكان بنسخة من الخطاب الذى تلقاه بدر من الأمير السعودى ، الذى يقول فيه بالحرف الواحد: انك من غير شك سوف تبادر الى دخول الحرب المقدسة معنا ضد الهند فأنت فى هذه الحرب لا تقاتل من أجلى أنا ولكنه جهاد فى سبيل الله(١) . غير أن سيتون كان يبالغ فى تقديراته، واذا كان من المؤكد أن هناك نحو ٤٠٠ خيال من الوهابيين يرابطون باستمرار فى بركا على ساحل الباطنة وأن الدعاة الوهابيين يجولون طرقات مسقط يبشرون بالمذهب الجديد ، ويرهبون السكان الا أن موجة من الاستياء اخذت تعم الأوساط القبلية ضدهم ، وتحولت الى عداء سافر شمل قبيلة الظواهر الذين كانوا من أوائل المعتنقين للمذهب الوهابى . وقد اخذ كفاح قيس ضد بدر والوهابيين يتخذ طابعا وطنيا أكثر منه صراعا من أجل السلطة ، وكان هناك شعور عميق بالمهانة فى أوساط أسرة آل بوسعيد لاضطرارهم الى دفع الزكاة للوهابيين والاعتماد على حرابهم ، وكان سعيد اصغر انجال سلطان بن احمد شابا فى السادسة عشرة وكان يكره بدر ويعتقد بانه قد اغتصب منه الحكم . وكان سعيد يعتبر فى الأوساط القبيلية المعارضة للنفوذ الوهابى فى عمان البديل الطبيعى لبدر . وكان على راس تلك الفئة محمد بن ناصر شيخ بنى جابر الذى كان من أكثر المناصرين لوالد السيد سعيد أثناء حياته . وفى صيف عام ١٨٠٦ صمم كل من محمد بن ناصر وسعيد على وضع

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٩٢ حلقة ٤١٥٥ من بدر الى دنكان بتاريخ ٢٢ شعبان ٢١/٢٢٠ أكتوبر ١٨٠٥ ومرفق به رسالة سعود لبدر ورسالة سيتون الى دنكان بتاريخ ١٨٠٥/١١/١٦ مسقط . أنظر ايضا كتاب « لمحة تاريخية عن الوهابيين » تأليف واردن مجموعة وثائق حكومة بومباى فصل ٢٤ ص ٤٣١/٤٣٠ .

خطة للتخلص من بدر . فاستدرجوه الى بركا التى كان سعيد واليا عليها وهناك طعنوه بخنجر طعنة أودت بحياته ، وقام بعملية الاغتيال أحد العبيد النوبيين يوم ٩ يوليو(١) واستطاع الثلاثة بعد ذلك أن يضللوا الوهابيين المرابطين فى البلدة ويصلوا الى مسقط حيث قاموا بتنصيب سعيد حاكما على البلاد خلفا لبدر . وقد بادر قيس بن أحمد الى تقديم التهنئة الى ابن أخيه على توليه الحكم وأعرب له عن تأييده له ، وتبعا لذلك اضطرت القوة الوهابية المرابطة فى بركا الى الانسحاب منها للبريمى ، وقد كتب سعيد الى جوناثان دنكان ، يعلنه بوفاة بدر وتسلمه السلطة فى البلاد(٢) . غير أن السلطات البريطانية فى الهند لم ترض عن الطريقة التى تولى بها سعيد حكم البلاد وبالتالى حجبت اعترافها به حتى ربيع ١٨٠٧ وحتى عندما اعترفت به بعد ذلك فانها قد أوضحت له بأنها سوف تعتبر عمان دولة محايدة فى الصراع القائم بينها وبين فرنسا(٣)،ولفترة من الوقت ظلت الاتصالات البريطانية بحاكم مسقط محدودة . وكانت دار الوكالة مغلقة منذ العام السابق وتقرر تركها مغلقة كاجراء تقشفى من جهة ، وللحد من التورط البريطانى فى شئون عمان من جهة أخرى ، وعلى اى حال فان التطورات التى وقعت فيما بعد أرغمت السلطات البريطانية فى الهند الى تغيير موقفها اثر تطور الصراع مع فرنسا

---

(١) أشار الى هذا الحادث الشيخ منصور فى كتابه (السيد سعيد) ص ٤ — ١٤ كما ورد ذكره أيضا فى كتاب أئمة وسلاطين عمان ص ١٩ — ٢٠ ، ص ٢٨٩ — ٢٩١ .

(٢) وثائق مجلس الوزراء مجلد ٢٥٧ حلقة ٥٦٥٠ من سعيد الى دنكان ١٤ جمادى الأول ١٢٢١ الموافق ٣١ يوليو ١٨٠٦ وقد حدد الكتاب الفترة التى تولى فيها السيد سعيد الحكم بين ١٨٠٤ ، ١٨٠٨ وتوضح الرسالة بأن سعيد تولى الحكم فى سنة ١٨٠٦ وان التاريخ الذى أغتيل فيه بدر هو ٩ يوليو . انظر أيضا المراسلات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٣ جزء ١ من الحاكم العام الى اللجنة السرية فى ١٨٠٦/٨/١٢ .

(٣) أنظر أعلاه ص ٧٨ .

وكنتيجة لانحياز روسيا وتركيا الى جانب نابليون(١) ، وفى يناير ١٨٠٨ صدرت الأوامر الى سيتون بالعودة الى مسقط لفتح دار المثلية البريطانية هناك، وقيل له بأن مهمته وان كانت تنحصر فى مراقبة أى تحركات للفرنسيين ومحاولاتهم لانشاء قاعدة لهم فى الخليج الا أن عليه أن يهتم بالأوضاع فى عمان ، وبعد وصول سيتون بعث بتقرير غير مطمئن الى رؤسائه جاء فيه « أن الحكومة الحالية غير مستقرة ولا يؤيدها الشعب . وأن السلطان بحكم صغره وقلة خبرته قد فقد النفوذ الذى كان لوالده فى الخليج . ولأنه لم يظهر الاهتمام اللائق بشيوخ القبائل الذين وفدوا انفض عنه حتى أصدقاؤه، كما أن سلطته لا تتجاوز الجزء الساحلى من عمان : أما المنطقة الداخلية فانها تدفع الزكاة للوهابيين ، ولولا خضوعه المشين للوهابيين لما ترددوا عن الزحف على ساحل عمان واحتلاله ، وتم استدعاء سيتون لسوء الحظ بعد بضعة أسابيع وكلف بمهمة أخرى فى السند مما حرم حكومة بومباى من مصدر موثوق للمعلومات عن التطورات المزعجة فى الجزء الشمالى من عمان وعلى امتداد ساحل القرصنة طوال بقية العام ، وفى سنة ١٨٠٧ توفى السيد قيس أثناء محاولة كان يقوم بها لطرد القواسم من خورفكان على ساحل الشميلية وكانوا قد احتلوا ذلك المرفأ فى أعقاب الفوضى التى أعقبت وفاة بدر .

بعد وفاة بدر بادر السيد سعيد الذى اشترك فى الحملة التى قام بها قيس على الوهابيين الى تعيين وال من انصاره فى صحار ، وبذلك قطع الطريق على عزان نجل قيس لتولى ولاية المنطقة وبهذا الاجراء خلق لنفسه خصما جديدا فى شخص عزان . وفى خريف العام اختلف سعيد مع محمد بن ناصر شيخ بنى جابر واكبر المؤيدين له ، فغادر الأخير مسقط مستاء وبدأ يراسل الأمير السعودى . ومن السرعة التى استجاب بها الأمير السعودى لمحمد بن ناصر يتضح كيف أن الوهابيين كانوا يتحينون الفرصة لاستكمال سيطرتهم

---

(٤) انظر أعلاه ص ٨٢ .

على المنطقة الجنوبية الشرقية من شبه الجـزيرة ، ففى خريف سنة ١٨٠٧ ارسل العاهل السعودى قوة كبيرة الى البريمى بقيادة مطلق المطيرى،وكان من أقدر القواد الوهابية وعند وصول مطلق الى البريمى بدأ فى بناء قلعة ضخمة وكان يرمى من وراء ذلك الى مد سيطرته ليس على واحة البريمى وحـدها وانما على منطقة الظاهرة كلها .

كذلك تحالف المطيرى مع أقوى زعماء قبائل المنطقة الشمالية من عمان امثال أحمد بن ناصر شيخ بنى غافر ، ومحمد بن ناصر شيخ بنى جابر،وعزان بن قيس والى صحار . وعين كل واحد من هؤلاء مسئولا على منطقته وتابعا للدرعية فى صلاحياته ، كما شملت سياسة مطلق اجـراء بعض التعـديلات فى ساحل القرصنة ، فقد أعفى سلطان بن صقر من مشيخته للقواسم فى خريف سنة ١٨٠٨ لأنه لم يظهر تحمسا لقضية الوهابيين . وفى نهاية العام قبض على صقر ثم نقل سجينا الى الدرعية . وقد عين مكان سلطان حسين بن على شيخ رمس كنائب للأمير الوهابى وشيخا على القواسم وارتفعت قيمة الزكاة السنوية التى كانت تدفع لحكام مكة من ٤٠٠٠ ريال نمسوى الى ١٢٠٠٠ ريال نمسوى. وصدرت الأوامر الى حسين بن على بأن يلقى الى البحر بكل سفينة لديه لتعمل باسم الوهابيين ضد الهراطقة والمرتدين والكفار على السواء ، وأن يرسـل بخمس الغنائم التى يستولى عليها الى الدرعية(١) .

---

(١) أنظر الوثائق السياسية والسرية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٣ مجلد (٢) مجموعة ٢٤ مارس ١٨٠٩ من سيتون الى مالكولم مسقط ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢٣ فبراير ١٨٠٩ ويقدم فرانسز واردن صورة مختلفة بعض الشىء عن أحداث المنطقة الشمالية من عمان خلال فترة ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ فى كتابه «لمحة» (مجموعة وثائق حكومة بومباى المجلد ٢٤) ويرجع سبب هذا الاختلاف فى الأساس الى سوء فهم واردن عندما ألف كتابه فى عام ١٨١٩ ، أما وجهة نظر سيتون فتتفق مع رأى المؤرخ العمانى ابن رزيق فى كتابه « أئمة وسلاطين عمان » ترجمة بادجر ص ٢٩٤ الى ٢٩٨ رغم أن الغموض الذى يحيط بالتاريخ الذى أشار اليـه ابن رزيق .

وفى يوم ٢ مايو ١٨٠٨ هاجمت سفينتان تحملان نحو ٥٠٠ رجل ، طراد الشركة « فيورى » الذى كان فى طريقه من البصرة الى بومباى . وقد وقع الهجوم بعد الظهر فى منطقة تقع على بعد بضعة فراسخ الى الشرق من مسقط، وبعد مطاردة دامت عدة ساعات تمكنت مدفعية الطراد من ابعاد بحارة السفينتين عن الطراد(١) ثم بعد أسابيع ثلاثة التقت السفينة منيرفا التابعة لمانستى بأسطول من سفن القواسم يقدر بنحو ٥٠ قطعة بحرية بالقرب من رأس مسندم ، وكان ذلك يوم ٢٣ مايو . وقد ظلت السفينتان تدافعان لمدة يومين الى أن استولى عليها القراصنة ، وقد قتل معظم بحارة السفينة وركابها ، ومن الذين نجوا من الذبح السيدة روبرت تايلور حرم اللفتننانت تايلور أحد العاملين بمكتب المقيم البريطانى فى البصرة، وكذلك طفلها الرضيع ، وقد نقلت السفينة الى رأس الخيمة وتم تفريغ حمولتها من السلع ومن التركيبات الأخرى ، ثم اعيدت الى البحر لتعمل ضد السفن الأخرى . وقد تم الافراج عن معظم الأسرى فيما بعد ومن بينهم السيدة تايلور التى باعها أحد شيوخ القواسم الى أحد المواطنين العرب فى البحرين بمبلغ ٦٧٠ ريال نمسويا وقد دفع المقيم البريطانى فدية ١٠٠٠ ريال نمسوى(٢) لقاء الافراج عنها .

منذ ذلك الوقت بدأ القواسم يخرجون الى البحر فى مجموعات تتألف من ١٥ الى ٢٠ سفينة كل منها بقيادة نائب يتبع حسين بن على نائب الأمير

---

(١) الوثائق السياسية والسرية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٣ مجلد ٤٥ المحادثات السياسية بتاريخ ١٨٠٨/٥/١٠ من اللفتننانت جوان قائد (الطراد فيورى) الى وليام مونى (رئيس البحرية) ١٨٠٨/٥/١٠ «والأسطول الهندى» تأليف لو ص ٣٢ .

(٢) نفس المصدر حلقة ٣٨٣ محادثات ١٨٠٩/٩/٨ من بوراه على منجى (أحد ركاب منزنا) الى سيتون يوليو ١٨٠٩ نفس الحلقة مجلد ٢ محادثات ١٨٠٩/١٢/٦ . من وليام بروس (المقيم البريطانى فى بوشهر) الى فرانسيز واردن سكرتير الحكومة ١٨٠٩/١٠/١٧ .

الوهابى . ونظرا لضعف تسليح هـذه السفن من حيث الأسلحـة التقليدية فقد كانت تتبع طريقة خاصلة ، وهى أطباق سفن القراصنة على السفن التى يريدون اقتحامها . والواقع أن كل من يحاول مقاومتهم أو حتى من لا يحاول مقاومتهم يذبحونه ذبح النعاج . وقد وصف أحد ضباط الأسطول التـابع لحكومة بومباى أسلوب القواسم بقوله :

« فيما يتعلق بالقواسم فاننى لا أستطيع أن أتصور كيف أن هؤلاء الناس الدين ليست القسوة من طبيعتهم ان يتخذوا من الوحشية والعنف سـبيلا للتخلص من أسراهم . فهم يقترفون هذه الجرائم ببرود رهيب مما يضفى على العملية لونا دنيئا يتخذ أسوأ أنواع القسوة والوحشية ، هذا على الرغم من أن عقيدتهم الدينية لا تبيح لهم تلك الأساليب الوحشية ، ومن عادة هؤلاء أنهم بعد أن يستولوا على احدى السفن يقومون بغسلها بالماء ورشها بماء العظور ثم يقودون بحارتها واحدا تلو الآخر ويعلقون رأسه على فوهة المدفع ثم يبترون رأسه وهم يرددون عبارة الله أكبر »(١) .

وقد قدرت عدد وحدات أسطول القواسم فى ذلك الوقت بـ ٦٣ سفينة من الحجم الكبير و ٨١٠ من الحجم الصغير ، يديرها ما لا يقل عن ١٨٫٠٠٠ الى ٢٥٫٠٠٠ مقاتل(٢) وكان أغلب السفن يأتى من الشارقة ورمس وان كان البعض منها يأتى من لنجة ونخيلو وغيرها من الموانى الفارسية . وكان القسم الأكبر من بحارة هذه السفن يعملون فى الغوص وصيد الأسماك ، وبالتالى فان أسطول القتال القاسمى لم يكن فى الواقع يزيد على ٧٠ الى ٨٠ سفينة(٣) .

---

(١) « مدينة الخلفاء » فصل واحد ص ١٠١ تأليف ويستد .

(٢) الوثائق السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٣ مجلد ١٣ محادثات ٦ يناير ١٨١٠ مذكرة من جوناثان دنكن (يناير ١٨١٠) .

(٣) راجع الوثائق السياسية والسرية لحكومة بومباى حلقـة ٣٨٣ محادثات ١٨٠٩/٨/٢٥ من مانستى الى دنكان ، البصرة فى ١٨٠٩/٧/٨ .

أما فى البر فقد كان القواسم يرمون بثقلهم الى جانب مطلق المطيرى ليتمكن من تشديد قبضته على عمان على الرغم من أن قسوته وصلاحيته كانت تدفع بقبائل الظاهرة الى التخلى عنه ، فقد كان حمد بن ناصر يرفض أن يعمل معه فى بناء القلاع والحصون لاقامة رجال الحامية الوهابية ، ولهذا الغرض عرض سرا على السيد سعيد بأن ينضم اليه ، غير أن السيد سعيد رفض عرضه لعدم ثقته فيه . أما محمد بن ناصر الذى ضاق ذرعا بمعاملة مطلق القاسية فقد استغاث بالسيد سعيد ، ولكن سعيد زج به فى السجن ثم أفرج عنه أخيرا .. وكذلك عزان فقد تخلى عنه الوهابيون وانضم الى السيد سعيد بعد أن أقسم لسعيد بأنه كان يفضل الموت بدلا من أن يبقى تحت رحمة مطلق. غير أن كل هذه الانشقاقات لم تضعف مطلق بأى حال من الأحوال . فقد استطاع بتأييد القواسم من احتلال مدينة شناص الساحلية الواقعة شمال مدينة صحار وطرد عزان منها . وفى أواخر عام ١٨٠٨ كانت معظم مرافىء الساحل الشمالى بما فيها خورفكان والفجيرة ودبا وخور كلية تحت سيطرة مطلق ، ومن هذه الخلجان كان من السهل على القواسم الانقضاض على المراكب التجارية التى ترتاد خليج عمان . وكان ساحل الباطنة هدفا لغارات متواصلة من مطلق واتباعه . وكانت غاراتهم تتسم بالهمجية والقسوة بحيث أن فظاعتهم السابقة تبدو ضئيلة الى جانبها ، وفى الوقت الذى كانت عمان تتألم وتدمى تحت ضربات مطلق المطيرى تقدم السيد سعيد بطلب الصلح(١) مع الوهابيين سنة ١٨٠٨ .

---

(١) وثائق حكومة بومباى السياسيت والسرية حلقة ٣٨٢ مجلد ٥٥ محادثات ١٠ ديسمبر ١٨٠٥٨ من كيش داس « سمسار الشركة فى مسقط » الى دانكن ١٧ رمضان ١٢٢٣ الموافق ٧ نوفمبر ١٨٠٨ والحلقة ٣٨٣ مجلد ٢ محادثات ٢٤ مارس ١٨٠٩ من سيتون الى مالكولم مسقط ٦ ، ١٩ ، ٢٠ فبراير ١٨٠٩ .

استأنف القواسم نشاطهم القرصني فى خريف ١٨٠٨ على أثر انتهاء موسم اللؤلؤ ، وقد استهلوا ذلك النشاط بهجوم وحشى وجرئ على الطراد سيلف المسلح بثمانية مدافع والتابع لوحدات أسطول بومباى .

وقد وقع الهجوم عند مدخل الخليج يوم ٢٠ أكتوبر حيث كان الطراد سيلف احد قطع الأسطول التى رافقت هارفورد جونز فى رحلته الى بوشهر فى طريق العودة الى بومباى برفقة الفرقاطة نيريد (٣٦ مدفعا) . وفى نحو الظهر يوم ٢٠ أكتوبر بينما كانت السفينتان بالقرب من رأس مسندم ظهرت فجأة سفينتان كبيرتان قريبا منهما وكانتا خارجتين من الخليج . ولما كان الطراد سيلف أسرع من الفرقاطة فقد كان أقرب الى السفينين من الفرقاطة ، واستدارت السفينتان الكبيرتان وأطبقتا عليه وقد أبطأ قبطان الطراد اللفتنانت وليم فى اطلاق النار على السفينتين حتى ضاعت الفرصة من يده، فتمكن بحارة احدى السفن من مهاجمة الطراد وصعود بحارتها على سطحه ، ولما كان البحارة أكثر عددا من رجال الطراد فقد تغلبوا عليه ، وقد ذكر القبطان جراهام بعد ذلك بأنه لم يتمكن من اطلاق مدافعه على المهاجمين بعد أن داهموا الطراد وذلك بسبب هياج البحر والريح ، كما أن رجال الطراد لم يتمكنوا من تصويب المدافع على السفينتين لابادة بحارتهما ، لأن القبطان أصدر أمره الى رجاله باستخدام الأسلحة الصغيرة لمنع بحارة السفينتين من الصعود الى سطح الطراد ، وقد نجحوا فى ذلك غير أن سطح الطراد لم يتسع لرجال الطراد والقراصنة الذين احتلوا الجزء الأكبر منه ، وبذلك تغلبوا علينا، وقطروا السفن(١) الى قواعدهم ، أما السفينة « نيريد » التى حاولت طوال العملية مساعدة الطراد « سيلف » فقد انطلقت تطارد سفن القرصنة ، وفى نحو الساعة الرابعة أصبحت نيريد فى تمكنها من اطلاق مدافعها على القواسم

---

(١) الوثائق السياسية والسرية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٢ مجلد ٥٣ محادثات ١٨٠٨/١١/١١ . من جراهام الى وليم مونى بومباى ١٨٠٨/١٠/٢٨

وقد ارسل « نيريد » الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية بالتقرير التالى عن هذه العملية .

« ففى الساعة الخامسة عندما كنا على مقربة منهم بعد أن التحمنا بهم عدة مرات انزلت أشرعة المقدمة ، اما الاقرب الى المؤجرة فقداخذ يسيربالقرب منهم لانتشال من نجا من البحارة ، وبينما كنا فى هذا الوضع كنا نبتعد بضعة امتار ، ولكن ياصاحب السعادة قد لا تصدقون انه مع ذلك وعلى الرغم من اننا اخذنا نحييهم بالعربية فقد ردوا علينا بتهديدات وحشية من التحدى ، وامطرونا بالرصاص واخذت احدى السفن التى تركها بحارتها تميـــل الى الغرق بينما أقلعت الأخرى شراعها وانطلقت وسط الريح العنيفة فى الوقت الذى كان اصحابها يصيحون ويطلقون النار من فتحات السفينة . لقد أصبحنا تحت الدعامة السفلى للسفينة . لقد كان الوقت ليلا ولـكنى استطعت أن اعرف أن السفينة قد مالت الى الغرق وسمعناهم ينزحون الماء منها ، وعندما اقتربنا لصعود المركب ونحن نطلق النار اكتشفت بأنه بعد أن تغلب القواسم على البحارة بمنتهى السهولة بتروا رؤوس جميع بحارتها وهم الضابط المساعد وستة وعشرين جنديا اغلبهم من الهنود . أما القبطان فقد نجا من المـوت بادخاله الى قبو السفينة تحت صخرة ضخمة بعد ان أصيب بعدة طعنات وجروح .

وعلى اى حال فقد كان فى الامكان تجنب كارثة الطراد سيلف لو أن قائده تمكن من اطلاق النار على القواسم فى وقت مبكر من العملية ، ولكنه كما ذكر فيما بعد فى تقريره ... لقد كنت مصمما على الا أبدأ بالهجوم حرصا منى على الالتزام بتعليمات حكومتى فى هذا الشأن(١) . فبعد حادث الطراد « فيورى »

---

(١) على أن هذه السياسة قد تعرضت فيها بعد الى نقد لاذع ومركز من جانب مؤرخ الأسطول الهندى : « ان الحكومة بارسالها سفنا صـــغيرة ومهلهلة الى مياه الخليج كالطراد سيلف حمولة ٨ طن أى أقل من ثلث حمولة اى سفينة حربية للقواسم التى اعتادت ان تبحر فى مجموعات تحمل المئات

في شهر مايو من العام السابق اخطرت الحكومة جميع قباطنة الطرادات بأن يتجنبوا استفزاز القواسم أو اطلاق النار عليهم الا اذا بدأوا هم بالهجوم على الطرادات ، وعلى أى حال فلم يكن سلوك قائد الطـراد « سيلف » ينم عن الجبن . فحتى ذلك الوقت لم تكن السلطات المسئولة فى الهند تعرف شيئا عن مدى العلاقة بين القواسم والوهابيين ، وبالنظـر الى ما كانت تتعـرض له امكانيات الشركة من استنزاف بسبب الحرب الفرنسية والصراعات داخـل الهند فقد كان احتمال الدخول فى مواجهة أخرى مع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية أمرا غير وارد فى سياسة الشركة فى تلك المرحلة ، كما لم تكن بريطانيا تفكر ، بعد أن عاد نابليون الى استئناف نشاطه فى الهند الشرقية ، فى أن تفتح بريطانيا جبهة أخرى ضد الأمير السعودى ، وتأسيسا على ذلك فقد طلب الى هارفارد جونز بأن يجرى اذا ما فيشلت مهمته في فارس بعض الاتصالات مـع الأمير السعودى ، كما أصدر منتو تعليمات مماثلة الي مالكولم فى أواخـر عام ١٨٠٨ .

كما صدرت أوامر مشـابهة من منتو الى مالـكولم فى أواخـر ١٨٠٨(١) وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية كانت حكومة الهند تنقصها الامكانيات اللازمة لشن حملة فعالة ضد القواسم . فلم تكن بحرية بومباى تملك أكثر من ١٢ سفينة فى سنة ١٨٠٨ لتباشر مهامها المختلفة فى المناطق البحرية الواقعة بين كلكتا والسويس وحتى لو كان في وسع الشركة أن توفر مثل تلك القـوة

= من الرجال على سطوحها انما كانت فى الواقع تتعمد التضحية بسفنها والأدهى فلى من ذلك هو التضحية بتجارة تلك السفن وفي الوقت الذي كانت الحكومة تخسر هيبتها وسمعتها فقط كان البحارة يدفعون الثمن من أرواحهم .

(١) انظر اعلاه ص ٨٣ ـ ٩٢ وقد تم فعلا اعداد خطة قدمها فلانيشبـية الي مجلس الهند في شهر سبتمبر سنة ١٨٠٨ بعد رجوعه من البحر الأحمر وذلك لعقد حلف مع سعود الذي كان وقتها فى خصام مع امام اليمن وذلك لتأمين تجارة الصادرات مع تلك البلاد (راجع مذكرة فلانيشيا ١٨٠٨/٩/١٣)

العسكرية للهجوم على معاقل القراصنة فى الخليج قد ضاعت تلك الفرصة بسبب مشروع حملة مالكولم فى اواخر عام ١٨٠٨ لاحتلال جزيرة خرك والتى كانت سببا فى نفاد الاحتياطى من الرجال .

ورغم ذلك فلم يكن دنكان على استعداد لأن يتغاضى عما وقع للطراد سيلف دون انتقام ، ففى ١١ نوفمبر أصدر أمره للطرادتين ماوث (١٦ مدفعا) بالابحار الى الخليج للقيام بدوريات متواصلة فى المنطقة الواقعة بين مسقط وبوشهر وبالاستيلاء على أى سفن للقواسم وتدميرها كى يثوب زعيمهم الى رشده ويدرك فظاعة الاعتداءات التى يقوم بها أتباعه والعمل على وقف تلك الأعمال رغبة فى تحقيق الأمن فى المنطقة لمصلحة الطرفين(١) . غير أن الطرادتين ماوث لم يتحرك اطلاقا فقد بقى فى مكانه توقعا لأن يحتاج اليه مالكولم بعد عودته من كلكتا . وفى شهر نوفمبر ظهرت قطع أسطول القواسم فى مياه الهند للمرة الأولى ، فقد هاجمت أربعون سفينة من سفن نقل البضائع فى اقليم كنتس ، وفى يوم ٢٦ نوفمبر خاض الطراد لفيلى معركة ضد أربع سفن للقواسم على ساحل كحجرات(٢) . كما اعترض

---

(١) الوثائق السرية والسياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٢ مجلد ٥٣ محادثات ١٨٠٨/١١/١١ قرار المجلس بنفس التاريخ انظر أيضا نفس الحلقة مجلد ٥٤ محادثات ١١/٢٦ محاضر دنكن ١٨٠٨/١١/٢٤ .

(٢) بعد ثلاثة أيام على هذا الحادث تسللت السفن الى مرافىء سورت حيث حاولت أن تختفى وسط غيرها من السفن الراسية هناك ولكن وجود جرحى فى السفينة كشف عنهم ووضعت السفن وبحارتها تحت الحجز بأمر الكيوادور المسئول عن البحرية فى سورت ومن هناك أرسلت السفن الى بومباى حيث احتجزت لبعض الوقت حيث أفرج عنها بعد أن تلقت كفايتها من العقاب . الوثائق السياسية والسرية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٢ مجلد ٥٥ محادثات ١٨٠٨/١٢/١٧ من الكابتن ار. ردن الى وليام مونى صورة ١٨٠٨/١٢/٤ « الأسطول الهندى » تأليف لو فصل واتخذ ص ٣١٩ .

القواسم مجموعة من عشرين سفينة تجارية فى شهر نوفمبر ، وفى أوائل ديسمبر تقدم حوالى ثلاثين من أكابر التجار الفرس بعريضة الى الحاكم يطالبون باتخاذ اجراءات ضد القراصنة ويعلنون فيها أنهم سوف يضطرون الى وقف تجارتهم اذا استمر القواسم فى الاعتداء عليهم .

وقد أصدر دنكان تعليماته الى قائد بحرية بومباى لاعداد قوة على الفور لتطهير منطقة الساحل الشمالية من القراصنة والاستيلاء على أكبر عدد من سفنهم أو حرقها أو تدميرها(١) .

وكان من رأى دنكان أنه لا يصح اتخاذ اجراءات أشد حتى يعود مالكولم الذى كان قد كلف بالاشراف على المصالح البريطانية فى الخليج . غير أن اهتمام مالكولم كان منصبا على موضوع جزيرة خرك ، وأول شىء طلبه بعد عودته الى بومباى هو تقرير عن القوة التى أعدت بمزيد من المعدات ، أما فيما يختص بالشئون العربية فقد كان الاقتراح الوحيد الذى عرضه مالكولم هو عودة الكابتن سيتون الى مسقط كمقيم بريطانى(٢) .

وصل سيتون الى مسقط فى مستهل شهر يناير ١٨٠٩ حيث اكتشف أن القواسم قد أصبحوا يشكلون خطرا على خطوط الملاحة الرئيسية ، وأن حسين بن على نائب الحاكم الوهابى قد طلب من حكومة بومباى أن تدفع له زكاة مقابل سماحه للسفن البريطانية بالمرور فى الخليج كما عرف سيتون هناك لأول مرة بما كان يجرى فى شمال عمان ولمس بنفسه قوة الخطر الوهابى على تلك المنطقة . ففى مسقط كان الدعاة الوهابيون يبشرون علنا بمذهبهم ، وكان الأهالى يعيشون فى خوف منهم . وكان السيد سعيد قد طلب من الحاكم

---

(١) نفس المصدر مجلد ٥٥ محادثات ١٨٠٨/١٢/٣ قرار مجلس الهند بنفس التاريخ .

(٢) نفس المصدر محادثات ١٨٠٨/١٢/١٠ من مالكولم الى دنكان بتاريخ ١٨٠٨/١٢/٩ .

السعودى بأن يعيد اليه بلدة شناص وغيرها من المناطق الواقعة على الساحل الشمالى من عمان والتى استولى عليها مطلق المطيرى والقواسم ، ورد عليه الحاكم الوهابى بأن عودة الأراضى الى سعيد مشروطة بموافقته على الاشتراك مع القواسم فى الهجوم على البصرة ونهب السفن الهندية(١) .

وقد نجح سيتون فى اقناع مالكولم الذى وجد بعــد ذلك وقتا لديه بخصصه لشئون الخليج بعد صرف النظر عن مشروع جزيرة خرك فلقد أصبح التدخل البريطانى امرا مفروغا منه اذا أريد لعمان أن تتحرر من الخضـوع للوهابيين كمشيخات القواسم .

وقد هدد الأمير الوهابى أنه اذا رفض السيد سعيد اقتراحه بالاشتراك مع القواسم فى مهاجمة البصرة وفى غيرها من أعمال القرصنة فانه ينوى أن يصل بنفسه الى عمان فى الربيع بعد الانتهاء من أداء فريضة الحج . وبالتالى فقد أصبح يتعين على سعيد أن يقوم بتعزيز قواته ودفاعاته لصد أى هجوم قد يشنه عليه الوهابيون . ولكى يتحقق له ذلك فقد كان لابد من استعادة سيطرته على شناص وساحل الشميلية . غير أن ذلك لم يكن يتحقق بغير دعم بحرى وعسكرى من حكومة الهند . وعلى ضوء تلك الاعتبارات دعا مالكولم الحاكم العام فى الهند الى الموافقة على اعداد حملة عسكرية لوضع حد لنشاط القواسم ومساعدة عمان للاحتفاظ باستغلالها ضد تهديد الوهابيين(٢) .

---

(١) انظر اعلاه ص ١١٠ — ١١٢ من تقارير سـيتون شـهر فـبراير ١٨٠٩ .

(٢) وثائق حكومة بومبــاى السياسية والسرية حلقة ٣٨٣ مجـلد ٢ محادثات ١٨٠٩/٣/٢٤ من سيتون الى مالكولم ١٩ ، ٢٠ فبراير ١٨٠٩ مجلد ثلاثة محــادثات مايو ١٨٠٩ من مالكولم الى ان. بى ادمون سيتون ٩ مـارس ١٨٠٩ .

وبعد تردد وافق منتو على مقترحات مالكولم ، وبتاريخ ٣/٤ أوعز الى دنكان باعداد قوة من الاسطول للعمل ضد القواسم ، فقد اقتنع منتو بأن القواسم هم مفاح المآقف فى عمان والخليج حتى ذلك الوقت ، والى ان يبدأ الأمير السعودى فى توجيه اهتمامه بجنوب شرقى الجزيرة . ولم تكن لمطلق الصلاحيات الكافية لتحدى نفوذ السيد سعيد فى الوقت الذى كان القواسم من ناحية أخرى وتحت قيادة حسين بن على سادة الموقف فى البر والبحر ، فاذا أمكن توجيه ضربة قاصمة للقواسم فى البحر وطردهم من منطقة الشميلية فان ذلك سوف يخدم هدفا مزدوجا ، فهو من جهة واحدة سيمكن حكومة الهند من الانتقام للاعتداءات التى يشنونها على السفن البريطانية والحد من هذا الخطر فى المستقبل ، اما من الجهة الأخرى فانه سوف يسمح لسعيد بتقوية وسائل دفاعه . وعلى أي حال فقد حذر منتو دنكان بأن عليه أن يلتزم بأهداف الحملة وأن لا يتعداها بأى حال من الأحوال .

* * *

وكان من رأينا ان يقتصر نشاط الحملة على البحر وأن يكون الهدف منها تدمير سفن القرصنة وبأنه لا يجوز استخدام هذه القوة وجنودها بأن يشتبكوا على البر مع أي قوة برية عاملة فى الجيش العمانى، كما ينبغى العلم بأن الهدف من العمليات التى ستقوم بها الحملة هو استعادة الموانىء البحرية التابعة للسيد سعيد والتى هى حاليا تحت سيطرة القواسم ، كما أننا لا نعتقد أن هذه العمليات ستحد من حرية هذه القوة فى اطار المسئولية المحددة لها غير انه لابد والحالة هذه من توضيح نقطة على جانب كبير من الأهمية ، سواء بالقول او بالفعل ، وهى أن الحملة ليست موجهة بصورة عامة ضد الوهابيين ولكنها وانما بصورة خاصة ضد العناصر التى تمارس القرصنة والتى ماتزال تهدد الملاحة فى الهند والخليج(١) حتى الآن .

---

(١) نفس المصدر مجلد ٣ محادثات ٦ مايو ١٨٠٩ من الحاكم العام الى مجلس حكومة بومباى فورت وليام ١٨٠٩/٤/٣ .

وكان رأى دنكان أن تغادر الحملة على الفور غير أن مالكولم رأى تأجيلها حتى أغسطس أو سبتمبر . فقد كان فصل الرياح الموسمية على وشك أن يبدأ فى المنطقة الغربية فى المحيط الهندى ، وكان هذا يعنى أن السفن المتجهة الى الخليج يتعين عليها أن تسلك الطرف الجنوبى الأطول بحيث يستغرق وصولها الى الخليج شهرا على الأقل . وكان من رأى مالكولم أن هذه فترة يجب أن تستغل فى جمع المعلومات عن المعاقل الرئيسية للقراصنة وعن قوتهم البحرية والعسكرية كما طلب بأن يظل موضوع الحملة سرا حتى يكون لعنصر المفاجأة أثرها فى فاعلية الحملة . كما أمر بمنع تصدير الأخشاب من ساحل « ملابار » الى الخليج حتى يحرم القواسم من المواد الخام اللازمة لبناء مزيد من السفن(١) أما سيتون شأنه شأن دنكان فقد كان يعارض تأخير الحملة بحجة انه اذا اريد للحملة أن تنجح فى مهمتها فعليها أن تفاجىء سفن القواسم وهى فى مرافئها فى فصل الصيف .

وقد وجد مالكولم مؤيدا قويا فى شخص الكابتن جى. وين. رايت (من البحرية الملكية) الذى كان عين قائدا للقوات البحرية مما اضطر دنكان الى الموافقة على تأخير الحملة الى فصل الخريف(٢) .

وفى الأسبوع الأول من سبتمبر كانت الحملة قد استكملت استعدادها وأصبحت جاهزة للتحرك ، وكانت القوة تتألف من القرفاطة لاشيفون (٣٦ مدفعا) وكارولين (٣٦ مدفعا) وكانت الطرادات الخاصة بالشركة تتألف من الطراد مورننج تون (٢٢ مدفعا) وتين موش (١٦ مدفعا) وترنيت (١٦ مدفعا) وتوتلس (١٤ مدفعا) واوروره (١٤ مدفعا) وفيستال (١٠ مدافع) واريال (١٠ مدافع) وفيرى (١٠ مدافع) وسفينة القذائف ستروم بولى ، أما بالنسبة للوحدة العسكرية فقد كانت مكونة من فصائل من الفرقة السابعة والأربعين

---

(١) نفس المصدر من مالكولم الى دنكان ١٨٠٩/٥/١ .

(٢) نفس المصدر محادثات ٢٤ يونيه ١٨٠٩ محاضر دنكان نفس التاريخ ومن وين رايت الى دنكان ١٨٠٩/٦/٢٠ .

والخامسة والستين ، ومن مدفعية بومباى ومن الوحدة الثانية ومن الفرقة الثانية ومن مشاة الهنود فى بومباى ومن وحدة بومباى البحرية ومن بين مجموعة الضباط الأربعة والخمسين ونحو ١٣٠٤ فردا، فقد كان أكثر من نصفها من الأوربيين . أما كارولين وأربعة طرادات أخرى وعليها فصيلة من ٨٠ جنديا أوربيا فقد كانت فى الخليج بالفعل ، وكان الغرض من وجودها هناك هو تقديم مساعدتها لحكومة مسقط والدفاع عنها اذا احتاج الأمر[١] ولم يبق الا الاتفاق على حجم العمليات واصدار التعليمات اللازمة الى كل من واين رايت والكولونيل ليونيل سميث قائد الفرقة الخامسة والستين والقواد المساعدين .

على أن نقص المعلومات عن الوضع على ساحل القرصنة أو بالأحرى على امتداد الساحل الغربى للخليج قد عاق دنكان من تحديد حجم التعليمات فلم يلق البحارة الأوربيين الذين زاروا تلك المناطق ، كما أن المعلومات التى تم الحصول عليها من المخبرين العرب ضئيلة جدا لدرجة أن المواقع الفعلية لموانىء القراصنة لم تكن معروفة[٢] فى التعليمات التى أرسلت الى وين رايت وسميث ، وبتاريخ ٩/٧ اعتبرت رأس الخيمة الهدف الرئيسى للهجوم، ونصت التعليمات على تدمير أسطول القراصنة بما فى ذلك المراكب الراسية فى أى ميناء من موانى رأس الخيمة أو فى الناحية الجنوبية ، كما كانت تقضى بطرد القواسم

---

(١) نفس المصدر مجلد ٩ محادثات ١٨٠٩/٩/٨ عودة الفصيلة بتاريخ ١٨٠٩/٩/٧ .

(٢) بعد خروج الحملة بوقت قصير أجرى دنكان بعض التحريات بين التجار والفرس والهنود فى بومباى ممن لهم معرفة سابقة بالخليج وعلى أساس تلك المعلومات وضع دنكان تقريرا عن القوة العسكرية لتلك الموانىء ، ثم أحال ذلك التقرير وان كان فى وقت متأخر جدا الى كل من سميث ووين رايت وثائق بومباى السياسية والسرية حلقة ٣٨٣ مجلد ١٣/محادثات ١٨١٠/١/٦ مذكرة من دنكان (يناير ١٨١٠) .

من شناص ومن غيرها من سواحل الشميلية على الرغم مع أخذ الحيطة بأن لا يقع اى من تلك المناطق فى يد الوهابيين . وكان على وين رايت وسميث أن يلتزما بتعليمات منتو الصادرة اليهما فى ٣ ابريل، كما كان عليهما الا يظهرا تجاه الوهابيين اى مظاهر عدائية ، كما كانت العمليات تشمل منطقة لنجة وغيرها من موانىء القواسم على الساحل الفارسى امتدادا الى لفت ، معقل القواسم فى جزيرة قشم .

كما كان يتعين ابلاغ أمير اقليم فارس بخطة الهجوم على القواسم، فاذا لم يعترض عليها حتى خروج قطع الأسطول الى مياه الخليج يمكن المضى فى خطة الهجوم على معاقل القواسم على الموانىء الفارسية ، وكان يتعين على وين رايت وسميث بعد الانتهاء من العمليات أن يحملا القواسم على ابرام معاهدة سلام ، يتعهدون فيها ، بالامتناع عن القيام بمثل تلك الأعمال فى المستقبل ، وبأن لا يرد فى المفاوضات التى ستجرى بشأن المعاهدة أى اشارة الى الأمير الوهابى أو سيطرة الوهابيين باعتبار القواسم فئة مستقلة. كما طلب الى قادة الأسطول ابداء رأيهم فى أنسب جزيرة بالقرب من موانى القواسم تصلح كقاعدة بحرية أو موقع لانشاء مركز للمقيم البريطانى ، بحيث يمكن مراقبة تحركات القواسم منها ، كما طلب اليهم تقديم مقترحاتهم حول أفضل الوسائل للدفاع عن الجزيرة ليس ضد القوى المحلية فحسب وانما ضد أى دولة أوربية قد تظهر فى المنطقة(١) .

وأبحرت الحملة يوم ١٤ سبتمبر ومنذ اللحظة الأولى لخروجها كان سوء الحظ يلاحقها ، فقبل أن تتحرك القافلة وصل نبأ وفاة الكابتن سيتون فى مسقط ، وبذلك حرم الاثنان وين رايت وسميث من خبرته بشئون الخليج .

---

(١) نفس المصدر محادثات ١٨٠٩/٩/٨ من الحاكم الى وين رايت ١٨٠٩/٩/٧ .

ولم يكد يمر يومان على خروج الحملة حتى توفى اثنان من ضباط سفينة القذائف كنتس و ١٤ نفرا من بحارتها . كما أدى سوء الأحوال الجوية الى بطء سير القافلة على الأخص السفن الثقيلة الحمولة . ويوم ٣ أكتوبر أرسل وين رايت ثلاثة من رجال الطراد الى الساحل واثنين الى مسقط مزودين بتعليمات الى البارجة « كارولين » لانتظار أسطول الحملة عند رأس الخيمة ، للقيام بشن الهجوم عليها دون توجيه انذار سابق . وبعد انقضاء أسبوعين كانت الحملة لاتزال على بعد خمسين فرسخا شرقى مسقط ، وكانت تشق طريقها فى معاناة شديدة ، وقد اخذ احتياطها من الماء يتناقص لأن قباطنة السفن لم يتزودوا بكفايتهم من الماء من بومباى ، وفى يوم ٢٠ أكتوبر تحدث وين رايت الى خمس من السفن الشراعية كانت خارجة لتوها من مسقط وعرف من ربابنتها ان البارجة كارولين لم تصل حتى تلك اللحظة للخليج كما أنها لم تشاهد من الطرادات أثناء سيرهم على الجهة الشرقية . ولم يكن أمام وين رايت الا ان يتخلى عن فكرة السرية ويتجه الى مسقط . وفى مسقط عرف المبعوثان سميت ووين رايت ان السيد سعيد لم يكن يؤيد الحملة ، وكان يشك فى نجاحها ، وكان من رايه أن الاستيلاء على رأس الخيمة يحتاج الى ما لا يقل عن ١٠ آلاف جندى كما لم تكن هناك أى فائدة من استخدام مدافع الفرقاطة فى تدمير تحصينات القراصنة لأن المياه فى مدخل الميناء ضحلة ولا تصلح لرسو الطراد[١] .

أبحر الأسطول من مسقط فى بداية شهر نوفمبر وكانت (كارولين) قد وصلت فعلا من الخليج وعلى مقربة من رأس مسندم انضمت اليها الطرادات التى سبق أن انفصلت عنها وفى ١١ نوفمبر تحركت المجموعة كلها الى رأس الخيمة .

---

(١) التقرير الادارى لدار المقيم البريطانى رقم ١٨/١ من واين رايت الى الرميرال أميرال وليام دوورى والقائد العام للأسطول البريطانى فى الهند الشرقية) مسقط « لاشيفون بتاريخ ١٨٠٩/١٠/٣١ .

وربما كان السيد سعيد على حق فى بعض تصوراته، فان الفرقاطات لم تتمكن من التقدم نحو البلدة الى أكثر من أربعة أميال كما لم تتمكن بقية الطرادات وسفن النقل من التقدم الى أكثر من ميلين . وقد بدأ وين رايت فى قصف البلدة فى يوم ١٢ نوفمبر وقد أحدث بعض الدمار بدفاعات البلدة وعلى الرغم من ذلك فان معظم القذائف لم تصل الى أهدافها .

وفى فجر اليوم الثالث عشر تقدم اثنان من القوارب المسلحة الى الخليج الذى كان يفصل شبه الجزيرة عن بقية البلاد، وبعد نصف ساعة قام الجنود من الفرقتين ٤٧ ، ٦٥ وفصائل الأسطول بهجوم على شبه الجزيرة ، غير أن التيار فى هذه المنطقة أعاق حركة الجنود ، وقد تعين عليهم أن يسيروا عبر منطقة رملية للوصول الى تحصينات القواسم ولكنهم استطاعوا التغلب على تلك العوائق فى النهاية ، وأخذ القواسم يتراجعون الى داخل البلدة، وقد دارت معركة عنيفة بين الطرفين ، فقد كان القواسم قد حولوا كل بيت الى مركزدفاع ولم ينسحبوا من مراكزهم الا بعد أن أضرم البريطانيون النار فى منازل البلدة، وفى نحو الساعة العاشرة صباحا كانت رأس الخيمة قد خلت من أكثرية سكانها الذين انسحبوا عبر الخليج الى داخل البلاد ، وكانت الاصابات بين الجانب البريطانى قتيلا واحدا من الضباط وثمانية من الجنود وضابطين جرحى ، بينما قتل ثلاثة من البحارة وجرح تسعة ، أما الخسائر بين القواسم فتعذر تقديرها بصورة دقيقة فقد سقط منهم سبعون الى ثمانين قتيلاً أثناء المعركة ومن المحتمل ان يكون قد قتل أكثر من هذا العدد عن طريق القصف(١) .

وقد أحرقت كل السفن التى وجدت فى الخليج كما دمرت معدات السفن واطلق سراح بعض السجناء الهنود . وقد علم فى مساء ذلك اليوم إن قوة

---

(١) نفس المصدر الطراد ليشافون رأس الخيمة ١٨٠٩/١١/١٤ راجع ايضا « الأسطول الهندى » تأليف لو فصل واحد ص ٣٢٦ — ٣٣٠ .

كبيرة من الوهابيين قد تحركت من البريمى فى طريقها الى الساحل وربما كانت قد وصلت بالفعل الى « حنييد » على بعد بضعة أميال من الجزيرة فى مساء ذلك اليوم ظل الجنود فى انتظار الهجوم المضاد ولكنه لم يقع وفى صباح يوم ١١/١٤ بعد أن أتمت الحملة تدمير سفن القواسم وتحصيناتهم عاد الجنود الى سفنهم ثم بعد ذلك بقليل تحرك الأسطول متجها الى الشمال .

فى يوم ١١/١٧ هوجمت منطقة لنجة ودمرت نحو عشرين سفينة . وقد انفصلت كارولين وغيرها من سفن النقل الثقيلة واتجهت الى ساحل الباطنة حيث كان قد تم الاتفاق على ملاقاة السيد سعيد يوم ١٢/٦ لشن هجوم مشترك على شناص وخور وكلبه وفكان ، أما وين رايت وما بقى معه من الأسطول فقد ابحر شرقا الى جزيرة قشم لشن هجوم على منطقة « لفت » التى كانت فى يد القواسم وحلفائهم بنى معين فى ذلك الوقت ، وعند وصوله هناك حاول واين رايت بأن يقنع شيخ بنى معين بأن يستسلم ولكنه رفض ، وفى اليوم الثانى أصدر وين رايت وسميت أمرا الى جنوده بالنزول الى البلدة ومهاجمتها ، ولكن بنى معين انسحبوا من داخل التحصينات الى قلعة تقع على صخرة كبيرة عند شاطىء البحر وكان بالقرب من القلعة احدى عشر سفينة من سفن القراصنة راسية هناك وقد تم اشعال النار فيها من جانب بحارة الطرادات على الرغم من القصف الذى كانوا يتعرضون له من أصحاب القلعة ثم بدأ الطراد « فيورى » بالاقتراب من الشاطىء وقصف أسوار القلعة بالمدفعية وعند الغروب وافق الملاحون على الاستسلام . وفى يوم ١١/٢٨ سلمت القلعة والبلدة الى وين رايت الذى قام بدوره بتسليمها الى شيخ آخر من بنى معين

---

(١) التقرير الادارى رقم ١٨٢/١ من وين رايت الى دوورى الطراد لاشيفون ميناء برقة ١٨٠٩/١٢/٧ ووثائق حكومة بومباى السياسية والسرية =

موال للسيد سعيد ، وكانت الاصابات فى معركة لفت كبيرة بلغت نحو من ٧٠ الى ٩٠ قتيلا وجريحا من القواسم وسبعة قتلى من البريطانيين و ٣١ جريحا كما قتل اثنان من بحارة الأسطول ونحو ٢٥ بحارا من السفن الأخرى .

وفى يوم ١١/٩ غادر وين رايت لفت الى مسقط حيث وصلها يوم ١١/٧ وكان السيد سعيد سعيدا بنتائج الحملة وواثقا من نجــاح العمليات المزمع القيام بها على ســاحل الشميلية . وقد أمر وين رايت احدى ســفن النقل وطرادين بالابحــار الى بومباى ومعها فصيلة المشاة ورجال الفرقة السابعة والاربعين اذ لم يعد فى حاجة اليها .

وقد أبحرت بقية القوة من مسقط عشية عيد الميلاد عام ١٨٠٩ بينما تحرك السيد سعيد نحو الشمال عبر ساحل الباطنة على راس جيشه .

كانت المهمة التى تنتظره فى شناص جسيمة فقد كان فى شناص قلعــة هائلة تطل على الخور وقد عرف بأن امدادات قوية قد أرسلت الى تلك الحامية لكى تتمكن من مواجهة أى حصار يفرض عليها ، غير أن وين رايت وسميث لم يكونا يعفيان مطلق المطيرى من انه هو الذى قام بارسال تلك الامدادات الى الحامية بعد الهجوم الذى وقع على رأس الخيمة مباشرة ، وفى يوم أول يناير طلب وين رايت من الحامية أن تستسلم ، ولكنها رفضت ، واخذت السفن تقصفها بالمدفعية وعلى أى حال فان الحامية لم تكن فى متناول المدفعية ، وفى يوم ٢ يناير أنزل وين رايت وسميث الجنود والمدفعية بعد ان فشلت مدافع المورترز فى دك أسوار الحامية وقد اضطر المهاجمون اخيرا الى استخدام مدافع

= حلقة ٣٨٣ مجـــلد ١٣ محـــادثات ١٨١٨/١/٣ من سميث الحـــاكم ١٨٠٩/١٢/١٦ .

عيار ٢٤ وعيار ١٢ لقصفها. وفى فجر يوم ٣ يناير بدأ قصف القلعة ، وفى نحو الساعة العاشرة صباحا استطاع القصف أن يحدث فجوة فيها ، ثم بعد قليل هوى أحد أبراجها وبقيت الأبراج الأخرى صامدة ثم اتضح للمهاجمين بأنهم لن يتمكنوا من الاستيلاء على الحامية الا بالزحف عليها .

بدأ الزحف على الحامية فى الساعة الثانية بعد الظهر بقوات مسقطية وبريطانية مشتركة ، وقد تبع ذلك قتال شرس يدا بيد ، واستخدمت فى المعركة جميع أنواع الأسلحة ، وكانت أقسى المعارك التى خاضتها الحملة منذ بدأت هجومها ، وفى الساعة الخامسة مساء كان الجزء الاكبر من الحامية فى يد البريطانيين غير أن الصراع لم ينته عند ذلك الحد وقد كتب سميث وصفا للمرحلة الأخيرة لتلك المعركة جاء فيه : من المحال أن نتصور مقاومة أشد عنادا وتحديا من المقاومة التى أبداها العدو فى هذا الموقع ، فقد كانت دفاعاته قد دمرت وتحولت الى أنقاض ، كما كان الجزء الأكبر من حاميته قد تحولت الى أكوام الى جانبه ، وعلى الرغم من ذلك الوضع اليائس واحتلال البريطانيين والعمانيين للقلعة ظل القواسم يطلقون النار من التحصينات التى لم يتم تدميرها تماما، الى أن استطعنا التغلب عليه ، وقد كان من العبث أن نحاول سحق المقاومة ، وكان الوصول الى مداخل دفاعات العدو المحصنة تحصينا قويا أمرا بالغ الصعوبة ، وكان المساء قد بدأ يقترب ، وكانت الاعتبارات الانسانية وغيرها تقضى بوقف هذه المجزرة المخيفة . ولهذا فقد دعا من بقى من القواسم الاحياء بالاستسلام انقاذا لأرواحهم ، غير أنهم أجابوا بأنهم يفضلون الموت على الاستسلام فى هذا الوقت بالذات ، وكنت قد أحضرت الى الشاطىء بطارية مؤلفة من بعض المدافع وأخذت فى اطلاق النار بشكل مكثف من مكان قريب جدا من القلعة فى محاولة لتسويتها بالأرض ولكن العدو ظل يرد النار بالمثل ، وكما يبدو فانهم كانوا مصممين على أن يدفنوا فيها أحياء .

ولقد عمدنا الى استخدام القنابل الكروية والبدوية ، ولكن العدو أعاد هـذه القنابل الينا قبل أن تنفجر مؤكدا بذلك تصميمه على مواصلة القتال فى الوقت الذى كانت القلاع تتساقط فى أيدينا وكان كل من فيها قد قتل ، وقد توقفت مرة أخرى عن اطلاق النار فى محاولة جديدة لانقاذ أرواح الموجودين فى القلعة ، ومن حسن الحسن خرج اخيرا أحد الرجال وتقدم الينا وبعد أن أمنه العمانيون على حياته تمكنا من انقاذ حياة ٧١٠ شخص أخذوا كأسرى ولـكنه كان من الصعب علينا أن نمنع حلفاءنا من ذبحهم(١) .

ومن الصعب تحديد الخسائر التى منى بها الوهابيون والقواسـم فى الارواح ، أما من الجانب البريطانى فقد كانت الخسائر طفيفة جدا خصوصا اذا ادخلنا فى الاعتبار حدة القتال : اذ لم تزد الخسائر عن قتيل وجريحـين من الضباط وتسعة من الرجال جميعهم من الفرقة الخامسة والسـتين من الفصيلة البحرية ، أما خسائر العمانيين فقد كانت أكثر بكثير وكان يتعـين على وين رايت وسميث أن يقرروا اذا ما كان من الأفضل لهما مواصلة لعمليات العسكرية بحيث تشمل خور كلبة أو خورفكان أم لا ؟ الا أن السيد سـعيد رفض الاشتراك فى عمليات عسكرية ضد المنطقتين بحجة أن مثل ذلك الهجوم سوف يواجه نفس المقاومة المستميتة التى واجهت الهجوم على شناص . وفى هذه الأثناء تلقى البريطانيون معلومات تفيد بأن مطلق المطيرى قد وصل الى منطقة قريبة من المنطقة التى يرابطون فيها على رأس قوة كبيرة ، ولهذا ظلت الحملة لثلاثة أيام فى حالة ترقب وأمل ، وعندما لم يقع شىء قرر وين رايت

---

(١) وثائق بومباى السياسية والسرية حلقة ٣٨٣ مجلد ١٤ محادثات ٢٧ يناير ١٨١٠ من سميث الى الحاكم من الطراد لاشيفون فى البحـــر بتـــاريخ ١٨١٠/١/١٨ .

وسميث بأن يعود الجنود الى سفنهم ، كما طلب من السيد سعيد سحب قواته عن طريق البحر،ولكن السيد سعيدتجاهل اقتراح القائدين البريطانيين، ولم يكن من الحكمة أن يفعل ، اذ ما ان غاورت القوة البريطانية المنطقة حتى انقض مطلق المطيرى على قوات السيد سعيد فمزقها اربا وارغمها على الانسحاب الى مسقط(١) .

مضى الأسطول بقية شهر يناير من عام ١٨١٠ يجوب ساحل القرصنة بحثا عن أى سفن تابعة لهم لتدميرها ولم يكن موضوع ابرام معاهدة مع القواسم واردا حتى ذلك الوقت : فقد كانوا يخضعون لنفوذ الأمير السعودى وكان لابد من الحصول على موافقة الوهابيين على ذلك وهو ما كان دنكان يحاول أن يتفاداه . وفى نهاية الشهر آبحر القسم الأكبر من الحملة الى بومباى بينما قام القائدان بمعاينة الجزر الواقعة عند مدخل الخليج بحثا عن موقع يصلح

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٤ محادثات ١٨١٠/٢/١٧ من سميث الى الحاكم بومباى من الطراد ترتيت فى البحر بتاريخ ١٨١٠/٢/٢ ويروى الكابتن غولين قصة عن هذا الحادث فى مؤلفه (وثائق تاريخية عن أفريقيا الشرقية « فصل ٢ ص ١٦٣ — ١٦٧ » فيقول أن سميث وقع معاهدة مع مطلق فى نهاية القتال فى شناص تعهد القائد الوهابى بموجبها بألا يقوم بهجمات أخرى على الملاحة البريطانية كما تعهد سميث من ناحيته فى المقابل بألا يتدخل فى أى حروب تنشب بين مسقط والوهابيين . غير أنه لا يوجد أى أثر لهذا الاتفاق فى سجلات حكومة بومباى كما لا يوجد أقل دليل فى التقارير التى كان يبعث بها سميث بأنه يفكر فى مثل هذه المعاهدة أو أنه قد تفاوض بشأنها ويبدو احتمال مثل هذا الاتفاق أكثر بعدا اذا رجعنا الى صيغة التعليمات التى كانت لدى سميث .

لانشاء قاعدة . وفى يوم ٣٠ يناير جرى اتصال بينهما بالقرب من جـزيرة هنجام وبين الطراد « سيش » الذى كان يقل جون مالكولم الى فارس . وكانت لديه تعليمات جديدة لابلاغها الى قائدى الحملة وتكليفها بتعقب رحمه بن جابر شيخ خور حسن على الشمال الغربى من قطر وكان من أكبر زعماء عصابات النهب والقرصنة .

وقد دأب الشيخ رحمه ورجال قبيلته « الجلاهمة » على شن حروب انتقامية ضد آل خليفة شيوخ البحرين وآل صباح شيوخ الكويت ، وذلك منذ أن حررت البحرين من الفرس وقد نشب بينه وبين فرعين من قبيـلة العتوب نزاع على اقتسام الغنائم وعلى الرغم من انه قد أصبح هرما وكسيحا الا أن نفوذه كان لا يزال قويا وذلك حسب ماروى من أحد الرحالة الأوربيين الذى التقى به (كان رحمه بن جابر ضئيل القامة ، على جسمه آثار ندوب من طعنات الخناجر والرماح ومن طلقات الرصاص التى كانت آثارها تغطى أنحاء جسده ويزيد عددها على عشرين ندبا أما وجهة فقد كان ينطق بالشراسـة والدمامة المتناهية وقد زاده قبحا وجود تلك الندب كما فقد احدى عينيه(١)) ، ويضيف المصدر بأن شراسة رحمة لم يكن لها مثيل على الاطلاق ويستشـهد بحادثة على هذا القول فيقول : انه جمع بحارته عندما حاولوا التمرد عليه فى قزان ماء السفينة واغلقها عليهم فمات جميع البحارة مختنقين ثم قـذف

---

(١) رحلة الى أشوريا فصل ٢ ص ١٢٤ ١٢٥ تاليف بكنجهام وقد اشار بكنجهام أيضا الى أن المعارك التى خاضها رحمة قد تركت اثارا وعلامات على سلاحه .

بالقزان الى الماء بما فيه من جثث(٢)، انحاز رحمه وأتباعه الى الوهابيين فى سنة ١٨٠٩ طمعا فى ممارسة أعمالهم الارهابية ضد آل خليفة وآل صباح وكان السيد سعيد شأنه فى شأن شيوخ آل خليفة وآل صباح فقد تلقى انذارا من الأمير السعودى بالانضمام الى القواسم فى شن هجمات على السفن ، وعلى ميناء البصرة غير أنهم رفضوا طلبه ، وفى أواخر سنة ١٨٠٩ صمم الأمير السعودى بأن يخضعهم لسيطرته فقام بتعيين عبد الله بن عفيصان مأموره الوهابى واليا على قطر والبحرين والقطيف كما أرسل قوة عسكرية لاحتلال زبارة ، ثم انضم الى عفيصان رحمه بن جابر وخرج الاثنان على رأس أسطول مكون من ٤٠ سفينة واستطاع الاثنان أن يخضعا آل خليفة لسلطان الوهابيين وكان ذلك فى شهر فبراير ١٨١٠(٢) .

ولما كانت الحكومة فى بومباى تهدف الى محو القرصنة فى مياه الخليج واحلال الأمن فى ربوعه فقد كان عليها أن تقوم بالقضاء على نفوذ وارهاب رحمة بن جابر الذى كان يقترف اعمال القرصنة ضد أغلب أقطار الخليج وبشراسة غير معهودة وكان اسمه يثير الرعب على طول المنطقة الممتدة من عمان حتى ميناء البصرة وفى الأيام الأخيرة من سنة ١٨٠٩ اقترف هذا الرجل أبشع الأعمال الارهابية عندما استولى عنوة على عشرين سفينة كويتية كانت فى طريقها من مسقط الى الخليج وقتل بحارتها عن آخر رجل فيهم بما فيهم نجل

---

(١) نفس المصدر فصل ٢ ص ١٢٢ — ١٢٣ .

(٢) تعود السيطرة المباشرة للوهابيين على قطر الى النصف الأخير من عام ١٨١٠ وهناك رأى آخر يعزوه الى ماقبل ذلك التاريخ نقلا عن رواية اثنين من رجال الطرادات الهندية التى خرجت من قطر فى مارس ١٨١٠ (كان عبدالله ابن عفيصان وقتها يقيم فى منطقة قريبة من ذلك المكان) .

الشيخ عبد الله آل صباح شيخ الكويت . وكنتيجة لذلك تقدم الشيخ عبد الله يطلب الاشتراك فى الحملة البريطانية للهجوم على مواقع رحمة فى خور حسن(١) . وعلى أى حال فان رحمةلم يكن يهاجم سفينة ترفعالعلم البريطانى، وبالتالى فلم تجد حكومة بومباى من المبررات مايدفعها للدخول فى نزاع معه، كما كان الحال مع القواسم ، ومن ناحية أخرى فقد كانت هناك عدة سفن القواسم قد أفلتت خلال الهجوم على رأس الخيمة ولجأت الى خور حسن ، وفى بداية يناير ١٨١٠ قرر مجلس الحاكم بأن يكلف وينرايت وسميثبالاتصال برحمه واستكتابه تعهدا بعدم تقديم أى مساعدة أو حماية للقواسم واذا رفض اعطاء مثل ذلك التعهد ففى تلك الحالة يمكن مهاجمة سفنه ومعداته فى خور حسن مثلما حدث للقواسم(٢) . هذه هى التعليمات التى حملها مالكولم معه لسميث ووين رايت ، ولكنه بعد اجتماعه بهما على ظهر الطراد «شيس» يوم ٣٠ يناير وافقهما على وجوب شن هجوم على منطقة خور حسن ووصف وين رايت مثل ذلك الهجوم بأنه عملية صعبة خصوصا عند هبوب الرياح الشمالية التى يتعذر معها على السفن الكبيرة الاقتراب من الميناء . وكان من رأيه بأن التعهد الذى طلبه دنكان من رحمه يمكن أن يحصل عليه منه المقيم البريطانى فى بوشهر(٣) .

الا ان المقيم نوكلاس هنكى سميث وهو اخ الكولونيل ليونيل سميث

---

(١) الوثائق السياسية حلقة ٣٨٣ محادثات ١٨١٠/٢٩ من أن اتشه سميث الى واردن بتاريخ ١٨١٠/٤/١٣ .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٣ محادثات ٦ يناير ١٨١٠ من الحاكم الى وين رايت وسميث بنفس التاريخ .

(٣) مجلد ١٤ محادثات ١٧ فبراير ١٨١٠ من سميث الى الحاكم ١٨١٠/٢/٣ .

الذى حضر الاجتماع عارض هذا الراى وقال بأن عدم اتخاذ اى اجراء ضد رحمه سوف يشوه النتائج المشجعة التى أسفرت عنها الحملة ولما كان رحمه حليفا للوهابيين فقد كان هؤلاء يسعون الى تنصيبه زعيما جديدا للقراصنة .

وعندما علم دنكان بوجهة نظر مالكولم وغيره أبدى موافقته على آرائهم على الرغم من انه كان يتعاطف مع موقف هنكى سمث وكان دنكان يتصور بأن أى هجوم قد يقوم به البريطانيون على رحمه دون أن يكون رحمه قد اعتدى على أى من السفن البريطانية أو الرعايا البريطانيين انما اجراء يتعارض مع المبدأ الذى قامت عليه فكرة العمليات العسكرية فى الخليج . كما لابد من الأخذ بعين الاعتبار ماقد تسببه سياسة التحرش بالوهابيين من عواقب ، غير أن صمويل ريتشارد رد على هذا الرأى بقوله : أنه لا يمكن رسم خط فاصل بين الوهابيين وبين القراصنة وأن أى محاولة من هذا النوع تعد ضربا من الوهم وأضاف : « بأن الأمير الوهابى قد أعلن وصايته على القراصنة الذين يضمون فى معسكرهم كافة القبائل التى تدين بالولاء للأمير الوهابى ، ولا يمكن ان تعصى له أمرا . كما ان رحمة نفسه من اصل وهابى ومن اتباع الوهابيين . ومن ثم فليس ثمة تعارض بين رحمة وبين القواسم بل ربما كان رحمة اكثرهم تطرفا وبالتالى فان رحمة يقف فى الصف المعادى لبريطانيا . وهذه الاعتبارات الى جانب متطلبات العدالة انما تفرض على الحكومة البريطانية أن تضع حدا لنشاط هذا الرجل وبالا تقف موقف اللامبالاة والتخاذل على سبيل مجاملة الأمير سعود بن عبد العزيز (٢) . وفى هذه الأثناء ونزولا على رغبة مالكولم تراجع هنكى

---

(١) نفس المصدر من أن اتشه سميث الى واردن بتاريخ ٣ ، ٥ فبراير ١٨١٠ ومن ان سميث الى الحاكم فى ١٨١٠/٢/٥ .

(٢) نفس المصدر محاضر اجتماع دنكان وريتشارد بنفس التاريخ محادثات ٢/٢٣ ومحاضر ريتشارد بتاريخ ١٨ فبراير ودنكان مجلد ١٥ محادثات مارس ومختلف محاضر دنكان وريتشارد .

سميث عن قراره بشن هجوم على رحمة وبدأ يستعد للسفر الى طهران ، كما نصت فى الوقت نفسه بخطاب ودى الى الأمير سعود يناشده فيه كبح جماح رحمه بن جابر وأتباعه وقد أرسل هذا الخطاب من خور حسن فى شهر مارس وحمله الى الأمير السعودى الكابتن واردن من الفرقة الخامسة والستين الذى توجه مع الطرادين فيتال رزيال عند وصول واردن الى خور حسن قام بفحص المعقل ، وأبرق الى رئيسه هنكى سميث يقول ان موقع المعقل ومناعته الطبيعية تجعل اى هجوم عليه فى منتهى الصعوبة ، وقد وافقه سميث على ذلك بتردد لانه سبق أن تلقى تعليمات من مالكولم تكلفه بأن يطلب من الأمير السعودى الضغط على رحمه كما قال لرؤسائه فى بومباى « بأن لم تعد لديه ثقة فى القراصنة (١) .

وإذا شئنا الحكم على نتائج حملة ١٨٠٩ — ١٨١٠ فاننا نستطيع القول بأنها لم تكن ناجحة ، صحيح أن عددا من سفن القواسم قد دمر فى موانئهم الرئيسية غير ان الجزء الأكبر من تلك السفن قد افلت ، فقبل مجىء الحملة تمكن القواسم من اخفاء عدد كبير من سفنهم فى الخلجان الصغيرة على الجانب الغربى من شبه جزيرة مسندم والتى لم يكن قواد الحملة يعرفون شيئا عنها كما كانت بعض السفن فى رحلات تجارية أو فى عمليات قرصنية فى البحر الأحمر وافريقيا الشرقية ومن ناحية أخرى لم يحقق السلطان ولم يجن أى فائدة ملموسة من هجومه على شناص التى كان يستهدف تأديب القواسم وقد ظلت خورفكان وغيرها من المرافىء على ساحل الشميلية فى أيديهم ، واستمر السيد سعيد يفتقر السيادة على تلك المناطق امام تصاعد نفوذ الوهابين مما

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٧ محادثات ١٨١٠/٥/٢٩ من سميث الى واردن ٣/٢٤ ، ١٨١٠/١٤/١٣ ومرفق معه خطاب وارن الى سميث المؤرخ ١٨١٠/٣/١٧ .

ادى الى أن ترك لهم المنطقة الشمالية من عمان والمنطقة الغربية من الباطنة ، والواقع أن موقف السيد سعيد أصبح فى منتهى الضعف والتفكك كما تدهورت موارده العسكرية الى حد كبير ، كما ضعف سلطانه على القبائل ، ولم يكن هناك أى أمل فى تصحيح هذا الوضع الا بتدخل بيرطانى واسع، غير أن الحفاظ على استقلال مسقط أو بقاء أسرة آل بوسعيد فى الحكم لم يكن يعنى شيئا بالنسبة للسلطات البريطانية فى الهند لتبرير مثل ذلك التدخل ، وكان هذا الاعتقاد هو سبب تردد البريطانيين فى التدخل الى جانب عمان كما كان هو السبب فى الأسلوب الحذر الذى انتهجه منتو تجاه الوهابيين وان كان قد أبرز ذلك الحذر لوجود الخطر الفرنسى فى الشرق حتى بعد أن أصبح هذا التهديد فى خبر كان وحتى بعد أن تفاقمت السيطرة الوهابية على القواسم وتواطؤهم معهم فى أعمال القرصنة فقد ظل يصر على ان هناك فرقا بين دوافع الوهابيين ودوافع اتباعهم على سواحل القرصنة .

أما الأمير السعودى من جانبه فقد كان ينظر الى الحملة من زاوية أخرى؛ وقد كتب الى هنكى سميث رسالة ردا على رسالة منه يقول فيها : « لا تفرح باشتعال النار فى بعض السفن » لأن ذلك فى نظرى لا أهمية له سواء بالنسبة لأصحاب السفن أو بالنسبة للتدخل فى مسائل ليست من شئونها ولكنه مع ذلك أعرب عن استعداده للتسامح عما حدث كما قال « بما انكم جنحتم الى السلم فاننى استنتج من ذلك أنكم أصبحتم تدركون سوء العمل الذى قمتم به وأصبحتم اضحوكة بين الناس بتحريض رجل لا يملك أى قوة ذاتية كما انكم لم تفكروا فى نتائج عملكم وبناء على ذلك فانى أرى لزاما على بأن أبلغكم بأننا لن نقترب من موانئكم كما أمرت اتباع العقيدة المحمدية وما يملكون من سفن بعدم الاعتداء على سفنكم(١) . كما رحب بالتجار البريطانيين فى موانيه

---

(١) محادثات البنغال السياسية حلقة ١٩ مجلد ٨ ومحادثات ٧ يوليو ١٨١٠ من سعود بن عبد العزيز الى هنكى سميث (دار المقيم البريطانى فى بوشهر ١٨١٠/٤/١) .

وطالب فى مقابل ذلك بأن تقدم بريطانيا نفس التسهيلات لرعاياه فى الموانىء الهندسية كما أعرب عن أمله فى أن تمتنع بريطانيا عن القيام بأى أعمال عدوانية على السواحل الخاضعة له أو التدخل فى نزاعاته مع جيرانه « ان الحرب فى المقام الأول هى أشبه بفتاة فى عنفوان شبابها تثير فتاها حتى تلتهب المشاعر نعود فتنسحب كامرأة عجوز عانس(١) .

وقد أعرب منتو عن ارتياحه لرسالة الأمير السعودى واعتبرها خطوة مشجعة كما رحب بقرار الأمير بمنع اتباعه من التعرض للملاحة البريطانية وابلغه بأن الحكومة البريطانية لا تهمها خلافاته مع غيره من المسلمين وانما تهمها علاقته بالقراصنة(٢) .

والواقع أن منتو كان على حق فى رفضه التدخل ضد النفوذ الوهابى فى الخليج اذ لم يكن فى ذلك اى مصلحة لبريطانيا وأن المغامرة الوحيدة التى قام بها للتدخل قد كشفت له عن العواقب غير المحمودة لأى تدخل أو انحياز فى الصراع العربى الاسلامى ، وبالتالى فان تلك التجربة قد أثرت خبرته السياسية، وهكذا صرف النظر عن انشاء قاعدة بريطانية فى الخليج واستعاض عنها بالاجراء الوقائى الوحيد الذى أمكن اتخاذه ضد القواسم وهو فرض حظر على تصدير الأخشاب من الهند(٣) الى ساحل الخليج . ومن ناحية أخرى قرر منتو بأن لا يسمح لنفسه بأن يستدرج مرة أخرى فى مشاكل مسقط كما أرجأ قرار اعادة فتح دار المقيم البريطانى فى مسقط . بعد أن اودت قسوة المناخ بحياة

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المحادثات من ادمون ستون الى واردن ٧ يوليو ١٨١٠ .

(٣) الأسطول الهندى فصل ١ ص ٣٢٦ تأليف لو . ولكنه كان مخطئا فى رايه لان الحظر على تصدير الأخشاب لم يطبق راجع رسائل بومباى السرية مجلد ٣٠ جزء ٢ من الحاكم الى اللجنة السرية بتاريخ ١٨١١/٤/٤ .

أربعة من المقيمين البريطانيين هناك منذ عام ١٨٠٠ ، الأمر الذى اعتبر مبررا كافيا لتركها مغلقة ، ومن هنا فعندما طلب السيد سعيد من دنكان مساعدته فى صد هجوم جديد عليه من مطلق المطيرى تلقى منه رفضا باتا. أما سعيد فقد أخذ يتذمر من أن تعاونه مع الحملة البريطانية الأخيرة على القراصنة قد ورطته فى حروب مستمرة مع الوهابيين الذين كانت علاقته بهم فى السابق علاقة ود وسلام(١) ... ولولا صداقته للحكومة البريطانية لكان قد وافق على عروض السلام التى تقدم بها الوهابيون اليه ، ولكن منتو انتهز تلك الفرصة فكلف دنكان فى أغسطس ١٨١٠ بأن يبلغ السيد سعيد بأن الحكومة البريطانية لم تعد لها مصلحة فى الصراع الدائر بينه وبين الوهابيين وأن كل مايهمها هو مصلحة وخير ورفاهية السلطان سعيد بن سلطان وانطلاقا من هذا الاعتبار وما قد تسفر عنه ظروف السلم من استقرار وخير للمنطقة فان دنكان يقترح على السيد سعيد بقبول عروض السلم التى تقدم بها الوهابيون اليه اذا لم يكن بها مساس بكرامة عمان وأمنها واستقلالها(٢) .

وازاء فشل السيد سعيد مع الحكومة البريطانية فى الهند اتجه الى حكومة فارس فقام أخوه سالم بزيارة لأمير منطقة فارس بمركزه فى شيراز

---

(١) « المحادثات السياسية لحكومة بومباى » الحلقة ٣٨٣ مجلد ١٦ : محادثات ١٨١٠/٥/٢٩ من هنكى سميث الى واردن مسقط ١٨١٠/٤/١٤ فى الوقت الذى كان فيه السيد سعيد يشكو أوضاعه للحكومة البريطانية كان مشغولا بالاستعداد لاعداد حملة لغزو البحرين بينما كان الوهابيون يعيشون فسادا فى داخلية البلاد على بعد بضعة أميال من مسقط .

(٢) « محادثات حكومة البنغال السياسية » حلقة ٣١٩ مجلد ١٠ محادثات ١٨١٠/٨/١١ من ادمون ستون الى واردن وفورت وليام بنفس التاريخ .

يطلب العون منه وعاد الى مسقط ومعه ١٥٠٠ مرتزق بينهم من ٤٠ الى ٥٠ من أسرى الحرب الروسية . ولقد وصل هؤلاء المرتزقة الى داخلية عمان فى النصف الثانى من عام ١٨١٠ للقيام بمحاولة لاسترداد قلعة سمايل التى كان قد احتلها محمد بن ناصر شيخ بنى جابر بعد أن تحالف للمرة الثانية مع الوهابيين ، وقد سقطت سمايل وفر محمد بن ناصر الى البريمى فى حماية مطلق المطيرى ، وعند وصوله الى البريمى عرف أن مطلق قد غادرها الى نجد قبل وصوله بثلاثة أيام ، فقرر أن يلحق به عن طريق تقديم بعض الرشاوى الى مطلق وأقنعه بالعودة الى البريمى للاشتراك معه فى حملة لاسترداد سمايل وعودته الى الحكم ، وقد تحرك مطلق بسرعة وبعد أن جمع قوة مقاتلة من قبائل النعيم والظواهر وبنى قتب زحف على أزكى وهناك انضم اليه فئات من قبيلتى الدروع والجنبه ، ولكن سالم بجيشه المؤلف من الفرس والحرث والحبوس شن هجوما عشوائيا على مطلق غير أنه منى بهزيمة نكراء(١) ومن ناحية أخرى فان قيام حكومة فارس لمد سعيد بقوات عسكرية قد حملت عبد العزيز الى ايفاد مبعوث خاص الى شيراز فى بداية عام ١٨١١ للاحتجاج على تقديم العون الى مسقط وكان الأمير سعود فى ذلك الوقت قلقا من اشاعات

---

(١) « ائمة وسلاطين عمان » ترجمة بادجر ص ٢٣ ، ص ٢٤ وأيضا ٣٠٥ — ٣١٧ من سجلات حكومة بومباى السياسية مجلد ٤ من الحاكم العام الى مجلس الادارة ١٨١١/٤/١٥ ورقم (١) ويعزو بادجر وقوع هذه الأحداث الى عام ١٨٠٩ غير أن لوريمار (فى دليل الخليج) جزء ١ ص ٤٤ يعزوها الى عام ١٨١٢ ولكنه اتضح من شهادات اربعة من الروس الذين تمكنوا من الفرار الى بومباى الى ان الأحداث وقعت فى أواخر ١٨١٠ اوائل ١٨١١ راجع أدناه ص ١٢٨ .

كانت تنطلق من مصر ، بأن محمد على باشا يعد العدة لشن حرب عليه فى الحجاز ، وبالتالى فقد كان يريد أن يتأكد من أن الأمير الفارسى لن يستغل تلك الفرصة لشن حرب عليه من الجانب الشرقى لشبه الجزيرة العربية ولهذا اخذ الأمير السعودى فى اتخاذ الاحتياطات ودعا زعماء آل خليفة فى البحرين الى الدرعية واحتجزهم هناك وكان السيد سعيد قد هاجم البحرين فى صيف العام السابق وقام باحراق زبارة وارغام أفراد الحامية الوهابية على الفرار(١) .

وقد قام العاهل السعودى بتعزيز الحاميتين فى قطر والبحرين كما أصدر اوامره الى وكيله عبد الله بن عفيصان بأن ينقل مركزه من داخلية البلاد الى الجزيرة . وقد نجحت زيارة المبعوث الوهابى الى شيراز اذ حصل على التعهدات المطلوبة من الأمير ، وفى طريق عودة المبعوث ابراهيم عبد الكريم توقف فى بوشهر وذلك للاجتماع بالمقيم البريطانى هناك وللاستفسار عما اذا كان هناك نية فى ارسال حملة عسكرية بريطانية فى الخليج ، وقد أبلغ المبعوث المقيم بأن سعود قد فوضه فى ابرام معاهدة تجارية مع البريطانيين ، وذلك وفق الصيغة الواردة فى كتاب الأمير الى هنكى سميث فى العام السابق ، وقد أحيل الطلب الى الحكومة فى الهند فرئى رفضه وتجنب أى علاقة رسمية مع الوهابيين ولكن قبل أن يتم ابلاغه بهذا القرار قد اقتنع بأنه ليس هناك مايدعوه الى التخوف من البريطانيين فى المستقبل القريب(٢) .

---

(١) محادثات حكومة بومباى السياسية حلقة ١١٩ مجلد ١٠ بتاريخ ١٨١٠/٨/١٤ من سعيد الى دنكان ١٨١٠/٧/٣ .

(٢) مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٣٤ — ٤٣٥ « لمحة تاريخية الوهابية » بقلم واردن عام ١٧٩٥ — ١٨١٨ .

وفى أواخر عام ١٨١١ انتهز السيد سعيد فرصة تخفيض حجم القوات الوهابية فى البحرين فشن هجوما عليها بمشاركة بعض العناصر المنشقة من العتوب ، وقد نجح الهجوم واستسلمت الحامية واخذ عبد الله بن عفيصان أسيرا(١) غير أن سعود لم يتخذ اى اجراء انتقامى ضد السيد سعيد وذلك بانشغاله بالخطر القادم من الغرب وبدلا من ذلك فقد أفرج عن شيوخ آل خليفة وأعادهم الى البحرين بعد أن تعهدوا له بدفع الزكاة كما أن سعيدا من جهته لم يعارض على عودتهم الى البحرين واشترط عليهم الاعتراف بسيادته عليهم ودفع الزكاة . وقد وافقه أمير البحرين الشيخ سليمان وعبدالله بن أحمد بنفس الطريقة التى تعهدا بها للأمير سعود على أمل أن تتبدل الأمور يوما ما ويعود اليهما استقلالهما ، وكان من نتيجة ذلك أن تدهور موقف رحمة بن جابر فى قطر ، ولهذا فقد غادر خور حسن ولجأ الى الدمام على ساحل الاحساء (٢) .

وقد عارض أنجال(٣) سعود موقف والدهم من احتلال السيد سعيد للبحرين فقرروا العمل بمفردهم ، وهكذا خرج اثنان او ثلاثة منهم من الاحساء بطريق

---

(١) يذكر لورمار فى دليل الخليج فصل واحد ٨٤٣ « أن الاستيلاء على البحرين واجتياح زبارة قد وقع فى عام واحد وهو عام ١٨١١ غير أن خطاب سعيد الى دنكان بتاريخ ١٨١٠/٧/٣ والذى أشرنا اليه آنفا يوضح تماما : انهجوم قد وقع فى العام السابق .

(٢) لورمار .

(٣) يذكر ابن رزيق « ائمة وسلاطين عمان » ص ٣١٨ أن الانجال اللذين اشتركوا فى تلك العملية هم تركى وفيصل غير أن عثمان بن بشر المؤرخ بالاسرة السعودية الذى عاش فى القرن التاسع عشر يذكر فى مؤلفه « عنوان المجد فى تاريخ نجد » بأنهم كانوا ثلاثة هم : تركى وناصر وسعد فصل ١ ص ١٥٢ — ١٥٣ .

البحر ، وكان ذلك فى بداية عام ١٨١٢ وكان والدهم فى ذلك الوقت يؤدى فريضة الحج . وقد نزلوا فى عجمان على الساحل وكان يرافقهم بعض اتباعهم ، وفى عمان انضم اليهم شيخ المنطقة ونحو مائة شخص من اتباعه وسار الجميع الى البريمى . وفى البريمى نشبت معركة بينهم وبين القبائل اضطروا معها الى الانسحاب بعد سقوط عدد من أتباعهم ، وعندما علم مطلق بذلك خف لنجدتهم، وبالاشتراك مع أنجال الأمير والشيخ محمد بن ناصر زعـيم بنى جابر شنوا هجوما كاسحا على ساحل الباطنة ومنطقة الشرقية كما هاجموا بركة ومطرح وقتلوا عددا كبيرا من سكانها ومن هناك عبرت القوة الى الحجر الشرقى وهى تدمر وتقتل حتى وصلت رأس الحد حسب ماورد فى أقوال لوريمار ، وعندما بلغ سعود الأمر بالغزوة التى قام بها أنجاله والتى لم يصرح لهم بهـا غضب وجهز قوة لاحتلال القلعة الرئيسية فى البريمى ومنع أنجاله من دخولها كما استدعاهم هم ومطلق المطيرى الحضور الى نجد ، وقد أوفد بدلا من مطلق « عبد العزيز بن غروقه » حاكم الاحساء للاشراف على القوات الوهابية هناك غير أن ابن غروقه ورفاقه قتلوا فى الطريق خلال كمين اعد لهم فى بنى ياس حلفائهم فى منطقة الظاهرة .

وقد صدرت الأوامر لمطلق المطيرى مرة اخرى فى عام ١٨١٣ بالعودة الى عمان والعمل لاستعادة مركز الوهابيين هناك غير أن ايامه فى هذه المـرة كانت معدودة، فعند عودته الى الوريمى اكتشف بأن أغلبية العرب كانوا ضده، ويعود السبب فى ذلك أساسا الى المطالب الـكثيرة التى كان يفرضـها على السكان وارغامهم على شن الحروب والغارات على جيرانهم ، وبالتالى ولهذا

كان أثرياء عمان يتصنعون الفقر وشجعانهم يتصفون بالجبن ولكن مطلق استمر في محاولاته معهم الى أن رضخوا لمطالبه فيما عدا بنى كلبان ، أما بقية قبائل الظاهرة فقد أيدته ، وكان الهدف فرض الاتاوة على القبائل، اذ أن مطلق كان ينوى القيام بهجوم على السيد سعيد انتقاما منه على طرد الحاكم الوهابى من رأس الخيمة فى أوائل العام وهكذا خرج مطلق على رأس جيش من ٤٠ ألف مقاتل لمهاجمة مدينة صحار العمانية ولنجة ومنها الى مسقط . ولما كانت امكانيات السيد سعيد العسكرية لا تسمح له بصد مثل ذلك الجيش فقد دفع لمطلق المطيرى جزية مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى . لكن تلك الحملة العسكرية كانت آخر عملية يقوم بهامطلق المطيرى، ففى نهاية عام ١٨١٣وبينما كان يقوم بالاغارة على احدى مناطق الشرقية فى عمان وقع فى كمين نصب له بالقرب من قرية بديه « وقد قتل فى وادى البطحا وقد قتل القائد فى هذا الكمين الذى نصبه بعض الحجرين .

وقد خلفه فى منصبه قائد جديد هو عبد الله المزروعى وبعد وصول القائد الجديد الى البريمى بأيام قليلة جهز حملة للهجوم على « بديه » والانتقام لمصرع مطلق . ولكنه لم يتمكن من الوصول الى أبعد من بهلا، وهناك قرر عدم مواصلة الغزو بعد أن نمى اليه بأن السيد سعيد قد اثار قبائل الشرقيـة عليه وكان ينتظره فى نزوى(١) وبعد وقت قصير وصل الى مسقط مبعوث خاص من الدرعية يطلب التفاهم مع السيد سعيد لأن الأمير السعودى لم يعد لديه من

---

(١) ابن رزيق ص ٣٢٦ — ٣٢٨، (رحلات الى الجزيرة العربية) بقلم جى. ار. ولستد مجلد ٢ فصل واحد ص ٩٦ طبعة لندن ١٨٣٨ .

الوقت مايوليه لشئون عمان بعد أن عبأ امكانياته كلها لمواجهـة الهجوم الذى شنه عليه محمد على باشا والى مصر(١) .

---

(١) ان تاريخ وتسلسل الأحداث فى هذه الفترة من وجهة نظر السلطات يشوبها الغموض وان هذا البيان ان هو محاولة لوضع تلك الأحداث فى اطارها الصحيح ان بادجر شأنه شأن ابن رزيق يؤرخ أبناء سعود لعمان بالفترة الواقعة بين هذا التاريخ والهجوم البريطانى على رأس الخيمة عام ١٨٠٩ والتى تبدو وأنها وقعت فى وقت مبكر جدا « أئمة وسلاطين عمان » أمـا ابن بشر « تاريخ نجد » فصل واحد ص ١٥٢ فيقول أن أبناء سـعود خرجوا الى عمـان من الدرعية فى شهر ذى الحجة ١٢٢٥ الموافق ديسمبر ١٨١٠ ــ يناير ١٨١١ وهو تاريخ يبدو مبكرا على مايبدو لأنه يحدد تاريخ الغارة فى نفس التاريخ الذى منى فيه مطلق بالهزيمة على يد سالم والفرس فى بلدة أزكى فى مستهل عام ١٨١١ . ومرة أخـرى يذكر بادجر وهو على صـواب بأن الغـارة جـاءت فى أعقـاب تلك الهزيمة «ائمة وسلاطين عمان» ونرى أن ابن بشر يؤرخ لها قبل هذا التاريخ كما يحدد تاريخ الهزيمة فى الفترة الواقعة بعد شهر ذى الحجة عام ١٢٢٦ الموافق ديسمبر ١٨١١ يناير ١٨١٢ «تاريخ نجد فصل ١ ص ١٥٣ ــ ١٥٤ » وهذا يتطابق مع التاريخ الذى حدده لوريمار « دليل الخليج فصل واحد ص ١٤٤ » غير أن هذا يتناقض مع ما أشرنا اليه أما لوريمار فانه يؤرخ لغارة أبناء سعود بعام ١٨١٢ أو ١٨١٣ » « نفس المصـدر » ولكن بمـا انه قـد مر عام أو عام ونصـف عـلى الغـارة وغـزو مطـلق للبـاطنة فمن المؤكـد انـه وقـع فى النصف الأول من عام ١٨١٣ فان ١٨١٢ وهو التاريخ المحتمل ، أن لوريمار شأنه فى ذلك شأن ابن بشر يؤرخ لمصرع ابن غروقه بعد الغارة المذكورة ولكن بينما يعزوها ابن بشر الى شهر جمادى الأول ١٢٢٦ الموافق مايو ــ يونيه ١٨١١ فان لوريمار يحددها بعام ١٨١٢ وأخيرا على حين يقول ولبستدان مصرع مطلق =

ولفترة تزيد على عقد من الزمن ظل الباب العالى يقف موقف الخنـوع والضعف فى وجه الخطر الوهابى وكانت هناك عوامل كثيرة ساهمت فى ذلك الوضع منها الثورة داخل الامبراطورية ثم ضياع الأراضى والاستنزاف البطىء لامكانيات العثمانيين لمواجهة التصدع الذى أصاب البنية السياسـية للباب العالى بسبب وجود المرتزقة واخيرا العجز المزمن فى الامكانيات المالية .

وفى عام ١٨١٠ دخل الوهابيون المدينة المنورة فقاموا بنبش قبر الرسول (صلى الله عليه وسلم) ونهب الحرم النبوى . غير أن هذه الجـريمة أثارت السلطان العثمانى محمد الثانى وقرر القيام بعمل ضد الوهابيين . ولمـا كان وضع السلطان لا يسمح له بتنفيذ تلك المهمة فقد كلف واليه فى مصر محمد على باشا بالتحرك الى الحجاز . وعلى الرغم من أن شن هجوم على الوهابيين فى الحجاز لم يكن عملا سهلا بالنسبة لمحمد على الا انه رأى فى ذلك فرصة للتخلص من المتاعب التى كان يعانى منها فى مصر ، اذ أن المماليك كانوا لا يزالون يهددون مركزه فى مصر كما كانت الأوضاع المالية فى منتهى السوء بينما كان الجيش الذى يتكون معظمه من الباشوات تسوده روح التدمر والثورة على الأوضـاع .

وقد اعتقد محمد على باشا بأنه لو استطاع اخضاع الوهابيين فان ذلك قد يؤدى الى دعم وضعه المالى عن طريق حصوله على قرض من الباب العـالى

= وقع فى عام ١٨١١ — ١٨٨٢ ص٢٨ «ملاحظات حول القبائل العمانية» وانه قتل فى شهر نوفمبر ١٨١٣ (بلدان وقبائل الخليج فصل ٢ ص ٣١٩ — ٣٢٠) وهذا يبدو اكثر انطباقا مع تسلسل الأحداث كما أن غولين يحدد نفس التاريخ فيروى انه على الرغم من رأس وأطراف مطلق قد ارسلت للسيد سعيد تأكيدا لمقتله الا أن السيد سعيد لم يصدق بأن خصمه اللدود قد قتل بالفعل .

والى اعفائه من دفع الزكاة السنوية فضلا عن الغنائم التى سوف يحصل عليها من الحجاز . كما ان الحرب فى الصحراء كانت فى نظره فرصة لتدريب جنوده على تلك الحرب . كذلك فلو قدر له أن ينتصر على الوهابيين فان ذلك سوف يعزز مركزه فى العالم الاسلامى كمحرر للأماكن المقدسة ، كما قد يفيده فى دعم مركزه فى سوريا على الرغم من انه ظل يذكر الباب العالى بأن السلطان لم يفعل شيئا حتى ذلك الوقت لوقف الوهابيين عند حدهم لاسيما وأن امكانيات سوريا كانت أكبر من امكانيات مصر . ولعل محمد على باشا رأى بأن الحملة تتيح الفرصة له للقضاء على نفوذ المماليك فى مصر . وقد حقق محمد على هذا الهدف بطريقة شرسة ، فقد دعا الى القلعة فى يوم ١ مارس ١٨١١ أربعمائة وستين من زعماء المماليك وذبحهم عن آخرهم كما ذبح نحو ٥٠٠ مملوك آخر فى مختلف انحاء مصر عن طريق ولاته . وفى نفس الوقت أبلغ السلطان بأنه لم يكن فى وسعه ان يجازف ببقاء المماليك فى مصر لأنهم قد يغتصبون السلطة منه بينما يكون جيشه يحارب خارج البلاد(١) . وفى نهاية شهر أغسطس ١٨١١ خرج الجيش المصرى الى الحجاز بقيادة طوسون نجل محمد على ، وفى شهر اكتوبر استولى الجيش على ميناء ينبع وبعده بدأ الزحف نحو المدينة فى أوائل العام الجديد ، غير أن طوسون منى بهزيمة نكراء على يد الوهابيين وحلفائهم من قبائل حرب . وكان الجيش بقيادة عبد الله وفيصل نجلى سعود ، فاضطر محمد على الى الانسحاب الى ساحل البحر الأحمر ، وفى خريف ١٨١٢ جدد الهجوم على الوهابيين ، وفى شهر نوفمبر دخل المدينة وفى أواخر العام قام

---

(١) « تاريخ مصر » فصل واحد ٣٤٩ تأليف منجم و ١٨١١ — ١٨٤٩ طبعة باريس ١٩٣٠ ص ٣٥ — ٤٠ ، « مؤسس مصر الحديثة » تأليف اتشى اتشى دودوال طبعة كامبردج ١٩٣١ ص ٤١ — ٤٣ التقرير الادارى للمقيم البريطانى فى الخليج » ١٨٧٩ — ١٨٨٠ ، ومذكرات حول نجد « تأليف روث » .

عبد الله ابن سعود الذى كان يقود القوة الوهابية فى الحجاز باخلاء مكة ودخلها المصريون منتصرين فى يناير ١٨١٣(١) ، وفى شهر أغسطس من العام التالى وصل محمد على باشا بنفسه الى الحجاز ليقود الحملة وفى نهاية العام قام الأمير السعودى باتصالات جديدة بالسلطات البريطانية فى الهند لاجراء مباحثات معهم .

وقد أجرى الاتصال نفس المبعوث الذى كلف أيضا بزيارة السيد سعيد فى مسقط كما توجه مبعوث آخر الى بوشهر لنفس الغرض وقد أدى ذلك بالقواسم الى استئناف عمليات القرصنة وبخاصة أنهم قد عوضوا خسائرهم فى السفن ببناء سفن جديدة بالأخشاب التى وصلتهم من « ترافنكور » وغيرها من المناطق خارج السيطرة البريطانية ، وفى الشهور الأخيرة من عام ١٨١٢عاد القواسم الى نشاطهم بنفس القوة . وقد أمضت الفرقاطة البريطانية «هسبر» بناء على تكليف من السلطات فى بومباى الفترة الواقعة من نوفمبر ١٨١٢حتى فبراير ١٨١٣ فى دوريات مستمرة بحثا عن القواسم، ولكن على الرغم من أنها جابت المنطقة من مضايق هرمز حتى شط العرب والعكس بالعكس فانها لم تصادف ولا سفينة واحدة للقراصنة(٢) . وفى أوائل عام ١٨١٣ أبلغ السيد سعيد الحكومة فى بومباى بأنه قد قرر مهاجمة رأس الخيمة بهدف اعادة الشيخ سلطان بن صقر الزعيم السابق الى السلطة . وكان الوهابيون قد أقصوه عن

---

(١) « منجم » فصل واحد ص ٣٨٢ — ٣٨٤ «ملاحظات عن البدو» ص ٣٤٥ — ٣٥٦ تأليف برخارد ودودوال ص ٤٣ — ٤٤ .

(٢) التقرير السنوى رقم ١٨٠/١ من الكابتن جوزيف بريور الى الفايس اميرال السير صموئيل هود الطراد هسبر مسقط ١٨١٢/١٢/١٥ ومن هود الى ويليام كروكر « سكرتير الأميرالية » ١٨١٣/٤/١٣ أنظر أيضا الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٤ الحاكم الى الحكومة البريطانية ١٨٤٣/١/١٦ .

السلطة من خمسة أعوام ، وبأنه يخطط لعقد اتفاقية مع صقر يتعهد فيها بعدم قيام القواسم بأى غزو أو هجوم على عمان . وقد اقترح السيد سعيد أن يصحبه فى تلك العملية اللفتنانت وليام بروس المقيم البريطانى بالوكالة فى بوشهر ولكى يشهد على توقيع المعاهدة ويقدم مايمكن من المساعدة البحرية وقد رأى بروس فى ذلك فرصة لتحصول على اتفاقية مكتوبة مع القواسم يتعهدون فيها باحترام السفن البريطانية وعلى هذا الأساس صدرت الأوامر لروس بمرافقة السيد سعيد فى الطراد ولكن الحملة فشلت على الرغم من أن سلطان بن صقر قد نجح فى الاستيلاء على الشارقة وهى الميناء الثانى الهام للقواسم(١). وفى خريف عام ١٨١٣ بدأت سفن القواسم تظهر من جديد على السواحل الشمالية للهند وفى مستهل عام ١٨١٤ استولوا على عدد من السفن كانت تسير بالقرب من كاثيا وار . وقد صدرت الأوامر الى ثلاث من الطرادات للبحث عن القواسم وتحذيرهم من نتائج بقائهم فى المياه الهندية ، وفى هذه الاثناء تلقت حكومة بومباى طلب الأمير السعودى للوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية واحيل الطلب الى كلكتا حيث قرر الحاكم العام وهو الأرل أوف مويرا الذى لم يوافق على ابرام أى اتفاقات رسمية مع الحاكم الوهابى لكنه اقترح على سلطات حكومة بومباى بالاحتفاظ بالعلاقات الودية مع الحاكم الوهابى والسعى بمختلف الوسائل للاعراب عن تقديرها لمواقف لأمير لوهابى الودية تجاه الحكومة البريطانية(٢) وبعبارة أوضح كان

---

(١) مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٣٠٨ « لمحة تاريخية عن القواسم » تأليف واردن .

(٢) رسائل بومباى السياسية نفس المجلد من الحاكم الى الحكومة البريطانية ١٨١٤/٤/١٦ .

مويرا يرى أن نشاط القواسم ضد الملاحة في الخليج لاعلاقة له بالوهابيين وذلك كي تتفادى الحكومة البريطانية أي خلافات قد تسبب احراجا معهم غير ان مويرا اكتشف فيما بعد خطأ هذا الرأي .

في أول مايو ١٨١٤ توفي الأمير سعود وخلفه نجله عبد الله وكانت اغلبية أراضي الحجاز في يد محمد على باشا وكانت الخطوة التالية في خطة محمد على باشا هي نقل الحرب الى المعسكر الوهابي . وفي يناير ١٨١٥ وفي منطقة تقع بين الطائف وترابه قضى على جيش الوهابيين وقوامه ٣٠ ألف رجل قضاء تاما ، وكان الجيش بقيادة فيصل بن سعود شقيق عبد الله . وقد فشلت خطة محمد على للتقدم نحو نجد بعد وصول انباء عن احتمال قيام الباب العالي بخلعه عن الحكم خلال غيابه عن مصر، وقد اقتنع محمد على من المعلومات التي كانت تصل اليه ومن التطورات التي كانت تشهدها أوربا بعد هرب نابليون بوجوب العودة الى مصر فورا ، وهكذا غادر الحجاز في مايو ١٨١٥ بعد أن سلم القيادة الى طوسون . ولم يمض وقت طويل حتى عقد طوسون معاهدة مع الأمير عبد الله تعهد فيها الأخير بالتنازل عن مطالبه في الحجاز والأماكن المقدسة واعلان ولائه للسلطان العثماني بينما تعهد طوسون من جانبه بفتح أبواب الحجاز للوهابيين للأغراض التجارية والدينية كما اعترف بسلطة عبد الله على نجد وعلى جزء من القاسم وهي المقاطعة الواقعة بين نجد والحجاز(١) .

وقد أعلن عبد الله بن سعود بعد توليه السلطة بأنه سوف ينهج منهج والده بالنسبة للخليج ، وعلى اثر تسلم حسن بن رحمة تحذير المقيم البريطاني في شهر مايو من سنة ١٨١٤ وكان قد خلف حسين بن على كحاكم لرأس الخيمة

---

(١) كيه فصل ٢ من ص ١ — ٤٨ — وبرخاردت من ص ٣٦٠ — ٤١٣ وصبري ص ٤٣ ودودوال من ص ٤٤ — ٤٦ .

يوقف نشاطه على حدود الهند وقد استدعاه الأمير عبد الله الى الدرعية وحذره من استفزاز البريطانيين ، غير أن عبد الله أبلغ المقيم البريطانى فى رسالة بعث بها اليه فى شهر اكتوبر سنة ١٨١٤ بأن هجمات القواسم على السفن غير البريطانية سوف تستمر وقد ذكر له فى تلك الرسالة بأننا نرجو أن تشعروننا من هم رعاياكم وما هى العلامة المميزة لهم لأن سفن المسلمين تجوب البحار باستمرار »(١) وقد اخبر حامل هذه الرسالة وكان قاسميا من رأس الخيمة المقيم البريطانى بأن حسن بن رحمه قد أصبح مستعدا للتوقيع على تعهد كتابى بعدم التعرض للسفن البريطانية على الرغم من أن المقيم بروس كان فى قرارة نفسه يشك فى قيمة ذلك التعهد الا انه رأى من المناسب أن يقبله منه وقد اقرت الحكومة فى بومباى الاجراءات التى اتخذها بروس بهذا الشأن(٢) .

بعد تحسن الأحوال الجوية فى شهر أكتوبر ١٨١٤ ظهرت سفن القواسم مرة اخرى وبأعداد كبيرة على السواحل الشمالية للهند وعندما تقدم أمراء مقاطعة السند الى حكومة بومباى بطلب حماية الأسطول لهم ضد نشاط القواسم رفض طلبهم على أساس أن الهجمات القرصنية على السفن البريطانية موضوع ليس من اختصاص الشركة ، وعلى اى حال وفى الوقت نفسه اعرب السير ايفان نبيين الذى خلف دنكان فى بومباى أعرب للحاكم العام عن مخاوفه مما قد تتعرض له تجارة لهند من أضرار وخسائر فيما لوسمح للقواسم بممارسة نشاطهم دون رقيب بالقرب من سواحل السندوكتش، وقد ايده الحاكم العام فى ذلك الرأى

---

(١) من ارشيف الرسائل المتعلقة بالخليج ١٨٠١ — ١٨٥٣ ص ٥٦ من عبد الله ابن سعود الى اللفتنانت وليم بروس (سجلات بوشهر١٨١٤/١٠/٢).

(٢) رسائل بومباى السياسية مجلد ٥ من الحاكم الىالحكومة البريطانية ١٨١٥/٨/٢٣ .

ولوانه كان يعتقد بأن قبول نبين لتعهد ابن رحمة قد يفيده وذكرفى خطابه«بأن الممارسة المنظمة والدستورية لأعمال القرصنة من جانب القواسم قد تعتبر أساسا سليما لأى حكومة متحضرة لمكافحتهم والقضاء عليهم انطلاقا من مبدأ الدفاع عن النفس وهو المبدأ المعترف به دوليا ... أما ما اذا كان رأيا صحيحا أو غير صحيح من وجهة النظر العامة فان الحكومة البريطانية ليست لديها المبررات للعمل بمقتضاه لأنها بعد أن عقدت اتفاقا مع القواسم باحترام السفن البريطانية فانها اعترفت بهم ضمنيا كقوة لها حق الاحتفاظ بعلاقات دولية عادية مع الدول الأخرى(١) .

والذى يمكن أن نستنتجه من ذلك هو أن حكومة بومباى قداشترت سلامة مصالحها باعترافها الضمنى بحق القواسم فى العبث والنهب والسلب بسفن الدول الأخرى . ويؤيد هذا الرأى ماأوضحه الأمير عبد الله فى عام ١٨١٥عندما قام رحمة بن جابر الذى كان لايزال يتمتع بالاعتداء على احدى السفن التركية وكانت تحمل تصريحا من المقيم البريطانى فى البصرة . وقد كتب عبد الله بعد ذلك الى بروس فى بوشهر يحتج بمنتهى القوة على اصدار تصريح لسفن غير بريطانية، وقال فى احتجاجه أما هؤلاء الكلاب الأتراك فانهم خصومى وهم يسعون الى بذر بذور الشقاق فيما بيننا ، أما الذين يمتون اليكم بصلة فاننا لن نسمح لرعايانا بالاعتداء عليهم بأى شكل من الأشكال ، ولكن لا ينبغى أن تخلطوا بين أعدائنا ورعاياكم أو أن تصدروا لهم اذونا أو تصاريح(٢) وقد كان رد الفعل من

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤١ بتاريخ ٢١ ، ٢٩ يوليو ١٨١٩ من موريزا الى نبين بتاريخ ١٨١٥/١/٢٠ .

(٢) رسائل حكومة بومباى السرية مجلد٤١ بتاريخ ٢١،٢٩يوليو ١٨١٩من ١٨١٥/٨/٢٢ وقد ارفق به صورة من خطأ عبد الله .

جانب نبين ان أعرب عن اسفه من ان رحمة بن جابر لم يلقن الدرس الكافى سنة ١٨٠٩ – ١٨١٠ . وانه كما قال نبين لو ظل بغير عقاب لمجرد عدم هجومه على السفن البريطانية فان ذلك لن يكون مثلا سيئا للقبائل البحرية فحسب وانما سيضر بالمصالح البريطانية بشكل واسع . « ان أقل درجة من التسامح تجاه هذا الزعيم المؤيد من قبل الوهابيين سوف يشجعه على القيام بنشاط ضار جدا ليس ضد مصالحنا فى مصر فحسب ، وانما أيضا فى العراق ولدى البلاط العثمانى » .

فى أوائل عام ١٨١٦ بدأ القواسم هجماتهم على السفن الأوربية ، فأطلقوا النار على السفينة مكولاى وعلى السفينة الأمريكية فارس وطاردوها ، كما اقتحموا سفينة فرنسية قادمة من جزر موريشيس ، وعاثوا فيها نهبا وسلبا ، وقالوا لقبطانها ، انه لو كان هو وبحارته من البريطانيين لقطعوا رؤوسهم ، ولعل أخطر عمل قام به القواسم هو استيلاؤهم على السفن المحملة بالسلع الثمينة التى كانت متجهة من سورت وترفع العلم البريطانى وقدوقع الهجوم على السفينة فى منطقة البحر الأحمر من جانب بعض سفن أسطول القراصنة وكان يقودها أخ حسن بن رحمه وقد ذبح كل من كان فى الاثنتين من السفن الثلاثة ، بينما قتلوا من السفينة الثالثة نحو ٥٠ الى ٦٠ شخصا ، وكانت القيمة الاجمالية للسلع التى كانت تحملها تلك السفن تتراوح بين مليون الى مليون و٢٠٠ روبية(١) غير ان صيحات التجار فى سورت ارغمت نبين الى اتخاذ الاجراءات اللازمة

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٢ من الحاكم الى الحكومة البريطانية ١٨١٦/١٢/١٨ مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص٣١٠–٣١٢ ولمحة عن تاريخ القواسم تاليف واردن « والاسطول الهندى » فصل واحد ٣٣٩ – ٣٤٢ تاليف لو .

فقد طلب الى القبطان « أن اتشه براجرز » قائد الطراد شلنجر (١٨ مدفع) بأن يتحرك الى الخليج بصحبة الطرادين ماركرى وفستال لمساعدة المقيم البريطانى فى بوشهر لاستعادة البضائع والسلع المنهوبة من القواسم ومعاقبة المسئولين عن مجزرة البحارة . وقال له بأنه اذا رفض حسن بن رحمه الاذعان للطلب فعليه أن يوضح له بأن الحكومة البريطانية ستكون مستاءة جدا منه وانها سوف تتخذ الاجراءات الضرورية ضده وقد حذر براجرز بالايحاول القيام بأى عمل بحرى ضد القواسم الذين كانوا يملكون أسطولا حربيا يقدر بـ ٤٠ — ٥٠ سفينة كما قيل له أيضا بانه «لن يكون من الحكمة أن يلجأ الى أى اجراء ضد راس الخيمة أو أى منطقة أخرى على الساحل دون أن تكون هناك تحت تصرفه قوة عسكرية كافية (١) » .

قبل صدور هذه الأوامر كان بروس قد وجه احتجاجا الى حسن بن رحمة حول انتهاكه الاتفاق الذى عقد فى أكتوبر ١٨١٤ ورد حسن بن رحمة على بروس بأن الاتفاق لم يكن يشمل الهنود وانما ينطبق على الانجليز من ديانة المسيح أو الذين يحملون معهم التصاريح البريطانية ويرفعون الأعلام البريطانية الخاصة فقط (٢) غير ان الفصل بين الجنسين عمل يتضح بروح الانتقام ، ولهذا كان على بروس أن يوضح لزعيم القواسم بأن العلم البريطانى يشمل السفن البريطانية والسفن الهندية على السواء . وقد وصلت قطع الأسطول الى بوشهر يوم ١٨ نوفمبر الى راس الخيمة يوم ١١/٢٦ بعد

---

(١) التقرير الادارى للمقيم البريطانى ١٨٩/١ من وارد الى برادجز ١٨١٦/٩/٨ ومرفقات لخطاب الريرداميرال السيراركن « القائد العام للهند الشرقية » الى كروركر سكرتير الاميرالية ، ترنكر مالى١٨١٦/١٠/٢٠ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٢ من الحاكم العام الى الحكومة البريطانية بومباى ١٨١٩/١٠/٩ .

الظهر ، وفى صباح اليوم التالى نزل منه رسول يحمل خطابا الى زعيم القواسم، يتضمن طلبا بارجاع السلع المنهوبة وتسليم المتهم اخ حسن بن رحمة بالاضافة الى تسليم اثنين من أبنائه كضمان لاعادة السلع ، وقد نزل الكابتن براجرز فى وقت متأخر من النهار واكتشف بأن القواسم قد قاموا بتعزيز حامياتهم الى حد كبير منذ حملة سنة ١٨٠٩ ، كما شاهد أربعة سفن كبيرة كاملة التسليح بأطقمها ترسو خارج الميناء ، وعلى الشاطىء فى مواجهة الخليج كانت هناك صفوف من السفن كان يجرى تجهيزها للابحار بينما رأى سفنا أخرى راسية فى الخليج ، وقد جرى الترحيب بالكابتن براجرز ومرافقيه ومن بينهم جى.اس.بكنجر المؤلف والرحالة الذى كان يعمل ربانا لأحدى السفن التجارية وأعد لهم لقاء مع حسن بن رحمة وقد كتب بكنجر يصف زعيم القواسم بقوله : « كان رجلا صغير الحجم فى نحو الأربعين من العمر ولكن ملامح المكر كانت واضحة على محياه ، كما كانت ابتسامته تحوى الكثير من الدهاء ، وكان هناك أثر جرح باحدى عينيه غير أن تقاطيعه الأخرى كانت جميلة وكانت اسنانه ناصعة البياض ومتناسقة وبشرته سمراء اللون جدا ولحيته صغيرة تكاد تلتصق بمحيط الذقن [١] .

وقد سأل براجرز حسن بن رحمه عما اذا كان قد قرأ المطالب البريطانية ، فرد حسن بالايجاب ، ووعد بأن يرد عليه وقت الظهر غير أن الرد الذى جاء بعد الظهر لم يكن مقنعا فقد زعم حسن بن رحمه فى رده بأنه لم يقصد اى انتهاك للتعهد المعقود قبل عامين وأنه تبعا لذلك لم يهاجم أى سفينة بريطانية ولكنه استدرك بقول بأنه لا يستطيع اعتبار الهنود رعايا بريطانيين لانه لو وافقهم على ذلك فانه سوف يأتى يوم يكون فيه الانجليز قد احتلوا الهند كلها ، وهذا يعنى أنه لن يبقى لهم أحد ينهبونه، وأما بالنسبة للسلع فقد أكد حسن بانه لا يمكن اعادتها لأنها قد وزعت على مستحقيها ،

---

(١) رحلات الى اشوريا فصل / ٢ ص ٣٥٠ — ٣٥١ .

وأخيرا رفض حسن رفضا باتا تسليم أخيه أو اثنين من أبنائه كرهائن (١).

وبينما كان روس وبراجرز يناقشون زعيم القواسم هبت ريح من الشمال الغربى دفعت بقطع الاسطول الى خارج الشاطىء ، وعند حلول نهار يوم ١١/٢٨ وصلت السفن الى جزيرة قشم ، ولم تتمكن من العودة قبل اليوم الثلاثين وقد عاد المبعوثان فكررا طلبهما الى حسن بن رحمه بدفع التعويض عن الجريمة التى اقترفها أخوه ، ولكنه عاد فرفض الطلب ، غير أن بروس لم يكن يريد مغادرة المنطقة قبل أن يترك طابعا قويا عن استياء حكومته من الحادث ، وقد وافقه براجرز على رأيه ولهذا تجاهل الاثنان تحذيرات الحكومة وسارا بالأسطول الى منطقة قريبة من الساحل وأخذا يطلقان النار على بعض السفن الراسية هناك ، لكن القذائف لم تصب الأهداف ورد القواسم النار بالمثل وأصابوا أحد الطرادين . وعندئذ تجمهر الأهالى على الساحل واخذوا يصيحون صيحات الفرح والامتداح ويطلقون النار فى الهواء ولم يكن أمام براجرز ما يفعله سوى وقف العمليات والتحرك الى خارج الميناء (٢) .

لقد كانت عملية رأس الخيمة عملية فاشلة بل أنها شجعت القواسم اكثر على تحدى القوات البريطانية نتيجة التساهل البريطانى تجاههم . فقد عززوا أسطولهم بسفن حربية جديدة ، وأصبح لديهم اكثر من مائة سفينة وتم تجميع سفن هذا الأسطول فى الموانىء الواقعة بين رمس والشارقة وقد سلحت هذه السفن بـ ٤٠٠ مدفع و ٨٠٠٠ مقاتل كما انضم الى القواسم سكان لنجة وخرك وغيرها من الموانىء الواقعة على الساحل الفارسى ؛

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٢ من الحاكم الى مجلس الادارة اشوريا » فصل / ٢ ص ٣٥٨ الى ص ٣٦٠ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٢ من الحاكم الى الحكومة بومباى ١٨١٩/١٠/٩ وبكنجاهم فصل ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٦ .

بالاضافة الى سكان لفت وجزيرة قشم اللتين استعادهما القواسم ، وكان كل هذا الأسطول يخضع لاشراف الوهابيين وكان جميع سكان هذه المناطق يكنون الاحتقار لبريطانيا ، وهذا ما اكتشفه بروس عندما توجه الى راس الخيمة فى محاولة لاسترجاع السلع التى استولى عليها القواسم من السفن التابعة لسورت وحولوها الى سفن عاملة فى اسطولهم ، وكل الذى استطاع ان يحصل عليه بروس من زعماء المناطق (١) التى توجه اليها هو الانكار القاطع لمعرفتهم بأى شىء عن تلك السلع .

فى شهر ديسمبر ١٨١٦ داهمت سفن القواسم المياه القريبة من ساحل كتش واستولوا على ١٢ سفينة . وفى فبراير ١٨١٧ داهمت سفن القواسم احدى السفن المسلحة التابعة لحكومة بومباى بالقرب من بوربندر وذبحوا ١٧ من بحارتها وأخذوا الباقين أسرى الى رأس الخيمة ، وقد أخذ القلق يساور ايفان نبين على السفن التجارية المتجهة البحر الاحمر وبخاصة خلال الموسم فطلب الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية تقديم ما فى استطاعته من الحماية المسلحة لتلك السفن ، وبناء عليه صدرت الأوامر الى الطرادين باخوس وتوفى بالابحار شمالا للقيام بحماية قوافل السفن المتجهة الى البحر الاحمر والخليج . ولما كان القواسم فى ذلك الوقت قد رفضوا أن يميزوا بين السفن الاوربية فقد اضطر القائد الى اصدار أوامره الى الطرادات بأن تهاجم وتستولى على أى سفينة تابعة للقواسم وتدميرها سواء كانت فى الخليج أو فى مياه البحر الاحمر .

وعلى أى حال فقد كان من الواضح انه لا يمكن القضاء على قوة القواسم البحرية الاباعداد حملة عسكرية أخرى ضدهم ، وقد كتب نبين الى الحاكم

---

(٢) التقرير الادارى للمقيم البريطانى ١٨٩/١ من براجرز الى الحاكم فى بومباى ديسمبر ١٨١٦ مرفقات لخطاب كنج الى كروكر رقم ٦ بتاريخ ١٨١٧/٣/٥ .

العام فى شهر ديسمبر ١٨١٦ فى هذا الشأن وتقلى موافقة مويرا عليه وكلفه فى شهر فبراير ١٨١٧ باجراء تحريات عن حجم وتوزيع القوة اللازمة لتنفيذ هذه العملية بالرغم من أنه أشار الى أن مثل تلك الحملة موضوع لم يكن واردا فى تلك الظروف على الأقل بسبب قلة الامكانيات ، كما كان هناك أمل ضئيل فى توفير العدد الكافى من الجنود الهند وكان من الأفضل ارجاؤها ريثما تنتهى الحرب الدائرة فى الهند ضـد ولايتى مهرتا وبندارى (١) . كما كان هناك اعتبار آخر وهو أن اعداد حملة أخرى ضـد القواسم قد تؤدى الى التورط فى صراع مع الوهابيين ، فقد كان الأمير عبد الله بن سعود مستاء أشد الاستياء من عملية قصف رأس الخيمة واعرب عن استيائه هذا فى رسالة بتاريخ فبراير ١٨١٧ الى بروس ، وبعد أن كرر تعهده بعدم التعرض للسفن الاوربية التى ترفع العلم البريطانى عاد فجدد تحذيره الى بروس، من أن عمليات القرصنة سوف تستمر « وبالنسبة الى السفن التابعة لغير الانجليز فاننى حر من أى قيد فى ذلك ، اذ كيف تتصورون اننا نعيد لكم الغنائم التى استولينا عليها من أعدائنا؟ . . غير أننى أعتبر نفسى المسئول عن سلوك جميع المسلمين تجاه الرعايا الانجليز وعلى أى حال فان أهالى مصر واليمن والشحر والمكلا ومسقط والعراقين والفرس الخاضعين لسعيد بن سلطان كلهم أعدائى واننا بحول الله سوف نقوم بقتلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم فى أى مكان نجدهم فيه ، وفى ذلك تنفيذ لأوامر الله الذى نحمده ونشكره . . . » (٢).

أما لماذا اختار محمد على باشا أن ينقض الاتفاق الذى وقعه طوسون فى

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤١ محادثات رقم ٢٩ بتاريخ ١٨١٩/٧/٣١ من جى ادم (سكرتير الحكومة) الى واردن وفورت ويليام ١٨١٧/٢/٢٢ .

(٢) نفس المصدر من عبد الله بن سعود الى بروس (سجلات بوشهر ١٨١٧/٢/٢٥) .

عام ١١٨٥ فغير واضح (١) . وعند وصول المبعوثين الوهابيين الى القاهرة فى أغسطس من ذلك العام للحصول على التصديق على معاهدة طوسون رفض محمد على باشا طلبهم ، وقد يكون ذلك راجعا الى أسباب دينية نظرا لما كان معروفا عن سلوكه وطموحاته كما قيل أيضا بأنه كان على خلاف مع علماء الأزهر الذين أظهروا تشددا كبيرا بالنسبة للموقف الدينى من الوهابيين وثمة تفسير آخر وهو أن عبد الله بن سعود كان يحاول تأكيد سلطته على منطقة القاسم وبالتالى فان محمد على باشا قرر معاقبته على تهوره وعلى تردده حتى ذلك الوقت فى تقديم الولاء للسلطان العثمانى (٢) . وحتى اذا افترضنا ان تصرفات عبد الله هى التى أملت على محمد على باشا بشن الحرب عليه مرة أخرى الا أن ذلك لا يعتبر سببا وجيها لشن حملة عسكرية جديدة على شبه الجزيرة العربية وعلى الأخص بسبب ما تتطلبه الحرب من نفقات وما تنطوى عليه من مخاطر ، ولعل أقرب الأسباب الى الصحة اذا ادخلنا فى الاعتبار نشاط محمد على فى اعوامه الاخيرة كما جاء فى اقوال الرحالة والمستشرق جى . ال برخارد الذى رافق طوسون فى حملته على الحجاز وكان فى القاهرة فى ذلك الوقت : ان محمد على كتب الى عبد الله

---

(١) توفى طوسون بعد عودته من الجزيرة وذلك بسبب الحماس الذى استولى عليه كما يقول دادويل من مشهد الافراح والاستقبالات التىوجدها فى مصر بعد عودته من الحجاز (مؤسس مصر لحديثة ص ٤٦) وعلى أى حال فهناك رواية ربما تكون اكثر صحة وردت على لسان برخارد الذى قال : « بان طوسون توفى بعد اصابته بوباء الكوليرا عندما كان فى روزيترا فى سبتمبر ١٨١٦ (ملاحظات عن البدو ص ٤١٨)وقد أعرب برخارد عن اعجابه بطوسون الذى وصفه بالشجاعة .

(٢) راجع « تاريخ مصر » فصل / ٢ ص ٥٥ — ٥٧ وكتاب « صبرى » الامبراطورية المصرية تحت محمد على ص ٤٨ ودودوال نفس المصدر وكتاب « الجزيرة العربية » تاليف فلبى ٩٧ .

يبدى استعداده للتصـــديق على المعــاهدة التى وقعها نجله بشرط أن يتخلى الوهابيون له عن مقاطعة الاحساء وهى أخصب وأهم المقاطعات فى شـــبه الجزيرة العربية وتقع على ســـاحل الخليج الفارسى ، ويبدو أن عبد الله رفض طلب محمد على باشا أو انه لم يرد عليه اطلاقا ، وفى أوائل عام ١٨١٦ علم فى القاهرة أن بعض القبــائل فى الحجــاز قد أعلنت التمرد على ســلطة الحاكم المصرى بتحريض من الوهابيين فقام محمد على بحشد جيش كبير فى فصل الصيف وعهد قيادته الى أحد أنجاله هو ابراهيم باشا (١) .

وقد وصل ابراهيم باشا الى الحجاز فى شهر سبتمبر ١٨١٦ وأقام معسكراته بالمدينة كما أقام قاعدة متقدمة فى الحماقية على بعد ٦٠ ميلا الى الشمال الشرقى أو على الطرف الغربى للسهل الأوســط لشبه الجزيرة ، وقد سبق ذلك استعداد فى اوائل عام ١٨١٧ للزحف على منطقة القاسم بينما كانت المفاوضات تعززها الرشاوى والتهديدات مستمرة مع القبائل الرئيسية والمنطقة الغربيـــة من الجزيرة فى محــاولة لكسبهم الى المعسكر

---

(١) لدى دبليو . جى بلجريف قصة يرويها عن محمد على فيقول انه اراد ان يختبر قوادهالعسكريين قبل القيام بالحملة فوضع تفاحة فى وسط سجادة كبيرة وطلب الى كل منهم ان يصل الى التفاحة دون ان يضع قدمه على السجادة ، وكان يقصد من ذلك ان ــ التفاحة هى الدرعية والسجادة هى الصحراء المحيطة بهــا وقد اخذ القواد واحدا تلو الاخر يحــاولون ذلك الا انهم فشلوا وفى النهاية طلب ابراهيم الاذن له بالوصول الى التفاحة ويتقدم ابراهيم واخذ يطوى السجادة من احد اطرافها الى ان وصـــل الى التفــاحة وأمسك بها . وعلى نفس الغرار قال ابراهيم لوالده ان قبائل المنطقة الغربية للجزيرة لعربية يجب طيهم بهذا الشكل اذا اريد للجيش المصرى ان يصل باى حال من الاحوال الى الدرعية (رحلة عبر المناطق الوسطى والشرقية للجزيرة العربية) تاليف بلجريف مجلد / ٢ طبعة لندن فصل ٢ ص ٤٧ ــ ٤٨ .

المصرى . وبدأ الزحف على القاسم فى شهر يونيه وقد وقع عبء القتال المبدئى على كاهل الخيالة البدو والفرسان ، وكان عددهم نحو ٦ آلاف جندى جمعهم ابراهيم باشا من الحجاز ليكونوا طليعة قواته ، وقد بدأ هؤلاء يضيقون ذرعا بالدور المكلفين به ، وسرعان ما أخذ ابراهيم باشا يواجه مشكلة فرار الجنود من الجيش بشكل واسع ، غير أن هذا النقص فى القوات تم تعويضه عن طريق عروض التأييد التى بدات تنهال عليه من شيوخ عنزه وشيوخ مطير الذين كانوا مستائين من سيطرة الوهابيين عليهم ، وفى جبل معاوية فى شهر يوليو نشبت أول معركة بين قوات محمد على والوهابيين ، وذلك عندما أرغم ابراهيم باشا جيشا من الوهابيين يقدر بنحو ١٠ آلاف من راكبى الجمال بقيادة عبد الله بن سعود نفسه (١) على أن يولوا الأدبار .

ولعل معركة جبل معاوية كانت المعركة الحاسمة بين الطرفين ، فقد انسحب عبد الله الى معقله بين أسوار الدرعية ولم يعد يغامر بشن حرب أخرى ، أما ابراهيم فقد أخذ يضغط فى زحفه نحو القاسم وبنهاية عام ١٨١٦ كان معظم هذه المنطقة قد سقطت فى يده أو فتحت أبوابها له ، وبعد أن تلقى مجموعة أخرى من الجنود من مصر استأنف زحفه نحو الشرق ، وذلك فى بداية العام الجديد . وقد تعطل الزحف أكثر من مرة لتاخر وصول المؤن والامدادات التى كانت تشق طريقها بصعوبة فى الحجاز . ولم يتمكن جيش ابراهيم باشا المؤلف من نحو الفين من الخيالة المصريين والألبانيين والمغاربة والبدو ٥٦٠٠ رجل من لمشاه و ٢٥٧٥ منهم من المصريين و ١٧٢٥ من الألبانيين ومائة من المغاربة والبقية من المحاربين البدو غير النظامين بالاضافة الى قوات المدفعية والمهندسين والطلائع لم يتمكنوا من الزحف على الحجاز قبل فبراير عام ١٨١٨ .

---

(١) كان عدد الوهابيين الذين ذبحوا فى هذه المعركة كبيرا جدا بحيث ان ابراهيم باشا اضطر الى أن يتوقف عن ارسال رؤوس الجنود الوهابيين لعرضها فى القاهرة وأخذ يرسل الآذان بدلا من الرؤوس .

وخلال تقدم ابراهيم باشا عبر وادى حنيفة لم يواجه مقاومة تذكر حتى انه فى أوائل ابريل كان قد وصـل الى مشـارف الدرعيـة ولم ينته الحصار الذى فرض على المدينة واستمر خمسة أشهر الا بعد أن كلف الطرفين خسائر جسيمة (١) ومن الغريب أن اندحار الوهابيين فى أواسط الجزيرة العربية لم يترك آثارا خطيرة على سواحل الخليج . لقد كان القواسم أصبحوا أقوياء حتى أنهم لم يكترثوا بفقـد حمـاية الوهابيين لهم كما أن نار العقيدة قد خبت فيهم وهكذا لم يعد لمذهب محمد بن عبد الوهاب أى دور سوى تغطية أعمـال القرصـنة بستار من التقوى . كمـا أن البحرين التى خلعت هى الأخرى رداء الخضوع للدرعية تحولت الى المركز الرئيسى لنشاط القواسم ، وكانت تزودهم بالأغذية وغيرها من المواد بينما أخذت أعداد من العتوب تسـافر الى رأس الخيمـة لتنضـم الى القواسم ، (٢) وخـلال

---

(١) منجم فصل ٢ ص ٧٧ — ١١٩ وسدلر ص ١١٣ — ١٢٠ وصبرى ص ٤٨ — ٥٦ ودودوال ص ٤٦ — ٤٨ وفلبى من ص ٩٧ — ٩٩ .

(٢) ان تواطؤ البحرين فى عمليات القواسم قد يكون سببا فى عدم تاثر حجم التجارة بين الهند والخليج بحملات القرصنة وكانت القيمة الاجمالية لتجارة الحكومات الثلاث التى هى بومباى والبنغال وكلكتا مع موانىء الخليج والجزيرة العربيـة فى عام ١٨٠٢ لا تزيـد على ١٢ مليون روبيـة وفى عـام ١٨١٣ — ١٨١٤ حافظت على نفس المسـتوى تقريبـا لكنهـا فى عـام ١٨١٧ — ١٨١٨ ارتفعت الى ٤٢ مليون روبية (التقرير الثالث للجنة التجارية الخارجية ، تقارير اللجان (١٨٢١) وثيقة ٧٤٦ مجلد ٦ ص ١٩١ ملحق اتشى) ويمكن أن تعزى تلك الزيادة الى التحسن الذى طرأ فى التجارة مع فارس فى اعقاب توقف الحرب بينها وبين روسيا ١٨١٣ كما يمكن ان يعزى الى ارتخاء قبضة الوهابيين على البحرين وعمان بعد ذلك الوقت . ومن ناحية اخرى فان عمليات السلب والنهب التى كان يمارسها القواسم قد ازدادت حدة فيما بين عامى ١٨١٤ — ١٨١٨ واذا كانت التجارة قد ازدهرت خلال هذه السنوات فمعنى ذلك ان السلع والبضائع كانت تصل فى النهاية الى وجهتها ويمكن القول ان القرصنة لم تؤد الى وقف التجارة بقدر ما ادت الى تاخير وصول السلع الى موانيها فقط .

١٨١٧ — ١٨١٨ تفاقم خطر نشاط القواسم لدرجة أن حكومة بومباى ادخلت نظام القوافل الذى اتخذت مسقط قاعدة له لحماية السفن المتجهة الى الخليج ، وكانت هرمز هى منطقة نشاط القراصنة ، وكان بالتالى على السفن أن تواجه هذه المشكلة . فقد كان القراصنة ينطلقون من قواعدهم فى قشم وخور فكان وغيرهما من الخلجان الصغيرة القريبة من شبه جزيرة مسندم ، وقد اقترح على السيد سعيد بأن يتعاون مع حكومة الهند لرسم سياسة ناجحة للخليج كما قبلت عروض للمساعدة من رحمة بن جابر الذى انشق بعد ذلك عن الوهابيين وعن القواسم الذين تحولوا بعد ذلك الى جنب آل خليفة المقوتين . أما فى المناطق القريبة من السواحل الشمالية للهند فقد كان القواسم يتحركون بكل حرية ويهددون التجارة الساحلية فى المنطقة مما أرغم ايفان نبين الى ارسال تقرير شديد الى مجلس ادارة الشركة فى أواخر عام ١٨١٧ — ١٨١٨ وقال فى تقريره ، بأن القراصنة أصبحوا يداهمون السفن العاملة فى هذه المنطقة بجراة متناهية (١) . وفى الفترة الواقعة من اكتوبر ١٨١٨ ويناير ١٨١٩ التقى الطراداان فتيس وسيش بالقواسم ما يقرب من ١٧ مرة وكانوا يبحرون فى مجموعات تتراوح ما بين اثنين وعشر سفن ، وعلى الرغم من محاولة الطرادان اعتراض سفن القواسم الا أن الفشل كان حليفهما فى كل مرة ، فقد كانت سفنهم قد تمكنت من الافلات بسهولة بل كان القواسم على الدوام على اتم استعداد لمواجهة الطرادات لأنهم كانوا دائما يتخذون مواقع بعيدة عن مرمى النيران حتى اذا حل الليل يتسللون فى الظلام عائدين الى المناطق الساحلية فى انتظار طلوع النهار والعثور على ضحايا جديدة .

فى خريف ١٨١٨ عزز الطرادان بسفينتين اخريين هما الفرقاطة ايدن والطراد كنوى من قاعدة ترنكومالى غير ان الأسطول لم يحدث أن استولى على اى سفينة للقواسم داخل المياه الهندية ولذلك كان القراصنة يسرحون

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٢ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨١٩/١٠/٩.

ويمرحون بالقرب من ساحل بومباى ، غير أن الطراد ابدن كان أحسن حظا ففى الأسبوع الأخير من ديسمبر التقى بمجموعة من سفن القواسم وعددها نحو ثمانية بالقرب من أم القوين واستطاع ان يغرق ثلاثة منها قبل أن تتمكن الباقية من الفرار (١) .

كان نشاط القراصنة والقواسم فى ذروته فى ذلك الوقت ولكن النهاية كانت وشيكة فى البحر ، وكان القواسم يتحدون أعداءهم بكل وقاحة . غير ان المراحل الأولى لنهايتهم جاءت على مشارف الدرعية وقد تأخر استيلاء ابراهيم باشا على عاصمة الوهابيين بسبب وقوع انفجار فى القطار الذى كان يحمل الامدادات الى جيشه ، وكان ذلك فى شهر يوليو وعلى امتداد شهرين بينما كان ابراهيم ينتظر وصول الامدادات المطلوبة اضطر الى توزيع قواته على مختلف المناطق التى كان يسيطر عليها وذلك لفرض النظام عليها ، وقد شن هجومه الأخير على الدرعية فى بداية سبتمبر وبعد أن استطاع اكتساح التحصينات الخاصة بالوهابيين وطلب منه الأمير عبد الله أن يتقدم اليه بشروط استسلام ولكن ابراهيم باشا رفض اقتراح عبد الله وأصر على الاستسلام بدون شرط أو قيد كما طلب الى الأمير عبد الله بأن يسلم نفسه ، وقد وافق عبد الله ، وفى يوم ٩/٤ سلم نفسه وعددا من أفراد عائلته الى القائد المصرى ، وقد دمرت الدرعية تدميرا تاما بحيث تحولت الى انقاض وارسل عبد الله أسيرا الى القاهرة ومنها الى القسطنطينية حيث جرى فى نهاية العام اعدامهم جميعا فى مكان عام بميدان سانت صوفيا (١) وشهدت الشهور الاخيرة من سنة ١٨١٨ نهاية للحروب التى كانت تشنها الولايتان الهنديتان مهراتا وبندارى على البريطانيين وأتاح هذا ولأول مرة منذ سنوات للحكومة البريطانية الفرصة لتوفير القوات اللازمة للعمل خارج الهند دفاعا عن مصالحها ومصالح رعاياها الهنود .

---

(١) التقرير الادارى للمقيم البريطانى ١٩٠/١ من الكابتن اف ــ لوك الى كنج ١٨١٨/١٢/٢٧ و ٢ يناير ١٨١٩ ومرفقات لخطاب كنج لكروكر من الطراد مندن ١٨١٩/٢/١٥ (رقم ٧٣) .

(١) منجم فصل ٢ ص ١١٩ ــ ١٣٤ وصبرى سدلز ص١٢٠ ــ ١٢١ وفلبى ص ٩٩ ــ ١٠٢ .

الفصل الرابع

الحملات العسكرية ضد موانىء القراصنة

١٨١٩ ــ ١٨٢٠

بدات حكومة بومباى استعدادها لشن هجوم على معاقل القراصنة فى الخليج خلال صيف ١٨١٨ ، وذلك بعد أن وضع الكابتن روبرت تايلور الوكيل البريطانى السياسى المساعد فى تركيا العربية تقريرا عن مواقع وموارد الموانىء الرئيسية للقراصنة ، وعن حجم قوتهم القتالية والبحرية ، وخلافاتهم السياسية (١) . وقد تم وضع ذلك التقرير بناء على طلب نبين ، وحسب رأى تايلور فان الموانى الرئيسية الواقعة فى ساحل الخليج التى تنطلق منها أعمال القراصنة هى رأس الخيمة ، الجزيرة الحمراء أم القوين ، عجمان ، الشارقة ، دبى ، والى الشمال زبارة وخور حسن والقطيف والعقير ، كما ان أبوظبى وهو الميناء الرئيسى عند بنياس وموانى لنجه وخرك على الجانب الفارسى للخليج والتابعة للقواسم تعتبر داخلة ضمن ذلك النشاط (٢) . كذلك فان الضباط التابعين لبحرية بومباى قد زودوا نبين بمعلومات اضافية عن امكانيات القراصنة البحرية ، وقد جاء بتلك المعلومات بما يفيد انه فى وسع القبائل البحرية أن تقذف الى البحر بـ ٨٩ سفينة حربية كبيرة ، و ١٦١ سفينة أصغر ، ويبلغ عدد رجال هذه السفن اكثر من ١٠٠٠٠ مقاتل . كما أن البريجدير جنرال ليونيل سميث الذى قاد حملة

---

(١) اعيد طبع هذا التقرير (مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ١ ــ ٤٠ وقد صدر بعنوان مقتطفات من ملاحظات تتعلق من الناحية التاريخية او بغيره من المعلومات المتعلقة بعمان ، مسقط ، البحرين وهرمز وقشم وخرك وغيرها من الموانى والمناطق فى الخليج الفارسى) .

(٢) مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ، ص ١٤ ــ ١٨ وايضا ٣٧ يضيف تايلور ان بنياس لم يكونوا يمارسون القرصنة فى اعالى البحار .

١٨٠٩ ، أبلغ نبين بأن عملية القضاء على القواسم ومعاقلهم قضــاء مبرما تتطلب ما لايقل عن ٣٠٠٠ رجل تعززهم قوات من الدفعية (١) .

حول نبين كل هذه المعلومات الى الحاكم مويرا (الذى أصبح فى ذلك الوقت الماركيز أوف هستنجز) وذلك فى شهر سبتمبر ١٨١٨ ، وقد عززها باقتراح لاعداد حملة وارسالها على وجه السرعة الى الخليج ، كما طلب نبين أن يعرف وجهة نظر الحاكم العام حول عدد من النقــاط المتصــلة بالاهداف السياسية والعسكرية للحرب ، وعما اذا كان الحــاكم العام ينوى توطيــد السلطة البريطانية فى الخليج منعا لعودة نشاط القراصنة فى المستقبل والى أى حد سيكون من المتوافق مع سياسة الحكومة أن تضع الساحل الجنوبى للخليج ساحل القرصنة ـــ وجزيرة البحرين تحت سلطة السيد سعيد ؟ .

وهل تتجه النية الى الاســتعانة برحمة بن جابر زعيم القراصــنة فى خور حسن للعمل ضد خصومه القواسم (٢) ؟ وقد رد هستنجز فى شهر نوفمبر على نبين يقول : أنه من خلال دراسته للمعلومات التى زوده بها يرى انه لابد من اعداد حملة أكبر مما اقترحه الجنرال سميث ، اذا أريد سحق القواسم سحقا تاما . . . . ، وان أى محاولة لا تصل الى حد ضرب قوة القواسم فى الصميم ، فانها ستكون بدون جدوى ، وستضــطرنا بعد مضى فترة من الوقت الى أن نعاود الهجوم عليهم فى الوقت الذى ستكون فيه استعداداتهم قد قويت) (٣) . ان العملية سوف تحتاج الى ٥٠٠٠ رجــل على الأقــل فى رأى هستنجز ، وأن قوة بذلك الحجــم لا يمكن توفيرها من الهنــد قبــل أن ينتهى موســم العمليــات القادمة فى الخليج ، أى من نوفمبر الى مارس ، وبالتالى فان الحملة ينبغى

---

(١) فارس والخليج الفارسى مجلد ٣٩ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢٠/٨/٩م .

(٢) نفس المصدر مجلد ٣٨ .

(٣) محادثات بومباى السرية مجلد ٣٨ محــادثات رقم ٥ بتاريــخ ١٨١٩/١/٥ من الحاكم العام الى مجلس الحاكم فى بومباى ١٨١٨/١١/٧ .

تأجيلها لمدة عام واحد على الاقل ، وذكر هستنجز بأن مثل ذلك التأخير سوف يكون لمصلحتهم ، وقد كانت الأخبار التى ترد من الجزيرة العربية تشير الى أن ابراهيم باشا سوف يتمكن فى نهاية العام من التغلب على الوهابيين ، وأن احتلال نجد والاحساء من قبل المصريين سوف يحرم القواسم من الحصول على المساعدات التى كانوا يحصلون عليها من الوهابيين ، وقد يكون من الملائم ايضا دعوة ابراهيم باشا للاشتراك فى عمليات مشتركة ضد رأس الخيمة ، على أن يهاجم البريطانيون من البحر ويغطى جيش ابراهيم باشا الهجوم من البر . كما يمكن لجيش ابراهيم باشا أن يرابط فى المنطقة لحمايتها. اما المسائل الاخرى التى أثارها نبين فى خطابه ، فقد رأى هستنجز أنه من الأفضل ارجاء أى قرار بشأنها ريثما يقترب موعد الهجوم .

بعد مرور بضعة أسابيع على رسالة هستنجز ، ابلغ المقيم البريطانى فى بوشهر فى تقرير له ، عن سقوط الدرعية ووصول الجيوش التركية والمصرية على شواطىء الخليج وفى يوم ٢ يناير كتب هستنجز الى ابراهيم باشا يهنئه على انتصاره ، ويوجه نظره الى المعلومات والاخبار التى كانت رائجة عن أن ابراهيم باشا ينوى اخضاع حلفاء الوهابيين وعلى الأخص القواسم . ولما كان القواسم هم أعداء للحكومة البريطانية أشار هستنجز بأنه سيكون من المصلحة القيام بعمل مشترك ضدهم ، فان كان ابراهيم باشا يقر هذا الرأى فعليه أن يتخابر مع نبين فى بومباى (١) . غير أن نبين نفسه لم يكن مقتنعا بوجهة نظر الحاكم العام وفى الوقت الذى كان يرحب بأى مساعدة يمكن أن يقدمها ابراهيم باشا لضرب القواسم فانه لم يكن يعتقد كما كان يتصور هستنجز أن مستقبل الاستقرار والهدوء يعتمد على فرض السيطرة المصرية التركية على سواحل الخليج وبالأخص ان مجلس ادارة

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٠ محادثة رقم ١٧ بتاريخ ١٨١٩/٤/١٧ من هستنجز الى ابراهيم باشا ١٨١٩/١/٢ .

الشركة سبق له فى يناير السابق أن وضـــع خطة لسياسة التهـــدئة والمرونة وأن الاستمرار فى تلك السياسة سيكون فى مصـــلحة حكومة الشركة فى الهند فى السنوات المقبلة (١) . وذلك يعنى أنه لا مجال هناك للاطلاع بأعباء جديدة خارج حدود المناطق الخاضعة للشركة . وعلى أساس هذه الاعتبارات ، تقدم نبين الى المجلس فى بداية ١٨١٩ بخطة تقوم على تسوية سياسة فى الخليج بعـد أن يتم التغلب على القواسم ، تهدف الى تأمين الأمن والتجارة والملاحة الهندية فى مياه الخليج دون توريط الحكومة البريطانية بأى التزامات ليست من مصلحتها .

وكان العنصر الأســاسى للخطة أن السلام فى الخليج يمكن أن يتحقق بشــكل أفضل عن طريق دعم وتوســيع نفوذ حــاكم مسقط السيد سعيد ، بانشاء قاعدة بريطانية فى موقــع استراتيجى بالقرب من مضيق هرمز ، وعلى حين يرى نبين بأنه يمكن أن يعهد بحمــاية الســاحل العربى من راس الخيمة غربا حتى الكويت الى السلطة المصرية التركيــة المشتركة فان المنطقة الممتدة من شمال راس الخيمة وشبه جزيرة مسندم يجب أن توضــع على الفور تحت السيطرة المباشرة للسيد سعيد ، كما ينبغى وضـــع البحرين ايضا تحت سيطرة السيد سعيد ، ليس ذلك انتقاما على تواطئها مع القواسم ، وانما لدعم موارد السيد سعيد فى مواجهة المهمة التى ستلقى على عاتقه ، وفى المساهمة فى نفقات انشاء القاعدة البريطانية والاحتفاظ بها . وكان من رأى نبين أن أفضل موقع للقاعدة هو جزيرة قشم ، التى لا تبعد الا مسيرة

---

(١) مسودات مجلس الادارة من مضمون تقرير سرى مجلد ٥ صيغة خطاب الى الحــاكم العام بتاريـخ ١٨١٨/١/٥ وقد ورد هــذا الخطاب من (شركة الهند الشرقية) ١٧٨٤ — ١٨٣٤ بقلم س اتشه فيلبس ص ٢١٩ طبعة مانشستر ١٩٤٠ :.:

ساعات من ساحل جزيرة القرصنة ، والتى كانت خاضعة ، كما يعلم ، لسلطة السيد سعيد (١) .

على أن الخطة كانت تنطوى على ثغرات كثيرة ، ربما لم ينتبه اليها نبين عند وضع ذلك الاقتراح فقد بذل جهدا شاقا لكى يبرر رأيه باخضاع البحرين عن طريق القوة عقابا لها على تواطؤ آل خليفة مع القواسم . . . .

وجاء فى تقريره ، بأنه لا مجال للشك فى أن الحماية التى قدمها شيوخ آل خليفة للقواسم كانت تبرر فى تصورنا اتخاذ الاجراءات التى قد تساهم فى تجريدهم من السلطات التى يمارسونها كما أشار فى التقرير الى الاحتلال السابق للجزيرة من جانب العثمانيين والى الاتفاق الذى قيل انه قد تم بين فتح على شاه والسيد سعيد بتنازل الاول عن سيادته على البحرين مقابل زكاة يدفعها سعيد للشاه بعد استيلائه على الجزيرة . غير أن ما لم يلحظه نبين ، أو ربما يتجاهله ، هو ان اخضاع البحرين وجزء من ساحل القرصنة لمسقط سوف يؤدى الى ظهور القرصنة من جديد ، لان آل خليفة والقواسم سوف يتحدون فى هذه الحالة لتحرير انفسهم من سيطرة العمانيين ، وكان من المشكوك فيه ماإذا كان فى مقدور السيد سعيد اخضاع تلك القبائل على الاطلاق ، خصوصا وأن القواسم استطاعوا أكثر من مرة اجتياح منطقة الشميلية من عمان بالاضافة الى الطرف الشمالى من ساحل الباطنة ، كما استطاع آل خليفة أن يصدوا بسهولة الهجمات التى شنتها عليهم مسقط .

ولقد لفت فرانسيز واردن الأمين الاول للحكومة والعضو المؤقت للمجلس نظر نبين الى هذه الحقائق فى اجتماع عقده معه يوم ٣ ابريل ، فاستهل

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٠ رقم ١٧ ، ١٨١٩/٤/١٤ مسودة خطاب من نبين الى الحاكم العام .

واردن بيانه بالهجوم على نبين على الدور الذى حاول أن يتقلده كمحكم فى نزاعات الخليج وهو دور ، حسب اعتقاد واردن ، يشكل خطرا ولا لزوم له ، وقال بأنه لا يهم الحكومة البريطانية فى شىء أن تخضع بلدان الخليج أى دولة من الدول ، طالما أن الهدف الرئيسى الوحيد من سياستنا هو القضاء على القرصنة (١) . فاذا كان نبين يصر على مبدأ التدخل فى سياسة الخليج فان عليه أن يحترم حقوق ومطالب مختلف الحكومات والامارات الواقعة على سواحله ، فحقوق حكومة فارس وحكومة تركيا ، بالاضافة الى حقوق القبائل العربية التى استطاعت ان تحافظ على استقلالها عن طريق أخطاء لتلك الدول ، الأمر الذى يجب وضعه فى الاعتبار قبل أن نضع الخطط والاقتراحات لانقسام الخليج ، هذا ما قاله واردن . وقد انصب اعتراض واردن على الخطة على الاقتراح الخاص بتوسيع سلطات السيد سعيد ، واخضاع البحرين لحكمه .... بما أن تصاعد نشاط القراصنة فى منطقة الخليج انما يعود الى حد كبير الى السياسة غير الحكيمة التى ينتهجها السيد سعيد تجاه بعض القبائل المستقلة التى استطاعت فى بعض الاوقات ان تهز كيان دولته فينبغى عليه أن يظهر قدرا أكبر من المرونة السياسية تجاه تلك القبائل فى المستقبل . فاذا شاءت الحكومة البريطانية أن تجامل كل من يدعى السيادة على البحرين ، فان الأولى بها كما قال واردن ، أن تجامل الشاه بالضغط على آل خليفه بدفع الزكاة السنوية للشاه ، وكان واردن يتصور أنه من الأفضل على أى حال السماح لتلك الدويلات بالاحتفاظ باستقلالها ، وبأن تؤكد لها بأنها طالما امتنعت عن أعمال القرصنة فان الحكومة البريطانية ستظل معترفة باستقلالها ، بل وستقوم بتأييد ذلك الاستقلال . وعلى أية حال ، كما يرى واردن ، فانه لم يكن من الحكمة اتخاذ أية قرارات سياسية فى الموضوع قبل أن تتضح نوايا ابراهيم

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٠ رقم ١٧ بتاريخ ١٨١٧/٤/١٤ بيان وارد ١٨١٧/٤/٣ .

باشا وأنه فى امكان المبعوث البريطانى الذى سيقوم بتسليم رسالة هستنجز المؤرخة ٢ يناير والسيف التقليدى المرسل هدية اليه من الحاكم العام أن يتناول هذا الموضوع .

كما سيتعين عليه أن يتحقق بصورة خاصة ، عما اذا كان ابراهيم باشا يزمع القيام بفتوحات أخرى على سواحل الخليج ، فان وجد لديه هذا الاتجاه فينبغى عليه بأن يوضح له بأنه فى الوقت الذى تعتبر بريطانيا أن تصفية القرصنة هو هدفها الوحيد الا أنها فى نفس الوقت تشاركه فى ضمان حقوق مختلف الدول الواقعة على سواحل الخليج كما أن عليه بأن يؤكد على نقطة أخرى وهى ان أية مساعدة قد تقدمها اليه بريطانيا فى حربه ضد حلفاء الوهابيين تقوم على شرط موافقته على احترام حقوق تلك الدول . (١) .

وعلى أى فقد كان الغموض يحيط بوجهة النظر التى تقدم بها واردن ولهذا فان نبين لم يعر تلك المقترحات أى اهمية غير أن اثنين من أعضاء المجلس الاخرين وهما جى برندرجاست والكسندربيل رأيا أن فيها من النقاط ما يستحق الاهتمام . ونظرا لهذا الانقسام فى الرأى فقد راى نبين ان يرجىء اتخاذ أى قرار حول هذه السياسة الى أن تتضح خطط ابراهيم باشا ، وان كان قد وافق على اقتراح واردن بأن يتم ابلاغ موافقة بريطانيا على السماح لقوات ابراهيم باشا بالمرابطة فى رأس الخيمة عند الاستيلاء عليها شفويا وليس كتابيا ، أى عن طريق المبعوث المكلف بتسليم رسالة الحاكم العام ، والسيف (٢) . المهدى اليه وقد اختير لهذه المهمة الكابتن جورج فوستر سادلر من الفرقة السابعة والأربعين ، وصدرت له التعليمات

---

(١) راجع بيان واردن بتاريخ ١٨١٩/٤/١١ خلال نفس المحادثات .

(٢) محادثات بومباى السرية رقم ١٧ مجلد ٤٠ — ١٨١٩/٤/١٤ بيان نبين ، انظر ايضا نفس المحادثات ، وبيان برندر جاست ١٨١٩/٤/٢٠ وبيان الكسندر بل .

يوم ٤/١٣ ، وكان عليه أن يتوجه الى القطيف أو العقير على ساحل الأحساء ، ومن هناك يواصل رحلته الى الدرعية فى الداخل حيث كان ابراهيم باشا يرابط هناك ، وعند وصوله الى الدرعية يقوم بتسليم الرسائل الى ابراهيم باشا وكانت هذه التعليمات تتضمن ما يلى :

بأنه خلال اقامتك فى المعسكر التركى عليك ان تحاول بما اوتيت من براعة وبمنتهى اللباقة المتاحة التعرف على طبيعة موقف ابراهيم باشا بالنسبة الى قيامه بفتوحات أخرى على السواحل العربية والخليج دون أن تظهر بأن لك أى مصلحة مادية فى هذا الأمر (١) وانما من خلال المباحثات التى ستجريها من غير أن يشير الى أى شىء قد يؤدى الى توريط الحكومة البريطانية فى الاعتراف بفتوحات جديدة لابراهيم باشا فى شرقى الجزيرة العربية ودون أن تشير فى تلك المباحثات الى موضوع الهند ، كما كلف المبعوث بأن يتوقف فى مسقط للتأكد مما اذا كان السيد سعيد لديه الرغبة فى التعاون مع المصريين فى الحملة المقترحة على ساحل القرصنة .

أبحر سادلر من بومباى فى ١٨١٩/٤/١٥ وقد حال سوء الأحوال الجوية من نزوله فى مسقط قبل منتصف مايو ، وعند مقابلته للسيد سعيد تبين له بأن السلطان يعارض بشدة فكرة التعاون مع ابراهيم باشا وقد أكد السيد سعيد لسادلر بأنه لن يشترك فى الحملة اذا اشترك المصريون فيها الا اذا أمكن نقل القوات التى سيساهم بها عن طريق البحر ، وعدم اختلاطهم بالمصريين . ولم يقدم السيد سعيد تفسيرا لطلبه هذا أكثر من انه أشار الى أن حكمه قد يتعرض للخطر لو قبل التعاون نع المصريين (٢) . وقد

---

(٣) محادثات بومباى السرية نفس المجلد والرقم والتاريخ ، والتعليمات المعدلة لسادلر . انظر ايضا التعليمات الاضافية ١٨١٩/٤/١٤ .

(١) نفس المصدر مجلد ٤١ محادثات رقم ٢٩ بتاريخ ١٨١٩/٧/٢١ من سادلر الى الحاكم فى ١٨١٩/٥/١٥ .

كانت معارضة السيد للاشتراك فى الحملة مفاجأة تامة لسادلر لتناقضها مع موقفه السابق عند ما زار الكابتن تايلور فى شهر يناير ليسلمه رسالة خاصة من نبين تتضمن قرار هستنجز بدعوة ابراهيم باشا للتعاون ضد القواسم . وقد أكد له نبين فى الرسالة المذكورة بأنه ليس هناك ما يمكن أن يخشاه سعيد من وجود المصريين فى الجنوب الشرقى من شبه الجزيرة العربية ، لأن ابراهيم بشا كان يعلم حق العلم روابط الصداقة القائمة بين مسقط والحكومة البريطانية (١) .

وفى رد السيد سعيد على رسالة نبين أعرب عن سروره بنجاح ابراهيم باشا فى معاركه ضد الوهابيين وقال بأنه على استعداد لتزويد ابراهيم باشا بالسفن اللازمة لنقل الجنود اذا قرر الأخير العمل ضد القواسم . (٢) .

فما الذى جد بعد ذلك مما دعا السيد سعيد الى تغيير موقفه ؟ يبدو من الوهلة الأولى ان محادثاته مع الكابتن تايلور كانت ذات طابع اكاديمى . فى ذلك الوقت كان ابراهيم باشا على بعد ١٠٠٠ ميل من حدود الخليج ولم يكن فى الحسبان أن يتحرك ابراهيم باشا نحو الجنوب الشرقى . ولعل دعوة هستنجز لابراهيم باشا للاشتراك فى احتلال راس الخيمة هى التى شجعته على المضى فى فتوحاته . وعلى أى حال فان ظهور قائد مصرى على المسرح فى المنطقة لم يكن يستسيغها السيد سعيد . وبعد سقوط الدرعية فى أيدى المصريين لجأ عدد كبير من مؤيدى آل سعود الى الحامية الوهابية فى البريمى ، وكانوا يروون القصص المفجعة عن فظائع ابراهيم باشا بعد استيلائه على عاصمة الوهابيين وبينما كان سادلر فى مسقط وصل اليها مطلق المطيرى قائد الحامية الوهابية فى البريمى وشقيق مطلق المطيرى ، لتقديم ولائه

---

(١) نفس الحلقات مجلد ٣٨ محادثات رقم ٥ — ١٨١٩/١/٢٠ من نبين الى السيد سعيد يناير ١٨١٩ .

(٢) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٠ رقم ١٧ بتاريخ ١٨١٩/٤/١٤ من تايلور الى الحاكم مسقط ١٨١٩/١/٢٩ .

للسيد سعيد (١) . وقد عرف السيد سعيد عن انتصارات ابراهيم باشا فى نجد من سادلر ولهذا كانت أنباء تلك الانتصارات راسخة فى ذهنه خلال محادثاته مع سادلر . وربما كان السبب الأساسى الذى دعا سعيد الى تحديد موقفه تجاه القائد المصرى هو خوفه من أن يكون القائد المذكور ينوى احتلال البحرين ايضا ، خصوصا وان سعيدا قد بدأ يتفاوض مع فتح على شاه للقيام بحملة مشتركة من العمانيين والفرس ضد البحرين ، وفى كل رسائل سعيد الى الشاه كان يذكره باستمرار باحتمال استيلاء ابراهيم باشا للبحرين، وكان يطالب الشاه بايفاد مبعوث خاص الى القاهرة لتحذير محمد على باشا من القيام بمثل هذه الخطوة غير أن فتح علي شاه لم يتحمس للموضوع ، خصوصا وان الحجاج الفرس عند زيارتهم لمكة عوملوا معاملة حسنة من قبل السلطات المصرية ولكن من ناحية اخرى لم يكن الشاه يقبل بوجود جار قوى كباشا مصر فى الخليج ، ولهذا قرر الشاه فى شهر ابريل سنة ١٨١٩ أن يوافق على طلب سعيد فى ارسال مبعوث الى القاهرة (٢) . غير ان هذه الفكرة لم تتبلور اطلاقا كما أن فتح على شاه قد شغلته الأحداث الداخلية وارتيابه فى نجاح خطة القيام بهجوم مشترك على البحرين . ولذلك لم يول مقترحات سعيد أى اهتمام ولعل موضع السرية فى هذه الخطة هو ان سعيد لم يكن يعلم شيئا حتى ذلك الوقت عن موقف نبين بالنسبة لمستقبل البحرين ، والا اتخذ موقفا أكثر مرونة من اشتراك ابراهيم باشا فى الحملة ضد القواسم .

---

(١) يروى سادلر ان بطال المطيرى بعد أن تعرض موقفه للخطر يئس من القواسم حلفاء لسابقين والذين كانوا يسعون الى الاستيلاء على حصن البريمى لانفسهم فقد اختار بطال المطيرى الطريق الاسلم وسلم نفسه الى السيد سعيد (انظر الى محادثات بومباى السرية مجلد ٤١ فى ١٨١٩/٧/٢١ من سادلر .

(٢) انظر محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤١ رقم ٢٨ ١٨١٩/٧/١٤ ، من هنرى ولك القائم بالأعمال البريطانى فى طهران الى الحاكم العام ١٨١٩/٤/١٩ .

غادر سادلر مسقط يوم ١٨١٩/٥/١٨ وبعد اقامة طويلة فى بوشهر وصل القطيف يوم ٦/٢١ ، وهناك فوجىء بأن الأجزاء الداخلية من البلاد قد تمردت ضد المصريين وأصبح انسحابهم من نجد والاحساء بين ليلة وضحاها . وقد أعاد ابراهيم باشا تنصيب عائلة ابن غرير ، وهم فصيلة من شيوخ بنى خالد فى الأحساء باعتبارهم صنائع المصريين غير أنه يبدو ان المشايخ الرئيسيين محمد وماجد ابنى غرير كانا غير راضيين عن قمع ثورة القبائل ، وقد علم سادلر من قائد الحامية المصرية فى القطيف بأن الوحدات المصرية التى تم توزيعها على مختلف مناطق البلاد قد تلقت اوامر بالتراجع بأسرع ما يمكن فى اتجاه معسكر الباشا الواقع على بضعة أيام من الشمال الغربى للدرعية ، وقد غادر سادلر القطيف يوم ٢٨ يونيه تحت حراسة أحد شيوخ ابن غرير ، وبعد أسبوعين وصل الى الهفوف فى واحة الاحساء حيث ابلغه الحاكم المصرى انه على وشك تسليم المقاطعة الى ابن غرير ، ومن هنا أصبح تعاون المصريين فى عملية اخضاع قبائل الساحل غير ذى موضوع . وفى يوم ١٧ يوليو كتب سادلر من الهفوف رسالة الى نبين يقول فيها .

« من الواضح انه سوف يتمخض عن احتلال الاحساء وميناء القطيف واحتمال الوصول الى العقير الفوائد التى قد تتحقق من ضم رأس الخيمة. فاذا اضطر الباشا الى التخلى عن هذه المناطق فليس من المحتمل ان يتمكن من المشاركة فى اى عمليات تهدف الى ضم اراضى جديدة لا يستطيع الاحتفاظ بها والتى قد تزيد نفقات الاحتفاظ بها على عوائدها . (١) .

---

(١) نفس الحلقات محادثات رقم ٣٠ ١٨١٩/٧/٢٨ من ولك الى الحاكم العام ١٨١٩/٥/٢٤ .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سادلر يرى أنه لابد من تقديم مقترحاته فى هذا الشأن لحكومته ، وفى يوم ٧/٢٢ بعد حصوله على تعهدات من شيوخ ابن‌غرير غادر سادلر الهفوف عن طريق الاحساء بمعية القوات المصرية المنسحبة وقبل أن يتسلم نبين خطاب سادلر كان قد توصل من خلال التقارير التى كانت تصله من دار المقيم البريطانى فى بوشهر ، بأن احتمال قيام تعاون مع ابراهيم باشا لاخضاع موانىء القراصنة ينبغى أن يستبعد تماما كما لا يمكن أن تقوم الحكومة التركية بممارسة نفوذها على القبائل الساحلية من الكويت جنوبا وبالتالى أصبح يتعين على نبين أن يضع خطة بديلة لتحقيق الاستقرار على الشواطىء العربية بعد انتهاء الحملة وفى يوم ٧/٢١ وضع نبين خطته الجديدة وقدمها للمجلس ولم تكن تختلف كثيرا ولم يكتف نبين فى خطته بوضع الساحل غربا تحت سلطة السيد سعيد ، لكنه أيضا ادخل البحرين ضمن ذلك النفوذ ، حتى يتمكن من الانفاق على القاعدة البريطانية فى جزيرة قشم من عوائد البحرين (١) . وللمرة الثانية وجد نبين أن المجلس منقسم على نفسه حول مقترحاته فقد كان براندرجاست يعارض فكرة انشاء قاعدة بريطانية فى الخليج وذكر بأن السيد سعيد لم يكن له سلطة على جزيرة قشم ، عدا أنه يشرف عليها بمقتضى اتفاق عقده مع الشاه . وفى الوقت الذى كان واردن وبيل يتفق مع نبين على ضرورة انشاء مثل تلك القاعدة الا انه كان يعترض على فكرة اخضاع البحرين لسلطة السيد سعيد (٢) .

---

(١) مذكرات سادلر ص ٢٤ — ٥٤ وفارس والخليج مجلد ٣٢٠ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٠/٨/٩ .

(٢) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤١ رقم ٢٩ بتاريخ ١٨١٩/٧/٢١ مسودة خطاب من نبين الى الحاكم العام بنفس التاريخ .

ولدعم هذا الرأى أبرز واردن رسالة حول هذا الموضوع تاريخهـــا عام ١٨١٦ غير أن موضوع هذه الرسالة لم يرد فى المحادثات التى اجراها مع السيد سعيد على الاطلاق ، وفى صيف ذلك العام تواطأ السيد سعيد مع أمير فارس على شن هجوم مشترك على البحرين ، ولكى يوحى السيد سعيد الى آل خليفة ، بأن الحكومة البريطانية كانت تؤازره على ذلك الاجراء اطلق تلك الاشاعة كوسيلة لتهديد آل خليفة . وكان فحوى الاشـــاعة أن الحكومة البريطانية كانت تفكر فى اغلاق موانى الهند فى وجه سفن العتوب، وبالفعل قد اثارت تلك الاشاعة المخاوف فى أوساط شيوخ البحرين ، مما دعاهم الى الاستفسار عن هذا الموضوع من المقيم البريطانى فى بوشـــهر اللفتنانت بروس. وقد رد بروس على رسالة شيوخ البحرين بزيارة قام بها لهم فى شهر يوليو ١٨١٦ واكد لهم شخصيا بأن الاشاعة ليس لها أساس من الصحة ، وعقد معهم معاهدة صـــداقة تعهد فيها بفتح الموانىء الهندية أمام سفنهم التجارية ، وعند رفع هذا الأمر الى الحكومة فى بومباى اشار بروس الى أن حكام البحرين (قوم مسالمون ويفضلون الأعمال التجارية على عمليات القرصنة) . وان علاقتهم الاخيرة بالقواسم تعود الى الهجوم الذى شنه السيد سعيد على بلادهم فى النصف الأخير من عام ١٨١٦ وخلال اشارة واردن الى التقرير الذي بعث به بروس الى نبين أعـــاد الى ذاكرة الحاكم ما سبق أن أشار اليه فى شهر يناير ١٨١٦ من وجوب معاملة آل خليفة بطريقة تتسم بالتسامح بصرف النظر عن علاقاتهم السابقة بالقواسم ، كما أشار الى انه بعد أن يتم التغلب على القواسم سوف تفقد البحرين اهميتها كمركز للقرصنة غير أن نبين لم يقنع بهذا الراى كما لم يقنع بان سبب تعاون العتوب مـــع القواسم فى عمليات القرصـــنة يعود الى خوفهم من الســـيد ســـعيد أو أن الاتفاقية التى لم تتم الموافقة عليها كانت السبب فى الحد من التعامل مـــع حكومة البحرين، وبما ان الظروف لم تتح للمجلس الاتفاق على تحديد مصير

الجزيرة فقد ترك أمر ذلك الى الحاكم العام لاتخاذ قراره فيه . (١) .

وقد أدى عدم اكتراث الحاكم بآراء زملائه ، الى أن يقوم واردن باعداد تقرير مستفيض حول السياسة البريطانية برمتها فى الخليج ، وهو التقرير الذى قدمه الى نبين وضـمنه مجموعة من المقتطفات التاريخيـة عن الخليج حصل عليها من سجلات الحكومة (٢) . وزعم واردن فى تقريره بأن المحادثات التى دارت عن الخليج فى المجلس حتى الآن كانت تقوم على أسس سطحية ومعرفة غير تفصيلية بشئون الخليج ، وقال بأنه لابد أولا من الحصول على معلومات دقيقة عن الاسس التى تقوم عليه ادعاءات مختلف القبائل فيمـا يتعلق باستقلالها ، وهى الأسس التى يمكن بموجبها تحديد علاقاتنا معهـا على أساس مبادىء ، وهو ما يتفق مع حق الفرقاء فى وضع الأسس التى تزيد عليها لمصالحهم جميعا ، الا وهو القضاء على القرصنة واستئصالها (٣)وبالتالى فان مبدأ العدالة ودافع الخير سوف يفقدان معناهما لو عمل باقتراح نبين بوضع ساحل القرصنة تحت سلطة السيد سعيد . أما أن قبائل القرصنة ينبغى أن تلقى جزاءها فهذا امر لاخلاف عليه ، ولكن تجريدها من استقلالها واخضاعها لسلطة حاكم تمقته امر لا مبرر له .

ولعل ما اثار شـكوك واردن فى خطة نبين هو محـاولته التخلى عن مسئولية الاشراف على امن الخليج بعد ان تؤدى الحملة مهمتها ، وذلك بوضعها تحت سلطة السيد سعيد وبالتالى فان السياسة البريطانية فى الخليج كما كان واردن يعتقـد بأن العوامل التى أدت الى انتشـار الفوضى والعنف فى

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد رقم ٢٩ ١٨١٩/٧/٢١ من نبين الى الحاكم العام بنفس التاريخ .

(٢) اعيد طبع هذه المقتطفات من مجموعة بومباى مجلد ٢٤ .

(٣) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤١ رقم ٣٧ — ١٨١٩/٩/٢٠ بيان واردن فى ١٨١٩/٨/١٣ .

منطقة الخليج ، هى أطماع السيد سعيد غير المحدودة واطماع والده سلطان بن أحمد مع أن هذا هو الحاكم الذى يقترح نبين اسناد القيادة السياسية لدول الخليج اليه وقد جاء فى بيانه : —

« هل بسبب محاولات السيد سعيد اليائسة أو هل بسبب فشله الذريع فى عملية البحرين أو هل بسبب وضعه المتردى تعد العدة الآن لتنصيبه الزعيم الانسب لتحقيق سياستنا الرامية الى تحقيق الاستقرار فى الخليج ؟ ان المرء لا يحتاج الى كثير من الذكاء السياسى ليفهم بأن تأييدنا لسلطان مسقط فى تحقيق احلامه فى البحرين سوف يؤدى الى نشر الفوضى والحروب فى المنطقة وتمهيد الطريق الى تجدد اعمال السلب والنهب والقرصنة » .

ولو اننا طبقنا سياسة نبين فى الخليج فانها سوف تؤلب علينا اعداء فى الوقت الذى يمكننا ان نكسبهم الى صفنا خصوصا وأن هؤلاء الأعداء قد اثبتوا انهم اقوى نفوذا من الامام الذى هو حسب معلوماتى اقل الزعماء العرب شعبية فى الخليج .

فاذا كان لابد من وجود حليف لبريطانيا فى منطقة الخليج فهناك شيخ ابوظبى وشيخ الكويت ، فان هذين الزعيمين لم يشتركا فى اى نشاط للقرصنة فى الخليج ، أما بالنسبة لعتوب البحرين فان واردن لم يطلب لهم بأكثر من معاملة عادلة وبأن اشتراكهم فى أعمال القرصنة مع القواسم انما كان لسبب حبهم للتجارة اكثر من كونه طبعا متأصلا من طباعهم ، وبالتالى فلا يجوز اخذهم بجريمة غيرهم . واختتم واردن تقريره بالتحذير من اضاعة النتائج المحققة للحملة باتخاذ قرارات متسرعة وغير حكيمة .

ومن الأفضل لنا ان نتفادى مثل تلك القرارات وذلك بتكوين فكرة دقيقة وشاملة عن حقيقية المصالح المختلفة المتضاربة لتلك الدول وللثورات

الكثيرة التى شهدها الخليج . ولقد حاولت جهدى ان أجمع واقدم مثل هذا التقرير وهذه المعلومات وغيرها من الآراء التى يمكننا على ضوئها ان نتخذ قرارا سديدا فى هذه المسألة ، فاذا لم تخضع عملية تدخلنا لاحترام حقوق مختلف الدول التى تعيش على سواحل الخليج واذا عمدنا الى اخضاع دولة لأخرى بطريقة عشوائية وعنيفة فاننا سوف نساعد على انتشار المزيد من أعمال القرصنة بدلا من ان نزيل ما هو قائم بينها . اننا ينبغى أن نكسب ثقة العرب ورضاهم من خلال التصرف بالحكمة والعدالة . وأخيرا فان انتهاج خط سياسى مخالف لهذا الخط سوف يجلب علينا عداوة العرب فى منطقة الخليج (١)

غير ان نبين لم يول هذا التقرير الاهتمام الذى يستحقه فقد اعتبر تقارير أمينه الأول من النوع الذى قد يفيد بعض قواد الحملة ، وبالتالى فقد ابلغ المجلس انه متمسك بآرائه التى يؤيده فيها ، كما قال،أكثرية الضباط فى الاسطول وفى القوات المسلحة ممن قاموا بزيارات كثيرة لموانىء الخليج (٢) ولكنه على اى حال أبدى استعداده لارسال بياناته وتقريره الى الحاكم العام رغم انه كان واثقا من أن الحكومة السابقة فى بومباى كانت على اطلاع مستمر بشئون الخليج . غير أن هستنجز لم يكن يشاركه ذلك الموقف ، ففى ٢٨ اغسطس كتب يقول : انه لا يستطيع اتخاذ اى قرار فى المسائل التى احيلت اليه فى شهر يوليو من نبين وعلى الأخص فيما يتعلق بموضوع البحرين قبل استكمال المعلومات فى ذلك الشأن اما اذا كان الموضوع يتطلب سرعة البت فان ذلك من شأن نبين وحده . وعلى اى حال فقد اصر الحاكم العام على نقطتين ، أولهما ان اقامة قاعدة دائمة فى الخليج

---

(١) محادثات حكومة بومباى رقم ٣٧ مجلد ٤١ — ١٨١٩/٩/٢٠ بيان واردن فى ١٨١٩/٨/١٢ .

(٢) نفس الحلقة من بيان نبين ١٨١٩/٩/٦ .

أمر غير مرغوب فيه الا اذا تكفل سلطان مسقط بدفع نفقات تلك القاعدة أو تم تدبير تلك النفقات من مصادر اخرى كعائدات الجمارك مثلا ، وقال بأنه مهما كانت التدابير السياسية التى يرى نبين اتخاذها بالنسبة لدول القرصنة فانه لابد وان يتجنب كل انواع التدخل فى شئون الدول العربية فيما عدا ما يتصل بتنفيذ الخطط الخاصة بمكافحة القرصنة . (١)

وهكذا جاء الرد على غير ما يهوى نبين، وبخاصة بعد إن انتقلت موضوعات رسم السياسة الى الحاكم العام ، فبالنسبة للبند الوحيد الذى اتفقت حوله آراء كل من نبين واعضاء المجلس وهو انشاء قاعدة دائمة ومرابطة قوة عسكرية فى الخليج ، فقد عارضه هستنجز معارضة تامة . أما بالنسبة للنقاط الاخرى فلم يعط هستنجز رأيه فيها اطلاقا ، وكان يجرى بسرعة وكانت الحملة التى كان يجرى اعدادها فى بومباى خلال صيف ذلك العام قد أوشكت على الانتهاء ، وكان قائدها فى انتظار التعليمات الخاصة بتوزيع قواته بعد أن تكون القوة قد فرغت من مهمتها ، والواقع أن نبين لم يكن على خلاف مع أعضاء مجلسه فحسب بل ان مدة خدمته كانت على وشك الانتهاء ايضا . فقد أخذت صحته تسوء كما كانت اكثرية القرارات الخاطئة التى اتخذها يعود سببها الى تدهور صحته ، وحتى عندما أبلغه الماجور جنرال السير وليم جرانت كبير قواد الحملة فى شهر اكتوبر انه يستعد للابحار كان نبين لايزال مترددا فى موقفه ، ولم يكن أمامه مفر من صرف النظر عن الخطوط الرئيسية للسياسة . وأبلغ القائد كير بأنه سوف يتلقى التعليمات الخاصة بالأهداف السياسية للحملة فيما بعد اما منه شخصيا او من الحاكم الذى سيخلفه . وفى يوم ٢٨/٢٧ أكتوبر صدرت التعليمات العاجلة الى كير بالاقلاع الى راس الخيمة والاستيلاء عليها وتدمير اسطول القواسم

---

(١) نفس الحلقة مجلد ٤٢ رقم ٣٨ — ١٨١٩/٩/٢٩ من الحاكم العام الى مجلس الحاكم فى بومباى — ١٨١٩/٨/٢٨ .

الحربى وجميع مستودعات الذخيرة والمخازن الحربية كما ابلغ بأن يتوجه بعد ذلك الى الشارقة فالجزيرة الحمراء فعجمان وغيرها من سواحل المنطقة ممن لها علاقة بالقرصنة وتدمير المعدات والسفن التابعة لتلك المشيخات ، كما ابلغ كير بأنه قد يحصل على مساعدة من السيد سعيد حاكم مسقط بعد ان أصبح اشتراك ابراهيم باشا فى العملية أمرا مستبعدا . وقد تم ارسال خطاب الى أمير اقليم فارس يتضمن شرحا لأهداف الحملة ودعوة الى الأمير للشاركة فى العمليات التى سوف تتخذ ضد موانىء القرصنة الواقعة على الساحل الفارسى من الخليج مع التأكيد على احترام حقوق السيادة لفارس ، كما كلف القائم بالأعمال البريطانى فى طهران ببذل أقصى جهد فى وسعه لتطمين حكام فارس من وجود الأسطول البريطانى فى المياه الفارسية بأعداد كبيرة ، وقد حذر كير فى الأوامر التى اعطيت اليه من محاولة استخدام قواته على اى منطقة من الساحل تتعدى المسافة اللازمة لاطلاق نيران مدفعيته على تجمعات سفن القواسم ، وقيل لكير انه بعد أن يقوم بالاستيلاء على راس الخيمة أن يضع فيها قوة بريطانية ترابط فيها ، وربما تصل معلومات من سادلر عن مدى استجابة ابراهيم باشا لمقترحات الحاكم العام بشأن الاحتلال المشترك للمشيخة ، كما طلب الى كير بأن يقترح موقعا فى الخليج يصلح لاقامة قاعدة بريطانية دائمة (١) .

لم يصل من سادلر أى خبر منذ أن بعث برسالته من الهفوف والتى ذكر فيها بأنه يعتزم مرافقة القوات المصرية فى طريق انسحابها من الاحساء

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٢ رقم ٤٥ — ١٨١٩/١٠/١٧ من واردن الى كير ١٨١٩/١٠/٢٧ ومجلد رقم ٤٦ — ١٨١٩/١١/١ من واردن الى كير ١٨١٩/١٠/٢٨ لقد تقاعد واردن وتسلم منصبهم كامين اول عند وصول القائد العام الجديد لجيش بومباى للفتنانت السير شارلس كوولفيل والذى كان يشغل منصبه مؤقتا .

وقد بقى أحد الطرادات البريطانية عدة اسابيع على ساحل الخليج فى انتظار اخبار من سادلر الا انه لم تصل أخبار من داخليه البلاد (١) وقد غادر سادلر الهفوف يوم ٢٢ يوليو فى صحبة الفيلق المصرى الذى خرج يشق طريقه ببطء، بينما كانت الجمال تنفق والبدو يتذمرون والترك يسبون ويشتمون ، وقد علم فى المنطقة الواقعة على بعد عشرة أميال جنوب شرق الدرعية بأن حامية السلامية الواقعة الى الجنوب والتى كان من المفروض ان تنضم الى الفيلق الرئيسى قد حوصرت من قبائل محمات مما اضطر نصف افراد الفيلق الى الانفصال والتوجه الى الحامية لفك الحصار عنها وبالتالى فان الفيلق لم يتمكن من الوصول الى الدرعية قبل ٨/١٣ وقد صدم سادلر من الوحشية التى استعملها ابراهيم باشا فى تدمير البلدة فقد سوى تحصيناتها بالأرض وأحرق كل ما كان فيها من مزروعات وحدائق وقال بأننى لم التق خلال تجوالى فى انقاض تلك البلدة بأثر لأى انسان (٢) .

كان ابراهيم باشا قد غادر المعسكر الى الحجاز ولكن كان من الممكن أن يلحق به سادلر ولذلك فقد قرر أن يمضى اليه ، ولقد ظل الفيلق يسير لعدة أيام فى المناطق الغربية والشمالية من الدرعية خلال منطقة مقفرة ووسط انقاض البيوت والحدائق دون ان يكون هناك وجود لأى انسان ،

---

(١) ربما كان وجود الطراد سببا لانطلاق تك الاشاعة التى رواها منجى فى مؤلفة تاريخ مصر فصل ٢ ص ١٦٠ — ١٦٢ وهى ان البريطانيين قد قاموا بهجوم فرعى على القطيف لدعم ابراهيم باشا واعادة التجارة البريطانية ويروى فلبى فى كتابه (العربية السعودية) (طبعة لندن ١٩٥٥ ص ١٤٨ — ١٤٩) قصة يبدو انها انتشرت داخل البلد عن انزال بريطانى على الساحل والذى ربما كان قد بدأ فى نفس الوقت او خلال زيارة الكابتن واردن لخورن حستن فى — مارس ١٨١٠ .

(٢) المذكرات ص ٥٥ .

وعند وصول الفيلق الى الشقرة هرب نصف قبائل بنى خالد بما فى ذلك حرس سادلر بعد أن شاهدوا المصريين يقترفون أعمالا بربرية ضد بعض البدو ، وبعد ذلك ببضعة أيام قام القائد المصرى بطرد بقية أفراد هذه القبيلة واستبقى جمالهم معه، وبعد أن رحل هؤلاء لم يعد هناك أمل لسادلر فى العودة الى الخليج فبدون جمال ومرافقين وبدون حرس ومع اضطراب الحالة فى المنطقة الواقعــة لم يكن أمام سادلر الا مواصــلة السير مع الفيلق وفى يوم ٢٤اغسطس وصل الفيلق الى عنزه التى«تعتبر منالوجهة الجغرافيةوالسياسية والتجارية قلب الجزيرة العربية (١) وبعد مضى يومين وصل الفيلق «الرجس» وهناك علم سادلر أن ابراهيم باشا قد غادر المنطقة الى المدينة فى نفس اليوم الذى وصل فيه سادلر الى عنزه،وقد قرر سادلر عندئذ أن يقطع مهمته ويطلب حرسا لمرافقته الى البصرة ، غير أن نائب الباشا أو السكرتير الاول .. الذى عهد اليه بالاشراف على عملية الانسحاب فى منطقة الرص رفض طلب سادلر بحجة ان الرحلة ستكون شاقة جدا وان كان كمــا علق ســادلر بأن القائد المذكور لم يكن يعرف أى شىء عن جغرافية البلد التى ظل ســيده يحارب فيها لمدة ثلاث سنوات ، وكان كالطفل الذى لم يغادر أسوار مدينة القاهرة (٢) . ولاضطرار سادلر البقاء مع الفيلق فقد ظل يسير معه حتى ساءت صحته وانتابته الحمى وتعرض لاهانات المصريين كما هاجمه البدو وسرقوا ما معه من متاع ونقود ، وأخيرا فى الأسبوع الأول من سبتمبر وصل الفيلق الى مشارف المدينة المنورة وكان فى استقباله أحد رجال الباشا الذى صحبه الى معسكر الباشا فى مدينة بير بالقرب من المدينة .

وفى يوم٨/٩ كانت اول مقابلة مع الباشا وفى مقابلته الثانية فى اليوم التالى قدم سادلر سيف وخطاب الحاكم العام، وقد أعرب ابراهيم باشا عن

---

(١) المذكرات ص ٦٦ .

(٢) المذكرات ص ٧٢ .

أسفه بأنه لم يعلم بالخطة البريطانية مبكرا أو قبل ذلك وخاصة أنه كان قد أبدى اتصالا مع السيد سعيد بعد سقوط الدرعية مباشرة ، وأنه قد تلقى منه عرضا بالتعاون معه ضد القواسم غير انه لم يصله اى شىء من مسقط بعد ذلك الخطاب ، كما قال بأنه لا يستطيع أن يرد ردا قاطعا على مقترحات الحاكم العام قبل احالة الموضوع الى والده محمد على باشا ، ولذلك طلب من سادلر أن يتوجه الى جدة لينتظره هناك حتى وصول محمد على باشا للحج ، وبقى سادلر ينتظر مدة شهر وفى جدة تعرض هناك لاصابة شديدة من الحمى ، فلم يتمكن من مقابلة ابراهيم باشا قبل ٢٩ اكتوبر ، وقد وجد الباشا مترددا ولم يقل سببا حاسما عن موضوع اتصاله بالقاهرة او أن يرتبط باعطاء رد كتابى على مقترحات الحاكم العام ، كما قال بأنه يرغب فى ارسال جواد ومهر كهدية للحاكم العام ولكنه لم يسمح لسادلر بفحصهما ، ثم مرت خمسة عشر يوما دون أن يكون هناك أثر للهدايا أو رد رسمى ، وفى ١١/١٢ طرق الباب على سادلر أحد خدم الباشا ومعه جوادان هزيلان وقال بأنهما هدية من ابراهيم باشا للحاكم العام غير ان سادلر اعادهما الى الباشا وقال بأنهما لا يصلحان كهدية لشخص كالحاكم العام . وقد تصور سادلر أن تقديم الجوادين المذكورين كان المقصود منه اهانة الحاكم العام وقد تأكد له هذا عندما أعرب ابراهيم باشا عن استيائه من اعادة الهدية ، وأمر سادلر بمغادرة المعسكر بعد أن انذره بأنه سوف يبعث برسالة احتجاج الى الحاكم العام بعد رجوعه الى القاهرة ويعيد اليه السيف ، وقد غادر الباشا بعد ذلك بوقت قصير الى مصر وترك سادلر يبحث بنفسه عن وسيلة للخروج . ولمدة شهرين ظل سادلر يعيش عيشة الكفاف فى جدة كرجل مسيحى واوربى وسط شعب مسلم معاد له ، وظل على هذه الحال حتى ٢٣ يناير سنة ١٨٢٠ وعندما وصل الطراد برنس اوف ويلز ورسا على شاطىء جدة كانت نهاية لمتاعب سادلر . وعلى الرغم من ان المراحل الأخيرة لمهمة سادلر كانت حرجة نتيجة لغرور باشا مصر فاننا لا نستطيع ان نقلل من المكانة المرموقة التى اكتسبها لشجاعته وحكمته بوصفه الاوربى الوحيد الذى

اجتاز شبه الجزيرة العربية من الشرق الى الغرب . (١)

فى الوقت الذى كان سادلر يسعى للحصول على رد من ابراهيم باشا كانت الحملة تشق طريقها الى مياه الخليج بقيادة السير وليم جرانت كير ولقد اقلعت الوحدة الاولى من الاسطول من بومباى يوم ١٨١٩/١١/٣ والتى سبق لها الاشتراك فى الحملة الاولى ضد القواسم قبل عشر سنوات ، وكانت تتألف من الفرقة ٤٧ والفرقة ٦ والفصيلة الاولى والفرقة الثانية من مشاة بومباى ، وفصيلة بومباى البحرية والفصيلة الاولى والفرقة الثانية وسرية الجناح ٢٤ ووحدة من مدفعية بومباى ونصف عدد احدى فصائل الاستطلاع وكان مجموع القوة كلها ١٠٤٥٣ر اوربى و ٢٠٩٤ر كرى هندى (٢) اما سفن الحراسة فكانت تتألف من الطراد ليفربول (٥٠ مدفعا بقيادة الكابتن كولير) والطراد كرلر (١٨ مدفعا بقيادة الكابتن واليول) وطراد الشركة الموقرة اورورا ١٤ مدفعا ، اما الطرادات التى كانت موجودة بالفعل فى مياه الخليج فهى الطراد ايدن (٢٥ مدفعا بقيادة الكابتن دوك) وتبين مادت (١٦ مدفعا) ونوتيلوس (١٤ مدفعا) وترنيت (١٤ مدفعا) وسيش (١٢ مدفعا) وابريل (١٠ مدافع) وفستال (١٠ مدافع) وعند وصول الحملة الى خليج عامن ، انشق عنها الطراد ليفربول الذى ابحر الى مسقط يحمل على ظهره قائد

---

(١) لقد كتب سادلر بنفسه وصفا عن هذه المهمة فى كتابه مذكرات حول رحلة عبر شبه الجزيرة العربية . اما عن سيرته وحياته فى بدايتها او اخرها فيمكن الرجوع الى كتاب « جورج فورستر سادلر » تأليف اف .ام. ادواردز طبعة عام ١٩٥٧ ص٣٨ — ٤٩ وقد اعتزل العمل من الجيش فى عام ١٨٣٧ واصبح عمدة لبلدته كوك وفى نحو عام ١٨٥٥ هاجر الى نيوزيلندا حيث توفى فى ازكلاند يوم ١٨٥٩/١٢/٢ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٢ من الحاكم العام الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٠/٨/٩ .

الحملة السير جرانت كير الذى كلف بمقابلة السيد سعيد . ولقد سبق لنبين ان أوفد فى شهر اكتوبر السير جون اندرو جيركس من جيش بومباى ليستفسر من السيد سعيد عما اذا كان يوافق على رسو الحملة فى جزيرة قشم وتزويدها بالمئونة وبالزوارق اللازمة لانزال المعدات والمدفعية ، كما كلف جيركس أيضا بابلاغ سعيد بحجم العمليات المنوى القيام بها ، ومعرفة ما اذا كان سيوافق على الاشتراك فيها خصوصا وان اشتراك ابراهيم باشا فى الحملة قد أصبح مستبعدا الان ، ولقد وجد جيركس السيد سعيد على أتم استعداد للتعاون وقال بأنه قد أصدر الأمر بتجميع الخرفان والعجول وغيرها من المستلزمات فى بندر عباس ، بالاضافة الى تجهيز ٧٠ زورقا لانزال الجنود والمعدات كما أبدى استعداده بتسيير ٤٠٠٠ من رجال القبائل الى رأس الخيمة للمساهمة فى الهجوم على البلدة ، كما وعد بأنه سوف يخرج بنفسه على رأس ثلاث سفن حربية و ٦٠٠ الى ٨٠٠ جندى للاشتراك فى الهجوم البحرى على رأس الخيمة وعندما وصل كير الى مسقط فى الاسبوع الثالث من نوفمبر كرر سعيد تلك الوعود للمبعوث .

غادر كير مسقط يوم ١٨ نوفمبر ولحق ببقية الاسطول بعد ثلاثة ايام فى مكان ما من الساحل الفارسى وقد وجد أن بعض السفن لم تصل من بومباى بعد ، ولكنه ابحر الى ساحل القرصنة على الطراد ليفربول تاركا بقية قطع الاسطول تتزود بالماء من جزيرة قشم وكان يرافقه الطراد والسفينة بنارس التى قامت بمسح لمداخل راس الخيمة ، وكان فصل الرياح الشمالية يقترب بسرعة وكان واضحا ان أى تأخير فى انزال القوات سوف يقضى على نجاح الحملة ولذلك تم ارسال السفينة بنارس الى جزيرة قشم لتستعجل وصول قوارب النقل اللازمة للهجوم ، وفى يوم ٢ ديسمبر كان الاسطول يشق طريقه الى رأس الخيمة بالاشتراك مع فرقاطتين من مسقط مع السيد سعيد ونحو ٦٠٠ مقاتل من رجال القبائل .

منذ الحملة الفاشلة على راس الخيمة فى نوفمبر ١٨١٦ قام القواسم بتعزيز وسائل الدفاع عن البلدة بصورة مكثفة حيث اقيم حولها سور ارتفاعه نحو (٩) أقدام وعرضه قدمين ، كما بنى سور آخر اقيمت عليه بعض البروج بارتفاع قدره ٢٠ قدما حول البلدة والى الناحية الجنوبية مباشرة انشئت قلعة مربعة بالاضافة الى عدد من البروج الأخرى التى تحيط بالنصف الاسفل من شبه جزيرة راس الخيمة وكان بعضها يختفى وراء مزارع النخيل ، وقدر عدد المقاتلين فى البلدة فى حدود ٤٠٠٠ الى ٧٠٠٠ رجل وقد وقع الانزال البريطانى التمهيدى يوم ٣ ديسمبر وكان هدفه المنطقة الرئيسية من البلدة كما أحاط الجنود بالمنطقة من البحر وقد انقضى بقية اليوم فى انزال المدافع والمؤن وفى حفر الخنادق ، وفى صباح ٤ ديسمبر بدأ الجنود من الفرقتين ٤٧ ، ٦٥ - تحرشاتهم بالعدو والتوغل الى خطوطه الامامية . وبحلول الظلام كانت القوات البريطانية توغلت الى مسافة ٣٠٠ ياردة من القلعة الرئيسية وبدات فى قصف القلعة يوم ٥ وقد اقترب الطراد ليفربول لقصف المنطقة غير أن القواسم تمكنوا من صد الهجمات بمدافعهم ، وكانوا أحيانا يخرجون من خلف تحصيناتهم لمواجهة القصف البريطانى الذى كانت قذائفه تتساقط بعيدا عن الأهداف ، وقد تم انزال مدافع أخرى من الاسطول يوم ٦ ديسمبر لتشديد القصف وفى تلك الليلة قامت مجموعة من القواسم بقيادة ابراهيم بن رحمة اخى شيخ راس الخيمة بالهجوم على احدى وحدات المدفعية واستطاعت أن تسحب أحد المدافع الهاوتزر ، ولكن مجموعة من الفرقة ٦٥ خفت لنجدة الوحدة بعد نشوب معركة بالسلاح الأبيض قتل خلالها مالا يقل عن ٩٠ من القواسم بما فيهم ابراهيم بن رحمة ، ثم قام القواسم بهجوم آخر قبل الفجر امكن صده .

وفى يوم ٧ تم انزال المزيد من المدافع من الاسطول بما فى ذلك فيهما مدفعان عيار ٢٤ من الطراد ليفربول . وفى الصباح التالى فتحت المدفعية البريطانية كل نيرانها على الحصن واستمر القصف طوال الليل . وما ان

أشرف اليوم الثانى على الانتهاء حتى كانت أسوار القلعة قد تهشمت وقد زحف الجنود على القلعة ولكنهم لم يجدوا فيها أحدا كما كانت البلدة نفسها خالية تقريبا من السكان الذين تمكنوا من الافلات ، ويقال أن القواسم خسروا نحو الف رجل بين قتيل وجريح ، خلال القتال الذى استمر خمسة أيام.

اما الجانب البريطانى فكانت خسائره فى الأرواح ضابطا وخمسة جنود ونحو ثلاثة ضباط ، و٤٩ جندى اصيبوا بجراح ، وكان من الممكن أن تكون خسائر القواسم أكثر لو أن الجنود العمانيين الذين أرسلهم سعيد عن طريق البر قد وصلوا فى الوقت المناسب ، ولكنهم وصلوا رأس الخيمة بعد يومين من سقوط البلدة . أما الذين رافقوا السلطان فى رحلة البحر فقد قدموا مساعدة قيمة فىعملية انزال المدافع والمعدات والمؤن من السفن وقد تقدم حسن بن رحمة لتسليم نفسه بعد ظهر يوم ٩ وجاء معه معظم من بقى من رجاله على قيد الحياة . (١) .

لم يكن القتال على ساحل القراصنة قد انتهى بعد ، وفى الوقت الذى كانت الوحدات الرئيسية تقوم بعملها كان اثنان من الطرادات يحاصران

---

(١) فيما يتعلق بعملية راس الخيمة انظر الرسائ مجلد (٥) من نبين الى جى ــ دارت (سكرتير مجلس ادارة الشركة) لندن فى ١٨٢٠/٤/٢٢ ومرفق به خطاب كير الى الادجوتانت جنرال جيش بومباى وراس الخيمة فى ١٨١٩/١٢/٩ وخطاب كير الى واردن ١٨١٩/١٢/١٠ والتقرير الادارى للمقيم البريطانى فى الخليج رقم ١٩٠/١ من الكابتن اف.أى كوليير الى لاميرال كنج ، ليفربول راس الخيمة ١١/٢١ ديسمبر ١٨١٩ (ومرفق بخطاب كروكر ١٨٢٠/١/٧ رقم (١٠٥) راجع أيضا «الاسطول الهندى» تأليف لووفصل ١ ص ٣٥١ الى ٣٦٠ وينقل لو عن احد الضباط الذين اشتركوا فى القتال الذى قال بأن السيد سعيد ذكر بأن الجنود وصلوا من من البر قبل نشنوب المعركة غير ان هذا يتعارض مع تقرير كير .

بلدة رمس ، الواقعة على الساحل ، وهى مركز حسين بن على الشهير ونائب الحاكم الوهابى السابق فى ساحل القرصنة . ولهذا تم ارسال الفرقة ٦٥ مع سريات الجناح التابعة للفصيلة الاولى والفرقة الثانية ووحدة داعمة من المدفعية الى رمس لشن هجوم على الشيخ ولكن عند وصول تلك القوات الى البلدة وجدتها خالية من السكان فقد انسحب حسين بن على واتباعه الى قرية العينة على احد المرتفعات على بعد ميلين وهناك تحصنوا فى احدى القلاع القديمة وكانت مشهورة بقوة تحصينها وقد ثبت ذلك فيما بعد ، فعندما وصل القائد كير الى الضيعة أكتشف بأنه لا يمكن اقتحام القلعة الا بعد قتال عنيف ولذلك عاد يطلب امدادات من الفرقة ٤٧ والفصيلة الاولى والثالثة وتم انزال مدفعين كبيرين من الطراد ليفربول وبصعوبة كبيرة أمكن نقل تلك المعدات الى نقطة قريبة من المرتفع ، وقام بذلك بحارة الطراد كرلو ، وفى يوم ٢٢ ديسمبر كانت وحدة المدفعية قد وصلت الى موقع يمكن منه قصف القلعة وبعد قصف استمر ساعتين امكن فتح فجوة فى القلعة وبعدها استعد الجنود لاقتحامها ولكنهم شاهدوا علما أبيض يرفرف فوق قمتها . ثم بعد ذلك خرج حسين بن على ورجاله وكان تعدادهم ١٦٩ شخصا . وقد تم نقلهم أسرى الى السفن . وقد قتل من البريطانيين ضابط وثلاثة جنود وجرح ١٦ وتوفى احدهم فيما بعد (١) .

لم تنته مهمة الحملة عند ذلك الحد فقد بقيت هناك اعمال أخرى يتحتم انجازها كتدمير جميع تحصينات رأس الخيمة تدميرا تاما وتفتيش جميع الموانىء الى جنوبها بحثا عن السفن التى تكون مختبئة فيها كما تعين على القائد كير أن يتخذ قرارا بشأن مصير الأسرى الذين كان اكثرهم بما فيهم حسين بن رحمة وحسين بن على مرضى أو جرحى . وربما كان الأهم

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية رقم ٤ مجلد ٤٥ ــ ١٨٢٠/١/٢٦ من كير الى واردن ١٨٢٠/١/٦ انظر كذلك « الاسطول الهندى » تأليف لووفصل ١ ص ٣٦٠ ــ ٣٦٦ .

من ذلك كله هو الوصول الى تسوية سياسية تضمن أن لا يعود القواسم الى ممارسة ارهابهم للمياه الواقعة بين البصرة وبومباى ، ولم يتلق كير اى تعليمات حتى ذلك الوقت ، وكان الوقت يجرى بسرعة ، وكان لابد للأسطول من مغادرة المنطقة قبل ان تسوء الأحوال الجوية .

وفى أوائل يناير كان أكابر الشيوخ للمنطقة قد حضروا الى مقر كير لاعلان خضوعهم والاعراب عن صداقتهم ، وكان بينهم سلطان بن صقر شيخ الشارقة وشخبوط بن دياب والد طحنون بن شخبوط شيخ آل بوفلاح فى ابوظبى ، ومحمد بن حزه شيخ دبى وكان لايزال صبيا وقد جاء بصحبة عمه الاكبر بالاضافة الى شيوخ عجمان وأم القوين والجزيرة الحمراء ولكى يكسب الوقت الذى يستطيع خلاله تلقى الأوامر من الهند وليؤكد للشيوخ انهم لن يفلتوا ، وكان كير قد وجه الدعوة الى هؤلاء الشيوخ للحضور والتوقيع على اتفاقيات يسلمون بموجبها جميع السفن التابعة لهم باستثناء سفن الصيد وتسليم اى أسير هندى قد يكون لديهم (١) . وتطبيقا لهذه الاتفاقيات أمر كير بعض القوات بتفتيش جميع الموانىء ابتداء من رأس الخيمة حتى دبى . وتم تدمير جميع التحصينات والسفن التى وجدت فى هذه الموانى وتقدر قيمتها الاجمالية بـ ٨ر٣٠٢ (اى ما يزيد على ٣٠٠٠٠ جنيه استرلينى) (٢) ولما لم تصل الاوامر حتى الاسبوع الثانى من يناير ١٨٢٠ قرر كير أن يفرج عن السجناء بعد أن اخذ سكان رأس الخيمة يتذمرون من احتجاز

---

(١) يمكن الرجوع لنصوص هذه الاتفاقيات الى اتشيمون (المعاهدات) جزء ١٠ ص ١٢٢ — ١٢٧ .

(٢) محادثات حكومة بومباى السرية رقم ٨ مجلد (٤٥) ١٨٢٠/٣/١ من كير الى واردن ١٨٢٠/٢/٧ ووثائق بومباى السرية مجلد ٨ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٢/٧/٣١ (رقم ٣ — الدائرة السياسية) وقد تم توزيع جزء من هذا المبلغ كمكافاة على البحارة والجنود .

شيوخهم خصوصا وانهم فهموا من شروط المعاهدة التمهيدية أنه سيفرج عن شيوخهم خلال بضعة أيام سيما وأن احتجاز الرجال القادرين كان يسبب متاعب لاسرهم .

يوم ٨ يناير استدعى كير حسن بن رحمة وابلغه بأن قرار احتجازه يقوم على اساس انه الشيخ المسئول فى رأس الخيمة ثم قدم له مسودة معاهدة للسلام كان كير قد أعدها بالاشتراك مع معاونيه وتنص ديباجة المعاهدة على ما يلى :

(بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذى جعل السلام بركة على الناس ، وانه بناء على ذلك يتفق الطرفان على توطيد السلم بين الحكومة البريطانية والقبائل العربيــة الموقعــة على هذا العقد وذلك على الشروط الآتية . . . .) (٣) .

الشرط الاول (المادة ١) تقرأ كما يلى (يجب الامتناع عن جميع اعمال النهب والقرصنة على البر وفى البحر من جانب العرب الموقعين على هذا الاتفاق الى الابد ، وتوضح (المادة (٢)) من الاتفاق «مفهوم النهب والقرصنة» بانها : اى عملٍ من اعمالِ العنف التى تقترف فى أوقات السلم من جانب أى دولة وأن كل من يرتكب عملا كهذا قد أهدر حياته وحقوقه . وتضمن البند الثالث الى السادس توضيحا للاجراءات التى يرى القائد كير ، انها سوف تضع حدا لأعمال القرصنة ، وكان قد طلب الى كير فى التعليمات التى ارسلت اليه بأن يقرر ما اذا كان من المناسب وضع انظمة للملاحة تلتزم بها القبائل البحرية ويمكن بموجبها للاسطول البريطانى تحديد هوية السفن العاملة وتحديد تسليحها وتفتيش موانيها وقد اقترح كير أن ترفع سفن القراصنة علما أبيض عليه خط احمر كعلامة مميزة لها سواء كانت مبحرة او راسية فى الميناء ، وكان كير يرمى من وراء اقتراحه هذا أن يكون العلم

انظر معاهدات جزء ١٠ ص ١٢٧ .

هو رمز للعلاقات السلمية القائمة بين القبائل من ناحية وبين الانجليز من ناحية اخرى ، كما تنص المعاهدة على أن تحمل كل سفينة سجلا وتصريحا بالسفر (اذن خروج) يوقع عليه شيخ المنطقة ويبين فيه حمولة السفينة ونوع تسليحها ومنشأتها ووحدتها ، وعلى ربابنة هذه السفن ابراز هذا التصريح للطرادات البريطانية عندما تقوم بتفتيشها على أن يجدد هذا التصريح سنويا ويصدق عليه ممثل من قبل الحكومة البريطانية .

وقد تناولت بقية الاتفاقية فى بنودها الخمسة موضوع التزام قبائل ساحل الخليج بمبادىء السلوك الانسانى فى تعاملها مع بعضها البعض، فنصت الفقرة الثانية التى كتبت (وذكريات فظائع القواسم لاتزال حية فى الأذهان) على حظر اعدام الأسرى ، كما نصت على القيام بعمل مشترك بين القبائل والحكومة البريطانية ضد كل انتهاك لهذا الالتزام ، كذلك اشتملت الاتفاقية على نص مشابه فى حالة ارتكاب أعمال القرصنة العادية بموجب المادة السابعة . أما المادة التاسعة فقد نصت على حظر نقل العبيد من أفريقية بقصد الاتجار ، وقد اختتمت الاتفاقية بنودها ببند ينص على استخدام موانىء الهند لسفن القبائل البحرية للاغراض التجارية وموانى الدول الحليفة للحكومة البريطانية أمام السفن (١) .

وفى يوم ٨ من يناير وقع حسن بن رحمة وشيخ الجزيرة الحمراء على معاهدة السلام العادية كما سميت فيما بعد ، أما الشيخ شخبوط بن دياب حاكم ابوظبى فقد وقعها بالنيابة عنه ابنه طحنون فى اليوم الثالث من ابرامها ، كما وقع عليها شيخ رمس حسين بن على وعم شيخ دبى بتاريخ ٢٨ من يناير . وفى نفس اليوم تلقى كير التعليمات التى كان ينتظرها وقد

---

(١) المعاهدات « تأليف اتشيسون » جزء (٢) ب ص ١٢٧ — ١٢٩ .

صــدرت من بونشتورت الفينستون الذى خلف نبين كحاكم على بومبــاى بعد وقت قصير على خروج الحملة ، وقد تضمنت التعليمات التى ارسلت الى كير توصيات الفنينستون التى تضمنها خطابه الى الحاكم العام بتاريخ ١٨١٩/١٢/١٥ حول السياسة التى يتعين على القــائد كير اتباعهــا فى الخليج ، وهى لم تضن تختلف اختلافا كبيرا عن تعليمات سلفه . وتضمنت التعليمات رأى الفنينستون فى أن السبيل الوحيد لتصفية القرصنة فى الخليج هى فى اخضاع السفن للتفتيش بشكل منظم من قبل الاسطول البريطانى ، وفى تدمير معاقل القراصــنة تدميرا تاما وتعيين منــدوب بريطانى محلى فى رأس الخيمة ليقوم بالتأكد من السفن المعاملة ، وفى تشجيع الروح التجارية بين القواسم وربطهم بالمؤثرات الحضارية الحديثة عن طريق حثهم وتشجيعهم على القيام بزيارات الى موانىء الهند للأغراض التجــارية وقــد اقترح الفينستون عزل حسن بن رحمــة من المشــيخة وتنصيب خليفة له يكون على استعداد للعمل بموجب هذه القرارات . أما اذا لم يكن هناك شيخ يرضى بالعمل على اساس هذه التوصيات ، فيعهد الى سلطان مسقط بالاشراف على بلدان الساحل وقيام أسطوله بحراسة سواحل المنطقة ومداخلها .

---

(١) ولد الفنستون عام ١٧٧٩ وهو الابن الرابع لعمدة اسكوتلندى ، وقد التحق بالعمل فى الشركة ككاتب فى مكاتب الشركة بالبنغال وكان عمره اذ ذاك ١٥ عاما ووصل الى الهند فى فبراير ١٧٩٦ وقد تبناه وليسلى وبعد ذلك بوقت قصير عين مساعدا للمقيم فى بونا عام ١٨٠١ ثم فى ناجيور عام ١٨٠٤ وفى عام ١٨٠٨ اختاره منستو لرياسة البعثة البريطانية الى كابل ومنذ عام ١٨٢٧ عمل مقيما فى بونا وفى نهاية الحرب الثالثة للمهراتا عين محافظا للمقاطعة دكنى وكان تعيينه فى بومباى خيبة أمل كبيرة لجون مالكولم الذى يأمل ان يحتل المنصب .

(٢) محادثات حكومة بومباى السرية حلقــة ٥٣ مجــلد ٤٣ بتاريــخ ١٨٣٩/٤٢/٣٥ من الحاكم الى الحاكم العام بنفس التاريخ .

عند استلام كير لهذه التعليمات التى وصلته متأخرة جدا لم ير فيها اى شيء ذى أهمية ، وفى رده على الفينستون توخى ان تحظى التسوية التى توصل اليها على موافقته غير أن الفنيستون لم يوافق عليها ، وكان كير قد توقع تلك النتيجة منذ مغادرة السيد سعيد للمنطقة قبل التوقيع على المعاهدة بأسبوعين نتيجة سياسة الليونة التى اظهرها كير تجـــاه القواسم كما ان معارضة الفينستون للاتفاقية ، وان كانت قـد صـيغت بصيغة مقبولة فقدلقيت معارضة عنيفة، ففى الوقت الذى أشاد الفينستون بالاعتبارات الانسانية التى أملت على كير اطلاق سراح الأسرى وشيخى القراصنة حسن بن رحمة وحسين بن على ، الا أنه كان يعتقد بأن الزعيمين لم ينالا من العقاب ما يتناسب مع حجم الفظائع التى ارتكباها ، وكان يرى بأن نقاط الضعف فى الاتفاقية هى القوانين التى فرضها كير لتنظيم حركة الملاحة لأنها لم تتضمن قدرا كافيا من الضمان عن سلوك القراصنة فى المستقبل ، فالسجلات والتصاريح التى نصت عليهـا الاتفاقيـة ليسـت ضمانات كافية بالنسبة للنشاط الملاحى غير المشروع ولعل الميزة الوحيدة لهذا البند هى أنه تحدد الميناء الذى خرجت منه السفن وقال الفينستون متهكما بان الخطر لا يأتى من الموانى التى تغادر منها السفن التى ظلت تهددنا طيلة هذه المدة (١) ولما كانت السفن التى تمارس القرصنة تزود عـادة ببعض الأوراق الا ان المعاهدة لا تنص على فرض عقوبة على السفن التى تزور الاوراق او التى لاتحمل شيئا من التصاريح وكان الأجدى بالقائد كير أن يحصل على موافقة شيوخ المنطقة على تجديد حجم السفن كما جاء فى التعليمات الاصلية الصادرة فى اكتوبر ١٨٠٩ . ولو انه حصل على التعهد لتمكن الاسطول البريطانى من التغلب على هـذه المشـكلة وكان يجب أن تتضمن الاتفاقية نصا أكثر تحديدا من النصـوص التى وردت فى المـادة

---

(١) محادثات بومباى السرية رقم ٦ مجلد ٤٥ ــ ١٨٢٠/٢/١٦ من واردن الى كير بنفس التاريخ .

الخامسة والتى تقول انه اذاالتقت بعض السفن البريطانية او غيرها من السفن بسفن القراصنة فينبغى على الأخيرة ان تبرز دفتر السجل وتصريح السفر كما انه من حق الطرادات البريطانية أن تستولى على جميع السفن التى تزيد حمولتها على الحد المتفق عليه فى المعاهدة وبدون حق النص على هذا الحق فان بنود الاتفاقية التى كانت تبدو مكاسب فعلية كالتعهد بالامتناع عن ممارسة القرصنة وتجارة الرقيق لم يجد الفنستون فى نصوص الاتفاق اى فائدة حقيقية وكان المفروض فى كير أن يمنع بنـاء السفن المسلحة لميناء رأس الخيمة ، كما كان مفروضـا من الفينستون بأن يصدر قرارا بحظر الاخشاب من الهند الى ساحل القراصنة غير ان الوقت كان قـد انتهى ، وهذا ما صرح به كير وبالتالى لم يكن أمامه فرصة لتغيير الاتفاقية كما لم يكن أمامه الا أن يطلب من الحاكم العام للهند التصديق عليها .

وسبب انتقادات الفينستون للمعاهدة العامة يرجع الى حد ما الى الرسالة الخاصة التى تلقاها من الكابتن طومسون ، المترجم العربى للحملة والذي ابدى شكوكه فى فعالية القوانين البحرية التى وضعها كير ، وعلى الرغم من أن طومسون كان قد وافق على أن تصاريح السفر قد تساعد على مراقبة سفن القراصنة الا انه لم يكن يعتقد بأن تلك القوانين ستكون قوانين فعالة ، الا اذا عهد للمعتمدين البريطانيين المقيمين فى تلك الموانى بتفتيش السفن والاوراق التى تحملها . وعلى اى حال فانه يبدو ان الفينستون قد فاته أو انه تجاهل بعض النقاط ، ولكن طومسون كان يؤيد فرض القيود التى فرضت على تسليح السفن أو على حمولاتها مما كان الفينستون يرغب فى فرضها ولكن لم ترد فى التعليمات التى وصلت الى كير فى البداية كما انها كانت قيودا غير واقعية ، سيما أن القرصنة كانت تمارس بكل الوسائل وبكل انواع السفن ، والاسلحة التى تحملها سفن القرصنة عادة لا تتعـدى مدفعا واحدا صغيرا ، اما فيما يختص بالتسليح الشخصى فان العرب عادة يتسلحون سواء فى البر أو البحر وسوف يستمرون على ذلك مهما كان

موقف الحكومة البريطانية . كما قال طومسون بأنه ليس هناك حل لهذه المشكلة اذا تعذر التمييز بين السفن التى تمارس القرصنة والسفن العادية ، فالسفن جميعها سواء تلك التى تمارس القرصنة واعمال السلب والنهب هى سفن مسلحة . فاذا كان الهدف من تشجيع البريطانيين للقبائل العربية الساحلية على تعاطى التجارة هو القضاء على القرصنة فان طومسون يتساءل ، كيف يمكنهم ذلك اذا ما فرضت قيود على تسليح السفن ، ان هناك قطاعا برمائيا من الافراد متورطون فى أعمال القرصنة .... وبالتالى فان تدمير سفن هؤلاء الأفراد لن يكون اجراء تعسفيا فحسب والما سوف يؤدى الى القضاء على القدرة الطيبة التى يمثلها هؤلاء الناس . (١) لم يتسلم كير تعليمات الفينستون الا بعد أن انتهت الحملة وكان فى طريق العودة الى بومباى وعند وصول كير الى بومباى دافع بحرارة عن طريقته فى ادارة الحملة ، وعن المعاهدة التى عقدها مع شيوخ المنطقة ، وقال بأن المادة الثانية من الاتفاقية تتضمن أقصى حد للعقوبة ، وهى اهدار حياة الشخص واهدار ممتلكاته ، أما بالنسبة لفرض قيود على حجم وتسليح السفن فان ذلك سوف يرغم الحكومة البريطانية على الدفاع عن القبائل التى وقعت على المعاهدة ضد اى عدوان عليهم من الدول التى لا تخضع سفنها لتلك القيود، أما بالنسبة لحظر تصدير الاخشاب اللازمة لبناء السفن فان هذا الموضوع يخص السلطات البريطانية فى الهند ، ولم يكن ثمة داع لاضافته فى الاتفاقية ، اما فيما يتعلق بمعاملة زعماء القرصنة فقد ذكر كير للحاكم بأن

---

(١) لقد أثار الحاكم هستنجز هذه النقطة بالذات عند تصديقه على المعاهدة فى بداية ابريل (انظر محادثات بومباى السرية رقم ١٣ مجلد ٤٦ تاريخ ١٨٢٠/٥/٣ ، س س . اف متكاف (سكرتير الحاكم العام) الى واردن بتاريخ ١٨٢٠/٤/٣ .

جميع الزعماء فيما عدا حسين بن على قد حضروا اليه برغبتهم واعلنوا ولاءهم له غير انهم لم يكونوا ليفعلوا ذلك لو أنهم علموا مسبقا بالقيود البحرية المشددة التى فرضها الفينستون ، كما ذكر بأنهم لو لم يتقدموا اليه سلميا لأضطر الى أن يخوض حربا طويلة معهم ، وقد تؤدى الى الحرب فى الداخل ، كما أن التعليمات التى تلقاها لم تكن تسمح له بذلك كما قال كير بأنه او حاول استبدال بعض هؤلاء الشيوخ بآخرين فان ذلك سوف يلزم بريطانيا بتأييدهم وبالتالى مزيد من التدخل فى المنطقة . (١)

وعندما علم الفينستون بالتسوية التى توصل اليها كير مع شيوخ القرصنة قرر القيام ببعض الخطوات لانقاذ ما يمكن انقاذه من خطة كير ، فطلب من سلطان بن صقر بأن يوافق على اضافة القيود الى البند الخاص بحمولات السفن ونوعية تسليحها (٢) مقابل تنصيبه شيخا على رأس الخيمة، وقد ارسلت هذه التعليمات غير أنها وصلت متأخرة اليه بحيث تعذر عليه أن يقوم بتنفيذها ، وقد أشار كير فيما بعد بان القضاء على القرصنة فى الخليج لم يكن يعتمد على كثرة القيود والقوانين والموانع اكثر مما كان يعتمد على يقظة الاسطول والقوة العسكرية المتوافرة لدى حكومة بومباى، للحفاظ على أمن الخليج (٣) .

واذا نظرنا الى التسوية بأثر رجعى فانها تعتبر تسوية سليمة وتتسم بالروح الانسانية والاريحية ويعود الفضل فى ذلك الى كير وانطلاقا من نظرة كير الى أوضاع القواسم وحياة البؤس والشقاء التى كانوا يعيشونها وشحة المورد ، ونظرة العداء التى كان ينظر بها جيرانهم اليهم ، كل هذه

---

(١) دليل الخليج جزء ١ ص ٦٧٣ — ٦٧٤ تأليف لورمار .

(٢) نفس الحلقات محادثة رقم ٦/مجلد ٤٥ — ١٨٢٠/٢/١٦ من واردن الى كير بنفس التاريخ .

(٣) دليل الخليج جزء ١ ص ٦٧٣ — ٦٧٤ تأليف لورمار .

الاعتبارات اثارت فيه شعور العطف والتسامح نحوهم ، وكان كير يعتقد بأن معاملة القواسم بطريقة انسانية كريمة بعد الحملة التأديبية سوف تساهم الى حد كبير فى تغيير موقفهم تجاه الحكومة البريطانية التى كانت قد صممت على محو كل أثر للقرصنة بدلا من اتباع سياسة القوة والبطش والانتقام ضدهم وقد اثبتت الايام صحة موقفه .

فى الأسبوع الأول من عام ١٨٢٠ كانت مهمة كير فى ساحل القرصنة قد انتهت تماما وأمكنه توجيه اهتمامه للساحل الفارسى . وبالنسبة لهذا الموضوع فان المشكلة الرئيسية لم تكن معارضة الدول البحرية التى تمارس القرصنة وانما معارضة حكومة فارس الشديدة لأى عمليات على ساحل فارس ، غير أن التعليمات كانت واضحة وصريحة بمهاجمة جميع الموانى التى تنطلق منها أعمال القرصنة مهما كان موقف حكومة فارس من الموضوع، وقد طلب الى الكابتن هنرى ويلوك الاتصال بالشاه حول هذه المسألة والوصول الى اتفاق معه حولها .

تناول ويلوك الموضوع مع وزراء الشاه فى اجتماعه بهم يوم ١٨١٩/١٢/٢٢ وبعد أن أطلعهم على الخطوات التى كانت تنوى حكومة بومباى اتخاذها لردع القراصنة أينما وجدوا فى الخليج طلب من حكومة فارس بالاتدع العابثين بالأمن أن يفلتوا من العقاب لمجرد كونهم يقيمون أو يقطنون على أرض فارسية غير أن الحكومة الفارسية اعتبرت ذلك تدخلا يجرح كبرياءها وكان رد الشاه بأنه لا يعلم عن أى اعمال للقرصنة يقترفها رعاياه وانهم حتى لو حدث وهاجموا بعض السفن التى ترفع العلم البريطانى فان الاجراء السليم أمام الحكومة البريطانية ، هى أن تطلب من الشاه تعويضا عن ذلك ، لا أن تلجأ الى اتخاذ عمليات معادية ضد حرمة اراضيه ؛ غير ان ويلوك ذكر وزراء الشاه بأنه سبق للحكومة البريطانية أن تقدمت بعدد من الشكاوى الى أمير اقليم فارس عن اعتداءات قام بها الرعايا الفرس ضد السفن البريطانية غير أنها لم تحصل على أى فائدة، لأن أمير فارس لم يكن

يمارس اى نفوذ على قبائل الساحل (١) وبعد ذلك بأسبوع تلقى ويلوك تبليغاً من حكومة فارس بأن الشاه قد بعث بأوامره الى نجله أمير شيراز لتقديم كل مساعدة ممكنة للحملة غير أن ويلوك قد راودته الشكوك فى جدوى مثل تلك الأوامر لأن الشاه كان يهمه مركزه أكثر مما يهمه شىء آخر ، وأنه سوف يتخوف من الحملة فلا يقدم أى مساعدة فعالة لهم (٢) .

وكانت شكوك ويلوك فى محلها ، فعلى الرغم من أن حسين على ميرزا قد بعث برسالة الى القائد كير عند وصول الحملة الى الخليج يرحب فيها بالاجراءات التى اتخذت لردع القراصنة ، ويعرض استعداده لتقديم المؤن ، فان الرسالة التى وصلت كير فيما بعد ، أى بعد احتلال رأس الخيمة ، كانت فاترة فى عباراتها الى حد كبير (٣) . وفى رسالة ثالثة كتبها الأمير الى ويلوك ، كانت اللهجة عنيفة ، وجاء فيها بالنسبة لقواسم لنجة مايلى ... ان ميناء لنجة تابع لمقاطعة فارس ، وأن سكانها هم رعايا أوفياء للشاه....

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية رقم ١٠ مجلد ٤٦ تاريخ ١٨٢٠/٤/٥ من ويلوك الى حاكم بومباى ١٨٢٠/١/١ وقد ارفق به محاضر اجتماع هنرى ويلوك وقد اظهر ويلوك تعاطفه مع الشاه ووزرائه الذين لم يسبق لهم ان واجهوا مثل هذا الموقف وكانت الاشارة التى تضمنها خطاب كير فى حقهم اشارة لم يسبق لاى مسئول ان ذكرها فى حقهم طوال مدة خدمة كير فى فارس .

(٢) محادثات بومباى السرية مجلد ٨ تاريخ ١٨٢٠/٣/١ من ويلوك الى كير ١٨١٩/١٢/٢٩ ومرفق لخطاب كير الى واردن ١٨٢٠/٢/٧ .

(٣) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٥ رقم ٨ — ١٨٢٠/٣/١ من ويلوك الى كير ١٨١٩/١٢/٢٩ .

وعليه يتعين عليكم طالما تقيمون فى الخليج بأن تصدروا أوامركم بعدم (٣) التعرض لأى من سكان الموانى البحرية فى فارس ولنجة ، وعلى الرغم من ان كير لم يكترث بهذا التحذير فقد قرر أن يقوم فى الأسبوع الأول من فبراير بعمليات استطلاع فى الساحل الفارسى قبل بدء عملياته . غير انه قبل ان يغادر رأس الخيمة وصلت أخبار تذكر بأن بعض وحدات الاسطول قد بدأت بالفعل عملياتها على الساحل الفارسى . ولقد صدرت الأوامر الى الكابتن ويلوك ، قائد الطراد ايدن ، بالتوجه الى البحرين يوم ٣ يناير ، برفقة الطراد كارلو والسفينة نوتلس ، لمطاردة أى سفن للقواسم توجد فى ميناء ذلك البلد ، وخلال عودة ويلوك بلغه أن عددا من سفن القرصنة قد لجأت الى ميناء امالى على الجانب الفارسى للخليج ، وعلى ذلك الأساس قرر أن يتأكد من هذا الموضوع . وبالبحث وجدت ثلاثة سفن راسية فى امالى اثنتان منهما جاءت من ميناء خرك والثالثة من دبى ، ومن طريقة تسليح تلك السفن شك ويلوك ، بأنها سفن للقرصنة . ولذلك أمر بحرق السفينتين وقطر السفينة التى جاءت من دبى ، كما التقى بسفينتين اخريين مسلحتين فى ساحل كانجون ، وقد جاءتا من لنجة ، وامر بحرقهما أيضا ، لشكه فى انهما من سفن القرصنة . وقد احتجت حكومة فارس على اجراء ويلوك ، واعتقد كير أن ويلوك لم يتأكد تماما من نوعية السفن التى أمر بتدميرها ، وعلى هذا الأساس رأى كير انه قبل اتخاذ اى اجراء ضد الموانى الفارسية لابد من دراسة الموضوع دراسة شاملة للتأكد من بطلان الاتهامات التى توجه اليهم فى هذا الشأن، ولقداحال كير الموضوع الى القومندان بروسى ، المقيم البريطانى فى بوشهر ، بينما ابحر هو

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٤ من حسين على ميرزا الى القائد كير شيراز ٩ ربيع الاول ١٢٣٥ الموافق يناير ١٨٢٩ وقد ارفقت نسخة من هذه الرسالة فى خطاب كير الى واردن بتاريخ ١٨٢٠/٢/١٠ .

للقيام بعملية استطلاع للساحل الفارسى وفقا للخطة التى وضعها ، بعد أن أعطى التعليمات الخاصة بعمليات نقل القوات التى أمر بأن تلحق به بأسرع ما يمكن .

وقد وجد بروسى أن هناك حالتين فقط ارتكبتهما قبائل الساحل الفارسى ضد السفن البريطانية ، احداهما هى قيام سكان خرك بنهب سفينة تحطمت بالقرب من جزيرة قيس فى عام ١٨١٤ ، والأخرى قام بها بعض العرب من سكان لنجة فى عام ١٨١٥ ، وفى كلتا الحالتين كانت هناك ظروف استثنائية لأن شيخ جزيرة خرك قد ساعد فى انقاذ حمولة السفينة الاولى واما فى الحالة الثانية التى قام بها سكان لنجة فقد كان الميناء فى ذلك الوقت تحت سيطرة سلطان بن صقر ولم يكن تحت سلطة شيخها الحالى محمد بن قضيب ، وقد انهى بروس خطابه بقوله « لقد ظلت الموانى الفارسية تقاوم محاولات القراصنة لضمهم الى صفوفهم غير اننى أشك فى أنهم كانوا سيتعاونون مع القراصنة لو انهم وجدوا مساندة حقيقية من رؤسائهم فى حكومة شيراز (١) . وبالتالى فلم يكن أمام كير الا ان يصرف النظر نهائيا عن مهاجمة الموانى الفارسية وكان هذا يعنى أن الدور التأديبى للحملة قد انتهى ، ولهذا امر كير سفن النقل التى كانت تقل الجنود الأوربيين ،وكانت راسية فى منياء قيس ، بأن تبحر الى بومباى وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من فبراير ، أما كير نفسه فقد أبحر الىساحل القرصنة بمن بقىمعه من أفراد الحملة لكى يشرف على العمليات النهائية هناك .

وقد نتساءل هنا ما الذي دعا كير الى شن الهجوم على الموانى الفارسية فى الوقت الذى لم يكن متأكد من اشتراكها فى عمليات القرصنة ، والجواب

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٥ رقم ٩ ـ ١٨٢٠/٣/٨ من بروس الى كير ١٨٢٠/٢/٢٠ وقد ارفق نسخة من هذه الرسالة فى خطاب كير الى واردن بتاريخ ١٨٢٠/٢/٢٤ .

هذا السؤال نجده فى اجابة ايفان نبين الذى كان يعتقد بأن أغلبية القبائل البحرية للخليج هم قراصنة ، وذلك يعود الى قلة المعلومات التى كانت فى حوزته وحوزة حكومته عن الوضع فى الخليج ، وقد جاء فى التقرير الذى رفعه الكابتن تايلور عام ١٨١٨ ، وكان وقتها يشغل منصب المقيم البريطانى فى البصرة بأن عددا من الموانى الواقعة على الجانب الفارسى للخليج كان سكانها يتعاونون مع القواسم ، ولكن يبدو ان هذا الرأى كان مبنيا على الافتراض فقط وهو رأى كان يؤيده فى نفس الوقت ايفان نبين ، وهو على أساس أن سكان الموانىء الفارسية من أصل عربى عموما ، ومنهم كثير من القواسم ، ولما كان بعضهم واقعا تحت سيطرة النفوذ الوهابى فانهم لابد وأن يمارسوا عمليات القرصنة مثل غيرهم من العرب من أبناء بلدتهم ، وقد ايد الفنستون فكرة الهجوم على الموانىء الفارسية ، كما أيدها نبين غير أنه عندما علم برد فعل الحكومة الفارسية عن العمليات المقترحة أعاد النظر فى موقفه وفعل كير مثله فهو لم يؤيد موقف كير تأييدا مطلقا فحسب وانما أصدر أمرا باتخاذ الخطوات الفورية لتعويض أهالى فارس الذين دمرت سفنهم خلال تلك الأحداث (١).

ولم تتضمن التعليمات التى أرسلت الى كير فى شهر اكتوبر ١٨١٩ أى اشارة الى عمليات ضد البحرين ، لأن نبين وبقية اعضاء المجلس لم يتفقوا على السياسة الواجب اتباعها تجاه تلك الامارة وقد تناول الفنستون الموضوع فى شهر ديسمبر ١٨١٩ ، وأدرك بسرعة أن خطة نبين لاخضاع البحرين لنفوذ سلطان مسقط لم تكن سياسة حكيمة ، وبالتالى فان سياسة الحياد التى ينادى بها كبير الامناء واردن كانت هى الأصوب ، وقد أوضح الفنستون هذا الرأى بقوله : ... اننا يجب أن نعارض أى خطوة لاحتلال البحرين،

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٦ رقم ١٠ بتاريخ ١٨٢٠/٢/٥ محضر من اعداد الفنستون ١٨٢٠٤٣/١٥ .

وذلك بأن نوضح لحاكمها أنه طالما استطاع أن يمنع رجاله من ممارسة أعمال العدوان والسلب فى البحار واستمروا فى ممارسة نشاطاتهم التجارية المشروعة التى اعتادوا عليها فان موانى الهند سوف تبقى مفتوحة أمام سفنهم ، كما يمكنه أن يتوقع من الحكومة البريطانية كل تشجيع ومعاملة ودية، وعلى العكس من ذلك اذا ظهرت اى ميول عدوانية من جانب رعاياه فاننا سوف نضطر الى اتخاذ الاجراءات الردعية (١) ضدهم .

ورغم وضوح هذه التصريحات ، الا انها لم تكن تعكس موقف الفنستون الكامل من الموضوع ففى نفس التاريخ الذى قدم فيها الفنستون مقترحاته الى الحاكم العام كتب الى ويلوك فى طهران يقترح عليه محاولة كسب ود الشاه عن طريق التلميح له بأن الحملة على القرصنة قد تسفر عن استعادته لبعض الموانىء والجزر التى انفصلت عن فارس ابان المد الوهابى فى الخليج ، وبأن بريطانيا قد تتوسط له فى الحصول على اعتراف من شيوخ آل خليفة بسيادته على جزر البحرين بشرط أن لا يكون للبريطانيين دور فى المفاوضات التى ستجرى بهذا الشأن وبشرط أن يبقى آل خليفة حكاما للبحرين ، وكان الفنستون على يقين من أن السيد سعيد سوف يتقبل بروح ودية رفض مطالبه بشأن البحرين ، وجاء فى رسالة الفنستون للحاكم العام « اننا نأمل الا نلاقى أدنى صعوبة فى اقناع السيد سعيد بانه من الأفضل له العمل على تدعيم وتقوية موارده وممتلكاته الراهنة بدلا من اضعافها عن طريق سياسة التوسع والضم (٢) .

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٣ حلقة ٥٣ — ١٨١٩/١٢/١٥ من مجلس الحاكم الى الحاكم العام بنفس التاريخ .

(١) محادثات حكومة بومباى السرية سلسلة رقم ٥٣ مجلد ٤٣ — ١٨١٩/١٢/١٥ من الحاكم الى مجلس الحاكم العام بنفس التاريخ .

ان سبب تردد الفنستون يعود الى اقتناعه بأن وجود قاعدة بريطانية دائمة فى الخليج شرط أساسى للقضاء على أعمال القرصنة . فاذا أمكن كسب ود الشاه عن طريق الحصول على اعتراف من شيوخ آل خليفة بسيادة فارس على الجزيرة من غير أن يمس ذلك الاعتراف استقلال الشيوخ فان ذلك سوف يشجع الشاه على التنازل لهم عن احدى الجزر التابعة له على الساحل الفارسى ، والأفضل ان تكون تلك الجزيرة هى جزيرة قشم حتى يتسنى استعمالها كقاعدة للاسطول البريطانى ، غير ان الأمور سارت على غير ما توقع الفنستون .

وقبيل مغادرة السيد سعيد رأس الخيمة سأل كير عما اذا كان ينوى التوجه الى البحرين فأجابه كير بأنه لم يتلق اى تعليمات بهذا الخصوص . وعندئذ عاد السيد سعيد يسأل عما اذا كان لدى حكومة بريطانيا اى اعتراض على قيامه بضم البحرين اليه ، فرد كير بأن السيد سعيد حاكم مستقل ومن حقه أن يتصرف كما يشاء ، غير أن ذلك الرد لم يصادف هوى السيد سعيد فقد كان يتوقع أن يعرض كير مساعدته فى احتلال البحرين . وبذلك لم يعد أمامه غير العودة الى التفاوض مع امير اقليم شيراز للقيام بحملة مشتركة لاخضاع البحرين .

وقد زار مبعوث للشاه السيد سعيد فى رأس الخيمة يوم ٢٥ ديسمبر كما زاره مبعوث آخر فى مسقط بعد عودته مباشرة فى الأسبوع الثانى من يناير .

ويبدو أن الأمير هو الآخر متلهفا لاحياء فكرة الحملة المشتركة، وعلى الأخص انه لم يكن يعرف حقيقة نوايا كير بالنسبة للبحرين (١) . وقد أعرب حسين ميرزا فى رسالة بعث بها الفنستون أثناء وجوده فى رأس الخيمة عن قلقه ازاء خطط كير بالنسبة للجزيرة ، وتحدث عن وجود جيش

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٤ من كير الى ويلوك يناير ١٨٢٠ .

قوى مزود بكافة أسلحة الحرب تم حشده للاستيلاء على البحرين ، وأن الجيش اصبح على اهبة الاستعداد للزحف الى منطقة الساحل (١) ثم وردت رسالة أخرى منه فى بداية يناير يقول فيها انه سوف يصل كنجون فى منتصف الشهر ليتحرك منها الى البحرين ، وقد اقترح الأمير فى رسالته انه بالنظر الى تقارب الآراء والتفاهم القائم بينهما فانه ، أى كير ، قد يحتاج الى مهلة ليعود بسفنه لتقوم بنقل قوات الشاه (٢) ولكن كير تجاهل الرسالة ، الأمر الذى أثار امتعاض الأمير الفارسى فعاد فأرسل خطابا آخر الى كير فى أواخر شهر يناير يذكر فيه : «... أن البحرين تعتبر بشكل قاطع احدى توابع حكومة فارس » .

وتنفيذا لأوامر صاحب الجلالة الفارسية ، سوف نستولى عليها هذا العام ، وبناء على ذلك فانى ارجو الا تكون لديكم تصورات خاطئة حول هذا الموضوع بما يتعارض مع الصداقة الثابتة بين دولتينا وانكم .... سوف تتصرفون وفقا لما بيناه فى رسالتنا هذه » (٣) .

ولكن كير كان أبعد من ان يفكر « أفكارا خاطئة » بشأن البحرين ، وانما كان فى ذلك الوقت مشغولا بخطاب الفنستون المؤرخ ١٨١٩/١٢/١٥ . الى الحاكم العام وبوصول القائم بالاعمال البريطانى فى طهران ولم يكن لديه من الوقت ما يسمح له بالتفكير فى موضوع التدخل فى مشكلة البحرين وفى

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٤ من حسين ميرزا الى حاكم بومباى وقد وصلت الرسالة الى رأس الخيمة فى ١٨١٩/١٢/٢٥ وقد ارفق نسخة منها فى خطاب ويلوك الى اللجنة السرية فى ١٨٢٠/٣/٦ .

(٢) من حسين على ميرزا الى كير (وقد وصلت الرسالة الى رأس الخيمة فى ١٨٢٠/١/٩ وقد ارفق نسخة منها فى خطاب ويلوك مؤرخ ١٨٢٠/٣/٦ المشار اليه آنفا .

(٣) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٥ حلقة ٩ــ ١٨٢٠/٣/٨ من حسين على ميرزا الى كير فى ربيع ١ ــ ١٢٣٥ يناير ١٨٢٠ ومرفق فى خطاب كير الى واردن ١٨٢٠/٢/١٢ .

المحاولات التى كانت تبذل لاحتلالها ، او فى موضوع التوسط للحصول على اعتراف من شيوخ البحرين بالسيادة الفارسية على الجزيرة وعلى أى حال فقد اهتدى الفنستون فى نفس الوقت الى فكرة أخرى، فقد علم لتوه بوصول خطاب من حسين على ميرزا الى كير يطلب فيه مده ببعض سفن النقل وباستئناف المفاوضات بين الأمير والسيد سعيد للقيام بغزو مشترك للبحرين، فوجد فى ذلك الخطاب فرصة مناسبة لمحاولة الوصول الى حل لمشكلة البحرين بطريقة ترضى جميع الأطراف المعنية ما عدا آل خليفة ، وفى يوم ٢٦ يناير صدرت تعليمات الى كير منا ، وهى أنه فى حالة اضطراره الى القيام باجراء ضد آل خليفة فيتعين عليه بعد استيلائه على البحرين أن يسلمها الى سلطان مسقط نظير دفع زكاة سنوية الى حكومة فارس أما اذا اعترض أمير شيراز على ذلك الاجراء فانه يتعين على كير أن يسلم الجزيرة الى اى مسئول يعينه الامير لحكمها وبأن يستغل تلك الفرصة للحصول على موافقة الحكومة الفارسية على اقامة قاعدة بريطانية فى جزيرة قشم .

غير أن ذلك لم ينفذ اطلاقا ، وفى الأسبوع الاخير من يناير وصل مبعوث من شيوخ آل خليفة الى معسكر كير فى رأس الخيمة برسالة من شيخى البحرين وهما سلمان وعبد الله ابنا أحمد وكانا متخوفين من نوايا كير ، وقد ازدادت مخاوفهم هذه بعد وصول وحدة جديدة من الأسطول بقيادة ويلوك الى المنامة يوم ١٧ يناير للبحث عن بعض السفن التى كان يظن أنها قد لجأت الى البحرين ، وقد قام الشيوخ بتسليم جميع السفن الموجودة فى الميناء ، وعددها عشر الى ويلوك الذى أمر باحراقها . بعد أن تعهدوا له بعدم التعاون مع القراصنة أو السماح لهم باستعمال موانىء البحرين (١).

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٤ من ويلوك الى كابتن كولبير ١٨٢٠/١/٢٩ . وقد ارفقت صورة منه الى خطاب ويلوك الى اللجنة السرية طهران فى ١٨٢٠/٣/١٣ .

كما أوفدوا مبعوثا آخر الى كير يعرضون الانضمام الى معاهدة السلم العامة، وبالتالى وبناء على التعليمات التى كان قد تلقاها كير من الفنستون المؤرخة ١٨١٩/١٢/١٥ بمعاملة آل خليفة معاملة خاصة طالما أنهم لا يشتركون فى أعمال القرصنة فقد وافق كير على طلبهم ، وقد حصل كير من المبعوث على تعهد خطى لاطلاق سراح أى أسير هندى يوجد فى البحرين وبالامتناع عن التعاون مع القراصنة أو الاتجار فى السلع المنهوبة ، وعلى هذا الأساس سمح كير للمبعوث بالتوقيع على الاتفاق بالنيابة عن حكام البحرين ، وكان ذلك يوم ٥ فبراير . وفي وقت متأخر من ذلك الشهر صدق سليمان وعبد الله على المعاهدة شخصيا فى البحرين .

من هناك اتجه مبعوث آل خليفة الى مسقط للتفاهم مع حاكمها على بعض نقاط الالتقاء وقد امر كير بالمساعدة غير المباشرة فى مهمته مع السيد سعيد ، وكان كير قد سبق له أن كتب الى السيد سعيد ، يحذره من أن الحكومة البريطانية فى الهند لن تنظر نظرة ارتياح الى وقوع أى معارك فى الخليج تؤدي الى بعث الفوضى فيه من جديد ، كما يبلغه نصيحة الفنستون، إنه من الأفضل له أن يوجه طاقاته نحو معالجة التدهور الاقتصادى فى بلاده كنتيجة لاعتداءات الوهابيين على عمان ، بدلا من القيام بمغامرات خاصة ، ولكن السيد سعيد لم يرحب بتلك النصيحة ، وفى منتصف فبراير كتب الى كير يقول له ، بأنه من المستحيل عليه أن ينسى المتاعب التى قاستها عمان على يد آل خليفة (١) . وبعد ذلك بوقت قصير عاد السيد سعيد فكتب الى كير رسالة يقول فيها ، بأنه قد توصل الى اتفاق مع المبعوث البحرينى وبذلك لم تعد هناك ضرورة للقيام بهجومه على البحرين فقد اعترف له آل

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٥ حلقة — ٩ — ١٨٢٠/٣/٨ من السيد سعيد الى كير ٣ جمادى الاولى ١٢٣٥ الموافق ١٨٢٠/٢/١٧ .

خليفة بالسيادة ، كما وافقوا بأن يدفعوا له زكاة سنوية قدرها ٣٠,٠٠٠ ريال نمسوى (١) .

وبانضمام البحرين الى المعاهدة العامة وقيام الصلح بين السيد سعيد وآل خليفة أفسدت خطة الفنستون لاستخدام الجزيرة كأداة للحصول على امتيازات من الشاه . وعلى الرغم من أن الشاه قد رفض فى البداية اعتبار موضوع انضمام آل خليفة الى المعاهدة بأنه اعتراف ضمنى من حكومته للوضع المستقل للبحرين ، الا انه عاد فى النهاية وخاصة بعد محاولات واردن معه فوافق على أن تتعهد الحكومة البريطانية بعدم تأييد سعيد لاخضاع البحرين واشعاو الشاه بأن اى محاولة من جانب السيد سعيد بفرض مطالبه بالقوة على البحرين قد يؤدى الى تعكير حالة السلم والاستقرار في الخليج وبأن حكومة الهند سوف تنظر باستياء الى مثل هذه الأمور (٢) .

وانتهت الحملة على سواحل القراصنة فى مارس ١٨٢٠ وكان معظم سفن نقل الحملة قد عادت الى بومباى ، عندما قام كير بزيارة اخيرة الى الساحل الغربى فى الاسبوع الثانى من مارس ، وبالقرب من فليحة يوم ١٨٢٠/٣/١٥ استقبل كير شيوخ عجمان وأم القوين على ظهر الطرادليفربول، قبل اشتراكهم فى معاهدة الصلح . وكان كير قد وافق سابقا على اشتراك سلطان بن صقر شيخ الشارقة فى التوقيع على المعاهدة ، وقد ادعى سلطان بأن راشد بن أحمد شيخ عجمان وعبد الله بن راشد شيخ ام القوين خاضعان له وأن توقيعه على المعاهدة يشمل هذين الشيخين غير أن كير لم يعلق على ذلك الموضوع ، ولكنه بعد أن فكر قليلا فى الموضوع قرر بأنه لابد من وضع

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٦ حلقة ١٠ ـ ١٨٢٠/٤/٥ من كير الى واردن ١٨٢٠/٤/١ .

(٢) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٦ حلقة ١٠ بتاريخ ١٨٢٠/٤/٥ محضر الفنستون برودا مارس ١٨٢٠ .

حد لادعاءات القواسم بالسلطة عن طريق الاعتراف بالشيخين المذكورين كحاكمين مستقلين . وعلى ذلك الأساس تم ضمهم الى المعاهدة يوم ١٥/٣٠

ولنفس الأسباب عندما قام كير بزيارته الاخيرة لراس الخيمة لم يعهد بمسئولية الحكم الى سلطان بن صقر وانما أجل البت فى هذا الموضـوع، وكانت التعليمات التى تلقاها من كير تنص على مرابطة قوة عسكرية فى الخليج تقوم بمراقبة تحركات القواسم ، ولكن بشرط أن لا ترابط تلك القوة داخل البلد ، حتى لا يثير وجودها التوتر فى الأوساط القبلية ويعطيها الانطباع بأن للحكومة البريطانية أطماعا اكثر تتعدى القضاء على القرصنة وحتى ذلك التاريخ لم يتحقق شيء فى موضوع الحصول على جزيرة لانشاء قاعدة بها ولم يبق أمام كير الا أن يترك القوة العسكرية لترابط فى راس الخيمة وتتألف من فصيلة من الجنود وسريتين من المشاه الاوربيين وبطارية مدفعية، وعين على رأس تلك القوة الكابتن طومسون ، وفى يوم ١٦/٣/١٨٢٠ أبحر كير من منطقة الساحل للمرة الأخيرة وتوجه الى بومباى .

الفصل الخامس
البحث عن قاعدة فى الخليج
والحملة على قبيلة بنى بوعلى
١٨٢٠ — ١٨٢٣

فى المناقشات التى دارت فى بومباى خلال عام ١٨١٩ حول مستقبل السياسة البريطانية فى الخليج كان هناك اجماع تام على ضرورة الحصول على قاعدة دائمة لبريطانيا فى الخليج ، وذلك للحيلولة دون ظهور نشاط جديد للقراصنة بعد انتهاء الحملة ضدهم ، وكان الرأى يتجه الى انشاء القاعدة فى موقع يشرف على خليج هرمز على مسافة غير بعيدة من مناطق القرصنة ، فلو توفرت قوة عسكرية بهذا المستوى فانها بالاضافة الى عمليات الدوريات البحرية للأسطول سوف تنجح فى منع القبائل البحرية من استئناف نشاطاتهم العدوانية وكان العاملون فى مراكز الشركة فى كل من البصرة وبوشهر قد سبق أن طالبوا أكثر من مرة بنقل تلك المراكز الى احدى الجزر ، غير أن اقتراحاتهم لم تنفذ ، ربما لأن فشل المركز الهولندى فى خرك سابقا كان قد دفعهم الى ذلك ، ولعل رجال الشركة لم يروا أى فائدة من مثل تلك الخطوة بحيث توازى ما يصرف عليها من نفقات .

وقد دعا مالكولم الى احياء تلك الفكرة بين عام ١٨٠٠ ، ١٨٠١ عندما حاول ولم ينجح فى اقناع الشاه بالتنازل عن جزيرتى قشم وهنجام أو تأجيرهما . وفى عام ١٨٠٨ ، وجه مالكولم اهتمامه الى جزيرة خرك ، ودعا الى الاستيلاء عليها ولو بالقوة اذا اقتضى الأمر . وبعد مضى عام على ذلك كلف قواد الحملة ضد القواسم بأن يبحثوا عن الجزر والمواقع التى تصلح أن تكون قواعد عسكرية بحيث يمكن منها مكافحة أعمال القرصنة ومراقبة النشاط الذى يقوم به الفرنسيون فى كل من فارس وتركيا العربية ، وقد

اقترح هؤلاء جزيرة هنجام ، غير أن حكومة بومباى لم تكن فى وضع يسمح لها بالحصول على تلك الجزيرة ، أو تملك القوة العسكرية لاقامة القاعدة المقترحة ، وفى عام ١٨١٧ اقترح هنرى ويلوك ، القائم بالأعمال فى طهران على وزير الخارجية الفايكونت كاستلريج الحصول على قاعدة فى الخليج وقال ، بأن ذلك سوف يساعد على وقف القرصنة وتدعيم النفوذ البريطانى فى فارس الذى أصبح من المحتمل أن يتقلص أمام محاولات روسيا لتوطيد أقدامها فى فارس (١) . غير أنه لم تتوفر دلائل على الأخذ بذلك الاقتراح .

عندما أصدر نبين تعليماته الى كير فى شهر اكتوبر ١٨١٩ طلب اليه أن يتحرى عما اذا كانت جزيرة قشم تصلح كقاعدة عسكرية وكان نبين يعتقد بأن قشم تخضع لسلطة السيد سعيد حاكم مسقط خضوعا كاملا ، وذلك على أساس المعلومات التى كان سادلر قد نقلها عن السيد سعيد خلال اجتماعه به فى مسقط فى شهر مايو من ذلك العام ، وكان السيد سعيد قد أبلغ سادلر فى ذلك اللقاء بانه قد ورث ملكية جزيرة قشم عن والده سلطان ابن أحمد الذى كان يسيطر عليها بحكم الاحتلال ، ولم يكن يدفع الى فارس أى زكاة عنها ، وفضلا عن ذلك فانه لم ترد فى المزسوم (الفرمان) الذى تلقاه كير من الشاه فى موضوع تأجير بندر عباس وتوابعها ما يشير الى وضع جزيرة قشم (٢) . غير أن موضوع السيادة على قشم لم يكن بالسهولة التى صورها السيد سعيد للمبعوث البريطانى ، ففى تقرير للكابتن تايلور عن موانى القرصنة اعده فى عام ١٨١٨ ذكر بأن السيد سعيد كان يحكم

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٣ من ويلوك الى كاستلزيج ، طهران ١٨١٧/٤/١٦ .

(٢) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤١ رقم ٢٦ ـ ١٨١٩/٧/٢١ . من سادلر الى الحاكم العام مسقط فى ١٨١٩/٥/١٧ .

جزيرة قشم بطريق الالتزام من الشاه (١) كما ذكر ذلك فرانسيس واردن فى العام التالى .

وعلى أساس التصريحات التى كان قد ادلى بها قبل سنوات كل من الحاكم جوناثان دنكان والكابتن سيتون المقيم البريطانى السابق فى مسقط فانه لم يكن للسيد سعيد أى حق فى الجزيرة ، وان أى محاولة لوضع قوات عسكرية فيها دون موافقة الشاه سيعد انتهاكا لسيادة الشاه على حد اعتقاد واردن (٢) . وعلى الرغم من ان مونستورت الفنستون كان اقرب الى آراء نبين فيما يتعلق بموضوع السيادة على جزيرة قشم منه الى آراء واردن، الا انه كان يفضل استطلاع رأى الشاه اولا قبل القيام بأى خطوة لاحتلال الجزيرة ولهذا كلف ويلوك فى التعليمات التى أرسلها اليه بتاريخ ديسمبر ١٨١٩ . بأن يتحرى الموضوع فان وجد أن الشاه قد تخلى عن مطالبه فى الجزيرة ، وبأن السيد سعيد هو صاحب السيادة الحقيقية عليها فيتعين عليه أن يقرر ما اذا كان من الضرورى الحصول على موافقة الشاه أو الاكتفاء باشعاره بعزم بريطانيا على احتلال الجزيرة . ولم يمض وقت طويل على ارسال خطاب الفنستون الى ويلوك حتى عرف الفنستون من الطبيب الجراح اندرو جيوكس ، الذى زار مسقط فى شهر نوفمبر ١٨١٩ فى بداية الحملة، بأن قشم لم تكن تتبع فارس منذ أيام نادر شاه ، وأن السيد سعيد هو الذى كان يعين ولاة الجزيرة . وقد اكدت المعلومات على سيادة السيد سعيد على قشم ، وعلى هذا الأساس اصدر الفنستون فى شهر يناير ١٨٢٠ أوامره الى كير بأن ترابط القوة العسكرية التى ستتخلف فى المنطقة بعد الحملة على جزيرة قشم بصرف النظر عن ردود فعل الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع .

---

(١) محادثات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٣٣ .

(٢) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤١ رقم ٣٧ —١٨١٩/٩/٢٠ محضر من اعداد واردن ١٨١٩/٨/١٢ .

عند وصول هذه التعليمات الى كير، كان كير قد زار قشم ووجدها غير صالحة لتكون قاعدة لأن طقسها غائم باستمرار ومعرضة لتيارات الهواء ولا يوجد بها ماء صالح للشرب ، وتعتمد فى الحصول على المواد الغذائية من داخل البلاد ، كما أخبره الكابتن كولير قائد الحملة بأنه لايوجد فى الجزيرة منطقة صالحة لرسو السفن ، وأن موقعها يقع فى الاتجاه المعاكس لهبوب الرياح أكثر أيام السنة كما أن صغر مساحتها يجعل الدفاع عنها صعبا كذلك فان عدم وجود ميناء صالح يجعلها غير صالحة كمركز للتجارة وعلى العكس من ذلك كانت جزيرة قيس الواقعة الى شمال هذه الجزيرة تضم بضعة مراسى ممتازة ، وبها مياه صالحة للشرب كما تتميز بوفرة المواد الغذائية فضلا عن انها تقع على خط المواصلات الملاحى الرئيسى وقريبة من الموانى الفارسية التى يسيطر عليها القواسم . وعلى أساس هذه الاعتبارات قرر كير أن يتجاهل أوامر الفنستون وتحذيراته السابقة من مرابطة الجنود فى المناطق الداخلية ، كما قرر أن يعين الكابتن توماس قائدا للفصيلة التى ستبقى بمنطقة رأس الخيمة ريثما تعرف نتيجة المحاولات الجارية لاقناع فارس بالتنازل عن الجزيرة المذكورة ، وقد تناول ويلوك موضوع جزيرة قشم مع وزراء الشاه فى الأسبوع الثانى من شهر مارس ١٨٢٠ اى قبل أن يعلم بما جد من تطورات . وقد أجرى محادثاته معهم على أساس خطاب الفنستون المؤرخ ١٨١٩/١٢/١٥ . الذى توخى فيه آراء كير وويلوك بالاضافة الى التعليمات الخاصة بقشم بابلاغ حكومة فارس عن استعداد الحكومة البريطانية للتوسط مع شيوخ البحرين للحصول على اعتراف منهم بسيادة فارس على البحرين مقابل موافقة الشاه على انشاء قاعدة عسكرية بريطانية دائمة فى الخليج .

وبعد أن شرح ويلوك لوزراء الشاه راى حكومة بومباى فى انه لايمكن القضاء على القرصنة بصورة نهائية الا بوجود موقع تدار منه العمليات الخاصة بهذه المهمة ، كما ابلغهم بأن النية كانت تتجه الى مرابطة قوة عسكرية

فى جزيرة قشم بعد انتهاء جبلة كير ، أما اذا ظهر أن قشم التى تعتبر فى جوزة سلطان مسقط لا تصلح كقاعدة فانه مفوض بأن يطلب من حكومة فارس التنازل عن منطقة اخرى أو تأجيرها بشرط أن تكون صالحة لهذا الغرض وأن وجود مثل هذه القاعدة كما قال ويلوك لن يساهم فى تأكيد سلطة حكومة فارس على موانيها فحسب وانما سينفتح الطريق الى ان تصبح الجزر المستقلة الآن عن فارس خاضعة لسلطة الحكومة الفارسية ، سواء بالترغيب او الترهيب (١) .

وكان رد الحاج حسين الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) على طلب ويلوك بان اقامة قاعدة عسكرية بريطانية بالقرب من سواحل فارس أمر لن يوافق عليه الشاه ، كما اضاف بأن الشاه فى الوقت الذى يقدر كل التقدير المكاسب التى سوف تعود عليه من تحالفه مع البريطانيين الا أنه لا يرغب أن يحدث ما يعكر صفو هذه العلاقات ، وقد سبق للشاه أن تلقى طلبا للتنازل عن احدى الجزر ، ولكنه رفض ذلك ، كما ذكر رئيس الوزراء ، بأن الدول التى تفصل بين حدود بعضها البعض مسافات شاسعة هى أكثر نفعا من الدول المتاخمة لبعضها البعض وأضاف الصدر الأعظم بأن امام مسقط يحتل قشم بموافقة حكومة فارس وذلك على غرار اشرافه على شئون بندر عباس .

وقد رد ويلوك على هذه الحجة فأشار الى المكاسب التى قد تترتب من التحالف البريطانى الفارسى ، وعلى الأخص فى ميدان التبادل التجارى بين فارس والهند والذى لا يمكن أن يزدهر مالم يتحقق الأمن والاستقرار فى الخليج ، والذى لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الوجود البريطانى العسكرى فى المنطقة . ولو كان فى نية الحكومة البريطانية شن هجوم على اى جزء

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٤ من ويلوك الى كير ١٨٢٠/٣/١٠ ومرفق بخطاب ويلوك الى اللجنة السرية ١٨٢٠/٣/١٧ .

من أراضي فارس فقد كان في استطاعتها شن مثل هذا الهجوم بسهولة من القاعدة البريطانية في رأس الخيمة بدلا من بعض الجزر البعيدة عن الساحل الفارسي ، وأضاف ويلوك بلهجة تحذيرية ، بأنه في حالة استمرار الشاه في رفضه لاقامة قاعدة بريطانية فان من المحتمل أن يخسر الشاه حق السيادة على كافة الجزر الواقعة في الخليج ، كما أنه لو حدث أن تعرضت البحرين لغزو ما ، ولم ينجح الغزو ورفضت الوساطة البريطانية فلن يكون في وضع يسمح له بأن يؤكد بأن الحكومة البريطانية لن تتوسط في موضوع احتلال البحرين (١) . غير أن كل تلك الحجج لم ينجح في تبديد مخاوف الشاه ووزرائه . وجاء في تقرير ويلوك أن اعتزاز الفرس ببلدهم قد جعلهم يعتبرونها أحسن بلاد العالم قاطبة ، وان بلادهم قد أصبحت هدفا للأطماع ومحطا لأنظار جميع الدول المجاورة .

لم يرد اى ذكر لموضوع القاعدة مرة أخرى من جانب الشاه لمدة شهرين، ويعود السبب في ذلك حسب معلومات ويلوك الى تعقد الشاه من هذا الموضوع غير انه في يوم ٥ مايو ابلغ الصدر الأعظم ويلوك ، بأن الشاه لايزال متمسكا بموقفه في عدم التنازل عن اى جزيرة للحكومة البريطانية وان هذا يشمل أيضا جزيرة قشم التى كان السيد سعيد يهيمن عليها باعتبارها منطقة تابعة لبندر عباس ، وأضاف الصدر الأعظم في حديثه بأنه لن يسمح للطرادات البريطانية بتفتيش الموانى الفارسية وسفنها او لتعقب نشاط القراصنة كما يحدث في الموانى الواقعة على ساحل القرصنة ، وقد كلف الشاه امير شيراز باعداد القوانين الملاحية لتطبيقها على الموانىء والسفن الفارسية ، التى سيتعين عليها اعتبارا من ذلك التاريخ بأن ترفع أعلامها المميزة ، وبعث ويلوك بهذه المعلومات الى السلطات المسئولة في بومباى دون التعليق عليها غير أن الفنستون لم يحملها محمل الجد . فقد كان يشك في

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٤ من ويلوك الى كير ١٨٢٠/٣/١٠ . ومرفق لخطاب ويلوك الى اللجنة السرية ١٨٢٠/٣/١٧ .

ما اذا كان أمير شيراز سوف يصدر بالفعل تلك الأنظمة والاعلام المميزة ، وكان يعتقد بأن الشاه سوف يقتنع فى النهاية بالفوائد التى سيجنيها من الوجود العسكرى البريطانى فى جزيرة قشم ، وعلى الرغم من أن الفنستون قد سبق أن طلب من ويلوك فى بداية ابريل ، اى بعد أن تلقى تقرير كير عن جزيرة قيس الاتصال بالشاه والحصول على موافقته على احتلال جزيرة قيس بدلا من جزيرة قشم الا انه قد اتضح الآن من خلال تقرير ويلوك الموقف العدائى لطهران ، بأن يصرف النظر عن اى شىء وعلى هذا الأساس فعندما كتب ويلوك فى يوليو يقول انه بالنظر الى الملابسات التى تحيط بالعلاقات الفارسية البريطانية فى الوقت الحاضر ، فليس من الصواب أن نطلب من الشاه التنازل عن جزيرة قيس ، وبالتالى اقترح بعدم اثارة موضوع القاعدة كليا ، وكل ما كان عليه ان ينقل للحكومة فى بومباى أى مطالب يتقدم بها الشاه بالنسبة لجزيرة قشم ، وقد تم نقل الوحدة العسكرية التى عينها كير فى راس الخيمة الى جزيرة قشم فى شهر يوليو ، خصوصا وان كير قد أكد على وجوب نقل القوة بأسرع ما يمكن لأن المناخ فى رأس الخيمة لم يكن صحيا ، وكانت البلدة تعانى من نقص فى مياه الشرب ، وذكر أنه كلما طال بقاء القوة هناك كلما كان تورطنا فى نزاعات مع أصحاب البلاد أكثر احتمالا ، وفى منتصف ابريل وصلت تعليمات من بومباى الى الكابتن طومسون قائد الفصيلة بنقل القوة الى جزيرة قشم بمجرد موافقة السيد سعيد موافقة رسمية على مرابطة القوة فى الجزيرة ، وقد كلف قائد الفصيلة بأن يدمر كل التحصينات فى راس الخيمة عند اخلائه المنطقة وأن يحرق أو يسلم الى سلطان مسقط جميع السفن التى تم الاستيلاء عليها من القرأصنة ولم تعد فى حاجة اليها ، وبأن يسلم مهام الحكم فى رأس الخيمة الى سلطان بن صقر او اى شخص آخر يراه صالحا لذلك المنصب (١) .

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٦ رقم ١٢ فى ١٨٢٠/٤/١٩ من واردن الى طومسون ١٨٢٠/٤/١٧ .

بدأ طومسون عملية اجلاء القوات فى أوائل يوليو ، وقبل ان ينتهى من هذه العملية بدأت محاولة للحصول من سلطان بن صقر على تعهد يلتزم فيه بالشروط التى تحدد حجم وتسليح سفن القواسم وغيرها من الاجراءات الخاصة بتفتيش الموانى ، كما وردت فى التعليمات الأصلية الصادرة من الفنستون ، فى مقابل تسليم الحكم الى سلطان بن صقر ، غير أن سلطان طالب بالمقابل بالابقاء على التحصينات فى رأس الخيمة كما هى. وبالرغم من أن طومسون كان يعلم تمام العلم ، أنه بمجرد أن تغادر القوة العسكرية سيجد القواسم أنفسهم أحرارا مرة أخرى فى اعادة بناء تحصيناتهم بالطريقة التى تلائمهم ، الا أن التعليمات التى لديه كانت صريحة ، ولذلك قام بتدمير جميع التحصينات قبل ابحاره الى جزيرة قشم يوم ١٨٢٠/٧/١٨ ، ولكنه ما كاد ينزل فى منطقة ديرستان على الناحية الجنوبية من جزيرة قشم المواجهة لجزيرة هنجام ، حتى صدر الأمر اليه بالتوجه للتحقيق فى حوادث القرصنة التى كانت قد وقعت فى أوائل شهر مايو بالقرب من سواحل عمان الجنوبية ، وكان ذلك أول حادث يقع بعد الحملة ، وكاد أن يؤدى الى سلسلة من الحوادث تجعل من موضوع الاحتفاظ بقوة عسكرية فى الخليج أهم الموضوعات .

وقد ذكر الكابتن بروس المقيم البريطانى فى بوشهر عند وصوله الى بومباى فى اجازة خلال الاسبوع الأول من يونيو ، بانه قد علم عند توقفه فى مسقط فى شهر مايو بأن بعض أفراد قبيلة بنى بوعلى قد هاجموا احدى سفن كراتشى وقتلوا معظم بحارتها ، وقد وقع الحادث فى بداية الشهر ، وذكر بروس بأن بنى بوعلى هى احدى القبائل العمانية التى تقطن مقاطعة جعلان ويبلغ عددها ٤٠٠٠ شخص ، وهى تقيم فى الغالب فى منطقة الأشخرة على الساحل ، وفى بلاد بنى بوعلى بداخلية عمان حيث تملك بعض مزارع النخيل وخلال الغزو الوهابى للمنطقة اعتنق أفراد هذه القبيلة المذهب الوهابى ، كما أنهم فى عام ١٨١٨ ثاروا على السلطان السيد سعيد ، ومنذ

ذلك الوقت أخذوا يمارسون القرصنة ، فهاجموا سفينة تابعـة لكراتشى وسفينتين (١) وعند وصول هذا التقرير الى الفنستون أصدر تعليماته الى طومسون باجراء تحقيق فى ذلك الحادث ، فان صحت المعلومات التى وردت فى تقرير بروس فيتعين عليه ان يوجه خطابا الى شيوخ قبيلة بنى على يشرح لهم فيه السياسة البريطانية المعلنة بالنسبة لأعمال القرصنة ، وينصحهم بالكف عن هذه الأعمال ، وفى شهر أغسطس وجه طومسون خطابا بهذا المعنى الى مشايخ بنى بوعلى حمله الطراد كرلو ، وقد توقف الطراد وهو فى طريقه الى الأشخرة فى مسقط حيث أخذ معه شيخ رأس الحد ليتولى عملية ارشاد الطراد على المنطقة . وفى يوم ٢٠ سبتمبر وصل الطراد الى الأشخرة ، ولما كان البحر هائجا فى ذلك اليوم فقد استحال على الزورق الوصول الى الشاطىء ، وهنا تطوع شيخ رأس الحد بأن يذهب الى الشاطىء سباحة حاملا رسالة طومسون ، وبمجرد أن وطئت قدمه الشاطىء فوجىء بمجموعة من قبيلة بنى بوعلى تهاجمه بالسكاكين والرماح فتصرعه ، ولم يتمكن بحارة الطراد من انقاذ حياته ، على الرغم من انهم اطلقوا النار على المهاجمين وقتلوا ثلاثة منهم .

لم يعلم طومسون بالحادث قبل نهاية سبتمبر ، وقد تأكد له أنه لابد من القيام باجراءات انتقامية فورية ؛ فقرر أن ينقل جزءا من القوات المرابطة فى ديرستان على الطراد كرلو ، الذى كان وقتها فى مكان ما من الخليج ، وطرادين من البحرية واقلع بهم الى مسقط يوم أول اكتوبر . وقد كان السيد سعيد أبلغ مساعد طومسون انه ينوى أن يعيد تثبيت سلطته على قبائل بنى بوعلى وانه كان يزمع الخروج اليهم فى نهاية سبتمبر ، وهو الوقت الذى يتجمعون فيه لجنى المحصول . وذكر السيد سعيد أنه لما كان طومسون قد قرر اتخاذ اجراء ضد بنى بوعلى جزاء اعتدائهم على سفينة كراتشى ، فانه

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٢ من بروس الى واردن ١٨٢٠/٧/٣ .

يقترح التنسيق بين الجانبين .. واعتقادا من طومسون بأن التعليمات التى وصلته من حكومة بومباى تخوله اتخاذ مثل تلك الخطوة ، وقد تم الاتفاق على أن تتحرك قوات السيد سعيد برا الى جعلان ، وأن يتحرك طومسون باسطوله عن طريق البحر وأن تتقابل القوتان فى صور .

وقد وافق الفنستون على الخطة بعد الاطلاع عليها واشترط أن يلتزم طومسون بعدم التعرض اطلاقا للمناطق الداخلية من البلاد . غير أن هذه الأوامر التي ارسلت فى أواخر اكتوبر لم تصل فى وقتها، وقد التقت قوات طومسون بقوات سلطان مسقط فى صور يوم ٢٦ اكتوبر وفى أول نوفمبر بدأت الحملة المشتركة زحفها الى المنطقة الداخلية وكانت القوات العمانية تتألف من الف مقاتل و ٦٠٠ من راكبي الجمال . أما القوات البريطانية فكانت تتألف من ٦ سريات من الجند من الفصيلتين الأولى والثانية ، ومن الفرقة الثانية ، ومن مشاة بومباى ، ومن الفصيلة الأولى والفرقة الحادية عشرة وبطارية مدفعية مكونة من ٦ مدافع وسرية استطلاع . وفى يوم ٨ نوفمبر وصل الجيش الى بلاد بنى بو حسن وهى قرية تبعد نحو ثلاثة أميال من بلد بنى بوعلى . وكانت القبيلة فى هذه القرية من القبائل الموالية للسيد سعيد. وقد وصلت معلومات مفادها أن بنى بوعلى قد ركزوا قواتهم المقاتلة والبالغ عددها ٩٠٠ رجل فى بلدتهم ، وداخل مزارعهم وأنهم احرقوا بلدة الأشخرة وأخلوها بعد أن علموا بوصول القوات البريطانية العمانية المشتركة .

وفى يوم ٨ نوفمبر بعث السيد سعيد الى مشايخ بنى بو على يطلب منهم تسليم قتلة شيخ رأس الحد ، واخلاء حصونهم وتسلم أسلحتهم فأجابوا بأنهم مستعدون لتنفيذ المطلبين الاولين ، فيما عدا المطلب الثالث الخاص بتسليم سلاحهم . ولما كان طومسون لم يحضر الى المنطقة لمساومة بنى بوعلى فقد قرر مهاجمتهم ، وفى صباح يوم ٩ نوفمبر زحفت القوات المشتركة على بلاد بنى بوعلى مع القوات القبلية التى كان يزيد عدد أفرادها على ٢٠٠٠ رجل ، وكانت هذه القوات فى المقدمة بينما كان الجنود الهنود

وعددهم نحو ٣٨٠ رجل فى المؤخرة ، وكانت خطة طومسون تقوم على محاصرة البلدة ، وتدمير حصونها بالمدفعية ثم الزحف لاحتلالها بعد ذلك : وبينما كان الفيلق لايزال يواصل تحركه نحو هدفه قام رجال بنى بوعلى الذين اتخذوا مواقع الدفاع على ربوة خارج البلدة حيث أخذوا يطلقون النيران ، وقد أمر طومسون الوحدة الهندية التى كانت نيران بنى بوعلى موجهة اليهم بأن يزحفوا ، ولكنهم رفضوا ، ثم أمرهم بالبدء فى اطلاق النار الا انه لم تنطلق الا طلقات متقطعة قليله من بنادقهم . وفى تلك اللحظة كان السيد سعيد قد نقل بعض رجاله الى خطوط العساكر الهنود لدعم موقفهم . وعندما وصل رجال بنى بوعلى الى نقطة لا تبعد بأكثر من عشرين ياردة من قوات طومسون عاد طومسون فأصدر أوامره الى جنوده بالزحف ، وبدلا من اطاعة الجنود لأوامر طومسون تفرقوا ، ولاذوا بالفرار شاقين طريقهم وسط قوات السيد سعيد التى كانت ترابط خلفهم ، وعندما شاهد رجال المدفعية الذين كانوا يرابطون على الجانبين الأيمن والأيسر من المعسكر هذا المشهد لاذوا هم ايضا بالفرار ، تاركين مدافعهم وراءهم ، وقد حاول طومسون اعادة الجنود الى مواقعهم ، ولكنهم كانوا قد احتلطوا بقوات السيد سعيد ، وعندئذ قامت البقية من رجال بنى بو على الذين كانوا على الربوة تشن هجوما على هذا الجيش وهكذا اضطرب الوضع ، واضطر كل من الجنود العمانيين والهنود الى الفرار فى ذعر ... وعندما رأى رجال بنى بو على الذين لم يستخدموا سلاحهم حتى ذلك الوقت الحال الذى عليه الجيش ، اخذوا يطلقون النار على جموع الجيش المتقهقر ويطعنونهم بالسيوف والخناجر .

وقد اصيب السيد سعيد بطعنة سيف عندما كان يحاول انقاذ أحد الضباط البريطانيين ، وكاد يفقد حياته هو الآخر ، لولا وجود بطال المطيرى القائد الوهابى السابق للبريمى وغيره من حرس السلطان الوهابيين الذين حموه وفتحوا له طريقا للنجاة عبر صفوف بنى بوعلى . ولقد حاول

طومسون تغطية الانسحاب عن طريق احضار وحدات الحرس المكلفة بحراسة معسكر بلاد بني بوحسن ، ولكن بالرغم من انه استطاع صد هجوم بني بوعلي لبعض الوقت ، الا أنهم التفوا حول قواته واضطر الى التراجع الى بلاد بني بو حسن . وعلى امتداد السهل الذى يفصل المنطقتين كانت جثث القتلى من الجنود العمانيين وثمانية من الضباط البريطانيين ونحو ٤٠٠ عسكرى ملقاة على الأرض (١) .

فى ليل ذلك اليوم قام أفراد بنى بوعلى بالهجوم على المعسكر فى بلاد بنى بوحسن . ولكنهم صدوا على أعقابهم . وفى صباح اليوم الثانى اكتشف طومسون بأن اثنين من ضباطه ومن بقى من طاقم المدفعية قد تسللوا من معسكرهم الى صور تحت جنح الظلام - كذلك أخذ رجال السيد سعيد يغادرون المعسكر غير عابئين بوجود السيد سعيد . وأصبح الانسحاب هو الحل الوحيد أمامهم ، وبعد أن قام طومسون بتسمير المدافع (أى بسد فتحاتها لتعطيل مفعولها) والقاء مخزونه من البارود فى احدى الآبار واتلاف المؤن ، غادر مع السيد سعيد المعسكر الى مسقط ، متفاديا المرور بمدينة صور ، خوفا من أن يكون أفراد قبيلة بنى بوعلى قد سدوا مداخلها .

وبمجرد وصولهما الى مسقط يوم ١٧/١١/١٨٢٠ وجه طومسون نداء الى قائد أقرب وحدات الجيش فى السندوكتش يطلب امداده ببعض الجنود والمدافع بأقصى سرعة ممكنة ، كما أكد طومسون للسيد سعيد بأن امكانيات الحكومة البريطانية ستكون فى كل مكان تحت تصرفه اذا ما أراد ، ومن مسقط توجه طومسون الى جزيرة قشم لاعداد بقية القوات البريطانية المرابطة هناك للقيام بحملة أخرى على قبائل بنى بوعلى .

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٢ من طومسون الى قائد القوات البريطانية فى السندوكتش ١٦/١١/١٨٢٠ . ومن خطاب طومسون الى واردن ١٨/١١/١٨٢٠ .

ومن الغريب حقا ان يتجاهل طومسون أنه كان الشخص المسئول عن الكارثة التى لحقت بالحملة على بنى بوعلى ، وعلى الرغم من ان تحذيرات الفنستون لطومسون بعدم التوغل الى داخلية البلاد قد صدرت بعد خروج الحملة ، الا ان طومسون كان ملما بها كما أن كير قد سبق ان نبهه اليها فى العام السابق عندما عينه قائدا للوحدة المرابطة فى رأس الخيمة . وحتى اذا افترضنا جدلا بأن الظروف التى احاطت بالحملة كانت تبرر له خرق تلك التعليمات ، وعلى الأخص الفقرة التى تنص على انه لا يمكن التغلب على بنى بوعلى الا بمقاتلتهم داخل اراضيهم — فقد كان يتعين عليه حصر العمليات ضمن اهدافها المشروعة — اى الحصول على التعويض عن مقتل شيخ راس الحد وسفينة كراتشى ، ومن هنا فان موضوع تأكيد سلطة السيد سعيد على قبائل بنى بوعلى اوعدم تأكيدها موضوع خارج عن اختصاص طومسون، كما ان اشراك طومسون للسيد سعيد فى الحملة اجراء لم يكن توافق عليه السلطات الحاكمة فى بومباى ، مهما كانت الرغبة قوية فى وضع حد لتلك الأعمال ... ومع ذلك فان التقاء طومسون مع رغبة السيد سعيد فى أن يكون القائد للحملة وتجنب اعطاء انطباع عن وجود قوتين وقيادتين انما يترك انطباعا من ان الهدف من الحملة هو تأكيد سلطة السيد سعيد على قبائل بنى بو على . ومما زاد هذا الانطباع تأكيدا ، هو رفض طومسون طلبا للسيد سعيد بتوجيه طلب مشترك الى قبيلة بنى بو على لتسليم الحصون والاسلحة وقتلة شيخ راس الحد . وعلى حين اننا لا يمكن ان نلوم السيد سعيد على محاولته الظهور امام خصومه بمظهر من له حلفاء اقوياء ، فان رفض طومسون الاشتراك فى اصدار البيان مهما بدا ذلك سليما من الناحية النظرية ، بحكم ان قبائل بنى بوعلى هم رعايا السيد سعيد فان ذلك قد قلل الى حد كبير من مبررات الحملة ، بل انحدر بطومسون وبجنوده الى مستوى المرتزقة . كما ان اية مبررات اخرى لاجراءاته قد تبددت برفضه الرد

المعقول الذى تلقاه من شيوخ بنى بوعلى لتسليم تحصيناتهم وقتلة شيخ رأس الحد دون تسليم أسلحتهم ، وان قوله بأنه لم يكن يريد أن يظهر بمظهر القائد المتهافت على التفاهم حجة مرفوضة .

لقد كان طومسون يعرف أنه يتعامل مع وهابيين مهووسين كما كان فى استطاعته لو انه فكر قليلا ، أن يدرك بأن الحاح قبائل بنى بو على لاحتفاظهم بأسلحتهم انما كان بدافع الخوف ، وهو نفس ما حدث فى شناص قبل بضع سنوات عندما قاتل الوهابيون قتالا مستميتا ضد القوات العمانية البريطانية المشتركة كما انهم كانوا يتوقعون لو أنهم سلموا أسلحتهم أن يبادوا عن بكرة ابيهم ، وكان فى امكان طومسون أن يتجنب الكارثة لو أنه تصرف كما تصرف ليونيل سميث فى عام ١٨١٠ فأعطاهم الضمان على أرواحهم غير انه لا يبدو أن هذا الاحتمال قد خطر على طومسون ، والواقع أن طومسون على ما يبدو ، قد أساء التصرف فى قراره بالهجوم على قبائل بنى بوعلى لأن طومسون كان قائدا ذكيا وعنيدا ولكنه كان محبا للمغامرة وكان رجلا يعتقد بأن له رسالة فى الحياة وقد تلقى طومسون دراسته فى جامعة كامبردج ، وكان ترتيبه السابع فى الرياضيات ، وبعد تخرجه التحق بالاسطول الملكى عام ١٨٠٩ ، وكان اذ ذاك فى التاسعة عشرة من عمره برتبة ضابط صف ، ولكن حياة الأسطول لم ترق له فتحول عنها الى الجيش الذى عين فيه ملازم اول فى فيلق الرماة ، وقد اشترك فى الحملة على بوينس أيرس عام ١٨٠٦ ووقع هناك فى الأسر . وعند بلوغه الخامسة والعشرين من العمر عين حاكما على سيراليون ، ولكن لم يمض عامان على وجوده فى هذا المنصب حتى ثار فيه الحماس لقضية تحرير الزنوج مما أدى الى اصطدامه بالمستوطنين البيض هناك فاستدعى من هناك ، وبعد عودته الى الجيش اشترك فى القتال الذى نشب فى الجنوب الفرنسى عام ١٨١٤ ، ثم بعد ذلك رافق فرقته السابعة عشرة الى بومباى .

ولما كان طومسون يجيد اللغة العربية التى تعلمها خلال الفترة التى التى أعقبت عودته فقد عين مترجما للجنرال كير فى سنة ١٨١٩ بدلا من الكابتن سادلر ، والى طومسون يرجع الفضل فى اضافة المادة التاسعة الى معاهدة الصلح العامة التى تنص على أن الاتجار فى الرقيق يعتبر عملا من أعمال القرصنة . كان طومسون يومئذ يمتلىء بالحيوية والشجاعة والعزم ، وهى الصفات التى كان يمازجها قدر من الغرور والزهو . وكان قد تعود على تحمل المسئولية ووجدفى تعيينه كمعتمد بريطانىفى المنطقة السفلىمن الخليج فرصة لاستغلال مواهبه وكان يثق بنفسه ثقة عمياء ويؤمن بالمثل الانسانية. واذا اخذنا هذه الجوانب من شخصيته فى الاعتبار فاننا نجد صعوبة فى فهم الدوافع التى املت عليه بأن يتغير من موقفه الذى كان يهدف الى الحصول على تعويض من قبائل بنى بوعلى عن الأعمال الاجرامية التى اقترفوها والى القيام بأعمال انتقامية ضدهم واخضاعهم لسلطة حاكم مسقط كخطوة لاذخالهم الى الحضارة .

وأيا كانت الأسباب التى دعت طومسون الى اتخاذ تلك الاجراءات فانه مما لا شك فيه أن هزيمته النكراء قد قضت على الهيبة التى اكتسبتها العسكرية البريطانية من خلال الحملة الأخيرة على القواسم ، وكان من الطبيعى أن لا تسمح الحكومة البريطانية بالهزيمة التى لحقتها على يد بنى بوعلى بأن تستمر ، ولذلك بادرت بعد أيام من وصول اخبار الهزيمة الى تجميع قوة عسكرية أخرى فى بومباى لمقاتلة قبائل بنى بوعلى ، وقد عقد لواء هذه القوة الى اللفتننانت كولونيل ان.بى واردن من الفرقة الخامسة والستين . وقد أبحر من بومباى فى منتصف ديسمبر قبل أن تتحرك قوته، وكلف بالاتصال بالسيد سعيد لمعرفة ما اذا كان فى استطاعته الاشتراك فى هجوم آخر على قبائل بنى بوعلى ، فان وافق فقد كان ينبغى على واردن أن يطلب منه الخروج الى جعلان بأسرع ما يمكن وأن يرابط على خطوط

الدفاعات الواقعة بين الساحل وبلاد بنى بو حسن ، أما فيما يختص بالتوغل فى داخلية المنطقة ، فقد طلب الى وارن أن يرابط فى صور ، وان لا يسمح بحال أن تختلط قواته بقوات سعيد فى ميدان المعركة ، اما طومسون فقد صدرت الأوامر اليه بأن يضع نفسه تحت تصرف وارن ، واما بالنسبة لجنود طومسون التابعين للفصيلة الأولى والفرقة الثانية فكان لابد من رد الاعتبار اليهم (١) .

وصل وارن الى مسقط يوم ١٨٢٠/١٢/٢٨ وكان السيد سعيد قد شفى من جروحه وكان متلهفا للعودة الى القتال ضد قبائل بنى بوعلى مرة اخرى كما انه لم تقع اى مضاعفات عن هزيمة طومسون كما كانت تخشى حكومة بومباى ، فلم تتمرد أي قبيلة اخرى على سلطة السيد سعيد ، كما أن بني بوعلى أنفسهم لم يحاولوا استغلال الانتصار الذى تم لهم ضد القوات المشتركة .

وفى الوقت الذى كانت حكومة بومباى تقوم باستعداداتها للحملة وتعكف على دراسة تقرير طومسون الذى استنتجت منه انه لابد من مضاعفة قوات الحملة لتفادي هزيمة مشينة اخرى ، ولهذا زيد عدد الجنود الى اكثر من ٣٠٠٠ نفر ، واسندت قيادته الى الكولونيل سميث الذى رقى الى رتبة لواء ليحل محل وارن ، وأبلغ بهذا التغيير فى شهر يناير ١٨٢١ وأمر بالتوجه بقواته التى كانت متجمعة فى جزيرة قشم لمقابلة سميث والاشراف على الامدادات التى أرسلت الى صور من بومباى . وقد وصل عدد رجال الحملة الى ١٢٦٣ جنديا اوربيا و ١٦٨٦ جنديا (سيوى) هنديا ، وكانت القوات تتألف من الفرقة السابعة وجناح الفصيلة الأولى ومن الفرقة الثالثة

(١) فارس والخليج مجلد ٣٢ من واردن الى وارن ١٨٢٠/١٢/١٢ .
والى طومسون ايضا بنفس التاريخ .

والفصيلة الاولى والفرقة الرابعة ومن الفصيلة الثانية والفرقة التاسعة ومجموعة من فصائل المدفعية والخيالة والمهندسين وفصائل الاستطلاع.

غادرت الحملة ميناء بومباى بقيادة الجنرال سميث يوم ١٠/١١/١٨٢١ وبعد ثمانية عشر يوما من خروجها التقت بقوات وارن فى صور ، وكان من اهداف الحملة كما أوضحها سميث هو اعتقال قتلة شيخ رأس الحد واعدامهم ، وتسليم سلطة المنطقة المحررة الى السيد سعيد ، واطلاق سراح الأسرى وتسليم الأسلحة التى وقعت خلال الحملة السابقة فى يد قبائل بنى بوعلى ، واخيرا استكتاب القبائل تعهدا بالكف عن مزاولة القرصنة ، فاذا تبين لسميث ان السيد سعيد لا يستطيع فرض سلطته بشكل فعال على القبائل يتعين على سميث أن يطلب من شيوخ بنى بو على التوقيع على تعهد بالامتناع عن بناء سفن مسلحة فى موانيهم بالاضافة الى فرض قيود اخرى على حجم تلك السفن واعطاء الحق للأسطول البريطانى بتفتيش تلك السفن ومصادرتها اذا لزم الأمر ، فاذا نجح سميث فى عقد لهذه الاتفاقية فينبغى ان تشمل نصوص اتفاقية الصلح العامة المعقودة عام ١٨٢٠، الافيما يتعلق بالاحتفاظ بالسجلات واذون السفر ، فاذا وافق شيوخ بنى بوعلى على هذه الشروط فعلى سميث ان يبلغهم بأن الهجوم الذى شنه طومسون على جعلان كان اجراء مخالفا لسياسة الحكومة البريطانية التى لم تخوله بذلك ، كما طلب اليه بأن يبلغ السيد سعيد ايضا ، بأن يتعهد طومسون له بوضع امكانيات الحكومة البريطانية تحت تصرفه ثم يغير موافقة حكومة بومباى ، وان الالتزامات التى تضمنها ذلك التعهد كانت تتعارض مع السياسة البريطانية فى الخليج . وكان الفنستون مهتما بصفة خاصة بمعرفة الأسباب التى دعت طومسون الى التعاون مع السيد سعيد ولذلك طلب الى سميث ، بأن يتأكد ما اذا كان قد تم بناء على طلب من السيد

سعيد ، أو أنه كان بمبادرة من طومسون لدعم موقف السيد سعيد ضد القبائل (١) .

بعد يومين من وصول سميث الى صور ، وصل اليها السيد سعيد بمجموعة محدودة من القبائل ، وعند وصوله علم من السيد سعيد بأن القوات الرئيسية من القبائل سوف تصل خلال ١٠ او ١٢ يوما . وقد شعر سميث أنه بالنظر الى مشاكل النقل والتموين فانه سيكون من الصعب عليه تطبيق التعليمات التى صدرت اليه من وارن بعدم دمج قواته مع قوات السيد سعيد ، وبالتالى فقد قرر الانتظار حتى تصل بقية قوات السيد سعيد قبل زحفه على داخلية البلاد (٢) . وفى ليلة ١٠ فبراير ١٨٢١ ، شن رجال بنى بوعلى هجوما مفاجئا على المعسكر البريطانى بعد ان التفوا على التلال المحيطة بالمعسكر عن طريق ملتو ، لكى يتفادوا رجال الحراسة وقد انقض ٤٠٠ من هؤلاء على مؤخرة فرقة بومباى الاوربية وقتلوا عددا منهم قبل استيقاظ افراد المعسكر وتبع ذلك التحام رهيب بين الطرفين حيث كان يجرى القتال وسط الظلام الدامس وصيحات رجال الجيش المذعورين وصهيل الخيل التى هبت مذعورة من الحادث ولم يخل الحادث من لحظات المرح ، كما ذكر فيما بعد أحد افراد فرقة بومباى الذى قال « كان هناك عدد من الضباط التابعين لسلاح النقل وكانوا يقضون بضعة أيام على الشاطىء مع بعض اصدقائهم من افراد الجيش ، وقد شوهدوا يندفعون وهم عراة الاجسام من مخيماتهم فى اتجاه المعسكر . وكان بينهم جندى شاب حديث الالتحاق بالجيش ، كان يجرى للنجاة بحياته وكان يلاحقه عربى قوى البنية

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية رقم ٢ مجلد ٤٩ س ١٠/١/١٨٢١ — من واردن الى سميث بنفس التاريخ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٢ من سميث الى واردن ١/٢/١٨٢١ .

يوجه اليه طعنات من رمحه الحاد (١) ، غير أن القوات تمكنت فى النهاية من ارغام قبيلة بنى بوعلى على الانسحاب مخلفين وراءهم اثنى عشر قتيلا بينما قتل من الجانب البريطانى ضابط و ١٦ جنديا وجرح ثلاثة ضباط وأربعون جنديا (٢) .

أما قوات السلطان فقد وصلت فى الأسبوع الأخير من فبراير ، وفى يوم ١٤ منه بدات القوات المشتركة تقدمها الى داخلية المنطقة يوم ٢ مارس، فوصلت الى مشارف بلاد بنى بوعلى . وفى المساء شن سميث هجومه على البلدة ونشب قتال دموى حاد، خصوصا على الجناح الايمن للقوات البريطانية، حيث ركز رجال بنى بوعلى هجومهم ، شاقين طريقهم وسط الفرقة الخامسة والستين والفصيلة الأولى ثم الفرقة السابعة حتى آخر القوات . وكانت حدة القتال فى هذا القطاع فى منتهى الشدة ، حيث استردت الفرق التى قاتلت فى الحملة السابقة مكانتها وهيبتها بجدارة اذهلت أحد الضباط الذى شهد بنفسه البسالة التى ابداها مقاتلونا فى تلك المعركة .

وقد كتب فى ذلك يقول ،

« كانت المذبحة رهيبة على الجانبين : وان قوات العدو التى كانت فى المؤخرة اضطرت الى شق طريقهـا وسـط لوائنـا فى محـاولة لاستعادة مزارعها ، وكل الذين شاهدوا ذلك الهجوم الفريد ، قالوا بأنهم لم يشهدوا

---

(١) رحلة شتوية عبر روسيا وجبال القوقاز وجورجيا مجلد ٢ طبعة لندن ١٨٣٩ جزء ٢ ص ٢٥٢ — ٢٥٥ تأليف الكابتن آرمجنان .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٢ من سميث الى الادجوتانت جنرال للجيش ١٨٢١/٢/١١ . علم سميث فيما بعد أن بنى بوعلى قد اصيب منهم ٢٠ رجلا بجروح بما فيهم شيخ القبيلة نفسه .

في خياتهم جيشا قاتل بتلك البسالة التى لا نظير لها ، ولم نستطع ايقاف تقدمهم رغم قصفنا المتكرر لمواقعهم والذى كان يبيدهم باعداد غفيرة متحدين الحراب المصوبة اليهم (١) . وهكذا ابدوا صمودا في القتال وكانوا ينقضون على سياراتنا وينتزعون بنادقنا من أيدينا فى محاولة لشق صفوفنا وابادتنا حتى بعد أن كانت حرابنا قد انغرست فى اجسادهم » .

قبل حلول الظلام سقط اكثر من ٢٠٠ قتيل من رجال بنى بوعلى وجرح نحو ٣٠٠ شخص ، كانت جراح ٩٦ منهم خطيرة . كما سقطت بلاد بنى بوعلي بعد التهديد بقصفها ، كما استسلم لقواتنا ٢٣٦ مقاتلا مع عائلاتهم . وكانت خسائر البريطانيين في القتال هى ٢٨ قتيلا و ١٦٩ بالاضافة الي خمسة ضباط جرحى (٢) .

وان المشكلة التى واجهت سميث فى أعقاب القتال هى كيفية التصرف بالأسرى وعائلاتهم ، وقد رفض السيد سعيد الذي لم يغادر بلاد بنىبوحسن طوال القتال ، أن يتولى أمرهم وطلب الي سميث بأن ينقل غير المصابين الى بومباى ، وبعد أخذ ورد ، وافق سميث على نقل ١٥٠ معه الى بومباى بما فيهم زعيما القبيلة اللذان اصيبا بجراح خطيرة ، بالاضافة الى خمسين صبيا يزيد عمرهم على عشر سنوات ، اما من بقي من النساء والرضع وكبار السن فقد قدمت لهم الاسعافات فى بلاد بنى بوحسن ، اما بقية الأسرى وعددهم ١٨٢ رجلا بينهم ٦٣ جراحهم خطيرة و ٣٣ من الشيوخ ، ٢٤ صبيا تقل اعمارهم عن العاشرة سلموا الى السيد سعيد ، وبما ان السيد سعيد قد رفض الاشراف على اراضى بنى بوعلى فقد أمر القائد سميث بدك القلاع والتحصينات وتسويتها بالأرض . كما سمح لرجال السيد سعيد باتلاف المزارع وتغيير مجاري المياه كما اشعلت النار فى مساكن القبيلة فى الأشخرة

---

(١) رحلة شبتوية فصل ٢ ص ٢٦٧ تأليف نجمان .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٢ من سميث الي واردن ١٨٢١/٣/١٣ .

الواقعة الى الجنوب يوم ٢ مارس ، وقد قام بهذه العملية مجموعة من بحارة الطراد سيش الذين استولوا ايضا على ثلاثة من قوارب بنى بوعلى كانت تبحر غير بعيدة من الشاطىء ، وفى نهاية الاسبوع الأول من مارس تحرك سميث بالقوات والمعدات التى تركها طومسون الى الشاطىء للابحار الى بومباى مصطحبا معه الأسرى (١) .

ومنذ البداية حتى النهاية كانت الحملة على رجال بنى بوعلى مخزية ومؤلمة ، وقد ذهب ضحيتها من الرجال اكثر مما ذهب فى معركتى ١٨٠٩ ، ١٨١٩ . معا ، واسفرت عن نتائج لا قيمة لها وقد يكون طومسون مسئولا الى حد كبير عما حدث لمخالفته للتعليمات الصريحة بشأن العمليات العسكرية داخل المنطقة العربية ، وتحول الحملة التأديبية الى حرب سافرة كل هدفها هو استعادة سلطة السيد سعيد على قبائل جعلان . وقد دفع طومسون ثمنا غاليا على تلك الأخطاء ، فقد فصل من منصبه كمعتمد سياسى بريطانى فى الخليج فى نفس اليوم الذى ابحر فيه سميث الى بومباى ، كما حوكم محاكمة عسكرية بعد عودته الى مقر عمله في بوشهر ، وكانت التهم الموجهة اليه هي عصيانه للأوامر بالتوغل الى بلاد بنى بوعلى والاهمال والتقصير فى عدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة قبل المعركة ، وانه كان مقصرا فى جهوده الذاتية ، وانه قد تصرف بطريقــة مخزية لا تليق بضـــابط مثله حين القى مسئولية الهزيمة الى الضباط والجنود العاملين معه ، وقد جاء فى حكم

---

(١) كان الاشتباك مع رجال بنى بو على هو آخر عملية عسكرية تقوم بها الفرقة الخامسة والستون بتكليف من حكومة الرئاسة . وقد ظلت هذه الفرقة فى عمليات عسكرية متتالية منذ وصولها الى الهند فى شهر مايو ١٨٠٣ ، وكانت بعض تلك العمليات موجهة ضد الامراء الهنود فى ولايات كتش وكيتـــاور ، وفى الهجوم على جزر موريشيس وفى كـــل الاشتباكات الثلاثة فى الخليج ، وبعد ان استمرت هذه الفرقة فى العمل الى مايقرب عشرين عاما فى الهند ، ابحرت الى انجلترا يوم ١٨٢٢/٨/١٩ .

المحكمة بأن طومسون مسئول عن جزء من التهمة الأولى وبرىء من التهمتين الاخريين ، كما ادين عن التهمة الأخيرة وبرىء من تهمة اساءة التصرف ، وقضت المحكمة ببطلان التهم التى وجهها طومسون الى ضباطه وجنوده كنتيجة لاستنتاجاته الخاطئة ، وقد صدر الحكم ، بتوجيه اللوم العلنى اليه .

واذا نحينا الجانب العسكرى من سلوك طومسون ، فان ادانة الحكومة له كانت فى محلها . فبعد ان كلفته الحكومة بالتعاون مع السيد سعيد ضد قبائل بنى بوعلى ، عادت فوجهت اللوم اليه على اعطائه انطباعا بأن الأسلحة البريطانية كانت تستخدم لمصلحة السيد سعيد لاخضاع القبائل المتمردة عليه ، ومن الصعب ان نتصور كيف كان الناس فى الخليج ينظرون الى ذلك التعاون خصوصا بعد ارسال الحملة الثانية التى كان الهدف منها هو رد الاعتبار للقائد طومسون . ومهما أصرت حكومة بومباى على أن الهدف الأساسى من الحملة الثانية هو معاقبة قبائل بنى بوعلى على أعمال القرصنة ومصرع شيخ رأس الحد ، فان الحملة يمكن اعتبارها ايضا وبنفس القدر على انها لم تكن تهدف الى الانتقام لهزيمة طومسون فحسب ، بل وعن هزيمة السيد سعيد أيضا كذلك فان تصرف سميث مع رجال بنى بوعلى بعد الهزيمة ، وعلى الأخص طريقته فى معاملة الأسرى ، انما تؤكد ذلك الانطباع .

واذا كان ثمة طرف له الحق فى ان يفخر بنتيجة الحملة فهو قبائل بني بوعلى أنفسهم لدفاعهم الباسل عن أراضيهم ومواطنهم ، وهذا هو ما اعترف به اعضاء مجلس الادارة لشركة الهند الشرقية عندما اجتمعوا لتقييم نتائج الحملة ، فقد اعترفوا بانه لم تتخذ الاجراءات اللازمة منذ البداية عن طبيعة اعمال القرصنة التى كان متهما فيها قبائل بنى بوعلى ، وان حكومة بومباى قد اكتفت برأى السيد سعيد فى هذا الموضوع وان اعضاء مجلس الادارة لم يقتنعوا بهذا الرأى . كما اقر مجلس الادارة على ان تصرف طومسون تصرف لا يغتفر ، وانه لابد من توجيه اللوم له وان أمر تكليفه

بالتعاون فى الحملة مع السيد سعيد كان اجراء خاطئا . أما معاملة سميث للأسرى فقد تبين لرجال الشركة بأنها معاملة ليس لها ما يبررها ، فقد إنتقدوا بشدة قرار سميث بتكليف رجال السيد سعيد باتلاف وحرق مزارع القبيلة وتحويل قنوات المياه واعتبروا ذلك الاجراء تصرفا فى منتهى القسوة لم يكن له ما يبرره على الاطلاق (١) ، أما نقل الأسرى الى بومباى حيث توفى أحد الشيوخ وعدد من رجال القبيلة فيما بعد فقد كان تصرفا أحمق ، وقد تلقى أعضاء مجلس الادارة تظلما من الشيخ الوحيد الذى بقى على قيد الحياة وهو محمد بن على ، الأمر الذى جعلهم يشعرون بالخجل من ذلك .

كما أن تسليم بقية الأسرى الى سعيد والتصرف بهم فى عمان ، فيعتبر اكثر الأعمال خزيا ، وأن الأسباب التى أبداها سميث لتصرفه هذا كانت أسبابا مرفوضة كما أن الخطر على السيد سعيد كما تصوره سميث ممن بقى من رجال القبائل المتمردة ، فيبدو أنه تصور خاطىء ، وقد اختتم اعضاء مجلس الادارة مداولاتهم بالاعتراف بوجوب تقديم المساعدات والاسعافات الى قبائل بنى بوعلى ، ولذلك فقد أصدروا أوامرهم الى الفنستون باطلاق سراح الأسرى ، واعادة توطينهم فى أراضيهم وتقديم كل المساعدات الممكنة لاعادة الحياة الطبيعية اليهم .

فى شهر اكتوبر سنة ١٨٢١ . أفرج الفنستون عن الأسرى وأجرى الترتيبات اللازمة لهم للعودة الى جعلان قبل وصول الأوامر بعام واحد ، أما بالنسبة للأسرى الذين سلموا الى السيد سعيد فلم يكن فى مقدور الفنستون أن يعمل شيئا ، فقد أودع هؤلاء سجن الجلالى فى مسقط حيث توفى ثمانية منهم جوعا (٢) اما الذين عادوا من بومباى الى بلاد بنى بوعلى فقد حصلوا على مساعدات كبيرة من السلطات فى بومباى استمرت لبضعة

---

(١) التقارير السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٣ من مجلس ادارة الشركة الى مجلس الحاكم ١٨٢٢/٨/٧ رقم ٣٨٣ .

(٢) ابن رزيق ائمة وسلاطين عمان (ص ٣٤٤) .

سنوات ، وبعد وقت قصير عادت هذه القبيلة الى ممارسة أعمالها السابقة حتى أنها اشتركت فى بعض عمليات القرصنة وفى سنة ١٨٢٧ قام كبير شيوخ هذه القبيلة محمد بن على برحلة الى بومباى لتقديم الشكر الى الحاكم شخصيا على المساعدات التى قدمها اليه .

على أن ما كان يثير القلق فى نفس الفنستون من مغامرة طومسون الأخيرة هو ما سوف تتركه من انطباع فى أوساط القبائل الخليجية عن السياسة البريطانية ، ان تلك السياسة ، كما ذكر الفنستون فى تقريره الأول عن تصرف طومسون كانت تنطلق من مبدأ القضاء على القرصنة اينما وجدت، وعدم الاشتراك فى الخلافات التى تنشب بين دول الخليج حتى ولو كانت فى مناطق تعتبر فى متناول قواتنا البحرية ، الا اذا كان ذلك بقصد مكافحة أعمال القرصنة ومن ناحية اخرى فأن تعاون طومسون مع السيد سعيد سلطان عمان انما يوحى بأنه محاولة منا للتدخل فى الشئون الداخلية للمنطقة بهدف حماية مصالحنا من الأخطار التى تهددها فى مياه الخليج (١) .

وللحيلولة دون انتشار مثل هذا الانطباع عن سياستنا فقد كلف الفنستون الجنرال سميث بزيارة ساحل الخليج فى محاولة لازالة اى انطباع عن السياسة البريطانية لديهم . وعلى الأخص بالنسبة لعلاقة بريطانيا بحكومة مسقط . كما طلب الفنستون الى سميث بأن يعيد البحث فى امكانية مرابطة قوة عسكرية فى منطقة الخليج وبابداء رأيه فى تكوين هذه

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٩ رقم ١ —٣/١/١٨٢١ .
من جى.بى سمسون (سكرتير الحكومة) الى واردن معسكر كرينا ٢٧/١٢/١٨٢٠ .

القوة ، وفيما اذا كانت جزيرة قشم تصلح كمقر لها (١) وان الهزيمة التي منى بها طومسون فى جعلان جعلت الفنبستون يتساءل ما اذا كان الاحتفاظ بحامية فى قشم قد يضر بمصالح الحكومة البريطانية اكثر مما ينفعها . لأن الخطر من تورط هذه القوة فى حروب أخرى كحرب بنى بوعلى سيشكل خطرا مستديما على المصالح البريطانية الى جانب الاعتبارات الاخرى لحالة المناخ الصحى للجزيرة الذى كان يودى بحياة عدد كبير من أفراد الحامية . بالاضافة الى كل هذا فان هنالك احتمالا آخر وهو ان يؤدى الاحتلال الدائم للجزيرة الى خلافات مع حكومة فارس .

وقد برز هذا الاحتمال بشكل قاطع فى ختام سنة ١٨٢٠ ، عندما قطعت حكومة فارس صمتها حول هذا الموضوع منذ شهر مايو . ففى ٩ من ديسمبر سلم رئيس وزرائها هنرى ويلوك طلبا رسميا بجلاء الحامية البريطانية من قشم ، وقد استند فى طلبه هذا الذى عجلت به أخبار هزيمة طومسون ، على أن سلطان مسقط لم يكن له الحق فى السماح للقوات البريطانية بالمرابطة فى الجزيرة ، وان مسقط كما جاء فى خطاب الصدر الأعظم ، هى الأخرى تابعة لفارس ، وأن الامام لا يملك حق السماح للقوات البريطانية بالبقاء فى مسقط ، فكيف والحالة هذه يملك السلطان حق السماح للقوات البريطانية بالمرابطة في قشم وهنجام وهما جزيرتان تابعتان لبندر عباس الفارسية . كما رفض الصدر الأعظم الحجة القائلة بأن وجود القوة العسكرية البريطانية فى الخليج أمر ضرورى لتحقيق الاستقرار فيه . فاذا كان من الضرورى اتخاذ خطوات اخرى للقضاء على القرصنة فى الخليج الفارسى فان امير فارس فى مقدوره اتخاذ مثل هذه الاجراءات الفعالة دون الحاجة الى عون خارجي ، واضاف الصدر الأعظم بأن الشاه يزمع ايفاد مبعوثين الى قشم والهند للمطالبة باخلاء الحامية من البريطانيين،

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤١، رقم ٢ — ١٨٢١/١/١٠ . من واردن الى سميث بنفس التاريخ .

وسحب الكابتن بروس المقيم البريطاني فى بوشهر بوصفه المسئول عن تدمير السفينتين الفارسيتين «اسالو» وكاندون فى شهر يناير من عام ١٨٢٠ وفى التواطؤ الذى تم بين شيوخ آل خليفة فى البحرين والسيد سعيد ، وهو عمل فيه افتراء على حقوق فارس فى البحرين . (١) .

لم يكد يمضى اسبوعان على تقديم الصدر الأعظم مطالبه الى ويلوك، حتى بعث رئيس الوزراء بمذكرة الى وزير الخارجية الفايكونت كستيكر تتضمن احتجاج الشاه على حكومة الشركة في الهند واستهلها بتحليل للاحداث الاخيرة فى الخليج .

« عندما كانت السلطة فى السابق فى يد الوهابيين كان القواسم يقترفون ما شاءوا من الأعمال المنافية للقانون ، غير أن امير فارس لم يول تلك الأعمال اى أهمية . غير أنه رغبة من الحكومة البريطانية فى تحقيق الاستقرار فى البحار قررت اتخاذ اجراءات ضد المخلين بالأمن فأرسلت حملة الى المنطقة ، وقام القائم بأعمال صاحب الجلالة باطلاع حكومة فارس بقرار الحكومة البريطانية ، وتقديرا من حكومة فارس لقرار الحكومة البريطانية فى الهند فقد رحبت به اعتقادا منها بأن مكافحة القرصنة أصبحت مسألة ملحة وأنها سوف تعود بالفائدة على الدولتين ولهذا فقد وافقت حكومة فارس على مشروع الحملة » (٢) .

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٩ رقم ٧ فى١٨٢١/٢/٢٨ . من ويلوك الى هستنجز ١٨٢٠/١٢/٢٠ رقم ٢ وقد ارفق معه الرسائل المتبادلة مع الوزراء الفرس .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٤ من الحاج محمد حسين خان الى كستلر ربى وقد ارفق نسخة منه فى خطاب ويلوك الى اللجنة السرية بتاريخ ١٨٢٠/١٢/٢٦ .

كانت بصفة عامة الرسالة منطقية، وكانت تعبرعن قلق حقيقيعن اجراءات وأهداف السياسة البريطانية تجاه فارس ، ومنذ شهر نوفمبر من عام ١٨١٥ بقيت السياسة البريطانية فى طهران فى يد القائم بالاعمال ، وهو اجراء رأت فيه حكومة مغرورة كحكومة طهران انتقاصا لها ، على أحسن الفروض ، ويتسم بالخبث على أسوئها ، فمنذ انتهاء الحروب الفرنسية كان اهتمام الحكومة البريطانية بعلاقاتها بحكومة فارس قد قل وأخذ تبادل الرسائل بين بريطانيا وحكومة فارس يتسم بالطابع الروتينى ، وفى الوقت الذى كان ويلوك قد أبلغ وزراء الشاه بأمر الحملة فقد شكا هؤلاء الوزراء من أن مشروع هذه الحملة كانت تنقصه روح المجاملة والاحترام من جانب الحكومة البريطانية تجاه حكومة فارس ، وقد وافقهم ويلوك على هذا الرأى (١) . وكان لمخاوف الشاه ما يبررها من قلة اهتمام بريطانيا بفارس، وفى اعتراضه على اقامة قاعدة بريطانية فى جزيرة قشم كل هذه المسائل تضمنها فى رسالة الصدر الأعظم الى كستلربى . وبعد أن أشار الصدر الأعظم الى أن احتلال قشم قد لا يكون سببا لخلافات بين فارس وبريطانيا، اضاف بأنه سيكون أمرا مؤسفا لو عرفت به « الدول الاجنبية » وبعبارة أخرى فان روسيا قد تستغل ذلك كذريعة للحصول على امتيازات مماثلة فى منطقة قزوين غير انه لم يكن فى وسع ويلوك أن يعمل شيئا ليثنى الصدر الأعظم عن موقفه بالنسبة لانشاء قاعدة فى جزيرة قشم ، ولكنه على كل حال نجح فى اقناع الصدر الأعظم بتأجيل ايفاد مبعوثيه الى الهند وقشم ، ريثما يتلقى ويلوك ردا على رسالته الى الحاكم العام حول هذا الموضوع(٢) .

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٥ رقم ٨ فى ١٨٢١/٣/١ من ويلوك الى كير ومرفق بخطاب كير الى واردن ١٨٢١/٢/٧ . راجع ايضا ص ١٦٠ اعلاه .

(٢) فيما يتعلق بالرسائل المتبادلة بين ويلوك والصدر الأعظم راجع فارس والخليج مجلد ٣٤ من ويلوك الى اللجنة السرية ١٨٢٠/١٢/٢٦ ومرفقات لرسائل سكرتير حكومة بومباى مجلد ٧ ومرفق بخطاب السكرتير رقم ١ فى ١٨٢٠/٥/٢٥ .

وعندما علم الفنستون برسالة الصدر الأعظم الى كنستلربى تأثر كثيرا بما تضمنته الرسالة من اشارة الى مخاوف الشاه من احتلال جزيرة قشم، لدرجة أنه أبدى استعداده للتخلى عن الفكرة نهائيا ، هذا على الرغم من انه لم يكن موافقا على اعتبار الجزيرة تابعة لفارس ، فلم يكن يستطيع تجاهل آراء الضباط البريطانيين الذين خدموا فى الخليج من انه لا يمكن القضاء على القرصنة قضاء تاما بدون وجود قاعدة . فاذا تعذر الحصول على موقع آخر للقاعدة ولم تلق معارضة قوية كمعارضة الحكومة الفارسية ، فان على الفنستون أن يختار بين الجلاء عن قشم وما سوف يستتبعه من عودة القرصنة او الاحتفاظ بالجزيرة وما يعقبه من استياء من جانب حكومة فارس ، ولكن الفنستون لم يكن فى وضع يسمح له بالاختيار بين الأمرين ، ولذلك فقد قام فى شهر مارس ١٨٢١ باحالة الموضوع الى الحاكم العام ، كما كتب الى الجنرال سميث فى الخليج ، يستشيره فى الحصول على موقع مناسب على الساحل الغربى يصلح ان يكون كمحطة بحرية عسكرية .

وقد اجاب سميث على سؤال الفنستون عند عودته الى دار المقيم فى أواخر ابريل وكان رأيه ، انه لابد من وجود قوة عسكرية لمواجهة القرصنة، واقترح أن تكون قوة صغيرة متحركة ومسلحة تسليحا جيدا ، واقترح ان تتألف مثل هذه القوة من ٢٠٠ أوربى مشاه و٤٠ مدفعيا وفصيلة بحرية من ٣٠٠ افريقى ، وكان سميث يحبذ الافريقيين على الهنود لأن العرب يحترمون الجنود الاوربيين والافريقيين وليس الهنود ، وكان سميث يحبذ ايضا شأنه شأن كير ، ان ترابط القوة فى جزيرة قيس او هنجام ، فاذا تعذر هذان الموقعان فلتكن جزيرة قشم بدلا عنهما ، لأن ذيرستان ، على اى حال ، مناخها غير صحى ، وانه قد سبق له ان امر بنقل الفصيلة الى الجانب الشرقى من الجزيرة بالقرب من بلدة قشم ، كما قال سميث انه لا توجد منطقة اخرى بديلة تصلح ان تكون قاعدة . وقد استنتج الفنستون من تقرير سميث حول هذا الموضوع بأنه يتعين بذل محاولة اخيرة للبحث عن نقطة التقاء بين بريطانيا وحكومة فارس حول الاحتفاظ بالحامية ، فى جزيرة

قشم ، لأن مخاوف لشاه من نوايا بريطانيا لاحتلال الجزيرة انما ترجع
في معظمها الى التقارير التى كان يوافيه بها نجله حسين على ميرزا، أمير اقليم
فارس ، فقد سبق لميرزا أن أوفد فى شهر مارس مبعوثا الى جزيرة قشم
يطلب سحب الجنود البريطانيين منها ، كما قيل انه دعا الزعماء القبليين
للاقليم لحشد قواتهم للقيام بهجوم على الجزيرة . ولهذا راى الفنستون انه
لكى يتم اقناع الشاه بالموافقة على احتلال جزيرة قشم ، فانه يتعين عليه
ان يسعى الى تبديد مخاوف أمير شيراز من وجود مثل هذه القاعدة .
وبحكم مركز ويلوك فانه لم يكن فى استطاعته الاتصال بميرزا مباشرة وانما
عن طريق حكومة فارس . وكان بروس المقيم البريطانى فى بوشهر يعتبر
شخصا غير مرغوب فيه فى شيراز . وبالتالى لم يبق امام الفنستون طريق
اخر سوى ارسال مبعوث خاص ، وقد اختار لتلك المهمة الجراح اندرو
جيوكس الذى سبق ان عمل مع مالكولم فى فارس والذى يرجع الفضل
اليه فى تعاون السيد سعيد مع حملة كير فى شهر نوفمبر ١٨١٩ .

تلقى جيوكس الأمر بالتوجه الى فارس يوم ١٠ مايو من سنة ١٨٢١ .
وكلف بأن يتوجه اولا الى مسقط ليحاول التأكد من حقوق كل من السيد
سعيد وفتح على شاه فى جزيرة قشم . وكان الوزير المسئول للسيد سعيد
قد ابلغ الكابتن طومسون فى شهر اكتوبر من العام السابق ، بأن مبعوثين
من فارس قد زارا مسقط فى مستهل ذلك الشهر لجمع الهدايا ، وتحصيل
ايجارات قشم وبندر عباس (١) . كما تساءل الفنستون عما اذا كان الطلب
الذى تقدم به مالكولم لحكومة فارس للتنازل عن قشم قبل خمسة وعشرين
عاما قد لا يفسر على انه اعتراف ضمنى بتبعية قشم للشاه ، وبالتالى يصعب

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٥ من طومسون الى ويلوك مسقط
١٨٢١/١٠/١٣ ومرفق بخطاب ويلوك الى جوزيف وارت (شركة الهند
الشرقية) ، ١٨٢١/٢/٨ . والتأكيدات واردة فى الاصل .

موقف هذه الحكومة فى معالجتها للقضية الآن (١) . ومن جهة اخرى فقد كانت قشم تعتبر من ممتلكات مسقط قبل استيلاء السيد سلطان بن احمد على بندر عباس الذى أخذ يدفع عنها وعن توابعها ايجارا سنويا لحكومة فارس ، وعلى النقيض من ذلك لم تكن فارس تتمتع بملكية الجزيرة وحتى استيلاء البرتغاليين على هرمز فى سنة ١٥١٤ ، كانت قشم تابعة لهرمز . وبقيت تحت الحكم البرتغالى حتى عام ١٦٢٢ ، عندما أجلى البرتغاليون من هرمز وعندئذ ولأول مرة فى تاريخها خضعت لحكم فارس ، وبعد مضى ربع قرن احتلها الهولنديون لفترة قصيرة ، ثم انتقلت منهم إلى الامام اليعربى فى عمان فى بداية القرن الثامن عشر ، وبقيت تحت حكم اليعاربة حتى الفترة الواقعة فيما بين ١٧٣٥ و ١٧٤٣ ، عندما استولى عليها وعلى الجزر الاخرى على الساحل الفارسى نادر شاه . وكان يحكمها بالنيابة عنه زعيم، ولكن هذا الزعيم رفض بعد وفاة نادر شاه سنة ١٧٤٧ ان يعترف لخلف نادر شاه بالسلطة . وعندما كان الرحالة كرستين ينبهور فى الخليج سنة ١٧٦٤ وكانت قشم فى يد راشد بن مطر القاسمى شيخ راس الخيمة ، الذي كان حتى ذلك الوقت تابعا لأمام عمان أحمد بن سعيد ، وقد طرد القواسم من قشم فى نحو عام ١٧٧٠ ، وقاد الحملة عليهم احد زعماء القبائل الذى كان يسمى «عبد الله بن معين» ، وقد ظل يدفع الزكاة لحكومة فارس لفترة من الوقت ، وبعد وفاته عاد القواسم إلى احتلال الجزيرة ولكن آل بو سعيد كانوا ينازعونه على حكمها . وقد نشب صراع طويل للسيطرة عليها انتهى لصالح آل بو سعيد ، وقاد الحملة ضدهم السيد سلطان بن احمد عام ١٧٩٤ — ١٧٩٥ ، منذ ذلك الوقت ظلت قشم اسميا على الأقل تابعة لمسقط ، ويبدو من كل ذلك ، كما تصور الفنستون ، ان ادعاء فارس بسيادتها على قشم انما كان يقوم على اساس ان جميع الجزر فى الخليج كانت فى

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٩ رقم ٩—١٨٢١/٣/٢١ . من سمسون الى واردن ١٨٢١/٣/٤ .

وقت من الأوقات تابعة لفارس وان هذا الوضع لا يزال مستمرا بصرف النظر عما جد من أحداث ، وبالتالى فقد كان الفنستون يعتقد بأن تلك الدعوى لم تكن منطقية مثل دعاوى الشاه بتبعية عمان له على اساس الاحتلال الفارسى لها فيما بين ١٧٣٧ و ١٧٤٤ (١) .

بعد ذلك وافق السيد سلطان على دفع ايجار سنوى عن بندر عباس وملحقاتها ، ولكن ليس عن جزيرة قشم ، على الرغم من ان جيوكس لم يتمكن من الاطلاع على المرسوم الأصلى المتضمن هذا الاتفاق ، الا انه كان واثقا من ان السيد سعيد كانت له الأحقية فى جزيرة قشم ، وعلى الأخص فيما سمعه من الوزير السلطانى وهو يعكس ما ذكره لطومسون بأن قشم لم تكن مدرجة فى قائمة ايصالات الايجار التى كان الشاه يحررها عن بندر عباس (٢) . وعند مغادرة جيوكس لمسقط متوجها الى قشم لم يتلق أخبارا

---

(١) سجلات الرسائل لبومباى مجلد ٥ (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٢١/٥/٢٥ (رقم ١ سرى الادارة السرية) انظر ايضا ص ١٩٠ ادناه .

(٢) فارس والخليج مجلد ٣٥ من جيوكس الى واردن (يوليو ١٨٢١) وقد ارفق نسخة منه لخطاب ويلوك الى اللجنة السرية بتاريخ ١٨٢٢/١/٢٥ . وكان ويلوك من الناحية الأخرى يعتقد بأن قشم كانت تابعة لبندر عباس، كما كان يعتقد أن سلطان بن احمد قد فقد حقه بالاحتلال للجزيرة بعد موافقته على دفع ايجار مقابل احتلال السلطان لها (انظر فارس والخليج مجلد ٣٥ من ويلوك الى الفنستون ١٨٢٢/١/٢٢ ومرفق بخطاب ويلوك الى اللجنة السرية ١٨٢٢/١/٢٥) غير أن قشم على ما يبدو لم تضم رسميا الى ملحقات بندر عباس حتى عقب المعاهدة العمانية الفارسية لسنة ١٨٥٦ وان كلا من كرزن وسكايز يحددان توابع بندر عباس ضمن ميناب وغيرها من المناطق الواقعة على الارض الرئيسية من فارس . (انظر فارس والمسألة الفارسية فصل ٢ ص ٤٢٣ ، وكتاب تاريخ فارس « تأليف السير برسى سكايز المجلد الثانى الفصل الثانى ص ٤٥٦ ص ٤٥٧ طبعة لندن ١٩١٥ ».

جديدة عن هجوم متوقع على الجزيرة . وقد وصل شيراز يوم ٦ اكتوبر ، وبدلا من أن يجد فيها استعدادات للحرب وجد المدينة فى هلع وفزع فقد اجتاحت الكوليرا شيراز واخذت تمتد لتشمل اقليم فارس كله ، وكان الكل يحاول الفرار من المدينة للنجاة بنفسه من الوباء ، وقد مر اسبوعان قبل ان يتمكن جيوكس من مقابلة الأمير وتسليمه الرسالة التى حملها اليه . وقد كان على ميرزا فى غاية الود ، واصغى باهتمام بالغ لشرح جيوكس عن حقيقة الوجود البريطانى فى جزيرة قشم ، واعرب فى النهاية عن موافقته لوجهة نظر جيوكس،هذا بالرغم من انه قدأكد لجيوكس تبعية الجزيرة لفارس، وانه لم يكن من حق سلطان مسقط ان يسمح بمرابطة القوة البريطانية فى جزيرة قشم ، وفى نهاية المقابلة ذكر الأمير بأنه سوف يوصى فى خطابه الى والده بالسماح ببقاء الحامية البريطانية فى الجزيرة ، غير ان جيوكس ساوره الشك فى أقوال الأمير ، وبالتالى قرر التوجه الى طهران ، واثناء سيره مرض بالكوليرا وتوفى فى اصفهان يوم ١٠ نوفمبر . وقد حل محله اللفتنانت فريزر الذى حمل الوثائق وسلمها الى ويلوك فى طهران (١) .

بذل القائم بالأعمال محاولات اخيرة خلال الاسابيع القليلة التالية لاقناع الشاه بالطبيعة السلمية للسياسة البريطانية فى الخيج ، غير ان ذلك لم يؤد الى نتيجة ، ولذلك تعين على ويلوك ان يبعث الى الفنستون بتقرير فى يناير سنة ١٨٢٢ ذكر فيه ، انه ليس هناك امل فى زحزحة الشاه عن الموقف الذى اتخذه بالنسبة لاحتلال جزيرة قشم ، وجاء فى هذا التقرير :

« بأن جلالته لا يخفى مخاوفه من الوجود البريطانى فى المناطق القريبة من فارس ، ولما كانت سياسته تقوم منذ البداية على مقاومة اى نفوذ أجنبى فى اراضيه فانه لن يسمح بمثل هذا الاجراء الذى يعد فى رأيه مصدرا

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٥ من ويلوك الى اللجنة السرية طهران ١٨٢٢/١/٢٥ ومرفق خطاب جيوكس لواردن شيرزا ١٨٢١/١٠/٢٣ انظر ايضا كتاب فريزر « رحلة الى خراسان » فصل ٦ .

لخطر يهدده فى المستقبل . كذلك فانه لا فائدة من محاولة اقناعه بالمكاسب التجارية التى ستعود عليه من الوجود البريطانى فى الجزيرة ، وان نتقدم اليه بمقترحات تبرر الحماية البريطانية بما يؤثر على الحكام الآخرين . ان دخل فارس دخل مقطوع ، وسواء ازدهرت التجارة او تدهورت فان هذا الدخل لا يتغير على الاطلاق ، ولذلك فانى اعتقد بحق ان صاحب الجلالة لن يتردد عن التنازل عن جميع المصالح التجارية مع الهند بدلا من ان يبقى فى قلق دائم من وجودنا المباشر فى مناطق تعتبر ضمن سيادته(١).

وحتى قبل ان يتسلم الفنستون هذا التقرير كان قد قرر انهاء احتلال قشم ، وكان قراره السابق بالاحتفاظ بقوة عسكرية فى الخليج قد تبدد بنتائج الحملة على بنى بوعلى وبمعدل الوفيات بين جنود الحامية بسبب رداءة الطقس ، وفيما بين يوليو ١٨٢٠ و فبراير ١٨٢٢ نقلت الحامية معداتها واخذت تبحث عن منطقة صالحة للاقامة فى الجزيرة . وعندما زار المنطقة كل من جيوكس وفريزر فى شهر اغسطس ١٨٢١ صدما من الحالة المزرية للجنود (... اننا لم نر قط حالات تثير الرعب والاشمئزاز من حالة الجنود المرضى والناقهين فى جزيرة قشم) هذا ماجاء فى تقرير فريزر (٢) فان الجنود الأوربيون يعانون من مرض الحمى بينما كان الجنود الهنود يعانون من مرض خطير آخر ، فالقوة التى أرسلت الى الجزيرة لكى تضرب بشدة على أى نشاط للقراصنة لم يبق منها أكثر من ٣٠٠ جندى هندى وثلاثة ضباط أوربيين صالحين للخدمة ، كما ان الحامية كانت تعانى من نقص فى المواد الغذائية والأدوية بشكل خطير ، كما كان الماء غير صالح للاستعمال ، ولم يكن بالجزيرة بناية واحدة نظيفة فى المعسكر ، أما المنطقة المحيطة بالمعسكر فقد كانت عبارة عن أراضى رملية ومناطق صخرية ، ومعرضة لهبوب الرياح الشمالية الجافة والشديدة الحرارة طوال

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٥ من ويلوك الى الفنستون ١٨٢٢/١/٢٢.
(٢) رحلة الى خراسان ص ٢٩ .

اشهر الصيف (١) . وجاء فى تقريرهما بأنه لتفادى خسائر جديدة فى الأرواح والجنود ، فانه ينبغي الانسحاب من الحامية قبل حلول صيف عام ١٨٢٢، وكان الفنستون على وشك أن يصدر الأوامر باخلاء الجزيرة فى اوائل شهر مايو ، عندما وصله خبر عن ان ويلوك قد طلب جواز سفره وترك طهران وأصبح الصدام مع فارس قضية حتمية ، ومع ذلك فقد قرر الفنستون عودة الحامية الى قشم ، وبدلا من الانسحاب أمر بارسال تعزيزات الى الجزيرة ، خوفا من ان يركب أمير فارس رأسه فيشن هجوما عليها ، ومرت اسابيع دون أن يقع الهجوم ثم علم الفنستون بأن سفر ويلوك المفاجىء كان بسبب الخلاف على دفع جزء من المعونة المالية البريطانية لفارس بموجب معاهدة ١٨١٤ ، وبالتالى قام الفنستون بالغاء الأمر الخاص بارسال التعزيزات الى الحامية ، وارجأ موضوع الانسحاب منها ريثما تتطور العلاقات البريطانية الفارسية نحو الأحسن . (٢) .

---

(١) راجع كتاب فريزر « رحلة الى خراسان » والواقع ان الفنستون طلب من ويلوك فى اوائل ١٨٢٢ بأن يطلب من حكومة فارس بأن تسمح بنقل الحامية من جزيرة قشم الى جزيرة قيس، غير انه من المحتمل ان يكون ويلوك قد غادر طهران قبل وصول خطاب الفنستون من بومباى او انه لم يجد الوقت مناسبا لعرض الاقتراح على الشاه . اذ لم يرد ذكر لهذا الخطاب بعد ذلك .

(راجع سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٨ من مجلس الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٢/٣/٢ رقم — ١ الادارة السياسية —) .

فى اكتوبر سنة ١٨٢٢ قدم اللفتنانت جى . اتش جرب من ضباط البحرية والكابتن تى . ريمون من سلاح المهندسين تقريرا الى حكومة بومباى بخصوص جزيرة قيس ، وكان الاثنان قد قاما بجولة استطلاعية للجزيرة للبحث عن صلاحيتها كقاعدة (انظر مختارات بومباى مجلد ٢٤ ، ٤٨) .

(٢) الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٥ جزء (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٢٢/٦/٢٠ (رقم ٢ الادارة السياسية) كان موضوع المعونة المالية لفارس والذى كان يعكس الحد الادنى للعلاقات البريطانية =

ولو أن الفنستون تمسك بموقفه وظل ينتظر تحسن العلاقات الفارسية البريطانية قبل الانسحاب من جزيرة قشم لبقيت الحامية هناك الى أجل غير مسمى ، غير أنه اضطر فى أواخر صيف ١٨٢٢ وكنتيجة لاجراءات غير قانونية قام بها المقيم البريطانى فى بوشهر الكابتن وليم بروس الى اتخاذ تلك الخطوة . وكان بروس متغيبا عن عمله فى النصف الأخير من عام ١٨٢١ بسبب مرافقته للحملة البريطانية الى مخا بوصفه المترجم العربى للحملة ، ولم يعد للخليج قبل ربيع عام ١٨٢٢ ، وفى شهر يونيه وصلت رسالة الى بوشهر من حسين على ميرزا يدعو فيها بروس للحضور الى شيراز لبحث المسائل التى تهم البلدين ، وشعر بروس انه بالنظر الى العلاقات التى تربط فارس وبريطانيا فمن الأفضل تلبية الدعوة التى وجهت اليه . وبمجرد وصول اخبار دعوة بروس الى بومباى تلقى تعليمات بعدم تلبيتها ، على أساس ان العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين البلدين كانت متوقفة منذ رحيل ويلوك الى انجلترا .

ولكن تلك التعليمات وصلت متأخرة بعد أن كان بروس فعلا قد سافر الى شيراز ، وهناك وبغير تصريح من حكومته عقد اتفاقا مكتوبا بتاريخ ٣٠/٨ مع ميرزا زكى خان احد وزراء أمير شيراز ، وقد تناول الاتفاق جميع المسائل المختلف عليها بين حكومة بومباى وحكومة فارس مثل احتلال قشم ،

= الفارسية بعد سنة ١٨١٤ ، وقد اقنع ويلوك بان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو احالة الموضوع الى وزير الخارجية الذى فى استطاعته وحده ان يتخذ موقفا اكثر ايجابية تجاه فارس . غير ان كاننج كان يعتقد بأن ويلوك كان يبالغ فى تصوراته للموضوع وانه ، كما قيل ، قد ابدى بعض الملاحظات عند وصول القائم بالاعمال الى وزير الخارجية لمقابلة كاننج وما جاء فى ملاحظاته ، بانه لا يجهل بان ويلوك شخص له اهميته غير ان ذلك فى طهران وليس فى لندن (انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٣٨ تأليف رولنسون) .

ووضع البحرين وتدمير بعض سفن فارس من جانب فصيلة ويلوك في يناير

ان هذه الاتفاقية التي يطلق عليها احيانا خطأ (معاهدة شيراز) (١)، تتضمن الى جانب الديباجة خمس بنود ، ففي الديباجة أعرب الطرفان عن رغبتهما في توثيق أواصر الصداقة بين حكومتهما ووصفا حملة كير بأنها انتهاك لبعض مظاهر هذه الصداقة ، كما أشارت الديباجة ايضا الى أن مبعوث الأمير قد توصل الى نوع من التفاهم (٢) . أما البند الأول من الاتفاق فليست له أهمية ، غير ان البند الثاني قد شدد على حق فارس

---

(١) انظر على سبيل المثال (جزر البحرين تأليف آف.ادميات) : دراسة دبلوماسية وقانونية للنزاع البحريني الفارسي طبعة نيويورك عام ١٩٥٥ وكتاب (غلوم رضا تاجبخش) «وعنوانه مسألة الجزر البحرانية» طبعة باريس ١٩٦٠ ، وقد جاء في وصف لبروس لهذه الوثيقة بانها (ترجمة للاتفاق المقترح من جانب السمو الملكي حسين على ميرزا عن طريق وزيره زكي خان ونوقشت بينه وبين بروس المقيم البريطاني الموقر في بوشهر بتاريخ ١٨٢٢/٨/٨) انظر مرفقات للرسائل مجلد ٧ مرفقات لخطاب السكرتير رقم ٣ في ١٨١١/٩).

(٢) توجه المبعوث ميرزا باقر قبل وصول جيوكس الى شيراز ووصل بومباي يوم ١١/٥ وعلى الرغم من أن الفنستون قد وافق على الاجتماع به فقد شعر بانه ليس هناك نقاط يمكن بحثها معه . (انظر سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباي مجلد ٨ من مجلس الحاكم الى مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٨٢١/١١/١٤ (رقم ٨ الادارة السياسية) . ويؤكد تاجبخش (ص ٦٩) أن ميرزا باقر قد نجح في انتزاع حقوق فارس في البحرين من الفنستون غير أن سجلات حكومة بومباي لا تشير الى ذلك الاتفاق ، كما أنه ليس من المحتمل أن يكون مثل هذا الاتفاق قد وقع بالفعل نظرا لتسلسل الأحداث كما ذكرنا آنفا .

فى البحرين (ان جزيرة البحرين كانت دائما من الاقطار الخاضعة لاقليم فارس (١) . وطالب بسحب علم لآل خليفة بمقتضى المادة الثالثة لمعاهدة الصلح العام ١٨٢٠ ، كما نصت المادة الثالثة على دفع تعويضات للرعايا الفرس الذين دمرت سفنهم فى شهر ينساير ١٨٢٠ خلال حملة ويلوك . أما المادة الرابعة فقد نصت على سحب حكومة فارس اتهاماتها السابقة الى بروس ، بأنه المسئول عن تدمير سفن الرعايا الفرس وعقد المعاهدة المسقطية البحرانية فى شهر فبراير ١٨٢٠ ، كما ورد فى الاتفاق ذكر لرغبة بروس فى الاحتفاظ بمنصبه كمقيم بريطانى فى بوشهر . ولعل البند الأخير هو أهم بنود الاتفاق على الاطلاق وينص على :

« ان القوات البريطانية التى اتخذت لها موقعا فى جزيرة على ساحل فارس وطلب سحب القوات البريطانية منها ــ وبما ان صاحب المقام الرفيع حاكم بومباى قد أعرب عن رغبته فى السماح لهذه القوات بالبقاء لفترة من الوقت وذلك حفاظا للمظهر والفائدة المتوخاة من ذلك ــ وعليه فان صاحب السمو الملكى الذى يرى أنه من الافضل بالنسبة لأمن الخليج واستقراره المحافظة على المواصلات حرة ومأمونة ، قد وافق على الخمس سنوات التى نصت عليها المعاهدة ريثما يتم تنظيم القوة البحرية اللازمة لهذا الغرض من جانب فارس وذلك على الشروط التالية ....

وقد اشتملت الشروط على سحب القوات البريطانية من جزيرة قشم خلال فترة الخمس سنوات فى حالة تمكن الأمير من تنظيم قواته البحرية الخاصة بفارس وعلى تخفيض حجم القوات ، لو زادت عن المعدل الاقتصادى ، واستبدال الجنود البريطانيين الذين يتم سحبهم بعدد مماثل

---

(١) مرفقات رسائل حكومة بومباى السرية مجلد ٧ ومرفق لخطاب السكرتير رقم ٣ بتاريخ ١٨٢٢/١١/٩ ترجمة الاتفاقية المقترحة من جانب السمو الملكى حسين على ميرزا »

من الجنود الفرس ، ونقل الحامية البريطانية الى جزيرة اخرى اذا ما طلب الامير ذلك ، وتقديم عون بحرى الى الأمير اذا ما طلب ذلك من بريطانيا ، على أن يكون الأمير مسئولا عن تموينهم فى حالة استبقائهم اكثر من أربعين يوما فى خدمته ، وأخيرا نص الاتفاق على حق الأمير فى شراء السفن والمؤن من موانى الهند البريطانية (*)

ولم يقدم بروس أى توضيح عن الدوافع التى حملته على ابرام هذه الاتفاقية حين بعث بنصوصها الى حكومة بومباى ، وعلى العكس فقد تركز تعليقه حول نقطتين اثنتين من الاتفاقية :

اولا : ان حسين على ميرزا سوف يخوله بموجب البند الخاص بتموين السفن الافادة من الخدمات التى يقدمها الأسطول البريطانى .

ثانيا : إن اعادة سيادة فارس على البحرين سوف يساهم فى تحقيق مزيد من الاستقرار على الجانب العربى من الخليج اكثر من اى عمل أو اجراء آخر ....(١) .. وحتى بدون هذا التوضيح الذى قدمه بروس ، يمكن اكتشاف الأسباب التى دعت بروس الى عقد ذلك الاتفاق ، فقد اتهم أكثر من مرة من حكومة فارس بأنه المسئول شخصيا عن تدمير السفن الفارسية فى يناير ١٨٢٠ وعن التواطؤ فى التسوية التى تمت بين آل خليفة والسيد سعيد فى الشهر الذى اعقب تدمير السفن الفارسية ، كما أن الصدر الأعظم قد استدعاه الى شيراز فى شهر ديسمبر سنة ١٨٢٠ ، وبالتالى فان استدعاءه الى شيراز أتاح له الفرصة لازالة ذلك الانطباع من ناحية وتحقيق بعض التحسن فى العلاقات المتوترة بين البلدين من ناحية اخرى، وربما يعود ذلك الى التأثير الذى كانت تمارسه شيراز مع المبعوثين

---

(١) مرفقات لخطابات حكومة بومباى السرية مجلد ٧ ومرفق لخطاب السكرتير رقم ٣ - ١٨٢٢/١١/٩ من بروس الى الفنستون ١٨٢٢/٩/٣ (رقم ٣٥ الادارة السياسية) .

البريطانيين ، حيث كانت تدفعهم الى معالجة المسائل الدبلوماسية الخارجة عن سلطتهم فى المناطق التى يعملون فيها . ومهما كانت المبررات التى دعت بروس الى ذلك التصرف الا أنها لم تنقذه من غضب الفنستون فقد انتقد الحاكم اجراءاته بحذافيرها ، وفصله من العمل وطلب منه العودة فورا الى الهند ، كما ندد بالاتفاق واعتبره انتهاكا لمبادىء السياسة البريطانية فى الخليج. كما راى الفنستون فى تعويض بريطانيا لسكان لنجة وخرك عن الاضرار التى لحقت بهم اعتبر ذلك الفنستون تنازلا من الحكومة البريطانية وليس عملا وديا تجاه فارس (١) .

أما البند الخاص برغبة الأمير فى بقاء بروس فى منصب المقيم البريطانى فى بوشهر فقد جعل موضوع تعيين المسئولين البريطانيين فى بوشهر خاضعا لرغبة فارس ، وأما عن الاعتراف بسيادة فارس على البحرين فلم يكن لذلك الحق اى أساس ، وان النص المذكور قد أضر باستقلال كل من آل خليفة وحقوق سلطان مسقط صديق حكومة بومباى وحليفها فى الجزيرة (أما كيف نجح الفنستون فى أن يوفق بين هذين المطلبين فهو موضوع يحيطه الغموض ، والاعتراف بحق فارس فى قشم لم يجعل من الاحتلال (عدوانا ظالما فحسب) ولكنه قضى أيضا على حقوق السيد سعيد فى الجزيرة ، وأما البند الخاص بالجنود الفرس فانه لو طبق سوف يؤدى

---

(١) صدر قرار دفع التعويضات قبل ان يطالب به الفرس فقد اصدر الفنستون امرا الى بروس فى شهر مارس ١٨٢٢ ليدفع مبلغ ٢٠٠٠ روبية فى أى وقت يراه القائم بالاعمال مناسبا لدفعها (انظر فارس والخليج مجلد ٣٥ من واردن الى بروس مارس ١٨٢٢ ومرفق لخطاب جورج ويلوك الى اللجنة السرية تبريز ١٨٢٢/٨/٢٧) . وكان الميجر جورج ويلوك شقيق هنرى ويلوك ينوب عن القائم بالاعمال فى الاشراف على البعثة البريطانية التى نقلت الى تبريز خلال غياب شقيقه فى انجلترا.

الى اجبار الحكومة البريطانية على تسليم الجزيرة التى تسلموها من سلطان مسقط الى أمير شيراز (١) .

وبصرف النظر عن اى اعتبار آخر فان تهور بروس قد احرج الحكومة البريطانية بالنسبة لجزيرة قشم ، وبالتالى فقد أصدر الفنستون فى يوم ١٨٢٢/١٠/٢٧ — أوامره بانسحاب بريطانيا من الجزيرة ، ونفهم من السرعة التى تم بها اصدار أوامر الانسحاب — بعد مضى اسبوع واحد من استلام نصوص اتفاقية بروس ، ومن الأسباب التى قدمها بروس — (فان الاتفاقية كما قال الفنستون سوف ترغمه على اتخاذ القرار بسحب الجنود البريطانيين من تلك الجزيرة التى ربما بقيت كما هي) — فانه من الواضح أن الفنستون قد حبذ بالفعل ذلك القرار . ولهذا كتب الى أمير شيراز يتنصل من الاتفاق الذى وقعه بروس ويعلن عن قراره بسحب قواته من جزيرة قشم بأسرع وقت ، وتسليمها الى ممثل عن حاكم مسقط . كما بعث برسائل الى كل من شيوخ آل خليفة والسيد سعيد يوضح فيها الموقف البريطانى الذى لم يتغير بالرغم من الاتفاقية التى عقدها بروس ، كما كلف الضابط المعين خلفا لبروس بأن يسعى الى أن يزيل من أذهان هؤلاء الحكام اى شكوك اومخاوف تكون قد ساورتهم من جراء تصرف بروس المقيم السابق (٢) .

وكان على شاه يتفق فى الراى مع الفنستون بالنسبة لاتفاقية شيراز ، فقد علم بأن الشاه قد استاء استياء شديدا من نجله على الاتفاقية التى

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٧ ومرفق لخطاب السكرتير رقم ٣ — ١٨٢٢/١١/٩ من واردن (سكرتير الحكومة) الى فريش الامين الأول بالوكالة) بونا ، ١٨٢٢/١٠/٢٧ (رقم ١١٧ الادارة السياسية) .

(٢) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٧ ومرفق لخطاب السكرتير رقم ٣ — ١٨٢٢/١١/٩ وصيغة خطابات لولى عهد اقليم فارس ، وامام مسقط ، وشيخ البحرين ، وصيغة التعليمات المرسلة الى اللفتنانت جون ماكلويد .

وقعها مع بروس دون موافقته ، ورفض التصديق عليها (١). ولهذه الأسباب فان حسين على ميرزا لم يحاول فى غضون السنوات التالية أن يتخذ من تلك الوثيقة حجة للمطالبة بالبحرين أو لمساومة حكومة بومباى فى عدم معارضة خططه الكثيرة للسيطرة على الجزيرة (٢) . ولكن النجح لم يتحقق له فى كلتا الحالتين ، وعلى سبيل المثال ففى بداية عام ١٨٢٣، عندما علمت حكومة بومباى بأن الشاه كان يتآمر مع السيد سعيد وشيخ القواسم سلطان بن صقر لشن هجوم مشترك على البحرين وجهت الحكومة البريطانية تحذيرا صريحا الى حسين على ميرزا ووالده قالت فيه : « انه اذا ما اختل أمن الخليج وعادت القرصنة من جديد فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اعادة وضع قوات عسكرية فى الخليج (٣) . الا أن هذا الهجوم لم يقع ، كما ان محاولة الأمير فيما بعد عام ١٨٢٤ لاحياء هذا المشروع لم يكتب لها النجاح ، وهكذا اصبحت تهديدات الشاه للبحرين مجرد اقوال ، وبمضى الوقت اتخذ موضوع الاستيلاء على البحرين طابع المسرحية التى يقوم بتمثيلها امير فارس امام امبراطور فارس ، كما كان لهذه القضية فى الواقع وجوه اخرى فان هذه المسرحية التى اصبحت تمثل ضد العتوب جزءا لا يتجزأ من سياسة حكومة شيراز لم تكن تقتصر على المطالبة باستقطاع جزء من المعونة السنوية التى تدفع لطهران فحسب ولكنها ايضا تهدف الى ابتزاز الاموال من المناطق التابعة لها ، كما جاء ذلك فى تقرير المقيم البريطانى فى بوشهر .

---

(١) انظر فارس والخليج مجلد ٣٥ من جورج ويلوك الى اللجنة السرية ١٨٢٣/١/٢٠ .

(٢) وبالمثل فان حكومات فارس المتعاقبة وغيرها من المطالبين بتبعية البحرين لفارس لم يترددوا حتى ذلك الوقت من استغلال هذه الاتفاقية لدعم قضيتهم وهناك حالتان يمكن الرجوع اليهما فى مؤلف (قضية جزيرة البحرين (وهى من تاليف تاجبخش (وجزر البحرين تاليف ادميات .) .

(٣) سجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٤/١/١٤ (رقم ١ الادارة السياسية) .

وفى الاسبوع الاول من يناير ١٨٢٣ تم جلاء الحامية البريطانية من جزيرة قشم ، الأمر الذى بعث الارتياح لدى حكومة الهند البريطانية ومجلس ادارة الشركة ، فقد كان الطرفان ينظران الى وجود القاعدة منذ البداية بشيء من عدم الارتياح . خوفا من التورط فى الشئون الداخلية لمنطقة شبه الجزيرة العربية واحتمال عبء النفقات المتزايدة للاحتفاظ بالحامية وبعد الحملتين على قبائل بنى بوعلى اعرب أعضاء مجلس الادارة عن معارضتهم لمجمل فكرة إنشاء قوة عسكرية للقضاء على القرصنة ، وعلى حين كانوا يقرون بضرورة وجود محطة بحرية للتموين ، وبصلاحية جزيرة قشم لهذا الغرض ، الا انهم كانوا يعارضون فكرة تحويلها الى قاعدة عسكرية .... (اننا يجب ان تنظر بشيء من الحذر الى الالتزام بأى نفقات كبيرة فى سبيل تحقيق فائدة غير مضمونة (١) ولهذا السبب وعندما وصلتهم انباء الجلاء عن القاعدة لم يخفوا ارتياحهم من ذلك الاجراء ، الذى جنبهم التورط فى مشاكل مع حكومة فارس من أجل (هدف كنا مترددين فى السعى اليه لأسبابه الواضحة) ومنذ ذلك الوقت انتقلت مسئولية حماية تجارة الهند البريطانية فى الخليج الى الاسطول ، وقد اقتنع اعضاء مجلس الادارة فى أن ذلك لن يؤدى الى منع القرصنة فحسب ، بل والى الاحتفاظ بقوة من الطرادات ستكلف الحكومات نفقات اقل من تنظيم حملات عسكرية دورية(٢)

(١) من التقارير السياسية لحكومة بومباى مجلد ٢ من مجلس ادارة الشركة الى مجلس الحاكم فى ١٨٢٢/٨/٧ (مسودة رقم ٣٨٣) .

(٢) من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٢٢/٨/٧ (مسودة رقم ٣٨٣ ، أما ما اذا كان اعضاء مجلس الادارة على حق فى تقديراتهم المالية فان هذا موضوع قابل للمناقشة ، ان تكاليف حملة كير قد بلغت ٧٦٦ر٩٩٩ روبية هندية بمجموع يبلغ ٧٨٩ر٨٦٢ر١ أو مايزيد على ١٨٠ الف جنيه استرلينى ، اما تكاليف الاحتفاظ بوحدة الاسطول فى عام ١٨٢٣ والتى تتألف من ٧ طرادات لا تزيد على ٧٥٥ر٤١٣ روبية منها ٨٦١ر٢٠٦ رواتب للضباط والبحارة و ٨٩٤ر٢٠٦ للمؤن ، أو ما يزيد على ٤٠ الف جنيه استرلينى ، وبهذا المعدل يكون مجموع نفقات الوحدة البحرية لمدة ثلاث سنوات أكثر من التكاليف الاجمالية للحملة الواحدة (انظر رسائل حكومة بومباى السياسية مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة فى ١٨٢٤/١/٢٤ (رقم ١ الادارة — السياسية) .

الفصل السادس

التفتيش والرقابة : الحفاظ على الامن البحرى

١٨٢٣ — ١٨٢٤

فى نهاية الحملة على قبائل بنى بوعلى أعرب الميجور جنرال سميث عن رايه لحكومة بومباى وملخصه، بأنه على الرغم من ان مرابطة الفصيلة العسكرية فى الخليج سيعطى مفعوله على قبائل القرصنة ، الا ان الاستقرار فى الخليج سوف يعتمد فى النهاية على دوريات الاسطول فيه ، وانه عن طريق ممارسة الاسطول لهذه الدوريات يمكن للحكومة ان تعتمد بصورة رئيسية على الاحتفاظ بالمكاسب التى كلفتها كثيرا من الجهود والأموال(١) ولم يكن سميث راضيا عن الطريقة التى مارسها الاسطول حتى ذلك الوقت، فقد كانت الطرادات تقضى نصف وقتها فى البصرة وبوشهر، حسب نظام تموينها عن طريق الوكلاء المقيمين فى تلك الموانى أولا ، وبسبب اضطرارها الى نقل عوائد السلع الى حكومة بومباى ثانيا . وكان نظام التموين يستغرق فترات طويلة تزيد عن الحد ، بسبب تباطؤ الوكلاء المحليين فى توفير المواد التموينية ، كما ان نقل عوائد السلع يرغم ربابنة الطرادات بأن يحضروا اكثر من مرة الى البصرة وبوشهر للقيام بهذه المهمة . وكان هذا النظام فى مجموعة يحول بين ممارسة التفتيش والاشراف الكامل على ساحل القرصنة . وفى راى سميث أن هذا النقص يمكن تلافيه باعطاء ربابنة الطرادات مسئولية تموين سفنهم ، لأن الربابنة غير مسئولين من هذه الاجراءات التى يتطلبها تحويل عوائد السلع الى حكومة بومباى ؛ كما أوصى سميث ايضا بوجوب تعيين احد الضباط من الرتب العالية لقيادة

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ٤٩ رقم (١٤) ١٨٢١/٥/١٦ من سميث الى واردن ١٨٢١/٤/٢٣ .

اسطول المراقبة فى الخليج وان يكون بدرجة كومندور ، وان يكون مقره العام فى جزيرة قشم ، على ان تكون مهمته الأساسية ضمان بقاء الطرادات دائما وابدا فى تأدية المهمة الموكلة اليها ، اما بالنسبة لتعويضهم عن دخلهم من مبيعات السلع كتشجيع لهم على البقاء فى مراكزهم أطول فترة ممكنة فينبغى أن تدفع لربابنة الطرادات مخصصات اضافية بمعدل ٢٠٠ روبية كل شهر ، اثناء وجودهم فى الخليج . وبهذه الطريقة يرى سميث انهم سيتمكنون من الالمام بمنطقة الساحل العربى التى (يجهلونها جهلا تاما) كما يجهلون وبنفس الدرجة خليج البصرة (١) .

بدأ العمل فى الساحل العربى فى أواخر عام ١٨٢٠ ، عندما بدأت سفينة المسح (وسكفرى) ومعها السفينة (شيش) بقيادة الكابتن بى نوهان ، العمل على الجهة الغربية من شبه جزيرة مسندم ، وبتقدم عمليات المسح اتضح وجود مئات من الخلجان الصغيرة التى تضمها المنطقة الواقعة بين راس مسندم ورأس الخيمة والتى كانت مجهولة لديهم فى السابق . وفى هذه الخلجان بالذات كانت سفن القواسم تكمن فى انتظار ضحاياها من السفن التجارية التى تعبر مضيق هرمز او الاختفاء بها للانقضاض بها على

---

(١) محادثات بومباى السرية مجلد ٤٩ رقم ١٤ فى ١٨٢١/٥/١٦ من سميث الى واردن ١٨٢١/٤/٢٣ وكانت لسميث كلمة نقد أخيرة لاعمال الطرادات نفسها فقد قال عن هذه الطرادات (بانها صممت بطريقة غريبة) كما كان فى مقدوره أن يشكك فى صلاحيتها للخدمة وضرب مثلا على ذلك لسفينة اريل التى استغرقت رحلتها من البصرة الى بوشهر فى شهر مارس وقتا طويلا لدرجة انها تسببت فى وفاة ٨٧ شخصا من العاملين عليها ، وحسب اقوال المؤرخ البحرى الرسمى ان السفينة اريل تنتمى الى الفصيلة المعروفة باسم (اكفان) او (الموتى) وذلك بسبب كثرة عدد من ماتوا فيها . وقد اعتبرت اريل غير صالحة للخدمة قبل ان يرسلها المستر مارتون مامور الاسطول فى رحلتها الاخيرة. وعند وصولها الى مسقط تبين ان السارية

الطرادات ، وربما كان اهم تلك الخلجان جميعا هو خور الشم الذى يقع على بعد أميال من جزيرة مسندم وهو خليج يمتد الى شبه الحزيرة ، وتقطعه نتوءات يبلغ ارتفاعها من ٨ الى ٥٠٠ قدم ، وتفترش مساحة قطرها ٩ اميال ، وقد أعاد اللفتنانت جى.أن جيه الذى خلف الكابتن نيوهان فى الاشراف على عمليات المسح فى شهر نوفمبر ١٨٢١ تسمية هذا الخليج باسم (خليج الفنستون) وقد واصل عمليات المسح من ساحل القرصنة حتى آخر شبه جزيرة قطر ، ولم تصادفه اى مقاومة من القبائل الساحلية وانما على العكس لقى هو ورجاله الحماية والمساعدة من حكام المنطقة ، وعلى الأخص من طحنون ابن شخبوط شيخ ابوظبى (١) ، اما المنطقة الواقعة أسفل دبى ، فقد اخذت السفن ترتطم بالمناطق الضحلة والرؤوس الصغيرة التى تزداد كثرة وتعقيدا فيها كلما اتجه الانسان نحو الغرب من ابوظبى حتى المناطق التى يتعذر فيها المسح او رسم الخرائط . وفى فبراير سنة ١٨٢٣ سلم جى قيادة السفر الى اللفتنانت جى.بى.بروكس قائد السفينة سيش ، وقد تولى بروكس اتمام عمليات المسح للساحل العربى حتى شط العرب خلال العامين التاليين ، وفى مستهل عام ١٨٢٦ بدأ عملية مسح الساحل الفارسى ، وقد تبين ان هذه المهمة كانت اصعب بكثير مما توقع ولهذا أوقف بروكس عمليات المسح فى عام ١٨٢٨ ، وتوجه الى رأس مسندم للقيام بعمليات مسح

= الرئيسية كانت بالية جدا ، لدرجة ان اخذ الناس يتساءلون ما بها حيث كانت توفر على البحارة رفع أشرعتها ... الأسطول الهندى الجزء الأول ص ٣٦٩ — ٣٧٠ (تأليف لو) .

(١) انظر مختارات بومباى المجلد الرابع والعشرين ص ٥٤٧ — ٥٤٨ (مذكرات عن الملاحة فى الخليج) تأليف بروكس : .. ان الشيخ طحنون شخصية جذابة ويتمتع بكثير من خصال الكرم والصراحة التى جبل عليها العربى ، وانه كما اعتقد من المتعاطفين جدا مع الحكومة البريطانية سواء من ناحية الميول او المصالح .

الساحل العمانى ، وقد خلفه بعد ذلك مباشرة اللفتنانت اس.بى.هينز ، الذى قام بمسح الساحل العمانى حتى منطقة رأس الحد ومن هناك انتقل الى ساحل مكران الذى قام برسم خريطته حتى المنطقة الواقعة الى اقصى الشرق من كراتشى . وعندما انتهت عملية رسم الخرائط للساحل الفارسى، والجزر الواقعة بين جزيرة قشم وجزيرة جاسك وذلك فى عام ١٨٢٩ تكون عملية مسح الخليج باستثناء شق من الساحل الفارسى ، والذى سبق أن رسمت خريطته قبل ذلك ببضعة سنوات ، قد انتهت تماما . وعلى الرغم من بعض الأخطاء والسقطات بسبب عدم توفر المعدات والأجهزة العلمية ، وما وقع من خطأ فى حساب دائرة خط الطول لبوشهر الذى اعتمدت عليه أرقام خطوط الطول ، فان عملية المسح تعد انجازا عظيما ومفخرة لمهارة وصبر رجال وضباط البحرية البريطانية ، وعلى الأخص فى ما جمعته من معلومات شاملة عن قبائل المنطقة ومناطقها وامكانيات الساحل العربى، فقد كان لكل ذلك أهمية خاصة للسلطات فى بومباى فى تعاملها مع القبائل الساحلية خلال السنوات التى اعقبت ذلك (١) .

---

(١) للاطلاع على تفاصيل عمليات المسح هذه راجع (مذكرات بقلم جى وهوتن (وكتاب مذكرات وصفية للملاحة فى خليج فارس) تأليف بروكس وقد اعيد طبعها فى مختارات بومباى المجلد ٢٤ ص ٥٣١ — ٦٤٣ ، وكتاب دراسة عن العرب القاطنين ساحل القرصنة و صورة وصفية للجزر والساحل الواقع على مدخل الخليج ، ترجمة الجمعية الجغرافية فى بومباى مجلد ١ — ١٨٣٨) ، ص ٣٢ ٥٤ من ١١٣ — ١٢٧ ، ملاحظات عن عمليات المسح للشواطىء الشرقية للخليج التى تمت عام ١٨٢٨ : مجلد الجمعية الجغرافية الملكية مجلد ٥ (١٨٣٥) ص ٢٦٣ ، ٢٨٥ وكتاب (مدينة الخلفاء تأليف ولستد الفصل الأول ص ١٢٥ — ١٢٦ مذكرات عن عمليات المسح الهندية (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٧٨ ص ١١—٣٠ ، الاسطول الهندى فصل=

وقد تبنى الفنستون مقترحات سميث حول القـوة العسـكرية فى الخليج وقام بتنفيـذها على الفـور ، وبعث بأوامره الى وكلاء الشركة فى الخليج بعدم تأخير الطرادات فى الموانىء وقتا أكثر مما يجب على الاطلاق، كما أمر بتحويل المكافآت عن حمولات السـلع الى خزينة الدولة ، كما رفع المخصصات التى تدفع لربابنة الطرادات وفقا لاقتراح سميث كتعويض لهم عن الجهود التى كانوا يبذلونها وقـد تبين لالفنسستون بأن تعيين عميـد بحرى لقيادة الوحدة العسكرية اصبح مسألة اكثر صعوبة مما كان متوقعا، وكان هنرى مريتون قائد البحرية فى بومباى على وفاق تام مع سميث على أن تعيين عميد سوف يسد نقصا كبيرا فى الترتيبات الارتجالية الراهنة ، حيث تسند المهمة الى القائد الأرفع فى الرتبة بصورة تلقائية ، ولكنه توقع ان تنشأ تعقيدات من كون ان ضباط البحرية يتعين عليهم اطاعة أوامر قادة السفن الحربية البريطانية التى قد تزور الخليج . والى حد ما فان احتمال تضارب السلطة بين الجهتين قد تضاءلت بالقرار الذى أصدره القائد العام للاسطول فى الهند الشرقية فى ديسمبر عام ١٨٢٢ والذى امر فيه جميع ربابنة السفن الحربية بالامتناع عن اصدار التعليمات الى ربابنة طرادات الشركة فى الخليج ، مما كان يؤدى الى الاضرار بالترتيبات الخاصة بحماية التجارة ، مالم يتلقوا طلبا بذلك من أحد المعتمدين السياسيين للشركة فى الخليج . ولكن بقيت حقيقة واحدة فيها ، وهى ان ضباط البحرية الهندية يعتبرون خاضعين فى رتبهم لضباط الأسطول الملكى ، ومعنى ذلك أن العميد البحرى الهندى المعين للاشراف على القوة سوف يندرج تحت هذا النظام، وفضلا عن ذلك فان حكومة الهند لا تملك السلطة فى تعيين عميد من البحرية الهندية لأن ذلك يعتبر افتئاتا على سلطة قباطنة السفن الحربية الملكية

= واحد ص٤٠٣ــ٤٠٨، تأليف لو ، ملخص للابحاث العلمية فى الخليج تأليف البروفوسير ولسن ، مجلد جمعية التاريخ الطبيعى لبومبـاى مجـلد ٣١ (نوفمبر ١٩٢٦) .

البريطانية غير ان الفنستون تمكن من ايجاد حل لهذه العقدة ، عندما عين في شهر مارس ١٨٢٢ ضابط البحرية الأكبر في الرتبة وكان في ذلك الوقت بالخليج لقيادة القوة البحرية مع تزويده بتعليمات تنص على عدم الرجوع الى رئاسة الحكومة في الهند دون تصريح محدد من حكومة انجلترا الا في الحالات الطارئة (١) . وقد تم تعيين عدد من ضباط البحرية خلال السنوات القليلة التي تلت ذلك وقد مارسوا كل السلطات التي يتمتع بها العميد دون أن يحملوا ذلك اللقب . وفي نهاية عام ١٨٢٨ وبموجب مرسوم أصدره الملك وليم الرابع بمساواة ضباط البحرية في الرتب تم تعيين عميد لذلك المنصب (٢) وفي عام ١٨٢١ تولى هنري ماريتون اعداد الخطط اللازمة لتوزيع وانتشار القوة البحرية في الخليج على أساس مقترحات سميث ، وقد وضعت موضع التنفيذ قبل ان ينتهي العام وقد اعتمد هذا النظام الذي تطور فيما بعد الى ما يعرف بنظام (القوة المتجولة) على أساس ستة طرادات (٣) ثلاثة من هذه الطرادات ، كل من نوع معين ، ترابط بصفة مستمرة بالقرب من السواحل العربية التي تتطلب المراقبة — كرمس — وراس الخيمة ، والشارقة ، ودبي — حيث تقوم بزيارات الموانيء من حين لآخر ، وطرادان من الثلاثة الباقية يرابطان حول مسار السفن العابرة من مسقط الى البصرة وبالعكس لحماية السفن الجارية والمناطق البرية ، بينما يقوم الطراد السادس بالمحافظة على خطوط المواصلات المتجهة الى بومباي ، وبموجب هذا النظام الدوري فانه لم يكن يسمح لأي طراد بأن يبقى في العمل لفترة طويلة من الوقت (٤) . وفي شهر اغسطس سنة

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباي حلقة ٣٨٥ مجلد ٥٣ محادثة رقم ١٢ في ١٨٢٣/٣/١٩ من ماريتون الى الحاكم ١٨٢٣/٢/١٨ ومن وليم نيو هام (سكرتير الحكومة) الى ماريتون ١٨٢٣/٣/١٥ .

(٢) « سلسلة موضوعات متفرقة عن البحرية » المجلد ٤٦١ ملخص لخطاب من بحرية بومباي في ١٨٢٨/١٠/٣ .

(٣) ان نوع الطرادين يتحدد بحجم التسليح وليس بصنف السفينة .

(٤) ملخص رسائل الخليج ، ١٨٠١ — ١٨٥٣ ص ١٢٨ من ماريتون الى الحاكم ١٨٢١/١١/٢٦ .

١٨٢١ صدرت تعليمات الى ضباط البحرية تحدد لهم طريقة تصرفهم مع السفن العربية العابرة للخليج ، وقد حذروا من ايقاف أي سفينة مالم يشتبهوا فيها ، فاذا امتنعت تلك السفينة عن ابراز هويتها فيمكنهم فى هذه الحالة اطلاق رصاصة تحذير لارغامها على الامتثال للأوامر ، وبهذا يتعين عليهم الانتقال اليها وتفتيشها ، فان كانت تابعة لاحدى القبائل الموقعة على معاهدة الصلح العامة لعام ١٨٢٠ فيتعين أن تبرز اوراقها فان تبين ان الاوراق مزورة فعندئذ يطلب من ربانها تصحيح تلك الأوراق ، أما اذا لم تكن تحمل أى اوراق فيتعين تحذير ربانها بأنه لو تكرر منه هذا العمل فسوف تحجز سفينته كما ان أى سفينة يتم حجزها على أساس الاشتباه فى هويتها أو بسبب عدم حملها لاوراق فانه يتم ارسال ربانها الى المعتمد السياسى فى جزيرة قشم لكى يقوم بعرض الموضوع على الشيخ التابعة له السفينة . ولكى يضع الفنستون هذه القوانين موضع التنفيذ قرر بأن لا يسمح لأى سفينة تشترك بلدها فى معاهدة الصلح العامة ولا ترفع الاعلام المميزة المتفق عليها ان تزور موانى الهند البريطانية .

وكنتيجة لخبرة المسئولين السابقة ادخلت بعض التغييرات على توزيع وانتشار القوة البحرية المرابطة فى الخليج وذلك فى شهر نوفمبر ١٨٢٢ أما الطرادات الثلاثة فقد استمرت فى اداء عملها فى مراقبة الساحل غير انه تم سحب احد الطرادات العاملة على خط مسقط بوشهر البصرة وخصص لاعمال الدورية فى خليج عمان فى المنطقة الممتدة من رأس مسندم الى مسقط ، على ان يقوم بالعمل فى فترة الرياح الموسمية الشمالية عندما تصل حركة الملاحة التجارية الى ذروتها ، واما اعمال التفتيش المنتظمة لموانى ساحل القراصنة فقد استمرت كما هى ، ولكن لم يكن يسمح لاكثر من سفينة

---

(١) الرسائل السياسية لحكومة بومباى رقم ٤٩ حلقة ٣٨٦ مجلد ٣٣ بتاريخ ١٨٢٧/١٢/١٢ من واران الى ماريتون ١٨٢١/٨/١ ٩

واحدة من سفن القوة أن تعود الى بومباى لاجراء الصيانة والعمره عليها(١).
فى نفس ذلك الشهر أى نوفمبر ١٨٢٢ ، وتم نقل مخازن الاسطول من جزيرة
قشم الى مسقط ، غير أن مريتون كان يعارض ذلك ، وان الانسحاب من
القاعدة العسكرية فى قشم قد ادى الى فشل هذا الاجراء وظهر على الفور
أن مسقط هى المكان الأصلح لاقامة محطة لتموين الطرادات وبالتالى أصدر
الضابط المسئول أوامره فى شهر يناير ١٨٢٣ بنقل المخازن الى خليج مغو
الواقع على الساحل الفارسى المواجه لجزيرة قشم ، وطلب من الطرادات
بأن تتوجه للتموين الى تلك المحطة ، غير أن الحكومة الفارسية احتجت على
ذلك الاجراء بعد صدوره مباشرة ، وبالتالى فقد اضطرت السلطات البريطانية
المسئولة الى الانسحاب منه فى شهر سبتمبر ١٨٢٣ ، اما مريتون فقد
كان يفضل نقل المحطة الى جزيرة قيس القريبة من ساحل القراصنة غير
ان الفنستون لم يكن يرغب فى اثارة مشكلة جديدة مع الشاه . وقد بذلت
محاولات كثيرة لايجاد بديل للمحطة الا ان كل هذه الآراء تركزت حول جزيرة
قيس أو جزيرة قشم وبالتالى لم يجد الفنستون بدا من اصدار أمره لاعادة
المخازن الى جزيرة قشم رغم تعارض ذلك القرار مع حكومة فارس ، وفى
نهاية عام ١٨٢٣ فوض الفنستون المقيم البريطانى فى بوشهر بنقل المخازن
الى باسيدو فى الطرف الغربى للجزيرة ، ومن الغريب حقا ان الحكومة
الفارسية لم تعارض ذلك الاجراء وبقى المستودع فى مكانه كمحطة لتموين
القوة البحرية المرابطة فى الخليج على امتداد الفترة الباقية من القرن .

---

(١) نفس المصدر مجموعة التعليمات التى صدرت الى الضابط
البحرى المسئول لاسطول الشركة فى الخليج حول تنظيم وتوزيع القوة
البحرية التى تحت قيادته للعمل ضد القراصنة ومراقبة السفن التى تعبر
تلك المنطقة أعداد . اتشه . مريتون ١٨٢٢/١١/٢٠ .

وخلال الاعوام الثلاثة التى اعقبت توقيع معاهدة الصلح العامة مع شيوخ الساحل اصبحت العلاقات السياسية بينهم وبين الحكومة البريطانية بواسطة المعتمد السياسى المقيم فى قشم وهو المسئول عن الاشراف على تلك العلاقات . وقد بدات هذه الفكرة وقرار تعيين الكابتن توماس فى شهر مارس ١٨٢٠ عندما عينه الجنرال كير للاشراف على الفصيلة التى تخلفت فى راس الخيمة ، وقد لاقت هذه الفكرة فى البداية معارضة من حكومة بومباى على أساس انه سيكلف نفقات لا لزوم لهـا خصوصـا وان الشركة كان لها من يمثلها بالفعل فى الخليج فى شخص المقيمين البريطانيين فى البصرة وبوشهر وعلى أية حال فعندما تقرر نقل طومسون وفصيلته الى جزيرة قشم فى يوليو ١٨٢٠ تقرر تثبيت هذا التعيين وبذلك اسـند الى طومسون منصب المعتمد السياسى البريطانى فى الخليج مع تفويضه سلطة على العلاقات مع شيوخ القراصنة فى جميع المسائل المترتبة على معاهدة الصلح العامة كذلك نظمت على هذا الأساس العلاقات السياسـية بحاكم مسقط وان كان هذا قد حدث عرضا ، وأن بريطانيا لم تعين ممثلا لها فى مسقط منذ ان توفى الكابتن سيتون عام ١٨٠٩ ويشرف على الشئون الرسمية لحكومة بومباى المقيم البريطانى فى بوشهر ، ومنذ شهر يونية ١٨٢٠ حتى بداية صيف ١٨٢٢ كان المقيم البريطانى الكابتن بروس متغيبا عن بوشهر ولما كان المقيم البريطانى مسئولا فى الدرجة الاولى بمباشرة مصالح الشركة فى بغداد فقد كان من الطبيعى ان يتولى هذه الشئون المعتمد السياسى البريطانى فى قشم .

ومن بين الأهداف التى تشملها مهمة المعتمد السياسى فى الخليج هى علاقاته مع القبائل العربية الساحلية وقدرته على منعها من ممارسة أعمال القرصنة والالتزام بسيادة القانون ، غير ان هزيمة طومسون فى معاركه مع

قبائل بنى بوعلى قد قللت الى حد كبير من هذا التأثير ولم يفعل خلفاؤه شيئا لاستعادة ذلك المركز نظرا للقيود التى كانت تضعها حكومة بومباى والغموض الذى كان يحيط بالأحكام البحرية الواردة فى معاهدة الصلح العامة التى دفعت الى عودة بروس الى مقر عمله فى صيف ١٨٢٢ والى اعادة النظر فى موضوع التمثيل السياسى للشركة فى منطقة الخليج وتحديد سلطات وواجبات وأوضاع المقيم السياسى فى كل من البصرة وبوشهر والمعتمد السياسى البريطانى فى الخليج بشكل أوضح .

كما شمل البحث اوضاع الممثلية البريطانية فى بغداد والتى انشئت ابان الحرب مع فرنسا ، ولكنها أغلقت فى شهر مايو ١٨٢١ عندما قام المقيم كلوديوس ريش بالانسحاب منها بعد خلافه مع الوالى داود باشا وقد استقر ريش فى بوشهر وتوفى فى اكتوبر من عام ١٨٢٢ بعد اصابته بالكوليرا خلال وجوده فى شيراز (١) . لقد كان مجموع نفقات كل من الممثلية فى بغداد والبصرة ٦٠ الف روبية فى العام اما نفقات الممثلية فى بوشهر فقد كانت تربو على ١٥ الف روبية فى العام ، ونفقات الوكالة السياسية فى الخليج كانت بنفس المقدار تقريبا ، واذا أضيف الى هذه النفقات نفقات الوحدات الطبية فى كل هذه المثليات فان المجموع الاجمالى لنفقات التمثيل السياسى للشركة كان يزيد على ١٠٠ الف روبية سنويا وقد رأى الفنستون أن هذه النفقات لم يكن لها مبرر وعلى الأخص بالنظر الى تضاؤل حجم مسئوليات المقيمين فى بوشهر والبصرة ولذلك فقد اقترح فى شهر اغسطس ١٨٢٢

---

(١) وقد اغلقت ممثلية البصرة فى ديسمبر ١٨٢١ ونقلت الى الكويت ريثما تستأنف العلاقات الطبيعية مع ولاة بغداد وقد اعاد فتحها الكابتن روبرت تايلور فى ابريل ١٨٢٢ (انظر دليل الخليج تأليف لورمار فصل واحد ص ١٣٢٧ — ١٣٢٩ .

اجراء تغيير فى بنية التمثيل السياسى للشركة فى الخليج وقرر اغلاق ممثلية بغداد ودمج الممثلتين فى ممثلية واحدة تسمى ممثلية الخليج الاعلى ، أما ممثلية قشم فبقيت كما هى لخدمة منطقة الخليج السفلى وقد خصصت نفقات شهرية لممثلية البصرة وبوشهر فى حدود ٣٥٥٠ روبية ولممثلية قشم ١١٥٠ روبية فكان مجموع النفقات السنوية للاثنتين هو ٥٦ الف روبية أو اكثر قليلا عن نفقات الممثليات الحالية كما قرر الفنستون أن يجرد الممثلين من ممارسة الاعمال التجارية الخاصة (١) على أن القرار بالانسحاب من قاعدة قشم قد حال دون وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ . وقد قرر الفنستون اغلاق الوكالة السياسية وسحب القوة العسكرية التابعة لها التى انتقلت مسئوليتها الى المقيم البريطانى فى بوشهر وبالنظر الى المسئولية المضاعفة التى كانت ستترتب (٢) على الممثل فقد تعذر تنفيذ عملية الادماج كما كان يتعين تحديد سلطات ومسئوليات المقيم البريطانى من جديد وبخاصة اذا اخذنا فى الاعتبار المعاهدة غير المصرح بها التى عقدها بروس مع أمير شيراز .

كان بروس الذى تدهور مركزه من جراء مخالفاته لتعليمات حكومة بومباى آخر المجموعة القديمة من ممثلى الشركة فى بوشهر وان كان هو فى

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٨ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٢/٨/٣١ (رقم ٣ الادارة السياسية) ان هذا الاجراء لم يكن اكثر من اعتراف رسمى بأوضاع كانت قائمة سابقا .

(٢) مرفقات لرسائل حكومة بومباى السرية مجلد ٧ مرفق لخطاب السكرتير رقم ٣ فى ١٨٢٢/١١/٩ محضر اجتماع الفنستون بونا فى ١٨٢٢/١٠/٣١ .

نفس الوقت أحد رواد المجموعة الجديدة فعندما كان بروس قائدا بحريا حديث العهد عين مساعدا لنيكولاس هنكى سميث في الحقبة الاولى من القرن ، وكانت المثلية فى ذلك الوقت مقصورا نشاطها على الأعمال التجارية ، والمثلون ومساعدوهم كانوا ضمن الموظفين المدنيين لشركة الهند الشرقية وكانت مسئولياتهم السياسية محصورة فى نقل البريد من الهند الى شيراز أو طهران وكان وجود بروس فى بوشهر كمساعد للمقيم ثم كنائب للمقيم واخيرا كمقيم — قد امتد عبر سنوات التغيير الذى حدث ابتداء من بعثة مالكولم الثانية الى فارس عندما كان النشاط الفرنسى فى تلك البلاد يضفى على المثلية أهميتها السياسية من خلال الاتصالات المتزايدة مع قبائل الساحل العربى وامارة الوهابيين فى نجد بانتهاء ممارسة الحكومة البريطانية لمسئوليتها كحامية لأمن الخليج ، وبعزل بروس من منصبه وتعيين خلف له بدات المرحلة الأخيرة لهذه التغييرات واكتسبت المثلية الطابع الذى ظلت تحتفظ به حتى نهاية القرن الأمر الذى اقتضى ان تكون مهمة كل مقيم ضابطا بحريا او عسكريا فى سلك الشركة او فى سلك القوات الملكية فى الهند هى ، مراقبة النشاط البحرى للقبائل العربية والاشراف على أمن الخليج ككل وعلى هذا الأساس أصبح المقيم البريطانى فى الخليج الفارسى(١) من الناحيتين الاسمية والفعلية .

وقد أختير اللفتنانت ماكليود اول مقيم ، وكان من سلاح المهندسين فى بومباى وكان ضابطا شابا وذكيا ويتمتع بالكفاءة وقد سبق ان عمل مع الفنستون وقد صدرت التعليمات اليه فى نهاية اكتوبر ١٨٢٢ وكانت أهم

---

(١) ان اصطلاح المقيم السياسى بالمقارنة الى اصطلاح المقيم وحده لم يتبلور قبل منتصف القرن .

تعليمات تصدر لأى مقيم بريطانى فى ذلك الوقت حتى نهاية القرن هى ايضاحات شاملة لسياسة حكومة بومباى فى المنطقة والتى استمر العمل بها فى السنوات التى أعقبت ذلك ، وكان من اهم هذه التعليمات هى ان الحفاظ على أمن الخليج والقضاء على أعمال القرصنة بالطرق السلمية مع استعراض للقوة البريطانية والنفوذ البريطانى هى أهم المبادىء التى تقوم عليها السياسة البريطانية فى الخليج وكان على مكلويد بعد تقلد منصبه فى بوشهر أن يركزا جهوده على حماية التجارة البريطانية مع جنوب فارس كما كان عليه ان يتأكد من أن السلطات المحلية هناك لا تميز بين سفن وبضائع وتجارة الدول الأخرى وسفن بريطانيا ، كما كلف بأن يهتم بالاوضاع السياسية فى فارس سـواء ما كان يتعلق بالداخل أو فى علاقة فارس بدول الخليج الأخرى ، كذلك يتعين عليه ان يتجنب التدخل فى خلافات هذه الدول او فى شئونها الداخلية الا فى الحدود التى يتطلبها عمله لمكافحة القرصنة بطريقة فعالة ، وبالتالى فقد كانت مكافحة القرصنة هى اهم واجباته وكان نجاحه فيها يعتمد الى حد كبير على طبيعة العلاقات التى تربطه بشيوخ الساحل الذين يتعين عليه أن يتعامل معهم بالحزم والأسلوب الودى فى نفس الوقت ، كما كان يتعين عليه أن يقوم بزيارات منتظمة لهم لكى يتأكد من التزامهم بتطبيق نصوص معاهدة الصلح العامة . كذلك كلف بأن يعد تقريرا عن الامكانيات البحرية للقبائل كقوتهم البحرية والعسكرية وعلاقات بعضهم بالبعض ، وعما اذا كان هناك نفوذ لأى دولة اخرى . مع اعداد نظام فعال لتزويد سفن هذه القبائل بالأعلام والوثائق التى تنص عليها المعاهدة كما أن حكومة بومباى سوف ترحب بأية آراء أو تعليقات لمكلويد بشأن تجارة الرقيق والحروب البحرية ، واذا ما اضطر الى اتخاذ أى اجراء ضد اى شيخ من شيوخ القراصنة فيتعين عليه ان يقتصر ذلك الاجراء على تدمير

السفن فقط . ولما كانت الحكومة الفارسية تعتبر انهـا المسئولة عن أية مخالفات بحرية تقوم بها قبائل الساحل الفارسى فانه يتعين على مكلويد فى حالة وقوع مثل هذه المخالفات ان يكتفى بابلاغ أمير فارس عن تلك المخالفات وأن يطلب منه توقيع القصاص عنها واذا لم تسفر هذه الخطوة عن أى نتيجة فيتعين عليه احالة الأمر الى المبعوث البريطانى فى طهران ، والى حكومة بومباى للحصول على تعليماتهم ، وقد تحدد لمكلويد راتبه ومقداره ١٢٠٠ روبية شهريا بالاضافة الى علاوات أخرى تبلغ ٦٠٠ روبية فى الشهر كما يسمح له بسحب علاوة اضافية مقدارها ٥٠٠ روبية شهريا عند القيام بأى مهمة (١) .

وصل مكلويد الى منطقة الخليج فى أواخر عام ١٨٢٢ وقد جاء وصوله فى الوقت المناسب ليشرف على انسحاب الحامية من قشم . ومن هناك ابحر الى ساحل القراصنة فى اليوم الثانى عشر من يناير ١٨٢٣ على السفينة ترنيد يرافقه الكابتن فيثفل الضابط البحرى المسئول فى الخليج والسفينتان اورورا وانتيلوب ، وكانت رحلة مكلويد أشبه برحلة استكشاف لأن السفن التى سبق لها أن تواجدت فى تلك المنطقة منذ حملة عام ١٨١٩ — ١٨٢٠ كانت سفنا للمسح وكان أول ميناء يصل اليه هو ميناء رمس ، وهناك علم مكلويد بأن زعيم القراصنة الأسبق حسين بن على الذى قاد معركة الدفاع ثم وقع على المعاهدة قد احتجزه السكان ، وعند وصول مكلويد الى راس الخيمة كانت البلدة لا تزال انقاضا كما تركها طومسون فى شهر يوليو عام

---

(١) مرفقات لخطابات حكومة بومباى السرية مجلد ٧ ومرفق لخطاب السكرتير رقم ٣ بتاريخ ١٨٢٢/١١/٩ مسودة التعليمات المرسلة الى مكلويد (اكتوبر ١٨٢٢) .

١٨٢٠ ، وقد ظهرت بجانبها بلدة جديدة كانت لا تزال عبارة عن مجموعة من الاكواخ ، وكان حاكم البلدة محمد بن صقر شيخ القواسم الذى كان يحكم بالنيابة عن اخيه سلطان بن صقر حاكم الشارقة ، وقد اعجب مكلويد بشخصية سلطان بن صقر الذى رأى فيه أقوى وأقدر شيوخ منطقة الساحل من رمس الى البحرين ، ولم يكن حكمه يقتصر على الشارقة ورأس الخيمة فحسب وانما يتجاوزه الى الجزيرة الحمراء وأم القوين ايضا ، وقد انتهز راشد بن حمد شيخ عجمان وكان من الشخصيات الهامة فى المنطقة الشمالية لساحل الفراصنة والذى لم يكن يعترف بسلطة صقر عليه انتهز فرصة زيارة مكلويد فطلب حمايته من زعيم القواسم . وعلى الرغم من أن مكلويد لم يوافق على طلبه الا انه اثار هذا الموضوع مع سلطان بن صقر خلال المقابلة التى حاول فيها شيخ القواسم الحصول على اعتراف رسمى بسيادته على ساحل القرصنة وعلى استمرار الحكومة البريطانية فى اعتبار جميع الشيوخ مسئولين عن التزاماتهم بالنسبة للمعاهدة التى وقعوا عليها بصرف النظر عن الصراعات التى قد تنشب فيما بينهم على السلطة ، وقد أشار مكلويد فى تقريره الى رؤسائه بأنه لابد أن يأتى الوقت الذى يتوجب فيه الحد من سلطة ونفوذ سلطان بن صقر .

ولعل مما ازعج مكلويد اكثر هو حجم اسطول القواسم فقد شاهد إكثر من ٣٠ سفينة شراعية راسية فى الشارقة كلها صالحة للعمل ويستطيع كل منها أن يحمل أكثر من ٥٠ الى ١٠٠ رجل كما كان العمل يجرى فى بناء سفينة كبيرة حمولة ١٢٠ طن ولم يكن من المعقول أن يكون القواسم قد تمكنوا من بناء ذلك الأسطول خلال فترة الثلاثة اعوام التى انقضت على

الحملة ، وكان التفسير الوحيد الذى توصل اليه مكلويد هو أن أغلب تلك السفن كان مختبئا فى الخلجان والمناطق الخلفية قبل وصول حملة كير كما حدث فى عام ١٨٠٩ كما كان من المحتمل ان يكون بعض تلك السفن جزءا من الستين سفينة التى استولى عليها البريطانيون خلال الحملة وتم تسليم عدد منها الى السيد سعيد سلطان مسقط أو أن بعضها يتبع لأشخاص لاعلاقة لهم بالقرصنة ، ثم وجدت طريقها الى القواسم فيما بعد . وفى الشارقة حضر لزيارة مكلويد زعماء بنى ياس سكان ابوظبى ودبى وهما طحنون بن شخبوط وزيد بن سيف وأكدوا له صداقتهم ورغبتهم بالالتزام بشروط معاهدة كير وبالمقابل اكد لهم مكلويد مشاعر الود والصداقة من جانب حكومة بومباى طالما انهم ظلوا ملتزمين بالمعاهدة ، ومن الشارقة ابحر مكلديد الى الدوحة او بدعة على الساحل الشرقي من قطر ، وكانت خاضعة لشيوخ آل خليفة حكام البحرين واكتشف بأن الاهالى لا يعرفون اى شىء عن معاهدة الصلح العامة ، وقد أعربوا عن رغبتهم على اى حال بعد ان اوضح لهم المقيم البريطانى الهدف من المعاهدة بالانضمام اليها والالتزام بشروطها وعلى العكس من ذلك كان سكان البحرين التى وصل اليها مكلويد في اليوم السابع والعشرين من يناير حيث لمس اهتماما عظيما من شيخها عبد الله بن احمد بالمعاهدة الذى كان يرى فى المعاهدة تعبيرا عن الروابط الوثيقة القائمة وبين الحكومة البريطانية وسندا له ضد خصومه السيد سعيد حاكم مسقط ، ورحمة بن جابر شيخ خور حسن ، وحسين على ميرزا أمير فارس ، وعندما رد عليه مكلويد بأن العلاقة لم تكن بالقوة التى أشار اليها لم يعلق بشىء وقال بأن خصومه لا يشكلون أى خطر عليه وانه باستطاعته الانتصار عليهم (١) .

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى رقم ١٣ حلقة ٢٨٥ مجلد ٣٣ فى ١٨٢٣/٢/١٦ من مكلويد الى نيون هام ١٨٢٣/٢/٢٧ .

وانهى مكلويد زيارته للخليج فى بوشهر فى اليوم العاشر من فبراير ١٨٢٣ وفى نهاية الشهر بعث الى حكومته فى بومباى بتقرير مفصل وشامل عن رحلته بالاضافة الى ملاحظاته على بعض النقاط التى وجهت حكومته نظره اليها ومن خلال المناقشات التى اجراها مع ضباط البحرية فى الخليج تبين لمكلويد بأن العقبة الرئيسية أمام الحملة ضد القرصنة هى استمرار الحروب والاشتباكات البحرية بين قبائل الخليج « ان خروج سفن مسلحة الى البحر بقصد الحرب مهما ارتكزت على أسباب شرعية لابد وأن تنحرف الى ممارسة القرصنة عند أول بادرة تسنح لها ممارسة تلك الأعمال » .

ويبدو أن فى البند الرابع من المعاهدة فقرة غامضة تحد من احتمال نشوب حروب بين قبائل القرصنة غير ان الهدف من البند المذكور هو حظر القرصنة نفسها وليس حظر الحروب المشروعة . وعلى أى حال فقد طلب سلطان بن صقر من مكلويد اثناء اجتماعه به أن يوضح له ما اذا كان هذا البند من المعاهدة يعنى أن الحكومة البريطانية سوف تتولى حماية السفن التى ترفع أعلام المعاهدة من أى اعتداء خارجي عليها وانها تتعهد برد السلع المنهوبة، وقد رد مكلويد بانه لا يعتقد بأن البند المشار اليه من المعاهدة يحمل ذلك التفسير ولكنه وعده بالحصول على تفسير واضح للبند المذكور من حكومة بومباى ، وقد عرف مكلويد أن الذى يثير قلق صقر هو احتمال تعرضه الهجوم من السيد سعيد حاكم مسقط ، الذى كان على الرغم من ضعف قواته البرية ، الا انه كان قويا فى البحر ، وكان الاثنان يتبادلان شعور العداء وكان احتمال نشوب حرب بينهما قائما باستمرار ، وقد رأى مكلويد الحل الوحيد لمنع انفجار الموقف أو الحرب بين القبائل الموقعة على معاهدة الصلح وعلى غيرها من المعاهدات هو تقديم مجرد الاحتجاجات ومحاولة الحصول على تعويضات للاطراف المتضررة (١) .

---

(١) رسائل حكومة بومباى السياسية رقم ١٣/١ جلقة ٣٨٥ مجلد ٣٣ فى ١٨٢٣/٣/٢٦ من مكلويد الى نيوهام ١٨٢٣/٢/٢٧ .

وقد اثار مكلويد موضوع تطبيق بنود المعاهدة وقبل مغادرته الى منطقة الساحل العربى كان مكلويد قد اقتنع بأن نظام التصاريح والسجلات الذى نصت عليه المعاهدة قد يكون اجراء كافيا لقمع القرصنة ، بشرط ان يمنح السجلات للسفن التجارية وليس للسفن المسلحة غير أن هذا الافتراض قد واجه اعتراضين ، الاعتراض الأول هو ما اشار اليه الكابتن طومسون قبل ثلاث سنوات من انه لا يمكن رسم خط فاصل بين السفن المسلحة والسفن التجارية اما الاعتراض الثانى فهو أن الحكومة البريطانية وحدها لا تستطيع تحديد هوية السفن عند اصدارها التصاريح لها والنتيجة التى يمكن أن نخرج بها من ذلك هى أن اى محاولة لفرض شروط المعاهدة بالقوة سوف تكون لها اضرار وخيمة . ونفس الراى ينطبق على البند التاسع من المعاهدة الخاص بحظر تجارة الرقيق .

ترك تقرير مكلويد انطباعا ملحوظا لدى الفنستون الذى وافق على اراء المقيم البريطانى بوجه عام . فبالنسبة للمادة الرابعة من المعاهدة اتفق الاثنان على انها تعنى دعوة القبائل الى العيش فى سلام مع بعضها البعض ، كما انها بمثابة التعهد من الحكومة البريطانية بعدم التدخل فى شئون القبائل أو خلافاتها ، وبالتالى فلا يجوز تفسيرها على أنها تعنى حظر العلميات الحربية فى البحار . أن ثمة اعتراضات قوية على فرض قيود على السكان العرب الذين تربطنا بهم معاهدات أو اتفاقيات ، وهى اعتراضات ناشئة عن استحالة فرض نفس تلك القيود على الدول الاخرى كما أشار الفنستون الى انه فى حالة نشوب نزاع بين العرب انفسهم فان هذا النزاع لن يخلو من وجود مشكلات ، لأن كل زعيم من هؤلاء الزعماء يجد نفسه مغبونا أو مظلوما لابد انه سيطالب الدولة التى تحد من حريته فى الحصول على حقه بوسائله الخاصة أو بتعويض . وبعد ان فرغ الفنستون من هذا الموضوع

بدأ البحث فى موضوع آخر يتعلق بفرض الحظر على بناء التحصينات فى الموانى الخاصة بالقبائل الساحلية ، التى وردت فى معاهدة كير ، وفيما اذا كان من الممكن أن يستمر العمل بها ، وكان سلطان بن صقر الذى كان حريصا على اعادة بناء التحصينات فى راس الخيمة والشارقة قد سأل مكلويد ، عما اذا كان ذلك الحظر لا يزال سارى المفعول من حيث أن المعاهدة لم تتضمنه ، وقد اضطر مكلويد الى الاعتراف بأن ثمة بعض الغموض يشوب هذا الموضوع ، ولكنه عاد فحذر سلطان بن صقر بأنه على الرغم من انه من حقه اعادة بناء التحصينات فى راس الخيمة والشارقة ، الا ان عليه أن يمتنع عن اقامة تحصينات على الناحية البحرية للموانىء وقبل أن يمر وقت طويل استغل سلطان بن صقر غياب الطراد المسئول عن مراقبة ساحل رأس الخيمة فقام ببناء قلعة مربعة الشكل ارتفاعها ٣٠ قدما فى مواجهة الساحل ، فما كان من الكابتن فيثفول القائد المسئول عن الاسطول فى الخليج والذى راى فى آراء صقر تحديا لتحذيرات المقيم الا أنه أبحر بخمس طرادات الى رأس الخيمة ، وقام بقصف وتدمير القلعة دون ابلاغ مكلويد مقدما بذلك (١) وعلى اثر ذلك أصدر الفنستون قرارا لم يصل الى مكلويد الا فى شهر مارس ١٨٢٣ ويتضمن رفع الحظر على اعادة بنـاء التحصينات ولكنه طلب الى مكلويد ابلاغ شيوخ المنطقة بذلك القـرار على أن يؤكد لهم بانه فى حـالة استخدام تلك التحصينات لأعمال القرصنة فان الأسطول سوف يقـوم بتدميرها (٢) .

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٩ من مجلس الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٤/١/١٤ (رقم الادارة السياسية) .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٣٣ حلقة ١٨٥ رقم ١٣ ١٨٢٣/٣/٢٦ من نيو هام الى مكلويد فى ١٨٢٣/٣/٢٦ وقد قدم زكى خان رئيس وزراء امير شيراز احتجـاجا على اجـراءات فيثفـل الى =

وقد وافق الفنستون على آراء مكلويد فيما يتعلق بالبند الخاص بتجارة الرقيق على أنه سوف يكون غير قابل للتطبيق ، كما كان الفنستون يدرك ان البند الخاص بسفن وأعلام المعاهدة وتصاريح السفن لا يمكن الاعتماد عليه فى تحديد هويات السفن وعلى الرغم من انه اعترف بأن الحكومة البريطانية لا تملك بموجب المعاهدة حق التمييز بين السفن المشروعة وغير المشروعة عند اصدار التصاريح الا انه أكد على أنه لابد من ذلك الاجراء لما سوف له من أثر على النظام ، غير ان هذا النظام لم يوضع موضع التجربة ، وحتى بداية شهر مايو ١٨٢٣ لم يتقدم ربان اى سفينة من الموانى التى وقعت على المعاهدة للحصول على تصريح كما لم يصدر أى شيخ ورئيس تصريحا لأى سفينة ، وبالتالى فقد أبلغ مكلويد الفنستون فى نفس الشهر أنه من الأفضل صرف النظر عن هذا الموضوع نهائيا ، لأنه ليس هناك أمل فى أن يسعى العرب من تلقاء انفسهم للحصول على سجلات وتصاريح وان اى ضغط من جانب السلطات البريطانية عليهم سوف يؤدى الى استفزازهم ، وقد اعترف الفنستون بصحة هذا الرأى فكلف مكلويد فى شهر يونيو بالغاء هذا النظام (١) .

= مكلويد ، على اساس انه اجراء يعد افتئاتا على سلطة حكومة فارس على منطقة الخليج باسرها وعلى سكانها . وقد أخبر الفنستون مكلويد بأن يرد على رسالة زكى خان بأن الحكومة البريطانية غير معترفة بحق أى دولة فى التدخل فى تعاملها مع قبائل الساحل الغربى (سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد رقم ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة فى ١٨٢٤/١/١٤ (رقم ١ الادارة السياسية) .

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ رقم ٢٥ مجلد ٣٦ فى١٨٢٣/٦/١٨ من مكلويد الى نيو هام فى ١٨٢٣/٥/٥ ومن نيو هام الى مكلويد فى ١٨٢٣/٦/١٧ .

وهكذا فبعد انقضاء ثلاثة أعوام على معـــاهدة كير اصـبحت معظم نصوصها غير سارية وغير ضرورية وينطبق هذا على غيره من الاجراءات القسرية التى فرضت للحد من اعمال القرصنة كمنع تصدير الأخشاب من الهند الى ساحل القراصـنة واغلاق موانى الهنـد البريطـانية فى وجه السفن القادمة من ساحل القرصنة ، كذلك صرف النظر عن موضوع رفع السفن لأعلام المعاهدة ، ورغم أن بعض الشيوخ كانوا يرفعون تلك الأعلام على سفنهم احيانا فان الأكثرية منهم لم تكن تكترث بذلك ، مفضلة رفع أعلامها التقليدية الحمراء (١) وهكذا تغيرت الأمور من سياسة التهديد الى سياسة التعقل والحكمة المقرونة بالحزم على غرار ما اقترحه كل من واردن وكير سابقا ، وأخيرا مكلويد ، وعلى الرغم من ان فترة عمل مكلويد فى الخليج كانت قصيرة فقد توفى بالحمى فى بوشهر فى سبتمبر ١٨٢٣ وأن تأثيره فى علاقات بريطانيا بقبائل الساحل فى الخليج بقى مستمرا ، كما ان المسار الذى تصوره مكلويد لتلك العلاقات قد تحدد بوضوح فى ختام تقريره الشهير المؤرخ ١٨٢٣/٢/٢٧ والذى استمر العمل به على امتداد الفترة الباقية من القرن فيما عدا بعض تغييرات طفيفة ادخلت عليه . حيث جاء فيه :

« وينبغى علينا تشجيعهم بقدر الامكان على مزاولة أعمال التجارة ، وان نحاول تشجيعهم على الميول السلمية عن طريق تقديم ما فى وسعنا من الحماية ، على ان نؤكد لهم فى نفس الوقت حقنا فى الحفاظ على الأمن فى البحار . غير ان الأحقاد ونزعة النهب والسلب وحياة الفقر التى كانت تعانى منها هذه القبائل والتى كانت نزعات متأصلة فيها بقيت عقبـة فى تحقيق هذه الأهداف ، وبالتالى فلم يكن من المعقول ان نتوقع اصلاحا كاملا وسريعا كما لم يكن ينبغى ان نعتمد على أى شىء سوى قوتنا لارغامهم على

---

(١) لقد تغيرت اعلام المعاهدة فيما بعد الى اعلام المصالحة وهذه الأعلام لا تزال قيد الاستعمال من جانب اغلبية شيوخ ساحل الصلح .

احترام التعهدات ، ان هدفنا الرئيسى كما أتصوره هو الحد من الاشتباكات البحرية التى تنشب بين هذه القبائل بقدر المستطاع كما ينبغى أن نحول بين قيام صراعات داخلية فيما بينها حتى لا تؤدى الى انتشار الفوضى من جديد كما انه علينا فى الوقت نفســـه أن لا نتدخل فى شئونهم الداخلية وأن نكون حذرين كل الحذر فى تجنب ما يسىء اليهم . وثمة مجال واسع للعمل بموجب سياسة الضبط للمنطقة مضمونة بالأسلوب الودى الذى التزمت بها الحكومة فى سياستها ، وعلى أى حال فقد يكون لنا الخيار فى تجنب استعمال الشدة مع الشيوخ تجنبا لاستفزازهم ، ويجب الا يغرب عن بالنا أن أى اجراء يتسم بالشدة والتسرع سوف يتمخض عن قيام توتر بين هذه القبائل الفوضوية اليائسة .

كان اول عمل للقرصنة ارتكبه رجال القبائل فى منطقة الساحل منذ التوقيع على المعاهدة فى بداية عام ١٨٢٤ عندما هاجمت ثلاث سفن تابعة لقواسم الشارقة بالقرب من جزيرة سقطرة احدى السفن التابعة للمهرة على الساحل الجنوبى من شبه الجزيرة وقاموا بنهب السفينة وذبح بحارتها، وكانت السفن الثلاثة فى طريقها الى ممباسا ، لمساعدة قبيلة المزاريع التى تقيم هناك ، وكان هؤلاء أعلنوا تمردهم على السيد سعيد حاكم مسقط (١) وعلى اثر ذلك وجه اللفتنانت كولونيل اى.جى ستانوس الذى خلف مكلويد فى منصب المقيم وكان ضمن رجال حملة كير السابقة، رسالة الى سلطان بن

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد رقم ١٣ بتاريخ ١٨٢٣/٣/٢٦ من مكلويد الى نيو هام ١٨٢٣/٢/٢٧ .

(٢) عن ثورة المزاريع يمكن الاطلاع على كتاب كويلاند « افريقيا الشرقية وغزاتهـــا » ص ٢١٧ — ٢٢٦ بالنسبة لمزاريع أفريقيا الشرقية يســـتخدم كويلاند كلمة المفرد اى المزروعى فى كتابه ولعل هذه القبيلة تمت بصـــلة الى قبيلة المزاريع المنتشرة على ساحل القرصنة .

سفر يطلب فيها احتجاز اصحاب السفن الثلاث عند عودتهم ريثما يتم التحقيق فى الموضوع ، كما بعث بتعليمات الى الضابط البحرى المسئول فى «خور باسيدو» بالبحث عن تلك السفن ، واحتجازها اذا استطاع (١) أما كيف سيتم التصرف بأولئك القراصنة فى حالة القاء القبض عليهم فقد كان هذا موضوعا آخر ،وحتى تسلم استانوس لمنصبه لم تصدر اية أوامر من ذار المقيم الى ضباط البحرية بكيفية معاملة القراصنة باستثناء ما صدر منها فى شهر اغسطس ١٨٢١ . وكانت هذه القوانين قد صرف النظر عنها وبقى ضباط البحرية بغير تعليمات تحدد لهم كيفية التصرف بالقراصنة، وبمجرد وصول استانوس للخليج أدرك انه لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر ، ولهذا أصدر فى شهر ابريل ١٨٢٤ مجموعة من القوانين الجديدة ليعمل بها ربابنة الطرادات وتنص على أنه فى هجوم احدى السفن على سفينة ترفع العلم البريطانى أو سبق لها أن هاجمت السفن البريطانية فيجب اغراقها على الفور اما أذا وقع الهجوم على سفن غير بريطانية فيجب اعتقال الجناة وحجزهم ، وبالنسبة للسفن المشتبه فى انها تمارس أعمال القرصنة فيجب حجزها وتسليمها للمقيم مع كافة الأدلة التى تدينها بذلك ، اما اذا لم يكن هناك من الأدلة ما يبرر الاستيلاء عليها أو حجزها فينبغى ارسال مواصفات السفينة وتفاصيل عن بحارتها الى المقيم البريطانى للعلم (٢) ، وقد صادق الفنستون على هذه القوانين دون ادخال أى تعديل عليها وقال بأنه فيما يختص باغراق السفن فلا ينبغى ان يفسر بعدم اعطاء الفرصة لأصحاب السفن

---

(١) سجلات الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٥/٧/٢ (رقم ٦ الادارة السياسية) .

(٢) محادثات حكومة بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٤٨ رقم ٢٠ فى ١٨٢٤/٥/١٩ من استانوس الى الكابتن سيلى ١٨٢٤/٤/١٨ .

الدفاع عن انفسهم كما يجب ارسال تلك السفن وبحارتها الى بومباى وليس الى بوشهر لاجراء محاكمتهم (١) .

عندما وصلت أنباء عملية القرصنة التى قامت بها سفن القواسم بالقرب من سقطرة الى الفنستون راى انه من الافضل اعادة النظر فى قرار احضار القراصنة الى بومباى للمحاكمة ، فقد نشأت صعوبات حول هذا الموضوع حتى أن المدعى العام بدأ يشك فيما اذا كانت المحكمة العليا فى بومباى ، بوصفها المحكمة المختصة بقضايا الاميرالية البريطانية ، تملك حق المحاكمة فى القضايا التى تمس الرعايا والسفن غير البريطانية ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك ملاحظات أعضاء مجلس ادارة الشركة على حجز أسرى بنى بوعلى فى بومباى التى لاتزال ذكراها ماثلة فى الأذهان . وقد بدا أن هناك حلين امام السلطات فى بومباى فى معالجة موضوع المتهمين ، الحل الاول هو تسليمهم الى القبيلة المعتدى عليها ، والحل الثانى هو تسليمهم الى رئيس قبيلتهم لمحاكمتهم ثم اصدار العقوبة المناسبة ضدهم ، أما بالنسبة لتسليمهم الى خصومهم فقد كان يعنى الحكم المسبق عليهم بالاعدام ، وقد قال الفنستون بأن مثل هذا الاجراء سيعد تطرفا قاسيا لكل الجرائم التى ارتكبوها ، واما عن الاجراء الآخر فقد قال بانه قد يسمح للقراصنة بالافلات من العقوبة ، اذ لم يكن من المعقول أن يعاقبهم زعماؤهم وبخاصة فى قضية كهذه القضية وانه من المحتمل ان يكون لسلطان بن صقر ضلع فى ارسال السفن الى ممباسا للتحرش بعدوه القديم السيد سعيد . وعلى أى حال فقد كان هذا الاجراء هو الاجراء الوحيد أمام السلطات البريطانية ، وبالتالى فقد أيد الفنستون هذا الحل عند عرضه على الحاكم العام اللورد أمهرست على اساس انه يمس مسألة لا علاقة لها

---

(١) من نيو هام الى استانوس ١٨٢٤/٥/١٨ عن نفس المحادثات .

بالسفن والرعايا البريطانيين (١) . غير أن أمهرست عارض الفنستون فى حيثياته وقال بأن القراصنة لا ينبغى تسليمهم الى القبيلة المعتدى عليها خوفا من المصير الذى سوف ينتظرهم عند تلك القبيلة (. . . اننا غير ملزمين بأن ندقق فى نوع العقوبة التى قد يفرضها الطرف المعتدى عليه(٢). وعلى أى حال ، اضاف أمهرست بأن الضابط الذى يقوم باعتقال اى متهم له الخيار سواء من حيث الجريمة أو من حيث أدلتها فى اتخاذ القرار الذى يراه ، سواء بتسليم المتهم الى الطرف المعتدى اليه أو الى شيخ قبيلته ، وقد اضطر الفنستون الى الاذعان لتعليمات الحاكم العام فأبلغ استانوس فى شهر يوليو ١٨٢٤ بادخال تلك التعديلات على القوانين التى قد أصدرها استانوس .

أما السفن الثلاثة التابعة للقواسم فقد عادت من افريقيا الشرقية وما أن علمت بعزم الحكومة البريطانية على الاستيلاء عليها حتى غيرت طريق رحلتها وقد عثر على احداها فيما بعد فى خليج خرك على الساحل الفارسى وقد عثر على احدى تلك السفن فى حالة غير صالحة للعمل وتم تدميرها ، وفى أواخر ١٨٢٤ تناهى الى علم استانوس أن احدى السفينتين موجودة فى مطرح شمال مسقط حيث كانت تختبىء منذ عدة اشهر بسبب تساهل احد ربابنة السفن البريطانية معها ، وبمجرد أن عرف استانوس بهذه الحادثة الغريبة أبحر الى مسقط لمقابلة السيد سعيد وعلم منه بأن السفن الثلاثة موضوع البحث قد استوقفها أحد الطرادات البريطانية «اريادين» وقد

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد /٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٥/٧/٢ (رقم ٦ الادارة السياسية) .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٤٩ رقم ٣٠ فى ١٨٢٤/٧/٢٨ م من جورج سونيتون (سكرتير الحاكم العام) الى نيو هام فى ١٨٢٤/٦/٢٥ م

قام ربانه الكابتن هورسم بنقــل الحمولة المنهوبة من سفينة المهرة واعادها الى أصحابها واعتقادا من الربان بأن بحارة السـفن المذكورة قد نالـوا ما يستحقون من العقاب فقد سمح لهم بالعودة الى الشــارقة . وقـد رأى استانوس بأنه لو أصر على تسليم السفينة الموجودة فى مطرح فان ذلك سيكون تصرفا غير ودى منه وسوف يلقى ظلا من الشك على نوايا الحكومة البريطانية كما سيؤدى الى تفاقم العداء بين السيد سعيد وسلطان بن صقر كما كانت هناك اعتبارات أخرى وهى أن الحكومة البريطانية لم يكن من حقهـا أن تطالب بتسليم السفينة ولذلك فقد أبلغ استانوس الفنستون بأنه من الأفضل صرف النظر عن ذلك الموضوع وقد وافقه الفنستون على رأيه .

كانت نهاية هذا الحادث عائقا فى سبيل وضع تعليمات الحاكم العام موضع التنفيذ ، الأمر الذى تكرر فى حادث خطر آخر من حوادث القرصنة.

وفى صيف ١٨٢٥ تعرضت احدى سفن البحرين وكانت بالقرب من جزيرة هنجام لهجوم من سفن القواسم قتل خلاله ثلاثة من بحارتهــا كما استولوا على حمولة كبيرة من التوابل . وعند وصول الضابط البحرى المسئول الى مكان الحادث على رأس قوة بحرية للمطالبة باعادة البضائع المنهوبة ودفع التعويضات عن الخسائر التى نجمت عن الاعتداء أذعن سلطان بن صقر لطلبه وتعهد له بمعاقبة الجناة ، كما تعهد بدفع الفدية عن ضحايا الحادث ، ولم يرد أى ذكر فى تلك المقابلة عن تسليم الجناة الى القبيلة المعتدى عليها ، كما أن هذه المسألة لم تثر مع شيوخ المنطقة خلال الأعوام

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٠ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢٦/٤/١٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

الثلاثة التالية ، وفى أواخر ١٨٢٨ تعرضت احدى سفن عمان التابعة لصحار(١) لهجوم من سفينة تابعة لرأس الخيمة وكان يقودها شخص يدعى مسلم بن راشد ، وكانت تبحر من ساحل الباطنة وقد ربط جميع بحارتها وعددهم اربعة عشر شخصا على مرساة السفينة وقذف بهم الى البحر وبالنظر الى ما كان متوقعا أن تحدثه تلك الجريمة الشنعاء من ردود فعل لدى الحكومة البريطانية ، فقد قام سلطان بن صقر بارسال سفينته الخاصة لتعقب مسلم بن راشد وكانت سفينة مسلم وأتباعه قد ارتطمت بساحل لنجه فأمكن انتشالهم ثم احضارهم الى راس الخيمة ، كما تم اعادة حمولة السفينة الى حاكم مسقط ، بما فى ذلك القراصنة كتعويض عن مقتل بحارة السفينة وقد اودع مسلم بن راشد سجن راس الخيمة ثم نفذ فيه حكم الاعدام (٢) فيما بعد .

وفى هذه المرة أيضا لم يرد ذكر لموضوع تسليم المتهمين وهكذا فان هذا القانون لم يطبق منذ اللحظة التي صدر فيها لأن المسئولين السياسيين والبحريين البريطانيين فى الخليج بحكم معرفتهم للظروف السائدة قرروا عدم العمل بالقانون لأنه كان سيسىء فى اعتقادهم لموقف بريطانيا من العرب، وراوا من الافضل أن يلتزموا بقوانين العرف السائدة فى المنطقة وهو فرض تعويضات عن عمليات القتل والنهب التى ترتكب ، الأمر الذى كان يتفق اكثر مع مفهوم العدالة العربية بدلا من ادخال مفاهيم شرعية غريبة مستمدة

---

(١) كان هناك أكثر من ١٢ نوعا من السفن المحلية فى الخليج خلال القرن الأخير وهى تختلف اساسا فى الحجم والشكل والمقدمة والطول والقاعدة . وهناك نوع اسمه البقرة اكبر انواعه البغله ولها ساريتان ، سارية رئيسية وسارية داخلية وكلاهما يحمل شراعا واحدا .

(٢) مختارات من ارشيف حكومة بومباى المجلد ٢٤ ص ٣٢٢ ، من كتاب اللفتنانت اس هنل (لمحة تاريخية عن قبيلة القواسم العربية ١٨١٩ ـ ١٨٣١ .

من التجارب البريطانية . وقد قام بالتصديق على القانون السير جون مالكولم، الذى خلف الفنستون كحاكم على بومباى وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٢٨ وكلف المقيم البريطانى الخليج بقصد تدخله فى قضايا القرصنة التى لاتمس الرعايا البريطانيين فى طلب التعويض فحسب ويترك أمر معاقبة الجناة الى زعمائهم أما اذا ما تطلب الحصول على التعويضات واستعمال القوة ففى تلك الحالة يمكن للمقيم ان يستعين بالقوة البحرية المرابطة فى الخليج لتنفيذ ذلك كما طلب عدم ارسال المتهمين الى بومباى للمحاكمة الا فى حالة وقوع الاعتداء على الرعايا البريطانيين (١) ، وقد استمر العمل بأحكام هذا القانون طوال الفترة الباقية من القرن .

وفى عام ١٨٢٨ تغير مفهوم استعمال القوة البحرية المرابطة فى الخليج لقمع القرصنة من دور الهجوم حسبما تضمنه شعار (المراقبة والتفتيش) الى دور الدفاع أى الزيارات الدورية لموانىء المنطقة والزام حكامها بالتعويضات عن الاعتداءات التى يقترفها رعاياهم فى البحار . والواقع أن التعديل الذى أدخل على القانون قد فرضته الضرورة الناتجة عن الصعوبة فى الاحتفاظ بالقوة البحرية فى الخليج بكاملها وعلى الأخص فى الفترة الواقعة فيما بين سنة ١٨٢٤ وسنة ١٨٢٦ عندما اضطرت البحرية الى توفير سفن للحملة المرسلة الى بورما . على أن الهدوء النسبى للخليج خلال تلك الفترة قد ساعد هو الآخر على تخفيض حجم القوة المرابطة فى الخليج دون أن يؤثر على أمن المنطقة ، وفى شهر يناير من سنة ١٨٢٧ ابلغ الكولونيل ستانوس

---

(١) من مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٣٢٢ « لمحة تاريخية عن قبيلة القواسم العربية » تأليف اللفتننانت اس هنل .

حكومة بومباى بأنه يمكن الاستغناء عن أحد الطرادات العاملة فى الخليج (١) وفى شهر مايو من سنة ١٨٢٨ تقدم خلفه الماجور ديفيد ويلسون بمشروع لقصر أعمال المراقبة فى الخليج على أربعة طرادات فقط . وقد وافقه رؤساؤه على المشروع غير ان العنصر الغالب فى مفهوم وظيفة القوة البحرية فى الخليج أصبح يرتبط بالادراك المتزايد لعدم امكان القضاء على القرصنة قضاء مبرما طالما بقيت الاشتباكات والنزاعات بين سكانه قائمة .

كانت القرصنة الوباء الذى يشكو منه الخليج لانها كانت تعوق حركة الملاحة التجارية وتؤدى الى الفوضى وتستنزف الموارد الضئيلة للمنطقة وعلى طول ساحل الخليج من الكويت حتى مسقط لم تكن توجد دولة او بلد واحد على الأقل لم يكن متورطا فى صراع او نزاع مع جيرانه ، فكان رحمة بن جابر زعيم فرع قبيلة الجلاهمة من العتوب فى قتال مستمر ضد آل خليفة حكام البحرين ، ولم يقتصر تورط شيوخ البحرين على صد الهجمات التى كان يشنها رحمة على سفنهم فى المناطق الواقعة بين الساحلية القريبة من البحرين فحسب ، وانما كان عليهم ان يواجهوا تمرد رعاياهم فى كل من الوكرة والدوحة شرقى قطر ، بالاضافة الى مواجهة المحاولات التى كان يقوم بها امير اقليم فارس لانتزاع البحرين منهم . كما أن بنى ياس سكان أبو ظبى ودبى كانوا على عداء مستمر مع القواسم سكان الشارقة ورأس الخيمة ، كما كان هؤلاء بدورهم على عداء مع آل بو سعيد حكام مسقط الى حد دفعهم الى التحالف مع كل من يجرؤ على تحدى جبروت السيطرة البحرية لمسقط كما دفعهم ذلك الوضع الى التدخل فى شئون عمان بانحيازهم لقبيلة الغافرية فى عمان ، فكان آل بوسعيد يرون على عكس ذلك مع آل بو فلاح . وكانت هذه الأحقاد والخلافات تؤدى فى أغلب الأحيان الى اشتباكات بحرية بين تلك

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٤٠ حلقة ٣٨٦ رقم ٧ — ١٨٢٧/٢/١٤ من رمستانوس الى نيو هام ١٨٢٧/١/٢٠ .

الاقطار ، وكانت النتيجة الحتمية هى أن الاشتباكات كانت تساعد على انتشار أعمال القرصنة ، أما الاوربيون فانهم لم يكونوا يستطيعون التمييز بين القرصنة والخلافات السياسية وكما أشار كل من طومسون ومكلويد فان أى سفن تخرج الى البحر للقتال لابد وان تتحول الى ممارسة القرصنة ، غير أن المشكلة التى كانت مثار نزاع منذ عام ١٨٢٨ هى الى أى مدى كان فى امكان السلطات البريطانية أن تمضى فى وقف الاشتباكات الحربية بين تلك الدول البحرية ؟ لقد صرح مكلويد بأن « الهدف الأكبر » للسياسة البريطانية هو وقف الحروب البرية بين قبائل المنطقة ، غير أنه حذر من استغلال الصداقة لتهديد الشيوخ أو التأثير عليهم ، وكانت هناك أسباب حقيقية ، عملية وقانونية تحتم عدم اعتبار الحروب البحرية أعمالا محظورة ليس بين الدول المشتركة فى توقيع المعاهدة وبين غيرها فحسب ، بل فيما بين تلك الدول نفسها أيضا ، وحتى فى حالة نشوب نزاع بين العرب أنفسهم فان نشوء مثل هذا النزاع كما أشار الى ذلك الفنستون فى مارس ١٨٢٣ لن يخلو من مشـــكلات ، لأن الزعماء القبليين الذين يجدون أنفسهم مغبونين فى أى صراع سيطالبون بحقهم فى التعويض من الدولة التى تقف حائلا بينهم وبين الحصول على حقوقهم بوسائلهم الخاصة (١) . وكنتيجة لهذا الوضع المائع ظل المقيمون البريطـــانيون يفتقدون التوجيه الصـــحيح عن الكيفية التى يمكنهم التدخل فيهـــا فى الاشتباكات البحرية بين قبـــائل المنطقة . اذ أن التعـــليمات كانت تطالبهم بالعمل على وقف تلك الاشتباكات حتى لا تعكر صـــفو الملاحة التجارية .

ويشكل التجمع السنوى لسفن صـــيد اللؤلؤ صيف كل عام مرتعـــا خصبا للفتن والاضطرابات ، ولهذا فقد اقترح الكولونيل ستانوس فى شـــهر مارس ١٨٢٤ بأن يرابط طرادان فى المنطقة لمنع الحوادث وقد تم تنفيذ هـــذا

---

(١) محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٣٣ رقم ١٢ — ١٩ مارس ١٨٣٢ من نيو هام الى مكلويد ١٥ مارس ١٨٢٣ .٩٠

الاقتراح ، وان كان قادة السفن الحربية قد حذروا باتخـــاذ كل الاحتياطات عند تدخلهم فى مثـل تلك المنازعات (١) . ونظرا لوجود تلك الحمـــاية التى تقدمها السفن البريطانية كل عام فانها سوف تمنع نشوب صراعات فى منطقة المصايد خلال موسم اللؤلؤ ، وان أى فئة تخالف تلك التعليمات تعتبر ضـمن الفئات التى تمارس القرصنة وقد أصبح هذا القانون سارى المفعول ، وأن كان قد فسر غياب الطرادات البريطانية من منطقة المصـــايد سنة ١٨٢٩ كنتيجة للاشتباكات القـــائمة بين البحرين ومسقط على انه اجـراء تأديبى للأطراف المعنية .

وكان هذا بالفعل هو المقصود منه (٢) أما بالنسـبة للاشتباكات البحرية نفسها فان مالكولم لم يبد أى استعداد لوضـع حد لتلك الأعمال فيما عدا الأوامر التى ارسلها الى المقيم البريطانى باستخدام نفوذه فى اقناع زعمـــاء المنطقة بالتعايش السلمى وبعدم اللجوء الى القوة فى حل الخـلافات . كما عارض مالكولم التزام حكومته بتقديم ضمانات عن التسويات التى قد يتوصل اليها زعماء المنطقة لخلافاتهم ، أما فيما يتصل بالمسائل العـــامة للخليج فقـد ذكر ما لكولم بأنه ينبغى علينا أن نعتبر انفسنا مسئولين عن استخدام قوتنا البحرية فى القضاء على القرصنة فى المنطقة ، وانطلاقا من هذا التصـور فان تفوقنا فى هـــذا المجال يخول لنا أن نتقلد مسئولية توجيه الأطراف المعنية

---

(١) محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥، مجلد ٤٧ رقم ١٩ — ١٨٢٤/٥/١٢ من ستانوس الى نيو هام ١٨٢٤/٣/١٦ (من نيو هام الى ستانوس ١٨٢٤/٥/٨) .

(٢) ملخص لرســائل الخليج ١٨٩١ — ١٨٥٣ ض ١٨٥ من السـكرتير السياسى لحكومة بومباى الى المقيم ١٨٢٩/٧/١ (رقم ٦٩٣) .

لتســوية خلافاتهم بالطرق السلمية كما علينا أن نقبل نتائج هــذه المسئولية سلبا كانت أو ايجابا .

والواقع أن مالكولم لم يكن أكثر رغبة من الفنستون فى أن يتولى دور الحكم فى منازعات الخليج فقد سبق لمالكولم أن واجه نفس المشكلة عندما تورطت احدى الدول المشتركة فى المعــاهدة فى نزاع مع دولة لم تكن مشتركة فى التوقيع على المعاهدة ، وقد نشــأ النزاع نتيجة لحرب الاستنزاف التى كان يشـــنها رحمة بن جابر ضد آل خليفة وكان رحمة قد ترك قاعدته فى خور حسن على الساحل الغربى من قطر سنة ١٨١٦ بعد أن اختلف مع الوهابيين وقام بتدمير قلعة للوهابيين تقــع فى الأحســـاء ، وعلى ذلك اضطر الى نقل مقره العام الى بوشهر حيث بقى فيهــا عامين كمواطن فارسى ، وبعد اندحار الوهابيين على يد ابراهيم باشــا فى عام ١٨١٨ عاد الى الدمام مع اتباعه وأعاد بناء القلعة واستأنف حملاته ضــد آل خليفة .

فى ابريل ١٨٢٨ طولب رحمة بن جابر بأن يلتزم بشروط المعاهدة العامة غير انه رفض بحجة انه من رعايا فارس ، غير أن السبب الحقيقى لرفضه يعــود الى خصــومه فى البحرين لأنهم كانوا شركاء فى التوقيع عــلى المعاهدة . وخــلال موسم صيد اللؤلؤ عام ١٨٢١ هاجم رحمة اســطول الصيد البحرينى ، واستولى على سبع سفن وقتــل عشرين شخصا من بحارتها ، وقد طلب شيوخ آل خليفة من المقيم البريطانى التدخل لمعاقبة رحمة بن جابر الذى قدم احتجاجا الى السلطات الفارسية يطالبها بالاتخاذ الاجراءات اللازمة ، غير أن رحمة تخلى عن جنسيته الفارسية ولجــأ الى السيد سعيد فى مسقط ، وفى بداية عام ١٨٢٢ وافق على الاجتمــاع بالشيخ عبد الله بن احمد اكبر مشايخ آل خليفة ، وتم الاجتماع بحضور المعتمد الســياسى للخليج . وبذلت فى الاجتمــاع محاولات لتســوية الخلافات بين الطرفين وعلى الرغم من أن الاجتماع قد تم فى باسيدو غير ان مطالب الجانبين

كانت متباعدة جدا لدرجة ان المعتمد السياسى البريطانى اعلن استحالة التوفيق بينهما . وفى شهر نوفمبر من العام التالى رفع السيد سعيد حمايته عن رحمة بعد آن فقد الأمل فيه فعاد رحمة الى الدمام من حيث اخذ يمارس اعمال القرصنة ضد سفن البحرين (١) .

قبل أن يعين الكولونيل ستانوس الذى كان خبيرا فى سلوك بن رحمة مقيما بريطانيا فى الخليج سنة ١٨٢٤ قرر القيام بمحاولات لايجاد تسوية للخلاف بين آل خليفة ورحمة ، وكان رائده فى ذلك هو تحقيق الأمن والاستقرار فى الخليج . وفى بداية شهر فبراير سنة ١٨٢٤ أثناء أول جولة قام بها للسواحل العربية حاول الاجتماع بجابر وفى ٧ من فبراير وبحضور كل من رحمة وعبد الله بن أحمد اتفق الجانبان بوقف العمليات الحربية بينهما واعادة السلع المنهوبة وتحقيق السلم الدائم بينهما (٢) غير أن هذا السلم الدائم لم يستمر أكثر من عامين ، ففى أواخر عام ١٨٢٥ طالب رحمة بن جابر أهالى القطيف باستئناف دفع الزكاة التى كانوا يدفعونها اليه مقابل عدم الاعتداء على سفنهم ، وانهم اذا رفضوا دفع الزكاة فان رحمة سوف يهاجم جميع السفن الداخلة أو الخارجة منه ، وقد قام استانوس بارسال طرادين الى الدمام لحماية السفن التجارية وحذر رحمة مسئولية اعماله وطالبه بالكف عن الاعتداءات على السفن

(١) من مجموعة مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٥٢٣ — ٥٢٦ ، (صورة لمحادثات رحمة بن جابر شيخ خور حسن) اعداد أف . واردن واس هنل .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٤٧ رقم ١٧ مؤرخ فى ١٨٢٤/٤/٢٨ من ستانوس الى نيو هام فى ١٨٢٤/٢/٧ ومرفق معه نص الاتفاق المشار اليه .

غير أن رحمة تجاهل الانذار وقد شجعه على ذلك الوهابيون الذين كانوا قد استغلاوا مركزهم فى نجد ، واخذوا يسعون الى تقويض نفوذ بنى خالد حكام الاحساء ، وهما محمد وماجد العيار ، اللذان يحكمان القطيف فى ذلك الوقت ، وعند عرض الموضوع على الفنستون قرر أنه مهما كانت أعمال رحمة تهدد أمن المنطقة فقد كانت اعمالا حربية مشروعة وانه طالما انحصرت تلك الأعمال فى المنطقة القريبة من القطيف فلم تكن هناك اسباب تبرر منعه ولذلك أرسلت الأوامر الى استانوس بسحب الطرادين من القطيف (١) .

غير ان رحمة لم ينتفع من سحب الطرادين لأن الكويت والبحرين عبأتا امكانياتهما البحرية واخذتا تهددان جابر بعد أن انتهك الاتفاقية المعقودة مع آل خليفة وهاجم السفن التابعة لهم . كما هاجم سفن آل صباح اقارب آل خليفة وفى نهاية عام ١٨٢٦ تقريبا قام شيخ آل خليفة وبنو خالد حكام القطيف بمحاصرة الدمام وقد خرج رحمة الى المنطقة السفلى من الخليج لجمع امدادات بعد أن ترك ابنه للدفاع عن الدمام غير ان السيد سعيد رفض مده بأى مساعدة ، وذلك بسبب الاتفاق الذى كان قد عقده مع آل خليفة والذى كان السيد سعيد يعتقد بأنه اضر بحقوقه فى البحرين ، وعند وصول رحمة بن جابر الى بوشهر فى بداية شهر ديسمبر عرف بأن حكومة فارس قد اصبحت هى الأخرى تعتبره رجلا خارجا على القانون ، فكان ذلك بمثابة الصدمة له وبخاصة وانه قد اصبح شيخا كبيرا يناهز السبعين وانه فقد كلتا عينيه ولا توجد منطقة من جسمه الا وعليها آثارالجروح والندوب من اثر المعارك التى خاضها وبما

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٠ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٦/٢/١٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) ومجموعات مختارات بومباى المجلد ٢٤ ص ٥٢٧ (صورة تاريخية لرحمة بن جابر) .

أنه لم يبق له من كل اسطوله سوى سفينة واحدة وبما ان اتبـاعه الذين كان دائما يقودهم الى الموت والدمار قد هربوا فانه لم يجد مفرا من اللجوء الى الكولونيل تشانوس لالتماس المساعدة . لقد كانت النهاية فاجعة . غير أنه تحمل الموقف فى شجاعة واعتزاز دفعت كل من اسثانوس ومساعده الشاب اللفتنانت صمويل هنل الى النظر اليه نظرة احترام وليس نظـرة شفقة ، وخلال اجتماع الرجل العجوز بالمقيم البريطانى لمس الأخـير فيه نفس صفات الصرامة والشـجاعة التى طبعت سلوكه طوال حيـاته كما أظهر نفس الشراسة والأحتقار ازاء اعدائه العتوب (١) .

بعد بضـعة أسابيع تلقى هنل خبر وفاة رحمة من أحد شـهود العيان . لقد توجه رحمة الى الدمام وفى الطريق اصدر أمره الى سفينة باطلاق طلقة من أحد مدافعهـا كعلامة احتقار لشـيوخ البحرين الذين استفزهم ذلك فتطوع أحمد بن سليمان ابن أخ الشيخ الحـاكم بمهاجمة رحمة بن جابر وهو فى سفينته . وكان قد وافق حاكم البحرين على ذلك فخرج أحمد بن سليمان وأخذ يسير بجانب سفينة رحمة وفى هذه الأثناء وقع صراع شرس بين الاثنين وعلى أى حال فان بحارة سفينة العتـوب تعرضت لخسائر كبيرة نتيجة للنيران الكثيفة التى كانت تصبها عليهم بحيث اضطرت السفينة الى أن تنحرف وتعـتدو لكى تأتى بامدادات جديدة من السفن البحرانية الأخرى القريبة منها ، وبعد حصول أحمد بن سليمان على الامدادات عاود هجومه على رحمـة بن جابر ، وبما أن رحمة قد اصـابه الانهاك هو وبحارته فقد احس بانه لا يستطيع مواصلة القتال وأدرك بأنه لابد

---

(١) من مجموعة مختارات بومباى المجلد ٢٤ ص ٥٢٧ .

وأن يقع أسيرا فى يد خصمه الا اذا إستسلم اليهم ، غير أن هذا الخيار لم يكن واردا بالنظر الى الحروب الشرسة الطويلة التى كان يشنها على اهل البحرين ، وبعد أن اعطى أوامره لرجاله بمواصلة الاشتباكات أخذ ابنه الصغير (وكان صبيا لم يتجاوز السنة الثامنة من عمره) بين ذراعيه ، ثم انتزع عود ثقاب وطلب من حاشيته مرافقته الى مخزن الذخيرة . ولما كان اتباعه يعرفون صلابة زعيمهم ، ويدركون المصير الذى أصبح ينتظرهم فقد نفذوا أوامره على الفور وفى ثوان قليلة تناثرت شظايا السفينة المتفجرة وامتلأ سطح البحر باشلاء رحمة بن جابر واتباعه ، وقد دمر الانفجار السفينة برمتها ، غير انه امكن انقاذ الربان والبحارة بقوارب النجاة . وبهذه الصورة انتهت حياة رحمة بن جابر ، الرجل الذى ظل ينشر الارهاب والرعب سنوات طويلة فى هذا الجزء من العالم ، وكان لمصرعه ارتياح كبير فى نفوس سكان الخليج ، وهكذا اتسمت نهاية هذا الرجل بنفس البشاعة والقسوة التى طبعت حياته بروح الشجاعة وتحدى الاخطار (١) .

وعلى الرغم من العنف والقسوة التى اتسمت بها طبيعة هذا الرجل الا انه لا يمكن اعتباره قرصانا أو من الخارجين على القانون بل على العكس من ذلك فقد كانت تصرفاته ضمن القانون ، أى قانون الثأر والانتقام الذى كان جزءا لا يتجزأ من مبادىء عرب الجزيرة كما كانت هجماته على السفن تتحدد دائما على أساس واحد ، وهو ما اذا كان أصحابها على وفاق مع خصومه أم لا . لقد كان زعيما مستقلا رغم انه كان يعتبر نفسه تحت حماية الأمير الوهابى تارة والسيد سعيد تارة أخرى ، كما كان يعتبر نفسه فارسيا أو من

---

(١) من مقتطفات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٥٢٨ كذلك راجع سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٠ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٧/١/٢١ (رقم ٤ الادارة السياسية) .

رعايا الفرس ، ورغم أنه قد رفض التوقيع على المعاهدة العـــامة فلم يكن من مصـــلحة الحكومة البريطانية ان تعده مسئولا عن أعمـــال القرصنة التي كان يقترفها وحتى لو كان رحمة قد وقع على المعاهدة العامة فلم يكن فى غير مقدور الحكومة البريطانية أن تمنعه من مزاولة الحروب ضد أعدائه اذ لو فعلت ذلك كما كان يعتقد الفنستون فى البداية فستكون الحكومة البريطانية مسئولة عن دفع التعويضات اليه كما أنه لا يكتفى فى هذه الحالة بأقل من اذلال آل خليفة.

وعلى أى حال فان موضـــوع رحمة بن جابر الذى انتهى بمصرعه لم يكشف عن الموقف الحقيقى لحكومة بومباى تجاه الحروب البحرية ولعل الأهم من ذلك كله القرارات التى اتخذتها حكومة بومباى عام ١٨٢٥ـ١٨٢٦ فى قضيتين تمس احداهما أبوظبى ودبى، وتتعلق الثانية بالقواسم والسيد سعيد، ففى شهر ابريل من عام ١٨٢٥ ابلغ الكولونيل ستانوس الحكومة عن وقوع اعتداء على سفينة من دبى بالقرب من منطقة الهويلة على ساحل قطر . وقد وقع الاعتداء من بعض أفراد قبيلة بنى ياس أتباع محمد بن شخبوط حاكم أبو ظبى السابق الذى خلعه أخوه عن الحكم فى عام ١٨٢٠ وظل منذ ذلك الوقت يشن حربا انتقامية ضد طحنون شقيقه، وبما انه قد قتل عدد كبير من بحارة السفينة نتيجة لذلك الاعتداء ، فقد اقتنع استانوس بأن الحادث يستدعى القيام باجراء فعال بموجب البند الثامن من المعاهدة التى تنص على تحريم قتل الأسرى ، وحذر ستانوس الفنستون فى رسالته من أى موقف يتسم بالتردد فى معاقبة المعتدين سوف يجعل القبائل العربية تعتقد بأن الحكومة البريطانية كانت فى حالة حرب مع محمد بن شخبوط وبأنه ليس شخصا متمردا ضد الحكم القائم فى أبو ظبى ، وبالتـــالى فقد كان من حقه مهاجمة كل من يتحالف مع شقيقه طحنون . فلو قدر لهذا الانطباع أن يسود المنطقة حسب رأى ستانوس فانه قد يشجع القبـــائل على الانقضاض على زعمائهم تحت ســـتار الدفاع عن النفس أو لممارسة القرصنة فى البحار .

غير أن الفنستون لم يوافق على تفسيرات ستانوس ثم خلع محمد بن شخبوط من مشيخة أبو ظبي عن طريق تدخل حاكم مسقط السيد سعيد الذي كان في ذلك الوقت يطالب بالسيادة على أبو ظبي وسواء كان محمد بن شخبوط أو والده لم يكن معروفا غير أن الفنستون يتصور بأن العكس هو الصحيح ، وذلك على أساس تصرف محمد بن شخبوط منذ ذلك الوقت .
لقد كانت كل هذه الأعمال تعتبر ضمن الحروب المشروعة سواء ضد ابو ظبى نفسها أو ضد دبى التى كانت خاضعة لها وان كانت لم تتحول الى فوضى شاملة فى المنطقة . وقد يكون قتل الأسرى فى حادث السفينة اجراء مشروعا الا انه فى ظل الحضارة العربية الراهنة لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تلتزم بشرط اعلان الحرب على شيخ كل قبيلة موقعة على المعاهدة يذبح أسراه . الا أن الفنستون لم يقتنع من أن ستانوس قد بحث موضوع الاعتداء على السفينة بحثا جيدا . اذ تبين من التحقيق أن الاعتداء قد وقع بتحريض من زيد بن سيف حاكم دبى ، وفي هذه الحالة يعتبر الاعتداء اجراء مشروعا كعمل من أعمال الحرب ، الأمر الذى لا يتطلب التدخل البريطانى فى الموضوع، اننا اذا قمنا بمعارضة كل زعيم فى استعادة حقوقه المشروعة بالقوة فان هذا سوف يلزمنا بالتحقيق في كل دعوى من دعاوى الاعتداء ، وبأن نفرض العقوبة على الطرف المعتدى فى حالة ثبوتها وهذا سوف يورطنا لا محالة فى كثير من المنازعات التى تشهدها المنطقة وقد نجد انفسنا فى المدى القريب أو البعيد في موقف معاد لسلطان مسقط (١) .

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٥/٧/٢ (رقم ٦ الادارة السياسية) .

ولقد اثبتت التطورات صحة رأى الفنستون عندما تأكد بأن محمد بن شخبوط لم تكن له اى علاقة بحادث الاعتداء الأخير ، بل ان الحادث المذكور لم يقع اطلاقا وان القصة كلها من تلفيق خصوم الشيخ .

وفى أواخر عام ١٨٢٥ وقع حادث اكثر خطورة عندما انفجر القتال بين زعيم شيوخ القواسم سلطان بن صقر والسيد سعيد وطحنون بن شخبوط وكان السبب المباشر للقتال النزاع الذى كان قائما حول تحصينات واحة البريمى فى أقصى الطرف الغربى من حدود عمان ، وبعد انسحاب الوهابيين أخذ نفوذ كل من طحنون بن شخبوط حاكم أبو ظبى وسلطان بن صقر يتزايد فى البريمى وكان من عادة والد الشيخ شخبوط الشيخ طحنون أن يقضى معظم أوقاته فى واحة البريمى وكان يحظى بنفوذ واسع بين قبيلة الظواهر ، غير أن القبيلة الرئيسية الأخرى وهى النعيم لم تكن تعارض امتداد نفوذ آل بو فلاح الى واحة البريمى فحسب بل كانت أيضا تستظل بحكم السيد سعيد الذى كانت له حامية فى البريمى ، فكان يؤيدها فى موقفها نعيم عجمان وسلطان بن صقر الذى كانت منطقة عجمان تخضع له ، وبعد اخذ ورد طويل وعلى الأخص فيما يتعلق باحتلال العديد من القلاع والحصون فى الواحة ، اتفق الثلاثة وهم طحنون بن شخبوط والسيد سعيد وسلطان بن صقر على هدم التحصينات وعدم اعادة بنائها ، وقد وقع هذا الاتفاق فى شهر ديسمبر ١٨٢٤ غير انه لم تتخذ اى خطوات من جانب الأطراف المعنية لتطبيقه ، وبعد ان قام ستانوس بمحاولات يائسة للتوسط فى النزاع فى شهر مايو ١٨٢٥ نشب القتال بين المجموعات المتصارعة ، ثم امتد هذا الصراع الى البحر ، فأدى الى تعطيل عمليات استخراج اللؤلؤ من البحر ، واغتصاب سفينة بحرانية بالقرب من جزيرة قشم من جانب القواسم الذين ظنوا بأن السفينة تابعة لابو ظبى ، وعلى الفور أرسل ستانوس الضابط البحرى المسئول الى الشارقة لطلب التعويض عن الاعتداء ، وبعد تردد وافق سلطان بن صقر على

الطلب . وفى تلك الاثناء ابحر السيد سعيد الى ابو ظبى على راس ثلاث سفن وعدد من السفن التى تسمى (البغله) لدعم موقف الشيخ شخبوط وكان لوجود السيد سعيد على راس تلك القوة سبب فى حمل سلطان بن صقر على عقد هدنة فى شهر سبتمبر . وفى هذا الاتفاق لم يرد ذكر لتحصينات البريمى (١) .

وقد استاء السيد سعيد من حياد ستانوس فى النزاع اذا استثنينا موضوع السفينة البحرانية بسبب عدم تدخله لحماية سفن مسقط وابو ظبى وكتب رسالة الى المقيم البريطانى فى نهاية شهر سبتمبر قال فيها بأن أهل الشمال يعتقدون بأنهم فى حل من مهاجمة رعاياى ولم يحدث قبل هذه الواقعة ان يقع، كما اتذكر ، أى خلافات بينكم وبيننا وعلى هذا الأساس فان العرب منذ الأزمنة القديمة متفاهمون مع بعضهم البعض وهم أدرى بمصلحتهم (٢) .

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٠ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٦/٤/١٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) ومن مجموعات مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ١٩٢ ـ ١٩٣ ودراسة بعنوان لمحة تاريخية لحكومة مسقط (١٨١٩ ـ ١٨٣١) اعداد اللفتننانت أس هنل ، ويذكر هنل أن التأخير فى تنفيذ اتفاق ديسمبر السابق لهدم التحصينات انما يعود الى مؤامرات السيد سعيد اكثر مما يعود الى مؤامرات سلطان بن صقر .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٦ مجلد ٤ رقم ٧ فى ١٨٢٦/٢/١٥ من السيد سعيد الى ستانوس بتاريخ ١٧ صفر ١٢٤١ الموافق ١٨٢٥/٩/٣٠ .

ولكن مثل هذه الشكاوى لم تكن بذات أهمية فقد سبق فى مناسبتين سابقتين على الأقـل أن أعرب السيد سـعيد عن خيبة أمله فى الحكومة البريطانية التى لم تفعل شيئا فى منع القواسم وغيرهم من القبائل الموقعة على المعاهدة العامة من الاقتتال فى البحر ، كما أعرب عن أسفه بنـوع خاص لزيارة مكلويد لساحل القراصنة فى شـهر فبراير ١٨٢٣ واخفاقه فى ازالة الانطباع الذى تركه انسحاب الحامية البريطانية من قشم قبل ذلك بشـهر واحد ، الأمر الذى فتح المجـال واسعا أمام القبائل البحرية للصراع فيمـا بينها بلا ضابط ، كما أعرب السيد سعيد عن نفس المخاوف والشـكوك لستانوس فى شهر ديسمبر ١٨٢٥ عندما زاره المقيم البريطانى فى مسـقط وهو فى طريقه الى بومباى لازالة بعض الانطباعات السيئة حول السـياسة البريطانية والتى أشار اليها السيد سعيد فى رسالته . وقد ذكر السـيد سعيد لستانوس بانه كان يعتقد دائما ، بأن رعاياه يتمتعون بحماية الحكومة البريطانية . ولذلك سـأل ستانوس : من الذى سمح للقواسم بالقيـام بعمليات عدوانية فى البحار ؟ وقد أوضح له ستانوس بأن الحكومة البريطانية لم يكن لها الحق بموجب المعاهدة العامة أن تمنع الحروب البحرية وأن مجال تدخلها محصور فى تقديم المشورة والنصيحة ، غير أن السيد سـعيد لم يرض عن ذلك الرد ، ولم يحاول الاسترسال فى الموضوع أثناء الزيارة ولكنه بعد سفر المقيم البريطانى وجه رسالة الى الفنسـتون يحتج فيها على موقف الحكومة البريطانية الذى قال أنه يساعد على انتشار الفوضى والعنف فى كل أنحاء الخليج .

والواقع أن السيد سعيد كان يعمـل تدريجيا على التحرير من أوهامه فى السياسة البريطانية وفى البداية كان متصورا بأن حكومة بومبـاى قد تؤيد مطـالبه وعلى الأخص بالنسـبة للبحرين لو أنه اسـتطاع أن يقنعهم

بمقدرته على تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج وعنـــدما تأكد ان حكومة بومباى لن تسايره في هـذا الاتجاه خاب أمله في الحصـــول على التأييد البريطاني لخطته ، وعلى أى حال فقد ظل السيد سعيد يتذكر الحمـــلة البريطانية على قبـــائل بنى بوعلى ، على الرغم من ان البريطانيين قد أكدوا له له أكثر من مرة بأنهم لن يسمحوا بتكرار ذلك التدخل وكان اهتمام ســـعيد بعد عام ١٨٢٠ يتركز أساسا على نشاط القواسم ووجد نفسه حرا في بنـــاء السفن لتحقيق اهدافه في البحرين وافريقيا الشرقية ورغبة منه في اضعاف نفوذ القواسم على البر ســـعى الى التحالف مع أبو ظبى التى كانت في ذلك الوقت اقوى المشيخات الساحلية عسكريا كما أعتمد على البريطانيين في كبح جماح القواسم فى البحر (١) وبالتالى فقد صـــدم صدمة كبيرة عندما ابلغه مكلويد فى مارس ١٨٢٣ بأن حكومة بومبـــاى لا تنوى التدخل فى موضـــوع الحروب البحرية التى تنشب بين القواسم وغيرهم من القبائل كما كانت تنتظر للسيد سعيد حاكم مسقط خيبة أمل أخرى على يد الفنستون الذى عرف من مكلويد بمطالب السيد سعيد فكتب يقول : انه ليبدو من حديث امام عمـــان انه يتصور بأن الحكومة البريطانية قد ربطت مصالحها به فى الخليج ، وانهـــا سوف تقف دائمـــا الى جانبه فيما ينشب من خلافات بينه وبين الحـــكام الآخرين ، الأمر الذى يضطرنا الى أن نوضح لسموه أنه كنتيجة للاتصـــالات التى جرت معه فى أعقاب حملة طومسون ، كان من المتوقع ان يكون عند سموه

---

(١) مما لا شك فيه ان موافقة السيد سعيد على ما يسمى بمعـــاهدة (مورسبى) فى شهر سبتمبر ١٨٢٢ كانت تهدف الى تحديد موقف الحكومة البريطانية من أمن الخليج أما المعاهدة المشار اليها فتتعلق بحظر تجارة الرقيق فيما بين زنجبار وجزر موريشيوس .

فكرة صحيحة عن سياستنا نحوه بدلا من أن يعيش على أمل أن نقدم له العون والمساعدة ضد خصومه (١) .

وقد تضاعفت خيبة الأمل هذه فى شـهر فبراير ١٨٢٤ عندما علم أن سكان ممباسا (المزاريع) قد أعلنوا التمرد ضد السيد سعيد ، وكان هؤلاء الثوار يحتمون بالكابتن وليم أوين (من ضابط البحرية الهندية) الذى كان فى ذلك الوقت يجرى عمليات المسح للساحل الأفريقى (٢) ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن تكتفى بسحب تأييدها من السيد سعيد فى شئون الخليج فحسب وانما كانت تعمـل على انتزاع ممتلكاته فى افريقيا خفية . ونتيجة لاستيائه وغضبه من الحكومة البريطانية خرج فى صـيف عام ١٨٢٤ الى الحجاز لأداء فريضة الحج واجراء اتصالات بمحمد على باشا ، ولما عاد من الحجاز ووجد أن أوين يحيك المؤمرات والدسائس ضـد ممتلكاته بافريقيا الشرقية ، وجه احتجاجا رسـميا الى الفنستون ، كما بعث فى نهـاية العام برسالة الى ملك بريطانيا جورج الرابع عن طريق الفنستون (٣) وعندما التقى بستانوس فى شهر فبراير ومايو من عام ١٨٢٥ شكا له مر الشـكوى من أعمال الكابتن أوين ، غير أن المقيم البريطانى لم يكن فى وضـع يسمح بالادلاء برد مقنع حول هذا الموضوع بعد أن رفع الأمر الى ملك انجلترا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تتمكن من اتخاذ قرارها فى الموضوع قبل نهـاية عام ١٨٢٧ وعلى الرغم من أن القـرار قد جاء فى صـالح السـيد سـعيد وندد

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٤/١/١٤ (رقم ١ الادارة السياسية) .

(٢) للاطلاع على عمليات أوين راجع كتاب (افريقيا الشرقية وغزاتها) تأليف كوبلند فصل ٧ و ص ٤٢٦ — ٤٢٨ أدناه .

(٣) كوبلند ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

باجراءات الكابتن أوين الا أن القرار وصل متأخرا الى أوين بحيث لم تكن منه فائدة فى تخفيف استياء السيد سعيد .

كانت هذه هى الأسباب وراء احتجاجات السيد سعيد لستانوس فى ديسمبر عام ١٨٢٥ ورسالته الى الفنستون فى نفس الشهر ، غير أن رسالة الحاكم لم تتضمن اى تأكيدات له ، فقد كان موضوع العلاقات بين بريطانيا ومسقط فى تلك المرحلة يخضع للدراسة كنتيجة للاجراء غير القانونى الذى قام به الكابتن أوين فى ممباسا وتدخله فى تجارة الرقيق فى أقاليم افريقية الشرقية ، وربما كون السيد سعيد رأيه عن علاقته ببريطانيا ومدى التأييد الذى كان يتوقع ان يحصل عليه منهم على قراءته لاتفاقية عام ١٧٩٨ (القولنامه) وعلى الأخص البند الثانى منها الذى ينص على ان أصدقاء وأعداء احدى الدول يعتبرون بموجب المعاهدة اصدقاء وأعداء الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة ، وكان هذا هو الانطباع الذى خرج به استانوس من عند السيد سعيد ، وهكذا عندما قام الفنستون بدراسة الموضوع فى شهر يناير ١٨٢٦ لم يستطع ان يقطع ، ما اذا كانت القولنامة سارية المفعول أم لا حتى ذلك الوقت ، فإن كانت لا تزال سارية المفعول فقد كان لاحتجاجات السيد سعيد من الاجراءات الأخيرة فى الخليج وافريقيا الشرقية ما يبررها دون شك ، فهل كانت المعاهدة لا تزال سارية المفعول لانه لم يرد أى ذكر للمعاهدة المذكورة فى المراسلات المتبادلة بين السيد سعيد وسلطات حكومة الهند لعدة سنوات كما أن السيد سعيد نفسه قد أشار فى خطابه المؤرخ ديسمبر ١٨٢٥ الى الفنستون والذى خصص اغلبه لموضوع تجارة الرقيق الى انه يعتبر الاتفاق منتهيا أو على الاقل لا يتعدى مضمونه الشئون البحرية الإسطولية ، كما أنه قد اشترط مقابل حظر تجارة الرقيق أن تتعهد الحكومة البريطانية بعدم المساس بأى ضرر لأراضيه واذا اعتبرنا (القولنامه) وثيقة منتهية وان بريطانيا غير ملزمة بتقديم المساعدات الى السيد سعيد ضد معارضيه فان الحكومة

البريطانية فى رأى الفنستون لم يكن لها حق التدخل فى شئونه (١) .

اما فرانسيس واردن ، السكرتير الأول السابق وعضو المجلس الآن فلم تكن تساوره اية شكوك حول وضع هذه الوثيقة التى كانت تتناول موضوع الحرب مع فرنسا فقط ، وعندما سمحت حكومة الهند لمسقط فى عام ١٨٠٧م بالوقوف موقف الحياد فى تلك الحرب فقدت معاهدة (القولنامة) مفعولها ، زد على ذلك ان السيد سعيد لم يصادق عليها كما فعل خلفه بدر بن سيف ، كما لم يشر اليها فى العديد من رسائله الى حكومة الهند التى كان يناشدهم فيها المساعدة ضد الوهابيين ، وكان واردن يوافق الفنستون على انه اذا رفض طلب السيد سعيد للمساعدة فى حربه ضد خصومه فى شبه الجزيرة العربية فقد كان من حقه ان يمارس شئونه دون تدخل من جانبنا بشرط الا تؤدى اجراءاته الى تهديد الأمن فى مياه الخليج ، وعلى اية حال كما حذر واردن فاننى كنت اتصور دائما انه لابد من وضع حد لأطماع امام مسقط لأن مثل هذا الاجراء ضرورى لتأمين سلامة الخليج ، وان علينا ان نحذر كثيرا من تذمره السياسى أكثر مما نحذر من سلوك الدول الصغرى فى تلك البقعة ، كما انى لا ارى سببا فى الاشادة به اذ ان اكثرية المعتمدين السياسيين الذين اتصلوا به قد تأثروا بشخصيته .

غير ان الفنستون كان يختلف فى الرأى مع واردن حول الطابع المؤقت للمعاهدة فقد عكف على دراسة الوثائق الخاصة بالمعاهدة ، وللتأكد من ان الغرض من ابرامها هو ان تصبح اتفاقا دائما وليس مؤقتا ، فلم اذن نصت المعاهدة فى بنودها على عمليات انقاذ السفن البريطانية التى تتحطم

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٦ مجلد ٤ رقم ٧ فى ١٨٢٦/٢/١٨ محضر الفنستون ١٨٢٦/١/١٤ .

على حدود سواحل عمان واقامة مركز تجارى لشركة الهند الشرقية فى بندر عباس ؟ وعلى كل فقد كان واضحا من التحفظات التى ابداهـا والد السيد سعيد عند ابرام المعاهدة هو احتمال تورطه فى حرب مع الفرنسيين وأن عبارة الأصدقاء والأعداء الواردة فى المعاهدة كانت مجرد عبارة مكملة ولا تعنى عقد حلف هجومى أو دفاعى بين الطرفين . على أن الحكومة البريطانية لم تكن ملتزمة بموجب تلك المعاهدة بمساعدة السيد سعيد ضد معارضيه وقد تم ايضاح هذه النقطة للسيد سعيد فى مناسبات كثيرة وعلى الخصوص فى عام ١٨١٠ ، ١٨١١ ، ١٨١٢ وبالمثل لم يكن من حق الحكومة البريطانية مساعدة خصوم السيد سعيد وأن كل طرف من أطراف المعاهدة كان ملتزما بموقف الحياد من الحرب التى قد تنشب بين الاطراف الأخرى، وبالتالى لم يكن الفنستون فى وضع يسمح له بمنع السيد سعيد وبخاصة القواسم من شن الحروب عليه فى البحر ، لأنها لو فرضت مثل هذا الحظر على القواسم الذين تكمن قوتهم اساسا فى امكانياتهم البحرية لوضعهم تحت رحمة جيرانهم الأقوى عسكريا وعلى الأخص بنى ياس حلفاء السيد سعيد الذين يستمدون قوتهم من ممتلكاتهم الاقليمية ومن ارتباطاتهم بالقبائل البدوية كالمناصير والعوامر (١) .

فى فبراير ١٨٢٦ كلف الكولونيل ستانوس بابلاغ هذا الموقف للسيد سعيد كما طلب اليه بأن يؤكد له انه فى الوقت الذى لا تستطيع الحكومة البريطانية مساعدته على تحقيق مطالبه الا انها لن تقف عثرة فى طريقه اذا حاول تحقيق تلك المطالب بطرقه الخاصة وأن الشيء الذى تود ان توجه

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٦ مجلد ٤ رقم ٧ فى ١٨٢٦/٢/١٥ محضر الفنستون ١٨٢٦/١/٣٠ .

نظره اليه هو ان المصالح المشتركة للدولتين هى فى استتباب الأمن فى الخليج ووضع نهاية دائمة لأعمال القرصنة ، وعلى ضوء تلك الإعتبارات فقد كان يهم الدولتين ان تتحاشيا اى عمل من شأنه أن يعكر صفو الأمن فى الخليج ، وان تكونا على استعداد للقيام بعمل مشترك ضد اى دولة تحاول احياء أعمال القرصنة ، وقد أبلغ ستانوس هذه الرسالة الى السيد سعيد فى شهر ابريل ١٨٢٦ بعد عودته من اجازته فى الهند ، وعلى حين لم يكن للسيد سعيد مفر من قبول وجهة نظر إلفنستون فى الاتفاقية الا أنه عاد فكشف عن موقفه الحقيقى عندما رفض مقترحات الحاكم حول تصرفاته المقبلة ، وفى شهر مايو اعلن السيد سعيد الحرب على حاكم بوشهر الشيخ عبد الرسول خان بحجة ان الشيخ عبد الرسول قد طعن فيه امام محكمة شيراز بهدف منع زواجه من احدى شقيقات امير شيراز لكى يتزوجها لنفسه .

وفى اواخر شهر يوليو ظهر السيد سعيد على رأس اسطوله أمام مدينة بوشهر غير أن عبد الرسول خان كان متغيبا عن البلاد فى رحلة لتأدية فريضة الحج ، فأبحر سعيد الى البصرة ليصفى حسابه مع داود باشا والى بغداد ، بعد أن ادعى أن داود باشا لم يلتزم بتسديد الزكاة السنوية لمسقط مقابل المساعدة التى قدمتها مسقط لتركيا فى عهد أحمد بن سعيد جد السيد سعيد وقت حصار البصرة فى عام ١٧٧٥ – ١٧٧٦ ، وعندما اعلن السيد سعيد عن اعتزامه فرض حصار على البصرة عرض عليه استانوس خدمات الكابتن روبرت تايلور المقيم البريطانى فى البصرة لحل النزاع ، ولكن بعد أن صرح داود باشا أنه لن يدفع أى شىء للسيد سعيد لعدم احقيته فى ذلك قرر تايلور وستانوس الانسحاب من الوساطة غير أن الحصار الذى فرضه السيد سعيد على البصرة قد أرغم داود باشا على

تلبيته لطلبات السيد سعيد فرفع الحصار عن المدينة فى شهر نوفمبر (١) وفى هذه الأثناء نجح السيد سعيد فى شهر سبتمبر فى اعتقال عبد الرسول خان بالقرب من جزيرة قشم ، وكان عبد الرسول عائدا من مكة ، فأخذه أسيرا هو وسفينته ، وفى شهر مايو ١٨٢٧ أفرج عنه مقابل دفع فدية مقدارها ٨٠ الف ريال نمسوى ، ثم بعد شهرين تزوج السيد سعيد من شقيقة امير شيراز (٢) وفى نهاية ذلك العام أبحر السيد سعيد الى افريقيا على رأس قوة من ١١ سفينة و ١٢٠٠ جندى لقمع ثورة المزاريع فى ممباسا (٣) .

لقد كان الهدف من الزواج بشقيقة حسين على ميرزا هو تحسين علاقة السيد سعيد بأمير شيراز ، وهى العلاقة التى تصدعت خلال السنوات الاربع السابقة ، كما كان لها هدف آخر أيضا وهو تمهيد الطريق لاحتلال البحرين ، ولما كان حسين على ميرزا قد فشل فى الحصول على اعتراف بريطانى بمطالبه فى البحرين عام ١٨٢٢ فقد حاول فى عام ١٨٢٣ الاستعانة بكل من سلطان بن صقر والسيد سعيد للقيام بهجوم مشترك على الجزيرة، وبما عرف عن أمير شيراز من المناورات فقد أرسل مبعوثا الى السيد سعيد يدعوه الى زيارة بندر عباس للاجتماع بزكى خان رئيس وزرائه بينما أرسل مبعوثا آخر الى سلطان بن صقر برسالة يمنحه فيها رتبة دريا بيجى اى « القائد الأعلى للاسطول » ويطلب مساعدته فى طرد حامية السيد سعيد

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٠ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٧/٦/٢١ (رقم ٤ الادارة السياسية) .

(٢) مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ١٩٤ ــ ١٩٥ ، لمحة تاريخية لحكومة مسقط ١٨١٩ ــ ١٨٣١ تأليف هنل .

(٣) افريقيا الشرقية وغزاتها تأليف كوبلند ص ٢٧٢ ــ ٢٧٣ .

ووالية من كل من بندر عباس وجزيرة قشم ، وربما يكون خشين على ميرزا قد استهدف من هذه الخطوة وجود قوات سعيد فى بندر عباس ارغامه على الاشتراك فى مهاجمة البحرين ثم اذا تحقق ذلك يعود بتماطله فى اعادة بندر عباس اليه كوسيلة للضغط عليه بالانسحاب من البحرين ، بعد أن يحتلها الفرس ، وعلى اى حال فقد وصل السيد سعيد الى بندر عباس قبل وصول الفرس ، واستطاع أن يكسب زكى خان الى صفه مقابل وعد بدفع الف تومان ايجارا اضافيا على مدى السنتين القادمتين (١) .

عندما وصل خبر المؤامرة الى السلطات البريطانية فى الهند كلفت القائم بالأعمال البريطانى فى طهران بأن يطلب من حكومة فارس الامتناع عن اى عمل قد يعكر الامن فى الخليج وأن اى محاولة لاحياء أعمال القرصنة فى المنطقة سوف يرغم حكومة بومباى الى انشاء قاعدة عسكرية لها فى الخليج ولكن قبل أن يتسلم القائم بأعمال المثلية البريطانية فى الخليج ، الذى عين بعد وفاة مكلويد هو الكابتن اتش هاردى ، وكان المذكور قد سبق أن وجه رسالة الى زكى خان يذكره فيها بأن آل خليفة شيوخ البحرين أحد الأطراف الموقعة على المعاهدة وينصحه بأن لا يبدأ بأى أعمال عسكرية ضد البحرين قبل أن يطلع حكومة بومباى على ما ينوى عليه .

وعندما علم الفنستون بالإجراء الذى قام به هاردي خشى أن يؤدى ذلك الى اثارة مشكلة البحرين من جديد ، ولذلك فقد كلف ستانوس عند تعيينه بأن يعمل كل ما فى وسعه لتسوية هذه المشكلة . وقد زار ستانوس شيراز

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٤/١/١٤ رقم ١ الادارة السياسية .

فى النصف الأخير من عام ١٨٢٤ وهناك عرف عن التعاون بين السيد سعيد وأمير شيراز ، وأن قوة من ٣٠٠٠ خيال و ٢٠٠٠ من المشاة علي وشك أن تغادر بوشهر الى البحرين تحت قيادة حسين على ميرزا نفسه وقال لستانوس بأنه اذا كان يرغب فى الاشتراك فى الحملة فعليه أن يقوم بتوفير سفن النقل وتحذير شيوخ آل خليفة بألا يتوقعوا اى مساعدة بريطانية لهم فى الدفاع عن بلادهم ، وقد أجاب المقيم بأن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها ملزمة بحماية البحرين من اى عدوان ، وانه يمكن للأمير ان يطمئن بأن بريطانيا سوف تلتزم الحياد التام فى هذا النزاع . غير أن هذا لم يكن الرد الذى كان يتوقعه حسين على ميرزا فبدون وجود سفن كافية للنقل فان الأمير لم يكن يستطيع ان يرفع اصبعا واحدا ضد البحرين . وأن الحديث المتداول عن تعاون السيد سعيد فى تلك الحملة لم يكن أكثر من ستار (١) وعلى اى حال فقد كان ستانوس متأكدا من أن هذه الحملة كغيرها من الحملات السابقة لن تتحرك من مكانها ، وبأنه لم تكن هناك رغبة جدية منذ البداية للقيام بها . (٢) .

وقد اثبتت الأحداث صدق تنبؤات ستانوس ، اذ لم تذع اى اخبار عن حسين على ميرزا عن هجومه على البحرين ليس فيما تبقى من عام ١٨٢٤

---

(١) قام السيد سعيد فأمر بايداع وكيله فى بندر عباس السجن فى قلعة الجلالى التى بقى فيها الى أن توفى هناك (انظر سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٠ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٦/٤/١٩ . (رقم ٥ الادارة السياسية) .

(٢) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٢٥/٧/٢ (رقم ٦ الادارة السياسية) .

فحسب وانما للسنوات المقبلة أيضا ولم يكن الحظر على البحرين ينطلق من شيراز وانما كان ينطلق من مسقط ويؤيد ذلك اعتقاد واردن من أن الامن فى الخليج لن يستتب مالم يوضع حد لأطماع السيد سعيد .

وفى عام ١٨٢٥ توفى الشيخ سليمان بن أحمد شقيق عبد الله وشريكه فى الحكم ولقد برهن عبد الله الذى كان الحاكم الأوحد للجزيرة انه ينوى الاحتفاظ بالحكم ، بينما اتجه أبناء سليمان يطلبون المدد من السيد سعيد للاطاحة بعبد الله واحتلال المركز الذى كان لوالدهم . وعلى الرغم من ان السيد سعيد تبنى طلبهم لفترة من الوقت ، الا انه عاد فتنصل عندما اخطره الفنستون بأن السلطات البريطانية فى الهند سوف تنظر الى اى تدخل من جانبه فى شئون البحرين على النحو الذى يخل بالأمن فى منطقة الخليج باستياء شديد وقد بطلت حجة سعيد فى التدخل بعد ان حقق عبد الله مصالحه مع انجال سليمان بعد ان قبل اشراك احدهما فى الحكم وهو خليفة على مدى السنوات الثلاث المقبلة ، وبعد ان بذل هو واعضاء مجلس ادارة الشركة قصارى جهدهم للتنصل من تحالفهم مع مسقط ، وانهم تحملوا تبعة ذلك التنصل وان هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه نظرا لأن الفنستون قد احيل على المعاش فى ذلك الوقت .

وعندما واجه خلفه مالكولم وضعا اكثر خطورة وجد انه لا يستطيع ان يفعل شيئا لموقف السيد سعيد بسبب القرارات السابقة حول السياسة البريطانية .

فى صيف ١٨٢٨ انتشرت اشاعات فى الخليج عن قرب قيام السيد سعيد بهجوم شامل على البحرين ، ولكن السيد سعيد نفى هذا

الخبر عندما سئل عنه وقام بارسال هدايا الى الشيخ عبد الله بن حمد اتفتيت تلك الاشاعة ، غير ان عبد الله لم يقتنع ببادرة السيد سعيد وطلب من المقيم البريطانى الكابتن ديفيد ويلسون الذى حل محل ستانوس سنة ١٨٢٧ أن يتدخل، وعلى الرغم من أن المقيم لم يتمكن من اجابة عبد الله الى طلبه الا انه بعث برسالة الى طحنون بن شخبوط شيخ دبى ، الذى قيل أنه كان هو الآخر يقوم باستعدادات شبه عسكرية ، ينصحه فيها بعدم التورط فى النزاع حتى لا ينضم القواسم الى العتوب . الا أن الشيخ طحنون تجاهل نصيحة المقيم فى شهر اغسطس بعد أن أعلن سعيد الحرب على البحرين ، وفى شهر سبتمبر ابحر من مسقط الى أبو ظبى ، وهناك انضم اليه طحنون بفرقة من بنى ياس وبعض القبائل الأخرى ، ووصل الأسطول المشترك الى ساحل البحرين فى نهاية أكتوبر ، وبدأ فى فرض الحصار على قلعة المنامة ، وفى اليوم السادس من نوفمبر قصفت المنامة وهوجمت جزيرة مستره على بعد نحو نصف ميل على الجانب الشرقى للساحل . وكان سعيد يعتزم شن هجوم مباشر على المنامة بعد ايام قليلة ، غير أن بنى ياس قاموا يوم ٩ نوفمبر بالهجوم على الجفير الواقعة على الساحل الشرقى (١) .

وقبل أن يتمكن السيد سعيد من طلب عودتهم كان العتوب قد شنوا عليهم هجوما كاسحا ، ثم توجه السيد سعيد الى البر بمن معه من القوات فى محاولة لانقاذهم ولكنه اضطر الى الانسحاب ثانية الى البحر لينجو بنفسه من الموت . وقد دب الفزع فى قوات السيد سعيد من هول الكارثة التى لحقت برجالهم على الشاطىء فأسرعوا عائدين الى سفنهم بعد أن فقدوا سفينتين ، وبالرغم من الخسائر التى منى بها السيد سعيد فى الجفير وتقدر بـ ٥٠٠ رجل ،

---

(١) راس الجفير بروز يقع على بعد قليل الى الشرق .

كما ذكر ، فقد واصل حصاره للمنامة وأخذ يعيد تنظيم قواته لمعاودة الهجوم على العتوب غير أن ظهور وباء الكوليرا بين أفراد جيشه وخوفه من ظهور وباء الكوليرا بين أفراد جيشه وخوفه من أن يخونه بعض أنصاره قرر رفع الحصار والعودة الى مسقط (١) .

وقد طلب عبد الله شيخ البحرين من المقيم البريطانى تعويضات عن الاعتداء الذى وقع عليه وذكره بأن اشتراك طحنون بن شخبوط فى الهجوم يتعارض مع البند الرابع للمعاهدة العامة التى تحظر على الأطراف المشتركة ان تعتدى على بعضها البعض .

ولكن ويلسون رد عليه بأنه لابد من الأخذ بنظر الاعتبار قرار مالكولم الذى كان قد صدر فى بداية الصراع بين البحرين ومسقط ، بوجوب التزام البريطانيين بمبدأ عدم التدخل فى الاشتباكات البحرية بين دول الخليج وأوضح لعبد الله بأن البند الرابع للمعاهدة ينطبق على حروب القرصنة فقط . واتخذ عبد الله من رد ويلسون ذريعة لشن حملة انتقام على مسقط وابو ظبى فأرسل سبع سفن حربية الى الخليج سنة ١٨٢٩ لمهاجمة سفن مسقط وبنى ياس . وبعد ان يئس الأسطول البحرينى من العثور على اى سفن لمسقط وبنى ياس اعتدى على احدى السفن التابعة لمرباط على الساحل الجنوبى الشرقى لشبه الجزيرة ونهب حمولتها واعتراض أسطول للقراصنة سفينتين من السفن التابعة لمسقط وقاموا بنهبها . وقد اعتبر ذلك عملا سافرا من أعمال القرصنة، وعندما علم به ويلسون بعث بطرادين الى البحرين مع طلب باعادة البضائع المنهوبة ودفع

---

(١) مختارات بومبى مجلد ٢٤ ص ١٩٦ - ١٩٧ ، و (لمحة تاريخية لحكومة مسقط ١٨١٩، - ١٨٣١) و « دليل الخليج » تاليف لوريمر فصل / ١ ص ٨٥٢ - ٨٥٤ .

تعويض لأصحاب السفن المعتدى عليها فاضطر عبد الله الى الاذعان لطلب المقيم بسبب ما أسفرت عنه العملية من نتائج مؤسفة .

هذا الحادث أقنع حكومة بومباى باحتمال وقوع أعمال جديدة من اعمال القرصنة فيما لو استمر العداء بين مسقط والبحرين ولهذا طلب الى ويلسون فى شهر مايو ١٨٢٩ بأن يتوسط بين الأطراف المتنازعة لحل المشاكل بينهما سلميا . وقد بذل ويلسون أقصى ما فى وسعه غير ان جهوده تعثرت بسبب اصرار عبد الله على أن تلتزم الحكومة البريطانية بحماية الأطراف المعنية وبالرغم من الحاح سعيد على التزام بريطانيا بحماية الاتفاق الا أن ويلسون لم يكن يملك الخروج على سياسة عدم التدخل التى وضع أسسها كل من الفنستون ومالكولم كما تبين ايضا بأن تقديم ضمانات عن الاتفاقات التى تعقد بين أقطار المنطقة تلاقى معارضة بين دول الخليج لأنها تدفع بالحكومة البريطانية الى التدخل كطرف فى قضايا ظالمة بطبيعتها (١) وكنتيجة لذلك قرر ويلسون الانسحاب من الوساطة ، ولما كانت مطالب عبد الله غير معقولة فقد اقترح ويلسون على مالكولم ان تسحب الحكومة البريطانية سفن الحراسة من منطقة مصايد اللؤلؤ والتى تقرر ان ترابط فيها فى أشهر الصيف، وقد وافقه مالكولم على ذلك ، وتم سحب الوحدات فى موسم ١٨٢٩ ، وقد حل السلام أخيرا بين الأطراف المتصارعة فى ديسمبر من عام ١٨٢٩ عن طريق وساطة شيخ بوشهر ، واحتوى الاتفاق على عدم تدخل أى من الأطراف فى شئون الطرف الآخر ، وعلى أن يتنازل السيد سعيد عن الزكاة التى كانت تدفعها له البحرين ، وقد حصل

---

(١) محادثات حكومة بومباى السياسية حلقة ٣٨٧ مجلد ٤ رقم ٣٣ فى ١٨٣٠/١٠/٢٧ من ويلستون الى جى .ه. موريس (سكرتير الحاكم) يوليو ١٨٣٠

السيد سعيد على شروط افضل من الشروط التى سبق أن اقترحها ويلسون ، مما أدى بالمقيم البريطانى الى أن يعلق على ذلك الاتفاق بقوله ، ان الوساطة البريطانية قد تسببت فى اطالة أمد الصراعات بين هذه الدول ، أكثر مما أدت الى انهائها (١) على ان فشل السيد سعيد فى البحرين قد ترك آثارا عكسية عليه فهو ان لم يكن قد تخلص من عقدة السيطرة على البحرين فانه على الأقل قد تلقى درسا لن ينساه نتيجة لحملته على البحرين ولكى يعوض سعيد الفشل الذى منى به فى البحرين وجه اهتمامه الى ممتلكاته فى افريقيا ، وكان التمرد الذى وقع فى ممباسة ضده نذيرا بفقده لتلك البقعة أيضا ، ومن هنا أخذ يفكر فى اعتزال الحكم منذ بداية عام ١٨٢٦ ليعيش بقية حياته فى مستعمراته الافريقية وبالتالى أصبحت هذه المنطقة شغله الشاغل حتى أنه كان يقضى معظم أوقاته فى زنجبار الا ان غيباته الطويلة عن عمان بعد ١٨٢٩ اضعفت سيطرته على البلاد وشجعت زعماء القبائل المعارضة على تحدى سلطته الى درجة انها حرضت القواسم ثم الوهابيين على الاعتداء على عمان .

اما الأسلوب الذى اتبعه السيد سعيد فى مواجهة هذه التحديات فهو تهديد تلك القبائل التى يفيد فيها التهديد ، ومما طلة الوهابيين بغية ابعادهم عن عمان والاستعانة بحلفائه بنى ياس فى كبح جماح القواسم .

ان الصراع على التفوق والسيطرة بين هذه القوى المتصارعة كان السمة البارزة التى طبعت تاريخ ساحل القراصنة منذ سنة ١٨٢٩ حتى سنة ١٨٣٥ وهو صراع كانت نتيجته استنزاف قوى جميع الأطراف المشتركة فيه ونضوب

---

(١) من ويلسون الى موريس يوليو ١٨٣٠ انظر كذلك مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ١٩٧ ــ ١٩٨ (لمحة تاريخية لحكومة مسقط) ١٨١٩ ــ ١٨٣١ اعداد هنل ودليل الخليج اعداد لورمر فصل واحد ص ٥٥ ــ ٥٦ .

مواردها وامكانياتها الاقتصادية والبشرية فضلا عن تعريض أمن المنطقة للتهديد والخطر ، كما امتد ذلك الصراع الى المناطق البحرية مما عرض تجارة المنطقة الجنوبية من الخليج للخطر .

وعلى الرغم من ان سياسة الحياة التى انتهجتها الحكومة البريطانية ازاء الصراعات البحرية بين قبائل المنطقة وهى السياسة التى شرعهـا الفنستون وصادق عليها مالكولم كانت تحتم على حكومة بومباى أن تقف بمعزل عن تلك الصراعات منـذ عام ١٨٢٩ ، الا أنه قد تعذر وضع تلك السياسة موضـع التنفيذ .

ولو ان البريطانيين مارسوا تلك السياسة لما استطاعوا حمـاية السفن البريطانية العاملة فى هذه المنطقة(١) أو المحافظة على الكيان الاقليمى والسياسى لمسقط باعتبارها عنصر استقرار بالنسبة لأمن الخليج ، وفى أوائل عام ١٨٢٩

---

(١) بعد ان تورط بحارة السفينة البريطانية لمشادة فى الشـارقة فى شهر يونيه عام ١٨٢٩ عندما حاول بعض أفراد قبيلة القواسم الاستيلاء على بعض الأسلحة والمؤن من السفينة والتى كانت متجهة من مسقط الى ابوظبى اللتين كانتا محاصرتين من جانب القواسم قررت حكومة بومباى بأن تصادق على تصاريح السفر للسفن التابعة لها مع تقييدها بأن ترسو فى موانى مسقط وصحار والبصرة وبوشهر فقط وبالرغم من ان الحكومة العليا كانت تقدر دوافع السلطات فى بومباى الى اتخاذ هذا الاجراء فقد قررت منع ذلك على أسـاس ان السفن البريطانية غير مطلوب منها ان تتزود بهذه التصاريح لزيارة الموانى للدول المتحالفة مع بريطـانيا باستثناء الصين حيث كانت الشركة تمـارس اعمالها . وقد اضـطرت حكومة بومباى الى الاكتفاء بمطالبة ربابنة السـفن البريطانية التى تزور موانى الخليج بأن تحصل على موافقة المقيم السياسى=

حذر ويلسون مالكولم بأن الخطر قد يحيق بالسياسة البريطانية المتبعة فى المنطقة اذا ما تصدع مركز السيد سعيد كنتيجة لهزيمته على يد آل خليفة ، وقد وافقه مالكولم على رايه وكتب اليه يقول : انه مهما ارتكب هذا الأمير من اخطاء لتحقيق اطماعه التوسعية ، ومهما كان التدخل فى الصراعات البحرية القائمة بينه وبين بعض زعماء منطقة الخليج غير مضمون النتائج ، فليس من الحكمة ان نسمح لنفوذ هذا الأمير ودولته الصغيرة الموالية ان تتحطم لكى تحل محلها مجموعة من الدول الأخرى ، ولو حدث شىء من هذا فسيكون له آثار ضارة لحليف لنا لا نزال نستمد منه العون فى تأمين المصالح التجارية للهند البريطانية ، تلك المصالح التى كان والد هذا الأمير من المدافعين عنها والعاملين فى سبيل تنميتها . وان الزعماء الذين جعلتهم الظروف يتألبون ضده قد

= البريطانى فى حالة زيارتها لموانى خلاف مسقط وصحار والبصره وبوشهر فاذا ما رفضت تلك السفن نصائح المقيم فعليها الا تنتظر أى مساعدة منها فيما لو تعرضت بعد ذلك لأى صعوبات تعترضها فى المنطقة .

للاطلاع على حادث السفينة سمبرى انظر «مختارات حكومة بومباى» مجلد ٢٤ ص ٣٢٣ الى ٣٤٢ وكتاب هنل « نبذه تاريخية عن القواسم » ١٨١٩ ــ ١٨٣١ والمراسلات المتعلقة بالموضوع ــ محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٦ مجلد ٦١ رقم ١٠ فى ١٨٣٠/٣/١٠ من ويلسون الى موريس انسكرتير الأول لحكومة بومباى ١٨٣٠/١٢/٢٢ مجلد ٦٤ رقم ١٧ فى ١٨٣٠/٦/٢٣ من جورج سونتن (سكرتير الحاكم العام) الى موريس ١٨٠/٣/٢٦ وسجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٥٠ من مجلس الحاكم العام الى مجلس ادارة الشركة ١٨٣٠/١١/١٦ (رقم ٧ الادارة السياسية) .

يستغلون الفرصـــة التى قد تحققها لهم تلك النجاحات لممارسة القرصـــنة بدلا من استغلالها فى الأغراض التجارية (١) .

بعد وقت قليل تعرضت آرء مالكولم للاختبار ، ففى شــهر ديسمبر من عام ١٨٢٩ قام السيد سعيد بمحاولة غير موفقة لضم ظفار فى أعقاب وفاة محمد عقيل الذى كان يحكمها فى ذلك الوقت ، وقد أبحر السيد سعيد الى افريقيا الشرقية لقمع ثورة أهالى ممباسا وقبل ســـفره حاول ان يتخذ الاحتياطات لعدم قيام اى تمرد ضد حكمه فى عمان فأودع ابن عمه هلال بن محمد أقوى زعماء القبائل الرئيسية فى عمان ووالى السويق السجن بقلعة الجلالى ، ولكنه ما كاد يغادر البلاد حتى قامت شقيقة هـــلال السيدة خوخة بالاستيلاء على السويق وتحريض القبائل على التحرك لاطلاق سراح شقيقها . وقد اســـتغل السيد حمود بن عزان زعيم الركن الأصفر لآل بوسعيد الفرصة فأعلن نفســه حاكما على صحار التى كان يعتبرها الاقطاعية الوراثية لعائلته قبل أن يستولى عليها السيد سعيد قبل وفاة عزان بن قيس والد السيد حمود سنة ١٨١٤(٢) ولم يستطع السيد محمد بن سالم ابن أخ السيد سعيد والذى عينه نائبـــا عنه قمع ذلك التمرد ، فبعث برسالة عاجلة الى ويلسون واخرى الى مالكولم مباشرة يطلب فيهما مساعدته ، وكان أول ما طرأ على ذهن ويلسون هو أن القواسم قد يستغلون الوضع لاجتياح عمان والاعتداء على السفن العمانية ،

---

(١) ملخص لرسائل الخليج ص ١٨٥ ، من سكرتير حكومة بومبــاى الى المقيم السياسى البريطانى فى ١٨٢٩/٧/١ .

(٢) عزان بن قيس هو ابن قيس بن أحمد واحد انجال مؤسس أسرة آل بوسعيد والذى اعطيت له الولاية على صحار بعد دمج بركا اليها سنة ١٧٩٣

ولهذا أوعز الى الطراد افريتيس بالتوجه الى ساحل القرصنة فى أوائل شهر فبراير سنة ١٨٣٠ ومعه رسالة موجهة الى سلطان بن صقر وغيره من شيوخ الساحل يحذرهم فيها من الاعتداء على عمان أو السفن العمانية وبعد أن سلم الطراد الرسائل الى زعماء الساحل توجه الى مسقط لتدعيم موقف السيد محمد بن سالم(١) وقد أثنى مالكولم على التحرك الفورى لويلسون وعلى الأخص انه قد جاء بالغاية المنشودة دون أن يؤدى الى الخروج على السياسة المرسومة ، وهى التمسك بسياسة الحياد وعدم التدخل الا فى الحالات الهامة وبطريقة فعالة . كذلك كلف مالكولم ويلسون بأن يحذر حمود بن عزان بوجوب احترام سلطة السيد سعيد وبأن يبقى طرادات الوحدة فى حالة استعداد الدفاع عن مسقط اذا اقتضت الضرورة .

وفى ٩ مايو ١٨٢٣ عاد السيد سعيد من افريقيا وبعد أن فشل فى استرداد ممباسا من المزاريع ولم يعرب عن شكره لويلسون على المساعدة التى قدمها دعما للحكم أثناء غيبته ، وانما على العكس من ذلك فقد حاول أن يقلل من خطورة الأحداث التى وقعت فى البلاد خلال سفره ، وطلب الى الطراد افريتس بالسفر كما أعرب عن استيائه الى المقيم البريطانى حول الأوضاع السيئة التى وصلت اليها البلاد (٢) ومهما كان شعور السيد سعيد فى تلك اللحظة فمن المحتمل على اى حال أن يكون استياؤه من ويلسون نتيجة الاحراج الذى وقع فيه بعد أن انكشف ضعف مركزه من وجود الطراد البريطانى فى

---

(١) مجموعة مجلس ادارة الشركة مجلد ١٣٩٨ مجموعة رقم ٥٥٤٤٠ من ويلسون الى نوريس ١٨٣٠/٢/٦ .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٧ مجلد ٤ رقم ٣١ — ١٨٣٠/١٠/١٣ من ويلسون الى نوريس ١٨٣٠/٨/٣١ .

ميناء مسقط — فان الحقيقة التى لاشك فيهـا أن نفوذه فى عمان قد تدهور كثيرا ، وأن الهزائم التى منى بها فى البحرين وممباسا قد هزت القـوة التى كانت ترتكز عليها دعائم حكمه وعلى العكس من الامام أحمد بن سـعيد وائمة اليعاربة الذين كانوا يستمدون سلطتهم أساسا من تحالفهم مع القبائل الداخلية فقد كان السيد سعيد مثل والده سلطان بن احمد يعتمد فى حكمه اساسا على التجارة والأعمال التجارية ، وكان يعتمد بالتالى فى سلطته على موارده التجارية والملاحية ، وفى عام ١٨٣٠ اتسعت الفجوة بينه وبين القبائل الداخلية ، ويعود ذلك فى المقام الأول الى تعيينه لولاة لم يكونوا يتمتعون بتأييد كبار زعماء القبائل كذلك فان قضية دفع اموال الى شيخ آل بوفلاح فى أبو ظبى لقاء اشرافهم على المداخل الشمالية لعمان كان سياسة غير فعالة لدعم الحكم فى مسقط ، ومع ذلك فقد كان السيد سعيد يفضل الجرى وراء أوهام الفتوحات الخارجية بدلا من الاضطلاع بمهمة دعم الكيان الداخلى لحكمه .

وقبل أن يغادر السيد سعيد الى افريقيا الشرقية فى ديسمبر عام ١٨٢٩ ذكر لويلسون بأنه ينوى الذهاب الى مكة بعد تسوية مشـكلة ممباسا وانه سيتغيب عن البلاد لمدة ثلاثة سنوات ، وعلى الرغم من انه عاد من أفريقيا فى شهر مايو ١٨٣٠ الا انه ما كاد يصل الى العاصمة حتى ابلغ المقيم السياسى بأنه ينوى مساعدة أمير اقليم فارس على اخضاع الشيخ عبد الرسول حاكم بوشهر بفرض حصار على ميناء تلك المدينة ، وبالرغم من أن ويلسون حاول ان يصده عن ذلك الاجراء الأحمق الا أنه فشل ، وبقى سعيد متمسكا بأذيال مغامراته ، وقد تنبأ ويلسون أيضا انه فى حالة انهيار مركز السيد سعيد أمام خصومه فى عمان كالوهابيين مثلا فمن المحتمل أن ينقل مقر الحكم الى زنجبار حيث سيظل هناك يعانى من تأنيب الضمير الذى سببه له سوء تقديره للأمور

في السنوات الأخيرة (١) ولم يكشف شيء عن ضعف السيد سعيد كما كشف اخفاقه في ازاحة حمود بن عزان عن صحار وغيرها من المناطق الواقعة على ساحل الباطنة التي استولى عليها حمود ، وفي أواخر عام ١٨٣٠ أرغم السيد سعيد على الاعتراف بحمود واليا على صحار مقابل زكاة سنوية قدرها ٨٠٠٠ ريال نمسوى يدفعها اليه ، وعلى الرغم من أن السيد سعيد قد نقض هذا الاتفاق في أوائل عام ١٨٣٠ وقام بفرض حصار على صحار فقد بقي حمود متحصنا داخل المدينة وتمكن من انزال خسائر جسيمة بقوات السيد سعيد ثم جدد هذا الاتفاق .

وعلى اثر ذلك غادر السيد سعيد في شهر ديسمبر الى الساحل الافريقي للقيام بمحاولة أخرى لاخضاع ممباسا (٢) وكما حدث في عام ١٨٢٩ فقد أسفر غيابه عن عمان الى قيام ثورة فيها ، وكان أول من رفع علم هذه التمرد هو السيد سعود بن على بن سيف والى بركا وابن أخ بدر بن سيف الذي كان سلف السيد سعيد في الحكم ، وكان سعود أحد الثالوث الذي أوكل السيد سعيد اليه مقاليد الحكم في السلطنة أثناء غيابه أما الاثنان اخران فكانا نجله الأكبر هلال والى السويق ، وابن أخيه محمد بن سالم والى مسقط ، وقد قام سعود باعتقال زميليه في الحكم في ابريل عام ١٨٣٢ وزج بهما في سجن ببركا . وقد استغل حمود بن عزان الظروف فقام بحصار الرستاق بالاشتراك مع هلال بن محمد الذي كان لاعتقال السيد سعيد له سبب في التمرد السابق .

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباي حلقة ٣٨٧ مجلد ٤ رقم ٣١ ـ ١٣ اكتوبر ١٨٣٠ من ويلسون الى موريس بتاريخ ٣١ اغسطس ١٨٣٠ .

(٢) مختارات حكومة بومباي مجلد ٢٤ صفحة ٢٠١ ، ٢٠٢ وكتاب « نبذة تاريخية عن حكومة مسقط » (١٨١٩ ـ ١٨٣١) تأليف هانيل .

وقد أمكن فك الحصار عن الرستاق بمساعدة محمد بن ناصر شيخ بنى جابر ومستشار السيد سعيد الذى حشـــد نحو ١٥٠٠ فرد من الغافرية لمهاجمة البلدة ، وفى هذه الاثناء تولت شئون الحكم فى مسقط السيدة موزة بنت احمد عمة السيد سعيد . وقد أظهرت هذه السيدة الشجاعة والطاعنة فى السن كفاءة وروحا أكثر من اقاربها الذكور وبعثت بنداء للمساعدة الى حاكم بومباى ايرل اوف كلير والى المقيم البريطانى الجديد فى الخليج دى اى بلين الذى كان قد خلف ويلسون لتوه ، وقد تحرك بلين بنفس السرية التى تحرك بها خلفه ويلسون قبل عامين فأوفد مساعده اللفتنانت هانيل الى مسقط مـع طرادين هما تيجريس والفنستون كما كتب الى شيوخ القراصنة يحذرهم من التدخل فى القتال الدائر فى عمان (١) .

غير أن ذلك التحذير وصل متأخرا فعند وصول هانيل الى باسيدو علم أن سلطان بن صقر تحرك عند أول سماعه بالامدادات فى عمان أرسل اسطوله الى شبه جزيرة مسندم واحتل دبا وخور فكان على ساحل الشميلية شمال صحار ، كما كان راشد بن حمد شيخ عجمان واحد عمـلاء القواسم قد خرج هو الآخر بسفنه الحربية الى البحر واستولى بالفعل على مجموعة من السفن العمانية وبعض سفن ساحل مكران ، اما هانيل فقد واصل رحلته بالطرادين من باسيدو الى مسقط وفى طريقه توقف فى كل من صحار وبركا حيث علم

---

(١) مجموعة مجلس ادارة الشركة مجلد ١٤٣٠ رقم ٦٧٢٦ من السيدة موزة الى حكومة بومباى ٨ ابريل ومن بلين الى نوريس ٧ مايو سنة ١٨٣٢ ومن بلين الى هانيل بنفس التاريخ انظر كذلك مجموعة بومباى المجلد ٢٤ ص ٢٠٣ — ٢٠٤ للفتنانت راى بى كامبل نبـذة تاريخيـة لحـكومة مسـقط ١٨٣٢ — ١٨٤١ .

هناك أن نجل السيد سعيد وابن أخيه قد أفرج عنهما بفضل جهود السيدة موزة بعد دفع فدية عنهما . وعند وصول هانيل الى مسقط يوم ٢٦ مايو كان الثالوث الحاكم هناك فأخبروه بأن المرحلة الخطرة من التمرد قد انتهت ، ومع ذلك فقد قرر هانيل أن يترك أحد الطرادين وهو الفنستون فى مسقط للدفاع عنها (١) وحتى فى هذه المرة لم يعرب السيد سعيد عن تقديره للمساعدة التى قدمت اليه غير أن يلين تصور أن السيد سعيد لم يكن يقصد شيئا من ذلك وحتى لو كان السيد سعيد قد تعمد ذلك فانه يعتبر المساعدة البريطانية له مسألة بديهية .

بعد ستة أعوام على تدمير ابراهيم باشا للدرعية مقر الوهابيين سنة ١٨١٨ بقى المصريون مسيطرين على نجد (١) وعلى اى حال فقد كانت المعركة الفعلية على السلطة خلال هذه السنوات تدور بين الاحياء من الأسرة السعودية

---

(١) مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٣٢٩ (نبذة تاريخية عن قبيلة القواسم العربية) ١٨٣٢ — ١٨٤٤ تأليف اللفتنانت ايه بى كمبل .

(٢) (افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٧٤) كوبلاند الفصل الثانى ص ١٨٩، ١٩٠ فى تحديد تاريخ الثورة السعودية لسنة ١٨٢٨ ويذكر أيضا ان عودة السيد سعيد قد حسمت الموضوع وقد قام غولين بمسح الساحل الشرقى لافريقيا بناء على تعليمات من وزارة البحرية الفرنسية وكان على ظهر الفرقاطة دورسيدى سنة ١٨٤٦ الى سنة ١٨٤٨ وتضم هذه الوثائق بيانا عن عملية المسح هذه ووصفا مفصلا للمسائل التاريخية وغيرها حول علاقة عمان بزنجبار ويعتبر غولين من اكثر المطلعين حول هذا الموضوع واكثرهم صحة عن تاريخ هذه الفترة.

وزعماء القبائل التى كانت تعارضهم وفى أواخر عام ١٨١٩ أو بداية عام (١) ١٨٢٠ كان مشارى بن سعود شقيق الامير السابق عبد الله هو المسيطر على الدرعية ولم يدم حكمه الا بضعة اشهر وانتهى بظهور الرجل الذى كان يؤيد عودة السعوديين الى الحكم وهو تركى بن عبد الله حفيد محمد بن سعود أول أمير اعتلى دست الحكم (٢) وابتداء من ١٨٢٠ حتى سنة ١٨٢٤ ظل تركى يشن حروبا متواصلة ضد المصريين والقبائل المعادية له وانتهى هذا الصراع بانسحاب المصريين من الرياض فى شهر اكتوبر ١٨٢٤ وخضوع معظم مناطق نجد لتركى بعد ذلك ، ومنذ ذلك اليوم أصبحت الرياض التى لا تبعد الا بضع أميال الى الجنوب من الدرعية عاصمة السعوديين وقد أمضى سعود السنوات الخمس الأولى من نجاحه فى تثبيت حكمه لنجد ، ولم يتمكن من الاستيلاء على الاحساء من شيوخ بنى خالد محمد وماجد العيار قبل خريف عام ١٨٢٩ وقد نجح هو ونجله فيصل فى سحق مقاومة بنى خالد عبر سلسلة من المعارك انتهت بسقوط الهفوف والمناطق الساحلية خلال ربيع سنة ١٨٣٠ (٣) . وبعد وقت قصير من استرجاع الوهابيين للأحساء بدأت

---

(١) يختلف المؤرخون حول هذا التاريخ ففى الوقت الذى يحدد لوريمر فى « دليل الخليج » فصل ١ ص ٢٠٩٣ سنة ١٨١٩ يرى فلبى فى مؤلفه « السعودية العربية » ص ١٥١ على غرار ابن بشر أنها حدثت فى شهر مارس ١٨٢٠ .

(٢) لم يكن كما يذكر كثرة من المؤرخين نجل الأمير عبد الله بن سعود الذى اعدم فى القسطنطينية سنة ١٨١٨ .

(٣) افضل مرجع لهذه الأحداث هو كتاب تاريخ نجد جزء ٢ ص ١ — ٣٨ تأليف ابن بشر الذى اعتمد عليه فلبى بعد حذف بعض المقاطيع فى مؤلفه =

تظهر آثار ذلك على امتداد سواحل الجزيرة العربية وقد توقع راشد بن حمد شيخ عجمان الذى سر بتلك الأحداث أن تلك التطورات سوف تؤدى الى العودة الى القرصنة البحرية بتحريض من الوهابيين وانطلاقا من هذا التصور طلب الى تركى أن يعينه نائبا عنه فى المنطقة الساحلية ، ولكنه كما يذكر لوريمر تسلم ردا فاترا على اقتراحه يفيد ، بأن الأمير الوهابى يعتبر ، وسوف يظل يعتبر ، سلطان مسقط وشيخ الشارقة الزعيمين الوحيدين لقبائل عمان ، وكان تركى قد عقد العزم على أن لا يعيد أخطاء أسلافه من الأمراء ، وكان كما أشار اللفتنانت هانيل المقيم البريطانى بالنيابة شخصا أكثر ثقافة من الأمراء السـابقين ، وانه كان متقيدا فى خطواته بمبادىء السـياسة على العكس من الزعماء الوهابيين السابقين الذين كان حماسهم لنشر العقيدة الوهابية اكثر من حماسهم للحكم (١) ولكى يؤكد رفضه القاطع لمقترحات راشد بن حمـد كلف شيخ عجمان فى منتصف سنة ١٨٣١ بابلاغ حكومة بومباى رسالة منه يعبر فيها عن رغبته فى اقامة علاقات ودية مع الحكومة البريطانية ، وقد ردت الحكومة البريطانية عليه برسالة تبادله فيها نفس الرغبة وارسلتها اليه عن طريق المقيم البريطانى فى الخليج . وعلى أية حال فقد ظل راشد بن حمد مصمما على العودة الى القرصنة سواء بتأييد من الوهابيين او بدونهم ، وفى مستهل عام ١٨٣٢ انتهز فرصة التمرد فى عمان فشن هجوما على سفن مسقط وقام بنهب بعض السفن التابعة لساحل مكران وسفينة

= « السعودية العربية » ص ١٤٩ — ١٦٣ كذلك انظر مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٩٧ — ٤٩٩ ونبذة تاريخية عن قبيلة الوهابيين العربية ١٨١٩ — ١٨٣١ ودليل الخليج تأليف لوريمر مجلد ١ ص ١٠٩٣ — ١٠٩٥ .

(١) مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٣٩ .

تابعة لكتش وقد قام اللفتنانت هانيل بزيارة الى ساحل الخليج فى بداية يوليو سنة ١٨٣٢ للحصول على تعويض لأصحاب السفن المتضررة ، وعند وصوله الشارقة أبلغه حاكمها القاسمى سلطان بن صقر شيخ عجمان بأن راشد بن حمد لم يعد يخضع لسلطته ، وانه على هانيل أن يحصل على التعويض من راشد مباشرة ، وقد وافق هانيل على ذلك وان كان قد لاقى صعوبات كثيرة فى محاولته (١) ومما لاحظه هانيل فى مقابلته للشيخين أنهما كانا يختلفان فى موقفيهما من دعوة الوهابيين الى الحكم وبخاصة من احتمال عودتهم الى غزو عمان مرة أخرى ، وعلى حين كان راشد يرحب بعودة النفوذ الوهابى بدون تحفظ كان سلطان يبدى مخاوفه من ذلك ، وعلى الرغم من أنه كان يفضل وجود حليف قوى الى جانبه فى صراعه ضد آل بوفلاح شيوخ ابوظبى غير أنه لم يكن يطمئن الى الوهابيين الأقوياء والى وجودهم على مقربة من حدوده ، وكان سلطان فى شهر نوفمبر ١٨٢٥ قد استفسر من الكولونيل ستانوس بشىء من اللباقة السياسية ما اذا كانت الحكومة البريطانية ستساعده فى الاحتفاظ باستقلاله لو استعاد الوهابيون نفوذهم السابق فى شبه الجزيرة، وبماذا يرد عليهم لو انهم طلبوا أن ينضم اليهم للقيام بهجوم مشترك على مسقط، وقد أجابه ستانوس بأنه لو فكر فى اقامة علاقات مع الوهابيين فان البريطانيين لن يؤيدوه ، وقد يؤدى ذلك الى عودة أعمال القرصنة ، كما أنه لن عقد أى اتفاقات معهم تهدد مركز السيد سعيد فسوف يعتبر عمله موقفا عدائيا، وقد أكد الفنستون هذا الموقف حين ذكر بأنه على الرغم من أن القيام باجراء ضد الوهابيين لم يكن واردا طالما انهم يحصرون نشاطهم على البر الا أن

---

(١) مجموعة مجلس ادارة الشركة مجلد ١٤٣٥ رقم ٥٦٧٢٦ من هانيل الى بلين ١٨٣٢/٧/٣ .

حكومته لا يمكنها أن تغض الطرف فى حالة وقوع غزو لعمان كما أنها لن تشجع مثل هذه الأعمال العدوانية لعدم اعلان اهتمامها بهذا الأمر ، ولم يثر سلطان بن صقر هذا الموضوع مرة اخرى حتى شهر يوليو ١٨٣٠ عندما اقترح على المقيم البريطانى فى أعقاب استيلاء تركى بن عبد الله على الأحساء بأن تشترك الحكومة البريطانية مع قبائل الساحل الغربى فى وقف التوسع الوهابى وقد رفض اقتراحه هذا وقيل له بأن السياسة البريطانية فى الخليج مبنية على مكافحة القرصنة فحسب ، ولا شأن لها بالسياسات الداخلية لسكان المنطقة . وبعد فترة قصيرة تجددت مخاوف سلطان حول نوايا تركى بعد ان رفض الأمير الوهابى مقترحات راشد بن حمد (١) .

ولما كان تركى مشغولا باهتمامات اخرى فانه لم يفكر بعد فى الاهتمام بسواحل القرصنة ، ولكنه فى نهاية عام ١٨٣٠ دعا عبد الله بن احمد حاكم البحرين الى الاعتراف بسلطته ودفع الزكاة بالاضافة الى دفع مبلغ ٤٠٫٠٠٠ ريال نمساوى عن بعض الخيول التى تركها الوهابيون فى البحرين اثناء انسحابهم كما انه طالب بتسليم قلعة الدمام التى كانت فى يد آل خليفة فى ذلك الوقت الى بشير نجل رحمة بن جابر الذى اصبح احد صنائع الوهابيين . وقد طلب عبد الله تأييد البريطانيين فى رفضه لطلب الوهابيين ، ولكنه تلقى نفس الجواب الذى تلقاه سلطان بن صقر سابقا ، وفى عام ١٨٣٠ أوفد عبد الله مبعوثا خاصا لمفاوضة تركى ، وتوصل الجانبان الى اتفاق تعهد بموجبه عبد الله بالاعتراف بالأمير الوهابى كسلطة عليا وبأن يدفع له الزكاة المقررة

---

(١) مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٣١٩ و ٣٢٤ــ ٣٢٥ نبذة تاريخية عن القواسم ١٨١٩ ــ ١٨٣١ اعداد هانيل .

مقابل ضمان الامير الوهابى للسيادة الاقليمية لحاكم البحرين ، وهكذا صرف النظر كما يبدو عن موضوع تسليم قلعة الدمام ، أما بشير بن رحمة بن جابر فقد عين مسئولا عن الطاروت بدلا من القطيف (١) .

كما اجرى السيد سعيد اتصالا هو الآخر بتركى بعد احتلاله للأحساء يعرض عليه الخضوع لسلطته مقابل مساعدته فى الهجوم على البحرين (٢) ورغم أن تركى رفض العرض مفضلا ان يعالج موضوع البحرين لحسابه الخاص الا ان ذلك قد أثار اهتمامه كدليل على عدم اكتراث السيد سعيدبمصلحة عمان كما ظهرت أدلة اخرى على هذا الموقف ، فقبل عامين من ذلك التاريخ قامت قوة بقيادة عمر بن عوفيصان حاكم الأحساء بالاغارة على واحة البريمى ولم يعترض السيد سعيد أو يتحرك ضد الوهابيين . وفى سنة ١٨٣٠ غادر بعض المبعوثين العمانيين موفدين من بعض زعماء القبائل المعادية للسيد سعيد للاتصال بالأمير تركى فى الأحساء (٣) كما كشفت حركات التمرد التى وقعت بعد ذلك عن ضعف مركز السيد سعيد بصورة أكثر . وهكذا اصبح الوقت ملائما للانقضاض على عمان لانتزاع ما يمكن انتزاعه من الحاكم . وفى أواخر

---

(١) مختارات بومباى ص ٣٨١ نبذة تاريخية عن قبيلة العتوب العربية . ١٨١٩ — ١٨٣١ ودليل الخليج « اعداد لوريمر مجلد ١ ص ٨٥٦ — ٨٥٧ .

(٢) دليل الخليج مجلد ١ صفحة ٨٥٦ — ٨٥٧ اعداد لوريمر .

(٣) راجع « تاريخ نجد جزء ٢ صفحة ٣٨ تأليف ابن بشر » وعلى الرغم من ان هذا المؤرخ يحدد القبائل التى انضمت الى القائد الوهابى فقد يكون بعضها جاء من راشد بن حمد حاكم عجمان ومن الزعماء الآخرين ربما يكونون من امثال حمود بن عزان والى صحار .

سنة ١٨٣٢ أصدر الأمير تركى امرا الى عمر بن عوفيصان لاعداد حملة ضد عمان .

زحف عمر بن عوفيصان من الأحساء بقوات قوامها ٣ آلاف رجل فى منتصف شهر يناير سنة ١٨٣٣ وبعد أن اجتاز منطقة الظفرة وصل الى واحة البريمى يوم ١٨ فبراير ، وبمجرد وصوله احتل القلعة الرئيسية قصر الخندق وبعد ذلك طالب القبائل المجاورة بدفع الزكاة وقد اشتمت القبائل من هذا الطلب أن الانضمام الى القائد الوهابى سوف يجلب لهم الغنائم ، ولهذا التفوا حوله ، كذلك زاره رسل من راشد بن حمد وسلطان بن صقر (١) وكان يبدو أن عمر بن عوفيصان لم يكن على عجلة من امره ليتحرك ضد السيد سعيد ، ولهذا بعث برسل الى مسقط يؤكد له بأن مجيئه الى عمان هو لمساعدة السيد سعيد على معارضيه (٢) لكن بن عوفيصان كان يخشى شيئا واحدا ، وهو ان يتعرض لهجوم من قبل طحنون بن شخبوط شيخ ابو ظبى الذى كان فى وضع يسمح له بقطع خطوط مواصلاته مع الأحساء . غير أن طحنون بن شخبوط لقى هو الآخر نفس المصير الذى تعود ان يلقاه حكام آل بو فلاح ، ففى شهر ابريل من عام ١٨٣٣ اغتاله شقيقاه خليفة وسلطان ، ثم تولى خليفة بعد

---

(١) نفس المصدر صفحة ٤٤ وملفات الممثلية البريطانية فى الخليج ومن وكيل الممثلية فى الشارقة الى المقيم لبريطانى ١٣ يناير ، ١٥ ، ٢٤ فبراير ١٨٣٣ .

(٢) ملفات الممثلية البريطانية فى الخليج الكتاب ٣٧ من الوكيل فى مسقط الى المقيم ٢٢ مارس ١٨٣٣ كذلك فانه لم يتردد بأن يتبادل الرسائل مع عدو سعيد الأكبر ونعنى به حمود بن عزان وان يقبل منه منحة مقدارها ١٥٠٠ ريال دمسوى (نفس المصدر) .

ذلك المشيخة، غير أن آل بو فلاسه وهم أقوى الفئات فى قبائل بنى ياس رفضت الاعتراف بسلطته وهاجرت الى دبى الأمر الذى أضعف مركز خليفة كما أن خوفه من ان يواجه سخطا عاما نتيجة اغتياله للشيخ طحنون الذى كان يعد من أكفأ الحكام وأشجعهم قد اضطره للاذعان الى عمربن عوفيصان(١). وقد بدأ القائد الوهابى فى تشديد الضغط على السيد سعيد مطالبا بخضوعه لسلطة تركى بن عبد الله وبدفع الزكاة المقررة للأمير الوهابى . ولكن السيد سـعيد كتب فى شهر يوليو الى بلين المقيم البريطانى فى ذلك الوقت يذكره بأنه فى وضع خطير جدا وبأنه غير واثق فيما اذا كان يمكنه الصمود أمام عمر بن عوفيصان أم لا . ورغم تعاطف بلين مع السيد سعيد الا انه لم يكن متأكدا من أن التعلميات التى لديه تسمح له بمساعدة السيد سعيد ولهذا نصحه بمحاولة التفاهم مع الوهابيين (٢) ، وبعد شهر أبلغ السيد سعيد بلين انه قد توصل الى اتفاق مع عمر بن عوفيصان على أن يحترم كل طرف حدود الطرف الآخر على أساس أن تمتد حدود السيد سعيد الى جعلان وتمتد حدود الوهابيين الى القطيف ، وان يتعاون الطرفان على قمع أى حركات للتمرد والثـورة فى أراضيهم ، غير أن سعيد اخفى عن بلين موضوعا آخر وهو تعهده بدفع زكاة

---

(١) سجل الرسائل الرسمية لحكومة بومباى مجلد ١٦ من مجلس الحاكم الى مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٤ اغسطس ١٨٣٣ (رقم ٣١ الادارة السياسية) ومختارات بومباى مجلد ٢٤ صفحة ٤٧١ وكتاب نبذة تاريخية عن قبيلة بن ياس العربية ١٨٣٣ — ١٨٤٣ تأليف اللفتنانت كمبل .

(٢) مجموعة مجلس الادارة مجلد ١٤٣٥ رقم ٥٦٧٢٦ من بلين الى السكرتير السياسى بحكومة بومباى ٢٥ يونيو ١٨٣٣ .

سنوية بواقع ٥٠٠٠ ريال نمساوى الى حكومة الرياض (١) ، وبعد ذلك مباشرة سافر بن عوفيصان الى الأحساء محملا بالغنائم التى قدرت بـ ١٥ ألف ريال نمساوى و ٣٠٠ بعير وقد ترك وراءه نائبه محمد بن عبد العزيز على رأس حامية قوامها ٧٠ جنديا ».

ومن الصعب ان نفهم ما الذى حمل السيد سعيد الى ذلك الاستسلام للوهابيين، صحيح أن مركزه داخل عمان لم يكن قويا كما ينبغى لكنه كانت لديه كل الامكانيات لدحر هجوم بن عوفيصان كما لا يمكن أن تكون عمان فريسة سهلة كما تصور السيد سعيد ، وكان السيد سعيد نفسه مقاتلا وشجاعا وهى الصفة التى اكتشفها فيه كل الأوربيين الذين قابلوه ، فقد كتب اللفتنانت جى آر ولستد من الأسطول الملكى فى سنة ١٨٣٥ يصف السيد سعيد بقوله « طويل القامة مهيب ذو ملامح رقيقة ولكنها مؤثرة دمث الاخلاق وقور المحيا ، وكان السيد سعيد فى ذلك الوقت فى الخامسة والأربعين من عمره وأضاف ولستد فى حديثة عن السيد سعيد يقول :

لقد احتفظ الامام فى سلوكه الشخصى ببساطة البدوى ، فهو متقشف فى اعتدال ، ولا يرتدى المجوهرات وان قميصه اذا استثنينا جودة القماش ليس افخر من قمصان كبار مواطنيه وهو يقابل المواطنين من غير أبهة أو بروتوكولات وأن حكومة هذا الأمير تتميز بالبعد عن الضرائب المجحفة والقوانين العرفية وذلك لما يبديه الحاكم من روح التسامح تجاه أصحاب الأعمال الوافدين الى مسقط من الدول الأخرى وللتسامح العام أزاء كافة المذاهب والمعتقدات ومن ناحية أخرى فان نزاهة هذا الحاكم واستقامة خلقه وعدالته وعدم مغالاته

---

(١) مختارات بومباى مجلد ٢٤ صفحة ٢٠٦ (نبذة تاريخية عن مسقط ١٨٣٢ ـ ١٨٤٤) اعداد كمبل .

فى العقوبات التى يفرضها على مواطنيه فضـــلا عن الحرص الذى يبديه فى سبيل تحقيق الخير لرعاياه قد اكسبه اعجـــاب واحترام سكان المدن مثلما اكسبته ليبراليته وشجاعته حب الوطنين البدو (١) .

غير أن شعبية سعيد لم تكن تمتد الى المناطق الداخلية من البلاد الامر الذى يفسر بلا ادنى شك اعراض تلك القبائل عن انتخابه اماما لهم ، ولا توجد أسباب مقنعة عن فشل السيد سعيد فى تولى الامامة ، وقد يكون عزوفه عن الامامة هو أحد تلك الأسباب ، ولكنه من المؤكد الى حد كبير انه لم يكن ليتولى الامامة لو انه سعى لها ، ذلك ان المفاهيم النظرية لبعض القبائل الاباضية المتطرفة قد اهتزت بسبب المعتقدات الوهابية الجديدة الوافدة على المنطقة وكانت النتيجة انهم اصبحوا اقل حماسا لانتخاب امام جـــديد وان كانوا لا يخفون اهتمامهم بالنتائج التى بدت تنتشر عن انتخاب خلف للامام احمد بن سعيد والى تحديدهم للخصائص التى يجب أن تتوفر فى الامام المرشح ، واذا نظرنا الى الموضوع من زاوية عملية فقد كان غياب السيد سعيد المتكرر عن البلاد يحول بينه وبين ممارسة الوظيفة الاساسية للامام وهى قيادته لصلاة الجماعة . كما كان اختياره لمســقط كعاصــمة لحكمه

---

(١) « رحلات الى الجزيرة العربية » فصل ١ ص ٦ — ٨ للاطلاع على نموذجين لهذا التقييم للسيد سعيد من قبل اثنين من الرحالة الامريكيين رحلة الى العواصم الشرقية لكوشين والصين وسيام ومسقط ... خـــلال اعوام ١٨٣٢ و ١٨٣٣ و ١٨٣٤ طبعة نيويورك ١٨٣٧ ص ٣٥١ — ٣٦١ وقصة رحلة بحرية حول العالم خلال الأعوام ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ مجلدين طبعة لندن ١٨٣٨ فصل ١ ص ١٠٨ — ١٠٩ .

وتفضيلها على الرستاق قد أضاف صعوبات أخرى الى المشكلة (١) .

ان التقديرات التى أعدت عام ١٨٣١ لقوات السيد سـعيد المسلحة تحددها (٣٠٠٠) جندى نظامى تحت السلاح يضاف اليهم عشرة آلاف يمكن حشدهم من القبائل فى حالات الطوارىء (٢) اما الجيش فكان جنوده النظاميون مسلحين بالبنادق والرماح والسيوف .

غير ان قبائل الداخلية كانت تنظر بازدراء الى جيش السيد سـعيد بل ان السيد سعيد نفسه لم يكن يفخر بجيشه وبالدور الذى كان يقوم به لصالحه وكان يدفع للجندى الواحد من ٣ الى ٥ ريالات فى الشهر ، وكان على الجنود أن يشتروا السلاح بانفسهم ، ويشمل أهمال السيد سعيد للجيش الثكنات والقلاع التى كانوا يرابطون فيها على امتداد ساحل عمان وقد تدهورت حالة القلعتين الرئيسيتين فى مسقط وهما الجلالى والميرانى نتيجة لذلك الاهمال . فالقلعة الشرقية (الجلالى) كانت متآكلة ومهترئة ومن وصفه لهذه القلعة جاء فيه « ان القلعة محاطة بثلاثين مدفعا كانت كلها مليئة بالثقوب والخدوش فيما عدا اثنين او ثلاثة من المدافع النحاسية التى خلفها البرتغاليون وكانت مرفوعة فوق عربات رديئة الصنع .

وعلى أى حال كانت معدات السيد سعيد الحربية معدات متواضعة فقد كان اسطوله البحرى على العكس من ذلك . فقد شاهد اللفتننانت أج هارت

---

(١) لا تختلف رواية بادجر عن هذه الا اختلافا بسيطا فى كتابه «ائمة وسلاطين عمان» ملحق (١) ورغم التحقيقات التى اجراها فى كل من مسقط وزنجبار لم يجد احدا يمكنه ان يلقى ضوءا على هذا الموضوع .

(٢) رحلة خمسين شهرا فصل اول ص ٦ ملحق ١ .

من الاسطول الملكى) بعض قطع ذلك الاسطول فى ميناء زنجبار فى شــهر فبراير حيث كانت راسية هناك سفينة حربية مسلحة بـ ٧٤ مدفعا تسمى ليفربول وفرقاطة مسلحة بـ ٥٠ مدفعا ، واخرى بـ ٣٦ مدفعا ، وطراد بـ ٢٠ مدفعا وسفينة طراز (برك) مسلحة بـ ١٠ مدافع بالاضافة الى سفينة اخرى وكل هذه السفن بنى فى بومباى (١) وعلى اى حال فخلال شهر سبتمبر الماضى قام زائر أمريكى بعد السفن الراسية فى ميناء مسقط فوجد بالاضافة الى السفينة ليفربول خمس سفن اخرى بواقع ٣٠ مدفعا فى كل منهــا الى جانب ست سفن أخرى من مختلف الحمولات كانت احداها تحمل ٢٢ مدفعــا واثنتان أخريان ١٨ مدفعا فى كل منهما واثنتان ١٢ مدفعا فى كل منهما .

والى جانب القوة البحوية كان السيد سعيد يمتلك سفينتين تجاريتين من صنع بومباى واربع سفن شراعية (طراز البغلة) نسبة الى البغلا وترمز الى الضخامة وكان كل من هذه السفن مسلحا ببعض المدافع كما كان يمتلك

---

(١) مختارات بومباى مجلد ٢٤ ، ص ٢٨٣/٢٨٢ مقتطفات من ملخص ملاحظات لرحلة الى زنجبار على السفينة الملكية ابوجين ... يناير وفبراير ١٨٣٤ إفريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٩٠ وقد اقتبس معلوماته من بعثة الى الحكومات الشرقية فى الصين وكوشن وسيام ومســقط ص ٣٦١ ـ ٣٦٣ وقد اجرى ستوكلر نفس التقديرات لأسطول السيد سعيد سنة ١٨٣١ انظر زيارة خمسة عشر شهرا فصل ١ ص ٦ من كتابه كما حدد الكابتن غليوم نفس العدد تقريبا سنة ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨ (انظر وثائق تاريخية لافريقيا الشرقية فصل ٢ ص ٢٤١ .

عددا من السفن التجارية الصغيرة (١) .

إن مكانة اقتصاد السيد سعيد لم تكن موضع شك فقد كان دخله السنوى من الرسوم الجمركية يتراوح بين ٠٠٠ر١٦٥ و ٠٠٠ر٢٠٠ (٢) ريال نمسوى . وعلى اساس الأرقام القديمة فان رقم الواردات لمسقط يصل الى ما قيمته ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ريال نمسوى مما يعنى ان مسقط تأتى فى المرتبة الثانية بعد جدة من حيث الاهمية التجارية للموانى التجارية فى شبه الجزيرة . أما دخل السيد سعيد من جمارك زنجبار فكان أقل من دخل مسقط ، غير أنه ابتداء من ثلاثينيات القرن التاسع عشر اخذ هذا الرقم يتزايد

---

(١) فارس والخليج مجلد ٣٧ من ستانوس الى ويلوك بتاريخ ١٨٢٣/٦/٣ ، ومرفق به صورة من خطاب ويلوك الى كاننج ، سلطانية ١٨٢٤/٧/٧ وقد ذكر هارت أن السيد سعيد كان يمتلك عشرين سفينة تجارية من مختلف الانواع (مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٧٩) كما أبلغ ولستد فى عام ١٨٣٥ أن نحو ٨ الى ١٠ سفن تجارية وضعفها من السفن الاصغر حجما كانت تعمل فى التجارة مع مناطق البحر الاحمر والهند وتركيا والعراق « رحلات الى الجزيرة العربية فصل ١ ص ٤٣» .

(٢) الرقم الأول لو لستد وقد حددها على أساس مدفوعات الرسوم الجمركية (وباقع ٥٪ من القيمة) منها ٠٠٠ر١٠٥ من جمرك مسقط و ٠٠٠ر٦٠ من جمرك مطرح (رحلات الى شبه جزيرة العرب فصل ١ ص ٢٢) ويذكر ستوكلر انه بالاضافة الى الـ ٥٪ كان يدفع رسوم اخرى بواقع ١٠٪ عن المنتجات التى تدخل مسقط ولا يفرق ستوكلر بين مسقط ومطرح عن المناطق الداخلية وان الجمارك كانت مؤجرة لأحد الهنود التجار مقابل ٠٠٠ر١٠٠ عن كل من المدينتين (رحلة خمسة عشر شهرا) فصل ١ ملحق١ .

بشكل سريع وكان يأتى معظم هذا الدخل خلال تلك الفترة من تجارة الرقيق.
ولقد قيل للفتنانت هارت فى عام ١٨٣٤ ان دخل السيد سعيد من جمارك زنجبار كان يصل الى ١٥٠٫٠٠٠ ريال نمسوى فى العام ، غير أنه قبل زيارة السيد سعيد لزنجبار فى عام ١٨٣٣ كان يحصل على ٣٠٫٠٠٠ الى ٤٠٫٠٠٠ ريال نمسوى (١) وقد تكون الأرقام التى ذكرها الثلاثة هارت وولستد وستوكلر مبالغا فيها غير انه من المؤكد ان دخل السيد سعيد من مسقط وزنجبار لم يكن أقل من ٢٥٠ الف ريال نمسوى فى العام أو قد نقول بأن مجموع دخله اذا اضيف اليه دخل من بندر عباس والارباح التى تأتيه من معاملاته التجارية الخاصة لا يمكن ان يقل عن ٣٥٠ الف ريال نمسوى أو سبعين الف جنيه استرلينى فى العام (٢) .

---

(١) مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٨١ مقتطفات من ملاحظات لرحلة الى زنجبار .

(٢) كوبلاند افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٣١٧ — ٣١٨ ويعتقد كوبلاند ان تقديرات هارت مبالغ فيها أما هو فيقدر مجموع الدخل من زنجبار بما لا يقل عن ٢٠ الف جنيه استرلينى كل عام او ١٢٠ الف ريال نمسوى اذا حسبنا السعر على اساس ٦ وليس على اساس ٥ ريالات للجنيه الاسترلينى وهذا على عكس جواين الذى يقدر الدخل فى عام ١٨٤٦ — ١٨٤٨ من زنجبار وملحقاتها بمبلغ ٢٤٩ الف ريال نمسوى سنويا وذلك فى كتابه وثائق تاريخية عن افريقيا الشرقية . وهذه الدخول مضاف اليها دخل عمان وتقدر ١١٦ الف ومائة ريال و ٢٠ الف و ٥٠٠ ريال من جوابر وبندر عباس وملحقاتها و ١٠٠ الف ريال من العاملات التجارية الخاصة بالسيد سعيد كانت تعطيه دخلا سنويا عن ٤٨٠ الف و ٦٠٠ ريال نمسوى او نحو ١٠٠ الف جنيه استرلينى .

وهكذا لم يكن ينقص السيد سعيد شيء فقد كان المال والقوة البحرية وارادة القتال فى رجاله متوفرة لصد الوهابيين عن حدود عمان ولم يتردد السيد سعيد فى استخدام هذه العوامل الثلاثة فى حملته التى شنها على البحرين وممباسا ، فما هى الأسباب التى جعلته يحجم عن استخدام قوته البحرية كما استخدامها فى قمع التمرد ضد حكمه فى ممباسا لفرض حصار على القطيف والعقير لكى يصرف اهتمام الوهابيين عن عمان ، ولماذا فضل ان يخضع لهم خضوعا مشينا يهدد حكمه وبلاده والأجيال القادمة من اسرته ؟ ان الرد على هذه الأسئلة هو أن السيد كان قد عقد العزم بعد سنة ١٨٣٣ على أن يكرس امكانياته لمستعمراته الافريقية ، وأن يجعل من زنجبار العاصمة الفعلية لحكمه ، اما ان السيد سعيد لم يكن يفكر فى التخلى نهائيا عن عمان فهو أمر لا يمكن ان يجادل فيه انسان غير انه منذ ذلك الوقت كانت عمـان بالنسبة اليه اقليما بعيدا متمردا عليه بدلا من ان تكون روح وقلب مملكته ، وفضلا عن ذلك فقد كان سعيد على يقين انه اذا احتاج الى مساعدة سواء للدفاع عن البلاد ضد الوهابيين أو لقمع حركات داخلية فانه سوف يحصـل بسهولة على تلك المساعدة من الهند البريطانية ، ولهذا أبحر من مسقط فى شهر نوفمبر عام ١٨٣٣ الى ممباسا لقمع التمرد هناك وهو مطمئن كل الاطمئنان .

ويبدو ان السيد سعيد كان متفائلا اكثر مما يجب ، وبالتالى فان ما حدث فى عمان فى سنة ١٨٣٣ قد حتم على الحكومة البريطانية فى الهند وفى انجلترا بأن تعيد تقييم علاقتها بمسقط من جديد ، وقد بدات دراسة الموضوع بتقرير بلين المؤرخ فى شهر يونيو سنة ١٨٣٣ عن ضعف مركز السيد سعيد ازاء اطماع عمر بن عوفيصان ، لقد غدا وجود عمان كدولة مستقلة

على حد راي بلين فى كفة الميزان فلم يكن بلين يطمئن الى الوهابيين فاذا قدر لعمان ان تصبح مستعمرة وهابية ، وتصبح مسقط واسطولها التجارى تحت رحمتهم يصبح التدخل البريطانى المسلح امرا لا مفر منه فاذا اضطرت بريطانيا الى اتخاذ مثل هذه الاجراءات فان من الأفضل ان يكون التدخل العسكرى تدخلا مباشرا وليس عن طريق السيد سعيد (١) ، وقد وافق حاكم بومباى ارل اوف لكير على مقترحات بلين ، ودعا كلير الى ابلاغ تركى بن عبد الله بأن اى اعتداء على اراضى السيد سعيد لن يكون تصرفا مقبولا من بريطانيا كما قام بتعزيز الاجراءات بالاتصال بمحمد على باشا والى مصر ، اذ كان لا يزال يمارس نفوذا على تركى باعلان تأييده للسيد سعيد الذى كانت تربطه به علاقات صداقة ، اما اذا لم يكن تركى خاضعا لباشا مصر فقد يفكر الباشا فى اخضاع الوهابيين لسلطته مرة أخرى ، وهذا سوف يتيح لبريطانيا فرصة لصنع سياستها الجديدة بالنسبة لهذه المشكلة .

ولما كان موضوع التدخل المسلح لا يدخل ضمن اختصاص بلين بنفسه فقد قرر احالة الموضوع الى الحاكم العام اللورد وليم بيتنك للنظر فيه غير ان بيتنك لم ير ضرورة للتدخل واوضح هذا الأمر لكلير ايضاحا تاما فى أوائل شهر فبراير ١٨٣٤ ، بأن الحاكم العام غير مستعد لأن يوافق على استخدام الأسلحة البريطانية من اجل المحافظة على ممتلكات امام مسقط. لاننا اذ تورطنا مرة فى سياسة تأييد هذا الحاكم أو ذاك فسيكون لابد لنا من متابعة هذا الخط السياسى مهما يكن الثمن ، وبالتالى سيكون من الصعب

---

(١) مجموعة مجلس ادارة الشركة مجلد ١٤٣٥ مجموعة ٥٦٧٢٦ من بلين الى السكرتير السياسي لحكومة بومباى ١٨٣٣/٦/٢٥ .

علينا أن نضع حداً لعمليات سفك الدماء واهدار الأموال التى سوف تترتب على هـــذه السياسة وعلى العكس من كلير وبلين لم يكن اللورد بتنك يعتقد بأن استقلال عمان كان على وشك الانهيار بل على العكس كان واثقا على ضوء الاتفـاقية المبرمة اخيرا بين الأمير تركى والسيد سعيد أن روح المصـــالح المشتركة سوف تحول بينهم وبين الوصول بخلافاتهم الى حد الاصطدام . وأن الحكومة البريطانية ليس لديها أسباب مباشرة مع الوهابيين كما لاتعنيها الخلافات الكثيرة القائمة بين دول شبه الجزيرة بأى شكل من الأشكال .

ان اهتمامنا ينحصر فى التجارة البحرية للخليج وطالما بقيت هـــذه التجارة فى أمان فلا يهمنا من الذى يسيطر على الدول الواقعة على سواحل الخليج وحتى لو قدر للوهابيين أن يستولوا على ميناء مسقط وهى مسألة لايبدو ان امام مسقط تساوره أى شكوك نحوها فان هذا لن يتطلب بالضرورة شروعهم فى ممارسة القرصنة . ومما يبدو أكثر احتمالا ان الوهابيين قد وعوا دروس الماضى القريب فى الخليج بالنسبة لتفوقنا البحرى وانهم بالتالى لن يجرؤوا على استفزازنا وانهم على ضوء هـــذه الاعتبارات فانهم ســـوف يحرصون على العلاقات الودية التى تربطنا بهم مثلما تربطنا بالسيد ســـعيد ولكن حتى اذا ساءت الأمور وقدر للوهابيين ان يستولوا على مسقط وأن يمارسوا أعمـــال القرصنة ضد تجارة الخليج فمن المعتقد بأنه سيكون من الأسهل لنا مطاردتهم فى هذه المنطقة بدلا من ان نتبنى سياسة التدخل فى شئون الخليج ونجعـل من انفسنا حراسا لمستعمرات حاكم مسقط .

وعلى العموم فان معالى الحاكم العام يرى بأن الموضوع قد تبلور بوضوح من خلال المناقشات السابقة والتى منعتنا من التورط فى اتفاقات دفاعية مع حاكم مسقط ، وانه لمن المرغوب فيه ان تخطر السلطات البريطـــانية فى الخليج

بالتقيد بالدقيق بسياسة الحياد فى المنازعات التى قد تنشأ فيما بين السـيد سعيد وأى من الدول المجاورة له فى قارة شبه الجزيرة العربية (١) .

وفى شهر مارس ١٨٣٤ ابلغ قرار الحاكم العام الى السيد سـعيد عن طريق وكيله فى بومبـاى ، وعلى الرغم من ان القـرار لم يكن اكثر تأكيدا للسياسة المتبعة منذ قيام الحملة على قبائل بنى بوعلى فان السيد سـعيد عزا ذلك الموقف الى أستياء حكومة الهند البريطانية من المعاهدة التجارية التى عقدها السيد سعيد فى شهر سبتمبر السابق مع الولايات المتحدة وليس الى رغبة حكومة الهند فى تجنب التوريطات العسكرية فى شبه الجزيرة العربية (٢) وكان السيد سعيد قد استقبل فى زنجبار خلال شهر فبراير ١٨٣٤ اللفتنانت أتش هارت قائد السفينة الحربية ايموجين من أسطول الهند الشرقية الذى توجه للاستفسار عن نصوص وهدف المعاهدة المذكورة وكان اللفتنانت هارت قد أوفد من قبل الفيلد ادميرال السيرجون جور القائد العام لأسـطول الهند الشرقية للتحقيق فى اشاعة انتشرت ، ومفادها ان السيد سعيد قد عرض على الأمريكان منحهم قاعدة على الساحل الافريقى مقـابل تأييدهم له على اخضاع ممباسا ، والواقع كما اكتشف هارت ان المعاهدة لم تتضمن شـيئا من هذا القبيل ، وقد تم عقد هذه المعاهدة بمبادرة من احد تجار ولاية سالم الذين يتعاملون مع زنجبار واقترح على الحكومة الأمريكية ابرام معاهدة تجارية

---

(١) مجموعة وثائق مجلس الادارة مجلد ١٥١٦ المجموعة رقم ٥٩٨٥٩ من س . أى تريفليان سكرتيرة الحكومة بالنيابة الى جون باكس سكرتير حكومة بومباى ، وفورت ويليام ١٨٣٤/٢/١ .

(٢) بعد تعديل الميثاق فى عام ١٨٣٣ اطلق على حكومة الهند (الحكومة العلية) .

مع السيد سعيد خدمة للمصالح التجارية لأمريكا ، وكان التاجر الذى يدعى الكابتن اوموند روبرتس قد عين وكيلا خاصـــا لحكومة الولايات المتحدة فى الصين ومسقط ، وقد خول صلاحيات لعقد اتفاقيات تجارية مع حكام هـذه الدول، وقد غادر وشنطن فى الولايات المتحدة فى شهر مارس ١٨٣٢ على الطراد الأمريكى بيكوك ووصل الى مسقط فى سبتمبر ١٨٣٣ . وفى يوم ٢١ سبتمبر وقع هو والسيد سعيد على معاهدة للصداقة والتجارة تنص على استيفاء رسم لا يزيد على ٥٪ عن البضائع التى ترد على السفن الأمريكية الى مســـقط (وهى نفس النسبة التى تستوفى على البضائع الواردة على السفن البريطانية). وذلك على اساس معاملة للتجار والسفن التابعة للطرفين المتعاقدين، وعلى تعيين قناصل لحكومة الولايات المتحدة فى الموانئ الرئيسية لعمان ، على أن يمـارس هؤلاء القناصل الصلاحيات الاقليمية على رعايا الولايات المتحدة ، ولم تتضمن المعاهدة اى بند عن تنـــازل السيد سعيد عن أى جزء من عمان أو تقـــديم مساعدات عسكرية الى السيد سعيد تساعده على اخضـــاع سكان ممباسا لحكمه (١) .

---

(١) للاطلاع على نص هذه المعاهدة راجع مجلد المعاهدات الرقم ١١ اعداد اتيشسون ملحق رقم ٥ اما تقرير روبرتس عن مهمته فيمكن الرجوع اليه فى كتابه مهمة الى حكومات الشرق والصين وســـيام ومسقط (١٨٣٢ — ١٨٣٤ التصديق على تلك المعـــاهدة من جانب حكومة الولايات المتحدة فى يونيه ١٨٣٤ ، اما بشأن القناصل التى نصت عليها المعاهدة فقد عينوا فى زنجبار حيث كانت تتركز المصالح الأمريكية ولم يتم تعيين قنصل فى مسقط قبل عام ١٨٨٠ وقد بقيت المعاهدة سارية المفعول حتى شـهر ديسمبر ١٨٥٨ عندما استبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والشئون الاقتصادية والقنصلية .

وعندما سئل هارت السيد سعيد عن المعاهدة أعرب عن استعداده لتعديلها أو الغائها اذا اعتقد هارت أنها تسبب ضررا للحكومة البريطانية (١) كما عرض السيد سعيد أيضا على هارت تقديرا منه للحكومة البريطانية بأن يهدى الى الأسطول الملكى سفينة القيادة « ليفربول » (٧٤ مدفعا) التى بنيت فى بومباى . وقال لهارت بأن السفينة لا تزال فى حالة جيدة وانها تزيد على حاجة مسقط فاذا كان ملك انجلترا يقبل منى تلك الهدية فانى سأكون سعيدا (٢) وقد أبدى الأدميرال جور الذى أبلغه هارت بموضوع الهدية استعداده لقبولها ، وأن كان قد راوده الشك فى أن يفسر قبوله لها كتعهد باسم الملك لتأييد السيد سعيد فى فسخ معاهدته مع أمريكا والتى كان يبدو عليه انه كان نادما على ابرامها (٣) وقد وافق بنتنك عندما أبلغه جور على قبول

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلة ١٧ من الحاكم الى مجلس الادارة — ١٨٣٤/٩/٣٠ « رقم ٢٦ الادارة السياسية » وقد اعيد طبع تقرير هارت وصدر فى مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٧٣ — ٢٨٣ ويبدو ان السيد سعيد كان يحاول ان يحصل على ٢٠٠٠ جندى من الملكة رنا فولتا ملكة مدغشقر لضمهم الى قواته التى تحارب فى ممباسا وقد عرض على الملكة ان يتزوجها مقابل هذا الطلب ولكن الملكة رفضت الطلبين (تقرير هارت ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .

(٢) مختارات حكومة بومباى ٢٤ مجلد ص ٢٧٦ و « افريقيا الشرقية وغزاتها » تأليف كويلاند .

(٣) مجموعة مجلس ادارة الشركة والمراسلات والسياسية العامة مجلد ٢ واحد من جور الى الكابتن جورج اليط (سكرتير الادميرالية) ١٨٣٤/٤/١٠ . ومرفق لخطاب اليط الى سكرتير مجلس حكومة الهند ١٨٣٤/٨/١ .

الهدية وان كان قد اعرب عن اسفه لابرام السيد سعيد معاهدة مع الأمريكيين على الرغم من أنه لم ير فيها اى شيء يتعارض مع السياسة البريطانية كما أنه شك فى جدية السيد سعيد لفسخ المعاهدة (١) .

وعلى أى حال فان عرض السيد سعيد رغم شكوك الأميرال جور لم يكن عرضا جديا ، فقد كان السيد سعيد يدرك الفوائد التجارية التى سيجنيها من تلك المعاهدة ، وبالتالى فليس من المتصور أن يقدم السيد سعيد على الغائها وبالأحرى كان فى نية السيد سعيد أن يترك انطباعا حسنا فى نفس الحكومة البريطانية فى انجلترا التى كان يعلم أن عرضه لفسخ المعاهدة وهديته الى الأسطول الملكى سوف تترك لها أثرا حسنا لدى الحكومة البريطانية وفى مقابل ذلك كان يأمل سعيد أن يتم الضغط على السلطات فى الهند لتدعيم حكمه فى عمان فى الوقت الذى تفرغ هو لمستعمراته فى افريقيا وقد وصل عرض السيد سعيد فى اللحظة التى كان مجلس ادارة الشركة قد بدأ فى اظهار اهتمامه بالخطوط العامة لسياسة حكومة بومباى تجاه عمان فى الأعوام القليلة الأخيرة .

وفى يوم ١٨٣٤/٤/١٦ لخص أعضاء مجلس الادارة رأيهم فى تقرير رفعوه الى الحاكم وأشاروا فيه الى أنه ابتداء من تحذير ميجر ويلسون لشيوخ القراصنة فى شهر فبراير ١٨٣٠ بعدم التورط فى مشاكل عمان فى ذلك الوقت لاحظ اعضاء مجلس الادارة أن هناك انحرافا تدريجيا عن سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الجزيرة العربية ، وهى السياسة التى كانت متبعة منذ الحملة على قبائل بنى بوعلى كما أن أرسال الطرادات الى مسقط

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٧ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣٤/٩/٣٠ (رقم ٢٦ الادارة السياسية) .

فى نفس ذلك الشهر ، ثم مرة أخرى فى شهر مايو ١٨٣٢ يعد تصعيداً لهذا الاتجاه ، وقال أعضاء مجلس الادارة بأنه من حسن الحظ أن السيد سعيد قد رفض هذه المساعدة بعد عودته من افريقيا،كما أشاروا الىأن السيد سعيد لوقبل المساعدة لأضاف الينا عبئا جديدا فى كبح جماحه عن القيام بمغامرات طائشة جديدة ضد الدول الأخرى ، وبما أنه من الخطر أن نسمح بوقوع مثل هذه الاعتداءات من حاكم نعتبر نحن مسئولين عن حمايته (١) وعلى أية حال فان الدروس المستفادة من تلك الأحداث دروس واضحة فنحن لا نعتقد بأنكم ملزمون بأى شكل من الأشكال على ضوء الالتزامات السابقة بأن تقدموا الى السيد سعيد نفس المساعدة اذا تعرض لأزمة مماثلة فى المستقبل تمس مصالحه:وبما أن السيد سعيد قد أعرب بنفسه عن قبول المساعدة سابقا فان رفضه لها الآن يعتبر سببا وجيها لعدم تقديمها اليه من جديد. وبعد وقت قليل على ارسال تقرير مجلس ادارة الشركة علم أعضاؤه بالاضطرابات الجديدة فى عمان سنة ١٨٣٣ وبعودة الوهابيين الىالبريمى وبالمقترحات التى قدمها كل من بلين وكلير بخصوص التدخل المسلح فى عمان وبالتالى لم يكن أمام بلين وكلير الا أن يكررا وفى عبارات شديدة اللهجة تحذيراتهما الى حاكم بومباى فى شهر اغسطس ١٨٣٤ والتى جاء فيها ، أنه فى حالة اصراركم على هذا الموقف بعد الآن فقد يجد السيد سعيد نفسه فى حاجة الى حماية الحكومة البريطانية ، وبالتالى سوف تعتبرون المسئولين عن كل تصرفاته تجاه الدول الأخرى . ومن هنا فان تمتعه بهذه الحماية دون أن يلتزم بالكف عن ارتكاب الأعمال العدوانية ضد الأطراف الأخرى يعنى تشجيعه على اقتراف المظالم ضد غيره من الحكام (٢) .

---

(١) تقرير سياسى الى بومباى مجلد ٤ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٣٤/٤/١٦ (رقم ٦ الادارة السياسية) .

(٢) التقرير السياسى الى حكومة بومباى مجلد ٤ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٣٤/٨/٢٠ (رقم ١ الادارة السياسية) .

أما اذا قلنا ان حكومة بومباى كانت تتصرف فى المقام الأول من منطق اللامبالاة بما يجرى من اضطرابات تهدد الأمن فى الخليج فان أعضاء مجلس الادارة لا يخامرهم الشك انطلاقا من تجارب الماضى بأن استيلاء الوهابيين على عمان من شأنه أن يصيب المصالح البريطانية فى الخليج بأضرار بالغة ، وأن أعضاء مجلس الادارة ليتساءلون عما اذا كانت السلطات المسئولة فى بومباى قد فكرت فعلا فيما كانت تنطوى عليه مقترحاتها للحاكم العام من أن التدخل المسلح قد يكون أمرا لا مفر منه فى يوم من الأيام ؟ غير أن أعضاء مجلس الادارة لا يشاركونهم هذا الرأى ، وسواء كانت الاجراءات التى اعتدناها قابلة للتنفيذ ام لم تكن فانها قد وضعتنا من غير شك فى موقف جديد بالنسبة لدول الخليج، وهو موقف لو تصرفنا على أساسه فاننا لن نستطيع ان نتراجع عنه فاما أن نتراجع عنه وأما أن نكون على استعداد لتحمل نتائجه وهو ان نقـوم بدور الحكم فى جميع المنازعات التى تقع بين دول المنطقة وأن النتيجة الحتمية لهذه السياسة لن تكون فى صالحنا ، ان الحكومة البريطانية لا دخل لها بالخلافات التى تنشأ بين الزعماء العرب الا فى حالة واحدة وهى ألا تحول تلك الخلافات الى ذريعة لارتكاب أعمال القرصنة كما أنه لايهمها اطلاقا من الذى تكون له الغلبة فى الخليج طالما بقيت تجـارة المنطقة حـرة ومأمونة من أى اعتداء يسـودها الاستقرار .

ان أعضاء مجلس الادارة لا يتصورون بأن هناك خطرا من وجـود الوهابيين وانما على العكس يشعرون بأن امتداد سيطرة الوهابيين الى الساحل العربى كله قد تكون فى النهاية فى مصلحة الأمن والتجارة فى المنطقة، وبناء عليه فانهم يرون بأنه من الضرورى أن نعارض أى اجراء يهدف الى اتخاذ أى اجراءات معادية من جانبنا ضد شعوب هذه المنطقة كما أنه ليس من مصلحتنا التدخل لحماية أمام عمان أو أى زعيم آخر من الوهابيين طالما ظل

سكان المنطقة يحترمون العلم البريطانى ولا يرتكبون اى أعمال عدوانية ضد حكومتنا أو رعايانا ».

كان هذا هو موقف اعضاء مجلس الادارة من عرض السيد سعيد بالغاء المعاهدة الأمريكية وتقديم السفينة ليفربول كهدية الى الأسطول الملكى عندما احيل اليهم هذا العرض ، ولذلك لم ينظروا الى العرض بارتياح ، ولما كان من المتعذر عليهم توجيه لومهم الى السيد سعيد فقد صبوا جام غضبهم على اللفتنانت هارت على اثارة مثل هذه المسائل السياسية مع السيد سعيد وعلى سؤاله عن تلك المعاهدة التى أتاحت الفرصة للسيد سعيد ليتقدم بعرضه الذى سبب حرجا لشركة الهند الشرقية فى علاقتها بمسقط ، فالى اى حد كانت هذه المعاهدة تهم الشركة؟ لقد سألت اللجنة السرية لمجلس الادارة حكومة الهند هذا السؤال فى خطابها المؤرخ ٢٧ أغسطس «ان الأمريكيين ليسوا طرفا سياسيا منافسا لنا فى الهند والأعمال التجارية المحدودة التى قد يقومون بها بسفنهم الصغيرة مع ممتلكات سلطان مسقط لاتتعارض فى تصورنا مع مصالحنا فى تلك البلاد»(١) ان هارت قد تدخل فى موضوع هو من اختصاص السلطة العليا لحكومة الهند كما جاء فى التعديل الذى وافق عليه البرلمان لميثاق الشركة اى بشأن تنظيم العلاقات مع الدول المجاورة للهند البريطانية ، وكما هو واضح من هذا فقد كان يتعين على حكومة الهند أن تكون على دراية أفضل بالظروف التى يمكنها على أساسها اتخاذ اجراءات سلمية فى اى مسألة من المسائل التى تخص الدول الأخرى .. كما لا يجوز اجراء الاتصالات مباشرة مع تلك الدول فى اى

---

(١) مجموعة مجلس الهند والمراسلات السياسة العامة مجلد ٢ جزء (من تى ال . بكوك المفتش المساعد لشركة الهند الشرقية الى جى . ايه ستيوارت ماكنز (سكرتير مجلس الهند) بتاريخ — ١٨٣٤/٨/٢٤) .

مسألة من المسائل العامة الا عن طريق الحاكم العام وقد طلب القائد العـام لأسطول الهند الشرقية موافاته بالتعليمات التى تمكنه من أن يعالج بموجبها هدية السيد سعيد ، وكما ذكرت اللجنة فان هناك تعليمات عامة يتوجب على القائد العام أن يتصرف على أساسها وهى احالة مثل هذه الموضوعات الى حكومة الهند مشفوعة بالمعلومات والمقترحات اللازمة لتكون موضـع التنفيذ وعلى الأميرالية وحدها ان تقرر ما اذا كانت ستقبل السفينة الهدية من السيد سعيد وفى حالة قبولها الهدية أن تقـرر ما اذا كان من الضرورى رد تلك الهدية بهدية مناسبة . ولكن اللجنة تلاحظ انه مهما قدم للأمام من هدية مقابل هديته فان ذلك لن يمحو الفكرة المسيطرة عليه وهو أنه قد أهدى حكومة صاحب الجلالة هدية تجعلها مدينة اليه ويمكنه فى مقابلها ان يطالب الحكومة البريطانية بالتأييد والمساعدة .

وقد كان لهذه الآراء صداها بين اعضاء مجلس الهند الذين أعربوا عن أسفهم لما قد تسفر عنها من نتائج اذا قبلت هدية السيد سعيد خصوصا وأن حكومة بومباى على حد رأى المجلس قد سبق أن تدخلت بالفعل لصالح امام مسقط أكثر من مرة الى مدى أبعد مما يحتمله ذلك التدخل وعلى أى حال فقد أستاء المجلس من زيادة التورط فى شئون مسقط فقد كان يتعين عليه بأن ينظر الى العلاقات البريطانية مع مسقط من زاوية أوسع من مجرد كونهـا سياسة خاصة بالجزيرة العربية وقد صادف ان كان مجلس وزراء الخارجية البريطانية والأميراليه البريطانية فى هذه الأثناء يدرسون قضية ادخال الملاحة البخارية الى الهند وأن اللجنة الخاصة بالملاحة البخارية قد تقدمت بتوصيـة الى البرلمان فى شهر يوليو سنة ١٨٤٣ ببذل الجهود الممكنة لتحقيق هـذا المشروع ، وذلك عن طريق البحر الأحمر والخليج الفارسى ، وقد كانت أهمية مسقط بالنسبة للطرفين بديهية ، وكان معروفا أن محمد على باشا يقـدر

اهمية مسقط الاستراتيجية كما كان يبدى اهتماما بالمناطق الشرقية للجزيرة العربية وبالتالى لم يكن من المصلحة أغفال هذه الاعتبارات عند اتخاذ قرارات تمس السياسة البريطانية تجاه السيد سعيد .

فى بداية نوفمبر عام ١٨٣٤ بعث الملك وليم الرابع برسالة الى شارلس جرانت رئيس مجلس الهند يحثه على العمـــل على فتح طريق البحر الأحمر والخليج الفارسى كطريقين للملاحة التجارية الى الهند ، وكان الملك يعلق اهمية بالغة على مشروع الملاحة البخارية ، وقد شجعته المقترحات التى قدمهـــا الأدميرال جور لجلالته بشأن طريق البحر الأحمر وأهمية موقع مسقط ، وعلى الأخص فى تسهيل عملية احتلال محمد على باشا لهذا الطريق وما ســـوف يجنيه من فوائد من سيطرته على مخا وجدة وبما أن الملك لم يكن يتصور أن يتم المشروع بسرعة الا انه مع ذلك كان يشعر بأن الأوضاع القائمة كانت تكفل له النجاح الى حد كبير وبالتالى يصبح موضوع ابرام معاهدة مع سلطان مسقط يبـــدو أنه كان أمرا ضروريا لمنع وقوع المنطقة تحت ســـيطرة محمد على باشا (١) وردا على رسالة الملك بعث جرانت اليه بتقرير كير الذى أعده خلال زيارته للسيد سعيد وما أعقب التقرير من مراسلات تتصل بالموضوع ، وقد ذهل وليم ارابع من الضجة التى اثارتهـــا شركة الهند الشرقية حول زيارة هارت لمسقط فكتب الى جرانت رسالة بتاريخ ١٠ نوفمبر يعرب فيهـــا عن استيائه من رأى اللجنة السرية فى أن الشركة هى وحدها صاحبة الحق فى التخاطب مع الولايات الهندية . وأن على حكومة الملك أن تدرك بأن المنطقة

---

(١) مجموعة المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد ٢ (جزء ١) من السير هربرت تايلور (السكرتير الخاص للملك) الى جرانيت ١٨٣٤/١١/٢ .

الشرقية من شبه الجزيرة العربية والسواحل الواقعة عليها تعتبر جزءا من الهند وهى تشكل أى جزء من شـــبه الجزيرة تمارس شركة الهند الشرقية « السيادة عليه ».

ومن ثم فان الملك لا يفهم الأسباب التى منعت السير جور من ايفـــاد الكابتن هارت الى مسقط أو لماذا تحرم حكومة صاحب الجلالة من مزايا وجود سفن لها فى المنطقة أو من المعلومات التى قد تجمعها من ضباط أسطولها عن طريق اتصالاتهم وزياراتهم لمناطق الخليج ، كما لا يتصور صاحب الجـلالة أن الزيارة التى قام بها الكابتن هارت لامام مسقط اجراء يدعو الى الأسف حتى وان كان هارت لا يوافقه على قبول الهدية (السّفينة ليفربول) من امام مسقط .

لقد وقعت تطورات كثيرة على حد رأى الملك تجعل من مسقط وغيرها من المناطق الواقعة على سواحل شبه الجزيرة العربية وشواطئها موضــــع اهتمام مباشر لحكومة الملك وشركة الهند الشرقية على السواء كما ان محمد على باشا باعتراف السلطات الهندية نفسها قد أصبح القوة الفعالة الأولى فى منطقة شبه الجزيرة العربية ، وانه قد أخذ يوجه اهتمامه الى الســاحل الممتد الى مسقط ولعله يطمع فى السيطرة على هذا الجزء كما أن هنـــاك اعتقادا بأن امام مسقط ينظر الى باشا مصر باحترام أكثر مما ينظر به الى شركة الهند الشرقية طمعا فى التأييد والمساعدة التى قد يحصل عليها السيد سعيد من محمد على باشا .

وقد أعرب الملك وليم الرابع عن تأييده لموقف شركة الهند التى رفضت ان تتبنى سياسة تدفعها الى التورط فى المنازعات الصغيرة التى تنشب بين حكام شبه الجزيرة ، كما كان يشاطر أعضاءها الرأى عموما حول هذا

الموضوع غير انه لم يكن مقتنعا بسبب أطماع باشا مصر لسياسة عدم الاهتمام بوضع مسقط الاستراتيجى بالنسبة للصراع فى شبه الجزيرة العربية وسيطرة محمد على باشا على مصر والجزء الأكبر من سوريا وسواحل البحر الأحمر بحيث أن يكون خط المواصلات المقترح انشاؤه عن طريق الفرات والخليج الفارسى يمر عن طريق سوريا ، وخط البحر الأحمر يمر عن طريق مصر، فضلا عن ان الحكومة البريطانية المساهم الأكبر فى هذا الخط فان كل هذه الاعتبارات اقنعت وليم الرابع ورجال حكومته بتوجيه اهتمامهم الى سواحل شبه الجزيرة العربية وولها والذى كان دورها فى السابق مقصورا على رجال شركة الهند الشرقية وحدهم .، وربما كان استياء وليم الرابع من الموضـــوع يعود الى حبه للاسطول وغضبه من توجيه اللوم الى أحد ضباط ذلك الاسطول على قيامه بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه كما أن امتعاض كل من اللجنة السرية ومجلس الهند من التطفل على اختصاصاتهم السياسية كان امرا بديهيا ، فقد كان هؤلاء لا يزالون يتذكرون قصة الكابتن أوين على ساحل افريقيا الشرقية منذ بضع سنوات كما أن أوين عاد فأثار هذه المخاوف عندما تقدم عام ١٨٣١ بطلب الى وزارة الخارجية لتعيينه قنصلا عاما لبريطانيا فى افريقيا الشرقية والمنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة العربية (١) .

لهذه الاعتبارات لم يكن شارلس جرانت يؤيد ايلاء اى أهمية لاعتراضات الملك . وقد لقنه دروسا دستورية فى المسئولية الأساسية للشركة بالنسبة لعلاقاتها مع الدول التى تقع ضمن مجالات حكومة الهند .

---

(١) انظر مجموعة المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد ٣٠ (١) من أوين الى الفايكونت بالمرستون ١٨٣٤/٩/٨ .

لقد تقرر بدافع المصلحة القومية أن تسند الى الشركة مسئولية رعاية المصالح القومية فى الخارج ، واستنادا الى هذا القرار فقد عهد الى الشركة بالاشراف على الاتصالات مع فارس والعراق ودول الخليج الفارسى الواقعة على سواحل الجزيرة العربية ... والهدف من هذا واضح ، وهو ان السلطة المسئولة مباشرة عن رعاية الاتصالات السياسية مع الدول سالفة الذكر من حقها أن تمارس حقوق الاشراف الكامل على مسئولياتها هذه . فاذا كانت الهند الشرقية تتمتع بهذه المسئولية فينبغى عليها القيام بذلك لأنه ليس من حق الحكومة البريطانية ان تجرى اتصالات سياسية مباشرة مع تلك الدول الا بعد موافقة الشركة (٢) .

لقد كانت زيارة اللفتننانت هارت لسلطان مسقط زيارة سياسية فى الأساس كما ذكر جرانت ولهذه الأسباب اعترضت الشركة عليها ومهما كانت طبيعة الاتصالات فان الشركة لن تعترض ولا حق لها أن تعترض طالما أن تلك الاتصالات ليس لها طابع سياسى كما أن توجيه السياسة البريطانية تجاه أى دولة من الدول هو مسئولية الحكومة البريطانية وحدها . ولايجوز لشركة الهند الشرقية أن تصدر أى تعليمات تمس علاقاتنا بدول كدول شبه الجزيرة العربية أو أى دولة من دول الشرق بغير موافقة المفوضين السياسيين (لشئون الهند) والذين يعتبر رئيسهم عضوا فى البرلمان أو بعبارة اخرى لايجوز اصدار تعليمات من أى نوع مالم تنسجم تلك التعليمات مع السياسة العامة للحكومة البريطانية ، وأيا كان شكل وطبيعة السلطة فالهند باعتبارها

---

(١) مجموعة المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد (١) من جرانت الى تايلور بتاريخ ١٨٣٤/١١/٢٥ .

جزءا من الامبراطورية البريطانية تخضـــع لحكومة الملك شأنها شـــأن كندا أو جامايكا ، وأن ســـلطة الشركة مستدمة من ســـلطة الملك وبين السلطتين لا يوجد خط فاصل ولا تعارض فى المصالح وكل ما يمس سلطة الشركة فى مجال صلاحياتها وكل من ينتقص من هذه السلطة ، أو يفرض عليهـــا سلطة اخرى أو سلطة منافسة فانه بالتالى يمس من سلطة الملك نفسه (١) .

وعلى أى حال فقد وضع هذا الخطاب نهاية لخلاف حول زيارة هارت، فلم يعد الملك بعد ذلك يتدخل فى المناقشات الدائرة بشأن الموضوع كما أن الاميرالية بعثت برسالة الى جور تطلب منه تحذير الضباط العاملين تحت قيادته من اجراء اتصالات حول المسائل السياسية مع الحكام الشرقيين (٢) .

---

(١) مجموعة المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد ٢ (١) من جرانت الى تايلور ١٨٣٤/١١/٢٥ .

(٢) مجموعة المجلس والرسائل السياسية العامة مجلد ٣ (١) من جى برو ســكرتير الاميرالية) الى جور فى ١٨٣٤/٩/١٢ وعنـــد عودة هارت الى انجلترا فى عام ١٨٣٥ احتج لدى جورج تكر الذى كان أحد رئيس مجلس ادارة الشركة عام ١٨٣٤ ضد ما اعتبره هارت ملاحظات قياسية وغير صحيحة جاءت فى تقـــرير اللجنة السرية حول ســـلوكه ، وقد لاحظ تكر أن لهجة احتجاج هارت كانت تتسم بالتشـــدد ، فرفع الأمر الى الأميرالية البريطـــانية ومنذ ذلك الوقت نشب خـــلاف بين تكر وهارت وبين الشركة والأميراليـــة وأستمر الخلاف لمدة شهرين وانتهى بتقديم هارت اعتذاره الى الرئيسين ولكنهما رفضا قبول الاعتذار وعندئذ تدخل اللورد اكولن الاميرال الأول للبحرية البريطانية وحاول اقناع تكر بقبول الاعتذار والتغاضى عن الموضوع وفى النهاية قدم هارت اعتذارا شخصيا لتكر (انظر أيضا مجموعة المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد ٤ (١) .

غير أن القضية الأساسية وهى موضوع العلاقة بمسقط بقيت على أى حال دون أن يبت فيها وقد اوضح أعضاء مجلس الادارة موقفهم من هذه المسألة فى التقارير التى بعثوا بها الى حاكم بومباى بتاريخ ١٨٣٤/٤/١٦ وعلى الأخص بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٣٤ وأعربوا عن موافقتهم على تصريح بنتنك الصادر أول فبراير ١٨٣٤ الذى جاء فيه : أن السلاح والأموال البريطانية لايجوز استخدامها للدفاع عن ممتلكات السيد سعيد ، كما وافقوا أيضا على رأى جور الذى سبق أن أعلنه عما يمكن أن يحدث من سوء تفاهم اذا قبلت هدية السيد سعيد وانتقلت ملكية السفينة المهداة الى الأسطول الملكى . وقد وافق مجلس الهند على ذلك القرار . وفى نهاية عام ١٨٣٤ اعلنت الأميرالية أنها لن تقبل الهدية . ومن هنا يبدو أن لعبة السيد سعيد قد فشلت . وعلى الرغم من ذلك فلم يكن السيد سعيد من الذين يستسلمون بسهولة ، ولما لم يصله رد قاطع على عرضه حتى شهر ابريل عام ١٨٣٥ قرر أن لا ينتظر وقام بارسال السفينة الى انجلترا مباشرة وقد سلمت الى عهدة الكابتن روبرت كوجان من الأسطول الهندى وكلف ببيعها اذا رفض الملك قبولها كهدية (١) وعند وصول كوجان الى انجلترا عام ١٨٣٦ كان مجلس الهند قد أجرى تعديلا على موقفه من السيد سعيد فعلى الرغم من أن الاعراض عن التورط فى مشاكل شبه الجزيرة العربية ظل قائما

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٨ من الحاكم الى مجلس الادارة — ١٨٣٥/٧/٢٩ (رقم ٢٠ الأدارة السياسية) والواقع أن السفينة كانت عبئا على السيد سعيد وكان سعيد يبحث فى الأصل عن فرقاطة غير أن المواصفات التى سلمت الى أحواض بناء السفن فى بومباى أثناء بناء السفينة ليفربول كانت خصوصا فيما يتعلق بعدد المدافع والتى كان من المفروض أن تضم ٧٤ مدفعا .

وان كانت هذه المشاكل قد خفت حدتها نتيجة ضعف النفوذ الوهابى بعد وفاة الأمير تركى بن عبد الله فى عام ١٨٣٤ . الا أن الأهمية الاستراتيجية لمسقط قد تعاظمت فى التصور البريطانى ليس فقط من جراء القرار الحاسم بشأن اجراء مسح لنهر الفرات وطرق البحر الأحمر بهدف انشاء مواصلات بخارية مع الهند فحسب وانما أيضا كما سيأتى شرح ذلك فى فصل جديد من هذا الكتاب بسبب بدء مرحلة جديدة من النشاط المصرى فى المنطقة . ومن هنا فقد ترتب على ذلك استرضاء السيد سعيد وبذلك قبل الأسطول الملكى هديته وأسماها «الامام» كما أرسل الى السيد سعيد مقابلها يختا بخاريا « البرنس ريجنت » ردا على هديته (١) غير ان هذه الهدية لم تكن كل ماكان يطمع فيه السيد سعيد وان كانت بمثابة تشجيع مؤقت له من الحكومة البريطانية (٢) .

استغرقت زيارة السيد سعيد الثالثة لأفريقيا عاما ونصفا ابتداء من نوفمبر ١٨٣٣ حتى ربيع ١٨٣٥ وقد فشل فى هذه المرة أيضا فى استعادة ممباسا واثناء غيابه أخذت عمان تتداعى من بين يديه ، وقد عين نجله السيد هلال وابن أخيه محمد بن سالم نائبين عنه وكان كلاهما فى أوائل العقد

---

(١) من التقارير السياسية لحكومة بومباى مجلد (٥) من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٣٦/٦/٨ (رقم ٣ الادارة السياسية) .

(٢) أن السفينة برنس ريجنت التى اهديت للسيد سعيد فى بريطانيا قد تبين انها هى الأخرى قد اصبحت بمثابة عبء عليه مثل السفينة ليفربول حتى أنه فى عام ١٨٤٠ سمح له بأن يقدمها كهدية للحاكم العام .

الثالث من عمره ، كما كان كلاهما على حد رأى بلين غير صالح للحكم (١) وقد دب الضعف فى نظام حكم السيد سعيد حتى أصبح مقصورا على مجرد الاحتفاظ بالمدن الهامة على ساحل الباطنة عن طريق الولاة الذين كان يعينهم السيد سعيد ، وعن طريق الاعتماد على عدد من زعماء القبائل الموالين له ولاء تاما لكى يحافظوا على بقايا نفوذ اسرة آل بوسعيد فى المنطقة الداخلية.
وفى عام ١٨٣٤ تلقى هذا النظام المهتز ضربتين قويتين ، ففى بداية تلك السنة اغتيل والى الرستاق السيد سعود بن على وعلى أثر ذلك الحادث تحرك خصم السيد سعيد حمود بن عزان والى صحار واحتل الرستاق ، كما توفى فى نفس العام محمد بن ناصر شيخ بنىجابر وهو أقدم الزعماء الموالين للسيد سعيد وأخلصهم ، وبعد وفاته أصبحت مسقط معرضة لأى هجوم يقوم به حمود بن عزان على المدينة لأن تلك العاصمة كانت تعتمد فى الماضى على الأموال التى كان يجمعها الشيخ محمد بن ناصر للانفاق منها على وسائل الدفاع عن المدينة .

كما أصبح من المحتمل ايضا أن يستولى حمود على المقاطعات التى كان يدير شئونها المرحوم الشيخ محمد بن ناصر وهى مقاطعة الظاهرة ومنطقة تجمع مياه الرى شمال جبال الحجر ، كما كان هناك ايضا خطر آخر وهو ان ينتهز نائب الأمير الوهابى فى البريمى وفاة الشيخ الموالى للسلطان سعيد لمد حدوده الى منطقة سفوح الحجر .

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٥١٦ رقم المجموعة ٥٩٨٥٩ مرفقات لخطابات حكومة بومباى السياسية حلقة ٣٩ فى ١٨٣٤/١٢/٢٤ من بلين الى نوريس ١٨٣٤/٧/٣ .

ولم يظهر أى دليل على أن نائب الأمير محمد بن عبد العزيز قد أصبح يعتبر الاتفاقية التى عقدت بين السيد سعيد والأمير تركى فى العام السابق وتنص على احترام كل من الطرفين لحدود الطرف الآخر كشىء يمنعه من التدخل فى شئون عمـــان بل على العكس من ذلك كان ينظر اليها حسبما أبلغ بلين فى رسالة بتاريخ ١٠/٤/١٨٣٤ بأنها وثيقة تؤكد امتداد الحـــكم الوهابى على عمان كله وقد أصبح تركى بن سعود صاحب النفوذ المطلق فى شبه الجزيرة العربية ، وقد اعترف له جميع المواطنين من البدو والحضر والقبائل الداخلية بالسيادة وكان فى الواقع هو الزعيم الفعلى للبلاد بما فى ذلك منطقة الحجر فى عمان ومنطقة الساحل من جعلان الى القطيف (١) كان هذا مضمون رسالة من محمد بن عبد العزيز الى بلين يحتج فيها على رفض احتجاج سابق من جانبه ضد الحملة التى أرسلها المقيم البريطانى لمعاقبة قواسم راس الخيمة على اقترافهم بعض أعمال القرصنة ، وجاء أيضا فى رســالة محمد بن عبد العزيز أن القواســم هم من رعايا الوهابيين وأن أى شكوى ينوى المقيم البريطانى تقديمها ضدهم يجب أن توجه الى الأمير تركى أو اليه شخصيا بوصفه ممثل الأمير الوهابى وقد تكون هناك بعض المبررات لادعاء الوهابيين السيادة على القواسم ولكن ادعاء ممثل الأمير الوهابى بهذا الشأن لم يكن صحيحا كما ذكر محمد بن عبد العزيز فى رسالته ، فقد جاء فى تقرير من الوكيل البريطانى فى الشارقة بتاريخ ابريل ١٨٣٤ أن سكان

---

(١) مختارات حكومة بومباى المجلد ٢٤ ص ٤٤٢ (نبذة تاريخية عن القبائل الوهابية العربية) ١٨٣٢ — ١٨٤٤ (تاليف ايه.ب.كمبل وللاطلاع على النسخة الأصلية من هذه الرسالة انظر مجموعة المجلس مجلد ١٤٣٥ رقم ٥٦٧٢٦ من محمد بن عبد العزيز الى بلين بتاريخ ١ ذى الحجة ١٢٤٩ .

راس الخيمة موالون للأمير عبد العزيز . الذى تقوم سياسته على بث الفتن والايقاع بين شيوخ المنطقة ومهما كان شيوخ هذه المنطقة فسوف يستحيل على حفنة من الجنود الوهابيين ان يفرضوا سيطرتهم على عمان كلها كما يفرضونها الآن ، أما فى السر فقد كان الشيخ سلطان شيخ القواسم ينظر الى اجراءات محمد بن عبد العزيز بشىء من الاشمئزاز غير أنه لم يكن يستطيع أن يجاهر بمعارضته خوفا من تمرد مواطنيه عليه (١) .

بعد شهر أصبح هجوم الوهابيين على عمان فى عام ١٨٣٤ غير وارد وذلك بسبب مصرع الأمير تركى وما وقع بعد ذلك من فوضى واضطرابات فى نجد والاحساء ، وقد ذبح تركى فى الرياض فى بداية شهر مايو من جانب ابن عمه مشارى بن عبد الرحمن بن سعود الذى نصب نفسه أميرا على البلاد ، أما فيصل أكبر أنجال تركى فقد كان مشغولا فى ذلك الوقت بمحاولة فك الحصار الذى فرضه آل خليفة شيوخ البحرين على القطيف والعقير ، وكان آل خليفة قد نقضوا اتفاقية عام ١٨٣١ مع الأمير تركى واعلنوا الحرب عليه (٢) .

---

(١) ملفات الممثلية البريطانية فى الخليج المجلد ٣٧ من الملاحين الى بلين ١٨٣٤/٤/١ .

(٢) يذكر فلبى (السعودية العربية ص ١٠٨) أن مصرع تركى كان نتيجة تحريض من اسماعيل بك القائد المصرى فى المدينة غير أن الراى السائد فى الخليج فى ذلك الوقت يرى أن المسئول عن اغتيال تركى هو عبد الله بن أحمد شيخ آل خليفة (انظر مجموعة المجلس مجلد ١٨١٦ رقم المجموعة ٥٩٨٥٩) من بلين الى كبير سكرتارية حكومة بومباى ١٨٣٤/٦/١١ ومختارات بومباى مجلد ٢٤ .

وقطع فيصل العمليات الحربية مع آل خليفة وتوجه الى الرياض بصحبة عمر بن عوفيصان حاكم الأحساء وفرقة من رجال القبائل . وقد تمكنوا فى أوائل شهر يونيو من الوصول الى العاصمة وذبح مشارى ثم نصب فيصل أميرا على البلاد الا أنه كان لابد لفيصل من اخضـــاع بقية المناطق وعلى الأخص الاحساء حيث كانت أسرة العيار تحاول استرداد نفوذها السابق مستغلة حالة الفوضى التى عمت المنطقة اثر اغتيال تركى (١) .

انتهت خدمة بلين كمقيم بريطانى فى صيف عام ١٨٣٤ وقد توقف فى مسقط وهو فى طريقه الى الهند ليرى ما اذا كان حمود بن عزان لايزال يحتل الرستاق أو انه تخلى عنها لنائبى السيد سعيد وعندما ابلغه نائبا السيد سعيد بأن حمود مازال يرفض تسليم المدينة قام بلين بتوجيه رسالة الى حمود يحذره فيها من محـاولة القيام بأى اعتـداءات جديدة والا فان الحكومة البريطانية سوف تعتبره طرفا معاديا لها وعند وصول بلين الى الهند تعلل بأنه اضطر الى ذلك الاجراء لعدم كفاءة المسئولين الذين عينهم السيد سعيد للاشراف على الحكم فى مسقط وذكر بأن السيد سعيد كان لا يميل الى تسليم شئون الدوله الى الاكفاء من رجاله ربما خوفا منهم أو ربما لأن الحكم كان يفتقر الى العناصر ذات الكفاءة ، وانطلاقا من هذا يمكن القول انه اذا كان السيد سعيد لا يحبذ ان يعهد بالسلطة الى الرجال الأكفاء فما كان ينبغى له أن يتغيب كثيرا ولفترات طويلة عن البلاد ، غير أن بلين لم يكن ميالا لتوجيه اللوم للسيد سعيد على هذا التصرف لسبب بسيط وهو أن السيد سعيد كان يحصل عى الجزء الأكبر من دخله من مستعمرات فى افريقيـا

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٥١٦ رقم ٥٩٨٥٩ من هانيل الى نوريس ١٥/٧ ، ١٨٣٤/٩/٢٢ .

الشرقية بما في ذلك الأموال التي كان يدفعها كرشوة للوهابيين لابعادهم عن مسقط ، وبالتالي فقد كانت مصلحة السيد سعيد الفعلية تقضي بتدعيم تلك المستعمرات والحفاظ عليها ، واذا ما سلمنا بهذا الرأى عن السيد سعيد وكان الاحتفاظ بتحالفنا مع مسقط لا يزال مرغوبا فيه يصبح دعم السيد سعيد قضية بديهية ، ويضيف المقيم بأن سبب بقاء السيد سعيد لفترات طويلة في أفريقيا الشرقية يعود في الواقع الى التشجيع الذى كان يتلقاه المتمردون ضد حكمه في ممباسا من ضابط الأسطول البريطاني هناك ورغم أن كلير كان يتفق في الرأى مع بلين وكان يتعاطف مع السيد سعيد الا أنه كان مضطرا الى الالتزام بالسياسة التي وضعها بنتنك في شهر فبراير السابق وصادق عليها مجلس ادارة الشركة في شهر ابريل ؛ وعلى هذا الأساس أصدر أوامره الى مساعد بلين الكابتن هانيل المقيم البريطاني بالوكالة بالالتزام بتلك السياسة ورفض أى طلب يأتيه سواء من السيد سعيد أو من المسئولين في حكومته ويبدو أن ما اغفله بنتنك ثم أعضاء مجلس ادارة للشركة (حتى لو كانوا قد تنبهوا اليه ولكنهم رفضوا الاعتراف به) هو أن مطالبة بلين وكلير بتدعيم موقف السيد سعيد سواء من ناحية ثورة داخلية أو من أى اعتداء خارجي عليه لم يكن كافيا في حد ذاته وانما لا بد وأن يرتبط بقضية تدعيم السلام في الخليج والمناطق المجاورة ولو قدر أن تعود الاضطرابات الى عمان نتيجة لاطماع ومؤامرات حمود بن عزان ، أو غيره من الزعماء المحليين فان حكم السيد سعيد سوف ينهار وسيعقبه تفتت عمان الى مشيخات ودويلات ، وينقض القواسم على منطقة الشميلية والموانى الواقعة شمالا كخور فكان وخور كلبه ، ودبا ، الأمر الذى سيفتح لهم موانىء ينطلقون منها لممارسة أعمال القرصنة في خليج عمان والمناطق الخلفية . وقد يسمح وضع كهذا لحمود بن

عزان أو غيره من فروع أسرة آل بوسعيد بأن ينصبوا انفسهم حكاما على بعض المناطق الداخلية من عمان والباطنة بل وعلى مسقط نفسها .

كان الخطر الأكبر الذى كان يهدد عمان هم الوهابيون فلو نجح فيصل فى الاستيلاء على نجد والأحساء واستعاد نفوذ والده فانه لن يمر وقت طويل حتى يتجه الى الزحف على عمان ولو قدر للسيد سعيد أن يتدهور حكمه فان ذلك سوف يسهل عملية احتلالها بواسطة السياسيين البريطانيين العاملين ولو أصبحت سفن مسقط تحت رحمة الوهابين فان الخليج سوف يتعرض لموجه جديدة من الأرهاب البحرى تعادل ان لم تكن تفوق الارهاب الذى شهدته المنطقة خلال العقدين الأول والثانى من القرن . ولم تظهر دلائل تشير الى أن الوهابيين قد غيروا من أسلوبهم وأن هناك تغيرا نسبيا فى نفوذ الأمير فيصل وقبله تركى ومن سبقوهما من حكام نجد ، وعلى حين كان أعضاء مجلس ادارة الشركة يميلون الى الاعتقاد بأن قيام سيطرة الوهابيين على السواحل العربية الخليج لا تمليه عليهم دوافع شريرة وانه يمكن الاعتماد على حسن نية الأمير الوهابى فى منع القراصنة من العودة الى سابق أعمالهم فقد كان بلين والمسئولون البريطانيون فى بومباى يرون بأن الاعتدال الذى أظهره كل من تركى ونجله انما يعود الى انحسار قوة الوهابيين أكثر مما يعود الى تغيير فى طبيعة سياستهم ، ومن المؤكد ان سجل الوهابيين فى المناطق الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية حتى ذلك الوقت لم يكن يدعو الى التفاؤل ، فبدلا من أن يحاول هؤلاء التقريب بين زعماء القبائل كانوا يبحثون عن كل السبل التى تؤدى الى الايقاع فيما بين تلك القبائل واستغلالها بهدف توطيد أقدامهم فى المنطقة ، وحتى لو كانت نوايا فيصل حسنة فانه لم يكن يملك الامكانيات اللازمة لتحقيقها ، كما أن نائبه فى البريمى لم يكن عاجزا عن تسوية الخلافات بين القواسم وبنى ياس فحسب ، بل كان عاجزا حتى عن تحصيل الزكاة من

تلك القبائل (١) فاذا صحت وجهة نظر بلين عن احتمال اتجاهات فيصل السياسية فى المستقبل ، فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مدفوعة الى التدخل للحيلولة دون اضطراب الأمن فى الخليج مرة أخرى ، وكان رأى بلين يدعو الى سرعة القيام بمثل هذا التدخل حتى يكون له أثره فى دعم حكومة السيد سعيد (الصديقة) من ناحية ومنع خصومه من استغلال وضع السلطنة لتقويض وحدتها من ناحية أخرى . لأن التأخير فى اتخاذ ذلك الاجراء قد يضطر السلطات البريطانية الى الدخول فى مواجهة مباشرة مع الوهابيين .

وفى النصف الأخير من عام ١٨٣٤ لم يكن التهديد المباشر لأمن الخليج ناتجا عن الاجتياح الوهابى لعمان وانما عن الحرب التى نشبت بين القواسم وبنى ياس فحتى نهاية عام ١٨٣٣ كانت الاشتباكات بين القبيلتين مقصورة بوجه عام على النزاع على مصائد اللؤلؤ أو نتيجة للغارات التى كان يقوم بها المناصير حلفاء آل بو فلاح على المراعى ومزارع النخيل غير أنه فى شهر سبتمبر من عام ١٨٣٢ خرج سلطان بن صقر على راس قوة مقاتلة من القواسم يقدر عددها بنحو ٥٠٠ مقاتل و ٧٥٠ من قبيلة بو فلاسه سكان دبى لشن هجوم بحرى على ابو ظبى ، وعند نزول القوة الى الساحل وجدوا فى انتظارهم قوات محتشدة من بنى ياس والمناصير ، فعادوا الى سفنهم بعد أن قتل منهم نحو ٤٥ فردا خلال عمليات الانسحاب وأسر ٢٣ فردا من قبيلة آل بو فلاسه ، وأرغموا على العودة الى موطنهم وقد كاد أن يغرق الشيخ سلطان بن صقر اثناء عملية الانسحاب وقد تم الاستيلاء على ٦٦ سفينة من مجموع ١٠٢ سفينة كان يتألف منها أسطول الغزو ، ورغم هزيمة سلطان فقد كان

---

(١) ملفات المثلية البريطانية فى الخليج مجلد ٣٧ من الملاحين (وكيل المثلية فى الشارقة) الى المقيم البريطانى ١٨٣٤/١١/٢ .

مصمما على أن يعيد الكرة فقام بجمع أسطول جديد بمساعدة عميله شيخ عجمان وقريبه شيخ لنجه وابحر الأسطول الى ابو ظبى فى شهر نوفمبر ، وبهذا الأسطول حاول اقتحام المدينة بحرب خاطفة وعندما فشلت خطته قرر ان يحاصر ابو ظبى . ومن هذا العام وبسبب الحصار المفروض على البلدة من البحر والبر ،كادت قبائل بنى ياس سكان أبو ظبى أن يهلكوا جوعا ، ومع ذلك فقد نجحوا في الحصول على ثلاث سفن وأبحروا بها للاستيلاء على عجمان وسفن القواسم . اما فى البر فقد نجح خليفة بن شخبوط فى طرد حلفاء الشيخ سلطان الذين كانوا يحاصرون طرق تموينه من داخل واحة البريمى ، وبعد ذلك بوقت قصير بدأ بحارة السفن الذين كانوا يحاصرون أبو ظبى يعانون من المتاعب بقدر ما كان يعانى بنى ياس مما اضطر سلطان بن صقر فى النهاية الى الاعتراف بالفشل ، وقد عقدت هدنة بواسطة شيخ لنجة : تعهد القواسم بموجبها برفع الحصار كما تعهد بنو ياس باعادة السفن التى استولوا عليها من القواسم (١) ودامت الهدنة حتى شهر يونيه عام ١٨٣٤ عندما نقضها المناصير بغارتهم على منطقة تابعة للقواسم ، وقد رد القواسم على المناصير باغتصاب عشرة من سفن بنى ياس كانت متجمعة فى مصايد اللؤلؤ واخذوا بحارتها ومعهم محصول اللؤلؤ . وفى نهاية الصيف عقدت هدنة أخرى باشراف الشيخ خليفة والد الشيخ شخبوط وقد تعهد زعيم بنى ياس بالاعتراف بسلطة آل بوفلاسه على دبى على اساس الأمر الواقع واصبحوا منذ ذلك اليوم تابعين

---

(١) مختارات بومباى ٢٤ ص ٣٣٢ — ٣٣٣ (نبذة تاريخية عن القواسم ١٨٣٢ — ١٨٤٤ ص ٤٧٠ — ٤٧٣ و (نبذة تاريخية عن بنى ياس ١٨٣١ — ١٨٤٣) انظر أيضا دليل الخليج جزء / ١ ص ٦٩٠ — ٦٩٣ تأليف لورمار .

لسلطان بن صقر (١) وقد عز على خليفة بن شخبوط أن يضطر الى الخضوع وكاد ان ينفجر الموقف مرة اخرى من جانب بنى ياس .

وفي الشهور الأخيرة من عام ١٨٣٤ أخذ التوتر يسود الأوساط القبلية في دول ساحل القراصنة فقد انخفض مستوى المعيشة لهذه القبائل الى حد الكفاف واصبح المواطنون على شفا اليأس نتيجة لحروب الاستنزاف التى كانت تدور بين زعماء القواسم وآل بو فلاح كما تلفت المزروعات والمحاصيل ودمرت المبانى ونفقت المواشي بسبب الغارات المسلحة كما تأثرت الدورات الزراعية والرعوية من جراء الحروب المتتابعة التى فرضت على سكان هذه الأقطار . والأدهى من كل ذلك أن المواطنين فى هذه المناطق لم يتمكنوا من الخروج الى صيد اللؤلؤ لثلاثة مواسم متتالية مما حرمهم من الحصول على المواد الغذائية الضرورية من الخارج . وكان رأى الأغلبية أن المخرج من تلك الأوضاع لا يكون الا بالاعتماد على السلب والنهب . وخلال الصيف وقعت بعض الأحداث التى ساعدت على أن يتحول الأمر من حرب مشروعة بين هذه القبائل الى قرصنة وفوضى فآل بو فلاسة سكان دبى الذين كانوا ناقمين من نتيجة الحرب مع ابوظبى لم تتح لهم الفرصة للانتقام من خصومهم آل بو فلاح، فقرروا العودة الى اعمال القرصنة ، فخرجوا بأعداد كبيرة للاعتداء على سفن مسقط والبحرين ونابند على الساحل الفارسى وقاموا بسلب ونهب تلك السفن كما اغاروا على بركا الواقعة على ساحل الباطنة وقد انضم اليهم بعض افراد قبيلة السودان التى انفصلت عن عجمان وانضمت الى ابوظبى فاعتدوا على سفينة تابعة لمطرح (فى عمان) وأخذوا كل حمولتها ويقدر ثمنها

---

(١) مختارات بومباى ٢٤ ص ٤٧٣ « نبذة تارخية عن بنى ياس » ١٨٣١ – ١٨٤٣ تأليف كامبل .

بـ ١٠٠٠ ريال بمساوى . وقد رافق معظم هذه الاعتداءات أعمال ارهابية وقتل وعنف . وقد قدم المقيم البريطانى طلبا الى حاكم دبى وابو ظبى لدفع فدية القتلى ، وقد ترتب على ذلك توجيه انذار الى حاكم دبى بفرض حصار على بلاده ما لم يوافق على توقيع العقوبات على المتهمين ودفع تعويضات لأصحاب السفينة ورغم ذلك فان بعض أولئك القراصنة قد افلتوا من العقاب بعد أن تمكنوا من الهرب الى البريمى (١) وهكذا كلما طال أمد الاشتباكات بين بنى ياس والقواسم أو تكرر وقوع مثل هذه الاعتداءات فى منطقة الخليج الأمر الذى سبب زعزعة فى موقف أعضاء ادارة شركة الهند الشرقية بسبب رفضهم المستمر القيام بدور البوليس فى المنازعات القبلية بين دول الخليج ، ولما كانت القرصنة هى السبب فى الحروب البحرية بين القبائل الساحلية فلا يكون فى الامكان القضاء على اعمال القرصنة ما لم يتم القضاء أولا على هذه الحروب ، ومع ان اعضاء مجلس ادارة الشركة كانوا يقرون هذا المنطق ، الا انهم كانوا يرفضون مبدأ العمل به وكان تصورهم يقوم على أساس أن الحكومة البريطانية ليست بالضرورة طرفا فى تلك المنازعات ، الا اذا أدت تلك المنازعات والحروب الى عودة القرصنة الى الخليج (٢) ولكى تحقق الحكومة البريطانية الهدف من هذا فينبغى عليها أن تدلل على أن تلك الاشتباكات هى عمليات قرصنة، الأمر

---

(١) سجل المراسلات السياسية لبومباى مجلد ١٨ من الحاكم الى مجلس ادارة الشركة ١٨٣٥/١٢/٧ (رقم ٥٧ الادارة السياسية) مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩ نبذة تاريخية عن قبيلة ابو فلاسه العربية (دبى) من ١٨٣٤ الى ١٨٤١ ودليل الخليج تأليف لوريمار ص ٦٨٣ — ٦٨٤ .

(٢) من التقارير السياسية لبومباى مجلد ٤ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٣٤/٨/٢٠ (رقم ١٠ الادارة السياسية) .

الذى سوف يتفق مع الدور الذى يريده لها اعضاء مجلس الادارة كما كان عليها أن تتحمل النتائج المترتبة على ذلك الدور . وفى هذا الصدد كتب مونستورت الفنستون فى عام ١٨٢٥ يقول :

«اذا لم نسمح لأى فرد بأن يسترد ما يعتبره حقا من حقوقه فانه يتعين علينا ان نقوم بالتحقيق فى كل الادعاءات التى تنشأ وأن نعمل على تسويتها اذا ثبت صحتها » — . وبعبارة اخرى فان على الحكومة البريطانية أن تقوم بدور « المحكم » وهو الدور الذى كان يعترض أعضاء مجلس الادارة عليه ، فرد على ذلك ما جاء فى تقرير الفنستون ، أنه اذا تعين فرض حظر كامل على الحروب البحرية فان الحكومة البريطانية ستكون ملزمة بالدفاع عن مشايخ المنطقة ضد أى هجوم تشنه عليها دولة اخرى لا تشملها المعاهدة ، ووفقا لهذا المنطق فقد كان لابد من نرض نوع من القيود خلال الفترة الواقعة فى منتصف الثلاثينات من القرن التاسع عشر على الحروب البحرية التى كانت تنشب من وقت الى آخر بين شيوخ المنطقة والتى كانت سببا فى الأوضاع المعيشية المتردية فى المنطقة . اما عن دور بنى ياس فى الموضوع فسوف نتطرق اليه فى فصل آخر من الكتاب، أما الآن فنختتم قصة الأحداث فى الخليج خلال الفترة الواقعة بين عام ١٨٢٣ ، وعام ١٨٣٤ باعطاء بيانات عن الأوضاع التجارية للمنطقة فى تلك الفترة والتعبيرات التى طرأت على الادارة فى الممثلية البريطانية فى الخليج خلال تلك السنوات .

ان السمة البارزة للحالة التجارية فى الخليج بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٣٥ هى أن الحالة التجارية واصلت تدهورها تدريجيا بعد الصعود الذى حققته خلال ذروة نشاط القرصنة قبل حملة البروليم كير بعامين فقد كان مجموع قيمة النشاط التجارى لمحافظات بومباى ومؤسسات فورت وليم وفورت سان جورج مع بلدان الخليج الفارسى والبحر الأحمر فى حدود ٢٣ر٢٥٣ر٩٣٠ روبية (أو ما يعادل ٣٠٠ر٠٠٠ر٢ ج س) فيها ١٠ر٧٧٢ر٢٤٩

روبية للصادرات و ١٢٫٤٥٣٫٦٨١ روبية للواردات (١) وبعد عامين على الحملة انخفض الرقم الى ١٧٫٢٩٥٫٣٤٤ روبيـة أى (٧٫٧٠٠٫٠٠٠ ج س) أو ما نسبته ٢٥٪ وكانت نسبة الانخفاض أكثر من الواردات من الخليج الى الهند التى انخفضت من ١٢٫٤٠٠٫٠٠٠ الى نحو ٧٫١٠٠٫٠٠٠ ويعود هذا الانخفاض بلاشك الى انتشار وباء الكوليرا الذى اجتاح الخليج عام ١٨٢٠ — ١٨٢١ .

وليس هناك ادني شك فى ان التدهور فى تجارة الخليج الذى استمر خلال السنوات التالية يمكن رد اسبابه الى الدمار الذى أحدثه الوباء فى المنطقة. وكان مجموع قيمة الواردات الى الهند من الخليج فى عام ١٨٢٤ — ١٨٢٥ بنحو ٥٫٣٠٠٫٠٠٠ و ٥٫٤٠٠٫٥٠٠ سنة ١٨٢٥/١٨٢٦ و ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ سـنة ١٨٢٦/١٨٢٧ و ٥٫٣٠٠٫٠٠٠ سـنة ١٨٢٧ — ١٨٢٨(٢) كمـا هبطت أرقام الصادرات من الهند الى الخليج عن نفس المدة من ١٠٫١٠٠٫٠٠٠ روبية فى ١٨٢١ — ١٨٢٢ الى ٧٫٦٠٠٫٠٠٠ روبيـة عـام ١٨٢٢ — ١٨٢٤ ثم الى ٦٫٥٠٠٫٠٠٠ روبية عام ١٨٢٥ وعام ١٨٢٦ الىنحو ٧٫٨٠٠٫٠٠٠روبية، ثم عاد فانخفض خلال العامين التاليين عندما اشتبكت فارس فى حرب ضد روسـيا الى ٦٫٤٠٠٫٠٠٠ روبية عام ١٨٢٦ — ١٨٢٧ و ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية فى عام

---

(١) تقارير اللجنة (١٨٢١) مجلد ٦ ورقة رقم ٧٤٦ التقرير الثالث للجنة المنتخبة عن التجارة الخارجية ملحق ١ ج(اـ١) .

(٢) بيانات ووثائق ١٨٣١ — ١٨٣٢ مجلد ١٠ ورقة ٧٣٥ ملحق ١٤ غير أن الأرقـام الصحيحة هى ٦٫٥٦٠٫٤٩٩ روبيـة و ٥٫٣٧٧٫٢٨٩ روبية و ٥٫٤٩٨٫٠٧٥ روبية و ٤٫٥٨٦٫٧٦٥ روبية و ٥٫٣٥٠٫٦٧٠ روبية .

١٨٢٧ — ١٨٢٨ وهكذا كان المجموع الكلى لقيمة تجارة الخليج مع الهند عن تلك الفترة هو ١١ر٣٩٧ر٢٥٤ روبية أو ثلثى أرقام ١٨٢١ — ١٨٢٢ وأقل من نصف أرقام ١٨١٧ — ١٨١٨ .

وان الأرقام المتوفرة لدينا عن تجارة الخليج خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر قليلة وغير مؤكدة ، ويبدو على أى حال انه لم يطرأ أى تحسن ملموس على الوضع التجارى فى تلك الفترة . وقد قدر السيرجون مالكولم قيمة تجارة الهند مع البصرة وبوشهر فى عام ١٨٣٠ بثمانية عشر مليون روبية ، وكان هذا رقما مبالغا فيه (١) . وكان مجموع تجارة الخليج مع الهند عن عام ١٨٣١ — ١٨٣٢ حسب تقدير الكولونيل اف . ار . تشيزنى قائد بعثة الفرات هى ١١ر٤٢٣ر٣٥١ روبية منها ٤ر٦٠٠ر١٢٨ عن الواردات و٦ر٨٢٣ر٢٠٣ روبية عن الصادرات (٢) وفى ذلك العام اجتاح مرض الطاعون

---

(١) فى ذلك الوقت كان مالكولم يحاول البحث عن وسيلة للاستيلاء على جزيرة خرك لانشاء قاعدة بريطانية فيها وقد وردت تقديراته هذه فى بيان أعده بتاريخ ١٨٣٠/١٠/٢١ عن الأسطول الهندى وقد أشير اليه فى الخطاب الموجه من اللفتنانت هنل الى السكرتير الأول لحكومة الهند بوشهر ١٨٣١/٥/١٩ كما اشير اليه فى المحادثات السياسية لبومباى الخلقة ٣٨٧ مجلد١٣ الرقم المسلسل ٣١ المؤرخ٣١/٧/٢٧ وقد تعذر الحصول على النسخة الأصلية للبيان فى كل من المحادثات السرية والسياسية لحكومة بومباى أو فى مرفقات المراسلات السرية الصادرة من بومباى او فى مجموعة المجلس . أما فيما يتعلق بالمحادثات الخاصة بالأسطول فقد اتلف الجزء الأكبر منها ، ولم يعثر على البيان فى الملفات المتفرقة للبحرية .

(٢) تشكلت هذه البعثة للقيام بعمليات مع نهرى دجلة والفرات مجلد ٢ طبعة لندن ١٨٥٠ مجلد ٢ ص ٥٩٩ اما بالنسبة لبعثة الفرات يراجع الفصل السابع من هذا الكتاب .

سواحل الخليج وامتد الى المنطقة الجنوبية من فارس وتركيا والعراق بوجه خاص وفي شهر يونية ١٨٣٤ رفع المقيم البريطاني في الخليج تقريرا الى حكومته أشار فيه الى ما أصاب تجارة بوشهر من اضرار بالغة وبالتالي فقد انخفضت أرقام التجارة عن عام ١٨٣٢ — ١٨٣٣ بنحو ٥٠٪ عن ارقام ١٨٢٩ — ١٨٣٠ كما انخفضت الواردات من٢٩٨ر٣٧٤ر٨ روبية الى٥٢٤ر٢٥١ر٤ روبية والصادرات من ٣٧٧ر٣٢١ر٣ وبية الى ٥٤٤ر٢٧٠ر٢ (١) ومعنى ذلك انه لم يطرأ تحسن على تجارة الخليج بوجه عام في غضون الأعوام الخمس التالية ، وربما يكون سبب ذلك هو التدهور الذى سببه مرض الطاعون والاضطرابات الداخلية فى فارس فى اعقاب وفاة فتح على شاه وظهور الوهابيين على المسرح على الجانب الغربى من الخليج وأخيرا الحروب التى ظلت مشتعلة بين بنى ياس والقواسم والتى أضرت بصناعة اللؤلؤ(٢) وهذه الأرقام تنطبق على تجارة الخليج مع الهند

---

(١) ملخص من مواصلات وتجارة الخليج عن الفترة ١٨٠١ — ١٩٠٥

ومع ذلك فالواردات من الخليج الى مؤسسة فورت وليم عن نفس العام كانت ٠٨٨ر٥٦١ر١ والواردات ٧٢٠ ر ٧٣٥ ر ٢ روبية وهذا يعنى لو كانت أرقام تشيزن عن ١٨٣١ — ١٨٣٢ صحيحة — أى ٧٣٣ر٩٥٦ روبية فى الواردات من الخليج الى المؤسسة المذكورة ٨٥٥ر٨١٦ر١ من الصادرات فمعنى ذلك انه لم تكن هناك زيادة فى تجارة الهند مع الخليج بوجه عام خلال ١٨٣٢ — ١٨٣٣ .

(٢) الأرقام التى يحددها شزن (تقرير البعثة فصل ٢ هى ٤٠٢ر٤٧٢ر٤ روبية عن الواردات و ٨٢٣ر٢٧٦ر٥ روبية عن الصادرات وهى تشمل تجارة البنغال وبومباى مع منطقة الخليج عن عام ١٨٣٦—١٨٣٧ وهو لم يدخل مدراس فى هذه التقديرات ولكن اذا كانت تجارة مدراس مع

وان كانت تشكل فى الواقع القسم الأكبر من تجارة الخليج ، أما ما هى قيمة تجارة الخليج عن كل عام فذلك يستحيل تحديده وهنـاك رحالة معاصر يبدو أنه اشار ببعض التخمينات حول هذا الموضوع ولكننا لا نسـتطيع التأكد من الرقـم الذى حدده وهو ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠ فرنك أو مليون جنيه اسـترلينى تقريبا .

والنتيجة من كل ذلك انه لا يمكننا أن نحدد بشكل مباشر من المعلومات والأرقام المتوفرة لنا عن تجارة الخليج والأثر الذى أحدثه الحملات البريطانية على القرصنة فيما بين عام ١٨٢٨ - ١٨٣٥ ومن المعروف عموما أن القرصنة كان لها انعكاس سيىء على التجارة رغم أن الوضع لم يكن بذلك السوء قبل ١٨٢٠ كما لا يمكن تأييد الرأى القائل بأن انخفاض نشاط القراصنة قد اعقبه تحسن فى الأحوال التجارية وبأن هذا ينطبق على المرحلة التى جاءت بعد عام ١٨٢٠ ،ويمكن القول بأن الهـدف من العلاقة التى كانت تربط بين التجـارة والقرصنة على غرار ما كان قائما بين القواسم وآل خليفة قبل حلول عام ١٨٢٠ هو استثناء الخليج من القوانين التجارية السائدة وهنـاك تفسير آخر لهـذا الموضوع وهو أن القرصنة التى كانت تؤثر على سير التجارة فى الخليج خلال تلك المرحلـة لم تكن هى السبب المبـاشر فى تدهور التجـارة كما يعتقد الأوربيون وانما سببها هو تصاعد الأعمال الحربية فى مياه الخليج.

= الخليج قد مرت بأى تغيرات كما حدث لتجارة البنغال وبومباى فيما بين ١٨٣١ - ١٨٣٢ ، ١٨٣٦ - ١٨٣٧ (٥٨٨ر٥٧٥ر٢ و ٣٩٥ر٦٩٩ر٢ عن البنغال و ٣١٨ر١٩٨ر٨ و ٠٨٨ ر ٠٤٩ر٧ عن بومباى) وظلت محتفظة برقمها وقدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٦ روبية ، فان المجموع الكلى لقيمة تجارة البنغال وبومباى ومدراس من الخليج عن العام التالي ربما لم تزد عن ٠٠٠ر٣٠٠ر١٠ روبية .

فى هذه الفترة كان وضع الممثلية البريطانية فى الخليج موضع مناقشة بين حكومتى الهند وانجلترا، وليس فيما يختص بالشئون الادارية فحسب وانما بالنسبة الى انشاء قاعدة فى الخليج أيضا ، وهو الموضوع الذى كان يشغل اببادبة البريطانيين فى تلك الفترة ، فبعد الجلاء عن القاعدة العسكرية فى جزيرة قشم فى يناير ١٨٢٣، لم تبرز هذه المسألة للبحث خلال حكم الفنستون لبومباى وبالتالى لم يكن من المتوقع اطلاقا ان يعمد خليفة مالكولم الذى ظل ينادى لعشرين عاما برايه حول الأهمية الاستراتيجية والتجارية للخليج واهمية وجود قاعدة للبريطانيين فيه ، الى اغفال هذا الموضوع فترة أطول .

وعندما تسلم مالكولم منصبه كحاكم على بومباى كان النقاش يدور بشكل واسع حول موضوع الملاحة البخارية بين انجلترا والهند عن طريق البحر الأحمر والخليج الفارسى ، وبعد وصوله الى بومباى مباشرة بدأ مالكولم فى دراسة انشاء قاعدة فى الخليج الى جانب نقل الممثلية البريطانية من بوشهر الفارسية الى الخليج . وفى أواخر عام ١٨٢٧ (١) استدعى مالكولم الميجور ويلسون المقيم البريطانى فى الخليج الى بومباى لبحث الموضوع معه ، وفى بداية العام أخطر الكولونيل ستانوس المستر مالكولم الذى خلف ويلسون فى منصب المقيم ، أنه بالنظر الى نشوب اضطرابات سياسية فى فارس بين حين وآخر فسيكون من الأفضل أن لو استأذنت حكومة فارس فى نقل الممثلية البريطانية الى ضواحى البلدة . وقد ذكر ستانوس بأن أمير فارس كان

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٦ مجلد ٢٢ رقم ١٨ فى ١٨٢٧/٥/٢ من ستانوس الى السكرتير الأول لحكومة بومباى من بوشهر ١٨٢٧/٣/٢٦ ومن نيوهام الى المقيم من بومباى ١٨٢٧/١/٢٨ .

يمارس سلطة غير كاملة على بوشهر ، وانه فى حالة استياء الأهالى من المقيم يتعذر على الأمير الحاكم توفير الحماية اللازمة له كما اضاف بأن مبنى المثلية يقوم على حراسته مجموعة صغيرة من الحراس الهنود ، وليس بها مورد خاص للماء ، ولهذا فقد كان يشك ان تستطيع المثلية ان تقاوم اى هجوم عليها لأكثر من ٤٨ ساعة . وعلى الرغم من أن الفنستون اقر راى ستانوس الا انه لم يكن يرغب بالنظر الى الحرب الروسية الفارسية والاضطرابات السياسية فى الاقاليم الجنوبية فى أن يضيف متاعب أخرى الى الوضع غير المستقر فى المنطقة ، بنقل المثلية من بوشهر ، غير أن مالكولم لم يقر الفنستون على ذلك الراى ، وعندما استدعى ويلسون الى بومباى فى شهر ديسمبر ١٨٢٧ طلب منه أن يقترح عددا من المناطق على الساحل الفارسى تصلح كموقع للممثلية، وبين فبراير ومايو ١٨٢٨ قام ويلسون بمعاينة باسيدو وكنج (الموقع السابق للمركز الهولندى) ولنجه وأسالو . وقال فى تقريره ، انه لايوجد بين هذه المواقع التى زارها موقع يصلح للممثلية كجزيرة خرك التى تقع بمواجهة بوشهر وذلك لما تنفرد به من المزايا السياسية الى جانب صلاحيتها كمنطقة لتجميع وتوزيع السلع والمنتجات . وقد ارتاح مالكوم من هذا القرارلانه هو نفسه قد سبق أن اختار تلك الجزيرة قبل عشرين عاما ولنفس الأسباب وفضلها على باسيدو الواقعة فى جزيرة قشم حيث كانت ترابط الوحدة العسكرية فى الخليج ، أما باسيدو فقد كانت فى نظره غير صالحة كمركز تجارى لأن تجارة الخليج تتركز فى المنطقة الشمالية ولهذا السبب كانت جزيرة خرك موقعا نموذجيا للقاعدة وان احتلالها فى رأيه لن يسهل بنقل المثلية من بوشهر فحسب وانما قد يسهل أيضا دمج ممثليتى البصرة وبوشهر فى ممثلية واحدة، هذا رغم أن مالكولم لم يكن يرغب فى اغلاق ممثلية البصرة حتى ذلك الوقت ، نظرا للحرب القائمة بين روسيا وتركيا

والمكاسب التى حققتها روسيا فى أذربيجان . والنتيجة أن مالكولم لم يفعل شيئا فى هذا الصدد ، ربما لانه كان لايزال واقعا تحت تأثير الموقف العدائى لفتح شاه ضد وجود قاعدة بريطانية من قبل ، كما أنه من المحتمل أن يكون مالكولم واقعا تحت تأثير فشل الحكومة البريطانية فى الوقوف الى جانب الشاه فى خلافاته مع الروس فى سنة ١٨٢٦ ، مما لم يشجع الشاه على اتخاذ موقف مؤيد لاقامة القاعدة فى خرك .

ولم يعد مالكولم الى بحث هذا الموضوع مرة أخرى قبل شهر نوفمبر من عام ١٨٣٠ فقد بحث موضوع ارتفاع نفقات الاحتفاظ بالمثليتين . فقد بلغت نفقات المثلية فى بوشهر عن العام المنتهى فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٣٠ — ٧٨ر٥٢٤ روبية ، بينما بلغت نفقات ممثلية البصرة عن العام المنتهى فى ٣١ يناير ١٨٢٩ مبلغ ٢٠٢ر٥٤ روبية ، وقد بلغ مجموع نفقات كلتا المثليتين عن عام ١٨٢٩ بما فيها المصروفات الاضافية للحرس بلغ ١٣٨ر٥٩٠ روبية

---

(١) المجموعات مجلد ٤١ رقم ٣٧ مؤرخ ١٨٢٨/٩/٢٤ محضر مالكولم بومباى ١٥ ، ١٦ سبتمبر ١٨٢٨ ، رغم انى مازلت اتصور احتمال اجراء تخفيض فى نفقات وكالتنا فى فارس وتركيا وذلك فيما يختص بحجم الأعمال فانى لا اعتقد أن ذلك ممكن فى الوقت الحاضر ما دامت الحرب قائمة كما يقال بين روسيا والباب العالى والقوات الروسية تحتل اذربيجان اننا نستطيع إستدعاء الميجور تايلور من البصرة دون أن يترك هذا الاجراء انطباعات ليست فى مصلحتنا فى ذلك الجزء من آسيا . وعلى الرغم من أن المثلية البريطانية فى تركيا العربية كان مقرها من الناحية الرسمية فى البصرة الا ان المقيم الكابتن تايلور يقضى معظم اوقاته فى بغداد ، الأمر الذى يتيح له بأن يكون على اتصال أقرب لحكومة الباشا .

او ١٤٫٠٠٠ سترليني . وحسب تقرير المستر شارلس نوريس ، السكرتير الأول للحكومة كان الانفاق الشهرى لمثلية بوشهر بـ ٥٫١٨٨ روبية ولممثلية البصرة ٣٧٩٧ روبية . وكان مجموع النفقات الشهرية للممثليتين هو ٨٩٨٥ روبية . وبالمقارنة الى نفقات ممثلية واحدة فى خرك مكونة من مقيم ومساعد مقيم وطبيب وحارس فانها لم تكن تزيد على ٤٠٠٠ روبية كل شهر . وبذلك يكون المبلغ الذى يمكن توفيره من اندماج الممثليتين هو ٤٩٨٥ روبية كل شهر او ٥٩٨٢٠ روبية سنويا .

وعلى ضوء هذه الدراسة كلف صمويل هانيل الذى كان مقيما بالوكالة فى الخليج فى ذلك الوقت بمعاينة منطقة خرك . وقد قضى هانيل عدة أيام فى الجزيرة فى أوائل شهر مايو ، وقد عاد فقدم تقريرا يفيد بصلاحية الموقع وعلى أساس تقرير سابق أعده ويلسون تبين ان اقامة حامية مكونة من ١٧٨ جنديا اوربيا و ٦١٠ جنديا هنديا تكفى لتوفير الحماية للقاعدة ، ولن تتعدى نفقات انشاء معسكرات لهم ٣٨٫٣٠٠ روبية كما أن قلعة الجزيرة وتحصيناتها لن تتعدى ٧٠٠٫٠٠٠ روبية . أما نفقات الاحتفاظ بالحامية فى تقديرات هانيل فسوف تتطلب ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ روبية كل عام، غير انه كان واثقا من أن تحويل الجزيرة الى مركز تجارى سوف يضمن تحصيل نصف هذا المبلغ من الرسوم الجزكية التى فى تقديره ستصل من ٩٠٫٠٠٠ الى ١٣٥٫٠٠٠ روبية فى السنة .

وكان مالكولم قد غادر الهند عند وصول تقرير هانيل حول هذا الموضوع، ولم يتخذ بشأنه اى قرار لمدة عام واحد . غير ان ظهور الطاعون فى سنة ١٨٣٢ وانتشار هذا الوباء على طول الساحل الفارسى أدى فى ذلك العام الى نقل الممثلية الى جزيرة أصغر الى الشمال من جزيرة خرك تسمى خاركو، وفى شهر

يونيو اقترح كلير حاكم بومباى الجديد على الحاكم العام التحرك للاتصال بالحكومة الفارسية لكى تتنازل عن جزيرة خرك أو خاركو (١) وكان رد الحاكم العام هو أن البت فى هذا الموضوع من اختصاص السلطات فى انجلترا، وبناء عليه فقد بعث كلير فى أكتوبر ١٨٣٢ بمذكرة الى اللجنة السرية ، ضمنها التعليقات والمناقشات التى كانت تدور منذ سنة ١٨٢٨ حول الحصول على جزيرة خرك ودمج ممثليتى البصرة وبوشهر فى ممثلية واحدة ، وقد شدد بصفة خاصة على امكانيات خرك كمركز تجرى واستعان بتقرير هانيل بتاريخ مايو ١٨٣١ لتوضيح المسألة بالتفصيل (٢) .

ومن المسائل التى ظلت تشغل بال حكومة بومباى قبل سنة ١٨٢٢ واستمرت تشغلها لفترة تالية من الوقت ، هو ما يتعلق بالنظام الادارى لممثلية الخليج وموضوع اختيار المقيمين البريطانيين ومساعديهم . فقد كانت التعليمات التى تلقتها الهند من الحكومة البريطانية سنة ١٨٢٥ تطالب حكومة الهند باجراء تخفيض فى عدد العسكريين العاملين فى الوظائف المدنية ، وقصر الوظائف الجديدة على الموظفين المدنيين ، وفى اكتوبر سنة ١٨٢٦ أبلغ الكولونيل ستانوس الفنستون أنه كان ينوى العودة الى انجلترا على الطراد لولو ، وانه سوف يقدم استقالته من منصبه بعد ذلك بقليل . وقد قبل الفنستون الاستقالة مع ابداء أسفه عليها ، وعين خلفا له الكابتن دافيد

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٧ مجلد ٢٧ رقم ٢٥ فى ١٨٣٢/٦/٢٧ من نوريس الى سكرتير الحاكم العام بومباى ١٨٣٢/٦/٢١ .

(٢) سجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٦ (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٣٢/١٠/١٧ (رقم ٣ الادارة السرية) .

ويلسون من الفرقة السابعة لمشاة بومباى (١) غير أن اختيار ويلسون لقى معارضة من احد اعضاء المجلس وهو ريتشارد جودون بحجة انه كان يتعارض مع التعليمات التى أصدرها اعضاء مجلس الادارة فى العام السابق واشار جودون الى أنه قد سبق ان خولفت هذه التعليمات فى شهر فبراير عندما تم تعيين الكابتن هانيل من الفرقة الثانية عشرة مشاة بومباى فى منصب مساعد المقيم الجديد وهى الوظيفة التى انشئت حديثا ، وكان رأى الفنستون انه فى الوقت الذى تشمل تعليمات مجلس الادارة بخصوص تعيين العسكريين نصف جملة المناصب السياسية فى حكومته ، الا ان المثلية تعتبر التعيين فيها قضية خاصة بمعنى أن الوظيفة ذات طابع عسكرى فى الأساس ، باعتبار أن وظيفة المقيم هى مراقبة النشاطات العدوانية التى تجرى بين القبائل البحرية للخليج واتخاذ الاجراءات التأديبية ضدها اذا كانت تهدد الأمن فى الخليج . وبالاضافة الى ذلك فانه لا يوجد أى موظف له فى الخدمة اكثر من سبع سنوات لشغل الوظيفة التى شغرت باستقالة ستانوس ، بينما الكابتن ويلسون يعتبر من الأشخاص المطلعين على شئون الخليج حيث اذ شغل منصب السكرتير العسكرى للسير وليم كير خلال حملة ١٨٢٨ ، كما ان ستانوس نفسه رشحه لهذا المنصب ، وقد أيد فرانسز واردن السكرتير الأول السابق لحكومة بومباى واحد اعضاء المجلس أيد جودون فى هذه المسألة بحجة ان النقص الشديد فى ضباط جيش بومباى لا يسمح بالاستغناء عنهم لشغل مناصب سياسية ، غير أن الفنستون رفض هذا النقد وكان

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٦ مجلد ١٧ رقم الوحدة ٣ فى ١٨٢٧/١/١٧ من ستانوس الى نيوهام ١٨٢٦/١٠/٢٠ ومحضر الفنستون ١٨٢٦/١١/٢٢ .

احد عشر ضابطا فقط من جهاز حكومة بومباى يشغلون الوظائف المدنية وأن ثلاثة من هؤلاء فقط عينوا أثناء حكم الفنستون وقد ظل هذا الموضوع رهن النقاش طول شهر ديسمبر ١٨٢٦ ، ولكنه لم يمنع حاكم بومباى من تعيين ويلسون كمقيم فى الخليج فى يناير ١٨٢٧ .

وقد أعيد بحث هذا الموضوع بعد اربع سنوات عندما قدم ويلسون استقالته لأسباب صحية ولما كان مالكولم يرى أن الأوضاع فى فارس تتطلب أن يكون المقيم المعين ذا خبرة بشئون المنطقة فقد اختار الدكتور جون مكنيل طبيب البعثة البريطانية فى طهران لشغل المنصب ، وقد ثبت كلير هـذا التعيين عند وصوله الى بومباى فى شهر مارس ١٨٣١ ثم صادق الحاكم العام عليه فيما بعد ، لكن عضوين من المجلس وهما جون رومر وجيمس سزرلاند اعترضا على اختيار طبيب لشغل منصب عسكرى فى الوقت الذى يحرم فيه الموظفون المدنيون من هذه المناصب ، وذكرا أنه بالنظر الى كثرة الموظفين المدنيين الشبان فى بومباى لم يتح لأى منهم شغل أى منصب فى الممثلية البريطانية فى الخليج (١) وكان لهذا الاعتراض أثره فقد قرر كلير احالة موضوع تعيين مكنيل الى أعضاء مجلس الادارة فى اغسطس سنة ١٨٣١ ولكن سبق وصول رسالته الى أعضاء مجلس الادارة ان تلقى خطابا من اعضاء مجلس الادارة يأمرونه فيه بدراسة موضوع تعيينات الضباط العسكريين فى الوظائف المدنية واستعادة الأشخاص الذين لم يعد هناك سبب لاستمرارهم فى وظائفهم من تلك التعيينات ، وفور تلقيه رسـالة أعضاء مجلس الشركة ودون انتظار رد منهم على رسالته الغى كلير تعيين

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٥ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣١/٨/٢٣ رقم ٢٢ الادارة السياسية) .

مكنيل واختار بدلا منه دى . ايه . بلين وكان قبل ذلك يشغل منصب المعتمد السياسى فى كاثياوار ، ولكنه لم يوافق على استبدال اللفتنانت هانيل المعين مساعدا مقيما بالنظر الى خبرة هانيل بالخليج ومعرفته بأهل البلاد وبعاداتهم وعلى العكس فالبرغم من المحاولات التى كانت قائمة يومئذ لضغط مصروفات المثلية فى بوشهر قرر كلير رفع مرتب هانيل الى درجة تتناسب مع مركزه ومؤهلاته (١) وكان بلين هو اول وآخر الموظفين المدنيين الذين عينوا فى المثلية البريطانية فى الخليج وعندما اضطر لأسباب صحية الى تقديم استقالته فى ديسمبر ١٨٣٤ عادت حكومة بومباى الى اسلوب تعيين ضباط عسكريين لمنصب المقيم فاختارت جيمس موريسون من الفرقة الثانية لخيالة مدراس وبقيت متمسكة بهذا الأسلوب طوال بقية القرن (٢) .

فى فبراير سنة **١٨٣٤ أصدر مجلس الادارة** قراره بشأن دمج ممثليتى البصرة وبوشهر وفى موضوع الاستيلاء على خرك كموقع لمثلية مشتركة ولم يتنبه أعضاء مجلس الادارة الى أن المكاسب التى سوف تنتج

---

(١) من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣١/١٢/٣٠ (رقم ٤١ الادارة السياسية) ويبدو أن كلير قد غير موقفه تجاه المثلية فى الخليج . فعلى حين انه قد انتقض ارتفاع نفقات المثلية عند وصوله فى مارس ١٨٣١ (وكانت فى حدود ٤١٥٠ روبية فى الشهر) فانه عاد نفس العام فوافق على الكادر الجديد للمرتبات والمصروفات السياسية لبومباى مجلد ١٥ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣١/٨/٢٣ (رقم ٢٢ الادارة السياسية) و ١٨٣١/١٢/٣٠ رقم ٤١ الادارة السياسية .

(٢) سجل الرسائل السياسية لبومباى مجلد ١٨ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣٥/١٢/٨ (ورقم ٥٨ الادارة السياسية) .

من الاستيلاء على خرك سوف ترجح تكاليفها ولهذا فقد رفضوا الاقتراح(١)
وقد رأى الاعضاء أن الأحوال المضطربة فى بغداد لم تكن تسمح فى تلك
الظروف بالتفكير فى نقل مقر الممثلية من البصرة وأنه عندما تعود الأحوال
فيها الى وضعها الطبيعى فعندئذ يمكن التفكير فى دمج المقرين فى مقر واحد.
وعلى هذا الأساس فقد تقرر أن تبقى المفوضية فى بوشهر حيث هى ،
غير أن أعضاء مجلس الادارة كانوا قلقين من احتمال وهو الاحتمال الذى تنبه
اليه كل من مالكولم والسير جون مكدونالد أحد الوزراء المفوضين السابقين فى
فارس ، أن يؤدى وجود ممثل بريطانى مستقل على الساحل الفارسى مع وجود
مفوض لها فى طهران الى تداخل العلاقات مع السلطات الفارسية وعلى الأخص
مع أمير فارس . وكحل لذلك اقترحوا تعيين الممثل فى بوشهر مساعدا
للمفوض فى طهران الأمر الذى يخضع المصالح البريطانية فى فارس والخليج
لاشراف واحد وسيمنح المقيم قدرا من الصلاحيات فى الاشراف على الشئون
الأخرى فى قضايا القرصنة التى فوض بالتصرف فيهما دون الرجوع الى
طهران غير أنه لم يخول سلطة التخاطب المباشر مع أمير فارس أو مع
اى سلطة فارسية أخرى فى المسائل التى لا تتعلق بالقرصنة او سلامة الرعايا
البريطانيين وممتلكاتهم .

وفى التقرير الذى أعده كلير لتقييم اقتراحات أعضاء مجلس
الادارة لخص موقفه فى الفقرة الأولى من التقرير الذى جاء فيها « أنه يبدو
أن أعضاء مجلس اداراتكم قد وضعوا تقييما موضوعيا للمهام التى سوف

---

(١) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤ من مجلس الادارة الى
الحاكم ١٨٣٤/٢/٢٦ (رقم ٤ الادارة السياسية) .

تضطلع المثليه بها فى بوشهر غير اننا نعتقد أن الاقتراح الخاص بتغيير وظيفة المقيم الى وظيفة مساعد مفوض للمفوض العام فى طهران يتعارض مع هـــذا التقييم (١) وعند استلام كلير رسالة اعضاء مجلس الادارة قام بتحويلها الى بلين المقيم المتقاعد لابداء الرأى فيها غير أن بلين وجد فيها كثيرا من الصعوبات فى فهم الأسباب التى جعلت أعضاء مجلس الادارة يتصورون أن وجود ممثلية مستقلة فى بوشـــهر قد يؤدى الى تعقيد العـــلاقات البريطانية مع فارس ، وتساءل بلين عن الأســـباب التى تبرر تعيين المقيم البريطانى فى بوشـــهر مساعدا للوزير المفوض فى طهران فقد كانت طبيعة العمل فى الممثلية تختلف اختـــلافا كليا عن العمـــل الدبلوماسى للوزير المفوض فى طهران ، كما أن التعليمات الخاصة بعمل المقيم كانت تمنعه من التدخل بأى شكل من الأشكال فى سياسة الحكومة الفارسية. واضاف بلين بأنه من المشكوك فيه أن يستطيع مجرد موظف بدرجة مساعد وزير مفوض أن يقـــوم بالاشراف على الأمن فى منطقة الخليج بصورة مرضية لان هذه المهمة تتطلب فى المقيم أن يكون لشاغرها الخبرة والرتبة والموهبة التى لا تتوفر فى الموظفين من ذوى الرتب الأصغر . ان المحافظة على الأمن فى منطقة الخليج يعتمد بدرجة كبيرة على توقيع العقوبات الفورية على المعتدين الأمر الذى يتعذر تحقيقه فيما لو تعين على المقيم أن يحيل الموضوع الى طهران . والمعروف أن ايفاد رسول لهذه المهمة يستغرق شهرا واحدا لقطع المسافة من بوشهر الى طهران وقد يستغرق وقتا أطول فى فصل الشتاء بينما فى امكان الطراد اذا غادر بومباى أن يصل الى بوشهر فيما بين ١٢ ، ١٥ يوما تقريبـــا ويعود فى خلال شهر وعلى عكس طهران فان بومباى

---

(١) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٨ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣٥/٩/١٦ (رقم ٣٣ الادارة السياسية) .

هى المركز الذى تصـــدر منه الأوامر والتعليمات والمســاعدات الى منطقة الخليج أما الاعتراض الآخر الذى رآه بلين — وهو اعتراض له أهميته بالنظر الى مطالبة فارس بالبحرين والمحاولات اليائسة لأمير شيراز لاحتلالها — هو أن الوزير المفوض قد يعـــانى كثيرا من الحرج اذا عهد اليه بالاشراف على الحامية فى الخليج خصوصا وأن الاشراف على الحامية سوف يعهد به اليه فى الوقت الذى يقـوم بالاشراف على أعمـــال المثلية فى الخليج . وقد اســتطاع الوزير حتى ذلك الوقت ارجاء النظر فى طلب الحكومة الفارسية الحصول على بعض السفن التابعة للأسطول الهندى بحجة انه لا سلطة له على طـرادات الشركة (١) وقد وافـق كلير على رأى بلين وقال « أنه من الأفضـــل لنا بأن نعيد النظر فى الموقف الذى اتخـذناه فى الخليج حتى لا يتسبب فى الاضرار بكفاءة النظام المتبع حاليا » وكان ذلك فى أغسطس ١٨٣٤ .

الى هذا الحد كان كلير يعارض اقتراح مجلس الادارة وكان مصمما على انه فى حالة وضعه موضع التنفيذ أن يتقدم باقتراح بنقل مسـئولية الاشراف على الخليج الفارسى الى حكومة الهنـــد التى كانت تشرف على المفوضيه فى طهران أيضا ولعدم تدخل حكومة بومباى بعد ذلك فى شـئون المثلية فى بوشهر ، فاذا كان الهدف من اقتراح مجلس الادارة هو اخضاع المثلية لسلطة المفوضية فى طهران من أجل التوفير فى النفقات فانهم سوف

---

(١) مجموعة المجلس مجـــلد ١٥٣٩ رقم ٦١١٦٥ من بلين الى كلير ١٨٣٤/٦/٤ وقد تم تغيير اســـم بحرية بومباى الى اسم (الأســـطول الهنـدى وذلك فى يوم ١٨٣٠/٥/١ تقديرا لدورة الشجاعة فى الميـــاه الشرقية لاكثر من مائتى عام .

يمنون بخيبة اذا تبين أن المبالغ التى يمكن توفيرها من هذا الاجراء لا يتجاوز ١٠٠ روبية فى العام .

ونتيجة للتغيير الذى طرأ على المسئوليات السياسية فى الخليج وفقا لأحكام القانون الصادر فى سنة ١٨٣٤ فقد أضيف عنصر جديد الى القضية وعملا بالصلاحيات الواردة فى أحكام هذا القانون تولى بنتنك سلطة مباشرة على الممثلين فى بوشهر والبصرة بعد اقتناعه برأى كلير فأصدر تعليماته الى المقيمين البريطانيين بالتخاطب مباشرة مع حكومة الهند (١) وقد شجع قرار الحاكم العام فى أعقاب وصول مقترحات مجلس الادارة شجع كلير الى ان يصرح بأن شئون ممثلى البصرة وبوشهر لم تعد من اختصاص حكومته وأنه اعتبارا من ذلك اليوم سوف يحيل مراسلات المقيمين البريطانيين الى حكومة كلكتا ، ويحتفظ بنسخ منها لديه (٢) وعندما علم بنتنك بقرار كلير كتب يطمئنه على أن اشراف حكومة الهند على الشئون السياسية للممثلتين لا يعنى تجريد حكومة بومباى من صلاحيتها فى توجيه وتنفيذ السياسة البريطانية فى الخليج وسوف يستمر الحاكم فى بومباى فى تصريف الشئون المحلية البحته كمكافحة القرصنة وغيرها مما يراها فى المصلحة العامة فيما عدا المسائل التى تمس العلاقات السياسية بدول

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٥٣٩ رقم ٦١١٦٥، من سكرتير الحاكم العام الى الحاكم فى بومباى وفورت وبليام ١٨٣٢/١١/٢٠ .

(٢) مجموعة المجلس مجلد ١٥٣٩ محضر كلير ١٨٣٤/١٢/٣١ .

الخليج عموما والتى يتعين عليه اطـــلاع الحكومة بشأنها (١) ولم يعترض السير روبرت جرانت الذى حل محل كلير فى منصب الحاكم العام فى شهر مارس ١٨٣٥ على هذا النظام ، وان كان قد أخطر المقيمين البريطانيين فى كل من بوشهر والبصرة بأنه على الرغم من أن قد يتلقون أحيانا التعليمات من حكومة بومباى الا أنه يتعين عليهم بأن يبعثوا بطلباتهم الى حكومة الهند عن طريق بومباى (٢) ومن الواضح أن الوضع لم يكن ليبقى على ما كان عليه فعلى الرغم من عناد كلير وتردده فى العمل بمقتضى النظام الجديد فلم يكن ثمة أدنى شك فى أن الحق كان فى جانبه .

وفى أوائل شهر أبريل ١٨٣٥ عندما تقرر تعيين موظف ليخلف بلين فى منصب المقيم فى بوشهر عكف السير شارلس متكاف الحاكم العـــام على دراسة وضع الممثلية وادارتها من جديد ، وقد خرج من تلك الدراسة بأن النظام الذى أدخله بنتنك يمكن أن يستمر مالم يرفضه مجلس ادارة الشركة، وفى الوقت نفسه ، ولما كانت حكومة الهند لا تزال تمارس اشرافهـــا على ممثلية الخليج رأى متكاف بأن من حقه تعيين خلف لبلين وبالتالى وافق على اختيار ميجر جيمس موريسون من ادارة مدراس لهذا المنصب أما فيما

---

(١) المجموعة من دبليواتشه مكاناتم الى ال . ارد . ريد (سكرتير حكومة بومباى) وفورت ويليام ١٨٣٥/١/٢٨ ومرفقات الخطاب السياسى لحكومة بومباى رقم ٣٣ فى ١٨٣٥/٩/٢٦ .

(٢) المجموعة من تشيز نوريس (سكرتير الحكومة) الى المقيم بالوكالة فى بوشهر بومبـــاى ١٨٣٥/٣/٢٣ ومرفق الخطاب الســـياسى لحكومة بومباى رقم ٣٣ فى ١٨٣٥/٩/١٦ .

يتعلق بموضـــوع تحول المقيم الى مساعد وزير مفوض لطهران فقد وافق متكاف على رأى الأغلبية فى حكومة بومباى بأن الأجراء لم يكن سليما واقترح بأن تكون رتبة المقيم فى المرتبة الثانية بعد الوزير المفوض وذلك فيما يختص بشئون منطقة فارس أما الشئون المحلية التى تمس الخليج وقضية القرصنة فعلى المقيم أن يتخاطب ، كما كان الأمر سابقا ، مع حكومة بومباى مباشرة بسرط أن تحال المسائل ذات الأهمية الى حكومة الهند ، أما اذا طرأت أمور تستوجب اجراء فوريا يستطيع المقيم وعلى مسئوليته الخاصـــة أن يتخذ الاجراءات الكفيلة للبت فيها دون الرجوع الى حكومة الهند (١) .

ولقد قطع مكتاف شوطا طويلا فى وضع التنظيمات الادارية الخاصة بممثلية الخليج ومسئولياتها غير أنه لم يتم وضع نظام فعال ومرن قبـــل النصف الأخير من عام ١٨٣٦ ففى مستهل ذلك العام انتقلت عملية الاشراف على المفوضيه البريطانية فى فارس الى وزارة الخارجية مما وضع نهـــاية للاقتراحات التى دعت الى تعديل منصب المقيم الى منصب مساعد للوزير المفوض فى طهران وعلى خلاف ذلك فقد وافق أعضـــاء مجلس الادارة على التنظيم الذى اقترحه مكتاف للاشراف على المقيم وكالمعتاد لم يكن يجوز للمقيم بموجب ذلك التنظيم أن يتخابر مع السلطات الفارسية مباشرة الا فى

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٧ رقم ١٩ مجلد ٧٤ فى ١٨٣٥/٥/٢٠ ومقتطفات من محادثات الادارة السياسية للحـــاكم العام بتاريخ ١٨٣٥/٤/٦ كما عرض متكاف انه يمكن توفير نفس المبـــالغ فى نفقات الممثلية عن طريق الغاء منصب مساعد المقيم بعد ســـفر هانيل وتركه للوظيفة غير أن هذا الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ مما اضـــطر هانيل أن يستمر لفترة من الوقت فى عمله .

اطار المسائل الخاصة بالقرصنة أو بسلامة الرعايا البريطانيين فى اقليم فارس . اما اذا رأى المقيم نفسه مضطرا فى أى وقت من الأوقات الى التخاطب بشأن أى موضوع من الموضوعات فسوف يتعين عليه فى هذه الحالة الرجوع الى الوزير المفوض فى طهران والتقيد بتعليماته (١) وبعد قليل عادت حكومة الهند فأبدت استعدادها للعودة الى النظام المعمول به سابقا ، حيث كان لحكومة بومباى الاشراف المباشر على المصالح البريطانية فى الخليج وأن يكون لها الحق فى اختيار المقيم وفى تعيينه ، وفى شهر سبتمبر سنة ١٨٣٦ أعيد العمل بالنظام القديم وقد أشار السير روبرت جرانت فى وقت ما من ذلك الشهر بقوله (يجب أن نعمل بأنفسنا لأنفسنا) فى جميع القضايا الهامة أو التى تتعلق بالأمور السياسية فيجب أولا ان نحيل المسائل الى حكومة الهند اذا كان الوقت يسمح بذلك ، أما اذا لم يكن الوقت يسمح فيتعين علينا أن ندرس وننفذ على مسئوليتنا الخاصة .

وربما كان لثورة بنى ياس فى سنة ١٨٣٥ ومبادرة السلطات المسئولة فى بومباى لقمعها ــ رغم أنه لم يرد ذكر مباشر لذلك فى المراسلات الخاصة بالمثلية والتى تم تبادلها بين بومباى وكلكتا فى سنة ١٨٣٥ وسنة ١٨٣٦ ــ تأثير كبير فى اقناع حكومة بومباى بصواب ابقاء ادارة شئون الخليج فى أيدى الذين كانوا مسئولين عنها فى السنوات السابقة .

---

(١) من التقارير السياسية المرسله الى بومباى مجلد ٥ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٣٦/٦/١٨ (رقم ٣ الادارة السياسية) .

الفصل السابع

الطريق الى الهند
١٨٢٦ — ١٨٣٦

« يمكن اعتبار كل من تركيا وفارس منطقتين عازلتين بالنسبة للهند البريطانية ، وبالتالى فان وقوع أى من هذين البلدين فى أيدى دولة أوربية سوف يعرض الهند للخطر من حيث أنه سيجعلها منطقة مكشوفة أمام أى غزو تقوم به تلك الدولة للهند ، وانطلاقا من هذا فان سياسة الحكومة البريطانية تقوم على دعم وتأييد هاتين الدولتين وعلى خلق وتقوية دول اخرى يتحقق من جرائه نفس الغرض » (١٨٠٧) (١) .

جون مالكولم ١٨٠٧

بعد عام ١٨١٥ ، أخذت المصالح البريطانية فى فارس تتقلص بدرجة سريعة ، وذلك أن الأسباب التى أملت تلك العلاقة مع حكومة فارس قبل بضعة أعوام ، عندما كانت فرنسا تحتل مركزا هاما لدى حكومة الشاه ، وكان الروس يتوغلون داخل الأراضى الفارسية باقليم القوقاز ، هذه الأسباب قد تبخرت بعد هزيمة نابليون وتوقيع معاهدة جولستان بين فارس ،

---

(١) متفرقات فى رسائل الحكومة البريطانية مجلد ٧٣٧ من مالكولم الى بى . امون ستون سكرتير الحاكم العام ميسور فى ١٨٠٧/٨/١٢ .

وروسيا عام ١٨١٣ • وبالرغم من أن روسيا كانت فى ذلك الوقت الدولة الكبرى التى يمكن ان ينطلق الخطر منها على الهند الا أن هـــذا الخطر قد تلاشى بعد ابرام معاهدة طهران لعام ١٨١٤ ، والتى ألزمت الشاه بالتصدى لأى جيش أوربى يحاول العبور من بلاده لغزو الهند • وفى مقابل هـــذا الشرط وعدت بريطانيا بتقديم مساعدتها الى الشاه فى حالة تعرض فارس للهجوم من أى دولة أوربية • وقد تحسنت علاقات بريطانيا بروسيا بعد عام ١٨١٥ ، وأصبح الرأى السائد فى الدوائر الهندية أن قيـام الروس بمثل هذا الغزو لم يعد أمرا واردا فى تصوراتهم ، وحتى لو كان هــذا الافتراض فرضا صحيحا فقد كان فى الامكان مواجهة ذلك الغـــزو عند نهر ستلج ، والواقع أن بريطانيا لم تكن ترغب فى انتهاج (سياسة المواجهة مع • عن طريق مد حدود الهند البريطانية الى ما وراء نهر ستلج أى الى حدود الهند الطبيعية عند سلسلة الجبـــال التى تحيط بالهنـــد من الغرب (١) والشمال كما أنه لم تبذل جهود فعلية من جانب الحكومة البريطانية فى الهند لتدعيم الأحلاف الدفاعية مع الدول الواقعة فى منطقة شمال غرب نهر ستلج والتى كانت على حد رأى ويلسلى تمثل المنطقة العازلة بين الهند وجاراتها • وكانت فارس وهى أهم تلك الدول قد وصلت بسبب ســـياسة التواكل والاهمال الى حالة من اليأس والتذمر • وقد فشلت البعثات التى أوفدها الشاه الى انجلترا فى اقناعهم بالمصلحة المشتركة التى تربط بين الدولتين

---

(١) سياسة التهدئة والاكتفاء وهى السياسة التى أعلنتها حكومة الهند عام ١٨١٨ وهى سياسة تخدم مصالح الشركة وأهدافها فضـلا عن كسبها للرأى العام بجانب تطبيق القوانين الدستورية وفقـــا لما تقضى به حكومة الهند •

فى مقاومة الأطماع الروســية فى القوقاز وبحر قزوين • وفى عام ١٨٢٣ كشف قرار نقــل عملية الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من الحكومة الى الشركة ، عن استخفاف بريطانيا لمصالحها فى فارس •

غير أن اندلاع الحرب أو بعبارة أدق استئنافها بين روسيا وفارس عام ١٨٢٦ لم يغير فى ذلك الموقف كثيراً • وقد توافق نشوب الحرب مع تولى جورج كاننج وزارة الخارجية البريطانية ، كما توافق مع وصول طلب الشاه للمساعدة من الحكومة البريطانية ، بموجب نصوص المعاهدة • وقد كان كاننج يسعى الى الوصول الى التفاهم مع الروس حول المسألة اليونانية ، ولم يكن يرغب أن يقضى على فرص النجاح فى مساعيه لتحقيق اســتقلال اليونان ، وفى نفس الوقت أن يحول بين قيصر روسيا وتفتيت الامبراطورية العثمانية ، باضطرارها الدخول فى حرب ضد روسيا فى آسـيا • وقد توصل الى مخرج من هذه الورطة باعتبــار حكومة فارس هى المسئولة من الناحية التكنيكية عن بدء الحرب ضد الروس ، وقد أدلى بهــذا التصريح حتى لا تطالب فارس بالمعونة البريطانية . وبعد عامين من هـــذا التاريخ حذفت الفقرة الخاصة بالمعونة فى معاهدة طهران بعــد أن تعهدت بريطانيا بتقديم دعم مالى الى حكومة فارس •

وقد كتب رولنسون فى هـــذا الصدد يقول : لقد نزلنا عليهم نزول الصاعقة وبسرعة تمكنا من ابرام صفقة غير عادية ومريبة فى نفس الوقت ، لقد كان الفرس فى حالة يائسة تشــبه دانيا فى الأســطورة الاغريقية (١)

---

(١) اسطورة اغريقية مفادها ان فتاة عذراء اسمها دانيا كانت مسجونة من قبل والدها اكلسيوس فى قبة من النحاس وكان والدها ملك ارجوس وقد عاشرها زيوس فى هيئة وابل من الذهب وأصبحت اما لبرسيوس •

على أن الصفقة التى فازت بها روسيا بموجب معاهدة تركمان شاى المعقودة فى شهر فبراير ١٨٢٨ والتى وضعت حدا للحرب بينها وبين فارس كانت ضربة قاسية على فارس ، فقد أرغمتهـــا على تأكيد تنازلها عن المنطقة التى اقتطعتها روسيا بموجب معاهدة جولستان بالاضافة الى التنازل عن أرض جديدة لروسيا ودفع تعويضات باهظة لها • وما كادت أخبار معاهدة تركمان شاى تصل الى لندن فى نهاية ابريل ١٨٢٨ حتى أعلنت روسيا الحرب على تركيـــا بسبب المشـــكلة اليونانية واكتسحت الجيوش الروســية ولايات الدانوب • وقد بدأ فى اللحظة الأولى كما لو كانت روسيا على وشــــك أن تنقض على العالم الاسلامى فى أوروبا وآسيا(١) وقد أحيت هذه التطورات احتمال غزو أوروبى للهند ، كما أطلقت العنـــان لسلسلة من التحركات الســـياسية الناجحة فى الشرق من جانب المسئولين البريطانيين وانتهت بقيام بريطانيا بقصف منطقة النقب والهجوم على كابل فى أفغانستان . وكان طبيعيا أن يصاحب مخاوف البريطانيين من غزو على الهند تكهنات جـــول الطريق الذى سوف يسلكه مثل هذا الغزو • ولعل نظرية دى لاس ايفـــانز التى وردت فى مؤلفيه « الأطماع الروسية » الصادر عام ١٨٢٨ و «احتمالات غزو الهند البريطانية » الصـــادر ١٨٢٩ قد لقيت رواجا كبيرا فى كل من من انجلترا والهند فى أواخر العشرينات ومستهل الثلاثينات من القــرن التاسع عشر • وعلى الرغم من أن ايفـــانز كان يشك فى قدرة الروس على

---

(١) « اللعبة الكبرى فى آسيا » ١٨٠٠ — ١٨٤٤ من محاضرة آتشه • دبليو • س • دافيز فى قاعة رالى عام ١٩٢٦ وقد اعيد طبعها فى محاضر الأكاديمية عام ١٩٢٧ ص ٩ •

تسيير جيش الى منطقة بعيدة عنهم كالهند • فقـد كان يعتقد بأن هـذه المحاولة لو تمت فان الطريق المحتمل أن يسلكها الجيش هى طرق كيفا وبخارا ثم نهر الاندس • أما الاحتمال الثانى فهـو طريق فارس ، الحيرة فقندهار ولقد وجدت آراء ايفانز صـدى عند اللورد الينبورو الذى تولى رياسة مجلس الهند فى شهر سبتمبر ١٨٢٨ خلال وزارة ديوك اوف ولنجتون .
ومنذ أن تولى الينبورو منصبه وهو يبدى معارضته للمحافظين من أمثال كاننج الذين كانوا لا يمانعون فى اخضـاع المصـالح البريطانية فى آسـيا لسياستهم الأوربية . وكان رأيه بأن دعاة سياسة أسيوية لن يسكتوا لو قدر للروس أن يحتلوا الصين غير أن المنادين بسياسة أوربية لن يتمكنوا من التحرك فيما لو دخل الروس كابل (١) اما الينبورو فلم يكن يخامره الشك فى ان الروس واصلون فى النهاية الى كابل • فبعد قراءته لكتاب أيفانز الثانى كتب فى مذكراته يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٢٩ يقول :

« حول موضوع غزو الهند فان هذه الفكرة ليست ممكنة فحسب بل وسهلة أيضا الا اذا عقدنا العزم على أن نتصرف كدولة اسيوية • ففى مقابل احتلال الروس لمنطقة كيفا يجب أن نحتل نحن لاهور أو كابل •• ان مواجهة العدو لن تكون على نهر الاندس فاذا لم نواجهه فى كابل وعلى سفوح جبال هندوكوش وفى ممراتها فالأفضل لنا ان نبقى فى ستلج • لأن الروس اذا نجحوا فى احتلال كابل فان وجودهم هنـاك يجعلهم أمام الأندس ريثما

---

(١) «مذكرات سياسـية» ١٨٢٨ — ١٨٣٠ ادوارد لو البارون الثانى وارف الينبورو الأول تصنيف اللورد كولسنشتر مجلدان طبعة لندن ١٨٨١ فصل ص ١٢٢ — مذكرات يوم ١٨٢٩/١٠/٢٦ .

يتمكنون من تنظيم وحـــدات للعمـــل وراء خطوطنـــا واعـادة تســـليح قواتهم » (١) ٠

وعلى اى حـال فان الخطر المباشر كما تبين الينبورو انمـا يكمن فى الامتيازات التى حصلت عليها روسيا الآن بحكم معاهدة تركمان شاى ٠ وكان السير جون مالكولم قد أشار عام ١٨٢٦ قبيل بدء الحرب الفارسـية الى أن أى سيطرة روسية على حكومة طهران سيكون له تأثير سلبى على الحكم البريطانى فى الهند ٠ وقد يكون الوقت لايزال بعيداً لشن هجوم خطير على ممتلكاتنا فى الهند ولكن هذه الممتلكات قد تتعرض لتهديدات وأخطار كثيرة لا وجود لها فى الوقت الحاضر ، مما سـيضاعف من تكاليف وصـعوبة السيطرة على هذه الممتلكات الى حد كبير ، وعلى حد رأى مالكولم فان القوة البحرية وحدها غير كافية لحماية الهند من الغزو ، ولا يمكن لأى دولة أن تجنى أى فائدة من الهند أو بالأحرى تحتفظ بها دون أن تكون لها السيادة على البحر ، غير أن هذه الاعتبارات قد لاتعوق روسيا اذا كانت فى حرب مع انجلترا ، من محاولة اضعافنا عن طريق الضغط علينا فى تلك البلاد ٠ ان خط الدفـاع عن الهنـــد هو فارس ٠ ولهـذا فانه لزاما على انجلترا أن تحمى استقلال فارس من روســيا ٠ وانه لمن الخطأ الجسيم أن نتصور بأننا لا نمتلك الوسائل لمساعدة فارس حتى تستطيع مقاومة الروس

---

(١) كان الينبورو متأثرا برأى السكرتير المساعد لمجلس الهند بنجامين جونز الذى كان ينادى منـذ زمن بمـد النفـوذ البريطـانى الى ما وراء الأندس : ان كابل وقنـدهار همـا بوابتـا هندوســـتان (راجـع شركة الهنـد الشرقيـة ص ٤٦٨ فيليب) ١٣ من تقـارير ومراسلات ومذكرات الفيلد مرشال آرثر ديوك اوف ولنجتون جمع نجله ديوك اوف ولنجوت ٨ مجلدات طبعة لندن ١٨٦٧ ــ ١٨٧٣ فصل ٣ من مالكولم الى ولنجتون ١٨٢٦/٢/١٦ ٠

فنحن نسيطر بالكامل على الخليج ، وهو بالنسبة لنا كبحر قزوين بالنسبة للروس . ولدينا رصيد محلى من الثقة يفوق كثيرا الرصيد المالى .

على ان ولنجتون الذى وجه اليه مالكولم هذه الملاحظات عجز عن تحديد موقفه من حقيقة التهديد الروسى للهند . صحيح أن ولنجتون كان يكره روسيا وكان متفقا من حيث المبدأ مع وجهة نظر مالكولم (١) الا أنه لم يكن يحبذ النفقات المالية التى اقترحها مالكولم (٢) أما الينبورو فلم يكن يعانى من تلك العقدة. لقد كان الروس فى تقدمهم الى نقطة لا تبعد أكثر من ٣٠٠ ميل من الموصل حيث يلتقى نهر الفرات مع الخليج الفارسى ، مما أثار مخاوف ولنجتون من ألا يتوقف الزحف الروسى عند ذلك الحد، وازاء اعتراضات ولنجتون أرسل الينبورو تعليمات الى الحاكم العام فى شهر أغسطس ١٨٢٩ ليزود شاه فارس بـ ١٢,٠٠٠ بندقية وايفاد ضباط من الجيش البريطانى الى فارس على نفقة الحكومة البريطانية اذا أقتضى الأمر لتدريب الجيش الفارسى . وفى الشهر التالى أعلن أنه لو حاول الروس الزحف نحو الخليج عن طريق العراق،

---

(١) اننا مهمتون جدا بالحفاظ على استقلال فارس هذا ما ذكره مالكولم الكانتج فى يناير ١٨٢٧ ونحن ملتزمون بذلك من الناحية السياسية والمحافظة على الشرف « تقارير ومراسلات ولنجتون » فصل ٣ ص ٥٣٩ — ٥٤٠ .

(٢) انظر العلاقات البريطانية الفارسية « من ١٨١٥ — ١٨٤٠ » بقلم سى . جى . كورلى فى المجلة التاريخية لجامعة كمبريدج الجزء الثالث ص ٥٠ — ٥١ (١٩٢٩ — ١٩٣١) .

هسوف يحتل جزيرة خرك واغلاق الفرات فى وجههم (١) ٠

وعلى أى حال فان التكهنات فى غزو الروس للهند ، لم تكن هى السبب فى بحث المصالح استراتيجية البريطانية فى الخليج ، وفى أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وانما يعود ذلك الى تطور الملاحة البخارية ومحاولة استغلال تلك الوسائل لانشاء طريق للمواصلات يربط الهند بانجلترا ٠ وكان ثمة طريقان واضحان لانشاء تلك المواصلات ، الطريق البرى عبر مصر والطريق المباشر عبر روسيا والعراق والخليج وقد أستخدم الطريق الثانى كثيرا فى غضون القرن الثامن عشر لنقل البريد الى الهند ٠ فالمظاريف كانت ترسل بانتظام من لندن الى بيت اخوان سمتثر فى فينا ، ومن هناك كانت تجد طريقها الى القسطنطينية وحلب ودمشق والبصرة وأخيرا بومباى (٢) وخلال الاحتلال الفرنسى لمصر من ١٧٩٨ الى١٨٠١ لم يستخدم طريق الصحراء

---

(١) جزء ٢ ص ٩٢ — ٩٣ مذكرة يوم ٣ سبتمبر ١٨٢٩ ٠ كان مالكولم أول من نادى بهذه الفكرة وقد تبناها فى شهر سبتمبر ١٨٢٨ أما فى الهند فلم يكن أحد يتوقع وصول الروس وفى شهر يوليو عام ١٨٢٨ كتبت احدى صحف بومباى تطمئن قراءها وتقول (ان الروس لم يصلوا بعد) وسوف ينقضى بعض الوقت حتى يضطر المواطنون الى تخزين موادهم الغذائية ومجوهراتهم عندما تكف ضفادع الليل من تشنيف أسماع السكان وتسمع صهيل خيول أبناء القوقاز وهم بالقرب من مضاجعهم (مقتبسة من كتاب « لمحات من بومباى القديمة والهند الغربية » ص ٥٨ طبعة لندن ١٩٠٠ تأليف جيمس دوجلاس ٠

(٢) راجع شركة جون واعمالها « تأليف هولدن فرير طبعة كامبردج ١٩٤٨ ص ٣٤٢ وبحث بعنوان الطريق البرى الى الهند فى القرن السابع عشر والثامن عشر مجلة تاريخ الهند مجلد ٢٩ ١٩٥١ ص ١٢١ — ١٢٤ ٠

السورية الا بصفة نادرة (١) وعندما أثار ادخال الملاحة البخارية خلال العقد التالي من القرن احتمال نقل البريد بشكل أسرع بين انجلترا والهند تركزا الاهتمام في أول الأمر على طريق البحر الأحمر . وفي شهر مايو ١٨٢٢ اقترح كل من مونستورت الفنستون واللورد امهرست الحاكم العام للهند على مجلس ادارة الشركة أن تقسم الملاحة على جانبي برزخ السويس لكي تكون هناك خدمة بريدية شهرية الى بومباي . فاذا حال وقوع اضطرابات في مصر من ارسال البريد بالطريق البري في أي وقت من الاوقات فيمكن ارساله عن طريق البصرة. أما رجال الشركة فلم يحبذوا المشروع وبالتالي لم يوافقوا على تخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك المشروع (٢) .

عند تولى مالكولم منصب الحاكم في بومباي خلفا لالفنستون تحمس لمشروع الملاحة البخارية الى حد كبير وبرغم أنه كان يفضل الطريق البحري الا أنه لم يكن يفضل أهمية الطريق الثاني وعلى الأخص من الوجهة السياسية. وفي عام ١٨٢٩ أرسل مالكولم اثنين من خبراء المسح هما بو.وانز.واليوت للتأكد من صلاحية الخليج ، وان أمكن نهر الفرات للملاحة البخارية . وقد أكد بو.وانز في تقريره حول هذا الموضوع أن الخليج صالح للملاحة في جميع الأوقات ولا خطر حتى في أسوأ الأحوال الجوية ، ولهذه الأسباب فقد فضل هذا الطريق على البحر الأحمر (٣) وكنتيجة لتقرير بو . وانز تم ايفاد

---

(١) الطرق البريطانية الى الهند . اتشه.ال هوسكنز طبعة لندن ١٩٢٨، ص ٢١ يونيه ١٩٤٧ .

(٢) هوسكنز ص ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) فارس والخليج مجلد ٤٦ آراء حول الخليج والبحر الأحمر وصلاحيتها للملاحة البخارية بغداد في ١٨٣٠/٦/١٧ .

اللفتنانت هنرى اورمسبى من الأسطول الهندى فى أواخر العام للقيام بمسح لموانىء الساحل السورى ، وفى نفس الوقت توجه فريق صغير برياسة جيمس تايلور ، شقيق المقيم البريطانى فى بغداد من بومباى بتشجيع من مالكولم لتعزيز محاولات بو٠بونز، وأورمسبى لمسح طريق الفرات . وبعد بضعة أشهر لقى تايلور ورفاقه ومن بينهم بوانز مصرعهم على يد بعض قطاع الطرق العرب . وفى شهر أبريل ١٨٣١ خرج اليوت الذى بقى من أفراد البعثة للتوجه الى ســوريا لمسح طريق الساحل السورى واصطحب معه اور٠مسبى . وقد وصل الأثنان بيروت فى شهر يونيو بعد عبور الصحراء الكبرى من منطقة حت على نهر الفرات الى دمشق ، وهو طريق لم يكن يستعمل كثيرا . وفى بيروت تسلم اورمسبى التعليمات التى أرسلت اليه أثناء رحلته ، وتطلب منه استكمال عمليات المسح للموانىء السورية بدءا من بيروت حتى الاسكندرونة وأن يسافر بعد انتهاء مهمته عن طريق حلب الى بيروت على نهر الفرات ثم الى الحلة وخلال ذلك عليه أن يفحص بدقة صلاحية المنطقة للملاحة البخارية (١) ولقد تمكن اورمسبى من استكمال الجزء الأول من مهمته ، غير أن عداء السكان العرب فى الفرات الاعلى حال بينه وبين اتمام العمل الذى أوفد من أجله .

فى الوقت الذى كانت حكومة بومباى تبذل جهودها للتأكد من القيمة العملية للطريق المبــاشر كانت الحــكومة فى انجلترا قد بدأت تعى الأهمية السياسية والاستراتيجية للمشروع . وهذا الادراك لأهمية المشروع يعود

---

(١) مختارات المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد (١) ملخص من خطاب موجه من القنصل البريطانى فى بيروت ١٨٣٠/٦/١٨ .

فى المقام الأول الى جهود توماس اوف بيكوك ، المكلف بفحص بريد شركة الهند الشرقية والذى اشتهر أخيرا بمواهبه كشاعر روائى · ففى أواخر عام ١٨٢٩ سلم بيكوك الى الينبورو مذكرة مطولة تتناول موضوع الملاحة البخارية ، زعم فيه بأن تطوير الطريق المباشر قضية حيوية بالنسبة للمصالح السياسية فى الشرق (١) وقد أبديت بعض الاعتراضات على قيام السلطات البريطانية بعمليات مسح للطريق المباشر كى لايؤدى ذلك الى استفزاز الروس ودفعهم الى الاهتمام بالعراق على حساب الوجود البريطانى فى الهند « ان الروس يتقنون معرفة الجغرافيا كما يعرفون المزايا النسبية للطرق الى الهند معرفة تامة حتى أنهم لا يحتاجون الى من يعلمهم ذلك وعلى اى حال فان طريق كيفاه على حد رأى بيكوك أكثر اغراء للروس فيما لو فكروا فى الوصـــــول الى الهند فما الذى يجعلهم يتآمرون بالزحف عبر الخليج الفارسى ومواجهة التفوق البحرى البريطانى هناك ، وقد ارتأى بيكوك بأن ذلك الاحتمال لا يمكن تجاهله بأى حال ، كما لا يمكن تجاهل التسهيلات المتاحة للروس فى العراق · اما المعدات العسكرية والبحرية فيمكن نقلها بسهولة من الموانى الجنوبية الشرقية للبحر الأسود الى تلك المواقع التى يلتقى فيهـــــا نهر دجله والفرات ومن ثم يمكن تعويمها من هناك فى صنادل يمكن بناؤها بأعداد كبيرة من الأخشـــــاب

---

(١) كان النيبورو معجبا جدا بالمذكرة التى ارســلها بيكوك لدرجة انه بعث بنسخة منها الى ولنجتون فى ديسمبر ١٨٢٩ ثم اعيد طبع تلك المذكرة كملحق « لتقرير اللجنة المنتخبه للنظر فى الملاحظة البخارية للهند عام ١٨٣٤ وتختلف الصيغتان احداهما عن الأخرى ولكنه اختلاف طفيف والاشـــارة هنا هى للنسخة التى أرسلت لولنجتن وتم نشرها فى تقارير ومراسلات ولنجتون الجزء السادس — ص ٣٣٠ — ٣٤٣ ·

التى تنمو فى جبال أرمينيا • فاذا قرر الروس الاستيلاء عليهـــا فان كل المنطقة الممتدة من البحر الأسود الى الخليج الفارسى ستكون تحت سيطرتهم، ولهذا فاذا نحن سبقناهم فى الاستيلاء عليهـــا فانها سوف تكون لنـــا • أما الموانى فيمكن انشـــاؤها فى بغداد والبصرة وفى المنـاطق الساحلية من البلاد وكذلك يمكن بناء سفن من مختلف الأحجام ، واذا نشبت حرب بيننا وبين الروس وافترضنا أن الروس قد قاموا فعلا بغزو الهند فلابد فى هـذه الحالة من الاحتفاظ بأسطول قوى فى الخليج كما يتعين علينـا أن نبحث الوسائل والامكانيات التى تمكننا من منع ذلك الغـزو من تحقيق أهدافه • وربما كان احتلال الروس لبغداد والبصرة هو الخطوات التمهيدية للهجـوم على الهند • وعلى أساس هذا الافتراض فانه يتعين علينا أن نحتل أى منطقة تقع بالقرب أو عند مدخل الفرات ... كذلك فان اهتمامنا بالملاحة فى نهـر الفرات سوف يكون ذريعة لنا لمقاومة أى تيارات قادمة .

وكتأييد لهذا الرأى أشار بيكوك الى رسالة الكولونيل مكدونالد كينبر الذى سبق له أن عبر نهر دجله على أحد الصنادل قبل ذلك ببضع سنوات (١) وقد أبدى كينبر فى تلك الرسالة مخاوفه من أن يفطن الروس قبل وقت طويل الى أهمية دجله لنقل المؤن والجنود اذا ما فكروا فى تحدى النفوذ البريطانى فى الهنـد « أما نهر دجلة فانه يصلح لسـير القـوارب الكبيرة من منطقة دياربكر ، كما أن القلعة الموجودة فى هذه المنطقة قد انشئت من الأحجـار البركانية وتصلح كقاعدة عسكرية • غير أن منطقة الجزيرة هى الأفضـل لأن النهر هناك واسع جدا والمسافة من أرض روم ليست بعيدة عنها • ويتعاطى

---

(١) لم يحدد بيكوك بالاسم صاحب الرسالة ، وان كان قد تبين فيمـا بعد من الملاحظات التى دونها بان كينبر هو صاحب تلك الرسالة .

السكان في تلك المنطقة بناء الصنادل التى يصنعونها من الجلود والأخشاب وفى امكان هـذه الصنادل أن تبحر بشحنات كبيرة فوق المناطق الضحلة للنهر ، أما أنا فقد قطعت هذا النهر من الموصل الى بغداد بمعدل ثلاثة أميال فى الساعة وكانت حمولة الصندل الذى انتقلت به بما فى ذلك الأمتعة والركاب ثلاثين طنا وقد بنى هذا الصندل فى أقل من ١٢ ساعة .

على الرغم من أن الينبورو كان يرى أن طريق البحر الأحمر عمليا اكثر بالنسبة للملاحة (١) البخارية الا أنه قد اقتنع بوجهة نظر بيكو لكى يصدر تعليماته الى الحاكم العام فى شهر مارس ١٨٣٠ بأن يضغط على انهاء عملية المسح للطريقين (٢) البرى والمباشر . وفى نفس الوقت بعث وزير الخارجية البريطانية اللورد ابردين قائمة بمجموعة من الأسئلة أعدها بيكوك حول صلاحية الطريقين الى القنصل البريطانى العام ووكيل شركة الهند الشرقية فى مصر ارنست باركر وطلب منه أن يحصل على اجابة الأسئلة ، وبطريق الصدفة كان باركر قد تلقى فى اللحظة نفسها التى تلقى باركر رسالة وزير الخارجية حضر لزيارته فى الاسكندرية الكابتن اف . ار . شيزنى الذى كان قد وصل لتوه من القسطنطينية وكان شيزنى هذا من أشد المتحمسين لاختيار

---

(١) انظر مذكراته السياسية الجزء الثانى ص ٧٧ مذكرة يوم ١٨٢٩/٧/٢٨ (*)

(٢) مسودات المجلس من تقارير ومختارات الى الهند مجلد ٧ مسودة الحاكم العام ١٨٣٠/٣/١٤ وكان شارلى جرانت الذى خلف الينبورو فى رياسة مجلس الهند قد أصدر تعليمات مماثلة الى حاكم بومباى وذلك فى شهر يونيو ١٨٣١ (نفس الحلقات مجلد ٨ مسودة الى الحاكم بومباى ١٨٣١/٦/١٨) (*)

الخط المباشر ، وكان قبل وصوله قد تطوع للعمل فى القوات التركية فى حربها مع روسيا عام ١٨٢٩ ولكنه عند وصوله الى القسطنطينية وجد أن الحرب على وشك الانتهاء ولأنه كان مترددا فى العودة الى انجلترا بتلك السرعة بعد وصوله الى تركيا فقد وافق على القيام بالمهمة التى كلفه بها السير روبرت جوردون السفير البريطانى لدى الباب العالى ، وذلك للتعرف على الاقاليم التركية فى آسيا وبنوع أخص على امكانيات مصر . وعند وصوله الاسكندرية فى مايو ١٨٣٠م حيث علم بأن باركر قد كلف بمعاينة الطرق الى الهند تطوع شيزنى بأن يقوم بتلك المهمة بدلا منه وقد قبل باركر تطوع شيزنى وبدأ شيزنى أول رحلاته الكبرى عبر الطرق الدولية الى الهند (١) .

وقد قام شيزنى أولا بمسح برزخ السويس واقتنع بأن طريق مصر والبحر الأحمر لها مزايا عديدة وأخيرا تنبأ بأن كل النظريات عن طريق السويس سوف تؤدى الى تحقيق تلك « الأمنية الكبرى » عن شق قناة عبر البرزخ (٢) من مصر توجه شيزنى الى سوريا لمحاولة الوصول الى الفرات للتأكد من صلاحيته للسفن البخارية وفى يوم عيد الميلاد عام ١٨٣٠ شاهدت عيناه لأول مرة النهر العظيم وفى اليوم الثانى من يناير ١٨٣١ بدأ جولته فى

---

(١) حياة الجنرال اف . ار . شيزنى بقلم زوجته وكريمته اعداد اس . لين بول طبعة لندن ١٨٨٥ ص ١٦٧ — ٢٠٨ انظر كذلك بعثة مسح نهرى الفرات ودجله بقلم اف . ار . شيزنى .

(٢) مسودات المجلس تقارير ومختارات الى الهند مجلد ٨ مسودة للحاكم العام ١٨٣١/٣/١٤ (رقم ٢٢٩) ومرفق به صورة من خطاب شيزنى لجوردون يافا ١٨٣٠/٩/٢ م.

النهر من قرية اناح ، وقد استغرقت جولته أربعة شهور بكاملها وكاد يقطع مهمته عندما علم من تايلور فى بغداد عن وصول كل من اور • مسبى واليوت، ولحسن الحظ أن اور.مسبى واليوت لم ينزلا الى الفرات ولذلك استطاع تايلور أن يقنع شيزنى بالاستمرار فى عمله حتى وصل فى النهاية الى البصرة . وبعد أن بعث تايلور بتقريره الى جوردون رحل عائدا الى القسطنطينية عن طريق فارس وكردستان وشمال سوريا حيث قام بمعاينة المشارف العليا لنهر الفرات . وقد وصل تايلور الى العاصمة التركية فى فى ابريل ١٨٣٢ ، وهناك التقى بالسير ستافورد كاننج الذى كان موفدا فى مهمة خاصة . وقد ابدى كاننج اهتماما بالغا بالمنطويات السياسية لمهمة تايلور . وبعد عودة شيزنى الى انجلترا فى شهر سبتمبر ١٨٣٢ وقدم تقريره عن عمليات المسح الى مجلس الهند ، وبعث بصورة منه الى كاننج • أما كاننج الذى كان وقتها فى باريس فقد أرسلها مع مذكرته الشهيرة المؤرخة ١٨٢٣/١٢/١٩ حول وضع الامبراطورية العثمانية الى الفايكونت بالمرستون من وزارة الخارجية البريطانية (١) •

ان الآراء التى تضمنتها مذكرات شيزنى كانت تؤيد الطريق المباشر تأييدا شاملا • وقد اقر شيزنى بالأفضلية المطلقة للطريق البرى لاعتبارات تكتيكية ، غير أن الاعتبارات السياسية فى نظره كانت ترجح الطريق المباشر، اى احتمال لأن يؤدى استعمال هذا الطريق الى نشر الحضارة بين العرب وتعزيز فرص التجارة وتدعيم موقف الباشا فى العراق عن طريق تشجيع

---

(١) حياة شيزنى ص ٢٢٣ — ٢٥٣ تأليف لين بول وأما بالنسبة لمذكرة كاننج فيمكن الرجوع الى ص ٢٧٢ من الكتاب •

السكان والباشا على الدفاع عن دجلة والفرات لأنهما بوضعهما الحالى يمثلان هدفا سهلا لأى غزو من الشمال (١) .

فبالاضافة الى المزايا التجارية والدفاعية ضد أى غزو محتمل ، فان خط الفرات على حد تعبير شيزنى سوف يوسع من الاتصالات بفارس سواء من فارس أو من انجلترا عن طريق انشاء خط المواصلات أما من طهران أو تبريز الى الفالوجه أو مقدم (٢) وكلا الخطين على أساس المستعجل حيث يتم نقل الرسائل خلال سبعة أيام وهكذا فبدلا من أن تتخلف الرسائل وتسلم فى الفالوجة ، فانها سوف تصل الى البعثة فى بومباى خلال ٢٠ أو ٢٢ يوما ، ثم تسلم الى الرئاسة فى ١٧ يوما ، كما تنقل من فارس الى فلموث خلال ٣٤ يوما وفى العودة خلال ٣٢ يوما (٣) .

ولعل نقطة الضعف الكبرى بالنسبة لطريق الفرات كما اعترف شيزنى هى غارات القبائل العربية غير أنه كان واثقا من الاحتكام التدريجى بالأوربيين سيحمل القبائل الى التصرف بأسلوب أكثر حضارة ومدنية ، ان هذا ليس هو الوقت لمناقشة ما هو فى مقدورنا ان نقوم به ، وأن نحققه بغير تكاليف ، وذلك باتباع الخطط القانونية لدعم نفوذ الباشا فى بلاد ما بين النهرين ، وأن نشجع الوالى على تنظيم وسائل الدفاع عن البلاد على نطاق واسع ، وعلى الأخص المداخل الحصينة للنهرين ، اللذين نستطيع نحن

---

(١) مجموعة التقارير حول الملاحة فى الفرات اعداد أف . أر . شيزنى ١٨٣١ — ١٨٣٣ .

(٢) كلتا المنطقتين تقع على نهر الفرات بالقرب من بغداد .

(٣) تقارير شيزنى .

تعزيزها ودعمهـــا عند الضرورة ، وذلك بارســـال الجيوش الجرارة الى مداخلها ، وبالتالى فينبغى أن نلاحظ أنه اذا كانت المواصلات البخـارية عن طريق البلاد العربية سوف تدعم من نفوذها فى تلك البلاد فان ذلك يشجعنا ويقوى من عزيمتنا لمواجهة مصاعب طريق الفرات وبالتالى نفضل طريق مصر والباهظ للتكاليف فى نفس الوقت ، أما الى أى حد كانت تلك الآراء هى آراء شيزنى وحده والى اى حد كانت آراء غيره فى الموضوع ، فمن الصعب أن نحدد ذلك فلقد تم اطلاع باركر بآراء شيزنى عن طريق قائمة الاستفسارات التى سلمها اليه باركر فى الاسكندرية كما أنه أعجب جدا بشخصية بيكوك عندما التقى به فيما بعد فى وزارة شئون الهند (١) كما أن جى • دبليو • فارين الذى كان قد عين قنصلا عاما فى سوريا فى بداية عام ١٨٣١ والذى التقى به شيزنى كثيرا فى تنقلاته ، كان من أشد المتحمسين لافتتـاح طريق الفرات • وعندما كتب فارين الى شارلس جرانت رئيس مجلس الهند فى شهر يناير ١٨٣١ يطلب تعيينه وكيـــلا لشركة الهنـد الشرقية فى سوريا حاول اقناع الأخير أن تطوير طريق البحر الأحمر لن يخدم مصالح الشركة «ان الأقطار الواقعة حواليه أقطار متخلفة وغير منتجة ، ولا ترحب بوجود مثل هذه المشروعات فى مناطقها وعلى العموم فان الطريق الى الهند الذى لا تعتبره الشركة مشروعا سياسيا وتجاريا مرتبط بهذه الاجراء ..» (٢) كما صرح

---

(١) (لقد اكتشفت انه كان عميق الاطلاع بالتاريخ القديم للفرات) هذا ما سجله شيزنى فى مذكراته يوم ١٨٣٣/١/١ وانه كان أول من دفع بهذا المشروع الى حيز الوجود » لين بول ص ٢٦١ «

(٢) مسودات المجلس ومختارات وتقارير للهند مجلد ٨ . مسودة الى الحاكم العام ١٨٣١/٣/١٤ (رقم ٢٢٩) ومرفق نسخة من خطاب فارين الى جرانت ١٨٣١/١/٢٦ .

فارين بأنه بالمقارنة الى الخط الثانى فان الخط الأول لن يتم الا بتطوير الملاحة البخارية عن طريق سوريا والعراق :

« ستقوم شركة الهند الشرقية بالتوجيه والاشراف على الخط الأول من أوربا الى آسيا الغربية ومع المناطق الواقعة على هذا الطريق التى يتطلب بحث موضوعها ، وكذلك فان الأمر البالغ الأهمية للشركة هو انها ستعالج الموضوعات الخاصة التى تتصل بجميع علاقاتنا ومصالحنا مع فارس وما يتصل منها بمراسلات الحكومة الهندية معها ومع مجلس الادارة وكذلك مع كل من تبريز وطهران وبغداد واصفهان والبصرة وبوشهر » (١) .

وقد دعا شيزنى الى نفس الرأى ولكنه ربما كان مستقلا فى رأيه هذا ، وقد كون آراءه هذه عن مزايا طريق الفرات فى وقت مبكر ، كما عاد فأدخل تعديلات عليها . وفى أواخر عام ١٨٣١ كتب الكابتن جى . ان . او . كمبل القائم بالأعمال البريطانى فى فارس الى اللجنة السرية بعد زيارة شيزنى له فى تبريز ومما جاء فى رسالته (من الفوائد الكثيرة التى قد تنجم عن قيام اتصالات عادية مع السكان العرب فى هذه المنطقة هى احتمال تحقيق نفوذ سياسى قد يكون بمثابة توازن ضد أى أطماع تبيتها روسيا تجاه العراق .

وصل تقرير شيزنى الى مجلس الهند فى وقت كان أعضاء المجلس يساورهم قلق شديد حول تدهور النفوذ البريطانى فى الأقطار الواقعة بين منطقة البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين والحدود الشمالية الغربية

---

(١) نفس المصدر .

(٢) فارس والخليج مجلد ٤٦ من كامبل اللجنة السرية ١٨٣١/١٢/٢٢ .

للهند البريطانية ، وبناء على ايعــاز من جرانت قدمت مذكرات عديدة الى المجلس خلال عام ١٨٣٢ وفى الشــهور الأولى من عام ١٨٣٣ وقد جاءت تلك المذكرات من السياسيين البريطانيين الذين يعملون فى تلك الأقطار ومن بينهم السير هنرى وبلوك والسير جون أوزلى والمستر (السير فيما بعد) هنرى اليس وكافة الوزراء المفوضين والقائمين بالأعمـــال فى طهــران والكابتن (السير فيما بعد) جون كامبل مساعد المشرف على المفوضية البريطانية فى فارس ، والميجور دافيد ويلسون المقيم السياسى البريطانى فى الخليج أخيرا والميجور روبرت تايلور المقيم فى بغداد (١) وأن جميع هؤلاء السياسيين بدون اســـتثناء أكدوا على أن الخطر الكامن على النفوذ البريطانى فى الهند هو ازاء التوسع الروسى فى آسيا وبنوع خاص فى فارس وذلك منذ الحملة على كيفا عام ١٨٢٠ وقد نبه كل من أوزلى واليس وكامبل الى أن أى توسع جديد يأتى من جانب الروس لابد من التصدى له عن طريق تطبيق السياسة التى رسمها الينبورو تجاه فارس بعد معاهدة تركمان شاى ، أى تقــديم الأموال والأسلحة والضباط الذين يحتاج اليهم جيش فارس حتى يصل الى مستوى يمكنه من مقاومة الروس (٢) . أما أليس فقد كان يرغب بالاضافة الى هذه الاجراءات أعادة البنود الملغاة الى المعاهدة المذكورة ، أما ويلوك فقد

---

(١) انظر فارس والخليج مجلد ٤٨ (والمذكرة المتعلقة بفــارس التى أعدها فى الدرجة الأولى المستر اليس وذلك بشأن اتخاذ بعض الاجراءات الحاسمة فيما يتعلق بالمعاهدة مع تلك الدولة كنتيجة لالغاء البند الثــالث والرابع من معاهدة طهران الموقعة فى نوفمبر عام ١٨١٤) .

(٢) مذكرة ويزلى ومذكرات اليس ٤/٢١ ، ١٨٣٢/٦/١٤ أما الاطلاع على رأى كامبــل فيمكن الرجوع الى تقــريره رقم ٣٨ (السرى) المؤرخ ١٨٣٢/٩/٤ وقد جاء فى المجلد ٤٧ من نفس الحلقة .

كان يرى من ناحية أخرى أن الخطر الحقيقى لا يكمن فى الضغط الروسى على فارس ، بقدر ما يكمن فى أطماع الروس الى استعمار المنطقة الواقعة شرق بحر قزوين (ذلك أن احتلال تلك المنطقة يحرم فارس فورا من التمكن من صد التوسع الروسى صوب الهند ويتعين علينا ألا نعلق أهمية كبرى على تحالفنا مع الشاه وأن نبحث عن ايجاد سبل لاثارة أفغانستان وحكامها لانشاء خط دفاعى ضد الخطر الروسى (١) وعلى أى حال فقد كان الرأى الأرجح هو الذى ينادى بدعم فارس ، وتأسيسا على ذلك فقد اضطر الملك وليم الرابع نفسه بأن يتدخل فى المحادثات فى شهر يونيه ١٨٣٠ حيث صرح جلالته .. (اننى من المؤيدين بشكل قاطع بتعزيز الاتصالات مع فارس والحفاظ على الاسلوب الودى كوسيلة لتقوية وتعزيز نفوذنا هناك ولاحباط محاولات روسيا لفرض نفوذها على فارس (٢) وكان تايلور هو الوحيد من بين الذين أعدوا المذكرة فى بغداد الذى نبه الى الأوضاع المهتزة للامبراطورية العثمانية فى آسيا وضعف وسائل الدفاع فى كل من العراق والخليج الفارسى .

وكان جرانت وغيره من أعضاء المجلس واثقين من أن الزحف الروسى الى الهند لو قدر له أن يتبلور فانه سيأتى عن طريق فارس وليس عن طريق العراق والخليج ، وبالتالى فان الامبراطورية العثمانية على أى حال هى موضع اهتمام وزارة الخارجية البريطانية وليس مجلس الهند ، وفضلا عن ذلك فان زملاء تايلور كانوا يعتقدون انه ليس جديرا بالحكم على تطورات الأحداث ، فمنذ اندلاع الحرب الروسية التركية ظل يوجه تحذيراته الى

---

(١) مذكرة ويلوك ١٨٣٢/٣/٦ .

(٢) مذكرة الملك وليم الرابع قصر وندسور ١٨٣٢/٧/١٦ .

الحكومة الهندية عن هجوم روسى وشيك الوقوع على العراق يتبعه زحف القوات الروسية الى الهند عن طريق البصرة وبوشهر ، وانه فى عام ١٨٣٠ وضع تايلور رؤساءه فى موقف حرج جدا بتأييده داود باشا آخر حكام المماليك فى العراق والذى كان السلطان التركى قد أمر بخلعه (١) من منصبه وكان تايلور فى ذلك الوقت يعتقد بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية بسبب الانحلال الداخلى الذى كان يسرى فيها، وبأن روسيا التى كانت تراقب الموقف سوف تتحرك لتتمركز على حدود الهند، ولاحباط هذه الخطة دعا تايلور الى اقامة دولة مستقلة فى العراق تحت حكم داود باشا تعمل كمنطقة عازلة بين روسيا والخليج (٢) غير أن خطة تايلور لم تكتسب تأييدا فى الهند ولا فى انجلترا وقيل له بأن العراق جزء لايتجزأ من الامبراطورية العثمانية وأن السياسة البريطانية تسعى الى الاحتفاظ بالامبراطورية ، كما أبلغ تايلور بالا يحاول أن يزج نفسه فى مسائل هى من إختصاص السفير البريطانى فى تركيا (٣). أما النقاط التى كان مجلس الهند على استعداد للموافقة

---

(١) انظر سجل الرسائل السرية لبومباى مجلد ٦ من الحاكم الى اللجنة السرية فى ١٨٣١/١٠/١٧ — (رقم ٤ الادارة السرية) .

(٢) كان مالكولم قد تقدم بخطة مماثلة فى عام ١٨٠٧ .

(٣) مسودات المجلس ، التقارير السرية للهند مجلد ٨ مسودة الى الحاكم بومباى ١٨٣١/٧/١ (رقم ٢٣٧) .. (وقد علق اليس فى خطاب له الى جرانت بعد اطلاعه على بعض التقارير التى كان يبعث بها تايلور أن شيئا فى جو بغداد والبصرة يكسب جميع ممثلى الشركة هناك عقلية دبلوماسية (فارس والخليج) مجلد ٤٨ من اليس الى جرانت بولون ١٨٣٣/٩/٢).

على مقترحات تايلور فهى اقتراحه ايفاد ضباط بريطانيين للعراق للقيام بتدريب جنود الباشا، وبالفعل أرسلت تعليمات بهذا الشأن الى الهند فى شهر يوليو ١٨٣٢ غير أن ظهور وباء الطاعون فى العراق حال دون سفر الضباط من الهند (١) ومهما كان تصور جرانت وزملائه لكفاءة تايلور وبعد نظره فقد كانت الامبراطورية العثمانية عام ١٨٣٢ أقرب الى الانهيار والتمزق من حكومة فارس • أما النقطة التى أساء تايلور تقديرها فيما يتعلق بهذا الموضوع فهى اعتقاده بأن تكون روسيا هى السبب فى انهيار الحكومة التركية ، وفى الواقع فقد كانت سياسة روسيا تجاه تركيا بعد ابرام معاهدة أدريان بول سياسة تتسم بالحذر • وكان القيصر نيكولاس الأول يعتقد بأن سقوط الامبراطورية العثمانية لن يكون فى صالح روسيا ، فان حدث هذا فقد تضم النمسا أقاليم بوسينا، وألبانيا، ومنتجزو كما قد تستولى على مصر وتستولى بريطانيا على جزيرتى بخر ايجة وكريت ، وقد تصبح القسطنطينية ميناء حرا ويصبح البحر الأسود مفتوحا أمام السفن البريطانية والفرنسية • والنتيجة من كل ذلك أن تصبح روسيا محاطة بثلاث دول قوية بدلا من دولة واحدة ضعيفة ، وبالتالى فان تمركز النفوذ العثمانى فى آسيا يهدد روسيا فى منطقة القوقاز • وهكذا فمنذ عقدت معاهدة ادريان بول التزم الروس بسياسة الحذر متحاشين أي خطوة قد تعجل بانهيار النفوذ العثمانى وبأن ما كانت تامل روسيا فى الحصول عليه من تركيا سوف يتحقق لها بالتدريج بدلا من أن تسعى للحصول عليه بالقوة •

---

(١) فارس والخليج مجلد ٥٠ مذكرة حول السياسة البريطانية فى تركيا العربية اعداد وليم كامبل (رئيس كتاب مجلس الهند) ١٨٣٤/٦/٢ انجلترا والشرق الادنى تاليف اتشه دبليو فيه تمبل لندن ١٩٣٦ ص٥٧ — ٥٨ •

وعليه فان التهديد الذى كانت تتعرض له الامبراطورية العثمـانية لم يكن ينطلق من الشمال ، وانما كان ينطلق من الجنوب من جانب محمد على باشا فى مصر ، فلقد كانت عيون الوالى مصوبة بشراهة على سوريا منـذ وقت طويل وكان يعتقد فى البداية أنه سوف يحصل على سوريا كمكافأة للقضاء على الوهابيين • وعندما خاب هذا الأمل تصور محمد على بأنه سوف يحقق ما كان يسعى اليه عن طريق قمع التمرد اليونانى فى موريا الذى وقع بين عام ١٨٢٥ ــ ١٨٢٧، ومرة أخرى خاب أمله ، ولهـذا فقد عقد العزم فى خريف عام ١٨٣١ أن يحقق بالقوة ما عجز عن تحقيقه بالوسائل السلمية• وفى أكتوبر ١٨٣١ أمر نجله ابراهيم باشا بأن يزحف على الحـدود الفلسـطينية ويستولى على النقب بعد أن لفق زعما بأن اهانة قد وجهت اليه من والى دمشق • وقد أبلغ محمد على باشا الباب العالى بأنه على استعداد لسحب قواته من سوريا فى مقابل تعيين نجله ابراهيم باشا واليا على دمشق والنقب • غير أن السلطان محمود الثانى اعتبر ابراهيم باشا شخصا متمردا ، وقام بارسال جيش الى سوريا لقمع قوات ابراهيم باشا . غير أن النقب سقطت فى يد ابراهيم باشا فى شهر مايو ١٨٣٢ ، ثم بعد شهرين أصيبت القوات التركية فى حمص وحلب بهزيمة ساحقة ، كما أصيب الجيش الآخر الذى أرسله السلطان محمود بهزيمة مماثلة ، وذلك فى معركة كينه فى يوم ٢١ ديسمبر وهكذا اصبحت سوريا كلها خاضعة لابراهيم باشا ، بينما أخـذت بعض عناصر من جيشه تتقدم نحو الأناضول الغربى حتى وصلت فى تقدمها منطقة برصه •

فى بداية نوفمبر وجه محمود الثانى نداء الى كل من بريطانيا وفرنسا المطالبة بمساعدة بحرية لمواجهة محمد على باشا ، غير أن الدولتين رفضتا

الطلب . والواقع أن رفض بريطانيا كان مثيرا للدهشة ، والذى يمكن استنتاجه من هذا الموقف هو أن البرلمان البريطانى فى ذلك الوقت كان مشغولا طوال عام ١٨٣٢ بالمناقشات الدائرة حول القوانين الاصلاحية ، كما كان بالمرستون نفسه مشغولا بمشكلتى بلجيكا وهولندا ، ولهذا لم يستطع أن يوجه اهتمامه الى موضوع التوسع الروسى فى آسيا ، كما لم يكن يهتم بمصير الامبراطورية العثمانية أو بأطماع والى مصر (١) خصوصا وأن هذه الأطماع كانت معروفة من قبل ، ففى شهر مارس ١٨٣٠ اقترح محمد على باشا على ارنست باركر فى أن مساعدة بريطانيا له سوف تساعد على الحفاظ على الامبراطورية العثمانية تجاه الأطماع الروسية ، وقال له فى هذا الصدد ، (وبمساعدتكم لى سوف يكون لدى السلطان جيش نظامى مكون من ١٢٥ ألف مقاتل ومستعد لاقامة سد منيع ضد روسيا سواء فى تركيا أو فى فارس ، لأن فارس هى الميدان الذى يتعين على بريطانيا أن تواجه فيه روسيا (٢) ، لقد طرح الوالى نفس الاقتراح على مالكولم فى يناير التالى ، عندما كان مالكولم فى طريقه الى انجلترا فى نهاية فترة عمله كحاكم لبومباى ، وقد قال محمد على لمالكولم أثناء اللقاء بأنه من الأهمية بمكان أن يكون لبريطانيا دولة صديقة تقع حدودها بين أوربا والهند ، وأن مصر تعتبر تلك الدولة ، خصوصا وأن مصر خلال حكم محمد على قد قطعت أشواطا واسعة فى طريق التقدم ،الأمر الذى ساعد بريطانيا على تأمين طريق

---

(١) انظر السياسة الخارجية فى عهد بالمرستون ، ١٨٣٠ — ١٨٤١ المجلدين طبعة لندن ١٨٥١ تاليف السير شارلس وبستو .

(٢) من باركر الى ابردين ١٨٣٠/٣/٨ وقد استقى منه دودويل فى كتابه « مؤسس مصر الحديثة » ص ١٠٥ .

المواصلات الى الهند ، وأن أنهيار الامبراطورية العثمانية فى أوروبا أصبح حقيقة مؤكدة وقريبة ، وبالتالى فان من مصلحة بريطانيا أن تؤمن نفسها ضد أى خطر قد ينجم عن التوسع الروسى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك باتخاذ الاجراءات الضرورية بالنسبة للأقاليم الأسيوية للامبراطورية العثمانية ، وقال محمد على بأن هذه أمور لا تحتاج الى شرح من جانبه ، وقد قال مالكولم فيما بعد بأنه قد اتضح له من حديث محمد على باشا بأنه كان يأمل فى الحصول على تأكيدات من جانب بريطانيا باستعدادها للموافقة على توسعات محمد على باشا (١) وقد أثبت سير الأحداث فى بلاد الشام فى صيف ١٨٣٢ بما لايدع مجالا للشك بأن الوالى كان مصمما على المضى فى تحقيق أهدافه حتى ولو كان ذلك على حساب الامبراطورية العثمانية ، ورغم ذلك فان جميع تلك الأحداث لم تثر اهتمامات بالمرستون ، رغم انه كان يطلع عليها من التقارير التى كان يبعث بها اليه كل من باركر وفارين ، وكان يكتفى بتحويل تلك التقارير الى مجلس الهند (٢) حيث كان يطلع عليها هنرى اليس لأنها كانت تعبر عن خطر حقيقى على المصالح البريطانية . وفى نهاية العام بعث اليس بمذكرة الى بالمرستون وذلك فى الأسبوع الأول من شهر يناير ١٨٣٣ أى بعد فترة لا تزيد على ثلاثة أسابيع من وصول مذكرة استرادفورد كاننج حول أوضاع الامبراطورية العثمانية ، بالاضافة الى تقرير شيزنى حول الملاحة فى الفرات ، غير أن تلك التقارير الثلاثة أثارت ثائرة بالمرستون ، فلقد كشف تقرير كاننج عن حقائق صارخة ، فقد قال كاننج

---

(١) حياة مالكولم فصل ٢ ص ٥٥٧ تأليف كى .

(٢) بالمرستون وأزمة بلاد الشام ١٨٣٢ بقلم ام . فريت فى مجلة التاريخ الحديث ص ١٤٢ — ١٤٧ .

فى تقريره : أن الامبراطورية العثمانية قد وصلت فى انهيارها الى مفترق الطريقين فاما أن تهب من جديد وتبدأ مسيرة من الازدهار أو تتســـاقط وتهوى الى منحدرات الانحلال والتدهور (١) ان هذه الامبراطورية قد أخذت تتدهور على يد محمد على باشا ، وأن استقلال الأسرة العثمانية الحـاكمة أصبح الآن فى كفة القدر ، ولو سمح محمد على باشا بأن يمضى فى خططه فمعناه أن تركع هذه الامبراطورية تحت أقدام روسيا· ويقول كاننج بأن مصير هذه الامبراطورية مسألة تهم بريطانيا العظمى لأنها سوف تؤثر على مصالحها التجارية مع الهند الشرقية حتى ولو لم تكن هناك علاقة بالمحـــافظة على نفوذها النسبى فى أوروبا · لقد كان الخطر على حد رأى كاننج كبيرا جدا بحيث أنه طالب بشن هجوم فورى على مصر تشترك فيه بريطانيا وتركيا لمنع ذلك الخطر ، وأضاف كاننج فى مذكرته يقول : لينجح محمد على فى تكوين دولة مستقلة الأمر الذى سيتبعه تفتيت الامبراطورية العثمانية (٢)·

وقد أفاض هنرى أليس فى ذكر النتائج التى ســـوف تنجم من مضى

---

(١) من كاننج الى بالمرستون باريس ١٨٣٢/١٢/١٩ ·

(٢) نفس المصـدر · فى المذكرة بعض التعليقات المؤشر عليهـا بالقلم الرصاص الأمر الذى يدل على ان الذى كتب التأشيرات لم يكن مقتنعـــا بقوة رأى كاننج والمعروف عموما ان تلك التعليقات هى تعليقات بالمرســـتون ويستنتج من ذلك ان بالمرستون كان مترددا فيما اذا كان يساعد السلطان أو يترك محمد على باشا يبتلعه غير ان الدكتور فريت يتحدى هذا الرأى على أساس أن الكتابة ليست بخط بالمرستون ويرى أنها من المحتمـل أن تكون الكتـابة بخط اللورد هولاند ، وقد يكون (وكان هولاند عدوا لتركيـا طوال حياته) هذا صحيحا وان رأى فريت بان بالمرستون لم يكن فى الواقع فى حيرة بقدر ماكان يجهل الظروف التى حملت محمد على باشا على ضم سوريا وهو الرأى الأقرب الى الصحة من الرأى الثانى ·

محمد على باشا فى تحقيق أطماعه فى آسيا دون ردع (١) وقد استهل تعريره فى تلخيص الآراء التى كان ينادى بها الوالى فى ذلك الوقت لاقناع الحكومة البريطانية بان امتداد سلطته سوف يكون فى مصلحة الطرفين . وكانت حجته كالآتى :

ان قيام دولة اسلامية تسعى الى اكتساب خبرة الدول الأربعة فيما يختص بالتجارة والسلاح ، ويشمل نفوذها سوريا وبلاد ما بين النهريين ، وتتمتع بامكانيات بلد كمصر سوف يضع حدا للأطماع الروسية فى الاقاليم الاسيوية للباب العالى وبانشاء هذه الدولة ويكون بها علاقات للدفاع المشترك مع حكومة الشاه سيجعل فى مقدورها أن تقدم مساعدات فعالة لشاه فارس ضد الاعتداءات الروسية ، وبالتالى تحبط خططها لغزو الهند ، والخلاصة أنه لو نفذت خطة محمد على باشا فسوف يتمخض عنها قيام حلف رباعى يضم السلطان التركى أولا ، والوالى الجديد لمصر وسوريا والعراق ثانيا وشاه فارس ثالثا والحكومة البريطانية بوصفها الدولة المسيطرة على الهند رابعا ، وذلك بهدف اقامة دفاع مشترك فى الأقطار الآسيوية الخاضعة لهم ضد روسيا (٢) .

---

(١) لقد تم طبع المذكرة بكاملها فى الملحق الأول للكتاب أما النسخة الاصلية فهى فى وزارة الخارجية البريطانية وتحمل رقم ٧٨٢٣٣ فى ١٨٣٣/١/٩ كما توجد نسخة غير مؤرخة فى وزارة شئون الهند (فارس والخليج مجلد ٤٨) .

(٢) اليس يستقى من حديث دودويل الذى كان يعتقد بأن محمد على باشا كان فى مقدوره أن يحقق هذا الحلم فهو اليوم يمثل القوة التقدمية الحقيقية فى العالم الاسلامى وانه يمكنه بمساعدة بريطانيا ان يؤسس فى ظل الخلافة العثمانية دولة على غرار دولة شركة الهند الشرقية فى ظل امبراطورية دلهى (مؤسس مصر الحديثة ص ١٠٦) .

وعلى الرغم من أن مقترحات اليس كانت مقنعة الى حد كبير الا أن اليس لم يكن مقتنعا بأن المصالح البريطانية سوف تتأثر بالفعل لو تم العمل بموجب هذه المقترحات :

وانى لأعتبره مبدأ بأن أقـــرر أنه ليس من مصلحة الدولة الأوربية الحاكمة فى الهند ان تقوم على أرض الفرات دولة اسلامية قوية ، اذ أنه من المحتمل جدا أن تتحد تلك الدولة مع روسيا لاقتسام فارس بنفس الصـــورة التى قد تتحد بها مع فارس لمقاومة الأطماع الروسية (١) كما أن أية دولة تنشأ فى هذه المنطقة سوف يمتد نفوذها بلا أدنى شك الى جميع أقطار شبه الجزيرة العربية ، وقد تصبح فى مدى قصير دولة بحرية هامة ، وان عدم وجود دولة كهذه فى الوقت الحـــاضر لهو خير ضامن ضد غزو الهند من جنوب نهر الاندس ، ان منطقة آسيا الوسطى بأسرها يمكن اعتبارها منطقة اسلامية وأنها تشكل حلفا اسلاميا هدفه طرد الدولة المسيحية ، وهـذا الكلام ليس وهما فلو توحدت كل ممالك الخليفة الاسلامى فى دولة وحدة قوية يتزعمها حكام طموح فانها ستصبح خطرا على المصالح الأوربية وعلى الرغم من أن الفرس ينتمون الى المذهب الشيعى وبقية السكان فى الأقطار الأخرى التى يضمها هذا الحلف من المذهب السنى فان هناك احساسا دينيا مشتركا بينها يدفعها الى الاتحاد مع بعضها البعض فى تلك المهمة المقدسة .

---

(١) ان التأشير بالقلم على هذا الموضوع يوجد فى النسخة التى تحتفظ بها وزارة الخارجية البريطانية فقط ويرى الدكتور جى . آتشه بولصوفر أن تلك التأشيرات يمكن أن تكون من وضع بالمرستون (انظر كتاب بريطانيا العظمى وروسيا والمسألةالشرقية) ١٨٣٨ — ١٨٤١ (النسخة الخطية لرسالة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة لندن ١٩٣٣ الملحق رقم ١) .

واضاف اليس يقول : بأنه لا مجال للانكار أن هذا المشروع ســـوف يوجد أيضا تحالفا ضد روسيا بهدف تحرير الأقاليم التى يقطنها المسلمون فى روسيا غير أنه من المحتمل ، وقد يتم ذلك سريعا ، أن قيام اتصـــالات مستمرة بين دولة بحرية فى العراق وسكان الهند والأرخبيل الشرقى قد يهم أهل تلك البلاد أكثر مما يهمهم من التحالف ضد روسيا .

وقد اختتم اليس ملاحظاته بنقطة هامة : «هل سيستطيع ابراهيم باشا بأن يحتفظ بما حققه محمد على باشـــا أو بالأحرى هل سيحتفظ به الى الوقت الذى يخلفه فيه غيره سواء من أسرته أو من اختياره ؟ » .

وما لم توجد اجابة حاسمة لهـــذا السؤال فلن يكون من المصـــلحة لبريطانيا أن تقوم بتشجيع توســـع سلطات محمد على لتشمل ســـوريا والعـــراق .

لقد تركت مقترحات اليس انطباعا سريعا على بالمرستون وهى انطباعات لم تفقد حدتها كما سوف تثبت الأيام ذلك ، وفى نهاية ينـــاير ١٨٣٣ أثبت بالمرستون آراءه حول المشكلة السورية فى الخطاب الذى وجهه الى اللورد جرانفيل حيث قال فيه : بأنه يجب المحافظة على الامبراطورية التركية ، كما ينبغى ارغام محمد على باشا بحصر نفوذه على مصر فقط ، لأن احتلال سوريا سوف يؤدى بالضرورة الى احتلال بغداد ، وان اقامة دولة واحدة من مصر وسوريا والعراق بزعامة محمد على باشـــا لن تفيد بريطانيـــا فى شىء ، أما السلطان التركى فسوف يزداد ضعفه فى مقاومة روسيا وأنه من المحتمل ان تتألب تلك الدولة مع الوالى للتحرش بفارس وذلك على حساب الوجود البريطانى فى الهند . ان تفتيت الامبراطورية العثمانية سوف يكون ثمنـــا باهظا لرسالة الحضارة التى ينوى محمد على باشا فى ادخالها على الاقاليم العربية للامبراطورية العثمانية [٥٠٤]

ان الضرر الذى سوف ينجم عن هذا لمصـــالح دول أوربا عن طريق وضع حكام تركيا الأوربية تحت مظلة الحماية الروسية سوف لا يتوافق مع الفوائد التى سوف تجنيها من وجود معاهد علمية فى هذه الأقطار ومن ضم سوريا والعراق الى حكم محمد على باشا (١) .

وقد أشار بالمرستون الى نفس النقاط فى خطاب بعث به الى شقيقه الوزير المفوض فى نابولى بعد ذلك بشهرين ، وحول تعليقه على الجهود التى يبذلها الفرنسيون لايجاد تسوية بين السلطان وواليه قال بالمرستون :

ان الشروط التى سوف تفرض على الباشا هى شروط معقولة طالما أن دمشق وحلب لا تنضم الى حكم محمد على وكذلك العراق ، وفوق ذلك فانه سوف يحتفظ بالولايات العراقية بمثل احتفاظه بمصر .. ان هدفه هو انشاء مملكة عربية تضم جميع الأقطار التى لغتها العربية وقد لا يكون فى هــذا أى ضرر فى حد ذاته ، أما اذا اشتمل هذا المشروع على تقسيم تركيا فاننـــا سوف نعارضه ، كما أن تركيا ليست أقل صلاحية لحماية الطرق الى الهند من أى حاكم عربى (٢) .

وعلى الرغم من تقدير بالمرستون للمشاكل التى كانت تنطوى عليهـــا تحركات محمد على باشا الا أنه لم يكن يرغب أو بالأحرى لم يكن يســـتطيع أن يحمل البرلمان على اتخاذ قرار بالوقوف الى جانب السلطان العثمانى .

---

(١) « وثائق جرانفيـــل » رقم ٤١٥ من بالمرستون الى جرانفيـــل ١٨٣٣/١/٢٩ .

(٢) « حياة هنرى تمبل » الفايكونت بالمرستون فى ثلاث مجلدات طبعة لندن ١٨٧٠ — ١٨٧٤ ص ١٤٥ المجلد الثانى من بالمرستون الى وليم تمبـــل ١٨٣٣/٣/٢١ .

ومن ناحية أخرى فشل محمود الثانى فى الحصول على تأيد من فرنسا ، وأخيرا بعد أن يئس اتجه الى روسيا . وعلى الرغم من أن قيصر روسيا كان يعى تماما ما قد يسببه تدخله من قلق فى أوساط الدول الكبرى ، الا أنه كان يدرك فى نفس الوقت الأزمات الخطيرة التى سوف تنشأ فى الوضع الدولى فيما لو مضى محمد على باشا فى تنفيذ مخططاته حتى تصل قواته الى مشارف القسطنطينية ، وتأسيسا على ذلك فقد قرر القيصر الاستجابة لطلب محمود الثانى . وقبل نهاية شهر فبراير تحركت قوة من الأسطول الروسى ، ثم تبعتها وحدات من الجيش الروسى ، تحركت فى اتجاه الشاطىء الآسيوى للبوسفور . أما ابراهيم باشا فقد أوقف تقدمه وقرر التراجع عن الأناضول . وقد قامت كل من فرنسا والنمسا بمبادرة لتحقيق تسوية بين محمد على باشا والسلطان التركى ، على أساس انسحاب القوات الروسية من الأراضى التركية وبموجب الاتفاق الكتابى المعقود فى ١٨٣٣/٥/٦ وافق السلطان بأن يتنازل عن ولايتى سوريا وأطنة لمحمد على باشا وفى مقابل ذلك عاد الوالى فأكد ولاءه للسلطان العثمانى . وفى شهر يونيه انسحبت القوات الروسية وتبع هذا الانسحاب عقد معاهدة « هنكيار اكسليس » بين السلطان العثمانى وقيصر روسيا يوم ٨ يوليو ، وقد تعهد الطرفان بموجب تلك المعاهدة بالدفاع عن ممتلكات الطرفين ضد أى هجوم يقع عليها ، فقد تعهد القيصر بتقديم مساعدات للسلطان فى حالة وجود تهديد لاستقلاله ، بينما تعهد السلطان من ناحيته باغلاق مضيق البوسفور فى وجه السفن الأجنبية اذا اشتبكت روسيا فى أى حرب (١) وكانت مدة

---

(١) لتفسير هذا البند من المعاهدة انظر كيميا تأليف تمبرلى ص ٧٠ — ٧١ وص ٤١٤ وملاحظة رقم ١٠٩ .

هذه المعاهدة ثمانية أعوام ، وقد لاحظ بالمرستون أن المعاهدة المذكورة تعطى لروسيا الحق فى التدخل فى شئون الامبراطورية العثمانية كما أيقظت هذه الاتفاقية مخاوفه من الأطماع الروسية فى تركيا وأوجدت فى نفسه كراهية مستديمة لمحمد على باشا الذى كانت سياسته سببا فى اعطاء الروس الفرصة التى كانوا يبحثون عنها منذ زمن بعيد .

ولقد كان من غرائب الأزمة السورية لسنة ١٨٣٢ — ١٨٣٣ هو المحادثة التى بعث بها المندوب السامى النمساوى الى مصر فى شهر ابريل ١٨٣٣ ويطلب فيها وضع مواد التسوية بين محمد على والسلطان التركى وبموجب معلومات حصل عليها القنصل البريطانى العام فى مصر عن تلك الرسالة أن المندوب وهو الكولونيل بروكيش فون اوشتن ، أبدى تحمسا كبيرا فى محادثاته مع محمد على حول امكانية اقامة مملكة عربية تمتد حدودها من النوبة الى سوريا وتضم أقطار الخليج والعراق (١) . . . . أن اقامة مثل هذه المملكة كما ذكر اوشتن سوف يرفع من قيمة محمد على فى نظر العالم الاسلامى للانتقام من السلاطين العثمانيين فهو الرجل الذى قيضه الله لرفع شأن المسلمين . وبالتالى كان يجب البدء فى مفاوضة والى بغداد ورؤساء قبائل الضفة الغربية للفرات بعدم معارضة البريطانيين فى محاولاتهم للتقارب مع الحكام فى منطقة المحيط الهندى والخليج (٢) .

---

(١) موضوع رقم ٣٤٣/٧٨ وزارة الخارجية من الكولونيل بى. كمبل (القنصل العام) الى بالمرستون القاهرة ١٨٣٨/١١/٢٧ (رقم ٧٨) ومرفق ملخص المحادثات بتاريخ ١٨٣٣/٥/١٧ الاسكندرية .

(٢) من الكولونيل كمبل (القنصل العام) الى بالمرستون القاهرة ١٨٣٨/١١/٢٧ (رقم ٧٨) ومرفق معه ملخص للمحادثات الاسكندرية ١٨٣٣/٥/١٧ .

غير أن محمد على لم يكن فى حاجة الى تشجيع فون اوشتن ، وقد كان يعرف كل المعرفة الاتجاه الذى كانت تسير فيه أطماعه بعد استيلائه على سوريا ، ولم يكن محمد على باشا يفكر بصورة جدية أن يكون خليفة للمسلمين ، صحيح أنه قد فكر فى هذا الموضوع قبل خمسة عشر عاما أثر هزيمة الوهابيين وتحرير الأماكن المقدسة ، غير أنه سرعان ماصرف النظر عنها (١) غير أن محادثة فون اوشتن قد تثير الفضول وقد يكون لها علاقة وان كانت واهية بتحركات محمد على القادمة .

ففى أواخر عام ١٨٣٣ أوفد مبعوثا سريا يدعى سيد خالد افندى الى بغداد عن طريق الخليج وقد زار المبعوث فى طريقه بوشهر فى مارس ١٨٣٤ ، وهناك أبلغ المقيم البريطانى بأنه يحمل رسائل من محمد على باشا الى سلطان مسقط وأمير شيراز ومشايخ المنتفك وقبائل بنى كعب سكان شط العرب والعراق الأسفل ، وقال المبعوث للمقيم بأن محمد على باشا قد فوض من جانب الباب العالى للتحدث باسم بغداد وسواحل وجزر الخليج التى كانت أصلا خاضعة للنفوذ العثمانى ابتداء من عام ١٢٥٠ بعد الهجرة (١٨٣٥/٤/٢٨) وأن على باشا والى بغداد قد اطلع على هذه الخطة وأنه وافق عليها وقد بعث تايلور المقيم السياسى فى بغداد يومئذ بتقرير عن ممهة سيد خالد افندى الى القنصل البريطانى العام فى مصر الكولونيل ناترك كامبل وقام هذا بدوره فى يونيه ١٨٣٤ بالاتصال بمحمد على باشا للاستفسار عن الموضوع وعن رأيه عموما بالنسبة للوضع فى بغداد ، غير أن الوالى حاول أن يتنصل من الموضوع وقال لكامبل بأنه من المعروف أن سكان بغداد

---

(١) من كمبل الى بالمرستون بالاسكندرية ١٨٣٣/١٠/١ (رقم ٦٩ سرى) انظر أيضا تمبرلى ص ٤١٩ — ٤٢٢ .

متذمرون جدا من الحكم التركى ، وأنهم قاموا بالاتصال بواليه فى سوريا شريف بك يطلبون منه أن يتحرك للاستيلاء على بغداد بالنيابة عن الوالى ، أما محمد على باشا فلم يفكر فى شىء من هذا القبيل ، أما بالنسبة لسيد خالد فقد قال الوالى بان هذا من أتباع داود باشا والى بغداد السابق والموجود حاليا فى المنفى ، وأن المذكور قد تقدم الى الوالى يطلب العمل عنده ، ولكى يتخلص منه الوالى قام بارساله الى سلطان مسقط مزودا بخطاب توصية منه (١) .

غير أن كمبل لم يقتنع بتفسيرات محمد على لأن محمد على لم يتعود اعطاء خطابات توصية الى الأجانب دون أن يكون وراء ذلك هدف محدد وبالاضافة الى ذلك فقد كان هناك فى نفس ذلك الوقت مبعوث من السيد سعيد فى دار الوالى ، وان الوالى نفسه قد ذكر لكمبل أن السيد سعيد قد عاتبه على شراء سفن لحملته على اليمن فى الوقت الذى كان السيد سعيد على استعداد لاعارته تلك السفن ، ولهذا كان كمبل على يقين من أن سيد خالد قد توجه الى بغداد لأسباب هامة ، حتى ولو كان ذلك لجمع المعلومات عن البلاد ، خصوصا وأن محمد على باشا كان يعرف الكثير عن التذمر الذى يسود سكان بغداد . وعلى الرغم من ادراك بالمرستون للأهمية الاستراتيجية لبغداد ادراكا تاما الا أنه كان مترددا لاتخاذ أى أجراء يهدف الى تدعيم الوجود البريطانى هناك ، لئلا يخلق لروسيا وفرنسا الفرصة للتدخل فى شئون الامبراطورية العثمانية وطوال عام ١٨٣٣ كان بالمرستون يتجنب مقابلة شيزنى حتى لا يثير تكهنات حول اعتزامه تبنى مشروع شيزنى الخاص بالملاحة

---

(١) مختارات المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد ٢ رقم (١) من كمبل الى بالمرستون ١٨٣٤/٦/٢٤ (رقم ٢٨) ومرفق لخطاب بالمرستون لجراند ١٨٣٤/٨/٢٩ .

البخارية عن طريق الفرات . وكان كل من حكومة الهند ومجلس الحاكم يشاطرون بالمرستون شكوكه بشأن التدخل البريطانى فى العراق ، وكان رأى المجلس ان التدخل البريطانى سوف يضعف من نفوذ السلطان التركى ، وبالتالى يساهم فى تقوية دعائم الامبراطورية ، كما أنه سوف يعطى الروس الحجة لاثارة موضوع معاهدة هنكيار اكلسيس (١) أما حكومة الهند فقد كانت تعارض التدخل من زاوية أخرى فقد كانت هذه الحكومة تتوقع انهيار الامبراطورية التركية وبالتالى فانه سيكون من الأفضل فى نظرها أن يحتلها محمد على باشا بدلا من احتلال الروس لها(٢) وهكذا تركت بغداد لتلقى مصيرها المحتوم حتى منتصف عام ١٨٣٤ عندما أصبحت الأوضاع لاتحتمل السكوت ، ففساد الحكم فى العراق قد دفع أهلها الى دعوة محمد على باشا لاحتلالها ولانقاذ بغداد من ذلك المصير . وكان لابد من البحث عن طريقة لتدعيم الحكم التركى فيها داخليا دون اظهار ذلك التدخل ، وقد دعت تلك الاعتبارات بالمرستون وزملاءه الى تغيير موقفهم من خطة شيزنى لارسال بعثة للتحقيق فى صلاحية نهر الفرات للملاحة البخارية .

لقد عرضت هذه المسألة على البرلمان فى شهر يونيه ١٨٣٤ ثم أحيلت الى لجنة منبثقة من مجلس العموم البريطانى وعهد اليها بالبحث فى موضوع

---

(١) فارس والخليج مجلد ٥٠ مذكرة كمبل ١٨٣٤/٧/٢ .

(٢) محادثات بومباى السياسة حلقة ٣٨٧ مجلده رقم ٢٢ فى ١٨٣٤/٦/١١ من مكنائن (سكرتير حكومة الهند) الى السكرتير الأول لحكومة بومباى ١٨٣٤/٥/١٤ ويبدو أن هذا الرأى كان يسود أوساط المجلس فى الهند . وقد أشار كمبل فى مذكرته هذه بأن تايلور المقيم فى بغداد كان يعتقد بأن الطريقة الوحيدة لابعاد الروس عن العراق هى فى قيام بريطانيا أو مصر باحتلالها وتضم المذكرة على هامشها تعليقا بالقلم الرصاص . ويبدو أن هذا التعليق كان بخط توماس ماكولى سكرتير المجلس .

الملاحة البخارية برمته . ولم يغب عن أذهان المؤيدين لطريق الفرات النواحى السياسية والاستراتيجية للمشروع ، وكان شيزنى فى مقدمتهم و من أكثرهم معرفة بالمشروع كما أن الاهمية التى يوليها أعضاء اللجنة وتوصيات شيزنى كانت تسمح للحكومة بتجاوز اعتراضات الذين كانوا يفضلون طريق البحر الأحمر لأسباب عملية وسياسية (١) .

وقد ظل شيزنى يلح على هذا الموضوع منذ عودته الى انجلترا عام ١٨٣٢ غير أن اتصالاته ببيكوك قد هيأت الفرصة لادخال بعض التعديلات على المشروع (٢) بالنسبة لشيزنى كان طريق الفرات هو الطريق الأسهل والمحتمل أن يسلكه الجيش الروسى لو فكر فى غزو الهند ، وعلى الرغم من وجـــود خمس طرق أخرى يمكن للروس أن يسلكوها للوصول الى الهند ، الا أن طريق الفرات كان أقرب الطرق الى الهند ، فهناك غابات أرمينيا وفارس التى يمكن للروس أن يصنعوا من أخشابها الصنادل اللازمة لنقل الجنود والمعدات ، وخلال شهرين من العام أى من أبريل حتى نهاية ارتفاع منسوب الميـــاه فى الفرات أن يتمكن من نقل المعدات العسكرية والمدافع الثقيلة ، كما أنه يمكن خلال ثمانية أشهر على الأقل من كل عام نقل المؤن فى ميـــاه النهر بمنتهى السهولة ، وأن أربعة الى خمسة أسابيع تكفى لنقل جيش بكامله الى شط

---

(١) انظر الطرق البريطانية الى الهند ص ١٥٤ — ١٥٥ تأليف هوكنز .

(٢) تضمنت هذه التعديلات فى المذكرة التى أعدها شيزنى وقدمها الى مجلس الهند بتاريخ ١٨٣٤/١٢/٢٣ (انظر المراسلات السرية والســياسية العامة للمجلس) مجلد ٣ .

العرب ، وهى منطقة تصلح لاقامة قاعدة بحرية (١) وأن أى جيش يملك قاعدة فى شط العرب يمكنه أن يزحف عبر ساحل الخليج حتى رأس جاسك التى نقع على بعد ٢٦٥ ميلا من حدود الهند ، وعلى هذا الأساس فانه يمكن لاى قوة عسكرية روسية أن تصل الى حدود الهند فى ظرف ثمانية أو عشرة أسابيع من خروجها من العراق ، فاذا استطاع الروس أن يتحركوا على هذا الطريق فانهم سوف يغلقون خطوط الدفاع عن الهند ويصبح من المستحيل ايقاف الزحف الروسى من رأس جاسك ، ويمكنهم فى هذه الحالة أن يقوموا بنقل المعدات العسكرية فى مجموعات من القوارب بالقرب من المناطق الساحلية واذا ما اعترضتهم أى قوة بحرية معادية فيمكنهم سحب تلك القوارب الى الشاطىء تحت حماية الجيش .... وقد ذكر شيزنى « بأنه اذا قدر للروس ان يستولوا على منطقة الفرات فسوف يكون فى مقدورهم الاشتباك معنا على حدود نهر الأندس أو يرابطون فى جاسك ليتقدموا منها تدريجيا الى الهند ، ولو حدث ذلك فانه سوف يؤثر على الروح المعنوية للجنود أمام سكان

---

(١) مقتبس من مذكرة شيزنى مؤرخة ١٨٣٤/١٢/٢٣ : (من القرنة عند تقاطع نهر دجلة والفرات الى الخليج لاتزيد المسافة عن ١٠٤ أميال ويمكن اعتبار مجرى النهرين كميناء كبير تتوسطه البصرة ويتراوح عرض النهر من ٥٠٠ ياردة الى ميلين وعمقه من اربعة الى سبعة قامات وقد وصلت احدى السفن الى القرنة وأما السفن الأصغر فترسو مقابل البصرة (فى حدود ميلين) كما ترسو قريبا من المحمرة وهى ميناء ممتاز يقع عند تقاطع نهرى قارون وشط العرب كما أن الضفاف والتربة القوية تصلح لانشاء مراسى وبناء السفن واقامة مراكز بحرية على شط العرب كما يمكن تقوية جزره وضفافه عن طريق اقامة بروج وبطاريات بحيث أن أى محاولة للسيطرة عليه فى منتهى الصعوبة ...) .

الهند ، فضلا عن النفقات التى ستتكبدها من جراء وضع قوة بحرية لمراقبة العدو ومرابطة مزيد من الجند على الحدود الشمالية الغربية لفارس (١) أما اذا اختارت بريطانيا أن تتمركز فى منطقة الفرات وانشاء أسطول من البواخر فانها سوف تسد الطريق الوحيد أمام الروس لغزو الهند وبالتالى ارغامهم على أن يسلكوا الطريق الشاق والخطر عبر فارس ، وبالاضافة الى كل ذلك تستطيع بريطانيا اذا أقتضى الأمر الحصول على امدادات عاجلة لقواتها فى الهند وأن تقوم بنقل تلك الامدادات بسرعة من منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق الفرات (٢) .

وقد أيد شيزنى فى هذا الرأى عدد من أعضاء اللجنة الذين ادلوا بشهاداتهم أمام اللجنة حول هذا الموضوع ومن بين هؤلاء جون هاين ، مساعد المقيم البريطانى السابق فى بغداد واللفتنانت كولونيل كوك بروك وبيكوك ، أما كول برولت الذى كان من الخبراء البريطانيين فى منطقة الخليج فانه يرى أن التحرك الروسى عن طريق الفرات أمر محتمل وان كان ذلك التحرك سوف يعتمد الى حد كبير على قوة أو ضعف الامكانيات البحرية البريطانية فى مياه الهند .

---

(١) بيانات ووثائق (١٨٣٤) مجلد ١٩ وثيقة ٤٧٨ تقرير اللجنة المنتخبة للنظر فى الملاحة البخارية للهند وتتضمن شهادة الكابتن شيزنى فى ١٨٣٤/٦/٩ .

(٢) الشهادة التى أدلى بها الكابتن شيزنى ١٨٣٤/٦/١١ وان فكرة ان نهر الفرات يصلح لنقل الجنود الى الهند يشاطر شيزنى فيها الكابتن الكسندر برنس (انظر حياة شيزنى ص ٢٦٨ ويشير الى فقرات من مذكرات شيزنى مؤرخة ١٨٣٤/٦/٩ تأليف لين بول .

ولم يختلف رأى بيكوك هذه المرة عن رأيه فى عام ١٨٢٩ رغم أنه أصبح مقتنعا بأن غزو الهند عن طريق الخليج لم يكن أقل احتمالا من غزوها عن طريق بحر قزوين . وبسؤاله عما اذا كان يتصور بأن هناك احتمالا لهجوم الروس على الهند من بحر قزوين عبر نهر الاكسس أكثر منه عن طريق الفرات والخليج حيث التفوق البحرى البريطانى أمر لا جدال فيه فأجاب : (ولكن التفوق فى البحر ليس طلسما فلابد من الاحتفاظ برقابة مستمرة على المنطقة وتوفير وحدات كافية من القوات للرقابة ، كما ذكر بأنه لا يجهل الخطر المحتمل من نهر الأكسس ، غير أن هناك خطرا محتملا لهجوم من العراق واو أستطيع لقمت بايقاف الخطرين معا ، ثم دعا بيكوك الى البت بسرعة فى مشروع طريق الفرات قبل أن تقوم روسيا بدعم نفوذها هناك ، وهو الحلم (١) الذى كان يداعبها منذ زمن بعيد ، واختتم بيكوك شهادته بأن أكد على الأهمية البالغة لطريق الفرات بالنسبة لبريطانيا وقال : ان جميع مصالحنا وعلاقاتنا مع فارس وما يحتاج اليه التبادل التجارى مع بومباى انما يقع ضمن هذا الطريق وليس على طريق البحر الأحمر كما أتصور أن المصالح السياسية لهذه البلاد تتطلب أن تبقى روسيا بعيدة عن منطقة الخليج أكثر مما تبقى بعيدة عن منطقة البحر الأحمر ، حيث لا مصلحة لنا هناك فى ابعاد أى دولة عن منطقة البحر الأحمر (٢) .

---

(١) وقد علم شيزنى أن داود باشا قد تقدم بعرض خلال الحرب الروسية التركية بان يضع الاقليم تحت سلطة الجنرال باسكفيتش القائد الروسى فى القوقاز (انظر مجموعة المجلس السياسية والسرية العامة مجلد ٣ .

(٢) تقرير اللجنة وشهادة بيكوك .

أما المعارضون لانشاء طريق الفرات والذين ادلوا بشهاداتهم أمام اللجنة منهم الأمير السـير بلتنى مالكولم (شقيق جون مالكولم) وجى . اس . بانجهام الرحالة البريطانى وعضو البرلمان وصاحب مجلة اورينتل هيرالد والكولونيل ستانوس المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، والسير هارفورد جونز المقيم البريطانى السـابق فى بغـداد والوزير المفوض فى فارس . أما جونز فقد استخف بفكرة احتمال قيـام الروس بغزو الهند عن طريق الخليج وقال للجنة : اننى على استعداد لأن أقدم لهم البصرة ، ولكن بأى طريقة سوف يصلون الى الهند وكيف يدخلون الخليج اذا لم يكونوا يتمتعون بتفوق فى القوة البحرية على الأسـطول البريطـانى ؟ واذا كان لروسـيا أسطول أقوى من الأسطول البريطانى فى منطقة الرجاء الصالح فما الذى يضطرها الى دخول الهند عن طريق الفـرات ؟ (١) وفى ١٨٣٤/٦/١٤

---

(١) تقرير اللجنة وشهادة جون بردج هارفورد ١٨٣٤/٦/٢٧ وكان جون يتوقع وقوع هجوم على الهند عن طريق العراق وعندما كان فى بغداد فى أوائل القرن كان يعتقد ان نابليون كان يستطيع ان يقوم بمحاولة لغـزو الهند عن طريق البحر الأحمر وذلك بالاستفادة بالمكانيات المصرية والبحرية أكثر مما كان يمكنه ان يقوم بالهجوم عن طريق البصرة وبوشهر ، كما حـدد جونز منطقة استرا باد كقاعدة للانطلاق فى الهجوم على الهند وقد ظـل جونز متمسكا برأيه هذا لمدة أربعين عاما وفى نشرة اصدرها جونز فى عام ١٨٣٨ خاطب الماركويس ويلسلى المصمم الأول لخط دفاعات الهند فى منطقة الشمال الغربى وجاء فى هذه النشرة حول الموضوع ما يلى : (خلال عمـلى هنا فقد تلقيت عـددا من المشروعات من الدبلوماسيين الهنود الذين زاروا الخليج .. وقد سئلت مرة وهى المرة الوحيدة التى سئلت فيهـا عن=

؟صدرت اللجنة توصياتها وأكدت على سرعة انجاز خطوط الملاحة البخارية مع الهند عن طريق البحر الأحمر ، كما أوصت بايفاد بعثة لاختيار صلاحية نهر الفرات للملاحة البخــارية وتخصيص اعتماد بمبلغ ٢٠ الف جنيه استرلينى (١) ، وفى ٨/١٤ وافق مجلس العموم البريطانى على توصــيات اللجنة وكلف مجلس الهند بالاشراف على تشكيلها وأعمالها ٠ وقد أحست الحكومة انها كلما أسرعت فى تنفيذ هذا المشروع كما تضاءل أمل محمد على باشا فى التحرك الى العراق عن طريق الشام ٠ وفى صيف ذلك العــام كان اللورد بونسوبى السفير البريطانى فى القسطنطينية آنذاك يتوقــع أن يتحرك محمد على الى الشام فى أى لحظة الى درجة انه كلف القنصــل البريطانى فى بيروت ريتشارد وود بأن يقوم باستطلاع الأوضاع فى العراق وارسال تقرير اليه عن أى تحرك قد يقوم به المصريون فى اتجاه العــراق لتنفيذ مشروع امبراطورية مستقلة فى شــبه الجزيرة العربيــة ، وهو المشروع الذى كان يسعى اليه محمد على باشا (٢) وقد تأكدت تكهنــات السفير بونسوبى فى شهر سبتمبر عندما أفضى محمد على باشا الى قناصل

= احتمال غزو الروس للهند عن طريق دجلة والفرات وشط العرب والخليج ولعل اللورد ويلسلى يستطيع ان يتكهن عن طبيعة ردى على ذلك السؤال خطاب الى الماركويس ويلسلى بشأن المصالح والشئون البريطانية فى فارس طبعة لندن ١٨٣٨ .

(١) التقرير ص ٣ — ٤ ٠

(٢) مذكرة وود فى أعماله وقد أشار اليها تمبرلى فى كتابه «كريميا» بالملحق رقم ١ من الكتاب ٠

الدول الأوربية فى الاسكندرية بنيته فى اعلان انفصاله عن الباب العالى ، ولكن بالمرستون حذره من تنفيذ هذ المشروع ، كما اتصل بجراند يحثه على التعجيل فى أنهاء الاستعدادات الخاصة بسفر البعثة الى العراق ٠

وفى نوفمبر استقالت وزارة ملبون وخلف بالمرستون فى وزارة الخارجية ولنجتون ، بينما خلف جرانت فى الهند اليمبورو ، وعلى الرغم من أن اليمبورو كان ميالا الى روسيا الا أنه لم يكن يحبذ مشروع ارسال البعثة الى العراق كما لم يكن يؤيد الأسس التى شكلت البعثة عليها ، وبالتالى فقد حاول جهده بأن يوقف سفر البعثة ٠ غير انه لحسن حظ شيزنى فشل الينبورو فى هذه المحاولة لانه عين رئيسا لتلك البعثة ٠ وقد كتب شيزنى خطابا الى والده بهذا الشأن قال له فيه : (عندما عدت الليلة الماضية الى ليفربول وهو الميناء الذى ستغادر منه البعثة الى العراق يوم ١٨٣٥/١/١٦ ، وخلال تغيبى صدر الأمر للبعثة للابحار الى بومباى ، ولكن سرعان ما تفرقت ثم عادت واستأنفت رحلتها الى البحر الأبيض المتوسط بأقصى سرعة ممكنة ٠٠ وقد انتهز اللورد الينبورو بعض المتاعب التى صادفت البعثة فى تركيا لصرف النظر عن المشروع الذى كان يعتبره مشروعا متطرفا ، كما كان يعتبرنى أنا صنيعة لأصحاب المشروع وأننى الشيطان الذى سوف أقود البعثة الى الهلاك المحقق ، غير أن زملاء الينبورو فى البرلمان انتقدوه على هذا الموقف من المشروع ، وفى مقدمتهم العضو ابردين ٠٠) ٠

غادرت البعثة الفرات ميناء ميناء ليفربول يوم ١٨٣٥/٢/٤ وكانت وجهتها الأولى خليج أنطاكيا حيث كان مقررا أن تنضم اليهـــا السفينتان الصغيرتان دجلة والفرات ، ثم تعبر نهر ارنستوس وذلك قبل أن تبحر الى الفرات فى فصل الربيع عند ارتفاع المد • اما الباخرة دجلة فلم تتمكن من السير فى النهر بسبب التيار وبالتالى تقرر فك أجزائها ، وبعـــد ذلك بدأت الرحلة العملية الطويلة المضـــنية لنقلها وبقية الســـفن وغيرها الى الفرات • وعلى أية حال فانه مما يبعث على السخرية أن يعتمد نجـــاح مشروع الفرات على موقف ابراهيم باشا • وعلى هـــذا الأساس فقد تم اصدار مرسوم من السلطان فى شهر ديسمبر يصرح للبعثة فيه بمزاولة نشاطها فى الشام والعراق ويطـــالب ولاة الأقاليم المذكورة بتسهيل مهمة البعثة • غير أن المرسوم لم تكن له أية قيمة عند ابراهيم باشا أو عند محمد على باشا ، فبالنسبة لمحمد على باشا فقد كان ينظر الى موضوع البعثة بشىء من الاستياء ، وكان له عذره فى ذلك لأن نجاح المشروع البريطـانى ســوف ينـــال من أهمية مصر كطريق رئيسى الى الشرق ، كما أن وجود النفــوذ البريطانى فى العراق ســـوف يقضى على أطماع محمد على فى العراق • وبالتالى فلم يكن من الغرابة فى شىء أن يبذل ابراهيم باشا كل ما فى وسعه لافشال مهمة البعثة ، ومن هذا المنطلق كان اللقاء فى الأهداف بين محمد على باشا والسفير الروسى فى القسطنطينية ، فقد بذل هـــذا السفير جهودا مستميتة فى شهر ديسمبر ١٨٣٤ لكى يحول بين السلطان واصـــدار ذلك المرسوم • وعندما فشـــل السفير « اوفر الى » القنصـــل العام لروسيا فى مصر بالاتفاق مع محمد على باشا على الوسائل التى يمكن بها احباط مهمة

شيزنى (١) وكان ابراهيم باشا قد نجح بالفعل فى عرقلة موضوع تزويد البعثة بالعمال والجمال وغيرها من وسائل النقل ٠

وكانت المعاكسات التى تعرضت لها البعثة منذ وصولها الى سوريا كثيرة بحيث لا يمكن أن نعتبرها قضاء وقدرا ٠ فوسائل النقـل والبواخر التى كان شيزنى قد قدر بأن الحصول عليها لا يستغرق أكثر من شـــهر لم تتوفر قبل ربيع ١٨٣٥ ، كما عانت البعثة من الأمراض وعلى الأخص بين الأوربيين من أعضائها ٠ وقد أضاف وصول الكونت موديم السفير الروسي فى تركيا الى المكان الذى ترابط فيه البعثة مشكلة جديدة ، لقد صادف هذا الوقت أن عاد بالمرستون كوزير للخارجية فى وزارة ملبورن الثانية ، وقد أبلغه بونسوبى بأنه لا شيء يمكن أن يضع حدا لمتاعب البعثة الا بصدور مرسوم خاص من محمد على باشا ٠

وحتى ذلك الوقت كان الباب العالى يرفض اصدار مثل هذا المرسوم حتى لا يغضب روسيا ، غير أن بالمرستون كان يتذمر من هذا الوضع ، وكان غاضبا على محمد على لدرجة أنه أخذ يفكر فى فرض حصار بحرى على الأسكندرية لارغام الوالى على تغيير موقفه (٢) غير أن وصول أنبـــاء

---

(١) انظر خطـــاب بونسوبى الى بالمرستون ١٨٣٥/٦/٣٠ رقم ١١٦ وخطاب كامبل الى بالمرستون ١٨٣٥/٧/٣٠ (رقم ٢٦ وخطاب كامبل الى بالمرستون ١٨٣٥/٩/١٨ — وقد أشار الى هذا الخطاب الأخير بولصـــوفر فى كتابه « بريطانيا العظمى والمسألة الشرقية » ١٨٣٢ — ١٨٤١ ص ١٦٨ ٠ ١٧٠ .

(٢) من بالمرستون الى كامبل ١٨٣٥/٦/٣٠ وقد أشار اليه بولصوفر بالصفحة ١٧١ ٠.

من كامبل لخضوع الوالى لاحتجاجات بالمرستون واصدار أوامره الى ابراهيم باشا بتقديم مساعداته الى شيزنى قد غير من هذا الموقف (١) ٠

وعلى الرغم من أن موقف ابراهيم باشا من المشروع البريطانى قد تحسن الا أنه هو ووالده محمد على باشا استمرا فى محاولتهما لعرقلة أعمال البعثة حتى ان السير جون هوب هاوس رئيس مجلس الهند آنذاك استاء من هذه التصرفات وطلب من بالمرستون : (بأن يلقن الاسكندرية درسا لن تنساه وقال له : بأنه لا يمكننى أن أتحمل الفشل فى مشروع خط الفرات بحجة أن هذا تدخل فى شئون العراق كما يتصور محمد على ونجله (٢) وقد حدث تغيير فى موقف الوالى مع بداية العام الجديد ، حتى ان ابراهيم باشا طلب من شيزنى بأن يرافقه فى جولته عبر الفرات ، غير أن شيزنى شك فى طلب الوالى ٠٠ وربما نصحه أصدقاؤه فى الشمال باتخاذ موقف مضاد من المشروع ولكن بما أنه لم يستطع ايقاف العمل فى المشروع ، وكان يتعين عليه أن يسهل عمل البعثة ، فقد أصبح الآن حريصا او من دعاة شق الطرق وفتح القنوات (٣) ، أما شيزنى فكان واثقا من أن الدافع وراء رغبة ابراهيم باشا فى مرافقة البعثة هو انه كان ينوى القيام

---

(١) من كامبل الى بالمرستون فى ١٨٣٥/٥/٢٦ (رقم ١٥) وقد أشار اليه بولصوفر بالصفحة ١٧١ ٠

(٢) من هوب هاوس الى بالمرستون ١٨٣٥/١٢/٢٩ وقد اشار اليه بولصوفر بالصفحة ١٨٤ ٠

(٣) متفرقات وزارة الخارجية مجلد ٨٣٣ من شيزنى الى هوب هاوس ١٨٣٦/٢/٢٧ ٠

بهجوم مفاجيء على قبيلة عنزة فى بغداد والمنطقة الشمالية من شبه الجزيرة العربية ، وكان يريد أن يتخذ من ذلك وسيلة لاخضاع تلك القبائل لطاعته .

وقد يكون شيزنى مصيبا فى تكهناته هذه الى حد ما ، غير أن شيزنى فى تلك الفترة كان يعانى من حالة اضطراب وكانت نفسيته متوترة نتيجة المرض الذى كان يعانى منه والمعاكسات التى كان يتعرض لها كل يوم فى مهمته ، وكان قد مضى على وصوله الى الشام عام كامل ، ومع ذلك فلم يتمكن من القيام بجولته الاستطلاعية عبر الفرات ، كما كان يتعرض لانتقادات لاذعة فى انجلترا بسبب التأخير الذى تعرضت له البعثة فى برنامجها ، وحتى يوقف تلك الحملات عليه ، وافق زملاءه أعضاء البعثة على نشر بيانات فى الصحف والمجلات يتحدثون فيها عن متاعبهم ، مما كان له أسوأ الأثر لدى السلطات التركية والمصرية والسورية ، بالاضافة الى ردود الفعل التى احدثتها تلك التصريحات فى الهند وانجلترا ، فقد سببت تلك البيانات احراجا لبالمرستون وهوب هاوس اللذين اضطرا الى الدفاع عن البعثة فى البرلمان واقناع مجلس العموم وأعضاء مجلس ادارة الشركة بزيادة اعتمادات البعثة ، وكانت البعثة قد أنفقت المبالغ التى سبق أن خصصت لها كما كان مجلس العموم وأعضاء مجلس ادارة الشركة غير راغبين فى التصويت على اعتمادات أخرى لمشروع أصبح مصيره فى كفة الميزان ، غير أن هوب هاوس تمكن أخيرا من الحصول على جزء من المبلغ الاضافى المطلوب ومقداره ١٨ ألف جنيه استرلينى من أعضاء مجلس الادارة بعد أن تعهد لهم بأنه سوف يحمل البرلمان على الموافقة على اعتماد المبلغ الاضافى ، وفى يوم ١٨٣٦/٣/٣١ بعث هوب هاوس بتعليماته الى الكولونيل شيزنى يطلب منه التأكد من أن البعثة سوف تنتهى من

أعمالها فى أواخر شهر يونيو ، وبعد ذلك يتعين على شيزنى ، اذا كانت الظروف مواتية ، أن يعبر الفرات بمجرد وصوله الى البصرة ، ثم يعود فيعبره للمرة الثانية الى الخليج ، فاذا تعذر هذا الاسلوب من الناحية العملية فيتعين على شيزنى أن يسافر الى بومباى بعد أن يكون قد أنهى العبور الأول للفرات ويقوم بتسليم السفن التى فى عهدته الى الرئاسة(١)٠

وقد أطلق شيزنى سفينته الأولى عبر الفرت يوم ٣/١٦ وأطلق السفينة الثانية بعد ذلك بوقت قصير ثم بدأت عملية العبور فى شهر مايو ، وفى يوم ٢١ مايو انقلبت السفينة دجلة فى النهر بعد أن هب عليها تيار هوائى وغرقت ومعها عشرون من طاقمها ، بما فيهم شقيق مساعد ربان البعثة اللفتنانت لنش غير أن لنش استطاع هو وشيزنى أن يسبحا الى الشاطىء وعندما كانت السفينة الفرات تبحر بمفردها كادت أن تتحطم عند مستنقعات منطقة لملون الواقعة فى منتصف الطريق ، وفى يوم ١٠ يونيه وصلت الى البصرة حيث كان من المفروض أن يتزود رجال البعثة بالمؤن لرحلة العودة ، غير انهم لم يجدوا شيئا ، وبالتالى قرر شيزنى أن يسافر الى بوشهر اعتقادا منه بأن المؤن قد تكون قد أرسلت الى بوشهر ، حيث كان يأمل اجراء بعض الاصلاحات على السفينة ، غير انه لم يجد فى بوشهر شيئا من المؤن ولهذا قرر أن يبقى هناك فى انتظار وصولها ، وقد استغل فرصة وجوده فى بوشهر فقام بجمع المعلومات عن أهل الخليج وعن تجارته وعن امكانياته ، وأخذ يرسل التقارير التفصيلية الى هوب هاوس ، وكان يؤكد فى تلك التقارير على الأهمية السياسية والاستراتيجية لخط

---

(١) مجموعة المجلس والمراسلات السياسية العامة مجلد ٢ (١) من هوب هاوس الى شيزنى ١٨٣٦/٣/٣١ ٠

الفرات بالمقارنة الى خط البحر الأحمر وعلى الأخص بالنظر الى احتمال تحرك يقوم به الروس أو المصريون فى اتجاه العراق ، كما تحدث فى تلك التقارير برغم ما فى ذلك الحديث من غرابة عن السهولة والسرعة التى يمكن أن يتم بها نقل الجيش من شمال سوريا عن طريق الفرات وأن غابات طوروس يمكن ان تستغل فى توفير الأخشاب لصنع الصنادل اللازمة التى يمكن أن تنقل مالا يقل عن مائة الف جندى ، وأنه لا يوجد على طول المسافة الممتدة الى البحر ما يمكن أن يعوق تحرك مثل هذا الجيش لا من جانب المصريين ولا من جانب الروس (١) ، والى تلك الدرجة كان شيزنى واثقا من نجاح مشروع الملاحة البخارية فى الفرات .. (وانى أقرر بأن كل من أتيح له بأن يعبر الفرات بعينين مفتوحتين لابد وأن يقتنع بأن هذا النهر صالح للملاحة للسفن العادية ، وأن هناك احتياطيا كبيرا من الوقود على ضفاف النهر ، أما ما بقى فيعتبر ذلك من التفاصيل .

وصلت المؤن الخاصة بالبعثة فى شهر يوليو ، غير أن شيزنى قرر البقاء هناك فى انتظار وصول البريد من بومباى ليحمله معه وبذلك يضفى على عمله أهمية أكبر . وقد حل شهر اغسطس وانقضى بدون أن يصل البريد ، وفى هذه الأثناء توجه شيزنى الى الكويت حيث اكتشف وجود بعض المبعوثين المصريين هناك ، الأمر الذى أكد له بأن حملة محمد على باشا على الخليج على وشك أن تبدأ . وعند وصول أخبار بدء الحملة المصرية على بغداد فى نهاية أغسطس خشى شيزنى من أنه اذا ذهب الى العراق فقد

---

(١) متفرقات وزارة الخارجية مجلد ٨٣٧ من شيزنى الى هوب هاوس ١٨٣٦/٧/١٦ بوشهر .

يقع أسيرا فى يد ابراهيم باشا»، ولهذا رأى بأن يقوم أولا بعملية مسح لنهر دجلة واذا أمكن نهر قارون وذلك قبل أن يبدأ عمله فى الفرات (١) ٠

وفى يوم ٢٨ سبتمبر وصل شيزنى الى بغداد قادما من بوشهر ، وهناك وجد رسالة تنتظره من هوب هاوس بتاريخ ١ يونيه ، تكلفه بالقيام بعبور نهر الفرات وقد حاول هوب هاوس فى تلك الرسالة أن يؤكد بأن وقوع حرب بين محمد على باشا والسلطان التركى احتمال مستبعد وبالتالى فانه لا خوف عليه من المصريين فى تنفيذ مهمته (٢) ٠ غادر شيزنى بغداد فى طريقه الى دجلة وأخذ يبحر ببطء شديد حتى أنه لم يتمكن من الوصول الى القرنة وهى تقاطع الفرات قبل يوم ١٦ أكتوبر ٠ وقد وجد هناك الباخرة « هيولنس » التى تحمل البريد من بومباى فى انتظاره ، وبعد تسلمه للبريد بدأ شيزنى رحلة الفرات ، غير أن الرحلة كانت بطيئة بحيث أنه لم يتمكن من الذهاب الى أبعد من مستنقعات للون فى نهاية اكتوبر حيث توقف هناك بسبب عطب أصيبت به ماكينة الباخرة بسبب تسرب الرمل الى أنابيب الهواء ، كما كسر الكباس ولهذه الأسباب توقفت الرحلة ، ثم عاد شيزنى الى البصرة حيث سلم قيادة البعثة الى الكابتن ايست كورت وكلفه بمواصلة عمليات المسح لنهرى دجلة وقارون وبانتهاء مهمة البعثة فى بغداد يوم

---

(١) متفرقات وزارة الخارجية مجلد ٨٣٧ من شيزنى الى هوب هاوس ١٨٣٦/٩/٢٧ ٠

(٢) مسودات المجلس التقارير السرية للهند مجلد ٩ مسودة الى الحاكم فى بومباى ١٨٣٦/٧/١ (رقم ٣٣٧) ومرفق معها خطاب هوب هاوس الى شيزنى مؤرخ ١٨٣٦/٦/١ ٠

١٨٣٧/١/٣١ غادر شيزنى بغداد فى طريقه الى بومباى (١) .

وفى بريطانيا ساد الاعتقاد بأن البعثة قد منيت بالفشل التام فى مهمتها رغم أن كلا من هوب هاوس وبالمرستون ـ لأسباب واضحة لم يستطيعا الاعتراف بذلك : (اننا هنا فى بريطانيا لا نعتقد بأن البعثة التى توجهت الى الفرات قد فشلت فى مهمتها ، كما أننا من ناحية اخرى لا نعتقد بأنها حققت نجاحا كاملا فى هذه المهمة) . هذا ما جاء فى رسالة هوب هاوس الى السير روبرت جرانت حاكم بومباى فى شهر فبراير ١٨٣٧ . أما الرأى العام فى الهند فقد كان أكثر وضوحا وحسما ، فقد لخصت احدى صحف بومباى نتائج أعمال البعثة فى الأبيات الشعرية الآتية :

فلننشىء ثلاث خطوط بدلا من خط واحد
قبل أن يبدأ خط البحر الأحمر
أيها الناس اذرفوا الدموع عند مياه بابل
على ماضاع من نفوذ وماسوف يضيع
وعلى البريد الذى فقدناه فى هذه العملية (٢)

---

(١) البيانات الخاصة بتلك البعثة وردت فى كتاب « شيزنى » (بعثة لنهرى الفرات ودجلة) مجلدين طبعة لندن ١٨٥٠ وكتابه الثانى (قصة بعثة الفرات) طبعة لندن ١٨٦٠ أما الأول فيضم المعلومات التى كانت البعثة قد جمعتها عن جغرافية المناطق التى زارتها وعن سكانها وعن الحالة التجارية فيها أما الكتاب الثانى فانه يضم قصة البعثة نفسها وقد صدر بعد تأخير وجدل كثير حول هذا الموضوع .

(٢) « لمحات عن مدينة بومباى القديمة » ص ١٣٤ وقد أشار اليه دوجلاس .

كان جرانت أحد كبار المسئولين الذين تحمسوا لمشروع الفرات كما كان أحـد الذين تبنوه فى انجلترا • وكان ينطلق فى تأييـده للمشروع من أسباب عملية وفنية ، فلقد كانت تقارير شيزنى السابقة واللاحقة كلها تشيد بالمشروع وتدعو اليه ، ولهذا كانت تقلل من عيوب خط الفرات ، بينما تبالغ فى ميزاته ، ولسوء الحظ فان آراء شيزنى ذهبت أدراج الرياح ، مما حمل هوب هاوس الى استغلال أخطاء شيزنى ويبرهن على أن فشل البعثة يعود الى عدم صـلاحية رئيسها وليس الى عيب فى الخط نفسه ، وقد انتهز هوب هاوس الفترة التى كان يقضيها شيزنى فى بوشهر فى انتظار البريد من بومباى قبل بدء الرحلة ليهاجمه فى رسالة كتبها اليه فى شهر نوفمبر ١٨٣٦ ويقول له فيها (ان الهدف الأساسى من مهمتك ليس هو نقل البريد من البصرة الى سوريا وانما عليك أن تثبت بالتجربة العملية بأن فى وسع بحارتك ن تقطع النهر فى نفس الفترة التى حددتها لذلك ، واننى سوف أشـعر بخيبة الأمل لو عرفت أنك قد فوت تلك الفرصـة لانجاز الجزء الهام من مهمتك والصعب منها بانتظارك رسائل السيد روبرت جرانت (١) ومما ضاعف خيبة الأمل هذه هو أن المبلغ الاضافى وقدره ٨ آلاف جنيه استرلينى الذى ساهمت به شركة الهند الشرقية لاتمام المشروع قد تم دفعه بشرط واحد ، وهو أن يتم عبور النهر الذى هو مفتاح المشروع وبما أن هذا لم يتم حسبما كان مقررا ، فلا توجد هناك مبررات لاظهار الأسباب التى صرفت بموجبها المبالغ التى رصـدت للمشروع وهى ٤٠ الف الى ٤٢ الف جنيه استرلينى ، ورغم فشل المشروع فقد كان هوب هاوس مصمما على تنفيذه ، كما كان مصمما على اسـتبعاد شيزنى كليا من المشروع ففى رسـالته الى

---

(١) متفرقـات وزارة الخارجيـة من هوب هاوس الى شـيزنى ١٨٣٦/١١/٣٠ •

الكولونيل اوكلاند الحاكم العام للهند فى شهر فبراير ١٨٣٧ ذكر هوب هاوس: « بأنه ليس من المناسب بأن نعهد الى الكولونيل شيزنى برئاسة هذه البعثة مرة أخرى فقد كانت اجراءاته تتسم بسوء التصرف والتى أعتقد بأنها هى من الأسباب الرئيسية وراء فشل البعثة ، وبالتالى فان اللوم يقع ألى حد كبير فى السماح لمعاونيه من الضباط بالاتصال بالصحف والاساءة الى السلطات المسئولة فى كل من الهند وانجلترا ».

وعندما علم هوب هاوس بعد شهرين ان شيزنى بمبادرته الخاصة كان يقوم بنقل البريد من الهند عن طريق الفرات وأنه امتنع جرانت بالموافقة على ذلك فكتب رسالة الى اوكلاند يقول فيها (لايجوز اطلاقا تعيين شيزنى مرة ثانية فى سوريا وأن اللفتنانت لينش الذى تقرر أن يتوجه الى بغداد فى ١٥ من الشهر هو الرجل المناسب لهذه المهمة .... لقد طغى شيزنى على جرانت ويبدو أنه أصيب بمس من الجنون (١) وكانت خطة هوب هاوس ان يستمر فى عمليات مسح نهرى دجلة والفرات باستخدام الباخرة الفرات وان يقوم فى الوقت نفسه بنقل البريد من وقت الى آخر . وعلى أية حال فلم يكن من المفروض أن يحتفظ لينش باتصالات منتظمة بين منطقتى البحر الأبيض المتوسط والخليج عن طريق الفرات وأن القسم الأكبر من هذا البريد كان يجرى ارساله عن طريق البحر الأحمر ، فاذا ما اريد ارسال نسخ اضافية من هذا البريد عن طريق العراق فهذه النسخ يمكن ارسالها عن طريق القوافل ، وهو النظام الذى ادخله فارين أخيرا لنقل البريد بين دمشق وبغداد (وبين بيروت ودمشق) أو عن طريق النظام الذى كلف تايلور

---

(١) متفرقات وزارة الخارجية مجلد ٨٣٨ من هوب هاوس الى اوكلاند ١٨٣٧/٤/١ (*)

بانشائه لنقل البريد بين البصرة والمحمرة حيث سيتم نقل ذلك البريد مع بريد حمص ـ دمشق (١) أما اذا تصادف وجود الباخرة الفرات فى بغداد أو فى أى منطقة اخرى من العراق عند وصول البريد فيمكن لهذه السفينة أن تنقله عن طريق الفرات كما يمكن أن تنقله أيضا اذا سمحت الظروف من البصرة . ومن الواضح كل الوضوح أن طريق البحر الأحمر سوف يبقى الطريق الرئيسى للموصلات بين انجلترا والهند (٢) .

وعندما اتخذت الحكومة البريطانية هذه القرارات لم يغب عن بالها الاعتبارات السياسية التى دفعتها فى الدرجة الأولى الى تشكيل بعثة الفرات ، لقد كانت هذه الاعتبارات معروفة تماما فى الأشهر الأولى من عام ١٨٣٧ أكثر منها فى عام ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥ . وكان شبح الأزمة يخيم على كل من شاه فارس ومحمد على باشا ، وهما يعدان العدة للدخول فى مغامرات جديدة للغزة والتوسع ، الأول بتأييد مستتر من روسيا ، والثانى بتأييد علنى من فرنسا ، ولتلك الأسباب ان لم يكن لأسباب أخرى كان من الأفضل أن تبقى البعثة فى منطقة عملها لتقوم بمراقبة نشاط الروس والمصريين فى المنطقة من ناحية وتدعيم خطوط المواصلات مع فارس من ناحية أخرى (٣) .

---

(١) مسودات المجلس التقارير السرية للهند مجلد ٩ مسودات الحاكم العام ١٨٣٦/١٢/١ ، ١٨٣٧/٣/٣ ، رقمى ٣٤٤ ، ٣٥٤ .

(٢) متفرقات وزارة الخارجية مجلد ٨٣٧ من هوب هاوس الى جراند ١٨٣٧/٢/٢٣ .

(٣) لقد اقام تايلور محطات اعادة فى كل من كورمنشاه وهمذان وذلك فى عام ١٨٣٨ وذلك لنقل البريد من المفوضية فى طهران الى بغداد (انظر مسودات المجلس) التقارير السرية للهند مجلد ٩ مسودة الحاكم العام ١٨٣٨/٨/١ (رقم ٣٩٤) .

استأنفت البعثة عملها برئاسة لينش بعد تغيير اسم البعثة واستمرت فى عملها هذا على امتداد فترة الخمس سنوات التالية ، حتى عام ١٨٤٢ .

وقد ثبت من خـــلال وجود البعثة فى العـراق أن دجلة والفرات لا يصلحان فى أى وقت من الأوقـات كطريق دولى بين أوروبا والشرق ، غير أن تشكيل البعثة وما حققته فى مهمتهـــا الى جانب الاكتشافات التى توصلت اليها والمعلومات السياسية والتجارية التى جمعتها قد أكدت صحة آراء شيزنى بالنسبة لتشكيل هذه البعثة .

وقد توفى فتح على شاه عام ١٨٣٤ وخلفه فى الحكم حفيده محمد نجل ولى العهد السابق عباس المتوفى عام ١٨٣٣ ، وبالرغم من أن الفضل فى اختيار محمد شاه لتولى الحكم يعود الى الجهود البريطانية فى اقنـــاع الشاه الأكبر والدعم الذى لقيه من السفير الروسى والبريطانى فى طهران والى الحملات الناجحة التى خاضـــتها القوات الملكية الفارسية بقيـــادة الضباط البريطانيين ضد منافسيه على الحكم ، فقد أعلن الشاه الجديد بوضوح أنه لا يهتم بنصائح بريطانيا . ونظراً لكون الشاه الجديد قد نشأ فى منطقة أذربيجان فقد كان يحترم روسيا ويخشاها أكثر ممـا كان من بريطانيا ، كما أنه لم ينس اقدام بريطانيا على الغاء البنود الخاصة بمسألة الدفاع عن فارس فى معاهدة طهران المعقودة عام ١٨٢٨ . كما لقيت أطماعه فى الفتوحات والتوسع تســـاهلا من جانب الروس الذين كان يهمهم أن تبقى فارس ضعيفة ومفككة ، وأن ـ ينصرف اهتمام الشـــاه عن التطلع لاسترجاع أقاليم القوقاز وعلى العكس من ذلك كان البريطانيون ينفعلون بأن يهتم الشاه باجراء الإصـلاحات الداخلية ، غير أن الشاه لم يعد يســتمع الا لمشورة شخصين من مستشاريه هما الكونت سمونيتش السفير الروسى

فى طهران الذى ظل يحثه على العمـــل الى استعادة الامبراطورية نادر شاه ، والحاج ميرزا اغاس رئيس وزرائه الذى كان قصير النظر (١) .

ان التغيير الذى طرأ على نظـام الحـكم فى فارس والاضـطرابات السياسية التى كان من المتوقع أن تصاحب ذلك التغيير ، حملت مجلس الهند فى نهاية ١٨٣٤ الى الاقتناع بضرورة نقل الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من شركة الهند الشرقية الى حكومة التاج ، وذلك للمحافظة على المصالح البريطانية فى فارس .

وفى شـــهر ينـــاير ١٨٣٥ وافقت اللجنة السرية لمجلس الادارة على هذا الاقتراح وأعربت عن رغبتها فى أن يقوم الممثل البريطانى فى طهران بتكييف اجراءاته وفق هذا النظام وأن تحــدد اجراءاته منــذ ذلك الوقت فصاعدا فى اطار العلاقات البريطانية الروسية . ولهذه الاعتبارات ارتأى مجلس الادارة أن علاقات بريطانيا بفارس ، وهى علاقات كانت ترتبط بسياسة أوروبا أكثر منها بسياسة الهند ، هذه العلاقات يمكن توجيهها بأســلوب أفضل من داخل بريطانيا بدلا من الهند (٢) ، وعند عودة بالمرستون الى وزارة

---

(١) كان مغرورا الى حد الحماقة وجاهلا بالسياسة والشئون المالية والعلوم العسكرية جهلا تاما ومع ذلك فقد كان يشعر بالزهو لتلقى المعلومات وكان يشعر بالغيرة الى حد كبير ، كما كان جافا فى حديثة ومتغطرسا فى سلوكه وكسولا فى عمله وقد أدت تصرفاته الى جعل الخزانة البريطانية على وشك الافلاس كما كانت ستؤدى بالبـــلاد الى الثورة . هكذا كان حكم رولنســـون على الحـــاج ميرزا أغاس (انجلترا وروســـيا فى الشرق ص ٨١) .

(٢) مذكرة رقم ٦٥/٢١٤ وزارة الخارجية حول الأسباب التى دعت الى نقل الاشراف على المفوضية فى فارس من سلطة الشركة الى سلطة التاج ١٨٥٦/٥/٩ .

الخارجية فى شهر ابريل ١٨٣٥ تم تنفيذ هذا الاقتراح فعين هنرى اليس وزيرا مفوضا فى طهران وممثلا للتاج البريطانى وقد عهد اليه بالسفر الى فارس وتقديم تهانى الحكومة البريطانية للشاه الجديد بمناسبة اعتلائه عرش فارس ، كما عهد اليه بالادلاء بآرائه حول افضل الطرق لتقدم العلاقات البريطانية الفارسية . وقد أصبح بالمرستون هذه المرة أكثر ادراكا بخطر قيام الروس باحتلال فارس مما كان فى السابق .... وفى شهر أكتوبر ١٨٣٥ صرح بالمرستون : (ان استقلال فارس هدف من الأهداف الكبيرة للسياسة البريطانية ليس لارتباط ذلك بالهند فحسب وانما لارتباطه باستقلال الباب العالى أيضا لأن الروس يمارسون نفس الاستراتيجية السياسية تجاه كل من فارس والباب العالى) فروسيا كانت تتوغل فى منطقة البحر الأسود وتنوى أن تقوم بنفس الشىء فى منطقة قزوين والهدف هو الاستيلاء على كل من فارس والباب العالى (١) .

كذلك كان بالمرستون يعرف أن عداء الشاه الجديد يعود الى حد كبير الى قيام بريطانيا بالغاء البنود الخاصة بالدفاع فى معاهدة طهران ، وأن ثقة الفرس فى تأييد هذه البلاد ومناصرتها لهم قد حل محلها اليأس من مساعدة انجلترا لهم فى صراعهم للاحتفاظ باستقلال بلادهم ضد روسيا ، كما أن اعتقاد فارس بأنها لاتستطيع الوقوف فى وجه روسيا بغير مساعدة من بريطانيا قد دفعهم أكثر للانصياع لأطماع روسيا (٢) . فاذا قام الروس فى توسيع حدودهم شرقا نحو افغانستان فان ذلك سيقرب الروس أكثر الى حدود الهند . ولهذه الاعتبارات كان هدف بريطانيا ذا شقين :

---

(١) من بالمرستون الى اللورد درهم السفير البريطانى لدى روسيا ١٨٣٥/١٠/٢٧ وقد أشار الى ذلك ونستون فى كتابه (سياسة بالمرستون الخارجية) فصل ٢ ص ٧٤١ ـ ٧٤٢ .

(٢) متفرقات الخارجية البريطانية مجلد ٨٣٣ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٣٦/٥/٦ .

تعديل معاهدة ١٨١٤ بحيث تتعهد بريطانيا بمساعدة الشاه اذا تعرضت بلاده لأى هجوم من الخارج ، والثانى هو الحيلولة دون قيام الشاه بهجوم على أى دولة أخرى • والواقع أن الشق الثانى كان الشق الأكثر أهمية فى تلك المرحلة ، ليس لمنع الشاه من التفكير فى خلق صدام مع روسيا فحسب بل ان ذلك سيحول بينه وبين غزو افغانستان ، وان خير ضمان لكلا الاحتمالين هو أن تتعهد بريطانيا للشاه بالدفاع عن فارس بشرط ألا يقوم الشاه بالاعتداء على أى دولة قبل استشارة الحكومة البريطانية فى ذلك •

وقد اختير الدكتور جون مكنيل الطبيب السابق للمفوضية البريطانية فى طهران والوزير المفوض الجديد بتنفيذ تلك المهمة وذلك عند تعيينه فى ذلك المنصب فى شهر مايو ١٨٣٦ ، وقد طلب منه بأن يعرض على الشاه ابرام اتفاقية دفاعية جديدة وفقا للصيغة التى اقترحها بالمرستون بالاضافة الى اضافة فقرات جديدة للاتفاقية تنص بالمساعدة وتختلف عن الفقرات التى وردت بمعاهدة طهران السابقة ، على أن تحل الفقرات الجديدة محل الفقرات الواردة فى الاتفاقية السابقة أو عقد معاهدة جديدة (فاذا وافق الشاه على عقد معاهدة جديدة فيتعين على مكنيل أن يحذف منها البنود التى تحظر على الحكومة البريطانية التدخل فى أى صراع ينشب بين فارس وافغانستان مالم يطلب اليها الطرفان المتنازعان ذلك) كما يتعين على الدكتور مكنيل اضافة ملحق للمعاهدة فى شكل اتفاق تجارى جديد يمنح بريطانيا نفس الامتيازات التى حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة تركمان شاى والتى تنص بتعيين قناصل بريطانيين فى أى جزء من الأراضى الفارسية .(١)

والواقع ان هذه الأهدف كانت على جانب كبير من الأهمية فاذا كان لابد من الدكتور مكنيل أن يحققها فعليه أن يتحرك بسرعة لأن جميع القرائن

---

(١) مسودات المجلس التقارير السرية للهند مجلد ٩ مسودات الى الحاكم العام بتاريخ ١٨ مايو ، ٧ يونيه ، ١٥ يونيه ، ٧ يوليه ١٨٣٦ (أرقام ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٨) ومرفق معها صور من تعليمات مكنيل •

فى النصف الثانى من عام ١٨٣٦ كانت تدل على تحرك وشيك يقوم به الجيش الفارسى فى اتجاه الشرق • وكان أحد الدلائل هو ابعاد الضباط البريطانيين من القصر الملكى ، الأمر الذى اعتبر كمقدمة لابعادهم من الجيش الفارسى كليا ، وكان هذا يعنى شيئا واحدا ، وهو أن الشاه أدرك أن وجودهم فى فارس يشكل عائقا للخطة التى كان ينوى القيام بتنفيذها •

وفى شبه الجزيرة العربية كانت هناك تيارات أخرى • وحتى قبل أن تصطدم خطة محمد على باشا فى التحرك الى سوريا بوجود البعثة البريطانية فى العراق كان محمد على باشا يتطلع الى الجنوب كطريق بديل الى العراق التركى ، وكان فيصل بن تركى الأمير الوهابى الجديد يلاقى صعوبات كبيرة فى اخضاع أهالى الأحساء لسلطته بعد أن تمرد شيوخ بنى خالد عليه ، كما كان عبد الله بن أحمد حاكم البحرين يحاصر المناطق الساحلية للاحساء • وفى صيف عام ١٨٣٥ قام أحمد باشا والى الحجاز بايفاد وكيله عبد الله بن مشارى الى الاحساء وكان هذا من تجار البحرين السابقين ، وقد سافر مشارى عن طريق مسقط حيث رحب به السيد سعيد وقدم له كل المساعدات الممكنة • وعند وصول مشارى الى القطيف أعلن أنه قد جاء ليتولى البلاد باسم أحمد باشا الذى عينه هناك مقابل دفع ايجار سنوى قدره ٢٠ ألف الى ٢٤ ألف ريال نمسوى • غير أن اقامة مشارى فى القطيف كانت قصيرة ، فقد قام جنود فيصل بطرد مشارى من القطيف وتأكيد سلطة فيصل على المنطقة (١) •

لقد تردد فى أرجاء الخليج بأن القصد من مهمة مشارى هو صرف أنظار فيصل عن اليمن حيث كان أحمد باشا يحاول استكمال سيطرته على

---

(١) متفرقات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٤٢ — ٤٤٣ (لمحة تاريخية عن الوهابية من ١٨٣٢ — ١٨٤٤ تأليف كمبل) •

قبائل عسير اليمنية (١) كما كان من الممكن أن تكون مهمة مشارى هى لاختبار سيطرة فيصل على الأحساء وفى نفس الوقت جس نبض السيد سعيد فى التعاون على القيام بعمل مشترك لاخضاع كل من البحرين والاحساء للسلطة المسقطية المصرية المشتركة ٠

وكان محمد على باشا قد عرض مثل هذا المشروع على السيد سعيد عام ١٨٣١ غير أن اهتمام محمد على فى ذلك الوقت كان مركزا على الاستيلاء على سوريا أكثر مما كان مركزا على مغامرات بعيدة من هذا النوع ، ولهذا حاول أن يخدع السيد سعيد بعرض اقتراح مضاد يضم الأحساء والبحرين الى سلطة السيد سعيد ، ووضع قوات كافية فى البلدين لتمكين السيد سعيد من الاحتفاظ بهما فى مقابل دفع زكاة سنوية مقدارها ٣٠٠٠ الف ريال نمسوى ٠ غير أن السيد سعيد رفض الفكرة رفضا باتا(٢) أما ما اذا كانت مهمة مشارى تتعلق باحياء تلك الخطة أم لا فان ذلك كله كان نذيرا بما يخبئه الغيب من أحداث ٠



---

(١) من مستهل عام ١٨٣٤ تحرك أحمد باشا ضد عناصر من الحامية المصرية فى الحجاز التى سبق أن تمردت على سلطته قبل ١٨ شهرا من ذلك التاريخ وأقاموا لهم سلطة فى اليمن فى كل من مخا والحديدة .وبنهاية ربيع ١٨٣٤ تمكن أحمد باشا من اخضاع المتمردين عليه كما تمكن فى نفس الوقت من ارغام اليمن فى صنعاء على الاعتراف بسلطة محمد على باشا ٠

(٢) سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ١٥ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٣٢/٤/١٣ (رقم ١٠ الادارة السياسية) ٠

الفصـــل الثامن
الأزمتان المصرية والفارسية (۱)
۱۸۳۷ – ۱۸٤٠

في أواخر عام ۱۸۳٦ أفرج محمد على باشا عن خالد بن ســـعود أحد أفراد الأسرة السعودية ، وكان الأخير قد أخذ أسيرا من جانب القوات المصرية مع أخيه الأمير عبد الله الذى نفذ فيه ابراهيم باشا حكم الاعدام في القسطنطينية بعد سقوط الدرعية عام ۱۸۱۸ ، ومنذ ذلك الوقت كان خالد يقيم في القاهرة تحت الاقامة الجبرية لدرجة أنه تطبع بالطبـــاع المصرية • وها هو الآن يتم اعداده لاسقاط حكم فيصل واخضـــاع نجد والاحساء لسلطة محمد على باشا . وكانت الأوامر قد صدرت الى اسماعيل باشا حاكم المدينة لتزويد خالد بما يحتاجه من الجنود والعتاد •

وفي أوائل عام ۱۸۳۷ بدأ خالد تحركه نحو منطقة القـــاسم • وقد حاول فيصل في البداية ان يقنع محمد على باشا بالكف عن تأييده لخالد ، وعرض مقابل ذلك الاعتراف به كحاكم على نجد ، غير أن الوالى لم يكترث لطلب فيصل ، وفي أواخر ابريل أخذت قوات خالد تقترب من الرياض واستطاع بسرعة الاشـــتباك مع القوات التى يقودها فيصل وهزيمته في

---

(۱) ان الجزء الأكبر من هذه المعلومات والأخرى الى وردت في الفصل السابق قد ظهرت في مقـــال كتبته في شهر يوليو وأكتوبر عام ۱۸٦٥ في مجلة دراسات الشرق الأوســـط « بعنوان » حملة محمد على الى الخليج الفارسى « ۱۸۳۷ – ۱۸٤٠ » وانى لادين بالشكر الى رئيس تحرير هـــذه المجلة البروفسور ايلى خضورى وناشرها المستر فرنك كاس لسماحهما لى لاعادة نشر هذه المعلومات في هذا الكتاب •

المعركة • وتراجع فيصل الى الاحساء بعد أن أخلى العاصمة لخصمه (١) •

وقد تلقى الكابتن هانيل المقيم السياسى البريطانى بالوكالة نبأ سقوط الرياض فى الأسبوع الثانى من شهر مايو واقترن هذا النبأ بانتشار اشاعة عن القوات المصرية المساندة لخالد بأنها كانت أكثر عددا مما كان معروفا فى البداية ، وعلى الفور أرسل هانيل أحد الطرادات الى البحرين برسالة عاجلة الى حاكمها عبد الله بن احمد وبرسالة أخرى الى المقيم البريطانى هناك لاستيضاحهما عن صحة تلك الاشاعة وعن التحركات المصرية • وقد رد عبد الله بن احمد على رسالة المقيم بأن ذكر له بأن القوات المصرية التى هاجمت الرياض تتألف من الف فارس والف من المشاة ، وأن هذه القوات قد وصلت الى ما وراء مدينة الرياض بمسيرة سبعة أو ثمانية أيام • اما وكيل المقيم البريطانى فقد حدد عدد القوات الراكبة بـ ١٥٠٠ والمشاه بنحو ٥٠٠ رجل كلها بقيادة اسماعيل باشا نفسه ، وكان مع القوات اثنا عشر مدفعا وأربعة مدافع من طراز مورتر ، وكانت هذه الأسلحة الميكانيكية تحت اشراف راشد باشا وكانت قوات الاحتياط ترابط فى القطيف وتتألف من ٨٠٠٠ خيال بقيادة خورشيد باشا ، وفى جميع المناطق الواقعة بين الرياض والمدينة قد اصبحت حاميات عسكرية كدليل على ان هذا الجيش ينوى البقاء بصفة دائمة فى البلاد • وكان الشيخ عبد الله بن احمد كما جاء فى رسالة وكيل المقيم البريطانى قلقا من الهدف النهائى للحملة وكان أكثر ما يخشاه ان يقوم تعاون بين محمد على باشا والسيد

---

(١) مجموعات مجلس الادارة مجلد ١٦٩٩ رقم ٦٨٧٧٢ من هانيل الى ويلومى ، ٢/٢٥ ، ٣/١٥ ، ٨ ، ١٨٣٧/٥/١٥ . كذلك راجع مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٤٤ مقالة كامبل « لمحة تاريخية عن الوهابية » ١٨٣٢ — ١٨٤٤ •

سعيد سلطان عمان ، وذلك لاحتلال البحرين عن طريق أساطيل السيد سعيد (١) .

وقد قام هانيل بارسال التقارير التى تلقاها حول هذا الموضوع الى حكومة بومباى الى ماكنيل فى طهران ، ومن طهران أرسلها ماكنيل الى لندن حيث وصلت الى وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٣ نوفمبر (٢) ، غير أن بالمرستون فضل التريث فى الموضوع ريثما ينجلى له الموقف فى شبه الجزيرة العربية (٣) ، وفى أول ديسمبر تلقى بالمرستون مذكرة من بونسونبى وكانت هذه المذكرة قد تسلمها من اللفتنانت لينش من بغداد ، وتاريخها اغسطس ، وتتضمن الرسالة معلومات على جانب كبير من الخطورة ، اذ يذكر فيها : (انه من الصعب تحديد صورة الأوضاع الراهنة والذى أود أن انبه اليه هو انه لا توجد أى قوة فى هذه المنطقة تستطيع التصدى لمحمد على باشا أو أن تضع حدا لمحاولته الرامية الى الاستعانة بالقبائل العربية فى العراق لتحديد أهدافها . فالعرب بوجه عام اما منقسمون ضد بعضهم البعض أو أنهم فقراء . ورؤساء عشائر المحمرة يعارضون نفوذ الباشا

---

(١) نفس الحلقات والمجلد والمجموعة ، من هانيل الى ويلوبى بتاريخ ١٨٣٧/٦/٨ (رقم ٧٨ الادارة السياسية) ومرفق معه خطاب عبد الله بن حمد الى هانيل المؤرخ ١٧ صفر ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧/٥/٢٣ ، وخطاب ميرزا محمد على الى هانيل أيضا المؤرخ ١٨ صفر ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧/٥/٢٤ .

(٢) انظر فارس والخليج المجلد ٥٧ من ماكنيل الى بالمرستون ١٨٣٧/٨/٣١ ورقم (٦٧) .

(٣) مراسلات مجلس الادارة السياسية السرية والعامة المجلد الثامن من جى باك هاوس (السكرتير المساعد بوزارة الخارجية) الى سكرتير مجلس الهند ١٨٣٧/١١/٣ .

بصورة علنية ، ولا يمكن لهذه الأحوال أن تستمر لأجل غير مسمى ، كما أن دخل العراق لا يشكل الا جزءا ضئيلا من ميزانية الحكومة التركية ولعلكم أعلم منى بمدى علاقة محمد على بهذه الأوضاع ، ورغم ذلك فان تحركات الباشا تتطلب اتخاذ قرار فورى بشأن مصير الامبرطورية العثمانية ، ومدى تأثر مصالحنا المباشرة فى الهند اذا استولى محمد على على ضفاف أنهار العراق وموانى الخليج الفارسى فضلا عن سواحل البحر الأحمر التى سمح له للأسف الشديد باحتلالها ، فقد كان من مصلحة الباشا أن يستولى على هذه المناطق جميعها فذلك أمر يعتبر حيويا بالنسبة اليه لأنه سوف يدعم موقفه وبالتالى يمكنه من تحدى بريطانيا الا اذا تورط فى حرب منهكة وطويلة فى صحراء شبه الجزيرة العربية .. وعلى حين يخفى محمد على نواياه بالنسبة للعراق فان جيوشه تتقدم فى الجزء الجنوبى من شبه الجزيرة العربية ، كما انه نجح فى نشر بذور الخلاف بين الوهابيين وفرض نفوذه على هؤلاء الزعماء الى حد ما ، مستغلا مساندة أحد خصوم الأمير الوهابى فى نجد ، وقد سمعنا (وهذا أمر مشكوك فيه) أن مرشح الباشا موجود بالفعل فى الاحساء وهى أحدى المقاطعات الخصبة فى نجد ولا تبعد كثيرا عن حدود الخليج الفارسى (١) .

بعد مضى ثلاثة أيام من استلام بالمرستون لهذا التقرير ، علم من كامبل الموجود يومئذ فى الاسكندرية بأن ابراهيم باشا قد غادر مصر الى سوريا فى يوم ٢٥ اكتوبر ، وذلك بعد مناقشة طويلة جرت بينه وبين كامبل ، وتناولت عجز باشا بغداد عن كبح جماح القبائل البدوية التى كانت تتحرش بسوريا (٢) . وكان هذا شيئا واضحا . وفى يوم ٨ ديسمبر أوعز بالمرستون

---

(١) وزارة الخارجية — خطاب من لينش الى بونسوبنى ، أغسطس ١٨٣٧ ومرفق بخطاب بونسوبنى الى بالمرستون ١٨٣٧/١٠/٣٠ (رقم ٢٦٠).

(٢) وزارة الخارجية — من كامبل الى بالمرستون ١٨٣٧/١١/٣ . رقم (٧١) .

الى كامبل بالاتصال بمحمد على باشا وبحث هـــذا الموضوع معه بطريقة ودية ، وطلب اليه بأن يوضح للباشا بأن حكومة صاحب الجلالة ســوف تشعر بالأسف حيال أى خطوة يقوم بها الباشا لمد سلطته الى بغداد(١)، وفى اليوم نفسه قرن بالمرستون توجيه تحذير عنيف : وكتب الى كامبل يقول له : « انه ينبغى عليك أن تبلغ الباشا بأن لدى الحكومة البريطانية معلومات عن تحركات لقوات محمد على باشا فى سوريا وشبه الجزيرة كمحاولة منه لمد نفوذه الى الخليج الفارسى والعراق ، وبناء على ذلك يقتضى أن توضـح له فى صراحة تامة بأن الحكومة البريطانية لا يسعها أن تتجاهل مثل هــذه الأحداث .

سلم كامبل هـــذا التحذير فى أوائل شهر ابريل عام ١٨٣٨ ، وقد انكر محمد على انكارا تاما بأن له أطماعا فى العراق وأما بالنسبة للخليج الفارسى فليس من حق كامبل التدخل فى هذا الموضوع ، وأن البلد الوحيد الذى يحق له التحدث فى ذلك هو حكومة مسقط وأن محمد على يكن لهـا كل احترام ومودة خصوصا وأن حاكمهـا قد أعلن عن رغبته فى ادخال الاصلاحات الحديثة الى بلده وبالتالى فان احتلاله لمسقط حتى لو تسنى له ذلك فانه لن يعـود عليه بأية فائدة ، لأن هــذه البلاد تتمتع بحكم مستنير (٢) ، غير أن كل هــذه التأكيدات لم تنجح فى تبديد شـكوك بالمرستون ، أما كامبل فلم يجـد من المناسب فى ذلك الوقت بالتوسـع فى محـادثاته مـع الوالى حـول نشـاطات الأخير فى نجـد لعـدم وجـود ما يبرر ذلك . وفى نهـاية الأسبوع الثالث من شـهر مايو أبلغ

---

(١) وزارة الخارجية — من بالمرستون الى كامبـل ١٨٣٧/١٢/٨ . (رقم ٢٣) .

(٢) وزارة الخارجية من كامبل الى بالمرستون ١٨٣٨/٢/٧ .

محمد على كامبل بأن نجد كلها قد أصبحت خاضعة له وبأن شبه الجزيرة العربية من مكة الى المدينة ثم الى سواحل الخليج قد أصبحت تحت نفوذه ، كما ذكر الوالى لكامبل بأن السيد فيصل بن تركى قد أعلن اعترافه بسلطة الوالى كما تعهد له بتوقيع العقوبات على المعارضين للوالى ، كما عرض السيد فيصل استعداده بتقديم المساعدة العسكرية ضد قبائل عسير اذا رأى الوالى ذلك وفى احتلال البصرة ايضا (١) . وبعد أربعة أيام على هذا الاجتماع ، وفى يوم ٢٥ من شهر مايو بالتحديد أعلن الوالى استقلاله عن الباب العالى وتأسيس حكم أسرة محمد على لمصر وسوريا (٢) .

وطبيعى ان يستأثر هذا الاعلان باهتمام بالمرستون أكثر مما استأثر باهتمامه خبر خضوع نجد لوالى مصر . وقد جاءت هذه الأخبار الى بالمرستون فى الوقت الذى كان مشغولا بأزمة أخرى مع حكومة فارس . وعلى الرغم من احتجاجات ماكنيل فقد قرر محمد شاه حاكم فارس التحرك بقواته من طهران صيف ١٨٣٧ للهجوم على الحيرة وهى الولاية الجبلية الواقعة على أقصى الطرف الغربى لأفغانستان ، وكانت هذه الولاية فى ملتقى الطرق الشرقية المتجهة الى كابول وقندهار ، وتمتد منها الى حدود الهند ، وتأسيسا على ذلك فان سيطرة الفرس على هذه المنطقة سوف تعطى الروس مركزا متقدما يسمح لهم بحبك المؤامرات ضد البريطانيين فى مناطق الحدود بين أفغانستان والهند ، ولم يكن من المستبعد أن يكون هجوم فارس على الحيرة قد تم بتحريض من السفير الروسى فى طهران الكونت سيمونيش ، وقد تجلى ذلك فى القرض الذى قدمه الروس الى

---

(١) وزارة الخارجية من كامبل الى بالمرستون ١٨٣٨/٥/٢١ رقم (٣٥) . ومرفق به خطاب فيصل بن تركى الى خورشيد باشا ٩ ذو القعدة ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٨/٢/٤ .

(٢) « مؤسس مصر الحديثة » دودويل .

فارس ويبلغ نحو ٥٠ ألف تومان أى (٣٥ ـ ألف جنيه استرلينى) كما وعدوا الحكومة الفارسية باسقاط الديون الروسية عليها فى حالة احتلالها للحيرة ، وكانت هذه الديون قد تراكمت على فارس كنتيجة للحرب الأخيرة بينها وبين روسيا (١) ٠

كان اقليم الحيرة خاضعا للأمير كرمان ميرزا من أسرة سادوزاى من فرع أسرة الدرانية فى افغانستان ٠ وقبل قيام الشاه بهذه الحملة كان قد عقد مفاوضات مع رؤساء أسرة البراكارى الحاكمة ، الأعداء التاريخيون لأسرة سادوزاى ، وهم دوست محمد خان حاكم كابول ، وكوهنديل خان حاكم كابول ، وكوهنديل خان حاكم قندهار ٠ وقد أسفرت تلك المفاوضات بالنسبة لحاكم قندهار عن عقد اتفاقية تحت اشراف الروس تنهى استقلال الحيرة ، وأما دوست محمد فلم يكن ينظر الى مسألة ضم الحيرة الى فارس بشىء من الارتياح خوفا من أن يؤدى ذلك الى اضعاف مركزه ، غير أن عداءه لكرمان ميرزا حاكم الحيرة ورغبته فى استعادة اقليم بشاور من رانجدت سنج حاكم البنغال الذى كان حليفا لحكومة الهند البريطانية جعلته يستقبل مبعوثى حكومتى فارس وروسيا ٠ كذلك فان احتمال عقد حلف بين أمراء أفغانستان وشاه فارس بتأييد من روسيا كان يشكل كابوسا لحكام الهند البريطانية ٠ ومن هنا أصبحت مهمة اللورد اوكلند الحاكم العام للهند بعد عام ١٨٣٧ هى العمل على افشال قيام مثل ذلك الحلف والحفاظ على استقلال الدويلات الأفغانية كمناطق عازلة للهند ٠

وعلى الرغم من وصول ماكنيل الى طهران الا انه فشل فى محاولته لاقناع الشاه على تعديل معاهدة ١٨١٤ التى كانت تخول للحكومة البريطانية التدخل فى أى نزاع بين فارس وافغانستان ، كما أنه أخفق ايضا فى منع الشاه من الهجوم على الحيرة ، ولم يبق أمامه بعد ذلك الا أن يلجأ الى

---

(١) دليل الخليج فصل ١ ص ١٨٦٣ تأليف لوريمر ٠

أسلوب الحوار ، أو اذا فشل فى ذلك فليستخدم أسلوب التهديد لكى يقنع الشاه بعدم اللجوء الى الحرب . وهكذا وفى شهر مارس ١٨٣٨ غادر ماكنيل طهران الى معسكر الشاه الواقع بالقرب من الحيرة ، ولكنه قبل أن يغادر طهران كتب الى الحاكم العام فى الهند والى بالمرستون يذكر لهما بأن عملية استعراض القوة فى فارس أصبحت أمرا ضروريا لارغام الشاه على الاحتكام الى المنطق . وفى الأسبوع الثانى من شهر مارس أعرب اللفتنانت كولونيل جوستن شيل سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران عن نفس الآراء تقريبا، وذلك بعد عودته من اجازته فى انجلترا ، وأكد بأن تدهور مركز بريطانيا فى فارس لا يمكن معالجته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فارس لأن الفرس قوم لايفهمون شيئا اسمه الاعتدال ، ولايمكن لغير القوة أن تزعزعهم عن موقفهم ، واقترح على غرار ماكنيل ، أن تقوم الحكومة البريطانية باحتلال جزيرة خرك بالقوة والاحتفاظ بها حتى يستجيب الشاه للمطالب البريطانية، وكتعزيز لهذا الاجراء اقترح شيل احتلال بريطانيا لبوشهر والاحتفاظ بالمنطقتين أو باحداهما لأهميتهما التجارية والاستراتيجية ، وقد قال فى هذا المعنى : « بأن مداخل الفرات سوف تصبح بعد ذلك تحت اشراف بريطانيا كما ستخضع منطقة شبه الجزيرة العربية والجزء الجنوبى من فارس لنفوذنا (١) ولكن المشكلة الوحيدة بالنسبة الى اقتراح شيل هو أنه قد يشجع روسيا على القيام بخطوة مماثلة باحتلال بعض المناطق الشمالية من ايران وقد يدفع الشاه الى توثيق علاقته بروسيا . ولكن هذه الاحتمالات على حد رأى شيل كانت احتمالات بعيدة بينما سيؤدى اتخاذ موقف سلبى من استفزازات الشاه الى نتائج عكسية على الفور (٢) .

---

(١) المراسلات السياسية والسرية العامة لمجلس ادارة شركة الهند الشرقية مجلد ٨ مذكرة شيل ١٨٣٨/٣/١٢ .

(٢) المراسلات السرية والسياسية لمجلس الادارة مجلد ٨ مذكرة شيل ١٨٣٨/٣/١٢ .

كان كل من بالمرستون وزميله هوب هاوس على استعداد لانتهاج سياسة متشددة مع شاه فارس وأن تطبق هذه السياسة المتشددة على ساحل الخليج . وفى منتصف شهر ابريل كتب هوب هاوس الى اوكلاند يقول : « اننى أتصور أنه فى امكانك أن تقوم باحتلال بوشهر واحداث قلاقل واضطرابات فى تلك المنطقة اذا تبين لك أن ذلك ضرورى(١) وتضمن الخطاب الذى كتبه الى بالمرستون فى هذا الشأن مايلى : « ان الوقت قد يأتى قريبا عندما يتعين عليك مخاطبة الشاه بلغة تختلف عن اللغة التى تعود سماعها منك قبل الآن، وقد يستدعى الأمر أن تقوم بعملية لاستعراض القوة البريطانية لارغام الشاه بأنه اذا كان يعرف الطريق الى الهند فاننا نعرف أيضا الطريق الى أصفهان (٢) غير أن وصول أخبار من الاسكندرية فى أوائل شهر يونيو عن خضوع نجد لمحمد على باشا وعزم الوالى على اعلان استقلاله عن الباب العالى قد حسم هذا الموقف ، فقد كتب هوب هاوس الى اوكلاند يقول : « اننا بالطبع سوف ننحاز الى جانب السلطان العثمانى ، ونحن لدينا بلا أدنى شك الامكانيات اللازمة لهذا الأمر أكثر من أية دولة من الدول الكبرى ، وقد لا يقتصر عملنا على منطقة البحر الأحمر وحدها وانما العراق سوف يكون فى متناول الجيش الهندى ، وأعتقد أنه فى امكانك أن تقوم بارسال بعض القوات الى كل من المنطقتين ، وعلى أى حال فان مهمتك الفورية هى أن تقوم باحتلال عدن فهى المنطقة التى كنت تساوم عليها منذ وقت طويل ، وهى ليست تابعة لمحمد على باشا ، وأتوقع حتى قبل وصول هذا الخطاب اليك أن — تكون قد قمت أنت أو السير روبرت جرانت (حاكم

---

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٨ خطاب من هوب هاوس الى اوكلاند ١٨٣٨/٦/٩ .

(٢) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٩ خطاب من هوب هاوس الى بالمرستون ١٨٣٨/٤/١٧ .

بومباى) بالاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، ولا يسعنى والحالة هذه إلا أن أفكر فى النتائج التى قد تسفر عنها خطوة محمد على باشا باعلان استقلاله عن العثمانيين ، الأمر الذى يبرر لنا احتلال جزيرة خرك ، اذ لابد لوالى مصر أن يتبع اعلانه الاستقلال بمهاجمة العراق فاذا حدث هذا فان القوات البريطانية سوف تكون فى أمس الحاجة الى قاعدة لها فى الخليج الفارسى للتصدى لقوات محمد على • وجزيرة خرك هى المكان الوحيد الذى يصلح كقاعدة عسكرية • وصحيح أن خرك تابعة للشاه ، غير انه فى ضوء تصرفات الشاه الأخيرة فان الأمر بالنسبة لبريطانيا لايحتمل التردد أو الانتظار ، ومن الأفضل أن نقوم أولا باحتلال هذه الجزيرة ، ثم نفاوضه فى شرائها منه ، كما أن هذه الخطوة التى هى فى رأينا خطوة حاسمة قد تدعم موقف ماكنيل فى مفاوضاته مع شاه فارس بشأن الحيرة ، لقد أردت بهذا الشرح أن أضعك فى دائرة الضوء • أما اذا كان باشا مصر سوف يعلن استقلاله عن الباب العالى بالفعل فان هذه الحكومة لاتستطيع أن تترك هذا الأمر لتتصرف فيه كيف تشاء ، وانما ينبغى أن توجه اليك أوامر محددة تتصرف بمقتضاها حول هذا الموضوع (١) •

غير أن اوكلاند كان قد قرر قبل أن يصله هذا الخطاب أن يتصرف ، ففى أول مايو أرسل تعليمات الى جرانت فى بومباى يطلب ارسال أكبر قوة ممكنة من الأسطول البريطانى الى منطقة الخليج بالاضافة الى كتيبة من المشاة لأى اجراء قد يتخذه ماكنيل (٢) •

---

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٨ من هوب هاوس الى اوكلاند ١٨٣٨/٦/٩ •

(٢) بيانات ووثائق (١٨٣٨) مجلد وثيقة ٤/١٣١ خطاب رقم ٢ من ماكناتن (سكرتير حكومة الهند الى ويلوبى ١٨٣٨/٥/١ •

كانت القطع الاحتياطية المتوفرة من الأسطول الهندى في ذلك الوقت تتكون من الطراد كوت ـ والفرقاطة الفرات والفرقاطة البخارية سميراميس والسفينتان برنيس وهولندس وكانت الفرقاطة الفرات قد أبحرت بالفعل الى برسائل الى ماكنيل تتضمن الخطوات التى قررت حكومة بومباى القيام بها ، كما صدرت الأوامر الى برنيس بالاستعداد للسفر بأسرع وقت ممكن . ولما كان من المقرر أن تبحر برنيس بالبريد الصحراوى الى السويس يوم ٢١ مايو ، ولم تكن هويلندس صالحة للعمل خصوصا فى ذلك الفصل الذى يصادف هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية ، فقد كانت السفينة الوحيدة المتوفرة للعمل فى الخليج هى سميراميس ، ففى بداية شهر يونيو أبحرت هذه السفينة بـ ٥٠٠ جندى من بومباى ، وبمدفعين عيار ٦ ، بالاضافة الى سفينة نقل أخرى الحقت بالقوة ، وقد أبحرت هذه القوة من بومباى بقيادة الكومودور جى . بى . بركس (من الاسطول الهندى) مساء يوم ٤ يونيه ، وقبل أن تتحرك القوة أصدر قائدها أمرا الى الكابتن هانيل بوجوب انزال الجنود فى جزيرة خرك لأنه اعترض على بقاء الجنود فى السفينتين لفترة محدودة من الانتظار ، كما طلب اليه تحذير السلطات الفارسية فى بوشهر بأن القوة العسكرية الموجودة فى جزيرة خرك على أهبة الاستعداد للعمل فى أى لحظة ، واذا لمس هانيل ان الفرس يستعدون لمقاومة هذه القوة فى حالة نزولها للجزيرة فعليه أن يختار بين مواصلة الخطة أم لا (١) .

---

(١) نفس المصدر خطاب رقم ٤ وخطاب رقم ٨ مداولات اللجنة الطارئة لحكومة بومباى وخطاب من بركس الى ملفيل (سكرتير) شركة الهند الشرقية) سميراميس : ١٨٣٨/٦/١٩ وقد شكل الجيش من بعض جنود الفرقة ١٥ والفرقة ٢٣ والفرقة ٢٤ ومن الفصيلة البحرية .

وصل ماكنيل الى معسكر الفرس الواقع بالغرب من الحيرة يوم ٦ ابريل، وقد وجد الشاه ممتعضا من فشله فى ارغام حامية الحيرة على الاستسلام . وبالنظر الى تدهور روحه المعنوية فقد رحب الشاه باقتراح ماكنيل للتوسط بينه وبين سكان الحيرة ، ولكن ماكاد المبعوث البريطانى يغادر المعسكر لمفاوضة أهل الحيرة على تسوية النزاع مع الشاه حتى وصل الكونت سيمونيش الى المعسكر ، وكنتيجة لذلك رفض الشاه مشروع الصلح الذى اقترحه ماكنيل واخذ يضاعف من عملياته لاحتلال المنطقة وقد أدى ذلك الى ازدياد الموقف سوءا بين ماكنيل والشاه وبذلك توترت العلاقات بينهما . وفى منتصف شهر مايو تاكد ماكنيل من أن الشاه لا ينوى رفع الحصار عن الحيرة الا اذا قامت بريطانيا بارسال تحذيرات اليه واتخاذ خطوات أشد من جانبها ، ومع ذلك فقد شعر ماكنيل بأن لابد من بذل محاولة أخيرة مع الشاه للاستماع الى صوت العقل . والى جانب موضوع الحيرة كانت هناك مسائل أخرى وكان يهم ماكنيل أن يصل الى حل مرض بشأنها . ومن هذه المسائل ما حدث لساعى المفوضية البريطانية فى طهران الذى تعرض لاعتداء من قبل المسئولين والجنود الفرس بينما كان الساعى فى طريقه من الحيرة الى طهران وقد استولى الجناة على البريد الذى كان يحمله ، ثم بعد ذلك بشهرين ، أى فى شهر ديسمبر ١٨٣٧ ، نشأ نزاع بين طبيب الممثلية البريطانية فى بوشهر واحد الدراويش ، وعلى أثر ذلك طلب حاكم بوشهر من المقيم البريطانى بالوكالة تسليم الطبيب للمحاكمة أمام محكمة البلدة ، غير أن المقيم رفض طلب السلطات الفارسية التى أرسلت تهديدات ضمنية الى المقيم بأنها سوف تنزل أشد العقاب بالمقيم ورجال الممثلية وأنهم سيلاقون المصير الذى سبق أن لقيه السفير الروسى لدى فارس الذى هاجمه الأهالى هو

وأعضاء سفارته ومزقوهم اربا فى طهران فى فبراير ١٨٢٩ (١) ، وقد رد ماكنيل بعنف على تهديد السلطات الفارسية وارسل مذكرة لرئيس وزراء فارس يحتج فيها بشدة ويتهم السلطات الفارسية بأنها تقف وراء تصرفات حاكم بوشهر وأكد له بأن هـذه التهديدات لا تخيف المسئولين البريطانيين الذين يستطيعون الرد عليهـا بقوة (٢) • وقد أيد بالمرستون مذكرة ماكنيل حول هذا الموضوع وأوعز فى شهر ابريل ١٨٣٨ الى ماكنيل بأن يتصل بالحاج ميرزا أغاسى وتحذيره بأن حكومة صاحب الجلالة تطالب وتتوقع الحماية للمقيم البريطـانى فى بوشهر وأنهـا تعتبر الحكومة الفارسية مسئولة عن سلامته (٣) •

وفى مقابلة لماكنيل مع الشـاه بتاريخ ٥/١٦ سلمه مذكرة بريطانية تحدد فيها الشروط التى توافق بريطانيا بمقتضاها على عودة العـلاقات الودية مع فارس ، وأهم ما فى تلك الشروط مطالبة بريطانيا بعقد « اتفاق متكافىء » بين حاكم الحيرة وشاه فارس بالاضافة الى توقيع العقوبات اللازمة على المسئولين الفرس عن الاعتداء على ساعى المفوضية البريطانية فى فارس وتخلى حكومة فارس عن طلبها بمعاقبة الموظفين العاملين فى المثلية قبل

---

(١) فارس والخليج مجلد ٥٩ من الدكتور مكنزى الى ماكنيل بوشهر ١٨٣٧/١٢/٢٧ ومرفق مع خطـاب ماكنيل الى بالمرسـتون طهـران ١٨٣٨/٢/١٧ (ورقم ١٧) •

(٢) بيانات ووثائق (١٨٩٠) مجلد ٤٠ وثيقة رقم س/١٧١ وخطاب رقم ٧٢ من ماكنيل الى الحاج ميرزا اغاسى ومرفق معه خطاب ماكنيل الى بالمرستون الذى أرسله من طهران بتاريخ ١٨٣٨/٢/٢٨ (٢) خطـاب وزارة الخارجية البريطانية رقم ٥٥/٦٠ من بالمرستون الى ماكنيل ١٨٣٨/٤/١٤

(٣) ٥٥/٦٠ من بالمرستون الى ماكنيل ١٨٣٨/٤/١٤ (رقم ٢٠) •

عرض الأمر على الوزير البريطانى فى طهران ، كما طالبت المذكرة بعقد معاهدة تجارية تمنح الوكلاء التجاريين البريطانيين فى الأراضى الفارسية نفس المعاملة التى يلقاها قناصل الدول الأخرى وابعاد الموظفين المسئولين عن توجيه الاهانات والاتهامات الى المقيم البريطانى من مكتب حاكم بوشهر (١) • وفى الرد الذى تلقاه ماكنيل على مذكرته حاول رئيس الوزراء التملص بأسلوب ذكى من المطالب البريطانية ، غير أن ماكنيل لم يتردد فى الاعراب لهم عن هذا الرأى • كما لم تسفر المقابلة الثانية لماكنيل مع حاكم فارس والتى تمت يوم ٣٠ مايو عن نتائج أفضل من نتائج المقابلة السابقة ، وأخيرا أدرك ماكنيل بأنه لافائدة من البقاء فى معسكر الشاه حتى لايتعرض لمزيد من الاهانات وبعد أن قام ماكنيل بتوجيه تحذير نهائى الى الشاه من أن الحكومة البريطانية لن تبقى مكتوفة اليدين ازاء حصار الشاه لاقليم الحيرة • حمل ماكنيل علم المثلية وغادر المعسكر الى مشهد وغادر طهران يوم ٦/٧(٢) •

بعد عشرة أيام على هذا الحادث وصلت الحملة البحرية القادمة من بومباى الى ميناء بوشهر ، وفى يوم ١٩/يونيه نزلت القوات البريطانية منها الى جزيرة خرك (٣) أما ماهى الخطوة التى تخطوها بريطانيا بعد هذه العملية فان ذلك الامر كان ينتظر البت فيه • لقد كان اوكلاند منذ بداية الأمر يظهر

---

(١) فارس والخليج مجلد ٦٠ من ماكنيل الى بالمرستون من معسكر الشاه فى الحيرة ١٨٣٨/٥/١٧ (خاص) •

(٢) فارس والخليج من ماكنيل الى بالمرستون من مشهد بتاريخ ١٨٣٨/٦/٢٥ رقم (٣٠) •

(٣) مرفقات لرسائل حكومة بومباى السرية مجلد ١٠ ومرفق معه خطاب السكرتير رقم ١٤ المؤرخ ١٨٣٨/٧/١٤ من هانيل الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى بتاريخ ١٨٣٨/٦/٢٠ (رقم ٣٨ الادارة السياسية) •

حماسا شديدا لاتخاذ اجراء ما فى الخليج ، وقد كتب فى هذا الصدد خطابا الى هوب هاوس بعد خروج الحملة جاء فيه « اننى لا أميل الى الموافقة على هذه الحملة لأنى اعارض الأعمال العسكرية الصغيرة التى لا تقوم على هدف محدد ، واذا كان لابد من مثل هذه الاجراءات فانه يتعين على أن أكون أكثر وضوحا فيما سأرسله من تعليمات الى حكومة بومباى حتى تقوم بوضع السفن والطرادات على اهبة الاستعداد فى بوشهر ، والا ففى أمكانها الاحتفاظ بقوة عسكرية صغيرة تبقى على أهبة الاستعداد هناك . وعلى اى حال فانه من المحتمل أن يؤدى هذا الاستعراض للقوة ، رغم صغره ، الى دعم موقف ماكنيل خلال مفاوضاته مع حكومة فارس ، وأن الخطاب الذى تلقيته منه حول هذا الموضوع يتضمن رغبته الأكيدة فى اتخاذ اجراء كهذا (١) وكان اوكلاند يرى بأن أفضل عمل نقوم به لارغام الفرس على الانسحاب من اقليم الحيرة واتقاء الأخطار التى تأتينا من تلك الجهة هو أن نقوم باجـراء عسـكرى ضـد افغانستان . وهذا يقتضى تثبيت حكم رانجت سنج فى بشاور والاتفاق معه على خلع دوست محمد حاكم كابول وتنصيب شاه شوجا المطالب بالحكم مكان دوست محمد ، وذلك بسبب غموض موقف روسيا ، واذا تم هذا فان من المتوقع أن يوافق شاه شوجا على عقـد حلف مع حـاكم اقليم الحيرة السودازى. وقد ابدى بالمرستون ميـلا الى تبنى هـذا الاقتراح وصرح : « بأن الخطوة المسليمة أمامنا هى القيام بعملية عسكرية كبرى فى افغانستان وبعدها نقوم باعادة تنظيم تلك الدولة تحت زعامة حاكم واحد ، على أن يتم تعويض رانجت سنج باعطائه بشاور وكشمير . وبالتـالى فان وجود دولة صديقة مرتبطة بعلاقة مع حكومة الهند البريطانية فى افغانستان سيكون أنضل لنا من حكومة فارس لأن تلك الحكومة سوف تكون تحت سيطرتنا

---

(١) خطاب من اوكلاند الى هوب هاوس شيملا ١٨٣٨/٦/١٧ .

وسوف يتيح لنا وجود مثل هذه الدولة مركزا جغرافيا لايقل عن المركز الجغرافي الذى تتمتع به روسيا فى فارس (١) .

ومن ناحية أخرى فقد كان ماكنيل يتصور وجوب ممارسة ضغط أكبر على حكومة الشاه كاجراء لدفعها علىالانسحاب من اقليم الحيرة، وقد كتب الى اوكلاند وهو فى تبريز حيث توقف بعض الوقت ، وهو فى طريقه الى الحدود التركية ، كتب يقترح ارسال مابين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندى الى الخليج للقيام بزحف على شيراز وطهران . ولم يرفض بالمرستون الاقتراح رفضا مباشرا الا أنه أبدى اعتراضات هامة عليه » . . . . اذا كان يتعين علينا أن نقوم بعملية زحف على شيراز فانه من المحتمل أن ننجح ومن المحتمل ان نفشل ، فان فشلنا فاننا سوف نعطى انطباعا مؤسفا عن أنفسنا ، أما اذا نجحنا فان هذه العملية سوف تؤدى الى اهتزاز عرض الشاه وحكمه بدرجة تتجاوز مصالحنا . ان هدفنا بالطبع ليس الاحتفاظ بجنوب فارس وانما ارغام الشاه على التسليم بمطالبنا بالنسبة الى اقليم الحيرة وغيره من المسائل ، غير أن وجود قوات غزو فى فارس قد يؤلب الرأى العام ضدنا كما قد يؤدى الى انقسامات خطيرة بين الفرس انفسهم بحيث يضطر الشاه الى الاعتماد أكثر وأكثر على الروس ، وهذا شيء لانسعى اليه اطلاقا ، أما القيام بعمليات عسكرية فى افغانستان فانه سوف يحقق لنا الهدف المنشود وسوف نتمكن من الاحتفاظ بها، لهذا فلاينبغى أن نسدد ضربة فى منطقة ما كى تحدث نتائج عكسية فى منطقة أخرى .

كان الشعور الذى يسود البرلمان البريطانى خلال شهرى أغسطس وسبتمبر يكاد يكون نفس الشعور ، وان كان الرأى الغالب فيه أن الخيار قد

---

(١) متفرقات حكومة بريطانيا مجلد ٨٣٨ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٣٨/٨/٢٥ .

أسبح فى يد اوكلاند ، وقد تحدث مالبورو فى هذا الصدد الى هوب هاوس فقال : « بأنه لايعتقد بأن اوكلاند سوف يقوم بمثل هذه العملية فى أصــفهان ولكنه اذا قام بها فينبغى علينا أن نسانده ، وانى أميل الى الاعتقاد بأن القيام بعمليات عسكرية فى أفغانستان سيكون أضمن لنا من القيام بعمل ضد فارس من الخليج خصوصــا وأننا لا نملك قاعدة ننطلق منهــا غير السفن البحرية

غير ان فكرة اعداد هجوم على فارس من الخليج ظلت تسيطر على ذهن بالمرستون ، وفى أواخر شهر سبتمبر كتب الى هوب هاوس يقول « بأنه اذا كان فى الامكان ارسال حملة عسكرية الى الخليج للهجوم على طهران وخلع الشاه وتنصيب حاكم جديد مكانه موال للحكومة البريطانية، واذا استطاعت هذه الحملة أن تتحدى الشاه وحلفاءه الروس فانها تعتبر خطوة جريئة تستحق أن تقوم بها ، غير أنى أعتقد أن هذا الاجراء فوق امكانياتنا ، وبالرغم من ان نجاح مثل هذه العملية سيكون نجاحا عظيما ، فان فشلها سيكون فشلا قاتلا . غير أن هوب هاوس عارض هذه الفكرة كما عارض موقف البرلمان وعلى الأخص موقفى مالبورو وبالمرستون اللذين تركا الأمور لاوكلاند لتقريرها : « اننــا ملزمون بتحديد موقفنا من التحركات الجارية على سواحل الخليج لأن هذه التحركات ان تقتصر على احتلال جزيرة خرك لوحدها وعلى العدد القليل الذين تتألف منهم الحملة ، اننا نعرف أن ماكنيل طلب ارسال ٥٠٠٠ جندى ، وأنه طلب من الكابتن هانيل المقيم البريطانى العمل على احتلال بوشهر ، واذا قدر للقوات العسكرية أن تصل الى الشاطىء وترفع العلم البريطانى على جزء من أراضى فارس فان الشاه فى هذه الحالة سوف يخير بين أن يخضع لشروطنا أو أن تقوم الحملة بالزحف على البلاد . ان التردد فى هذه القضية أو التراجع عنها سوف يصيبنا بالعــار الأبدى ليس بين جيراننــا الشرقيين فحسب بل فى أوروبا كلها . وبالتالى فان علينا ان نعد أنفسنا لاتخاذ قرار حاسم وأن نعلنه على الرأى العام وذلك على ضوء الاقتراح القائل بغزو فارس » .

فى جلسة البرلمان المنعقد فى وندسور يوم ٦ أكتوبر تم اتخاذ القرار النهائى فى هذا الموضوع وقد تم ابلاغ أوكلاند به بموجب المذكرة المؤرخة ٢٤ اكتوبر (١) ، وقد تضمنت هذه المذكرة العدول عن القيام بأى عملية لغزو فارس من الخليج لأن عملية كهذه ستعتبر حربا سافرة ٠ ولما كان من المتوقع أن ينضم عدد كبير من سكان المنطقة الجنوبية من فارس الى القوات البريطانية فان الحملة سوف تظهر وكأنها محاولة لخلع الشاه ، ومهما تكن هذه الخطوة مفيــدة لخلع حاكم ، كان ولايزال مســتعدا لفتح بلاده لأى دولة تغذى فيه نزعات الفتح والتوسع، فان هنالك احتمالا بأن يدفع هذا الغزو حكومة الشاه الى طلب العون من روسيا ، الأمر الذى سيؤدى الى نشوب حرب بين بريطانيا وروسيا فى آسيا ، لهذه الأسباب ينبغى أن تنحصر المطالب البريطانية من حكومة فارس فى الحصول على تعويضات عن الأضرار التى لحقت بالمفوضية البريطانية فى طهران ، وتخلى الشاه عن أطماعه فى أفغانستان ، كما تقرر بقاء الحملة العسكرية فى خــرك حتى يتم الوصول الى اتفاق حول هــــذا الموضوع ، وبعد أن يتحقق هذا المطلب يمكن أن يطلب من الشاه الموافقة على بقاء خرك كقاعدة للأسطول البريطانى فى الخليج ٠

أما الشاه فقد قرر رفع الحصار عن اقليم الحيرة قبل أن يعلم البرلمان البريطنى بذلك ، ففى منتصف شهر يوليو تسلم ماكنيل فى تبريز مذكرة من بالمرستون تاريخها أواخر مايو ، وقد أوعز اليه فيها بأنه فى حالة فشـــله فى اقناع الشاه برفع الحصار عن اقليم الحيرة يتعين عليه أن يوضح له الآتى: أن الحكومة البريطـــانية لا تستطيع بأى حال أن تغض الطرف عن مخطط الشاه لاحتلال أفغانستان ، وبأن حكومة صاحب الجلالة لديها من الأســباب ما يجعلها تعتقد بأن خطة الشاه هذه قد تمت بالاتفاق مع روســيا ، وأن

---

(١) من مسودات مجلس ادارة الشركة التقرير السرى المجلد العاشر المسودة المرفوعة للحاكم العام ١٨٣٨/١٠/٢٤ ٠

الحكومة البريطانية لذلك ينبغى أن تنظر الى هـــذه الخطة باعتبارها مظهرا عدائيا من مظاهر الســياسة الفارسية ضد حكومة الهنـد البريطانية .. وبالتالى فانه او قدر لخطط الشاه أن تحقق النجاح فان ذلك سوف يضـع حدا لعلاقات الصــداقة التى ظلت حتى الآن قائمة بين بريطـانيا العظمى وحكومة فارس ، وبأن الحكومة البريطانية سوف يتوجب عليها تبعـا لذلك أن تتخذ من الخطوات ما تراه ضروريا لتأمين مصلحتها والحفاظ على ممتلكات التاج البريطانى فى الهند (١) .

وقد قرر ماكنيل تسليم هذا التحذير الى حكومة الشـاه ولذلك فانه أوفد أحد أعضاء هيئة المفوضية البريطانية الكولونيل استودارت ليقــوم بتسليم التحذير الى الشاه شخصيا فى معسكره القريب من اقليم الحيرة . وقد شعر ماكنيل بأن الشاه قد تلقى من الدروس ما فيه الكفاية من تطورت الأحداث التى مرت عليه منذ خروج ماكنيل . فقد تحطم الهجوم الكبير الذى قام به الشاه يوم ١٨٣٨/٦/٢٣ على دافعات الاقليم وتكبد الفرس من جـراء ذلك خسائر جسيمة كما ان الانزال البريطانى فى جزيرة خرك واحتشـاد القوات البريطانية فى الهند استعدادا للهجوم على افغانســتان لتأييد أسرة السادوزى قد أشــاع القلق فى صفوف الفرس مما أرغم الشـــاه على الاستماع الى مبعوث ماكنيل وعلى موافقته بعد تردد على جميع المطالب التى سبق له ان رفضــها قبل ثلاثة أشهر . وفى اليوم التــاسع من سبتمبر

---

(١) مذكرة الخارجية البريطــانية رقم ٦٠/٥٥ من بالمرســتون الى ماكنيل ١٨٣٨/٥/٢١ وقد عاد بالمرستون فبعث بتحذير آخر شديد اللهجة وذلك فى شهر يوليو (انظر نفس المجلد من بالمرستون الى ماكنيل رقم ١٣٩ المؤرخ ١٨٣٨/٧/٢٧ .

انسحب الجيش الفارسى من اقليم الحيرة متجها الى الغرب (١) غير ان رفع الحصار عن اقليم الحيرة لم يؤد تلقائيا الى الغاء خطة غزو أفغانستان فقد عاد ماكنيل فأكد بان هـذه الخطة يجب أن تمضى قدما حفاظا على المصالح البريطانية فى الهند مستقبلا • وكان هذا يعنى على اي حال عدم التفكير فى غزو فارس من منطقة الخليج لأنه اجراء لم يكن يتلاءم مع تفكير ماكنيل كما أكدت ذلك المذكرات التى وصلت حول قرار البرلمان الذى اتخذ فى شهر اكتوبر ، واذا وضعنا فى الاعتبار معارضة اوكلاند لحملة الخليج والنهاية التى انتهت اليها سياسته الأفغانية فان ذلك يجعلنا نتساءل عما اذا كان احتلال جزيرة خرك من جانب القوات البريطانية يخدم الغرض المطلوب منه، وعلى الأخص اذا كان له تأثير على انسحاب القوات الفارسية من اقليم الحيرة • أما هوب هاوس فقد كان يعتقد بأن ذلك الاحتلال لم يخدم شـيئا على الاطلاق ، وذكر رأيه هـذا لجرانت : « اننى أخشى أن تكون الحملة على الخليج قد بدأت متأخرة بينما قال لاوكلاند » بأن الحملة جاءت فعلا متأخرة جدا ، كما كانت صغيرة فى حجمها فاذا اتفقنا مع هوب هاوس على أن : « الحملة تبدو له صغيرة ومحدودة جدا وتتعارض مع رأيه الذى يقوم على أساس أننا اما أن نتخذ اجراء فعالا وعنيفا أولا نتخذ أى اجراء » أما اوكلاند فكان يعتقد ، وهذا ما يدعو الى الغرابة ، بأن الحملة كانت فعالة وقد كتب فى هذا الشأن يقول : .... « بأن حملة الخليج قد ساهمت الى حد كبير فى تعزيز موقف ماكنيل فى مفاوضاته مع الشاه (٢) • أما الكابتن هانيل الذى كان قريبا من

---

(١) بيانات ووثائق (١٨٣٩) مجلد ٤٠ وثيقة رقم س ١٧١ وخطاب رقم ٩٨ وخطاب رقم ١٠٠ من ماكنيل الى بالمرستون بتـاريخ ١٨٣٨/٩/١١ ، ١٨٣٨/١٠/٦ •

(٢) متفرقات من أرشيف حكومة الوطن مجلد (٨٣٨) من هوب هاوس الى جرانت ١٨٣٨/٨/٢٨ وخطاب الى أوكلاند بنفس التاريخ •

مسرح الأحداث فقد كان يرفض الراى وهو : « أن خوف الشاه من قيـــام البريطانيين من اجتياح المنطقة الجنوبية من فارس هو الذى جعله يقرر رفع الحصار عن الاقليم والعودة الى طهران، كما قيل أيضا ، بأن الشاه كان يحس بانزعاج بسبب اضطراره الى التخلى عن مكسب اقليمى كان فى متنـــاول يده وذلك بسبب ذلك الاستعراض التافه للقوة البريطانية • وكان شــيل سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران يؤيد نفس هذا الرأى (١) • ثم جاء هنرى رولنسون فأعرب عن رأيه هو الآخر فى هذا الشأن وقال، بأن انسحاب الشاه من اقليم الحــيرة لم يكن بسبب الاحتلال البريطانى لجزيرة خرك وانما يعود الى فشل الهجوم الفارسى يوم ٦/٢٣ والذى قرر المصير لتلك الحملة ، ويضيف هنرى رولنسون بأنه اذا كان وجـــود كتيبة من ٥٠٠٠ جنـــدى ومدفعين من عيار ٦ هو الذى أدى الى رفع الحصار عن الحيرة وتخلى شاه فارس عن أطماعه فى ذلك الاقليم فان هـــذا يعطينا فكرة واضحة عن قوة هذا البلد الذى كنا نتوقع أن يأتينا الخطر منه (٢) ».

لقد وقع الاحتلال البريطانى لجزيرة خرك والهجوم الفارسى الكبير الآخر على اقليم الحيرة خلال بضعة أيام من أحدهما الى الآخر ، وبالتـــالى فمن المرجح أن يكون تأثيرهما على الشاه تأثيرا جماعيا • فليس المهم حجم الحمـلة العسكرية ، وعلى أى حال فان كلتا النتيجتين كان يمكن أن تثير القلق والانزعاج للشاه • ومن المؤكد أن الحملة قد أحدثت ارتباكا للروس • ففى أول نوفمبر قام الكونت فوزودى بورجا السـفير الروسى فى لندن بتسليم مذكرة من الكونت نسلرود الى بالمرستون يحتج الأول فيها بشدة على أحتلال البريطانيين

---

(١) مسودات مجلس ادارة الشركة التقرير السرى الى حـكومة الهند مجلد ٢١ مسودة مرفوعة الى الحـــاكم بتاريخ ١٨٥٦/١٠/٢٥ ومرفق معه مذكرة من هانيل من شلتهنهام فى انجلترا بتاريخ ١٨٥٦/١٠/٢٢ .

(٢) فارس والخليج مجلـد ٦٤ من شــيل الى باك هاوس ارض روم ١٨٣٩/٢/١٢ .

اجزيرة خرك ويقول نسلرود فى مذكرته بأنه يتكلم باسم الشاه ويقـــدم الاحتجاج بالنيابة عنه ، كما يقول وزير خارجية روسيا ، بأن وجود القوات البريطانية فى خرك انتهاك صريح لسيادة فارس ، ويتعين سحبها فـورا هى والأسطول العامل فى الخليج ، فاذا تم ذلك فان روسيا سوف تؤيد بريطانيا فى جهودها لاقناع شـــاه فارس بالبقاء ضمن حدود بلاده وعدم القيـــام بعمليات عسكرية جديدة كتلك التى قام بها على اقليم الحيرة (١) ، وقد ذكر بالمرستون لهوب هاوس بأن الروس تنتابهم الحساسية تجاه خرك فقد ركز السفير الروسى تركيزا شديدا على هذا الموضوع ، ربما لأنهم يدركون الأهمية التى تتميز بها هذه القاعدة ، وقد قال بوزدى ، انكم سوف تنسحبون منهـا ولكنكم يمكنكم العودة اليها متى شئتم ، والذى استبنتجته من هذا القول هو أنه بمجرد انسحابنا من هـذه الجزيرة فانهم سوف يقنعون الشـــاه بوجوب تحصينها بحيث يتعـــذر علينا الاستيلاء عليهـــا مرة أخرى (٢) ، غير أن بالمرستون لم يكن يرغب فى الانسحاب من جزيرة خرك فى تلك الفترة على الأقل كما أنه لم يكن يهتم بتهدئة المشاعر لوزير الخارجية الروسية ، وقـال بأن الاحتفاظ بالقاعدة سوف يستمر كضمان لوفاء حاكم فارس بالوعـود التى قطعها لستوردرت ، بل من المحتمل أن تطلب انجلترا من الشاه التخـلى عن تلك الجزيرة بصفة دائمة لكى تتخـذها بريطانيا قاعدة للأســطول فى الخليج ، ولكن بالمرستون لم يكن يتوقع اطلاقا بأنه ستكون لاحتلال بريطانيا

---

(١) انظر متفرقات اضافية رقم ٣٦٤٦٩ من نسلرود إلى بوزدى بورجا ١٨٣٨/١٠/٢٠ ومتفرقات وزارة الهند مجـلد ٨٣٩ من هوب هاوس الى بالمرستون ١٨٣٨/١١/١٦ والى اوكلاند ١٨٣٨/١١/٢٤ .

(٢) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٩ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٣٨/١١/١٤ ويكمن الاطلاع على رد بالمرستون على بوزدى من الخطاب المؤرخ ١٨٣٨/١٢/١٠ .

لخرك تلك الأهمية العظيمة ، لا فى مساومة الفرس على تحقيق تسـوية نهائيةللمشاكل المعلقة فحسب وانما كمرساة فى خضم العاصـفة الهوجاء التى كانت على وشك أن تهب من سواحل الخليج . وفى شهر مايو عهد الى خورشيد باشا بقيادة الجيش المصرى فى نجد الذى كان قد اقام مقر قيادته العامة على بعد نحو مائتى ميل الى الشمال الغربى من الرياض (١) وأمضى خورشيد باشا طوال فصل الصيف فى تدعيم نفوذه فى شبه الجزيرة وانشاء مراكز لتموين الجيش ، كما تلقى تعزيزات من الجنود تقدر بنحو ألفى جندى، وبهذه القوات مجتمعة تحرك فى شهر سبتمبر نحو الرياض . وعند وصوله اليها انضمت اليه قوات الأمير خالد ، ثم بعد فترة قصيرة تحركت كل هـذه القوات فى طريقهـا الى الاحساء . وكان خورشيد باشا قد قام بمبـادرة بارسال وفود الى شيخى الكويت والبحرين يخطرهما فيهـا بتقدم جيشه ويطالبهما بتقديم ما يحتاجه الجيش من تموين عند وصوله الى سـاحل الخليج . اما فيصل الذى يبدو أنه كان يعارض الخضوع لمحمد على فقد أخذ

---

(١) كان مالبورو على عكس بالمرستون يبدى ضيقا شديدا من النتائج غير المرضية التى قد تترتب على التمسك بجزيرة خرك خاصة على ضـوء احتجاج وزير خارجية روسيا وقد قال لهوب هاوس : ان الخروج يبـدو ضعيفا بالنسبة لجزيرة خرك ولما كانت الحملة قد حققت هدفها بالنسبة لغزو شاه فارس لاقليم الحيرة فانى اشك فى مبدأ التمسك بهذه الجزيرة بعـد التطورات الأخيرة لأن استمرارنا فى جزيرة خرك سوف يضـفى على ذلك الاجراء الدفاعى طابع الغزو العدوانى (وزارة الهند ــ متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٩ مجلد ٨٣٩) من مالبورو الى هوب هاوس ١٨٣٨/١١/٣٠) ونزولا على راى مالبورو فقد ادخل هوب هاوس بعض التعديلات التى ارسلها الى اوكلاند بخصوص خرك راجع خطـاب هـوب هاوس الى اوكلاند ١ ، ١٨٣٨/١٢/٥ نفس المجلد .

يستعد لمواجهة عسكرية مع خورشيد باشا عند مشـــارف الرياض ، وقد وضع خطته على أساس أن يقوم بقتال انسحابى الى الأحساء التى أســند الدفاع عنها الى القائد عمر بن عوفيصان والى الأحساء (١) ، وطوال شهرين تمكن فيصل بما كان يتميز به من الشجاعة والحنكة العسكرية من الصـمود أمام المصريين وخالد ، غير أن خورشيد تمكن فى بداية شـهر ديسمبر من محاصرة الامير فيصل فى ديلم على بعد خمسين ميلا جنوب الرياض بينما واصل خالد زحفه الى أن وصل الى ساحل الاحساء فى القطيف · وقبل نهاية الشهر اضطر فيصل الى الاستسلام بينما أوقف بن عوفيصان العمليات العسكرية وفر هاربا الى البحرين (٢) ·

ان أول خبر تلقاه بالمرستون عن تحرك قوات خورشيد باشا من عنزة جاءت من كامبل فى القاهرة ، أما المعلومات الخاصة عن عزم خورشيد باشا الزحف الى الخليج ومنه الى البحرين فقد تلقـاها من اللفتنانت كولونيـل تايلور المقيم البريطانى فى بغداد ، وفى ٢٩ نوفمبر بعث بالمرستون بالرسالة التالية الى كامبل : —

« ان المعلومات التى تلقتها حكومة صاحب الجلالة مؤخرا من بغداد تفيد بأن القوات المصرية على وشك الوصول الى الاحساء والقطيف بهدف

---

(١) وزارة الخـارجية رقـم ٧٨/٣٤٣ من كامبـل الى بالمرســتون ١٨٣٨/٧/٢ ومرفق معه خطاب خورشيد باشا الى حسين باشا الياور الاول لمحمد على عنزه فى ربيع الأول ١٢٥٤ الموافق ١٨٣٨/٥/٢٨ ·

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٣ من هانيل الى ماكنيل ١٨٣٨/١١/١ والى اللجنة السرية بتاريخ ١٨٣٨/١٢/١٥ ومختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٤٤٥ « ولمحـة تاريخيـة عن الوهابيين » ، ١٨٣٢ — ١٨٤٤ تأليف كامبل ·

الاستيلاء فى النهاية على جزيرة البحرين الواقعة فى الخليج الفارسى .

لهذا فاننى أطاب منك بأن تقوم باستفسار محمد على باشا عن صحة هذه المعلومات وبأن تبلغه بأن حكومة صاحبة الجلالة تثق وتأمل أنه بعد التفكير فى الأمر أن تتخلى تلك القوات عن نواياها فى احتلال الخليج ، لأن مثل هذا العمل كما سبق أن تم توضيحه اليه سوف تنظر اليه الحكومة البريطانية نظرة جادة (١) .

كان بالمرستون متأكدا من ان ذلك التحذير سوف يأتى مفعوله لمنع الوالى من القيام بمغامرات عسكرية فى شبه الجزيرة العربية ليس فقط على جانبها الشرقى وانما على جانبها الغربى أيضا . وعندما كتب بالمرستون الى هوب هاوس يوم ١٢/٢٤ يقترح استخدام القوات العسكرية فى جزيرة خرك اذا لم يكن بد من سحبها فى احتلال عدن ، وقد أشار اليه فى هذا الصدد بأنه يتعين على اوكلاند بأن لايبدى أى ارتياح تجاه محمد على باشا ، كما لا ينبغى أن يخشاه لأن الوالى لن يجرؤ على اتخاذ موقف مضاد لانجلترا بأى حال من الأحوال أو بأى اجراء خطير قد تقوم به للمحافظة على مصالحنا ، وان قائد الحامية فى خرك سوف يقوم بتوضيح هذه النقطة والنقاط المتعلقة بالخلاء القاعدة لسلطان عدن حتى لاتساوره أى شكوك حول هذا الموضوع (٢) ، وبعد شهرين أى فى شهر يناير ١٨٣٩ استولت بريطانيا

---

(١) رسائل وزارة الخارجية البريطانية رقم ٧٨/٣٤٣ من بالمرستون الى كامبل بتاريخ ١٨٣٨/١١/٢٩ .

(٢) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٩ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٣٨/١٢/١٢ وقد ورد نص هذه الرسالة فى خطاب هوب هاوس الى اوكلاند بتاريخ ١٨٣٨/١٢/٢٦ بنفس المجلد وقد جاء فى هذه الرسالة : « اننى اعتقد بانك سوف تواجه بعض الصعوبات بالنسبة لاحتلال عدن فارجو الا تضيع الوقت وانما ان تبادر الى استخدام القوة لاحتلال تلك المنطقة ولا تحاول أن تجامل باشا مصر اطلاقا » .

على عدن بالرغم من معارضة حاكمها على هذا الاجراء ، وقد قامت باحتلالها قوة من الجيش الهندى فى بومباى .

وفى بداية الشهر كان كامبل قد انتهى من تسليم احتجاج بالمرستون الى الحكومة المصرية ، غير أن محمد على باشا كان متغيبا عن مصر فى السودان وقد حصل كامبل على وعد من وزير محمد على باشـــا باغوص بك بابلاغ رســالته الى الوالى كمــــا أنكــر باغوص بك بأن للوالى أطمــاعا فى البحرين ، غير أن كامبل لم يتعرض فى مذكرته الى موضــوع الاحتــلال المصرى للاحساء (١) . وفى بداية شهر يناير كان خورشيد باشا قد أقام حاميات عسكرية فى الموانى الهامة الواقعة على ساحل الاحساء كالقطيف والعقير وسيحات ، كما أوفد مبعوثين منه الى الكويت والبحرين والى زعماء قبائل المنتفك فى العراق للحصول منهم على امدادات وتموين ، أما خورشيد نفسه فقد أقام معسكره فى السليمية على بعد بضعة أميال شمال ديلم بين الرياض والهفوف . وفى نهاية فبراير وصل يوسف أرتون الطبيب الخاص لخورشيد باشا الى بوشهر يحمل رســـائل للكــابتن هانيــل المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر والى قائد الحامية البريطانية فى جزيرة خرك ، وقد ذكر هذا الطبيب الذى يعتبر نفسه فرنسيا، ولكنه ربما يكون سوريا، بأنه قد جاء للحصول على مشروب البراندى وغيرها من الاشياء والمواد التى يحتاج اليها الباشا ، وقد أنكر خورشيد باشا فى رسالته الى هانيــل ما ادعى به سابقا ، من ان حملته الى وسط وجنوب شبه الجزيرة العربية من أجل خالد بن سعود ، وأضاف فى رسالته بأن نجد قد خضعت له وأصبحت تحت السلطة الشرعية لمحمد على باشا ، كما ان البحرين التى كانت تابعة للوهابيين

---

(١) من رسائل وزارة الخارجية البريطانية رقم ٧٨/٣٧٣ من كامبل الى بالمرستون ١٨٣٩/١/٢٦ .

سوف ترغم على الخضوع للوالى وبأن فيصل بن تركى قد أخذ أسيرا وهو الآن فى طريقه الى القاهرة ، أما اتباع الأمير وعلى رأسهم عمر بن عوفيصان فقد لجأوا الى البحرين ولكن الترتيبات جارية للقبض عليهم والاستيلاء على الأموال التى هربوا بها، وأما أهل البحرين الذين يرتبطون بعلاقات تجارية ببريطانيا فلم يمسهم اى سوء كنتيجة للاحتلال المصرى للجزيرة (١) • كما ان هدف خورشيد من ارسال هذا الخطاب الى هانيل هو مواجهته بالأمر الواقع • ففى يناير بعث خورشيد برسول يدعى محمد افندى الى شيخ البحرين يطالبه بتسليم عمر بن عوفيصان والأموال التى يقال انه استولى عليها ، كما طلب الى الرسول ابلاغ الشيخ بوجوب حضور نجليه الى معسكر الباشا ليأخذهما كرهينة وأن يطالبه باستئناف دفع الزكاة التى كان يدفعها للرياض مع المبالغ المتأخرة • ولم يعرف ما اذا كان الجزء الأخير من هذه المطالب قد أرسل بالنيابة عن الأمير خالد بن سعود أم بالنيابة عن الوالى نفسه ، وقد حاول شيخ البحرين رشوة المبعوث المصرى وعرض عليه (١٣ الف ريال نمسوى) ولكن عندما رفض المبعوث المبلغ صارحه الشيخ بعدم استطاعته الاستجابة لمطالب خورشيد باشا ، لأنه على حد قوله تابع لفارس فى السلطة • وعلى اثر ذلك بادر شيخ البحرين الى ارسال خطاب الى أمير فارس يعرض عليه وضع البحرين تحت حمايته ودفع الزكاة السنوية للأمير (٢) •

---

(١) مرفقات لرسائل حكومة بومباى مجلد ١٢ مرفق لخطاب السكرتير رقم (٤) بتاريخ ١٨٣٩/٤/١٣ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٣/٢ (رقم ١٤ الادارة السرية) ومرفق معه خطاب خورشيد باشا الى هانيل بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٤ الموافق ١٨٣٩/٢/٩ •

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٤ من هانيل الى اللجنة السرية ١/٢٤ ، ١٨٣٩/٢/١٧ ومن تايلور الى اللجنة السرية بتاريخ ١٨٣٩/٣/٢١ •

وقبل ذلك بحوالى شهرين وفى الوقت الذى كان المصريون يتقدمون نحو الاحساء وكان شيخ البحرين الذى يراقب تقدمهم بكثير من القلق قد قدم طلبا مماثلا الى المقيم البريطانى فى بوشهر ، وقد أحال المقيم طلبه الى حكومة بومباى دون أن يعلق عليه ، وعندما استشير فى رأيه بعد ذلك ذكر ، بأنه فى الوقت الذى يعتبر فيه وضع البحرين تحت الحماية خطوة مقيدة لنا فى مقابل تصاعد نفوذ محمد على بين القبائل الساحلية لشبه الجزيرة بعد احتلاله لنجد والاحساء ، كما أن الاحراج الذى سوف يسببه انشاء تحالف رسمى مع الخليفة وبالأخص التزام بريطانيا بالدفاع عن ممتلكات البحرين فى قطر يفوق فى خطورته المزايا التى قد تحصل عليها بريطانيا من القيام بهذه الخطوة . وكان من راى هانيل أن المحافظة على استقلال البحرين أمر جوهرى بالنسبة لأمن الخليج ولكنه كان يعتقد من ناحية اخرى بأنه يمكن اقناع خورشيد باشا بالكف عن تهديداته للبحرين مع توجيه تحذير له بهذا الشأن (١) .

وقد عاد هانيل فاضطر الى تغيير رايه هذا أو على الأقل ادخال تعديل على الجزء الأخير منه وذلك بعد وصول يوسف ارتون مبعوث خورشيد باشا .

وقد ذكر أرتون لمساعد هانيل اللفتنانت تى ادمونز أن خورشيد على اهبة الاستعداد للهجوم على البحرين ، غير أنه يريد أن يعرف قبل قيامه بهذا الهجوم رد الفعل البريطانى ، كما أنه فى الوقت نفسه ينتظر وصول

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ مؤرخ ١٨٣٩/٤/١٣ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٢/٢٢ (رقم ١٣ الادارة السرية) .

امدادات عن طريق البحر الأحمر والتى يتوقع ان تصل فى أية لحظة . ومع ذلك فقد كان هانيل يعتقد بأن البحرين يمكنها أن تصمد لهجوم خورشيد باشا على الأقل الى أن تصل الامدادات التى ينتظر خورشيد وصولها ، غير أن ادموندز لم يكن يشاطره هذا الرأى فقد كتب يقول : « اننى لا أعتقد أن مغامرا مثل خورشيد باشا الذى قام بالزحف من شواطىء البحر الأحمر الى سواحل الخليج وأصبح يثير الرعب بين سكان تلك المناطق قد لا يلقى صعوبة فى الحصول على بعض السفن لعملية عبور المضيق الفاصل الذى يفصل بين جزيرة البحرين وأرض شبه الجزيرة العربية (١) كما لا أتصور أن أى قدر من الاحتجاجات قد يمنعه من تحقيق أطماعه ·· على أن شيئا واضحا يبدو تمام الوضوح ، وهو أن الباشا وجيشه متلهفان للوصول الى البحرين طمعا فى وضع أيديهم على الأموال واللآلىء التى يعتقدون أنهم سوف يستولون عليها من البحرين ، وعلى الأخص المبلغ الذى يقدر ب (٤٠٠ الف ريال نمسوى) والذى يقال (وربما كان هذا رقما مبالغا فيه) أن وزير الأمير فيصل قد هرب به الى البحرين(٢) وقد ذكرادمونزبأنه بدلا منتقديم الاحتجاجات فانه سيكون من الأفضل تسوية تلك المشكلة عن طريق تسليم شيخ البحرين للمطلوبين أو الأموال التى اصطحبها معه عمر بن عوفيصان ، وذلك بدلا من المضى فى مطاردة الباشا وجيشه وفى رأيى أن هذا الباشا قائد موهوب لان جميع السكان العرب على امتداد المنطقة المبينة الى البحرين متحدون ومنضبطون تحت حكم هذا الباشا لدرجة أنهم يقومون بأنفسهم بحراسة المراكز العسكرية وابقاء الاتصالات مفتوحة مع مصر .

بالرغم من ان هانيل كان يزود رؤساءه بتقارير منتظمة عن تقدم قوات

---

(١) متفرقات من ادمونز الى ويلوبى بوشهر فى ١٨٣٩/٣/٥ .

(٢) اذا تصورنا ان خورشيد باشا يتسلم بريده فى مدة لا تتجاوز ٣١ يوما وقد اقترح ادمونز على الحكومة البريطانية باتباع نفس الترتيب .

خورشيد نحو الخليج خلال الشهور الثلاثة الماضية ، الا أنه لم تكن لديه التعليمات الخاصة بالخط السياسى الذى يتوجب عليه أن يتبعه فى حالة وصول قوات خورشيد الى الخليج • ومن هنا فقد حرص هاتيل فى رده على خطـــاب خورشيد باشا على القول بأن حكومته سوف تنظر بشيء من القلق تجاه أى خطوة معادية يقوم بها ضـــد البحرين باعتبارها من الدول الموقعة على المعاهدة العامة لسنة ١٨٢٠ ، كما دعاه الى ارجاء هجومه على الجزيرة ريثما يتمكن من احالة القضية الى حكومة بومباى والحصول على تعليماتها فى هذا الشأن ، وفى حالة رفضه لهذا الاقتراح طلب منه أن يمهله بعض الوقت قبل أن يقدم على عملية الهجوم على الجزيرة ، وذلك لكى يتمكن المقيم البريطـــانى من ارســـال بعض القوات لحمـــاية الرعايا البريطانيين والممتلكات البريطـــانية فى الجزيرة (١) • وقد بعث هانيـــل بخطابه الى القطيف بيد ادمونز الذى توجه على الطراد دجلة وقد كلف ادمونز أيضـــا بعملية استطلاع لقوات خورشيد باشا وتحركاته • وصل ادمونز الى القطيف يوم ٢٤ مارس وقد علم من قائد الحامية هناك محمد الكاشف بأن خورشيد باشا لا يزال فى السليمية مع القوات الرئيسية من الجيش ويقدر عـــددها بـ ٣٠٠٠ جندى وبانه قد بعث فى طلب امدادات وتعزيزات جديدة تقـــدر بنحو ألف جندى من الخيالة وألفين من الجنود المشاه ، وذلك من ضـــمن الاحتياطى من القوات ويقدر عددها بنحو ١٥ ألف جندى والذين يرابطون فى المدينة بقيادة سليمان باشا وبأنه من المتوقع أن تصـــل تلك التعزيزات الى السليميه فى بحر ١٥ يوما بالسير السريع وكان معقولا أن يستنتج ادمونز من ذلك كما ذكر لهانيل فيما بعد بأن الباشا لن يتمكن من الهجوم

---

(١) مرفقات حكومة بومباى السرية مجلد ١٢ مرفق لخطاب رقم ٤١ بتاريخ ١٨٣٩/٤/١٣ من هانيل الى خورشيد باشا ١٨٣٩/٢/٢٨ •

على البحرين قبل وصول تلك التعزيزات اليه (١) .

من القطيف توجه ادمونز للاجتمـاع بعبد الله بن أحمد في البحرين وقد فوجيء ادمونز عند اجتماعه بالشيخ بأنه لم يكن يشعر بأى قلق بسبب تهديدات خورشيد باشا ، وأكد الشيخ لادمونز بأنه فى وسع البحرين أن تصمد فى وجه القوات المصرية لمدة عام واحد على الأقل ، غير أنه سـيكون من الأفضل لو عمدت الحكومة البريطانية الى العمل على وقف تقدم القوات المصرية الى أكثر مما تقدمت اليه ، وذكر أيضا بأن محمد على باشا يهدف من احتلال البحرين الى اتخـاذها قاعدة لشن هجوم على البصرة واستخدام السفن التابعة لآل خليفة فى نقل قواته الى البصرة كما ذكر له بأنه على الرغم من أنه لا يفكر فى التحالف مع محمد على باشا الا أنه رغم ذلك قد عـرض على محمد على باشا استعداده لدفع زكاة سنوية زهيدة فى حدود ٣٠٠٠ ريال نمسوى ترضية له ولكسب وده ولكن الشيخ عبد الله أخفى أمر الزيادة التى قدمهـا مبعوث أمير فارس للبحرين والذى كان يحمل للشيخ هدية رمزية عبارة عن عباءة حريرية وكان يأمل أمير فارس من تلك الهدية أن يعود المبعوث بوعد قاطع من الشيخ عبد الله بدفع الزكاة التى كانت تدفع سابقا للأمير الا أن عبد الله لم يكن فى الحقيقة يعنى ما يقـول (٢) ، وواقع الأمر

---

(١) مرفق للخطاب السرى رقم ٦٧ المؤرخ ١٨٣٩/٥/١٨ من ادمونز الى هانيل ومرفق بخطاب هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٢/١٠ (رقم ٢٢ الادارة السرية) .

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٤ من هانيـل الى اللجنة السرية بتاريخ ١٨٣٩/٥/١٥ وكان هذا المبعوث هو الحاج قاسم رئيس عمال النقل البحرى وكان يصحبه عشرة من الحرس المسلح . راجع ملفات وزارة الهند مرفقات حكومة بومباى مجلد ٢٤ ص ٣٨٨ .

أن المصريين كانوا فى ذلك الوقت يشكلون قوة عسكرية تقف غير بعيد من حدود البحرين ، كما أن البريطانيين لم يستجيبوا الى طلب الحمـاية ولم يقدموا اليه اى شىء يستطيع به التصدى لخورشيد باشا ، بينما الفرس لم يكونوا يملكون القوة البحرية التى يمكن للشيخ ان يستعين بها ضد المصريين، كما أن الشيخ لم يكن بأى حال من الأحوال يرغب فى استبدال نفوذ بنفوذ، كما كان هناك احتمال بأن ينتقل النزاع من فارس وبريطانيا الى مرحلة أكثر خطورة مما قد يؤدى الى تغيير الأوضاع السياسية فى الخليج ·

وعلى الرغم من انقضاء وقت طويل على عودة محمد شـــاه من اقليم الحــــيرة الا أنه لم يبد اى بادرة لتحقيق الوعود التى كان قد قطعهـــا لاستودارت فى أغسطس ١٨٣٨ ، وعند وصول شيل سكرتير المفوضــــية الى طهران عائدا من تبريز فى نهاية العام لتقديم احتجاجه على التأخير الذى تعرض له لم يلق احتجاجه أى اهتمام من جانب الشاه الذى كان قد أوفد مبعوثا خاصا الى انجلترا لعرض الموضوع على الحكومة البريطانية مباشرة، وذلك كمحاولة منه للتهرب من الوفاء بالوعد ، وازاء ذلك كله ادرك ماكنيل أنه لا يستطيع العودة الى طهران ، وبالتالى فقد قرر نقل المفوضية الى تركيا وأصدر أمره الى الضباط البريطانيين المعارين للقوات الفارسية بمغـادرة البلاد الى بغداد (١) · غير أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس لم يؤد تلقائيا الى اغلاق الممثلية البريطانية فى بوشهر لأنه كان قد تقرر من قبل انه فى حالة اتخاذ هذا القرار فلن يكون من الضرورى اغلاق المفوضية لأن وجود هانيل فى بوشهر سوف تبقى له فائدة كبيرة (٢) . وكان الدافع

---

(١) لمحة تاريخية عن قبيلة العتوب العربية ، ١٨٣٢ — ١٨٤٤ تأليف اللفتنانت اية · بى كامبل ·

(٢) هذا الحـــادث توجد له سابقة وذلك عندما احتفظت بريطانيـــا بممثليها فى بوشهر عام ١٨٠٧ — ١٨٠٨ بعد ان قطعت علاقاتها الدبلوماسية احتجاجا على ما حدث فى اجتماع فتح على شاه ببعثة الجنرال جاردن ·

الى ذلك القرار هو أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت بأن وجـود الممثل الرسمى البريطانى الوحيد فى أراضيها قد أصبح الوسيلة الوحيدة للشاه فى اظهـار عدائه للحكومة البريطانية · وقد تأكدت هـذه الحقيقة من المظاهرات التى قامت فى بوشهر عام ١٨٣٨ وأسفرت عن هجوم المتظاهرين على أحياء اليهود ، وبالأخص على سمسار المثلية بحجة أن ذلك السمسار كان يتاجر فى الخمور ، وهو عمل يتعارض مع الشريعة الاسلامية ، وقد قام المتظاهرون بمهاجمة منزل السمسار وضربه ضربا مبرحا مما جعله يهرب الى بيت أمير فارس فرهاد ميرزا ، وقد طلب السمسار من ماكنيل الاتصال بحكومة فارس للحصـول على تعويض ، وعلى الرغم من أن وزير خارجية فارس قد أبدى استعداده لارسال تعليماته الى أمير شيراز لاجراء تحقيقات فى الحـادث ، وبتعويض السمسار اذا نبتت براءته الا أنه أوضح للمقيم بالوكالة بأنه يرى بأن السمسار كان على خطـأ ، لأنه كان يتخذ من منزله مكانا لبيع الخمور وتوزيعها ، وقد أعقب هـذا الحادث حادث آخر عندما أصـدر حاكم بوشهر مرسوما بحظر شحن الحبوب من داخلية البلاد الى الحامية البريطانية من خـرك بحجة وجود نقص فى المحصـول من المواد الغذائية وبرغم المحادثات التى أجراها هانيل مع حاكم الأقليم الا أن الأخير رفض الرجوع عن قراره ، مما اضـطر هانيل الى ان يطلب من السلطات المسئولة فى بومباى القيام بفرض حصار على بوشهر لارغام حاكمها على رفع الحظر بتوريد الحبوب الى الحامية البريطانية فى خرك · ولكن اقتراحه أحيل الى الحكومة فى لندن ، بينما رفضه بالمرستون على أساس أن فرض حصار على بوشهر قد يسىء الى العلاقة القائمة بين بريطانيا والتجار الفرس الذين كانوا متمسكين بصـداقتهم للبريطانيين · وعلى أى حـال فان بالمرستون لم يكن يرغب فى تعريض سـلامة الجنود البريطانيين فى خرك الخطر ولذلك فقد كلف هانيل بتوجيه تحذير الى حاكم بوشهر بأن الحكومة البريطانية سوف تلجأ الى التدابير الضرورية لتأمين المواد الغذائية للحامية

البريطانية هنـــاك وبأن عليه أن يقوم بتنفيذ هـذا القرار اذا لم تستجب السلطات الفارسية لطلبه (٥)

لكن قبل وصول هذه التعليمات الى هانيل كان قد تورط فى مشكلة جديدة مع السلطات الفارسية فى بوشهر حول امداد الحامية العسكرية البريطـانية فى جزيرة خـرك بالمواد الغـذائية ، ففى بداية ١٨٣٩ عينت السلطات الفارسية حاكما جديدا على بوشهر يدعى ميرزا أسد الله ، ولقد بدر هذا الحاكم بعد تعينه الى اظهار تحمس أكثر فى تنفيذ الأوامر التى أخذت تصدر اليه من طهران ، ومن سلفه فى شيراز ، وأصدر قرارا بفرض حظر شامل على جميع الصادرات من داخل البلاد الى جزيرة خرك ، ومنع المواطنين الفرس من التعاون مع رجال الحامية البريطانية أو العمل لديهم، وردا على ذلك بعث هانيل باحتجاج على القرار المذكور الى أمير شيراز الذى استجاب لطلبه فأصدر أمرا الى ميرزا أسد الله برفع الحظر ، ولكن هانيل شك فى جدية الأمر الصادر من شيراز ، وكان يعتقد بأن حاكم شيراز كان يشجع حاكم بوشهر سرا على اتخاذ مواقف متشددة ، اذ أنه عندما سلم ذلك الأمر الى ميرزا أسد الله رفض الأخير تنفيذه ، ولم يوافق عليه الا بعد أن هدد هانيل حكومة فارس باغلاق المفوضية البريطانية فى طهران ٠

وفى شهر مارس ١٨٣٩ لم يبق أمام هانيل ما يفعله للرد على حاكم بوشهر الا أن يطوى علم دولته ويرحل عن البـلاد ٠ فى ذلك الوقت كانت أعمال التمرد ضد الحكام الفرس كنتيجة لفشل الشاه فى حملته على اقليم الحيرة منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، ولذلك كان لابد لأمير فارس من أن يعد الى البحث عن طريقة يسترد بها ولو قليلا من هيبة أسرته الحـاكمة فأخذ يهدد بالهجوم على جزيرة خرك لصرف نظر الشعب عن الفشل الذى لقيته حملته على الحيرة ٠ وكان هانيل قد طالب فى شهر يوليو ١٨٣٨ بتعزيز الدفاع عن الحامية ، واقترح لذلك ارسال مجموعة من الجنود الأوربيين الى الجزيرة ٠ وفى شـــهر أكتوبر من نفس العام وصلت الى خرك كتيبة

عسكرية تتكون من ٣٠٠ جندى أوربى من وحدة مدفعية ، وقد أبلغ هانيل بأن الهدف من ارسال الجنود هو العمل على تقوية وسائل الدفاع عن جزيرة خرك ضد أى هجوم محتمل ، كما طلب اليه بأن يعتمد على نفسه فى تقرير الطريقة التى ستعمل بها تلك القوة بالتشاور فى ذلك مع اللفتنانت كولونيل شريف قائد الحامية (١) أما اذا تبين لهانيل وشريف بأنه لا يمكن الدفاع عن المثلية البريطانية فيمكنهما الانسحاب الى خرك (٢) وقد أصدر ماكنيل أمرا الى هانيل باحتلال بوشهر اذا اكتشف أى نوايا عدوانية من جانب أمير شيراز ضد الحامية فى خرك . غير أن كلا من هانيل وشريف لم يكونا متأكدين من امكانية الاحتفاظ ببوشهر وبالمثلية نفسها فى حالة شن هجوم عنيف عليها من جانب الفرس ، كما كانا مترددين فى المجازفة بحياة الجنود الهنود فى أول اشتباك لهما مع قوات الفرس ، ولذلك اضطر هانيل الى ابلاغ ماكنيل بأن احتلال بوشهر يتطلب وجود قوات كافية من الأوربيين وبأنه اذا تعرض موقفه للخطر فانه سوف ينسحب الى خرك (٣) .

---

(١) ورد اسم هذا الضابط فى كتاب لوريمار (دليل الخليج) باسم شريف ولكنه يفطن عادة فى المراسلات المتبادلة فى ذلك الوقت « شريف » .

(٢) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٠ مرفق بخطاب السكرتير رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٣٨/١٠/٢٤ من ويلوبى الى هانيل بتاريخ ١٨٣٨/٩/١٣ (رقم ٢٣٢) الادارة السرية .

(٣) خطاب سرى رقم ١٥ مؤرخ ١٨٣٨/٩/١٠ من هانيل الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى بتاريخ ٧ ، ١٨٣٨/٨/١٣ ومرفق معه خطاب ماكنيل الى هانيل ١٨٣٨/٧/١٠ وخطاب هانيل الى ماكنيل أغسطس ١٨٣٨ والخطاب الأخير لم يرد ذكره فى المخابرات الخاصة بفارس والتى عرضت على البرلمان فى عام ١٨٣٩ وقد اوعز هانيل الى ماكنيل باغلاق المثلية اذا لم تقم حكومة اقليم فارس بدفع التعويضات عن حادث الاعتداء=

وقد ازدادت الأمور تعقيدا فى عام ١٨٣٩ ففى أواخر فبراير استفسر جيمس فاريش نائب الحاكم فى بومباى من القـــائد العام للهند الشرقية الريرادميرال الســير فريدرك مثلاند الذى كان فى ذلك الوقت فى زيارة لبومباى فيما اذا كان يستطيع الاستغناء عن بعض قطع الأسطول لارسالها الى الخليج لتدعيم مركز هانيل ٠ وقد أبحر مثلاند يوم ٢٣ فبراير على سفينة القيادة ويلسلى (٧٤ مدفعا) ترافقه الفرقاطة الجرين ، وفى يوم ٢٠ مارس وصل الى بوشهر ،. وبعد مضى ثلاثة أيام من وصوله توجه لزيارته على ظهر السفينة الحربية ميرزا أسد الله ، وقام القائد برد الزيارة فى نفس اليوم ، وخلال اجتماعه بميرزا أسد الله أخبره هــذا الحاكم بأنه يتعين على جميع القادمين للبلاد من السفن الحربية البريطانية النزول على رصيف الجمرك وليس على رصــيف المثلية كما كان يتم سابقا عندما كان الضـــباط البريطانيون وغيرهم من الزوار الرسميين يستعملون فى نزولهم رصــيف المثلية ، وقد اعتبر مثلاند طلب حاكم بوشهر النزول على رصــيف الجمرك اهانة له ، وأصر مثلاند على نزوله وصعوده الى البارجة عن طريق رصــيف المثلية وليس عن طريق الجمرك ، غير أن ميرزا لم يوافق على طلب مثلاند ، وبالتالى فقد أنهى مثلاند لقاءه مع حاكم بوشهر ، وقام بابلاغ هانيل بمـــا حدث ، وقد قام هانيل بارسال مذكرة الى الحاكم يطلب منه فيها تعهــدا كتابيا بالتصريح لمثلاند وغيره من الضباط البحريين باستعمال رصــيف المثلية ،وكنتيجة لرفض ميرزا اسد الله الموافقة على هذا الطلب لم يجد

= على سمسار المثلية غير ان الخطاب الذى يتضمن هذا الأمر فقد أثناء نقله بين تبريز وبوشهر ولم تصـــل نسخة منه الى هانيل قبل يوليو ١٨٣٩ — (انظر نفس الحلقات مجلد ١٥ مرفقات للخطاب السرى رقم ١٠٣ بتاريخ ١٨٣٩/٩/١٠ من هانيل الى ويلوبى بتاريخ ١٨٣٩/٧/٢٥) ورقم ٦٩ الادارة السرية) ، ومرفق معه خطاب ماكنيل الى هانيل تبريز ١٨٣٨/١٢/٢٨ ٠

مثلاند مفرا من مغادرة بوشهر واستعمال رصيف المثلية عند مغادرته البلاد بواسطة قوة مسلحة من الطراد ويلسلى ٠

صباح اليوم التالى الموافق ٢٥ مارس وقف القائد مثلاند ومجموعة من الضباط البحريين على رصيف المثلية فى انتظار القوارب التى ستقلهم الى الطراد ويلسلى ٠ وبالقرب منهم تجمهر عدد من أهالى بوشهر مع بعض الجنود الفرس الذين أنيطت اليهم مهمة الحراسة من قبل الحاكم ، وقد وقف أحد هؤلاء الجنود على الساحل عندما وصل القارب الذى يقل الكابتن توماس مثلاند أخ الأدميرال وعند وصول هذا القارب الى الشاطىء صوب الجندى الواقف ببندقيته على الكابتن مثلاند ليمنعه من النزول ٠ وعندئذ تقدم السير فريدريك ودفع ببندقية الجندى وقبل أن يتمكن الجندى من القيام بأى حركة جرد من السلاح من جانب هانيل والمرافقين له من الضباط ، غير أن هذا التصرف أحدث رد فعل عنيف من جانب الأهالى الذين أخذوا يقذفون البريطانيين بالحجارة والعصى ولم يتوقفوا الا بعد أن تدخل بحارة القارب وصوبوا بنادقهم نحو الأهالى المتجمعين ، وتبين أن هناك مجموعة آخرى من الجنود كانت تكمن وراء أحد المتاريس واخذوا يطلقون النار على مثلاند وزملائه ، وقد أضطر البحارة الانجليز الى الرد بالمثل وقتلوا جنديا وأصابوا اثنين بجراح ٠ وقد أرسل هانيل مذكرة احتجاج عاجلة الى قاضى بوشهر الذى كان هانيل يعتقد بأنه هو الذى كان يحرض الجنود ٠ وقد حذر هانيل القاضى بأن البريطانيين سوف يردون عليهم باطلاق النار اذا لم يتوقف الاعتداء على الطراد دون حدوث عوائق (١) ٠

---

(١) خطاب الاميرالية رقم ١/٢١٩ من مثلاند الى وود (سكرتير الاميرالية) من الطراد ويسلى فى خرك ١ ، ١٨٣٩/٤/٧ ، ١٨٣٩/٥/١ (أرقام ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٩) من مثلاند الى فاريش ، ١٨٣٩/٣/٣٠ (رقم ٢٥ ومرفقات رسائل حكومة بومباى السرية مجلد ١٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٥ المؤرخ ١٨٣٩/٥/٨ من هانيل الى ويلوبى جزيرة خرك ١٨٣٩/٣/٣٠ (رقم ٢٣ الادارة السرية) ٠

ولما لم يصل التعهد الذى طلبه هانيل فى اليوم السابق بعدم التعرض لقوارب الأسطول البريطانى فى استخدام رصيف المثلية للنزول والصعود من السفن البريطانية حتى ليل ٢٥ قرر هانيل فى ذلك اليوم انزال العلم البريطانى واغلاق المثلية . غير أن هذا القرار الذى اتخذه هانيل والذى أوضح أسبابه لميرزا اسد الله وللمسئولين فى بومباى لم يكن بسبب الاهانة التى تعرض لها مثلاند فى ذلك اليوم فحسب ، وانما بسبب العراقيل والاهانات الكثيرة التى وجهتها السلطات الحاكمة فى بوشهر الى مثلاند خلال الشهور السابقة . وقد خشى التجار فى بوشهر من أن يؤدى اغلاق المثلية الى نتائج ضارة على تجارة الميناء وناشدوا هانيل اعادة النظر فى قراره ، غير أن هانيل رفض الطلب .

وفى صباح يوم ٢٦ مارس أمر بنقل أثاث المثلية الى السفن الحربية البريطانية الراسية فى الميناء . وعندما فقد تجار بوشهر الأمل فى استجابة هانيل لطلبهم بعثوا بوفد منهم الى الطراد ويلسلى لتقديم الاعتذار عن سلوك الأهالى ويعدون بتقديم اعتذار كتابى من حاكم بوشهر عن أحداث يوم ٢٥ مارس . غير أن مثلاند أوضح لهم بأنه لايملك أى سلطة على قرار المقيم ، ولكنه رحب بوعدهم بارسال اعتذار من حاكم بوشهر فى هذا الشأن (١) . أما ميزرا اسد الله فانه لم يكن يفكر بالاعتذار للسلطات البريطانية عما حدث، وانما فعل العكس من ذلك ، فقد طلب من باقر خان حاكم تنجستان أن يشترك معه فى القيام باظهار عدائه للمقيم البريطانى . ففى الوقت الذى كان تجار بوشهر يحاولون تهدئة الموقف مع مثلاند كان حاكم بوشهر وتنجستان مشغولين ببناء منصة أمام رصيف المثلية ، وقد أضفى هذا الموقف بعدا جديدا الى سلامة القرار الذى اتخذه هانيل لمغادرة بوشهر .

---

(١) نفس المصدر من مثلاند الى وود ، الطراد ويلسلى الخليج ١٨٣٩/٥/١ (رقم ٣٩) .

وقد طلب من مثلاند حماية مسلحة لتغطية انسحاب موظفى المثليـــة بينما قام هو بالاشراف على نقل الأمتعة الى السفينة وذلك فى يوم ٢٩ مارس . وفى ذلك اليوم كان هناك ٣٠٠ رجل مسلح تحت اشراف باقرخان يحتلون رصيف المثلية ، غير أن عملية الانسحاب تمت فى هدوء وبدلا من حدوث أى بادرة عدائية من باقرخان فان هذا أبدى استعداده لحماية عملية الانسحاب والمحافظة على المثلية الى ان يعود هانيل الى بوشهر مرة أخرى .

وقد غادر المقيم البريطانى بوشهر تحت حراسة السفن البريطانية وتوجه الى جزيرة خرك وكانت ترافقه فى هذه الرحلة ثلاث سفن حربية هى ويلسلى والجرين والفنستون بينما بقيت السفينة كوت (١) لمراقبـــة الوضع هناك .

تسلم بالمرستون خبر اغلاق المثلية فى الأسبوع الثالث من يونيه أى بعد وصول حسين خان سفير فارس الجديد لدى حكومة بريطانيا ، ولم يتردد بالمرستون من مصارحة السفير بموقف بريطانيا ، وقد ذكر له فى الاجتماع الذى تم بينهما ... « حتى ولو إن الأميرال ضرب بوشـــهر بالمدافع ودمرها لكان له الحق فى ذلك » (٢) . غير أن أوكلاند كان له موقف آخر فعلى الرغم من انه قال بأن اقامة المنصة فوق رصيف المثلية يعتبر عمـــلا يشكل تهديدا مباشرا لسلامة أعضاء المثلية ، الا أنه كان يود لو أن هانيل

---

(١) مرفقات للخطاب السرية لحكومة بومباى السرية مجلد ١٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٥ المؤرخ ١٨٣٩/٥/١ .

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٥ مذكرة بمحضر اجتماع اللورد بالمرستون وسفير فارس حسين خان بتاريخ ١٨٣٩/٦/١٩ اعداد جى.بى. فريزر وكان فريزر الذى سبق له أن رافق الدكتور جوكس فى مهمته فى شيراز سنة ١٨٢١ قد عين مترجما للقسم الشرقى لشؤون وزارة الخارجية البريطانية .

اتخذ موقفا وديا ازاء ذلك الاجراء ، ولو انه فعل ذلك لما اضطر الى اغلاق المثلية ، كما كان اوكلاند يعتقد بأن قرار هانيل باغلاق المثلية والانسحاب الى جزيرة خرك قد تم بتشجيع من مثلاند • غير أن هذا لايتفق مع التعليمات التى تسلمها هانيل من حاكم بومباى فى شهر سبتمبر ١٨٣٨ وكلفه فيهـا باغلاق المثلية اذا ما رأى أن الأوضاع تستدعى ذلك كما لايتفق أيضا مع التعليمات الأخرى التى اصـدرها ماكنيـل فى يوليو وتضمنت مطالبته باتخاذ موقف متشدد وانذار السلطات الفارسية بعزم البريطانيين على احتلال بوشهر اذا ظلوا متمسكين بموقفهم العدائى تجاه بريطانيـا • غير أن اوكلاند نفسه لم ير من المناسب اصدار تعليمات على الاطلاق وبالتالى فان القيود التى عاد فرضها على هانيل لم تكن ضرورية • أما مثلاند فقد رفض الانتقادات التى وجهت اليه واستعمل لهجة تتسم بالخشونة وذكر بأنه لم يتعود أن يتلقى اهانات كالاهانات التى تلقاها فى بوشهر من قبل السلطات الفارسية (١) • وان وجد أية شكوك حول التأثير الذى مارسه مثلاند على المقيم فى اتخاذ قراره باغلاق المثلية فقد تبددت بما قاله هانيل نفسه ، بأنه لو قدر له أن يتسلم تعليمات ماكنيل التى أرسـلها فى ديسمبر الماضى فى وقتها لمضى فى تنفيذها دون ابطاء ولكان قد اضطر الى اغلاق المثلية تحت ظروف أسوأ مما كان عليه الحال فى اواخر شهر مارس (٢) واذا تأملنا فى الأمر نجـد أن اوكلاند قد عاد فأدرك بأن انتقاداته السـابقة لم يكن لهـا

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٤ رقم ١٢ للخطاب السرى رقم ٩٢٠ المؤرخ ١٨٣٩/٧/٣١ من مثلاند الى السير كرناك (حـاكم بومباى) على الطراد ويلسلى خليج ترانكومالى ١٨٣٩/٦/٢٢ •

(٢) الخطـاب السرى رقم ١٠٣ المؤرخ ١٨٣٩/٩/١٠ من هانيل الى ويلوبى جزيرة خرك ١٨٣٩/٧/٢٥ (رقم ٦٩ الادارة السرية) •

ما يبررها ، كما اعترف بأن الأوضاع فى بوشهر كانت تحتم على هانيل بأن يغادر البلاد • واذا صرفنا النظر جانبا عن مضمون العدالة فى هذا الموقف نرى أن الظروف التى تم فيها اغلاق المثلية تبدو ، بأن الاثنين قد اضطرا الى اتخاذ الخطوة التى اتخذاها للخروج من بوشهر (١) وعلى أى حال فقد كانت النتيجة أن هيبة الحكومة البريطانية قد تلقت ضربة شديدة فى نظر سكان الخليج فى نفس الوقت الذى كان فيه خورشيد باشا يصول ويجول فى شبه الجزيرة العربية •

فى أوائل شهر مارس ١٨٣٩ تسلم اوكلاند صورة من المذكرة التى بعث بها بالمرستون الى كامبل ، وتتضمن تعليمات بالمرستون لتوجيه تحذير الى محمد على باشا من محاولة التوسع نحو الخليج ، وفى ١٣ مارس بعث الحاكم العام فى الهند بأوامر الى هانيل عن طريق حكومة بومباى بضرورة استخدام كل ماله من نفوذ لوقف توسع خورشيد باشا فى المنطقة ، كما تضمنت التعليمات تكليف ماثلاند بتقديم كل مساعدة ممكنة لهانيل فى هذا الصدد ، وبتقديم كل تأييد ممكن الى شيخ البحرين فيما عدا المباشر مع المصريين • وقد ذكر ماثلاند بأن تلك الاجراءات هى الحد الأقصى لما يمكن أن يقوم به البريطانيون فى تلك المرحلة • حتى ذلك الوقت لم يكن من المحتمل أن يكون خورشيد باشا قد تلقى التعليمات التى أرسلها اليه محمد على باشا بعد استلام الأخير احتجاجات بالمرستون ، خصوصا وأن اوكلاند كان واثقا بأن محمد على باشا لابد أن يصدر تعليمات الى خورشيد باشا ، وان هذا

---

(١) كان هذا هو راى اللفتنانت ادموندز المقيم البريطانى المساعد راجع مرفقات خطاب حكومة بومباى السرية مجلد ١٩ المرفق للخطاب السرى رقم ١٠ فى ١٨٤٠/٢/٢٨ من ادموندز الى ويلوبى ١٨٤٠/١/٢٢ رقم (٢ ، الادارة السرية) •

سوف يقوم بتنفيذها (١) ثم نقل تعليمات الحاكم العام الى هانيل على الطراد كروز الذى أبحر من ميناء بومباى فى اليوم الثانى من ابريل ، كما نقل الطراد مجموعة أخرى من التعليمات التى أصدرها جيمس فاريش حاكم بومباى بالوكالة ، وكانت هذه التعليمات قد صدرت قبل استلام هانيل لرسالة خورشيد باشا والتي هددت فيها خورشيد باشا باحتلال البحرين بالقوة المسلحة وقد طلب فاريش بمقتضى تلك التعليمات أن يقوم هانيل بتوجيه تحذير الى خورشيد باشا ، بأن العلاقات بين مصر وبريطانيا سوف تتدهور فيما لو حاول خورشيد تنفيذ تهديده باحتلال البحرين (٢) ، غير أن هانيل كان قد قرر اتخاذ اجراء قبل أن تصله تلك التعليمات . وكان القائد ماثلاند قد أبلغ هانيل خلال الأسبوع من ابريل بأن احتياطيهما من المؤن يفرض عليه التوجه الى بومباى للتزود بالتموين قبل نهاية الشهر وأنه اذا كان المقيم يريد منه القيام بعملية استعراض للقوة البريطانية على الساحل العربى فانه لا يستطيع ذلك قبل منتصف الشهر التالى ، واقترح على هانيل بأن يتوجه ماثلاند بالطراد الى البحرين أولا ، ومنها يبحر فى سرعة بطيئة بمحاذاة الساحل العربى على أن يبتعد عن مياه الخليج فى أواخر الشهر . وقد وافق هانيل على الاقتراح وسلم مثلاند رسالة الى خورشيد باشا تتضمن الاحتجاج الذى بعث به بالمرستون الى والى مصر بتاريخ ٢٩ نوفمبر والذى لم يتسلم هانيل صورة منه الا فى ذلك اليوم .

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى — محضر فاريش ١٨٣٩/٤/١ ومن ويلوبى الى هانيل بنفس التاريخ رقم «٦٧١ الادارة السرية».

(٢) مرفق للخطاب السرى رقم ٦٧ المؤرخ ١٨٣٩/٥/١٨ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٤/١٠ (رقم ٢٢ الادارة السرية) ومرفق به خطاب هانيل الى خورشيد باشا بنفس التاريخ .

فى يوم ١٧ أبريل أقلع ماثلاند من جزيرة خــــرك يرافقه ادموندز المقيم المساعد ، والكومندور جى.بى بركس قائد الوحدة البحرية فى الخليج وذلك على السفينة الفنستون • وفى يوم ٢١ وصلوا الى البحرين ، وفى اليوم التالى زارهم على ظهر السفينة اثنان من انجـــال عبد الله بن أحمد شيخ البحرين وذكرا لماثلاند بأن والدهما قد سافر الى قطر ، وانه لم يتلق مطالب أخرى من خورشيد باشا منذ زيارة ادموندز له فى الشهر الماضى ، كما ذكرا له بأنهمــا لا يتوقعان هجوما يقــوم به خورشيد باشا على البحرين فى الوقت القريب وبالفعل لاحظ ماثلاند بعدم وجود أى مظاهر للهجوم على البحرين • وفى يوم ٢٣ ابريل عندما كان الطراد ويلسلى يغادر منطقة المنامة وصل الشيخ سلطان بن شخبوط حاكم أبو ظبى لزيارة القـــائد ماثلاند وليؤكد له استمرار روابط الصداقة القوية التى تربط بين البحرين وأبو ظبى ، وفى اليوم التالى عندما كان الطراد المذكور يغادر مياه الخليج الى لنجة التقى بالسفينة كروزر وكانت متجهة الى الخليج لتسليم تعليمات اوكلاند وفاريش الى هانيل ، غير أن ذلك لم يغير شيئا من خطط ماثلاند ، لقد كان احتياطيه من المواد التموينية على وشك النفاد بحيث لا يسمح له بالبقاء فى الخليج فترة أطول . وعلى أية حال فقد كان ماثلاند يشعر بأنه قد قام فعلا بتنفيذ المهمة التى اوكلت اليه .

استقبل ماثلاند فى لنجة استقبالا حارا من حاكمها سعيد بن قتب ، وقد ذكر لماثلاند بأنه على الرغم من أنه لم يكن يخشى شيئا من المصريين الا أن مصلحة وأمن أبناء الخليج فى مقدمة الأمور التى تهمه ، كما اكتشف ماثلاند بان الشيخ سلطان بن صقر كبير مشايخ القواسم قلق هو الآخر من الوضع عندما التقى به ماثلاند يوم ٢٧/٤ فى مشيخة رأس الخيمة ، وقد صارح ماثلاند بأن السكان العرب لا يستطيعون وحدهم ايقـــاف خورشيد باشـــا ، وأنهم يتطلعون الى الحكومة البريطانية لحمايتهم وقد رد عليه ماثلاند فأبلغه بالتحذير الذى وجهه بالمرستون لمحمد على باشا وان كان قد أعرب له عن رأيه فى أن قبائل الساحل

العربى فى وسعها التصدى لخورشيد باشا لو انها وحدت صـــفوفها ، وذكر ماثلاند للشيخ بأنه علم من الكلونيل بركس بأن قبائل اتحاد القواسم وحدها والذى يضم رأس الخيمة وأم القوين ، وعجمان والشــارقة تستطيع تعبئة ١١ ألف مقاتل ، غير أن سلطان بن صقر لم يوافقه على رأيه ، وذكر له بأنه على الرغم من احتمال تعبئة هذه القوة من القبائل فى تجمع واحد تحت قيـــادة بريطـــانيا ، الا أن الحزازات القبيلية سرعان ما ستعمل على تحطيم هـــذا الاتحاد ، وقد وافق ماثلاند فى قرارة نفسه على رأى الشيخ ، وقال ماثلاند « انه لما يحز فى النفس أن أرى زعماء القبـــائل غير مدركين للخطر الذى يداهمهم وانهم رغم المخـــاوف التى يعربون عنها من حين الى آخر فانهم لم يتخذوا أى خطوة لمواجهة هذا الخطر (١) ولم تؤد الزيارة التى قام بها شيخ أبو ظبى للقائد ماثلاند فى صبيحة ٣٠ ابريل الى تغيير رأى هذا ، وقد غادر راس الخيمة فى وقت متأخر من صباح اليوم ، ثم عبر الخليج بسرعة بعـــد الظهر (٢) .

وقد تخلف الكابتن ادمونز للاشراف على الاجراءات الخـــاصة بتجديد

---

(١) من ماثلاند الى وود رقم ٢٢٠/١ بتاريخ ١٨٣٩/٥/٢ (رقم ٤٠) ومرفق به محاضر اجتمـــاع الاميرال الســـير ماثلاند مع شـــيوخ الخـــليج ، وقد قام بكتابة تلك المحاضر الكابتن ادمونز ـ المقيم البريطانى المساعد فيما بين ٢٢ ، ٣٠ ابريل ١٨٣٩ (ونشير بهذه المناسبة بأنه قد تمت ترقية ادمونز الى رتبة كابتن وهانيل الى رتبة ميجور فى ربيع ١٨٣٩ .

(٢) مذكرات ماثلاند ٣٠/١٧ ابريل ١٨٣٩ رقم ٢١٤/٥٠ ومرفقـــات للخطابات السرية لحكومة بومباى الملجد ١٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٩ فى ١٨٣٩/٥/١٨ من ماثلاند الى فاريش ١٨٣٩/٥/٣ .

معاهدة الصلح البحرية . وفى أول مايو استقبل جميع شـيوخ المنطقة على ظهر السفينة الفنستون (١) وقد أبلغ الشيوخ الكابتن ادمونز بأن جماعة من المسلمين تقدر بـ ١٥٠ رجلا قد دخلت الى الشارقة قادمة من نجد فى منتصف شهر ابريل ، وكان يقودهم سعد بن مطلق نائب الملك فيصل فىواحة البريمى سابقا ، وكان سعد هذا قد غادر البريمى الى نجد فى بداية العام ، بعد أن وصله نبأ استسلام الأمير فيصل لقوات خورشيد باشا ، وأن مطلق هذا يعتبر نفسه النائب لخالد بن سعود خليفة فيصل ، وخلال الفترة التى تغيب فيها سعد بن مطلق عن منطقة البريمى قام النعيم بطرد افراد الحامية للبريمى واحتلال القلعة الرئيسية قصر الخندق ، وقد أعلنوا بعد احتلالهم للقلعة بأنهم ان يتخلوا عنها حتى ولو دفنوا جميعا تحت أنقاضها (٢) وبعد احتلال النعيم للقلعة بعثوا بنداء الى السيد حمد بن عزام والى صـحار يطالبونه بالتأييد ، فأوفد أخاه على رأس ٢٠٠ رجل لمساعدتهم فى الدفاع عن الواحة · وعند وصول سعد بن مطلق الى الشارقة أبلغ سلطان بن صقر بأنه قد جاء الى المنطقة موفدا من قبل الأمير خالد بن سعود لاحتلال واحة البريمى ، وعـلى الرغم من أن وصول هذا القائد قد سبب خيبة أمل لسلطان بن صقر كما ذكر فى حديثه لادمونز الا أنه اضطر الى استقباله والترحيب به حتى لا ينصرف عنه الى خليفه بن شخبوط حاكم أبو ظبى الذى كان يومئذ الخصـم اللدود لسلطان ، غير أن أدمونز نصح سلطان بالتخلص من سعد بن مطلق بأى شكل من الأشكال مهما تكن مخاوفه من رد الفعل لأنه من المحتمل أن يكون سـعد

---

(١) للاطلاع على الاتفاقيات المعقودة بين حكومة الهند ومشيخات ساحل الخليج انظر فصل ٩ ، ولقد كان الاجتمـاع الذى عقـده ماثلاند مع شـيوخ المنطقة بحضور المقيم هو أول اجتماع من نوعه ·

(٢) مختارات من حكومة بومبـاى مجلد ٢٤ ص ٤٤٦ — لمحة تاريخية عن الوهابيين ١٨٣٢ — ١٨٤٤ تاليف كامبل ·

بن مطلق قد جاء بتكليف من خورشيد باشـــا وليس بتكليف من الأمير خالد بن سعود (١) ٠

كان التوسع المصرى فى جنوب شرق وشـــمال شرق الجزيرة العربية الشغل الشاغل لهانيل طوال هذا الوقت وحتى قبل أن يكتشف ادمونز ما رآه فى رأس الخيمة كانت الاشاعات تملأ المنطقة بأن عمــلاء مصر منتشرون فى جميع أنحاء منطقة الخليج . وفى يوم خمسة مايو أوفد هانيل الدكتور تى . ماكنزى طبيب المثلية البريطـانية على ظهر أحـد المراكب للكويت والبصرة والمحمرة للتأكد من صحة تلك الاشاعات . وبعد يومين من ذلك أرسل الطراد كليف الى شيخ الكويت جابر بن عبد الله ومعه رسالة لخورشيد باشا لكى يطلب تسليمها الى القائد المصرى عن طريق حاكم الكويت ، وكانت هذه الرسالة عبارة عن نسخة مشمعة بالشمع الأحمر من الخطـاب الذى كان قد بعث به هانيل الى الباشا يوم ٢٩ ابريل الى القطيف فى موضوع التحذير الذى ورد فى تعليمات كل من اوكلاند وفاريش التى صدرت فى الشهر السابق ، وكان هدف المقيم من ارسال صورة من ذلك الخطاب الى حاكم الكويت هو أن يقــوم هذا باقناع خورشيد باشا بالتخلى عن أطماعه لأن الحكومة البريطانية كانت مصممة على منع القائد المصرى من التحرك بقواته الى أبعد من الاحساء (٢).

---

(١) الخطاب السرى رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٦ ومرفقات الخطابات السرية لحكومة بومبـــاى من ادمونز الى هانيل بتـــاريخ ١٨٣٩/٥/٤ ومن ملاحسين وكيل المقيم البريطانى فى الشارقة الى هانيـــل بتاريخ ثالث ربيع الأول ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٥/١٧ ٠

(٢) الخطاب السرى رقم ٧٦ بتاريخ ١٨٣٩/٦/١٢ ومرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى من هانيل الى ويولبى ٤/٢٩ ، ١٨٣٩/٥/٧ (رقم ٣٧، ٤١ الادارة السرية) ومرفق به نسخة من خطاب ـ هانيل الى خورشيد باشا بتاريخ ١٨٣٩/٤/٢٩ ٠

وقد اتضح لهانيل بصورة أوسع بأنه لابد من أن يعتمد على شخصيته الخاصة فى وقف تقدم الزحف المصرى أكثر من اعتماده على المساعدة التى قد تصل اليه من الهند ٠ وعندما توجه ماثلاند عائدا الى بومباى ومنها الى ترانكومالى ترك السفينتين كروزر والجرين فى الخليج وطلب أن يلحق به بأسرع وقته ممكن ، وفى منتصف شهر مايو أصبح لديه قوة مؤلفة من أربع سفن بينهـا كلايف والفنستون ، وكان احتمال لقائه ببعض قطع الأسطول الملكى مرة أخرى احتمالا ضئيلا جدا ، وهذا ما أوضحه مثلاند لفاريش فى بداية شهر يوليو حيث قال : « ان الصلاحيات التى أتمتع بها صلاحيات واسعة ، وقد قال هذه العبارة ردا على طلب تلقاه من نائب الحاكم لارسال بعض قطع الأسطول أو سفينة حربية على الأقل الى منطقة الخليج فى أسرع وقت ممكن ، وقد أضاف ماثلاند فى رسالته يقول : لقد أصبحت الطلبات على السفن القليلة التابعة لقيادتى كثيرة وعاجلة ، بحيث لا أجد هناك مجالا لارسال بعض من هذه القطع الى الخليج الفارسى من وقت الى آخر (١) . لقد وضع هنا نهاية للتأييد الذى كان يلقاه هانيل من اوكلاند٠ وفى الاسبوع الثالث من شهر ابريل تلقى فاريش ردا من الحاكم العام للهند على الاستفسار العاجل الذى بعث به الى الحاكم حول السياسة البريطانية التى يتعين اتباعها مع خورشيد باشا فى حالة رفض الأخير للتحذيرات التى وجهت اليه ، وقال الحاكم العام فى رده ، بان

---

(١) من سجلات حكومة بومباى السرية مجلد ٩ (جزء ١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٣٩/٨/٤ (رقم ٨٥ الادارة السرية) ومرفق به خطاب مثلاند لفاريش ترانكو مالى ١٨٣٩/٦/٣١ كانت هناك فى ذلك الوقت ١٤ سفينة تعمل فى مياه الهند الشرقية وتتألف من سفينة حربية وأربع فرقاطات وتسع سفن أخرى شراعية (انظر مطبوع سيلويد) ـ تقييم وتوزيع السفن الحربية البريطانية خلال القرن التاسع عشر مجلد مارنر ميرو عدد ابريل ١٨٤٩ ص ١١٤ ٠

خورشيد باشـــا لابد وأن يكون قد تلقى تبليغا من القـــاهرة حول احتجاج بالمرستون المرسل بتاريخ ٢٩ نوفمبر ، وتأسيسا على ذلك فقــد كان اوكلاند يتصور بأن خورشيد باشا اما أنه سوف يمضى فى فتوحاته باستخدام القوة بحيث تمتد تلك الفتوحات الى أقصى المنــاطق كى يواجه الحكومة البريطانية بالأمر الواقع أو أن يكون قد أوقف زحفه العسكرى بنـــاء على توجيهات من سيده والى مصر ، وقال اوكلاند بأنه فى كلتا الحالتين لا يرى هناك ما يمكن القيام به بالنسبة لجزيرة البحرين : « .. ان مسألة قيام هذه الحكومة بتدخل عسكرى لمنع ســـقوط البحرين فى يد القائد المصرى قد انتفت كلية نتيجة لاحتمالين الاحتمال الأول ، وهو أن يتمكن خورشيد باشا من احتلالها قبــل وصول الحملة اليها أو بوصول الحملة ونجاحها فى انقاذ الجزيرة من هجوم خورشيد عليها ، واذا كان مثلاند بالرغم من وجوده هناك قد فشل فى منــع خورشيد باشا من الهجوم على البحرين فانه يتعين عليه أن يستنبط أفضــل السبل لحماية البحرين ضد تهديد خورشيد باشا (١) .

قبل أن يتمكن اوكلاند من ارسال تعليماته الى مثلاند بهذا الخصـوص كان الأخير قد قطع المسافة عبر الخليج وفى ١٠ مايو كتب اوكلاند الســير ميثلاند رسالة ذكر فيها : « لقد وضعت للسير فريدرك ميثلاند مشروع خطة أعتقد أنها ستلبى مطالب سياستنا الخارجية وانى أعتقد أننى بهذا العمــل قد مارست مسئوليتى ولسوف أشعر بأسف كبير لو نشبت خلافات جديدة ، غير أننى أخشى أن تصل هذه التعليمات الى ميثلاند قبل وصوله الى بومباى، وعلى أى حال فليس هناك ضرر من ارسالها وعلى الأخص أن لهجة خورشيد

---

(١) مرفقات للخطــابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٣ الخطـــاب السرى رقــم ٥٥ المؤرخ ١٨٣٩/٥/٨ من مادوك الى ويلــوبى شـــيملا ١٨٣٩/٤/١٨ .

قد اصبحت أقل عداء ، وبعد أسبوعين علم أوكلاند بصورة مؤكدة بأن ميثلاند قد غادر الخليج بالفعل واعترف لهوب هاوس بأنه لم يكن يعرف ما الذى يتوجب عليه أن يفعله فى ذلك الوقت وكتب لهوب هاوس يقول : « كنت أفضل لو أنك زودتنى بالتعليمات اللازمة حول الاجـراء الذى ينبغى أن أسلكه ازاء خورشيد باشا وموضوع البحرين لانى كنت أخشى ان أتخذ اجراء فعـالا أو أن لا أتخذ أى اجراءات على الاطلاق ، وبالتـالى يسعدنى ان اتلقى منك تعليمات اخرى بعدم القيام باى اجراءات ، وقد استمر موقف التردد هذا حتى شهر يونيو ، وفى ١٦ من نفس الشهر كتب اوكلاند لفاريش رسالة يقول فيها « انه لما يبعث السرور أنه ليس هناك احتمال بقيام خورشيد باشا بعدوان على البحرين وبأن التعليمات التى أصدرتها بشىء من التردد لحماية البحرين من أى اعتداء لم يعد لها لزوم ، كما كتب رسالة اخرى الى هوب هاوس يذكر فيها : « أننى حريص على ان أعرف منك عما يجرى من أحـداث وتطورات على الجانبين الشرقى والغربى للخليج ، وعلى الرغم مما تحت أيدينـا من امكانيات يتعين علينا أن نبقى مطمئنين بالنسـبة للمشكلتين وان كان نفـوذنا سوف يتأثر تبعا لذلك الى حد ما ، لقد أصدرت تعليمات مشددة الى طرادتنا العاملة فى الخليج بالدفاع عن جزيرة البحرين ضد أى هجوم يشنه خورشيد باشا على الجزيرة ، غير أن خورشيد باشا كما يبدو لا ينوى القيام بأى خطوة من هذا القبيل وسواء كان التصرف من جانبى سليما أو خاطئا الا أنه لم يؤد الى أية نتائج عكسية وخيمة ٠

كان التردد الذى يعانى منه اوكلاند أو بالأحرى مواقفه السلبية من هذا الموضوع لا تعود الى عجز فى اتخاذ القرارات ، وانما لأن الامكانيات العسكرية والمالية للهند كانت قد نضبت بسبب العمليات العسكرية التى قامت بها هـذه الحكومة فى أفغانستان ٠ كما كان هذا الوضع يستدعى الاحتفـاظ ببعض السفن والقوات فى عدن للدفاع عنها ضد هجوم القبائل الداخلية أو ضد أى هجوم قد يقوم به المصريون عليها من اليمن ، كما كانت الخلافات مع الصـين

توجب مرابطة بعض السفن فى منطقة الشرق الأقصى ، ومن هنا فان القيام بعمليات عسكرية فى الخليج لم يكن أمرا واردا ، وقد ذكر اوكلاند لفاريش فى هذا الصدد : « قد تكون العمليات الحربية فى الخليج اجراء مرغوبا فيه ، غير أن هذا الاجراء لم يكن يتم بأقل من ١٠ الف جندى وست من السفن الحربية وملايين الروبيات ، وبالتالى أرى أن الظروف غير مواتية للقيام بهذه العملية (١) ورغم كل هذا لا يمكن اخلاء أوكلاند من المسئولية فى عدم اتخاذه أى اجراءات واسعة كانت أو محدودة لأنه بموقفه ذلك كان يعرض الوجود البريطانى فى الخليج للخطر ، وهو الوجود الذى حققته بريطانيا بعد ثلاثين عاما من الجهود والاجراءات .

وقد طرح ادمونز كبير سكرتيرى حكومة بومباى هذه المسألة فى شهر مارس على النحو التالى : « .. ان الوقت لن يكون بعيدا عندما يتوجب علينا أن نقرر ما اذا كنا سنقدم لشيوخ الساحل الحماية التى تستهدف بها لهم او نتخلى عن مسئوليتنا تجاه شئون الخليج ونقصرها على ابقاء طراد أو طرادين لحماية تجارتنا مع المنطقة ، ونترك الشيوخ والباشوات والفرس والمصريين يتقاتلون فيما بينهم (٢) ، كان هذا رأى فاريش فى الموضوع ، ولهذا أوعز الى اوكلاند فى بداية شهر ابريل باعادة النظر فى موضوع الحماية البريطانية بحيث تشمل البحرين ، وفى نفس الوقت أوعز الى الميجور هانيل بالعمل على اقامة علاقات أوثق بين الشيخ عبد الله بن أحمد حاكم البحرين والحكومة البريطانية (٣) وعملا بهذه التعليمات قام هانيل فأصدر أوامره الى

---

(١) من اوكلاند الى فاريش شيملا ١٨٣٩/٦/١٦ .

(٢) من ادمونز الى ويلوبى ١٨٣٩/٣/٥ .

(٣) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٣٩/٤/١٣ ومحضر فاريش المؤرخ ١٨٣٩/٤/١ وخطاب من ويلوبى الى هانيل بنفس التاريخ (رقم ٦٧١ الادارة السرية) .

ميثلاند فى يوم ١٨ ابريل بادخال البحرين ضمن مناطق الحماية غير ان ميثلاند لم يوافق على فكرة اعطاء الحماية صيغة رسمية وأستند فى اعتراضه هذا على الأسباب التى سبق أن ذكرها لهانيل قبل شهرين سبقا ٠

وسواء ادرك اوكلاند الأخطار التى كانت تحيق بالوجود البريطـــانى فى الخليج أو انه لم يدرك ، فانه لم يتمكن من العمل على هذا الأساس وعلى نقيض أوكلاند كان بالمرستون الذى كانت سلطاته واســعة ٠ ففى يوم ٩ مايو علم بالمرستون من المذكرة التى بعث بها اليه هانيـــل عن تهديد خورشيد باشا باحتلال البحرين عن طريق القوة (١) كما تلقى بالمرستون فى نفس اليوم تقريرا من كامبل لملخص حديث جرى بين القنصل البريطانى وبين محمد على باشا يوم ٢ ابريل بعد عودة الوالى من زيارته للسودان . فقد حاول محمد على التقليل من خطورة الحملة التى يقوم بها فى شبه الجزيرة ، وذكر بأن الهدف الأساسى فيها هو حماية مكة والمدينة من سطوة الوهابيين والحصول على الجمال التى يحتاج اليها جيشه فى الحجاز ٠ كما ذكر الوالى لكامبل بأن قوات خورشيد باشا سوف تنسحب خلال بضعة أشــهر . وسوف يتم تسليم السلطة فى الحجاز لخالد بن سعود ، وعندما استوضحه كامبل عن البحرين أجاب الوالى بأن البحرين كالكويت ولاية من ولايات نجد ، وأنها كانت تدفع الزكاة الى ابن سعود لسنوات عديدة . ولقد اتضح لكامبل من سير الحديث أن الوالى يعتبر نفســه الحاكم الشرعى لنجد وملحقاتها ، وتساءل كامبل فى قرارة نفسه ما اذا لم تكن تصوراته للمشكلة سليمة على ضوء المرسوم الذى أصدره السلطان العثمانى وفوض فيه والى مصر فى اخضاع نجـد كان لايزال سارى المفعول حتى تلك اللحظة (٢) (*)

---

(١) فارس والخليج مجلد ٦٤ خطـــاب من هانيل الى اللجنة السرية ١٨٣٩/٢/٢٨ (*)

(٢)من كامبل الى بالمرستون ٦ ابريل ١٨٣٩ (رقم ٢٠) وقد جاء ذكر كامبل فى هذا الخطاب وصول الأمير فيصل الى القاهرة فى ٢٦ مارس وتحديد اقامته فى نفس المنزل الذى حددت فيه اقامة الأمير عبد الله فى عام ١٨١٨ ٠

ولعل الاحتمال الاخير حال بين بالمرستون واتخاذ موقف أكثر تشددا ضد محمد على باشا • وفى يوم ١١ مايو بعث بالمرستون برسالة الى بنسوبنى بالقسطنطينية يكلفه ببحث الموضوع مع الباب العالى والتأكد مما اذا كانت فتوحات محمد على باشا الأخيرة فى نجد قد تمت بتأييد من السلطان ، كما كلفه بأن يوضح للحكومة العثمانية بأن أمن الولايات العثمانية فى العراق قد يتعرض للخطر فيما لو نجح محمد على باشا فى مد نفوذه الى مناطق الخليج (١) • وقد طلب بالمرستون من كامبل أن ينتظر نتائج الاتصالات التى كلف بنسوبنى باجرائها مع الحكومة العثمانية ، فاذا تبين أن الباب العالى يعارض هو الآخر امتداد النفوذ المصرى الى المناطق الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة العربية فيتعين عليه تحذير الوالى بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لمحمد على بمد سيطرته البحرية والعسكرية على شواطىء الخليج ، وانه اذا ما أصر الوالى على هذا التوسع فان القوات البريطانية سوف تقوم بمنعه من توطيد سيطرته على أى قاعدة من القواعد البريطانية على ساحل الخليج (٢) •

بعد اكثر من ثلاثة أسابيع على وجه التقريب وفى يوم ٦ نوفمبر تلقى بالمرستون تقريرا من تايلور المقيم البريطانى فى بغداد تطرق فيه الى تدهور حالة الولايات العثمانية فى العراق وقال بأنها قد أصبحت فى حالة خطيرة من الناحيتين الادارية والعسكرية ، كما علم بالمرستون من التقرير الذى بعث به هانيل عن وصول ماتيلاند الى الخليج على ظهر الطراد ويلسلى (٢) • وعلى

---

(١) من بالمرستون الى بنسوبنى رقم ٦٤ فى ١٨٣٩/٥/١١ •

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٤ من تايلور الى اللجنة السرية ٨ ابريل ١٨٣٩ (رقم ٢١ الادارة السياسية) وخطاب من هانيل الى اللجنة السرية ١٨٣٩/٥/٢١ •

الرغم من علم بالمرستون باحتمال مغادرة ماثيلاند منطقة الخليج الا أنه مع ذلك صدر أمره عن طريق الأمير اليه بوجوب الدفاع عن جزيرة البحرين بما كان لدى ماثيلاند من السفن وذلك اذا ما تعرضت البحرين لهجوم من المصريين ، كما كتب رسالة خطية الى كامبل كلفه فيها بتحذير محمد على باشا من انه فى حالة قيام خورشيد باشا بالزحف على البصرة فان ماثيلاند قد يضطر الى استخدام القوة لمنع خورشيد من ذلك (١) . كما أرسلت تعليمات أخرى تتسم بالحذر من هوب هاوس الى المقيم البريطانى فى بغداد تتضمن أنه فى حالة قيام خورشيد باشا بهجوم على بغداد وطلب باشا بغداد المساعدة من بريطانيا فيتعين على تايلور ألا يقدم أى تعهد باعطاء أى مساعدة بريطانية نظرا لعدم وجود أمكانيات جاهزة يمكن وضعها موضع التنفيذ . وفى حالة احتلال خورشيد باشا للبصرة فانه يتعين على تايلور ايفاد ضابط من الضباط البريطانيين مزودا بمذكرة احتجاج الى خورشيد باشا وابلاغه باحتمال اتخاذ اجراءات عسكرية لارغامه على الانسحاب من البصرة (٢) .

---

(١) من شيز أدم ويليام باركر الى ماثيلاند ١٨٣٩/٦/١٤ وخطاب رقم ٧٨/٣٧٢ من الخارجية البريطانية وموجه من بالمرستون الى كامبل بتاريخ ١٨٣٩/٦/١٥ (رقم ١٧) وقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يخرج فيها بالمرستون بتصريح عنيف ضد محمد على باشا وقد ورد هنا التصريح فى الرسالة التى بعث بها الى اللورد جرانفيل بتاريخ ١٠ يونيه وجاء فيه : أما بالنسبة لى فانى اكره محمد على باشا ... الخ (راجع كتاب كريميا) ص ٨٩ .

(٢) مسودات مجلس ادارة شركة الهند الشرقية مجلد ١٠ مسودة الى تايولر بتاريخ ١٨٣٩/٦/١٣ (رقم ٦٧ سرى للغاية) كما كتب هوب هاوس رسالة خاصة الى اوكلاند يقول فيها : « لو أن الظروف سمحت لك بتوفير خمسة آلاف أو ستة آلاف بندقية نصفها من بريطانيا — لربما فكرنا فى ارسالها الى بغداد أو على الأقل الى جهة ما من تلك المنطقة ولكنك كما اعرف سوف تحتاج الى قواتك بكاملها للعمل فى مياه الهند (وزارة الهند) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٣٩ من هوب هاوس الى اوكلاند ١٨٣٩/٦/١٥ .

وعلى الرغم من السرعة التى تصرف بها بالمرستون فى اتخاذ قراراته الا أن مفعولها قد تعثر بسبب الظروف التى طرأت فى منطقة الخليج خلال شهر يونيه ١٨٣٩ خصوصا فيما يتعلق بالبحرين ، وفى ٢ يونيه سلم كامبل الى محمد على باشا صورة من التعليمات التى أصدرها اوكلاند فى ١٨ ابريل الى مثلاند ، وعهد اليه فيها بالدفاع عن البحرين ضد أى هجوم يقوم به خورشيد باشا . وكان كامبل قد تسلم تلك التعليمات من بومباى فى ذلك اليوم . وقد اعترض الوالى على هذه الاجراءات بحجة أن هدفه الوحيد من التهديد باحتلال البحرين هو حماية نفسه من المؤامرات التى كان يحيكها اللاجئون الوهابيون فى البحرين ضد المصريين ، وقد أصر خورشيد من جانبه على استلام أوامر صريحة من محمد على باشا بعدم مهاجمة البحرين تحت أى شكل من الأشكال. وفى ١٢ يونيه سلم باغوص بك الى كامبل صورة من الأوامر التى أرسلت الى خورشيد باشا فى نفس اليوم يطلب اليه فيها عدم التدخل فى شئون البحرين حتى يتسنى للحكومة البريطانية بحث هذا الموضوع مع الجهات المختصة ، ومن ثم تقوم بالرد على التفسيرات التى أدلى بها الوالى لكامبل فى شهر ابريل (١) . وقد كان من السهل أن يذكر الوالى مثل هذا القول فهو مهما حاول اخفاء موقفه بالتصنع أمام كامبل الذى حاول استغلال تردد الوالى فى موضوع البحرين وادعائه بتلبية رغبة الحكومة البريطانية فى هذه المسألة الا ان شيئا من هذا لم يحدث فقد كانت البحرين واقعة بالفعل تحت سيطرته .

---

(١) خطاب من وزارة الخارجية البريطانية موجه من كامبل الى بالمرستون بتاريخ ١٨٣٩/٦/١٥ رقم ٤٢ — ومرفق به صورة من خطاب محمد على باشا الى خورشيد باشا بتاريخ ٢٩/ربيع الاول ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٦/١٢ .

في ٢٧ مايو وصل الى خرك مبعوث سرى من خورشيد باشا للاجتماع بهانيل وكان يدعى محمد افندى ، وكان يحمل معه رد خورشيد باشا على تحذيرات هانيل المؤرخة ٢٨ فبراير والتى ذكر فيها بأن الحكومة البريطانية سوف تنظر نظرة خطيرة الى أى غزو مصرى للبحرين ، وكما قال الباشا فى رسالته بأنه ليس هناك سبب يدعو هانيل الى الاهتمام بالبحرين منذ الآن لأن خورشيد كان قد استولى عليها بالفعل بتكليف من والى مصر لكى يمنع من أن تتحول هذه الجزيرة الى وكر للمتمردين النجديين ، فالبحرين كانت ولاتزال من توابع نجد وليس لأية دولة حتى فارس سلطة عليها . كما حاول خورشيد أن يتهكم فى رسالته فقال بأنه سوف يكون سعيدا باعادة البحرين الى فارس اذا استطاعت هذه أولا أن تسترد كافة أجزاء الامبراطورية الفارسية القديمة والى أن يتم ذلك فسوف تبقى البحرين خاضعة للسيطرة المصرية(١).

وللتأكيد على هذه النقطة فقد أرفق خورشيد مع رسالته صورة من الاتفاق الذى وقعه مع عبد الله بن أحمد حاكم البحرين والذى يعترف فيه الشيخ بالسيادة المصرية على البحرين ودفع زكاة سنوية قدرها ٣٠٠٠ ريال نمسوى (يخصم منها مبلغ ٥٧٠ ريالا نظير الخدمات) كما تعهد الشيخ بتقديم كل مساعدة الى الوالى اذا ما احتاج الى مساعدته ، وفى مقابل ذلك اعترفت الحكومة المصرية بهذا الاتفاق بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٥/٧ غير أن هانيل قد اكتشف بعد اتصال قام به مع شيخ البحرين بأن التاريخ المذكور ليس تاريخ التوقيع وانما تاريخ التصديق على الاتفاق ، لأن توقيع

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٤ خطاب سرى رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٦ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٥/٣٠ (رقم ٥٧ الادارة السرية) ومرفق به خطاب خورشيد باشا الى هانيل بتاريخ ١٨ محرم ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٤/٣ مع صورة من الاتفاق .

الاتفاق قد تم قبل زيارة مثلاند للبحرين والتى تمت فى ٢٢ ابريل بنحو ثلاثة أسابيع (١) ».

وبالتالى فعندما كان محمد على يفاوض كامبل بشأن البحرين فى أوائل شهر يونيه كان الوالى يعلم بأن البحرين قد كانت خاضعة له بصورة رسمية ، كما كان يعلم بأن مطالبته بالسيادة على الجزيرة باعتبارها منطقة من المناطق الخاضعة لنجد لم تعد موضع نقاش ، ومنذ بداية ذلك القرن خضعت البحرين من الناحية الاسمية والفعلية لعدد من الغزاة ، وأن الزكاة التى كانت تدفعها البحرين للوهابيين انما كانت تدفعها عن طريق القوة ، ثم انهـا لم تعد تدفعها فى السنوات التى أعقبت عام١٨٠٣ عندما كانت تؤخذ منهاالزكاة عنوة واقتدارا ، ثم عادت البحرين فقطعتدفع هذه الزكاة فيما بينعام ١٨١٥، ١٨٣١ ، وعندما تولى الأمير تركى بن عبد الله الحكم قام بارغام البحرين على استئناف دفع الزكاة السنوية الا أنها توقفت عن دفعها قبل وفاة الأمير تركى فى عام ١٨٣٤ ، كما أن محاولات ذلك الأمير لارغام البحرين على استمرار دفع الزكاة لم تنجح ، الا أنه فى عام ١٨٣٦ وافق الشيخ عبد الله على دفع الزكاة

---

(١) مرفقات لرسائل حكومة بومباى السرية مجلد ١٤ مرفق بالخطاب السرى رقم ٨٩ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٨ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٧/١٠ عند اطلاع اوكلاند على الاتفاق لم يصدق بان هذا الاتفاق قد وقع فى شهر مارس وان كان مما لاشك فيه انه قد وقع فى ذلك التاريخ بالفعل كمـا أن خطاب خورشيد باشا — لهانيل والذى يبلغه فيه باستسلام البحرين له كان بتاريخ ١٨ محرم ١٢٥٥ الموافق ٣ ابريل ١٨٣٩ وكان عبد الله بن احمد حـاكم البحرين قد ذكر لأدمونز عنـدما التقى به فى الاسـبوع الأخير من مارس بانه قد عرض على خورشيد باشا ان يدفع مبلغا قدره ٣ الاف ريال نمسوى كزكاة وانه كان مبلغا زهيدا .

وقدرها ٢٠٠٠ ريال نمسوى سنويا مقابل وعد من الأمير السعودى بمساعدة الشيخ ضد سلطان مسقط وأمير فارس اللذين كانا يتآمران عليه كما كان يتصور الشيخ عبد الله . ومن المشكوك فيه أن يكون الشيخ عبد الله قد دفع شيئا من الزكاة قبل اندحار قوات فيصل والتى أدت الى الغاء الاتفاق (١) .
وفيما يتعلق بدعوى محمد على باشا بنجد فان بنسوبنى لم تسنح له الفرصة لتحديد مما اذا كانت تلك الدعوة تقوم على أساس المرسوم الأصلى القديم الذى انقضى عليه ما يقرب من ثلاثين عاما أو أن هذه الدعوة كانت تقوم على أسس أخرى ، لأنه فى نهاية شهر يونيه وقعت العاصمة العثمانية فى فوضى نتيجة لوفاة السلطان محمود الثانى وهزيمة الجيش التركى على يد ابراهيم باشا .

وفى ربيع ١٨٣٩ قرر محمود الثانى على عكس نصيحة بونسوبنى القيام بهجوم عسكرى على محمد على باشا فارسل فى أواخر شهر ابريل جيشا الى سوريا غير أن المعارك لم تبدأ ضد الأتراك قبل منتصف شهر يونيه الذى منى الجيش التركى فى الرابع والعشرين منه بهزيمة ساحقة ، وذلك فى موقعة نصيب بالقرب من بريجيك الى الجانب الأعلى من نهر الفرت ، وفى ٢٢ يونيه توفى محمود الثانى وخلفه على الحكم عبد المجيد الذى لم تتجاوز سنه السادسة عشر ثم بعد ذلك بأسبوع ترك كبتان باشا القائد العام للأسطول العثمانى معسكر الأتراك وانضم الى محمد على باشا وابحر بالجانب الأكبر من الأسطول الى الاسكندرية ، وبذلك أصبحت الطرق ممهدة أمام محمد على لدخول القسطنطينية غير أن الوالى تلكأ فى الاستيلاء عليها وكلف قائده ابراهيم باشا بمرابطة قواته على مشارف جبل طوروس بينما اتجه هو الى احداث بعض التغيرات فى النظام القائم فى القسطنطينية عن طريق دفع الرشاوى السخية والوعود الكثيرة بالاصلاح .

---

(١) فارس والخليج مجلد ٦٥ من هانيل الى اللجنة السرية ١٨٣٩/٧/٢٥ .

كانت هذه الفترة هى أنسب فترة لقيام ابراهيم باشا بهجومه على البصرة وبغداد لو ان محمد على باشا كان يفكر بالفعل فى الاستيلاء عليهما ، وفى بداية شهر يونيه اتصل القنصل الفرنسى العام المسيو كوشليت الاستفسار عن الاشاعات التى كانت تملأ العاصمة المصرية عن قيام خورشيد بالزحف على البصرة ولكن الوالى أجابه بأن هذه اشاعات وقال بأن خورشيد باشا مازال حتى تلك اللحظة فى الرياض وقد عاد كوشليت فأثار هذه المسألة فى ٢٤ يونيه بعد علمه بالتعليمات التى بعث بها بالمرستون الى بونسنبى بتاريخ ١١/مايو والتى حذر فيها بأن بريطانيا لن تقف مكتوفة اليدين ازاء توسع نفوذ محمد على باشا فى الخليج • وفى التقرير الذى كتبه كوشليت عن محادثاته مع والى مصر ذكر ما يلى :

وقد كرر الوالى (١) تأكيده هذا لكامبل بعد أسبوعين من هذا التاريخ وذلك عندما قابله كامبل للاستفسار حول هذا الموضوع على أثر وصول تعليمات بالمرستون المؤرخة فى ١٨٣٩/٦/١٥ غير أن محمد على باشا لم يحاول التنصل من خططه فحسب وانما بعث برسالة خطية الى بالمرستون تتضمن انكاره لأى شىء من هذا القبيل على الرغم من الحاح كامبل عليه بأن ذلك لم يكن ضروريا (٢) : ومن المؤكد أن خورشيد باشا لم يكن ينوى

---

(١) من كوشليت الى دلمانى ١٨٣٩/٦/٢٥ عن تسلم سولت تقرير بوشليت الأول كلفه بان يوجه نظر محمد على باشا من محاولة تعقيد مشكلة هى بالفعل معقدة عن طريق القيام بمبادرات عدوانية ضد بغداد أو الخليج حتى لا يستفز البريطانيين لاحتلال البصرة أو أى منطقة أخرى (كتاب دريوت جزء ١ ص ١٢٧ — ١٢٨) من درماتى الى كوشليت ١٨٣٩/٧/٧ •

(١) من كامبل الى بالمرستون ١٨٣٩/٧/١١ رقم (٥١) ومرفق به خطاب باغوص بك الى كامبل بتاريخ ١٨٣٩/٧/٩ •

الانســحاب من نجـد ، وكان الشــيخ جـابر حــاكم الكـويت قـد أبلغ هانيــل في الأســبوع الثـاني من شـهر مايو بأن خورشـيد ما يزال في الرياض وأن رسله الذين حضروا الى الكويت للحصول على بعض المؤن لم يشيروا الى أن خورشيد باشا ينوى القيام بهجوم على البصرة فى المستقبل القريب . وقد أيد هذا الرأى كلايف قائد الطراد الذى كان هانيل قد أوفده فى بداية شهر مايو الى الكويت للتــأكد من الاشاعات عن وجود نشــاط للمصريين هناك ، كما أن ماكنزى طبيب المثلية الذى أوفده هانيل فى نفس المهمــة الى كل من البصرة والمحمرة قد ذكرا بأنه على الرغـم من كثرة تردد الاشاعات فى البلدين عن هجوم مصرى وشــيك فانه لم ير أى دليل يؤكد ذلك (١) وكان من الواضح أنه فيما يتعلق بالقضايا التى تهم محمد على باشا فان التطورات فى كل من ســوريا والقسطنطينية قد طغت على موضــوع بغداد وأن أى تفكير فى غزوها كان لابد وأن يؤجل النظر فيه ، وعلى أى حال فان الأزمة التى كان يعــانى منها خورشيد فى ذلك الوقت لم تكن تسمح له بالبقاء فى نجد دون القيام بأى اجراءات ، فاذا لم يجد منفذا لتوجيه طاقاته الى منطقة الخليج العليا فلابد أن يوجهها الى منطقة الخليج السفلى .

وفى أواخر شهر يونيه تقريبا علم هانيل من وكيل المثلية فى الشارقة بان سعد بن مطلق واتباعه لا يزالون فى الشارقة وأن الشيخ سلطان بن صقر قد رحب بمقدم مبعوث خورشــيد بدلا من أن يعترض على وجوده هنــاك ، كما أبلغ سعد بن مطلق شيخ القواسم بأنه لم يحضر الى المنطقة كمعتمد لخالد

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٤ مرفق للخطـاب السرى رقم (٨٧) المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٦ من هانيــل الى ديلوبى ١٨٣٩/٥/١٨ (رقم ٥٣ الادارة السرية) مرفق بخطاب جابر بن عبد الله الى هانيل بتــاريخ ٢٥/صفر/١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٥/١٠ كممثل للحــاكم المصرى فى المنطقة ولاثبات هذه الصفة ابرز سعد بن مطلق خطابا معتمدا من خورشيد باشا .

بن سعود فحسب وانما كممثل للحاكم المصرى كما قال بأنه لا ينوى مغـادرة الشـارقة الا بأمر خطى من المقيم البريطانى نفسـه وانه اذا خرج على ذلك الأساس فسوف يقدم احتجاجا على أمر المقيم (١) وقد أدرك هانيل بأنه اذا سمح لنائب الأمير بالبقاء فى منطقة الساحل فلن يمضى وقت طويل حتى يكون جميع شيوخ الساحل قد خضعوا لمحمد على بنفس الطريقة التى أخضعت له البحرين . فى ذلك الوقت كانت السفينة البريطانية هيولنس فى طريقها الى البصرة بالبريد الصحراوى ، وقد اصدر هانيل أمرا بنقل البريد الذى كانت تحمله السفينة الأخرى ثم قام هو بعـد أن تلقى تقريرا من وكيل المثلية فى الشارقة بالابحار بعد أربع وعشرين ساعة الى منطقة الخليج السفلى .

وصـل هانيل الى أبو ظبى يوم أول يوليو وقد حضر لزيارته على ظهر السفينة خليفة بن شخبوط حاكم ابو ظبى ، وقد بادره هانيل بالاستفسار عن رسالته التى قيل انه قد بعث بها الى سـعد بن مطلق ، غير أن الشيخ انكر ذلك بصورة قاطعة وأكد لهانيل بأنه لم يقم بأى خطوة تؤدى الى تشجيع وكيل المصريين فى مهمته كمـا عرض على هانيل بأن يكتب تعهدا بمقـاومة اطماع خورشيد باشا فى المنطقة ، وأنه تبعا لذلك يتوقع المشورة والتأييد من الحكومة البريطانية وقد قبل هانيل التعهد من الشيخ خليفة بن شـخبوط على الرغم من أنه لم يعلق عليه أهمية كبيرة وأقلع بسفينته فى نفس اليوم الى دبى ، وفى دبى علم من حاكمها الشيخ مكتوم بن بطى بأن هناك شـبه اجماع من المنطقة بوجود اتصال وثيق بين سعد بن مطلق وحاكم أبو ظبى .

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٤ خطـاب رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٦ انظر أيضـا نفس المجلد خطـاب رقم ٨٩ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٨ من ملا حسين الى هانيل بتاريخ ٧/ربيع الأول/١٢٥٥ الموافق ٢١ مايو ١٨٣٩ .

وكان موقف عبد الله بن راشد حاكم أم القوين نفس الموقف . وعند وصول هانيل الى الشارقة وتوقفه هناك وهو فى طريقه من دبى الى أم القوين علم بأن أحد الرسل قد وصل الى هناك موفدا من خورشيد باشا ، وأن هذا الرسول قد أفاد بوصول بعض الامدادات الى سعد بن مطلق ، كما قيل لهانيل ان الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة من المؤيدين لنائب الأمير ، وعندما اجتمع هانيل فى يوم ٣ يوليو بالشيخ سلطان فى رأس الخيمة أقسم له أغلظ الايمان بأن تأييده لسعد بن مطلق كان رغم انفه وانه لو طلب الى سعد بن مطلق بمغادرة الشارقة كما جاء فى نصيحة ادمونز له فان مطلق سيتوجه الى أبو ظبى وقال : شيخ الشارقة بن خليفة شخبوط على وفاق تام مع سعد بن مطلق وأبرز الشيخ كتأييد لقوله هذا خطابا كان قد بعث به خليفة بن شخبوط الى وكيل المصريين ، وأنه هو الذى تمكن من الاستيلاء على الخطاب ، وقد عرض حاكم أبو ظبى على سعد بن مطلق وضع امكانيات أبوظبى كلها تحت تصرفه ، وقد أثار هذا الخطاب دهشة هانيل ، لأنه كان يعرف بأن بنى ياس من الأعداء التقليديين للوهابيين ، ولكن ربما يكون السبب حسب اعتقاد هانيل يعود الى أطماع أبوظبى فى الاستيلاء على قلعة البريمى التى كانت فى يد النعيم ، وكان يتوقع أن يحصل على مساعدة سعد بن مطلق فى تحقيق هذا الطلب (١) .

كذلك ذكر سلطان بن صقر سرا لهانيل بأنه لو زوده بأمر خطى لطرد سعد بن مطلق من الشارقة ولما كان يتردد فى تنفيذ ذلك ، غير أن هانيل لم يكتف بتسيلم هذا الأمر لليه فحسب وانما بعث برسالته الى الوكيل المصرى مباشرة يستنكر فيها شرعية ولايته على المنطقة ويدعوه الى مغادرتها على الفور كما يحذره من التدخل فى شؤون النعيم سكان البريمى الذين يعتبرون تحت الحماية البريطانية ، طالما بقى النزاع قائما بين بريطانيا ومصر . وقد تكرر هذا

---

(١) المرفقات السرية لخطابات حكومة بومباى الخطاب رقم ٨٩ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٨ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٧/١٠ .

الطلب فى الرسالة التى بعث بها الى خورشيد باشا فى اليوم التالى وسجل فيها استنكاره لتعيين خورشيد باشا سعد بن مطلق حاكما على المنطقة ، وعلى الأخص بعد أن قام محمد على باشا باعطاء ضمانات مؤكدة بأنه لا ينوى توسيع سلطته فى منطقة الخليج ، كما طلب من خورشيد باشا سرعة سحب الوكيل من المنطقة . وقد حصل هانيل من سلطان بن صقر على تعهد خطى مماثل ومن خليفة بن شخبوط ومن غيره من حكام الساحل يعربون فيها عن رغبتهم فى التعاون مع حكومة بريطانيا فى مقاومة أى تدخل من جانب خورشيد باشا فى أراضيهم . وقد وافق هانيل على التعهد بالحماية لزعماء المنطقة وتعهد بتزويد سلطان بن صقر بالأسلحة اذا اضطر الى الدخول فى حرب مع المصريين نظير تعهد الشيوخ بعدم اجراء مفاوضات أو عقد اتفاقات مع الحكومات الأجنبية الا بموافقة الحكومة البريطانية ، واعتبار أعداء أو أصدقاء بريطانيا أعداء أو اصدقاء لهم ، وفى ختام جولته عقد هانيل اجتماعا مع رسول قبيلة النعيم الذى وصل خصيصا للاجتماع به وأمر له بمؤونةمن الأرز والبارود كما أبلغه بأن الحكومة البريطانية بصدد تعيين وكيل لها فى البريمى .

ورغم ما قام به هانيل فى هذه الجولة الا أنه لم يكن متفائلا بالنتائج وذلك ان انتصار ابراهيم باشا على العثمانيين ، ورغم أن أخبار هذه المعركة لم تكن قد وصلت بعد الى هانيل ، ووصول تعزيزات من الأسلحة والمعدات الى سعد بن مطلق وعودة هذا الى المنطقة بدفعة جديدة من القوات . كل هذه الاحتمالات كان لابد وأن تكون لها عواقب وخيمة على نفوذ المقيم البريطانى فى المنطقة ، وبهذا المعنى بعث هانيل بتقرير عاجل الى حكومة بومباى وأبدى فيه شكه فى جدوى الاحتجاجات التى كان يقدمها السفير البريطانى فى مصر الى حكومة محمد على باشا كى تحد من التوسع العسكرى لخورشيد باشا فى الجزيرة العربية ، وأكد هانيل بأنه ليس هنـاك أى شىء يمكن أن يوقف محمد على باشا عند حده غير التهديد بالقوة المسلحة كما طالب هانيل بتعزيز الأسطول العامل فى الخليج : ونبه انه اذا حاول خورشيد باشا اعادة سعد بن مطلق

الى منطقة الساحل بمزيد من العتاد والرجال فينبغى فرض حصار بحرى على سواحل القطيف والعقير وسيحات ، كما أنه فى حالة قيام خورشيد بهجوم على البريمى التى تعتبر مفتاح الطريق الى عمان الشمالية ، وفى حالة اشتراك بعض شيوخ المنطقة فى هذا الهجوم يتعين توجيه انذار اليهم بالكف عن هذا العمل والا سيقوم الاسطول البريطانى بتدمير تحصيناتهم ، ولا ينبغى على أى حال أن يضيع الساحل منا كما ضاعت البحرين من قبل بسبب سياسة العجز والتردد التى نسير عليها . وكان حاكم البحرين الشيخ عبد الله بن أحمد قد ذكر لهانيل فى أواخر شهر يونيه عند زيارة المقيم للبحرين وهو فى طريقه الى أبو ظبى بأنه فى الحقيقة كان ينوى التصدى لخورشيد باشا لو انه لم يكن قد فقد الأمل فى الحصول على التأييد من بريطانيا وأن الحكومة البريطانية لم توفر له اطلاقا الحماية التى يحتاج اليها كى يستطيع مجابهة خورشيد باشا . ولكن هانيل لم يكن يثق فى أقوال الشيخ وكان يرى أن السياسة الاستسلامية التى يسير عليها الشيخ تعود الى الشيخوخة والى رغبته فى حياة هادئة بالرغم من ان هانيل كان يعتقد بأن أحاديث الشيخ عبد الله لم تكن كلها عارية من الصحة، وذكر هانيل أيضا أن خورشيد باشا قد أصبح يتمتع بمركز مرموق بين سكان المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة وانا اذا لم نقم باجراء سريع لدرء هذا النفوذ فان خورشيد باشا سوف يجد المجال مفتوحا أمامه للتوسع كيف يشاء . ومن ناحية أخرى أشار هانيل بأنه لو وجه تحذير الى محمد على باشا باعتباره مسئولا عن اى اصابات أو تلف ينجم عن فتوحاته العسكرية فان مثل هذا التحذير سوف يدفعه على الانسحاب من سواحل الخليج .

ومن منطقة الساحل توجه هانيل الى مسقط لاستطلاع الرأى العام هناك عن وجود القوات المصرية فى شبه الجزيرة العربية . وكان مبعوث من سعد بن مطلق قد زار مسقط أيضا خلال الأسبوع الأول من يونيه مزودا بخطابات من نائب الأمير ومن خورشيد باشا للسيد سعيد ، بأنه أرسل سعد

بن مطلق الى البريمى للاشراف على شئون الحكم فى منطقة الساحل وأنه لذلك يطلب من السيد سعيد تقديم المساعدة الممكنة اليه ، أما خطاب سعد بن مطلق الى السيد سعيد فقد كان شديد اللهجة ، وقد ذكر فيه بأن السيد سعيد لم يقدم اليه أى مساعدة فى مهمته ، كما طالبه بدفع الزكاة السنوية التى كان السيد سعيد يدفعها فى الماضى لحكومة الرياض(١) . وعند وصول هانيل الى مسقط وجد ان السيد سعيد متغيب عن البلاد وقد استقبله نجله ثوينى وابن أخيه محمد بن سالم اللذان كانا ينوبان عنه فى الحكم ، ولكن النائبين أكدا للمقيم البريطانى بأنهما لا ينويان تقديم أى مساعدة الى خورشيد باشا وانهما على العكس من ذلك يقفان الى جانب الحكومة البريطانية فى مواجهة الاعتداءات التى كان يقوم بها نائب الأمير ، غير أن معارضتهما لسعد بن مطلق لم تتحول الى عمل ايجابى ، وعندما اقترح هانيل عليهما تنفيذ وعودهما بمقاومة خورشيد باشا وذلك عن طريق تقديم العون الى مقيم البريمى رفض اقتراحه بطريقة مهذبة ويرجع السبب فى ذلك حسب اعتقاد هانيل الى الغيرة التى كانا يحسان بها من حمود بن عزام والى صحار واحد اقربائهما ، وكان هذا قد قدم بعض المساعدات للمقيم فى الربيع الماضى .

لقيت مقترحات هانيل تأييدا قويا من جانب السير جيمس كرناك حاكم بومباى بعد أن اطلع عليها من التقرير الذى بعث به اليه وقال : « انه يبدو ان انصاف الحلول قد تؤدى الى الفشل الذريع فاما أن نقف بكل ثقلنا الى جانب الحكام العرب فى تصديهم لاعتداءات خورشيد باشا أو ان نستسلم

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٣٩/٧/١٦ من روبين اسلام (وكيل شركة الهند الشرقية فى مسقط) الى هانيل ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٦/١٠ .

للسيطرة المصرية على الساحل العربى للخليج ، غير أن اوكلاند عارض هـذا الرأى وأشـار الى كرناك فى بداية شهر اغسطس بأن اتخـاذ اجـراءات للمحافظة على نفوذ بريطانيا على الساحل الغربى انمـا تتوقف على الخط السياسى الذى تسير عليه حكومة بريطانيا ازاء محمد على باشا وعلى نتائج مباحثات كامبل فى القاهرة واضاف اوكلاند :

بأن من الواضح أنه ليس فى وسع حكومة الهنـد أن تقدم على أى اجراءات من قبيل استعراض القوة البحرية فى الخليج لمسـاعدة الحكام العرب الذين يرغبون فى التصدى لخورشيد باشا بالطريقة المتاحة لهذه الحكومة ، وقد تؤدى الى نتائج حاسمة كانسحاب جيش خورشيد باشـا من المنطقة انسحابا تاما ، والتخلى عن النفوذ الذى حققه مؤخرا لتشجيع محمد على باشا كما اننا لا نستطيع أن نعتمد على السلوك المتقلب والمواقف الخادعة لكثير من هؤلاء الحكام والى تأييدهم للجهود التى نبذلها نحوهم . ان خورشيد باشا كما يبدو قد أصبح يمارس نفوذا كبيرا عليهم ، وفى الوقت الذى يستمر هؤلاء الحكام فى تخاذلهم فان محاولتنا لتشجيعهم على الحفاظ على استقلالهم سوف يتطلب منا حجما من القوة لتحقيقه ، الأمر الـذى لا يتفق مع الاعتبارات السياسية الراهنة التى تلتزم بهـا حكومة الهند فى الوقت الحاضر من هذه القضية .

كان احتلال خورشيد للبحرين يسبب خداعا شديدا لاوكلاند ومن ثم فقد رفض التفسيرات التى قدمها الشيخ عبد الله بن احمد لهذا الاحتـلال ويعتقد اوكلاند بأن الشيخ عبد الله بن احمد كغيره من شيوخ المنطقة ملزم تجاه الحكومة البريطانية بمقتضى معاهدة الصلح العامة المعقودة فى عام ١٨٢٠ وأن تعاونه مع خورشيد باشا يصبح تبعا لذلك خرقا لذلك الالتزام ، كما ينطبق هذا الراى على بقية حكام المنطقة كسلطان بن صـقر وخليفة بن شخبوط ، ويرى اوكلاند بأن الاجراء الوحيد الذى سوف يلزم هؤلاء الشيوخ بالتقيد بنصوص المعاهدة وعدم التمادى فى خضوعهم للمصريين هو الحصول منهم

على تعهد خطى بالاستمرار فى ذلك الالتزام مقـابل تقديم بعض المساعدات العسكرية اليهم والتى تمكنهم من الوقوف فى وجه المصريين والحفاظ على استقلالهم ، غير أن أوكلاند عارض رأى هانيل بتقديم الحماية للمقيم وقال ان هذا يتعارض مع الخطوط الأساسية التى تقوم عليها العلاقات البريطانية مع تلك القبائل العربية ، وهو عدم التدخل فى شؤونهم الاقليمية ولكنه على أى حال وافق من حيث المبدأ على تقديم الحماية البريطانية للمقيم ، وأحال مقترحات هانيل باستعراض القوة الى القـائد العام للأسطول البريطـانى بالهند الشرقية للنظر فيها ، وان كانت الشكوك قد ساورته فى احتمال الموافقة على هذا الاجراء فى القريب العاجل . أما توفير السفن لهذه الحملة فقـد كانت من اختصاص حكومة بومبـاى ، وأبدى أوكلاند موافقته على اقتراح هانيل بارسال أحد الطرادات البريطانية الى الخليج اذا استطاعت حكومة بومبـاى توفير هذا الطراد بالقيـام بدوريات بحرية لمنع تسلل الجمـاعات المسلحة الموالية لخورشيد باشا الى ساحل الصلح .

ويبدو أن اوكلاند فى هذا الخطاب كان يحاول التملص من الموضـوع لأنه كان يعلم علما اكيدا « .. كما أن خورشيد باشا فى انتظـار أن تأتيه التعليمات من القاهرة كذلك فانى انتظر التعليمات من لندن » .. وقد كتب هذا القول الى ماثيلاند فى شهر يوليو واضاف أوكلاند « بأن الموضوع برمته يرتبط بالسياسة المصرية والتركية والأوربية مثلما هو مرتبط بالسياسة الشرقية ، وأن المعلومات القليلة التى فى حوزتى لا تكفى للارسترشاد بهـا فى هذا الموضوع (١) غير انه لا يمكننا القاء اللوم على أوكلاند وذلك بسبب نقص الامكانيات التى كانت تحت تصرفه ، غير أن المبررات التى أبداها فى عدم اتخاذه أى اجراءات لاتبدو سليمة ، ولما كان يعتقد بأن الحل الوحيد هو انسحاب المصريين انسحابا تاما من الخليج فقد كان يتعين عليه أن يتخذ

---

(١) خطاب من اوكلاند الى ماثيلاند ١٨٣٩/٧/٢٩ .

الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الوضع فضلا عن انه كان يعلم تمام العلم أن حكام المنطقة كانوا مترددين وغير جادين فى مواجهة التوسع المصرى ، هذا بالاضافة الى أن خورشيد باشا كان له نفوذ واسع على أولئك الشيوخ ومع ذلك فان اوكلاند لم يتخذ أى اجراء للرد على ذلك النفوذ كما لم يكن اوكلاند موفقا فى احكامه على شيوخ الساحل ، وكان شيخا دبى وأم القوين قد رفضا استقبال سعد بن مطلق أو الترحيب به فى منطقتهم .

وان تصرفه على أساس مبدأ عدم التدخل ، والتدخل العسكرى بوجه خاص فى شؤون شبه الجزيرة العربية لم يكن واقعيا ، وصحيح أن هذا المبدأ كان معمولا به منذ عام ١٨٢١ غير ان اوكلاند قد صرف النظر عنه منذ بداية عام ١٨٣٩ عندما أقر الحملة البريطانية لاحتلال عدن حتى لا تقع فى ايدى المصريين ، وبالتالى فان الأوضاع فى شبه الجزيرة العربية فى تلك الفترة كانت تشبه الوضع فى عدن . ومنذ بداية دخول النفوذ البريطانى الى الخليج فقد ظل يواجه تحديات مستمرة من الخارج كما أن مركز خورشيد باشا بين القبائل قد نشأ بحكم الانتصارات العسكرية التى حققها وكان الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت انه رغم تفوق البريطانيين فى البحر الا أنهم لم يكونوا ندا للمصريين فى البر .

فى أول شهر أغسطس وصلت الى خرك أخبار عن اندحار الجيش التركى على يد ابراهيم باشا ، ثم أعقب ذلك وصول خبر عن وفاة السلطان العثمانى وانضمام الأسطول التركى لمحمد على باشا وخلال أيام قليلة كانت أخبار هذه التطورات قد وصلت الى منطقة الخليج السفلى ، غير ان سعد بن مطلق ورجاله كانوا قد غادروا منطقة الساحل الى نجد قبل وصول تلك الأخبار ، وقد أوفى سلطان بن صقر بوعده فأخرج نائب

الأخـــير من رأس الخيمة غير أنه وعده نسرا كما ذكر وكيل المثلية فى الشـــارقة ، وعده بتأييد القواسم له لو عاد الى المنطقة بقوات أكبر (١) ، وقد وافق نبأ انتصارات خورشيد باشـــا فى نجد وصـــول خبر تســـليم خورشيد باشا سلطة الحكم فى نجد لخالد بن سعود تنفيذا لأوامر صريحة وصلت خورشـــيد باشـــا من محمد على باشـــا (٢) ومن التفسيرات غير الصحيحة التى أضيفت على هـــذا الحادث هو أن خورشيد باشا كان ينوى الزحف على بغداد بعد اعادة تنظيم قواته هنـــاك ، وقد ضاعفت انتصارات المصريين فى ســـوريا ووفاة السلطان العثمانى من خطـــورة الوضع على بغداد ، ولم يعد هناك أدنى شك فى أن خورشيد يســـتطيع متى شاء احتلال العراق بكل سهولة خصوصا اذا جاءته مساعدات من جيش أحمد باشا فى الحجاز ومن قبائل المنتفك سكان المنطقة الســـفلى للعراق وحسب تقديرات هانيل كانت قوات خورشيد لا تزيد عن ٣٠٠ فرد خيال و ٣٥٠٠ فرد من النظاميين وغير النظـــاميين ونحو ٨ الى ١٠ مدافع ميدان يوجد أكثرها فى الثرمدة الواقعة فى منتصف الطـــريق بين المدينة

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى خطـــاب سرى رقم ١٠٣ مؤرخ ١٨٣٩/٩/١٠ من هانيـــل الى ويلوبى بتاريخ أول اغسطس ١٨٣٩ (رقم ٧٣ ، ٧٨ سرى الادارة السرية) ومجلد ١٦ مرفق للخطـــاب السرى رقـــم ١١١ مؤرخ ١٨٣٩/١٠/٤ من هانيـــل الى ريد بتاريخ ١٨٣٩/٨/٢٦ (رقم ٨٨ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٥ مرفق للخطـــاب السرى رقم ١٠٣ مؤرخ ١٨٣٩/٩/١٠ من هانيل الى ويلوبى بتاريخ ١٨٣٩/٧/٢٩ (رقم ٧١ الادارة السرية) انظر نفس الحلقات مجلد ١٤ ومرفق للخطاب السرى رقم ٩٢ مؤرخ ١٨٣٩/٧/٣١ من خورشيد باشا الى باغوص بك الموافق ١٨٣٩/٤/٨ ومرفق بخطاب كامبل الى ويلوبى فى ١٨٣٩/٦/١٦ .

وعنزة ، أما زميله أحمد باشا فقد كان لديه جيش قوامه ٤٠٠٠ مقـــاتل في المدينة وان اندماج هاتين القوتين في جيش واحد سوف يمكن خورشيد من الزحف على العراق (١) .".

كان كامبل يعتقد بأن محمد على لم يتراجع عن العهد الذى قطعه على نفسه في شهر يوليو بالتحرك الى البصرة وبغداد ، كما كان يعتقد بأن خورشيد باشا ، المعروف لديهم معرفة وثيقة كما ذكر في رسالته وبأنه كان يكن له كل التقدير والاحترام، بأنه سوف يعصى أوامر محمد على باشا وبالاضافة الى ذلك فان ابراهيم باشا بعد الهزيمة التى منى بها مع الأتراك قد انسحب الى الضفة الغربية للفرات الأمر الذى لا يدل على أنه ينوى القيام بأى عمليات عسكرية ضد العراق (٢) .

ويبدو أن آراء كامبل بوصول خطاب خورشيد باشا الى هانيل في نهاية اغسطس والذى أكد فيه القائد المصرى بأنه لاينوى التحرك من قاعدته في الثرمدة مالم تصله أوامر من مصر بذلك . وقد أبلغ المبعوث الذى حمل خطاب خورشيد الى هانيل أبلغ هذا الأخير بأن سعد بن مطلق قد توجه الى معسكر خورشيد بعد نزوله في العقير مباشرة الأمر الذى استنتج منه هانيل احتمال تحركات جديدة يقوم بها المصريون ضد البريمى (٣) .

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٥ مرفق للخطـاب السرى رقم ١٠٣ مؤرخ ١٨٣٩/٩/١٠ من هانيـــل الى ويلوبى ١٨٣٩/٨/١ (رقم ٧٣ الادارة السرية) ومجـلد ١٦ مرفق للخطـــاب السرى ١١١ مؤرخ ١٨٣٩/١٠/٤ (رقم ٧٢ الادارة السرية) .

(٢) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٦ مرفق للخطـاب السرى ١١١ مؤرخ ١٨٣٩/١٠/٤ من كامبل الى ريد ١٨٣٩/٨/٢٧ .

(٣) نفس الحلقات والمجلد والمجموعة من هانيـل الى ريد ١٨٣٩/٨/٢٨ (رقم ٨٩ الادارة السرية) ــ ومرفق به خطاب خورشيد باشا الى هانيـل المؤرخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٧/٢٩ .

وقد عزز هذا الاستنتاج وصول أخبـــار من ساحل القرصنة تفيد بأن خليفة بن شخبوط حــاكم أبو ظبى قد قام بهجوم في أواخر يوليو على قــلاع البريمى لاحتــلالها • وفى نفس الوقت تمكن وكيــل المثلية البريطـانية فى الشـــارقة من الاســتيلاء على بعض الرســائل التي كان قد بعث بهــا كل من خورشيد باشا وخالد بن سعود الى سعد بن مطلق وسلطان بن صقر ، وبعث بها الى هانيل ، الأمر الذى يتضح منه بأن هدف خورشيد باشا من ايفاد سعد بن مطلق الى الشارقة هو لتوطيد نفوذه فى منطقة الساحل ، وقد حدا هـذا بهانيل الى تحذير خورشيد باشا بأن الحكومة البريطانية لن تحتمل تدخله بعد الآن فى شئون القبائل الساحلية ، وأن على خليفة بن شخبوط أن يعلم بأنه لا يمكنه التحلل من التزامه بمقتضى المعاهدة بهذه السهولة • وقد تقدم المقيم بمقترحات الى حكومة بومباى يطالبها بتوجيه تحذير الى شيخ بنى ياس بأن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتدمير سفنهم وتحصيناتهم اذا لم يتوقف عن الاعتداء على النعيم أو يعوضهم عن الاضرار التي لحقت بهم من جــراء الاعتداء على منطقتهم • وقد انتهز هانيــل الفرصة فنبه رؤساءه الى المقترحات التى سبق أن بعث بها اليه فى نهاية شهر يونيه بوجوب مرابطة احــــدى السفن البريطانية بالقرب من ساحل القطيف وتوجيه تحذير الى الوالى المصرى هناك بعدم ارسال أى سفن تحمل أسلحة الى منطقة الساحل (١) •

لم يبين اوكلاند مقترحات هانيل التى صيغت بلهجة شديدة فحسب • وانما طلب الى ميثلاند القيـــام بعملية الاستعراض لقوة بريطانيا كاجراء له

---

(١) نفس المصدر من هانيل الى ريد بتـــاريخ ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ اغسطس ١٨٣٩ (رقم ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١)الادارة السرية وانظر اتضا نفس المصدر مجلد ١٥ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٣ مؤرخ ١٠/٦/١٨٦٦ من هنيــل الى ويلوبى ١٨٣٩/٧/٣١ رقم ٧٢ سرى •

اهميته وقد قام هذا القائد البرى بتنفيذ ما طلب اليه بأقصى الحسم والسرعة الممكنة، فقد غادر قاعدة ترنكومالى فى أواخر سبتمبر الى مدراس للتموين من هناك ، ثم أبحر مسرعا الى بومباى التى وصلها يوم ٣ نوفمبر ، ترافقه السفن الحربية الملكية ويلسلى ولارن والجرين ، الا أنه قبل مغادرته اضطر الى الانتظار فى بومباى ريثما تصله تعليمات من انجلترا بشأن الوضع فى الصين، وعند وصول تلك التعليمات وجد نفسه مضطرا الى الابحار على الفور الى الشرق الأقصى (١) وبسفر القائد الى الشرق الأقصى تلاشى كل أمل فى توفير جانب من القوة البحرية البريطانية للعمل فى الخليج . كما كانت السلطات الهندية فى النصف الثانى من سنة ١٨٣٩ تعانى من مشكلة أخرى ، هى حالة الوحدة البحرية المرابطة فى الخليج. ففى أواخر سبتمبر أبلغ الكومندور بركس القائد المسئول عن هذه الوحدة هانيل بأن السفينتين اللتين تحت قيادته لم تعودا تصلحان للأعمال المنوط بها ، والتى تتطلب مالا يقل عن أربع سفن شراعية وباخرة واحدة (أو سفينتان شراعيتان وباخرتان) تقوم احداهما بحراسة القاعدة فى خرك والأخرى لأعمال المراقبة فى بوشهر والثالثة للقيام بدوريات على ساحل القرصنة تمتد شمالا حتى الكويت ، وهذه العملية تستغرق مالا يقل عن شهر ، وبالاضافة الى حامية للاشراف على المواصلات مع بومباى . كما أشار بركس الى احتمال أن تطرأ ظروف فى منطقة الخليج العليا أو السفلى مما يتطلب وجود طرادين أو ثلاثة معا . غير ان حكومة

---

(١) من سجلات الرسائل السرية لحكومة بومباى المجلد العاشر رقم (١) من الحاكم الى اللجنة السرية فى ١٠/٢٦ ، ١٨٣٩/١١/٢٨ (قما ١١٨ ، ١٢٧ سرى) انظر أيضا خطاب رقم ١/٢٢٠ من ميشلاند الى وود فى ١٨٣٩/٩/١٥ (ورقم ١١٠) ومرفقات حكومة بومباى السرية مجلد ١٨ خطاب سرى رقم ١١٣ مؤرخ ١٨٣٩/١٠/٥ من مدوك الى ريد شميلا ١٨٣٩/٩/١٦ .

بومباى لم تفعل شــيئا لسـد العجز الذى يعانى منه أسـطول الخليج ٠ أما الباخرة هيوليدس التى كانت تقوم بأعمال الدورية فى الخليج خلال يوليو فقد تقرر سحبها لكى تستأنف عمليات نقل البريد الصحراوى الى السويس ، وكانت السفينة الوحيدة الموجودة يومئذ فى بومبـاى هى السفينة الفنستون ولكنها كانت تجرى عليهـا بعض الاصلاحات ولم تكن جاهزة للعمـل فورا ، ولحسن حظ هانيل لم يظهر خورشيد باشا أى دليل خـلال شهر سبتمبر لاستئناف عملياته العسكرية فى شرق شبه الجزيرة٠ وكان خورشـيد قد استاء من قيام وكيل المثلية بطرد سعد ابن مطلق من ساحل القراصنة ومن امتثال خليفه لمطالب هانيل وقام بدفع تعويضات الى النعيم عن الاضرار التى لحقت بهم بعد أن اتضح لهانيل بأنهم هم الذين اضطروه الى مهاجمتهم ٠ وقد رد خورشيد على هذه الاجراءات بارسال قوة من القطيف للاغارة على الفرع الشمالى للنعيم فى قطر ، وذلك فى شهر سبتمبر تذرعا برفض النعيم دفع الزكاة المقررة عليهم عن طريق عبد الله بن احمد شيخ البحرين ٠ ولقد قـام المصريون باتلاف مزارع النعيم ، ولم ينسحبوا الا بعـد أن راجت اشاعة عن مقتل حاكم القطيف فى أوائل شهر أكتوبر (١) وفى ٢٧ أكتوبر وصل يوسف ارتون طبيب خورشيد باشا الى خرك برسالة من خورشيد باشا الى هانيـل ولم يتطرق فى الرسالة الى ابعاد سعد بن مطلق من منطقة الساحل وانمـا تركزت رسالته على البريمى التى ادعى أنهـا هى الأخرى تابعة لآل سـعود وبالتالى لمحمد على باشا (٢) ٠

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٧ وخطاب سرى رقم ١٣٣ فى ١٨٣٩/١٢/٢٤ من هانيل الى السكرتير الأول — بالوكالة بومبـاى فى ٢٦ ، ١٨٣٩/١٠/٢٧ (رقم ١٠٩ ألف و ١١٠ سرى) ٠

(٢) نفس المصدر من هانيل الى رين ١٨٣٩/١٠/٢٨ رقم (١١١ سرى) ومرفق معه خطاب خورشيد باشا الى هانيـل المؤرخ ١٦ رجب ٢٥٥ الموافق ١٨٣٩/٩/١٥ ٠

ان الأهمية المتزايدة للبريمى من التطورات التى كانت تأخذ مجراها فى الخليج يومئذ قد اقنعت هانيل بأنه يتعين أن يكون لديه المام بشئون المنطقة . فلم يقم أى أوروبى بزيارة البريمى اطلاقا ، كما كانت المعلومات عنها قليلة فى أرشيف المثلية . وفى منتصف نوفمبر طلب هانيـــل من الكابتن اتكنسن هامرتدن من قوات مشاة بومباى الذى كان قائدا للكتيبة الميدانية فى خرك بالابحار الى الشارقة ومنها الى البريمى (١) بينما استقل هانيل نفس الباخرة الى مسقط ، وذلك للتعرف على ما أعلن ان السيد سعيد يقوم به وقد عاد لتوه من زنجبار لمساعدة حكام الحدود العمانية ضد المصريين . وفى لقائهمـا ذكر السيد سعيد لهانيل انه لا يعتقد فى امكانه القيام بأى عمل لوقف تقـدم خورشيد باشا بالقوات القبلية الموجودة أو بالقوات التى يمكن أن يساهم بهـا السيد سعيد ، وبالتالى فهو ليس فى حاجة الى الأسلحة وغيرها من معدات الحرب التى عرض هانيل تقديمها لتسليح تلك القوات ، كما ذكر أنه لا جدوى من محاولة توحيد القبائل ضـد خورشيد باشا الا أنهم يتقيدون بالتزامهم . وعندما ذكر له هانيـــل بأن نعيم البريمى قد صمدوا لخورشيد باشا أجاب السيد سعيد بأن للنعيم وضعا خاصا لأنهم عانوا كثيرا من اضطهاد سعد بن مطلق لهم فى الماضى ويعتقد هانيل أن رغبة السيد سعيد عن تقديم المساعدة . وهو نفس الموقف الذى سبق ان اتخذه كل من نجله وابن أخية ، انما يعود الى غيرته من حمود بن عزان والى صحار .

لقد كان النزاع بين السيد سعيد والسيد حمود خطيرا بحيث بات يشكل خطرا على كيان السلطنة نفسها فى تلك الفترة الدقيقة من تاريخ المنطقة على حد تعبير هانيل الذى رأى أن يقوم بمحاولة لراب الصدع بينهما . وقد وفق فى مسعاه هـــذا وتم عقد اتفاق بينهما يوم ٢٣ ديسمبر يحقق سلاما دائما بين

---

(١) اعيد نشر المعاهدة فى كتاب « المعاهدات » تأليف ايتشيسون .

الزعيمين وحدهما وبين رعاياهم (١) وبطبيعة الحال لم يكن فى مقدور هانيل أن يتنبأ الى متى سيدوم ذلك السلم بينهمـــا ، غير أن الأمل كان يحـــدوه بأن يستمر الالتزام بالاتفاق حتى تنتهى الأزمة المصرية البريطانية • أما فيمـــا يختص بالهدف الأساسى من زيارة هانيل للسلطنة وهو اقنـــاع السيد سعيد باتخاذ موقف أشد ضد أطماع خورشيد فقد كان نجاحه ضئيلا ، فقد أصر السيد سعيد على القول بأن الجهة القـــادرة على ردع خورشيد باشا هى بريطانيا وحدها • وان أفضل وسيلة أمامها لتحقيق ذلك هى احتلال البحرين وارسال فصـــيلة من الجنود للمرابطة فى واحة البريمى • وعندما ذكر له خورشيد عدم وجود تفكير فى اتخاذ أى من الاجراءين ابدى السيد سعيد دهشته وقال بأنه لابد من احتلال البحرين فان لم يقم البريطانيون بذلك فانه سوف يتولى هذا الأمر بنفسه (٢) •

ان التناقض بين اصرار الســـيد سعيد على احتـــلال البحرين وعدم اهتمامه بأمن عمان يبدو مثيرا للاهتمام أكثر مما يبدو مثيرا للدهشة . فمنذ ثلاثين عاما والسيد سعيد يحاول الاستيلاء على البحرين ولأنه فشـــل فى مشروعه هذا أكثر من مرة فقد اضطره ذلك الفشل الى الاعتكاف فى زنجبار وتكريس وقته لممتلكاته فى أفريقيا الشرقية • وأيا كانت دوافع السيد سعيد فى محاولاته لاحتلال البحرين فان هانيل لم يشأ ان يرفض هذه الفكرة من حيث المبدأ • وكما شرح فى تقريره لحكومة بومباى عن اجتماعه بالسيد سعيد

---

(١) اعيد نشر هـــذا الاتفاق فى كتاب « المعاهدات » تأليف اتشيسون ص ٨٧ — ٨٩ •

مرفقات الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٧ خطـــاب سرى رقم ١٣٥ مؤرخ ١٨٣٩/١٢/٣١ من هانيل الى ريد ١٨٣٩/١٢/١٠ (رقم ١١٧ الادارة السرية) •

فقد كان احتلال البحرين ليس اجراء هاما فحسب وانما سيضمن للحكومة البريطانية نفوذا اكبر فى سياسات الخليج. واذا أضفنا الى ذلك فكرة احتلال البريمى فان هذا الاجراء سوف يكون كفيلا بوضع حد لنشاط خورشيد باشا فى المنطقة . أما اذا اعتبر الاستيلاء على البحرين من جانب بريطانيا قضية غير واردة فانه يمكنها ان تقدم مساعدات الى السيد سعيد للاستيلاء على الجزيرة بدلا منها . ورغم ذلك فان هانيل نفسه لم يكن مقتنعا بهذه الفكرة كل الاقتناع ، فقد كانت الشكوك تساوره حول سلامة العلاقة التى تربط بريطانيا بحكومة مسقط ، ولم يكن نشاط اولئك الذين كانوا ينحون باللائمة على فتور تلك العلاقة فى الأعوام الأخيرة .. اننى لا أتصور أن هذا الموضوع من الموضوعات الهامة لأن تلك العلاقة الحميمة التى تربطنا بحكومة مسقط كانت كما برهنت الأحداث مصدر ازعاج لنا ، لأنها كانت تؤدى الى توريط بريطانيا فى هذه المشاكل .

غادر هانيل مسقط فى الأسبوع الأخير من ديسمبر متوجها الى الشارقة، وعند وصوله اليها فى السادس من يناير ١٨٤٠ علم هناك بأن الكابتن هامرتون لم يتمكن من الدخول الى المنطقة بسبب موقف سلطان بن صقر حاكم الشارقة . وعند وصوله كانت الاشاعات تملأ جو المنطقة عن قرب قدوم المصريين وانهيار النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وانحياز الفرنسيين الى صف محمد على باشا . كما كانت لهجة سلطان بن صقر حين اجتمع به شديدة . كذلك فان المبعوث الذى أوفده هامرتون بخطاب الى شيوخ النعيم فى البريمى قد تعرض للاعتداء من جانب البدو الموالين لحاكم الشارقة، ولما تعذر على هانيل الوصول الى واحة البريمى قرر شيوخ النعيم التوجه اليه بأنفسهم فى النصف الأخير من شهر ديسمبر ومقابلته فى عجمان التى كان يحكمها شيخ من اقاربهم وعندما علموا أن هانيل سيصل فى الأسبوع الأول من شهر يناير فقد فضلوا البقاء هناك حتى يصل ويجتمعوا به شخصيا (١) .

---

(١) المداولات السرية لحكومة بومباى مجلد رقم ١٣٢ محادثة بتاريخ ١٨٤٠/٤/٢ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤٠/١/٣٠ ومرفق به تقرير هامرتسونى.

استقبل هانيل حكام المنطقة بعد وصوله الى عجمان مباشرة وقد أشاد بهم المقيم على حسين موقفهم من أطماع خورشيد باشا ونائبه وسعد بن مطلق ولكنه أوضح لهم بأن الحكومة البريطانية فى الوقت الذى لا تنوى التدخل فى شئون الجزيرة أو فرض أى نوع من الحماية على القبـــائل التى لا تستطيع الدفاع عن نفسها فان بريطانيا يهمها جدا أن تتوحد قبائل المنطقة ضد الخطر المصرى ولهذه الأسباب فانه يأمل أن يرى نهاية للخلاف بين النعيم وجيرانهم الظواهر سكان البريمى لأن استمرار هذا الخلاف يعرض أمن الواحة للخطر ، وقد استجاب له النعيم فوافقوا على عقد حلف دفاعى بينهم وبين الظواهر ضد المصريين بشرط اقناع خليفة بن شخبوط بالكف عن التهديد بالهجوم عليهم ، وبعد مناقشة الموضوع مع شيوخ الظواهر الذين جاءوا للاجتماع بهانيل نجح المقيم فى عقد معاهدة دفاعية بين القبيلتين ضد الخطر المشترك وقد قدم هانيل الى كل من القبيلتين بعض الأموال والذخيرة وقبل أن يغادر عجمان أجــرى الترتيبات اللازمة لزيارة همرتون للبريمى تحت حماية قبائل النعيم (١) .

لم يغادر همرتون الشارقة الى البريمى قبل ٢١ من يناير بسبب موقف سلطان بن صقر ، ولم يتمكن من الوصول الى الواحة قبل أربعة أيام ، وبذلك كان أول أوربى تطأ قدمه هذه المنطقة وقد وجد همرتون أن البريمى مساحتها واسعة ، وفى حالة يرثى لها من التهدم ، فقد كان السور الذى يحيط بالبلدة مجرد أنقاض (٢) وكان ارتفـــاع القلعة الرئيسية المطلة على البلدة من الجهة

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٩ مرفق للخطاب السرى رقم ١١٠ فى ١٨٤٠/٢/٢٨ من هانيـــل الى ويلوبى ١٨٤٠/١/١٢ (رقم ٢ الادارة السرية) .

(٢) المحادثات السرية لبومباى مجلد ١٣ محـــادثة بتاريخ ١٨٤٠/٥/٢٥ خطاب من همرتون الى هانيل ١٨٤٠/٣/٢٧ .

الجنوبية يبلغ ١٥٠ قدما ويحيط به اسوار يبلغ علوها ١٤ قدما ومن خمسة الى ستة أقدام عند القاعدة ومن ١½ الى ٢ قدم عند القمة وكانت تحيط بالقلعة بروج مستديرة يبلغ ارتفاعها من ٨ الى ١٢ قدما من قدم الأسوار بالاضافة الى سور آخر يبلغ ارتفاعه من ٥ الى ٦ أقدام ويحيط بالقلعة بمسافة تبلغ نحو ٣٠ قدما وخلف الحائط الخارجي للقلعة يوجد خندق عرضه نحو ٢٤ قدما ولهذا أطلق على هذه القلعة (قصر الخندق) وكانت على حد رأى همرتون فى حالة يرثى لها من القدم والاندثار ، ولا يمكن أن تصمد لأى هجوم بالمدافع ولو لساعة واحدة ، وكل ما فيها من الأسلحة عدد من المدافع القديمة ، ولكنها كانت تعتبر بمقاييس أهل المنطقة من القلاع الحصينة . ويعتقد همرتون بأنه يمكن للقلعة أن تصمد ضد عدو ليس لديه مدافع والى الشمال الغربى وعلى بعد ٣٠٠ ياردة كانت توجد قلعة أخرى لحماية قرية جماسة ، وكانت هذه القلعة مربعة الشكل وقطرها ١٢٥ قدما تحيط بها الأبراج من جميع الجهات والأسوار التى يصل ارتفاعها من ١٥ الى ١٦ قدما ، وهى بسمك ٥ أقدام عند القاعدة وقدم ونصف عند القمة والمدافع المسلحة بها القلعة غير مغطاة ولا أحد يعرف شيئا عن تاريخها .... ويتم اطلاق تلك المدافع بوضع صخرة أو قطعة من الخشب لرفع زناد المدافع عن الأرض وليس لهذه المدافع قذائف ولكن شيوخ المنطقة عثروا على بعض الأحجار المستديرة وكتل الحديد وذلك عندما جاء سعد بن مطلق الى الشارقة فى العام الماضى . ويقال ان مطلق المطيرى والد سعد ابن مطلق هو الذى بنى تلك القلعتين عندما كان نائبا للأمير فى واحة البريمى فيما بين عام ١٨٠٨ — ١٨١٣ (١) ، وكانت القلعة

---

(١) محادثات حكومة بومباى السرية مجلد ١٣٥ محادثة بتاريخ ١٨٤٠/٥/٢٠ خطاب من همرتون الى هانيل بتاريخ ١٨٤٠/٥/٢٧ وقد يكون من المحتمل جدا أن تكون قلعة رأس الخندق قد بنيت قبل ذلك التاريخ ولكن ربما اعيد بناؤها فى عهد مطلق .

والبريمى نفسها تخضعان لمحمد بن عبد الله ، بينما تخضع منطقة حماسة لحكم أحمد بن سرور ، وكان كلاهما من شيوخ آل بوشامس المتفرعين من النعيم . أما منطقة النعيم فكان شيخها على بن حمودة من فرع آل بوخريبان وكان مقره فى السيئية ويبعد عن الواحة بضعة أميال جنوبا ، وقد ذكرها همرتون فى تقريره ، بأن عدد قبيلة النعيم قد تناقص وأنهم اندمجوا فى القبائل العمانية . وكان تعداد قبيلة بوشامس نحو ٤٠٠٠ شخص بينما انخفض التعداد حاليا الى ٨٠٠ نفر ، وقد عرف همرتون بأن كافة التقسيمات القبلية للنعيم كان لا يمكنها أن تعبىء اكثر من ٢٦٥ مقاتلا (١) .

غادر همرتون البريمى فى ٢٨ يناير برفقة محمد بن عبد الله وشقيقه وحرس مكون من خمسة أفراد ، وكانت وجهتهم صحار على ساحل الباطنة ليستقل من هناك الطراد . ولكنه شاهد فى وادى الجزى وهو فى طريقه الى صحار مدفعا عيار ١٨ وكان ذلك فى منطقة تسمى برج الشجيرة . وعندما سأل عن ذلك الموقع أخبروه بان السيد سعيد كان قد أرسله الى قلعة البريمى ، غير أنه تعذر سحبه الى ابعد من برج الشجيرة ، ولم يتمكن همرتون من معرفة التاريخ الذى أرسل فيه ذلك المدفع . وصل همرتون الى صحار يوم ٣٠ يناير وقد قال عند وصوله معلقا على رحلته « بأننى لو كنت وحشا من نوع لا يوجد له مثيل لما أثرت من الفضول بين أهل المنطقة ما أثرته . فقد تقاطر الناس لمشاهدة الرجل الانجليزى الذى زار البريمى (٢) .

---

(١) نفس المصدر والفرع الثالث من قبيلة النعيم هو الخواطر .

(٢) نفس المصدر ويوجد ملخص لتقرير همرتون (من مخابرات حكومة بومباى مجلد ٢٤) .

أثارت زيارة هانيل الى منطقة الساحل ومسقط والجولة الاستطلاعية التى قام بها همرتون لواحة البريمى عددا من القضايا التى كان يتوجب على حكومة الهند اتخاذ قرار بشأنها ، وعلى رأس تلك القضايا احتمال قيام بريطانيا باحتلال البحرين ، وتدعيم وسائل الدفاع عن واحة البريمى ، ثم العمل على حماية عمان من تعرضها لغزو المصريين ، ومما زاد الطين بلة هو وصول تقرير من ادمونز المقيم البريطانى بالوكالة بأن سفينة شراعية يعتقد أنها كويتية الجنسية قد دخلت مياه الخليج من البحر الأحمر وانها تتجه الى القطيف بحمولة من الأسلحة الحربية لخورشيد باشا ، وكان ادمونز يريد أن يعرف ما اذا كان يتعين عليه حجز السفينة وما اذا كان وصول الأسلحة والمواد الحربية الى المصريين عن طريق البحر يتوجب اتخاذ اجراء أو تدخل فى الأمر وكان من رأى كرناك بأنه طالما بقيت العلاقة بين مصر وبريطانيا علاقة طبيعية فلا مبرر للتدخل ، غير أن السلطة الحقيقية القادرة على البت فى ذلك الموضوع هو الحاكم العام للهند نفسه (١) ، غير ان الحاكم لم يتمكن من اتخاذ أى قرار فى هذه المشكلة عندما عرضت عليه ، وفى شهر فبراير ١٨٤٠ كتب الحاكم العام رسالة الى بالمرستون جاء فيها : « اننى حتى الآن لم أفهم بوضوح اتجاهات السياسة المصرية وكنت اتصور أن تصفية هذه المشكلة تقع فى اختصاصكم وأرى على أى حال أنه طالما ظلت لهجة حكام القاهرة معتدلة فيما يتعلق بتحركات خورشيد باشا فى منطقة الخليج فانه لايبدو أن هذا القائد سوف يتراجع عن خطته فى توسيع نفوذه فى تلك المنطقة وأنه من المحتمل سواء بكثير من الجهد او بقليل منه أن يمتد نفوذ هذا القائد اكثر ، كما سيزداد مركزه قوة فى هذه المناطق ، وهكذا ففى الوقت الذى

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٨ مرفق للخطاب السرى رقم ١٣٣ المؤرخ ٢٤/١٢/١٨٣٩ من ادمونز الى ويلوبى ٢٣/١١/١٨٣٩ (رقم ١٢٠ الادارة السرية) ومن ويلوبى الى المقيم ٢٦/١٢/١٨٣٩ (رقم ١٨٤٢ الادارة السرية) .

يتصاعد نفوذ محمد على باشا يزداد موقف حكام هذه المناطق ضعفا ٠ وحتى اذا افترضنا ان الوالى سوف يواصل سياسته هذه فانى أحبذ احتلال البحرين لأنها حسب معلوماتى منطقة غير صحية وكبيرة المساحة الى درجة يتعذر الدفاع عنها بقوات محدودة ، والواقع أنى لا أعرف وسيلة من الوسائل يمكننا ان نحصل بها على قاعدة مناسبة فى الخليج تسمح لنا بالانطلاق منها بصورة فعالة بدلا من الارتباط بأحلاف دفاعية أو هجومية مع سلطان مسقط، غير أن احتلال البحرين سيكون خطوة على جانب كبير من الخطورة وليس من الحكمة تنفيذها قبل تقييم نتائجها الخطيرة (١) ٠

وكان اوكلاند قد أعرب عن نفس هذه الآراء في الشهر السابق عندما ذكر له بأن الحكومة البريطانية هى التىعليها انتقرر السياسة التىنسير عليها ازاء القوات المصرية فى منطقة الخليج وان حكومته حتى ذلك الحين لم تزوده بتعليمات محددة حول هذا الموضوع (٢) وبالتالى كما يري اوكلاند فمن الأفضل تجنب أى صدام مع المصريين خصوصا وان محمد على باشا نفسه يفضل الوسائل السلمية على أن نحتفظ فى الوقت نفسه بتصميمنا على التصدى لخورشيد باشا ، وذلك عن طريق القيام بعملية استعراض لقوتنا البحرية

---

(١) خطاب من اوكلاند الى بالمرستون كلكتا فى ١٨٤٠/٢/١٦ ٠

(٢) فى شهر يوليو ١٨٣٩ صدرت بالفعل تعليمات محددة من هوب هاوس وقد جاء فيها : « اننا نترك لك اتخاذ القرار الذى تراه فى هذا الشأن مع اجراء التنسيق مع القائد العام لاسطول صاحب الجلالة وذلك فى حدود الامكانيات التى تحت تصرفك بطريقة تضمن المحافظة على استقلال حكام السواحل العربية للخليج (وزارة الهند مسودات مجلس الادارة — من التقارير السرية المرسلة للهند مجلد ١٠ مسودة الى الحاكم العام للهند بتاريخ ١٨٣٩/٧/١ (سرى جدا) ٠

كما ينبغى على حاكم بومباى بأن يخطر الجهات المعنية فى الحكومة البريطانية عن عدد السفن التى يمكن أن يساهم بها من ضمن الاسطول الهندى وعن مطالبه من الحكومة البريطانية لانجاح هذه الخطة ، اما تزويد سلطان مسقط وشيوخ الساحل بالأسلحة وتوفير الحماية البحرية لهم فأمر لا يمكن تنفيذه الا فى حالة قيام خورشيد باشا بتوغل سريع فى جنوب شبه الجزيرة ، وحتى فى هـذه الحالة فان اوكلاند لم يكن يوافق على اعارة الضباط البريطانيين لسلطان مسقط لتدريب الجيش العمانى ، كما طرحت بعض الجهات ، الابعد التعرف على امكانية السلطان ومدى الخطر الذى يواجهه فى هذه الناحية : « .. وربما كانت الخطوة الأولى لاستعادة النفوذ البريطانى على سواحل الخليج والتصدى بشكل فعال لاعتداء المصريين على تلك المناطق هو تعيين ممثل بريطانى فى سلطنة مسقط وتخويله صلاحيات وسع مع اشراف الكابتن هانيل على شئوننا السياسية هناك (١) .

أما فيما يختص بالنعيم فلم يكن مطلوبا من اوكلاند بأن يفعل أكثر مما فعل فلقد كان فى الواقع يشعر بحرج كبير بشأن التعهد الذى قطعه هانيل لمبعوث قبيلة النعيم فى شهر يوليو العام الماضى عند اجتماعه به فى الشارقة بحماية حكام الساحل وذلك حتى لا يأخذه النعيم كتعهد رسمى ، ولهذا فقد شعر بالارتياح عندما أوضح لهم خلال اجتماعه بزعمائهم فى عجمان فى شهر يناير بأن الحكومة البريطانية لم تتعهد بحمايتهم وانما كان هدفها التعاون معهم لمقاومة التوسع المصرى فى شبه الجزيرة (٢) أما بالنسبة للبحرين فقد كان

---

(١) مرفقات لخطابات حكومة بومباى السرية مجلد ١٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٥ فى ١٨٤٠/١/٣١ من مادوك الى ويلوبى ١٨٤٠/١/١٣ .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٥ فى ١٨٤٠/١/٣١ من مادوك الى ويلوبى بتاريخ ١٨٤٠/١/١٣ ومجلد ٢٠ خطاب سرى رقم ١٥ بتاريخ ١٨٤٠/٣/٣١ من هانيل الى ويلوبى فى ١٨٤٠/٢/١ (رقم ٩ الادارة السرية) .

هانيـــل يرى بأن الشيخ عبد الله بن أحمـد قد قضى بتصرفاته على علاقة الصداقة التى تربطه بالحكومة البريطانية غير أن اوكلاند لم يوافق على تأييد سـلطان مسـقط فى الهجوم على البحرين خوفا من التورط فى حرب مـع المصريين . وأخيرا فقد كان اوكلاند متفقا مع كرناك بأنه طالما ظلت العلاقة الطبيعية مستمرة بين مصر وبريطانيا فلا مبرر للتدخل فى موضوع ارسال الأسلحة الى الجيش المصرى وان كان يرى وفقا لاتفاقية السلم البحرى للخليج أنه من حق بريطانيا بأن تطالب السلطات المصرية فى شبه الجزيرة بتفسيرات عن تحركات السفن والعتاد فى مياه الخليج، وفى الوقت الذى كان الحاكم العام يناقش هذا الاقتراح كان هانيل قد قطع شوطا فى فرض حصـار على نقل الأسلحة الى خورشيد باشا عن طريق البحر وذلك بموجب تفويض اوكلاند له فى شهر سبتمبر بمنع نقل الجنود والأسلحة من الاحساء الى ساحل الامارات، ففى يوم ٢٧ فبراير بعث هانيل برسالة الى الحاكم المصرى فى القطيف يحذره من أى محاولة للتسلل الى عمان عبر المنطقة لأن الأسطول البريطانى سـوف يقوم بمنعها . ولقى هذا الاجراء تأييد كارناك (١) كما سبق أن وافق هوب هاوس فى البداية على مثل هذه الاجراءات (٢) وعندما أدركت حكومة بومباى أن ذلك التحذير قد يفسر كتعهد بريطـانى لمقاومة أى غزو عسكرى لأراضى عمان (٣) . بعث بخطاب عاجل الى كرناك يلفت نظره فيه الى أن اجراء كهذا

---

(١) مرفق لخطابات حكومة بومباى السرية مجلد ٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٥ فى ١٨٤٠/٣/٣١ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤٠/٢/٨ (رقم ١٤ سرى) .

(٢) نفس المصدر خطاب سرى رقم مؤرخ ١٨٤٠/٤/١٧ من مادوك الى الى ويلوبى ١٨٤٠/٢/٨ (رقم سرى ٥٦٧) .

(٣) ملحوظة هوب هاوس على خطاب هانيل تقول : « قل اننا نؤيد هذا الاجراء بالنيابة عن المقيم » .

سوف يكون بمثابة عمليات عسكرية لا يقرها القانون والتى سبق للمسئولين البريطانيين أن عارضوها (١) لكن هانيل اضطر آخر الأمر الى توضيح نقطة كانت واضحة منذ البداية ، وهى ان رسالته الى الحاكم المصرى للقطيف لم تكن ترجى الى أكثر من ابلاغ روح التعليمات التى كان قد تلقاها من الحاكم العام فى سبتمبر الماضى وأنها تمس ساحل الامارات وليس سلطنة مسقط · وقد وجد كثيرا من الصعوبة كى يفهم بأن الاجراء الذى اتخذه قابل لأن يفسر بكونه تعهدا من بريطانيا بالدفاع عن عمان (٢) ·

فى الوقت الذى أوقف خورشيد نشاطاته العسكرية فى نجد فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٣٩ لم يبد بالمرستون أى اهتمام بهذا الموضوع · فقد كانت جهوده منصبة على الوصول الى صيغة وفاق مع روسيا والنمسا بشأن الخطوات التى يتعين اتخاذها فيما لو قام الوالى بشن هجوم على تركيا ·

وعلى أى حال فان تخوف بالمرستون من نوايا محمد على فى منطقة الخليج لم تهدأ · فقد تجددت تلك المخاوف غداة تلقى بالمرستون فى شهر فبراير تقريرا من ادمونز حول موضوع نقل الامدادات العسكرية الى خورشيد عن طريق البحر بالاضافة الى تقرير آخر بعث به ادمونز فى شهر ديسمبر وذكر فيه أن الأوامر الأخيرة التى تلقاها خورشيد باشا من محمد على تحثه على مواصلة الزحف حتى سلطنة عمان . ويؤكد هذان التقريران، بالاضافة الى استمرار احتلال خورشيد باشا للقطيف والعقير وسيحات ، أن محمد على باشا لم يلتزم اطلاقا بتأكيداته على أنه لا ينوى توطيد أقدامه فى الخليج · وكان محمد

---

(١) مسودات المجلس ـ مسودة مرفوعة الى حاكم بومباى ١٨٤٠/٧/٤ ·

(٢) مرفقات لرسائل حكومة بومباى السرية مجلد ٢٦ خطاب سرى رقم٧ مؤرخ ١٨٤٠/١/٣١ من هانيل الى ريد ١٨٤٠/١٢/٢ (سرى رقم ١١٤) ·

على قد أدلى بهذه التأكيدات الى الكولونيل جى٠ال هودجز القنصل البريطانى العام فى القاهرة وذلك يوم ١٢ فبراير (١) ٠ وفى أواخر فبراير ذكر بالمرستون لهوب هاوس أنه يعتقد بأنه قد أصبح من حق حكومة الهند اللجوء الى القوة اذا دعت الظروف لارغام المصريين على الانسحاب من موانىء الاحساء ومن أية منطقة أخرى يحتلونها على سواحل الخليج وأن الحد الأدنى لمثل هذه الاجراءات هو كما اقترح هانيل فرض حصار على سواحل القطيف ٠ أما بالمرستون فقد كان على استعداد لاتخاذ اجراءات أشد لمنع محمد على من تزويد جيشه فى شبه الجزيرة بالأسلحة والمعدات عن طريق البحر ومن احتلال البحرين ولو لفترة مؤقتة وقال ، بأن هذا الاجراء سوف يتمخض عن نتائج ايجابية (٢) ٠

عند قيام هوب هاوس بابلاغ هذه التعليمات الى أوكلاند حذره من أن يستنتج مما قاله وزير الخارجية بأنه هناك رغبة فى استخدام القوة لاخراج المصريين من الاحساء أو أن يتصور بأن المسألة لاتستدعى القيام بأى اجراء على الرغم من أننا قد لانكون على استعداد لتحريك قوات برية الى النقاط التى يتمركز المصريون الآن فيها الا اننا قد نستعيض عن هذا الاجراء باستخدام أي قوة بحرية لدينا لحصار تلك الموانى أو منع الملاحة بها من موانى البحر الأحمر او الخليج الفارسى ٠ الأمر الذى قد يسمح للمصريين بالحصول على ما يحتاجون اليه من الأسلحة والمعدات (٣) وعلى أى حال فانه يوجب علينا

---

(١) خطاب وزارة الخارجية رقم ٧٨/٤٠٤ من هودجز الى بالمرستون الاسكندرية فى ١٨٤٠/٢/١٢ رقم ٢٤ ولقد حل هودجز محل كامبل فى شهر سبتمبر السابق ٠

(٢) مسودات مجلس الادارة من التقارير السرية لحكومة الهند مجلد ١٢ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٠/٢/٢٩ ٠

(٣) مسودات مجلس ادارة الشركة من التقرير السرى الى حكومة الهند مجلد ١٢ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٤٠/٣/٣ (رقم ٥٧٩) ٠

الا نسمح لمحمد على باشا بأن يكون فى وضـــع يسمح له بمنافسة النفوذ البريطانى فى الخليج ، ولو كان حجم هذا التنافس لايشكل خطرا فى البداية الا أنه بحكم تفوقنا البحرى فى تلك المنطقة قد يشكل فى النهاية خطرا على نفوذنا ومصالحنا هناك ، ولهذا فنحن نأمل أن يوضع حد لهذا الخطر فى اسرع وقت ممكن ، أما فيما يتعلق بالبحرين فان أى محاولة من جانب المصريين لاحتلالها بالقوة يبرر لنا اتخاذ نفس الاجراءات للاستيلاء عليها أيضا أو تقديم مساعداتنا الى سلطان مسقط لاحتلالها، ويضيف هوب هاوس فى رسالته بأننا لابد من الانسحاب من خرك بمجرد عودة العلاقات الطبيعية بين بريطانيا وفارس مما يتيح لنا بعد ذلك ان نوجه اهتماما أكبر الى البحرين ولكنه عاد فأوضح « بأنه لا يمكننا أن نعتبر قول اللورد بالمرستون فى هذا الصدد ، وكانت رغبة ضمنية لاعداد حملة عسكرية بريطانية لاحتلال البحرين مالم تطرأ ظروف تستوجب ذلك أو تحدث تطورات تتيح الفرصة والمبررات لك لاحتلالها ٠

وقد اتسمت التعليمات التى أصدرها هوب هاوس فى الأسابيع القليلة التالية بنفس اللهجة التحذيرية فيما يختص بسلطنة عمان ضد أى عدوان مصرى محتمل ٠ فقـد عقدت اتفاقية تجـارية بين مسقط وبريطانيـا يوم ١٨٣٩/٥/٣١ وأصبحت فى انتظار التصديق عليها بين آونة وأخرى وقد تضمنت الاتفاقية بندا بتعيين قنصل لبريطانيا فى السلطنة وقد جاءت التطورات التى مرت بالمنطقة بعد ابرام تلك الاتفاقية فأكدت على أهمية تعيين قنصل بريطانى فى سلطنة عمان ٠ ويبدو من المعقول على ضوء هذا التعيين أن يكون القنصل هو المعتمد السياسى الذى كان اوكلاند قد اقترح تعيينه فى بلاط السيد سعيد ، وكان الشخص الذى رشح لشغل هذا المنصب هو الكابتن

همرتون (١) وعلى أى حال فلم يكن بالمرستون او هوب هاوس يهدف من تعيين همرتون اعطاء انطباع عن وجود تحالف قوى بين مسقط وبريطانيا فقد أوضح هوب هاوس هذه النقطة ايضاحا تاما فى التعليمات التى أرسلها حاكم بومباى وحدد فيها شكل السياسة التى يتعين على الحاكم العام انتهاجها من حالة استشعار تحركات عدوانية من المصريين ضد السلطنة ، فاذا ما قرر محمد على باشا أن يلجأ الى استخدام القوة ضد سلطنة مسقط فسيعتبر عمله هذا انتهاكا صريحا للاحتجاجات التى تقدمت بها اليه الحكومة البريطانية . غير اننا لا نعرف الطريقة التى يمكنكم بها استخدام الامكانيات المتاحة لكم فى ردع مثل هذا العدو انه لو وقع كما ذكر بأن مثل هذه العمليات سوف تقتصر على الخليج وعلى غيره من المناطق الساحلية الواقعة فى متناول الأسطول البريطانى (٢) .

قبل وصول هذه التعليمات الى بومباى وردت رسالة من السيد سعيد تفيد عن زيارة قام بها مبعوثون من خورشيد باشا لمسقط وأن هؤلاء المبعوثين قد أبلغوه بأن خورشيد باشا لا ينوى القيام بأى عمل ضد البحرين أو البريمى أو البصرة مع أن خورشيد باشا نفسه كان قد ذكر للسيد سعيد فى احدى الرسائل عن نيته ارسال حملة عسكرية فى وقت قريب الى البريمى ولكنه أكد بأن الحملة لن تتعدى حدود الواحة كما ذكر بأنه مصمم

---

(١) مسودات مجلس الادارة من التقرير السرى الى حكومة الهند مجلد ١٢ مسودة لحاكم بومباى ١٨٤٠/٤/٣ (رقم ٥٩٨) ومرفق خطاب بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٠/٤/٢. انظر أيضا المكاتبات السرية مجلد ١١ من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٤٠/٢/٢٨ رقم سرى (١٠) .

(٢) مسودات مجلس الادارة التقرير السرى لحكومة الهند مجلد ١٢ مسودة لحاكم بومباى ١٨٤٠/٤/٣٠ (رقم ٦٠٨) .

على اخضاع كافة المناطق التى كانت خاضعة فى السابق لآل سعود لسلطته ٠
كما عرض خورشيد باشا على السيد سعيد تقديم أى مساعدة قد يحتاج اليها فى مواجهة خصومه . وعندما نقل السيد سعيد هذه المعلومات الى كارناك أكد له بأنه قد رفض عرض خورشيد باشا الا أن كارناك قد اكتشف فيما بعد بأن السيد سعيد قد طلب من مبعوثى خورشيد بأن يطلبوا من الباشا امتناع عبد الله بن أحمد شيخ البحرين بتسليم منطقة الدمام اليه ، وكانت هذه المنطقة قد خضعت لبعض الوقت لسلطة عبد الله بن أحمد (١) ومن المشكوك فيه ما اذا كان خورشيد باشا جادا فى موضوع الحملة التى قال انه كان يعدها ضد البريمى ٠ وقد ذكر محمد على باشا لهودجز فى نهاية شهر مارس بأنه لم يسمع قط عن سعد بن مطلق الذى كان مرشحا لقيادة الحملة المزمعة ضد منطقة الساحل ، كما ذكر له بأنه يكن كل احترام للسيد سعيد ، وانه لم يفكر فى التآمر عليه اطلاقا(٢) ولم يكن ثمة ما يدعو هودجز الى التشكيك فى أقوال الوالى لأن السيد سعيد كان أكثر تلهفا فى خطب ود خورشيد باشا من خورشيد باشا له وعلى الأخص انه كان يرى فى وجود خورشيد باشا فى الجزيرة فرصته الأخيرة للاستيلاء على البحرين ٠

---

(١) مرفقات لخطابات حكومة بومباى السرية مجلد ٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٥ مؤرخ ١٨٤٠/٣/٣١ من سعيد الى كارناك ذى الحجة ٢٥ الموافق ١٨٤٠/٣/٦ مرفق للخطاب السرى رقم ١١٦ فى ١٨٤٠/٤/٢٧ من سعيد الى كاناك فى محرم ١٢٥٦ فى ١٨٤٠/٣/٦ ومجلد ٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٧ الموافق ١٨٤٠/٦/٢٢ من هانيل الى ريد ١٨٤٠/٥/٢٠

(٢) خطابات وزارة الخارجية من هودجز الى بالمرستون ١٨٤٠/٣/٣١ (رقم ٣٥) وقد ذكر خالد بن سعود لاحد الضباط البريطانيين فى ديسمبر ١٨٤١ ان خورشيد كان ينوى شن هجوم على البريمى ولكنه عدل عن هذه الخطة بعد ان تلقى أوامر من محمد على باشا اصدرها بالحاح من الحكومة البريطانية ٠

لم يتخل بالمرستون نهائيا عن فكرة احتلال البحرين ففى اواخر شهر يناير أصدر تعليمات بوجوب اجراء تحريات عن امكانيات الجزيرة وقابليتها للاحتلال (١) .

بعد شهرين عاد بالمرستون فاقترح على هوب هاوس أن يقوم بمحاولة لعقد نوع من الاتفاق مع زعماء البحرين يسمح للكتيبة البريطانية المرابطة حاليا فى خرك أن تقضى فى البحرين بعض الوقت ، وحتى تكون فى مأمن من وقوع اى عدوان عليها من محمد على (٢) وقد أخذ بالمرستون يتفهم اكثر واكثر ن الاستيلاء على قاعدة دائمة فى الخليج سوف لا يعزز وضع الحكومة لبريطانية فحسب ، وانما سيمكنها من أن تتصرف بفاعلية أكثر فى سياسات شبه الجزيرة وفارس . واذا اردنا أن نحكم على موقف بالمرستون من خلال سير الأحداث فى الخليج قبل ١٨٤٠ وبعدها فيبدو أنه كان على حق ، وكان هانيل يشاطره هذا الرأى ، وفى بداية ١٨٣٩ طلب الى ادموندز وضباط آخرين من اسطول الخليج أن يقوموا بمسح لجزيرة فيلكه عند مدخل ميناء الكويت للتأكد مما اذا كانت تصلح كقاعدة بحرية وعسكرية ، غير ان نتائج هذه المهمة جاءت غير مشجعة فقد كان المرسى الرئيسى فى الجزيرة عرضة للرياح الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية ، الأمر الذى يجعل الجزيرة غير صالحة .

---

(١) مسودات المجلس التقرير السرى الى الهند مجلد ١٢ مسودة لحاكم بومباى ١٨٤٠/١/٢٥ (٥٦٨) .

(٢) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ١٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٣٥ المؤرخ ١٨٣٩/١٢/٣١ من هانيل الى كبير أمناء بومباى بالوكالة ، بومباى فى ١٨٣٩/١١/١١ (رقم ١١٥ سرى) ومرفق تسعة تقارير ادموندز والفتنانت جى . تى . جونز ١٨٣٩/١١/٥ وقد اعيد نشر تقارير جونز فى مجموعة مختارات حكومة بومباى مجلد ٢٤ .

أما هانيل فكان يعتقد بأن خرك هى المكان الأنسب للقاعدة وكان اوكلاند يؤيده فى هذا الرأى كما كان كلاهما يعارض احتلال البحرين أو ضمها : اوكلاند بسبب النفقات التى قد يتطلبها الاحتلال والثانى لاعتقاده بأن مناخها غير صحى او خطر على صحة الأوربى . كانت البحرين تستخرج كمية من اللؤلؤ تصل قيمتها الى ٣٥٠٠٠٠ ريال نمسوى كل عام ، وهذه الكمية بالاضافة الى محصول البحرين من البلح والذهب وغيرها من المنتجات كانت تشكل صادرات البحرين التجارية وتصل قيمتها الى ٨٠٠,٠٠٠ ريال نمسوى وثلاثة أرباع هذه السلع يعاد تصديرها الى مناطق أخرى من الخليج . فلو قامت الحكومة بضم البحرين فانها سوف تعطى ايرادا سنويا يقدر بنحو ثلاثمائة ألف روبية ، وليس هناك ادنى شك فى أن موقع جزيرة البحرين وبحارها ومينائها يجعل لنا ذكرا سياسيا وتجاريا غير أن مناخها اذا استثنينا مسقط وباسيدو هو اسوأ مناخ فى الخليج . الا أن وجود العتوب فيها يجعل احتلالها والاحتفاظ بها مشكلة صعبة (١) وعلى اى حال فان المسألة الملحة فى ذلك الوقت لم تكن هى الوصول الى قرار باحتلال البحرين وانما فى توفير السفن اللازمة لتنفيذ خطة حصار الموانىء التى كان يحتلها المصريون على ساحل الاحساء ومنع المؤن من الوصول الى خورشيد باشا عن طريق البحر . وعندما علم هانيل بأن الحكومة البريطانية قد وافقت على فكرة الحصار استفسر من القائد المسئول عن اسطول الخليج وهو الكومندور اى . ا . ج . نوث عن عدد السفن التى يحتاج اليها لتنفيذ خطة الحصار ، وكان تقدير نوث هو خمس سفن : سفينة لكل من القطيف والعقير وسيحات واثنتان لأعمال المراقبة الساحلية . ولما كانت الأعمال المعادية فى مياه الخليج تتطلب ثلاث سفن على الأقل فان العملية ستحتاج الى ٨ سفن وان كان القائد نوث يعتقد بأن ست سفن تكفى للعملية .

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ خطاب سرى رقم ٣٧ فى ١٨٤٠/٦/٢٢ من هانيل الى ريد ١٨٤٠/٥/٢١ (رقم ٤٨ سرى) مرفقات خطاب هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٣/٢ .

وكان مجموع السفن التى لديه لا تزيد على ثلاثة وهى : كوت ودجلة وروبل تايجر (١) . ولهذه الأسباب لم يكن هناك أى معنى لفرض الحصار ورغم الاقتراحات العديدة التى قدمها هانيل فى هذا الشأن والمناقشات الحامية التى دارت حول هذا الموضوع فى كل من حكومتى الهند وانجلترا وجد هانيل نفسه فى نهاية شهر مايو غير قادر على اتخاذ أى اجراء ضد خورشيد باشا . ولقد كان من المفاجآت الغريبة ان يتلقى هانيل فى تلك اللحظة خبرا من ساحل شبه الجزيرة عن بدء المصريين عمليات الانسحاب من نجد والاحساء .

أشار باغوص بك عند اجتماعه بالكولونيل هودجز فى الاسكندرية فى أواخر فبراير الى هذا الموضوع (٢) وبعد شهر تحدث الوالى بنفسه الى كوشليت بأنه قد أصدر أوامره بالفعل الى خورشيد باشا بالانسحاب من المنطقتين الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة غير أن محمد على لم يتطرق الى الموضوع عند اجتماعه بهودجز مرة أخرى (٣) وفى أواخر فبراير وصلت الى هانيل أخبار بأن الجنود المصريين بنيتهم فى الانسحاب . وفى هذا الوقت أيضا أخذت القبائل فى كل من نجد والاحساء تعلن الثورة المسلحة على خورشيد مما وضع صعوبات كثيرة فى اتصالاته مع المناطق الشرقية والغربية من شبه الجزيرة . وقد أكد هذه المعلومات يوسف إرتون طبيب خورشيد باشا الخاص خلال زيارته لخرك فى نهاية فبراير عندما كان فى

---

(١) نفس المصدر من هانيل الى ريد ١٨٤٠/٥/٢٥ (رقم ٤٩ الادارة السرية) ومرفق خطاب نوت الى هانيل ١٨٤٠/٥/٢٠ (رقم ٥١٠ الادارة السرية) .

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٨ من هودجز الى بالمرستون ١٨٤٠/٤/٢١ (رقم ٢٥) .

(٣) من هودجز الى بالمرستون الاسكندرية ١٨٤٠/٣/٣١ (رقم ٣٥) .

طريقة الى الهند لبيع بعض الجياد لحساب خورشيد باشا (١) وعلى الرغم من

ا سمع الكثير من الاشاعات عند وجوده فى الساحل الغربى فى شهر أبريل لتجديد « معاهدة الصلح البحرية » عن الصعوبات التى كان يواجهها خورشيد الا أنه لم يستطع التأكد من صحة تلك الاشاعات . وأخـــيرا فى الأسبوع الأخير من مايو تلقى تقريرا من وكيل المثلية فى البحرين يفيـد بأن المصريين قد جلوا عن الاحساء كما أن القوات الرئيسية لخورشيد قد انسحبت من نجد .

وبمجرد ان تم الاستغناء عن السفينة دويل تايجر فى خرك طلب اليها هانيل الابحـــار الى ساحل القطيف لجمع ما يمكن جمعه من معلومات عن الأوضاع هنـــاك ، وقد ذكر قائد السفينة فى تقريره ، بأن المعلومات التى تضمنها تقرير الوكيل سابقة لأوانها . فقد كانت القطيف لاتزال تخضع لحكم محمد افندى احد رجال خورشيد باشا ، وهو نفس الشخص الذى زار خرك قبل عام واحد ، كما أن سلاح الفرسان والقوات غير النظامية التابعة لجيش مصر لاتزال فى نجد رغم أن القسم الأكبر من قوات المشاة قد غادرت المنطقة الى الحجـــاز ، وقد ذكر محمد افندى أن خورشيد باشا قد تلقى أمرا من محمد على بالانسحاب الى المدينة وانه سوف يبقى هناك للاشراف على شئون المنطقة الوسطى من شبه الجزيرة . وعلى أى حال فقد كان خورشيد كما قيل مترددا فى التخلى عن فتوحاته أو على الاقل قبل أن يعتصر آخر قطرة من تلك الفتوحات ولهذا أرجأ تنفيذ اوامر الوالى ريثما يعرف نتيجة اقتراحه للوالى بتأخير عملية الانسحاب لبعض الوقت . كما ذكر محمد أفندى بأن خورشيد باشا ينوى تعيين أحد اتباع خالد بن سـعود كحاكم على القطيف على الرغم

---

(١) مرفقات الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٤٠/٥/٢٠ من هانيـــل الى ويلوبى ١٨٤٠/٣/٧ (رقم ٣٢ الادارة السياسية) .

انه كان ينوى البقاء قريبا من الميناء لفترة من الوقت لمراقبة سير الأمور . وعلى الرغم مما ذكره فقد كان من الواضح أن خورشيد لم يعد يستطيع الاستمرار فى نجد أو الاحساء فقد كانت البلاد تغلى بالثورة ضده واصبحت مشكلة القائدالمصرى هى البحث عن وسيلة ينجو فيها بجلده (١) .

وقد كان هذا رأى محمد على باشا أيضا الذى أصبح فى حاجة الى جيشه للدفاع به عن سوريا ومصر ، وبنهاية يونيو كانت الفرق الثلاث عشرة المصرية من القوات النظامية فى طريقها الى مصر كما أن ابراهيم باشا النجل الأصغر لمحمد على باشا قد انسحب هو الآخر من اليمن ، بينما انسحب خورشيد باشا من نجد ، وعاد ابراهيم باشا الى القاهرة فى بداية أغسطس، ثم أعقبه خورشيد باشا وفرقتان من الجيش ، أما مكة والمدينة فقد ترك امزهما للقوات النظامية تحت اشراف محمد بن عون شريف مكة الذى كان عينه محمد على باشا حاكما على الحجاز خلفا لأحمد باشا (٢) .

وبعد انسحاب المصريين من شبه الجزيرة لم تعد هناك حاجة الى الاجراءات التى كان هوب هاوس وبالمرستون قد قررا اتخاذها . وفى منتصف يونيو تلقى هانيل أمرا بوقف العمل بالتعليمات التى سبق أن تلقاها لحصار

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٦ المؤرخ ١٨٤٠/٨/٢٢ من هانيل الى ريد ٢ ، ٤ يوليو ١٨٤٠ (رقم ٨ ، ٨٢ الادارة السرية) ومرفق معه خطابات محمد افندى وميرزا محمد على (وكيل المثلية فى البحرين) .

(٢) درأيلوت ٢ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ من كوشليت الى تيرز ١٨٤٠/٦/٢٢ جزء ٣ ص ٨٨ — ٩٠ من كوشليت الى تيرز ١٨٤٠/٨/٦ وجزء ٦ ص ١٦١ من كوشليت الى جيوزوت ١٨٤٠/١٢/٢٤ .

حوانى الاحساء (١) وكانت حكومة بومباى قد قررت بالفعل فى شهر مايو أن تقطع علاقاتها بنعيم البريمى كما رفضت مقترحات هانيل وهمرتون تقديم مساعدة للنعيم لترميم حصونهم ٠ فقد أبلغ هانيل بأن مهمته لا تتعدى مجابهة رؤسائهم وتقديم بعض الهدايا الصغيرة اليهم من وقت لآخر وحثهم على توحيد صفوفهم ضد أية محاولة لاخضاعهم كما أبلغ بأن الحكومة البريطانية لا توافق على أية نفقات جديدة فى هذا الشأن ٠

أما قضية البحرين فقد كانت أكثر تعقيدا ٠ وكانت التقارير غير المشجعة التى يبعث بها هانيل الى هوب هاوس قد جعلته يقطع بأن الجزيرة غير صالحة ، وبالتالى فليس هناك ما يدعو الى اتخاذ أي اجراء للاستيلاء عليها (٢) ، كما أشار القيم الى أن موقف الشيخ عبد الله حاكم البحرين من الحكومة البريطانية تبرر لها اذا شاءت تأييد السيد سعيد فى مطالبته بالبحرين ٠ وقد رحبت حكومة بومباى بهذا الاقتراح ، وأوعزت فى شهر يوليو الى هانيل بعدم وضع أية عراقيل فى وجه السيد سعيد لاحتلال البحرين ٠

وفى بداية أغسطس قابل هانيل السيد سعيد فى مسقط وناقش معه هذا الموضوع ٠ غير أن السيد سعيد ذكر له بأنه لم يكن يريد احتلال البحرين ليحتفظ بها لنفسه وأنه كان يفضل لو تولت الحكومة البريطانية بنفسها هذا الأمر ٠ أما اذا كانت بريطانيا لا تريد احتلالها وتفضل أن يقوم السيد سعيد

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ مرفق للخطاب السرى ٤٧ المؤرخ ١٨٤٠/٧/١٨ من ريد الى هانيل ١٨٤٠/٧/١٤ (١١٦٤ الادارة السرية) ٠

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٣ مسودة لحاكم بومباى ١٨٤٠/٨/١٥ (رقم ٦٤٥) ٠

بالاستيلاء عليها فانه على أتم استعداد للقيـــام بهذا الأمر وتوفير الإمكانيات اللازمة له ، غير أن هانيل لم يكن فى وضع يسمح له باعطاء تعهد للسيد سعيد بعدم ممانعة الحكومة البريطانية على احتلاله للبحرين . والواقع أن السيد سعيد قد رحب بالفكرة أيما ترحيب وأسر الى هانيل بأنه قد بدا يفقد الأمل فى تحقيق هدفه هذا وأنه يستعد للعودة الى زنجبار . وقال بأنه قد يؤجل سفره الى افريقيا الشرقية اذا كان هناك أمل فى تأييد بريطانيا له بالاستيلاء على البحرين .

ولقد بقيت هناك تحفظات لدى هانيل فى أهمية التحالف مع السـيد سعيد بوجه عام وفى تأييده لاحتلال البحرين بوجه خاص ، وقد أشار هانيل فى هذا المعنى بأنه سوف يكون اجراء خاطئا من الوجهة السياسية أن تبـدو بريطانيا وكأنها تكافىء السـيد سـعيد على مواقفه السـابقة وعلى الأخص بشأن تجارة الرقيق بالتواطؤ معه على شن عدوان على البحرين (١) ، وعلى أى حال فقد أيد هانيل بشدة سياسة السيد سعيد لدى حكومة بومباى ، وذكر لها فى تقريره انه على ضوء مواقف السيد سعيد السابقة تجاه الحكومة البريطانية فان السيد سعيد جدير بالحصول على تأيدها ، لأنه من مصلحة بريطانيا أن تتعاون مع السلطان فى استرجاع نفوذه المنهـــار فى الخليج ، وبالتالى فان استيلاءه على البحرين سوف يسهم فى تحقيق هذا الهدف . فهو قد تخلى عن البحرين نزولا على رغبة الحكومة البريطانية برفضه عرض خورشيد باشا للقيام بحملة مشتركة لاحتلالها ، فاذا كنا الآن نفكر فى مساعدته فى احتلال الجزيرة فان هذه العملية كلها لن تتطلب قوات كبيرة ويكفيها ٥٠٠

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ مرفقـات للخطاب السرى رقم ١٥٦ فى ١٨٤٠/٨/٢٢ من هانيل الى ريد ١٨٤٠/٨/٤ (رقم ٨٧ الادارة السرية) .

جندى أوربى وفصيلة من الجنود الهنود وســـتة مدافع ميدان (١) ، وقد حظيت مقترحات المقيم بشيء من التأييد فى الأوساط الحاكمة فى بومباى ، وعلى أى حال فلم يكن كارناك يعتقد بأن المثلية البريطانية فى بوشهر يمكنها الاستغناء عن بعض قواتها للقيام بهذه المغامرة العسكرية خصوصا وان الوضع فى افغانستان لايدعو الى الارتياح • وكان اوكلاند يرى نفس الشيء • وقال بأننا لا ينبغى أن نلوح للسيد سعيد بالمساعدة قبل تدعيم الوضع البريطانى العسكرى فى الخليج بوصول سفينة أو أكثر من السفن الحربية من بريطانيا(٢) وعلى الرغم من ان هوب هاوس كان يؤيد هانيل الى حد كبير الا انه فى الوقت نفسه كان يتفق مع أوكلاند على: « ان الوقت لم يحن بعد للقيام بعمليات عسكرية أو بحرية لتمكين سلطان مسقط من احتلال البحرين وأنه لايزال من السابق لأوانه القيام بالحملة المقترحة قبل أن تعرف نتائج الحرب فى سوريا والطريقة التى سوف يتم بها حل الازمة المصرية (٣) وفى نهاية العام أنهى هوب هاوس المناقشة حول هذا الموضوع بارسال تعليمات حاسمة الى بومبـــاى بالحيلولة دون قيام السيد ســعيد (٤) باحتلال البحرين أو القيام

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٦ فى ١٨٤٠/٨/٢٢ من هانيل إلى ريد ١٨٤٠/٨/٤ (رقم ٩٧ الإدارة السرية) •

(٢) من سجلات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١١ جزء ١ من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٤٠/٨/٢٢ (رقم ٥٦ الادارة السرية) •

(٣) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٠ المؤرخ ١٨٤٠/١٢/٢٨ •

(٤) مسودات مجلس الادراة من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد ١٣ مسودة الى الحاكم فى بومباى ١٨٤٠/١٠/٣١ (قم ٦٧٤) •

بأى اجراء بشأن الجزيرة قبل الرجوع الى السلطات في انجلترا غير أن السيد سعيد كان قد صرف النظر عن هذه الفكرة قبل وصول التعليمات من هوب هاوس وعاد يرى فيها فكرة عقيمة ثم سافر الى زنجبار .

وفيما بين شهرى سبتمبر ونوفمبر ١٨٤٠ منى الجيش المصرى بهزيمة ساحقة على يد القوات المشتركة لتركيا وبريطانيا والنمسا . وقد وضع هذا حدا نهائيا لمخططات محمد على التوسعية ولتطلعاته فى انشاء امبراطورية مصرية تمتد من النيل الى الفرات . وبمقتضى اتفاق الاسكندرية المعقود فى شهرى نوفمبر وديسمبر وافق محمد على والى مصر على التخلى عن سوريا وأطنة وكريت وشبه الجزيرة العربية واعادة الأسطول التركى الى السلطان العثمانى . وبهذا القرار فقد محمد على باشا المناطق التى احتلها خورشيد باشا وهى القاسم ، ونجد والاحساء ، كما ضاعت منه الحجاز ، والأماكن المقدسة واليمن . أما خالد بن سعود الذى عينه خورشيد باشا أميرا لنجد والاحساء صنيعة للمصريين فلم يكن يستطيع المضى فى تحقيق اطماع الباشا فى البحرين وعمان ورغم ذلك فقد قرر اوكلاند تكليف حكومة بومباى بايعاز من هانيل فى شهر فبراير ١٨٤١ بتوجيه تحذير الى خالد بأنه اذا حاول توسيع رقعة نفوذه الى منطقة جنوب شرقى الجزيرة العربية بارسال قوات مسلحة من الاحساء عن طريق البحر الى ساحل القرصنة فانه سوف يلقى مقاومة من السفن البريطانية الحربية (١). وبعد شهر علم أن خالدا قد اعترف بسلطة الباب العالى وتم تعيينه واليا على نجد ، وفى

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٨ المؤرخ ١٨٤١/٥/٢٦ من مادوك الى ويلوبى ١٨٤١/٢/٢٢ (رقم ٢٢ الادارة السرية) .

شهر سبتمبر كتب الى هانيل معربا عن رغبته فى انشاء علاقات ودية مع الحكومة البريطانية (١) ٠

وعلى الرغم من عرضه هذا فقد علمت السلطات البريطانية فى شهر نوفمبر بأن خالدا يفكر فى ارسال حملة عسكرية برية لاحتلال البريمى ومن المنطقى أن يعين خالد بن سعود سعد بن مطلق قائدا لتلك الحملة ، وسرعان ماقرر هانيل ايفاد مبعوث خاص الى الأمير خالد ، واختار اللفتنانت كيف جوب لهذه المهمة وتم ايفاده الى الهفوف للاجتماع بخالد وتحذيره من القيام بأى تحرك عسكرى ضد ساحل القرصنة سواء عن طريق البر او البحر، وعلى الرغم من أن خالدا خلال مقابلته لجوب أكد على حقه المطلق فى احتلال البريمى الا أنه وافق على صرف النظر عن الفكرة ٠ وقد أعاد تأكيد رأيه هذا فى الخطاب الذى بعث به الى هانيل بصحبة جوب ، والواقع أن خالدا لم يكن ملزما بتوجيه ذلك الخطاب الى هانيل ، وجاء فى تقرير المبعوث الى هانيل بأنه متأكد مما سمع وشاهد بأن الأمير ليس فى وضع يسمح له بالقيام بعمليات عسكرية خارج الاحساء وأن جيشه القتالى لايزيد على ٣٠٠٠ مقاتل وان القوات المقاتلة الاخرى لايزيد عددها على ٨٠٠ جندى مصرى غير نظامى نصفهم من الفرسان ونصفهم من المشاة وتسليحهم كان ضعيفا جدا وهم متذمرون لسبب تأخر صرف الرواتب لهم (٢) ٠

---

(١) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى خطاب سرى رقم ٦٧ المؤرخ ١٨٤٢/٨/٣٠ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٣٠ (رقم ٨٠ الادارة السرية) ومجلد ٣٦ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤١/١٢/٣١ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/١٠/٥ (رقم ١١٢ الادارة السرية) ٠

(٢) نفس الحلقات مجلد ٤١ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ فى ١٨٤٢/٢/٢٨ من جوب الى هانيل (ديسمبر ١٨٤١) ويمكن مقارنة تقرير جوب مع لجنة خليفة لوشليت الذى ارسله من القاهرة فى مايو السابق وجاء فيه ان جميع الجنود المصريين النظاميين كانوا قد عادوا من شبه الجزيرة ٠

وعلى امتداد عام ١٨٣٩ لم يظهر بالمرستون أى رغبة فى الوصول الى تسوية مع حكومة فارس وعلى العكس فقد كان يميل الى ترك الأمور تأخذ مجراها فى كل من فارس وافغانستان • وقد تم رفع الحصار عن اقليم الحيرة كما اصبح هناك جيش بريطانى يرابط فى كابل ، كما حصل بالمرستون على وعد من تسلرود باستدعاء سيجونيس من طهران • وأضف الى كل ذلك نشوء أزمة فى الشام بين محمد على والسلطان بحيث لم تترك له وقتا يخصصه لبحث المشاكل مع فارس • وعندما بلغه فى الربيع بأن مبعوثا من الشاه فى طريقه الى انجلترا للاجتماع به كان رد فعله فى البداية هو رفضه للاجتماع به ، وعلى اى حال فعند وصول المبعوث حسين خان الى انجلترا فى شهر يونيو ١٨٣٩ وافق بالمرستون على الاجتماع به بصفة غير رسمية ، وكان حسين شاه يحمل معه مذكرة من الشاه ، أوضح فيها الأسباب التى دفعته الى الهجوم على الحيرة وهى (انقاذ الرعايا الفرس من القهر) والقى اللوم على ماكنيل عن الأزمة التى نشأت بين الدولتين • كما كشف المبعوث عن عدد من القضايا التى تدين بريطانيا واحتلالها لخرك وقال بانه مالم تقم بريطانيا بخطوات مرضية فى هذا الشأن فان الشاه سوف يضطر الى الاحتماء بالحل ، وهو تهديد كشف الشاه عنه بنفسه ، بارساله صورة من المذكرة الى تسلرود، غير أن بالمرستون رفض التهديد ، وعندما قابل حسين خان فى اليوم التاسع عشر من يونيه أبلغه بأن خطوة ماكنيل قد تمت بموافقة الحكومة البريطانية ، وأن الهجوم على الحيرة كان فى نظر بريطانيا تحريضا من الروس ، وهو يمثل تهديدا للهند البريطانية وبالتالى كان احتلال بريطانيا لخرك دفاعا عن النفس ضد ما كانت حكومة فارس تقوم به من اجراءات ضد مصالحنا فى المناطق الأخرى (١) . وقد رد حسين خان على بالمرستون بقوله : « أن الاحتلال

---

(١) فارس والخليج مجلد ٦٥ مذكرة بمحضر الاجتماع المعقود بين اللورد بالمرستون وحسين خان بشارع شيا نهوب فى ١٨٣٩/٦/١٩ اعداد جى.بى. فريزر .

البريطاني كان عملا من اعمال الغدر لانه لم يسبقه اعلان رسمي للحرب ضد فارس • وربما كان في هذا القول بعض الصحة وكاد بالمرستون أن يعترف به عندما قال : بأن اوكلاند قد تصرف على النحو الذى رآه مناسبا للموقف • وعلى أى حال فاذا كان حسين خان قد أشار الى موضوع الغدر فما هو رده على الاعتداءات التى قام بها المسئولون الفرس على مثلاند وهانيل فى بوشهر • غير أن حسين خان لم يعلق بشيء على ذلك لانه لم تكن لديه أى معلومات عن ذلك الحادث • وعندما أشار الى أن تصرف اهالى بوشهر جاء نتيجة لوجود الأسطول البريطانى فى مياههم الاقليمية مما استنفذ مشاعرهم لم يقبل بالمرستون هذه الحجة منه (١) •

وقد اشترط بالمرستون لعودة العلاقات الودية مع فارس أن تقدم الحكومة الفارسية اعتذارها عن الاهانات التى لحقت بالمقيم ، وبالأميرال ، وأن تدفع تعويضا عن الاعتداء على صراف المثلية وساعى المفوضية البريطانية فى طهران ، وعلى أى حال فهذه لم تكن شروطا بالمعنى الدقيق للكلمة لعودة العلاقات • وبالتالى يتعين على الشاه أن يوافق على عقد اتفاق تجارى وان يتخلى عن أطماعه فى أفغانستان ، وان يقوم بسحب حميته من حدود غوريان الواقعة فى الأراضى الافغانية بالقرب من الحيرة ، وفى اجتماع آخر مع مبعوث الشاه يوم ١٣ يوليو كرر بالمرستون هذه المطالب مؤكدا على حوادث بوشهر ومطالبا بسحب حاكم بوشهر • وعندما وعد حسين خان ببحث الموضوع بحثا كاملا رد بالمرستون بلهجة عنيفة بأن هذه عبارة مألوفة من جانب الفرس ، وهم يلجأون اليها عندما يواجهون واقعة ما • وعلى اى حال فقد كان المبعوث لايعرف شيئا غير ماسمعه من بالمرستون فى لندن ولايملك

---

(١) نفس المصدر « تاريخ فارس » تاليف واتسون ص ٣٣٤ للاطلاع على كلمات بالمرستون لحسين خان فى هذا الاجتماع انظر اعلاه ص ٣١ •

صلاحية تقديم الاعتـذار . وقد وافق بالمرستون على تاجيل البت فى هـذا الموضوع (١) .

وقد سببت صراحة بالمرستون استياء شديدا للشاه فعبر عن غضبه باعطاء المبعوث علقة غير أن غضب الشاه سرعان ماتلاشى • ففى شهر سبتمبر أمر رئيس وزرائه الحاج ميرزا اغاس بأن يكتب الى بالمرستون رسالة يشعره فيها بموافقة الشاه على المطالب البريطانية ، كما قدم رئيس الوزراء اعتذار حكومته عن الاعتداء الذى وقع على ساعى ماكنيل كما أصدر الشاه مرسوما (فرمانا) بمنح الحصانة لأفراد هيئة المفوضية البريطانية وارسل أمرا آخر الى أمير شيراز يأمره بتوقيع العقوبات على المسئولين عن الاعتـداء على صراف المثلية • كما وعد رئيس الوزراء بابعاد حاكم بوشهر واخلاء منطقة غوريان واستعداده لتوقيع اتفاق تجارى عند وصـول السـفير البريطانى الجديد الى طهران(٢)، وتبدو هذه التعهدات فى ظاهرها وكأنها موافقة واضحة على المطالب البريطانية الا أن تنفيذها واجه عراقيل كثيرة .. فقد بقيت غوريان فى أيدى الفرس عدة شهور ولم تقدم الحكومة الفارسية أى اعتذار عن الاهانات والاعتداءات التى وجهت للمسئولين البريطانيين • وكان الوضع فى بوشهر لايدعو الى الارتياح فقد حل محل ميرزا اسد الله المسئول عن توجيه الاهانات الى ميثلاند وهانيل حاكما جديدا فى شهر يونيو ، وبالتالى فان وعد الحاج ميرزا اغاس بابعاده لم ينفذ • وعلى الرغم من انه كان متوقعا ان يربط، كما كان متوقعا، ابعاد ميرزا اسد الله برغبة الحكومة الفارسية فى الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية حتى ولو تم ذلك بعد ٣ أشهر من

---

(١) نفس الحلقات والمجلد مذكرة بشأن الاجتماع الثانى المعقود بشارع سنا شهوب فى ١٨٣٩/٧/١٣ اعداد جى.بى. فريزر •

(٢) فارس والخليج .

الوعد الا أن الواقع أن الظروف التى احاطت بابعاده لم تكن تتفق اساسا ومضمون الطلب فلم يصدر بيان رسمى عن الأسباب التى دعت الى استدعائه فضلا عن أن يكون السبب هوسلوك ذلك الحاكم معماثيلاند وهانيل فردعلى ذلك انه منح رداء الشرف (حلقة) قبل مغادرته بوشهر . وعلى أى حال فقد اعتاد سكان بوشهر على سرعة ذهاب ومجىء حكامهم . فقد تم تعيين وابعاد مالا يقل عن عشرة حكام ، وتم ابعاد بعضهم باستعمال القوة فيما بين يونيه ١٨٣٨ وديسمبر ١٨٣٩ .

وقد عاد بالمرستون فأثار هذا الموضوع حين بعث برده على خطاب الحاج ميرزا اغاس . وأكد فى خطابه لرئيس وزراء فارس انه مالم يصدر بيان رسمى بأن ابعاد ميرزا اسد الله تم بسبب سلوكه تجاه ماثيلاند وهانيل فان الحكومة البريطانية لن تعدل عن مواقفها من حكومة الشاه ، كما عبر بالمرستون عن عدم ارتياحه من صيغة المرسوم الذى يكفل الحصانة للعاملين فى المفوضية أو فيما يتعلق بحادث الصراف . ومن ثم فان بالمرستون كما ذكر سوف ينتظر من المقيم معلومات تؤكد على تلبية الحكومة لتلك المطالب(١) . وفى شهر ابريل أصدر الشاه مرسوما جديدا بمنح حصانة اوسع للعاملين فى المفوضية البريطانية غير ان هانيل قد بعث بتقرير فى شهر مايو ذكر فيه أنه لم يتم حتى ذلك الوقت أى تعديل للموقف فى بوشهر (٢) وربما كان السهب هو

---

(١) مسودات مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ــ من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٢ مسودة الى الحاكم البريطانى العام ١٨٤٠/١/٢١ (رقم ٥٦٠) ومرفق به خطاب بالمرستون الى الحاج ميرزا اغاس فى ١٨٤٠/١/١٨ ومسودة الى المقيم فى الخليج ١٨٤٠/١/٢٢ (رقم ٥٦٠) .

(٢) فارس والخليج مجلد ٦٩ من هانيل الى اللجنة السرية ١٨٤٠/٥/١٦ .

الأوضاع المضطربة فى اقليم فارس كما أمر الشاه بوقف فرهاد ميرزا كحاكم عام وتعيين حاكم آخر مكانه أكثر انقيادا للشاه ومن غير الأسرة الملكية الحاكمة كما أعاد تثبيت الحكم الوراثى فى بوشهر الى الشيخ ناصر فى منصبه مع منحه لقب دريابيجى « قائد البر الأعلى » (١) وكان من الصعب التكهن فى ذلك الوقت عما اذا كان ذلك الاجراء يقصد به استفزاز الحكومة البريطانية لاسيما وأن الشيخ ناصر كان الرجل المسئول عن التهديدات التى وجهت الى المقيم بالوكالة فى شهر ديسمبر ١٨٣٧ غير أن الشيخ ناصر قد رحب بالحملة البريطانية لدى وصولها الى خرك فى يونيو التالى ، ووضع نفسه تحت تصرف قائدها(٢) ولم يكن دافعه الى ذلك التصرف بريئا لأنه كان قد جرد من منصبه كحاكم لبوشهر خلال مايو ١٨٣٨ لفشله فى دفع الزكاة المقررة عليه الى اقليم شيراز ، وكنتيجة لذلك لجأ الى خرك التى كانت تعتبر اقطاعية خاصة لأسرة الناصرى ، وفى شهر ابريل ١٨٣٩ طرده الكولونيل شيريف قائد القوات البرية للحامية البريطانية فى خرك لاقتناعه بأن وجوده فى الجزيرة كان يشكل خطرا معنويا على نفسيات الجنود البريطانيين . وقد أمضى الشيخ ناصر بقية

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٦ مرفق للخطاب السرى رقم ١١١ المؤرخ ٤ أكتوبر ١٨٣٩ من هانيل الى ويلوبى ١٨٣٩/٨/٢٤ (رقم ٦٧ الادارة السرية) ومجلد ٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٥ المؤرخ ١٨٤٠/٣/٣١ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤٠/٢/٩ (رقم الادارة السياسية).

(٢) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٤ المؤرخ ١٨٣٨/٧/١٤ من هانيل الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٣٨/٦/٢٠ (رقم الادارة السياسية) .

شهور العــــام فى التودد الى مانوشر خان الذى كان فى ذلك الوقت معتمدا للدولة لاسترداد منصبه السابق فى بوشهر (١) .

وعلى أية حال فان المشكلة الأساسية لم تكن المضايقات الصــغيرة فى بوشهر وانما استمرار الاحتلال الفـــارسى لغوريان وفى شهر نوفمبر بعث بالمرستون بخطــاب شــديد اللهجة الى الحــــاج ميرزا أغاس قــال فيه : ان ما يهم بريطانيا ليس الجلاء عن القلعة وانما الجلاء نفسه ، وحــول بقية النقاط أبدى بالمرستون استعداد حكومته للتساهل وقبول بيـــان رئيس الوزراء بنصه حول ابعاد حاكم بوشـــهر بأنه قد تم نزولا على رغبة الحكومة البريطانية وبأن الحكومة البريطانية مقتنعة بعزم الحكومة الفارسية على توقيع العقوبات على المسئولين عن الاعتداء على صراف الممثلية .

وقد شاء هوب هاوس بأن يضيف فقرة الى خطاب بالمرستون تقول بأن انسحاب بريطانيا من خرك مرتبط بانســحاب القوات الفارسية من غوريان وبأن الحكومة البريطانية لا تمانع فى امهــال الحكومة الفارسية فترة زمنية محددة تعلن بعدها بأن خرك أصبحت جزءا من ممتلكات التاج البريطانى اذا

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٧ المؤرخ ١٨٣٩/٥/١٨ من هانيـــل الى ويلوبى ١٨٣٩/٤/١٦ (رقم ٢٧ الادارة السرية) ومجــلد ١٦ مرفق للخطـــاب السرى رقم ١١١ المؤرخ ١٨٣٩/١٠/٤ من هانيــل الى ويلوبى المؤرخ ١٨٣٩/٨/٢٤ (رقم ٦٧ الادارة السرية) وللسـير ويتشارد برتون راى طريف عن الشيخ ناصر وذلك فى المقالة الختامية من ألف ليلة وليلة .

لم تقم حكومة فارس بخطوات ترضى عنهـا حكومة بريطانيا (١) وكان اوكلاند اول من دعا الى هذا الأمر وقد طرات تغييرات على موقفه منذ ربيع ١٨٣٨ عندما كان مترددا بشأن احتــلال خرك والمزايا التى ستعود على الحكومة البريطانية من وجود قاعدة دائمة لها فى الخليج .

ففى شهر فبراير أعرب اوكلاند عن أمله لبالمرستون فى الا يتخلى عن خرك بسرعة (٢) ثم عاد فى شـهر أغسطس فبعث برسالة الى هوب هاوس يقول له فيهـا : انى أرجوك بأن تتوسل الى بالمرستون بضرورة التفكير فى موضوع خرك ولابد من تحديد فترة زمنية محدودة لحكومة فارس تصـبح بعـدها جزيرة خـرك اذا ما نكثت فارس بعهودها من ممتلكاتنا ، وياحبـذا لو صدر هذا التصريح كى تصبح هذه الجزيرة سنغافورة الخليج (٣) غير ان بالمرستون لم يوافق على اصـدار التصريح المذكور فى تلك الظروف وعلى الأخص بسبب تحفز روسيا لمراقبة ما يجرى بين بريطانيا وفارس ، وحاجة انجلترا اليها فى الوقوف فى وجه أطماع محمد على باشا . وقد صـحت تنبؤات بالمرستون ففى شهر مارس ١٨٤١ سلم الشـاه بالمطالب البريطانية

---

(١) مسودات مجلس الادارة من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد ١٣ مسودة الى الحاكم العام ١٨٤٠/١١/٣٠ (رقم ٦٨٤) ومرفق به خطاب بالمرستون الى الحاج ميرزا أغاس ١٨٤٠/١١/٢٤ .

(٢) خطاب من اوكلاند الى بالمرستون كلكتا ١٨٤٠/٢/١٦ .

(٣) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٢ من اوكلاند الى هـوب هاوس كلكتا فى ١٨٤٠/٨/١٥ .

وتم جـــلاء القوات الفارسية عن غوريان وسلمت المنطقة الى حاكم الحيرة وحضر مراسيم التسليم مندوب عن المفوضية البريطانية فى طهران .

وعــلى الرغم من علم أوكلاند بأن عــودة خــرك الى فــارس مشروطة بانسحاب قوات فارس من غوريان فقد واصل ضغوطه على هوب هــاوس للاحتفاظ بها بشكل او آخر (١) وكان هوب هاوس نفسه شبه مقتنع بوجهــة نظر اوكلاند فى هذه المسألة ، وذلك لارتباطها بموضوع اقامة قاعدة دائمة فى الخليج . غير أن هــوب هاوس كان يبحث عن منطقة بديلة لخــرك لو أمكن العثور عليها . وفى الوقت الذى كان هوب هاوس يذكر عدم تحبيذ هانيــل لفيلكه فى ١٨٣٩ فقد كتب اليه يستفسر عمــا اذا كانت الكويت نفســـها تصلح كقاعدة (٢) . وقد زار هانيل الكويت فى شـــهر ابريل فى مستهل جولته السنوية واقتنع بأنها هى الأخرى لا تصلح لهذا الغرض ، ووجد أنه بالرغم من صلاحية المينــــاء الا أن البلدة وحدها غير صحية المناخ وميــــاه الشرب فيها رديئة ، كما كان هانيل مقتنعا بأن الحاكم الكويتى الشيخ جابر سوف يعترض على تحويل الكويت الى قاعدة كما ان هانيل نفسه كان يعارض اقامة قاعدة فوق الجزء الأساسى من شبه الجزيرة العربية لاستحالة الدفاع

---

(١) نفس الحلقات مجـــلد ٨٤٣ من اوكلاند الى هـــوب هاوس فى ١/٢٢ ، ١٨٤١/٢/١٤ .. قد لا تكون المبادلة عملية خاسرة ولو انى سأشعر بالأسف لو اننــــا خسرنا مركزنا الذى نتمتع فيه بالاستقلال والاستقرار فى الخليج .

(٢) مسودات مجلس الادارة من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد ١٤ مسودة الى المقيم فى الخليج ــ بتاريخ ١٨٤١/٢/٢٢ (رقم ٧٠٩) .

عنها بالأسلحة البحرية وحدها(١)، وقد عاد المقيم فأكد صلاحية خرك كقاعدة، وفى شهر اغسطس ١٨٤١ اقترح هوب هاوس على بالمرستون الاستفسار من الشاه عما اذا كان على استعداد لبيع خرك لبريطانيا ، غير أن اثارة هذا الموضوع مع الشاه فى ذلك الوقت كان تصرفا خطيرا . وكان السير جون ماكنيل فى طريق عودته الى فارس فى ذلك الوقت يحمل تعليمات بانسحاب الحامية البريطانية من خرك فور التصديق على الاتفاق التجارى الذى كان من المتوقع ابرامه فى ذلك الوقت مع الشاه . ولو ان هانيل عرض على الشاه طلب شراء الجزيرة فى ذلك الوقت لكان قد فسر بأنه محاولة للتملص من الالتزام البريطانى بالانسحاب . والأنكى من ذلك هو أن يحاول الروس استغلال استمرار الاحتلال البريطانى لخرك للحصول على امتيازات اقليمية من الشاه فى شمال فارس . وكانت فارس لا تزال مدينة لروسيا بجزء من التعويضات التى فرضتها عليها فى عام ١٨٢٨ ، وبالتالى فقد كانت روسيا تفضل الحصول على مناطق اقليمية فى جيلان مقابل التعويضات . وكان أقصى ما تطمع فيه بريطانيا كما ذكر بالمرستون لهوب هاوس هو أن تسمح حكومة فارس ببناء المثلية البريطانية فى خرك وقتما ترغب بريطانيا فى ذلك كما كان من المحتمل أن يوافق الفرس على اقامة مستودع للفحم هناك لتموين السفن التى ترتاد منطقتى دجلة والفرات ، غير أن الجزيرة سوف

---

(١) فارس والخليج مجلد ٧٢ من هانيل الى اللجنة السرية ١٨٤١/٤/٢٤ (رقم ٩ الادارة السرية) كما زار هانيل جزيرتى هنجام وديرستان بجزيرة قشم ولكنه وجدهما لا تصلحان لتكونا قاعدتين عسكريتين .

تبقى من الناحية الاسمية تابعة لفارس . وقد وافق هوب هاوس على ذلك الحل الوسط وكلف ماكنيل فى أواخر شهر اغسطس ببذل قصارى جهده للحصول على موافقة الشاه على تلك المطالب (١) .

ولما كان اوكلاند يجهل ما استجد من تطورات على الوضع فقد بادر بارسال أوامر الى ماكنيل فى شهر أغسطس بارجاء عملية الانسحاب من خرك إلا اذا قدم الشاه تعهدا قاطعا بالتخلى عن أطماعه فى أفغانستان كما أوضح اوكلاند لبالمرستون بأنه سوف يكون مسئولا عن أى تغيير فى التعليمات الأصلية التى وصلته من بالمرستون ، وفى الوقت نفسه بعث اوكلاند بتعليمات الى هانيل بعدم سحب القوات من خرك ريثما تصله تعليمات جديدة من الهند بهذا الشأن (٢) ويعود السبب فى هذا الاجراء الذى اتخذه اوكلاند الى تدهور وضع الحامية البريطانية فى أفغانستان . وكان اوكلاند يرمى الى الحصول على تعهد من الشاه بوقف تدخلاته فى أفغانستان قبل ان يزداد الوضع سوءا هناك ، غير أن هذه التعليمات وصلت للأسف متأخرة الى ماكنيل . وصل المبعوث البريطانى الى طهران يوم ١١ أكتوبر فوجد الشاه فى انتظاره لتوقيع الاتفاق التجارى ولم يشأ المبعوث أن تضيع

---

(١) من هانيل الى اللجنة السرية ١٨٤١/٥/١٩ رقم ١١ الادارة السرية .

(٢) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٩ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢٠٧ المؤرخ ١٨٤١/١٢/٣١ من ماكنيل الى السكرتير الأول لحكومة بومباى ١٨٤١/١٠/٣٠ ومسودات مجلس الادارة من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد ١٥ مسودة الى الحاكم العام ١٨٣١/١٢/٣٠ (رقم ٨٠٤) ومرفق معها خطاب ماكنيل الى بالمرستون ١٨٤١/١١/١ .

منه هذه الفرصة ، وهكذا وقع الاتفاق يوم ٢٨ أكتوبر وتم التصديق عليه فى نفس اليوم . ونص الاتفاق على حرية التبادل التجارى بين رجال الأعمال البريطانيين والفرس . وحرية تنقلاتهم فى أراضى كل من الدولتين المتعاقدتين ، كما نص الاتفاق على حق القناصل البريطانيين فى الاقامة فى تبريز مع أن هذا يعتبر أقل من الامتيازات التى حصلت عليها روسيا بمقتضى معاهدة تركمنشاه كما سمح للمقيم البريطانى بموجب الاتفاق البقاء فى مقره فى بوشهر (١) .

كما كلف ماكنيل بالحصول على تعهد خطى من حكومة الشاه بعدم معاقبة أهالى خرك على تعاونهم مع القوات البريطانية أثناء احتلالها للجزيرة . وقد حصل ماكنيل على التعهد المذكور فى نفس اليوم الذى تم فيه التوقيع على الاتفاق البريطانى الفارسى . ولم يعد أمام المبعوث البريطانى بعد كل ذلك الا أن يطلب من قائد الحامية البريطانية فى خرك الانسحاب منها فورا وتسليم شئون الادارة لمندوب حكومة فارس . وقد بعث ماكنيل بهذه الأوامر الى قائد الحامية يوم ٢٨ أكتوبر وطلب اليه ابلاغ الممثل المنتدب من الحكومة الفارسية عند تسليم الجزيرة بعزم الحكومة البريطانية الاحتفاظ بمستودعات الفحم فيها لتموين السفن البريطانية العاملة فى مياه دجلة والفرات تحت اشراف مسئول بريطانى وذلك كما سبق لماكنيل ان ابلغ وزير

---

(١) مسودات مجلس الادارة من التقارير السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٦ مسودة الى الحاكم العام ١٨٤٢/١/٢٩ (رقم ٨١٦) . ومرفق بها خطاب من ابردين الى ماكنيل ١٨٤٢/١/٢٢ .

خارجية فارس بذلك (١) غير ان تعليمات اوكلاند وصلت متأخرة الى ماكنيل، كما لم توافق الحكومة فى لندن عليهـــا ، فقد سقطت حكومة ملبورن ولم يرغب اللورد أبردين الذى خلفه فى وزارة الخارجية فى تعكير صـــفو العلاقات مع حكومة الشـــاه أو أن يسىء الى مركز الحكومة البريطانية عن طريق تمسكه بخرك (٢) ٠ وحتى يتفـــادى أبردين تردد اوكلاند فى تنفيذ الانسحاب من القاعدة فقد بادر الى ارسال تعليمات الى بومباى فى نهـــاية شهر يناير ١٨٤٢ لتنفيذ عملية الانسحاب فورا (٣) ٠

والواقع أن قلق أبردين من هذه الناحية لم يكن له ما يبرره ٠ فعندما علم اوكلاند بأن الأوامر التى أصـــدرها الى ماكنيل لم تصل اليه بادر فى الأسبوع الثالث من ديسمبر الى ارسال تعليمات أخرى الى بومباى بوجوب تنفيذ الانسحاب (٤) ٠

---

(١) مسودة الى حاكم بومباى ١٨٤٢/١/٢٩ (رقم ٨١٨) ٠

(٢) مرفقات للرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٩ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ فى ١٨٤١/١٢/٣١ من مادوك الى ويلوبى ١٨٤١/١٢/١٨ من مادوك الى ويلوبى ١٨٤١/١٢/١٨ (١٨٤٧ الادارة السرية) ٠

(٣) مرفق للخطاب السرى رقم ٤٢ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من الكولونيل ٠ ج دى روبرتسون (المقيم بالوكالة) الى ويلوبى ١٨٤٢/٣/٢٦ (رقم ١٨ الادارة السرية) ٠

(٤) مرفق للخطاب السرى رقم ٨٢ المؤرخ ١٨٤٢/٧/١٨ من روبرتسون الى ريد ١٨ مايو ١٨٤٢ (رقم ٨١ الادارة السرية) ٠

غادر الجـــانب الأكبر من القوات البريطانية خرك فى نهاية شـــهر فبراير ، وقد استكملت عملية الانسحاب من الجزيرة يوم ٢٦ مارس . وقد أثارت السرعة التى تم بهـا سحب القوات البريطانية دهشة الفرس . ولم يتسلم المسئول الفارسي المنتدب عهدة الجزيرة قبل شـهر مايو . وقد بعث سحب القوات الارتياح فى نفس ابردين . فقد كان على غرار سلفه بالمرستون يخشى أن يؤدى استمرار احتلال بريطانيا للجزيرة الى تشجيع الروس على احتلال مناطق ساحلية أخرى من فارس على بحر قزوين . كما كان لابد من وضع معارضة الشاه للاحتلال موضع الاعتبار . ولم يكن واضحا ما اذا كانت معارضته للاحتلال البريطانى لجزيرة خرك ناشئة عن الخوف من وجـــود قاعدة أجنبية بالقرب من شواطئه ام من احتمـــال اضطراره الى اعطـــاء الروس امتيازات مماثلة فى شمال البلاد (١) غير أن استياءه من الوجـــود البريطانى فى خرك لم يكن يقل خطورة عن خنق جده قبل عشرين عاما نتيجة لوجود قاعدة لبريطانيا فى جزيرة قشم . واستمر موقف الشـــاه الودى تجـــاه البريطانيين نحو أربعة أشهر ، اى حتى وقت وقوع مذبحة البعثة البريطانية فى كابول ، وتقهقر الجيش البريطانى الى حدود داخل الهند فى

---

(١) مسودات مجلس الادارة التقـــارير السرية الى الهند مجلد ١٦ مسودة الى الحاكم العام ١٨٤٢/٢/٢٥ (رقم ٨٢٢) ومجلد ١٧ مسودة الى المقيم فى الخليج ١٨٤٢/١١/٢ — (رقم ٨٩٦) وكان هانيـــل فى الاجازة عندما تقرر اعادة المثلية فوجدها فى حالة غير صالحة ولذلك فقد عاد الى خرك الى ان تم تجديدها (انظـر فارس والخليج مجـــلد ٧٦ من شيـــل الى ابردين ١٨٤٢/٨/١٠ (رقم ٤١) .

شتاء ١٨٤١ - ١٨٤٢ ، وقد إنقلب موقف الشاه الى العداء ، حتى أن ابردين قد اضطر منعا للمزيد من تدهور العلاقات الى معارضة الاقتراحات التى وصلت اليه من الهند بابقاء المثلية فى خرك بصورة دائمة كما عارض انتقال المقيم الى خرك فى شهور الصيف (١) . وما أن نجحت الحكومة البريطانية فى تحسين العلاقات بينها وبين الشاه حتى شرع الأخير فى حملة لاغلاق مستودع الوقود فى جزيرة خرك بعد أن سبق ووافق على بقائه هناك . وقد تصاعدت حملة الاحتجاجات من جانب الشاه وحكومته بالنسبة الى هذا الموضوع ضد الحكومة البريطانية ، وربما يرجع السبب فى ذلك على حد رأى جوستين رشيل القائم بالأعمال البريطانى فى طهران الى خوفه من قيام الروس بانشاء مستودع مماثل لهم بالقرب من استراباد ، بحيث اضطر وزير الخارجية البريطانى فى شهر مارس ١٨٤٤ الى تكليف حكومة الهند بالنظر فى هذا الأمر واتخاذ التدابير اللازمة لاغلاق المستودع بأسرع وقت .

وضعت الخلافات الكثيرة التى نشأت بسبب بوشهر نهاية مؤسفة للعلاقات الودية مع فارس . ولم يحصل ميثلاند أو هانيل على رد الاعتبار عن الاهانات التى تعرض لها فى شهر مارس ١٨٣٩ ، وقد توفى ميثلاند فى البحرين فى شهر نوفمبر من ذلك العام بينما كان فى طريقه الى بحر الصين، كما كان هانيل فى اجازة عندما أعيد فتح المثلية البريطانية فى بوشهر فى شهر مايو ١٨٤٢ ، كما لم تقم حكومة فارس من جانبها بأية خطوة بشأن

---

(١) فارس والخليج مجلد ٧٩ من شيل الى ابردين ١٨٤٤/١/١٢ للاطلاع على الرسائل المتبادلة حول هذا الموضوع انظر نفس الحلقات مجلد ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ومسودات مجلس الادارة مجلد ١٧ ، ١٨ .

اصدار بيان للسكان فى بوشهر • يؤكد ان فصل ميرزا اسد الله من منصبه قد تم بسبب مسلكه تجاه ممثلى الحكومة البريطانية ، فقد اغتنم المسئولون الفرس فى بوشهر وشيراز كل فرصة لخلق المتاعب للمقيم بعد عودته الى الى المدينة . فقد منع من قضاء شهور الصيف خارج بوشهر كما حظر على الممثلين الانتقال بعد غروب الشمس ، كما احيطت الممثلية بأســوار وتمت محاولة أخرى لمنع المسئولين البريطانيين من استخدام رصيف الممثلية خلال انتقالهم من السفن الى المدينة والعكس بالعكس (١) •

ولم تقدم الحكومة الفارسية أى دليل على تحسين موقفهــا ومسلكها تجاه الحكومة البريطانية وخاصة فيما يتعلق بالاعتداء على صراف الممثلية كما أنها لم تدفع له أى تعويض عن الاضرار التى تحملها ، كما لم تقم الحكومة الفارسية بالقبض على الجناة أو معاقبتهم • والأسوأ من كل هذا هو موقف حكومة الهند من قضية الصراف رغم الحاح بالمرستون فى سنة ١٨٣٩ على تعويضه • فقد اقترح الكولونيل أ • ج . دى ربرتسون المقيم بالوكالة فى ١٨٤٢ دفع تعويض للصراف عن الأضرار والخسائر التى تعرض لها بعــد ان فقد الأمل فى الحصول على تعويض من السلطات الفارسية • هذا وعلى

---

(١) للاطلاع على الرسائل المتبادلة حول هــذا الحادث انظــر (فارس والخليج) مجلد ٨٠ وعلى الأخص تقارير شيل بتاريخ ٨ ، ١٥ ، ١٨٤٤/١٢/١٨ (رقم ١١ ، ١٢١ ، ١٢٩) انظر ايضا نفس الحلقات مجلد ٨١ وعلى الاخص خطاب شيل الى ابردين المؤرخ ١٨٤٥/٦/١٧ (رقم ٦٥) ومسودات مجلس الادارة مجــلد ١٨ وعلى الأخص مســودة الى الحــاكم العام بتاريـخ ١٣ ، ١٨٤٥/١٠/١٦ (رقم ١١٢٣ ، ١١٢٥) •

الرغم من ترحيب حكومة بومبـــاى بالاقتراح الا أن حكومة كلكتا لم توافق عليه • وكان المبلغ المطلوب هو ٢٠ جنيها فقط (١) ومثل آخر على ســوء مسلك حكومة فارس هو ما حدث لسكان جزيرة خرك ، فعلى الرغم من أن الشاه قد أصدر مرسوما (فرمان) الى أمير شيراز فى شهر نوفمبر ١٨٤١ طالبه فيه بعدم الاساءة أو الانتقـــام من سكان جزيرة خرك المتعاونين مع السلطات البريطانية فقد ارسل أمير شيراز قوة من ٢٠٠ جندى فى شـــهر سبتمبر ١٨٤٣ لاحتلال الجزيرة ، غير أن حجم هذه القوة بالمقارنة الى عــدد سكان الجزيرة الذى لا يتعدى ٣٠٠ نسمة انما يدل على أن أمير شيراز يبيت أمرا ، وما ان علم ســـكان خرك بوصول القوة الفارسية الى الجزيرة حتى خرجوا منها بالجملة ولجأوا الى الكويت ولم يعودوا الى مواطنهم الا بعد أن وجه هانيل تحذيرا الى المسئولين الفرس من أن الحـكومة البريطانية لن تسمح بأى حال من الأحوال بالحاق أى ضرر بسكان الجزيرة (٢) •

لم تشعر الحكومة البريطانية بالارتياح من نتيجة التسوية الشاملة مع حكومة فارس ، صحيح أن الاتفاق التجارى الذى كانت تطالب به قد وقع ، كما صدر مرسوم بمنح الحصانة للعاملين فى المفوضية البريطانية ، وقدمت الحكومة الفارسية اعتذارا رسميا عن الهجوم على ساعى المفوضية ، غير أن

---

(١) مسودات مجلس الادارة من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد ١٨ مسودة الى الحـاكم العام ١٨٤٤/٣/١٩ (رقم ٩٨٣) ومرفق به خطاب ابردين الى الاميرال يربون (رئيس مجلس الهند) •

(٢) من شيل الى ابردين ١٨٤٣/١٠/٢٧ (رقم ٨٥) ومجلد ٧٩ من شيل الى ابردين ١٨٤٤/٤/١٨ (رقم ٤٣) •

جذور الخلاف بين الدولتين لم تحسم كما لم يتخل الشاه عن أطماعه فى اقليم الحيرة . وقد حاول اوكلاند عبثا اقناع الشاه بالكف عن التدخل فى أفغانستان لأن الحكومة البريطانية لم تؤيده فى تلك الخطوة . ولم تتضح الأسباب التى منعت بالمرستون من الاصرار على الحصول على تعهد رسمى من الشاه حول هذه النقطة . ولعل خوفه من الروس فى آسيا قد خف كنتيجة للخلافات التى دبت بين القيصر ومحمد على باشا . وعلى الأخص انتهاء العمل بمعاهدة هنيكار اسكليس والعودة الى العمل بالنظام القديم بالنسبة للمضايق التركية بمقتضى معاهدة يوليو ١٨٤١ ، وبالتالى فلا يصح أن ننظر الى تعليمات بالمرستون الى ماكنيل فى ذلك الشهر من زاوية تناقض شكوك بالمرستون فى نوايا الروس فى آسيا من ناحية أو كتغيير عن اعتقاده بأهمية التوصل الى تسوية ما مع حكومة فارس لأن بقاء الوضع على ما هو عليه قد يدفع الروس فى استغلال توتر العلاقات الانجلو ـ فارسية لتوسيع قاعدة نفوذهم فى فارس . فاذا كان الاحتمال الثانى هو الاحتمال الأصح فان قرار بالمرستون بالنظر الى الانتكاسة العسكرية البريطانية فى أفغانستان والتى جاءت بعد التسوية مباشرة يعتبر قرارا حكيما ، غير ان هذا القرار أبقى على مشكلة الحيرة بدون حل وتطلب الأمر حروبا طويلة مع فارس قبل ان تحل هذه المشكلة .

وعلى الجانب الآخر من الخليج كان التهديد الذى تمثله الحملة المصرية على المنطقتين الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة فيما بين عامى ١٨٣٧ ، ١٨٤٠ فى الرؤية البريطانية أقل خطرا من هجوم الشاه على اقليم الحيرة لا لخلو الأول من التورط الروسى فحسب وانما من حيث حجم ذلك الخطر

أيضا ، رغم انه كان مصدر احراج للحكومة البريطانية . اما جيش خورشيد باشا فلم يكن يزيد عن ٤٠٠٠ مقاتل فى أى وقت من الأوقات بما فى ذلك الجنود البدو غير النظاميين ، كما أن اختيار خورشيد باشا « السليمية » كمقر عالم لهذا الجيش ثم اتخاذ الثرمدة مقرا له فيما بعد انما يدل على ان خورشيد باشا لم يكن ينوى التوغل بجيشه الى ما وراء الحدود التى استقر بها خلال ربيع ١٨٣٩ ، أما حملة سعد بن مطلق وتهديده للبريمى فقد كانت تنطلق من دوافع شخصية وليس بتحريض من خورشيد باشا الذى كان على ما يبدو يطمع فى احتلال سلطنة عمان .

والسؤال الآن عن الأسباب الحقيقية التى دفعت محمد على باشا الى شبه الجزيرة العربية . من المؤكد أن تلك الدوافع لم تكن مجرد احتلاله لنجد أو الاستيلاء على البحرين رغم ما كان لثروتها من جاذبية وسحر . كما لا يبدو بأن نية محمد على باشا كانت هى الوصول الى المشارف الجنوبية للعراق فى ذلك الوقت الذى كان اهتمام السلطان العثمانى والدول الأوربية مركزا فى الدرجة الأولى على نفوذه ونشاطه فى الشام . لقد كانت حملة محمد على باشا تسير بصورة بطيئة حيث بدأت عام ١٨٣٧ وانتهت فى الأشهر الأولى من سنة ١٨٣٩ حيث كان محمد على باشا يتخذ من الأمير خالد ستارا لاخفاء أهدافه الحقيقية من حملته ، وأصبح هذا الأمير يمثل دور التابع للسيطرة المصرية . ومن سوء حظ محمد على أن يتوافق ظهور الجيش المصرى على الضفاف العربية للخليج مع انفجار الصراع البريطانى الفارسى على ضفافه الشرقية مما جعله يحدث أصداء أكثر مما كان متوقعا له .

واذا نظرنا الى تهديد خورشيد باشا من زاويته الفعلية وتردد خورشيد فى أن يواجه الموقف بسرعة وفعالية فان موقفه هذا لايعتبر

موقفا شاذا • وعندما نتذكر بأن حكومة بومباى وبالمرستون وهوب هاوس وأخيرا أوكلاند الى حد ما قد احسوا بخطر ذلك التهديد فان تردد خورشيد باشا كان نابعـــا من ضعفه • وحتى اذا لم نضع فى الاعتبـــار الالتزامات الكثيرة والنقص فى الامكانيات العسكرية والبحرية لحـكومة الهند فى ذلك الوقت فلقد كان فى امكان اوكلاند أن يتخذ اجراءات أكثر مما اتخذه •

وعلى أى حـــال فان عجز حكومة بومبـــاى الواضح فى المجـابهة مع المصريين وذلك باستعراض القوة البريطانية المســـلحة فى المنطقة أدى الى تشجيع القبائل الساحلية على تحدى قوة بريطانيا • واذا كان هؤلاء الحكام قد غيروا من مواقفهم هـــذه فيما بعد فان ذلك يرجـع الى جهود حكومة بومباى والضباط السياسيين والبريطانيين فى منطقة الخليج • وبنوع خاص الى جهود رجل واحد هو صمويل هانيـــل المقيم البريطانى فى الخليج فى تلك الفترة •

الفصل التاسع

نظـام الصلح

١٨٣٥ ــ ١٨٥٣

في ليل ٢٥ نوفمبر عام ١٨٣٤ انتهز حمود بن عزان والي صـحار ، فرصـة غياب السيد سـعيد عن البلاد ، وقام باحتلال بلده السويق على ساحل الباطنة ، وبعد ان اجتاحها عاد فانسحب الى المنطقة الداخلية من البلاد ، وقد قام كل من هلال أكبر أنجال السيد سعيد ومحمد بن سالم ابن أخيه اللذين عينهما السيد سعيد نائبين عنه بالرد على اجراء حمود بن عزان بارسال عدد من السفن الى ساحل السويق كما طلبا مساعدة كل من سلطان بن صقر شيخ القواسم وخليفة بن شخبوط شيخ بني ياس وزعيم النعيم ضد حمود بن عزان . وقد رأى سلطان بن صقر في ازمة آل بوسعيد ضالته المنشودة لتحقيق مكاسـب اقليمية من وراء ذلك . وهكـذا أبحرت خمسون سفينة شراعية على الفور من الشارقة ورأس الخيمة وغيرها من موانيء القواسم على خليج عمان ، بينما انطلقت قوة من القواسم للاستيلاء على خور فكان ، وكان ملجأ للسفن على ساحل الشميلية ، كما كان يستخدمه القواسم كقاعدة للانقضاض على السفن التي ترتاد مضـيق هرمز . كمـا تحركت بطلب من نائبي السيد سعيد احدى سفن بني ياس وكانت ترسو في ميناء مسقط ، وأبحرت الى ساحل صحار للاستيلاء على أي سفينة تصادفها في مياه تلك المنطقة وبعد ذلك بوقت قصـير قام بنو ياس بنهب سفينتين تابعتين لشيخ جزيرة قشم .

وأصبح من الواضح جدا ان النائبين قد فتحا البلاد لموجة من الاضطرابات والفوضى لم يعد فى وسعهما السيطرة عليها . وكان الاحتمال ضـــعيفا ، أن يلتزم شيوخ القرصنة بالتمييز بين السفن الصديقة وغير الصديقة ، كما كان من الصعب على النائبين التدخل فى هذا الأمر خوفا من انحياز بنى ياس الى معسكر حمود بن عزان .

لقد كان هذا رأى الكابتن هانيل المقيم المساعد الذى عهد اليه بالاشراف على شئون المثلية بعد رجوع بلين الى الهند فى الصيف ، وقد وجه هانيل تحذيرا الى كل من سلطان بن صقر والشيخ شخبوط فى أوائل شهر يناير ١٨٥٢ ، بأن السلطات البريطانية تراقب تحركاتهما مراقبة دقيقة . غير ان هذا التحذير وصل متأخرا جدا الى شيخ ابوظبى .

إن السهولة التى تمكنت بها سفينة بنى ياس من الاستيلاء على بعض الغنائم من السفن التى اعترضتها على ساحل صحار ، ثم اندلاع القتال فى عمان من اقصاها الى اقصاها قد هيأ الفرصة لخليفة بن شخبوط من تحسين أوضاع بلاده الاقتصادية . وفى أوائل شهر فبراير قرر شيخ بنى ياس اطلاق أسطوله الحربى للعبث بالملاحة التجـارية فى الخليج . وقد اتخذ هـــذا الأسطول منطقة القوين على مدخل الخليج قاعدة لنشاطه ، ومن هـــذه القاعدة أخذ يستولى على كل سفينة غصــبا ، ويقوم بنهب محتوياتها من السلع ، ويقوم فى أغلب الأحيـــان ببتر أعناق بحارتها بحد السيف . وحتى شهر فبراير ومنتصف شهر ابريل وقعت فى أيدى أسطول بنى ياس ما لا يقل عن ١٧ سفينة ، وقاموا بالاستيلاء عليها ونهبهـــا وأرسالها الى أبو ظبى . وكانت أغلب السفن المنهوبة تنتمى الى الموانى الفارسية عــدا اثنتين منها فقد كانتا ترفعان العـــلم البريطانى . وقد قام بنو ياس بقطع

رقاب عدد غفير من بحارة السفينة « ذريا ذولت » التابعة لبومباى كما مزقوا شعارها .

في ذلك الوقت لم يكن يوجد الا طراد واحد من طرادات أسطول الخليج بالقرب من تلك المنطقة . وقد صدرت الأوامر الى ذلك الطراد بالابحار فور وصول الأخبار عما يرتكبه أسطول القراصنة . وقد قام قائد أسطول الخليج بعمليات مسح شاملة فى منطقة الخليج الأسفل من هنجام الى أبو ظبى ولكنه لم يعثر على أسطول القراصنة . اما الطراد الفنستون أحد السفن التابعة للأسطول فقد كان فى ذلك الوقت فى شط العرب . وقد أصدر هانيل أوامره الى قائد الطراد للتوجه الى بوشهر فى الأسبوع الأخير من مارس ، كما سافر بنفسه على ظهر ذلك الطراد متوجها الى قاعدة الأسطول فى باسيدو يوم ٦ أبريل . وعند وصول هانيل الى القاعدة علم بأن القراصنة بعد انتصاراتهم الأخيرة التى حققوها قد بعثوا برسول الى باسيدو ، يتحدون فيه قائد الأسطول بالخروج الى البحر لمبارزتهم . وقد كلف هانيل جون سوبر قائد الطراد الفنستون بقبول التحدى ، بينما استقل هو السفينة الحربية امهرست وهاجم بها أبو ظبى .

فى نهار يوم ١٦ أبريل التقى الطراد الفنستون بأسطول بنى ياس المؤلف من أربع سفن مختلفة الحجم ، وكان هذا الأسطول يقطر السفينة الفارسية التى استولى عليها . وفيما يلى وصف لأحداث الاصطدام الذى وقع بين الطراد وأسطول القراصنة على لسان سوبر نفسه : —

« ومدوا أيديهم مسرعين فى المجىء نحونا ، وفى الساعة السادسة صباحا أرغمناهم على ان ينحنوا قليلا بالسفينة واصبحنا فى موقع

التحكم منهم ، واخذنا نستعد للدخول فى معركة معهم ، وفى الساعة السابعة اطلقنا مدافعنا ورفعنا اعلامنا ، ولاحظنا أثنـاء ذلك أن السفينة الأمامية من سفن القراصنة مكتظة بالرجال وكانوا يقطرون سفينة أخرى، وقد اطلقت طلقة ثم رفعت علما أحمر ثم أغطست العلم ثلاث مرات فى الماء كعلامة على التحدى فاطلقنا طلقة لكنها لم تصب الهدف وقد ردت السفينة الكبيرة على الفور ولكن قذائفهـا سقطت فى منتصف الهدف ، ثم انزلوا اعلامهم كما انزلت احدى السفن اشرعتها ، وتقدمت نحونا ربما بهدف لفت انتباهنا ، وعندما امعنا النظر فيها وجدناها مكتظة بالناس واقتنعنا عند ذلك بأن تلك السفن ما هى الا أسطول للقراصنة التابع لأبو ظبى ، كما أكد لنا ذلك القبطان الغربى ، وعند اقتراب تلك السفينة منا تعرفنا عليها ، وقد تأكد لنا ان السفينة تقل الشيخ سلطان بن شخبوط وعندما تبين لهم باننا اقوى منهم قاموا بفك السفينة المقطورة ونكسوا اشرعتهم واقتربوا منـا الى حد مرمى المسدس دليلا على استعدادهم للمعركة . وقد تحركنا حتى كنا فى وسطهم ونجحنا فى تلك الحركة دون أن تحتك سـفننا بسفنهم بحيث أصبحت سفينة الشيخ فى الجـانب الأيمن والمقطورة على الجانب الأيسر ، وإثناء مرورنا فيما بينهم وجهنا عليهم نيران مدافعنا لدرجة أن مدافعنا كادت أن تلامسهم . وقد اخذ بحارة سفينة الشيخ يصيحون فينا « الله اكبر ، انهم الكفار » وقد شوهد بعضهم يحـاول أن يرمى برماحهم نحونا ، غير أننا اطلقنا عليهم النار ، واذا بنحو ٩٠ أو ١٠٠ رجل يهجمون برماحهم الطويلة علينا بهدف الصعود الى سفينتنا ، غير انهم فشلوا أمام سيل القذائف التى إطلقناها عليهم . وكان فى السفينة ما لا يقل عن مائة رجل وكانوا يمثلون خطرا علينا برماحهم ، كما تعرضت سفينتهم لأضرار بالغة اذ كانت قطع الخشب تتناثر منها فى كل الاتجاهات ، وعند مرورهم قفز نحو ٩٠ رجلا من السفينة المقطورة والتقطتهم سفينة الشيخ شخبوط

التى كانت قد رفعت اشرعتها واستقرت فى الناحية الشمالية منـــا ، وكانت تصحبها احـــدى السفن من طراز الباتل ثم افترقت عنهــا ، ثم حاولنا الالتفاف عليها ولكنها انطلقت بسرعة وقد حاولنا استخدام مدفع المقدمة فى محاولة لأحداث خلل بها ولكننا لم ننجح لأن القذيفة لم تصبها، ثم قامت السفن الأخرى بتغيير اتجاهها نحو السفينة المهجورة وجردوها من اشرعتها وبعض الأشياء الصغيرة الأخرى ووقفوا فى الجنوب الغربى. وفى الساعة التاسعة شاهدنا السفينة المطاردة تنقل بعض الأشياء الى ظهرها ولكننا لم نتمكن من معرفة تلك الأشياء وقد واصلنا مطاردتها حتى الغروب حيث تمكنت من تغيير وجهتها نحو الشرق على بعد عدة اميـــال منا وبعد أن حل الظلام تخلينا عن فكرة المطاردة واتجهنا الى الجنوب على امل ان نلتقى معها فى النهار ».

وعلى الرغم من أن الربان سوبر لم يفلح فى الاشتباك مرة أخرى مع اسطول القراصنة فى اليوم التـالى ، فان العملية التى جرت فى منطقة ذى جريت تومب قد قصمت ظهر قبائل بنى ياس . كما كانت تلك العملية هى الاشتباك الأخير التى يشترك فيه أسطول الخليج ضد قبائل الساحل الغربى .

وقد وصل الكابتن هانيـــل الى أبو ظبى على ظهر السفينة امهرست يوم ١٩ أبريل . وبعد بضع ساعات من وصوله واجتماعه بالشيخ خليفه وافق الأخير ، وبعد نقاش حاد مع المقيم المساعد ، على استدعاء السفن المشتركة فى العملية ، واعادة الســفن التى تم الاستيلاء عليها مع بحارتهـــا ودفع تعويضات عن السلع التى تم الاستيلاء عليها وبعدها سافر هانيـــل الى باسيدو لانتظاره تنفيذ خليفة لوعوده . وطوال الأسابيع الثلاثة الأخيرة

من شهر مايو رابطت ثلاثة طـرادات فى مياه أبو ظبى للتـــأكد من تنفيذ الاتفاق . وقبل نهاية الشـــهر كان بنو ياس قد نفذوا وعدهم ، فأعيدت السفن المغتصبة وبحارتها ، وقاموا بدفع تعويضات رمزية عن الســلع والبحارة المقتولين مقدارها ٢٥٫٠٠٠ ريال نمسوى (نحو ٥٠٠٠ ج س) كما تم تســليم ربانى السفينتين اللتين قامتا بالاعتداء على دريا دولت وغيرها من الســفن التى كانت ترفع العــلم البريطانى الى الســلطات البريطانية . وقد جرت محاكمة الربابنة فى بومباى بتهمة اقتراف اعمال القرصـــنة . وكان أحد الربابنة وهو محمد بن صــقر بن دياب من أفــراد أسرة آل بوفلاح الحاكمة فى أبوظبى وربان السفينة ممباسة التى قامت بالهجوم على السفينة البريطانية الفنستون . أما التهمة الموجهة الى الربان الثانى وهو محمد بن ماجد أحد المنشقين عن القواسم ، فلم تثبت التهمة عليه لعدم توفر الادلة ، وبالتالى فقد أعيد الى منطقة الخليج ليقوم زعيم قبيلته بتوقيع العقوبة عليه .

امضى هانيل فترة الانتظار فى قاعدة باسيدو يفكر فى الكيفية التى يمكن بها منع تلك الحوادث فى المستقبل . ولا جدال فى أن الأســباب الاقتصادية ووليدة الحرب الطويلة بين قبائل بنى ياس والقواسم هى التى دفعت قبائل بنى ياس الى ممارسة القرصنة . ثم ان افتقادهم لمصــايد اللؤلؤ فى عام ١٨٣٤ كان القشة التى قصمت ظهر البعير . ان اقتصــاد القبائل الساحلية كان يعتمد فى المقــام الأول على مواسم صيد اللؤلؤ السنوية وعلى الرحلات التجارية البحرية الى البصرة وبومباى وزنجبــار والبحر الأحمر . واذا ما توقف هذا النشاط أو انخفض كنتيجة لما يحدث من اشتباكات بحرية بين هذه الدويلات فان النتيجة تكون قاسية عــلى

سكان هذه المناطق ، بل على تجارة الخليج عموما • وكان تمرد بنى ياس أهم وآخر تمرد تقوم به هذه القبائل ، وان كان اقساها تعبيرا عن النتائج المشئومة والخطيرة لحرية القبائل الساحلية فى أن تشن الحروب ومتى وكيف تشاء • كما أن هـــذا ـ التمرد قد أظهر السهولة التى يمكن أن يتحول بها هذا التمرد الى حروب مشروعة ، وكمثل على هـــذا التمرد موضوع محاصرة نائب السيد سعيد لمدينة صحار وتحوله الى عمليات للقرصنة ، غير انه لم يكن هناك اقل أمل فى أن توافق القبائل من تلقاء نفسها ، بالكف عن الاقتتال فيما بين بعضها البعض مهما كانت الفوائد التى قد تأتيها من ذلك ، وقد اثبتت التجربة أن الطريقـة الوحيـدة لارغام تلك القبـــائل على الحد من اندفاعهـــا الى الحروب هى ان تقوم الحكومة البريطانية بفرض معـــاهدة صلح بحرى على هـــذه القبائل وتسـوية الخلافات القائمة بينهـــا • غير ان مجلس ادارة شركة الهند الشرقية كان حتى أغسطس ١٨٣٤ يعارض حكومة بومباى فى القيام بهذا الدور ومهما كان موقف مجلس الادارة فقد كان واضـــحا على اية حـــال ، ومنـــذ أعوام عديدة أن الأحداث قد ترغم السلطات البريطانية فى النهاية على التحول عن سياسة الحياد التى كان قد وضعها مونستارت الفنستون والتزم بها المسئولون البريطانيون حتى ذلك الوقت • ولعل تمرد بنى ياس هو أحـــد تلك الأسباب التى فرضت نفسها •

وصل الشيخ شخبوط بن دياب والد الشيخ خليفة الى باسيدو فى منتصف شهر مايو لدفع التعويضات المستحقة على بنى ياس • وصادف وصوله وجود الشيخ سلطان بن صقر شيخ مشـــايخ القواسم الذى انتهز فرصة وجود المقيم فى باسيدو ليرهقه بمزيد من الشكاوى • وقد وجد

هانيل فى تواجد الزعيمين فرصة لتسوية الخلافات بين القواسم وبنى ياس ، مما يتيح للجانبين الاشتراك فى موسم صيد اللؤلؤ ١٨٣٥ كما تصور المقيم أنه فى الامكان اقناع الزعماء الآخرين على اجراء تسوية سلمية ، لهذا فقد بعث بطراد الى دبى وعجمان لاحضار الشيخ عبيد بن سعيد شيخ ملاسة ، وراشد بن حمد شيخ النعيم . وكان هانيل يدرك تمام الادراك صعوبة التوفيق بين جميع الأطراف نظرا لأن مواقفهم متعارضة ، كما أن مطالب كل فريق من الفريق الآخر متطرفة بحيث كانت امكانية التسوية بينهم معدومة . وفضلا عن ذلك ، كما اكتشف هانيل من مقابلتهم على انفراد ، انهم كانوا جميعا يصرون على أن تضمن الحكومة البريطانية أى تسوية تتم فيما بينهم . وبما أنه لم يكن فى وسع هانيل قبول هذا الشرط ، فقد اقترح عقد هدنة بحرية تمتد طوال موسم صيد اللؤلؤ سنة ١٨٣٥ . ولما كان هذا الاقتراح لا يلزمهم بالتخلى عن تحفظاتهم ويضمن لهم فى نفس الوقت الاستفادة من موسم الصيد ، فقد وافقوا عليه بدون تحفظ . وفى يوم ٢١ مايو وقع شيوخ المنطقة على أول معاهدة للهدنة البحرية . وقد نصت المعاهدة على الامتناع عن اللجوء للحرب اعتبارا من ٢٢ محرم ١٢٥١ — الموافق ٢١ مايو ١٨٣٥ الى ٢٩ شهر رجب ١٢٥١ الموافق ٢١ نوفمبر ١٨٣٥ ، كما تعهدوا بدفع قيمة التعويضات عن أية انتهاكات لهذا الاتفاق يقوم بها رعايا هذه الامارات ضد بعضهم البعض أثناء الفترة التى تكون المعاهدة سارية المفعول فيها ، والابلاغ عن أية انتهاكات من هذا القبيل الى المقيم البريطانى أو الى قائد أسطول الخليج ، ليقوم باجراء التدابير اللازمة فى الأمر ، كما تعهد شيوخ المنطقة بالتخلى عن القيام بأى اجراءات انتقامية ضد بعضهم البعض ، كذلك تعهد زعماء المنطقة بالعمل على تجديد هذه المعاهدة على اسس راسخة قبل

أربعة أسابيع من انتهائها ، أما اذا لم يقرروا تجديد المعاهدة وفضلوا استئناف صراعاتهم فيتعين عليهم ابلاغ المقيم البريطانى بهذه النية مسبقا (١)

على الرغم من ان الاتفاقية تشبه الى حد ما اقتراحات مالكولم لعام ١٨٢٨ التى تنص على اعتبار المصايد مناطق محايدة تكون بعيدة عن الحروب البحرية القبلية ، كما أضافت نصا آخر يحظر الحروب لفترة محدودة كما حددت عقوبات لمن يرتكب أية مخالفة . لقد كان هانيل هو الذى توصل الى فكرة الهدنة البحرية وأن الفضل فى ذلك يرجع اليه وحده .

ولقد حذر هانيل حكومته فى التقرير الذى بعث به اليها حول هذه الاتفاقية بألا تتفاءل بها كثيرا • ولعل أهم ما فى الاتفاقية هو تعهد زعماء المنطقة بالاحتكام الى السلطات البريطانية عند أية انتهاكات بدلا من الانتقام بأنفسهم من بعضهم البعض . فاذا نجحت الاتفاقية فى أهدافها فيمكن اقناع الشيوخ بالموافقة على تجديدها فى العام التالى . وكان الخوف الوحيد على الاتفاقية، كما يتصور هانيل ، هو أن تعمد المشيخة الأقوى فى الامكانيات البحرية كالقواسم الى الانتقام فى البحر عن اعتداء امارة أخرى عليها فى البر . وبالاضافة الى ذلك فان المعاهدة لم تقض على الاشتباكات البحرية بين

---

(١) مجموعة مجلس الادارة مجلد ١٥٩٦ ، خطاب من هانيل الى ماكناتن (السكرتير الأول لحكومة الهند) باسيدو ١٨٣٥/٥/٢٦ .

القبائل بشكل حاسم ، وبالتالى فقد كان من المحتمل أن تعانى التجـــارة البحرية من انعكاسات تلك الاشتباكات · وتأسيسا على هذا الاعتقاد فقد اقنع هانيل الشيوخ الموقعين على المعـــاهدة بالاعتراف بالخطوط الملاحية الرئيسية الواقعة على امتداد الســاحل الفارسى كمياه دولية محـايدة ، لا يحق لأى من سـفن تلك المنطقة التواجد فى أي وقت من العام فى هذه الخطوط الملاحية ، ولضمان التزام الشيوخ بهذه التحديدات ، رســم هانيل خطـا بين جزيرة موسى وجزيرة سرى باعتبارها الحد الجنـوبى للمنطقة المحايدة ، وحصل على تعهد من كل شـيخ بحصر صراعاتهم الى الجنوب من ذلك الخط ·

وخلال شهر يناير التـــالى وبينما كان هانيل فى اجازة قام المقيم الجديد الماجور جيمس مارسون باعادة رسم الخط الفاصل وقد راعى أن يكون هذا الخط بعيدا عن الساحل الفارسى بعد أن نبهه الضـــباط العاملون فى الأسطول بأن جزيرتى أبو موسى وسرى هما قواعد مشهورة للقراصنة ، وأصبح الخط الجديد يمتد من قشم على الجانب الغربى من شبه جزيرة مسندم الى نقطة تبعد عشرة أميال جنوب أبو موسى امتدادا منها الى جزيرة سر أبو نعير · وعند ابلاغ سلطان بن صقر بهذا التعديل احتج عليه بأنه قد يمنعه من ارسال سفنه حول رأس مسندم الى خليج عمان للدفاع عن ممتلكاته الواقعة فى خور فكان . وقد رفض موريسون احتجاجه بشـــدة وذكره بأن اســـتيلاءه على خور فكان قـد تم نتيجة الاضطرابات التى وقعت فى عمان فى اواخر ١٨٣٤ · وقد كان السبب الحقيقى وراء رفض موريســون احتجـاج سـلطان بن صــقر كما ذكر موريسون لرؤسائه هو أن التعديل سـوف يغلق تمـاما اكثر جوانب خط

الملاحة تعرضا لسفن القواسم ، كما أنه فى نفس الوقت يمنح سلطان مسقط بعض الضمان ضد اعتداءات القواسم على سفنه .

وقد التزم الاطراف بالمعاهدة بشكل مرض دون وقوع أى انتهاك لها حتى نهاية العمل بها فى ٢١ نوفمبر . ومن جهة اخرى لم يظهر شيوخ المنطقة أى بادرة لتقدير مزايا الاتفاق او الرغبة فى تحويله الى نظام دائم . وقد جاءت ساعة الاختبار بعد ٢١ نوفمبر عندما أصبح الشيوخ احرارا فى استئناف صراعاتهم البحرية . وقد انقضى شهران دون أن تبدو أى دلالة على استعدادهم لتنفيذ ذلك .

وفى الربيع استفسر موريسون من هؤلاء الشيوخ عما اذا كانوا راغبين فى تجديد اتفاقية الهدنة للموسم القادم لصيد اللؤلؤ ، فردوا بالايجاب ، وتم التوقيع على الاتفاقية الجديدة يوم ١٣ ابريل ١٨٣٦ . وهى لاتختلف عن الأولى الا من حيث مدتها التى لم تتجاوز ثمانية أشهر ، واشترك فيها بالاضافة الى الزعماء الموقعين عليها سابقا شيخ ام القوين وكان قد تعذر اشتراك هذا الشيخ فى الاتفاقية الأولى بسبب اعتراض حاكم رأس الخيمة الذى أصر على أن ام القوين تابعة له . وباشتراك شيخ ام القوين أصبحت الاتفاقية تشمل توقيع جميع الزعماء الرئيسيين الذين وقعوا على معاهدة ١٨٢٠ البحرية ، باستثناء شيخ البحرين . وكانت الأسباب المباشرة لعدم اشتراك البحرين فى معاهدتى ١٨٣٥ و ١٨٣٦ ذات شقين ، ففى المقام الأول لم تكن النية متجهة الى اشراك دول كالبحرين والكويت اللتين لم تمارسا القرصنة . اما السبب الثانى والأهم فهو احتمال قيام السيد سعيد من جديد باحتلال البحرين ، مما قد يضع الحكومة البريطانية فى موضع حرج من الالتزام بارغام السيد سعيد بالانسحاب ، ومما يثير الغرابة أن نقول

بأن الخلافات الداخلية فى البحرين أصبحت الخطر الاكبر الذى يهدد الأمن فى مياه الخليج فى الأعوام التى أعقبت عام ١٨٣٥ · كان الشيخ عبد الله بن أحمد الحاكم الوحيد فى البحرين بعد وفاة ابن اخيه وشريكه فى الحكم خليفة بن سلمان فى شهر مايو ١٨٣٤ · ولكن حكومة عبد الله كانت ضعيفة جدا ، كما كانت سلطته على أنجاله الأقوياء وأقاربه واهية ، مما ألقى بالبلاد من الالتزام بارغام السيد سعيد بالانسحاب ، ومما يثير الغرابة ان نقول فى خضم المشاكل والاضطرابات · فقد تدهورت اوضاع المناطق ، كما انهارت حالة التجارة فجأة ، وتضاعفت الهجرة الى درجة خطيرة لأن الكثيرين من السكان قد تركوا البلاد هربا من اضطهاد آل خليفة · وفى عام ١٨٣٥ ثارت قبائل آل بو على وآل بوعينين سكان هديلة على ساحل قطر ضد عبد الله · وقد تم تلفيق نوع من الصلح عن طريق السيد هلال اكبر انجال السيد سعيد، غير أن هذا الاتفاق سرعان ما انهار بعد أن قام أحد افراد اسرة عبد الله بشن هجوم على هديلة ، واغراق احدى سفنها ، وقتل احد اقارب زعيم آل بوعينين عيسى بن طارق · وعندما تقدم الشيخ بطلب التعويض من الشيخ عبد الله لم يحصل منهم على اكثر من تعهد بعدم تكرار مثل تلك الأعمال · وقد قام عيسى بن طارق وآل بوعلى وآل بوعينين بفك تحالفهم مع البحرين وهاجروا جماعات الى أبوظبى فى أواخر تلك السنة احتجاجا على ما تعرضوا له من ظلم حكام البحرين (١) ، فى هذا الوقت كانت مدة اتفاقية الهدنة الأولى قد انتهت · وكان هناك احتمال أن يتخذ خليفة بن شخبوط من وجود اللاجئين

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٧ المؤرخ ١٨٣٩/٥/١٨ ملخص من اعداد ويلوبى (السكرتير السياسى للحكومة) للنزاع بين عبد الله بن احمد وعيسى بن طارق بومباى ١٨٣٩/٢/٢٥ ودليل الخليج ص ٥/٧٩٤ لوريمر ·

فى مشيخته حجة للهجوم على البحرين وسفنها ٠ ولكن خليفة فى ذلك الوقت كان فى حالة نفسية سيئة بسبب العقوبات التى وقعت عليه فى العام السابق ، وان كان على أية حـال غير ملزم بموجب نصوص اتفاقية الهدنة بعدم مهاجمة المشيخات غير المشتركة فى التوقيع على المعاهدة ٠ وقد دفعت نتائج احتمال نشوب صراع بين ابوظبى والبحرين ، الماجور موريسون ، وكان قد فرغ من ادخال بعض التعديلات على الخط الملاحى الفاصل فى شهر ينـاير ١٨٣٦ الى استمرار العمل بموجب الخط شمال غرب المنطقة وبذلك تم وضع خط حاجز بين المنطقة الخطرة بالقرب من البحرين وخط الملاحة الدولى ٠ ولهذا فقد صدر بلاغ الى شيوخ المنطقة يفيد بمد الخط الفاصل الى ما وراء جزيرة سرأبو نصير من خلال جزيرة هلول الى نقطة تبعد عشرة اميال من رأس فكان ، على طرف شبه جزيرة قطر ومنها الى جزيرة القرين حتى رأس الزور على الساحل الغربى أسفل الكويت وقد تم ابلاغ الشيخ عبد الله بالتعديل وطلب اليه اعلان موافقته الخطية على رسم الحدود الجديدة ، وقد نفذ عبد الله الطلب يوم ٢٦ مارس ١٨٣٦ وكان يبدو غريبا بعض الشىء أن يكون الحاكم الذى استبعد من اتفاقية الهدنة أول الموقعين رسميا على تعديل الخط الملاحى ٠ وقد دار بخلد أعضاء مجلس ادارة الشركة عند استعراضهم للتركيب الذى قام عليه نظام الهدنة فى الخليج أن يوجهوا رسالة فى شهر سبتمبر الى حاكم بومباى لاستطلاع رأيه فى تجميع كافة شيوخ المنطقة الموقعين على اتفاقية ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ لتقديم تعهد رسمى باحترام الحدود الجديدة لخطوط الملاحة فى الخليج ٠ وقد رد هانيل الذى كان قد عاد الى الخليج كمقيم بالوكالة فى بداية ١٨٣٧ بأنه ليس من المناسب استعمال شيوخ المنطقة فى تبديل تقاليدهم البحرية بهذه السهولة ، ورأى الاكتفاء فى البداية بنظام الهدنة المعمول به ، وقال بأنه ليس ثمة أية فائدة من استفزاز

الشيوخ بمثل هذه الاقتراحات . وبدلا من ذلك عرض هانيل اقتراحا مضادا يقوم على اقناع زعماء المنطقة عند انتهاء اتفاقية الهدنة بالموافقة على احترام الحدود الدولية للملاحة والتوقيع على تعهد بهذا . وقد تمت الموافقة على الاقتراح من جانب كل من حكومة بومباى ومجلس ادارة الشركة (١) .

وفى منتصف ١٨٣٨ قرر عبد الله بن احمد القيام بمحاولة لارغام المتمردين من آل بنى على وآل بوعينين على العودة الى ديارهم ليكونوا تحت سلطته ، غير ان هانيل حاول أن يمنعه من ذلك ونبهه الى أنه على الرغم من أن عيسى بن طارق وخليفة بن شخبوط لايستطيعان تأليف قوة بحرية لشن هجوم على البحرين ، الا أنه فى وسعهما الحاق الضرر بتجارة البحرين الى حد كبير . وعلى امتداد عامين ظل هانيل والماجور موريسون يكبحان جماح عيسى واتباعه من القيام بعملية انتقامية من عبد الله عن طريق مهاجمة سفن البحرين التجارية . كما أن عبد الله من ناحيته لم يبذل أى محاولة لتسوية خلافاته مع المتمردين من رعاياه بل استمر يرفض بشدة تعويضهم عن الاضرار التى لحقت بهم . وبالتالى فقد نبه هانيل عبد الله بأنه لم يعد يرى سببا فى الاستمرار فى منع عيسى بن طارق من اللجوء الى القوة لاسترداد حقه ، وأنه بالتالى ينفض يده من النزاع وعلى الرغم من أن عبد الله قد فوجىء بموقف هانيل المتصلب الا أنه لم يعدل عن المضى فى خطته للانتقام من

---

(١) التقارير السرية الى حكومة بومباى من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٣٧/٩/٥ ومجموعة المجلس رقم ٧٢٤٦٣ مجلد ١٧٦٧ من هانيل الى ويلوبى بوشهر ١٨٣٨/٥/١٥ ومن ريد (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) الى هانيل ١٨٣٨/٧/١١ .

عيسى بن طارق • فبذل عبد الله محاولة ماكرة ، فعرض على هانيل ان يوافق على اعفائه من الالتزام بالخط الملاحى الفاصل فى موضوع نزاعه مع زعيم آل بنى على • وكان يريد استغلال حرص المقيم على قضية أمن المنطقة مما يضطره الى منع نشوب اصطدام بين عبد الله وخصمه فيضطر هانيل الى اقناع عيسى بالعودة الى المنطقة • ولكن يبدو ان عبد الله قد أساء فهم المقيم • وكان خليفة من جهة أخرى قد أبلغ هانيل فى وقت مبكر بأنه لم يكن يؤيد نشوب قتال بين عيسى وشيخ البحرين ، وبالتالى فان خطر انفجار صراع واسع فى الخليج لم يكن موضوعا واردا • وعليه فقد ابلغ هانيل شيخ البحرين ، أنه بالنظر الى سلوكه المرن منذ عام ١٨٢٠ فليس مطلوبا منه ان يلتزم بمراعاة الخط الفاصل • ثم عندما يئس عبد الله من خلافه مع عيسى طلب من هانيل أن يدبر نوعا من التسوية بينه وبين خصـمه ، وقد وافقـه المقيم ، الا أن المفاوضات بين الطرفين توقفت بسبب اصرار عبد الله على أن تعلن الحكومة البريطانية ضمانها لأية تسوية يتم التوصـل اليها • غير ان هانيـل رفض هذا الطلب على أساس المبادىء التى يلتزم بها ، حسبما ابلغ هانيل رؤساءه بذلك ، واشار الى خطأ السماح للمتمردين بترك مواطنهم باللجوء الى بلد معاد يقومون منه بشن الاعتداءات على حاكمهم الشرعى • وقد نشبت الحرب بين عبد الله وعيسى بن طارق فيما بعد ، وكان لها تأثير مدمر على تجار البحرين واصحاب السفن فيها اكثر مما كان على عيسى بن طارق واتباعه • وكان القتال لايزال مستمرا بين الشيخين عندما ظهر خورشيد باشـا على مسرح الأحداث فى شبه الجزيرة العربية ، وخوفا من احتمال غزو مصرى لبلدهم وجه تجار البحرين نداء الى هانيل يناشدونه العمل على انهاء الصراع بين الطرفين حتى تتمكن البحرين من توحيد قواها الوطنية للوقوف فى وجه المصريين • وعند زيارة ادموندز مساعد هانيل للبحرين فى شهر مارس

١٨٣٩ (١) ، كانت لديه تعليمات لمحاولة تسوية الخلاف بين عبد الله وعيسى بن طارق ، ولكن محاولاته اصطدمت باصرار شيخ البحرين على ضمان الحكومة البريطانية للتسوية بصورة اجبارية (٢) . ولما كانت السلطات البريطانية فى الهند حريصة على منع انتشار النفوذ المصرى بين القبائل العربية الساحلية ، وعلى الأخص فى البحرين فقد كانت على استعداد بالرغم من معارضة هانيل على ارغام عيسى بن طارق للعودة الى تحالفه السابق مع شيخ البحرين . غير أنها لم تحصل على التأييد لهذا الموقف من انجلترا ، حيث عارض هوب هاوس الفكرة باعتبارها غير سليمة . وأثنى على تراجع هانيل عن الرسالة واضاف هوب هاوس ... أننا لا نرغب فى أن تتحمل الحكومة البريطانية اى مسئولية حول مسلك الاطراف المعنية سواء فى البحرين أو على الساحل الغربى لأنها لا سلطان لها على ذلك ، فضلا عن انها لا تملك الوسائل الفورية والفعلية لمثل هذا التدخل وقد صدقت تنبؤات هوب هاوس فانحاز عبد الله بن احمد الى جانب المصريين ، وقد وضعت نهاية لهذه الحالة المؤلمة بابرام اتفاق بين عبد الله والشيخ خليفة حاكم ابوظبى ، تعهد فيه الشيخ خليفة بارغام عيسى بن طارق بوقف نشاطاته المعادية وأن يبحث له عن مكان آخر يلجأ اليه بعد انتهاء موسم صيد اللؤلؤ ١٨٣٩ . وفى أواخر العام

---

(١) مسودات المجلس ، التقارير السرية الى الهند مسودة الى الحاكم العام ١٨٣٩/٩/٣ (رقم ٤٠٣) انظر ايضا نفس الحلقات مجلد ١٠ مسودة الى الحاكم ١٨٣٩/٧/١١ .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٩ خطاب سرى رقم ٥ فى ١٨٤٠/١/٣١ من هانيل الى ريد ١٨٣٩/١٢/٢٧ (الادراة السرية رقم ١٤٠) ودليل الخليج تأليف لوريمر ص ٨٦١ .

ابلغ عيسى بن طارق بأنه يود أن يستقر هو واتباعه فى جزيرة قيس على الساحل الفارسى ٠

وخلال العامين الأولين من ابرام معاهدة الصلح كان للمعاهدة دور كبير فى تحسين الظروف الاقتصادية للمنطقة رغم أن أصحابها لم يدركوا تلك الحقيقة بسهولة . وعند وصول هانيل الى المنطقة فى شهر ابريل من عام ١٨٣٧ للتمهيد لتجديد المعاهدة لثمانية شهور اخرى وجد شيوخ القرصنة أو شيوخ الهدنة كما أصبحوا يعرفون الآن (١) متلهفين لتجديدها ، والواقع أن الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم الذى ظل أتباعه يرهبون منطقة الخليج بأعمالهم ، اصبحوا الآن من أشد المتحمسين لتجديد المعاهدة ٠ وعلى أثر تجديد المعاهدة لسنة ١٨٣٧ مباشرة أوفد الشيخ سلطان بن صقر مبعوثا الى هانيل يقترح أن يقوم هو وزملاؤه الشيوخ الآخرون بعقد اتفاق لانهاء الصراعات البحرية بينهم الى الأبد ٠ وكان غرض سلطان الرئيسى من الاقتراح هو ضمان سلامة السفن التابعة له والتى كانت تبحر الى الهند خلال موسم الرياح الشمالية الشرقية ولا تتمكن من العودة قبل انتهاء صلاحية المعاهدة فى شهر نوفمبر من كل عام ٠ وقد رد هانيل على مبعوث الشيخ بأنه شخصيا لايملك الصلاحيات لعقد مثل هذا الاتفاق ، وأنه لايعتقد بأن حكومته ستكون على استعداد للقيام بدور الحكم فى كل نزاع ينشب بين القبائل الساحلية ٠

---

(١) لم يبدأ استعمال هذا التعبير قبل أواخر القرن ، وان كنا لانستطيع أن نحدد تاريخ استعماله بالضبط ٠ وحسب معلومات المؤلف ان المقيم السياسى اللفتنانت كولونيل روس هو اول من استخدم هذا اللفظ فى التقرير السنوى للممثلية فى الخليج عام ١٨٧٥ — ١٨٧٦ ٠

ولقد كان هانيل مصيبا فى تصوره ، ففى شهر نوفمبر عام ١٨٣٧ أكد اوكلاند الحاكم العام بشكل قاطع بأنه لا يرغب فى ان تلتزم حكومته بالتدخل فى كل نزاع ينشب بين هذه الاقطار ، ولكنه يحتفظ بالحق فى التدخل أو عدم التدخل حسبما تقتضيه المصلحة .

غير ان سلطان بن صقر لم ييأس فعندما زار هانيل منطقة الساحل فى شهر ابريل ١٨٣٨ عاد الى طرح الفكرة عليه . وللمرة الثانية رفض المقيم التزام حكومته بمثل هذه التدابير التى اقترحها . وأضاف بان سبب نجاح معاهدة الصلح يعود الى النص الوارد فيها والذى يكفل للشيوخ الموقعين حرية العودة الى ممارسة صراعاتهم عند نهاية موسم الصيد وان وضع أى حجر على هذا البند سوف يؤدى الى حزازات جديدة بينهم ، فاذا كان حرص الشيخ سلطان يقتصر على سلامة سفن القواسم وضمان عودتها من الهند كل عام ، فيمكن تبديد مخاوفه ، حسب اقتراح هانيل بتجديده صلاحية الاتفاقية من ثمانية أشهر الى عام كامل . وقد وافق سلطان على هذا الاقتراح، وتم حصول موافقة بقية الشيوخ ، وبالتالى فقد تم أعداد اتفاقية سنوية جديدة ووقع عليها يوم ١٨ ابريل ١٨٣٨ ، ومنذ ذلك الوقت كان يتم تجديد المعاهدة سنويا فى ربيع كل عام .

واعتبارا من عام ١٨٣٥ حتى ١٨٤٣ لم يرتكب اهالى المنطقة أى حادث قرصنة يستوجب تدخل السلطات البريطانية فى الخليج . وفى صيف عام ١٨٣٩ نشب القتال فى مصايد اللؤلؤ بين قبائل بنى ياس سكان ابوظبى وقبائل آل بوفلاسه سكان دبى ، ادى الى توقف العمل فى منطقة المصايد وارسال طراد بريطانى الى المنطقة للتحقيق . وقد عادت أعمال صيد اللؤلؤ بعد توجيه تحذير الى الشيوخ المعنيين وبأن يعملوا على السيطرة على

رعاياهم ، وفى ربيع ١٨٤١ استوجب ارسال طراد الى دبى وعليه قوة للعمل على رد ثلاث سفن لأبوظبى ، استولى عليها بعض افراد من قبيلة القبيسات ، وكانت قد انشقت عن قبيلة بنى ياس ولجأت الى دبى ، وقد أدى اطلاق بعض الأعيرة النارية فى أتجاه دبى الى ارغام شيخها مكتوم بن بطى الى اعادة السفن الى أصحابها . وكلا الحادثين كان حصيلة عداوة مريرة بين بنى ياس سكان ابوظبى وحكامهم آل بوفلاح وآل بوفلاسه سكان دبى.
ولعل اخطر الجرائم التى اقترفت فى مياه الخليج فيما بين عام ١٨٣٥ و ١٨٤٣ هى الأعمال القرصنية التى تمارسها عناصر من خارج المنطقة ، أو التى تقطن على اطرافها البعيدة . وقد انشق فرع القبيسات من قبيلة بنى ياس عن ابوظبى فى عام ١٨٣٦/١٨٢٣ تهربا من دفع حصتهم من التعويضات التى فرضت على القبيلة المذكورة عن تمرد ١٨٣٥ ، ولكى يكونوا فى حل من ممارسة اعمال القرصنة . وقد استقر بهم القرار فى خور العديد على الحافة الشرقية لقطر ، حيث اقاموا مستوطنات لهم تحولت بسرعة الى قاعدة للقرصنة . وحتى يفهم هؤلاء وغيرهم بأن المناطق المنزوية أو الخطيرة على الجنوب الشرقى من قطر لايمكن أن تؤمن لهم حماية من الهجوم عليهم هناك . فقد أرسل هانيل فى عام ١٨٣٦ ثلاث سفن حربية للابحار بالقرب من الساحل الشرقى لقطر . وقد رست السفن فى الدوحة ، والوخرة ، والعديد ، وأخذت تعهدات من شيوخها بانهم سوف يصادرون اى سفينة تقترف عملا من أعمال القرصنة وتلجأ الى مناطقهم ، والا فعليهم أن يدفعوا غرامات عن ذلك .

وفى شهر مايو ١٨٣٧ قام خليفة بن شخبوط بعد استئذان المقيم بهجوم على العديد وقتل خمسين من سكان المستوطنة وتغريم الباقى وتدمير

مساكنهم . وقد فر عدد من القبيسات الى الدوحة ومنها الى دبى . وقد امكن فى النهاية التوفيق بينهم وبين الشيخ خليفة فعادوا الى ابوظبى .

كان جاسم بن جابر أخطر قرصان عرفته المنطقة خلال هذه الفترة وكان يتخذ من الدوحة وغيرها من القرى الواقعة على الساحل الشرقى لقطر قاعدة لنشاطه . وعلى اثر ارتكاب قاسم بن جابر لأبشع عملية قرصنة ، عبأ المقيم أسطول الخليج كله بقيادة الكومندور بركس على ظهر سفينة القيادة سيسو تريس ، وقد أبحر الأسطول فى شهر فبراير ١٨٤١ الى الدوحة مزودا بتعليمات لفرض تعويض على جاسم بن جابر لضحاياه أو لورثتهم . وقد رفض جاسم فى البداية الامتثال ، ولكنه عاد فغير رأيه بعد أن أنذر هانيل سكان قريته باخلائها باطلاق بعض القذائف على حصن القرية .

لقد جرت العادة منذ أواخر العشرينات للقرن التاسع عشر أن يقوم المقيم البريطانى فى الخليج بجولة سنوية على الجانب الغربى للخليج ، وكانت هذه الجولة تتم عادة فى فصل الربيع من كل عام . واعتبارا من عام ١٨٣٦ أصبح الغرض من جولة المقيم فى المنطقة هو العمل أساسا على تجديد اتفاقية الهدنة . وفى الحالات التى تدب فيها الصراعات والخلافات بين المشتركين فى المعاهدة فان المقيم يصطحب معه فى جولته أسطول الخليج . وكان كثيرا ما يطلب منه التدخل فى حل خلافات الشيوخ واحيانا يضطر الى تدخله اذا احس بأن أمن الخليج يتعرض للخطر ، غير ان تدخله هذا لم يتخذ فى أى وقت من الاوقات مجال الوساطة ، لأن الحكومة البريطانية ظلت ترفض باستمرار حشر نفسها فى موضوع فرض التسويات التى يتم التوصل اليها ، فقد كان شبح الحملة على قبائل بنى بو على لايزال ماثلا

أمامها من عواقب التورط فى السياسات الداخلية لعرب المنطقة . وكان المقيم يستقبل ضيوفه من حكام المنطقة على ظهر الطراد ، حتى لا يثير احراجا لأىمنهم فيما لو زار أحد الحكام ولم يزر الحكام الآخرين. كما كان هناك سبب آخر لهذه الاحتياطات ، وهو العمل على تقليل وقوع حوادث ، قد تؤدى الى تورطه شخصيا وتكون لها نتائج محرجة .

وفى كل الجولات كان المقيم حسب التقاليد يأخذ معه بعض الهدايا لتقديمها للشيوخ وكانت أغلب هذه الهدايا تتكون من النقود والشيلان والمسدسات وقماش للعباءات وبعض البارود . كما بذلت جهود لتلبية بعض طلبات الشيوخ كالبوصلات والسيوف والمناظير ، كما كان طبيب الطراد يلبى طلبات الشيوخ الذين كانوا يبعثون بطلبات لصيدلية المثلية لحصولهم على عقاقير وأدوية منشطة للجنس، وكان العمل يتطلب ان يقوم احد الطرادات التابعة لأسطول الخليج بجولة فى خلجان اللؤلؤ خلال الموسم . كما كان المفروض أن يتواجد طراد فى مناطق الصيد طوال فترة الموسم ، غير أن الامكانيات لم تكن تسمح بذلك وبسبب كثرة المشتركين فى أعمال الصيد ، والذين قد يصل عددهم الى ٤٠ الف عامل فى ذروة الموسم كانت المحافظة على النظام فى منطقة الصيد عن طريق تنظيم زيارات دورية للطرادات غير ممكنة ، وفى جولة قام بها بركس فى أحواض الصيد فى شهر اغسطس من عام ١٨٤١ قدر عدد السفن المشتركة بنحو ٢٤٠٠ الى ٢٥٠٠ سفينة تعمل عبر مساحة تمتد من البحرين الى جزيرة سر بنى ياس . ويعمل فيها ما لايقل عن ٣٧ الفا الى ٣٨ الف رجل (١) وعلى الرغم من انخفاض عدد الحوادث خلال

---

(١) من مرفقات حكومة بومباى السرية مجلد ٣٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٩ المؤرخ ١٨٤١/٩/٣٠ من بركس الىهانيل ١٨٤١/٨/٢٥ لقد لاحظ =

هذه المواسم الا أنها كانت تقع فى بعض الأحيان ، ويحدث هذا عندما يحاول بعض العمال الهرب من الشيخ الذى يعمل معه الى شيخ آخر من غير أن يرد له السلفة التى كان قد حصل عليها فى بداية الموسم . كما يحدث أيضا عندما ينتهز أحد شيوخ المنطقة فرصة خلو احدى المشيخات من سكانها خلال موسم الصيد فيشن هجوما على تلك المشيخة وقد وقع حادث من هذا النوع فى عام ١٨٤١ عندما اعتدى الشيخ خليفة حاكم ابوظبى على مشيخة دبى ، وقام بنهبها ، وكانت فى ذلك الوقت شبه خالية من السكان . وعلى اثر ذلك طلب حاكم دبى الشيخ مكتوم مساعدة من القواسم فى كل من الشارقة وراس الخيمة ، غير ان الشيخ خليفة رد على هذا الاجراء بشن هجوم آخر على القواسم وقد امتد حتى الشارقة وقد اضطرت أغلبية سفن القواسم الى ترك المصايد والعودة الى بلادهم للدفاع عنها كما بعث شيخ القواسم فى لنجة بـ ١٠٠ من رجاله فى محاولة لمساعدة اخوانه القواسم .

وقبل وقوع هذا الحادث بوقت قصير كانت حكومة الهند قد اقترحت على المقيم البريطانى فى بوشهر وضع صيغة لاتفاقية جديدة بصلاحية لمدة أطول ، وذلك على أساس النجاح الذى حققته اتفاقية عام ١٨٣٥ على أن تكون الاتفاقية الجديدة شبيهة بالاتفاقية التى اقترحها الشيخ سلطان بن

=بركس بالنسبة لهذه المصايد كثرة عدد السفن المشتركة فيها من دبى وعدد قليل من البحرين ، الأمر الذى يعود الى الاضطرابات الداخلية فى الجزيرة وهو يذكر بهذه المناسبة ان مجموع ما أرسلته كل من البحرين وقطر من السفن نحو ١٥٤٠ فى عام ١٨٢٦ بينما لم يتجاوز عدد السفن فى عام ١٨٤١ ٥٧٣ سفينة .

صقر فى عام ١٨٣٧ ، غير أن هانيل رأى عدم المضى قدما فى هذا المشروع لنفس الأسباب التى أدت الى وقوع الصدام بين كل من أبوظبى من جهة والشـــارقة ودبى من جهة اخرى . وكانت القيــود التى تضمنتها هـــذه الاتفاقية البحرية تشكل عبئا على القواسم الذين تعتمد قوتهم العسكرية على امكانيتهم البحرية ، عكس بنى ياس الذين تعتمد قوتهم العسكرية على امكانيتهم العسكرية البرية ، فبمقتضى هذه الاتفاقية يحق لحاكم أبوظبى اعلان الحرب على القواسم الذين يشكلون قوة عسكرية أضعف من قوته ، بينما لا يحق للقواسم الذين يتفوقون عليه فى البحر ان يعتدوا على بنى ياس فى البحر ، وقد استطاع الشيخ خليفة أن يكبح جماح اتباعه خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية من الانتقام من القواسم عن طريق تذكيرهم بالفرص التى سوف تتهيأ لهم فى نهاية صلاحية الاتفاقية السنوية غير انه ما تكاد تنتهى صلاحية الاتفاقية ويجنى الجميع الفوائد الكثيرة من الموسم الوفير حتى يطغى هذا العامل على الحروب القبلية ، الأمر الذى يتيح لهذا الحاكم من تجديد اتفاقية الهدنة عاما آخر ، وكان هانيل يتصـور بأن مد أجـل الاتفاقية الى فترة اطول قد يحرم القبائل من ذلك الأحساس بالحرية فى شن الحروب البحرية على بعضها البعض متى حان الوقت ، كما قد يتسبب فى حدوث مزيد من الانتهاكات للاتفاقية .

وقد ادركت حكومة بومباى اهمية آراء هانيل حول هذا الموضوع ولم تحاول أن تعطى الموضـــوع أهمية اكثر . غير ان مجلس الهند كان له رأى آخر ، فقد أبلغ حكومة بومباى فى سبتمبر ١٨٤١ أنه يؤيد مشروع عقد اتفاقية تكون مدة صلاحيتها اطول ، كما ذكر بأنه يتطلع الى اليوم الذى يفكر فيه الشيوخ فى أن تشمل الاتفاقية الصراعات داخل المنطقة وتمتثل للوساطة

البريطانية ، والتى لن ترفضها الحكومة البريطانية لأسباب تتعلق بمصالحها مع عدم التورط فى تدخلات عسكرية ، وعلى اى حال فان هذا التحول الجذرى عن السياسة السابقة يمكن ارجاعه الى مسلك الشيوخ ابان الحملة المصرية على شرقى الجزيرة العربية خلال عام ١٨٣٩ و ١٨٤١ . كما يرجع بشكل مباشر الى الاهتمام الذى يوليه بالمرستون وهوب هاوس لشئون الخليج ، وعند وصول تعليمات المجلس الى الهند كلف اللفتنانت كولونيل اج . دى. روبرتسون — لأن هانيل قد سافر فى اجازة — بجس النبض لشيوخ المنطقة بالنسبة الى مد صلاحية الاتفاقية . غير أن تحريات روبرتسون اقنعته بأن الوقت لم يحن بعد لاجراء كهذا . فلقد كان الشيخ خليفة بن شخبوط الذى كان فى حرب برية مع القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة فى شتاء ١٨٤١ — ١٨٤٢ كان لايزال يعانى من فشله فى تلك الحرب ، ولهذا لم يكن فى حالة نفسية تسمح له بالموافقة على مد صلاحية الاتفاقية سواء من حيث الزمان أو المكان .

وقد تولى هانيل هذا الموضوع بعد عودته الى الخليج ١٨٤٢ . ففى شهر مارس من ذلك العام أوفد مساعده اللفتنانت كامبل الى ساحل الهدنة للتأكد مما اذا كان شيوخ المنطقة وعلى الأخص الشيخ خليفة بن شخبوط ، قد غيروا رايهم بشأن المعاهدة . وقد اكتشف كامبل بأن جميع الشيوخ بما فيهم الشيخ خليفة قد أبدوا رغبتهم فى عقد اتفاقية جديدة تكون مدتها عشر سنوات حسب الاقتراح الذى عرض عليهم . وفى اليوم الاول من يونيه ١٨٤٣ تم توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات بحضور هانيل . وبموجب نصوص هذه الاتفاقية تعهد الشيوخ بمراعاة شروط الهدنة فى الخليج لمدة عشر سنوات من تاريخ توقيعها ، كما تعهدوا بالنظر فى ابرام اتفاق دائم بعد انتهاء صلاحية

الاتفاقية أو بمد صلاحيتها . كما تعهد كل شيخ من الموقعين على تلك الاتفاقية بدفع تعويضات عن أية أضرار تنجم عن اعمال يرتكبها رعاياه فى مياه البحر من أى طرف آخر مشترك فى تلك الاتفاقية ، وكذلك الامتناع عن القيام بأعمال انتقامية ضد بعضهم البعض وباحالة اى مخالفة أو اعتداء الى الحكومة البريطانية لتتولى البت فيه باعتبار الحكومة البريطانية الطرف الضامن للاتفاقية . ويمكن للانسان أن يستشعر مدى مساهمة هانيل فى وضع صيغة هذه الاتفاقية من قراءة البند الرابع والأخير من الاتفاقية الذى ينتهى بالقول : « انه فى حالة عدم التوصل الى حل بالنسبة لأى من المشكلات فاننا نتعهد باعلان موقفنا هذا الى المقيم البريطانى واخطاره بعدم رغبتنا فى تجديد الاتفاقية عند انتهاء صلاحيتها اى فى شهر مايو ١٨٥٣ (١) .

لم تتضمن الاتفاقية أى اشارة الى الاشتباكات التى تقع فى البحر ، وقد أوضحت الحكومة البريطانية موقفها عند توقيع المعاهدة على انها مرتبطة فيما يتعلق بمنع الاشتباكات فى البحر ، وأما فيما يتعلق بالاشتباكات التى تنشب بين القبائل على البر ، فان بريطانيا لا علاقة لها بها ولن تتدخل فيها ، كما أنها قد أوضحت للمشتركين فى المعاهدة بأنها لاتعتبر أن الاتفاقية تنطبق على الاعتداءات التى تقع على السفن فى البر أو من الخلجان أو البحيرات أو ضد السفن المسحوبة على الشاطىء ، كما كانت هناك نقطتان أخريان فى

(١) كتاب المعاهدات ص ١٣٤ — ١٣٥ تأليف اتشيسون الموقعون على هذه الاتفاقية هم سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورأس الخيمة خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبى ، مكتوم بن بطى حاكم دبى ، عبد العزيز بن راشد حاكم عجمان وعبد الله بن راشد حاكم أم القيوين .

حاجة الى ايضاح ، ونعنى بهما نقل الأسلحة بالسفن وحق كل حاكم فى اعادة احد مواطنيه ممن يكون قد هرب ولجأ الى حاكم آخر من حكام المنطقة .
أما بالنسبة لنقل الأسلحة بالسفن فقد تم حظر هذا لأنه يبرر للخصم الهجوم على تلك السفن التى تستعمل لهذا الغرض ، الأمر الذى يشكل انتهاكا لاتفاقية الهدنة . أما النقطة الأخرى فتتعلق بمشكلة المديونين الذين يتركون دائنيهم من اصحاب السفن تهربا من رد السلف التى يحصلون عليها فى مستهل موسم الصيد . وعلى اى فان التدخل فى الحقوق التقليدية والحد من ممارسة تلك الحقوق سواء عن طريق ارغام المدين على العودة ، أو بمنع حاكمه من اعتقاله فى أحواض الصيد عند نهاية الموسم ، كما يحدث غالبا ، فان ذلك يشكل نوعا من التدخل فى الشئون الداخلية للمشيخات الأمر الذى لم يكن هانيل يحبذه فى تلك المرحلة من الظروف . لأن ذلك قد يحرم رجال القبائل من ضمانات هامة ضد ملاحقتهم من حكامهم .

ان نجاح نظام الهدنة منذ بداية عام ١٨٣٥ انما يعود الى حد كبير لصبر ودأب ومهارة صمويل هانيل ، فلقد وفق هذا الرجل فى تحقيق بداية لحل مشكلة تطويق الحروب البحرية فى الخليج ضمن نطاق محدود ، حتى لاتؤدى انعكاساتها الى الأضرار بالملاحة البرية فى المنطقة ، وكان عند تطبيق هذا الحل حازما ولبقا فى نفس الوقت . أن الفرق الجوهرى بين اتفاقية الهدنة والمعاهدة العامة لسنة ١٨٢٠ هو ان الأولى كانت تهدف الى منع القرصنة بالقضاء على أسبابها وذلك بمنع الحروب البحرية ، بينما كان هدف المعاهدة العامة هو القضاء على القرصنة عن طريق فرض العقوبات على ممارسيها . وعلى أية حال فان المعاهدة العامة تعتبر مرحلة ضرورية فى عملية فرض الأمن البحرى فى الخليج . وبدون ذلك لم يكن من الممكن للشيوخ

الاشتراك فى نظام الهدنة أو الالتزام به فيما بعد ، ويعود نجاح نظام الهدنة الى درجة كبيرة الى فاعليــة الرقابة البحرية وفق النظـام الذى ادخـل عام ١٨٢٠ ، وذلك لاشـعار حـكام المنطقة بتصميم الحـكومة البريطـانية على المحافظة على الأمن فى البحار . فعلى حين كان الأمر قبل عام ١٨٣٥ يقضى بارغام الشيوخ على دفع تعويضـات عن الاعتداءات التى يقترفهـا رعاياهم فى البحر ، فان هذا قد أصبح نادر العمل به بعد الاتفاقية . فقد تغيرت نظرة الشيوخ بعد توقيع اتفاقية العشر سنوات لدرجة أنهم أخذوا يفرضون عقوبات على مرتكبى الاعتداءات من رعاياهم حتى قبل أن يعلم المقيم البريطانى بها . بل أنهم ذهبوا الى أبعد من ذلك ، وذلك بمنع اعمال القرصنة قبل وقوعها ، وعلى سبيل المثال عندما قذفت الأمواج باحدى سفن القواسم سكان لنجة الى عجمان عام ١٨٤٥ بادر حاكمها الى التوجه الى مكان الحادث صحبة اخوته وسيفه فى يده ، وأقسم هنـاك بقطع رأس كل من يحـاول الاقتراب من السفينة . ولعل الحافز الأكبر لمراعاة الهدنة يأتى من المكاسب الاقتصادية التى تحققت لأهل المنطقة . ومن الأدلة النسبية للأمن الذى حققه نظام الهدنة للمنطقة فى بداية الأربعينات للقرن التاسع عشر هو الانخفاض فى عدد السفن الاوربية التى تزاول التجارة فى الخليج . وخلال هذه الفترة على سبيل المثال أصبحت الكويت فى مقدمة الأقطار الناقلة للمنتجات التجارية فى الخليج (١) كما انعكس هذا الاستقرار ايضا على تواجد سفن الأسطول

---

(١) من مرفقات الرسائل السرية لحكومة بومباى مجـلد ٥٠ الخطـاب السرى رقم ١٠٤ المؤرخ ١٨٤٢/٩/٢٨ من روبرتسون الى السكرتير الأول لحكومة بومباى ١٨٤٢/٧/٢٣ (رقم ١١٨ الادارة السياسية) وقد انضمت الكويت الى اتفاقية الهدنة مؤقتا فى عام ١٨٤١ ، وقد تم هذا بالصدفة وليس =

البريطانى التى انخفض عددها تبعا لذلك فى مياه الخليج . والواقع ان حجم الانخفاض لقوة أسطول الخليج كان مسألة مقلقة فقد تعذر تخصيص سفن لأى من الخليج والبحر الأحمر بسبب تزايد الطلب على السفن لنقل الجنود والبريد . فقد كان لدى الأسطول الهندى عام ١٨٤٤ نحو ١٤ سفينة من مختلف الأصناف والأحجام (١) وكان هذا النقص فى السفن يعود الى استمرار تواجدها فى الخدمة فى مياه الخليج والبحر الأحمر لفترات تمتد الى سنتين

= بالقصد ، فعندما زار هانيل الكويت فى شهر ابريل ١٨٤١ ، بايعاز من السلطات البريطانية فى انجلترا للتأكد عما اذا كانت تصلح لاتخاذها قاعدة فقد حاول اخفاء القصد الحقيقى من مهمته حين قال بانه قد جاء للبحث فى احتمال انضمام الكويت لنظام الهدنة . وقد ذكر الشيخ صباح أكبر أنجال الحاكم الشيخ جابر والذى كانت بيده مقاليد الحكم بسبب عجز والده بانه فى الوقت الذى لا يمانع على التوقيع على اتفاقية الهدنة البحرية الا أنه لم يكن يرغب فى اقامة علاقات مع شيوخ الساحل . وعلى أى حال فقد سلم تعهدا خطيا منه بالامتناع عن الاشتراك فى قتال بحرى لمدة عام ، وبأن يحيل حوادث الانتهاكات ضد سفن رعاياه الى المقيم البريطانى قبل اتخاذ اجراءات انتقامية ضد المعتدين . غير أن هذا التعهد انتهت صلاحيته بعد عام واحد ولم يجدد (انظر أيضا مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى خطاب سرى ٥٨ المؤرخ ٤١/٧/١٧ مجلد رقم ٥٨ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٤/٢٧ (رقم ٤٢ الادارة السرية) .

(١) من سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٢٩ من حاكم بومباى الى مجلس ادارة الشركة ١٨٤٤/١/٣١ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

وثلاث سنوات ، يرافق ذلك تدهور فى حالة السفن وعدم صلاحيتها للخدمة بسبب ضغط العمل عليها . وفى أواخر عام ١٨٤٣ حذر قائد الاسطول الهندى حاكم بومباى بأن هذا النظام فيه ضرر كبير على المصلحة العامة والانضباط فى العمل ، كما انه ضار بصحة البحارة ومصدر للمتاعب والتذمر وقد أوصى هذا القائد بعدم إبقاء السفن المخصصة للخليج أو الساحل العربى أكثر من اثنى عشر شهرا ، وعند وجود هذه السفن فى أعمالها هذه فلاينبغى أن يسمح لها بالبقاء فى الموانىء غير الصحية كميناء عدن وبوشهر كما كان الحال فى الماضى ، بل ينبغى أن ترسو بعيدا عن الشاطىء بقدر المستطاع ، بحيث يمكنها القيام بواجبها الذى ارسلت من أجله الى تلك المناطق ، وهو منع حوادث القرصنة وحماية التجارة .

وقد وافق حاكم بومباى على توجيهات المسئول وأوعز الى المقيم البريطانى والمعتمد السياسى فى عدن بتنفيذها ، كما طلب منهما موافاته بخطط لفرض رقابة بحرية على الخليج والبحر الأحمر على أساس سفينتين أو ثلاث لكل من المنطقتين . وقد قدم هانيل خطته فى شهر ابريل ١٨٤٤ ، وصدر الأمر بتنفيذها بحذافيرها . وعلى حين كان هانيل يفضل أن يكون هناك أربعة طرادات للعملية ، بحيث تتواجد ثلاثة منها فى قاعدتها على الدوام ، الا أنه كان يعتقد ان أعمال الدورية فى مياه الخليج يمكن ان تقوم بها ثلاث من السفن بشرط أن تتم الاستعانة بسفينة المثلية فى بوشهر ، وعلى أن يقوم طراد آخر برحلته الى بومباى ، فى بداية شهر يناير من كل عام ، ويعود فى شهر مارس ، كما يتوجه طراد آخر الى الهند ويعود منها فى نهاية شهر يونيو ، على أن تبقى جميع الطرادات الثلاثة فى قواعدها خلال موسم اللؤلؤ اعتبارا من أول يوليو حتى أواخر سبتمبر ، ينفصل عنها احد الطرادات فى بدايةاكتوبر للتفرغ لأعمال المثلية ، ويعود الى قاعدته فى نهاية

ديسمبر . أما السفينة المخصصة للممثلية فيتعين أن تقوم برحلتها الى بومباى على مرحلتين خلال العام الواحد ، اى فى منتصف فبراير وبداية نوفمبر ، على أن تكون جاهزة للاشراف على حراسة خطوط المواصلات خلال شهور الصيف ولسوء الحظ فان سفينة الممثلية تحطمت بالقرب من جزيرة قيس فى شهر مارس عام ١٨٤٥ ، وعندما تقدم هانيل الى المسئولين بطلب لاستبدالها بأخرى رفض طلبه رغم تزكية قائد الاسطول الهندى لطلبه ، وكان السبب فى الرفض أن الظروف لم تكن تسمح بانفاق مبلغ ١٨٫٨٤٢ روبية ، نظرا لسياسة التقشف الاقتصادى التى كانت حكومة الهند تنتهجها فى ذلك الوقت .

ان ثمة عاملين ساهما فى انجاح نظام الهدنة البحرية وهما رحيل الوهابيين وابعادهم عن المنطقة الشمالية من عمان فيما بين ١٨٣٩ و ١٨٤٥ والاستقرار النسبى الذى تحقق فى داخل عمان خلال هذه الفترة . ان اقصاء الحامية الوهابية من واحة البريمى عام ١٨٣٩ قد وردت الاشارة اليه فى غير هذا المكان فى سياق مذكرات رحلة الكابتن همرتون الى الواحة والى صحار عام ١٨٤٠ . وعلى اى حال فلم يكن همرتون أول اوربى يصل الى المنطقة الداخلية من عمان . بل الفضل فى ذلك يعود الى اثنين من الضباط البريطانيين الشبان العاملين فى الاسطول الهندى وهما اللفتنانت جى . ار . ولستد واللفتنانت اف . وايتلك ، اللذاين قاما برحلة فى هذه البلاد فى أواخر عام ١٨٣٥ وبداية عام ١٨٣٦ ويقتضى التنويه برحلة هذين الضابطين ، لا من حيث اهميتها فحسب ، وانما من حيث المعلومات التى دونها احدهما ، وهو ولستد ، حول انطباعاته عن تلك الرحلة ، وتعد هذه المعلومات من أهم الحقائق عن وضع عمان قبل قرن من الزمان .

غادر ولستد مدينة مسقط فى نوفمبر ١٨٣٥ بعد أن اذن له السيد سعيد بارتياد المنطقة الداخلية من عمان . وقد أبحر فى البداية الى مدينة صــــور على الساحل الشرقى . ومن هناك جنوبا عبر المنطقة جعلان الى بلاد بنى بوعلى وبنى بوحسن ، ثم منهما الى رمال وهيبة بمنطقة الجنبة وبعد أن اجتاز بلاد بنى بو على اتجه الى وادى بطما عبر الشمال الغربى ومنها الى بديه حيث لقى القائد الوهابى مطلق المطيرى مصرعه على أيدى الحجريين عام ١٨١٣، ومن بديه واصل ولستد رحلته الى وادى بطما فى سمد التى وصلها فى منتصف شهر ديسمبر، وفى هذه المنطقة التقى بواتيلك الذى قطع المنطقة عبر الممرات قادما من مسقط، وتوجه الاثنان عن طريق منح وفرق الى نزوى قلب عمان الأم ، وقد دهش ولســـتد كثيرا من منظر المدن والقرى التى زارها وماتتسم به من وجـاهة التصميم وروعته ، ومن الخصوبة التى تتميز بها هذه البلاد ، ويرجع جمال ووجاهة القرى الى لون بيوتها الرمادى الداكن والى وجودها وسط خمائل النخيل وحدائق الفاكهة ، ومن وراء تلك الخضرة ترتفع صفوف التلال العارية الداكنة الألوان ، كما دهش الى حد بعيـــد من روعة تصـــميم المدن والقرى العمانية ، ويتحدث ولستد عن نظام الرى فى عمان فيقول :

انها عبارة عن قنوات يتم شقها داخل التربة على عمق ٦ او ٨ أقدام ، وتكوم الأتربة التى تستخرج من حفر القناة على حوافيها . وقد لاحظت أن هذه القرى التى زرتها والقرى الأخرى فى عمان يرجع الفضـــل فى خصـــوبتها وأزدهارها الى هذا النظام الذى يطبقه السكان فى رى المزارع ، وهذا النظام يكاد يكون وقفا على عمان وحدها ، وان كانت المهارة والتكاليف التى يتطلبها هذا الاسلوب ذات سمة صينية اكثر منها عربية .

ويسمى نظام الرى هذا بنظام الأفلاج الذى يشبه نظام القنوات الجوفية فى فارس ، والذى يستمد مصادر مياهه من الينابيع القريبة منه . ويتم

تنظيف الأفلاج بزج قضبان داخلها لازالة التراكمات . وقد ساهم هذا النظام وخصوبة التربة فى عمان فى زراعة أنواع كثيرة من الفاكهة على نطاق شد انتباه ولستد ، فقد شاهد أشجار اللوز والتين والجوز بأحجام هائلة ، وكانت الثمار على اشجار الليمون والبرتقال كثيفة لدرجة أنها كانت تغطى المزارع ، بالاضافة الى ذلك فهناك اشجار النخيل التى تضفى مزيدا من الجمال على المنطقة غير ان لهذه الأوضاع عيوبها ايضا ، فبمجرد ان تخرج من المناطق المقفرة فانك تحس بتغير هائل فى الجو . فالهواء بارد ورطب ، والتربة فى كل مكان مشبعة بالرطوبة وان المنظر يبدو لك من كثافة الظل معتما وكئيبا ، ولهذه الأسباب فان معظم السكان يشكون من الأمراض الصدرية ، وهم أقل صحة من البدو سكان الصحارى .»

وصل ولستد ووايتلك مدينة نزوى يوم ٢٢ ديسمبر ، وهذه المدينة باعتبارها العاصمة القديمة لعمان ، تتميز بقلعتها الهائلة والتى يعتقد اهل البلاد انها قلعة حصينة لا يمكن اقتحامها أو احتلالها لمناعتها . وقطر القلعة حسب تقدير ولستد حوالى ٣٠٠ قدم وارتفاعها ١٥٠ قدما .

« .... والى ارتفاع نحو ٩٠ قدما ملئت بكتل من الأتربة والأحجار ، وحفر نحو ٧ أو ٨ آبار خلال هذا البناء ، تقوم بتزويد القلعة بما يكفيها من الماء . أما الآبار الجافة فتتخذ كمخزن للذخيرة والبارود .... ويحيط بالقلعة سور يبلغ ارتفاعه اربعين قدما .... وهو سور حصين قد لا تؤثر فيه القذائف والمدافع ،وهو عال جدا بحيث يتعذر التصويب عليه حتى ولو اصيب الحائط . وفى تصورى بأن الطريقة الوحيدة للاستيلاء على القلعة هى ، اما بمحاصرتها ، أو بث الألغام حولها .

وترجع أهمية مدينة نزوى من بعض الوجوه الى كونها المدينة الوحيدة التى كان السلطان يحصل على الضرائب منها ، ولكن هذه الضرائب حسب ملاحظة ولستد ضرائب محدودة اذ لاتزيد على الف ريال كل عام .

خلف نزوى مرتفعات الجبل الأخضر ، وقد استمد اسمه هذا من الأودية الخصبة التى تجرى خلال قممه الجيرية . ولما كان الضابطان مصممين على التوغل الى ماوراء الضباب الكثيف الذى كان يحجب منطقة الجبل الأخضر . فقد غادرا نزوى يوم ٢٦ ديسمبر عبر الطريق الجبلى الذى يؤدى الى تنوف . وعلى امتداد مائة عام من ذلك التاريخ لم يقدر لأى اوربى أن يرى ويشاهد مارآه كل من ولستد وواتيلك فى هذه البلاد . وفى يوم ٢٨ ديسمبر وصل الرجلان وادى وقرية سيت ، وهى قرية اكثر جمالا ورومانتيكية لدرجة يتعذر تصورها وعلى امتداد المنحدرات والسفوح الجبلية كانت ترتفع المنازل التى بنيت من الحجر الأبيض ، واحدا فوق الآخر ، وكانت تبدو لمن يشاهدها من السفح وكأنها معلقة فى الفضاء . وكانت منطقة الوادى زاخرة بمزارع الفاكهة والثمار : الرمان والبرتقال بانواعه ، واللوز ، والصمغ والجوز بالاضافة الى أشجار البن ومزارع العنب . ويقع خلف سيت واد آخر يسمي وادى الشجيرة ولا يقل جمالا عن بلاد سيت ، ويضم مالايقل عن مائتى منزل تقع كلها على طرف الوادى (١) .

---

(١) لم يصل اوشير الوى الى منطقة الشريحة أطلاقا التى يقول انه شاهدها من السفح الأمر الذى يثير الشك فى كونه وصل الى قمة الجبل الأخضر . وارتفاع الجبل حسب تقديره من ٨٠٠ الى ٩٠٠ تويس أى ١٢٠ر٥ الى ٧٦٠ر٥ قدما . كتاب وصف لرحلة فصل ٢ ص ٥٦٣/٥٦٤ .

وقد قضى الضابطان ثلاثة أيام يتجولان عبر هذه الأودية والمنحدرات وأكثر ما أثار اعجابهما ودهشتهما هو انتشار مزارع العنب التى تمتد صفوفا على ضفاف الأودية لعدة أميال تغطى المنحدرات وتلتف حول الأودية . ويزرع فى الجبـل الأخضر العنب بنوعيه الأسـود والأبيض ، ويتم تجفيف العنب الأسود أما الأبيض فتصنع منه الخمور . وبنو ريام هم سادة الجبل الأخضر ويبلغ تعدادهم نحو ١٠٠٠ نسمة ولم يسبق ان خضعوا لأى سلطة ، وهم نادرا مايغادرون مناطق سكناهم الا للأسباب التجارية التى لا تتعدى منطقة السفوح أثناء تنقلاتهم . وبقية قبائل عمان تعتبر سكان الجبل عصبيى الطباع وكسالى ومنحلين أخلاقيا ، ولعـل عيبهم الأكبر كما لاحظ ولستد هو البخل والتحفظ فى الضيافة اما أكبر نقطة ضعف فيهم. فهى انهم مدمنو خمر : —

« على الرغم من أن سكان الجبل الأخضر اقوياء ورياضى الأجسام اذا قارناهم بسكان السهل الا أنهم لا يتمتعون بالجسم الصحى السليم الذى يميز الجبليين عادة ، فهم على العكس لهم وجوه متغضنة وشاحبة ، وكأنهم يعانون من الشيخوخة المبكرة . واعتقد أن يكون السبب فى ذلك هو الخمر الحـــادة التى يتناولونها ويستقطرونها بأنفسهم بكميات كبيرة من الكروم ويتناولونها عيانا فى خلال وجباتهم اليومية وهم يتحججون بمعاقرة الخمر ببرودة الجو عندهم (١) .

ونساء الجبل الأخضر على العكس من رجاله ويقول ولستد انهن على جانب كبير من الحسن والجاذبية ، ويبدو أن الحركة المستمرة التى تقـوم بها النساء فى الهواء الطلق تكسبهن رشاقة وخفة فى الحركة بالاضافة الى

---

(١) رحلات ولستد لفضل ١. ص ١٤٣ — ١٤٤ .

صحة ابدانهن ونقاء بشرتهن التى لا توجد الا فى نساء السهل ، وهـــذه الخصائص يضاف اليها تقاطيع نساء الجبل التى لا تقل جمالا ، وقاماتهن الطويلة تميزهن عن الرجال (١) .

وقد قرر كل من الرحالتين ولستد وواتيلك وهما عائدان الى نزوى أن يمرا بالمنطقة الساحلية وأن يواصلا رحلتهما عبر ساحل الباطنة الى السويق ، قبل أن يعودا الى المنطقة الداخلية مرة اخرى . وقد وصـــلا السيب عن طريق وادى سمايل يوم ٣٠ يناير ، ثم السويق بعد أسبوع من ذلك ، وقد حلا هنـــاك ضيفين على السيد هـلال نجل السلطان ونائبه السابق ، وبقيا هناك حتى الأسبوع الأول من مارس ثم غادراها بعدئذ الى منطقة الحجر على آمل الوصول الى واحـه البريمى ، ومنها يواصـــلان سفرهما اذا سمحت الظروف الى نجد ، وفى اليوم السابع من مارس قطعا الجزء الداخلى من الحجر ، وبعد عدة أيام وصلا عبرى ، حيث تلتقى سفوح الحجر بمرتفعات الظاهرة ، وقد استقبلهم شيخ البلدة بطريقة غير ودية ، ولم يتغير أسلوبه معهم حتى بعد أن أبرزوا له التصريح الـذى يحملانه من السلطان ويقول ولستد ، بأن شيوخ عمـان بصفه عامة شخصيات مهذبة ويتحلون بقدر من المجاملة والسلوك الودى ، الا ذلك الشـــيخ فقد كانت لهجته وسلوكه فى غاية الفظاظة ، وكان اشـــبه بالحيوان الدميم منـــه بالانسان ، وكان أقرب الى أن يكون سفاحا منه شيخا . كانت عبرى ولاتزال حتى هذا الوقت مشهورة بعنف سكانها وقسوة طباعهم . ويذكر جيران عبرى ، انه يستحيل على أى شخص أن يدخل بلدتهم ما لم يكن مسلحا

---

(١) رحلات ولستد فصل ١ ص ١٤٦ — ١٤٧ .

تسليحا كاملا ، أو أن يكون شحاذا تحيط الأسمال بخصره وليس شخصا عاديا مهذبا .

قضى الضابطان تلك الليلة فى خيمة خارج البلدة . وقد بعث الشيخ اليهما يطلب منهما سرعة مغـــادرة المكان نظرا لأن البلدة مليئة بالوهابيين المسلحين الذين لا يقل عددهم عن ألفين . ورغم ذلك فقد طلبهما وقال أن البلدة غير آمنة ، وفى هذه الأثناء كان خبر وجودهما قد انتشر ، وأخذ المئات من رجال القبائل يقتربون من مخيمهما . وكان هؤلاء المتجمعون صغار القامة ويلبسون رداء واحدا حول خصورهم وكانوا سمر البشرة ولهم شـــعور طويلة وقد شعر ولستد وزميله بأنه من الحماقه اطالة البقاء ، ولذلك فقد طويا خيمتهما سرا وركبا بعيرهما . وقد أخـــذ المتجمعون من الســكان يصفرون ويقذفونهما بالحجـــارة . وقد علم الضـــابطان بعد أسبوعين بأن الوهابيين كانوا يقومون بغارة على عمان وانهما وصلا الى مسقط بقيـــادة سعد بن مطلق المطيرى نائب الأمير .

وكان قد عين سعد بن مطلق المطيرى حاكما على البريمى فى أواخر عام ١٨٣٥ . وعندما التقى به ولستد وواتيلك فى عبرى كان سعد فى طريقه ومعه ٣٠٠٠ قبلى لشن هجوم على الحجريين فى بداية ، والانتقام لمقتـــل والده الذى شهده وهو صبى قبل ٢٢ عاما . وقد علم ولستد بنتيجة تلك الغاره فيما بعد وهى كما يلى : « ما ان علمت القبيلة التى كان مطلق ينوى ابادتها قبل ساعتين من وصوله حتى عبأت نحو ٨٠٠ رجل من الموجودين فى ذلك الوقت للتصدى لقوات سعد بن مطلق . وكان جميع هـؤلاء مسلحين تسليحا جيدا . كما أن تهديدات الشيخ سعد بعدم التراجع عما كان ينويه جعلهم يبذلون أقصى ما فى وسعهم لتحطيم هجومه . وعلى الرغم من عـــدم التكافؤ فى عدد المقاتلين فقد قام العمانيون بمفاجأة الوهابيين بشن هجوم

عنيف عليهم وأرغموهم على الإنسـحاب من ميدان المعركة ، وبعد ابادة أعداد غفيرة من الوهابيين ، أرغموا البقية على الفرار . وقد تمكن مطلق الذى أصيب بجنون من نتيجة الهجوم من الافلات بفضل بعض الموالين له من رجاله ، ولولا ذلك للقى نفس المصير الذى لقيه والده من قبل .

بعد ثلاثة أعوام من هذه الواقعة كان سـعد بن مطلق خلالها قد أثار عداء كل قبائل الظاهرة بشراسته وغطرسته ، وانتهز شيوخ البريمى فرصة غياب نائب الأمير عن الواحة فقاموا بطرد الحامية واخراجهم نهائيا من عمان.

خلال العقد التالى من انشاء نظام الهدنة فى الخليج تعرض هذا النظام ليكون موضع الاختبار ، نتيجة للصراعات المسلحة التى انفجرت بين القواسم وبنى ياس خـلال فترة اتفاقية الهدنة ، وتغلغل الوهابيين الى جنوب شرقى الجزيرة . ومن الغريب أن تلك الصراعات لم تترك لها مضاعفات فى البحر. وكما حدث خلال الفترة الواقعة بين ١٨٣٥ — ١٨٤٣ كانت الاضطرابات تقع نتيجة للخلافات التى نشبت بين الدول غير المشتركة فى اتفاقية الهدنة وعلى الأخص كنتيجة للصراع الذى نشب للإستيلاء على البحرين . ومن الميسور تقديم بعض البيانات عن تلك الصراعات قبل الدخول فى تفاصيل ما حـدث فى مشيخات الهدنة وعمان بعد ١٨٤٣ والاتجاه الذى سارت فيه الأحـداث التى انتهت الى انشاء نظام الهدنة فى الخليج .

وكانت الصعوبات ترجع الى عدم الرقابة الفعالة من جانب الأسـطول بسبب قلة الصلاحيات التى يمارسها الأسطول الهندى فى مراقبة سـاحل الخليج . فبعد جمـلة عام ١٨١٩ / ١٨٢٠ ولبضع سنوات كانت وحـدة أسطول الخليج هى التى تتولى الرقابة على السواحل الفـارسية ، وعلى الأخص تلك السـواحل الموبوءة ، وكان هـذا يتم بموافقة ضـمنية من

السلطات الفارسية . وقد صرف النظر عن هذه العمليات فى أعقاب وفاة فتح على شاه سنة ١٨٣٤ ، الأمر الذى يعود بشكل خاطىء الى تدهور العلاقات البريطانية مع فارس بعد تولى محمد شاه الحكم فى فارس وقد ثبت من التجربة ان السلطات الفارسية في اقليم فارس لا تقوى بشكل فعال على السيطرة على قبائل فارس الساحلية . وبعد انتهاكات عديدة من قبل هذه الموانى خلال عام ١٨٣٩ ، اقترح هانيل على حكومته في شهر سبتمبر من ذلك العام أن تقوم بريطانيا بممارسة مسئولياتها فى مراقبة المنطقة على أساس الأمر الواقع . ولما أعيدت العلاقات الدبلوماسية التى كانت مجمدة فى ذلك الوقت بسبب مشكلة الحيرة ، فقد كان هناك احتمال أن توافق حكومة فارس على قيام بريطانيا بهذا الدور .

والخطر الذى نشأ بنوع خاص عند افتقاد مثل تلك الرقابة للساحل الفارسى هو المضاعفات المعاكسة لذلك الوضع على عملية الهدنة على الساحل الغربى . فالدول التى لم تكن من ضمن المشتركين فى الهدنة كانت حرة فى القيام بالهجوم على مشيخات الساحل ، كما أن دول المنطقة لم يكن هناك شىء يمنعها بموجب المعاهدة من الاقتتال فى البحر كيفما شاءت . وعلى أى حال فقد كان هناك الحظر الدولى الفاصل الذى يمنع تلك الأقطار من مد أمد الحرب الى الساحل الفارسى . و ن واقعة الصدام بين بنى ياس والقواسم فى صيف ١٨٤١ ، عندما عبر قواسم لنجة الخليج لمساعدة أخوانهم ، تكشف عن هذا الحظر بشكل واضح . وكنتيجة لهذا فقد تبنت حكومة بومباى مقترحات هانيل التى عرضها فى شهر أكتوبر عام ١٨٤١ واقترحت على السلطات المسئولة فى انجلترا وجوب اتخاذ الترتيبات اللازمة للاتفاق مع حكومة فارس لمنع وقوع مثل هذه الحوادث وكان اقتراح هانيل هذا قد أحيل بالفعل الى وزارة الخارجية فى شهر يناير ١٨٤٠ للدراسة ، ولكن بالمرستون

لم يؤيده ، ليس بحجة أن الشاه سيعارضه فحسب ، وانما لأنه قد يصبح مبررا للروس لمطالبة الحكومة الفارسية بامتيازات مماثلة فى منطقة بحر قزوين . وكان رأى بالمرستون « بأن على حكومة بومباى أن تكتفى » باتخاذ تلك الاجراءات التى يسمح بها قانون الأمم لقمع أعمال القرصنة فى تلك المناطق غير الخاضعة للسلطة الفارسية وقد ارسل نفس الرد على اقتراح حكومة بومباى الذى تقدمت به فى شهر نوفمبر ١٨٤١ ولم تبحث الموضوع مرة أخرى قبل سنة ١٨٤٦ ، عندما طلب حاكم فارس بنفسه من المقيم مساعدة بريطانيا له فى مكافحة القرصنة على سواحل فارس .

فى شهر مارس من عام ١٨٤٥ تحطمت السفينة البريطانية اميلى بالقرب من جزيرة قيس ، وقد قام السكان بنهب محتوياتها . وقد قدم الوزير البريطانى فى طهران طلبا الى الحكومة الفارسية بالتعويض ، ولكن لم يكن ثمة أمل فى نجاح الطلب ، اذ أن طلبات سابقة من هذا النوع لم تسفر عن نتيجة ، لاسيما وأن حكومة فارس كان ينقصها الوسائل البحرية اللازمة لمراقبة شواطئها . وبالنسبة لهذا الحادث بالذات فقد تعهد حسين خان حاكم الاقليم بالعمل ، وبالتالى ففى شهر ابريل ١٨٤٦ طلب الى هانيل ارسال طراد الى جزيرة قيس ليطلب من حاكمها رد السلع التى استولى عليها سكان الجزيرة أو دفع تعويض عنها . وقد امتثل هانيل لطلب الحاكم وتم الحصول على التعويض فى الشهر التالى . ولكن حسين خان عاد فقدم طلبا آخر الى هانيل أكثر خطورة . فلقد جرت العادة منذ مدة أن يقوم بارسال لطلبات الخاصة بالمخالفات للقوانين البحرية الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران لارسالها الى حكومة فارس . وقد نتج عن ذلك خروج سيل من المراسيم من طهران الى شيراز ، الأمر الذى كان حسين لا يعارضه فحسب بل كان يخشاه ، لأن فيه تحديدا لسلطاته فى فارس . ولكى يتجنب

هذا الاحراج ، اقترح الأمير على هانيل فى شهر يوليو ١٨٤٦ بأن يراسله مباشرة حول أى حادث من حوادث القرصنة يرتكب ضد السفن أو الرعايا التابعين للحكومة البريطانية من جانب القبائل الساحلية لفارس . وفضلا عن ذلك فقد أبدى رغبته فى السماح للمقيم باستخدام طرادات أسطول الخليج لارغام القبائل اذا اقتضى الأمر ، وأن تساعد عموما فى أعمال مكافحة القرصنة وقمعها . والشرط الوحيد الذى وضعه حسين خان ، هو أن يرافق كل طراد واحد من ضباط الجيش الفارسى فى أى حملة تأديبية يتقرر القيام بها لهذا الغرض ، وقد بعث هانيل بتقرير حول هذا الموضوع الى حكومة بومباى جاء فيه : لقد حققنا مرحلة هامة بعد أن أصبحت عملية المراقبة فى أيدينا ، فاذا أحسنا خطواتنا فى الاستفادة من السلطة التى حصلنا عليها بموجب ذلك ، فان الأمل يراودنى بقوة فى أن أعمال السلب والنهب وانتهاك القانون التى سادت تلك المنطقة قد يتم القضاء عليها بصورة فعالة بحيث يستتب الأمن فى المستقبل . ولقد صحت تنبؤات هانيل . وتم العمل بموجب التدابير التى تمت مع حاكم فارس للمرة الأولى فى شهر نوفمبر ١٤٨٦ ، عندما قام اثنان من الطرادات بزيارة الى اسيلو ، وشيرو ، ونخيلو لارغام شيوخ تلك الموانى على تسليم السلع التى استولوا عليها من الرعايا البريطانيين . ومنذ ذلك التاريخ أخذت أعمال القرصنة فى المياه الفارسية تتضاءل عاما بعد عام ، مما أسهم فى التقليل من الحاجة الى استخدام القوة تبعا لذلك . غير أن هذا الاتفاق لم يوثق رسميا من جانب حكومة الشاه ، كما أن الحكومة البريطانية لم تجد من المناسب مطالبة حكومة فارس بذلك ، فالتفويض الضمنى الذى اعطى للأسطول البريطانى بفرض رقابة على المياه الاقليمية الفارسية كان يعنى اعترافا بالضعف وهو الشىء الذى يعارضه الشاه فى قرارة نفسه .

ان النجـــاح الذى تحقق فى مجال مكافحة القرصنة على السواحل الفارسية قد شجع هانيل على أن يستشير المقيم والقنصل البريطـانى فى بغداد هنرى رولنسون فى أواخر سنة ١٨٤٦ فى اتخاذ اجراءات مشــابهة لحل مشكلة القرصنة فى الميــاه التركية بعد أن تأكد بأن القراصنة العــرب والفرس يفلتون من الاعتقال عن طريق اللجوء الى الميــاه التركية علاوة على أن غيرهم من القراصنة يمارسون هذه الأعمال فى المياه التركية نفســـها وعلى الأخص فى ميـــاه شط العرب ، دون أن تستطيع السلطات التركية معاقبتهم . وطالب بمحاولة اقناع والى بغداد نجيب باشا بتخويل الأسطول البريطانى سلطة القبض على القراصنة العرب والفرس فى المياه التركية عن أعمال اقترفوها فى مناطق أخـرى واعتقال نفس القراصنة على أعمـــال اقترفوها فى المياه التركية . ولسوء الحظ رأى رولنسون فى طلب هانيـــل اليه تطورا خطيرا ، وعلى حين تظاهر باعتبار اقتراح هانيل غير سليم ، فقد بعث بتقرير مطول الى وزارة الخارجية البريطانية اشار فيه الى الصلاحيات الواسعة التى أصبح هانيل يتمتع بها بالنسبة للسيادة البحرية والتى تخوله الحق فى معاقبة القراصنة عن الأعمال التى يقترفونها ضمن الخط الفاصـــل أى الى الشرق من حدود الخط الملاحى الدولى . وفى رأى رولنسون أن هانيل كان يتصور بأن شط العرب يدخل ضمن هذا الخط ،و بالتـــالى فانه يتصور بأنه من حقه اعتقال أى مواطن عربى أو فارسى يقترف أعمال القرصنة فى المياه التركية . غير أن هذا الافتراض كانت ترفضه السلطات الفارسية لأنه يهدف الى تجريدها من حقوق سيادتها على مياه شــط العرب . وفى مناقشة خاصة مع نجيب باشا اكتشف رولنسون أن الوالى يعارض بشدة المقولة البريطانية فى تخويل الأسطول البريطانى القبض على القراصنة فى المياه التركية ، وهو لا يعارض هذا فحسب وانما يعارض أيضا معاقبة رعايا

الدول الأجنبية الذين يقترفون أعمـــال القرصنة فى الميـاه التركية . وكان رولنسون يؤيد هـذا الرأى . أولا لأنه موقف ينسجم مع القانون الدولى ، وثانيا لأن أى تساهل من جانب الباب العالى فى هـذا الشأن سوف يخلق سابقة مؤسفة قد تشجع الدول الأوربية الأخرى الى استغلالها لانتهاك حياد الملاحة التركية وموانيها (١) .

وقد اقر بالمرستون هـذه الآراء وأبلغ حكومة الهند عن طريق مجلس الهند فى انجلترا فى شهر مارس ١٨٤٧ بعد الأحقية للأسطول لبريطانى فى القبض على القراصنة فى المياه التركية أو حجزهم فى الميـــاه الدولية عن جرائم اقترفوها فى المياه التركية . وقد كان هذا القرار مفاجأة بعد أن كان الباب العالى قد وافق قبل بضعة أسابيع على حظر استيراد العبيد بطريق البحر الى العراق التركى وأنه قد خول الأسطول البريطانى حق تفتيش أى سفينة تخالف هذا الحظر وقد علق هانيـــل باستياء بعد علمه بقرار وزير الخارجية هذا بقوله :

انني اعترف وأنا أرى سياستنا المتقلبة فى الخليج الفارسى على امتداد العشرين عاما الماضية ، اننى كنت تحت انطباع خاطىء ، اننا اذا ما ادخلنا فى الاعتبار انتهاك احد الزعماء العرب لأى معاهدة تربطنا به ، حتى ولو تم هذا الانتهاك ضمن حدود سيادة دولة أجنبية ، فاننا اذا اعتبرناه مسئولا عن ذلك الجرم ، ففى هذه الحالة لا نكون مخالفين للقانون الدولى . وفى الوقت نفسه اذا اعترفنا بالتصور الخاطىء الذى كنا نعمل على أساسه حتى الآن ،

---

(١) مسودات المجلس ـ من التقارير البحرية الى الهند مجلد ١٩ مسودة الى الحاكم العام ١٨٤٧/٣/١١ (رقم ١٢٦٠) ومرفق به خطاب رولنسون الى بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٢٨ .

بانني أرى أن التطبيق الحرفي لمبادىء هذا القانون كما هو مطبق بين الشعوب الأوربية على القبائل المتحضرة والمتحاربة التى تقطن سواحل الخليج الفارسى قد يؤدي الى نتائج فى غاية الخطورة بالنسبة لعلاقاتنا مع تلك القبائل(١).

ولقد تساءل هانيل عن الخطوات الواجب اتباعها لو وقع انتهاك لاتفاقية الهدنة بين دولتين مشتركتين فيها ؟

فلو قيل فى هذه الحالة للطرف المتضرر ، عندما يتقدم بطلب التعويض، بوجوب الاتجاه الى السلطات التركية ، « فان مثل هذا الرد لن يصدق » وكما ذكر هانيل فاننا لا نستطيع آن نقدم تفسيرا مقنعا لانسحابنا من نظام الرقابة فى المياه الدولية مما يؤذى الى ازالة الانطباع من أننا قد اضطررنا الى اجراء هذا التغيير فى مسئوليتنا بسبب ما أصاب نفوذنا وسلطتنا من ضعف.

غير أن أقواله وحججه لقيت أذنا صماء . فقد شكا شيل الوزير المفوض فى طهران والذى كان متخوفا من أن يعلم الروس عن تلك الامتيازات التى اعطاها الحاكم العام فى فارس سنة ١٨٤٦ للبريطانيين فيتخذها مبررا للحصول على امتيازات مماثلة في منطقة بحر قزوين ، وكان يجب على هانيل ن يستشير رولنسون قبل ارسال اقتراحه اليه ، كما أن رولنسون فى نظر شيل قد عقد الأمور اكثر ، وذلك بمناقشة الموضوع مع والى بغداد ، بل وأكثر من ذلك باحالة الموضوع الى السفير البريطانى فى القسطنطينية حيث تكشفت المسألة للرأى العام وعلى العكس من شيل ورولنسون فقد أيدت حكومة بومباى هانيل تأييدا تاما . وأبدت أسفها على الطريقة العشوائية التى عالج بها رولنسون هذا الموضوع .

---

(١) مرفق لسجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٨٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٦ المؤرخ ١٨٤٧/٦/١٦ من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٥/٢٢ (١٩٤ الادارة السرية) .

وفى شهر أغسطس ١٨٤٧ وضع بالمرستون نهـاية لهذه المشكلة ، عندما أيد آراء رولنسون ووبخ هانيل على تصوراته العقيمة لسياسة قمع القرصنة فى الخليج بحجة أن سفن الأسطول البريطانى لم يكن فى مقدورها ملاحقة القراصنة الى المياه التركية . وقال فى هذا الصدد « انه يبـدو أن الماجور هانيل قد كون افتراضات مبهمة تقوم على أسس ضيقة جـدا » وسيكون من الأوفـق أن تترك الأمور كما هى حتى تتوفر الظـروف الملائمة للحصول على التصريح الذى يطالب به هانيل » وختم بالمرستون رسالته قائلا « ولعله من الخطورة بمكان مناقشة الموضوع الا اذا دعت الضرورة ، اذ أن الاتصال بالحكومة التركية للحصول على مثل هذا التصريح ، قد تفسره بأنها نملك حق الرفض ، وهو الشىء الذى قد لا يفطنون اليه الآن .

لم يطلب الى البحرين الاشتراك فى اتفـاقية العشر سنوات وذلك للأسباب نفسها التى دعت الى استثنائها من المعاهدة السنوية : وهى عدم استقرار الأوضاع فى البحرين وتوابعهـا والتهديدات التى كانت تتعرض لها من القـوى الخارجية ، والتى جعلت من المحقق ، أن المياه القريبة من البحرين قد تصبح مرتعا لحروب مستمرة ، كما أن مطالبة زعماء البحرين بالامتناع عن الدخول فى حروب بحرية ، يعنى مطالبتهم بالتخلى عن مبدأ أساسى من مبادىء الدفاع عن أنفسهم ، بالاضافة الى ما سيؤدى اليه ذلك من توريط بريطانيا بغير أسانيد قانونية فى خلافات ونزاعات تافهة . وعلى أى حال فقد كان هناك أمر أكثر خطورة ، لأن اتفاقية الهدنة تتضمن التزام بريطانيا بالدفاع عن الأطراف المشتركة فى الاتفاقية ضد أى هجوم عليهم من الدول الخارجية . أما فيما يتعلق بالمشيخات الساحلية فان هذا الالتزام هو تطور منطقى للسياسة التى كانت متبعة فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وكان هدفها الحيلولة دون تعرض اسـتقلال تلك الدويلات وسلطنة عمان للانتهاك من جانب الوهابيين أو غيرهم من الدول ، بحيث يتعرض الأمن

البحرى للخطر عن طريق اعاقة هؤلاء الشيوخ من ممارسة التزاماتهم بموجب معاهدة ١٨٢٠ بشكل فعال من ناحية ، ووقوع مسقط وموانيها وسفنها تحت سيطرة الوهابيين لاستخدامها فى أعمال القرصنة . وهكذا فقد تدخلت الحكومة البريطانية فى عمان خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لمنع خضوع سلطان مسقط لسيطرة الأمير الوهابى أو سقوط حكمه عن طريق العناصر المنافسة والمناوئة له فى داخلية البلاد . ثم تدخلت بعد ذلك ببضع سنوات لمنع تغلغل النفوذ الوهابى على السواحل العربية مما كان سيؤدى الى تعكير صفو الأمن فى مياه الخليج .

وفى الوقت الذى تم فيه ابرام معاهدة هذه السنوات العشر ، اصبحت السياسة المتفق عليها ، ان لم تكن السياسة للحكومة البريطانية ، هى ضمان استقلال مشيخات ساحل الهدنة وسلطنة عمان ضد خصومهم فى شبه الجزيرة ، وذلك لمصلحة الاستقرار فى منطقة الخليج ، غير أن ذلك كان على الدوام يتم على أساس الاعتماد على قوة الأسطول والضغط السياسى أو على كليهما ، ولم يتطلب التدخل بقوات عسكرية على أراضى المنطقة . اما الذى لم يكن مقبولا فى عام ١٨٤٣ ثم أصبح حقيقة لا مفر منها فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر ، أن نظام الهدنة قد جعل أمر الدفاع عن استقلال المشيخات التزاما على بريطانيا وليس مجرد ضرورة .

وكان هذا يعنى اشراك البحرين فى ذلك النظام وتحمل مسئولية الدفاع عنها ضد أعدائها الكثيرين . وعلى الرغم من أن السيد سعيد سلطان مسقط لم يعد مهتما بالاستيلاء على البحرين ، فان البحرين كانت معرضة لحركات تمرد وعصيان من جانب قبائل آل بنى على وآل بوعينين بزعامة عيسى بن طارق ، ومن جانب الفرس الذين كانوا يدعون السيادة عليها ، ومن جانب

ذوى الميول التوسعية لحركة الوهابيين فى نجد ، وأخيرا وان لم يكن بدرجة أقل من جانب القطاعات المتذمرة من أسرة آل خليفة . ومع ذلك فان حكومة بريطانيا قد اتخذت أول خطواتها فى مسئولية حماية البحرين سنة ١٨٣٩، عندما حاولت فى تلك الفترة منع المصريين من فرض سيطرتهم عليها . كما اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخـاذ سلسلة اجراءات من هـذا القبيل التدخل فى شئون البحرين ابتداء من عام ١٨٤٣ بسبب الأزمات التى تعاقبت على الجزيرة .

وقد اتجه حكم عبد الله بن أحمد فى البحرين الى الاستبداد فى عام ١٨٤٢ لدرجة أن تشكل حلف من العناصر التى تعرضت للاضطهاد على يديه وأعلنت نيتها فى اقصائه عن السلطة . وكان الحلف مشكلا من محمد بن خليفة أكبر أبناء أخيه ونجل شريكه السابق فى الحكم خليفة بن سلمان وعيسى ابن طارق وبشير بن رحمة ابن القرصان الخليجى المشهور رحمة بن جابر. وكان يساند هؤلاء الأمير الوهابى عبد الله بن ثوينى الذى كان يناصب عبد الله العداء بسبب حصاره للقطيف والاحساء . ففى أواخر عام ١٨٤٢ طلب كل من عيسى بن طارق وبشير بن أحمد من هانيل السماح لهما بالانطلاق من جزيرة قيس حيث كانت تتجمع قبائل آل بنى على وآل بوعينين لشن حرب ضـد عبد الله بن أحمد . وقد سمح لهما المقيم بشرط حصر عملياتهم الى الغرب من الخط الدولى . وقد احتج عبد الله الى هانيل على اجرائه هذا قائلا بانه سوف يستعين بالأمير الوهابى اذا لم يضع هانيل خصومه عند حدهم ، غير أن هانيل لم يكترث لاحتجاج عبد الله . فمنذ تواطؤ عبد الله مع المصريين عام ١٩٣٩ كانت حكومة الهند البريطانية تقف موقفا سلبيا منه ، ولم تكن تشعر بأى ندم على اسقاط حكمه . وفى شهر مارس ١٨٤٣ شن هذا الثلاثى هجومه على جزيرة البحرين . وخلال شهر أرغموا عبد الله على الاستسلام

وقد أقصى من الجزيرة بعد أن اصطحب معه سفينتين من سفنه .

وخلال الأعوام الستة التى أعقبت ذلك ظل عبد الله يتنقل فى مناطق الخليج حتى مرض . وقد رفض عرض أبناء عمومته الكويتيين لايوائه عندهم، وفضل عبد الله بن احمد التحالف مع بعض العناصر المشبوهة التى كانت تتخذ منه مخلب قط فى تحقيق أغراضها . وكانت تؤرق ضميره باستمرار تصرفاته القديمة ، كما أعلن فيصل بن تركى الذى استعاد امارة الوهابيين عام ١٨٣٤ بأن عبد الله عدوه اللدود لا بسبب تواطئه فى عملية اغتيال والد فيصل ١٨٣٤ وانما لابتهاجه بقيام المصريين ١٨٣٨ باقصاء فيصل عن الحكم . وفى عام ١٨٤٢ طرده عبد الله من الدمام ، وكانت الدمام البقعة الوحيدة التى بقيت له على ساحل شبه الجزيرة ، والتى كان قد احتلها خلال الفوضى التى عمت المنطقة فى أعقاب انسحاب المصريين منها . كذلك أعطى فيصل تأييده السافر لمحمد بن خليفة ، خليفة عبد الله على الحكم فى البحرين ، والذى تعهد بدفع الزكاة للأمير الوهابى فى مقابل ذلك التأييد . كما أن شيوخ الساحل رفضوا مساعدة عبد الله لعدم رغبتهم فى اغضاب فيصل من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب التحذير الذى وجه اليهم هانيل بعدم التورط فى تلك المشكلة حتى لا تقع المنطقة فى حروب دموية . وبعد أن يئس عبد الله بن أحمد من كل هؤلاء عبر الى الساحل الفارسى فى عام ١٨٣٩ لطلب المساعدة من الفرس .

وباستثناء المحاولة الفاشلة التى قام بها الفرس عام ١٨٣٩ للحصول على اعتراف من حاكم البحرين بالسيادة على الجزيرة ، فان فارس لم تحاول مرة أخرى المطالبة بالبحرين منذ ابرام مايسمى بمعاهدة شيراز لعام ١٨٢٢ وقد راجت الاشاعات خلال عام ١٨٤٢ عن غزو تنوى فارس القيام به للبحرين ، مما دفع حكومة الهند فى شهر اغسطس من ذلك العام الى اصدار

تعليماتها الى المقيم البريطانى فى الخليج تقول : « انه فى حالة قيام الحكومة الفارسية بارسال قوة من السفن المسلحة ، او سفن تحمل مسلحين ، يتعين مراقبة تلك السفن بحيث اذا قامت تلك السفن بالاستيلاء فعلا على أراضى تابعة للزعماء العرب المتحالفين مع الحكومة البريطانية ، والاحتجاج لدى السلطات الفارسية فى البداية ضد تلك الاجراءات ثم التصدى لها فى حالة اصرارها على الاستيلاء على تلك الأراضى ، ولم تصدر هذه التعليمات لوجه عبد الله بن أحمد وانما لمصلحة الأمن البحرى فى الخليج . وكانت تلك التعليمات خطوة أخرى فى اتجاه الاعتراف باستقلال البحرين وتحمل مسئولية الدفاع عنها .

وأعقب هذه الخطوة التى اتخذتها سلطات الوطن سنة ١٨٤٤ بعد تلقيها تقارير من الخليج بأن عبد الله بن أحمد يتآمر مع حاكم فارس للانقضاض على البحرين . وقد أوعز اللورد ابردين وزير الخارجية فى ذلك الوقت الى الكولونيل شيل المقيم فى طهران فى شهر مايو بتقديم تحذير الى الحكومة الفارسية ، بأن أى تدخل من جانبه فى نزاع عبد الله بن أحمد سيكون موضع استياء من جانب حكومة الهند البريطانية ، وأنها ما لم يكن تدخل فارس فى هذه المسألة بشكل قانونى ، فانه قد يسفر عن قيام خلافات مع انجلترا ، واستطرد ابردين فى رسالته يقول : مالم تثبت حكومة فارس أن لها حقا شرعيا فى هذا التدخل فعليه أن يبلغها بانه مالم يكن لها حق واضح وغير قابل للنزاع فى السيادة على البحرين ، وانها قد مارست هذه السيادة وبغير انقطاع خلال حكم اسرة القاجار ، وأن اجراءها هذا هو من منطلق ممارستها لهذه الحقوق المشروعة ، وليس على أسس غير مستندة

على حقوق قانونية ، فان على فارس أن تتوقع مجابهة نشطة من حكومة الهند البريطانية حول هذه القضية (١)

وقد سلم شيل تحذيره الى حكومة الشاه فى الشهر التالى . وكما كان متوقعا فقد تمخض هذا الاجراء عن التوجه باحتجاج من حكومة فارس الى بريطانيا . غير أن المسألة توقفت عند هذا الحد . وخلال هذه الفترة قام عبد الله بسلسلة من الغارات على سفن البحرين من ملجئه فى نابند على الساحل الفارسى . وقد أدى ذلك بمحمد بن خليفة الى أن يطلب من المقيم البريطانى بوقف عبد الله عند حده أو السماح له بعدم الالتزام بالخط الملاحى الفاصل حتى يتمكن من ردع الشيخ عبد الله بن أحمد بنفسه ، ولما كان من المحتمل أن يؤدى الجزء الثانى من الطلب الى نشوب القتال بالقرب من الخط الرئيسى من الملاحة البحرية للخليج ، فقد وافق هانيل على كبح جماح عبد الله . ولما رأى عبد الله ، وكان على حق ، أن الحكومة البريطانية تعامله معاملة مجحفة غادر نابند الى الكويت فى خريف عام ١٨٤٥ (٢) وفى صيف العام التالى استأنف عبد الله عملياته ضد محمد بن خليفة وذلك بالتعرض لسفن البحرين فى المياه الواقعة بين الجزيرة والساحل . ثم غاب عن المسرح لعام واحد عاد بعده بمحاولة جديدة لاسقاط حكم خلفه عن الحكم ، وقد انضم هذه المرة الى عدوه القديم عيسى بن طارق ، الذى اختلف مع محمد بن

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٨ مسودة الى الحاكم العام ١٨٤٤/٥/٢ (رقم ١٠٠١) ومرفق نسخة من خطاب ابردين الى شيل ١٨٤٤/٥/١ (رقم ٢٣) .

(٢) من سجلات الخطابات السياسية لحكومة الهند مجلد ٣٣ من حاكم بومباى الى مجلس ادارة الشركة ١٨٤٦/١/٣١ (رقم ٢٠ الادارة السياسية) .

خليفة بعد مساعدته للوصول الى الحكم مباشرة فى عام ١٨٤٣ ، والذى ظل منذ ذلك الحين يتحرك ذهابا وايابا بين جزيرة قيس والدوحة . وفى شهر نوفمبر من عام ١٨٤٧ وبتحريض من عبد الله شن عيسى بن طارق هجوما على ممتلكات محمد بن خليفة الواقعة فى المنطقة الشمالية من قطر . غير أن هذا الهجوم قد فشل وسقط عيسى بن طارق قتيلا فى المعارك التى نشبت بالقرب من الغويرات . وعندما علم هانيل بمقتل عيسى أبدى أسفه على موت رجل كان يتمتع بطاقات كبيرة وأخلاق عالية ، حتى ولو كان غيابه عن مسرح السياسة فى الخليج سوف يسهم ولاشك فى اقرار السلم فى المنطقة .

وكان أتباع عيسى بن طارق من قبائل آل بنى على وآل بوعينين لايزالون مقيمين فى جزيرة قيس ، ولو استمر هؤلاء هناك وظلوا يواصلون نشاطهم ضد محمد بن خليفة ، فانهم سوف يخلقون للحكومة البريطانية نفس المشاكل التى كان يسببها لهم عبد الله بن أحمد ١٨٤٥ عندما كان ينطلق من قواعده على الساحل الفارسى للاغارة على سفن البحرين . وانصافا للواقع فانه لم يكن فى وسع المقيم أن يسمح لخصوم محمد بن خليفة بمهاجمته ، كما لم يكن فى وسعه أن يمنعه من اجتياز الخط الفاصل للانتقام من معارضيه . وكان محمد بن خليفة ملما بهذه الحقيقة ، وبالتالى عندما عرف فى عام ١٨٤٧ أن عيسى بن طارق ينوى الهجوم عليه فى قطر ، وقد استفسر من هانيل عما اذا كان له الحق فى اجتياز الخط الفاصل لمهاجمة خصمه عيسى ابن طارق وارغام المتمردين على العودة الى موطنهم الأصلى للانصياع لسلطته. وعندما فشل فى ذلك عاد يسأل عما اذا كانت الحكومة البريطانية على استعداد لكبح جماح المتمردين المقيمين فى جزيرة قيس ، كما فعلت بالنسبة لعبد الله ابن أحمد .

وكان محمد بن خليفة يراهن على خوف المقيم من تجدد القتال على الطريق العام للملاحة الدولية بحيث يضطره الى رفض الجزء الأول من الطلب ويوافق على الجزء الثانى . غير أنه قد تبين لشيخ البحرين بأن المشكلة لم تكن بتلك البساطة . فقد كان رد هانيل على طلب محمد بن خليفة بأنه سوف يبعث بطلبه الى رؤسائه ليقرروا رأيهم فيه . ولكن حاكم بومباى رأى احالة الموضوع الى الحاكم العام للهند ، ولذلك فقد أحاله الى كلكتا وقد أحاله الحاكم العام بدوره وبالنظر الى أن الموضوع يمس العلاقات البريطانية مع فارس بحكم أن جزيرة قيس جزيرة فارسية فقد رفع الأمر الى السلطات فى لندن .

وفى وزارة الخارجية كان بالمرستون واثقا من الاجراء الذى سوف يتخذه وقد أوعز الى القائم بالأعمال البريطانى فى طهران فى أواخر العام بالاتصال بالحكومة الفارسية لمنع الفارين فى جزيرة قيس من شن هجوم على البحرين ، كما طلب من مجلس الهند فى الوقت نفسه ، ليتأكدوا من حصول هانيل على تفويض باستعمال الامكانيات البحرية للدفاع عن البحرين اذا دعت الحاجة ولكن رئيس وزراء فارس الحاج ميرزا أغاس بعد أن اكتشف نوايا الجانب البريطانى قدم احتجاجا الى القائم بالأعمال البريطانى فى طهران اللفتنانت كولونيل فيرانت على تدخل الحكومة البريطانية فى شئون البحرين التى قال عنها أنها احدى الولايات الفارسية . أما فيرانت فقد ذكر لرئيس الوزراء عند تسليم رسالة وزير الخارجية اليه فى فبراير ١٨٤٨ بأن الحكومة البريطانية لاتعترف لفارس بسيادتها على البحرين ، وهنا توقفت المسألة عند هذا الحد . كما أن المتمردين فى جزيرة قيس لم يشنوا أى هجوم على البحرين طوال عام ١٨٤٨ ، ولم يقم محمد بن خليفة هو الآخر بأى تحركات ضد هؤلاء المتمردين . ولذلك فان هانيل لم يعد فى حاجة الى مناقشة الموضوع ، كما

أن حكومة فارس كانت مشغولة فى تلك الفترة بآثار وفاة محمد شاه وتقلد الشاه الجديد للحكم ، بما لم يكن يسمح لها هذا الموقف باثارة موضـــوع البحرين .

فى مطلع عام ١٨٤٩ وقد ساءت حالة عبد الله بن أحمد الصحية والمالية ، فقد غادر بوشهر حيث كان يقيم فى ذلك الوقت وتوجه الى مسقط فى طريقه الى زنجبار لكى يحاول اقناع السيد سعيد خصمه القديم بأن يتبنى قضيته ، غير أن سفره أثار ازعاج محمد بن خليفة ، لأنه كان متورطا فى ذلك الوقت فى مشاكل داخلية مع الأمير فيصل بن تركى ، بصـــدد ممتلكاته فى شـــبه الجزيرة العربية ، بالاضافة الى احتمال نشوب نزاع مع عمه الأكبر . وقد كان هذا عبئا ثقيلا عليه . وهكذا ففى بداية عام ١٨٤٩ قرر محمد بن خليفة وأفراد أسرة آل خليفة جميعهم الاتصال بالحكومة البريطانية لوضع البحرين تحت سيادتها . وفى ٩ من فبراير (١٥ ربيع الأول ١٢٦٥) بعث محمد بن خليفة برسالة الى هانيل ضمنها هذا العرض :

« اعرفكى بأننى اعلم أن جميع البلدان الواقعة فى هذه المنطقة تعتمد على أحد السلاطين فى وجودها ، وعلى سبيل المثال فان حكومة اقليم فارس تعتمد على الفرس وهكذا أيضا سكان الكويت والوهابيون وغيرهم يعتمدون على تركيا . أما عن نفسى فكما تعلمون فانى اعتمد على الحكومة البريطانية الموقرة ، وانى أحد اتباعها . وانى متأكد انكم لن تقبلوا وقوع اى ضرر او اساءة للبلدان التابعة لحكومتكم . ولهذا فانى اطلب منكم ، اذا كنتم توافقون الآن على ما اريد ، وقد صممت على تحقيقه . ان تعملوا على عودة اولئك الذين انشقوا عنى الى طاعتى وذلك لمصـــلحة البلد واهلهـــا . أما اذا كنتم

تعتقدون اننى اتبع دولة أخرى فارجو أن تعرفونى عن الخطة التى تناسب الحكومة البريطانية كى انفذها » .

وقد بعث هانيل بخطاب الأسرة الحاكمة فى البحرين الى الحاكم فى بومباى مع ملاحظة واحدة وهى أن التصور المصطنع لمحمد بن خليفة أن رخاء الكويت من ناحية ، ورخاء بوشهر وغيرها من الموانى الفارسية من ناحية أخرى انما يعود الى خضوعها الى السلطان العثمانى وشاه فارس ، وبالتالى فان أحوال البحرين سوف تزدهر فيما لو خضعت هذه الجزيرة للنفوذ البريطانى . وعلى أى حال فقد أشار هانيل الى أن السبب الرئيسى لتدهور أوضاع البحرين فى السنوات الاخيرة انما يرجع الى الحكم التعسفى الذى كان يفرضه عليها كل من عبد الله بن أحمد ومحمد بن خليفة . أما فيما يختص بطلب محمد بن خليفة فقد ذكر هانيل بأنه كان يعارض انشاء تقارب معالبحرين أعمق مما كان قائما بموجب اتفاقية الصلح العامة لسنة ١٨٢٠ ، وتعهد عبد الله ابن أحمد فى ١٨٣٦ باحترام الخط الدولى للملاحة البحرية . وأن هـــذه الوثائق تكفى لمنع البحرين من تعكير صفو الأمن فى البحار . أما الجزيرة نفسها اذا استثنينا ممتلكاتها الداخلية ، ففى قدرة الأسطول البريطـانى أن يضعها عند حدها ، وأن فرض الحماية على البحرين قد يؤدى الى تورط بريطانيا فى شئون المناطق الساحلية لشبه الجزيرة العربية وقد أقرت حكومة الهند هانيل على آرائه ورفضت عرض محمد بن خليفة ١٨٤٩ لوضع بلاده تحت الحماية البريطانية . فى هذا الوقت تضـــاءل اهتمـــام محمد على بمشاكله . فقد سوى نزاعه مع الأمير فيصل وفى شهر فبراير توفى خصمه عبد الله بن أحمد فى مســقط . أما وقد تخلص محمد بن خليفة من ألد خصومه ومناوئيه ، فقد أصبح فى مقدوره أن يتنفس الصعداء . أما موضوع

وضع البحرين تحت الحماية البريطانية أو موضوع دخولها الى عضوية اتفاقية الهدنة ، فلم يعرض للبحث مرة اخرى لفترة من الوقت .

لقد توافق ابرام اتفاقية الهدنة الموسعة مع قيام السلطات الوهابية وانتشار مبادئها فى المنطقتين الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة العربية ، بعد انسحاب المصريين منها ١٨٤٠ . أما خالد بن سعود صنيعة المصريين ، والذى أخلفه خورشيد باشا على الحكم بعد انسحابه ، فقد اقصاه عن الحكم ابن أخيه عبد الله بن ثنيان وذلك فى شـــهر ديسمبر ١٨٤١ والتجأ الى الاحساء ومن قاعدته فى الدمام ظل يحاول استعادة السلطة فى نجد ، غير أنه اضطر فى صيف عام ١٨٤٢ الى الاعتراف بعجزه عن تحقيق اهدافه . وفى شهر يونيو وصل الى جزيرة خرك حيث أبلغ المقيم بالوكالة انه ذاهب الى الكويت . وفى شهر مايو من عام ١٨٤٣ افرجت السلطات المصرية فى القاهرة عن فيصل بن تركى حاكم نجد السابق وسرعان ماعاد الى نجد حيث سلمه الحكم هناك عبد الله بن ثنيان ، ويبدو أن فيصل قد عاد الى السلطة فى نجد كصنيعة لمحمد على باشا وللسلطان العثمانى فى نفس الوقت ، لأنه شرع منذ ذلك الوقت فى دفع الزكاة الى محمد بن عون شريف مكة الذى أوكل اليه محمد على باشا السلطة فى الحجاز على أثر انسحاب القوات المصرية منها وقد سبق أن اعترف الأمير خالد قبل عامين بالسيادة العثمانية على الحجاز على الرغم من أن الباب العالى لم يكن يتمتع بالاسس القانونية للسيادة على نجد .

على أن السلطات البريطانية فى الهند أخذت تنظر الى عودة فيصـــل ابن تركى الى الحكم بتحفظ كبير . أما هانيل فقد كان يتصور أن خالد سيمارس نفوذا أكثر ثباتا فى الأوضاع السياسية لشبه الجزيرة العربية من

خالد ، حتى أنه اوصى فى شهر فبراير ١٨٤١ بممارسة الضغط على محمد على باشا للافراج عن فيصل ، اعتقادا منه ان مثل تلك الخطوة بالاضافة الى أن الانطباعات التى كان فيصل قد كونها عن قوة النفوذ البريطانى قد تشجعه على تأييد الجهود البريطانية التى تبذل لتحقيق السلم والاستقرار فى شبه الجزيرة العربية ، غير أن سلوك فيصل بعد عودته لم يكن يبرر ثقة هانيل فيه ، فخلال شهر من عودته اغتنم فرصة اقصاء عبد الله بن أحمد عن الحكم فى البحرين للتدخل فى شئون الجزيرة تحت شعار الوساطة وقبل أن ينتهى فصل الصيف أخذ يخابر شيوخ الساحل غير أن حكومة بومباى وبعد اجراء مشاورات مع حكومة الهند قررت فى نهاية العام أن تستمر فى اظهار مشاعر الصداقة تجاه فيصل طالما اقتصرت جهوده على تثبيت حكمه على ممتلكاته السابقة ، أما اذا أصبحت علاقته بالبحرين وبمشيخات الساحل تهدد بعودة أعمال القرصنة الى المنطقة فينبغى مقاومة تلك السياسة ، وبعبارة أخرى فلم تكن هناك نية لوضع حدود معينة للمناطق التى يشملها نفوذه ، وعليه فعندما اتصل شيوخ النعيم فى البريمى بالمقيم البريطانى فى شهر نوفمبر ١٨٤٣ يعربون عن مخاوفهم من هجوم وهابى محتمل على منطقتهم ويطالبون بالمساعدة البريطانية لرده ، وقد أخبرهم المقيم بأن سياسة المحافظة على استقلال البريمى فى وجه التهديدات القادمة من نجد ، انما كانت تنطبق فقط على الفترة التى كان المصريون يحتلون فيها شبه الجزيرة العربية ، وخلال حكم مرشح الادارة المصرية الأمير خالد ، أما وقد انسحب المصريون والأمير خالد من المسرح ، فان الحكومة البريطانية بدورها لاتسعى الى التدخل فى سياسات شبه الجزيرة . وفى شهر ديسمبر تلقت المثلية رسالة من الأمير فيصل يبلغها فيها استئنافه الحكم فى نجد والاحساء ، ويعرب عن أمله فى استمرار العلاقات الودية التى كانت قائمة بينه وبين الحكومة البريطانية .

وقد بعثت حكومة الهند برد ودى اليه، واشارت فى ردها الى حرص الحكومة البريطانية على الأمن البحرى فى الخليج . كما أشارت بنوع خاص الى أنها تأمل بأن لايتعارض امتداد نفوذه مع ممارســة شيوخ الســاحل لالتزامهم للمحافظة على السلم فى المنطقة . ولم يظهر فيصل أى دليل على القيام بأى تحركات فى اتجاه عمان الشمالية أو الساحلية قبل بداية عام ١٨٤٥ . ففى ١٣ يناير من عام ١٨٤٥ تحركت قوة من ٧٠٠ رجل بقيادة سعد بن مطلق من الاحساء فى طريقها الى عمان وفى ٧ فبراير وصلت القوة الى البريمى وسرعان ماسلم النعيم القلعة اليهم وقد استقبل سعد بن مطلق عند قدومه بحماس شديد وعلى الأخص من جانب القبائل الغافرية ، بينما سرى الخوف من وصولها بين القبائل الهناوية . وقد غادر السيد سعيد مسقط الى زنجبار فى شهر ديسمبر عام ١٨٤٤ترافقه كتيبة من ١٠٠٠ مقاتل تم جمعها من ساحل الهدنة ، وذلك للاشتراك فى القتال فى افريقيا الشرقية . وقد أناب السيد ثوينى نجل السيد سعيد عنه فى الحكم . ونظرا لضعف شخصية ثوينى وعجزه عن مواجهة مثل هذه المواقف ، فقد شعر بالخوف من ظهور الوهابيين ، فبادر بالكتابة الى هانيل يسأله رأيه فيما يمكن أن يفعله ازاء تلك التطورات . وقد أشار عليه هانيل بعدم استفزاز الأمير فيصل بلا سبب ، وانما عليه أن يوافق على مطالبه منه اذا لم تكن تمس استقلال عمان . ولكى يطمئن هانيل السيد سعيد فقد أشار فى رسالته اليه بعلاقات الصداقة الوثيقة القائمة بين آل بوسعيد والحكومة البريطانية والواقع أن مخاوف السيد ثوينى كان لها ما يبررها . ذلك أن شيوخ الســاحل ، فيمــا عدا خليفة ابن شخبوط حاكم أبوظبى العدو العريق للوهابيين ، ومكتوم بن بطى شيخ دبى الذى كان موجودا فى افريقيا الشرقية مع السيد سعيد سارعوا الى الاعراب

عن ولائهم لسعد بن مطلق . وفى ابريل وجه نائب الأمير رسالة بمطالبه من السيد ثوينى وابن أخيه السيد حمود بن عزان والى صحار ، باستئناف دفع الزكاة التى كانت تدفعها مسقط فى السابق الى الرياض . وقد طلب سعد مبلغ عشرين الف ريال من ثوينى وخمسة آلاف ريال من حمود وقد اعتزم السيد حمود أن يدخل فى معركة مع الوهابيين ، غير أن السيد ثوينى نصحه بالتريث . وبعد ذلك بعث السيد ثوينى برده الى سعد وقال بأنه لابد من احالة الطلب الى والده فى زنجبار ، وانه يطلب منه مهلة ريثما يتلقى الرد . وقد وافق سعد بن مطلق على طلب السيد ثوينى الذى وجه نداء عاجلا بالمساعدة الى حاكم بومباى .

وقد كانت حكومة بومباى على استعداد للقيام بكل ما تستطيع لمساعدة السيد ثوينى . فقد كان الوضع فى عمان يبدو لهم مشحونا بالأخطار ، سواء فيما يمس استقلال السلطنة ، أو فيما يختص بنجاح نظام الهدنة . وكانت الفرصة سانحة أمام سعد بن مطلق لكى يثير الخلاف الأبدى بين بنى ياس والقواسم ، ويسوق القبيلتين الى حرب قد تمتد الى البحر . ومع ذلك فقد كانت حكومة بومباى مقيدة اليدين بموجب بيان مجلس ادارة الشركة الصادر عام ١٨٤٤ بعدم أحقية سلطان مسقط فى طلب الحماية البريطانية ضد الوهابيين أو ضد أى من خصومه فى شبه الجزيرة ، وبعدم جواز تقديم المساعدة اليه طالما الوهابيون على علاقة ودية مع الحكومة البريطانية . أما عن حكومة الهند فانهـا من جانبهـا ظلت متمسكة برأى بتنك ١٨٣٤ بعدم استخدام الأسلحة والأموال البريطانية للدفاع عن عمان واذا كان هدف سعد ابن مطلق هو السيطرة على القسم الشمالى من عمان ، فان هذا الهدف ، كما قالت عنه حكومة الهند لحكومة بومباى بأنه لا يستدعى التدخل البريطانى ...

الا اذا كان غرض فيصل بن تركى هو دفع نفوذه الى ماوراء الحدود السابقة ، والاعتداء على أراضى حليفنا سلطان مسقط، أو اذا ماتبين أن هذه الاجراءات سوف تهدد علاقاتنا بالقبائل العربية على ســــاحل الخليج وجهودنا لوقف أعمال القرصنة ، فان هذا قد يثير موضوع تدخلنا فى المنطقة ، وفى هذه الحالة ينبغى التوضيح للامير فيصل بن تركى بأن صبرنا واحتمالنا الذى هو السبب فى تشجيعه على المضى فى هذه السياسة ، سوف ينفد : وباننـا لا يمكن أن نتساهل أو نسمح بشن اعتداء متعمد على حليفنا القديم ... وأن الحاكم العام يرغب على أى حال فى أن يوضح بأنه لاينوى توريط حكومته فى الوقت الحاضر فى سياسة من المحتمل أن تستدعى ارسال قوات الى الخليج من ناحية ، ومن ناحية أخرى لن يوجه أى تهديد الى الامير الوهابى أو نائبه سعد بن مطلق لايستطيع تنفيذه .

وعلى كل فان الوضع فى المنطقة لم يكن من الوضوح الذى كان عليه قبل عقد من الزمن . فمن ناحية فان السيد سعيد قد قدم جملة تنازلات للحكومة البريطانية فى موضوع تجارة الرقيق على امتداد السنوات الأخيرة ، كما كان يطلب اليه من جانب المعتمد البريطانى فى زنجبار الموافقة على وضع حظر شامل على تصدير العبيد من ممتلكاته فى افريقيا الشرقية . فالتنازلات التى قدمها السيد سعيد سابقا قد حولت الرأى العام ضده فى دول الخليج العربية ، واذا قدم تنازلات أخرى فقد تجعله هدفا لاجراءات انتقامية منهم . وبالتالى فقد كان هناك التزام من جانب الحكومة البريطانية ١٨٤٥ بتأييده . وهو تأييد لم يكن واردا فى ١٨٤٣ . ومن ناحية أخرى فان السيد سعيد قد أثبت خلال تلك المرحلة من علاقاته ببريطانيا، أن مصلحة عمان لا تدخل فى اعتباره ، فقد كانت زنجبار قلب امبراطوريته . وبالتالى فان السؤال الذى

كان يطرح نفسه عندما ظهر سعد بن مطلق على المسرح لم يكن الجواب عليه سهلا وكانت المسألة لاتزال رهن البحث فى أوساط الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت .

ان سعد بن مطلق بالرغم من وعده لثوينى بانتظار رد من السيد سعيد على مطالبه فقد أخذ يشن الغارات على ساحل الباطنة ، وعندما احتج ثوينى على ذلك ، تلقى ردا قاسيا متعجرفا ! ! صحيح فان القائد الوهابى كان يرمى الى أكثر من العبارات والتهديدات ... أما حمود بن عزان فقد استسلم لسعد وقام بدفع الزكاة المطلوبة منه . وفى شهر يونيو استدعى سعد بن مطلق قبائل الظاهرة وطلب منها الاشتراك فى حملة ضد مسقط . وقد تحمس البعض لهذا الاجراء حتى يقال (أن بنى قتب وحدهم أبدوا استعدادهم للمساهمة بنحو ١٣٠٠ رجل) وهكذا أصبح مصير عاصمة عمان فى كفة القدر . أما الحكومة فى مسقط فقد اظهرت العجز والتخاذل ، ولم يتمكن ثوينى من تعبئة قوات للدفاع عن العاصمة كما ذكر هانيل . وفى هذه اللحظة بالذات تدخل هانيل وأرسل طرادين لمراقبة ساحل الباطنة ودعم موقف السيد ثوينى ، كما اضطر سعد بن مطلق بوقف عملياته ، كما بعث برسالة احتجاج الى الأمير فيصل يحتج على تصرف نائبه ، ويطالبه بوقفه عند حده . وقد رد فيصل ردا مؤكدا حق السيادة على عمان ، غير انه لم يجرؤ على القول بامكان فرض تلك السيادة بالقوة .

فى هذه الأثناء كان ثوينى قد تلقى رد والده الذى أوعز اليه بالعمل على تقوية دفاعات عمان ، كبركا وسمايل ونخل ، وبأنه فى حالة اندلاع قتال سافر مع الوهابيين فعليه أن ينسحب الى مسقط، واذا اضطر الى دفع الزكاة للوهابيين فيمكنه أن يدفع لهم ٦٠٠٠ ريال نمسوى فى كل عام . وفى أواخر

يونيو أو أوائل يوليو توصل السيد ثوينى الى اتفاق مع سعد بن مطلق وافق بمقتضاه على دفع ٥٠٠٠ ريال نمسوى سنويا للامير فيصل وباعطاء سعد ابن مطلق نفسه هدايا بقيمة الفى ريال نمسوى . ويعتقد هانيل بأن الاعتدال النسبى فى موقف سعد ترجع أسبابه الى تضاؤل التأييد القبلى له وظهور الأسطول البريطانى على ساحل الباطنة . وقد وافق مجلس ادارة الشركة فى صيف ١٨٤٥ على أجراءات هانيل بشىء من التحفظ ، وأقر المسئولون لهانيل بأن علاقة بريطانيا بمسقط قد توثقت أكثر منذ ١٨٣٤ ، وذلك فى الدرجة الأولى نتيجة الاتفاقات التى عقدت بين الحكومتين حول تجـــارة الرقيق ، غير أنهم لم يفكروا فى الخروج على الخطوط العامة للسياسة التى قرروها فى ذلك الوقت . فالاعتراضـــات التى كانت موجودة يومئـــذ على التدخل فى الشئون الداخلية لعمان كانت لاتزال قائمة . وان المساعدة البحرية من النوع التى قدمها هانيل للسلطان يمكن ان تقدم اليه مرة أخرى اذا تعقدت أموره مع الوهابيين ، وان مساعدة كهذه قد تساعده على الخروج من تلك المشاكل ، خاصة وأن الوهابيين يخشون من أى نشـــاط يقوم به الأسطول ضد موانيهم فى الاحساء وانه لمن تكرار القول أن نؤكد على خطأ القيام بأى عمليات برية فى شبه الجزيرة . وقد كان أعضاء مجلس ادارة الشركة يلحون على أن لا تقدم بريطانيا أى مساعدة للسلطان دون ثمن . وانما نظير تنازلات جديدة منه فى موضوع تجارة العبيد ، ومقابل تعهد منه بتنظيم شئونه الداخلية . ونتصور انه لابد لنا من مطالبة سلطان مسقط بتكريس قدر أكبر من اهتمامه الشخصى الى حماية ممتلكاته فى شبه الجزيرة . وأن الحكومة المحلية الموجودة حاليا فى مسقط لايبدو أن فى وسعها مواجهة اى مشكلات داخلية كانت أو خارجية . وأنه مالم يقم السلطان فى البلاد ولو على فترات ، فانه لايمكنه الاهتمام بمصالحه ، مالم يكن يتصور أن هنـــاك

من سيحميه من الخارج . كانت هذه التحليلات ، تحليلات تتمشى مع واقع عمان ومشاكلها ، غير أن أعضاء مجلس ادارة الشركة قد فشلوا فى ادراك اهمال السيد سعيد لعمان وتكريس نفسه لتحقيق أطماعه الشخصية فى افريقيا الشرقية .

ظلت الحالة هادئة هدوءا مشوبا بالقلق فى المنطقة الشمالية من عمان خلال الفترة الباقية من عام ١٨٤٥ . وقد عادت الأمور فاضطربت بشكل خطير عندما اغتيل كل من خليفة بن شخبوط ، شيخ ابوظبى وأخيه سلطان ، من قبل أحد أفراد آل بوفلاح فى نهاية الصيف ، غير أن القاتل قتل هو الآخر من قبل بعض اتباع سعيد بن طحنون نجل الزعيم السابق طحنون ابن شخبوط الذى وقع صريع ضربة نصل من خليفة فى شهر ابريل ١٨٣٣ . وقد خشى هانيل أن الاضطرابات فى ابوظبى والخلاف بين أسرة آل بوفلاح حول الخلافة على السلطة قد يمتد الى المناطق البحرية ، ولهذا رأى أن يعترف لسعيد بن طحنون بالمشيخة باعتباره الرجل الأقوى . وانطلاقا من هذا التصور أرسل هانيل الطراد دجلة الى أبوظبى فى شهر اكتوبر لتسليم خطاب الاعتراف الى الحاكم الجديد ، وعرض التأييد والمساندة للشيخ . وقد رحب بنو ياس بخطوة هانيل ، وتعهد سعيد باحترام التزامات المشيخة للحكومة البريطانية . وفى بومباى أمر الحاكم الكومندور هنرى بلاكود الذى كان فى ذلك الوقت فى زيارة لبومباى على رأس بعض قطع من أسطول الهند الشرقية بالابحار الى الخليج واثبات الوجود البريطانى هناك . وقد قام هذا القائد البحرى على رأس السفن فوكس ، وفيليانت وبايلوت وبعض طرادات أسطول الخليج بجولة على امتداد ساحل الباطنة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر كما زار مسقط .

وعلى بعد مائتى ميل الى الشرق من ابوظبى وفى صحار كانت تجرى أحداث أكثر خطورة ، فقد قرر السيد حمود بن عزان أن يقوم بمحاولة لانتزاع السلطة وتنصيب نفسه حاكما على عمان التى تخلى عنها السيد سعيد ، وكان نجله ثوينى غير كفء لها . وكان السيد حمود يلقى التأييد لحركته هذه من رجال الدين فى عمان ومن أكثر الاباضية تعصبا . بعد أن ضاقوا ذرعا باهمال السيد سعيد لشئون البلاد وبسبب علاقته بالاجانب والنصارى ، وعلى الأخص تنازلاته للبريطانيين فى موضوع تجارة العبيد ، ويعتبر هذا أخطر تنازل منه فى هذا الصدد فى شهر اكتوبر عام ١٨٤٥ وقد وصل الى علم هانيل فى شهر فبراير ١٨٤٦ بأن السيد حمود قد سلم حصن صحار وغيرها من المراكز الدفاعية الى أحد مطاوعة(١) قبيلة بنى سعد التى تستوطن السفوح الشرقية لمنطقة الحجر على الجهة الغربية من صحار . كما كتب السيد حمود الى غيره من مطاوعة رجال القبائل الأخرى يستنكر ضعف حكومة السلطان ويحثهم على الانتفاض عليها . وقد انزعج السيد ثوينى من تلك الاعمال فوجه رسالة الى هانيل للتدخل . وكان خوفه ناشئا كما ذكر هانيل من أن يتمكن السيد حمود بتأييد ومساعدة قبائل بنى سعد من انتزاع الحكم على حساب مصلحة السيد سعيد ... أما هانيل فلم يكن متأكدا مما اذا كان السيد حمود يهدف فعلا للوصول الى الحكم أم لا ، غير أنه كان يعتقد

---

(١) المطوع وجمعها مطاوعة يعنى الشخص الذى يطيع أو يقدم الطاعة الى الله .

بأنه كانت هناك أسباب حقيقية اضطرت السيد حمود الى القيام بتلك المحاولة . وكان السبب الواضح هو عجز السيد حمود من مواجهة الوهابيين بمفرده وعلى الأخص بعد أن خذله أقاربه فى مسقط ، ولم يقدموا اليه العون الضرورى . وانهم لو كانوا قد أيدوه وقدموا اليه المساعدة اللازمة لربما تمكن من صد العدوان الوهابى بنجاح . أما بنو سعد فانهم لم يكتفوا برفض مطالب سعد بن مطلق بدفع الزكاة فحسب ، وانما هاجموا رسله ومندوبيه بينما كانوا فى طريقهم الى مسقط . وبالتالى فلم يعد هناك من الشك فى أن بنى سعد سوف يقدمون الحماية للسيد حمود للدفاع عن صحار ضد اعتداءات الوهابيين . وان كان سوف يكشف النقاب آخر الأمر بأن ذلك لم يكن بغير ثمن وقد بعث هانيل رسالة الى السيد حمود يطالبه فيها بتوضيح موقفه ، كما يذكره فيها بالاتفاق الذي عقده فى ديسمبر ١٨٣٩ مع السيد سعيد بعدم التعرض أو الاعتداء او التآمر سرا أو علنا على المناطق الخاضعة لحكم السيد سعيد . وقد رد السيد حمود على رسالة هانيل ينكر فيها انه ينوى القيام بأى عمل من شأنه الاساءة الى السيد سعيد ، كما ذكر فى الرسالة بأن مخاوف السيد ثوينى لم يكن لها أى مبرر .

ان شراسة وغطرسة سعد بن مطلق سرعان ما أثارت عليه القبائل العمانية. فقد أصبح كافة الزعماء يكنون له الكراهية والازدراء وتألبوا جميعهم ضده ولمقاومة أطماعه فى المنطقة . ولم يبق من مؤيدى سعد بن مطلق الا حاكم أم القوين . أما سلطان بن صقر شيخ القواسم فقد بعث بخطاب الى الأمير فيصل يطلعه فيه على الأعمال الارهابية والتعسفية التى يقترفها نائبه . وقد اقتنع فيصل بمضمون الخطاب واستدعى نائبه الى العودة الى نجد . غير أنه سرعان ما عفا عنه بعد أن قدم لأميره ٢٥٠٠ بعيرا وكميات كبيرة من الغنائم والأسلاب . وقد عاد سعد بن مطلق فاقترح على الأمير فيصل بأن

يرسل ابنه مشارى بن سعد بن مطلق بالخطابات التى أرسلها سلطان بن صقر الى الأمير فيصل لردها اليه على أساس أنهـا مرفوضـة . وقد تم ارجاع الخطابات الى سلطان بن صقر فى شهر يونيو ، ولكن هذا الاجراء كان سببا فى احراج زعيم القواسم واثارته .

وقد عاد سعد بن مطلق الى البريمى فى وقت لاحق من العام ، كما أن رحلته القصيرة الى نجد لم تغير شيئا من سلوكه ، وقد أخذ سيل من الشكاوى يصل الى الأمير فيصل ضد سعد بن مطلق ، وقد تضمنت هذه الشكاوى بانه كان يجمع الزكاة من القبائل ويأخذها لنفسه . وقد أحس سعد بما قد تؤدى اليه تلك الشكاوى من تأثير على وضعه ، ولذلك فكر أن يشد الرحال مرة أخرى الى نجد ، حينما وصلته اشارة من الأمير فيصل بالبقاء فى منصبه وبارسال مايتجمع لديه من الزكاة الى الرياض . وقد تمكن سعد من ارسال مبالغ ضخمة من الزكاة ، ومع ذلك فلم يطل المكوث هناك اذ استدعى الى الرياض فى أوائل ١٨٤٧ . وقد سافر عن طريق الشارقة بعد أن عهد بحصنى البريمى الى مساعده محمد بن سيف العجاجى وما أن حل الخريف حتى وجد العجاجى نفسه عاجزا عن السيطرة على منطقة البريمى. وكان سعد قبل ذلك بعام قد قام بمحـاولة لاحتـلال بلدة ضـنك من آل بوخريبان وهم فرع من قبيلة النعيم ، ولمواجهة هذا الاجراء تكتل هؤلاء مع خصومهم التقليديين آل بوشامس وطلبوا مساعدة من السيد حمود . وقد وجد العجاجى نفسه عندئذ محاصرا من الجنوب والشرق بينما كان بنو ياس من الناحية الغربية يراقبونه باهتمام . ولقد حاول فيصل فك الحصار عن العجاجى فى ربيع ١٨٤٨ بارسال امدادات اليه من نجد بقيادة نائب جديد هو عبد الرحمن بن ابراهيم ، غير أن عبد الرحمن لم يصل الى ابعد من الاحساء،

فلقد كان بنو ياس وحلفاؤهم يحاصرون الطريق الصحراوى ابتداء من فاعدة شبه جزيرة قط حتى الظفرة ، كما لم يكن فى امكانه اقناع شيخ البحرين بنقله هو ورجاله عن طريق البحر .

ولما نفدت المؤونة والذخيرة عند العجاجى قام بمحاولة فى شهر مايو ١٨٤٨ لحمـل السـيد حمود بن عزان على تزويده بشىء من المؤن ، وذلك بارسال فريق منه للاغارة على صحار عن طريق وادى الجزى ، غير أن قافلة العجاجى وقعت فى كمين أعده لها سيف ابن السيد حمود بالتعاون مع النعيم (فرع آل بوخزيبان) واضطرت الى الفرار . ومن ناحية أخرى فان سعيد بن طحنون الذى كان قد طلب منه آل بوخريبان المساعدة فى الهجوم على العجاجى كان مستعدا للتحرك صوب المنطقة الداخلية ومعه مجموعة من قبائل المزاريع والعوامر وغيرها من القبائل البدوية . وقد بدأ زعيم بنى ياس زحفه على واحة للبريمى فى بداية شهر يونيو ، وتمكن من احتلال منطقة الظواهر ، وهى القبيلة الرئيسية الثانية فى الواحة . ومن الشرق أطبق سيف بقواته من النعيم . غير أن العجاجى تحصن داخل القلعتين وأخذ يبعث بنداءات عاجلة الى الأمير فيصل لنجدته عن طريق كل من ميناءى الشارقة ودبى وهما الطريقان الوحيدان المفتوحان أمامه . أما شيخ القواسم سلطان بن صقر وشيخ آل بوفلاسه مكتوم بنّ بطى حاكم دبى فقد ابديا استعدادهما لمساعدة العجاجى وذلك انطلاقا من غيرتهما من سعيد بن طحنون اكثر من حبهما للوهابيين ، غير انهما عدلا عن الخطة بعد وصول معلومات عن كثافة القوات التى كانت تحت امرة بنى ياس . وفى ١٧ يونيو أخلى العجاجى قصر الصبارة . وفى هذه اللحظة انضم الى القوات المهاجمة فصائل من بنى كعب وبنى قتب والغفارة . وفى يوم ٢٠ منه استسلم العجاجى للقوات المهاجمة وقد سمح له ولجماعته من الوهابيين بمغادرة البريمى الى الشارقة بأسلحتهم

الشخصية . ومن هناك يشقون طريقهم الى نجد بالبحر ، وقد فكر سعيد بن طحنون فى هدم القلعتين ، وهما قصر الخندق وقصر الصبارة ، الا أن السيد سيف بن حمود أبدى استعداده ليقيم بها حامية من جنوده ، وقد وافقه الشيخ سعيد الا أنه قرر بأن يبقى قريبا من المكان فى منطقة الظاهرة طول فصل الصيف .

وخلال شهر يونيو انطلقت اشاعات من نجد عن الأمير فيصل بأنه يعد حملة لفك الحصار عن قلعة البريمى أو استعادتها . وكان المفروض أن تتحرك الحملة فى نهاية شهر رمضان أو فى نهاية شهر أغسطس . أما هانيل الذى كان يراقب مجرى التطورات فى عمان ، فقد كان يشك فى صحة تلك الاشاعات ، خصوصا أن يقوم فيصل بارسال حملة خلال فصل الصيف عندما تكون منطقة الظفرة شعلة من اللهب ، وتصور هانيل أن الأكثر احتمالا أن تتحرك تلك الحملة عن طريق البحر ، وذلك باستعمال سفن يقدمها كل من شيخى الشارقة ودبى . ولو شعر هانيل بأن شيخى هاتين المشيختين ينويان بالفعل التعاون مع الأمير فيصل . فقد كان يفكر فى لفت نظرهما الى أن شحن أسلحة فى سفنهما سيعتبر خرقا لقانون نظام الهدنة البحرية .

غير أن الأمر لم يتطلب توجيه تحذير بهذا الشأن . اذ أنه مهما كان عداء سلطان بن صقر ومكتوم بن بطى لسعيد بن طحنون ، ومهما كان استعدادهما للتعاون مع الأمير فيصل للقضاء على خصمهما هذا ، الا انهما لم يكونا راغبين فى استقرار السلطات البريطانية فى الخليج . وقد وقع الهجوم الوهابى المنتظر فى فصل الخريف . غير أن سعيد بن طحنون كان على أتم استعداد للتصدى لذلك الهجوم . فقد استبدل رجال حامية صحار الذين كانوا يرابطون فيها بقوات من رجاله ، وعقد لواءها لزعيم آل بوشامس

حمود بن سرور ، كما دعا قبائل العوامر والمزاريع وبنى قتب والغفارة للدفاع عن الواحة من الجناح الغربى ، كما وضع قوات من المناصير والمزاريع من منطقة الظفرة الواقعة بين واحة ليوا والساحل لصد أى قوة تحاول التحرك من الأحساء . وفى اليوم الثامن من أكتوبر خرجت قوة مسلحة من الوهابيين بقيادة سعد بن مطلق من الاحساء متجهة الى ساحل الهدنة . غير أن قوات سعيد بن طحنون المرابطة فى الظفرة حاصرتها ومزقتها اربا ، وقد تمكن سعد بن مطلق نفسه من الافلات والتوجه الى الشارقة حيث وضع كل من سلطان بن صقر ومكتوم ابن بطى جميع قواتهما تحت تصرفه على الفور ، وبهذه القوات وبما تبقى من قواته المهزومة ، وبرجال حامية العجاجى الذى كان ولايزال فى الشارقة بالاضافة الى بعض قوات ساهم بها كل من شيخى عجمان وام القيوين ، تحرك سعد بن مطلق من الشارقة فى الأسبوع الأول من ديسمبر وبرفقته زعيما القواسم وآل بوفلاسه لفرض حصار على البريمى .

قبل أن يتحرك سعد بن مطلق من الشارقة كتب الى الأمير فيصل ، بناء على اقتراح سلطان بن صقر يطالبه بالاستفسار من هانيل ، عما اذا كان سيسمح بنقل الأسلحة والامدادات من الاحساء الى منطقة الساحل بطريق البحر . وفى هذا المعنى تلقى هانيل رسالة من الأمير فيصل فى شهر يناير ١٨٤٨ يدعى فيها ، بأن له حق السيادة على عمان ويذكره بالصداقة التى تربط آل سعود بالحكومة البريطانية مما يتوجب عليها تأييد اجراء سعد بن مطلق والحيلولة دون تدخل أى طرف فى عملية نقل الامدادات الى نائبه عن طريق البحر . وقد عامل هانيل رساله فيصل بما تستحقه من اجراء ، بعد أن شعرهانيل بانه ليس فى نطاق واجبه أن يعرض نظام الهدنة للخطر عن طريق تحقيق أطماع الأمير فيصل فى

المنطقة ، وبالتالى فقد رد عليه بأنه لا يستطيع الاخلال باتفاقية الهدنة أو المجازفة بتشجيع سعيد بن طحنون بخرقها عن طريق شن هجوم بحرى على السفن الناقلة للامدادات من الاحساء الى عمان ، وقد أيدت حكومة الهند موقف هانيل ، وكلفته باستخدام القوة ، اذا دعا الأمر لمنع نقل الحملات العسكرية المسلحة الى ساحل الهدنة عن طريق البحر .

وقد استمر حصار البريمى من جانب سعد بن مطلق وحلفائه نحو شهرين ، دون أن يحقق أى نجاح . ومنذ البداية كان يبدو وضع سعيد بن طحنون وضعا غير مطمئن ، فقد انقلب عليه السيد سيف بن حمود ، ربما بسبب وضع رجاله فى قلعتى البريمى وأخذ يتودد الى زعماء التحالف كما أن نعيم آل بوخريبان قد تخلوا عنه أيضا ، ولم يكن لديه أى امل فى وصول عون اليه من السيد ثوينى فى مسقط . وبمضى الوقت أخذ وضع المحاصرين للواحة يتأرجح بسبب الخلافات التى نشبت فيما بينهم ، وكاد ينتهى الحصار بنهاية محزنة ، لولا دخول عنصر جديد الى حلبة الصراع ؛ ويبدو أن غرض الأمير فيصل من خلق الاضطرابات فى شمال عمان هو التنصل من تحويل الزكاة السنوية المقررة عليه الى الباب العالى عن سنة ١٢٦٤ هجرية (١٨٨٤ ميلادية) وقبل أن يقوم بايفاد سعد بن مطلق من الاحساء فى شهر أكتوبر ناشد رئيسه شريف مكة محمد بن عون التدخل مع سعد بن طحنون واقناعه بتسليم البريمى اليه . وقد بادر محمد بن عون بارسال مبعوث عنه الشريف على الذى وصل الى منطقة الساحل فى شهر فبراير ، ومنها توجه الى البريمى حيث نجح فى اعادة الأمور الى وضعها الطبيعى قبل الحرب . فبعد أن يئس سعيد بن طحنون من الحصول على مساعدة من سلطان مسقط ، وافق على أخلاء القلعتين وتسليمهما الى سعد بن مطلق ، بشرط أن يسمح لقوات التحالف بالانسحاب سالمة ، وأن يسمح

له باصطحاب كل ما حصل عليه من غنائم واســلاب كنتيجة للحرب التى نشبت .

وصل الشريف على بوشهر فى الاسبوع الثانى من مارس بخطـــاب نهانيل من محمد بن عون جاء فيه :

« اعرفكم بخصوص ابن سعود فيصل بان هــــذا من رعايا السلطان العثمانى ، وغير خاف عليكم ان هناك بعض القلاع التى تخصه فى عمـــان وان البو سعيد وسعيد ابن طحنون قد طرداه منها ، وهو يدفع لخزينة السلطان ١٧٠٠٠ ريال ، وانه عرض الأمر على ، وبلغنى بعداء ابن طحنون والبو سعيد ضده كما ذكر لى بأن ابن طحنون يقيم فى احدى الجزر فى البحر ، ولا سبيل له الى ألوصول اليه ، وانى أعرفكم أن ابن سعود هو من رعايا السلطان، واملى فيكم الا تسمحوا بالقيام بأى اجراء ضده . ولا أحب أن أطيل عليكم فى الرسالة لعلمى انكم لا تفهمون اللسان العربى جيدا» . وقد طلب الشريف على من هانيل بالنيابة عن سيده أن يمنع بنى ياس من خلق المتاعب لفيصل، غير أن هانيل رد يقول بأن ذلك غير ممكن لأن سياسة الحكومة البريطانية تقوم على أساس من عدم التدخل فى النزاعات القبلية على البر وقد عاد فيصل فكتب رسالة أخرى الى هانيل فى الشهر التالى تتضمن نفس المطالب ، وتقترح ارغــام بنى ياس على أن يختاروا بين الأوضــــاع الاقليمية والأوضاع البحرية . واذا اختـــاروا مهنة البحر فيمكن للحكومة البريطانية أن تتولى مسئوليتهم ، واذا اختاروا أن يبقوا كشعوب برية ، فعندئذ يحرمون من الاستفادة من الملاحة وأيا ما كان الجـــانب الذى سيختارونه ، فان مشيخة أبو ظبى سوف تبقى تحت رحمة الأمير فيصل .

أمضى سعد بن مطلق فترة تقل عن العـام فى البريمى منذ عودته الأخيرة اليها . غير أن الأوضاع قد تغيرت بالنسبة لما كانت عليه ســابقا

فى شمال عمان ، وعلى الأخص بعد تحدى القبائل لسلطته ، وهزيمته على يد سعيد بن طحنون . وبعد أن جاءت عودته الى الواحة على حساب زعيمها . وقد غادر سعد بن مطلق البريمى بصفة نهائية فى شهر مارس ١٨٥٠ متوجها الى موطنه نجد عن طريق الشارقة والبحرين وعلى أثر ذلك قام سعيد بن طحنون فورا بطرد بقايا الحامية الوهابية واعادتها الى بلادها كما استولى على القلعة الصغرى ووضع فيها حامية من ٥٠٠ رجل ، وقد تمت هذه العملية بالتوافق مع تحرك السيد ثوينى نائب حاكم مسقط الذى أخذ هو الآخر يبدى اهتماما بما يجرى من أحداث فى المقاطعات الحدودية لعمان ، فبعث باربعين خيالا للمساعدة فى عمليات البريمى ، غير ان اهتمام السيد ثوينى بمصالح بلاده لم يتجاوز هذا الحد . ففى الوقت الذى كان سعيد بن طحنون ورجاله من نعيم آل بوشامس يحاصرون الحامية الوهابية فى البريمى . كان ثوينى منصرفا الى احياء خلافه مع السيد حمود بن عزان ، بأمل القضاء على زعيم صحار قضاء مبرما . وقد أقصى حمود عن السلطة فى صحار فى الشهور الأولى من عام ١٨٤٩ ، وقاد عملية اقصاء ابنه سيف الذى أخذ يضيق ذرعا بانصياع والده الى جماعة المطاوعة . وبمساعدة من والى شناص الواقعة على الساحل قام سيف بابعاد هذه الطائفة المترهبنة من صحار وطرد معها والده أيضا . وعند لقاء هانيل بسيف فى مايو ، والحصول منه على تعهد بتحريم استيراد العبيد الى منطقة صحار وتوابعها . وجد ان الحاكم الجديد لايتجاوز الثانية والعشرين من العمر ، وكان هادىء الطبع متحفظا ولكنه لايخلو من سحنة الوقار التى يتميز بها كافة أفراد أسرة صاحب السمو امام عمان وقد انتقم حمود الذى انسحب الى الرستاق من ابنه سيف باغتياله فى مارس ١٨٥٠ ، فبعد استيلاء حمود على السلطة استدعاه ثوينى للاجتماع به فى شناص ، ربما بهدف التباحث معه بشأن الاشتراك

فى الاعداد لهجوم على الوهابيين فى البريمى . وعندما لم يبد حمود حماسا للفكرة ، أمر ثوينى باعتقاله واحضـاره الى مسقط حيث زج به فى قلعة الجلالى . ثم قام ثوينى بعد ذلك بمهاجمة صحار التى كان قيس بن عزان والى الرستاق وشقيق حمود هو المسئول عن الدفاع عنها غير أن قيس دعا سلطان بن صقر ومكتوم بن بطى لكى يخفا لمساعدته ، وعلى أساس ذلك عبرت قوات الشارقة ودبى جزيرة رأس مسندم واستولت على شناص . وفى يوم ٢٧ ابريل توفى حمود بن عزان فى سجن مسقط .

ان أسلوب الخيانة والتهور الذى استخدمه السيد ثوينى ضد السيد حمود قد أثار إستنكارا شديدا فى الأوساط المسئولة فى بومبـاى ، التى رأت أنه أسلوب سوف يقوض اركان الحكم المتزعزع بالفعل لسلطان مسقط خصوصا اذا قررت القوات القبلية فى ساحل الهدنة الزحف من شـناص الى الباطنة . ان اغتيال حمود والهجوم على صحار قد كان لهما تأثير مباشر على حكومة بومباى ، لأن هذه الأعمال تشكل خرقا لاتفاق ١٨٣٩ المعقـود بين السيد سعيد وحمود بن عزن ، والذى تمت مناقشته والتوقيع عليه عن طريق هانيل . زد على هذا أن التعهد الذى حصل عليه هانيـل من السيد حمود بمنع رعاياه من الاتجار فى الرقيق يعد اعترافا من بريطانيا بالاستقلال الداخلى للولاية . وبالتالى فقد كان الفايكونت فوكلاند حـاكم بومباى مصمما على توبيخ السيد ثوينى ووالده على الأعمال المخجلة التى قاما بها ، غير أنه لم يكن يعرف الطريقة التى ينفذ بها تلك الرغبة . والواقع أن تأييد ودعم حكم السيد سعيد لعمان هو من قبيل السياسة الثـابتة للحكومة البريطانية ، ومع ذلك فقد قام الحاكم بالايعاز الى هانيل بأن يفعل ما فى وسعه لتحقيق تسوية للنزاع بين مسقط وصحار ، وللحصول على

تعويضات لورثة السيد حمود . كما صـــدرت الأوامر للسفينة المسلحة أوكلاند بالتوجه الى الخليج لدعم موقف هانيل ، غير أن المقيم حـذر من استخدام أى وســيلة من وسائل القوة ، أو الزام حكومته بشىء فى اية تسوية يعقدها بين الطرفين . كذلك أوعز الحاكم الى المعتمد البريطانى فى زنجبار ، وهو لكابتن اتكنس همرتون ، بأن ينصح السيد سعيد بالعودة الى مسقط بأسرع وقت ممكن ، وأن يقترح عليه اصـــدار بيان يستنكر فيه تصرفات نجله وتقديم تعويضات الى أسرة السيد حمود .

على أنه قبل أن يتلقى هانيل تلك الأوامر ، كان السيد ثوينى والســيد قيس قد توصلا الى نوع من الاتفـــاق فيما بينهما . وكان الاتفاق فى صالح قيس ، بحكم أن حليفه الأكبر سلطان بن صقر قد قرر فى بداية فصـــل الصيف توزيع رجاله على مصائد اللؤلؤ واخلاء بلدة شناص . أما ما اذا كان سلطان سيتمسك بموقف الاعتدال هذا حتى فصـــل الخريف ، وهو الوقت الذى تنتهى فيه اتفاقية الهدنة ، فقد كان هذا موضع تساؤل وكما كان متوقعا فقد انشغل سلطان فى الخريف بمرحلة جديدة من العلاقات بينه وبين سعيد بن طحنون . وبما أن سلطان قد ضاق ذرعا بالطريقة المتعالية التى عاملها به سعد بن مطلق ثم خليفته فى البريمى بتال المطيرى ، وبعد كل المساعدات التى قدمها لهم فى العام السابق ، قرر الانضمام الى سعيد بن طحنون والنعيم وكان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٨٥٠ خلال الحصار المضروب على الحـامية الوهابية فى الواحة . وفى الأسبوع الثانى من نوفمبر ارغموا قائد الحـامية ابن بتال المطيرى على الاستسلام . وقد سمح له ولرجال حاميته بالرحيل الى نجد ، ثم تسليم القلعتين الى النعيم . وفى فصل الربيع الثانى تم الوصول

لى معاهدة سلام تضم جميع قبائل عمان المتهادنة ، كما تضم قيس بن عزان، والى صحار وقبائل بنى ياس وزعماء القواسم ، وقد تم التوقيع على المعاهدة فى الشنارقة بتاريخ ٥ ابريل ١٨٥١ . وكان الهدف الأساسى من ابرام المعاهدة هو توحيد صفوف القبائل فى مقاومة أى تدخل من جانب الأمير فيصل وتأكيد سلطتها على أراضيها العمانية .

وقد لزم هانيل الفراش بسبب مرض شـــديد أصيب به فى خريف ١٨٥٠ ، ولم يتمكن من مغادرة بوشهر لتنفيذ تعليمات أوكلاند قبل نهـــاية ديسمبر . وفى مسقط رحب به ثوينى ترحيبا لائقا ، ولكنه لم يســمح له بالمساهمة بأى اجراء فى تحقيق تسوية بينه وبين قيس . وأوضح له بأنه قد تم تمديد الهدنة الى الخريف على أساس تعهد الطرفين باحترام الأوضـاع القائمة حتى عودة السيد سعيد التى كانت متوقعة فى أى يوم . وهنا شعر هانيل بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئا فى هذا الصدد ، وغادر السيد سـعيد زنجبار فى اليوم الثانى عشر من ابريل يرافقه همرتون ووصل مسقط يـوم ١١ مايو ولكن حالته لم تكن ملائمة . فلم يظهر السيد سعيد أى بادرة لاستنكار اجراءات السيد ثوينى ، وأخذ يتضح لهمرتون أكثر وأكثر بأن الهجوم الأول على صحار واعتقال حمود بن عزان قد تم بايعاز من السيد سعيد نفسه .

وكان يبدو عليه أنه مصمم على سـحق قيس بن عزان وتأكيد سلطته على صـحار ، وكان غير مكترث باتفـاق ١٨٣٦ وفى الخريف زحف السيد سعيد على اقليم صحار ، بعد أن نجح فى جلب سلطان بن صقر حليف قيس الرئيسى الى صفه ، وبذلك احتل صحم والخابورة ثم أخذ يساوم قيس ، بالسماح له بالاحتفاظ بصحار وشناص ، وأمهله شهرين لقبول عرضـــه أو رفضه . وقد أمضى قيس الوقت بحثا عن حلفاء يدعمونه ولكنه لم يفلح .

فخلال السنة الجديدة أرسل السيد سعيد قوة كبيرة ساهم فيها الشيخ مكتوم بن بطى حاكم دبى . وقد تمكنت هذه القوة من احتلال صحار وشناص ، وأسر قيس وكان هذا نهاية لاستقلال هذا الاقليم . فهذه الولاية التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى منذ اتفاق بركا فى ١٧٩٣ ، الحقت بأراضى السلطنة ، وسمح لقيس بالعودة الى موطن أسرته فى الرستاق .

وفى غضون العامين اللذين اعقبا طرد الحامية الوهابية من واحة البريمى فى نوفمبر ١٨٥٠ ، لم يجد الأمير فيصل وقتا يخصصه لاسترجاع نفوذه الضائع فى عمان ، وذلك لانشغاله بمشكلات اهم فى نجد . فقد كان يواجه بعض المتاعب فى الاحتفاظ بمنطقة القاسم ، وهى المقاطعة الواقعة بين الحجاز ونجد ، حيث كان سكانها لايزالون يحتفظون بولائهم للامير السابق خالد بن سعود ، مما أضطر فيصل فى ربيع ١٨٥٠ الى القيام بحملات لاخضاعها لنفوذه ، كما أن ظهور حركة مناوئة له فى الشمال بقيادة ابن رشيد كانت تزيد من متاعبه على أن أكبر تحد كان يواجهه هو خضوعه لمحمد بن عون شريف مكة . وقد علم فى أواخر ١٨٥٠ أن شريف مكة قد أجر نجد من الباب العالى نظير ٦٠,٠٠٠ ريال نمسوى كل عام ومن هنا فقد كان فيصل فى امس الحاجة الى المال لدفع الزكاة التى كان يطالب بها شريف مكة ، ولهذا فقد قرر انتزاع تلك الأموال من البحرين . وهكذا ففى اوائل عام ١٨٥١ تحرك نحو الجنوب من القطيف فى اتجاه قطر ، بهدف تهديد المستعمرة البحرينية فى شبه جزيرة قطر ، وبالتالى ارغام آل خليفة الى دفع الزكاة اليه. واحدث وصول قواته الى قطر فى شهر مارس قلقا واسعا على طول ساحل الهدنة ، وقد ساءت الأحوال أكثر من جراء الاستقبال الفاتر الذى استقبل به مبعوثه من جانب الشيخ سلطان بن صقر . وبالتالى فقد كان الأمير يكن منتهى الكراهية لزعيم القواسم ، وعلى الأخص من جراء ماقام به شيخ القواسم من دور فى اقصاء

الحامية الوهابية من البريمى .. وقد دفع هذا الخطر الزعيم القاسمى الى الاسراع فى عقد اتفاق مع سعيد بن طحنون فى شهر ابريل ، هدفه مقاومة زحف الأمير فيصل على المنطقة كما أن عزم الأمير فيصل على سحق بنى ياس دفع سعيد بن طحنون بدوره ولنفس الأسباب الى تقديم مساعدته لحاكم البحرين محمد بن خليفة وذلك للوقوف فى وجه الأمير فيصل .

وقد حفزت هذه المخاوف حاكم البحرين الى بدء مفاوضات مع شريف مكة فى الخريف السابق يعرض عليه وضع البحرين تحت السيادة العثمانية ، ورفع العلم العثمانى ودفع زكاة سنوية للباب العالى . غير أن تصرفه هذا أثار قلق الدوائر المسئولة فى كل من الهند وانجلترا . وفى صيف عام ١٨٤٩ بعث ستافورد كانتج السفير البريطانى فى القسطنطينية ، بتقرير يقول فيه بأن الباب العالى قد أعلن فصل بلدة ومقاطعة النصيرة عن بغداد، وأن هذه المقاطعة مع اقليم الاحساء والساحل الجنوبى الغربى من الخليج الفارسى قد اصبح مقاطعة منفصلة والى جانب التقرير الذى ورد بكشف عزم الأتراك وضع سفينتين من سفنهم للعمل فى مياه الفرات وسفينة ثالثة للعمل فى الخليج ، فان ذلك كله كان يشير الى عزم الباب العالى على اتباع سياسة توسعية فى هذه المنطقة . كما يبدو أن محمد بن خليفة كان مدفوعا فى اتصاله بشريف مكة برغبة تفادى الرقابة البحرية التى يفرضها البريطانيون على سواحل الخليج . والتى كانت تسبب له احراجا ، وكان على خلاف مع هانيل حول بعض الحوادث التى وقعت فى أحواض صيد اللؤلؤ خلال عام ١٨٥٠ ، وكان يستنكر مواقف الحكومة البريطانية فى مجالسه ويقول ، أنها كانت منحازة الى الفرس وأنه لاشأن له بهم .

وفى ابريل عام ١٨٥٠ دعا فيصل محمد بن خليفة الى الامتثال لدفع الزكاة السنوية المستحقة عليه ومقدارها ٤٠٠٠ ريال نمسوي وعشرة من الخيول

والا فسيلوم نفسه . ولم يمض وقت قليل على هذا الاجراء حتى قام مواطنو الدوحة بالانتفاض على حاكم البحرين واعلان ولائهم للامير الوهابى وقد تناسى محمد بن خليفة خلافه مع هانيل ، فبعث اليه برسول الى بوشهر فى شهر يونيو للتعرف عما اذا كان المقيم مستعدا للتدخل بالنيابة عنه . غير أن هانيل لم يعره اهتماما ، فقد أوضح للمبعوث بان السياسة البريطانية كانت دائما تقوم على الامتناع عن التدخل فى تصرفات الأمير فيصل أو غيره من زعماء المنطقة طالما لم تؤثر مواقفهم أو تعكر صفو الامن فى الخليج ... وقال : مما لاجدال فيه أن وقوع البحرين تحت سلطة الوهابيين سوف يثير أسف الحكومة البريطانية ، غير أنه مالم يتلق تعليمات من حكومة بومباي بالتدخل فانه لايستطيع أن يفعل شيئاً .

ولخوف الأمير فيصل من توجيه حاكم البحرين نداء الى الحكومة البريطانية ولاقناعه بأن موقف المقيم سيكون أمرا حاسما فى تحديد نتيجة الخلاف فقد بادر بارسال مبعوث سرى الى بوشهر فى نفس الفترة . وقد وصل المبعوث الشيخ عبد العزيز الى بوشهر عن طريق الكويت ، لأن ميناء القطيف كان تحت حصار الأسطول البحرينى . وقد أبلغ المبعوث هانيل عند وصوله بان الأمير فيصل حائر من الاتجاه المعاكس الذى أخذت تسير فيه السياسة البريطانية تجاهه فى الآونة الأخيرة . فعلى حين كانت الحكومة البريطانية تحترم أسس التفاهم القائمة بينها وبينه ، والتى تقوم على امتناعها عن التدخل فى علاقاته بسكان الساحل الغربى . فانهم قاموا في الفترة الأخيرة بمنع رعاياه فى رأس الخيمة ودبى من تقديم المساعدة البحرية اليه لاخضاع رعاياه المتمردين فى البحرين . كما انها سمحت فى الوقت نفسه لسعيد بن طحنون حاكم دبى بمساعدة محمد بن خليفة بالرجال والسفن . وقد رد هانيل على المبعوث بأن الحكومة البريطانية لم تعترف بسيادة الأمير فيصل على البحرين أو مشيخات الساحل . ولقد سبق لعدد من الدول أن

ادعت بسيادتها على البحرين ، غير أن الحكومة البريطانية لم تعترف لهـا بتلك السيادة على البحرين التى تربطها به علاقات معاهدة منذ ثلاثين عاما . وأنها لن تنظر بارتياح الى انتقال السيادة عليها من حكامها شيوخ آل خليفة . وان عزوف شيوخ الهدنة عن مساعدة فيصل نابع من قلقهم على مصير الأمن فى البحر ، وليس نتيجة موقف عدائى . أما مساعدة بنى ياس لآل خليفة فانها لم تكن بايعاز من الحكومة البريطانية ، وانما لأن الأمير فيصل قد نذر نفسه للقضاء عليهم . وكان هانيل يميل الى تذكير محمد بن خليفة بفضائل الأمير فيصل عليه ، وان يحاول تحسين علاقته به ، وكان هذا أقصى ما فى استطاعة هانيـل أن يقوم به ، أما فيما عدا ذلك كما اشار هانيـل الى رؤسائه فى بومباى فسـوف لا يتعارض مع السياسية البريطانية المقررة للمنطقة فحسب ، وانما سيؤدى الى تسهيل وضع البحرين تحت السـيادة العثمانية . أما من حيث العلاقة القائمة بين الأمير فيصل والباب العالى فليس هذا موضع شك فى اعتقادى ، فعندما كان الشـيخ عبد العزيز فى الكويت كان يعتبر نفسه مبعوث عباس باشا . وكان قد أخبرنى بأن رسلا من الباشا موجودون عند الأمير فى الوقت الحاضر .

وفى الأسبوع الثانى من فبراير أصدر بالمرستون بوزارة الخـارجية أوامره الى ستافورد كانج ، بعد علمه بموضوع عرض محمد بن خليفة على شريف مكة بابلاغ ألباب العالى بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها الموافقة على اى ترتيبات تتعلق بوضع البحرين تحت الحماية التركية وأرسلت نسخة من تلك الأوامر الى الكولونيل شيل فى طهران الذى قام باحالتها الى هانيل . وهنا قرر هانيل بالا ينتظر وصول تعليمات من الهند ، وبالتالى ففى الأسبوع الأول من يوليو طلب الى قائد أسطول الخليج بتوجيه ثلاثة طرادات للتجول

بالقرب من سواحل البحرين . كما كتب الى فيصل فى الوقت نفسه بأنه اذا حاول غزو البحرين فان الأسطول سوف يقاومه .

قام أسطول الخليج بالاشتراك مع أسطول البحرين بحصار ساحل القطيف طوال شهر يوليو . وفى بداية شهر أغسطس وصلت معلومات عن عقد اتفاق بين فيصل ومحمد خليفة عن طريق الوساطة غير المتوقعة لسعيد بن طحنون . وبموجب الاتفاق اعيدت الدوحة الى خليفة ، كما تعهد محمد بن خليفة بدفع الزكاة الى الأمير فيصل بواقع ٤٠٠٠ ريال كل عام . وبهذا تكون المشكلة قد حلت فى وقتها وقد ظهرت الكوليرا فى البحرين ومنها انتشرت الى الأسطول المحاصر حيث اودت بحياة عدد من طاقم الطراد الفنستون . وفى اليوم السادس من أغسطس وصل الى بوشهر مبعوث آخر من فيصل هو الشيخ عبد الرحمن بن ابراهيم وهو نفس الشخص الذى بذل المحاولات لفك الحصار عن الحامية الوهابية فى البريمى فى مطلع عام ١٨٤٨ لمقابلة هانيل ، وقد أبلغ المقيم بأن فيصل قد صرف النظر عن الهجوم على البحرين ، وذلك نزولا على رغبة الحكومة البريطانية ، رغم أنه لا يزال يطالب بالسيادة على القبائل البحرية بما فى ذلك عمان وساحل الباطنة .

ثم أخذ عبد الرحمن يسأل هانيل عما اذا كان سيرتب تسوية دائمة بين فيصل وشيوخ البحرين على أساس الاتفاق الأخير ، وفى حالة عدم تمكنه من فرض هذه التسوية فهل لدى الحكومة البريطانية ما يمنع من قيام الأمير فيصل بنفسه بارغام البحرين على دفع الزكاة ، فيما اذا توقفت عن ادائها فى أى وقت من الأوقات ، وقد اجابه هانيل بأن الحكومة البريطانية لن تسمح للأمير فيصل بوقوع البحرين تحت سيطرة أى دولة ، مهما كانت الحجج وأنها من ناحية أخرى لا تعترف للأمير فيصل بأية سلطة على قبائل الساحل العربى

التى كانت ولا تزال تعتبرها وتعاملها كدولة مستقلة .. واما فيما يتعلق بابرام اتفاق بين البحرين وأمير نجد فانه ، أى هانيل ، لا يستطيع ذلك قبل حصوله على موافقة من حكومته ، وأن هذه الموافقة غير واردة فى اعتقاده .
ولقد كتب هانيل الى رؤسائه بعد هذا اللقاء التقرير التالى : « اننى لا أتصور أن تكون سياسة غير حكيمة او وافقت الحكومة على ممارسة ضغط على شيخ البحرين لحمله على دفع الزكاة الى الأمير الوهابى بصورة منتظمة ، مع الحرص على أن يكون دفع تلك الزكاة من منطلق دينى محض ، باعتبارها ضريبة مستحقة للامام أو الحاكم الدينى لطائفة الوهابيين ، وليس كاتاوة ، وعلى أساس أنها لا تتضمن اعترافا له بالسيادة على البحرين ، وأن دفع مبلغ ٤٠٠٠ ريال سنويا ليس مبلغا كبيرا ، اذا وضعنا فى الاعتبار موارد البحرين ، وبما أن هذه الضريبة السنوية ظلت تدفع من جانب حكام الجزيرة الى رئيس الوهابيين منذ وقت طويل ، فان مطالبة الأمير فيصل الآن باستمرار دفع الزكاة موقف له ما يبرره . اننى متأكد كل التأكد أن هذا الاقتراح قد لا يلقى الموافقة ، الا اننى ارى انه جدير بالنظر باعتباره خطوة تساهم فى اقرار السلام فى الخليج (١) .

فى شهر فبراير من عام ١٨٥٢ قام اللفتنانت كولونيل هانيل بجولته الأخيرة فى الخليج . وقد اصطحب معه فى هذه الجولة مساعده الكابتن ارنولد كامبل ليقدمه الى الشيخ باعتباره المرشح الذى سيخلفه فى منصب

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٠٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٣ فى ١٨٥١/١٠/٢ من هانيل الى ماليت ١٨٥١/٨/٩ (رقم ٢٥٨ الادارة السرية) .

المقيم . غير أن رحلة الوداع التى قام بها لمشايخ المنطقة لم تحظ بأى اهتمام ولم يظهر الشيوخ أى أسف على رحيله . غير انهم عندما صعدوا الى المركب الذى كان يقله فى كل من الشارقة وأم القيوين وعجمان ودبى لتوديع هانيل للمرة الأخيرة ، شعروا جميعا بأن سفره يعنى نهاية المرحلة . ولقد كانت لحظة فريدة اختلطت فيها المشاعر واستيقظت ذكريات الماضى بفواجعه وفوضاه ، وما تتخلله من أعمال السلب والنهب فى البحر وعلى الأخص من جانب شيخ مشايخ القواسم سلطان بن صقر ، وعلى الرغم من شيخوخته وتدهور حالته الصحية فقد كان ولا يزال فى مقدوره اشعال المنطقة من رمس الى أبو ظبى ، رغم أنه لم يعد يستطيع أن ينشر الرعب الذى كان يثيره اسم القواسم فى كافة أرجاء الخليج . كما أن سعيد بن طحنون شيخ مشايخ بنى ياس ، والذى التقى به هانيل فى مسقط فى أواخر الشهر ، كان من حقه أيضا أن يهتم برحيل المقيم عن المنطقة ، ان لم يكن للحملة التى قادها هانيل لسحق تمرد بنى ياس سنة ١٨٣٥ فعل الأقل نتيجة للتأييد الذى منحه هانيل لشيخ بنى ياس خلال الأيام الحرجة التى أعقبت استيلاءه على السلطة والمساعدة التى قدمها اليه لاخراج الوهابيين من عمان .

غير ان سعيد بن طحنون وأمثاله من شيوخ المنطقة لم يكونوا من النوع الذى يعترف بالجميل . فلقد كان الحقد والجشع أهم بالنسبة اليهم من التفاهم وبعد النظر ، وأن الأمن بالنسبة اليهم قد لا يساوى شيئا أمام المكاسب اليومية التافهة ، كما أن المراوغة عندهم غاية وليست وسيلة لغاية ، فخلال عامين تحول سعيد بن طحنون من الموقف المعادى للوهابيين الى موقف المتعاون معهم ثم العداء مرة أخرى . وعند مقابلة هانيل له فى مسقط كان سعيد مشغولا بشراء سفينة حمولة ٣٥٠ طنا «بايدال» وقيل أنه حصل عليها من الأمير فيصل . وقد سأل هانيل فيما اذا كان فى استطاعته أن يقف الى

أحد الجانبين فيما لو نشب خلاف بين الأمير فيصل ومحمد بن خليفة . ولقد راودت هانيل الشكوك أن تكون السفينة التى كان يقوم سعيد بن طحنون بشرائها قد تخصص لنقل جنود الوهابيين من الاحساء الى البحرين ، غير أن هانيل اجابه بأنه لا يستطيع تقديم أى مساعدة مجزية لأى من الجانبين . ولما استاء من رد هانيل عاد يسأله عن الموعد الذى ستنتهى فيه صلاحية اتفاقية الهدنة . فرد عليه هانيل بأنه باق على الاتفاقية عام واحد ، وعند انتهائها سوف تجرى التدابير لتجديدها .

وفى التقرير الذى بعث به هانيل الى رؤسائه اشار الى ما لاحظه من نفاد الصبر بين قبائل المنطقة حول هذه النقطة . ولقد استمر التحالف الشاذ بين القواسم وبنى ياس لعله بسبب عزم المشيختين على سحق دبى . وكان الشيخ مكتوم بن بطى موجودا هو الآخر فى مسقط عندما زارها هانيل ، وكان يحاول شرح مشكلته للسيد سعيد ، غير أن السيد سعيد كان قد مال الى جانب سلطان بن صقر وسعيد بن طحنون . وعلى الرغم من الهدوء الذى يسود الخليج من اقصاه الى اقصاه ، الا أن هانيل كان يتوجس خوفا من المستقبل وعلى الأخص عندما تنتهى مدة الاتفاق . وبعد استلام تقرير هانيل أو عزت حكومة بومباى الى الكابتن كامبل الذى خلف هانيل بالعمل على جس نبض شيوخ الهدنة حول رغبتهم فى تجديد الاتفاقية عند انتهائها فى ١٨٥٣/٥/٣١، سوء بشكل دائم أو لمدة محدودة أخرى . وقد تم توجيه السؤال الى الشيوخ فى أواخر عام ١٨٥٢ ، وكان رد الفعل خليطا من المواقف . فقد أجاب كل من شيخ دبى وعجمان وأم القيوين بأنهم يرغبون فعلا فى تحقيق طلب المقيم . أما زعيما بنى ياس والقواسم فقد أجابا بأنهما يفضلان عدم اتخاذ قرار قبل زيارة المقيم الى منطقتهم في فصل الربيع القادم . وكان كامبل يفضل اتفاقية

دائمة بدلا من اتفاقية محدودة المدة ، وكان يشاطره هذا الرأى رجال السلطة فى بومباى .

ان الأجوبة المتناقضة لمشايخ المنطقة كانت تعود فى المقام الأول الى التوتر وحالة عدم الاستقرار التى تسود السواحل العربية للخليج ابان سنة ١٨٥٢ . ففى شهر ابريل استقبل الأمير فيصل فى الرياض أحد أشقاء سعيد بن طحنون واثنين من أنجال سلطان بن صقر . وفى أواخر ذلك الشهر وصل الأمير عبد الله أكبر أنجال فيصل الى الاحساء قادما من نجد ، وقد كان الهدف من زيارته هو مطالبة حاكم البحرين بدفع الزكاة المستحقة عليه بموجب الإتفاق المنوه عنه سابقا والذى لم يتم تسديده بالكامل حتى ذلك الوقت . غير أن الزيارة كانت تنطوى على هدف أخطر من ذلك الا وهو غزو عمان ، وقد بقى الأمير عبد الله فى الاحساء طوال الصيف . وكانت الاشاعات تنطلق متدفقة بغزو وشيك للبحرين ، ثم يتبعه زحف على عمان . وكان أحد أنجال السيد حمود قد قام بزيارة للرياض ، وأن فيصل وعده خلال تلك الزيارة بأن يسترد له ميراثه من السيد سعيد . أما محمد بن خليفة حاكم البحرين فقد بعث بوفد الى مسقط يعرض عقد حلف دفاعى ضد الأمير فيصل ، وفى نفس الوقت كان السيد سعيد على اتصال بعباس باشا والى مصر ، لكى يطلب منه كبح جماح فيصل وفى شهر أغسطس توفى مكتوم بن بطى شيخ دبى ، وعلى أثره نشب صراع على السلطة بين أنجاله وشقيقه سعيد . وقد وجه أنجاله نداء الى سلطان بن صقر للمساعدة ، بينما وجه سعيد بن بطى نداءه الى السيد سعيد ، وعلى الرغم من أن السيد سعيد قد بعث اليه بحفنة من الرجال ، الا أنه لم تعد تهمه مشاكل عمان والخليج أو شبه الجزيرة . ونظرا لشيخوخته المبكرة بعد أن استنزفت قواه الأزمات والمتاعب ، شعر بالحنين الى زنجبار ، وهكذا عند هبوب أول نسمات الفصل الموسمى أقلع مرة أخرى الى مأواه فى أفريقية الشرقية .

غير أن غياب السيد سعيد عن عمان فتح الباب واسعا أمام امير الرياض وفى الأسبوع الأخير من يناير ١٨٥٣ ، تحرك عبد الله بن فيصل من الاحساء الى عمان ورافقه فى الحملة أحمد السديرى والى الاحساء ، وكان القائدان على رأس قوة من ٣ آلاف راكب جمل و ٣٠٠ الى ٥٠٠ خيال وبعد شهر من خروجهما وصلا واحة البريمى ، ورابطت قواتهما فى مزارع النخيل التى تحيط بالبلدة . ولقد بادر النعيم الذين كانوا يقومون بحراسة القلعتين بتسليمهما الى عبد الله ، وقد صرح عبد الله بأنه قد جاء كحكم ومنقذ لابنائه الشيوخ مما كانوا يعانون منه من ظلم واضطهاد فى عمان غير أن أهدافه الحقيقية لم تكن أهدافا سامية كما صرح . وقد بادر عبد الله الى استدعاء السيد ثوينى نائب السيد سعيد للحضور الى البريمى على الفور ، وطالبه باعادة ولاية صحار لقيس بن عزان ، ودفع متأخرات الزكاة وجميع تكاليف الحملة . ولقد كان المبلغ الذى طلبه عبد الله بن فيصل ضخما ، مما يقطع بأن الهدف الأساسى من ذلك الشرط ، هو أن يتخذ عبد الله من رفض السيد ثوينى لمطالبه ذريعة الهجوم على ساحل الباطنة واجتياحها . ولكى يقطع عبد الله على السيد ثوينى كل طريق فى الحصول على مساعدات وتأييد من شيوخ الساحل ، دعاهم الى الحضور الى مقره فى البريمى واستبقاهم هناك .

وفى يوم ٢١ مارس وصل الكابتن كامبل الى الشارقة على ظهر الطراد كلايف لمفاوضة الشيوخ فى عقد اتفاقية بحرية دائمة . ولما علم بأن شيوخ الساحل مجتمعون كلهم بعبد الله فى البريمى كتب اليهم رسائل يدعوهم للاجتماع به على الساحل فورا لعقد الاتفاقية . ثم بعد ذلك انسحب كامبل الى باسيدو فى انتظار وصولهم . ولم يرد عليه من الشيوخ سوى اثنين هما سلطان بن صقر وحمد بن راشد شيخ عجمان وذكرا له فى رسالتيهما أنهما لا يستطيعان الحضور . ومن ناحية أخرى بعث الأمير عبد الله برسائل الى

كامبل يقول فيها أنه يهمه بقاء الشيوخ لديه (لانهم مرتبطون بنا ومحسوبون علينا) وبأنهم لا يستطيعون الحضور لمقابلته لبعض الوقت ، وفى اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس وصل وكيل الممثلية فى الشارقة الى باسيدو ، وأفاد بأن سلطان بن صقر قد انحاز الى زعيم الوهابيين وذلك لسببين : الأول : العمل على اعادة قيس بن عزان لولاية صحار ، الأمر الذى سيسمح له بتوسيع رقعة نفوذه الى ساحل الباطنة من ناحية ، والثانى تأكيد سلطته على عجمان وأم القيوين من ناحية أخرى . ومن ناحية ثالثة فان زعيم بنى ياس سعيد بن طحنون رغم أن علاقته بمسقط لم تعد كما كانت سابقا بسبب تخاذل السيد ثوينى فى الدرجة الأولى ، الا أنه رفض الاشتراك فى هجوم على مسقط وسرح القسم الأكبر من رجال القبائل الذين كانوا معه . وقد عاد الأمير عبد الله فأرسل طلبا قاطعا الى السيد ثوينى لتسليم صحار ، وساعتها شعر كامبل بأن الوقت قد حان لكى يتدخل . فقام بارسال خطابات الى كل من الأمير عبد الله وسلطان بن صقر أبدى فيها أسفه البالغ على تصرف الأمير بمنع الشيوخ من الاجتماع به ، كما وبخ زعيم القواسم على اشتراكه فى التحريض على شن عدوان على أرض أحد أصدقاء بريطانيا القدماء كما أمر كامبل فى الوقت نفسه الطرادين كلايف وتجرنيس بالتحرك للقيام بدوريات على طول ساحل الباطنة لدعم موقف السيد ثوينى .

أما ثوينى فقد قذف بكل مالديه من رجال الى ميدان المعركة فى صحار ورفض التهديدات التى وجهها اليه عبد الله وقد توافق قرار السيد ثوينى وموقف السيد سعيد بن طحنون مع تدخل كامبل الى جانبهما الى تمييع موقف الأمير عبد الله ، مما اضطره فى الاسبوع الثانى من ابريل الى ايفاد مساعده ، أحمد السديرى الى صحار برفقة سعيد بن طحنون كوسيط لمفاوضة السيد ثوينى وقد أمضى كامبل اسبوعين عصيبين ، وهو ينتظر فى

قاعدة باسيدو ، وهو نفس المكان الذى وضعت فيه صيغة نظام الهدنة ، وبالتالى أصبح مصير ذلك النظام بل ومصير عمان نفسها فى كفة القدر ، فاذا فشلت المفاوضات أو أطلق عبد الله قواته لشن هجوم على عمان ، فان منطقة الساحل سوف تغرق فى بركة رهيبة من الدماء ، كما ستتعرض سلطنة عمان للدمار ، فضلا عن أن نظام الهدنة البحرية برمته سوف ينهار ٠ والواقع أن صحار كانت تشهد فى ذلك الوقت صراعا بين كامبل وعبد الله ، أو بين الحكومة البريطانية وامارة الوهابيين فى نجد من أجل سبيل السيطرة على الدول البحرية الخليج ٠ وفى يوم ٢ مايو علم كامبل بأنه قد كتب له النظر فى ذلك الصراع . فقد حضر اليه معبوث الى باسيدو ليبلغه عن عقد اتفاق لتسوية الأزمة تم توقيعه فى مدينة صحار ٠

لقد كان الاتفاق مجحفا بالنسبة لمسقط ، غير أنه كما ألمح سعيد بن طحنون لكامبل بأن البديل سيكون تمزيق السلطنة . فقد تعهد ثوينى لعبد الله بدفع ٦٠. الف ريال كمتأخرات عن الزكاة المستحقة عليه ، وان يدفع بعد ذلك ما مقداره ١٤٫٠٠٠ ريال سنويا عن مسقط و ٨٠٠٠ ريال سنويا عن ولاية صحار ، كما تعهد بتوفير ٥٠٠ شوال من الأرز وأربعة صناديق بارود ، وكمية كبيرة من الرصاص لاستعمال الحامية الوهابية فى البريمى ومن جانب الأمير عبد الله فانه قد عقد حلفا وثيقا وكاملا مع السيد ثوينى ، تعهد فيه باعتبار أصدقاء وأعداء أحد الطرفين المتعاقدين اصدقاء واعداء للطرف الآخر وأن يؤيد كل طرف الطرف الآخر فى كافة المسائل التى تهم الطرفين وتتطلب مساعدة الواحد للاخر وبموجب الاتفاق المعقود تم الاعتراف بالسيادة الوهابية على عمان الداخلية أبتداء من وادى الجزى جنوبا على امتداد سلسلة الحجز حتى بهلا ومنها الى رأس الحد ، كما اعترف للأمير بتبعية الباطنة له .

وفى مقابل ذلك اعترف أمير نجد للسلطان بالسيادة على عمان الأصلية ، ومسقط والشرقية وجعلان .

لم يبق عبد الله فترة طويلة فى البريمى بل غادرها قبل حلول فصل الصيف الحار ، وقد أخذ معه قوات الخيالة والهجانة ، بعد أن ترك احمد السديرى وحامية صغيرة فى الواحة لجمع الزكاة السنوية من مسقط وقبائل عمان الشمالية . وقد غادر البحر الى الساحل بمجرد علمه باتفاق صحار ليرتب لتجديد اتفاقية الهدنة . وقد اكتشف لدى وصوله أن جميع الحكام دون استثناء راغبون بل ومتلهفون على ابرام اتفاق بحرى للهدنة الدائمة . وفيما بين ٤ و ٩ مايو وقع الشيوخ الخمسة — سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورأس الخيمة ، وعبد الله بن راشد حاكم أم القيوين ، وحمد بن راشد حاكم عجمان ، وسعيد بن بطى حاكم دبى وسعيد بن طحنون حاكم ابو ظبى على معاهدة السلم البحرية الدائمة ، تعهدوا فيها بالالتزام بها هم وخلفاؤهم من بعدهم ، وبموجب البند الأول للمعاهدة تعهد الفرقاء انه اعتبارا من هذا التاريخ وهو الخامس والعشرون من رجب ١٢٦٩ — الموافق الرابع من مايو ١٨٥٣ ومن الآن فصاعدا سوف تتوقف جميع العمليات الحربية فى البحر بين رعايانا وأتباعنا ، وأن تقوم هدنة حقيقية دائمة فيما بيننا نحن الموقعين وفيما بين خلفائنا من بعدنا ، والى الأبد وفى البند الثانى تعهد كل شيخ من هؤلاء الشيوخ بمعاقبة كل فرد من رعاياهم أو أتباعهم عن أى انتهاك يرتكبه فى البحر ضد ممتلكات رعايا وأتباع الأطراف الأخرى الواقعة على المعاهدة ، كما أن عليهم أن يدفعوا ما يترتب على تلك الاعتداءات من تعويض وغرامات ، كما تعهد كل منهم فى البند الثالث من المعاهدة ، أنه فى حالة وقوع اعتداء على رعايا أحد منهم فى البحر من جانب رعايا طرف آخر من المشتركين فى المعاهدة فليس من حقه الرد على الاعتداء وانما يبلغ عنه المقيم

البريطاني فى الخليج ، او قائد اسطول الخليج الذى سيقوم باتخاذ الاجراء اللازم للتعويض عن الاعتداء .

مر ثلاثون عاما منذ توقيع معاهدة السلم العامة باشراف السير وليم كيى . وقد أمكن التوصل اخيرا الى حل المشكلة الخاصة بأعمال القرصنة فى الخليج . وحتى ذلك الوقت لاتزال هناك ثغرات فى المعاهدة . نظرا لأن المعاهدة لم تلزم الشيوخ بمراعاة السلم فى الخليج تجاه الدول غير المشتركة فيها . وقد سأل الشيخ سلطان بن صقر الكابتن كامبل عند توقيع المعاهدة عما اذا كان الوضع يجيز له الرد على السيد سعيد فيما لو حاول شن هجوم على ممتلكاته فى الشميلية ، فاجابه كامبل بأنه يمكن ذلك بشرط أن يوجه تحذيرا الى الطرف الآخر بمدة كافية ولقطع خط الرجعة على هذه الثغرة فى المعاهدة فقد كان الالتزام بالخط الدولى للملاحة يمنع الى حد كبير نشوب صراع بين الدول المشتركة فى المعاهدة ودولة خارجية . كما تمنع امتداد ذلك الصراع الى الخط الملاحى الرئيسى . وثمة ثغرة اخرى فى المعاهدة وهى أنها لا تحوى نصا بشأن الدفاع عن مشيخات الهدنة ضد أى اعتداء يقع عليها فى البحر من دولة خارجية . ومن ناحية أخرى فان مسئولية الدفاع عن مشيخات الساحل انما تقع على عاتق الحكومة البريطانية التى تستمدها من نظام الهدنة نفسه . وكان الشيخ بطى بن مكتوم حاكم دبى قد اشار لكامبل عند توقيع المعاهدة بأن الوجود الوهابى فى عمان يتعارض مع مصلحة القبائل الساحلية ، وأنه قد يأتى وقت يشكل فيه هذا الوجود نوعا من الاحراج للحكومة البريطانية ، واستطرد الشيخ يقول بأن اسهل طريقة أمام الحكومة البريطانية لمواجهة هذا الوضع هى اعلان المنطقة الساحلية الممتدة من أبو ظبى حتى رأس مسندم ، منطقة خاضعة للحماية البريطانية ، ثم تساءل هل اذا هاجم الوهابيون مشيخة دبى ستنبرى الحكومة البريطانية للدفاع

عنها ؟ وقد أجابه كامبل بأن سياسة حكومته تقوم على أساس الحياد فى المشكلات التى تقع داخل المنطقة رغم أنها حريصة كل الحرص على استقلال وسلامة الدول البحرية ، وأنها ستدافع بلاشك لو تعرضت لهجوم من البحر وأما مسألة الدفاع عن هذه الدول ضد الاعتداءات الوهابية على البر فقد ظلت بغير تحديد .

ان تردد الحكومة البريطانية فى موضوع التدخل فى العمليات العسكرية فى داخلية شبه الجزيرة ظل مستمرا ، وكان فى رأيها أنه طالما أمكن الحفاظ على استقلال تلك الدول ضد الوهابيين عن طريق الضغط السياسى واستعراض القوة البحرية عند الضرورة ، وظل الشيوخ متمسكين بالتزاماتهم الخاصة بالأمن والسلم فى الخليج ، فان مثل هذا التورط يظل خارج تفكير الحكومة البريطانية . وقد كان هذا التصور هو الأساس فى استبعاد البحرين من نظام الهدنة فى ١٨٥٣ كما كان الحال سابقا ؛ لأن البحرين لا تتألف من الأرخبيل فقط وانما تشمل بعض أجزاء من قطر . واذا كان الدفاع عن الأرخبيل ممكنا بالوسائل البحرية ، فان الأمر يختلف بالنسبة للقطاعات الداخلية للجزيرة ، وبالاضافة الى ذلك فان الخطر على البحرين بعد غياب السيد سعيد عن المسرح بدأ ينطلق من دولة فارس . وفارس دولة ليس لها أسطول . اما الخطر البرى على البحرين فقد كان مصدره نجد ، وكان يشكل معضلة خطيرة للبريطانيين ، اذ لم تكن تجد القوة العسكرية الرئيسية فى المنطقة فحسب ، وانما لانها كانت تستطيع أن تهدد ممتلكات آل خليفة . وهكذا ففى الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية على استعداد لممارسة مسئوليتها فى البحر بمنع فارس من السطو على المشيخات العربية ، وانها قد سبق لها أن مارست

هذه المسئولية الا أنها لاتجد نفسها فى وضع يسمح لها بممارسة هذه المسئولية ازاء الوهابيين .

وقد بقى نظام الهدنة سارى المفعول حتى يومنا هذا ، كما بقى رمزا لجهود كل من صمويل هانيل وارنولد كامبل مساعده . ولم يحدث أن قام رجل بما قام به هانيل فى توطيد اركان النفوذ البريطانى فى الخليج وحفظ الأمن فيه .

ولد هانيل من أب يعمل صائغا بمنطقة روزهل فى برمنجهام سنة ١٨٠٠ والتحق بالخدمة العسكرية سنة ١٨١٩ بالفرقة ١٢ من مشاة بومباى. وفى سن السادسة والعشرين عين فى منطقة الخليج كمساعد للمقيم ، فى ذلك الوقت كانت قبائل القرصنة لاتزال تعانى من آثار هزيمتها على يد كير ، وكانت حماية الملاحة البحرية تتطلب وجود مالايقل عن ٦ طرادات . وعند مغادرة هانيل للمنطقة بصفة نهائية كان هناك طراد واحد فقط يتولى أعمال الرقابة على الأمن فى الخليج . ولقد استطاع هانيل خلال الفترة التى قضاها فى الخليج أن يكتسب ثقة شيوخ الساحل ، كما نجح فى مناسبات كثيرة وبعمليات خاطفة وضربات ساحقة أن يحمى سلطنة عمان من الوقوع فى خضم الحرب الاهلية أو الأجتياح الوهابى لها . وعلى امتداد السنوات الحرجة من عام ١٨٣٨ حتى ١٨٤١ عندما كان البريطانيون يقاتلون بضراوة على جانبى الخليج ، استطاع هانيل بهدوء أعصابه أن يستخدم الامكانيات المحدودة كأحسن ما يكون الإستخدام ، ويحافظ بالتالى على سمعة حكومته وهيبتها على امتداد تلك المرحلة الحرجة . كما أن نجاحه فى اقناع سلطان مسقط وشيوخ الساحل بوقف تجارة الرقيق لايقل أهمية . بل ويضاعف من أهميته هذا الانجاز الذى يكشف عن براعة ودبلوماسية هائلة ، لقد كان هانيل بلا جدال

أعظم المقيمين السياسيين البريطانيين الذين خدموا فى منطقة الخليج ، ورغم هذا فانه عندما احيل على المعاش من عمله فى الشركة اعتبارا من ٣ اكتوبر ١٨٥٤ ، غادر المنطقة دون تكريم من حكومته ، كما أن السنوات الست والعشرين التى أمضاها فى عمل مستمر فى الخليج ذهبت سدى دون أن يلقى ما هو أهل له من ثواب وتكريم . ويومها عاد هانيل ليستقر فى شلتنهام حيث أمضى بقية عمره حتى الثمانين وتوفى يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٠ .

* * *

انتهى الجزء الأول

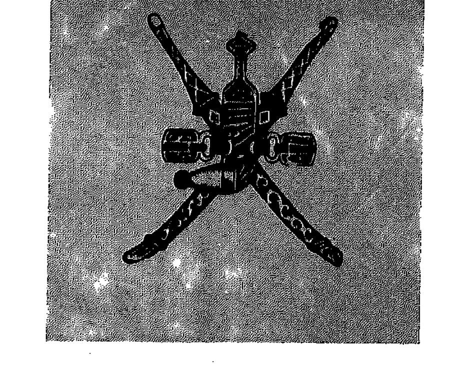
ويليه

الجزء الثانى

محتويات الجزء الأول

صحيفة

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ٣٦٣٧ / ٧٩

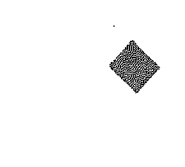


سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة



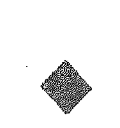
بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

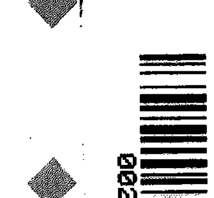


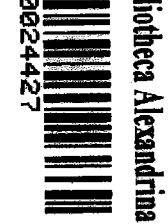


تأليف
چون . ب . كيلي

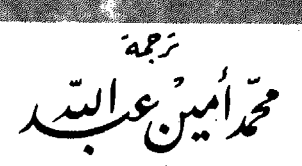


الجزء الثاني





ترجمة



محمد أمين عبد الله

سلطنة عُمان

وزارة التراث القومى والثقافة



بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف

جون . ب . كيلى

الجزء الثانى

ترجمة

محمد أمين عبد الله

راجع الكتاب وأشرف على طبعه الأستاذ

عبد المنعم عامر

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

الفصل العاشر

تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة العربية

١٨٠٠ ـ ١٨٤٢

ينبثق نظام الرق فى الاسلام من تشريع القرآن ومن الظروف التاريخية. وترجع اباحة هذا النظام الى التعليمات التى جاء بها رسول الله (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) باعتباره حقا من الحقوق الدينية التى تجيز للمسلم تملك الرقيق من الأسرى المشركين . ولقد ساعد التوسع الاسلامى على انتشار هذا النظام نتيجة حروب الجهاد التى خاضها المسلمون ، ووقع فى أيديهم نتيجة لذلك أعداد غفيرة من الأسرى المشركين. وبمضى الوقت وتوطد نفوذ المسلمين فى المناطق الجديدة التى احتلوها ، أصبح للمسلمين الحق فى الاتجار فى الرقيق وفقا لتعاليم الرسول دون ما التزام بشرط الجهاد . وهكذا أصبح الرق جزءا لايتجزأ من البنية الاجتماعية للاسلام كما أفسح الطريق لقيام تجارة الرقيق فى العالم الاسلامى وكان يؤتى بهم من مناطق متباعدة عن بعضها البعض كغينيا فى افريقيا ، وجورجيا فى القوقاز . وكانت أفريقيا المورد الأكبر لهذه القوة البشرية : فمن غربها كانت دول البحر الابيض المتوسط الاسلامية تحصل على حاجتها من العبيد ، أما السودان فقد كان يزود مصر وأقطار آسيا الصغرى ، بينما كانت الحبشة وافريقيا الشرقية تغذى منطقة شبه الجزيرة العربية .

ان القسوة التى اقترنت بالحصول على العبيد والاتجار فيهم قضية معروفة حتى أن مناقشتها تعتبر من الحديث المعاد . غير أنه لابد لنا من

أن نشير الى طبيعة هذه التجارة ، وذلك فى ضوء الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية من تجارة العبيد العربية فى أوائل القرن التاسع عشر.

ان الشرع الاسلامى يفرق بين نوعين من الملكية للعبيد (الملكية المطلقة والملكية المستحبة) والعبد الذى يندرج ضمن الفئة الثانية قد ينال حريته فى النهاية وفق بعض الشروط ، فمنح الحرية للعبد يعتبر عملا من أعمال البر ، وقد ركز عليه القرآن الكريم . كما ان القرآن قد حث أصحاب العبيد على حسن معاملتهم ، والمسلمون يعملون بموجب هذه التوصية كما شهد بذلك الأوربيون الذين احتكوا بالمجتمعات الاسلامية . وقد وصف ارنولد كامبل الذى كان يشغل منصب مساعد المقيم البريطانى فى بوشهر فى تقرير له عام ١٨٤٢ حول تجارة العبيد ، بأن معاملة العرب للعبيد لم تكن فى أى وقت من الأوقات معاملة قاسية ومجحفة ، وأضاف أن العبيد بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية الى الأحسن ، وأن سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد أسرهم سواء بسواء ، وبالتالى فان هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون فى أعمالهم بمنتهى الرغبة والحماس ، وتظهر عليهم امارات الرضا والسعادة . (١)

« أما اتكنس همرتون أول قنصل بريطانى فى زنجبار فيصف حالة العبيد فى ١٨٤٤ » انهم عموما يتناولون طعاما جيدا ، ولاتساء معاملتهم ومن

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٥٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ المؤرخ ١٨٤٢/٩/٣٠ من كامبل الى اللفتننانت كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) جزيرة خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق لخطاب روبرتسون الى ويلوبى (كبير امناء حكومة بومباى) ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) .

النادر ضربهم (١) وبعد بضع سنوات تحدث أحد الذين خلفوه فى منصبه عن معاملة العرب للعبيد فيقول « لاتوجد طبقة فى المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين » (٢) وفى فترة أقرب الى عصرنا أبدى أرنولد ويلسون الكاتب والمؤرخ ملاحظاته عن وضع العبيد فى المجتمع العربى فقال : « ثمة بون شاسع بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الأصلية وحالتهم بعد دخولهم الى حوزة العرب • فبعد الظروف القاسية التى تصاحب عملية نقلهم أو الحصول عليهم ، أو الظروف التى كانوا يعيشون فيها قبل وصولهم الى الوجهة الأخيرة تتغير حالتهم الى الأفضل بمجرد انتقالهم أو بيعهم الى العرب • وعلى الرغم من صعوبة الحياة التى يحياها العبيد الا انها ليست أسوأ من حياة المواطن الغربى العادى ، أو لعلها أقل شقاء من حياة رجل القبيلة الافريقى ، فهى بالقطع ليست حياة مهينة • فالعبيد قد يرقون الى أعلى المناصب ، كما انهم بعد اعتناقهم للعقيدة الاسلامية ، من حقهم تحت ظروف متفق عليها أن ينالوا حريتهم كاملة »•

وقد أكد هذه الحقيقة برترام توماس من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعمان « ان معاملة العربى للعبد قد قضت نهائيا على وصمة العار

---

(١) «افريقيا الشرقية وغزاتها» تأليف كوبلاند ص ٥١٤، وقد أشار الى خطاب همرتون الى اللورد ابردين بتاريخ ١٨٤٤/١/٢ ومن ملف الخارجية البريطانية) •

(٢) زنجبار وتجارة الرقيق « الجنرال رجبى وسى بى » رسل طبعة لنـــدن ١٩٣٦ ص ٢٠٣ وقد أشـــار فيه الى خطـــاب اللفتنـــانت بليفير ١٨٦٥/٥/٣٠ •

التى تلازم العبيد فى المناطق الأخرى ، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هى السمة الغالبة اليوم فى معاملة العرب للرقيق ٠

وعلى حين يكلف العبد بأعمال يدوية ، داخل البيوت عادة أو فى الزراعة ، أو كما هو الحال فى الخليج فى صيد السمك وفى استخراج اللؤلؤ فان بعض العبيد وصلوا الى مناصب عالية من السلطة ، او الى تحقيق ثروات ضخمة، أو كما هو الحال فى مصر والعراق حيث هم الذين أسسوا دولا حاكمة . وعلى أى حال فان مستقبل العبيد لا يعتمد على موطنه الأصلى بقدر ما يعتمد على كفاءته الشخصية . وعلى حين يحتمل أن يصل العبد من أصل حبشى الى موقع السلطة فى شبه الجزيرة ، وزميله الذى من جورجيا قد يتقلد زمام الحكم فى العراق ، فان أغلبية العبيد الذين يتم شحنهم من افريقيا الى الأقطار العربية ، لا يصلون الى هذه المستويات .

لقد كان الخليج هو المعبر الذى تمر منه تجارة الرقيق الى أسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة والعراق وفارس من افريقيا والحبشة . وعلى الرغم من أن افريقيا الشرقية كانت منذ عهد طويل المصدر الأساسى لتجارة الرقيق، الا أن الاستغلال على نطاق واسع لتجارة الرقيق لم يبدأ الابعد استيلاء عمان على منطقتى زنجبار والجزيرة الخضراء (يبميا) فى افريقيا فى أواخر القرن السابع عشر . وقد تحولت زنجبار تحت حماية دولة اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد حكام عمان الى سوق للعبيد ، بحيث أصبحت على أيام السيد سعيد بن سلطان اكبر مراكز تجارة العبيد فى الشرق ، وكان يتم جلب العبيد اليها من داخلية افريقيا الشرقية من أقصى الغرب فى ضفاف بحيرتى نياسا وتنجانيقا . وكانت الطريق التى تسلكها تجارة الرقيق الى داخلية المنطقة فى أوائل القرن التاسع عشر تمتد من كلوة على الساحل الجنوبى من زنجبار عن طريق نهر دوفوما الى كرال متاكا ،

ومنها الى بحيرة نياسا والى أقصى الشمال تمتد طريق أخرى من باجامويو الى تسيساكى وتبورا ومنها غربا فى اتجاه اوزينجا واوجيجى وبينما يمتد طريق ثالث من ساحل تانجا الى جبال كيلميا نجارو، ومنها الى بلاد مساى(١).

أما العبيد الذى يتم جلبهم من المناطق الداخلية الى المناطق الساحلية فيتم شحنهم بالسفن الى زنجبار لبيعهم هنـــاك ، للعمل فى مزارع العرب المقيمين بالجزيرة أو الى المتعاملين فى الرق من الأقطار العربية فى الشمال. وفى كل عام مع انطلاق موسم الرياح الشمالية الشرقية فى شهر نوفمبر ، تبدأ سفن عرب الشمال فى الوصول الى ميناء زنجبار لنقـــل شحناتها من العبيد ، وتعود الى الشمال قبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربية الى أقصى حدتها على الساحل الغربى للمحيط الهندى فى شهر ابريل أو مايو .

أما تجارة الرقيق الخاصة بزنجبار فقد كانت حكرا تاما لعرب مسقط وحكامهم ، الـــذين كانوا يحصــــلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على أستيراد العبيد (٢) . وكانت مسقط فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق الى دول الخليج وفارس والعراق والهند ، غير أن هذا المركز تقلص فى النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة صور الواقعة الى الجنوب من مسقط . وقد جرت العادة على أن تقـــوم احدى سفن القواسم بالرحلة الطويلة من موانئها الى شرق افريقيا لاحضار

---

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٣٠٥ .

(٢) كانت الضرائب الجمركية تؤخذ سنويا من التجـــار الهنـــود (البانيان) الذين يقيمون فى هذه الموانىء .

العبيد مباشرة الى ساحل القرصنة ؛ وقبل أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر درج سكان الدول الساحلية للخليج على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانى مسقط . ولم يكن كل العبيد الذين يشحنون من زنجبار الى الشمال يصدرون الى مسقط أو صور . فقد كانت هناك سفن الحضارم التى تخرج من المكلا وغيرها من الموانى على ساحل حضر موت تقوم برحلات سنوية الى زنجبار ، وتأخذ مجموعات من العبيد لبيعهم فى المكلا أو فى غيرها من موانى البحر الأحمر كمخا والحديدة . على أن الأدلة على هذا النوع من تجارة الرقيق ضئيلة جدا ، غير أن الطلب على العبيد الزنوج كان موجودا فى الحجاز واليمن ، لأن العبيد الأحباش كانت أثمانهم مرتفعة ، كما أنهم لم يكونوا يصلحون للأعمال الشاقة . وكان تجار العبيد من منطقة البحر الأحمر يبحرون عادة الى زنجبار فى فصل الخريف ويعودون فى موسم الرياح الشمالية الشرقية ، فى الوقت الذى يبدأ تجار العبيد من منطقة الخليج الفارسى رحلاتهم السنوية الى زنجبار . وذلك فى الوقت الذى تبدأ الرياح الجنوبية الشرقية تهب على المنطقة السفلى من البحر الأحمر . وقد كان الاتجار من زنجبار الى منطقة البحر الأحمر خلال موسم الرياح الجنوبية الغربية يكاد يكون متعذرا أو مستحيلا بسبب هبوب الرياح الشمالية على البحر الأحمر فى هذا الوقت ، بحيث تكون رحلة السفن العربية الى خليج عدن وعن طريق مضيق باب المندب تغدو مستحيلة (١) .

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٣٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من الكابتن هينيس (المعتمد السياسى فى عدن) الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٥ (رقم ٥٤ الادارة السرية) و « صيد العبيد فى المحيط الهندي » تأليف الكابتن كولومب طبعة لندن ١٨٧٣ ص ٥٣ — ٥٤ .

وأغلب العبيد المصدرين الى عمان يتم بيعهم فى عمان نفسها ، أما من يبقى منهم فيتم بيعهم الى بعض تجار ســاحل القرصــنة ، وعلى الأخص القواسم الذين يبيعونهم بدورهم فى مناطق الساحل نفسها أو فى أســواق فارس والعراق والبحرين والكويت ونجد . وكان القواسم أكبر المتاجرين فى العبيد فى أسواق الخليج ، هذا على الرغم من النشاط الذى كانت تقوم به سفن أهل البحرين والكويت من وقت الى آخر فى مضمار تجارة الرقيق بين الموانىء العمانية والمناطق العليا للخليج . كما كان يتم نقل العبيد من ميناءى مسقط وصور الى موانىء السند مثل كتش وكاتياوار والى اقليم بومبى على ظهر السفن العمانية وسفن ساحل القرصنة والبحرين والكويت والسفن الهندية نفسها ، كما أن موسم تجارة الرقيق فى الخليج يتوافق عادة مع ذروة الموسم التجارى والذى يعتمد بدوره فى الدرجة الأولى على موسم حصاد البلح فى البصرة . واعتبارا من شهر يوليو فصاعدا تبدأ السفن التابعة للمنطقة السفلى من الخليج ومسقط رحلاتها السنوية الى شط العرب بمناسبة موسم الحصاد ، وهناك وأثناء رحلتها تتوقف هذه السفن فى بعض الموانى الواقعة على طريقهــا لافراغ شــحناتها من الرقيق الى تلك الموانىء . ويتم انزال العبيد المصدرين الى الموانى الفارسية فى ميناء بوشهر ، وان كان يتم انزال بعضهم فى لنجة والشارقة ورأس الخيمة . وكان لكل من الكويت والبحرين حصة فى هذه التجارة ، بينما يرسل العبيد المصدرون الى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة وانزالهم فى ميناء القطيف . وخلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر كان من النادر أن يجلب العبيد من البحر الأحمر عبر شبه الجزيرة وذلك لبيعهم فى منطقة ساحل الخليج . وكان العدد الأكبر من العبيد الذي يجلب الي الخليج يتم بيعهم فى البصرة ، وأن المبالغ التي

تتجمع من هذه الصفقات تنفق بوجه عام على شراء البلح من البصرة لاستهلاك منطقة الساحل او لبيعها فى مسقط (١) .

ان أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم وسعة تجارة الرقيق الأفريقية فى بداية القرن التاسع عشر مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توفر أرقام صحيحة عن الفترة المعنية ، والتى تتراوح من وقت الى آخر الى حد كبير . والخلاصة من كل هذا أن نقوم هنا بمحاولة للربط بين هذه الأرقام التى لم يتأت لأى من الكتاب السابقين فى محاولتهم تقييم حجم هذه التجارة . وأحد هذه التقديرات هو للكابتن تى.سمى من بحرية بومباى الذى أبحر الى افريقيا الشرقية سنة ١٨١١ على ظهر السفينة ترنيت ، برفقة السفينة سيلف فى رحلة استطلاعية كانت قد تبنتها حكومة بومباى . ويقدر سمى عدد سكان زنجبار فى ذلك الوقت بـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة بينهم ١٥٠٠٠٠ من العبيد . ويقدر عدد العبيد الذين يصدرون الى مسقط وغيرها بنحو ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ عبد (٢) .

وثمة فجوة تمتد نحو عشرين عاما بين تقدير سمى والتقدير الآخر

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٣٩٨ مجموعة ٥٥٤٤٠ من الماجور وليسون (المقيم البريطانى فى الخليج) الى نوريس (كبير امناء حكومة بومباى) بوشهر ١٨٣١/١/٢٨ .

(٢) ملاحظات رحلة استطلاعية بحرية عبر الساحل الشرقى من افريقيا من رأس الغضروفى جنوبا الى زنجبار، مترجمة عن مجلة جمعية جغرافية بومباى مجلد ١٨٤٤/٦ ص ٤٤ - ٤٦ وعلى أى حال يذكر سمى ص ٦ بأن رقم ١٥٠٠٠٠ الذي يمثل عدد السكان العبيد في زنجبار مجرد تخمين .

الذى قام به أحد الضباط البريطانيين وكانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة، وهو الماجور ديفيد ويلسون المقيم البريطانى فى الخليج سنة ١٨٣١ . ففى شهر يناير من ذلك العام كما ذكر ويلسون فى تقريره كان يمر عن طريق جمارك مسقط من ١٤٠٠ الى ١٧٠٠ عبد كل عام ، وكان ثلاثة أرباع هؤلاء العبيد من افريقيا الشرقية وكانت اعمارهم تتراوح بين سبع سنوات الى أربعة عشر عاما ، وكان عدد الاناث ضعف عدد الذكور . وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسم استيراد على كل عبد . غير أن عددا كبيرا من العبيد كان يهرب الى المنطقة . فقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد من أصل ١٢٫٠٠٠ عبد وصلوا الى مسقط سنة ١٨٣٠ . ولم يوفق ويلسون فى تحديد رقم العبيد الذين استوردوا الى صور (١) ، أما بلين الذى خلف ويلسون كمقيم بريطانى فيقدر عدد العبيد الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام ١٨٣٢ - ١٨٣٣ ب ١٢٠٠٠ عبد ، ولكنه لم يحدد ، كم هو العدد الذى كان يصل منهم الى منطقة الخليج . وأفاد رحالة فرنسى يدعى فونتينيه بعد رحلات عديدة قام بها الى الخليج فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٣٨ بأن عدد العبيد الذين تم استيرادهم الى مسقط كل عام نحو ٤٠٠٠ عبد والى كل من

---

(١) مجموعة مجلس الادارة مجلد ١٣٩٨ من ويلسون الى نوريس ١٨٣١/١/٢٨ ويقول الوريزى (تاريخ السيد سعيد) ض ٢٩ كان السيد سعيد يتقاضى دخلا سنويا مقداره ٧٥٠٠٠ ريال من تجارة الرقيق وبما انه لم يذكر ما اذا كان هذا الرقم يشمل كلا من مسقط وزنجبار ، أو من مسقط نفسها أو ماهى الرسوم المفروضة على هذه التجارة أو ما اذا كان الرقم يشمل المعاملات الخاصة بالسيد سعيد ، فان ذلك لا يمكن اعتباره وسيلة لتحديد عدد العبيد الذين تشملهم هذه التجارة .

البصرة وبوشهر من ٣٠٠ الى ٤٠٠(١) عبد ويقدر الكابتن كوجان من الاسطول الهندى الذى كان فى زيارة لزنجبار سنة ١٨٣٩ عدد العبيد الذين يشحنون كل سنة من الجزيرة الى أقطار البحر الأحمر وشبه الجزيرة وفارس والخليج بحوالى ٢٠٠٠٠ نفر وقد توصل الى نفس التقديرات الدكتور مكنزى الذى كان يشغل منصب المقيم بالوكالة فى السنة التالية على أساس المعلومات التى جمعها أثناء وجود المثلية البريطانية فى جزيرة خرك بصورة مؤقتة ، كما علم من بحارة السفن الغربية التى كانت تتوقف فى خرك وهى فى طريقها للتزود بالماء والمرشدين لمواصلة رحلتها الى البصرة بأن نحو ٤٠٠ عبد من مجموعات العبيد الذين يجلبون الى مسقط وصور تم بيعهم داخل منطقة الخليج (٢) .

وقد وضع اللفتنانت كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة فى الخليج سنة ١٨٤٢ تقديرات أعلى من هذه عن تجارة صادرات العبيد فى زنجبار ، وحدد

---

(١) رحلة عبر الهند فصل ١ ص ٢٧٧ ومجموعة المجلس مجلد رقم ٧٣٨١٦ من فونتينيه الى الكابتن جوليان ، بومباى ١٨٣٨/١٠/١٩ للاطلاع على هذه المعلومات ارجع الى ص ٤٣٤ أدناه .

(٢) وزارة الخارجية من مكنزى الى ريد (سكرتير حكومة بومباى) ، جزيرة خرك ١٨٤٠/١٠/١٦ (رقم ٩٣ الادارة السياسية) واحيلت الى وزارة الخارجية بتايخ ١٨٤١/٤/٢٣ وابتداء من ١٨٤٠ فصاعداً كانت جميع التقارير المتعلقة بتجارة الرقيق والتى تصل الى مجلس الهند تحال لادارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية . وقد اغفل المجلس اكثر من مرة فى أن يحتفظ بنسخة من التقارير المذكورة .

الرقم بنحو ٣٠,٠٠٠ عبد ، غير أن معلوماته هذه موضع تساؤل (١) وقد أجريت تحريات حول هذا الموضوع بدقة أكثر فى أواخر العام . وتوافقت مع عملية رصد للسفن حاملة العبيد فى جزيرة خرك خلال الموسم السابق وكشفت عن أن نحو ١٨٨٧ عبدا قد استوردوا للبصرة وبوشهر والشارقة والبحرين خلال ذلك الموسم . وعلى أى حال فلقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من عدد العبيد الذين وصلوا الى مسقط وصور سابقا وكم عدد الذين استوردوا مباشرة من افريقيا للبيع وقد أشار الكابتن همرتون فى تقرير له بتاريخ شهر مايو سنة ١٨٤٢ بأن عددا يتراوح بين ١١,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ عبد كان يباع فى ممتلكات السيد سعيد الافريقية كل عام وقد توصل الكومندور بركس قائد اسطول الخليج الى نفس الرقم ، وذلك فى شهر اكتوبر من نفس العام . وحسب تصور بركس فان نحو ٥٠٠٠ عبد من هؤلاء كانوا يتوجهون الى موانىء البحر الأحمر ، وعلى الأخص الى جدة ونحو ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ الى

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٤٥ رقم ٥٨ فى ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبى ، جزيرة خرك ١٨٤٢/٣/٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) وكانت لدى مكنزى معلومات تفيد بان مايربو على ١٠٠ سفينة كانت تستخدم فى نقل العبيد من زنجبار الى مسقط فى كل عام ، وأن كل سفينة كانت تنقل من ٥٠ الى ٢٠٠ عبد ويقول روبرتسون أن ١٠٠ سفينة من سفن صور كانت تشترك فى العملية بحيث يصل مجموع ماتحضره عشرة آلاف عبد ، وهى مبالغة واضحة . وكانت تقديراته لما تستورده صور ومسقط من العبيد ٢٠ الف عبد ومايصل الى موانىء الخليج نحو ١٠ الاف عبد . ولكن بما أن معظم العبيد الذين يتم بيعهم فى موانى الخليج كانوا قد استوردوا لمسقط وصور سابقا ، فلا يمكن ادراجهم ضمن اى تقديرات اجمالية .

مسقط ، ونحو ٥٠٠ الى الموانىء الجنوبية من شبه الجزيرة كعدن والمكلا . وكان يتم شحن ١٠٠٠ عبد الى السند وكتش وكاتياوار وغيرها من ولايات الهند . أما الباقى فأما أن يتم استبقاؤهم داخل عمان وساحل القراصنة، أو يتم بيعهم فى المناطق العليا من الخليج . وقد قيل لبركس بأنه قد بيع ٢٥٠٠ عبد فى بوشهر وحدها عام ١٨٤١ ، ويعتقد بركس بان سفن الكويت والبحرين كانت تعود من افريقيا بنحو ٣٠٠ الى ٤٠٠ عبد كل عام بينما كانت سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانى الفارسية بنحو ٤٨٠ عبدا ، وأما سفن ساحل القرصنة والتى كان عددها يتراوح فيما بين خمسة الى سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو ٣٥ الى ٤٠ عبدا .

واذا قارنا هذه الاحصاءات مع الظروف المتغيرة لتجارة الرقيق فى زنجبار فى السنوات التى انقضت منذ اعدادها كاختفاء المشترين الاوربيين تدريجيا ، وظهور سفن القواسم بصورة ملحوظة خلال فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر والتى كان بحارتها لا يتورعون عن سرقة العبيد بدلا من شرائهم ، فان الصعوبة تزداد لوضع تقديرات صحيحة عن تجارة الرقيق العربية فى أوائل القرن التاسع عشر . وان أصح رأى حول هذه القضية هو الزيادة فى عدد العبيد المصدرين سنويا من زنجبار فيما بين عام ١٨١١ عندما وضع سمى تقديراته ، وسنة ١٨٤٢ عندما وضع روبرتسون وهمرتون وبركس تقديراتهم ، أما اذا كانت الزيادة كبيرة ، كما قدرها روبرتسون أى من ٦٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ فى عام ١٨١١ الى ٣٠٫٠٠٠ فى عام ١٨٤٢ فمسألة يحوم حولها الشك . ولعل أرقام بركس وهمرتون عن هذه التجارة اى من ١٠٫٠٠٠ أو ١١٫٠٠٠ الى ١٥٫٠٠٠ أقرب الى الصحة حيث كان يذهب اغلبية العبيد بين ٨٠٠٠ و ١٣٠٠٠ الى مسقط وصور ، وتذهب البقية الى حضرموت ومنطقة البحر الأحمر . ولعل عمان وساحل القراصنة وبقية داخلية شبه الجزيرة كانت تستوعب ما مقداره ٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠ عبد .

أن نحو ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ كان يعاد تصديرهم بانتظام الى مناطق الخليج الاعلى كل عام ، غير أن هذا الرقم لا يشمل العبيد الذين يتم استيرادهم بالسفن الى الكويت والبحرين وغيرها من موانىء الخليج الفارسى أو يأتون بصحبة الحجاج العائدين من مكة أو كربلاء . كما ان نحو ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ عبد كانوا على سبيل الاحتمال يصدرون الى السند وكتش وكاتياوار ، والموانىء البرتغالية مثل كدمون وديووجو والى موانىء بومباى (١) وثمة دليل أقوى على نمو تجارة الرقيق الى حد ما بعد سنة ١٨٣٠ ، يمكن فى عقد مقارنة بين أسعار بيع العبيد فى مسقط فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، فالعبد الذى كان يباع فيما بين ٢٥ و ٣٥ ريالا فى الاسواق هبط ثمنه الى ٢٠ و ٢٤

---

(١) ويقدر الكابتن جيمس اوترام تجارة الرقيق الى كتش سنة ١٨٤٠ بما لا يقل عن ٧٠٠ الى ٨٠٠ عبد كل عام (مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ مجموعة رقم ٧٩٨٨٠ مذكرة اعداد ويلوبى بومباى ١٨٤٠/٤/١٠) وعلى أى حال فمن المحتمل أن ارتفعت هذه التجارة فى منطقة السند ، نظرا لاقفال سواحل كتش وكاتياوار فى وجه تلك التجارة وقد ذكر المعتمد البريطانى فى مدينة سورت فى تقرير له فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤٠ بأن المعدل السنوى لاستيراد العبيد الى داخل المستعمرات البرتغالية الثلاث كان من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد (سجل الرسائل السرية لبومباى مجلد ٢٤ من الحاكم العام الى مجلس الادارة ١٨٤١/٤/٢٦ (رقم ١٩ الادارة السياسية) . وقد تناهى الى علم المقيم السياسى البريطانى فى الخليج عام ١٨٤١ بأن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد كان يتم تهريبهم الى موانىء بومباى كل عام ، مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ٣٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٧ فى ١٨٤١/١١/٣ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٨/٣١ (رقم ١٠١ الادارة السرية) .

ريالا واقل فى عام ١٨٤٠ · وقد ظل معدل الربح فى العبد الواحد فى زنجبار كما هو أى ٢٠٪ بالنسبة الى مسقط و ٥٠٪ بالنسبة الى البصرة وبوشهر(١)·

وتنشأ نفس الصعوبات بالنسبة لأى محاولة لتحديد تجارة الرقيق من الحبشة خلال نفس الفترة · فقد كان العبيد الأحباش يباعون بأسعار غالية عن الافريقيين فى شبه الجزيرة نظرا لما يتميزون به من ذكاء وحسن مظهر، الأمر الذى يزيد من الاقبال على شرائهم· ولما كان صغار السن من العبيد يفضلون على الكبار، وكانت تجارة الرقيق مع الحبشة تنحصر فى صغار السن والأطفال من عمر ٨ الى ١٦ سنة وأغلب هؤلاء أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة شوا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية· وكان أكبر طريقين من بلاد جالا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية . وكان أكبر طريقين من بلاد جالا يمران من شوا ليلتقيا عند روهينا على ساحل البحر شمالا وتاجورا وزيلا جنوبا ، بينما يوجد على أقصى الجنوب طريق آخر لتجارة الرقيق يمر بهرر فى الصومال حتى يتصل بساحل بربرا· وكانت مملكة جونهار فى الحبشة فى تيجر تعمتد فى حصولها على الرقيق من غوندا الواقعة فى الغرب ، كما كانت تصدر الرقيق عبر ميناء مصوع بصورة رئيسية ، ومن أطراف

---

(١) نفس المصدر مجلد ٥٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ فى ١٨٤٢/٩/٣٠ من للفتنانت كامبل (المقيم المساعد) الى اللفتنانت كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق بخطاب روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) وملفات وزارة الخارجية خطاب رقم ٨٤/٣٨٧ من مكنزى الى ريد ، خرك ١٨٤٠/١٠/٦ (رقم ١٩٣ الادارة السياسية) ومحال الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨٤١/٤/٢٣ ·

شـــوا الشمالية الشرقية . ومن هرر الصـــومالية كان يجلب الرقيق الى السواحل فى قوافل يزيد عددها فى أكثر الأحيان على ١٠٠٠ عبـد . وكان يقوم بذلك العرب ويمول هذه العمليات التجار الهنود البانيان المقيمون فى المناطق الساحلية شأنهم شأن نظرائهم فى أفريقيا الشرقية . والقســـم الأكبر من العبيد الذين يشحنون من سواحل الحبشة يتم نقلهم الى موانىء البحر الأحمر كميناء جدة ومخا والحديدة حيث يباعون هناك الى من يطلبهم من المشترين من مناطق الحجاز واليمن والى غيرهم من التجار الملاحين من حضرموت وزنجبـار وعمـان والهنـد والخـليج . وكان يتم شراء العبيـد الأحباش من جانب تجار الخليج عادة فى بربرة على الساحل الصومالى حيث يقام سوق سنوى للعبيد يستمر من أكتوبر حتى ابريل . أما بالنسبة لحجم تجارة الرقيق الخاصة بالحبشة فمن المستحيل اعطاء تقديرات عنها وقد ذكر كراف من رجال البعثة التبشيرية العاملة فى شوا سنة ١٨١٠ بأنه كان يتم شحن ٢٠٠٠ عبد كل عام من ميناء تجورا وحده .

أما الكابتن هينز الذى كان يشغل منصب المعتمد السياسى البريطانى فى عدن فى عام ١٨٤١ فقد ذكر فى تقرير له بأن نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ عبـد كانوا يصلون الى مخا كل شهر خلال الموسم ، بينما علم اللفتنانت كرستوفر (من الأسطول الهندى) خلال زيارة له الى مصوع فى العام التالى بأن نحـو ٨٠٠ الى ١٠٠٠ طفل معظمهم من الاناث كان يتم تصديرهم من المينـــاء المذكور فى كل عام (١) وفى وقت لاحق من ذلك العام افاد كرستوفر أن ٤٠٠

---

(١) من ملفات الخارجية البريطانية خطـــاب من كرستوفر الى كبير ضابط الأسطول فى عدن ١٨٤٢/٣/٧ وقد احيل الى الخارجية البريطانية

طفل قد عرضوا للبيع فى سوق العبيد بمصوع . وفى العام التالى وضع الكومندور بركس تقديرا لعدد العبيد الأحبـــاش الذين تم استيرادهم الى مسقط بحوالى ٧٠٠ الى ١٠٠٠ عبد ، بيع معظمهم فيما بعد فى فارس .

ولقد كانت تجارة الرقيق للأحباش تدر أرباحا طائلة الى أقصى حد ، وكانت الصبية التى تساوى ١٢ الى ٢٠ ريالا فى أسواق شوا يمكن أن يصل ثمنها فى مخا الى ٥٠ ، بينما يمكن أن تباع صبية تساوى ٤٠ ريالا فى بربرة بنحو ٩٠ ريالا فى مسقط ومن ٨٥ الى ١٠٠ ريال ومن ٥٠ الى ١٥٠ ريالا فى بوشهر أو البحرين ومن ١٠٠ الى ١٥٠ فى أسواق ساحل القراصـــنة أما الجميلات من العبيد فتباع الواحدة منهن فى مسقط أو بوشهر ب ١٥٠ الى ٢٠٠ ريال . أما الأرباح المتأتية من بيع العبيد الأفريقيين (سدى) لم تكن كبيرة . فالمستورد العمانى فى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، يمكن أن يأمل فى معدل من الفائدة يصـــل من ٢٠٪ الى ٣٥٪ على ســـعر الشراء من زنجبار . أما العبيــــد الذين يتم شراؤهم فى مسقط ثم يعاد بيعهم فى منطقة الساحل فقد كانوا يدرون ربحا أعلى الى حد ما . وهكذا فان الذى يتم شراؤه فى زنجبار بمبلغ ٢٠ ـــ ٣٥ ريالا يســـاوى ٢٥ ـــ ٤٠ ريالا فى

= خطاب كرستوفر بتاريخ ١٨٤٢/٥/١٧ ويضيف كرستوفر فى خطابه بأن انتشار اشاعة عن احتلال قوة بريطانية لتاجورا وهى المنفذ الرئيسى لتجارة الرقيق فى جنوب الحبشة قد سببت ارتفاعا فى مبيعات العبيد فى ذلك الوسم فى أسواق مصوع حيث ارتفع العدد الى ١٤٠٠ و ١٦٠٠ ولعل سبب الاشاعة هو استخدام البعثة البريطانية الى شوا بقيادة الكابتن هاريس فى ذلك العام كقاعدة .

مسقط و ٤٠ ـ ٥٠ ريالا فى الشارقة والبحرين ، وقد كان سعر العبد الواحد فى البحرين حيث تم استيراد ٣٠٠ عبد افريقى سنة ١٨٣٠ نفس سعره فى مسقط . وهذا ينطبق على بوشهر حيث تم استيراد ٢٤٥ عبدا فى سنة ١٨٣٠ . وبوشهر هى المنطقة الوحيدة حيث كان يتم استيراد العبيد الأحباش والنوبيين . فقد كان يجلب كل عام اليها من ٥ الى ١٠ عبيد ، ويتم بيعهم بسعر ١٠٠ ريال الى ٣٠٠ ريال للعبد الواحد . وكان يعاد بيع هؤلاء العبيد فيما بعد فى داخلية البلاد (١) .

خلال العقدين الأول والثانى من القرن التاسع عشر لم تهتم السلطات البريطانية فى الهند بالعمليات التى كانت تجرى فى تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند ، أما فى المنطقة التى تزاول فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فان الاتجار فى الرقيق كان الى حد ما يخضع لمرسوم سنة ١٨١١ وهو المرسوم الذى يعتبر نقل العبيد من جانب الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المقيمين داخل أراضى الشركة جريمة . وقد دعم هذا المرسوم باصدار قانون جديد فى نفس العام فى البنغال وقامت باصداره الحكومة العليا تحت رقم ١٠ لسنة ١٨١١ بحظر استيراد الرقيق الى البنغال بواسطة الطريق

---

(١) من سكرتير حكومة بومباى الى السيد سعيد ١٨١٢/٣/٤ ، وقد أشار اليه كربلاند فى مؤلفه افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٠٨ . وفى نفس هذا العام طلب الى والى بغداد بأن يساعد فى مكافحة الاتجار فى النساء الهنديات التى كانت قائمة بين الهند وولاية بغداد ، وقد استجاب الوالى فاصدر قانونا يحرم الاتجار فى الهنود فى العراق التركى من سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٤ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨١٣/١/١٦ .

البحرى والبرى ، ومعاقبة المخالفين له بالسجن . كما صـــدر قانون بحظر استيراد أو تصدير العبيد لاقليم بومباى ، وقد قام باصداره حاكم بومبـــاى فى أوائل عام ١٨٠٥ ثم استتبع بعد سنتين بقانون آخر يطالب ربابنة السفن الأوربية وأصحاب السفن الآسيوية بايداع تصاريح يتعهدون فيهـــا بعدم ممارسة تجارة الرقيق . وفى أعقاب صدور مرسوم البنغال رقم ١٠ المشار اليه آنفا ، صدر مرسوم آخر لاقليم بومباى وبورت سانت جورج . وذلك تنفيذا لتعليمات الحاكم العام للهند . والقانون الصادر فى بومباى ســـنة ١٨١٢ بحظر استيراد الرقيق الى الاقليم ويعتبره جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة .

وقد ناقشت حكومة بومباى للمرة الأولى موضوع تجارة الرقيق العربية فى مارس ١٨١٢ ، عندما تم ابلاغ السيد سعيد بتطبيق المرسوم ٥١ بند ٢٣ ، وبمرسوم حكومة البنغال رقم ١٠ لســـــنة ١٨١١ ، وطلب اليه ابلاغ رعاياه الذين يتاجرون مع كلكتا بالعقوبات التى قد يتعرضون اليها فيما لو ارتكبوا أى مخالفة لتلك القوانين وقد ادركت السلطات المسئولة فى بومباى حجم تجارة الرقيق الافريقية ، وحتمية وصول هؤلاء العبيد الى الأراضى الهندية على السفن العربية ، من التقرير الذى أعده الكابتن ســمى عند زيارته لزنجبار سنة ١٨١١ . غير أن جوناثان دنكن الحاكم فى ذلك الوقت ، لايبدو أنه قد اهتم بالموضوع كما لم يهتم به السير ايفان نابيان الذى خلفه فى هذا المنصب . وعلى أى حال ففى شهر يوليو ســـنة ١٨١٥ ، وتحت ضغط بعض أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، كتب الى الســـيد سعيد يقترح عليه بأن يحتل مكانه بين زعماء العالم المستنيرين بتحريم تجارة الرقيق داخل حـــدود بلاده ، وبذلك يكسب تأييد وصـــداقة الحكومة

البريطانية (١) ولو كان هذا الاقتراح قد عرض على السيد سعيد قبل سنوات ثلاث ، عندما كان الوهابيون يضغطون عليه ، ربما قبل أن يجامل الحكومة البريطانية بقبوله . أما والحالة هذه فان السيد سعيد لم يهتم حتى بارسال رد على مقترحات نبين ، ولم يناقش الموضوع مرة أخرى فى الرسائل المتبادلة بين حكومة بومباى والسيد سعيد لعدة سنوات بعد ذلك .

ان السلطات البريطانية فى الهند لم تكن لديها الرغبة فى التدخل فى تجارة الرقيق ليس هذا فحسب ، بل انها لم تكن ترغب حتى فى اعطاء الانطباع عن مثل تلك الرغبة .

وفى صيف عام ١٨١٦ أوقف الطراد البريطانى فافورايت السفينة الشراعية سليمانى لوجود مجموعة من العبيد على ظهرها لبيعهم فى البصرة، وعملا بالصلاحيات المخولة بموجب مرسوم ١٨١١ ، فقد قام ربان الطراد بارسال السفينة وبحارتها الى بومباى لمحاكمتهم فى محكمة البحرية . وعلى أثر ذلك وجه والى بغداد احتجاجا شديد اللهجة الى حكومة بومباى على مصادرة السفينة ، وجاء فى الاحتجاج بأن السفينة كانت تحمل بعض البضائع للتجار المقيمين فى البصرة . وقد تسلم والى بغداد ردا على احتجاجه مضمونه بأن مصادرة السفينة لم تتم بتعليمات من حكومة بومباى ، وانما قام بها احد ربابنة سفن الأسطول الملكى بموجب صلاحيات تابعة لجهة أخرى . ولما كانت محكمة الاميرالية تقع خارج نطاق سلطة حكومة بومباى فان الاستئناف

---

(١) الاجراءات السياسية لحكومة بومباى حلقة رقم ٣٨٣ مجلد ٦٢ محادثة رقم ٢٣ فى ١٨١٥/٧/٢٦ من نبين الى السيد سعيد ١٨١٥/٧/١٥ .

فى مثل هذه الحالة يجب أن يقدم الى صاحب الجلالة . وعلى أى حال فان القضية لم تنظر فى محكمة الاميرالية على الاطلاق ، وبالتالى فقد تم ابلاغ الوالى بأن القضية سوف لا تنظر ، كما تم ايضاح نقطة أخرى للوالى ، وهى أنه لولا أن السفينة كانت تحمل تصريحا من السلطات البريطانية وترفع علمها ويقودها ربان يحمل الجنسية البريطانية لما كان هناك تدخل لمصادرتها.

ولم يدم اهتمام حكومة بومباى بتجارة الرقيق فترة طويلة خلال الحملة ضد القراصنة القواسم خلال ١٨١٩ — ١٨٢٠ عندما اضيف الى المعاهدة العامة بمبادرة من الكابتن تومسون المترجم العربى للحملة ، بند يعتبر نقل العبيد رجالا ونساء وأطفالا من سواحل افريقيا أو من غيرها من المناطق على سلفنهم عملا من أعمال القرصنة وعلى الرغم من تهليل مونستورت حاكم بومباى لاضافة هذا البند الى الاتفاق لأسباب انسانية محضة ، فقد كان الاعتقاد يسود بالنسبة للنصوص الأخرى من المعاهدة الخاصة بالقرصنة ، بأنها لم تحدد شروطا كافية لضمان التقيد بها ومراعاتها

وهكذا فعندما صدرت الأوامر فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ الى طرادات بحرية بومباى العاملة فى الخليج ، لكى تتولى تطبيق بنود المعاهدة بالقوة ، وجه نظر ربابنتها بنوع خاص الى البند الخاص بتجارة الرقيق ، مع تنبيههم الى وجوب التأكد الى أقصى حد من هوية السفينة العربية الناقلة للعبيد ، وهل هى من السفن التابعة لأحدى القبائل الموقعة على المعاهدة ، وذلك قبل الاستيلاء عليها أو حجزها وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التحذير أن قادة الطرادات أخذوا يتجاهلون تجار العبيد كليا . وحتى لو كان قادة السفن الحربية البريطانية الذين تحمسوا لتأدية مسئولياتهم فان ذلك لم يكن يؤدى الى انخفاض حجم تجارة الرقيق الافريقية الى الخليج ، لأن تجارة

نقل العبيد من افريقيا الشرقية كان فى الواقع حكرا على عرب مسقط ، ومسقط لم تكن من الدول المشتركة فى المعاهدة •

ان أول بادرة يمكن وصفها بأنها خطوة هامة ضد تجارة الرقيق العربية جاءت فى عام ١٨٢١ ، ليس من جانب السلطات الهندية ، وانما من حاكم جزر موريشيوس السير روبرت فاركوهار • فقبل سقوط جزر موريشيوس فى أيدي القوات البريطانية ، كان من عادة سكان موريشيوس وجزر بوربون المجاورة لها أن يحصلوا على أكثرية العبيد الذين يحتاجون اليهم للعمل فى المزارع من مدغشقر . وبانتقال السيادة على الجزيرة من الفرنسيين الى البريطانيين فى أواخر الحروب النابليونية أصبح استيراد العبيد الى الجزيرة أمرا محظورا • وقد شمل هذا الحظر جزيرة بوربون فى سنة ١٨١٧ كنتيجة لصدور القانون الذى أصدره المجلس التشريعى الفرنسي بحظر استيراد العبيد الى المستعمرات الفرنسية . وقد أعقب هذا القانون تشريع آخر يحرم على الرعايا الفرنسيين ممارسة تجارة الرقيق . وعلى كل فان هذا القانون لم يعتبر الاتجار فى الرقيق جريمة ، كما أن الحكومة رفضت أن تتنازل للطرادات البريطانية عن حق تفتيش السفن التى يشتبه فى انها تقوم بنقل العبيد . وقد أمكن وضع حد لهذه التجارة اعتبارا من عام ١٨١٧ على أثر اجراء مشترك قام به كل من السير روبرت فاركوهار والحاكم الفرنسى لجزيرة بوربون ، وتمخض عن نجاح لوقف هذا النوع من تجارة الرقيق . ولما حيل بين التجار الفرنسيين المتعاملين فى الرقيق وبين مصدرهم الرئيسى ، اخذوا يتجهون الى زنجبار وكيلوا باعداد متزايدة ، وما أن حل عام ١٨٢١ حتى كان

هناك ما لا يقل عن ثمان سفن متورطة فى تجارة العبيد بين الساحل الافريقى وجزيرة بوربون وموريشيوس (١) .

وكان أفضل وسيلة لوقف هذه التجارة غير المشروعة هى توجيه طلب الى السيد سعيد بتحريم بيع الرقيق فى موانئه للأوربيين . وهكذا ففى بداية عام ١٨٢١ كتب فاركوهار رسالة الى الحاكم العام الماركويز هاشتنج يقترح اجراء اتصال بالسيد سعيد بهذا الشأن . وقد أحال الماركويز هاشتنج خطاب فاركوهار الى موتستورت الفنستون الحاكم فى بومباى مع تعليمات منه بنقل الخطاب الى السيد سعيد على أن يعزز بطلب الى السيد سعيد باصدار أوامره الى ولاته فى افريقيا الشرقية بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين فى تجارة الرقيق فى مناطق سيادتهم الى السلطات البريطانية (٢) . وقد ارسلت تعليمات شبيهة بهذه الى الفنستون فى أوائل العام من قبل أعضاء مجلس الادارة ، بعد أن تلقى مجلس الادارة مذكرة من المعهد الافريقى لتجارة الرقيق فى زنجبار مرفقة بطلب منه بأن تتخذ السلطات المسئولة فى الهند ما يمكن اتخاذه لوضع حد لهذه العمليات . وكان مضمون الطلب الى الفنستون يتلخص فى بذل كل وسيلة ممكنة من وسائل الاقناع ... مع امام مسقط لحمله على حظر هذه التجارة اللا انسانية ضمن مناطق سيادته والموافقة على

---

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ١٩٢/٢٠٢ .

(٢) محادثات بومباى السرية حلقة ٣٨٥ محادثة رقم ٤٠ بتاريخ ١٨٣١/١٠/١٠ من سونتن (سكرتير الحاكم العام الى واردن فورت وليم ١٨٢١/٨/١٨ .

اعتبار أى فرد من رعاياه ينغمس فى هذه التجارة من القراصنة (١) . كان هذا طلبا عسيرا أن يوافق عليه السيد سعيد سيما وأنه كان مستاء من السلطات البريطانية لاحتجازها سفينتين من سفنه فى مياه الخليج خلال تلك الفترة من جانب الطراد البريطانى سيش لوجود عبيد فيها ، وكان السيد سعيد قد تقدم باحتجاج شديد اللهجة الى الفنستون على هذا التدخل (٢) غير أن الفنستون كان ضعيف الأمل فى أن يستجيب السلطان لطلب مجلس الادارة وقال .. بانه لما كانت زنجبار مركزا هاما لتجارة الرقيق فى الشرق ، فانه من المحتمل أن يكون قسم كبير من دخل السلطان يأتى من هذه التجارة ، وفى هذه الحالة فانه يبدو من المستحيل أن يوافق سموه على وقف هذه التجارة دون مقابل ، وعلى الأخص أن ممارسة هذه التجارة لا تتعارض مع القيم الانسانية التى يؤمن بها كما أن دين السلطان يبيحها (٣) .

وعلى أى حال فرغم ذلك فقد كان من المحتمل أن يستجيب السيد سعيد لطلب فاركوهار سيما وأنه لم يكن يشكل خسارة مالية كبيرة للسلطان. وقد عرض على السيد سعيد فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ ، وقدم اليه فى نفس الوقت الاعتذار عن احتجاز السفن التابعة له ، وأكد له بأن ربان

---

(١) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٢ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٢١/٤/١١ .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد محادثة رقم ٤٠ فى ١٨٢١/١٠/١٠ من واردن الى سونتن ١٨٢١/١٠/٤ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٨ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢١/١/٢٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

الطراد سيش لم يتصرف وفقا لأوامر محددة • أما بخصوص تجارة الرقيق عموما فقد كتب الفنستون يقول : « بانه سوف يثلج شركة الهند الشرقية ، والشعب البريطاني بصفة عامة لو أن السيد سعيد قام بحظر تجارة الرقيق بشكل نهائي في ممتلكاته ، أما اذا لم يكن على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة ، فيمكنه أن يطمئن بأن الحكومة البريطانية لاتنوى بأى حال من الأحوال أن تنتهك حرمة القانون وتقوم بتفتيش سفنه فى عرض البحر ، وأن تتدخل بأى شكل من الأشكال فى استقلاله • ومن ناحية أخرى فانهم سوف يعتبرونه بادرة كريمة من سموه لو أنه أصدر قرارا بحظر بيع الرقيق الى التجار الأوربيين في موانئه الافريقية ، وابلاغ ولاته فى تلك الموانىء بتسليم الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون فى العبيد الى أقرب طراد بريطاني موجود(١) •

غير أن فاركوهار ، من غير علم الفنستون أجرى اتصالا مباشرا فى شهر مايو السابق بالسيد سعيد ، ليطلب اليه التعاون في القضاء على تجارة الرقيق القائمة بين افريقيا الشرقية ، وجزر الماسكرتيز فى مقابل منح السفن التابعة لمسقط والتى تتعامل مع جزر موريشيوس بعض الامتيازات بخصوص الرسوم الجمركية ورسوم الميناء مما تتمتع به السفن البريطانية • وكبادرة من فاركوهار لهذا الموقف فقد أعفى احدى سفن السيد سعيد التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى ميناء لويس من الضريبة الاضافية التى تستوفى عادة من السفن الأجنبية • ان عرض فاركوهار فى شهر اكتوبر التالي مهما كان له تأثير أو لم يكن ، غير أن السيد سعيد بعث برسالة الى الفنستون

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى الحلقة ٣٨٥ مجلد ١٢ محادثة رقم ٤٢ فى ١٨٤٢/١٠/٢٤ ، من الفنستون الى السيد سعيد اغسطس ١٨٤١ •

فى أواخر العام يشعره فيها بأنه قد أصدر أمره الى والى زنجبار بمنع بيع العبيد الى الاوربيين ، كما أعرب عن أسفه فى نفس الوقت ، بأنه لم يكن فى وسعه أن يستجيب لكل رغبات أعضاء مجلس الادارة لأسباب وصفها بأنها واضحة وضوح الشمس والقمر كما جاء فى رسالته • وفى نحو أواخر شهر فبراير سنة ١٨٢٢ ابلغ السيد سعيد الكابتن بروس المقيم البريطانى فى بوشهر بأنه قد بعث بأوامر واضحة الى ولاته فى افريقيا الشرقية ، بان يمنعوا بيع الرقيق الى سفن الفرنسيين والبرتغاليين والامريكيين ، أو الى أى من الشعوب المسيحية « أيا كانوا » وقد شدد السلطان على بروس بأنه سوف يخسر مبلغا سنويا من دخله يتراوح بين ٤٠٫٠٠٠ و ٥٠٫٠٠٠ ريال (نحو ١٠٫٠٠٠ الى ١٢٫٠٠٠ جنيه استرلينى) وبأن لا تتوقع منه الحكومة تنازلات أكثر من تلك التنازلات ، رغم انه كان على استعداد لتلبية طلباتهم على الدوام •

وقد كان الخط واضحا كما ألمح بروس ، ذلك أن العقيدة الاسلامية تسمح بامتلاك الرقيق ، وبالتالى فان أى انتهاك من جانب السيد سعيد لهذا التشريع سوف يؤلب عليه الشعور ، وقد يعرض سلامته وسلطته للخطر (١) •

وعلى الرغم من أن الفنستون قد اكتفى من السيد سعيد بذلك القدر من التنازلات الا أن فاركوهار لم يكن مثله • فقد علم فى الآونة الأخيرة بأن السفن التابعة للعرب وللأوربيين كانت تنقل العبيد الى جزر الماركينيز ،

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ١٩ محادثة رقم ١١ فى ١٨٢٢/٣/١٣ من بروس الى كبير سكرتيرى حكومة بومباى السفينة اورورا مرفأ مسقط ١٨٢٢/٢/٢٥ •

مما حمله الى الكتابة الى الفنستون فى شهر يناير ١٨٢٢ يقترح بأن يوقع السيد سعيد على اتفاق مكتوب بمنع السفن الأوربية والعربية من نقل العبيد من افريقيا الى جزر الماركينيز ، أو الى أية مستعمرة أوربية فى الشرق (١) غير أن الفنستون لم يحبذ الفكرة ، ففرض قيودا على السفن العربية فى البحار الشرقية قد تكون لها انعكاسات بالغة المدى ، وانه لو وافق السيد سعيد على مثل تلك القيود فانه سوف يصبح هدفا لعداء الدول الاسلامية الأخرى ، فضلا عما سوف يتحمله من خسائر فى دخله (٢) وأن ما كان يدركه الفنستون ولم يكن يدركه فاركوهار فهو أن السيد سعيد قد يتوقع فى مقابل تلك الخطوة بعض التعويضات المالية ، عن الخسائر التى سوف تترتب على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار . كما كان هناك احتمال أسوأ من ذلك وهو أن يضطر السيد سعيد الى طلب الحماية ضد زملائه من الحكام فى شبه الجزيرة فيما لو قرروا معارضته على تطبيق مثل تلك القيود على تجارة الرقيق . ومن الواضح أن فاركوهار كان يتصور بان معاملة الدول الأفضل بالنسبة لسفن مسقط التى ترتاد ميناء لويس ، هو عرض يكفى لتعويض السيد سعيد عن خسائره المالية ، لأنه لم يغير من موقفه عندما وافقت سلطات الهند فى تردد على دعوة السيد سعيد فى شهر يونيو لعقد اتفاقية رسمية لتحريم تصدير الرقيق من مستعمراته الافريقية الى أى من المستعمرات

---

(١) محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٢١ محادثة رقم ١٥ فى ١٨٢٢/٢/١٠ من بروس الى الفنستون .

(٢) نفس الحلقة من واردن الى الماجور بارى (سكرتير حاكم موريشيوس) بومباى ١٨٢٢/٤/٨ .

البريطانية أو الاوربية • والواقع أن فاركوهار قد ذهب الى أبعد من ذلك ، فى تزويد المسئول المكلف بتنفيذ تعليماته ، بأن أكد عليه بعدم تقديم أى التزام مالى على حكومة موريشيوس ، لم توافق عليه وزارة المستعمرات البريطانية ، كما أوضح له بأنه يجوز لشركة الهند الشرقية تعويض السيد سعيد عن ذلك اذا شاءت (١) •

وقد وقع الاختيار للقيام بهذه المهمة على الكابتن فيرفاكس مورسبى من الاسطول الملكى ، وكان يقود السفينة ميناى التى كانت راسية فى ذلك الوقت فى ميناء لويس . وقد اقلعت السفينة الى مسقط فى شهر اغسطس ١٨٢٢ ووصلتها فى أواخر الشهر ، ولم يعترض سعيد على الاتفاق المقترح،

---

(١) من فاركوهار الى الكابتن مورسبى ٣ و ١٠ يونيه ١٨٢٢ ويبدو أن موقف فاركوهار من تقديم المعاملة الأفضل لسفن السيد سعيد فى الجزيرة يشوبه النفاق فعندما كتب الى اللورد بانهرست وزير المستعمرات البريطانى فى شهر فبراير ١٨٢٢ ذكر فى خطابه بأن أحدى السفن المسقطية قد وصلت الى ميناء لويس برسالة من السيد سعيد يطلب فيها نفس الامتيازات الممنوحة لسفنه عادة فى موانىء الهند البريطانية ، وقد وجدت من الكياسة كما جاء فى رسالته ، ان أوافق على طلبه ، خطاب من فاركوهار الى بانهرست ١٨٢٢/٢/٢٩ ، وقد أشار اليه فى كتابه « افريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٢١٦ ، ويبدو أن كوبلاند قد اقتنع بوجهة نظر فاركوهار من هذا الموضوع فعلق عليها يقول : « فى بداية المفاوضات بين السيد سعيد وفاركوهار تمكن السيد سعيد بلباقة من الحصول على الامتيازات التى كان يطالب بها فى مورشيوس •

فقد سبق له أن وافق على تنازلات هامة بتحريم بيع الرقيق الى الاوربيين فى زنجبار ، الأمر الذى كلفه خسائر كبيرة فى دخله لم يكن يريدها · وكان عليه هذه المرة أن يوازن بين ما سيتمخض عنه رفضه للطلب من فقد الاعفاءات التى تتمتع بها سفنه فى جزر موريشيوس ، وبين الفوائد التى سيجنيها من موافقته على الاقتراح ، وأقلها التأييد الذى يتوقعه فى تحقيق أطماعه فى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج · فالاختبار بين الأمرين لم يكن سهلا . وفى اليوم الرابع من سبتمبر وقع السيد سعيد على اتفاق تم بموجبه حظر تجارة الرقيق من ممتلكاته الافريقية الى المسيحيين ونقل العبيد بالسفن العربية الى المستعمرت الأوربية · فقد حظر على أى سفينة عربية أن تقوم بعملية نقل العبيد الى الجنوب أو الشرق من خط الحدود الممتد من رأس دلجارو على الساحل الافريقى الى نقطة تقع درجتين الى الشرق من جزيرة سقطره ، ومنها الى رأس دير على ساحل كاتياوار · وأن كل سفينة يكتشف بأنها تنقل العبيد على ظهرها الى الجنوب أو الشرق من هذا الخط ، مالم تكن قد دفعت بها حالة الجو الى تلك المنطقة سوف تتم مصادرتها وتوقع عليها نفس العقوبات المفروضة على السفن البريطانية التى تمارس نفس التجارة (١) .

ومن الطبيعى أن تتضمن المصادرة حق التفتيش وكانت هذه الناحية سببا فى المصاعب التى تعرض لها مورسبى · فقد اعتبر حق التفتيش والمصادرة شرطا اضافيا من شروط المعاهدة الأصلية . غير أن السيد سعيد لم يعترض

---

(١) كتاب «المعاهدات» تأليف اتشيسون جزء١١ ص٥٦ — ٥٨ كما نصت المعاهدة على تعيين وكيل بريطانى فى زنجبار للاشراف على أى انتهاك للمعاهدة، غير أن الممثل البريطانى أو الوكيل لم يتم تعيينه قبل مضى ١٨ عاما على ابرام الاتفاق .

عليها ، غير أن صيغة القرار الذى أصدره السيد سعيد بهذا الشأن تقرأ كالآتى « اننى أسمح لقادة الطرادات لصاحب الجلالة ملك انجلترا (بحق) مصادرة السفن فى المنطقة الواقعة الى الجهة الشرقية من الخط الذى رسمه مورسبى ، ولكن هذا التصريح ينحصر على طرادات ملك انجلترا وليس طرادات الشركة . وعلى الرغم من محاولات مورسبى فانه لم ينجح فى اقناع السيد سعيد بتخويل هذا الحق لطرادات الشركة . ولما لم يكن مورسبى على استعداد لاطالة النقاش حول هــذا الموضوع فقد تركه عائما . ولم يكن من الصعب على مورسبى بطبيعة الحال بأن يدرك الأسباب التى دعت السيد سعيد الى ذلك التحفظ أو الاحتياط . فقد كان السيد سعيد لا يزال غاضبا على البريطانيين من حجز بعض سفنه فى العام السابق من قبل السفينة سيش رغم الافراج عن تلك السفن وتقديم الفنستون اعتذارا الى السلطان بذلك ، وبالتالى فقد كان مصمما على تقليل احتمالات وقوع مثل هــذا الحادث أو ما شابهه فى المستقبل ، وذلك عن طريق حصر حق التفتيش لسفن الأسطول الملكى وحدها والتى قلما تأتى سفنه الى السواحل العربية ، على عكس سفن الأسطول الهندى التى تجوب مياه الخليج باستمرار فى طريقها من والى الهند، أما الفنستون فلم يتأثر بهذا التحفظ ، بل أنه فى الواقع قد رحب به لأنه يزيل سببا محتملا من أسباب التوتر أو الاحتكاك بين الجانبين فى المستقبل ، ولنفس الأسباب فقد غض الفنستون النظر عن خطأ آخر فى الاتفاق الذى لم يكتشف الا بعد وصول النسخ إلى بومباى . والبند الرابع من النسخة الانجليزية للمعاهدة ينص على مطالبة السيد سعيد بتقديم يد المساعدة فى القبض على الرعايا البريطانيين المقيمين فى ممتلكاته اذا ما اشتركوا فى تجارة الرقيق ، غير أن هذا الشرط لم يكن واردا فى النسخة العربية للمعاهدة ،

علما بأن الفنستون لم يتخذ أى اجراء لتعديل هـــذا البند فيما عدا ابلاغ الحكومة العليا للهند بهذا الشأن (١) .

لم يكن الهدف من معـــاهدة مورسبى ، التدخل فى تجـــارة الرقيق الطبيعية فيما بين افريقيا الشرقية والخليج . وكان الطريق الـذى تسلكه السفن من الخليج الى زنجبار ، وفيها يقع على الناحية الغربية تماما من الخط الملاحى الفاصل . فمن وجهة نظر حكومة بومباى أن أى تدخل فى تلك المرحلة فى سير تلك التجـارة غير مفيد ، لأنه ســـوف يعرض للخطر كل الخطـة الموضوعة للقضاء على تجارة العبيد فى الخليج . وقد أكد على هذا التصـور لفتنانت جون ماكوليد المقيم البريطانى فى الخليج فى مستهل عام ١٨٢٣ بعد رحلته الأولى الى ساحل شبه الجزيرة فقد لاحظ أثناء هذه الزيارة بأن القواسم مازالوا منغمسين فى تجارة الرقيق ، رغم أنف الحظر الذى فرض ى هذه التجارة والوارد فى البند الرابع من معاهدة ١٨٢٠ . وعلى أى حال فان الدارسة المتأنية لنصوص المعاهدة فى النسخة التى كانت تحتفظ بهـا المثلية قد دفع ماكلويد الى أن يستنتج بأن التفسير الذى كان سائدا للبند التاسع من المعـــاهدة لا يمكن العمـل به . وقد ورد فى النسخة العـربية للمعاهدة حظر اختطاف الافريقيين من جانب الملاحين العرب أو نقلهم عن طريق البحر ، غير أن هذا النص قد لا يعنى حظر شراء العبيد بالطرق العادية أو نقلهم بعد أن يتم شراؤهم . وقد ذكر ماكلويد فى تقرير الى الفنستون

(١) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحـــاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

وتفتيشها بحثا عن العبيد ، لأن ذلك سوف يثير فى أغلب الأحيان شعور الاشمئزاز والكراهية ، كما أنه سوف ينطوى على احتمال تجدد الاشتباكات(١) وبالتالى فبعد شيء من التردد أشار على الحاكم باغفال البند التاسع من المعاهدة أو على الأقل بتفسيرها وفقا لنصها العربى • وأن أى شعور انسانى قد ينتاب الانسان بالنسبة لهذا الموضوع ، فانه فى نظر ماكلويد شعور لا مبرر له وأضاف « بأن العبيد لا يعاملون بمنتهى الطيبة والرعاية لدى أسيادهم العرب فحسب ، بل انهم يتمتعون بقدر كبير من السلطة والنفوذ • وقد أشرت الى أن العبيد هم أقوى الناس وأحسنهم تغذية وانه يبدو عليهم دائما انهم سعداء ومرفهون وقد وافق الفنستون على رأى ماكلويد ، كما أشار بأن أعمال النهب والقرصنة هما من قبيل اساءة استعمال اللغة باطلاقها على أى تجارة مهما كانت مستساغة ، طالما أنها تمارس بطريقة سليمة » ومن الآن فصاعدا فان البند التاسع من المعاهدة سوف ينطبق على الذين يتعمدون الذهاب الى افريقيا لنقل العبيد ، وسوف تتخذ الاجراءات ضد العرب الذين يمارسون تجارة الرقيق العادية فيما بين افريقيا ومنطقة الخليج •

وكان من الممكن أن يؤدى ذلك القرار الى وضع حد لاهتمام حكومة بومباى بتجارة الرقيق العربية لعدد من السفن ، لولا أن تجددت المسألة برمتها فى العام التالى نتيجة لتصرف غريب لأحد ضباط الأسطول الملكى فى شرق افريقيا • لقد بدىء فى القيام بمسح لسواحل افريقيا الشرقية والمنطقة

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٣٣ فى ١٨٢٣/٣/٢٦ من ماكلويد الى حاكم بومباى ، بوشهر فى ١٨٢٣/٢/٢٧ •

الجنوبية من شبه الجزيرة سنة ١٨٢٣ وقد عهد به الى الفرقاطة البريطانية ليفين بقيادة الكابتن وليم اوين وأثناء سير السفينة من الرأس الى زنجبار عثر أوين على أدلة هامة عن استمرار تجارة الرقيق فيما بين ممتلكات السيد سعيد الافريقيـــة ومستعمرة موزمبيق البرتغاليـــة ، والتي كانت محظورة بصورة قاطعة بموجب معاهدة مورسبى • وعند وصول أوين بومباى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٣ لتموين السفينة عرض تلك الأدلة على الفنستون وأشفعها باقتراحات عن أفضل السبل لوقف هذه التجارة ، ومن ضمن المقترحات اجراء تعديل على معاهدة مورسبى بحيث تجيز مصادرة اى سفينة اوربية تحمل عبيدا وتوجد على بعد خمسة فراسخ من ساحل ممتلكات السيد سعيد الافريقية ، كما يجيز مصادرة أي سفينة أوربية تحمل عبيدا وتوجد فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من رأس دلجارو ، كما اقترح بأن يطلب الى السيد سعيد بأن تخول سفن جميع الدول حق مصادرة مثل هذه السفن وسحبها الى أقرب ميناء تابع له •

وقد رفض الفنستون مقترحات أوين على الفور . وقال بأن السيد سعيد لا يملك الحق فى تخويل الدول الأخرى سلطة تفتيش ومصادرة سفن الأقطار الأخرى ، وأن معاهدة مورسبى كافية فى حد ذاتها لتحقيق الغرض الذى أبرمت من أجله غير أن هذا الفشل لم يمنع اوين من مواصلة جهوده بأى حال من الأحوال ، فبينما هو فى طريقه الى افريقيا فى شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ توقف فى مسقط لمقابلة السيد سعيد والقى عليه محاضرة فى مساوىء تجارة الرقيق ، وطلب منه الغاءها كليا ، واذا لم يكن فورا فعلى مدى ثلاث سنوات على أقل تقدير • وبعد أن اقتنع بأن مقترحاته قد لقيت صدى لدى السيد سعيد واصل رحلته حيث وصل الى ممباسا فى شهر فبراير سنة ١٨٢٤ ، وهناك عرف بأن المزاريع الذين يشكلون أغلبية السكان

قد أعلنوا الثورة على السيد سعيد ، وبأن الميناء تحت حصار من جانب أسطول السيد سعيد . وقد رأى المزاريع فى حضور أوين فرصة لفك الحصار وإفشال أى محاولة أخرى من جانب السيد سعيد لفرض سلطانه على البلاد ، ولهذا فقد رحبوا به ترحيبا حارا ، ثم بعد وقت قصير عرضوا عليه أن يتولى حكم ممباسا عنهم ، ولقد رأى أوين فى ذلك العرض فرصته الذهبية لتوجيه ضربة حاسمة لتجارة الرقيق وبالتالى فقد قبل منهم العرض .

وقد ثار السيد سعيد بطبيعة الحال عندما علم بتصرف أوين ، وقدم احتجاجا شديدا الى الفنستون ، وعلى الرغم من تضايق الفنستون من تصرف أوين الا أنه لم يستنكر ذلك على الفور . فقد كان حق سعيد فى ممباسا موضوعا يثير التساؤل ، ثم أن حجة اوين بأن الاستيلاء على ذلك الميناء فى يحد من تجارة الرقيق. ولا يمكن اغفاله فقد سبق أن عرض المزاريع على الفنستون مرتين خلال العام السابق تسليم الميناء للبريطانيين مقابل مساعدتهم ضد السيد سعيد (١) وعلى الرغم من أن الفنستون قد رفض العرض فى كل مرة ، الا أنه كان من المحتمل أن تؤيد اجراء أوين ، فاذا ماتبين أن السيد سعيد لا حقوق له فى ممباسا ، فانها قد تقرر ضم الميناء الى ممتلكاتها . وقد كان موقف السير لورى كول الذى كان قد خلف فاركوهار كحاكم على جزيرة موريشيوس نفس الموقف من القضية ، وكنتيجة لذلك فقد قرر الفنستون احالة الأمر الى مجلس ادارة الشركة لتتخذ قرارها فيه .

غير أن أوين لم يكتف بضم ممباسا فحسب ، وانما أخذ يمد نشاطه الى ممتلكات السيد سعيد فى المناطق الساحلية المجاورة . وقد استتبع

---

(١) « افريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

ضم المناطق الساحلية القريبة من ممباسا ارسال تهديد الى والى السيد سعيد في زنجبار بأنه اذا لم يقم السيد سعيد بالغاء الاتجار في تجارة الرقيق في الموانيء الافريقية التابعة له بسرعة فان السيد سعيد قد يفقد جميع ممتلكاته في افريقيا • ومن ناحية أخرى اذا ماوافق السيد سعيد كما قال أوين للوالى بضرورة انهاء تجارة الرقيق حتى يمكن حصوله على موزمبيق كتعويض له على التخلى عن تلك التجارة • وقد اقتنع الفنستون بتصرفات اوين الأخيرة لوضع حد لموضوع ممباسا ، وبالتالى فقد بعث الفنستون برسالة أخرى الى مجلس ادارة الشركة يتضمن اقتراحا بأن تمتنع الحكومة البريطانية بتاتا عن التدخل في ممتلكات السيد سعيد ، أو أن تعوضه تعويضا مجزيا مقابل تخليه عن تجارة الرقيق (١) وفى نفس الوقت استفسر الفنستون من وكيل السيد سعيد عن نوع التعويض الذى سيكتفى به السيد سعيد في هذه الحالة • وقد احال الوكيل استفسار الفنستون الى السيد سعيد ، الذى ورد فى أوائل عام ١٨٢٦ ، بأنه قد تحمل خسائر كبيرة نتيجة للتنازلات التى قدمها بمقتضى معاهدة مورسبى ، وأنه لم يعد يستطيع تعريض موقفه لمزيد من الأخطار بفرض قيود جديدة على تجارة الرقيق • وعلى أى حال فقد أضاف السيد سعيد الى أنه سوف يوجه اهتمامه الى هذا الموضوع كى يتوصل الى تحريم هذه التجارة اذا وافقت الحكومة البريطانية على الدفاع عنه بحرا وبرا ضد مناوئيه فى شبه الجزيرة العربية والخليج ، أو أن تعطيه مستعمرة موزمبيق البرتغالية كتعويض له على ذلك • كما اقترح حلا آخر بدفع مبالغ من المال تكفيه للانتقال

---

(١) من سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢٥/٦/٢٤ (رقم ٥ الادارة السياسية) •

من عمان والاستقرار فى زنجبار نهائيا(١) وقد رفض الفنستون اقتراحات السيد سعيد الثلاثة باعتبارها مقترحات غير عملية ، لأن تولى مسألة الدفاع عن عمان ضد خصوم السيد سعيد يعنى خروجا على المبادىء التى قامت عليها السياسة البريطانية فى الخليج حتى ذلك الوقت ، كما أن فصل موزمبيق وعطاءها للسيد سعيد اجراء مستحيل ، وأخيرا فان ابتعاد السيد سعيد من عمان سوف يؤثر على توازن القوى فى الخليج ، ويفتح الأبواب الى موجة اخرى من الاضطرابات والفوضى • وعلى أى حال فقد كان الفنستون ميالا الى مناقشة القيمة النهائية لقيام السيد سعيد بتجريم تجارة الرقيق • فلقد كان الفنستون يعلم بأن حجم هذه التجارة من زنجبار قد تناقص كثيرا منذ أبرام معاهدة مورسبى ، ومما تم استنتاجه من سير هذه التجارة فقد تبين بأنها أصبحت تتركز فى أقصى الشمال فى موانىء البحر الأحمر ، أكثر مما فى منطقة جنوب رأس الغضروفى •

أما اذا كان الفنستون مصيبا فى افتراضاته ام لا ، فقد كانت هذه الافتراضات تقوم على أساس الدراسة التى رضعها السكرتير المسئول عن الشئون الفارسية للحكومة فى شهر فبراير ١٨٢٦ — فحجته ضد تحقيق نجاح مشكوك فيه بشأن تجارة الرقيق على حساب انفجار الاضطرابات والفوضى البحرية فى الخليج كانت مبنية على أساس الواقع الملموس • فلقد كانت وجهة النظر هذه أكثر مطابقة من رأى اوين رغم وزنه ، وهى أن أى نجاح للقضاء على تجارة الرقيق ، أن تقوم على أساس فرض رقابة بريطانية أشد صرامة

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى ٣٨٦ مجلد ٤ محادثة رقم ٧ فى ١٨٢٦/٢/١٥ من السيد سعيد الى انما محمد شنسترى •

على سواحل افريقيا الشرقية . وحتى لو وافقت الحكومة البريطانية على شروط السيد سعيد ، فليس هناك ما يضمن بانه سيلتزم بذلك التعهد ، او أنه كان في مقدوره تنفيذ ذلك . وكما أشار فرانسيس واردن عضو المجلس الآن وكبيرسكرتيري الحكومة ، فأنه ستنشأ صعوبات جمة في الالتزام بالاتفاق كبعض حلفائنا الاوربيين ، كما أن السيد سعيد سوف ينقص المبالغ ، ويستمر في ممارسة تجارة الرقيق .

وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الادارة لم يشاطروا واردن شكوكه في نزاهة السيد سعيد ، الا أنهم قرروا بانه ليس ثمة جدوى من ابرام اتفاق جديد مع السلطان ، وعلى حد رأى أعضاء مجلس الادارة فان السيد سعيد قد قدم تنازلات تعتبر تنازلات هامة بالنسبة لأمير في ظروفه . وحتى لو قدر لتجارة الرقيق أن تزول كليا من المناطق الخاضعة له ، فانها سوف تبقى مستمرة في الموانىء العربية والافريقية الأخرى التي لا تخضع لسيادته ، وبالتالي فان الغاءها من جانبه في مسقط وزنجبار لن يقضي عليها نهائيا . أما الثمن الذي طلبه السيد سعيد نظير امتناعه عن ممارسة تجارة الرقيق ، فلم يكن مقبولا من وجهة نظر مجلس الادارة ، كما أن ابرام معاهدة دفاعية معه لن يكون اجراء سياسيا حكيما ، كما أن فصل موزمبيق ووضعها تحت سيادة السلطان ، فموضوع جار النظر فيه بواسطة وزارة الخارجية التي قد ترفضه وترى فيه اجراء غير مرغوب فيه لا يمكن تحقيقه ، وأخيرا فان انتقال السيد سعيد من عمان الى زنجبار لاتخاذها مقره النهائي على حساب الحكومة البريطانية ، فان ذلك سيكون دعوة الى ارتكاب شر مستطير . فقد كانت هناك على حد رأى أعضاء مجلس الادارة اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الانسانية .

ر لتى لابد من ادخالها فى الاعتبار فى التعامل مع السيد سعيد حول موضوع تجارة الرقيق .

« وأنه لمن الضرورى ... الا يتخذ من الاجراءات مايؤدى الى اضعاف نفوذ السيد سعيد وسلطته كأمير مسلم ، سيما وأنه مما يتعارض مع سياستنا وغريب على اسلوبنا ، أن نتدخل للدفاع عن السيد سعيد ضد دول شبه الجزيرة ، والذى لابد وأننا سوف نضطر الى أن نتولاه فيما لو تعرضت سلامته للخطر كنتيجة لاجراءات فرضناها عليه فرضا ، بعد أن قدم جميع الضمانات الممكنة والأسباب التى قدمها لاثبات خطورة وضعه من هذه الناحية . . . لهذه الأسباب أبلغ أعضاء مجلس الادارة الفنستون فى شهر أكتوبر من سنة ١٨٢٧ ، بأننا ندعوك الى عدم ممارسة مزيد من الضغوط على الامام حول هذا الموضوع . . . » .

وقد أدى قرار مجلس الادارة هذا الى اسدال الستار على موضوع ممباسا ، وأوصد باب المناقشة بشأن تجارة الرقيق لفترة تكاد تمتد الى عقد من الزمن . أن الحامية الرمزية التى تركها اوين فى ممباسا ، تم سحبها فى شهر يوليو ١٨٢٦ ، بطلب من المزاريع أنفسهم ، وقد قوبل انتهاء هذه الأزمة بارتياح كبير من كافة الأطراف المعنية ، ما عدا شخصا واحدا هو اوين ، الذى كان يحلم باقامة امبراطورية بريطانية فى شرقى افريقيا (١) .

---

(١) أما عن نشاط اوين فى افريقيا فيمكن الرجوع الى الاستطلاع الذى كتبه بنفسه عن رحلاته البحرية لاكتشاف شواطىء افريقيا وشبه الجزيرة ومدغشقر طبعة لندن ١٨٤٣ .

فى نحو أواخر عام ١٨٣٥، قدم جى.بى.ويلوبى كبير سكرتيرى حكومة بومباى الى الحاكم مذكرة بشأن تجارة الرقيق فى كتش وكاثياوار وهما الولايتان الهنديتان المجاررتان . وقد اعتمد ويلبى فى اعداد تلك المذكرة على أساس المعلومات التى جمعها أثناء عمله كمعتمد سياسى بريطانى فى كاثياوار فى الفترة الأخيرة . وجاء فى مذكرته بأن تجارة الرقيق تنتشر فى تلك الولاية وأن موانئها وموانىء كتش تعج بالرقيق الذين تأتى بهم السفن العربية من البحر الأحمر وحضرموت وعمان والخليج ، وحتى شهر نوفمبر من عام ١٨٣٥ صرح ويلوبى بأن شحنة من الرقيق قد صودرت فى ميناء بور بندر بالهند من جانب قائد الحامية البريطانية فيها ، وكانت هذه الشحنة تستقل ثلاث سفن يعتقد انها كانت قادمة من المكلا وحضرموت . وقد تمكنت السفن الثلاثة فيما بعد من تضليل السلطات البريطانية ، فاقلعت كما اشيع يومئذ الى بومباى . وكان هدف ويلوبى من ابلاغ هذه المسألة لعلم الحاكم ، كما ذكر ويلوبى بنفسه « ليس الاقتراح باتخاذ اجراء فى الموضوع ضد السفن المذكورة من سلطات الميناء فى بومباى ، لأنها لم ترتكب أى مخالفة سيما وأن الاتجار فى الرقيق كان مسموحا به فى كاثياوار ، وانما لاصدار الأوامر الى قائد الأسطول الهندى لوضع رقابة على سواحل كتش وكاثياوار ، وان يتم الايعاز الى حكام كتش وكاثياوار بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم ، أما اذا رفض الحكام الاستجابة للطلب ، فعندئذ قد تستغل السلطات فى الهند امتداد حمايتها على الولايتين لاصدار مرسوم بتحريم تجارة الرقيق فى كافة أنحاء الولاية وبتعميم منشور بذلك على جميع موانىء شبه الجزيرة .

احيلت توصيات ويلوبى الى المدعى العام فى بومباى ، وقد رد المدعى العام بانه لا يعرف كيف يمكن تطبيقها . ومما لا شك فيه ، كما اعترف كبير السكرتارية بنفسه كيف يمكن اتخاذ الاجراءات ضد السفن الحضرمية ، سواء

عقابا على انتهاكها لقوانين هى ليست مسئولة عنها أو على ممارستها لتجارة الرقيق فى موانىء مسموح بها الاتجار فى الرقيق ، أما عن اصدار المرسوم فان قوانين وأنظمة اقليم بومباى غير قابلة التطبيق على كاثياوار وكان يبدو أن رأى مشرع القانون بأنه يسد جميع الثغرات أمام القيام بأى اجراءات فعالة على غرار الصيغة التى أشار اليها ويلوبى ، غير ان الحاكم السير روبرت جرانت لم يكن يرضى بأن تذهب المحاولات سدى ، وأن يواصل تجار الرقيق نشاطهم تحت سمع وبصر حكومته . وقد ارتأى جرانت بأن أفضل طريقة لاغلاق موانىء كتش وكاثياوار فى وجه هذه التجارة ، هى فى الحصول على تعديل للخط الملاحى المنصوص عليه فى معاهدة مورسبى باعتباره يشكل الحدود الشرقية المنطقة ، حيث تستطيع السفن العربية ممارسة نشاطها التجارى فى تجارة الرقيق بمنتهى الحرية . والخط كما ورد فى معاهدة مورسبى ينتهى عند رأس ديوبجيت ، يترك سواحل كتش وكاثياوار والسند مفتوحة لهذه التجارة . فلو أمكن مد هذا الخط الى الجهة الغربية بحيث ينتهى فى مكان ما على ساحل مكران ، فان كل المنطقة الغربية من الهند سوف تندرج ضمن الخط المحظور ، وفى تلك الحالة يمكن اقناع حكام كتش وكاثياوار بتحريم هذه التجارة ، لأن ممارستها عندئذ سوف تغدو فى غاية المجازفة ، أن لم يؤد ذلك الى ايقافها كليا ، حيث تصبح تحت سيطرة البحرية البريطانية . واذا اقتنع جرانت بانه توصل الى الحل المقبول ، فقد قدم توصيته هذه الى حكومة الهند فى شهر اغسطس من عام ١٨٣٦ .

غير أن ما أغفله جرانت فى تقييمه هذا الموقف هو أن معاهدة مورسبى لم تكن تنطبق الاعلى رعايا سلطان مسقط وسفنهم ، أما عن رعايا وسفن الدول الاخرى فلم تكن ملزمة بالانصياع لتلك المعاهدة ، ثم أن الحادث الذى وقع فى صيف عام ١٨٣٦ أكد هذه الحقيقة ، ذلك أن احدى السفن التى صودرت

شحنتها من الرقيق في ميناء يوربندر كانت تابعة لحاكم وادى ، وهى ميناء على البحر الأحمر ، وكعملية انتقام لهذا الاجراء فقد أقدم حاكم المنطقة على مصادرة احدى السفن التابعة ليوربندر فى منتصف عام ١٨٣٦ . وقد اعتبر جرانت هذا الاجراء عملا من أعمال القرصنة ، واقترح على الحاكم العام فى شهر اغسطس بأن يرغم حاكم وادى ، ولو باستخدام القوة ، معه لاعادة سفينة يوربندر . غير أن اوكلاند الحاكم العام كانت له وجهة نظر مختلفة ، فقد اعتبر مصادرة العبيد فى يوربندر ، كما ابلغ بذلك جرانت ، بأنه عمل متسرع وغير مصرح به ، وبالتالى فلا يجوز لوم حاكم وادى على قيامه باجراء انتقامى . وعلى حد رأى اوكلاند فانه من الأفضل لحكومة بومباى أن تحاول استرضاء حاكم وادى بدلا من استخدام القوة لاسترجاع السفينة المأخوذة، وأما فيما يتعلق بالاقتراحات العامة التى قدمها جرانت للحد من تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار ، فهى لم تكن موضع مؤاخذة ، ولكنه استدرك يقول بأنه يتحتم على جرانت قبل أن يشرع فى تنفيذها ، أن يتأكد من أنه لا وجود لمثل تلك التجارة فى اقليم بومباى ، ولعله من المفيد على حد اقتراح اوكلاند ، لو تم استصدار قوانين كتلك المعمول بها فى كلكتا لمنع تهريب العبيد الى اقليم بومباى . وهذه القوانين تقوم على أساس انتزاع تعهد من ربابنة السفن التى ترتاد هذا الميناء بانهم لايمارسون أو يتعاملون فى تجارة العبيد ، كما تقوم على اجراء تفتيش دقيق لجميع سفن العرب التى تزور الميناء ، واصدار تحذير الى سكان منطقة الميناء ، بأن كل من يتورط فى تجارة الرقيق سيتعرض للمحاكمة بموجب نصوص القانون رقم ٥١ مادة ٢٣ (١) .

---

(١) مجموعة المجلس رقم ٦٨٤٦٣ مجلد ١٦٩٩ من مكنامن (سكرتير الحاكم العام) الى ويلوبى فورت وليم ١٨٣٦/١٠/٢١ . وقد استنكر مجلس=

غير أن جرانت لم يكن يرى بأن الموضوع يستوجب اصدار قوانين مشابهة لقوانين بومباى ، أما القوانين الخاصة بتفتيش سفن العرب القادمة الى بومباى ، فقد كان معمولا به منذ سنة ١٨٢٠ ، على الرغم حسب اعتراف جرانت ، من أن هذا القانون كان نادرا ما يطبق . ولم يبق بعد ذلك فى نظر جرانت ، غير أن يطبق هذا القانون تطبيقا فعليا ، مع تعزيزه باجراءات اضافية تحقق الغرض منه فى منع نزول العبيد الى الميناء بطريقة غير مشروعة . ولقد خف تحمس جرانت لهذا الموضوع على أثر قراءته لتقرير أعده المدعى العام حول امكانية حكومة بومباى ، وفقا للقانون فى معاقبة رعايا الدول الأجنبية ، الذين ينتهكون الأنظمة القائمة التى تحرم استيراد العبيد أو تصديرهم فى موانىء الهند البريطانية . ويبدو أن ثمة ثغرات فى هذا القانون من حيث انها لاتنص على مصادرة السفن فى الموانىء الواقعة خارج سيادة المحكمة العليا فى بومباى ، وعلى أى حال آخر ، فان ضباط الاسطول الهندى غير مخولين كضباط الاسطول الملكى صلاحيات مصادرة السفن الاجنبية التى تتعامل فى تجارة الرقيق فى الموانىء البريطانية . فكانت النتيجة ان قدم جرانت توصيات جديدة الى اوكلاند فى خريف عام ١٨٣٧ جاء فيها : أن الثغرات فى قانون بومباى يجب أن تعالج ، وأنه يجب أن يعطى له الصلاحيات اللازمة لضغط هذه القوانين واصدار أمر يعمم على كافة موانىء شبه الجزيرة ممن يتعامل مع الهند وينص على ان كل من يقوم باستيراد العبيد الى الهند يعاقب

= ادارة الشركة فيما بعد عملية مصادرة السفينة فى بوربندر ورأى فيها اجراء لم يكن له ما يبرره (انظر أيضا التقارير السرية الى بومباى مجلد ٥ فى ١٨٣٨/٨/٢٩ (قم ١٥ الادارة السياسية) .

وقد تحقق بعض النجاح فى هذه المرحلة على أساس مقترحات ويلوبى فى شهر ديسمبر ١٨٣٥ . وفى نهاية عام ١٨٣٦ وافق حاكما كتش وكاثياوار على طلب لحظر تجارة الرقيق فى أراضيهما . كما عاد جرانب فادرك بأن أى تعديل لمعاهدة مورسبى لن يكون له أى تأثير على الحد من تجارة الرقيق مع المنطقة الغربيـة للهند ، ما لم توافق دول أخـرى عدا مسقط على منـع تجارة الرقيق . ففى شهر اكتوبر من عام ١٨٣٧ أوعز الى الكابتن هانيـل المقيم البريطانى فى الخليج بالاتصال بسلطان مسقط بطلب تعديل الحظر بحيث تستثنى سواحل السند وكتش وكاثياوار من منطقة عمليات هـذه التجارة ، وبأن يحاول اقناع شيوخ الساحل بالموافقة على مراعاة هـذا الحظر أيضا . وبعد مضى شهر كتب أوكلاند يقول بأن مقترحات جرانت لمكافحة تجارة الرقيق فى الهند سيتم صرف النظر عنها ، ذلك أن موضوع تجارة الرقيق فى الهند بما فى ذلك عمليات استيراد العبيد اليها من البحر الأحمر والخليج الفـارسى قد احيلت الى اللجنة القانونية ، وحتى تنتهى اللجنة من أعمالها وتقدم تقريرها فسوف يتعذر البت فى هـذه المسألة . وقد تكررت خيبة الأمل بالنسبة لهذه المشكلة عند وصول تقرير من هانيل فى أوائل عام ١٨٣٨ يشير فيه الى أنه على الرغم من أنه سوف يغتنم أول فرصة لاثارة موضوع خط مورسبى مع السيد سعيد وشيوخ القرصنة ، الا أنه كان يشعر بشىء من القلق أن يتوافق اثارة هذه القضية الحسـاسة مع وجود توتر بين دول نتيجة الحملة المصرية على وسط شـبه الجزيرة وهجوم شاه فارس على الحيرة . وكان الشك يراود هانيل كما ذكر ما اذا كان السيد سعيد سيوافق على تطبيق قيود جديدة على تجارة الرقيق ، أو أن يوافق شيوخ الساحل على مثل تلك القيود .

وقد عزز وصول تقرير هانيل اقتراحات هانيـل بصرف النظر مؤقتا عن هذه المسألة ، مما اقنع حكومة بومباى على ارجاء البت فى هذا الموضوع مؤقتا . وقد أحيل جرانت على المعاش فى نهاية عام ١٨٣٧ ، وفى شهر فبراير ١٨٣٨ أوعز جيمس فاريش الحاكم بالوكالة الى هانيل بعدم الاتصال بالسيد سعيد أو شيوخ الساحل ، وبأن يحصر جهوده فى تقصى الحقـائق عن أى حالة من الحالات الخطيرة والابلاغ عنها .

وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٣٧ عرض على هانيل موضـوع من الموضوعات الخطيرة المتعلقة بتجارة الرقيق ، حينما اتصل به شخص يدعى عبد الله بن عوض أحد مشايخ الساحل الصومالى وأبلغه بأن بحارة احدى سفن القواسم قد اختطفوا ٢٣٣ فتاة من مدينة بربرة الصومالية فى شهر أبريل خلال الموسم التجارى للمعرض السنوى ، وأنه قد تم بيع هـؤلاء الفتيات فى منطقة الخليج . وذكر الشيخ عبد الله بأنه مفوض من قبـل عائلات هؤلاءالفتيات للبحث عنهن وطلب اعادتهن ، وأنه جاء الى هانيـل لمساعدته فى تحقيق هذه المهمة . وعلى الفور أجرى هانيل تحريات حـول هذا الموضوع ، وقد توصل الى أن الفتيات لم يختطفن من جانب القواسم ، وانما كن ضمن أسرى احدى الحروب التى تقع بين قبائل تلك المناطق من القرن الأفريقى ، ثم تم بيعهن الى القواسم ، ولعل أسوأ ما فى هذه المشكلة هو أن الصوماليين مسلمون عموما ، وبالتالى فانهم من الأحرار وليسوا من العبيد على عكس الزنوج أو الأحباش الذين يمكن اعتبارهم عبيدا وفقـا للشريعة الاسلامية .

وقد بادر هانيل الى اثارة الموضوع مع كبير مشـايخ القواسم سلطان ابن صقر وكان ذلك فى شهر أبريل ١٨٣٨ عندما كان فى زيارة لسـاحل الهدنة لتجـديد اتفاقية الصـلح البحرية . غير أن الشيخ سلطان أنكر أن يكون لأحد من أتباعه ضلع فى هذه القضية ، رغم أنه ذكر بأن كثيرا ما يجرى اختطاف الصوماليين وبيعهم فى الخليج ، ولكن أهل مسقط والكويتيين هم

الذين يقومون بمثل هذه الأعمال في الغالب (١) أما بالنسبة للشيخ سلطان فقد حاول أن ينفي تهمة الخطف عن القواسم ، حتى انه ذكر بأنه اقترح على السيد سعيد عقد اتفاق لتنظيم زيارات سفن القواسم وغيرها من الموانيء الأفريقية بهدف الاتجار في العبيد . وقد اقترح عليه هانيل بأن يشرف على عملية تنظيم نشاط سفن القواسم وقد يتم ذلك بصورة أفضل لو وافق الشيخ سلطان بن صقر على تفويض طرادات الأسطول الهندي تفتيش وحجز السفن المشتبه فيها وفي نشاطها . وبصورة لم تكن متوقعة وافق الشيخ سلطان على اقتراح هانيل ، وبتاريخ ١٧ أبريل وقع على اتفاق من هـذا النوع ، وقد نص الاتفاق فيما نص عليه على مصـادرة أي سفينة تحمل رقيقا مسروقا . وقد حصل هانيل على اتفاق مماثل من شيوخ عجمـان ودبي وأبوظبي عندما زار هذه الشيخات في أواخر ذلك الشهر (٢) .

---

(١) وقد يكون هذا صحيحا فقد سبق أن ذكر أحد سماسرة الشركة في مسقط قبل ذلك ببضع شهور بأن ٨ فتيات صوماليات قد اختطفن من بربره في الموسم السابق من قبل احدى السفن الكويتية ، وقد تم بيع ٤ منهن في صور ومسقط وصحار فيما بعد ، بينما أخذت الفتيات الباقيات الى الكويت ـ مجموعة المجلس مجـلد ١٨٨٠ رقم ٧٩٨٨٠ من تي مكنزي (المقيم بالوكالة) الى ويلوبي ، بوشهر ١٨٣٨/٢/٢٦ .

(٢) لقد كان وضع فونتونيه محـل شك . ففي الرسائل التي تبعث بها حكومة بومباي كان يشار اليه « بنائب القنصل الفرنسي المزعوم » أما السير جون هاوس رئيس مجلس الهند ، فقد أشار في ذلك الوقت الى وجود شخص يدعى فونتونيه يقيم في فارس كعالم من علماء النبات للحكومة الفرنسية ، ثم عين نائبا للقنصل الفرنسي في تربيزوند ، وهو ذكي وظريف =

لقد اقتنع فاريش الحاكم بالوكالة من النجاح الذى حققه المقيم بأن تفاؤله فى شهر فبراير كان موقفا سابقا لأوانه ، وبالتالى فقد أوعز الى هانيل فى صيف عام ١٨٣٨ بأن يضع ويقدم خطته لوقف تجارة الرقيق مع الهند . وقد عززت الجهود المبذولة فى هذا المضمار عندما اتهم نائب القنصل الفرنسى فى البصرة المسيو فرنتونيه حكومة فاريش بالتواطؤ فى تجارة الرقيق ، وبوضع غشاوة على أعينها ازاء عمليات تهريب العبيد الى اقليم بومباي . وقد وجه المسيو فونتونيه هذه الاتهامات عند زيارته لبومباى على ظهر الطراد الفرنسى بقيادة الكابتن غولين الذى زار الميناء لتموين سفينته أثناء قيامه بعمليات مسح للسواحل الافريقية وجنوب الجزيرة . وعلى حد قول فونتونيه فقد كان يتم انزال الرقيق فى بومباى بعد أن يرتدوا الزى النسائى ثم ينقلون فى محفات . ولا يعترض رجال البوليس على العملية ، وهكذا يجد العبيد طريقهم الى داخل البلاد بمنتهى السهولة والاطمئنان . واذا نشب خلاف بين المقاولين ، فتمثل الأطراف أمام البوليس ، ويتقدم العبيد بوصفهم خدما ، أما البوليس فلا يتحرك أو يحاول التحقيق فى هوياتهم ..

وعلى الرغم من أن فاريش كان يعرف أن اتهامات فونتونيه التى كان قد سبق أن وجهها منذ ثلاث سنوات ، عندما قال بأن نقل العبيد كان يتم بكل حرية فيما بين الهند والخليج فى سفن تحمل الجنسية البريطانية لم

=ومهرج وأحمق جدا ، وهو يبدى رأيه فى كل مسأله على وجه الأرض (مجموعة أوراق المجلس مجلد ١٧٩٧ رقم ٧٣٨١٦ محضر فاريش ١٨٣٨/١١/١٠ وملحوظة هوب هاوس) .

تكن صحيحة ، الا أنه لم يعترف بذلك رسميا . فقد كان هناك تساهل من جانب المسئولين فى ميناء بومباى ، وآن الحكومة لم تحاول بصورة جدية أن تحد من حجم تجارة العبيد بين الهند وافريقيا وشبه الجزيرة . ولقد قرر فاريش بهذه المناسبة على انه لابد من القيام باجراء لتصحيح الوضع ، ولما كان هانيل فد سبق أن أوصى ردا على طلب جرانت اليه فى الصيف . فقد رأى أن يتم تعديل خطة جرانت بمطالبة سلطان مسقط بتعديل خط مورسبى ، وبمطالبة الشيوخ بمراعاة نظام ذلك الخط ، وأن يقوم السلطان وشيوخ الساحل بمنح طرادات الأسطول الهندى سلطة تفتيش السفن التى تخالف نظام هذا الخط ومصادرتها ، كما اقترح هانيل أن يعتبر استبعاد الصوماليين ، أو أى فئة أخرى من الذين يعتبرون أحرارا بمقتضى الشريعة الاسلامية ، عملا من أعمال القرصنة وقد أقر فاريش هذه التوصيات ، وفى نهاية العام أوعز الى هانيل ببدء مفاوضاته مع الحكام المعنيين وكلف المقيم بأن يعمل على ادراج كل ساحل مكران ضمن المنطقة المحظورة على تجارة الرقيق واعتبار الأحباش وكثير غيرهم من المسيحيين ن الأحرار الذين لا يجوز استرقاقهم .

وقبل أن يتمكن هانيل من عرض هذه المقترحات على السيد سعيد كان قد تلقى ايعازا من لندن بالعمل على تعدل معاهدة مورسبى . وكان السيد سعيد قد أوفد مبعوثا الى انجلترا فى صيف عام ١٨٣٨ لتقديم التهانى بمناسبة اعتلاء الملكة فكتوريا العرش ، ولتوثيق روابط الصداقة بين السلطنة والحكومة البريطانية عن طريق ابرام معاهدة صداقة وتفاهم بين الدولتين ، وكان يرافق المبعوث السلطانى الكابتن كوجان من الأسطول الهندى الذى اكتسب ثقة السيد سعيد ، وطلب اليه أن يكون الوسيط بين مندوبه والحكومة البريطانية . وقد وجد كوجان كلا من بالمرستون وهوب

هاوس يرحبان بفكرة عقد اتفاقية ، لا من حيث الاهمية التى أخذت تكتسبها السلطنة فحسب ، سيما بعد أن وضحت أطماع محمد على باشا ونشاطه فى شبه الجزيرة العربية ، وانما لأن ابرام مثل هذا الاتفاق ، كما أشار كوجان بنفسه ، سوف يحمل السلطان الى الحد أو بالأحرى الى حظر تجارة الرقيق بين افريقيا والسلطنة (١) .

وفى نهاية شهر أغسطس ١٨٣٨ كلف بالمرستون المختصين بوضع صيغة معاهدة تجارية عرضت على كل من مجلس الهند وشركة الهند الشرقية لابداء آرائهم عليها . وكانت تضم هذه المعاهدة ١٤ بندا ، وأهم بنودها هى تلك التى تتعلق بمعاملة سفن السلطنة فى الموانىء البريطانية معاملة أفضل ، وفرض رسم لا يزيد على ٥٪ من قيمة السلعة على البضائع البريطانية الواردة للسلطنة ، وتعين قناصل للاشراف على المصالح البريطانية ورعاية الرعايا البريطانيين فى السلطنة . وكانت تجارة الرقيق تمثل بنودا ثلاثة ، الأول يجدد ويؤكد معاهدة مورسبى والثانى والثالث اشتملا على أمور لم تكن واردة فى تفكير السلطات الهندية من قبل . وينص البند السادس عشر على ما يلى « كما يتعهد صاحب السمو بأن يحظر ويمنع نقل العبيد بين ممتلكاته والأقطار الأخرى ، وبصورة خاصة أقطار الهند وموانىء البحر الأحمر ومنطقة الخليج الفارسى » أما البند السابع عشر من الاتفاقية ، فيلزم السيد سعيد بمعاقبة كل من يتعامل فى الرقيق من رعاياه أو فى تصديرهم ، وأن يوافق على أن تخضع كافة السفن التى ترفع

---

(١) الرسائل العامة السياسية والسرية للمجلس مجلد ٩ رقم ١ من كوجان الى جوردون (كاتب المجلس) ١٨٣٨/٧/١٨ .

علم السلطنة للمصادرة والحجز فى حالة نقلها العبيد الى خارج السلطنة . كما يحوى الطرادات البريطانية حق مصادرة تلك السفن ، كما يحق للمحاكم البريطانية محاكمة جميع أصحاب السفن التابعة له أو تحمل علم السلطنة اذا وجدت أنها تقوم بنقل العبيد ، وذلك فى أى مكان تكون فيه هـــذه السفن ، وأيا كانت وجهتها ووجهة العبيد الذين تقوم بنقلهم (١) .

لقد فوجىء كوجان بخطورة هذه المقترحات التى لو طبقت فربمــا تؤدى الى اسقاط السيد سعيد عن عرشه وبالتالى تعرض للخطر الأهداف الحقيقة التى من أجلها وضعت . وهنا أبلغ كوجان مجلس الهند : —

« بأنه يعى تماما النتائج التى قد تترتب على هذه البنود لو أنه وافق على شروطها ، وعلى الأخص اذا ما أدخلنا فى الاعتبار عدد الزعماء المسلمين والدويلات المسلمة التى ترتبط أوضاعها باستمرار تجـــارة الرقيق فى المنطقة . وبعضها دول قومية كدولة سلطان مسقط ، والذى كان منـــذ فترة بعيدة من التاريخ يتلقى أعـــدادا كبيرة من الرقيق من ممتلكاته فى أفريقيا . وانى أتصور أن هذه البنود سوف تضعف سلطة السيد سعيد ، وأنه اذا ما انضم زعماء الوهابيين من داخلية شبه الجزيرة الى القطيف ، فانها قد تؤدى الى تدمير نفوذ السلطنة فى المنطقة ، لأن الاجراءات التى سوف تقتضيها هذه الاتفاقية سوف تحرم سلطان مســقط من كل عطف ودعم من شعوب شبه الجزيرة ، كما انها ستضر بمصالح حكومة فارس ،

---

(١) مسودات المجلس — من التقارير السرية الى حكومة الهند مجــلد ١١ مسودة الى الحاكم بومباى ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق مسودة لاتفاقية تجارية (أغسطس ١٨٣٨) .

ومصر ، والسند ، وانى لا أعرف الى أى حد سوف ترى حكومتنا نفسها مضطرة تحت هذه الظروف الى مساعدة صاحب السمو سلطان مسقط ، والى أى حد ستجد نفسها متورطة من خلال تقديم هذا العون ، وهى كلها أمور تتطلب منى النظر الى الموضوع بكثير من الاهتمام والتفكير » .

واذا كان لابد من اجراء مفاوضات لابرام معاهدة حول الرقيق فسيكون من الأفضل كما أشار كوجان أن تقوم حكومة الهند بابرامها . ومن الأفضل الى حد أكبر أن أية قيود يراد تطبيقها فيما يختص بهذه التجارة فينبغى أن يتم التفاهم حولها مع السيد سعيد بطريقة خاصة ، ولا ينبغى ادراجها ضمن معاهدة . أما كوجان نفسه فكان يحبذ سياسة الخطوة خطوة ، تبدأ بتبنى مقترحات حكومة بومباى بتعديل خط مورسبى ، والحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة السفن وهى الحق الذى يقتصر حتى الآن على الأسطول الملكى . وكان لابد للسيد سعيد من أن يتعرض لبعض الخسارة فى دخله ، اذا وافق على هذه التنازلات ، غير أنه يمكن تعويضه، كما اقترح كوجان عن طريق السماح له باستخدام حوض السفن فى بومباى لاصلاح سفنه ، وباعفائه من دفع رسوم الميناء والارشاد فى موانى الهند البريطانية (٥).

وقد أقر كل من مجلس ادارة الشركة ومجلس الهند آراء كوجان ، فقد كان من رأى مجلس الادارة بأن أقصى ما يمكن أن يتوقعوه من السيد سعيد ، هو استخدام نفوذه للحد من عمليات نقل العبيد من ممتلكاته الافريقية الى هذه المناطق . وبالتالى فان مطالبته بأكثر من هذا سوف يعرض نفوذه للخطر فى العالم الاسلامى ، وقد أخذ بالمرستون المبادرة ، ومع احتمال نشوب أزمة مع حكومة فارس حول البحيرة ، وأزمة أخرى

متوقعة من محمد على ، لم تكن كل هذه الظروف تسمح باستفزاز مشاعر العالم الاسلامى بالعبث بواحد من أقدم معتقداته . وقد تم تعديل المعاهدة التجارية ، وأوعز الى كوجان الذى فوض بابرام تلك المعاهدة بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بأن يقصر محادثاته مع السيد سعيد ضمن موضوع تجارة الرقيق للحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة أى سفينه تخصه تكون مبحرة للناحية الشرقية من خط مورسبى ، وأن يحاول اقناع السيد سعيد باستنكار عمليات نقل الرقيق من ممتلكاته الى المناطق الأخرى (١) .

وقد سافر كوجان الى زنجبار عن طريق بومباى ، وهناك تم التأكيد عليه بأن الهدف المباشر لحكومة الهند لم يكن القضاء كليا على تجارة الرقيق وانما حصرها فقط على السواحل العربية والافريقية ، ماعدا الهند . وقد تضمنت المعاهدة التى عقدها كوجان مع السيد سعيد فى زنجبار بتاريخ ١٨٣٩/٥/٣١ بندا واحدا فقط حول تجارة الرقيق « وهو المادة ١٥ » التى هى تجديد وتأكيد لمعاهدة مورسبى ، ومنحت حق تفتيش ومصادرة السفن التى اقرتها تلك المعاهدة لسفن الاسطول الهندى ، ولم يرد اى ذكر لقيام السيد سعيد باستنكار ممارسة تجارة الرقيق ضمن أراضيه (٢) .

فى شهر يوليو ١٨٣٩ قدم هانيل المقترحات الخاصة بتجارة الرقيق

---

(١) مجموعة اوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق بها نسخة من خطاب بالمرستون الى كوجان ١٨٣٨/٩/٢٦ .

(٢) راجع « المعاهدات » تأليف اتيشيسون ص ٦٠ — ٦٥ .

الى شيوخ الهدنة ، غير أن الوقت الذى اختاره هانيل لايبدو أنه كان وقتـا ملائما ، فالأزمة التى فجرها الوجود المصرى على سواحل شبه الجزيرة ، وحصار الفرس للحيرة ، كانا فى ذروتهما ، بينما كانت هيبة بريطانيا فى الخليج فىذلك الوقت فى الحضيض، وذلكمنذ أن كان القواسميشنون هجماتهم على السفن البريطانية بمنتهى السهولة . وازاء تلك الملابسات كان على هانيل أن يمارس مهمته بحذر شديد ، وبالتالى فقد حصر مهمته ضمن ثلاثة مطالب : الأول هو أن يحصر الشيوخ نشاطهم ونشاط رعاياهم فيما يختص بالعبيد ضمن المنطقة الغربية للحظر الممتد من رأس جادل على ساحل مكران الى نقطة درجتين شرقى سقطره ومنها الى رأس ولجارو ، والثانى أن يمنح الشيوخ سلطات لطرادات الأسطول الهندى بتفتيش ومصادرة أى من السفن التابعة لرعاياهم تعمل من الشرق من ذلك الخط ، وتحمل عبيدا ، مالم يتسبب فى وجودها هناك عوامل جوية ، والثالث أن يعتبر الاتجار فى الصوماليين عملا من اعمال القرصنة ، وتفرض عليه العقوبة بموجب ذلك . ولم يكن الوقت مناسبا حسب رأى هانيلللمطالبة باعتبار الأجناس كالصوماليين من الأحرار . ولم يظهر أى من الشيوخ أى اعتراضات على المقترحات التى قدمها هانيل ، وبالتالى فقد نجح هانيل فيما بين ١ و ٣ من شهر يوليو من الحصول على اتفاق مكتوب من جانب حكام ابوظبى ودبى وام القيوين والشارقة ثم بعد مضى خمسة أشهر أى فى ديسمبر سنة ١٨٣٩ حصل هانيل على اتفاق مماثل من السيد سعيد مرة اخرى تحت ظروف غير ملائمة .

وقد أوضح هانيل للسيد سعيد ، بأنه على الرغم من الاتفـاق الذى حرره السيد سعيد فى الآونة الأخيرة مع بومباى بتعويض سفن الأسـطول الهندى فى تفتيش ومصادرة السفن التابعة لمسقط ، الا أن ذلك الاتفـاق قد أبرم بينالسيد سـعيد والحكومة البريطانية وليس مع حكومة الهنـد

وشركة الهند الشرقية . وقال بأن حق التفتيش والمصادرة ينبغى أن يمنح الى سفن الأسطول الهندى مباشرة ، وذلك من خلال اتفاقية مستقلة . وقد أقر السيد سعيد رأى هانيل ووافق على منح ذلك التفويض . كما وافق أيضا على حظر الاتجار فى الصوماليين بين رعاياه وبتعديل خط مورسبى ، وكان الاعتراض الوحيد للسيد سعيد على الاقتراح الأخير ، وهو أن تحديد الطرف الشمالى للخط ، كما حدده هانيل فى الاتفاقات التى عقدها مع شيوخ الساحل ، أى عند رأس جواديل ، سوف يضع ممتلكاته على ساحل مكران وهى جواذر وشهبار ضمن المنطقة المحظورة . وهنا وافق هانيل على اجراء تعديل على النقطة التى ينتهى عندها الخط ، بحيث ينتهى عند بسنى بحيث تبقى جواذر وشهبار مفتوحتين للتجارة . وفى يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٨٣٩ ، وقع السيد سعيد على الاتفاق المتضمن للشروط الثلاثة التى اوردناها آنفا (١) .

---

(١) مجموعة أوراق المجلس مجلد ٧٩٨٨٠ من هانيل الى ريد (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) مسقط فى ١٨٣٩/١٢/١٧ (رقم ١٢٣ الادارة السياسية) وقد نشرت نصوص هذه المعاهدات فى كتاب اتشيسون بعنوان « المعاهدات » فصل ١١ ص ٦٧ — ٦٨ ويذكر السير ارنولد وليسون فى مؤلفه الخليج الفارسى ص ٢١٧ ، بأن الخط الملاحى الجديد ينتهى عند رأس بيزوم ، وبهذا التحديد الجديد للخط المحظور ، أصبحت الموانى التابعة لسلطان مسقط وهى جواذر وشهبار مغلقة فى وجه تجارة الرقيق . ومن ناحية أخرى فان تقرير هانيل حول ابرام هذا الاتفاق يشير بوضوح الى « بوسين » باعتبارها نهاية الحدود الشرقية لأراضى صاحب السمو على ساحل مكران . ولعل الخطأ الوارد فى رأى ولسون هو وجود التباس بين =

ان التعهدات المكتوبة التى تم الحصول عليها من جانب هانيل فى عام ١٨٣٩ والتى تهدف الى اسدال الستار على تجارة الرقيق من غربى الهند . ولم يكن الهدف من ابرامها هو التعرض للسير الطبيعى لهذه التجـــارة فى المناطق الأخرى . ومع ذلك فان حكومة بومباى كانت تأمل أن الحد من مجال هذه التجارة ، قد يؤدى بالمثل الى تقلص فى حجمها ، وعلى أى حال فلم تظهر بوادر لهذه الآمال ، فالتقارير التى كانت ترد من الخليج خلال النصف الأخير من عام ١٨٤٠ كانت كلها تشير الى أن التجارة آخذة فى الازدهار بمعدل أقوى . وكانت هذه التقارير مبنية على أصح الاستنتاجات عن وضع تجارة الرقيق فى الخليج . وقد قام باعداد تلك التقاوير الكابتن نوت قائد السفينة الفـرات خـــلال شـــهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٤٠ وهى ســـفينة

= لفظة بوسين ويوزيم ، الواقعة على الطرف الغربى لخور شهبار ، بدلا من يسنى الواقعة الى الشرق من جواذر . أما السير ريجلاند كوبلاند (أفريقيا الشرقية وغزاتها) ص ٥٢ فيعتقد بأن تاريخ الاتفاق مع السيد سعيد يسبق تاريخ الاتفاقيات المعقودة مع شيوخ الهدنة : اذ يقول : ان البند الخـــاص بالصوماليين فى اتفاقية مسقط ، كان موجها ضد تجار الرقيق القواسم . وبالتالى فقد كان من حق السيد سعيد بأن يشكو من قيام القواسم بسرقة الرقيق من زنجبار (فقد أبلغ هانيل فى اجتماعهما فى شهر ديسمبر ســـنة ١٨٣٩ ، بأن القواسم كانوا يسرقون ثلاثة أو أربعة من العبيد مقابل كل عبد يشترونه ، بل أن نفس السفينة التى أقلت مبعوث الشيخ سلطان بن صقر الى مسقط لبحث أسس الاتفاق المزمع ابرامه مع شيخ القواسم قد شوهدت قبل ابحارها وعلى ظهرها عشرون عبداً) أما فيما يتعلق بالصوماليين فقـــد كان سكان مسقط كالقواسم مسئولين عن ذلك .

الحراسة التابعة للممثلية البريطانية فى جزيرة خرك (١) وقد استقى نوت معلوماته من ربابنة السفن العاملة فى المنطقة ، ومن الأسئلة التى كان يوجهها الى ربان كل سفينة تزور خرك لاستصحاب المرشدين لادخالها الى البصرة، وكان هؤلاء الربابنة يخبرونه عن ميناء المغادرة ، وعن الرقيق الموجودين على ظهر السفينة ، والميناء التى تم شراؤهم منها ووجهتهم ، والأسعار التى كان يتم بها بيعهم فى مختلف الموانىء التى ترتادها السفن . ومن استجواب الربابنة توصل نوت الى أن أكثر من ١٠٠ سفينة تقلع من مسقط وصور الى زنجبار كل عام وتعود كل منها بنحو ٥٠ الى ١٠٠ عبد ، بينما تغادر عشرون سفينة أخرى أو أكثر كل عام الى بربرة والبحر الأحمر وتعود بنحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ حبشى ، ومن بين العبيد الذين يردون الى مسقط وصور يتم بيع ما يقرب من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عبد فى مناطق الخليج . وحتى فى الوقت الذى كان نوت يقوم بتحرياته هذه ، كان ما لا يقل عن ٤٠ سفينة فى طريقها الى الخليج محملة بشحنات من العبيد لبيعهم فى بوشهر ، والبحرين والبصرة والكويت . وقد دهش كل من نوت والمقيم البريطانى بالوكالة من مدى ارتباط تجارة الرقيق بالتجارة العادية . وكان يتم شراء الرقيق أثناء نقلهم الى البصرة من عائد بيع اللؤلؤ ، ومن أرباح التجارة الملاحية الى الهند وافريقيا . وتستخدم المبالغ الناتجة عن بيع العبيد فى شراء جزء من محصول البلح العراقى ، الذى يتم حصاده فى أواخر أغسطس وسبتمبر ، ثم يعاد بيعه فى ساحل الهدنة وفى الهند . وبالتالى فقد كان ثمة احتمال حقيقى ، كما ذكر مكنزى عند تقديمه لتقارير نوت الى حكومة بومباى ، أن يتم تهريب

---

(١) لقد أشرنا الى تقارير نوت أيضا (ص ٤١٦ أعلاه) .

العبيد الى الهند ضمن شحنات البلح وغيرها من السلع التجارية (١) .

تم تعيين حاكم جديد لبومباى فى شخص السير جيمى كارنك ، ولم يكن هذ اعلى استعداد للتساهل فى هذه المشكلة . فقد ذكر بعد اطلاعه على تقارير نوت ، أنه لا يمكن تحمل هذا الوضع اطلاقا وأنه فى الوقت الذى حققت الحكومة البريطانية نجاحا ملحوظا فى قمع تجارة الرقيق فى كثير من مناطق العالم ، فاننا سوف نضطر الى أن نغمض أعيننا عن الذين يمارسون هذه التجارة تحت سمعنا وبصرنا وفى موانئنا وقرر كارنك بأن الاتفاقات التى كانت قد أبرمت آخيرا لابد من تعديلها ، لانها لا تصلح فى ايقاف تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية للهند ، كما كان الغرض من ابرامها . وعلى أى حال فقبل اجراء هذا التعديل على الاتفاقات أراد كارنك الحصول على مزيد من المعلومات عن سير هذه التجارة ، وعلى الأخص فى المواني‌ء الغربية للهند، واصدر أوامره الى هانيل بتكليف الكابتن اتكنس همرتون ، المعتمد السياسى الجديد فى مسقط ، والكابتن ستافورد هينز المعتمد السياسى فى عدن باجراء تحريات واسعة حول تجارة الرقيق ، وباعطاء آرائهم حول أفضل الطرق لوقفها .

وفى الخارجية البريطانية كان بالمرستون قد توصل هو الآخر الى نفس الاستنتاجات بعد اطلاعه على التقارير الخاصة التى وصلته من الهند ،

---

(١) ملفات الخارجية البريطانية من مكنزى الى ويلوبى خرك فى ١٨٤٠/١٠/٦ (رقم ٩٣ الادارة السياسية لا ومرفق المخابرات المتبادلة مع نوت وتقارير سفينة الحراسة عن شهر سبتمبر ١٨٤٠ والتى احيلت الى وزارة الخارجية .

ومفادها أن سفن مسقط مازالت مستمرة فى تهريب الرقيق الى بومباى ، وأنها كانت تعود ببعض نساء الهند لبيعهن فى مناطق أخرى وتبعا لذلك بعث بأوامر الى كارنك فى نهاية ديسمبر لاجراء تحريات حول صحة تلك المعلومات ، وأن ثبتت فعليه أن يتخذ الخطوات الكفيلة بوضع حد لها وقد تم تنفيذ تلك التعليمات على الفور ، فطلب الى محقق الشرطة القضائى والى مدير الجمارك فى بومباى باجراء تحريات ، كما اعطيت أوامر جديدة الى مأمور الأسطول الهندى ، والى هانيل ، وهمرتون لمضاعفة تحرياتهم عن تجارة الرقيق فى الهند الغربية كما صدرت أوامر فى ابريل ١٨٤١ الى الكابتن هاريس من هندسة بومباى ، الذى وقع الاختيار عليه ليرأس بعثة الى شوا فى جنوب الحبشة للقيام بتحريات عن وضع الرقيق فى الحبشة ، وللتأكد مما اذا كان ملك شوا سهيلا سبلاسى على استعداد للمساعدة فى قمع هذه التجارة .

غير أن أوكلاند كان ينظر الى كل تلك الاجراءات بكثير من الارتياب . وقد ذكر لكارنك فى شهر مارس ١٨٤١ ، أنه اذا كانت تلك الاجراءات سليمة بلا أدنى شك ، الا أنه وفقا للصلاحيات المخولة للحكومة البريطانية بموجب المعاهدة الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، فانه يتعين استخدام تلك الصلاحيات الى أقصى الحدود لتحقيق هذا الغرض . اما اذا كان ثمة أى نقص فى تلك الصلاحيات ، فسوف يكون من الضرورى العمل على استكمالها . غير أن اوكلاند فى الأساس لم يكن مقتنعا كل الاقتناع من أن أى اساءة فى استخدام مضمون الاتفاقيات التى عقدت أخيرا بشأن تجارة العبيد — وكانت الشكوك تراوده فى حجم تلك التجارة وأرقامها — كان يستدعى كل تلك الاجراءات الواسعة ضد تجارة الرقيق العربية فى أوسع

مداها . وقال فيما يختص بشيوخ الهدنة بصفة خاصة ، بأن أى اعلان مفاجىء بحظر التجارة ، سيكون خطوة غير سليمة وربما مجحفة (١) . ولقد تأكدت شكوك الحاكم العام عن حجم تلك التجارة في موانى الهند الغربية من نتـائج التحريات التى أمر كارنك باجرائها فى أواخر عام ١٨٤٠ . فقد ذكر الكابتن روبرت أوليفر من الأسطول الملكي ، وقائد الأسطول الهندى ، بأنه قد علم بأن ربابنة وبحارة السفن العربية التى ترتاد ميناء بومباى قد درجوا على استصحاب الصبية الافريقيين معهم كخدم خاص لهم ، وقد عرف بعـد ذلك بأنهم كانوا يبيعون أولئك الفتيان فى بعض الأحيان ، غير أن مدير عام جمارك لم يكن يستطيع اثبات حادثة واحدة من هذه الحوادث . وعلى أى فقد كان يعتقد بأن أصحاب السفن العربية كانوا يقومون باختطاف البنـات لهنديات من موانى الاقليم وبيعهن فى البلدان العربية ، كما قـدم قائد

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣١ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٤١/٤/٢٧ من ويلوبى الى هاريس ١٨٤١/٤/٢٤، جاءت المبادرة لارسال البعثة الى شوا من بالمرستون الذى اهتم باراء جى. ال .كرافت التى ادلى بها فى عام ١٨٤٠ ، ومفادها بأن مؤامرات المغـامرين الفرنسيين فى شوا قد تنجم عن خطر على وضع بريطانيا فى منطقة البحـر الأحمر ، وان ثمة امكانيات وفرصا كبيرة فى شوا للتجارة البريطانية وللحد من القسوة التى يتعرض لها العبيد الأحباش كنتيجة للتجارة التى تمارس فى هذا الشأن ، انظر مجموعة المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٣ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٤٠/١٢/٣ (رقم ٦٨٥) ومرفق نسخة من تقرير كرافت الى كامبل (القنصل البريطانى العام فى القاهرة) ١٨٤٠/٧/٣ وخطاب من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٠/١٢/٢ .

الشرطة دليلا آخر مماثلا ، حينما ذكر بأن عدد الفتيات اللاتى يتم اختطافهن من الهند لا يزيد على خمس فتيــــات كل موسم . أما فى الخليج فلم يعثر هانيل على أدلة قاطعة عن تجارة الرقيق الى الاقليم ، بينمـــا ذكر الكابتن همرتون فى تقرير له من زنجبار بأن سفن مسقط كانت فى أغلب الأحـوال تنقل عبدين أو ثلاثة عبيد من افريقيا لبيعهم لأثرياء المسلمين ، وأنهـــا من حين لآخر كانت تعود بفتاتين أو ثلاث فتيات من الهند لبيعهن فى زنجبار (١).

وفيما يختص بالاجراءات الطويلة المدى حول مكافحة تجارة الرقيق، فقد كان جميع المسئولين السياسيين متفقين على فاعلية تلك الاجراءات او سلامتها . فلم تكن الفرصة أمام هانيل متاحة لاقناع القبائل الساحلية العربية أن تتخلى عن عادة مرتبطة بنظامهم الاجتماعى والدينى ، وفى نفس الوقت تدر عليهم أرباحا سهلة . وكان هانيل يتفق مع الحاكم العام بأن اصدار تصريح جماعى بتحريم تجارة الرقيق ، وتهديد القبائل بفرض عقوبات مناسبة عليها اذا هى رفضت ذلك سيكون اجراء أحمق ويتسم بالخطورة ، وكان فى رأيه

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، خطاب من اوليفر الى ويلوبى ١٨٤١/٣/٤ (رقم ١٤٥ الادارة السياسية) ومن مدير عام الجمارك الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٥ (رقم ٥٢ الادارة السياسية) ومن قائد عام الشرطة الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٧ (رقم ١٧٣ الادارة السياسية من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٢٦، ومن همرتون الى ويلوبى ١٨٤١/٧/١ ، وقد احيلت كل هذه الرسائل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨٤١/١٠/١٨ ، وقد أضاف همرتون فى رسالته، الى أنه من الصعوبة بمكان جمع معلومات أكثر عن تجارة الرقيق فى الهند من سكان زنجبار . فهؤلاء ممنوعون منعـا باتا من التحدث معى ، خوفا من أن يتعرضوا للتدمير من جانب رئيس الجمارك فهو يملك السلطة فى منعهم من مزاولة التجارة ، وله نفوذ اوسع من نفوذ صاحب السمو نفسه) .

بأن من الأفضل الاتصال بالسيد سعيد لمنع سفن القواسم ارتياد موانئه الافريقية ، كما سبق له أن أعرب عن استعداده لتلبية هذا القرار لهانيل ، عند اجتماعه به فى شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ — وبأن يخول الطرادات البريطانية حق مصادرة أى سفينة داخل حدود أراضيه ، وأضاف هانيل ، « بأنه فى حدود تأكدى فان المناطق التى يمكن الحصول فيها على العبيد هى نفس المناطق بالاضافة الى ساحل بربرة • ولما كان سكان المنطقة الأخيرة هم من الصوماليين، فان جميع السفن التابعة للقبائل العربية التى ترتاد تلك المنطقة ، تعتبر خاضعة للمصادرة اذا كانت تحمل عبيدا • وكانت سفن الخليج تزور ميناء بربرة خلال موسم الرياح الشمالية الغربية ، بحيث يمكن ممارسة رقابة على الميناء المذكور خلال موسم تجارة الرقيق • وكان هانيل ، بأنه حتى فى حالة تنفيذ الاجراءات ، فان الأمل ضعيف فى أن تؤدى الى الحد من تجارة الرقيق• فقد كانت هذه التجارة تعتمد فى الأكثر على سفن مسقط وصور وغيرهما من الموانىء العمانية ، وهذه السفن بالاضافة الى الموانىء الخاضعة لفارس وللسلطة التركية ، سوف تستثنى من القيود المزمع فرضها • فاذا أمكن اقناع الحكومتين التركية والفارسية لاغلاق هذه الموانىء فى وجه هذه التجارة ، واذا أمكن تخصيص قوة بحرية من الطرادات لمكافحة نشاط هذه التجارة ، فقد يكون هناك أمل فى الحد من هذه التجارة ، حسب تصور هانيل أو بالأحرى فى وقفها كليا •

ان لهجة التشاؤم التى سادت موقف هانيل كانت نتيجة لموقف الكابتن هينز المعتمد السياسى فى عدن ، الذى كان يتصور بأن أية محادثات حول الحد من تجارة الرقيق من البحر الأحمر سوف تكون عقيمة ومعقدة ، كما أن هناك

خمسة منافذ لهذه التجارة على الساحل الافريقى وهى : سواكن ، ومصوع ، وتجورا ، وبربرة . وزيلا . والمنفذان الأولان خاضعان لوالى مصر . وفى رأى هينز أن تجورا يصدر منها أكبر عدد من الرقيق ، بينما يسيطر على بربرة الزعماء المسلمون وهم يحصلون على الجزء الأكبر من مواردهم من دخل هذه التجارة ، أما زيلا فهى تخضع لشريف مخا الذى كان يؤجر عمليات هذه التجارة لأحد الرؤساء المحليين ، ريشاطر هينز هانيـــل فى الرأى بضرورة مرابطة أحد الطرادات بالقرب من ساحل بربرة خلال موسم السوق السنوى لهذه التجارة من نوفمبر حتى مايو ، على الرغم من انه كان يعتقد بأن وجود الطراد لن يؤثر على هذه التجارة فى الأحباش ، والتى لا يمكن الحد منها ، الا باتخاذ اجراءات فعالة من داخلية البلاد . وقد حذر هينز بأن التدخل فى تجارة الرقيق فى البحر الأحمر قد يثير حروبا دينية بين قبائل اليمن والحجاز ، وأنه لابد من اتخاذ الحذر فى أى خطوة تتخذ ضد هذه التجارة وان نتجنب القيام باى محاولة مباشرة لاستئصال هذه التجارة . وقد أشار همرتون بنفس الآراء على السلطات الحاكمة فى الهند وقال « بأن أى تحرك مفاجىء بصدد تجارة الرقيق سوف يحرج السيد سعيد أمام رعاياه وعلى الأخص فى عمان ، مالم يتم دعم المطالب البريطانية للحد من تجارة الرقيق بقوة من الأسطول ، فان هناك أملا ضئيلا فى رأى همرتون ، أن يجازف السيد سعيد بتحدى مشاعر مواطنيه لمجرد ارضاء النزعات الانسانية للحكومة البريطانية(١) .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومبـــاى مجـــلد ٣٤ مرفق للخطـــاب السرى رقـــم ٥٩ المـــؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من هينز الى ويلـــوبى ١٨٤١/٧/٥ (رقمى ٥٤ الادارة السرية) وملفات الخارجية البريطانية من هينزا الى ويلوبى ١٨٤١/١٢/٢٢ (٣٩ الادارة السياسية) واحيل الى الخارجية بتاريخ ١٨٤٢/٤/١٨ وقد اصدر هينز هذا التحذير بعد أن تشاور مع قائد السفينة=

لم ينتظر بالمرستون حتى تصل كل التقارير اليه ليتخذ قراره فى هذه المسألة ، وحتى لو اطلع على مثل هذه التقارير قبل ان يتصرف ، فلم يكن من المحتمل أن يسمح لآراء المسئولين السياسيين بأن تؤثر على أحكامه ، بعد أن صمم على شن حملة تأديبية لممارسى تجارة الرقيق ، كما أنه لن يحيد عن قراره بسبب ما قد تسفر عنه من نتائج سياسية . وكان اعتراض اوكلاند على خطته يسبب له ازعاجا ، فقد كان يتصور بأن الرفق الذى يعرقل المقتضيات السياسية لمهمة انسانية عظيمة كمهمة تحرير العبيد قد ولى .
ومن ناحية أخرى فان محمد على باشا قد منى بالهزيمة ، بينما قلمت أظافر الشاه ، وخرجت بريطانيا من الأزمة الشرقية لسنة ١٨٣٩ — ١٨٤١ أقوى مما كانت عليه فى الشرق الأدنى فى أى وقت من الأوقات ، وبالتالى فلم يعد هناك مبرر للانزعاج من موقف بعض حكام شبه الجزيرة العربية الصغار ، فضلا عن السماح لمثل هذه الاعتبارات أن تثبط من عزيمتنا فى شن حرب مقدسة ضد تجارة الرقيق .

فى الثامن من شهر يونيه بعث اللورد ليفسن نائب مساعد وكيل وزارة

= اندمتيون التى كانت قد اشتركت مع السفينة كونستانس فى زيارة بربرة فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤١ . وكان الكابتن جرى قائد السفينة اندميتون بعد أن لاحظ تورط رؤساء العشائر الصوماليين فى تجارة الرقيق اوصى بشدة بعدم القيام باية محاولة فى الوقت الحاضر على الأقل لاتخاذ اجراء ضد تلك التجارة وقد كتب فى هذا الشأن الى حاكم بومباى يقول : « اننى مقتنع بأن أى محاولة من هذا القبيل فى الوقت الحاضر سوف تؤدى الى نشوب نزاعات مع هذه القبائل ، مما سيضطرنا الى الاحتفاظ بقوة كبيرة من السفن الصغيرة لحامية تجارتنا فى هذه المنطقة » (ملفات الخارجية من جرى الى =

الخارجية برسالة شديدة اللهجة الى مجلس الهند ، يطلب فيهـا اصـدار التعليمات اللازمة الى حكومة الهند لكى تقوم بابلاغ سلطات مسقط وشيوخ الهدنة ، بأن المجلس لن يسمح بعد الآن باستمرار تجارة الرقيق « ... ذلك أن شعب انجلترا قد نما لديه احساس بالمرارة ضد هذه التجارة ، وما ينطوى عليه من اجرام » هذا ما جاء فى رسالة ليفسن ، وبالتالى فلم يعد فى مقدور الحكومة البريطانية ان تمتنع عن استخدام كل ما لديها من سبل لمنع استمرار هذه الأعمال حينما تستطيع ذلك ، اما اذا كان سـلطان مسقط وشـيوخ الساحل يراودهم أقل شك فى سلامة هذا القرار فيتعين ابلاغهم بما يلى :

« . . . لقد تضافرت عوامل كثيرة لتمكن الشعب البريطانى من أن تكون لديه قوة بحرية ونفوذ فى مياه المحيط الهندى والخليج الفارسى والبحر الأحمر ، لم تبادر الى استخدام تفوقها البحرى هذا لمنع تجارة الرقيق من لاستمرار فى هذه الاصقاع » وعلى سلطان مسقط وشيوخ الهدنة أن يشتركوا جميعا فى التوقيع على معاهدة تحرم تجارة الرقيق فى البحر والبر ... وأن تسمح لسفن الحرب البريطانية تفتيش وحجز ومصادرة كل سفينة من سفن المنطقة يتبيين أنها تحمل عبيدا وفى اى جزء من المنطقة ، ولتعويض سلطان مسقط عن الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا الاجراء ، فقد كان بالمرستون على استعداد لتقديم معونة سـنوية اليه بواقـع ٢٠٠٠ جنيه استرلينى ، لفترة تمتد لثلاث سنوات ريثما تنتعش ميزانية السيد سعيد كنتيجة لتوسع التجارة المشروعة ، لسد الفراغ الذى سينشأ عن الغاء تجارة الرقيق . أما بالنسبة لشيوخ الهدنة فليس هناك أى تعويض لهم . ويكفى أن يبلغوا بأن الاتفاقات والمعاهدات المعقودة معهم ، تعنى التزامهم بالغاء تجارة

= حاكم بومباى ١٨٤٢/٢/٢ وقد أحيل الى الخارجية بتاريخ ١٨٤٢/٤/١٢) .

الرقيق فى سفنهم وفيما بين رعاياهم . وان الهدف الوحيد من المعاهدة المقترحة الآن هو مجرد تأكيد للمعاهدات السابقة وبصورة أكثر وضوحا . أما اذا لم تكن لديهم الرغبة فى ابرام اتفاق جديد حول الموضوع ، فان الحكومة البريطانية ترى انها تكتفى بالعمل بموجب المعاهدات السابقة دون ما حاجة الى ابرام اتفاقيات جديدة بهذا الشأن .

غير ان الرأى الأخير لم يكن صحيحا بالمرة . ذلك أن التفسير القانونى الذى يمكن ان تقوم عليه هذه الاتفاقيات ، كما أشار الى ذلك أكثر من مرة الكابتن هانيل ، وهو الرجل الذى باشر المفاوضات لعقد هذه الاتفاقيات ، هى أنها حظرت تجارة الرقيق بالنسبة للصوماليين ، وخطف الافريقيين لتحويلهم الى رقيق ، ونقل الرقيق عبر خط مورسبى . وضمن هذه الحدود فقد كانت تجارة الرقيق العربية شرعية بصورة كاملة ، رغم ما كانت تنطوى عليه من ضرر فى نظر البريطانيين . وفضلا عن ذلك فقد كان من المؤكد بدرجة مطلقة أن الحكام العرب الذين اشتركوا فى التوقيع على تلك المعاهدات ، لم يكونوا يتصورون أنها تؤثر بأى حال على حرية تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة والخليج ، فضلا عن اعتبارها معاهدة لالغاء تلك التجارة الغاء تاما . فهل يصح الآن بأن نعود فنقول لهم بأن تفسير الحكومة البريطانية لتلك المعاهدة يدور حول هذا المعنى ، مما يخشى منه بأن يؤدى الى ردود فعل عنيفة من جانبهم ، قد تقضى على جميع المكاسب السياسية التى تحققت لبريطانيا فى الخليج على سبيل ترويض شعوبها ، وادخال المدنية اليهم اعتبارا من هذا القرن . فاذا كان بالمرستون يعى تلك الحقائق فانه لابد أن يكون قد حاول تجاهلها . فلقد غدا مصمما أنه ابتداء من ذلك التاريخ فان تشكيل وتكييف السياسة

البريطانية بالنسبة لتجارة الرقيق فى شبه الجزيرة ، سيكون من اختصاص وزارة الخارجية ، وليس من اختصاص حكومة الهند التى كان يعتقد بانها لم تكن متحمسة فى جهودها لمحاربة هذه التجارة ٠

وبانتقال مهمة مكافحة تجارة الرقيق الى وزارة الخارجية ، فان طبيعة هذه الحرب قد مرت بتغيرات واسعة أساسية ، فعلى حين كان هدف سلطات الهند مقصورا على ابعاد هذه التجارة عن شواطىء الهند الغربية ، فان هدف وزارة الخارجية البريطانية قد أصبح هو استئصال هذه التجارة أينما وجدت فى البحار الشرقية ٠وفى رسالة ليفسن المؤرخة ٨ يونيو وردت الخطوط العريضة للاساليب التى ستتبع فى ذلك المجال ، فقد تقرر ممارسة الضغوط على الحكام المسلمين بالتعهد بتحريم هذه التجارة فى أقطارهم وحدودهم عن طريق عقد معاهدات معهم لهذه الغاية ، ثم يتولى الاسطول البريطانى تنفيذ ما جاء فى تلك المعاهدات ، أما اذا أظهر أحد الحكام معارضته لذلك فسوف يتم تفسير المعاهدات القائمة تفسيرا يبرر للطرادات البريطانية اتخاذ الاجراءاتاللازمة ضد رعايا ذلك الحاكم وسفنهم ٠ وباختصارفقد كان بالمرستون قد عقد النية على تجاهل حرفية تلك المعاهدات القائمة ، بحيث يقوم بتطبيق ررح تلك الاتفاقيات ، كما أن هذا سوف يتم بدوره وفقا لمتطلبات المرحلة السائدة ٠

غير أن حكومة الهند لم تكن على استعداد للموافقة على تلك الاجراءات ٠ ففى شهر سبتمبر من عام ١٨٤١ أعرب اوكلاند عن رأيه لكارنك ، بأن تقارير هانيل وهينز وهمرتون تظهر فى جلاء بأن تجارة الرقيق فى المناطق الغربية من الهند على الأقل قد تضاءلت كثيرا من حيث الكم ، ومن المتوقع أن تتضاءل

مدريجيا حتى تختفى فى النهاية دون ما حاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة لحظرها •

وبعد شهر أعلن اوكلاند بأن السياسة التى وردت فى خطاب ليفسن لاصدار أعلان لحكام سواحل شبه الجزيرة يجعل من الاتجار فى الرقيق عملا غير قانونى وقد وصفها بأنها سياسة غير واقعية ولا يمكن تطبيقها ، لأنها لن تنفر الحكام العرب فحسب ، بل ملك شوا أيضا ، وهو الذى تبذل الجهود معه لاقامة علاقات تجارية بين البلدين • « ان هذه الخطوات المباشرة لمنع تجارة الرقيق كما قال اوكلاند ، تخلق صعوبات سياسية ، بحيث يبدو تحقيق الهدف منها غير ممكن عمليا ، بدون التعرض لخصومات مع كثير من الامراء والقبائل الافريقية ، الذين نحاول أن نعقد صداقات وأحلافا معهم ، والذين قد يؤدى اقامة صلات وثيقة وعلاقات تجارية مشروعة معهم ، وتحقيق نتائج أفضل لقمع تجارة الرقيق ، بدلا من اللجوء الى الاجراءات المباشرة والتدخلات القسرية ، وأضاف اوكلاند ، بأنه على أى حال ، فحتى الاجراءات القسرية لن تأتى بأى مفعول ، دون الاستعانة بقوات بحرية أكبر من تلك المتوافرة فى المياه العربية والافريقية • كما ان هذه الاجراءات لو اتخذت لن تسهم فى تقليص هذه التجارة الى حد كبير ، ما لم يحصل على تعاون الحكومتين الفارسية والتركية ، وهو هدف ، على حد اقتراح اوكلاند ، يجدر بوزارة الخارجية أن توليه عنايتها •

استقبلت آراء الحاكم العام فى حكومة بومباى بمشاعر مختلطة ، حيث اكتشف المسئولون أخيرا بأن اتفاقات عام ١٨٣٩ قد فشلت ليس فى وقف تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار والسند فحسب ، بل والى اقليم بومباى كذلك • كما أن المعلومات قد بدأت تتكشف فى هذا الوقت عن مدى انغماس

الموانىء الفارسية وموانىء الخليج فى تجارة الرقيق ، الا أن سكان هذه المناطق لم يكونوا ملتزمين بأى شكل من الأشكال بخط مورسبى الملاحى او الامتناع عن اختطاف الافريقيين او استبعاد الصوماليين • أما ما هى الأسباب وراء استغراب كارنك وزملائه من المسئولين عن عدم أحترام سكان هذه المناطق لمعاهدات ١٨٣٩ ، فمن الصعب معرفتها ، سيما وان تلك المعاهدات كانت تعتمد فى تطبيقها على يقظة قادة الاسطول البريطانى فى البحار العربية • على ان النقص فى عدد الطرادات فى الفترة الواقعة بين عام ١٨٣٩ وعام ١٨٤١ ، يعود فى الواقع الى انه لم تكن هناك أعداد كافية منها للدفاع عن المصالح السياسية الحيوية البريطانية فى الخليج • ناهيك عن تخصيص بعضها لمراقبة عمليات تجارة الرقيق . ولعل هذا العامل بالذات كان يكفى لاقناع هانيل بعدم احترام سكان الساحل للاتفاقيات المعقودة معهم • وهكذا فقد بقى يجهل هذه الحقيقة ، الى ان تنبه اليها هانيل فى خريف عام ١٨٤١ •

خلال زيارة قام بها الكومندور بركس قائد أسطول الخليج الى ساحل الهدنة فى شهر اغسطس سنة ١٨٤١ ، علم بأن سفن القواسم التى تتعامل مع افريقيا قد عادت ذلك الصيف من بربرة وعلى متنها ما لا يقل عن خمس عشرة فتاة صومالية كرقيقات ، وتم انزال بعضهن فى رأس الخيمة ، بينما ارسلت البقية منهن الى لنجة فى الخليج • وقد كشفت تحريات بركس بأن سكان موانىء فارس الذين اعتادوا سابقا الحصول على الرقيق من مسقط، قد أخذوا يقومون برحلات الى افريقيا لهذا الغرض • وقد أخذت هذه السفن فى جلب ٣٠٠ عبد على الاقل فى كل موسم من الموانىء الافريقية ، كما كان يتم بيع ٣٠٠ عبد آخرين فى الموانىء الفارسية من جانب سفن القواسم سكان ساحل الهدنة • كما علم بأن أحد أبناء شيخ الشارقة القاسمى وشقيق حاكم أم القيوين ، كانا يتاجران فى الصوماليين ، ويستخدمان ميناء لنجة ميدانا

لنشاطهم هذا . وعند تلقى هانيل لتقرير بركس ، ارتأى بأن يوجه طلبا الى الشيخ سلطان بن صقر لاطلاق سراح الفتيات الصوماليات ، كما اقترح على السلطات المسئولة فى بومباى ، بأنه اذا أمتنع سلطان من تلبية الطلب ، فسينبغى فرض منع على جميع سفن القواسم من ارتياد ميناء خرك ، وهى فى طريقها الى البصرة الذى لا يزال حتى ذلك الوقت تحت سيطرة بريطانيا، ولكن هانيل لم يكن يؤيد كما هو الحال فى قضايا القرصنة ، مصادرة السفن المذكورة ، لأن تجارة الرقيق كانت جزءا لا يتجزأ من حياة هذه القبائل ، بحيث أنه كان يراوده الشك فيما اذا كان فى نطاق سلطة الشيخ سلطان بن صقر حتى لو شاء تسليم تلك السفن او اصحابها الى السلطات البريطانية .

وقد أحال كارناك توصيات هانيل الى حكومة كلكتا ، مشددا فى طلبه بالموافقة عليها وعلى بدء مفاوضات مع الحكومة الفارسية لاقناعها باغلاق موانيها على الخليج فى وجه تجارة الرقيق . غير ان اوكلاند رفض كلا الاقتراحين . وذكر فى رده بأنه قد فوجىء بمدى اشتراك الموانىء الفارسية فى هذه التجارة ، التى كان يتصور مما وصله من معلومات بأنها لم تكن بذات أهمية ، وبأنها قد تضخمت الى تلك الدرجة فى فترة زمنية قصيرة ، مما يستدعى اتخاذ خطوة خطيرة كالتى تقترح الآن ، وفى وقت قد عادت العلاقات الدبلوماسية مع فارس لتوها . وفى الوقت الذى كان موقف الشاه تجاه الحكومة البريطانية ينقصه الود ، ولاتزال مسائل عديدة فى منتهى الخطورة تنتظر التسوية بين الحكومتين . وعلى اى حال فان المبادرة لبدء المفاوضات مع حكومة فارس كما قال اوكلاند ، وفقا لما اقترحه الآن كرناك ، لابد وأن

تأتى من وزارة الخارجية ، وليس من حكومة الهند (١) أن أربعة من الفتيات اللاتى أنزلن فى رأس الخيمة فى بداية الصيف تم نقلهن عائدات الى بربرة فى الصومال فى نهاية العام . وقد سافرت على السفينة الملكية البريطانية اندميون . فقد خضع الشيخ سلطان بن صقر لمطالب المقيم ، ولكن بعد تردد، مما كان يشير بوضوح ، الى أنه لا يمكن الاعتماد لا عليه ولا على بقية الشيوخ للساحل فى الوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة ١٨٣٩ طواعية ، ولهذا فقد اقترح هانيل فى شهر أكتوبر اقرار فرض نظام الغرامات كعقاب للشيوخ على انتهاك الاتفاقات فى المستقبل . ثم قال بان الوسيلة الوحيدة الأخرى التى قد تكون فعالة فى ردع الشيوخ ، هى مصادرة السفن التى تشترك فى تهريب الصوماليين الى الخليج ، والتى سبق أن وصفها هانيل من قبل بانها وسيلة وحشية . وعلى أى حال ، فاذا رأى الحاكم تبنى هذه الخطة ، فان عملية المصادرة يمكن ان تتم فى شط العرب فى فترة أواخر الصيف حتى

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية رقم ٨٤/٤٤٤ من مادوك الى ويلوبى ، فورت وليم ١٨٤١/١١/١ (رقم ١٦٢٨ الادارة السرية) وقد احيل الى وزارة الخارجية . وقد عاد هانيل فعلق عى هذا الموضوع بالقول بأن الزيادة الظاهرة فى اشتراك الموانى الفارسية للخليج فى تجارة الرقيق ، لم يكن يسبب أى زيادة فعلية ، وانما بسبب توصل السلطات البريطانية فى الخليج الى معلومات اوثق عن الموضوع . (انظر مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٣، مرفق للخطاب السرى رقم ٤٩ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من اللفتننانت كولونيل روبرتسون (المقيم السياسى البريطانى بالوكالة) الى ويلوبى بتاريخ ١٨٤٢/٣/٣١ وقد أشار فيه الى تعليق هانيل على حاشية خطاب مادوك المؤرخ ١٨٤١/١١/١ .

تتواجد سفن اسطول القواسم فى رحلتها السنوية الى البصرة لشحن البلح من هناك • أما البديل الآخر حسب رأى هانيل ، فربما يكون تنفيذه اكثر صعوبة ، وهو منع سفن القواسم من القيام برحلاتها الى افريقيا وعلى الأخص الى زنجبار ، وقد يرحب السيد سعيد بمنع سفن القواسم من الدخول الى ارضـيه الافريقية ، وهو فى هذه الحالة قد يوافق على تخويل طرادات الاسطول البريطانى حق مصادرة سفن القواسم التى تحاول تحدى ذلك الحظر •

كانت مقترحات هانيل متدفرفة ان لم نقـل خطيرة ، ومما يثير الدهشة أن تأتى هذه المقترحات من الرجل الذى اتسمت اجراءاته بالمرونة • كما كان تفهمه لمشاعر وحزازات عرب الخليج فى غاية الحساسية . والسبب فى ذلك يرجع الى ان هانيل فى خريف عام ١٨٤١ كان يعانى من ارهاق العمل زمن التوتر الذى سببته له الأزمة المصرية والأزمة مع فارس ، ومن انهيار حالته الصحية نتيجة تعرضه لنوبات من الملاريا والدسانتاريا . وربمـا كان قد ضاق ذرعا مما كان يطالبه به رؤساؤه فى الهند من اليقظة والتشدد فى مواجهة تجارة الرقيق ، بينما استمروا هم فى خضم من تضارب الآراء حول الهدف النهائى من تلك المشكلة • وازاء الالحاح المستمر من جانب رؤسائه بتقديم الاقتراحات والحلول الكفيلة بوضع الاتفاقات القائمة موضع التنفيذ ، مع حرمانه فى الوقت نفسه من تقديم قوة بحرية كافية لتنفيذها ، فقد اضطر الى تقديم حلول اكثر بأسا • وكانت مقترحاته الأخيرة ، هى آخر المقترحات التى عرضها فى هذا الصدد ، وفى أواخر عام ١٨٤١ سافر هانيل فى اجازة عبر رحلة بحرية طويلة فى محاولة لعلاج حالته الصحية التى ارهقها المناخ

القاسى للخليج ورغم صراحة مقترحات هانيل الأخيرة ، الا أن كارناك أولاها كثيرا من الجدية .

فقد كان كارناك منزعجا من آخر التقارير التى وصلته من المقيم البريطانى فى الخليج ، ومن سمسار شركة الهند الشرقية فى مسقط فى أواخر الصيف عن استمرار تجارة ارقيق فى الافريقيين والصوماليين فيما بين مسقط وبومباى ، كما كانت هناك تجارة مماثلة فى الفتيات الهنديات فيما بين ميناء بومباى وموانىء شبه الجزيرة العربية ، وبأن الطريقة المتبعة فى تهريب العبيد الى بومباى كانت تتم حسب تقرير هانيل كالآتى :

« يتم انزال الذكور من العبيد على السفن العربية بوصفهم بحارة تلك السفن ، بينما يتم تحرير الاناث بوصفهم زوجات لهم .. ولما كان غالبية بحارة هذه السفن من الزنوج ، فانه لابد أن يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل على ضابط التفتيش ، أن يحدد ، ما اذا كان البحارة بحارة حقيقيين أم رقيقا للبيع ، وبالاضافة الى ذلك فقد تبلغت بأن الزنوج الذين يؤتى بهم للبيع لا يبدون أى معارضة أو رفض ، وهكذا يتم الاشتراك بين الذكور والاناث من هؤلاء الرقيق فى عمليات التمويه ، واذا ما حدث وتم استجوابهم فانهم نادرا ما يدحضون أقوال الربان أو قائد السفينة باعتبارهم جزءا من متاع السفينة أو رجالها .

وقد ذكر روبين اسلام سمسار الشركة فى مسقط ، بأن ما لا يقل عن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد يدخلون الى موانىء الهند كل عام بهذه الطريقة . وحتى السيد خالد النجل الثانى للسلطان ، كان يشترك فى هذه التجارة ، كما علم السمسار أيضا بأن عددا من الفتيات الهنديات يتم إختطافهن كل عام ،

وعلى الأخص من ساحل مليبار ، ثم يتم بيعهن فى مسقط وزنجبار أو فى موانىء البحر الأحمر او الخليج الفارسى ٠

ولقد انزعج كارناك من تلك التقارير وعبر عن غضبه هذا بالايعاز الى المقيم البريطانى فى الخليج والى الكابتن همرتون من زنجبار بابلاغ مضمون رسالة ليفسن المؤرخة ٨/يونيو الى كل من سلطان مسقط وشيوخ الهدنة بأسرع وقت ، كما انه فى نهاية العام بعث برسالة الى اوكلاند ، يحثه على العمل على تنفيذ الاجراءات التى كان هانيل قد اقترحها فى الخريف غير أن رد اوكلاند لم يرسل حتى أواخر شهر فبراير ١٨٤٢ . وقد كتب هذا الرد فى غمار كارثة الجيش البريطانى فى افغانستان وفى الأيام الأخيرة من منصبه كحاكم عام للهند . ومهما كان موقف حكومة الوطن — ولم يعد وقتها بالمرستون وزيرا للخارجية — فان الوقت لم يكن ملائما ، على حد رأى اوكلاند، لاستفزاز الحكام المسلمين بلا مبرر ، باتخاذ اجراءات شديدة القسوة ضـــد تجـارة الرقيق ٠ فلقد كانت مقترحات هانيل مرفوضة من كافة الوجوه . أن فرض غرامات مالية على شيوخ المنطقة من مخالفات يرتكبها رعاياهم فيما يتعلق بتجـارة الرقيق معناه ســبق افتراض باشـــتراك هؤلاء الشـــيوخ فى تلك المخالفات ، كما أن مصادرة سفن القواسم فى مياه شط العرب من جانب الطرادات البريطانية تشكل مساسا بالسيادتين التركية والفارسية ، فضلا عن أن القانون الدولى لايقرها ٠ كذلك فان اصدار اعلان باعتبار تجارة الرقيق عملا غير قانونى من جانب واحد ، كما رأى بالمرستون وايده هانيل سوف يكون سياسة خرقاء ٠

« واذا نظرنا الى المسألة عموما من الناحية السياسية نجد ان معالى الحاكم العام أصبح مقتنعا من أن الحكومة البريطانية اذا كان هدفها مركزا على ازالة كل أثر لتجارة الرقيق فى المناطق الواقعة بين الساحل الافريقى

والهند والأقطار المتاخمة للخليج الفارسى ، فيتعين عليها بأن تكيف خطواتها فى هذا السبيل ، بطريقة لا تؤلب عليها قبائل الساحل فى تلك الاقطار ، وتساهم بالتالى فى تقويض ما حققته لنفسها من نفوذ هناك ، فى مساعيها لتحقيق الأهداف النبيلة من سياستها الخاصة بالرقيق ، وانما ينبغى عليها أن تترك هذه المسألة لتتبلور مع الزمن حتى تحقق الأهداف السامية منها ، والا تلجأ الى أساليب القسر والعنف ، حتى لا تثير عليها مشاعر الدول والشعوب الواقعة على ساحل الخليج الفارسى . فقد يفتح مثل هذا الاسلوب الباب أمام القوى الاخرى فتستغله ضدنا ، خصوصا وان مكافحتنا للرق قد تثير علينا قبائل افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية . كما اننا قد نعرض النفوذ الذى نتمتع به فى أوساط هذه الدول للخطر . وبالتالى فان معاليه قد بات مقتنعا بأن تأجيل موضوع الرق لبضع سنوات أهون علينا من تعريض نفوذنا لخطر الزوال لذلك النفوذ الذى نستطيع من خلاله أن نحقق المزيد من المكاسب الانسانية فى تلك المناطق الشاسعة من افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية . وثمة من الاسباب ما يحمل على الاعتقاد بأننا قد نستفز حتى حليفنا المخلص القديم سلطان مسقط لو عمدنا الى تطبيق شروط المعاهدة التى عقدناها معه بهذه الطريقة العشوائية (١) «.

لا مجال لانكار ما انطوت عليه رسالة اوكلاند من آراء وجيهة ، وقد

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٣ مرفق خطاب السرى رقم ٢٩ فى ١٨٤٢/٣/٣٠ من مادوك الى ويلوبى ، فورت وليم ١٨٤٢/١/٢٨ (رقم ١١٠ الادارة السرية) .

تأكدت هذه الآراء بوصول تقرير اللفتننانت كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة بعد ذلك بوقت قصير . وكان روبرتسون قد أعد تقريره هذا بعد دراسة النتائج التي أسفرت عنها عمليات التفتيش الأخيرة للسفن التي زارت ميناء خرك ، وهي في طريقها الى شط العرب خلال صيف عام ١٨٤١ ، ومن خلال ذلك الدراسة توصل روبرتسون الى ان ابلاغ شيوخ الهدنة بمضمون رسالة اللورد ليفسن المؤرخة ٨ يونيه ١٨٤١ لن يكون في مصلحة الحكومة البريطانية، لأن هؤلاء الشيوخ ، على حد رأيه لم يشتركوا ولا رعاياهم اشتراكا مباشرا في تجارة الرقيق ، كما كان من المشكوك فيه ، ما اذا كانت حصة سفن هؤلاء الشيوخ في نقل الرقيق من زنجبار والساحل الافريقي تزيد على سبع العدد الذي ينقل سنويا الى المنطقة وأضاف روبرتسون في تقريره بأنه لما كانت حصة اشتراك سفن شيوخ الهدنة في هذه التجارة ، أقل من سفن غيرهم فانني لا أرى مبررا لاستفزازهم وان نطالبهم بالتخلي كليا عن هذا النشاط ، ومن الأفضل أن نتركهم يتطورون مع مضي الزمن ، والا نحاول أن نفرض عليهم قرارات الاصلاح فرضا ، ولعدم وجود مبررات حقيقية لدينا ، فانه من الأفضل لنا بألا نتحداهم في هذا المجال (١) كذلك فقد اكتشف روبرتسون بأن أكثرية السفن الضالعة في عمليات تهريب العبيد ، لم تكن تابعة لمسقط ،

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٤٥ مرفق للخطاب السري رقم ٥٨ المؤرخ ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبي ١٨٤٢/٣/٤ ; رقم ٣٥ الادارة السرية) ومرفق به لائحة بعدد الرقيق الذين يتم نقلهم الى مناطق الخليج على السفن التي تزور ميناء خرك خلال يوليو — ديسمبر ١٨٤١ — اعداد اللفتننانت كولونيل دافيس (القائد العام للحامية البريطانية في خرك) .

او لساحل الهدنة ، بل تخص الكويت ، والبحرين ، والبصرة ، وبوشهر ، وبالتالى فلو أمكن ابرام اتفاقيات مماثلة مع دول هذه الأقطار لحظر اتجار رعاياهم فى الرقيق مع الهند ، فسيكون هذا اجراء مناسبا . وحتى فى حالة التوصل الى عقد مثل هذه الاتفاقات مع دول تلك البلدان ، فان روبرتسون لم يكن متأكدا من نجاحها :

« ان المحاولات والاتفاقيات الفردية فيما يختص بهذه التجارة تبدو لى ، وكأنها محاولة لسد مياه احدى القنوات لدفع مائها الى قناة أخرى . وسوف يكون من الأفضل الى حد كبير لو امتنعنا عن عقد أى اتفاقات بشأن تجارة الرقيق ، اذا كنا لا نستطيع تطبيق نصوص تلك الاتفاقيات بصورة فعالة . كما ان وجود مثل هذه الاتفاقات مع حجم القوة المتوافرة لدينا ، ليسا كافيين لوقف تجارة الرقيق ، ومن هنا يتعين علينا بأن نبادر الى تطبيق نصوص هذه المعاهدات بكل ما نملك من القوة . وفى رأيى أن عدم قيام الحكومة البريطانية بتنفيذ هذا الأمر حتى الآن ، انما هو دليل على ضعفها .

ان ثمة حلا واحدا أكيدا لوقف تجارة الرقيق ، ألا وهو وقفها داخل سواحل افريقيا . فاذا امكن الحصول على حق التفتيش وممارسته بشكل فعال هناك ، فلسوف تنهار هذه التجارة . وعلى أية حال فان روبرتسون هو الشخص الذى يستطيع ان يقول رأيه فى هذا الأمر : « ان سلطان مسقط والزعماء العرب فى الخليج الفارسى ، لا يمكن أن يوافقوا على هذا الحق أو ان يمنحوه لنا عن طيب خاطر لأنه سوف يقضى على أكثر الأعمال التجارية رواجا عندهم ، كما سيؤدى الى خلق بطالة واسعة بين مواطنيهم وسفنهم لفترة من الزمن ، فضلا عن انه سوف يشيع التذمر فى صفوف قسم كبير من

رجال القبائل الساحلية . . . » أما بالنسبة لسلطان مسقط فقد كان روبرتسون على يقين من أن السيد سعيد لن يتخلى عن تجارة الرقيق مقابل ٢٠٠٠ تدفع له سنويا ولمدة ثلاث سنوات ، كما لم يكن متأكدا من أن الغاء هذه التجارة سوف يعود على بريطانيا بالمصلحة .

ان قبائل ساحل الهدنة بعد ان حرمت من القرصنة ، أخذت تتجه بشكل متزايد نحو تجارة الرقيق خلال السنوات الأخيرة ، وكانت هذه التجارة تدر أرباحا عليهم ، كما كانت تتفق مع شراسة طباعهم ، فاذا ما حرموا الآن من تجارة الرقيق ايضا ، فان ذلك سوف يرغمهم الى العودة لممارسة القرصنة، باعتبارها الحرفة التى تناسب تجارتهم ، بعد أن يفقدوا موارد رزقهم ، وللتنفيس عن نزعات الحقد والانتقام ، واشباع غرائز السلب والنهب فيهم ».

وعلى أى حال ، يضيف روبرتسون بأنه اذا كانت الحكومة البريطانية مصممة على القضاء على تجارة الرقيق ، بصرف النظر عن الاعتبارات التى شرنا اليها آنفا ، فان الأفضل لها ان تركز جهودها فى افريقيا ، حتى لو اضطرت الى الاستيلاء على الشواطىء والموانىء البحرية التى يتم منها تصدير الرقيق . هذا الاجراء لن يكلفها كثيرا من الناحية المالية ، اذا ما قورن بنظام التفتيش فى الموانىء والبحار — بما فى ذلك الموانىء الافريقية — وسوف يمكننا دون ما حاجة الى ابرام معاهدات واتفاقيات مع حكام السواحل العربية والخليج الفارسى لوضع حد نهائى لتجارة الرقيق على امتداد الطرق التى تسلكها .

وعلى الرغم من أن روبرتسون لم يكن يعلم بما كان يجرى بهذا الشأن عند كتابته لرسالته ، الا أن الخطوة الاولى على هذا الطريق كان قد تم

اتخاذها . ففي شهر يناير من عام ١٨٤٢ أطلع همرتون على رسالة ليفسن للسيد سعيد فى زنجبار . وقد صدم السيد سعيد بمضمون الرسالة ولهجتها لدرجة أنه ابى أن يصدق انها حقيقية .. وحين نجح همرتون آخر المطاف فى اقناعه بأن الرسالة قد صدرت من وزارة الخارجية بالفعل ، ضرب السيد سعيد كفا على كف . وقال : كل شيء قد انتهى الآن . ان هذه الرسالة وعزرائيل هما شيء واحد وهكذا قرر ان يرسل مبعوثا الى انجلترا على الفور ليقدم طلبا الى ملكة انجلترا لاعادة النظر فى قرار حكومتها بالغاء تجارة الرقيق بشكل نهائى ، وعلى الرغم من ان همرتون رأى نفسه مضطرا الى اشعار السيد سعيد بانه ليس ثمة أمل فى رجوع الحكومة البريطانية عن قرارها ، الا أنه ، سرا ، أوعز الى رؤسائه فى الهند بعدم ممارسة ضغط أكثر على السيد سعيد حول هذا الموضوع وقال « . . . لا يمكن تحقيق أى شيء عن طريق المفاوضات ، وليس السلطان سلطة للتدخل فى هذه المسألة ، حتى ولو شاء ذلك ، غير أنه لا يفكر فى شيء كهذا . ان الرق فى رأى العرب حق من الحقوق التى يكفلها لهم دينهم ، وبالتالى فلا يجرؤ سلطان مسقط بان يظهر وكأنه موافق على مطلب الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، مالم تؤيده القوة ، وحتى فى هذه الحالة فسوف يجد نفسه مضطرا الى أن يبدو فى نظر رعاياه وكأن الحكومة البريطانية قد ارغمته على اتخاذ هذا القرار (١) .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٣ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من همرتون الى ويلوبى ١٨٤٢/١/٢ (رقم ٢ الادارة السياسية) وقد وردت التأكيدات فى النسخة الاصلية للخطاب .

من الناحية السياسية فان جميع الأدلة كانت تتجه ضد التدخل فى تجارة الرقيق العربية فى تلك الفترة من الزمن ، ولو ان السلطات المسئولة فى الهند احتفظت برسم سياسة الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٤٢ ، فمن المؤكد انها لم تكن لتتدخل فى هذا الموضوع لعدة سنوات قادمة . غير أن المبادرة قد انتقلت منذ ذلك الوقت الى وزارة الخارجية البريطانية كما ان مجلس ادارة شركة الهند الشرقية اقر رسميا انتقال تلك المسئولية الى وزارة الخارجية وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٤٢ ، بموجب خطاب بعثوا به الى حكومة بومباى بهذا الشأن وجاء فيه : بما أن هذه القضية قد أصبحت قضية قومية اكثر منها هندية ، فان أى قرارات بشأن تلك القضية تعود الى حكومة صاحب الجلالة وحدها ، وبالتالى فليس ما يخولنا أن نتحدث فى هذا الموضوع (١) .

---

(١) من التقارير السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٦ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٤٢/٩/٢١ (رقم ١٥ الادارة السياسية) .

الفصل الحادى عشر

الحرب الفارسية

١٨٥٦ – ١٨٥٧

بعد أزمة ١٨٣٧ – ١٨٤١ لم تستقر علاقة بريطانيا بفارس على اتجاه واحد ، فقد كان الفرس متذمرين من الضغوط التى كانت تمارسها بريطانيا عليهم خلال تلك الفترة ، بينما كان البريطانيون غير مكترثين للمشاكل التى كان يعانى منها الفرس . وقد وصف كرزن السياسة البريطانية تجاه فارس بحق « انها كانت تعـانى من نوبات الركود المفرطة أو الاهتمام المفرط » . وتتميز الفترة منذ عام ١٨٤١ ، اذا استخدمنا عبارة لكرزن بالفتور المفرط»(١) . وبعودة بالمرستون وهوب هاوس عام ١٨٤٦ الى السلطة فى وزارة رسل لم تتغير هذه العلاقة نظرا لأن آراء بالمرستون من حيث الأساس هى نفس الآراء السابقة ، وهى أن فارس كمنطقة عازلة بين الهند البريطانية لا يمكن أن نضحى بها كى تكون خاضعة للسيطرة الروسية ، أو أن تتخذ منهـا روسيا قاعدة لحبك المؤامرات فى المناطق المجاورة للهند . كما أننا لا نسمح بأن يكون هناك توسع فى الحدود الشرقيـة لفارس على حسـاب الدويلات الافغانية ، لأن ذلك سوف يقرب روسيا من مشارف الهند . كذلك فان روسيا بموجب معاهدة جولستان المعقودة عام ١٨١٣ ، والتى أعيد تأكيدها فى معاهدة تركمنشاه لعام ١٨٢٨ ، تملك الحق فى تعيين قناصل لها حيثما تشاء فى أراضى فارس . وعلى الرغم من ان روسيا لم تفعل ذلك حتى الآن ، فان الذى لا شك فيه هو أن روسيا هى الدولة الوحيدة بين الدول الاوربية التى تتمتع بهذا الحق . ولقد حاول بالمرستون ان يحصل على امتيازات

---

(١) فارس والمسألة الفارسية فصل ٢ ص ٦٠٦ .

مماثلة لبريطانيا عام ١٨٤١ ، عنـــدما كان يجرى التفاوض لعقد الاتفـــاق التجارى الجديد ، غير أنه لم ينجح فى ذلك ، كما لم ينجح فى انتزاع وعد من محمد شاه باحترام استقلال الحيرة .

وكان بالمرستون مترددا بشأن أهمية الحيرة ، وكان لا يتصور أن لها أهمية استراتيجية كبيرة ، وعندما أشيع فى أوائل عام ١٨٤٧ ، بأن دوست محمد قد عاد يفكر مرة أخرى فى مهاجمتها ، فقد اراد توجيه تحذير اليه بأن عملا كهذا لن تسكت عليه الحكومة البريطانية ، لأنه سوف يؤدى فى نهاية الأمر الى اقامة قنصلية روسية فيهـــا (١) . ومن ناحية أخرى فقد تغيرت الأمور الى حد كبير منذ عام ١٨٣٨ . فقـد أصبحت العـــلاقات البريطانية بروسيا علاقات طيبة ، وصـــار احتمال بعث أطمـاع تلك الدولة فى الهند أمرا مستبعدا . أما من الناحية الأخرى فان موقف حكومة الهند من أى تورط رسمى فى فارس أو افغانستان قد تغير كثيرا . وأصبح اهتمامهم الوحيد فى دول افغانستان الثـــلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة ، هو احتفـــاظها باستقلالها عن بعضها البعض . ولم يقم البريطانيون بأى اتصال بدوست محمد بعد نجاحه فى الوصول الى السلطة فى كابول فى أعقاب عام ١٨٤٢ ، كما لم توجد لديهم أى رغبة لذلك . ولم يكن هناك أى تفكير جدى للقيام بحملة عسكرية جديدة فى افغانستان على مستوى الحملة التى قام بها أوكلاند عام ١٨٣٩ ، والان بورو عام ١٨٤٢ ، وعلى أية حال فان التخفيض الكبير فى حجم الجيش الهندى الذى أجراه اللورد هاردنج الذى خلف ألان بورو جعل مثل

---

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٥ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٧/٤/٣ .

تلك الحملة غير ممكنة اطلاقا . وتأسيسا على ذلك ، فقد أبلغ هوب هاوس بالمرستون فى شهر ابريل عام ١٨٤٧ ، بأنه سيكون من الأفضـــل لو قام بالمرستون بالتنسيق بين سياسته واجراءاته تجاه فارس دون الرجـوع الى حكومة الهند ، فان رئى ضرورة استخدام القوة ، فان الحكومة البريـطانية هى وحدها التى يتعين أن تبت فى هذا الأمر « أما عن الهند فليس لـدى ما أقوله » كما جاء فى رسالة هوب هاوس الى بالمرستون ، واضاف : كمـا اننى لن أستعين بالحاكم العام أو اللجنة السياسية ، كما حـــدث فى المرة السابقة . فحرب كهذه ينبغى أن تكون حربا بين الملكين » . وبالطبع فبوجود الرئيس الحالى لحكومة الهند ، واللجنة السرية التى أتعامل معهـــا الآن ، لا يمكن أن تتوقعوا أى تعاون حول هذا الموضوع من هاتين الجهتين ..

وكان لهوب هاوس نفس الآراء المحـددة فى كيفية ومكان اســتخدام السلاح البريطانى فى حالة نشوب حرب مع فارس :

« وانى لا أتصور أنك لن تفكر تحت أى ظرف من الظروف فى القيـــام بعمليات عسكرية فى آسيا الوسطى (هكذا كتب الى بالمرستون) وأقـــول : تحت أى ظرف ، بحيث يشمل هذا القول أى عملية لاحتلال الحيرة ، والتقدم نحو قندهار وكابول من جانب فارس . فاذا كنت على صواب فى هذا الرأى، فانى أنصح بالامتناع عن أى تهديد بالنسبة لمقاومة من جانب امبراطوريتنا الهندية .. أن أى عدوان كهذا من جانب الشاه ينبغى الرد عليه فورا بالهجوم على أراضى الشاه فى الخليج الفارسى ، والاستيلاء على خرك لتكون قاعدة ثابتة لبريطانيا ». وبعبارة أخرى أنه فى حالة اســتيلاء فارس على الحيرة فاننا سوف ندخل الحرب ضــــد فارس بالطريقة التى نراها تحفظ لنـــا مصالحنا » [٥]

غير أن المناسبة لشن الحرب أو حتى توجيه تحذير الى الشـاه لم تقع خلال عام ١٨٤٧ ، اذ أن الاشاعات عن نوايا شن الشاه لهذه الحرب لم تكن صحيحة . ومن ثم فقد وضعت مسألة الحيرة على الرف لأربع سـنوات أخـرى .

وفى عام ١٨٤٨ توفى محمد شاه وخلفه على الحكم نجله ناصر الدين ، كما تبعه بعد ثلاث سنوات حاكم الحيرة ، يار محمد خان ، الذى كان يوصف بأنه « أقذر شخصية فى آسيا » (١) وخلفه أيضا نجله سيد محمد خان : ولم يكن أفضل من والده بكثير : فقد وصفه هنرى رولنسون عن معرفته شخصيا بأنه « شـاب فاجر أبله » (٢) وكان أكثر ما يخشـاه محمد خان بعد توليه السلطة ، أن قد يقضى فى الحكم وقتا قصيرا بسبب منافسيه دوست محمد حاكم كابول أو بسبب أخيه دوست محمد فى قندهار . وبالتـالى فما أن رأى الحكم حتى بادر الى الاتصال بناصر الدين شاه يطلب حمايته . وكان ناصر الدين شاه يميل على ما يبدو الى تلبية طلب دوست محمد ، وعلى الأقل فقد أجريت مظاهرة لاستعدادات عسكرية للزحف على الحيرة خلال صيف عام ١٨٥١ ، غير أن المناورة لم تنطل على انجلترا كما كان متوقعا لها ، لأن أهمية الحيرة فى استراتيجية الدفاع عن الهند قد هبطت أكثر بعـد ضم البنجاب فى عام ١٨٤٩ ، وبذلك امتدت حدود الهند البريطانية الى ما وراء نهر شيلج ، على الأقل الى الحدود الطبيعية للهند على سلاسل جبال الحدود الشمالية الغربية . بل أن بالمرستون كان على استعداد أن يوافق فى عـام

---

(١) تاريخ الهند فصل ٥ ص ٤٩٣ تأليف دبليو . اى . جى اركبولد .

(٢) انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٨٤ .

١٨٥١ على قيام الشاه بالاستيلاء على الحيرة لو شاء . ولقد كتب الى هوب هاوس بهذا الخصوص يقول : « اذا كنت لا تزال ترى بأن سقوط الحيرة فى أيدى الفرس مسألة هامة بالنسبة لأمن الهند ، فان جزيرة خرك ســـوف تبقى كمنطقة دفاع عن الحيرة أو كتعويض عنها (١) .

غير أن هوب هاوس لم يكن يشغل باله الفرس : فانهم بمفردهم ليس فى قدرتهم الحاق أى ضرر . وانما كأدوات للروس » هـــذا ما جاء فى رد هوب هاوس الى بالمرستون ، لأن هذا يجعلهم أقوياء لا يقهرون بالنسبة الى الهند البريطانية ، كما لم يكن هوب هاوس يتوقع أى خطر من اجتياح دوست محمد للحيرة : وفى رسالة لهوب هاوس فى شهر أكتوبر سنة ١٨٥١ موجهة الى ايريل اوف دل هاوس ذكر بأن هناك اشاعة بأن دوست محمد له أطماع فى الحيرة . فليتفضل وليذهب اليها . وقد أفادت آخـــر المعلومات التى تلقاها بالمرستون من شيل وزير صاحبة الجلالة فى طهران بأن هنـــاك حملة يعدها الحمقى الفرس للهجوم على تلك البلدة . وقد تم ابلاغ شـــيل بعدم التدخل بأى صورة من الصور . وكان هوب هاوس واثقا من شىء واحد : انه لم يكن يؤيد أى اتفاقات مع دوست محمد لحماية الحيرة من الفرس ، مما سوف يورط حكومته فى مشكلة مع أفغانستان . « .. اننى آمل أن علاقتك بهـــذا الشخص وأسرته ، كما جاء فى تحذير هوب هاوس الى ول هاوس ، ينبغى أن تنحصر فى لف الحبل حول رقبة أى سفاح أفغانى يأتى للقيام بعمليات نهب أو قتل فى أراضيكم .

---

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٦ ، من بالمرستون ال براوثون ١٨٥١/٩/٨ وكان هوب هاوس فى هـــذا الوقت قد رقى الى درجة بارون لمنطقة براوثون دى جيفورد .

كانت نتيجة مناقشات بالمرستون وهوب هاوس قد تمخضت عن ابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران (الكولونيل جوستين شيل) بعدم ممارسة الضغوط على الشاه فيما يختص بموضوع الحيرة ، وانما واجبه هو الحصول من الشاه عندما تسنح الفرصة على تعهد منه بعدم ارسال جنوده الى الحيرة لدعم حكم السيد محمد خان ، طالما أنه لم يتعرض لعدوان عسكرى سافر من الشرق . وقد سلم ناصر الدين هذا التعهد يوم ٢٥ يناير سنة ١٨٥٣ . كما تعهد فيه أيضا بالامتناع عن التدخل فى شئون الحيرة والتخلى عن مطالبته سكان الحيرة بالولاء له . أما من جانب الشاه فقد ألح على أن تتعهد الحكومة البريطانية بالامتناع عن التدخل فى شئون الحيرة من جانبها .

وفى اليوم الثانى من يوليو عام ١٨٥٣ دخلت القوات الروسية ولايات الدانوب الخاضعة للامبراطورية العثمانية ، وبعد مضى ثلاثة أشهر أعلن السلطان العثمانى الحرب على روسيا ، وعلى أثر هذه الأحداث اتخذ الشاه ناصر الدين طابع العنف فى تصريحاته ، فقد أعلن عن ثقته فى انتصار روسيا، وهمس بأنه ينوى استغلال أحداث الاضطرابات فى آسيا الصغرى لتوسيع رقعة حدوده . وكانت نتيجة هذه الأحداث أن بادر القائم بالأعمال البريطانى فى طهران بتجميد العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس . وقد ذكر رولنسون المقيم البريطانى والقنصل العام فى بغداد فى خطاب بعث به الى وزير خارجية الهند فى أواخر نوفمبر : « بأنه كان يتوقع هجوما فارسيا على العراق التركى بين لحظه وأخرى ، وبأن الشاه قد أعلن انحيازه الى جانب الروس فى صراعهم ضد الباب العالى ، وبالتالى فانه ما لم تصل مساعدات من الهند فان الأتراك سوف يطردون من هذه المناطق ، وسيترتب على هذه التطورات تعريض الامبراطورية العثمانية فى آسيا بأسرها للخطر.

وقد طالب رولنسون بامداده بفيلق من الجنود ، بالاضافة الى المساندة البحرية بحيث ترسل الى الخليج على وجه السرعة ، كما طالب بالاستيلاء على جزيرة خرك ، والاستعداد العسكرى ، اما لممارسة ضغط على الشاه أو للزحف على الفرات للدفاع عن بغداد . غير أن دلهاوس الحاكم العام الهند لم يشاطر رولنسون مخاوفه هذه ، ففى رده على رولنسون ذكر : بأن الحكومة البريطانية فى الهند لا ترى سببا يدعوها للقيام بعمليات عسكرية فى الخليج ، لأن هذا الاجراء لن يلقى التأييد من حكومة صاحبة الجلالة ، وقد يتسبب فى تعقيد الأمور .

وكان خطأ دلهاوس أنه كان يجهل حقيقة الجو فى مجلس الوزراء فى لندن . فالتحولات والمتطلبات التى اقترنت بها السياسة البريطانية منذ أكتوبر لتسوية الخلافات الروسية التركية قد انتهت . انتهت كارثة سينوب، وحذر القيصر من أن الأسطول البريطانى والفرنسى سوف يدخلان مياه البحر الأسود ويرغمان السفن الروسية التى يصادفونها هناك على العودة من حيث أتت . وعند وصول التقارير من طهران بعث مجلس الوزراء بأوامره الى دلهاوس لأعداد حملة عسكرية وبحرية للعمل فى الخليج . فاذا لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية سريعا فيتعين عليه احتلال خرك ، ويبقى فى انتظار أوامر جديدة (١) وقبيل صدور هذه الأوامر كانت العلاقات الدبلوماسية قد أعيدت بين الدولتين ، غير أن هذا الاجراء لم يؤد تلقائيا الى الغاء الأوامر . بل على العكس فقد أجرى استعراض للقوة البحرية فيما بين شهرى فبراير

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/١/٩ (رقم ١٥٦٢) .

ومايو ١٨٥٤ ، وأوعز الا بريل . اوف . كلارندون وزير خارجية بريطانيا الى وليم تيلور ثومبسون بالابلاغ عن أى دليل عن اشتراك الشاه مع روسيا فى الحرب ضد تركيا ، أو استئناف أطماعه فى الحيرة . فان استدل ثومبسون على شىء من هذا القبيل ، فان عليه أن يقوم بابلاغ ذلك الى بومباى على الفور ، حيث ستكون الحملة على أهبة الاستعداد للتحرك (١) .

بعد ثلاثة أشهر من عودته الى طهران اكتشف ثومبسون أسباب استياء الشاه فى شهر نوفمبر السابق . وعلى حد أقوال الصدر الأعظم رئيس وزراء فارس ، فقد تلقى الشاه عرضا رسميا من الحكومة الروسية بعد احتلال الجيش الروسى لولايات الدانوب التركية مباشرة للاشتراك فى الحرب التى كانت لابد وأن تنشب مع تركيا . وقد عرضت عليه روسيا امتيازات مغرية ، منها : التنازل عما تبقى من التعويضات المستحقة لها بموجب معاهدة تركمنشاه ومقدرها ١٠ ملامين ترمان (نحو ٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون جنيه استرلينى) ، ومنح فارس مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠ اضافى اذا استمرت الحرب ، وتزويد الجيش الفارسى بالمعدات الحربية ، وضم أى منطقة تكسبها فارس نتيجة لعملياتها الحربية فى أراضى تركيا ، أو منحها مبلغا من المال مقابل ذلك عند توقيع معاهدة السلم . كل هذه الامتيازات المغرية رفضها الشاه ، كما ذكر الصدر الأعظم ، وذلك احتراما منه للصداقة البريطانية . كما أن الشاه تمسك بموقفه رغم كل التهديدات الروسية ،

---

(١) مسودات المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى حاكم بومباى ١٨٥٤/٢/٧ (رقم ١٥٦٨) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/١/١٧ (رقم ٦ سرى للغاية) .

وأضاف رئيس الوزراء الفارسى يقول : أنه لو قدر لهذه الحرب أن تتطور الى حرب شاملة ، فيجب الا تتوقعوا من الشاه أن يستمر على موقف الحيـاد ، فانه على العكس من ذلك ، قد يجد نفسه مضطرا الى أن ينحاز الى بريطانيا وحلفائها ، بل هو على استعداد أن يقوم بتنفيذه الآن ، كما أكد الصـــدر الأعظم بأنه على استعداد أن يعقد اتفـــاقا سريا مع بريطانيا على أســاس المقترحات التى تقدمت بها روسيا ، مع فارق واحد ، وهو أنه سوف يفضل حصوله عـلى الولايات الفارسية التى اســتولى عليها الروس ابان حـرب ١٨٢٦/١٨٢٨ أو تعويضات نقدية عنها ، وليس الأراضى التركية (١) .

فى الوقت الذى وصلت هــذه المقترحات الى كلارندون كانت الحرب الروسية ـ التركية قد تطورت بالفعل الى حرب شـاملة ، وبالتالى لم يكن لدى وزير الخارجية من الوقت ما يخصصه لمطامع الشـاه أكثر من اهتمـام عارض بمطالبه . وقد اوعز الى ثومبسون فى شهر مايو بابلاغ الشاه باستعداد الحملة فى بومباى ، وبابلاغ رئيس الوزراء بأن أفضل مساعدة تقدمها فارس الى بريطانيا فى هذه المرحلة هى وقوفها على الحياد فى الصراع الدائر (٢)، وقد استجابت حكومة فارس للمقترحات البريطانية ، ولهذا فخلال ما بقى من عام ١٨٥٤ وحلول عام ١٨٥٥ لم يشر رئيس وزراء فارس مرة أخرى الى

---

(١) من ملفات وزارة الخـــراجية من ثومبسون الى كلارندون طهران ١٨٥٤/٣/١٨ (رقم ٥٧ سرى للغاية) .

(٢) مجموعة أوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/٥/٢٢ (رقم ١٥٧٩) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/٥/٢٨ (رقم ٥٠٩ سرى) .

احتمال اشتراك فارس في الحرب . وقد تم تعيين وزير مفوض جديد فى فارس فى شـــهر نوفمبر عام ١٨٥٤ فى شخص اللورد شارلس مورى ، القنصل البريطانى العام السابق فى مصر . وبذلك انتهز اللورد كلارندون هذه الفرصة لاصـدار تعليماته الى مورى لتذكير الشاه بالمطالب البريطـــانية لتنفيذها (١) وكان أفضل سياسة تتبعهـــا فارس فى ذلك الوقت فى نظر مورى هو الوقوف على الحياد ، فلو أن الشاه انحاز الى صف الروس فان ذلك قد يعرض المنطقة الجنوبية من فارس لعمليات انتقام بريطانية ، حيث يمكنها فى سهولة أثارة القبائل فى هذه المناطق ضد أسرة القاجار الحاكمة. كما أنه من الناحية الأخرى لو أظهر الشاه عداءه ضد روسيا ، على أمل أن تساعده الحكومة البريطانية فى استرجاع الممتلكات الشمالية التى فقدها ، فان هذه ستكون خطوة انتحارية من جانبه . والواقع أن بريطانيا لم تكن ترغب فى أن ترى فارس تسقط ، أو أن تتخلى عنهـــا فى حالة الحرب ، غير أن كلارندون لم يكن فى وضع يسمح له بتقديم تعهد قاطع لفارس بالمساعدة فيما لو ركب الشاه رأسه وقام بالهجوم على روســـيا ، ومرة أخرى فطالما كانت بريطانيا هى الدولة الوحيدة القادرة على مساعدة فارس ضد أطماع روسيا ، فانه ســيكون من الحماقة أن يحاول الشـــاه توسيع حدوده الشرقية على حساب الدويلات الافغانية المجاورة ، وبذلك يثير عداء الحكومة البريطانية عليه . وحول هذه النقطة فقد أبلغ كلارندون مورى « بأنه من الضرورى أن تفهم الحكومة الفارسية بوضـــوح تصميم الحكومة البريطانية على رفض أى

---

(١) لقد كان من مظاهر الاهمال المتخلفة عن الفترة التى اعقبت عـــام ١٨٤١ ، أن تركت البعثه الدبلوماسية البريطـــانية فى طهران في يد قائم بالأعمال لفترة امتدت ١٨ شهرا قبل تعيين مورى .

محاولة من جانب فارس لبسط نفوذها على الولايات الافغانية بشكل يمس استقلال تلك الدويلات » (١) .

ولم تسنح الفرصة لموري بأن يعرض وجهة النظر هـذه على الحكومة الفارسية قبل شهر ابريل ١٨٥٥ عندما تقدم اليه الصـدر الأعظم (رئيس وزراء فارس) باقتراح يعطي الحق لفارس في بعض المكاسب نتيجة للحرب . ولكنه قدم اقتراحه هذا بأسلوب ملتو . فقد سأله موري عما اذا كانت الحكومة البريطانية تستطيع أن تتعهد لفارس بحمايتها من ردود الفعل الروسية ، لو أن الشاه رغم الضغوط المستمرة عليه من جانب حكومة بطرسبرج ، رفض التخلي عن سياسة الحياد التي يسير عليها . ولقد شعر موري بالاستياء من الدوافع التي دفعت رئيس الوزراء لتقديم هذ الطلب ، سيما وأنه كان قد اكتشف قبل ذلك بوقت قصير بأن الشاه قد عقد اتفاقا سريا مع الروس لم يتمكن موري من الاطلاع على نصوصه . غير أن موقف كلارندون من هـذا الاقتراح لم يكن يختلف عن موقفه من الاقتراح السابق ، فقد رد بمحاضرة أخلاقية طويلة يشيد بفضائل سياسة الحياد ومزاياها ، ولما يئس من الشاه عاد مرة أخرى الى خطب ود ممثلي الدول الأخرى في طهران ، ربما كمحاولة منه للضغط على بريطانيا . وهكذا توثقت الصلات بين وزارة الخـارجية الفارسية والمفوضية الروسية في طهران في النصف الأخير من عام ١٨٥٥ ، وكان الوسيط بينهما شخصا أرمنيا يدعى ملكوم خان وكان يعمل في البلاط

---

(١) مستودات المجلس — من التقـارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/١١/٢٣ (رقم ١٥٩٨) ومرفق به صوره من خطاب كلارندون الى موري ١٨٥٤/٦/١٨ (رقم ٢) .

الايرانى ، ويشغل منصب سكرتير المفوضية الروسية للشئون الفارسية فى نفس الوقت . اما رئيس وزراء ايران ، فقد أخذ يخطب ود القائم بالأعمال الفرنسى . بى. بورى وعرض عليه كعربون للصداقة صيغه لمعاهدة تجارية بشروط أكثر سخاء من شروط المعاهدة المعقودة مع بريطانيا عام ١٨٤١ (١) .

وقد جرت محاولات من جانب الحكومة الفارسية لتوريط الولايات المتحدة فى النزاع ، ففى خريف عام ١٨٥٥ تقدم داود خان القائم بالأعمال الفارسى فى القسطنطينية باقتراح لوزير الولايات المتحدة المفوض لدى الباب العالى لابرام اتفاقية تجارية مع حكومته . وكانت مسودة الاتفاقية التى حصل القنصل البريطانى فى طهران على صورة منها ــ تتكون من سبعة عشر بندا ، معظمها من النوع الذى يوجد عادة فى الاتفاقيات التجارية ــ فيما عدا ثلاثة بنود تختلف اختلافا كليا عما يصاغ عادة فى المعاهدات التجارية . فالمادة الحادية عشرة تنص على أن يبقى رعايا الدولتين المتعاقدتين الذين يعملون فى خدمة أى منهما خاضعين لسيادة كل من حكومتيهما . وقد ورد هذا الشرط نتيجة الحساسية الفرس من العادة المتبعة بين أعضاء البعثتين البريطانية والروسية ، التى تعطيهما الحق فى حماية الرعايا الفرس العاملين معهم ، وتعود هذه الحساسية من ناحية الى الامتيازات الممنوحة بموجب معاهدة تركمنشاه . وعلى أية حال فان الفرس هم المسئولون الى حد كبير

---

(١) ان هذا الاتفاق كان مثار جدل مرير وطويل فى فارس . أما الاتفاق الفرنسى فقد تم التوقيع عليه وختمه بعد ٤٨ ساعة من بداية التفاوض بشأنه (انظر فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٧ (رقم ٤٤) وقد وردت نصوص هذا الاتفاق فى كتاب «المعاهدات» اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق (٣١) .

عن نظام الحماية هذا . اذ أن الحكم العرفى فى فارس قد أوجد احساسا بالخوف بين رعايا الشـاه . أما المادة الخامسة عشر من مسودة الاتفـاق فتنص على أن تقوم السفن الحربية للولايات المتحدة بحماية السفن التجارية الفارسية . أما المادة السادسة عشر فهى أطول مادة فى المعاهدة ، بل وهى سبب وجودها . اذ يتعين على الولايات المتحدة بموجبها حمـاية السواحل الفارسية وجزرها ضد أى هجوم يقع عليهـا ، سواء من دول قوية أو دول ضعيفة ، وسواء كانت دولا مسيحية أو غير مسيحية ، وبتقديم المسـاعدة البحرية الى الحكومة الفارسية للاستيلاء على الجزر والموانى الفارسـية التى تعصيها أو ترفض تسديد الضرائب المستحقه عليها ، كجزرقشم وهرمز والبحرين .. » (١) .

وعندما علم بالمرستون بأمر هذه المعاهدة انفجر غضبا وذكر لكلارندون « بأنه اذا ما اتخـذت حكومة الولايات المتحدة هذه المعاهدة ، فان الأمريكيين قد يفعلون كل شىء لجر بريطانيا الى حرب معهم من أجـل منطقة تعتبر في الأهمية السياسية والتجارية بالنسبة الينا ، بينما هم لا مصلحة لهم فيها على الاطلاق .. وبالتالى فاذا كانت الولايات المتحدة تود قيام علاقات سـلام وأمن مع انجلترا ، فانها لابد وأن ترفض ابرام معاهدة كهذه مع حكومة فارس، ثم أن الولايات المتحدة اذا كانت تريد الدخول فى حرب مع بريطانيا ، فانها لا تحتاج الى كل هذه الوسائل لكى توجد مبررا للنزاع .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السرى رقـم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من آر . دبليـو ستيفنز الى مورى ١٨٥٦/٢/٢٧ (رقم ٢٩ سرى) ومرفق به ترجمة لبنود الاتفاقية المرسلة الى جان داود خان ٢٤ ذى الحجه ١٢٧١ فى ١٨٥٦/٩/٧ .

وعلى أية حال ، فان الولايات المتحدة لم تكن ترغب فى اقامة علاقات سياسية مع حكومة فارس على الرغم من أنها كانت مستعدة لعقد اتفاق تجارى معها ، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القسطنطينية فى ١٨٥٦/١٢/١٣ .

وكنتيجة لمثل هذه التصرفات من جانب حكومة فارس أصبحت العلاقات بين البلدين مهددة بالانقطاع . وفى يوم ١٩ من اكتوبر استدعى شاه فارس ، مورى ، اليه ، وأبلغه بأن فارس لم تعد تستطيع البقاء على الحياد من الحرب التركية الروسية ، ما لم تحصل على ما يمكنها من الاستمرار فى هذه السياسة . وقد رد مورى على الشاه ، بما سبق أن ذكره كلاريندون ، وهو أن من الأفضل أن تقف فارس على الحياد فى هذا النزاع ، وانها اذ تخلت عن هذه السياسة وانحازت الى جانب روسيا ، فان النتائج لن تكون فى صالحها وعندما علم كلارندون بخطة الشاه هذه ، أوعز الى مورى بابلاغ الشاه بأن أى خطوة يقوم بها للتحالف مع الروس سوف تعتبر بمثابة اعلان للحرب ضد انجلترا ، غير أن هذا التحذير وصل متأخرا ، وبالتالى تعذر ابلاغه الى الحكومة الفارسية ، ولكن الشاه ، على أى حال لم يكن جادا فى موضوع التحالف مع الروس ضد الأتراك . فقد كان فى ذلك الوقت فقد الأمل فى الحصول على أية مكاسب من حرب القرم ، وبدأ يتطلع الى التوسع نحو الشرق .

وفى صيف وخريف عام ١٨٥٥ ترددت اشاعات عن عزم دوست محمد الزحف على مناطق نفوذ أخوته غير الاشقاء فى كابول بهدف توحيد الأقاليم الأفغانية الثلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة تحت حكمه . وكان ناصر الدين من ناحية أخرى مصمما هو الآخر على وقف دوست محمد عند حده ، وضم اقليم الحيرة الى فارس ، وقد سبق لدوست محمد أن عقد معاهدة سلام

وصداقة مع حكومة الهند في شهر مارس السابق تأكيدا منه على عزمه على مقاومة الخصم . وكان دوست محمد يتصور بأن من حقه أن يتحرك بذلك الاجراء ، وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك ، رغم التعهد الذى كان قد قطعه على نفسه فى شهر يناير من عام ١٨٥٣ بعدم التدخل فى شئون اقليم الحيرة .

وفى شهر أكتوبر سنحت الفرصة لناصر الدين لاقصاء دوست محمد عن الحكم ، بعد حركة انقلاب فى اقليم الحيرة ، ربمـــا تمت بالتواطؤ مع فارس . وهكذا تم خلع السيد محمد خان عن الحكم ، وحل مكانه شاهزاده محمد يوسف من أسرة سادوزاى الحاكمة ، واحد المحالين على المعاش فى فارس . ولقد أدرك ناصر الدين بأن هذه الفرصة توجب عليـه أولا التخلص من الوجود البريطانى الممثل فى البعثة الدبلوماسية البريطانية فى طهران .

وسرعان ما سنحت له هذه الفرصة . ففى يوم ٤ نوفمبر اتصل مورى برئيس وزراء فارس ليبلغه بأنه ينوى تعيين أحـد العـاملين فى البعثـة البريطانية ، ويدعى ميرزا هاشم خان مراسلا أخباريا لهم فى شيراز . وعلى الفور اعترض الصدر الأعظم على هذا التعيين ، بحجة أن هاشم خان موظف من موظفى الحكومة ، وأن الحكومة البريطانية بموجب معاهدة ١٨٤١ يحق لها تعيين مراسلين فى طهران ، وتبريز وبوشهر فقط . غير أن مورى رفض احتجاج رئيس وزراء فارس بدعوى أن تعيين مراسلين فى تبريز كان يتم منذ سنوات كثيرة دون أن يعترض أحد على ذلك . ولم يتلق مورى ردا على وجهة نظره هذه . وفى يوم ١٦ نوفمبر اختطفت زوجة هاشم خان ونقلت الى البلاط الملكى . وقد أبلغ مورى بأنه سوف يتم تطليقها من زوجها بالقوة، اذا لم يترك عمله عند البريطانيين . وعندما طالب مورى بالافراج فورا عن

السيدة ، تلقى ردا من الصدر الأعظم بأنه ليس من حق مورى أن يحشر أنفه فى موضوع حساس كهذا يمس الأسرة الملكية (فقد كانت زوجة هاشم خان شقيقة احدى زوجات الشاه) ولكنه على الرغم من ذلك ابدى استعداده للتفاوض عن الموضوع واعتباره كأنه لم يكن . غير أن مورى لم يكترث بهذا الهراء ، فقد كان مصمما على ممارسته حق البعثه فى حماية موظفيها ، وبالتالى فقد وجه انذارا الى رئيس وزراء فارس بأنه ما لم يتم الافراج عن زوجة هاشم خان حتى ظهر يوم ١٩ ، فانه سوف يغلق المفوضية ويغادر البلاد .

فى منتصف يوم ١٩ نفذ مورى انذاره ، بعد أن مد فى مهلة الانذار ، اثنتى عشرة ساعة أخرى ، نزولا على طلب عم الشاه والقائمين بالأعمال الفرنسى والتركى ، اللذين كانا يحاولان تسوية الخلاف . غير أن محاولة القائم بالأعمال الفرنسى كانت مجرد تضليل ، لأنه كان شريكا للصدر الأعظم فى المناورة . كما كان رئيس الوزراء نفسه يضع العراقيل فى طريق التفاهم ، وذلك باتهام مورى بأنه كانت له مصلحة شخصية فى زوجة ميرزا هاشم خان، وانها فى الحقيقة كانت خليلة له ، غير أن هذه التهمة لم تكن شيئا جديدا . فلقد سبق للصدر الأعظم فى مناسبتين أن أبلغ أعضاء البعثات الأوربية الدبلوماسية فى طهران بأن سبب اهتمام تيلور ثومبسون سكرتير المفوضية ، ومن بعده مورى بزوجة هاشم خان أن الرجلين كانا يحبانها (١) .

---

(١) المراسلات المتعلقة بالقطيعة السياسية يمكن الاطلاع عليها فى « فارس والخليج » مجلد ١١٠ وملفات وزارة الخارجية وعلى الأخص ارساليات مورى الى كلارندون المؤرخه ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ نوفمبر و ٦ ديسمبر (رقم ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٥) .

وقد استغرق اغلاق المفوضية ونقل الوثائق نحو أسبوعين ، وخلال هذه المدة أخذت رسائل وزارة الخارجية الفارسية تنهال على البعثات الدبلوماسية الأوربية تندد بتصرفات مورى وموقفه . ولم تمنع خطوة مورى لتجميد العلاقات مع فارس من هجوم الحكومة الفارسية عليه وتجريحه . كما اشترك الشاه نفسه فى الحملة ، فأرسل خطابات الى مورى عن طريق وزير الخارجية، اتهم فيها البعثة البرطانية باتباع سياسة النيل من الحكومة الفارسية وتوجيه الاهانات اليها . وقال بأن هذه البعثة قد دأبت على حماية العصاة والمفسدين والمنحرفين من أفراد أسرتنا ، واغرائهم بالعمل عندها مقابل مرتبات ووظائف كبيرة دون سبب من جانبنا يدعوهم الى ذلك ، بل أن هـــذا يشجعهم على التطاول على حكومتنا ، والتدخل فى الشئون الداخلية لهذه البلاد ، حتى أصبحت حقوق وامتيــازت الضيوف تفوق حقوق المضيفين وأصـــحاب البلاد (١) . وفى أعقاب رحيل مورى من طهران يوم ٥ ديسمبر نقلت مذكرة من الشاه الى وزير خارجيته لتعميمها على البعثات الأجنبية المعتمدة لــدى طهران ، وقد حمل فيها الشاه بشدة على اللهجة الوقحة والمثيرة للاشمئزاز لرسائل مورى حول موضوع هاشم خان وزوجته ، وجاء فى الرسالة : اننى واثق من أن مورى هـــذا ، رجل سخيف وجاهل وأحمق ، ولقد بلغت به الوقاحة والصفاقة الى حد التطاول حتى على الملوك وتجريحهم ! .. وانه

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١١/٢٨ (رقم ٨٨٠) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى وزير خارجيته بتـاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٢ – ١٨٥٥/١١/٢٢ وكذلك خطابه المؤرخ ١٥ ربيع الأول ١٢٧٢ فى نفس المجلد .

ما لم ترسل الينا ملكة انجلترا اعتذارا لائقا على وقاحة مبعوثها فاننــا لن نوافق على استقبال هذا الوزير الأحمق مرة أخرى فى بلادنا أو أن نقبل من جلالتها أى وزير آخر (١) .

ان هذا التدهور الشامل فى العلاقات مع فارس لم يكن أمرا متوقعا فى لندن ، رغم أن الحكومة البريطانية كانت على علم بالحالة المتأزمة فى طهران ، كما أن أخبار هذه القطيعة قد وصلت الى العاصمة البريطانية فى وقت كان بالمرستون ومجلس الوزراء مشغولين بمناقشــة المراحل الأخيرة لحرب القــرم . وقد بعث كلارندون بمذكرة ارتجــالية الى مورى يؤيده فى الاجراء الذى اتخذه بالانسحاب ، ثم بعد ذلك وضعت المسـألة على الرف لمدة شهرين ، أما فى الهند فقد كان رد الفعل مبهما ، ففى بومباى كان المسئولون يعتقدون بأن موضوع الحملة التى كانت لا تزال تنتظر الأمر بالتحرك من بومبــاى الى الخليج لايزال قائمــا ، أما فى كلكتا فقــد اتسـم الموقف بالحــذر ، فقــد كان من رأى الحــاكم العــام بأن الاوامر الصادرة من انجلترا فى العام السابق كانت تنحصر فى موضــوع انحياز فارس الى روسيا فقط . وفى الوقت الذى كانت المشكلة لا تزال مطروحة للبحث جــاءت التطورات فى أفغانستان لتضيف اليهــا بعــدا جديدا . فلقد استولى دوست محمد على قندهار فى شــهر ديسمبر ١٨٥٥ . وكانت الأخبار قد انتشرت بأن خطوته التالية ستكون الزحف على

---

(١) من ملفات وزارة الخــارجية من مورى الى كلارندون ، تبريز ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٢٦) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى رئيس وزرائه ديسمبر ١٨٥٥ ، وقد ورد هذا الخطاب أيضا فى كتاب «المعاهدات» اعداد ايتشسون فصل ١٠ ص ٧٩ — ٨٠ .

الحيرة . وقد وجه حاكمها الجديد محمد يوسف نداء عاجلا الى الشـاه ليمد له يد المساعدة . وقد استجاب ناصر الدين للنداء على الفور ، وفى شهر فبراير من العام سير جيشا الى خراسان عقد لواءه الى احد امراء البيت المالك وهو سلطان مراد ميرزا . وبعد شهر من ذلك التاريخ فرض مراد ميرزا حصارا على غوريان واستولى عليها ، وكانت غوريان هى خط الدفاع الأمامى للحيرة من الجهة الغربية . غير أن سكان الحيرة استاءوا من هذا الاجراء ، واعتبروا قائد الحملة معتديا أكثر منه منقذا . وعندما أراد سلطان مراد وضع حامية فارسية فى الحيرة ، وصك عملة فارسية وقراءة خطبة الجمعة فى المساجد باسم شاه فارس ، ادرك سكان الحيرة ما يراد بهم ، ولقد كان أهل الحيرة خائفين من أعمال محمد يوسف بسبب استدعائه الفرس وقاموا باعلان الثورة عليه بقيادة عيسى خان الذى تمكن من طرد الأمير السودازى من الحيرة ، وأرغمه على اللجوء ال معسـكر الفرس ، وعلى أثر ذلك قام عيسى خـان برفع العلم البريطانى على المبنى الـذى كان يقيم فيه وكيل شركة الهنـد الشرقية ، وبعث بنـداء يطلب المساعدة الى مورى الذى كان ذلك الوقت على الحدود التركية ، كما بعث بطلب آخر الى حكومة الهند (١) وقد تلقى الحكمدار البريطانى فى بشاور طلب عيسى خان يوم ٢ مايو ، وأبرق الى كلكتا على الفـور . كما وصلت رسـائل فى اليـوم نفسـه الى بشـاور من دوسـت محمد ، يعـلن فيها عزمه على التقدم لانقـاذ الحيرة ، ويطلب فيها موافقة الحـاكم العـام على هـذا القـرار (٢) . غير أن هـذين الطلبين وضعـا

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١١ من آر . دبليو . ستيفنز (القنصل البريطانى فى طهران) الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٠ (رقم ٣٧) .

(٢) من سجل الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٢ من حاكم بومباى الى اللجنة السرية ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٣٨ الادارة السرية) كان =

الحاكم العام الفايكونت كاننج فى مأزق . فقد كانت آخر التعليمات التى تلقاها بشأن الصراع بين فارس وأفغانستان قد صدر بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٥٦ ، أى على أثر اجتماع مجلس الوزراء فى نفس اليوم لمناقشة قيام الجيش الفارسى بالزحف عبر خراسان . وبالتالى فلم يكن هناك من وجهة نظر مجلس الوزراء ما يمنع الشاه بموجب تعهد ١٨٥٣ من تقديم العون الى أهل الحيرة ضد خصومهم فيما لو شاء ذلك . وأنه ما لم يتضح أن للشاه أهدافا تتجاوز هذا الحد ، فليس ثمة ما يحمل الحكومة البريطانية على تغيير سياستها بشأن الحيرة . وأكد قرار مجلس استقلال الحيرة ومعارضه دوست محمد على ضمها (١) .

كانت حماقات اوكلاند لا تزال تلقى ظلالها الكثيفة على الوضع . وكان هناك نفور واضح فى الأوساط المسئولة فى لندن من التورط فى مشاكل أفغانستان ، أيا كانت أهمية مثل هذا التدخل بالنسبة للحكومة البريطانية . ولقد كان ول هاوس أكثر بعد نظر ، بالنسبة الى هذا الموضوع

يعتقد فى البداية بأن الرسالة التى وصلته من الحيرة ، كانت مرسله من محمد يوسف .

(١) مجموعة مسودات المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٦/٣/٢٢ (رقم ١٦٣٩) للاطلاع على سير المناقشات فى مجلس الوزراء يمكن الرجوع الى وثائق كلارندون) مجلد ٤٨ من فرنون سمث رئيس مجلس الهند الى كلارندون ١٨٥٦/٣/٢٢ « اننى آكتب اليك لاقول بأن القرار الصادر من مجلس الوزراء جاء مختلفا بعض الشىء عن وجهة نظرك ووجهة نظر ول هاوس » .

عندما قال بمناسبة انتهاء مدة عمله كحاكم عام للهند « ان رأيى الشخصى ينبع من الاعتقاد بأن المصالح الحقيقية للحكومة البريطانية فى الشرق سوف تضطرها الى توثيق علاقاتها مع أفغانستان ، وان يخلق الى الحد الممكن شعوراً بالمصالح المشتركة بينهما وبين حكام وشعب ذلك البلد (١) وكان كلارندون يشاطره هذا الرأى الى حد كبير ، غير أن هذا الأخير كان موجودا فى باريس لحضور مؤتمر السلم عندما أجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٢ مارس لمناقشة السياسة البريطانية تجاه أفغانستان . اما كاننج الذى خلف ول هاوس فقد كان أكثر حذرا منه . ولو أن الحاكم العام السابق بقى فى كلكتا حتى شهر مايو عند وصول الطلب من الحيرة ، لربما شعر ول هاوس بأن تغيير الظروف منذ الثانى والعشرين من مارس قد يبرر له تجاوز التعليمات التى لديه بهذا الشأن . وكما حدث ، فان كاننج لم يرد على الطلب ، كما لم يشجع دوست محمد على الزحف الى الحيرة لمساعدة سكانها .

قبل أن تعرف العاصمة البريطانية وحكومة الهند الدور الذى كان يقوم به الفرس فى الحيرة كانت حكومة فارس قد قامت بمبادرة للتفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية . ولكن هذه المبادرة لم توجه الى مورى الذى كان قد انتقل هو وحاشيته الى بغداد وانما وجهت الى اللورد ستارتفورد . دى ردكليف السفير البريطانى لدى الباب العالى . ففى العاشر من شهر ابريل عام ١٨٥٦ طلب القائم بالأعمال الفارسى الاجتماع بالسفير وعرض عليه جملة من المقترحات التى قد تساعد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، ومن بين هذه العروض : أن يعود

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية محضر ول هاوس ١٨٥٦/١/١٤ .

موری الی طهران ، علی أن یقوم كل من الشاه ورئیس الوزراء باستقباله استقبالا ودیا ، وسحب الخطاب الذی جری تعمیمه بین البعثات الأجنبیة فی شهر دیسمبر ، واعادة زوجة میرزا الی زوجها وارجاع زوجها الی عمله فی حكومة فارس (١) غیر أن هذه المقترحات جمیعها لقیت ردا فاترا فی لندن. فلم یكن مجلس الوزراء البریطانی فی ذلك الوقت یستعجل استئناف العلاقات مع فارس . فقد كانت حرب القـرم قد وضعت أوزارها ، ولم یعد ثمة سبب ملح لخطب ود الشاه : « اننا لم نكن متعجلین بالنسبة الی هـذا الموضوع ، هذا ما جاء فی رسالة كلارندون الی ستراتفورد » أولا ، لأن السبب الأصلی للخلاف لم یكن سببا وجیها ، وانه لم یحظ بتأیید مجلس الوزراء أو البلاد ، وثانیا لأن الموضـوع لم یعالج بطریقة لبقة أومرنة من جانب موری ، وثالثا لأن المشكلات فی الشرق لا تفقد اهمیتها بموور الوقت ، ثم أن الفرس قد یزعجهم عدم اهتمامنا بهـذا الموضوع أكثر مما یثیر حماسهم (٢) .

وفی أوائل مایو نوقشت المبـادرة الفارسیة فی مجلس الوزراء البریطانی . ولكن موضوع الحیرة لم یكن من بین الموضوعات البارزة التی تناولتها المناقشات ، بل كان الموضـوع الرئیسی هو الاهانات التی وجهت

---

(١) من ملفات وزارة الخـارجیة من ستراتفورد الی كلارندون ١٠ و ١٨٥٦/٤/١٢ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٦ خطاب من كلارندون الی ستراتفورد ١٠ و ١٢ /١٨٥٦/٤ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) وكذلك ملفات وزارة الخارجیة من كلارندون الی ستراتفورد ١٨٥٦/٥/١٢ (برقیة) .

الى مورى . وقد تقرر الاستئناس بآراء كل من السير جوستين شـــيل الوزير المفوض السابق فى طهران ، وهنرى رولنسون الذى كان قد ترك بغداد فى الآونة الأخـيرة ، وعلى أساس توصـــياتهم وضعت الخطوط العريضة لتســـوية النزاع مع حكومة فارس . وفى يوم ١٥ مايو أوعز كلارندون الى ستراتفورد بابلاغ القائم بالأعمال الفارسى فى العاصـــمة التركية ، بأن الأسس التى اقترحها لعودة العلاقات لم تكن كافية ، وأن الحكومة البريطانية لتصر على تعيين هاشم خان مراسلا أخبـاريا لها فى شيراز ، وأنه لابد من تقديم اعتذار رسمى على سـلوك رئيس الوزراء . وكان تصـــور كلارندون للتعويض المطلوب من فارس هو أن يتم سحب المذكرات العنيفة التى أصـــدرها الشاه فى شهرى نوفمبر وديسمبر السابقين ، وتقديم اعتذار كتابى من الصدر الأعظم وتعيميه على البعثـات الأجنبية فى فارس ، ودعوة شخصية من الشاه الى مورى بالعـودة الى طهران . وعلى أى حال فقد نصح كلارندون ، ستراتفورد فى السر بعـدم أظهار أى اهتمام بالقطيعة ، بل على العكس ، كلفه بأن يحـاول أن يدخل فى روع الحكومة الفارسية بأن الحكومة البريطانية لا يهمها أن يســوى هذا الخلاف أم لا ، وخلال هذا كان كلارندون يسعى الى عدم اعطاء الحكومة الفارسية أى انطباع يهدف الى اعتبـار أحداث نوفمبر وديسـمبر هى السبب الأساسى للخلاف مع فارس ، وكما ذكر كلارندون لستراتفورد مع الايعاز اليه بالتأكيد على القائم بالأعمال الفـارسى أنه « اذا كان الفرس يحبذون دخول حرب سافرة معنا ، بدلا من الاعتذار عما بدر منهم سابقا ، وطمأنتنا على المستقبل ، فاننا سوف نقبل التحدى . ان احتـلال الفرس للحيرة سواء كان عملا مدبرا أو غير ذلك انما هو انتهاك صريح لاتفاقهم معنا ، كما أن المادة ١٥ والمادة ١٦ من المعاهدة المقترحه مع الولايات المتحدة موجهة ضدنا ، الأمر الذى يبرر لنا الآن أن نعلن الحرب على فارس .

بعد أسبوع من ارسال هـذه التعليمات وردت معلومات أكيدة الى لندن لأول مرة عن نشاط الفرس فى الحيرة . وفى الحال فهم بالمرستون بأن الروس وراء تحركات الشاه « وانه لابد من حمل الحكومة الفارسـية على التخلى عن خطها ضد الحيرة » هذا ما قاله بالمرستون لكلارندون :

« انه لمن الأهمية والضرورة بمكان أن لا نسمح لفارس باستيلاء على الحيرة . وقد كانت فارس لعدة سنوات تعتبر المنطقة العازلة بالنسـبة للدفاع عن حدود الهند ضد روسـيا . أما الآن فينبغى علينا أن ننظر الى فارس باعتبـارها خط الدفاع الامامى عن روسيا . ولكن أفغانسـتان قد أصبحت الآن خط الـدفاع عن الهند ، وأن الممرات الكثيرة التى يمكن أن يعبر من خلالها جيوش الغزو ينبغى أن نقوم باحتلالها كلما أطل خطر . وعلى أى حال ، وطالما بقى دوست محمد على قيد الحياة فيمكننا اعتبـاره حاكما صديقا على حدود الهند البريطانية ».

فى يوم ٢٤ مايو أبرق كلارندون الى ستراتفورد ، يكلفه بالقيام بتوجيه تحذير الى القائم بالأعمال الفارسى فى القسطنطينية بأنه : اذا قامت فارس باحتلال أقليم الحيرة فان ذلك العمل سيكون سببا جديدا وأكيدا للخلاف مع بريطانيا ، وبالتالى ستصبح جميع المفاوضات لتسوية الخلافات القائمة عديمة الجدوى » (١) .

وقد قام ستراتفورد بنقـل تحذير كلارندون وشروطه لتسـوية الخلافات الى القائم بالأعمال الفارسى فى يوم ٢٦ مايو ، ثم عاد فكرر انذاره فى خطاب بعث به الى الصدر الأعظم فى نفس اليوم .

---

(١) من ملفـات وزارة الخـاجية من كلارندون الى ستراتفورد ١٨٥٦/٥/٢٤ (رقم ٥٦٠) برقية .

كان مالكولم خان قد عاد فى هــذا الوقت من طهران للاشتراك فى المحادثات ، وفى الأسبوع الأخير من مايو والأسبوع الثانى من يونيو عقد ستراتفورد عددا من اللقاءات معه ومع القائم بالأعمال الفارسى ، وقد رفض الفرس الموافقة على الموضوع الرئيسى الخــاص بتعيين ميرزا هاشم فى شيراز ، وقد ركز ستراتفورد على اعتراض الفرس على هذه النقطة الى درجة أنه أوعز الى كلارندون يوم ٢ يونيه بصرف النظر عن هذا الطلب ، سيما وأنه قد شــعر باحتمال التوصل للنجاح حول النقــاط الأخرى للخــلاف (١) وما ان بعث ستراتفورد باقتراحه هــذا حتى وصلت الى القسطنطينية معلومات عن اســتيلاء الجيش الفارسى على الحيرة بعــد حصارها . غير أن هذا الخبر كان سابقا لأوانه ، وأن كان قد أدى الى تغيير مسار النزاع مع فارس ، وأصبح مصير الحيرة نقطة الخــلاف الرئيسية بين الدولتين ، بينما تراجع موضوع انسحاب مورى الى المرتبة الثانية من الأهمية . وفى يوم ١٥ يونيو أبــرق كلارندون الى ستراتفورد يكلفه بصرف النظر عن موضــوع ميرزا هاشم اذا وافــق الفرس عــلى الانسحاب الفورى من الحيرة ، وعلى أى حال فقــد علم ستراتفورد بأن الحيرة لم تكن قد سقطت فى أيدى الفرس ، وقد أدى هــذا الخبر الى التقليل من خطورة المشكلة . وخــلال اجتماعاته التالية مع ممثلى حكومة فارس ظل كلارندون يؤكد على أهمية عودة البعثة البريطانية الى طهران ، باعتبارها الموضوع الأهم . ولعل ذلك يرجع الى حساسيات ستراتفورد

---

(١) من ملفــات وزارة الخــارجية من ستراتفورد الى كــلارندون ١٨٥٦/٦/٢ (رقم ٦٧٩) انظر أيضا تقاريره أرقام ٦٥٢ و ٦٦٤ و ٦٧٠ فى نفس المجلد .

نفسه ، كما يرجع أيضا الى عدم تلقيه معلومات جديدة من كلارندون خلال ما بقى من شهر يونيو . وفى يوم ٢٧ يونيو وجه ستراتفورد انذارا (١) الى ممثلى حكومة فارس يتضمن الشروط البريطانية لاستئناف العلاقات مع الحكومة الفارسية . ولم يرد فى الانذار أى ذكر عن مسألة تعيين ميرزا هاشم فى شيراز ، أو عن انسحاب القوات الفارسية من الحيرة ، ولعله كان متأثرا من اصرار مالكولم على استبعاد مناقشة أى انسحاب قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية . كما أن المحادثات حول الانسحاب لابد وأن ترتبط بتعهد تقدمه الحكومة البريطانية ، بعدم السماح لدوست محمد بمد نفوذه الى الغرب ، لأن الهدف الأساسى من دخول الجيش الفارسى الى الحيرة ، كما أكد ماكلولم ، هو منع دوست محمد من تحقيق ذلك .

غير أن الموقف فى لندن كان غير ذلك ، خصوصا بعد أن تلقت من الهند فى الأسبوع الثانى من يونيو طلب أهل الحيرة للمساعدة ، واستعداد دوست محمد لتأييدهم . كما تلقت لندن معلومات من ار . دبليو . ستيفنز القنصل البريطانى فى طهران عن قيام عيسى خان باقصاء محمد يوسف عن السلطة ونقله الى فارس أسيرا . وفى يوم ٥ يوليو اجتمع مجلس الوزراء فى لندن لبحث الوسائل التى تكفل انسحاب الفرس من الحيرة . وكان بالمرستون وكلارندون وفرنون سميث رئيس وزراء شئون حكم الهند من أنصار المواقف المتشددة ، غير أن زملاءهم لم يشاطروهم

---

(١) أن هذا الانذار يمثل الكلمة الأخيرة ، هذا ما جاء فى رسالته الى كلارندون (من ملفات وزارة الخارجية) من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٣ (رقم ٧٧٩) .

هذا الرأى (١) . وكحل وسط تم تكليف الحـــاكم العام فى الهند يوم ١٠ يوليو بتـــأييد دوست محمد بالزحف على الحيرة لانقـــاذها وتزويده بالأسلحة اللازمة . وفى اليوم التـــالى بعث كلارندون بانذار الى رئيس وزراء فارس يحذره فيه ، أنه ما لم يتم سحب الجيش الفارسى فورا من الحيرة فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخـــاذ الاجراءات التى تحفظ لها كرامتها ومصالحها .. (٢) وفى اليوم السادس عشر من يوليو تسلم ستراتفورد رد الصدر الأعظم على انذار كلارندون المرسل اليه يوم ٢٦ مايو ، والذى ادعى فيه الصدر الأعظم ، أنه لا يســـتطيع أن يفهم سر غضب الحكومة البريطـــانية وقال : « بأن جيش فارس قد ذهب للدفاع عن الحيرة ضد دوست محمد ، وانه سينسحب منها اذا تراجع دوســـت محمد من قندهار وعاد الى الحيرة ، وانه اذا عادت البعثة البريطانية الى طهران فان هذه المشكلة سوف تحسم على الفور (٣) .

كان موقف البلاط الفارسى واضحا كل الوضـــوح ، والاحتجاجات وحدها لم تعد تكفى لحمل الفرس على الانسحاب من الحيرة . وفى يوم

---

(١) انظر وثائق كلارندون مجـــلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٤ مجلد ٤٨ من سمث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٧ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/١٦ (رقم ١٦٤٩) ومرفق صورة من خطاب كلارندون الى الصدر الأعظم ١٨٥٦/٧/١١ .

(٣) مسودات المجلس ـــ من التقـــارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/٢٢ رقم (١٦٥١) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٧/١٦ .

٢١ يوليو عقد مجلس الوزراء البريطـــانى اجتماعه ، وفى يـوم ٢٢ منه أرسلت التعليمات التالية الى الهند : يتعين اتخـــاذ التدابير الفورية فى بومباى لاعـداد حملة عسكرية يمكنها احتـــلال جزيرة خرك فى الخليج الفارسى ، ومنطقة بوشهر داخل فارس ، على ألا تتحرك هذه الحملة قبل وصول أوامر من هذه البلاد ولابد من مضى بعض الوقت لتلقى الرد من الحكومة الفارسية على انذار ١١ يوليو ، وعلى أية حال فلا يمكن القيـــام بعمليات عسكرية فى الخليج قبل شهر أكتوبر ، أى بعد أن تخف حرارة الصيف المحرقة وتسمح الرياح الجنوبية ـ الغربية الموسمية باقلاع الحملة من بومبـــاى الى الخليج مباشرة : غير أن الوقت كان فى صالح الفرس ويهيىء لهم الفرصة للاستيلاء على الحيرة ، ووضـــع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع » . وقد علم على سبيل المثال انه بعد وصـــول انذار ستراتفورد المؤرخ ٢٦ مايو أصـدر رئيس وزراء فارس أمرا الى سلطان مراد ميرزا بسرعة إحتـــلال الحيرة ، حتى لو كلفه ذلك فنـــاء نصف جيشه (١) وعلى أى حال ففى ذلك الوقت لم يكن ثمة شىء يمكن عمله فى مواجهة مواقف الصدر الأعظم . ولقد ذكر بالمرستون لكلارندون : « بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع رئيس وزراء فارس هى السكوت مؤقتـــا ريثما تحين الفرصة لتوجيه الضربة » كما طلب من ستيفنز ابلاغ كاتنج بألا يتخذ أى اجراء جديد فى الموضوع .. وعلى حكومة بومباى أن ترسل بأسرع ما يمكن الحملة العسكرية لاحتلال خرك وبوشهر فى ضوء ســماح

---

(١) فارس والخليج مجـــلد ١١١ من ســتيفنز الى كلارنـدون من المعسكر القريب من طهران ١٨٥٦/٦/٢٢ (رقم ٣٨) .

الأحوال الجوية . ولكن عليها الآن والى أن تقلع الحملة أن يظل أمر تحركها ووجهتها سرا بقدر ما تسمح به تلك الاستعدادات » (١) .

كانت الاستعدادات الأولية للحملة قد استكملت عند وصول التعليمات بتاريخ ٢٢ يوليو ، واعتبارا من بداية العام عندما تلقت الهند خبر قطع العلاقات مع فارس ، جرت تحريات كثيرة لتحديد حجم وتشكيل القوة العسكرية اللازمة لاتخاذ اجراءات حربية ضد فارس فى الخليج والى حد كبير فقد كان المسئولون فى بومباى يعملون فى الظلام . فلم يسبق أن قام جيش أوربى بعمليات حربية فى جنوب فارس منذ حملة الاسكندر الأكبر ، كما أن احتلال خرك فى سنة ١٨٣٨ لم يكشف عن خبره بالظروف التى قد يواجهها أى جيش داخل أراضى فارس . وكان ثمة اقتناع عام بأن العمليات قد تتطلب قوة كبيرة من سلاح الفرسان ، وأن قسما كبيرا من رجال الحملة ، ربما نصفها ، ينبغى أن يتشكل من العناصر الأوربية ، لأن الجندى الهندى لم يثبت أنه ند للجندى الفارسى ، وأخيرا تم الاتفاق على تكوين الحملة من ٥٠٠٠ رجل كقوة تمهيدية للقيام بعمليات عسكرية محدودة .

كانت الأوامر الصادرة من لندن بتاريخ ٢٢ يوليو تحدد العمليات المطلوبة فى احتلال خرك وبوشهر فقط . وعلى حين كانت هذه المهمة ليست شاقة فى ظاهرها ، الا أنها من الوجهة العسكرية ، كانت عملية الاحتلال تبدو أكثر صعوبة من عملية احتلال سنة ١٨٣٨ ، عندما كانت الجزيرة من غير تحصينات ، وقبائل الساحل الفارسى كانت فى ثورة ضد

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٤٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٨/٢ .

الحكومة المركزية فى فارس كما أن شيخ بوشهر كان منحازا الى البريطانيين . ففى الأعوام الأخيرة زودت خرك بحامية عسكرية ، كما تم تعزيز وسائل الدفاع عن بوشهر . كذلك أقيم حاجز دفاعى (متراس) على طول مبنى الممثلية السياسية البريطانية ، لا لارغام المقيم البريطانى نحسب ، وانما لمراقبة رصيف الممثلية على الجانب الشرقى من الشاطىء. وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٥٦ أفاد القائد المقيم فلكس جونز من الاسطول الهندى ، بأن سكان بوشهر وغيرها من المناطق الساحلية ساخطون جدا ، مما تسرب من أخبار عن عمليات اعداد الحملة العسكرية فى بومباى . وقد ترتب على ذلك انتشار حالة هوس ضد المسيحيين مما اضطره الى نقل وثائق الممثلية وخزانتها الى احدى الطرادات الراسية فى ميناء بوشهر ، كما رفض أن يسمح لبعض ضباط قومسارية بومباى الذين حضروا الى بوشهر للتفاهم على توفير المؤن للحملة لأكثر من بضع ساعات فى البلدة (١) .

ولعل أسوأ ما يمكن أن تتعرض له الحملة هو طبيعة المنطقة الداخلية من البلاد . فقد كان المسئولون فى الهند مترددين فى المجازفة بالقيام بتلك الحملة ، رغم اعترافها بأهمية تلك العمليات . ولم يكن أى من كاننج أو اللورد الفنستون حاكم بومباى مقتنعين بالرأى السائد فى لندن بأن مقاومة الفرس للحملة قد تنهار بعد الاستيلاء على خرك وبوشهر .. لأن الطلسم الذى يعتقد أننا سنحصل عليه من مجرد احتلالنا لخرك

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ خطاب سرى رقم ١٧٨ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٧ من جونز الى اندرسون (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٥٦/٩/٢٩أ (رقم ٢٢ الادارة السرية) .

سوف يفقد مفعوله (١) فالطريق من بوشـــهر الى المنطقة الداخلية من فارس وعرة : بل حتى الطرق الكبيرة الى شيراز تكون غير صـــالحة للاستخدام أكثر أوقات الســنة . وقد أفاد الكابتن جونز الـذى كلف باستطلاع المنطقة الساحلية واعداد تقرير عنها رسم صـــورة كئيبة عن وعورة الطريق التى يتعين على الحملة أن تسلكها . فالاطعمة غير متوفرة بكميات كافية ، ومعظم ما سوف تحتـــاج اليه الحملة من المؤن يتعين الحصـول عليه من تركيا العربية أو الهند نفسها . وبالمثل ما تحتـــاج اليه المواشى فلابد من استيراد العلف لها من الخارج ، كما أن الماء شحيح جدا . فضلا عن أن حرارة الصيف سوف تكون صـــعبة الاحتمال على الجنـود الأوربيين . ومن المحتمل أن يؤدى الشـــتاء الى افناء القسم الأكبر من رجال الحملة ، ثم ان القرى الواقعة بين بوشـــهر وتبريز مليئة بأمراض الدوسانتاريا وحمى الدماغ ورمد العيون ، والأمراض التناسلية أو التهاب الكبد . كما أن وباء الكوليرا لا يفارق المنطقة ، أضف الى ذلك أن بوشهر منطقة غير صالحة على الاطلاق لتوجيه العمليات لعدم وجـــود مرفأ صالح ، وأن الرحلة من الشاطىء للوصـول الى البواخر تكون تحت رحمة الرياح الشمالية . وأن هذه البلدة هى أكثر المناطق ضجيجا على الكرة الأرضية ، على حد رأى طبيب الممثلية :

---

(١) مرفق للخطـــابات السرية لحكومة بومبـاى مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من الفنستون الى اندرسون ١٨٥٦/٣/٢٤ (رقم ١٥ الادارة الخارجية) انظر كذلك وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من الفنستون الى فرنون سمث ١٨٥٦/٧/٢٩ ومرفق لخطـــاب سمث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٠ .

« لا يوجد بها نظام للمجارى سواء تحت الأرض أو خارجها للمساكن والشوارع ، وبالتالى فان جميع القاذورات التى تخرج من هـذه البيوت تترك . أما لتتراكم فى الشوارع أو تتبخر بفعل أشعة الشمس .. ويوجد فى المدينة ما لا يقل عن سبعة أو ثمانية مدافن مفتوحة من جميع الجوانب، وهذه أيضـا تضاعف فى تلويث الجو الى حـد كبير . كما لا تتخذ الاحتياطات اللازمة فى هذا الشأن لحفر قبور الموتى بأعماق أكبر ، كما أن الساحل الرملى كان ولايزال مصـدرا رهيبا للأوبئة والقاذورات ، فعليه تتراكم كل الأوساخ والقاذورات بحيث تفوح منه رائحة شـديدة النتانة .

أما العقبة الرئيسية التى كانت تنتظر الحملة العسكرية فى جنوب فارس فهى الجيش الفارسى . رغم أن تعداد هـذا الجيش يقدر بسـتة وثمانين ألف رجل ، الا أنه لا يستطيع أن يقـذف الى الميدان بأكثر من ٢٠ ألفا من العناصر المدربة التى ينتمى معظمها الى منطقة أذربيجان ، كما ينطبق نفس الشيء على سـلاح المدفعية الذى تملكه فارس . وتتكون المدفعية نفسها من ١٢٠ مدفعا عيار ٦ الى ١٢ . أما بقية الأسلحة فهى من نوع ردىء ، كما تعـانى نقصا فى الذخيرة ، كما انها ضعيفة فى الاداء . أما النقل العسكرى فيعتمد على البغال والجياد والجمـال : فالجيش الفارسى يكاد لا يملك عربة آلية واحـدة ، كما لا يملك حتى عـربات أو دافعـات للمدافع . أما الروح المعنوية للجيش ، باستثناء بعض الفرق التى يتكون منها الحرس الخاص للشاه فمتمدينة جدا . ويتقاضى الفـرد فى الجيش الفارسى اسميا ٧ تومانات فى العـام ومخصصات للخبز تبلغ بنسا واحدا فى اليوم (عمله انجليزى) . ولكن حتى التومانات السـبعة لا يستلم منها الجندى أكثر من تومانين فى العـام والبقية تذهب الى

الضباط عن طريق صراف الجيش . ثم حتى هذا المبلغ يتسلمه على شكل حصص من القمح التالف وعلى دفعات وبأسعار باهظة . وبالتالى فليس من الغرابة فى شىء أن يشغل الجيش الفارسى نفسه فى معاناة الصراع من أجل البقاء . أما النظام فيتم تطبيقه عن طريق الجلد والسجن والاعدام . وليس للجيش الفارسى خدمات طبية على الاطلاق . فالجندى أو الشخص المريض يترك ليموت الا اذا اهتم به بعض زملائه . وباختصار فان الجيش الفارسى اذا استثنينا العناصر الاذربيجانية منه ، فهو جيش عديم الجدوى كقوة مقاتلة . ولعل القوة القتالية لفارس تكمن فى الخيالة غير النظاميين ، من القبائل الفارسية المحاربة . وحتى هذه لا تصل الى مستوى فرق الخيالة الأذربيجانية ، وعلى أية حال فقد كان من المشكوك فيه ، ما اذا كان الشاه يستطيع الاعتماد على تأييد القبائل . وكانت أغلبية قبائل البختيارى التى يتألف منها اتحاد القبائل الفارسية ترفض الولاء للشاه ، بينما قبائل الجنوب كانت تعيش فى ظل ثورات مستمرة ضد السلطة الحكومية (١) .

فى أوائل أكتوبر كانت الحملة قد استكملت استعدادتها للعمل فى الخليج . وعلى خلاف الأوامر التى اصدرها القائد العام لقوات بومباى فان حكومة الهند عارضت اشراك قوة الفرسان الأوربية . وقد وصل عدد أفراد الحملة فى شكلها النهائى ٥٧٢٠ رجلا يمثلون القوات والأسلحة الآتية :

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٥/١٠/١٩ (رقم ١٦٢٦٥) ومرفق صورة من رسالة مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٨ (رقم ٤٦ سرى) .

١ ــ المشاة ــ الفرقة ٦٤ والفرقة الثانية للشركة ، وقوة المشاة الأوربية الخفيفة ، والفرقة الرابعة والفرقة العشرون ، قوة المشـــاه المحلية لمنطقة بومباى ، وفصيلة البلوش الثانية .

٢ ــ الخيالة ــ فصيلتان من كتيبة الفرســان الثانية الخفيفة لمنطقة بومباى ومجموعتان من خيالة بونا غير النظامية .

٣ ــ المدفعية ــ مجموعتان من ســلاح المدفعية الراكبة وبطاريتان من مدفعية المشاة مع بعض الاحتياطى .

٤ ــ فيلقان من مهندسى الألغام (١) .

أما وسائل نقل الحملة فقد قام القائد العام للأسطول الهندى بتوفيرها. وكانت تتألف من ثمانى سفن حربية وسفينتين شراعيتين من البحرية وباخرتين وثلاثين سفينة شراعية تم تأجيرها . وقد عين الماجور جنرال اف. ستوكر من قوات بومباى قائدا للحملة ، وزود بكل المعلومات التى أمكن الحصــول عليها من الخليج وجنوب فارس وبعد ذلك غدا كل شىء معلقا على قرار يصدر من لندن .

فى ٧ سبتمبر وصل رد الصدر الأعظم على انــذار كلارندون المؤرخ ١١ يوليو الى استراتفورد رد كليف فى القسطنطينية ، وقد تم ابراقه الى

---

(١) خطابات بومباى السرية مجلد ٣٢ رقم (١) من حاكم بومبــاى الى وزارة الخارجية محضر كاننج ١٨٥٦/٩/٢٢ ومرفق بخطــاب كارك الى هموند ١٨٥٦/١١/١١ .

لندن في نفس اليوم . ولكن ميرزا اغا خان على ما يبدو لم يهتم بانذار وزير الخارجية . فقد ذكر في رده بأن الشاه قد عين سفيرا جديدا في فرنسا ، وأنه سوف يسافر الى مقر عمله عما قريب ويعرج على القسطنطينية حيث سيجري مشاورات حول موضوع الحيرة الشائك بحذافيره (١) وفي نفس اليوم ألح بالمرستون بامتعاض لكلارندون بأنه ليس هناك شيء جديد يمكن أن يأتينا من فارس غير المزيد من الاهانات، فقد كان الصدر الأعظم على يقين من أن التهديد البريطاني لن ينفذ أما بالنسبة لبالمرستون فأنه لم يجد أي صعوبة في معرفة أسباب تلك الثقة ، لأن تأييد الروس له في نزاعه مع البريطانيين كان أمرا مفروغا منه ، وعلى الأخص في تلك المرحلة ، التي أوشكت فيها حرب القرم أن تضع اوزارها ، غير ان الفرس لم يعتمدوا على الروس وحدهم ، فقد كانت هناك فرنسا التي تعتبر حليفا قويا لهم ، ولهذا أخذ ميرزا أغا خان يتملق المسيو بوري القائم بالأعمال الفرنسي في طهران ويقدم اليه الهدايا . كما كانت الاتصالات والمراسلات مستمرة بين وزارة خارجية فارس والمعوضيه الفرنسية . وقد منح القائم بالأعمال الفرسي الشاه وسام الشرف الفرنسي ، وقد منحه الشاه ردا على ذلك وسام الأسد والشمس الفارسيين . وقد اشترك أحد المهندسين الفرنسيين في عمليات الحصار على الحيرة . كما سلم الشاه صورة له مرصعة بأحجار الماس الى سفيره الجديد في فرنسا فاروخ خان لتقديمها هدية الى وزير خارجية

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ٩/١٠ و ١٨٥٦/١٠/٤ (١٦٥٦ و ١٦٦٥) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلارندون ٩/٧ وخطاب من الصدر الأعظم الى كلارندون ١٤ ذي الحجة ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٨/١٧ .

فرنسا . ومن ظاهر الأمور كان الصدر الأعظم يأمل أن تقوم فرنسا بمفردها منفردة أو بالاشتراك مع روسيا بمنع بريطانيا من شن الحرب على فارس (١).

وطبيعي إلا يستسيغ بالمرستون تودد الشاه الى فرنسا ، فقد كان مصمما على الا يسمح لفرنسا وروسيا أن يكونا الحكم في النزاع البريطاني الفارسي . كما لم يكن يرضى أن يستقبل الصدر الأعظم الانذار البريطاني بتلك اللامبالاة . وفي الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر طلب بالمرستون الى فرنون سميث عضو مجلس الهند ارسال التعليمات الى الهند بشأن ابحار الحملة العسكرية . غير أن سميث الذي كان معروفا بأنه من أنصار الخط المتشدد تجاه فارس أخذ الآن يعيد النظر في موضوع اللجوء الى القوة في حسم الخلاف . فربما كان هناك بعض الصواب فيما ذكره المفاوضون الفرس في اجتماعات القسطنطينية ، من أن الغرض من الحملة العسكرية الفارسية الى هيرات كان منع دوست محمد من الاستيلاء عليها ، اذ لم يكن من المحتمل ، كما ذكر فرنون لكلارندون أن تشن فارس حربا على أساس أن تخف روسيا لمساعدتها (٢) كما لم تكن الأوساط المسئولة في الهند متحمسة لفكرة الحملة

---

(١) للاطلاع على نشاط الفرنسيين في طهران فيما بين يناير ويوليو ١٨٥٦ انظر تقارير ستيفنز من طهران ، خصوصا تقريره رقم ٣١ المؤرخ ٣١/٥ وذلك في « فارس والخليج » مجلد ١١١ وخطاب من هوري الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/٦/٢١ (رقم ٥٧) بنفس المجلد .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١ . من كاننج الى سميث ١٨٥٦/٨/٨ .

العسكرية كما قال . وكان كانبنج قد بعث برسالة اليه في الشهر السابق يقول فيهما : « انني اشعر بالاشمئزاز أكثر من اي وقت مضى ممـا قد تتمخض عنه مثل هذه الحملة المشئومة » كما اعاد الحاكم العام التحذيرات التي سبق أن اعرب عنها عن شكوكه في عمليات احتلال الساحل الفارسي كمحاولة لارغام الشاه على الخضوع، ولهذا فقد اوضح سميث لكلارندون بأنه قبل اتخاذ الاجراءات النهائية في أمر هذه الحملة ، فهو يود أن يعرف رأي مجلس الوزراء حول هذه العمليات .

غير أن بالمرستون أصم أذنيه من تحذيرات سميث . فبالنسبة لهذا الموضوع فقد كان يعتقد بأن مجلس الوزراء قد اتخذ قراره النهائي في شهر يوليو ، وحتى اذا سلمنا بصواب آراء سميث ، رغم عدم اعتراف بالمرستون بهذا ، فقد كانت هناك مسائل كثيرة لا يزال الخلاف قائما حولها بين الدولتين . كما كان هناك موضوع رد الاعتبار من جانب الشاه عن الاهانات التي تعرضت لهـا الحكومة البريطانية على امتداد السنوات السابقة (١) ورغم اصرار بالمرستون على موقفه فقد ظل سميث يشكك في صواب القيام بعمليات عسكرية ضد فارس ، وفي فاعلية العمليات العسكرية على سواحل فارس . وقد استشهد تعزيزا لرأيه بآراء هنري رولنسون ، الذي أعلن بأنه لا يعتقد أن احتلال جزيرة خرك في عام ١٨٣٨ ، على أثر الهجوم الفارسي السابق على الحيرة ، قد لعب دورا كبيرا في حمل الفرس

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٤ .

على التراجع (١) ولكن بالمرستون لم يعر رأى رولنسون أى اهتمام ، « ولكى أكون صادقا فاننى أشكك فى الكثير مما قاله رولنسون » الذى كانت له عندما طالب باحتلال خرك أسباب أخرى غير ارغام الفرس على الانسحاب منهـا ، فهذه الجزيرة قد تصبح لها أهميتها بالنسبة الينـا فيما لو تغير طريق المواصلات من مصر الى آسيا الصغرى (٢) .

عقد مجلس الوزراء جلسة فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ليصدر قراراته حول السلام أو الحرب مع فارس . والذى جرى من نقـاش فى المجلس غير معروف ، ولكنه اتضـح ، أنه على الرغم من أن بالمرسـتون وكلارندون قد نجحوا فى موقفهم ، فانهما لم يستطيعا اقناع المجلس بذلك . وفى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر صدرت الأوامر الى كاننج بتسيير الحملة الى الخليج ، بينما أوعز الى كل من القنصل البريطـانى فى طهران وتبريز بمغادرة فارس على وجه السرعة (٣) .

---

(١) أعلن رولنسون عن رأيه هذا فى مقال نشره فى مجلة كلكتا ريفيو سنة ١٨٤٩ راجع انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٥٧ — ٥٨ .

(٢) وثائق كلارنـدون مجـلد ٥٠ من بالمرسـتون الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/٣١ وكذلك نفس المجـلد من بالمرسـتون الى كلارنـدون ١٨٥٦/٩/٣٠ ومجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/١/٧ .

(٣) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحـاكم العام ١٨٥٦/٩/٢٦ (١٦٦٠) ومرفق معه نسخة من تعليمات كلارندون الى القنصلية البريطانية .

وفى تصورى أن فرنون سميث قد انبرى يومئذ ليكتب بحدة

« ان هذه القضية هى أهم القضايا ، وقد كنا نفضل أن يتخذ المجلس قراره فيها بالاجماع . ان بعض الزملاء حسب علمى يعارضون التدخل ، كما أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الادارة للشركة ، ومن هم على معرفة وثيقة بشئون فارس يعارضون أيضا .

ان كلتا الفئتين فى يد جلادستون وشركاه ، ويمكن أن يثيرا الاضطرابات فى المجلس . اننى أتصور — كما قلت أنت فى مناسبة توجيه الانذار الى الوزير الفارسى ، بأن حكومة صاحبة الجلالة قد أجرت التحريات عما اذا كان المجلس قد صادق بكافة أعضائه ووافق على الانذار لأنه انذار يتعلق بالحرب ، وبأن الملكة قد أخطرت بتلك الخطوة ، وأرجو الا تتصور أننى سافرت كل هذه المسافة من منطقتى لاقترح انه يجب اطلاع فرنسا على على هذه الخطوة .. وانى لأجد نفسى مضطرا الى الكشف عن هذه القضايا بصراحة لأن رئيس مجلس الهند هو السلطة الوحيدة التى يمكنها مساءلة وزير الخارجية حول استخدامه موارد الهند ، من اجل أى خطوة تمليها عليه سياسته ، دون ابلاغ البرلمان بذلك ، كما حدث فى مناسبات أخرى ، وان هذا الاستثناء فى دستورنا كان ولا يزال يستخدم بنجاح ضدنا فى مجلس العموم » .

فى يوم ٢٩ يوليو أوقف البرلمان أعماله ، ولم يحدث منذ ذلك الوقت أن أثير موضوع الخلاف مع فارس مرة أخرى سواء فى مجلس العموم و فى البرلمان ، وكان بالمرستون وكلارندون حريصين على جسم هذه المشكلة

بل اجتماع البرلمان (١) .وقد انعكس هذا الحرص فى قرارهما بعدم اصدار تصريح بالحرب ، لأن مثل هذا كان يستدعى اجتماع البرلمان . وقد اكتفى بابلاغ الحكومة الفارسية بتحرك الحملة العسكرية من الهند فى رسالة بعث بها كلارندون الى الصدر الأعظم بتاريخ ١٠ أكتوبر (٢) ولقد أثار حذف الفقرة الخاصة باعلان الحرب فى التعليمات التى أرسلت يوم ٢٦ سبتمبر قلق الفنستون عند تسلمها فى يوم ٢٥ أكتوبر ، وقد أبرق فى اليوم نفسه الى كاننج يطلب منه اصدار بيان باعلان الحرب بحيث يتسنى للسفن الفارسية مغادرة موانى الهند البريطانية وأعطاء ضمانات للرعايا الفرس المقيمين فى الهند بالأمان (٣) وقد وافق كاننج على الاقتراح ، وفى اليوم الأول من نوفمبر أصدر بيانا باعلان حالة الحرب كرد على هجوم الفرس على الحيرة وانتهاك معاهدة يناير ١٨٥٣ غير أن هذا الاجراء من جانب الحاكم العام قد دعا المجلس الى اعادة النظر فى صواب اعلان الحرب ، وفى أوائل شهر ديسمبر أجريت تحقيقات فى وزارة الخارجية بشأن الاجراء الذى اتخذ فى عام ١٨٣٨ عند احتلال جزيرة خرك . وبعد مراجعة سجلات المجلس تبين أنه لم يصدر أى اعلان بالحرب فى تلك المناسبة . وكنتيجة لذلك : وبالنظر الى ان الحملة

---

(١) على سبيل المثال يمكن الاطلاع على وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من المرستون الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/٢٦ .

(٢) مجموعة المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسبودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ٨٣ الادارة السرية) .

(٣) من سجلات الرسائل السرية لبومباى سـ ٣٢ رقم (١) من حاكم بومباى الى اللجنة السرية ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ٨٣ الادارة السرية) .

كانت في طريقها الى وجهتها في ذلك الوقت ، ونظرا لما اتخذ من اعتراضات على اصدار اعلان بالحرب لأسباب ترجع الى الظروف الداخلية ، فقد تقرر أن نترك الأمور على ما هي عليه .

سافرت الحملة العسكرية الى فارس في الأسبوع الثاني من نوفمبر ١٨٥٦ وقد تحركت الحملة التي تتألف من ٤٥ سفينة في اربع مجموعات اعتبارا من اليوم الثامن من نوفمبر ، وكان خروجها من ٤ موانى : كراتشي وفنجويلا ويوربندر وبومباى . وكانت المجموعة الأخيرة بقيادة الزيرادميرال السير هنرى ليك القائد الأعلى للأسطول الهندى ، تحمل القسم الأكبر من القوات المشتركة . أما يوم ١٦ نوفمبر فقد غادر القائد جونز المقيم البريطاني وأعضاء المثلية في بوشهر . وقد تم اختيار بندر عباس مكانا لتجمع أفراد الحملة . وبنهاية الشهر كان الأسطول كله قد تجمع فيها . وكانت التعليمات التي يحملها ستوكى هي الاستيلاء على جزيرة خرك وبوشهر وتحويل المنطقة الأخيرة الى قاعدة للقيام بعمليات عسكرية في داخلية فارس . وقد تم احتلال خرك في اليوم الرابع من ديسمبر دون مقاومة لأن الحامية الفارسية قد أخلتها من قبل . وفي اليوم السادس من ديسمبر ألقى الأسطول مراسيه في خورهليله ، على بعد عشرة أميال جنوب بوشهر . وكانت خطة القائد ستوكر التي وضعت وفقا لتوصيات جونز والمقيم البريطاني السابق الكولونيل كامبل ، هي أن يتم الانزال في قلب شبه الجزيرة التي تطل عليها بوشهر والتقدم منها نحو البلدة . وعلى امتداد الطريق الى البلدة أقيمت سلسلة من التحصينات التي انشأتها الحامية العسكرية في بوشهر ، والتي تحولت حتى ذلك الوقت الى مستوى الجيش الصغير بعد أن تم تعزيزها بالجنود النظاميين وبالمئات من رجال قبائل تنجستان بقيادة باقرخان . أما خط الدفاع عن

البلدة عبر شبه الجزيرة فيمتد خلال خندق متهدم يبدأ من الخور حتى ساحل ديشبار ، التي تبعد نحو خمسة اميال من بوشهر حيث توجد أنقاض قلعة هولندية قديمة حولت الى معقل .

وفي نهار يوم ٧ ديسمبر بدأ انزال الجنود من سفن النقل التابعة للأسطول في خور هليله واستمر الانزال طوال اليوم واليوم التالي . اما الزحف الى منطقة ريشاير فقد بدأ في الصباح المبكر من يوم ٩ ديسمبر حيث أخذت السفن الحربية تتسابق مع الجنود وهم ينتقلون الى الشاطىء . وكان الحصن يضم من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جندى ورجل قبيلة ، وكان هذا الحصن يرتفع نحو ٣٠ الى ٣٥ قدما من الخندق الذى حفر امامه . وقد تولى الأسطول قصف الحصن مما ارغم نصف رجال الحامية الى مغادرته ، ولم يبق به غير رجال باقرخان ، وقد قام جزء من القوات يتكون من الوحدة الثالثة ، وفصيلة بومباى العشرين (جندرمه) وفصيلة البلوش الثانية والكتيبة ٦٤ والكتيبة الاوربية الثانية ولواء مشاة بومباى بهجوم مركز على ريشاير ادى الى احتلالها ولكن بثمن باهظ ، فقد قتل كل من قائدى لواء المشاة والفرسان ، كما جرح عدد كبير من ضباط الحملة . وقد انسحبت بقايا الحامية الى المتاريس الممتدة على طول الخندق حيث كان يتحصن رجال الجيش الفارسى . وفى الوقت نفسه اطبقت البوارج على البلدة من جنوبها ، وأخذت تفتح النار على بطاريات الفرس من البحر والبر . وكان الفرس يردون على نيران البريطانيين بمنتهى الحماس . ولكن الفرس بعد أن حوصروا من جميع الجهات اخذوا فى الانسحاب الى خطوط دفاع جديدة كانوا قد اعدوها من قبل وتقع على الناحية الشرقية على امتداد شبه الجزيرة فى اتجاه المنطقة الداخلية . وعلى اى حال فقد تمكنت وحدة الفرسان الخفيفة التابعة لبومباى

وخيالة يونا من قتل أعداد كبيرة منهم ، أما الذين افلتوا فقد تمكنوا من ذلك عن طريق الخور الذى يفصل منطقة بوشهر عن الأرض الأصلية لفارس . وزفع ذلك اليوم فرق حاكم بوشهر العــلم الفارسى تعبيرا عن الاستسلام ، ثم تقدمت بعد ذلك القوات البريطانية والهندية لدخول البلدة (١) .

حتى الوقت الذى غادرت فيه الحملة لم تصل اية اشارة من لندن عن العمليات المطلوب القيام بها بعد احتلال بوشهر ، وكان بالمرستون حتى تلك اللحظة يعتقد بأن احتلال خرك وبوشهر سوف يدفع الفرس الى الانسحاب من الحيرة غير أن الآخرين لم يكونا يشاطرانه تفاؤله هــذا . فقد كان كانينج لا يزال ممتعضا من الحملة . وكان يرى أن الشاه لن يخضع الا بالزحف الى عمق البلاد ، وان تحقيق هذا الأمر ، كما سبق أن ذكر لفرنون سميث فى بداية نوفمبر ، لا يمكن تحقيقه الا باشتراك جنود أوربيين ، لم يكن من الممكن توفيرهم من الهند ، أما الفنستون فى بومبــاى فرغم أنه لم يكن متحمسا للحرب ، كان يميل الى القيام بحملة أوسع ، وقبل مغادرة القــائد ستوكر بالحملة اوعز اليه بالتأكد من امكانية القيام بزحف عن طريق المحمرة ، ونهر قارون وشيستر كما أدلى صمويل هانيل الذى كان قد احيل الى المعاش فى شلتنهام برايه فى الموضوع فى شهر اكتوبر ردا على استفسار وجه اليه من كلارندون ، انه فى الوقت الذى كان الاستيلاء على خرك فى عام ١٨٣٨ عاملا

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطــاب السرى رقم ١١٠ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من ستوكر الى ادجوتانت جنرال ، بومباى ١٨٥٦/١٢/١٢ ، ومن ليك الى الفنستون ١٨٥٦/١٢/١٠ ومن جونز الى اندرسون ١٨٥٦/١٢/١٣ ، والجميع مع المرفقات .

حاسما فى ارغام الفرس على الانسحاب من الحيرة فى تلك الفترة ، فان هذا الاجراء وحده لا يحتمل أن يؤدى الى نفس النتائج فى هذه المناسبة . وأفاد بأنه اذا كان لابد من القيام بعمليات طويلة الأجل ، كما كان يتصور هانيل ، فانها لا يمكن أن تباشر من بوشهر ، وبالتأكيد ليس عن طريق شيراز ، لوعورة الطرق فى هذه المناطق ، ومناعة الممرات ، كما أن المناخ هناك يشكل خطورة على حياة الجنود الأوربيين . وبالتالى فان افضل طريق لمثل هذه الحملة فى رايه تقع عبر المحمرة وخورستان . وكان هذا نفس رأى الماجور جنرال السير وليم الذى عمل فى لجنة تخطيط الحدود الفارسية — التركية ، والذى قاد عملية كارس خلال حرب القرم . ولم يكن هذا القائد واثقا من أن الحملة اذا سلكت طريق الأهواز وتستر سوف تؤلب اغلبية قبائل خورستان ولوريستان ضد الشاه فحسب ، وانما كان يعتقد بأن احتلال المحمرة احتلالا دائما سوف يؤتى بأحسن النتائج .

كان مجلس الوزراء لا يزال منعقدا لمناقشة موضوع توسيع العمليات العسكرية فى فارس وفى نهاية اكتوبر عندما وصلت اشارة تلغرافية من ستراتفورد تفيد بأن فاروق خان سفير فارس فى فرنسا قد وصل الى القسطنطينية قادما من شيراز ، وانه قد أعرب عن رغبته فى الوصول الى حل معنا على أساس انسحاب فارس من الحيرة . وكان هذا الخبر بالنسبة الى بالمرستون الذى تصور بأن مجرد التهديد باحتلال خرك وبوشهر كافيا لاعادة الشاه الى صوابه . وفى الحال أوعز بالمرستون الى كلارندون باعداد قائمة بالشروط التى يراها ضرورية لاستئناف العلاقات مع حكومة فارس ، وكان الشرط الاساسى فيها هو : سحب القوات الفارسية من الحيرة مع دفع تعويضات عن أى أضرار ترتبت على ذلك الهجوم . وبعد ذلك يتعين على فارس

بأن تتعهد بموجب اتفاق رسمي بالتنازل عن اى مطالب لهـا فى الجيرة ، أو اى منطقة أخـرى مع أفغانسـتان ، وبالاعتراف باسـتقلال الولايات الأفغانية ، والامتناع عن التدخل فى شئونها ، وبالموافقة على احالة أى خلاف بيننا مع تلك الولايات الى الوساطه البريطانية . واعتقـادا من أن الانزال البريطانى فى جنوب فارس ، وقد اضعف موقف الشـاه ، فقد اضاف بالمرستون شرطين رئيسيين آخرين لاستئناف العلاقات ، الأول : هو ابرام إتفاقية تجارية جديدة بدلا من اتفـاقية ١٨٤١ ، تمنح الحكومة البريطانية حقوقا متساوية مع روسـيا ، فيما يختص بتعيين القناصل . أما الشرط الثاني فهو إقالة الصـدر الأعظم من منصبه كدليل على اعتـذار الحكومة الفارسية لما حـدث وتعبيرا عن حسن نية الفرس فميـا يمس مسـتقبل العلاقات مع بريطانيا . كذلك طالب بالمرستون بتجديد ايجار بندر عبـاس الى سلطان مسقط بشروط معقولة ، ودفع جميع الديون المستحقة للرعايا البريطانيين المثلين فى فارس فورا ، واعـداد الترتيبات اللازمة لتقـديم مراسيم الاستقبال الرسمية للبعثة البريطانية عند عودتهـا الى طهران ، وهو ما تم الإتفاق عليه فى يونيو الماضى ، واخيرا بقطع الطريق على السفير الفارسى فى المراوغة ، ثم الايعاز الى ستراتفورد بأن يوضح للشاه بأن اى محـاولة لتأخير تنفيذ تلك المطـالب أو تعطيلها ، قد يؤدى الى فرض شروط اكثر قسوة ، كارغام فارس على دفع نفقات وتكاليف الحملة العسكرية كلها .

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ١٦٧٧) . ومرفق به صورة من خطـاب كلارندون الى ستراتفورد ٢٧/١٠/١٨٥٦ .

تم ابلاغ هــذه الشروط الى ستراتفورد يوم ٢٧ اكتوبر ، وانقضت ثلاثة اسابيع دون وصول رد من ستراتفورد بشأنها . وفى منتصف شهر نوفمبر وصلت اخبار الى لندن عن سقوط الحيرة فى ايدى القوات الفارسية يوم ٢٦ اكتوبر ، وكان انطباع بالمرستون هو أن سكوت ستراتفورد انما يعود الى محاولة فاروق خان استغلال النجاح الذى حققه الشاه لكى يرفض المطالب البريطانية . واذا افترضنا أن تصوره كان صحيحا ، فان حكومة فارس لو تفاوضت على هذا الأساس فانها ستكون على حسابها ، وفى يوم ١٩ نوفمبر تم الايعاز الى الماجور جنرال السير جيمس أو ترام من ضباط الجيش الهندى ، الذى كان فى تلك اللحظة على وشــك مغادرة انجلترا لتســلم قيــادة الحملة العســكرية بدلا من ستوكر ، بأنه ســوف يزود بصلاحيات مطلقة للتفاوض مع الفرس . وانه سوف يتم الايعاز الى ستراتفورد بقطع مفاوضاته فى القسطنطينية ، ويومئذ كتب كلارندون يقول « . . انه فى حالة التعامل مع اناس مثل الفرس فان تركيز الصـــلاحيات فى شخص واحد أمر ضرورى ومفهوم ، وسياسة التخويف هى العامل الوحيد للتــأثير على الفرس ، لأن أسلوبهم هو التسويف والممــاطلة (١) . فاذا وجد أوترام عند وصــوله الى بوشهر بأن الشاه لا يزال يرفض الانسحاب ، فيتعين عليه ان يقــوم بنقل غالبية قوات الحملة العسكرية الى شط العرب واحتــلال المحمرة ، والتقدم عبر نهر قارون الى شستر ليهدد اصفهان (٢) .

---

(١) وثائق كلارنــدون « مجــلد ١٣٧ » من كلارنــدون الى مورى ١٨٥٦/١١/٢١ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودات الى اوترام ١٨٥٦/١١/١٩ (رقم ١٦٨٦) والى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٢٦ (رقم ١٦٨٩) .

في يوم ٢٠ نوفمبر أبحر اواترام ، وفي يوم ٢١ أبرق ستراتفورد يقول: بأن فاروق خان اصبح مستعدا لالزام حكومته بالجلاء عن الحيرة على الفور (١) وعلى أى حال فلم يكن سكوت ستراتفورد يعود الى مراوغات فاروق خان ، وانما يعود أولا الى مرض السفير الفارسي ، وثانيا الى تردده فيما اذا كان يتمتع بالصلاحيات التى تخوله الموافقة على شروط ٢٨ اكتوبر . وربما كان ينطبق هذا اكثر على طلب اقالة الصدر الأعظم ، اذ انه لم يكن من المعقول أن يوافق على اقالة الشخص الذي عينه فى ذلك المنصب . وعند مواجهة ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجلاء عن الحيرة ، واعداد استقبال رسمى مناسب للبعثة البريطانية عند عودتها الى طهران . أما فيما يتعلق بالنقاط الاخرى ، وعلى الأخص ما يتصل منها بالاتفاقية التجارية المقترحة فقد كان يتعين عليه أن يعرض الأمر على طهران للحصول على تعليماتها فى هذا الشأن . وان ذلك سوف يستغرق نحو أربعين يوما حتى يصل الرد . وقد رد عليه ستراتفورد بأنه سوف يقترح على كلارندون بالموافقة على المهلة المطلوبة .

ما ان وعد ستراتفورد بذلك حتى اعترى موقف فاروق خان تغيير . فعندما طلب ستراتفورد من فاروق خان بأن يقدم تعهدا مكتوبا بالجلاء عن الحيرة ، حتى سرد عددا من الأسباب التى تمنعه من ذلك ، وعندما فند ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجلاء الذى سبق أن اتخذه مالكوم خان فى يونيه الماضى،وهو ان الانسحاب من الحيرة لايمكن

---

(١) نفس المصدر مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٢٦ (رق ١٦٩٢) ومرفق به صورة خطاب من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/١١/٢١ .

مناقشته الا بعد عودة البعثة البريطانية الى طهران، ومن الغريب أن ستراتفورد قبل هذه الحجة ، فقد كان ستراتفورد قد كون انطباعا طيبا عن فاروق خان (« ويبدو أنه مخلص فى موقفه ، وأنه يتصرف بطريقة تنم عن الذوق والاتزان وحسن الطباع .. ») وبأنه سوف يجاريه . ولكن فاروق خان استغل مرونة ستراتفورد . ففى يوم ٢٧ نوفمبر طلب من ستراتفورد بأن يقدم اليه قائمة مكتوبة بالمطالب البريطانية . وفى يوم ٧ ديسمبر ابلغ ستراتفورد بأنه لا يرى ضرورة الى احالة المطالب البريطانية الى طهران لأخذ تعليماتها . ثم بعد انقضاء خمسة ايام عاد فأخبر ستراتفورد بأنه لن يرسل تلك المطالب الى حكومته ما لم يحصل على تعهد قاطع من البريطانيين بأن الحملة العسكرية الموجهة من الهند لن تنزل فى فارس ، وبأن التهديدات باتخاذ اجراءات أكثر شدة سوف يتم الغاؤها .

ان عودة التصلب الى موقف فاروق خان انما يعود الى وصول المسيو بورى السفير الفرنسى فى طهران الى القسطنطينية . ومنذ ساعة وصوله كان السفير على اتصال دائم بفاروق خان ، ولم يكن ثمة شك فى أن السفير الفرنسى قد حرض فاروق خان بالتوجه الى فرنسا ، لعرض موضوع الخلافات الانجليزية الفارسية على نابليون الثالث . كما ترددت اشاعة فى القسطنطينية بأنه قد تم الاتفاق بين فارس وروسيا على أن تقوم القوات الروسية باحتلال استراباد وساحل بحر قزوين المحاذى لها ، اذا ما نزلت القوات البريطانية فى جنوب فارس (١) .

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ١٣٧ من كلارندون الى اللورد وود هاوس (سفير بريطانيا فى روسيا) ١٨٥٦/١٢/١٧ .

حتى الآن كان الروس لا يظهرون اهتماما سافرا فى النزاع البريطانى الفارسى . وكان الأمير جورتاكون وزير خارجية روسيا قد ذكر للسفير البريطانى فى سانت بطرسبرج بأنه ينوى الايعاز الى القائم بالأعمال الروسى فى طهران بتقديم نصيحته الى الشاه برفع الحصار عن الحيرة أولا نزولا على طلب بريطانيا (١) وقد بر جورتاكون بوعده الى حد أن قام القائم بالأعمال الروسى بتحذير الشاه والصدر الأعظم لاحقا من الأخطار التى قد تتعرض لها فارس باصرارها على احتلال الحيرة . وقد أجاب كل من الشاه ورئيس وزرائه بأنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تنسحب فارس من الحيرة ، ما لم تتعهد الحكومة البريطانية بعدم السماح لدوست محمد بتوسيع نفوذه الى الغرب ، وبأن تعاد قندهار الى حكامها السابقين (٢) أما بالمرستون فلم يكن يميل الى تصديق الاشاعات عن التفاهم الفارسى الروسى . وكان يتصور بأنه لو كان هناك شيء من هذا ، فربما كان من بقايا حرب القرم (٣) وقد سأل كلارندون الكونت كرتوفيتش السفير الروسى فى لندن عن هذا الخبر يوم ١٦ ديسمبر ، ولكن كرتوفيتش اخبره بأن الاشاعة كاذبة وقد

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/٢٣ (رقم ١٦٧٣) ومرفق به صورة من رسالة وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ١٩٩) .

(٢) مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٨ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من سيفنز الى وزير خارجية حكومة الهند ، طهران ١٨٥٦/١٠/٢١ .

(٣) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ مذكره من بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

اختلقتها الحكومة الفارسية لاغراض الدعاية . أما أسباب تشدد فارس فيمكن للحكومة البريطانية أن تبحث عنها هنا فى أوربا وعلى أى حال فان نفى السفير واتهامه لفرنسا بأنها هي وراء الأكاذيب التى يرددها الشاه ، وقد انكشف ذلك عندما التقى السفير في آخر الشهر بوود هاوس وذكر بأنه فى الوقت الذى كان يعتبر المطالب البريطانية بشأن انسحاب الفرس من الحيرة وتعويض سكانها ، واعداد استقبال رسمى لائق للبعثة البريطانية اذا ما عادت الى بوشهر مطالب معقولة ، الا أنه لم يكن يقر الشروط البريطانية الأخرى، وعلى الأخص فيما يتعلق باقالة الصدر الأعظم . وقد أراد أن يعطى انطباعا بأنه كان يفكر فى مطالبة الشاه برفضها (١) .

فى هذه الفترة لم يكن ثمة احتمال فى اقناع بالمرستون بصرف النظر عن المطلب الخاص باقالة ميرزا أغا خان . فقد أصبح بالمرستون يكره رئيس الوزراء الفارسى بنفس الدرجة التى كان يكره بها محمد على باشا قبل ١٧ عاما ، وذلك بسبب الاحتكاك والنفقات والاحراج الذى كان يسببه هذا الرجل من ناحية ، ثم بسبب عدوانه على الحيرة ، الأمر الذى يعرض أفغانستان ، على حد اعتقاد بالمرستون ، للتغلغل الروسى فى النهاية . وفى اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٢ ديسمبر اصر بالمرستون على الاحتفاظ بهذا الشرط ، رغم نصيحة ستراتفورد بأنه العقبة الرئيسية فى الوصول الى

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٢/٢٦/ (رقم ١٦٩٧) ومرفق منه صورة من رسالة وود هاوس الى كلارندون .

التسوية ، ورغم اعتراضات فرنون سميث بأن ذلك الشرط لم يجد شيئاً (١). في اليوم السادس عشر من ديسمبر تم الايعاز الى ستراتفورد بابلاغ فاروق خان بأن المطالب لاتزال كما هى ، وأن المطلوب هو ابلاغها الى الحكومة . كما تم ابلاغ ستراتفورد بعد ذلك بأيام قليلة ، بأن يوحى أمام الآخرين وعلى الأخص الروس والفرنسيين بأن البريطانيين مستعدون للتفاهم ، مهما كان سلوك فاروق خان غير محتمل . ولم تسنح الفرصة لستراتفورد بتنفيذ هذه التعليمات . ففى يوم ٢١ ديسمبر علم فاروق خان لأول مرة باعلان الحاكم العام الحرب على فارس ، وبخروج الحملة الى وجهتها . وبالتالى فقد أخبر ستراتفورد فى اليوم نفسه عن انهائه للمفاوضات واعتبار كافة التزاماته السابقة ملغاة (٢) .

لقد سادت جبهة الحرب الفارسية فترة من الهدوء ، اى بعد فشل المفاوضات فى القسطنطينية ، واستمر حتى أوائل فبراير سنة ١٨٥٧ . أما على الصعيد السياسى فقد كان من المتعذر تحقيق اى شيء قبل وصول

---

(١) اننى أشك كما كنت دائما فى جدوى الاصرار على هذه السياسة. انها لن تفيدنا بشيء فى آسيا كما أنها ستكون موضع تساؤل فى انجلترا « وثائق كلارندون » مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٨ . اما عن اجتماع مجلس الوزراء فيمكن الرجوع الى مجلد ٥٠ مذكرة بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٢/٢٦ (١٦٩٧) ومرفق به صورة من رسالة كلارندون الى ستراتفورد ١٦ ، ١٩ ديسمبر ومن ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/٢١ .

فاروق خان الى باريس وقيامه بخطوة جديدة . وايا كان الأمر فان بالمرستون وكلارندون لم يكونا ليسمحا بأن تأتى التسوية من جانب الفرنسيين ، سيما وأن ستراتفورد كان قد ذكر بأنه لولا تدخلات الفرنسيين ، وعلى الأخص السفير الفرنسى بورى لما تصلب فاروق خان فى موقفه . وقد أقره كلارندون على رأيه هذا (« لقد كان الفرنسيون هم السبب فى وقوعنا فى هذه الورطة ، وهم الآن السبب فى عدم نحاحنا فى الخروج منها .. ») (١) ومن ثم فقد أوعز كلارندون الى السفير البريطانى فى فرنسا ، اللورد كولى بأن يتقدم باحتجاج الى الحكومة الفرنسية على مسلك بورى ، وان يطالبهم بابلاغ فاروق خان بأن لا يتوقع أى تأثير من الفرنسيين . وعلى أى حال فان كولى لم يكن يميل الى القاء اللوم فى فشل المفاوضات على الفرنسيين بل على الأسلوب الذى أديرت به تلك المفاوضات ، وفى هذا الصدد كتب سرا الى كلارندون يقول : « لقد كنت دائما من المتشككين فى مفاوضات ستراتفورد » .

« لقد اختار فاروق خان أن يوافق على بعض الشروط مما جعله فى حل من البقية . فقد كان يهدف اساسا الى تعطيل الحملة العسكرية ، وعندما فشل فى ذلك ، غير من لهجته ومن موقفه فى المفاوضات ، وبالتالى فان ستراتفورد الذى كان يتصور بأن نجاح المفاوضات سوف يقوى من مركزه ، قد بالغ فى الحكم على فاروق خان الى الحد الذى يفوق ما كان يسمح به فهمه لطبيعة الفرس . فاذا كان القصد هو تسوية الخلاف عن طريق التفاوض ، فيمكن أن يتم ذلك فى لندن أو فى فارس نفسها . وربما كانت

---

(١) « وثائق كلارندون » المجلد ١٣٧ رسالة من كلارندون الى اللورد كولى (سفير بريطانيا فى باريس) ١٨٥٦/١٢/١٦ .

القسطنطينية هى أسوأ اختيار لمكان المفاوضات لانها ليست اكثر من وكر للمؤامرات ، وحيث كان ولايزال هدف البعثات الدبلوماسية وتسليتها الوحيدة هى افشال مهمة ستراتفورد .

كان استئناف الحملة العسكرية متوقفا على وصول أوترام وشحن الامدادات من الهند . وقبل سفره من انجلترا كان اوترام قد طلب تزويده بكتيبتين أخريين من الخيالة واربع فصائل مشاة ، ووحدتى مدفعية ، وقاطرة جبلية وذلك لشن هجوم على المحمرة والتقدم صوب نهر قارون . على أن يتم تشكيل هذه الكتائب الى فرقة ثانية مستقلة عن القيادة الحربية التابعة للقائد ستوكر . وعلى الرغم من أن توفير كل هذه الامدادات سيكون بمثابة استنزاف لامكانيات بومباى ، الا أن الحكومة بذلت كل ما فى استطاعتها لتلبية طلبه ، فقد صدرت الأوامر الى كل من وحدة سلاح الفرسان الرابعة عشرة فى كيوكى . والكتيبة الأولى لخيالة السند فى جاكوب اباد ، وكتيبة الهايلاندرز الثامنة والسبعون الملكية فى بونا والوحدة السادسة والعشرون فى ستادا ، وكتيبة البلوش الثانية فى كراتشى ، وفصائل المدفعية وهندسة الألغام من مختلف القواعد ، بالتجمع فى بومباى عند وصول القائد اوترام اليها يوم ٢٢ ديسمبر . وقد كان هناك بعض الصعوبات فى الاستغناء عن خدمات فصيلة سلاح الفرسان للسند للعمل فى فارس . غير أن أوترام كان قد طلب هذه الفصيلة وقائدها اللفتنانت كولونيل جون جاكوب بصورة خاصة ، الا أن سلطات بومباى لم تشعر بالارتياح لترك الحدود الشمالية للسند بغير حماية ، وكان القائد جاكوب نفسه يشاطرها ذلك الرأى . ولهذا فقد عرض على أوترام ان يحل محل تلك الفصيلة كتيبة فرسان البنجاب ، غير أن اقرب كتيبة كانت موجودة فى ديرا غازى خان على بعد ٥٠٠ ميل من كراتشى ، وهى

ميناء سفر الحملة ، بينما كانت الكتيبة الأولى لسلاح فرسان السند قد خرجت من جاكوب اباد يوم ٦ يناير ١٨٥٧ ، وكان من المتوقع أن تصل الى كراتشي في يوم ٢٧ من الشهر . وكبديل لذلك فقد رئى ارسال كتيبة خيالة البنجاب الى السند لتحل محل خيالة الفان جاكوب ، أو بعض اجنحة فرسان ماهراتا ، وكمجرات ، وبونا غير النظامية بدلا من خيالة السند للعمل فى فارس او المرابطة على حدود السند . وكان هذا الموضوع لا يزال يناقش عندما غادر أوترام بومباى الى الخليج يوم ١٥ يناير . وبعد اربعة أيام لحق به فيلق المشاة التابع للفرقة الثانية التى تضم الكتيبة السادسة والعشرين ، وكتيبة الهايلاندرز الثامنة والسبعين بقيادة هنرى هافلوك . وقد وصل أوترام الى كراتشى يوم ٢٠ يناير حيث التقى بجاكوب واقنعه بضرورة ذهاب سلاح فرسان السند الى فارس . واخيرا لم يتوجه سلاح فرسان السند فحسب ، بل وفصائل خيالة مهراتا وبونا للسند ايضا ، غير أن السير جون لورنس محافظ البنجاب رفض السماح لأى من فصائل الفرسان التابعة لقيادة البنجاب بالتحرك من مناطقها ، ولهذا فان الثغرة على حدود السند قد سدت أخيرا بالكتيبة السادسة للخيالة غير النظاميين التابعين للبنغال ، والتى تم نقلها من مولتان الى جاكوب اباد (١)

أبحرت الامدادات العسكرية كلها الى فارس خلال الأسبوع الأول من مارس ، وكان كتيبة الفرسان الرابعة عشرة هى آخر مجموعة تحركت .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق الخطابات السرية رقم ٣ و ٦ المؤرخة ٢ يناير ١٨٥٧ و ٨ و ١٣ و ١٦ يناير ١٨٥٧ و ٢٣ فبراير ١٨٥٧ ومجلد ١٢٩ مرفق للخطابات السرية رقم ٣٤ و ٣٦ المؤرخة ٢/١٦ و ١٨٥٧/٣/٢٧ .

وهكذا أصبح ثلث الجيش الهندى فى فارس . وقد تم سد النقص الناشىء عن هذا الرحيل بنقل كتيبتى مشاة ، وكتيبة فرسان ووحدات مدفعية من البنغال . واذا وضعنا فى الاعتبار هاتين الحادثتين ، فقد كان سيكون لهما تأثير خطير على مجريات الأحداث فى الهند خلال الأسابيع القليلة القادمة ، خصوصا اذا أضفنا الى ذلك نظرة عدم الارتياح من جيش بومباى ، وبصورة خاصة بعد وقوع التمرد من ناحية وســوء تنظيم عمليات جيش البنغال الذى عجل بحدوث التمرد من ناحية أخرى .

استغرق وصول أوترام الى بوشهر يوم ٢٧ يناير وقتا طويلا . كان جيش الجنرال ستوكر مجمدا داخل مواقعه فى بوشهر ، بينما على بعـد ٣٦ ميلا فى برازجون عبر الطريق الى شيراز ترابط قوة فارسية من ٧ آلاف رجل من أوائل يناير وعددها يزداد كل يوم . وكان جونز المقيم البريطـانى فى بوشهر قد حاول كثيرا اقناع ستوكر بشن هجوم على الفرس وتشتيت شملهم قبل أن يتكاثر عددهم بحيث يشجعهم على التقـدم نحو الخطوط البريطانية فى بوشهر ، غير أن ستوكر الذى كان يعانى من المنخوليا التى أودت بحياته بعد ذلك ببضعـة أسابيع رفض أن يتحرك قبل وصـول التعزيزات من الهند . كما أنه لم يستمع ايضا الى شارلس مورى الذى جاءه من بغداد فى الأسبوع الثانى من يناير ليناشده القيام بهجوم على التحصينات الفارسية فى المحمرة ، قبل أن تصل الامدادات الى حامياتهم هناك بشـكل يمكنهم من التحكم فى شط العرب وقطع خطوط مواصلات البريطانيين مع تركيا الغربية . وكان رد ستوكر بأنه ليس فى وضع يسمح له بانتهـاك حياد منطقة شط العرب ، حتى ولو كانت لديه الامكانيات البحرية للقيـام بذلك ، كما أشـار مورى . وقد كان جونز ومسـاعده الكابتن دسبراو الشخصين الوحيدين اللذين كانا على استعداد للعمل والتعاون خـلال

الأسابيع التى اعقبت احتلال بوشهر . فقد قام جونز بالاتصال بباقر خان ، زعيم قبائل تنجستان وأقنعه بمؤازره البريطانيين ولو فى الخفاء مقـــابل مكافأة شهرية ، بينما سافر دسبراو ومرافق له الى الساحل حتى وصلا بندر ديلام لاغراء القبائل بالتخلى عن ولائهم الضعيف للشاه ، وقد نجحا فى ذلك الى حد كبير ، غير انه لسوء الحظ فان الحاكم العام انتقد تصرف جونز ، وخصوصا حصوله على تعهدات خطية سرية من الشيوخ المحليين . وقد ثار خلاف عنيف فى اوساط قواد الجيش والمسئولين فى الهند حول هـــذا الموضوع . وقد حذا أوترام حذو جونز فى التعامل مع قبائل خوزستان ، وقد تعرض للوم الشديد من جانب كاننج هو الآخر (١) .

أما الفرس من جانبهم فلم يقفوا مكتوفى الأيدى ، فقد أخذت الجنود والمعدات تتدفق من الشمال فى سيل لا ينقطع منذ أول ديسمبر ، وبحلول أول يناير وصل الى اقليم فارس خمس كتائب من جنود المشاه و ١٠٠٠ من الخيالة ، كما تم تعزيز الحامية الموجودة فى المحمرة بكتيبة من المشـــاة و ٥٠٠ من الخيالة ، كما أدخلت تحصينات جديدة الى القلاع التى كان قد انتهى بناؤها منذ بضعة أشهر ، وفى شستر الواقعة على نهر قارون ، كان

---

(١) كانت الحكومة الفارسية تماطل كثيرا حول هذا الموضوع . فهذه الحكومة تصرح علنا انها لن تمنع الناس من الحصول على نقود ، وجاء اعلان فى جريدة طهران الرسمية بتـاريخ ١٨٥٧/١/٢٢ : اذا كان البريطانيون سيدفعون نقودا الى أى مواطن من هذه الدولة ، فانهم احرار فى قبولها غير أن ذلك لن يلزمهم بعد استلام النقود بأن يصبحوا ضد حكومتهم (مكتب الهند) مرفق لخطابات بومباى السرية مجـلد ١٣٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٤ المؤرخ ١٨٥٧/٤/٣٠ .

هناك نحو ثلاثة آلاف رجل على اهبة الاستعداد للقتال ، كما كانت ترابط خمسة كتائب احتياطية فى كرمنشاه للعمل فى خوزستان اذا احتـــــاج الأمر . وقد اخليت أذربيجان من الجنود ، رغم وجود قوة روسية كبيرة فى منطقة القوقاز ، وكان ذلك دليــلا هاما على اطمئنان الحكومة الفارسية من جانب الروس وقد اعتبرت الحرب ضد البريطانيين حربا دينية مقدسة (جهاد) وقد جاء ذلك فى بيان أصدره الشاه يوم ٨ يناير ، حيث سبق ذلك تجمع شعبى كبير فى طهران تلافيه الصدر الأعظم مرسوما فى جامع الملك ، دعا فيه جميع المؤمنين للدفاع عن الاسلام ضد الغزاة النصـــارى الذين دنسوا الهند بالفعل ، وهم الآن يعتزمون فرض هيمنتهم على فارس . وجاء فى البيان بأن البريطانيين قد تعمدوا اضطهاد المسلمين فى الهند ومصادرة المصاحف وكتب الحديث ، وارغام النساء المسلمات على خلع الحجــاب ، وتحريم الختان على صبية المسلمين ، فاذا كان هناك اى شك لدى المسلمين فى الطريقة التى تمكنهم ان يتآمروا بها ضد العدو ، فما عليهم الا أن يقتدوا بالأفغان الذين قاموا بذبح أفراد البعثة البريطانية فى كابول فى شتاء عام ١٨٤١ . غير أن البيان لم يكن له تأثير كبير على سكان طهران او فارس أو خوزستان ، حيث تم توزيع نسخ منه على قبائل هذه المناطق . أما ما هو التأثير الذى أحدثه البيان بين سكان شمال الهند خلال الأشهر التى تلت ذلك ، فذلك موضوع آخر .

بعد أسبوع واحد من نزوله فى بوشهر قام أوترام بهجوم على القوات الفارسية فى برازجون . وكان له هدف مزدوج فى اختيار تلك المنطقة : هو الايحاء الى الفرس بأن هدفه المبــاشر سيكون مدينة شيراز ، وليس المحمرة ، ولتأمين بوشهر من خطر التهديد الذى كان يشكله وجــود قوات

فارسية فى برازجون ، التى عهد بقيادتها فى ذلك الوقت الى شجاعة الملك ، حاكم اقليم فارس وابن أخ الصدر الأعظم . كما أن النقص المفاجىء فى المؤن بسبب عدم وصول المواد الغذائية من الداخلية الى بوشهر ، كان من العوامل التى عجلت بذلك الاجراء ، خصوصا وان القبائل بدات تراودها الشكوك فى فعالية الأسلحة البريطانية مما جعلها تبادر الى الانحياز الى صف شجاع الملك . وفى ٣ فبراير زحف أوترام بقواته من بوشهر . وبعد مسيرة ٤٦ ميلا قطعها فى ٤٨ ساعة فى جو بارد شديد المطر ، وصلت القوات برازجون فى ٥ فبراير ، ولكن الفرس قاموا باخلاء المنطقة قبل وصول البريطانيين . فقد انسحب منها الفرس فى الليلة السابقة تاركين وراءهم ذخيرتهم وخيامهم ومؤنهم . وقد راى أوترام بأنه ليس من الحكمة ملاحقة الفرس عبر الممرات ، ولذا فقد قرر العودة الى بوشهر فى تلك الليلة بعد أن قام جيشه بتدمير معدات الفرس وأخذ المؤن التى تركوها .

وفى منتصف ليل ٥ فبراير قام البعض من قوات خيالة الفرس بمهاجمة مؤخرة القوات البريطانية غير أن أوترام أعاد توزيع الطابور فى منطقة تقع بالقرب من خشاب ليلتف حول أمتعة الجيش لحمايتها . وقد فتح الفرس النار على الجنود البريطانيين من اربعة مدافع ، غير أن الظلام كان دامسا بحيث أنهم لم يحدثوا أى أضرار تذكر . وفى صباح اليوم السادس تم اكتشاف قوة فارسية قوامها ٦ آلاف أو ٧ آلاف رجل ، وكان قد تم اعدادها القيام بعمليات عسكرية خلف المؤخرة اليسرى للفيلق البريطانى . وقد أصدر أوترام عى الفور أوامره لسلاح الفرسان بالهجوم وكان يعزز تلك القوات صفان من المشاة والمدفعية . وقد شن الفيلق هجومين ناجحين ، بينما قام فيلق الخيالة الخفيفة باجتياح الكتيبة الفارسية وابادتها تقريبا . وما ان زفت الساعة العاشرة من نهار ذلك اليوم حتى كان الفرس قد لقوا

هزيمة تامة ، لاذوا بعدها بالفرار مسرعين ، لدرجة أن القوات البريطانية لم تتمكن من ملاحقتهم . وقد خسر الفرس فى المعركة ما لا يقل عن ٧٠٠ قتيل وفقدوا جميع أسلحة الكتيبة بما فيها مدفعا ميدان بكامل ذخيرتهما. اما خسائر البريطانيين فقد كانت مصرع ضابط واحد و ٩ جنود وجرح خمسة ضباط و ٥٧ جنديا ، مات ستة منهم بعد ذلك متأثرين بجراحهم . وبعد استراحة طوال اليوم على مقربة من ميدان المعركة غادرت القوات البريطانية ليلا الى بوشهر ووصلتها فى منتصف ليل ٧ فبراير . وفى غضون خمسين ساعة قاتلت تلك القوات وهزمت العدو ، وسارت مشيا على الأقدام نحو ٢٤ ساعة تحت وابل من المطر (١) .

بعد أن اطمئن أوترام الى تأمين قاعدته فى بوشهر ضد أى هجوم فارسى محتمل عليها بدأ يركز على المهمة الأصعب ، لاحتلال المحمرة والتقدم منها نحو خوزستان ، وخلال ذلك كان الضباط البريطانيون يتجولون فى تركيا العربية للبحث عن المواد الغذائية وعلف الحيوانات . واستطاعوا أن يقنعوا السلطات التركية بالسماح للرعايا الأتراك بالانضمام للخدمة فى القوات البريطانية بصفة سائقى جمال وبغال ، كما استطاعوا اغراء القبائل على جانبى شط العرب بمساعدة الجنود البريطانيين فى العمليات العسكرية

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٢ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٨٥٧ ، من أوترام الى اللفتنانت جنرال السير سومرست (القائد العام لقوات بومباى) ١٨٥٧/٢/١٠ ، انظر كذلك كتاب اوترام « حملة فارس فى سنة ١٨٥٧ » لندن ١٨٦٠ — ص ٢٩ — ٣٦ وكتاب «حملة أوترام وهاملوك فى فارس» ١٨٥٨ ، ص ٢٠١ — ٢٠٧ .

المقبلة ، أو البقاء على الحياد . ولم تكن هناك نية فى الاستعانة بالأتراك فى الهجوم على المحمرة ، لأن مثل هذا الاجراء سوف يثير مشكلة الحدود التركية الفارسية من جديد ، ولم يمض على تسويتها اكثر من بضع سنوات عن طريق لجنة دولية ، قضت باعطاء المحمرة لفارس . كما كان هناك احتمال ، انه فى حالة تخلى الامبراطورية التركية عن حيادها ، فسوف يعطى ذلك الروس الحجة للاحتجاج على العمليات العسكرية البريطانية باعتبارها انتهاكا لاتفاقية الحدود . لقد اصبح الزمن الآن مهما بالنسبة لأوترام لأن السفن التى كان يعتمد عليها اوترام لنقل البريد لم تعد تستطيع الملاحة فى نهر قارون ، للوصول الى شستر خلال فصل الصيف ، عندما تكون مياه النهر فى ادنى مستواها . وبالتالى فان الوصول الى شستر قد لا يتم قبل شهر أبريل على الحد الأقصى ، وبعد الاستيلاء على شستر لم يكن أوترام يعرف الى أى وجهة سوف تتجه قواته . اما شستر نفسها فتعتبر طريقا مسدودا لا يمكن اجتيازه ، لأن الممرات التى تقع خلفها عبر سلسلة الجبال الممتدة الى داخلية فارس لا يمكن للجيش ان يعبر منها . ثم أن التقدم نحو شستر سوف يكشف عن جناح جيشه ليعرضه لهجوم جيش فارسى من بهبهان ، العاصمة الثانية لأقليم فارس . كل هذه الاعتبارات جعلت أوترام يتساءل ، ما اذا كان من الأفضل بعد الهجوم على المحمرة ان يعود الى بوشهر ، ويتقدم من هناك عبر بندر ديلم الى بهبهان ، لأن احتلال هذه المدينة سوف يفسح الطريق امام قواته الى شيراز واصفهان ، كما ان الزحف من هذا الطريق سوف يزيل كثيرا من الصعوبات التى كان أوترام

يتوقعها فى تعامله مع قبائل خوزستان ، وبلاد قبائل البختيارى التى تقع وراءها (١) .

خلال شهرى يناير وفبراير كان الكولونيل كامبل القنصل البريطانى العام فى بغداد ، والقس بادجر المترجم العربى للحملة ، والكابتن فلكس جونز ، كانوا مشغولين جميعا فى اختيار مواقع وتوزيعات القبائل التى تستوطن الضفة الفارسية لشط العرب . وقد لمسوا فى كل مكان ذهبوا اليه ازدراء بالسلطة الواهية لحكومة فارس على المنطقة . فقد كانت قبيلة كعب ، وهى اقوى القبائل منقسمة فى ولائها وكانت متفتتة . كما اكتشف بادجر عدة فصائل ، منها فصيلتان تخضعان لسلطة الشيخ فارس حاكم الفلاحية والشيخ جابر حاكم المحمرة فى وقت واحد . ويبدو ان الشيخ فارس كان خاضعا لسلطة حكومة فارس والتى كان يستمد نفوذه منهما ، الا ان الشيخ جابر كان يتحين الفرصة للانقضاض على الفرس . وقد صرح لبادجر بانه سوف يؤيد بريطانيا برغبته ، اذا ما اقصوا الحامية الفارسية عن المحمرة (٢) .

غير ان اوترام ابدى حذرا فى قبول ذلك العرض . فقد كانت التعليمات تمنعه من قبول اى مساعدات الا من القبائل المستقلة ، لأن

---

(١) (مكتب الهند « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من أوترام الى كاننج ١٨٥٧/٢/١٤ ومرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٨ مرفق الخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٧/٢/٢ اخباريات قام بجمعها اللفتننت بلارد (يناير ١٨٥٧) .

(٢) فارس والخليج مجلد ١١٢ من بادجر الى اوترام ١٨٥٧/٤/٢١ ومرفق بخطاب أوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٢٢ .

الحكومة البريطانية كما قيل له ، لم تكن ترغب في تقويض نفوذ الشـــاه وسلطانه على المقاطعات الجنوبية من فارس . وعلى أي حال ، فسرعان ما اكتشف أوترام انه لا توجد قبــائل مستقلة شرقي شط العرب فلكها كانت ، ولو بالاسم على الاقل ، خاضـــعة لطهران حتي ولو كانت قبضة السلطة المركزية واهية عليها . وكان أوترام يفضل مساعدة تلك القبــائل في الصراع مع فارس أو على الأقل يصادقها حتي يضمن وصول الامدادات الي قواته من العراق ، ولكي يتمكن من الحصول على المواد الغذائية والاعلاف التي يمكنه الحصول عليها من خوزستان . وفي منتصف فبراير بعث برسالة الي كانتج يطلب فيها رفع الحظر ، وعلى الأخص في تعامله مع قبائل كعب والبختياري « ان اي هجوم نقوم به على فارس من الجنوب ، اذا ما حيل بيني وبين الاستعانة بالقطــاعات البدوية من السكان المعروفين بعدائهم للحكومة الفارسية فان ذلك سيمدني بأهم عنصر من عناصر النجـــاح ، والواقع أن كون هذه القبائل في ثورة مستمرة ضد السلطات الفارسية ، كان السبب الرئيسي الذي كنت أضعه في الاعتبار (حيث كنت اتصـــور انها قبائل مستقلة) عندما تصورت أن المحمرة وشـــتر هما أضـــعف نقطة في فارس » ونظرا لكون عرب خوزســـتان محاربين ونهـــابين بطبيعتهم ، فانهم لا يمكن أن يقفوا على الحياد في مثل هذه الظروف « فاذا لم أستعن بهم أو ادعوهم ، فان البديل لذلك سيكون عداءهم الذي ســـيتحول الى قطع خطوط المواصـــلات والمعلومات عني وتعرض قوافل التموين والأمتعة للنهب من جانبها . وليس من الضروري ، كما أشـــار أوترام ، أن نتعهد لهذه القبائل باعطائها الاستقلال في مقابل تعاونها معنا ، وأن اي خوف من جانبها من خطر القيام باعمال انتقامية تقوم بها حكومة طهران ضدهم فيما بعد ، يمكن ازالته ، عن طريق الاشتراط على حكومة طهران في اي معاهدة

سلام مقبلة مع فارس بالعفو عنهم (١) .

غير أن كانتج لم يقتنع بأقوال أوترام . فقد تعمقت كراهته للحرب، ورفض ان يتورط فى سياسات فارس القبلية ، بحيث يتعذر عليه الخروج منها بعد أن تنتهى الحرب . وفى رده الى أوترام ذكر كاننج بأن حكومة الهند ليست لها مصلحة مشتركة مع قبائل خوزستان فى تخليص تلك المقاطعة من نفوذ الشاه . وانما على العكس من ذلك فان السياسة الثابتة لبريطانيا هى المحافظة على كيان فارس . وأن يطلب من الشاه أن يعفو عن الذين تطوعوا للعمل مع القوات البريطانية ، أو التى تطوعت لتقديم خدماتها، فلا يمكن بأى حال أن نتوقع من الشاه أن يعفو عن الذين تطوعوا للعمل مع القوات البريطانية لمحاربته « .. وقال كاننج أنه بالنظر الى معارضة الحكومة البريطانية لسياسة تجزئة فارس .. (وبالنظر الى ما سوف يسببه ذلك من احراج لنا فى المستقبل ، فانى لا احبذ مثل هذا الاجراء» (٢) وقد توقفت المسألة عند هذا الحد ، وحتى اليوم الذى قام فيه أوترام بعرض مقترحاته على الحكومة فى لندن لأخذ موافقتها عليها ولتجاهل اعتراضات كاننج عليها ، ثم حصوله على تلك الموافقة ، كانت الحرب فى فارس قد انتهت .

ولقد قام فاروق خان بمبادرة لاستئناف المفاوضات فى بداية شهر فبراير ١٨٥٧ . وبمساعدة الكابتن بلوس لينش، من الأسطول الهندى سابقا، ومتقاعد يعيش فى باريس ، حصل على مقابلة مع اللورد كولى يوم أول فبراير . وكان يحضر معه مالكوم خان كمترجم لفاروق . وقد ذكر فاروق

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٢ . أوترام الى كاننج ١٨٥٧/٢/١٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية ، محضر كاننج ١٨٥٧/٣/٢١ ومرفق بخطاب السير جورج كلارك (سكرتير مجلس الهند) الى هموند ١٨٥٧/٤/٣٠ .

خان لكولي بأنه مفوض تفويضا كاملا بالتفاوض حول كافة المسائل المتنازع عليها . بما في ذلك النقاط التي سبق أن رفض الموافقة عليها في اجتماعات القسطنطينية ، وقال بأن الشاه أصبح مستعدا للجلاء عن الحيرة ، وبالتعهد بعدم مهاجمتها أو مهاجمة أي منطقة أخرى في أفغانستان . كما انه مستعد لأن نحيل جميع الخلافات مع الأفغان الى الوساطة البريطانية ، على شرط أن تتعهد الحكومة البريطانية بمنع الأفغانيين من مهاجمة الفرس . وأضاف فاروق خان بأن فارس بالطبع لا يمكن أن تتخلى عن حقها في انزال العقاب الفوري بأية قبيلة أفغانية تغزو أراضيها . وقال بأنه يحمل طلبا خاصا من الشاه ، بألا تصر الحكومة البريطانية في طلبها باقالة الصدر الأعظم . وأما فيما يختص بالتمثيل القنصلي في فارس فان الشاه مستعد بأن يسمح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها في أي منطقة من فارس يوجد بها قنصل لروسيا ، وأضاف فاروق بأن المطالب البريطانية الباقية لا تشكل أي صعوبة ، وان كانت حكومة فارس تعتقد بأن حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة البريطانية قابلة للبحث ، لأن هذه المسألة قد أسيء ممارستها في السنوات الأخيرة (١) .

من ناحية أخرى كان كل من بالمرستون وكلارندون قد انتهيا من اعداد شروطهما لعقد معاهدة سلام في شهر يناير . وقد استعانا في وضع صيغة لتلك المعاهدة بمسودات معاهدة سياسية وتجارية كان قد أعدها شارلس موري في بغداد في شهر أكتوبر الماضي ، بناء على طلب كلارندون، وقد جاء في تلك المسودة النقاط الأساسية التالية : —

١ — تتعهد فارس بالوفاء بالشروط الخاصة بعودة البعثة البريطانية والتي

---

(١) وثائق كارندون مجلد ٧٣ من كولي الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١ ومجلد ٢٧ « المستندات الخاصة بمفاوضات فاروق خان في باريس » من كولي الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١ (١٧٠ سري) وقد طبعت تلك المستندات بوزارة الخارجية البريطانية .

سبق أن قدمت اليها فى القسطنطينية فى شهرى مايو ويونيو من عام ١٨٥٦ .

٢ — تتعهد بأن تشترك مع بريطانيا فى اصدار بيان مشترك بالاعتراف باستقلال ولاية الحيرة .

٣ — تتعهد بدفع تعويض يصل الى أربعين (٤٠) مليون تومبان (نحو ٢٠ مليون جنيه استرلينى) عن خسائر الحرب ، على أن تبقى جزيرة خرك فى أيدى البريطانيين ريثما يتم سداد التعويضات كلها بالتمام .

كما تضمنت المسودة التى وضعها مورى ، أن تقوم حكومة فارس بتجديد معاهدة ١٨٥١ الخاصة بحظر تجارة الرقيق واستمرار قيام الطرادات البريطانية بأعمال المراقبة لمياه الخليج ، والعفو عن جميع الرعايا الفرس الذين تعاونوا مع الحملة العسكرية البريطانية . أما فيما يختص بالغاء فارس لاتفاقية تأجير ميناء بندر عباس الى سلطان مسقط ، فلم تكن ثمة حاجة الى اضافتها الى بنود المعاهدة ، لأن السيد سعيد كان قد تمكن بالفعل من تجديد الايجار بنفسه وكانت الميزة الوحيدة لمعاهدة مورى هى انها تضمنت بندا يطالب فارس بالسماح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها فى فارس ، وفى اى منطقة تقوم عليها المصالح التجارية (١) .

سلم كلارندون مسودة مورى الى جوستين شيل ، الوزير البريطانى المفوض السابق فى طهران لابداء رأيه فيها . وقد عارض شيل فى اصدار بيان مشترك باحترام استقلال الحيرة : وقال بأن تخلى الشاه عن جميع مطالبه فى الاقليم شرط كاف فى حد رأيه لتحقيق الغرض المنشود . كما شك جوستين فى قدرة حكومة الشاه على دفع تعويضات بالحجم الذى اقترحه مورى فى مسودته . وذكر بأن وجود احتلال بريطانى فى خرك

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية من مورى الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/١٠/٢٥ (رقم ٨٨) مع المرفقات .

هو احسن تعويض تحصل عليه بريطانيا من حكومة فارس ، وعلى الأخص بعد ادخال المواصلات التجارية الى المنطقة عبر الفرات . أما فيما يتعلق بمعاهدة تحريم الرقيق فدعا الى ابقائها وتثبيتها . كما عارض شيل طلب تعهد حكومة فارس حول عمليات المراقبة في مياه الخليج : فالاتفاق السرى الذى كان سارى المفعول مع السلطات المحلية على سواحل فارس كان ناجحا ، وان أى اتفاق علنى حول هذا الموضوع قد يجرح كبرياء فارس . واما نظام حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة الدبلوماسية البريطانية فى العاصمة الفارسية ، والذى كان مورى قد اثار موضوعه أكثر من مرة ، فيتعين على حد راى شيل اعادة النظر فيه أو الغاؤه . أن هـذا النظام وما شابهه من النظم الذى كان يمارسه الروس فى فارس قد أثار كثيرا من المشاكل فى الماضى ، وقد يكون مصدر توتر للفرس فيما لو استمر ، كما ابدى شيل شكوكه فى صواب اقالة الصدر الأعظم وقال : « بأنه فى البلد الذى يتساوى فيه الجميع فى السوء فان اتخاذ مثل هذا الاجراء العنيف لا مبرر له .. » كما أشار شـيل الى عدم الاصرار على تعيين هاشم خان مراسلا اخباريا للبعثة فى شيراز . وأخيرا فقد كان من راى شيل بأنه من غير المعقول اطلاقا أن يوافق الشاه على أية من البنود السياسية والتجارية للمعاهدة ما لم تتعرض بلاده لخسائر كبيرة فى الحرب أو ينشب تمرد أو ثورة ضد سلطته (١) .

عكف بالمرستون فى فترة العـام الجديد على دراسة مسـودة مورى وتعليقات شيل عليها . وكان اهتمام بالمرستون يرتكز فى الدرجة الأولى

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية مذكرة من شيل ١٨٥٦/١٢/٢١ .

على موضوع الحيرة ، وبالتالي فقد وافق على صرف النظر فى اصدار بيان مشترك حول استقلال الاقليم ، سيما وأن كاننج كان قد كتب مؤخرا يقول بأن لا فائدة في رايه من دعم حكومة ضعيفة في الحيرة ، بحجة استقلالها، خصوصا اذا كان من الامكان ان يحكمها رجل قوى مثل دوست محمد . وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح وعلق قائلا : « اننى اتطلع الى اليوم الذى تصبح فيه كابول وقندهار خطوط الدفاع الأمامية عن الهند البريطانية » (١) كما وافق بالمرستون على رأى شيل بالاحتفاظ بجزيرة خرك كبديل عن التعويضات ، وبالأخص أن هذه هى الفرصة الأخيرة لبريطانيا لحصولها على هذه الجزيرة . كما وافق بالمرستون ، وفقا لاقتراح شيل ، بجعل معاهدة حظر تجارة الرقيق معاهدة دائمة ، أو على الأقل تجدد لثلاثين عاما اخرى . أما فيما يختص بطلب اقالة الصدر الأعظم فقد وافق بالمرستون على صرف النظر عنه ، بشرط ان يأتى بذلك طلب خاص من جلالة الشاه ، بحيث يكون لنا الفضل فى الموافقة عليه (٢) كذلك أبدى بالمرستون استعداده لاعادة النظر فى نظام حماية الفرس العاملين لدى البعثة البريطانية ، أو الغائه كليا ، اذا حذت البعثات الدبلوماسية الأجنبية الأخرى حذو بريطانيا (٣) .

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٦٦ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/١/٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١/٢٢ (١٧١٢) ومرفق به صورة من خطاب هموند الى كلارك ١٨٥٧/١/٢٠ ، وكان خطاب هموند صورة حرفية لمذكرة بالمرستون المؤرخه ٧ يناير .

أقر مجلس الوزراء المقترحات بعد تعديلها كأساس لتحقيق تسوية مع حكومة فارس وذلك خلال جلسته التى عقدها فى الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٨٥٧ (١) كما أقر المجلس أيضا بأنه لا يمكن الوصول الى تسوية بمعزل عن الدول الأخرى . فقد كانت روسيا ، على الأخص ، حريصة على الا تكسب بريطانيا امتيازات أكثر منها كنتيجة للحرب . وكان كورتوكوف قد أوضح لوود هاوس يوم ١٩ ديسمبر ، حول طلب بريطانيا السماح لها بتعيين قناصل لها فى اى منطقة تشاؤها من فارس ، وأضاف بأنه يكفى ان فارس قد وافقت على الانسحاب من الحيرة ، ودفع تعويضات عن الحرب ، وتقديم اعتذار مناسب للبعثة البريطانية ؟ اما ان تستغل بريطانيا الخلاف القائم لتطالب بامتيازات اضافية فان ذلك هو منتهى الظلم وقد ألمح كلارندون للسفير الروسى فى لندن بعد أن بلغه عن تذمر الروس ، بأنه يبدو امرا مثيرا للسخرية أن تلقى روسيا على بريطانيا محاضرة حول التعامل مع فارس » واضاف بأنه فى الوقت الذى كان يقدر مساعى روسيا لدى الشاه لتغيير موقفه ، الا انه لن يسمح لروسيا بأن تكون الحكم فى مصير المصالح البريطانية فى فارس ، أو فى عدالة مطالبها . غير أن رد بالمرستون على كورتوكوف لم يذهب سدى : ففى أواخر يناير اعلن كورتوكوف أنه كان لايزال يعتقد بأن الشروط البريطانية من فارس شروط مجحفة بأنه قد عقد العزم على عدم التدخل مرة أخرى فى النزاع ، على الرغم من

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٥٧/١/٩ (رقم ١٧٠٢) ومرفق به صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٩ (٣١٥) كذلك فقد وجه كرتووكوف تهمة مفاجئة بأن المحاولات البريطانية لتجديد عقد ايجار بندر عباس الى سلطان مسقط هو لتعويضه عن حرمانه من عدن .

كما أن الحكومة الفرنسية رغم انتقاء المبررات ، كانت هي الأخرى تبدى اهتماما كبيرا بالنزاع البريطاني الفارسي . ففي أواخر شهر ديسمبر ، ذكر الكونت ويلوسكي وزير الخارجية الفرنسي لكولى بأنه مستعد للتوسط في النزاع ، غير أن كولى اغلق الباب في وجهه ، بلفت نظره الى محاولات السفير بورى الى تضخيم النزاع ورغم ذلك فان ويلوسكي لم يخجل من نفسه فعاد يعرض خدماته في أواخر شهر يناير ، بعد وصول فاروق خان الى باريس . غير ان كولى عاد هو الآخر فرد عليه ردا مفحما مما آثار ارتياح كلارندون : « اننا عازمون على ألا نسمح للفرنسيين بحشر أنوفهم في شئون فارس ، هذا ما ذكره بالمرستون لكولى ، الا انه عاد فقال ، ولكن لا ينبغي أن نقول لهم ذلك بصريح العبارة (١) فقد كان بالمرستون حازما في هذا الموضوع » .. اننا اذا وافقنا على اجراء المفاوضات في باريس ، فان السفير الروسى الكونت كيسيليف ، وبورى سوف ينتهزان هذه الفرصة لاحباط المفاوضات ، كما أن الحكومة الفرنسية اذا استطاعت أن تحصل على التنازلات التي وعدنا بها فارس ، فيما يتعلق بالصدر الأعظم ومراسم الاستقبال للبعثة وغيرها من النقاط ، فانها تنسب هذا الفضل لنفسها (٢).

ونفس الشيء بالنسبة لاجراء المفاوضات في لندن ، وقد اضطر كل من بالمرستون وكلارندون الى الاعتراف بوجود معارضة قوية لحضور فاروق خان الى العاصمة البريطانية . وجاء في رسالة كلارندون الى كولى بتاريخ ٥ فبراير حول هذا الموضوع « بأنه اذا جاء فاروق خان الى هنا فانه سوف

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/١/٢٧ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

بتعرض لصنوف كثيرة من الضغوط والمؤثرات المغرضة » .

« فالمواطنون هنا سوف يستغلون وجوده اسوأ استغلال ، وسنتعرض فى البرلمان لاستجوابات يومية ، عما اذا كنا ننوى ممارسة ضغط على فارس حول هذا الموضوع او ذاك ، وقد تؤدى المؤامرات التى ستصاحب وجوده الى جعل المفاوضات مستحيلة .

ان حرب فارس لا تلقى التأييد هنا ، كما أن شركة الهند الشرقية تعارضها بشدة بسبب ما تكلفه من نفقات ، وبما أن الشعب يجهل حقيقة هذه الحرب فسوف يكون من السهل تضليلة من جانب القوى السياسية داخل البرلمان وخارجه . ومن الواضح ان المحافظين واللوردات قد اتفقوا فيما بينهم حول هذا الموضوع » ..

ولقد كانت ثمة مبررات لمخاوف كلارندون ، فقبل يومين فقط افتتح البرلمان جلساته . وقد خرج خصوم الحكومة من اللوردات عن التقليد المتبع فى مثل هذه الأحوال ، فطالبوا فى بيان الرد على الحكومة بادراج الموضوع فى جدول اعمال المجلس . وقد شن الأرل اوف دربى هجوما عنيفا على الحكومة لاستخدامها القوة وأوضح فى حديثه : « بالنسبة الى فقد كنت أفضل ان تلجأ الحكومة الى الوساطة بدلا من ارسال الحملة العسكرية الى الخليج » (١) ثم واصل دربى هجومه فقال : بأن العملية تنطوى على مخالفة لمبدأ أساسى من مبادىء الدستور وهو فشل الحكومة فى اصدار اعلان بالحرب والاكتفاء بالاعلان الذى صدر عن الحاكم العام فى الهند . ان اعلان الحرب حق مقصور على الملكة ، وأن الحكومة ملزمة

---

(١) موسوعة هانآرد مجلد ١٠ (الحلقة الثالثة) ١٨٥٧ ، ١٨٥٧/٢/٣ ص ٣٩ .

في قضية هامة كهذه أن تدعو المجلس الى الانعقاد . والأنكى من ذلك أن الحكومة دخلت طرفا مع حكومة الهند بمشاركتها فى دفع نفقات هـــذه الحرب . ولكن هذه الحرب ليست حرب الهند ، وبالتـالى فلا ينبغى أن تتحمل نفقاتها الهند ، بل بالعكس فان هـــذه الحرب تقع مسئوليتها على البرلمان (١) ، وقد توافق القاء بيان دربى مع صدور تحذير فرنون سميث الى كلارندون فى ديسمبر الماضى الأمر الذى زاد موقف الحكومة ضعفا . كما أن دربى لم يكن اللورد الوحيد الذى انبرى الى انتقاد سياسة الحكومة حول هذه المشكلة ، فقد استهدفت الحكومة الى هجوم أشـد قسوة من ارل اوف جرى الذى أدخـــل تعديلا على القرار الخاص بلوم الحكومة على تصرفها فى هذا الموضوع (٢) .

وعلى الرغم من موقف كل من بالمرســـتون وكلارندون من اجـــراء المفاوضات فى باريس ، فقد كانت تبدو باريس بأنها المكان الأكثر أمنا من لندن . وتأسيسا على ذلك فقد تم تفويض كولى بالاجتماع بفاروق خان فى باريس . وعلى أى حال فقد تبين أن فاروق خـــان قد تراجع عن موقفه السابق ، فقد ذكر لكولى يوم ٤ فبراير ، بأنه ما لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة بالتعهد كتابيا بأنها لن تعمل على تشكيل دولة افغانية واحدة من

---

(١) نفس المصدر مجلد ٤٠ — ٤١ حسب الاتفاق الأصلى المعقود مع الشركة فى نوفمبر ١٨٥٦ فان الحكومة تتحمل ثلث نفقات الحملة غير أن احجاجات مجلس الادارة قد اضطر الحكومة الى زيادة حصة الحكومة الى النصف (انظر ملفات وزارة الخارجية) .

(٢) موسوعة هانارد مجـلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ فى ١٨٥٧/٢/٣ ص ٧٤ .

الولايات الافغانية الثلاث تحت حكم دوست محمد ، فانه غير مستعد لقبول تسوية سلمية للنزاع ، واضاف فاروق خان بأنه يشك كثيرا فى امكانية موافقة الشاه على الطلب الخاص بتعيين القناصل ، وبأنه حتى لو تساوت بريطانيا فى هذا الحق مع روسيا ، فان الشاه سيرفض تعيين قنصل (فى مشهد مثلا) (١) غير أن بالمرستون كان يعارض اعطاء أى تعهد حول أفغانستان ، وقال : بأنه سوف يكون من غير المناسب أن نقف مكتوفى الأيدى ازاء هذه المسألة ، أو أن نقطع كل تعامل لنا مع كابول أو قندهار فى المستقبل (٢) وبالاضافة الى ذلك فان كاننج قد فوض مؤخرا بتقديم عون مالى لدوست محمد ، لكى يتمكن من الدفاع عن حدوده الغربية ضد فارس ، وان اتفاقا حول هذا قد عقد مع بشاور فى ٢٦ يناير ، على الرغم من أن التفاصيل الخاصة بالاتفاق لم تكن قد وصلت الى لندن حتى ذلك الوقت (٣) أما فيما يختص بتعيين القناصل فقد كان بالمرستون على استعداد للموافقة على رأى فاروق خان الى حد كبير « .. بشرط انه فيما يختص بالشئون التجارية ، فاننا نود أن نعامل على قدم المساواة مع الدول التى تتمتع بالمعاملة الأفضل ، وقد نتنازل عن طلب تعيين قنصل لنا فى مشهد ، اذا لم يسمح بهذا الحق لدولة أخرى (٤) كما أعرب بالمرستون عن رغبته فى ابلاغ فاروق بأن بريطانيا مستعدة للتنازل عن شرط حماية المواطنين الفرس

---

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٣) ورد نص هذه الاتفاقية فى كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشسون فصل ١٠ ص ٤٣٩ — ٤٤٠ .

(٤) « وثائق كلارندون » مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

العاملين فى البعثة البريطانية ، اذا تنازلت الدول الاخرى التى لها تمثيل سياسى فى فارس عن هذا الشرط .

فى يوم ٦ فبراير تم ارسال مسودة معاهدة تمهيدية من اثنى عشر بندا الى السفير كولى فى باريس أما البنود الخاصة بالحيرة والأفغانستان ، فهى من نفس البنود التى سبق أن أقرها المجلس قبل ثلاثة اسابيع : وهى أن على الشاه أن يتخلى عن جميع مطالبه في الحيرة ، وفى غيرها من أراضى افغانستان ، وأن يعترف باستقلال الاقليم والولايات الأفغانية الأخرى ، وبأن تحيل أى خلاف معها الى الوساطة البريطانية ، باستثناء ما يتعلق بالعمليات العسكرية التى توجه ضد فارس من حدودها الشرقية وقد تعهد البريطانيون من جانبهم باستخدام نفوذهم لمنع الأفغانيين من القيام بأى عمل استفرازى ضد فارس . وأما عن فكرة عقد اتفاق تجارى منفرد فقد صرف النظر عنها واستبدلت بها فقرة تنص ، على منح بريطانيا معاملة الدولة الأكثر رعاية ، بالنسبة للشئون التجارية ، وذلك على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، التى تتمتع بنفس الحقوق ، بما فى ذلك حق تعيين قناصل فى فارس .

كذلك فان بريطانيا قد صرفت النظر عن تعيين هاشم خان في شيراز، خصوصا بعد أن علم بأن المذكور قد عاد الى عمله فى الحكومة الفارسية ، وبأن زوجته قد أعيدت اليه اما بشأن اقالة الصدر الأعظم فقد كان هذا الموضوع لايزال يحيطه الغموض بعد أن أضيفت فقرة الى البند الخاص بعودة البعثة البريطانية الى فارس ، غير أن هذه الفقرة قد حذفت أخيرا بعد أن ذكر فاروق خان لكولى بأن هذا الشرط سوف يخلق سابقة قد

تستغلها روسيا فى المستقبل (١) أما بقية البنود فقد تناولت موضوعات الحماية ، ودفع تعويضات لأهالي الحيرة ، ودفع تعويضات للرعايا الفرس الذين ساعدوا الحملة البريطانية ، وتسديد الديون المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، وتجديد معاهدة حظر تجارة الرقيق وانسحاب القوات البريطانية من فارس . ولم يرد فى المعاهدة ذكر لدفع تعويضات عن جزيرة خرك او التخلى عنها . وكان بالمرستون مترددا فى التخلى عن هذا المطلب الأخير ، بنفس السبب ، وهو احتمال أن يكون سابقة تستغلها روسيا فى المستقبل .

توقف فاروق خان طويلا أمام الكثير من النقاط التى اقترحها بالمرستون كأساس للتسوية ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بأفغانستان ، وبالتالى فقد أصر بأن يكون للشاه الحق فى شن الحرب على أفغانستان فى حالة الدفاع عن النفس . غير أن بالمرستون رفض هذا الشرط بسبب بسيط ، وهو انه شعر بأن فاروق خان يحاول ان يستغل ذلك الشرط لاتاحة الفرصة لفارس بشن الحرب متى أرادت ضد أفغانستان . وكان ويلوسكى يؤيد فاروق خان فى هذا الموقف طمعا فى أن يحصل لسيده الامبراطور على نصيب فى الحل السلمى . وقد سبق لنابليون ان ناقش شروط السلام

---

(١) غير ان على حكومة فارس أن تضع فى تقديرها الدوافع الهامة لهذه الشكوى التى على الحكومة البريطانية أن تشدد عليها فيما يختص برئيس وزراء فارس ، وأن على الشاه أن يتخذ من الخطوات ما يمنع تكرار مثل هذه الشكوى « وثائق كلارندون » مجلد ٢٧٤ الوثيقة الخاصة بفاروق خان من كلارندون الى كاولى ١٨٥٧/٢/٦ (رقم ١٨٤) ومرفق بها مسودة معاهدة السلام التمهيدية) .

مع فاروق خان أكثر من مرة ، كما كان ويلوسكى يثير هذا الموضوع دائما مع كولى ، غير انه لا الامبراطور ولا السفير كانا ينطلقان فى ذلك من منطلقات بريئة . وفى ١٤ فبراير ذكر نابليون لكولى أثناء مقابلته ، بأنه كان دائما يحث فاروق خان على ضرورة الوصول الى تسوية سلمية بأى شكل من الأشكال . غير أن فاروق خان عاد يوم ١٦ فبراير بعد اجتماع له مع ويلوسكى فأبلغ السفير كولى ، بأنه لا يستطيع أن يلزم حكومته بعدم التعرض لاستغلال أفغانستان ما لم تعلن الحكومة البريطانية نفس التعهد بالنسبة لفارس . وبأن أقصى ما يمكن أن وافق عليه بالنسبة لاضافة فقرة الى نصوص المعاهدة التجارية هو أن يتعهد لها بتجديد اتفاقية ١٨٤١ (١) .

غير أن ويلوسكى لم يكن هو وحده المسئول عن التغيير الذى طرأ على موقف فاروق خان من الموضوع . وقد شعرت الحكومة الفارسية بارتياح شديد من المتاعب التى أخذت تواجه بالمرستون فى البرلمان حيث أخذت المعارضة تشن هجوما عنيفا على الحكومة بسبب حادث كانتون فى الصين ، والذى كاد أن يؤدى الى الاشتباك فى حرب ضد الصين . ففى يوم ١٣ فبراير شن هنرى ليارد عالم الآثار والمستشرق البريطانى هجوما عنيفا على بالمرستون بسبب الدخول فى حرب بدون موافقة البرلمان . وقد اشترك معه فى الهجوم جلادستون الذى طالب الحكومة ببيانات أوفى حول الأسباب الحقيقية للحرب ، وصيغة الانذار الموجه الى فارس ، وتاريخ صدور الأمر الى بومباى لارسال الحملة العسكرية . كما طالب عضو آخر بتنوير المجلس حول الشروط التى تنوى الحكومة البريطانية فرضها على

---

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١٦ .

فارس ، مما حمل اللورد جون رسيل الى التلميح فى شىء من السخرية بأنه يشفق على الحكومة ازاء ترددها عن اعلان الشروط ، على الا تظهر عند نشرها بانها شروط مجحفة وغير ملائمة من الناحية السياسية . وقد استطاع بالمرستون تجنب ظهور انقسام خطير عندما أعلن أن مناقشة المشكلة بشكل أوسع قد يضر بموقف المفاوض البريطانى فى تلك المرحلة بالذات (١) .

وهكذا افلت بالمرستون بأعجوبة . أما كلارندون فقد أبدى اشمئزازه من الانانية والتعقيب الذى أبداه بعض أعضاء المجلس : « اننى لا أذكر أنى رأيت تهورا وتطرفا حزبيا مثل هذا الذى اراه » بهذه العبارة كتب بالمرستون الى كولى ، كما ألمح لورد هاوس : « بأن جلادستون يتلهف للمنصب لدرجة أن أصدقاءه يجدون صعوبة كبيرة فى منعه من الانضمام الى مقاعد المحافظين » . وعلى اى حال فقد كان الموقف يتطلب اتخاذ اجراء ما لوقف تلك الحرب . ولم يعد هناك وقت لانتظار ضربة يوجهها القائد اوترام لفارس تجعل الشاه أكثر تساهلا . وقد تساءل بالمرستون . ما هى النقاط الحيوية التى يمكن كسبها ؟ أن تخلى فارس عن كل مطالبها فى الحيرة ، كما ذكر بالمرستون لكراندون أمر لابد منه ، وهو يشمل بالطبع اعتراف فارس باستقلال الحيرة . غير انه اذا رفض فاروق تقديم اعتراف صريح باستقلال الاقليم ، ما لم يصاحبه اعتراف مماثل من الجانب البريطانى ، فيمكن صرف النظر عن هذا الشرط والاكتفاء بشرط تنازلات فارس عن جميع مطالبها فى الحيرة . أما اعتراضات فاروق خان الأخرى

---

(١) هتسارد مجلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ — ١٨٥٧/٢/١٣ ص ٦٢٢ — ٦٢٨ .

على شروط الاتفاق ، فيمكن حلها باعطاء الشاه حق الرد على أى اعتداء أفغانى على أراضيه ، وصرف النظر عن الاصرار السابق على موضوع الوساطة البريطانية فى الخلافات التى قد تنشأ بين أفغانستان وفارس ، والنص بدلا منه على طلب المساعدة البريطانية فى تسوية مثل هذه الخلافات ، كذلك لا داعى للاصرار على دفع تعويضات لاهالى الحيرة . أما الامتيازات الخاصة بتعيين القناصل فينبغى التمسك بها على أساس المساواة مع روسيا فى هذا الشأن .

ولقد أقر المجلس التعديلات التى ادخلت على شروط الاتفاق يوم ١٨ فبراير ، وتم ابلاغ كولى بها فى نفس اليوم . غير أن التعديلات لم تؤد الى نتيجة . على أن فاروق خان ظل متمسكا بموقفه بأنه لم يكن يستطيع قبول المقترحات البريطانية ، ما لم تقدم بريطانيا تعهدا بعدم ضم الحيرة الى كابول وقندهار . وفى يوم ١٩ فبراير تدخل كيسليف السفير الروسى فى الموضوع وابلغ كولى بأنه ليس فى وسع حكومته تأييد المطالب البريطانية، طالما أضيف اليها بند بمساواة بريطانيا مع روسيا فى التمثيل القنصلى ، واقترح كحل وسط لذلك بأن تمتنع بريطانيا عن تعيين قناصل لها فى شمال فارس مقابل أن تمتنع روسيا عن تعيين قناصل لها فى جنوبها . ولم يرفض كولى الاقتراح مباشرة غير ان كلارندون وصفه فيما بعد بأنه « صفاقة متناهية » وبعد بضعة أيام عاد كيسيليف فعزز اقتراحه السابق بتلميحات خرقاء ، عما سوف يحدث من نتائج فيما لو أن الحرب استمرت فى فارس . وقد رد عليه كولى ردا مقتضبا ، بأنه فيما يختص ببريطانيا فهى لا تبالى بروسيا ، كما عقب كلارندون فيما بعد على ذلك القول بأن كورتوكوف سوف يحرق أصابعه اذا لم يأخذ حذره ، وعلى أى حال فقد ظل المجلس يشعر

بالقلق من الوضع ، وكما ذكر كلارندون لوود هاوس فقد كان شعور بالخوف يسود الأوساط السياسية ، من احتمال أن تكون الحرب الفارسية بداية لحرب مع روسيا من أجل الهند ، والتى يحرص الانجليز على الا تحدث . وقد تلقت لندن انباء مفادها أن روسيا قد اتفقت مع فارس ، على تزويدها بمساعدة عسكرية فيما لو استمرت الحرب . كما اتبع فى الوقت نفسه احتلال روسيا لمنطقة استر اباد . وكان كورتكوف يعير وود هاوس كل يوم تقريبا بقرب سقوط حكومة بالمرستون . وضرورة تشكيل وزارة تسرع بانهاء الصراع مع فارس . وفى يوم ١٩ فبراير عاد جلادستون فطالب ببيان عن الحرب ، كما كانت الحكومة هدفا متواصلا حول الأزمة مع الصين واحتمال أن تسقط حكومة بالمرستون فى أقرب وقت .

وطبيعى أن يشعر فاروق خان بالارتياح من ذلك الوضع ، ومن زياراته المتكررة للخارجية الفرنسية ، والسفارة الروسية ، غير انه فى الواقع كان قلقا من المستقبل . والسبب هو اكتشاف مؤامره فى تبريز ، قيل أنه كان مشتركا فيها لاسقاط الصدر الأعظم . ولعله من المحتمل ان يكون فاروق قد أدرك أخيرا ، بأنه على الرغم من التشجيع الذى كان يلقاه من ويلوسكى وكيسيليف فان بريطانيا ستظل هى الدولة التى يمكن التفاهم معها فى النهاية . فى يوم ٢٥ فبراير قام فاروق بمحاولة اخيرة للحصول على تعهد بريطانى بعدم توحيد الولايات الأفغانية . غير أنه لم يوفق . وكما ذكر كتب كلارندون الى كولى ، بأن ولهاوس وغيره من رجال السلطة فى الهند يعتقدون بأنه ، اذا تعذر استقلال الأقاليم الأفغانية الثلاثة عن النفوذ الفارسى ـ الروسى ، فمن الأفضل لنا ان تتوحد تحت حكم رجل واحد وفى يوم ٢٨ فبراير قام فاروق بمحاولته الأخيرة لاغلاق الباب عندما جس نبض ويلوسكى حول قطع المفاوضات ، غير أنه لم يلق تشجيعا على ذلك ، ثم بعد ثلاثة أيام وقع هو وكولى على المعاهدة المتكاملة .

وعلى أثر ذلك انبرى كولى ليكتب الى كلارندون . « مع شيء من الوقت وكثير من الصبر كان يمكن تحقيق أمور أكثر ، غير أن الوقت أصبح مهمنا جدا بسبب الوضع فى البرلمان ، بينما لم يدخل ذلك فى حسبان الفرس على الاطلاق » (١) والواقع أن كولى دون أن يعلم كان يتنبأ بالغيب . ففى نفس اللحظة التى كان يكتب فيها الى كلارندون عن الموضوع، أى يوم ٣ مارس كان مجلس العموم يعانى من انقسام خطير حول مشروع القرار المقدم من كوبدن ، والذى يتهم فيه الحكومة بفشلها فى تبرير العمليات العسكرية التى قامت بها فى كانتون . وقد نال القرار ١٦ صوتا . وحول هذا الموضوع كتب كلارندون بأسف الى كولى يقول : لقد كان هذا كله أكثر الاستعراضات الحربية ، وانه لابد وأن يسيء الى سمعتنا فى جميع انحاء العالم (٢) وعلى اية حال فقد كان لإنتهاء الحرب الفارسية بعض الارتياح. وقد ذكر كلارندون لشارلس مورى ، بأننا ينبغى أن نعتبر أنفسنا من أكثر الناس سعادة بتحقيق السلام مع فارس ، لأننا لم نكن نستطيع مواصلة الحرب . وكان الشيء الوحيد الذى جنبنا تقديم البيانات ومناقشة المشكلة، على غرار ما حدث بالنسبة لمشكلة الصين هو أن المفاوضات جارية » ..

وربما كان هذا العامل هو أن أكثر الأسباب التى يعود الفضل اليهما هو مرونة معاهدة باريس التى وقعت فى ٤ مارس ١٨٥٧ . فهذه المعاهدة لم تؤد الى انتزاع أى جزء من أراضى فارس ، كما لم تفرض عليهما أية تعويضات ، وبالنسبة للاهانات فان المعاهدة لم تفرض شروطا قاسية على الأهانة التى وجهت الى مورى . وقعت المعاهدة على أساس أن يقوم الشاه بسحب قواته من الحيرة وافغانستان خلال مدة أقصاها ثلاثة اشهر بعد

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٣/٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/٣/٣ .

تبادل وثائق التصديق على الاتفاق (البند الخامس) وبأن يتنازل عن كل مطالبه فى هذا الاقليم وفى غيره من الأفغـانية بوجه عام . وبأن يعترف باستقلالها ، ويمتنع عن التدخل فى شئونها الداخلية ، وأن المساعدة من بريطانيا فى حالة نشوب أى خلاف معها (المادة ٧) وتتناول الفقرة التاسعة تعيين القناصل من قبل الدولتين المتعاقدتين فى كل من بلديهما على أساس الدولة الأكثر رعاية ، على أن يسرى هـذا الشرط أيضا على التبـادل التجارى بين الدولتين ، ومعاملة كل دولة منهما لمواطنى الدولة الأخرى . أما البند العاشر فينص على اعداد استقبال لائق لأفراد البعثة الدبلوماسية البريطانية عند عودتهم الى فارس . ويتناول البند الحادى عشر تسـوية الديون المالية المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، بينما تنص (المادة ١٢) على حق الحكومة البريطانية فى التمتع بنفس الامتيـازات التى تمنح للدولة الأكثر رعاية . وقد ألحق بهذه المادة عرض من الحكومة البريطانية بالتنازل عن حقها فى حماية الرعايا الفرس غير المقيدين فى البعثة البريطانية ، بشرط تنازل الدول الأجنبية الأخـرى بالمثل . وينص البند الحادى عشر على العمل على تجديد اتفاقية حظر تجارة الرقيق لخمسة عشر عاما آخر ، على أن يحق للدولتين المتعاقدتين انهاؤها فى ختام المدة باخطار سابق مدته عام واحـد . وتضمنت المادة ١٤ شرطا لانسـحاب القوات البريطانية من أراضى فارس مقابل انسحاب الجيش الفارسى من الحيرة(١).

وطبيعى أن يكون رد الفعل الروسى للمعاهدة الفارسية ـ البريطانية ردا مريرا . فقد أوضح كرتوكوف لكلارندون بأن سـوف يستخدم كافة الوسائل المتاحة لمنع الشاه من التصديق على البند الخاص بتعيين القناصل، حتى لو اضطرت روسيا الى التنازل عن حقها فى تعيين قناصـل لها فى

(١) « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٧٤ ـ ٧٨ .

الأراضي الفارسية ، كما كان كرتوكوف ينوى أن يطالب بعدم تعيين قناصل بريطانيين فى المناطق المتاخمة لبحر قزوين (١) وهكذا احس بالمرستون بارتياح عميق، لأنه استطاع ان يلوى أذن كرتوكوف. ولكي يستمر بالمرستون في مناكفة كرتوكوف فقد أوعز الى وود هاوس بأن يذكر لوزير الخارجية الروسى عرضا، بأنه او لم تكن روسيا تمارس فى منطقة قزوين أعمالا لا ترغب أن يعرف بقية العالم عنها شيئا ، لما رفضت ان يكون لبريطانيا قناصل فى المناطق الشمالية من فارس لخدمة التجارة البريطانية هناك . وعلى اى حال ، اضاف بالمرستون بأن هذا ليس بدرجة كبيرة من الأهمية لأن بريطانيا في وسعها دائما أن تعرف عما تقوم به روسيا في قزوين حتى ولو لم يكن لها قناصل هناك ، غادر السفير الى بلده ، ولكن كرتوكوف قد انكر بتاتا أن روسيا تمارس أعمالا غير نظيفة على الشواطىء الجنوبية لبحر قزوين ، ولكنه عاد يسأل عن سبب الاصرار الذى يدعو بريطانيا الى تعيين قناصل لها في شمال فارس . ولماذا لم توافق كما اقترح كيسيليف فى باريس على تحديد عدد القناصل لكل من الروس والبريطانيين فى فارس . كان من المحتمل أن يستمر هذا الجدل الى أجل غير مسمى ، لولا أن قرر كل من بالمرستون وكلارندون بعدم المضى فى مشاكسة وزير الخارجية الروسى ، على الرغم من أن كلارندون الح بمرارة ، من أنه كان من الصعب أن يعرف المرء ، ما الذى يغضب ذلك المغرور الأهوج ، وما الذى لا يغضبه (٢) وفي أوائل ابريل تم الايعاز الى وود هاوس بابلاغ كرتوكوف سرا

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام للهند ١٨٥٧/٣/١٧ ، ومرفق صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٧/٣/١٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى وود هاوس ١٨٥٧/٤/٨ .

بأن الحكومة البريطانية لن تقرر تعيين قناصل لها فى المستقبل المنظور على الأقل ، لا فى استر أباد ولا فى أى جزء آخر من شمال فارس ، لأنه لا توجد لبريطانيا مصالح تجارية فى تلك المنطقة (١) .

بعد مضى ثلاثة أسابيع على توقيع معاهدة باريس ، وقبل عشرة أيام من وصول انباء تلك المعاهدة الى القائد أوترام ، كان هذا قد شن هجومه على المحمرة . وقد أبحر من بوشهر يوم ١٨ مارس بقوة قوامها ٤ر٨٨٧ رجل ، مؤلفة من فرقة المشاة ٦٤ ، وفرقة الهايلاندرز ٧٨ ، وفصائل الخيالة التابعة لبومباى ، وهى فصائل ٢٠ و ٢٣ ، و ٢٦ وكتيبة الفرسان التابعة للسند ، ووحدة مهندسين ، ووحدة مدفعية ، وقد تولى جاكوب قيادة الحامية في بوشهر ، بعد أن أطلق ستوكر النار على نفسه لأسباب بقيت لغزا حتى الآن . وفى المحمرة كان الفرس قد حشدوا ١٣ر٠٠٠ رجل ، منهم ٧ آلاف من الجند النظاميين و ٣٠ مدفعا اقيمت بحيث تتحكم فى مدخل القناة المؤدية الى المحمرة بالقرب من الجزيرة عبادان . وكان الجزء الأكبر من القوات الباقية على امتداد الضفة الجنوبية للنهر وجزيرة عبدان (٣) . وقد اقام الفرس بطاريات ذات طاقة هائلة من الخرسانة المسلحة بثخانة عشرين قدما وعلو ثمانية عشر قدما ، ومزودة بفتحات مدرعة على جانبى الضفتين الشمالية والجنوبية لنهر قارون . وتتحكم هذه التحصينات فى ممر شط العرب من اقصاه الى اقصاه ، وقد وضعت بطريقة فى منتهى البراعة بحيث تغطى النهر كله على المدى الأقصى للمدافع صعودا ونزولا والى الضفة المواجهة له . وقد فكر أوترام بأنه لو قام بانزال فى عبدان التى يتحصن فيها

---

(١) نفس المصدر .

(٢) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٥٧/٤/١٦ مذكرة من كامبل (مارس ١٨٥٧) .

الفرس بقوة كبيرة ، ومن ثم يشن هجومه على الدفاعات الجنوبية ، ثم يقوم بهجوم عبر نهر قارون شديد التيار ، فسوف تكون خطة عملية صعبة وباهظة التكاليف . وبالتالى فقد قرر أوترام بأن يهاجم مواقع النيران الفارسية ، بعد أن يتمكن من تخفيف حدتها ، الى أقصى حد ممكن ، ثم يقوم بانزال قواته فى منطقة تبعد نحو ميلين عن البطارية الشمالية ، ومن هناك يتقدم نحو المحمرة .

فى ليل يوم ٢٥ مارس تم اعداد رمث يحمل مدافع عيار ٨ ، و ٥½ بوصة فى سرية تامة ، وتم سحبه عبر النهر وارساؤه فى مواجهة البطارية الشمالية .

وفى صباح يوم ٢٦ فتحت المدافع نيرانها على البطاريات الفارسية فى الشمال والجنوب ، وفى نحو الساعة السابعة تمكنت من ارباك الفرس، بحيث فشلوا فى توجيه نيران مدافعهم الى الرمث ، فيما عدا بعض طلقات متقطعة . ومن ناحية أخرى قامت السفن المسلحة التابعة للأسطول الهندى بالاشتراك مع بعض الفرقاطات البريطانية بقيادة الكومنودور يونج يدان فى التقدم عبر النهر بمجرد أن بدأت المدفعية البريطانية تطلق نيرانها، وما ان دقت الساعة السابعة حتى كانت هذه المجموعة من السفن أمام البطاريات الفارسية تماما . ولفترة امتدت ثلاثة أرباع الساعة ، أخذت هذه السفن من مسافة قريبة تمطر البطاريات الفارسية بوابل من نيرانها. وتمكنت من اسكاتها كلها فيما عدا ثلاثة منها ، وأن كان ذلك مقابل خسارة جسيمة لحقت بالسفن نفسها . كما قامت وحدات انقضاض تحت وابل من نيران الفرس بالنزول من السفن ومهاجمة التحصينات الفارسية وطرد الفرس منها . وفى هذه الأثناء وتحت قيادة البريجادير هنرى هافلوك ، تحركت القوات عبر النهر ونزلت فى المحمرة حسب الخطة الموضوعة .

وعند هذا الحد كانت المعركة قد انتهت تقريبا . اما الجيش الفارسى المرابط في السهل الخارجى فانه لم يبق لانتظار هافلوك ، وانما انسحب بسرعة بعد ان فجر بطارياته وترك خيامه ومعداته وذخيرته بجانب ١٦ مدفعا . وقدرت خسائر الفرس بـ ٢٠٠ قتيل . اما خسائر البريطانيين فكانت خمسة قتلى وثمانية عشر جريحا (١) .

ومن المحمرة تحركت قوة استطلاعية عبر النهر الى الاهداف التى تبعد نحو ٥٧ ميلا وذلك فى الأيام الأخيرة من شهر مارس . غير أن الفرس فى هـذه المنطقة والذين كانوا قد انسحبوا من المحمرة امام الهجوم البريطانى فروا هاربين وهم في حالة من الفوض والارتباك بمجرد أن شاهدوا القوات البريطنية قادمة . كما سارع حاكم البلدة الى تسليم نفسه وكانت هذه آخر عملية للحملة .

فى اليوم الخامس من ابريل تلقى أوترام نبأ توقيع معاهدة باريس ،

---

(١) بعد بضعة أشهر عادت احـدى الكتائب الفارسية التى لاذت بالفرار من المحمرة الى طهران وقد جرى تكديرها علنا عند وصولها . وقد ادخلت حلق فى اذان الضباط وتم جرهم بالحبال ثم جلدوا على مرأى من جنودهم ثم اودعوا السجن بعد ذلك . أما خان لارميرزا أمير خوزستان وحاكمها والذى كان يتولى قيادة قوات المحمرة فقد نجح فى تجنب عملية التكدير وذلك بدفع رشوة كبيرة الى الصدر الأعظم . وقد انعم عليه مقابل ذلك بسيف وبدلة شرف من الشاه (انظر أيضـا مكتب الهند) مرفق الخطابات السرية الى بومباى مجلد رقم ١٣٢ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢١٤ المؤرخ ١٨٥٧/١/١٦ من مورين الى كلارنـدون ، طهـران فى ١٨٥٧/٩/٢٥ (رقم ٩٨) .

وقام فى الحال بوقف العمليات العسكرية ، لكنه وجد نفسه في وضع محرج جدا بالنسبة للقبائل العربية التى تقطن المحمرة والمناطق المحيطة بها . فخلال الأيام العشرة الأولى من الاستيلاء على المحمرة ظل أوترام يستقبل سيلا لا ينقطع من وجهاء القبائل من مختلف مناطق خوزستان ، وكان كلهم يعرب عن ولائه للانجليز واستعداده لتأييدهم والتخلى عن الشاه . وقد نجح اوترام فى تهدئتهم فقال لهم ، بأنه عندما يقرر الزحف على شستر فانه سوف يسعده أن يتلقى مساعدتهم . أما الآن فقد أصبح عليه أن يبلغهم بأنه لم يعد فى حاجة اليهم مما سوف يخيب أملهم فى الحملة العسكرية كلها . ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة كما اكتشف اوترام . فقد أفضى اليه شيوخ تلك القبائل عن تخوفهم من أن يعمد الفرس الى القيام بأعمال انتقامية ضدهم ، وكانت خطورة هذا الاحتمال أشد عليهم من فقدانهم للغنائم التى كانوا سيحصلون عليها فيما لو استمرت الحملة وشاركوا فيها . وقد وضع أوترام هذه القضية نصب عينيه عندما بدأ مفاوضاته فى منتصف ابريل مع خان لاريدرا حاكم أمير خوزستان ، وميرزا محمد خان سر كاشى شى باشى أو القائد العام الفارسى للاتفاق على الهدنة .

واذا وضعنا فى اعتبارنا شروط معاهدة باريس ، والتى كان سيتم تبادل وثائقها للتصديق عليها فى ظرف ثلاثة شهور ، والتى اشترطت فيها بريطانيا بالا تقوم بأى انسحاب من فارس قبل تنفيذ الحكومة الفارسية للشروط التى التزمت بها ، فان الانسحاب من الحيرة هو أهم بند فى المعاهدة . ومن هنا كان أوترام مترددا بين البقاء فى المحمرة وبوشهر ، أو الانسحاب منهما فى حالة عدم تصديق الشاه على المعاهدة واستئناف العمليات الحربية ضد فارس . أو فيما اذا كان الاحتفاظ بالمنطقتين عنصرا

ضروريا لضمان تنفيذ شروط المعاهدة ، وازاء هذه الاحتمالات قرر أوترام بأن من الأفضل بأن يطلب من الفرس أن يضعوا قواتهم على مسافة بعيدة من بوشهر والمحمرة وبعدم التنكيل بالسكان فى المنطقة الفاصلة . وأكد للفرس بأنه بمجرد التصديق على المعاهدة ستنسحب بريطانيا من البلدتين مع بقاء وحدة من الأسطول الهندى في المياه الفارسية لأعمال المراقبة ريثما يتم التصديق على المعاهدة . وبعد تردد وافق خان لارى ميرزا ، وسيركاشى شى باشى على الشروط التى عرضها أوترام للهدنة . وفى يوم ٢ مايو تم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين شارلس مورى واحد الضباط المسئولين فى الجيش الفارسى . ثم بعد أسبوعين قام أوترام بسحب قوات الحملة من المحمرة وابحر الى بوشهر .

عند وصول أوترام وقواته الى بوشهر تلقى نبأ حركة التمرد التى قامت فى الجيش الهندى فى ميرت ومعها طلب عاجل جدا من حكومة الهند ، بسرعة ارسال كل جندى يمكن الاستغناء عنه الى الهند . ولقد وجد أوترام نفسه بين فكى الرحى : فهو لم يكن فى وضع يسمح له بالاستغناء عن قوات الحملة قبل أن تقوم حكومة فارس بتنفيذ شروط الاتفاق ، كما لم يكن من ناحية اخرى يستطيع ان يتجاهل الظروف التى تواجه حكومة الهند بسبب اتساع نطاق حركة التمرد . وقد استطاع الى حد ما حل هذه المشكلة بالاستعانة بقوات اخرى لم تكن تحت قيادته . كذلك لم تكن لديه فى بوشهر وسائل نقل ، وكان اجلاء قوات الحملة كلها يتطلب وصول سفن لنقلها من الهند . وبعد أن تمكن أوترام من نقل ما أمكن نقله من القوات ، ابحر من بوشهر يوم ١٨ يونيو ، بعد أن عهد بقيادة بقية الكتائب الى البريجادير جنرال جاكوب (١) .

---

(١) للاطلاع على اتفاقية الهدنة وانسحاب أوترام انظر (مكتب الهند) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٣٠ مرفق للخطاب =

عاد موری الى طهران يوم ١٨ يوليو ١٨٥٧ وقد أعد له ولأعضاء البعثة استقبال رسمى مهيب ، كما سحبت حكومة فارس الخطابات العنيفة التى كان قد بعث بها رئيس وزراء فارس فى شهر ديسمبر ١٨٥٥ وانقضت الأشهر فى محاولات لتنفيذ شروط الاتفاقية ولو بحد أدنى . فقد ظهرت دلائل عن موقف الشاه قبل ثلاثة أشهر من وصول مورى . وذلك فى الطريقة التى عومل بها محمد يوسف حاكم اقليم الحيرة السابق والذى كان معتقلا فى قصر الشاه منذ طرده من الحيرة فى ربيع سنة ١٨٥٦ . وبمجرد ان عرفت طهران بنصوص معاهدة باريس قامت الحكومة بتسليم محمد بن يوسف الى خصومه الوارثين أقارب سيد محمد خان الحاكم السابق للحيرة ، والذى كان محمد يوسف مسئولا عن مصرعه . وفى اليوم الثانى عشر من ابريل اقتيد محمد يوسف الى قلعة تقع خارج القصر ، وهناك تم تقطيعه اربا على مرأى من الجمهور . وقد طالب مورى فيما بعد بايضاحات من فاروق خان ، غير انه لم يتلق الا ردودا مائعة (١) .. ومن ناحية أخرى كان الشاه ووزراؤه يراقبون باهتمام بالغ

= السرى رقم ١١٢ المؤرخ ١٨٥٧/٦/١٠ « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من أوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٣ و « الحملة الفارسية » ص ٢٥٥ — ٢٦٠ و ٢٩٠ — ٢٩٥ — و ٣١٣ — ٣١٤ و ٣٨٤ — ٣٨٦ .

(١) انظر « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من مورى الى كلارندون ، بغداد ١٨٥٧/٥/٧ (رقم ٣٠) ومسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودات الى الحاكم العام ٧/٨ و ١٨٥٧/٩/٣ (رقم ١٨١٦ و ١٨٤١) مع المرفقات انظر ايضا خطاب شيسل الى هموند ١٨٥٧/٨/٢٥ (ملفات الخارجية) .

تطور حركة التمرد فى الجيش الهندى ضـد السلطات البريطانية ، ومن الواضح انهم كانوا يعلقون الآمال على نجاح تلك الحركة ، املا فى أن يؤدى ذلك الى تعطيل تنفيذ الاتفاق .

من باريس توجه فاروق خان الى لندن شخصيا فى محاولة لاقناع كلارندون بتقديم تأييد وحدة من الأقاليم الأفغانية كطلب الشاه ، غير أنه لم ينجح فى محاولته . فلقد عادت حكومة بالمرستون الى الحكم بأغلبية كبيرة فى انتخابات ١٨٥٧ ، وكان يسود شـعور الأوساط الحاكمة فى بريطانيا بأن معاهدة باريس كانت فى صالح فارس . والى جانب ذلك ، أصبح كاننج يؤمن بأنه من الخطأ تقديم تعهدات حول الوضع السـياسى فى أفغانستان ، أو عن مستقبل الحيرة .

« ان أقصى ما نطالب به هو أن تبقى الحيرة منطقة مستقلة والا يكون للحكومة البريطانية أى مطمع فيها . فاننى اتصور بأن استقلال الحيرة استقلال وهمى ويتعذر تحقيقه .. كما أتصور ان ليس ثمة خطر على الهند البريطانية من اندماج الولايات الأفغانية فى دولة واحدة ، بل انه العكس، ومع ذلك فانى لا أعتقد أن من مصلحتنا تأييد هذا الاندماج الى حد بعيد . أما أن تكون الحيرة مستقلة عن فارس فهـذا مطلب عادل ، لأن الحيرة منطقة افغانية وليست فارسية ، وأما أن تكون مستقلة عن السلطة المركزية لحكومة كابول فهذا شىء لا نقره أو نسعى اليه » .. (١)

---

(١) ملفات وزارة الخارجية — محضر كاننج ١٨٥٧/٢/٦ مرفق مع رسالة شميث الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٤ .

عاد فاروق خان من لندن بخفى حنين . أما الشاه فقد قام فعـلا بسحب جيشه من الحيرة فى شهر سبتمبر ١٨٥٧ ، وقبـل أن يخرج الجيش منها ، قام الفرس باستباحة المدينة ونهبها وذبح اعداد كبيرة من أهلها ضاربين عرض الحائط بمبادرة كلارندون التى تنازل فيهـا عن شرط التعويض فى المعاهدة . اما اليهود فقد تم نقلهم بالجملة الى مشـهد ، وهنـاك خيروا بين أن يبقوا فى الأسر أو يدفعوا فدية مقـابل اطلاق سراحهم . وبما أنهم قد سلبوا من جميع ممتلكاتهم فقد كان هذا خيـارا قاسيا عليهم . الا أن البعثة البريطانية بذلت أقصى ما فى وسعها للافراج عن اليهود ، ولكن جهودها منيت بالفشل وسرعان ما أثبت الحاكم الجديد للحيرة ، بأنه ليس أكثر من صنيعة للفرس ، وقد قام الفرس بصك عملة بأسمهم ، كما كانت خطبة الجمعة تقرأ باسم الشـاه على الرغم من أن كلا الأمرين يتعارض مع نصوص معاهدة باريس ودليل على الخضـوع للفارس (١) .

لم يتم تطهير مقاطعات الحدود الأفغانية من فلول القوات الفارسية قبل شـهر فبراير ١٨٥٨ . وذلك بسبب أسلوب المراوغة الـذى اتبعه تايلور من جيش بومبـاى الى الحـيرة وغوريان للاشراف على عمليات الانسحاب وبالمقابل فان الجيش البريطانى لم يغـادر الأراضى الفارسية قبل شـهر فبراير ١٨٥٨ ، وذلك بسبب أسلوب المراوغة الـذى اتبعه الفرس فى تطبيق نصوص معاهدة باريس . فى شهر يوليو ١٨٥٧ تقرر سحب الفصيلة فورا ، الا أن الجلاء عن بوشهر لم يتم قبل شهر أكتوبر

---

(١) « فارس والخليج » مجـلد ١١٢ — ومجـلد ١١٣ — تقـارير مورى والماجور تايلور .

سنة ١٨٥٧ ، عندما استكملت فارس سحب جميع قواتها من اقليم الحيرة. وعندئذ تم ارسال جميع القوات التى أمكن الاستغناء عنهـا الى الهند . ولم يبق فى فارس الا قوة رمزية وكتيبة مدفعية للدفاع عن خرك . وفى ٢ اكتوبر أبحر جاكوب الى الهند على رأس افراد حامية بوشهر ، وتولى فلكس جونز مسئولية المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر . وبعد شهرين تم تخفيض حامية خرك . وفى فبراير ١٨٥٨ غادرت بقية القوات الجزيرة.

بالنسبة للأهداف المباشرة للحرب الفارسية ، يمكن القول بأن الحملة قد حققت أغراضها فقد ارغم الفرس على الانسحاب من الحيرة ، وتقديم الضمانات عن المستقبل ، كما تم انتزاع اعتذار رسـمى من الفرس على الاهانات التى وجهت الى مورى ، وأصبح لبريطانيا الحق فى تعيين قناصل لها حيثما تشاء من أراضى فارس لمراقبة نشاط الروس . ومع ذلك فان الأهداف البعيدة المدى للسياسة البريطانية لم تتحقق ، وان الحرب لم تفلح فى تنقية الجو . بل على العكس من ذلك فقد تعمقت الشكوك الفارسية فى اوساط المسئولين الفرس وعلى رأسهم الشـاه فى نوايا البريطانيين اكثر من أى وقت مضى . فلقد ظل هناك خوف متواصل من قيام البريطانيين بعمليات اخرى على غرار ما حـدث فى الهند . وكان سـببا أساسيا لمعارضتهم الشديدة لتوسيع التمثيل القنصلى البريطانى فى فارس ، لأن القناصل فى نظر الفرس هم نسخة أخرى من المقيمين السياسيين . كمـا كان هذا الخوف هو السبب أيضا فى الرفض المستمر ، لتأجير أو التنازل عن أى جزيرة فارسية الى الحكومة البريطانية . وأخيرا فان الخوف على المصير النهائى لاقليم الحيرة قد تحول الى مرارة واستياء . وفى شهر أكتوبر بدأ العمل فى تطبيق السياسة التى دعا اليها كاننج بالنسبة لاقليم الحيرة، وبالتالى فقد طلب الى دوست محمد احترام استقلال الحيرة طالما كف

اهل الحيرة أيديهم عن مناطق حكمه (١) وفى أوائل سنة ١٨٦٣ شن حاكم الحيرة هجوما على بلدة تراح الأفغانية ، وعلى الفور اجتاح دوست محمد الحيرة ، وفى اليوم السابع والعشرين من مايو ضمت الحيرة رسميا الى الممتلكات الأفغانية . وكان هـــذا آخر عمل يقوم به الأمير دوست محمد خلال حياته الصـــاخبة ، فقد توفى بعد ذلك بأســبوعين ، أى فى يوم ٩ يونيه . غير ان عملية تصفية اســتقلال الحيرة مرت دون اهتمـــام من البريطانيين من الناحية الرسمية على الأقل .



---

(١) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند ، مجـــلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١٠/١٥ (رقــم ١٨٧٠) ومرفق به صورة من خطاب كلارك الى هموند فى نفس التاريخ .

الفصل الثانى عشر
مسقط والبحرين
١٨٥٣ – ١٨٦٤
ازدياد عمليات التدخل

اذا كانت المعركة ضد أعمال القرصنة والاشتباكات البحرية فى الخليج لم تكن قد انتهت حتى عام ١٨٥٣ ، فانها قد كسبت . ومنذ ذلك الوقت لم تعد قبائل الساحل العمانى هى مصدر أعمال الشغب والعنف فى الخليج ، على الرغم من أنه لم يطرأ تحسن كبير على سلوكهم . لقد انتقلت هده الأعمال بعد هذا التاريخ الى سكان مسقط والبحرين . فمنذ أواسط الخمسينات من القرن التاسع عشر تحولت مسقط والبحرين الى بؤرتين للاضطرابات الداخلية ، كان سببها الرئيسى هو محاولات بعض أدعياء الحكم لانتزاع السلطة من الحكام الفعليين ، مما أفسح الطريق للدول المجاورة لتهديد استقلال هذين البلدين والاعتداء عليهما . وكما حدث فى السابق ، فقد كان التهديد الذى تتعرض له عمان يجىء من الوهابيين فى نجد ، بينما التهديد ضد البحرين يأتى من كل من فارس ونجد ومن الامبراطورية العثمانية أيضا . وكانت بريطانيا قد أصبحت الدولة المسئولة عن حماية استقلال كل من مسقط والبحرين ، لا من أجل سواد عيونهما ، وانما من أجل استقرار الأمن فى المنطقة وسلامة الملاحة التجارية فيها ، وأخيرا من أجل أمن الهند البريطانية . وقد تركزت المصالح البريطانية فى الخليج خلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، اى حتى عام ١٨٨٠ على مصير هاتين الدولتين فى المقام الأول ، وبالتالى فقد رافقها تصاعد فى درجة التدخل البريطانى فى شئونهما الى حد يفوق ما كان مرغوبا فيه ، أو بالأحرى

ما كان مقررا قبل جيل من الزمن . والسؤال الذى ينبنى على ذلك هو ما اذا كان ذلك التدخل ضروريا أم لا ؟ وعلى أية حال فان التدخل لم يكن أمرا حتميا ، كما أنه لم يكن هدفا بمعنى أنه لم تكن ثمة أسباب لمد السياسة التى كانت متبعة فى البحر الى المناطق البرية ، وانما على العكس من ذلك ، فقد كانت المعارضة لتلك السياسة لاتزال قائمة . ولعل الأحداث وحدها هى التى دفعت بالمسئولين البريطانيين الى تصعيد عمليات التدخل ، أو بالأحرى عند وضع وتنفيذ السياسة البريطانية المرسومة ، عن ادراك ما كانت تقودهم اليه تصرفاتهم : وحتى لو كانوا قد أدركوا ذلك فانهم كانوا واثقين من قدرتهم على تغيير منهجهم متى شاءوا ذلك ، غير انهم عندما جاء الوقت لتغيير هذا الموقف ادركوا انهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا .

كانت البحرين قد استبعدت من الاشتراك فى اتفاقية الهدنة البحرية فى سنة ١٨٥٣ ، وذلك لنفس الأسباب التى استبعدت فيها عن اتفاقية نظام الهدنة سابقا ، اى بسبب الصراعات المستمرة على السلطة ، وامتداد تلك الصراعات الى المناطق البحرية واستحالة القضاء على الحرب البحرية فى المناطق المحيطة بالبحرين . على أية حال ففى الوقت نفسه كان استقلال البحرين يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاستقرار الخليج . وعلى أى حال فقد كان الوضع متفجرا بالمتناقضات . فعلى حين ظلت البحرين خارج نظام الهدنة ، فقد كان التحكم فى سلوك حاكمها محمد بن خليفه متعذرا . وكان هذا السلوك يشكل الخطر الأكبر على استقلال الجزيرة خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، فقد كان محمد بن خليفة حاكما مستبدا ومتغطرسا ، كما وصفه صمويل هانيل بأنه كان يعامل رعاياه بمنتهى القسوة ، ويعامل جيرانه باحتقار . ولم يكن يخفف من قسوة هذا الحاكم واستبداده ، الا نفوذ أخيه على ، الذى كان يتحلى بالأخلاق الحميدة والطباع الكريمة والاحساس بالمسئولية ، وقد وصفه هانيل بأنه

يمثل نقيضا صارخا لشقيقه الحاكم (١) . غير أن شقيق الحاكم لم يكن يستطيع كبح جمـــاح شقيقه الحـــاكم خارج الجزيرة ، وعلى الأخص استفزازاته الرعناء لجاره القوى الأمير فيصل بن تركى حاكم نجد .

كان فيصل قد أرغم محمد بن خليفة على الخضـــوع له عام ١٨٥١ واجبره على دفع الزكاة وكان محمد بطبيعة الحال يرزح تحت وطأة هـــذا الشعور ، وكان يحاول التنفيس عن نفسه من هذه الوطأة خارج حـــدود بلاده . فقام بايفاد بعثة الى السيد سعيد فى زنجبار فى صيف عام ١٨٥٢ يقترح عليه ابرام معاهدة دفاعية ضد الوهابيين ، وربما كان السيد سعيد يتحين مثل هذه الفرصة لو أنها جاءته قبل عشر سنوات للحصـــول على موطىء قـــدم فى البحرين : اما الآن فلم يعد له أى اهتمامات فى هـــذا الخصوص . وقد عاد رسل آل خليفة من زنجبـــار وهم صفر الأيادى ، ولكنهم عادوا بفكرة جديدة . كان السيد سعيد قد سبق ان تقدم الى عباس باشا والى مصر بطلب ، يناشده فيه بمنع فيصل بن تركى من تنفيذ خطته بايفاد نجله عبد الله على رأس حملة الى عمان خلال الشتاء (٢) وعند عودة

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٠٤ ، مرفق للخطاب السرى رقم ٧٦ المؤرخ ١٨٥٠/١٢/١٦ من هانيـــل الى ماليت (كبـــير السكرتاريين فى حكومة بومباى) ١٨٥٠/١٠/١١ (رقم ٣٣٧ أ — الادارة السياسية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٩ فى ١٨٥٢/٦/٣٠ من همرتون الى ماليت زنجبـــار ١٨٥٢/٨/٢٠ (رقم ٢٢ الادارة السياسية) ومن كامبل الى همرتون بوشهر ١٨٥٢/٨/١٠ (رقم ٢٥٨ الادارة السياسية) .

الوفد من زنجبـــار اقترح أعضاؤه على حاكم البحرين تقديم طلب مماثل لطلب السيد سعيد الى والى مصر . وقد وافق الحاكم على الاقتراح ، وقبل مضى وقت طويل كانت الرسائل تذهب وتأتى فيما بين المنامة والقــاهرة ، مما أسفر عن ايفاد مبعوث مصرى خاص الى الخليج فى ربيع سنة ١٨٥٣ . وفى شهر ابريل نقلت باخرة الشركة الموقرة (فكتوريا) وهى فى طريقهــا من السويس الى بومباى مسئولا مصريا مرموقا ، يدعى باغات أغا افندى ومعه بعض المرافقين . ومن بومباى استأجر باغات اغا باخرة أخرى لتقله الى مسقط ، ثم الى البحرين . وعند وصول باغات الى البحرين قدم للشيخ محمد بن خليفة مجموعة من الهدايا من عباس باشا علاوة على خمسة فتيات من العبيد . وحسب التقارير التى وردت الى بوشهر كان الموضوع الرئيسى للمحــادثات بين الرجلين ، هو كيفية تدخل والى مصر فى نزاع محمد بن خليفة مع الأمير فيصل ، وعند عودة باغات أفندى الى القاهرة فى شـــهر يونيو رافقه مبعوث سرى من قبل محمد بن خليفة الى والى مصر ، وكان يحمل لوالى مصر مجموعة من الهدايا القيمة (١) .

على أن هــذا الغزل المتبادل بين عبـــاس باشا ومحمد بن خليفة لم يتمخض عن نتائج ملموسة ، لأن الباشا لم يكن فى وضع يسمح له بتقديم اى مساعدة مباشرة الى البحرين ولارغام فيصل على شيء . وانما على العكس من ذلك فقد أدى ذلك الاجراء الى اذكاء روح العداء لحاكم البحرين . أما بالنسبة للبريطانيين فقد أثبت لهم بأن الوصول من القسطنطينية الى البحرين يمكن

---

(١) مجموعات المجلس مجلد ٢٥٣٦ مجموعة ١٤٧٤٦١ من كامبل الى ماليت ٥/٢١ ، و ١٠ و ١١ يونيو ١٨٥٣ (رقم ٢ و ٣ و ٥ الادارة السرية) ومرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٧ مرفق للخطاب السرى رقـــم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٣/١١/١٨ من كامبـــل الى ماليت ١٨٥٣/٧/٢٧ (٧ الادارة السرية) .

أن يتم بأكثر من طريق . وقد تأكد هـذا عندما قام والى البصرة بايفـاد مبعوث الى البحرين لابلاغ حاكمها بأنه اذا كان فعلا يرغب فى وضـع بلاده تحت الحماية التركية فما عليه الا أن يرسل طلبا بهذا الى الحكومة العثمانية عن طريقه .

لقد أدت محاولات محمد بن خليفة التقرب من عبـاس باشا الى ازدياد غضب الأمير فيصل حتى أنه قام فى شهر يوليو ١٨٥٤ بشن هجوم على البحرين بقوة مؤلفة من الفى مقاتل ، ومائة وعشرين سفينة ساهم بهـا محمد بن عبد الله المنشق عن محمد بن خليفة والذى كان يعيش لاجئا فى الدمام ، كما اشترك معه فى الهجوم حلفاؤه من آل بوعلى وآل بوعينين . وعلى الرغم من أن الهجوم كان مفاجئا وباعـداد كبيرة من الرجال الا أنهم فشلوا فى الاسـتيلاء على البحرين . وعندما علم الكابتن كامبـل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بهـذا الهجوم غادر بوشهر فورا على راس الطرادين كلايف وتيجريس فى محاولة لمنع المهاجمين من تحقيق اغراضهم . وعند وصول كامبل الى البحرين وجد حاكمها محمد بن خليفة واثقـا من نفسه ، ومن قدرته على صد هجوم الوهابيين بالامكانيات البحرية التى كانت فى حوزتهم ، وان كان قد اعترف لكامبل بأن نيران المعركة قد ينقلب الى صالح الوهابيين لو تمكنوا من زيادة عدد السفن التى فى حوزتهم . ولهذه الأسباب كان محمد بن عبد الله حريصا على عدم تسلل من بقى فى جزيرة قيس من رجـال آل بوعينين وآل بوعلى الى الدمام والانضـمام الى خصمه محمد بن عبد الله . ولهذا رأى أن يستفسر من كامبل عما اذا كان فى وسعه منع أتباع محمد بن عبد الله من مغادرة جزيرة قيس ، أو القيـام بعملية تصفية للموجودين منهم فى الدمام التى لا تبعد عن البحرين الا بمسيرة بضع ساعات ، أو بارغامهم على الاقامة فى احدى مناطق الخليج ؟ غير أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بتحقيق أى من المطلبين ، وقد سبق لهانيل فى عام ١٨٤٦ أن أبلغ المرحوم عبد الله بن أحمد فى عام ١٨٤٧ بأنه اذا استطاع

ان يركز نفسه على الجانب العربى من الخليج ، وليس على الجانب الفارسى منه ، فانه حر فى العمل ضد ابن اخيه محمد بن خليفة . كما أعرب هانيل عن هذا الرأى لانجال الشيخ الكبير بمن فيهم محمد بن عبد الله واتباعه من اللاجئين البحرينيين بوجه عام . وقال لهم بانهم اذا انتقلوا من جزيرة قيس الى الجانب العربى من الخليج فانهم أحرار فى شن الحروب ضد خصمهم محمد بن خليفة فى سبيل تحقيق ما يعتقدون انه حقهم . وبالتالى نقد أوضح كامبل لمحمد بن خليفة بأن قيامه الآن يمنع هؤلاء من ممارسة نشاطهم دون تحديد المناطق التى يجوز لهم العمل منها ، أى الى الغرب من الخط المحظور ، فسوف يكون بمثابة الحكم بأحقية مطالبهم . وهكذا انتقل محمد بن عبد الله مع الأغلبية من أفراد قبيلتى آل بوعينين وآل بوعلى الى الضفة الغربية للخليج ، واصبح من حقهم ان يمارسوا ما شاءوا من النشاط ضد خصمهم محمد بن خليفة حاكم البحرين . صحيح أن محمد بن عبد الله قد قبل مساعدات من الوهابيين ، وان الأمير فيصل كان من غير شك يستخدمه كاداة لتحقيق أطماعه فى المنطقة ، الا أنه لا يمكن منعه من قبول مساعدة الأمير فيصل .

على أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بأن يعد محمد بن خليفة بأكثر من انه سوف يحاول اقناع المنشقين البحرينيين فى الدمام ، والذين انتقل بعضهم من جزيرة قيس الى الدمام مؤخرا للاشتراك فى الحملة على البحرين ، بأن يتركوا الدمام ويعودوا الى جزيرة قيس . وفى هذا الاطار أستدعى كامبل الشيخ على سلطان شيخ مشايخ قبائل آل بوعلى الى الاجتماع به فى البحرين ، حيث سلمه أمرا مكتوبا بمغادرة الدمام الى قيس ، كما كتب الى محمد بن عبد الله يطلب منه تقديم تفسير مقنع عن تصرفاته الأخيرة . وقد أجابه محمد بن عبد الله بأنه كما يفهم ، من حقه بأن يمارس نشاطه ضد محمد بن خليفة من الجانب الغربى للخليج ، وبأنه لا يرى أن مساعدة الوهابيين له تغير من هذا الوضع واضاف فى رسالته يقول « بأنه اذا كانت

الحكومة البريطانية لا تعارض مهاجمته للبحرين ، ولكنها تعـــارض اشتراك الوهابيين فى هذا الهجوم ، فان الأمر ينطوى على سياسة متناقضة . وكان كامبل يرى نفس الراى ، وقد أشار الى ذلك فى التقرير الذى بعث به الى بومباى حول الأوضاع فى البحرين ، ومنه الى أن اى هجوم وهابى مبـــاشر على البحرين يعتبر من الناحية العملية هجوما يقوم به المنشقون البحرينيون بالتعـــاون مع الوهابيين . ولما كان فيصـــــل عميلا لوالى مصر ، فقد كانت التعليمات التى لدى كامبل تنص على منع الوهابيين من الاعتداء على البحرين لأن استيلاء الوهابيين على البحرين سيوقعها تحت السيطرة التركية . واضاف كامبل بأنه اذا كان بقاء البحرين دولة مستقلة يعتبر أمرا جوهريا لنجـــاح السياسة البريطانية فى الخليج ، فيتعين منع أى هجوم على هذه الجزيرة ، وهابيا كان أو من جانب الفئات البحرينية المنشقة فى الدمام . وربما كان من الأفضل كما اقترح محمد بن خليفة لو أرغم المنشقون البحرينيون على مغادرة الدمام نهائيا ، لأن وجودهم هنـــــاك هو بمثابة الفتيـــل لكل مظاهر الفوضى والاضطرابات فى منطقة الخليج . أما اذا تعذر هذا فان على حكومة بريطانيا ان تنسحب من الصراع الثلاثى الناشب فيما بين فيصـــل ومحمد بن خليفة والمنشقين البحرانيين .

ولكن السلطات المسئولة فى الهند لم تكن تحبذ الانسحاب من الصراع، لأن انسحاب بريطانيا فى وجه الضغوط الوهابية معناه تقويض مركزها فى كافة الأجزاء الغربية للخليج ، وبما أن هذا المركز قد قام على أساس نظـــام الهدنة ، وعلى أساس النظرية التى تقول بأن بريطانيا ســوف تكون الدولة الخاسرة ، فيما لو انهار استقلال الدويلات الساحلية . وبعد تقييم اللورد الفنستون حاكم بومباى ، لما ورد فى تقرير كامبل من آراء ، قرر بأن يوقف

محمد بن عبد الله عند حده . لقد فشل هذا حتى الآن من اثبات حقه فى حكم الجزيرة ، رغم انه ظل يحاول ذلك على امتداد خمس سنوات ، كما لم يؤيده سكان البحرين فى مطالبه ، وبذلك فقد أثبت انه عاجز عن اقصاء الشيخ الحاكم عن السلطة ، وان كان من المحتمل أن ينجح فيما لو تلقى مساعدة فعالة من الوهابيين ، غير أن هذا سيضع البحرين تحت السيطرة الوهابية . وكان الفنستون يرى بأنه لو أمكن ارغام محمد بن عبد الله على التخلى عن مطالبه فى البحرين أو على الأقل تجميد كل نشاط عملى له فان ذلك سوف يخدم قضية الأمن والسلام فى منطقة الخليج . « وعلى هذا الأساس قرر الحاكم بأن يعهد الى الكابتن كامبل بابلاغ الأمير الوهابى فيصل بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بالتدخل فى شئون البحرين ، وانه اذا ما حاول التملص أو رفض هذا الطلب ، فيتعين تفويض كامبل بالصلاخيات اللازمة لارغام الأمير أو غيره من المسئولين ، حتى ولو أدى الأمر الى استخدام القوة ضده لمنعه من القيام بأى محاولات عدوانية ضد البحرين تحت اى حجة . كما ينبغى مطالبة الشيخ محمد بن عبد الله بالتخلى عن جميع مطالبه فى البحرين ومغادرة الدمام التى يتخذ منها قاعدة للقيام بالاستفزازات فى المنطقة » (١) .

بعد وقت قصير صادق الحاكم العام على التعليمات التى أصدرها الفنستون حاكم بومباى لكامبل . غير أن لندن لم ترحب بها ورأت فيها اتجاها خطيرا قد يؤدى فى النهاية الى القيام بعمليات عسكرية داخل أرض شبه الجزيرة . ولهذا أرسلت لندن فى مطلع عام ١٨٥٥ تعليمات عاجلة الى

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٢٨ محضر الفنستون ١٨٥٤/١١/٢٠ .

بومباى بعدم وضع تلك الاجراءات موضع التنفيذ ، وأرفقتها بطلب الى حاكم بومباى بتخفيف تلك التعليمات (١) غير أن الأمر لم يكن بالخطورة التى تصورتها حكومة لندن ، لأن استعمال القوة لم يكن واردا فى حساب السلطات الهندية ، وانما على العكس من ذلك ، اذ يمكن الدفاع عن البحرين ، بحكم أنها جزيرة عن طريق الامكانيات البحرية ، وهذا ما كان يرمى اليه الفنستون فى التعليمات التى بعث بها الى كامبل . وبالاضافة الى ذلك فان الفنستون قد حذر المقيم من القيام بأى اجراء عسكرى ضد الوهابيين لا يتوقع له النجاح . فاذا ما وجد بأن القـــوات البرية التى تحت تصرفه غير كافية لتنفيذ تلك التعليمات ، فالاحرى به الا يقوم بأى اجراء ، وانما يحيل الموضوع الى حكومة بومبـــاى لأخذ التعليماب منها (٢) .

قبل أن يتسلم كامبل هذه التعليمات كان قد قرر تحت ضغط الظروف ، وعلى مسئوليته الخاصة بأن يوجه تحذيرا الى الأمير فيصـــل الذى كان قد بعث برسالة الى كامبل فى نهاية شهر سبتمبر ، حاول فيها تبرير الهجوم الذى قام به فى شهر يوليو ، بحجة « أن ثمة تفاهما سابقا بينى وبين الحكومة البريطانية بشأن المناطق التابعة لنجد ، والتى تمتد من عمان الى الكويت ، والتى لا يحق لكم ممارسة أى سلطة عليها أو التدخل فى شئونها كما ذكر فى

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم ١٨٥٥/١/٣ (رقم ١٦٨) .

(٢) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٢ فى ١٨٥٥/١/٣١ من اندرسون الى كامبـــل ١٨٥٥/١/١٨ (رقم ١٤٤ الادارة السياسية) .

رسالته » بأن آل خليفة هم من رعاياه ، وقد تمردوا عليه فقام بمعاقبتهم ، وذلك كل ما في الأمر ، واشار فيصل بأنه سوف يعتبرها مساعدة من كامبل في تحقيق هذا الهدف لو استخدم الأخير ما له من نفوذ مع محمد بن خليفة لاقناعه برفع الحصار الذى يفرضه على سواحل الأحساء والقطيف بشكل خاص غير أن كامبل رفض توضيحات فيصل كما رفض طلبه بارغام آل خليفة لارغام شيخ البحرين على ما يريده فيصل . وفى رد كامبل على رسالة الأمير ذكر « أنه بالاشارة الى رسالتكم فان من واجبى بأن أوضح لكم تمام الايضاح. بأن دعواكم الخاصة بالسيادة على دول الساحل العمانى ، فأن الحكومة البريطانية لا تملك أى سلطة على زعماء المنطقة الذين كانت ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ، وتربطها بهم معاهدات واتفاقيات تمتد الى الثلاثين عاما القادمة » . أما فيما يخص البحرين فقد أوضح كامبل بأن حاكمها مستقل ، وبالتالى فهو لا يستطيع دفعه الى اتخاذ أى اجراء قد يعرض سلامة البحرين للخطر . ولكنه أضاف بأنه على استعداد لاستخدام ما له من نفوذ لدى محمد ابن خليفة لاقناعه بايجاد تسوية سلمية مع الأمير فيصل ، وأن التمهيد لهذا الاجراء يمكن أن يتحقق بابعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام .

وقد كرر كامبل اقتراحه هذا للأمير فيصل بتأكيد أكثر فى نهاية شهر يناير ١٨٥٥ ، بعد أن تلقى تعليمات الفنستون . فقد وجه طلبا مباشرا الى محمد بن عبد الله بالانسحاب من الدمام ومن المنطقة القريبة من البحرين بوجه عام ، واقترح ضمن هذا الطلب بأن ينتقل محمد وأتباعه من الدمام للاقامة فى الكويت اذا وافق حاكمها على ذلك . كذلك بعث كامبل برسالة الى فيصل يبلغه فيها باقتراحه هذا ، ويطلب التعاون معه فى ابعاد المنشقين

عن الدمام (١) غير أن أمله خاب . ونظرا لاستيائه من خطاب كامبل السابق، ورفضه الاقتراح بأى سلطة له على المشيخات الساحلية ، رد فيصل على كامبل يقول : بأنه عملا بتحكيم هانيل لسنة ١٨٤٦ ، فان من حق محمد بن عبد الله اعلان الحرب على البحرين ، طالما انه كان ينطلق من الساحل العربى للخليج ، وأن من حق فيصل فى الوقت نفسه مساعدته على ذلك . وعلى أية حال فقد كان الهدف الحقيقى من ذلك الخطاب هو اعادة تأكيد موقف الأمير فيصل حول طبيعة امتداد سلطته فى شبه الجزيرة .

نص رسالة الأمير فيصل الى كامبل

« بخصوص ما ذكرتموه عن الاتفاقات المعقودة بين شيوخ ساحل عمان والمقيم البريطانى ومدتها ثلاثون عاما ، اننا نعلم بذلك وبأن الغرض منها منع المخالفات أو منح اللجوء للمخالفين وغيرهم سيىء الأخلاق . وانى اوافق على هذه التدابير موافقة تامة سواء التدابير السابقة أو اللاحقة ، لأنه يوجد بيننا وبين الحكومة البريطانية تفاهم مدته مائة عام وذلك بقصد حماية التجار والمسافرين فى البحار . وأن سواحل عمان والمناطق التابعة لها هى على أية حال تابعة لشبه الجزيرة التى نحكمها وان أهلها يدينون بالولاء لنا . وايضا فان أهل المقاطعات الداخلية من عمان ، وفى قلب مواطن القبائل البدوية ، فان هؤلاء أقوى من الجميع وهم يتحكمون فى سكان الساحل ويعتدون عليهم وكثيرا ما يذبحونهم . وتعلمون بانى عينت نائبا فى عمان تحت تصرفه قوة عسكرية ومهمته هو أن يمنع مثل هذه الاعتداءات والاضرار. وان هؤلاء يتمتعون بحماية هذا النائب ولولاه لتركوا يلاقون مصيرهم المحتوم.

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢ مرفق للخطاب السرى .

وأيضا بسبب اهمالهم قد تحدث خلافات لا مجال لتفصيلها فى هذا الخطاب . وبذلك وقعت مذابح بين زعماء الساحل المذكور ، ولكن لا أحد يستطيع أن يكبح جماح هؤلاء القوم ويحفظ النظام والوئام بينهم سوى نائبنا فى عمان ووجوده هنا هو مرضاة لله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ، ثم لأمير المؤمنين نسأل الله أن ينصر دينه . وبما اننى تابع لحكومة تركيا السامية فانى احمل تفويضا من السلطان بحكم جميع العرب نيابة عنه . وعلى سبيل المثال أن محمد على باشا عندما أعلن مشروعاته بشأن البصرة والمحمرة والمناطق التابعة لها ، وعندما ظهرت نواياه تجاه الهند ، فقد ارسل مبعوثه الينا لأنه يعتبرنا أعز عليه حتى من أبنائه وطلب منى أن انقل رأيه بشأن ساحل عمان وغيره من المناطق داخل شبه الجزيرة ، وبالا اعارض أو أقيم العراقيل فى طريقه ولكنه لم يهتم بأحد غيرنا من الحكام ، وقد اجبته على مطالبه بما يلى: انكم تعلمون اننى تابع للسلطان ، فاذا كانت لديكم أوامر منه فعرفونى ، والا فليس فى وسعى أن أعمل شيئا على الاطلاق . بعد ذلك اندلعت الحرب بينى وبينه واستمرت عامين ، وقد وصلت أخبارها الى مسامع السلطان ، وقد سر السلطان بتلك الأنباء وكان جدا راضيا عنا وعن نفوذنا فى المنطقة ، كما ارتفعت مكانتى لديه الى درجة كبيرة ، نسأل الله أن يديم حكمهم ومجدهم » .

غير أن كامبل أبى أن يقر لفيصل بأى من الادعاءات التى ذكرها فى رسالته فيما يختص بموضوع السيادة على عمان ، أو مشيخات الهدنة او البحرين ، سيما وأن تلك الادعاءات كانت مستمدة من النفوذ الذى أصبح يتمتع به فيصل بحكم علاقته بالباب العالى ، ولهذا رد عليه كامبل بالرسالة التالية : ــ

« .. فى الوقت الذى لا تدعى الحكومة البريطانية بأى نفوذ لها على زعماء

القبائل الساحلية لشبه الجزيرة الذين كانوا ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ذوى سيادة ، فانها غير مستعدة لأن تقبل أى تدخل من جانبكم فى شئون البحرين ، أو بحقكم فى شن الحــــرب على تلك الدولة تحت أى ظرف من الظروف . وأن سياسة الحكومة البريطانية ازاء هذا الموضوع غير خافية على السلطان التركى أو غيره من الدول الأجنبية . ولعلكم تتبينون بأن علاقتكم بهذا السلطان هى فى الحقيقة سبب اضافى يدعو ذلك الحاكم الى التخوف من أطماعكم ، وهى أوضح دليل على محاولات التملص التى وردت فى رسالة سلفى الى المرحوم الشـــيخ عبد الله بن أحمـــد الذى أشرتم اليــه فى رسالتكم » (١) .

وبعبارة أخرى فان ما كان يقصده كامبل هو أن هانيل لو كان قد عرف بتبعية فيصل للسلطان العثمانى فى ذلك الوقت لما أقدم على ذلك الاعتراف ، وعلى أية حال فلم يكن كامبل فى وضع يسمح له بأن يسترسل فى التفاصيل ، فقد كانت بريطانيا وتركيا فى ذلك الوقت مشتبكتين فى حرب ضد روسيا ، ولم يكن من المناسب ازعاج الباب العالى حول شجار تافه على أقصى الحدود الخارجية للامبراطورية ، وعلى أية حال فان كامبل فى الوقت نفسه كان يعارض محاولة فيصل حصر النفوذ البريطانى ضمن المناطق البحرية للخليج وانتحال سلطات غير محدودة لنفسه فى البحر استنادا على بعض الاتفاقيات التى لم يعد لها وجود . كما لم ينخدع كامبل بالعبارات الجوفاء حول الدور الحضارى لنائبه فى واحة البريمى فقد كان هذا النائب أبعد ما يكون من كبح جماح قبائل الساحل عن مقاتلة بعضها البعض ، وانما على العكس من

---

(١) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى فيصل ١٨٥٥/٢/٢١ .

ذلك فقد كان يستغل الأحقاد والصراعات القبلية لتدعيم سيطرته على المنطقة.
ولم تمض بضعة أسابيع على رسالة فيصل الى كامبل واشادته فى الرسالة بنائبه واعتدال موقفه حتى كان هذا النائب لو استطاع أن يدبر انقلابا وقدر له النجاح ، لأدى الى تثبيت اقدام نائبه على منطقة الساحل . فتحت ستار مساعدة زعيم القواسم الشيخ سلطان بن صقر ، فى محاولته تأكيد سلطته على بعض المجموعات الثائرة من قبيلة الشحوح سكان الحمرية ، الواقعة فيما بين مشيخة عجمان ومشيخة أم القيوين ، حاول احمد السديرى الاستيلاء على الحمرية لنفسه ، غير أن محاولته فشلت بسبب تدخل آل بوشامس سكان البريمى بقيادة زعيمهم فاضل بن محمد ، الذى سبق أن دافع عن الحمرية ضد قوات مشتركة من القواسم والوهابيين . وفى نهاية شهر مايو عام ١٨٥٨ أجرى كامبل تسوية سلمية لهذا النزاع ، عندما زار الحمرية فى نطاق جولته السنوية للمنطقة ، وخلال المباحثات طرح فاضل سؤالا على كامبل ، عما اذا كانت الحكومة البريطانية تنوى اقامة اتحاد من قبائل الساحل العمانى لطرد الوهابيين من البريمى مرة والى الأبد ؟ وعلى الرغم من تعاطف كامبل مع شيخ آل بوشامس ومع رغبته فى التخلص من السديرى ، سيما وأن الحكومة البريطانية كانت متعاطفة مع القبائل التى فقدت استقلالها أمام التوسع الوهابى ، الا أنه لم يكن فى وضع يسمح له باعطاء أى رأى فى الموضوع . فعلاقات بريطانيا بالأمير فيصل لم تكن علاقات عداء ، كما لم تكن هناك مبررات بالنسبة للأوضاع التى تسود المنطقة يومئذ تستوجب الخروج على سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لشبه الجزيرة العربية (١) .

---

(١) من سلسلة المناقشات لحكومة بومباى حلقة ٣٩٥ مجلد ٢٧ مجموعة ١٤ المؤرخة ١٢/٨/١٨٥٥ من كامبل الى السكرتير السياسى لبومباى ٦/٦/١٨٥٥ (رقم ٢ الف الادارة السياسية) .

كان كامبل فى رده على رسالة الأمير فيصل يضع فى الاعتبار التحسن الذى كان قد طرأ على العلاقات الوهابية البريطانية منذ أن أخذ فيصل وكامبل يتبادلان الرسائل فى بداية العام . وفى نهاية مارس وصل محمد بن عبد الله الى بوشهر ومعه رسالة من الأمير فيصل يطلب فيها من كامبل الاحتكام فى النزاع بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة . وكان محمد ابن عبد الله فى قرارة نفسه لا يحبذ ذلك الاجراء ، كما ظهر من حديثه مع كامبل الذى أكد فيه رفضه مغادرة الدمام أو التنازل عن حقوقه فى البحرين، على أساس الشروط التى عرضها عليه محمد بن خليفة ، أى يتقاضى ٦٠٠٠ ريال سنويا مقابل انسحابه من الجزء الساحلى الى داخلية منطقة الاحساء ، أو ١٠٠٠٠ ريال مقابل الانسحاب من أراضى الوهابيين كليا . وكما استنتج كامبل من حديثه مع محمد بن عبد الله فان الأخير لم يكن يثق فى وعود محمد ابن خليفة ، فقد كان هناك احتمال دائم بأن يقطع عنه المبلغ بمجرد مغادرته الدمام . وقد شعر كامبل بأن مخاوف محمد بن عبد الله لها ما يبررها ، مما جعله يتصور بأن الحل الأمثل للمشكلة هو فى تخفيض مداخيل القرى والمناطق التى يدعى محمد بن عبد الله تبعيتها لأسرته بصورة دائمة للاعاشة منها . وقد رأى كامبل بأن يعرض هذا الاقتراح على حاكم البحرين فى شهر مايو عند زيارته لها فى نطاق جولته السنوية (١) .

فى اليوم الخامس عشر من شهر مايو غادر كامبل بوشهر مع الطرادين

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٤/٣٠ (رقم ٤ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب فيصل الى كامبل ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٣/٢٠ .

كونستانس وكلايف ووصل الدمام يوم ١٩ منه ، ومن هناك انضم اليه محمد ابن عبد الله ووصلا البحرين يوم ٢٠ مايو ، وبعد سلسلة من اللقاءات مع محمد بن خليفة توصل الطرفان الى اتفاق ، تعهد بموجبه محمد بن عبد الله عن نفسه ، وبالنيابة عن أفراد أسرته ، بالتنــازل عن حقوقه في البحرين ، والامتناع عن أى عمل من أعمال العدوان ضد محمد بن خليفة . كما تعهد بقطع كل علاقة له بالوهابيين قد تعرقل تنفيذ بنود هذا الاتفاق ، كما تعهد بالامتناع عن ايواء أو استضافة اى من خصوم محمد بن خليفة . وفى مقابل ذلك سمح لمحمد بن عبد الله بالبقاء في الدمام بعد أن أصبح له فيه املاك ومصالح ، على أن يتقاضى مخصصات اعاشة له ولأتباعه ، هى عبــارة عن مجموع ايرادات القرى والعقارات التى لهم فى البحرين ، على أن يعرض أى خلاف بين الطرفين على تفسير بنود الاتفــاق على المقيم البريطانى للبت فيه .

ومن الصعوبات التى واجهت كامبل فى اقناع الطرفين بتسوية الخلاف ماتتعلق بكيفية دفع الزكاة السنوية التى تدفعها البحرين الى الرياض. وكانت هذه الزكاة تجمع من الضريبة العقارية المفروضة على أملاك محمد بن خليفة وكان يتم ارسالها الى العاصمة الوهابية . وبهذا الخصوص استفسر محمد بن عبد الله ، من كامبل خلال المفاوضات التى أجراها معه عما اذا كانت العقارات التى سيحصل على مخصصاته فيها ، تعتبر خاضعة هى الأخرى للزكاة حتى او تنازل الأمير فيصل عن جزء من الزكاة المقررة يعــادل قيمة عوائد تلك العقارات . وعند سؤال كامبل محمد بن خليفة عن هذا الموضوع أجاب ، بأنه اذا أحضر محمد بن عبد الله خطابا من الأمير فيصل بهذا المعنى فانه سـوف يعفى تلك العقارات من الزكاة . وبناء على طلب محمد بن عبد الله أدرج هذا التعهد فى ذيل الاتفاقية . وحول هذه المسألة بالذات أشار كامبل فى تقريره

عن التسوية التى أجراها بقوله : « على الرغم من احاطتى بهذه النقطة ، فقد رفضت التصديق على هذه الفقرة أو الموافقة على أن أكون طرفا فيها بأى شكل من الأشكال ، علما بأن الزكاة التى تدفع للأمير فيصل هى ذات طابع دينى بحيث لا دخل للحكومة البريطانية فيه ، سيما وأن الالتزام بنصها لا يستوجب أى نوع من السيادة الاقليمية للأمير الوهابى على البحرين (١) .

كان كامبل فى هذا القرار قد خالف تعليمات الفنستون لشهر يناير الماضى بالسماح لمحمد بن عبد الله بالبقاء فى الدمام . مدفوعا باعتقاد أن الأمير فيصل قد يشعر ببعض المسئولية فى حمل محمد بن عبد الله على الالتزام بالاتفاق الذى عقده مع حاكم البحرين ، طالما كان يقيم فى الأراضى الوهابية . فى الوقت نفسه لم يكن كامبل يود أن يتصور فيصل ، بأن الحكومة البريطانية تعتبره ضامنا للاتفاق . وخلال المفاوضات حاول كامبل بذكاء ان لا يلتزم بأية ضمانات من جانبه ، أو اعطاء أى دليل على أن الحكومة البريطانية لا تعتبر البحرين أكثر من دولة مستقلة تمارس شئونها الداخلية والخارجية دون تدخل من طرف ثالث . وقد أوضح كامبل هذا الأمر للأمير فيصل فى خطاب بعث به اليه فى أعقاب ابرام الاتفاق . وقد ذكر له فى هذا الخطاب بأنه فى الوقت الذى تعهدت فيه الحكومة البريطانية بحماية البحرين من اى اعتداء يقع عليها من الاحساء ، فانها بالمثل ترغب فى حماية الاحساء من اى هجوم يشنه عليها حاكم البحرين ، وللأمير فيصل أن يتوقع من الحكومة

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٥/٢٦ (ب الادارة السرية) وقد ارفق بهذا الخطاب نص الاتفاق وكان تاريخه ٧ رمضان ١٢٧١ .

البريطانية أن تمارس ما لها من نفوذ مع محمد بن خليفة لمنعه من القيام بأى عدوان عليه (١) . غير أن رد فعل الأمير فيصل لهذا الخطاب كان يشوبه الغموض ، ففى الوقت الذى أعرب فيصل عن ارتياحه من النجاح الذى احرزه كامبل فى تسوية الخلاف (كما سبق أن اقترحت) الا أنه اعترض على اصرار المقيم على الوضع الاستقلالى للبحرين ، وأكد « انه منذ عصور بعيدة كان آل خليفة حكام البحرين ولا يزالون تابعين لنا ويدفعون الزكاة السنوية المقررة عليهم بانتظام » .. غير أن كامبل لم يحاول التمسك بهذه النقطة ، فقد كانت لهجة الاعتدال فى خطاب فيصل وتأييده للطريقة التى عالج بها كامبل المشكلة كانت بمثابة اعتراف بمسئوليته عن تصرفات محمد بن عبد الله فى المستقبل . ولم تعد ثمة جدوى من الاستمرار فى النقاش حول أهمية الزكاة التى تدفع كل عام من جانب البحرين . وقد شرح كامبل هذه النقاط لحكومته كالآتى : —

« وسواء اعتبرناها (اى الزكاة) شعارا من شعائر الدين — كما يعنى اسمها — اضطرت حكومة البحرين الى دفعها بحكم الظروف التى كانت تعانى منها أثناء حكم عبد الله بن أحمد ، دون أن يشكل دفعها اى مظهر من مظاهر التبعية أو الخضوع للوهابيين ، أو اذا اعتبرناها جزية عن الجزء الذى يحتله شيوخ البحرين من شبه الجزيرة العربية (وهو قطر) التى كانت معرضة لغزو الوهابيين ، وهو شىء لا يعنى الحكومة البريطانية فى شىء ، فلقد كانت السلطات البريطانية فى الخليج تتحاشى الزج بنفسها فى هذا الموضوع ، وهو ما التزمت به أنا بالنسبة لهذا الحال » ..

فى الفترة الوقعة بين أعوام ١٨٥٥ و ١٨٥٩ ساد المنطقة المحيطة بالبحرين هدوء نسبى . والحادث الوحيد الجدير بالملاحظة هو هجرة قبيلة

---

(١) نفس المصدر .

آل بنى على بزعامة الشيخ على بن سلطان من جزيرة قيس الى الدمام فى الفترة الأخيرة من خريف ١٨٥٥ . وقد قيل بأن تلك الهجرة قد تمت بايعاز من محمد بن عبد الله ، فاذا كان هذا القول صحيحا فان استقباله لرجال هذه القبيلة فى الدمام يشكل انتهاكا لاتفاقه مع محمد بن خليفة .

غادر كامبل الى بغداد لكى يتولى منصب المعتمد السياسى والقنصل العام فيها خلفا لرولنسون، وكانت أى خطوة يتخذها القائد فيلكس جونز المقيم البريطانى بالوكالة لمساءلة محمد بن عبد الله حول خرقه للاتفاق ستبوءبالفشل نظرا الى النقص فى عدد الطرادات العاملة فى منطقة الخليج. ولهذا اضطر جونز الى الانتظار حتى شهر مايو حتى يتمكن من توفير القوة البحرية اللازمة للقيام باجراء ما ضد محمد بن عبد الله وعلى بن سلطان . فقد وصل المقيم الى البحرين يوم ٤ مايو وهناك عرف بأن الخلاف بين محمد بن خليفة وآل بنى على، انما ينحصر فى بعض أفراد هذه القبيلة فحسب ، وأن حاكم البحرين على استعداد للموافقة على اقامة أغلبية رجال هذه القبيلة فى البحرين نفسها. غير ان جونز لم يحبذ الفكرة خوفا مما قد تخلقه من تعقيدات فى المستقبل . ولهذا فقد بعث برسالة الى على بن سلطان يطالبه فيها بتوضيح موقفه من التصرفات الأخيرة . وقد حضر شيخ هذه القبيلة بنفسه الى البحرين بصحبة محمد بن عبد الله وكان تواطؤ الأخير فى عملية خروج القبيلة من جزيرة قيس ونزوحها الى الدمام قد تأكد ، وبالتالى فقد عرض بأن يقوم بترحيلهم من الدمام تنفيذا لقرار حكومة بومباى الذى سبق أن اتخذته عند وصول انباء تلك الهجرة . وكانت حكومة بومباى تتوقع من محمد بن عبد الله بأن يحاول التملص من تنفيذ هذا المطلب ، وان لم يكن يرفضه رفضا باتا — فقد يدعى بأنه لا يملك شيئا من السلطة على آل بنى على تخوله القيام بهذا الاجراء . وردا على ذلك فقد أوعزت حكومة بومباى الى المقيم بابلاغ محمد ابن عبد الله ، بأنه ما دام لا يتمتع بأى سلطة فى الدمام فان بقاءه فيها ليس

فى مصلحته ومن الأفضل له مغادرتها وأنه أمام أمرين ، فاما ان يقوم بطرد آل بنى على من الدمام ، أو أنه سوف يطرد بنفيه فيها (١) .

وبمواجهة محمد بن عبد الله بهذا القرار وافق على ابعاد رجال القبيلة ، الا انه طلب مهلة للتنفيذ حتى نهاية شهر رمضان الذى كان على وشك أن يبدأ . وعلى النقيض من ذلك كان موقف على بن سلطان شيخ القبيلة الذى عارض أمر المقيم وأقسم بأنه واتباعه لن يعودوا الى جزيرة قيس ، بعد أن عز عليهم كسب لقمة العيش فيها . غير أن جونز راح يطمئنه بأنه ليس من الضرورى أن يعود الى جزيرة قيس نفسها ، شريطة ألا يقيموا فى أى جزء من الساحل العربى للخليج يكون قريبا من البحرين ، سواء الكويت شمالا أو ابو ظبى جنوبا . وقد وافق على بن سلطان على هذا الشرط ، وذكر بانه سوف يغادر الدمام فى نهاية شهر رمضان . وعلى اية حال ففى نهاية شهر رمضان تراجع كل من على بن سلطان ومحمد بن عبد الله عن قرارهما ، وذلك على ما يبدو لسبب رئيسى ، وهو انما بدآ يميلان الى التفاهم مع محمد بن خليفة . وعند وصول قائد وحدة اسطول الخليج ، القبطان اثرسلى الى الدمام فى أواخر شهر يونيو ١٨٥٦ للاشراف على عملية ترحيل آل بنى على رفض محمد بن عبد الله السماح لرجال القبيلة بمغادرة الدمام . فقد تناقص عدد رجال القبيلة ولم يبق معه سوى ٨٠ الى ١٠٠ رجل ، ولكى يضع حدا لهذا الانشقاق قرر أن يبقى أفراد هذه القبيلة فى الدمام بالقوة .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٥ خطاب سرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٥٦/٤/١٦ من جونز الى اندرسون ١١/١٤ و ١٨٥٥/١٢/٢٧ (رقم ٨٠ و ١٠١ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة فى ١٨٥٦/٤/٨ .

غير أن على بن سلطان كان ممتعضا من تصرفاته وقد ذكر اثرسلى بأنه ينوى أن يضع نفسه من غير تحفظ تحت حماية محمد بن خليفة غير أن وصول القائد اثرسلى حال دون نجاح خطة محمد بن عبد الله لابقاء آل بنى على فى الدمام . وفى يوم ٢٥ من يونيو غادر أفراد هذه القبيلة الدمام الى البحرين فى السفن التى بعث بها اليهم محمد بن خليفة (١) .

ان الحرب الفارسية لعام ١٨٥٦ — ١٨٥٧ وتواجد القوة العسكرية البريطانية على الساحل الفارسى ابتداء من أواخر عام ١٨٥٦ حتى الأشهر الأولى من عام ١٨٥٨ كان عنصر تهدئة بالنسبة للأوضاع السياسية فى شبه الجزيرة العربية . ولم يتفجر الموقف مرة أخرى فى البحرين قبل أواخر صيف ١٨٥٩ ، وكان المسئول عن هذا التوتر كما هو الحال فى المرة السابقة هو نشاطات محمد بن عبد الله ومؤيديه من الوهابيين ، وان كان أيضا نتيجة لاستفزازات محمد بن خليفة . فمنذ ربيع ١٨٥٧ أمتنع الزعيم البحرينى عن دفع المبالغ المخصصة لمحمد بن عبد الله بموجب اتفاقية ١٨٥٥ ، وأخذ يهدد بمصادرة الاملاك العقارية ما لم يمتثل له محمد بن عبد الله . وعلى الرغم من المحاولات الجادة التى بذلها الكابتن جونز لاقناع حاكم البحرين بالتزام بالاتفاقية ، الا أن محمد بن خليفة تجاهل نصائح المقيم ، واستمر فى تصرفاته الاستفزازية ، واثقا من أن المقيم لن ينحاز الى جانب خصومه أو يرفع حمايته للبحرين . وقد نفذ شيخ البحرين تهديده فقام بمصادرة أملاك محمد بن عبد الله فى عام ١٨٥٨ ، وأخذ يرسل بسفنه الى شواطىء الاحساء لاستفزاز غريمه . وفى بداية عام ١٨٥٩ تحدى محمد بن خليفة الأمير فيصل بصورة علنية ، فأعلن رفضه دفع الزكاة السنوية للأمير ، غير أن مثل

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٢ المؤرخ ١٨٥٦/٩/٣٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٧/١٤ (رقم ١٦ الادارة السرية) .

هذه الاهانات لا يمكن أن تمر بسهولة بالنسبة الى الأمير فيصل، وبالاخص فى تلك الفترة التى كانت قوة الأمير فيصل تتضاءل فى شبه الجزيرة العربية فى أعقاب وفاة شريف مكة محمد بن عوف . وهكذا ففى مطلع عام ١٨٥٩ أصدر الأمير فيصل تعليماته الى محمد بن أحمد السديرى حاكم الأحساء بتقديم العون الى محمد بن عبد الله ليكون مستعدا لغزو البحرين وكذلك امداده بألف رجل لتنفيذ هذا الغزو .

تلقى جونز نبأ الاستعدادات القائمة فى الدمام والقطيف على فترات فى الأسابيع القليلة التى تلت . مما اضطره فى شهر سبتمبر الى ارسال السفينة المسلحة فوكلاند عبر الخليج لتدعيم موقف أهالى البحرين ، كما بعث برسالة الى محمد بن عبد الله ينصحه بعدم المضى فى خطته لغزو البحرين ، كذلك كتب الى الأمير فيصل فى نفس الوقت يطلب منه سحب تأييده لمحمد بن عبد الله . وقد رد محمد بن عبد الله على رسالة جونز ، بان انكر أن له أى نوايا عدوانية ضد البحرين . غير أن جونز لم يثق فى كلامه ، وفى الأسبوع الثالث من سبتمبر قام بتعزيز السفينة فوكلاند بسفينتين أخريين هما سميراميس وماهى ، وفى يوم ٢١ سبتمبر زارت السفن الثلاث الدمام ، واجتمع قبطان السفينة سميراميس بمحمد بن عبد الله الذى وعد بعد أن لمس عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن البحرين ، بصرف النظر عن مهاجمته البحرين ، وكتب تعهدا خطيا بهذا المعنى لقبطان السفينة سمير اميس .

غير أن جونز لم يكتف بالتعهد ، وفى بداية أكتوبر أصدر بيانا ندد فيه

بموقف محمد بن عبد الله ووصفه بأنه عدو للسلام فى الخليج ، كما فوض سفن أسطول الخليج بمصادرة السفن التابعة لمحمد بن عبد الله ولأتباعه حيثما وجدت فى البحار ، كما استأذن حكومة بومباى فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد محمد بن عبد الله من الدمام بالقوة ، دون اعتبار لفيصل بن تركى . فقد كان جونز يعارض موقف اللامبالاة الذى كانت تقفه السلطات البريطانية فى الهند من تصرفات الأمير فيصل ، ولم يكن يعرف تفسيرا لتلك السياسة ، سيما وان التوسع الوهابى فى المنطقة كانت له عواقب مدمرة الى ابعد الحدود . وقد ذكر جونز بأنه لو قدر للنفوذ الوهابى أن يمتد فانه لابد وأن ينتهى الى اقامة امبراطورية للعثمانيين فى شرقى شبه الجزيرة العربية وكتب يقول :

« .. وسواء كان هدف صاحب السمو بالسعى لبسط السيطرة الوهابية كسيطرة مستقلة او نيابة عن الأتراك أو المصريين ، بهدف استعادة موانى الخليج باعتبارها من ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، فان هذه الأهداف لم تتضح حتى الآن . غير انه من المؤكد أن الرغبة فى التوسع فى هذا الجزء من أرض الجزيرة يبدو واضحا فى صورة أخرى ، وفضلا عن ذلك فان التأكيد على هذا المسعى مستمر منذ وقت طويل ، وعلى أية حال فانه لما كان تدهور النفوذ التركى يجرد الحكومة العثمانية من ممارسة سيطرتها على ممتلكاتها القريبة من عاصمتها ، فان سياستنا كما اعتقد ، وكما ينبغى ، هى أن تهدف الى استنكار اى محاولات من جانب تركيا لاسترداد سلطتها على مناطق بعيدة عنها كهذه المناطق » .

كما ذكر جونز بأن عددا من أعمال القرصنة قد ارتكبت مؤخرا بالقرب

من ساحل الاحساء كنتيجة للاستعدادات الجارية فى القطيف والدمام لغزو البحرين . وأشار بانه ما لم تدفع حكومة فيصل تعويضات عن هذه الجرائم فينبغى اتخاذ تدابير انتقامية ضد هذه الموانىء والسفن التابعة لنجد فورا .

وفى بداية نوفمبر بعث الأمير فيصل برده على رسالة جونز المؤرخة أول سبتمبر . ولم يحاول فى الرسالة أن يتستر على المساعدات التى كان يقدمها ممثله فى الاحساء الى محمد بن عبد الله لوضع خطة للهجوم على البحرين . بل على العكس فقد ذكر بأن تصرفات محمد بن خليفة واضطهاده لرعايا الأمير فيصل فى قطر كانت كلها أمورا تستوجب شن هجوم على البحرين ، وقد كتب فيصل يقول : « انكم تعلمون بأن البحرين تابعة للأمير الوهابى ، وأنه هو الذى أسسها ، وأن القوانين الجارية فى البلاد قد صدرت عنه ، وان الضريبة الدينية التى تدفعها البحرين للأمير هو الذى فرضها ، كما هو معروف فى جميع انحاء العالم » وأوضح الأمير فيصل بأن جونز بمحاولاته منع محمد بن عبد الله من شن هجوم على البحرين ، انما يتدخل فى مسائل ليست من اختصاصه » .. « ففى المعاهدات المعقودة بين الأمير الوهابى والسلطان عبد المجيد بنود تمنع التدخل إلا لأسباب خاصة » كما ذكر فيصل بأن هناك معاهدات مماثلة بينه وبين الحكومة البريطانية ، وأن المقيمين البريطانيين السابقين لم يكونوا يتدخلون عندما كان يضطر الأمير الى فرض بعض العقوبات على رعاياه لعدم دفعهم للزكاة .

ويبدو أن جونز لم يتوقع تحقيق أى نجاح مع فيصل ، كما فشل قبله كامبل فى محاولته اقناع فيصل بأن المعاهدات التى أشار اليها فى خطابه لم تكن معاهدات بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وانما هى مجرد مراسلات كان المقيمون يشرحون فيها أهداف السياسة البريطانية فى الخليج ، ويطلبون منه التعاون معهم في سبيل تحقيقها . وقد ركز المقيم فى رده على الأمير

فيصل أن أكد بأن ما تهدف اليه الحكومة البريطانية فى النزاع القائم بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة هو الحفاظ على السلام فى الخليج ، والحيلولة دون تقويض استقلال البحرين من جانب قوى خارجية . وقد كتب جونز يقول : « .. اننا نعترف بالبحرين كدولة مستقلة تحت سلطة حاكمها الذى يؤيده الشعب ، واننا على استعداد للتصدى لأى تدخل أجنبى فى البحرين ، وحتى ولو كان هـذا التدخل من جانبكم ، وسنقاومه بكل الوسائل المتاحه لنا » (١) .

وقد أيدت حكومة بومباى الموقف الحازم الذى اتخذه المقيم ، واقتنع الحاكم بأن السبيل الوحيد لانهاء الصراع المستمر على البحرين ، هو طرد محمد بن عبد الله من الدمام . وأن القيام بهذا الاجراء لن يسهم فى استعادة حاكم البحرين ثقته فى الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه أيضا سيمنع الوهابيين وغيرهم من التدخل ضـده . وهكذا فوض جونز فى فبراير ١٨٦٠ ، باتخاذ اجراء ضد محمد بن عبد الله بمجرد أن تتوفر له القوة البحرية اللازمة ، واخراج محمد بن عبد الله واتباعه من الدمام ، وتوطينهم اما فى الكويت ، أو على الساحل الفارسى .

والمشكلة التى كان يواجهها جونز هى النقص فى السفن الحربية اللازمة للقيام بتنفيذ التعليمات الصادرة اليه بهذا الخصوص . فقد كان الأسطول الهندى وقتئذ فى وضـع حرج . وكان مستقبله غير مضمون ، كما كان ضباطه يحالون على المعاش بسرعة ، وسفنه مبعثرة فى منطقة واسعة من

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ١٣ المؤرخ ١٨٦٠/٣/٢٧ من جونز الى فيصل ١٨٥٩/١١/٢٩ .

المياه الشرقية ، بدءا من سنغافوره حتى السويس . وكان النقص فى السفن خطيرا لدرجة أن الحكومة في بومباى كانت لا تستطيع اجراء اتصالاتها مع الخليج ، بالاضافة الى النقص فى عدد السفن المطلوبة للقيام بالمهام الخاصة. ولم يتمكن جونز من ابلاغ حكومة بومباى بخطة الغزو قبل اواخر الصيف وبداية الخريف لعام ١٨٥٩ ، وان كان قد تم هذا بحكم المصادفة وذلك عند وصول احدى سفن الأسطول الملكى الى بوشهر ، ورغم ذلك فان تقرير جونز بهذا الشأن لم يصل الى الرياسة فى بومباى قبل شهر ابريل ١٨٦٠ . ولكن الوضـــع فى البحرين كان فى ذلك الوقت قد تغير بسبب التصرف الاحمق لحاكم الجزيرة محمد بن خليفة .

من البنود التى تضمنتها اتفاقية الحماية بين الحكومة البريطانية وحاكم البحرين بند ينص على الا يقوم حاكم البحرين من جانبه بأى اجراء يخـــل بوضع الأمن فى الخليج ، وبأن يمتنع عن القيام بأى عمل استفزازى للأمير فيصل . غير أن محمد بن خليفة لم يكن راضيا عن هذا الشرط ، ولما كان خصمه محمد بن عبد اللهواتباعه فى الدمام قد أصـــبحوا غير قادرين على مواجهته بسبب التدخل البريطانى فى شـــهر سبتمبر ١٨٥٩ ، فقد حاول محمد بن خليفة أن يستغل هذه الفرصة لسحق المنشقين عنه . فمنذ بداية عام ١٨٦٠ عاد محمد بن خليفة الى مناوشة السفن فى سواحل الاحساء ، وعلى الأخص فى الدمام ، ثم فى شهر مارس قامت مجموعة من البحرينيين بالاعتداء على ساحل الأحساء واختطفت نحو مائة بعير . وعلى الرغم من توبيخ جونز لحاكم البحرين على تصرفه الأرعن هذا الا أن محمد بن خليفة أستمر فى ممارساته هذه ، بل أخذ أيضا فى خلق المتاعب للتجار البريطانيين فى البحرين وبتهديدهم تارة ثم فرض اتاوات عليهم تارة أخرى ، ولم يفلح تهديد جونز فى ردع محمد بن خليفة عن ارتكاب مزيد من الفظائع ضــــد الهنود . وأخيرا تبين أنه لـــم يقم وزنا لتهديدات المقيم وانذاراته . وقد اتضحت أسباب هذه المواقف . لما كان حاكم البحرين يدرك بأن البريطانيين

لابد وأن يحاسبوه على تصرفاته هذه ، وعلى اضطهاده للرعايا البريطانيين وقد قرر بأن يضع نفسه تحت الحماية الفرنسية أو التركية (١) كي يتجنب ردود الفعل البريطانية .

فى أوائل سنة ١٨٥٩ وعند أول اشارة للخطر القادم من جانب فيصل، بعث حاكم البحرين برسالة الى الوالى التركى فى بغداد عمر باشا يعرض عليه وضع بلاده تحت حماية السلطان العثمانى . وقد استجاب عمر باشا لطلب الحاكم بايفاد مبعوث خاص اليه فى مارس ١٨٥٩ . وقبل أن يغادر المبعوث التركى البحرين وصل اليها مبعوثان من شيراز يحملان دعوة رسمية لحاكم البحرين من أمير اقليم فارس ويعرض المساعدة الفارسية عليه فى حالة قيام أى مشكلة بينه وبين البريطانيين أو غيرهم (٢) وأمام هذين العرضين بالحماية رأى محمد بن خليفة على ما يبدو أن يحتفظ بهما ريثما تحين الفرصة المناسبة . وعلى أية حال فسواء كان شهر مارس ١٨٦٠ هو الفرصة المناسبة حسب تصور محمد بن خليفة أو لم تكن ، فالذى حدث هو أن ميرزا مهدى وكيل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر قد وصل الى البحرين فى ذلك الشهر . وقيل يومئذ بأن ميرزا مهدى ذاهب على مهمة

---

(١) مرفقات للرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى اندرسون ٢/٢ و ٤/١٤ و ١٨٦٠/٥/٧ (رقم ٤١ و ١١٨ و ٢ الف الادارة السرية) .

(٢) وقد أشار جونز وقتها بأن سلوك محمد بن خليفة قد اتسم بنفس الازدواجية التى اتسمت بها جميع تصرفاته سواء معنا أو مع أى دولة قد يستفيد منها ، اذا ما دعته الحاجة فى أى وقت من الأوقات بطلب المساعدة أو اللجوء للقريبين منه .

رسمية الى الأمير فيصل تتعلق بالترتيبات اللازمة لتأمين سفر الحجاج الفرس الى مكة . غير أن هـــذه الخدعة لم تنطل على احد ، فقد كان معروفا بأن الترتيبات الخاصة بسفر الحجاج الفرس تتم عن طريق وكيل الوهابيين الذى يحضر الى بوشهر كل عام ، ولم تكن ثمة حاجة الى سفر وكيـــل الخارجية الفارسية لهذا الغرض . غير ان الأرجح هو أن ميرزا مهدى اذا كان قد توجه فعلا الى الرياض ، حيث لم ينجح فى مهمته فى البحرين ، فمن المحتمل أن يكون قد كلف بالتوجه الى الرياض اذا لم ينجح فى مهمته فى البحرين . كذلك فان عددا من المبعوثين الوهابيين قد قاموا بزيارات عديدة الى بوشهر فى الشهور الأخيرة ، وبالتالى فقد كان من المحتمل ، أن يكون قد تم وضـــع خطة مشتركة خلال تلك الزيارات للقيام بعمل ما ضد البحرين .

فى أواخر الشهر وصل ميرزا مهدى الى البحرين . وقد قلد حاكمها وساما فارسيا ، كما قدم اليه سيفا مرصعا بالذهب هدية من الشاه . وقد رد الشيخ خليفة على هذه البادرة باعلان تبعية البحرين لفارس ، ورفع العلم الفارسي على سارية القصر فى المحرق . وقد أكد الشيخ تبعيته لفارس فى رسالتين بعث بهما الى كل من الشاه وأمير فارس ، وأعلن فيهما « أن البحرين قد أصبحت جزءا من دولة فارس السامية ، وأن هذه الحقيقة أصبحت واضحة كالشمس فى رائعة النهار وذكر بأننا ، اى البحرينيين ، رعايا وخدام الدولة الفارسية العليا منذ الآن ، وكرمز لهذه التبعية تعهد محمد بن خليفة بدفع زكاة سنوية لفارس ورفع الاعلام الفارسية .

بعد بضعة ايام من اصدار محمد بن خليفة لهذه البيانات ، حضر الى البحرين اثنان من المسئولين الاتراك من بغداد ، وكانت زيارتهما تلبية لطلب آخر وجهه محمد بن خليفة للانضواء الى البـــاب العالى فى أواخـــر عام ١٨٥٩ . ويعود السبب فى تأخر الأتراك عن تلبية طلب حاكم البحرين الى

غياب عمر باشا عن بغداد عند وصول مبعوث محمد بن خليفة اليهـا ، مما اضطره الى انتظار مجيء خلف لوالى بغداد ليحصل منه على الرد . وعنـد وصول الوالى الجديد مصطفى نورى باشا أعلن موافقته على قبول طلب شيخ البحرين . وفى منتصف شهر مارس أوفد الوالى الجديد احد معاونيه ويدعى محمد بك الى البحرين ، وأثناء وجود هذا المسئول فى البصرة انضم اليه مسئول آخر ، ووصل الاثنان الى البحرين فى يوم ٢٢ ابريل ، وعند وصولهما فوجيء المبعوثان بقبول حاكم البحرين للحماية الفارسية ، وذلك بسبب تأخر رد الأتراك على طلبه ولكن الحاكم أبدى مع ذلك استعداده للاسـتماع الى رأيهما ، وعلى الأخص بعد الرحلة الطويلة التى قطعاها للحضور اليه . وأوضح لهما ، بانه اذا كان الأتراك مستعدين لتقديم نفس الضمانات التى قدمهـا الفرس ، وتعهدوا بحمايته من ابن سعود ، ومن تدخلات البريطانيين وغيرهم من الدول وذلك باصدار مرسوم موقع من السلطان العثمانى بهذا المعنى ، فانه سيكون على أتم استعداد لوضـع بلاده تحت الحمـاية التركية (١) وبسؤاله عما اذا كان قراره هذا لا يتعارض مع اتفاقه مع الفرس أجاب بأنه لم يقدم أية التزامات للفرس ، وأضاف بأنه اذا كان الأتراك مستعدين لتنفيذ ما أطلبه منهم ، فانى سـأقف الى جانبهم والا فلا داعى الى اقامة علاقات معهم . وأما بالنسبة للعلم الفارسى فقد ذكر الحاكم بأن أى عبد من عبيده يمكنه انزال هذا العلم فى أية لحظة . وعلى أية حال فقد تمكن مبعوثا الحكومة التركية من اقناع حاكم البحرين بأن تبعيته للأتراك سوف تكون فى صالحه أكثر من تبعيته للفرس .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ ملخص تقرير من الحـاج جاسم ٢٩ رمضان ١٢٧٦ الموافق ١٨٦٠/٤/٢٢ .

غادر المبعوثان التركيان البحرين يوم ٢٤ ابريل، وقد بعث حاكم البحرين بأخوه بخطاب الى والى بغداد يعترف فيه الحاكم بتبعيته للأتراك ، ويتعهد بدفع زكاة سنوية مقدارها ٧٠٠٠ ريال نمسوى ، بالاضافة الى عدد من الجياد العربية الأصيلة كهدية منه لمصطفى نورى باشا . ولقد تم انزال العلم الفارسى من على ساريته خارج القصر ، ورفع مكانه العلم التركى ، كما أبلغ ميرزا مهدى مبعوث فارس بوجوب مغادرته البحرين ، الا أن المبعوث الفارسى رفض مغادرة البلاد قبل أن يتلقى تعليمات من حكومته فى هذا الشأن .

لقد أصبحت مهمة جونز فى ذلك الوقت هى تقييم الأثر الذى قد تتركه تلك التطورات على التعليمات التى لديه بالقيام باخراج المنشقين على حاكم البحرين من الدمام ، وتأكيد اهتمام الحكومة البريطانية بمصالح حاكم البحرين . ومع ذلك فلم يكن جونز ينظر بجدية الى الأحداث الأخيرة فى البحرين فلم تكن تلك هى المرة الأولى التى يتودد فيها حاكم البحرين الى الحكومات البريطانية والتركية والفارسية كلما واجه بعض المصاعب ، ثم يعود فينقلب على تلك الحكومات بعد أن يحقق هدفه فيها ، كما كان الكثيرات من نساء بلده ضحية لشهواته التى لا حدود لها (١) . غير أن جونز فضل قبل أن يتحرك ضد المناوئين لمحمد بن خليفة فى الدمام أن يتوصل الى معرفة ما جرى بين حاكم البحرين وضيوفه من الفرس والأتراك .

غادر المقيم بوشهر فى أول مايو ترافقه جميع سفن أسطول الخليج وهى فوكلاند وسمير اميس وتيجريس وماهى ، ووصل الى المحرق يوم

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى رولنسون ١٨٦٠/٤/١٧ (خاص) .

٣ مايو . ولم تجر مراسم استقبال للمقيم لدى وصــوله كما رفض حاكم البحرين دعوة من جونز للاجتماع به على ظهر سفينة القيادة سمير اميس . وحتى بعد أن وصلته رسالة من المقيم عن طريق وكيل الممثلية فى البحرين تتضمن قرار حكومة بومباى بابعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام فانه لم يكترث بوجود المقيم . وأخيرا غادر جونز البحرين دون أن يظهر استياءه من موقف الحاكم . وكان من الطبيعى أن يتأجل موضوع ابعاد المنشقين عن حاكم البحرين من الدمام بسبب هذا الموقف وحتى تعيد حكومة بومبــاى النظر فى تصرفات محمد بن عبد الله الأخيرة .

فى الوقت نفسه كان جونز يفكر فى استيضاح حكومة فارس بشأن الاجراء الذى اتخذته لارسال ميرزا مهدى الى البحرين لحمل الشيخ على اعلان ولائه للحكومة الفارسية رغم علمها الأكيد بموقف الحكومة البريطانية من البحرين . ولما كان جونز غير مخول بالاتصال المباشرة بحكومة فارس ، أو حتى بالحكومة الفرعية فى شيراز حتى فى المسائل التى هى من الاختصاص المباشر للممثلية فى بوشهر ، فقد أحال الموضوع على الوزير البريطــانى المفوض فى طهران « السير هنرى رولنسون » . وقد أشار جونز فى رسالته الى الوزير بهذا الخصوص بأنه على الرغم من اقتناعه الأكيد بأن حاكم البحرين كان يستغل الفرس لمآربه الخاصة ، الا أن السرعة التى تحركت بها الحكومة الفارسية للتجاوب مع مبادرة الحاكم انما تؤكد أن الفرس كانوا يتحينون الفرص لاخراج البريطانيين من الخليج . غير أن هذا لم يكن موقفا غريبــا من الفرس الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعـــانون من هزيمتهم فى حــرب ١٨٥٦ — ١٨٥٧ وكانوا بالتالى يبحثون عن متنفس من تلك الهزيمة بعد أن استطاعت بريطانيا أن تجرد سلطان مراد ميرزا أمير فارس وحاكمها من الانتصارات التى حققها فى الحيرة ، وظل منذ عودته الى شيراز يعمل جاهدا للانتقام من الممثلية البريطانية فى بوشهر . ومن الغرابة أن سياسة اللين

والمسالمة التى انتهجتها بريطانيا تجاه فارس بعد عام ١٨٥٧ هى التى شجعته على المضى فى تلك السياسة التى كانت من نتيجتها التعليمات التى بعث بها الوزير المفوض البريطانى فى طهران الى جونز باحالة جميع الرسـائل الموجهة الى الحكومة المركزية فى فارس الى ميراز مهدى وكيل وزارة خارجية فارس المقيم فى بوشهر . وأشار جونز الى أن هذا القرار قد انحدر به وضع المقيم السياسى البريطانى فى الخليج الى وضع الموظف الذى يتلقى الأوامر وكان سببا فى نجاح مهمة ميرزا مهدى فى البحرين مما مكنه أن يكون ندا المقيم البريطانى أمام حاكم البحرين . وفى هذا المعنى كتب جونز فى شهر ابريل رسالة الى رولنسون جاء فيها :

« لقد بدأت ألاحظ منـذ بعض الوقت أن السلطات الفارسية على اختلافها تحاول تقويض ما لنا من نفوذ ومركز فى الأقطار الاسلامية ، وفى هذه البلاد بنوع خاص . وفى الماضى لم تكن السلطات الفارسية تجرؤ على محاربتنا بهذا الشكل عندما كان المقيم السياسى فى الخليج يتمتع بمركزه فى المنطقة ، فلهذا فقد كان هدف المسئولين الفرس على اختلافهم هو السعى لاضعاف مركز المقيم ، وقد نبهت الى هذه النقطة فى جميع التقارير التى كنت أبعث بها منذ قيام الحرب . ومن هنا فان الاجراء الذى اتخذه سلطان مراد ميرزا كما اتضح أخيرا ، انما يؤكد الخط الذى يسير عليه المسئولون الفرس ، وان لم يحققوا أى نجاح فيه . ولقد كانت نتائج التنازلات التى حذرت منها ، والاجراءات التى اتخذها ميرزا مهدى بالاشتراك مع شـيخ البحرين هى حصيلة مساعى أمير اقليم فارس وحاكمه فى مجال التآمر على نفوذنا تحت ستار الاصلاحات الادارية (١) .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطـاب السرى رقـم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جـونز الى رولنسـون ١٨٦٠/٤/١٨ (خاص) .

كان رولنسون على وشك السفر الى انجلترا عندما تلقى رسالة جونز ، وكان طبيعيا أن يشعر بالاستياء من جونز للكتابة اليه فى هـذا الوقت الذى يعتبره رولنسون أمر اتافها . وقد ذكر رولنسون فى رده على رسالة جونز بانه يوجد هناك دائما من يدعى السيادة على البحرين ، فتارة الاتراك ، وتارة الفرس ، وتارة الوهابيون . أما جونز فكان يعرف موقف حكومة الهند من هذه المشكلة والتعليمات التى زودت بها رجالها فى الخليج بكيفية التصرف حيال هذا الأمر . ان أى اعتداء أو عمل حربى ضد البحرين أيا كانت الجهة التى تقوم بها لابد من رد عليه بالقوة المسلحة . فطالما أن ولاء حاكم البحرين أو تبعيته لأية دولة ، لا يستتبعه احتلال عسكرى من جانب تلك الدولة ، فان ذلك لا أهمية له ويجب تجاهله . أما رأى جونز فى مهمة ميرزا مهدى على ضـوء التعليمات التى تلقاها فى الآونة الأخيرة ، بعدم اجراء اتصـالات مباشرة مع امير فارس أو مع الحكومة المركزية فى طهران الا عن طريق الوكيل يعتبر اجراء تعسفيا وغير منطقى فى رأى رولنسون فقد ذكر :

« بأن هذه ليست المرة الأولى التى تطالب فيهـا فارس بالبحرين ، ورغم رفض الحكومة البريطانية الاعتراف لفارس بادعائها هـذا ، الا أن حكومة فارس لم تتخل عن هذا الطلب . وبأن هنـاك تعليمات قائمة لدى حكومة شيراز بالمطالبة بالبحرين كلما سنحت لها الفرصة ، كما أن محاولة أمير فارس فى ارسال ميرزا مهدى الى البحرين هى جزء من هذه الخطة ، وتنفيذ لتعليمات الحكومة المركزية ، وانها ارسلت اليها قبل وصولى الى هذه البلاد . وبالتالى فانى ارى انه من حقى أن ارفض رفضا قاطعـا ما تحاول أنت ان تفرضه على حكومة صاحبة الجلالة من اجراءات على ان

تبحث لك عن اسباب أخرى تبرر سوء علاقتك بحاكم البحرين ، كما أنى لا أوافق على تقديم احتجاج رسمى الى الحكومة الفارسية ضد اجراء ميرزا مهدى .. لأن تقديم احتجاج كهذا سوف يضفى على المسألة أهمية أكبر مما تستحقه » .

وعلى أية حال فان رولنسون لم يكن ليتجاهل طلب المقيم تجاهلا تاما فعندما سنحت له الفرصة للاجتماع بوزراء الشاه اشار ولو بطريقة غير رسمية الى أن اعلان فارس سيادتها على البحرين دون أن تكون لديها الوسائل الكفيلة بممارسة تلك السيادة أو الاضطلاع بمسئولياتها ، سوف يكون اجراء محرجا للشاه نفسه ومثارا للسخرية . كما ذكر لهم أيضا ، حسبما جاء فى رسالته الى جونز « بأن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تقبل بأى شكل من الأشكال فكرة نقل السيادة على البحرين الى الحكومة الفارسية ، لأن هناك معاهدات بين بريطانيا وشيوخ شبه الجزيرة تؤكد بأنهم حكام مستقلون ، وأن الحفاظ على استقلالهم هذا يعتبر أمرا جوهريا لنجاح الخطط الخاصة باستقرار الأمن فى المنطقة ، وهو الأمر الذى كلف تحقيقه الكثير من الجهد والتضحيات (١) .

فى واقع الأمر لم يكن رولنسون عادلا فى حكمه على جونز . صحيح أن جونز لم يكن أقدر الموظفين البريطانيين الذين عينوا فى بوشهر ولا أكثرهم ذكاء ولباقة . غير أن الخطأ فى مشكلة البحرين ، وفى نشاط ميرزا مهدى

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل .

وسلطان ميرزا مراد لم يكن جونز مسئولا عنه كما كان يعتقد رولنسون ، فنظرة رولنسون لعلاقة المقيم بالسلطات المحلية فى فارس كانت متـــأثرة بالمسئوليات التى كان يضطلع بها جونسون فى توجيه العلاقات البريطانية مع حكومة فارس ككل، وكان طبيعيا الا يرحب رولنسون بأى اجراء قد يؤدى الى تعقيد تلك العلاقات ، كالخلاف القائم بين المقيم وحكومة شيراز . غير أنه لم يكن يستطيع ان يتجاهل ما كان يجرى فى البحرين . وهكذا توصل رولنسون بعد بحث الموضوع الى ان الأمر يستدعى أكثر من مجرد توجيه تحذير غير رسمى الى وزراء الشاه . ففى الأسبوع الأول من شهر مايو سلم رولنسون « رسالة سرية » الى رئيس وزراء الشاه فاروق خان ليقدمها الى الشاه ، وقد ذكر فى الرسالة : بأن حكومة صاحبة الجـلالة سوف تنظر باستياء بالغ الى أية محاولة جديدة من قبل الحكومة الفارسية للتدخل فى شئون البحرين ، سواء جاء هذا التدخل فى صورة مؤامرة ضدها أو فى شكل عدوان عسكرى من جانب السلطات الفارسية ، أو تم بدعوة من حاكم البحرين نفسه وفى رسالة رولنسون الى وزير الخارجية البريطانية اللورد جون رسل أوضح الوزير المفوض بأن ذلك هو أقصى ما يمكن أن يتخذه من اجراءات فى الموضوع : « فاذا كانت الحكومة الفارسية تنوى بالفعل تنفيذ مطلبها بالسيادة على البحرين ، وهو ما تسعى اليه منذ وقت طويل فانهـا لن تستطيع تحقيق ذلك الا عن طريقين : اما بارسال قوة عسكرية لاحتلال الجزيرة ، أو بمطالبة الحكومة البريطانية بقطع كل صلة لهـــا مع حاكم البحرين ، وفى كلا الاحتمالين فاننا نملك الحل فى أيدينا . فلو حاولت فارس اللجوء الى القوة فان الأسطول البريطانى فى الخليج سوف يتصدى لها ، اما اذا لجأت الى اجراءات أقــل عنفا ، فعنئذ ينبغى تحذير حاكم البحرين بوجوب مراعاة اتفاقاته مع الحكومة البريطانية مراعاة دقيقة . وحتى تتضح الخطوة التى قد تلجأ اليهـــا فارس فان رولنسون يرى بأن

المسألة لا تتطلب اثارتها مع حكومة طهران ، حتى لا يفضى ذلك الى تدخل دول أخرى فى المشـــكلة .وتعريض منطقة الخليج للصراعات الدولية فى النهاية .

غادر رولنسون الى انجلترا يوم ١٧ مايو . وقبل مغادرته أبلغ حكومة فارس بأن موضوع النزاع على البحرين قد أحيل الى حكومة لندن للنظر فيه . وقد أكد له المسئولون الفرس من جانبهم بأن الأوامر قد صدرت الى سلطان ميرزا مراد بوقف أية اجراءات حول البحرين ، الى أن تصله تعليمات جديدة بشأنها من حكومة طهران (١) غير ان الظروف لم تكن مناسبة فى ذلك الوقت لاتخاذ قرارات فى لندن تمس السياسة البريطانية تجاه فارس بالنسبة للبحرين . فقد نقل الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من وزارة الخارجية البريطانية الى مكتب شئون الهند الذى تم انشاؤه أخيرا فى عام ١٨٥٦ وبذلك انتقلت مسئولية الاشراف على أعمال هـــذا المكتب بعد انتهاء عقد شركة الهند الشرقية الى البلاط الملكى مباشرة ، وكان مكتب شئون الهند هو الذى قام بتعيين رولنسون فى مفوضية طهران عام ١٨٥٨ ، وقد استدعى بعد ذلك كنتيجة للقرار الجديد الذى اتخذ باعادة الاشراف على المفوضية الى وزارة الخارجية . ولعدم وجود موقف محدد منذ موضوع البحرين فقد أوعز الى شارلس اليسون ، الوزير البريطانى الجديد فى طهران باثارة الموضوع مع الحكومة الفارسية . فاذا ما تطرق الشاه أو أحد وزرائه الى هذا الموضوع فيتعين على اليسون مجرد الاعراب عن أسفه للاجراءات الفارسية الأخيرة بشأن البحرين وابلاغ الشاه بأن الحكومة البريطانية لا تزال على تصميمها ، باعتبار شيخ البحرين مسئولا

---

(١) « فارس الخليج » مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل (وزارة الخارجية) ١٨٦٠/٥/١٠ (رقم ٧٧) نفس المصدر .

عن الاتفاقات التى عقدها مع الحكومة البريطانية بوصفه حاكما مستقلا (١).

قبل وصول اليسون الى طهران يوم ١٧ يوليو كان الماجور ليويس يلى ، القائم بأعمال المفوضية قد عقد محادثات مع بعض وزراء الشــاه حول مشكلة البحرين ، وقد سبق للماجور يلى أن عمل سكرتيرا سياسيا للسير جيمس أوترام أثناء الحملة البريطانية على فارس ، ثم عين سكرتيرا للمفوضية البريطانية فى طهران فيما بعد تحت رياسة رولنسون . غير أن يلى لم يكن على دراية واســـعة بسياسات الخليج كما كان قليل الخبرة بمشكلة البحرين .

وعلى أية حال فان يلى لم يتردد عن قبول دعوة من فاروق خان ، ولم يمض على سفر رولنسون أكثر من ثلاثة اسابيع وذلك للبحث فى قضــية البحرين . وخلال اللقاء الذى عقد بين الرجلين فى ٦ يونيو ذكر فاروق خان بأن حكومته قد تلقت طلبا من حاكم البحرين للمساعدة العسكرية ، ونظرا للعلاقات الودية القائمة آنئذ بين فارس وبريطانيا ذكر فاروق بأنه لم يبد رايه فى ذلك الطلب حتى ذلك الوقت . وعلى أية حال فلقد كان من المحتمل أن تؤدى مؤامرات حاكم البحرين الى قيام فارس بعملية عسكرية لاحتلال البحرين ، الأمر الذى قد يضطر المقيم البريطانى فى الخليج الى القيــــام بعملية استعراض للقوة فى الخليج قد يسىء الى العلاقات بين الدولتين .

---

(١) رسائل حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٤ من رسل الى اليسون ١٨٦٠/٧/٥ (رقم ٤٨) وكانت وجهة نظر مكتب الهند قد ضمنت مذكرة من جى. دبليو . كى السكرتير المساعد للادارة الســـياسية والسرية فى ٦/٢١ والتى لخصت فى انه من الأفضل تجاهل نشاطات الفرس كلية واعتبار الشيخ مسئولا عن تعاقداته (انظر نفس المصدر) .

وكان آخر شيء يتمناه فاروق خان كما أعرب ليلى هو وقوع صدام مسلح فى الخليج ، غير أن أمير شيراز كان للأسف يفضل اللجوء الى القـوة ، كما كان الشاه نفسه حساسا جدا فى الأمور التى تمس الأجزاء البعيدة من الامبراطورية . وقد استوضح فاروق خان يلى فيمـــا اذا كان من الممكن ارسال تعليمات الى المقيم البريطانى فى بوشهر ، بعدم اتخاذ أى اجـراء مضاد فيما لو نفذ سلطان ميرزا تهديده وقام بمهاجمة البحرين . وأن يكتفى باخطار المفوضية البريطانية فى طهران . بينما وعد فاروق خان يلى بأنه من جانبه سوف يجرى الترتيبات اللازمة لارسال تعليمات الى شيراز ، كما سبق أن وعد رولنسون بذلك ، بعدم القيام بأى خطوة عملية لتنفيذ دعوى فارس بسيادتها على البحرين ، ريثما تحدد الحكومة البريطانية موقفهـــا من ذلك (١) .

وقد وافق يلى على طلب فاروق خان ، وفى نفس اليوم بعث برسالة الى جونز يبلغه فيها بمضمون مباحثـاته مع الوزير الفارسي ويقول له : « اننى افضل ، حتى مع وجود دليل على اعتزام الفرس القيام بعمـــل عسكرى لاحتلال البحرين ، أن توافونى برأيكم فى هذا الموضـــوع نظرا للعلاقات الودية القائمة بين حكومتى لندن وطهران فى الوقت الحاضر ، على الا تقوموا بأى اجراء للرد على الفرس بالقوة أو بأية طرق اخرى قد تورط الحكومة البريطانية فى حرب مع فارس ، قبل أن تتلقوا منى تعليمات جديدة بهذا الشأن (٢) .

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من يلى الى رسل ١٨٦٠/٦/٧ (رقم ٩٥) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطـاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ نوفمبر ١٨٦٠ .

غير أن تعليمات يلى جاءت مغـــايرة للتعليمات التى أصدرتها حكومة الهند الى الميقم حول البحرين ، والتى تنص ، بوجوب الرد على أى هجوم يقع على البحرين . كما كانت تتعارض مع وجهة نظر رولنسون والتى كان المفروض أن يكون يلى على علم بها . فضلا عن ذلك فلم يكن من حق يلى ، أن يصـــدر تعليمات من ذلك النوع الى جونز ، وعلى الرغم من أن المقيم مكلف بتنفيذ التعليمات التى تأتيه من الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى الشـــئون التى تخص فارس ، غير أنه لم يكن من حق الوزير أن يصدر تعليمات الى المقيم فى الشئون التى تمس العلاقات مع دول الجزيرة العربية الساحلية . واذا لم يكن يلى يعرف أن موضوع البحرين كان مؤجلا حتى تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فيه ، فقد كان ينبغى عليه أن يعرف ذلك . أما اذا كان قد تجاهل هذا الأمر فقد كان موقفا ينم عن السذاجة خصـوصا وأن الفرس كانوا يريدون استدراجه الى محـــادثات معهم بقصــــد دعم موقفهم فى المفاوضات المنتظرة قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارها فى القضية . وعندما وعد فاروق خان رولنسون بأن فارس لن تتخذ أى اجراء بالنسبة للبحرين قبل أن يتضح موقف الحكومة البريطانية فى لندن ، لم يكن يعـلم بأن محمد بن خليفة حاكم البحرين قد تخلى عن الفرس وأعلن ولاءه وتبعية بلاده للسلطان العثمانى . وعندما تلقت فارس هذا النبأ أخذت تسعى الى احباط هذا الاتجاه بمحاولة القيام بتأكيد سيادتهـــا على البحرين بطريقة عملية بارسال قوات عســكرية الى البحرين من اقليم فارس . والواقع أن فاروق خان لم يكن يخشى الاعيب ومؤامرات حاكم البحرين ، التى قد تدفع حكومة فارس الى القيام بعمل سريع لاحتلال البحرين بقدر ما كان يخشى من تصرفات حكومته نفسها ، ومن هنـــا كانت مباحثاته مع يلى محـــاولته من خلال القائم بالأعمال تحييد الأسطول البريطانى فى الخليج للقيام بعمل ما .

... ولما كان يلى يجهل كل تلك التطورات فقد بادر الى قبول دعوة ميرزا سعيد خان وزير خارجية فارس يوم ٦ يونيه لمواصلة المباحثات حـــول البحرين . وقد ذكر يلى فى تقـــريره بشىء من الزهو ، بأن زيارته لوزير خارجية فارس قد رافقها موكب من العربات الملكية التى تجرها ٦ جياد ، كما قوبل بحفاوة نادرة من جانب الفرس (١) وقد أعرب ســعيد خان عند اجتماعه بيلى عن مخاوف الشاه من تعرض البحرين لهجوم من عرب الخليج بعد أن أعلن حاكمها تبعيته للفرس ، ولما كان الشـــــاه قد تعهد للحكومة البريطانية على سبيل المجاملة بالا يتخذ أية خطوة جديدة بالنسبة الى موضوع البحرين ، فانه لم يكن يستطيع أن يبعث بقوات للدفاع عنها ضد أى غــزو محتمل . ولهذا فقد تساءل وزير الخارجية عما اذا كان يلى سيقوم بالايعاز الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج باتخاذ الترتيبات اللازمة للمحافظة على الأمن فى المنطقة ريثما يتبلور موضوع مطالبة فارس بالبحرين ، غير أن التضارب فى هذه القضية كان واضحا مما دعا يلى الى أن يستوضح ميرزا سعيد خان وزير الخارجية الفارسية عن موقف حكومته بشأن مطالبتها الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البحرين من تهديدات الحكام العرب ، وهى التى كانت تطالبها دوما بعدم التدخل فى شئون البحرين ، ألم يكن من الأفضل لحكومة فارس بأن تطوى علمها وترحل عن البحرين ، كمـــا أشار يلى أيضا الى انه من الأفضل ان تبقى الأوضاع فى البحرين كما هى حتى يصل الى لندن السفير الفارسى الجديد الذى كلفه الشاه بتســوية هذه المشكلة مع المسئولين فى الحكومة البريطانية . وكان يلى يرى بأن يستمر

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من يلى الى رسل ٦ يونيو ١٨٦٠ (رقم ٩٧) .

المقيم البريطانى فى تحمــل مسئولياتها بالنسبة للمحافظة على الأمن فى المنطقة ، لأن ذلك من مصلحة جميع الأطراف المعنية بالمشكلة . وعلى الرغم من أن يلى لم يكن مقتنعا بهذا الراى كل الاقتناع الا انه وافق على الايعــاز الى المقيم بالقيام بهذا الدور . وبعد أربعة أيام اجتمع يلى بالشاه الذى استقبله بحفاوة بالغة كان لها أعمق الأثر فى نفسه ، وعندما كان يهم بالخروج بعد المقابلة أسر اليه فاروق خان « بأن حكومة فارس ســوف تبعث بتعليمات جديدة الى حاكم اقليم فارس تؤكد عليه الامتناع عن القيام بأى تحرك أو اجراء فيما يتعلق بالبحرين (١) .

غادر يلى قصر الشاه متأثرا من الاستقبال الذى لقيه ، ولهذا قرر بأن يرد على تلك المجاملة بتوجيه رسالة الى جونز قال فيها :

« لقد باتت الحكومة الفارسية تخشى من أن تؤدى التغييرات الأخيرة فى موضوع البحرين الى تشجيع جيرانها العرب الى شن هجوم عليها ، دون خوف من أن تقوم بريطانيا بالرد على الهجوم . غير انه فى حالة وقوع هجوم كهذا فينبغى الرد عليه بقوة ، كما أوضح لكم السير هنرى رولنسون فى خطــابه المؤرخ ٤ مايو . أما بخصوص التحركات الفارسية بالنسبة للبحرين ، فاننى أرى من بعض الاعتبارات الاستثنائية والخاصة عدم اتخاذ أى اجراء ريثمـا تصل التعليمات الجديدة من حكومة صاحبة الجلالة فى هذا الشأن ، غير أن هذا لا ينطبق على أى عمل عدوانى يقوم به الحكام العرب ضد البحرين ،

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة الهند مجـلد ١٤٣ مرفق الخطــاب السرى رقــم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من يلى الى جــونز ١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

كما اود مرة أخرى بأن اذكر لكم بأن تعليمات حكومة الهند بالنسبة للفرس لا تزال سارية المفعول .

وقد كان من الصعب على جونز ان يتصرف فى الأمر على ضوء التعليمات التى وصلته من يلى ، والتى لم يكن من حق يلى بأى حال من الأحوال بأن يصدرها اليه . فقد كان خطاب رولنسون المؤرخ ٤ مايو يتعلق بهجوم محتمل على البحرين من جانب الفرس وليس من العرب . وقد ذكر رولنسون جونز بالتعليمات التى أصدرتها حكومة الهند بهذا الشأن والتى كانت صريحة وواضحة « وهى ان أى هجوم على البحرين يجب الرد عليه بالقوة (١) بينما جاءه خطاب يلى الآن بتعليمات مناقضة للتعليمات التى صدرت اليه من حكومة الهند وبقطع النظر عن هذا الاعتبار فقد كانت تعليمات جونز تتعارض مع الأوضاع الفعلية بالنسبة للبحرين ، اذ لم تكن أدلة على احتمال قيام العرب المنشقين فى الدمام بهجوم على البحرين . كما أن حاكم البحرين قد حول تبعيته الى الأتراك ، وأصبح العلم التركى يرفرف على كافة المبانى والقلاع الحكومية فى البحرين وعلى سفنها . وبالتالى فقد أصبح الخطر الذى يهدد الوضع بالفعل هو أن يتورط محمد بن خليفة بدافع من سياسته الحمقاء فى صراع مع الأمير فيصل .

وعلى الرغم من ان حكومة بومباى كانت ترغب فى اتخاذ اجراء عنيف بشأن البحرين ، وعلى الأخص فيما يتعلق بدعوى فارس بسيادتها على

---

(١) مرفق لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من يلى الى جونز ١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

الجزيرة ، الا انها لم تكن تستطيع ذلك بعد أن احيل النزاع الى حكومة لندن . كما كانت أيضا مقيدة بالاعتبارات التى كانت تحكم علاقة بريطانيا بكل من تركيا وفارس . وبالتالى فقد أوعزت الى المقيم فى وقت مبكر من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠ « بعدم التدخل ضد أى احتلال يقوم به الأتراك او الفرس للبحرين ، والاكتفاء بتقديم احتجاج رسمى عليه الى الحكومتين ، أو اخطارهما باحالة النزاع الى حكومة صاحبة الجلالة للبت فيه (١) كما أوعزت اليه ايضا بعدم السماح لمحمد بن خليفة باستغلال علاقاته بفارس أو تركيا للقيام بعدوان على القبائل العربية المشمولة بالحماية البريطانية ، واخطاره بأن اى عدوان من هذا النوع سوف يواجه بالقوة على الفور عن طريق الأسطول البريطاني فى الخليج ، وقد أعرب حاكم بومباى عن موقفه من مشكلة البحرين فى رسالة بعث بها الى وزير الدولة لشئون الهند بتاريخ ١١ سبتمبر جاء فيها :

« .. ان استقرار الخليج الذى يعود الفضل فيه الى السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية يستوجب بقاء البحرين دولة مستقلة وغير خاضعة لا لحكومة فارس ولا لحكومة الباب العالى ، كما ينبغى الاحتفاظ بالمعاهدات والاتفاقات التى عقدتها الحكومة البريطانية مع حكام المنطقة ، فذلك فى مصلحة التجارة الدولية ، والانسانية ، كما انه فى مصلحة الأمن

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٢ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومن جونز الى اليسون ١٨٦٠/٧/١٦ وكان جونز قد تمكن من الحصول على صور من رسائل محمد بن خليفة الى والى بغداد من القنصل البريطانى العام بالنيابة فى بغداد وهذه الرسائل لا تترك اى مجال للشك فى تبعية محمد بن خليفة للباب العالى .

والاستقرار فى المنطقة . وأن هذا النجاح هو من كافة الوجوه نتيجة لهـذه السياسة الحكيمة باعتبارها البديل عن الاعتراف لفارس او تركيا بالسيادة على البحرين ، لأن الاعتراف بهذه المطالب قد يفضى الى عواقب غير محمودة للمنطقة وللدولتين اللتين تطالبان بها ، بينما سيكون بمثابة الكارثة بالنسبة لقبائل منطقة الساحل العمانى (١) .

وعلى امتداد صيف عام ١٨٦٠ وجزء من خريفهـا كان احد الطرادات البريطانية يرابط باستمرار حول البحرين ، وذلك لمنع قيام محمد بن خليفة بأى اجراء تهورى على سواحل الأحساء او أية منطقة اخرى . كما كان لهذا الطراد مهمة أخرى ، وهى حماية التجار الهنود المقيمين فى البحرين من عسف الحاكم ، بالاضافة الى عمله فى مراقبة أية تحركات يقوم بهـا الفرس أو الأتراك فى المنطقة . ولم يقم والى بغداد بأية محاولة من جانبه لفرض سيادة تركيا على البحرين ، ربما لاعتقاده بأن الموضوع قد أحيل الى لندن ، غير أن الفرس رغم تأكيداتهم المتكررة لرولنسـون ويلى ، الا انهم لم يتخلوا عن مخططاتهم ضد البحرين . ففى أوائل شـهر نوفمبر اعفى ميرزا مهدى من منصبه كوكيل للخارجية الفارسية فى بوشهر . وقد سافر فى رحلة الى الساحل الفارسى ، ثم أعلن عن وصـوله الى البحرين . وقيل أن حاكم البحرين قد رحب بميرزا مهدى ، وعين له معاشا شـهريا قدره ١٥٠ ريالا سنويا ، وكان هذا دليلا على أن الرجل سوف يطيل الاقامة فى البحرين . وقد كان هذا مفاجأة لجونز الذى كان قد تلقى رسائل قبل أسبوعين فقط من حاكم البحرين واخيه على يعربان فيها عن تقديرهما لدور المقيم ورغبتهما فى

---

(١) سجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٥ من الحـاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٠/٩/١١ (رقم ٣٧ الادارة السرية) .

الأجتماع به مرة أخرى . وحســب التقرير الذى بعث به وكيــل الممثلية البريطانية فى البحرين فان تدهور الحــالة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة فى البحرين هو الذى دفع بأفراد الأسرة الحاكمة فيها الى خطب ود الحكومة البريطانية مرة أخرى ، وبأن على ، كما قيل ، قد ذهب الى حد تهديد أخيه بالتخلى عنه ، اذا استمر فى تودده للأتراك والفرس وقد أكدت رسالته الأخيرة الى المقيم هذه الحقيقة ، فقد ذكر فيها « بأنه لم يوافق قط على تسليم سيادة البحرين الى فارس أو تركيا ، كما طلب فى رسالته الاجتماع بجونز فى بوشهر للبحث عن وسيلة لوضع حد لمطالب تركيا وفارس فى البحرين . وعلى الرغم من أن المقيم قد دعا عليا الى الحضور لمعرفة ما عنده من آراء ، الا أنه كان مقتنعا من أن استقبال محمد بن خليفة لميرزا مهدى قد اغلق الباب فى وجه أية محاولة لاجــراء اتصــالات رسمية بين البحرين والحكومة البريطانية . وبالتالى فقد اكتفى جونز بابلاغ كل من حكومة بومباى وشارلس اليسون فى طهران برغبة الشيخ (١) .

من وجهة النظر البريطانية أصبح الوضع فى البحرين لم يعد يحتمل السكوت ، فطالما بقى حاكم البحرين ينقل تبعية بلاده من فارس الى تركيا ، فان احتمال التزامه بنصوص معاهدة السلام البحرى قد أخــذ يضعف ، بينما زادت احتمــالات تورط الحكومة البريطانية فى مواجهة مع الدول الكبرى بسبب موقفه ، فلو حاولت كل من تركيا أو فارس وضــع مطالبتهما بالسيادة على البحرين موضع التنفيذ فسوف يضطر محمد بن خليفة الى طلب العون من دول أخرى . وبالتــالى فان الاعتراف بالســيادة لاحدى هاتين الدولتين على البحرين لم يكن هو الحل للأزمة ، لأنه لا الأتراك ولا الفرس ، يستطيعون السيطرة على حاكم البحرين . وسوف تكون النتيجة الحتمية لمثل هذا الحل هو أن يفلت محمد بن خليفة من نفوذ الدولة الوحيدة القــادرة على السيطرة عليه ، ونعنى بها بريطانيا ، وعند زيارة الطرادين البريطانيين

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى .

الفنستون وفوكلاند للبحرين فى شهر فبراير كان العلمان الفارسى والتركى يرفرفان على البحرين . غير ان حاكم البحرين أكد لربانى الطرادين بأنه لا أهمية لوجود العلمين التركى والبريطانى ، وان كان قد حذرهما من أن يعتقدا بأنه راض عن موقف الحكومة البريطانية التى منعته من القيام بمهاجمة موانى الوهابيين على سواحل الأحساء ، وأنها تتردد فى تقديم المساعدة اليه بينما تقدمها بسهولة للآخرين . لم يكن حاكم البحرين يتوقع ردا على أسئلته هذه من ربانى الطرادين ، لأنه كان يعلم بأن البريطانيين كانوا مشغولين بقمع الاضطرابات التى كانت تنشب ضدهم فى الهند ، ولهذا لم يكونوا فى وضع يسمح لهم باثبات وجودهم فى الخليج (١) .

لم يكن محمد بن خليفة يعرف بأن الحكومة البريطانية كانت فى ذلك الوقت تفكر فى اتخاذ اجراء ما ، لأنهاء الأوضاع غير المستقرة فى البحرين ، وان تضمن التزام حاكمها باحترام تعهداته بالنسبة للأمن فى المنطقة — وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٠ اقترحت حكومة بومباى على مكتب شئون الهند بأن تعترف رسميا باستقلال البحرين (٢) وقد وافق مكتب شئون الهند على اقتراح الحاكم . وفى الثامن عشر من فبراير ١٨٦١ بعث وزير الدولة السير سارلس وود برسالة الى حاكم بومباى الجديد السير جورج كلارك يقول فيها : « ان حكومة صاحبة الجلالة توافق على الاقتراح الذى عرضتموه .. » على الأخص الاقتراح الخاص باعتبار البحرين دولة مستقلة ، لا تخضع

---

(١) من جونز الى اندرسون ٩ و ١٠ و ٣٠ نوفمبر ١٨٦٠ (رقم ٣٤٤، ٣٤٨ و ٣٦٩ الادارة السرية) والى اليسون ١٨٦٠/١١/٣٠ (رقم ٣٦٨ الادارة السرية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١ المؤرخ ١٨٦١/١/١٢ — قرار مجلس الادارة ١٨٦٠/١٢/٢٠ .

لا لتركيا ولا لفارس (١) ولم يبق بعد ذلك الا حلول الفرصة المناسبة لاعلان هذا الاعتراف ، وقد قدم هذه الفرصة محمد بن خليفة نفسه وذلك فى ربيع ١٨٦١ عندما تصرف على النحو الذى توقعته حكومة بومباى ، فقام بفرض حصار على سواحل الأحساء وتهديد الملاحة البحرية التجارية وعمليات صيد اللؤلؤ فى كل من القطيف والدمام ، ظنا منه أن تبعيته لتركيا وفارس سوف تحميه من اى رد فعل بريطانى . وقامت سفن الحاكم بالاستيلاء على سبع سفن تابعة للكويت ، وبوشهر ولنجة وساحل الهدنة داخل المياه الاقليمية للأحساء واخذت الى البحرين . كما أخذ الحاكم فى تضييق الخناق على التجار الهنود فى البحرين ، وأرغام أعداد كبيرة منهم على مغادرة البحرين ، وكان من بين هؤلاء وكيل الممثلية البريطانية نفسه الذى كانت حياته معرضة للخطر .

وعلى أية حال فقد جاء الوقت المناسب لمحاسبة حاكم البحرين على تصرفاته . فأصدر جونز أوامره للأسطول البريطانى بالتجمع فى مياه البحرين وأبحر هو على السفينة الحربية أوكلاند فى الأسبوع الثالث من شهر مايو ، ووصل الى مشارف المحرق يوم ١٨ منه . وظل جونز لمدة عشرة ايام يحاول اقناع محمد بن خليفة برفع الحصار عن ساحل الأحساء والكف عن اساءة معاملة التجار الهنود المقيمين فى البحرين ، غير أن محاولاته كلها ذهبت سدى . فقد ظل الحاكم متمسكا بعناده وتحديه للأسطول البريطانى ، اعتمادا على وعود الفرس بوصول الأسطول الفرنسى الى المنطقة لنجدته . وهكذا ضرب بنصيحة المقيم عرض الحائط . وأخيرا أدرك جونز بأن الوضع لم يعد يحتمل السكوت ، وقد يؤدى الى مزيد من التدهور فى هيبة الحكومة البريطانية . وهكذا اصدر أوامره الى قائد الأسطول بالتحرك . وقد قام الأسطول على الفور بالاستيلاء على أفضل سفينتين من سفن الحرب الثالثة الحاكم وسحبها ، دون أن تطلق رصاصة واحدة . وهكذا استسلم محمد بن

---

(١) مجموعة الرسائل السرية الى الهند مجلد ١ من وود الى كلارك ١٨٦١/٢/١٨ (رقم ٢ الادارة السرية) .

خليفة ، وأوفد أخاه للتفاوض مع المقيم وتحقيق التسوية . ولما كان المقيم قد قرر مسبقا بأنه لن يقبـــل أية تسوية مع حاكم البحرين الا على أساس انضمامه الكامل الى نظام الهدنة البحرية ، كي تضـمن الحكومة البريطانية عدم اخلاله بالاتفاقات فى المستقبل ، فقد قام جونز بوضع صيغة لاتفـــاق يتضمن الخطوط العريضة لاتفاقية الهدنة ، وطلب من حاكم البحرين التوقيع عليه ، فى يوم ٣١ مايو وقع كل من محمد بن خليفة شيخ البحرين واخيـه على بن خليفة على الاتفاق المذكور بحضور جميع أفراد الأسرة البحرينية المالكة . كما تعهد حاكم البحرين بدفع تعويضات للرعايا البريطانيين عن الخســائر التى تعرضوا لها على يديه . وقد أعاد جونز احدى السفينتين اللتين استولى عليهما أسطوله . واحتفظ لديه بالسفينة الأخرى كضمان لحسن تصرف حاكم البحرين فى المستقبل (١) .

وقد تضمنت ديباجة الاتفاق مقررات مكتب شئون الهند حول وضـع البحرين باعتبارها دولة مستقلة وحاكمها محمد بن خليفة « حاكما مستقلا » وقد وقع حاكم البحرين بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه من بعده على « معاهدة سلام وصداقة مع الحكومة البريطانية » من أجل تنمية التجارة والمحافظة على الأمن لصالح جميع سكان المنطقة وحقهم فى ممارسة أعمـــالهم فى حرية وامان ، ففى الفقرة الأولى من الاتفاق وافق محمد بن خليفة على اعتبار جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين البحرين والحكومة البريطانية سارية المفعول ، ومن هــذه الاتفاقيات « المعاهدة العامة لعـــام

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطــاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٦١/٧/٢٧ من جونز الى اندرسون ١٨٦١/٦/١٢ (رقم ب الادارة السرية) ومرفق معه المراسلات التمهيدية ونص الاتفــاق بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٧٧ وقد ورد نص الاتفاق في كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشون فصل ١٠ ص ١١٨ — ١٢٠ .

١٨٢٠ » واتفاقيتا تجارة الرقيق لعام ١٨٧٤ و ١٨٥٦ . وفى الفقرة الثانية التى تشكل صلب الاتفاقية يتعهد حاكم البحرين فيها « بالامتناع عن كافة الأعمـــال غير المشروعة ومن أى نوع وعن ممارسة الحروب . أو القرصنة أو الاتجار فى الرقيق ، وذلك في مقابل تأييد ومساعدة الحكومة البريطانية له فى الحفاظ على أمن المنطقة والدفاع عنها ضد اى عدوان يقع عليها من داخل المنطقة . وتتناول الفقرة الثالثة ، كيفية تسوية النزاعات البحرية التى تمس البحرين أو أحدا من رعاياها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى اتفاقيات الهدنة ، اى أن يكون المقيم البريطانى هو المسئول عن حفظ الأمن في الخليج ، وان يكون الحكم فى كل النزاعات التى تنشأ عن هـــذا الوضع . كما حظر الاتفاق على محمد بن خليفة واتبـــاعه من فرض عقوبات أو تعويضات عن المخالفات والانتهاكات التى ترتكب ، وبوجوب الابلاغ عنها الى المقيم للتصرف فيهـــا وفق ما يراه ضروريا . كما أن الحاكم سيكون مســـئولا عن دفع التعويضات والانتهاكات التى يرتكبها رعاياه .

أما البند الرابع وهو البند الأخير والهـــام فينص على معاملة الرعايا البريطانيين معاملة لائقة ، وألا تزيد الرســـوم الجمركية التى تتقاضاها البحرين منهم عن السلع التى يستوردونها على ٥٪ وفى مقابل هذا تعهد المقيم برعاية الرعايا البحرينيين المقيمين فى ساحل عمان (١) .

وقد صدق الحاكم البريطاني العام للهند على هذا الاتفاق بتـــاريخ ١٩ اكتوبر ١٨٦١ ولم تستثن الضمانات الخاصة التى تعهدت بهـــا بريطانيا بالاعتداءات الخارجية التى وردت فى البند الثانى من الاتفاق ، رغم أن مثل هذه الضمانات لم ترد فى معاهدة السلم الدائمة المعقودة فى عام ١٨٥٣ بين

---

(١) « المعاهدات » اتشبسيون .

بريطانيا وشيوخ ساحل الهدنة . ويرجع السبب فى تلك الضمانات الى الموقع الجغرافى للبحرين ، ولأن البحرين جزيرة ، فان الدفاع عنها لا يمكن أن يتم الا من البحر . بينما لا يمكن الدفاع عن المشيخات الساحلية الا بعمل مشترك بين القوات البرية والبحرية . وبالتالى فقد كان الاتفـــاق على الدفاع عن المشيخات ، وان كان عنصرا حيويا بالنسبة الى نظـام الهدنة ، الا أنه كان التزاما ضمنيا . ولعل الشىء الذى لم يوضع فى الاعتبار ـ عند ابرام اتفاقية البحرين ـ هو أن مثل هذه الضمانات بالنسبة للبحرين قد تؤدى الى احراج الحكومة البريطانية نظرا لوجود ممتلكات لآل خليفة فى قطر .

وكان من المتوقع أن يثير نبأ توقيع هذا الاتفاق غضبا فى فارس . وفى يوم ٢٥ أغسطس سلم ميرزا سعيد خان اليسون احتجاجا رسميا ضـــد اجراءات جونز فى البحرين أكد فيه حــق فارس فى البحرين ومشــمولا بالأدلة القاطعة التى تؤيد هذا الحق ، وقد رد اليسون على سعيد خان بأنه ليس مفوضا فى التحدث حول موضــوع البحرين نظرا الى التعليمات التى لديه ، وأبدى دهشته من اثارة حكومة فارس لهذا الموضــوع ، وهى التى أوضحت من قبل أنها تنوى تسوية هذه المشكلة عن طريق ايفاد مبعوث رسمى خاص الى انجلترا (١) غير أن الفرس لاذوا بالصمت بعد ذلك ، وان كانوا قد عبروا عن استيائهم هذا بطريقة أخرى عندما طالبوا بهدم المنزل الريفى

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٦ ، من اليسون الى راســـيل ١٨٦١/٨/٢٨ (رقم ٨٥) ، ومرفق به صور من خطابات ميرزا سعيد خان. كما احتج السفير الفارسى فى باريس لدى السفير البريطانى ضد ما اسماه « بانتهاك جونز للاتفاق » فى البحرين . انظر لذلك مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من حسن على خان الى كولى ١٨٦٢/١/٤ ومرفق معه صورة من خطاب هموند (وكيل الخارجية) الى مارفيل (وكيـل مكتب الهند) ، ١٨٦٢/١/١١ .

الذى كان يقيم فيه طبيب المثلية خلال شهور الصيف ، بدعوى أن المبنى قد بنى دون الحصول على موافقة السلطات الفارسية ، غير أن السلطات الفارسية تجاهلت احتجاج اليسون الذى ذكر فيه بأن طبيب المثلية يستخدم هـذا المبنى كعيادة لتقديم العلاج للفقراء الفرس ، كما عرض أن يضع المبنى تحت تصرف السلطات المحلية لو شاءت . وفى شهر يناير وصل مبعوث خاص من طهران ليشرف على هدم المنزل . ونفذ الهدم ليلة ٢٥ يناير . وكاد أن يتم تدمير حديقة المنزل وانابيب المياه الخاصـة التابعة للمسكن الصيفى للمقيم ، والذى يقع بجوار منزل الطبيب لولا تدخل حاكم اقليم فارس الذى اوقف عمليات الهدم (١) .

أما الباب العالى فلم يعترض على اجراءات جونز رغم دعواه بالسيادة على دول شرقى الجزيرة . وعلى أية حال فقد عاد الباب العالى يطالب بهذه السيادة فى أواخـر العام ، عندما قدم والى بغـداد احتجاجا للسلطات البريطانية على ابعادها محمد بن عبد الله وغيره من أتباعه المناوئين لحاكم البحرين من الدمام . وبعد ابرام الاتفاق مع البحرين توجه على بن خليفة الى بوشهر ، للتأكد من المقيم عمـا اذا كان سيقوم بتنفيذ تعليمات حكومة بومباى بابعاد المنشقين عن الدمام ، وليبلغه بأن أخاه الحاكم مستعد لدفع مخصصات سنوية فى حدود ٣٠٠٠ ريال نمسوى كمعاش لمحمد بن عبد الله فى حالة مغادرته للدمام . وقد شعر جونز بأن الظروف قد أصبحت مواتية للقيام بهذا الاجراء ، ولهذا بعث برسالة الى محمد بن عبد الله فى يونيو

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٦ من اليسون الى رسل ١٨٦١/١٠/٢٥ (رقم ١١٦) ومرفق معه خطابات الى ميرزا سـعيد خان ، ومرفقـات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٨ المؤرخ ١٨٦٢/٤/١٢ ، من جونز الى موريس (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٦٢/١/٣١ (رقم ١١ الادارة السرية) .

١٨٦١ ينصحه فيها بمغادرة الدمام هو وأتباعه ، وبأن يختار للاقامة أى مكان على الساحل بشرط الا يكون قريبا من البحرين كالكويت شمالا أو ابو ظبى جنوبا . كما بعث جونز برسالة أخرى الى الأمير فيصل يدعوه الى اقناع محمد بن عبد الله بالانصياع لأوامره بمغادرة الدمام ، وذكر فيها بأن استمرار وجود المنشقين فى الدمام يشكل عقبة فى طريق اقامة علاقات طبيعية بين نجد والبحرين (١) .

وقد مرت أربعة شهور دون أن يبدى محمد بن خليفة ما يدل على موافقته على طلب المقيم . غير أن النقص فى عدد الطرادات العاملة فى الخليج فى ذلك الوقت حال دون قيام جونز باجراء لارغام محمد بن خليفة على مغادرة الدمام . ولم تتوفر القوة البحرية اللازمة لاتخاذ هذا الاجراء قبل نهاية العام ، وفى ذلك الوقت وجه جونز الى محمد بن عبد الله انذارا بمغادرة الدمام قبل يوم ٢ نوفمبر ، ولما لم يمتثل محمد بن عبد الله لتعليمات جونز ، فقد ابحر جونز الى الدمام على السفينة أوكلاند يوم ٥ نوفمبر بعد أن سبقته الى المنطقة سفينة مسلحة وثلاثة طرادات . وعند وصول القوة الى الدمام فر محمد بن عبد الله منها . ولما كان جونز متأكدا بأن هذا الشيخ سوف يعود الى المنطقة بمجرد أن يغادرها جونز بأسطوله ، فقد أصدر أمرا الى رجال الأسطول بتدمير البلدة وجعلها غير صالحة كقاعدة للعمل ضد خصمه . وقد قام الأسطول بقصف القلاع وتدميرها ونزلت مجموعة من رجال الأسطول لاحتلال البلدة . وقد استسلم اتباع محمد

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦١/٩/١٢ من جونز الى موريس ١٨٦١/٦/٨ (رقم ٢٧ الادارة السرية) .

لابن عبد الله ، وتعهدوا بمغادرة الدمام وقد نفذوا تعهدهم هـــذا بعد أن أشعلوا النيران فى البلدة (١) .

تلقت بغداد أخبار انذارات جونز الى محمد بن عبد الله فى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر . وعلى الفور بعث أحمد توفيق باشا والى بغـداد باحتجاج رسمى الى الكولونيل كامبل القنصل البريطانى العام فى العراق على اجراء جونز بطرد محمد بن عبد الله من الدمام ، وقد ذكر فى احتجاجه أن محمد بن عبد الله يتمتع بحماية الأمير فيصل قائم مقام نجد ، وان الدمام تقع ضمن ســـيادة السلطان العثمنى (٢) وقد رد كامبل على الوالى بانه لا يعرف شيئا عن الوضوع ، ولكنه واثق من ان جونز لم يكن يهدف الا الى المحافظة على سلامة البحرين التى أكد بانها « امارة مستقلة » تربطهـــا ببريطانيا العظمى معاهدات صداقة (٣) . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت انباء لتوفيق باشا عن الهجوم الذى قام به جونز على منطقة الدمام وطرد اللاجئين منها . فعاد توفيق باشا وأرسل احتجاجا آخر الى كامبل ندد فيه باجراء المقيم ووصفه بأنه انتهاك صريح للسيادة التركية . كما أعرب عن أسفه على أن تأكيدات كامبل بشأن أهداف المقيم البريطانى لم تكن تتفق مع تصرفاته(٤) .

---

(١) خطاب سرى رقم ٤ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من جونز الى موريس ١٨٦١/١١/٢٣ (٥٤ الادارة السرية) .

(٢) مرفق للخطاب السرى رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من أحمـد توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١١/٢٦ ومرفق بخطاب كامبل الى السير بلوار (سفير بريطانيا فى القسطنطينية) ١٨٦١/١٢/٤ رقم ٣٨ .

(٣) من كامبل الى أحمد توفيق باشا ١٨٦١/١١/٣٠ .

(٤) من أحمد توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١٢/١٨ ومرفق بخطاب كامبل الى بلوار ١٨٦١/١٢/٢١ (رقم ٤٠) .

اما كامبل فقد رفض أن ينساق مع الوالى فى موضوع مناقشة مدى السيادة العثمانية فى شبه الجزيرة وحقائقهـــا ، ولكنه ذكر للوالى بأن الحكومة البريطانية كانت ولا تزال على اتصال مبـاشر مع أمير نجد ومع قبائل ساحل الأحساء الخاضعة له ، وبأنها سوف تعتبر أمير نجد مسئولا عن أية اضطرابات أو قلاقل يحدثها رعاياه تهدد الأمن فى المنطقة .

كما أوضح كامبل الأسباب التى حالت بينه وبين المضى فى مناقشة هذا الموضوع مع السفير البريطانى فى القسطنطينية عنـدما أحال اليه احتجاج والى بغداد :

« على الرغم من انه لا مجال للانكار بأن الأمير فيصل ظلت تبعيته قائمة منذ غزو محمد على باشا لنجد فى عام ١٨٣٩ — ١٨٤٠ ، الا أن هذه التبعية كانت تتسم بالطابع الدينى . والحقيقة المؤكدة أن الباب العالى لم يقم فى أى وقت من الأوقـات بفـرض سـيطرته أو مد نفـوذه على منطقـة نجـد . وتـؤكد الأحـداث ذلك فى عـدم اسـتطاعة العثمـانيين منع الوهابيين واتباعهم من ممارسة القرصنة ، مما يؤكد أن العثمانيين لم تكن لهم أى سـيطرة على منطقة نجد وانهم لم يقوموا بأى عمـل لمنع أى انتهاك للحقوق الدولية أو ردع العدوان ، بحيث يخفف من الأعباء الملقاة على السلطات البريطانية للمحافظة على الأمن والتزامها بخدمة التجارة فى منطقة الخليج . والحقيقة المؤكدة أن الباب العالى لم يكن يملك القدرة أو السلطة فى معاقبة اتباعه أو ارغامهم على احترام القوانين ، نظرا لعدم وجود ادارى للأتراك فى المنطقة . وعلى ضوء خبرتى بالمسئولية التى يتولاها المقيم البريطانى فى الخليج وفقا لتعليمات حكومة الهند فى هذا الشأن ، فاننى على يقين بأن السياسة البريطانية المعمول بها فى منطقة الخليج حتى الآن سوف تتأثر الى حد كبير اذا ما تأزمت العلاقات بين المقيم البريطانى وامير نجد ، واضطرار الحكومة البريطانية الى سحب الاشراف البريطانى المباشر

على سواحل الوهابيين» (١).

لم يناقش الباب العالى هذا الموضوع مع السفير البريطانى مرة اخرى بصورة جدية الا بعد وفاة الأمير فيصل ، كما أن الأمير فيصل نفسه لم يتطرق الى موضوع الاجراءات البريطانية فى الدمام أو الى اتفاق البحرين الذى عقد فى شهر مايو السابق ، فقد يكون من المحتمل أن الأمير فيصل قد شعر بالارتياح من ابعاد اللاجئين الذين طالت اقامتهم فى الدمام كثيرا او تجاوزت كل حدود الكرم العربى . ولم يحاول الأمير فيصل خلال الفترة الباقية من حكمه الاحتكاك بحكام البحرين ، وانما تركهم لشأنهم اذا استثنينا مطالبته لهم بدفع الزكاة من وقت لآخر .

في أعقاب زيارة عبد الله بن فيصل عام ١٨٥٣ واتمام اتفاقية الزكاة في ذلك العام ظل الوضع في سلطنة عمان هادئا نسبيا لعدة أعوام . غير ان السلطنة كانت على اية حال تتعرض لتهديدات أخرى تتمثل فى الاضطرابات التى بدأت تتفجر فى ممتلكاتها الخارجية وعلى الأخص فى مناطق زنجبار وبندر عباس وكذلك الصراع الذى كان يدور بين افراد الأسرة الحاكمة ، مما دعا السيد سعيد الى تفضيله الاقامة فى زنجبار بدلا من مسقط وتسليم السلطة لنجله السيد ثويني ، غير أن أخلاق السيد ثويني ومواهبه لم تكن فى المستوي الذي يؤهله لحكم عمان ، فقد كان

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الي بومباي مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السري رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من كامبل الي بلدار ١٨٦٢/١/١ (رقم ١١) .

شخصا متناقضا ، كان يتساهل فى مواقف الحزم ويتردد فى مواقف الحسم ، وظل حكمه يعانى من التآكل الداخلى ، والى حد ما فقد كان السيد ثوينى ضحية للأقدار والظروف ، فالمشاكل التى ترتب عليه ان يواجهها كانت بوجه عام اكثر تعقيدا من تلك التى كان يواجهها والده فى حياته ، كما كان سيىء الحظ ، فقد كان يفشل دائما فى خططه ، أما بسبب تدخل خارجى ، او بسبب تصرفه بحيث تبوء محاولاته بالفشل .

فى مطلع عام ١٨٥٤ قررت حكومة فارس انهاء عقد ايجار جزيرة بندر عباس وملحقاتها الى سلطان مسقط واستعادة السلطة الفارسية عليها دون اخطار السلطان بذلك ، وعندما احس السيد ثوينى بما كان يبيته له الفرس ، استنجد بارنولد كامبل المقيم البريطانى فى الخليج للاستعانة به فى منع الفرس من استعادة بندر عباس منه بالقوة ، كما ناشد سعيد بن طحنون شيخ ابو ظبى امداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس ، كما أعد من جانبه قوة عسكرية للقيام بتنفيذ خطته . وقد لبى سعيد بن طحنون طلب السيد ثوينى على الفور وخرج بأسطوله من السفن الى بندر عباس فى أواخر فبراير . وعند وصول تقرير وكيل المثلية البريطانية فى الشارقة عن تحرك شيخ بنى ياس ، بعث اليه المقيم بتحذير عن طريق قائد الأسطول البريطانى فى الخليج بعدم التدخل فى النزاع . وقد أوضح له فى رسالته بأن اى تدخل من جانبه ضد الفرس سيكون بمثابة خرق للخط الملاحى المتفق عليه ، الأمر الذى يتعارض مع نصوص معاهدة السلم الدائمة التى عقدت فى العام السابق . ولعل أكثر ما كان يخشاه كامبل هو ان يحاول خصوم بنى ياس التقليديون الانحياز

الى جانب الفرس ، وبذلك يدفعون بالمنطقة الى حرب بحرية شاملة (١) غير أن تحذير كامبل وصل الى طحنون بعد اقلاعه بالأسطول من ابو ظبى ولم يتسلمه قبل يوم ٨ مارس عندما كان على مشارف ميناء بندر عباس . فى نفس اليوم قام الفرس بهجوم على الميناء شـنوه من الجهة الداخلية ، وتمكنوا من الاستيلاء على بندر عباس بعد مقاومة طفيفة . والشىء الوحيد الذى حققه تحذير كامبل لشيخ ابو ظبى هو أن سعيد بن طحنون امتنع عن مساعدة الحامية المسقطية داخل الميناء ، مما ترك انطبـاعا بأن المقيم البريطانى قد انحاز الى الفرس ضد سلطان مسقط (٢) .

كان طبيعيا الا يعود السيد / ثوينى الى طلب المساعدة من كامبـل لاسترداد بندر عباس من الفرس ، وانما أخذ فى اعداد حملة عسكرية لهذا الغرض بناء على أوامر تلقاها من والده السيد سعيد . وفى أواخر شـهر يونيو ١٨٥٤ أبحرت الحملة ، وفى اليوم السابع من اغسطس نجح السيد ثوينى فى طرد الفرس من حامية بندر عبـاس ، وكنتيجة لذلك جاء دور الفرس لطلب المساعدة من بريطانيا . فبعد مرور بضعة أيام على سـقوط

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٨ مرفق للخطاب السرى ٢٣ المؤرخ ١٤ ابريل ١٨٥٤ من كامبـل الى ماليت ١٨٥٤/٣/٢ (رقم ٧ الادارة السرية ، ومرفق به صورة من خطاب كامبل الى الكومدور روبنسون ١٨٥٤/٢/٢٤ (رقم ٦٣ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٥٤/٤/٢٨ من كامبل الى ماليت ٢١ و ٣١ مارس ١٨٥٤ (رقم ٩ الادارة السرية ورقم ١١٧ الادارة السياسية) ومرفق به صورة من خطاب روبنسون الى كامبل ١٨٥٤/٣/١٥ (رقم ٥٤) .

حامية بندر عباس في أيدي قوات السيد ثويني ، تلقي وليم تايلور طومسون القائم بالأعمال البريطاني في طهران استفسارا من الحكومة الفارسية عما إذا كان في وسع بريطانيا التوسط لحل النزاع بينها وبين عمان ، واجراء الترتيبات اللازمة لإرسال ممثل الى طهران من قبل السيد ثويني لاجراء مفاوضات لحل المشكلة . غير أن السيد سعيد رفض على اية حال فكرة ارسال مبعوث عماني الى طهران عندما بلغه الاقتراح ، الا إنه أبدى استعداده لقبول الوساطة البريطانية بشرط ان تؤدي الى استرداد مسقط لنفوذها السابق في بندر عباس ، والى عدم زيادة الايجار أو الرسوم عن الميناء (١) لأن السيد سعيد لم يكن يهتم في ذلك الوقت بموضوع المفاوضات ، الا أن موقفه كان يتسم بالاعتدال . وفي الوقت الذى كان الفرس يلوحون له بالمفاوضات كانوا من ناحية أخرى يستعدون في شيراز لاسترداد بندر عباس من العمانيين بالقوة . وفي يوم ٢٩ نوفمبر اجتاحت القوات الفارسية بندر عباس وتمكنت من ابادة افراد الحامية العمانية بأكملها (٢) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السري رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٤ من طومسون الى كامبل ١٨٥٤/٨/١١ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٥٤/١٢/١٤ من كامبل الى طومسون ١٨٥٤/١٠/٢ (رقم ١٠ ب الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب سعيد الى كامبل المؤرخ ١٢ و ٢٢ ذى الحجة ١٢٧٠ — ٦/و ١٨٥٤/٦/١٦ .

(٢) وقد احتفلت طهران بهذا النصر بطريقة غريبة فقد كتب طومسون بتاريخ ٢٤ مايو يقول بأنه قد وقع منذ بضعة أيام حادث يثير الاشمئزاز وذلك بحضور الشاه خلال عرض عسكرى عقد بالقرب من بوشهر عندما =

وقد اضطر السيد سعيد بعد هذه النكسة الى قطع اقامته فى زنجبار والعودة فورا الى مسقط لمواجهة الموقف والعمل على استعادة بندر عباس من الفرس . وحتى ذلك الوقت كان السيد سعيد يعارض مشروع الوساطة البريطانية فى النزاع ، سيما وان السلطات البريطانية لم تكن مستعدة لضمان اى تسوية قد يتوصل اليها الجانبان .

خلال الشهور الأولى من عام ١٨٥٥ ركز كامبل نشاطه على فرض رقابة جادة على زعماء ساحل الهدنة ، للحيلولة دون تدخلهم فى النزاع القائم بين مسقط وفارس . ولكن السيد سعيد لم يكن راضيا عن هذا الموقف واعرب عن استيائه من كامبل على الاجراءات التى اتخذها فى العام الماضى لمنع حاكم ابو ظبى من مساعدته وكان يأمل أن يكون موقف الحكومة البريطانية أكثر تفهما ، وعلى الأخص عن البادرة التى اتخذها قبل عام بالتنازل للبريطانيين عن جزر كوريا موريا (١) . ولهذا قرر السيد سعيد

=غرض رأس نحو ٣٠٠ عربى قيل انهم ذبحوا فى بندر عباس ، وكانت الرؤوس مرفوعة على أطراف الحراب ، ثم عرضت بعد ذلك الرؤوس على الجمهور عند أحد مداخل البلدة حيث يتم اعدام المجرمين (مكتب شئون الهند) فارس والخليج مجلد ١٠١ ، من طومسون الى كلارندون ٢٤ مارس ١٨٥٥ (رقم ٤٠) بعد إحتجاج طومسون الى رئيس وزراء فارس ثم نقلت الرؤوس من الميادين العامة .

(١) يمكن الاطلاع على عملية التنازل عن هذه الجزر واسباب ذلك التنازل فى مؤلف كوبلاند « أفريقيا الشرقية وغزاتها » حيث تناولها المؤلف بالتفصيل فى فصل ١٧ .

الدخول في مفاوضات مع الفرس عن طريق شيخ القواسم سلطان بن صقر الذي مازالت شهيته السياسية متفتحة للمزيد من المكاسب رغم بلوغه الخامسة والثمانين من العمر . ولكي يدخل السيد سعيد المفاوضات مع الفرس من مركز القوة فقد استولى على حامية قشم ليفرض منها حصارا بحريا على بندر عباس . غير أن الفرس لم يكترثوا لهذا الإجراء ، وبقوا متمسكين بمطالبهم برفع قيمة الايجار نظير موافقتهم على تجديد الاتفاق كما طلبوا مبلغ ٣٧٫٠٠٠ تومانا كبقشيش (١) .

لم تسفر المفاوضات بين الجانبين عن شيء ، وفي شهر نوفمبر ١٨٥٥ طلب السيد سعيد من شارلس موري ، الوزير البريطاني المفوض في طهران التوسط مع الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع . غير أن طلب السيد سعيد وصل متأخرا الى الوزير البريطاني الذي كان قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع فارس (٢) قبل وصول خطابات السيد سعيد . ورغم ذلك فقد كان المسئولون البريطانيون يساورهم الشك في جدية وصدق السيد سعيد في طلب المساعدة من بريطانيا . وفي نفس الشهر وصل الى بندر عباس وفد من مسقط ثم توجه منها الى شيراز لاجراء مفاوضات مباشرة

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢١ مرفق للخطاب السري رقم ٢٣ المؤرخ ١٩ مارس ١٨٥٥ من كامبل الى طومسون ، ١٨٥٥/١/٣١ ومجلد ١٢٢ مرفق للخطاب السري رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٥٥/٥/٢٦ من كامبل الى طومسون ١٨٥٥/٣/١٥ .

(٢) « فارس والخليج » مجلد ١١٠ من موري الى كلارندون ١٨٥٥/١١/٢٠ (رقم ٨٥) .

مع أمير اقليم فارس (١) غير أن المفاوضات توقفت بين الجانبين وفى إوائل سنة ١٨٥٦ قرر السيد سعيد القيام بمحاولة أخرى لاستعادة بندر عباس من الفرس عن طريق القوة ، الا أنه فشل فى هذه المحاولة . لسبب رئيسى وهو انه لم يحصل على مساعدة من زعماء ساحل الهدنة نظرا لتدخل الكابتن جونز الذى أصبح يشغل منصب المقيم فى بوشهر خلفا لكامبل . وقد نصح جونز السيد سعيد بأن يتذرع بالصبر . وخلال المحادثات التى عقدتها الحكومة البريطانية فى شهر ابريل ١٨٥٦ فى القسطنطينية حول اعادة العلاقات الدبلوماسية بين فارس وبريطانيا اشترطت الأخيرة ابرام اتفاق جديد بشأن بندر عباس بين فارس ومسقط . غير أن السيد سعيد رفض نصيحة المقيم ولم يكن حتى ذلك الوقت قد حقق أى نجاح من طلبه الوساطة البريطانية فى النزاع كما لم يكن متفائلا من هذه الناحية . ونظرا لخيبة أمله ومخاوفه وضعفه بسبب المرض الذى كان يعانيه تمكن الفرس من فرض تسوية عليه فى ربيع ١٨٥٦ تعتبر فى صالحهم (٢) وبموجب هذه

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٣م رفق للخطاب السرى رقم ٧٧ المؤرخ ١٨٥٥/١٢/١٧ من جونز الى اندرسون ، بوشهر ١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٠٤ الادارة السياسية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٥ المؤرخ ١٨٥٦/٦/٢٥ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٥/٣٠ (٤٧ الادارة السياسية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/٩/١٢ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

التسنوية جدد له ايجار بندر عباس ولكن بايجار يبلغ ضعفين ونصفا عن قيمة الايجار السابق أي بمبلغ ١٦٠٠٠ تومان فارسي . كما استعادت فرس سيادتها الكاملة على جزيرتي هرمز وقشم الخاضعتين سابقا لسلطان مسقط الذي ورث السيادة عليهما من والده السيد سلطان بن أحمد الذي كان قد استولى عليهما في عام ١٧٩٨ . وألحقت الجزيرتان اداريا إلى بندر عباس ، وقد اضيفت الى بنود عقد الايجار الجديد بعض الجزر التابعة لفارس وهي (طازيان ، وشامل ومنيات الخ) وتشمل المنطقتين الساحلية والداخلية بدءا من نقطة تقع الى الجنوب الغربي من بندر عباس وتلتف حول رأس جاشك ثم الى ما وراء الرأس حتى نهر سوديج (١) كما نصت الاتفاقية على عدم

(١) هذه هي الحدود الشرقية لفارس كما اوضحها الاب بادجر في مذكرة له بعنوان « علاقات فارس السياسية بدولة مسقط » في ٢٣/١٢/١٨٦٣ ، وقد تم اعداد هذه المذكرة بشأن المطالب الاقليمية لفارس في مكران وقد أرفق بالمذكرة صورة من عقد الايجار حصل عليه بادجر من السيد ثويني في سنة ١٨٦١ أنظر كتاب (ائمة وسلاطين عمان) ص ٢١٧ اشارة رقم ١ وبخريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة . راجع مكاتبات حكومة الوطن (شرق) مجلد ٥٧ و ٥٨ وكذلك مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٥ من بادجر الى فورش عدن ٣/٦/١٨٦١ (رقم ٩ الادارة السرية) (ولجنة مسقط وزنجبار) وتاريخ العقد في شهر شعبان ١٢٧٢ الموافق ابريل ومايو ١٨٥٦ . وقد اعيد نشره فيما بعد في كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشون فصل ١٠ ملحق ٤٥) وهناك صيغة أخرى للعقد وردت في كتاب متشيسون فصل ١٠ ملحق ٢٨) حصلت عليه المفوضية البريطانية في طهران وترجمه جي . دبليو . ودهاوس . وهذه النسخة تختلف من اوجه كثيرة عن نسخة بادجر ، =

اقامة تحصينات جديدة في بندر عباس ، وأن يتم ردم الخندق الذى يحمى البلدة من الداخل ، كما نصت على وجوب رفع الاعلام الفارسية على القلاع، واطلاق التحيات في الأعياد الوطنية وعند عيد ميلاد الشاه (١) وفي حالة عبور القوات الفارسية الى مكران في بلوشستان عن طريق بندر عباس ، ينبغي تقديم كافة الخدمات والموارد التى تحتاج اليها . كما يتعين على السيد سعيد أن يقبل اقالة الحاكم المعين من قبله عندما يطلب منه حاكم اقليم فارس ذلك وتعيين بدل منه . كما يتعين على السيد سعيد أن يمتنع عن السماح لوكلاء الدول الأجنبية بدخول بندر عباس أو الى أى من ملحقاتها، كما نص الاتفاق على الا يتنازل سلطان مسقط عن أى جزء من اراضى فارس لأى دولة اجنبية ، وأن يلتزم بالدفاع عنها وضد اي عدوان عليها . ونص الاتفاق على أن تكون مدة العقد عشرين عاما غير قابلة للتجديد الا بموافقة الحكومة الفارسية ، وأن العقد محصور فى السيد سعيد ومن بعده انجاله فقط (٢) .

= ويحدد رد هاوس تاريخ ابرام العقد ١٨٥٦/١١/١٧ غير أن الديباجة تشير انه كنسخة من المكاتبات المتبادلة فى سنة ١٢٧٢ الهجرية . وهذه مع تقارير جونز المؤرخة ٣٠ مايو و ١٨٥٦/٨/٢٧ والتى تشير الى تجديد العقد يوضح أن التاريخ الذى ورد فى ترجمة بادجر هو التاريخ الطبيعى .

(١) فى الصيغة التى ترجمها رد هاوس لم ترد اشارة الى اطلاق التحية الرسمية ، وانما فقط الى رفع العلم الفارسي فى ايام الجمعة والاعياد الرسمية وعيد ميلاد الشاه .

(٢) لقد تم الاتفاق على هذه الشروط مع السيد سعيد لتكون سارية المفعول معه ثم مع انجاله من بعده . اما فى حالة انتقال الحكم فى مسقط الى اى مغتصب فان وزراء حكومة فارس يعتبرون غير ملزمين لتنفيذ تلك الشروط (المادة ١٢ من ترجمة بادجر لصيغة المعاهدة) ولم يرد ذكر لهذا

لبى السيد سعيد نداء ربه بعد أن غادر عاصمة سلطنته للمرة الأخيرة على ظهر الفرقاطة كوين فيكتوريا يوم ١٨٥٦/٩/١٥ ، وكان يخالجه شعور مبهم بأنه قد لا يقدر له أن يرى عاصمته مرة أخرى خلال حياته . وقد ودع والدته الوداع الأخير وقال لها بأنه قد لا يراها مرة أخرى . ومن الغريب أن السيد سعيد قد حمل معه عددا من الألواح الخشب التي طلب اعدادها له في مسقط ، وأمر بأنه في حالة وفاة أحد من الركاب او المرافقين فينبغي وضع جثمانه في صندوق من هذه الالواح وايصاله الى زنجبار وبأن لا يتم دفنه بأي شكل من الأشكال في البحر (١) .

وفي يوم ١٩ اكتوبر لفظ السيد سعيد أنفاسه الأخيرة بينما كانت الفرقاطه تسير بالقرب من جزر سيشل ، وقد تم دفنه في زنجبار بعد أسبوع من وفاته ، وكان عمره يومئذ يناهر الخامسة والستين . وعندما تلقت مسقط أنباء وفاة السيد سعيد ضجت البلاد بالنحيب عليه ، كما

= الشرط في ترجمة رد هاوس للمعاهدة ، كما لم ترد اى اشارة الى مدة سريان العقد . ويؤكد صحه صيغة بادجر رد هاوس للمعاهدة ، كما لم ترد أي اشارة الى مدة سريان العقد . ويؤكد صحة صيغة بادجر للمعاهدة خطاب ثويني الى جونز بتاريخ ١٨٥٧/٤/٢٥ حيث سرد وصفا للعقد . انظر (مكتب شئون الهند) فارس والخليج مجلد ١١٢ من ثويني الى جونز ٢٩ شعبان ١٢٧٣ وقد ارفق صورة منه بخطاب أوترام الى كلارندون بتاريخ ١٨٥٧/٦/٤ .

(١) من هيمرتون الى حاكم بومباى ١٨٥٦/١١/٨ وقد اشار اليه كوبلاند في افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٥٣ .

يذكر المؤرخ العماني ابن رزيق « الى درجة أن اهتزت الجبال تأثرا من ذلك الموقف » (١) .

خلف السيد سعيد لانجاله مملكة عريضة مترامية الاطراف ، وتضم اجزاء واسعة من سواحل شبه الجزيرة وأفريقيا من راس مسندم فى أقصى الشمال حتى راس ولجادو فى أقصى الجنوب . واذا كانت هذه المملكة قد دب فيها التآكل ، وعانت من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الا انها مع ذلك كانت قادرة على الحركة والحياة بفضل مواهب حاكمها وكفاءاته . اما انجال هذا الحاكم فلم تكن لديهم تلك الكفاءات : فأكبرهم السيد هلال كان قد جرده السيد سعيد من حقوق الارث وذلك لانتهاكه عرض احدى جواري والده السلطان ، وان كان من المرجح أن السيد هلال كان ضحية لمؤامرة دبرتها ضده حريم القصر (٢) وقد توفى السيد هلال فى منفاه بعدن عام ١٨٥١ ، ومن بين انجال السيد سعيد الخمسة عشر الباقين ، كان ابرزهم أربعة هم السيد ثوينى والسيد تركى فى عمان والسيد ماجد والسيد برغش في زنجبار ، وبما أن هؤلاء الأربعة كانوا اخوة من الأب ، فقد كانت العلاقات بين أمهاتهم تتسم بالكراهية والدسائس ، حيث كانت كل أم منهن تحاول أن تحظى بنصيب أكبر من اهتمام الأب وعطفه (٣)

---

(١) « ائمة وسلاطين عمان » ص ٢٦١ — بادجر .

(٢) انظر غولين (وثائق عن تاريخ افريقيا الشرقية فصل ٢ ص ٢٢٥ — ٢٢٦) وغولين فى هذا الكتاب يدحض هذه الرواية عن السيد هلال الذى كان معروفا بعزوفه عن النساء .

(٣) كان للسيد سعيد جوار كثيرات . وعلى سبيل المثال فقد كانت والدة السيد ثوينى من جورجيا ووالدة . هلال من الحبشة بينما كانت والدة خالد من مالبار في الهند .

وقد اخفى السيد ثوينى خبر وفاة ابيه من بقية أخوته كى يضمن اولا ولاء قوات الحاميات فى المدن الرئيسية من البلاد (١) . اما فى زنجبار فقد حاول برغش الإستيلاء على السلطة فى نفس الليلة التى ورى فيها جثمان أبيه التراب ، غير أن محاولته لم تفلح ، ربما بسبب تدخل اتكنس همرتون المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار وبمساعدته تنصيب ماجد حاكما على زنجبار (٢) وبهذا التعيين ربما يكون البريطانيون قد حققوا وصية السيد سعيد بتولى ماجد الحكم بعد موته ، ففى عام ١٨٤٤ بعث السيد سعيد برسالة الى وزير خارجية بريطانيا اللورد ابردين جاء فيها بالحرف الواحد :

« اننا نعين ونصب نجلنا السيد ماجد سلطانا على ممتلكاتنا فى أفريقيا ، كما نعين نجلنا الآخر السيد ثوينى سلطانا على جميع ممتلكاتنا فى عمان والخليج وسواحل هذا الخليج .. » (٣) وعند وفاة السيد خالد بعد بضعة أشهر من مغادرة السيد سعيد زنجبار الى مسقط فى سنة ١٨٥٥ عين ماجد واليا على زنجبار وغيرها من ممتلكات السيد سعيد الأفريقية ، وكحل لهذه المشكلة رشح ماجد لولاية صحار ، بينما لم يرشح برغش لأى منصب ، ولهذا فلم يكن من المتوقع أن يقبل كل من برغش وتركى هذا الوضع ، وبالمثل لم يكن من المتوقع ان يقبل السيد ثوينى مساواته بالسيد ماجد أو بالسيد تركى . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت

---

(١) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

(٢) أفريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٠٤

(٣) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

زنجبار مصدر الثروة لمسقط ، وبالتالي لم يكن ممكنا أن يقبل السيد ثويني أن يحرم من هذا المصدر المالي الوفير .

وفي مستهل عام ١٨٥٧ عقد السيد ثويني اتفاقا مع السيد ماجد تعهد فيه الأخير بدفع مبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال نمسوي كل عام الى أخيه في مسقط ، مقابل أن يحصل السيد ماجد على حصة سنوية من الجياد العمانية . غير أن الغرض من هذا الاتفاق لم يكن واضـحا ، لأن كلا من الأخوين قدم تفسيرا مناقضا لتفسير الآخر للاتفاق . وعلي أية حال فقد نقض ماجد هذا الاتفاق وأوقف دفع المبلغ الذي اتفق عليـه ، في الوقت الذي اوفد وكيله الى مسقط لاستلام نصيبه من الجياد . وفي نهاية العام أعلن السيد ثويني أنه قرر حسم الخلاف بينه وبين أخيه السيد ماجد بشكل نهائي وحاسم فأبحر بأسطوله الحربي وبرجاله من القبائل العمانية الى زنجبار (١) .

أثار احتمال نشوب صراع واسع بين انجال السيد سعيد قلق حكومة بومباي ، فبادرت بالايعـاز الى المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز بالتوجه الى مسقط ، وبذل اقصى ما في وسعه لاقناع السيد ثويني بالعدول عن خطته لغزو زنجبار ، كما أرسل الطراد البريطـاني أسابي على وجه السرعة الى زنجبار في بداية عام ١٨٥٧ لدعم موقف السيد ماجد وتقديم الحماية للمعتمد السياسي البريطاني والرعايا البريطانيين الهنود المقيمين هناك (٢) . وفي ١٠ من فبراير تبين أن التعليمات التي أرسلت الى جونز

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٣٨ مرفق للخطاب السري رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٨ من حزقيل بن يوسف (وكيل المقيم في مسقط) الى اندرسون ١٨٥٨/١٢/١٥

(٢) نفس المصدر/ قرار مجلس الإدارة ١٨٥٩/١/٢٠ وخطـاب من اندرسـون الى الكومدور ويلسـلي (قائد عام اسطول الهند) ١٨٥٩/١/٣١ و ١٨٥٩/٢/٣ (رقم ٢٦٠ و ٢٩٨ الادارة السرية) .

وصلته متأخرة وبعد أن أبحر السيد ثوينى بالفعل على راس الحملة التى كانت تتألف من الفرقاطه كارولين والكورفيت كارلو والفرقاطه رحمانى ودستة من السفن (من طراز البغلة) وعلى متنها ٢٥٠٠ مقاتل ، وهنا تصرف حاكم بومباى اللورد الفنستون بسرعة فبعث في ١١ فبراير سكرتيره العسكرى اللفتنانت كولونيل راسل على السفينة « البنجاب » لاعتراض أسطول السيد ثوينى ، وتسليمه خطابا منه لالغاء الخطة واحالة موضوع الخلاف مع أخيه ماجد الى الحاكم . التقى راسل بأسطول السيد ثوينى فى منطقة قريبة من مدينة صور فى عمان وسلمه خطاب الحاكم . وقد وافق السيد ثوينى على طلب حاكم بومباى ، وأبلغ المبعوث أنه سوف يعود الى مسقط ويرسل سفينة لاستدعاء طليعة الحملة للعودة الى البلاد (١) .

وقد بعث قرار السيد ثوينى الارتياح فى نفس السيد ماجد ، وان لم يضع حدا لمشاكله . ففي الشهور الأولى من عام ١٨٥٩ ، كانت زنجبار تغلى بالاضطرابات نظرا للأخبار التى وردت عن عزم السيد ثوينى الهجوم على زنجبار ، مما دفع بأعداد غفيرة من عرب اليمن وحضر موت وعمان للتوجه الى زنجبار للاستفادة من المذابح المتوقعة فى الجزيرة ، ونهب ما يمكن نهبه من أموال وقد وصلت الى ميناء زنجبار ثمان من سفن أسطول السيد

---

(١) سجل الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٣٣ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٥٩/٢/٢٤ (رقم ٢٦ الادارة السرية) .

(٢) « استعمار افريقيا الشرقية » تأليف كوبلاند لندن ١٩٣٩ ص ٢٠ فى يوم ٢٤ مارس وصلت سفينة عمانية واحدة فقط ، وقد تم اعتقال ركابها دون أقل ضجة ، وقد علم فيما بعد ان السفن الأخرى قد توقفت فى بعض الموانى الساحلية للتزود بالماء والطعام ، وقد استسلم هؤلاء بعد أن أيقنوا بأن تلك الموانى قد تكون موالية لماجد . غير أن الكابتن رجبى المعتمد=

ويني ، قبل أن تتمكن السفينة التي ارسلها لاستدعاء هـذه السفن من اللحـاق بهـا ، وأفرغت حوالي ألف رجل انضموا الى مئات الرجال الذين كانت تكتظ بهم شوارع زنجبار . وحتى وصول هــذه الجموع من اليمن وحضرموت كانت زنجبار تموج بأعداد غفيرة من عرب الشمال الذين كانوا هناك فى انتظار بدء موسم الرياح الجنوبية الغربية للاقـلاع الى مواطنهم بشحنات العبيد الذين أقتنوهم . وربما لم يكن يكفى زنجبار ما كانت تشهده من استعراضات مسلحة ، حتى تتدفق عليها جموع من القبائل الافريقية من داخل أفريقيا ، وكانوا مسلحين بالحراب والنبال والسهام ، ومستعدين للانقضاض عند أول بادرة لنشوب صراع مسلح فى الجزيرة : على أية حال فلم يكن الخطر الذى يهدد السيد ماجد يأتى من هذه الجماعات الدخيلة المشـاغبة بقـدر ما كان يأتى من أخيه السيد برغش ، وعلى الوجه الأخص من الحرث القبيلة العمانية الرئيسية فى الجزيرة . وعلى حد رأى الكابتن رجبى الذى خلف همرتون كمعتمد سياسى فى زنجبار بعد وفاة الأول فى شهر يوليو ١٨٥٧ ، أن الحرث كانوا اسوأ العناصر التى احتك بهـا فى حياته ، فهم اشرار الى أقصى الحـدود ، ولعـل سبب ذلك هـو اقامتهم الطويلة فى هذه البلاد ، ومعاشرتهم المستمرة للافريقيين وسماسرة الرقيق والمتاجرين فيه وهم من أقذر العنـاصر وأشـدها قسوة وشبقا ، كما ان الشعور الانسـانى منعدم فيهم (١) وكان أمل الحرث الوحيد هو الاطاحة بحكم

= السياسى البريطانى فى الخليج قد افاد يوم ٤ ابريل ١٨٥٩ بأن سفينة وسبع بغلات قد وصلت للتزود بالماء والطعام وأن ماجد لم يمنع ركابها من النزول (انظر مرفقات الخطابات السرية) الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطـاب السرى ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبى الى اندرسـون ١٨٥٩/٤/٤ (رقم ٤٠ الادارة السرية) .

(١) من كوبلاند « أفريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٥٥٤ .

آل بوسعيد فى زنجبار ، لأنهم كانوا حاقدين على السيد سعيد بتسبب التنازلات التى قدمها للبريطانيين فى موضوع تجارة الرقيق ، وكانوا يخشون أن يقدم السيد ماجد تنازلات أخرى لهم لحاجته الى تأييدهم .

فى نفس الليلة التى وصل فيها جثمان السيد سعيد الى زنجبار وشيع فيها الى مثواه الأخير ، اتصل عبد الله بن سالم زعيم الحرث بهامرتون ليسأله عن رأيه فى الخطوة التى ستتم بعد ان اصبحت زنجبار بغير حاكم . وقد أدرك هامرتون ما كان يدور فى ذهن شيخ الحرث فأجابه فى لهجة عنيفة، بأنه لو حاول عبد الله أن يقوم بأي حركة للاخلال بالأمن فى البلاد فسوف تتدحرج رأسه فى ظرف ٢٤ ساعة (١) ، ان الحرث يحاولون الآن تأييد برغش مؤقتا ليس حبا فى شخصه بل لتوريط أسرة آل بوسعيد فى صراع دموى على الحكم ، ولعل السيد برغش يتصور أنه يستطيع هو الآخر إستخدام الحرث فى تحقيق أهدافه فى الاستيلاء على السلطة .

خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس أضيف عنصر جديد الى الوضع الخطير فى زنجبار عندما وصلت الى الميناء اثنتان من السفن الحربية الفرنسية ، وقد جاءت السفينتان تلبية لطلب القنصل الفرنسى فى زنجبار، لاديسلاس كوشيت الذى كان قد طلب من السيد ماجد السماح له بتصدير بعض العبيد الى المزارع الفرنسية فى جزيرة ريونيون وذلك خلافا لما تنص عليه المعاهدة البريطانية — المسقطية بحظر تجارة الرقيق (٢)

---

(١) للاطلاع على المعاهدة راجع ص ٥٨٠ — ٥٨٢ .

(٢) من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٤ (رقم ٤٠ الادارة السرية) .

بعد قليل من وصول الفايكونت فلورنيه دى لانجل اجتمع بالسيد ماجد ، وكان يرافقه القنصل الفارسي وذلك لاقناعه بالاتفاق مع أخيه السيد برغش ومع الحرث وسحب قراره بتعقبهم من زنجبار الى عمان(١). كما شملت المحادثات موضوع تجارة الرقيق . غير أن ماجد رفض مطالب الفرنسيين ليس من واقع الضعف لكن من منطلق القوة ، فقد كان يملك خمسة من السفن الحربية ولديه قوة من الحرس الخاص قوامها ١٤٠٠ رجل ، كما كان قد وزع على السكان الأفريقيين كميات كبيرة من الأسلحة ، ورغم كل ذلك فقد كان السيد ماجد يفتقر الى العزم وقوة الارادة ، ولهذا قرر أن يستعين برجبى .

من حسن حظ الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار ان يصل اليها الطراد البريطانى « أسيلى » فى يوم ٢٢ مارس قادما من بومباى وفى يوم ١٦ ابريل انضمت اليه البارجة البريطانية برشين (١٤ مدفعا) وكانت قادمة من قاعدة الراس ، كما وصل أيضا الطراد البريطانى كلايف من بومباى ، وبوصول هذه القطع الحربية من الأسطول البريطانى شعر رجبى بأنه أصبح فى مقدوره أن يتحدى الفرنسيين في زنجبار . وفى ١٠ ابريل اتصل القنصل الفرنسى بالقائد رجبى وأبلغه بأن السيد برغش قد وضع تحت الحماية الفرنسية ، ولكن رجبى لم يعلق بشىء على الموضوع فى تلك اللحظة ، ولكنه فى مساء اليوم الثانى بينما كان يتناول طعام العشاء على ظهر

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٢ (رقم ٤٥ الادارة السرية) .

السفينة الفرنسية (كوردلينير) اثار هذا الموضوع مع كل من دى لانجل وكوشيت . وكان رجبى قد استنتج من تحرياته بأن القائد الفرنسى قد منح الحماية للسيد برغش بناء على قصـــة كاذبة لفقها كوشيت عن اضـطراب الوضع فى زنجبار . وعندما شرح رجبى للقائد الفرنسى الأسباب الحقيقية للتوتر الذى يسود الجزيرة ، وبقبول السيد ثوينى قرار حاكم بومبـاى أعرب دى لانجل عن استعداده لسحب الحماية الفرنسية عن السيد برغش على الفــور ، لانه كما ذكر لم يكن يود ان يتدخل فى الصراع الدائر على السلطة فى زنجبار . غير أن كوشيت غضب غضبا شديدا من تصرف دى لانجل هذا ، واوضح لرجبى : بأن لديه تعليمات من حكومته فى هذا الشأن، وان الحكومة الفرنسية غير مستعدة لقبول أى تحكيم فى هـذه المشكلة لا يتفق مع سياستها . كما أوضح بأن بين فرنسا والمرحوم سلطان مسـقط معاهدات واتفاقات ، ولابد ان تلقى مواقف وآراء فرنسا الاحترام الكامل. وقد أيد قنصـل الولايات المتحـدة الذى كان يحضر طعـام العشـاء رجبى فى رايه ؛ مما جعل دى لانجل يصر على القرار الذى اتخذه برفع الحمـاية عن السيد برغش ، ليس هذا فحسب ، وانما أبدى استعداده الى تسـليم السيد برغش الى السلطات العمانية فى مسقط اذا ما طلب منه ذلك السيد ماجد . وقد عاد كوشيت بعد ذلك فوافق على عدم التدخل فى النزاع على الحكم بين افراد أسرة آل بوسعيد ، شريطة ان يفعل رجبى نفس الشيء (١) وعندئذ ذكر دى لانجل بأنه لم يعد هناك سبب لبقائه فى زنجبار ، ولذلك

---

(١) مرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٣٨ مرفق للخطـاب السرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٢٤ من السيد ثوينى الى الفنستون ١٤ رجب ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٢/١٨ .

فقد غادرها بأسطوله عائدا الى بلاده ؛ ثم بعد وقت قصير أبحرت السفينتان البريطانيتان اساى وبرشين . ومع بداية فصـــل الرياح الجنوبية الغربية استعد المغامرون من العرب والأفريقيين للرحيل عن زنجبار .

بهذا الاتفاق تمكنت السلطنة من تفادى الدخول فى حرب منهكة ، ومع ذلك فما لم تتم تسوية المشكلة بين السيد ثوينى والســـيد ماجد ، فان السلطنة سوف تظل تعيش تحت رحمة شبح حرب أهلية . اما السيد ثوينى فقد وضع بعض الشروط لقبول تحكيم الحاكم العـــام للهند ، والتى كان يعتقد بأن هذه الشروط ســـوف تؤدى الى تسوية النزاع ، فأوضـــح المسئولين البريطانيين ضرورة الحفـاظ على وحدة البـلاد ، وتخلصها من الانقسامات ، وأن تظل زنجبار خاضعة للسلطنة ، وأن تعتبر كلا من شطرى البلاد مندمجا فى بعضها البعض ، كما كان الوضع السائد فى عهد السيد سعيد ومن قبله اسلافه ، وعلى أن يدفع ماجد معونة لمســـقط مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى كل عام ، وأن يتعهد السيد ماجد بتقديم المعونات اللازمة فى حالة دخول عمان فى اى حرب ، وأن تسلم التركة التى خلفهـا السيد سعيد لورثته القصر الى عهدة أحد الأطراف الموثوق بهـا . كذلك طالب السيد ثوينى بأن يدفع اليه السيد ماجد تعويضات عن النفقات التى تكبدها فى قمع الحملة الفاشلة عليه فى بداية ١٨٥٩ .

لقد أثارت هذه الشروط التى اشترطها السيد ثوينى تساؤلات كثيرة لدى حكومة بومباى عند اطلاعها عليها ، وأخذت تتساءل عما اذا كانت مطالب السيد ثوينى من السيد ماجد تقوم على اساس وصية خلفها السيد سعيد ، أو على أساس التقاليد السائدة فى عمان ؟ . فلو كان الســـيد ســـعيد قد أوصى بزنجبار للسيد ماجد مع اشتراط أن يدفع السيد ماجد زكاة سنوية لحاكم مسقط ، فينبغى الاتفاق أولا على مبلغ الزكاة ، ومدى خضـــوع

مستعمرة زنجبار لمسقط ٧ ام اذا كان السيد سعيد من ناحية أخرى قد أوصى بحكم زنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى للسيد ماجد على أساس ممارسته السيادة الكاملة عليها ، فلابد في هذه الحالة من التأكد ما اذا كان هذا الاجراء يتفق مع التقاليد العربية في تلك المنطقة أم لا . وقد رأت حكومة بومباى بأنه لو كانت زنجبار تخضع لمسقط منذ العهود القديمة ، فلم يكن من حق السيد سعيد تقسيم السلطنة بين ورثته عند وفاته ، أما اذا كان استيلاء السيد سعيد على زنجبار قد تم عن طريق الفتح أو الشراء أو عن طريق التزاوج ، فقد كان من حقه أن يتصرف في ممتلكاته كيف يشاء . وبصرف النظر عن موضوع الحق فقد كانت حكومة بومباى ترى انه لابد من وضع اعتبارات عملية أخرى في الاعتبار حتى يمكن الوصول الى قرار عادل في هذه المشكلة ، فهل تستطيع زنجبار أن تلتزم بدفع معونة مالية في حجم المبلغ الذى اشترطه السيد ثوينى ؟ وقد كان لزنجبار اهمية كبرى كمنطقة حرة في أفريقيا الشرقية ، وذلك على العكس من مسقط التى كانت أهميتها محدودة من الناحية الاقتصادية ، غير أن موقع مسقط الجغرافي ، وطبائع أهلها ، وما بها من مستعمرات في الخليج ، كل ذلك كان يضفي عليها أهمية سياسية بالغة ، كما أنها من الوجهة العسكرية تتفوق على زنجبار ، فضلا عن ما للحكومة البريطانية من مصالح فيها ، وبالأخص فيما يتعلق بمكافحة تجارة الرقيق المنتشرة في شرقى أفريقيا والتى كانت زنجبار بؤرتها ، بالاضافة الى مسئولية بريطانيا في مكافحة الحروب والقرصنة البحرية من ناحية ، وتجارة الرقيق في الخليج من ناحية أخرى . وبالتالى فلو تعرض مركز مسقط لأى خطر ، أو أن السيد ثوينى اضطر الى استنزاف موارده ودخله في محاولات السيطرة على زنجبار ، فان السياسة البريطانية في الخليج عموما سوف تتعرض للخطر .

في شهر فبراير ١٨٥٩ اوعزت حكومة بومباى الى رجبى بالرد على هذه الاستفسارات ، وفي شهر ابريل من نفس العام بعث رجبى برده الى حكومة الهند ذكر فيه بأنه على قدر معرفته ، فان السيد سعيد لم يترك أى وصية ، وأن حقه فى تقسيم مملكته حق لا نزاع فيه ، وتؤيده سوابق عديدة فى تاريخ حكم أسرة آل بوسعيد ، أهمهـا ، ما حدث فى عهد الامام احمد بن سعيد الذى وزع السلطة فى عمان على عدد من أنجاله ، وبالتالى فإن تعيين السيد سعيد لنجله السيد ماجد كى يخلفه فى حكم زنجبار وتعيين السيد ثوينى ليخلفه على حكم مسقط ، انما يدل على ان السيد سعيد كان يريد أن يوزع السلطة بينهما بحيث يكون كل منهما مستقلا عن الآخر ، حتى يتجنب نشوب صراع بينها على الحكم بعد وفاته ، كالصراع الذى ينشب عادة على الحكم بعد سقوط الحاكم أو وفاته . وكان رجبى قد سمع من السيد هلال شقيق السيد سعيد بأنه لا توجد بين أسرة آل بوسعيد والقبائل العمانية بوجه عام قاعدة تفرض أن يتولى الحكم الولد البكر ، كما ذكر له السيد هلال بأن السيد سعيد قد اتخذ من زنجبار عاصمة لحكمه ، وبالتالى تعتبر زنجبار هى قاعدة حكم أسرة آل بوسعيد فى عهد السيد سعيد كالمدينة التى يقيم فيها الحاكم تعتبر فى نظر العرب عن عاصمة المملكة ، ومن ناحية أخرى فان زنجبار قد آلت الى السيد سعيد عن طريق الفتح وليس الارث ، وأن الزعماء المحليين فيها وفى غيرها من الموانى الرئيسية فى أفريقيا الشرقية كممباسا مثلا لم يعترفوا بسلطة السيد سعيد الا عن طريق القوة ، وبالتالى فان الزكاة التى يطالب بها السيد ثوينى عن زنجبار ليست زكاة بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وانما هى معونة مالية يدفعها السيد ماجد عن طيب خاطر ، كما أن السيد ماجد قد ذكر لرجبى بأن أخاه السيد ثوينى قد بعث بمندوب اليه فى زنجبار يطالب منه هذه المعونة المالية على نمط ما كان يحدث إيام حكم والده نظرا

لان دخل زنجبار هو اكثر من دخل مسقط . وعلى ذلك فقد وافق السيد ماجد على أن يبعث لأخيه السيد ثوينى مبلغ ٤٠ ألف ريال نمسوى فى كل عام منها مبلغ عشرة آلاف ريال مساهمة من السيد ماجد فى قيمة الزكاة التى يتقاضاها الوهابيون من السيد ثوينى ، وعشرة آلاف كمعاش للسيد تركى وما بقى من المبلغ يعتبر نفقات للسيد ثوينى ، ولكن على شرط أن يمتنع السيد ثوينى من اتخاذ أى اجراء ضد اخيه السيد تركى ، غير ان السيد ثوينى خرق هذا الاتفاق بشنه الحرب على السيد تركى ، وحجز المبلغ المخصص له ، الأمر الذى اضطر السيد ماجد أن يقطع تلك المساعدة عن أخيه السيد ثوينى ، وبصرف النظر عن صحة هذه الرواية أو عن عدم صحتها ، فان رجبى كان واثقا بأن السيد ماجد لن يدفع هذه المعونة لعمان بعد الآن ، أولا بسبب افلاسه ، نظرا لما تكبده من نفقات فى مواجهة العدوان عليه من السيد ثوينى ، والذى يصل الى نحو ١٠٠ الف ريال نمسوى . كما كان مدينا لمقاول الجمارك بمبلغ ٢٠٠ الف ريال كان قد اقترضها منه لبناء سفينة حربية . وبسبب هذه الديون لم يعد السيد ماجد يملك اكثر من دخله من الرسوم الجمركية والضرائب والتى لا تزيد على ٢٠٦ آلاف ريال نمسوى الى جانب ٩٠ الف ريال كان قد تركها له والده (١) .

لم تكن المعلومات التى بعث بها رجبى الى حكومة الهند حول هذه القضية غير متحيزة لان رجبى كان متأثرا بكراهية شديدة لتجارة

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٤ (رقم ٤٦ الادارة السرية) .

الرقيق (١) . وكان تقسيم السلطنة يعنى بالنسبة اليه أن تتحرر زنجبار من السيطرة المسقطية ، كما أن السيد ماجد الذى ابدى بالفعل كثيرا من المرونة فى موضوع تجارة الرقيق ، سيكون بعد استقلاله عن مسقط اكثر مرونة ، وعلى أية حال فقد كانت تجارة الرقيق ، ومؤامرات الفرنسيين فى هذا الشأن ، ومحاولات السيد ثوينى اخضاع السيد ماجد لسلطته ، كانت كلها موضوعات متداخلة ، وبالنسبة للفرنسيين كان من مصلحتهم أن تتقلص سلطة السيد ماجد بعد أن رفض السماح لهم بتصدير العبيد الى جزيرة رينيون ، كما كان تأييد الفرنسيين للسيد ثوينى ينطلق من تصورهم بأنه سوف يسمح لهم بانشاء ميناء على ساحل افريقيا الشرقية لتصدير العبيد منه الى مزارعهم فى جزيرة رينيون . غير أن السيد ثوينى رفض ذلك على حد قول رجبى ، وأنه بعث بمندوب الى أخيه السيد ماجد فى شهر ابريل ، بعد ان وافق على تحكيم الحاكم العام ، فاذا كان هذا المندوب قد توجه الى زنجبار لمفاوضة السيد ماجد ظاهريا ، الا أن مهمته الحقيقية هى التآمر على السيد ماجد (٢) . وربما كان رجبى على صواب فى مخاوفه ، غير أن السيد ماجد هو الآخر كان يقوم بنفس الدور فى التآمر على أخيه السيد ثوينى ، ففى شهر مايو وصلت الى ميناء صحار احدى السفن التجارية الفرنسية وهى تحمل بعض الأسلحة والأموال التى كان قد

---

(١) على سبيل المثال انظر الكتاب الذى الفته كريمة رجبى تحت اسم « زنجبار وتجارة الرقيق » وقدمت فيه صورة عن والدها .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب الشرى رقم ٦٥ فى ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٢٥ (رقم ٥٢ الادارة السرية) .

أرسلها السيد ماجد الى السيد تركي لتحريضه على التمرد على اخيه السيد ثويني . وقد ذكر السيد تركي للمقيم البريطاني في الخليج في رسالة بعث بها اليه يعترف فيها بأنه كان ينوي شن حرب على أخيه السيد ثويني ثم بعد ذلك توجه السيد تركي الي زنجبار وكان لسفره هذا أسباب عديدة (١).

لم يكن أي من السيد ثويني أو السيد ماجد على استعداد كما يبدو لقبول قرار حكومة الهند لتسوية الخلاف القائم بينهما ، لأن السيد ثويني قد رفض منذ البداية تدخل حكومة الهند في هذا النزاع ولعله كان على حق في موقفه هذا ، بينما أن اللورد كاننج حاكم الهند العام كان متأثرا بآراء رجبي في اتهامه السيد ثويني بالتآمر ضد أخيه السيد ماجد ، وبالتالي فقد أوضح رجبي في شهر يوليو ١٨٥٩ لحكومة بومباي بأنه لا يستطيع أن يفصل في قضية يرفض أحد طرفيها الالتزام بأي حكم قد يصدر فيها . (٢) واستطرد كاننج يقول بأنه لا ينوي الاعتراف بحق السيد ثويني في السيطرة على أخيه السيد ماجد ، وأنه بالأحرى يؤثر ان يصل الطرفان الى تسوية ودية بينهما بدلا من أن يضطر الى فرض تسوية عليه ، كما طلب كاننج سؤال السيد ماجد عما اذا كان على استعداد بأن يدفع الى اخيه السيد ثويني المعونة السنوية التي طلبها في حدود ٤٠٠ ألف ريال نظير ان يمتنع السيد ثويني من التدخل في شئون زنجبار ، غير ان اللورد كاننج عاد

---

(١) مرفق للخطاب السري رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٥٩/٩/١٠ من جونز الى اندرسون ٦/٢٩ و ١٨٥٩/٧/٢٣ (رقم ٢٥٠ ، ٢٨٢ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب تركي الى جونز ٢ ذي القعدة ١٢٧٥ الموافق ١٨٥٩/٦/٤ .

(٢) من سي بيدون (وزير خارجية الهند) الى الدرسون ١٨٥٩/٧/٢٧ (رقم ٤٥٩٠ الادارة الخارجية) .

فأوضح بأن مثل هذا الاتفاق لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يعتبر بمثابة ضريبة من صاحب سيادة على شخص أدنى منه ، وانما ينبغى ان يعتبر منحة من جانب السيد ماجد على غرار الاتفاقات السابقة . أما اذا رفض قبول هذا الحل طمعاً فى قرار عنيف ، فلابد فى هذه الحالة كما اشار كاننج من الحصول على موافقة رسمية مسبقة من الطرفين المتنازعين ، يتعهدان فيها بقبول الحكم الذى سيصدر الى جانب تعهد آخر منهما بعدم اللجوء الى إستخدام القوة حتى صدور هذا الحكم ، كذلك ينبغى أن يتعهد الأخوان بقبولهما لتحكيم الحاكم العام باعتباره قراراً نهائيا ، وأن يخوله فى تطبيق هذا القرار بالقوة إذا اقتضى الأمر .

لم تر حكومة بومباى فى هذه المقترحات اية صيغة رسمية لأنها لم تكن تبحث عن ايجاد حل ودي لهذا الخلاف حسبما اقترح اللورد كاننج ، ولكنها رات أن توفد الضابط البحري الكومندور كورتندر (من الأسطول الهندى) الي مسقط وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٥٩ وكان هذا الضابط يتمتع بقسط كبير من الخبرة السياسية بالمنطقة ، وكانت مهمته ابلاغ السيد ثوينى بآراء الحاكم العام للحصول على موافقة خطية منه على القرارات التى سوف يتخذها الحاكم العام ووعد بالالتزام بها (١) ولكن الضابط لم يكلف بالحصول على تعهد خطى مماثل من السيد ماجد ، بل ان مثل هذا التعهد لم يطلب من السيد ماجد على الاطلاق الى أن تم تشكيل

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤١ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٥٩/٩/١٠ من اندرسون الي بيدون ١٨٥٩/٩/١ (رقم ٨٨٥ الادارة السرية) .

اللجنة المكلفة بالتحقيق فى النزاع وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٦٠ وقد استاء السيد ثوينى كثيرا — موقف كاننج وتحيزه الى جانب السيد ماجد ، مما اضطره الى أن يستفسر من مبعوث اللورد كورتندن عن الأسباب التى حملت الحاكم العام على رفض اعتباره سلطة أعلى على اخيه السيد ماجد، والى قبوله لرأى رجبى المتحيز تحيزا واضحا الى جانب السيد ماجد، ولماذا كان يرى فى تقسيم السلطنة — على الامر الوقع — أساسا عادلا لحل النزاع ؟ ولقد ضرب السيد ثوينى مثلا لكرتندون ، وهو ان زنجبار تمثل اللحم ومسقط تمثل العظم ، وأنه هو يمتص مجرد العظم ، بينما أخوه يستمتع بأكل اللحم (١) ، كما سأل السيد ثوينى كرتندون فيما اذا كان يرى أى فائدة من احالة النزاع للتحكيم خصوصا وأن الحاكم العام قد حدد موقفه من أهم جانب من جوانب المشكلة ، ونعنى به حق مسقط فى الحصول على نصيبها من عائدات زنجبار ، وحق السيد ثوينى فى السيادة على أخيه السيد ماجد . غير أن كرتندون لم يعرف كيف يرد على أسئلة السيد ثوينى أو لعله لم يكن يستطيع ذلك بشكل يرضى عنه ، ولهذا فقد ظل يلح على السيد ثوينى باعطائه التعهد الرسمى الذى حصل عليه أخيرا بعد أسبوع من الجدل والنقاش بينه وبين حاكم مسقط ، خصوصا وأن كرتندون لم يكن يهمه ما يسفر عنه قرار اللورد كاننج من نتائج ، وكانت قضية السيد ثوينى قضية خاسرة ومنتهية .

وفى أول مارس ١٨٦٠ الف الفنستون لجنة لتقصى الحقائق فى هذا النزاع واختار لرئاستها البريجدير بولاند المقيم السياسى البريطانى فى عدن، وعين الأب برس بادجر مساعدا لبولاند ، وكان بادجر قسيسا ملحقا بادرة بومباى ، وأحد علماء اللغتين العربية والفارسية ، وسبق له العمل مع اوتراند

---

(١) خطاب سرى رقم ٨١ المؤرخ ١٨٥٩/١٠/٢١ من كروتندون الى اندرسون ١٨٥٩/٩/٢٤ (رقم ٣ الادارة السرية) .

أثناء الحرب الفارسية . وعد عكف بولاند بعد تعيينه على دراسة ملف هذه القضية ، وبعد أن فرغ من دراستها وجه سؤالين الى الفنستون ، وطلب اجابة عليهما قبل أن يبدأ في مهمته : الأول يتعلق بموضوع السيادة . فقد كان من الواضح أن الكابتن رجبى قد خلص الى أن السيد ماجد هو الحاكم الشرعي لزنجبار على أساس الأمر الواقع ، وأن كلا من حكومتى بومباى والهند قد اعترفتا له بالنية بهذه السيادة ، بعد أن رفض أن يعترف بالسيد ثوينى بالسيادة على زنجبار . وحول هذه النقطة سأل بولاند ما اذا كان عليه أن يتصور بأن دعوى السيد ثوينى بالسيادة على زنجبار ، وبدفع الزكاة التى يطالب بها قضية مفروغا منها ؟ وكان السؤال الثاني متمما للسؤال الأول ، فقد أوضح بولاند بانه لو انفصلت زنجبار عن مسقط على الأساس الذى أشرنا اليه فان حكم آل بوسعيد فى عمان قد يتعرض للخطر ، الأمر الذى سيوجب تقديم ضمانات للسيد ثوينى لحماية ممتلكاته في شبه الجزيرة ، ولهذا سأل بولاند ما اذا كان قرار الحاكم العام للهند سوف يتأثر بهذه الاعتبارات أو بأى اعتبارات أخرى من نمطها ؟ وبعبارة أخرى يسأل بولاند عما اذا كان يتعين عليه والحالة هذه أن يعتبر المشكلة لا تزال قابلة للنقاش ؟ (١) .

وقد رد عليه الفنستون بأن عليه أن يأخذ فى الاعتبار حقيقة واحدة وهى

---

(١) مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٥ ، مرفق للخطاب السري رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ ، مناقشات اللجنة التى شكلتها الحكومة للتحقيق في النزاع بين حاكمي مسقط وزنجبار وتقديم تقرير عنه ، خطاب من كولان الى اندرسون ، عدن فى ١٨٦٠/٤/٣ (رقم ٤٦ الادارة السرية) . وسوف يعود الى هذا الموضوع في موضوع مناقشات لجنة مسقط وزنجبار .

أن يضع معادلة بين عامل العدالة وعامل الضرورة في بحثه عن حل مقبول لتسوية النزاع وقال في هذا الصدد : —

« انه يتعين على المقيم السياسي أن يتأكد من الحقوق الفعلية لكل من الطرفين على أن يسترشد في ذلك بقوانين الشريعة وبالتقاليد العائلية لاسرة آل بوسعيد وبالأدلة القاطعة وبالضرورة التي تحتمها مصالح بريطانيا ، وبعد أن ينتهي من هذه المسألة يستطيع بعد ذلك أن يقرر ما اذا كان لابد من الاعتراف بالحقوق الفعلية للطرفين ، وما اذا كان الأمن والاستقرار في المنطقة قد لايتسنى تحقيقه عن طريق اقناع الجانبين بتقديم تنازلات لحل النزاع ، وما اذا كانت تسوية النزاع على أساس القوانين الشرعية قد لا يؤدي الى تحقيق فائدة حقيقية لجميع الأطراف ، الحكام والمحكومين وذلك في مقابل التشبث الاعمى بحقوقهم الفعلية : وبعبارة أخرى يتعين على المقيم السياسي بأن يفرق بين ما هو الحق وما هو ضرورة ، وبأن يتأكد مما اذا كان في الامكان اقناع الطرفين المتنازعين بتقديم تنازلات من أحدهما للآخر . وان الحاكم العام يرى بأن القضية برمتها لاتزال موضع نقاش وبحث من جانب المقيم السياسي ، وبأن رغبة الحكومة السامية هي احقاق الحق بين الطرفين ، كما تريد السلطة العليا أن تستفيد من جميع الحقائق والمعلومات التي يستطيع البريجدير بولاند الحصول عليها لايجاد حل لهذه المشكلة » .

وقد أعيد توضيح هذه الآراء في مجموعة من التعليمات الجديدة التي صدرت لبولاند في نهاية مايو ١٨٦٠ ، عشية سفره الى مسقط للبدء في مهمته ، وقد نصت هذه التعليمات على ما يلي : « ان خبرتك كمقيم سياسي في المنطقة سوف تساعدك على تقييم مطالب كل من الطرفين بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها ، وبأن تصل الى حل لهذا النزاع فيما يختص بهذه

المنطقة بالذات يرضى عنه الطرفان ويكفل المصلحة العامة لأهالي وقبائل هذه المنطقة التي لا تزال خاضعة حتى الآن لسلطنة عمان ، وبما يحافظ على مصالحنا في عمان ، وعلى امتداد ساحل افريقيا الشرقية التابع لزنجبار (١) غير أن الفنستون لم يجد ما يحمله على تقديم ضمانات للسيد ثويني بشأن ممتلكاته في شبه الجزيرة في حالة انفصال زنجبار عن مسقط ، ولكنه كان يهمه أن يعرف رأي بولاند في الموضوع . وقد بلغ عداء السيد تركي لأخيه السيد ثويني حداً يجعله أن يضع ولاية صحار وملحقاتها تحت سيطرة الوهابيين ، غير أن حق السيد تركي في اتخاذ هذا الأجراء أو حتى في مجرد استقلاله عن السلطة المركزية في مسقط كان أمراً مشكوكاً فيه ، على الرغم من أن السيد تركي كانت لديه مبررات تختلف عن المبررات التي كان يستند عليها السيد ماجد ، ولهذه الأسباب فقد طلب الفنستون الى بولاند أن يبحث هذا الموضوع ، وان كان قد نبه عليه بأن فصل ولاية صحار عن مسقط أمر مستبعد وغير مرغوب فيه ، وأن حصول الوهابيين على أي شكل من اشكال السيطرة على عمان سيكون بمثابة كارثة علينا (٢) .

استهلت لجنة تقصي الحقائق أعمالها في مسقط يوم ١٢ يونيو ١٨٦٠ وقد أمضى بولاند عشرة أيام في محادثات مستمرة مع السيد ثويني اقتنع في نهايتها بقوة موقف السيد ثويني وحججه ، بينما تبين له بعد البحث الدقيق أن أكثرية الحجج التي استند عليها السيد ماجد وايده فيها الكابتن رجبي تقوم

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السري رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٦ من اندرسون الى كولاي ١٨٦٠/٥/٢٩ (١٦٥ سري) .

(٢) نفس المصدر راجع أيضا قرار المجلس ١٨٦٠/٤/١٦ .

ذى أسس واهية . وقد كان السيد ثوينى يرى بأنه ما دام هو الحاكم الشرعى المعترف به فى عمان ، فهو بالتبعية يعتبر حاكما على ملحقاتها فى الخارج. وانه لم يكن من حق والده أن يتصرف فى تلك الممتلكات كما يشاء بحكم أنه حاكم مستقل لبلد يتمتع بكل مقومات الدولة. وأضف الى ذلك أن السيد ثوينى كان يعتقد بأن السيد سعيد لم يكن يهدف الى تقسيم السلطنة الى هذا النحو ، وبأن تعيينه لنجله السيد ماجد فى الأربعينات من القرن التاسع عشر محافظا فى ممتلكاته الافريقية لم يكن يعني استقلال أحد الولدين عن الآخر وانما كان ذلك اجراء روتينيا بحتا، وبالتالى فان السلطة العليا فى السلطنة ككل هى من حق الحاكم الذى يمارس الحكم فى الدولة الأم ، والذي اعترفت به كافة القبائل الرئيسية فى عمان . غير أن كولان فى رده على السيد ثوينى استشهد بالخطاب الذى بعث به السيد سعيد الى أبردين فى يوليو ١٨٤٤ ، وأعرب فيه عن رغبته فى التصرف فى ممتلكات السلطنة بعد وفاته ، وقد رد السيد ثوينى بالإشارة الى توصية والده السيد سعيد (وهى الوصية الوحيدة) والتى أوصى فيها بسفينتين من سفنه للخزانة العامة للسلطنة ، ولما لم تكن هناك غير خزانة واحدة للدولة ، وهى الموجودة فى مسقط عاصمة البلاد، فمن الواضح انه يريد أن تستمر الدولة ككيان واحد ، أنه لم يقصد خلاف ذلك ، اى لو انه كان فعلا ينوى تقسيم السلطنة الى دولتين ، فانه لم يكن يستطيع ذلك نظرا لان تقاليد عمان وقوانينها لا تسمح له بذلك .

وقد تأيدت وجهة نظر السيد ثوينى بنتائج التحقيقات التى أجراها الأب بادجر ، زميل كولان فى اللجنة ، والذى كان فى ذلك الوقت يقوم بأبحاث مستقلة عن تاريخ عمان (١) وتوصل بادجر من خلال أبحاثه الى أن عمان لم تعرف

---

(١) وقد كانت هذه هى المناسبة التى سلم فيها السيد ثوينى نسخة من كتاب ابن رزيق والذى قام بادجر فيما بعد بترجمته ونشره تحت عنوان « تاريخ أئمة وسلاطين عمان » .

اطلاقا نظام اولوية الحكم للابن البكر ، وأن الحكم فى عمان غير وراثى .. وبالتالى فقد اتضح أن أقوال السيد ثوينى بعدم شرعية تقسيم البلاد بين ورثة والده ، أيا كان المعنى الذى يصبغ على خطاب السيد سعيد الى وزير خارجية بريطانيا أقوالا صحيحة . صحيح أن الحاكم فى عمان يستطيع تعيين اى من أفراد أسرته فى اى جزء من اجزاء مملكته حتى ولو كان تعيينا مستمرا ، الا أن ذلك الجزء يبقى جزءا من السلطنة وخاضعا له . ومن هنا فقد استنتج كولاند بأنه ان كان الدافع للسيد سعيد على تعيين كل من نجليه السيد ثوينى والسيد ماجد كحاكمين فى ممتلكاته فى كل من شبه الجزيرة وشرق أفريقيا ، وطلبه المساعدة من الحكومة البريطانية فى استمرار هذا التعيين بعد وفاته الا أن كل ذلك لم يكن يعنى استقلال النجلين كل بمنطقته . ولعله كان يقصد أن يولى كل من نجليه على هذين الجزءين من ممتلكاته تاركا بعد ذلك موضوع الخلافة على الحكم لكى يتقرر وفقا للتقاليد المعمول بها فى عمان . كذلك اكتشف كولاند خطأ الرأى الذى ذهب اليه الكابتن رجبى ، وهو حق السيد سعيد فى التصرف فى ممتلكاته الافريقية كيف يشاء ، لمجرد أنه حصل على هذه الممتلكات عن طريق الفتح ، لقد استولى السيد سعيد على هذه الممتلكات بحكم أنه سلطان على مسقط ، وكان فى استطاعته توسيع ممتلكاته الخارجية ، غير أن هذا الأمر لا يجيز له التصرف كيف يشاء .

نفس التفسير طبقه كولاند على ادعاء السيد تركى باستقلاله على ولاية صحار عن مسقط ، وكان السيد سعيد قد عين السيد تركي محافظا على صحار فقط ، وهكذا اكتشف كولاند خطأ الرأى الذى ذهب اليه رجبى ، وهو أن السيد سعيد قد قبل تقسيم السلطنة بين أنجاله الثلاثة ، وهم السيد ثوينى والسيد ماجد والسيد تركى . كما شك كولاند أيضا فى صحة تفسير رجبى لصيغة الاتفاق الذى عقد بين السيد ثوينى والسيد ماجد بشأن الاربعين ألف

ريال نمسوى التى تدفعها زنجبار لمسقط كل عام ، وفى رأى كولاند أن التعهد بدفع هذه المعونة لم يكن اختيـــاريا ، على النحو الذى ذكره الكابتن رجبى والسيد ماجد . فقد أنكر السيد ماجد أن يكون لدفع هذا المبلغ اى شروط ، وأن هذا المبلغ كان يدفعه كزكاة منه الى أخيه الســـيد ثوينى فى مسقط باعتباره صاحب السيادة ، وعلى الرغم من أن كولاند لم يتوصل الى معرفة صيغة الاتفاق المذكور ، الا أنه رفض تفسير كل من ماجد ورجبى على اعتباره تفسيرا نهائيا للاتفاق ، كما كان يشك فى هوية المبعوث الذى بعث به السيد ثوينى الى السيد ماجد لمفاوضته على عقد هــذا الاتفاق . ولــكن كولاند كان مضطرا على اية حال الى أن يدافع عن موقف السيد ماجد ضــد التهم التى وجهت اليه تنفيذا لرغبة السلطات المسئولة فى الهند ، وقد كتب يقول : ـــ

« اننى أعتقد بمنتهى الصراحة بأن هذه الايضاحات سوف تســـهم فى دحض الحجج التى يتذرع بها السيد ماجد ضد السيد ثوينى» (١) وفى هذا الصدد أعرب السيد كولان بأنه لو كان هناك معتمد سياسى بريطانى فى مسقط يوافى حكومته بتقارير عن خطوات السيد ثوينى واجراءاته كما كان يفعـــل الكابتن رجبى فى زنجبار بالنسبة الى السيد ماجد فلربما كان فى الامكان الرد على تلك التهم الموجهة الى السـيد ثوينى منذ وقت مبكر ، وكان كولان يعتقد بأن التقاليد للنظم فى عمان تخول للسيد ثوينى فرض سلطته على السيد ماجـــد باعتباره حاكما على السلطنة كلها ، كما كان من حق السيد ثوينى أن يطالب أخاه السيد ماجد بتسليمه تركة والده السيد سعيد ، كى يستفيد منهـــا أبناؤه الآخرون كما نصت بذلك وصيته ، لأن السيد ماجد لم يكن هو الوصى

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٢ فى ١٨٦٠/٨/٦ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ (رقم ١٠ الادارة السرية) لجنة تسوية النزاع بين مسقط وزنجبار) .

على الورثة ، كما وجد كولان أن السيد ثوينى برىء من تهمة تواطؤه مع السيد برغش والحارث فى زنجبار للاطاحة بحكم أخيه السيد ماجد . أما عن التهم الأخرى ضد السيد ثوينى ومنها انه كان يتآمر مع الفرنسيين ويسىء معاملة مواطنى زنجبار المقيمين فى السلطنة ويستولى على أموالهم وسفنهم فلم يجد لها أى دليل ، وانما اقتنع بأن السيد ثوينى كان يتصرف بصبر وحكمة .

عاد كولان الى بومباى فى يوليو عام ١٨٦٠ ليقدم تقريره الى الجهات المسئولة ، وفى شهر سبتمبر سافر الى زنجبار ليبدأ المرحلة الثانية من مهمته ، وعند اجتماعه بالسيد ماجد طلب منه أن يتعهد بقبول حكم الحاكم العام ، ثم بعد ذلك أخذ يستجوبه حول ادعائه أولا ان والده السيد سعيد قد اتخذ قرارا بتقسيم السلطنة عند وفاته ، وذلك كما يشير اليه الخطاب الذى بعث به الى ابردين وزير خارجية بريطانيا ، ثانيا انه تقلد الحكم فى زنجبار بانتخاب أفراد أسرة آل بوسعيد المقيمين فى الجزيرة وزعماء القبائل الأفريقية ، ثالثا ان الدول الأجنبية قد اعترفت به كحاكم مستقل على زنجبار ، رابعا أن السيد ثوينى قد اعترف به أيضا حاكما على زنجبار من خلال ارساله مبعوثا رسميا لمفاوضته على الاتفاق الخاص بالمعونة السنوية ، وعلى الرغم من ذلك فان كولان لم يأخذ بتلك الحجج التى دفع بها السيد ماجد والكابتن رجبى بحيث يغير موقفه من الرأى الذى كونه فى مسقط حول النقطة الأولى من تلك الحجج ، وهى أن السيد ثوينى لم يكن من حقه تقسيم السلطنة ، أما عن السوابق التى أشار اليها كل من السيد ماجد والكابتن رجبى بتأييد وجهة نظرهما وبالأخص اجراء الامام أحمد بن سعيد بتقسيم السلطة بين أنجاله فليست حجة مقنعة ، بل ان السيد ماجد نفسه

انكر وجود مثل هذا العرف فى البلاد عند سؤال بادجر له ، فقد كان ذلك الاجراء يهدف الى توفير موارد ثابتة لانجاله للانفاق منهـا على أنفسـهم . وأياما كان فان موضوع الرغبات شىء والحقـوق شىء آخـر . والواقع ان كولان كان يميل الى التصور بأن السيد سعيد كان فعلا يريد فصل زنجبار وملحقاتها عن السلطة المركزية فى مسقط ولم يكن يريد اخضاع تلك الممتلكات لسلطة الحكم فى السلطنة .

أما حجة السيد ماجد الثانية ، انه تقلد الحكم فى زنجبار على اساس الانتخـاب من زعماء القبـائل الافريقيـة وبعض أفراد أسرة آل بو سعيد ، فينبغى أن تخضع . كما يقول كولان ، الى ما اذا كان يحق لهؤلاء ان ينتخبوه أو لا يحق لهم . ولا مفر من الانكار ، لأن هـذا الحق محصـور فى القبـائل العمانية وحدها . وهى التى تتمتع بسـلطة وحق انتخاب الحكام فى عمان ، وقد ظل هذا النظام سارى المفعول حتى قبل وفاة السيد سعيد ، أما زعماء القبائل الافريقية فى زنجبار فقد كانوا خاضعين لمسقط . وعلى أية حال فان التغييرات التى طرأت على زنجبار فى عهد السـيد سـعيد كنتيجة لهجرة أعداد كبيرة من عرب عمان اليهـا ، ثم اتخـاذها عاصمة للسلطنة ، واخيرا الأهمية التجارية التى اكتسبتها ، كل هذه الاعتبارات فرضت على حد رأى كولان ، ادخال تعديلات على الحكم . ومن هنا أصبح لأهل زنجبار رأى فى انتخاب الحاكم ، وذلك على الرغم من ان السيد ثوينى رأى فى هذا الاجراء تمردا عليه . ويؤكد كولان بأن قول السيد ماجد باعتراف الدول الأجنبية به ، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة قول ليس له أى اهمية ، نظرا لأن مجرد وجود خلاف على الحكم ، واحتكام أطرافه للحاكم العـام للهند يبطل هـذا الاعترف ، الا اذا تمشى مع نتائج التحكيم . وكذلك قول السـيد ماجد بأن

أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار قول باطل كما يقول كولان ، وذلك لعدم وجود أدلة ومستندات تؤيده ، كما لا يمكن اعتبار المعونة السنوية أو الزكاة حجة تؤيد موقف السيد ماجد وبخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار تفسير السيد ماجد للمعونة ، أى انها كانت شرطا للاعتراف به كحاكم مستقل على زنجبار (١) .

ومن هنا فان استنتاجات كولان بشأن الحجج التى استند عليها السيد ماجد فى سيادته على زنجبار لا تتفق والمنطق ، أما الحجة الرابعة ، وهى ان الزعماء الافريقيين قد انتخبوه فهى أيضا حجة تتعارض مع تقاليد عمان وعاداتها ، وان كانت هذه الحجة يمكن قبولها على أساس الضرورة ، وكان هذا هو العامل الذى تعين على كولان أن يسترشد به فى التوصل الى حل للنزاع، وأضحت الآن الآراء التى تكونت لديه من خلال بحثه . فقد اثبت البحث فى مسقط بصورة لا تدعو مجالا للشك بأن الحق هو فى جانب السيد ثوينى ، وأن كولان لم يتوصل فى زنجبار الى أى شىء يبطل هذا التصور . فقد اتضح لكولان بأن تعهد السيد ماجد للسيد ثوينى بالمعونة السنوية لم يكن تعهدا مشروطا على النحو الذى ذكره السيد ماجد ، كما عثر كولان على أدلة أخرى تبرىء ساحة السيد ثوينى من التهم الموجهة اليه ، وهى التواطؤ مع

---

(١) أما قول السيد ماجد بأن أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار فهو قول باطل على حد رأى كولان وذلك لعدم وجود أدلة تؤيد ذلك . مرفق للخطابات السرية على بومباى مجلد ١٤٥ ملحق للخطاب السرى رقم ٢٨ فى ١٨٦١/٨/١٢ مناقشات لجنة تسوية المشكلة المسقطية الزنجبارية من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية ، لجنة مسقط وزنجبار) .

الحرث والفرنسيين ضد أخيه ، وهذه البراءة اعترف بها الكابتن رجبى نفسه ، بينما ثبت بالأدلة القاطعة محاولة السيد ماجد بتحريض السيد تركى على التمرد ضد السيد ثوينى بتزويده بالأسلحة والأموال لتنفيذ تلك الخطة ، وبالتالى لم يجد كولان مفرا من الاعتراف للسيد ثوينى بحقوق السيادة على كل من مسقط وزنجبار من الناحية القانونية ، غير أنه لم يسجل هذا الحكم ، ولكنه عاد فانقلب عندما كتب تقريرا بتأييد التقسيم الدائم للسلطنة . وقد فعل هذا بحكم التوجيهات التى سبق أن تلقاها من حكومته وهى أن يضع فى اعتباره عاملين ، هما عامل العدالة وعامل الضرورة . ولقد انتقد أهل زنجبار وملحقاتها الافريقية السيد ماجد حاكما عليهم ، وان التطورات التى مرت على زنجبار خلال الخمسين عاما التى حكمت عمان فيه زنجبار تخول لهم تقرير المصير ، واذا آمنا بأنه من حق السيد ثوينى الحاكم فى الدولة الأم أن يخضع سكان تلك الممتلكات لسلطته بالقوة فمن حق هؤلاء أن يقاوموا محاولته . وبعد ان تم لكولان استنباط هذا المبرر القانونى ، كتب يقول على خلاف الادلة التى جمعها بالاشتراك مع الأب بادجر : « لقد توصلت الى نتيجة واحدة وهى ان حجج السيد ماجد لمطالبته بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها هى أقوى من حجج السيد ثوينى فى انكار هذه المطالب . (١) وبعد أن شعر كولان بالارتياح من تنفيذ التعليمات التى زود بها على اساس مراعاة عامل العدالة والحق ، اتجه الى تبرير أحكامه على أساس الضرورة وكتب يقول : —

بأن مستقبل مسقط وزنجبار ورخاءهما يتوقف على انفصالهما عن بعضها البعض ، وأن وحدة السلطنة كما ذكر الكابتن رجبى كانت غير

---

(١) تطرقنا الى هذا الجانب من مهمة كولان فى فصل ١٣ .

طبيعية وضارة بمصلحة الشعبين ، وذلك نظرا لانعدام وجـود النظام والتنظيم فى الحكومات القريبة ، وحيث يتوقف تصريف الأمور بنـاء على رغبة الحاكم وحده . كما كانت هناك اعتبارات أخرى غير اعتبارات المصلحة ، فقد أشار الكابتن رجبى بأن زنجبار كانت تمثل مركز القـوة الوحيد فى استقرار الحكم فى جميع المناطق الواقعة فى شرقى افريقيا الى الشمال من ناتال ، وأن السبيل الوحيد أمام زنجبار للمحـافظة على زنجبار هى بانفصالها عن مسقط ، كما أن هناك مكسبا آخر من هـذه العملية على حد رأى كولان ، وهو أن انفصال زنجبار عن مسقط سـيكون ضربة قاسمه لتجارة الرقيق ، لاسيما وأن احدى المهام التى نيطت به هى تقـديم تقرير عن تجـارة الرقيق فى تلك المنطقة مشفوعة باقتراحات ايجابية للقضاء على تلك التجارة قضـاء مبرما (١) . وقد اختتم كولان تقريره بتقديم دليل آخر على ارتداده عن موقفه السـابق . ومن حسن الحظ أن الحيثيات التى اعتمد عليها كولان فى أحكامه هى حيثيات تبرر انفصال زنجبار عن مسقط ، وقد تأكدت هذه الحيثيات بشكل قاطع من الادلة التي اوردها كولان فيمـا يختص بالجانب الشرعى للنزاع والتى نوقشت بالفعل (٢) .

أما التوصـيات الرئيسية التى قدمهـا كولان فهى ست ، نوردها فيما يلى : —

---

(١) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية لجنة تقصى الحقائق — مسقط وزنجبار) .

(٢) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

١ - تثبيت السيد ماجد كحاكم مستقل على زنجبار وملحقاتها .

٢ - عدم السماح لحكومة مسقط وقبائل عمان بالتدخل في شئون الحكم في زنجبار .

٣ - أن يدفع السيد ماجد الى السيد ثويني معونة مالية سنوية مقدارها ٤٠ الف ريال نمسوى كتعويض عن تنازل السيد ثويني عن كافة حقوقه في زنجبار ، على أن يدفع السيد ماجد ايضا المتأخرات من هذه المعونة منذ عام ١٨٥٨ ، وقد أوضح كولان بالنسبة لهذا البند بوجوب تطبيقه نظرا لأن السيد ماجد قد سبق له أن تعهد للسيد ثويني بدفع هذه المعونة .

٤ - اعتبار هذه المعونة التزاما مستمرا وتصرف من عوائد زنجبار ، والتزام حاكم زنجبار كحاكم مستقل بدفع تلك المعونة .

٥ - لا يجوز قطع هذه المعونة الا في حالة واحدة ، وهي اعتداء يقوم به حاكم مسقط على سيادة الحاكم في زنجبار . .

٦ - في حالة حدوث مثل هذا الاعتداء ، أو في حالة فشل حاكم زنجبار في دفع هذه المعونة المتفق عليها يتعين على الطرفين عرض النزاع على حكومة الهند قبل التفكير بعمل عسكرى .

وقد قدم كولان بالاضافة الى هذه التوصيات ثلاث توصيات اخرى تتناول عقد اتفاقيات بحظر تجارة الرقيق وتنظيم العلاقات التجارية مع الدولتين ، وتعيين معتمد سياسي بريطاني في مسقط ، خصوصا وان المصالح البريطانية قد ظلت منذ عام ١٨٤٠ عندما صحب الكابتن همرتون السيد سعيد في رحلته الي زنجبار ، في يد عدد من الوكلاء الهنود والطوائف الأخرى ، والسماح للسيد برغش المنفي في بومباى عقابا على تمرده على

أخيه فى شهر اكتوبر ١٨٥٩ بالعودة الى زنجبار على شرط أن يبقى تحت مراقبة المعتمد السياسى البريطانى هناك (١) .

وقد وافق السير جورج كلارك حاكم بومباى الجديد على التوصيات كلها ، وأشاد بكولان على الطريقة الفعـــالة والناجحة التى تولى فيهـــا مهمته ، كما أقره على رفض حجج السيد ثوينى التى اعتبرها هو الآخر غير مقنعة ، فقد ذكر السيد ثوينى ، فيما يتعلق بالسفينتين اللتين أوصى بهما والده السيد سعيد للدولة ، أن ذلك الاجراء كان دليلا قاطعا على رغبة السيد سعيد فى المحافظة على وحدة الدولة ، غير أن كلارك عـاد فأوضح ، أن نظام الحكم فى مسقط نظام وراثى الى حد ما ، وأن الامام فيها يحمل صفة دينية ، وبالتالى فان وصية السيد سعيد بالسفينتين كانت بمثابة هبة دينية منه ، ولا علاقة لها بنظام الحكم (٢) وعلى اية حال فلم يكن السير كلارك موفقا فى تفسيره لهذه الحجة لدحض طلب السـيد ثوينى ، وذلك لأن السيد سعيد لم يكن اماما ، وبالتالى لم تكن لنظامه صبغة دينية ، كما لا يمكننا أن نتصور أن التوصية بالسفينتين لم تكن وقفا

---

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ « محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار » من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية ـ لجنة مسقط وزنجبار) للاطلاع على المعلومات الخاصة بتمرد السـيد برغش راجع كتـاب كوبلاند (اسـتعمار افريقيا الشرقية ص ٢٢ـ ٢٥) .

(٢) محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار اقرار المجلس ١٨٦١/١٢/٤ .

للدولة وبالتالي فقد كانت حجة كلارك في اعتراضه على السيد ثويني أضعف منها في تبرير حق السيد ماجد ، وبهذا التفسير بموقف السيد ثويني يمكن أن نعتبر السير كلارك في اطلاقه هذه الأحكام بمثابة العراف أو الساحر ، لأنه ذكر بأن الأدلة التي قدمها للسيد ثويني لم تكن أدلة مقنعة ، رغم أن هنالك افتراضا قويا بأن السيد ماجد كان في مقدوره أن يقيم مطالبه على أسس أخرى ، وأن الحكومة البريطانية كانت ستعترف له بتلك المطالب خصوصا وانها كانت تحظى بعطف والده السيد سعيد وتأييده (١) وكان السير كلارك قد توصل الى أن انتخاب أهالي زنجبار وملحقاتها للسيد ماجد حاكما على زنجبار هو دليل كاف بتأييد وجهة نظر السيد ماجد ، غير أن السيد ثويني اعتبر هذا الاجراء مجرد حادث عارض، لأن السيد ماجد كان قبل انتخابه يشغل منصب والي زنجبار عند وفاة والده ، وبالتداعي استمر في الحكم ، بينما لم يكن السيد ثويني موجودا في ذلك الوقت في زنجبار حتى يستطيع أن يتولى الحكم ، ومنع الحكومة البريطانية من التدخل لصالح أخيه السيد ماجد . ويرى كلارك بأن هذا الرأي فيه شيء من الصحة ، ولما كان السيد ثويني قد امتنع عن استخدام القوة ضد أخيه السيد ماجد نزولا على رغبة السلطات البريطانية ، فانه لابد للسيد ماجد أن يقدم الى أخيه السيد ثويني تعويضات عن هذا التنازل ، كما جاء في توصيات كولان . ويضيف السير كلارك بأنه لا يجوز مطالبة السيد ماجد بدفع متأخرات عن أكثر من عامين ، كما يتعين على السيد ثويني اعتبار هذه المعونة كتعويض له عن سلطته على زنجبار ، وأن لا يعتبرها زكاة ملزمة على السيد ماجد . ولم يجد كلارك ما يوجب اضافة نص فيما يختص بالخلافة على الحكم في زنجبار وأن

---

(١) نفس المصدر .

المطالب المالية الخاصة بأبناء السيد سعيد القصر فيتعين أن يعهد بهـــا الى السيد ماجد ليبت فيها بطريقة عادلة ، كما وافق السير كلارك عـلى عودة السيد برغش وتعيين معتمد سياسى بريطانى فى مسقط (١) .

تم ابلاغ كاننج بهذه التعديلات فى شهر فبراير ١٨٦١ وقد وأفق عليها كاننج مع تحفظ واحد خاص بالسيد برغش ، على الا يوضع تحت المراقبة عند عودته (٢) . وفى ١٨٦١/٤/٢ اصدر الحاكم العام قراره فى تسوية النزاع وهو يتلخص فيما يلى : « ان يبقى السيد ماجد فى الحكم على زنجبار وملحقاتها ، وأن يدفع للســيد ثوينى معونة مالية مقدارها ٤٠ ألف ريال بالاضافة الى متأخرات عامين من هذه المعونة ، وقد بعث اللورد كاننج برسالتين بمضمون واحد الى كل من السيد ثوينى والســـيد ماجد لابلاغهما بالحكم الذى أصدره ، ومما ذكره فى الرسالة : —

« ان المبلغ السنوى المتفق عليه وقدره ٤٠ الف ريال لا يجوز اعتباره اعترافا من السيد ماجد بتبعية زنجبار الى مسقط ، كما لا يجوز اعتباره اتفاقا شخصيا بين سموك وسمو أخيك ، ولابد أن يسرى هذا الاتفاق الى خلفكم ليكون اتفاقا نهائيا ودائما ، وتعويضا لحاكم مسقط لقاء تنـــازله عن كافة حقوقه فى زنجبار ، وكحل لمشكلة الفوارق بين التركتين اللتين خلفهما المرحوم والدكما الصديق الموقر للحكومة البريطانية ، وعلى أساس

---

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ .

(٢) اجراءات لجنة مسقط وزنجبار من جارنز (وزير الشـــئون الخارجية لحكومة الهند بالوكالة) الى كبير سكرتير حكومة بومبـــاى ١٨٦١/٤/٢ (رقم ١٥٣٢ الادارة الخارجية) .

اعتبار الاقليمين منفصلين ومتميزين ، أحدهما عن الآخر » (١) .

كلف الأب بادجر بابلاغ السيد ثوينى بمضمون هذا الحكم ، بينما كلف الكابتن رجبى بابلاغه للسيد ماجد ، وبعد مرور شهر واحد تسلم اللورد كانتج خطابين من الحاكمين يوافقان فيه على حكمه ويتعهدان بالالتزام به (٢) ومنذ ذلك الوقت كفت السلطات المسئولة فى الهند عن اطلاق لقب (الامام) على الحاكم فى مسقط واستخدمت بدلا منه لقب السلطان الذى ورد بهذا الشكل لأول مرة فى المعاهدة الرسمية المسقطية البريطانية لعام ١٨٣٩ (٣) .

وفى العاشر من شهر مارس عام ١٨٦٢ تمت المرحلة الأخيرة فى تمزيق السلطنة وتقطيع اوصالها ، وذلك عندما وقعت الحكومتان الفرنسية والبريطانية فى باريس بيانا مشتركا باحترام استقلال كل من حاكمى مسقط وزنجبار ، وقد جاء هذا البيان انعكاسا للمصالح البريطانية التى تجددت فى نهاية صيف وبداية خريف ١٨٦٢ ، عندما اقتنى است رونيون

---

(١) نفس المصدر .

(٢) كتاب المعاهدات اعداد اتشبيسون فصل ٧٢ و ص ٤٤٥ .

(٣) انظر مذكرة فوريش بومباى ١٨٦١/٤/١٥ فى « محادثات لجنة مسقط وزنجبار » وهو نفس التاريخ أيضا الذى أطلق فيه لقب سلطان مسقط وعمان على حاكم مسقط (انظر أيضا خطاب كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية) (لجنة مسقط وزنجبار) أما لقب امام مسقط وعمان فقد ورد فى الاتفاق المعقود مع حكومة فارس بشأن بندر عباس فى عام ١٨٥٦ .

مبنى فى قلب زنجبار وتم تجهيزه تحت اشراف الكومندور دى لانجل كمستشفى للبحارة الفرنسيين ، كما اضيف الى المبنى بعض المدارس والورش (١) . وبما أن الشكوك قد حامت حول احتمال استخدام هذا المبنى لغير الغرض الذى انشىء من اجله (نظرا لأنه لم يكن اضخم وأوسع مبنى فحسب ، وانما احيط بسور عال من الحجر ويحتل موقعا يتحكم فى البلدة) لقد أوعز وزير الخارجية البريطانية راسل الى كولى السفير البريطانى فى باريس بالتلميح الى الحكومة الفرنسية فى يونيه ١٨٦١ بأن الحكومة البريطانية لم تتغاض عن أية محاولة للقضاء على استقلال زنجبار، وسيطرة اى دولة على أراضيها ، غير أن توفونيل وزير خارجية فرنسا اكد لكولى بأن المخاوف البريطانية لا أساس لها ، ولكى يبعد توفونيل اى شبهة اقترح ان تصدر الدولتان بيانا مشتركا يعترفان فيه باستقلال زنجبار بسيادتها ، وقد وافقت بريطانيا على الاقتراح ، كما تم الاتفاق فى أواخر العام على أن يتضمن البيان المشترك استقلال مسقط أيضا ،

---

(١) بموجب المعاهدة التجارية بين الفرنسيين والسيد سعيد بتاريخ ١٨٤٤/١١/١٧ كان يحق للفرنسيين استئجار وانشاء بيوت ومستودعات فى زنجبار وفى غيرها من المناطق (المادة ١٧) غير أن السيد سعيد قد أوضح أثناء تبادل وثائق التصديق على المعاهدة فى فبراير ١٨٤٦ ، أن هذا الحق مقصور على المسائل التجارية البحته (انظر كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق ٦) وكان هذا التحذير هو صدى للمادة الثالثة من الكولنامه المعقودة ١٧٨٩ ، عندما كانت الحرب دائرة رحاها بين فرنسا وبريطانيا ، والتى تنص بانه لا يحق للفرنسيين الحصول على أراض أو التمركز فيها .

وقد صدر هذا البيان فى مارس ١٨٦٢ ، وتعهد فيه الجانبان بعدم القيام بأى محاولة للاستيلاء على مناطق نفوذ فى أي من السلطنتين (١) .

واثناء محادثات كولى مع توفونيل أثير موضوع الحقوق الاقليمية لكل من مسقط وزنجبار غير أن كولى بناء على التعليمات التى تلقاها من راسل ، أبلغ وزير الخارجية الفرنسية بأن الحكومة البريطانية لا ترى ذلك ضروريا ، فقد تتعرض كل من الدولتين الى التهديد أو الغزو من جانب جيرانهم ، وعليه فان الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها ملزمة بالدفاع عنهما اذا وقع مثل هذا العدوان (٢) ان اللورد كاننج لم يكن يحبذ توريط حكومة الهند البريطانية فى اصدار بيان بضمان السيادة الاقليمية لمسقط وزنجبار ، كما لم تشر المناقشات التى سبقت اصدار الحكم الى هذا الموضوع ، وان كان احتمال تقديم مثل هذا الضمان تفاديا للمضاعفات لانفصال اقليم زنجبار عن سلطنة مسقط موضع الاعتبار قبل صدور الحكم، ولهذا طلب اللورد كاننج من كولان بأن يبدى رأيه حول هذه النقطة ، الا أن كولان لم يتطرق اليها فى تقريره النهائى ، وكذلك السير كلارك

---

(٣) المذكرات للادارة السرية والسياسية رقم ب ١١٨ بعنوان نتائج البيان المشترك مع فرنسا بخصوص مسقط والمؤرخ ١٨٦٢ بقلم برانت ١٨٩٩/١/٢١ انظر أيضا استعمار افريقيا الشرقية ص ٣٣ ــ ٣٦ تأليف كوبلاند ، وربما لسهو لم يتأكد الآن لم تبلغ حكومة الهند بوجود مثل هذا التصريح قبل ١٨٧٢/٨/١٢ انظر مكتب شئون الهند الى وكيل مكتب شئون اهلند ١٨٦٢/٣/١٣ والملاحظات الهامشية .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من كولى الى توفونيل ١٨٦٢/١/٢٧ وقد ارفق به صورة من خطاب ليارد المؤرخ ١٨٦٢/٣/١٣.

عندما تقدم بتوصيات كولان للحاكم العام للهند البريطانية ، ومن الملاحظ ان اغفال هـــذه النقطة أمر يدعو الى الغرابة ، وبالأخص اذا تذكرنا أن السلطات المسئولة فى الهند البريطانية كانت تعتقد أن ضياع أى جزء من أراضى السلطنة قد يغرى الدول الأخرى بالاعتداء عليها ، ومن هنـــا حرصت حكومة الهند البريطانية على الاصرار على اعادة تأجير بندر عبـاس للسيد سعيد ، ومنع السيد تركى من فصل ولاية صحار عن السلطنة ، وربما كان تقديم ضمانات للسيد ثوينى بشأن مستعمراته فى شبه الجزيرة تعويضا مجزيا له عن فقدانه زنجبار ، وهى ضمانات تعتبر حكومة الهند البريطانية ملزمة بتقديمها ، نظرا لأنها كانت السبب فى انفصال زنجبـار عن مسقط .

ومن المؤكد أن تقديم مثل هذه الضمانات قد يدعم مركز الســيد ثوينى مما سوف يسفر عنه تقسيم السلطنة من مضاعفات ، باعتبـــار ذلك اجراء افضل للسيد ثوينى من التعويض المالى الذى سيحصل عليه من أخيه السيد ماجد . وكان كولان يرى أن المعونة المالية سوف تسـاعد السيد ثوينى فى دعم مركزه فى عمان ، غير أن أحكام كولان فيما يختص بهذا الجانب من الموضوع لم تكن أحكاما نزيهة ، بل وثبت بمضى الوقت أنها كانت احكاما خاطئة ، فلقد تعرض حكم آل بوسعيد خلال العشرة الأعوام التى تلت قرار اللورد كاننج الى انتكاسات تفوق كل ما تعرضت له من قبل ، فمن شبه الجزيرة العربية انقض الوهابيون على السلطنة فى العهد الأول من القرن ، ولهذا فلقد كان السيد ثوينى أكثر ذكاء من كولان فى ادراكه لردود الفعل المحتملة أن تقع فى السلطنة كنتيجة لذلك القرار ، ولهذا فلقد اظهر السيد ثوينى حنكة سياسية فائقة فى الاستعداد للاحتمالات التى كانت ستنشب بعد صدور ذلك القرار .

أما كولان فلقد كان يرى بأن الخطر الرئيسى على السيد ثوينى ، انما يأتى من جانب أخيه السيد تركى والى صحار الذى كان من المحتمل أن يحذو حذو أخيه السيد ماجد . فيعلن انفصال ولاية صحار عن السلطنة، ولهذا قرر السيد ثوينى فى شهر يونيو ١٨٦١ ان يقوم بالزحف على ولاية صحار بقوة عسكرية كبيرة . وهذه الخطوة الى جانب التحذير الذى وجهه المعتمد السياسى البريطانى الجديد فى مسقط اللفتننانت بنجيلى الى السيد تركى وذكر فيه ، أن الحاكم العام بالهند البريطانية سوف ينظر بعدم الارتياح الى أية محاولة من جانبه لفصل ولاية صحار عن مسقط ، وهذا كان كافيا لاعادة الأمور الى نصابها ، كما عرض بنجيلى وساطته لتسوية النزاع ، وقد قبل عرضه وتحديد موعد للاجتماع فى بلدة السيب التى تبعد نحو خمسة وعشرين ميلا عن مسقط . وتشجيعا للسيد تركى على حضور هذا الاجتماع تعهد له بنجيلى بالحماية ، ولكن عندما وصل السيد تركى الى السيب فى الأسبوع الأول غير رأيه ورفض الاجتماع بالسيد ثوينى ، ولهذا اضطر بنجيلى الى سحب حمايته . أما السيد ثوينى فقد انتهز فرصة وجود السيد تركى فأمر باعتقاله وايداعه السجن (بقلعة الجلالى فى مسقط) وفى يوم ١٥ يوليو استولى السيد ثوينى على صحار وعين عليها نجله السيد سالم بن ثوينى ، وكان فتى غرا ، أما السيد تركى فقد تقرر ارساله الى زنجبار عند أخيه السيد ماجد ، حيث أن الاثنين تجمعهما أهداف واحدة (١) .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٤ المؤرخ ١٨٦١/١٠/٢٨ من بنجيلى الى فوريش ٨ و ٦/١١ و ٧/٣٠ و ٣ و ١٨٦١/٨/٢٦ (رقم ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٧ و ٤٨ الادارة السياسية) .

وقد تدخلت لسوء الحظ ظروف عديدة لتحول بين السيد ثوينى وتحقيق هذه الرغبة ، فقد ثار عليه سكان الباطنة بعد استيلائه على صحار مباشرة وتمكنوا من احتلال الخابورة والسويق . ومن ناحية أخرى انضم الى المتمردين السيد قيس بن عزان زعيم الفرع الثانى لآل بوسعيد ، والذى كان يقيم فى الرستاق بعد طرد عائلته من صحار فى عام ١٨٥١ ، وكان هدف المتمردين الاطاحة بحكم السيد ثوينى ، غير أن قيس الذى قاد هذا التمرد فشل ودفع حياته ثمنا لهذا الفشل ، ورغم ذلك فان الأخطار على السيد ثوينى ظلت قائمة مما اضطره الى طلب العون من حكام أبو ظبى ودبى ، وقد أيده بنجيلى على هذه الخطوة ، وبعث بخطابات الى شيوخ هذه المنطقة يحثهم على ارسال مساعداتهم اذا شاءوا على أن يتم ارسالها عن طريق البحر لضمان وصولها بسرعة ، كما بعث بنجيلى برسائل الى المتمردين يطالبهم باسم حكومته اخلاء الخابورة والسويق فورا .

لقد استاءت حكومة الهند البريطانية من تصرفات بنجيلى وتورطه الواضح فى عملية اعتقال وسجن السيد تركى ومن تدخله المباشر فى سياسة عمان وقد وبخته حكومة الهند البريطانية على تصرفه هذا ، وتجاوزه لحدود وظيفته ، بالاتصال بالمتمردين وبشيوخ الساحل وفى اصداره تهديدات باسم حكومته بالنيابة عن السيد ثوينى . ولم يشفع له الا صغر سنه وقلة تجاربه فى عدم استدعائه من مسقط ، وقد قامت حكومة الهند بلفت نظره الى الاجراءات التى قام بها ، وحذرته من التدخل فى شئون عمان الداخلية بأى شكل من الأشكال ، كما أوعز اليه باحالة كل طلب يأتيه من السيد ثوينى للمساعدة لرفضه ، كما طلبت اليه حكومة الهند بابلاغ السيد ثوينى بأنه اذا لم يتخذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد للتمرد وبأسرع وقت فان الحكومة

سوف تضطر الى سحب معتمدها السياسى بعد عجز حاكمها عن السيطرة على الأمور ، وخصوصا وأن السيد ثوينى لم يكن يتصرف تجاه الدول المجاورة له بحنكة ، ولا حتى بحسن النية ولا شك أن السيد ثوينى قد تملكته الحيرة من هذا الموقف لحكومة الهند البريطانية ، وما اذا كان سلوكه هذا يتطلب كل هذا التنديد والاستنكار . كما كان من الصعب تبرير موقف حكومة الهند البريطانية من السيد ثوينى فى ضوء السياسة البريطانية تجاه سلطنة مسقط التى كانت تسير عليها سابقا ، غير أن هذا الأمر لم ينته عند هذا الحد ، لأن الحاكم العام للهند لم يكتف بمجرد توجيه اللوم للمعتمد السياسى ، وانما أمر بسحبه من مسقط فى نهاية العام ، كما أمر بتوجيه تحذير الى السيد ثوينى بالافراج عن السيد تركى واستبعاد أى فكرة فى نفيه من البلاد ، وتخصيص معاش له طالما حسن سلوكه . ولم يكن أمام السيد ثوينى الا الاذعان لهذه الأوامر . وفى شهر فبراير ١٨٦١ أفرج عن السيد تركى ، كما تم فى نفس الوقت تعيين معتمد سياسى بريطانى جديد هو الماجور مالكولم جرين الذى كان يشغل نفس الوظيفة فى كلات .

كانت السلطات المسئولة فى حكومة الهند تحاول من خلال هذه الاجراءات أن تتفادى مضاعفات حكم اللورد كاننج ، وفى الوقت الذى زعمت فيه هذه السلطات بأن لا مصلحة لها فى تأييد سلطان مسقط ضد مناوئيه ، كانت تعتبر نفسها ملزمة بحماية الحكم والحكام فى مسقط ، تماما كما كان الأمر فى الماضى ، ولكن اذا كان من حق هذه السلطات قبل عام ١٨٦١ أن تنسب لنفسها هذا الحق ، نظرا لأن السلطنة كانت حتى ذلك الوقت تعتبر دولة ذات سيادة ، رغم خضوع حكامها للنفوذ البريطانى ، الا أن قرار اللورد كاننج قد قضى على هذا الاستقلال ، كما وضع على كاهل حكومة الهند مسئولية لم تلتزم بها من قبل بحماية السلطنة ، ولو أن حكومة الهند

البريطانية حاولت ان تتنصل من هذه المسئولية فمن المؤكد ان دولا أخرى سوف تتقدم لملء هذا الفراغ . وعند زيارة الكومندور دى لانجل لمسقط فى أواخر عام ١٨٦١ عرض على السيد ثوينى مساعدة فرنسا ضد المتمردين ، الا ان السيد ثوينى رفض ذلك بحجة انه يمكنه الحصول على هذه المساعدة من حكومة الهند البريطانية ، وبعد ذلك بقليل وصل الى مسقط مبعوث من فارس ، وعرض مساعدته أيضا على السيد ثوينى ، وعلى الرغم من الشكوك التى حامت حول هذا العرض ، الا ان السيد ثوينى قام بدراسته قبل أن يستشير الماجور جرين ، ومن ثم يرفض العرض ، ولهذا فلو ظلت حكومة الهند البريطانية تقدم نصائحها الى السيد ثوينى فى قبول او عدم قبول المساعدات التى تعرضها عليه الدول الأخرى مع احتفاظها فى نفس الوقت بحق التدخل فى شئون مسقط الداخلية ، فانه لابد أن يأتى وقت تدفع فيه هذه الحكومة ثمن هذا التورط .

فى الستينات من القرن التاسع عشر بدأ الخليج مرحلة جديدة بدخول المواصلات السلكية والبخارية ، كما ازدهرت فيه التجارة ، على الرغم من انها كانت لا تزال تخضع للتقلبات السياسية والحروب المحلية والأوبئة . وقد ارتفع معدل تجارة بومباى مع منطقة الخليج من ٧٠٩٠٢٤١ روبية (نحو ٧٠٠ر٠٠٠ ج استرلينى) منها ٣٥٠٥٩٥٨٩ روبية للواردات و ٣٤٩٠٢٤١ روبية للصادرات فى عام ١٨٣٦، ١٨٣٧ الى٦٠٩ر٧٢ر٤٥ روبية (٧٩٠ر٠٠٠ استرلينى) منها ٣٢٧ر٥٢ر٣٣ روبية للورادات ، ٤٥٧٢٢٨٢ روبية للصادرات عام ١٨٤١ ، ١٨٤٥ والى ٢٧٣٥٣١ر١ روبية اى حوالى ٢٧٠ر٠٠٠ر١ استرلينى) ، منها ٦٨١٧٣٥٦ روبية للواردات و ٥٩١٣١٧٥

للصادرات ، فى عام ١٨٥٥/١٨٥٦ (١) وبحلول عام ١٨٦٠/١٨٦١ ارتفع هذا المعدل الى ٣١٤٢٦٠٢/١ اى نحو ٣١٠٠٠ر١ استرلينى منها ٦٤٧٨١٤٧ للواردات و ٦٦٦٤٤٥٥ للصــــادرات ، وفى عام ١٨٦٤/١٨٦٥ ارتفع الى ٨٦٥ر٤٧٨ر٢ روبية اى نحو ٠٠٠ر٦٥٠ر٢ استرلينى) ، منها ٨٧٣ر٤٢٦ر١ للواردات ٩٩٢ر٢٢٣ر١ للصادرات (٢) ، ولما كان المعــدل قد تضــاعف فى النصف الأول من الستينات ظل حجمه محتفظا بمعــدله نسبيا فى النصف الثــانى من القرن التاســع عشر ، وفى عام ١٨٦٩/١٨٧٠ ارتفع الرقم الى ٢٤٧٣١٩٠ر٢ اى نحــو ٠٠ر٢٤٠ر٢ اســترلينى ، منها ٧٣٥ر٣١ر٦٦ر١ للواردات و ٤٥٥ر٤١ر٠٨ر١ للصادرات ، وقد بلغ مجموع التبادل التجارى لبومباى وكلكتا وكراتشى مع الخليج مبلغ ٦٤٧ر٠٩ر٧٧ر٢ روبية ، الى نحو (٠٠ر٧٧٠ر٢ اســترلينى ، منها ٢٧٤ر٤ر٣٨ر١ روبيــــة للــواردات و ٣٧٣ر٢٥ر٣٨ر١ للصادرات (٣) وبعبارة أخــرى فان تجــارة الخليج قد

---

(١) مجموعة التقارير السياسية المرسلة الى بومباى مجلد ٤٢ رقــم المجموعة ٣٢ فى ١٨٦٢/٩/٢٤ من جرين الى سيتوارت (الســـكرتير السياسى لحكومة بومباى) ٣/٢٤ و ١٨٦٢/٤/١١ (رقم ٩ و ١٥ الادارة السياسية) .

(٢) بعثه دجلة والفرات ملحق ٢ ــ ١ ج اعداد جزنى « حول التجارة والمواصلات فى الخليج » ١٨٠١ ــ ١٨٠٥ ملحق دى مرفق بى (ومكتب شئون الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومبــاى مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٤ المؤرخ ١٨٥٦/١٠/٣ من اي سبونز الى اندرســون ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ١٦٣ الادارة السرية) .

(٢) بعثة دجلة والفرات ملحق ٢ ــ ١ ج اعداد جزنى « حول التجارة يارثل فرير ١٨٦٨/٧/١٥ مع استشهادات خطاب له الى السير جــون لورنس (الحاكم العام) ١٨٦٦/٣/٢٣ .

تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الثلاثين عاما الماضية (١) .

ويشمل التبادل التجارى بين الهند والخليج نفس المنتجات والمحاصيل التى كانت رائجة بين المنطقتين خلال هذه الفترة ، وكان الخليج يصدر السبائك (وغيرها من الأحجار النفيسة) والخيول والحمير والفواكه والخضر والمواد الغذائية وخيوط الصوف والقطن والحرير ، والمستحضرات الطبية والأصباغ والجلود ، وكان يستورد من الهند الأقطان والاصواف والمنسوجات والسبائك (وأهمها الفضة) والمعادن والحبوب والمواد الغذائية والسكر والتوابل والزيوت والأصباغ (٢) .

ومن معالم السلع التى كان يتبادلها الجانبان خلال الستينات من القرن التاسع عشر زيادة تصدير المنتجات القطنية والصوفية (من اصل أوروبى) (وعلى الأخص البريطانى) الى الهند ، وكان لهذا الوضع انعكاس سيىء على اصحاب صناعة النسيج فى الهند . وبحلول عام ١٨٧٠ — ١٨٧١ تضاعفت قيمة المنتجات القطنية الأوربية التى أعيد تصديرها الى الهند عن طريق بومباى سبعة أضعاف عن قيمة المنتجات من النسيج الهندى التى كانت تصدر من بومباى وكلكتا وكراتشى معا والى جانب ذلك حدث ارتفاع ملحوظ فى تجارة الأفيون الفارسى التى كانت قد تفاقمت فى نهاية العقد ، الأمر الذى ضاعف منه دخول وسائل النقل البخارية ، الى الخليج والمناطق المجاورة . وفى بداية تجارة الأفيون الذى كان يصدر الى الشرق الأقصى ،

---

(١) التقارير الادارية السنوية للممثلية فى الخليج لعام ١٨٧٤ — ١٨٧٥ ص ١٠ .

(٢) للاطلاع على قائمة السلع بكاملها ، راجع التقارير الادارية السنوية الممثلية البريطانية فى الخليج (مكتب الهند) .

كانت هذه المادة تنقل بالسفن الشراعية من فارس الى جاوة ، ومن هناك يعاد تصديرها الى هونج كونج وسنغافورة ، ثم بعد أن فرض الهولنديون بعض القيود والضرائب على الأفيون فى جاوة وساهمت المواصلات التجارية فى تسهيل عمليات النقل تحولت هذه التجارة عن طريق عدن ، ثم عن طريق السويس ، حيث لم تكن توجد رسوم جمركية على اعادة تصدير السلع ؛ وكان يتم نقل الافيون على بواخر شركة (ب.و) وذلك لتفادى دفع رسوم جمركية عليه فى موانى الهند البريطانية ، أما فى الصين فلم يكن هذا الأفيون رائجا نظرا لاحتوائه على مادة زيتية وارتفاع نسبة المورفين فيه ؛ وفى عام ١٨٧٨ تم شحن كميات كبيرة من هذا الأفيون مباشرة من فارس الى انجلترا للمرة الأولى (١) .

كان لفارس النصيب الأوفر فى تجارة الخليج فقد وصل معدلها الى الثلث ، وبموجب تقديرات أعدت لسنة ١٨٦٣ لتجارة بوشهر بلغت قيمة هذه التجارة نحو ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، أما بندر عباس فقد قدر حجم تجارتها بنحو ¾ حجم تجارة بوشهر وتجارة لنجة نحو ¼ . اما اجمالية تجارة البحرين فقد كان يقرب من ٢٨٠ ألف جنيه استرلينى سنويا ، يشكل اللؤلؤ الجزء الاكبر منه ، وكانت سفن البحرين تجمع ما قيمته نحو ٣٥٠ ألف ريالا نمسويا ، اى ما يعادل ٧٠ الف جنيه استرلينى من اللؤلؤ كل عام ، كما كانت حصيلة بيع اللؤلؤ الذى كان يرد الى البحرين من الموانىء الاخرى الى الخليج بنفس الحصيلة أو أكثر قليلا . وكانت البحرين تستورد الأرز والنسيج والصمغ والتوابل ، وتستهلك ربع ما تستورده ، بينما يعاد

---

(١) التقارير الادارية للممثلية البريطانية ء نعام ١٨٧٤ — ٧٥ س ٢٧/ ٢٨ وعام ١٨٧٨/٧٩ ص ٢٨ .

تصدير الباقى . أما حجم تجارة الكويت فقد كان يبلغ نحو ٦٥ الف جنيه استرلينى سنويا ، وثلثا هذا المبلغ يأتى من الصادرات أو من اعادة الصادرات ، وكانت الخيول التى تستورد من نجد وجبل شمر أهم بند فى صادرات الكويت ، كذلك كان يتم تصدير العباءات الصوفية من شط العرب . اما تجارة منطقة الساحل اذا استثنينا اللؤلؤ فقد كانت محدودة، وكانت الصادرات تتألف فى معظمها من السمك المجفف وزيت السمك والماشية والعباءات الصوفية ، بينما كانت تستورد الأرز والبقول والمنسوجات والخشب والبلح ، وكان الجزء الأكبر من تجارة الخليج ينقل بواسطة السفن العربية ، وان كانت السفن الأوربية قد اشتركت معها فى فترة نهاية العقد ، وبذلك ارتفع عدد السفن التى ترتاد ميناء الخليج ، وكان للبحرين ٣٧ سفينة تعمل فى نقل التجارة مع الهند ، وللكويت ٣, سفينة ، أما مشيخات الساحل مجتمعة فكان لديها ٢٤ سفينة ، وقد ذاع صيت الكويت فى بناء السفن الشراعية ، وان كانت فى الحقيقة تعتمد على عمان فى هذا المجال(١). وقد حصل مشروع مد خطوط تلغرافية بين انجلترا والهند دفعة قوية كنتيجة للثورة فى الهند ضد الحكم البريطانى ، وفى عام ١٨٥٩ — ١٨٦٠. من كابل تحت البحر الأحمر الى عدن ومن عدن الى جزر كورياموريا، ومنها الى مسقط ثم كراتشى ، غير ان هذا الكابل لم ينجح نظرا لقلة الخبرة فى مد وتشغيل الكابلات ، ولهذا بدأ البحث عن طريق آخر يستخدم المناطق البرية، وقد تم اختيار المناطق الصالحة فى هذا الخط عبر تركيا والعراق حتى بداية منطقة الخليج ، ثم من هذه المنطقة يمر تحت الماء فى بعض

---

(١) تقرير يلى « ملاحظات عن قبائل وتجارة وموارد المنطقة المحيطة بساحل الخليج مجلة جمعية بومباى الجغرافية عدد ١٧ (١٨٦٣) ص ٣٢ — ١١٣ .

المناطق وفوق الأرض فى منـاطق أخرى حتى كراتشى . وكانت الحـكومة التركية قد سبقت الى مد كابل الى الموصل ، وكان من المتوقع ان يصـل هذا الكابل الى بغداد فى نهاية عام ١٨٦٠ وفى أواخر النصف الثـانى من عام ١٨٦٠ أرسلت تعليمات الى الهند للبحث عن افضـل الطرق الصـالحة لمد الخط من البصرة ، وعندما تلقى حاكم بومباى هذه التعليمات طلب من برسى بادجر الافادة عما اذا كانت هناك احتمالات لنشـوء صعوبات سياسية من مد الخط البرى من البصرة الى كراتشى . وقد رد بادجر يقول بأنه لا يتوقع أى صعوبات فى ذلك ، وأن افضلية الخط البرى تجعل اى جهـود للتغلب على الصعوبات جهودا مثمرة ، وكان رأيه أن الحكومة الفارسية لن تعارض فى مد الخط على أراضيها عبر بوشهر وبندر عباس حتى المنطقة التى تبدأ بعد ذلك ، وتنتهى عند رأس جاشك ، لأنها منطقة تابعة لسلطان مسقط ، الذى سيقدم كل ما استطاع من مساعدة لاقامة هذا الخط ، اما المنطقة التى تبدأ من رأس بوزيم حتى كراتشى وهى مسافة تمتد نحو ٦٠٠ ميل فان معظمها خاضع لحاكم كلات ، واقترح بادجر ان يطلب من حكمدار السند والمعتمدين السياسيين البريطانيين فى كل من كلات ومسقط ، ومن المقيم البريطانى فى الخليج القيام بتحريات عن النواحى السياسية والجغرافية وغيرها وتقديم تقارير عنها الى حكومة بومباى (١) .

وقد قبلت مقترحاته وتم الايعاز الى المسئولين السياسيين فى هـــذا الشأن ، كما طلب من وزير الدولة لشئون الهند بالأمر لاجراء اتصـــالات

---

(١) مجموعة التقـــارير السياسية الى بومباى مجلد ٣٤ مجموعة المســـودات رقم ٥ المؤرخة ١٨٦١/٣/٢ من بادجـر الى اندرســـون ١٨٦٠/١١/١٧ .

مع حكومة فارس للحصـــول على موافقتهـــا على مد الخط التلغرافى فى اراضيها حتى كراتشى (١) . وفى فبراير عام ١٨٦١ ذكر المعتمد السياسى البريطانى بالوكالة فى مسقط وهرمز ، راسام (٢) بأنه لا يتوقع أى مشكلات بالنسبة لمد الخط عبر ساحلى فارس ومكران ، وأن القسم الأكبر الواقع بين بندر عبـــاس وجواذر خاضع للســـيد ثوينى أو لبعض الزعمـــاء البلوش الذين يمكن ضمان تعاونهم فى هذا المشروع . أما المنطقة الممتدة من كراتشى شرقا فان قبائل البلوش التى تقيم على الساحل فى صراع مستمر فيما بينها ، وان كانت كلها تخضع لحاكم كلات وبعض الحكام الآخرين (٣) .

وعلى أية حال فان الوضع فى ساحل مكران لم يكن بالصورة الميسرة التى رسمها كل من بادجر وارسام . وعلى حد رأى الميجرجرين والمعتمد السياسى البريطانى فى كلات كان حاكم كلات يسيطر على الجزء الأكبر من الساحل الممتد شرق جواذر ، وكان بالاضـــافة الى ذلك يطالب بجواذر

---

(١) مجموعة سجلات الخطابات السياسية لبومباى (الحلقة الثانية) مجلد ١ من الحاكم الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٦١/٤/١٢ (رقم ٢٦ الادارة السياسية) .

(٢) كان هذا يعمـــل مساعدا لكولان فى عدن ورافقه فى مهمته الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبـــار ، وبعد زيارة كولان لمسقط فى يونيه ١٨٦٠ تخلف راسام فى مسقط لشغل منصب المعتمد السـياسى البريطانى بالوكالة حتى وصول بنجيلى اليها .

(٣) سجل المراسلات السياسية لبومباى مجلد (١) مرفق للخطـــاب السـياسى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٦١/٤/١٢ من راســـام الى اندرســـون ١٨٦١/٢/٢٧ .

نفسها . ولتفادى نشوب نزاع حول السيادة على جواذر ، اقترح جرين على السلطات المسئولة شراء هذه المنطقة من سلطان مسقط ونقل السيادة عليها الى حاكم كلات بشروط معينة . وعند توجه بادجر الى مسقط فى أواخر ابريل ١٨٦١ لاطلاع السيد ثوينى على حكم اللورد كاننج اغتنم بادجر الفرصة فقام بتحقيق حول موضوع السيادة على ساحل مكران ، وعلم بأن الشق الساحلى من بندر عباس حتى رأس جاشك ومنها شرقا حتى نهر سوديج يخضع للسيد ثوينى الذى استأجره من حكومة فارس بمقتضى المعاهدة المسقطية الفارسية عام ١٨٥٦ ، وكان بادجر على ثقة بأن السيد توينى يستطيع حماية الخط التلغرافى عبر تلك المنطقة ، بشرط الا تعترض الحكومة الفارسية على وجود الخط فى أراضيها ، وقد ذكر السيد ثوينى لبادجر بأن الحكومة الفارسية لا حق لها فى التدخل فى شأن الامتيازات التى يمنحها للآخرين فى المناطق المؤجرة لهم ، غير أن بادجر لم يوافقه على هذا الرأى ، فقد كانت الحكومة الفارسية تحتفظ بحقوقها الاقليمية بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، وتحوى هذه المعاهدة شرطا ينص على استبعاد عملاء اى دولة أجنبية فى المنطقة ، ولهذا كان يرى بادجر انه لابد من الحصول أولا على موافقة الحكومة الفارسية على مد الخط عبر تلك المنطقة . وذلك رغم جهله بالمضاعفات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع .

كانت الحكومة الفارسية فى الفترة الأخيرة تنتهج سياسة جريئة فى كل من اقليمى مكران وبلوشستان ، وقد بدأت تنتهج هذه السياسية منذ عام ١٨٥٦ ، اى عند توقيع المعاهدة مع مسقط ، وقد اضيف الى المعاهدة نص يوجب على سلطان مسقط تقديم المساعدة اللازمة لعبور القوات الفارسية المنطقة الشرقية من البلاد عن طريق بندر عباس والمناطق التابعة لها . وابتداء من نهر سوديج شرقا حتى شهبار وهى مسافة تبلغ مساحتها

١٥٠ ميلا تخضع المنطقة لنفوذ أمير عبد الله بن مراد وهو أحد الزعماء الاقوياء ، وقبل ذلك باثنى عشر عاما كان هذا الأمير يعترف بسيادة الحكومة الفارسية على هذه المنطقة . غير أن بادجر علم من بعض الزعماء البلوش ممن التقى بهم فى مسقط أن هذا الأمير كان يريد التخلص من الحكم الفارسى، وكانت المشكلة فى نظر بادجر هى ما اذا كان من حق هذا الأمير أن يفعل ذلك من واقع سلطته الفعلية . نظرا للالتزامات التى تربطه بفارس ، أو فى ما اذا كان من الأفضل أن يستأذن هو وغيره من زعماء البلوش الحكومة الفارسية للسماح بمد الخط التلغرافى عبر المنطقة التى يعتبرونها جزءا من أراضيهم ، رغم أن السيطرة عليها كانت قد انتقلت بصورة مؤقتة الى فارس ، اما اذا اعتبرت المنطقة خاضعة للسيادة الفارسية فمن المحتمل ان يثير هؤلاء الزعماء المشاكل فى وجه انشاء هذا الخط كعمل انتقامى من فارس (١) .

شهبار بلدة ساحلية صغيرة تخضع لسلطنة مسقط التى يمتد نفوذها فى هذه البقعة على طول الساحل الشرقى حتى ميناء جوادر ، أما جوادر وجوين على الجانب الآخر من خليج جواتر فيحكمها بعض الزعماء الصغار . والى الوراء من جوين تقع جوادر التى آلت الى السيد سلطان ابن أحمد على حد رأى بادجر من حاكم كلات ، على أساس ان يقوم السيد سلطان بحماية حاكم كلات ضد خصومه ، وقد عارض بادجر اقتراح جرين بنقل السيادة عليها الى الحاكم الجديد ، وانه على العكس من ذلك أوصى

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ (دون تغطية) من بادجر الى قوريش عدن ١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة السياسية) لجنة مسقط وزنجبار .

بالايعاز الى جرين بمحاولة اقناع هذا الحاكم بالتخلى عن أطمـــاعه فى جوادر ، واضاف بادجر بأن السيد ثوينى على أية حال لم يكن يفكر فى التنازل عن جوادر ، وأنه كان مصمما على مقاومة أية محاولة لانتزاعهـــا منه . أما سيطرة حاكم كلات على الساحل فتمتد نحو عشرين ميـلا الى الشرق من جوادر ، وابتداء من هـذه النقطة حتى حدود السند تخضـع المنطقة لحاكم لزبيلا الذى كان تابعا لحاكم كلات ومن أقاربه ، ولم يكن بادجر يعتقد ان يعارض أى من هذين الحاكمين على مد الخط التلغرافى عبر أراضيهم ، كما كانا قادرين على حماية الخط .

وباختصار فقد كان القرار الرئيسى كما أشار بادجر هو ما اذا كان الاتصال بالحكومة الفارسية للحصول على موافقتها على ادارة الخط عبر المناطق التى تدعى هذه الحكومة السيادة عليها ، ومنذ بعض الوقت كانت فارس تحاول مد سيطرتها على مناطق الزعماء البلوش ، وكان يبدو واضحا من الحشود العسكرية التى كانت متمركزة فى مكران وفى كرمان أن حكومة فارس تحـــاول فعلا مد سيطرتها الى كلات . واذا استثنينا المضاعفات المزمنة ، والتى تشكل التوسع الفارسى فى المناطق الشرقية تهديدا لأمن الهند البريطانية فان هذه المشكلة تعتبر مشكلة خطيرة ، وبالتـــالى فلابد من التأكد مما اذا كان من المجدى والضرورى الحصول على رأى الحكومة الفارسية بشأن المناطق التى سيعبر منهـــا الخط التلغرافى فى ساحل بلوسستان ومكران . ويمكن أن يبدأ من هذا الخط بسرعة لولا مشـــكلة هؤلاء الحـكام المحليين والذين لابد من الحصول على موافقتهم ، الا انه بالنظر الى ازدياد سيطرة الحكومة الفارسية على هذه المناطق يتساءل بادجر ، عما اذا كان من الممكن تجاهل موقف حكومة فارس ؟ وأضـــاف بادجر بأنه اذا استشيرت الحكومة الفارسية فى الموضـــوع ، فان ذلك

سيعتبر بمثابة اعتراف لها بهذا النفوذ ، مما يثير سخط الحكام المحليين ، وربما دفعهم الى اقامة عراقيل لمد هذا الخط .

بعد أن أطلع حاكم بومباى على تقريرى جرين وبادجر رأى انه من الأفضل الاعتراف لحكومة فارس بالسلطة على مكران ، وأن يكون اتصاله بالزعماء المحليين اتصالا مباشرا ولكن بموافقة فارس (١) وقد أقر (مكتب الهند) قرار الحاكم ، وتم الايعاز الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران ، باجراء اتصالات مع الحكومة الفارسية ، كما تم فى نفس الوقت تعيين الماجور جولد سميث مساعد حكمدار السند للقيام بعمليات مسح ساحل مكران ، والبدء فى سلسلة من الاتصالات برؤساء قبائل المنطقة الممتدة من السند حتى بندر عباس .

غادر جولد سميث كراتشى أول ديسمبر ١٨٦١ ، وفى ٢١ منه تمكن من ابرام اتفاق مع أمير لزبيلا لمد الخط التلغرافى عبر امارته (٢) . وفى بداية العام طلبت حكومة بومباى من جولد سميث بأن لا يتعدى فى مهمته حدود جوادر خشية معارضة الحكومة الفارسية للمشروع كاجراء يمس سيادتها . وقد تم ايفاد المسئول عن انشاء الخطوط التلغرافية وهو المستر ولتون الى مسقط بصحبة الماجور جرين للبحث عن طريق آخر لمد الخط التلغرافى عبر ساحل الباطنة حتى شبه جزيرة مسندم ، وذلك كبديل لخط فارس فى حالة معارضة الحكومة الفارسية على المشروع . وقد انهى جولد سميث أعمال المسح فى فبراير عام ١٨٦٢ ، بعد أن عقد

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد (١) من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦١/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .

(٢) « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩ ص ٤٠١ — ٤٠٣ .

اتفاقات مع كافة رؤساء المناطق الساحلية لحماية الخط (١) ، وقدرت اتعاب عمليات الحماية بنحو ١٨ ألف روبية سنويا ، وفى مارس ١٨٦٢ اصدرت حكومة الهند تعليماتها لانشاء الخط فى مساره الغربى ابتداء من كراتشى ، ثم بعد ثلاثة أشهر انتهى ولتون من عمليات مد الخط وكان يأمل أن ينتهى مد الخط الى جوادر فى أواخر الفصل وفى هذه الأثناء وردت معلومات من طهران برفض الحكومة الفارسية السماح بمد الخط التلغرافى على طريق جوادر — بندر عبــــاس وطريق بندر عبـــاس — بوشهر (٢) .

ويكمن السبب فى رفض الحكومة الفارسية دون شك الى الخطط التى وضعتها لمد نفوذها فى مكران وخوفها من أن يتم مد هذا الخط على أساس الخطط التى وضعتها حكومة بومباى . وعلى أية حال فان حكومة الشاه لم تكن تعارض مد الخط عبر أراضيها لمجرد المعارضة ، وقد افتتح الخط التلغرافى الذى يربط تركيا ببغداد فى يونيه عام ١٨٦١ ، الا أن هذا الخط لم يتعد حدود بغداد بالنظر الى ما نشأ من خلافات حول الطريق الذى يمتد عبره الخط من بغداد جنوبا ، وكان العثمانيون يفضلون مد خط تحت الأرض عبر نهر الفرات خوفا من القبائل العربية ، بينما كان

---

(١) أن أهم اتفاقية تم توقيعهـــا هى التى وقعت مع حاكم كيج بتاريخ ١٨٦٢/١/٢٤ راجع « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصـــل ٩ ص ٤٠٣ — ٤٠٤ .

(٢) سجلات الخطابات الســياسية لحكومة بومبــاى مجلد (١) من حاكم بومبـــاى الى وزير الدولة ١٨٦٢/١٠/٢٧ (رقم ٣٢ و ٤٩ و ٥٥ الادارة السياسية) .

البريطانيون يفضلون خطا مرتفعا عن سطح الأرض ، وذلك لسهولة صيانته وقلة تكاليفه ؛ أما حماية الخط فيمكن توفيرها بدفع أتعاب لشيوخ القبائل ، وقد استمر الحوار حول هذه النقطة حتى ربيع عام ١٨٦٣ ، عندما تقرر بدء عمليات مسح قام بها الكولونيل كامبل أن يتم مد الخط مرتفعا عن سطح الأرض ، ويبدأ من بغداد الى مركز الحلة ، ومنها على الضفة الشمالية للفرات والقرنة ، بحيث لا يكون عرضة للعبث من جانب القبائل الواقعة على الضفة اليمنى للنهر ، ثم من هناك عبر الضفة اليمنى لشط العرب حتى مدينة البصرة . وفى ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣ عقدت معاهدة بهذا المعنى (١) وقد بدأ مد الخط فى الشهر التالى ، وانتهى العمل فيه بما فى ذلك توصيلة الخط الى منطقةالفاو عند مدخل شط العرب فى مايو ١٨٦٥ . فى نفس الوقت قرر شاه فارس اقامة خط تلغرافى خاص بفارس ويبدأ من طهران حتى أصفهان وشيراز وبوشهر ، ولهذا الغرض عقد اتفاق بين الحكومة الفارسية والبريطانية فى شهر ديسمبر عام ١٨٦٢ لمد هذا الخط ، وتم التصديق على الاتفاق يوم ٦ فبراير ١٨٦٣ ، وينص الاتفاق فيما ينص عليه شراء معدات للخط عن طريق مقاول الحكومة البريطانية ، وذلك لتشغيل الخط بعد انشائه وتحت اشراف مهندس بريطانى ، كما ينص أيضا على السماح للحكومة البريطانية باستعمال الخط بعد افتتاحه (٢) وعلى مد الخط من طهران الى خان كين على الحدود التركية ، وذلك لربطه بخط بغداد خان كين ، الذى سبق أن وافقت الحكومتان العثمانية والبريطانية على انشائه فى

---

(١) انظر « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١١ ص ٢٦ — ٣٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٢ — ٨٣ فصل ١٠ .

كل من اتفاق شهر أكتوبر ١٨٦٣ والمعاهدة الجديدة التى تنظم تشغيل واستعمال الخط بتاريخ ١٨٦٤/٩/٣ (١) .

وفى أوائل عام ١٨٦٣ توفرت للمسئولين البريطـانيين الأدلة عـلى استياء الفرس من أى اجراء قد يعرقل أطماعهم التوسعية في مكران ، وكان ذلك عندما بعث حاكم بامبور برسالة السيد ثوينى ينذره فيها بالزحف على شهبار اذا لم يوقف عمليات مد الخط التلغرافى الى ما وراء جـوادر ؛ وذكر فى رسالته بأن شهبار منطقة فارسية وهى معارة فقط الى مسقط ؛ غير أن السيد ثوينى لم يرد بشىء على رسالة الحاكم الفارسى سـوى اعلانه باستلامها ، وذلك عملا بنصائح الكابتن هربرت دى سبراو المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وفى الوقت نفسه قام دى سبراو بعرض الموضـوع على السلطات البريطـانية فى كل من كراتشى وبومبـاى والوزير المفوض البريطانى فى طهران . وقد رأى حكمدار السند فى تهديد الحاكم الفارسى ما يبعث على القلق مما يستوجب معه ارسـال قوات بريطانية الى جوادر لحماية الخط ، وقام السيد ثوينى بالايعـاز الى واليه فى المنطقة بتسهيل مهمة القوات البريطانية فيما اذا أرسلت ، كما قام الوزير المفوض البريطانى فى طهران باثارة الموضوع مع وزير خارجية فارس ، الذى اعترف له بأن السلطات الفارسية الاقليمية لم توافق على اجراء الحـاكم ، وأن تعليمات سوف توجه اليه بعدم التدخل فى الموضوع ما لم يتلق أوامر صريحة من حكومة طهران . وعلى اية حال فقد ذكر وزير الخارجية أيضـا انه يتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف بتبعية شهبار وجوادر لحكومة فارس ، وأنه كان يتعين عليها الحصول على موافقة الحكومة الفارسية قبل الشروع

---

(١) نفس المصدر فصل ١١ ص ٣٠ ــ ٣٨ .

فى مد الخط ، ورغم ذلك فقد اكد وزير الخارجية الفارسية للوزير البريطاني المفوض بأنه مستعد من أجل الصداقة البريطانية الفارسية الى الموافقة على مد الخط من جوادر الى شهبار بشرط الا يمس وجود هذا الخط الحقوق الاقليمية لفارس فى هذه المناطق (١) .

وقد نشأت مخاوف الحكومة الفارسية كما يتصور طومسون من اعتقادها أن مد الخط التلغرافى الى ما وراء جوادر قبل أن تصرح به الحكومة الفارسية رسميا ، فان ذلك قد لا يهدد مطالبها فى هذا الشق من ساحل مكران فحسب ، بل وحقوقها الاقليمية فى الأراضى المؤجرة لسلطان مسقط بما فيها بندر عباس نفسها ، وقد تأكد هذا بعد مرور أيام قليلة عندما أوضح وزير خارجية فارس بأنه يتعين الحصول على موافقة الشاه مسبقا بمد الخط من شهبار الى بندر عباس وأنه لا علاقة لذلك بالسيد ثوينى الذى لا يزيد دوره عن دور المستأجر (٢) غير أن وزير الخارجية الفارسى كان يضرب فى حديد بارد ، فقد كان القرار قد اتخذ بالفعل فى لندن تحسبا لنفس الاعتراضات التى اثارتها الحكومة الفارسية، وهى أن يتعدى الخط منطقة جوادر ، وأن يكون مد الخط بعد ذلك من تحت سطح البحر عبر خليج عمان حتى مسقط ، ثم منها عبر خليج فارس حتى

---

(١) المراسلات الخارجية ٢٧٩/٦٠ من طومسون الى راسل ١٨٦٣/٥/٦ (رقم ٣٦ و ٣٩) ومرفق صورة من خطاب ديسبراو الى طومسون مسقط ١٨٦٣/٤/٤ (رقم ٦٥ و ٦٦) وبه المرفقات الفرعية ، وخطاب ميرزا سعيد خان الى طومسون ١٨٦٣/٥/٦ .

(٢) نفس المصدر من طومسون الى راسل رقم ٤٤ بتاريخ ١٨٦٣/٥/١٩.

بوشهر . ومن ناحية اخرى فقد أثار تصرف حاكم بامبور المخاوف بالنسبة لسلامة الخط البرى الممتد حتى جوادر ، فاذا كانت حكومة فارس تدعى بحقوق السيادة على جوادر وعلى الساحل من جانبيه الشرقى والغربى ، فانها سوف تعارض الحكومة البريطانية على انشاء محطة تلغرافية فى جوادر ، وبل على مد الخط حتى طرفها الشرقى . وكان من رأى كيه مسئول الادارة السياسية والسرية بمكتب الهند ، أنه لابد أولا من حل موضوع السيادة على ساحل مكران ، فقد كانت فارس دائما تتقدم بمطالب اقليمية غامضة ، كمطالبتها بجزيرة البحرين ، وبالتالى فلابد من اتخاذ قرار بشأنها ، رغم انه كان يعتقد بصعوبة اتخاذ مثل هذا الاجراء « ويبدو لى أنه لا يوجد علاج لهذه المشكلة ، التى قد يكون حلها اذا تحقق أسوأ من المشكلة نفسها (١) .

فى مايو ١٨٦٣ اقترح مكتب الهند على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم باحتجاج عنيف الى حكومة طهران ضد اجراء حاكم بامبور ومطالبتها بالكف عن القيام بأية اجراءات قد تفضى الى تعكير العلاقات البريطانية الفارسية (٢) . وقد قام ليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى شهر أكتوبر بتقديم ذلك الاحتجاج ، وكان رد وزير خارجية فارس أنه بالنظر الى ما مضى من الوقت منذ ان بحث فى هذا الموضوع فى شهر مايو ، فقد ظهرت أسباب جديدة توجب مساءلة الحكومة البريطانية عن نوع المصالح التى لها فى مكران سيما بعد أن علم أن سلطان مسقط قد

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (مكتب شئون الهند) المجلد ٥٧ مذكرة من كيه بتاريخ ١٨٦٣/٥/٧ .

(٢) نفس المصدر من مارفيل الى هامون ١٨٦٣/٥/٢٦ .

وافق على تأجير اقليمى جوادر وشـهبار الى بريطانيـا ، فاذا كانت تلك المعلومات صحيحة فان مثل هذا التأجير يعتبر باطلا ، كما ذكر أيضا أنه لا جدال هناك فى كون هذه المناطق تشكل جزءا من أراضى مكران الخاضعة بدورها لكرمان ، وانها بالتالى أراضى فارسية بصورة مطلقة (١) ثم اضاف الوزير بأن هاتين النقطتين شأنهما شان بندر عباس وملحقاتها خاضعتان مؤقتا فحسب ، وبالاضافة الى كل ذلك فان معاهدة ١٨٦٣ تحظر بصورة قاطعة على حاكم مسقط السماح لوكلاء الدول الأجنبية باستغلال الأراضى المؤجرة له من فارس (٢) .

تقدم الوزير الفارسى المفـوض فى لنـدن بشـكوى مماثلة الى وزارة الخارجية البريطانية (٣) غير أن هـذه الشكوى لم تكن قائمة على أساس ، ليس لأن الاشاعة لم تكن صحيحة فحسب ، بل لأن حكومة فارس لاتستند فى مطالبتها بحقوق السيادة على هذه المنطقة على أسس قانونية ، وانه لم يحدث أن تم تأجير أى من هذين الاقليمين بالطريقة التى تم بها تأجير بندر عباس ، على الرغم من محـاولات وزير الخارجيـة الفارسية الايحاء بأن فارس هى التى كانت تدفع الثمن دائمـا كنتيجة لهـذه الأوضـاع ، وبأن

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية ؛ من ميراراسين خان الى اليسـون ١٨٦٣/١٠/١٠ ومرفق منه صـورة منـه من خطاب اليسـون لراسـل ١٨٦٣/١٠/١٥ رقم ١٥ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٥٧ من محمود خان الى راسـل ١٨٦٣/١٢/١٠ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لبومباى مجلد (١) من حاكم بومباى الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .

معاهدة ١٨٥٦ تنطبق على أوضاع هذين الاقليمين . لقد انتقلت تبعية جوادر لحاكم مسقط ، عندما منحها حاكم كلات للسلطات، وأما شهبار فقد استولت عليها مسقط عن طريق الفتح ، وأصبحت تابعة لمسقط بحكم هذا الاحتلال (١) . كانت وجهة النظر هذه هي وجهة نظر حكومة بومباي التي كانت تعارض بشدة الاعتراف بالحقوق الاقليمية لفارس في المنطقة الشرقية من مكران . وان هذه المطالب تبدو لنا ، كما ذكرت حكومة الهند في يوليو ١٨٦٣ غير مقبولة ، نظرا لأن حكومة فارس لم تمارس أي سيادة على جوادر والمنطقة الشرقية منها منذ زمن طويل) (٢) .

كان بادجر في لندن عندما حددت حكومة فارس موقفها من هذا النزاع ، وقد أدلى بنفس الرأي لوزير الدولة ، وأكد له بأن مطالب فارس بالنسبة لحقوقها في بلوشستان ومكران (لا تتعدى المناطق الداخلية) والشق الساحلي الوحيد الذي تمارس حكومة فارس السيطرة عليه — وهي سيطرة إسمية فقط — هو المنطقة الواقعة بين نهر سوديج وخليج شهبار على امتداد ١٥٠ ميلا وهي لم تسيطر عليه الا منذ اثنى عشر عاما فقط . وهناك خلاف حول ما اذا ما كانت الحكومة الفارسية تمارس أي سيادة على هذه المنطقة بالفعل ، وفي رأيه ان الجزء الأكبر من المنطقة الواقعة غربي نهر سوديج والخاضعة حاليا لمسقط بموجب عقد ايجار قد

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية من الحاكل الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/٢٣ ، ومرفق صورة منه خطاب ملفيل الوكيل المساعد بالوكالة الى هامون ١٨٦٣/٨/٢٢ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (مكتب الهند) مجلد ٥٧ مذكرة من بادجر بعنوان (علاقات فارس السياسية بدولة (مسقط) لندن ١٨٦٣/١٢/٢٣ وهناك نسخة مطبوعة مرفقة بالخريطة بالمجلد ٥٨ من نفس الحلقة .

انتقل الى فارس بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت المنطقة الممتدة من بندر عباس حتى جيرو وطولها نحو ٩٠ ميلا المنطقة الوحيدة الخاضعة لسيطرة فارس ، أما بقية المنطقة فهى خاضعة لسيطرة مسقط ، وشك بادجر فيما اذا كانت لفارس حقوق اقليمية على ساحل مكران شرقى نهر سوديج ، واذا كان ثمة شيء من هذه الحقوق فقد جاءت نتيجة لمكاسب فارس الأخيرة في بلوشستان . اما شهبار وجوادر ، والمناطق الساحلية الواقعة بين هذين الاقليمين فليس لحكومة فارس أي حقوق ، وتتأكد هذه الناحية اكثر كلما اتجهنا الى الشرق من جوادر .

وقد اعرب الماجور جولد سميث عن نفس الآراء تقريبا ، عندما طلبت منه حكومة بومباى ان يبدى رأيه حول هذه المسألة ، ليس ذلك فحسب ، بل لأنه أورد تاريخا أقرب للتدخل الفارسى في مكران ، وذكر أن فارس اخذت في توسيع حدودها شرقا في اتجاه بلوشستان ، وذلك فى عام ١٨٥٦ مستغلة الفوضى التى كانت سائدة يومئذ في كلات ، وخلال هذه العمليات احتلت فارس (سب وديزك وجلق وغيرها) ، حتى أصبحت القوات الفارسية الآن ــ بنهاية عام ١٨٦٣ فى منطقة قريبة من كيج ، وقد قام مبعوث فارس بجولة فى كلات عام ١٨٦٢ لتوقيع اتفاق مع حاكمها لتخطيط الخطوط المشتركة بينهما ، وصرح يومئذ بأن فارس ليست لها أطماع فى كيج او مكران ، كما بعث حاكم بامبور الفارسى الى المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط فى ابريل ١٨٦٣ برسالة يذكر فيها بأن جوادر لا تخضع له ، وباضافة هذه الاعترافات الى ما اعربت عنه الحكومة الفارسية اخيرا من رغبة فى تصفية مشاكل الحدود مع جيرانها ، فان هذه التصريحات على حد رأى سميث تمثل فرصة لرسم الحدود ، ووضعها الى الغرب من جوادر ، وبهذا يمكن ضمان سلامة الخط التلغرافى من ناحية ،

وسلامة امارة كلات من ناحية اخرى ، واختتم جولد سميث آراءه بالقول « لقد قامت فارس فى الآونة الأخيرة باعتداءات على مناطق تعتبر سيادتها عليها موضع شك ، الا أن مطالبتها بهذه المناطق لا تختلف فى كثير أو قليل عن مطالب أى حكومة تجد انها اقوى من الحكام الصغار الخاضعين لسيطرتهم . وبالتالى فان أى تدخل خارجى لوضع حد لهذا التدخل حتى وان كان جائزا من الناحية القانونية ، كان لابد أن تمارسه منذ وقت طويل الا ان هذه التدخلات قد وصلت الى مرحلة تعتبر خطيرة جدا بالنسبة الى الهند البريطانية ، وبالتالى فلابد من وضع حد لها (١) .

أما المفاوضات التى جرت بعد رسم الحدود فهى خارج نطاق هذا الكتاب (٢) واخيرا فى عام ١٨٧٨ توصلت لجنة مشتركة مؤلفة من فارس وبريطانيا وكلات الى اتفاق على الحدود ابتداء من الساحل القريب من طرف خليج جوادر على بعد خمسين ميلا من الغرب منها ، ثم من هناك يمتد من الشمال . أما جوادر فقد بقيت فى حوزة مسقط ، ما عدا شهبار التى احتلها حاكم بامبور فى ابريل عام ١٨٦٠ ، فقد ضمت بصورة نهائية الى فارس وكان ذلك فى فبراير ١٨٧٢ ، وفى ٢٠ فبراير عقدت اتفاقية مع أمير كلات لاقامة خط تلغرافى فى المنطقة الواقعة غربى لازبيلا (٣) كما مد خط آخر تحت سطح البحر فى نفس الفترة من جوادر الى راس جاشك ،

---

(١) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٢٥٨ من جولد سميث الى هافلوك (السكرتير السياسى لحكومة بومباى بالوكالة) ١٨٥٣/١٢/١٩ .

(٢) راجع دليل الخليج تأليف ولريمر فصل ١ ص ١٦٩ — ٧٨ .

(٣) راجع المعاهدات اعداد اتيشيسون فصل ١ ص ٣٩٤ — ٤٩٦ .

ومنه عبر خليج عمـــان حتى مدخل مالكولم (غبة الجزيرة) الواقعة على الطرف الشرقي من شبه جزيرة مسندم ، ومن هنـــاك أقيم خط تلغرافى برى على محور رأس خليج الفنستون — (خور الشقم) على الطرف الغربى وقد جرت عمليات مسح لهذا الطريق قبل ثمانية عشر شهرا ، ولكن هذه العملية كانت شاقة ومغامرة خطيرة بالنسبة للمسئول البريطانى الـذى أشرف عليها وهو اللفتننانت باترك ستيوارت ، والذى على الرغم من صغر سنه فانه لم يكن يتعدى سنه ثلاثين عاما ، اسندت اليه مسئولية انشاء الخطوط التلغرافية الهندية . وقبل البدء فى هـــذا المشروع حصلت الحكومة البريطانية على ضمانات من شيوخ الساحل كما أدرج كبند اضافى فى معاهدة ١٨٥٣ البحرية الدائمة ، وبمقتضى هـــذه الضمانات تعهد الشيوخ بعدم التعرض للخط التلغرافى ، وبمعاقبة أى فرد من رعاياهم يقوم باعتداء على هذا الخط ، وبدفع تعويضات عن أى تلفيات تنشأ عن ذلك . وفى مقابل هذه الضمانات سمح للشيوخ ورعاياهم باستعمال الخط على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين أما الخط التلغرافى الذى تحت سطح البحر فقد تم مده من خليج الفنستون حتى بوشهر فى مارس ١٨٦٤ ومنه الى الفاو ، وكلا الخطين خط بغداد خانقين ، وخط خانقين بوشهر، انتهى العمل منه فى أكتوبر ١٨٦٤ ، وفى يناير ١٨٦٥ وصل خط بغـداد الى الفاو ، وفى ٢٧ منه تم افتتـــاح الخط التلغرافى بين أوربا والهند ، الا أن الكولونيل ستيوارت لم ير ثمرة عمله هذا ، فقد توفى فى ١٦ يناير ١٨٦٥ (١) .

---

(١) بالنسبة للخط التلغرافى راجع كتاب لوريمر فصل ١ ملحق ل:جى: وقد تحول خط مسندم فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ بسبب وعورة المنطقة، ومد

وقد شهدت الستينات من القرن التاسع عشر تغيرات على جانب كبير من الأهمية في ادارة الشئون البريطانيــة في الخليج ، وما تبع ذلك من انتقال السلطة على الهند البريطانية من شركة الهند الشرقية الي الدولة نفسها وذلك في عام ١٨٥٩ ، مما قضى على دور البحرية الهنـدية . اذ على الرغم من المهام والاستخدامات الهامة التي حققتها لم تعد مرغوبا فيها من كل من السلطات الادارية في الهند وانجلترا، بسبب رئيسى وهو النفقات الباهظة التى تتكبدها الحكومة البريطانية . ومنذ ان دخلت الطاقة البخارية تغيرت طبيعة الأجهزة البحرية تغيرا كبيرا ، وقبل عام ١٨٣٠ عندما كان يطلق على البحرية الهندية (الأسطول الهندي) ، كانت هذه البحرية قوة فعالة فى ميدان القتال أما بعد هذا التاريخ فقد تقلصت اهميتها الى مجرد نقل البريد فيما بين السويس وبومباي ، واحيـــانا البصرة . وفى الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت الحكومة البريطانية تحتفـل بمجموعات من السفن البريطانية فى كل من نهر الأندس ودجلة والفرات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية فى هذه المناطق ، غير انه بعد الاستيلاء على البنجاب تم ســحب مجموعة العراق نظرا لأن وجودها من الناحية السياسية لم يعـد يخـدم المصالح البريطانية ، أما بعد هـذا التاريخ فلم يبق من هـذه المجمـوعات سوي مجموعة منطقة الخليج .

= بدلا منه كابل جديد حتى بوشهر عن طريق جزيرة هنجام كما تم مد خط تحت سطح البحر من كراتشي الى جوادر ، ثم تم ربطه بخط برى مع جاسك صيف عام ١٨٦٩ ، فى أعقاب ابرام اتفاق تلغرافى جديد مع فارس بتـاريخ ١٨٦٨/٤/٢ « راجع المعاهدات » اعداد إتيشيسون فصل ١٠ ص ٨٠ — ٨١ — وفى شهر أكتوبر مد خط تحت البحر من جاسك رأسا حتي بوشهر .

وحتى أكثر النقاد البريطانيين تطرفا لاحتفاظ بريطانيا بأسطول فى الخليج ، والذين كانوا ينادون بتجريده حتى من مهمة نقل البريد واسناد هذا العمل الى السفن التجارية الخاصة اضطروا الى الاعتراف بوجوب احتفاظ بريطانيا بسفن لها فى منطقة الخليج ، أما الذى لم يتنبه اليه هؤلاء النقاد فهو ان الخليج كان فى حاجة الى سفن صالحة للعمل فى بحاره الخطيرة، كما كانوا يحتاجون الى ضباط لديهم الخبرة الواسعة التى تمكنهم من تأدية مهامهم بصورة مجدية . ومن هنا يتساءل جون كيه فى سبتمبر ١٨٦٢ ، كيف يتسنى للحكومة البريطانية بعد الغاء الأسطول الهندى وعدم وجود قوة تحل محله ، المحافظة على وجودها فى الخليج ومسقط ؟ سيما وأن صديقنا الامام قد رفض أخيرا عروضا بالمساعدة من الكومندور الفرنسى ، احتراما منه لصداقته مع بريطانيا واعتماده على تأييدها ولكن اذا فشلنا نحن فى تقديم هذه المساعدة ، واذا لم تكن لدينا قوة بحرية كافية فاننا سوف نجبره هو وغيره من الحكام الى الارتماء فى أحضان الفرنسيين أو الفرس أو غيرها من الدول .

وهكذا بموجب قرار أصدره مكتب الهند رسميا بتاريخ ١٨٦٣/٤/٣٠ الغى الأسطول الهندى ، وقبل صدور القرار تقرر تحويل مهمة نقل البريد الى الشركات الخاصة ، وفى شهر مارس ١٨٦٢ فوض مكتب الهند حكومة بومباى باعتماد المبالغ الخاصة بنفقات الخدمة البريدية التى بدأت شركة الملاحة التجارية فى بومباى أعمالها فى هذا المجال ، وقد أطلق على هذه الشركة اسم « شركة الملاحة التجارية للهند البريطانية » وذلك فى عام ١٨٦١ ، وكانت مدة الاتفاق المبدئى خمسة أعوام ، وان تقوم الشركة بثمانى رحلات دائرية فى العام الواحد نظير مبلغ ١٥ ألف روبية عن كل رحلة ، كما افتتحت شركة الملاحة التجارية بالخليج والفرات خدمة منتظمة بمعدل رحلة

كل ستة أسابيع بين بغداد والبصرة عام ١٨٦٢ ، وبذلك ربطت هذه الشركة نشاطها بشركة (بيسن) الموجودة فى البصرة وقد خصص لهـذه الشركة ايضا أجر سنوى مقداره ٢٤٠٠ جنيه استرلينى سنويا (١) .

لم توضع تدابير مناسبة للمهام الأخرى التى كانت تؤديها بحرية الهند سابقا ، فمن الناحية النظرية كان يتعين أن يقوم بهذه المهام الأسطول الملكى، واما من الناحية العملية فلم ينتج عن هـذا الوضع سوى الفوضى ، نظرا لتحويل معظم السفن الصالحة للملاحة الى الأسطول الملكى ، وبذلك أصبحت تحت اشراف القائد العام بالهند الشرقية ، وكان على حكومة بومبـاى أن تقدم طلباتها فى هذا الخصوص الى القائد العام نفسـه ، فيما تحتاجه من السفن للعمل فى الخليج والبحر الأحمر ، غير ان هذه الطلبات لم تكن تلبى دائما ، فقد كانت مسئوليات العمل فى قاعدة الهند الصينية متعددة بينما السفن التى تحت يدها قليلة ، كما أن انشاء قاعدة بحرية فى الصين ، لم يؤد الى تحسين الوضع نظرا لتخفيض عدد السفن العاملة فى قاعدة الهند الشرقيـة ، والتى تم تعضيدها بقـاعدة الرأس ، وانشـاء مقرها العام فى بومباى ، وقد أضاف هذا التغيير أعباء جديدة على القـائد العـام ، حيث أصبح عليه أن يشرف بالاضافة الى منطقة المحيط الهندى على منطقة جنوب الاطلنطى غرب حتى درجـة ٢٦ غرب وشـمالا حتى ١٥ درجـة من خط الاستواء ، ثم جنوبا حتى القطب الجنـوبى . غير ان طبيعة هـذا التوزيع السيىء لقطع الاسطول قد ظهر سريعا . وفى تمام ١٨٦٥ تم ابلاغ كل من

---

(١) ضوعفت هذه المخصصات من بغداد سنة ١٨٦٦ على أسـاس أن تقوم الشركة برحلة كل اسبوعين من بغداد والبصرة ، اما شركة فقد ابتدأت رحلاتها النصف شهرية عام ١٨٦٨ والأسبوعية عام ١٨٧٤ .

قائدى أسطول الرأس واسطول بومباى بالعمل مســـتقلين ، ولـكن سرعان ما ظهرت الآثار العكسية لهذا النظام ، فابتـــداء من ربيع عام ١٨٦٤ حتى ربيع ١٨٦٥ قل أن شوهدت سفينة من هذه السفن فى مياه الخليج والبحر الأحمر ، وحتى لو ظهرت هذه السفن فانها سرعان ما تعود وتغادر المنطقة .

وكان مما يقابل استياء السلطات الهندية من عدم اهتمام الامبريالية البريطانية بطلباتها هى الظروف الصعبة التى كان يعمل فيها ربابنة السفن التابعون للاسطول الملكى فيما يتعلق بزيارتهم فى الخليج والبحر الآحمر ، اذ لم يكن يســـمح لهم بالبقـــاء فى هاتين المنطقتين لفترات طويلة ، حتى لا تصاب هى وبحارتها بالارهاق ، كما لم يكن فى وسع أى ربان من ربابنتها وضع سفينته تحت تصرف المقيم السياسى فى الخليج أو زميله فى عدن ، أما فى عهد البحرية الهندية ، فان الوضع لم يكن على تلك الصورة ، حيث كانت مهمة سفن البحرية هى القيام بخدمة الاحتياجات السياسية ، كذلك لم يكن يسمح لهذه السفن بزيارة منطقة الخليج فى اشهر الصيف ، على عكس ما كان الوضع فى السابق ، رغم ان هـــذه الفترة التى تكثر فيهـــا الحاجة الى السفن ، وهى موسم صيد اللؤلؤ عندما يكون المقيم البريطانى فى حاجة الى أكبر عدد من الســـفن لمواجهـــة ما يتطلبـــه الوضع فى هـــذه الفترة . وعلى الرغم من المبررات التى قدمها المسئولون السياسيون فى كل من عدن والخليج والمسئولون فى الهند ضد هذه القيودالمفروضة على حركة السفن الا أن الامبريالية رفضت الغاءها ، وكان هذا الرفض فى حقيقته انما يعنى رفض القيام بالأعمال التى كانت تقوم بها سابقا البحرية الهندية. واقصى شىء أبدت الامبريالية استعدادها للقيام به هـــو بحث تخصيص سفينة لزيارة الخليج والبحر الاحمر من حين الى آخر ، وبشرط أن تسمح الأحوال فى قاعدة الهنـــد الشرقية بذلك ، ولكن هـــذه السفينة كان من

النادر أن تتوافر فى الخليج عند الحاجة اليها ، واذا توافرت فان ضباطها لا يستطيعون القيام بمهمتهم نظرا لقلة خبرتهم بظروف الملاحة فى المنطقة ولغة أهل المنطقة وعاداتها ، مما كان يؤدى الى فشلها ، وجعل وحدها فى المنطقة موضع احراج للسلطات البريطانية .

وبانتهاء دور بحرية الهند أحيل ضباطها والعاملون فيها الى التقاعد بعد أن صدر بذلك قرار من مكتب الهند ، واستثنى من ذلك القرار الضباط ذوو المهام السياسية ، ومن كان يندرج منهم ضمن الاطار السياسى للعمل ، اكثر من الاطار البحرى ، وقد تم ارسال هـــذا القرار الى الهند بتاريخ ١٨٦٢/١١/٢٨ . وكان المقيم البريطانى فى الخليج الكابتن فيلكس جونز فى ذلك الوقت يقضى اجازة مرضية ، وبذلك قام السير بارتل فرير بتعيين الماجور ليسبلى وكان برتبة ليفتنانت كولونيل مقيما بالوكالة بعد أن انتهت خدماته كسكرتير للمفوضية البريطانية فى طهران ، وذلك بعد عودة شارلس اليسون الوزير المفوض اليها فى شهر يوليو ١٨٦٠ . وبعد عودته للهند فى السنة التالية عين معتمدا سياسيا بريطانيا فى زنجبار ، كما نقل من هذا المنصب الى بوشهر محل جونز فى فترة غيابه ، وفى زنجبار عين الكابتن بليفر معتمدا سياسيا بالوكالة خلفا له . عند وصول بيلى الى بوشـــهر ، كان التذمر والاستياء فى أوساط الضباط البريطانيين التابعين لأسطول الخليج على أشده ، كنتيجة لالغـــاء البحرية الهندية وبالتالى تقليص مسئولياتهم ، وكان من الطبيعى أن ينظروا الى تعيين بيلى بشىء من الشك وكأنه مقدمة لانهاء خدمات جونز من الممثلية ، كما أن بيلى لم يفعل شيئا من جانبه لتبديد هذه الشكوك :

بعد وصول بيلى مباشرة أصـــدر أمرا بعقد محاكمة عسكرية لأحـــد ضباط أسطول الخليج ، كما أمر بنقل الكابتن هاربرت دسبراو مســـاعد

جونز بغير سبب ما ، أكثر من أنه لم يكن يرتاح اليه ، وذلك بالرغم من أن جونز وخلفه الكولونيل كامبل كانا يعتبران دسبراو من اكفأ الضـــباط العاملين فى المنطقة ، وفى أواخر يناير ١٨٦٣ ، أجرى الدكتور كولوفيل ، طبيب المثلية فى بوشهر والذى كان قد عين مساعدا لبيلى حديثا خاصا مع اللفتنانت سيدلى (قائد الأســطول بالوكالة) وذكر فيه بأن جونز لن يعود الى منصبه بعد انتهاء اجازته ، وأن بيلى سيحل محله بصفة دائمة ، ولكنه لا يرى فى ذلك أى ضرر ، كما ذكر بأن بيلى تربطه مصالح شخصية هامة بحاكم بومباى وانه يستطيع أن يحصـــل منه على ما يريد ، وقال كولوفيل بأن بيلى يمتلك محلا تجاريا فى المثلية ، وأن هذا الخبر اذا عرف فقد يسىء الى سمعته فى نظر السلطات المسئولة فى بومباى ، ولا نعرف عما اذا كان سيدلى مستعدا لتسجيل هذا الاتهام كتابة مع تورط جونز فى أعمال تجارية ، خصوصا وأن مثل هذه الأعمال محظورة على الضـــباط السياسيين والبحريين على السواء ، فاذا كان سيدلى يوافقه على هــذا الرأى فان بيلى سوف يعمل على عدم عودة جونز الى بوشـــهر ، وتقديم مكافآت الى سيدلى على موقفه هــــذا ، غير أن سيدلى رفض الاقتراح بشدة ، وقدم تقريرا عن الحادث الى السلطات المسئولة فى بومبـــاى أعرب فيه عن دهشته من تجرؤ كولوفيل على طرح ذلك الاقتراح عليه ، كما وصف موقف بيلى بأنه موقف مشين ويدعو للازدراء بتلفيق التهم ضد أحد المسئولين من وراء ظهره ، وقال ســيدلى فى تقريره بأننى طلبت من كولوفيل بأن يبلغ بيلى عن رأيه فيه بكل صراحة (١) .

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٥ مجموعة رقم ٢٠٦ المؤرخه ١٨٦٣/١١/٢٤ من سيدلى الى جونز بومباى ١٨٦٣/٥/١٢ .

قبل أن يتقدم سيدلى بتقريره كان جونز قد عاد الى بوشـــهر من انجلترا بعد ان قطع أجازته ، وذكر لوزير الدولة عندما ذهب اليه بأنه يفضل العودة الى مقر عمله ليكون موجودا فيه ، فيما اذا احتاج الأمر الى مساعدة فى عملية مد الخطوط التلغرافية فى المنطقة ، ولعله أيضا قد يكون قلقا من الأنباء التى وصلته عما كان يدور فى بوشـــهر ، وقد ذكر له المسئولون فى مكتب الهند بأنهم لا يمانعون من عودته الى الهند ، غير أن القرار الخاص بعودته الى بوشهر كان يتوقف على رأى حكومة بومباى ، وعما اذا كانت ستسمح له بالعمل فى بوشهر .

وعند وصول جونز الى بومباى اتضح له انهم ليسوا فى حاجة الى مساعدته فى عملية مد الخطوط التلغرافية ، وانه يمكنه العودة الى مقر عمله بعد انتهاء أجازته . وفى هذه الأثناء غادر اللفتنانت سـيدلى منطقة الخليج فى طريقه الى انجلترا بعد صدور قرار احالته الى المعاش ، وانتهز فرصة وجوده فى الهند فكشف لزملائه من ضـــباط البحرية ومن بينهم القائد العام لأسطول الهند وهو الكابتن يونج عن الحديث الذى دار بينه وبين كولوفيل ، وهكذا اصبحت العلاقات بين أســـطول الهند والممثلية البريطانية فى الخليج متردية للغاية ، وكانت موضـــع احاديث الأوساط السياسية والبحرية فى بومباى . وعلى أية حال فان حاكم بومباى لم يتدخل فى الموضوع ، وكان يفضل اثارة هذه المشكلة من جانب جونز الذى تقـــدم فى الأسبوع الأخير من شهر مايو بشكوى رسمية الى حاكم بومباى ضـــد تصرف الدكتور كولوفيل ، واستشهد فى شكواه بتقرير سيدلى بشهادة ضابط آخر كان قد اشترك فى الحديث .

وقد أصدر حاكم بومباى امرا بالبدء فى اجراء تحقيق فى شـــكوى سيدلى وذلك فى أوائل شهر يونيو ، كما اخذت شهادة الضـــابط الذى

اشترك فى الحديث كما ذكر سيدلى ، وكان يشرف على التحقيق قاضى قضاة شرطة بومباى .

وقد تعذر على سيدلى الادلاء بشـــهادته نظرا لأنه قد سافر الى انجلترا (١) ، وقد أرسل خطاب سيدلى وشهادة الضابط الآخر الى كل من بيلى وكولوفيل لابداء رأيهما فيه ، وقد انكر الدكتور كولوفيل ان يكون قد تحدث بشيء مما اتهمه سيدلى والضابط الآخر ، أما فيما يختص بالمحل الملحق بالمثلية فقد كان أكثر الناس فى بوشهر علما بوجوده ، ولم يكن الأمر يستدعى شهادة من سيدلى ، غير أن كولوفيل كان حذرا فى أقواله، اذ لم يقل صراحة بوجود المحل ، وانما ذكر بأنه عندما كلفه بيلى بالتحقيق فى هذا الموضوع وجد أن هناك محلا لبيع السلع للضـــباط البريطانيين العاملين فى المثلية (٢) وقد رد بيلى بنفس المعنى ، وذكر بأنه يثق مطلق الثقة بالدكتور كولوفيل ، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان الدكتـــور يتصرف بطريقة تبعث على الازدراء ، وأنه فى الوقت الذى كان يلح على

---

(١) لقد استغل فرير هذا الحادث كثيرا فى تقريره الى وزير الدولة. ولما كان سيدلى قد بقى فى بومباى بعد عودته من الخليج لمدة شهرين . تجاهل فرير خلالها التهم الموجهة ضد جونز . ولما كان فرير لم يتخذاية اجراءات بصدد اجراء تحقيق فى التهم لمدة ثلاثة اسابيع منذ أن قدم جونز عريضته ، فلا يمكننا أن ننحى باللائمة على سيدلى فى استنتاجه ، ان ذلك التحقيق غير وارد ، وانه يمكنه هو أيضا ان يغادر الى انجلترا .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٥ تقرير رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٦٣/١١/٢٤ من كولوفيل الى بيلى .

بيلي باستمرار بالحصول على أجازة مرضية طويلة ، كان في نفس الوقت يتآمر من وراء ظهره لابقائه في بوشهر (١) أما فيما يختص بالمحل فقد أفاد بيلي بأنه عندما سمع اشاعات عن وجود محل لبيع السلع بالمثلية ، وكان وقتئذ يقضي أجازة على أحد المرتفعات الجبلية القريبة من بوشهر ، كلف الدكتور كولوفيل بالتحقيق في صحة هذه الاشاعة ، وقد افاد الدكتور في تقريره بأن هناك طباخا للكابتن جونز كان يقوم ببيع بعض السلع الخاصة بالكابتن جونز ، وعلى حد رأى بيلي فان هذا التصرف لا يعتبر خروجا على التقاليد ، واضاف بأنه قد أمر الطباخ بالعدول عن هذا الأمر ، خوفا من انتشار أخبار هذه العملية خارج نطاق المثلية ، كما ذكر بيلي بأن شهادة الضابط زميل الكابتن سيدلي تشير بوضوح الى أن الذى وجه الاتهام الى جونز بالاتجار في السلع ليس هو الدكتور كولوفيل ، وانما هو الكابتن سيدلي نفسه (٢) والواقع أن شهادة الضابط لا تشير الى اى شيء من هذا القبيل ، وانما على العكس من ذلك ، فانها تلقى المسئولية على الثلاثة جميعهم بما فيهم بيلي نفسه (٣) ولم يستغرق فرير وقتا طويلا ليتخذ قرارا في هذه القضية ، وفي خطابه الى وزير الدولة اكد فرير رفضه لهذه

---

(١) نفس المصدر من بيلي الى اندرسون ١٨٦٣/٧/١٩ (رقم ٦٩ الادارة السياسية)

(٢) نفس المصدر .

(٣) لقد فهمت ان الكابتن سيدلي سيحيل القضية الى الكولونيل بيلي كما جاء في شهادة شبتلورت عندما افاد بأن ذلك كان تصرفا في غاية التفاهة ، اعتقادا منه أنه كان يحمل شبتلورت للادلاء بشهادته (شهادة شتلورت ١٨٦٣/٦/١ .

الاتهامات ، واعتبارها عمليات تلفيق واختلاق ، الا انه قد اقترح على المسئولين اجراء تحقيق شامل حول هذا الموضوع ، وقد جاءت نتيجة التحقيق فأكدت اعتقاده بأنه ليس هناك أى دليل على هذه الاتهامات التى نسبها سيدلى الى اللفتنانت كولونيل بيلى (١) واذا كانت هـذه النتيجة قد وضعت حدا لهذا الحادث المؤسف الا أنها لم تضع حدا لمتاعب الكابتن جونز ، فقد صـــدر قرار بعدم عودته الى مقر عمله قبل انتهاء أجازته ، فاضطر للانتظار فى بومباى . وفى الأسبوع الأول من نوفمبر أى قبل أن تنتهى اجازته ببضعة أيام أبلغه السكرتير الأول لحكومة بومباى شفويا ان عودته الى مقر عمله غير واردة ، ولكن لم تعرف الأسباب التى دعت الى هذا المنع ، ولهذا تقدم جونز فى شهر فبراير ١٨٦٤ بشكوى الى الحاكم العام يطالب فيها باعادة النظر فى التهم الموجهة اليه ، والتى قال عنها بانها تجعله فى موقف المخالف لأوامر لدولة ، ولم يصرف له راتبه ، فاضطر بالاستدانة للانفاق على نفسه وعلى أفراد أسرته (٢) .

اختصر فرير اجراءات الدعوى وذكر لأعضاء المجلس ، بأن لديه من المعلومات ما يجعل اعادة تعيين جونز امرا غير مرغوب فيه ، وقال :

« لقد مضى على جونز فى الخليج ، وقت طويل ، وقد كان ذلك فى

---

(١) سجلات الخطابات السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٢ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦٣/٩/٢٨ (رقم ٢٩ الادارة السياسية) .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠ المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ عريضة الكابتن جونز ١٨٦٤/٢/٢٤ وخطاب جونز الى هافيلوك ١٨٦٤/١/٩ .

مصلحة الدولة التى يعمل فيها .. وكان جونز هو نفسه الذى اتصل بنا للتصريح له بفتح محل فى المثلية لبيع السلع والمواد الاستهلاكية ، كما أن المعلومات التى كان يوافينا بها لا تبرر أن ننسب اليه أى فضل فى اداء واجباته ، فضلا عن المشاكل والخلافات التى كان يثيرها مع السلطات المحلية فى فارس ، خلال الفترة التى كان يعمل فيها بالمثلية ، كما كنا فى جهل عن التطورات الهامة التى كانت تحدث فى فارس ، فلم نعلم أى شىء عن أهم اتفاقية عقدت بين فارس ومسقط عام ١٨٥٦ ، الا عندما أشار اليها بادجر فى التقرير الذى بعث به من مسقط » (١) .

كذلك قدم بادجر خطاب شكوى ضد الكابتن جونز من السيد ثوينى، وكان قد تسلمه منه أثناء زيارته لمسقط فى ابريل ١٨٦١ ، وفى هذا الخطاب يحتج السيد ثوينى على تدخل جونز عام ١٨٥٥ لمنع بنى ياس من مساعدة السيد ثوينى فى الهجوم على بندر عباس كرد على احتلال الفرس لها ، وحول هذا الموضوع علق بادجر .. « انه من المعروف أن القبائل العربية فى الخليج الفارسى غير راضية عن تصرفات المقيم ووكلائه فى المنطقة ، ويدعى زعماء هذه القبائل أن المقيم يمارس سلطاته عليهم بطريقة تعسفية ، وان طريقته فى ممارسة الرقابة تفوق كثيرا حدود التدخل التى سمحوا بها للمقيم بموجب معاهدة عام ١٨٥٣ ، وأنهم قد اصبحوا خاضعين خضوعا كاملا لسيطرته (٢) وقد حضر عدد من هؤلاء الى مسقط ليعربوا

---

(١) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/١٠ .

(٢) مرفقات خطابات حكومة بومباى السرية مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش ، عدن فى ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١ الادارة السرية) لجنة مسقط وزنجبار .

عن احتجاجهم الى بادجر ، عن اجراءات جونز التعسفية ، وعلى الأخص طريقته فى فرض الغرامات عليهم عن المخالفات التى يرتكبها رعاياهم فى الخليج » وبالتالى فقد ذكر بادجر فى تقريره الى فرير « بأنه فى الوقت الذى لا يمكنه تأييد صحة هذه الأقوال الا أنه يستطيع أن يؤكد ما يسود أوساط هؤلاء العرب من نقمة على سياستهم فى منطقة الخليج ، فنظـــام الغرامات أصبح يجرى تطبيقه بمنتهى الشدة كما أن القبائل وزعماء المنطقة يسامون الخسف من جانب المقيم البريطانى لأتفه الأسباب ، كما يتم فرض الغرامات تحت التهديد بالقوة ، وضرب بادجر أمثلة على هذه التصرفات واشار بالذات الى ما حدث بالنسبة لحاكم الشارقة فى عام ١٨٥٥ وحاكم دبى فى عام ١٨٦١ . وفيما يتعلق ببندر عباس واحتجاج السيد ثوينى على اجراءات المقيم يرى بادجر بأن تدخل المقيم قد جاء فى صالح حكومة فارس التى استغلت التصرف ضد الحكومة البريطانية ، واوحت للرأى العام بأن بريطانيا قد تخلت عن حليفها القديم الســـيد سعيد وأجبرته على عقد معاهدة لم تكن فى صالحه (١) .

على هـــذه الاعتبارات اعتمد فرير فى قراره بعد الموافقة على عودة جونز الى الخليج ، وأبلغ رأيه هذا الى المجلس ، وركز على ناحية واحدة فى الموضوع ، وهى فشل جونز فى الحصول على صـــورة من المعاهدة المسقطية الفارسية لعام ١٨٥٦ ، وبذلك بقيت حكومة بومبـــاى لا تعرف

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٩ الموافق ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش — عـــدن ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١٠ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

شيئا عن هذه المعاهدة ، الى أن كشف عنها بادجر في تقريره (١) وذكر فرير بأنه ينوى أن يطبق على جونز القانون الذى ينص على فصل الموظفين السياسيين من الخدمة اذا ما اتموا خمسة وثلاثين عاما في الوظيفة ، وبالتالى يتعين الاستغناء عن خدمات المقيم في الخليج ، الا اذا قام الحاكم العام باعادة تعيينه . أما سبب عدم ابلاغ جونز بقرار فصله في شهر مارس ١٨٦٣ عندما تقدم بطلب العودة الى منصبه ، فقد ذكر فرير بأنه لم يكن حتى ذلك الوقت قد اقتنع ، كما هو مقتنع الآن بعدم صلاحية جونز بشغل منصبه بصورة مرضية له ولحكومته (٢) . غير أن واحدا من اعضاء المجلس وهو انفرارتى اعترض على قرار فرير ، ووجهة كلامه الى الحاكم قائلا « بأنه في الوقت الحاضر لا يوجد قانون ينص على فصل أو اعادة تعيين الضباط للعسكريين والبحريين العاملين في السلك المدنى ، كما قال بأن الكابتن جونز قد قدم خدمات جليلة أثناء فترة عمله ، وبالتالى فله حق الدفاع عن نفسه ، قبل اصدار حكم ارتجالى كهذا عليه بعد فترة طويلة أداها في خدمة دولته .. » (٣) واستطرد انفرارتى يقول بأن جونز التحق

---

(١) جاء هذا الاتهام في مذكرة بادجر المؤرخة ١٨٦٣/١٢/٢٣ بعنوان علاقات فارس السياسية بمسقط ان كل جهود السير جيمس اوترام للحصول على نسخة من المعاهدة لم تكلل بالنجاح ، وأن جونز اما انه لم يكن يريد اوانه لم يستطع مساعدته في الحصول عليها .

(٢) مجموعة التقارير السياسية لبومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠ المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/٢٠ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد انفرارتى ١٨٦٤/٣/١٤ .

بالبحرية وهو فى سن الرابعة عشرة وهو فى الخمسين من عمره ، وأمضى كل هذه الفترة من حياته فى مهام شاقة وخطيرة فى البحر الأحمر والخليج الفـارسى ، وافريقيا الشرقية ومضيق ملقا وفى العراق ، وقد ظهرت كفاءاته فى أزمة ١٨٣٣ – ١٨٣٩ فى الخليج وفى الحرب الفارسية ، كما أشاد به الحاكم العام السابق للورد كاننج على ما بذله من جهود ، غير ان فرير لم يكترث بتلك الأقوال . وقد اتخذ زميلاه فى المجلس وهما أخوه دبليو – ايه – فرير ، وقائد عام جيش بومباى نفس الموقف من أقـوال انفرارتى ، غير أن فرير أبدى اسفه لتعذر تطبيق قانون ال ٣٥ عاما على السياسيين ، وابدى استعداده نظرا لما تكبده جونز من متاعب بسـبب عدم ابلاغه بعدم الموافقة على عدم عودته الى بوشهر قبـل عام واحد من اتخاذ هذا القرار ، لمنحه علاوة خاصة توازى الفترة الفاصلة بين السن القـانونى للتقاعد ، وكامل مرتبه كمقيم بريطـانى فى الخليج عن فترة الشهور الثلاثة بين ديسمبر عام ١٨٦٣ وهو تاريخ انتهاء اجازته ومارس ١٨٦٤ وهو تاريخ الاستغناء عنه .

وعلى الرغم من الطلب الذى تقدم به جونز الى حاكم بومبـاى بالسماح له بالدفاع عن نفسه الا أن جونز لم يعد فى حالة معنوية تسمح له بذلك ، فقد ظل عاما بطوله يتسكع فى بومباى بانتظار البت فى مصيره، وقد ساءت حالته المالية وأصبح يعتمد على صدقات اخوانه للانفاق على نفسه وأسرته ، وعندما رفض فرير طلبه فقد جونز كل أمل فى العودة الى منصبه . غير أن انفرارتى لم يكن يقبل أن ينفذ فرير ارادته دون التصدى له ، ولذلك فقد عاد فقدم احتجاجا على قرار فصـل جونز من منصبه دون أن تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه ، لكن فرير رفض هذا الاحتجاج بشدة وقال : –

« اننى لا أرى ان أية محـــاولة من قبل جونز لتبرير سلوكه تجعلنا نقتنع بأن سجله فى السنوات الأخيرة من عمله فى الخليج ليس أكثر من اقحام نفسه فى مسائل تافهة ومشاغبات تسىء الى سمعته والى الدولة التى يمثلها بينما لم نر له أى نشاط فى القضايا الهامة ذات المصـــلحة المباشرة للحكومة البريطانية ، ولم نتلق منه أى معلومات أو تقارير عن هذه القضايا ، وذلك على عكس ما كان يبديه من نشاط فى السابق للحصول على المعلومات اللازمة وموافاتنا بها ، ولا يوجد مبرر لازالة المرارة التى نشعر بها من تقاريره الأخيرة وهى التقارير التى تعبر عن نوع الشخصية التى أصبحت تمثل الحكومة البريطانية فى الخليج .

أما وزير الدولة السير شارلس وود ، فقد أعرب عن اسـفه لكل ما كان يجرى بالنسبة لقضية جونز ، غير أنه قد وافق على أن قرار فصل جونز كان قرارا حكيما ، أما عن الاتهامات التى وجهت الى كل من بيـلى وكولوفيل فلم يعلق وزير الدولة بشىء عليها ، كما لم يعلق على الأســباب التى اعتمد عليهـا فرير فى قـرار ابعـاده لجونز ، ولكنه علق عـلى الأسلوب الذى تم به الاستغناء عن خدمات جونز ، فهو أولا لم يكن يوافق على أن لالغاء الأسطول الهندى اية علاقة بوضع جونز كمقيم بريطـانى فى الخليج ، وأن تصرف فرير فى عدم ابلاغ جونز مسبقا بقرار ابعاده لم يكن تصرفا حكيما ، وثانيا أنه يرى ان التعويض الذى قرر لجونز لم يكن تعويضا بالقدر الكافى ، وأنه يفضل ان يعوض جونز بضعف هذا المبلغ ، على أن يصرف له من خزانة مكتب الهند .

ومما يدعو الى الأسف أن وزير الدولة لم يأمر باجراء تحقيق فيمـا نسب الى جونز من اهمال فى أداء عمله ، صحيح أن صحيفة جونز لم تكن بيضاء فقد كان اداؤه ضعيفا فى ادراك ما يجرى من أحداث واتخـاذ

المواقف بشأنها ، كما كان قصير النظر فى تعامله مع شيوخ الخليج ورغم ذلك فان الأسباب التى اعتمد عليها فرير فى اعتبار عدم صلاحيته لشغل المنصب الذى أسند اليه لم تكن أسبابا تقرر فصله ، ولا يمكن ان نلوم جونز على مشاغباته مع الفرس لأن هـــذا وضع لم يسلم منه أى مقيم بريطانى ، فقد كانت هـــذه المشاكل تفرض عليهم فرضا وبالأخص كلما تأزمت العـــلاقات بين بريطانيا وفارس ، وعندما كان رجال السلطة فى فارس يجدون فى التشهير بالمقيم عملا سهلا . أما صمويل هانيل الذى لم يكن يفضـــل ارهاق رؤسائه بمشاكله الشخصية فكانت له مع الفرس مشاكل تفوق كثيرا عن المشاكل التى تعرض لها جونز فى علاقته بهم . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت الفترة التى تولى جونز منصبه فترة صعبة ، اذ كان لايزال الفرس يعانون من الهزيمة التى لحقت بهم فى حـــرب عام ١٨٥٦ — ١٨٥٧ ، وكان سلطان مراد ميرزا أكثر الحكام الفرس كرها للانجليز يحكم شيراز ، واذا كان حاكم بومباى يشك فى هذا الأمر ، فقد كان فى امكانه ازالة هذا الشك بالرجوع الى تقارير أحد مساعديه ، وهو الماجور تايلور عن الفظائع التى اتركبها الأمير خلال انسحابه من خراسان ســنة ١٨٥٧ فقد رأى جونز فى قرار حكومة فارس فى عام ١٨٥٩ باحالة المراسلات مع شيراز عن طريق وكيل وزارة الخارجية الفارسية المقيم فى بوشهر اهانة متعمدة ومقصودة ، وجزءا من حملة مدبرة باثارة المتاعب فى وجهه ولعله كان مخطئا فى تصوره هذا ، غير أن تاريخ الخمسين عاما الماضية ورأى المقيمين البريطانيين الذين سبقوه فى شغل هذا المنصب ، كلهـــا

نؤكد أنه كان على صواب (١) ذلك أن قرار هدم المنزل الريفى الخاص بطبيب المثلية فى شهر يناير سنة ١٨٦٢ ، لا يترك أى مجال للشك فى سوء نية الفرس ، مما حمل وزير الخارجية البريطانية وقتئذ وهو اللورد راسل الى توجيه احتجاج عنيف الى طهران .

فى السنوات الأخيرة من عمل جونز فى بوشهر ، لم تتأثر نوعية التقارير التى كان يوافى بها حكومته ، أما اذا كانت تلك التقارير قد قلت من حيث كميتها ، فانما ذلك يعود الى التعليمات التى تلقاها من بومباى بمحاولة اختصار تقاريره (٢) وربما كانت انتقادات بادجر لجونز تقوم على هذا الأساس ولكن ليس الى الحد الذى تصوره فرير ، كما أن فرض بعض الغرامات على الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورأس الخيمة واستخدام الأسطول لارغام رعايا هذا الشيخ فى شبه جزيرة مسندم بدفع تعويضات كانت اجراءات قاسية ، أو بالأحرى لم يكن لها مبرر على

---

(١) ان رولنسون الذى كان الوزير البريطانى المفوض فى طهران ذلك الوقت ، تصور أن جونز قد بالغ كثيرا فى التدابير الجديدة ، وان كان قد اعترف بأن وضع المقيم فى نوسر مختلف كثيرا عن وضع القناصل البريطانيين فى تبريرورشت (انظر فارس والخليج) مجلد ١١٤ من رولنسون الى وود ١٨٦٠/١/٢ (رقم ١) .

(٢) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجلد ١٧ مجموعة ١٢ بتاريخ ١٨٦٠/٩/٢٢ ، ١٨٦٠/٩/١٩ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٦/٢٩ (١١٤ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة .

الاطلاق (١) ومن ناحية أخرى اعترف بادجر فى معرض انتقاده لجونز بأن قبائل ساحل الهدنة ما زالت متمسكة بأعمال القرصنة والحروب البحرية، وبالتالى فقد كان الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة لوضع حد لهذه المخالفات . وفى شهر نوفمبر عام ١٨٥٥ ، عندما جنحت احدى السفن التابعة لبومباى الى الشاطىء واعتدى عليها السكان العرب ، ونهبوا محتوياتها وضربوا قبطانها وبحارتها ومزقوا العلم البريطانى ، احتج جونز على هذا العمل ، غير أن الشيخ سلطان بن صقر ،رد عليه بأن العملية لم تكن قرصنة لأن السفينة لم تكن فى البحر وانما كانت على الشاطىء ، وان الذين قاموا بنهبها هم مجموعة من البدو غير الخاضعين لسلطته ، غير أن جونز رفض هذه المبررات ، والزم الشيخ بدفع تعويضات لأصحاب السفينة .

أما الغرامة التى فرضت على شيخ دبى واعترض عليها بادجر فكانت تتعلق بجريمة تعتبر من افظع الجرائم التى ارتكبت فى الخليج . فكان هناك ثلاثة أشخاص مسافرين من نجد الى لنجه عن طريق الخليج فى أواخر عام ١٨٥٩ ، واستقلوا سفينة شراعية تابعة لساحل الهدنة ، واثناء الليل اعتدى على الثلاثة وسرقت ممتلكاتهم ، ثم القى بهم فى البحر ، وقد بقى واحد من الثلاثة على قيد الحياة وانتشلته سفينة من صور ، وهو الذى قام بابلاغ جونز بهذا الحادث ، وقد امر المقيم بخروج أحد الطرادات لتعقب الجناة ، وتبين انهم نزلوا فى دبى ، فطلب من شيخ دبى اعادة المسروقات ودفع دية عن القتلى ، الى جانب دفع تعويضات للشخص

---

(١) ملخص المراسلات لخاصة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ — ١٩٠٥ ص ٣٧ — ٤٠ .

الثالث الذى نجـا وتدمير السفينة التى ارتكبت الحـادث ، كما أمر جونز بدفع غرامة مقدارها ١٠٠٠ ريال ، يقوم بدفعها شيخ دبى على أن ترد اليه بعد أن ينفذ حكم الاعدام فى القتـلة ، غير أن المقيم عاد فسحب هذا الشرط بعد أن تنازل ورثة القتيل عن الحكم . وقد تمكن احد الجناة من الوصول الى حضب فى شبه جزيرة مسندم وهى مسقط رأسه ، غير أن شيخ المنطقة قام بتسليمه الى جونز دون قيد أو شرط ، وقد تكرر مثل هذا الحادث مرتين أو ثلاث مرات فى تاريخ العلاقات بين بريطانيا وساحل الهدنة . الأمر الذى يدل على أن اهل تلك المنطقة يستنكرون مثل هـذه الأعمال . وقد قام جونز بارسال القاتل الى مسقط ، نظرا لأن حضب جزء من سلطنة مسقط ، وهناك وضعه السيد ثوينى على فوهة احد المدافع ، واطلق المدفع عليه ، وقد ايد الفنستون حاكم بومباى وقتئذ ، اجراءات جونز هذه ، كما وافق عليها أيضا وزير الدولة (١) .

وهناك مشكلة بندر عباس التى يمكن أن يعتبر جونز مسئولا عنهـا الى حد ما ، ومع ذلك فقد كان كل من فرير وبادجر على خطأ فى اعتقادهم، لأن جونز هو الذى قام بمنع شيخ أبو ظبى من تقديم المساعدة الى السيد ثوينى . والواقع أن كامبل هو الذى اعترض أسطول بنى ياس ومنعه من مهاجمة بندر عباس وهو اجـراء أيدته حكومة بومباى ، وكان جونز فى تطبيقه لقرار الحظر الصادر في عام ١٨٥٥ ، انما يقتدى فى ذلك بكامبل ،

---

(١) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجموعة ١٧ بتاريخ ١٨٦٠/١٠/١ من جونز الى اندرسـون ١٨٦٠/٥/٢٢ (رقم ٨ الادارة السياسية) وملخص المراسـلات الخاصة بشيوخ سـاحل الهدنة ص ٢٧ - ٢٨ .

وكان له من الأسباب ما يبرره ، ويبدو أن كلا من بادجر وفرير قد نسى أن سبب انفجار أعمال القرصنة فى الخليج فى عام ١٨٣٤ هو اشتراك أسطول بنى ياس فى تلك الأعمال ، كما أن المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط قد تلقى توبيخا من حكومته فى ديسمبر عام ١٨٦١ ، ثم أبعد عن منصبه ، وذلك بسبب تحريضه لشيخ أبو ظبى على ارسال رجاله لمساعدة السيد ثوينى فى قمع الثورة التى نشبت ضده فى الباطنة ، وبالاضافة الى ذلك تعرضت أبو ظبى نفسها لاضطرابات داخلية عنيفة عام ١٨٥٥ ادت الى انتشار موجة من الذعر بين بنى ياس ، وقد خلع سعيد بن طحنون الحاكم من جانب أسرة آل بوفلاح وتولى المشيخة ابن عمه زايد بن خليفة نجـل خليفة بن شخبوط الذى سبق أن اطاح به السيد سعيد عام ١٨٤٥ ، وقد استعان السيد سعيد بخصمه القديم الشيخ سلطان بن صقر ، وبمساعدته تمكن من مهاجمة أبو ظبى فى يوليو عام ١٨٥٦ ، وقد قـام بهذا الهجوم وبتدمير سوق البلدة وجزء من القلعة ، غير أن زايد بن خليفة الذى كان وقتئذ فى الظفرة عاد بسرعة الى البلاد ومنع سلطان بن صقر من الاستيلاء على أبو ظبى ، وقد ساعده فى ذلك حلفاؤه من البدو ، وفى هذه المعارك قتل سعيد بن طحنون ، ولو أن هذا الهجوم كان قد وقع قبل هذا التاريخ بستة أو تسعة اشهر ولو ان اغلبية رجال بنى ياس كانوا فى الخارج عند السيد ثوينى ليساعدوه فى فرض الحصار على بندر عباس لتغيرت الأمور، ولربما أدى ذلك الى اشتعال المنطقة كلها بالاضطرابات والحروب القبلية . وتنفيذا لتعليمات تلقاها جونز من حكومة بومباى قام بفرض غرامات باهظة على الشيخ سلطان بن صقر عقابا له على انتهاكه نظام الهدنة ، وكانت هذه الغرامات هى التى اتخذ منها بادجر مبررا لتوجيه النقد الى جونز (١) ،

---

(١) ملخص للمراسلات الخاصة بزعماء ساحل الهدنة ص ١٧ — ١٨ .

كما ان اتهام بادجر لجونز بأنه فشل فى اخطار حكومته بنصوص المعاهدة التى وقعتها مسقط وفارس عام ١٨٥٦ وأن الحكومة لم تعلم عنها شيئا الا من رسالة بادجر ، فهذا قول لا يقوم على أى أساس ، فقد كان جونز بالأحرى يوافى حكومته بانتظام بتطور المفاوضات فيما بين عامى ١٨٥٥ – ١٨٥٦ كما بعث لها بملخص بنصوص المعاهدة (١) . صحيح ان جونز لم يتمكن من الحصول على نسخة كاملة من المعاهدة ، الا أنه بالتأكيد قد بعث بخطاب تلقاه من السيد ثوينى الى السير جيمس اوترام ، وذلك فى مايو سنة ١٨٥٧ ، وكان الخطاب يتضمن نصوص المعاهدة ، وتولى اوترام ارساله الى وزارة الخارجية البريطانية (٢) فاذا كانت نصوص هذه المعاهدة ليست فى صالح مسقط فان الذنب لم يكن ذنب جونز ، أو أنه يعتبر منحازا مع الفرس ضد مسقط ، ولو كانت حكومة بومباى ترغب حقا فى مساعدة السيد سعيد فى مشكلة بندر عباس لكان فى استطاعتها أن توعز الى جونز بهذا المعنى ، غير أنها لم تفعل ، وبالتالى فلم يكن فى

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ ؛ ١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) مجلد ١٣٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ٧ الادارة السرية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٢ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

(٢) انظر فارس والخليج مجلد ١١٢ من اوترام الى كلارندون بغداد ١٨٥٧/٦/٤ ومرفق صورة من خطاب جونز الى اوترام ١٨٥٧/٥/١٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) ومن السيد ثوينى الى جونز ١٨٥٧/٤/٢٥ .

وسع جونز أن يظهر تأييده الى السيد سعيد بصفته الخاصة ، كما أن السيد سعيد لم يكن يرغب في الوساطة البريطانية . واذا كانت نتـــائج مشكلة بندر عباس قد جاءت مخيبة للآمال فلم يكن ذنب جونز اطلاقا ، ولكن من المؤكد أن جونز كان متساهلا بالنسبة لموقف حكومته فى هـذه المشكلة ، ولكنه تساهل لا يصل فى حجمه الى مستوى تساهل بيلى فى مشكلة البحرين عام ١٨٦٠ ، ورغم هذا فان بيلى لم يتعرض لأى توبيخ على الاجراءات الحمقاء التى قام بها ، وانما على العكس من ذلك فقد عين فى منصب جونز بعد مضى ثلاثة أعوام .

ومن المحتمل ان ابعاد جونز من منصبه كمقيم بريطانى قد تم فى فترة كان لابد منها ، فقد كان قد أمضى فترة طويلة فى خدمة المنطقة ، كمـا كان يفتقر أيضا الى بعض الميزات التى لابد أن تكون متوفرة فى منصب المقيم ، وبالأخص فى تلك الفترة التى كانت تشهد تغيرات هامة فى منطقة الخليج . وربما كان التوافق فى كونه من ضباط البحرية ، وخروجه فى اجازة طويلة عند اتخاذ قرار الغاء الأسطول الهندى ، قد هيأ الفرصة لانهاء خدمته ، الا أنه لم يكن من الانصاف أن يتم هـذا الاجراء بالطريقة التى عرضناها ، وأن يتعرض للاهانات سواء فى سلوكه أو كفاءته بالشكل الذى استخدمه فرير ضده ، ولعله مما يثير السخط أن يكون أهم جانب فى مشكلة جونز والتى سردناها آنفا ، أنها تعكس ميـــل فرير الى التلاعب بحقائق هذه المشكلة بطريقة تخدم أغراضه وهى استبدال جونز بمرشحه بيلى (١) .

---

(١) أما عن محاولات فرير الحصـول على وظيفة مناسبة لبيلى فى نيماين ١٨٦٠ — ١٨٦٢ (انظر حياة ورسائل السير مارتل فرير) مجلدان طبعة لندن ١٨٩٥ تأليف مارتينو ص ٤٨٤ — ٤٨٥ وص ٥٠٢ — ٥٠٥ .

وكان فرير يهدف بذلك الى التأثير فى سير الأمور داخل منطقة الخليج ، خلال السنوات العشر التالية ، وبالأخص فى الاتجـاهات التى سوف تسير عليها السياسية البريطانية هناك ، وخلال وجود فرير فى بومباى ، لم يكن يسمح اطلاقا لأحد بالانتقاص من أهمية بيلى ، وحتى بعد تعيين فرير فى مجلس الهند ، فقد استمر يدافع عن صنيعته بيلى ، ويؤيد كل مواقفه ، وأيا كانت التقارير التى يبعث بهـا بيلى وتوصـياته مضللة وحافلة بالاخطاء فان فرير لم يكن يتردد فى تأييده ، ومنع توجيه الانتقاد اليه ، وفوق كل ذلك كان فرير يحاول اقناع غيره من رجال المسئولية بالتساهل تجـاه بيلى ، والتجاوز عن اخطـــائه ، كما أن بيلى هو الآخر استغل تأييد فرير له ، حتى انه كان يرفض اى انتقاد يوجه اليه فى مركزه الشخصى أو الرسمى ، وكان يشترك مع فرير فى نقطة ضعف واحدة ، الا وهى تغليب علاقته الشخصية على قراراته السياسية فى تعامله مع كل من زملائه ومرءوسيه . وقد اتســـمت فترة توليه المثلية فى الخليج بصراعات تافهة مع غيره من زملائه ، كما اتسمت باجراءات سياسية حمقاء أدت الى توريط حكومته فى مشاكل شبه الجزيرة العربية ، وكان لها من النتائج ما لاتزال آثاره باقية حتى اليوم .

الفصل الثالث عشر

الحملة على تجارة الرقيق

١٨٤٢ — ١٨٧٣

لم تكن دهشة السيد سـعيد وقلقه من قـرار الحكومة البريطانية بوضع حد لتجارة الرقيق ، عندما أبلغه به هامرتون فى يناير ١٨٤٢ على غير اساس ، وكان السيد سعيد قد علم بهذا القرار منذ بداية عام ١٨٢٦ ، ثم مرة أخرى فى عام ١٨٣٩ ، وبالنسبة للمرة السابقة كان علم السيد سعيد بهذا القرار يرتبط باجراءات الكابتن أوين فى ممباسا ، ولكن السيد سعيد فى ذلك الوقت لم يرفض الفكرة اطلاقا ، وانما حدد شروطا لوقف تجارة الرقيق ، ولن نستطيع القول أن السيد سعيد كان جادا فى موقفه هذا ، لأنه لم يكن قد تم اختباره بعد ، حتى يمكن أن ترفض الحكومة البريطانية شروطه وفى مايو عام ١٨٣٩ عاد الكابتن كوجان فأثار هـذا الموضـوع مع السيد سعيد خلال المفاوضات التى أجراها معه لعقد الاتفاقية التجارية التى تم التوقيع عليها فى ذلك الشهر . وعندما سأله كوجان عن شروطه لوقف هذه التجارة ، وهل كان يكفيه ضم البحرين اليه ، كما سبق أن أبدى رغبته ، لم يتحمس السيد سعيد للفكرة ، وانما رفض ضم البحرين اليه دون تعهد من الحكومة البريطانية لحمايته ، ولو ضمت البحرين اليه على أساس مساندة الحكومة البريطانية له ضد الدول الاسلامية الأخرى، فانه قد يوافق على منع بيع العبيد فى المنطقة الواقعة غـرب منطقة بركا

على ساحل الباطنة ، ومناطق الخليج الأعلى (١) وعندما سأله كوجان عن مقدار التعويض المالى الذى يكفيه لوقف هذه التجارة ، ووقف تصدير العبيد من مستعمراته فى افريقيا أجاب السيد سعيد بأن حجم الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا القرار سوف لا تقل عن مائة ألف ريال نمسوى سنويا ، وأكد السيد سعيد بأنه حتى لو تم هذا المنع فانه سوف يضطر على أية حال الى الاستمرار فى استيراد العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار (٢) .

لم يتمخض أى شىء عن هذه المحادثات الا ان المحاولات التى تمت لاقناع السيد سعيد لوقف تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال فى مقابل ضم البحرين اليه ، قد أثيرت من جديد فى عام ١٨٤٠ كنتيجة لتواطؤ السيد سعيد مع محمد على باشا ، وكان الرأى السائد فى الأوساط الحاكمة فى كل من انجلترا والهند أن بريطانيا لن تضار ، اذا ما تنازلت عن البحرين للسيد سعيد ، غير أن السير كارناك حاكم بومباى عارض بشدة، التنازل عن البحرين للسيد سعيد كتعويض له عن حظر تجارة الرقيق ، وكتب فى هذا الصدد يقول : ان تصورى هو أن السيد سعيد مدين فى وجوده السياسى للحكومة البريطانية ، وأنه من الأفضل فى رايى ان يدفع تعويض للسيد سعيد يعادل دخله السنوى من تجارة الرقيق بدلا من ضم

---

(١) ملفات وزارة الخارجية ـ تقرير كوجان ١٨٣٩/٦/٧ ومرفق به صورة منه من خطاب هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ .

(٢) نفس المصدر .

البحرين اليه ، وبالتالى تعريض المنطقة الى خطر نشوب الحرب » (١) .

وقد ظهر فتور موقف حاكم بومباى من السيد سعيد كرد فعل لموقفه خلال الأزمة المصرية ، وبان أثره في الشهور التالية ، وقد كان السيد سعيد يعتقد بأنه من الأفضل أن تكون اتصالاته بالحكومة البريطانية بصفة مباشرة ، فيما يتعلق بتجارة الرقيق ، وبالتالى فقد أخذ اعتبارا من عام ١٨٤٢ يتجاهل وجود السلطات البريطانية فى الهند ، ويحاول الاتصال مباشرة بالحكومة البريطانية في لندن وكانت أول خطوة فى هذه السياسة ، هى ما حدث اثناء محادثاته مع هامرتون فى يناير عام ١٨٤٢ ، حول خطاب اللورد ليفسن المؤرخ ١٨٤١/٦/٨ ، عندما صرح بأنه غير مصدق بأن الخطاب المذكور قد جاء من انجلترا ، وأنه لم يكن يتصور أن الحكومة البريطانية سوف تبعث اليه بخطاب حاد اللهجة كذلك الخطاب ، وتصور بأن الخطاب ربما جاءه من حاكم بومباى ، أو الحاكم العام للهند اللذين قال عنهما ، بأنهما موظفان تابعان للحكومة فى لندن ، او مجرد موظفين فى شركة من الشركات التجارية . وعلى أية حال فقد كان هامرتون يعلم الجهة التى استقى منها معلوماته هذه . فقد دأب القنصل الأمريكى فى زنجبار ار . بى . وترز على خلق المتاعب فى وجه هامرتون منذ وصوله زنجبار ، وكن يرى فى شخص المعتمد السياسى البريطانى هناك منافسا خطيرا ، لا على النفوذ فحسب ، بل على المصالح التجارية للولايات المتحدة فى افريقيا الشرقية ، وهى مصالح لا تنحصر فقط فى بيع نسيج الدمور الأمريكى فى افريقيا فحسب ، وانما فى تصدير العبيد الى الولايات المتحدة أيضا ، وخلال عام ١٨٤١ ملأ هذا القنصل عقل

---

(١) ملفات وزارة الخارجية محضر من اعداد كارناك ١٨٤٠/١٢/٧ .

السيد سعيد بحكايات ومعلومات كثيرة عن شركة الهند الشرقية ، وعلاقتها بالحكومة الأمريكية ، وقد استمد القنصل الأمريكى هذه المعلومات من جهله بحقيقة العلاقة بين هذه الشركة والحكومة البريطانية ، أكثر مما استمدها من كراهيته لهامرتون ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن السيد سعيد اخذ يعامل هامرتون بشىء من الترفع اذا لم نقل بشىء من الاحتقار ، وقد ازداد هذا الشعور عمقا فى أعقاب الكارثة العسكرية الساحقة التى حلت بالجيش البريطانى فى افغانستان (١) .

وعندما استطاع هامرتون فى النهاية اقناع السيد سعيد بأن الخطاب قد جاء فعلا من انجلترا ذكر ، بأنه أيا ما كان الوضع ، فانه يرفض مضمون الخطاب ، وأنه سوف يوفد مبعوثا خاصا لاجراء اتصال مباشر مع الحكومة البريطانية (٢) . واختار السيد سعيد لهذه المهمة مستشاره الكفء الشيخ على بن ناصر الذى أبحر الى انجلترا فى اواخر عام ١٨٤٢ ، مزودا

---

(١) ذكر هامرتون فى تقريره أن القنصل الأمريكى قد عاد مؤخرا من بومباى فى ٧ ديسمبر الماضى وفى حقيبته كثير من الاخبار فيها أن شركة الهند الشرقية قد انهارت ، وأن العقد لن يحدد مرة اخرى ، وان حاكم ولاية ستارا قد حقق نصرا ساحقا على الشركة ، وأن الامام اصبح خاضعا لسلطان حكومة بومباى .. واننا قد فشلنا تماما فى افغانستان والصين (مراسلات وزارة الخارجية من هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ راجع أيضا « افريقيا الشرقية وغزاتها » كوبلاند ص ٥٠٦ — ٥٠٧ .

(٢) مراسلات الخارجية من هامرتون الى ويلوبى ١٨٤٢/١/٥ (رقم ٢ الادارة السرية) .

بخطابات الى كل من ملكة انجلترا وبالمرستون وابردين الذى كان قد خلف بالمرستون فى وزارة الخارجية ، وفى جميع هذه الرسائل أكد السيد سعيد للمسئولين البريطانيين بأن حظر تجارة الرقيق سوف يؤدى حتما الى انهيار الأوضاع فى كل من شطرى السلطنة فى عمان وزنجبار ، وأنه لن يتبقى لديه شىء من الدخل لمواجهة أعباء الحكم ، وفى رسالته الى الملكة ذكر بالحرف الواحد :

والذى (١) أراد توضيحه السيد سعيد ، انه اذا تمسكت بريطانيا بقرارها هذا فسوف تكون ملزمة بتعويضه عن الخسائر المالية التى سيتكبدها أو على الأقل بجزء منها ، كما ذكر بأن ضم البحرين اليه ربما كان تعويضا معقولا . وصل الشيخ على بن نصر فى شهر مايو الى انجلترا، وبعد سلسلة من اللقاءات مع المسئولين ، تلقى رد أبردين فى شهر يوليو، وفى هذا الرد قال وزير الخارجية بأن حكومته لا تفكر فى التراجع عن قرارها بحظر تجارة الرقيق فى كل من المنطقتين العربية والافريقية ، وأما عن الخسائر المالية التى أشار اليها السيد سعيد ، فقد اكتفى وزير الخارجية بالاعراب عن أسفه الشديد ، ولكنه ذكر بأنه كان واثقا من انه يمكن تعويض هذه الخسارة عن طريق تنمية المصالح البريطانية ، وأن اقصى شىء يمكن أن تتعهد به الحكومة البريطانية ، هو البحث عن السبل لمساعدة السيد سعيد فى سد العجز المباشر ، الذى قد يترتب على حظر هذه التجارة ، كما طلب من مبعوث السيد سعيد أن يسأل سيده عن المبلغ الذى

---

(١) نفس المصدر من السيد سعيد الى ملكة انجلترا ١٨٤٢/٢/١١ .

يراه مناسبا لتعويضه عن هذه الخسارة ، وعن الفترة التى يتعين فيهـا أن يستمر هذا الدعم . ولم يرد فى كلام وزير الخارجية اية اشـارة الى البحرين .

وعلى الرغم من أن الشـيخ على بن ناصر قد اسـتاء من رد وزير الخارجية الا أنه لم يستسلم ، فعاد . فأوضح لأبردين بأن موقف وزيـر الخارجية يختلف عن موقف بالمرستون من هذه القضية ، وذلك على ضوء خطـاب لنسون المؤرخ فى يونيو ١٨٤١ ، وهو الموقف الذى أثار انزعاج السيد سعيد الى حد كبير ، فقد كان بالمرستون قد اقترح فى خطابه دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرلينى تعويضا سنويا للسـيد سعيد على مدار ثلاثة اعوام . وبما ان ابردين الآن قد اقترح بأن يقـوم السلطان بتحديد المبلغ بنفسـه . فانه يبدو اكثر تفهمـا للمشكلة ، مع ذلك فان وزير الخارجية لا يعى تماما ما ينطوى عليه حظر تجارة الرقيق من أخطار ، فاقتصـاد افريقيا الشرقية انما يقوم عليه ، وأن حجم النشاط الذى يمكن ان يقوم به مواطنو السـلطان فى كل من افريقيا وعمـان فى المعاملات التجارية المشروعة ، انما يتحدد أساسا فى عمليات تصدير العبيد الى الخـارج ، فاذا انقطعت هذه التجارة فسوف تنتهى زنجبـار كمنطقة حرة لتوزيع العبيد . نظرا لأن السفن التى تأتيها من الشمال كل عام سوف تتوقف ، كما ستتأثر واردات المنطقة من الهند وأوروبا ، وسـوف لا تقل خسائر السلطان فى حالة حظره لهذه التجـارة عن عشرة آلاف جنيه استرلينى سنويا (١) .

---

(١) مراسلات الخارجية من على ابن ناصر الى ابردين ١٨٤٢/١/٣ .

غير أن هذه الاعتبارات كلها قد فشلت فى اقنـاع ابردين بموقف السيد سعيد ، وفى ٩ نوفمبر أبلغ مبعوث السلطان بانتهاء المحادثات ، وتم تسليمه رد ملكة انجلترا ، ورد ابردين على رسائل السيد سـعيد ، ولم تتضمن الردود أى شيء يبعث على الأمل فى نفس السيد سعيد ، وانما على العكس من ذلك فقد طلب اليه صراحة أن يبحث عن كل وسيلة ممكنة لوضع حد لتجارة الرقيق (١) وازاء هذا الوضع لم يكن هناك أمام السيد سعيد مجال للتملص ، وأصبح مصير تجـارة الرقيق الافريقية مصيرا محتوما ، والأمل الوحيد الذى بقى للسيد سـعيد هو أن يحقق أبردين وعده بتعويضه عن الخسارة المالية التى ستنجم عن تحريم هذه التجارة ، والواقع أن وعد ابردين بالتعويض كان اقل عمـل يقوم به وزير الخارجية بالنظر الى جسامة التضحية التى كان يطلبها من السيد سعيد ، لقد سبق للسلطان بالفعل أن قدم تنازلات عديدة للبريطانيين منها : (١) فقد أمر بحظر بيع الرقيق للأوربيين بمقتضى معـاهدة مورسبى (٢) بموجب معـاهدة ديسمبر سنة ١٨٣٩ أمر بحظر تصدير الرقيق الى الهند وتحريم تعـامل رعاياه فى العبيد المسـتوردين من الصـومال ، ولكن بريطـانيا تطلب منه الآن ما لم تطلبه من أى حاكم مسلم من قبل ، وحتى لو فرضـنا ان السيد سعيد قد وافق على طلبها هذا ، الا انه من المشكوك فيه ان يستطيع السيد سعيد الغاء تجارة الرقيق فى افريقيا الشرقية ، ومع ذلك فاذا لم يفعل فان الحكومة البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن استمرار هـذه التجارة ، وبالتالى فلم يكن من الغريب ألا يرد السيد سعيد على سؤال ابردين حول تحديد التعويض المالى الذى يكفيه للتنازل عن ممارسته لهذه

---

(١) نفس المصدر من ابردين الى على بن ناصر ١٨٤٢/١١/٩ .

التجارة ، كما أن ابردين من جانبه قد اعاد التفكير فى هذا الطلب ، ولم يعد يضغط على السيد سعيد لتحديد موقفه .

لم يستأنف بحث هذه القضية قبل ابريل ١٨٤٤ وذلك خلال زيارة كوجان لمسقط ، وكان كوجان قد اعتزل الخدمة فى الأسطول الهندى ، وكان هدفه من زيارة زنجبار هو الحصول على تصريح من السيد سعيد لانشاء مزرعة لقصب السكر يعمل فيها العبيد الافريقيون (١) ، وخلال المحادثات تطرق الحديث حول مقترحات كوجان التى عرضها كوجان عام ١٨٤٢ ، وطلب منه نقل رسالة الى وزير الخارجية البريطانية ومفاتحته حول الشروط التى يتوقع أن يوافق السيد سعيد بموجبها على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار ، أما الشروط التى عرضها السيد سعيد فقد كانت ثلاثة هى (١) ضم البحرين الى ممتلكاته بشرط أن تتعهد بريطانيا باستمرار حكم السيد سعيد على البحرين (وقال بأن هذا الشرط يعتبر بالنسبة اليه أفضل من التعويض المالى) (٢) الشرط الثانى ان لا يكون اى تدخل من الجانب البريطانى فى عمليات نقل العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار وذلك ضمن مساحة تحدها منطقة لاموه من الشمال وكلوة من الجنوب وتشمل زنجبار وبمبه ومافيا والشرط الثالث الا يعتبر السيد سعيد مسئولا عن أى انتهاك لقانون حظر تصدير العبيد اذا تم التصدير

---

(١) حول هذا راجع مراسلات وزارة الخارجية وعلى الأخص خطاب هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٤/١٣ .

(٢) نفس المصدر من سعيد الى كوجان ١٨٤٤/٤/١١ .

دون علمه (١) . بعد مضى ثلاثة أشهر وضع السيد سعيد شرطا آخر يمكن اعتباره الشرط الرابع ، وهو طلبه ان تضمن الحكومة البريطانية خلافة الحكم لكل من نجليه فى مسقط وزنجبار (٢) .

لقد اعتبر ابردين هذه الشروط كمقدمة لموافقة السيد سعيد على حظر تجارة الرقيق فى مستعمراته الافريقية ، ولم يبق امام الحكومة البريطانية الا الموافقة عليها . أما بالنسبة لموضوع البحرين فقد كان تحقيق هذا الشرط خارجا عن سلطة الحكومة البريطانية ، وبالأخص أن ابردين كان قد أوضح فى لهجة عنيفة لحكومة فارس ان مطالبها بالسيادة على البحرين هى مطالب مرفوضة كما أن بريطانيا لا يمكن ان تتعهد للسيد سعيد بضمان خلافة الحكم لنجليه السيد ثوينى والسيد خالد فى كل من مسقط وزنجبار ، خاصة وأن الخلافة على الحكم فى اسرة آل بوسعيد لم تكن تتم بصورة سليمة ، ولهذا فقد كان أبردين يعتقد عدم استطاعة بريطانيا الزج بنفسها فى الصراعات التى قد تنشب على الحكم بين الأجنحة المتنافسة من اسرة آل بوسعيد ، والا سيكون ذلك تصرفا سياسيا غير سليم (٣) كذلك فان الشرط الخاص بتقسيم

---

(١) نفس المصدر خطاب من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٤/٨ فى نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٧/٢٣ « وان املنا ورجاءنا من الحكومة البريطانية أن تنظر بعين الرضا الى نجلينا السيد خالد والسيد ثوينى » .

(٣) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٧/٣١ (رقم ٢٣) .

السـلطنة بين نجليه موضـوع تحيطه الشكوك (١) أما الشرطان الأخيران فلم يكن يشكل قبولهما أى عقبة ، وفى شهر ديسمبر ١٨٤٤ أعد ابردين ، بالتشاور مع رجال مكتب الهند رده على السيد سعيد ، ومسودة لمعاهدة ، وطلب من هامرتون تقديمهما للسلطان عند اجتماعه به فى مسقط . وقد أعرب ابردين فى خطابه عن اسفه لالحاح السيد سعيد على موضوع الخسارة التى قد يتعرض لها فيما لو طبق الحظر على تجارة الرقيق ، وما سوف يسفر عنه من انخفاض فى عمليات تصدير العبيد ، واشار ابردين الى امكانية تعويض هذه الخسارة عن طريق ازدياد حجم المعاملات التجارية المشروعة . أما عن البحرين فقد اوضح وزير الخارجية فى خطابه بأنه لا يستطيع تحقيق رغبة السيد سعيد فى ضم البحرين اليه ، مقابل حظره لتجارة الرقيق ، كما أكد له عدم وجود أى معارضة على اعمال نقل البريد العادية ضمن مستعمراته الافريقية ، ففى مسودة المعاهدة بند تضمن بمقتضاه التزام الحكومة البريطانية باستمرار عمليات نقل البريد ، باعتبارها حقا من حقوق السيد سعيد ، لاتنازلا من الحكومة البريطانية له (٢) وتتضمن مسودة المعاهدة الى جانب الديباجة ثلاث بنود ، ففى البند الأول يتعهد السلطان بحظر تصدير العبيد من مستعمراته الافريقية ، وبأن يلتزم المسئولون بتطبيق هذا الحظر ، أما البند الثانى فيلتزم السيد سعيد بوقف استيراد العبيد من أى جزء من افريقيا الشرقية الى مستعمرات السيد سعيد فى آسيا ، وبأن يستخدم السيد

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من ابردين الى السيد سعيد ١٨٤٤/١٢/٢١ .

(٢) ملفات الخارجية من ابردين الى سعيد ١٨٤٤/١٢/٢١ .

سعيد نفوذه مع زملائه من حكام شبه الجزيرة أو الخليج باتخاذ نفس الاجراءات ، وبموجب البند الثالث يلتزم السيد سعيد بتفويض سفن الأسطول الملكى البريطانى لشركة الهند الشرقية باعتراض وحجز أى سفينة يثبت أنها تقوم بنقل العبيد خارج نطاق المستعمرات الافريقية سواء كانت هذه السفن تابعة له أو لأحد رعاياه (١) .

ونظرا لما حدث من تأخير فى نقل رسالة أبردين الى السيد سعيد فأنها لم تصل اليه قبل شهر أغسطس ١٨٤٥ ، وقد حدث عند وصول الخطاب أن كان هامرتون موجودا فى زنجبار ، للحصول على موافقة السيد سعيد على تعديل لاحدى فقرات معاهدة مورسبى لعام ١٨٢٢ ، وهو التعديل الذى اقترحه الماجور هانيل المقيم البريطانى فى الخليج بايعاز من حكومة بومباى ، وفى هذه الأثناء لاحظ كل من هانيل وهامرتون وجود بعض التجار الهنود يمارسون بيع وشراء الرقيق سواء عن طريق مباشر أو عن طريق تمويل مثل هذه التجارة دون تدخل من السلطات المحلية ، بالرغم من أن البند الرابع من معاهدة مورسبى يلزم السيد سعيد بتقديم مساعدته فى اعتقال الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون فى الرقيق ، وقد لاحظ هانيل عند مراجعته للنص العربى للمعاهدة المذكورة أنها خالية من هذا الشرط ، وبناء على ذلك فقد أمر هامرتون بأن يطلب من السيد سعيد تعديل النص العربى بحيث يتلاءم مع النص الانجليزى (٢) غير أن السيد

---

(١) نفس المصدر من ابردين الى هامرتون ١٨٤٤/١٢/٢١ (رقم ٣) ومعه صورة المعاهدة .

(٢) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

سعيد عرض تعهدا كتابيا دون ادخال التعديل على نصـــوص المعاهدة ، وبأن يلزم خلفاءه من بعده بالتمسك بهذا التعهد (١) . وقد تبين أن السيد سعيد كان ساخطا على هـــذه المعاهدة ، ويعرب عن ندمه على ابرامها ، خصوصا وأنها لا تنحصر فى حظر تجارة الرقيق مع جزيرة سيشل ، وانما تشمل أيضا مسقط والسواحل الشمالية للهند (٢) .

ولهذا فقد وجد هامرتون أن الظروف غير ملائمة لمفاتحة الســـيد سعيد فى هذا الموضوع عند تسليمه رسالة أبردين ، وقد وجد الســيد سـعيد على استعداد لمناقشة نصـوص المعاهدة وعقد مع هامرتون عـدة اجتماعات فى شهر سبتمبر لمراجعة بنودها ، وفى كل اجتماع من هـــذه الاجتماعات كان السيد سعيد يركز على موضوع الخسائر التى سـوف يتكبدها من جراء هذا القرار ، وان كان لم يعترض على رفض ابردين ضم البحرين اليه ، ولكنه أعرب عن اســـفه لهذا الموقف ، وقال انه لابد من حصوله على تعويضات كافية تغطى خسائره من الرسوم الجمركية ، ومن دخله العام نتيجة للانخفاض الذى لابد أن يطرا على تجـارة السلطنة فى أعقاب حظر هذه التجارة الخارجية ، وحسب تقديره لهذه الخســـائر فانها لن تقل عن ٣٥ ألف الى اربعين الف ريال نمسوى كل عام ، اى ما يعادل (٧ آلاف ، جنيه ٨ آلاف جنيه استرلينى) ، كما أوضح للمبعوث البريطانى بانه لا يمكن تطبيق الحظر فـــورا ، وأنه لابد من مضى بعض الوقت كى

---

(١) للاطلاع على تعهد الحظر انظر « المعاهدات » ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٣ من الحاكم العـام الى مجلس الادارة ١٨٤٦/١/٣٠ (رقم ١٦ الادارة السياسية) .

يتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة لابلاغ رعاياه بهذا القرار ، كما حرص السيد سعيد على أن تتضمن المعاهدة شرطا ينص على اعفاء السفن التى تقل أحد افراد عائلته من هذا القانون ، وكان يريد بذلك ان يجنب افراد الأسرة التعرض للتفتيش أو المصادرة ، لما سوف ينجم عن ذلك من احراج لأفراد أسرته اذا وجدوا انهم يقومون بنقل العبيد فى سفنهم ، وكان هناك بالاضافة الى ذلك ما يشغل بال السيد سعيد بالنسبة للحظر ، وذلك بالنسبة للسفن التى تأتى الى زنجبار من الشمال ، وبالأخص من البحر الأحمر ، وطلب الا يشملها هذا القانون ، والسبب ، كما اكتشف هامرتون فيما بعد ، هو احتمال وجود عبيد يعملون فى بلاط السلطان ، والذين يؤتى بهم من الحبشة ، وطالب بعدم التعرض لهذه السفن ، كما حذر من أنه لا يملك اى نفوذ على الحكام فى شبه الجزيرة ، وبالتالى فانه لا يستطيع اقناعهم بالتخلى عن تجارة الرقيق (١) .

وبالرغم من تعهد هامرتون بنقل هذه التحفظات التى أبداها السيد سعيد الى ابردين الا أنه اوضح بأنه ليس لديه الصلاحيات التى تخوله اضافة مثل هذه الشروط الى المعاهدة ، وعندما سأل هامرتون السيد سعيد ، عما اذا كان مستعداً للتوقيع على المعاهدة بالصيغة التى وضعها ابردين ، ثم ترك المسألة للحكومة البريطانية لكى تقرر الطريقة التى تلبى بها رغباته ، وافق السيد سعيد على اقتراح هامرتون ، وأبلغه بأنه سوف يطلب من ابردين اعداد ملحق للمعاهدة يتضمن هذه الشروط الثلاثة . وهكذا فى يوم ٢ أكتوبر ١٨٤٥ وقع كل من السيد سعيد وهامرتون على

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٥/١٠/٤ (رقم ٧) .

اتفاقية تقضى بحظر تجارة الرقيق الخارجية فى المناطق الخاضعة للسيد سعيد فى افريقيا الشرقية . وقد جاءت هذه المعاهدة على غرار ما اقترحه ابردين باستثناء المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد ، حيث تستمر هذه التجارة بموجب تلك المعاهدة ، كما نصت المعاهدة على أن يبدا العمل بها اعتبارا من أول يناير ١٨٤٧ (١٥ محرم ١٨٦٣) وذلك لاعطاء الفرصة الكافية لاخطار الأشخاص الذين يعنيهم الأمر (١) وقد قام السيد سعيد باعداد مسودة خطاب بمساعدة هامرتون حدد فيها البنود الاضافية التى ذكرها لهامرتون وطلب اضافتها الى المعاهدة وهى (١) عدم تدخل الأسطول البريطانى فى تجارة الرقيق داخل المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد (٢) اعفاء السيد سعيد من المسئولية بالنسبة للعبيد الذين يتم تصديرهم عن طريق التهريب (٣) اعفاء السفن القادمة الى زنجبار من البحر الأحمر وشبه الجزيرة من التفتيش والمصادرة (٢) .

لم يبعث ابردين برده على مقترحات السيد سعيد الأخيرة ، ربما لأنه اعتقد بأن البنود الثلاثة لا تستدعى اضافتها الى المعاهدة ، أو ربما لأن الموضوع قد غاب عن باله ، ولكن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه ابردين هو عدم ارسال رده الى السيد سعيد حول موضوع الخسائر ، ولم تبحث هذه المشكلة من جديد الا بعد أن حل بالمرستون محل ابردين فى

---

(١) انظر « المعاهدات » فصل ١١.

(٢) ملفات الخارجية من السيد سعيد الى ابردين ١٨٤٥/٩/٢٧ ونفس المصدر مجلد ٦٤٧ من هامرتون الى أبردين ١٨٤٥/١٠/٤ (رقم ٧) و ١٨٤٦/١/٢٤ ومرفق معه نسخة من المعاهدة . أما النسخ الأصلية فقد فقدت فى الطريق أثناء نقلها الى انجلترا .

وزارة الخارجية . وفى شهر أغسطس عام ١٨٤٦ قدمت ادارة شـئون تجارة العبيد بوزارة الخارجية مذكرة الى بالمرستون تطالبه باصدار قراراته بالنسبة للشروط الثلاثة التى وضعها السيد سعيد ، وبخصوص التعويضات ، وقد وجهت المذكرة نظر بالمرستون الى اقتراحه السابق فى شهر يونيو ١٨٤١ بدفع الفين من الجنيهات الاسترلينية كل عام ولمدة ثلاث سنوات للسيد سعيد تعويضا عن خسائره بالنسبة لحظر هذه التجارة ، ثم فى الشهر التالى كتب هامرتون الى وزير الخارجية يقول ، بأن السيد سعيد قد أصبح يعانى كثيرا من موضوع حظر تجارة الرقيق ، وأضاف بان السيد سعيد يستحق كل مساعدة يمكن ان يقدمها اليه شعب حكومة بريطانيا (١) وقد رد بالمرستون على خطاب هامرتون برسالة مليئة بالعبارات الطنانة جاء فيها :

« يتعين على الكابتن هامرتون بان ينتهز كل فرصة ممكنة لتحذير هؤلاء العرب من أن الشعوب الأوربية قد عقدت العزم على وضع حد لتجارة الرقيق الافريقية ، وبأن العناية الالهية قد اختارت بريطانيا العظمى لتنفيذ هذه الارادة ، كما ينبغى أن يوضح له بأنه سيكون من العبث ان يحاولوا الخروج عما قدر فى الكتاب ، وأن يطأطئوا رءوسهم لدولة عظمى كبريطانيا ، وبأن ينبذوا هذه المهنة التى قدر لها بالزوال ، وأن تشبثهم بها انما سيزيد من المتاعب والخسائر لهم ، وبالتالى فمن الأفضل لهم أن

---

(١) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٦/٩/٢٨ (رقم ١٥) .

يوجهوا جهودهم وطاقاتهم لتطوير أوطانهم وتنميتها بالأعمال التجـــارية المشروعة (١) .

من الواضح أن هذا البيان المليء بالعبارات الطنانة كان الكلمة الأخيرة في الموضوع ، وبعده لم يذكر بالمرستون شيئا عن الموضوع ، الا أن السيد سعيد كان له رأى آخر فهو لم يكن يتصور ان الحكومة البريطانية لن تدفع له تعويضات مقابل تخليه عن تجارة الرقيق أو رفض شروطه الأخيرة ، وعلى أية حال فقد فسر صمت بالمرستون بأن الرجل لم يكن قد وصل الى قرار نهائى بعد فيمـــا يتعلق بقيمة التعويض ، وبأنه قد يكون موافقـا ضمنيا على الشروط التى اضافها السيد سعيد الى نصوص المعاهدة . وقد ظل السيد سعيد عاما كاملا فى انتظار رد بالمرستون وفى بداية عام ١٨٤٨ اعترف السيد سعيد لهامرتون بأنه لا يستطيع أن يتصور بأن وزير الخارجية البريطـانية يتعمد عدم الرد على مطالبه ، واكد لهامرتون بأنه سوف يكون سعيدا لو قام هامرتون بتذكير بالمرستون بأن السيد ســعيد لا يزال ينتظر ردا منه . وفى نهاية العام تسلم السيد سعيد رد بالمرستون. وقد ذكر فى رده بأنه لا يرى داعيا لادراج البنود الاضافية الى نصـــوص المعاهدة وأما بالنسبة للتعويض فقد ذكر بالمرســتون بأن حكومة صاحبة الجلالة تأمل بان يؤدى حظر تجارة الرقيق الى ازدياد الأعمـــال التجارية المشروعة التى لابد أن تتحقق فى اعقاب حظر تجارة الرقيق ، وان السيد سعيد سوف يحصل على تعويضات كبيرة عن الخسائر التى تكبدها من جراء هذا الوضع (٢) .

---

(١) مذكرة بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٦ .

(٢) ملفـــات وزارة الخـــارجية من بالمرســـتون الى هامرتون ١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

أما كيف وافق السيد سعيد على مضمون معاهدة ١٨٤٥ فان أسباب ذلك لاتزال غامضة ومجهولة ، ولعله كان يخشى أن يعود الوهابيون الى الظهور مرة أخرى فى عمان ، وربما توقع ان يكسب تأييد بريطانيا له فى حالة تأزم الموقف من جديد فوافق على منحها تلك التنازلات فيما يختص بتجارة الرقيق ، غير أن السيد سعيد بهذا الاجراء انما كان يسببهم فى اضعاف مركزه وسلطته فى عمان ، فقد كان لابد أن تثور القبائل العمانية عليه بسبب موافقته على القرار الخاص بحظر تجارة الرقيق . والواقع أن التذمر ضد حكم السيد سعيد كان قد بدا بالفعل فى شكل التمرد الذى وقع فى عمان الذى كان يهدف الى بعث نظام الأمامة فى البلاد ، كما كان الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد يتأهب بزعامة السيد حمود بن عزان والى صحار لانتزاع السلطة من السيد سعيد وترشيح نفسه لمنصب الامام فى عمان .

ومن ناحية أخرى ، فاننا اذا حكمنا على الأوضاع من خلال السنوات الأخيرة فسوف نجد أن السيد سعيد قد ادار ظهره لحكمه فى عمان بصورة نهائية ، وان محاولته لتعيين نجليه لخلافته على الحكم فى كل من شطرى السلطنة تعتبر دليلا على هذه الرغبة . وعلى الرغم من معارضة هامرتون بشدة على تقسيم السلطنة ، بسبب ما يتمخض عنها من أضرار جسيمة على عمان ، الا أن رؤساءه فى كل من الهند وانجلترا ، لم يكن يعنيهم هذا الأمر ، وبالتالى فانهم لم يقوموا بدراسة طلب السيد سعيد بتقديم ضمانات له مقابل هذا الحظر . والاستنتاج الوحيد الذى يخرج به المرء من مجمل تلك الأحداث هو أن السيد سعيد لم يجد مفرا فى النهاية

من الاذعان لمطالب الحكومة البريطانية ، وقد فقد مميزات القوة التى كان يتصف بها سابقا ، وجاء فى تقرير لهامرتون بعث به فى شهر يوليو ١٨٤٤ :

« بأن السلطان قد بلغ الخامسة والستين من عمره ، وانه فى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قد انتابه تغير كبير وانهارت قواه ، ربما من كثرة تعاطيه للمنشطات الجنسية التى كان يتناولها لاشباع رغباته الجنسية (١) وكان شغله الشاغل فى الأعوام الأخيرة من حكمه هو كيف يحافظ على حياة الترف والرفاهية التى كان يعيشها فى زنجبار ، ومن هنا لم تكن تهمه أمور الدولة على الرغم من خطورتها ، وكان يهرع من وقت الى آخر الى زنجبار ، وكان من نتيجة ذلك أن ركز السيد سعيد على جلب اعداد كبيرة من العبيد الاناث من الحبشة لكى تنضم الى حريمه مقابل وعود زائفة بدفع تعويضات اليه .

ولم يعرف الأثر الذى أحدثه توقيع معاهدة حظر تجارة الرقيق على تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال ، وكانت هناك تكهنات كثيرة حول هذا الموضوع بين الفترة الواقعة لتوقيع المعاهدة وتطبيقها . أما هامرتون فلم يكن متفائلا على الاطلاق من أهمية المعاهدة منذ البداية ، خاصة وان مبدأ تطبيق نصوص هذه المعاهدة على السلطان وحده ، وكما أشار هامرتون عام ١٨٤٦ فى سبتمبر ، لم تكن لدى السلطان أى سفن صالحة للعمل ، كما لم يكن لديه ضباط بحريون أو بحارة ، وكل ما كان لديه هو

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٨/٣١ (رقم ٣ الادارة السرية) وقد كان السيد سعيد فى الرابعة والخمسين من عمره فى ذلك الوقت .

خمسة سفن فارغة ، وحتى اذا افترضنا اذا كان لدى السلطان سفن للعمل ومجهزة بالمعدات اللازمة فانها لم تنفذ أوامره ، فقد كان من المحتمل أن يرشى رجال هذه السفن وقد يشتركون بأنفسهم فى تجارة الرقيق لحسابهم الخاص (١) كما أن معارضة اهل مسقط وزنجبار للمعاهدة مسألة لا تحتاج الى تأكيد ، وكان الخوف على عدم تطبيق المعاهدة متوقعا بصورة أكبر من جانب قبائل الساحل العمانى او عرب الشمال ، كما كان يسميهم اهل زنجبار ، فقد نص البند الأول من المعاهدة بالتزام السيد سعيد باقناع أهالى الساحل بالتخلى عن ممارسة هذه التجارة ، وعلى الرغم من تأكيد السيد سعيد لبالمرستون بأنه لا يملك أى سلطة على سكان الساحل ، الا أن بالمرستون لم يكترث لموقف السيد سعيد ، ولهذا فقد كان من المحتمل ان ينصب الغضب عليه لتورطه فى عقد معاهدة يعارضها أهل البلاد . أما موقف وزير الخارجية البريطانى فقد كان يختلف عن هذا ، فقد كان يعتقد بأن سكان المنطقة جميعهم لابد وأن يخضعوا للأمر الواقع ، بعد أن يتم حرمانهم من المورد الأساسى لتجارة الرقيق وهو زنجبار (٢) .

غير أن هانيل وهامرتون لم يكونا يشاطران وزير الخارجية هذا الرأى وفى موسم تجارة الرقيق عام ١٨٤٥ ، ورد الى منطقة ساحل الهدنة ١٧٨٠ فردا من العبيد وكان قسم كبير منهم من مناطق أخرى

---

(١) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٦/٩/٢٨ (رقم ١٥) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من ادنجتون (وكيل وزارة الخارجية) الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

وخاصة من بربرة وزيلع وتاجوروا على ساحل البحر الأحمر (١) وكانا من رأيهما بأن الاكتفاء باخطار شيوخ الهدنة بحظر استيراد العبيد من زنجبار لن يؤدى الى وضع حد لهذه التجارة ، فقد سبق للسيد سعيد أن أصدر مثل هذا الحظر عام ١٨٤٦ ، غير ان نص ذلك المرسوم قد صيغ بحيث يوحى وكأن البريطانيين هم الذين أرغموه على اصدار ذلك المرسوم ، وقد كان طبيعيا أن يفعل السيد سعيد ذلك ، وذلك حماية لنفسه ، ولكنه فى نفس الوقت اكد رأى هامرتون بأن العبء الأكبر فى تنفيذ هذا المرسوم كان سيقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وبالتالى فقد كان من الأفضل كى يتم تطبيق المرسوم بصورة كاملة ، عقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ ساحل الهدنة يتعهدون فيها بالتخلى نهائيا عن تجارة الرقيق ، وكان هامرتون قد تقدم بهذا الاقتراح الى السلطات البريطانية فى الهند فى صيف عام ١٨٤٦ ، ولكن اقتراحه يتضمن بعض التحفظات ، وكان الخطأ الذى يراه هامرتون فى هذا الاجراء هو احتمال أن يؤدى الى انتقال هذه التجارة الى الموانى الفارسية والتركية على الخليج ، وأنه فى حالة حدوث هذا ، فان قبائل ساحل الهدنة ، وخاصة القواسم سوف يضطرون الى نقل ملكية سفنهم ولو شكليا الى اقاربهم المقيمين على الساحل الفارسى حتى يضمنوا لأنفسهم الاستمرار فى هذه التجارة .

وجاء فى مذكرة بعث بها هانيل فى مايو ١٨٤٦ الى رؤسائه فى الهند ، أن الوسيلة الفعالة لوضع حد لتجارة الرقيق هى ان تقوم الحكومتان التركية والفارسية باصدار مرسوم يحظر ممارسة هذه التجارة

---

(١) سجل الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٣٢ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٥/١١/٢٧ (رقم ١٣١ الادارة السياسية) .

فى المناطق الواقعة على الساحل الفارسى من الخليج وتفويض الحكومة البريطانية بالعمل على تطبيق هذا المرسوم ، ويقول هانيل بأنه ليس هناك أى فائدة من محاولة الحصول على تنازلات أخرى من زعماء السواحل العربية الذين لا ينبغى أن نتوقع منهم التخلى بسهولة عن مثل هذه المهنة المربحة (١) .

وقد تم الاتصال بالفعل بالباب العالى فى هذا الشأن وذلك منذ أواخر عام ١٨٤٨ لاستطلاع راى السلطات هناك فيما اذا كانت على استعداد لاصدار مرسوم بحظر تجارة الرقيق داخل الامبراطورية العثمانية ، وكان بالمرستون يرى بأن أنسب فرصة لاجراءاتصال بالوالى محمد على باشا هو فى أعقاب الهزيمة العسكرية التى منيت بها قواته مما قد يسهل الحصول على مثل هذه التنازلات ، وبناء عليه فقد بعث السفير البريطانى فى القسطنطينية بالرسالة التالية الى محمد على باشا : « اننا نرجو من سموكم ابلاغ الحكومة التركية بأن تأييد بريطانيا للباب العالى هو أمر ذو أهمية بالغة ، غير أن الباب العالى لا يمكنه الحصول على هذا التأييد الا اذا استطاعت الحكومة العثمانية كسب الرأى العام البريطانى الى جانبها ، ولما كان الشعب البريطانى فى مجموعه يرغب بالاجماع فى أن يرى نهاية لتجارة الرقيق باعتبارها مظهرا همجيا من مظاهر الحياة المدنية ، فليس ثمة خطوة أفضل لكسب هذا الراى العام من موافقة الباب العالى

---

(١) ملفات وزارة الخارجية ، من هانيل الى ويلوبى ١٨٤٦/٥/١٥ وقد احيل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨٤٦/٨/٢٧ وكذلك رسالة هانيل الى ويلوبى ١٨٤٦/٧/٦ نفس المجلد .

على اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة لوضع حد للرق فى المناطق الخاضعة لتركيا ، وعلى العكس من ذلك فان استمرار هذه التجارة داخل هذه المناطق سوف يؤدى الى اثارة الشعور فى بريطانيا ضد الحكومة التركية مما سيكون له أكبر الضرر على مصالح تركيا ورخاء شعبها .

وفى نهاية ديسمبر رد بنسومبى على رسالة بالمرستون بالخطاب التالى :

«لقد تناولت الموضوع مع الجهات المسئولة ولكنهم أصيبوا بدهشة بالغة ويتهكم من هذا الاقتراح الذى يعتبرونه محاولة للقضاء على احدى المؤسسات الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بصميم المجتمع وبشريعته وبعاداته ، كما أنه يعتبره من صلب المجتمع الاسلامى فى هذه البلاد بجميع طبقاته من القمة حتى القاعدة .

لقد مضى على السلاطين العثمانيين فترة طويلة من الزمن لا يتزوجون فيها نظرا لأن السلالة العثمانية أصبحت تنحدر من نسل العبيد ، وحيث أن هؤلاء الأولاد من تلك السلالة يعتبرون فى نظر المجتمع ابناء شرعيين فانهم بالتالى يتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها الأطفال الذين ينحدرون من سلالة الأمهات الحرائر ، كما أن القواد العسكريين والجنرالات ومعظم وزراء الدولة هم فى الأصل من نسل الرقيق ، وفى معظم العائلات والأسر يحظى العبيد بقسط كبير من الثقة والنفوذ عند رب الأسرة .

ولو اننا عملنا بموجب رغبة معاليكم فان هذا يستوجب حصر نظام الخلافة ضمن الأسرة الحاكمة وحدها ، مما سيؤدى الى تغيير فى السياسة التى يسير عليها السلاطين العثمانيون والى تغيير النظام السياسى والمدنى فى هذه المجتمعات تغييرا جذريا ، فضلا عن تغيير العادات

الاجتماعية لسكان هذه الاقطار ، ولو حدث هذا فانه سوف يؤدى الى عواقب وخيمة ، وقد يذهب الأفراد الذين وضع هذا النظام لمصلحتهم ضحايا لهذا النظام .

انني اعتقد بأن أى محاولة لتنفيذ رغبة معاليكم لابد وان تمنى بالفشل وانني أخشى كثيرا اننا لو مضينا فيها قدما فانها سوف تؤدى الى نتائج غير محمودة ، صحيح أن الأتراك يعتبرون سادتهم فى مجال العلوم والفنون والأسلحة غير أنهم لا يتصورون اننا افضل منهم من الناحية الأخلاقية (١) .

---

(١) نفس المصدر من بومنسوبنى الى بالمرستون ثرابيا ١٨٤٠/١٢/٢٧ (رقم ١) كان بالمرستون يتوقع مثل هذا الرد على أية حال فقد سبق أن عرضت عليه فى شهر اغسطس الماضى مسودة مذكرة الى بومنسوبنى (رقم ٤) مؤرخة ١٨٣٠/٨/٢٢ نفس المصدر) والتى تحدثت بشىء من الاسهاب حول مساوىء تجارة الرقيق ، واشارت الى بيان مؤتمر فينا عام ١٨١٥ الذى ندد بهذه التجارة وضرورة التخلى عنها اذا كان السلطان يرغب فى نشر الرخاء فى امبراطوريته (واذا كان فعلا يرغب فى حماية حدوده ، الى الاحتفاظ بنفوذه ، فان افضل اجراء يتبعه لتحقيق هذه الرغبة هو السعى الى خلق جو من الصفاء والرغبة بين شعوب هذه المناطق للبقاء تحت حكمه) ولكن بالمرستون ادخل تغييرا على هذا التصور حيث علق على المذكرة قائلا : ان هذا كله هراء — لأن الرق متأصل فى التركيب الاجتماعى للمسلمين ، لدرجة أنه ليس فى وسع اى سفير مهما كان وقورا أن يعمل بموجب هذه المذكرة . ولعله من الاسهل لو طلبنا الى اللورد بونسوبنى بأن يطلب الى السلطان بأن يتحول الى مسيحى .

كانت هذه الرسالة هى آخر المطاف فى هذا الموضوع حتى ارسال توصيات هانيل فى شهر مايو ١٨٤٦ الى وزارة الخارجية والتى وصلت فى شهر أغسطس من نفس العام ، وقد تصرف بالمرستون على الفور فأوعز الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية والى الوزير البريطـــانى المفوض فى طهران فى الأسبوع الأول من سبتمبر باجـراء مباحثات مع الحكومتين العثمانية والفارسية والحصـــول على موافقتهما على اغـلاق موانيهما فى الخليج فى وجه تجـارة الرقيق ، كما طلب من مجلس الهند الايعاز الى هانيل لاجراء اتصالات بشيوخ الهدنة عند أول فرصة سانحة بهدف اصدار قرار منهم بحظر تجارة الرقيق على رعاياهم (١) . ومما يبعث على الدهشة أن الســـير هنرى ويلزلى القائم بالأعمـــال البريطانى فى القسطنطينية يومئذ لم يواجه معارضة تذكر على اقتراحه ، وفى أواخـر شهر يناير ١٨٤٧ أصـــدرت الحكومة العثمانية مرسوما بحظر اشتراك رعاياها فى تجارة الرقيق الافريقية ومعاقبة من يخالف هذا الأمر ، كمـا منحت صلاحيات للسفن الحربية البريطانية بتفتيش ومصادرة أى ســفن تركية تمارس أو تشترك فى هذه التجارة وتسليمها للسلطات التركية فى البصرة ، لمحاكمة المتهمين وتطبيق العقوبات الرادعة عليهم ، على أن يتم اعادة الرقيق الى مواطنهم بعد تحريرهم ، وقد تم ارسال خطـــاب بهذا المعنى الى نجيب باشا والى بغداد للعمل بموجب هذا القرار اعتبـارا من يونيه ١٨٤٧ ، كما تقرر ارسال وحدة من الأســـطول التركى الى الخليج للمساهمة فى تنفيذ هذا القرار ، وقد اشترط الباب العالى فى مقـابل

---

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٦٦٢/٨٤ من ادنجتون الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

هذه التنازلات شرطا واحدا ، هو الاحتفاظ بسرية هذا القرار لأسباب أمنية فقط بسبب مخاوف تركيا كما ذكر ويلزلى من الروس ، واحتمال قيام هؤلاء باستغلال هذا الاجراء للمطالبة بحظر مماثل لتجارة الرقيق فى منطقة شمال غربى القوقاز (١) .

اقتصر تطبيق قرار هذا الحظر على منطقة الخليج وحدها ، غير أن أثره لم يكن كبيرا فقد كان ويلزلى يعتقد بأن تجارة الرقيق فى البصرة كانت تمارس فى السفن التابعة لتركيا فقط ، وبأن الباب العالى لم يبلغه بعكس هذا الرأى ، والواقع ان عدد العبيد الذين يجلبون الى الخليج على السفن التركية لم يكن يتجاوز المائة عبد ، وكان معظم هؤلاء يأتى من الكويت ، ولما كان وضع الكويت بالنسبة لعلاقتها مع تركيا غامضا فلم يكن

---

(١) متفرقات الخطابات السرية مجلد ١١ من ويلسلى الى بالمرستون ١٨٤٧/٢/١ (رقم ٢ سرى) ومعه صورة من المرسوم بتاريخ صفر ١٢٦٣ والخطاب الوزارى المؤرخ ١٠ صفر ١٨٦٣ — ١٨٤٧/١/٢٧ كذلك « المعاهدات » فصل ١١ ص ١٦ — ١٨ اعداد اتيشيسون وبالنسبة الى تجارة الرقيق فى منطقة القوقاز كان لويلسلى نفس تعليق بومنسوبنى الذى سبقه قبل ٦ سنوات : فى بلد يحتم أن يكون الملك أو السلطان نجل عبده وحيث يتزوج معظم الذكور النسوة الرقيق ، فليس من الغريب أن يتخذ مثل هذا المجتمع كافة الاحتياطات التى تكفل له الحصول على حاجته من العبيد دون معوقات .

من المتوقع أن يسرى هذا الحظر على رعايا الكويت أيضا (١) وكان أغلبية العبيد يصلون البصرة على سفن تابعة لعرب الخليج أو للفرس وهى كلها سفن لا يسرى عليها قرارات الحظر ، وكان من رأى هانيل بأن الوضع يتطلب أن يشمل الحظر جميع السفن بصرف النظر عن الوسيلة التى يتم بها نقلهم ، وعلى أية حال فلم يكن من المتوقع ان يوافق الباب العالى على اجراءات أوسع من هذه الاجراءات .

وفى مارس ١٨٤٧ أثار هنرى رولنسون الوكيل السياسى البريطانى فى تركيا العربية والقنصل البريطانى العام فى بغداد الموضوع مع نجيب باشا بعد تلقيه صورة من المرسوم التركى والخطاب الوزارى ، وقد أقره الوالى على رأيه وذكر له بأنه طالما احتفظت سفن العرب والفرس بحرية نقل العبيد الى العراق فان تجارة الرقيق لن تتوقف . واضاف الوالى بأنه يعتبر المرسوم اعلانا للمبادىء أكثر من مجرد قرار يقتصر على حظر هذه التجارة ، لأنه لم يكن من المعقول أن يسمح الباب العالى لرعاياه بممارسة

---

(١) يبدو أن الشيخ جابر زعيم القبيلة القوية التى تستوطن الكويت يعترف بسيادة الحكومة التركية عليه الى حد انه كان يرفع العلم العثمانى على قصره ويحتفى بوكلاء واداريى الحكومة التركية عند قدومهم الى بلده، وعلى اية حل فقد كان يتصرف كحاكم مستقل ولا يتقيد اطلاقا بتعليمات اوامر الباب العالى اذا ما رآها مع مصالحه ورغباته ، كما كانت هذه التبعية الشكلية تعفيه على أى حال من تلك السيطرة السياسية والرقابة التى نفرضها على شيوخ الساحل فى هذه المنطقة مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت .

هذه التجارة بينما لا يسمح بها لعرب الخليج فى المناطق الخاضعة لتركيا، وبناء عليه فقد أبلغ رولنسون بأنه يعتزم تطبيق الحظر على سـفن الدول الأجنبية أيضا ، الأمر الذى شجع رولنسون على ان يقترح على الوالى ان يتقدم الى الباب العالى بهدف اصـدار قانون لحظر السـفن العربية والفارسية التى تمارس تجارة الرقيق من شط العرب غير أن تقديم هذا الاقتراح فى ذلك الوقت بالذات لم يكن تصرفا سليما ، وكان من المفروض أن يدرك رولنسون هذه الحقيقة . واثناء المباحثات الطويلة التى جرت فى ارض الروم لتخطيط الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين الفارسية والتركية والتى كان محددا لها أن تنتهى بعد شهرين من ذلك التاريخ ، عانت بريطانيا صعوبات كثيرة فى الحصول لفارس على حق الملاحة فى شـط العرب ، ولهذا كاد الاقتراح ، الذى عرضه رولنسون ، أن يعرض ذلك الاتفـاق ، والذى تم الوصول اليه بعد مناقشات عنيفة للفشل . وعلى أية حال فينبغى القول انصافا لرولنسون بأن الهدف من اقتراحه هو أنه كان يخشى من أن يؤدى مرور السفن العاملة فى تجارة الرقيق عبر شـط العرب ، ان تتحول المحمرة الى وكر لتهريب الرقيق الى العراق التركى ، بعد أن تكون هذه التجارة قد تم الحظر عليها فى البصرة . وفى أبريل عام ١٨٤٧ حلت هذه المشكلة بعد أن اوعز الباب العـالى الى نجيب باشا بقصر دوره فى موضوع تجارة الرقيق والسفن غير التركية على منعهم من ادخال الرقيق الى المناطق الخاضعة لتركيا (١) .

---

(١) نفس المصدر من هانيـل الى ماليت ١٨٤٧/٥/١٤ (رقم ١٧٧ الادارة السرية) ومرفق معه صـورة من خطـاب رولنسون لهانيـل ١٨٤٧/٥/١٠ (رقم ١٧ الادارة السرية) وصورة من الخطاب الوزارى =

كان للاجراءات التى اتخذتهـا الحكومة العثمانية أثرها المحدود فى الحد من تجـارة الرقيق ، اذ لم تكن الامكانيات التركية فى العراق تعنى بفرض رقابة محكمة على شط العرب ، على الرغم من أن أوساط البـاب العالى قد ذكرت بأنها فى سـبيل تخصيص بعض القطع البحرية لتنفيذ مرسوم شهر يناير ١٨٤٧ ، غير أن ذلك لم يكن ممكنا ، فضلا عن ان مثل هذه الرقابة حتى لو توفرت لها الامكانيات ، كانت تنطوى على مشكلات سياسية خطيرة ، وبالتالى فقد كان من المحتمل — وعلى عكس ما كان يراه هانيل فى الصيف الماضى بأن الاجراء الفعال للحد من هـــذه التجارة فى الخليج ، هو حرمان الأسواق العليا من الخليج من امدادها من العبيد ، بدلا من حرمان هؤلاء التجار من تلك الأسواق . والواقع أن الاجراءين ليسا بدلين عن أحدهما الآخر وانما مكملان لهما ، وقد كان الهدف الوحيد الذى تحقق من خلال مرسوم ١٨٤٧ أنه اتاح الفرصة لهانيل لاجراء الاتصالات اللازمة بشيوخ منطقة ساحل الهدنة بهدف الحد من نشاطاتهم فى تجارة الرقيق .

فى شهر ابريل عام ١٨٤٧ تلقى هانيل خبر صدور الفرمان من الباب العالى ، وكان فى ذلك الوقت على وشك السفر فى جولته السـنوية الى الساحل العربى من الخليج ، وقد وجد هانيل أن صدور القرار فرصـة مواتية لطرح المسألة على شيوخ الهدنة ، ولهذا أثار الموضوع للمرة الأولى مع زعيم القواسم عندما اجتمع به فى الشـــارقة فى ٣٠ ابريل ، وأبلغه بصدور المرسوم العثمانى ، وقد ذكر لشيخ القواسم بأن المرسوم التركى

= بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٤/٦ — وقد وردت هذه التعليمات فى « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ١١ ص ١٨ .

شأنه شأن المعاهدة المبرمة مع السيد سعيد بن سلطان قبل عام ونصف ، انما يهدف الى وقف استيراد العبيد من زنجبار ، وأن المرسوم يعتبر تنازلا هاما من الحكومة العثمانية لصالح الحكومة البريطانية ، ولهذا فان قيام شيوخ الساحل بتقديم تنازل مناسب ، ستعتبره الحكومة البريطانية بادرة ودية من جانبها . وقد وافق الشيخ سلطان بن صقر على اقتراح هانيل ، وفى نفس اليوم وقع شيخ القواسم على اتفاقية تمنع قيام رعاياه أو سفنهم من جلب العبيد من افريقيا ، الى جانب تفويض سفن الأسطول البريطاني لتفتيش ومصادرة تلك السفن ، وقد بدأ سريان هذا الاتفاق من أول العام الهجرى ١٢٦٤ الموافق ٩ ديسمبر ١٨٤٧ (١) كما قام هانيل بعقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ عجمان ودبى وأم القيوين وابو ظبى . وبما أن سفن البحرين لم تشترك فى اتفاقيات حظر تجارة الرقيق القديمة — نظرا لأن سفن البحرين لم تكن تمارس هذه التجارة — فقد قرر هانيل بأنه منعا لاحتمال تورط البحرين فى مثل هذه النشاطات أن يستكتب حاكمها الشيخ محمد بن خليفة تعهدا مماثلا . وعند وصوله الى البحرين يوم ٨ مايو فى نطاق جولته ، ابدى شيخ البحرين اتم الاستعداد فى التوقيع على مثل هذا الاتفاق ، وذلك رغبة منه كما كان يعتقد هانيل فى الحصول على تأيد الحكومة البريطانية له ضد مطالب الباب العالى فى جزيرة البحرين .

عند ارسال هذه الاتفاقيات الى حكومة بومباى ذكر هانيل فى رسالته

---

(١) نظرا لوقوع خطأ فى الحساب فقد ورد التاريخ الشمسى المقابل للتاريخ العربى فى المعاهدة باعتباره يوم ١٠ ديسمبر ١٨٤٧ بينما الاصح ٦ ديسمبر ١٨٤٧ .

بأنها ليست أكثر من اجراءات إحتياطية ، كما ذكر بأنه يعتقد بان الزعماء العرب لم يوقعوا على هذه الاتفاقيات ايمانا منهم بالهدف المقصود منه ، وانما فعلوا ذلك احتراما لرغبة الحكومة البريطانية من جهة ، واعتقادهم بأن هذه الاتفاقيات تشكل ضمانا يصون لهم استقلالهم من جهة اخرى (١) وفى الشهور التالى عاد هانيل فبعث بالرسالة التالية الى حكومته : « ان اقصى ما نطمح ان يحقق فى هـذه القضية هو ان نكون راضين عن اية إجراءات قد نضطر الى اتخاذها لتحقيق الهدف الذى نسعى اليه ، ومن هنا فان استمرار تجـارة الرقيق الافريقية سيظل يعتمد على الاجراءات الفعالة التى نستطيع ان نتخذها فى هذا الشأن (٢) كما حـذر هانيل فى رسالته بأن هذه الاجراءات لا يمكن أن تحقق النجاح ما لم يرافقها فرصة رقابة بحرية منظمة . ولعل أهم المناطق التى تحتاج الى هذه الرقابة هى ميناء زنجبـــار والساحل الشرقى لافريقيا خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية ، كما ينبغى فرض رقابة على بربرة وزيلع على ساحل البحر الاحمر ، خلال افتتاح السوق السنوى للعبيد الذى يبدأ فى شهر

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هانيـــل الى ماليت ١٨٤٧/٥/١١ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومرفق به صور من الاتفاقيات وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون التى اقتبسناها هنا وبنـاء على اقتراح من هانيل فقد ارسل حاكم بومباى هدايا الى الشيوخ وهى عبـــارة عن ساعات ذهبية وفضية وشالات كشميرية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومبـاى مجلد ٨٩ مرفق للخطـــاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٧/٩/٣٠ من هانيـل الى ماليت ١٨٤٧/٦/٢٦ (رقم ٢٩٣ الادارة السرية) .

نوفمبر وينتهى فى شهر مايو من كل عام . ولهذا الغرض اجرى هانيـــل اتصالات بالكومندور وليم لاو قائد اسطول الخليج ، وكان ذلك فى شــهر سبتمبر ١٨٤٧ لفرض مثل هذه الرقابة ، وقد عرف من لاو بأن ســـفن القواسم وغيرها ممن ترتاد بربرة تزور عموما ميناء مخا حيث تشترى رقيق الأحباش من هناك قبل عودتها الى الخليج فى أواخر فصل الرياح الجنوبية الغربية أى فى نهاية شهر اغسطس تقريبا ، فلو عهد الى احـد الطرادات بالمرابطة فى المناطق الواقعة قريبا من رأس الحد او صـــور خلال الفترة الواقعة بين أواخر مارس ومنتصف مايو ، ثم مرة أخرى من أواخر أغسطس حتى منتصف أكتوبر لتمكن هذا الطراد من تفتيش جميع السفن العربية العائدة من افريقيا الشرقية والبحر الأحمر ، كما اضاف لاو بأنه من الأفضل لو عهد الى طراد آخر بمراقبة مضيق باب المندب خلال الفترة الواقعة بين أواخر اغسطس ومنتصف سبتمبر ، ولما كان القســم الأكبر من سفن الخليج يتوقف عن العمل خلال موسم صيد اللؤلؤ فيمـــا بين شهرى مايو وأغسطس ، فانه يمكن التقليل من أعمال هــذه الرقابة خلال تلك الفترة ، على أن تســـتأنف فى بداية سبتمبر عند بداية موسم حصاد البلح فى البصرة وعودة هذه السفن الى أعمالها ، كذلك فان وجود طراد فى مدخل شط العرب خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر سيمكننا من تفتيش جميع السفن القادمة الى الشط ، ولكن القائد حـــذر هانيل بأن لا يتوقع تحقيق نجاح ملحوظ فى هذه المهمة بالامكانيات المتوفرة حاليا ، وهى طراد وسفينة حربية واحدة ، اللذان يقضـــيان معظم الأوقات فى أعمال المراقبة ونقل البريد ، ولهذا فان الأمر فى نظر لاو يحتـــاج الى ما لايقل عن ست طرادات ، ويفضل أن يكون اثنان منها بواخر مسلحة (١).

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ مؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٩/٢٣ (رقم ٤١٢ الادارة السرية) .

وباحالة الموضوع الى مراقب الأسطول الهندى وهو السير روبرت اوليفر ذكر هذا فى رسالته الى حاكم بومباى وبعد اطلاعه على الخطة التى وضعها لاو بأن توفير بعض البواخر لمواجهة تنفيذ الرقابة على تجارة الرقيق أمر غير ممكن وأنه لا يستطيع الاستغناء عن اية سفينة من السفن العاملة تحت امرته لدعم أسطول الخليج ، وكان فى ذلك الوقت لدى البحرية الهندية ست سفن شراعية فى الخدمة ، اثنتان منهما تقومان بأعمال الدورية فى مياه عدن ، واثنتان أخريان فى مياه الخليج ، وسفينة أخرى ادخلت الى الحوض الجاف لاجراء الاصلاحات اللازمة ، ولم يتبق غير سفينة واحدة للقيام بالمهام والأعمال المتعددة المكلف بها الأسطول الهندى ، كما أوضح اوليفر بأن هناك عاملا آخر وهو أن منطقة زنجبار تقع خارج نطاق صلاحيات الأسطول الهندى بعد ادراجها الى منطقة قاعدة الرأس (١) وكان من العبث كما أشار اوليفر أن يحصل الأسطول الهندى على أى تعاون من أسطول الأتراك ، كما سبق أن وعد بذلك الباب العالى فضلا عن أن حكومة بومباى لم تكن على اقتناع بجدوى وأهمية هذا التعاون وأضاف اوليفر « أنه يبدو أن ارسال الباب العالى بعض قطع الأسطول التركى الى الخليج الفارسى (٢) انما يرمى من ورائه الى فرض السيادة التركية على موانىء الخليج بعد أن يئس من أن يحقق هذا الهدف بالطرق العادية ، ولهذا فان غرض الباب العالى من ارسال هذه

---

(١) نفس المصدر من اوليفر الى الحاكم ١٨٤٧/١٠/٢٨ (رقم ٧٣٤ الادارة السرية) .

(٢) سجل الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ رقم (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٤٧/٧/١٩ (رقم ٦٥ الادارة السرية) .

القطع ليس هو التعاون على تنفيذ الاتفاق الذى عقد مؤخرا مع البـــاب العالى لمكافحة تجارة الرقيق ، والتى من المعتقد أن هذه التجارة ليس لها اى وجـــود فى الموانىء التركية بمنطقة الخليج الفـــارسى والى جانب ضعف الامكانيات البحرية للهند ، فقد كانت السلطات المسئولة فى بومباى تعانى من صعوبات فائقة فى تطبيق معاهدتى عام ١٨٤٥ و ١٨٤٧ . وفى سبتمبر ١٨٤٧ صودرت ١١ سفينة تابعة لمسقط وكان على ظهرها ٥٩ عبدا من الأحباش ، وكانت السفن فى طريقهـا الى البصرة وتم احتجازها فى ميناء بوشهر بناء على أوامر صادرة من الكومندور لاو ، وباستجواب ربابنة هذه السفن حول انتهاكها لمعاهدة ١٨٤٥ ، صرحوا بأنهم كانوا يفهمون بأن الحظر ينطبق فقط على العبيد الأفريقيين وليس على الأحباش . ولما كانت هذه أول عملية خرق للمعاهدة ، رأى لاو أن يفرج عن ستة من الســفن وارسل السفن الباقية بما عليها من العبيد الى بومباى لاجراء محاكمتهم ، ومن قبل وصول السفن الى بومباى ، اكتشف المدعى العام بأن القضية تنطوى على بعض الجوانب المحرجة ، نظرا لأن معاهدة ١٨٤٠ لا تتضمن أى نص لمحاكمة السفن المصادرة ، كالمحاكمات التى تقوم بها المحاكم المختلطة فيما يختص بمعاهدات حظر تجارة الرقيق بين الدول الأوروبية ، ومن ثم فان المحكمة العليا فى بومباى لا تملك بموجب صلاحيتها البحرية حق النظر فى قضايا المصادرة طبقا لهذه المعاهدة ، لأن القانون لا يمنحها هــذا الحق ، وكذلك لما كانت حكومة الهند لا تملك صـــلاحية التقاضى فى الخــــلافات والنزاعات التى تنشأ عن تطبيق مثل هـــذه المعاهدات ، فقد كان الأمر يستدعى أن يقوم البرلمان البريطاني وحده بتطبيق نصوص معاهدة ١٨٤٥ ، وتخويل السفن الحربية البريطانية — حق مصادرة السفن التى تخـــالف نصوص المعاهدة ، والى تخويل المحاكم بادانة المتهمين فى مثل هـــــذه المخالفات ، ومن هنا فقد كان يترتب اجراء تعديلات على نصوص المعاهدة بحيث تجيز للمحاكم النظر فى مثل هذه القضايا ، وفى هذا الشأن ذكر

المدعى العام وهو ايه . اس . لى . ميسرير بضرورة اللجوء الى هـذا التعديل ، بحيث تنص المعاهدة على حظر استيراد العبيد سواء من المستعمرات الافريقية أو من الحبشة ، وذلك على خلاف تفسير أهل مسقط لنصوص تلك المعاهدة على أنها تجيز لهم ممارسة هذه التجارة فى العبيد الأحباش (١) .

لم يعد أمام حكومة بومباى الا أن تفرج عن السفن الخمسة وبحارتها، ولكى تغطى حرج موقفها هذا ادلت بتصريح وصفت فيه هـذا العمل بأنه أول انتهاك من جانب رعايا السيد سعيد للمعاهدة (٢) غير أن الفشل الذى ترتب على ذلك كان من الصعب التستر عليه ، وتفاديا للوقوع فى مثل هذه المآزق ، أصدر حاكم بومباى تعليمات الى ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج بأن يراعوا الدقة والحذر فى تطبيق نصوص المعاهدة بعد أن يقوم البرلمان بالتصديق عليها وبأن لا تتعدى اجراءاتهم الافراج عن العبيد الذين فى السفن التى تقوم بنقلهم وأن يتركوا امر العقوبات ضد هذه الانتهاكات الى السلطات المحلية التابعة لها السفن . وقد أسفر ذلك عن توقف جميع الاجراءات ضد تجار الرقيق على امتداد عامين من ذلك التاريخ ، وفى يوم ١٥ سبتمبر تم التصديق رسميا على المعاهدة ، بموجب المرسوم ١١/١٢ ، ١٢٨ وبموجب هذا المرسوم

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى رقم ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من لى مسوير الى السكرتير الأول لحكومة بومباى ١٠/٢٠ و ١٨٤٧/١١/٣ .

(٢) نفس المصدر من السكرتير السياسى لحكومة بومباى الى المقيم فى الخليج ١٨٤٧/١١/٢٢ (رقم ٤٤٧٨ الادارة السياسية) .

منحت المحاكم البريطانية بما فى ذلك المحاكم الواقعة فى الأراضى الخاضعة لشركة الهند الشرقية سلطة محاكمة السفن التى تقوم بانتهاك نصوص هذا المرسوم ، وقد خولت نفس هذه الصلاحيات بالنسبة لاتفاقيات عام ١٨٤٧ المعقودة مع حاكم البحرين وشيوخ سحل الهدنة ، وذلك بمقتضى المرسوم رقم ١٢/١٣ ، ٨٤ الصادر فى أول أغسطس ١٨٤٩ ، غير أن المرسومين هذين لم يحددا نوعية المحاكم التى طلب المدعى العام فى بومباى تشكيلها لهذا الغرض (١) .

كما لم يتمخض أصدار هذين المرسومين عن تبديد الشكوك بالنسبة لهذه المعاهدة وعلى الأخص بالنسبة لتحريم تجارة الرقيق فى الأحباش ، وقد بعث السيد ثوينى والى مسقط ونجل السلطان السيد سعيد بخطاب الى حاكم بومباى بعد مصادرة الأسطول البريطانى للسفن وذكر فى الخطاب بأنه لم تصله أى معلومات من والده السيد سعيد بوجوب حظر الاتجار فى العبيد الأحباش بمقتضى هذه المعاهدة ، وأن ما لديه من معلومات تقتصر على العبيد الافريقيين (٢) وقد استاء السيد سعيد استياء بالغا من اجراءات الأسطول بمصادرة السفن التابعة لعمان ، وقد اثار هـذه النقطة عند اجتماعه بهامرتون بعد بضعة أشهر ، وأوضح لهامرتون بأن تفسيره للبند الثانى للمعاهدة والذى ينص على تحريم أو حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته فى الجزيرة العربية من افريقيا الشرقية يقوم على أساس ان هذا

---

(١) للاطلاع على هذين التشريعين راجع « المعاهدات » لاتيشيسون فصل ١٠ ملحق ٤٦ وفصل ١١ ملحق ٤ .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من السيد ثوينى الى حكومة بومباى ١٨٤٧/١٠/١٩ .

البند لا ينطبق على العبيد الاحباش ، وقال له بأن الحبشة لا تقع فى افريقيا . وحتى بعد ان حاول هامرتون اقناعه بأن الحبشة بلاد افريقية ظل السيد سعيد يتصور بأن هناك محاولة للغش فى الموضوع . وقد كان هامرتون يتعاطف مع السيد سعيد الى حد ما ، فيما يتعلق بهذا البند بالذات ، وذكر لبالمرستون بأن البند المشار اليه يمس ناحية حساسة من نواحى المجتمع العمانى وهى جلب الحبشيات الى بلاط صاحب السمو من البحر الاحمر ، وهى منطقة يعتبرها العرب بما فيهم أهل عمان وغير اهل عمان موانى غير افريقية .. (١) ولعل سوء فهم السيد سعيد لهذا البند من المعاهدة يرجع الى تصوره بأن البنود الثلاثة التى أضافها السيد سعيد فى اقتراحه على ابردين عام ١٨٤٥ سارية المفعول ، ولم ينجح بالمرستون فى اقناعه بعكس هذا الرأى ، وبعدم احقيته بأية تعويضات مالية قبل خريف عام ١٨٤٨ وكل الذى وافق عليه بالمرستون هو اعفاء السفن القدمة من زنجبار أو من الشمال من عمليات التفتيش ما لم تكن هناك أدلة قاطعة على وجود رقيق فيها (٢) .

---

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٨/١١/١٣ (رقم ٨) انظر أيضا خطاب هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٨/٤/١٠ (رقم ٣) فى نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من بالمرستون الى هامرتون ١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

غير أن هذا الرد لم يكن يعتبر بالنسبة للسيد سعيد ردا عادلا ، لأن بالمرستون كان يعرف حق المعرفة أن اصرار السـيد سعيد على اعفائه بالنسبة للرقيق الأحباش هو تأمين امداد القصر من تلك المنطقة . والواقع أن حظر تجارة الرقيق فى الاحبـاش واباحتها بالنسبة للافريقيين كان موقفا متناقضا ، وبالتالى فقد كانت المسألة كلها تنطوى على النفاق وسوء الفهم ، فالبند الأول من اتفاقية عام ١٨٤٥ ينص على حظر جلب العبيد من الممتلكات الافريقية، بينما البند الثانى ينص على حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته الآسيوية وأن البنود كلها تلتقى عند هذه النقطة الأخيرة ، بينما كان هامرتون وابردين يعتقدان بأن الحظر يشـمل كلا من الأحبـاش والافريقيين، ولو كان السيد سعيد قد ادرك ما يقصده الرجلان لامتنع عن التوقيع على المعاهدة ، ولهذا استبقيت عبارة (من أى جزء من افريقيا) عبارة غامضـة على الرغم من أن السـيد سعيد كان يعرف ما تعنيه ، والا لامتنع عن المطالبة باعفائه من الحظر بالنسبة للعبيد الأحباش ، وربما يعود استياؤه من البند الثانى الى الضجة التى أثارتها المعاهدة فى بلاده ، فأتخذ من المعارضة سبيلا للتخلص من هذا الاحراج ، وعلى أية حال فقد استمر الغموض قائما بالنسبة لموضوع الأحباش لفترة من الوقت وبقى كل طرف يعتقد ما يراه مناسبا له بالنسبة لشرعية أو عدم شرعية تجارة الرقيق فى اطار المعاهدة .

وبنهاية عام ١٨٤٦ استهلت المحادثات مع الحكومة الفارسية بهدف اغلاق موانيها فى وجه تجارة الرقيق ، وكما حدث بالنسبة للباب العالى فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يحاول بالمرستون حمل حكومة الشاه على حظر تجارة الرقيق . ففى شهر يوليو عام ١٨٤١ أى بعد مضى شـهر

من تكليف لينش بارسال خطاب الى مجلس الهند يعلن فيه اعتزامه على القيام بحملة شاملة ضد تجارة الرقيق الافريقية ، كلف بالمرستون السير جون ماكنيل فبيل سفره من انجلترا الى طهران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس ، كلفه باثارة موضوع الحظر الشامل على استيراد الرقيق الى فارس ، وذلك فى أول فرصة تسنح له ، وقد طلب بالمرستون من الوزير المفوض ابلاغ الحكومة الفارسية بأنها كانت فيما مضى تبرر موقفها العدائى من أفغانستان وتركمان بدعوى أن سكان هذين القطرين يقومون بخطف المواطنين الفرس وبيعهم كرقيق ، وأن حكومة بريطانيا قد قدمت مساعدتها لحكومة فارس فى هذا الشأن ، حيث نجحت فى اقناع أفغانستان بالتخلى عن تلك الأعمال (١) وكان الشاه فى موقفه هذا يسير على هدى الشعوب المستنيرة فى أوروبا وامريكا ، كما أن هناك بعض الحكام المسلمين مثل سلطان مسقط وباى تونس قد أبدوا رغبتهم فى تحريم هذه التجارة ، وبالاضافة الى ذلك فقد قام باى تونس بتحرير جميع الرقيق الذين يعملون فى بلاطه كتعبير عن ايمانه بهذه المبادىء ، وبالتالى فانه مما سيبعث على الارتياح لو أن الشاه حذا حذو هذين الزعيمين ، ولو باقناع رعاياه بعتق ارقائهم ، الأمر الذى سيعتبر تصرفا يتسم بالانسانية والأريحية ، وأن السماء سوف ترضى عنهم اذا قاموا بتنفيذ ذلك (٢) .

---

(١) ملفات وزارة الخارجية — من بالمرستون الى ماكنيل ١٨٤١/٧/٩ ، رقم ١) .

(٢) نفس المصدر .

لم يتمكن ماكنيل من تسليم هذه الرسالة الى الشاه ، نظرا لأنه كان يعلم ما سوف تثيره من ردود فعل في أوساط الحكومة الفارسية ، ففى يوم ٣١ اغسطس أى بعد عودة بالمرستون الى الخارجية البريطانية ، أوعز المذكور الى الكولونيل جوستين شيل الوزير البريطانى المفوض فى طهران بابلاغ حكومة الشاه عن توقيع معاهدة اكتوبر عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط ، والاقتراح على الشاه باصدار مرسوم مماثل لحظر تجارة الرقيق فى المناطق الخاضعة لفارس على الخليج ، وتكليف السفن الحربية البريطانية بتطبيق هذا الحظر (١) ، بعد أسبوعين أرسل ماكنيل مجموعة أخرى من التعليمات الى شيل تطالبه بتحذير وزراء حكومة الشاه بأن أى انتهاك من رعايا الشاه لمعاهدة حظر تجارة الرقيق بعد اليوم الأول من شهر يناير ١٨٤٧ سوف يتعرضون للعقوبات المنصوص عليها فى قانون الحظر الذى بدأ به العمل منذ ذلك التاريخ (٢) الا ان الاتصالات الأولية التى اجراها شيل لم تتمخض عن أى نجاح ، فقد كان الحاج ميرزا اغاسى رئيس وزراء فارس يومئذ ، والذى كان شخصيا يؤيد حظر تجارة الرقيق ضعيف الأمل فى موافقة الشاه على هذا الحظر . وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر عند اجتماع شيل بالشاه ، ابلغه الشاه بأن حظر تجارة الرقيق بالصورة التى تريدها الحكومة البريطانية ، انما يتعارض مع تعاليم القرآن بوجه عام ، وعندما الح له شيل بأن الرق يلقى استنكارا عند اغلبية الشعوب المتحضرة فى العالم ، رد عليه الشاه بأنه اذا كانت

---

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٤٦/٩/١١ (رقم ٢) .

الشعوب الأوروبية تعتبر الرق عملا غير شرعى وفقا للديانة التى يعتنقونها، الا أنها بالنسبة الى ديننا عادة مشروعة الأمر الذى لا يصح معه تحريم ما حلله لنا الرسول الكريم ، وأضاف الشاه بأنه يفضل الانتظار حتى يعرف رد فعل السلطان العثمانى حول هذا الحظر ، وبعد ذلك يمكنه أن يقول كلمته النهائية فى هذا الموضوع (١) .

عند استلام بالمرستون لرد الشاه قام بالايعاز الى شيل بالاتصال بالشاه لابلاغه بأن الحظر المقترح لا يعنى التدخل فى صلب التشريعات والعادات الاسلامية لانه سينحصر ضمن تجارة الرقيق فى البحر فقط وليس له اى علاقة فى تجارة الرقيق داخل الأراضى الفارسية ، وأضاف بالمرستون بأنه اذا كان كل من السلطان العثمانى ، وسلطان مسقط ، وهما من الحكام المسلمين المعروفين قد وافقا على التعاون معنا فى هذا المجال فما الذى يمنع الشاه أن يحذو حذوهم (٢) وفى شهر ابريل ١٨٤٧ وخلال سلسلة من المقابلات مع الشاه تمكن شيل من ابلاغ الحكومة الفارسية بموافقة السلطات العثمانية على حظر تجارة الرقيق داخل الموانىء التركية الواقعة على ساحل الخليج ، غير أن الشاه لم يقتنع بأقوال شيل ولا بوجهة نظر بالمرستون ، كما عرضها عليه شيل وذكر لشيل بأن الأتراك من

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٣١ (رقم ٢) مع المرفقات وايضا تقرير شيل (رقم ١) المؤرخ ١٨٤٦/١١/٣٠ فى نفس المجلد .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٢/١٢ (رقم ١) .

المسلمين السنة وهم يكرهون الفرس ، كما أن سلطان مسقط اباضى المذهب، وبالتالى فانه سيكون من المستحيل عليه بوصفه حاكم فارس وزعيم الطائفة الشيعية المسلمه أن يوافق على ما وافق عليه السلطان العثمانى وسلطان مسقط ، كما قال بأنه ليس من حقه أن يغلق الباب فى وجه الآلاف المؤلفة من الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام عن طريق هذه التجارة ، بل ان واجب كل مسلم ان يجاهد فى سبيل ادخال الناس الى الدين الحنيف وهو واجب لا يستطيع الشاه ان يتخلى عنه اطلاقا (١) .

وقد حاول شيل تفنيد هذه الآراء عن طريق الحصول على فتاوى من علماء الدين البارزين فى طهران تندد بالرق وتؤكد بأن النبى صلى الله عليه وسلم قد قال ما معناه بأن بيع الانسان للانسان عمل شرير ، ويبدو ان الشاه قد أعجب بالجدل الذى يدور حول هذا الموضوع ، وقام بالحصول على رأى لواحد من أكبر علماء الدين فى فارس الذى وصف الرق بأنه جهاد فى سبيل نشر الاسلام ، وقد ردشيل على هذا القول بأن الرقيق الذين يؤتى بهم من الخليج الفارسى ليسوا أسرى حرب وأن الشريعة الاسلامية تفرق بين تجارة الرقيق وبين الأسرى ، وعلى الرغم من موافقة الشاه على هذا الرأى الا انه أبى ان يتزحزح عن موقفه (١) .

ولعل هذا الموقف للشاه يعود الى استيائه من الطريقة التى كانت

---

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٤/٢٧ (رقم ٤) .

(٢) نفس المصدر .

تجرى بها المفاوضات فى أرض روم لتخطيط الحدود الفارسية التركية ، والقاء مسئولية فشلها على عاتق الحكومة البريطـانية ، وليس الى تعلق الشاه فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، غير أن ابرام معاهدة أرض روم فى مايو ١٨٤٧ قد ساهم الى حد ما فى تغيير موقف الشـاه ، وعلى الأخص بسبب المحاولات التى قامت بها بريطانيا للتأكيد على سـيادة فارس على منطقة المحمرة ، ومنحها حق الملاحة الحرة فى شط العرب فى المعاهدة ، وهنا أدرك شيل بأن الوقت قد حان لاعادة الاتصال بالشاه ، وبخاصـة بعد أن قام الباب العالى بحظر استيراد العبيد الى العراق ، وتذكيره بأنه لا يجوز له بأى حال من الأحوال أن تستغل فارس حرية الملاحة فى شط العرب المنصوص عليها فى المعـاهدة الجديدة لاتخـاذ المحمرة سوقا للنخاسة ، ولتهريب الرقيق منها الى الحدود التركية ، الأمر الذى يعنى اهدار النتائج الايجابية للمرسوم الذى أصدره الباب العالى مؤخرا بناء على رغبة الحكومة البريطانية . وافضى شيل بهذه المعلومات الى الشاه فى آخر يونيو ، كما اضاف اليها اقتراحا آخر ، وان لم يتضح كل الوضوح ، وهو أن فرض الحظر على تجارة الرقيق فى البحر مع الاحتفاظ بهذا الحق فى البر لا يشكل تدخلا فى تجـارة الرقيق الداخلية ، وانما يعنى تغيير الطريق الذى يسلكه تجار الرقيق ، كما يحدث بالنسبة للفروع الأخـرى من التجارة (١) .

فى ٣٠ أغسطس سلم الشاه رده على شـيل ، وفى الوقت الذى اثنى الشاه على الوزير المفوض لوفرة مصادره الا انه رفض قبول وجهة

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٦/٢٧ رقم ٨ وكذلك تقريره (رقم ٥) المؤرخ ٣١ مايو بنفس المجلد .

نظره ، واوضح له بأن اغلاق الطريق البحرى سوف يقلل من عدد الرقيق الذين يفدون الى فارس ، وأنه يرفض أن يكون مسئولا عن عمــل كهذا يؤدى الى اغلاق الباب امام الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام (١) . وقد بعث شيل بتقرير الى بالمرستون تساءل فيه عن الاجراء الذى يمكنه ان يتخذه لمعالجة هــذه المشكلة ، وقال بأنه لم يبــق لديه من الحجج والبيانات ما يمكن أن يعرضه على الشاه لاقناعه بالموافقة على المقترحات ، وانه ليس هناك حجة يمكن أن تقنع الشاه بذلك (٢) وبأنه لم يستطع ان يكتشف سببا لرفض الشاه غير السبب الدينى وانه كان من المفروض أن يؤدى اتفاق أرض روم الى ازالة الأسباب الرئيسية لاستياء الشــاه من الحكومة البريطانية ، غير أن شيل عاد فذكر بأن الشاه لم يظهر أى شكل من اشكال العداء ضد الحكومة البريطانية أثناء اجتماعه به ، فعلى العكس من ذلك فقد سادت المحادثات روح الود والصداقة (٣) وربما كان شــيل يتصور بأن المرونة فى موقف الشاه انما ترجع فى المقام الأول الى تدهور صحته ، حيث أنه توفى فى نفس العام (٤) .

---

(١) نفس المصــدر من شــيل الى بالمرســتون ١٨٤٧/٨/٣١ (رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ٥/٣١ و ٦/٧ — ١٨٤٧ (رقم ٥ و ٦) فى آخــر تقرير لشــيل ذكر على لســان الشاه خــلال اجتماعه به فى اليوم السابق : ليس ثمة داع للالحاح حول هذا الموضوع ، =

وفى رأى شيل أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو العمل باقتراحه الذى سبق أن عرضه على بالمرستون فى بداية العام للسماح للطرادات البريطانية بمصادرة بعض السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى الخليج ، وذكر بأن هذا الاجراء سوف يكون له أثر فعال فى منع السفن الفارسية من نقل العبيد ، كما فعلت مسقط وتركيا ، وهذا الاجراء لم يكن ليعكر فيه شيل ، كما ذكر بالمرستون انه لو لم يجد تشجيعا من رئيس وزراء فارس ، ومن الشاه نفسه (١) . فى البداية لعارض بالمرستون على القيام بنفس الأسلوب المتطرف ، الا ان نجاح هانيل فى عقد اتفاقيات مع شيوخ ساحل الهدنة ومع حاكم البحرين لحظر تجارة الرقيق جعله يغير من رأيه لأنه لم يبق من السفن التى تمارس تجارة الرقيق فى ظل القانون غير السفن الفارسية ، ولهذا اقتنع بالمرستون بأن اتخاذ اجراءات لاغلاق هذا الباب حتى لو عارضه الشاه فان له ما يبرره ، وفى نهاية يوليو عام ١٨٤٧ بعث بالمرستون بخطاب الى شيل لابلاغ حكومة فارس بأنه بسبب

=لان ملكة انجلترا قد اصدرت أوامرها الى جميع سفنها بوقف ومصادرة جميع السفن المتعاملة فى الرقيق ، ومع ذلك فليس هناك نهاية لهذه التجارة . وسوف لا يصل رقيق الى فارس بعد الآن .

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ٥/٣١ و ١٨٤٧/٧ (رقم ٥ و ٦) فى تقرير شيل الأخير ذكر نقلا عن الشاه بعد اجتماعه فى اليوم السابق انه قال (لا داعى للالحاح على بخطورة هذا الموضوع . وملكة انجلترا قد اصدرت أوامرها لسفنها الحربية باعتراض سفن الرقيق ومصادرتها فى البحر ومع ذلك فان هذه التجارة لم تتوقف ، وانى أؤكد لكم بأن فارس لن تستورد الرقيق بعد الآن .

الترتيبات التى تم اتخاذها بين حكومات بريطانيا وتركيا ومسقط وساحل الهدنة فان جميع السفن العاملة فى الخليج الفارسى مما يشك أنها تمارس تجارة الرقيق ستخضع للتفتيش واطلاق سراح العبيد الموجودين عليها (١).

ان لهجة خطاب بالمرستون الأخير وخطابه قبل الأخير الذى طلب فيه من وزيره المفوض — تحذير الشاه بأنه لن يستطيع الاعتماد على الصداقة البريطانية فى حالة تعرضه لأى أزمة سياسية اذا لم يلب رغبة الحكومة البريطانية بالنسبة للرقيق يكشفان أن بالمرستون لم يكن يقدر موقف الشاه كحاكم مسلم ، ودوره كزعيم دينى لمواطنيه ، ولكن شيل كان يفهم هذه الاعتبارات فهما وافيا ، وعلى حين أن شيل هو الذى اقترح فكرة المصادرة اذا ما رفضت الحكومة الفارسية اصدار المرسوم ، فقد كان مترددا فى ابلاغ مضمون خطاب بالمرستون الى رئيس وزراء فارس بأن مصادرة السفن اجراء يتعارض مع الاتفاقات المعقودة بين فارس وبريطانيا ، ولكنه ألمح بأن الحكومة الفارسية لن تتخذ اى اجراء مضاد ، فيما لو أقدمت الحكومة البريطانية على ذلك ، ورغم هذا فلم يظهر شيل تحمسا للموضوع وحاول أن يقوم بمحاولة أخيرة لايجاد مخرج للشاه لاصدار ذلك المرسوم دون أن يتعرض مركزه الدينى لأى انتقاد (٢) وقد قام بأرسال خطاب الى رولنسون فى بغداد يطلب منه الحصول على فتوى من أحد كبار علماء الدين بكربلاء

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٧/٣١ (رقم ٤) .

(٢) انظر خطاب بالمرستون الى شيل بتاريخ ١٨٤٧/٧/٢ (رقم ٣) بنفس المجلد والحلقات .

أو النجف تندد بتجـــارة الرقيق ، وتثبت بأنهـــا لا تتفق مع المبادىء الاسلامية ، وبالتالى فان قيام الشاه باصدار قانون بتحريم الرق سوف يكون عملا متوافقا مع الشريعة الاسلامية (١) غير ان رد رولنسون على هذا الخطاب جاء مخيبا للآمال ، ففى الوقت الذى كان رجال الدين فى النجف يؤيدون حظر تجارة الرقيق الا انه لم يكن هناك نص فى الشرع الاسلامى يحرم تجارة الرقيق ، وقالوا بأن اى عمل لم ينص على تحريم فى القوانين المنزلة يعتبر حلالا ، وبالتالى فان تفسير شـــيل لهذا الاجراء ، لم يكن تفسيرا صحيحا ، نظرا لأن التطرف الذى يضفيه المشروعون فى تفسيرهم للاختلافات اللفظية ، قد يدفعهم الى تبرئة شراة الرقيق من الجرم الذى يقع على البائعين للرقيق (٢) .

عندما تسلم بالمرستون خطاب شيل حول هذا المعنى علق بأن العالم الذى افتى بهذا الراى ، انما كان يحاول طمس الحقائق بصـــورة ماكرة ، وتساءل بانه اذا كان فى وسع الشاه أن يمنع دخول اى سلعة من السلع التجارية الى فارس ، افلا يمكنه ان يمنع استيراد الرقيق الى البلاد (٣)

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٩/٢٢ (رقم ٩) ، ومرفق به صـــورة من خطاب حاج ميرزا اغاس الى شـــيل ١٨٤٧/٩/٧ .

(٢) من شيل الى رولنسون ١٨٤٧/٩/١٨ ومرفق بالخطاب السابق.

(٣) ملفات وزارة الخارجية من رولنسون الى شـــيل ١٨٤٧/١١/٨ ومرفق نسخة منه فى خطـــاب اللفتنانت كولونيل فرانت الى بالمرستون ١٨٤٧/١٢/١٨ (رقم ٢) .

غير ان بالمرستون لم يكن فى وضع يسمح له بطرح هـــذا السؤال ، فى الوقت الذى كان يرفض بنفسه وبطريقة ماكرة ايضـــا الاعتراضات التى ظل الشاه يتمسك بها انطلاقا من مركزه الدينى وواجبه الاسلامى فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، واعتبر تعنت الشاه وفتوى مفتى النجف محـــاولة لاحراجه بعد أن تأكد له من التقارير التى كانت تصله من الخليج ، ما تنبأ به هانيل وغيره من تطورات ســـوف تحدث ، كنتيجة لتطبيق المعاهدات المعقودة مع السلطات الفارسية والتركية وساحل الهدنة ، لتحول تجارة الرقيق الى الساحل الفارسى ، أما صـــور ومسقط فقد بقيتا منطقتين لتبادل الرقيق الافريقى ، وان كان هذا الرقيق يتم نقلهم فى اغلب الأحوال على السفن التى ترفع الأعلام الفارسية ، وكانت نفس هذه السفن قبـــل ذلك ترفع اعلام مسقط وساحل الهدنة كما كانت تفرغ حمولتها من الرقيق حيثما تشاء ، أما بعد صدور القانون فقد كان يتم تفريغ الرقيق المتوجهين الى ساحل الهدنة فى ساحل الباطنة أو فى لنجه ، ثم من هناك ينقلون الى البحرين وساحل الهدنة ، كما ينقل بعضهم الى بوشهر ، ومنها يوزعون على المناطق الفارسية أو يعاد تهريبهم الى الكويت والبصرة (١) .

وقد استاء بالمرستون مما أدت اليه هذه التطورات فبعث فى أواخر مارس بخطاب شديد اللهجة الى اللفتنانت كولونيل تى . تى : فرانت القائم بالأعمال البريطانى فى طهران وطلب منه القيام بتحذير الحكومة الفارسية ، بأنها اذا تمادت فى موقفهـــا فان القرار البريطانى السابق لتفتيش جميع

---

(١) نفس المصدر مذكرة من بالمرستون ١٨٤٨/٣/٢٣ .

السفن بما فيها سفن فارس سوف يوضع موضع التنفيذ (١) كما طلب منه الايعاز الى هانيل بتنفيذ مقترحاته التى سبق أن تقدم بها فى شهر نوفمبر ، بابلاغ شيوخ ساحل الهدنة باعتبار انزال الرقيق فى أراضيهم من جانب السفن الأجنبية عملا محظورا ، نظرا لأنه يتعارض مع اتفاقيات معاهدة ١٨٤٧ ، ولما كانت السفن التى تقوم بنقل الرقيق هى السفن الفارسية ، فقد طلب من هانيل ابلاغ شيوخ المنطقة بأن الطرادات البريطانية سوف تستولى على جميع السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى مناطقهم والافراج عن الرقيق فى الأراضى الخاضعة لبريطانيا (٢) .

غير أن بالمرستون عاد بعد أسبوع فأعرب عن اسفه فى ارسال تلك التعليمات المتسرعة وأمر بالغائها ، ولكنه بسبب اغفال التبليغ بهذه التعليمات ، فقد تعذر تسوية هذا الخطأ قبل حلول شهر أغسطس (٣) وقد اقتنع الجميع بعدم اللجوء الى الاجراءات المتشددة . واستهل فرانت

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى فيرانت ١٨٤٨/٣/٣٠ (رقم ١) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) اعد تقريران برقمى (١ و ٢) بتاريخ ٣٠ و ٣١ مارس ١٨٤٧ على التوالى ويتضمن التقريران الأمر بتفتيش السفن الفارسية وكانا فى طريق ارسالهما بالبريد عندما عاد بالمرستون وقرر اعادة النظر فيهما يوم ٦ ابريل واوقف العمل بهما ، وقد اجرى تعديل فى الأمر الأول اما الثانى فقد ارسل دون ادخال أى تعديل عليه .

محادثاته مع الشاه فى أواخر مايو ١٨٤٨ ، وفى ١٢ يونيو وافق الشاه على اصدار القرار بحظر استيراد الرقيق الى فارس بطريق البحر ، وقد جاءت هذه الموافقة فى رسالته الى الحاج ميرزا أغاسى بتاريخ ١٠ رجب ١٢٦٤ الموافق ١٢ يونيو ١٨٤٨ ، وتنص على ما يلى : .. سعادة الحاج ، يجب الا تسمح لهم بجلب زنوج عن طريق البحر ويسمح لهم بذلك عن طريق البر فقط ، وهذا الأمر يصدر بصورة خاصة من أجل السيد فرانت فنحن مسرورون منه جدا ، وقد وافقنا على ذلك ، وعليكم تبليغ حكام فارس وعربستان بأننا نظرا لطيبة السيد فرانت قد وافقنا على هذا القرار، وإن كان هناك بعض المحادثات التى لاتزال مستمرة بيننا وبين الحكومة البريطانية حول هذا المسألة (١) وفى أواخر الشهر أرسلت نسختان من هذا القرار الى الحاكم العام فى كل من اقليم فارس واقليم خوزستان (٢) وفى رسالة فرانت الى بالمرستون ذكر بأن الآثار الفعلية لهذا القرار ، هو أن الحظر يشمل تجارة الرقيق فى كل الأراضى الفارسية ، لأن الطريق البرى غير عملى ، وصاحب الجلالة يعلم ذلك ويستطرد فرانت فيقول بأن استخدام الشاه لعبارة « لحضورهم بطريق البر » هى لمجرد التمويه على رجال الدين ، الذين يقفون موقف المعارضة لالغاء هذه التجارة (٣) والواقع

---

(١) اشارة بخط الشاه مؤرخ ١٠ رجب ١٢٦٤ المطابق ١٢ يونيو ١٨٤٨ وقد ارفقت بخطاب فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

(٢) مراسيم الشاه والخطابات المتبادلة بين جرانت ومجلس ادارة الشركة وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٦٦ — ٦٩ .

(٣) من فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

ان هذا المرسوم قد تمخض عن نتائج تفوق فى نتائجها الآثار التى اسفر عنها المرسوم التركى فيما يتعلق بممارسة هـذه التجارة فى الأراضى الخاضعة لتركيا فى الخليج ، لأنه يشمل الموانى الفارسية كلها ، ولا يقتصر على الرقيق المنقولين على السفن الفارسية . اما لماذا غير الشاه موقفه بهذا الشكل فلم تعرف أسبابه ، وقد تكهن فرانت بأن السبب فى ذلك يعود الى تبادل التصديق على وثائق معاهدة أرض الروم ، الأمر الذى أراح الشاه كثيرا ، وفى هذا المناخ النفسى تحمس الشاه فوقع على هـذا القرار ، وليس هناك سبب آخر لهذا التحول ، ومن ناحية أخرى فيمكن الاستنتاج عن هذا التغيير بأن الشاه قد مل من الالحاح عليه بهذه المشكلة فأراد التخلص نهائيا من هذا الاشكال فأصدر هذا القرار .

واذا اعتبرنا هـذا الاستنتاج استنتاجا صحيحا ، فانه يأتى على عكس موقف بالمرستون الذى لم يعرب عن ارتياحه لهذه التنازلات التى قدمها الشاه ، وذكر وزير الخارجية بأن المرسوم جاء خلوا من تفويض السفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن الفارسية التى تمارس تجارة الرقيق ، لأنه بدون هذا التفويض فان الحظر فى رأى بالمرستون لا قيمة له على الاطلاق ، وقد بلغ استياء بالمرستون من هذه النتيجة الى حد اتهام فرانت بالتقصير والاهمال فى واجبه (١) ولعل بالمرستون لم يدرك ما ينطوى عليه الموضوع من مضاعفات ، وكانت طريقة معالجته تتسم بالانفعال بحيث اصبح يعتقد بأنه لا سبيل الى حل تلك المشكلة الا باللجوء الى القوة واتخاذ الاجراءات التعسفية . ولقد اعرب الشاه عن استعداد حكومته للموافقة

---

(١) انظر خطاب بالمرستون فيرانت ١٨٤٨/٩/١٢ (رقم ٥) ملفات الخارجية .

على تفتيش السفن الفارسية ، بشرط أن تتم هذه الاجراءات فى هدوء ، وعدم الاعلان عنهـــا ، وأن تتوقف المفوضية البريطـــانية فى طهران عن طلباتها المتكررة ، لمنحها حق التفتيش ، وقد فعل الشاه هـــذا فى وجه معارضة قوية من رجال الدين ، وعن وجود عادات اجتماعية راســـخة ومشاعر قومية متطرفة .

وقد تجلت هذه الرغبة فى التعاون فى تلك القرارات التى أصدرها حسين خـــان الحاكم العـــام لاقليم فارس الى ولاة الاقاليم فى الموانىء الرئيسية ، بعد تلقيه المرسوم من الحكومة المركزية فى طهران ، وبعد أن طالب حسين خان الحكام بوضع هـــذه القرارات موضع التنفيذ فورا ، اوضح لهم ، أنه بالنظر الى التفاهم القائم بين الدولتين العظميين ، فقد نوضت السفن الحربية البريطانية بالعمل على مكافحة تجارة الرقيق التى تتم عن طريق البحر (١) وشبه حسين خان هذا المرسوم بالمرسوم السابق الذى منح الطرادات البريطانية صلاحيات للعمل على المحافظة على الأمن فى الخليج ومكافحة القرصنة داخل المياه الأقليمية الفارسية ، وعلى الرغم من ان هذه الصلاحيات لم تمنح بشكل رسمى ، الا أن السلطات الاقليمية فى فارس ، قد وافقت عليها ، كما وافقت عليها الحكومة المركزية . ومما يبعث على الاسف ان يســـمح بالمرســـتون الذى كان يعـــرف أكثر من اى شخص آخر ، معارضة الحكومة الفارسية لاعطاء أى فرصة لروسيا

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٩٥ مرفق للخطـــاب السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٤٨/٨/٣١ من حسين خان الى الشيخ ناصر خان حاكم بوشهر وقائد الأسطول (يوليو ١٨٤٨) ومرفق صـورة منه بخطاب هانيل الى فيرانت ١٨٤٨/٧/١٥ (رقم ٢١٧ الادارة السرية) .

اثنالتها بتنازلات مماثلة تمس استقلالها ، أن يسمح للأمور بأن تتردى الى هذا الحد . ويرفض رفضا باتا مجاملة الحكومات الشرقية واحترام مشاعرها القومية ، وبالتالى يستمر فى الضغط على حكومة فارس لمنح البريطانيين حق تفتيش السفن الفارسية والاستيلاء عليها ، وكان نتيجة ذلك ان المشكلة التى كادت أن تحسل فى عام ١٨٤٨ ، بقيت معلقة لعدة سنوات اخرى .

استمرت عمليات نقل الرقيق الى الخليج بأعداد كبيرة خلال عام ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ رغم وجود اتفاقيات حظر هذه التجارة ، أما فى عمان فقد انتقل هذا النشاط الى صور الواقعة على بعد مائة ميل الى الساحل ، وتحولت هذه البلدة الى سوق رئيسية للرقيق فى جنوب شرقى الجزيرة العربية وجنوب فارس ، غير أن السفن البريطانية كانت من النادر أن تزور صور ، كما أن سكان صور لم يكونوا يقيمون وزنا لسلطة السيد سعيد ، ومن صور كان يتم نقل الرقيق فى سفن صغيرة الى ساحل الباطنة أو الشميلية ، ومنهما الى داخل البلاد ، وكان معظم الرقيق يباع فى داخل عمان أو فى ساحل الهدنة ، كما كان بعضهم ينقل الى لنجه . وفى شهر مايو ١٨٤٩ قام هانيل بمحاولة للحد من نشاط هذه التجارة فعقد اتفاقا مع حاكم صحار سيف بن حمود بن عزان ، وذلك على غرار الاتفاقيات التى سبقت أن عقدت مع شيوخ ساحل الهدنة قبل ذلك بعامين ، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح ، نظرا لأن صحار نفسها لم تكن مشتركة فى تجارة الرقيق (١) .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٩/٥/٢٢ (رقم ١٥٣ الف الادارة السرية) و « المعاهدات » اعداد =

أما السيد سعيد فلم يكن يكترث بتطبيق معاهدة ١٨٤٥ لمنع هـذه التجارة فيما بين شطرى المملكة ، وعندما احتج هامرتون بشدة على هذه الانتهاكات الصارخة للمعاهدة ، غضب السيد سعيد من هذا التدخل الذى وصفه بأنه يسبب له ازعاجا (١) مستمرا ، الا أنه اضطر فى النهاية وتحت ضغط هامرتون الى أرسال تعليمات الى نجله ونائبه فى مسقط السـيد ثوينى بن سـعيد اوقف بيـع العبيد فى السلطنة ، ورغم أهمية تلك التعليمات الا أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة ، فقد ظلت تجارة الرقيق مزدهرة حتى أن أحدى السفن التابعة للسيد سعيد نفسه قد وجه اليها الاتهام بنقل العبيد من زنجبار ، وراجت اشاعة فى الخليج بأن السـيد سعيد قد وبخ احد ربابنة السفن التابعة لساحل الهدنة ، عندما طلب منه السماح لنقل بعض العبيد من زنجبار ، وذكر له بأنه كان يتعين عليه جل تلك المشكلات بنفسه ، وعدم ازعاجه بمثل هذه الأمور (٢) وقد اشـتد غضب السيد سعيد اكثر عندما جاء لزيارته مبعوث خاص من شريف مكة

= انيشيسون فصل ١١ ص ٨٩ بالنسبة لسيف بن حمود راجع ص ٣٩٦ من الكتاب .

(١) نفس المصدر مجلد ٩٧ مرفق للخطـاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هامرتون الى ماليت ١٨٤٨/٩/١٣ (رقـم ١٩ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانيـل الى ماليت ١٨٤٩/٦/٢٧ (رقم ١٨٥ الادارة السياسية) .

وانتقد موقفه من تجارة الرقيق ، واعتبره اساءة للمسلمين فى كافة بقاع الأرض وذلك بالاذعان لبريطانيا بحظر تجارة الرقيق (١) ولم يكن فى وسع السيد سعيد ان يتجاهل اهمية هذا الاحتجاج نظرا لأن شريف مكة محمد ابن عون كان فى ذلك الوقت أقوى شخصية فى شبه الجزيرة ، والحاكم الوحيد الذى يقف فى وجه التوسع الوهابى .

غير ان جميع هذه الاعتبارات تعتبر ثانوية ازاء السبب الحقيقى ، وهو ان السيد سعيد لم يكن قادرا فى الحقيقة على حظر تجارة الرقيق ، وفى اغسطس ١٨٥٠ ذكر هامرتون فى تقرير له لبالمرستون بأنه لا يوجد فى ديوان صاحب السمو مسئول واحد يمكن أن يحترم أوامر السيد سعيد فيما يتعلق بحظر هذه التجارة (٢) وقد ايده فى هذا الراى اللورد فولكلان حاكم بومباى ، الذى كتب يقول « بأنه ليس ثمة أمل فى النجاح ما لم تتخذ اجراءات فعالة من جانبنا لحظر هذه التجارة » (٣) وفى سبتمبر ١٨٤٩ ذكر قائد الأسطول الهندى فى أعقاب ابرام اتفاقية صحار « اننى لا اتصور بأننا نملك من الأسباب ما يبرر اتخاذ اجراء فعال لوقف هذه التجارة ، لأن هذه العملية سوف تتطلب منا امكانيات اكثر مما لدينا ، نظرا

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٥) .

(٢) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٥) .

(٣) مرفق للخطاب السرية الى بومباى مجلد ١٠٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٥٠/١٠/٣١ محضر من اعداد فوكلاند ١٨٥٠/١٠/٢١ .

لما سوف تستغرقه هذه العملية (١) من وقت ، وفى صيف عام ١٨٥٠ ساءت الأوضاع أكثر ، عندما انضم القواسم سكان ساحل الهدنة الى الصراع القائم بين سلطتى الحكم القائمة فى مسقط وصحار ، وتمكنوا فى خلال فترة وجيزة من الاستيلاء على جزء هام من منطقة الشميلية بما فيها دبا وخورفكان ، الأمر الذى مكنهم من انزال الرقيق خارج منطقة الخليج ونقلهم من هنساك الى الشارقة ورأس الخيمة ، وبذلك تفادوا الأسطول البريطانى المرابط فى مضيق هرمز ، وفضلا عن ذلك فان نجاح القواسم يرجع الى تسجيل سفنهم فى فارس ، مما جعل مصادرة تلك السفن من جانب الأسطول البريطانى أقل احتمالا .

وعلى حين حافظت أرقام حجم تجارة الرقيق الى الخليج فيما بين اعوام ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ على معدلها الذى كانت عليه قبل ابرام معاهدتى ١٨٤٥ ، ١٨٤٧ ، الا أن طبيعة هذه التجارة قد تغيرت ، وفى تقرير لهامرتون فى شهر أغسطس اكد بأن الأرقام لا تصل الى خمس حجمها قبل بضع سنوات (٢) وبعبارة اخرى فان حصة الرقيق الافريقى من هذه التجارة قد أخذ يتضاءل فى مقابل ارتفاع فى حجم الرقيق الحبشى ، وعلى سبيل

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من الكومندور كوشنجتون الى فوكلاند ١٨٤٩/٩/٧ (رقم ١٢ه الادارة السياسية) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٤) .

المثال يلغ عدد الارقاء الأحباش الذين تم استيرادهم خلال سبتمبر فقط ٤٨ فردا ، بينما لا يزيد هـذا الرقم على ١٢ فردا خـلال الموسم كله سابقا ،وكان يتم استيراد الرقيق الأحباش من بربرة وزيلع وتاجورا على ساحلى الصومال والحبشة ، كما كان الحجاج الذين يعودون من الأراضى المقدسة يصطحبون معهم بعض الرقيق الذين يشترونهم من جدة ومخا ، كما كان يفعـل ربابنة وبحـارة السفن التـابعة للخليج نفس الشئ ، ويعودون ببعض الرقيق من البحر الأحمر ، ويمكن تكوين فكرة عن حجم تجارة الرقيق فى الحبشة من مئات الرقيق الأطفال الذين يتم إحضارهم عن طريق ميناء بربرة من هرر ، ومن سوق الرقيق السنوى الذى يقـام فى بربرة ، وكانت القوافل التى تنقل العبيد تضطر الى الانتظار أياما عديدة خارج البلدة اذا عرفت أن هناك بعض السفن الحربية البريطانية موجودة فى الميناء ، وهى لا تستأنف رحلاتها الا بعد أن تغـادر السفن البريطانية ميناء عدن ، كما كان ربابنة السـفن يحضرون معهم المئـات من الرقيق الصغار السن (١) .

وقد اشترى ربابنة السفن التابعة لصور وموانئ الخليج ٣٠٠ طفل من هـؤلاء الرقيق (٢) . وقد ذهل بالرستون من ضـخامة عدد الرقيق

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٧ مرفق للخطـاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانيل الى ماليت ١٨٤٨/١٠/٣٠ (رقم ٣٦٥ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٩٣ مرفق للخطـاب السرى رقم ٤٤ المؤرخ ١٨٤٨/٥/٣٠ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/٥/١٦ (رقـم ٣٢ الادارة السرية) .

الأحباش الذين يؤتى بهم الى الخليج بحيث أنه طلب فى شهر مايو ١٨٤٨ من مجلس الهند اصدار التعليمات الى الأسطول الهندى باعتراض ومصادرة السفن التى تنقل الرقيق من الموانىء الواقعة على الساحل الغربى على البحر الأحمر ، وكان بالمرستون على ثقة من أن اتخاذ بعض اجراءات من هذا القبيل سوف يكون له أثره الملموس فى الحد من هذه التجارة ، فبمجرد أن يعرف الأهالى فى تلك المناطق بتصميم الحكومة البريطانية على القضاء على تجارة الرقيق فانهم سوف يتخلون عن ممارسة هذه التجارة (١) ، ويبدو أن بالمرستون كان متفائلا أكثر من اللازم فى رايه هذا، نظرا لأن تجار الرقيق كانوا على استعداد لاحتمال اى خسارة أو ضرر فى سبيل ممارسة هذه المهنة ، كما ذكر التجار الذين يجلبون الأطفال من بربرة بمنتهى الصراحة أنهم لن يترددوا فى القاء هؤلاء الأطفال فى البحر فى حالة اعتراضهم من جانب سفن الأسطول البريطانى ، وتبعا لذلك فلقد أعاد بالمرستون النظر فى مسألة التفتيش والمصادرة التعسفية ، فطلب فى سبتمبر عام ١٨٤٨ من سلطات الهند القيام بمحاولة لاقناع حكام بربرة وزيلع وتاجورا بحظر تصدير الرقيق عن طريقهم (٢) وعلى هذا الأساس قام الكابتن هينز فى أكتوبر ١٨٤٨ بارسال طلب الى حاكم زيلع وهى الميناء الرئيسى لتجارة الرقيق وذلك أثناء زيارة ذلك الحاكم له فى عدن ، وقد وافق الحاكم على اصدار مثل ذلك الحظر ، ولكنه اشترط أن تقوم الحكومة البريطانية بتوفير الحماية له فى حالة اصداره مثل ذلك القرار ، واقناع

---

(١) ملفات الخارجية من اللورد اديسبرى (وكيل الخارجية) الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

(٢) راجع خطاب هينز الموقع ١٨٤٨/٥/١٦ .

الباب العالى بتعينه حاكما على زيلع بصفة رسمية ودائمة (وكان هـذا الاستقلال استقلالا اســميا ، لأن زيلع كانت تابعة لمخـا) وتعويضه عن الخسائر التى سوف يتكبدها من جراء هذا الحظر (١) . غير أن بالمرستون لم يقبل هذه الشروط ، لاعتقاده بأن هذه الشروط مبالغ فيها ، وبالتالى فقد رفض الاتصال بالباب العالى حول هذا الموضوع ، خوفا من أن تفسر تلك الخطوة بأنها اعتراف من جانب الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على تلك المناطق (٢) . وكان البديل الوحيد أمام بالمرستون هو العمـــل بالمعاهدات المعقودة بين سلطان مسقط وشيوخ ساحل الهدنة ، والتى تنص على امتناع سفن هذه المناطق من نقل الرقيق اثنـــاء عودتهم من البحر الأحمر ، وتنفيذا لهذا الاجـراء ، أقترح هينز ان يرابط احـد الطرادات البريطانية فى ميناء عدن ، وأن يقوم منها بدوريات منتظمة فى مخـــا والحديدة وجدة ، وذلك بالاضافة الى باخريتين مسلحتين تقوم بدوريات على الساحل المواجه للبحر الأحمر من مصوع الى زيلع على مدار العام ، وفى بربرة خلال الموسم السنوى للرقيق (٣) غير أن هـذه المجموعة من السفن غير متوفرة فى عام ١٨٤٨ ، كما لم تكن متوفرة قبل هذا التاريخ.

---

(١) نفس المصدر من ادنجتون ؛ وكيل الخارجية الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٩/٧ .

(٢) مرفقات الخطاب السرية الى بومباى مجلد ٩٦ مرفق للخطـاب السرية رقم ٩٩ المؤرخ ١٨٤٨/١١/١٥ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/١٠/١١ (رقم ٦٠ الادارة السياسية) .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من ايسبرى الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

واذا كان الهدف هو منع الاتجار فى الرقيق الأحبـاش فى الخليج ، فان الاجراء الخاص بوقفها ينبغى أن يتم فى الخليج وليس فى البحر الأحمر ، وحتى لو اتخذ مثل هذا الاجراء فى الخليج فان هناك عقبتين تعترضان تنفيذه ، نظرا لأن معظم تجـار الرقيق هم من صور وسـاحل الهدنة ، وبالتالى ما لم يظهر سلطان مسقط استعدادا أكبر لتنفيذ معاهدة ١٨٤٥ على تجار الرقيق فى صور ، وما لم يوافق على مرابطة احد الطرادات فى ميناء صور ، فان هؤلاء التجار لن يتخلوا عن ممارسة هذه المهنة ، كذلك فانه ما لم يتم اعتراض سفن تجار الرقيق التابعة لساحل الهدنة قبـل اجتيازهم منطقة رأس الحد ، فلسوف تتعذر ملاحقتهم ، خاصـة أنهم أخذوا الآن فى رفع الاعلام الفارسية بمجرد دخولهم الى ميـاه خليج عمان ، ولهذه الأسباب فلم يكن من المحتمل تحقيق اى نجاح فى أى من هذين الاجراءين ويصـبح البديل الوحيد ، هو مطالبة الحكومة الفارسية من جديد تخويل الطرادات البريطانية حق تفتيش ومصادرة هذه السفن.

توفى محمد شاه وخلفه على عرش فارس نجله ناصر الدين الـذى اختـار لرئاسة الوزارة ميرزا تقى خان الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع (١) ويطلقون عليه فى فارس (أمير النظام) وكان هـذا الوزير يتصف بصـفات نادرة من بين الوزراء ، نظرا لخلقه واستقامته وكفاءته الفائقة ، وقد وصفه رولنسون بأنه رجل شجاع لايهاب شيئا ، ويعتبر هذا الوصف من شخص لم يكن يجد فى الفرس ثمة ما يستحق الثنـاء أمرا غير عادى ، وقد تجلت شـجاعة الوزير فى تمسكه العنيد بحقوق

---

(١) عند توليته لمنصب رئيس الوزراء رفض اطلاق « لقب الصـدر الأعظم » واكتفى بلقب اقل مرتبة .

فارس الوطنية ضـــد الدولتين العظميين اللتين كان شبحهما يخيم على فارس ، بالرغم من أن وطنيته هذه كانت تنحدر فى بعض المناسبات الى تشبث أعمى بالأمور الشــكلية فيما يتصـــل بالســيادة الفارســية ، كما أن جهوده فى سبيل تطهير الأوضاع الداخلية فى وجه معارضة قوية ، كانت تتزعمها الملكة الأم ، لتحطيم قبضة الفساد وسوء الادارة ، انتزعت الاعجاب والثناء من أحد المراقبين البريطانيين للشئون الفارسية ٠ ولو أن هذا الوزير عاش فترة أطول لكى ينجز ما كان ينوى انجازه ، فانه سوف يدخل التاريخ كواحد من الزعماء البارزين الذين تختصهم العناية الالهية لتحقيق رسالة عظيمة (١) .

فى أواخر عام ١٨٤٨ أجرى الكولونيل فرانت بناء على رغبة كان قد أبداها بالمرستون فى شهر سبتمبر الماضى فى الأوساط الفارسية لمنح حق التفتيش ومصادرة السفن الفارسية من جانب الطـرادات البريطانية ، تنفيذا للمرسوم الذى صدر فى عهد الشاه الأسبق (٢) وقد علل الوزير هذا الاجراء بأنه ما دامت حكومة فارس لا تملك أسطولا حربيا لتنفيذ هذه الاجراءات ، فقد وافق الشاه السابق على أن تقوم سفن الأسطول البريطانى بذلك (٣) غير أن أمير النظام رفض هذا المطلب ، وقال بأن اقصى ما يمكنه الموافقة عليه هو تثبيت المرسوم السابق الخاص بحظر انزال الرقيق فى

---

(١) « تاريخ فارس » ص ٤٠٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/١/١ (رقم ١) .

(٣) نفس المصدر .

الموانىء الفارسية ، ولم يؤد اتصال آخر برئيس الوزراء الى نتائج أفضل، وقيل الكولونيل فرانت بأن حكومة الشاه هى التى ستتولى بنفسها اعتقال ومعاقبة أى فرد من الرعايا الفرس يمارس تجارة الرقيق (١) .

فى خريف عام ١٨٤٩ وقع أول انتهاك للمرسوم من جانب أحد الرعايا الفرس ، فقد وصلت احدى السفن الى ميناء بوشهر تحمل ١٨ فردا من الرقيق ، وكانت قادمة من مسقط وقد تولى هانيل ابلاغ الأمر الى وليم تايلور طومسون سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران الذى كان يشغل فى ذلك الوقت وظيفة القائم بالأعمال ، وقد لفت هذا نظر رئيس الوزراء الى هذا الحادث وطلب منه معاقبة الربان ، غير أن رئيس الوزراء كرر ما سبق أن ذكره لفرانت من أن الحكومة الفارسية هى التى من حقها ان تقرر نوع العقوبة ، وعلى أية حال فقد ذكر رئيس الوزراء بأن غرامة قدرها ٣٠٠ تومان سوف تفرض على ربان السفينة ، كما سيتم حجز السفينة المذكورة فى الميناء الى أن تدفع الغرامة . وقد استفسر طومسون من رئيس الوزراء عما ستتخذه الحكومة الفارسية من اجراءات اذا تبين أن السفينة قد غادرت الميناء ، وعما اذا كان الشاه سيوافق أن يقوم أحد الطرادات البريطانية باعادتها ، وقد رد رئيس الوزراء بأن الشاه لا يمكن أن يوافق على هذا المطلب ، ووبخ طومسون على محاولته هذه لاستفزاز السلطات الفارسية بهذه الطريقة الملتوية ، وقال بأن فارس قد سبق وأن رفضت مثل هذا الطلب رفضا باتا (١) .

---

(١) نفس المصدر من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/٢/٢ ؛ رقم ٢) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الي بالمرستون ١٨٤٩/١١/٢١ ؛ رقم ٦) .

على أن هذه الغرامة لم تستوف نظرا لأن المسئولين فى اقليم فارس كانوا عاجزين امام القبائل الساحلية . وعند عودة الكولونيل شـــيل لاستئناف أعماله في المفوضية فى يناير عام ١٨٥٠ ، أشار لرئيس الوزراء بأنه يمكن التغلب على عجز الحكومة عن طريق تفويض الأسطول البريطانى فى الخليج باعتراض وتسليم السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى سلطات الاقاليم الفارسية ، وأن يسرى هـــذا الاجراء لمدة عامين ، الا أن رئيس الوزراء رفض هذا الاقتراح ، وأوضح لشيل بأن الوقت لن يكون بعيدا عندما تتمكن الحكومة المركزية فرض وجودها على كل شبر من أراضى فارس ويومئذ يصبح من السهل عليها فرض سلطتها على تجار الرقيق على أساس المرسوم (١) غير أن شيل لم يقتنع بهذا الرد ، وفى الشهر التالى أثار الموضوع مع الشاه شخصيا ، غير أن الشاه هو الآخر لم يرد ردا قاطعا ، وذكر لشيل : « بأن موضوع منح حق التفتيش الذى تطالب به الحكومة البريطانية قد يؤدى الى احداث ارتبـــاك فى حركة التجارة ، ويهز ثقة التجار فى الحكم » وقال أيضا بأنه فى حاجة الى بعض الوقت للنظر فى هذا الموضوع . وقد اعتقد شـــيل بأن الشاه متأثر فى موقفه هذا بما ينقله اليه الفرنسيون من معلومات عن المشكلات التى نجمت فى مناطق أخرى من العالم بسبب منح مثل هذه الحقوق للبريطانيين ، وليس من الصعب على أى انسان أن يتصور مدى تأثير مثل هذه الأوقايل على حكومة كانت تعانى بالفعل من شكوك فى النوايا البريطانية . وهكذا يئس شيل من تحقيق أى نجاح عن طريق المباحثات ، وقد ذكر فى رسالة بعث بها الى بالمرستون بأن الحل الوحيد هو العمل بالاقتراح الذى سـبق

---

(١) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/١/٢٦ (رقم ١).

ان تقدم به اكثر من مرة ، وهو مصادرة الرقيق الذين تقوم السفن الفارسية بنقلهم ثم الافراج عنهم بعد ذلك ، وان هذا الاجراء لو اتخذ ولو مرة واحدة أو مرتين على الأكثر فلســـوف يردع تجـــار الرقيق ، ويقنع الحكومة الفارسية بجدية الاوقف البريطانى للقضاء على هـذه التجارة ، كما أنه يمكن فى هذه الحالة أن يتم تسليم الرقيق المفرج عنه الى حاكم البحرين أو سلطان مسقط ، وان كان شيل يدرك ان مثل هذا الاجراء ســـوف يبقى هذا الرقيق فى ظل العبودية ، وعلى أى حال فان اقتراح شيل هذا انما يقوم على اساس ان وضع الرقيق لن يكون اسوا من وضعهم فيما لو تم بيعهم فى فـارس ، فى الوقت الـذى ســتكون النتيجة هى وقف تلك التجارة (١) .

على الرغم من أن بالمرستون كان يتعاطف مع شـــيل بالنسبة لهذه المقترحات الا أنه كان يعتقد بأن الجانب الخاص بالرقيق المفرج عنه فيه كثير من التجاوز لأن تسليم الرقيق الى سلطان مسقط ســـوف لا يعنى تسليمهم الى رجـل يهوى امتـــلاك الرقيق فحسب وانمـــا الى تاجر للرقيق (٢) أما بقية المقترحات فقد وافق عليهـــا بالمرستون ، واذا كان ثمة اعتراض على بعضها فان هذا الاعتراض قد زال بوصول رسالة شيل الأخيرة لبالمرستون والتى ذكر فيها بأن كلا من الشاه ورئيس الوزراء قد رفض رفضا نهائيا منح حق التفتيش ، واضاف شـــيل فى رسالته بأن رئيس الوزراء الفارسى متأثر فى كل ما يتصـــل بالسياسة الخـــارجية

---

(١) ملفات الخارجية الى بالمرستون ١٨٤٩/١١/٢١ (رقم ٦) .

(٢) ملفات الخارجية مذكرة من بالمرستون ١٨٥٠/٥/٢ .

بشخص يدعى المسيو جان دافيد وهو من أرمنيا ، ويعمل مستشارا سياسيا لوزارة الخارجية الفارسية ، ولكنه فى الواقع موظف من موظفى المفوضية الروسية فى طهران (١) وقد أوعز بالمرستون الى شيل بابلاغ حكومة فارس بأنها اذا لم تقدر رغبة الحكومة البريطانية بتخويل الأسطول البريطانى حق تفتيش السفن الفارسية فان الأسطول البريطانى سوف يقوم باجراء التفتيش من جراء نفسه ، ولكنه سوف يقصر اجراءاته على الافراج عن الرقيق فقط ، والسماح للسفن بمواصلة رحلتها الى أى مكان (٢) .

على امتداد صيف وخريف عام ١٨٥٠ وقع أكثر من انتهاك واحد للمرسوم الفارسى فى المحمرة وفى عدد من الموانىء الفارسية الأخرى ، وقام حاكم بوشهر بناء على الحاح من هانيل بفرض غرامات على ربابنة السفن تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ تومان ، وبمصادرة السفن التى قامت بالانتهاك ، ولم يعرف عما اذا كانت تلك الغرامات قد دفعت بالفعل أو ان أصحاب السفن تمكنوا من الافلات نظير رشوات دفعوها للمسئولين عن الموانىء ، واشترك شيل مع هانيل فى ارسال سيل من الاحتجاجات ضد هذا الانتهاك ، غير أن رد رئيس الوزراء لم يختلف عن رده السابق ، وهو أنه عندما تستتب الأمور فى كافة ارجاء فارس فسوف تزول كل العقبات فى سبيل تطبيق سلطة الشاه حتى أقصى حدود الامبراطورية الفارسية،

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٣/٢٦ (رقم ٣) .

(٢) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٥٠/٦/٦ (رقم ٣) .

وسوف تنتهى تجارة الرقيق وغيرها من الأعمال غير المشروعة الى الأبد.
وعندما استفسر منه شيل عن نوع الاجراءات التى سوف يتخذها للحد
من تجارة الرقيق رد ردا غامضا وذكر بأن ذلك سوف يتم على اية حال ،
وكان أهم شىء فى موقف رئيس الوزراء هو انه كان يعارض بشدة ان يقوم
الأسطول البريطانى بهذه الاجراءات ، وكانت أسباب هذا الرفض على حد
رأى شيل هى ان منح حق التفتيش واعتراض السفن الفارسية من جانب
الأسطول البريطانى سوف يتيح لبريطانيا سيطرتهـــا على سكان المناطق
الساحلية فى فارس ، وذلك على غرار ما حدث فى السواحل العربية ،
الأمر الذى سوف يحول بينه وبين تحقيق خطته الطموحة بفرض ســيطرة
الدولة الفارسية على المناطق الجنوبية من فارس ، كما هو قائم فى المناطق
الشمالية (١) .

وربما كان أهم سبب للرفض هو ان يؤدى منح مثل هــــذه الحقوق
الى أن تطالب روسيا بحقوق مماثلة فى منطقة قزوين ، وقد ذكر رئيس
الوزراء لشيل أكثر من مرة عن المساعدات التى قدمهـــا الروس لوقف
هجمات القرصنة والرق من جانب قبائل التركمان على امتداد سواحل
منطقتى استر اباد ومازندران ، مما مكن الروس من الســيطرة على تلك
الاقاليم (٢) غير أن شيل حاول ازالة تلك المخاوف عند اجتماعه برئيس

---

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٦/١٧ .

(٢) فى عام ١٨٣٦ طلب الفرس من الروس مســاعدة بحرية لقمع
نشاط القراصنة التركمان فى ميـــاه المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر
قزوين ، ثم بعد مضى بضع سنين عندما طلبت فارس من روسيا سحب
سفنها ، لم يستجب الروس لطلبهم وانما قاموا فى سنة ١٨٤٢ باحتلال=

الوزراء فى يونيو ، وشرح له بأن الموقف البريطانى من فارس يختلف عن موقف روسيا ، وقال أيضا بأننى قد وجهت نظره الى حاجة فارس الماسة الى الأصدقاء ، وكيف أن الحكومة البريطانية كانت دائما تظهر مشـــاعر الصداقة والود لفارس ، ســـواء فيما يتعلق بعـــلاقة فارس بتركيا أو بروسيا ، وذكرته بموقف الحكومة البريطانية بمناسبة تولى الشاه الجديد سلطة الحكم ، ومن هنا فان الحكومة البريطانية تتوخى أن تكافئها حكومة فارس على تلك المواقف الودية ، وقلت له أخيرا بأنه من المحتمل ان يفسر موقف الحكومة الفارسية من طلب بريطانيا بالفتور (١) .

لم يرد رئيس وزراء فارس على هذه التفسيرات حتى شهر سبتمبر عندما عقد اجتماعا مطولا مع شيل ، والذى أكد له فيه مدى الخطر الذى ينجم من موافقة فارس على المطلب البريطـــانى ، وذكر له بأن الروس يطالبون بانشاء مستشفى فى منطقة استراباد وأن لهم قاعدة بحرية فى جزيرة اشورادا ، وبأن رفضه للمطلب البريطانى يتيح له الوقوف فى وجه المطالب الروسية ، واستطرد رئيس الوزراء يقول بأنه ليس هناك أسرار فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وأنه يعتقد بأن السبيل الوحيد لوقف تغلغل الروس فى الشمال هو رفض المطالب البريطانية فى الجنوب ، نظرا لأن منح أى نوع من الامتيازات للبربطانيين لابد وان يستتبعه منح امتيـــازات

= جزيرة استورادا القريبة من استراباد وحولوها الى قاعدة بحرية وبقوا هناك رغم المطالبة المتكررة للفرس لهم باحتلالها (انظر) تاريخ فارس تأليف واتسون ص ٣٩٥ — ٣٩٦ .

(١) من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٦/١٧ (رقم ٤) .

مماثلة للروس ، وانه اذا كان شيل يشك فى تلك الحقائق ، فما عليه الا ان يلقى نظرة على أوضاع البلاد نفسها ، وقال رئيس الوزراء بأن شعب فارس فقير فى القومية والوطنية ، مما يجعله شديد الحساسية من الناحية الدينية التى يرى فيها المتنفس الوحيد عن افتقاره عن القومية ، كما أن سلطة الحكم على البلاد محدودة جدا ، وان هناك شعورا يسود جميع طبقات الشعب يطالبه بالتغيير والتقرب الى الحكومات الأجنبية سواء كانت روسيا أو انجلترا أو تركيا ، فكيف استطيع والحالة هذه ان اوافق على طلب يعتبر بطبيعة الأشياء ، ومن خلال الفرق الواسع بين فارس وانجلترا، انتقاصا لمركز فارس فى الوقت الذى يؤدى الى بسط نفوذ بريطانيا وسلطتها على فارس (١) .

غير أن رئيس الوزراء كان فى الحقيقة يميل الى تأييد شيل فى انه قد يأتى اليوم الذى يندم فيه على رفض المطالب البريطانية ، ولكنه قال بأن هذا الاحتمال شر لا يمكن التنبؤ به أو انه احتمال بعيد ، بينما الشر الذى سينتج عن الموافقة هو شر أكيد وفورى (٢) .

فى أعقاب هذا الاجتماع تقدم شيل باقتراح على بالمرستون ، بالقيام بضغط على رئيس الوزراء ، وذلك عن طريق تحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تكون فى وضع يسمح لها بتقديم أى مساعدات الى فارس ، اذا ما تعرضت لأى مشكلة ، وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح ،

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٩/٢٤ (رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر وخطاب شيل المؤرخ ١٨٥٠/٨/٢٦ الى بالمرستون.

وطلب من شيل بأن يبلغ رئيس الوزراء الفارسى ، بأنه فى حالة طلب فارس أى مساعدة من بريطانيا او تدخل فى اى مشكلة قد تتعرض لها فيتعين عليه أن يعرب عن اسفه لرئيس الوزراء بعدم تلبيتها (١) . وعند اجتماع شيل بالشاه يوم ١٣ مارس ١٨٥١ ، ثم خلال اجتماعه برئيس الوزراء بعد أربعة أيام تأكد لشيل بأن الحكومة الفارسية غير موافقة اطلاقا على منح الامتيازات التى تطالب بها بريطانيا (٢) ومع ذلك فلم يكن رئيس الوزراء يرمى الى المضى فى رفضه هذا الى حد اغلاق الباب نهائيا فى وجه المطالب البريطانية وكان يبدو عليه أنه على استعداد للقيام ببادرة ما فى هذا الموضوع ، وفى الأسبوع الأخير من شهر مايو بينما كان شيل ورؤساء البعثات الدبلوماسية يرافقون الشاه فى زيارة الى اصفهان ، استدعى رئيس الوزراء يوم ٢٣ مايو سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران وأبلغه بأنه ينوى تكليف احد كبار المسئولين الفرس بمرافقة احد الطرادات البريطانية فى جولة بحرية فى الخليج فى الصيف القادم ، والاستيلاء على أى سفينة فارسية على ظهرها ارقاء ، وتسليم السفينة الى السلطات المحلية فى بوشهر ، أو اى ميناء آخر فى فارس وانزال العقوبات الصارمة لربانها أو اصحابها على انتهاكهم لقرار الشاه على ان يسرى العمل بهذه الاجراءات لمدة اربعة أشهر ، وان يظل امرها سرا عن سكان المناطق الساحلية للخليج (٣) .

---

(١) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٥٠/١١/١١ (رقم ٦).

(٢) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٥١/٣/١٦ (رقم ٦).

(٣) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى بالمرستون ١٨٥١/٥/٢٣.

لكن شيل رفض الاقتراح على أساس انه اقتراح لا جدوى منه ، وبعث برسالة من اصفهان الى رئيس الوزراء يقترح مرة اخرى تفويض الطرادات البريطانية احتجاز سفن الرقيق الفارسية بدون تحفظ ونقل الرقيق المفرج عنهم الى المناطق الخاصة لبريطانيا مع احتفاظ الحكومة الفارسية بحق تعديل هـــذا المرسوم اذا ظهرت فيه اية اخطـــاء (١) ، أما رئيس الوزراء فقد رفض هذا الاقتراح ، وعاد الموقف الى الركود مرة أخرى . وفى مستهل شهر اغسطس قابل شـــــيل رئيس الوزراء فى اصفهان ليبلغه مضمون رسالة وصـــلته من بالمرستون ، تفيد بأن جميع الدول المتحضرة فى العالم تقريبا قد منحت هذا الحق للحكومة البريطانية، وبالتـــالى يجدر بحكومة فارس أن تحذو حذو تلك الدول (٢) . غير ان رئيس الوزراء لم يعلق على هذا الموضوع بأى راى ، وكان يبدو انه لم

---

(١) نفس المصدر من شيل لى بالمرستوان اصـفهان ١٨٥١/٦/١٦ (رقم ٨) فى خطاب خاص فى نفس التاريخ ذكر شيل لبالمرستون بأنه فى حالة تنفيذ حكومة فارس بتهديدها للاستغناء عن صداقة بريطانيا ، فقد يكون الطريقة التى ستنفذ بها هذا التهديد هو اصدار بيان يحرم الطرادات البريطانية من حماية السفن التجارية الفارسية فى مياه الخليج . غير أن بالمرستون اعتقد أن اتخاذ مثل هذا الاجراء سيكون خطوة متطرفة وسيكون بمثابة حـــل مشكلة تخلق مشكلة أكثر خطورة (نفس المصـــدر مذكرة بالمرستون ١٨٥١/٨/١٠ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٥١/٤/١٤ (رقم ٤) .

يعر هذا الأمر أى اهتمام ، الا انه فى اليوم التالى على هـــذا الاجتماع وبدون سابق انذار ، ابلغ رئيس الوزراء شيل بموافقة الشاه على اتفـاق مدة احد عشر عاما ، تمنح بموجبه الطرادات البريطانية حق وتفتيش السفن البريطانية التى تنقل الرقيق ، باستثناء السفن التابعة للحكومة ، نظرا لأنه ليس من المحتمل أن تقوم تلك السفن بمثل هذه الأعمال ، وعلى أن يقـوم بعض المسئولين الفرس بمراقبة الطرادات البريطانية فى جولات تفتيشية لتنفيذ هذا المرسوم تحت اشرافهم ، على أن يتم تسليم السفن التى تخالف نصوص هـــذا المرسوم الى حكام الموانىء الفارسية والتأكد من فرض العقوبات الرادعة عليهم ، وان يبدأ العمل فى هذا الاتفاق اعتبـــارا من أول يناير ١٨٥٢ (١) .

لم تعرف الأسباب التى حملت رئيس الوزراء على أن يوافق على مثل هذه الاجراءات كما عجز شيل نفسه عن تفسير هذا التحول فى موقف أمير النظام ، وربما كان لتدهور نفوذ رئيس الوزراء علاقة بالموافقة على هذه الاجراءات لقد خلق لنفسه خصوما كثيرين خـلال محـاولته تطهير جهاز الادارة وجهاز الحكم من الفساد ، وكان يسعى بذلك الى الحصول على تأييد بريطـــانيا فى حملته على الفســـاد ، ولم يجد فى المفوضتين الروسية والفرنسية من يناصره فى ذلك ، وعلى اية حال فقد كان هنـاك سبب مباشر لاتخاذ رئيس الوزراء مثل هذا الموقف ، فقد ذكر لشـــيل

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شـــيل الى بالمرستون ، اصـــفهان ١٨٥١/٨/٤ (رقم ١٠) ومرفق به الاتفاق وتاريخه شهر شوال/اغسطس ١٨٥١/١٢٦٧ وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٧٠/٦٩ .

فى اجتماعه الأخير به ، بأن التطورات الأخيرة فى فارس قد حدت من صلاحياته ، ومن بينها التهديد الروسى فى الشهر السابق . وفى بداية صيف ذلك العام قام بعض قراصنة التركمان فى اقليم مازندران بالاغارة على القاعدة الروسية فى جزيرة أشورادا ، وقد طالب الوزير الروسى المفوض فى طهران بعزل الأمير حاكم الاقليم الذى كان شقيقا للشاه ، بدعوى أنه اهمل فى واجباته والسيطرة على الأمور فى الاقليم ، وعندما عارض الشاه هذا الطلب ، هدد السفير الروسى بالانسحاب من فارس ، مما اضطر الشاه الى الاذعان ، واستدعاء شقيقه . وفى الأسبوع التالى قام رئيس الوزراء بابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بهذه الموافقة .

كان هذا هو مسار الأحداث كما ذكرت الليدى شيل التى علقت على الاتصالات الرسمية التى جرت بين الدولتين بقولها : « انه يجب على الزنوج الافريقيين أن يشكروا الحكومة الروسية لأنها كانت سببا فى هذا التحول (١) وفى الأشهر الاثنى عشر التى أعقبت ذلك تدخلت ثلاثة عناصر لتحول دون تطبيق هذا الاتفاق بصورة جدية ، الأول هو السبب المألوف ونعنى به نقص السفن الحربية العاملة فى الخليج ، والثانى هو عجز الحكومة الفارسية عن ممارسة سلطاتها على القبائل الساحلية لفارس ، والسبب الثالث هو تعيين اللورد هرانفيل بدلا من بالمرستون كوزير للخارجية البريطانية ، وذلك فى ديسمبر عام ١٨٥١ ، ثم انتقال هذه

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون أصفهان فى ١٨٥١/٨/٤ .

الوزارة فيما بعد الى الارملسبرى ، وكانت نتيجة تلك التغييرات ان ساد الفتور فى المحاولات المبذولة لوقف تجارة الرقيق .

لم يكن فى الخليج عام ١٨٥٢ غير طـرادين ، نظرا لأن الجزء الأكبر من الأسطول الهندى كان يشترك فى الحملة على بورما ، وعلى الرغم من الارهاق الذى كانت تعانيه سفن الأسطول الهندى فقد أوعز الكابتن كامبل، الذى كان قد حل محل هانيل فى بوشهر ، الى الطراد تجرس بالتوجه الى ساحل الباطنة فى عمـان ، فى النصف الأخير من شهر مايو ، لاعتراض أى سفينة عائدة من افريقيا فى نهاية الموسم وعلى ظهرها رقيق ، وربمـا كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ أسطول الخليج التى يتم فيها احتجاز احدى سفن الرقيق ، وكان على الطراد احد المسئولين الفرس الذى انتدب ليكون شاهد اثبات اذا ما التقى الأسطول باحدى سفن الرقيق التى ترفع العلم الفارسى . وفى يوم ٢٤ مايو وصل الطراد الى ساحل الباطنة وظـل يتجه جنوبا ويستوقف كل السفن التى يلتقى بها . وفى يوم ٢ يونيه وصل الطراد الى ساحل صور ، ولكنه لم يجد هناك اكثر من سفينتين صغيرتين، ثم غادر بعد ذلك الطراد الى مسقط حيث مكث بهـا عشرة أيام بسبب سوء الأحوال الجوية ، وهناك اكتشف قائد الطراد بأن الجولة كانت متأخرة نظرا لأن معظم السفن كانت قد سبقته الى المنطقة ، وقد رأى قائد الطراد أن يواصل جولته عبر ساحل الباطنة حتى أواخر يونيو ، حيث كان يقوم بتفتيش السفن القادمة من الجنوب ، ومن هناك انتقل الى مدخل الخليج حيث بقى أسبوعا آخـر لأداء نفس المهمة ، وفى النهاية عاد ادراجه الى

قاعدته فى باسيدو عند نهاية الموسم (١) .

لم يعثر ترونسون على اى رقيق خلال الجولات التفتيشية التى قام بها واستغرقت ستة أسابيع ، بالرغم من ذلك فقد كانت كل الدلائل تشير الى أن عمليات استيراد الرقيق خلال ذلك الموسم لم تكن اقل من المواسم السابقة ، وبأن نفس العدد من السفن قد استخدم فى تلك العمليات ، وجاء فى تقرير لوكيل المثلية فى الشارقة بأنه تم انزال ما لا يقل عن ٤٣٥ عبدا فى الشارقة ، وان كان يعتقد بأن العدد يزيد عن ذلك ، كما ذكر بأن القواسم وحدهم قد استوردوا ما لا يقل عن ١٢٠٠ عبد ، انزاوهم فى ساحل الشميلية (٢) كذلك وردت تقارير من لنجة تفيد ، بأن مجموعة كبيرة من الرقيق قد وصلت الى المنطقة خلال شهرى يونيو ويوليو ، وبالتالى فقد اصبح واضحا بأنه ما لم يتم توفير عدد كاف من الطرادات فان هذه الخطة التى استنفد اعدادها كثيرا من الجهد والتكاليف ستبوء بالفشل ، والأسوأ من ذلك كما ذكر كامبل لشيل فى يوليو ١٨٥٢ ، بأنه يعتقد بأن هذه الاتفاقيات قد جاءت فى غير صالح الذين عقدت من أجلهم ، وربما ادت هذه الاجراءات الاحتياطية الى ان يضاعف تجار الرقيق من الأرباح التى تأتيهم من هذه التجارة ، بينما فى المقابل تسوء احوال الرقيق ، ويتعرضون لمعاملة أقسى اثناء الرحلة (٣) .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٥٢/١٠/٢ من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٦/٢٧ (رقم ٢٣٤ الادارة السياسية) ومرفق معه تقرير ترولنسون عن جولته ومؤرخ ١٨٥٢/٧/١٠ .

(٢) من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٧/٢٧ .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى مالسبرى ١٨٥٢/٨/١٨ (رقم ٢) ومرفق به خطاب كامبل الى شيل ١٨٥٢/٧/١٣ .

فى خريف ذلك العام وجه شيل نظر رئيس الوزراء الفارسى الجديد ميرزا اغا خان الى موضوع مجموعة من الرقيق وردت الى لنجه فى شهرى يونيو ويوليو . فقد اعترف رئيس الوزراء بصراحة عن عجز الحكومة عن القيام بأى اجراء فى هذا الصدد ، وهنا اقترح شيل ان يتم تفويض كامبل لاستخدام أسطول الخليج لارغام أهالى السواحل الفارسية على احترام مرسوم حظر تجارة الرقيق . فى البداية رفض الصدر الأعظم هذا الطلب ، غير أنه عاد فوافق عليه بعد وقوع سلسلة من عمليات جلب الرقيق الى المنطقة (١) . وتم وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ لاول مرة فى شهر يناير ١٨٥٣ ، عندما قام كامبل بتكليف طرادين بريطانيين بقيادة قائد أسطول لنجه لفرض غرامات على زعماء المناطق الساحلية عقابا لاشتراكهم فى عمليات تجارة الرقيق ، وعلى أساس تعليمات أصدرتها حكومة فارس لمأمور الاقليم فى بوشهر الذى تم تعينه خلال ذلك الشهر فرضت أول غرامة على تجارة الرقيق وذلك بما يعادل ثمن الرقيق الذى كان منقولا على ظهر السفينة ، كما فرضت عقوبة أخرى على نفس المنوال بالاضافة الى ٢٠٠ جلدة للمتهمين ، وعقوبة ثالثة تشمل الاثنتين بالاضافة الى مصادرة السفينة التى خالفت تعليمات المرسوم (٢) ولما كانت هذه أول مرة تفرض فيها عقوبات على قبائل السواحل الفارسية فقد اقترح كامبل على المأمور الفارسى تخفيف هذه العقوبات ، لأن الغرض منها على حد رايه هو مجرد التحذير وليس فرض العقوبة بما يتمشى مع الجرم ، وقد وافقه المسئول الفارسى على هذا الاقتراح ، وقد أصدر كامبل لقائد الطرادات تعليمات

---

(١) نفس المصدر من شيل الى مالسيرى ١٨٥٢/١٢/١٠ (رقم ٥).

(٢) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٥١/١٢/٣١ .

بحسن معاملة المسئول الفارسى المرافق له واحاطته بالمجاملة والاحترام ومنحه حرية التصرف مع زعماء المناطق المعنيين ، واشتراكه فى توجيه المكاتبات الخاصة بهذا الموضـــوع ، وبعبـارة اخرى طلب كامبـــل من الكومندور التقيد بحرفية اتفاق ١٨٥١ (١) .

كانت الخطة ناجحة جدا ، ومهدت لسلسلة من الاجراءات التأديبية. ولحسن يقظة وكيل الممثلية فى لنجه كان كامبـــل يحصل على معلومات مستمرة عن نشاط تجار الرقيق فى ميناء لنجه وغيره من الموانى الساحلية، وقد تم احتجاز عدد من السفن فى هـــذا الميناء بناء على تعليمات المسئول الفارسى ، ولم يفرج عنها الا بعد دفع الغرامات المقررة . غير أن زعمـاء القبـــائل الساحلية لم يحنوا رءوسهم لهذا المرســـوم بسهولة ، وظلوا يتذمرون من قسوة الاجراءات اذا قارنوها بما يحدث بين زعماء الساحل العربى الذين كانوا لا يكترثون بهذه الاجراءات ، وكان كامبل يوافقهم على وجهة نظرهم هذه ، ولذلك فقد استخدم نفوذه بقدر المستطاع فى اقنـاع السلطات الفارسية بتخفيف الغرامات ، غير أن هذه التدابير قد فشلت لسببين : السبب الأول هـو عجز السلطات الفارسـية المحلية عن فرض سلطتها على الزعماء الأقوياء فى الساحل ، والسبب الثانى هو ارتشـاء المسئولين الفرس فى الاقـاليم بحكم ضـــآلة رواتبهم وتجاهل الحكومة الفارسية لأوضاعهم المعيشية . فبالنسبة للسبب الأول لم يكن فى وسع كامبل أن يقوم بعمل اى شىء ، فقد تدخلت عوامل كثيرة فى المشكلة منها

---

(١) نفس المصدر من طومسون (القائم بالأعمال) الى الورد جـون رسل وزير الخارجية ١٨٥٣/٣/١٥ ، ومرفق صورة من خطـاب كامبل الى الكومندور روبنسون ١٨٥٣/١/٢٨ .

تضارب السياسات المحلية وضعف جهاز الدولة ، وعدم كفاءة المسئولين، ولهذه الأسباب تعذر على المقيم البريطانى أن يطلب من حكومة الشاه أكثر مما فى استطاعتها ، كما تعذر عليه الضغط على زعماء منطقتى تنجستان ودشتى خوفا من أن يؤدى ذلك الى انهيار سلطة الدولة فى المناطق الساحلية فى فارس . وعلى أية حال فقد كان من الممكن اتخاذ اجراء لحل المشكلة الثانية . وفى يوليو ١٨٥٣ اقترح طومسون الذى تولى العمل فى المفوضية البريطانية فى أعقاب سفر شيل الى انجلترا ، اقترح على الحكومة الفارسية تخصيص خمس الغرامة التى تفرض على تجار الرقيق لصالح المسئول الفارسى اذا ما أرادت الحكومة أن تقضى على الرشوة ، كما بعث طومسون فى نفس الوقت بخطاب الى حكومته يتضمن اقتراح كامبل السابق تخصيص منحة سنوية للمسئول الفارسى تحدد وفقا لعدد الرقيق الذى يتم مصادرته ، وقد وافق ارل . اوف . كلارندون الذى تولى وزارة الخارجية فى وزارة ابردين على اقتراح طومسون ، وتم أعتماد ١٥٠ جنيها استرلينيا سنويا لهذا الغرض ، مع شرط واحد وهو أن استحقاق هذه المنحة سوف يجرى وفق التزام المسئول الفارسى بتنفيذ ما هو مطلوب منه ، وكان رأى كلارندون بأن دفع منحة سنوية أفضل من الاقتراح الآخر الذى يقوم على تخصيص خمس الغرامة ، وبالتالى فقد طلب من طومسون عرض الاقتراح على المسئول الفارسى عن طريق المقيم البريطانى والاحتفاظ بالموضوع سرا عن الحكومة الفارسية (١) .

---

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٩١٩/٨٤ من طومسون الى كلارندون ١٨٥٣/٧/١٤ (رقم ٦) ومن كلارندون الى طومسون ١٨٥٣/٩/٣٠ (رقم ٤) خصص هذا المبلغ من الاعتماد السنوى ومقداره ١٢,٠٠٠ استرلينى الذى اعتمدته شركة الهند الشرقية لنفقات المفوضية فى طهران.

تقدم كامبل بهذا العرض الى المسئول الفارسى فى اواخر عام ١٨٥٣، ولخيبة أمله رفضه المسئول بحجة ان قبوله لهذا العرض بغير موافقة رؤسائه أو علمهم سوف يعرضه للمساءلة . وقد اقتنع كامبل بهذا الرأى ، ولذلك اقترح على طومسون الاتصال برئيس الوزراء مباشرة وعرض هذا الاقتراح عليه رسميا ، وقد وافق كلارندون على الاقتراح ، وكلف طومسون بعرضه على الصدر الأعظم فى يوليو ١٨٥٤ ، الا ان رئيس الوزراء رفض الاقتراح وأوضح بأن نفقات المسئول مبلغ زهيد جدا ، بحيث انه لا يستحق ان تعرض الحكومة البريطانية المساهمة به ، كما قال رئيس الوزراء اذا تأكد بأن مرتب المسئول لا يفى بحاجته فسوف يأمر بمنح زيادة له . غير أن وعد رئيس الوزراء هذا لم ينفذ على الاطلاق (١) وفى أواخر عام ١٨٥٥ تقدم المسئول بنفسه الى كامبل مستفسرا عن ذلك العرض ، وافاد بأنه مستعد الآن لقبول المبلغ شريطة الا تعرف حكومته به ، وانه على استعداد لتحمل ما قد يترتب على ذلك من مسئولية ، وباحالة الأمر الى كلارندون وافق على تنفيذ الاقتراح ، ما دام المسئول الفارسى يعى ما ينطوى عليه هذا الأمر من مخاطر ، وفى عام ١٨٥٦ نفذ هذا الاقتراح (٢) .

والسؤال الذى ينبنى على ذلك هو الى اى حد نجحت الاتفاقيات

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى كلارندون ١٨٥٤/٢/١٦ (رقم ٣) ، ومن كلارندون الى طومسون ١٨٥٤/٥/٥ (رقم ٥) ومن طومسون الى كلارندون ١٨٥٤/٧/١٧ (رقم ٧) .

(٢) نفس المصدر من مورى (الوزير المفوض فى طهران) الى كلارندون ١٨٥٦/١/٨ (رقم ١) ومن كلارندون الى مورى ١٨٥٦/٢/٢٥ (رقم ١) .

التى عقدت مع فارس لحظر تجارة الرقيق ، اما فى راى كامبل فان هذه الاتفاقيات قد جاءت بنتائج أفضل من الاتفاقيات الأخرى التى عقدت مع دول الخليج ، وقبيل مغادرة كامبل للخليج فى نهاية انتدابه كتب يعلق على هذا الموضوع :

« ربما كان العيب الوحيد بالنسبة لفارس انها كانت آخر دولة تحذو حذو تركيا والدول الاسلامية الأخرى فى منح بريطانيا العظمى الامتيازات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، ولكنها اصبحت فى مقدمة الدول فى هذا المضمار من حيث التزامها لهذه الاجراءات ، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون ، ومما يؤيد ذلك هو تصرفات بعض زعماء الساحل الفارسى خلال الفترة التى اعقبت تطبيق هذا النظام . وخـــلال جولتى الأخيرة لدول الخليج اكد لى وكيل المثلية فى لنجة بأنه لم يقف على حادث وأحد يدل على وصول رقيق الى ساحل لنجه خـــلال الموسم ، كما ان التحريات التى قمت بها فى هذا الصدد لا تحملنى على الارتياب فى صحة هذه المعلومات »(١) .

لقد عرقلت الحرب الفارسية أعمال الرقابة على الساحل الفارسى ، وفى معاهدة باريس التى عقدت فى مارس ١٨٥٧ لانهاء هذه الحرب جددت اتفاقية عام ١٨٥١ (المادة ١٣) ومدت لفترة عشر سنوات أخرى ، اى من اغسطس ١٨٦٢ الى أغسطس ١٨٧٢ ، وتم الاتفاق على سريان مفعول هذه المعاهدة باستمرار ما لم يقرر احد الطرفين فسخها (٢) وفى ٢ مارس

---

(١) نفس المصدر من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ (رقم ٢١٢) مرفق صورة من خطاب مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١٠/١٦ (رقم ١) .

(٢) المعاهدات تأليف ايتشيسون ص ٧٧ — ٧٨ .

عقد اتفاق جديد بدلا من تلك المعاهدة ولكن مدته لم تجدد ، وانما تم فى هذا الاتفاق الاستغناء عن المسـئول الفارسى الذى يرافق الطرادات فى تعقبها لتجارة الرقيق (١) .

على أن النجاح الذى تحقق على الساحل الفارسى لم يواكبه نجـاح مماثل على الساحل العربى بالنسبة لمكافحة تجارة الرقيق وقد أشـار كامبـل فى معرض تلخيصه لهذه الاجراءات فى عام ١٨٥٥ بأن تنفيذ الاتفاقيات بالنسبة للساحل العمانى كان يرتبط بنوع الاجراءات التى تتخذ بشأنها ، وكانت هذه الاجراءات تتمثل فى تقديم التحذيرات والاحتجاجات المستمرة دون أن تأتى بأى نتيجة (٢) . وفى عام ١٨٥٣ لم تتوفر الا سفينة واحدة من أسطول الخليج لمكافحة تجارة الرقيق ، وقامت هذه السفينة بعمليتين خلال ذلك الموسم أسفرتا عن تحرير ١٥ عبدا ، ثم بعد عام آخر توفرت باخرة أخرى عهد اليها القيام بدوريات ضد تجـار الرقيق ، الا أنها لم تنجح فى الاستيلاء على أى سفينة من سفن الخليج ، ممـا جعل كامبل يقتنع بأن النشاط التجارى فى الرقيق فى عمان وعلى الساحل العربى بوجه عام ، كان ولا يزال فى عام ١٨٥٥ على أشده ، وقد شـجع تقرير كامبل فى هذا الخصوص مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، عـلى الايعاز لحكومة بومباى بعقد اتفاقية جديدة مع شـيوخ ساحل الهدنة وحاكم البحرين ، بحيث يلتزمون فيها باتخاذ اجراءات أشد ضد أى انتهاك للاتفاقيات المعقودة ، وفى مايو عام ١٨٥٦ حصـل الكابتن جونز المقيم البريطانى فى بوشهر على تعهدات جديدة من شيوخ المنطقة تلزمهم بمصادرة

---

(١) نفس المصدر فصل ١٠ ص ٩٥ ــ ٩٦ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ .

سفن الرقيق وتسليمها الى السلطات البريطـــانية ، وبابلاغ السلطات البريطانية عن اى حادث من حوادث تجـــارة الرقيق ، وحجز السفن وربابنتها حتى تصلهم التعليمات اللازمة من المقيم البريطانى فى الخليج(١) وعلى غرار ما سبق لم يطلب من حاكم الكويت الانضمام الى هذه الاتفاقيات، نظرا لأن الكويت لم تكن تشترك بوجه عام فى تجـارة الرقيق ، وما كاد يمر شهران على توقيع الاتفاقيات الجديدة حتى عثر الطراد فوكلان على احدى السفن الشراعية التابعة للكويت وعلى ظهرها عدد من الرقيق وكانت ترفع العلم التركى ، وقد تم احتجازها طبقا لمرســوم عام ١٨٤٧ ، وكان هذا الحادث هو أول حادث انتهاك للمرسوم التركى ، وقد وصف قائد الطراد فوكلان الأسلوب الذى يتصرف به بحارة مثل هـذه السفن عند مباغتة الطرادات لها فى البحر كالآتى :

« بعد ظهر يوم ٣٠ يوليو ١٨٥٦ عندما كانت سفينتنا تدخل الخليج التقينا باحدى السفن الشراعية فأخذنا نتعقبها ، وقد حاولت السفينة أن تفلت من الطراد وانطلقت بسرعة نحو الشـاطىء ، وكانت الرياح فى ذلك الوقت خفيفة ، ولكن الطراد تمكن من الاقتراب من الســـفينة الى مدى قريب ، فاطلقنا عليها خمسة طلقات ولكنها لم تأبه بنا ، وكنا فى ذلك الوقت على بعد ميلين من الساحل فى منطقة تقع بين دبا وخورفكان عند خـط عرض ٣٠/٢٥ شمالا وخط طول ٥٦/٢٦ شرقا وكان الجو هادئا ، وكلفت قاربين بقيادة المساعدين ديكنسون وكوركيت (من الأســـطول الهندى) لتعقب هذه السفينة وما ان انطلق هذان القاربان حتى شاهدت السفينة

---

(١) المعاهدات تأليف اتيشيسون فصل ١٠ ص ١١٧ ٠

تنزل جميع ركابها فى القوارب وتنطلق نحو الشاطيء ، ورغم ما بذلناه من جهد الا أن القاربين لم يتمكنا من اللحاق بقارب السـفينة الشراعية ، اذ استطاع الاختفاء من خلال الأمواج والوصول الى البر ، وقد عاد القاربان أدراجهما الى الطراد (١) ·

واخيرا تمكنا من الاستيلاء على السـفينة وسلمت الى السلطات التركية فى البصرة ، الا ان الأمل فى معاقبة اصحاب السفينة كان ضعيفا، لا لأن والى البصرة (٢) ليس له نفوذ على شيخ الكويت ، وانما لأنه لا يريد اغضابه (٣) ·

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من اللفتننانت جابل الى كامبل بوشـهر ١٨٥٦/٨/٢٩ ومرفق صـورة من خطاب كامبـل الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٢٢) ·

(٢) مراسلات وزارة الخارجية من كامبـل الى ستراد فورد ردكلف (السفير البريطانى فى القسطنطينية ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٣٠) ان العلاقة العربية بين الكويت والباب العالى يجب ان تؤخذ فى الاعتبـار ، اذ على الرغم من اعتبار الكويت بلدا تابعا للباب العالى (فان سفنها جميعها تقريبا ترفع العلم التركى) وان سلطة الحـاكم التركى على رعايا الكويت سلطة اسمية ولا يوجد حاكم تركى مقيم على أرض الكويت وأن حاكمها لم يكن يدفع زكاة أو عائدا للحكومة التركية ، ورغم ذلك فهو يتلقى كل عـام من الوالى العثمانى فى البصرة حصة من منتوج البلح مقابل تعهده بحماية شـط العرب من اى هجوم بحرى عليه ·

(٣) نفس المصدر ·

وقد كان من المشكوك فيه أهمية الاتفـاقات الجديدة التى عقدت مع شيوخ الهدنة وحاكم البحرين ، لأنه حتى لو تعهد هـؤلاء الحكام بتسليم السفن المخالفة لهذه الاتفاقيات الى السلطات البريطانية ، على الرغم من ان الاتفاقيات لا تتضمن نصـــا صريحا بهذا المعنى ، الا انه لابد أولا من الحصول على الادلة الكافية على اشتراك تلك السفن فى هـذه التجارة ، قبل تقديم أصحابها للمحاكمة (١) . وكان جونز هو الآخر لا يتوقع تعاونا من الشيوخ فى تنفيذ هــذه الاجراءات ، وقال بأنه من غير المحتمـل أن يقوم هؤلاء الشيوخ باحترام تعهداتهم ، نظرا لما فى ذلك من ضرر وخسارة لهم من الناحية الفعلية ، خصوصا اذا عرفنا أن تجارة الرقيق تشـــكل موردا لدخلهم ، كما كان جونز من المعارضين للحملة ضد تجـارة الرقيق حتى اللحظة الأخيرة ، لأنه كان يعتقد بأنه عمل لا جدوى منه .

« ليس هناك شك بأن اتفاقياتنا واجراءاتنا فيما يتصـل بمكافحة تجارة الرقيق قد أساءت الى مركزنا فى هذه الأقطار ، وأن هذه الانعكاسات الضارة تزداد بازدياد النجاح الذى نحققه فى هذا المضمار ، وما لم تتوفر لنا الامكانيات البحرية الكافية لممارسة الرقابة الفعالة فى المنطقة فان هذه المعاهدات لا تســـاوى الورق الـذى كتبت عليه ، كذلك فان الدوريات البحرية لن تنجح فى القضاء على هـذه التجارة طالما بقيت زنجبار منبع

---

(١) انظر مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٢ المؤرخ ١٨٥٦/٨/٢٨ اراء هوارد (نائب الحاكم العام لبومباى) ١٨٥٦/٦/٣٠ .

هذا الشك الذى ينطلق منهـــا كل عام تحت ستار معاهدة خاصـــة مع الحكومة البريطانية » (١) ٠

بالرغم من أن رؤساء جونز فى الهند لم يوافقوه على هـــذه الآراء (وطالبوه بايضاحها) الا أنهم لم يستطيعوا أن يتجاهلوا اهميتهـا ٠ وفى شهر يوليو ١٨٦٢ عندما اجتمع كولان بالسيد ثوينى فى مسقط للتباحث معه فى موضوع التحكيم بشأن النزاع بين مسقط وزنجبار ذكر له السيد ثوينى (٢) بأنه على اقتناع بفشل الاجراءات المعمول بها لاستئصال هـذه التجارة طالما بقيت هـــذه التجارة معترفا بها قانونا فى داخلية افريقيا الشرقية وزنجبار طبقا لمعاهدة ١٨٤٥ ٠

ان طول الســـاحل الافريقى يزيد على ٤٠٠ ميل وهو المنطقة التى تزدهر فيها هذه التجارة ، كما ذكر السيد ثوينى بأن اى اجراءات لمراقبة هذا الساحل تبدو مستحيلة ، ولابد أولا من فسخ الامتيازات الممنوحة لحاكم زنجبار ومطالبته بحظر عملية نقل الرقيق ضمن ممتلكاته ، والعمل على تطبيق الحظر بصرامة على شيوخ الهدنة ورعاياهم لمنعهم من نقـــل الرقيق من افريقيا الى الخليج (٣) ٠ وفى التقرير الذى بعث به كولان فى

---

(١) نفس المصـــدر من جونز الى اندرسون السكرتير لأوال لحكومة بومباى ٢٧/٣ و ٢٦ مايو ١٨٥٦ (رقم ٦ الادارة الســـياسية ورقم ٤٤ الادارة السياسية) ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطـــاب السرى رقم ٣٢ المؤرخ ٦/٨/١٨٦٠ من كولان الى اندرسون ٤/٧/١٨٦٠ (رقم ١٠ الادارة السرية ــ لجنة مسقط وزنجبار) ٠

ختام أعمال لجنة التحكيم الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبار عن مسقط فانه يرى حظر تجارة الرقيق ضمن اراضى سلطان زنجبار حظرا تاما ، على غرار ما حدث فى سلطنة مسقط بموجب معاهدة ١٨٤٥ · وفى هذه الحالة فلابد من تقديم العون لحاكم زنجبار فى مكافحة هذه التجارة وتعويضه تعويضا مجزيا مقابل القيام بهذه الاجراءات · وحسب تقدير كولان فان عدد العبيد الذين ينقلون من افريقيا الشرقية الى شبه الجزيرة يزيد على ٤٠٠٠ عبد كل عام ، وبالتالى يتعين تخصيص بعض السفن الحربية لمراقبة الشواطىء بدءا من مقديشيو فى الجنوب ، بالاضافة الى باخرة وطرادين لمراقبة المنطقة الساحلية الممتدة من رأس الحد حتى جزيرة مصيرة ، وذلك خلال شهر مارس وشهر يونيو من كل عام وذلك لتفتيش السفن العائدة الى الخليج خلال الموسم (١) .

خلال عام ١٨٦١ جاءت الأحداث فأكدت صحة آراء كل من السيد ثوينى والكابتن جون ، فقد تدفق على زنجبار أعداد هائلة من عرب عمان وساحل الهدنة غالبيتهم من القواسم وأهل صور ، وذلك فى بداية عام ١٨٦١ ، فمنذ وفاة السيد سعيد أخذ نشاط سكان تلك المناطق فى تجارة الرقيق والقرصنة يتصاعد حتى فاق كل ما سبقه من مراحل، وأخذوا فى تهديد أهل زنجبار وارهابهم وسلبهم والاعتداء عليهم واختطاف كل من يستطيعون اختطافه . وقد أظهر السيد ماجد سلطان زنجبار عجزا تاما فى السيطرة على الموقف ، وترك لهؤلاء الرعاع الحبل على الغارب ، خوفا

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦١/٥/١١ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١١/١ (رقم ١٤ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) ·

منهم ، كما اخذ يغدق عليهم الهدايا والمؤن . وقد كان هـؤلاء العمانيون والقواسم يتظاهرون بأن زيارتهم لزنجبار عام ١٨٦١ هى اخذ اكبر عدد من الرقيق . ففى الماضى كان هؤلاء يتوجهون الى زنجبار للشئون التجارية وكانوا يأخذون بعض الرقيق عند عودتهم طعما فى زيادة ارباحهم ، أما الآن فلم تعد التجارة العادية تسد حاجتهم ، لقد جاءوا الآن الى زنجبار لممارسة تجارة الرقيق فقط ، مهما كانت الوسائل التى يستخدمونها للحصول على مآربهم ، وعلى امتداد شهور ينـــاير وفبراير ومارس كانت سفن هؤلاء العرب تغادر ميناء زنجبار بأعداد هائلة من الرقيق ، وكان عدد ما تحمله السفينة الواحدة لا يقل عن ١٥٠ الى ٢٠٠ عبد ، ولم يســتطع الكولونيل رجبى الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار أن يفعل شيئـا لوقف هـذه العمليات ، لدرجة ان بعضهم كانوا ينقلون العبيد من أمام مرسى القنصلية البريطانية ، متحدين القنصــل بذلك ، وقد قام هؤلاء العرب بمحـاصرة قنصل الولايات المتحدة فى زنجبار فى منزله ، وطالبوه بفدية ، ولكن تم انقاذه من جانب قوة عسكرية أرسلها سلطان زنجبار لفك الحصار على منزل القنصل ، وقد وصف رجبى حالة هـــذه القبائل بأنهـــا كانت مشاغبة ومتوحشة ، وهم مجموعة من القتلة الجبناء ، وقد ضمن هذا الرأى التقرير الذى بعث به حول تجارة الرقيق فى زنجبار الى حكومته .

ويقدر رجبى عدد الرقيق الذين شحنوا من زنجبار الى مسقط وبقية بلدان الخليج بثلاثة آلاف عبد تقريبا ، كما جلب الآلاف الى موانىء افريقيا الشرقية الداخلية كممباسا ، وكلوه ، وحسب تقديره نقل ما لايقل عن عشرة آلاف عبد الى الشمال قبل نهاية الموسم . ولم تفلح طلباته الى الســيد ماجد بتنفيذ التزامه بالحد من بيع الرقيق وفقـــا للمعاهدة . وكتب الى بومباى معربا عن أسفه لتردد السيد ماجد وعجز جهازه الادارى عن مواجهة

تلك المشكلة ، نظرا ، كما قال ، الى تدهور صحته وانهيار قواه الجسدية والعقلية (١). وقد عاد الأمل الى رجبى عندما وصل الطراد ليرا فى ١٩ مارس الى زنجبار، وعلى الفور انتهز فرصة وصوله وطلب من قائده القيام بتعقب بعض سفن الرقيق التى كانت قد غادرت لتوها ميناء زنجبار . وفى يوم ٣١ مارس عاد الطراد ليرا مصطحبا اربعة سفن محملة بمائة وخمسين عبدا. وقد استمر الطراد ليرا فى دورياته داخل وخارج الميناء فى محاولة للعثور على السفن التى لم تكن قد غادرت زنجبار بعد، وفى ليلة ٤ ابريل استولى الطراد على سفينة من صور تحمل ٥٩ عبدا . وفى الليلة التالية اقلعت من ميناء زنجبار احدى السفن الكبيرة التابعة للقواسم وعلى ظهرها ٩٠ مقـــاتلا وذلك لمهاجمة القوارب التابعة للطراد ليرا ، وقد تعرض الطراد لســـيل من الحجارة القيت على القوارب ، وعندما حاولت هذه القوارب العودة الى الطراد غرق احدها بعد أن قذف فى مرساه ، واخيرا تمكن مجموعة من بحارة الطراد من اقتحام سفن الرقيق ، ولكنهم ارتطموا بجوانب السفينة التى كانت قد تعطلت ، كما أن السفن الأخرى التابعة للقواسم اضطرت الى الانسحاب وعليها بعض الجرحى ، وقد كان العزاء الوحيد لرجال الطـراد من ذلك الاشتباك هو عـــدد القتلى من رجال القواسم الذين قدر عددهم بـ ٢٢ قتيلا (٢) .

اضطر السيد ماجد تحت ضغط المعتمد السياسى البريطانى وقائد

---

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية) .

الطراد الى توجيه انذار الى أصحاب السفن العمانية والقواسم بوجوب مغادرة زنجبار خلال ثلاثة أيام ، والا فانهم سيتحملون عواقب تواجدهم هناك ، غير أن أصحاب السفن قابلوا انذار السلطان بالاستخفاف ، وبدلا من ذلك قامت سفينتان من سفنهم بالاعتداء على قائد الطراد ليرا حينما كان يهم بالنزول الى الشاطيء ، ولكن بحارة القارب ردوا عليهم بالمثل ، وهاجموا احدى السفينتين واستولوا عليها . فى تلك الليلة تجمهر عدد كبير من هؤلاء العرب خارج الميناء واخذوا يطلقون النار على احد قوارب الحراسة ، وقد توجهت بقية القوارب لنجدة قارب القائد ، وكان هذا ما يريده العرب ، اذ من خلال الاشتباكات التى نشبت بين الطرفين استطاعت بقية السفن من التسلل عبر الميناء والانطلاق بحمولتها من الرقيق وتقدر ب ٥٠٠ عبد ، وفى اليوم التالى أقلع أغلبية السفن العربية فى طريقها الى الخليج ، وعلى أية حال فقد تبين أن بعض تلك السفن كان مختبئا فى بعض الخلجان القريبة من الميناء ، ولذلك أمر قائد الطراد ليرا بالهجوم على تلك السفن وتدميرها بعد أن حصل على أمر من السيد ماجد ، وكانت حصيلة الطراد ليرا من السفن اثناء وجوده فى زنجبار ١٦ سفينة دمرت . كما أفرج عن ٢٥٠ عبدا كانوا فيها (١) وسرعان ما انضم الطراد ليرا الى الطراد سيدون الذى وصل الى زنجبار من قاعدة الراس وقام بالاشتراك مع الطراد ليرا بدوريات على الساحل الافريقى فى

---

(١) مرفق للخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية) .

المناطق الشمالية من ميناء زنجبار ، وذلك فى الفترة الواقعة فى شهر ابريل وبداية شهر مايو ٠ وبنهاية هذه الدوريات استولى الطرادان على ٥٢ سفينة تم تدميرها ، وكان فى احدى هذه السفن ٢٧٣ عبدا ، وقد بعث رجبى بتقرير الى حكومة بومباى فى هذا الصدد ذكر فيه بأن هذه هى المرة الأولى التى تكلف فيها طرادات من الأسطول الملكى للقيام بدوريات تفتيشية لساحل افريقيا الشرقية بحثا عن سفن الرقيق ، كما اشار رجبى فى التقرير بانه اذا امكن تخصيص سفينتين مسلحتين للعمل فى ساحل افريقيا الشرقية اثناء موسم الرقيق الذى يقع عادة فيما بين يناير وابريل ، فسوف ننجح فى القضاء على هذه التجارة فى خلال فترة لا تزيد عن عامين ، وبدون أسواق الخليج فان تجارة الرقيق لا يمكن ان تزدهر، نظرا لأن التدهور الحالى فى الأوضاع المعيشية لأهالى زنجبار والمناطق الداخلية منها يرجع الى انتقال تجارة الرقيق من العرب الى الهنود ، وهذا يحرم العرب من شراء ما يريدون من الرقيق بالاعداد التى كانوا يشترونها ، حيث كان عدد الرقيق الذى يجلب من المناطق الداخلية الى زنجبار يصل الى ٢٠ ألف عبد سنويا ، يذهب معظمهم الى شبه الجزيرة والخليج ، كما كان يستورد آلاف اخرى من العبيد من موزمبيق البرتغالية، وكان التجار ينقلون هؤلاء العبيد الى الموانى الشمالية من زنجبار ، ومن هناك يأتى العرب لاستلامهم فى فصل الربيع ، ويقدر رجبى عدد الرقيق الذين يتم تصديرهم الى الخليج كل عام بأكثر من ٤ آلاف الى خمسة آلاف عبد ، وهو نفس العدد الذى قدره كولان (١) ٠

---

(١) متفرقات مجلد ٣٨ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٥/١٤ (رقم ٢٣ الادارة السياسية) ٠

اقرت حكومة بومباى توصيات كل من كولان ورجبى واحالتها الى حكومة لندن للبت فيها ، وتطالب هذه التوصيات بضرورة تدعيم خطوات السيد ماجد سلطان زنجبار ، اذا اريد لتلك الاجراءات النجاح ، وجاء فى التوصيات ايضا ، - اننا لا نستطيع أن نتوقع من حاكم مشكوك فى سلطته الشرعية ، ومضطر دائما الى مسايرة رعاياه أن يحارب عملا يستمد الجزء الأكبر من موارده منه ، بينما كل فرد من حاشيته تقريبا يعمل اما سمسارا أو تاجرا للرقيق (١) وقد أضاف السير جورج كلارك الى هذه التوصيات اقتراحا باقناع السيد ماجد بتعديل معاهدة ١٨٤٥ لوضع حد لتجارة الرقيق فيما بين مدينة زنجبار وداخلية أفريقيا الشرقية ، سيما وانه ملتزم بدفع ٤٠ الف ريال سنويا الى سلطنة عمان فى حالة تقسيم السلطنة (٢) والواقع ان اللورد راسل وزير الخارجية البريطانية فى وزارة بالمرستون الثانية كان قد اتخذ قرارا بمطالبة السيد ماجد بتعديل المعاهدة ، الا انه عارض كولان ورجبى فى رايهما ، بدفع تعويض الى السيد ماجد لقيامه بهذه الاجراءات ، وقد استند راسل فى هذا الاعتراض على أن تصدير الرقيق من زنجبار هو محظور بالفعل بموجب اتفاق عام ١٨٤٥ ، ولكن بما أن انتهاك نصوص هذه المعاهدة يرجع الى السماح لسلطان زنجبار بالابقاء على ممارسته لهذه التجارة فى داخلية افريقيا ، فانه (اى السيد ماجد) انما يقوم بتنفيذ التزاماته لتلك المعاهدة

---

(١) قرار الحكومة ١٨٦١/٣/٢٨ .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من ميارد (وكيل مساعد وزارة الخارجية) الى بيرنج (وكيل مساعد مكتب الهند) ١٨٦٢/٦/٥ .

فى موافقته على حظر تجارة الرقيق (١) . غير أن السيد ماجد اعترض على هذه التعديلات عندما عرضت عليه وذكر « بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تعيش بدون تجارة الرقيق ، وهى لهذه الأسباب تختلف عن البلاد الأخرى فى أوضاعها (٢) وظل السيد ماجد متمسكا بهذا الرأى حتى عندما اجتمع به اللفتنانت كولونيل بليفير الذى خلف رجبى كوكيل سياسى لبريطانيا فى زنجبار ، وقد أوضح السيد ماجد لبليفير بأنه سيكون ضربا من الجنون من جانبه لو وافق على هذا الاجراء الذى وصفه بأنه سيؤدى بالتأكيد الى تدمير أوضاعه (٣) .

وعلى كل فقد قام السيد ماجد بمحاولة أخرى للقضاء على عمليات تصدير الرقيق ، وكان يهدف منها الى اقناع الحكومة البريطانية بالتوقف عن مطالبته بتعديل المعاهدة . فعندما وصل أهل صور والقواسم الى زنجبار فى بداية موسم عام ١٨٦٢ ، فوجئوا بوجود قرار أصدره السيد ماجد بمنعهم من شراء الرقيق ، ثم فوجئوا اكثر عندما قام السيد ماجد بزج بعضهم فى السجن عندما حاولوا تجاهل قرار السيد ماجد ، ولهذا لجأوا فى العام التالى الى عمليات الخطف ، غير أن السيد ماجد لقنهم درسا قاسيا ، حيث أمر بايداعهم السجن وجلدهم ، بل واعدم البعض منهم عندما حاولوا مقاومة جنود السيد ماجد الذين حضروا للقبض عليهم . وفى عام ١٨٦٤ أصدر السيد ماجد مرسوما يقضى بحظر تداول الرقيق

---

(١) نفس المصدر .

(٢) من السيد ماجد الى رجبى ١٨٦١/٧/٢٥ .

(٣) من بليفير الى حكومة بومباى ١٨٦٣/٥/٢٣ وقد ورد فى كتاب كوبلاند ١٥٧ .

فى البحر فى اى جزء من سلطنته فى الفترة الواقعة بين شهر يناير وشهر مايو من كل عام وعلى أساس هذا القرار اصبحت تجارة الرقيق محظورة (١) وعلى الرغم من ذلك فلم تؤد هذه الاجراءات الى تحقيق الهدف منهـــا بصورة فعالة ، نظرا لعدم وجود دوريات مسلحة من جانب سفن الأسطول خلال مواسم الرقيق ، وبالتالى لم يكن من المتوقع ان تحقق تلك الاجراءات انخفاضا ملموسا فى حجم تجارة الرقيق المتجهة الى الشمال .

لقد فشلت الاتصالاتالتى أجريت مع السيد ماجد لحظر تجارة الرقيق فى البحر فى المناطق الخاضعة له ، وكان هذا الفشل دليلا واضـــحا لما ذهب اليه رجبى وغيره من المسئولين البريطانيين ، وهو ان اية جهود لوقف هذا النشاط فى الخليج لا جدوى منها ، وأن الحل الأمثل هو تسديد الضربات اليه فى عقر داره ، وقال رجبى أيضا « بأن اية اجراءات لوقف تجارة الرقيق فى الخليج والساحل العربى يجب أن تتخذ فى المنـــاطق الساحلية من افريقيا .. وفى اعتقادى ان الطرادات البريطانية لم تستطع الاستيلاء ولا على واحـد فى المائة من الرقيق الذى ينقل سـنويا الى الخليج (٢) ومنذ بداية الستينات فى القرن التاسع عشر كان كل ما يمكن الحصول عليه من مكافحة تجارة الرقيق يعمـــل فى المناطق الواقعة بين

---

(١) كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ٩ (١٨٦٧ محضر ملفيل مساعد الوكيل لمكتظ الهند) وقد استشهد فيه بآراء رجبى (تقرير مايو — يونيو ١٨٦٧) غير ان هذا المحضر لا يحمل توقيع ملفيل ولا تاريخ اعداده، ولكن الخط هو خط ملفيل ، وقد ارفق بمسودة تقرير رقم ٣٣ المؤرخ ١٨٦٧/٦/٧ .

راس الحد وزنجبار ، بل كانت هذه السفن تعمل بوجه خاص بين راس الحد وراس مدركه (على الساحل الجنوبى من شبه الجزيرة) ، وفيما بين ممباسا وزنجبار ، ولم يكن يتيسر للطرادات العمل فى خليج عمـــان الا فى مناسبات محدودة ، كما لم يؤد الأمر الى تحسين هذه العمليات حتى بعد اعادة توزيع مواقع الطرادات ، فقد بقيت المشاكل كما هى ، وكان اخطرها النقص فى عدد الطرادات التى يمكنها العمل فى السواحل العربية مما ادى الى سوء الأوضاع كنتيجة لحل الأسطول الهندى فى عام ١٨٦٢ ، وتردد الاميرالية فى تخصيص سفن كافية للقيام بالمهمة التى كانت تقوم بها سابقا بحرية الهند (١) وقد اضيف الى المشكلة عنصر جديد عرقل أعمال طرادات البحرية ، ونعنى به صدور الأمر الذى يلزم قائد كل طراد بعد استيلائه على أية سفينة من سفن الرقيق بالمثول أمام محكمة بومبـاى على اساس ان وجود القائد هناك يمنعه من التأثير على ضباطه اثناء اداء شـهادته ، وكنتيجة لهذه الأوامر وما كانت تنطوى عمليه من مصاعب واحتمال قطع راتب القائد ، كان قواد الطرادات يترددون كثيرا فى الاستيلاء على اية سفينة (٢) كما كانت هناك مشكلة اخرى وهى بعد المسافات التى يتعين على قائد الطراد ان يقطعها لتسليم تجار الرقيق للسلطات القضائية ، وقبـل عام ١٨٦٦ كانت اقرب محكمة مختصة لهذه المحاكمات ، هى محكمة عدن ومحكمة بومباى ومحكمة الراس . وخلال ذلك العام منح القنصل البريطانى

---

(١) انظر ص ٥٦٤ — ٥٦٥ من الكتاب وكذلك ص ٦٦١ — ٦٦٣ .

(٢) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد . (١٨٦٧) محضر ملفيل (مايو — يونيو ١٨٦٧) وكولومب — القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٩٥ .

فى زنجبار صلاحيات لمحاكمة تجار الرقيق الذى يتم القاء القبض عليهم فى ممتلكات سلطان زنجبار ، ثم وسعت تلك الصلاحيات لتشمل كل تجار الرقيق ، غير ان المسافات بقيت سببا للمتاعب ، كما اضيفت اليها المتاعب التى تعترض الطرادات وهى فى طريقها الى الموانىء المختلفة ، ولهذه الأسباب اخذ ضباط الأسطول فى تدمير السفن التى يستولون عليها وذلك بموجب احدى المواد الواردة فى المرسوم ، غير أن التعليمات لم تكن تتضمن نصا بشأن الطريقة التى يتصرف بها ضباط الأسطول فى شأن بحارة السفن المصادرة ، وكانت التعليمات تقضى بارسال البحارة و ربابنة السفن الى المنطقة التى تتم فيها محاكمتهم ، غير انه لم تكن لدى هؤلاء الضباط صلاحيات قضائية لمحاكمة بحارة السفن المصادرة ، وبالتالى فقد كان هؤلاء الضباط يطلقون سراح هؤلاء البحارة ، اذا ما قرروا تدمير السفن . وفى عام ١٨٧١ صدرت تعليمات جديدة الغيت بموجبها هذه التعليمات ، وكلف الضباط بارسال السفن والبحارة الى المحاكم المختصة، كما حذروا من العمل بالمادة التى تخولهم حرية التصرف فى السفن ، ورغم ذلك فان التعليمات الجديدة لم تعالج الخطأ فى التعليمات السابقة التى لم تكن تساعد ضباط السفن على ادانة تجار الرقيق العرب . وتنص المادة التى تحدد نوعية السفينة طبقا للتجارب السابقة على انه يتعين التثبت من أن السفينة تحمل رقيقا بالفعل قبل توجيه الاتهام اليها بحمل الرقيق. وينبنى هذا الاثبات على اساس وجود « مجموعة من الرقيق مكدسين ومقيدين فى السفينة » أو أى دليل آخر يثبت ان السفينة تمارس تجارة الرقيق . ولما كان العرب نادرا ما يحصلون على العبيد من السفن نفسها او يخفونهم داخل السفن ، الا اذا اضطروا الى ذلك بسبب تعقب احد الطرادات لهم فان هذه الفقرة فى التعليمات لا لزوم لها على الاطلاق ، ثم اذا كانت السفينة لا تحمل الا عددا قليلا من العبيد ، فليس من المفروض

أن يخشى الربان من أى تدخل (١) .

فى ربيع عام ١٨٦٩ شنت طرادات الأسطول البريطانى أولى حملاتها الواسعة على تجارة الرقيق العربية والافريقية ، وفى العام السابق لهذه الحملة تدفق على زنجبار أعداد كبيرة من عرب الشمال لم يسبق لهم مثيل، وبمجرد وصـــولهم اخذوا يعملون فى الســلب والنهب وخطف الرقيق وارهاب السلطان ، وقد تدفقت هذه الجحافل على زنجبـــــار بسبب الاضطرابات السياسية التى تفجرت فى عمان للتنــافس على الحكم بين السيد عزام بن قيس والسيد سالم بن ثوينى الذى استولى على الحكم فى عـــام ١٨٦٦ بعد اغتيـــاله لوالده الســـيد ثوينى . وقـــد رافق هـــذا الصراع موجة تصاعدية من الشعور الدينى ، وعلى الأخص بين المناصرين (المطاوعة) أو من رجال الدين من القبــائل الاباضية ، الذين كانوا يرون فى حركتهم المناهضة للسلطان حربا مقدسة ضد حكم هذه الأسرة ، وقد انصب غضبهم على السيد ماجد سلطان زنجبار بصورة اشد ، خصوصا وأن هذه القبائل كان لديها من الأسباب التى تبرر لها شن حمــــلات عنيفة من السب والتجريح للسيد ماجد وتحريض القبائل على مهاجمة زنجبار (٢) .

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى « اعــــداد كولومب » ص ٧١ — ٧٧ و ٤٥٣ .

(٢) انظر كتاب كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » لدور المطاوعة فى اضطرابات زنجبار ص ٨٩ — ٩٠ .

وازاء هذه الأحداث اوعزت سلطات الهند الى القائد العام للأسطول الملكى فى الهند الصينية ، بايفاد كل سفينة يستطيع الاستغناء عنها الى منطقة الجنوب العربى وافريقيا الشرقية ، وذلك خلال موسم تجارة الرقيق لعام ١٨٦٩ ، كمحاولة لمنع القبائل العربية من تكرار هذا النشاط واحباط محاولتهم لخطف الرقيق بالجملة من افريقيا ، كما كانوا يفعلون سابقا . وبناء على ذلك فقد قام القائد العام بايفاد خمس سفن اتخذت مواقعهـا فى المناطق الواقعة فى طريق عودة السفن من افريقيا ، وكانت خطتهم تهدف كما شرحها قائد الطراد « درياد » الى تغطية الشواطىء الشمالية للبحر العربى (١) وقامت احدى هذه السفن من جزر سيشل متجهة الى الساحل الافريقي عند راس اسود ، ومنها ابحرت تدريجيـا الى راس الغضروفى ، كما توجه طراد آخر الى منطقة راس حافون ، كما اتجه طراد ثالث الى ساحل المكلا ، أما الطراد الرابع فقد اخذ يسـير عبر الخط الساحلى ابتداء من راس الحد ، حتى راس فرتك ، ومنه الى مضيق باب المندب ، اما الطراد الخامس درياد فقد اتجه الى جزر كوريا موريا .

كانت العملية التى قام بها الطراد درياد تعتبر نموذجية بالنسـبة لأعمال الدوريات فى البحر ، فقد قامت بجولة الى امتداد راس الحد بداية من خليج عمان ، واستطاعت خلالها اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا وعدن فى طريقها الى الخليج وفى يوم ٢٥ ابريل ابحر الطراد الى راس مدركه لان القائد كولومب اعتقد بأن ذلك الموقع هو انسب نقطـة للتربص للسفن القادمة لانه يقع ضمن ١٥ ميلا من جزيرة سوقطرة ، وفى اواخـر

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ١٨٥ .

الشهر نجح الطراد فى الاستيلاء على سفينتين من سفن الرقيق فى كل منهما صبى عبد اشترياهما من زنجبار ، وبعد ايام قليلة ظهرت سفينة اخرى محملة بالرقيق ، وقد تعقبتها قوارب الطراد ، الا انها تمكنت من الوصول الى الشاطىء قبل اللحاق بها ، غير انه تم القبض على غالبية الرقيق التى كانت تحمله بينما لاذ بحارتها بالفرار ، واثناء تعقب هذه السفينة ظهرت اخرى ، ولكن هى الأخرى اخذت تجرى نحو الشاطىء بمجرد أن لمحت الطراد ، وقد تمكن بحارة السفينة من سحبها الى الشط واخفاء الرقيق قبل وصول رجال الطراد الى مكانها ، وقد تم انقاذ ٥٨ بحارا من السفينة الأولى ، وقد توفى اثنان من بحارة الطراد اثناء عملية الهجوم على تلك السفن . وبعد خمسة عشر يوما غادر ترياد راس مدركة واخذ يبحر فى النهار ويتوقف فى الليل ، وفى يوم ١٨ مايو شاهد سفينة شراعية كبيرة وتمكن من الاستيلاء عليها بعد اطلاق بعض الاعيرة النارية عليها ، وكانت تحمل ١١٣ عبدا ، وفى يوم ٢٨ مايو وصل الطراد الى عدن فى نهاية جولته (١) .

من خلال تلك العمليات تمكنت الطرادات من تدمير ١٣ سفينة والافراج عن ٩٦٧ عبدا ، وفى عام ١٨٧٠ اى بعد عام واحد ، تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها الى سواحل افريقيا والخليج ، وقد قدم للمحاكمة ١١ تاجرا من تجار الرقيق ، وافرج عن ١٠٠٠ عبد تقريبا ، غير أن المراقبين لتلك العمليات يعتقدون بأن هذه الأرقام لا تمثل الا عشر تجارة الرقيق السنوية ، وكان فى رايهم ان نحو ٣٧ الف عبد قد افلتوا من الدوريات البحرية خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و ١٨٦٩ ولم يقبض

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى، كولومب ص ١٨٥ — ٢٦٠ .

الا على ٢٦٤٥ عبدا تم الافراج عنهم (١) . غير أن هذه الأرقام تثير التساؤل الى حد ما ، اذ مما لاشك فيه ان السفن الـ ٤٠٠ التى جرى تفتيشها عام ١٨٧٠ انما تمثل القسم الأكبر من السفن التى تعمل بين الخليج وشرق افريقيا والبحر الأحمر كل عام ، وحتى اذا افترضنا أن التفتيش قد شمل اكثرية تلك السفن ، فان ذلك يدلنا على أن القسم الأكبر من تلك السفن قد تم تفتيشها بالفعل ، واذا كانت هناك سفن قد افلتت من المطاردة ، فان ذلك يعود الى انها قد ابحرت قبل ان تبدأ الطرادات مهمتها ، ومع ذلك فلا يبدو من المحتمل أن تكون هذه السفن قد نقلت الـ ٩٠٠٠ عبد الآخرين، كما انه لا يجوز ان نتصور انها نجحت فى الافلات من الدوريات البحرية باستخدام طرق منتظمة ، كما كان يفعل تجار الرقيق فى المحيط الأطلسى. وعلى العموم فان الملاحين العرب يفضلون السير قريبا من الشواطىء ، وان هذه السفن لا تحمل أكثر من مائة عبد فى كل سفينة ، بحيث يمكن لكل مائة سفينة كبيرة أن تنقل معظم الرقيق من افريقيا الى الخليج كل عام .

هـذا على الأقل هو رأى الكابتن كولومب الذى أفاد بعد دراسته للمعلومات التى تم جمعها بأن المعدل السنوى للرقيق المصدر من افريقيا هو عشرة آلاف عبد ، وقد أيد هذا الراى المعتمد السياسى البريطانى فى

---

(١) « استعمار افريقيا الشرقية » كوبلاند ص ١٦٤ وقد استشهد فى ذلك بتوجيهات وآراء اللجنة الخاصة حول تجارة الرقيق الأفريقية سنة ١٨٧١ بما فى ذلك اقوال الكومندور السير ليوبولد هيث الذى تولى قيادة وحدة الطرادات فى عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ .

مسقط في عام ١٨٦٦ وهو اللفتنانت كولونيل هربرت « ديسبراو » الذى يقدر عدد الرقيق الذى يصل كل عام الى منطقة الخليج بـ ١٣ الف عبد منها ٤ آلاف عبد يتوجهون الى راس الحد وصور ونحو ٣٠٠٠ او ٤٠٠٠ عبدا الى مسقط (١) ومن المحتمل ان يكون جزء من العدد الكلى للرقيق الذى يصل الى الخليج — اى خمس من الرقيق الأحباش — وبالتالى فقد تصل نسبة الرقيق الذى يصل من افريقيا الى عشرة آلاف واحد عشر الف عبد سنويا . وقد توصلت الى هذه النتيجة اللجنة الخاصة التى امر وزير الخارجية البريطانية بتشكيلها لدراسة تجارة الرقيق الافريقية ، واعتمدت على المعلومات الواردة فى الكشوف الجمركية فى كلوا ، ففيما بين عام ١٨٦٢ — ١٨٦٣ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ تم تصدير ٩٧٫٢٠٣ من الرقيق من كلوا منهم ٦٧٫٧٠٣ صدروا الى زنجبار و ٢٠٫٥٠٠ الى الجزيرة الخضراء وغيرها من المناطق . من هذا الرقم السنوى وهو ٢٠٫٠٠٠ تقريبا كان يتم تصدير ٩٠٠٠ عبد بطرق غير مشروعة الى عمان كل عام من زنجبار ونحو ٣٠٠٠ من بيميا ، كما كان يصدر نحو ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عبد من مناطق أخرى على الساحل الافريقى الى شبه الجزيرة والخليج ، وبذا يتراوح المجموع السنوى لتجارة الرقيق من ١٠٫٠٠٠ الى ١١٫٠٠٠ (٢) ولا يزيد ما كان يستولى عليه الأسطول البريطانى من هذا العدد على

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٤٧ — ٥١ .

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧٠ مجلد ١١ ص ٢٠٩ « تجارة الرقيق فى افريقيا الشرقية » تقرير موجه الى الارل اوف كلارندون من جانب اللجنة — وزارة الخارجية ٢٤/١/١٨٧٠ .

٥٠٠ الى ٦٠٠ عبد (١) .

نخلص من كل هذا الى أن الدوريات البحرية الواسعة النطاق قد فشلت هى الأخرى فى الحد من تجارة الرقيق وكان لهذا الفشل أسباب أخرى غير التى ذكرناها آنفا ، وحتى ذلك الوقت لم تكن السلطات المعنية تعرف أى شيء عن تحركات السفن العربية وعددها ومتى كانت تغادر شواطىء الخليج فى رحلاتها السنوية ، وما نوع السلع التى كانت تحملها وابن كانت تتجه ، وما نوع السلع التى كانت تعود بها الى مواطنها وأوقات عودتها الى الخليج . وفى الواقع ان الطرادات تواجه صعوبات كثيرة بالمقارنة الى السفن الشراعية ، فعندما تكون حالة الجو ملائمة تستطيع السفينة الشراعية أن تسبق الطراد الذى يتعقبها ، وصحيح أن الطراد قد يسبق السفينة الشرعية اذا كانت حالة البحر هادئة ، ثم تحرك الطراد يعتمد على مخزون الفحم الذى يحتفظ به ، والموانىء الوحيدة التى كانت تزود الطرادات بالوقود فى ذلك الوقت هى عدن وبومباى ، ثم اضيفت اليهما مسقط وزنجبار ، فلو قامت الطرادات باستهلاك كميات كبيرة من الفحم فسوف لا يبقى لديها شيء منه من مواصلة أعمال الدورية ، كما أن ضرورة الاحتفاظ باحتياطى من الفحم ريثما يتمكن الطراد من الوصول الى أقرب ميناء للتزود منه يضيف صعوبات أخرى على استهلاك الفحم .

---

(١) يقول تقرير ١٨٧٠ أن عدد الرقيق الذى يتم الاستيلاء عليه سنويا هو ٧٠٠ — ٨٠٠ عبد ، غير أن هذا الرقم هو نتيجة إضافة ٩٦٧ عبدا تم تحريرهم خلال حملة ١٨٦٩ وقد كان عدد الرقيق المحررين الذين وصلوا الى بومباى فيما بين سبتمبر ١٨٦٥ ومارس ١٨٦٩ اى قبل الحملة هو ٥٤٩ عبدا او ١٥٧ عبدا كل عام وفى عام ١٨٦٩ وحده اى بعد الحملة وصل الى بومباى ٧٠٠ عبد .

وكان أيضا يؤخذ فى الاعتبار توفير الظروف التى تحمى صحة البحارة وراحتهم أثناء وجودهم فى الطرادات نظرا لأن البقاء فى مناطق الساحل العربى خلال شهرى مايو ويونيو أمر فى غاية المشقة وعلى الأخص بالنسبة للأوربيين ، وفى هذه الفترة تكون الشمس فى اقصى درجات حرارتها فتلهب المنطقة باشعتها المحرقة بينما يضيف الهواء الساخن والمشبع بالرطوبة العالية مزيدا من العناء والمتاعب للبحارة ، كما ن البحر فى هذه الفترة يغلى بالحرارة الشديدة . وكان الطعام الذى يقدم للبحارة جافا ويتكون من القديد والبسكويت الجاف مع عدم وجود خضار و فواكه ، كما ن ماء الشرب الموجود بالخزانات كان ساخنا ومر الطعم ، وهكذا تغدو الحياة داخل الطراد جحيما لا يطاق ، وكان المتنفس الوحيد للبحارة هو عندما يطلب منهم العمل ضد بعض السفن التى يلتقون بها ، رغم أن مثل هذه العمليات تنتهى أحيانا بخسارة فى الأرواح ، كما ان المكافآت التى تدفع لرجال الطراد على الأعمال التى يقومون بها لم تكن فى الحقيقة مكافأة مغرية او مشجعة ، وقد ذكر الكابتن كولومب فى عام ١٨٧١ بأن غالبية ربابنة الطرادات يشاركوننى فى الاعتقاد بأن قيمة المكافأة التى تدفع لهم نظير الجهود التى يبذلونها فى مكافحة تجارة الرقيق لا تشجع ضباط الأسطول على المجازفة بحياتهم فى سبيل مثل هذه العمليات المقوتة (١) وبالتالى فقد كانت تلك العمليات فى مجموعها فشلة وعديمة الجدوى .

تعتبر الفترة من عام ١٨٦٨ الى ١٨٧٣ المرحلة الحاسمة فى تاريخ الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق نظرا لأن هذه المسالة كانت مرتبطة

---

(١) استعمار افريقيا الشرقية ص ١٦٣ .

وثق الارتباط بالسياسات الداخلية والخارجية لسلطنة عمان ، كما ترتبط بالسياسة البريطانية كلها فى شبه الجزيرة والخليج ، ومن هنا لا يمكن ان نناقش هذه القضية بمعزل عن تلك الأحداث . وعلى كل حال فسوف نقوم بمحاولة لمعالجة هذا الموضوع ، وان كان هذا سوف يضطرنا الى التكرار لكى نتمكن من الوصول الى نهاية الشوط فى المحاولات البريطانية لمكافحة تجارة الرقيق خلال العقود الوسطى من القرن التاسع عشر .

فى صميم هذه القضية يكمن موضوع المعونة التى التزمت بها حكومة زنجبار لمسقط على أساس حكم كاننج ومقدارها ٤٠ الف ريال سنويا تدفعها زنجبار مقابل استقلالها عن مسقط ، وقد ظل السيد ماجد حاكم زنجبار فى جمع الاتصالات التى جرت معه فى أعقاب عام ١٨٦١ يتذرع بأنه مرغم على الابقاء على هذه التجارة حتى يتمكن من دفع تلك المعونة وان اعفاءه من هذا الالتزام المالى ربما يمكنه من تقديم بعض التنازلات فى مجال مكافحة تجارة الرقيق ، غير أن سلطات الحكومة الهندية كان لها اعتراضات على هذا القول : الاعتراض الأول ، هو انه اذا لم يحصل سلطان مسقط على المعونة فقد يعود الى شن الحملات اليائسة على مناطق الخليج ، لكى يضمن لنفسه سد العجز المالى ، أما الاعتراض الثانى فهو أن اعفاء زنجبار من هذا الالتزام سوف يؤدى الى بطلان معاهدة ١٨٦١ ، ويعطى مسقط الفرصة لاعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل تلك الفترة . وقد اوقف السيد ماجد دفع هذه المعونة على أثر اغتيال السيد سالم لوالده السيد ثوينى عام ١٨٦٦ ، كما أن الاطاحة بالسيد سالم بعد انقضاء عامين من جانب السيد عزان بن قيس قد دعمت هى الأخرى مركز السيد ماجد ، فلهذا

أوفد الى لندن في عام ١٨٦٨ يطلب اعفـــاءه من دفع هـــذه المعونة الى مسقط (١) ٠

بدأت المناقشات بين وزارة الخارجية البريطانية حول تجارة الرقيق في صيف عام ١٨٦٨ ٠ ومنذ البداية ظهرت خلافات اساسية فى تنـــاول الطرفين لهذا الموضوع ، ثم اتسعت هـــذه الخلافات بعد عودة كلارندون لوزارة الخارجية فى الوزارة الأولى التى شكلها جلادستون ، وكان اهتمام وزارة الخارجية منصبا على تجارة الرقيق فقط ، ومن هنـــا كان تأييدها لاعفاء السيد ماجد من دفع المعونة السنوية ، رغبة فى تشجيعه على تقديم التنازلات التى كانت تطالبه به بريطانيا ، غير أن مكتب شئون الهند كان له موقف آخر ، وبمعرفته بالعوامل التى تتحكم فى العـــلاقة بين مســـقط وزنجبار ، فقد كان يعارض أى خطوة تهدف الى التراجع عن حكم كاننج ، وقد لخص هذا الموقف الســـير جون كيه ، سكرتير الادارة الســـياسية والسرية للمكتب ، الذى قال بأنه اذا كانت الخارجية البريطانية ترغب فى استخدام الجانب المالى لاقناع السيد ماجد بالموافقة على ما هو مطلوب منه، يتعين عليها أن تتولى دفع هـــذه المعونة من عندها لمسقط ، وليس على حساب الاتفاق الذى تقررت هذه المعونة بموجبه ، وبعبارة أخرى كما قال سكرتير مكتب الهند بانه يتعين على وزارة الخارجية أن تقرر ما اذا كانت ستنقض أو لا تنقض قرار ١٨٦٢ بعدم دفع أى مبلغ للسيد ماجد مقـــابل حظره لتجارة الرقيق ٠ فاذا كانت عازمة على نقض القرار فيتعين عليها ان

---

(١) نوقشت المبادىء المتصلة بتأثير هذه التغيرات فى تولى مقـــاليد الحكم بالنسبة للالتزام بدفع المعونة ، وما دار حولها من جدل فى الفصل ١٤ ٠

نطلب من الخزانة البريطانية دفع هذا المبلغ ، نظرا لأن حظر تجارة الرقيق موضوع يخص السياسية الامبرالية وليس السياسة الهندية ، وبالتالى فان قيمة هذه المعونة يجب أن تتحملها الخزانة المركزية ، والا أصبحت عبئا على موارد الهند (١) ، ومن بين الثلاثة أعضاء الذين يؤلفون مجلس الحكم في الهند والأكثر اهتماما بشئون مسقط وزنجبار ، السير جورج كلارك حاكم بومباى السابق ، والكابتن وليم ايست ويك ، والسير بارتل فرير الذى كان أيضا حاكما سابقا لبومباى ، وكان كل من كلارك وايست ويك يؤيدان راى كيه ، وان كان الثانى يرى بأن المبلغ المقترح تخصيصه للسيد ماجد وقدره عشرة آلاف جنيه استرلينى كل عام يجب أن يتم دفعه مناصفة من جانب الحكومة الامبرالية وحكومة الهند (٢) . أما فرير فكان له رأى آخر ، وهو ان تلتزم حكومة الهند بدفع معونة زنجبار ، وأن تدفعها مباشرة لحكومة مسقط ، بل انه اضاف الى ذلك اقتراحا آخر ، وهو أن تتعهد الحكومة المذكورة بدفع معونة اضافية الى السيد ماجد ، للتخفيف عليه من الأعباء الاقتصادية التى سوف تترتب على قيامه بحظر تجارة الرقيق ، على أن تتولى الخزانتان الامبرالية والهندية دفع المعونة الاضافية (٣) .

فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن وبعد

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٨ محضر من اعداد كيه ١٨٦٨/٧/١ .

(٢) نفس المصدر محضر من اعداد السير كلارك ٧/١٧ ومحضر من اعداد استوك ١٨٦٨/٧/١٣ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٨/٧/١٥ .

شهر من وصوله سلمه كلارندون رد الحكومة البريطانية على طلب سلطان زنجبار باعفائه من دفع المعونة المالية الى مسقط ، وجاء في هذا الرد : بأن حكومة صاحب الجلالة ترغب رغبة اكيدة في الاستجابة لطلب سموكم طالما كان هذا لا يتعارض مع الالتزامات التى سبق أن ارتبطت بها فى هذا الخصوص (١) . والواقع أن كلارندون كان على وشك ان يتخذ قرارا ، ان لم يكن قد اتخذه بالفعل حتى ذلك الوقت ، وهو انه اذا كان الغاء حكم كاننج سيؤدى الى وقف تجارة الرقيق فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية منها فأنه لا يمانع فى ذلك » وعلى اية حال فلابد اولا من جس نبض حكومة الهند . وكان كلارندون قدنجحتقريبا فى اقناع ديوك اوف ارجيل وزير الدولة بهذا الراى ، وفى أول يناير عام ١٨٦٩ بعث ارجيل برسالة الى الحاكم العام فى الهند ارل اوف مايو ، والى السير وليم سيمور فتز جرالد حاكم بومباى يقترح فيها انه بالنظر الى التغيرات التى طرات على اوضاع الحكم فى مسقط فانه يجوز اعتبار دفع المعونة من زنجبار الى مسقط غير ملزمة، ولكن اذا رأى الحاكم العام خلاف ذلك فربما يهمه ان يتصور المكاسب التى سوف تتحقق لنا ، وبالأخص فيما يتعلق بتجارة الرقيق اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على الالتزام بدفع المعونة وفرضها على خزانة حكومة الهند (٢) .

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ خطاب من كلارندون الى السيد ماجد ١٨٦٨/١٢/١٥ .

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ١٠ (١٨٦٩) من وزير الدولة الى حاكم بومباى ومرفق معه صورة من خطاب وزير الدولة الى الحاكم العام فى الهند ١٨٦٩/١/٦ وقد نوقشت تحليلات ارجيل فى هذا الموضوع بتفصيل اكثر فى الكتاب .

كانت ردود الفعل من جانب مايو وفيتزجرالد لمقترحات ارجيل عنيفة، وقد ذكرا فى ردهما بأنه لم يحدث ما يستدعى الى نقد حكم كاننج وان كرامة الحكومة البريطانية وسلوكها يستدعيان الاستمرار فى دفع المعونة لمسقط ، واذا كان لابد من دفع المعونة من أجل القضاء على تجارة الرقيق فان هـذه المعونة لابد أن تخرج من خزانة الحـكومة المركزية (١) وقال ايضـا ان كلارندون الذى عجز أكثر من مرة خلال عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ عن أدراك الأخطار التى تحيك بالمصالح البريطانية فى الخليج ، واخذ فى اخضـاع تلك المصـالح لسياسته الشرقية لن يأبه باعتراض حـكومة الهند عـلى موقفه ، وانما ظل متشبثا بخطته لربط معونة زنجبار بشرط الغاء تجارة الرقيق الافريقية ، كما أن تجاهله لحكم كاننج باعتباره وسيلة لتأكيد حق حكومة مسقط فى هذه المعونة جعـله يقترح على ارجيـل انتهاز فرصـة قيام عزان باغتصاب السلطة فى مسقط لفسخ حكم كاننج وابلاغ السـيد ماجد بانه لم يعد مسئولا عن دفع المعونة بعد ان تولى عزان بن قيس الحكم فى مسقط بشرط أن يوافق السيد ماجد على تقديم التنازلات التى طلبتها

---

(١) المكاتبات السرية والمرفقات لحكومة الهند مجلد (١) من جون سكرتير حكومة بومباى الى سيتون كار (سكرتير الادارة الخارجية لحكومة الهند) ١٨٦٩/٣/١٠ (رقم ٨٦ الادارة السياسية ومرفق صورة منه لخطـاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٩/٣/٢٠ (رقم ١٠٠ الادارة الخارجية سياسى) ٠

منه الحكومة البريطانية بشأن تجارة الرقيق (١) كما أن كيه اعتبر مقترحات كلارندون خاطئة من جميع الوجوه ، وقد كتب الى ارجيل برأيه هـذا ، الا أن ارجيل استخف برأى كيه ، واوعز الى مايو فى ٣٠ يوليو بابلاغ السيد ماجد مضمون تلك الرسالة (٢) ٠

فى شهر فبراير من العام التالى بعث مايو برده حول الموضـوع وذكر فيه بأنه لا ينفذ ما طلب منه ريثما يبت ارجيل فى النقاط الأخرى المتصلة بالمعونة كما أشار بأنه سيكون من السذاجة أن نتصور أن اعفـاء حاكم زنجبار من دفع المعونة السنوية قد يكون له اثر ملموس فى تصفية تجارة الرقيق (٣) ٠ لم ينتظر كلارندون وصول رد مايو على اقتراحه ، وانما سارع بتشـكيل لجنة فى أواخر عام ١٨٦٩ تضم ممثلين عن وزارة الخـارجية البريطانية ، ومكتب شـئون الهند ، والامبرالية البريطـانية ، ووزارة المستعمرات للبحث فى نجع الوسائل للقضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وتقديم تقرير عنها ، وفى شهر يناير ١٨٧٠ قدمت اللجنة المشار اليهـا

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) من اوتوى (وكيل الخـارجية الى ماريفيل سكرتير مكتب شئون الهند ١٨٦٩/٥/٢٩ ومن رايس (وكيل الخارجية) الى ماريفيل ١٨٦٩/٧/١٩ ٠

(٢) من الرسائل السرية الى حكومة الهند مجلد (١) مسودة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠ وص ٦٩٤ — ٦٩٥ من الكتاب ٠

(٣) انظر نفس المصدر مجلد ٦ من الحـاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية سرى) ٠

والتى كان من ضمن اعضائها اللورد شارلز فيفيان مدير ادارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية ، وكيه ، وهنرى تشرشل المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار ، وكان أهم توصيات اللجنة هى :

١ — يتعين على ماجد العمل على الحد من تجـــارة الرقيق كمقدمة لالغائها فى النهاية فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية .

٢ — أن يتم الغاء الرقيق بشكل تدريجى حتى لا تتعرض اقتصاديات زنجبار لأية اهتزازات ، ويمكن تنفيذ هذا باصدار أوامر بأن يتم شـــحن جميع الرقيق الافريقيين عن طريق ميناء دار السلام مما يتيح تنظيم هـذه العمليات بحيث تتفق مع احتياجات زنجبار .

٣ — أن يتم تغيير الفترة المحظورة نقل الرقيق فيهـا والتى حددها السيد ماجد فى عام ١٨٦٤ من أول يناير الى أول مايو (اى خلال موسـم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية) من منتصف فبراير الى منتصف مايو ومن منتصف سبتمبر الى منتصف نوفمبر باعتبار ان تلك الفترة هى الفترة التى يصل فيها العرب لابتياع الرقيق منها .

٤ — أن يتم تعزيز القوة البحرية المرابطة فى مناطق الساحل الشرقى لافريقيا على أن توزع تلك القوة بشـــكل أفضل خلال موسم تجـــارة الرقيق .

٥ — أن يتم تعزيز التمثيل البريطانى فى زنجبار على ان تتحمل حكومة الوطن وحكومة الهند بالاشتراك فى دفع نفقات هذا التمثيل وبألا يقتصر على حكومة الهند وحدها .

٦ — أن يتم افتتاح خط ملاحى مع زنجبار ، وحتى يتم تعويض زنجبار

عن خسائره ، يتعين على حكومة الهند دفع المعونة المالية السنوية لمسقط (١) ٠

وفى شهر فبراير ارسل نسخة من هذا التقرير الى مايو ، غير أن هذا التقرير لم يلق من الاهتمام اكثر مما لقيته الرسالة السابقة حول هذا الموضوع ، وعلى الرغم من أن الحاكم العام قد وافق على مطالبة السيد ماجد بوقف تجارة الرقيق ، الا انه عارض ذلك ما لم يتم تعويض السيد ماجد عن جزء من الخسارة التى سوف يتكبدها ، وذلك فى حدود عشرين الف ريال ، مقابل اعفائه عن دفع المعونة المالية لمسقط من جيبه (٢) ٠ ان القضيتين منفصلتان وبالتالى يتعين معالجة كل منهما على حدة (٣) وعلى اية حال فقد كان الرأى النهائى فى الموضوع خارج نطاق الصلاحيات المخولة لمايو ، وهذه الصلاحيات من اختصاص كلارندون الذى اوعز الى تشرشل فى شهر يونيو بأن يستفسر من السيد ماجد بعد عودته الى زنجبار عما اذا كان ترغب فى التوقيع على معاهدة جديدة على اساس التوصيات التى تقدمت بها اللجنة ، كما طلب منه فى الوقت نفسه ابلاغ السيد ماجد ، بأن ثمة احتمالا بأن يتلقى المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار تعليمات رسمية من حكومة الهند باخطار السيد ماجد بأن

---

(١) تقرير مؤرخ ١٨٧٠/١/٢٤ ، وقد قدم فى وقت لاحق الى البرلمان — انظر « بيانات ووثائق ١٨٧٠ » مجلد (١) ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) الرسائل السرية ومرفقاتها من حكومة الهند مجلد ٦ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٥/٢٠ (رقم ٢٩ الادارة الخارجية ، سرى)٠

الترتيبات الخاصة بحكم كاننج اصبحت ملغاة (١) .

توفى كلارندون يوم ٢٧ يونيو ، ثم توفى السيد ماجد يوم ٧ اكتوبر، ولهذا فلم يكن من الممكن أن يتلقى وزير الخارجية البريطانية ردا على رسالته من السيد ماجد ، وكان هناك منافس قوى على حكم زنجبار هو السيد برغش شقيق السيد ماجد ، ولما كان السيد برغش رجلا متهورا وكثير الطموح وذكيا ، فانه لم يكن يحظى بثقة والده السيد سعيد الذى اغلق فى وجهه باب الحكم بمنحه لأخيه السيد ماجد . وفى عام ١٨٥٩ أعلن السيد برغش التمرد على السيد ماجد بعد أن افلت زمام الصبر منه ، الا ان حكومة الهند التى لم تكن توافق على اى تغييرات فى وضع زنجبار وعلى الأخص بعد أن احبطت المحاولة التى قام بها السيد ثوينى فى بداية العام لاحتلال زنجبار ، فى الوقت الذى لم يكن قد انتهى البت فى مسالة النزاع بين مسقط وزنجبار (٢) . اما محاولة السيد برغش فقد انتهت بابعاده الى الهند ، ولم يسمح له بالعودة الى زنجبار قبل عام ١٨٦١ ، وعند عودته اليها اعتكف فى احدى المناطق الريفية فى البلاد ، حيث اخذ يجمع حوله رجال الدين الاباضيين ، واصبح واحدا من المتعصبين للاباضية .

أصبح السيد برغش الآن فى نفس الوضع الذى كان عليه اخوه عندما تولى الحكم مهددا بغزو تقوم به مسقط ، وخصومه اثنان من اشقائه على

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ من كلارندون الى تشرشل ١٨٧٠/٦/١٦ وارفق صورة منه بخطاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧١/١٠/١٧ (رقم ٦٦ الادارة الخارجية سرى) .

(٢) انظر فصل ١٢ من الكتاب .

الأقل ، واذا كان برغش لابد له من أن يتولى الحكم ويحتفظ به ، فانه في حاجة الى تأييد من احدى الجهات ، والتأييد المحتمل الوحيد في ذلك الوقت هو من البريطانيين في زنجبار ، وهكذا وقبل وفاة السيد ماجد بساعات استدعى السيد برغش الى القنصلية البريطانية في زنجبار ، وقد تعهد له المعتمد السياسى البريطانى بتأييده مقابل تنفيذ المطالب البريطانية فيما يختص بتجارة الرقيق بعد توليه الحكم ، وقد ابدى السيد برغش حماسا شديدا بقبول هذا المطلب ، وفى اليوم التالى نصب حاكما على زنجبار دون قيام اى معارضة من احد . غير انه بعد ثلاثة أيام من تنصيبه نقض هذا الوعد ، وربما بتحريض من رجال الدين الاباضيين الذين كانوا يعارضون السياسة البريطانية بخصوص تجارة الرقيق . وقد استاء المعتمد السياسى البريطانى من هذا التحول المفاجىء فى موقف السيد برغش ، واقترح على حكومة بومباى العمل على تشجيع وتأييد السيد تركى بن سعيد بالاطاحة بالسيد برغش والحلول محله (١) غير أن مقترحات تشرشل لم تفلح فى زحزحة السيد برغش عن موقفه المتعنت هذا (٢) . وفى نهاية العام اضطر المعتمد السياسى البريطانى الى ترك عمله والعودة الى انجلترا لأسباب صحية ، وقد توقف فى بومباى لعرض وجهة نظره فى الاقتراح الذى عرضه لخلع السيد ماجد . وقد وجد ان حاكم بومباى ، فيتزجيرالد ، متفقا معه فى رايه ، بل ابدى استعداده لاتخاذ اجراءات أشد من التى اوصى بها تشرشل ، وأوضح لتشرشل بأن أنصاف الحلول كالتى اقترحها تشرشل لاعلان زنجبار محمية بريطانية لم

---

(١) انظر كوبلاند ص ٨٨ — ٩٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٠ — ٩٥ .

يكن من حيث المبدأ خطوة سديدة ، وانه اذا كانت حكومة بريطانيا ترغب جديا فى وضع حد لتجارة الرقيق فان عليها أن تتولى هذا الامر بنفسها ، وبالتالى فان الفرصة الراهنة هى أنسب فرصة للقيام بهذا العمل ، نظرا لأن التدخل الفرنسى الذى بلغ ذروته فى بداية حكم السيد ماجد لم يعد له وجود الآن بعد أن تدهور مركز فرنسا فى سيدان ، غير أن هذه الاقتراحات لم تلق صدى فى كلكتا ، كما أن حكومة لندن استقبلتها بذعر كبير عندما وصلتها ضمن الرسالة التى بعث بها تشرشل الى فيفيان والتى ارسلها من القاهرة فى شهر مارس ١٨٧١ (١) وعلى الفور بعث ارجيل الى مايو برسالة ذكر فيها بأن الاقتراحات الخاصة بالتدخل البريطانى فى النزاع على تولى الحكم فى زنجبار سوف تلقى معارضة شـــديدة من الحكومة البريطانية ، شأنها شأن الاقتراح الخـــاص بضم السلطنة الى النفوذ البريطانى (٢) ٠

منذ ذلك الوقت بدأ ارجيل وزملاؤه بمكتب شئون الهند يميلون الى الأخذ بوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية فيما يختص بزنجبار وتجارة الرقيق ، وبذلك وافقوا على توصـــيات اللجنة المشتركة بقبولهم دفع

---

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ٣ من تشرشل الى فيفيان القاهرة ١٨٧١/٣/١٠ ومرفق بمسودة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ (رقم ٣ الادارة السرية) ٠

(٢) من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ ومن الغريب أن ارجيل لم يتطرق الى الاتفاق الفرنسى البريطـــانى لسنة ١٨٦٤ باحترام استقلال زنجبار وهو الاتفاق الذى لم تكن حكومة الهند تعلم عنه شـيئا وظلت فى جهل له حتى عام ١٨٧٣ ٠

نصف قيمة المعونة المالية من اعتمادات حكومة الهند ، وبالتفاوض مع شركة البواخر الهندية البريطانية لتمويل الخط الملاحي الى زنجبار بشرط أن تتعهد الخارجية البريطانية بالمساهمة في نفقات الوكالة البريطانية السياسية في زنجبار . وفي مارس ١٨٧١ طلب جرانفيل الذى خلف كلارندون في وزارة الخارجية البريطانية من الخزانة البريطانية اعتماد المبالغ المطلوبة ، غير أن الخزانة رفضت هذا الطلب . وفي الشهر التالى ذكر ارجيل لجرانفيل بأنه لما كانت وزارة الخارجية لا ترغب في المساهمة بشيء فانه لم يعد من حقها اصدار اى تعليمات للوكيل السياسى والقنصل في زنجبار ، كما انه كتب الى مايو يقترح عليه بأن تبقى الوكالة خاضعة لسلطة حكومة بومباى ، وان هذه الحكومة ستظل الجهة المختصة في دفع نفقات الوكالة من خزانة حكومة الهند (١) . ثم عاد جرانفيل فطلب من الخزانة دفع هذه المبالغ ولكنه لم ينجح في مسعاه ، ولهذا اضطرت الحكومة البريطانية الى طرح الموضوع على البرلمان في جلسته المنعقدة يوم ٦ يوليو ، واعلنت عن عزمها على تشكيل لجنة خاصة من اعضاء مجلس العموم البريطاني للبحث في موضوع تجارة الرقيق الافريقية واستنباط السبل للقضاء عليها قضاء تاما .

منذ ذلك التاريخ بدات المسالة تتعثر وان كان التاكيد للقضاء على تجارة الرقيق نهائيا ظل سائدا . ولما كانت مشكلة الرقيق قد تمت مناقشتها في عدد من المؤلفات الأخرى ، فان مهمتنا هنا تتلخص في انجاز

---

(١) من وزير الدولة الى الحاكم العام للهند ١٨٧١/٤/٢١ انظر أيضا ص ٧١٤ من الكتاب .

هذا الموضوع بقدر الامكان (١) ٠ وقد استمعت اللجنة الخاصة الى شهادة ١٤ شاهدا ، ادلوا بشهادتهم ، فيمـــا بين الفترة الواقعة بين ١٠ و ٢٥ يوليو ، وقد كان من بين هؤلاء الشهود عشرة من ضباط الأسطول ورجال الدولة من بينهم فرير ، وكيه ، وفيفيان ، وكولان ، ورجبى ، وتشرشل، وهينث ، وكولومب ٠ أما بقية الشـــهود فقد كانوا من رجـــال الهيئة التبشيرية ، كذلك فحصت اللجنة مجموعة كبيرة من الوثـائق والرسائل المتعلقة بهذا الموضوع ٠ ولم تأت استنتاجات اللجنة مفاجأة لاحد ، فقد جاء فيها : (ينبغى استخدام كل الوسائل المشروعة لوضع حد لتجـــارة الرقيق الافريقية ، ولتحقيق هذه الغاية لابد اولا من وضع حد لهذه التجارة داخل المناطق الخاضعة لسلطان زنجبار .. كما أن اية محاولة لاقتنـــاء الرقيق بتشغيلهم فى الخدمة المنزلية قد تتخذ فى نظرنا ذريعة لتهريب هذا الرقيق وبيعه فى الخارج ٠٠) (٢) وبنـــاء على ذلك فقد اوصت اللجنة (٢) ابلاغ الســـيد برغش بأنه اذا لم يتوقف بيع الرقيق لتجـــار الشمال فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذ الاجـراء اللازم

---

(١) اهم اشارة الى هذا المضوع ما ورد فى كتاب كولاند « استعمار افريقيا الشرقية » فى فصل ٨ — ١٠ وكتاب جافين «مهمة فرير فى زنجبار» ١٨٧٣ والمجلة التاريخية فصل ٥ ص ١٢٢ — ١٤٨ والتى تشـكل اساس المعلومات فى هذا الموضوع الا فى المواضع التى اشير اليها بالعكس ٠

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧١ مجلد ١٢ وثيقه رقم ٤٢٠ — تجارة الرقيق الساحل الشرقى لافريقيا : تقرير اللجنة الخاصة وقد استشهد به كوبلاند فى ص ١٧٠ ٠

لوقف تلك التجارة سواء كانت فى الداخل أو الخارج ، (١) ومطالبة السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة هدفها الأساسى الغاء تجـارة الرقيق كلها الغاء تاما (١) . غير ان اللجنة قد اغفلت نقطة هامة فى تقريرها ، فهى لم تذكر اى شىء حول تعويض السيد برغش عن خسائره المالية التى قد تترتب على الغائه تجارة الرقيق ، سواء اكان ذلك باعفائه من دفع المعونة المالية لمسقط او بطرق أخرى ، وعلى العكس من ذلك فقد اعتقدت اللجنة ان تطور التجارة المشروعة ونموها الذى سيأتى بعد الغاء تجارة الرقيق ، قد يعوض السيد برغش تعويضا تاما عن خسائره ، كما ذكر تقرير اللجنة : « ان هذه اللجنة لا تعتقد أن حاكم زنجبار سوف يخسر شيئا من الغـاء تجارة الرقيق » (٢) .

لقد كان هذا موقفا لا يتسم بالعدل ، بل بالأحرى كان موقفا مجردا من المسئولية وادى الى تأخير ابرام المعاهدة الجديدة عامين آخريين ، كما انه قد جرد وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شـئون الهند من جميع المبررات لارغام الحكومة البريطانية على دفع ثمن الغاء تجارة الرقيق ، ونعنى به المعونة المالية التى كانت زنجبار قد تعهدت بدفعهـا الى حكومة مسقط ، كما انه قد عزز موقف جلادستون ضد جرانفيل . وكان رئيس الوزراء يعتقد بأن دفع أى تعويض مقابل عمل انسانى اجراء غير أخلاقى وبأن التحول الى التجارة المشروعة بافريقيا الشرقية سـوف يؤدى الى انهاء تجارة الرقيق . غير ان وزير الخارجية البريطانية كان له رأى آخر

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

وهو يتلخص فى أن كل تنازل ، لابد ان يستتبعه ثمن او مقابل ٠ ولما كان رئيس الوزراء مقتنعا بموقفه ومؤمنا بتضامن الدول الأوربية ، فقد قـام بتوزيع مذكرة على حكومات الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا والبرتغال ، وذلك فى شهر فبراير عام ١٨٧٢ ، يناشدها باسم الانســانية ان توحد موقفها للقيام بعمل مشترك لافتتاح خطوط ملاحية تجارية الى زنجبار ، وبمحاولة اقناع حاكم زنجبار بالتخلى عن تجارة الرقيق ٠ وقد جاء الرد من هذه الدولة حسبما كان متوقعا (١) ٠ غير ان هـذه المبادرة انتقلت فيما بعد الى رجال مكتب شئون الهند والى فرير بصورة خاصة ، الذى تحولت تجارة الرقيق عنده الى قضية ٠ رغم ان اهتمامه بها لم يكن يخرج عن الخطوط العامة للسياسة التى كان ينادى بها فيما يتعلق بالنزاع بين مسقط وزنجبار ٠ وقد اسـفرت محاولة فرير وزملائه عن عقد اجتماعين هامين فى مانشن هاوس فى يوليو ونوفمبر ، وكان لهذين الاجتمـــاعين تأثير كبير على وزارة جلادستون ، اذ تضمن خطاب ملكة انجلترا بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى شهر اغسطس اشارة الى اعتزام الحـكومة البريطانية القيام بتحرك واسع ضد تجارة الرقيق ، كما تم اقناع المسئولين فى الخزانة البريطانية فى المساهمة فى دفع نفقات الوكالة البريطـانية فى زنجبار ، ثم أعلن جرانفيل عن عزمه على ايفاد فرير فى مهمة خاصة الى زنجبار (٢) ٠

---

(١) انظر جافين ص ١٢٨ ٠

(٢) جافين ص ١٣٩ — ١٤١ ٠

كان فرير أول من فكر فى ايفاد بعثة خاصة وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد قام بتنفيذها ارجيل فى ابريل عام ١٨٧١ ، عندما اقترح هلى مايو بوجوب انتهاز فرصة تولى حاكمين جديدين السلطة فى كل من مسقط وزنجبار لايفاد بعثة للتفاوض معهما وتصفية الخلافات بينهما (١) وكان هدف البعثة التى شكلت عام ١٨٧٢ هدفا محددا ، وهو اقنـــاع السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٨٤٥، ويلزم فيها نفسه بالغاء تجارة الرقيق فى الأجـزاء الداخلية من افريقيا الشرقية ، وكان المطلوب من السيد برغش وفق تلك المعاهدة ان يأمر باغلاق اسواق الرقيق فى جميع أراضيه ، وحماية الرقيق الذين يتم تحريرهم من اعادتهم الى ذل العبودية ، وحظر اقتناء العبيد او امتلاكهم من جانب الرعايا الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحمـــاية البريطانية ومقيمين فى افريقية (٢) كما كلف فرير بالحصول على تعهد جـديد من السيد تركى بن سعيد الحاكم الجديد فى مسقط ، يلتزم فيه السيد تركى بالعمل بمعاهدة ١٨٤٥ فيما يتعلق بتجارة الرقيق فى مسقط وبأن يضمن (اى) فرير احترام شيوخ ساحل الهدنة للتعهدات التى وقعوها فى عامى

---

(١) كوبلاند ص ١٨٢ — ١٨٣ وقد اورد تعليمـــات جافين الى فرير ١٨٧٢/١١/٩ ان عـــددا كبيرا من الهنود المنتمى الى بعض ولايات الهند الخاضعة للحماية البريطانية والمقيمين فى زنجبار قد تخلوا عن جنسياتهم كى يتمكنوا من اقتناء العبيد والاتجار فيهم .

(٢) انظر الخطابات والمرفقات من الهند . مرفق للخطاب الخـارجى (سياسى) ٢٢٨ المؤرخ ١٨٧٢/١١/١٨ من بلى الى السكرتير السيـــاسى لحكومة بومباى ١٨٧٢/٨/٢١ (رقم ١٣٨٧ — ٣٧٧ الادارة السياسية) .

١٨٤٧ ، ١٨٥٦ فى ذلك الشأن ، وكان قد أرسل خطاب الى كل من شيوخ الهدنة وحاكم البحرين فى شهر اغسطس السابق يتضمن هذا المعنى ، وقد أرسله الكولونيل بيلى المقيم البريطانى فى الخليج تنفيذا لتعليمات تلقاها من الحكومة البريطـــانية دون أن يتلقى ردودا عليهــا حتى ذلك الوقت (١) ولذلك عهد الى فرير ابلاغ السيد برغش باحتمال اعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط بموجب قــرار كاننج والتأكيد له بدفع هذه المعونة اليه من جانب حكومة بومباى ، وبأن تعهد حكومة بومبـــاى بدفع هذه المعونة سيصبح ملغيا فى حالة اخلاله بنصوص المعـــاهدة . وتبعا لذلك فقد تقرر ان تتحمل الخزانتان الهندية والبريطانية دفع تلك المعونة مناصفة بينهما .

غادر فرير واعضاء البعثة بما فيهم الأب بادجر انجلترا يوم ٢١ نوفمبر عن طريق باريس وروما والقاهرة ، وذلك بغية الحصول على تعاون حكومة فرنسا والفاتيكان والحكومة الايطالية والخديوى اسماعيل باشا لانجــاح هذه المهمة . وفى يوم ٣١ ديسمبر وصلت البعثة الى عدن حيث انضم اليها بيلى ، وفى يوم ١٢ يناير وصلت البعثة الى زنجبــار وقد بدات أعمالها

---

(١) نفس المصدر لقد كان ارولنسون تحفظات حول هـــذه الخطة كلها : من المؤكد اننا لا ينبغى ان نلوم انفسنا بدفع هذه المعونة الى مســقط بصورة دائمة ، وانما يجب ان يشترط فى دفعها تحسن الســلوك ، وبأن لا يتعدى هذا الارتباط ولاية الحاكم الراهن (نفس المجلد مذكرة رولنسون (اكتوبر ١٨٧٢) .

بالاتصال بالسيد برغش فى اليوم التالى ، واستمرت تلك الاتصالات على فترات حتى الشـــهر التالى ، وقد اظهر السيد برغش قدرا كبيرا من المرونة والاستعداد للتفاهم ، واكد للبعثة بأنه سوف يبذل قصارى جهده لتحقيق رغبة الحكومة البريطـانية ، الا انه لم يكن فى وضع يسمح له بتجاهل ثقل الرأى العام الاسلامى وموقف اكابر العرب فى زنجبـــار ، الذين يعارضون تقديم تنازلات جديدة بالنسبة لتجارة الرقيق ، كمـا اوضح لهم بان الحد من وصـــول الرقيق من داخلية البلاد للعمل ، وخاصة بعد العاصفة التى هبت على البلاد واحدثت دمارا جسيما، سوف يؤدى الى تدهور اقتصاد زنجبار الذى يعتمد اساســا على هؤلاء الرقيق ، واستطرد السيد برغش يقول بان فرير قد جاء يطلب منه اكثر مما يستطيع ، وانه اذا كان لابد من القضاء على تجارة الرقيق فينبغى ان تتم هذه العملية بالتدريج وبخطوات وئيدة وقال : اننا شعب فقير وغير ناضج ، وانه يحتاج الى بعض الوقت كي يتسنى له ادراك الأمور وهكـذا لم ينجح فرير رغم محـاولاته المتعددة فى اقناع السيد برغش بتغيير موقفه ، كما فشل وجود السـفن الحربية البريطانية خارج ميناء زنجبار فى التاثير على موقف السيد برغش . وفى ١١ فبراير سلم السيد برغش رده النهائى الى فرير ويمكن تلخيصه فيما يلى : « انكم تطلبون منا بأن نحدد موقفنا من هذه المسألة فى كلمتين نعم أو لا . نقول لكم لا » (١) .

لقد كان القنصل الفرنسى فى زنجبار السبب الرئيسى فى رفض السيد

---

(١) كوبلاند ص ١٨٦ — ١٩١ وجافين ص ١٤٤ — ١٤٥ بالنســبة لتفارير فرير راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٧٣ .

برغش لهذه الاجراءات ، وكان هذا القنصل قد عاد الى مقر عمله من اجازته يوم ٩ فبراير ، وفى اليوم التالى اجتمع بالسيد برغش ، واكد له بأنه يمكن الاعتماد على فرنسا فى حمايته اذا ما شعر بأى تهديد بريطانى لاستقلاله ، وبهذا الموقف تجاهل القنصل الفرنسى التعليمات التى زودته بها حكومته بالتعاون مع فرير (١) ومع ذلك فقد يكون فرير مسئولا شخصيا عن هذا الفشل ، وقد كان يستخدم أسلوبا متعاليا عند اجتماعه بالسيد برغش ، وكان موقفه رسميا أكثر منه دبلوماسيا فى المحادثات التى اجراها مع السيد برغش ، أو بالأحرى استخدم أسلوبا فرديا ، ومثال ذلك ان فرير لم يتطرق الى صميم المشكلة فى محادثاته مع السيد برغش ، ولم يذكر له استعداد الحكومة البريطانية لاعفائه من دفع المعونة المالية السنوية الى مسقط ، وانما أخذ يلقى محاضرات عن الحاكم تدور حول التزامات السيد برغش بدفع تلك المعونة، واكثر من ذلك فقد نبهه الى دفع المتأخرات المستحقة عليه لمسقط من هذه المعونة، ويستوضحه عن الترتيبات التى ينوى اتخاذها لتسديد هذه المتأخرات ودفعها بصفة منتظمة فى المستقبل (٢) • وعندما طلب منه السيد برغش مهلة لتنفيذ بنود الاتفاقية اذا كان السيد برغش هو الذى وقع على تلك الاتفاقية ، وقد رد عليه فرير بأن فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية قد اصبحت ملغاة ، نظرا للموقف المتعنت الذى ابداه السيد برغش (٣) • وبعد هذا غادر فرير يوم ١٥ فبراير زنجبار واخذ يجوب

---

(١) كوبلاند ص ١٩٥ — ١٩٧ وجافين ص ١٤٥ •

(٢) انظر مكاتبات حكومة الوطن سرى مجلد ٧٢ من فرير الى برغش ١٨٧٣/٢/١ •

(٣) انظر ص ١٩٠ من كتاب كوبلاند •

شواطىء الساحل الافريقى لتفقد الموانىء التى كان يشحن منها الرقيق .
وفى هذه الاثناء قام الدكتور جون كريك المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار بمحاولات جديدة مع السيد برغش لاقناعه بتغيير موقفه ، ولكن محاولاته ذهبت ادراج الرياح ، فقد كان سلطان زنجبار ومستشاروه يعتبرون هذه المسألة « مهزلة كبرى » . فى ١٢ مارس عاد فرير ليعطى السيد برغش فرصته الأخيرة لقبول المعاهدة أو رفضها ، ولكن السيد برغش رفضها ، ولهذا غادر فرير زنجبار غير راض وتوجه الى مسقط ، وبعد بضعة أيام من سفره بعث بأوامر الى كرك والى قائد وحدة أسطول الخليج بعدم الالتزام بمعاهدة ١٨٤٥ ، والاستيلاء على جميع سفن الرقيق التى تعمل بين المنطقة الداخلية وزنجبار (١) .

ولعل فرير قد وجد شيئا من العزاء فى الحفاوة التى قوبل بها من قبل السيد تركى بن سعيد عند وصوله الى مسقط يوم ١٢ ابريل (٢) .
وقد كتب فرير رسالة الى جراندفيل يقول فيها بأنه وجد السيد تركى على

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ممباسا فى ١٨٧٣/٣/٢٦ (رقم ٣٨ سرى) وكوبلاند ص ١٩٨ — ٢٠٠ .

(٢) فى طريقه زار فرير المكلا على ساحل حضرموت حيث ابدى استعدادا فوريا للتصديق على الاتفاقية التى اعدها فى ١٨٦٣/٥/١٤ بعدم ممارسة تجارة الرقيق وجعل هذه المعاهدة ملزمة على ورثته . انظر (مكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية مع الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخاص (سرى) رقم ٥٣ المؤرخ ١٨٧٣/٦/١٦ ، من فرير الى جرانفيل مسقط ١٨٧٣/٤/١٥ رقم (٥) و « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١١ ص ١٧٩ — ١٨١ .

استعداد للموافقة على الاجراءات المطلوبة منه فيما يتعلق بتجارة الرقيق(١) سيما وان السيد تركى هو المستفيد من تلك الاجراءات كما سيكون لتعاونه مع الحكومة البريطانية مزايا اكبر وقد اوضح فرير هذه النقطة للسيد تركى قبل توقيعه على الاتفاق كما اكد له بأن المعونة السنوية سوف تدفع له منذ ذلك الوقت من جانب حكومة بومباى وبأثر رجعى عن طريق المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وستدفع ابتداء من تاريخ تولية السلطة فى يناير ١٨٧١ ، وذكر له بأنه من حقه مطالبة المعتمد السياسى فى مسقط بالمتأخرات (٢) . وبهذا وقع السيد تركى على المعاهدة فى ١٤ ابريل، وقد اعادت هذه المعاهدة التأكيد على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الوارد فى معاهدة ١٨٤٥ ، كما ألزمت السلطان باغلاق اسوق الرقيق فى جميع اراضيه ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم ، وبمنع الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية من شراء الرقيق (٣) . ولما كان شيوخ الهدنة وحاكم البحرين قد سبق ان وقعوا على اتفاقيات مماثلة

---

(١) مكاتبات الوطن سرى مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ (خاص) انظر ايضا رقم ٥٢ بنفس التاريخ والمجلد .

(٢) نفس المصدر (ومكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٧٣/٦/٩ من فرير الى المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط ١٨٧٣/٤/١٥ .

(٣) من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ من الكتاب « والمعاهدات » فصل ١١ اعداد اتيشيسون ص ٧٧ — ٧٨ .

بشأن تجارة الرقيق فقد انتهت هنا مهمة فرير (١) ٠

استقبلت الحكومة البريطانية رفض السيد برغش للمعاهدة التى اقترحتها بشىء من الامتعاض وعلى الرغم من فشل اسلوب فرير ، وعلى الرغم من وجود راى معارض فى أوساط رجال القانون الرسميين بخصوص شرعية التعيلمات التى اصدرها فرير فى الاستيلاء على سفن الرقيق فى المياه الاقليمية لزنجبار ، فقد قرر جرانفيل المضى فى سياسة استعمال القوة ضد السيد برغش وفى ١٥ مايو ابرق الى كرك بتحذير السيد برغش بأنه ما لم يوافق على التوقيع على المعاهدة المقترحة فسوف تقوم السلطات البريطانية بفرض حصار بحرى على زنجبار ٠ وفى ٣ يونيه بعث كرك بالانذار الى السيد برغش ٠ وبعد مشاورات مع ممثلى الحكومات الفرنسية والالمانية والامريكية التى اجراها السيد برغش — والذين نصحوه باذعان للمطالب البريطانية — وقع على المعاهدة يوم ٥ يونية ، وتضمنت نفس البنود وهى : منع تصدير الرقيق من الداخلية الافريقية فورا ، واغلاق اسواق الرقيق فى البلاد ، وحماية المحررين منهم ، ومنع الهنود المتمتعين بالحماية البريطانية من اقتناء الرقيق، وقد اعطيت الصلاحيات اللازمة لسفن الاسطول البريطانى

---

(١) « المعاهدات » اتيشيسون فصل ١٠ ص ١٣٩ وقد اورد فيها الاتفاقيات المعقودة مع شيخى الشارقة وأبو ظبى فقط ، أما بالنسبة للاتفاقيات مع غيرهم من شيوخ المنطقة راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ (رقم ٥٢) ومرفق صورة من خطاب بلى الى فرير ١٨٧٣/٣/٣١ والخطاب والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٦٣ المؤرخ ١٨٧٣/٧/٧ ٠

بالعمل على تنفيذ هذه المعاهدة على الفور (١) .

بعد ابرام معاهدات ١٨٧٣ دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق الافريقية مرحلة نهائية ، واعتبارا من ذلك التاريخ كثفت الحراسة البحرية فى المياه الافريقية ، وكلفت سفينة الحراسة الملكية (لندن) بالبقاء فى ميناء زنجبار ، وقد تطلب الأمر عشرين عاما اخرى من الرقابة المتشددة قبل ان يتخلى تجار الرقيق العرب عن محاولات الحصول على الرقيق من مناطق الساحل الافريقى ، وفى بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن هذه التجارة قد تلاشت تماما ، ثم جاء بعد ذلك المحتلون الاوربيون لكى يجهزوا على البقية الباقية من هـذه التجـارة . اما فى شبه الجزيرة العربية . فقد استمرت هذه التجارة فى صورة اخرى ، وكان التجار فى تلك المناطق يتخذون الأسطول البريطانى للحصول على الرقيق من الحبشة ومن الموانى الغربية للبحر الأحمر . وكان تجار صور (فى عمان) اكثرهم جراة وكانوا يرفعون الاعلام الفرنسية على سفنهم ، وكانوا يحصلون على هذه الاعلام من القناصل والمسئولين الفرنسيين فى مسـقط وغيرها من المناطق ، وكان هؤلاء المسئولون الفرنسيون يجدون فى عرقلة المساعى البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق متنفسا لهم ، لاسيما فى الفترات التى تتأزم فيها العلاقات البريطانية الفرنسـية . واخيرا اضطرت بريطانيا الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى، محاولةاستصدار قرار منها بادانة الحكومةالفرنسية لدعمها للنشاط الذى يقوم به تجار الرقيق، وعلى الرغم من ان بريطانيا كانت تدرك انها بسحب حمايتها لمصـالح فرنسا يعود الى هذه الأسـباب ،

---

(١) كوبلاند ص ٢٠٧ وجافين ص ١٤٦ واتيشيسون — «المعاهدات»، فصل ١١ ص ٢٧٣ — ٢٧٩ .

اكثر مما يعود الى وفاق الدولتين عام ١٩٠٤ . فبعد هذه المرحلة اخذت تجارة الرقيق الحبشية تتلاشى تدريجيا ، بينما أمكن القضاء نهائيا على تجارة الرقيق العربية فى البحر وقد نتساءل بصرف النظر عن تضحيات واخلاص المسئولين البريطانيين فى تصديهم لتلك المشكلة عن مدى فاعلية تلك الحملة البريطانية على تجارة الرقيق ، فقد تبين بأن التركيز على الاجراءات فى المنطقة الشمالية على هذه التجارة كان خطأ كبيرا ، اذ كان من النادر الاستيلاء على أية سفينة من سفن الرقيق فى ساحل عمان او فى الخليج نفسه واكبر عملية تمت فى تلك الفترة ، هى استيلاء الاسطول البريطانى على سفينة كبيرة تابعه لصور فى شهر سبتمبر ، وقام بالاستيلاء عليها الطراد فليتشر وكان عليها ١٦٩ عبدا جاءوا من بمبا (١) ويمكن القاء مسئولية هذا الفشل على عاتق بالمرستون ، رغم انه هو الذى خطط لعملية الهجوم على تجارة الرقيق فى منطقة الخليج ، وفقا لما كان يتلقاه من معلومات وتقارير من المسئولين فى الهند والخليج الذين كانوا حريصين على ايجاد السبل الكفيلة للقضاء على تجارة الرقيق فى المنطقة الغربية من الهند ، والواقع ان اهتمام بالمرستون بأمر القواعد التى كانت تنطلق منها تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة والخليج قد جاء مصادفة ، ولو كانت لدى المسئولين البريطانيين معلومات عن هذه التجارة فى افريقيا تماثل المعلومات التى كانت لديهم عن هذه التجارة فى منطقة الخليج وسواحل الهند لربما استطاعوا تركيز جهودهم على هذه المنطقة . ولما كانت المعلومات التى تضمنتها المراسلات والتقارير التى كان يتلقاها بالمرستون من الهند

---

(١) المكاتبات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٤ مرفق الخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٧٣/٤/٢٤ من المعتمد السياسى فى مسقط الى المقيم ١٨٧٢/٩/١٨ (رقم ٥٣٤ — ١٥٩ الادارة السياسية).

والخليج قد ركزت على شرق افريقيا لربما لم تحظ هـــذه التجارة فى الخليج بما تستحقه من الاهتمام ســـواء من بالمرســـتون أو من غيره من المسئولين ٠

تعتبر سياسة ابرام المعاهدات مع دول المنطقة كحل لمشكلة تجـــارة الرقيق وبدعم من الأسطول البريطانى ، وهى السياسة التى دعا اليهـــا بالمرستون ، سياسة فاشلة ، ولهذه الأسباب فان هـذه السياسة التى كلفت الحكومة البريطانية الكثير من الجهود قد فقدت فاعليتها ٠ لقد كانت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق قبل عام ١٨٤٠ اجـراء ضروريا ، وذلك لسببين ، السبب الأول هو وقف تصدير الرقيق من زنجبـار الى الجزر الأفريقية الخاضعة لفرنسا بموجب معـــاهدة مورسبى ١٨٢٢ ، والسبب الثانى هو منع التعامل فى الرقيق مع حكومات ساحل الهدنة ومسقط ، بموجب اتفاقيات عـام ١٨٣٩ والتى كان الهدف منهـــا هو القضاء على تلك التجارة فى الموانىء الهندية ، وعلى اية حال فان الحملة التى نظمها بالمرستون فى عام ١٨٤١ للقضاء على تجارة الرقيق العربية ، انما تصور الى حد كبير شعوره الانسانى ، ومن ورائه شعور الشـــعب البريطانى ، غير أن هذا الجانب من أهداف الحملة لم يتضح للرأى العام ، والأدهى من ذلك ان الاجراءات التى انطوت عليها تلك الحملة كما يقــول أوكلاند فى عام ١٨٤٢ قد وضعت العراقيل فى طريق العلاقات السياسية البريطانية مع دول شبه الجزيرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد يكون لبالمرستون الفضل فى ان هـــذه العراقيل لم تثنه عن هدفه رغم أن الوسائل التى استخدمها فى تحقيق ذلك الهدف كانت موضع شكوك ٠ كانت معـــاهدة عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط خطوة ضرورية ، وذلك لوقف تصدير الرقيق من افريقيا الى منطقة الخليج ، وانما هل كانت المعاهدات الأخرى التى

عقدت مع حكومة فارس وحكومات دول الخليج بهذا الخصوص ضرورية هى الأخرى ؟ولو كانت الحكومة البريطانية قد ركزت جهودها فيما يختص بتطبيق نصـوص المعاهدات على سـاحل افريقيا الشرقى وحده ، فلربما نجحت فى القضاء على تجارة الرقيق فى منبعها الأصلى ، ولما عادت هناك حاجة الى مطالبة الامبراطورية العثمانية وفارس ودول شـبه الجزيرة العربية بتنازلات أدت الى كثير من اعمال العنف والتوتر بين الطرفين ٠

وقد يتساءل هنا ما هى النتيجة لو ان الاجراءات التى اتخذتهـا بريطانيا فى البحر ضد هذه التجارة قد نجحت ؟ ولو ان كل سفينة من سفن الرقيق التى كانت تعمل بين افريقيا والخليج بعـد عام ١٨٤٧ قد صودرت ، وقدم بحارتها للمحاكمة فما هو التأثير الذى كانت ستتمخض عنه هـذه الاجراءات على دول الخليج الساحلية ٠ من الناحية النظرية لقد تمت مصادرة غالبية سفن الرقيق ان لم يكن كلها كما قدمت للمحاكمة٠ وحتى لو أن اصحاب تلك السفن تمكنوا اخيرا من استعادة سفنهم مقابل دفع غرامات باهظة ، فان المبالغ التى ارغموا على دفعها لابد وان تكون قد أرهقتهم ٠ الا ان القليل من تلك السفن امكن ارسالها او تقديمها للمحاكمة، لأن الجزء الأكبر منها قام الأسطول البريطـانى باغراقه ٠ ونتيجة لهذا الوضع فقد اضطرت قبائل الساحل الى القيام باجراءات عملية ضـد البريطانيين دفاعا عن انفسهم او القاء انفسهم فى احضان الوهابيين فى نجد ، وأيا كان الحال فقد كانت نتيجة تلك الاجراءات الحتمية هى تبديد مرحلة طويلة من الجهود لبسط النفوذ البريطانى على منطقة الخليج ، وعلى أية حال فان تلك الاحتمالات لم تكن واردة فى ذهن المسئولين وقتئذ ، نظرا لأن الطرادات البريطانية فى اى وقت من الأوقات قادرة على تنفيذ مهمتها بصورة فعالة ٠ وبالاضافة الى ذلك فان تجارة الرقيق قد اخـذت

تتلاشى فى بطء ، بحيث انها لم تحدث اية ارتباكات فى أوساط سكان الخليج الذين قبلوها عن طيب خاطر . الا انه من المحال ان نستطيع تحديد تأثير الاجراءات التى اتخذت لمكافحة تجارة الرقيق على هذه التجارة ككل نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة ، ولما كانت اسعار بيع الرقيق فى منطقة الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر لم تنخفض عما كانت عليه قبل اربعين عاما ، فانه يبدو ان هذه التجارة لم تسجل اى انخفاض فى الحجم فيما بين افريقيا وشبه الجزيرة . وعلى اية حال ، فمهما كانت الأخطاء التى ارتكبت فى هذا الصدد ، ومهما اسىء فهم الوسائل التى اتبعت ، الا انها فى التحليل النهائى لم تكن تخرج عن الدوافع الانسانية التى ارغمت الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر على القيام بالقضاء على تجارة الرقيق العربية .

الفصل الرابع عشر

مسقط والبحرين

١٨٦٥ — ١٨٧١

ثمن التدخل

أمضى السيد ثوينى بن سعيد السنوات الأخيرة من حكمه فى صراع دائم للاحتفاظ بالسلطة • وكانت تقف ضده مجموعة من اقوى القبائل العمانية واكثرها نفوذاً ، وهى قبائل الحرث وبنى هناه ، ويال سعد ، سكان الباطنة وبنى جابر سكان الحجر الغربى ، وبنى ريام سكان الجبل الاخضر ، وبنى بو على سكان جعلان ، بالاضافة الى فئة المطاوعة من رجال الدين الاباضيين الذين لم يكونوا يعتبرون السيد ثوينى المسئول عن ضياع زنجبار فحسب ، وانما كانوا يشككون فى استقامته الدينية ويتهمونه بالخضوع للنفوذ الأجنبى • وكان السيد عزان بن قيس زعيم الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد وحاكم الرستاق بحكم الأمر الواقع الد خصوم السيد ثوينى ، وكان عزان يحظى بتأييد رجال الدين نظرا لتزمته الدينى• وفى أواخر ١٨٦٤ قام السيد ثوينى بمحاولة جريئة لم يكتب لها النجاح للقضاء على خصمه عزان بن قيس كما فعل بأبيه من قبل ذلك بثلاث سنوات ، غير ان النائب الوهابى فى البريمى تقدم لانقاذ عزان بن قيس ودعم مركزه عندما وجه تحذيرا الى السيد ثوينى بأن اية محاولة من جانبه ضد عزان سوف تعنى زحف الجيش الوهابى على مسقط ، وقد شكا السيد ثوينى للأمير فيصل من تصرف نائبه فى البريمى ، واقترح عليه تسوية الخلاف عن طريق المقيم البريطانى فى الخليج ، كما كتب السيد

ثوينى خطابا الى السير بالتر فرير حاكم بومباى ، أشار فيه الى الصعوبات التى اخذ يواجهها من قبائل عمان ومن الوهابيين ، وذلك كنتيجة مباشرة لضياع زنجبار من يده ، كما طالبه بتزويده بالأسلحة لتدعيم مركزه ضد منافسيه ، كما أشار فى هـذا الخطاب الى استعداده لفرض حصـار على ساحل الاحساء اذا رفض فيصل اقتراحه بالوساطة البريطانية فى النزاع ، واستوضح من الحاكم عما اذا كان ينوى الايعـاز الى المقيم البريطانى فى الخليج بعدم التدخل اذا ما قام هو بفرض الحصار ، أو بمنع شيوخ الهدنة من الاشتراك فى عمليات الحصار (١) ٠

وقد جاء رد فرير على خطاب السيد ثوينى فاترا ، حيث ذكر له بأن الحكومة البريطانية لا تقوم بالتدخل فى الصراع بين القوى المتخاصمة فى سواحل الخليج بتأييد احداها ضد الأخرى والواقع ان هذا الموقف من فرير يبدو مستغربا على ضوء السياسة البريطانية تجاه الوهابيين فيمـا يختص بعمان ، كما كان يتعارض بصورة مباشرة مع موقف المعتمد البريطانى فى مسقط الكولونيل هربرت داسبرو الذى كان ينادى بتلبية مطـالب السيد ثوينى الخاصة بالوساطة وتزويده بالأسلحة ٠ وعلى أية حال فقـد كان بالتر فرير قليل الخبرة بسياسات الخليج ، وكان يؤثر ان يترك أمر القرار النهائى للمقيم البريطانى فى الخليج ، غير أن المقيم البريطانى نفسه

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ خطاب من اللفتننانت كولونيل اج دسبروا (الوكيل السياسى فى مسقط) الى سى جون (السكرتير السياسى المساعد لحكومة بومباى) ١٨٦٤/١٢/٣ (رقم ٢٧٧ و ٢٧٩ الادارة السـياسية) ومرفق معه نسخة من خطاب السيد ثوينى الى فرير ٠

كان يجهل التيارات السياسية فى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما انه لم يكن يتعاطف مع السيد ثوينى أو يرضى عن داسبرو (١)٠ ولهذا فقد أبلغ بالتر فرير بأنه لم يكن يعتقد بنجاح الوساطة البريطانية مع الأمير فيصل ، على الرغم من أنه قد اقر للسيد ثوينى بالحق فى طلب المساعدة البريطانية وقال « بأن السلطان باعتبار دولته دولة بحرية يشعر الآن بحرج كبير من اننا فى الوقت الذى نعارض اى تحرك من جانبه قد يؤدى الى اضطراب الأمن فى الخليج نرفض اى تدخل من جانبنا من أجل المحافظة على مركزه (٢) ٠

بعد أن قام بيلى بارسال خطابه الى فرير حول هذا الموضوع عاد فغير من رأيه فى موضوع الاتصال بالأمير فيصل ، وكان بيلى قد تسلم نسخة من تقرير الجمعية الجغرافية الملكية المؤرخ ١٨٦٤/٤/٢٨ والذى يتضمن بيانات عن رحلة بالجريف فى شبه الجزيرة العربية خلال ١٨٦٢ ــ ١٨٦٣ (٣) وكان بالجريف الذى سبق له العمل فى الفرقة

---

(١) على سبيل المثال راجع بحثه عن تاريخ عمان القديم بعنوان « عمان والوهابيون » فى تقاريره المؤرخه ١/٢١ و ١٨٦٥/٢/١٤ وهو البحث الذى اقتبسنا منه فى هذا الكتاب ٠

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ التقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ، الكويت فى ١٨٦٥/١/٢١ ٠

(٣) راجع مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جزء ٨ (١٨٦٣ ــ ١٨٦٤) ملاحظات عن رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على ساحل الخليج ومنها الى عمان ٠

العسكرية الثامنة فى بحرية بومباى واصبح الآن عضـــوا فى الجمعية المسيحية قد غادر غزة الى شمال شبه الجزيرة العربية فى مايو ١٨٦٢ وكان يسافر متنكرا فى هيئة طبيب من حلب ، وقد توجهت به الرحلة الى الحيل عاصمة جبل قبائل شمر ومنهـــا الى الرياض حيث مكث ستة اسابيع ، ثم الى القطيف حيث استقل السفينة الى الخليج ، ومنه الى مسقط فى نهاية الرحلة التى وصلها فى شهر مارس ١٨٦٣ بعد أرتطام سفينته فى منطقة بالقرب من من ساحل الباطنة (١) وكان الهدف الظاهرى من رحلة بالجريف — على الرغم من أن تفسيرا مقبولا لهـــذه الرحلة لم يصدر على الاطلاق — هو اكتشاف الجانب الغربى من الخليج (فقد زار بالجريف الدوحة ، والشارقة ، والقطيف ، وشبه جزيرة مسندم وصحار ايضا) بتكليف من الحكومة الفرنسية التى سبق ان اوفدت الكومندور دى لانج لنفس الغرض عام ١٨٦١ وكان بالجريف نفسه قد ذكر للكولونيل (السير فيما بعد) وليم مير وزر الذى خلف كولان كمقيم بريطـــانى فى عدن ، وذلك عندما التقى به فى السويس فى شهر مايو ١٨٦٦ : « أن الهدف الأساسى من الرحلة التى انتدبه فيهـــا نابليون الثالث هو جمع المعلومات عن وضع تحركات البريطـــانيين فى الخليج والبحث عن موقع

---

(١) نفس المصدر وانطباعات رحلة فى اواسط وشرق وجنوب شبه الجزيرة خلال عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ، مجـلة الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٦٤) اما رحلة بلجريف منذ نشرت فى لندن ١٨٦٥ فى مجلدين بعنوان « قصة رحلة عبر وسط وشرقى الجزيرة العربية » وقد اصبح من المألوف الآن انتقـــاد كثيرا ما ورد فى تلك الأحداث باعتبـــاره غير صحيح وزيف وبالاخص معلوماته التـــاريخية والجغرافية ، الا ان بلجـــريف لم يكن فى مستوى الشكوك والاخطاء التى وصفه بها معارضوه ٠

لانشاء مستوطنه فرنسية فى المنطقة » وقد حمل بالجريف معه هدايا الى سلطان مسقط ، كما كان مفوضا للتعاقد مع السلطان اذا واتته الظروف ، كما أن ارتطام سفينته وغياب السلطان عن البلاد عند وصوله اليها قد حال بينه وبين تنفيذ تلك المهمة (١) وقد يعود السبب فى ذلك الى ان الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا قد أصدرتا قبل مغادرة بالجريف لغزة بشهرين بيانا باحترام كل من مسقط وزنجبار مما دفع بالجريف الى سلوك ذلك الطريق فى رحلته والى السفر متنكرا ، على الرغم من أن الاجراء الأخير هو بلا شك تصرف سديد من جانبه بالنسبة الى المناطق والقبائل التى كان يتعين عليه أن يمر بها .

لم يثر وجود بالجريف فى الخليج فى أوائل عام ١٨٦٣ انتباه السلطات البريطانية التى لم تعلم عن وجوده هناك الا عند وصوله الى

---

(١) من ميروذره الى فرير ، الاسكندرية ١٨٦٦/٥/٢٦ وقد استشهد به مارتينو فى كتابه « حياه السير بارتل فرير » فصل ١ ص ٥١٠ — ٥١١ وقد ذكر ابو عيسى مرافق بلجريف لبيلى فى يوليو من عام ١٨٦٦ بأن هدف بلجريف كان الاطاحة بالحكم الوهابى فى نجد ، وكان ينوى العودة الى الخليج عن طريق مسقط بمجموعة من السفن والشروع فى تنفيذ خطته فى القطيف والعقير (انظر حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ من «المداولات الخارجية لحكومة الهند » (رقم ٧٤) اغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩ (رقم ٨٠) ومن المحتمل الى حد كبير ان تكون رواية أبو عيسى رواية ملفقة عما ذكره بالجريف له حول نوايا الحكومة الفرنسية للحصول على موطن قدم فى منطقة الخليج او عن مشاعر بلجريف نحو الوهابيين .

بوشهر فى فترة ما من ذلك العام وهو فى طريق العودة الى سوريا ، وحتى فى ذلك الوقت لم يكن بيلى يعلم شيئا عن المنطقة التى يوجد بها ، بل لم يعلم شيئا عنه الا بعد أن قرأ تقرير بالجريف الى الجمعية الجغرافية الملكية فى شهر ابريل ١٨٦٤ • ومن الطبيعى أن يشعر بالجريف بالحرج خصوصا ما ورد فى تقرير بالجريف من ان وجود رحالة أوربى فى أراضى الوهابيين يعتبر امرا بالغ الخطورة (١) • وفى خطاب لبيلى الى رؤسائه فى الهند قال باننى لا اعتقد بأن راى بالجريف هـــذا يسرى على كافة الأراضى الآسيوية القريبة من المنطقة التى أعمل بها ، واننى متأكد بأنه فى وسع مسئول بريطانى أن يذهب الى حيث يشاء من المناطق التى تكلفه حكومته بالذهاب اليها (٢) ولهذا راى بيلى بأنه من الأفضل الا يتوجه الى الأمير فيصل لجمع المعلومات عن المناطق الداخلية من شبه الجزيرة ، كما طلبت منه الجمعية الجغرافية الملكية ذلك ولتحقيق بعض النتائج السياسية لصالح حكومته • على ان بيلى قد اعترف بأنه عندما بعث بخطابه الى الأمير فيصل فى بداية تعيينه فى المنطقة تلقى من الأمير ردا غير ودى على الاطلاق ، فقد كان الرد يتسم بالعنف والعداء الشديد ضـــد السياسية البريطانية فى

---

(١) انطباعات رحلة من غزة الى عمان بحث مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جـ ٨ ص ٦٧ •

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لبومباى الكويت فى ١٨٦٥/٢/١٤ •

المنطقة ، غير انه كان واثقا هذه المرة بأن فيصل سوف يتعاون مع الحكومة البريطانية من آجل المحافظة على النظام والأمن فى المنطقة . كما أوضح بيلى لحكومة بومباى فى فبراير سنة ١٨٦٥ الأسباب التى حدت به الى اتخاذ قراره بزيارة الرياض ، كما اضاف بيلى فى خطابه بأنه من المحتمل ان تكون زيارته المزمعة فرصة للبحث عن طرق ودية لتسوية النزاع بين سلطان مسقط والوهابيين .

كان بيلى متلهفا للقيام بزيارة الرياض الى حد ان خطابه المتضمن شرح الأسباب التى دفعته الى تلك الخطوة لم يرسل من بوشهر الا بعد انقضاء شهر كامل من مغادرته البلاد . بل ان بيلى لم يكن ينوى فى البداية اشعار فيصل بأمر تلك الزيارة ، غير انه عاد فغير رايه هذا بعد وصوله الى الكويت التى كانت نقطة الانطلاق لرحلته الى نجد ، فهناك حذره الشيخ الصباح الجابر بأن امير الرياض لا يقبل دخول احد الى اراضيه خلسة أو بغير موافقة منه .

ولم يصل رد الأمير فيصل قبل مضى شهر واحد ، وعند وصول الرد لم يتضمن اى اشارة للترحيب بزيارة بيلى ، وانما ذكر بأنه يمكن لبيلى الحضور الى الرياض اذا شاء او متى شاء (١) .

غادر بيلى الكويت يوم ١٨ فبراير يرافقه الدكتور كولفيل طبيب المثلية واللفتنانت ديفز احد قباطنة سفينة المثلية ومجموعة من الحرس قوامها ٤٠ فردا وبعض مرشدى الجمال الذين استأجرهم بيلى من

---

(١) خطاب من فيصل الى بيلى ٢ رمضان ١٢٨١ ، ٣٠/٢٩ يناير سنة ١٨٦٥ .

الكويت ، وسلكت البعثة طريق الجنوب الغربي مرورا بمنطقة الثج والوربة حيث مروا بمجموعات من البدو ، ومن هناك شقت البعثة طريقهـــا عبر صحراء السمان والدهماء فى اتجاه سهل نجد ٠ ووصل بيلى ومرافقوه وادى حنيفه بمنطقة سدوس ، ومنه انحرفوا جنوبا على امتداد الوادى عبر العينة ، مسقط رأس محمد بن عبد الوهاب والدرعية ، ووصلوا الرياض يوم ٥ مارس حيث هيأت لهم الاقامة فى أحد المساكن الريفية الواقعة خارج البلدة ، وقد خصص ذلك المكان لاقامتهم ، كما أوضح لهم الســـكرتير الخاص للامير الذى جاء للترحيب بهم بعد وصولهم مباشرة وذكر لهم بأن تلك المنطقة تعتبر أكثر أمنا لهم ، كما كان هناك سبب آخر لاقامتهم فى تلك المنطقة نظرا لأنهم يدخنون التبغ المحرم من قبل الوهابيين (١) ٠ وفى المساء عاد محبوب بن جوهر سكرتير الأمير لزيارة بيلى وقد ذكر له بأن موعد استقبال الأمير له لم يتحدد بعد ، ولكنه أوضح له بأن الأمير مستاء جدا من تصرفات السلطات البريطانية فى الخليج وبأن السبب فى اللهجة غير الودية فى خطـــاب الأمير هو تصرفات الكابتن جونز تجاه العرب بصورة عامة ، وفى

---

(١) مذكرات بيلى ، ان المذكرات التى كان يكتبها بيلى فى آخر كل يوم تعتبر اهم مصدر للمعلومات عن رحلته من تقرير رسمى (تقرير عن رحلته الى الرياض عاصمة الوهابيين) (بومباى ١٨٦٦) والـذى أمرت الحكومة بنشره بعد حذف المعلومات السياسية منه ، أو بحثه فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية بعنوان « زيارة الى عاصمة الوهابيين فى وسط شبه الجزيرة العربية » (عدد ٣٥ ص ١٦٦ — ١٧٧) ان الاهتمام الـذى تمخض عن رحلة بيلى وبلجريف شجع حكومة بومبـــاى الى نشر تقرير سادلير عن اجتيازه لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨١٩ ٠

اليوم التالى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر استدعى بيلى للحضور لمقابلة الأمير ، وقد توجه المقيم على الفور الى الأمير ٠

« كان الأمير يجلس على سجادة متكئا على مخدة ، ولم يكن معه سوى نجله الصغير وسكرتيره الخاص ، وكان وجهه يعبر عن الوجاهة والرجولة وعمره يناهز السبعين عاما وكان هادئا ومتزنا وصارم النظرات ، وهو اعمى وحين اقتربت منه نهض قليلا وامسك بيدى واخذ يتحسسها ثم طلب منى الجلوس ، وقد بينت له أن الغرض من حضورى هو التعارف به وازالة كل اثر للشكوك التى لابد أن تكون الأحداث الأخيرة قد تركتها ، كما اردت أن أؤكد له ان الحكومة البريطانية لا غرض لها الا التعبير عن مشاعر الصداقة والمودة نحوه ، وبأنها يهمها ان ترى الأمن والاستقرار والرخاء يسودان المنطقة » ٠

وقد رد فيصل بأن الدول الأجنبية لا تهمه اطلاقا ولكنه يعلم بكل التصرفات وتحركات تلك الدول عن طريق عملائه فى المنطقة ، وقال بأن شبه الجزيرة العربية كلها تقريبا بما فيها الكويت ومسقط خاضعة له ، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذى هيأ له هذه السلطة ٠ اما حديثه عن الانجليز فقد كان حديثا وديا ، وقال بأن بريطانيا دولة تلتزم بالنظام وهى دولة طيبة ، غير انه قال بأنه يكره ديننا ، ثم اخذ يردد بعض الدعاء ويطلب ان يثوب الكافرون الى رشدهم ٠ وبعد المجاملات انتقل فيصل الى الحديث عن سلطان مسقط فشن هجوما قاسيا عليه ، وقال بأن سلطان مسقط قد ارغم على دفع الجزية له عن طريق القوة ، وبأن والده السيد سعيد بن سلطان كان يدفع الجزية بصورة منتظمة ، غير أن نجله لم يلتزم بذلك ووصفه بأنه شخص ضعيف ومعتوه ، وهو كالفريق الذى يتشبث بالقشة للتخلص من خضوعه للرياض ، ثم اخذ فيصل يشرح لبيلى

بأنه ليس هو المبعوث الأول القادم من دولة أوربية وأنه منذ بضع سنوات خلت زاره قائد من احدى السفن الحربية الفرنسية وعرض عليه المساعدة كما تلقى عرضا آخر بالمساعدة منذ عامين تقريبا فقط ، ووعد بأن يبعث برده على ذلك العرض ، وقد أعرب فى رده عن شكره للحكومة الفرنسية ، ولكنه أوضح لها بأنه لم يكن فى حاجة الى اى مساعدة (١) ، ثم التفت الى وسألنى عما اذا كنت اريد شيئا منه ، لكنى أكدت له اننى لم أحضر لطلب أى شى منه ..

واجتمع فيصل ببيلى مرة اخرى فى يوم ٧ مارس فى الساعة السابعة مساء ، وكان استقبال فيصل له وديا للغاية ، وفجأة كما يقول بيلى ، ظهر لى بأنه ماسونى ، وقد شعر بيلى خلال مصافحة الأمير له فى اليوم السابق بأن الأمير تسيطر عليه عقدة لا يعرف بيلى اصلها ، وقد اخذ بيلى يحدثه عن الخط التلغرافى الذى كان يجرى انشاؤه فى الخليج ، ويحاول ان يؤكد له فوائد ذلك الخط ، ولكن فيصل اشار بأنه يخشى ان يقوم سكان الساحل بالعبث فى ذلك الخط ، وذكر بأن عباس باشا والى مصر سبق أن حاول أن ينشىء خدمة بريدية فى نجد ، ولكنه اضطر فى النهاية الى صرف النظر عن المشروع بسبب الاعتداءات التى كان يقوم بها البدو على الخط . وعندئذ غير فيصل مجرى الحديث ، فسأل عما اذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم المساعدة المادية اليه فيما لو قام الأتراك

---

(١) من المحتمل ان يكون الشخص الذى تقدم بهذا العرض هو بلجريف سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسيط ، رغم أن بيلى — وهذا ما يبدو غريبا — لم يعلق على ملاحظات فيصل مباشرة أو فى تقاريره الأخيرة .

بمهاجمة بعض البلدان الشرقية ، وهل ستقدم اليه الحكومة البريطانية السلاح للتصدى لهذا الهجوم ؟ وقد اجابه بيلى بأن ذلك ليس من المحتمل ٠

وبعد أن تناول الاثنان بعض الأحاديث عن الخيول وسلالاتها فى شبه الجزيرة العربية وعن الوانها واثمانها امتد الحديث طويلا بينهما ٠ وكان من الواضح أن يتوقع فيصل من بيلى أن يتناول بالحديث نزاع فيصل مع مسقط ، وأقتراح السلطان على بيلى التوسط فى حل النزاع ، غير اننى تصورت بأنه من الأفضل الا اتعهد بشىء قبل ان اعرف راى حكومتى فى الرسائل العديدة التى بعثت بها الى حكومتى حول هذا الموضوع ، وبعد عودة بيلى الى مقر اقامته بعث الى الأمير فيصل بالهدايا التى أهداها له ، وقد حضر محبوب بن جوهر مرتين الى بيلى وتحدث معه فى موضوع شراء بعض الخيول لبيلى ، وعلى هذا الأساس اقترح محبوب على بيلى ان يمد اقامته فى الرياض بضعة ايام اخرى ، لأن البحث عن الخيول يستغرق وقتا طويلا ، كما أن هناك موضوعات اخرى يمكن مناقشتها معه خلال هذه الفترة ٠ الا ان بيلى كان قد ضاق ذرعا من وجوده فى عاصمة الوهابيين ، وكان يحس بالخطر ، وعليه فقد ابلغ محبوب عدم رغبته فى مدة أطول ، وأن هناك طرادا بريطانيا فى انتظاره فى ميناء القصير فى اواخر الشهر ، ولهذا فقد كان عازما على السفر فى صبيحة اليوم التالى ٠

وفى مساء ذلك اليوم عاد محبوب الى بيلى محاولا اقناعه بمد اقامته ريثما يتم الحصول على الخيول التى طلبها ، غير ان بيلى كان قد اخذ يزداد نفورا واشمئزازا من سكرتير الأمير ، لا بسبب اصله المجهول فحسب (فقد كان والده عبدا حبشيا عند المرحوم الأمير تركى بن عبد الله وامه احدى الوصيفات الجورجيات) وانما بسبب غطرسته ، وقد زاد هذا الاسمئزاز عند بيلى حين اثار محبوب قضية تجارة الرقيق والتدخل

البريطانى فيها ، واوضح لبيلى بأن غضب الأمير فيصل يعود فى الدرجة الأولى الى مصادرة الكابتن جونز للسفن العربية التى تتعامل فى الرقيق، ووصف اجراءات جونز بأنها قرصنة بريطانية اخرى ، كما ذكر بأن الأمير يرغب فى عقد اتفاق مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، ومن هـذا المنطلق سوف يحاول اقناع عرب عمان بعدم التدخل فى عمليات مد الخط التلغرافى اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على اعفـاء عرب الخليج من تطبيق نظام المصادرة والتفتيش على سفنهم . غير أن بيلى استاء جدا من هذا الموقف ، واوضح لمحبوب بأنه لا يصدق بأن اقتراحه هـذا يمكن أن يصدر من جانب الأمير فيصل ، ولهذا طلب تدبير مقابلة مع الأمير للتأكد من ذلك .

فى صباح اليوم التالى ٨ مارس حضر محبوب لمقابلة بيلى فى الساعة الحادية عشرة وحاول للمرة الثانية اقناع بيلى بمد اقامته فى الرياض ، الا ان بيلى رفض طلبه واوضح له بأنه قرر السفر مساء ذلك اليوم وكرر طلبه بمقابلة الأمير قبل مغادرته البلاد ، غير ان قافلة الجمال التي كان من المقرر أن يسافر عليها لم تكن قد وصلت حتي تلك اللحظة .

وعندما توجه بيلى للاستفسار عن القافلة أخبره أحد الصـبية بأن القافلة قد انتقلت الى منطقة تبعد بضعة أيام من الرياض ، وهنـا تملكه الخوف واحس بأن ثمة مؤامرة تدبر لاستبقائه فى الرياض ضد رغبته ، وان نقل الجمال كان جزءا من تلك المؤامرة . وقد كان الدكتـور كولفيل يدخن طوال الوقت داخل المنزل الذين كانوا يقيمون فيه وان خبر هذا العمل لابد وأن يكون قد انتشر فى الخـارج مما قد يؤدى الى اثارة المتعصبين الوهابيين ضدهم ولهذا أخذ بيلى يوبخ الدكتور كولفيل على تصرفاته التى كادت أن تعرضهم للخطر ، ونصحه هو وزميله اللفتنانت ديوز بأن يكونوا

حذرين فى تصرفاتهم ٠ ولكى يضمن بيلى عدم وجود شىء يثير الاشتباه فيما لو قام اتباع الأمير بتفتيشهم قام بتمزيق صورة للأمير كان قد رسمها دبوز ٠ ولم يخطر على بال بيلى اطلاقا بأن الأمير فيصل كان ضعيفا الى الدرجة التى لا يستطيع ان يكبح جماح اتباعه او ان يكون ساذجا بحيث يتسبب فى الحاق الضرر بممثل للحكومة البريطانية ، خصوصا وانه يعلم تماما امكانيات تلك الدولة للرد عليه ٠

وفى ظهر ذلك اليوم عادت الابل وسائقوها ، وكانت فى الصباح قد أخذت الى مناطق الشرب استعددا للرحلة فى آخر النهار ، وفى تلك الأثناء وصلت رسالة من الأمير فيصل يطلب من بيلى الحضور للاجتماع به، وعند حضوره وجد الأمير فى حالة مرحة ، فأخذ يتحدث عن فترة احتجازه فى مصر ، وطلب من بيلى ابلاغه عن وقوع اى حالة قرصنة تقع من سكان العقير والقطيف ، كما طلب منه بأن يبقي على اتصال به ، ووعده بأن يستمر فى الاتصال به كما كان يفعل فى السابق مع المقيمين البريطانيين ، ثم ودع ضيفه بتوفير الحراسة له الى ان يصل الى منطقة الساحل ، واكد له بأنه سوف يخطر المسئولين فى العقير والقطيف بالاهتمام به عند وصوله ٠ وقد شعر بيلى بالحرج فلم يستطع ان يذكر للأمير اى شىء ، كما لم يشر الى موضوع مسقط أو الى الاقتراح الذى عرضه عليه محبوب فى اليوم السابق ، على الرغم من انه كان قد قرر أن يذكر للأمير ما عرضه عليه سكرتيره ، والذى كان سببا فى رغبته فى مقابلة الأمير مرة اخرى ٠ والحقيقة ان بيلى فى هذه اللحظة كان يشغله شغل واحد ، وهو الخروج من الرياض بأى صورة من الصور ٠ وفى أواخر مساء ذلك اليوم ، وبعد مشاجرة وقعت مع اصحاب الجمال الذين لم يكونوا راضين بمغادرة بيلى للبلاد بعد ثلاثة ايام من وصوله فقط ، ولكن بيلى تغلب على هذه العقبة

عن طريق التهديد والرشوة ، واخيرا خرج موكب بيلى متجها نحو الشرق بأقصى سرعة ممكنة كرغبة منه فى ان يبتعد ما استطاع عن الوهابيين ، ولكى يقضى الليل فى منطقة نائية ٠

لم تصل الحراسة التى وعد بها الأمير فيصل فى اليوم التـــالى ، مما حمل بيلى الى الاعتقاد بأن ثمة شيئا يدبر له فى الخفـــاء ، غير ان الحراس لحقوا به يوم ١١ مارس ، وتبين ان سبب تأخيرهم هو الصعوبات التى وجدوها فى الطريق ، غير ان وجود الحراس لم يبدد مخاوف بيلى ، فقد ظل يسير اثناء الرحلة خلف القافلة بمسافة بعيدة ، كما لم يكن يسمح لقائد الحرس الاتصـــال به ، كما كان يخيم منفردا عن بقية القافلة ، ولم يتنفس الصعداء الا عندما وصلت القافلة منطقة الهفوف فى الأحســـاء يوم ١٧ مارس ، ثم بعد أيام قليلة وصل بيلى الى ساحل الخليج ، حيث ركب السفينة عائدا الى بوشهر (١) ٠

ابرق بيلى فور وصوله الى بوشهر الى حكومة بومبـــاى يقول بأن : قضية مسقط وعلاقاتها بالوهابيين يبدو انها فى حاجة الى دراسة دقيقة وسريعة ، واذا كانت حكومتنا ترغب فى ان اتناول هذا الموضـــوع ، فانى ارجو السماح لى بالتوجه الى مسقط على الطراد برنيس ثم منهـــا الى بومباى (٢) ٠ وقد فوض بيلى بهذه المهمة ، وغادر بوشهر فى نهاية مارس، وبعد ان توقف فى مسقط واصل سفره الى بومباى لاطلاع رؤسائه على

---

(١) مذكرات بيلى وتنتهى بوصوله الى الهفوف ٠

(٢) خطاب من بيـــلى الى السكرتير الســـياسى لحكومة بومبـــاى ١٨٦٥/٣/٢٦ ٠

ما توصل اليه بشأن العلاقات بين نجد ومسقط ، وكان موقف بيلى من هذا الموضوع متأثرا بنتائج رحلته الأخيرة الى الرياض ، فقد اقتنع بيلى من خلال زيارته للرياض بأن حاكمها يضمر كرها شديدا للسيد ثوينى ، وبانه مصمم على الاطاحة به ، ومن هنا كان تأييده لوالى الرستاق عزان ابن قيس ، ومطالبته بزيادة حجم الزكاة التى كانت تدفعها مسقط الى الرياض . وعلى هذا الأساس فقد كان من الواجب أن تقدم الحكومة البريطانية تأييدها ومساعدتها للسيد ثوينى ، حتى ولو تعارض هذا التأييد مع مبدأ السياسة التقليدية القائمة على عدم التدخل فى النزاع الذى ينشب بين حكام شبه الجزيرة ، وانما عمان على حد راى بيلى كان لها وضع خاص بحيث أن حكومة الهند تعتبر ملتزمة التزاما صريحا بتأييد السلطان ضد مناوئيه ، أولا بموجب اتفاق عام ١٧٩٨ الذى يقضى باعتبار اصدقاء طرف واحد اصدقاء الطرف الآخر ، والعكس بالعكس ، وثانيا لأن حكومتنا قد تعهدت منذ ثلاثة أو أربعة أعوام ان تقوم بالفصل فى المنازعات التى تقع داخل مسقط ، وبموجب ذلك التحكيم انقسمت السلطنة الى دولتين منفصلتين ، الأمر الذى ساهم فى اضعاف مركزها برا وبحرا . وبغض النظر عن هذا الالتزام الصريح فان للحكومة البريطانية مصلحة فى حماية استقلال السلطنة أقلها مد الخط التلغرافى عبر أراضيها ، وبالتالى فان تأييد الحكومة البريطانية للسيد ثوينى ضد تهديدات الوهابيين يمكن أن يطبق على اساس اقتراح المقيم البريطانى بالسماح له بفرض حصار بحرى على سواحل الأحساء أو عن طريق تقديم احتجاج الى الأمير فيصل سواء بطريق مباشر أو عن طريق الحكومة العثمانية .

وعلى الرغم من أن بيلى كان يعرف بأن فرض الحصار قد يؤدى الى اضطراب حالة الأمن فى الخليج ، الا ان سلطان مسقط لديه من المبررات

باعتباره حاكما لدولة بحرية ما يستطيع به أن يفرض هذا الحصار كرد على التهديد الوهابى لغزو أراضيه (١) ٠

بعد أن قام بيلى بعرض مقترحاته هذه دون ان يشفعها بتفسيرات مقنعة عن عدم احتجاجه للأمير فيصل شخصيا خلال زيارته للرياض وعلى الأخص فى نطاق المحاولات التى تبذل لتسوية الخلاف بين السيد ثوينى وحاكم نجد ، والتى كانت زيارة بيلى من اهم اسبابها ، غادر المقيم الى انجلترا فى اجازة ٠ غير أن غيابه هذا عن مسرح الأحداث لم يساهم فى حل مشكلة السيد ثوينى ، بل على العكس ضاعف من حدة العداء بين الطرفين ، حتى أن أمير الرياض أصبح مقتنعا بأنه ليس ثمة ما يخشى منه لو شن هجوما على سلطنة مسقط ٠

وفى اغسطس عام ١٨٦٥ بينما كان بيلى يلقى محاضرة لتقييم زيارته للرياض (٢) فى اعضاء الجمعية الجغرافية الملكية وصل مبعوث

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى جون ١٨٦٥/٤/٨ (رقم ٢٠ الادارة السياسية) ٠

(٢) كان بيلى يريد الوصول الى انجلترا بسرعة ليظهر نفسه امام الرأى العام ، ولكى يقلل من انجاز بلجريف لدرجة انه لم يعمد الى كتابة تقرير عن رحلته قبل مغادرته لبومباى ٠ وكانت المرة الأول التى تعرف منها حكومة الهند عن تفاصيل تلك الرحلة ، هى من المحاضرة التى القاها ونشرت فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ، وانها بعد وقت طويل فى شهر فبراير سنة ١٨٦٦ ثم فى الشهر اللاحق طلبت اليه وضع تقرير كامل=

وهابى الى مسقط يطالب بزيادة الزكاة التى تدفعها مسقط بمعدل ثلاثة او أربعة أضعافها . واذا كان تبعيا أن يرفض السيد ثوينى دفع هذه الزيادة، فانه قد دفع ثمن رفضه هذا ثمنا باهظا ، فقد اغارت قوة من الوهابيين من البريمى تعززها بعض القبائل الحاقدة على السيد ثوينى ، وانقضت تلك القوة على المنطقة الشرقية من عمان ، فاحتلت صور ونهبتها ، وقتلت احد الرعايا البريطانيين هناك ، كما اخذت عددا منهم كرهائن . وقد تردد فرير فى القيام بعمل انتقامى نيابة عن السيد ثوينى ، حتى لا يفسره هذا الأخير على أنه استعداد بريطانى للدفاع عن السلطنة ، ورغم هذا فقد كان فرير مقتنعا فى دخيلة نفسه ، وان لم يكن لأسباب واضحة ، بوجوب وضع حد للاعتداءات الوهابية .. « ان تصاعد القوة الوهابية يشكل امرا خطيرا جدا ، وسوف يكون له تأثير واسع المدى ، كما قال بأن ثمة دلائل تشير الى عودة اعمال القرصنة الى سواحل الهند ، وانتعاش تجارة

= عن تلك الرحلة . ان غيرة بيلى من بلجريف ، كما كشفت عنها مجموعة رسائله كانت غيرة شديدة ، لا تقل عنها الحاجة على ان يتمتع وحده بكونه الرجل الذى لم يسبقه احد فى القيام بالرحلة الى الرياض . وعندما علم بأن شقيق الدكتور كولوفيل قد تقدم بطلب الى سكرتير الجمعية الجغرافية الملكية لنشر وصف كان الدكتور كولوفيل قد كتبه لأخيه عن تلك الرحلة، قام بمنع نشر البحث ، وفى اواخر العام عندما علم بأنه كان السبب فى نشر تعليق مقتضب على كتاب بلجريف فى مجلة ادنبره وجاء فيه أن فريق بيلى كان غير مطمئن على سلامة افراده اثناء تواجدهم فى الرياض ، غضب من ذلك غضبا شديدا لدرجة انه اصدر امرا باقصاء كولوفيل من منطقته . للاطلاع على رسائل بيلى فى هذه الشأن راجى رسائل مكتب شئون الهند .

الرقيق بين افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية ، خصوصا من جانب الوهابيين) • وكان من رأى بيلى بأن مجرد ابلاغ السيد ثوينى بأن اعتداءات الوهابيين لا يمكن وضع حد لها عن طريق التردد والاستسلام أو عن طريق زيادة قيمة الزكاة التى تدفع لحكومة الرياض ، وانما عن طريق الجهود المكثفة التى تؤدى الى اخراجهم من عمان ، ولهذا فقد ابدى فرير استعداده لمد السيد ثوينى بالأسلحة والقروض والسفن ايضا لتمكينه من القيام بهذه المهمة اما الحكومة البريطانية نفسها فليس من مصلحتها أن تتورط مباشرة فى اية عمليات عسكرية لتدافع بها عن السلطان •

ولدى عودة بيلى من اجازته فى اكتوبر ١٨٦٥ ابلغه فرير بموافقة الحاكم العام ، وهو السير اورنس ، بتقديم المساعدات الى السيد ثوينى للتصدى للوهابيين ، وعليه فقد تم الايعاز الى قائد الأسطول فى بومباى بأن يوجه جميع السفن التى يمكنه الاستغناء عنها الى منطقة الخليج ، وذلك في أسرع وقت ممكن ، كما خول بيلى الصلاحيات اللازمة لاستخدام سفن هذا الأسطول لتحقيق تفاهم بين السيد ثوينى والأمير فيصل ، على الا يقوم هو بأى دور فى اية عمليات عسكرية فى البر قد يتطلبها مثل هذا الاجراء ، وفى الاسبوع الثالث من نوفمبر غادر بيلى بومباى على ظهر السفينة بريفيس ، وكان قد رسم خطته لتنفيذ هذه المهمة ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر بعث بيلى الى فرير من مسقط برسالة يقول فيها (•• أن الحقيقة التى لا جدال فيها هى ان جذور الوجود فى أراضى سلطان مسقط ينبع من احتلالهم للبريمى باعتبارها النقطة الاستراتيجية والحاسمة فى المنطقة وحيث يوجد للوهابيين قاعدتهم وقواتهم وتجمعاتهم التى يهددون منها عرب المناطق الساحلية ابتداء من راس الخيمة حتى أبو ظبى ، وهى نفس القاعدة التى تشن منها قوات الوهابيين هجماتهم على مسقط •!

وبالتالى فان الخطوة الأساسية لمواجهة هذا الوضع هو انزال هزيمة ساحقة بالوهابيين فى البريمى ، ويمكن ان يتم هذا الاجراء بزحف تقوم به قوات السلطان من صحار أو من غيرها من المناطق الساحلية ، الا انه لابد ان يستتبع ذلك اجراءات عسكرية مماثلة على ساحل رأس الخيمة حيث يوجد فيها بعض الجلفاء ، اما الآخرون فمشكوك فى مواقفهم ولهذا فانى افكر فى ارسال السفينة برنيس الى راس الخيمة برسائل الى الزعماء المشكوك فى ولائهم لتحذيرهم بالتزام الحياد ، كما سأطلب من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الذى يعد من الحكام الأقوياء والموالين لنا ، والذى تربطه حدود بالوهابيين ، سأطلب منه القيام بمناوشات فى مؤخرة الوهابيين لارباك صفوفهم ، وفى حالة اندحار الوهابيين فعليه الانقضاض من الخلف وابادتهم ٠

وقد اقترح بيلى تقديم قرض للسيد ثوينى فى حدود مائتى الف روبية ومدفعين من عيار ١٨ ملم كى يتمكن السيد ثوينى من تنفيذ الجزء الخاص به من الخطة ، كذلك قرر بيلى بأن يرافق السيد ثوينى الى البريمى لشد أزره ورفع روحه المعنوية ٠

غير أن لورنس رفض الاقتراح بتقديم قرض للسيد ثوينى وانما وافق على ارسال مدفعين الى السلطان ، وفى هذه الأثناء تلقى بيلى رد الأمير فيصل على الاحتجاج الذى قدم اليه من مساعد المقيم على الاعتداءات التى وقعت على الرعايا البريطانيين الهنود فى صور ، وذكر الأمير فيصل فى هذا الرد بأنه قد اصدر أوامره الى نائبه فى البريمى بالافراج عن الرهائن واعادة الممتلكات التى أخذت منه ، الا انه لم يذكر شيئا عن التعويضات ودية القتيل وعند ابلاغ الحاكم العام برد الأمير فيصل راى الاخير أن مطالبة الأمير بتعويضات امر غير وارد ، ولكنه على اى حال أوعز

الى المقيم بوجوب توضيح الصورة للأمير فيصل وهى أن امام عمان حليف وصديق للحكومة البريطانية ، وان الحكومة البريطـانية فى الوقت الذى تسعى الى حل مقبول للخلافات بين الأمير وسلطان مسقط ، الا انهـا سوف تنظر نظرة خطيرة الى اى عمل عدائى يقع على اراضى السلطان (١)٠

فى يوم ٤ ديسمبر اجتمع بيلى بالسـيد ثوينى مرة أخرى ، حيث كان السلطان يقوم باعداد اسطوله لفرض حصار على القطيف والعقير ، كما انه ذكر لبيلى بأن الشيخ محمد بن خليفة حـاكم البحرين قد عرض التعاون معه عندما اجتمع به وهو فى طريقه الى الحج ، وان السـيد تركى اخا السيد ثوينى سيرافق الأسطول الى القطيف ، ويبقى السيد ثوينى فى مسقط لاعداد خطة الهجوم على الحامية الوهابية فى البريمى ٠ فقـرر بيلى أن يرافق الأسطول الى البحرين عند اقلاعه فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، واثناء الرحلة توقف بيـلى على سـاحل الهدنة لابلاغ حكامها بعدم وجود اى مانع لدى الحكومة البريطانية على اشتراك الشيوخ مع السيد ثوينى فى عملية الهجوم على البريمى ٠ فى يوم ٢٢ ديسمبر غادر الطراد هاى فلاير ميناء بومباى متوجها الى مسقط يحمل المدفعين الى السيد ثوينى ٠ اما نائب الأمير فى البريمى الذى علم بمـا كان يدور فى الأفق فقد حاول افشال خطة الهجوم عن طريق دفع بعض القبائل على الاغارة على بلده صحم التى تبعد بضعة أميال عن صحار ، وقد ركز هؤلاء

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة تقرير رقم ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من دبليو موير (سكرتير الخارجية لحكومة الهند) الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٦/١/٢٤ (رقم ٦٦ الادارة الخارجية) ٠

القبائل ارهابهم على الرعايا الهنود المقيمين هناك فأرغموا عددا منهم الى اللجوء والهرب عن طريق البحر ، واثناء هذه العملية مات احد هؤلاء الهنود غريقا ، اما اسطول مسقط فقد وصل الى البحرين فى هذه الاثناء ، وكانت ترافقه السفينة برنيس وعلى ظهرها المقيم البريطانى • وعند وصــولهم البحرين فوجئوا بأن حاكمها قد تراجع عن قراره بالاشتراك مع اسـطول مسقط فى حصار سواحل الأحساء ، فشعر الســيد ثوينى بخيبة الأمل وقرر على الفور العودة الى مسقط بصحبة بيلى •

قام الطراد هاى فلاير بأنزال المدفعين فى صحار فى نهاية شــهر دبسمبر ، ولحق بيلى بالطراد يوم ٥ يناير ١٨٦٦ ، وعند ابلاغه بالجهوم الذى قام به رجال القبــائل الموالين لنائب الأمير ، قرر مضاعفة دعمه للسيد ثوينى لمطالبة الأمير فيصــل بتعويضات عن الاضرار التى أصابت الرعايا البريطانيين الهنود فى كل من صحم وصحار ، ففى يوم ٦ ينــاير أوعز بيلى الى الكابتن بيزلى قائد السفينة هاى فلاير بالتوجه الى القطيف لتسليم رسالة خطية الى الأمير فيصل ، وقد انحى بيلى فى هذه الرسالة باللائمة على الأمير على الهجوم الذى شنه نائبه على عمان ، وعلى رفضــه الوساطة البريطانية ، كما وجه اليه اللوم أيضا على الاعتداءات التى وقعت على الهنود فى كل من صحم وصحار ، ودعاه الى تقديم اعتذار رســمى عن تلك الأعمال ، ودفع ٢٧٠٠٠ ريال كتعويضات عن الخسائر والأضرار التى لحقت بالرعايا الهنود ، كذلك طالبه بأن يتعهد بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات بأراضى عمان فى المستقبل ، وطلب من الكابتن بيزلى تســليم الرسالة الى الأمير ثم الانتظار سبعة عشر يوما لتلبية تلك المطالب ، وقد جاء فى رســالته الى الأمير « بانه اذا لم تتم الموافقة على الشروط التى أوردها بعد انتهاء المهلة المحددة ، فان السفن البريطانية ســوف تقوم

بقصف المعاقل الساحلية التابعة للأمير والاستيلاء على تلك السفن فى تلك الموانى وقد بعث بيلى برسالة الى فرير بعد مضى بضعة أيام ضمنتها تفاصيل هذه الخطة وقال فيها : (اعتزم توجيه الضربة فى هدوء ، وبهذا الأسلوب سوف ابدو ، فى حالة فشل الخطة وكأننى لم أوجه أى ضربة الى هؤلاء الوهابيين ، الذين لا يمكن أن يرتدعوا اذا لم نوجه اليهم ضربة قاصمة ، انهم يعتقدون بأن الانجليز وحتى ضباطهم يخافون من الوهابيين (١) ٠

اتخذ بيلى قراره الخاص بقصف الدمام بعد التشاور مع بيزلى القائد البحرى وقد علم منه بأن السفينة هايفلاير قد تكون خارج مياه الخليج فى نهاية شهر فبراير وبانه اذا لم يتوصل الى وسيلة اخرى بفرض الحصار ، فمن الأفضل له أن يصرف النظر عنه ، وقد وافق بيلى على رأى بيزلى وترك له حرية التصرف بالطريقة التى يراها مناسبة ٠

غادرت السفينة هايفلاير متجهة الى صحار يوم ٦ يناير ووصلت يوم ٢٣ يناير ، وفى نفس الوقت ارسل خطاب فيصل فى احدى السفن المحلية وغادرت هايفلاير صحار الى ابو ظبى للقيام بدوريات بحرية على

---

(١) خطاب من بيلى الى فرير مسقط فى ١٨٦٦/١/٨ (خاص) الملاحظة الأخيرة ربما تكون اشارة الى العديد من التعليقات التى ظهرت فى تلك الفترة لكتاب بلجريف ومع ذلك فمن العسير ان نعرف كيف تسربت اخبار ذلك الى مسامع الوهابيين وجعلتهم يكونون اراءهم عن المسئولين البريطانيين فى المنطقة ، ولعل المصدر الأكثر احتمالا هو تصرف بيلى نفسه خلال زيارته للرياض ٠

شواطىء المنطقة . في يوم ٨ يناير تلقى بيلي نبأ وفاة الأمير فيصل الذى تأكد يوم ٢٠ منه ، غير أن هذا الحادث لم يحمل بيلى على تغيير خطته ، ففى يوم ٢٣ يناير اجتمع بالكابتن بيزلى فى منطقة خليج الفنستون وطلب منه المضى قدما فى تنفيذ الخطة الموضوعة ، غير ان بيلى نفسه لم يتمكن من مرافقة بيزلى نظرا للأحداث التى وقعت فى صور وفى البريمى وفى بندر عباس ، واضطرته الى البقاء الى جانب السيد ثوينى . وقد اقلع بيزلى يوم ٢٨ يناير وبعد يومين وصل الى القطيف ولكنه لم يجد هناك الرسالة التى قيل له بأنه سيتسلمها هناك ، كما لم يتسلم اية تعويضات ، وقد طلب منه حاكم القطيف الانتظار ١٢ يوما حتى يصله الرد من حكومة نجد ، غير أن بيزلى لم يوافق ، وفى يوم ٢ فبراير صوب مدافع السفينة نحو الميناء ، كما قام بتدمير احدى السفن الشراعية وحصن صغير يطل على القناة ، وفى اليوم التالى حاولت قوارب السفينة قصف حصن الدمام ، غير ان العملية فشلت وقتل ثلاثة أفراد وجرح ضابطان من السفينة ، وفى يوم ١٤ فبراير قام بيزلى بقصف القلعة غير أن الصخور والفجوات على الشواطىء عاقت حركة السفينة ، بحيث لم تصل القذائف الى أهدافها .

تلقى بيلى نبأ فشل الحملة بخيبة أمل كبيرة ، واقتنع انه لابد من القيام بعملية ضخمة لاستعراض القوة البريطانية لتعويض الفشل الذى منيت به الخطة ، وقد وجد ضالته فى قبيلة الجنبة سكان جعلان الموالين للوهابيين ، وقد كانوا من أشهر القراصنة وتجار الرقيق فى المنطقة (ففى عام ١٨٦١ تآمر الجنبة مع بعض تجار الرقيق التابعين لزنجبار لاغتيال المعتمد السياسى البريطانى هناك) كما اشتركوا فى الاغارة على صور ، وعند وصول بيلى الى صور طالب الجنبة بدفع ٢٧ الف ريال

بمسوي كعقاب لهم على اعتداءاتهم على الرعايا البريطانيين الموجودين فى صور ، وبما أنهم لم يذعنوا لطلبه فقد قرر بيلى توجيه ضربة اليهم .

كان وصول بيلى الى صور يوم ١١ فبراير ، وفور وصوله وجه تحذيرا الى زعماء الجنبة بأنه يعتزم قصف بلدتهم ، ولكنهم أبدوا رغبتهم بدفع الغرامة ، ولكنهم طلبوا مهلة حتى فصل الربيع ، وهو الوقت الذى تعود فيه سفنهم التجارية من البحر الأحمر ، ولكن بيلى رفض طلبهم ، وفى تمام الساعة الواحدة بعد الظهر بدات السفينة فى اطلاق النار على معاقل البلدة فدكتهـا ، كما قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير السفن الشراعية الموجودة فى خليج صور ، ومن صور عاد بيلى الى خليج مالكولم حيث كان يستخدم المحطة التلغرافية هناك كمقر له ، وفى يوم ١٩ فبراير علم بيلى بوفاة السيد ثوينى بطعنه خنجر من نجله سالم بينما كان يغط فى نومه فى حصن صحار ، وقيل أن السيد سالم قام بهذا العمل بتحريض من سيف بن سليمان البشرى عميل الوهابيين فى عمـان وذلك فى ليلة ١٣ فبراير .

ويستنتج أن اغتيال السـيد ثوينى كان جـزءا من مؤامرة ثلاثية اشترك فيها بعض المتذمرين من أفراد أسرة آل بوسعيد بزعامة السـيد سالم نجل السيد ثوينى ، وبعض رجال الدين بزعامة سـعيد بن خلفان الخليلي من بنى رواحة ، وذلك بتأييد من عزان بن قيس وتركى بن أحمد السديرى نائب الوهابيين فى البريمى فقد كان بعض مؤيدى السيد سالم يعارضون فكرة الهجوم على واحة البريمى ، وانه لمن الصـعوبة بمكان ان نجزم ما اذا كان موقف هؤلاء المعارضين مبنيا على تعقل منهم ، أو كما هو الحال بالنسبة للسيد سالم عن تواطؤ مع الوهابيين ليرتبطوا بمستقبله ، فقد كان كل من عزان بن قيس وسعيد بن خلفان يحاولان الاطاحة بأسرة

آل بوسعيد تمهيدا لاقامة حكم الدين فى عمان ، وبالتـــالى فان اشتراك الوهابيين فى هذه المؤامرة أمر واضح لا يحتاج الى تفسير ، والغرض منه هو ان يتولى الحكم فى مسقط شخص اكثر خضوعا للرياض ، ومن المحتمل ايضا أن يكون حاكم الرياض الجديد الأمير عبد الله بن فيصل مشتركا فى هذه المؤامرة أو ربما يكون هو الراس المدبر له (١) ٠

وعلى اية حال فان السيد ثوينى قبل وفاته لم يكن يجهل الأخطـــار التى تحيط به ، وقد حاول اكثر من مرة ان يســـتجيب لمستشاريه بتهدئة

---

(١) ارســـل بيلى تقريره فى يوليو ١٨٦٦ بعد اجتماعه بأبو عيسى مرافق بلجريف فى نجد مباشرة : لقد ذكر أبو عيسى أيضا أنه قبل عام من مقتل السيد ثوينى قال الأمير عبد الله لأحد مشايخ قبيلة مطير بانه لم يكن يتصور أن يجرؤ أى ابن على قتـــل والده ٠ وقتها كان الأمير عبد الله يقرأ فى رسالة ويبتسم حول مضمونها ثم بعد ذلك عندما وقع القتل اعاد الى شيخ مطير نفس التساؤل وقال بأنه فهم من مضـــمون الرسالة عن عملية القتل المزمعة ٠ واضاف أبو عيسى بأن الهدف الأساسى للوهابيين فى الاستيلاء على مسقط هو تنفيذ مقتل السيد ثوينى ، واحلال حاكم مثل السيد سالم محله يحمى المصالح الوهابية فى البـــلاد ٠ المداولات الخارجية لحكومة الهند (ســـياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ أغسطس ١٨٦٦ (رقم ١٧٤ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩ (رقم ٨٠) للاطلاع على تفاصيل هذه المؤامرة وعملية الاغتيال راجع المجلد ٨٥ من المجموعة تقرير ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من بيلى الى جون (المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط) الى بيلى ١ و ١٠ مارس ١٨٦٦ وخطاب من الحـاج احمد (والى مسقط) الى بيلى ١٤ شوال ١٢٨٢ — ١٨٦٦/٩/٢ ٠

العناصر المناوئة له لصرف النظر عن الحملة التى كان السيد ثوينى ينوى القيام بها لاحتلال البريمى ، غير ان السيد ثوينى كان يشعر بأنه ملتزم بالتعهد الذى أعطاه للمقيم البريطانى بيلى ، رغم ان الأخير لم يقدم الا مساعدات ضئيلة مقابل ذلك ، سواء من حيث عملية الدمام أو من حيث نجاحه فى اقناع شيوخ الساحل بالاشتراك فى الهجوم على واحة البريمى كما أن المدفعين اللذين تلقاهما السيد ثوينى من حكومة الهند لم يستخدمهما اطلاقا ، فقد كانا ثقيلى الوزن وتعذر نقلهما من الموقع الذى أنزلا فيه ، وحتى او تم نقلهما فلم يكن لدى السيد ثوينى خبراء لتشغيلهما ٠

وفى الوقت الذى لم يكن بيلى قد أفاق بعده من صدمة وفاة السيد ثوينى فاذا به يتسلم خطابا من السيد سالم يبلغه فيه تقلده للحكم فى السلطنة ، وبأنه قد اودع عمه السيد تركى السجن فى حصن صحار ٠ وعلى الفور ابحر بيلى الى صحار على ظهر سفينة المثلية ــ هايفلاير ــ التى كانت فى طريق عودتها الى بومباى ، وقد وصل الى صحار يوم ٢١ فبراير ، ولم يجد هناك السيد سالم الذى كان قد توجه الى مسقط بعد ان أصدر تعليماته بشأن التصرف فى موضوع السيد تركى ، ولكن بيلى طلب من والى صحار اطلاق سراح السيد تركى واصطحبه معه فى السفينة التى توجهت بعد ذلك الى مسقط ، وقد لاحظ بيلى عند وصوله الى مسقط بأن الوضع متوتر ، وكان هناك كل من السيد عزان بن قيس والشيخ سعيد بن خلفان مع عدد كبير من أتباعهما ، بالاضافة الى حشد هائل من رجال القبائل الذين توافدوا على مسقط من مختلف ارجاء عمان لتأييد الحاكم الجديد ، وقد ذكر المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط لبيلى ، بأن عزان والخليلى سوف يحاولان على حد اعتقاده استغلال وضع السيد سالم بما يتمشى مع مصالحهما ، ثم قد يطيحان به ، ويضعان فى الحكم مكانه شخصية أخرى

تحقق لهما أهدافهما . وقد قام بيلى بنقل المسيحيين الموجودين فى السلطنة الى سفينته حرصا على سلامتهم ، كما قام بنقل الهنود المقيمين هنــاك والذين كان معظمهم قد لجــأ الى المراكب الراسية فى الميـنــاء خوفا من السلطة الجديدة ، وفى اليوم الخامس من وصول بيلى آحس بأن هنـــاك مؤامرة تدبر من جانب العمانيين لاقتحام سفينته آثناء الليل ، وعليه فقــد قرر أن يغادر مسقط متجها الى خليج مالكولم ، ومن مقره هنـاك آبرق الى حكومة بومباى يدعوها الى الامتناع عن اتخاذ اى اجراء للتدخل فى مسقط، حتى يتضح الموقف تمام الوضوح (١) . والواقع ان المناسبات التى حاول فيها بيلى التدخل فى النزاع بين حكومة مسقط والوهابيين كانت فاشــلة لأن الافراج عن السيد تركى وقصف بلدة صور لا يعدان تعويضا مجزيا عن فشل عملية الدمام واغتيال السيد ثوينى ، وعلى حين لا يمكننا أن نوجه اللوم الى بيلى فى مطالبته الأمير فيصـــل بالتعويضات ، فان بيلى يعتبر مسئولا عن عدم انتظاره لاستلام رد الأمير فيصل ، وعلى الأخص بعـد أن بلغه نبأ وفاة هذا الأمير ، علما بأن قرار الحاكم العام بعدم ممارسة ضغط على الأمير حول هذه القضية لم يتخذ قبل أواخر شهر يناير ، كما آن هذه التعليمات لم تصل بيلى قبل شهر فبراير . وبعد مرور آسبوعين على قصف الدمام تلقى بيلى بعض الخطابات من الأمير عبد الله الأمير الجديد وكانت تلك الخطابات قد آرسلت من الرياض بتاريخ ٢٨ يناير ، وقد اعرب الأمير عبد الله فى هذه الرسائل عن موافقته على وساطة الحكومة البريطانية فى خلافه مع مسقط ، كما تعهد بأن يقوم بمحاولات لرد الممتلكات التى انتزعت

---

(١) من بيلى الى جون ١٤/٣/١٨٦٦ (رقم ١٧ الادارة السياسية) اعلاه .

من الرعايا البريطانيين فى صور (١) كما يمكن أن يوجه اللوم الى بيـــلى على عدم مرافقته للسفينة هايفلاير عند ابحارها الى الدمام ، نظرا لأن عدم وجود أى مسئول بريطانى له الخبرة بالأوضاع المحلية ، كما صرح قائد الأسطول الملكى لبومباى ، كان من لأسباب الرئيسية التى أدت الى فشل الهجوم على الدمام ٠

غير آن فرير رفض توجيه تهمة التقصير لبيـــلى أو انتقاد تصرفاته فقد ذكر فى رسالة الى وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية ، بأن الكولونيل بيـــلى قد اتخذ كما يبدو قراره تحت ظروف بالغة الصـــعوبة والخطورة ، وآن قراره هذا قد اتسم بالحكمة والشجاعة والاتزان ٠٠ اما لورنس الحاكم العام للهند فقد كان له رأى يختلف عن ذلك الرأى ، فقد آعرب عن امتعاضه من تصرفات بيـــلى التى انحرفت لمهمته الى قطيعة مع الوهابيين ومن تبريره لتصرفه على آساس اتفـاق ١٧٩٨ ، فى الوقت الى الذى كان يعرف تماما بأن تطبيق بنود ذلك الاتفاق بالنسبة للخلافات مع مسقط قد حسم منـــذ عام ١٨٣٤ ، ووافق لورنس على وجهة نظر قائد الأسطول الملكى فى بومباى ، بأن بيلى كان يتعين عليه بأن يرافق الطراد الى الدمام ، وآن يمهل الأمير الوهابى الوقت الكافى للرد على مطالب بيلى ٠

لم يكن اى من فرير أو بيلى على استعداد لتقبل أى انتقادات من الحاكم العام على الاجراءات التى اتخذاها فقد كان بيلى قد قرر التوجه الى بومباى

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ رقم ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/١/٢٢ من بيـــلى الى السكرتير الســـياسى لحكومة بومبـــاى ١٨٦٦/٢/٢٠ ٠

بعد مغادرته مسقط لاطلاع فرير بما استجد من احداث بعد شهر نوفمبر ، وعند ابلاغه برأى لورنس فيه فانه لم يأبه ، فقد كانت التعليمات لديه تخوله اتخاذ الاجراءات التى يراها ضرورية ، وبالتالى فقد تم تطبيق اتفاق ١٧٩٨ على أساس الظروف التى استجدت ، ولم يكن من عادة المقيم فى الخليج آن يرافق الطرادات أثناء قيامها بحملاتها التأديبية فى المنطقة وان ذلك كان يحدث نادرا ، كما أن فرير حسب رايه قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد من حكومة الرياض على رسالته ، ومن ناحية اخرى لم يكن قائد الأسطول الملكى فى بومباى مختصا باصدار احكام فيما يختص بالقرارات التى يتخذها المقيم ، كما اكد المقيم فى نفس الوقت بأنه المسئول وحده عن الاجراءات التى يتخذها والأماكن التى يطبق عليها تلك الاجراءات ، واضاف بيلى بأن سجله كمقيم بريطنى فى الخليج هو وحده البرهان والدليل القاطع على كفاءته وصحة القرارات التى يتخذها ، وبأن معرفته بقبائل الخليج وأوضاعها أكثر من أى مسئول آخر وبأنه ظل يعمل بمفرده بين اوساط أشد القبائل تطرفا .

كان فرير يعترف لبيلى بما يتميز به من كفاءة ومقدرة على آداء مهمته فى الخليج ، وقد اعترف فرير بهذه الحقيقة فى رسالة خاصة بعث بها الى لورنس وجاء فيها : (ان الكولونيل بيلى حسب ما أعتقد هو أول مقيم بريطانى فى الخليج لا يغادر بوشهر الا اثناء اجازته السنوية) ويرى فرير أيضا بأن بيلى على حق فى عدم مرافقته الطرادات التى توجهت الى الدمام، نظرا لأنه كان فى حاجة الى البقاء الى جانب السيد ثوينى خوفا من ان يشن الوهابيون هجوما آخر عليه ، كما كان بيلى على حق فى تحديد فترة معينة لوصول رد الأمير الوهابى على احتجاجه ، وهذا ما اكدته الأحداث منذ بداية الصراع وعلى حين كانت مبادرته للتوسط فى النزاع فى شهر سبتمبر

قد لقيت استخفافا من الوهابيين ، وأن الرد الذى وصل منهم لم يكن الرد المرغوب ، فقد اكد فرير بأن الأمير الوهابى أو من ينوب عنه حاول التنصل من مسئولية تلك الأحداث (١) كذلك اعترض فرير على ما ذكره اورنس من أن شرعية اتفاق عام ١٧٩٨ قد تحددت منذ عام ١٨٣٤ ولا يمكن التنصل منه ، وكما ذكر بيلى فان الظروف السياسية فى المنطقة قد تغيرت منذ عام ١٨٣٤ فقد ازددت حركة التجارة فى الخليج الى حد كبير ، وازداد ارتباط بريطانيا بشئون شبه الجزيرة العربية ، وبالتالى فلم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تغض الطرف على تحركات الوهابيين على حدود عمان .

وطبيعى أن ما يقوله فرير بأن الحكومة البريطانية لديها التزامات ومصالح فى المحافظة على حكم أسرة آل بوسعيد ، خصوصا بعد حكم كانتج، فان هذا القول له ما يبرره ، وعلى أية حال فان رأى فرير هذا ناتج عن محاولاته لتبرير موقف بيلى من اتهامات التسرع والتقصير التى وجهت اليه ، خصوصا وانه كان يعارض سياسة بريطانيا بالتورط فى شئون عمان منذ بضعة شهور . ولتحقيق هذه السياسة فقد كان بيلى يرى أن حل الأسطول الهندى قد حتم تواجد مسئول بريطانى ملم بالشئون المحلية للمنطقة على ظهر أى طراد يزور الخليج ، وأن الأسباب التى دعت بيلى الى عدم مرافقة الطرادات الى الدمام بحجة انه كان مضطرا للبقاء بجانب السيد ثوينى لم ينقذ السيد ثوينى من المصير المحتوم . كما اغفل فرير عاملا هاما

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من فرير الى لورنس ١٨٦٦/٣/٢٣ وقد استشهد به فرير فى مذكرته المؤرخه ١٨٦٨/٧/١٥

بشأن ما اذا كان بيلى قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد الرياض نظرا لوفاة الأمير فيصل وتولى الأمير عبد الله مقاليد الحكم ، أما الحكم العام اورنس فقد وضع كل هذه الاعتبارات فى حسابه ، مما جعله يخفف من حدة توبيخه لبيلى ؛ وبصورة خاصة بناء على الأسباب التى أوردها فرير فى دفاعه موقف بيلى حيث قال « اننا حسب رأيه ينبغى ان نحد قدر المستطاع من تدخلنا فى شئون الساحل العربى ، وأن نحد بدرجة أكبر فى شئون قبائل المنطقة الداخلية ، فقد ورد هذا الرأى فى خطابه المؤرخ فى شهر ابريل ١٨٦٦ ، واضاف اورنس اننا ينبغى أن نلتزم الحذر فى تناول مشكلات المواطنين الهنود وذريتهم ممن يدعون انفسهم برعايا بريطانيا اذا ما تعرضوا الى آية اضرار ، واذا ما اضطررنا الى التدخل فان هذا ينبغى أن يكون فى أضيق الحدود الممكنة وقصره على الاحتجاج فقط وقد رد فرير على هذا الخطاب بشىء من الحدة وان كان لها ما يبررها ، فقد قال : « ان سياسة عدم التدخل التى اشرت اليها فى خطابك قد تكون مقبولة قبل جيلين من هذا التاريخ ، كما كان الوضع بالنسبة للصين واليابان أو بالنسبة الى مصر وتركيا ، اما بعد ذلك الوقت فان سياستنا فى المنطقة من البحرين حتى راس الحد تقوم على أساس التدخل النشط وتطبيقا لمسؤليتنا لحماية التجارة فى المنطقة .

عند هذا الحد توقفت المناقشات الدائرة بين المسئولين البريطانيين بالرغم مما أحدثته من مرارة واستياء وخلاف فى الراى بين لورنس وفرير وقد استمرت بضع سنوات ، الأمر الذى لم يقتصر تأثيره على موقف فرير من شئون الخليج بعد أن عين عضوا فى مجلس الهند فى أواخر عام ١٨٦٦ فحسب ، بل وعلى أية انتقادات قد يوجهها المسئولون البريطانيون فى حكومة الهند لتصرفات بيلى . وفى خطاب بيلى الى فرير بتاريخ شهر مايو ١٨٦٦

تجلت روح التمرد والغضب التي ساهم فرير في خلقها لبيلي . وقد اطلعت شخصيا على تقرير بيلي عن زيارته للرياض ووجدته تقريرا طويلا جافا وان لم يكن سيئا كما كنت أتصور ، فلقد كان تقريرا واقعيا وصريحا بحيث كان لابد وأن يترك في نفس الحاكم العام أثرا سيئا .

في ابريل عاد بيلي الى بوشهر للاجتماع بمبعوثي عبد الله بن فيصل وهم الذين وعد الأمير ، بموجب خطابه المؤرخ ٢٨ يناير ، ايفادهم الى بوشهر للاجتماع ببيلي ، وقد جاء في الخطاب : « أما فيما يتعلق بمسقط فانكم تعلمون ويعلم الجميع أن أهالي مسقط هم رعايانا وانهم يدفعون الزكاة لنا منذ عهد اسلافنا ، كما تعلمون بالمعاهدة المعقودة بيننا وبينكم منذ وقت طويل ، والتي تنص على أن سكان مسقط خاضعون لحكمنا ، ولا يمكنكم التدخل في شئونهم بأى شكل من الأشكال ، كما تنص المعاهدة على أن السيادة في البحر هي لكم فاذا كنتم قد تغيرتم الآن واصبحتم تنتهجون سياسة خلاف السياسة السابقة فان الأمر يحتاج الى النظر ، ومراجعة كبار رجال العشيرة ، غير أن ما كان يهم بيلي هو الحصول على تعهد خطي من حكومة الرياض بعدم تكرار الأعمال العدوانية على أراضي سلطنة مسقط ، وليس مطالبة الأمير بالسيادة على مسقط ، وقد أكد بيلي هذا الموقف لوفد الأمير فيصل عند اجتماعه بهم في يوم ٢١ أبريل ، وقد رد الشيخ محمد بن عبد الله بن مانع رئيس وفد حكومة الرياض باعطائه تعهدا خطيا يتضمن : اننا نتعهد للمقيم البريطاني في الخليج بالنيابة عن الأخير عبد الله بن فيصل بأنه لن يقوم بأى اعتداء أو غزو لأراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية وعلى الأخص سلطنة عمان ، وانما لا نبغي من هؤلاء أكثر من استمرارهم في دفع الزكاة التي اعتادوا على دفعها منذ زمن طويل ، كما طلب في هذا التعهد ان يقوم بيلي بدور الوسيط بين الأمير

والحكومة البريطانية ، كما تعهد رئيس الوفد بحماية الرعايا البريطانيين المقيمين فى المناطق الخاضعة لنفوذ الأمير عبد الله (١) ، وابرق بيلى بهذا التعهد الى حكومة بومباى للتصديق عليه ، ومن بومباى أحيل الى الحاكم العام فى سملا ، وقد وافقت عليه حكومة الهند بشرط ألا يورطها فى أية تعهدات فيما يتعلق بموضوع الزكاة بين مسقط وحكومة الرياض ، وذكر المسئولون فى حكومة الهند ايضا ، انه فى امكان بيلى أن يقوم بدور الوسيط فى حل الخلافات القائمة بين مسقط والرياض ، على أن لا يؤدى ذلك الى عقد أى معاهدة او اتفاق قبل ان تطلع عليه حكومة الهند ومكتب شئون الهند وتقره .

قام بيلى بابلاغ هذه الشروط للوفد الوهابى فى اوائل شهر مايو ، كما استفسر منهم عما يقصده الأمير عبد الله من قوله بأن هناك معاهدة قائمة بين حكومة نجد والحكومة البريطانية منذ وقت طويل ، ورد رئيس الوفد على هذا الاستفسار بالقول بأن أمراء نجد كانوا يتلقون بين حين وآخر رسائل من المسئولين البريطانيين ، وأن حكومة الرياض تعتبر تلك الرسائل الودية بمثابة معاهدات ، وفى نهاية هذه المحادثات سلم بيلى للوفد الوهابى خطابا الى الأمير عبد الله ، أوضح فيه راى الحكومة البريطانية

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة رقم ٦١ المؤرخه ٢٢ أغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٤٢ الادارة السياسية) ومرفق به البيان الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ — ١٨٦٦/٤/٢١ وقد صدر التصريح فى كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون جـ ١١٦ راجع أيضا « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف جون كيلى ص ٨٤ — ٨٥ .

بشأن الزكاة وقال بأنه اذا نشأت اية صعوبات فيما يختص بالزكاة من جانب حكومة مسقط فان حكومة الهند لن تتدخل فى الموضوع ولن تضمن قيام مسقط بدفعها ، لأن هذا الوضوع منحصر بينكم وبين حكومة مسقط ، ولكن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنه لتسوية الخلافات التى قد تنشأ بين الجانبين كذلك كان بيلى مضطرا الى الرد على عبارة وردت فى خطاب الامير عبد الله المؤرخ ٢٨ يناير والتى يذكر فيهما : « بأن المسلمين العرب كافة فى العراق واليمن وفى عمان يجب أن يتعاونوا لدرء الأخطار التى يتعرض لها الدين الاسلامى » وبما أن بيلى لم يفهم تماما ما كان يعنيه الأمير عبد الله من تلك العبارة ، الا أنه اشار فى رده على الأمير « بأن دين الوهابيين هو موضوع يخصهم وحدهم ، كما يخص ميرهم ، وأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى موضوع كهذا » .

لم يعرف بيلى الا اخيرا من أبو عيسى مرافق بلجريف بان الأمير عبد الله كان يشير فى خطابه الى الاشاعات التى كانت رائجة عن عودة بلجريف الى المنطقة لتنفيذ مؤامرته للاطاحة بدولة الوهابيين ، وبالتالى فأن العملية التى قام بها الطراد هايفلاير عند ساحل الدمام قد فسرت فى الرياض على أنها تمهيد لتلك الحملة . ومما زاد فى ايضاح الصورة هو أن بيلى قد اكتشف أن ابو عيسى (الشخص الذى كانت حكومته تشك فى تحركاته) كان يتآمر مع الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله للاطاحة بحكم عبد الله ، والواقع أن خوف الأمير عبد الله من عودة بلجريف وعملية الدمام كان له ما يبرره ، وقد حمل الأمير الى ايفاد رسول خاص الى بغداد فى نفس الوقت الذى بعث بوفد الى بوشهر . وكانت مهمة المبعوث الى بغداد هى مطالبة الوالى بالتدخل لمنع وقوع اعتداءات جديدة من السفن الحربية البريطانية ، غير أن

وفد الأمير الى بوشهر لم يذكر شيئا عن مهمة الوفد في بغداد ، رغم أنهم قد أبلغوه بأنهم يعتبرون أميرهم ورعاياه تابعين للباب العالى .

فى هذه الفترة كانت عمان تخضع لحكم ضعيف تمثله مجموعة من القوى السياسية ، فلم يكن للسيد سالم بن ثوينى الحاكم الاسمى للبلاد أتباع يعتد بهم فيما عدا أفراد أسرة آل بو سعيد ، وكان السيد سالم يعتمد على المطاوعة (رجال الدين) الذين كانوا باستمرار يحملون على سكان العاصمة لانحلالهم الدينى والعقائدى ، ويطالبونهم بالتمسك بالمبادىء الاباضية تمسكا حرفيا ، وكان على رأس هذه المجموعة سعيد بن خلفان الخليلى الذى كان يطمع فى العودة بالمجتمع الى الحكم الدينى لكى يتقلد هو منصب الامام فيه (١) ، أما خارج العاصمة فقد كان عزان بن قيس والى الرستاق الشخصية القوية ، وكان يؤيده اقوى المجموعات القبلية فى الداخل . وكان مما يزيد من اهمية هذا الزعيم التأييد الذى كان يحظى به من تركى بن احمد السديرى نائب الأمير الوهابى فى البريمى ، وهذه العوامل بالاضافة الى الطريقة التى استولى بها السيد سالم على الحكم طرحت امام المسئولين البريطانيين فى الهند مشكلة الاعتراف بالسيد سالم ، فقد طالب السيد سالم الحكومة البريطانية بالاعتراف به كحاكم لعمان بعد توليه الحكم مباشرة ، الا أن فرير كان يعارض الاعتراف بالسيد سالم وقد ذكر فى هذا الصدد : « انه من الصعوبة بمكان ان نتصور كيف تستطيع الحكومة البريطانية أن تعترف بالسيد سالم كحاكم وهو الذى

---

(١) وقد فشل فى هذه المناسبة بالفوز فى الانتخابات ، غير أن حفيده محمد بن عبد الله الخليلى انتخب اماما لعمان سنة ١٩٢٠ واستمر فى منصبه هذا حتى وفاته عام ١٩٥٤ .

لم يستطع ان يبرىء نفسه من جريمة قتل والده وكان اورنس يشـارك فرير استنكاره لجريمة السيد سالم ، وان كان موقفه من الاعتراف به أكثر اعتدالا ، وقد ذكر لفرير فى ابريل ١٨٦٦ « بأنه اذا نجح السيد سالم فى تثبيت مركزه فى عمـان فأنه يقصر اعترافه به على الاجراءات الدبلوماسية وحدها ، وآن يستنكر طريقة استيلائه على الحـكم وعدم الاشادة بحكمه ، على أن تقوم علاقات رسمية بين الطرفين على أساس الأمر الواقع ، وآلا يعين ممثل بريطانى فى مسقط حتى لا يفسر ذلك على انه تأييد من بريطانيا للنظام .

دخل عاملان جديدان لتعقيد الأمور بين بريطانيا والسـيد سالم ، الأول تصريح آدلى به السيد ماجد سلطان زنجبار نجل السيد سـعيد فى شهر أغسطس ١٨٦٦ بأنه لن يدفع الى السيد سالم المعونة المقررة عليه بموجب تحكيم كاننج ، والعامل الثانى هو تصريح امير اقليم فارس فى آواخر العام بعدم تجديد عقد ايجار بندر عباس الذى كان متفقا عليه منذ أيام حكم جده السيد سعيد ثم على أيام والده السيد ثوينى . وقد أمكن حل المشكلة الأولى فى شهر سبتمبر ١٨٦٧ بعد آن أعلن الحاكم العام فى الهند بأن السيد سالم قد نجح على ما يبدو فى تثبيت مركزه ممـا يجعل مسألة الاعتراف به واردا ، أما عن اعتراضات السيد ماجد على ابن آخيه ولكونه مسئولا عن التزاماته المالية لمسقط بموجب حكم كاننج فقد قرر الحاكم العام ان يتم دفع تلك المعونة عن طريق المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، أما اعتراضات الفرس على تجديد عقد ايجـار بندر عباس فقد كان موضوعا أكثر صعوبة وآقصى ما استطاع أن يحققه المقيم البريطانى فى هذا الصدد عن طريق تبادل الخطابات واجتماع شخصى بأمير شيراز ١٨٦٧ هو اشتراط الفرس رفع قيمة الايجار السـنوى ؛

أما السيد سالم فلم يكن لديه الوقت الكافى لبحث هذا الموضـوع نظرا لانشغاله خلال النصف الأخير من عام ١٨٦٧ بقمع محاولة تمرد قام بهـا عمه السيد تركى لخلعه عن الحكم ٠

بعد الافراج عن السيد تركى عن طريق تدخل المقيم البريطانى ظـل يتنقل بصفة مستمرة فى بوشهر وبندر عباس وساحل الهدنة ، حيث كان يجمع الأسلحة والأموال للقيام بهجوم على ابن أخيه السيد سالم ، وفى منتصف صيف عام ١٨٦٧ نزل السيد تركى على الساحل الشرقى من عمان ومنه الى منطقة جعلان حيث كانت تؤيده قبائل بنى بوحسن والحجريين ، وأثناء سير قواته عبر البطحاء اعترضه الحرث ، وهم أقـوى قبيلة فى المنطقة الشرقية ، وبعد تبادل النقاش مع الحرث استطاع زعيمهم الشيخ صالح بن على اقناع السيد تركى بالانتظار فى بدية ، وتوجه الشيخ الى مسقط لمحاولة تسوية الخلافات بين السيد تركى وبين أخيه السـيد سالم ٠ فى ذلك الوقت كان الخوف يسود مسقط بسبب النجاح الذى أحرزه السيد تركى مما دفع المعتمد السياسى البريطانى فى مسـقط الكابتن جورج اتكنسون على أن يبعث ببرقية الى حكومة بومبـاى فى أوائل شهر أغسطس يقترح فيها على السلطات توجيه تحذير رسـمى للسيد تركى بعدم مهاجمة العاصمة ، أو أى من المناطق الساحلية ، لأنه اذا لم يمتثل للأمر فان الأسطول سيقوم بقصف مراكزه ، وقد وافق السيد تركى ، وبعد أن وصل الشيخ صالح بن على وغيره من زعماء الحرث الى مسقط حذرهم اتكنسون من محاولة تغيير موقفهم والتحول الى تأييد السيد تركى ٠ كان بيلى وقتها فى شيراز لمباحثة الفرس بشأن بندر عباس وأعتقد بيلى أن تصرف اتكنسون لم يكن تصرفا سليما ، فهو لم يكن يرى أن سياسة التريث والانتظار هى السياسة المطلوبة ، وانما كان يعتقد بأن

بالسيد تركى أفضل من السيد سالم لحكم مسقط نظرا لأن السيد سالم كان فى نظره حاكما قصير النظر وأمينا وكانت تراوده أفكار سوداء وأطماع كثيرة .

أما السيد تركى فلم ينتظر ما سوف تتمخض عنه وساطة الشيخ صالح بن على لأنه كان يرتاب فى دوافعه ، وربما كان على حق فى ذلك ، وعليه فقد واصل السيد تركى تقدمه فى منتصف أغسطس ووصل فى نهاية الشهر الى منطقة لا تبعد أكثر من ٢٠٠ ميل عن مسقط وعلى رأس قوة يقدر عددها من ٦٠٠ الى ٢٠٠٠ رجل . أما السيد سالم فقد تجمد من الخوف وجاء فى تقرير لاتكنسون بعد اجتماع له مع السيد سالم بأنه لم يسبق فى حياته قط أن شعر بخوف كالخوف الذى كان يستولى على السيد سالم . والمعتقد أن المعتمد السياسى كان فى حيص بيص وقد كانت لديه الصلاحيات لقصف مراكز السيد تركى اذا ما حاول الاستيلاء على مسقط أو غيرها من الموانىء ، وحجب الاعتراف به فى حالة استيلائه على الحكم ، الا أن اتباع السيد تركى كان يتزايد عددهم كل يوم بعد أن انضمت اليه قبائل الهناوية . أما قبائل الغافرية فقد كانت تؤيد السيد سالم . وعند تلقى السيد تركى التحذير رد عليه ردا يتسم بالاتزان ، ولكنه كان ردا حاسما ، فقد قال أن الظروف هى التى أملت عليه بأن يتخذ ذلك الاجراء ضد رغبة الحكومة البريطانية . وفى ليل ٣٠ أغسطس هاجمت قوات السيد تركى مدينة مطرح واستولت عليها وفي يوم ٤ سبتمبر احتلت المرات المؤدية الى العاصمة . وفى يوم ٥ سبتمبر وصل بيلي من بوشهر على ظهر سفينة البريد ، كما وصلت فى اليوم نفسه السفينة الحربية البريطانية (اكتافيا) قادمة من بومباى ، وبوصول

هذه السفينة وجه بيلى تحذيره للسيد تركى وهدده بقصف الميناء اذا لم يستسلم . وفى صباح اليوم التالى حضر السيد تركى الى بيلى وأعلن استسلامه . وفى يوم ١٠ سبتمبر وضع المقيم مسودة لاتفاق بينه وبين السيد سالم تعهد فيها السيد تركى بمغادرة السلطنة على شرط أن يدفع له السيد سالم معاشا سنويا مقدارة ٦٠٠ ريال نمسوى ، وذلك ضمن المعونة التى كان يحصل عليها من حاكم زنجبار وقد تقرر أن يقيم السيد تركى فى الهند أو أى منطقة أخرى تحددها الحكومة البريطانية . وقد وقع الطرفان على هذا الاتفاق ، وبعده سافر السيد تركى الى بومباى على نفس الباخرة .

كان الاجراء الذى اتخذه بيلى لارغام السيد تركى على الخروج من عمان اجراء يتعارض مع رغبته نظرا لانه كان يعتقد بأن السيد سالم يخضع للنفوذ الوهابى ، الا أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ، واذا كنا لا نستطيع ان نفهم الدوافع التى حملت حكومة الهند على تأييد السيد سالم فمن المحتمل أن تكون قد فعلت ذلك نتيجة اقتناعها بقبول سلطان زنجبار دفع المعونة المقررة الى السيد سالم ، وبالتالى فضلت أن تتعامل مع حاكم استطاعت أن تتعرف عليه بدلا من حاكم جديد لا تعرف نوأياه . واذا نحن سلمنا بوجهة النظر هذه فحكومة الهند تعتبر قد أساءت الاختيار ، اذ ما أن نجح الكولونيل بيلى فى انقاذ عرش السيد سالم حتى طلب منه سالم أن يصدر قرارا بمنع الرعايا البريطانيين من بيع التبغ والتدخين ، وقال له بأن التدخين فى عمان عمل يجرح الشعور الدينى للعمانيين . وقد رفض بيلى هذا الطلب وحذر السيد سالم من محاولة اتخاذ اجراءات تعسفية ضد البريطانيين المقيمين فى مسقط .

ومر هذا الحادث دون أن يثير أى مشكلات فى حكومة الهند ، الا

أن مكتب شئون الهند قد أصدر بعض الملاحظـــات ، وكان مجلس الهند لا يشعر بالارتياح الى السيد سالم وقد جاء فى تعليق له : « ان الانسان بشعر بكثير من الأسى ازاء الاعتبارات والضرورات التى حتمت علينا تأييد مثل هذا الحاكم » وقد كان هذا التعليق لهارمن مرفيل الوكيل المســـاعد لوزارة الخارجية البريطانية ، وذلك بعد اطلاعه على تقرير بيلى عن احداث شهرى اغسطس وسبتمبر أما فرير الذى أصبح عضوا فى مجلس الهند فقد كان تعليقه على اجراءات السيد سالم أكثر حدة « اننى اذا كنت لا أستطيع أن أفهم السياسة التى تسير عليها حكومة الهند فى مســـقط الا أننى أســـتطيع القول أن وضعنا هنـــاك على ما يبدو لا يبعث على الاطمئنان ، فقد أيدنا السيد سالم ضـــد الثورة الداخلية التى نشبت كنتيجة طبيعية على اغتياله لوالده السيد ثوينى ، اذا به يستغل حمـاية الحكومة البريطانية له ، فيذهب الى حد أن يطالب ممثلنا فى مســـقط بمنع التدخين على البريطانيين وعلى أى حال فقد اكتشف مرفيل التناقضات الكاملة فى موضوع التدخين فعلق على ذلك بقوله : « اننى اعتقد بأن الذى دفع السلطان الى تقديم هذا الطلب هو محاولة منه لاختبـــار المدى الذى يمكن أن يصل اليه بالنسبة لمعاملة الأجانب المقيمين فى مسقط ولو أن قرار السيد سالم بحظر التدخين فى الأماكن العامة لا يشمل رعاياه فيعتبر طلبه من بيلى بفرض الحظر على الرعايا البريطانيين وحدهم طلبا فى منتهى السخافة ، وأما اذا كان الطلب يشمل رعاياه أيضا فانما مرفيل يتساءل عن الأسباب التى اعتمد عليها الكولونيل بيلى فى تدخله لضـــمان شمول هذه الامتيازات للرعايا البريطانيين ؟ وثمة حقيقة واحدة ، هى أن هذا السلطان لا يمكن الاعتماد عليه ، أما نحن فمصممون على أن تكون لنا اليد الطولى فى عمان ، وأيا كان الوضع فانى اتوقع أمورا أكثر تعقيدا من

بمساندتنا وتأييدنا لهذا الحاكم ، وأنه ما لم تكن لنا سياسة ثابتة وواضحة فإن الأمور لن تسير في صالحنا ٠

غير أن وضع سياسة بريطانية ثابتة وواضحة بالنسبة لمسقط خصوصا ، وبالنسبة للخليج عموما لم تتخذ منذ وفاة السيد سعيد ونهاية سلطة شركة الهند الشرقية في المنطقة ، وكان لابد من مضى وقت طويل قبل أن تظهر معالم هذه السياسة ٠ كان الاتجاه الى اعادة النظر في السياسة البريطانية فى الخليج قد تبلور منذ بعض الوقت فى أوساط المسئولين من مكتب شئون الهند بالرغم من أن تسارع الأحداث منذ ذلك الوقت قد وضع تطبيق مثل هذه السياسة أمام صعوبات شاقة متزايدة ، وقد تركزت مناقشات المسئولين حول هذه السياسة ، والتى بدأت منذ عام ١٨٦٨ حول ثلاث قضايا متداخلة :

١ — العمل على تجديد ايجار بندر عباس لحكومة مسقط ٠

٢ — تشكيل قوة بحرية ضاربة فى الخليج ٠

٣ — حل مشكلة معونة زنجبار لمسقط ، غير أن بعث النزاع البريطانى الفارسى على البحرين كنتيجة لقيام حكم جديد فى مسقط وكنتيجة لاستئناف الحملة على تجارة الرقيق الافريقية قد أضاف صعوبات جديدة الى هذا الموضوع ٠

فى ربيع ١٨٦٨ أصبح السيد سالم بن ثوينى واثقا وثوقا تاما من مركزه فى عمان بحيث بات مقتنعا بأن فى امكانه القيام بهجوم على الفرس لارغامهم على تجديد ايجار بندر عباس له ٠ وأثناء زيارة بلى لمسقط فى الصيف السابق أبلغه حاكمها ، أنه يعتبر عقد الايجار المبرم مع مسقط

منتهى المفعول بوفاة السيد ثوينى ، نظرا لأن العقد كان قد وقع سابقا مع السيد سعيد بن سلطان بالنسبة له ولأبنـــائه فقط ، وأيا كان الأمر فان الشاه لا يميل الى تجديد الايجار للسيد سالم ، لأنه غير مرتاح منه بسبب أغتياله لوالده ، فقد حاول السيد سالم الضغط على الشاه لحمله على تغيير موقفه هذا عن طريق فرض حصار بحرى على بندر عباس فى ربيع ١٨٦٨ ، وقد رد الشاه على الحصار بمناشدة تشارلس اليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران تقديم الحمـــاية البحرية له ، كما طلب من حكومة الهند التوسط فى النزاع كذلك أعرب الشاه لاليسون عن رغبته فى تزويده بقوة بحرية خاصة به لاستخدامها فى الخليج حتى لا يتعرض مركزه لتهديد كالتهديد الذى يمارسه الآن السيد سالم ، كما سئل الوزير البريطانى عما اذا كانت الحكومة البريطـانية ستوافق على اعارته بعض الضباط البحريين لقيادة هذا الأسطول غير إنه لا حكومة الهند ولا مكتب شئون الهند كانا يرغبان فى التدخل فى النزاع ، لأنهما خشيا ان يؤدى التدخل إلى وقوع حادث مؤسف جديد على منـــاطق الحدود بين فارس ومنطقة الخليج ، وذلك كما حدث فى مكران ، أضف الى ذلك ما قررته حكومة الهند ولأسباب فنية نقل محطة التلغراف من شبه جزيرة مسندم الى جزيرة هنجام التابعة لفارس بالاضافة الى الاتفاق الذى وقع مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ لتطوير الخط التلغرافى من جواذر الى جاسك ثم منه شمالا . وقبل هذا التاريخ بشهر واحد طلبت الحكومة البريطـــانية من الشاه بأن يسمح لها بتركيب المحطة التلغرافية فى جــزيرة هنجام وهو الطلب الذى وافق عليه الشاه ، وفى مقابل ذلك اعترفت بريطانيا اعترافا رسميا بالسيادة الفارسية على هنجام ، أما قبل ذلك فقد كانت هـــذه الجزيرة ومنذ بداية القرن تابعة لحكومة مسقط ولم تدخل ضمن عقـــود الايجار المبرمة بين مسقط وفارس بشأن بندر عباس وملحقـــاتها ، فاذ

ما رات حكومة الهند الآن أن تتدخل فى موضـوع استئناف المفاوضات بشأن تجديد عقد الايجار فانها سـوف تورط نفسـها فى النزاع على موضوع السيادة على هنجام مما قد يؤثر على عمليات نقل المحطة التلغرافية اليها . ومن ناحية اخرى فلم تكن حكومة الهند راغبة فى اتخاذ أى اجراء يضعف من سلطة السيد سالم على بندر عباس ، فلو حدث هذا فسوف يؤدى الى اضعاف قوة السلطنة مما سيؤدى بدوره الى اضعاف حركة التجارة التى يديرها البريطانيون ، كذلك كانت حكومة الهند ترى بأن عقد الايجار المبرم سابقا مع السيد سعيد ١٨٥٦ لمدة عشرين عاما على أبنائه فحسب ، بل ولافراد ذريته من بعده فيما لو قدر لهؤلاء أن يحكموا البلاد خلال تلك الفترة ، وبناء على هـذه الأسباب وافق الحاكم العـام على الوساطة المقترحة ، وفى شهر يونيو عام ١٨٦٨ كلف المقيم بيلى بالسـفر الى شيراز بعد حصوله على موافقة السيد سالم بتلك الوساطة ، وسيكون عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد ايجار بندر عبـاس فى مسقط بشروط تكون فى صالح مسقط . اما اذا فشلت مهمته فيتعين عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد ايجار بندر عبـاس البحرية (١) .

---

(١) رسائل ومرفقات حكومة الهند مجلد ٣ خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٨/٦/٢٢ (رقم ١٠٥ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق به نسخ من خطاب بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومبـاى ١٨٦٨/٥/٩ (رقم ٥٦ الادارة السياسية) ومن السكرتير بالوكالة الادارة الخارجية حكومة الهند الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٨/٦/١٩ (رقم ٦٣٤ الادارة الخارجية) انظر أيضا مكتب شئون الهند مكاتبات الوطن مجلد ٦٢ من مريفيل الى وكيل الخارجية ١٨٦٨/٧/٢٤ .

في يوليو عام ١٨٦٨ غادر المقيم بصحبة مسئول آخر مسـقط الى شيراز بعد أن وافق السيد سالم على قيامه بالوساطة ، وفور وصوله الى شيراز آصدرت حكومة فارس بيانا برفضها الوساطة البريطانية ، وقد ذكر اليسون الوزير البريطـانى المفوض فى طهران فيما بعد بأن التغيير الذى طرأ على حكومة فارس يعود الى شكها فى نوايا الحكومة البريطانية فى نقل المحطة التلغرافية الى جزيرة هنجام ولكى تؤكد الحكومة البريطانية لفارس بأنه لا تهدف شيئا وراء تلك الوساطة فقد طلبت الى الوزير المفوض البريطانى آن يؤكد للشاه بأن الحكومة البريطانية تعترف له بالسيادة على بندر عباس بما فيها هنجام غير آن هذا التأكيد لم يفلح فى تبديد مخاوف الشاه الذى ظل متمسكا بالوساطة البريطانية من حيث الشكل على الأقل ، وقد وجد بيلى نفسه فى شيراز فى موقف لا يحسد عليه ، وهو لم يكن يملك الصلاحيات التى تخوله التوسط ، رغم آن حاكم شيراز كان قد طلب منه ذلك ، وفى يوم ٤ أغسطس عن طريق الجهود التى بذلها بيلى تم التوقيع على اتفاق تأجير بندر عباس وملحقاتها الى السيد سالم والى خلفائه من بعده على أن يسرى الاتفاق لمدة ثمانية آعوام ، وبقيمة ايجارية مقدارها ٣٠٠٠٠ تومان ، ولم يرد فى هـذا العقد ولا فى المحادثات التى سبقت التوقيع عليه أى ذكر لجزيرة هنجام .

وعلى آية حال فان حكومة الهند قد حدت من سلطة مسـقط على الجزيرة بطلبها فى شهر مارس السابق السماح لها بنقل الخط التلغرافى الى هنجام ، ثم عادت فغيرت من موقفها هذا بالتأكيدات التى أعطتهـا الشاه بحقه فى الجزيرة وبرفضها السماح لحكومة مسقط بتأكيد حقها فى الجزيرة آو بتحدى الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع .

تراجع الشاه عن فكرته انشاء وحدة آسطول خاص به في الخليج ،

بل ان الأمير الحاكم لاقليم فارس قد أبلغ بيلي أثناء محادثاته معه بأنه يفضل أن يترك موضوع حماية الخليج للحكومة البريطانية بدلا من المجازفة بخطة كهذه وعلى أية حال فان الأمور تمخضت عن تصريحات أدلى بها الشباه أثارت قلق السلطات الهندية ، وقد اغتنم السير وليم فيتس جيرالد حاكم بومباى تلك المناسبة فى الضغط على مكتب شئون الهند لانشاء قوة بحرية خاصة بالهند يتم تشكيلها من الأسطول الملكى تحل فى مجال السلطة محل الأسطول الهندى القديم ، وذكر بأن متطلبات الأمن فى الخليج لا يمكن تركها للزيارات المرضية التى تقوم بها الطرادات البريطانية ؛ ومن الأفضل وجود قوة دائمة من الأسطول تتكون من ثلاث أو أربع سفن حربية يشرف عليها ضباط من الأسطول الملكى ؛ وكانت السفينة الحربية الوحيدة فى الخليج فى عام ١٨٦٧ هى السفينة هيو روز ، ولكن هذه السفينة ليس فى وسعها أن تعمل لأكثر من ثمانى ساعات متتالية ، كما أن الذى يديرها خليط من البحارة العرب والهنود ، وفى ذلك العام وقعت أحداث كنتيجة لخرق شيوخ البحرين وأبو ظبى لمعاهدة الصلح البحرية ، وعندما طالب بيلى بتزويده بعدد من السفن لفرض حصار على أبو ظبى قيل له ، بأنه لا توجد أى سفينة ، وأن جميع السفن كانت مشغولة فى عمليات الحملة على الحبشة . وفى شهر يوليو كتب فيتز جيرالد رسالة الى وزير الدولة جاء فيها : (يتعين على الحاكم العام تكليف قائد الأسطول بتنفيذ القرارات السياسية التى يتخذها ، واذا استدعى الأمر اتخاذ اجراء ولم يكن القائد موجودا فعلى السلطة البحرية العليا فى بومباى أن تتولى اصدار الأمر الى القائد الثانى بقيادة طراد صغير استنادا الى الأوامر التى سأصدرها اليه ، فان امتثل القائد لهذه التعليمات فيتعين عليه التوجه الى بوشهر لارغام الفرس على تنفيذ المطالب البريطانية . أما الآن ولعدم وجود قوة بحرية عاملة فى الخليج ، فقد عادت القرصنة اليها ، كما أصبح خرق اتفاقيات

الهدنة أمرا مألوفا الى جانب ما يتعرض له تجارنا من اغتصاب لممتلكاتهم وأموالهم . وعندما طلبنا من الكومندور تزويدنا بسفينة حربية قيل لنا أننا سنحصل على طراد واحد فقط ولكن ليس قبل شهر نوفمبر . ناقشت اللجنة السياسية لمكتب شئون الهند مشروع تخصيص أسطول للخليج في نفس ذلك الشهر ، وقد أدلى فرير فى اللجنة بأهم بيان حول هذا الموضوع ، فقد ذكر « بأن جميع مصالحنا مع فارس وشبه جزيرة العرب وافريقيا الشرقية هى مصالح الهند أيضا ، وحماية لهذه المصالح يتوجب انشاء أسطول قوى باشراف حكومة الهند ، وان أمريكا وفرنسا وروسيا كلها تسعى للحصول على موطئ قدم على هذه السواحل . وأما فرنسا فقد أوفدت جينوادو بالجزيف البحث عن جزيرة لها لانشاء قاعدة فيها ، ومن المؤكد اننا اذا تنازلنا عن المركز الذى نحتله الآن فى هذه المنطقة فسوف تثبت احدى هذه الدول لملء الفراغ الناتج عن انسحابنا . ومن ناحية آخرى فهناك الاتفاقيات التى تربطنا بدول الخليج ، والتى تتحمل بريطانيا مسئولية تنفيذها ، وهذه الاتفاقيات اتفاقيات قانونية وكان يتم تطبيقها حتى الفترة الأخيرة عندما بدأنا نتراخى فى القيام بمسئولياتنا كنتيجة للتصورات الجديدة التى وضعتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسئوليات ، ونظرا لأن سفن الأسطول الملكى لا يمكن لها البقاء فترات طويلة فى مياه الخليج فى فصل الصيف على عكس الأسطول الهندى الذى يمكن أن يعمل طوال الوقت لانجاز أوامر المقيم وتعليماته » وقد طالب فرير بتخصيص ثلاث سفن مسلحة للعمل فى الخليج تحت قيادة كومندور هندى يتم تعيينه بالاعارة من الأسطول الملكى ، بشرط أن يخضع هذا الأسطول لتعليمات الحاكم العام وتتكفل حكومة الهند بنفقاته ، وأن يتم تزويده بطاقم من الضباط والبحارة المتطوعين من الأسطول الملكى ، وعلى أن يعمل هؤلاء لفترة خمس سنوات مع الاحتفاظ في نفس الوقت بمناصبهم فى الأسطول الملكى .

ومن ناحية اخرى فقد سبق أن تقدمت الحكومة الهندية بمقترحات مماثلة لتعزيز هذا الاتجاه للمناقشات التى جرت فى نهاية العام :

« ان السبب الرئيسي للخلافات السياسية الراهنة بين حكومتى مسقط وفارس وعدد من قبائل الساحل العربى يعود الى عدم وجود تلك القوة البحرية ، وانه ليبدو انه من المستحيل المحافظة على السلم فى منطقة الخليج وحماية التجارة الا اذا وضعت تحت تصرف المقيم البريطانى الوسيلة التى تمكنه من العمل على تطبيق اتفاقية الهدنة نظرا لان هذه المسالة فى غاية الأهمية بالنسبة للأوضاع السياسية فى الخليج ومما يدعو الى الأسف أنه عندما تم حل الأسطول الهندى لم تحل محله قوة اخرى لحماية تلك المصالح ٠

استغرقت الامبريالية كثيرا من الوقت حتى اقتنعت بصحة هذه الآراء وكانت سابقا تعارض انشاء قوة بحرية هندية مستقلة سواء فى عام ١٨٦٢ عندما تم حل الأسطول الهندى أو عام ١٨٦٧ عندما كانت توجه الانتقادات بسبب تغيب السفن البريطانية من مياه الخليج ، وكان من أهم الاعتراضات التى توجه أن السفن العاملة تحت اشراف الامبريالية كانت لها مهام فى مناطق أخرى مما كان يترتب عليه أن تبقى تحت اشراف حكومة الامبراطورية ويسرى هذا الوضع على المهام التى تتطلب من السفن القيام بها لتنفيذ مطالب حكومة الامبراطورية فى المناطق الواقعة على امتداد المحيط الهندى ، وبالتالى فلم يكن من المرغوب فيه من وجهة نظر الامبريالية تغيير تلك التنظيمات خصوصا وان المتطلبات فى منطقة الخليج كان يمكن أن تلبى عن طريق الزيارات التى تقوم بها السفن الصغيرة التابعة لقيادة الهند الشرقية من حين الى آخر ٠

فى النصف الثانى من عام ١٨٦٩ وبداية عام ١٨٦٩ أثبتت الأحداث خطأ نظرية الأميريالية ، ولهذا فقد قبلت الأميريالية بشىء من التردد فى صيف عام ١٨٦٩ حلا وسطا ٠ يتم بمقتضاه تخصيص ست سفن فى مياه المنطقة الغربية من المحيط الهندى بصورة دائمة على أن تعمل ثلاث من هذه السفن فى منطقة الخليج وتكفلت حكومة الهند بالمساهمة فى نفقات هذه القوة فى حدود ٧٠ الف جنيه استرلينى سنويا ، بشرط أن تستعين حكومة الهند بهـــذه السفن فى أى شأن من الشئون الخاصـــة بحكومة الامبراطورية ، وعلى أن تخضع السفن الثلاث المخصصة للخليج لأوامر المقيم وأن تكون مسئولياتها على أساس حفظ الأمن ودعم النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وبمثل ما استغرقت الأميريالية بعض الوقت كى توافق على هذا الاجراء فقد استغرقت وقتا آخر فى تنفيذها ، ولهذا فقد وجه الحاكم العام فى شهر يوليو ١٨٧٠ انتقادات الى الأميريالية ذكر فيها : ان رجال الأميريالية يأخذون منا الأموال ولا يفعلون شيئا فى مقابلها ، ومثلهم مثل البوليس لا تراهم فى أماكنهم على الاطلاق ، والواقع أن سفن الأسطول الملكى يندر أن تدخل مياه الخليج ولا يمكن توجيه اللوم لهم على ذلك ، فقد صرح السير هيث (قائد أسطول الهند الشرقية بأن السفن التابعة له لا تستطيع بحالتها الراهنة وأطقمها من البحارة والضباط أن تجازف فى البقاء فى مياه الخليج خلال الجزء الأكبر من العام ، أما رجال القانون فيقولون أنه طالما أن هـــذه السفن غير خاضعة لقانون التمرد أو بقوانين البحرية التجارية فانها تعتبر سفنا للقرصنة ، ورغم ذلك فهى قد نجحت فى مهمتها وفى حفظ الأمن) ٠

لم يكن الحبر قد جف على صك عقد ايجار بندر عباس حتى أصبح لا قيمة له نتيجة للاطاحة بالسيد سالم بن ثوينى ٠ كان السيد سالم صنيعة

المطاوعه (رجال الدين) منذ بداية حكمه ، وكان يعتمد على تأييد تحالف قبلى بزعامة السيد عزان بن قيس ، ولم يتضح فى ذلك الوقت ما اذا كان السيد سالم قد استتب له النفوذ واستطاع أن يدعم سلطته فى البلاد أو أن السيد عزان بن قيس هو الذى لم يقدر اخفاء اطماعه أكثر مما فعل ، وأيا كان الأمر فقد حــدث فى شهر سبتمبر عام ١٨٦٨ أن قام المطاوعة بتأييد الشيخ صالح بن على الحارثى بالاطاحة بالسيد سالم ، ففى يــوم ٢٩ من سبتمبر تحركت مجموعة من رجال القبائل تحت قيادة عزان بن قيس باحتلال مدينة مطرح والممرات المؤدية الى مسقط ، ثم بعد يومين شقت طريقها الى قلب العاصمة ، وقد تمكن السيد سالم من الهرب والتجأ لقلعة الميرانى ، وقد جاء فى تقرير المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط يومئذ ، أن انتقال السيد سالم من قصره الى القلعة قد تم بحمله اليهـا نتيجة الخوف الذى استولى عليه غير انه استعاد رباطة جأشه بسرعة ، وأخذ يطلق النار من قلعتى الميرانى والجلالى على العمانيين لمدة ٤٨ ساعة متواصلة . وفى مســاء ٣ أكتوبر وصــل المقيم بيلى على ظهر الطراد فيجلاند ، وفى ٦ أكتوبر انتقل الطراد من مدينة مطرح الى العاصمة مسقط واستولى على بعض السفن التابعة لرجال عزان بن قيس . أما الكابتن اتكنسون المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط فقد اعترض على التدخل نظرا لأن ذلك الاجراء سيعرض الرعايا البريطانيين لاجراءات انتقامية ، غير أن بيلى تمسك بموقفه وقال بأنه من الأفضل أن تقوم الحكومة البريطانية بالمحافظة على الأوضاع كما هى ، غير أن اتكنسون كان يرى أن بيــلى قد تصرف من موقع الذى لا يفهم الأوضاع فى البلاد ، نظرا لانه لم يأت الى مسقط الا نادرا ، واذا جاءها فيكون مجيئه على سفن مسلحة . وفى ليلة ٦ أكتوبر لحقت الســفينة هيوز بالسفينة فيجــلاند فى مسقط ،

... وصولها بعث بيلي بقوة مسلحة إلى الشاطىء إتخذت مواقعها على مشارف قلعة الميراني وأخذت تطلق الصواريخ والأسلحة الصغيرة لمدة خمس ساعات . وبذل اتكنسون في محاولته لاقناع بيلي بوقف عملية التدخل ، وذكر له بأن استخدام القوة دفاعا عن السيد سالم لم يكن إجراء يتعارض مع أوامر الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه عمل سيورطها في تأييد حاكم لم تعد له أية امكانيات الآن ، غير أن بيلي رفض نصيحة اتكنسون واستمر في القصف على أساس أن ذلك العمل هو حماية للرعايا البريطانيين ، واتهم اتكنسون في معارضته للاجراء العسكري بأنه كان متآمرا مع السيد عزان بن قيس . وفي صباح اليوم التالي ٧ أكتوبر وصلت السفينة المسلحة سند قادمة من جواذر تحمل رسالة من حاكم بومباي تنص بالامتناع عن استخدام القوة نيابة عن السيد سالم .

وفي يوم ٨ أكتوبر وقع السيد سالم صلحا مع المتمردين من رجال القبائل ، وفي يوم ٩ منه لجأ الى الطراد فيجلاند بعد أن وافق على التنازل عن السلطة ، وفي يوم ١٢ أكتوبر سافر الى بندر عباس ، بينما توجه بيلي الى بومباي ليضع تقريره عن الأحداث التي وقعت في سلطنة عمان ، ويبدو أنه قد نجح في اقناع فيتز جيرالد بالاجراءات التي اتخذها في مسقط لأنه لم يصدر أي اعتراض أو نقد ضد تصرفه مع أن عددا آخر من المسئولين البريطانيين قد تلقوا توبيخا أو فصلوا من مناصبهم لأسباب تعد أقل خطورة من تلك الاجراءات التي اتخذها بيلي ، وفي بومباي اجتمع بيلي بالسيد تركي حيث كان يقيم تحت المراقبة وقد طالبه السيد تركي بالسماح له بالعودة الى عمان والتصدي لعزان بن قيس ، وقال له بأن الصراع لم يعد بين السيد عزان والسيد سالم وانما أصبح بينه وبين السيد عزان ، وبما أن السيد عزان لا يتمتع بتأييد الغالبية العظمى من

القبائل ، وبأن عزان بحكم السوابق يميل الى الوهابيين ولا يتمتع بالكفاءات التى تؤهله للحكم فقد وافق حاكم بومباى على مقترحات بيلى واحالها بدوره الى حكومة الهند لابداء الراى فيها ، غير أن حكومة الهند رفضتها ، وذكر المسئولون فيها بأنه لم يتأكد انتهاء دور السيد عزان من السلطة تماما وتأييد الغالبية العظمى من رجال القبائل للسيد تركى بن سعيد .

فى الوقت الذى كان بيلى مشغولا بتأييد السيد تركى تم انتخاب السيد عزان بن قيس اماما لعمان ، وفى يوم ٢٩ آكتوبر بعث اتكنسون بالتقرير التالى : « اننى لا استطيع أن اتحدث عن الطريقة التى كانت متبعة فى انتخابات الامامة فى الماضى ، ولكن ليس هناك ما يدعو الى القول بأنها تختلف عن الطريقة التى اشار اليه االأب بادجر وهى آن يعقد علماء البلاد الذين يمثلون النخبة من رجال الدين اجتماعا للتشاور فى اختيار الامام على أن يتقيدوا فى هذا الاختيار بقوانين الشريعة الاسلامية » وقد حدث نفس الاجراء عندما تم خلع السيد سالم (راجع تقرير اتكنسون) وأن رجال الدين الذين خططوا لذلك الانقلاب دون اشتراك اى زعيم علمانى يؤلفون جميع قبائل الهناوية فى البلاد وانتخبوا واحدا منهم هو السيد عزان بن قيس كامام يجمع بين السلطتين الدينية والعلمانية وقد تمت عملية الانتخاب وكانت الاجراءات الخاصة به بتأييد المواطنين وكان يشرف على مجلس الانتخاب زعيما الهناوية سعيد بن خلفان الخليلى ومحمد بن سليمان الغربى من آل سعد .

لم يكن فى وسع اتكنسون بأن يؤكد آن ينفى ما اذا كان انتخاب السيد / عزان للامامة قد تم بتأييد من سكان البلاد ، وعلى اية حال فان اجراءات بيلى ذات الطابع العدائى قد عجلت من عملية الانتخاب ودفعت القبائل الى الالتفاف حول شخص الامام عزان بن قيس ، ومن هنا

فان زعماء قبائل الحرث والحجريين وبنى بوحسن والحبوس الذين كانوا سابقا من انصـــار آل بوسعيد تحولوا كلهم الى تأييد عزان ، كما كشف الشيخ صالح بن علي لاتكنسون بأنه كان من المحرضين على التمرد ضـــد السيد سالم ، وان صحار وسمايل وينقل وصـور كلها قد أعلنت الولاء لعزان بن قيس ، وفى الأسبوع الثانى من نوفمبر تأكد لاتكنسـون بأن مركز السيد/عزان فى عمان قد أصبح ثابتا وقويا ، وذكر للمسئولين في حكومته بانه يتعين عليها بأن تضع فى الاعتبار أن الطريقة التى انتخب بهـا الامام عزان كانت قانونية ، وأصبح عزان بموجبها هو السلطان وهو الامام ، وبأن الصبغة الدينية لنظام حكمه تكفي بأن تخرس الألسن باستثناء بعض الأفراد والاتباع كذلك كان اتكنسون قد تأكد بأن حكم السيد عزان قد توطد خارج مسقط أيضا (اننى فى حدود معرفتى فان البـــلاد كلها قد اعترفت بعزان كحاكم وان شعبيته قد أصبحت شاملة وبأن الأمل الوحيد للسيد تركى هو اذا حدث أن تحول الشعب عن تأييد السيد عزان ، آنه اذا تمكن السيد تركى من حشد تأييد القبائل العمانية حوله فقد يتمكن من الاطاحة بعزان او اذا حصل على مساعدة من الخـــارج ، واخيرا حذر اتكنسون رؤساءه بأنه من الخطأ الاعتقاد بان السيد عزان أو الفريق الحاكم حاليا فى عمان هم من الوهابيين ، وانما الأصح أن نقول انهم ضد الوهابيين ومعارضون لمذهبهم ، والشىء الوحيد الذى اخشاه هو أن يرفض العمانيون دفع الزكاة الى نجد ، ولكن عزان كحاكم يبـــدو مضطرا الى مســـايرة الوهابيين ، اما كأمام دينى فلا يمكن أن يكون هنــــاك التقـاء بينه وبين الوهابيين •

جاءت مبادرة الهند لفهم آبعاد ما حدث فى عمان متأخرة وقد يعـود ذلك الى الأهمية التي أولوها لتقارير بيلى والتى كانت تؤكد لهم بأن السيد

عزان إداة في يد الوهابيين وأن نتيجة توليه الحكم في عمان هي أن تتحول عمان الى دولة صنيعة لنجد ، وهناك سبب آخر وهو اعتقاد حكومة الهند بأن حكم عمان لا ينبغي أن يتعدى أسرة آل بوسعيد وانها اذا سمحت لأى مغتصب للسلطة بأن يتولى الحكم في عمان تكون قد تنكرت لحليفها القديم ، وعلى أية حال فربما كان أهم سبب لموقف حكومة الهند بعد تجربتها مع السيد سالم هو عدم اتخاذ قرار متسرع بالاعتراف بالحكام في مسقط ، وفى يوم ١١ ديسمبر أبرق اتكنسون الى بومباى بأن السيد عزان ينوى ايفاد مبعوث شخصى الى بومباى وأنه يطلب من حكومة الهند استقباله ، ولكن حكومة الهند ردت على برقيته برسالة مقتضبة جاء فيها : « لقد سبق أن أوعزنا اليك بعدم الاعتراف بعزان كأمام أو سلطان على عمان ، ولكنك يبدو مما ورد في برقيتك أنك قد خالفت تلك التعليمات ، ذلك أن حكومة الهند تفكر فى اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بالتدخل المباشر وأن تتبع سياسة مراقبة الأحداث وانتظار النتائج » .

وعلى أية حال فان تولى عزان السلطة فى عمان كان بمثابة فرصة للسيد ماجد . وأن السيد ماجد لم يتردد فى اغتنامها ليتخلص من دفع المعونة السنوية لمسقط ، وعلى الرغم من تعهد السيد ماجد للحاكم العام فى خريف ١٨٦٧ فانه لم يدفع الأقساط المستحقة عليه بالكامل حتى شهر مايو ، ثم أعقب ذلك الموقف ببيان مفاجىء يرفض فيه دفع أى معونة ريثما يصله رد ملكة انجلترا بشأن تظلمه ضد قرار الحاكم العام . وفى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن بخطاب التظلم الى الملكة .

٤ - تنبهت اللجنة السياسية لمجلس شئون الهند الى موضوع المعونة فى شهر يوليو ، أثناء مناقشاتها بشأن تجديد عقد ايجار بندر عباس

لحكومة مسقط وتخصيص قوة بحرية للعمل في الخليج ». وقد ذكر كيه عضو الادارة السياسية و لسرية أمام اللجنة بأن هناك خلافات في وجهات النظر بين وزارة الخارجية ومجلس شئون الهند . وحرصا من وزارة الخارجية على تحقيق نجاح بشأن تجارة الرقيق وافقت على اعفاء السيد ماجد من المعونة مقابل التنازلات التى سيقدمها فى موضوع محاربة الرقيق ، وكان لمكتب شئون الهند موقف مختلف ، فقد كان يعتبر شأنه شأن حكومة الهند . ان قرار كاننج يمثل (وحدة عائلية) بحيث لا يمكن ان يبطل مفعول القرار بتغيير الحكم في مسقط ، واذا سلمنا بحق السيد ماجد فى التنصل من التزاماته هذه فلابد والحالة هذه ان نسلم بحق مسقط فى شن الحرب على زنجبار لارغامها على دفع المعونة . وبدلا من التلاعب بقرار كاننج سيكون من الأفضل على حد رأى كيه أن يتم الدفع للسيد ماجد مباشرة مقابل تنازله عن تجارة الرقيق وذلك كمقترح السير جورج كلاريك فى عام ١٨٦٢ عندما كان حاكما فى بومباى وذلك على الرغم من اعتراف كيه بأن وزارة الخارجية رفضت هذا الاقتراح فى ذلك الوقت . وقد كانت تجارة الرقيق ومحاولات القضاء عليها من اختصاص حكومة لندن ولا علاقة لها بحكومة الهند ، وبالتالى فليس هناك مبرر لتحميل حكومة الهند نفقات تلك الحملة ، ويستطرد كيه فيقول بأنه قد لمس بعض المشكلات الناتجة عن هذا الموضوع وعن غيره من الموضوعات المرتبطة به بسبب وجود ازدواجية فى توجيه الشئون البريطانية مع شئون الجزيرة العربية وفارس وافريقيا الشرقية ، فالمفوضية البريطانية فى طهران تخضع لوزارة الخارجية البريطانية ، بينما تخضع القنصلية العامة فى بغداد والمعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار لكل من مكتب شئون الهند ووزارة

الخارجية البريطانية ، اما المقيم السياسى فى الخليج وفى عدن فيخضع لمكتب شئون الهند ولهذه الاسباب فقد اقترح بيلى كحل لهذه التناقضات وما ينتج عنها من تعطيل وتأخير اخضاع كل هذه الادارات لجهة واحدة وهى مكتب شئون الهند .

اقر اعضاء اللجنة السياسية هذه المقترحات على الرغم من ان فرير قد ذكر بأن ما قيل في اللجنة حول وضع السيد ماجد كان بأقل ما سمح به كيه وبما ان حكومة الهند قد ظلت ترفض منذ وقت طويل لكل من مسقط وزنجبار بأن يحتكما الى السيف فانها تعتبر ملزمة بحكم كلمة الشرف بحل الخلافات بينهما ، وبدلا من أن تفرض هذه الحكومة على السيد ماجد دفع المعونة الى مسقط ينبغى أن تقوم هى بدفعها منه او تساهم مع حكومة الامبراطورية فى دفعها وبأنه اذا وافقت على ذلك فان السيد ماجد على حد اعتقاد فرير سوف يقدم التنازلات المطلوبة .

فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٨ حصل تطوران ساهما فى تعزيز راى وزارة الخارجية الاول هو وصول معلومات عن استيلاء السيد عزان بن قيس على السلطة فى مسقط والثانى هو تولى بلادستون رئاسة الوزارة فى انجلترا ، وكنتيجة لهذا التشكيل الجديد عاد كلارندون الى وزارة الخارجية ، كما عين ديوك اوف ارجيل وزيرا للدولة لشئون الهند ؛ اما كلارندون فقد كان يعتقد بأن السيد عزان تولى السلطة فى مسقط عن طريق الاغتصاب ، وهذا يعزز الرأى الذى يدعو الى وقف معونة زنجبار عن مسقط ، كما يضعف من رأى حكومة الهند بأن قرار كاننج غير قابل للنقض ، وعلى هذا فمن حق السيد ماجد أن يرفض دفع المعونة الى السيد سالم الذى اغتال والده او الى السيد عزان الذى اغتصب الحكم من ابن اخيه · غير ان ارجيل لم يكن يؤيد حرمان حكومة مسقط من المعونة لقد

اشار بأن وزارة الخارجية قد أوضحت فى مذكرة لها فى ديسمبر سنة ١٨٦٨ بأن نقض قرار كاننج اجراء غير قانونى للأسباب التى أوضحناها رغم أن كلا من السيد سالم والسيد عزان ينتميان الى أسرة واحدة ، وهذان الجانبان لا يلتقيان الا حول نقطة واحدة ، وهى محاولة التملص من دفع المعونة لمسقط أما وزارة الخارجية فكانت ترى بأن المعونة تشكل عبئا على موارد زنجبار مما اضطر سلطان زنجبار الى الابقاء على تجارة الرقيق لكى يتمكن من دفع تلك المعونة . والعكس صحيح ايضا ، فلو أعفى السيد ماجد من دفع المعونة لتخلى عن تجارة الرقيق وتعاون مع الحكومة البريطانية فى مكافحتها وقال آرجيل « اننى اوافق وزارة الخارجية بأن مكافحة الرقيق قضية هامة بحيث ينبغى لنا أن نسعى الى تحقيقها اذا استطعنا ، ورغم ذلك فانى لا أوافق وزارة الخارجية على اقتراحها بوقف المعونة عن مسقط ، وعلى الرغم من أن السيد سالم قد اغتال والده للوصول الى السلطة ، غير أن حكومة الهند قد اعترفت به وعلى اية حال فاننا كما يقول ارجيل لو حاولنا استقصاء الوسائل والسبل التى يستخدمها حكام الشرق لتحقيق أطماعهم فسوف يتعذر علينا وضع أسس ثابتة لتعاملنا معهم ، أما القول بأن السيد عزان لا ينتمى الى الفرع الأصلى لأسرة آل بوسعيد ، فان آرجيل يعتقد بأن هذا أمر لا اهمية له ، وأن قرار التحكيم لم يكن واضحا فى تحديد التزامات أحفاد سلطان مسقط السابق .

بالرغم من هذه الاعتراضات فان آرجيل يعتقد أن يعفى سلطان زنجبار من دفع المعونة لحاكم مسقط اذا كنا نعتبر مكافحة تجارة الرقيق مسألة على جانب كبير من الأهمية . أما اذا كان تفسير قرار التحكيم يقتصر على احفاد السلطان السابق فيمكن اثبات هذا الرأى بصورة واضحة وعلى هذا الأساس فان المعونة يجب أن تتوقف أما اذا كان هذا التفسير غير واضح

فان على الحكومة البريطانية أن تتحمل دفع المعونة . وعلى أساس هـذه الآراء التى عرضها ارجيل أبلغ كلارندون مبعوث سلطان زنجبار بأن الحكومة البريطانية توافق على طلبه . وفى يوم ٦ يناير ١٨٦٩ أو بعد ثلاثة أسابيع بعث ارجيل بمذكرة مطولة الى حكومة الهند استعرض فيهـا الظروف السياسية المعقدة فى الخليج وعلى سواحل افريقيا الشرقية ، كما بين فيها ارتباط معونة زنجبار بهذه الأحـداث ومدى تأثيرها على الجهود المبذولة للقضاء على تجارة الرقيق .

وعلى حد رأى ارجيل فان الموضوع الأساسى لهذه المشكلة هو سمعة الحكومة البريطانية وارتباطها بمسألة تطبيق قرار كاننج فى ضوء الظروف المتغيرة فى المنطقة وعلى الأخص فى مسقط ، فقد أقامت فى مسـقط تمردين وأن التمرد الثانى قد تم بتأييد من دولة خارجية على حد رأى ارجيـل ، والنتيجة على ما يبدو هو أن وهابيى عمـان فى الداخل قاموا بالاستيلاء على السلطة فى مسقط وذكر ارجيل بأنه اذا تمكن عزان من توحيد حكم مركزه فى البلاد فلابد لنا من الاعتراف به على أساس الأمر الواقع ، ولكن أرجيل استطرد وتساءل عما اذا كان السـيد عزان يتمتع بنفس الامتيازات والحقوق التى كان يتمتع بها السيد ثوينى وخلفاؤه من بعده بمقتضى قرار كاننج ؟ وبالتالى لا يمكن أن نضع اللوم على السـيد ماجد لرفضه دفع المعونة المالية لحكام جاءوا الى السلطة بطريقة غير شرعية ، وفوق ذلك فقد كان السيد ماجد يقول دائما بأن دفع هذه المعونة الى مسقط يمنعه من العمل على وقف تجارة الرقيق فى زنجبـار ، أما الآن فهو قد جاء يعرض على حكومة انجلترا التخلى عن تجـارة الرقيق بشرط اعفائه من دفع المعونة ، ويستطرد أرجيل فيقول :

ان تطور الاحداث على ما يبدو يعزز موقف سلطان زنجبار من هذا الموضوع بمعنى ان التمردين الاخيرين فى مسقط قد احدثا تغييرا كبيرا فى العلاقة التى تربطه بحاكم مسقط بحيث لم يعد السيد ماجد مسئولا عن هذه المعونة ولو اننا تدخلنا فى الامر فمن المحتمل أن يؤدى هذا التدخل الى الحرب غير اننا قد التزمنا بمنع نشوب حرب بين زنجبار ومسقط ، وذلك بما تشكله من خطر على السلام والأمن فى هذه المنطقة ، وما دمنا نبحث هذا الأمر فيتعين أن نتوصل الى تفسير واضح للاتفاق الأصلى الذى فرضناه فرضا تحت ظروف مختلفة تماما عن الظروف الحالية ، وبالتالى فليس من حقنا ان نستغل تفوقنا فى القوة لفرض استمرار دفع المعونة من زنجبار الى مسقط اذا كنا لم نتفق على تفسير محدد لقرار كاننج وبعد ان أصبحت الحكومة فى مسقط حكومة لا تمت بصلة الى اسرة التحكم السابقة . وقد نرى ايضا بأن التعهد الذى التزمت به حكومتنا لاستمرار دفع المعونة ولمنع السلطان من وقف تلك المعونة لمسقط حتى ولو نشبت الحرب فيتعين علينا أن نقوم نحن بدفعها عن طريق حكومة الهند . أما فيما يتعلق بالسياسة التى ننتهجها بالنسبة لهذه القضية فان الهدف الوحيد من المحافظة على العلاقات القائمة بين مسقط وزنجبار هو هذا الهدف فمن المرغوب فيه أن يكون سلطان مسقط على شيء من القوة حتى يتسنى له المحافظة على الأمن على طول هذه السواحل ، ومن ناحية أخرى فان وقف المعونة عن مسقط قد يدفع حاكمها الى الطرق غير الشرعية والى حبك المؤامرات لزيادة موارده ، أو ربما يلجأ الى عمل عسكرى ضد زنجبار لاسترجاع ما فقده من مصالح ، كما أنه من ناحية أخرى لو قدر لحكومة مسقط أن تخضع للعرب الوهابيين ، فانها سوف تتحول الى دولة قوية بحيث لا تحتاج الى المعونة التى تحصل عليها من زنجبار »

واذا تبين بأن سمعة الحكومة البريطانية ، بالرغم من التغييرات التى حدثت فى مسقط وبعد استعراض للظروف التى سبق الاشارة اليهـــا بأنها ملزمة بأن ترغم زنجبار لدفع تلك المعونة فاننا ينبغى أن نتأكد بانه فى حالة التزامنا نحن بدفع تلك المعونة أن نحصل على تنازلات هامة من كل من حكومتى مسقط وزنجبار يكون فيها تعويض لنا عن هذه التضحية ، اما فيما يتعلق بمسقط فان هذه التنازلات ممكنة لمصلحة أمن وسلامة الخليج وبدرجة تعادل النفقات التى سوف نتكبدها نتيجة لدفع المعونة بالانابة عن حكومة زنجبار ، كما سيؤدى هذا الاجراء فى الوقت نفسه الى اعفاء سلطان زنجبار من تلك الالتزامات المالية فى مقابل التنازلات التى سيقدمها فى مجال تجارة الرقيق ، وهو الأمر الذى تعلق عليه الحكومة البريطانية بالغ الأهمية ، غير أننى لا انصح بأن تتكفل الحكومة البريطانية بدفع هذه المعونة الا اذا كان هذا الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بسمعتها ويضمن المصالح الجوهرية البريطانية فى الخليج ، ولقد سبق لوزير الدولة للشـــئون الخارجية أن اعرب فى عبارة صريحة بانه ليس فى وضـــع يسمح له بمطالبة الخزانة البريطانية دفع أى مبلغ سنوى لحكومة زنجبار مكافأة له على وقف تجارة الرقيق ، وبالتالى فاذا كان لابد للحكومة البريطـانية من التعهد بدفع هذه النفقات فعلى حكومة الهند أن تتحملها ، وأن يتم ذلك فى نطاق المصلحة بأن يعود بالفائدة على الهند لوقف الاضـطرابات فى الخليج ، وبهذا الاجراء تعفى الحكومة البريطانية من دفع هذه المعونة .

لم يكن الايرل اوف مايو الذى خلف لورنس فى منصب حاكم عام الهند فى شهر يناير ملما بهذا الموضوع ، ففى رده على ارجيل استند على معلومات حكومة الهند فى هذا الموضوع ، وكانت حكومة الهند ترى أن مقترحات وزير الدولة مقترحات غير واضحة ، ولا يمكن قبولها ، كمـا

قالت بأن كاننج كان يقصد ان يكون قراره قرارا نهائيــــا يعوض سلطان مسقط عن جميع تنازلاته لزنجبار كحل لمشكلة عدم المساواة فى الارث بين الحاكمين ، وبالتالى فلا يمكن نقض هذا الحكم حسب رأى آرجيل ، نظرا لأن السيد ثوينى قد توفى ولم يترك وريثا مباشرا له ، وبأن نظـــام الحكم فى مسقط لم يخضع دائما لنظام الوراثة ، لأن شرعية الخـــلافة تقوم على تأييد القبائل للحاكم ثم آن استمرار معونة زنجبار لمسقط قد تم البت فيها وفقا للاعتبارات السياسية لا على اساس حل الخلافات بين الطرفين ، وحتى ذلك الوقت كانت حكومة الهند ترى آلا يتوقف دفع المعونة بوفاة احد السلطانين آو كلاهما والا كان من غير المعقول على الاطـــلاق آن نطالب حكومة مسقط بالتنازل عن حقوقها فى زنجبار مقابل تعويض بسيط زهيد كتلك المعونة ، وأما من وجهة نظر الحكومة البريطـانية فان الاتفاق على دفع المعونة يقوم على اساس آنه اجراء لازالة مصدر من مصادر الصراع بين الحكومتين ، ولدعم مركز حكومة مسقط فى الخليج ، ومن هنا يرى وزير الدولة آن المعونة لم تعد واجبة الاداء فى الظروف الراهنة ، وانه قد طلب من حكومة الهند بأن تقرر ما اذا كانت هناك مبررات لمنــع السيد ماجد من التملص من هذا العبء عن طريق القوة المسلحة تأسيسا على المتغيرات التى تمت فى مسقط ، غير آن مثل هــذا الرأى فى نظـر حكومة بومباى هو عمل يهدف الى التحايل على الموضوع لأن الأمر الأساسى فى كل هذا هو ما اذا كان من حق حكومة الهند آن تحول بين حاكم مسقط ومحاولة تأكيد حقــه فى تلك المعونة بقوة الســـلاح اذا لم تقم الحكومة البريطانية بارغام حاكم زنجبار بدفع المعونة الى مســقط . لكن حكومة بومباى احتفظت برأيها النهائى بالاقتراح الخـــاص بأن تتولى الهند دفع المعونة بنفسها بشرط آن يتخلى السيد ماجد عن تجارة الرقيق ... » يرى وزير الدولة على ما يبدو آن هذا الموضوع يمس منــا مبـــاشرا حكومة

الامبراطورية مما يحملها على أن تؤكد بالا تتحمل حكومة الهند اية نفقات من هذا القبيل ، ويضيف وزير الدولة بأن هذه المرة الأولى التي يعرض فيها عليه اقتراح بأن تتحمل خزينة الهند عبء هذه المعونة .

وقد أيد مايو كل ما ذكرته حكومة بومباى فى هذا الشأن وكتب الى أرجيل يقول : « ان الهدف من قرار كاننج هو تأييد حق مسقط فى معونة زنجبار ، والتزام حكومة زنجبار التزاما قانونيا بدفع هذه المعونة ، وبأن الأحداث الأخيرة فى مسقط لم تغير شيئا من هذا الموضوع ، كما اننا نعتقد بأن سمعة الحكومة البريطانية وأمانتها السياسية تحتم عليها الالتزام باستمرار حصول حكومة مسقط على هذه المعونة ، وبأن الاعتبارات السياسية التى جعلت اللورد كاننج على وضع تلك التدابير لا تزال قائمة ، كذلك نتفق مع حكومة بومباى فى رأيها بأن موارد الهند لا تسمح لها بدفع هذه المعونة ، واذا أخذنا كافة الاعتبارات فى الحساب فليس هناك ما يضطرنا إلى أن ندعو الى تعديل هذه التدابير أو الغائها .

كان رد مايو بمثابة النكسة لمساعى كلارندون غير أن ذلك لم يثنه عن مواصلة جهوده فقد كان مصمما على المضى فى استخدام معونة زنجبار لمسقط للحصول على تنازلات فى موضوع تجارة الرقيق ، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة البريطانية فى مسقط والخليج ، لقد كان كل من كلارندون وارجيل ينتهجان سياسة خطيرة خلال سنة ١٨٦٩ بهدف تحقيق مكاسب على حساب المصالح البريطانية ، وقد ظهر هذا الموقف بوضوح بالنسبة لكلارندون خلال الازمة التى نشبت بين فارس والبحرين ، وعلى حين عاد ارجيل فأدرك خطورة هذه اللعبة بعد وقت قصير ونتيجة لمساعى كيه وغيره ، فقد ظل كلاندون متمسكا برأيه . ان اتفاق ١٨٦١ قد نتج عنه تحسن مؤقت فى سلوك محمد بن خليفة حاكم البحرين ،

فقد ظل يعيش فى سلام مع جيرانه على مدى اربعة اعوام ، ولم يلجأ الى اى عمل يضر بالامن في منطقة الخليج ، لكنه فى أواخر ١٨٦٥ استغل فرصة غياب المقيم البريطانى عن بوشهر وعدم وجود اى طراد بريطانى فى مياه الخليج لمطالبة التجار الهنود الحاملين للجنسية البريطانية ببعض الاتاوات كما رفع نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على التجار ، وهو اجـــراء يناقض البند الرابع من اتفاق عام ١٨٦١ ، وعند عودة بيلى الى الخليج أمر بمصادرة احدى السفن الشراعية التابعة لمحمد بن خليفة ورفض اعادتها اليها ما لم يدفع تعويضات مالية عن الخسائر التى لحقت بالتجار الهنود ، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الفارسية قد قدمت احتجاجا على التدخل من جانب حاكم البحرين ضــــد رعايا فارس ، وتعزيزا لهـذا الاحتجاج سلمت الحكومة الفارسية الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران نسخة من الاتفاق المعقود بين امير شيرز والكابتن بروس عام ١٨٢٢ وعلى الرغم من أن حكومة بومباى لم ترض عن الطريقة التى تصرف بها بيلى تجـــاه الاجراءات التى اتخذها محمد بن خليفة وأعربت عن اسفها للفرصة التى أتاحها بيلى للفرس لخلق المتاعب فى منطقة الخليج الا أنها لم تكن مستعدة لتلبية رغبات الفرس .. « مهما تكن مطالب الحكومة الفارسية والاسس التى بنيت عليهـا تلك المطالب فليس للشاه فى حقيقة الأمر اى حق فى البحرين أما مكتب شئون الهند فكان يرى الموضوع من نفس الزاوية .. « أن البحرين بلد مستقل رغم أن حاكمها يدفع الزكاة الى الامير الوهابى كريع لبعض الأراضى التى يملكها الأمير على الساحل العربى للخليج » ولهذا كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه هذا الموضوع تقوم على اساس أن شيخ البحرين مسئول عن التزاماته كحـــاكم مستقل بصرف النظر عن أدعاءات فارس بتبعيته لها ونفس هذا الموقف ينطبق على المطالب التركية فى جزيرة البحرين .

وبعد وفاة الأمير فيصل توقف محمد بن خليفة عن دفع الزكاة وتجاهل التهديدات التى وجهها اليه الأمير عبد الله بن فيصل خلال عام ١٨٦٦ بخصوص هذا الأمر ، وكان مبلغ الزكاة التى يطالب بها الوهابيون لا يتعدى اربعة آلاف ريال نمسوى سنويا ، وكانت هذه الزكاة تدفع على أساس شرط واحد وهو ان يمتنع الوهابيون من الاعتداء على رعايا وممتلكات آل خليفة فى قطر وفى أوائل عام ١٨٦٧ قامت ثورة صغيرة ضد محمد بن خليفة من قطر ، واعتقل المبعوث الذى اوفده شيخ البحرين للتفاوض مع الثوار . وبما أن الشيخ محمد بن خليفة كان قد عقد العزم على استرجاع السلطة التى فقدها فى قطر فقد ارسل قوة كبيرة لاخضاع المتمردين هناك وذلك فى اكتوبر عام ١٨٦٧ وطلب من شيخى دبى وابو ظبى أن يساعداه على قمع تلك الثورة ، وقد استجاب له شيخ ابو ظبى ، بينما رفض شيخ دبى طلب محمد بن خليفة ، وكان الشيخ زايد حاكم ابو ظبى فى ذلك الوقت يعتبر أقوى زعماء منطقة الساحل منذ وفاة خصمه الأول سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة فى عام ١٨٦٦ والذى كان يعتبر آخر زعماء القراصنة الكبار (١) . وفى اكتوبر ١٨٦٧ أبحر الشيخ زايد الى قطر على رأس

---

(١) توفى الشيخ سلطان كما عاش ويتعين على ابلاغكم بوفاة الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة عن عمر يناهز ١١٥ عاما هذا ما جاء فى رسالة بيلى من بوشهر. فى شهر ابريل ١٨٦٦ لقد تزوج الشيخ صقر فتاة شابة عمرها ١٥ سنة واصيب بالشلل بعد ذلك مباشرة وكان يقوم برحلات بحرية بحثا عن طبيب عندما فاجأته المنية (مكتب شئون الهند) مداولات الهند الخارجية (سياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٧ مايو سنة ١٨٦٦ رقم ١٨٧ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٣٩ الادارة السياسية) أن عمر سلطان الحقيقى هو ٩٧ عاما وقد سبق ان ذكر الكولونيل كامبل =

سبعين سفينة وألفين من الرجال وقد اثار هذا الحشد الذعر بين سكان المناطق الساحلية فناشدوا الشيخ زايد بوقف الهجوم ، فوافق الشيخ ريثما يصل اسطول البحرين ، وعند وصول هذا الاسطول شن محمد بن خليفة هجوما قاسيا على سكان قطر اكتسح به الدوحة والوكرة وغيرهما من موانيء قطر ، واضطر الاهالى الى الفرار او مغادرة البلاد ، ثم أقلع الاسطولان عائدين بحمولاتهما من الاموال والممتلكات المنهوبة وقدر ثمنها ٥٠ الف ريال نمسوى .

لم تتعرض هذه المنطقة منذ عقد اتفاقية الهدنة لعام ١٨٣٥ لانتهاك صارخ كهذا الهجوم ، وبمجرد ان علم المقيم بذلك الاعتداء بادر الى توجيه خطـــابات الى كل من محمد بن خليفة وزايد بن خليفة وطالبهما بتفسير واضح عن الاعتداء الذى قاموا به على قطر ، والواقع انه لم يكن فى وسع بيلي ان يفعـل اكثر من ذلك ، نظرا لأنه لا توجد تحت تصرفه اى سفينة مسلحة ، كما كان بيلى لا يزال يتذكر توبيخ الحاكم العام له فى العـــام المنصرم حول مصادرته سفينة الشـــيخ محمد بن خليفة ، وعندما عرض الموضوع على حكومة بومباى أوعزت اليه بتحذير الشيخ زايد بن خليفة وتحميله مسئولية خرق أتفاقية الهدنة ، الا ان حكومة الهند حذرته من فرض التعويضـــات بالقوة على شيخى أبو ظبى ودبى قبل أن تتوفر لديه القوة العسكرية الكافية للقيام بهذا الاجراء . وكانت الاشهر القليلة التى اعقبت هذا الحادث فترة حرجة بالنسبة لبيلى ، فقد كانت قبائل المنطقة

ـى تقرير له قبل ١٢ عاما أن عمر سلطان كان ٨٥ عاما (مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٩٣ معلومات احصائية ومتفرقة تتعلق بزعماء دول الساحل العرب فى الخليج .

على طول ساحل الخليج تراقب الأوضاع وتحاول أن تعرف الاجراءات التى سوف تتخذها بريطانيا حول ذلك الموضوع ، فان لم تتحرك الحكومة البريطانية وتقوم باجراءات رادعة فان ذلك يعنى أن نظام الهدنة قد فقد مفعوله ، كما كان كل من الزعيمين يتخذ موقف التحدى من بيلى ، وقد مرت ثلاثة أشهر قبل أن يتلقى المقيم ردا على تحذيره من الشيخ زايد بن خليفة ، وقد كان الرد يتسم بالفظاظة ومحاولة التنصل من المسئولية ، أما الثانى فقد رد بطريقة مهذبة وان كانت حاسمة بأنه لم يقترف أى جرم ، وانما تصرف فى اطار حقوقه المشروعة فى معاقبة رعاياه الذين تمردوا عليه فى قطر ٠ وفى شهر يوليو فوضت حكومة الهند بيلى بتوجيه تهمة انتهاك اتفاقية ١٨٦١ الى شيخى المنطقة ومطالبتهما بايضاحات معقولة ، وقد تم ارسال التحذير مشفوعا بتهديد من الحكومة البريطانية وباللجوء الى استخدام القوة اذا لم يرد الشيخان ردا مقنعا ، غير أن هذا التحذير لم يأت بنتيجة ٠ كانت السفينة المسلحة ستند قد وصلت فى منتصف مايو الا أن قبطان السفينة اعتذر لعدم وجود ذخيرة فيها ٠

فى هذا الوقت انفجر القتال بين قطر والبحرين بعد أن يئس أهل قطر من قيام المقيم البريطانى باجراءات رادعة ضد حاكم البحرين ، فقررت أن تشن هجوما على البحرين انتقاما من البحرين ٠ وفى أوائل يونيو أبحر القطريون بسفنهم فالتقوا بأسطول البحرين شمال ساحل قطر ونشب القتال عنيفا بين الطرفين قبل أن ينسحبا ، وقد عاد بيلى بتوجيه التهديدات الى حاكم البحرين بفرض العقاب عليه اذا لم يوقف القتال ، ومما يثير التساؤل فى الأسباب التى دفعت بيلى الى انذار حاكم البحرين على الرغم من أن الأخير كان فى موقف الدفاع نتيجة لعجز السلطات البريطانية عن المحافظة على الأمن فى الخليج ٠ وكان الحاكم العام يرى

بنفس الرأى ، حيث أعرب عن أسفه حول الاجراء الذى اتخذه بيلى نظرا لأنه لم يكن لديه القوة اللازمة لتنفيذ الانذار .

في يوم ٢١ أغسطس وصل الطرادان فيجلاند وارجوس الى ميناء بومباى ، الأول لاجراء الاصلاحات ، والثانى كان فى طريقه الى الصين ، وقد وافق قبطان الطراد فيجلاند بناء على طلب حاكم بومباي على التوجه الى الخليج فى ظرف أسبوع . وعلى أساس توصيات بيلى أوعز الى قبطان الطراد بفرض غرامة قدرها ١٠٠ ألف ريال نمسوى (٢٠ الف جنيه استرلينى) على الشيخ محمد بن خليفة عقوبة له على خرقه نصوص اتفاقية الهدنة البحرية ، كما طلب منه استعادة الممتلكات التى اغتصبت من سكان قطر ، كما طلب منه فرض غرامة على شيخ أبو ظبى على أن تحدد على أساس امكانياته المالية ، وان يطالب برد الممتلكات التى استولى عليها من القطريين ، وفى بداية شهر سبتمبر وصل الطراد فيجلاند الى بوشهر ، وبعد قليل انضمت اليه السفينتان هيوروز وسند بعد أن تزودت الأخيرة بالذخيرة ، وأبحر الأسطول كله الى البحرين وعلى رأسه بيلى . أما محمد ابن خليفة فقد لاذ بالفرار مع بعض أتباعه الى المناطق الداخلية من البلاد واناب أخاه على الحكم ، وكان أول عمل قام به بيلى بعد وصوله الى المنامة يوم ٦ سبتمبر هو استدعاء على بن خليفة الذى قبل شروط بيلى بدفع الغرامة التى فرضتها حكومة بومباي ، وتم توقيع اتفاق بين بيلى وعلى بن خليفة فى نفس اليوم . وفى ٧ سبتمبر تم تدمير قصر الشيخ محمد بن خليفة فى منطقة المحرق وأحراق أسطوله الحربى ، وبعد أن انتهى بيلى من هذه الاجراءات اتجه الأسطول الى قطر (1) .

---

(1) بشأن قضية البحرين ص ١٦ — ١٨ أن اتفاق ١٨٦٨/٩/٦ قد أعيد نشره فى كتاب « المعاهدات » اعداد اتيتشيسون جزء ١٠ ص ٢٢ .

... وفي الوكرة اجتمع بيلي بكبار رؤساء قطر بزعامة محمد بن ثاني شيخ الدوحة ، وبالرغم من أن مهمة بيلي في قطر كانت تشمل ابلاغ زعمائها باستياء الحكومة البريطانية من العمليات الانتقامية التي قامت بها ضد البحرين في شهر يونيو ، الا انه لم يهتم بهذا الجانب من المهمة ، وانما ركز على اعادة العلاقات مع البحرين الى سابق عهدها ، خصوصا بعد ان تولى الحكم في البحرين حاكم جديد . وقد حصل بيلي في ١٢ سبتمبر على تعهد خطي من الشيخ محمد بن ثاني تعهد فيه الشيخ بعدم الاشتراك في اية أعمال حربية في مياه الخليج ، وبأن يحيل اية خلافات الى الحكومة البريطانية للتوسط فيها ، وبالا يعقد تحالفا مع حاكم البحرين السابق بل يقوم بتسليمه الى المقيم البريطاني في حالة اعتقاله ، كما تعهد بأن يقيم نفس العلاقات السابقة مع حاكم البحرين الجديد . وقد كان لب الخلاف بين قطر والبحرين هو الزكاة التي كان يدفعها شيوخ قطر لحاكم البحرين ، حيث اكتشف بيلي بأن من أسباب الصدام الذي وقع بين قطر وحاكم البحرين السابق هو الخلاف على قيمة الزكاة ، وعلى الطريقة التي تدفع بها . ودرءا لهذه المشاكل في المستقبل طلب بيلي من شيخ قطر بأن يتعهد بعرض اية خلافات حول الزكاة على المقيم (١) .

وفي ربيع العام التالي وضعت صيغة لدفع الزكاة باشراف بيلي وقع عليها كل من حاكمي البحرين وقطر وقد قدرت بتسعة آلاف قران (اي ١٤٠٠ جنيه استرليني) كل عام ، يدفع محمد بن ثاني بموجبها

---

(١) المرفقات والرسائل السرية من الهند مجلد ٢ مرافق لخطاب الخارجية (سياسي) رقم ١٨٧ المؤرخ ١٨٦٨/١٠/٢٤ من بيلي الى جون ١٨٦٨/٩/٢٥ (رقم ١١١ الادارة السياسية) وصور في كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشيسون .

٤ آلاف كران فورا الى كبير شيوخ النعيم فى قطر ، بينما يحول المبلغ الباقى الى البحرين مباشرة ليتم ارساله من هناك الى الرياض ، وقد ذكر بيلى فى تقريره عن هذه الاتفاقية بأن المفروض أن التعهد بدفع الزكاة لا يمثل استقلال قطر بالنسبة لعلاقتها بالبحرين وانما هى مساهمة ثابتة كجزء من مبلغ اجمالى تدفعه البحرين للرياض مقابل حماية الحدود بين البلدين من الاعتداءات التى يقوم بها رجال البدو والوهابيون من قبائل النعيم ، وبالأخص خلال موسم صيد اللؤلؤ عندما يترك رجال قطر البحرين ديارهم ويتوجهون لصيد اللؤلؤ من قطر • أبحر بيلى الى ابو ظبى للاجتماع بالشيخ زايد بن خليفة ، غير أن زعيم بنى ياس اعترض على تدخل بيلى واحتج على الاجراء الذى اتخذه ضد قطر ، بأنه انتقام منهم لعلاقاتهم بالوهابيين وبأنه لا يجد سببا لدفع الغرامة المفروضة ، نظرا لأن ما قام به هو فى مصلحته ومصلحة الأمن فى بلاده ، وبعد نقاش استمر يومين وتخلله تهديد بقصف ابو ظبى أدرك شيخ بنى ياس جدية الموقف البريطانى فيما يختص بالغرامة ، وبالتالى وقع الشيخ زايد على تعهد خطى يوم ١٦ سبتمبر بعدم اللجوء الى مثل هذه الاجراءات فى المستقبل وباطلاق سراح الرهائن من اهالى قطر وبدفع ٢٥ ألف ريال نمسوى كغرامة يسلم ٩٠٠٠ منها فورا والباقى يقسط على عامين ، ثم عاد بيلى فأعفى الشيخ زايد من دفع الجزء الأكبر من هذه الغرامة كما فعل نفس الشىء مع شيخ البحرين •

ان تجارب الحكومة البريطانية مع فارس فى الماضى يجعلها تعتقد أن الاجراءات التعسفية التى قام بها بيلى لن تمر بسلام ، وقد تقدم وزير الخارجية الفارسية باحتجاجه الأول على اجراءات بيلى الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران متهما المقيم بانتهاك السيادة الفارسية للهجوم

الذى شنه على البحرين وأطاح بحاكمها ، وذكر فى الاحتجاج بأن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعترفت بسيادة فارس على كل من عمان والبحرين، وإذا كان هذا الإجراء يعتبر مخالفة لهذا الاتفاق فيتطلب عرض الأمر على حكومة طهران قبل اتخاذ آية اجراءات ، وابلاغها بأن الحكومة الفارسية باعتزام المقيم اتخاذ مثل تلك الاجراءات ضد شيخ البحرين ، وان الطريقة البهلوانية التى تصرف بها بيلى أخيرا تثير القلق من احتمال تعرض مناطق أخرى من فارس لنفس الاجراء • وقد أحال اليسون احتجاج وزير الخارجية الفارسية الى بيلى للرد عليه ، وقد أجاب المقيم بانه يرى بأن الاحتجاج لا مبرر له ، وأن ادعاء الحكومة الفارسية باعتراف الحكومة البريطانية بسيادتها على عمان والبحرين هو أمر لم نسمع عنه من قبل ، وانما الحقيقة هى عكس ذلك ، وأن الادعاء لا يعدو أن يكون ادعاء ملفقا وسبق للحكومة البريطانية أن رفضته اكثر من مرة ، أما اليسون فلم يكن يرى من الأسباب ما يدعوه الى ابلاغ حكومة طهران مسبقا عن آية اجراءات تأديبية قد تقوم الحكومة البريطانية بها ضد الدول البحرية على الخليج « ان المقيم السياسى البريطانى فى الخليج لم يكن فى أى وقت من الأوقات مسئولا عن القيام بمسئوليته أمام الحكومة الفارسية وأن الحجة التى تذرعت بها حكومة فارس فيما يتعلق بالجزر الفارسية لا تقوم على أى أساس ، كما أن حاكم عام أقليم فارس قد سبق أن اعرب للحكومة البريطانية عن امتنانه على تقديم احدى السفن المسلحة لتكون تحت تصرف الحاكم لكى يستخدمها فى زيارة الجزر الفارسية وأختتم بيلى رسالته بقوله بأن المفروض من وزير خارجية فارس أن يبعث بخطاب شكر للحكومة البريطانية بدلا من تقديم الاحتجاجات •

كان الشعور العام فى الأوساط الحاكمة فى لندن لا يدعو الى

الارتياح ، فقد أوضح كيه بأن هذا الوضع هو نتيجة ازدواجية السلطة في الخليج ، بينما يطالب بشدة اتخاذ اجراء ما لوضع حد لهذا التضارب في السلطات الذى يسبب كثيرا من الاحراج لحكومة صاحبة الجلالة كما أن كيه لم يكن يعتقد بأن احتجاج فارس له مبررات كافية ، فقد حاولت فارس مئات المرات تأكيد سيادتها على البحرين ولكننا كنا نعارض تلك المحاولات ونرفضها ، وفى رأيى أن شيخ البحرين قد نال ما يستحقه من الجزاء على انتهاكه لأمن الخليج ، كما أن حكومة الهند قد صدقت على الاجراءات التى اتخذها بيلى فى هذه المشكلة غير أن كلارندون كان ينظر الى الموضوع من زاوية أخرى باعتباره المسئول عن العلاقات البريطانية مع فارس ، حيث ان الوضع القائم لم يكن يسمح له بممارسة سلطته على اجراءات حكومة الهند أو مرءوسيها فى الخليج فى الأمور التى تمس تلك العلاقات ، الأمر الذى كان يسبب له احراجا كثيرا ، وقد كان الغرض من منع المقيم البريطانى من اجراء اتصالات مباشرة مع حكومة فارس واحالة جميع القضايا التى لا علاقة لها بالمفوضية البريطانية فى طهران ، هو مواجهة المشاكل التى تنشأ من مثل هذه المشكلات ، وبعد أن أصبح الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من اختصاص الحكومة الهندية فيما بين عام ١٨٥٩ ـ ١٨٦١ منع المقيم حتى من الاتصال بالسلطات الاقليمية فى شيراز التى تتعلق بأمن الخليج أو الرعايا البريطانيين المقيمين فى المنطقة ، وان كان هذا الحظر قد ألغى بعد اعتراض بيلى عليه فى أعقاب تعينه مقيما بريطانيا فى الخليج بحجة أنه يحد من القيام بمسئوليته على الوجه الأكمل .

إن السلطة التى تمارسها مفوضية طهران ثم وزارة الخارجية عن

طريق المفوضية هي المسائل التي تخص فارس ، وأن المقيم مسئول أمام حكومة الهند في ممارسة وظيفته في الخليج ، ثم مكتب شئون الهند من خلال حكومة الهند ، وأما بالنسبة لبعض المسائل ، وعلى الأخص تجارة الرقيق فقد كان خلافا مستمرا بين وزارة الخارجية وبين مكتب شئون الهند وحكومة الهند ، غير أن وجود وزير خارجية بريطاني قوي مثل بالمرستون ويعتمد على صديق متعاطف معه مثل هوب هاوس في مكتب شئون الهند ، فان هذا يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في السياسة البريطانية في الخليج ، غير أن تضارب الآراء أو بالأحرى تضارب الصلاحيات كان امرا مألوفا بين أولئك المسئولين البريطانيين ، فلقد كان موقف كلارندون من فارس وبالتالي من الأحداث التي تؤثر على العلاقة البريطانية بها يتأثر من موقفه من التغلغل الروسي في آسيا ، ومن ثم فقد كان حريصا على صداقة فارس ودعم استقلالها ، كما كان يرى أن موضوع تضارب المصالح البريطانية والفارسية في الخليج ، وتسوية هذه المشكلة ينبغي أن يتم لا من زاوية المصالح البريطانية في الخليج فحسب وانما من زاوية مصالحها في قارة آسيا كلها ، ولهذه الأسباب كان كلارندون يدعو الى مجاملة الحكومة الفارسية بدلا من الاجراءات التي تسير ضدها (١) .

في نهاية شهر ديسمبر قام القائم بأعمال حكومة فارس في لندن بتعزيز الاحتجاج الذي سلمه الى اليسون في شهر نوفمبر ١٨٦٨ ، وقد احيل احتجاجه مع الشكوى السابقة الى مجلس الهند للنظر فيه وللرد على الاحتجاج ، كما أرسلت نسخة من خطابات بيلي والتي وصلت من الهند

---

(١) انظر مكاتبات حكومة الوطن (سري) محضر كلارك مجلد ٦٢ في ١٨٦٨/٧/١٧ .

الى وزارة الخارجية البريطانية ، وفى يوم ٥ يناير ١٨٦٩ أوعز كلارندون الى اليسون بأن يبعث برد مناسب للحكومة الفارسية حول الاجـراءات التى اتخذها بيلى وطلب فى نفس الوقت رأى مجلس الهند فيما اذا كان من الأفضل ابلاغ الحكومة الفارسية مسبقا بمثل الاجراءات (١) .

وقبل وصول رد مجلس الهند كان القائم بالأعمال الفارسى هو الجنرال الحاج محسن خان قد تقدم باحتجاج آخر الى كلارندون تأكيدا للتهم التى وجهها سابقا ، وذكر بأنه كان على بيلى أن يترك تقرير موضوع التعويضات عن الاضرار التى نتجت عن اجراء حاكم البحرين للحكومة الفارسية (٢) وقد رد مكتب الهند برسالة مقتضبة على اتهامات حكومة فارس وجـاء فيها : « ان شيخ البحرين حاكم مستقل وقد اعترفنا باستقلاله هـذا عن طريق المعاهدات والاتفاقات التى عقدت معه ، وقد سـبق لنا أن رفضنا مطالب فارس بحق السيادة على البحرين ولم نعترف بها اطلاقا » واما القول بأن الشيخ محمد بن خليفة كان يرفع العلم الفارسى على قصره عندما شن بيلى هجوما على بلاده ، فان هـذا الأمر ليس له أية أهمية واضاف المكتب بأن المعروف منذ وقت طويل أن شيخ البحرين قد تعود

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من هموند الى مرفيـل ١٨٦٨/١٢/٢٩ ومن مرفيل الى هموند ١٨٦٨/١٢/٣١ مجلد ٦٣ من هموند الى السكوتير المساعد لمكتب الهند ١ فبراير ١٨٦٩ ومرفق معه نسـخة من خطاب كلارلدون الى الينسون ١٨٦٩/١/٥ .

(٢) نفس المصـدر مجـلد ٦٣ من محسن خـان الى كلارندون ١٨٦٩/٢/١١ وقد ارفق نسخة منه فى خطـاب هموند الى السكرتير المساعد لمكتب الهند ١٨٦٩/٢/١٥ .

على رفع العلم الفارسى أو التركى كلما داهمته مشكلة ، وبناء على ذلك فمن الأفضل كما بين مكتب الهند اغفال هذا الموضوع فى كل من لنـدن وطهران ، وربما كان من المناسب أن نذكر أن شيخ البحرين حاكم مستقل وسوف تلزمه الحكومة البريطانية بتطبيق نصـوص المعاهدة التى عقدت معه أخيرا (١) ٠

فى يوم ٥ مارس (٢) سلم كلارندون نبذة من هذا البيان الى محسن خان ، غير أن القائم بالأعمال لم يبد أى اهتمام بالموضـوع ، فقد تلقى تعليمات جديدة من طهران تطالبه باثارة الموضوع ، وقد قـام بذلك فى منتصف مارس غير أن كلارندون احاله الى أرجيـل الذى ارتبط بتلك المشكلة بصورة أقوى ، الا أن محسن خان عند اجتماعه بأرجيل فى بداية شهر أبريل لم يخرج بأية نتيجة ، فقد كرر له أرجيل ما سبق أن قيـل فى هذا الموضوع ، وهو أن السلطات فى الهند تعتبر البحرين بلدا مستقلا٠ وفى اجتماع آخر لمحسن خان مع كلارندون سلمه احتجاجا آخر ليقدمه الى وزارة الخارجية فى ١٣ أبريل ، وقد ارفق فى الاحتجاج نسختين من خطابين كان قد كتبهما محمد بن خليفة وذكر محسن خان أنهما يثبتـان سيادة فارس على البحرين ٠

أما الخطابان فقد بعث بهما محمد بن خليفة الى كل من الشاه وأمير فارس فى أبريل ١٨٦٠ عندما كان يزور البحرين كل من المبعوث الفارسى

---

(١) نفس المصدر خطاب من ميرفيل الى هموند ١٨٦٩/٢/٢٧ ٠

(٢) مكاتبات حكومة الوطن سرى مجلد ٦٣ خطـاب من هموند الى ميرفيل ١٨٦٩/٣/٣ ومرفق مع مسبودة الخطاب لمحسن خان ومن ام ٠ اى جراند ٠ دق (السكرتير المساعد بمكتب الهند) الى هموند ١٨٦٩/٣/٥ ٠

والتركى ، غير أن الخطابين المشـار اليهمـا لم يتركا أى انطباع لدى كلارندون ولدى مكتب شئون الهند الذى عاد فأوضح موقفه من جديد لكلارندون يوم ٢١ أبريل : « ان الحكومة البريطانية قد امتنعت حتى الآن عن الاعتراف لفارس سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بشرعية سيادتها على البحرين وأن أى تراجع عن هذه السياسة سوف يوجد ثغرة ينفذ منها حاكم البحرين لكى يتنصل من الالتزامات التى تعهد بها بالنسبة للمحافظة على الأمن فى الخليج والذى تعتبر الحكومة البريطانية الدولة الوحيدة التى تلزمه بتنفيذ هذا التعهد : « ان احلال سلطة فارس الواهية والبعيدة عن مراكزها على شئون المنطقة محل الدولة التى تتقلد بالفعل مسئولية حماية الخليج ، سوف يعرض السياسة البريطانية المتبعة منذ وقت طويل فى الخليج للخطر » غير أن أرجيل على أى حال لم يغلق الباب أمام مقترحات كلارندون القائلة بوجوب انتهاج سياسة تفاهم مع فارس حول قضية البحرين بهدف الحفاظ على المصالح البريطانية الواسعة فى فارس ، كما أشار الى استعداده للايعاز الى حكومة الهند بتكليف المقيم البريطانى فى بوشهر بابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران عن أية اجراءات يعتزم المقيم اتخاذها ضـد حاكم البحرين ليبلغها بدوره الى الحكومة الفارسية على سبيل المجاملة . وأضاف أرجيل بأن هذه الخطوة سوف لا تؤثر على أية اجراءات قد يتعين على المقيم اتخاذها بحكم الضرورة .

اتخذ أرجيل هـذه الخطوة فى وجه معارضة شديدة من جانب مساعديه ، وعلى الأخص من جانب كيه الذى كان أكثر المسئولين البريطانيين الماما بمشكلة البحرين . وعلى الرغم من ذلك فقد آثر وزير الدولة الاستماع الى رأى كلارندون وهنرى رولنسون ، الذى اختير عضوا بمجلس الهند والذى كان يؤيد تأييدا تاما موقف وزير الخارجية ،

وكان رولنسون قد أعرب فى مذكرة الى أرجيل في آواخر مارس ضمنها رايه فى الموقف وهو ، أن الموقف القانوني للحكومة البريطانية حول مشكلة البحرين ليس قويا ، وذكر بأن اتفـــاق ١٨٦١ لا يمنع حكومة فارس من ممارسة سيادة ولو ضعيفة على مشيخة البحرين ، ومن ناحية آخرى كان رولنسون يتصور بأن هذا الموقف له مبرراته من وجهة نظر الاعتبــارات التى أبدتها بريطانيا تأييدا لموقف حكومتهـــا ، كما كانت الضرورة تقضى أيضا مصانعة فارس فى سبيل أهداف سياسية أهم • « •• ومما يؤسف له كثيرا كما يقول رولنسون آن نتخذ موقفا متشددا من فارس حول موضوع ليست له أى قيمة سياسية فى الوقت الذى قد نحتاج الى فارس والى كسب صداقتها فى كثير من المواقع ، دون أن يكون فى مقدورنا مجابهتها، وكان رولنسون يعنى الخلافات القائمة بين بريطانيا وفارس حول مناطق اقليم أذربيجان والحيرة وساحل مكران ، ويختتم رولنسون آراءه هذه بقوله ، بأنه من المؤكد آننا او رفضنا مطالب الحكومة الفارسية جمـــلة وتفصيلا دون أن نسعى الى الالتقاء معها فى منتصف الطريق فان علاقاتنا معها سوف تسوء مما بسيؤثر على موقف الوزير البريطانى فى طهران •

ان هذه النصائح بالاضافة الى موقف كلارندون نفسه من حكومة فارس قد دعت كلارندون الى ارسال رد ودى على احتجاج محسن خان وفى هذا الرد المؤرخ ٢٩ أبريل والذى ارسل عن طريق القائم بالأعمال الفارسى لم يتعرض كلارندون فيه الى موضوع سيادة فارس على البحرين وانما حاول قصارى جهده بأن يوضح لحكومة فارس أن حرص الحكومة البريطانية على آمن الخليج هو السبب الوحيد الذى جعلها تعتبر حاكم البحرين مسئولا عن الاتفاق الذى وقع عليه بل مضى كلارندون الى أبعد من ذلك ، فذكر فى رده بأنه اذا كانت حكومة فارس على اســتعداد لأن

تتولى بنفسها الحفاظ على الأمن فى الخليج فان الحكومة البريطانية ستوافق على ذلك نظرا لأن ذلك سوف يعفيها من نفقات باهظة ، ولكن اذا لم يكن الشاه مستعدا لتحمل هذه المسئولية فان النتيجة ستكون الفوضى التى ستعم الخليج وفى ختام الرسالة آشار وزير الخارجية بأنه حرصا منه الى ارضاء الشاه فان الحكومة البريطانية سوف تقوم باخطار حكومة فارس مقدما بأية اجراءات رادعة قد تضطر الى اتخاذها ضد حاكم البحرين ٠

غير أن الخطاب رغم اعتدال لهجته لم يرض محسن خان الذى كان يسعى الى الحصول على تنازلات ولو طفيفة حول موضوع السيادة الفارسية تؤدى بدورها الى كسب رضا الشاه ٠ فى هذا الرد تجاهل كلارندون موضوع السيادة الفارسية وركز رده على موضوع آمن الخليج وهو الأمر الذى لم يكن يهم لا محسن خان ولا شاه فارس ٠ وفى يوم ٨ مايو بعث القائم بالأعمال الفارسى فى لندن بخطاب الى كلارندون يستفسر فيه عما اذا كان وزير الخارجية سيوافق على تعديلين طفيفين على نص خطابه المؤرخ ٢٩ / ابريل ، الأول اضافة فقرة تنص على آن الحكومة الفارسية قد تقدمت باحتجاج تؤكد فيه حقوق السيادة التى تتمتع بها على البحرين وبأن الحكومة البريطانية قد وضعت ذلك الاحتجاج موضع الاعتبار أما الثانى فهو اضافة عبارة تنص على آن الشاه لديه الامكانيات الخاصة به للمحافظة على الأمن والنظام فى الخليج وبأن الحكومة البريطانية لن تتخذ آى اجراء ضد حاكم البحرين قبل ابلاغ الحكومة الفارسية مقدما بالاجراء الذى تنوى اتخاذه ٠ ويبدو من طلب التعديل أن محسن خان قد استغل تسامح كلارندون من حيث التعديلين المشار اليهما آنفا لانتزاع

اعتراف من الحكومة البريطانية ولو بصورة غير مباشرة بالسيادة على البحرين ٠

غير أن كلارندون لم تنطل عليه تلك المحاولات ، ولهذا فقد قرر بالاشتراك مع أرجيل فى الأسبوع الثانى من شهر مايو الموافقة على مطالب الحكومة الفارسية بالنسبة للشرط الأول بينما رفضا الشرط الثانى كلية واضيف الى الخطاب ، على أساس اقتراح من أرجيل ، فقرة شرطية فيما يختص بابلاغ حكومة فارس مقدما عن أية اجراءات تأديبية قد تتخذها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالبحرين وجاء فى هذه الفقرة بأن الحكومة البريطانية لا توافق على تجريد المسئولين البريطانيين من حماية الأمن فى منطقة الخليج ومن ممارسة سلطتهم فى فرض العقوبات على شيخ البحرين عن أية انتهاكات واتفاقيات معقودة اذا كان الابلاغ عن هذا الاجراء لحكومة فارس قد يعطل تنفيذها على حساب الأمن فى الخليج وفى أواخر شهر مايو وضعت صيغة معدلة فى خطاب كلارندون المؤرخ ٢٩ ابريل لمحسن خان للنظر فيها وجاء هذا التعديل فى صدر الخطاب على النحو التالى : « تبادر الحكومة البريطانية الى الاعتراف بأنها قد تسلمت خطابا من حكومة شاه فارس تحتج فيه على تجاهل بريطانيا لحقوق السيادة الفارسية على البحرين وبأن الحكومة البريطانية بحكم ذلك قد وضعت هذا الاحتجاج موضع الاهتمام أما التوضيح الذى اقترحه آرجيل فقد اضيف فى ذيل الخطاب ، غير أن كلارندون الذى كان مصمما على مراعاة الشاه قد خفف من حدة اللهجة باضافة تعهد من الحكومة البريطانية بأرسال (خطاب مفصل) الى طهران عن أية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، ولكن دون الابلاغ عنها مقدما ٠ وعلى الرغم من تردد مكتب الهند حول مضمون صيغة الخطاب الا أنه لم يعترض عليه ، ففى شهر

يونيو ارسل الخطاب بصيغته المعدلة الى القائم بالأعمال الفارسى فى لندن·

حاولت الحكومة الفارسية أكثر من مرة أن تجد تفسيرا لخطاب كلارندون حول العبارة التى أدرجت بموجب طلب محسن خان بما يوحى أنه اعتراف من بريطانيا بالسيادة على البحرين كحكومة فارس ، فى حين أن الرسالة لم تكن تتضمن شيئا من هذا القبيل ، ومما لا شك فيه أن كلارندون فى محاولاته التعلق بسراب الصداقة الفارسية كان يسعى الى مهادنة فارس حول موضوع البحرين سواء من حيث فشله ، بالتأكيد على استقلال حاكم البحرين ، أو من حيث استعداده لابلاغ الحكومة الفارسية عن اية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، كما أنه بعمله هذا قد سمح للفرس للعبث بشئون المنطقة ، وأنهم لن يترددوا فى انتهاز تلك الفرصة ·

وبعد فرار الشيخ محمد بن خليفة من البحرين لجأ الى الكويت ثم الى القطيف ، وفى القطيف عقد اتفاقا مع حاكم يعتبر من ألد اعدائه القدامى وهو الشيخ ناصر بن مبارك أحد المنشقين من آل خليفة ، والذى وصفه الكابتن جونز فى عام ١٨٥٩ بأنه من ألد أعداء السلام فى الخليج، كما انضم الى الاثنين منشق آخر هو محمد بن عبد الله ، لقد سعى الاثنان فى اقناع الأمير عبد الله بن فيصل بمساعدتهما بالاطاحة بعلى ابن خليفة والاستيلاء على السلطة · ولكن المحاولة على ما يبدو لم تنجح ، على الرغم من أن الأمير عبد الله لم يعترض على اقامة الشيخ المخلوع فى القطيف والسعى الى استرداد الحكم ، كما لم يعترض على جهود الزعيمين لجمع الأنصار من بدو بنى حجر سكان الاحساء ، وفى سبتمبر ١٨٦٩ دخل الاثنان الى البحرين بنحو ٥٠٠ رجل وبمجرد دخولهما البحرين نشبت الثورة بقيادة الحاكم السابق محمد بن عبد الله الذى كان قد اصطلح مع على بن خليفة ، وكان الاثنان فى البحرين وقد قطع رأس على وتم الاستيلاء على

المنامة بعد معركة قصيرة واستبيحت المدينة لبنى حجر ، وبعد هـذا استدار محمد بن عبد الله على حلفائه فأودع محمد بن خليفة السجن وأعلن نفسه الحاكم على البحرين •

وبمجرد أن علم بيلى بهذا الاعتداء اقترح على السلطات الحاكمة فى الهند القيام باجراء حاسم عن طريق فرض حصار على الجزيرة ، وارغام زعماء التمرد على الاستسلام وتنصيب عيسى بن خليفة حاكما على البحرين والاعتراف به ، كما اقترح مصادرة أموال وأملاك المتمردين ودفع حصيلتها لضحايا العدوان تعويضا عن الخسائر والأضرار التى لحقت بهم ، بالاضافة الى ابلاغ الأمير الوهابى بقرار الحكومة البريطانية بفرض تلك العقوبات على المعتدين ، وفرض حصار على الاحسـاء الى أن ترد الممتلكات التى نهبها بنو حجر الى أصحابها ، وفى حين أقرت حكومة بومباى اقتراحات بيلى ، فان حكومة الهند لم تؤيد اتخاذ اجراءات متسرعة ولم تصـدر تعليمات الى المقيم الا بعد خمسة أسابيع ، واقتصرت على فرض الحصار على البحرين واعتقال قتلة الشيخ على بن خليفة والاعتراف بنجله عيسى حاكما عى البلاد بشرط موافقة السكان • أما فيما يختص باملاك المعتدين فقد رأت الحكومة ارجاء هذا الأمر خوفا من أن يؤدى الى احراج الحاكم الجديد من الناحية السياسية ، وتطبيق نفس القرار على الاقتراح الخاص بتوجيه تحذير الى الأمير عبد الله نظرا لأن تواطؤه فى الاعتداء لم يتأكد ، ومع ذلك فان القوة البحرية المطلوبة لم تتوافر لبيلى حتى يمكنه فرض الحصار على سواحل الاحساء ، كما أوعز الى بيلى أيضا بابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بالاجراء الذى قد يتخذه لكى تكون الحكومة الفارسية على بينة منه •

وصل بيلى الى البحرين فى الأسبوع الثالث من نوفمبر ومعه أربع سفن ، وبعد حصار قصير استسلمت حامية المحرق حيث كان يتحصن

الشيخ محمد بن عبد الله الذى أودع السجن مع محمد بن خليفة وعدد من اتباعه ، أما الشيخ ناصر بن مبارك فقد تمكن من الهرب الى الاحساء ، وبعد ذلك استدعى عيسى بن على من قطر حيث كان يشغل والى المنطقة هناك ، وتم تنصيبه حاكما على البحرين واعترفت به الحكومة البريطانية . ورغم تحفظات حكومة الهند اشترط بيلى على الشيخ عيسى مصادرة املاك زعماء التمرد وتعويض المتضررين من الاعتداء . وفى الوقت الذى كان فيه بيلى يقوم بتلك الاجراءات حاولت سفينة مسلحة قادمة من بوشهر اختراق الحصار ، فتم حجزها وتبين أنها تحمل مبعوثا من ميرزا مهدى ممثل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر ومعه خطابات وهدايا لمحمد بن عبد الله وقد سمح بيلى للمبعوث بتسليم الرسائل الى حاكم البحرين ثم آمر بمصادرتها ، غير أن المتمردين لم يستفيدوا شيئا من تلك الرسائل التى بعث بها ميرزا مهدى الى الشيخ المخلوع والتى يهنئه فيها على استيلائه على السلطة فى البحرين ويؤيده فى ذلك .

وقد أدت الاجراءات التى اتخذها بيلى الى انهيال سيل من الاحتجاجات من الحكومة التركية والفارسية . وفى الأسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ قدم السفير التركى فى لندن احتجاجا من حكومته الى وزارة الخارجية البريطانية ضد اجراءات المقيم ، وأعرب فيهما عن أسفه لتلك الاجراءات ، ووصفها بأنها قد وقعت نتيجة لعدم فهم بيلى بأن البحرين جزء من الأراضى التركية ، أما الحكومة البريطانية فقد رفضت الاحتجاج وأوعزت الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية بابلاغ الباب العالى بأن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنهما الاعتراف بسيادة تركيا على البحرين وبأن هذا الموقف سبق أن أوضحه اللورد بالمرستون فى بيانه فى شهر فبراير ١٨٥١ أما محسن خان فقد سلم

احتجاجه يوم ٢٢ يناير ثم عاد فعززه باحتجاج آخر أكثر تفصيلا بعد شهرين ، وقد ذكر فيه بأن حكومته تشعر بأنها قد جرحت من الاجراءات التى اتخذها بيلى ، بعدم ابلاغها بتلك الاجراءات وبقيام بيلى باحتجاز مبعوث ميرزا مهدى الى البحرين ومصادرة الرسائل التى كانت فى حوزته . وقد استاء كلارندون كثيرا من تصرفات بيلى واعتبرها اجراءات تتسم بالقسوة . وفى يوم ٢٢ مارس وبعد أن سلم محسن خان احتجاجه الثانى طلب كلارندون من مكتب شئون الهند تفسيرا لما حدث وأكد على أهمية هذا الطلب وقال « بأننا اذا أخذنا فى الاعتبار الخطابات التى تبودلت مع حكومة فارس بشأن البحرين فان التوقعات الخاصة بسياستنا مع تلك الدولة والتى أوضحناها لحكومة الشاه ونظرا للأهمية البالغة بالنسبة للمصالح الهندية والمصالح الامبراطورية بعدم اللجوء الى اتخاذ أية اجراءات قد تؤدى الى تعكير صفو العلاقات بين البلدين .

غير أن مكتب شئون الهند كان مترددا فى ارسال مثل هذا الايضاح ، وجاء فى رده الذى ارسل فى اليوم الثانى ما يفيد بأنه قد استلم من الهند صورا للخطابات التى صادرها بيلى ، والتى تؤكد بأن زمرة القراصنة فى الخليج هى المسئولة عن مصرع شيخ البحرين الذى تعترف به الحكومة البريطانية ، والذى كان يلقى التشجيع والتأييد من المسئولين فى حكومة فارس . كذلك وصلت رسالة أخرى من ماير يعرب فيها عن استيائه وأسفه من اجراءات كلارندون مع محسن خان فى عام ١٨٦٩ ، وعلى الأخص بيانه للقائم بالأعمال الفارسى بأنه اذا كانت حكومة فارس ترغب فى انشاء قوة بحرية لها فى الخليج للمحافظة على الأمن والسلام فان الحكومة البريطانية لا تمانع فى ذلك ، خصوصا وأن هذا الأمر سوف يعفيها من التكاليف الباهظة فى هذه المسئولية وفى هذا الخصوص

أوضح الحاكم العام « ان حكومة فارس عاجزة فى الوقت الحاضر عن وضع حد للاضطرابات والعمليات القرصنية ، كما أنه ليس لديها أسطول لهذه المهمة حتى لو انها استطاعت الحصول على سفن حربية ، وأنه لا يمكن لنا أن نسلم اليها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج ، لأن ذلك سوف يغضب حكومة مسقط والرؤساء العرب فى الخليج الذين يرفضون مطالب الحكومة الفارسية ، كما أن الوهابيين بل والحكومة التركية سوف تعترض عليها ، وربما تتقدم بمطالب مماثلة بحقوق السيادة على المنطقة ، وهذا أمر يتعارض مع مسئوليتنا فى حماية الأمن والسلام فى الخليج . كما أن الالتزامات التى اتخذناها على عاتقنا للزعماء العرب بالمحافظة على الأمن فى الخليج وردع أية اعتداءات تقع على المنطقة واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الصدد والتعويضات عن الاضرار التى تنتج عن ذلك هى كلها من الأهمية بحيث لا يمكننا التنصل منها أو نقضها ويبقى أن الضمان الوحيد لاستتباب الأمن والسلام لحركة التجارة الدولية فى المنطقة هو القيام بتلك المسئوليات والتى قبلنا الاضطلاع بها بتردد ، وبموافقة أصحاب الشأن . وهى الواجبات التى تحملناها على مدى أكثر من نصف قرن والتى لا تستطيع حكومة فارس بامكانيتها المحدودة وبنفوذها الضئيل على قبائل الساحل أن تقوم بها .

ويستطرد ماير فيقول ، وبالاضافة الى المعاهدات التى عقدت مع الزعماء العرب والتى لا يجوز لنا أن نتخلى عنها بأية صورة من الصور فان الوقت المناسب لتشجيع مثل هذه المطالب التى لا تقوم على أساس والتى عفى عليها الزمن ، وخلال فترة الاستقرار التى شهدتها المنطقة منذ أن تولينا الاشراف عليها تطورت حركة التجارة وتحول السكان العرب من القرصنة الى المهن السلمية والتجارية مستفيدين من الأمن الذى حققته

حمايتنا للخليج ، وها هى ذى السفن البريطانية ترتاد ميـــاه الخليج من اقصاه الى اقصاه وآن رعايانا يستثمرون أموالا طائلة فى صناعة اللؤلؤ وفى الحركة التجارية مع العراق وفارس وشبه الجزيرة العربية ، وفى كـل يوم تتجلى أهمية الخليج كشريان حيـوى للتجارة بين البـــلاد الأوربية والشرق ، وحتى لو عاد الفضل فى ذلك الى الاتفاقيات السياسية آنفـة الذكر وحتى لو كانت فارس لديها القوة البحرية الكافية للســـيطرة على الأمن فانه سيكون سياسة خرقاء لو سلمنا مقاليد حراسة هذه المصـالح المتعددة اليها ، وأن أقل محاولة من جانبنا للاقرار لها بهذه المســئولية فان ذلك سوف يؤدى الى انخفاض حكم التجارة والى انفجار الاضطرابات والصراعات المسلحة والقرصنة والسـلب والنهب فى الخليج وستنحدر المنطقة كلها الى هاوية الفوضى التى استطعنا بقوتنـا البحرية أن نحمى المنطقة منها طوال نصف القرن الأخير) .

لم يوافق ماير على اجراءات بيلى فى البحرين فحسب وانما أشاد بموقف شئون الهند وتم الايعاز الى كلارندون بتاريخ ٢٣ مارس بموافقة أرجيل على مقترحات الحاكم العام (باعتبار البحرين مشيخة مسـتقلة ليس لشاه فارس أى سلطان عليهـا) . والواقع أن وزير الدولة رفض جملة وتفصيلا كل ادعاءات فارس وانتقادات وزير الخارجية التى لم يكن لها مبرر على الاطلاق ، وأن أرجيل قد وافق على موقف الحاكم العـام من حكومة فارس بوجوب تقـديم تفسير مقبول عن ســلوك المسئولين الفرس فى تشجيعهم لأعمال القرصنة التى تعرض حيـاة الناس للخطر والى فقدان ممتلكات الرعايا البريطانيين بالاضافة الى ما تشيعه من فوضى واضطراب فى المنطقة .

وقد نقل محمد بن خليفة ومحمد بن عبد الله بصحبة ثلاثة من كبـار

مساعديهما الى الهند واودعوا السجن ثم نقلوا الى سجن شومار الذى مكثوا فيه حتى عام ١٨٧٧ عندما توفى محمد بن عبد الله وأحد زملائه ثم نقل محمد بن خليفة وبقية السجناء الى عدن ، ثم بعد ثلاثة سنوات افرج عن اثنين من رفقاء الشيخ أما الشيخ نفسه فقد بقى فى السجن حتى عام ١٨٨٧ عندما أفرج عنه بشرط أن يعيش فى الأراضى المقدسة والا يحاول العودة الى البحرين ، وقد توفى فى مكة عام ١٨٩٠ .

أمضى السيد عزان بن قيس العامين الأولين من حكمه مع القبائل الداخلية التى تناهضه وفى دعم مركزه فى أوساط القبائل التى كانت تؤيده وحقق فى ذلك نجاحا ملحوظا ، غير أن حكومة الهند لم تكن تؤيده وأن بيلى بالذات كان يعارض استيلاء عزان بن قيس على السلطة معارضة قوية ، ولم يكن يزكى التقارير التى كان يبعث بها اتكنسون من مسقط منذ شهر ديسمبر ١٨٦٨ ، وكان يؤيد فيها للمسئولين ثبات سلطة عزان فى عمان وعلى عكس اتكنسون كان بيلى يعتقد بأن عزان حاكم أجوف ومتطرف وأن غالبية القبائل كانت تؤيد السيد تركى بن سعيد أما فيتز جيرالد حاكم بومباى فكان يؤيد رأى بيلى ، ولذلك فقد بعث فى الأسبوع الثانى من فبراير ١٨٦٩ برسالة الى ماير يقترح فيها رفع القيود على تحركات السيد تركى ، وذكر فى تلك الرسالة بأن السيد تركى على عكس السيد سالم أو السيد عزان فله كثير من الاتباع ، كما أنه ينتمى مباشرة الى الأسرة الحاكمه التى يدين لها معظم العمانيين بالولاء ، كما أن هناك اعتبارا آخر كما يقول فيتز جيرالد وهو انه اذا حصل السيد تركى على الحكم فى مسقط فان مشكلة معونة زنجبار لمسقط سوف تنحل تلقائيا نظرا لأن السيد تركى هو أحد انجال السيد سعيد وبالتالى فله الحق فى تلك المعونة ، فاذا وافق الحاكم العام على رفع الحظر عن السيد تركى

ومساعدته ففى تلك الحالة يمكن آن يسمح له بالتوجه الى مسقط على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية أو ضمان وجود سفينة حربية فى ميناء مسقط عند وصوله . وقد رأى ماير بأن ذلك الاقتراح يمكن آن يوضع موضع الاختبار ولكنه فصل بين موضوع ذهاب السيد تركى الى مسقط والتأييد العسكرى له ، وبالتالى فقد أشار الى فيتز جيرالد بأن السيد تركى لا ينبغى أن يسافر على سفينة حربية بريطانية ، آو ترافقه مثل هذه السفينة ، أو تقديم أى تعهدات له بالحماية آو المساعدة اذا ما قام بأى عمل للاطاحة بالحكم القائم فى مسقط .

ولم يبد السيد تركى أى ارتياح عندما أبلغ بقرار ماير ، وبأنه حر اذا شاء يذهب أو لا يذهب الى عمان ، وقال ، بأنه بدون مساعدة بريطانية لا يمكن آن يحقق أهدافه لأن الأمل ضعيف فى ذلك ، وذكر بأنه يفضل البقاء فى الهند مؤقتا لمراقبة الأحداث . وعلى الجانب الآخر كان السيد سالم ابن ثوينى يواصل نشاطه ، فقد توجه من بندر عباس الى ساحل الهدنة فى بداية عام ١٨٦٩ ، وهناك أخذ يقوم بمحاولات لكسب ود حاكمى دبى والشارقة والقائد الوهابى فى البريمى لتأييده ، الا أنه لم ينجح . وفى بداية شهر ابريل نقل اتكنسون من مسقط ، وعين بدلا منه اللفتنانت كونونيل ديسبراو الذى سبق له العمل بعض الوقت فى مسقط فيما بين ١٨٦٥ — ١٨٦٦ ، وكان الانطباع الأول لديسبراو الحاكم الجديد فى مسقط انطباعا مشجعا ، فقد ذكر للمسئولين بأنه وجد السيد عزان بن قيس رجلا نشيطا وسياسيا حصيفا ومقاتلا شجاعا ، وانه طالما يوجد هناك منافس قوى للسيد عزان (اذا استثنينا السيد تركى باعتباره مناورا سياسيا عنيدا) وأنه طالما استمر السيد عزان فى خوض المعارك دفاعا عن البلاد وحدودها فاننا يمكن أن نعتبره حاكما كفئا . الا آن ديسبراو عاد

فغير رأيه هذا لا لأسباب تتعلق بما طرأ على موقف السيد عزان من تغيير فحسب وانما لاختلافه معه ، ففى منتصف شهر أبريل تسلل السيد ناصر ابن السلطان ثوينى من مسقط وتوجه الى جواذر الواقعة على ساحل مكران واستولى عليها . وقد قرر السيد عزان ارسال سفينة مسلحة لاعتقاله واعادته الى مسقط ، لولا تدخل ديسبراو وطلبه من قائد السفينة الحربية ترياد التى كانت موجودة فى مسقط أن تمنع سفينة عزان من التوجه الى جواذر ، كما تدخل ديسبراو مرة أخرى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو ومنع السيد عزان من ارسال أسلحة عن طريق البحر الى بلكا على ساحل الباطنة على أساس التعليمات التى صدرت اليه من حكومة الهند فى شهر مايو لمنع اية عمليات بحرية من أى طرف من الأطراف سواء فى مسقط أو فى غيرها من الموانىء حتى ولو اضطر الى استعمال القوة المسلحة وعندما رفض السيد عزان الامتثال لطلب ديسبراو انزل ديسبراو علم حكومته فى شهر مايو وانسحب الى السفينة المسلحة كلاى التى كانت راسية فى الميناء .

وبعد ثلاثة ايام وصل بيلى الى مسقط على الباخرة ديهلوس وانتقد ديسبراو على تصرفه المتسرع واوضح له بأن تعليمات الحاكم العام تقتصر على مرور المسلحين فيما بين جواذر وبندر عباس وساحل عمان فقط ، ولا تشمل التحركات داخل المياه العمانية ثم طلب منه اعادة رفع العلم ، غير أن ديسبراو أصر على موقفه واشترط أن يقدم له السيد عزان اعتذارا عن ذلك ، وقد ارسل السيد عزان الاعتذار المطلوب ، وبالتالى فقد رفع العلم من جديد ، على الرغم من آن ديسبراو عاد مرة اخرى الى السفينة ، وفى آخر ذلك اليوم تعرض ديسبراو لتصرف غريب من جانب بيلى ، وقد بعث بتقرير عن هذا الحادث الى بومباى قال فيه :

« فيما بين الساعة الخامسة والسادسة من مساء ذلك اليوم توجه الكولونيل بيلى الى الشاطىء ونزل على رصيف دار المعتمد البريطـــانى كما شوهد بعد ذلك وهو يجلس مع السيد عزان فى شرفة منزله وكان بيلى يرتدى بذلة مدنية ومعه أعضاء المثلية يرتدون نفس الملابس أيضا وكان الشيخ الخليلى والسيد عزان يشتركان فى الاجتماع وكان كل شىء يبدو واضحا من السفينة كلاى وبعد انتهاء الاجتماع دلف بيلى الى قاربه ثم اطلقت ١٣ طلقة تحية من السيد عزان لبيلى ، وبعدها عاد الى سفينته ، وعند عودته اطلق بيلى هو الآخر ١٣ طلقة ردا على تحية السيد عزان » .

حتى ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالســـيد عزان حتى على أساس الأمر الواقع ، وقد كان كل من اتكنسون وديسبراو يتنصل من الاجتماع بالسيد عزان ، وعندما كان الاثنان يبعثان برسائل اليه فقد كان ذلك يتم عن طريق الشيخ راشد بن ناصر كبير الحرث ، وعلى أى حال فلم تكن عند بيلى تعليمات تخوله الاجتماع بالسيد عزان أثنـــاء زيارته لمسقط للتحقيق فى الأسباب التى دعت ديسبراو الى انزال العلم البريطانى ، بل ان التعليمات التى كانت لديه تنص على عدم مقـــابلة السيد عزان أو التعامل معه . ولا يمكن التكهن بشىء فيما دار من أحاديث بين بيلى والسيد عزان فى اجتماعهما مســـاء يوم ٢٧ مايو ، وان كانت الاشاعات قد ذكرت بأن بيلى قد حرض السيد عزان على شن هجوم على المواقع الوهابيـــة فى البريمى خصـــوصا وأن تلك الفترة كانت الفترة المناسبة لشن مثل هذه الهجوم ، وفى يوم ٧ أبريل اغتيل النائب والوهابى فى البريمى تركى بن أحمد السديرى عندما أطلق عليه الرصاص وهو فى الشارقة التى توجه اليهـا لكسب تأييد للسيد ســالم بن ثوينى للاطاحة بالسيد عزان وعلى الفور دعا الشيخ زايد بن خليفة السيد عزان بن قيس

الى الزحف على البريمى واجلاء الحامية الوهابية منها ومن المحتمل أيضا أن يكون بيلى قد شجع السيد عزان على القيام بنفس المحاولة ، نظرا لأن بيلى منذ فشل محاولته فى الرياض عام ١٨٦٥ وهجومه الفاشل على الدمام عام ١٨٦٦ بالاضافة الى الانتقادات التى وجهها اليه الحاكم العام أصبح ناقما على الوهابيين ، وبالتالى فمن المحتمل أن يكون بيلى خلال اجتماعه بالسيد عزان فى ٢٧ مايو قد عرض عليه الاعتراف به حاكما على عمان مقابل طرد الحامية الوهابية فى البريمى ، والذى يعزز هذا الرأى أن بيلى بمجرد عودته من لقائه بالسيد عزان بادر الى ارسال برقية الى الى حكومة بومباى يحثها على الاعتراف بالسيد عزان وقد جاء فى تلك البرقية : « بما أن السيد عزان قد أصبح الحاكم الفعلى لعمان فليس هناك مناص من الاعتراف به ، وكان هذا الموقف من بيلى مفاجأة لحكومة بومباى على عكس موقفه السابق فقد ذكر تقرير سابق بعث به قبل ذلك مباشرة وصف فيه السيد عزان بأنه صنيعة للوهابيين ودعا الى تنصيب السيد تركى حاكما على عمان ولم يعرف السبب الذى جعله يتحول عن موقفه السابق ، بل أن بيلى نفسه لم يفصح عن سبب تغييره لموقفه من السيد عزان ، كما انه لم يذكر شيئا للمسئولين فى حكومة بومباى عن أحداث ٢٧ مايو عن اجتماعه بالسيد عزان ولم تعرف السلطات المسئولة فى بومباى عن هذا الأمر الا من التقرير الذى بعث به ديسبراو فى شهر اغسطس التالى ، ومن المحتمل أن تكون الانتقادات الكثيرة التى كان يوجهها ديسبراو ضد بيلى جعلت حكومة بومباى تضيق ذرعا بالمعتمد السياسى فى مسقط وبالتالى فقد تجاهلت كل انتقاداته .

أما حكومة بومباى فلم توافق على مقترحات المقيم ، فقد كان فيتز جيرالد يرى أن السيد عزان لا يعتبر الحاكم الفعلى فى عمان وانما كان وفق

تقارير ديسبراو مجرد شخص متشبث بالسلطة وبهذا أصبحت تقارير ديسبراو فى نظر السلطات الحاكمة فى بومباى غير موثوق بها نظرا لأن أحداث ابريل ومايو قد جعلته يتخذ موقفا معاديا للسيد عزان ، كما جعلت علاقته بالمقيم تزداد سوءا نتيجة لتصوره بأن المقيم كان يسعى للحد من سلطته فى مسقط ويشكك حكومة بومباى فى كفاءته . وفى أواخر شهر يوليو آدلى ديسبراو ببيان صريح يعترض فيه على الاعتراف بالسيد عزان « زاعما آن الحكومة الحالية فى عمان هى حكومة ضد الشعب وأن الشعب ضدها » ولقد كان هذا رآيا غريبا من ديسبراو فى تلك المرحلة من ظروف عمان ، وبصفة خاصة وأن السيد عزان كان قد وطد نفوذه فى جميع أرجاء البلاد بعد نجاحه فى اقصاء الحامية الوهابية فى البريمى .

وفى أوائل يونيو حضر الى عمان وفد من حكومة الرياض وكان يحمل بعض الهدايا للسيد عزان من الأمير عبد الله بن فيصل وخطابا منه يشير فيه « آنه لاحظ أن السيد عزان يلقب نفسه بالامام ، وأوضح له بأن أيا كان اللقب الذى يصبغه على نفسه فلا مفر مر دفعه الزكاة التى درج حكام عمان على دفعها له . وبعد استشارة عزان للخليلى قبل هدايا الأمير الوهابى ، ولكنه لم يرد على رسالة الأمير . وفى نفس الوقت حضر وفد من قبائل النعيم فى البريمى للاجتماع بالسيد عزان والاحتجاج لديه على الاجراءات التعسفية التى كان يقوم بها النائب الوهابى المتوفى ضدهم ويطلبون من عزان احتلال واحة البريمى . وقد ذكر ديسبراو فى تقرير له الى بومباى بأن السيد عزان والشيخ الخليلى وافقا على طلب قبائل النعيم . وفى منصف يونيو تحركت قوة عسكرية قوامها ١٥٠٠ رجل غالبيتهم من النعيم بقيادة صالح بن على شيخ الحرث لاحتلال واحة البريمى ، وبعد معارك دامت ثلاثة أيام سلم القائد الوهابى عبد الرحمن

السديرى ستين من رجال الحامية لهم ، وذلك فى يوم ١٨ يونيو وهكذا « انقذ الله العمانيين من ظلم الوهابيين ودحرهم خاسئين » بهذه العبارة استهل خطابه الى بيلى غير أن ديسبراو لم يشاطر الامام فرحته وابتهاجه بذلك الانتصار ، وذكر « اننى فى حدود قدرتى ورؤيتى للأشياء أعتقد أن السيد عزان قد شن اعتداء على البريمى بغير وجه حق وأن على السيد عزان أن يتوقع عملا انتقاميا من جانب الوهابيين ٠

فى الوقت الذى كان السيد عزان يستكمل اجراءات احتلال واحة البريمى ، قام السيد سالم بن ثوينى برحلة مفاجئة من دبى الى داخلية عمان فى محاولة للحصول على تأييد من القبائل ضد السيد عزان ، وقد شملت رحلته نزوى وأزكى وبركا الموز ، الا أنه لم يوفق فى كسب تأييد العمانيين ، ولو كان زعماء عمان يفكرون فعلا فى الثورة ضد السيد عزان لقاموا بذلك لصالح السيد تركى وليس لصالح السيد سالم ، أما السيد عزان فقد فطن للمحاولة التى قام بها السيد سالم ، وفى أول سبتمبر خرج من مسقط يرافقه الشيخ صالح بن على وذلك لاخضاع قبائل وسط البلاد وجنوبها وقبل خروجه قام السيد عزان باعتقال اثنين من زعماء النعيم وأودعهم السجن وذلك تحسبا لما قد يقومون به من محاولات للتمرد ضده بعد أن أعلنوا صراحة بأن السيد عزان لم يف بالوعود التى قطعها على نفسه ، بدفع مخصصات لهم مقابل التأييد الذى منحوه له فى البريمى ، وحذروه بأنهم قد يضطرون الى تحريض الوهابيين للعودة لاحتلال البريمى٠ وقبل نهاية الشهر خضعت نزوى وأزكى للسيد عزان ٠ وبعد أن فرغ هو والشيخ صالح من هذه المنطقة توجهوا الى المنطقة الجنوبية وجعلان لتصفية الحساب مع قبائل بنى بوعلى والجنبة الذين كانوا أبرز المؤيدين للسيد تركى ٠

كان اهتمام ديسبراو يتركز على الأحكام التعسفية التى فرضها السيد عزان على مسقط أكثر من اهتمامه بنجاحه فقد حل العلم العمانى الأبيض اللون — شعار رجال الدين — محل العلم العمانى الأحمر ، كما كان المطاوعة (رجال الدين) يحكمون الناس بالقوة ولم يكتفوا بفرض المذهب الاباضى على سكان مسقط فحسب وانما حاولوا تطبيق هذا المذهب على غير المسلمين وبصفة خاصة على الهنود وأصدروا تعليمات وقوانين صارمة تحدد نوع الزى الذى ينبغى على الهنود أن يرتدوه ، كما أخذت العناصر المتطرفة فى تطبيق تلك الاجراءات تطبيقا تعسفيا وكانوا يطوفون بالشوارع والطرقات بحثا عن العصاة والمتمردين كما حظروا التدخين فى الأماكن العامة وكذلك عزف الموسيقى . وفى النصف الأخير من عام ١٨٦٩ حاول العمانيون تنفيذ هذا الحظر حتى على الهنود المقيمين فى مسقط وأخذوا يرغمونهم على حلق ذقونهم بحجة أنها كانت كثيفة . وقد أمضى ديسبراو معظم أوقاته فى شهر يوليو فى توجيه الاحتجاجات الى حكومة عزان عن تصرفات رجال الدين من اتباعه ولكن دون نتيجة ، ولم يكن فى وسع ديسبراو أن يعمل شيئا لوقف التصرفات التعسفية المفرطة والتى كانت تمس أهل البلاد أنفسهم خصوصا الاجراءات العرفية لمصادرة العقارات والممتلكات الخاصة بآل بوسعيد .

وفى التقارير التى بعث بها ديسبراو الى المسئولين فى الهند خلال النصف الثانى من عام ١٨٦٩ أكد فيها أن نظاما كهذا لا يمكن أن ينال التأييد الشعبى ، فضلا عن الاحتفاظ بمثل هذا التأييد لفترة ، وبالتالى فانه لم يكن يعير الاهتمام للأنباء التى كانت تصل الى العاصمة عن الانتصارات التى كان يحرزها السيد عزان داخل عمان ، كما أكد ايضا بأن العمانيين يؤيدون السيد تركى ، وما أن يصل السيد تركى الى عمان فان العمانيين

سوف يتوافدون عليه من كل مكان بجموعهم الغفيرة ، اما بيلي فقد كان يرى عكس ذلك وقال : « انني قد أكون أيدت فكرة الاعتراف بحاكم من أسرة آل بوسعيد قبل ثلاث سنوات من هذا الوقت أما الآن فانني اتصور أن جميع الأوساط العربية والأجنبية متفقة على أن مثل هـذا الاعتراف سيؤدى فعلا الى استقرار الأمور فى الدولة بصفة دائمة غير أن هـذه الفرصة قد ذهبت الآن الى غير رجعة وأن الشىء المنطقى الوحيد هو أن نعترف بالسيد عزان • وأنتهز بيلى فرصة زيارته الى بومباى فى أوائل اكتوبر لكى يحث فيتز جيرالد على اتخاذ تلك الخطوة ، غير أن حاكم بومباى لم يقتنع برأيه وأوضح له بأن السبب الأساسى الذى أبقى عـلى عزان فى الحكم حتى الآن هو الحظر الذى فرضناه على العمليات الحربية فى البحر ، ولولا ذلك لكان فى امكان السيد سالم أو السيد تركى الاطاحة بالسـيد عزان بمنتهى السهولة ولهذا السبب كان الحاكم العـام مترددا ازاء تلك المشكلة فقد كان حجم التقارير الواردة اليه من مسقط وتنوع مضامينهـا أمرا يثير الحيرة • ولما كانت علاقة فيتز جيرالد بالسيد عزان سيئة للغاية فقد تعذر الاعتماد على صحة هذه التقارير • والواقع أن ماير كان يشـك كثيرا فى كفاءة ديسبراو وبعد نظره ، وهى الصفات التى لابد منهـا فى أى معتمد سياسى بريطانى خصوصا فى تلك المرحلة الدقيقة من العلاقة • وفى شهر أكتوبر بعث ماير برسالة الى فيتز جيرالد يقترح نقل ديسبراو وتعيين شخص آخر بدلا منه ، ولكنه آكد على أن تتم عملية النقل بأسلوب لا يجرح مشاعر الكولونيل ديسبراو آما بالنسبة للسيد عزان فقد رأى ماير كخطوة وحيدة أن يقوم بيلى بزيارة لمسقط فى طريق عودته من بومباى الى الخليج وآن يحاول جمع معلومات دقيقة بقدر الامكان عن أوضاع السيد عزان واحتمال استمراره فى الحكم •

وقبل مغادرة بيلى بومباى وصلته معلومات من مسقط بأن المعتمد

السياسى قد دخل فى نزاع مع حكومة عزان ، ففى الأسبوع الثـــانى من شهر أكتوبر سلم المعتمد السياسى لحكومة السيد عزان تحذيرا بأن السيد ناصر بن ثوينى الذى كان قد استولى على السلطة فى جواذر قد يقوم بهجوم على مسقط عن طريق البحر للاطاحة بالسيد عزان وبحكم التعليمات التى لديه لمنع الاشتباكات المسلحة فى البحر بين المتنافسين على السلطة طلب ديسبراو من طاقم السفينة المسلحة كلايد آن يتخذ موقعا له بالقرب من قلعة الجلالى ليحول بين السيد ناصر وبين القيام بهجوم على مسقط ، وفى يوم ١٥ آكتوبر نفذ قبطان السفينة المسلحة هذا الأمر غير أن الحـــامية العمانية المرابطة فى قلعة الجلالى آخذت تطلق مدافعها عليه • ولهذا طالب ديسبراو بتفسير عن هذا الاجراء من الشيخ ســعيد بن خلفان الخليلى والى مسقط ، وقد ردت عليه حكومة عزان بأن رجال الحامية لم يتعرفوا على السفينة لأنها كانت راسية فى غير موقعهـا ، غير آن ديسبراو رفض تلك التفسيرات ورد عليهم يقول بأن علم كلايد كان واضحا وبأن اطلاق المدافع تم من مسافة اربعين ياردة ، واستمر لمدة ثلاثين دقيقة ، وفى نفس ذلك اليوم بعث ديسبراو ببرقية الى حكومة بومبـــاى يطلب منهـــا تزويده بالتعليمات التى سوف يتخذها حيال هذا الأمر ، وارسال سفينة حربية اليه لدعم موقفه وقد احالت سلطات بومباى اقتراح ديسبراو الى الحاكم العام واقترحت ايفاد الكولونيل بيلى الى مسقط لمطالبة حكومة السـيد عزان بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث ، واذا لم يفعل فعليه آن يأمر باجلاء الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم من مسقط واقترحت أن ترافقه الســفينة الحربية دافين التى كانت يومئذ فى ميناء بومباى لاجراء العمرة عليها • وقد أيد ماير الاقتراح وآضاف بأنه يمكن لبيلى ان يقوم بسحب الممثـل البريطانى من مسقط اذا رآى أن الأمر يستوجب ذلك ، كما انه من ناحية أخرى اذا ما تأكد لبيلى أن اتهامات ديسبراو لا أساس لها من الصحة فيتعين

عليه أن يعين مسئولا آخر على الفور ، وعلى ألا ترسل أية تعليمات الى ديسبراو خلال تلك الفترة ٠

عارض فيتز جيرالد الاقتراح الخاص بتجريد ديسبراو من سلطاته بتلك الطريقة التي تتسم بالتحيز : « ٠٠ وقد بعث ببرقية الى ماير يشير فيها الى وجود حزازات شخصية بين ديسبراو وبيلى ، واذا كان يتفق مع ماير فى عدم صلاحية ديسبراو من بعض النواحى فان المسئولية تقع على بيلى ، ولا شك أن بيلى سوف يخطىء ديسبراو وسوف يستبدل به مسئولا آخر فى انتظار التعليمات الرسمية الخاصة بنقله أو أن يبعث بيلى برسالة تلغرافية بالنسبة لهذا الموضوع « اننى مستعد لنقل ديسبراو بأى شكل من الأشكال ، غير أن صلاحية نقله لا يجوز أن تعطى لبيلى وقد وافق ماير على هذا الرأى وبعدم تخويل بيلى أية صلاحيات للتصرف فى موضوع ديسبراو ، وأصر فى نفس الوقت بتعيين معتمد سياسى جديد لمسقط ٠

لم تكن السفينة دافين جاهزة للعمل قبل أول نوفمبر ولهذا فلقد اضطر ماير الى الاتصال بالسير ليوبولد هيث ، قائد أسطول الهند الشرقية لتزويده بسفينة أو سفينتين من الحجم الصغير للتوجه الى الخليج حيث تبقى تحت تصرف المقيم السياسى لاستخدامها فى تسوية المشاكل ومعاقبة الذين تمردوا فى البحرين وقتلوا حاكمها وقد وافق هيث على ارسال ما توفر لديه من السفن الا أنه اعترض على مسألة اخضاعها لاشراف بيلى٠ وعلى صعيد آخر كان العمل يجرى بسرعة فائقة لاعداد السفينة دافين ٠ وفى أول نوفمبر انتهت أعمال التجديد فيها وكلف قائدها بالابحار فورا الى مسقط ثم منها الى البحرين لتقديم ما يحتاج اليه بيلى من مساعدات ٠ أما بيلى نفسه فقد غادر بومباى على السفينة ديلهوسى ووصل الى مسقط

يوم ٣٠ اكتوبر ، ولكنه لم يطلع ديسبراو على اى شيء من خطته ، كما لم يستفسر منه عن تفاصيل الهجوم الـذى وقع على السفينة كلايد ، وبدلا من كل هـــذا استقبل وفدا عمانيا برئاسة الشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث واحد مستشارى السيد عزان ، وكان يحمـل تفويضا من الامام بشرح وجهة النظر العمانية حول حادث كلايف ، وقد ذكر الشيخ ناصر بأن ضرب السفينة كلايف لم يكن مقصودا لأن ديسبراو لم يبلغ السلطات العمانية بعزم السفينة على تغيير موقعها ، كما ذكر أيضا بأن العلاقات بين حكومة الامام والمعتمد السياسى البريطانى فى مســقط قد تدهورت الى أدنى حد ، وبأن تقدم الحكومة العمانية اعتذارا رسميا ، وفى نهاية ذلك اليوم كان الاعتذار قد سلم الى بيلى ومعه خطاب من السيد عزان يشكو فيه من تصرفات ديسبراو ويتهمه بمحاولة تخريب العلاقة بين البلدين ، كما وصل اعتذار آخر من السيد عزان فى يوم ٤ نوفمبر الا أن بيـــلى لم يقتنع بالاعتذارين رغم قبول ديسبراو لهما ، وذكر بأن الخطاب بغير خـاتم الدولة وأن أفراد الوفد الذى وصل لتسليم الخطاب كان مؤلفا من اعضاء غير رسميين باستثناء الشيخ ناصر بن راشد ، بل ان أحد اعضـــاء الوفد كان شخصا فارسيا جاء الى مسقط هاربا بعد أن قام باغتيال شقيقته وعلى الرغم من اقتناع الحاكم العام بآراء ديسبراو الا انه شك فى صـحة الأسباب التى أوردها العمانيون فى خطاب الاعتذار • وكان المفروض أن يضع الخليلى خاتم الدولة على خطاب الاعتذار ومع كل ذلك فقـد ابدى الحاكم العام استعداده لقبول الاعتذار العمانى اذا اكد بيلى بأن الاعتذار اعتذار رسمى وسليم •

صدرت الأوامر بنقل ديسبراو يوم ٢٠ نوفمبر ، وعين فى مكانه الماجور كوتون ويى الذى كان يشغل المساعد الأول للمقيم • وقد كان من الأسباب

الرئيسية للخلاف بين ديسبراو وبيلى هو العلاقة الرسمية الغربية التى كانت قائمة بينهما لأن ديسبراو لم يكن يخضع للمقيم فى تلقيه التعليمات وانما كان يتلقاها من حكومة بومباى ويتصل بها مباشرة ، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن ديسبراو لم يكن يخضع لتعليمات بيلى البتة . وكان من النتائج المؤسفة لذلك الوضع أن المعتمد السياسى فى مسقط لم يكن يزود بيلى بالمعلومات والتقارير عما يجرى فى عمان ، كما كان بيلى فى نفس الوقت يتصرف بالنسبة لشئون عمان دون استشارة ديسبراو أو اطلاعه على ما يتخذه من خطوات . وتصحيحا لهذا الوضع أوضحت حكومة بومباى نكوتون ويى عند تعيينه بأن يعتبر نفسه مسئولا عن أعماله أمام المقيم السياسى فى الخليج وأن تتم اتصالاته بحكومة بومباى عن طريق المقيم الا فى الأحوال الطارئة التى تستدعى الاتصال المباشر بحكومة بومباى . وفى يوم ٨ يناير ١٨٧٠ تسلم ويى عمله فى مسقط . أما ديسبراو فلا نعتقد مطلقا أنه أسف لخروجه من مسقط نظرا لأن الأشهر التسعة التى قضاها فى مسقط كانت فترة حرجة بالنسبة له ، وكان واقعا بين حكومة متطرفة من ناحية ورئيس غيور من ناحية أخرى ، وبالرغم من كل أخطاء ديسبراو فلم يكن من المناسب اطلاقا أن تتخذ ضده كل تلك الاجراءات الانتقامية . وكان الناس فى مسقط يتهامسون عن طبيعة العلاقة بين بيلى وديسبراو ، ويقولون بأن ديسبراو كان يتصرف بعكس ما كان يطلبه منه بيلى ، وكان أهل مسقط يعتقدون أن سبب ذلك الوضع هو النفوذ الذى كان يتمتع به بيلى فى أوساط رؤسائه والذى يعود الى صلة النسب التى كانت تربطه بملكة انجلترا (١) .

---

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ٥٠ خطاب من ديسبراو الى جون ١٨٦٩/١٠/٣٠ (رقم ٦٣٢ الادارة السياسية) .

كان الخلاف بين ديسبراو المعتمد السياسى فى مسقط وبيلى المقيم السياسى فى الخليج أحد الاسباب فى نقص المعلومات الحقيقية عن الأوضاع السائدة في عمان وكانت قرارات ديسبراو تتأثر بكراهيته لبيلى وبسلبيته تجاه السيد عزان ورجال الدين المتنقلين فى عمان ، بينما كانت نقمة بيلى على ديسبراو احد الأسباب فى نقص معلوماته عن الأحوال السياسية فى عمان واساءة فهمه لها ، وحتى أواخر عام ١٨٦٩ كان بيلى يتصور ان نظـــام السيد عزان وهابى فى مضمونه وشكله ، لعل بيلى فى ذلك التصور كان متأثرا من التطرف الدينى لذلك النظام ولجهـله بالمعتقدات والممارسات الاباضية مما دعاه الى آن يقرن النظام بالنظام الوهابى ، وكان المفروض على اي حال ان يكون طرد الحامية الوهابية من البريمى عاملا يسهم فى تحرير بيلى من تلك التصورات على النظام وعلاقته بالوهابيين . وايا كانت اخطاء بيلى وديسبراو فانها فى التحليل النهائى ليست دليلا على تقلب السياسة البريطانية تجاه مسقط خلال عام ١٨٦٩ بقدر ما كان تضـــارب المواقف والآراء بين المسئولين البريطانيين عاملا فى تفجير المناقشات حـول تلك المشكلات بين كل من حكومة الهند ومجلس شئون الهند ، ووزارة الخارجية البريطانية .

وفى صيف عام ١٨٦٩ عاد كلارندون الى تبنى فكرة استغلال معونة زنجبار للتلويح بها لانتزاع بعض التنازلات حول تجـارة الرقيق ، ولهذا فقد كتب يستفسر مر مكتب شئون الهند في شهر يوليو عمـــا اذا كان سيوافق على ربط الغاء المعونة بالغاء تجارة الرقيق كما تساءل ايضا عما اذا كان اغتصاب السـيد عزان للحكم فى مسقط قد آلغى قرار كاننج ، كما دعا الى ابلاغ الســيد ماجد بعدم الاستمرار فى دفع المعونة الى مسقط اذا

ما وافق على اصدار قانون بحظر تجارة الرقيق فى زنجبار (١) غير أن كيه كان يعارض هذا الرأى على طول الخط ، وذكر لأرجيل : « اننا يجب ان نتفق أولا على ما اذا كان اعفاء السيد ماجد ومن يخلفه فى الحكم من بعده من الاستمرار فى دفع المعونة صوابا أو خطأ ؟ فاذا اعتبرناه صوابا فان هذا الاعفاء يصبح من حقهم سواء قبلوا أو لم يقبلوا بحظر تجارة الرقيق، وأما اذا اعتبرنا الأمر بالعكس فان حظر تجارة الرقيق من جانبهم لا تبرر لنا أن ننتهج سياسة غير عادلة تجاههم غير أن آرجيل فضل على أى حال أن يستنير برأى كلارندون الذى بعث فى ٣٠ يونيو بمذكرة الى ماير حول موضوع عمان بشكل عام وموضوع المعونة بوجه خاص وقد ذكر : « انه يبدو من المحتمل آلا يتمكن السيد سالم من استعادة الحكم فى عمان كما ان السيد تركى بن سعيد ليست لديه الامكانيات لتولى الحكم دون مساعدة خارجية ، وبالتالى فليس آمام الحكومة البريطانية خيار سوى الاعتراف بالسيد عزان ولكن بشرط آن نوضح للسيد عزان ، أن اعترافنا به لا يلزمنا بتأييد اية اتفاقيات عقدها السيد ثوينى مع كل من حكومة فارس وسلطان وزنجبار سواء بشأن تجديد عقد تأجير بندر عباس آو بمعونة زنجبار ، وبالأحرى ينبغى ابلاغ السيد عزان بأن معونة زنجبار لمسقط تعتبر فى حكم المنتهية ، وعلى هذا الأساس فقد ذكر آرجيل لماير :

« أيا كانت التزامات الحكومة البريطانية بممارسة الضغط على حكومة زنجبار بالاستمرار فى دفع المعونة للخلفاء الشرعيين للسيد سعيد

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٣ خطاب من سبريج رايس الى ميرفيل ١٨٦٩/٧/١٩ وخطاب ار اوترى (الوكيل المساعد بوزارة الخارجية الى ميرفيل ١٨٦٩/٥/٢٩ فى نفس المجلد .

ابن سلطان طالما ظلوا فى السلطة نظرا لانتقــال الحكم الى أسرة أخرى وبالتـالى فانكم تستطيعون ابلاغ سلطان زنجبـار بأن حكومتكم ترى أن الاتفاق الذى تم التوصل اليه عام ١٨٦١ بشـأن المعونة قد أصبح ملغى نتيجة لخلع السيد سالم من سلطة الحكم ولا يمكننى أن أتصور أنه يتعين علينا ، بالنظر الى قرار ١٨٦١ ، ان نضع فى الاعتبـار الظروف العديدة للثورات والثورات المضادة فى عمان والمترتبة عن أحداث لم يكن فى وسعنا السيطرة عليها (١) .

ان ما كان يريده كلارندون وأرجيل هو أن يوضع هذا الحل موضع الاختبـار فاذا تم الاعتراف بعزان واعتبر قرار كاننج قرارا ينطبق على افراد أسرة آل بوسعيد من السلالة الأبوية للسيد سعيد بن سلطان أو من أحد أنجاله مباشرة فلم يبق هناك مبرر لدفع المعونة الى حكومة مسقط ، سيما وأن وقف المعونة سوف يستتبعه بالضرورة حظر تجارة الرقيق فى زنجبار الأمر الذى يحقق هدف الحكومة البريطانية دون أن تتحمل الخزينة البريطانية اى أعباء مالية فى هذا الشأن ، غير أن القضية كانت تنطوى على أكثر من الاعتبارات المالية الزهيدة ، كما أشـار الى ذلك أرجيل فى مذكرة رسمية بعث بها فى شهر أبريل وجاء فيها : « قد يكون صحيحا أن الحكومة البريطانية قد وسعت من مفهوم صيغة قرار كاننج بحيث تجاوز المعنى الأصلى المقصود منه سواء تمت هذه الاجراءات من قبل الزعماء العمانيين أنفسهم أو من جانب الحكومة وهو ما كانت تستهدفه السياسة البريطانية نفسها غير أنه يبدو لى أن كل ما وسعنا فى مفهوم القرار المشـار اليه

---

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ١ خطـاب من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠ .

بحيث يتحول الاتفاق المترتب عليه من اتفاق بين أفراد أسرة واحدة الى اتفاق بين دولتين منفصلتين ، وهو الأمر الذى سعينا اليه لتحقيق أهداف الحكومة البريطانية وهو التزام ينبغى علينا التمسك به .. كما أن هذا الاجراء يعتبر فى المقام الاول نتيجة لسياستنا وبالتالى فنحن ملتزمون اخلاقيا بتأييده » واضاف كيه يقول ليس ثمة دولة تحترم نفسها يمكن أن تدخل فى اتفاقات تخدم أهدافها فى فترة زمنية محددة ثم تعود فتنقض تلك الاتفاقات اذا ما تعارضت مع أهدافها ، فاذا كان لابد من التخلى عن مسقط وأن نرى فى الاجراءات التى اتخذتها حكومة اللورد كاننج باعتبارها اجراءات أملتها ظروف سياسية لم تعد قائمة الآن فانى أخشى أن نتهم بأننا نقرر أمورنا وفقا للمصلحة الآتية فحسب (١) .

اكتشف ماير اللعبة التي كان يزاولها كلارندون ، وحاول أن يتجنبها، وقد تساءل عن المورد الذى يعيش منه السيد تركي لو تقرر وقف المعونة السنوية له . وبموجب الاتفاق المعقود بين السيد تركى والسيد سالم فى سبتمبر ١٨٦٧ ، فانه يحق للسيد سالم أن يتقاضى معاشا سنويا مقداره ٧٢٠٠ ريال نمسوى تدفع من ضمن المعونة المخصصة لمسقط من زنجبار بشرط عدم تدخل السيد سالم فى شئون مسقط وبما أن السيد ماجد أوقف دفع المعونة الى مسقط منذ شهر مايو ١٨٦٨ فقد اضطرت حكومة بومباى الى أن تتحمل دفع ذلك المبلغ اليه ، الا أنه ليس من المعقول اطلاقا أن تستمر حكومة بومباى فى دفع هذا المعاش لأجل غير مسمى . وعندما عاد ماير الى موضوع السيد عزان بن قيس رأى بأن السبب الذى يشجع على الاعتراف بالسيد عزان هو احتمال

---

(١) وثائق أرجيل — مذكرة من كيه ١٨٦٩/٤/٢٠

تعرضه لهجوم انتقامي من الوهابيين عقابا له على طردهم من حامية البريمي، كما أن أي انتصار للوهابيين في عمان قد يتمخض عن عودة السيد سالم الي الحكم الى سيطرة الوهابيين على عمان ، وقد أشار ماير في مذكرته بأننا قد نأسف او اعترفنا بحكومة السيد عزان بن قيس قبل الآن ، اذ ربما وجدنا أنفسنا في مجابهة مع اقوى دولة في المنطقة ، وأضاف أيضا بأن الحكومة البريطانية لا يسعها أن تغض الطرف عن احتمال وقوع كافة الدول البحرية في الخليج تحت سيطرة الوهابيين وهو أمر محتمل اذا استمرت الحكومة البريطانية في عدم اعترافها بالسيد عزان ، ورغم ذلك كما يقول الحاكم العام ، فاننا لا نستطيع الجزم بأن الاعتراف بحكومة السيد عزان قد تساهم في تعديل موقفه في صراعه مع الأمير الوهابي بما يضمن له الانتصار على الوهابيين ، واذا كنا سنأسف من امتداد النفوذ الوهابي الى عمان الا أنه لا توجد لدينا أية وسيلة لمنع مثل هذا الأمر دون أن نتورط في تعقيدات سياسية مقبلة (١) ٠

وعند وصول خطاب ماير أحيل الى مجلس شئون الهند للبت فيه وقد زعم فرير بأنه أصيب بصدمة عنيفة من سياسة الجبن التى تنتهجها حكومة الهند تجاه عمان وأوضح بأن هذه المرحلة هي أسوأ مرحلة في تاريخ تدهور حكومة وبلد مزدهرين نتيجة لتدخلنا غير الموفق من ناحية وامتناعنا عن اتخاذ الاجراءات الصحيحة من ناحية أخرى ٠ ويرى فرير أن المشكلة قد بدأت باعتراف الحكومة البريطانية بالسيد سالم في عمان ، وفي ذلك الوقت لم يكن الحاكم العام يؤيد الاعتراف بحاكم أعتدى على والده وفضل

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٩/١١/٩ (رقم ٨ الادارة الخارجية) سرى ٠

أن يقوم المعتمد السياسي البريطاني بالانسحاب ، غير أن حكومة الهند عادت وقررت الاعتراف بالسيد سالم ، ومن ذلك الاعتراف ونحن نمر بوضع مائع ونساهم في تدمير سلطنة مسقط ونمهد الطريق لمجيء الوهابيين .. وأضاف فرير أن الحاكم العام السابق لورنس لم يعارض استيلاء السيد تركى على السلطة وقد كان يرى فيه حاكما شجاعا وكفئا ويتمتع بتأييد أهل البلاد ويستطيع الاطاحة بالسيد عزان وليس حسبب بل انه حال بين السيد ماجد وبين القيام بخلع السيد عزان من السلطة . ولم يفهم فرير الأسباب التي حملت لورنس الي اتخاذ ذلك الاجراء ، ولو كان المسئولون فى حكومة الهند كما يقولون دائما انهم يعملون من أجل استتباب الأمن والسلام فى الخليج فلماذا لم يتدخلوا لوقف المجازر والفوضى فى المنطقة؟ خصوصا وانهم كانوا سيتدخلون ان عاجلا أو آجلا ، والا فعليهم أن ينسحبوا من عمان نهائيا . كان فرير يؤيد الانسحاب لأنه كان يعتقد بأن هذا الانسحاب سوف يؤدي حتما الي سقوط السيد عزان ووثوب السيد سالم أو السيد تركى الى الحكم ، غير أن الانسحاب من جهة أخرى سوف يمهد الطريق للوهابيين أو الفرنسيين بأن يتدخلوا ، والى اندلاع الاضطرابات داخل عمان ، وذلك على حساب المصالح البريطانية والهندية في المنطقة ، ولهذا الأسباب كان فرير يدعو الى تقديم المساعدة الى أفراد اسرة السيد سعيد بن سلطان ، والأفضل أن يكون السيد تركى لكى يتسنى له الاستيلاء على الحكم شريطة أن يوافق على اى تعديل على قرار كاننج قد ترى حكومة الهند ادارجه ضمن القرار ، ولكن فرير لم يكن يستطيع تحديد نوعية التعديل المطلوب ، ولكنه كان يفضل المضى فى دفع المعونة المقررة للسيد تركي مؤقتا من جانب حكومة الهند مع ابلاغ سلطان زنجبار

بأنه قد يتعين عليه دفع هذا المبلغ في النهاية ، ولتحقيق هذه الغاية يقترح فرير ايفاد مبعوث الى كل من مسقط وزنجبار على ظهر احـدى السفن الحربية لبحث الاقتراح مع الأطراف المعنية (١) ٠

كان السير جورج كلارك العضو الوحيد من أعضـاء مجلس الهند الذى له خبرة بشئون مسقط ، والذى كانت وجهة نظره تختلف عن وجهة نظر فرير فى تقييمه للمبادىء والقضايا المتصلة بمشكلة مسقط وزنجبار ، كما كان الشخص الوحيد الذى يعمق فى دراسة هذه المشكلة فقد طالب بعدم اعفاء زنجبار من دفع المعونة وان زنجبار قد وافقت على ذلك بمحض ارادتها مقابل احتفاظه بالسيادة على زنجبار ويضيف السير جورج بأن قرار كاننج لم يحقق السلام المنشود بين الدولتين فحسب وانما ضـمن استقلال احداهما عن الأخرى بصورة نهائية وهذا هو نفس رأى كيه ، كما أوضح بأن تلك الشروط قد أقرتها حكومة الهند ولم يكن أى منـا بطبيعة الحال يتصور أن ذلك الاجراء هو اجراء مؤقت ٠ كان السيد برغش ابن سعيد قد ناقش هذا الموضوع عند صدور القرار وأعتبره اتفاقا دائما وعلى هذا الأساس أصبحت المعونة التى تدفعها زنجبار هى ثمنا لاستقلالها عن مسقط ، وعلى أساس هذا يمكن اعفاء زنجبار من دفع تلك المعونة نظير التنازلات التى تقدمها بالنسبة لتجارة الرقيق ، ورغم ذلك لا يمكن اعتباره حلا نهائيا لمطالب مسـقط فى زنجبار ، وكان السـير كلارك قد أعرب عن استيائه من المناقشات العقيمة والتذبذب والمراوغات التى اتسمت بهـا السياسة البريطانية فى مسقط فى الفترة الأخيرة ، وعلى الأخص حـول موضوع السـيد / عزان بن قيس نظرا لأن السير كلارك لم يكن ضد السيد عزان ، ليس باعتباره وهابيا أو خاضـعا للوهابيين ، وبالنسبة لى فاننى

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥١) محضر فرير ١٨٦٩/١٢/٢٢ خطاب خارجى (سرى) رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦٩/١١/٩ ٠

اعتبر الوهابية هى (البعبع) الذى يهدد مصالحنا وفى نظرى أن السيد عزان يعتبر فى جميع المقاييس أنه يتمتع بجميع الصفات التى نحن فى حاجة اليها لتحقيق مصالحنا اذا احسنا التعامل معه (١) ٠

لم يعد سلوك السيد عزان وما يتمتع به من نفوذ فى عمان من الأسباب التى توجه اليها الانتقادات الرئيسية حول موضوع الاعتراف به كحاكم على عمان ، فقد كان من الواضح أن ماير يؤيد مصادقة السيد عزان الى أن ينتهى الصراع فى عمان حول السلطة وينتهى موضوع معونة زنجبار ، وحتى الآن فان هذه القضية لم تحسم بعد ، وقد آفاد بيلى فى شهر نوفمبر ثم فى شهر ديسمبر ١٨٦٩ بأن مركز السيد عزان فى عمان قد أصبح مستقرا واستطاع اخضاع قبائل بنى بوعلى سكان جعلان وآنه بالرغم من أن قبائل بنى ريام سكان الجبل الأخضر مازالت تتحدى عزان الا أنه يحتفظ بزعيم هذه القبيلة وهو الشيخ سيف بن سليمان كأسير لديه ، وكان هذا هو راى السيد سالم الذى اجتمع به فى هنجام عندما كان فى طريقه الى البحرين فى أوائل شهر نوفمبر الذى يعتقد بأن الامام عزان قد تدعم مركزه ، فقد كان السيد عزان محاربا شجاعا ومخططا عسكريا ، فقد نجح فى جميع المعارك التى خاضها فى داخلية عمان وهى المعارك التى تعتبر من انجح المعارك التى أدارها حاكم من الحكام العمانيين خلال الخمسين عاما الأخيرة ، كما أن غالبية القبائل وزعمائها يؤيدونه تأييدا كاملا ما عدا سكان المدن ، كما لم يكن اى خصم من خصومه يستطيع أن يتحداه أو يقف ضده٠ وفى شهر يونيو آوفد السيد ماجد مبعوثيه الى بومباى يطلب السماح

---

(١) نفس المصدر محضر كلارك ١٨٧٠/١/٦ الخطاب السرى رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦٩/١١/٩ ٠

له بشن حملة ضد عزان فى محاولة لاسترداد السلطة وتوحيد البلاد ، غير أن تلك المحاولة من السيد ماجد كانت خدعة لأن أقصى ما يمكن أن يتمخض عن القيام بحملة كهذه ، هو احتمال اعادة توحيد السلطنة ولكن بزعامة مسقط وليس بزعامة زنجبار ولهذه الأسباب أيدت حكومة بومباى إقتراح السيد ماجد ، ولكن عندما علم السيد عزان بتلك المحاولة أعلن في نهاية العام بأنه يعتزم ارسال حملة لاخضاع زنجبار (١) :

أما تهمة الحكومة الهندية للسيد عزان بأن حكومته تسىء الى الرعايا البريطانيين فقد تبين من التحقيقات التى اجراها بيلى بأنه ليس لها أساس من الصحة ، فلم يكن هناك أى اضطهاد من جانب النظام للهنود وان كانوا قد تذمروا من بيع التبغ والقوانين الشرعية الاسلامية التي تحدد علاقة المقوضين بالمدنيين ، وبالتالي فقد اتضح للسلطات الهندية فى أواخر عام ١٨٦٩ كما أشار بيلى بأن حكم السيد عزان قد استتب في عمان بحيث يمكن الاعتراف به (٢) :

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) ملحق للخطاب الخارجي السري رقم ١٨ في ١٨٦٩/١١/٩ من جون كيرك (المعتمد السياسي فى زنجبار) الى جون ١٨٦٩/٤/٢٩ (رقم ١٧٣ — ٤٤ الادارة السياسية) ومجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى السرى رقم ٦ فى ١٨٧٠/١/٢٥ من ديسبراو الى جون ١١/٦ و ١٨٦٩/١٢/١١ (رقم ٦٨٨ ، ٧٠٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦ مرفق للخطاب رقم ٤ المؤرخ ١٨٧٠/١/١٨ من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٣ و ١١/١٢ و ٨ و ١٨٦٩/١٢/١٩ (رقم ٢٠٢ و ٢٠٥ الادارة السياسية) :

وقد ظل ماير متردداً بالنسبة للخطوة التى يتعين اتخاذها وذكر لفيتز جيرالد فى نهاية ديسمبر بأن معلومات بيلى لم تكن معلومات وافية بدرجة تمكنه من اتخاذ قرار فى الموضوع ، كما قال بأنه يتعين على المقيم أن يقوم بزيارة أخرى لمسقط واجراء تحقيقات أوسع عن المشكلة ، فان رأى أن احتمال سقوط عزان غير محتمل فعندئذ يمكن ان يفكر ماير فى الاعتراف به كحاكم على عمان ، واضاف الحاكم العام بأن بريطانيا قد اعترفت فعلاً جزئيا بحكم عزان وذلك بقبولها اعتذار عزان عن حادث السفينة البريطانية كلايف وابقاء المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، ثم استدرك يقول بأن الاعتراف النهائى بحكم السيد عزان سوف يتحدد الى درجة كبيرة على الخطوات التى يتخذها الوهابيون خلال الأشهر المقبلة .

لم يراود المسئولين البريطانيين أى شكوك فى الخطوة التى سيقوم بها الأمير عبد الله بن فيصل ، ففى اعقاب طرد الحامية الوهابية من البريمى مباشرة بعث الأمير الى السيد عزان بخطاب قال فيه : « من عبد الله بن فيصل ، امام المسلمين الى السيد عزان بن قيس ، لقد علمنا بما فعلتموه وسوف نزوركم بعشرين الف مقاتل ونأمل أن نلقى استقبالاً حسنا منكم : كانت الاشاعات عن هجوم وهابى وشيك على عمان فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٦٩ تملأ الأجواء ، ففى شهر نوفمبر ذكر السيد سالم لبيلى خلال اجتماعهما فى هنجام بأنه على صلة بالأمير عبد الله ويعرف ما يجرى هناك، ولهذا فانه يشك أن يتعدى الأمير ، اذا ما تحرك ، حدود الأحساء ، نظراً لأن عبد الله يخشى مغادرة العاصمة خوفا من أخيه سعود الذى قد ينتهز الفرصة للاستيلاء على الحكم . والواقع أن الأمر كان بالعكس فقد هرب سعود بن فيصل من نجد فى أواخر عام ١٨٦٩ وتوجه الى البريمى ومنهما الى بركا على ساحل الباطنة حيث اجتمع بالسيد عزان فى شهر ينـاير

١٨٧٠ ، وفى نفس الوقت وصلت معلومات عن الأمير عبد الله بأنه يستعد للهجوم على عمان واجتياحها وبأن قوة من ألفين الى خمسة آلاف رجـــل قد أخذت تتجمع فى الأحساء ، كما صدرت الأوامر الى نحو مائة سفينة فى التجمع فى المنطقة القريبة من الأحساء وطلب من شيوخ الهدنة تقديم المزيد من السفن ، كذلك بعث الأمير برسائل الى النعيم يعرض عليهم العفو عن الأعمال التى ارتكبوها فى تأييد السيد عزان بشرط اعلان تأييدهم له ، ومن ناحية أخرى أصبح السيد عزان فى وضع لا يحسد عليه ، وقد أعلن شيوخ بنى بوعلى فى يناير ١٨٧٠ بأنهم لن يؤيدوا السيد عزان ضد الأمير عبد الله ، وكان بنى بوعلى قد اعتنقوا المذهب الوهابى قبل خمسين عاما ، ولم تكن قوة عزان القبلية تزيد على ألفين من الرجال ، بالاضافة الى ٦٠٠ رجل من الاحتياطى ، كما أن شيوخ الهدنة من رأس الخيمة حتى أبو ظبى لم يكونوا من المؤيدين للسيد عزان أو اعداء للأمير عبد الله ، أما الشـــيخ زايد بن خليفة والذى تشكل أراضيه الحدود الغربية لعمان فقد قيل انه يفكر فى اتخاذ موقف الحياد ، غير أن هناك شكا فى أنه يريد أن يلعب لعبة مزدوجة . فى ذلك الوقت كان السيد سالم موجودا فى جزيرة قشم فى انتظار رسل الأمير عبد الله وقيل أنه كان يفكر فى الانحياز الى الأمير عبد الله (١) .

فى الاسبوع الاخير من يناير ١٨٧١ بعث الماجور ويى باكثرية هذه المعلومات الى حكومة بومباى ، ومن هناك أعيد ارسالها الى كلكتا يوم ٢٩

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية الى بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ فى ١٨٧٠/٥/٣١ من ويى الى جون مســـقط ١/٢١ و ١٨٧٠/٢/٤ (رقم ٦٢ و ٦٨ الادارة السياسية) .

يناير ولكن الرد الفعلى فى الأوساط الحاكمة يتسم بالحذر ، فشـارلس اتيشيسون وزير خارجية الهند فى ذلك الوقت لم يكن يرى بأن الحـادث يستجوب التدخل البريطانى أو أن هناك مبررات للتدخل . وعلى الرغم من ان أى هجوم يقوم به الأمير عبد الله على مسقط قد يبدو انتهاكا لاتفاقية ١٨٦٦ الا أنه قال بأن مسـقط هى التى كانت تستفز حكومة الرياض ، ومن ناحية أخـرى فان كلا من حكومة مسـقط وحـكومة نجد لم تكونا مشتركتين فى معـاهدة الهدنة البحرية ، وبالتـالى فلا تملك الحكومة البريطانية أسبابا قانونية تجيز لها التدخل لمنع أى هجوم بحرى يقع على مسقط ، على الرغم من أن مثل هذه الظروف السائدة الآن لم تمنع الحكومة البريطانية فى الماضى ولا يمكنها أن تمنعها الآن اذا رغبت من القيام باجراء لمنع الاشتباكات البحرية فى مياه الخليج حفظا للسلام والأمن فى المنطقة ، وبالاضافة الى كل ذلك فان أى هجوم بحرى يقوم به الوهابيون اذا ما جاء عن طريق قطر أو الأحساء الى ساحل الهدنة فانه لابد لمثل هذه القوات من العبور عن طريق بلاد بنى ياس أو القواسم ، وحتى اذا جاءت عن طريق البر فانه لابد لها من المرور عبر أراضى بنى ياس ، ولما كان كل من بنى ياس والقواسم دولتين مشتركتين فى معركة الهدنة البحرية فان ذلك يسـمح للحكومة البريطانية بالقيام باجراء لمنع الهجوم الوهابى القادم ، وكانت حصيلة موقف رأى اتيشيسون أنه لابد من توفر معلومات أكثر عن نوايا وتحركات الوهابيين قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فى هـذا الشأن ، ولهذا أبرق اتيشيسون يوم ٧ فبراير الى حكومة بومباى يحثها على جمع معلومات جـديدة وتجديد ما اذا كانت هنـاك سابقة للتدخل البريطانى فى الخليج بين دولتين غير مشتركتين فى معاهدة الهدنة (١) .

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب =

وفى يوم ١٠ فبراير بعثت حكومة بومباى بالرد التالى :

« يحتمل أن تغادر السفن الوهابية وبعضها من ميناء القطيف والآخر من قطر وأن تقوم بعمليات الانزال فى نقطة تقع بين أبو ظبى والشارقة ، والميناء الرئيسى فى قطر هو الوكرة ويتبع محمد بن ثانى الذى يعتبرونه حاكما مستقلا رغم أنه يدفع زكاة سنوية الى البحرين يذهب جزء منها الى الأمير الوهابى . أما الشارقة فهى تابعة للقواسم الذين يقتربون فى المذهب من الوهابيين الا انهم مستقلون عنهم من الناحية السياسية ، وأما بنو ياس سكان المنطقة المتاخمة لأبى ظبى فانهم على مايبدو ليسوا خلفاء للوهابيين أو تابعين لهم وان كان حاكم أبو ظبى الرئيس القبلى لبنى ياس وكان على صلة وثيقة بحكام آل بوسعيد فى مسقط . وتعد قبيلة بنى ياس أقوى القبائل التى تقيم فى المناطق البرية وبالتالى فان لهم نفوذا واسعا على القبائل البدوية الأخرى سكان المناطق المجاورة لكن القواسم ليسوا أقوياء فى البحر » .

كانت الحكومة البريطانية تعارض باستمرار امتداد النفوذ الوهابى الى عمان وليست هناك سوابق للتدخل البريطانى فيما بين العمانيين والوهابيين الا ان حكومتنا كانت تؤازر حكومة مسقط فى الخلافات التى تنشب بينها وبين الوهابيين ، وذلك بأرسال سفن حربية بريطانية الى الساحل العربى فى كل مرة ينشب القتال فى المنطقة . وقد حدث فى عام ١٨٦٦/١٨٦٥ عندما قرر السيد ثوينى سلطان مسقط مقاومة القوات

= السياسى رقم ٥ المؤرخ ١٨٧٠/٣/٢٦ من وزير الخارجية الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٢/٧ وملخص لمجموعة من الاستفسارات أعداد اتشيسون ١٨٧٠/٢/٦ .

الوهابية أن أرسلت القوات البريطانية بقوات ومعدات الى السلطان • وعلى أية حال فان السياسة التى أخذت تنتهجها حكومة الهند فى الآونة الأخيرة هى العمل على منع الاشتباكات البحرية فى الخليج وفى خليج عمـــان أيا كان أصحابها •

وفى شهر يونيو ١٨٦٨ طبق قرار الحظر حول النزاع بين حكومة مسقط وفارس حيث اتخذت بريطانيا نفس الاجراءات لوقف محـــاولة الفرس ضد مسقط ، كما أبلغت سلطان زنجبـــار بأنها سوف تمنع أية عمليات بحرية من جانبه تقوم بها ضد مسقط ، بينمـــا طبقت الحظر على مسقط فى الوقت نفسه عندما قامت الأخيرة بمحـــاولة لاسترداد منطقة جواذر وشهبار • ان نظام الهدنة كان يطبق على دول الساحل الصغيرة ، وأما مسقط وفارس والرياض فانها لم تشترك فى اتفاقية الهدنة (١) •

خلال الاسبوع الثانى من فبراير وصلت دفعة جديدة من المعلومات عن تحركات القوات الوهابية ، فقد تحرك الأمير عبد الله من الأحسـاء فى اتجاه الجنوب حتى أصبح فى نقطة تبعد مسيرة خمســة أيام من واحة البريمى ، ولعلها كانت المنطقة السفلى من قطر • وعلى الفور وجه فيتز جيرالد الى قائد السفينة كلايف بتعليمات وهى السفينة الموجودة فى تلك اللحظة بأن يتخذ موقفا صارما دقيقا فى أية عمليات حربية قد تنشب فى المنطقة وبألا يتدخل أطلاقا فى القتال على البر بل يلتزم بنصوص معـاهدة الصلح البحرية • وعلى الرغم من ذلك ظل ماير يرفض القيام بأية خطوة

---

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٧ من السكرتير الســـــياسى لحكومة بومبـــاى الى وزير الخارجية للهند ١٨٧٠/٢/١٤ •

ايجابية · أما بيلى الذى كان وقتئذ فى الهند يقضى اجازته منذ ديسمبر وكان فى كلكتا فقد اقترح على الحاكم العام بأن يكلفه بالعودة فورا الى الخليج وتفويضه الاعتراف بالسيد عزان ، كما اقترح أيضا اصدار تعليمات الى المقيم البريطانى المساعد فى بوشهر بالتوجه الى البحرين على السفينة المسلحة كوان تنج التى كانت فى طريقها الى الخليج لكى تلحق بالسفينة كلايف والقيام بمراقبة سواحل الاحساء ، فان حاول الأمير عبد الله القيام بعمل ضد عمان عن طريق البحر فيتعين تحذيره بأن الحكومة البريطانية سوف تتحرك للمحافظة على الأمن فى الخليج · أما اذا كانت موانىء الأحساء هادئة فيتعين عليه أن يتوجه الى الساحل العربى على السفينة كوان تنج لتحذير قبائل الساحل من الاخلال بالأمن فى البحر وبأن يترك السفينة كلايف فى البحرين (١) ·

وقد وافق ماير على اقتراحات بيلى وان ظل مترددا لما يخص الاعتراف بالسيد عزان انتظارا لما سوف يتمخض عنه الوضع من نتائج فى الصدام المقبل مع الوهابيين والى أن يتوصل مكتب شئون الهند الى خطوة حاسمة بالنسبة للسياسة البريطانية بحذافيرها تجاه مسقط (٢) · وعاد بيلى الى بومباى فى نهاية الأسبوع الأول من مارس ، ومنها اتجه الى الخليج ، وعند وصوله هناك وجد أن الأزمة قد انتهت · وفى يوم

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب السرى رقم ١٩ المؤرخ ١٨٧٠/٣/١٥ من بيلى الى اتيشيسون ١٨٧٠/٢/١٢ ·

(٢) نفس المصدر خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية السرية) ·

٥ مارس ابرق ويى المعتمد السياسى من مسقط يقول « مسقط هادئة » وينتظر عودة السيد عزان من البريمى فى أول ابريل ، وقد وصل الشيخ زايد من أبو ظبى ، وأكد علاقات الصداقة مع مسقط وبالوقوف معهـا فى وجه الوهابيين ، كما أن محمد بن على النعيمى شيخ قبائل النعيم قد اعرب هو الآخر عن ولائه للسيد عزان ، ويقول أيضا بأن قبائل السـاحل ستزورنى فى صحار ، أما أنا فلن أذهب الى الساحل وانما سأعود الى صحار بعد الانتهاء من التدابير الخاصة بالدفاع عن واحة البريمى (١) ، كان السبب فى تحول الموقف هو القرار الذى اتخذه الشيخ زايد بن خليفة، ففى العام السابق وبعد الاستيلاء على واحة البريمى من الوهابيين عقـد السيد عزان مع الشيخ زايد عقدا تعهد بموجبه زعيم بنى ياس بالدفاع عن حدود عمان الشمالية مقابل أن يتكفل السيد عزان بدفع جزء من الزكاة التى كانت تدفعها حكومة مسقط للوهابيين اليه · سافر السـيد عزان الى البريمى فى أواخر فبراير ١٨٧٠ ، وكان يصحبه الأمير سعود بن فيصل وقد توجه للاجتماع بالشيخ زايد ومطالبته بتنفيذ بنود الاتفاق المعقودة ، أما عبد الله بن فيصل بعد أن وجد نفسه مضطرا الى اجتياز صـحراء الظفرة وهى منطقة خاضعة لبنى ياس (خصوصا بعد أن صرف النظـر عن فكرة القيام بالحملة عن طريق البحر لافتقاره الى السفن) فقد الحماس لتنفيذ الخطة ، خصوصا وأن منطقة الظفرة لم تهطل عليها أمطار فى ذلك العام وكان هناك نقص كبير فى المياه والعلف ، وبمـا أن الأمير عبد الله

---

(١) المرفقات والخطابات السرية من بومباى مجلد ٣٧ ملحق بالخطاب السـياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ خطـاب من ويى الى بيـلى ١٨٧٠/٣/٥ ·

لم يسبق له أن غادر نجد الى أبعد من القفير بسبب خوفه من اخيه ، ونظرا لأن غيابه الطويل عن الرياض قد يهيىء الفرصة لفقدانه السلطة ادرك أخيرا أن الهجوم على عمان فى ذلك الوقت سيكون عملاً فى منتهى الخطورة ، ولذلك ففى نهاية مارس وصلت معلومات تفيد بأن الأمير عبد الله قد غادر المنطقة عائدا الى عاصمة بلاده (١) .

كان نفوذ السيد عزان فى عمان قد بلغ ذروته ، فقد خلص البلاد من الوهابيين ، وعقد حلفا مع أبو ظبى ضد الوهابيين ، وأصبح يسيطر على اجزاء من عمان أكبر مساحة من أى زعيم آخر منذ خمسين عاما ، وهو قد أصبح الزعيم الروحى لعمان ، كما أظهر كفاءته العالية كجندى وكحاكم وأخيرا فقد بدأ يتحرر من نفوذ رجال الدين وهيمنتهم على شئون الدولة ومن نفوذ الخليلى عليه ، وبالتالى فلم يعد هناك سبب يمنع الحكومة البريطانية من الاعتراف به فيما عدا تردد بعض المسئولين فى الاعتراف به .

فى يوم ٢٢ فبراير ١٨٧٠ كتب ماير الى ارجيل يقول : « بأننى لا استطيع الموافقة على تعليمات وزير الدولة الصادرة فى يوليو بشأن السيد ماجد بن سعيد أو اعتبارها موقفا نهائيا باعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط لأن الاقتراح الخاص بالغاء قرار كاننج لابد أنه يتمخض عنه نتائج خطيرة ، وبالتالى فانه لا يستطيع تنفيذها قبل أن يتمكن من اقناع

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ من ويى الى بيلى ١٨٧٠/٣/٥ وخطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٣/٢١ و ١٨٧٠/٤/٢ و ٣/١٦ ، و ١٨٧٠/٤/٨ (رقم ٤٤ و ٤٧ الادارة السياسية) .

الحكومة البريطانية بتغيير موقفها هذا : « انني لا أستطيع أن أتصور أى اساءة لسمعتنا واضرار لنفوذنا الشرعي في عمان أو احتمال لجوئنا الى القوة في حل المنازعات التى تنشب فى الخليج بين وقت وآخر ، من أن نعلن عن استعدادنا لاعفاء سلطان زنجبار من التزاماته تجاه حكومة مسقط» :

عاد ماير فأثار الموضوع من جديد وباسهاب فى تقريره الذي بعث به في ٢٧ مايو ١٨٧٠ وجاء في التقرير بأن المقيم البريطاني في الخليج قد زود بالصلاحيات التي تخوله اذا شاء الاعتراف بالسيد عزان بن قيس ، وبالرغم من أن الفرصة لم تتح لهم قبل الآن فى استعمال تلك الصلاحيات ، فانى أرى أن الإعتراف بالسيد عزان لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك ، نظرا لأن فتح قناة السويس سوف يسمح للسفن الحربية الأجنبية بزيارة مسقط، كما ان ربابنة السفن الهولندية والفرنسية قد اخذت بالفعل تطلق مدافع التحية لحكومة السيد عزان أثناء مرورها بمسقط ، ولو أجلنا الاعتراف وعلي عكس ما ذهب اليه أرجيل فى تعليماته فأن الاعتراف بالسيد عزان قد يلزم الحكومة البريطانية بالعمل على التدخل لتجديد عقد ايجار بندر عباس لحكومة مسقط فلابد أن يرافق ذلك بيان صريح من الحكومة البريطانية حول سياستها تجاه مسقط وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاحتفـــاظ بمعاهدات واتفاقيـــات أو الغائهـــا نظرا لأن مجرد الاعتراف دون الالتزام بالمعونة السنوية للسيد عزان لن تكون له أية قيمة ، واذا لم يتم ضمان هـــذه المعونة فليس من حقنا منع السيد عزان من السعى الى اتخاذ الاجراءات القصرية لارغام زنجبار علي استئناف دفعها وقد تساءل ماير اخيرا عمـــا اذا كانت حكومة الهند سوف تستمر كما كانت تفعل فى الفترة الأخيرة فى حظر العمليات البحرية فى خليج عمان علي السيد عزان ومنافسيه علي الحكم وسلطان زنجبار ؟

لم تجد مقترحات مايو صدى لدى أرجيل ، وقد كان ارجيل متأثرا بكلارندون وزير الخارجية الذى كان مصمما على القضاء على تجارة الرقيق باعتبارها آخر سهم فى جعبته . صحيح بأن موضوع القضاء على تجارة الرقيق كان هدفا نبيلا وبالتالى فلكى يحقق ماير ذلك الهدف كان لابد له من أن يجازف بالمصالح البريطانية فى الخليج وشبه الجزيرة العربية . وقد ظل ماير أن أرجيل كان مصابا بذلك الداء ، وأعرب عن هذه المخاوف فى رسالة خاصة بعث بها الى وزير الدولة فى شهر يوليو ١٨٧٠ يقول فيها : « انه ليحز فى نفسى أن أشعر بأن هناك اتجاها بانسحاب بريطانيا من الخليج انسحابا كليا ، غير أنى أرى أن هذه الخطوة هى خطوة غير سليمة، ولا يمكن اتخاذها فى الوقت الحاضر ، لأننا لو فعلنا فسنضطر الى التخلى عن تعهداتنا وعن الاتفاقات التى تربطنا بدول المنطقة ، الأمر الذى سوف يسىء الى سلوكنا القومى ويشكل ضربة قوية لنفوذها على الحدود الغربية من الهند ، كما أن هذا الاجراء لو تم فسوف يشجع كلا من تركيا وفارس الى شن الحروب ويساهم فى امتداد نفوذ تلك الدولة المجهولة الهوية وأعنى بها دولة الوهابيين ، كما أنه بالاضافة الى ذلك سوف يشجع دول الساحل العربى الى استئناف عمليات القرصنة والحروب الأهلية (١) . غير أن صرخة الحاكم العام ذهبت آدراج الرياح أو أنها على الأقل لم تثر أهتمام ارجيل خلال الفترة المتبقية من عام ١٨٧٠ .

فى نفس الشهر الذى سافر فيه بيلى الى منطقة الخليج للتحرى عن نشاط عبد الله بن فيصل وعن تحركاته ، تسلل السيد تركى بن سعيد من

---

(١) وثائق أرجيل ، خطاب من ماير الى آرجيل ، ١٨٧٠/٧/٢٩ .

اقامته الجبرية فى بومباى وركب سفينة البريد المتجهة الى مسـقط ، ووصلها يوم ١٤ مارس الا آنه منع من النزول فيها ثم ذكر بأنه يتوقع أن يعود فى ظرف آسبوعين ، وبعد ذلك توجه الى بندر عباس حيث استقبله ورحب به حاجى أحمد الوزير السابق عند السيد ثوينى بن سعيد والذى سمحت له حكومة فارس باستئناف شغل منصبه كحاكم للميناء ، وعند وصول بيلى الى بندر عباس فى أوائل شهر أبريل لعقد اجتماع مع السيد تركى أكتشف بأن السيد تركى قد سافر بالفعل وتوجه الى ساحل الهدنة، ثم بعد آسبوع من ذلك التاريخ تلقى منه خطابا يطلب فيه مبلغا من المال كسلفة وذكر فى خطابه ، بانه يأمل فى أن يحصل على تأييد شيوخ الهدنة فيما عدا شيخ آبو ظبيى ، وقد أبرق بيلى بمضمون الخطاب الى المسئولين فى بومباى يستفسر فيه عما اذا كانت عودة السيد تركى الى الخليج تتطلب اعادة النظر فى التعليمات التى صدرت اليه فيما يتعلق بالسيد عزان بن قيس ، الا أنه تلقى ردا غامضا من بومبـاى وأبلغوه فيه ، بأن عليه أن يتقيد بالتعليمات ما لم يتأكد أن عودة السيد تركى قد تؤدى الى تغيير فى الأوضاع (١) .

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطـاب الخارجى (سرى) رقم ٣١ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٢٧ خطاب من ويى الى المقيم السياسى ١٨٧٠/٣/١٨ (رقم ١٨٤ الادارة السياسية) وخطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٢ و١٨٧٠/٤/١٠ ، وخطاب من ودبرن السكرتير السياسى بالوكالة لحكومة بومباى الى وزير الخـارجية سملا فى ٤ ، ١٨٧٠/٤/١٤ (رقم ١٢٧ و ١٩٥ الادارة السياسية) وخطاب من وزير الخارجية بالوكالة الى بيلى ١٨٧٠/٤/١٥ .

ولا يمكن أن نذكر بصورة قاطعة بوجود علاقة بين عودة السيد تركي والكولونيل بيلى ، صحيح أن بيلي كان يعتقد بأن السيد تركى هو أفضل أفراد أسرة آل بوسعيد لتولى الحكم ، وأنه أثناء وجودى في بومباي كان يلتقى به كثيرا ، ولكن لا يمكن القول بأن بيلى كان قد تورط فى موضوع السيد تركى وان كانت عودته الى الخليج على ظهر احدى السفن البريطانية قد تفسر على أنه يحظى بتأييد من الحكومة البريطانية :

شيء واحد قد كشفت عنه عودة السيد تركى الى الخليج ، وهو أن هناك منافسين للسيد عزان على السلطة هما السيد تركى وابن عمه السيد سالم ، وبما ان الوقت قد حان للبت في موضوع من أهم المواضيع التي أثارها الحاكم العام مع أرجيل ، وهى اتفاقية الهدنة البحرية وفيما اذا كانت الاتفاقية تشمل عمان أيضا . فى أوائل شهر فبراير عرض الكومدور هيث القائد العام لأسطول الهند الشرقية الأمر على الحاكم العام وأوضح له بأن التعليمات التى صدرت عن الأميرالية البريطانية ومكتب شئون الهند فى شهر أغسطس ١٨٦٩ تقتصر على دول الخليج ، ورغم ذلك فان حكومة الهند قد أصدرت تعليمات بحظر الاشتباكات أو العمليات البحرية عموما ضد الحكم القائم فى مسقط . وأحيل استفسار هيث هذا الى تيشيسون الذى اقترح بأنه استنادا الى أن السلطات فى الهند قد منعت فى الماضى قيام اشتباكات بحرية بين الدول التى لم توقع على اتفاقية الهدنة رغبة منها فى حماية الأمن والسلام فى المنطقة ، وبالتالى فتعتبر تعليمات مكتب شئون الهند والأميرالية الهندية تعليمات واضحة وأضاف اتيشيسون بأننا من جانبنا نفضل أن يتم تحديد اطار هذه الحماية فى المنطقة بحيث يضم منطقة الخليج كلها وخليج عمان ، وهي المنطقة التي تمتد من الأطراف الجنوبية لمسقط حتي جواذر علي ساحل

مكران ، وان الهدف من ذلك هو منع كافة الاشتباكات الحربية فى البحر ضمن هذه المنطقة فيما عدا نقل الذخيرة ضمن منطقة لا تزيد مســاحتها على ثلاثة أميال على الساحل وبدون انحراف عن هــذه الحدود • وعند احالة ماير للموضوع على أرجيل أوضح له بأن المنطقة المشار اليها آنفــا تشمل سواحل جنوب شبه الجزيرة ، والصـــومال ، وافريقيا الشرقية وعمان واستطرد الحاكم فى مذكرته فقال آننا اذا وضعنا فى الاعتبــار أحداث السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالشئون البحرية لهــذا الساحل الهائل فان معناه آننا نتحمل نفس المسئولية التي نتحملها للحفــاظ على الأمن داخل الخليج •

مكث السيد تركى فى ساحل الهدنة وبالأخص فى دبى ثلاثة شهور تقريبا يحاول عبثا الحصول على تأييد من شيوخ الهدنة ومن النعيم فى واحة البريمى ، وفى مستهل شهر يونيو عاد السيد تركى الى بندر عباس وعلم من بيلى بانه سوف يتم تطبيق القيود على نقل الهنود عن طريق البحر بكل شدة ، غير آن السيد تركى تجاهل ذلك التحذير وابحر على سفينة ترفع العلم البريطانى فى نهاية شهر يونيو ومعه آربعون من المسلمين •

وكانت السفينة متجهة الى بومباى ولكن بيلى لحق به ليحول بينه وبين النزول فى اى ميناء من موانى مسقط • عدل السيد تركى عن خطته وعاد آدارجه الى بندر عباس قبل ان يتمكن بيلى من اللحاق به وبتلك الخطوة وصل السيد تركى الى آدنى مرحلة من مراحل الأهداف التى كان يسعى اليها ، ولكن يبدو آن الحظ كان فى انتظاره ، ففى مستهل شهر أغسطس تلقى أحد تجار بومباى من سلطان زنجبار تحويلا بمبلغ ٢٠ ألف روبية لصالح السيد تركى ووعد السيد ماجد العميل الهندى بتحويل ٣٠ ألف روبية أخرى للسيد تركى اذا ما تمكن من الاستيلاء على صور اضافة الى

١٠٠ ألف روبية غيرها اذا نجح السيد تركى فى اقناع الأمير عبد الله بن فيصل بمساعدته على احتلال صحار ، وقد تلقت السلطات البريطانية خبرا مفاده بأن السيد تركى يزمع الاجتماع بالأمير عبد الله فى القطيف ، حيث كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق لغزو عمان • وعلى أى حال فقد كان المرجح أن تلك الاستعدادات كانت تجرى لغزو البحرين حيث كان لجأ اليها الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله • وقد أبدى السيد ماجد استعداده بتزويد السيد تركى بقوة عسكرية لتمكينه من الاطاحة بالسيد عزان بالاضافة الى المساعدات المالية ، وقيل يومئذ بأن السيد ماجد قد أرسل سفينته المسلحة برنس أوف ويلز الى السيد تركى وحذر التجار العمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طالما بقى السيد عزان فى الحكم ، وقد كان هذا التحذير فى المقام الأول الى قبائل جعلان وصور ، وهم من أكبر مهربى الرقيق الى عمان والخليج ، وبالتالى فان تهديد السيد ماجد لهم سوف يقطع امدادات العبيد الى عمان اذا لم تستجب القبائل لطلب السيد ماجد لمساعدة أخيه السيد تركى ، ومن المصادفات ذات الأهمية ان عددا من زعماء صور وجعلان وبالأخص الجنبة وبنى بوعلى كانوا قد اجتمعوا فعلا بالسيد تركى فى بندر عباس فى شهر يونيو قبل أن يقوم السيد تركى بمحاولته الفاشلة فى أواخر ذلك الشهر •

كان من الواضح أن السيد تركى لابد وأن يحاول مرة أخرى دخول عمان ، وذلك قبل أن تصل آية تعليمات أو أوامر من مكتب شئون الهند بالنسبة للاجراء الذى سوف تتخذه الحكومة البريطانية منه • ولهذا ففى شهر أغسطس اتخذ ماير قرارا مؤقتا نزولا على رغبة حكومة بومباى ، وهو أنه لن يسمح للسيد تركى بنقل قوات عن طريق البحر الى ساحل عمان ، وانما يمكنه الانتقال بحاشية صغيرة من جهة الى أخرى غير أنه قبل

أن يتم ابلاغ السيد تركى بذلك القرار كان هو قد تمكن من ارسال مجموعة من الفرس والبلوش فى أربعة سفن للنزول فى صور ، وفى نهاية الشهر غادر هو الى بندر عباس للحاق بتلك القوة الا أن بيلى تبعه وتمكن من أن يحول بينه وبين التوجه الى صور يوم ٢٤ أغسطس . والواقع على أى حال أن السيد تركى لم يكن متوجها الى صور ولكن الى خورفكان التى وصل اليها فى نهاية الشهر حيث استقبله وفد من قبائل النعيم سكان البريمى ، وبهذه المجموعة من القبائل واصل السيد تركى رحلته الى الواحة حيث انضم اليه شيوخ دبى وعجمان ورأس الخيمة الذين اشترى تأييدهم بالأموال التى كان يحولها اليه أخوه السيد ماجد وهناك شن هجوما على قلعة رأس الخندق الذى كانت ترابط فيها قوات السيد عزان ، غير أن الهجوم فشل وذلك بسبب قدوم الشيخ زايد بن خليفة من أبو ظبى ومعه امدادات لفك الحصار عن الحامية وقد وقعت مناوشات بين الطرفين غير أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة .

كان السيد عزان فى ذلك الوقت يقاتل فى الحدود الجنوبية للظاهرة وكان يعاونه السيد ابراهيم بن قيس ، وقد كان السيد عزان يواجه بعض المتاعب مع بعض القبائل الشرقية وأواسط عمان بسبب وقف المخصصات التى كان يدفعها لهم وفشله فى اقصاء الخليلى والشيخ صالح بن على من منصبيهما . وبمجرد أن تلقى السيد عزان أخبار الهجوم على رأس الخندق بادر الى التوجه الى البريمى لفك الحصار عن الحامية ولكنه علم وهو فى طريقه الى المكان بأن الحصن لم يسقط ، وبأن الشيخ زايد بن خليفة كان يدافع عن الحامية ولهذا فقد غير السيد عزان رأيه وقام بهجوم على ضنك التى كانت فى يد النعيم ، ومن ناحية أخرى فقد أخذ أتباعه يتخلون عنه بعد أن سمعوا عن وصول السيد تركى للبريمى ولم يبق لديه الا مائتا رجل .

وما آن علم السيد تركى بحالة السيد عزان حتى قرر التحرك جنوبا وفى يوم ٥ أكتوبر تمكن من ابادة فيلق للسيد عزان بالقرب من بلدة ضنك ، وفى هذه المعركة قتل عدد من شيوخ الحجريين والحبوس ويال سعد ، أما السيد عزان والسيد ابراهيم فقد لاذا بالفرار الى صحار ، بينما واصل السيد تركى تقدمه جنوبا الى اواسط عمان حيث انضم اليه الشيخ سيف بن سليمان شيخ بنى ريام . وبعد أن ترك السيد تركى القسم الأكبر من قواته والتى كانت تقدر بـ ٥٠٠٠ مقاتل لحصار نزوى وقطع الطريق المؤدية الى سمايل توجه هو وبقية قواته الى وادى البطحاء ، ثم منها الى جعلان ، وفى يوم ٢٥ أكتوبر استولى على صور بقوات من بنى بوحسن والحجريين وبنى بوعلى والجنبة والحبوس والدروع ويال وهيبه ويقدر عددهم بـ ٦٠٠٠ رجل .

يوم ١٠ نوفمبر عاد السيد عزان الى مسقط وكان متأكدا من نفسه من أنه يستطيع استرداد المناطق التى استولى عليها السيد تركى وأن تخلى قبائل الهناوية عنها ليس الا خطوة مؤقتة ، كما آن الحجريين وبنى بوحسن قد كتبوا اليه يعتذرون عما بدا منهم ويؤكدون له تأييدهم وولاءهم بينما قدم النعيم والظواهر سكان واحة البريمى ولاء الطاعة للسيد عزان وعرضوا أن يعيدوا ضنك الى سلطته (١) . فى يوم ٧ أكتوبر توفى السيد ماجد بن سعيد وبالتالى فقد انقطع عن السيد تركى مورد من الموارد المالية التى

---

(١) تقرير آخبارى من ويى ١٨٧٠/١١/١١ ثم نفس المصدر المرفق الخطاب السياسى رقم ٢٦٥ المؤرخ ١٨٧٠/١٢/٢٨ وتقرير اخبارى من بيلى ١٨٧٠/١/١٩ .

كان يعتمد عليها وكان يستطيع بتلك الأموال مواصلة الصراع ضد منافسيه ومن ناحية أخرى كان الميجور ويى قد منعه من نقل أى جزء من قـــواته عن طريق البحر . غير أن السيد تركى كما يبـدو لم يكن يهتم بالناحية المالية أو بالحظر المفروض على تحركاته البحرية ، ومن ناحية أخرى فقد أوجد السيد عزان لنفسه خصوما عديدين بين رؤساء القبائل بسبب محاولاته تقليص نفوذهم وأخضاعهم لسلطة الحكومة المركزية فى الوقت الذى كانوا يتوقعون العودة الى سياسة اللين والتساهل التى كان يسير عليها حـكام آل بوسعيد . ومن هنا فقد أخذ السيد تركى يستغل تلك النقمة بتوزيع الأموال عليهم بلا حساب حتى استطاع أن يكسبهم الى جانبه فى مخاولاته للوقوف فى وجه السيد عزان .

فى الأسبوع الأول من يناير ١٨٧١ تحركت طلائع قواته الى صـــور وكانت تسير فى مجموعتين ، مجموعة سلكت الطريق الساحلى والأخـرى سلكت الطريق الداخلى ، وفى يوم ١٢ يناير استولت المجموعة الساحلية التى كان يقودها سيف بن سليمان على بلدة قريات التى تبعد عن مسقط ثلاثين ميلا ، أما المجموعة التى كان يقودها السيد تركى فقد تحركت عبر سلسلة التلال فى طريقها الى مسقط الا ان الشيخ صـــالح بن على زعيم الحرث تمكن من وقف تقدمها فى سمد ، أما الشيخ سيف بن سليمان فقد اندفع من الساحل الى مسقط بعد أن قام بحركة التفاف ، غير أن السيد عزان تصدى له وتمكن من انزال الهزيمة به ، لكن سيف أعاد الكرة فهاجم البلدة وتمكن من تطويقها . وفى يوم ٢٢ يناير ابلغ الســـيد عزان المعتمد السياسى فى مسقط بأنه يرغب فى ارسال تعزيزات الى مطرح عن طريق البحر ، غير ان ويى الذى كان يتوقع مثل هذه الخطوة أبرق الى حكومة بومباى فى الأسبوع الأول من يناير يستوضـحها عما يجب أن يتخذه من

اجراء اذا ما حاول السيد عزان نقل الامدادات الى قواته عن طريق البحر، وبدون أن يحيل فيتز جيرالد ذلك الطلب الى حكومة الهند فى سملا بادر بابلاغ المعتمد البريطانى فى مسقط بتاريخ ٩ يناير بمنع القيام بأى اشتباكات بحرية وبابلاغ السيد عزان بأن التصريح الذى سبق أن اعطى اليه بنقل المعدات والجنود عن طريق البحر ضمن المياه العمانية لم يعد قائما ، وعندما قام ويى بنقل مضمون رسالة فيتز جيرالد الى الامام عزان، رد الامام بأنه يرفض تلك التعليمات وقال بأنه ليس أمامه طريق آخر غير البحر ، وفى يوم ٢٣ يناير اقلعت احدى السفن الشراعية من ميناء مسقط وعليها بعض المعدات العسكرية لحامية مطرح وذلك بعد تحذير ويى للسيد عزان بالالتزام بأوامر حكومة بومباى ولهذا كلف المعتمد السياسى قائد السفينة المسلحة كوان ترنج فى ايقاف السفينة ، وعندما امتنعت السفينة من الاذعان أطلقت عليها السفينة البريطانية النار وأغرقتها ، ومن المحتمل أن يكون السيد عزان رغم ما كان يتحلى به من صفات الشجاعة والبأس قد فقد الأمل بعد هذا الحادث فى تحقيق أى انتصار . فى يوم ٢٩ يناير بعث السيد عزان برسالة من مطرح حيث كان يدير المعركة الى الشيخ الخليلى فى مسقط ذكر فيها بأنه سوف يضطر الى الانسحاب الى مسقط، غير أن الشيخ الخليلى رد عليه بوجوب الاحتفاظ بمطرح كخط دفاع أخير ، وقبيل فجر اليوم الثانى قام الشيخ سيف بن سليمان بهجوم كاسح واستولى على خطوط دفاع المدينة ، غير أن كلا من سيف وعزان قتل خلال تلك المعركة .

وفى يوم ٣ فبراير وصل بيلى الى مسقط مع السفينة المسلحة هبوروز ، وكان الخليلى وقواته لا تزال تقاوم من داخل القلاع الرئيسية فى العاصمة ، وأما السيد تركي فقد كان في سمد بعد أن اعترضت طريقه

قوات الشيخ صالح بن على ، وأما السيد ابراهيم بن قيس فقد فر الى صحار ، وبعد أن تأكد بيلى من وفاة السيد عزان بعد آن تعرف قبطان هبوروز على جثته فى مدينة مطرح أخذ يحاول اقناع الخليلى فى الاستسلام ، وفى ١٣ فبراير وافق الخليلى على ذلك واستعد لتسليم نفسه الى السيد تركى الذى كان قد تمكن من الوصول الى العاصمة ، ولكن الخليلى اشترط عدم الاساءة اليه ، بعد ذلك بعث بيلى بتقريره الى حكومة بومباى ذكر فيه بأنه قد نجح فى اقناع الخليلى باستسلامه للسيد تركى من غير أن يورط الحكومة البريطانية بأية ضمانات أو شروط، ومن هذه الزاوية كان ينظر بيلى الى الموضوع ، غير آن مجرد استسلام الزعيم الدينى العمانى الى خصمه السيد تركى وقد تم عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى الخليج يضفى معنى آخر على العملية فى نظر المعنيين بها ، والواقع أنه من المشكوك فيه آن يوافق الشيخ الخليلى على تسليم نفسه لولا آنه لم يكن واثقا من ان اشتراك المقيم السياسى البريطانى فى المفاوضات كفيل بضمان سلامته ، كما أنه من المشكوك فيه ما اذا كان السيد تركى سيتصرف كما تصرف لو لم يكن مقتنعا من أن آحدا ان يتدخل أو يعترض على ما سوف يتخذه من اجراءات ضد خصمه .

فور مغادرة سفينة المقيم البريطانى ميناء مسقط قام السيد تركى باعتقال الخليلى ونجله والشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث وايداعهم سجن الجلالى متهما اياهم بأنهم كانوا على اتصال بالسيد ابراهيم بن قيس فى صحار . وقد ذكر ويى الذى قابل الخليلى يوم ١٦ فبراير عند احضاره من السجن لاستجوابه بأن الزعيم الدينى قد تعرض لضرب مبرح من الجمهور بدرجة آنه أصيب بالشلل . وفى يوم ١٧ فبراير علم المعتمد السياسى فى مسقط من السيد تركى عن وفاة الخليلى بعد اصابته باسهال

حاد ، كما توفى نجله فى اليوم التالى متأثرا بنفس المرض ، لكن هـذا النبأ لم يحدث أى ازعاج لبيلى الا آن أحداث يناير فبراير المؤسفة قد تركت آثرها على ويى الذى انتحر باطلاق الرصاص على نفسه يوم أول مايو (١) ٠

لقد كانت نقطة الضعف التى يعانى منها بيلى فى الأشهر التسعة التى سبقت تلك الأحداث التى تعددت خلالها محاولاته بالاعتراف بالسيد عزان ، لا يضاهيها غير السرعة التى آراد بها بعد ذلك الاعتراف بالسيد تركى ٠ وفى اليوم الأول من وصوله الى مسقط وقبل أن تتضح نتائج الصراع بين اتباع السيد تركى ، والسيد عزان بعث بخطاب الى المسئولين فى بومباى يحثهم بالاعتراف بالسيد تركى على الفور ، وقد دلل على طلبه بالأسباب التالية : « اننى أولا كنت المسئول عن انقاذ حياة السيد تركى ، واننى خلال سنوات عديدة كنت آدافع عن مطالب السيد تركى بقوة رغم أن السلطات العليا لم تكن تقيم آى وزن للسيد تركى وانما على العكس من ذلك فقد هددت بقصف مراكزه وقواته وكانت تعتبره العدو الأول ،

---

(١) الخطابات اسرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧١/٣/٣١ (رقم ٢٥٢ الادارة السياسية) ومرفق معه تقارير ويى ٠ اماس ٠ اى ٠ مكلاند فقد ذكر فى بحث له بعنوان شئون مسقط فى ١٨٦٩ — ومارس ١٨٧٢ (ص ٣٥) لم يصدر تعليل لوفاة ويى ويذكر كوبلاند فى كتابه « استعمار افريقيا الشرقية » ص ٦١ استنادا على خطاب من كيرك بأن المعتمد السياسى قرر الانتحار بعد ابلاغه بقرار نقله الى زنجبار غير أن هذا التفسير غير وارد ٠

وبسبب المصاعب التى وقفت فى طريق السيد تركى فقد كنت أول من نادى بالموافقة على لجوئه الى الهند وحصوله على معاش ، كما عارضت استيلاء السيد عزان على الحكم بالقوة مجازفا فى كل ذلك بحياتى ومنصبى » (١) كما بعث بيلى برسالة خاصة الى ماير اعترف فيهما بأن الامام السيد عزان عاش بطلا ومات بطلا فى ساحة الوغى ولكنه أعرب عن ارتياحه من النتائج التى انتهى اليها الصراع فى عمان وعن اغتباطه بسقوط حكم السيد عزان ، نظرا حسب قوله لأن غيابه عن المسرح سوف يزيل كل العقبات من طريق تسوية الأمور فى عمان وأن السيد تركى، لم يكن سينجح لو بقى السيد عزان على قيد الحياة نظرا للتأييد الدينى الذى يتمتع به ونفوذه كأمام ، ومركزه كقائد عسكرى قدير ٠

على الرغم من كل تلك الاعتبارات ظل بيلى لفترة طويلة من الوقت يتبنى موقف السيد عزان ، ولكن دون أن يدفعه ذلك الموقف الى استخدام سلطاته للاعتراف بحكمه ، وبالتالي فلا مفر من الاعتقاد بأن هذا التناقض فى موقف بيلى ينطلق من مواقفه المتذبذبة ومن كراهتيه الشديدة لكل من اتكنسون وديسبراو ولآرائهما ، وعلى امتداد حكم السيد عزان تقريبا أظهر بيلى قدرا كبيرا من قصر النظر والحكم فى تقييمه لمركز الامام عزان فى عمان ، فكان يدعو الى الاعتراف به عندما كانت تضعف سلطته وينادى بمعارضته حين كان يقوى مركزه ٠ ولم يدرك بيلى قط معنى الصراع الدائم فى عمان الا فى المرحلة الأخيرة من حكم السيد عزان ، ولكن الفضل فى ذلك يعود الى الشيخ ناصر بن رشد مستشار

---

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسي لحكومة بومباى ١٨٧١/٢/٣ (رقم ١٤١ — الادارة السياسية) ٠

الامام عزان فهو الذى شرح لبيلى حقيقة الأهداف التى تقوم عليها سياسة السيد عزان ، ففى التقرير الذى بعث به بيـــلى بعد اجتماعه بالشيخ راشد في شهر سبتمبر عام ١٨٧٠ ذكر : « لقد استفسرت من مستشار الامام عن السبب في الاستقلال الذى يتمتع به رجال القبائل فى مناطق الحدود أثناء حكم السلاطين لعمان ولا يتدخلون فى شئونهم ، بينما تنتهج حكومة عزان ســـياسة تختلف عن هذا الخـط ؟ ولقد رد المستشار بأن السلاطين كانت تنقصهم القوة الكافية لاخضاع القبائل ، أما سياسة السيد عزان فقد كانت منذ البداية تقوم على اخضاع كافة قبائل عمـان لسلطته المركزية وأن هذه الحكومة مصممة على المضى فى هذه السياسة لأنهـــا تدرك بأن السلام لن يسود عمان وانها لن تنعم بحكم قوى مستقر اذا ظلت هذه القبائل تعتبر نفسها قوة مستقلة ، وقال بأن الحماس الذى تنظر به هذه الحكومة الى النظام المركزى بدلا من النظام الاقطاعى المفكك آمر يدعو الى الاعجاب ، وبالتالى فلا يمكن بأى حال من الأحوال تفسير تمسك حكومة عزان بذلك الخط على أنه من منطلق الاحســـاس بالقوة أو بحكم امتزاج النظرية السياسية بالشعور الدينى (١) ٠

هذا كل ما استطاع بيلى أن يستخلصه من طبيعة حكم السيد عزان وقد فاته ادراك حقيقة واحدة وهى محاولات العمانيين الدائبة لبعث نظام الأمامة والعودة اليها ، ولو كان برسى بادجر لايزال فى الخدمة وكان لايزال

---

(١) المداولات الخارجية لحكومة الهند (سياسى) حلقة ٤٣٨ مجلد ١١ ديسمبر ١٨٧٠ رقم ٧٠٦ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٩/١١ (رقم ٣٦٠ الادارة السياسية) انظر أيضا تقريره المؤرخ ١٨٧٠/٩/٣ (رقم ٣٤٦ الادارة السياسية) فى نفس المجموعة ٠

فى بومباى ليقوم بمتابعة سير الأحداث فى عمان منذ ١٨٦٨ حتى ١٨٧١ لربما جاءت النتائج فى صورة آخرى ، نظرا لأن بادجر لم يكن من خبراء فهم التعقيدات السياسية العمانية فحسب وانما كان أحد المعجبين بشخصية السيد عزان . وفى أعقاب وفاة السيد عزان واعتلاء السيد تركى للعرش سجل بادجر رأيه فى تلك الأحداث ، وذكر :

« انه من حق السيد عزان مثله مثل غيره من المتنافسين على الحكم فى عمان أن يتولى مقاليد السلطة فيها . فقد أظهر السيد عزان من الشجاعة والجرأة والحنكة السياسية ـ وهى صفات لابد من توفرها لحفظ النظام بين القبائل المتناحرة ـ ما يفوق غيره من الزعماء ، وعلى الرغم من الصراع الذى كان محتوما بين الأمير عبد الله وأخيه الأمير سعود على الحكم فى نجد ، فقد ساهم نجاح السيد عزان ضد الوهابيين فى كسب ثقة وتأييد المواطنين الذين ظلوا لعدة أعوام يواجهون صلف الوهابيين والخوف الدائم من عدوانهم . ومن ناحية آخرى خيب السيد عزان آمال بعض الذين كانوا يراقبون الصراع منذ بدايته ، ففى مستهل الحركة كان السيد عزان على ما يبدو يعمل بوحى من العناصر الدينية المتعصبة فى عمان الا أنه بعد أن مر باختبارات استهدفت قوته ومركزه وتأكد له أنه فى استطاعته الاستغناء عن تلك العناصر بدأ ينتهج سياسة أكثر تسامحا وأدخل جملة من التعديلات على الادارة الداخلية للبلاد ، كما أبدى رغبة حقيقية فى عقد علاقات ودية مع الدول الأجنبية وبصفة خاصة مع الحكومة البريطانية » .

وانه لمن المضحك المبكى آن بريطانيا التى كانت قبل ذلك تعارض أى تدخل سياسى فى الشئون العمانية ولرغبتها فى الحد من التزاماتها السياسية تجاه السلطنة قد عاملت بفتور شديد زعيما كالسيد عزان

الذى لا يعتمد الى حد كبير على الحكومة البريطانية كغيره من حكام آل بوسعيد السابقين وذلك منذ حكم الامام احمد بن سعيد مؤسس حكم هذه الأسرة ٠

استقبلت الأوساط المسئولة في بومباى سقوط السيد عزان بكثير من الارتياح فقد أشاد فيتز جيرالد حاكم بومباى على بيلى تقديرا للدور الذى قام به فى تلك المرحلة ، ووافق على مقترحاته بالاعتراف بالسيد تركى فورا ٠ غير أن أحد أعضاء مجلس الحاكم وهو اتشه بيه جورج تكر كان له رأى آخر فى الاجراءات التى اتخذها بيلى ووصف المقيم بأنه كان غير سياسى وغير حكيم وأنه ينبغى توجيه اللوم اليه بدلا من الاشادة به ، وأبدى تكر استياءه الشديد من تدخل بيلى فى عملية استسلام الشيخ الخليلى الذى أخذ على حد اعتقاده ينتهج سياسة ودية أكثر تجاه الحكومة البريطانية قبيل وفاته ٠ أما ماير فقد كان أشد قسوة فى التنديد بتصرفات بيلى فى مسقط كما أعرب عن انتقاده من تصرف فيتز جيرالد لاصدار التعليمات الى ويى يوم ٩ يناير بمنع السيد عزان من نقل التعزيرات بالبحر داخل المياه الاقليمية للسلطنة قبل أن تصله موافقة حكومة الهند على ذلك الاجراء ، وقال فى معرض رأيه :

« اننى غير مسئول بتاتا عن عدم الأخذ بالسياسة التى وضعتها الحكومة بالنسبة الى مسقط والتى صادق عليها وزير الدولة اذا كانت حكومة بومباى تصدر تعليمات تناقض تلك السياسة دون موافقتنا أو علمنا بها نظرا لأن تعليمات فيتز جيرالد الى ويى تسير فى خط معارض لتعليمات حكومة الهند بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٦٩ فى موضوع سوء التفاهم الذى وقع بين السيد عزان وديسبراو فى شهر مايو من نفس العام حول الاشتباكات البحرية المتنازعة فى عمان والتى لا تشمل عمليات نقل الجنود

والذخيرة عن طريق البحر من جانب حكام مسقط طالما آن تلك العملية تتم ضمن المياه الاقليمية لمسقط عبر الخط الممتد من صحار فى الشمال حتى رأس الحد فى الجنوب ، وعند علم ماير بانهيار حكم السيد عزان فى عمان عاد فوافق على رأى وزير خارجيته اتيشيسون الذى قال بأن حادث السفينة كوان تونج ان هو الا مظهر من مظاهر السياسة الخطيرة والخاطئة التى كنا ننتهجها فى خليج عمان ، وهى سياسة لم تكن تقوم على أسس شرعية أو قانونية أو معاهدات تربطنا بمسقط ، وانما كانت سياسة تنبع من منطق القوة فحسب ، كذلك أشار اتيشيسون حول هذا الموضوع الى أن الحجة التى تقوم على مبدأ الحماية التى تفرضها بريطانيا على الخليج مبدأ لا يسرى على خليج عمان وبأن الحروب المحلية فى خليج عمان لا تهم الحكومة البريطانية فى شىء ولا تؤثر على مصالحنا التجارية وذلك كأى عمليات حربية تقع فى المحيط الهادى ، وان آية حرب تنشب على سواحل عمان وتضطرنا الى الانسحاب من مسقط تشكل خطرا أكبر علينا ، ورغم ذلك فاننا لا ينبغى أن نتدخل فى حرب كهذه ، وبالتالى فان الاجراءات التى أقدم عليها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج تنفيذا للتعليمات التى صدرت اليه من حكومة بومباى انما هى أقطع دليل على السياسة الخاطئة والخطيرة التى تسير عليها فى عمان ، وأننا كلما أسرعنا فى الانسحاب من مثل هذه العمليات كان الأمر أفضل .

والسؤال هو : هل كان الانسحاب من مسقط اجراء ممكنا ؟ ان اثنين من أعضاء المجلس الحاكم وهما بيه اتشه اليس ، والسير ويتشارد تسمبل كانا يعتقدان بعكس ذلك ، فلقد أشار اليس : « فى تصورى انه لا يمكننا التراجع عن تأكيد سيادتنا فى خليج عمان بنفس الصورة التى نتراجع بها عن سيادتنا فى الخليج ككل ، وآن مصالح الهند مرتبطة بعمان بنفس

الدرجة التى ترتبط بها مع الخليج ، ومن المستحيل علينا آن نرسم خطا فاصـــلا بين مصالحنا فى الخليج ومصالحنا فى عمـــان بالنسبة للأمن والاستمرار فى هذه المناطق ٠ ومع قيام حكم قوى فى مسـقط تسقط ضرورة التدخل البريطانى خارج المياه الاقليمية ، غير أنه كما يرى اليس لا ينبغى لحكومة الهند آن تدلى بتصريحات مسبقة بعدم اعتزامها التدخل ٠ « ٠٠ انه لا ينبغى لنا بان نصرح بأنه فى حالة الضرورة أننا لن نتدخل لوضع حد الغارات البحرية وأعمال القرصنة بحكم انها ضروب من الحروب فى الوقت الذى تبرر لنـــا الظروف التدخل فى الخليج ، ويرى اليس بأن المسئولية فيما يتعلق بالمشكلات الأخيرة فى مسقط تقع على حكومة الهند بسبب ترددها فى الاعتراف بالسيد عزان آو انتهاجها سياسة منافقة تجاه حكمه ولو اننا كنا متأكدين من بقاء السيد عزان فى الحكم فليس هناك شك فى حق السيد عزان فى نقل تعزيزاته الى مطرح عن طريق البحر وفقـــا للنظام المعمول به ٠ وعلى آية حال فان هناك مسئولية أكبر كما كان يعتقد السيد عزان تقع على عاتق حكومة لندن التى لبثت تناور حول موضـوع معونة زنجبار ٠

وبالنسبة للموضوع الأخير فقد كان ماير واليس متفقين وكانت مذكرتا الحاكم العام بتاريخ ٢/٢٢ و ٢٧ مايو ١٨٧٠ اللتين ضمنهما آســبابه للاعتراض على وقف المعونة قد رد عليها وزير الخارجية فى رسالته المؤرخة فى شهر يونيو التى اشار فيها الى قرار كلارندون باعفاء سلطان زنجبـار من التزاماته من دفع المعونة نظير قيام سلطان زنجبار باصدار حظر لتجارة الرقيق وكان رد ماير على تلك الآراء فوريا وصريحا « ٠٠ باعفاء سلطان زنجبار من التزاماته اسقط نظرا لان مصلحة حكومة الهند فى زنجبــار تبدو منتهية ٠» هذا ما جاء فى رسالته الى أرجيل فى آول اغسطس عام

١٨٧٠ · ان خزينة الهند غير مسئولة عن دفع آية مبالغ لمسقط فى مقابل حظر نشاط تجار الرقيق أو للانفاق على وكالة زنجبار ولهذا فقد طالب باحالة موضوع نفقات الوكالة والاشراف عليها الى وزارة الخارجية البريطانية ثم على ضوء التغيير الذى تم فى مسقط فقد حاول ماير أن يستغل فى مسقط لحمل حكومة الهند على آن تنفض يدها من شئون مسقط قدر الامكان ، واذا كانت حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مكافحة تجارة الرقيق هى احد الواجبات الملقاة على عاتقها من ناحية بالاضافة الى مشكلة زنجبار من ناحية آخرى فقد ذكر الحاكم لأعضاء مجلسه · اننى على يقين من أن جميع الاتصالات التى يجريها فى هذا الموضوع ينبغى آن تجرى مع حكومة مسقط واننى أعارض آن تتولى حكومة الهند أعمال رجل البوليس فى مياه المحيط من كراتشى حتى مدغشقر وهو الوضع الذى اقحمنا أنفسنا فيه واذا ما تمكن السيد تركى من تثبيت آقدامه فى مسقط وكان لابد من ابلاغ سلطان زنجبار بالتوقف عن دفع المعونة الى الدولة الأم فما هى النتائج التى تترتب على ذلك اذا ما قرر السيد تركى ممارسة حقه فى انتزاع عرشه فى زنجبار آو الحصول على المعونة وحاول أن يبلغ الى هذا الحق بقوة السلاح ، وقد أجاب ماير على السؤال بقوله بأن هذا الموضوع من اختصاص صاحبة الجلالة وانها اذا رآت أن تمارس هذه المسئولية فهل من حقها أن تتدخل آو تمنع السيد تركى عن طريق القوة من ممارسة حقوقه عن طريق الحرب التى يعتقد بانها طريقة مشروعة بالنسبة اليه وبأن حكومة الهند ليس من حقها التدخل فى هذا الموضوع ·

فى ٣ أبريل ١٨٧٠ طرح ماير الموضوع على وزير الدولة لشئون الهند بصورة جدية :

« اعتقد آن السياسة البريطانية العامة فى مسقط بصورة خاصة

والوضع البريطانى فى خليج عمان بصورة عامة تحتاج لدراسة متأنية ، وقد اوضحنا فى المذكرة المؤرخة ١٨٧٠/٥/٢٧ أن التزاماتنا العسكرية بالمعنى الواسع للكلمة لا تتعدى نطاق الخليج وسواء اعتمدت هذه السياسة على الاتفاقيات التى تربطنا بزعماء الساحل العربى للخليج أو قامت على أساس التدابير الرامية الى حفظ الأمن وحماية رعايانا ومصالحنا التجارية فانها سياسة التزمنا بها طوال الأعوام الخمسين الماضية وقد كان لهذه السياسة نتائج ايجابية بالنسبة للحفاظ على الأمن فى البحار . وعلى هذه السياسة لا يمكن أن نحيد أو نتراجع . أما فيما يختص بخليج عمان فان الأمر يختلف نظرا لأن اهتمامنا بتأكيد سيطرتنا على هذه المنطقة يعود الى فترة قريبة من التاريخ ، ولم يحدث أن حاولت حكومة الهند منع الاشتباكات الحربية فى عمان قبل أواخر عام ١٨٦٨ ، وقد نبعت علاقة الحكومة البريطانية بهذا الجزء من المنطقة من اهتمامها فى السياسات الداخلية للمنطقة والتغيرات التى كانت تطرأ على أوضاع الأسرة الحاكمة فى مسقط ، وهو أمر لم يعد قائما الآن . وعلى الرغم من أن السياسة التى اتبعناها هناك لم تكن منسجمة مع موقف السيد عزان ، وعلى الرغم من أن التعليمات التى صدرت فى البداية لحماية المنطقة من الحروب والاشتباكات البحرية والتى حدثت نتيجة لأخطاء جغرافية ، سرعان ما تبين انها سياسة لم تكن تقوم على اسس عملية أو تستوجب تعديلها بمقتضى تعليمات ١٨٦٩/٨/٤ . أضف الى ذلك انه طالما بقى السيد عزان حاكما فى عمان كلما اضطررنا الى التمسك بتلك السياسة . أما الآن فاننا نسهم على الافادة من الأحداث الأخيرة فى مسقط دون أن يرغمنا ذلك الى اجراء تغييرات ملحوظة فى سياستنا بالتراجع تدريجيا عن ممارسة اى نفوذ الا بكثير من الحيطة والحذر ، لان الأمر قد يؤدى الى عواقب وخيمة وبالتالى فسوف نضطر الى العودة تدريجيا الى سياسة العلاقات الطبيعية التى تربطنا بحكومة

مسقط والتى كانت متبعة قبل أن نتخذ القرارات الخاصة بحظر الاشتباكات البحرية فى خليج عمان » ٠

أبلغ ماير أرجيل بأنه قد أصبح مستعدا للاعتراف بالسيد تركى اذا نجح السيد تركى فى توطيد حكمه فى عمان واقترح على أرجيل بأن يقوم بابلاغ السيد تركى بأنه اذا أراد الاستيلاء على الممتلكات الخارجية لمسقط فيمكنه ذلك وانه لم تعد هناك حاجة ملحة للابقاء على الحظر المفروض على العمليات العسكرية خارج أطار الخليج ، وكان ماير لا يقصد جواذر فحسب وانما زنجبار أيضا ، وقد اتسم هـــذا الموقف بوضوح آكثر فى العبارات الختامية بمذكرته والتى جاء فيها باننا بهذه الخطوة سوف نعفى آنفسنا تدريجيا من المسئولية التى اضطلعنا بها للمحافظة على الأمن فى المنطقة الممتدة من كراتشى حتى الحدود الشمالية لخليج موزمبيق وهو ما سبق آن وجهنا النظر اليه فى شهر مايو ١٨٧٠ ٠ فينبغى النظر الى ذلك الاجراء بأنه خطوة حتمية فيما اذا قررت حكومة صاحبة الجلالة وقف دفع المعونة السنوية الى مسقط فى المستقبل ٠

ان الجانب الأكبر من استياء ماير من أرجيل يعود الى انصياع الأخير لمواقف كلارندون فى الكثير من المســائل التى تمس سياسة الهند والى تكؤاته فى اتخاذ القرارات فى المسائل السياسية الخطيرة التى كانت تعرض عليه ، فقد انقضى عام بكامله منذ آن طلب الى أرجيل بحث الموافقة على الاقتراح الخاص بالاعتراف بالسيد عزان بن قيس أو برفضه ، وفى القيام بمحاولة جديدة لتجديد ايجار عقد بندر عباس لصالح حكومة مسقط ، وعلى الرغم من آهمية تلك الموضوعات فان أرجيل لم يبعث برده حتى ذلك

الوقت فبالنسبة للموضوع الأول أصبح هذا الموضوع بعد ذلك أكاديميا بينما الموضوع الثانى كان لا يزال موضوعا حيا ، وكان الرد الوحيد الذى وصل ماير من آرجيل بشأن الخطوط السياسية العريضة المزمع اتخاذها ابتداء من منتصف عام ١٨٧٠ هو المذكرة المؤرخة ابريل ١٨٧١ والتى رد فيها على طلبه بشأن اعفائه من الاشراف على الوكالة السياسية البريطانية فى زنجبار . وعلى الرغم من أن ارجيل كان يدعو الى الامتناع عن استخدام موارد الهند فى عمليات مكافحة الرقيق الا انه اعترض على آن للهند مصالح فى زنجبار تبرر الانفاق على الوكالة البريطانية فيها ، وفى عام ١٨٦٨ على وجه التقريب ذكر ارجيل للحاكم العام بأن سلفه قد وضع بديهية تقول بأن علاقة زنجبار بالهند وبالخليج تحتم أن يتم تعيين الممثلين السياسيين البريطانيين فى تلك المناطق والاشراف عليهم من جانب حكومة الهند . وكان ارجيل يؤيد اعتراضات ماير فى عدم تحميل خزينة حكومة الهند نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، لاسيما وآن مكافحة تجارة الرقيق التى كانت المهمة الأساسية للوكالة فى ذلك الوقت من أهداف السياسة البريطانية وبنفس الاهمية لهدفها فى حماية التجار الهنود ، وانه قد وافق على توصيات اللجنة الداخلية فيما يختص بتجارة الرقيق فى أوائل عام ١٨٧٠ على مساهمة حكومة الامبراطورية فى نفقات الوكالة ، واستطرد ارجيل يقول : « ان الاقتراح الخاص بنفقات الوكالة قد رفض عند عرضه على الادارة المالية لحكومة الهند فى مارس ١٨٧١ وبالتالى لم تكن حكومة الهند تستطيع أن تستمر فى دفع تلك النفقات » .

عند عودة آرجيل الى بحث موضوع مسقط وزنجبار اقترح على المسئولين أن ينتهزوا فرصة وجود حكمين جديدين فى مسقط وزنجبار لتنفيذ الاقتراح الذى سبق آن عرضه فرير بايفاد مبعوث الى كل من

الحاكمين للتأكد من رغباتهما بشأن المعونة والتوفيق بين موقفيهما وحثهما على تنظيم العلاقات بينهما بشكل لا يضطر الحكومة البريطانية لأى نوع من التدخل ، كما أشار ارجيل بأن هناك فرصة أيضا فى حالة التوصل الى تسوية مقبولة ، أن يتناقص حجم المكاتبات التى كانت تتبادلها الجهات الرسمية حول الموضوع خلال فترة السنوات الثلاث الماضية • واذا ألقينا نظرة على خلفية قرار كاننج فى الأحداث المتوالية على مسقط فان أفضل سياسة تتبع هى على حد قول أرجيل سياسة عدم الارتباط من أى نوع وأن نكون على استعداد دائما للاعتراف بأى حكم يؤيده الشعب بشرط الا يؤثر ذلك الحكم على آية اتفاقيات معقودة أو الى تورط قد ينشأ نتيجة لتعهدات أو وعود سابقة حقيقية كانت أو شكلية • ومما يؤسف له أن نذكر ان ارجيل نفسه لم يطبق هذا المبدأ تجاه السيد عزان فى حياته وربط موضوع الاعتراف بالسيد عزان باقتراح كلارندون بوقف معونة زنجبار كورقة للضغط على حاكمى مسقط وزنجبار لوقف تجارة الرقيق •

كان ماير يريد أن يمضى بحذر فى موضوع الاعتراف بحكم السيد تركى وبالرغم من ذلك فقد أرغمته الأحداث فى عمان وغيرها فى عام ١٨٧١ على الاعتراف وجاء فى تقرير الكابتن رووس الذى كان معتمدا سياسيا بريطانيا فى جواذر ونقل الى مسقط ليحل محل ويى بعد أسبوعين من وصوله الى هناك ذكر بأن البلاد على شفا الانهيار فقد كان السيد ابراهيم ابن قيس أخو السيد عزان يحتل صحار والمنطقة الشمالية للباطنة وكان يستعد للصدام مع السيد تركى بينما كانت قبائل الهناوية والغافرية تستعد للدخول فى معركة بينهم ، ومن جانب آخر كانت قوة من الوهابيين تحتل القلعة الرئيسية فى واحة البريمى وكان يقودها محجوب بن جوهر السكرتير السرى للأمير فيصل ، ثم انتقل للعمل فى حاشية الأمير سعود الذى

كان قد اطاح بأخيه عبد الله وبويع للحكم وعند وصول محبوب بن جوهر الى البريمى رحب به الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الذى كانت تربطه علاقة صداقة بالأمير سعود ترجع الى عام ١٨٧٠ عندما زار الأمير المنطقة الشمالية من عمان ، وقد أخذ كل من زايد ومحبوب يحاول اقناع النعيم المتصارعة بتسليم قلعة قصر الخندق الى نائب الأمير ، وعلى كل حال فلم يكن السيد تركى فى ذلك الوقت يتعرض لخطر مباشر من الوهابيين ، وانما كان الخطر من أفـراد أسرة آل بوسعيد الذين اعتقدوا بأن امتنـاع حكومة الهند بالاعتراف بالسيد عزان على انه تشجيع ضمنى لهم فى القيام بمحاولة للاستيلاء على السلطة . ولهذا فقد أبرق رووس الى حكومة بومباى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو يطالبهم بسرعة الاعتراف بالسيد تركى حماية للبلاد من الفوضى والخراب ، وقد وافق فيتز جيرالد على الاقتراح فورا ، واحاله الى الحاكم العـام للهند الذى عرضه بدوره على حكومة بومباى مطالبا بالموافقة عليه . وقد أبرق ارجيل الذى كان أجل الاعتراف بالسيد عزان الى أجل غير مسمى بالموافقة على الاقتراح وفى ١٦ يونيو تم الايعاز الى رووس بابلاغ السيد تركى عند اول فرصة سانحة باعتراف الحكومة البريطانية به كسلطان على مسـقط وباحتفاظها بنفس علاقات الصداقة التى كانت تربطها بوالده المرحوم سابقا .

في اواخر يونيو ويوليو كان السيد تركى فى الباطنة يحاول الاستيلاء على صحار من السيد ابراهيم بن قيس الا انه فشل فى محاولته بالرغم من المساعدة التى قدمتها اليه بعض القبائل وحاكم دبى مما اضطره الى صرف النظر عن الخطة وترك منطقة صحار والباطنة جنوبا حتى الخابورة للسيد ابراهيم . عاد السيد تركى يوم ٦ أغسطس الى مسـقط فأبلغه رووس

بالاعتراف ، غير انه لم يتباحث معه بشأن وضع ممتلكات مسقط على ساحل مكران ، كما لم يتطرق الحديث الى موضوع ايجار بندر عباس أو معونة زنجبار مفضلا الانتظار ريثما تتخذ حكومة لندن قرارها النهائى بشأن المعونة وتجارة الرقيق المرتبطة بهـا ، وحتى منتصف ١٧٨٠ كان الاحتمال ضئيلا فى اتخـاذ قرار مبكر حول تلك الموضوعات ، ليس لأن الخلافات بين حكومة الهند وحكومة لندن لم تحل فحسب بل لأن نفس التطورات التى عجلت بالاعتراف بالسيد تركى قد حولت اهتمام الحكومة البريطانية عن المسرح العمانى الى الخليج الأعلى حيث قام الأتراك بالاستيلاء على اقليم الاحساء فى مستهل صيف عام ١٨٧١ ٠

الفصل الخامس عشر

الحملة التركية الى الاحساء

١٨٧١ — ١٨٧٣

لم ينقطع الصراع على الحكم فى نجد بين الأمير عبد الله بن فيصل واخيه الأمير سعود منذ تولى الأمير عبد الله السلطة ، ولكن هـذا الصراع بلغ الذروة فى شتاء عام ١٨٧٠ ، وكان أكثر من صراع بين شخصين ، كان صراعا بين عقليتين ، سكان الحضر وأهل البادية ، بين المتطرفين الوهابيين وبين المعتدلين الذين يرفضون تعاليمها ، وكان كل من الأخوين يمثـل احدى الفئتين . وحتى قبل وفاة والد الأميرين كان العداء القائم بينهما ينذر بشطر الدولة الوهابية فى النهاية .

ففى عام ١٨٦٢ كتب بالجريف بعد اقامته فى الرياض عن هـذا الصراع يقول :

« بينما كان عبد الله مثل والده الأمير فيصل قصير القامة قـوى البنية كبير الرأس ضخم الرقبة عريض الجثة فان سعود طويل القامة رشيق وسيم تبدو عليه ملامح بارزة من عفوية رجل البادية . كما أنه منفتح كريم يهوى المظاهر والفروسية وكان محبوبا من العناصر المتحررة ، أما عبد الله فكان يعتبر عميد الفريق المتزمت الذين كانوا يستمدون منه التـأييد ويتطلعون الى قيادته .. هذان الاخوان المتقاربان فى العمر خصـمان لدودان لأحدهما الآخر ، حتى انهما دائما يتحدثان بصوت عال . وقد نجح الأمير سعود فى سلوكه المتحرر وحسن معاشرته للناس أن يكسب قلوب رعاياه وكافة الذين يرفضون التعصب والجمود فى نجد . ومن هنا كان

الاعتقاد يسود بأن وفاة الأمير فيصل قد تغرق البلاد فى حرب دموية يقودها هذان الأخوان » .

ففى عام ١٨٧٠ خسر الأمير عبد الله جانبا كبيرا من التأييد وذلك بسبب حدة مزاجه وسوء ادارته فى الحكم بينما أخوه سعود الذى أمضى بعض الوقت في أطراف نجد يعيش كالطريد وينتقل من مكان الى آخر ، قد أصبح يتمتع بتأييد قطاع كبير من البدو يمكنه من تحدى أخيه . وقد قام بالفعل بمحاولة للاطاحة بأخيه فى الاحساء حيث تتركز غالبية مؤيديه وحيث توجد قبيلة بنى خالد التى تنتمى اليها والدته . وفى أواخر عام ١٨٧٠ تمكن الأمير سعود من الاستيلاء على القطيف ، ثم بعد وقت قصير استولى على واحة الاحساء وأعقب هذه الأحداث نشوب مناوشات بينه وبين قوات الأمير عبد الله فى نجد انتهت أخيرا الى سقوط الرياض فى يد الأمير سعود الذى بادرت القبائل الى مبايعته . أما عبد الله فقد فر الى الشمال فى منطقة « طيب الاسم » على الجانب الشرقى من جبل شمر ، وهناك استغاث بالرشيدى أمير الهيل ، غير أن هذا الأمير بالرغم من تزكية شريف مكة للأمير عبد الله رفض تقديم أية مساعدة اليه ، بينما اتخذ موقفا مضادا فأعلن ولاءه للأمير سعود ، ثم أخذت قبائل عنزة وشمر وقحطان وغيرها تتخلى عن الأمير عبد الله الذى استولى عليه اليأس فاستنجد بوالى بغداد مدحت باشا وطلب أن يمده بالمساعدة للوقوف فى وجه أخيه واستعادة الرياض (١) .

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اللفتنانت س . هربرت (القنصل البريطانى العام فى بغداد) الى السير هنرى اليوت (سفير صاحبة الجلالة البريطانية فى القسطنطينية ١٨٧١/٣/٢٤ وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٥/٩ .

كانت هذه الأحداث من الأهمية بحيث لم يكن فى وسع مدحت باشا والحكومة العثمانية أن يتجاهلاها ، ففى عام ١٨٧٠ كانت هناك رغبة قوية عند الحكومة التركية فى توسيع رقعة الامبراطورية فى آسيا الوسطى وربما يعود ذلك الى قضية التنظيمات الجديدة أو الى النذر التى كانت توصى بأفول نجم الامبراطورية العثمانية فى أوروبا ، فقد كان الغاء روسيا للبنود الخاصة بالبحر الأسود فى معاهدة باريس فى ١٨٧٠/١٠/٣١ وتأييد بروسيا لتلك الاجراءات كانت نذيرا بنهاية الحكم التركى للبلقان ، ولهذا قرر العثمانيون على ما يبدو أن يحدوا من خسائرهم وتعويضها عن طريق الاهتمام باقاليمها الآسيوية • وربما كان فتح قناة السويس فى ١٨٦٩ عاملا حاسما فى ذلك القرار ، فقد كان فتح القناة منفذا سهلا وقريبا لشبه الجزيرة العربية بحيث تستطيع الحكومة التركية نقل قواتها العسكرية كمحاولة للتأثير على الوضع فى الجناحين الشرقى والغربى من شبه الجزيرة ، كما أن اخضاع اليمن من جانب الاتراك قد اتخذ قرار بشأنه بالفعل فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٠ ، وفى نهاية شهر ديسمبر ذكر الخديوى اسماعيل للقنصل البريطانى العام فى القاهرة بأن الباب العالى قد اتخذ قراره بتأكيد سلطته المباشرة على أواسط وشرقى الجزيرة العربية وبأنه يقوم باعداد حملة عسكرية فى بغداد لتنفيذ هذا الأمر •

وبناء على اقتراح آرجيل طلب وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى القسطنطينية السير هنرى اليوت أن يتأكد مما ذكره الخديوى للقنصل البريطانى العام كما أوعزت حكومة الهند الى الكولونيل س • هربرت بأن يتحرى عن صحة هذا الأمر ، وقد أجاب كلا المسئولين بأن الخبر لا أساس له من الصحة ، فقد ذكر جرانفيل فى يناير ١٨٧١ لوزير الخارجية : « اننى استطيع أن أؤكد لكم كل التأكيد بأنه لم تجر

آية استعدادات فى بغداد أو فى منطقة الخليج للقيام بالاجراء الذى أشار اليه الخديوى » (١) ، وقد رد هربرت بنفس المعنى على الرغم من انه ذكر بأن هناك اشاعة عن احتمال قيام أربع سفن تركية الى الخليج فى وقت قريب • ففى فبراير ١٨٧١ واجه اليوت السلطات التركية بموضـــوع تلك الاشاعة وكان ردها أنه ليست هناك اية نية لاحتـــلال أى موقع فى الخليج ، بالرغم من أنه فى أعقاب الحملة التركية قررت تلك الحكومة أن ترابط سفينتان تركيتان فى المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر والخليج (٢)، وبعد شهر من ذلك التاريخ اضطر كل من اليوت وهربرت الى تغيير رأيهما، ففى ٢٢ مارس وصل الى بغداد مبعوث من الأمير عبد الله بن فيصل يحمل رد أمير نجد السابق على عرض مدحت باشا بتزويده بالعتاد والجنود ، وقد علم هربرت بهذا الأمر لأول مرة ، وباستسفاره من مدحت باشا عما كان يجرى رد عليه الوالى بأن مهمته هى تنفيذ ما كان يتلقاه من آوامر من حكومته فى القسطنطينية ، وأوضح للقنصل البريطانى العـــام بأن الأمير عبد الله قد عين قائم مقام الباب العالى فى نجد ، وأن خلع أخيه له حدث لا يمكن السكوت عليه ، وبالتالى فان الباب العالى لا يستطيع أن يرفض

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/١/٢٠ وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٢/٤ •

(٢) نفس المصدر من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٢/٢٢ (رقم ٩٨) وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٣/٩ راجع أيضا المرفقات والخطابات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق الخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الى وزير خارجية حكومة الهند ١٨٧١/٢/٢٤ (رقم ٩) •

طلبه للمساعدة . كان مدحت باشا يعلم بمـــا كان يجرى فى نجد ولهذا سعى الى الضغط على الباب العالى بتأييد الأمير عبد الله ، وقد أدرك الباب العالى حاجة الأمير عبد الله الى المساعدة فأوعز الى واليه فى بغداد بتقديم المساعدة اليه لاسترجاع ملكه ، وذكر مدحت باشا لهربرت بأنه ينـوى ارسال ثلاث أو أربع فرق من القوات النظامية وبعض أطقم المدفعية بالاضافة الى ثلاث فصائل من قبائل شمر وعنزة والمنتفك ، وأنه سوف يتم نقـل هذه القوات بطريق البحر من البصرة فى فرقاطة واثنتين أو ثلاث بواخر .

الا أن هربرت شك فى تلك الاقوال خصوصا وأن الباب العـــالى اعترف بالأمير عبد الله واليا على نجد خلفا لأبيه الأمير فيصل ، غير أنه من الخطأ كما قال هربرت فى خطابه لاليوت اعتبار الأمير عبد الله قائم مقام نجد أو مرشح الحكومة العثمانية لأن الأمير عبد الله كان حاكما مستقلا فى السابق وعلى آى حال فان تلك البيانات لم تكن صحيحة تماما ، وان كانت تهكنات هربرت للأسباب الحقيقية للحملة كانت أقرب الى الصـــحة : « ليس هناك أدنى شك فى أن مدحت باشا وربما الحكومة العثمانية أيضا يسعيان الى السيطرة على البحرين والقطيف وفرض سلطان الباب العالى على كل أواسط وجنوبى شبه الجزيرة وبأن تلك الحملة العسكرية وماترتب عليها من الغيرة المتزايدة من الوجود البريطانى فى الخليج تبدو كلها دوافع حقيقية فى ذلك الاتجاه . وأما آن خزينة بغداد قد أصبحت خاوية فان ذلك لا يهم مدحت باشا فى شىء ، وعندما أوضح هربرت لمدحت باشـــا بأن تعبئة تلك القوات وارسالها فى حمـــلة بعيدة وفى مناطق وعرة قد يعرض أمر بغداد للخطر ، فان مدحت باشا لم يهتم بذلك ، فقد آكد للقنصل البريطانى العام بأنه سوف يحصل على كل القوات التى تحتاجهـا الحملة من القسطنطينية وسوريا بل ومن الحجاز نفسها ، كما أكد له بأن نجـد

والاحساء سوف تخضعان فى بضعة أشهر لسيطرة الباب العالى (١) .

بعد أيام قليلة من اجتماع هربرت بمدحت باشا عاد الشانى فابلغ القنصل البريطانى العام بتأجيل الحملة على نجد وبسؤال هربرت له عما اذا كان السفير البريطانى فى القسطنطينية قد أبلغ رسميا بأمر الحملة وأهدافها أجاب مدحت باشا بأنه لا يعلم عن ذلك (٢) ، والواقع أن اليوت لم يبلغ من جانب السلطات التركية ، وانه لم يكن يعلم شيئا الا من هربرت، ولهذا ، ففى ٣ ابريل اجتمع اليوت برئيس الوزراء لتركيا على باشا وطالبه بتفسير عن تلك الحملة ، وقد كان رد على باشا هو نفس رد مدحت باشا لهربرت ، فقد قال له :

« لقد اضطر الباب العالى الى طلب المساعدة من الأمير عبد الله قائم مقام نجد رغم أنه لا مصلحة لرئيس الوزراء فى شخص عبد الله أو طريقته الدينية وقال بأنه كان يفضل آن تكون العلاقات بين الأخوين تسمح للباب العالى بتأييد الأمير سعود بدلا من تأييد ممثل الوهابيين ، وعلى أية حال فان سلطة الباب العالى فى هـــذا المجال محدودة ولابد من اخضـــاع الاجراءات التى يتخذها لمثل هذه الاعتبارات .. كما أنه ليس هنـــاك نية من جانب الباب العالى للقيام باجراءات بحرية فى الخليج وبالأخص

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من هربرت الى اليوت ١٨٧١/٣/٢٩ (رقم ١١) .

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطـاب الخـــارجى (سرى) المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الي وزير خارجية حكومة كلكتا ١٨٧١/٤/١ .

ضد البحرين نظرا لأنه يعلم بأن الحكومة البريطانية لن تسكت وبالتـــالى فان الهدف من الحملة هدف مشروع لأننا لا نتصور أن هناك اتجاها لمنازعة السلطان على حقوقه فى نجد ، وانما عندما تعذر ارسال الحملة عن طريق الصحراء تقرر تجميع بعض وسائل النقل لنقلها الى أقرب مكان من مسرح العمليات (١) ٠

كان القـــلق يزداد فى أوساط الحكومة الهندية من نوايا تركيا فى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة ، وبالتالى فان الهند لم تكن تعلق أهمية على التأكيدات التى كانت تبلغها من الباب العـــالى ومن اليـوت ٠ فى ٣١ مارس بعث ماير ببرقية الى آرجيل يقول له فيها بأن عليه أن يكتفى من الحكومة العثمانية اذا أعلنت عن صرف النظر عن الحملة نهائيا كما أوضح ماير بأن آى نوع من العمليات البحرية فى الخليج سوف تستنكره الحكومة البريطانية باعتباره خرقا للأمن البحرى واضرارا بالتجـارة ، وربما يؤدى الى تعقيد الأوضاع اكثر وبأنه من الأفضل لأليوت آن يستخدم جهوده فى وقف تحرك الحملة من اضاعة الوقت فى الحصول على تأكيدات من الحكومة التركية حول آهدافها فى الخليج (٢) وحتى اذا افترضنا أن

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٣ (رقم ١٤٢) وقد أحيل الى مكتب شـــئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٤/١٧ وقد علق اليوت على تفسير رئيس الوزراء العثمانى بالقول : « لا يمارس الباب العالى ايه سلطة فعلية على هذه القبائل العربية ، غير آن الكلام عنها كثير » ٠

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطـاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧١/٣/٣١ ٠

الحملة قد تحركت فان الأشعار عنها قد جاء متأخرا جدا بحيث لا يسمح لنا باتخاذ أى اجراء لنا فى الأمر . وفى ١٧ ابريل بعث هربرت ببرقية يقول فيها بأن الحملة على وشك التحرك ، ثم بعد ثلاثة أيام أبحرت الكتيبة الأولى من الجنود ، وتقدر بـ ٤٠٠ جندى أو ٥٠٠ جندى من ميناء البصرة، وفى اليوم التالى تحرك جزء من أطقم المدفعية تشمل سلاح الفرسان والخيالة ، وفى ٢٣ ابريل غادرت كتيبة أخرى من المشاة عن طريق البحر أيضا ، وكان من المتوقع أن تتحرك وحدات أخرى من القوات من العمارة الى البصرة خلال فترة قصيرة ، ثم يتم نقلها من البصرة الى الأحساء بالبواخر ، أما المعدات والذخيرة وغيرها من المستلزمات فقد تقرر نقلها على السفن الشراعية ، وقد قدم لواء المنتفك ألف خيال ، بينما كان يتم تجميع قوات أخرى من القبائل فى الزبير ، وفى نهاية الشهر سافر هربرت الى البصرة ليرى بنفسه تجمعات الحملة ، ووجد بأن الفرقاطة البخارية (البوصة) ٢٣ مدفعا والسفينة البخارية (ميناواء) أربعة مدافع والسفينة القديمة (خوجابى) ١٨ مدفعا وثلاثة مراكب شراعية مسلحة بأربع وست واثنى عشر مدفعا كانت كلها تستعد للاقلاع بحمولاتها من الجنود .

ومهما كان ما يقوله الباب العالى عن عدم اعتزامهم القيام بعمليات عسكرية بحرية فقد كان من الصعب أن يصدق الانسان أن يقدم الباب العالى على مثل هذا الاجراء خصوصا وأن دول الساحل العربى كانت قد انجرفت الى ذلك الصراع . فقد كان شيخ الكويت يقف الى جانب الأتراك بالفعل ، وكانت هناك قوة من القبائل تتجمع فى الكويت ، كما كانت السفن الكويتية تقوم بنقل المؤن . وفى شهر ابريل بعث كل من الأمير سعود وعيسى بن على شيخ البحرين برسالتين الى المقيم السياسى يطالبانه بالعمل على منع حكام الكويت من التعاون مع الأتراك ، ولما تعذر ذلك عاد الأمير

سعود فطلب من المقيم السياسى فى الخليج بأن يسمح له باتخاذ اجراءات ضد الأتراك داخل البحر • وعلى عكس الشيخ عيسى بن على الذى كان يعتمد على اتفاق ١٨٦١ فى حمايته ضد الأتراك لم يكن الأمير سعود فى وضع يسمح له بطلب المساعدة البريطانية للدفاع عن بلاده ضد آى هجوم بحرى يشنه الاتراك • أما المقيم فكان يعتقد بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة بالتدخل بين الأتراك والوهابيين والكويتيين بأى شكل من الأشكال ، الا انها يمكنها الدفاع عن البحرين أو شيوخ الهدنة • آما اذا كان فى الامكان أن تقوم الحكومة البريطانية بمنع حكام الهدنة من التعاون مع الوهابيين والاتراك فى البحر فذلك موضوع آخر • وكان بيلى يعتقد أن مدحت باشا كان مدفوعا فى تلك الاجراءات التى اتخذها بتصوره أن الحكومة البريطانية ستكون مترددة فى اتخاذ اى اجراء يهدف الى الاخلال بأمن الخليج ، بحيث يدفعها ذلك الى منع الوهابيين وحكام الهدنة من التصدى للحملة التركية فى البحر ، كما كان يعتقد مدحت باشا بأنه أحدا لا يمكن أن يعترض على الاجراء الذى اتخذه بسبب ان كلا من الباب العالى وحكام الهدنة غير مشتركين فى اتفاقية الهدنة البحرية • وقد اقترح بيلى بأنه اذا كانت مثل هذه الأفكار تراود مدحت باشا فعلا بأن تقوم حكومة الهند بتوجيه نظره الى طبيعة الالتزامات التى تربط الحكومة البريطانية بكل من البحرين وشيوخ الهدنة • خصوصا وان الوالى يعتبر فى نظر الراى العام من الطامعين فى البحرين ، وذلك على عكس ما يعتقد اليوت (١) •

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من السكرتير السياسى لبومباى الى وزير خارجية الهند ١١ و ١٢ و ٤/٢٣٠ ، ٣ و ١٨٧١/٥/٤ •

وعلى هذا الأساس كانت هناك مسألتان تتطلبان من حكومة الهند اتخاذ قرار بشأنهما بالنسبة للحملة التركية ، المسألة الأولى هى ما اذا كانت هناك مبررات قانونية لمنع الحملة ، والمسألة الثانية هى ما اذا كان هناك مبررات لمنع شيوخ الهدنة وشيخ البحرين من التورط فيها ، فقد كان وضع الحكومة البريطانية فى الخليج على حد راى اتيشيسون وزير الشئون الخارجية للهند فى رسالته فى شهر مايو لحاكم الهند يقوم على أسس ضعيفة ومحدودة ، فقد كان يرى آن أى اجراء من جانب الحكومة يعتبر غزوا للمنطقة وذلك بسبب الاوضاع السياسية التى كانت سائدة فى الخليج يوم أخذت الحكومة البريطانية تهتم بهـــذه المنطقة ، وان المرحلة الزمنية الطويلة التى استغرقها الوجود البريطـــانى فى الخليج لتوطيد نفوذه ، كما كان مجال الهدنة البحرية محدودا هو الآخر ، بينمـا كانت البحرين تخضع للحماية البريطانية طالما أنها لا تشترك فى اى اعتداءات بحرية . غير أن شيوخ الهدنة لم يكونوا يتمتعون بالحماية البريطانية بصورة واضحة ، فقد كانت الحماية البريطانية هناك تقوم على أسس فردية انطلاقا من معاهدة السلم البحرية الدائمة التى تشمل الاعتداءات التى يقوم بها هؤلاء الشيوخ ضد بعضهم البعض ، وبالتالى فقد انحصر مفهوم المعاهدة على منع مثل هذه الاعتداءات فقط . ومن ناحية أخرى فقد كانت الحكومة البريطانية تلجأ الى وسائل اقناع تارة والى آساليب القوة تارة اخرى لمنع آى اعتداء يقوم به هؤلاء الشيوخ على الدول التى لم توقع على المعاهدة . غير أن كل هذه السوابق لا تشكل منهجا لمعالجة الوضـــع الجديد ومن هنـــا فان الحملة التركية على نجد ، على عكس الحمـــلات البحرية الأخرى على الخليج من حيث أن هدفهـــا محدود ، وهو قمع الاضطرابات التى تنشب ضد الأتراك فيما تعتبر اقاليم عثمانية تابعة لهم

وليس بهدف الغزو أو النهب . وبالتالى فقد اقترح أتيشيسون على ماير بأن الحكومة البريطانية لا تملك سندا قانونيا للتصدى للحملة التركية أو لمنع شيوخ الهدنة من شن هجمات على الأتراك في البحر ، كما أشـــار أيضا بأن هناك اعتبارات عملية تمس الأوضاع الحرجة فى الخليج أهم بكثير من الاعتبارات القانونية وهو ما ينبغى أن نضعه فى الاعتبـــار وجاء فى مذكرته : ـ

« انه لا يمكن أن تخضع اجراءاتنا فى البحر السياسات العربية فى البر ، كما لا يمكن أن تخضع الحملات البحرية التى قد نقوم بها على أى جزء من المنطقة للاعتبارات التى تقوم عليها تلك الحملة ، عادلة كانت أو غير عادلة ، لأن هذا الوضع سوف يجرنا الى معمعة المشـــاكل الداخلية للقبائل العربية الذين قد لا نعرفهم أو نتفهم ظروفهم . ولقد كانت سياستنا حتى الآن تقوم على أساس معارضة الحملات البحرية وفرض القيود عليها دون استثناء ، وأنه ليبدو لى أن الاحتمال باحتفاظنا بهذه السياسة ينبغى أن يقوم على أساس الاحتفاظ بها كما هى ، أما اذا خرجنا عن هذه القاعدة فاننى لا أستطيع أن أتنبأ بالمدى الذى سوف نذهب به فى التواجدات التى نقوم بها ضمن الحدود الضيقة للمعاهدات التى تربطنا بأهل المنطقة ، كما لا ينبغى أن نقدم أى تنازلات للشيوخ الذين لا يستحقون اعطاءهم مثـــل هذه التنازلات . فاذا قام الترك بارسال قوات عن طريق البحر فانه يصبح من حق الزعماء العرب المؤيدين للأمير سعود التصدى لتلك القوات ، فاذا انهزم العرب فى تلك العمليات فليس من حقنا أن نمنع الأتراك من ممارسة كافة الحقوق المترتبة على نجاحهم فى تلك العمليات وفرض سيطرتهم على المنطقة العربية . وينبغى أن تكون هناك نهاية للسياسة البريطانية المتبعة فى الخليج ، أو اذا كان الزعماء العرب الذين لم يتخذوا أى اجراء حتى

الآن قد أبدوا رغبتهم لاعداد قوات بحرية ، فبأى حق نستطيع أن نمنعهم من تنفيذ تلك الرغبة ما دمنا قد سمحنا للأتراك بنفس الشيء ، أو كيف نبرر الحظر على مثل هذه العمليات ، ثم اذا كانت فارس ترغب فى انشاء اسطول لها فى الخليج لدعم حقوق السيادة على شواطئه وتعتمد على احدى الدول الأجنبية فى الحصول على حاجتها من السفن الحربية فعلى أى أساس يمكننا أن نحتج على هذا الاجراء » .

فالتحليل النهائى أن الأتراك قد نجحوا فى ايصال حملتهم الى نجد عن طريق البحر ، ونجحوا فى أهداف تلك الحملة الأمر الذى استدعى أن تحدد حكومة الهند موقفها من ذلك . ولو أن تلك الحملة كانت حملة برية بحتة بمعنى انها تنقل عن طريق البر لربما لم يشكل ذلك الاجراء تحديا أو قلقا لحكومة الهند على الرغم مما ابدته من أسف لمعارضة ذلك التدخل التركي فى شئون الخليج . وانما الذى أثار حكومة الهند هو استخدام الأتراك للقوة البحرية ، لا لأن ذلك يشكل تحديا للسيادة البريطانية البحرية فى الخليج فحسب ، وانما لان العملية تشكل خطرا على الأمن فى الخليج وسابقة مرفوضة ، كما انها قد سمحت للأتراك بتوسيع مجال عملياتهم ، فقد كان معروفا بالفعل أن اهداف الحملة لا تقتصر على نجد والاحساء ، فقد كانت هناك اشاعات فى بغداد والبصرة عن أن الحملة سوف تنقل بعد ذلك ضد البحرين وعمان ومسقط بعد أن تحقق النجاح فى نجد . وانه من الأمور البالغة الأهمية أن نذكر أن الباب العالى كان قد احتج قبل عام ضد الاجراءات التى اتخذها بيلى

فى البحرين بحجة أن مشيخة البحرين تابعة للأتراك (١) ٠

فى الأسبوع الأخير من ابريل ١٨٧١ استوضح رأى بيسان رئيس الوزراء التركى فيما اذا كان مدحت باشا يهدف من الحملة الى شىء أكثر من احتلال نجد ، كما ذكر له بأن مدحت باشا كان يضلل الباب العالى بشأن الأوضاع فى نجد والاحساء وانه قد أعطاه صورة مزيفة عن مركز الأمير عبد الله بن فيصل بوصفة تابعا للباب العالى ، وأنه الآن قد أخذ يستغل مساعدته كستار للقيام بحملات عسكرية طائشة وباهظة التكاليف لاخضاع لا نجد وحدها فحسب وانما البحرين ومشيخات الهدنة وعمان ، وكان كل ذلك لارضاء أطماعه الخاصة وغيرته من المركز الذى تحتله بريطانيا فى الخليج ، واستطرد بيسان يقول بأن الحكومة البريطانية اصبحت تدرك بأن الوقت قد فات لاتخاذ اى اجراء ضد الحملة ، ومع ذلك فانها ترغب فى الحصول على تأكيدات قاطعة من الحكومة العثمانية بأن الحملة لن تشمل البحرين أو عمان ومسقط ٠ غير أن على باشا لم يرد ردا مرضيا على طلب المسئول البريطانى ، وانما ذكر له بشىء من الامتعاض أن تركيا كدولة مستقلة لها الحق فى ممارسة شئونها كما تشاء ٠ وعلى أية حال فلم يكن هناك شك فى تبعية الأمير عبد الله بن فيصل للأتراك ، ولقد كانت نجد جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، كما تم تعيين الأمير عبد الله قائم مقام نجد بمرسوم امبراطورى ، وكان العثمانيون يهدفون من الحملة الى تهدئة الأوضاع فى نجد واعادة الأمير عبد الله الى

---

(١) نفس المصدر من هربرت الى وزير خارجية حكومة الهند ١٨٧١/٤/٢٥ وللاضطلاع على احتجاج الباب العالى ١٨٧٠ راجع ص ٦٨٣ ٠

السلطة وأن الباب العالى ليست له نية فى الاعتداء على عمان أو مسقط ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات فانه يمكن للحكومة البريطانية ان تطمئن من هذه الناحية (١) ٠

أما اليوت فلم يطمئن لتلك التأكيدات ، ففى يوم ١١ مايو بعث بمذكرة الى رئيس وزراء تركيا أوضح فيها الأسباب التى دفعت بريطانيا الى الاعتراض على الحملة التركية ٠ وجاء رد رئيس الوزراء ليؤكد بأن الباب العالى حر فى اتخاذ ما يراه من الاجراءات فى اقليم نجد وبأن السلطان العثمانى باعتباره خليفة المسلمين لا يمكن بأى حال أن يسمح للقبائل المتمردة وصغار الزعماء بتهديد مكة والمدينة أو امن الامبراطورية ، وقال بأن نجد هى جزء من الامبراطورية العثمانية وأن الأمير عبد الله قد عين من جانب الباب العالى واليا على نجد ، وأنه هو الذى طلب العون من الباب العالى لاسترداد سلطته على نجد ، ولم يكن لمدحت باشا اى دخل فى الموضوع ، ولو أن السلطان لم يتخذ الاجراءات الضرورية بسرعة لقمع الاضطرابات والتمرد الذى نشب فى نجد لما بقى له شىء من السلطة هناك، واضاف رئيس الوزراء بأن روسيا كانت تتحرش دائما على مناطق الحدود الامبراطورية وانها تسعى لاقامة امبراطورية لها فى آسيا الوسطى ، وبالرغم من هذا فان الحكومة البريطانية لم تتقدم حتى باحتجاج ضد تحركات روسيا ، وسيأتى يوم تندم فيه بريطانيا من محاولات التوسع

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٢٦ (١٧٢) ومرفق معه مذكرة اليوت ١٨٧١/٤/٢٥ وخطاب بيسانى الى اليوت بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧١/٥/٩ ٠

الروسي في آسيا ، وبدلا من التصدى للمحاولات الروسية فان الحكومة البريطانية لا تكف من تأييد الروس في مؤامرتهم لتقليص الامبراطورية العثمانية في آسـيا كما انه لا يجوز لدولة عظمى كبريطانيا ان تستغل الضعف المزعوم للباب العالي لتجامل العرب وتتدخل في الشئون الداخلية لتركيا ، وختم أقواله بما سبق آن ذكره لاليوت ، وهو أن الباب العـالى لا اطماع له في بلدان القبائل العربية المستغله في الخليج ، وأن كل ما يسعى اليه هو عودة النظام والأمن الى نجد (١) .

احال اليوت التأكيدات التركية الى حكومة الهند في نفس اليوم ، فقد ابرق الى هربرت يرجوه ابلاغ الحاكم العام بانكار الباب العالي نيته في فرض سيطرته على البحرين ومسقط والقبائل العربية المستقلة ، وانه لا ينوى أن يقوم بأى هجوم على هذه المناطق ، وبأن الغـاية الوحيدة من الحملة هي كمـا يقولون عودة الاستقرار والهدوء الى المنطقة كنتيجة للخلافات القائمة بين الأمير عبد الله وأخيه الأمير سعود ، وقال في البرقية أيضا بأنني تلقيت تاكيدات من تركيا بانها لا تنوى القيام بعمليات بحرية في الخليج وبأن مهمة السفن التي استخدمت في الحملة هي نقـل المعدات والجنود الى أقرب نقطة الى نجد ، غير أن ماير لم يحمل تلك التأكيدات محمل الجد ، وكان يتذكر بأن الباب العالي قد سبق له منذ ثلاثة أشهر أن اكد السفير البريطاني بانه لا ينوى ارسال أى حملة الى نجد ومع ذلك فان هذه الحملة قد أصبحت حقيقة وقد ترغمها الظروف على أن تكتسب

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى هربرت ١٨٧١/٥/٢٦ وقد احيـل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٦/٣ .

طابعا أوسع مما كان محددا لها من قبل . كان ماير يفضيل لو أن الجناب العالي صرف النظر عن الحملة وان تعذر هذا فليكن مجالها محدودا . وفى نهاية شهر مايو تلقى بيلي برقية تطلب اليه السفر فورا الى البحرين لابلاغ حاكمها بالتأكيدات التى أعطاها الباب العالى للحكومة البريطانية وبنية الحكومة البريطانية قبول تلك التأكيدات طالما التزم الباب العالى بنص اتفاق ١٨٦١ ، كما طلبت البرقية من بيلى ابلاغ نفس التأكيدات لشيوخ الهدنة وتحذيرهم من الاشتراك فى أى صدام يقع بين الوهابيين والأتراك (١) .

وأما بالنسبة للكويت التى كان الأتراك يتخذون منها نقطة انطلاق الى المنطقة فلم يكن فى وسع ماير أن يقوم بأى اجراء ، نظرا لأن الكويت لم تدخل فى نظام الهدنة ولأن حاكم الكويت عبد الله بن صباح كان له نشاط ملحوظ فى الحملة ، كما أن الكويت من غير شك ضمن المناطق الخاضعة للسيادة التركية فقبل أربع سنوات ، أى فى يناير ١٨٦٧ ، اعترف نامق باشا والى بغداد رسميا بالشيخ عبد الله بن صباح كحاكم على الكويت ، وتم التصديق على ذلك الاعتراف بمرسوم امبراطورى سلمه الى الحاكم قائد السفينة التركية أزمير ، وكان نامق باشا يسعى الى دعم نفوذ الباب العالى فى الكويت بانشاء منطقة حرة ، غير أن حاكم الكويت طلب منه ارجاء هذا الموضوع ، وقد علق ارنولد كامبل القنصل البريطانى العام فى بغداد فى ذلك الوقت على هذا الموضوع بقوله : « طالما أن والى بغداد

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب السرى الخارجى رقم ٣٣ المؤرخ ١٨٧١/٦/١٦ من وزير الخارجية سملا الى بيلى ١٨٧١/٥/٣٠ ومن الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند [illegible] .

تقتصر مطالبه فى الكويت على دفع الزكاة السنوية فان شيخ الكويت لم يكن يعارضه فى ذلك ، أما اذا كانت مطالبه تتعدى ذلك بمحاولة ادخال اى شكل من أشكال الادارة التركية فان الكويت سوف ترفض ذلك ، وقد تقطع علاقاتها بالباب العالى (١) وكان بيلى له نفس الراى فقد ذكر بأن حاكم الكويت قد ذكر له قبل سنوات قليلة بانه يعتبر بلاده تابعة للباب العالى بحكم المصلحة وليس بسبب اى شىء آخر وأن السفن الكويتية كانت ترفع الأعلام التركية بعد أن وجدت نفسها أن عليها أن تدفع رسوما أكثر على السلع التى تنقلها باعتبار أن العلم الكويتى لم يكن علما معروفا فى الأوساط الخليجية ، واخيرا ذكر بيلى بأن وضع العرب بالنسبة للأتراك كوضعنا نحن بالنسبة للمادة ٣٩ من المعاهدة التى يقبلها الجميع ولكن لا يتذكرها واحد منهم (٢) .

فى ٣١ مايو بعث بيلى ببرقية الى حكومة بومباى يؤكد فيها بانه أصبح من المستحيل عليه تنفيذ التعليمات وذلك لنقص السفن ، اذ لم يعد يوجد تحت تصرفه اى طراد منذ الحملة التركية فى أواخر شهر ابريل فيما عدا السفينة المسلحة هيوروز التى كانت قد وصلت الى بوشهر قبيل ذلك الوقت وكان من المفروض ان تكون هناك السفينة كلايد ، والطرادان

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦١ من كامبل وزير خارجية حكومة الهند ١٨٦٧/١/٢٣ وأيضا خطاب دبليو . بى . جونستون (القنصل بالوكالة) فى البطرة الى كامبل ١٨٦٧/١/٣٠ فى نفس المجلد .

(٢) ملاحظات عن قبائل وتجارة ومصادر سواحل الخليج ترجمة « جمعية بومباى الجغرافية » جزء ١ ص ٧٧ .

ماجبى وبلفنش فى قاعدتها ، الا أن السفينة كلايد قد عادت الى ميناء بومباي للعمرة بينما ابحر ماجبى من بوشهر يوم ٢٤ ابريل الى جهة غير معروفة ، أما الثالث بولفنش فانه يقوم بعمليات المراقبة فى سواحل مسقط . وكانت قد أرسلت تعليمات الى الطراد ماجبى من بومباى بعد وصول نبأ عن تحرك الحملة التركية على نجد لكى يتجه الى بوشهر ، بينما طلب الى السفينة القديمة دال هوس من بحرية بومباى التوجه الى مسقط وذلك لكى تحل محل بولفنش الذى كان سيتفرغ للعمل فى مياه الخليج . وفى ١٧ مايو اصدرت حكومة الهند تعليماتها بشأن توزيع ومرابطة القوات البحرية فى منطقة الخليج الأعلى ، وقد تعين على الطرادين ماجبى وبلفنش أن يقوما بالعمل فى مياه البحرين والقطيف وجميع الموانى التى كان يستخدمها الاتراك لتفريغ قواتهم ومعداتهم ، وكان على هذه المجموعة أن تراقب تحركات الاتراك والتأكد من أية عملية تشكل انتهاكا للتأكيدات التى اعطاها الباب العالى فيما يتعلق بالبحرين ، غير ان هذه التعليمات لم تصل فى موعدها لسفن الأسطول نظرا لأن المقيم السياسى ، كما ذكر فى تقريره المؤرخ ٣١ مايو ، لم يتمكن من الاتصال التلغرافى بأى من تلك السفن عن طريق محطتى هنجام وجواذر ، فقد كان كلا الطرادين مشغولين بمراقبة نشاط تجار الرقيق فى المنطقة القريبة من رأس الحد ، وبالتالى تعذر الاتصال بهما . وتبعا لذلك فقد قرر بيلى ايفاد مساعده الماجور سيدنى سميث الى البحرين على ظهر السفينة هيوروز بتاريخ ٣١ مايو . فى اول يونيو رسا الطراد بلفنش فى ميناء باسيدو ومن هناك علم باستدعاء بيلى له فابحر على الفور الى البحرين التى وصلها فى يونيو . اما الطراد ماجبى فقد وصل جاشك يوم ٥ يونيو وتلقى اشارة بيلى وابحر مباشرة الى منطقة الخليج الاعلى للقيام بالدوريات المكلفة بها السفن البريطانية .

أبحرت الكتيبة الأول من الحملة التركية من البصرة في ٢٣ أبريل ولكنها اضطرت الى البقاء في الكويت فترة من الوقت ، وفي ٢٦ مايو نزلت هذه القوات في رأس تنوره ، ومن هذا المكان تحركت الى القطيف . وقد رفض والي الأمير سعود في القطيف طلب القوات التركية بالاستسلام فاضطرت القوات الى قصف البلدة اعتبارا من يوم ٣ يونيو ، وكان يتناوب عمليات القصف الأتراك من البر والكويتيون من البحر ، وأخيرا سقطت القطيف في أيديهم ، وقام قائد القوات التركية حافظ باشا بقراءة بيان على سكان القطيف ذكر فيه ، أن نجد وملحقاتها كلها هي جزء من الامبراطورية العثمانية كالعراق واليمن ومصر ، وبما أن الأمير سعود قد اطاح بحكم القائم مقام الشرعي الأمير عبد الله فقد اضطرت الحكومة التركية لارسال هذه الحملة لاعادة الأمير سعود اذا اذعن وقدم اعتذارا عن سوء تصرفه ، والا فانه سوف يتم القضاء عليه وعلى من معه من الأتباع . ومن القطيف تحرك الاتراك جنوبا لشن هجوم على الدمام والتي استسلمت دون مقاومة في ٥ يونيو ، وقد فر الأمير عبد العزيز نجل سعود الذي كان يقود الدفاع عن البلدة وافرج عن محمد بن فيصل شقيق الأمير سعود الذي كان معتقلا .

كان حجم القوة التركية حسب التقارير الأولية هي ٣٠٠٠ جندي وتسعة مدافع تعززها ١٥٠٠ من رجال القبائل ، وكانت الخطة التي ستقوم عليها العملية هي : أن تتقدم هذه القوات نحو الداخل بمجرد نزولها وتقوم باحتلال واحة الاحساء ، ومنها تواصل تقدمها الى الرياض . ومن ناحية أخرى كان تكتيك الأمير سعود تكتيكا متقنا ، وهو ابعاد القوات الى اقصى منطقة عن الساحل بحيث تقسط الى اطالة خطوط مواصلاتها وبذلك تصبح هدفا للغارات المفاجئة التي سوف يشنها رجال البدو ،

فاذا نجحت خطة توغل الأتراك الى الداخل ففى تلك الحالة يسهل تدمير قواتهم ، أما من يبقى من قواتهم فسوف يموتون من العطش والجوع داخل صحراء الدهماء بين الاحساء والرياض • وأما بالنسبة للحاميات الساحلية فهذه سوف يتم قطع المؤن عنها وارغامهـــا على الاستسلام بعد قطـــع اتصالاتها بقيادتها فى البصرة • وقد بعث الأمير سعود الى بيلى برســـالة فى منتصف مايو ، أى قبل نزول القوات التركية ، ثم برسالة أخرى فى مطلع شهر يونيو بعد سقوط القطيف فى أيـدى القوات التركية ، فقـد شرح سعود لبيلى فى رسالتيه خططه للدفاع عن نجد واستأذنه فى القيام بعمليات ضد الأتراك داخل مياه الخليج ، ويبدو أن الأمير سعود كان يرمى الى التأكد من موقف الحكومة البريطانية من اقتراحه وأن لم يشر الى ذلك بصراحة ، فاذا تعهدت الحكومة البريطانية بعدم التدخل الى صف الأتراك فيمكنه عندئذ الاستعانة بشيوخ الهدنة للاشتراك معه فى الحرب ضـــد الأتراك وذلك على غرار ما فعله شيخ الكويت فى التعاون مع الأتراك • غير أن بيلى الذى أدرك ما وراء نوايا الأمير فانه لم يرد على رسالتيه •

فى الاسبوع الثانى من يونيو قام اليوت بابلاغ مضمون تعليمات ماير للمقيم الى على باشا ، وعاد رئيس الوزراء التركى فأكد لاليوت بأن الباب العالى لن يقوم بأى اجراءات بحرية فى مياه الخليج وأن الحملة تتجه الى الاحساء ، وبأنه لم يفكر اطلاقا فى طلب المساعدة من شيوخ الهدنة الا أنه لم يرفض مثل هذه المساعدة فيما لو قدمت اليه ، وذكر رئيس الوزراء أيضا بأنه لا يعرف شيئا عن شروط أو حدود الهدنة البحرية وانما يعرف أن هناك معاهدة من هذا النوع وتأسيسا على ذلك سلمه اليوت نسخا من اتفاقيات الهدنة وأشفعه بطلب الايعاز الى والى بغداد بألا يسمح للحملة بألا تتجاوز حدودها • وفى ٣ مايو اجتمع هربرت بمدحت باشا وأبلغه

بهذه الأوامر ، غير ان الوالى لم يرد ردا صريحا وانما قال بانه تلقى تعليمات من حكومته بالتقيد بنظام الأمن فى مياه الخليج وعلى الأخص فى مناطق صيد اللؤلؤ ، وهو الأمر الذى التزمت به الحملة ، غير انه ذكر بانه يشعر بشىء من الحرج حول المعاهدة المعقودة بين البحرين والحكومة البريطانية، خصوصا وان الحملة لم تكن تستهدف البحرين بأى حال من الاحوال ، وبأن الأوامر التى آصدرها الوالى لقائد الحملة انما تنحصر فى انزال القوات والمعدات فى القطيف والعقير ، واستطرد يقول بانه لا يرى ضرورة فى اصدار اوامر آخرى بهذا الشأن اعتقادا منه بأن قائد الحملة لابد وأن يتقيد بالتعليمات التى تنص بعدم القيام بأى عمل فى الموانىء الأخرى ولكن الوالى لم يشر الى البحرين بعد الاعتراضات التى قدمها اليوت للباب العالى والاعتراضات التى قدمها هربرت اليه ، وأكد آخيرا بأن هدف الحملة هو خلع الأمير سعود بن فيصل واعادة الأمير عبد الله الى حكم نجد ، وبانها لن تتدخل فى شئون اى قبيلة آخرى خارج نجد ، ولكنه استدرك فقال بانه اذا تأكد بان هناك قبائل آخرى تقدم المساعدات الى الأمير سعود فسوف يتم ردعها ٠

بعد اطلاع هربرت على الجريدة الرسمية التى تصدر فى بغداد وتضم آسماء المناطق الرئيسية والمستوطنات فى نجد اتضح له معنى العبارة الأخيرة فى اقوال مدحت باشا ، فقد كانت القائمة تشمل جزيرة البحرين ونحو عشر مناطق في عمان الساحلية بما فيها الشارقة ودبى وابو ظبى وقد اثارت ملاحظات مدحت باشا الأخيرة القلق في اوساط حكومة بومباى ، وفي اواخر يوليو كتب المسئولون في حكومة بومباى رسالة الى الحاكم العام جاء فيها :

« ان آمير الرياض يستلم الزكاة السنوية من مسقط ، كما انه لا يكتفى

عن المطالبة بالسيادة على البحرين وساحل جزيرة قطر وأبو ظبى ، واذا قدر للشيخ عبد الله أن يسترد الحكم فى نجد بمساعدة القوات التركية فان الحاكم العام لا يشك مطلقا فى آن الأمير سعود سوف يعود الى المطالبة بفرض سيطرته على هذه المناطق ، وفى هذه الحالة اذا لم يجد معارضة من اى جانب فان تدخل الأتراك فى شئون القبائل الساحلية سوف يصبح أمرا نافذا ، ولهذا فان الحاكم العام تنتابه الشكوك من حدوث مشكلات سياسية من جراء ذلك فى المستقبل ، ولقد كان فى الامكان تجنب مثل هذه الاحتمالات لو كان المسئولون البريطانيون استخدموا لهجة العنف مع الأتراك وحالوا دون ذلك التدخل » .

اما الحاكم ماير فلم يكن يرى مبررا لتلك المخاوف والشكوك وكان يعتقد بانها مخاوف سخيفة ، وقد قال : « اننى لا أعرف بالضبط ما الذى تريده حكومة بومباى منى ، فهل ترغب آن يعرف الاتراك ، كما ذهب هربرت ، رأينا بالنسبة لعمان ووضعها وحدودها وولائها وسيادتها الخ . اننى شخصيا لا اؤيد أن نكشف لها عن حدود هذه المناطق ، على الرغم من آننا فى وضع يسمح لنا بأن ندلى باراء سديدة حول هذه النقاط لأى حكومة أو هيئة . لقد رفض ماير ان ينجرف فى تيار الشكوك والمخاوف من مدحت باشا . « .. اننى أفضل أن التزم فى هذه المشكلة بتأكيدات وزراء الباب العالى بالنسبة لتصرفات الوالى التركى فى بغداد مهما كان لذلك الموقف من أصداء اعلامية او مما ينشر فى صحف بغداد بالرغم من ان تلك الصحف انما تعبر عن رأى المستشارين الاتراك ويستطرد ماير فيقول بانه اذا كانت النية متجهة لمعارضة خطط مدحت باشا فمن الافضل أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية فى القسطنطينية ، وهو يعارض أن يدخل هربرت طرفا فى أى نقاش حول هذا الموضوع مع الوالى التركى ، وانما

يفضل أن تنحصر خطوات القنصل البريطانى العام مع الوالى فى نطـــاق تذكير الباب العالى بتأكيداته بعدم اللجوء الى العمليات الحربية فى الخليج باستثناء عملية نزول القوات الى ميناء الاحساء ٠

وفى بداية يوليو بدأت القوات التركية تقدمها الى الاحساء غير أن الحرارة وانتشار الأمراض بين الجنود حد من سرعة تقدمهم واســتغرق وصولهم الى واحة الاحســاء أكثر من اسبوعين على الرغم من أنهم لم يلقوا أى مقاومة ، وذكرت التقارير الواردة من مسرح العمليات فى شـــــهر أغسطس بأن القوات التركية كانت فى وضع سيىء عند وصولها ، فقد مات ما لا يقل عن ٤٠٠ جندى بسبب انتشار الأمراض والمجاعة ونقص المؤن ومن مجموع ٢٥٠٠ جندى بقيادة نافذ باشا مرض نحو ١٠٠٠ جنـدى ٠ أما على الساحل فلم يكن الوضع أحسن حالا ، فقد كان هنــاك نحو ١٥٠ جنديا مريضا من أفراد الحامية المؤلفة من ٥٠٠ رجـــل والموجودة فى القطيف ، كما كان فى العقير عدد كبير من المرضى بين الجنود ، وهكذا لم يبق من مجموع القوات التركية وعددها ٣١٥٠ رجلا القادرين على القتال سوى ٢٠٠٠ جندى أما الفيلق العربى فكان مؤلفا من ٢٠٠٠ رجل غير أن معظم أفراد هذه القوة أخذوا فى العودة الى ديارهم بما فيهم الشــيوخ الذين كانوا من المفروض أن يساندوا قبـــائل نجد ٠ وكانت التعزيزات الوحيدة التى يتوقع نافذ باشا وصولها لا تزيد على ٢٥٠ جنديا ٠ ولم تسفر الاشتباكات التى نشبت بين الأمير سعود وأخيه الأمير عبد الله عن أى نتيجة حتى ذلك الوقت ، فقد كان الأمير سعود فى الرياض يقود جيشا كبيرا من القبائل وقد أقدم على رفض دعوة من فريق باشا القائد التركى فى القطيف للاجتماع به حيث أبدى استعداده لدفع الزكاة للأتراك فيما لو تركوه وشأنه ، ومع ذلك فان [illegible] القوات التركية [illegible]

حاولت التقدم نحو الرياض . أما الأمير عبد الله فقد كان مجهول المكان وان كانت الاشاعات قد ذكرت الى أنه كان فى خرج الواقعة جنوب الرياض. ومن ناحية أخرى كان بعض رجال القبائل فى نجد يبذلون المساعى لاحلال الوفاق بين الأخوين ، وكانوا يريدون أن يشترك الاثنان فى التصدى للقوات التركية ، غير أن الأمير عبد الله لم يكن يوافق على ذلك حتى لا يفقد الأمل فى العودة الى السلطة بتأييد من حلفائه الأتراك . وفى شهر سبتمبر حسم هذا الوضع عندما تمكن الأمير سعود من دحر قوات الأمير عبد الله واتباعه من قبائل قحطان خلال المعركة التى نشبت على مشارف الرياض وكانت نتيجتها أن فر الأمير عبد الله ولجأ الى الأتراك فى واحة الاحساء .

فى الوقت الذى كان الأتراك يتقدمون فى الاحساء كانوا فى الوقت نفسه يوسعون من عملياتهم العسكرية داخل قطر ، ولعلهم كانوا يريدون بذلك تأمين خطوط المواصلات بين القطيف والأحساء من هجمات البدو عليها ، والذين كانوا يشنون غارات على القوات التركية فى المناطق الريفية الواقعة فيما بين قطر والعقير بتحريض من الأمير سعود أو من مدحت باشا. وفى منتصف يوليو عند وصول الطراد هيوروز شاهد القبطان العلم التركي يرفرف على القلعة فى قطر ، وباستفسارة عن الأمر عرف بأن احـدى البواخر التركية ترافقها سفينة كويتية قد زارت الدوحة قبـل وقت قصير ، وقد اتصل بيلى بالمقيم حول هذا الموضوع ، فبادر الأخير بايفاد مساعده الماجور سميث لاجراء تحقيقات حول هذا الموضوع ، فقد اجتمع سميث بالشيخ محمد بن ثاني حاكم الدوحة ، الذى أخبره بأن الشيخ عبد الله بن صباح حاكم الكويت قد وصل الى قطر بناء على تعليمات من نافذ باشا فى محاولة لاقناع حاكم قطر للاعتراف بالسيادة التركية عليه . رفض حاكم قطر المطالب التركية بينما قبلها نجله جاسم ، وأن الذى قام

برفع العلم التركى هو جاسم ، لأن والده استمر في رفع علم قطر وكان يصر على ذلك ، وعند استلام بيلى لتقرير سميث حول الموضـــوع بعث ببرقية الى هربرت يحثه على الاتصال بمدحت باشا ويطالبه بايضاحات حول ما كان يجرى في الدوحة ، وقد رد عليه مدحت باشا بأنه لا يعـــلم شيئا عن مسالة رفع العلم التركى فى قطر ، وآنه لا يعلم عن صدور مرسوم من جانب السلطان التركى ، ثم استدرك فقال بأن قطر على آية حال لم تشملها تأكيدات الباب العالى للحكومة البريطانية فيما يختص بنطـــاق الحملة وبانه لا يرى آى سبب يمنع من امتداد الحملة الى قطر ٠

كان موقف مدحت باشا وعملية رفع العـلم التركى فى قطر نذيرا بما كان يخبئه المستقبل ، ففى يوم ٢٧ آغسطس وصلت الفرقاطة لبنـان والسفينة المسلحة الاسكندرية ميناء عدن فى طريقهما الى منطقة الخليج ، وذكر قائد السفينتين الكومندور عارف بك للمقيم السياسى البريطانى فى عدن بان التعليمات قد صدرت اليه بالتوجه الى منطقة الخليج والقيـــام بدوريات فيما بين المنطقة الواقعة بين المكلا فى حضرموت والبصرة ، وبعد ايام قليلة وصـــل القائد التركى الى مسقط وذكر للكابتن روس المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط بأن الباب العالى قد خصص عشر ســـفن على الاقل للعمل فى تلك المنطقة ، وأن هناك بالفعل توجد ثلاث ســـفن وفرقاطة فى مياه الخليج ، وبأن العمل يجرى فى بناء مرفأ ومخزن للبارود فى ميناء البصرة ٠ ويبدو ان الاتراك في ذلك الوقت كانوا يخططون لمجابهة البريطانيين في الخليج ، أو آن هذا ما استنتجه ماير من وصول السفن التركية الى المنطقة ، وكان استنتاجه يتفق مع الراى الـذى آعربت عنه حكومة بومباى في أواخر شهر يوليو ٠ وفى نهاية سبتمبر بعث بخطـــاب الي ارجيل يقول فيه :

« انكم ولا شك تدركون المشكلات التى قد يثيرها وجود أسطول تركى بالنسبة للمركز الذى تتمتع به الحكومة البريطانية فى الخليج ، وما ترتب على هذا المركز من مزايا ومصالح لبريطانيا ، وبالنظر الى احتمال عودة الاضطرابات الى آسيا فان الوجود البريطانى للحفاظ على المصالح البريطانية وتنمية التجارة والمحافظة على الأمن والاستقرار فى المحيط الهندى لم يكن ضروريا كما هو الآن ، ومما يحز فى نفوسنا أن تركيا التى تعتبر من اخلص حلفائنا والتى ضحت بريطانيا فى سبيل أن تحتفظ تركيا بالمركز الذى تحتله اليوم أن تنبرى الى اتخاذ خطوات واجراءات تساهم فى تغيير الأوضاع السائدة والتى يعتبر استمرارها فى غاية الأهمية بالنسبة الى المصالح الخاصة بالامبراطورية البريطانية فى الهند ، والتى بفضل وجودها حقق الباب العالى نجاحات عديدة فى الناحيتين السياسية والتجارية ، وسوف يستمر فى جنى تلك المكاسب من غير أن تكلفه أى نفقات أو التزامات » .

وطلب ماير ابلاغ مضمون هذا الموقف الى الباب العالى وذكر بانه اذا تأكد ان الاتراك عازمون فعلا على انشاء قواعد بحرية لهم فى الخليج فانه يرى بأنه من الافضل عليهم أن يتخلوا عن هذا الاتجاه .

وعلى أية حال فقد كان من الصعب ان نتأكد ما اذا كان الباب العالى ينوى بالفعل السير فى تلك السياسة فى الخليج والى أى حد سوف يمضى الوالى مدحت باشا فى تنفيذه لتلك السياسة ، ولعله من الأصوب أن نقول ان الاتراك كانوا يعتزمون تحقيق شىء من الاثنين ، فقد كان مدحت باشا يهدف الى اكثر من مجرد تهدئة الأحوال فى بضع مئات من الأميال المربعة فى الصحراء ، وهو لم يكن يسعى الى تعويض خسائر الباب العالى عن طريق الحملة فحسب ، وانما كان يتطلع الى اضافة

جوهرة جديدة الى التاج التركى ، أما تلك الجوهرة فهى البحرين ، اذ آن مدحت باشا قد ذكر فى شهر يوليو لهربرت عندما اثار معه القنصل العام مسألة قطر بأن البحرين تعتبر منطقة تابعة لنجد . وأنه وفقا للاتفاق الذى سبق آن تم التوصل اليه بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فان الباب العالى لن يقوم بأى تدخل عسكرى فى البحرين . وكانت هذه أول اشارة صريحة من الوالى تعكس اهتمامه بالبحرين ، وآن وصفه للبحرين بأنها تابعة لنجد وقوله بأنها كانت موضع بحث بين الحكومتين انما يكشف بوضوح عن ماهية التكتيك الذى كان يستخدمه والذى لم يكن يختلف عن التكتيك الذى استخدمه محمد على باشا والى مصر قبل ثلاثين عاما ، على أساس آن البحرين تابعة لنجد وان الحجة لتلك التبعية هى الزكاة التى كان يدفعها حكام البحرين للرياض ، وربما كان مدحت باشا ينوى آن يتخذ من ذلك مبررا للربط بين موضوع البحرين وموضوع قطر . وحتى عام ١٨٦٩ كان حاكم البحرين يمارس نوعا من السلطة على الدوحة ، وهو لايزال يمارس تلك السلطة على منطقة زبارة والمناطق الشمالية المحيطة بها . وبعد آن وضعت حرب ١٨٦٧ / ١٨٦٨ بين قطر والبحرين أوزارها ، تم الاتفاق على تقسيم الزكاة التى كان يدفعها شيخ آل ثانى فى الدوحة الى شيخ البحرين والتى كانت تسلم لوكيل حاكم البحرين فى قطر الى فئتين ، تدفع الأولى مباشرة من جانب شيخ آل ثانى الى زعيم قبائل النعيم فى قطر الذى كان تابعا لآل خليفة بينما يحول الجزء الثانى منها الى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر ليقوم بدوره بتحويله الى البحرين ، ويتم تحويل الجزء الذى يرسل الى البحرين الى الرياض ، وذلك بالاضافة الى الزكاة التى كانت تدفعها البحرين مباشرة الى الرياض ، وعلى الرغم من أن الزكاة هذه لا تمس

بأى شكل من الأشكال استقلال قطر فى علاقاتها بالبحرين فقد كان مفهوما أن الزكاة تدفع اتقاء للاعتداءات الوهابية على هذين البلدين ، ولكن كان هناك احتمال أن يفسر مدحت باشا هذا الأمر بخلاف ذلك ٠

وعلى أية حال فقد سنحت الفرصة لمدحت باشا للقيام باجراء ضد البحرين ٠ فلقد كان السبب الرئيسى لترحيب جاسم بن محمد بن ثانى بالأتراك فى الدوحة هو انه يأمل من وراء ذلك أن يحقق أطماعه في اقصاء نفوذ آل خليفة من قطر بصفة نهائية وقد تمكن بالفعل من جمع قـوة محدودة لاستخدامها فى تحقيق ذلك الغرض ، وذلك عن طريق تحالفه مع ناصر بن مبارك ألد خصوم آل خليفة فى شبه الجزيرة العربية ، وكان ناصر من المجموعة المنفية من آل خليفة ٠ وهكذا عرض الشـيخ ناصر مساعدته للقائد التركى فى الاحسـاء فور نزول القوات التركية على ساحل قطر ، بهدف أن يتمكن بعد ذلك من تسـديد ضربة ساحقة الى البحرين ٠ وفى نهاية اغسطس طلب منه القائد التركى نقل خطاب منه الى الشيخ جاسم آل ثانى فى الدوحة ، ولكن جاسم قام بتسليم الخطاب الى أحد اقارب ناصر من قبيلة بنى حجر (وكانت والدة ناصر واحـدى زوجاته من نفس القبيلة) وأثناء الرحلة نزل الرسول فى العقير وكان على احدى السفن الكويتية التى ابحرت مع سفن بحرينية أخرى راسية على الشاطىء ٠ وفى الطريق توقفت السفن للتزود بالماء فى منطقة قريبة من البحرين ، وفى هذه الأثناء تعرف أحد الموجودين فى تلك المنطقة على حامل الرسالة الذى كان يعلم ان هذا الرسول قد اشترك فى مقتـل الشيخ على بن خليفة عام ١٨٦٩ ٠ وانتشر الخبر على الفور حتى أن أحد اقارب الشيخ وصل الى المنطقة وقام بقتل حامل الرسالة الذى كان قادما

من قطر ، ثم سلمت جميع الرسائل التى كانت فى حوزته الى الشيخ عيسى بن على الذى قام بدوره بتسليم خطاب القائد التركى الى الجهة المرسل اليها ، بينما أرسل بقية الرسائل التى ورد فيها ذكر للأتراك وأطماعهم فى البحرين الى المقيم السياسى فى بوشهر ٠

وقد علم مدحت باشا بمقتل رسول القائد التركى فى الأسبوع الثانى من أكتوبر ، ثم بعد أيام اتصل الوالى بهربرت يطالبه بتعويض عن مقتل الرسول التركى الذى تم بتحريض من حاكم البحرين ، نظرا لأن الرجل التركى يعمل فى خدمة الحكومة التركية ولما كان الوالى نفسه يستعد للسفر الى الاحساء فقد ذكر لهربرت بأنه سوف يسوى بنفسه تلك المشكلة فى البحرين عند وصوله اليها ٠ ولو أن الوالى كان حقا حريصا على الحصول على التعويض عن مقتل مبعوث القائد التركى ، فقد كان من السهل أن يطلب التعويض من المقيم البريطانى ، غير أن هربرت كان يعتقد بأن مدحت باشا قد تعمد عدم الاتصال بالمقيم فى هذا الشأن حتى لا يبدو وكأنه يعترف بالعلاقة التى تربط بريطانيا بالبحرين ، وبمجرد أن علمت حكومة الهند برحلة الوالى أبرقت الى القنصل البريطانى العام فى قطع مباحثاته مع الوالى ، وعلى أن يقتصر عمله على ابلاغه باستنكار الحاكم العام محاولاته التدخل فى البحرين على الرغم من تأكيدات الباب العالى وتأكيداته فى هذا الموضوع ، الا أنه عند وصول تلك التعليمات الى هربرت كان الوالى قد غادرها الى البصرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن هربرت من ابلاغ مضمون الرسالة لمدحت باشا عن طريق مساعد القنصل فى البصرة ٠ وفى نفس الوقت تسلم بيلى أوامر من حكومة الهند بسرعة السفر الى البحرين ، وقد رد بيلى على حكومة الهند يستفسر عن طبيعة مهمته فى البحرين ، وذكر فى البرقية بأنه قد سبق أن توفى مساعده

الماجور سميث في البحرين بسبب الحمى وذلك فى شهر أكتوبر • كانت مهمة بيلى فى البحرين كما اراد فيتز جيرالد أكثر من مجرد متـابعة الأحداث فى المنطقة نظرا لأن حصر المهمة فى هذا النطاق بعد الاحتجاجات الكثيرة التى وجهت الى الباب العالى والتأكيدات التى وصلت منه هـو بمثابة الاعتراف بالعجز •

وعلى الرغم من أن ماير كان متفقا مع فيتز جيرالد على وجوب اتخاذ خطوة ما الا انه لم يكن يرغب في مجازفة قد تؤدى الى صدام مسـلح مع الأتراك ، وذكر له يوم ٨ نوفمبر بأنه يتعين على المقيم ان يتجه بالأسطول الى البحرين بعد أن يتم تعزيزه بالطرادين بلفنش وتمبل وذلك لكى يتأكد ما اذا كان حاكم البحرين يتعرض للتهديد فعلا على أن لا يذكر شـيئا لحاكم البحرين عن مقتل المبعوث القطرى ، لأن هذا الموضوع سوف يناقش على مستوى الحكومتين فى القسطنطينية ولندن ، فاذا تأكد لبيـلى بأن الوالى مصمم على التدخل فى البحرين فيتعين عليه عندئذ بأن يوضح له بأن البحرين دولة مستقلة وتربطها بالحكومة البريطانية معاهدة خاصة ، وبأن الباب العالى قد نفى نفيا قاطعا أى عزم له بالتدخل ضد البحرين ، وبأنه يتعين على مدحت باشا أن يعرض الأمر على حكومة القسطنطينية قبل القيام بأى خطوة ضد الجزيرة • وفى نفس اليوم بعث ماير ببرقية الى ارجيل يطلب منه تحديد الاجراء الذى ينبغى اتخاذه اذا قام الأتـراك بمهاجمة البحرين ، كما اقترح فى البرقية أن يطلب من الباب العالى ارسال تعليمات الى مدحت باشا بالامتناع عن التدخل ضـد البحرين • وفى ٢٠ نوفمبر رد أرجيل على ماير بأن السفير البريطـانى فى القسطنطينية قد تلقى تأكيدات من جديد بعدم تعرض الأتراك للبحرين ولكنه طالب بأن تدفع التعويضات اللازمة عن مصرع المبعوث التركى • وبعد اسبوع من

هذا أوعز وزير الدولة الى ماير بأن يطلب من المقيم ان يحصل على تفسير من الشيخ عيسى بن على عن مقتل المبعوث وأن يوضح للحكومة العثمانية بأن موضوع دية القتيل ســـوف يسوى بالطرق الدبلوماسية وبأن يؤكد الحكومة العثمانية بأن حادث مقتل القطرى لا ينبغى آن يؤثر على الوضع السياسى فى البحرين ٠

وصل بيلى الى البحرين يوم ١١ نوفمبر ولكنه قبل آن يتوجه اليها برزت مشكلة آخرى من خلال الاحتجاج الذى تلقاه بيلى من الأمير ســعود ابن فيصل على سكوت الحكومة البريطانية عن الهجوم الذى قام به الأتراك على بلاده من البحر ٠ غير أن السبب الحقيقى للاحتجاج لم يعرف ، وقد يكون بسبب وجود الأسطول العثمانى فى المناطق الساحلية الواقعة بين البحرين والاحساء أو ربما يكون محاولة من الأمير لارغام بيلى على حصر العمليات التركية فى البر ، أو الحصول على الموافقة من الحكومة البريطانية على قيام زعماء المنطقة الساحلية بخوض القتال نيابة عن الأمير ٠ وعلى الرغم من آن المقيم قد أبدى تعاطفه على موقف الأمير سعود ، الا انه لم يكن فى وضع يسمح له باتخاذ أى اجراء ، كما لاحـظ المقيم بأن الشيخ عيسى كان هو الآخر متعاطفا مع موقف الأمير سعود ، وان كان قد التزم بسياسة الحياد فى الصراع التركى الوهابى ، وبناء على نصيحة بيلى بعث حاكم البحرين برسالة الى مدحت باشا يوم ٢٢ نوفمبر يعتذر فيها عن مقتل المبعوث ويعرب عن اسفه عن الحادث ولكنه يعاتب مدحت باشا عن عدم ابلاغه رسميا بوضع الاحســـاء تحت السلطة العثمانية مبـاشرة وعلى استخدامه لشحص له علاقة بمقتل الشيخ ناصر بن مبـارك ٠ كما أعرب عن استيائه مما جاء فى الرسالة التركية التى كانت فى حوزة المبعوث عن عزم الباب العالى ضم البحرين الى سلطة نفوذه ٠ وبعد يومين من ارسال

الخطاب وصل الى المنامة الكومندور التركى عارف بك ، ومعه فرقاطة وسفينة حربية ، وفور وصوله اجتمع بالمقيم ، وأبلغه بقرب وصول الوالى مدحت باشا للاجتماع بالشيخ عيسى وبحث المشكلة ، كما شوهدت فى نفس اليوم سفينة تركية أخرى تخرج من القطيف الى العقير وبأن السفينة المذكورة تقل مدحت باشا ومعاونيه وهكذا باتت المشكلة الخاصة بالبحرين وشيكة الوقوع ، وأن بيلى وحاكم البحرين يستعدان لها .

ومع ذلك فان الأزمة لم تقع فقد بقى مدحت باشا فى سفينته الى أن اقلعت الى البصرة يوم ١٦ ديسمبر وقبيل سفره بعث برسالة الى الشيخ عيسى يرفض فيها تفسيره لاغتيال المبعوث التركى ويطالبه بانزال العقوبة على المسئولين عن الحادث ودفع مبلغ عشرة آلاف درهم فضية كدية عن القتيل على أن يتم تسليمه الى جاسم بن ثانى القائمقام التركى فى قطر ، كما نفى مدحت باشا وجود أى مؤامرة تركية ضد البحرين ، الا أنه أكد بانه يحمل تفويضا من السلطان بطلب التعويضات عن الحادث وعند قراءة بيلى لخطاب مدحت ظهر له بأن الخطاب بمثابة تهديد من جانب مدحت باشا بالانتقام أكثر منه لمسئول مخول باتخاذ اجراءات فورية ، ومما لاشك فيه أن مدحت باشا كان يفكر فى اتخاذ اجراء ضد البحرين لو أنه كان متأكدا من نجاحه ، ففى أواخر شهر ديسمبر ذكر أحد التجار لبيلى انه بينما كان فى القطيف فى بداية الشهر اجتمع بمدحت باشا وسأله عما اذا كان التجار فى البحرين قد طلبوا الحماية البريطانية وقد رد التاجر بالايجاب ، فعاد مدحت باشا فسأله عما اذا كان فى وسعه أن يجمع توقيعات نحو خمسين أو ستين من التجار البارزين فى البحرين يطلبون فيه من الباب العالى الحماية التركية ، وقد شك التاجر فى نجاح مثل هذه المحاولة ، وعندئذ عاد مدحت باشا فطلب منه صرف النظر عن الموضوع

ولم يستطع أن يمضى مدحت باشا فى القطيف فترة اطول لأنه كان عليه أن يعود الى بغداد ٠

ولعل رد الشيخ عيسى المهذب والحاسم فى نفس الوقت والـذى تحـاشى فيه الالتزام بأى شىء ، ووجود المقيم وبعض قطع الأسـطول البريطـانى فى البحرين اقنعت مدحت باشـا بأن أى تدخل من جانبه سيكون مجازفة غير مضمونة وبذلك تم انقاذ البحرين من الاحتلال التركى. غير أنه انسحاب مدحت لم يقض على الخطر نهائيا ، اذ لو ان طلبه بدية عن القتيل قد رفض لربما كان المحتمل أن يقوم مدحت باشا بتنفيذ تهديده فى أول فرصة تسنح ، ولهذه الأسباب فقد استعجلت السلطات المسئولة فى الهند المقيم البريطانى بدفع قيمة الدية لحكومة الباب العـالى ٠ ثم بطلب من بيلى اقترح الحاكم على آرجيل بأن يطلب من الباب العـالى الموافقة على عرض النزاع على هيئة تحكيم بريطانية وبأن يوعز الى الوالى فى بغداد بالامتناع عن استخدام القوة لحل النزاع ، وارسل هذا الاقتراح الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية فى أواخر يناير ١٨٧٢ ٠ وبايعاز من المقيم بعث حاكم البحرين بخطاب الى مدحت باشا ذكر فيه بأنه احال مضمون خطابه الى الحكومة البريطانية مع الاقتراح بتسوية النزاع مع الباب العالى بالطرق الودية ٠ فى هذا الوقت آخذت تصرفات الوالى ومخططاته تتضح للباب العالى ، فقد أدرك الوزراء فى تركيا انه لا فائدة من احالة موضوع بسيط كهذا الى التحكيم ، وانه قد تم ايضاح هـذا الموقف للقائم بالأعمال البريطانى فى بداية شـهر ابريل ١٨٧٢ ، وانهم يفضلون تسوية هذا الخـلاف بين الوالى والشيخ ٠ وقد وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح ، وهكذا أخذت حرارة الخلاف تخف حدتهـا ٠

والواقع ان الأتراك لم يقوموا بعد ذلك بالاتصال بحاكم البحرين حول هذا الموضوع ، وهكذا دخل الموضوع الى طى النسيان ٠

وفى أواخر صيف عام ١٨٧١ انتهت الحملة على نجد وعجز الأتراك عن التقدم الى ما وراء منطقة الاحساء ، كما لم يكن الأمير سعود فى وضع يسمح له بطردهم من الاحساء ،وفى مستهل الخريف تعرض الأمير سعود لنكسة خطيرة بعد ان تمرد عليه السكان بعد أن ضاقوا ذرعا من تصرفات حلفائه من البدو وانحرافاتهم وذلك بقيادة عبد الله بن تركى وقاموا بابعاد الأمير سعود عن الرياض ، فلجأ الى قطر ، وقد بعث عبد الله بن تركى برسائل الى نافذ باشا وعبد الله بن فيصل ابلغهم فيها بانتصاره وطلب منهم المشورة فى الخطوات التى يتخذها ، فقام نافذ باشا بتعيين عبد الله بن تركى حاكما على الرياض الى ان يصل اليها عبد الله بن فيصل وزوده بالأموال والمؤن٠ فى ذلك الوقت تمكن الأمير سعود من تعبئة بعض رجال القبائل من قبائل مرة والدواسر وعجمان ، وبتلك القوة قام بمحاولة لقطع خطوط الامداد التركية فيما بين القطيف والاحساء ، الا أنه فشل فى المحاولة واضطر للانسحاب الى قطر ٠ وقد تدهورت حالته بعد ذلك حتى انه اضطر الى طلب اللجوء للبحرين ٠ وكانت هذه اللحظة هى لحظة نزول مدحت باشا فى القطيف وذلك فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ٠

وكان مع مدحت باشا ثلاث سفن تحمل المؤن والامدادات ، وقد ذكر الكومندور التركى عارف بك للمقيم بان الغرض من مجيئه هو اجراء تحقيقات فى الفساد وسوء الادارة المتفشى بين المسئولين الأتراك المحليين ولتدعيم الحكومة فى الاحساء تمهيدا لاستئناف الحملة على الأمير سعود بشكل اوسع ٠ وبمجرد وصوله الى المنطقة اصدر الباب العالى بيانا جاء فيه بانه قد تقرر ممارسة الاشراف الادارى المباشر على نجد والاحساء تلبية لرغبة كبار رجال المنطقة وشيوخها وأضاف البيان بأن آل سعود

لم يعودوا يعتبرون حكاما على نجد والاحساء ، وآن نافذ باشا قد عين حاكما جديدا على اقليم نجد ، وما آن علم الأمير عبد الله بن فيصل الذى كان يومها فى الاحساء بما جاء فى البيان التركى حتى فر من الاحساء وترك رسالة للمسئولين الأتراك يتهمهم فيها بأنهم حولوا الحملة التى جاءت من اجل اعادته الى الحكم الى اداة للقمع والسيطرة على نجد وحلولهم محل الأسرة الحاكمة . وعند وصول مدحت باشا الى واحة الاحساء فى يوم ٢٦ نوفمبر اطلع على قرار عبد الله فاستاء من الأمر لأنه كان لا يريد أن ينشأ صراع بين الأخوين ، كما آن الأمير عبد الله لم يكن يرضى بالدخول فى معركة ضد آخيه الامير سعود والأتراك فى آن واحد ، وبعد أن هدأت الاحوال بعث عبد الله برسالة من الرياض التى توجه اليها من الاحساء وفى هذه الرسالة ابدى استعداده لدفع الزكاة والاعتراف بالأتراك بشرط ان يوافق الباب العالى على الاعتراف به كحاكم على الرياض ونجد ، كما أوضح فى رسالته أيضا بأن السلطان العثمانى لا يملك حق خلعه عن العرش الذى ورثه عن ابائه وأجداده وقال بأن كلا من السلطان العثمانى والأشخاص الموقعين على العريضة التى عرضها مدحت باشا فى القطيف قد ضللوا بشأن تلك الوثيقة ، وقال بأن السلطان العثمانى قد فهم من العريضة أن أصحابها يعترفون له بالحكم التركى المباشر بينما هم فى الواقع يحتجون على فرض الضرائب الباهظة عليهم ، واختتم الأمير عبد الله رسالته بالتنبيه الى أن الأتراك قد يتعرضون للمتاعب والصعاب فى الاحتفاظ بحكمهم على نجد والاحساء .

فى يوم ١٨ ديسمبر عاد مدحت باشا ومعه عدد كبير من الجنود المصابين ومع ذلك فانه لم ييأس من نجاح الحملة ولم يكن يفكر فى التخلى عنها ، بالرغم مما سببته من استنزاف لخزينة بغداد ومن الرجال ، وقد

حصل على سفينة أخرى لارسال التعزيزات الى الحملة ، وفى نهـاية العام بعث ب ٣٠٠ جندى آخرين لتعزيز قوات فريق باشا قائد قـوات الاحساء وقد علم بأن فريق باشا قد اصبح يعمل تحت قيادته نحو ١٠٠٠٠ جندى عدا الجنود النظاميين ، كما علم بانه قد صدرت اليه تعليمات من مدحت باشا لبدء الزحف الى الرياض فى أواخر الشتاء او بداية الربيع. ويمكن القول أن هذه الخطوة لم تكن تشمل كل خطط مدحت باشا ، ففى مطلع شهر يناير ١٨٧٢ وصلت السفينة المسلحة (الاسكندرية) وكان يقودها عارف بك الى الدوحة وأنزلت كتيبة من الجنود ، وقد احتج الشيخ محمد بن ثانى على وصـول القوة ولكن مدحت باشا اجابه بأن القوة قد ارسلت تلبية لرغبته ضد رجال الأمير سعود الذين كانوا يغيرون على القوات التركية ويقومون بقطع خطوط المواصلات فى مناطق الحدود بقطر . غير ان وصول الجنود الأتراك الى الدوحة كان مجرد خطوة ، فقد تم نقلهم فى نهاية شهر يناير ولم تبق فى الدوحة سوى وحدة صغيرة لحراسة المؤن والمعدات العسكرية .

واذا كان مدحت باشا قد تمادى فى حملته العسكرية على نجد فان الباب العالى من ناحية أخرى قد سئم أمور تلك الحملة فنظير نفقات باهظة لم يكشف عنها النقاب وتضحيات كبيرة فى الرجال لم تحقق الحملة الا نجاحا ضئيلا ، فقد اثبتت القطيف بأنها منطقة استنزاف للقوات التركية ، وقد علل مدحت باشا فشله فى الحملة بابداء أسباب تدعو الى السخرية ، اذ قال بأن الهدف من الاستمرار فى الحملة هو العمل على بناء مدينة جديدة بالقرب منها ويبدو ان محصول واحة الاحسـاء قد اعطى بعض المردود تعويضا عن المعاناة والخسائر التى كلفها احتلالها ، غير أن اسـتغلال تلك المحاصيل يتطلب من الأتراك التحكم فى طرق المواصلات التى تربط بين

الهفوف والعقير وبالتالى فلابد من انشاء خطوط دفاع لتحقيق هـــذا الهدف ، أما الأحساء فقد كانت بالنسبة للأتراك كالجوهرة الثمينة ٠ أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت بريطانيا بطبيعة الحال مستاءة جدا من تلك الأحوال ، وعلى الرغم من الفائدة الزهيدة التى حققها الأتراك فان ذلك كله قد تبخر نتيجة للموقف البريطـــانى من نشـــاط الأتراك ونواياهم وشكواهم المستمرة منهم ٠ وفى خريف عام ١٨٧٢ استدعى مدحت باشا الى القسطنطينية نهائيا ٠

وكدليل على يأس الباب العالى من مغامرته فى نجد ، لمح له صوفر باشا وزير الخارجية التركية فى ديسمبر بأن كل ما يهم الباب العالى هو انشاء تنظيمات ادارية فى نجد ، ثم فى الشهر التالى ذكر صوفر باشـــا لسكرتير السفارة البريطانية فى القسطنطينية بأن السياسة التركية تجاه القبائل المستقلة فى الساحل العربى للخليج لا تزال كما كانت ، وأن تركيا لا تنوى أن تقوم بأى اجراءات لفرض السيطرة عليها وبالرغم من وضـــوح هذه التأكيدات الا أنها لم تكن تجيب على السؤال المطروح يومئذ ، وهو محاولة تركيا الاحتفاظ بأسطول لها فى الخليج ٠ وفى شهر ديسمبر عند اجتماع صوفر باشا باليوت ذكر الوزير بأن قيادة الأسطول التركى كانت دائما ترى فى منطقة الخليج محطة لأسطولها ، وبأن لابد لتركيا من وجود سفن لها هناك نظرا لارتباط ذلك بالوجود التركى فى شبه الجزيرة ٠ وعند ابلاغ مضمون هذا الحديث لحكومة الهند استفسر من مكتب شئون الهند عما اذا كان حجم الأسطول التركى الموجود فى الخليج فى مستوى المهمة الموكلة اليه ، بحيث يمكن أن تعفى الأميرالية البريطانية من نفقات الاحتفاظ بأسطول كبير لها فى الخليج لمواجهة وجود الأســـطول التركى من ناحية وتطمين الفرس من ناحية أخرى :

احال آرجيل الاقتراح على جرانفيل الذى ذكر بأن هذا الموضوع فى غاية الحساسية وينبغى معالجته بحذر : « وما دامت تركيا تحتفظ بسلطتها الشرعية فى منطقة الخليج فان حكومة صاحبة الجلالة لا حق لها آن تطالب الأتراك بالحد من الوسائل التى يرون انها ضرورية للحفاظ على مصالحهم وكان يفضل الايعاز الى اليوت بأن ينبه الباب العـــالى بأن التنافس على السلاح فى مياه الخليج قد يؤدى الى اثارة الاضطرابات بين قبائله ، وآنه من المحتمل ان تمتد تلك الاضطرابات الى الاقاليم الخاضعة للسلطة التركية مما سيحمل الباب العالى نفقات أكبر فى محاولة قمع تلك الاضطرابات •

وعند اجتماع صوفر باشا باليوت فى شهر يونيو ١٨٧٢ واضطلاعه على ما ذكره السفير قال اليوت أن الباب العالى لا يهدف الى آكثر من تأكيد سلطته فى تلك الاقاليم التى تعتبر السلطة التركية أمرا مفروغا منه وأضاف بأن حكومة صاحبة الجلالة تكتفى من مدحت باشا ببيان يؤكد بأنه ليس هناك نية فى توسيع العمليات العسكرية ، واما فيما يتعلق بوجود قـــوة كبيرة من الأسطول التركى فى الخليج فربما كان هناك بعض ســوء الفهم من جانب الحكومة البريطانية لأن الأسطول التركى اسطول صغير لا يزيد حجمه عن آربع سفن ، وقد عادت اثنتان منها الى القسطنطينية غير أن تأكيدات صوفر باشا لم تكن تنطلق مع رغبة الحكومة البريطانية ، وانمــا كان الهدف منها هو وضع حد للأوضاع السائدة فى شرقى شبه الجزيرة وما كانت تحمله تلك الأوضاع فى طياتها من أخطار • وقد طلبت الحكومة العثمانية الى رؤوف باشا الذى خلف مدحت باشا فى حكم بغداد بمحاولة كسب عبد الله بن فيصل الى جانب الاتراك وبأنه اذا استحال عليه ذلك ان يجرى اتصالات بالأمير سعود ، وبما ان الأمير عبد الله قد رفض عروض رؤوف باشا فقد كان طبيعيا آن يتجه رؤوف باشا الى الأمير سـعود ،

وعرض عليه الاعتراف به حاكما على أساس الأمر الواقع بشرط أن يقبل الأمير سعود سيادة الباب العالى على نجد وأن يقوم بدفع الزكاة السنوية كما كان يفعل والده الأمير فيصل ، وبأن يتنازل عن سلطته فى الاحساء للأتراك ، وأن يبعث بإثنين من انجاله كرهائن الى بغداد ، غير أن الأمير سعود الذى كان فى حالة معنوية يائسة رفض مفاوضة الأتراك فى هذا الشأن بمفرده وفضل أن يكتب الى المقيم البريطانى فى الخليج طالبا منه التوسط فى الموضوع بينه وبين الاتراك ٠

ايدت حكومة بومباى طلب الأمير سعود رغبة منها فى العمل على انهاء الصراع فى نجد والاحساء بأسرع وقت ممكن اعتقادا منها بان ذلك سوف يؤدى الى وضع حد للتغلغل التركى فى البحرين وعمان ، خاصة وان الأتراك كما قيل فى ذلك الوقت قد أجروا اتصالات مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى فى محاولة لفرض سيطرتهم على واحة البريمى ٠ ولما كانت الحكومة البريطانية هي المسئولة عن حماية الأمن فى الخليج رأت حكومة بومباى أن تقوم بريطانيا فى التوسط فى أى نزاع يقع بين دولتين ساحليتين ، وقد ايد اتيشيسون وزير الشئون الخارجية للهند هذا الاقتراح وان كان لأسباب أكثر أهمية :

« من المتفق عليه بصفة عامة انه منذ نجاحنا فى الاطاحة بالنفوذ الروسى من منطقة البحر الأسود توطدت علاقتهم بالروس (هذا ما ذكره اتيشيسون فى يوليو ١٨٧٢) وأيا كان الهدف الأخير للأتراك فمما لاشك فيه انهم قد اظهروا خلال العامين الماضيين رغبتهم فى تدعيم نفوذهم فى كل من الخليج وشبه الجزيرة العربية فى البر والبحر ، ومن المحتمل أن يكون الوقت قد فات لاحتفاظنا بالسلطة المنفردة فى الخليج ، غير أنى آمل الا يحدث ذلك ، وان كانت الأمور تشير الى ذلك الاحتمال ٠٠ وعلى أية حال فانى أعتقد أن افتتاح قناة السويس قد ضاعف من وجوب توثيق

علاقاتنا بتركيا ، وبأن الجو الذى ساد محادثات قضية البحر الأسود أمر يدعو الى الأسف بالنسبة للمصالح البريطانية فى الهند . ان تركيا حليف لنا أهم بكثير من فارس التى لا تزال تخضع للنفوذ الروسى .. كما انى اعتقد وبالتأكيد ، أن الروس سوف يقيمون لهم عاجلا أو آجلا ميناء على شاطىء الخليج للتجارة ، فاذا نجحوا فى ذلك فاننا سوف نواجه مشاكل اكثر تعقيدا مما واجهناه اثناء حملة الأتراك على نجد ، وانه لمن الأهمية بمكان بالغ أن نقيم نفوذنا فى المنطقة على أسس وطيدة ومعترف بها قبل أن يتمكن الروس من ذلك وبأن نسعى الى ازالة كل أسباب التوتر والاحتكاك مع كل من تركيا وفارس ، فان نجحنا فى تسوية خلافاتنا مع هاتين الدولتين بالطرق الودية وأن تكون هذه التسوية فى صالح بريطانيا فانه ينبغى ان نبادر بذلك على الفور ، وأن أى بطء فى هذا الأمر سوف يؤدى الى ضياع الفرصة من أيدينا بحيث تحتل هذا المركز دولة أخرى .

ولو بقى ماير على قيد الحياة فربما كان قد وافق على اقتراحات اتيشيسون لأن الحاكم العام كان يساوره القلق الشديد من خطورة الوجود التركى فى شرقى شبه الجزيرة . وبما أن ماير قد توفى بعد أن اغتاله احد المتطرفين الهنود المسلمين فى شهر فبراير ١٨٧٢ فقد قرر الحاكم العام بالوكالة اعتبار نجد من الدول غير المشتركة فى معاهدة الصلح البحرية وبالتالى لا داعى للوساطة ، كما أنه على الجانب التركى لم تكن هناك رغبة فى الوساطة البريطانية ، وانما على العكس من ذلك فقد حاول رؤوف باشا مرات عديدة الضغط على الأمير سعود لقبول التفاوض مع الأتراك وشملت الضغوط مصادرة أملاك أسرته فى الاحساء ورفض اعادتها اليهم قبل الموافقة على المطالب التركية . وأما الأمير سعود بالاضافة الى سعيه فى وساطة الحكومة البريطانية فى الخلاف فانه كان يرغب فى الاستعانة بالحاج احمد خان الذى كان وزيرا سابقا للسيد ثوينى ثم واليا

أو حاكما على بندر عباس ، وكان الحاج أحمد قد عرض بنفسه أن يتوسط في النزاع ، وبموجب إقتراح من المقيم بيلى بعث الحاج أحمد خان بالرسائل التى يحتفظ بها الأمير سعود الى رؤوف باشا فى بغداد الذى استدعاه الى الحضور فى يوليو ١٨٧٢ ، وكان الوالى يريد من ذلك اتخاذ الحاج أحمد كعميل له ، الا أنه اشترط على الحاج أحمد بأن يقوم الأمير سعود من جانبه بتقديم احد الرهائن تعبيرا عن رغبته فى التفاهم • وفى شهر سبتمبر ١٨٧٢ سافر الحاج أحمد الى واحة الاحساء عن طريق القطيف ، وبعث الى الأمير سعود يدعوه للاجتماع به هناك ، غير أن الأمير الذى لم يكن مطمئنا من نوايا رؤوف باشا رفض دعوة الحاج أحمد ، وبدلا من ذلك بعث أخاه عبد الرحمن لينوب عنه فى الاجتماع بالحاج أحمد ، وقد اصطحب الحاج أحمد (عبد الرحمن) الى بغداد ، وهناك احتجزه رؤوف باشا ، وكنتيجة لهذا الاجـراء توقفت المفاوضات بين الجانبين ، وعاد الأمير سعود الى أخيه الأمير عبد الله فى الرياض •

وفى مستهل عام ١٨٧٣ نجح الأمير سعود فى الاستيلاء على الحكم فى نجد وابعاد أخيه عن العاصمة • وقد توجه الأمير عبد الله كما سبق أن أشرنا الي المنطقة الشمالية لطلب المعونة من الأتراك ، وعرض الخضوع للباب العالى ، ودفع الزكاة ، ولكنه لم يتلق ردا على طلبه ، اذ حل رديف باشا محل رؤوف باشا فى بغداد ، وكانت فى حوزة الأخير تعليمات جديدة بالحد من التدخل في شئون شرقي شبه الجزيرة ، كما كان قد تقرر ايضا سحب القوات النظامية من واحة الاحساء ، وضغط نفقات ادارة الاقليم عن طريق تعيين من أهلها • وعاد سعود الى محاولة توسيط الحكومة البريطانية مع ابداء استعداده للاعتراف بالسيادة للباب العالى بشرط تسليم السلطة فى الاحساء اليه ، وقطع كل علاقة للأتراك بعبد الله ابن فيصل •

وفى شهر مارس ١٨٧٤ سلم المتصرف التركى فريق باشا شئون اقليم الاحساء الى براك بن عزيز شيخ بنى خالد ، وذلك بضمان من عديله ناصر باشا شيخ مشايخ المنتفك وهكذا صدرت الأوامر للقوات التركية بالانسحاب من الاحساء والعودة الى بغداد ، وتسليم شئون الدفاع عن الاحساء ونجد الى فرقة الجندرمة ٠

كان الاحتلال التركى لليمن الذى بدأ فى الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ بالحملة على قبائل عسير يسير جنبا الى جنب مع الحملة التركية على واحة الاحساء ، وكانت الدعاية المواكبة للحملتين تصدر من القسطنطينية وتؤكد على دور السلطان العثمانى كخليفة للمسلمين ، ولكن وراء ذلك كله كانت تكمن الرغبة فى السيطرة على شبه الجزيرة العربية كلها ، وكانت الحملتان على ما يبدو خطة معدة للالتفاف حول جناحى الوجود البريطانى فى المنطقة على امتداد السواحل الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة ابتداء من البحرين ونهاية فى عدن ٠ ولابد فى خطة كهذه أن تحتل مدينة مسقط أهمية خاصة ، وأن يترتب على المبادرة التركية لتسوية النزاع بين مسقط وزنجبار أهمية بالغة لأن معونة زنجبار كانت تشكل صميم المشكلة ٠ وبدون المساعدة المالية لمسقط لم يكن فى استطاعة السيد تركى بن سعيد الاحتفاظ بالسلطة فى مسقط ، ولما كانت معونة زنجبار هى المصدر المالى الوحيد لمسقط فان أى فشل يلاقيه فى توفير الأموال اللازمة للانفاق على متطلبات الحكم فى عمان وتهدئة القوى القبلية فيها قد يفقده الحكم أو ربما يفقده حياته ٠ وكانت حكومة الهند قلقة جدا ، وهى بصدد البحث عن بديل يحافظ على نفوذها فى مسقط بدلا من ان يرتمى السلطان فى أحضان الأتراك ، وقال المقيم فى رسالة بعث بها الى فيتز جيرالد فى شهر مارس ١٨٧٢ ، انتى أخشى بأن يكون الوقت قد

ولي لمنح السيد تركى مساعدة مالية عاجلة منعا من آن يرفرف العلم التركى فوق مدينة مسقط ·

وقد كان الأمل ضـــعيفا فى آن ينجح السيد تركى فى درء الكارثة المقبلة الا اذا استطاع استعادة بندر عباس ولهذا فقد طلب فى صـيف ١٨٧١ من حكومة الهند آكثر من مرة أن تساعده فى الحصول على تجديد لايجار بندر عباس ، وعلى الرغم من أن ناصر الدين شاه قد الغى الاتفاق المعقود مع السيد سالم بن ثوينى بعد أن أطاح بالسيد عزان فانه لم يكن من المؤكد انه لن يرفض تجديدها للسيد تركى ، نظرا لأن السيد تركى لم يتول السلطة عن طريق الاغتيال ، وهو العمل الذى كان قد اثار استياء الشاه ، وفوق ذلك فقد كان السيد تركى أحد آنجال الســيد سعيد بن سلطان ، وعلى أساس آن السيد تركى ينتمى بصورة مباشرة الى الأسرة الحاكمة فى مسقط ، فقد قبل المسئولون الفرس تجديد ايجـــار بندر عباس بموجب الاتفاقية المعقودة فى عام ١٨٥٦ بين مسقط وفارس ، ومن هذه الزاوية كانت حكومة الهند تنظر الى هذا الموضوع ، وتأسيسا على ذلك فقـــد آوعزت الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران بالاتصال بالشاه · وفى شهر سبتمبر ١٨٧١ قام الوزير المفوض بالاتصال بالحكومة الفارسية حول هذا الموضوع ثم عاد فأثاره فى شهر ديسمبر من نفس العــــام غير أن اتصالاته لم تسفر عن آية نتيجة ، فقد رفض الشاه رفضا باتا الموافقة على عودة بندر عباس الى سلطة مسقط ·

وفى نهاية عام ١٨٧١ آصبح وضع السيد تركى حرجا ، فقد كان السيد ابراهيم بن قيس يسيطر على صحار ، وكان يتحين الفرص لشن هجوم على مســقط ، كما أن الشيخ صالح بن على زعيم الحـرث لم يكن يؤيد تولى السيد تركى السلطة فى مسقط ، وكان يراقب الاحداث من

مقره فى الشرقية ، وكان السيد سالم بن ثوينى فى جعلان يحاول الحصول على تأييد من قبائلها لكى يشترك مع السيد ابراهيم بن قيس فى الاستيلاء على مسقط ، وأما السيد عبد العزيز شقيق السيد تركى فقد كان فى مكران حيث كان يدبر المؤامرات للاستيلاء على السلطة فى جواذر ، واما السيد برغش فقد كان فى زنجبار يحاول أن يخطب ود رجال الدين ويوطد علاقته بهم ، وكان يعلن أنه يطمح فى أن يكون اماما للاباضيين ، وأن يعمل لتوحيد شطرى السلطنة فى دولة عمانية واحدة ، وكانت حالة السيد تركى المالية تشجع السيد برغش على تحقيق طموحاته كما أنه كان يصرح بقطع المعونة السنوية عن مسقط .

وكان القلق يراود فيتز جيرالد من احتمال نشوب حرب عائلية بين أفراد أسرة آل بوسعيد وما يحمله فى طياته من أخطار على المصالح البريطانية فى كل من مسقط وزنجبار وبصفة خاصة من احتمال تعرض المنطقة لحملات تركية ، وعلى هذا الأساس طلب من حكومة الهند فى فبراير ١٨٧٢ ثم فى شهر مارس التدخل لصالح السيد تركى ، والحيلولة دون نشوب صراع مسلح بين أفراد الأسرة ، غير أن حكومة الهند لم تلتفت الى الموضوع ليس بسبب اغتيال ماير الذى أوجد الارتباك بين المسئولين البريطانيين فحسب ، بل لأن مشكلة زنجبار ومسقط قد انتقلت الى اختصاص حكومة انجلترا ، وعلى أية حال فان الانطباع السيىء الذى رافق انتصار السيد تركى على السيد عزان ، وبالنظر الى آن الدور المشبوه الذى لعبته حكومة بومباى فى ذلك الانتصار ظل سائدا واتضح أكثر فى رد اتيشيسون على فيتز جيرالد فى مارس ١٨٧٢ ، والذى ذكر فيه اتيشيسون بأن حكومة الهند كان يهمها وجود حكومة قوية فى مسقط ، وإنها كانت حريصة على أن يظل الحكم فى أيدى خلفاء السيد سعيد بن سلطان ، ولهذا فقد كانت ترغب فى ممارسة كل ما لها من نفوذ معنوى لدعم هذا الوضع ، واضاف اتيشيسون بأن حكومة الهند لا تستطيع بأى حال أن تتجاوز هذه الحدود فى معالجتها لتلك المشكلة خوفا من أن ينحرف بها التيار عن الخط السياسى الذى رسمته انجلترا فى معالجة الشئون

العمانية ، وبأن هذه الحكومة ليست على استعداد لاهـدار موارد الهند المالية فى مساعدة السيد تركى ، وان كانت ترغب فى أن تتقدم مرة أخرى باقتراحات الى وزير الدولة لارغام سلطان زنجبـــار على استئناف دفع المعونة المقررة لحكومة مسقط ٠

وفى لندن كانت الضجة حول تجـــارة الرقيق قد غطت على كل موضوع يتعلق بمسقط ، وبحكم ما كان يتمتع به بارتل فرير من نفـوذ اصبح مكتب شئون الهند ينظر الى مشكلة سلطنة مسقط على أن حلهـا يكمن فى القضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وبايعاز من فرير سـحب المكتب معارضته على دفع أى جزء من تكاليف الحملة على تجارة الرقيق من خزينة الهند بشرط أن تتحمل الخزينة البريطانية نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، وقد كان هذا بمثابة الموافقة على اختيـار فرير كمبعوث خاص لعقد معاهدات جـديدة مع كل من مسقط وزنجبــار ، وتسوية الخلافات القائمة بينهما ، وقد ورد هذا فى خطاب أرجيـل الى اللورد نورث بروك الذى خلف مايو بتاريخ ١٨٧٢/١٠/١٢ والذى جاء فيه أنه يمكن اعفاء السيد برغش من التزامه بدفع المعونة لمسقط نظير موافقته على ابرام معاهدة جديدة بشأن تجارة الرقيق ، كما يمكن ضمان موافقة السيد تركى على هذه التدابير بالتعهد له بدفع مبلغ يعادل المعونة من جانب حكومة بومباى ، واخيرا ذكر أرجيل لنورث بروك بأن مجلس شئون الهند قد وافق بالفعل على هذا الحل ، كما اقره مجلس الوزراء فى نفس اليوم وبأن هناك أملا كبيرا فى أن توافق الخزينة البريطانية على دفع نصـف النفقات ٠

وقد برر أرجيل اقتراحه بأن تدفع حكومة الهند معونة زنجبار الى مسقط على أساسين : الأول : أن حكومة الهند كانت شريكا فى الاتفاق الأصلى والثانى : انها ملتزمة بمكافحة تجارة الرقيق بنفس التزام الحكومة المركزية ، واعترف أرجيل بأن قرار كاننج الذى تدفع المعونة على اساسه لم تكن له أي علاقة بتجارة الرقيق ، وأن الهدف منه هو المحـافظة على

الأمن في الخليج حماية للمصالح التجارية ، ويضيف أرجيل أنه لهذا السبب يهم حكومة الهند تطبيق نصوص حكم كاننج ، وهو أن تبقى الحكومتان دولتين منفصلتين ، وأن تستمر حكومة مسقط في استلام المعونة . وقال أيضا بأن السبب الرئيسي للمشكلات التي تواجهها حكومة الهند بخصوص مشكلة موضوع مسقط وزنجبار هو الاجراء الذي اتخذته حكومة الهند والاتفاقات التي عقدتها . وقد شرح أرجيل رأيه هذا بقوله أن قرار كاننج هو الذي تسبب في اتخاذ تلك التدابير أي أن تتكفل حكومة زنجبار بدفع تلك المعونة الى مسقط كمبرر لها للاحتفاظ بتجارة الرقيق ، باعتبار هذه التجارة هي المورد الذي تحصل منه حكومة زنجبار على نفقاتها . وبالرغم من كل هذه الاعتبارات فانه لا يمكن المضي في دفع هذا المبلغ بشكل منتظم دون اللجوء الى اجراءات لا ترغب حكومتنا فيها ، وأن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو الحل الذي اقترحناه ، ويقضي بأن تتولى حكومة الهند دفع نصف هذه المعونة على الأقل ، وذكر أرجيل أيضا بأنه في الوقت الذي يتعين على حكومة انجلترا أن تتحمل نفقات مكافحة تجارة الرقيق الا انني لا أتصور انه من حق أي ادارة من الادارات التي تتألف منها حكومتنا (والتي تعتبر حكومة الهند احداها) أن تقول : « ان هذا موضوع ليس من اختصاصنا ولا يمكننا اتخاذ أي اجراء بشأنه » فقول كهذا لا يتناسب مع المسئوليات ، خصوصا وأن الرعايا الهنود البريطانيين ورؤوس الأموال الهندية لها صلة مباشرة بتجارة الرقيق .

في الوقت الذي كانت الدوائر المسئولة في انجلترا تناقش هذه الاقتراحات كانت حالة السيد تركي المالية تزداد سوءا ، وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن يزداد تذمره من موقف الحكومة البريطانية . وكان السيد تركي قد ناشد بيلي في شهر يونيو العمل لاستئناف دفع معونة زنجبار له ، وحذر بأنه اذا لم يستأنف دفع المعونة فقد يضطره هذا الى التنازل عن السلطة . ثم بعد شهر من هذا الاتصال بعث السيد تركي برسالة الى السيد برغش في زنجبار يطالبه بدفع المعونة فورا ويحذره من أن رفضه دفع تلك المعونة سوف يؤدي الى نشوب حرب بينهما . غير

أن الضوء الوحيد فى ذلك الافق المعتم هو النقص فى امكانيات السيد تركى المالية والذى كان يحول بينه وبين الاستمرار فى السلطة ، كما كان يمنع خصومه من القيام بعمليات حربية واسعة ضده ، وكان السيد سالم احد هؤلاء الخصوم والذى دفعه افلاسه المالى فى عام ١٨٧٢ الى مغادرة مسقط والتوجه الى الهند لطلب مساعدة مالية من السلطات البريطانية هنـــاك ٠

فى ١٢ ابريل وصل براتل فرير الى مسقط فى نطاق جولة له فى المنطقة وقد حمله فشله فى موضوع زنجبار الى البحث عن نجاح يحققه فى مسقط وقد وجد السيد تركى مستعدا هو الآخر للتعاون معه ٠ وقد دعا فشل فرير فى عقد معاهدة جديدة مع السيد برغش الى عمل التدابير التى تم اتخاذها لاستئناف دفع المعونة الى السيد تركى عن طريق خزينة الهند ودعاه الى آن يلتزم جانب الحذر فى مباحثاته مع الســيد تركى ، سيما وأن حكومة الهند لم تكن قد وافقت رسميا على مقترحاته ٠ وقد اكد فرير للسيد تركى خلال اجتماعه الثانى به فى مســقط بأن عليه أن يطمئن من ناحية دفع هذه المعونة ، فهذه المعونة سوف تدفع له بانتظام من جانب حكومة بومباى عن طريق المعتمد السياسى فى مسقط ، وسوف يتم دفعها بأثر رجعى ابتداء من تاريخ تقلده الحكم فى ينـــاير ١٨٧١ ٠ وبدافع من الحماس وقع السيد تركى على معاهدة حظر تجارة الرقيق التى وقعت بتاريخ ١٤ ابريل ٠ وفى اليوم التـــالى أوعز فـــرير الى المعتمد السياسى البريطانى فى مســقط الكابتن مايلز بأن يدفع للســـيد تركى متأخرات المعونة ومقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى على الفور ومتأخرات نصف عام خلال ثلاثة اشهر من ذلك التاريخ وقد تعين على فرير فيما بعد أن يحاول اقناع حكومة الهند بالموافقة على الاجراءات التى اتخذها ولهذا فلقد كرس جهوده لهذا الغرض منذ ساعة وصوله الى بومباى ٠

يبدو أن فرير كان حكيما فى تصرفاته فقد برر الاجراء الذى اتخذه بحكم المقتضيات السياسية خصوصا وأنه لم يكن فى السابق يتعاطف مع موقف حكومة مسقط ، كما لم تكن تهمه حقوق السلطنة كما نص عليها

قرار كننج وكتب الى نورث بروك يقول :

« ان استلام حكومة مسقط لمعونة زنجبار بصفة منتظمة هو أمر حيوى جدا لتدعيم تلك الحكومة وازدهارها ، وأن أى تأخير أو تعطل لذلك المصدر لا يعرض الأمن للخطر في عمان فحسب وانما سوف يضعف من امكانياتنا لحماية زنجبار من الانتهاكات التى يقوم بها العرب لأمن المنطقة ، وسيكون التجار الهنود الذين يتم القسم الأكبر من هذه التجارة عن طريقهم ضحايا هذا الوضع ، وأضاف يقول بأن السيد تركى فى أمس الحاجة الى المال فورا ، وأن حل المشكلة بين مسقط وزنجبار سوف يستغرق وقتا طويلا ، كما أن هناك سابقة فيما يختص بدفع المعونة الآنف ذكرها وذلك فى المبالغ التى كانت تدفعها حكومة بومباى الى السيد سالم قبل خمس سنوات من هذا التاريخ ، وأضاف أن استمرار دفع المعونة سوف يتوقف على عدم اتخاذ أى اجراء من جانب السيد تركى ضد حكومة زنجبار وبالتزامه اتخاذ القرارات لحظر تجارة الرقيق ، وفى مقابل ذلك على السيد برغش أن يكف عن مؤامرته ضد السيد تركى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعاونه مع السيد سالم بن ثوينى والسيد عبد العزيز ابن سعيد ، والى ان يوافق السيد برغش على عقد معاهدة جديدة لحظر تجارة الرقيق ، فينبغى ارغامه على الاستمرار فى دفع المعونة كاملة لحكومة بومباى ، وذلك عن طريق تهديده بوقف التعامل مع ادارة الجمارك التابعة له .

كذلك فقد اقترح فرير بأن يدفع معاشا لأى كل من السيد سالم والسيد عبد العزيز الموجودين فى بومباى وأن تقطع هذه المبالغ من معونة زنجبار بشرط أن يتعهد كل منهما بالتزام حسن السلوك ، وقد كان فرير واثقا أن هذه التسوية لو آخذ بها فسوف تسهم الى حد كبير فى احلال الأمن والاستقرار فى عمان ، الأمر الذى يهم الحكومة البريطانية بالدرجة القصوى :

« وبصرف النظر كما يقول فرير عن الآراء التى آخذت تنادى بها بعض الدول الأوربية فى الأعوام الأخيرة فيما يتعلق بمسقط باعتبارها

مدخلا للهند فان ما تجدر الاشار اليه بنوع خاص فى الوقت الحاضر هو أن كلا من تركيا وفارس قد أبديتا فى الفترة الأخيرة اهتماما بهذه المنطقة يفوق كل ما سبق منذ أن استطاع السيد سعيد بن سلطان أن يتحدى هاتين الدولتين فى منطقة الخليج بنجاح كبير • ويقول الفرس بأن الفرس فى عصرها الذهبى قد حكمت عمان ، كما يتحدث الاتراك بأن ولاة الخلفاء العثمانيين كانوا فى الماضى أصحاب الصول والطول فى عمان • وهـــذه الأحلام القائمة على ذكريات الماضى قد لا تشكل خطرا اذا ما اقتصرت على حدود كل من القسطنطينية وطهران • غير أن مصلحة الهند تمنعنا من أن نسمح للمدرعات التركية بأن ترسى فى خليج عمان أو فى بلد أى حاكم يتلقى تعليماته من عاصمتى الفرس والأتراك ، كما أنى لا أعتقد بأن الهند سوف تنعم بالهدوء والاستقرار لو قدر لأحد الوهابيين أن يسيطر على عمان ، وهو النتيجة الحتمية فيمـــا لو تمكن المتطرفون العرب من ردع الاعتداءات التركية والفارسية بعد أن يكونوا قد قضوا على القوة الاباضية التى تسيطر الآن على عمان •

لم يكن فرير مضطرا الى تبرير موقفه هذا من نورث بروك • فعلى عكس ماير لم يكن نورث بروك يهتم بموضوع زنجبار ، فقد سبق أن أكد لأرجيل فى نوفمبر السابق فى معرض رده على خطاب وزير الدولة المؤرخ ١٢ أكتوبر ١٨٧٢ بأنه سوف ينفذ قرار مجلس الوزراء بشأن معونة زنجبار دون مناقشة :

•• « بالنسبة لى شخصيا فانى لا أرى ثمة سببا يمنع من أن تساهم حكومة الهند بنصف المعونة اذا كان هذا الاجراء سوف يؤدى الى الوصول الى اتفاق مقبول مع حكومة زنجبار حول موضوع تجارة الرقيق ، والى التحكم فى تصرفات حكومة مسقط ، وفى الأسبوع الثانى من يونية ١٨٧٣ أصدر فرير موافقته الرسمية على القرار ، وتم الايعاز الى الماجور رووس المقيم بالوكالة فى بوشهر فى يوم ٩ يونيو بابلاغ السيد تركى بقرار دفع المعونة اليه كاملة اعتبارا من تاريخ توليه السلطة وباستمرار دفعها سنويا من حكومة بومباى بشرط أن يتقيد بنصوص الاتفـــاقات المعقودة معـــه واظهار مشاعر الود والصداقة نحو الحكومة البريطانية •

ولا يمكن القطع بأن المسئولين البريطـانيين قد عادوا فادركوا بأن اضافة تلك الفقرة الى الاتفاق تشكل نقضا للحجج التى أدلى بهـــا ماير وهى حق السلطان فى تلك المعونة بمقتضى حـكم كانتج بصرف النظر عن موضوع السلوك أو التصرفات وشرط الامتناع عن مهاجمة زنجبار نظرا لأن المعونة كانت تشكل التعويض عن استقلال زنجبار عن مسقط ، وهى النقطة التى اغفلتها المناقشات العديدة التى كانت تتناول موضوع المعونة وتجارة الرقيق منذ عام ١٨٦٨ . ومهما رغب أرجيل أو فرير أو جرانفيل أو غيرهم من المسئولين فى اســـتخدام التزام حكومة زنجبـــار بالمعونة لانتزاع تنازلات بالنسبة لتجارة الرقيق يبقى حق حكومة مسقط فى المعونة حقا مشروعا وغير قابل للنقض . وكان فرير قد عارض فى البداية استخدام موضـــوع استئناف دفع المبلغ لتشجيع السيد تركى على التوقيع على معاهدة جديدة بحظر تجارة الرقيق ، ثم جاء نورث بروك فحد من هـذا الحق عن طريق الزام السيد تركى بالمعاهدة وبغيرها من الاتفاقات التى وقعها مع الحكومة البريطانية ، وربما كان هدفه من ذلك هو الحصـول على تنازل مماثل عن دفع المعونة من خزينة الهند ، الا انه فى الواقع لم يكن من حقه أن يفعل ذلك ، وعلى أية حال فان البديل أو المقابل الـذى حصل عليه المسئولون البريطانيون فى الهند لم يكن يساوى شيئا ، ولو كان فرير يرغب فعلا فى الربط بين المعونة والشروط الأخرى فكان يمكنه أن يربط تلك الشروط بتعهد منه لأرجيـــل بدفع المعونة بدلا من مجرد الاعراب عن أمله فى مساهمة خزينة انجلترا فى المبلغ .

غير أن حكومة زنجبار لم تدفع أى جزء من قيمة المعونة ، وأن السيد برغش قد وقع فى ٥ يونيو ١٨٧٣ على معاهدة جديدة بخصوص تجارة الرقيق وبذلك حرر نفسه من الالتزام بدفع معونة مسقط ، وكنتيجة لذلك فقد ترتب على الحكومة البريطانية أن تفى بوعودها بدفع جزء من المعونة لخزينة حكومة الهند ، غير أن هذه الاجراءات استغرقت وقتـــا طويلا فقد ظلت وزارة الخارجية تماطل عامين ونصف عام كى تفى بتعهدها بدفع نصـــف المعونة ونفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار مما اضطر مجلس شـــئون الهند فى يناير ١٨٧٦ بأن يصرح « انه ما لم يتم اعتماد المبالغ فى ميزانية

العام المقبل لدفع المبلغ المستحق لخزينة الهند حتى ٣١ مارس القادم (وهو مبلغ ٣٦٠١٣ ج استرليني) وما لم تدفع حكومة انجلترا بالاضافة الى ذلك قسطا سنويا بواقع ٨٠٦١ ج استرليني كحصة من نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار خلال عام ١٨٧٧/١٨٧٦ فان وزير الدولة سوف يجد نفسه مضطرا الى الايعاز لحكومة الهند بوقف دفع المزيد من هذه النفقات ٠

ورغم ذلك لم تنزعج وزارة الخارجية البريطانية من ذلك التصريح ، وردت ، تقترح تشكيل لجنة داخلية لبحث الموضوع على غرار ما سبق أن اقترحه مكتب شئون الهند قبل عام ٠ غير أن مكتب شئون الهند لم يرحب باقتراح الخارجية البريطانية بسبب وجيه وهو كما اشار ايى ٠ دبليو ٠ فور ٠ الوكيل المساعد للجنة السياسية والسرية ، أن وزارة الخارجية كانت تتجاهل الشرط الذى اشترطه وزير الدولة لشئون الهند للموافقة على تشكيل اللجنة وهو التعهد بدفع متأخرات المعونة وان مماطلة وزارة الخارجية البريطانية لاتخاذ اللازم كان محاولة لتأجيل النظر فى الموضوع وتخصيص اعتمادات برلمانية لهذه المعونة ، وعلى أى حال وبرغم معارضة مكتب شئون الهند على الاشتراك فى اللجنة المقترحة (والتى كان من المقرر أن تضم ممثلا عن وزارة الخزانة) فقد وافق على الاشتراك بأمل أن يتمكن من انتزاع شيء من المبالغ من وزارة الخارجية ٠

استطاع مكتب شئون الهند أن يحقق بعض النجاح فى هذه المحاولات ، وفى ٨ ديسمبر ١٨٧٦ أوصت اللجنة بأن تقوم الخزينة المركزية بدفع نصف هذه المعونة بأثر رجعى اعتبارا من يناير ١٨٧١ (وهو التاريخ الذى تولى فيه السيد تركى الحكم فى مسقط) وبدفع نصف تكاليف نفقات الوكالة البريطانية في زنجبار ابتداء من يونيو ١٨٧٢ ، ومعنى هذا أن الخزينة المركزية سوف تدفع مبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيه استرليني كمتأخرات مستحقة الدفع لحكومة الهند تشكل معونة زنجبار منها ٢٤٣٠٠٠ ج استرليني ، وعلى أية حال فقد أبدى اتشه ٠ سى ٠ روثرى ممثل الخزانة البريطانية بعض التحفظات على القرار ، فقد كان يتصور

وفق التقارير التى كانت تصله بأن السيد برغش كان يستطيع دفع المعونة بنفسه ، وعلى الأخص بعد التحسن الذى طرأ على الوضع التجارى فى زنجبار ، ومن ثم فلم يكن روثرى يرى أى مبرر بتحميل دافعى الضرائب فى بريطانيا عبء تعويض سلطان مسقط لأجل غير مسمى فى مقـــابل تنازله عن مطالبه الخاصة فى زنجبار ، وبأن المصلحة الوحيدة للحـكومة البريطانية فى مساهمتها فى المعونة هو القضـــــاء على تجارة الرقيق فحسب :

« وعندما يتحقق هذا فلابد من التوقف من دفع المعونة . اما اذا رغبت حكومة الهند فى أن تستمر فى دفع المعونة لمسقط فيتعين عليها أن تتحملها بنفسها ، كما ذكر روثرى بأن حكم كاننج الذى تقررت المعـونة بموجبه قد تم وضعه أصلا « لصالح الهند وحدها » واستطرد يقـــول بانه يتعين على حكومة الهند أن تتحمل على الأقـــل نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، نظرا لأن الوكالة هذه لا تخدم المصالح البريطانية وحدها وانما تخدم مصلحة الهند أيضا ، وأن الوكالة قد انشئت اصـلا لرعاية مصالح الهند ، وقد اقرت الخزينة وجهة نظر روثرى ، ففى شهر يناير ١٨٧٧ أبلغت كلا من وزارة الخارجية ومكتب شئون الهند بانها اذ تقبل توصية اللجنة بشأن المتأخرات فانها تود أن تحدد مساهمتها فى هذه المعونة لفترة لا تزيد على ثلاث سنوات وتنتهى فى مارس ١٨٨٠ وأن عبء دفع هذا المبلغ بعد هذا التاريخ سوف يقع على عاتق حاكم زنجبار نفسه كما تقرر فى السابق .

ان هذا المنطق المعكوس الذى وافقت عليه الخزانة البريطانية هــو الحصيلة المباشرة لسياسة كلارندن والتى اتسمت بالمكر فى ربط دفـع المعونة ومكافحة تجارة الرقيق احداهما بالأخرى ، وكنتيجة لاستغلال احدى هاتين النقطتين لتحقيق النطقة الأخرى . لقد كانت معونة زنجبار هى الثمن الذى دفعته مقابل استقلالها عن مسقط ، وبموجب حكم كاننج لم تكن المعونة مشروطة ببقـــاء السلطانين الحاكمين فى ذلك الوقت فى الحكم ، ومن ثم فان التزام الحكومة البريطانية بدفع المعونة كان هو الثمن

للموافقة على حظر تجارة الرقيق ، ولما كان حظر هذه التجارة مسألة تهم الحكومة البريطانية فانها بالتالى مسئولة عن ذلك الالتزام . وحتى هذه المرحلة كان الأمر واضحا سواء نظرت اليه الخزانة من هذه الزاوية أو لم تنظر ، وأما الخلاف الوحيد حول الموضوع فقد كان يتعلق بالفترة التى تدفع فيها تلك المعونة ، اذ لم يكن جائزا ربط الفترة التى يستمر فيها الدفع ، كما كانت ترى الخزانة بأعتباره اجراء مشروطا باستمرار تجارة الرقيق ، نظرا لأن الاتفاق الأصلى قد تم التوصل اليه دون أن يشمل موضوع تجارة الرقيق . واذا كانت الحكومة المركزية تحاول ، كما كانت تفعل سابقا ، استغلال المعونة كشرط لحظر تجارة الرقيق عن طريق تكفلها بدفع المعونة بنفسها فان هذا يفرض عليها أن تستمر فى دفع تلك المعونة طالما كانت حكومة مسقط ترغب فى ذلك وذلك لفترة غير محدودة ، نظرا لأن حكم كاننج لم يتضمن نصا خلاف ذلك ، كما أنه لم تحدد فيه فترة معينة لدفع هذه المعونة عندما تمت الصفقة الأصلية مع حاكم زنجبار ، كما لم تحدد بالمقابل فترة أخرى لحظر تجارة الرقيق فى افريقيا ، وبالتالى فليس من حق الخزانة أن تجىء الآن لتدعى بأنها لم تعد مسئولة عن دفع المعونة ، بحجة أنه من المتوقع أن يتم حظر تجارة الرقيق فى وقت ما ، وأن تتوقع أيضا أن يستأنف سلطان زنجبار دفع المعونة لأن مثل هذه التدابير سوف يلغى الحقوق البريطانية فى هذه الصفقة ويعطى مبررات للسلطان لسحب قراره الخاص بحظر تجـــارة الرقيق . وعلى أية حال فقد كان موقف الخزانة على خطأ حين تصورت أن تجارة الرقيق سوف تتوقف فى ١٨٨٠/٣/٣١ لمجرد الظن .

لم تعلق الحكومة البريطانية آملا كبيرة على السيد تركى فى أعقاب زيارة فرير على مسقط ، فقد بدد السيد تركى المتأخرات التى استلمها من المعونة وقدرها (٨٠ ألف ريال نمسوى) فى وقت قصير جدا ، وفى شهر نوفمبر ١٨٧٣ استنفد كل معونة ذلك العام ولكنه لم ينفق كل هـــذه المبالغ على نفسه ، فقد ذهب الجزء الأكبر منها كرشوة لزعماء القبـــائل المختلفة ، ولم يحصل على شىء نظير النفقات التى انفقها فيمـــا عدا استيلائه على مدينة صحار من السيد ابراهيم بن قيس فى يوليو ١٨٧٣ ،

وحتى هذا الانتصار قد كلفه أعباء جديدة لأنه إضطر الى دفع مبلغ خمسة آلاف ريال الى السيد ابراهيم بن قيس مقابل تخليه عن السلطة ، فضلا عن وعد آخر بدفع معاش شهري له بواقع ١٠٠ ريال كل شهر ، كما كان السيد تركي يدفع معاشات الى كل من أخيه السيد عبد العزيز وابن عمه السيد سالم بن ثويني ٠

كان السيد عبد العزيز شابا في الخامسة والعشرين من العمر وكان شجاعا ومنفتحا شديد الرقة (١) وهذه الصفات جعلت منه أخطر اخوته عليه أي (السيد تركي) وفي شهر يونيو تسلل هو والسيد سالم بن ثويني من مسقط متجهين الى ساحل مكران ، أما سالم فقد اعتقل في كراتشي بعد اتهامه في احدى العمليات الاحتيالية ، وأما السيد عبد العزيز فقد وصل بالقرب من جواذر في الأسبوع الثاني من يوليو وأعلن هناك أنه ينــوي مهاجمة البلدة ، وبما أن السيد تركي كان في ذلك الوقت مشــغولا في عمليات عسكرية لمحاصرة صحار فانه لم يتمكن من ارسال اي نجدة لقواته في جواذر للدفاع عنها ، وبهذا تمكن السيد عبد العزيز في آخر شــهر يوليو من احتلال جواذر وتسليمها لأتباعه ليعيثوا فيها سلبا ونهبا ٠ وأوعز الى الطراد زايفلمان بالابحار فوراً الى جواذر لتقديم الحمــاية للرعايا البريطانيين هناك وتحذير السيد عبد العــزيز من آن السلطات البريطانية سوف تعتبره مسئولاً عن أية أضرار أو خسائر تصيب الرعايا البريطانيين، ولكن بالرغم من التحذير استولى أتباعه على بضائع وممتلكات تقدر بنحو نصف مليون روبية هندية ٠ وقد رأت الحكومة البريطانية أن تعفيه من رد قيمة الممتلكات المنهوبة ، وانها كانت تعرف أنه لا يملك شيئا على الاطلاق، ولأن اخاه السيد تركي قد ســبق أن رفض أن يتحمل أي مسئولية عن تصرفات أخيه ، ومع ذلك فلقد كان في الامكان منعه من الاستمرار في تلك التصرفات ولهــذا فقد أوعز الى قبطان السفينة رايفلمان باعتقــاله

---

(١) جاء هذا الوصف للحكمدار البريطاني للسند في شــهر أكتوبر ١٨٧٣ (راجع وصف لأحوال مسقط) يونيو ١٨٧٣ — يوليو ١٨٧٤ ص ٣٥ ٠

وحجزه • وفى شهر سبتمبر تم القبض عليه فى منطقة قريبة من مدينة صور حيث كان يحاول التسلل الى عمان ، وتم نقله الى كراتشى حيث وضع تحت المراقبة ، وتم ابلاغه بأنه اذا أحسن تصرفاته فسوف يعين له معاش شهرى مقداره ٣٠٠ ريال تدفع من ضمن معونة زنجبار لمسقط بعد أن وافق السيد تركى على ذلك ، كما عين راتب مماثل للسيد سالم ، غير أن هذه المعاشات كانت مشروطة باقامتهما فى الهند •

على الرغم من تحفظات ماير واتيشيسون خلال الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ فقد وجدت الحكومة البريطانية نفسها متورطة أكثر وأكثر فى شئون عمان الداخلية خلال منتصف عام ١٨٧٣ فقد وجدت نفسها ملزمة بتأييد سلطان مسقط سياسا وماليا بصورة أكبر من أى وقت مضى ويعتبر فرير مسئولا الى حد كبير عن هذا التورط ، على الرغم من أن اسبابه الأصلية تعود الى قرار التحكيم بين مسقط وزنجبار ، ويبدو أن حكومة الهند قد ضللت فيما يختص بامكانيات السيد تركى ونفوذه الفعلى فى عمان مما جعلها تتسرع فى الاعتراف به ، مع أنها عارضت الاعتراف بالسيد عزان ، فلعل أسباب ذلك تعود الى اخطاء كل من بيلى وفيتز جيرالد والتى تمخضت تقييماتهم للموقف عن آثار ونتائج بعيدة المدى •

انتهت فترة خدمة بيلى كمقيم فى الخليج فى مطلع عام ١٨٧٣ عندما غادر ليشترك مع فرير فى مهمته الى زنجبار ، كما أن ذهابه قد وضع حدا لسيطرة حكومة بومباى على تسيير العلاقات البريطانية مع دول الخليج ، فقد ازدادت تلك العلاقات تعقيدا طوال الأعوام الخمسة السابقة تخللها وقوع اضطرابات كثيرة فى مسقط وخلافات مع فارس وتركيا على البحرين ، وقد بلغت هذه المشكلات ذروتها فى الحملة على تجارة الرقيق، ثم أخيرا فى الحملة التركية على الاحساء • وكان آخر اجراء اتخذه ماير هو ما ذكره لوزير الدولة لشئون الهند بوجوب أن تتولى الحكومة البريطانية بنفسها وبصورة مكثفة توجيه السياسة البريطانية فى الخليج، وعلى امتداد الساحل العربى وفى افريقيا الشرقية نظرا للظروف المتغيرة

التى سادت المنطقة ، وذلك أن افتتاح قناة السويس والنمو الهائل فى النشاط التجارى وتقارب الدول الآسيوية والأفريقية مع أوروبا قد اثارت قضايا على جانب كبير من الأهمية الدولية وشملت اتصالات مع الدول الأجنبية واتخاذ قرارات تمس اجراءات وسياسات الشعوب الممثلة فى المجلس الأوربى بالاضافة الى الاجراءات الخاصة بالشئون الدولية والتى لم يكن لأية حكومة من هذه الحكومات المحلية قدرة على فهمها والسيطرة عليها ، وحتى لو كان الحل فى تلك المشكلات مطروحا فان هذه الشعوب لم يكن فى مقدروها ، كما هو الحال بالنسبة للدول المستقلة الكبرى من التصدى لها ، كما لا يمكن ترك هذه المشكلات لسلطة دولة أدنى مستوى من سلطة الحكومة التى تسيطر عليها • وقد اهتم ماير أكثر بتجريد فيتز جيرالد من سلطاته فى توجيه العلاقات البريطانية مع حكومة مسقط وهو الذى كان يصر دائما على التدخل فى شئون السلطنة ، شأنه فى ذلك شأن سلفه فرير فى هذا المنصب •

كان ماير لا يزال حاقدا على فيتز جيرالد لانحيازه الى جانب السيد تركى ضد السيد عزان أثناء أحداث يناير ١٨٧١ ولحجبه المعلومات عنه عما كان يجرى من أحداث فى مسقط ، غير أن الحملة التركية على الاحساء فى صيف العام التالى وما أفرزته من تعقيدات سياسية قد هيأ لماير الفرصة لكى يتاكد من انه لم يخدع من جانب أى مسئول • وقد وافق ارجيل على توصياته وهكذا أخذ التغيير مجراه فى يناير ١٨٧٣ • ومنعا لوقوع اى خلافات أو مشكلات جديدة ؛ من النوع والحجم الذى كان قائما بين بيلى وديسبراو ، أخضع المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط لسلطة المقيم البريطانى المباشرة على الرغم من تخويله بعض الصلاحيات فى القيام باتصالات مباشرة مع حكومة الهند فى الأحوال الطارئة •

* * *

الفصـــل السادس عشر

حدود الســيادة التركية على

ساحل شبه الجزيرة العربية

١٨٨٠ — ١٨٧٣

أثناء توقف بعثة برتل فرير فى باريس فى شـــهر نوفمبر ١٨٧٢ اجرى برس بادجـر سكرتير البعثة محادثات مع صفوت باشا الســفير التركى فى فرنسا حول التوسع التركى فى شبه الجزيرة العربية ، وقد عقدت المحادثات يوم ٢٣ نوفمبر فى مبنى السفارة البريطانية فى باريس ، وقد عرف بادجر من السفير التركى ، كما أوضح ذلك فى تقرير لاحـق بعث به الى بارتل فرير « ان الباب العالى قد أوضـح للحكومة الفرنسية حقيقة مطالبه فى شبه الجزيرة العربية أبتداء من السويس حتى أطراف الخليج (١) • ونظرا لأهمية هذا الموضوع فى نظر فرير فقد وضع تقريرا عن هذا الموضوع وبعث به الى مكتب شئون الهند وذلك بعد وصــول البعثة الى الاسكندرية ، وقد تضمن التقرير وجهة النظر التالية :

« تقوم المطالب التركية فى اقليمى اليمن ونجد والأقاليم الساحلية الأخرى بما فيها عمان على أساس ارتباط عباس الثانى بصلة النســب بالخلفاء العباسيين وبأن تلك الصلة تخول له حق السيادة على شــبه الجزيرة العربية كلها بعد انتصاراته فى آوروبا وعلى ســواحل البحر الأحمر • وليس من يجادل على آية حال فى أن سكان هــذه المناطق قد أعلنوا الثورة على حــكم تلك الأسرة وأقاموا مشيخات وولايات احتفظوا فيها باستقلالهم الى أن قــام الأتراك بمحاولاتهم الأخيرة لاخضــاع نجد

---

(١) مكاتبـــات حكومة الوطن (سرى) مذكرة بادجر الاســكندرية الرقيق •

واليمن . ويبقى أن المنطقة الوحيدة التى يمكن أن يكون للأتراك حق فيها هى منطقة ساحل شبه الجزيرة ابتداء من السويس حتى مخـا ، التى سبق للأتراك أن سيطروا عليها على فترات متقطعة منذ فتوحاتهم الأولى فى منطقة البحر الأحمر خلال القرن السادس عشر . أما فيما يختص بعمان فان تاريخ هذه البلاد يؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أنها كانت مستقلة عن الخلافة فى بغداد خلال القرن العاشر ، ولم تخضع قط منذ ذلك الوقت لحكم أى قوة أجنبية باستثناء الفترة القصيرة التى استولى الاتراك عليها وينطبق هذا الأمر على المشيخات الساحلية للخليج التى ارتبط تاريخها بتاريخ عمان ، ومما لا شك فيه أنه لا الأتراك ولا المصريون قد مارسوا نوعا من السيطرة على هذه المناطق ، كما أن الاتراك قد اعترفوا بأنفسهم عام ١٨٤٧ باستقلال أئمة عمان وغيرهم من حكام الخليج ، الأمر الذى يثبت من الخطاب الوزارى الذى أرسل الى باشا بغداد حول تجارة الرقيق (١) .

وعلى أى حال فبالرغم من وقاحة المطالب التركية فان الأتـراك لم يفوتوا أى فرصة لتحقيق تلك المطالب عن طريق القوة ، كان هدفهم من تحقيق النجاحات الجزئية هو ادخال عناصر جديدة من التعقيدات والاضطرابات الى الوضع فى المنطقة الشرقية دون أن تتحقق نتيجة لذلك اى مكاسب لا للأتراك أنفسهم ولا لدول الخليج التى كانت معرضـة لتهديداتهم ولا للحكومة البريطانية (٢) .

---

(1) Votre Excellence saitequil Yo da$_{ll}$s ces environs la des Gon-verments et des Imanis independants et cela etant, le Chat-mens dout il sl agrit repenvent pas entre appliques a lenrs batments (Ailchison Treatres, IV 18)

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ١٧ مذكـرة بادجـر ١٨٧٢/١٢/١١ .

نالت تحليلات بادجر اعجـــاب بارتل فرير والى جانب الأدلة التى توفرت لفرير من خلال تنقلاته فى المنطقة عن النشاط التركى على سواحل شبه الجزيرة العربية وعن الاتجاه الذى كان يسير فيه ذلك النشـــاط استولى عليه الخوف الذى ظل يطارده فترة من الوقت من احتمـــال انفجار اضطرابات ضد المسيحيين والأوروبيين فى الشرق الاســـلامى ، وكان يرى فى محاولات الأتراك لتغذية الشعور بالخلافة بشكل متواصـــل واغتيال مايو فى الهند تبدو وكأنها مقدمة لحملة من جانب الأتـــراك على ولاة المسلمين فى الهند للحكم البريطانى . ولم يكن فرير هو وحـــده الذى يعتقد بذلك وانما كان يشاركه آخرون فى مكتب شئون الهنـــد ، وعلى الأخص روبرتسون وكيه . أما نورث بروك فلم يكن له موقف محدد من هذا الموضوع ، وعند استلامه نسخة من مذكرة برس بادجر فى أواخر عام ١٨٧٣ أحالها نورث بروك الى اتيشيسون نظرا لأن الأخير كان فى وضع أفضل لابداء الرأى فى هذا الموضوع ، غير أن وزير الخارجية الهنـــدية سخر من آراء بادجر وذكر لنورث بروك بانه لا يوافقه اطلاقا عليهـــا . وقال بانه يعتقد بان الحملة على الاحساء جاءت نتيجة منطقية لوفـــاة فيصل بن تركى والصراع بين الأميرين سعود وعبد الله .

تماما كما كانت الحملة التركية على اليمن النتيجة المنطقية لخضوع قبـــائل عسير ، الأمر الذى شجع المصريين على التوغل فى الســـاحل الغربى للبحر الأحمر كمعادلة لاحتلال الأتراك للساحل الشرقى . أما من حيث الادعاءات التركية بحقوق الخلافة فى المنطقة فان تلك الادعاءات لم تثر أى خـــوف لدى اتيشيسون وقال : طبيعى أن يحـــاول السلطان العثمانى أن يجعل من نفسه خليفة للمسلمين وبأن ينظر اليه المســـلمون كخليفة لهـــم .

وقد أعرب اتيشيسون عن أسفه لما خلقته النشاطات البريطانيـــة والتركية فى شبه الجزيرة عن كره متبادل بين الدولتين ، لانه لـــم يكن يعتقد بأن مصالح الدولتين فى شبه الجزيرة متعارضة بالضرورة لا لأن مصالحنا فى الهند مرتبطة ارتبـــاطا وثيقا بمصالح الدول الاســـلامية فى الشرق ، وانه ينبغى علينا أن نسعى الى تطويرها بكافة الســـبل

المشروعة) وبالتالى فانه يعترض على دعوة بادجر بالتدخل لوضع حد للاعتداءات التركية فى شبه الجزيرة ، كما كان واثقا من أن السلطان العثمانى لم يكن يعتبر ما تقوم به تركيا من نشاطات فى المنطقة سببا لنشوب خلافات مع الحكومة البريطانية كما طالب بامتناع الحكومة البريطانية عن الزج بنفسها فى خلافات مع تركيا ٠

واختتم آراءه حول هذا الموضوع بقوله : « ليست لبريطانيا أية مصلحة فى التدخل ضد الأتراك فى طريقنا أو فى سياستنا هناك وبأننا من ناحية أخرى فى استطاعتنا أن نقبض على خناق تركيا فى الشرق ، كما تفعل لها روسيا فى الغرب » (١) ٠

غير أن الأحداث جاءت لتؤكد بأن بادجر كان على خطأ فى تصوراته الى حد ما مثل ما كان أتيشيسون على صواب الى حد ما ٠ فعلى حين كان نشاط الأتراك ابان السنوات القليلة التى مضت ، واثارتهم لشعور العداء ضد البريطانيين بين مسلمى الهند ، وعلى الأخص فى أوساط الحجاج ، وبين أوساط الهنود المنفيين فى القسطنطنية لم يؤثر على النفوذ البريطانى فى الهند ، فقد كانت له انتكاسات خطيرة جدا فى كل من جنوبى وشرقى شبه الجزيرة العربية ، وقد نبالغ اذا قلنا بأن البريطانيين قد أجبروا على اتخاذ موقف الدفاع فى الخليج كنتيجة لاحتلال الأتراك للاحساء ، غير أنه كان ثمة شعور عميق يسود أوساط المسئولين البريطانيين فى الخليج وفى الهند بأن الدور البارز الذى كانت تلعبه الحكومة البريطانية قد آل الى الزوال ، وبأنه لم يعد فى وسع الحكومة البريطانية أن تمارس سياستها فى المنطقة بمعزل عن الدبلوماسية الاوربية ودبلوماسية الشرق الأدنى كما كان الحال سابقا ٠ وبعبارة أخرى فان الوجود التركى لم يضف تعقيدات جديدة على السياسة البريطانية فحسب بل ان التحركات البريطانية فى المنطقة

---

(١) من اتيشيسون الى نورث بروك — كلكتا ١٨٧٣/١٢/٣٠ ٠

أصبحت تخضع للمشورة المتبادلة بين انجلترا والباب العالى ٠

كما كان ذلك يعنى من ناحية أخرى أن دولا أخرى لم تكن لها مصلحة مباشرة فى الخليج قد انضمت الى قائمة الدول المهتمة بهذه المنطقة خصوصا وأن السياسة التركية قد ارتبطت بالدبلوماسية الأوربية وعلى حين كان من المتفق عليه أن النظام والأمن يجب أن يستثنيا من منطقة الخليج ، وكذلك السلام فى البحار فان الأتراك الذين لا تقل اساءتهم لفهم الأمور من قدرتهم على خلق المتاعب ، سوف يكون لهم دورهم فى ذلك ٠ وبالاضافة الى كل هذه الاعتبارات الى جانب رفض الحكومة الهندية وبدرجة أقل حكومة الامبراطورية التخلى ولو جزئيا عن مركز القيادة فى الخليج ، أو عن مسئوليتهم فى المحافظة على الأمن والنظام فيه ، فان تنازلهم عن تلك المسئولية للاتراك سوف يؤدى حتما الى نشوب خلافات حول حجم ومدى تلك المسئوليات بين الحكومتين البريطانية والتركية ابتداء من عام ١٨٧٣ فصاعدا ٠

فى مستهل شهر اغسطس ١٨٧٣ نمى الى علم المقيم البريطانى بالوكالة الماجور روس ، أن الأتراك يخططون لمد سيطرتهم شرقا الى قطر وعمان المتصالحة ٠ فأوفد مساعده شارلس جرانت الى البحرين للتأكد من صحة تلك المعلومات ، وفى نهاية يوليو زار المبعوث البريطانى مدينة زبارة الواقعة فى المنطقة الشمالية الغربية من قطر واجتمع بحاكمها شيخ النعيم وساله عن سبب عدم اكتسابه الجنسية التركية ٠ ومنطقة زبارة هذه قد انشأها آل خليفة بعد نزوحهم عن الكويت عام ١٧٦٦ واستمروا فيها منذ ذلك الوقت تقريبا ٠ وكان حاكم البحرين يمارس نوعا من السيادة على قبيلة النعيم سكان المنطقة الشمالية من قطر ، وعند وصول جرانت الى ساحل الهدنة علم أن حاكم كل من دبى وأبو ظبى قد تلقى رسالة من المسئول التركى المقيم فى الدوحة يدعوه الى زيارة القائد التركى فريق باشا فى الاحساء ، وكانت من رأى جرانت أن الشيخ زايد بن خليفة سوف يلبى الدعوة رغم خلاف نعيم البريمى معه ورفضهم استقباله لقضاء عطلة الصيف فى الواحة كما اعتاد أن يذهب اليها كل عام والاقامة فى قصر الخندق ٠

أما هذا القصر فقد كان فى تلك الفترة فى يد حاكم الشارقة الذى جاء يطلب من النعيم لكى يتولى أمور الدفاع عنهم ضد تهديدات الشيخ زايد ، ومن ناحية أخرى كان حاكم أبو ظبى مستاء جدا من موقف قبيلة القبيسات أحد فروع بنى ياس وكانت قد انفصلت عن سلطته عام ١٨٦٩ ، كما سبق أن فعلوا الشىء نفسه فى عام ١٨٣٥ وعام ١٨٤٩ وانتقلوا الى خور العديد على الطرف الشرقى من قطر . وقد شعر روس بعد اطلاعه على تقرير مساعده جرانت أن ثمة احتمالا لقيام تعاون فيما بين الأتراك والشيخ زايد اوضع واحة البريمى تحت النفوذ التركى ، نظرا لالتقاء مصلحة الطرفين حول ذلك . وكانت السلطات التركية تعتبر كلا من أبو ظبى والبريمى جزءين من نجد ، وانهم لن يضيعوا أية فرصة تسنح لهم لضمهما الى سيطرتهم وعلى الأخص واحة البريمى . كما كان من المحتمل على حد رأى روس أن يطلب الشيخ زايد مساعدة الأتراك لاخضاع القبيسات لسلطته بعد أن فشل فى الهجوم البحرى الذى قام به على تلك القبيلة فى خور العديد بموجب اتفاقية الهدنة البحرية . وايا كان الاجراء الذى اتخذ فسوف تكون النتيجة فرض الهيمنة التركية على خور العديد (١) .

سبق أن تنبأ روس بنشوء مشاكل عويصة جديدة كنتيجة لمسألتى زبارة وخور العديد . وفى بداية شهر سبتمبر كتب الى اتيشيسون يقول له :

«بأن موضوع تحديد السيادةعلىخور العديد لم يتم البت فيه بعد، وهو موضوع قد يثير جدلا بين عمان والوهابين ، نظرا لأن الاحتلال التركى

---

(١) نفس المصدر للاطلاع على تقارير جرانت انظر رسائل جرانت الى روس ١٨٧٣/٩/٣ (رقم ٤٠) ومرفق به نسخة من رسائل المسئول التركى فى الدوحة الى شيخ أبو ظبى ودبى بتاريخ ١٨٧٣/٧/٣٠ فى نفس المجموعة ومرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٧

للاحساء التى تشغل الخط الساحلى الممتد حتى خور العديد قد أصبح تحت السيطرة التركية • وأن زعماء هذه المنطقة قد أرغموا على قبول الحكم التركى ، وبأن الدوحة قد احتلت بالفعل وترابط فيها قوة عسكرية تركية وقد أثير موضوع سيادة أبو ظبى على خور العديد للمرة الأولى فى الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ وذلك عندما ذكر زايد بن خليفة للمقيم بيلى بأن وجود قبيلة القبيسات فى خور العديد يحول دون ازدهار أبو ظبى لأنها تشكل مأوى للهاربين من القانون ، وطلب من بيلى وقف العمل بمعاهدة الهدنة كى يتسنى له شن هجوم على تلك المستوطنة وفرض سلطته على سكانها • ولكن بيلى أجرى تحقيقا حول مطالب الشيخ زايد بن خليفة بالسيادة على خور العديد ، واقتنع بأن المنطقة تتبع حاكم أبو ظبى فعلا ، الا أنه رفض بأى حال أن يسمح له بالقيام باجراءات عن طريق البحر ضد القبيلة ، وفضل أن يكتب رسالة الى زعيمها يستفسر منه عما اذا كان يوافق على الاعتراف بسلطة الشيخ زايد عليه • وعندما لم يرد رئيس القبيسات على خطاب بيلى ، اوفد بيلى بعد مضى بضعة أشهر مساعده الماجور سيدنى سميث فى شهر يوليو ١٨٧١ ليوجه تحذيرا أعنف الى زعيم القبيسات ، الا أن سميث عاد من مهمته بغير نتيجة ، وعرف من زعيمهم بطن بن خادم أنهم لا يرغبون اطلاقا أن يكونوا تحت حكم الشيخ زايد بن خليفة، وابدوا استعدادهم للاشتراك فى نظام الهدنة البحرية اذا اعترف لهم بالاستقلال ، كما طلبوا من سميث بأن يزودهم بعلم الهدنة ، والا فانهم سوف يضطرون الى طلب الحماية التركية ، وقال زعيمهم بأن الأتراك قد عرضوا عليه أن يزودوه بالعلم التركى ولكنه رفض عرضهم (١) •

فى شهر يونيو ١٨٧٣ عاد الشيخ زايد بن خليفة فطلب من بيلى مرة أخرى السماح له بمهاجمة قبيلة القبيسات ، وقد أدرك روس بأن الوجود

---

(١) للاطلاع على تقارير سميث وبيلى راجع (المداولات الخارجية لحكومة الهند سياسى) مجلد ٧٦٣ مارس ١٨٧٢ و « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف بيلى •

التركى فى الدوحة وهى منطقة قريبة من الخليج واتصالات الأتراك الأخيرة بالشيخ زايد لابد من ادخالها فى الاعتبار فى موضوع السماح للشيخ زايد ابن خليفة باتخاذ الاجراءات التى ينوى اتخاذها ضد سكان خور العديد ولهذا فقد أحال الموضوع برمته الى حكومة الهند لاتخاذ القرار الذى تـراه • كان المقيم البريطانى بيلى موجودا فى سملا فى ذلك الوقت ولهذا استوضحه اتيشيسون رأيه فى موضوع السيادة على قطر وخور العديد وكان رد بيلى :

« فى الوقت الحاضر ينبغى أن نتحاشى الدخول فى المناطق المتنازع عليها بشأن السيادة الاقليمية • لقد تلقينا تأكيدات رسمية من الباب العالى بأن لا ينوى المساس باستقلال زعماء منطقة ساحل الهدنة وأن ذلك التأكيد يشكل أهمية بالنسبة لمصالحنا أكثر مما تشكله أية تفسيرات اخـرى • ان الاعتداءات التركية فى المنطقة لابد وأن تتخذ وضعا مستديما أن عاجلا أو اجلا ، أو أن يتم وضع حد لها • وفى تلك الحالة فانى أعتقد بأننا سنكون فى وضع يسمح لنا بمعالجة مشكلات الحدود والسيادة الاقليمية بطريقة فعالة ، أما فيما يختص بحقوق البحرين فى قطر فانى لا أعتقد أن مسألة الانتفاع بالمراعى وغيرها من المناطق على ساحل قطر تخول للبحرين حقوقا باستخدام القوة البحرية لفرض سلطتها على أية منطقة ساحلية من قطر • أما بشأن خور العديد فهى فى اعتقادى تتبع حاكم أبو ظبى ، غير أنى سوف أرجىء البت فى هذا الموضوع وفى غيره من الموضوعات ريثما تتضح وتتبلور نوايا الحكومة التركية فى محاولاتها الاستيلاء على ساحل شبه الجزيرة العربية (١) •

واستنادا الى هذه النصائح والى استنتاجات اتيشيسون نفسه أوعز روس خلال الأسبوع الأخير من اكتوبر بابلاغ الشيخ زايد بن خليفة بأن

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٦ من بيلى الى اتيشيسون ١٨٧٣/١٠/٢٧ •

حكومة الهند لن تسمح له بتنفيذ الاجراءات التى كان ينوى اتخاذها للاستيلاء على خور العديد ، وانها سوف تتحرك لمنعه من ذلك (١) ٠

وعلى أية حال فقد كان الأتراك على ما يبدو قد صرفوا النظر عن الخليج ٠ وفى مستهل عام ١٨٧٣ قاموا بسحب قواتهم النظامية فى الاحساء، وتسليم ادارة الاقليم الى شيخ مشايخ بنى خالد ٠ أما فى المنطقة الجنوبية الغربية فقد ظلوا يمارسون نشاطاتهم وفى النصف الأخير من عام ١٨٧٣ ضموا منطقة لحج الى نفوذهم وكان حاكمها أحد الزعماء الذين يتقاضون مرتبات شهرية من حكومة عدن ، وقد قاموا بجهود مكثفة للاطاحة بهذا الحاكم مما حدا باليوت السفير البريطانى فى القسطنطينية الى بحث هذا الموضوع شخصيا مع السلطان العثمانى فى شهر يناير ١٨٧٤ ، غير أن عبد العزيز حاول التملص من الرد المباشر على سؤال اليوت ٠ وقد ذكر اليوت فى تقريره حول هذا الموضوع « بأن صاحب الجلالة السلطان قد يعارض القيام بحملات عسكرية للاستيلاء على اقاليم لا أهمية لها ٠ وكان بذلك يشير الى الحملة التركية على اليمن والحملة على نجد ، وعلل الحملة الأولى بأنها كانت نتيجة لاطماع مدحت باشا الشخصية ، وأنه قام بها دون موافقة الباب العالى » (٢) كان هذا الرد من جانب السلطان فى غاية الصراحة ٠ لكن موسوروس باشا السفير التركى فى لندن قد تحدث عن هذا الموضوع بصراحة ودقة أكثر ، حيث ذكر بأنه لا حق للحكومة البريطانية فى التدخل بين السلطان ورعاياه فى شبه الجزيرة العربية بما فى ذلك لحج ، وبأن اليمن وغيرها من المناطق فى شبه الجزيرة العربية تخضع للامبراطورية العثمانية منذ قرون بحكم فتح الأتراك

---

(١) مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٠٢ المؤرخ ١٨٧٣/١١/٢١ من وزير خارجية الهند سملا الى المقيم السياسى للخليج ١٨٧٣/١٠/٢٧ (رقم ٢٥٧٠ الادارة الخارجية) ٠

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٧٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧٤/١/٢٤ (رقم ٧ سرى) ٠

لها وبحكم سيادتها الشرعية عليها • كما أن ذهاب الجيش التركى الى اليمن كان اجراء أملته الضرورة لاستكمال السيطرة عليها • وادخال الاصلاحات الادارية التى يجرى الآن ادخالها الى كافة ارجاء الامبراطورية ، ويستطرد موسوروس باشا فيقول : بانه من البديهى أن مسألة شبه الجزيرة قضية حساسة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من قضية العالم الاسلامى • وأن هذه المنطقة وحكامها متفقون بغير استثناء على حق السلاطين العثمانيين فى حكم هده المنطقة باعتبار أن هذا الحكم حق شرعى للعثمانيين ، وبأن من واجب العثمانيين ملء الفراغ الناشىء فى المنطقة •

ترتب على ايرل اوف دربى الذى حل محل جرانفيل فى وزارة الخارجية في حكومة دزرائيلى الثانية فى أوائل فبراير أن يتخذ قرار الرد على المطالب التركية فى شبه الجزيرة • غير أن هذا الرد الذى وضعت صبغته خلال شهر ابريل ١٨٧٤ وبموافقة وزير الدولة الجديد لشئون الهند ماركوس سالسبورى لم يكن شديد اللهجة فحسب بل كان تهديدا سافرا « ومهما كان شكل السيادة التى كان يمارسها الباب العالى على اليمن سابقا ، فان الواقع كما أشار دربى أن تلك البلاد قد استقلت عن الأتراك منذ أواسط القرن السابع • وظلت اليمن شأنها شأن الاقطار الاسلامية التى خضعت فى وقت من الاوقات للخلافة الاسلامية محتفظة باستقلالها الى أن قام محمد على باشا بفتوحاته فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كما أن القبائل الأخرى المجاورة لعدن ظلت هى الأخرى محتفظة باستقلالها • ويستطرد دربى فيحذر من أن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بالتدخل فى شئون تلك المناطق • ويضيف بأن الحكومة البريطانية قد فوجئت بمحاولات الخلافة التركية للمطالبة بتلك الاقاليم وبالشعارات التى رافقتها لاستثارة المشاعر الدينية والقومية لسكان تلك الاقطار ، ونبه الى أن تركيا لو تمادت فى مطالبها فقد يؤثر ذلك تأثيرا عكسيا على كيان الامبراطورية العثمانية نفسها الأمر الذى لا تتصور الحكومة البريطانية أن الباب العالى يهدف اليه • وعندما تطرق دربى الى هذا الموضوع فى مذكرته الى حكومة الوطن أكد بأن على الباب العالى أن يتذكر بأن السلطان ليس هو الحاكم الوحيد الذى يضرب على وتر المشاعر القومية والدينية للذين

يسعون الى تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية ويهيبون بالمسيحيين فى تلك الاقطار لكى يتخلوا عن ولائهم للباب العالى (١) ٠

لم يتأكد ما اذا كان مضمون هذا التحذير قد أبلغ الى الباب العالى ولكنه قد ارسل الى سيدنى ولوكوك القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية لتسليمه الى السلطات العثمانية العليا ٠ غير آن ولوكوك لم يؤكد أنه سلم تلك المذكرة الى السلطات العثمانية بالفعل ، فان كان قد سلمها فليس من المعقول الا يذكر ذلك لحكومته خصوصا وأن الموضوع كان على جانب كبير من الأهمية ٠ وعلى آية حال ففى شهر ابريل سنحت الفرصة لدربى بأن يؤكد لمسوروس باشا بأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوفة اليدين من آية محاولة يقوم بها الباب العالى لفرض مطالبه فى شبه الجزيرة العربية لأبعد من المناطق التى يسيطر عليها الآن ، ومن ناحية اخرى فقد حاول الأتراك فى العراق تجنيد المواطنين البحرينيين المقيمين فى الولاية للخدمة العسكرية ٠ وقد قال دربى للسفير التركى بأن مثل هذه الاجراءات يجب أن تتوقف لأن البحرين دولة مستقلة تقاوم كل محاولة للنيل من استقلال البحرين أو الدول الأخرى التى تربطها نفس العلاقات بالحكومة البريطانية ، أن كل ما يخشاه كل من دربى وسالسبورى فى مجلس شئون الهند أن يكون هناك أكثر من مجرد التأكيدات التركية على حقوق السيادة فى شبه الجزيرة ٠٠ وفى هذا الصدد ذكر سالسبورى لنورث بروك فى بداية شهر مايو بأن لهجة الباب العالى حول هذا الموضوع قد ازدادت حدة فى الآونة الأخيرة ، فقد استمر فى تأكيد تلك الحقوق الاقليمية على الرغم من رفض الحكومة البريطانية لها ، واخذ يضغط على كل من فارس ولحج ومسقط والمناطق المجاورة بشأن تلك الحقوق ٠ وانه لمن المصادفات المحرجة أن تندلع الاضطرابات فى انحاء كثيرة من شبه القارة الهندية ــ فهل هو انفجار العنف الاسلامى الذى أول من يشعر

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٨ من دربى الى ولوكوك (القائم بالأعمال فى القسطنطينية ١٨٧٤/٤/٣٠ (رقم ١٠٠) ٠

بضغوطه هو السلطان ، أم هو اجناتيف (السفير الروسى فى القسطنطينية) الذى يستغل (وحدة الأراضى العثمانية) ومركز السلطان الدينى ؟ أما نورث بروك فقد كان أقرب الى رد أسباب ذلك الى العامل الثانى منه الى التطرف الدينى ، فقد أعرب سالسبورى عن ارتياحه من الموقف الذى اتخذه دربى من موضوع البحرين . لقد تحدد موقف الحكومة البريطانية من استقلال البحرين بمقتضى اتفاق ١٨٦١ بشكل حاسم وبالتالى فان أية محاولة من الباب العالى لفرض سيادته على آقاليم شبه الجزيرة العربية سوف تعارضها الحكومة البريطانية بقوة على حد قول نورث بروك .

ان قلق كل من دربى وسالسبورى من موضوع البحرين لم يكن له ما يبرره الى حد ما ، نظرا لأن الحكومة التركية تعلم علم اليقين بأن أية محاولة من جانبها لزعزعة الأوضاع السائدة علي امتداد الساحل العربى للخليج ، وقال بأن أى نجاح قد يحرزه الأتراك فى هذا الصدد ، لا أن يحرزوا بالطرق غير المباشرة ، وهذا ما بدأ الأتراك يفعلونه اعتبارا فى منتصف عام ١٨٧٤ . وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه فى شهر يوليو عام ١٨٧٤ عندما سلم موسوروس باشا الى دربى عريضة قال فيها ، أن الباب العالي قد تلقاها من شيوخ البحرين ، وأن السلطان كلفه بعرضها على الحكومة البريطانية لأن مضمونها يتعلق ببريطانيا . وان الذى ارسل العريضة هو ناصر بن مبارك وأعوانه من آفراد أسرة آل خليفة المنفيين ، وقد أعرب آصحاب العريضة عن ولائهم للسلطان العثمانى وطالبوه بتقديم العون اليهم لاسترداد حقوقهم التى قالوا أن السلطات البريطانية فى الخليج قد قامت بانتهاكها وبأنها طردتهم من البحرين وصادرت ممتلكاتهم واطيانهم وأن بعض ذويهم ومنهم محمد بن عبد الله الحاكم السابق للدمام ، ومحمد بن خليفة الحاكم السابق للبحرين قد تم نفيهما الى الهند ، وقد وعد دربى بتحويل العريضة الى حكومة الهند ولكنه أوضح لموسوروس باشا بأن البحرين دولة مستقلة وبأن الحكومة البريطانية لا يمكنها التدخل والحصول لهم عن ممتلكاتهم حتى ولو كان فى حوزتهم ما يثبت حقهم فى تلك الممتلكات .

لم ينتظر ناصر بن مبارك ورفاقه حتى يصلهم الرد على الطلب الذين بعثوا به الى الباب العالى . والواقع أنه كان هناك شك فى جدية الطلب الذى تقدموا به . ففى أواخر شهر اغسطس من عـام ١٨٧٤ ظهر محمد ابن ناصر مع ٣٠٠ أو ٤٠٠ من أفراد قبيلة بنى حجر ، وهى القبيلة التى صاهرها محمد بن ناصر فى الدوحـــة حيث كانوا يبحثون عن ســـفن يستخدمونها لغزو البحرين . غير أن محمد بن ثانى كبير شـــيوخ الدوحة رفض اعطاءهم أية سفينة ، ولكنهم بطريقة وأخرى تمكنوا من الحصـــول على بعض السفن واستخدموها فى الاستيلاء على احدى السفن التابعة للبحرين وكانت بالقرب من ساحل قطر ونهبوا محتوياتها ، غير أن السفينة البريطانية « مى فرير » التى كان قد أرسلها الكولونيل راسل الى المنطقة وكانت وقتئذ بالقرب من قطر تمكنت من احباط خطة ناصر بن مبـــارك لغزو البحرين (١) وبعد أن انتهى ناصر وزملاؤه من الاستيلاء على محتويات السفينة البحرانية شنوا هجوما على زبارة التى كان رجالها قد غادروها فى ذلك الوقت للعمل فى مصائد اللؤلؤ ، وكاد المهاجمون أن يستولوا على البلدة بكاملها لولا وصول السفينة المســلحة البريطانية « هيوروز » التى قرر ربانها بأن يعطى بحارته بعض الدروس فى اطـــلاق النار ، وهكذا أطلقت هيوروز قذيفتين وراء خطوط تجمعات قبيلة بنى حجر الذين فهموا على الفور المعنى المقصود من اطلاق القذيفتين ، وبذلك أمكن وقف الهجوم .
على الفور المعنى المقصود من اطلاق القذيفتين ، وبذلك أمكن وقف الهجوم
وعند عودتهم تمكنوا من تفريق المهاجمين (٢) .

---

(١) لقد تم تثبيت روس فى منصب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى أواخر عام ١٨٧٣ ومنح اللقب المحلى العادى لفتنانت كولونيل الخاص بفارس والمناطق المجاورة لها .

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ١٨٧٤/١٠/٢٣ من المقيم الى وزير خارجية الهند كلكتان ٣ و ١٨٧٤/٩/١٢ رقم ١٠٠٦ — ٢٠٥ و ١٠٣٩ — ٢٠٩

قبل آن تصل أخبار هذه العمليات الى لندن كان السفير التركى موسوروس باشا قد سلم مذكرة احتجاج الى دربى على عملية القصف البريطاني التى راح ضحيتها ٢٥ قتيلا من بنى حجر ، وجاء فى المذكرة بأنه اذا كان قد وقع أى اعتداء من جانب آى شخص من سكان تلك المنطقة فقد كان فى الامكان آن يقوم ربان السفينة بابلاغ السلطات العثمانية بذلك التى ستقوم بدورها بتطبيق العقوبة عليه (١) · لقد كانت تلك المذكرة أول بادرة من الباب العالى بشأن مطالب السيادة التركية على جزء من الساحل الشرقى للاحساء ، لاسيما وان طبيعة السيادة التركية حتى على الدوحة التى رفعت العلم التركى فى عام ١٨٧١ يحوطها الغموض ·

وفى شهر سبتمبر عام ١٨٧٤ كتب روس الى حكومة الهند مذكرة جاء فيها :

« أن ميناء البدعة فى الدوحة يشغل وضعا سياسيا شاذا · فعلى حين يرفع محمد بن ثانى الشيخ الكبير العلم العربى فان نجله جاسم قد وضع نفسه تحت الحماية التركية · كما آن هناك قوة من الحرس التركى ترابط فى البدعة · وآن السلطات التركية تتولى فى حدود معرفتى السلطة فى تلك المنطقة · غير آنى لا اعتقد أن الأتراك يعتبرون أنفسهم مسئولين عن تصرفات شيوخ البدعة وسكانها ، كما آن الشيخ جاسم على استعداد من ناحية أخرى فى حالة تعرضه لأى ضغط ان يتنصل من تبعيته للأتراك· وبالتالى فان الأمر يستدعى النظر فيما اذا كان يجب استيضاح الحكومة التركية حول المناطق الساحلية التى تطالب بالسيادة عليها » (٢) ·

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٨١ من موسوروس باشا الى دربى ١٨٧٤/١٠/١٣ وكان الأصل بالفرنسية ·

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجي (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ١٨٧٤/١٠/٢٣ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند ١٨٧٤/٩/١٢ (رقم ١٠٣٩ - ٢٠٩) ·

كما طالب روس الحكومة البريطانية بأن تحدد من جانبها موقفها من قضية الدفاع عن البحرين . فبموجب اتفاق عام ١٨٦١ التزمت بريطانيا بمساندة حاكم البحرين ضد أى اعتداء يقع عليه من جانب حكام الخليج أو قبائله من البحر . ولكن ما هو الموقف الذى قد تتخذه بريطانيا من عدوان يقع على أراضيه من البحر كالاعتداء الذى وقع على زبارة . كان حاكم البحرين يطالب بالسيادة على زبارة وعلى سكانها قبيلة النعيم . وقد أجرى مساعد روس تحقيقات حول تلك المطالب وقد تبين له بأنها صحيحة الى مدى كبير ، على الرغم من أن السلطة الفعلية التى كان يمارسها آل خليفة على تلك القبيلة كانت تعتمد الى حد كبير على عمليات القهر والتسلط وكان روس يرى نفس الرأى فيما يختص بحقوق أسرة آل خليفة فى زبارة ، وعند زيارته للبحرين في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٨٧٤ ، سأله حاكمها عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستمده بمساعدات عسكرية لفرض سلطته على القبيلة فرد روس عليه بالايجاب اذا كانت تلك المساعدة سوف تستخدم لأغراض دفاعية وليس هجومية (١). لقد كان روس واثقا من حقيقة واحدة وهى أن النعيم لم يعلنوا ولاءهم للأتراك أو يخضعوا لحكمهم وأن الهجوم الذى قامت به قبيلة بنى حجر لا يمكن تفسيره على أنه عملية تأديبية يقوم بها الباب العالى لجماعة متمردة من رعاياه ، وقد ذكر روس لحكومة الهند بأن التفسير الذى اضفاه الأتراك على دور السفينة البريطانية « هيوروز » فى الغارة التى قام بها بنو حجر على زبارة مجرد تلفيقات لا أساس لها من الصحة . فلم يصب أحد من بنى حجر فى تلك العملية نتيجة قصف السفينة لتجمعات تلك القبيلة (٢) .

---

(١) نفس المصدر خطاب رقم ٢٢٢ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٤/١١/١٠ (رقم ١٢٨١ — ٢٦٧) .

(٢) المرفقات والخطابات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٤/١٢/١٩ .

غير أن حكومة الهند لم تقتنع كل الاقتنـــاع بوجهة نظر روس فى موضوع الغارة على زبارة . وعليه فقد ذكرت حكومة الهند فى شـــهر سبتمبر بأن حاكم البحرين ليست له أية ممتلكات داخـــل قطر ، وأن الحقوق التى يطالب بها لم تتأكد بشكل قاطع ، وأضافت بأن روس لم يكن يملك الصـــلاحيات اللازمة لموافقة حكومة البحرين على ارسال تعزيزات عسكرية الى النعيم . وفى شهر ديسمبر ١٨٧٤ أوعزت الى روس بابلاغ حاكم البحرين بأن التأييد البريطانى له مشروط بحالة وجود تهديد له من البحر أو من البر ، والتوضيح له بانه طالما بقى متمسكا بالتزاماته وفـق شروط المعاهدة ، فان الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مسئولة عن حمايته والدفاع عن أراضيه ، ولكن قبل هذه الحماية لا يمكن تقديمها فى حالة قيامه بهجوم أو اعتداء على بلدان أخرى أو فى حالة تورطه فى مشكلات لا توافق عليهـا الحكومة البريطانية . من ناحية أخـرى كانت حكومة الهند تعارض اجراء محادثات مع الأتراك حتى على المستوى المحلى ، بشأن حدود سيادتها على الساحل القطرى واوضحت لروس بأن يبقى التدخل فى شئون البحرين والمناطق العربية الأخرى على الساحل لحماية المصـــالح البريطانية المشروعه فى اطار المعاهدات فى نطاق محدود جدا وعلى ضوء ما يترتب على الاتفـــاقيات المبرمة بين الطرفين ، والواقع أن حكومة الهند كانت تحرص على التمسك بالمبادىء المتفق عليها بحيث يقتصر الدفـاع عن البحرين على الوسائل البحرية وعـدم التورط فى شـــئون المناطق الداخلية . وأن أى تدخل لصالح البحرين يقوم على غير هـذه الأسس قد يورط الحكومة البريطـــانية فى نزاع مع الباب العـــالى وقد يؤدى الى اجراءات عســكرية . وبعبارة أخـرى فان السلطات الحاكمة فى الهند مهتمة فى هـــذه المرحلة بمشكلة التوسع التركى على الساحل الشرقى الاحساء أكثر من اهتمامها بتهديد القبائل الداخلية لاستقلال البحرين .

فى شهر اغسطس ١٨٧٤ آفرج عن عبد الرحمن بن فيصل الذى كان محتجزا فى بغداد منذ عام ١٨٧٢ كضمان لحسن سلوك أخيه الأمير سعود، وقد توجه عبد الرحمن الى البحرين حيث رحب به حاكمها الشيخ عيسى ابن على . وقد أمضى عبد الرحمن الأشهر الأولى من وجوده فى البحرين

فى اتصالات مستمرة مع شيوخ الاحساء ، ووجد الاستعداد لدى الغالبية من تلك القبائل للقيام بثورة ضـــد براك بن غرير والحرس التركى ٠ وفى أواخر آكتوبر تقريبا اجتاز عبد الرحمن الحدود الى العقير حيث انضم اليه أعداد كبيرة من قبائل مرة وعجمان وغيرهما ٠ وبتلك القـــوة قام عبد الرحمن بهجوم على القطاع الشمالى لقطع خطوط مواصلات الأتراك بين القطيف وواحة الاحساء ، ومن هناك شن هجوما آخــر على غرير فى منطقة الهفوف ٠ وعندما علمت بغداد بالهجوم الذى شنه عبد الرحمن على الاحساء أصدر الوالى التركى رديف باشا آوامر الى ناصر باشا السعدون متصرف لواء البصرة وشيخ مشايخ المنتفك باتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع التمرد ٠ وقد تحرك ناصر السعدون بسرعة وآبحر من ميناء البصرة بكتيبة من القوات النظامية التركية يعززها وحدة من الخيالة ، وفى تلك الأثناء انشقت قبيلة عجمان عن عبد الرحمن واتخذت موقفا ضده ، فلم يعد فى وسعه أن يقاوم القـائد التركى وترتب عليه آما أن يحارب او يستسلم سيما وآن الهدف من حركته ضد الأتراك هو الضغط عليهم لتعيينه واليا على الاحساء وليس لشق عصا الطاعة ضدهم (١) غير أن ناصر السعدون وضع حدا لتردد عبد الرحمن اذا قام بزحف على واحة الاحساء لارغـام عبد الرحمن على رفع الحصار عن الحامية التركية فى منطقة الهفوف ٠ وكنتيجة لذلك فر عبد الرحمن الى الرياض وسلمت البلدة للقـــوات التركية للسلب والنهب انتقاما منهم على تأييدهم لعبد الرحمن ، وقد عين ناصر السعدون نجله مزايد واليا على الواحة وعهد بحفظ الأمن والنظام الى ٨٠٠ جندى من النظاميين و ١٠٠ خيال (٢) ٠

---

(١) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من عبد الرحمن الى روس ١٨٧٤/١١/٢١ ٠

(٢) نفس المصـــدر من روس الى اتيشيسون ٥ و ١٨٧٤/١٢/٣١ (رقم ١٣٠٨ — ٢٨٨ و ١٤٠٧ — ٣٢١) و ٩ يناير ١٨٧٥ (رقم ١٧ — ٥ =

وكان من المحتمل أثناء التمرد أن يستغله الأتراك لاصطناع خلاف مع البحرين • ففى أواخر أكتوبر كتب والى القطيف التركى خطابا الى حاكم البحرين يوبخه على استضافته لعبد الرحمن ثم بعد شهر أعلن نفس المسئول بأنه قد طلب من كل من ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى تأجيل العمليات التى قررا القيام بها ضد زبارة الى أن تصل المدرعات التركية التى كان ينتظر وصولها بين لحظة وأخرى (١) أما حكومة الهند فقد رأت فى تلك الخطوة اجراء خطيرا ، وبالتالى طلبت من قائد أسطول الهند الشرقية ارسال بعض السفن لتعزيز أسطول الخليج ، وهكذا ففى بداية عام ١٨٧٥ وصلت السفن ماجبى ونمبل وبرتون للمرابطة فى منطقة الخليج الأعلى ، وفى ذلك الوقت اتصل اليوت تلقائيا بالمسئولين فى الحكومة التركية لتحذيرهم من أن الحكومة البريطانية مصممة على ألا تسمح لأحد بانتهاك سيادة البحرين واستقلالها • وقد جاءت تلك المبادرة من اليوت فى أعقاب تقرير تلقاه من الكولونيل هربرت القنصل البريطانى العام فى بغداد ، والذى ذكر فيه بأن الباب العالى قد يكون هو المحرض على هجوم بنى حجر على زبارة • وفى يناير ١٨٧٥ عاد اليوت فحذر رئيس وزراء تركيا من أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لا تطالب بالسيادة على البحرين ، الا أنها مصممة على حماية الجزيرة من

= فى نفس المجموعة أيضا الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٠ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١١ من المقيم الى وزير خارجية الهند ككلتا ١٨٧٤/١٠/٣١ (١٢٦٥ — ٢٦٢) و ١٨٧٤/١١/١٨ التقرير الادارى السنوى للممثلية البريطانية فى الخليج ١٨٧٩ — ١٨٨٠ مذكرة روس عن نجد •

(١) الخطابات من روس الى اتيشيسون ١٠/٣١و ١٨٧٤/١٢/٥ (رقم ١٢٦٢ — ٢٦٢ و ١٣٨٠ — ٢٨٨) سبقت الاشارة اليه •

اى هجوم يقع عليها (١) ٠

في ٢٥ يناير ١٨٧٥ توفي الأمير سعود بن فيصل في الرياض بعد اصابته بمرض الجدرى ٠ وقد اختار أهل المدينة الأمير عبد الرحمن خلفا له ٠ غير أن اختيار عبد الرحمن كان له ردود فعل معاكسة فى الأوساط القبلية فى الاحساء ٠ ولتشديد الأتراك قبضتهم على هذا الاقليم قرروا ضمه الى البصرة ، وكانت البصرة والاقاليم السفلى من العراق منفصلة عن ولاية بغداد ، وكانت ولاية مستقلة تحت حكم ناصر باشا ، وفى شهر اغسطس ١٨٧٥ منيت قوات الأمير عبد الرحمن بالهزيمة وتم خلعه عن السلطة وحل محله الأمير عبد الله الذى أعلن بأنه يريد العيش فى سلام وتفاهم مع الأتراك ٠ ففى بداية شهر ديسمبر تلقى الشيخ عيسى حاكم البحرين خطابا من ناصر باشا السعدون يتضمن شكويين تقدم بهما اثنان من تجار قطر ضد رعايا الشيخ عيسى ، وجاء فى الخطاب انه ما لم يتم ارضاء صاحبى الشكويين فان السلطات التركية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الموضوع (٢) ، وعلى الرغم من أن ناصر باشا يعلم وهو يبعث بخطابه الى حاكم البحرين بأن رعايا هذا الحاكم لا تزال لهم بعض المطالب ضد القطرين لم تسو بعد ، وبالتالى فلم يكن من المعقول أن يوافق حاكم البحرين على تسوية مطالب أهل قطر قبل أن تحسم مطالب مواطنيه ضد القطريين ، كما أن ناصر باشا لابد انه كان يعلم أن بعض تلك المطالب يعود الى ما قبل الاحتلال التركى للأحساء ، وأنها تتناول

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ١ من اليوت الى دربى ١٨٧٥/١/٥ (رقم ٢) وأيضا مجلد ٨٢ نفس المصدر من اليوت الى دربى ١٨٧٤/١١/٧ (رقم ٧٩) ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق الخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٢٨ من ناصر باشا الى عيسى بن على ١٨٧٥/١١/٦ ٠

الخلافات حول حقوق الصيد فى أحواض اللؤلؤ ، وكانت تعتبر مشكلات فى غاية الخطورة والتعقيد . وعندما علم روس بأمر الخطاب ساوره الشك فى نوايا ناصر باشا وبعث بتقرير الى حكومته فى الهند يقول فيه : « بأن خطاب ناصر باشا ما هو الا خطوة تمهيدية لتوسيع نطاق تدخله فى شئون البحرين ، وبأنه كان يتوقع من جراء تلك الخطوة أن يحمل الحكومة التركية على اقرار سياسته فى المنطقة (١) .

قبل شهرين أو ثلاثة أشهر من وصول هذا الخطاب استدعى مزايد باشا نجل ناصر باشا ووالى الاحساء التركى اثنين من التجار الهنود المقيمين فى الدوحة ، وفى البداية رفض التاجران طلب الوالى وايدهما فى هذا الموقف الشيخ محمد بن ثانى ، الا أن نجله جاسم والحاكم الفعلى للدوحة آرغمها على الذهاب . وكان له هدفان من ذلك : الأول أن يوجه الاهانة الى المقيم البريطانى الذى كان يكن له الكراهية ، كما كان يكن الكراهية لجميع البريطانيين ، والثانى أن يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة فى يده . وكان يهدد التجار الهنود بهذا الاجراء منذ فترة طويلة ، كما كان الشخص وراء دعوة الأتراك للقدوم الى الدوحة عام ١٨٧١ . وعلى النقيض من ذلك كان والده الذى كان يكره الأتراك وقد جس نبض روس أكثر من مرة فى احتمال مساعدته للتخلص منهم . كان فى الدوحة اثنان من المسئولين الأتراك من رتب صغيرة ، ولكن الشيخ جاسم هو الذى كان يمثل الأتراك فى الدوحة ، فقد عينه الأتراك القائمام التركى فى الدوحة ، وكان يحكم المنطقة يعاونه ٤٥ جنديا تركيا من الجندرمة ، ورغم أن هؤلاء الجنود كانوا يرتدون الزى التركى ، الا أنهم كانوا خليطا من العرب والفرس والبلوش .

---

(١) نفس المصدر مجلد ٧ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٥/١٢/١٧ (رقم ١٣٣٧ — ٣١) .

ويعتقد روس بأن جاسم هو الذى اقترح على مزايد باشا استدعاء التاجرين الهنديين الى الهفوف انتقاما من الاجراء الذى اتخذه روس فى صيف العام السابق بفرض غرامة على محمد بن ثان عن احدى عمليات القرصنة التى قام بها بعض رعاياه ، ولتحذيره بأن (أى حاكم) يستطيع هو الآخر اتخاذ اجراءات ضد البريطانيين عن طريق القوانين التعسفية والعرفية التى كان يصدرها ضدهم . فاذا كان هذا الاحتمال صحيحا ، كما كان يعتقد روس ، فان الفرصة التى كان يبحث عنها بفارغ الصبر قد سنحت له فى النهاية . وحول هذا المعنى كتب روس الى اتيشيسون يقول : انني على ثقة من آن الوالى مزايد باشا قد تعمد اتخاذ ذلك الاجراء لكى يكشف عن مدى احتقاره وكرهه للانجليز وتمجيده لدور الأتراك فى هذه المناطق على حساب المصالح البريطانية ، وهذا موقف فى غاية الوضوح ، لانه حتى ولو كان التجار الهنود قد ارتكبوا بعض المخالفات الخطيرة ، فقد كان يتعين ابلاغ السلطات البريطانية بأمر تلك المخالفات قبل استدعائهم الى نجد » ... وعلى أية حال فان الاجراء المذكور قد أثار الاستغراب وقد أخذ الناس يراقبون مجريات الاحداث فى انتظار النتيجة التى تسفر عنها (١) .

فى شهر ابريل قدمت الحكومة البريطانية احتجاجا رسميا الى الباب العالى على اجراءات ناصر باشا واحتجازه للتاجرين الهنديين . وعلى الرغم من أن التاجرين لم يتعرضا لأى أذى وعادا عن طريق البحرين فقد انتقدت الحكومة البريطانية الطريقة التى استخدمتها السلطات التركية لاستدعائهما الى الهفوف وتحميلهما عبء تلك الرحلة المضنية عبر

---

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/٤ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم ١٣٥٨ — ٣١٩) كذلك برقياته المؤرخه ٤ و ٨ و ١٧ و ١٨٧٥/١٢/٣٠ فى نفس المجموعة .

الصحراء فى عز الصيف غير أن الأسباب الحقيقية لاستدعاء التاجرين بقيت لغزا مجهولا (١) كما لم ترد الحكومة التركية على الاحتجاج البريطانى أو تقدم ايضاحات عن تلك الاجـــراءات ، ولم تدفـــع أية تعويضات للتاجرين .

فى صيف عام ١٨٧٦ انفجرت على المنطقة الساحلية من قطر موجة من الاضطرابات وأعمال الشغب ، كان المسئول عنها أفراد من قبيلتى مرة وبنى حجر . فقد هاجم بعض هؤلاء سفينة تابعة لمشـــيخة أبو ظبى فى ميناء الدوحة وقتلوا الربان واثنين من البحارة ثم فروا بعد أن اســتولوا على كمية من اللؤلـــؤ كان قد جمعها العاملون فى تلك السفينة . ومن المحتمل أن يكون جاســم آل ثانى على علم بتلك الجريمة ، لأن السفينة كانت ترسو بالقرب من مسكنه ، ومع ذلك فانه لم يتخذ أى اجــراء على الرغم من الحاح روس عليه بالقبض على المتهمين . وزعم أن المتهمين قـــد هربوا الى ساحل فارس وهى منطقة لا تخضع لسلطته . كما اســتولى فريق آخر من قبيلة بنى مرة على سفينة تخص أحد تجار اللؤلؤ العمانيين . وفى شهر أغسطس وقع هجوم آخر على سفينتين تابعتين لمشيخة أبو ظبى كانتا فى خور العديد وقتل أحد بحارتها . ومرة أخرى وفى نفس الشهر هاجم فريق من بنى حجر مرة أخرى السفن القطرية ونهبوها ، وكان بعض هؤلاء يمارس نشاطه من خور العديد حيث كان يعيش فريق منهم تحت امـــرة سالم بن شفيع ، بينما كان بنو مرة يعملون من قواعدهم فى الدهنـــاء وغيرها من مناطق الساحل الشرقى .

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السرية والسياسية مجلد ١١ من اليوت الى دربى ١٢ و ١٨٧٦/٤/٢٥ (رقم ٣١٧ و ٤٢٦) .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطـــاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيرودو (المقيم الســـياسى بالوكالة) الى توونثون (وزير خارجية الهنـــد بالوكالة) .

أثارت هذه الحوادث من جديد المشكلة التي ظل نورث بروك يرفض الاعتراف بها وهى مشكلة السيادة التركيـة على السـاحل الشرقى للاحساء ، وآنه طالما بقيت هذه السيادة غير مؤكدة سواء فى طبيعتها أو فى حدودها فان قبائل المنطقة ستظل ترفض نظام الرقابة الذى أدخلتـه الحكومة البريطانيـة على المياه الساحلية ، وسيستمر فى طلب الحماية التركية لها دون أن يكلفها ذلك أية اعباء ، نظرا لأن الأتراك لم يكونـوا يمارسون سيطرة حقيقية على تلك المناطق الساحلية لكن نورث بروك ظل يرفض بحث تلك المشكلة حتى فبراير ١٨٧٦ عندما ذكر « انه طالما امتنع حاكم الدوحة عن القيام بخرق المعاهدة البحرية وعن التدخل فى شـئون حلفائه ، فليس من حق الحكومة البريطانية الاعتراض على مدى خضوعه للسيادة التركية ، كما انه لا مصلحة لبريطانيا فى مثـل هذا الاعتراض وبأن السياسـة التى تسير عليها تقضى بتجنب التورط فى المشـكلات الداخلية لشبه الجزيرة (١) والسؤال الذى سينبنى على ذلك هو ما الذى ستفعله بريطانيا او حال خضوع حاكم الدوحة للسيادة التركية من اتخاذ اجراءات ضده عن الانتهاكات التى قـد تقع فى مياهه الاقليمية ؟ كـان بيرودو ، الذى كان يشغل منصب المقيم السياسى بالوكالة عام ١٨٧٦ بـدلا من روس الذى كان فى اجازة ، يطالب باتخاذ موقف جاسم من هـذا الموضوع وبأسرع وقت .

وقبل بضع سنوات من ذلك لاحظ بيرودو فى معرض اشارته الى جرائم القرصنة التى وقعت خلال شهرى يوليو وأغسطس :

« أن الحكـومة البريطانية تسـتطيع ممارسة نفوذها وأن تحصـل على تعويضات عن الأضرار التى تنشأ من حوادث القرصنة ، ولكن بما آن الحكومة التركية تفرض سيطرتها على ساحل قطر ، فلابد من البحث عن وسائل أخرى للحصول على التعويضات . ولا اخالنى فى حاجـة الى أن

---

(٢) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجـلد ٧ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٢/٤ « رقـم ٢٨ الادارة السياسـية الخارجية) .

أوجه عناية الحكومة الى الأضرار الخطيرة التى قد تتعرض لها مصالحنا ومركزنا فى المنطقة ، لو آن دول المنطقة الموقعة على معاهدة الهدنة البحرية والمحظور عليها بموجب هذه الاتفاقية الرد على الاعتداءات التى تتعرض لها فى البحر من جانب الدول غير المشتركة فى تلك المعاهدة لم تجد من يحميها من تلك الاعتداءات » .

كما كلف الاعتداء الذى تعرضت له احدى سفن أبو ظبى فى خور العديد فى نظر بيرودو نذيرا الأخطار جسيمة مقبلة ! فى ذلك الوقت كانت مشكلة البحرين نائمة ، غير أن مشكلة أهم قد برزت وسوف تزداد خطورة اذا لم يتم حسمها بسرعة . فقد تسلم بطى بن خادم زعيم القبيسات فى خور العديد نسخة من العلم التركى سلمه اليه أحد المسئولين الأتراك فى الدوحة ، وكان من عادته أن يرفع ذلك العلم على مبنى مقره كلما جاء مسئول تركى لزيارته ، كما كان بطى يحتفظ أيضا بعلم الهدنة الذىحصل عليه والده ، كما قيل آن المقيم البريطانى الكولونيل بيلى كان يستعمل هذا العلم كلما شعر بخطر من أحد زعماء المنطقة . وكان بطى يدفع زكاة سنوية الى جاسم آل ثانى تحسبا للطوارىء (١) .

فى شهر سبتمبر ١٨٧٦ اقترح بيرودو على الحاكم العام بأن يتم تحصيل التعويضات عن حادث سفينة أبو ظبى الذى وقع فى الدوحة عن طريق الباب العالى ، رغم أن اجراء كهذا لن يكون مجديا نظرا لان موضوع فرض العقوبات على سكان خور العديد والمنطقة الساحلية المجاورة قد لا ينطبق عليه . وعلى الرغم من آن كلا من بنى حجر وبنى مرة خاضعتان لسلطة الباب العالى الا أن المناطق التى يمارسون فيها نشاطهم كالدوحة مثلا تقع خارج الخط الساحلى حيث سلطة الأتراك عليه سلطة اسمية فقط .

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٨ المؤرخ ١٨٧٥/٥/١٣ من فريزر (مساعد المقيم بالوكالة) الى روس ١٨٧٥/٣/٨ (رقم ٣) .

ومن ناحية أخرى فان خور العديد كما تأكد لبيرودو من مراجعته للملفات المثلية البريطانية جزء من أراضى أبو ظبى ، ولما كانت الحكومة البريطانية قد منعت حاكم أبو ظبى من تأكيد سلطته على القبيسات بموجب قرار حكومة الهند الصادر فى عام ١٨٧٣ ، فقد استحال عليه اتخاذ أية اجراءات ضد تلك القبيلة عن طريق البحر • أما بطى بن خادم فبالرغم من كونه زعيما مسالما ، شأنه شأن معظم زعماء القبيسات الا أنه لم يستطع السيطرة على العناصر المتمردة التى كانت تتدفق بأعداد كبيرة الى العديد وتحويلها الى قاعدة ووكر للقرصنة ولهذه الأسباب اقترح بيرودو البحث عن مسئول آخر يستطيع السيطرة على هذه المنطقة ويعد مسئولا عن تصرفات أتباعه • أما الأتراك فلم يكونوا يمارسون أية سلطة هناك ، فضلا عن أنهم لم يكونوا برغبون فى ذلك ، ومن ناحية أخرى فأنه لو سمحنا للشيخ زايد بن خليفة اتخاذ اجراءات ضد سكان العديد فان ذلك قد يدفع بطى بن خادم الى طلب الحماية التركية •

وقد لخص بيرودو المشكلة فى نقطة واحدة وهى أن الأمر يتطلب الوصول الى نوع من الاتفاق والتفاهم بين الحكومتين البريطانية والتركية حول حدود سلطة كل منهما على منطقة الساحل العربى :

« انه بالنظر الى مصالحنا المباشرة ، ووضع كل من الحكومتين البريطانية والتركية فى المنطقة ، فسوف يكون من الأجدى مطالبة الباب العالى بتحديد المناطق التى يطالب بالسيادة عليها ، وأرى لزاما على أن أشير الى أن السياسة التى كانت متبعة بنجاح كبير فى اليمن يمكن تطبيقها فى الخليج ، وبالتالى فيتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف لتركيا بالسيادة الاقليمية على الساحل العربى ضمن حدود معينة • ومن حسن الحظ فان المناطق التى تطالب بها تركيا يمكن تحديدها بدقة جغرافية أكثر من مناطق الحدود فى اليمن • فالموانىء التركية على الخليج هى الكويت ، والقطيف ، والفجير ، والأخير هو ميناء الاحساء ، وهو ميناء هام للأتراك لاجراء اتصالاتهم بنجد • وعلى الجانب الساحلى من الخور

يمتد نتوء (رأس) كبير يتكون فى معظمه من أرض رملية حجرية يسكنها بعض البدو الرحل ، ويعرف الجزء الساحلى من ذلك الرأس بساحل قطر ، ويضم البدعة والوكرة والعديد بالاضافة الى مرفأين أو ثلاثة مرافىء صغيرة • ومن ثم فان استيلاء الأتراك على هذا الساحل لا يعطيها أية مزايا ، غير أن السيادة الوهمية التى تمارسها تركيا على هذه المنطقة والتى تتمثل فى وجود قوة عسكرية صغيرة ترابط فى البدعة قد بدات تشكل خطرا على مصالحنا ، نظرا لتدخل المسئولين الاتراك فى شئوننا التجارية المشروعة ، والتى لنا ولا نزال نحقق من ورائها كثيرا من المكاسب • وباستثارتهم للمشاعر القومية للسكان العرب فى هذه المناطق • لهذا أرى أن تقوم تركيا بمبادرة ودية للتنازل عن حقوق السيادة عن ذلك الجزء من الساحل الغربى الممتد من جنوب العقير وكوع خليج البحرين ، ولو تم ذلك فان هذه المبادرة سوف تخدم مصالحنا الى حد كبير ، وبالتالى يمكننا أن نضع حدا لروح القرصنة التى تسود القبائل العربية سكان هذه المنطقة » (٢) •

كان بيرودو متقدما على عصره ثلاثين عاما تقريبا ، فالحدود التى اقترحها والتى كانت تنبؤاته دقيقة فيها لم تظهر الى حيز الوجود قبل عام ١٩١٣ عندما تم رسم حدود السيادة التركية فى الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية فى اطار الاتفاق البريطانى — التركى المعقود فى ٢٩ يوليو من نفس العام ، وتبدأ تلك الحدود من نقطة على الساحل جنوب العقير أمام جزيرة الزجنونية وتمتد جنوبا حتى منطقة الربع الخالى ، وهو الخط الذى عرف فيما بعد « بالخط الأزرق » • تولى اللورد ليتون منصب الحاكم العام للهند خلفا لنورث بروك فى ابريل ١٨٧٦ • وعلى الرغم من أن ليتون كان يرغب فى اتخاذ موقف أكثر ايجابية من سلفه

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى : سياسى ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيرودو الى ثورنتون ١٨٧٦/٩/١٦ (رقم ٢١٢) •

تجاه الأتراك فى الخليج الا أنه لم يوافق على أن الوضع فى شبه الجزيرة فى عام ١٨٧٦ كان خطيرا بحيث يستوجب اجراء تلك المفاوضات الطويلة المعقدة التى لابد وان تواجه أية محاولة لتخطيط حدود السيادة التركية فى شبه الجزيرة (١) كما انه فى نفس الوقت لم يكن ليقبل أى تقلص للوجود البريطانى على ساحل شبه الجزيرة من جراء التوسع التركى ٠ وكان بيرودو قد أعرب عن رأيه فى أن اعمال القرصنة التى اقترفت خلال عام ١٨٧٦ كانت ترجع الى تلك الأسباب واردف يقول باننى اخشى بالاتنعم منطقة خور العديد بهدوء دائم (٢) ما لم تستبعد بريطانيا نفوذها هناك ، ولهذا فقد كان ليتون مصمما على استعادة ذلك النفوذ وبأن المحاولات لتحقيق ذلك الهدف يجب أن تبدأ من خور العديد ٠

فى منتصف اكتوبر أوفد بيرودو الكابتن جاثرى الى الدوحة على راس السفينة الحربية « يى فريد » لتسليم رسائل الى زعماء المنطقة واكتشاف النشاط التركى فى المنطقة ٠ وفى الدوحة اجتمع قائد السفينة بمحمد بن ثانى وعرف أنه يوجد فى الدوحة عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ جنديا تركيا يرابطون ويرتدون الزى التركى (٣) وعرف أيضا أن جاسم آل ثانى يدفع زكاة سنوية للأتراك تتراوح بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كزان وعندما كان فى العديد يوم ١٨ اكتوبر عرف آن هناك نحو ٢٠٠ من رجال القبائل واسرهم يعيشون فى تلك المنطقة ويمتلكون نحو ٣٠ سفينة

---

(١) نفس المجموعة من هنفى الى بيرودو سملا ١٨٧٦/١١/٧ (رقم ٢٦٧٨ الادارة الخارجية) ٠

(٢) من بيرودو الى ثورنثون ١٨٧٦/٩/١٦ (٢١٢) ٠

(٣) وكان احدهم برتبة رقيب وقد ذكر لجاثرى بانه من بشاور وكان جنديا عند احتلال البريطانيين لدلهى وآنه التحق بالعمل عند الأتراك فى بداية الحملة التركية على نجد ، ومنذ ذلك الوقت فقد امضى ثلاث سنوات فى العمل فى واحة الاحساء والقطيف والدوحة ٠

لصيد اللؤلؤ . كما وجد أن معالم المدينة تتطابق تماما مع أوصاف بيرودو لها .

تقع خور العديد على الجانب الشرقى من حاجز الأمواج عند حافة جبل العديد . وفى عام ١٨٤٥ وصف اللفتنانت كامبل هذه المنطقة بانها اكثر المناطق جفافا وفقرا . وتتألف وسائل الدفاع عن المنطقة من قلعة تضم برجين كما توجد على الجهة اليمنى أربعة ابراج آخرى متباعدة قليلا ، وبالقرب من الشاطىء برجان منفصلان ، وهذان البرجان بالاضافة الى البرج الاخر الواقع خلف المنطقة السكانية يشكلان خط الدفاع عن البلدة من الجهة اليمنى . أما الجانب الآخر فترتفع مجموعة من المساكن المربعة ابنية على التلال الصغيرة تتحكم فى مناطق الرى التى يعتمد عليها السكان (١) .

كان الشيخ بطى بن خادم يرفع علم الهدنة عند وصول القبطان جاثرى ، غير أنه ذكر لجاثرى بأنه يدفع مبلغا سنويا الى الحكومة التركية يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ريالا سنويا كل عام عن طريق الشيخ جاسم آل ثانى وأن الأتفاق على دفع هذه الزكاة قد تم التوصل اليه عند زيارة احدى السفن التركية الى العديد قبل ثلاث أو أربع سنوات ، ولكن بأنه لم يعد يوجد أتراك فى العديد ، كما لم يصل أى تركى للاقامة فى المنطقة . لقد كان الأتراك عقلاء ، الا أنه استدرك قائلا ربما لأن طعم المياه كريه فى خور العديد لا تتحمله امعاؤهم .

واستطرد زعيم القبيسات يقول : بأنه لم يقترف أى من سكان العديد

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ مذكرة من بيرودو ١٨٧٦/٩/١٤ .

اى عمل عدوانى أو خرق للأمن فى المياه البحرية ، وعندما قص جاثرى ما ذكره بطى على بيرودو بأن كلام زعيم القبيسات يصدق على أفراد قبيلته فقط ، أما القبائل الأخرى وعلى الأخص قبيلتا مرة وبنى حجر فقد كانوا يتخذون من منطقة العديد قاعدة للقيام بالقرصنة ، وأكد بأن هؤلاء سوف يستمرون فى انتهاكاتهم هذه الى أن تتوفر القوة اللازمة لكبح جماحهم واحكام السيطرة على المنطقة . ولهذا فقد اقترح بيرودو فى شهر فبراير ١٨٧٧ بأن تكلفه حكومة الهند بحل الخلاف بين الشيخ زايد حاكم أبو ظبى وقبيلة القبيسات عن طريق وكيل الممثلية البريطانية فى الشرق ، واذا ما فشلت هذه المحاولة فيمكن تقديم مساعدة عسكرية للشيخ زايد لفرض سلطته على القبيلة . وكان بيرودو يعتقد بأن الأتراك لن يعارضوا محاولة كهذه ، لأن منطقة العديد كانت الى سنوات قليلة مضت جزءا من أراضى أبو ظبى (١) . وفى مايو ١٨٧٧ وافق ليتون على الاقتراح رفوض بيرودو فى ذلك .... وقال بأن الدولة التى تحول بين حاكم أبو ظبى واخضاع قسم من رعاياه لسلطته الشرعية تعتبر مسئولة عن فرض تلك الطاعة بالنيابة عنه سواء بالطرق السلمية أو باستخدام القوة اذا لزم الأمر . كما طالب ليتون بوجوب الاتصال بالباب العالى ومطالبته بالعمل على منع قبيلة مرة من ارتكاب أعمال السلب والنهب ، وذلك لأن الباب العالى يدعى السيادة على تلك القبيلة (ومرة اخرى قامت تلك القبيلة بالهجوم على احدى مشيخة أبو ظبى على ساحل العديد فى نهاية العام) .

كان سالسبورى مثل ليتون مصمما على وضع حد لمخطط استنزاف النفوذ البريطانى الذى ينفذه الأتراك سواء بالطرق المباشرة أو باستغلال القبائل الساحلية التى كانت تؤيده فى ذلك التحدى .

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٧٨ المؤرخ ١٨٧٧/٥/١٠ من بيرودو الى ثورنتون ١٨٧٧/٢/٢٣ (رقم ٢٣) .

ولا يعتبر انهماك تركيا في الحرب مع روسيا وانسحابها من البلقـــان سببا كافيا فى نظر سالسبورى لسكوت بريطانيا عما يجرى فى الخليـــج · ويطلب منه الايعاز الى السير هنـــرى لايارد الســـفير البريطانى فى القسطنطينية في شهر يوليو ١٨٧٧ بوجوب توجيه نظر الباب العالى الى ما يشكله تزايد أعمال القرصنة على ساحل قطر من خطورة على الأمن ، الأمر الذى كان نتيجة لتوسع النفوذ التركى فى منطقة شـبه الجزيرة ، وبتحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تقف متفرجة من أيـة محاولات لخرق السلام والأمن فى الخليج أيا كان مصدرها · وفى الوقت نفســه قرر سالسبورى تعزيز التعليمات التى أرسلت الى لايارد بشأن العديد ، على الرغم من أنه لم يكن يرغب فى أن يتطرق لايارد أثناء محادثاته مـع الباب العالى الى أية عبارة تنطوى على التشكيك فى سلطة الباب العالى على زعماء العديد ، والى عدم الاشارة الى هذه المسألة بالذات ·

فى يوليو سـلم لايارد المذكرة الى صفوت باشا وزير الخارجيـــة التركية ولكن صفوت أبلغه بأنه لابد أولا من الاتصال بالوالى التركى فى البصرة لمعرفة رأيه قبل الرد علي مذكرة الحكومة البريطانية · وفى بداية شهر أغسطس ذكر صفوت باشا للسفير بأن رد ناصر باشا الســعدون يتضمن التفسير الحقيقى للمشكلة فقد أكد بأن الهدوء يسود المنطقة من أقصاها وأنه لم تقع أية اعمال للقرصنة كالتى اشار اليها لايارد (١) · واذا استثنينا الكلام المعسول فى خطاب ناصر السعدون فقـــد كانت السلطات البريطانية لا تتوقع أن يحصـــل السفير من الأتـــراك على رد مقنع · ومع غروب شمس الامبراطورية العثمانية كنتيجة للحرب الطاحنة التى تخوضها ضد الروس فلم يكن من المعقول أن تهتم الحكومة التركيـــة بما يقوم به بعض العصابات على أطراف الامبراطورية · وعلى أية حـــال

---

(١) نفس المصدر مجلد ٢٠ من صفوت باشا الى لايارد ١٨٧٧/٨/٢ وحول الى مكتب شئون الهند والأصل بالفرنسية وكذلك خطاب لايارد الى صفوت باشا ١٨٧٧/٧/٩ فى نفس المجلد ·

فبعد أن مرت الأزمة وتم انقاذ الامبراطورية أبدى الأتراك استعدادهم لمناقشة مثل تلك الأمور ولكن بشروطهم . في شهر مايو ١٨٧٨ أى فى ذروة المفاوضات الدائرة حول مشكلة قبرص استدعى صادق باشا رئيس الوزراء التركى السفير لايارد وقرأ عليه نص برقية تلقاها من ناصر باشا السعدون تتضمن معلومات مثيرة عن هجوم بحرى قام به حاكم أبو ظبى زايد بن خليفة على خور العديد واشتركت فيه سبعون سفينة تعززها بعض السفن الحربية البريطانية وباشراف القنصل البريطانى فى بوشهر وطالب صادق باشا الحكومة البريطانية بايضاحات مقنعة عن تلك الحملة على الأراضى التركية .

أن وجهة النظر التى عرضها صادق باشا على السفير البريطانى عن احداث العديد التى وقعت قبل شهرين لم تكن دقيقة لأن روس الذى كان قد عاد من الاجازة فى أواخر عام ١٨٧٧ لم يتمكن من تنفيذ تعليمات ليتون الصادرة فى شهر مايو السابق بسبب نقص السفن الحربية . وفي أوائل مارس عام ١٨٧٨ وصل الطراد البريطانى تيزر الى بوشهر وبادر روس الى الايعاز لوكيل الممثلية فى الشارقة بالتوجه الى أبو ظبى وابلاغ حاكمها بأن روس يرغب فى الاجتماع به في جزيرة كفاى على بعد ١٢ ميلا شرقى العديد يوم ٢٨ مارس وبأن يصحب معه كتيبة من رجال القبائل . وعليه الا يقوم بأية عمليات قبل وصول روس الى مكان الاجتماع . غادر روس بوشهر يوم ٢٥ مارس على الطراد تيزر وقد توقف فى طريقه في البحرين لاصطحاب أحد المرشدين ووصل الى ساحل الوكرة يوم ٢٨ مارس ، وامضى الطراد الليل فى الوكرة ، وفى صباح اليوم التالى ابحر الى جزيرة كفاى . وبعد أن قطعت السفينة بعض المسافة شاهد روس ٢٠ سفينة قادمة من جنوب المنطقة تقل مجموعات من رجال قبيلة القبيسات وكانت آتية من العديد ، غير أن الطراد واصل سيره الى العديد ،الا أنه لم يتمكن من الوصول الى الجزيرة قبل ٣٠ مارس بسبب التيار المعاكس للريح . وعند وصول روس الى المكان وجد الشيخ زايد ورجاله منهمكين فى هدم المستوطنات وردم الآبار . يبدو أن الشيخ زايد وصل الى مكان الاجتماع فى ٢٦ مارس وكان

بصحبته ألف مقاتل تقلهم مائة سفينة . وقد مكث يوما واحدا فى الانتظار ، ولكنه خشى أن تهب عليهم الرياح الشمالية ولذلك اتجه الى خور العديد التى وصلها فجر يوم ٢٨ مارس وقد تبين له أن آهل البلدة قد نزحوا عنها بعد أن تسربت أخبار الحملة الى الشيخ بطى بن خادم وأتباعه ففادروا العديد فى نفس تلك الليلة . وقد ذكر زايد لروس بأنه سوف يسوى البلدة بالأرض ليمنع أى جماعة من الاستيطان بها ، كما قال بأنه اذا اراد القبيسات الصلح فيتعين عليهم أن يعودوا الى أبو ظبى ، وقد أقره روس على ذلك الرأى لأنه كان واثقا من تبعية قبيلة القبيسات للشيخ زايد ، وعلى أية حال فقد كان زايد يقول ، بأن وضع القبيسات فى العديد ، ورفض حكومة الهند السماح له باتخاذ الاجراءات الكفيلية باخضاعهم كان يحول دون ممارسته لسلطة فعالة على بنى ياس المنتشرين فى المنطقة الساحلية والجزر الواقعة غرب أبو ظبى . وبناء على ذلك فقد أخذ روس تعهدا خطيا منه عن سلوك بنى ياس وعدم ارتكابهم آية أعمال تخل بالأمن فى المناطق التى يقيمون فيها (١) .

عند اطلاع ليتون على أقوال صادق باشا فانه لم يعرها أى اهتمام وكتب خطابا الى رئيس الدولة لشئون الهند ذكر فيه :

« ان العديد منطقة تابعة لحاكم أبو ظبى الذى تربطه بالحكومة البريطانية معاهدات مباشرة وأن ادعاء بطى بن خادم بأن العديد تخضع السيادة التركية ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة ، ومن الجائز أن بطى قد رفع علم الاتراك فى بعض المناسبات وانه قد طلب الحماية التركية أيضا ، وربما يكون قد دفع الزكاة لهم أيضا ، غير أن العديد لم يعترف

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٦/٥/٢٢ من روس الى ليال (سكرتير حكومة الهند) ١٨٧٨/٤/٦ (رقم ٦٥) ومرفق معه التصريح المؤرخ ١٨٧٨/٥/٣١ ومكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية.

بها كمنطقة مستقلة اطلاقا ، وان المستوطنة التى انشأها الشيخ بطى تعتبر اجراء مخالفا لحقوق أبو ظبى التقادمية ، وبأن طلب الشيخ وأتباعه الحماية التركية ، لا يمكن بأى حال أن يكون مبررا لمطالبة الأتراك بالسيادة على المنطقة ٠ لأن القبول بهذا المنطق سوف يشجع حكام المنطقة الى اتخاذ نفس الخطوات مما قد يشكل ذريعة للتخلص من العقوبات أو ممارسة السلطة عليهم » (١) ٠

خلال السبعينات من القرن التاسع عشر أبدى الأتراك اهتماما وان لم يكن مباشرا بظفار الواقعة على الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة ٠

كانت ظفار من النواحى الشكلية خاضعة منذ عام ١٨٢٩ للسيد سعيد ابن سلطان حاكم مسقط فى أعقاب وفاة محمد عقيل الذى كان يحكمها منذ بداية القرن ٠ ولفترة ما خضعت ظفار لأمريكى يدعى عبد الله لورلى الذى كان قد وقع أسيرا فى يد محمد عقيل فى احدى غارات القرصنة التى كان يقوم بها فى منطقة البحر الأحمر ، وكان عمر الأمريكى يومئذ لا يزيد على ١٠ سنوات وقد نشأ عند احدى قبائل المهرة ، ونظرا لما كان يتمتع به هذا الأمريكى من الذكاء والجرأة فقد قاد احدى المعارك الناجحة لقبيلة المهرة ضد قبائل القرا ، أسفرت عن فرض سيطرته على ظفار (٢) ولم يتضح أو يتأكد نوع العلاقة التى كانت تربط ظفار بمسقط خلال

---

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة الخارجية السرية) كان بطى بن خادم وقبيلة القبيسات على وفاق مع زايد بن خليفة عام ١٨٨٠ وغادروا من الدوحة الى ابو ظبى وبقوا فيها من عام ١٨٧٨ ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٧٧/٦/٢٥ من مايلز الى بيرودو ١٨٧٧/٥/١٠ (رقم ٢٠١) ومن المحتمل أن يكون قد أسر فى السفينة الشراعية اسكس ٠

فترة منذ منتصف القرن • وقد ذكر السيد تركى بأن وفدا من ظفار قد وصل الى مسقط خلال حكمه وحكم السيد ثوينى سنة ١٨٥٦ وحكم السيد سالم بن ثوينى سنة ١٨٦٦ للتعبير عن ولائهم لحكام أسرة آل بوسعيد وللحصول على نسخة من علم مسقط ويؤيد مايلز رواية السيد تركى فقد أكد بأن زعماء قبيلتين ظفاريتين على الأقل قد زاروا مسقط فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٦ ليعربوا عن ولائهم للسيد تركى ابن سعيد (١) •

فى شهر يونيو ١٨٧٦ طرح موضوع السيادة على ظفار للمرة الأولى على بساط البحث ، وذلك عند وصول مبعوث من صلالة الى مسقط بخطاب من السيد الفضل بن علوى الحسينى الى السيد تركى وقد استهل مرسل الخطاب رسالته بعبارة تقول : « من حكومة ظفار التابعة للامبراطورية العثمانية » (٢) • ويذكر مايلز بأن السيد الفضل قد وصل الى صلالة هو وأفراد أسرته قادما من مكة وجدة قبل عشرة أشهر من ذلك التاريخ وتمكن من فرض سلطانه على المهرة ، كما خاض معارك عديدة ضد سكان القرا فى المناطق الداخلية من ظفار • وصلت أولى المعلومات عن وجود السيد الفضل فى ظفار فى شهر فبراير ١٨٧٦ • وقد أكد هذه المعلومات مترجم الممثلية البريطانية فى عدن نقلا عن أحد التجار الهنود الذين زاروا صلالة ، فقد ذكر التاجر بأن السيد الفضل قد ذكر له بأنه قد اجرى اتصالات بالحكومة التركية وعرض عليهم فيها رغبة سكان ظفار فى الانضواء تحت حكم الأتراك ، وانه طلب منهم أن يزودوه

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيرودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (٢٦٩ — ٩٥) •

(٢) نفس المصدر من فضل بن علوى الى السيد تركى بن سعيد ١٨٧٦/٥/١٥ •

سفينتين و ٥٠٠ جندى لحفظ الأمن فى البلاد (١) ٠

كان الفضل بن العلوى معروفا لدى السلطات الهندية ، فهو عربى من أصل حضرمى وقد أقام فى ساحل ملبار وتزوج من سيدة هندية ، وقد أطلق على نفسه لقب « السيد » وكان المسلمون فى ملبار يعتبرونه من أولياء المسلمين ، وعندما كان فى ملبار كان يقوم بنشاط سياسى واثارة المسلمين ضد السلطات البريطانية ٠ وبعد وقوع عدد من الاضطرابات التى حرض عليها العلوى ، قررت حكومة الهند نفيه عام ١٨٥٢ ٠ ولقد حاول اغتيال القاضى الذى حكم عليه بالنفى انتقاما من ذلك الحكم ٠ وقد انتقل فيما بعد للاقامة فى مكة ٠ وقبيل وفاة السيد سعيد بن سلطان حصل منه على اذن بالاقامة فى ظفار ٠ وقد أيد مايلز ما ذكره له السيد تركى من أقوال الفضل ، الا آن مايلز يرجح أن التصريح له بالاقامة فى اراضى السلطنة قد صدر من السيد ثوينى لا من والده (٢) ٠

وأيا كان ذلك فلم يكن للفضل الحق فى حكم ظفار ، فضلا عن الاعلان بأن ظفار محمية للباب العالى ٠ وقد قدم السيد تركى احتجاجا على نشاط الفضل ، وطلب من مايلز مساعدته على استرجاع الاقليم منه ، فاحال مايلز طلب السيد تركى الى بيرودو الذى وافق عليه ثم بعث به الى الحاكم العام للهند ٠ وقد علق بيرودو على طلب السيد تركى بأن الفضل شخص خطير حاقد على بريطانيا وآن دعوته أكثر تطرفا من الدعوة الوهابية (٣)

---

(١) نفس المصدر مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى رقم ٧٠) المؤرخ ١٨٧٦/٣/٢٤ من البريجدير جى ٠ دبليو ٠ ساندوز (المقيم السياسى) الى جون ١٨٧٦/٢/٧ (رقم ٢٨ — ١٥٤) ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيرودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (رقم ٢٦٩ — ٩٥) ٠

(٣) نفس المصدر خطاب من بيرودو الى نورثتون ١٨٧٦/٧/٥ (رقم ٦٦١ — ١٣٧) ٠٠

غير أن ليتون لم يجد من المناسب اتخاذ اجراءات ضد الفضــل فى ذلك الوقت ، الا أنه اقترح على سالسبورى باجراء تحقيقات عن نشاط المذكور فى القسطنطينية ، وأن يحاول اقناع الباب العالى باصدار بيان يستنكر فيه تصرفات العلوى (١) . وفى شهر أكتوبر ١٨٧٦ أرسلت تعليمات الى اليوت باثارة موضوع الفضل بن علوى مع سلطات الباب العالى ، لكن دون أن يشير الى أن الحكومة التركية وراء نشــاطات المذكور أو يلمح الى تبعية ظفار لمسقط بأى حال من الأحوال (٢) .

بعد هذا انقطعت أخبار الفضــل بن علوى حتى شهر نوفمبر ١٨٧٧ عندما تلقى البريجدير جنرال فرانسيس اوك ، المقيم السياسى البريطانى فى عدن خطابا منه ذكر فيه ، أن بعض السفن التى ترفع الأعلام الحمراء قد أخذت ترتاد مياه البحر العربى ولكنه لم يستدل على هويتهــا ، ولعله كان يقصد بتلك الأعلام الحمراء الأعلام التركية ، وقال بأن الحـــكومة التركية قد اعتادت اصدار مثل تلك الاعلام للسفن التى تمارس أعمـــال القرصنة فى تلك المناطق ، وكان فضل يحــاول أن يلفت نظر المقيم الى موضوع تلك السفن اعتقادا منه فى أن الحكومة البريطانية قد اهتمت سابقا بتنظيم الملاحة فى ممتلكات الدولة السامية (أى تركيا) نظرا لعدم وجود مثل ذلك النظام فى شبه الجزيرة العربية (٣) ، وتأكد ليتون من المعلومات التى تجمعت لديه ، بأن الفضل قد نجح بالفعل فى توطيد حكمه فى ظفار معتمدا فى الأساس على تأييد قبائل القرا التى يقدر عددها فى ذلك الوقت

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ من من الحاكم العـــام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٩/٤ (رقم ٣٦ الادارة الخارجية السرية) .

(٢) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ١٤ من دربى الى اليوت ١٨٧٦/١٠/٢١ (رقم ٦١٠) .

(٣) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٧ مفرق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٤ المؤرخ ١٨٧٨/٢/١ من فضل بن علوى الى لوك رمضان ١٢٩٤ هـ سبتمبر ١٨٧٧ .

بثلاثة آلاف وخمسمائة فرد كما كان هناك نحو ألفى رجل من قبائل الكثيرى تناصره أيضا • وقد استنتج لوك ، على ما يبدو آن امكانيات فضل لنشر الاضطرابات قد تزايدت ، ولذلك اقترح على حكومة الهند ارسال سفينة حربية الى ظفار ومطالبة الباب العالى بالكف عن التدخل فى شئونها • ونظرا لاشتباك الأتراك فى حرب مع الروس فى تلك الفترة فقد فضلت حكومة الهند الا تقوم بأية خطوة للضغط على حكومة الباب العالى فى هذا الموضوع، كما ارتأت آن ارسال طراد حربى بريطانى الى ظفـــار قد يرفع من شأن الفضل ويزيد فى آهميته (١) •

كان هذا القرار قرارا سليما بالنسبة لاقتراحات لوك • ففى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٨ ضاقت قبائل ظفار ذرعا بحكم ابن علوى • ومما زاد الطين بلة وقوع موجة من الجفاف وتفشى الأمراض مما سبب خســـائر كبيرة فى الماشية والانتاج الزراعى ، ولم تصدق هذه القبائل ما زعمه ابن علوى من أن السبب فى ذلك هو رفضها دفع الزكاة اليه • وقد تدهــور مركزه أكثر بعد أن حاول تحصيل الزكاة منهم بالقوة • فضريبة الزكاة الى جانب رسم الخمسة فى المائة الذى كان يتقاضاه ابن علوى على الصادرات والواردات قد اضاف شيئا جديدا على الســـكان مما اضطر نحو ٣٠٠ شخص الى طلب الخدمة عند السيد تركى فى مسقط • وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى قيام ابن علوى ببناء قلعة فى صلالة لاحكام قبضته على البلاد • ففى خريف ١٨٧٨ شنت قبائل القرا هجوما على تلك القلعة ولكنهم ردوا على آعقابهم مما شجع فضل على المطالبة بتسليم المسئولين عن تلك العملية اليه ، وبمساعدة بيت كثير تم اعتقال خمسين شخصا منهم إخذهم فضل رهينة لديه ، غير أن تلك العملية حركت القلق فى نفسه فقام بايفاد رسولين الى اليمن يطلب المساعدة من الوالى التركى فى صـــنعاء ومن شريف مكة • وقد اعطى تعليمات للرسولين بأنه فى حـــالة فشلهما

---

(١) نفس المصدر من لوك الى جاردين (سكرتير حكومة بومبـــاى بالوكالة) ١٨٧٧/١١/٢٠ (رقـــم ٢٣٠ - ١٣١٧) ومن اتيشيسون الى جاردين ١٨٧٨/١/١٤ (رقم ١٠٩) •

فعليهما أن يجمعا بعض الأتراك والعرب وأن يحضراهم الى صلالة وذلك محاولة منه لاضفاء الأهمية على مركزه فى الأوساط القبلية فى ظفار ٠

غير أن الحظ لم يحالفه فقد عاد المبعوثان بخفى حنين ٠ وفى بداية ١٨٧٩ ثارت عليه قبائل كثيرة وتمكنت فى أواخر يناير ١٨٧٩ من اقصائه عن البلاد ، فتوجه بصحبة أسرته الى المكلا ، ومنها الى جدة ٠ وعلى الرغم من أن مبادرة بيت كثير كانت من تلقاء آنفسهم ، الا انها لقيت التأييد من السيد تركى ٠ ففى أوائل ١٨٧٨ بعث زعيم بيت كثير عوض بن عبد الله برسالة الى السيد تركى يشكو فيها من تعسف فضل ٠ وقد رد السيد تركى مؤكدا بأن ظفار تابعة لمسقط ولا دخل لتركيا فيها ، وبالتالى فلابد من العمل لطرد فضل من ظفار ، بعد شهر من ارسال الخطاب توجه عوض شخصيا الى مسقط وأعلن ولاءه للسيد تركى ، وقد أبلغ السيد تركى المعتمد السياسى فى مسقط مايلز بأنه قرر تعيين عوض واليا على صلالة ، وبعد ذلك بقليل عاد عوض لاستلام منصبه ومعه قوة من الحرس المسلح ٠ ومنذ ذلك التاريخ ظلت ظفار تخضع لسلاطين مسقط (١) ٠

من الصعب تحديد مدى الاهتمام الذى كانت تبديه الحكومة العثمانية بالتمرد الذى قام به فضل فى ظفار ، ومن المؤكد انها كانت تعلم به ، ولابد أن تكون قد اطلعت على خطة التمرد من فضل عندما كان يقيم فى مكة وأنها كانت تشجعه ٠ كما آن من المؤكد أن السلطات التركية قد رحبت بفضل عند قدومه من الاسكندرية فى شهر مايو ١٨٧٩ كما آن احد مرافقى عبد الحميد العسكريين قد اجتمع به فى الباخرة وآعدت له مقابلة

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من لوك الى جون ١٠/٢٨ و ١٨٧٨/١١/٢٢ (رقم ٢٢٥ — ١٤١١ و ٢٥٠ — ١٥٥٦) ١/٣ و ١٨٧٩/٢/٤ (رقم ٣ و ٩ و ٤٢ و ٢٠٨) وخطاب من مايلز الى روس ١٨٧٩/٢/٢٠ (رقم ٥٧) ٠

مع السلطان فى قصر يلدز · واعتبروه ضيفا على السلطان وخصص لاقامته منزل عثمان بك ياور السلطان (١) وهكذا انضم الى حاشية السلطان كواحد من المشايخ الدينيين الذين كان السلطان عبد الحميد يحيط نفسه بهم · حتى وفاته بعد آكثر من اثنى عشر عاما ·

فى خطاب لمايلز ذكر المقيم السياسى بان استعادة مسقط لسلطتها على ظفار لم تكن خطوة حكيمة وآنها لن تؤدى الى اية مكاسب ، وانما على العكس من ذلك فهى قد تفرض آعباء مالية على السلطان وتكون مصدر احراج لسقط (٢) والواقع آن حكم السيد تركى بن سعيد لمبقط كان كله سلسلة من المواقف السياسية المحرجة · فمنذ توليه الحكم تدهور مركز مسقط· وبنهاية السبعينات من القرن التاسع عشر لم تعد مسقط تلعب آى دور فى سياسة دول الخليج ، غير أن مسئولية ذلك لا تقع كلها على عاتق السيد تركى لأن تدهور البلاد قد بدأ قبل ذلك ، آى منذ انفصال زنجبار عن السلطنة ، وانهاء عقد ايجار بندر عباس ، وظهور حركة رجال الدين فى عمان · فنتيجة للتعصب الدينى والانغلاق والجمود الذى ساد حركة رجال الدين ، انكفات عمان على نفسها ، وانقطعت صلاتها بالعالم الخارجى · ومن ناحية أخرى فان انهيار النفوذ الوهابى فى نجد والاحساء وتزعزع مركز المسئولين فى عمان قد ساهما بدورهما فى تدهور عمان وفى عزلتها · واذا كان السبب الأول قد ازال خطرا ماثلا وفعالا — وأن لم يكن مستمرا — وان كان له الفضل الأكبر فى توحيد الأمة العمانية ، فان السبب الثانى قد شجع المتمردين من القبائل والطامعين فى السلطة

---

(١) نفس المصدر مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٣ المؤرخ ١٨٧٩/٨/٤ من لوك الى نوجنت (سكرتير حكومة بومباى بالوكالة) ١٨٧٩/٦/٥ (٩١٦ — ١٩٢) ·

(٢) نفس المصدر مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من روس الى مايلز ١٨٧٩/٢/٢٧ (رقم ٩٦) ·

ورجال الدين المتطرفين على محاولة زعزعة الحكم فى عمان .

ومن سوء الحظ أن السيد تركى بن سعيد لم يكن من ذلك الطراز من الرجال الذين تحتاج اليهم الأمة فى المراحل الحاسمة من تاريخها . لقد اضاع السيد تركى الفرصة التى سنحت له لتوطيد حكمه عام ١٨٧٣ بتبديده الأموال التى حصل عليها من معونة زنجبار فى ذلك العام . وفى هذا الصدد كتب صمويل مايلز عن السيد تركى يقول :

« كانت تلك الفرصة بالنسبة للسيد تركى هى الفرصة التى لن تتكرر او انه انتهزها لتدعيم مركزه وتوطيد حكمه . ولكنه على آية حال كان حاكما قصير النظر ولم يدرك آهمية حشد موارده والاحتفاظ بارصدة احتياطية لديه . كما كان ضعيف الارادة منساقا لعواطفه . وقد ظل رصيده يتدفق على القبائل فى داخلية عمان دون حساب . وآخذت القبائل تزور مسقط لصرف المنح والمعونات . وقد بقيت هذه القبائل هادئة طالما كانت تحصل على ما تريده من أموال من السلطان . وقد رفعت المخصصات التى كانت تدفع لزعماء القبائل الى الضعف . كانت تلك الفترة هى الفترة الذهبية لحكم السيد تركى الا انها لم تطل ، وكان من نقاط الضعف البارزة فى السيد تركى اعتماده على بعض الخدم والمقربين فلم يعين له وزراء آو مستشارين اكفاء لاسداء المشوره اليه . وبتلك التصرفات فقد اساء السيد تركى لا الى نفسه فحسب ، وانما الى آصدقائه ومؤيديه » (١).

ونظراً لضعف سلطة الدولة فى عهد السيد تركى فقد وجدت حكومة الهند نفسها مضطرة الى التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، رغم انها كانت تؤثر أن تقصر تدخلها على المحافظة على الرعايا البريطانيين الهنود

---

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من مايلز الي روس (رقم ٤٤٩ — ١٨١) .

المقيمين فى مسقط وعلى مصالحهم التجارية فى السلطنة ، ولم تتدخل لحماية حكم السيد تركى الا فى مناسبة واحدة ٠

وفى شهر يناير ١٨٧٤ تدهور مركز السيد تركى فى عمان بشكل خطير عندما قام الشيخ صالح بن على زعيم الحرث بالهجوم على مسقط والاستيلاء عليها وفرض شروط قاسية على السيد تركى فى مقابل الانسحاب من العاصمة ٠ وقد انتهز السيد ابراهيم بن قيس شقيق السيد عزان تلك الفرصة فقام فى شهر مارس بتحريض قبائل منطقة الباطنة ضد السيد تركى ، وقد نجحت خطته مع يال سعد ، وهى القبيلة الهناوية الرئيسية فى الباطنة ومن المؤيدين للسيد عزان سابقا ٠ وبتلك القوات القبلية شن السيد ابراهيم بن قيس هجوما على المصنعة ٠ وقد خشى الماجور مايلز على الهنود المقيمين فى المصنعة فغادر مسقط على الطراد فيلوميل يوم ٨ مارس وعند وصوله البلدة وجد أن الحامية تتعرض لنيران كثيفة من قوات السيد ابراهيم ، كما نهبت الأسواق من جانب رجاله ٠ وقد اجتمع مايلز بالسيد عزان وطالبه برد المسروقات الى أصحابها الهنود أو دفع ثمنها ٠ ولقد حاول السيد ابراهيم التخلص من اعطاء رد مباشر ، ثم بعد يومين استولى على الحامية ٠ ولكن مايلز عاد فحذره بأنه سوف يضطر الى قصف القلعة وتدميرها اذا لم يسحب قواته ويدفع قيمة الخسائر التى تعرض لها الهنود المقيمون هناك (١) وصل روس الى مسقط يوم ٢٦ مارس على متن الطراد « رايفلمان » وبرفقته السفينة المسلحة « هيوروز » بعد أن تلقى تعليمات من الهند عن تمرد ابراهيم بن قيس ٠ وبعد سفر مايلز عاد السيد ابراهيم بن قيس فاحتل المصنعة ، وكانت فى قبضته عند وصول روس يوم ٢٧ مارس ٠ وقد أصدر روس أمرا بقصف

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٧٤ المؤرخ ١٨٧٤/٤/١٧ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند ١٨٧٤/٣/١٤ ٠

قوات ابراهيم المتمركزة فى الحامية ، وفى نفس الوقت حــذر من أن سيعتبر مسئولا عن جميع الخسائر التى تلحق بالرعايا الهنود بسبب نهب ممتلكاتهم .

لقد ذهبت جهود السيد تركى لاخضاع السيد ابراهيم ويال سعد للسلطة ادراج الرياح ، ففى منتصف شهر مايو احتل يال سـعد بلدة السويق ولم ينسحبوا منها الا بعد وصول مايلز على ظهر الطراد ماجبى .

« وفى الأسبوع الأول من يونيو عندما هدد بضربهم اذا لم يدفعـوا تعويضات للتجار الهنود ، ولهذه الأسباب توجه روس فى آخر يوليو الى المصنعة وبصحبته الطراذان « ماجبى » و « وفيلوميل » بالاضـافة الى السفينة المسلحة « هيوروز » التابعة للممثلية وفرقاطة السـيد تركى « رحمانى » وكان يصحبهم ٣٥٠ جنديا . وقد رفض يال سعد الاستسلام، الا انهم عادوا فاذعنوا للأمر بعد أن أطلقت عليهم بعض القذائف ، فقبلوا دفع التعويضات والخضوع لسلطة السيد تركى مقابل أن يكفلهم السيد تركى حتى يتمكنوا من دفع التعويضات المستحقه عليهم (١) .

وهكذا تراكمت الأسباب بحيث اقتنع السيد تركى بن سـعيد بأن التغلب على تلك المشكلات يكمن فى الدعم العسكرى البريطانى له . وفى يناير ١٨٧٤ وأثناء الهجوم الذى شنه الشيخ صالح بن على ، تم تفويض روس بتقديم المساعدة الى السيد تركى اذا طلب ، وضمن المسافة التى تصل اليها مدفعية السفن الحربية . ولعل السيد تركى قد تصور كما اشار مايلز فى أكتوبر ١٨٧٤ بأن المساعدة العسـكرية التى قدمت اليه للاحتفاظ بحكمه فى مسقط ومطرح هى التزام ثابت من جانب الحكومة

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ١٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة ٧/٢٨ و ١٨٧٤/٨/٢٥ (رقم ١٣٧ و ١٥٥ الادارة الخارجية السياسية) ومرفق بالأخير نسخة من خطاب المقيم السـياسى الى وزير خارجية الهند ١٨٧٤/٧/٣٠ (رقم ١٨٠ ـ ٨٧٩) .

البريطانية لدعمه (١) . أما نورث بروك فقد كان يساوره القلق من احتمال أن يتصور السيد تركى ذلك ، وبالتالى فقد طلب من روس بأن يوضح للسيد تركى فى حدود التزامات حكومة الهند بتأييده ، كما جاء فى البيان الصادر فى العام السابق . وعلى الرغم من تأكد روس من عدم التزام الحكومة البريطانية بالمساعده غير المحدودة للسيد تركى ، الا انه لم يكن متأكدا تمام التأكد من أن التعهد البريطانى للسيد تركى كان بتلك الدقة والوضوح . وبالتالى فقد أحال مذكرة الحاكم العام الى المعتمد البريطانى فى مسقط للاطلاع والتنفيذ . ومن ناحية أخرى لم يكن مايلز متأكدا هو الآخر ما اذا كان هو الذى قام بابلاغ تلك الايضاحات الى سلطان مسقط او روس . ومع ذلك فقد كان مايلز متأكدا من أمرين : الأول أن تعهدا خطيا لم يسلم الى السيد تركى ، والأمر الثانى أن تعهدا مطلقا وغير مشروط لم يعط اطلاقا الى السيد تركى . أما اذا كان السيد تركى قد فهم مضمون ذلك الاجراء أم لا ، فتلك مسألة أخرى .

وقد أدى هجوم الشيخ صالح بن على على مدن السلطنة وتمرد السيد ابراهيم بن قيس الى تدهور الروح المعنوية للسيد تركى لدرجة انه ذكر لمايلز فى مارس ١٨٧٤ بانه يفكر فى التنازل عن الحكم والاقامة فى جواذر ، كما ذكر بأن متاعبه المالية والصحية واستمرار حركة العصيان بين القبائل الداخلية قد جعلت استمراره فى السلطة أمرا مستحيلا . غير أن مايلز نصحه بألا يتسرع فى اتخاذ مثل تلك الخطوة ، واقترح عليه تعيين مستشار خاص له يخفف عنه من أعباء ومسئوليات الحكم . وبعد شهر عاد السيد تركى فذكر لمايلز انه سيعمل بنصيحته ولذلك فقد قرر أن يستدعى أخاه السيد عبد العزيز الى مسقط . غير أن مايلز لم يكن يتوقع منه ذلك ، فقد كان أخوه السيد عبد العزيز يعيش تحت الاقامة الجبرية

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من اتيشيسون الى روس ١٢/١٢ /١٨٧٤ (رقم ٢٧٤٩ الادارة الخارجية).

فى كراتشى ، بعد المحاولة التى قام بها للاستيلاء على السلطة فى جواذر • وبالرغم من أن السيد تركى لم يكن يثق فى أخيه السيد عبد العزيز الا أنه كان مضطرا الى الاستعانة به • وفور علم روس بقرار السلطان توجه الى مسقط ليتأكد من ذلك الأمر • وأثناء اجتماعه بالسيد تركى ذكر الأخير بأنه لا ينوى تعيين أخيه فى منصب مستشار له ، الا انه قال بأنه سوف يشعر بارتياح أكبر او ضمنت حكومة الهند سلوك اخيه فيما لو عاد الى البلاد • ولكن روس أجاب بالنفى ، وان كان قد أبدى استعداد المسئولين البريطانيين فى التوسط فيما بين الأخوين لتسوية الأمور • وعلى الرغم من أن روس كان يوافق مايلز على عدم عودة السيد عبد العزيز الى مسقط ، الا انه صدم صدمة عنيفة من جراء تدهور الوضـــع فى السلطنة بحيث أصبح مقتنعا بأن عودة السيد عبد العزيز لن تقدم أو تؤخر ، وان كان قد توقع أن يكون لوجوده فى مسقط دفع للروح المعنوية للسيد تركى • وعلى أى حال فقد كان المسئولون فى الهند على استعداد للافراج عن الســيد عبد العزيز • وفى أوائل شهر مايو توجه روس الى كراتشى واخذ تعهدا كتابيا من السيد عبد العزيز التزم فيه بشروط أخيه السيد تركى لعودته الى البلاد ، وتضمن التعهد أولا الولاء للسيد تركى ، وعدم الاشتراك فى أية محاولات أو مؤمرات للاطاحه به ، والتمسك بالتزامات السلطنة تجاه الحكومة البريطانية بمقتضى المعاهدة الموقعة بينهما وبالعمل بالنصـــائح البريطانية • وفى الاسبوع الثانى من مايو عاد روس الى مسقط مصطحبا معهالسيد عبد العزيز ، وقد رحب به السيد تركى ترحيبا حـارا • وفى اليوم التالى تولى السيد عبد العزيز قيادة السرية التى رافقت روس الى المصنعة لمواجهة غزو يال سعد •

من بين الأسباب التى ساهمت فى تدهور وضع السيد تركى هى تخليه عن قبائل الغافرية التى جاءت به الى الســـلطة ، وهى بنو بو على والجنبة وبنو ريام • وقد حدث هذا التحول فى موقفه بعد الهجوم الذى شنه الشيخ صالح بن على زعيم الحرث على مسقط • وهكذا آخذ السيد تركى يتملق الهناوية خوفا من قيامهم بحركة أخرى ضده ، وكانت النتيجة انه فقد حلفاءه القدماء • وقد ضاعف من هذه الاخطاء تبديده الأموال على

زعماء الهناوية والتودد اليهم متجاهلا حلفاءه ومؤيديه . وطوال صيف وخريف ١٨٧٤ احتدم القتال بين قبائل الهناوية والغافرية فى عمان الشرقية والوسطى فى نزوى وازكى وبركة الموز عاصمة بنى ريام سكان الجبل الأخضر ، وفى آغسطس توجه السلطان تركى بن سعيد الى المنطقة الداخلية فى محاولة لوقف اراقة الدماء بين العمانيين ، ونجح فى عقد هدنة مؤقتة بين أطراف النزاع وقد اثارت وساطته استياء قبائل الغافرية الذين راوا فى الحل اجحافا بحقوقهم فيما يتعلق باستعادة بركة الموز التى كانت قبائل الهناوية قد استولت عليها قبل وصول السيد تركى ، ومع ذلك فقد فشل السيد تركى فى حمل الأطراف على احترام شروط الهدنة، مما أثار ضده قبائل بنى ريام . وقد نشب القتال من جديد فى الخريف واستمر طوال الشتاء ، وقد برهنت تلك الأحداث عن عجز السيد تركى عن وضع الأطراف المتنازعة عند حدها وانتهز خصومه من رجال الدين تلك الفرصة لتأليب الرأى العام عليه باستغلال تلك الحزازات فى خدمة أغراضهم .

فى نهاية العام ازداد وضع السيد تركى سوءا .. فقد كان ضعف السلطنة وعدم استقرار الأوضاع فى البلاد قد انحدر بها الى اسوأ درجات التدهور ، هذا هو الوصف الذى أطلقه المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط على حال السلطنة فى شهر فبراير ١٨٧٥ . وتعود أسباب ذلك فى المقام الأول الى تصرفات السيد تركى نفسه ، فقد أحاط نفسه بشلة من المتزلفين والمنتفعين ولم يعتمد على الرجال الاكفاء فى ادارة شئون الدولة . وكان أقرب المقربين اليه شخصا يدعى معش كان يكره كلا من السيد عبد العزيز ومايلز . وقد ذكر مايلز فى رسالة الى روس عن ذلك الشخص بانه كان بائعا متجولا لقصب السكر ، وبالرغم من أن راتبه الشهرى الذى كان يتقاضاه من السيد تركى لا يتجاوز ١٥ ريالا الا أنه جمع ثروة تربو على ٤٠٫٠٠٠ ريال . لم يؤيد روس اقتراح مايلز باشراك السيد عبد العزيز فى شئون الحكم ، كما لم يؤيده الحاكم العام وذكر بانه من الأفضل ان يتجنب المعتمد البريطانى فى مسقط التدخل فى شئون

أفراد الأسرة الحاكمة بل وفي شئون عمان · جاء ذلك في رسـالة نورث بروك المؤرخة في شهر ابريل ١٨٧٥ ردا على اقتراح مايلز ·

وفي الأسبوع الأخير من مايو عاد السيد تركي فابلغ مايلز انه ينوى التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد للاقامة في كراتشي بالهند ، وترك شئون الحكومة لأخيه عبد العزيز ، نظرا لأنه لم يعد يستطيع أن يتحمل أعبـاء الحكم وتصرفات القبائل وغطرستها · وكان السيد تركي يعني أن محاولات التوفيق التي كان يقوم بها بين أوساط القبائل تشكل عبئا عليه · فقبل اشهر قليلة كان السيد تركي قد فصل أفراد الحامية في مسقط وأكثرهم من يال وهيبـة وعين مكانهم أفـــرادا من بني بوحسن ، وقد بقي بعض المفصولين في مسقط ، وفي شهر مايو ثار عليه هؤلاء بعد وصول جمـاعة من بني بوحسن الى مسقط للمطالبة بحصتها من المنح · وأصبح السيد تركي هدفا لنقمة رجال هاتين القبيلتين اللتين هددتا بنهب العاصمة · وقد أصيب السيد تركي بالذعر لدرجة أنه في احدى الليالي تسلل من قصره ولجأ الى احدى السفن التجارية الراسية في مسقط ، وقد تمت تسوية الخلاف مع المتمردين ، غير أن جماعة يال وهيبه رفضت التسوية وغادروا مسقط في أواخر الشهر بعد أن أقسموا بالعودة الى مسقط مع عـــدد أكبر من رجال قبيلتهم (١) ·

وفي شهر يوليو عاد هؤلاء الى مسقط بعدد يقدر بـ ٥٠٠ رجل وأعلنوا انهم قد وصلوا لخلع السيد تركي وتعيين أخيه السيد عبد العزيز سلطانا على البلاد · وقد وافق السيد تركي على جميع مطالبهم بعد أن خاف على مركزه · وقد بعث مايلز ببرقية عاجلة الى المقيم يبلغه فيها بأن الأمور قد تدهورت ، وأن السلطان قد أصبح عاجزا عن الســيطرة على الموقف · وغادر روس بوشهر في سـفينة البريد عند وصولها هنـــاك بتـاريخ

---

(١) نفس المصدر مجلد ٥ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) رقم ١٧٦ المؤرخ ١٣/٩/١٨٧٥ من مايلــز الى روس ١٤ و ٢٨/٥/١٨٧٥ (ص ٤٤ — ٨٢ و ٢٣٠ — ص ٨٥) ·

١٦ يوليو ووصل مسقط يوم ٢٠ منه · وقد بعث بتقرير الى حكومته عن احداث مسقط ، وقد تسلم ردا من حكومة الهند بالامتناع عن التدخل ومحاولة بذل ما في وسعه ووسع مايلز لاقناع السيد تركى بعدم التنازل، اما اذا اصر السيد تركى على قراره فقد طلبت اليهما حكومة الهند بأن يتركاه وشأنه ، وعند اجتماع روس بالسيد تركى فى مسقط تأكد المقيم من أن السيد تركى لم يعد بالفعل قادرا على الاستمرار وبانه قد فقد الثقة فى نفسه · وفى تقرير روس عن وضع السلطان ذكر بان سموه يائس ومهموم ومتأكد من انه أصبح عاجزا عن القيام بمسئولية الحكم او السيطرة على الموقف · وعند سؤال روس له عما اذا كان يتوقع اضطرابات يقوم بها رجال القبائل رد بالنفى وقال بأن مطالب القبائل قد لبيت كلها وليس هناك خوف من قيامهم بأى عصيان ·

لقد لاحظ روس بان السيد تركى قد أصبح اقل رغبة فى التنازل عن الحكم مما كان عليه قبل سبعة اسابيع · ولكن روس لم يحاول اطلاقا التأثير عليه · وبعد أن نصح روس المقيم السياسى بانتهاج نفس السياسة سافر الى بوشهر · وبعد عشرة أيام من سفر المقيم نشب خلاف بين السيد تركى وأخيه السيد عبد العزيز · وقد زعم السيد عبد العزيز بان السلطان تركى قد عينه مشرفا على حاميات مسقط ، وانه لذلك قد طلب عزل قائدى قلعتى الجلالى والميرانى واتهمهما باختلاس مصروفات الحاميتين وبعدم الكفاءة ، كما طلب تعيين زعيمين من شيوخ بنى بوحسن مكانهما · غير أن السيد تركى رفض اقتراح أخيه ، مما دعا السيد عبد العزيز إلى التفكير فى ترك الخدمة عند أخيه · وقد ساورت مايلز الشكوك فى تصرفات عبد العزيز واحتمال أن يحاول كسب زعماء الهناوية ورجال الدين فى داخلية عمان الذين اخذوا يتدفقون على العاصمة · وقد كتب مايلز تقريرا الى روس فى موضوع رجال الحاميتين فى مسقط ، وذكر فيه أن سبب رفض السلطان تعيين قائدين جديدين يعود الى أن قائد حامية الميرانى رجب وهو من أصل بلوش ، معروف بانه قاتل الامام الخليلى ، ولهذا فقد كان رجال الدين فى عمان ناقمين عليه وكان يهددون باغتياله · ولكن السلطان فى اعتقاده لا يبالي حتى لو تمكن العمانيون من اغتيال

رجب أو أسره . وكان يقول بأن العمانيين هم الذين كانوا يحرضونه على رجب فى محاولة منهم لكسب عبد العزيز الى صفهم (١) .

وفى يوم ١٣ أغسطس صرح السيد تركى للمعتمد البريطـــانى فى مسقط بأنه قد قرر بصفة نهائية تسليم مقاليد الحكم الى أخيه الســـيد عبد العزيز كاجراء مؤقت ، وبأنه يعتزم الاقامة فى جواذر ، وطلب من مايلز أن يتوسط له مع أخيه للوصول على تفاهم حول هـــذه المسألة . وعند اجتماع مايلز بالسيد عبد العزيز وجد عنده الاستعداد لقبول عرض أخيه السيد تركى غير أنه أشار الى العجز فى الميزانية وما تطلبه ادارة الدولة من أموال ، واستشاره حول نظام الحكم فيما لو أصر العمـــانيون على تطبيق نظام الامامة فى البلاد . كما طلب بتسليم القلعتين اليه . ولكى يضغط على أخيه لتنفيذ هذا الطلب اجتمع المئات من رجال القبائل فى مسقط يوم ١٥ أغسطس وهددوا بنهب العاصمة اذا لم تسلم القلعتان الى السيد عبد العزيز وقد اضطر السيد تركى الى الاذعان واصـــدر أمره بتسليم القلعتين ، ثم انسحب هو الى السفينة « رحمانى » فى المســـاء واستأذن مايلز فى التوجه الى جواذر على الطراد البريطانى « رايفلمان » الذى كان فى مسقط فى ذلك الوقت . وقد اجابه مايلز الى طلبه وغادر السيد تركى الى جواذر .

عند مغادرة السيد تركى مسقط كان فيهـــا ما لا يقل عن ٧٠٠ من رجال القبائل العمانية ، ثم وصل الشيخ صالح بن على زعيم الحـــرث فى أول سبتمبر يصحبه عدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ آخرين . وهكذا وجد السيد عبد العزيز نفسه محاطا بهذا العدد الكبير من رجال القبائل ، ولهذا طلب من مايلز أن يدفع له مبلغا تحت الحساب من المعونة ، غير أن

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ١٩٦ المؤرخ ١٤/١٠/١٨٧٥ من مايلز الى روس ١٩/٨/١٨٧٥ (رقم ٣٤٦ — ١٣٦ .

مايلز لم تكن لديه الصلاحيات التى تخوله تلبية طلب السيد عبد العزيز فى الوقت الذى استمر رجال الدين العمانيون يتدفقون فى اعداد هائلة الى العاصمة لتعزيز موقف العناصر الثائرة واستغلال نقمتهم ٠ وقد نصب الشيخ صالح بن على زعيم الحرث نفسه مستشارا للسلطان عبد العزيز ، ولكن الهدف الحقيقى الذى كان يسعى اليه هو أن يتمكن من تنصيب نجل السيد عزان الشاب اماما لعمان ، وبأن يكون هو الوصى عليه ٠ غير أن السيد عبد العزيز كانت له هو الآخر طموحاته الخاصة ، ولذلك فقد فضل أن يركب بنفسه موجة التعصب الدينى ٠

وفى نهاية شهر سبتمبر وصل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الى مسقط مع رهط كبير من قومه لكى يقبض هو الآخر نصيبه من المنح والعطايا ٠ وقد مكث ثلاثة اسابيع ، وقد عاد وفى جيبه مبلغ ١٠٠٠ ريال دفعت اليه من خزينة السيد عبد العزيز الخاوية ، كما تكلفت الخزينة مبلغ ٥٠٠ ريال اخرى نفقات اقامته هو واتباعه ٠ وان الفائدة الوحيدة التى جناها السيد عبد العزيز من زيارة حاكم أبو ظبى هى أنه قد نجح فى اقناع الشيخ صالح بن على زعيم الحرب بالعودة الى منطقته ٠ ويبدو ان زيارة زعيم الحرث الى مسقط قد اثارت حسدا وغيرة من المتطلعين الى المناصب ، ولهذا ففى الأسبوع الأول من أكتوبر شد الشيخ صالح زعيم الحرث الرجال الى الشرقية ، ربما للاشراف على مصالح أسرة آل بوسعيد فى المنطقة ٠

وعلى الرغم من التتابع السريع للأحداث منذ سفر السيد تركى عن مسقط ، الا ان السيد عبد العزيز لم ييأس أو يفقد الأمل نتيجة لتلك الأوضاع وظل يتحين الفرص للوثوب الى السلطة ، ولعله كان يتوقع ان يساعده رجال الدين فى الوصول الى هدفه ٠ وقد اشار مايلز فى تقرير له بأن نفوذ رجال الدين في تعاظم فى مسقط ٠ فقد صدرت أوامر بحظر الرقص والموسيقى غير أن هذا الاجراء لم يؤيده الجمهور ، ولكنه بالنسبة

السيد عبد العزيز كان تنازلا حتميا للاتجاه المستحكم (١) غير أن السلطات الحاكمة فى الهند لم تكن تهتم بما كان يجرى فى مسقط وقد أوعزت الى روس : « انه فى حالة اعلان السيد عبد العزيز نفسه حاكما على مسقط، فانه يتعين على الكولونيل مايلز بأن يمتنع عن التدخل (٢) وفضلا عن ذلك فقد كان مايلز نفسه قد ضاق ذرعا بأحداث مسقط حتى أنه غادرها الى صحار فى منتصف نوفمبر ، ومن صحار توجه الى واحة البريمى ثم عاد من هناك الى مسقط (٣) .

وبعد أشهر ثلاثة قضاها السيد تركى فى جواذر عاد فغير رأيه بخصوص تنازله عن العرش ، وعلى الأخص بعد أن أيقن بأنه لا يستطيع أن يحقق ما يريد وانما عليه ان يقبل ما تمليه عليه الظروف ، بسبب أطماع أخيه السيد عبد العزيز التى انكشفت تماما .

فى خريف عام ١٨٧٣ غادر السيد سالم كراتشى ، وفى شهر ديسمبر فى نفس العام قاد هجوما مفاجئا على جواذر ، ومن هناك شق طريقه الى فارس ثم منها الى قشم فى بداية عام ١٨٧٤ وهناك عاش يقاسى من الوحدة والكآبة معتمدا فى معيشته على المعاش الصغير الذى عينه له عمه السيد تركى ، وبقى هناك حتى شهر سبتمبر ١٨٧٥ عندما حفزه تنازل السيد تركى عن الحكم على القيام بمحاولة للاستيلاء على

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سيباى) ٣٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/١٨ من مايلز الى روس ١٨٧٥/١٠/١ (رقم ٣٩٥ — ١٤٥) .

(٢) نفس المصدر من هنفى الى روس ١٨٧٥/١٠/٢٦ (رقم ٢٩٨) أما عن أحداث شهر سبتمبر وأكتوبر فى مسقط انظر خطاب مايلز الى روس ٢ و ٩/١٦ و ١ و ١٥ و ١٨٧٥/١٠/٢٩ (٣٩٥ — ١٣١ و ٣٨١ — ١٣٦ و ٣٩٥ — ١٤٥ و ٤١٠ — ١٥٢ و ٤٤٥ — ١٥٨) .

(٣) للاطلاع على تفاصيل رحلته انظر « فى الطريق بين صحار والبريمى فى عمان » مجلد الجمعية الآسيوية البنغال (١٨٧٧) .

السبب في مسقط ، وقد لفت السيد عبد العزيز نظر مايلز الى نشاط السيد سالم واحتمال نزوله في صور ، بأمل أن يزحف من هناك على مسقط ، وقد أوعز مايلز الى قائد الطراد « دافين » الموجود في مسقط بالتحرك للقبض على السيد سالم • وفي يوم ١٠ أكتوبر التقى الطراد بمركبين في مكان ما من ساحل الباطنة ، وكان السيد سالم في احدهما ومعه ٤٠ مسلحا ، وقد جيء به الى مسقط ووجه مايلز اليه تهمة محاولة استغلال الأوضاع في عمان ، غير أن السيد سالم انكر التهمة وذكر بانه انما حضر للاستفسار عن المعاش المخصص له لانه خشي أن يتوقف عند هذا المورد كنتيجة لاعتزال السيد تركي الحكم ، غير أن مايلز أمر بتسفيره الى الهند حيث أودع في سجن قلعة حيدر اباد السند ، وظل هنا يتقاضى معاشه الى أن توفي من مرض الجدري يوم ٧ ديسمبر عام ١٨٧٦ (١) •

كان السيد عبد العزيز في الواقع السبب الرئيسي لمتاعب السيد تركي ، وفي ٨ ديسمبر غادر السيد تركي جواذر في احدى السفن الشراعية تصحبه حاشية صغيرة ، وفي ١٣ ديسمبر خرج السيد عبد العزيز من مسقط متوجها الى المنطقة الداخلية في عمان ، وفي ليل ذلك اليوم تسلل السيد تركي عبر الشاطيء الى مدينة مطرح ومعه نحو ٣٠٠ رجل من قبائل الغافرية وجماعة صغيرة من الوهابيين ارسلهم اليه والي صحار واستطاع بتلك القوة احتلال المدينة بسرعة • وعند وصوله الى مسقط رفض الحرس من بني بوحسن أن يفتحوا له البوابة ، ولكن في يوم ١٩ تمكن رجال السيد تركي من احتلال منطقة المرتفعات بمسقط وأخذوا يتأهبون للهجوم على قلب المدينة ، لكن السيد تركي ارجأ العملية بعد أن طلب مايلز ذلك حتى يتمكن التجار الهنود من نقل ممتلكاتهم الى السفن

---

(١) مرفق الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٤/١٢ (رقم ٨٩ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق معه نسخه من خطاب مايلز الى روس ١٨٧٥/١٠/١٩ (رقم ٤٢٢ ـ ١٥٣) ومجلد ١٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٧/١/١٩ (رقم ٦ الادارة السياسية الخارجية) •

الراسية فى الميناء • وفى يوم ٢١ ديسمبر سلمت الحاميتان فى مسقط غير أن رجالها اشترطوا أن يسمح لهم بالدفاع عن الحاميتين بعشرة ايام قبل دخول قوات السلطان ، وذلك لكى يثبتوا ولاءهم للسيد عبد العزيز • وكان كل من مايلز وروس يتفقدان الطريقة التى استخدمها السيد تركى لازاحة اخيه وكانت عملا آخرق • فقد جاء فى تقرير روس الى اتيشيسون « اننى اتفق مع الكولونيل مايلز بأن صاحب السمو السيد تركى قد تصرف بطريقة متسرعة ومخالفة للقواعد السياسية وأنه بهذا العمل قد أغلق الباب لأى تفاهم مع اخيه السيد عبد العزيز مما سيؤدى الى حدوث تمرد عليه (١) غير انه لم يكن أى من نورث بروك واتيشيسون يهمه شىء من أمر هذه الصراعات المحتدمة بين افراد أسرة آل بوسعيد ، ولهذا فقد أوعز اتيشيسون الى روس بالتزام الحياد فى ذلك الصراع الا اذا وقع تهديد مباشر للمصالح البريطانية (٢) •

ويبدو أن اقامة السيد تركى فى جواذر قد قوت من روحه المعنوية وردت اليه الثقة فى نفسه • فبعد هجوم قام به السيد تركى على مدينة سمايل فى داخلية عمان اضطر آخوه السيد عبد العزيز الى اخلاء الحامية والانسحاب الى المنطقة الغربية لتعبئة القبائل وقد تمركز فى الشرقية ولكنه لم يوفق ، فلجأ الى الشيخ صالح بن على زعيم الحرث فى مدينة القابل ومن هناك بعث فى شهر فبراير برسالة الى المعتمد السياسى البريطانى يرجوه التوسط مع آخيه لحسم الخلاف ، وقد أحال مايلز رسالة

---

(١) نفس المصدر مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٣٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/١٨ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم ١٣٥٧ — ٣١٨) •

(٢) نفس المصدر من وزير خارجية الهند الى المقيم السياسى ١٨٧٦/١/١١ أيضا من مايلز الى روس ١١ و ١٨٧٥/١٢/١٢ (رقم ٣٠٨ — ١٧٥ و ٥٢٩ — ١٨٣) ١٨٧٥/١٢/١٦ •

السيد عبد العزيز الى المقيم روس الذى رد عليه بأن التعليمات التى وصلته من اتيشيسون لا تمنع المسئولين البريطانيين من التوسط بين افـراد اسرة آل بوسعيد سيما وأنه تلقى من السيد تركى رسالة مماثلة • وعلى هـذا الأساس ابرق روس الى مايلز بالموافقة على الوساطة شريطة الا تلزم الحكومة بأية ضمانات وقد وقع الاختيار على قريات على بعد ثلاثين ميلا عن مسقط مكانا للاجتماع ، وفى ١٩ مارس غادر مايلز الى قريات على ظهر الطـراد « نمبل » غير أن السيد عبد العزيز عاد فغير رأيه فيما يختص بمغادرته عمان لأنه يخشى لو فعل ذلك أن يقوى مركز خصومه فى التنافس على الحـكم داخل عمان • وهكذا نفض مايلز يده من مسألة الوساطة وتبناها الشـيخ صالح بن على زعيم الحرث ، غير أن محاولات زعيم الحرث لم تسـفر عن أى نتيجة وظل السيد عبد العزيز يتنقل داخل عمان مسببا تهديدا لمركز السيد تـركى •

غير أن اوضاعا اكثر خطورة بدات تطل براسها فى الداخلية ابان النصف الأخير من عام ١٨٧٦ • فبعد ان عاد السيد تركى من جواذر آخذ يحاول كسب ود خلفائه السابقين غافرية عمان ، وبصفة خاصة بين قبائل بنى بوعلى سكان جعلان ، ويدير ظهره لقبائل الهناوية وبنى بوحسن ويال وهيبة ، وأمر باعتقال الشيخ حمد بن سعيد الجحافى شيخ يال وهيبة والزج به فى السجن • وعند الافراج عن هذا الشيخ فى صيف ١٨٧٦ توجه على الفور الى المناطق الوسطى من عمان فى محاولة لتعبئة الاتحادات القبلية ضد السلطان تركى ، كما انضم اليه قبائل بنى بوحسن الذين طردهم السيد تركي ، وفى شهر سبتمبر تحرك ومعه نحو ١٠٠ رجل فأغار على بلدة السيب التى تبعد عن مسقط بثلاثين ميلا تقريبا • وبمجرد أن علم مايلز بخطة الجحافى كلف الطراد البريطانى «العرب» بالابحار الى السيب والوصول اليها قبل أن يصل الجحافى حتى يمكن نقـل الرعايا الهنود وممتلكاتهم فيها • وقد أمر السيد تركى بحشد قوة كبيرة مـن الجيش للتصدى للجحافى واشتراك أفراد من قبيلة الدروع مع تلك القوة • وفى نهاية سبتمبر تحركت قوات السيد تركى من بركا ، الا ان الجحافى وجه هجومهم على بلدة صحم ، واستولى على سلع وبضائع من التجار الهنـود قدر ثمنها بخمسة آلاف روبية هندية • وعلى الرغم من أن قوات السيد تركي

كانت ترابط فى منطقة قريبة من قوات الجحافى الا آنه لم يفعل شيئا لو قفه. وغادر مايلز فقط على الطراد « رايفلمان » قاصدا بركا . فوجد السيد تركى فى وضع يائس وغير قادر على القيام بأى آجراء حتى لو انه أراد ذلك . وقد استاء مايلز من موقف السيد تركى فأبحر الى صحار ، وكان ينزل فى القرى الساحلية لتحذير التجار الهنود من الجحافى . وعاد السيد تركى الى مسقط فى نهاية الشهر بعد ان دفع آلفى ريال الى القبائل مقابل سكوتها . وفى نهاية السنة عاد الجحافى الى مسقط رأسه ، مما دفع حكومة الهند الى آن تبعث بتقرير الى مكتب شئون الهند تبلغها فى كثير من التفاؤل بانتهاء تمرد الجحافى وعودة السلام الى ربوع عمان .

ان نجاح الجحافى قد شـجع القبائل العمانية الأخرى المناوئة للنظام وعلى الأخص بنى بوحسن وبنى رواحة والحجريين بأن تحذو حذوه . وخلال شتاء ١٨٧٦ — ١٨٧٧ آقامت هذه القبائل تحالفا فيما بينها ولكنه كان تحالفا مهلهلا . وانتقلت الحركة الى منطقة الشرقية حيث انضم اليها فى شـــهر ابريل ١٨٧٧ زعيم الحرث الشيخ صالح بن على الذى تولى قيادة ذلك التحالف القبلى . وفى بداية شهر يونيو وبتحريض من (مطاوعة عمان) علماء الدين الذين كانوا ناقمين على بعض مظاهر النظام القائم فى مسقط وعلى لأخص اقدام السيد تركى على حظر تجارة الرقيق ، أعلنوا تمردهم ضد السلطان تركى، وسبق ذلك خطاب بعث به الشيخ صالح بن على زعيم التحالف فى ٩ يونيــو الى المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط بى . جى . سى . روبرتسون ابلغه فيه بانه تولى قيادة تحالف من القبائل تضم الحــرث والحبوس والحجريين والعوامر ويال وهيبة وبنى رواحة وبنى بوحسن وآنه يعتزم القيام بهجوم على مسقط وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين المقيمين فى العاصمـة . كان روبرتسون قد تسلم عمله كمعتمد سياسى لقوة فى مسقط خلفا لمايلز ولم يكن فى الواقع ملما بالتركيبات القبلية فى عمان ، ولم يكن يعرف طبيعة ذلك التحالف وقوته . ولحسن الحظ كان مايلز لا يزال فى مســقط ، فقــرر روبرتسون أن يستفيد بمعلوماته وخبرته فى مواجهة تلك الازمة . وقد اتضح بأن خطة القبائل قد نظمت بدقة ، فقد ذكر السيد تركى لروبرتسون بأن كافة

العناصر القبلية التى كان من المفروض أن تقف الى جانب السيد تركى قد تعذر عليها التحرك ، وذلك بسبب الخلافات والانقسامات التى دبت فى صفوفها • كما لم تكن توجد أية سفينة حربية بريطانية فى مسقط ، والطراد الوحيد الذى كان هناك قد غادرها يوم ٨ يونيو للقيام بأعمال الدورية بالقرب من ساحل رأس الحد وللبحث عن المتعاملين فى تجارة الرقيق •

وفى يوم ١٤ يونيو شوهدت طلائع قوات الغزو فى ضواحى مدينة مطرح وقبيل ذلك بساعات قام كل من روبرتسون ومايلز بجولة فى مطرح لتحذير التجار الهنود ونصحهم بنقل ممتلكاتهم الى السفن الراسية فى الشاطىء ، ولكن طائفة الحيدر ابادية لم تكترث بالتحذير ، لأنها كانت تقيم داخل مدينة مسورة (١) وأشيع يومئذ بأن السيد عبد العزيز يشترك مع الشيخ صالح زعيم الحرث ، غير أن هذه الاشاعة لم تتأكد ، نظرا لأن خلافا كان قد نشب بينه وبين الشيخ صالح ، ثم لم يسمع عنه شىء خلال الايام القليلة التى تلت ذلك • وفى يوم ١٧ يونيو وصل السيد ابراهيم بن قيس الى مطرح تلبية لدعوة الشيخ صالح له بالانضمام • فى يوم ١٥ يونيو عاد الطراد البريطانى « تيرز » الى مسقط بعد أن تعرض لعطل استوجب عودته • ومن ناحية أخرى كان السيد تركى قد تقدم بطلب المساعدة العسكرية لمواجهة القبائل المتمردة الذين انتشروا فى ضواحى مسقط ، وتمكنوا من قطع الطرق المؤدية الى مياه الابار التى تقع خارج العاصمة • وقد رفض روبرتسون طلب السيد تركى للمعونة وقال بأنه ليست لديه صلاحيات للتصرف قبل موافقة رؤسائه ، الا أنه وافق على تقديم الدعم العسكرى اذا ما هددت العاصمة وذلك ضمن الحدود الواردة فى التعليمات المتعلقة بهذا الشأن أما فى العاصمة فلم يكن فيها أكثر من ٢٠٠ جندى للدفاع عنها ، بينما كان عدد المتمردين

---

(١) طائفة الحيدر اباديه من الأوليات المترابطة فيما بينها ، وهى فرع من طائفة الاسماعيلية ويعيش أفرادها داخل منطقة مسورة خاصة بها ومنفصلة عن المناطق التى يقيم فيها الهنود البانيان (أى البوذيث) وهى التى عدت من الهندوك سواء فى مسقط أو فى زنجبار •

يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل ، وحتى المساعدة التى كان فى الامكان تقديمها الى السيد تركى لم يكن من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على سير القتال ، ولهذه الاعتبارات نصح روبرتسون الهنود المقيمين فى العاصمة بمغادرتها الى السفن الراسية هناك .

عند غروب شمس ١٧ يونيو بدأت قوات المتمردين تعيد تنظيم صفوفها وتتجمع فى منطقة الوادى خلف العاصمة تمهيدا لشن هجومها الكبير على المدينة . وقبل حلول الظلام طلب السيد تركى من وود هاوس قائد الطراد « تيرز » اطلاق بعض القذائف على فتحة الوادى . وقد أدت تلك القذائف الغرض منها فانقضى الليل دون أن يتحرك المتمردون . فى اليوم التالى انتقل الطراد الى مطرح واطلق بطلب من السيد تركى بعض القذائف على المرتفعات التى يرابط فيها المتمردون . وفى الوقت نفسه أمر قائد الطراد بنقل طائفة الحيدر ابادية من داخل السور الى الميناء ، وقد قام المتمردون بنهب الاسواق بطريقة وحشية وركزوا على متاجر الهنود انتقاما من قيام الطراد بضرب تجمعاتهم ، وبعد عودة الطراد الى مسقط أطلق بعض القذائف مرة أخرى على فتحة الوادى مما كان له الأثر الحاسم على الموقف ، فقد نفد صبر القبائل لأن غالبيتهم قد اشتركت طمعا فى الغنائم التى وعدهم بها الشيخ صالح زعيم الحرث ، ولهذا بدأوا يتذمرون من الحالة ومن القصف الذى تعرضوا له حتى انهم بدأوا يفكرون فى الانسحاب والعودة . وبتاريخ ١٩ يونيو حضر أحد زعماء العوامر الى مسقط وذكر أن الشيخ صالح بن على مستعد للتفاهم ، غير أن السيد تركى رفض العرض وأصر على انسحاب المجموعات القبلية الى خارج مطرح بمسافة بضعة أميال . فى اليوم التالى اصطحب قائد الطراد « تيرز » احد المسئولين فى حكومة السيد تركى للاجتماع بالشيخ صالح فى منطقة بيت الفلج على بعد ميل تقريبا من مطرح . وقد طلب زعيم الحرث ٢٠,٠٠٠ ريال غسوى كثمن للانسحاب مع ضمان بدفع المعاشات الشهرية التى سبق أن تقررت له وللسيد ابراهيم بن قيس . وعند ابلاغ السيد تركى روبرتسون بشروط المتمردين سخر منها ونصحه برفضها ، خصوصا وأن التحالف القبلى قد بدأ يتفكك وانصار السيد تركى يتدفقون على العاصمة . وفى ٢١ يونيو ابلغ السيد تركى الشيخ صالح زعيم الحرث صراحة انه لن يدفع له شيئا ،

وأنه حر فى البقاء أو العودة الى مسقط رأسه كيفما شاء • وبهـذا انتهى التمرد واخذ رجال القبائل ينسحبون ويعودون الى مناطقهم يائسين بعد آن خابت آمالهم ، كما عاد الشيخ صالح زعيم الحرث الى الشرقية وتعرض مركزه القبلى للاهتزاز •

ساد الهدوء النسبى فى الفترة الباقية من حكم السيد تركى ، ذلك أن انهيار التمرد القبلى قد أضفى شيئا من الاستقرار على الاوضاع فى الداخل ، كما أن النهاية المخزية التى انتهى اليها التمرد ، كما اشار روبرتسون، شكل ضربة قاصمة للمتطرفين منذ وفاة السيد عزان بن قيس ، ورغم كل ذلك فان السيد تركى لم يشعر بالاستقرار • وفى بداية عام ١٨٨٠ ترددت الاشاعات عن اعتزام السيد تركى بالتنازل عن الحكم بشرط ان يوافق السيد برغش على توحيد زنجبار وعمان تحت سلطة واحدة وتخصيص معاش سخى له • وفى مارس ١٨٨٠ بعث جون كيرك المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار بتقرير الى السلطات المسئولة فى الهند ، ذكر فيه أن القادمين من عمان يجمعون على رغبة السيد تركى فى التنازل عن الحكم الذى لولا التأييد الذى تقدمه اليـه والمعونات المالية التى تدفعها اليه حكومة الهند لرشوة القبائل العمانية لما بقى فى الحكم يوما واحدا • ويقال بأن السيد تركى قد فقد العـزم والارادة التى كان يتصف بها وأصبح عاجزا عن مواصلة الحكم • وعلى الرغم من موافقـة روس على رأى كيرك فى السيد تركى الا انه كان آقل تحاملا عليه :

« لابد من أن نضع فى الاعتبار موقف العرب واعترافهم بسـياسة التفاهم والكرم التى يتحلى بها السلطان • ولو أن السيد تركى كان آكثـر طموحا ونشاطا ، لربما ظل فى الحكم فترة أطول • وعلى آية حال فلابد من الاعتراف بالفضل للسيد تركى على ما أظهر من شجاعة واخلاص فى علاقتـه بالحكومة البريطانية • وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السـيد تركى سياسة تتفق والمصالح البريطانية ، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب • لقد اردت بهذا القول أن أؤكد بأن التنديد الذى لا مبرر له بسياسة السيد تركى لن يكون موقفا منسجما مع تقديرنا لمواقفه تلك ، وحقه فى تأييـد وعطف الحكومة البريطانية • غير آنه من المؤكد ، كما ذكر الدكتور كيرك ان السيد

تركى متشائم من وضعه ويؤكد دائما عجزه عن مواجهة الأزمات التى يتعرض لها • ولعل ذلك يعود لضعفه الجسمانى والى القلق الذى يعـــانى منه باستمرار •

فى أواخر صيف عام ١٨٧٨ قام انجال الأمير سعود بن فيصل بتحريض قبائل الاحساء على التمرد على الاتراك ، مستغلين انشغال الباب العـــالى بالمشكلات الأوربية • وفى آواخر اغسطس تمكنت هذه القبائل من فرض حصار على الحاميات التركية فى الهفوف والعقير • كما اخذ رجال البدو، وبصفة خاصة قبائل بنى هاجر وعجمان والعمير ومرة ، ينهبون المناطــق الريفية بين القطيف والعقير • ان هذا الانفجار الذى يشبه انفجار عام ١٨٧٤ قد خلف وراءه قصصا دامية من الدمار ، الأمر الذى شجع العصابات القبلية على التمادى فى اعمــال السلب والنهب على طول المنطقة • وعلى غرار آحداث عام ١٨٧٤ أمتدت موجة اعمال العنف الى البحر ، ففى شهر اغسطس هاجمت مجموعة من بدو بنى هاجر احدى سفن رأس الخيمة فى الدوحة وآرغمتها على الاتجاه الى احدى المناطــق القريبة من ساحل قطر لتقل عددا آخر من افراد القبيلة ، ثم انتقلوا بعد ذلك لأعمال النهب والسلب على الضفة الفارسية للخليج ، وقاموا بالاعتــداء على بعض السفن الفارسية بالقرب من جزيرة الشيخ شعيب وعلى سفينة آخــرى مجهولة الجنسية وقاموا بقتل ربانها ، ثم عادوا بالغنائم الى قطـــر • كذلك اقترفت اعمال القرصنة فى نفس الفترة فيما بين البحرين والاحســاء • وفى الأسبوع الثانى من سبتمبر آبحر الطراد البريطانى « فلتشر » من بوشـــهر بأمر روس لاجراء تحقيقات عن تلك الانتهاكات • وقد تأكد لقائد الطـــراد بان اعمال القرصنة قد تفاقمت بصورة لم تكن متوقعة وبأن مصـــدرها منطقـــة الظهران التى تبعد عن القطيف ببضعة آميال ، كما كان للدوحة وزبارة دور فيها وبأن شيخ النعيم لم يكن يتستر على القراصنة فحسب ، وانما كان يشرك ابنه فى تلك الأعمال ، وقد قام ابنه بالاعتداء على احدى سفن قطر وقتل ثلاثة مـن بحارتها ، بينما كان والده يراقب تلك العملية من الشاطىء • وبعد بضعة ايام لجأ ذلك الشيخ عند حاكم البحرين الذى زج بنفسه هو الآخر فى تلك العمليات غير المشروعة • وعلى اية حال فقد اقتصر دور حاكم البحـــرين على العمليات التى وقعت فى البحر • وقد قامت سفن البحرين بمطاردة القراصـــنة حتى

ساحل الاحساء • وحدث أن اطلقت النار على سفينة تابعة لابو ظبى واصابت احد بحارتها بجراح •

تأكد لروس بأن الاعتداءات الوحيدة التى يمكنه اجـــراء فيها وفرض تعويضات عن القرصنة التى ارتكبت هى الاعتـــداءات التى تقـــع على سفن البحرين • وقد اوضح ذلك لحكومة الهند حيث ذكر : بأن مسئولية الاعتداءات التي تتعرض لها سفن البحرين تقع على عاتق سكان البدعة ، والقطيف وزبارة وهى المناطق الداخلية المواجهة للبحرين • اما فيمـــا يتعلق بقطر والقطيف فالحكومة التركية هى المسئولة عنها • ولا توجد أسباب تدعو الى اتهام الولاة أو الســـلطات المحلية فى الأقاليم المذكورة بالتواطؤ مع المهيمنين ، الا أنه من الواضـــح انهم لم يتخذوا الاجـــراءات الاحتياطية اللازمة لمنعها وسمحوا لتلك العصابات بأن تفرض الاتاوات على النـــاس ثم تهرب الى تلك المناطق •

وكان روس لا يتوقع أن يقوم الأتراك بأية اجراءات لوقف تلك الموجة من أعمال الاعتداء والقرصنة ، فالأتراك عاجزون عن وقف غارات قبائل البدو على البصرة نفسها • وعلى أية حال فقد كان روس يرى بوجـــوب ابلاغ الحكومة التركية عن تلك الأعمال وقد تم ذلك عن طريق القنصـــل البريطانى العام فى بغداد • اما بالنسبة لسفن البحرين فقد طلب روس من حاكمها الشيخ عيسى فرض غرامات على بحارة السفن البحرانية التى اشتركت ، كما فعل نفس الشىء مع حاكم قطر فيما يختص برعاياه ، كما كان يرى روس مطالبة جاسم آل ثانى بتقديم ايضاحات عن عدم القـــاء القبض على القراصنة وعن السماح لهم باستخدام اراضيه فى الانطلاق • أما زبارة فقد كان أمرها اكثر صعوبة لأن السطلة التركية عليها لا وجـــود لها ، كما رفضـــت حكومة الهند اعتبار حاكم البحرين مسئولا عن تلك الأعمال • وقد اقترح روس على الحاكم العام أنه فى حـــالة موافقته على اتخاذ اجراءات ما ضد زبارة ، فلابد ، بل ومن الأفضل ، أن يتم ذلك بمعرفة الحكومة التركية •

فى الاسبوع الأول من أكتوبر عاد الطراد « فليتشر » الى الساحل الغربى للخليج ، بعد أن قدم قائده الكابتن بريجل تقريره عن نتائج تحقيقاته فى زبارة والبحرين خلال الشهر السابق • وانفجرت أعمال قرصنة جديدة على ساحل القطيف • وبما ان روس كان متأكدا من الأتراك بأنهم لن يردوا على أى خطاب بهذا الشأن ، فقد قرر أن يتصرف قبل وصول رد حكومة الهند فى سملا • وفى يوم ١٦ أكتوبر وصل نفس الطراد الى البحرين ، وقد طلب حاكم البحرين من قائده أن يتعاون معه على مكافحة القرصنة • وعند ابحار الطراد فى اليوم التالى الى القطيف كان يصحب معه سفينة تقل خمسين من المسلحين • وعند وصوله هناك ، شاهد العلم التركى يرفرف على رأس تنورة ، وكان يشرف على المركز ضابط برتبة عريف واربعة جنود • وقد ذكر له قائد المركز أن الاتصالات مع القطيف مقطوعة • وقد قدم الطراد الى المركز كميات من الماء وبعض البسكويت والسجائر ، وأخذ معه الضابط ، ثم القى مرساته فى نقطة تبعد بمسافة ٦ أميال من خور القطيف ، وأثناء الليل تحركت قوارب الطراد وعليها بعض المسلحين وتوجهوا الى الخور فى اتجاه الحامية الرئيسية• وقد شعر والى الاتراك بارتياح لحضور الطراد لأن الحامية كانت تعج بالمتمردين ، وقام قائد الطراد بتسليمه رسالة من روس يقترح فيها على الوالى بالتعاون على مكافحة أعمال القرصنة داخل القطيف • وقد قبل الوالى الاقتراح ، وسأل القائد عما اذا كان يرغب فى أن تتركز الحملة ضد القراصنة على قبائل عمير •

فى الليلة العاشرة وصلت معلومات تفيد بأن أسطول عمير موجود فى الطرف الشمالى الغربى للخور ، وتوجه الطراد الى رأس تنورة وخلال الليل قام بسد المنفذ الشمالى على القراصنة وفى صباح اليوم التالى رسا بالطراد على بعد ثلاثة أميال من تلك البقعة • وفى مساء نفس اليوم انتقل قائد الطراد بالزورقين فى اتجاه اسطول عمير الذى كان بالقرب من الساحل ، فوجد نحو مائتين منهم على الساحل ، بينما كان عدد آخر منهم يطلق صرخات من السفن لتحذير زملائهم على الساحل •

ومن على مسافة ٧٠٠ ياردة اطلق قائد الطراد بعض القذائف على المتجمعين، وقد رد رجال القبائل على النار بالمثل ولكن القائد ضاعف من القذائف حتى تمكن من اسكات القراصنة ثم قام بجمع السفن التى وجدها هناك وكان عددها ١٥ سفينة واتجه بهـا الى القطيف لتسليمها الى الوالى التركى ٠ وفى ١٥ اكتوبر غاد قائد الطراد الى الدمام حيث كان من المقرر أن يلحق به زعيم سيحات على رأس خمس سفن و ١٥٠ رجلا ، وذلك للقيام بهجوم على بنى هاجر ، وقبل وصوله الدمام تلقى رسالة من رئيس المنطقة يذكر له فيها بأن المنطقة تعج بالمشاغبين فاصطحب القائد قواربهم الى الدمام ، واخذ فى مسح المنطقة حتى عثر على ثلاث مراكب كبيرة واربعة صـــغيرة مرفوعة على الشاطىء على بعد ٤ أميال من الدمام ، وكانت اثنتان من تلك السفن تخص أهل البحرين فاصطحبهما القائد معه وقام بتدمير بقية السفن بعد ان تأكد من أنها لقبائل بنى هاجر ٠

فى تلك الأثناء تلقى روس رد حكومة الهند بشـــأن الخطوة التى يتعين عليه اتخاذها فى موضـــوع زبارة ٠ وكان الرد يكلفه بتقديم الأدلة والبيانات على اشتراك زبارة فى أعمال القرصـــنة الى والى البصرة ، ويطالبه بفرض العقوبات على المسئولين عنها ، كما يتعين عليه أن يعرض عليه تعاون البحرين فى الاجراءات التى ستتخذ ، أما اذا رفض الوالى طلبه فيتعين عليه أن يفكر فى اجراء يتخذه ويعرضه على حكومة الهند لأخذ رأيها أو موافقتها عليه ، على ألا يتصور انه ليس حرا فى اتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بوضع حد لانتشار أعمال القرصنة ٠ كما أكدت له هذه الحكومة بأنها تفوضه فى اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لمعاقبة الجناة أيا كانت جنسياتهم فى حالة تجدد أعمال القرصنة فى المنطقة والواقع أن حكومة الهند كانت ملتزمة فيما يتعلق بزبارة بقرارها الصـــادر فى عام ١٨٧٤/١٨٧٣ برفض الاعتراف لحاكم البحرين بحقوق السيادة على أى جزء من داخلية شبه الجزيرة ٠ وفى شهر مايو ١٨٧٥ جرى تعزيز هـذا القرار عندما ذكر روس للمسئولين فى الهند أن حاكم البحرين يحـاول مساعدة سكان زبارة بالمال والسلام ٠ وقد بعث اتيشيسون بخطاب الى المقيم طلب فيه أن يوضح لحاكم البحرين الشيخ عيسى بانه اذا أستمر فى

الاشتراك فى أعمال محظورة تتعارض مع سياسة حكومة الهند فانه سوف يعد مسئولا عن ذلك وبأن الحكومة البريطانية سوف تكون فى حل فى اتخاذ ما تراه ضروريا من التدابير فى ذلك الشأن . وقد صادق مجلس شئون الهند على مضمون خطاب اتيشيسون رغم أنها اعتبرته موقفا مجحفا . فقد أشار الكولونيل تى . أوين الذى خلف كيه بعد أن أحيل الأخير على المعاش سنة ١٨٧٤ ، كسكرتير للجنة السياسية والسرية الى أن اقتراحات اتيشيسون تبدو قاسية بالنسبة لحاكم البحرين ، الذى يعتقد أن حقوقه فى داخلية شبه الجزيرة حقوق مشروعة ، غير أن وزير الدولة لشئون الهند كانت لديه عدم الرغبة فى الغاء تلك القرارات بعد صدورها من حكومة الهند ، لأن الظروف كانت تبررها الى حد كبير كما لم يحاول سالسبورى أن يلغى تلك القرارات التى أصبحت منذ ذلك الوقت السياسة البريطانية المعلنة بالنسبة لزبارة .

فى يوم ٢٢ أكتوبر غادر روس بوشهر الى البصرة على سفينة البريد يرافقه الطراد « فيلتشر » وفى يوم ٢٤ اجتمع بالوالى ثم عاد فاجتمع به يوم ٢٦ اكتوبر الا أن الاجتماعين لم يسفرا عن أية نتائج ايجابية . فقد أوضح الوالى أنه لابد أولا من التأكد من صحة المعلومات التى أدلى بها قائد الطراد قبل اتخاذ قرار فى الموضوع . ثم استطرد متجاهلا أن قائد الطراد هو الذى قام بفك الحصار عن حامية القطيف وبذلك انقذ أرواح الحامية وبأنه لم تكن ثمة حاجة الى تدخل الأسطول البريطانى لاعادة النظام الى الاحساء أو الى أية منطقة أخرى من المناطق التابعة للأتراك . وكان من الواضح أن عبد الله باشا وهو من المتطرفين الدينيين يكن كراهية شديدة للبريطانيين كان يتشكك فى نوايا الانجليز من الاجراءات التى يتخذونها فى مجال مكافحة القرصنة داخل مياه الاحساء . وعلى أية حال فقد كان لعبد الله باشا تصوراته الخاصة بالنسبة للمشكلة ، فقد جاء فى تقرير لروس حول هذا الموضوع بعد مغادرته البصرة . فعلى حين تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لمكافحة القرصنة ومعاقبة أصحابها ، فان الوالى التركى على ما يبدو يحاول استغلال اجراءات الحكومة البريطانية لفرض الحكم التركى على زبارة وعلى غيرها من المناطق

الساحلية في نجد وقطر التي كانت تتمتع بشبه استقلال ، وبعد أيام قليلة على سفر روس من البصرة ذكر عبد الله باشا لمساعد القنصل البريطاني في البصرة بانه على الرغم من حرصه على مكافحة القرصنة في الأحساء ، الا انه يتوجب عليه أولا قمع التمرد الذي نشب هناك ضد الاتراك ، ولما كانت القرصنة قد جاءت نتيجة مباشرة للتمرد فانه قد قرر التوجه بنفسه الى الاحساء حيث ينوي آن يقيم حاميات عسكرية على امتداد المنـــاطق الساحلية ٠ وعند سؤال مساعد القنصل عن حـدود المناطق التي ينـوي اقامة الحاميات فيهـــا آجاب بانه لا يدري وأن ذلك يتوقف على زيارته للاحساء ، ولكنه اكد بأنه سوف يقيم حاميات رادعة في كل من الهفوف والقطيف ، ويرابط في كل منهما ما لا يقل عن خمسمائة من الجندرمة وآلف من الجنود النظاميين ٠

وبعد أسبوعين من عودة روس الى بوشهر تلقى تعليمات تفيد بانه قد صرف النظر عن فرض عقوبات على أهل زبارة ، لأنهم قد عوقبوا بمـــا فيه الكفاية ٠ ففي آول نوفمبر تلقى قبطان الطراد البريطـاني « العرب ٠» الذي كان يقوم بأعمال المراقبة في مياه البحرين تلقى معلومات تفيد ان نحو ١٠٠٠ رجل من قبائل بني هاجر ومرة والمناصر قد فرضوا حصـــارهم على زبارة ٠ وفي ٢ نوفمبر آبحر الطراد الى قطر ، ثم منه في اليوم الثاني الى خور حسن القريبة من زبارة ، ولكنه وجد أن الهدوء يسود المنطقة ٠ وبعد عودته الى البحرين طلب منه الشيخ عيسى العودة الى زبارة بعد آن تلقى حاكم البحرين معلومات عن وجود ناصر بن مبـارك وجاسم آل ثاني فيها ، غير آن قائد الطراد رفض طلب الشيخ عيسى وقال بأن التعليمات التي في حوزته تقصر مهمته على الدفاع عن البحرين فحسب لكن بعـد يومين قام الاثنان ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني بهجوم على زبارة بقوات كبيرة من القبائل التابعة لها وقد قاما بتدمير البلدة ٠ وقد حال سوء الأحوال الجوية دون وصول معلومات عن ذلك الاعتداء الى المقيم قبل ١٤ نوفمبر ٠ وفي يوم ١٥ منه آقلع به الطراد « تيرز » ووصـــل الى البحرين في ١٧ نوفمبر ، وقد اجتمع به حاكم البحرين وطلب منه العمل السريع لانقـاذ سكان زبارة وعند وصوله الى زبارة كان هناك جاسم آل ثاني الـذي كان

يعسكر بنجو آلفي رجل من اتباعه ووجد البلدة وقد تحولت الى أنقاض ٠ وكان نحو ٥٠٠ من قبيلة النعيم محاصرين داخل احدى القلاع ٠ غير آن روس رأى عدم التدخل فى صراعات لا ناقة له فيهـــا ولا جمل ٠ الا أنه على اية حال قام بتحذير جاســـم آل ثانى وطلب منه ابلاغ تحذيره الى ناصر بن مبارك بأن أى هجوم يقومان به على البحرين ســـوف يرد عليه بقوة ٠ ومن زبارة أبحر روس الى رأس تنورة حيث كانت السفينة التركية المسلحة فى الميناء فقام بتسليم برقية مرسلة من عبد الله باشا وصلته عن طريق القنصل التركى فى بوشهر ٠ وقد طلب عبد الله باشا فى برقيته من والى القطيف ابحار السفينة المسلحة الى زبارة لاعادة النظام الى البلدة وتحذير جاسم آل ثانى من القيام باعتداء على البحرين ٠ فى الأســـبوع الثانى من نوفمبر وصلت السفينة « الاسكندرية » الى زبارة وكانت تقل ٢٥٠ جنديا ٠ كان النعيم حتى ذلك الوقت لا يزالون محاصرين وقد نجح قائد السفينة الإسكندرية من ترتيب هدنة بين النعيم من جهة وبين جاسم آل ثانى ومبارك من جهة آخرى ٠ كما اخذ تعهدا من الزعيمين بعدم الاعتداء على البحرين ، وقد وافق غالبية النعيم على مصاحبة جاسم الى الدوحة ، بينما طلب البقية التوجه الى البحرين ٠

وعلى الرغم مما ابداه روس من الأسف على ما تعرضت له زبارة من تدمير ، الا انه تصـــور بأن البحرين قد تستفيد من ذلك الحادث حتى لو أدى الى امتداد السيادة التركية على الساحل الغربى لقطر ٠٠ ففى خطاب له إلى حكومة الهند ذكر روس : « بأن اقامة مركز تركى منظم فى زبارة أو فى المنطقة القريبة فيها سوف يكون اجراء حاسما لوضع حد لمخـــاوف البحرين التى ظلت تعانى منها عدة سنوات والتى كان يقف وراءها اشخاص مثل ناصر بن مبارك ٠ وقال روس بأن وجود السلطة التركية فى المنطقة قد لا يمنع من وقوع أعمال القرصنة فى المياه البحرية ، كما لا يمنع من نشوب حركات تمرد فى الاحساء كالذى وقع فى ديسمبر ١٨٧٨ ٠٠ غير أن مثل هذه الانتهاكات للأمن سوف تكون فى متنـــــاول المراكز التركية القريبة ، كما ذكر عبد الله باشا ، وعلى العكس من ذلك كما يقول روس فقد يؤدى الى انفجار اوسع لأعمال القرصنة ٠ ففى نهاية الشهر اشترك

منصور بن مناخر احد شيوخ عجمان ، وزايد بن محمد شيخ بنى هاجر فى الاستيلاء على سفينة بحرانية واستخدماها فى مهاجمة احدى السفن بالقرب من ساحل القطيف واستوليا على ما فيها من بضائع يقدر ثمنها بألفى روبية · وخلال احدى عمليات القرصنة شوهدت نحو عشر سفن تركية قريبة من مكان القرصنة وكان عليها بعض الجنود المتوجهين من العقير الى القطيف ، الا انها لم تتخذ أى اجراء ضد القراصنة ، ولم ترد حتى على نداء المساعدة الذى أطلقه ركاب السفينة المعتدى عليها ·

وفى الأسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ تلقى الكولونيل جى· بى· نيكسون الذى خلف هربرت فى منصب المعتمد السياسى والقنصل البريطانى العام فى بغداد تعليمات من الهند بوجوب اثارة هذا الموضوع مع السلطات التركية واعطائها الخيار بين آن تتولى هى بنفسها اتخاذ الاجراءات ضد زايد بن محمد الذى كان يتخذ من الظهران ملجأ له ، آو أن تسمح الحكومة البريطانية باتخاذ مثل ذلك الاجراء · غير آن نيكسون بدلا من العمل بتلك التعليمات طلب من الباب العالى الموافقة على أن تقوم احدى السفن الحربية البريطانية بالاجراءات اللازمة لقمع أعمال الشغب ، كما ابرق فى الوقت نفسه الى لايارد فى القسطنطينية يطالبه بأن يقترح على الباب العالى أن تتولى السفن البريطانية مهام حفظ الأمن فى سواحل الاحساء · وكان رد عبد الله باشا على اقتراح نيكسون انه كلف احدى السفن الحربية التركية القيام بدوريات على ساحل الاحساء · كما بعث بتعليمات مشددة الى متصرف الاحساء باتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على نشاط القراصنة · وبعد ايام حصل لايارد على تأكيدات من الباب العالى بتكليف احدى آو كلتا السفينتين التركيتين « الاسكندرية » و« برصة » غير ان تلك التاكيدات لم تكن فى مستوى الاجراءات · ففى منتصف يناير هاجمت قوة تركية فىالقطيف قرية الحسين على بعد خمسة أميال من الظهران وقامت بتدميرها · آما السفينة التركية الحربية التى كان من المقرر أن تبحر الى ساحل الاحساء فلم تتحرك بسبب اصابة محركها بعطب ·

آن انتصار زايد بن محمد وعجز الحكومة التركية قد شجعا بنى

هاجر على الاستمرار فى اعمال القرصنة • فقد هاجمت عصاباتها سفينتين بحريتين بالقرب من القطيف ونهبتهما ، ثم توجهوا بعد ذلك الى ساحل الحسين وأعلنوا انضمامهم الى زايد بن محمد الذى كان لايزال مقيما فى الظهران • وقد قام الجميع بامتطاء السفن للبحث عن ضحايا جدد ، وفى بداية ١٤ فبراير بعث بروس ببرقية عاجلة الى الحكومة الهندية فى كلكتا يناشدها اتخاذ الاجراءات لقمع القرصنة خوفا من أن تتخذ ابعادا خطيرة فى المنطقة ، وقد اقترح مطالبة الأتراك باتخاذ الاجراءات لتأديب بنى هاجر ، والموافقة على اية اجراءات قد تتخذها السفن البريطانية فى هذا السبيل بهدف اقرار النظام فى المنطقة •

وفى اليوم التالى تلقى رد الحاكم العام « •• رجاء اصدار التعليمات الى « سبارتان » للقيام بدوريات عبر ساحلى القطيف والبحرين ، مع العمل على تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بحماية البحرين • واتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع القرصنة وفرض العقوبات على الذين ينتهكون حرمة السلام أيا كانت جنسياتهم وبشرط الا تمتد الاجراءات الى الأجزاء الداخلية ، واتصلوا بالمسئول البريطانى الموجود حاليا بالبحرين ، اذا تتطلب الأمر ذلك •

فى ١٩ فبراير بعث روس بمساعدة الكابتن دوراند الطراد الى البحرين • ثم بعد خمسة أيام أنزل الطراد سبارتان وحدة من الكتيبة البحرية التى ترابط فى جاسك ، غير أنه قبل وصول هذه القوة تعرضت البحرين لغارة قامت بها مجموعات من بنى هاجر ففى ١١ فبراير هاجم نحو ثلاثون مسلحا من هذه القبيلة قرية بالقرب من المنامة ، وقتلوا احد المواطنين ثم فروا ومعهم ٢٥٠ خروفا • وكان حاكم البحرين متأكدا من ان ناصر بن محمد هو المحرض والمدبر لتلك الغارة ، وعند وصول الكابتن دوراند طلب الشيخ عيسى منه أن يأذن له بارسال سفينة خاصة لشن هجوم على بنى هاجر فى الظهران واسترداد المسروقات منهم ، وعندما رفض دوراند طلب حاكم البحرين عاد الشيخ عيسى فسأله عما اذا كان يمكنه الاتصال بالأتراك مباشرة حول استرجاع حقوق أهل البحرين • غير أن

دوراند عارض ذلك رغم اعتقاده أن شيخ البحرين كانت له اتصالات بالفعل مع الأتراك ، وعند ابلاغ روس بطلب حاكم البحرين ، أبدى روس تعاطفا معه ، وبالتالى فقد طلب من حكومة الهند إتخاذ الاجراءات ضد بنى هاجر . وقد وافقت حكومة الهند على اقتراحه وكلفته باعداد خطة للعمليات البحرية الممكن اتخاذها من منطلق حق الحكومة البريطانية فى اتخاذ مثل تلك الاجراءات ، وتنفيذا لذلك اقترح روس القيام بمسح شامل للمناطق التى يعتقد ان القراصنة يأوون اليها من الاحساء وبتخصيص سفينة واحدة للقيام بدوريات مراقبة لساحل البحرين . وقد أقر الحاكم العام الخطة المقترحة مشترطا عدم القيام بأية عمليات داخل المنطقة تتعدى مدى مدفعية الأسطول .

وقد رأى الكولونيل نيكسون أن مقترحات روس بشأن تأمين الملاحة في مياه الاحساء وقطر والبحرين مقترحات مبالغ فيها . ففى رسالة بعث بها نيكسون الى لايارد فى بداية شهر مارس حول عمليات القرصنة الأخيرة ذكر فيها ، بانها حالات متفرقة نتجت عن التمرد الذى وقع فى الأحساء ، وانها ليست من النوع الخطير السابق ، وأضاف نيكسون بأن مخاوف روس وحاكم البحرين من تلك العمليات لم يكن لها ما يبررها . فلقد كان نيكسون يحث الحكومة التركية دائما على اتخاذ اجراءات ضد تلك المخالفات وبأن الحكومة التركية قد استجابت لطلبه عندما قامت بالهجوم على قرية الحسين فى الظهران وتدمير معاقل القراصنة فيها . وقال نيكسون بأن مخاوف حاكم البحرين موقف يتسم بالطيب ، نظرا لأن الشيخ عيسى يتمتع بالحماية البريطانية بموجب المعاهدة وذلك يكفى فى حد ذاته ، وان ليس ثمة كما هو واضح ، ما يحمل حاكم البحرين على المطالبة بشن هجمات على القراصنة فى الأراضى التركية ، وأكد نيكسون بأن روس عندما اقترح على المسئولين مطالبة الحكومة التركية بالموافقة على أن يتولى الأسطول البريطاني مطاردة القراصنة فى مياه الاحساء فى حالة غياب الاسطول التركى ، لم يكن يضع مسألة السيادة التركية فى إعتباره . وأوضح نيكسون فى مذكرته الى لايارد بأن يضع فى اعتباره أن احتلال الاتراك للمنطقة الرئيسية من شبه الجزيرة ابتداء من الكويت

حتى زبارة ، قد وضع القبائل الساحلية الصغيرة فى هذه المناطق تحت سيطرتهم تلقائيا كما غدت كافة المصالح على ساحل نجد مرتبطة بوجودهم واخيرا قال نيكسون : باننى قد سبق أن آدليت بوجهة نظرى فى هـذا الشأن .. ولكن أستنتج من اجراءات المسئولين البريطانيين فى بوشهر ، أن هذه الحقيقة قد غابت عن تفكيرهم .

ويبدو أن نيكسون من خلال هذه الاستنتاجات وبصفة خاصة امكانيات الأتراك فى مكافحة القرصنة على ساحل الأحساء ، كان يتجاهل ما تقوله التقارير التى كان يبعث بها اليه روبرتسون مساعده فى البصرة ، فقبل اسبوعين كان روبرتسون قد أبلغه على سبيل المثال بأن الاجراء الذى اتخذه الأتراك ضد القراصنة فى قرية الحسين لم يردع رلقراصنة أو بالأحرى يقضى على نشاطهم الذى يذهب ضحيته الأبرياء وأن هـدف الأتراك من هذا الاجراء هو النهب واستعراض القوة،وعندما اتصل روبرتسون بعبد الله باشا حول موضوع القرصنة ومطالبته باتخاذ اجراءات تأديبية فان الوالى قد ذكر بانه لا يعرف أى شىء عن الموضوع . وبالتالى فمن العبث كما ذكر روبرتسون لنيكسون فيما بعد ، أن تتوقع الحكومة البريطانية اجـراءات فعالة من الوالى الذى يعتقد بأن اعمال القرصنة فى المياه التركية موضوع خارج عن اختصاصه ، ويتحدث فى مجالاته الخاصة بمنتهى الصراحة عن رايه فى البريطانيين ، فضلا عن أن عبد الله باشا قد اصيب بالخوف وأنه غير محبوب لأمن العرب ولا حتى من الأتراك .

استاء ليتون كثيرا من مضمون رسـالة نيكسون الى لايارد فكتب ينتقده :

« اعتقد أن نيكسون لا يعرف شيئا عن شئون المنطقة التى يتحدث عنها وأن الآراء التى عبر عنها فى رسالته الى سفير صاحبة الجلالة فى القسطنطينية مشكوك فى صحتها ، أن المشكلة التى تعترضنا فيما يختص بأعمال القرصنة وغيرها من الاعتداءات أنها تقع داخل المياه الاقليمية للأتراك

أو قريبا منها • واعتقد أن الكولونيل نيكسون على ما يبدو ادرك هـــذه الحقيقة • وبالاضافة الى كل هذا فأن هـــذا المسئول البريطانى لا يزال يتصور بأن القرصنة الأخيرة كانت نتيجة للنزاع بين قبائل داخلية نجد والبحرين • غير ان الكولونيل روس لا يشاطره هذا الرآى فهو خبير بهذه المناطق كما توجد تحت تصرفه امكانيات كثيرة تمكنه من الحصـــول على معلومات آوفى •

وعلى حد اعتقاده لم تقع أية نزاعات قبلية كتلك التى يشير اليهـــا روبرتسون وأن المخالفات التى ارتكبت كانت معظمها من فعـــل عصابات معروفة مهنتها القرصنة وهدفها هو السلب والنهب • والاغـرب من ذلك أن روبرتسون قد ذكر للكولونيل نيكسون أنه لم تقـــع آية اضطرابات فى داخلية شبه الجزيرة على الأطلاق ، غير آنه اذا لم تتخذ الأجراءات الدفاعية على منطقة الساحل الغربى ، فمن المحتمل أن تمتد الأضطرابات الى داخلية شـــبه الجزيرة •

« لم يستجد شيء كما ذكر روس يستوجب أيضاحات خاصة بشـأن المخالفات التى يأتيها بنو هاجر وشركاؤهم ، عدا أن هذه المخالفات هى آكثر أعمال القرصنة جرأة • ومن المعروف منذ عدة سنوات أن هذه الجمـــاعة تمارس ما شاءت من أعمال القرصنة والاعتداءات دون أن تنال ما تستحقه من عقاب • وقد درج أفراد هذه العصابة على التربص بضحاياهم على سواحل البحر • وقد سبق لهم ممارسة هذا النشاط فى كل من ساحل قطر وخور العديد ، ولكنهم بعد آن تم تدمير قواعدهم فى خور العديد نقلوا نشاطهم الى السواحل التركية القريبة من القطيف ، ففى هـــذه المناطق يستطيعون ممارسة نشاطهم فى أمان ومكاسب كبيرة وقد شجعهم على الأســتمرار فى ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة افلاتهم من العقاب • فاذا لم تتـــم معاقبة الرؤوس المدبرة لهذه العصابة واسترداد الأموال التى أغتصبوهـــا فلن تنعم المنطقة بالأمر والسلام • وأنه لأمر يدعو الى الأسف أن مسئولية تلك الاعتداءات تقع على الأتراك أو على المسئولين المحليين ، ســواء عن ضعف فى السلطة أو نقص فى الصلاحيات لأتخاذ الأجراءات الفورية لردع تلك

المصابات أو في قبول اعتذاراتهم عن الأضطلاع بمسئوليتهم في تلك الحوادث » ٠

أن أكثر ما أستفز اللورد ليتون في ملاحظات نيكسون هو محاولته رسم حدود السيادة الفعلية للاتراك على الجانب العربي للخليج ٠ فهذا الموضوع بالاضافة للمسئولية البريطانية في المحافظة على الأمن في المناطق العربية للسلطة التركية هي الوضوع الذى كان يستأثر بأهتمام الحاكم العام منذ بضعة أشهر ٠ وفي آغسطس السابق طلب نيكسون من لايارد بأن يصدر تعليمات الى المقيم باحالة أى خلاف مع السلطات التركية في الأحساء بشأن الأعتداءات البحرية في مياه سواحل شبه الجزيرة اليه في بغداد ٠ وذكر أيضا بوجوب اعتبار الأتراك مسئولين مسئولية كملة عما يقع من أضطرابات وأخلال بالأمن في داخلية شبه الجزيرة العربية وبأن يتعين على المقيم أن يتحاشى اتخاذ اجراء منفرد ٠ الا أن نيكسون مع ذلك كان يعارض من حيث المبدأ التدخل في شئون القبائل العربية في شبه الجزيرة أيا كان ذلك التدخل ما لم يتم بالتعاون مع السلطات التركية هناك وذكر : أن الأتراك مستعدون للتعاون اذا طلبت منهم ذلك ٠ وقد وافق لايارد على أرائه هذه واقترح على سالسبورى العمل بموجب مقترحات الحاكم العام واعتبار الأتراك مسئولين عن أعمال القرصنة والأخلال بالأمن التى تقترفها القبائل العربية ضد رعايا الحكومة البريطانية ضمن الأراضى الخاضعة لسيادة الباب العالى ٠

أحال سالسبورى المقترحات الى مكتب شئون الهند ، ثم أحالها المكتب بدوره الى حكومة الهند الا أن أى ٠ سى لايال الذى حل محل أتيشيسون في وزارة الهند الخارجية أهملها وذكر بان الساحل الغربى للخليج وساحل الاحساء من الموضوعات التى رسم حدودها ، فالأول يمتد بمعناه الواسع من المناطق القريبة للبصرة الى رأس الحد ، أما الثانى فمن المحتمل أنه يبدأ من نقطة تقع غير بعيدة من الكويت وينتهى عند نقطة قريبة من جزيرة الدمام وتساءل لايال عما اذا كان نيكسون ولايارد يعرفان شيئا عن موضوع أحالة الخلافات مع شيوخ الهند وسلطان مسقط الى والى بغداد وحتى اذا أفترضنا انهما يعرفان بأن مقترحاتهما ذات طابع محدود ، فما هى

المناطق التى يدعى الباب العالى بالسيادة عليها كما ذكر لايارد ؟ فلابد أولا من تحديد هذه النقاط وحتى يمكن تقييم أهمية تلك المقترحات · ولهــذا بعث لايال الى كل من نيكســون وروس فى شهر ديسمبر بخطاب يطلب آراءهما حول حدود السيادة التركية على الساحل الغربى للخليج ، وفى الأجراءات التى يستوجب اتخاذها اذا تعرض الأمن فى الخليج لحمــلات القرصنة التى تنطلق من الأراضى الخاضعة للاتراك وعجز الأتــراك عن مواجهاتهــا أو وضع حلول لها · كما طلب لايال من المســئولين البريطانيين بأن يدليا برأيهما حول مدى تأثر كل من المصالح البريطانية والفارسية فى الخليج ، فى حالة الأعتراف للاتراك بحقوقهم والتزاماتهم على الســاحل العربى ، وبصفة خاصة لو نتج عن مثل ذلك الأعتراف ازدياد فى القــوة البحرية التركية فى المنطقة (١) ·

غير أن نيكسون رد على استفسارات لايال بآراء لم تكن شــافية : نفى الوقت الذى اعترف بعجز الأتراك عن المحافظة على الأمن فى المناطــق العربية الخاضعة لهم أشار الى أن الوجود التركى فى الأحساء قد ســاعد على وقف توسع الوهابيين لا فيما يتعلق بنجد وحدها بل وفيما يتعــلق بالهند · كما عاد فالح الى اقتراحه السابق فى شهر مارس ١٨٧٦ بأخضاع كل من ساحل الهدنة ، ومسقط لتبعئة الحكومة البريطانية ، وقال بانه اذا لم يتحقق ذلك فلن تتوفر الأسس القانونية للبريطانيين لمقاومة التوســع التركى فى مسقط وساحل الهدنة أما روس فكان رده أكثر ايجابية حيث أشار فى مستهل خطابه الى الخطأ الذى وقع فيه القنصــل العام فى اعتقاده · بتدخل بريطانى سابق فى شئون قبائل الأحساء والى اعتــبار لايارد بأن الحكومة البريطانية كانت تعتبر السلطات التركية مسئولة عــن الأضطرابات التى تتعرض للرعايا البريطانيين المقيمين فى الأراضى التركيــة

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطب الخارجى ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٩/٥/٢٢ من لايال الى روس والى نيكســون ١٨٧٨/١٢/١٧ ، رقم ٢٥٥ و ٢٥٦) ·

وممتلكاتهم • وكان روس يعتقد بأن نيكسبون قد ضم قطر الى آراضي الأحساء عند أشارته الى التدخلات البريطانية السابقة الأمر الذي يحملنا على تصويب رأيه • غير أنه لا يمكن اعتبار قطر من ضمن آراضى الأحساء لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية السياسية • واوضح روس بأن الأحتلال التركي للاحساء معناه فرض السلطة التركية على كل من القطيف والعقير ولكن ليس على قطر نظرا لاختلاف طبيعة الوجود التركى فى قطر عنه فى المناطق سالفة الذكر كما أن تحقيق الأحتلال قد تم بوسائل أخرى ، بمعنى أنه تم تلبية لدعوة من زعماء وشيوخ الدوحة ، وبالتالي فلابد من رسم خط فاصل بين الأحساء وقطر حيث انحصر الوجود التركى على الدوحة فقط والمناطق المواخمة لها على الرغم من أن الاتراك يحاولون تمويه هذه الحقيقة •

« قد تتصور الحكومة التركية ، وربما كان لتصورهاهذابعض الأسباب، أن وجودها الفعلى على الجزء الساحلى من قطر يعطيها الحق فى فرض سلطتها على امتداد المنطقة الواقعة بين قطر والدوحة • غير أن مثل هذه الأدعاءات قد تمس من ناحية أخرى الحقوق والالتزامات البريطانية على الساحل المذكور•غير أن الحكومة البريطانية لاتزعم بوجود اتفاقاتتسمحلها بالأعتراض على ممارسة الأتراك سلطاتها الأقليمية على المنطقة ، ولا توجد أمام بريطانيا أسس آخرى تبنى عليها اعتراضها • لقد كنا نحن الذين مهدنا الطريق لأقامة النفوذ التركى بعد آن أخذنا نتخلى تدريجيا عن ممارسة الأشراف والسلطة المباشرة على ذلك الجزء من ساحل شبه الجزيرة العربية وكان هذا سببا فى الظروف التى تمر بها المنطقة الأن كما لم تظهر الى الوجود سيطرة لدولة آخرى فى المنطقة تحل محل البريطانيين • ومن الواضح ان هذه الأوضاع غير مستساغة ولا يمكن السماح لها بأن تستمر دون ان تتسبب فى عواقب وخيمة واصبح وجود نوع من المسئولية من الأمور الواجبة والضرورية » •

وبما أن الحكومة البريطانية لم تعترف لحاكم البحرين بحقوق فى زبارة ونصحته بالكف عن التدخل فى شئون داخلية شبه الجزيرة العربية ،

فلم يعد ثمة مبرر كما يعتقد روس لاعتراضنا على الوجود التركى على آمتداد الساحل القطرى حتى الدوحة (البدعة) (١) ٠

ويستطرد المقيم فيقول : « بأن ثمة حدودا للحقوق والمسـئوليات البريطانية لا يجوز للحكومة البريطانية آن تتعداها فيما يتعلق بالتوسـع التركى أو السلطة التركية في المنطقة : وهذه الحدود كما يبدو لى تمتد من البدعة التى هى آقصى نقطة على الساحل يمكن أن تصـل اليها الأجراءات البريطانية كما اعتقد أن الوكرة وهى منطقة متاخمة للبدعة تعتبر منطقة داخلة فى البدعة ، وبالتالى يشملها النفوذ التركى المعترف به أما الحدود الجنوبية لهذه المنطقة فانها تقع على درجة ٢٥ شمالا من خط الطول ثـم الى الجنوب من تلك المنطقة تشكل « العديد » أول منطقة آهلة بالسكن ٠

وقد تأكد بالفعل كما آشار روس ، أن العديد تدخل ضمن أراضى شيخ أبو ظبى وبالتالى فهى ليست جزءا من قطر ، كما آن الأتراك لم يحاولـوا من جانبهم تأكيد سيادتهم عليها ٠ وقد لخص روس حدود السيادة التركية الفعلية على الساحل الغربى كما يلى « المنطقة الممتدة من البصرة الى العديد تشكل المنطقة الساحلية المعترف بالسلطة السياسية والادارية لتركيا عليها، وفى القطيف والعقير توجد للاتراك حاميات وجهاز ادارى ، أما فى البـدعة على الساحل الشرقى من رآس قطر فان السلطة التركية سلطة قوية وأن لم تكن منتظمة ، أما المنطقة الواقعة بين العقير والبدعة فلم يحاول الأتراك

---

(١) فى فترة من الفترات وجدت هناك نوعا من العلاقات المعقدة الى حد ما فيمـا بين البحرين وساحل قطر عمـوما ناتجة عن وضـعها المشترك ازاء آمير نجد ٠ وفى تنظيم تلك العلاقات لعبت الوساطة البريطانية دورها وآن احتلال الأتراك للاحساء ومحاولاتهم اخضـاع نجد عن طريق تدمير سلطة ونفوذ الأتراك ، وقد اعفى شيوخ البحرين عمليا من التزاماتهم فيما يتعـلق بدفع الزكاة (أو ابتزازها) للوهابيين وبأن الاتفاقات التى اجريت يمكن اعتبارها فى الوقت تدابير ملغاة ومن غير المحتمل تجديدها ٠

فرض سيادتهم أو ممارستها عليها • واذا افترضنا آن ذلك الوضع لم يكن مستمرا فان الخطوة السليمة آمام الحكومة البريطانية كما يعتقد روس هى فتح حوار مع الباب العالى بهدف رسم حدود السيادة ومناطق النفـــوذ لكل دولة وتحديد مسئولياتها فى منطقة الساحل العربى • أن المطـالب التركية الغامضة فيما يتعلق بسيادتها فى شبه الجزيرة عموما قد يمنعها من الموافقة على حدود واضحة المعالم ، ورغم ذلك كما يرى روس لابـــد من المحاولة ، ويقترح بان توجه الحكومة البريطانية الدعوة الى الباب العالى لنى يحـــدد بدقة المنطقة الساحلية التى هى على اســـتعداد للاضطلاع بمسئولية السيادة عليها ، تمهيدا للقيام بالاجراءات الفعالة للمحافظـــة على الأمن والنظام فى تلك المنطقة ووضع حد للمخالفات البحرية • وبالمقابل تقوم الحكومة البريطانية بدورها بتحديد طبيعة وحجم المصالح البريطانية فى الساحل الغربى والمناطق الأخرى التى تتولى مسئولياتها كساحل الهدنة بما فى ذلك خور العديد وآرضيل البحرين •

انتقل المقيم السياسى بعد ذلك الى بحث الاجراءات التى يتعين على الحكومة البريطانية اتخاذها فى حالة عجز الأتراك أو عدم رغبتهم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لردع قطاع الطرق أو مر يمارس الجرائم فى المناطـــق الخاضعة للأتراك ، فأعرب عن اعتقاده الجازم بحق الحكومة البريطانية فى التصدى لتلك الأعمال ايا كانت المناطق التى ينطلقون منها لممارسة أعمالهم وقـــال :

« لا توجد فى جميع السجلات أدلة على آن النداءات التى وجهتهـا الحكومة البريطانية للأتراك فى هذا الشأن قد آسفرت عن نتائج مرضية ، وبهذه العبارة كان روس يسخر ولو بصورة غير مباشرة من موقف نيكسون كما أوضح فى رده على استفسارات لايال بقوله : ان الوجود التركى فى الخليج قلص النفوذ البريطانى الى حـــد كبير ، غير أن الأتراك لم يحققوا من وجودهم اية نتائج عملية نظرا لأن المنطقة التى تركز نفوذهم فيها وهى الاحساء ، هى المنطقة التى يحاول البريطانيون ممارسة أى نفوذ آو سلطة عليهـــا • كما لم يكن روس يعتقد بأن اعتراف البريطـانيين بالحقـــوق والالتزامات التركية بالصورة التى اقترحها سوف يؤثر على المصـــــالح

البريطانية فى الخليج ، أو يثير القلق فى نفوذ الفرس ، اذ ليس للأتراك أى إستعداد لتكثيف وجودهم البحرى فى الخليج وهو الشىء الوحيد الذى قد يزعج الحكومة الفارسية .

بالرغم من انشغال ليتون فى ذلك الوقت بحرب افغانستان والمفاوضات الجارية للوصول الى حل ، فقد كان يعتقد بأن حل مشكلة السيادة التركية والرقابة البحرية البريطانية على امتداد الساحل العربى للخليج موضوع فى غاية الأهمية ، وعلى الأخص بعد الاضطرابات الأخيرة ، مما يستوجب سرعة البت فيه من جانب الحكومة البريطانية . وفى ٢٢ مايو بعث ليتون بمذكرة الى الحكومة المركزية حول هذا الموضوع تناول فى القسم الأول من مقترحاته عرضا للأحداث المتعلقة بمنطقة خور العديد والنتائج التى توصلت اليها الحكومة بهذا الشأن ثم انتقل الى بحث مقترحات كل من نيكسون ولارياد عن مسئولية الأتراك فى المحافظة على الأمن والنظام فى المياه الاقليمية التركية ، ولم يقطع فيما اذا كان لايارد قد استبعد كافة اشكال التدخل البريطانى فى خلق الاضطرابات التى تقع داخل المياه التركية سواء كانت تمس الرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم أم لا . وبالنظر الى عجز الأتراك عن تحمل مسئولياتهم أصبحت الحكومة البريطانية على ما يبدو هى التى تتحمل تلك الأعباء التى لا طائل منها . وبالتالى فاذا استبعدنا تعاون البحرية البريطانية فى هذا المجال وترك الأمر للأتراك للتصدى للاعتداءات البحرية ، فمن المحتم أن يتسع نطاق أعمال القرصنة . وحتى اذا افترضنا نجاح الأتراك فى التصدى لتلك الأعمال وبرهنوا على رغبتهم وقدرتهم على المحافظة على الأمن فى المناطق الساحلية ، فان ليتون يرى :

« أن ثمة اعتبارات هامة أخرى لا يمكننا أن نتجاهلها . ان اية سياسية بريطانية تقوم على قبول أو تشجيع توسع النفوذ التركى فى منطقة الخليج، يتعين عليها أن تطالب بادخال تعديلات على وضع تلك السلطة وتوزيعها فى جميع تلك المناطق . وبالتالى يتعين توزيع المسئولية توزيعا متساويا بين انجلترا وفارس . ان من مستلزمات قبول بريطانيا القيام بأعمال المراقبة فى تلك السواحل هى أن يكون لها التفوق البحرى فى الخليج ، وان أى

اسلوب غير هذا مرفوض . غير أننا لا نستطيع مطالبة الحكومة التركية القيام بمسئولياتها المتزايدة فى الخليج دون الزامها بمضاعفة قدراتها البحرية الى حد كبير . ثم أن الحكومة الفارسية التى لا تملك أسطولا حربيا عاملا فى الخليج قد تعترض على الوجود التركى البحرى وعلى وجود إسطول تركى قوى فى مياه الخليج » .

واذا سلمنا برأى روس الذى يقول بأن السيادة الفعلية للأتراك داخل شبه الجزيرة انما هى سيادة محددة سواء فى حجمها أو فى طبيعتها ، فان ليتون له بعض التحفظات على اعتراف بريطانيا اعترافا صريحا بحدود معينة بتلك السيادة ، كما يقول روس : « بان الشكوك قد اخذت تساورنا فيما اذا كان بحث هذه المنطقة قد لا يفجر مشكلات أكثر تعقيدا عما قد يقدم من حلول ، وبالتالى فاننا نميل الى الاعتقاد بأن هدف الحكومة التركية فى الأساس ليس تعريف مسئوليتها بقدر ما هو توسيع سلطتها الشكلية ، وكان ليتون على استعداد للاعتراف بالسلطة التركية على المناطق التى تتواجد فيها بالفعل ، أى حتى المنطقة الممتدة الى جنوب العقير ، اذا تعهد الباب العالى بمسئولية المحافظة على الأمن فى المناطق الساحلية ، غير أننا كما يقول ، ينبغى الا نقبل :

« الدخول فى مباحثات حول هذا الموضوع توحى باستعدادنا للاعتراف بالسيادة التركية على المنطقة الممتدة الى ما وراء العقيرة او على اى جزء من ساحل قطر ، باستثناء البدعة ، حيث يوجد للأتراك على ما يبدو نفوذ وتمثيل حقيقيان » وعلى أية حال فلا يمارس الأتراك أية سلطة فيما وراء الدوحة ، وان أى تدخل من جانبهم فى المناطق الواقعة على ساحل الهدنة قد تكون له انعكاسات خطيرة على سريان نظام الهدنة وعلى المصالح البريطانية فيها . ومن الضرورى كما يؤكد ليتون بالنسبة لزعماء المنطقة الموقعين على معاهدة الهدنة ، آن نضمن لهم احترام حدودهم وعدم التعرض لهم ، اذ من المحتمل أن يقوم العثمانيون بالتدخل فى شئون هؤلاء من البر بحيث يضع هذه المناطق بين نفوذ مزدوج أو مقسم ، الأمر الذى لابد وأن يؤدى الى الفوضى والانقسامات ويضطرهم الى ولاء مزدوج برفع العلم التركى فى

مناطقهم تارة ورفع علم الهدنة تارة أخرى حسب كل ظروف • كما يقترح ليتون القيام باجراءات خاصة لحماية البحرين ، لاسيما وان قربهــا من داخلية شبه الجزيرة يعرضـــها بصورة أكبر لاعتداءات القراصنة ، ثم هروبهم بعد ذلك الى الأراضى التركية للاختباء فيها • فاذا طالبنا حــاكم البحرين ، كما هو واقع ، بالامتنــاع عن التدخل فى المنطقة الأم من شـــبه الجزيرة فلابد لنا من أن نقره على اتخاذ التدابير الفعـــالة للدفاع عن مصالحه حتى ولو اضطر الى مطاردة القراصنة الى داخـــل الحدود الخاضعة للأتراك •

وعلى أية حال فان ليتون يصر على أن تستمر الحكومة البريطانية فى ممارسة « نوع من الحماية البحرية المتكافئة » فى المياه الاقليمية التركية ، أى من شمال العقير الى أن يبرهن الباب العالى على رغبته بل وقدرته على حماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم • ولا يتطلب هذا الاجراء ابرام اتفاق رسمى مع الأتراك وانما يمكن الاكتفاء بنوع من التفاهم كما يقـــول روس بالشروط الآتية :

١ ـ أن يتم التصرف فى جميع القراصـــنة الذين يتم القبض عليهم فى البحر أو بعد ملاحقتهم الى المياه الاقليمية التركية ، أو على شواطىء تلك المناطق من على مرمى قذائف السفن البريطانية ، وفقا للتعليمات التى يصدرها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج •

٢ ـ ألا تقوم السلطات البريطانية بأية اجراءات داخــل المنطقة الأم من شبه الجزيرة وضمن حدود السيادة التركية لأن هذه الاجراءات هى من اختصاص السلطات التركية نفسها •

٣ ـ الاتصالات التى تتم مع السلطات التركية حول هذه الاجراءات هى مسئولية المعتمد الســـياسى البريطانى فى بغداد ، واذا استوجب الأمر اجراءات فورية فمن حق المقيم السياسى فى الخليج القيــام

بتلك الاجراءات على أن يطلع المعتمد السياسى البريطانى فى بغداد ٠

٤ ـ أما فيما يختص بأعمال القرصنة التى ترتكب داخل نطاق السيادة التركية ، فانه يتعين على الاتراك أن يقوموا برد الممتلكات المنهوبة ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن ذلك ٠

وأخيرا يقول ليتون بأن الوقت قد حان لتعديل الاتفاقيات المعقودة مع زعماء ساحل الهدنة وسلطنة مسقط :

« لقد ازدهرت الأوضاع الاقتصادية فى كل من سلطنة مسقط وأقطار الهدنة فى ظل الظروف السلمية المستقرة التى ضمنتها الحماية البريطانية البحرية لهذه المناطق ٠ ورغم هذا فان حكامها لم يساهموا بشىء فى مقابل هذه المكاسب ، كما أن الاتفاقات المعقودة معهم لا تعترف بالدور الرئيسى الذى تقوم به الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، بينما لا تمارس حكومة الهند البريطانية سيادة من أى نوع على زعماء هذه المنطقة ، ولكى يتحقق الاعتراف بالمركز الذى أصبحت تحتله الحكومة البريطانية فى هذه المناطق، بفضل السياسة الثابتة الطويلة المدى ، وبفضل الثمن الباهظ الذى تكلفته، فمن الأجدى لو أن الزعماء الذين ترتبط بهم الحكومة البريطانية باتفاقات ومعاهدات قد اعترفوا لبريطانيا بهذا الدور وكافأونا على الحماية التى وفرناها لهم (١) ٠

والواقع أن هذه الآراء بدت غريبة ومفاجئة من ليتون الذى كان قبل بضع سنوات ، بالاشتراك مع اتيشيسون ، يعارض بشدة مثل هذه الآراء عندما طرحها نيكسون ويعتبرها اجراءات غير ضرورية ولا تساهم فى تنمية مصالح الامبراطورية البريطانية فى تلك الأرجاء ، وعلى أية حال فقد

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة السرية الخارجية)٠

وقعت تطورات كثيرة خلال السنوات الثلاث التى تلت ذلك - وأهمها الحرب التركية - الروسية ، والحرب الافغانية التى سببت قلقا بالغا للمسئولين البريطانيين حول الوجود البريطانى (١) فى آسيا برمته ، مما حدا بليتون الى تغيير نظرته الى هذا الموضوع ٠

وعلى الرغم من أن حكومة الهند قد وافقت على اجراء نوع من التدابير مع الحكومة التركية لحراسة المناطق الساحلية فيما بين الكويت وقطر ، الا أن مكتب شئون الهند ووزارة الخارجية لم يبديا اهتماما بالاقتراح خلال النصف الأول من عام ١٨٧٩ ٠ ويعود السبب فى ذلك الى تردد الفايكونت كراندوك خلف سالسبورى كوزير الدولة لشئون الهند فى اتخاذ اجراء ما قبل تلقيه توضيحا شاملا لآراء ليتون والتى لم تصل اليه قبل نهاية يونيو، وكان قد ارسل تقريرا الى الحاكم العام فى ٢٢ مايو ١٨٧٩ ٠ وفى وزارة

---

(١) أن ليتون بعرضه ذلك الاقتراح فى مايو ١٨٧٩ كان يهتدى فى المقام الأول برأى تى ٠ جى ٠ س ٠ بلاودون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية فقد رفض على أية حال اقتراحا راديكاليا وهو ضم كل هذه المشيخات الصغيرة الى مسقط على رأسها سلطان مسقط ومد حدود سيادته الى الحدود التركية ومقابل هذا التوسيع فى رقعة الحدود تتعهد السلطات بمساهمة مالية لقاء حراسة المنطقة من جانب الأسطول البريطانى العامل فى الخليج « انظر مكتب شئون الهند » مذكرة الادارة السياسية والسرية رقم ب ١٢٦ ومذكرة بلاودون سملا ١٨٧٩/٣/٢١ ٠ وهذا المشروع هو صورة طبق الأصل لمشروع ايفان نيبين قبل ٦٩ عام لوضع البحرية تحت سلطة سلطان مسقط ، مقابل مساهمته فى نفقات وحدة الأسطول فى الخليج ، وكان موضع نفس الاعتراضات وعند تقديم بلاودون لمشروعه هذا تجاهل شأنه شأن نيبين حقائق الواقع السياسى فى عمان . ذلك أن شخصا مثل السيد تركى ابن سعيد لم يكن يستطيع أن يحكم مشايخ الهدنة على الاطلاق ٠

الخارجية كان سالسبورى هو الأخير مترددا فى اثارة هذه الموضوع مع سلطات الباب العالى خصوصا فى تلك المرحلة الحرجة من العلاقات البريطانية - التركية نظرا لحساسية الموضوع . ولهذه الأسباب فقد طلب سالسبورى من القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية بأن يكون معتدلا فى لهجته مع الباب العالى عند تناول موضوع الاضطرابات الناتجة عن أعمال القرصنة خلال ١٨٧٨ ، وبأنه يكتفى فى الوقت الحاضر على الأقل ببيان من الباب العالى يؤكد فيه أن سفينة تركية سوف يتم ارسالها الى الخليج :

وكان سالسبورى موافقا الى حد ما على التعليمات التى ارسلت الى المقيم فى شهر فبراير ١٨٧٩ بتخويله صلاحيات اتخاذ الاجراءات ضد القراصنة فى المياه الاقليمية التركية وفى المنطقة الأم من شبه الجزيرة الخاضعة لسلطة الأتراك ضمن مرمى قذائف المدفعية البحرية البريطانية . وقد أحال روس بدوره تلك التعليمات الى كبير ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج ، ثم قام الثانى باحالتها الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية الرير . أدميرال جى . كوربيت للمصادقة عليها . وبما أن كوربيت لم يكن متأكدا من سلامة تلك الاجراءات فقد رفعها الى الأميرالية البريطانية فى لندن . وفى الأميرالية استقر الرأى على وجوب أخذ موافقة الخارجية وعرض الموضوع على سالسبورى فى أوائل شهر مايو ، غير أن سالسبورى وجد بعض الصعوبة فى اقرارها ، وفى منتصف الشهر ذكر لمكتب شئون الهند : « أنه بالنظر الى عدم وجود معاهدة تنص على مثل هذه الاجراءات، فان مهمة السفن البريطانية تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة فى المياه الدولية خارج المياه الاقلييمة التركية ، وأن أية حملات قد تقوم بها هذه السفن ، حتى ولو كانت فى مناطق لا تتعدى مرمى قذائف مدفعية هذه السفن قد تسفر عن تقديم احتجاجات من جانب الحكومة التركية ضدها وكنتيجة للتحفظات التى أبداها وزير الخارجية البريطانية أصدرت الأميرالية تعليمات الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية فى أواخر شهر مايو تدعوه الى الامتناع عن القيام بأية اجراءات عدائية ضد الأراضى التركية أو المياه الاقليمية التركية دون

موافقة الأتراك وتعاونهم ولما كانت حدود لسيادة التركية فى شرقى شبه الجزيرة العربية غير واضحة فان ذلك يعوق رجال البحرية من تحديد تلك المناطق والرجوع الى أقرب سلطة تركية فى المنطقة لأخذ رأيها •

فى نهاية شهر يونيو وصلت تلك المقترحات الى مكتب شئون الهند وقد جرت دراستها بشكل مستفيض ، وتركزت النظرية الرئيسية لتلك الاقتراحات على ضرورة تحديد الموقف البريطانى فى الخليج وبصفة خاصة من الأتراك تحديدا واضحا • وكما أشار الكولونيل بيريز سكرتير الادارة السياسية والسرية للمكتب فى معرض تعليقه على مذكرة ليتون : « بأن الرقابة البحرية التى كانت تمارسها الحكومة البريطانية فى الخليج رقابة محدودة • وكان الشيء الوحيد المطلوب من شيوخ المنطقة هو عدم اعتداء أحد منهم على الدول الأخرى المشتركة فى معاهدة السلم البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣ ، كما أن مجال التدخل البريطانى ضد أى اعتداء من ذلك النوع محدود • كما كانت تنص على امتناع حاكم البحرين من ارتكاب اعتداءات فى البحر ، طالما أن الحكومة البريطانية قد التزمت بحمايته من أية اعتداءات قد تقوم بها دول وقبائل المناطق الأخرى « وقد أوضح بيزيز : بأنه لا توجد ثمة حقوق أو التزامات تسمح لبريطانيا بالتدخل لصد الاعتداءات التى قد تأتى من جانب الأتراك والفرس • ولكنه على أية حال قد جرى العرف خلال السنوات الماضية على الزام كافة الدول الساحلية الموقعة على المعاهدة أو الغير موقعة باحترام الحظر على مثل تلك الانتهاكات » •

الآن بيزيز قد لاحظ بأن تلك السياسة كانت تتعرض للمجابهة وتوقع أن تحدث تطورات تحول بيننا وبين انفرادنا بالسلطة على منطقة الخليج « ولعل الحماية التركية على الأحساء سنة ١٨٧٠ هى جزء من تلك التوقعات • وهى الحملة التى اتضحت نتائجها الآن • ويذهب بيزيز الى القول بأن الرد مطلوب على السؤال حول كيفية وضع حد لامتداد النفوذ التركى على ساحل الخليج • فهو غير واثق من ان عقد اتفاق رسمى مع الباب العالى سوف يحل المشكلة ولكنه يرتئى أن اصدار بريطانيا بيانا

رسميا بتحديد مصالحها فى المنطقة قد يكون اجراء افضل . ويختم بيزيز آراءه بالقول : بأن وضع الحكومة البريطانية فى الخليج قد دخل مرحلة تستوجب الاهتمام وتتطلب العمل على تحسين ذلك الوضع وانه لمن المرغوب فيه دون شك . « أن نغلق باب الاصطبل حتى لا يسرق الحصان » . « ... انه لا يصح اطلاقا ، بالنظر الى ما للحكومة البريطانية من مصالح هامة فى منطقة الخليج أن نسمح بالتوسع التركى ، أو أن نترك وجودنا فيها على حالته الراهنة غير المحددة ، وبالتالى فانه يتعين علينا انطلاقا من هذا الأساس أن نوضح للباب العالى ما نحن على استعداد له وما نحن على غير استعداد للتنازل عنه للأتراك وأن نعيد وضع صيغ جديدة للأتفاقيات التى تربطنا بزعماء المنطقة (١) .

فى نفس الوقت كان سالسبورى يعكف على دارسة مقترحات ليتون، وقد توصل فى الدراسة الى افتراضات ضمنها مذكرة لكرانبروك بتاريخ ٢٣ آغسطس : أن الذى أثار اهتمام سالسبورى فى المقترحات يختص بالتدابير التى وافق مور على اجرائها مع الباب العالى هى انها لا تتضمن مكاسب للأتراك توازى المكاسب التى ستحصل عليها حكومة الهند، فالمطلوب من الباب العالى وفقا لتلك المقترحات تحديد نطاق سيادته على الساحل الغربى بشكل لا يتجاوز المنطقة القريبة من البدعة بالتخلى كليا عن مطالبه فى البحرين والتى رفضتها حكومة صاحبة الجلالة وأن تعترف باستقلال الجزيرة تحت الحماية البريطانية ، وأخيرا أن تعترف لحاكمها بحقه فى حالة تعرضه لعدوان ما ، فى اتخاذ الاجراءات الدفاعية اللازمة عن بلاده وبموافقة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، حتى ولو استدعى الأمر مطاردة الجناة الى داخل حدود السيادة التركية». ويستطرد سالسبورى بأنه مطلوب من الباب العالى فوق كل ذلك وبعد كل ذلك ، أن يسمح للسفن الحربية البريطانية بمطاردة القراصنة وبحق القبض عليهم داخل المياه الاقليمية لتركية

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ محضر بيزيز « يوليو ١٨٧٩) .

أو في نطاق مرمى القذائف البريطانية ، وذلك ريثما يتأكد أن الحكومة التركية قادرة بنفسها على توفير الحماية اللازمة للرعايا البريطانيين والمصالح البريطانية داخل أرضها ، وفي رأى سالسبورى أنه لما كانت مكافحة نفوذ القراصنة وتوفير الأمن في مياه الخليج ليسا ضمن أهداف الحكومة التركية من أى تدخل أجنبي في المنطقة ، وليست على استعداد في الوقت نفسه بالتخلي عن حقوق سيادتها الصورية ، أن توافق موافقة صريحة على المبادىء التي أسلفنا اليها » . وربما كان أفضل حل لهذه المشكلة ، بعد أن يتم تحديد مواقع السيادة التركية ، أن يتحمل الأتراك مسئولية حماية المناطق التي تشملها سيادتهم ، عن طريق السماح للطرادات البريطانية باتخاذ الأجراءات اللازمة داخل تلك المناطق — وضمن ظروف خاصة — . أما الأقتراح الذي يدعو الى اجراءات مشتركة بين السلطتين البريطانية والتركية فأن هذا الأقتراح لم يقبله الأتراك . وكان موقف سالسبورى هو نفس الموقف من الاقتراح المتعلق بربط مشيخات الهدنة وسلطنة عمان بعلاقات تبعية للحكومة البريطانية ، صحيح أن بسط النفوذ التركي على الساحل الغربي سوف يعود بالضرر على المصالح التجارية البريطانية ، كما أن أوضاع شيوخ الهدنة لا تسمح هي الأخرى بالأمكانيات التي يمكن أن يوفرها الأعتماد على الحكومة البريطانية وبالمثل فأن السيطرة البريطانية أو ممارسة تلك السيطرة فوق ذلك الشق من ساحل شبه الجزيرة قد يؤدي الى نشوء أوضاع غير مريحة .

وتختلف الأستنتاجات التي توصل اليها مور العضو المساعد لبيرتز في اللجنة السياسية والسرية بعد أن درس مشكلة السيادة التركية على الساحل الغربي منذ بدايتها في عام ١٨٧١ عن استنتاجات كل من ليتون وسالسبورى . وكان الأعتراض الرئيسي لمور على مقترحات ليتون هي أنها تطالب بالتوصل الى اتفاق رسمي مع الباب العالي بشأن هذه المشكلة ، وهو أمر اثبتت التجارب السابقة أستحالته . « ... على الرغم من أن الباب العالي قد يوافق على تحديد رسم حدود سيادته على ساحل شبه الجزيرة الا أنه لن يوافق على التوقيع على تعهد كهذا ، حتى في أطار أتفاق دبلوماسي ودي ، أما سالسبورى فيرى بأن مثل هذا الأتفاق لن يحقق الفائدة المرجوة منه ، لأن الأتراك لن يوافقوا على أقتراح ليتون بالحدود

التى رسمها لتلك السيادة أى من شمال العقير ، على الرغم من آن تلك المنطقة بالذات هى التى تشكل قاعدة لنشاط القراصنة فى الخليج فلو وافقت الحكومة البريطانية على الحد من صلاحيات مسئوليها السياسيين والبحريين فى ممارسة أجراءاتهم فى المناطق القريبة من العقير ، أو فى السواحل الواقعة الى الشمال من تلك المنطقة ، وعهدوا بذلك الى الأتراك فأن النتيجة هى آنه لن تتخذ اية أجراءات بتاتا ويصبح ذلك الشق من الساحل الغربى مأوى دائما للقراصنة ، لقد كان موقف المسئولين البريطانيين فى الخليج دقيقا للغاية بحكم تعليمات الأميرالية البريطانية الصادرة فى شهر مايو السابق ، ذلك أن تحجيم هؤلاء المسئولين قد يؤدى الى المزيد من الفوضى والأضطرابات فى المنطقة . ومن هذا المنطق اقترح مور بأن يحاط الباب العالى علما بتصميم الحكومة البريطانية على المحافظة على الأمن فى مياه الخليج بصرف النظر عن موافقة الحكومة التركية على التعاون آو عدم موافقتها : وبأن سيادة الباب العالى على الشق الساحلى شمالى وغربى العقير مسألة لا جدال فيها طالما كان ذلك الخط كما هو . وبأن المحافظة على الأمن والنظام هى الأختبار الوحيد لأستقرار تلك السلطة، كما أن العكس هو الصحيح ، وبأن جميع القراصنة الذين ينطلقون من أى جزء من ذلك الساحل سوف تتم مطاردتهم الى اية جهة يهربون اليها ويتم اعتقالهم سواء ضمن مساحة الثلاثة أميال من الساحل او فى المنطقة الداخلية ضمن مرمى قذائف البحرية ، وبأن التعويضات عن الأضرار الناتجة عن جرائم القراصنة سوف تستوفى من الحكام المحليين المتواطئين معهم ، وبأنه لن يسمح للباب العالى فى آى من المناطق التى يدعى السيادة عليها بالتدخل سواء فى البحرين أو فى غيرها من مناطق الهدنة شرقى خور العديد . وكان مور يرى بأن اعتراض سالسبورى على تعديل المعاهدات مع البحرية ومشيخات الهدنة له ما يبرره ، غير أن هذا الأجراء لو تم قد يساء فهمه وعلى الأخص من الحكومتين التركية والفارسية وبالتالى فلا يمكن اتخاذه . أن الأوضاع فى الخليج تختلف عن الوضع فى جنوب غربى شبه الجزيرة العربية حيث تتمركز الحكومة البريطانية فى عدن وحيث لن

يكون هناك أى فائدة من أمتداد النفوذ التركى أو غير التركى (١) .

وافق كرانبروك على التوصيات دون تعديل ، ثم أحالها على سالسبورى فى ١٧ سبتمبر وكان كرانبروك على يقين بالنسبة للحفاظ على المصالح البريطانية فى الخليج والوفاء بالألتزامات البريطانية تجاه البحرين ومشيخات الهدنة ، من أن يستمر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى أتخاذ ما يراه ضروريا من التدابير للمحافظة على الأمن فى البحار بغض النظر عن المطالب التركية بالسيادة على الساحل الغربى بمجمله واعتراف الشيوخ المحليين كشيخ البدعة بالسلطة العثمانية عليهم والتواجد التركى فى نقاط متفرقة من تلك المنطقة « أما اذا اقام القراصنة بأستخدام موانىء أخرى لنشاطهم أو أنضمت قبائل الى ذلك النشاط ، فأن وضعا كهذا كما أوضح مور سيشكل دليلا له نظره للتأكد على عدم خضوع تلك القبائل لسلطة تركية فعالة ، وفى هذه الحالة ، اذا اعترض الأتراك ، فان كرانبروك على استعداد لتحديهم ، وعلى أى جزء من الساحل ابتداء من الكويت جنوبا ، أما اذا لم تبرز عصابات فى وجه الطرادات البريطانية أثناء عمليات المراقبة التى تقوم بها على الساحل الغربى ، واذا لم يحاول الأتراك التدخل فى البحرين أو مسقط ، أو مشيخات الهدنة فليس لديه اعتراض على أية اجراءات قد يتخذها الأتراك فى أى جزء من الساحل شمالى العديد كما أن القيود التى فرضتها الأميرالية البريطانية فى شهر مايو يجب أن تزول وأن يخول ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج صلاحيات اتخاذ الأجراءات اللازمة فى مواجهة القراصنة وفقا لأوامر المقيم السياسى فى الخليج غير أن سالسبورى لم يحبذ تلك الآراء ، ليس فى حد ذاتها ، وانما لأن تنفيذها يشكل ضربة لسياسة الوفاق التى كانت الحكومة البريطانية تسير عليها مع الباب العالى فى تلك المرحلة . كان الأتراك يعانون من انهيار نفسى نتيجة الهزائم والخسائر التى منوا بها فى سنة ١٨٧٨/١٨٧٧ ولم يكن استياؤهم من

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسة والسرية مجلد ٣٤ مذكرة مور ١٨٧٩/٩/١ وهى أهم المذكرات وأكثرها صراحة .

بريطانيا آقل من استيائهم من روسيا ، وخلال عام ١٨٧٩ حاول سالسبورى جهده كى لا يصطدم بالأتراك غير آنهم لم يبادلوه ذلك الشعور ، وانما على العكس من ذلك فقد كانوا ينتهزون كل فرصة لاستفزاز بريطانيا والنيل منهم سواء فى افغانستان آو فى مصر أو فى شبه الجزيرة العربية • وكان وراء هذا الموقف اكوام من الشكوك فى نوايا البريطانيين وتصورهم أن هؤلاء يعملون على تقويض نفوذهم فى الأقاليم العربية مر الأمبراطورية ، ثم جاءت الأحداث فى مصر لتعزز من ذلك الاعتقاد ، غير أن الموقف التركى عموما كان ينطلق من دسائس عبد الحميد وعقدة الخلافة الاسلامية التى كانت تستحوذ عليه ، كان سالسبورى مترددا فى قبول الرأى الذى يقول أن لا فائدة من الأتراك وآنهم لا يمكن أن يكونوا واقعيين ورغم ذلك فان سالسبورى كان يدرك حقيقة واحدة وهى أن تصرفات الأتراك لم تترك فرصة لأى امل •

وفى مايو ١٨٧٩ وصلت معلومات الى القنصل البريطانى العام فى بغداد بأن الحكومة التركية تعتزم اقامة مستودع للفحم فى البحرين لتموين بواخرها فى الخليج ، فأحال سالسبورى المعلومات الى مكتب شئون الهند الذى رد على الفور يقول بأن اقامة مستودع للفحم للأتراك سوف يفجر ضروبا من المؤامرات والتعقيدات ، وبالتالى فلابد من مطالبة الباب العالى بأسرع وقت بتنفيذ تلك الفكرة • احيلت المذكرة الى القسطنطينية فى نهاية شهر يونيو ، وقام السفير البريطانى باثارة الموضوع مع صفوت باشا وزير الخارجية التركية فى ١٦ يونيو • وفى تقرير لايارد عن هذا الموضوع ذكر بأن رد الوزير التركى يتضمن بأنه كان قد أقيم المستودع فى جزيرة البحرين ، ويعنى هذا آن المستودع أقيم لخدمة السفن التجارية التى يرسلها الباب العالى الى منطقة الخليج لمكافحة القرصنة تلبية لطلب حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وانه بدون وجود هذا المستودع تضطر السفن التركية الى التوجه الى البصرة لتتزود بالوقود ، مما يشكل اهدارا للوقت ، وقد اقتنع سالسبورى برد وزير الخارجية التركية ، أما حكومة الهند فلم تقتنع به ، واعتبرته تأكيدا لتنبؤات روس فى نوفمبر من أن الأتراك سيحاولون استغلال طلب الحكومة

البريطانية لتعزيز نفوذهم فى الساحل الغربى (١) وبما أن الفرس بدورهم كانت لهم مطالب فى البحرين فقد كتب ليتون الى كرانبروك فى هــذا الموضوع فيقول : بما اننا قد رفضنا المطالب التركية سابقا ، فاننا لن نسمح لهم الآن بانشاء مستودع للفحم فى البحرين ، ثم انقطعت الأخبــار عن موضوع هذا المستودع ، غير أن الأتراك عادوا فى شهر أغسطس بلعبة جديدة ، فقد جاء فى رســالة للكولونيل مايلز الذى كان قد أوفد من مسقط الى بغداد ليتسلم منصب القنصل البريطانى العام بالوكالة هنــاك بدلا من نيكسون الذى تم ابعاده (٢) بأن سلطات الحجر الصحى فى البصرة قد أصدرت أمرا بزيادة رسوم الكرانتينة على السفن القادمة من البحرين ومسقط ، على أساس أن السفن التى تغــادر الموانى التركية ولا تدفع رسوما للمغادرة ، يتعين عليها أن تدفع رسوما مضاعفة عند وصولها الى أى ميناء تركى آخر ، وذكر المسئولون عن الكرانتينة فى البصرة أن الوالى عبد الله باشا قد أصدر مرسوما باعتبار مسقط والبحرين والشحر والمكلا، وكل مينــاء يقع من الجزأين الجنوبى والشرقى من شــبه الجزيرة ، باستثناء عدن موانىء تركية . ولم تؤد الاحتجاجات التى قدمهــا مايلز الى المسئولين فى بغداد ضد ذلك المرسوم على اية نتيجة ، ولهذا فقد عرض مايلز الأمر على لايارد السفير البريطانى فى تركيا . وفى الأسبوع الثالث من اغسطس اثار السفير هذا الموضوع مع صفوت باشا ووجه نظره الى أن الحكومة البريطانية لا تعترف بأن الموانى المشار اليها هى موانى تركية غير

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ من لايارد الى سالسبورى ١٨٧٩/٦/١٦ (رقم ٥٠٤) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٦/٢٨ ومجلد ٣٢ من الوكيل المساعد الى الوكيل المســاعد لمكتب الهند ١٨٧٩/٥/٢٧ ، ١٨٧٩/٥/٣٠ ومن سالســبورى الى لايارد ١٨٧٩/٦/٥ (رقم ٧٦٣) .

(٢) كان ليتون يتهم نيكسون بمحاباة الأتراك وبنى تهمته هذه بنــوع خاص الى الحاح والى بغداد على الابقاء على نيكسون فى منصبه وبأنه كان محبوبا من العرب (مكتب شئون الهند) .

أن السفير لم يحصل على رد من وزير الخارجية بالنفى ولا بالايجاب ٠

وقد عزا بيلى عدم قيام الباب العالى باية اجراءات ضد الاعمال القرصنة التي ترتكب على ساحل الاحساء ، الى المطالب التركية فى البحرين ، فقد ذكر فى رسالة الى لايارد بأن الأتراك أبعد ما يكونون عن الاهتمام بما يجرى من انتهاكات وأعمال مخلة بالأمن فى تلك المنطقة ، وانما هم بالأحرى يفضلون انتشار مثل تلك الاضطرابات لكى يثبتوا لنا بأن البحرين هى لب المشكلة ، وانه لا يمكن معالجتها الا اذا سيطروا على البحرين ، وبالأحرى أن الأتراك يبحثون عن أسباب وذرائع تسمح لهم بالتدخل فى هذه المناطق وفرض الاحتلال (١) كان القنصل البريطانى المساعد فى البصرة يرى نفس الرأى ، بل ويعتقد أيضا بأن هذا هو السبب الذى جعل الأتراك يتمسكون بالاحساء حتى الآن ، فقد ذكر روبرتسون لمايلز : بأن احتلال الأتراك لاقليم الاحساء ومنطقة الساحل هى السبب الحقيقى وراء اضطراب الأحوال فى ساحل نجد ، ورغم أن هذا الوضع يعود بالخسارة على الأتراك فى المال وفى الرجال ، فى الوقت الذى تحولت تلك المنطقة الى مأوى للقتلة وقطاع الطرق والقراصنة على حساب الأبرياء من السكان الذين اختاروا الشيخ زايد بن محمد الهاجرى حاكما لهم ؛ فطالما ظل الأمل يراود الأتراك فى السيطرة على البحرين وعلى مصائد اللؤلؤ فلا يمكن اقناع الأتراك بالتخلى عن المنطقة الأم من شبه الجزيرة العربية (٢) ٠

وفى آخر شهر يوليو قام زايد الهاجرى باعتداء على احدى سفن

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٢٣٤ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ٨٨) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ١١٩) المؤرخ ١٨٧٩/١٠/١٦ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/٨/١ (رقم ٢٣٦) ٠

صيد اللؤلؤ التابعة للبحرين فى منطقة تقع بالقرب من قطر واستولى عليها بعد أن قتل أحد بحارتها وآصاب ثلاثة منهم بجروح ، وبهذا الحـــادث كما يقول مايلز أصبح الخطر ماثلا ، فلو ســـمح لهذا الزعيم آو لغيره أن يفلتوا من العقاب عما يقترفونه من جرائم لعجز الطرادات البريطـانية عن مطاردتهم داخل المياه التركية أو ضرب قواعدهم فى اليابسة ، فســـوف يتصور حاكم البحرين آن المقيم البريطانى أصبح عاجزا عن حمـايتهم أو الحصـول على تعويض عن الخســائر والاضرار التى يتعرضون لهـا من جراء ذلك ، وانه لو حدث هــذا فان الداء سوف يتفشى ويضيف مايلز « بان قبائل الساحل حين ترى ان السلطة الوحيدة القادرة على حمايتهم تواجه تحديا من جماعة مثل بنى هاجر وغيرها من القبائل لمجرد أن هــذه القبائل تخضع لسلطة الأتراك الوهمية ، فان ذلك سوف يدفعهم الى طلب الحماية التركية • وآن مايلز على يقين أن مثل هذه الأوضاع سوف تكون لها انعكاسات خطيرة على سكان الخليج • فقد كتب يقول : « آن أى اجراء آو خطوة نقوم بها فى هذه المنطقة لابد وأن تلقى الاهتمام الشديد من جانب الأطراف المعنية ، كما ستكون لها دلالتها الهامة بالنسبة اليهم ، وبالتالى فانى أؤكد بأن موضوع تفوقنا فى الخليج لم يعد موضعا للتساؤل آو النقاش بعد الآن •

فى يوم ٦ سبتمبر عقد لايارد محادثات هامة وطويلة مع صفوت باشا تناولت الأوضاع المتردية فى الاحساء • وقد حذر السفير من أن الحكومة البريطانية التى نجحت فى تصفية القرصنة فى الخليج نظير ثمن باهظ فى الأموال والأرواح ، لن تسمح بعودتها كنتيجة للوجود التركى على الساحل الغربى أو عجز الباب العالى عن التصدى لها ، فاذا لم يتخذ الباب العالى الاجراءات الفعالة ضد هذه الأعمال فان الحكومة البريطانية سوف تجـد نفسها مرغمة الى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الرعايا البريطانيين والتجارة البريطانية فى المنطقة • وقد ذكر صفوت باشا بأنه مقتنع كل الاقتنـــاع بوجوب وضع حد لأعمال القرصنة ، وبأن وزير البحرية التركية قد بعث بالفعل بتعليمات جديدة الى قائد الأسـطول التركى فى البصرة بمضاعفة

جهود قوات خفر السواحل لمنع تكرار وقوع مثل تلك الحوادث (١) لكن لم تمض أيام قليلة على تأكيدات صفوت باشا حتى هوجمت احدى السفن التى كانت ترفع العلم البريطانى فى شط العرب على بعد ١٥ ميــلا من البصرة وقتل ربانها كما جرح اثنان من بحارتها ونهبت السفينة • وقد بعث لايارد بمذكرة الى الباب العالى يطالبه فيهـا بفرض عقوبات على المعتدين وأوضح فى المذكرة : « أن اهمال السلطات التركية أو عجزها عن المحافظة على الأمن فى مياهها الاقليمية فى الخليج قد يؤدى الى نتائج لن تكون فى مصلحة الباب العالى ورغم ذلك كله فان المسئولين البريطانيين لم يكونوا يتوقعون أن يصدر عبد الله باشا أوامره بالقبض على القراصنة واسترجاع البضائع التى استولوا عليهـا ، وبصرف النظر عن موقف عبد الله باشا الشخصى تجاه البريطانيين الا أنه أصبح يدرك بان المسألة قد خرجت عن نطاق سلطته بعد أن قرر البـاب العالى ادماج ولاية البصرة فى ولاية بغداد ، كما كان الحال قبل بضع سنوات مضت ، وتم استدعاء عبد الله باشا الى القسطنطينية فور وصول المتصرف الجديد للبصرة (٢) •

قدم لايارد تحذيراته واحتجاجاته الى الباب العـالى فى الفترة الأخيرة من عام ١٨٧٩ بمبادرته الخاصـة ولم يكلفه بهـا أحد من رجال السلطة العليا ، ورغم ذلك فلم يعترض عليها سالسبورى كما لم يؤيدها ،

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجـلد ٣٤ من لايارد الى سالسبورى ١٨٧٩/٩/٨ (رقم ٨٠٩) ومرفق معه صوره من الرسالة الشفوية بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ ومجلد ٣٥ رسالة شفوية من صفوت باشا ١٨٧٩/٩/٨ ؛ بالفرنسية واحيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/١٠/٢٨ •

(٢) لقد نفذ الضم فى ربيع ١٨٨٠ وقبل سنة من ذلك كانت الاقاليم الشمالية من ولاية بغداد منفصلة ومستقلة وتسمى ولاية الموصل وفى عام ١٨٨٤ فصلت البصرة والاحساء للمرة الثانية من ولاية بغداد واعتبرت ولاية مستقلة •

وأيا كانت مبررات لايارد لتلك الاعتراضات ــ وكان سالسـبورى لا يثق كل الثقة فى احكام لايارد ــ الا أن وزير الخارجية لم يحبذ أن يسترسل فى موقفه هذا • وفى نهاية شهر نوفمبر ذكر لمكتب شـئون الهند الذى طلب منه الرد على المقترحات التى كان قد بعث بهـا الى وزير الخارجية قبل شهرين من ذلك التاريخ بأنه يفضل ارجاء البت فى هذا الموضـــوع ريثما يتسنى لخبراء القانون الملكى دراسة المقترحات وتقديم ارائهم فى موضوع تخويل ضباط الأسطول البريطانى صـلاحيات مطاردة القراصنة واعتقالهم داخل قواعدهم فى المنطقة الام من شبه الجزيرة العربية •

فى الأسبوع الاول من ديسمبر أدلى خبراء القانون برأيهم وجاء فى مذكرتهم بأن محور البحث يتركز حول ما اذا كانت كفة حـق الدفاع عن النفس ترجح على كفة انتهاك حرمة الحقوق الاقليمية للأتراك ، فبموجب الأوضاع التى كانت سـائدة فى منطقة الساحل الغربى ، يرى هـؤلاء الخبراء أن البريطانيين لا يتمتعون بهذا الحق • وقد علق بيرنزعلى رأى الخبراء بأن هؤلاء لايقدمون (كما هى عادتهم) وانما يكررون كلاما معادا كان من المفروض أن يبدوا رأيهم فيه • وانهم أجابوا بالنفى القاطع ، كما اوضح بيرنز بأن خبراء القانون لم يفهموا الأوضاع الحقيقية للمنطقة ، فخلطوا بين قطر والأحساء وفاتهم أن البحرين مستثناة من حق الدفاع عن نفسها ضـــد الاعتداءات البحرية ، وهكذا حـــذا هؤلاء حذو رجال وزارة الخارجية فى معالجتهم لهذه المشكلة التى تعتمد معالجتها على المقاييس العملية لا على مقـاييس القوانين الدولية الجامدة » •

تلقى سالسبورى رأى خبراء القانون فى شجاعة فذكر فى رسـالة الى مكتب شئون الهند فى نهاية ديسمبر بأن الاتجاه الى اتخاذ الاجراءات التى أوصوا بها اصبح غير ذى موضوع • وانه لابد من عنصر المساواة فى معالجة المشكلة • فلابد من وضع المصالح الامبريالية وغيرها فى الاعتبار ، لأن هذه المصالح قد تواجه الخطر اذا تعرض الباب العـالى للتهديد فى موضوع القرصنة فحسب ، وانما لأن دولا أخرى قد تتصور بان التدخل البريطانى هو دليل على محاولات الحكومة البريطانية لتفويض النفـوذ العثمانى فى أحد أجـزاء الامبراطورية ، ويضيف سالسبورى بأنه من

الافضل العودة الى الاقتراح الذى قدمه فى البداية وهو ابرام اتفـاق رسمى أو ضمنى مع الباب العالى يؤدى الى وضـع حد للمتاعب الناجمة عن وجود سلطة غير محددة للأتراك على ساحل شبه الجزيرة وعن عجـز المسئولين الأتراك فى تلك المنطقة من المحافظة على الأمن • ولهذا فقد أعد سالسبورى مجموعتين من التعليمات لارسالها الى السفير البريطانى فى القسطنطينية بعد الاطلاع مكتب شئون الهند عليها واقرارها •

المجموعة الأولى تطالب لايارد بابرام اتفاق محدد مع الباب العـالى تخول الطرادات البريطانية بمقتضاه صـلاحيات لمطاردة سفن القراصنة وحجزها من مساحة ثلاثة أميال على امتداد ساحل شبه الجزيرة ابتداء من الكويت حتى العديد بشرط انه فى حالة تواجد طراد تركى قريب من مكان الحادث يمتنع قائد الطراد البريطانى من اتخاذ أى اجراء قبـل ان يدعو قائد الطراد التركى الى التعاون معه ، وبحيث يترك للقـائد التركى الجانب الأكبر من الاجراءات ، ووجوب الحصول على موافقة أقرب مسئول تركى أو من ينوب عنه أيهما أسهل ، وان اية اجراءات تتخذ لاحتجاز السفن المنتهكة فى مساحة الثلاثة أميال المنصوص عليها يتم التصرف فيها وفقا لرغبة السلطات التركية • وعند عرض لايارد هذه الاقتراحات على الباب العالى يتعين عليه أن يذكره بالوعود السابقة التى قطعتها السلطات التركية، ولم تسفر عن نتيجة ، اما بسبب تردد المسئولين المحليين الأتراك ، واما بسبب السلطة الصورية للباب العالى فى تلك المناطق ، أو بسبب نقص فى الوسائل اللازمة لاتخاذ اجراءات عسكرية فعالة • كما اقترح أن يترك الباب مفتوحا للسفير ليحدد ما اذا كان يتعين ان يكون الاتفاق المقترح على هيئة مذكرة أو رسائل متبادلة أو فى صورة اتفاق ودى ، والغرض من كل ذلك هو أن تتفادى الحكومة البريطانية اثارة الشكوك التركية حـول نواياها فيما يختص بحـدود الأتراك الاقليمية ممـا قد تسـببها تلك الاجراءات •

أعيد التأكيد على هذه النقطة فى المجموعة الثانية من التعليمات التى ارسلت الى لايارد فقد ذكر سالسبورى انه بالنظر الى مغالاة البـاب العالى فى مطالبه الاقليمية التقليدية ، والتى درج على اثارتها فى مناسـبة

وغير مناسبة ، ونظرا لتشبثه بالتفاصيل الدقيقة لسيادته الاسمية فان سالسبورى لا يتوقع ان يتم الوصول الى اتفاق من اى نوع . وعلى الرغم من استعداد سالسبورى للاعتراف بالسيادة للأتراك فى المناطق التى تتواجد فيها تلك السيادة بصورة فعلية ، الا انه كان يرى ان السيادة الغامضة من شأنها أن تعقد الموقف وتهيىء الحماية للصوص وقطاع الطرق .

اما فيما يتعلق بمسقط والبحرين . وساحل الهدنة من العديد حتى رأس الخيمة فان الحكومة البريطانية لا تشترط ان يسقط الباب العالى حقه فى المطالبة بتلك المناطق ، كما جاء فى بيان والى البصرة ، الا انها سترفض تلك المطالب ، وسوف تتمسك بالمعاهدات التى تربطها بحكامها وسوف تتصدى لكل محاولة تهدف الى تقويض استقلالها . أما اذا اقتنع السفير باستحالة قبول الأتراك لهذه الشروط . فيتعين عليه أن يصرف النظر عن المحاولة . وكان سالسبورى يميل الى تأييد رأى أعضاء مكتب شئون الهند بحيث تساءل عما اذا كان من الأفضل تخويل السفن الحربية البريطانية صلاحيات القيام بدوريات مستمرة لسواحل الاحساء بعد حصولها على تصريح من السلطات المحلية التركية قدر الامكان ، وتقديم الاحتجاجات فى حالة تعذر اتخاذ مثل تلك الخطوة ، ولكنه آكد على افضلية هذه الخطوة ، نظرا لأن الباب العالى قد عودنا على منح موافقته الضمنية لأية اجراءات لا يوافق عليها بصفة رسمية .

وافق كرانبروك على المقترحات على الرغم من آنه لم يشعر بالارتياح لها اعتقادا منه أن لا فائدة منها ، الا انه ادخل بعض التعديلات الطفيفة عليها ليؤكد حق سفن صاحبة الجلالة فى اتخاذ الاجراءات التى تراها ضرورية داخل المياه الاقليمية فى البحرين ولتفادى نشوء سوء تفاهم حول موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لمنطقة العديد التى هى جزء من أراضى آبو ظبى.

فى ٥ يناير ارسلت المقترحات بعد الموافقة على تعديلات كرانبروك الى لايارد .

لم تكن الأشهر الأولى من عام ١٨٨٠ الفترة المناسبة لاجراءالاتصالات

بالباب العالى اذ كان عبد الحميد تسيطر عليه عقدة الخـــوف والشك من المؤامرات التى كانت تحاك ضده ، كما كانت فكرة الخلافة الاســلامية تستحوذ على تفكيره ، وكان مستشاروه خليطا من الأفاقين والانتهازيين الذين يفتقرون الى الكفاءة • وكانوا يغذون مخاوف وأوهام عبد الحميد تحقيقا لمصالحهم الذاتية بينما كانت بطانة آخرى من مشايخ الدين تحيط به تنتهز كل مناسبة لتشجيع أطماعه فى خلافة المسلمين • ومن ناحية أخرى أخذت مخاوفه من النوايا البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانيــة تتفاقم يوما بعد آخر ، على الرغم مما كان يبذله لايارد (الذى كان معجبـا بعبد الحميد وكان يثق فيه الى حد ما) من محاولات لتبديد تلك المخاوف• فقد كان عبد الحميد مصرا على أن البريطانيين وراء ثورة العرب فى اقاليم الامبراطورية ضد الباب العالى ، أو انهم على الأقل كانوا يستغلون التذمر الموجود هناك لفصل تلك الاقاليم عن جسم الامبراطورية وفرض السيطرة البريطانية عليها وعندما نصحه لايارد بوجوب ادخـال بعض الاصلاحات الادارية والنظم الى الأقاليم المذكورة لم يعره اهتماما ، فقد كان يعتقد بأن لايارد نفسه هو أحد المسئولين عن الاضطرابات والمشكلات التى كانت تقع فى شبه الجزيرة العربية ضد الباب العالى • ألم يصر على استدعاء مدحت باشا من منفاه وتعيينه واليا على دمشق ، آو لم يكن مدحت باشا هو الذى حرض على الاضطرابات فى سوريا ؟ الم يتوجه لايارد الى دمشق ويتجول فى أنحاء سوريه خلال خريف عام ١٨٧٩ لكى يقوم ، على حد اعتقـاده ، بتحريض العرب على الثـورة ضـد الأتراك ؟ • الواقع أن السـلطان عبد الحميد لم يكن يشك فى لايارد وانما كان قلقـه الحقيقى من موقف السكان العرب فى تلك المناطق :

« ان العرب سواء عرب شبه الجزيرة أم عرب سوريا آم العـراق قد أصبحوا متذمرين من الأتراك ومستعدين للقيام بأى عمل للتحرر منهم اذا وجدوا العون من انجلترا آو من أى دولة أخرى ، وهـذا ما تؤيده المعلومات التى اتلقاها من مصادر مستقلة عديدة ، هذا ما جاء فى رسالة لايارد المؤرخة فى شهر فبراير ١٨٨٠ ويضيف لايارد بأن هناك مؤامرات وحركة تمرد بين العرب ضد السلطان وحكومته ، وأن الحجاز هو مركز

تلك الحركة ، وهناك الكثير مما يؤيد ذلك الاعتقاد ، ومن المحتمل جـــدا أن يكون شريف مكة ضالعا فى هذه الحركات ، واذا حكمنا على هـــذا الأمر من الرسائل التى نتلقاها منه ، خصوصا وأن شريف مكة رجل واسع الطموح ويتميز بالكفاءة فانه له علاقة بتلك الأحداث . والفكرة الســائدة فى أوساط بعض المسلمين وهى فكرة تمتد الى العرب ان أسرة العثمانيين الحاكمة قد أصبحت عاجزة وأن من مصلحة الاســلام الى حد كبير أن يستبدل بحكم السلطان العثمانى حكم شريف مكة الذى ســوف تبادر الشعوب الاسلامية الى الاعتراف به كرئيس وخليفة لهم » .

لقد أصبح وجود هـــذا المنافس على الخـــلافة مصدر قلق كبير لعبد الحميد ، كما أن احتمال حصول هذا المنافس على تأييد البريطانيين يضاعف من هذا القلق ، وقد أكد هذا ما حدث فى شهر يناير ١٨٨٠ عندما عرض حسين بن محمد بن عون على الحكومة البريطانية تكليفه بايفـــاد رسول عنه الى أفغانستان عن طريق الهند بدعوة حكام البلاد الأفغـانيين وأهلها الى الدخول فى علاقات صداقة مع بريطانيا . وقد تلقت الحكومة البريطانية ذلك العرض عن طريق مترجم القنصلية البريطانية فى جدة . وقد حبذت حكومة لندن الفكرة وكلفت جيمس زهراب القنصل البريطانى فى جـدة لعمل الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع سرى مع شريف مكة فى منطقة تقع فى الطريق بين مكة وجدة على أن يكون الاجتمـاع فى شـــهر مارس ، غير أن هذا الاجتماع لم يتم ، ففى ١٤ مارس عندما كان شريف مكة فى طريقه الى مكة طعنه أحد الأفغانيين بالسكين طعنة قضت عليه . وعلى أية حال فان تواطؤ الباب العالى فى عملية الاغتيال ، ان لم يكن لهـا الاشتراك الفعلى فيها ، كان أمرا فى غاية الوضوح . وقد وصلت أخبــار الاتصالات التى اجراها شريف مكة مع بريطانيا الى حكومة القسطنطينية ، فقد علم لايارد بأن عبد الحميد قد أخذ يعرب عن تذمره من تلك الاتصالات، وكان يتحدث عن نقل شريف مكة من منصبه ، ورغم ذلك فلم يكن من المتوقع أن يجاهر السلطان عبد الحميد بشكوكه هذه فى شريف مكة ، نظرا للمكانة التى كان يتمتع بها الشريف فى العالم الاسلامى ، وانما من المحتمل انه كان ينفذ خطته بالتعاون مع عبد المطلب الذى كان شريفا سابقا لمكة وكان

يقيم في القسطنطينية ، وهو الذى أوفد احد ابنائه فى أوخـر عام ١٨٧٩ الى مكة ربما لتنفيذ تلك المؤامرة • وعرف بعد اغتيال شريف مكة ان القاتل من آفغانستان وانه قام بجريمته بالانتقام من شريف مكة على عرض وساطته لدى الحكومة البريطانية ، وقد لا يكون هذا التصور صحيحا لأن المسئولين الأتراك كانوا يتحدثون عن هذا الموضوع قبل آن تصل معلومات عن الجريمة ودوافعها وجنسية القاتل الى القسطنطينية •

قبل عملية الاغتيال بنحو عشرة أيام افضى مدحت باشا لأحد اعضاء السفارة الفرنسية الذى كان فى زيارة لدمشق بأوصاف القاتل ودوافعه وقد قام الفرنسى بابلاغ ماليت القنصل العام البريطانى فى القاهرة عند وصوله اليها فى أول ابريل ، وقد استطاع ماليت أن يصل الى استنتاج صحيح لذلك الحادث بعد مقارنته بالتواريخ فقال :

« ان تقرير زهراب المؤرخ ٢٢ مارس يؤكد بأن المتهم من افغانستان وقد وقعت الجريمة يوم ١٤ ، ووصل أول خبر عنها يوم ١٥ مارس عن طريق عدن ثم الى القاهرة يوم ٢١ مارس ، كما أن أول رسالة عن الحادث وصلت القاهرة يوم ٢٥ مارس ، وافادت بأن القاتل فارسى الجنسية وكان من المتعذر وصول اية رسالة تتعلق بالحادث قبل التاريخ المذكور ، كمـا لم تصل آية برقيات عن الحادث من جدة ، ورغم هـذا فقد ذكر مدحت باشا لشلو برجر (من أعضاء السفارة الفرنسية) معلومات عن جنسية القاتل والدوافع التى دفعته اليها ، ومن هذا يمكن القول بأن مدحت باشا فى استطاعته تحديد جنسية القاتل ودوافع الجريمة قبل وصـول معلومات عنها ، ومعنى هـذا آن نية الاغتيال كانت متوفرة لدى حكومة الأتراك قبل وقوعها ، بل أن هذا يجعلنا نقتنع بأن مؤامرة الاغتيال قد دبرت فعلا فى القسطنطينية ، ممـا مكن مدحت باشا أن يعرف عنها قبـل حدوثها (١) •

(١) خطاب من ماليت الى سالسبورى ١٨٨٠/٤/٨ (١٥٣ سرى) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٨٠/٤/٣ •

احتج لايارد على تعيين عبد المطلب شريفـــا على مكة خلفا للشريف حسين وقد بين فى احتجـــاجه أن ذلك التعيين قد يؤدى الى وقـــوع اضطرابات وحروب فى شبه الجزيرة وبأن الحكومة البريطانية لم تحبذه، نظرا لأن عبد المطلب كان رجلا مهووسا ومعروفا بكرهه للبريطانيين ، ولكن السلطان عبد الحميد رفض الاحتجاج وذكر بأنه لم يكن أمامه خيـار فى تعيين عبد المطلب وبأنه لا خوف من تعيينه لأنه رجل مسن قد ناهز التسعين من عمره غير أن احتجاج لايارد آكد للسلطان عبد الحميد شـــكوكه فى نوايا البريطانيين وتدخلهم فى شئون الحكم فى الأقاليم العربية ، وبأنهم كانوا يسعون لتقويض نفوذه فى أراضى الحجاز ، وبالتالى فانهم لن يترددوا فى القيام بنفس الدور فى الأقاليم الشرقية من شبه الجزيرة وبأن المتاعب التى يختلقونها فيما يتعلق بأعمال القرصنة كانت فى نظـره دليلا على تلك النوايا . وفى منتصف عام ١٨٨٠ عندما وصلت الى السلطان عبد الحميد أنباء عن مؤامرة بريطانية تستهدف نفوذ السلطان فى نجد والاحســـاء عن طريق تأييدهم لمطالب أحد أفراد الأسرة السعودية ، تأكدت لديه تلك الشكوك .

كان المطالب بالحكم هو عبد الله بن ثنيان وكان جد هذا الأمير قد اغتصب السلطة من خالد بن سعود فى عام ١٨٤٢ ثم تنازل فيما بعـــد للأمير فيصل بن تركى فى القاهرة عام ١٨٤٣ ، وفى شهر أكتوبر ١٨٧٩ غادر عبد الله مدينة البصرة التى أقام فيها بضع ســـنوات وذلك لأداء فريضـــة الحج ثم زيارة القسطنطينية ، وقبـــل مغادرته البصرة ذكر لروبرتسون بأنه ينوى أن يطالب السلطان العثمانى بتعيينه أميرا على نجد ، واذا أجابه السلطان الى طلبه فانه سوف يدفع الزكاة ويتولى الحـكم فى الاقليم كوال للسلطان العثمانى ، أما اذا رفض السلطان طلبه فانه سوف يقترح تعيينه حاكما على الأحساء ، وهدد بأنه سوف يعرض أمـره على السفراء الأجانب فى القسطنطينية اذا رفض السلطان عبد الحميد مطالبه. وقد وصف روبرتسون عبد الله بأنه رجل قدير وكفء وواسع الاطـلاع وبرغم تشدده الدينى الا أنه لم يكن متعصبا ، كما كان عبد الله من اشجع

رجال أسرة آل سعود (١) وقد ذكر عبد الله هذه القصة لروس أثناء توقفه فى بوشهر وهو فى طريقة الى الخليج فى أواخر أكتوبر ، وطلب منه أن يرتب مساعده السفير البريطانى فى القسطنطينية لتحقيق هذه المطالب ، كما أوضح لروس بأن فى نجاحه مصلحة للبريطانيين لأنه كما ذكر سيكون أقدر على السيطرة على القبائل الساحلية وتحقيق الأمن فى المنطقة • غير أن روس لم يتعهد له بأى شىء وذكر لعبد الله بأن عرض هذا الموضوع على الباب العالى ينطوى على شىء من الخطورة •

وفى مستهل العام الجديد اجتمع عبد الله بالقنصل البريطانى فى جدة وتسلم منه خطابات توصـــية الى كل من لايارد وماليت القنصـــل البريطانى العام فى القاهرة ، وفى شهر ابريل اجتـمع عبد الله بماليت مرتين وبحث معه المشكلة ، كما طلب منه تأييد الحكومة البريطانية له ، غير أن ماليت لم يتعهد بشىء وانما وعده بعرض الأمر على الحكومة البريطانيـة فى لندن ، كما أعطاه خطابا الى لايارد • ومن القاهرة توجه عبد الله الى القسطنطينية عن طريق بيروت حيث أجرى محادثات مع مدحت باشا ، ومن هناك توجه الى دمشق حيث اجتمع بنائب القنصل البريطانى ، وفى شهر يونيو وصل الى العاصمة التركية،وفى هذه الأثناء أقحم ولفرد بلانك نفسه فى هذا الموضوع وبعث بمذكرتين الى وزارة الخارجية البريطانيـة تعرض فيها الى تاريخ نجد ، غير أنه وقع فى كثير من الأخطاء والسقطات، فقد خلط بين عبد الله بن ثنيـــان وعبد الله بن ثوينى وربط رحلته الى القاهرة بالحركة القومية التى كانت قائمة فى شـبه الجزيرة • غير أن وزارة الخارجية البريطانية وكذلك مكتب شئون الهند لم يعيرا آراء بلانك ولا موضوع عبد الله بن ثنيان أى اهتمام ، وعلى الرغم من زيارتين قام بهما عبد الله للسفارة البريطانية فى القسطنطينية الا أنه لم يلق تأييدا لخطته

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) ٢٤٥ المؤرخ ١٨٧٩/١٢/١٩ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/١٠/٧ (رقم ٢٨٥) •

مما اضطره الى البحث عن جهات أخرى لتأييد مشروعه .

وفى بداية عام ١٨٨٠ صرف سالسبورى النظر عن فكرة الوصـول الى تفاهم مع الأتراك ، فضلا عن اقناعهم بادخال اصلاحات ادارية لاعتقاده بأنهـا خطوة ضرورية للحفاظ علي الامبراطورية والتصدى للضـغوط الروسية عليها ، غير أنه كان قلقا من احتمال قيام مؤامرة يشترك فيهـا الباب العالى مع روسيا تستهدف المصالح البريطانية فى آسيا ، وان كانت ابعاد تلك المؤامرة لم تكن واضحة (١) كانت هناك خطة يقودها عثمان باشـا كبير الياوران للسلطان عبد الحميد لاثارة المسلمين فى الهند ضـد الحكم البريطانى واسـتغلال الهنود المنفيين فى القسطنطينية من ناحيـة ، وبالاتصالات المباشرة مع بعض الحكام المسلمين فى الهند من ناحية أخرى، ولقد صدرت فى القسطنطينية صحيفة باسم « بيك اسلام » لتكون همزة وصل بين مسلمى الهند وتركيا،وكانت تصدر باللغتين الأوربيةوالتركيةوكان يرأس تحريرها أحد المسلمين الهنود يدعى على خان ، وكان القصر هو الذى يمولها كما كانت تطبع على نفقة الدولة ، وكانت هذه الصحيفة ترحب برسائل القراء التى كانت توجه الى رئيس تحرير الصحيفة يلديز كيوشك ، وفى أول عدد صدر من هـذه المجلة وصفت السلطان عبد الحميد بأنه خليفة المسلمين فى الهند . وكان لايارد هو الآخر قد أخذ يستبد به القلق على مستقبل العلاقات البريطانية التركية ، ومن محاولات تودد الباب العالى إلى مسلمى الهند ، كما كان يائسا من احتمال قيام الباب العـالى بأية إصلاحات ادارية أو تنظيمية فى المناطق التى يحكمها . ففى شهر مايو ١٨٨٠ كتب لايارد يقول : ... لا أشـك مطلقا في ان الباب العـالى ومستشاريه يلقون كل تأييد ودعم من جانب روسيا فى مؤامرتهم الرامية الى تقويض المصالح البريطانية فى آسيا ، وثمة أسباب قوية تحمـل على الاعتقاد فى أن غازى عثمان باشا ضالع مع الروس ، كمـا أن دى نونيكون

---

(١) يمكن الرجوع الى كتاب (مؤتمر برلين وما بعده) طبعة لنـدن ١٩٣٨ ص ٣٣٨ — ٣٤٦ .

السفير الروسى الجديد لدى الباب العالى يسعى الى تثبيت عثمان باشا فى مركزه لدى القصر وبأن عمـلاء روسيا ينتهزون كل فرصة لاقنـاع صاحب الجـلالة والوزراء بأن انجلتـرا هى العدو الحقيقى لتركيا ، وبأن الروس هم اصدقاؤهـم الوحيدون وكلما لاح أمـل فى نجاح أو قيام تفـاهم بين الدول الكبرى على السـياسة التى يجب انتاجهـا حيال تركيا كلما كان اصرار روسيا آقوى على تغذية شكوك السـلطان فى نوايا انجلترا والايقاع فيما بينهما • فأن أكثر ما تخشاه روسيا هو قيـام اتفاق بين الدول العظمى قد يؤدى الى ادخال تطويرات واصلاحات ادارية فى الامبراطورية العثمانية يمكنها من استعادة ما كان لها من مركز وقـوة وازدهار ، ومن احباط الأطماع الروسية فى تلك الامبراطورية » •

وعلى الرغم مما لهذه الآراء من صدى عند سالسبورى لو أنه اطلـع عليها ، الا أن مكتب شئون الهند لم ينظر اليها من تلك الزاوية ، فقد كـان هناك السير ليوليس ماليت السكرتير الدائـم للمكتب الذى كان يعارض المبدأ الذى كانت تقوم عليه سياسة كل من سالسـبورى ولايارد وهو : أن ادخال الاصلاحات الى الامبراطورية العثمانية كانت اجراء ضروريا ، وبأن روسيا قد تستغل الظروف الخاصـة بالامبراطورية لتقويض النفـوذ البريطانى فى آسـيا :

« اذا كانت آراء السير لايارد بالنسبة للمعلومات التى أوردها صحيحة (هكذا كتب ماليت) فانها تؤكد الأسلوب الخاطىء لما يسمى بالسياسـة التقليدية تجاه الباب العالى والنتيجة المؤسفة التى تمخضت عنها • كانـوا يقولون دائما بأن المحافظة على تركيا آمر جوهـرى بالنسبة للمصالـح البريطانية فى الهند ، سواء فيما يتعلق بالاطماع الروسية فى تركيـا ، أو كمنطقة عازلة ضد التوسع الروسى فى آسيا الوسطى عن طريق تعبـئة المشاعر الدينية لمسلمى الهند ، الذين يرتبطون روحيا بالباب العالى • ومن هذا المنطلق وبصرف النظر عن كافة الاعتبارات الأخرى ، فقد كان من المنطقى آن تصطنع روسيا المبررات لتأييد موقف الحكومة التركية ، وخوض الحرب

للدفاع عنها ، ولتبرير هذه السياسة للشعب البريطانى كان لابد من اظهار الباب العالى بمنظر الدولة الداعية الى الصداقة والتفاهم ، وبأن السلطان العثمانى شخصية محبوبة ، وأن كل ما هو مطلوب من الحكومة التركية لكى تؤكد حسن نواياها هو اعطاؤها بعض الوقت وبعض الصبر » •

وعلى آية حال فقد برهنت الأحداث على خطأ هذا الاعتقاد • فقد اتضح أنه ما ان تدعو بريطانيا الباب العالى الى اجراء اصلاحات ادارية فى المناطق الخاضعة لها حتى يتحول الباب العالى فورا الى جانب العدو، وينبرى الى اثارة الاضطرابات فى الهند ويخضع للتوجيهات الروسية • أن الجانب الاخلاقى لهذه النظرية واضح كل الوضوح ، وأرجو أن يكون واضحا للمتمسكين حتى الآن بالسياسة التقليدية وعلى حد رأى السير لايارد فاننا وفقا لهذا المفهوم يجب أن نتوقع موقفا معاديا من جانب الباب العالى ، وأن آى قدر من الولاء الذى يكنه رعايانا المسلمون فى الهند للسلطان العثمانى سوف يستغله الروس ويحرضون عليه سرا •

غير آن ماليت كان يائسا من احتمال قيام الباب العالى بادخال الاصلاحات الحديثة الفعالة وكان بالمثل يشك فى آهمية تلك الاصلاحات بالنسبة للحكومة البريطانية :

« فى اعتقادى آن المقصود من تطوير الادارة هو تحديثها فى مواقعها غير الأوربية • وبما أن الأمل ضعيف فى التخلص من السلطان أو تجريده من سلطته الدينية ، كما حدث بالنسبة للبابا ، فان السلطان العثمانى وحكومته يشكلان رمزا لأقطار عديدة آغلبية سكانها من الرجعيين والمتعصبين والمعادين لكل مظهر من مظاهر المدنية الحديثة التى ميزت شعوب آقطار أوربا الغربية » •

لم يكن ماليت اطلاقا قلقا من تلك الاحتمالات رغم انه لم يكن راضيا عن التأييد الذى كانت الحكومة البريطانية توليه للسلطان العثمانى ابان الحرب الروسية — التركية ، وهو التأييد الذى يجعله يبدو فى نظر مسلمى الهند آهم بكثير مما كان بالفعل • كما لم يكن قلقا من التعاون التركى الروسى ، وكان يتساءل عن آسباب الاعتقاد بأن للروس مصلحة فى تأييدهم للقوى

الاسلامية المتطرفة • أن روسيا ليست حليفا للمسلمين أكثر من انجلترا ، فكلتا الدولتين تستغل اسم الاسلام لاحراج موقف الأخرى ، فالمصالح المشروعة لكل من انجلترا وروسيا تبدو لى دائما مصالح مشتركة ، أو على أية حال فانها أقل تناقضا مع مصالح الدول الأخرى (١) •

وربما كانت تلك الآراء هى آراء ماليت الخاصة أو لعلها نتيجة للتغيرات التى طرأت على الحكومة • ففى شهر ابريل هزم المحافظون فى الانتخابات البريطانية وحل جرانفيل محل سالسبورى فى وزارة الخارجية ضمن وزارة جلادستون الثانية ، كما أصبح ماركوس هرنجتون وزيرا للدولة لشئون الهند ، ولو أننا صدقنا كل ما يقال عن الحملة الميدلوثية فان تعود ثمة ضرورة لمحاباة الأتراك أو الى مواقف متشنجة • وفى نهاية شهر مايو تم استدعاء لايارد الذى كان من أنصار السياسة الجديدة تجاه تركيا ، وعين مكانه جى جى جوشين وكان آخر اجراء اتخذه لايارد قبل مغادرته لتركيا هو الاقتراح الخاص بقيام الأسطول الملكى باعمال الرقابة على ساحل الاحساء • وقد تناول لايارد هذا الموضوع مع ساواس باشا وزير خارجية تركيا بصورة غير رسمية عندما اقترح بأن يطلب الباب العالى المساعدة البريطانية فى اقرار الأمن وحكم القانون على سواحل الاحساء ، وألمح خلال المحادثات بأن الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة القرصنة فى حالة تعذر الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع دون أى اعتبار للحقوق التركية ، وكان رد ساواس باشا على لايارد هو أنه سوف يقوم بعرض الأمر على مجلس الوزراء قبل أن يبت فيه ، غير أنه حتى موعد سفر لايارد من القسطنطينية لم يصل أى رد من الحكومة التركية •

فى شهر يوليو اجتمع جوشين بوزير الخارجية التركية ونقل اليه مضمون المجموعة الثانية من الاقتراحات التى بعث بها سالسبورى الى

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٩ محضرماليت ١٨٨٠/٦/١٤ •

لايارد فى أســلوبه الملتوى (وكان الود مفقودا بين الاثنين) فى عرض الموضوع على وزير الخارجية ، أم انه كان يعتقد بأن الطريقة الصريحة هى أقرب الى النجاح ، فقد كان من الواضح أنه تقيد حرفيا بالتعليمات التى كانت لديه • ففى نفس اليوم الذى قدم فيه المذكرة الى حكومة البـــاب العالى ، نصحه بلاودون الوكيل المســاعد للادارة الخارجية فى حكومة الهند ، والذى توقف فى القسطنطينية وهو فى طريقه الى بغداد ليحـــل مايلز كقنصل بريطانى عام ، نصحه بعدم محاولة عقد اتفاق مع الأتراك ، وانما بالتقيد بما ورد فى المجموعة الثانية من تعليمات سالسبورى ، واوضح له بأن ابرام اتفاق مع الأتراك سوف يعزز من حقوق السيادة التى يطالبون بها على سواحل الخليج ، وأثناء الحديث أعرب بلاودون عن أسفه لذلك الحشد الهائل من المكاتبات التى تبودلت مع الباب العالى حول الموضوع، مما يمكن أن يستفيد منه الباب العالى فى تأكيد حقوقه فى تلك المنـــاطق على أساس تلك الرسائل • وأشار بلاودون لجوشين بانه ثمة اعتراضات جوهرية على الحقوق التركية فى المناطق الساحلية من شـــبه الجزيرة بل وفى الاحساء نفسها • فلو تم عقد اتفاق كما ورد فى الاقتراحات ، فان هذا سوف يجرد الحكومة البريطانية من حقهـــا فى الاعتراض على تلك الحقوق فى المستقبل ، وذكر أيضا بأنه من المحتمل أن يوافق البـــاب العالى على الاتفاق ، ثم يعود بعد ذلك فيتنصل منه فى محـــاولة لكسب المزيد من الحقوق الضمنية أو الواضحة بالسيادة التركية على تلك المناطق• أما بالنسبة للزيارات التى قد تقوم بها سفن الأســطول البريطانى • فان الوضع سوف يصبح أسوأ مما هو عليه الآن • ولكن بلاودون استدرك فقال بأنه فى حالة اصرار جوشين على ابرام اتفاق مع الأتراك فيتعين أن يقتصر ذلك على سواحل الأحساء دون غيرها ، وعلى أية منطقه ساحلية أخرى تمارس الحكومة التركية سيادة فعلية وثابتة عليها ، وبأن يتضمن الاتفاق شرطا ينص على حق الحكومة البريطانية فى اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد القراصنة الذين يتم القبض عليهم من جانب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج أو المقيم السياسى البريطانى فى بغداد • أما بخصوص رسم حدود ساحل الاحساء فقد حددها بلاودون من شط العرب شمالا الى الدمام

أسفل الخليج بين خطى عرض ٢٦ و ٢٧ درجة جنوبا ٠ فاذا وافق الباب العالى على هذه الشروط فان هذا التجديد يفصل الشق الساحلى الذى يمارس فيه بنو هاجر نشاطاتهم عن المنطقة الخاضعة للسيادة التركية بما فى ذلك شبه جزيرة قطر والدوحة (١) ٠

وبما آن جوشين لم يكن ملما بالموضـــوع الماما كافيا ، فلم يكن من المتوقع أن يستوعب مضمون آراء بلاودون وحتى لو كان فى امكانه ذلك ، فقد كان مقيدا بالتعليمات التى لديه ، غير آن الشىء الوحيد الذى كان يمكنه أن يفعله هو ارجاء تقديم المذكرة الى الباب العالى ريثما يتصـــل بحكومته فى لندن ٠ الا أنه لم يفعـل ,واكتفى باحكامه وفهمه لما تضمنته التعليمات والتى تنص : « بأن الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف للحكومة التركية بالسيادة على تلك المناطق الساحلية من شبه الجزيرة حيث تمارس تركيا سلطة عن طريق ادارة منظمة وحضارية وقد نصح بلاودون جوشين باستبدال عبارة (حاليا) بعبارة (الوقت الحاضر) لأنه كما أوضح بأن من المحتمل أن يطرد الأتراك من المناطق الساحلية التى يسيطرون عليها٠ غير آن جوشين رفض التعديلات لأسباب أوضحها لجرانفيل فيما بعد ، حيث ذكر بأن المشكلة ليست فى الاعتراف أو عــدم الاعتراف بالسلطة التركية فى المناطق الساحلية شمالى العديد ، وانما فى عدم السـمــاح للفوضى بأن تسود تلك المناطق وتؤدى الى الأضرار بالمصالح التجـارية ٠ ومن ناحية أخرى فقد كان بلاودون بحكم اطلاعه على الرسائل التى كان يتبادلها المسئولون البريطانيون بهذا الشـــأن كان مشبعا على ما يبدو بفكرة رفض كل مطالب السيادة للأتراك على ذلك الجزء من المنطقة وحتى آخر نقطة ممكنة (٢) كما كانت نفس الفكرة تســـيطر على رجال الادارة

---

(١) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ٤٠ مذكـرة بلاودون ١٨٨٠/٧/٨ ومرفق بمذكرة جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ (رقم ١٣٦) وقد أحيل الى مكتب شئون الهند ١٨٨٠/٨/١٤ ٠

(٢) من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ (رقم ١٣٦) ٠

الخارجية لحكومة الهند . وفى لندن تمت الموافقة على تفسيرات جوشين للموضوع وعلى الاجراءات التى اتخذها على الرغم من اعراب مكتب شئون الهند عن أسفه لعدم استخدام جوشين أسلوبا غير ذلك الأسلوب لمعالجة المشكلة . غير أن مكتب شـئون الهند لم يؤيد اعتراضات بلاودون على المقترحات ، نظرا لأن حدود السيادة التركية قد تمت الموافقة عليها فعلا، وأن مكتب شئون الهند لم يكن يرغب فى التراجع عن تلك الموافقة شريطة أن يمتنع الأتراك عن التدخل في البحرين أو خور العديد ، أو مشيخات الهدنة ، أو سلطنة عمان ، وكان اعتراض مكتب شئون الهند الوحيد على المفاوضات التى كان يقوم بها جوشين مع سلطات الباب العالى انه فى حالة تأخر الرد على المقترحات أو وصول رد غير مرض أو رد ملتو فيتعين عليه أن يوقف الاتصالات (١) .

كان جوشين نفسه قد توصل الى نفس النتيجة ولم يكن قد مضى على اجتماع جوشين ببلاودون آكثر من شهر . وعلى أية حال فان اتصالات جوشين بالباب العالى لم تسفر عن شىء محدد ، وكان قد قطع الأمل فى الحصول على رد من الأتراك . وفى الأسبوع الثالث من أغسطس اقترح جوشين على جرانفيل باصدار تعليمات الى قادة الأسطول البريطانى فى الخليج بعدم التقيد بمسافة الثلاثة أميال المتفق عليها فى ملاحقتهم للقراصنة واعتقالهم اذا لم يصل رد مرض من الباب العالى ، وعلى الأخص أن طبيعة السيادة التركية على ذلك الساحل غامضة فى كثير من مناطقه .

كان الشرط لنجاح سياسة الاعتدال تجاه الأتراك وهى السياسة التى كانت تفضلها الحكومة البريطانية انها لابد وآن تلاقى اعتدالا مماثلا من جانب الأتراك تجاه البريطانيين ، غير أن الأتراك لم يظهروا شيئا

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٠ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد لوزارة الخارجية ١٨٨٠/٨/٣٠ (سرى) .

من ذلك الاعتدال خلال ١٨٨٠ وانما كانوا يمارسون سياسة معاكسة . ففي بداية مارس وصلت الى البحرين احدى سفن نقل البريد التركية ، وطلب قائدها التركي من حاكم البحرين الشيخ عيسى اذنا بانشاء مستودع للفحم في الجزيرة ، وعند استفسار حاكم البحرين للقائد عما اذا كان ذلك الطلب هو مبادرة خاصة منه أو بايعاز من السلطات التركية ، فاجاب بأنه قدم طلبه بناء على أوامر صادرة اليه ، وذكر في معرض حديثه بأن البصرة سوف تعلن ولاية منفصلة عن بغداد وسوف يتم يتعيين وال جديد في الاحساء ، وان هذا الوالي يعتزم زيارة البحرين في وقت قريب . وقد رد عليه الشيخ عيسى بأنه سوف يدرس هذا الموضوع عند وصول الوالي التركي الجديد الى المنطقة . وعندما علم روس بهذا الموضوع كلف وكيل المثلية البريطانية في البحرين بتذكير الشيخ عيسى بالتعهد الذي أعطاه للمقيم في شهر يونيو ١٨٧٩ بعدم السماح للأتراك بانشاء مستودع للفحم في البحرين قبل عرض الموضوع على الحكومة البريطانية (١) .

وعلى أية حال فقد كانت هناك مؤامرة أخرى أشد خطرا على البحرين كان يجري اعدادها . ففي بداية ١٨٨٠ أطلقت السلطات البريطانية سراح اثنين من زعماء حركة التمرد التي وقعت في البحرين . وكانا متحجزين مع حاكم البحرين السابق محمد بن خليفة في عدن وكان أحد هذين الزعيمين يدعى علي بن ناصر حفيد عبد الله بن أحمد الذي تولى الحكم في البحرين خلال القسم الأكبر من القرن قد وصل الى البصرة في الأسبوع الثالث من مارس وذكر لوالي البصرة بأنه قد عقد العزم على استرجاع حقوقه العائلية في البحرين بما في ذلك ممتلكاته التي صودرت في أعقاب تولي الشيخ عيسى الحكم في البحرين . كما ذكر بأن نصفه

---

(١) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٥ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) رقم ٤٤ المؤرخ ١٨٨٠/٤/٢٧ من روس الى لايال (١ و ١٩ و ١٨٨٠/٣/٣١ ; رقم ٦٢ و ٧١ و ٨٣) ومرفق معه رسالة وكيل المثلية .

البحرين يخص فرع آل عبد الله من أسرة آل خليفة ، وبأنه اذا قدمت اليه المساعدة من الباب العالى فانه سوف يعلن تبعية البحرين تبعية كاملة للباب العالى وقال أيضا أنه حتى بدون مساعدة من الأتراك ، فهو واثق من أن يسترد حقوقه بتأييد ومساعدة أفراد أسرته المقيمين فى الاحساء ، وعلى رأسهم ناصر بن مبارك ، ويتمكن من خلع عيسى بن على من السلطة . ووعد بأنه فى حالة نجاحه فسوف يضم البحرين الى ممتلكات الباب العالى . غير أن الوالى وعده بالاتصال بالقسطنطينية لعرض الأمر عليها، وبأنه يأمل أن يحصل على رد ايجابى منها . وبعد بضعة أيام قام ناصر بالاتصال بالمعتمد السياسى والقنصل المساعد فى البصرة لشرح قضيته وذكر بأن مستقبله مرتبط بالحكومة البريطانية وأنه يطلب تخصيص معاش له ولناصر بن مبارك وبقية أقاربهما وأوضح انه على استعداد للاقامة فى أية منطقه تحددها الحكومة البريطانية وقد رد عليه مساعد القنصل باحالة طلبه الى كل من المقيم السياسى فى الخليج والقنصل البريطانى العام فى بغداد (١) .

انتقل ناصر الى الاحساء فيما بعد للاقامة مع ذويه وانقطعت أخباره بعد ذلك ، وفى منتصف أكتوبر تلقى جوشين السفير البريطانى فى القسطنطينية عريضة من شخص يدعى محمد أو (أحمد) راشد ذكر فيها أنه وكيل لناصر وأقاربه ، وكانت العريضة موقعا عليها من ناصر بن على وناصر بن مبارك وثلاثة آخرين من الشيوخ ، وتتضمن العريضة سردا مشوها لتاريخ البحرين منذ وفاة عبد الله بن أحمد فى عام ١٨٤٩ ويطالب الموقعون برد حقوق آل عبد الله التى أخذت عنوة منهم ونداء الى الحكومة

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية السرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من السرجين ماجور جى برمان الى روبرتسون (نائب القنصل العام فى بغداد ٣/٢٣ و ١٨٨٠/٣/٢٦ (رقم ٨٦ و ٩٢) .

البريطانية بان تقوم برد تلك الحقوق الى أصحابها ، وقالوا أيضا بأنه اذا أعيدت اليهم كافة ممتلكاتهم من عقارات ومزارع وآراض وسمح لهم بالعودة الى البحرين فانهم يتعهدون للمسئولين البريطانيين بالعيش فى سلام مع الشيخ عيسى وغيره فى ظل الحماية البريطانية (١) .

لم يعرف جوشين كيف يتصرف فى أمر العريضة ، الا أنه كان متأكدا من أنها جزء من سياسة المجابهة التى أخذ ينتهجها الباب العالى فى شبه الجزيرة . وحول هذا الموضوع بعث جوشين برسالة الى جرانفيل ذكر فيها بأن العناصر التى تحرك هذه السياسة من وراء الستار تأخذ فى اعتبارها كل مناطق ساحل شبه الجزيرة ، كما انها تعتزم مد نشاطها الى ساحل البحر الأحمر والخليج . وهناك مفاوضات جارية مع زعماء نجد ، كما يقال بأن بعثة قد أوفدت الى البحرين للاتصال بالمسئولين فيها . واستطرد جوشين يقول : بانه قد سبق أن نبه وزير الخارجية الى خطط من هذا النوع يجرى تنفيذها فى حضر موت .. (٢) « آن ناصر باشا والى البصرة السابق هو أحد المتزعمين لهذه السياسة ، وكان دائما يلح بنصح السلطان لضم الاحساء وقطر الى ولاية نجد ، ثم يجرى توسيعها فيما بعد عندما تسمح الظروف . وقد رشح ناصر باشا عبد الله بن ثنيان الذى كان وقتها فى القسطنطينية حاكما لهذه الولاية . وقد وافق السلطان عبد الحميد على الاقتراح ، ومنح عبد الله بن ثنيان لقب باشا والمح الى احتمال تعينه واليا فى القطيف وقطر ، واذا استثنينا تلك التصريحات ، فان هذا المشروع ظل حبرا على ورق ، كما تعهد ناصر باشا باقناع سكان البحرين بالاعتراف بالسيادة التركية عليهم ، ولتنفيذ هذا التعهد أجرى ناصر باشا عدة اتصالات مع كل من ناصر بن على وناصر بن مبارك (اللذين

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٢ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٠/١٩ (رقم ٤٨٨ سرى) ومرفق معه نسخة من العريضة وقد أحيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٨٠/٣/٩ (٢) هذه الأخيرة اشارة الى التقارير المتعلقة بعودة السيد فضل بن علوى الى نشاطه.

اشار جوشين اليهما فى مذكرته الى جرانفيل) لاقناعهما بتزكية الاعتراف بالسلطة العثمانية على البحرين . وفى منتصف شهر أكتوبر واجه جوشين كلا من رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين بتلك الأحداث ، غير أن وزير الخارجية وصف تلك الأنباء بأنها مجرد أفكار صبيانية ، الا أن جوشين لم يقتنع بأقوال وزير الخارجية التركية وأوضح فى مذكرته :
« وعلى أية حال فقد اغتنمت الفرصة فاوضحت لصاحب المعالى رئيس الوزراء بأن حكومة صاحبة الجلالة تراقب التطورات وحذرته فى أسلوب مهذب ولكنه حاسم ، بأنه اذا ما أقدمت الحكومة التركية على تحريض الزعماء العرب فى شبه الجزيرة ضد البريطانيين ، فان الحكومة البريطانية سوف تلجأ الى نفس الأسلوب ضد الأتراك ، وفى تلك الحالة فان تركيا سوف تكون بلاشك الطرف الخاسر (١) غير أن هذا التحذير لم يتمخض عن نتائج أفضل من التحذيرات السابقة أو بالأحرى كان له نفس الملابسات والانعكاسات على الوجود التركى فى شبه الجزيرة ، كما جعل الأتراك أكثر تصميما على التوسع والامتداد وحبك المؤمرات والخطط المدمرة، ومن ثم فلم يعد هناك أى شك فى علاقة ناصر باشا بزعماء البحرين المنفيين وفيما كان يجرى فى قطر والاحساء فى أواخر ١٨٨٠ . فى فصل الشتاء ، وهو الفصل الذى تتحرك فيه قبائل البدو من المناصير وبنى هاجر ومرة للبحث عن المرعى . وفى عام ١٨٧٨ مكنت هذه التجمعات من البدو ناصر بن مبارك وجاسم بن أحمد آل ثانى من شن هجومهم الناجح على زبارة فى شهر نوفمبر من ذلك العام ، وبنفس هذا التجمع تمكن هذان الزعيمان فى شتاء ١٨٨٠ - ١٨٨١ من الاعداد لهجوم جديد على البحرين ، وبدلا من أن تقوم السلطات التركية بمنع ذلك الهجوم فانها أخذت تشجعهم ، بل كان ناصر يتقاضى معاشا شهريا من الأتراك فى حدود ٦٠ ريالا ، كما اعترف

---

(١) من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٠/١٩ (رقم ٤٨٨ سرى) ومرفق به مذكرة (بغير توقيع صادرة فى القسطنطينية ١٨٨٠/١٠/١٦ . وقد رسم جوشين خطا تحت هذه النقطة من تقريره الى جرانفيل . « فى الظروف الراهنة من موقف الأتراك من حكومة انجلترا .

بنفسه بذلك وبأن الأتراك كانوا يشجعونه على مغامراته ، كما كان سعيد باشا والى الاحساء يطالبه بالتخلى عن حقوقه فى البحرين لصالح الباب العالى بحيث يتمكن الباب من فرض حمايته على البحرين ، وكان ناصر شأنه شأن جاسم يرغب فى وضع البحرين تحت السيادة التركية ، نظرا لأن سيطرته على الجزء الأكبر من قطر لم يمض عليها وقت طويل وكان قلقا على تلك السيطرة ، لاسيما وأن قسما كبيرا من سكانها كانوا يعارضون تلك السيطرة ، كما كانوا يعارضون محاولات الأتراك بفرض حمايتهم عليها ، وكانوا يفضلون أن يعودوا الى سيطرة البحرين ، وما لم يقض على نفوذ البحرين على تلك المنطقة فلن يهدأ بال لجاسم آل ثانى فى قطر ، وكان هذا هو أحد أسباب تحريضه لقبائل البدو فى شتاء ١٨٨٠ — ١٨٨١ للاطاحة بحكم عيسى بن على فى البحرين نظير وعود بالغنائم والمكافآت (١)٠

وفى أواخر نوفمبر ١٨٨٠ أخذت المعلومات تتوافر لدى وكيل المثلية فى البحرين من قطر وكانت تشير الى ان ناصر بن مبارك على رأس قوة كبيرة من قبائل البدو تتحرك شمالا نحو الزويس وأبو ظلوف على الجهة الشمالية الغربية من شبه الجزيرة ٠ كما تلقى حاكم البحرين معلومات مشابهة ٠ وقبل نهاية الشهر بعث الشيخ عيسى بمجموعة من رجال النعيم الى منطقة الفويرات لتراقب أخبار تحركات ناصر فى المنطقة ، وقد صدرت لهم تعليمات مشددة باعادة السفن التى ستحملهم الى البحرين بعد وصولهم مباشرة خوفا من أن يستولى عليها ناصر بن مبارك ٠ وفى اليوم الأول من شهر ديسمبر وصل الى البحرين الطراد بيكون وكان قادما الى الخليج ، وقد أصدر اليه وكيل المثلية فى البحرين أمرا بالتوجه الى

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى لايال ١٨٨٢/٤/٢ (٤٩) ومرفق معه تقارير من اغا محمد رحيم (وكيل المثلية) وأن الاتفاق بين جاسم وناصر قد دعم مؤخرا باقتران ناصر من احدى كريمات جاسم ٠

ساحل قطر ، فاقلع يوم ٤ ديسمبر ، ومن قطر توجه الطراد الى أبو الظلوف، غير آن قائد الطراد لم يلحظ شيئا غير عادى ، لكنه عرف بوجود ناصر ابن مبارك فى تلك المنطقة ، وبعد مغادرة الطراد ظهر ناصر بن مبارك فى منطقة بالقرب من الرويس وأبو الظلوف ، وطلب من سكان المنطقتين بأن يسلموه السفن التى لديهم ، غير آن هؤلاء كانوا قد عرفوا بقدومه فتمكنوا من بعثرة سفنهم خارج المنطقة وهكذا اضطر هو واتباعه الى الانسحاب بعد فشل خطتهم • وفى الأسبوع الأول من ديسمبر تلقى روس بعض المعلومات عن تحركات ناصر ، كما تضمنت المعلومات خبرا عن ابحار السفينة التركية المرابطة هناك الى ساحل الاحساء • وبما آن روس كان مقتنعا بأن السفينة التركية لم تتحرك من أجل آهداف سلمية فقد ابرق الى مايلز فى مسقط والى بلاودون فى بغداد ، يطلب اليهما ارسال بعض السفن المسلحة التابعة لهما ، لأن الطراد بيكون قد عاد الى بومباى ولم يعد الاتصال به ممكنا • وعلى الفور أبحر الطراد « وودلارك » من مسقط وفى نهاية الأسبوع الثانى من ديسمبر وصل الى البحرين وعند وصوله علم بفشل خطة ناصر وباختفاء السفينة التركية (١) •

ورغم ذلك فان روس لم يقتنع ، ولذلك فقد قرر التوجه بنفسه الى البحرين ، وعند وصوله اليها يوم ٢١ ديسمبر قام بتحريات واسعة عرف من خلالها بأن جاسم آل ثانى كان هو المسئول عن الهجوم الفاشل الذى قام به ناصر بن مبارك على البحرين ، وبما ان جاسم آل ثانى كان محسوبا على الأتراك فقد تصور روس على ضوء مواقف الأتراك السابقة أن لهم ضلعا فى المؤامرة على البحرين ، وآنهم (أى الأتراك) سوف يستمرون فى استخدام عملائهم فى المنطقة لتقويض حكم عيسى بن على فى البحرين • وقد كشف الأتراك بأنفسهم عن نواياهم تجاه البحرين وذلك من

---

(١) نفس المصدر من روس الى لايال ٩ و ١٦ و ١٨٨٠/١٢/٢٤ (رقم ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥١)ومرفق معها تقرير س.س. هاند قائد الطراد بيكون لروس ١٨٨٠/١٢/٨ وتقارير وكيل الممثلية ومن المقيم السياسى الى المعتمد السياسى فى مسقط والمعتمد السياسى فى بغداد ١٨٨٠/١٢/٦ •

خلال مواقفهم السلبية من قضية القرصنة والتى ترتكب ضـــد سفن البحرين من جانب الموالين للأتراك فى الاحساء ، ومن خلال محاولاتهـــم الحصول على نفوذ لهم فى الجزيرة ، وذلك عن طريق الطلب الذى تقدموا به لحاكم البحرين لاقامة مســـتودع للفحم فى جزيرة البحرين . وعلى الرغم من تعهد حاكم البحرين فى شهر يونيو ١٨٧٩ ومارس ١٨٨٠ بأنـــه لن يسمح باقامة مثل ذلك المستودع قبل الحصول على موافقة السلطات البريطانية ، الا أنه يواجه ضغوطا متزايدة حول استمراره بذلك الالتزام بحجة عدم وجود اتفاق رسمى يستند اليه . وقد اقتنع روس بعـــد محادثاته مع الشيخ عيسى بأن عقد اتفاق من هذا النوع سوف يعزز موقفه من الضغوط التى يمارســها الأتراك أو غيرهم لاقامة مثل تلك المراكز أو المستودعات فى اراضيه . وكان الشيخ عيسى يتفق مع روس فى هـــذا الراى ، وعلى هذا الأساس وضع روس صيغة اتفاق يلتزم فيه حاكـــم البحرين وذريته من بعده بعدم الدخول فى مفاوضات آو ابرام معاهـــدات من أى نوع مع آى حكومة بغير موافقة الحكومة البريطانية ، كما يلزم حاكم البحرين بعدم اقامة علاقات دبلوماسية ، كما أضاف الى مسودة الاتفـــاق شرطا آخر ينص على موافقة الحكومة البريطانية على تبادل البحرين رسائل الصداقة العادية مع الحكام المحليين للدول المجاورة للبحرين والتى تتناول المسائل العادية . وفى يوم ٢٢ ديسمبر وقع الشيخ عيسى حاكم البحـــرين على تلك المعاهـــدة .

وافق الماركويس اوف ريبون الحاكم الجديد للهند على الاجراء الذى قام روس باتخاذه فى البحرين كما آقر ذلك الاتفاق ولكنه أشار الى نقطة هامة وهى أنه لا يحق للمسئولين السياسيين بشكل عام الدخـــول فى مفاوضات كهذه دون تلقيهم تعليمات سابقة تخول لهم ذلك ، لأن المعاهدة لن تضاعف آو تغير (من الوجهة المادية) المسئوليات التى تتحملها الحكومة البريطانية ، وقد جاء هذا التعليق فى المذكرة التى بعث بها الحاكم العـــام لوزير الدولة لشئون الهند حول هذا الاتفاق واضاف الحاكـــم العـــام

« بأن رفض الاتفاق الآن قد يساء تفسيره » (١) وعلى العموم فقد كان هذا التقييم تقييما سليما نظرا لأن استثناء ممثلى الدول البحرية من اقامة علاقات مع البحرين وعلى الأخص تركيا وفارس كان يعتبر من سمات السياسة البريطانية فى الخليج ، مثله مثل الالتزام البريطانى بالدفاع عن البحرين ضد أى غزو يأتى من تلك الدول أو من الوهابيين . أما الشئون السياسية العادية والعلاقات التجارية بين البحرين وجيرانها أو منع وصول البعثات الدبلوماسية من فارس أو نجد أو مصر أو تركيا من زيارة البحرين فلم يكن ذلك من شئون الحكومة البريطانية ، وأن الاعتراضات البريطانية الوحيدة على مثل هـذه الزيارات تنحصر فى أن لا تتحول الزيارات الى محاولات لفرض السيطرة أو النفوذ أو حبك المؤامرات على البحرين . وقد زاد الموقف البريطانى تصلبا من قضية هذه البعثات بعد عام ١٨٨٠ عندما تبين أن حضور مثل هذه البعثات من فارس أو تركيا قد يشجع حاكمها على الاعتقاد بأن ارتباطاته بتركيا أو بفارس قد تعفيه من التعهد بالمحافظة على الأمن فى منطقته . وقد جاء الاحتلال التركى للاحساء عام ١٨٧١ ليستكمل التغيير فى ذلك الموقف نظرا لأن الاتصالات الرسمية التى كانت تتم بين حاكم البحرين وبين الباب العالى لم يكن فى الامكان منعها ، كما لم يكن فى الامكان تجاهلها وبصفة خاصة على ضوء المحاولات التى كان يقوم بها مدحت باشا فى توسيع رقعة نفوذ الأتراك للمناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما أن قبول جاسم آل ثانى بالسيادة التركية عليه كان يشكل تحذيرا خطيرا وعلى الأخص من حيث معارضته المستمرة لحكام آل خليفة . ومن ناحية أخرى فقد كان العداء الذى يبديه الأتراك نحو البريطانيين وتصرفاتهم فى شبه الجزيرة بوجه عام بعد عام ١٨٧٣ اضطر الحكومة البريطانية الى الكشف عن موقفها الرسمى بشكل أوضح بالنسبة لعلاقات البحرين مع الدول الأخرى ، أما الأمر الذى لم

---

(١) من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧ (رقم ٨٣ الادارة الخارجية — سرى) .

يتنبه اليه ريبون وروس من أن اتفاقية ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قد عززت من ارتباط البحرين بالحكومة البريطانية وحولتها الى دولة تابعة تبعية مطلقة لبريطانيا ، وذلك من خلال الاجراءات التى كان معمولا بها بين المسئولين البريطانيين فى الخليج وهى الاجراءات التى اتسمت بعدم الوضوح وشمول هذه الاجراءات دول الهدنة الأخرى عن طريق الاتفاقيات الاستثنائية التى عقدتها الحكومة البريطانية معها مما أدى الى خلق دول تابعة لبريطانيا فى المنطقة ٠

وأثناء وجود روس فى البحرين كتب الى ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى يدعوهما الى ايضاح موقفهما من تهديدهم بغزو البحرين ٠٠٠ وفى شهر يناير ١٨٨٠ تسلم روس رد ناصر على كتابه وقد ذكر فى رده : « بأن أهدافه هى تحقيق العدل لنفسه ولاتباعه وبأنه قد طالب روس مرارا وتكرارا أن يعمل على استرداد حقوقه فى البحرين ولكن دون جدوى ، كما ذكر بأن أتباعه فى البحرين يلحون عليه فى العودة اليهم ، الا أنه (على حد تعبيره) رفض حتى الآن تحقيق تلك الرغبة احتراما منه لرغبة المقيم البريطانى ، واضاف بأنه ليست لديه أهداف سوى تحسين حالته ومساعدة أتباعه ٠ وكذلك كان رد جاسم آل ثانى يتضمن هذا المعنى ولكنه أشار فى خطابه بأن لناصر بن مبارك حقوقا فى البحرين لا يمكن تجاهلها ، وبأنه هو الذى كان يمنع ناصر من محاولات استرجاع تلك الحقوق بالقوة ، الا أنه أصبح من الصعب عليه الآن الاستمرار فى منع ناصر للحصول على حقه ، وبالتالى فانه يعتقد بأن روس عليه واجب تسوية تلك الخلافات القائمة بين ناصر والشيخ عيسى حاكم البحرين (١) ٠

بعث روس برد مقتضب الى كل منهما جاء فيه :

« لقد تسلمت رسالتك ٠٠٠ ؟ وأحب أن أخبركم بأن قيام اى عمل

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى سرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ ٠

عدوانى على البحرين سواء منكم أو من غيركم سوف يقاوم بالقوة » . كما كتب روس الى جاسم آل ثانى رسالة ذكر فيها بأن ناصر بن مبارك ليست له حقوق فى البحرين وأن ممتلكاته وممتلكات أسرته قد صادرها الشيخ عيسى بن على وذلك لتعويض أسر ضحايا ناصر ومحمد خليفة على البحرين عام ١٨٦٩ ، واذا كان الشيخ عيسى سيوافق على اعتماد مخصصات مالية لناصر فانها ستكون فى صورة هبة مالية منه ، وبشرط أن يتعهد بالتخلى عن أطماعه فى البحرين ويقبل الاقامة فى اى مكان آخر من الخليج فيما عدا قطر ، وأن ناصر غير مسموح له بالعودة الى البحرين وبأنه يعتبر جاسم آل ثانى مسئولا عن تصرفات وسلوك ناصر فى قطر .

لم تكن مفاجأة أن يرفض ناصر وجاسم تحذيرات وشروط المقيم ، وقد أعلن ناصر صراحة عن تصميمه على مهاجمة البحرين بمجرد أن يحصل على السفن اللازمة لنقل الحملة التى سيعدها للهجوم على البحرين ، وبنفس الصراحة أعلن جاسم بأنه لم يعد مسئولا عن تصرفات وسلوك عديله ناصر بن مبارك . غير أن روس لم يقتنع بذلك وعاد فكتب الى جاسم فى فبراير ١٨٨١ : بأنه يحمله المسئولية كاملة تجاه أى عمل يقوم به ناصر تجاه البحرين لأنه يعلم بأن ناصر لا يستطيع أن يعمل شيئا بدون مساعدة جاسم لعدم وجود امكانيات لديه ، ولذلك فأن اى أخلال بالأمن ستكون عواقبه وخيمة على جاسم فى قطر (١) . ويبدو أن هذا التحذير من جانب روس قد أصاب الهدف، فقد بعث جاسم آل ثانى برد الى روس جاء فيه :

« لقد طلبتم منى أن أقوم بحراسة ساحل قطر كله ، غير اننى لا أملك أى سلطة عليه نتيجة لنص المعاهدة (اتفاق عام ١٨٦٨) التى أبرمت فى عهد والدى وبين الحكومة البريطانية ونصت على أن نكون مسئولين عن

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى جاسم آل ثانى ١٨٨١/٢/٢٥ .

خراسة دوحة البدعة والوكرة فقط ، أما ساحل قطر فهو طويل وواسع ويضم كثيرا من الموانى وليست لدى السلطة فى منع أى شخص من النزول اليه أو الصعود منه ، الا فى حالة اصدار أوامر مشددة الى السكان فى تلك الموانىء بالنزوح عنها والاقامة فى المناطق الخاضعة لسلطتى وفى هذه الحالة أستطيع أن امنع قيام أى اضطرابات فى ساحل قطر » ٠

لم يأبه روس بموقف جاسم آل ثانى واقترح على حكومة الهند توجيه تحذير رسمى الى جاسم بأن يكف عن تأييد ومساعدة ناصر بن مبارك فيما يتعلق بمطالبه فى البحرين ، ومطالبة الباب العالى بالايعاز الى المسئولين الأتراك فى الاحساء وقطر بمراقبة تحركات ناصر ٠ وقد أحيل الاقتراح الأخير الى بلاودون فى بغداد للادلاء برأيه فيه ، وقد رد بأنه لا يتوقع أية فائدة عملية منه وقال بأنه سيكون من الأفضل اتخاذ اجراءات فعالة ضد جاسم وناصر اذا رفضوا التحذير الرسمى ٠ وقد وافقت حكومة الهند على رأى بلاودون وأوعزت الى روس فى ٧ مايو بالتعليمات التالية :

« اننا نفوضك فى توجيه تحذير الى جاسم آل ثانى يتضمن بانه فى حالة ثبوت علاقته بالهجوم المزمع على البحرين فان المسئولية ستقع عليه مباشرة » كما تم فى نفس اليوم الايعاز الى بلاودون بابلاغ السلطات التركية فى بغداد والبصرة بأنهم ما لم يتعهدوا بمنع عدوان ناصر بن مبارك على البحرين فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البحرين والمطالبة بالتعويضات عن أى اضرار أو خسائر تنشأ عن ذلك ٠ وتنفيذا لهذا القرار أوضح ريبون لوزير الدولة لشئون الهند بأن حكومته عند اتخاذها ذلك القرار قد وضعت فى أعتبارها مطالبة الأتراك بالسيادة على الدوحة ، نظرا لوجود كتيبة تركية قوامها ١٣٠ جنديا ، وأن أى اجراء مباشر يتخذ ضد جاسم آل ثانى قد يؤدى الى احتجاج البـاب العالى ، ولكنه قال بأن حكومة الهند ليست

مستعدة آن تقبل المطالب الغامضة بالسيادة والتى لا ترافقها اجراءات لممارسة الالتزامات المترتبة على تلك السيادة ، بحيث تمنعها من القيام بالاجراءات اللازمة لردع جاسم أو ناصر اذا قاموا بأية محاولة للاعتداء على البحرين (١) ٠

لم تكن هناك أية نية فى مكتب شئون الهند لمناقشة قرار الحاكم العام ، وقد جاء فى تقرير لجوشين من القسطنطينية فى شهر ديسمبر ١٨٨٠ بأنه أصبح مقتنعا بأن الباب العالى ليس فى نيته التنازل عن آى شيء للحكومة البريطانية ، وبأن التكتيك الذى استخدمه الأتراك فى موضوع القرصنة سوف يستمر فى استخدامه بصورة أكثر تنظيما فى المستقبل (٢) ٠ وبعد شهرين أبلغ وزير الخارجية التركى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية بعدم وجود آى سفن للقرصنة فى ساحل الاحساء وأكد عدم وقوع حوادث عن شيء وذكر بأنه قد تم ارسال سفينة مسلحة للقيام بأعمال التفتيش والمراقبة فى مياه الاحساء كأجراء احتياطى ، وبأن وجود مثل هذه السفينة سوف يعفى الحكومة البريطانية من اتخاذ آية اجراءات كالتى أشارت اليها ، وقد كان رد فعل مكتب شئون الهند على أقوال وزير الخارجية التركية الايعاز الى جرانفيل بمنح قادة الطرادات البريطانية فى الخليج صلاحيات لاتخاذ الاجراءات الضرورية على الساحل العربى ومعاقبة القراصنة اذا دعت الضرورة بشرط عدم الاصطدام مع الطرادات التركية أو القوات التركية ، كما ذكر وزير الدولة لجرانفيل بأنه أراد بذلك القرار آن يؤكد مضمون الاتفاق

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧ (رقم ٨٣ الادارة الخارجية السرية) ٠

(٢) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٥ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٢/٦ (رقم ٦٤٣) ٠

الذى عقده روس مع حاكم البحرين فى ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٠ ، ولم يعترض جرانفيل على الاتفاق ، وفى ٨ ابريل بعث هرنجتون بتعليمات الى ريبون بالموافقة على الاتفاق المشار اليه .

كان جرانفيل متعاطفا مع الاقتراح الخاص بتخويل قادة سفن الأسطول البريطانى صلاحيات مطاردة القراصنة الى داخل المياه التركية . وقال بانه لا يتوقع أى فائدة من الباب العالى حول هذا الموضوع خاصة وأن القيود القانونية المترتبة على التعديل الذى أدخله خبراء القانون الملكى فى حالة فشل الباب العالى فى توفير الحماية للتجارة البريطانية داخل المياه الاقليمية ، وفى حالة رفض الباب العالى السماح للطرادات البريطانية لاتخاذ القرارات ضد القراصنة ، واستمر القراصنة يعيثون فسادا فى المنطقة فانه سيكون من حق الحكومة البريطانية ـ من وجهة نظر القانون الدولى ـ أن تعتبر مثل ذلك الاهمال سببا كافيا لاتخاذ الاجراءات الرادعة من جانبها ، وان وصول تعليمات حكومة الهند المؤرخة ٧ مايو الى كل من روس وبلاودون باعتبار جاسم آل ثانى مسئولا مسئولية مباشرة عن أية محاولة يقوم بها للهجوم على البحرين من قطر قد ساهم فى تعزيز الموقف البريطانى ، ليس لأن الموضوع يمس الملاحة فى سواحل الاحساء وقطر فحسب ، بل ولأنه يمس مسألة الدفاع عن البحرين أيضا . وقد كتب هرنجتون الى جرانفيل يقول : « اننا لن نسمح باستعمال البدعة وغيرها من مناطق الساحل العربى من جانب القراصنة الذين يحتمون تحت ظل العلم التركى لشن الحملات على البحرين ، سواء كانت تلك الحملات بالتواطؤ مع الأتراك أو بغير التواطؤ معهم ، وقد اثبتت التجارب مع الحكومة التركية انه لا أمل اطلاقا فى الحصول على اجراءات رادعة من جانبهم » وقد اقترح هرنجتون الموافقة على تعليمات ريبون لروس وبلاودون ، كما طلب من جرانفيل أن يرسلها الى السفير البريطانى فى القسطنطينية لابلاغها للباب العالى اذا شاء . كما قال هرنجتون بأن عمليات المراقبة فى مياه الاحساء وقطر لا يمكن أن تستمر بصورتها هذه ، فليس من الحكمة أن نترك الضباط السياسيين والبحريين لصاحبة الجلالة

فى الخليج من غير تعليمات واضحة يسترشدون بها فى الظروف التى قد تطرأ وقد تترتب عليهــا عواقب وخيمة بالنســبة للمصــالح والهيبة البريطانية (١) ٠

وافق جرانفيل على كلا الاقتراحين ٠ وفى يوليو ١٨٨١ أوعز الى السفير البريطانى فى القسطنطينية بابلاغ الباب العالى بموقف حكومة الهند بشأن البحرين وبالتأكيد لها بان أى اهمال أو عجز من جانب الباب العالى عن مكافحة القرصنة فى المياه المتاخمة للمناطق التى يطالب بالسيادة عليها قد ترغم الحكومة البريطـانية على اصدار أوامرها لضباط الأســطول البريطانى بأن يتولوا حماية المصــالح التجارية دون التفات للمطــالب التركية ، كذلك طلب جرانفيل من الاميرالية البريطانية ســحب أوامرها الصادرة فى مايو ١٨٧٩ لضباطها فى الخليج بالامتناع عن القيــام بأى اجراءات معادية فى المياه الاقليمية التركية ، بالايعاز اليهم بعدم التقيد فى تنفيذ واجباتهم بحدود مسافة الثلاثة أميال فى مطاردتهم للقراصــنة والقبض عليهم نظرا لأن السلطة التركية على المنطقة الساحلية هى سلطة اسمية ٠ الا أن على هؤلاء الضباط أن يتفادوا الاصطدام مع الطرادات أو القوات التركية ، وأن يقوموا بتسليم الأشخاص الذين يتم القبض عليهم فى المناطق الخاضعة للسيادة التركية للسلطات التركية (٢) ٠

وفى يوليو عام ١٨٨١ صــدرت تعليمات الاميرالية البريطـانية بهذا الشأن وظلت سارية المفعول لسنوات عديدة بعد ذلك ٠

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٧ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد للخارجيــة ١٨٨١/٧/٧ (سرى) ٠

(٢) نفس المصدر من جرانفيل الى ايرل اوف دومزين ١٨٨١/٧/٢٢ ومن الوكيل المساعد للخارجية الى سكرتير الأميرالية ١٨٨١/٧/١١ ٠

خاتمة الكتاب

كانت السبعينات من القرن التاسع عشر نهـــاية لمرحلة فى تاريخ الخليج ، فقد تم فيها القضاء على القرصنة والحروب البحرية فيما عدا بعض الحوادث الفردية التى كانت تقع بين حين وآخر فى مصائد اللؤلؤ فى فصول الصيف • ومن ناحية أخرى تمت تصفية تجارة الرقيق بعـد تقليصها من قواعدها الأصلية فى افريقيا الشرقية • وبالاضافة الى ذلك أمكن ترويض قبائل الساحل الغربى أو بالأحرى تهذيبها ، وأرغمت على حصر منازعاتها الثأرية على المناطق الداخلية فقط بعد أن بدأ نجم حليفها أو خصمها القديم — حسب تعريفها له — وهو امارة نجد ، فى الأفول نتيجة للصراعات الداخلية ولانقطاع صلاتها بدول الخليج بحكم تدخل الأتراك ، كما أصبحت امارة نجد مهددة بظهور منافس جديد على السلطة هو ابن رشيد من جبل شمر • كانت تلك الآرهاصات خاتمة المطاف بالنسبة لمركز بريطانيا، على الرغم من أن قوتها فى الخليج كانت فى ذروتها ، لأن تلك المرحلة قد انهت عصرا من الجهود البطولية لادخال النظام وحكم القانون الى الخليج، وضمان وأمن وسلامة الهند البريطانية — وهى المرحلة التى بدأت برحلة جون مالكولم الى طهران عام ١٨٠٠ ، وبمعركة الطراد « مورنتنجتون » مع أسطول القراصنة عند ساحل أم القيوين ١٨٠٥ فحسب ، بل لأنهـــا سجلت نهاية السيطرة البريطانية المطلقة فى الخليج • فبعد أن ضـم الأتراك اقليم الاحســـاء الى مناطق نفــوذهم وتعلموا ، ان لم يكونوا قد اتقنوا ، استخدام القوة البحرية ، وتفتحت شهواتهم لمد سيطرتهم على دول الساحل العربى تمهيدا لفرض حكم الخلافة الاسـلامية على تلك الدول • وبالمثل فان فارس التى لم يكن لها دور يذكر فى سياسات الخليج كمـــا كانت من قبل ، ظلت متمسكة بمطالبها البالية فى البحرين • وأما البحرين فبعد أن تخلصت للمرة الأولى من صراعاتها العائلية وأمنت نفسها ضد اى عدوان خارجى بفضل معاهدة الحماية مع الحكومة البريطانية ، أصبحت قادرة على ممارسة شئونها التجارية •

أما عمان فعلى النقيض من ذلك فقد هوت من مركز القوة والازدهار وكدولة تجارية وبحرية رائدة ، الى آدنى مراتب التدهـــور وانكفأت على نفسها مديرة ظهرها للعالم الخارجى ، وربما كانت احداث العقد السابق لعام ١٨٨٠ هى نذر المستقبل الغامض الذى كان ينتظر عمان ٠

أن خسارة عمان من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفصال زنجبار عن الوطن الأم وميناء بندر عباس كموارد اقتصادية قد جعـل القبـــائل العمانية من أطماع سياسية قد آوجد صدى عميقا بين أوساط العمانيين ذلك ٠ وقد دفعها ذلك الوضع بالاضافة الى تحريض رجال الدين الى أن نصب جام غضبها على المســـئولين هناك ٠ وعلى امتداد أربعين عاما من ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعما للراحة والسلام ، وتعرضت أســـوار مسقط ومعاقلها الى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمـردة ٠ وقد جاء قرار فرض رسوم جمركية على منتجات عمان محركا لقيـــام التمرد من جانب تلك القبـائل ، ثم جاء قرار حظـــر تجارة السلاح من السلطنة واليها فى نهاية القرن ليضاعف من حدة تلك المشكلات ، كذلك فان احقاد رجال الدين على المسئولين وما كان يراود بعض زعماء القبـائل العمانية من أطماع سياسية قد آوجد صدى عميقا بين اوساط العمانيين المطالبين ببعث الامامة فى عمان ، وعلى هذا الأساس قامت تلك القبـائل فى شهر مايو من عام ١٩١٣ بانتخاب سالم بن راشد الخروصى اماما على البلاد (١) ٠ غير أن هذا الامام لم يكن من طراز الامام السيد عزان بن قيس أو بالأحرى لم يكن حتى فى مســتوى زعيمى القبيلتين الرئيسيتين اللتين اختارتاه ونعنى بهما الشيخ عيسى بن صالح ، الذى خلف والده الشيخ الكبير صالح بن عيسى على زعامة الحرث ، وحمير بن ناصر النبهانى شيخ بنى ريام ٠

---

(١) ينحدر الامام سالم بن راشد الخروصى من اسرة الشيخ زايد ابن خميس الخروصى الذى نجح على حد قول روس فى توحيد التقسيمات الاربعة للاباضية خلال حكم الامام أحمد بن سعيد « بحث حول تعـــاليم طائفة الاباضية فى عمان اعداد روس » ٠

وعلى أى حال فان ظهور منافس على السلطة من بين القبائل العمانية الداخلية انما يعكس عمق الفجوة التى تفصل بين المسئولين ومواطنيهم ، وهكذا فان اصداء انتخاب سالم بن راشد الخروصى اماما لعمان قد أخذت تتردد فيها بين جبال عمان ووهادها فترة من الزمن ٠

ومن ناحية أخرى فان مسألة الاحتفاظ بالسلطة كان يعود اساسا الى قلة الموارد ، ففى عام ١٨٨٠ أصبح استمرار معونة زنجبار التى كان يحصل عليها سلطان مسقط أحد البنود الرئيسية فى الدعم المالى لمسقط ، وحتى تلك المعونة قد أصبح استمرارها مشكوكا فيه بعد أن قررت الخزانة البريطانية وقف مساهمتها فى تلك المعونة ، وبحلول عام ١٨٨٠ أوقفت الخزانة العمل بقرارها المذكور فى الوقت الذى كانت فيه المحادثات تجرى بين وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شئون الهند للبحث عن حل لتلك المشكلة ٠ وفى عام ١٨٨٣ حلت تلك المشكلة غير أن حكومة الهند لم تؤيد الحل ، ففى الأول من سبتمبر من نفس العام انتقل أمر الاشراف على الوكالة البريطانية فى زنجبار الى سلطة وزارة الخارجية التى تقلدت مسئولية الانفاق على الوكالة ، وكان المفروض أن تؤول مسئولية دفع المعونة الى حكومة الهند مع العلم بأنه فى حالة اعتبار المعونة التزاما دائما فان هذا الموضوع يعاد بحثه من جديد عند وفاة السلطان الحاكم ٠ على أن جلادستون الذى كان أثناء الحرب الفارسية ينتقد بالمرستون على اجرائه غير الدستورى بتبديد موارد الهند فى تمويل المشروعات الامبريالية لم يحرك ساكنا عندما أراد استخدام تلك الموارد لأغراضه الخاصة ٠ وفى عام ١٨٨٨ توفى السلطان تركى بن سعيد ، وهكذا فان حكومة الهند التى التزمت قبل ذلك بالمحافظة على حكم اسرة آل بوسعيد وحماية استقلال السلطنة قد وافقت من غير تردد على الاستمرار فى دفع المعونة لمسقط واستمرت فى دفعها بمعدل ٨٦٤٠٠ روبية هندية فى العام (أى ما يعادل ٤٠ ألف ريال نمسوى) ولم يطرأ تغيير على قيمة المعونة على الرغم من الانخفاض الذى طرأ على قيمة الريال النمسوى فيما بعد ، الى أن حلت امبراطورية الهند عام ١٩٤٧ ٠ ثم بعد ذلك استمرت الحكومة البريطانية فى دفع تلك المعونة سنويا لمسقط

ليس لأسباب سياسية وانها وفاء لالتزاماتها لحكومة مسقط ٠

ان تدهور الميزان التجارى لعمان بعد القرن التاسع عشر لا تعود أسبابه الى انفصال زنجبار عنها أو الى فقدها لبندر عباس أو الى صراعاتها الداخلية المزمنة فحسب بل الى تدهور تجارة الترانسيت ثم أن تزايد عدد البواخر الأوربية فى الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر قد شكل ضربة عنيفة الى مسقط كأحد الموانىء التجارية الهامة فى المنطقة ٠ وقبل هذه الفترة كانت السفن الشراعية من مختلف مناطق الخليج تزور موانى مسقط لنقل السلع وللتزود بالماء والمؤن ثم تتجه الى الهند وكان يتم العكس ايضا عند عودة تلك السفن من الهند الى الخليج لتجنب تقلبات الاحوال الجوية فى الخليج ، اما بعد ظهور السفن التجارية المتطورة فان تلك السفن لم تعد فى حاجة للمرور بموانى مسقط فكانت تواصل رحلاتها الى وجهتها متخطية موانى مسقط ومن ناحية اخرى فقد انخفضت حركة السفن العمانية من عابرات المحيط ، وتحول اسطول عمان الذى كان فى وقت من الأوقات أكبر الأساطيل واقواها الى كومة من الهياكل الخشبية المحطمة القابعة فى مراسيها ٠ اما بقية دول الخليج فلم تتأثر بسرعة بتلك النتائج العكسية لمنافسة السفن الحديثة لها ٠ وحتى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كان للبحرين ٧٦ سفينة شراعية من الحجم الكبير تتاجر مع الهند و ١٧ سفينة من طراز البغلة وثلاثين من طراز الباتيل) كما كانت مشيخات الهدنة تمتلك ٦٢ سفينة تجارية ، واصبحت موانى فارس فى تلك الفترة تحظى بالنصيب الاكبر من التجارة المنقولة ، وكان عددها لا يقل عن ٧١ سفينة تابعة للنجة وبعض الموانى الفارسية باستثناء بندر عباس تقوم برحلات سنوية الى الهند (١) ٠

استمرت تجارة الخليج مع الهند فى النمو خلال السبعينات من القرن التاسع عشر وان لم تكن بنفس المستوى السابق ، فبعد أن ارتفعت

---

(١) التقرير الادارى السنوى للخليج ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ٠

معدلاتها فيما بين ١٦٨٠ – ١٨٦١ و ١٨٦٤ – ١٨٦٥ عادت فحافظت على تلك المعدلات خلال السنوات العشر التالية او لعلها انخفضت قليلا فى الفترة الواقعة فيما بين عام ١٨٧٤ – ١٨٧٥ ثم عادت فارتفعت فيما بين ١٨٧٥ – ١٨٧٦ و ١٨٧٧ – ١٨٧٨ وذلك من ١٩٩ر٧٢ر٥٠ر٣ روبية هندية أي (٠٠٠ر٥٧٠ر٣ جنيه استرلينى) تقريبا الى ٤٥٠ر٥٩ر٤٠ر٤ روبية هندية الى نحو (٠٠٠ر٤٥٠ر٤ جنيه استرلينى) وأكثر من مرة ونصف عن معدل ١٨٦٤ – ١٨٦٥ واكثر من ثلاثة اضعاف معدل ١٨٦٠ – ١٨٦١ وتزداد أهمية هذه المقارنات اذا رجعنا الى معدلات الأعوام السابقة وذلك قبل تطبيق نظام الهدنة . وعلى سبيل المثال فقد كانت تجارة بومباى فى ١٨٣٦ – ١٨٣٧ هى ٨٣٠ر٤٩ر٧٠ روبية هندية فقط او اقل من خمس أرقام ١٨٧٧ – ١٨٧٨ ويتركز معظم النشاط التجارى للفترة الواقعة فى السبعينات على الموانى الفارسية كميناء بوشهر وبندر عباس ونحو ثلث تلك الأرقام على ميناء البصرة . أما البحرين فقد كان لها نصيب الأسد من تلك التجارة بحيث تعادلت مع مسقط ومشيخات الهدنة مجتمعة .

ويشكل صيد اللؤلؤ والأسماك المورد الاساسى لسكان مشيخات الهدنة وقد ظل هذا الموضوع مستمرا ففى كل صيف كان يتجمع فى منطقة الخليج الاسفل ما لا يقل عن ١٥٠٠ مركب فيها نحو ٤٨ آلف عامل بالاضافة الى مجموعة أخرى من المراكب يقدر عددها ب ٧١٦ ويعمل بها ما لا يقل عن ١٣ الف بحار كلهم من البحرين . ومن الصعب تحديد ارقام قيمة اللآلىء التى تستخرج فى كل عام وكان الكولونيل بيلى قد قدر محصول اللؤلؤ فى عام ١٨٦٥ بما قيمته ٤٠٠ آلف جنيه استرلينى بينما تقدر تقارير المثلية السياسية البريطانية فى الخليج محصول اللؤلؤ عام ١٨٧٣ – ١٨٧٤ ب ٧٠٠ آلف جنيه استرلينى . ومن ناحية اخرى تقدر قيمة اللألىء المصدرة الى الهند عام ١٨٧٣ – ١٨٧٤ حسب كشوفات الجمارك ب ٩٠٩ر٥٠ر٢٩ روبية هندية أو أقل من ٠٠ر٣٠٠ جنيه استرلينى (١) ، ومن ناحية أخرى خفت الاضطرابات التى كانت تحدث على

---

(١) التقرير الادارى السنوى للممثلية ١٨٧٧ – ١٨٧٨ .

الضفاف فى مواسم الصيد وكانت معظم الخلافات أو المشكلات ناجمة عن تهرب بعض العمال من تسديد السلف التى عليهم لأصحاب السفن وقد تفاقمت هذه المشكلة بحيث اضطرت السلطات البريطانية للتدخل لحلها تقيدا بالتقاليد التى كانت متبعة فيما يختص بلجوء الأفراد ولم تحاول الحكومة البريطانية ان تلغى هذه التقاليد . وفى مطلع السبعينات من القرن اتخذت المشكلة ابعادا جديدة بعد ان أخذ بعض زعماء المنطقة يفرضون رسوما معينة على كل من يلجأ اليهم من الصيادين . وخوفا من ان يفضى الوضع الى انتشار أعمال الشغب والفوضى والخروج على القانون فى المنطقة ، اقترح الكولونيل روس خلال جولته السنوية عام ١٨٧٩ على شيوخ الهدنة عقد اتفاق فيما بينهم ينظم طريقة لجوء هؤلاء العمال ، وكيفية تطبيق ذلك القانون على المدنيين ، وقد وافق الزعماء على الاقتراح، وبتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٧٩ عقدوا اتفاقا فيما بينهم يقضى برفض منح اللجوء الى هؤلاء المتهربين وفرض غرامة تتراوح فيما بين ٥٠ الى ١٠٠ ريال عن كل مخالفة . أما اذا نشأ الخلاف حول تفسير الاتفاق فانه يحال الى هيئة التحكيم وتتشكل من الشيوخ أنفسهم او من ينوب عنهم ويحضرها وكيل المقيم السياسى المعتمد لدى ساحل الهدنة ، غير ان قرار الهيئة ينبغى أن يصادق عليه من المقيم السياسى قبل تنفيذه ، كما ان المقيم السياسى لن يفرض الغرامة المنصوص عليها فى الحكم الا اذا اقتنع بصحة الدعوى (١).

وبعد مرور بضع سنوات على توقيع اتفاقية البحرين المعقودة فى ١٨٨٠/١٢/٢٨ لم يعد للأتراك اى نشاط ملحوظ على امتداد الساحل الغربى للخليج . وعلى اى حال ففى عام ١٨٨٧ بدأ الأتراك اتصالاتهم بشيخ أبو ظبى ، كما بعث الفرس بعدة خطابات الى شيوخ الهدنة ، وكان الهدف من وراء تلك الخطوة هو تحقيق نوع من السيطرة على الحدود الشمالية لعمان المتصالحة ، غير أن تلك المناورات قد اضطرت حكومة الهند فى شهر دسمبر ١٨٨٧ الى الحصول على تعهد من كل من حكومات شيوخ ساحل الهدنة على غرار التعهد الذى وقعه حاكم البحرين عام ١٨٨٠ وقد

---

(١) المكاتبات الرسمية بشأن حكام الهدنة ١٨٥٤ — ١٩٠٥ .

التزم هؤلاء الشيوخ بموجب هذا الاتفاق بعدم الدخول في مفاوضات أو عقد اتفاقيات مع أى دولة غير الحكومة البريطانية وبعدم السماح لأى حكومة باقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع حكومات اخرى ، أو اقامة مستودعات للفحم في اراضيهم دون موافقة الحكومة البريطانية ، واستثنى الاتفاق العلاقات الودية مع الحكام الحاليين للدول المجاورة . وبعد بضعة اعوام ظهرت اخطار كبيرة على المصالح البريطانية في المنطقة ، وكانت اسباب هذه الاخطار هي نشاط عملاء فرنسا في مسقط والخليج . فقد كانت فرنسا شأنها شأن بريطانيا ملتزمة بالتصريح الفرنسي البريطاني الصادر في مارس ١٨٦٨ والذى ينص على احترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، غير ان فرض الحماية البريطانية على زنجبار في ١٤ يونيه ١٨٩٠ قد ألغى مضمون ذلك التصريح بالنسبة لزنجبار ، كما القى ظلالا من الشك على استمرار انطباقه على مسقط . وفى شهر مارس ١٨٩١ بعد ان تلقت حكومة الهند معلومات عن محاولات يقوم بها الفرنسيون للحصول على مركز لهم في مسقط عن طريق اقامة مستودع للفحم ، تحركت الحكومة البريطانية لمواجهة هذا الأمر وقد صادف ان كانت الترتيبات معدة لعقد معاهدة ملاحية وتجارية جديدة بين بريطانيا وسلطنة مسقط (١) يتعهد السلطان بموجبها بعدم التنازل عن اى جزء من اراضيه لأى دولة وبأن لا يتنازل او يبيع او يرضى أو يسمح باحتلال أى جزء من اراضيه سواء في مسقط او فى عمان أو فى ملحقاتها لغير الحكومة البريطانية . وقد تم التوقيع على المعاهدة فى ٢٠ مارس ١٨٩١ وظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى عام ١٩٥٨ عندما تم الغاء تلك المعاهدة على اثر تنازل السلطان الحاكم في ذلك الوقت عن منطقة جواذر لحكومة باكستان .

فى عام ١٨٩١ نشط عملاء الفرنسيين فى ساحل الهدنة يحاولون

---

(١) المعاهدات اعداد اتيشيسون الطبعة الخامسة مجلد ١٢ كلكتا ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وثمة صلة باهتة فيما بين هذا التعهد وتعهد السيد سعيد عام ١٨٤٤ فى الاتفاقية التجارية مع فرنسا (اشارة رقم ٣) .

اغراء الشيوخ بكافة الوسائل ، لدرجة انهم وعدوهم باطلاق تجارة الرقيق تحت الحماية الفرنسية ، وردا على ذلك طالب المقيم السياسى البريطانى زعماء الهدنة بالتوقيع على اتفاقيات تتضمن نفس الضمانات المنصوص عليها فى اتفاق شهر ديسمبر عام ١٨٨٧ والخاصة بالعلاقات مع الدول الاجنبية بالاضافة الى شرط جديد ينص على تعهد هؤلاء الشيوخ بعدم التنازل عن أى جزء من اراضيهم لأى دولة اخرى وقد وافق الشيوخ ووقعوا على الاتفاقيات التى عرفت فيما بعد بالاتفاقات الاستثنائية وقد تم التوقيع عليها فى شهر مارس عام ١٨٩٨ وقد التزم كل من الشيوخ الموقعين على هذه الاتفاقيات عن نفسه وبالاصالة عن ورثته من بعده بالشروط التاليـة :

١ — أتعهد بأن لا اعقد أى معاهدة أو اجرى اية اتصالات مع اى دولة اخرى وبأى شكل من الاشكال عدا الحكومة البريطانية ٠

١ — اتعهد بعدم الموافقة او السماح على اقامة اى ممثل او وكيل لأى دولة اخرى دون موافقة الحكومة البريطانية ٠

٣ — اتعهد بعدم التنازل أو البيع أو السماح أو ان أرضى لأى دولة باحتلال اى جزء من الأراضى التابعة لى لغير الحكومة البريطانية (١) ٠

كانت التحركات الفرنسية فى مسقط وفى ساحل الهدنة بعد عام ١٨٨٠ مؤشرا لنشوب صراع على النفوذ فى منطقة الخليج ، وكان على بريطانيا ان تواجه هذا الوضع ، ومع تزايد حدة ذلك الصراع اضطرت الحكومة البريطانية فى اواخر القرن الى انشاء علاقات رسمية مع

---

(١) كانت هناك سابقة لتلك الاتفاقيات رغم انها لم تكن قد تبلور امرها حتى ذلك الوقت ، وذلك فى صورة التعهدات التى حصلت عليها بريطانيا من شيخ الشارقة وراس الخيمة فى شهر يوليو ١٨٣٩ ٠

الكويت . وفى شهر مايو ١٨٩٦ اغتيل حاكم الكويت الشيخ محمد بن صباح وقد اغتاله اخوه مبارك . ونظرا لرغبة الشيخ مبارك الحاكم الجديد فى تدعيم مركزه طلب من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بأن يسمح له بالانضمام الى نظام المعاهدات المتبع مع شيوخ الهدنة ، غير أن الحكومة البريطانية لم توافق على الطلب نظرا لأنها لم تكن ترغب فى ان تفتح بابا جديدا للخلاف مع الباب العالى وذلك بسبب علاقة الكويت الخاصة بالامبراطورية العثمانية . وبعد عامين من هذا التاريخ غيرت بريطانيا موقفها بسبب المحاولات والخطط التى كان يعدها الألمان والروس لانشاء خط حديدى يصل للخليج عبر آسيا الصغرى ، وبما ان الكويت هى المنطقة الوحيدة التى لها ميناء على الجانب العربى من الخليج فقد كان اصحاب المشروع يعتبرونها المحطة الأخيرة المناسبة لمثل هذا الخط ، ولكى تحول الحكومة البريطانية دون حصول أى دولة أوربية على مركز لها فى الكويت فقد حصل المقيم السياسى البريطانى فى ٢١ يناير ١٨٩٩ على تعهد رسمى من الشيخ مبارك حاكم الكويت تعهد فيه بالاصالة عن نفسه وبالاصالة عن ورثته وخلفائه من بعده بعدم استقبال وكلاء أو ممثلين من اى دولة اخرى وبعدم التنازل عن أى جزء من اراضيه لأى دولة أو لرعايا اى دولة دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية . وفى مقابل هذا التعهد ضمنت بريطانيا للكويت المساعدات التى تحتاج اليها (١).

وهكذا فان تعهد حكومة الكويت ، ومعاهدة عدم التنازل من سلطان

---

(١) « المعاهدات » تأليف اتيشيسون (الطبعة الخامسة) فصل ١١ للاطلاع على نموذج الاتفاقات « سالسبورى » واتفاق الكويت لعام ١٨٩٩ اعداد جى بى كميلى دراسات فى التاريخ الحديث الذى تقدم الى البروفسير دبليو . أن . ميدليكوت لندن عام ١٩٦٧ وبقى التعهد معمولا به حتى ١٩٦١/٦/١٩ عندما انهى بعد ان اعتبر بأنه لا يتناسب مع سيادة الكويت واستقلالها . انظر اللائحة التفسيرية (١٩٦١) لتبادل المذكرات حول العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة الكويت .

مسقط ، والاتفاقيات الاستثنائية التى عقدت مع حاكم البحرين وشيوخ الهدنة تعتبر اللمسات الأخيرة فى البناء الهيكلى لنظام المعاهدات الذى طبقته بريطانيا فى الخليج ابان القرن التاسع عشر . وعلى ذلك الهيكل ، وبصفة خاصة نظام الهدنة ، وضعت القواعد التى استند عليها الوجـــود البريطانى فى المنطقة اعتبارا من ذلك الوقت (١) .

وخلال هذا القرن تم التوصل لاتفاقية جديدة تتناول تجارة السلاح وبعض الامتيازات ، ففى ٣ نوفمبر عام ١٩١٦ عقدت معاهدة مع حكومة قطر انضمت قطر بموجبها لنظام الهدنة . ومع انقضاء القرن العشرين أصـبح البناء الهيكلى للمعاهدات موضوعا للنقاش والجدل باعتباره نظاما محدودا لتحديد الوجود البريطانى فى الخليج سواء من حيث المتغيرات الدولية او من حيث مضمون المعاهـــدات نفســـها والتى وقعت فى مرحلة كانت الالتزامات والمصالح البريطانية خلالها التزامات ومصالح بحرية ، بينمـــا اكتسبت فى الاعوام الأخيرة طابعا اقليميا . ومما لا شك فيه أن اطـــار هذا النظام اطار محدود ، غير أن الوجود البريطانى فى الخليج لم يعتمـــد أساسا على ذلك الاطار المحدود للمعاهدات ، وانما اعتمد الى حد كبير ، ان لم يكن حدا أكبر ، على السوابق وعلى السياسة نفسها وآخيرا على المسئولية التى تحملتها بريطانيا فى الحفاظ على السلام البحرى وحماية التجـــارة والملاحة ومكافحة تجارتى الرقيق والســـلاح وفى المحافظة على الكيانات الاقليمية واستقلالها . وفوق كل ذلك وبعد كل ذلك اعتمد الوجـــود البريطانى فى هذه المنطقة على جهود وتضحيات الرجال اللذين حققـــوا السلام والعدالة وحكم القانون داخل الخليج والذين سطروا بأعمـــالهم وجهودهم امجد الصفحات فى تاريخ الامبراطورية البريطانية .

انتهى

* * *

---

(١) للاطلاع على بنود المعاهدة انظر « المعاهدات » اعداد اتيشيسون طبعة (٥) فصل ١١ .

البيبلوجرافيـــا

مراجع الكتاب

---

١ ـ مراجع مخطوطة :

أ ـ سجلات مكتب الهند ·
ب ـ مكتبة مكتب الهند ·
جـ ـ سجلات المكتب العام ·
د ـ المتحف البريطانى ·
هـ ـ مكتبة بودليان ـ اكسفورد ·

٢ ـ مراجع مطبوعة :

أ ـ حكومة الهند ·
ب ـ حكومة بومباى ·
جـ ـ مطبوعات برلمانية ·
د ـ رسائل ومذكرات ·

٣ ـ مؤلفات معاصرة عن السير الذاتية والرحلات وأعمال ثانوية ·

أ ـ مراجع مخطوطة ·
ب ـ سجلات مكتب الهند ·

كانت مسئولية ادارة وتوجيه العلاقات البريطانية مع دول الخليج تتقلدها حكومة بومباى حتى شهر يناير ١٨٧٢ عندما انتقلت مسئوليتها لحكومة الهند · وكانت حكومة بومبـاى تتولى شئون الخليـج عن طريق اللجنتين السياسية والسرية ، وكانت تبعث بتقاريرها الى أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ·

١ ـ الاجراءات السياسية والسرية لبومباى ، ١٧٩٠ ـ ١٧٩٦ ـ (حلقة من مجلد ٢ الى ١١) ١٧٩٧ ـ ١٨٠٩ (حلقة ٣٨٠ مجلد ٦٥ ـ حلقة ٣٨٣ مجلد ١٢) وبتاريخ ١٨٠٩/١١/٢٥ قسمت الادارة السياسية والسرية الى ادارتين ·

٢ - الاجراءات السياسية لبومباى ١٨١٠ - ١٨٦٥ (حلقة ٣٨٣ مجلد ١٣ - حلقة ٣٩٧ مجلد ٣٣) (١) ٠

٣ - اجراءات بومباى السرية ١٨٠٩ - ١٨٥٧ (مجلد ٣٣٠) ان المراحل التى كانت تتولى هذه الادارة أثناءها شئون منطقة الخليج قد سبق الاشارة اليها ٠

٤ - الرسائل السياسية لبومباى (وهى الرسائل التى كان يبعث بها حاكم بومباى الى مجلس ادارة الشركة ١٨٠٣ - ١٨٥٩ (مجلد رقم ٥٠) ٠

٥ - مجموعات المجلس ١٧٩٦ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٧٣٠) ٠

٦ - رسائل بومباى السرية (وهى الرسائل التى كان يبعث بها حاكم بومباى الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) وهى على حلقتين ، بمعنى أن الرسائل كانت ترسل الى انجلترا على نسختين من خلال الطريق المباشر عبر تركيا والعراق ، وعن الطريق البرى عبر مصر ٠

٧ - مرفقات الرسائل السرية لبومباى ١٨٠٢ - ١٨٦٩ (مجلد ١٤٧) أما بعد عام ١٨٦٩ فقد كانت المرفقات توثق بالرسائل ٠

٨ - سجلات معمل الشركة : فارس والخليج (من مجلد ١٨ الى ١٣٠) (١٧٨٤ - ١٨٧٤) وحتى عام ١٧٩٨ - ١٧٩٩ (والمجلدات من رقم ١٨ وحتى رقم ٢٠) وكانت هذه المجموعات تتألف غالبا من التقارير التى كان يبعث بها مع عملاء الشركة فى بوشهر والبصرة ٠

٩ - الرسائل السرية المتعددة وتتكون من ٥١ مجلدا ومن رسائل تتناول عددا واسعا من الموضوعات بما فى ذلك على سبيل المثال احتلال جزيرتى موريشيس وبوربون ؛ رحلة جيمس موريس وهنرى ايليس الى طهران والتعليمات التى كان يبعث بها مكتب الهند للوزير البريطانى المفوض فى طهران سنة ١٨٥٩ ٠

١٠- خطابات البنغال السرية (وهى الخطابات التى كان يبعث بها الحاكم العام الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) ٠

---

(١) استمرت هذه الحلقات بعد سنة ١٨٦٥ ولكن هذا البحث لم يعتمد عليها ٠

١١- مسودات الادارة : التقارير السرية للهند ١٧٨١ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٣) وتتكون من مسودات التعليمات التى كان يضعها مجلس الهند ، وتقوم اللجنة السرية لمجلس الادارة بارسالها للحاكم العام بالهند والى الحكام بالأقاليم وأحيانا الى المقيمين السياسيين البريطانيين فى عدن والخليج والمعتمدين السياسيين فى كل منزنجبار وتركيا العربية ٠

١٢- التقارير السياسية الى بومباى ١٨٠٤ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٠) وتضم التعليمات التى كان يبعث بها مجلس الادارة الى حاكم بومباى فى اللجنة السياسية ٠

١٣- المكاتبات المتبادلة بين الشركة والمجلس ١٨٢٣ - ١٨٣٦ (مجلد رقم ١) وتتعلق هذه المكاتبات بالشئون الخاصة باللجنتين السياسية والسرية خلال هذه الفترة ٠

١٤- المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس وتضم فئتين ، احداهما من ٢٠ مجلدا وتمتد من ١٨٣١ - ١٨٥٨ ، والثئة الثانية من ٥٢ مجلدا وتمتد من ١٨٣٩ - ١٨٥٨ ٠

١٥- مكاتبات حكومة الوطن (السرية) ١٨٣٩ - ١٨٧٤ (٨٢ مجلدا) وهى الحلقة الثانية من المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس المشار اليها سابقا ٠

١٦- الخطابات والمرفقات من حكومة الهند (وهى الخطابات الموجهة من الحاكم العام بالهند الى سكرتير الدولة فى الادارة الخارجية ١٨٦٦ - ١٨٧٤ (٦٦ مجلدا) ٠

١٧- الرسائل الخارجية للهند (وهى الرسائل التى تضم رسائل الحاكم العام بالهند فى الادارة الخارجية) اعتبارا من عام ١٨٥٨ فصاعدا ٠

١٨- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند ابتداء من عام ١٨٥٨ فصاعدا ٠

١٩- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الخليج (من مجلد ١ الى مجلد ٤) ويتناول الأعوام ١٨٧٥ - ١٨٨٠ وهى تتكون من نسخ المكاتبات الخاصة بالمقيم السياسى فى الخليج والمعتمد السياسى فى مسقط مع حكومة الهند والتى كان يتم ارسالها مباشرة الى وزير الدولة لشئون الهند ٠

٢٠ـ الخطابات السرية الموجهة الى الهنـد ، ومدراس ، وبومباى ، وعـدن ، ومسقط ، والخليج ، وزنجبار ١٨٥٩ ـ ١٨٧٤ (وتتألف من ٦ مجلدات) ٠

٢١ـ التقارير السياسية للهند ١٨٥٨ ـ ١٨٧٤ (فى ٦٧ مجلدا) ٠

٢٢ـ مجموعات التقارير السرية للهند ابتداء من ١٨٥٨ ـ ١٨٧٤ فصاعدا (١٤٤ مجلدا) ٠

٢٣ـ التقارير السياسية والسرية للهند ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا ٠

٢٤ـ التقارير السياسية الى بومباى (الادارةالسرية) ١٨٥٨ ـ ١٨٧٤ (١٤ مجلدا) ٠

٢٥ـ مجموعات التقارير السرية الى بومباى ١٨٥٨ ـ ١٨٧٣ (٨٧ مجلدا) ٠

٢٦ـ مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا ٠

٢٧ـ متفرقات حكومة الوطن (وهذه الحلقة عبارة عن مجموعات غير متناسقة بحيث يتعذر تفصيلها) ٠

٢٨ـ متفوقات البحرية (ان أغلب سجلات بحرية بومباى والاسطول الهندى قد اتلفت عام ١٨٦٠ وقد تم جمع ما بقى منها فى هذه السلسلة ٠

مكتبـة مكتـب الهنـد

١ ـ بيانات عن الملاحـة فى نهـر الفـرات ١٨٣١ ـ ١٨٣٣ بقلـم الكابتن ف٠ شيزنى ٠

٢ ـ مذكرات فى عملية مسح للساحل العربى فى الخليج بقلم اللفتنانت ج٠ن٠جى اعداد اللفتنانت ا٠م هوتون خبير المسح ٠

٣ ـ مذكرات (نورث بروك) (٢٣ مجلدا) الأوراق الخاصة بتوماس جورج يارنج ، ايرل نورث بروك الأول (١٨٢٦ ـ ١٩٠٤ م) الحاكم العام للهند من ١٨٧٢ حتى ١٨٧٦ م المجلدات ٩ و ١١ و ١٢ وتضم مراسلاته الخاصة الى أرجيل (١٨٧٢ ـ ١٨٧٤ م) والى سالسبورى (١٨٧٤ ـ ١٨٧٦ م) وكذلك المجلدات من ١٣ الى ١٨ وتضم مراسلاته داخل الهند ٠

٤ ـ (مذكرات بيلى) وهى تضم ٥ حقائب ٠ الأوراق الخاصة بالسير لويس بيلى ١٨٢٥ ـ ١٨٩٢ م ٠

٥ — (مذكرات ارجيل) وهى النسخة الفيلمية للمراسلات الخاصة بالسير جورج دوجلاس كامبل ، ديوك ارجيل ، عن الفترة التى شغل فيها منصب وزير الدولة لشئون الهند (١٨٦٨ — ١٨٧٤ م) ولا يزال ديوك ارجيل يحتفظ بالنسخ الأصلية لهذه الأوراق .

سجلات المكتب العام

١ — وزارة الخارجية — ٥٤ (ادارة مسقط) باستثناء بعض الرسائل المتفرقة التى ترجع الى فترة مبكرة والتى يمكن الاطلاع عليها فى سجلات مكتب الهند ، فان هذه السلسلة من الرسائل لم تبدأ قبل عام ١٨٤٠ عندما تم تعيين أول قنصل بريطانى فى مسقط .

٢ — وزارةالخارجية — ٦٠ (ادارة فارس) لم يعتمد المؤلف على هذا المصدر الا فى أحوال قليلة ، اذ أن أكثرية الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية والوزير البريطانى المفوض فى طهران خاصة بالشئون المتعلقة بالخليج ، وكانت ترسل الى مجلس الهند ثم بعد ذلك الى مكتب الهند .

٣ — وزارة الخارجية — ٧٨ (ادارة تركيا) استخدمت هذه السلسلة من المعلومات فيما يتعلق بموضوع الملاحة البخارية للهند ، وبعثة الفرات ونشاطات محمد على فى شبه الجزيرة فى أغلب الأحوال .

٤ — وزارة الخارجية — ٨٤ (ادارة تجارة الرقيق) حتى عام ١٨٤٠ لا تتضمن هذه السلسلة معلومات كثيرة عن تجارة الرقيق من افريقية والحبشة لكنها تتضاعف فيما بعد لحد كبير . آن الرسائل المتبادلة حول تجارة الرقيق بين وزارة الخارجية وغيرها من ادارات الدولة قبل عام ١٨٣٩ تضمها مجلدات تتناول الشئون الداخلية .

٥ — وزارة الخارجية — ٢٤٨ (أرشيف المفوضية والقنصلية وغيرها من الرسائل المتعلقة بفارس) ولكن الاشارة الى هذه المراجع لم تحدث الا فى مناسبة أو مناسبتين .

٦ — وزارة الخارجية — ٥١٩ (مذكرات كولى) المذكرات الخاصة بهنرى ريتشارد ويلسلى البارون الثانى والارل الأول لكاولى (١٨٠٤ — ١٨٨٤ م) بالاشارة الى هذه المراجع تنحصر فى الفترة الخاصة بالحرب الفارسية (١٨٥٦ — ١٨٥٧ م) عندما كان كاولى السفير البريطانى فى باريس .

٧ — الادارة — (١) (ادارة السكرتارية — الخطابات الواردة) وتضـم هـذه السلسلة الرسائل الخاصة بالقادة العامين فى القواعد وغيرهم من الضباط وقادة السفن المعتمدين فى مهمات خاصة ٠٠ الخ ، ولما كانت سفن الأسطول الملكى لا تقوم بزيارات كثيرة للخليج قبل السبعينات من القرن الثامن عشر فليست هناك كمية كبيرة من الخطابات حول هذا الموضوع ٠

٨ — الادارة — (٢) (ادارة السكرتارية — الخطابات الصادرة) تضـم هـذه السلسلة التعليمات الصادرة للقادة والضباط ٠ أما بخصوص المسائل التى تتعلق بالهند فقد كان يتم ارسال نسخ من هذه الرسائل عادة الى مجلس الهند ثم الى مكتب الهند فيما بعد ٠

٩ — الادارة — (٥٠) (مذكرات الادميرالات) يتعلق هذا الجزء من الرير ادميرال السير فردريك ميثلاند برحلته للخليج عام ١٨٣٩ م وقد استشهدنا به فى هذا الكتاب ٠

المتحـف البريطـانى

١ — مذكرات جورج ايدن البـارون الثانى والارل الأول لأوكـلاند (١٧٨٤ — ١٨٤٩) عندما كان يشغل منصب الحاكم العام بالهند ١٨٣٦ حتى ١٨٤٨ م

٢ — مذكرات السير هوب هاوس (١٧٨٦ — ١٨٦٩) وتضـم هذه المراجـع المذكرات الخاصة بهوب هاوس والتى كانت مودعة بالمتحف البريطانى أما بقية المذكرات فقد كانت ضمن (متفرقات حكومة الوطن التابعة لسجلات مكتب الهند) ٠

مكتبـة بودليـان

١ — مذكرات كلارندون — الأوراق الخاصة بجورج وليم فردرك فيلليرز (١٨٠٠ — ١٨٧٠ م) وقد اعتمد المؤلف على المجلدات (٤٨ — ٧٩ ، ١٣٥ — ١٤٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥) وهى التى تضم رسائله عن الحرب الفارسية ومع بالمرستون وغيره من أعضاء البرلمان ومع كاولى وموريه ٠

مراجـع مخطوطـة

١ — حكومة الهنـد

١ — مجموعة المعاهدات والاتفاقات والوثائق المتعلقة بالهند والبلدان المجاورة ، اعداد اتيشيسون ٠

٢ ـ التقارير السنوية الادارية للممثلية البريطانية فى الخليج والوكالة البريطانية فى مسقط ومنها :

(أ) تقرير اللفتنانت كولونيل ايسروس بعنوان (مذكرات حول نجد ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ م) ٠

(ب) تقرير اللفتنانت كولونيل اسميل بعنوان (مذكرات عن قبائل عمان) وتقرير روس بعنوان (مذكرات عن طائفة الاباضية) ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ م ٠

(جـ) تقرير روس بعنوان موجز لتاريخ عمان من عام ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ م ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣ م ٠

(د) تقرير مايلز بعنوان لمحة عن (سيرة السيد سعيد بن سلطان) ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤ م ٠

(هـ) تقرير مايلم بعنوان (مذكرات رحلة عبر عمان والظاهرة) ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦ م ، وتقرير مايلز لمحة عن (سيرة السيد سلطان بن احمد) ١٨٨٧ ـ ١٨٨٨ م ٠

٣ ـ دليل الخليج ـ عمان وأواسط الجزيرة العربية مجلدان اعداد ج٠ لوريمار ٠

٤ ـ مختارات من وثائق الدولة فى بومباى حول شركة الهند الشرقية وعلاقتها بالخليج مع ملخص للاحداث ١٦٠٠ وحتى ١٧٠٠ م ٠

٥ ـ ملخص للشئون العربية التركية ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ م ٠

٦ ـ ملخص للرسائل المتعلقة بشئون الخليج ١٨٠١ ـ ١٨٥٣ م ٠

٧ ـ ملخص للتجارة والمواصلات فى الخليج ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ م ٠

٨ ـ ملخص لشئون نجد ١٨٠٤ ـ ١٩٠٤ م ٠

٩ ـ ملخص للرسائل المتعلقة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ ـ ١٩٠٥ م ٠

١٠ـ ملخص لشئون البحرين ١٨٠٤ ـ ١٩٠٤ م ٠

١١ـ ملخص لشئون مسقط ابتداء من عام ١٨٥٦ م وقد اشترك فى هذا العمل عدد من الشخصيات سواء فى سملا والخليج ٠

١٢ـ ملخص لشئون الساحل والجزر الفارسية ١٨٥٤ ـ ١٩٠٥ م ٠

١٣– ملخص للحملة التركية للساحل العربى للخليج والاحساء والقطيف .

١٤– ملخص لتجارة الرقيق فى عمان والخليج ١٨٧٣ – ١٩٠٥ م مع أثر رجعى للتاريخ السابق لعام ١٨٥٢ م .

١٥– ملخص حول التدابير البحرية فى الخليج ١٨٦٢ – ١٩٠٥ م .

٢ – حكومة بومبـاى

١ – مختارات من سجلات حكومة بومباى ، معلومات تاريخية وغير تاريخية تتعلق بعمان والبحرين وغيرهما من الأقطار فى الخليج ، وقد أشرف على التحقيق ا.ر هيوز توماس – طبعة بومباى ١٨٥٦ م .

٢ – تقرير عن رحلة الى الرياض عاصمة الوهابيين – بقلم اللفتنانت كولونيل بيلى – طبعة بومباى ١٨٦٦ م .

٣ – مذكرات عن رحلة عبر شبه الجزيزة العربية – بقلم الكابتن ج.اف. سادلر – طبعة بومباى ١٨٦٦ م .

٣ – مطبوعات برلمانية

١ – تقارير اللجان (١٨٢١ م) مجلد ٦ تقرير رقم ٧٤٦ « التقرير الثالث للجنة المنتخبة عن التجارة الخارجية » .

٢ – بيانات وأوراق (١٨٢١ م) « عودة الأسرى الذين أسروا فى بلاد بنى بو على » .

٣ – تقارير اللجـان (١٨٣١ – ١٨٣٢ م) مجلد ١٠ « شئون شركة الهنـد الشرقية » وكانت عبارة عن محضر لشهادات فى اللجنة المنتخبة .

٤ – تقارير اللجان (١٨٣٤ م) مجلد ١٤ « تقرير اللجنة المنتخبة عن الملاحة البخارية للهند » .

٥ – بيانات وأوراق (١٨٣٧ م) مجلد ١٤ ورقم ٥٤٠ « الحملة للفرات : نسخة من التعليمـات المرسـلة الى الـكولونيل شـيزنى مع ملخص للرسـائل والمصروفات » .

٦ – بيانات وأوراق (١٨٣٧ – ١٨٣٨ م) « تجارة الرقيق : رسائل وتعليمات وقوانين ١٨٢٩ – ١٨٣٦ م » .

٧ – بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس – احتلال خرك » .

٨ ـ بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس وأفغانستان : مكاتبات ١٨٣٤ — ١٨٣٩ م » ٠

٩ ـ بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « الرق : خطاب من حكومة الهند بتاريخ ٨ فبراير ١٨٤١ م ومعه تقرير أعضاء لجان القانون بتاريخ ١٥ يناير ١٨٤١ م » ٠

١٠ـ بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « مسقط : الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٨ م » ٠

١١ـ بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « فارس : مكاتبات الفترة الواقعة ١٨٣٨ — ١٨٤٠ م » ٠

١٢ـ بيانات وأوراق (١٨٤٢ م) « فارس : المعاهدة التجارية لعام ١٨٤١ م » ٠

١٣ـ بيانات وأوراق (١٨٥١ م) « مسقط وتجارة الرقيق ، وتضم سلسلة المكاتبات والاتفاقيات وغيرها » ٠

١٤ـ بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحملة الفارسية ٠

١٥ـ بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتعلق بالمكاتبات حول فارس ٠

١٦ـ بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحرب الفارسية ٠

١٧ـ بيانات وأوراق (١٨٦١ م) وتتناول الحملة الفارسية والعمليات العسكرية المتعلقة بالتمرد ٠

١٨ـ بيانات وأوراق (١٨٧٠ م) « تجارة الرقيق فى افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة الى كلارندون بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٧٠ م » ٠

١٩ـ بيانات وأوراق (١٨٧١ م) وذلك بشأن تجارة الرقيق فى ساحل افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة المنتخبة ٠

٤ ـ رسائل ومذكرات

BERTRAND, PIERRE, Lettres Inedites de Talleyrand a Napoleon, 1800-1809, Paris 1889.

DRIAULT, EDOUARD, L'Egypt et l'Larope : La Crise orentale de 1839 — 1941, 5 Vols, Cairo. Societe royale geographie d'Egypte, 1930 — 4.

٣ـ المذكرات السياسية لالين بورو (١٨٢٨ — ١٨٣٠ م) وقد أعدها اللورد كولشيستر فى مجلدين ـ طبعة لندن ١٨٨٦ م ٠

٤ ـ تقارير ومحاضر الركويس ويلسلى أثناء عمله بالهند فى ٥ مجلدات ـ طبعة لندن ١٨٤٠ م ٠

٥ ـ اللورد منتو فى الهند «حياة ورسائل جلبرد اليوت الارل الأول لمنتومن عام ١٨٠٧ الى عام ١٨١٤ م عندما كان يشغل منصب الحاكم العام للهند » طبعة لندن ١٨٨٠ م ٠

٦ ـ مختارات من التقارير والمعاهدات وغيرها من الوثائق الخاصة بالماركويس ويلسلى خلال توليه حكومة الهند ـ طبعة اكسفورد ١٨٧٧ م ٠

٧ ـ تقارير رسائل ومذكرات الفيلد مارشال أرثر دوق ولنجتون ، وقد قام بالتحقيق فيها ابنه دوق ولنجتون أيضا فى ٨ مجلدات ـ طبعة لندن ١٨٦٧ ـ ١٨٧٣ م ٠

٥ ـ اعمال معاصرة لسير الرحلات واعمال ثانوية

١ ـ جزر البحرين : دراسة دبلوماسية وقانونية للنزاع البريطانى الايرانى : اعداد الاميرالية البريطانية ـ طبعة نيويورك ١٨٥٥ م ٠

AUCHER — ELOY, Relations de voyages en orient, 2 vols, Paris, 1843.

AUZOUX, La France et Mupscate aux dixhaitieme et dix-neuvieme siecles, Reuue d'Histoire diplomqtiaue, xxIII (1909).

٤ ـ « الشعاع الشائع باللمعان فى ذكر ائمة عمان » تأليف ابن رزيق وترجمة الأب بادجر ٠

٥ ـ « الرق فى الهند البريطانية » تأليف د٠ر باناجى ـ طبعة بومباى ١٨٣٣ م ٠

٦ ـ « حكم احمد بن سعيد ـ امام عمان » مجلة الجمعية الملكية الآسيوية ١٩٤١ م بقلم بكنجهام ٠

٧ ـ بريطانيا العظمى وروسيا والمسألة الشرقية ١٨٣٢ ـ ١٨٤١ م وهى رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة جامعة لندن ١٩٣٣ م تأليف ج٠ انتس بولسوفر ٠

٨ ـ « أسرة القاجار » تأليف السير هارفورد جونز ـ طبعة لندن ١٨٣٥ م

٩ ـ بيان عن انجازات البعثة الملكية الى بلاط فارس ، مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٤ م ٠

١٠ـ رحلات فى أشورية وميديا وفارس ، مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٨ م بقلم ج٠١٠س بكنجهام ٠

١١- « رحلات الى شبه الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٢٩ م بقلم بكنجهام ٠

١٢- « ملاحظات عن السكان البدو والوهابيين » طبعة لندن ١٨٣٠ م بقلم بكنجهام ٠

١٣- « بعثة المسح لنهرى الفرات ودجلة » مجلدان - طبعة لندن ١٨٥٠ م بقلم اف٠ار٠ شيزم ٠

١٤- « قصة بعثة المسح للفرات » طبعة لندن ١٨٦٨ م بقلم اف٠ار٠ شيزم ٠

١٥- تقرير عن رحلة برية من الشخرة الى مسقط والجبل الأخضر فى عمان ، من اعمال الجمعية الجغرافية فى بومباى (١٨٤٧ - ١٨٤٩) بقلم اللفتننانت كول ٠

١٦- « اصطياد العبيد فى المحيط الهندى سنة ١٨٣٧ م » طبعة لندن بقلم الكابتن بى٠ كولوب ٠

(CORANCEZ), L. A. Histoire des wahabis depuis Leur ovigine jusqu'à La Fin 1809, Paris 1810.

١٨- « افريقية الشرقية وغزاتها » تأليف السير رجينالد كوبلاند - طبعة اكسفورد ١٩٣٨ م ٠

١٩- « استعمار افريقية الشرقية » طبعة لندن ١٩٣٩ م بقلم رجينالد كوبلاند ٠

٢٠- « فارس والمسألة الفارسية » تأليف المركويس كرزن ، مجلدان - طبعة لندن ١٨٩٢ م ٠

٢١- « اللعبة الكبرى فى آسيا » من محاضر رايلى ، الأكاديمية البريطانية ١٩٢٧ م بقلم ا٠ج دبليو سى٠ ديفس ٠

٢٢- « مؤسس مصر الحديثة » تأليف اج٠اج٠ دودويل - طبعة كمبردج ١٩٣١ م ٠

٢٣- « وصف لرحلة خراسان خلال عامى ١٨٢١ - ١٨٢٢ م » بقلم جى٠بى٠ فريزر - طبعة لندن ١٨٢٥ م ٠

٢٤- « مهمة بارتل فرير فى زنجبار » المجلة التاريخية ، مجلد ٢ (١٩٦٢ م) بقلم ار٠جى جيفين ٠

٢٥- « مذكرات رحلة عبر الأجزاء الغربية من مكران » مجلة الجمعية الجغرافية الآسيوية الملكية (١٨٣٩ م) بقلم ان٠بى جرانت ٠

٢٦- « اغا محمد خان وقيام الدولة القاجارية » مجلة جمعية آسيا الوسطى الملكية فصل ١ مجلد ٢ (ابريل ١٩١٣) بقلم جى٠ار٠جى هامبلى ٠

٢٧- الطرق البريطانية الى الهند » بقلم اج٠ال هوسكر - طبعة نيويورك ١٩٢٨ م

٢٨- « حملة اوترام وهافلوك الفارسية » بقلم جى٠اج هانت - طبعة لندن ١٨٥٨ م ٠

٢٩- « رحلة من الهند فى اتجاه انجلترا خلال عام ١٧٩٧ م » بقلم جى جاكسون طبعة لندن ١٧٩٩ م ٠

٣٠- « حياة ورسائل السير جون مالكولم » مجلدان - طبعة لندن ١٨٥٦ م بقلم السير جى دبليو كيه ٠

٣١- « السياسة البريطانية فى الخليج » ١٨١٣ - ١٨٤٣ م رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة لندن (لم تنشر) ١٩٥٦ م

٣٢- « مطالبة فارس بالبحرين » - الشئون الدولية (١٩٥٧ م) بقلم جى٠بى كيلى ٠

٣٣- « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » طبعة لندن - بقلم جى٠بى كيلى - ترجمة محمد أمين عبد الله (١٩٦٤ م) ٠

٣٤- « حملة محمد على الى الخليج » ١٨٣٧ - ١٨٤٠ م - دراسات الشرق الأوسط بقلم جى٠بى كيلى ٠

٣٥- « ملاحظات لعمليات مسح للسواحل الشرقية للخليج فى عام ١٨٢٨ م » مجلة الجمعية الجغرافية الملكية - المجلد الخامس (١٨٣٥ م) ٠

٣٦- « حياة الجنرال اف٠ار شيزنى » بقلم قرينته وكريمته لين وبول - طبعة لندن ١٨٥٥ م ٠

٣٧- « تقييم وتوزيع سفن الاسطول الحربى البريطانى فى القرن التاسع عشر مجلة مارين ميرور - عدد شهر ابريل ١٩٤٨ م ٠

٣٨- « اربعة قرون من تاريخ العراق الجديث » طبعة اكسفورد ١٩٥٢ م بقلم اس٠اج لونجرج ٠

٣٩ـ « تاريخ الأسطول الهندى » تأليف سى٠ار لوو ـ مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٧٧ م ٠

٤٠ـ « تاريخ فارس » مجلـدان ـ طبعة لنـدن ١٨١٥ م تأليف السير جون مالكولم ٠

٤١ـ « تاريخ السيد سعيد سلطان فى مسقط » طبعة لنـدن (تأليف الشيخ منصور) ترجمة موريزى ـ طبعة لندن ١٨١٩ م ٠

٤٢ـ « تاريخ مصر فى ظل حكم محمد على » مجلدان ـ طبعة باريس ١٨٢٣ م تأليف اف منجن ٠

٤٣ـ « رحلة شتوية عبر روسيا وجبال القوقاز وجورجيا » مجلدان ـ تأليف الكابتن ار٠اى مجنان ـ طبعة لندن ١٨٣٩ م ٠

٤٤ـ « فى الطريق من صحار الى البريمى فى عمان » بقلم الكولونيل اس٠بى مايلز ـ مجلة فرع البنغال للجمعية الآسيوية الملكية (١٨٧٧ م) ٠

٤٥ـ « بلدان وقبائل الخليج » مجلدان ـ طبعة لندن ١٩١٩ م بقلم اس٠بى مايلز ٠

٤٦ـ « وصف شبه الجزيرة العربية » بقلم كارستنان ينبهور ـ طبعة كوبنهاجن ١٧٧٣ م ٠

٤٧ـ « ترجمة لكتيب عربى يبحث فى تاريخ الوهابيين وعقيدتهم » بقلم عبد الله حفيـد محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية ـ مجلة جمعية البنغال الآسيوية ٠

٤٨ـ رحلة عبر الامبراطورية العثمانية من مصر الى فارس ـ ٦ مجلدات ـ طبعة باريس ١٨٠١ ـ ١٨٠٧ م ٠

٤٩ـ الحملة الفارسية عام ١٨٥٧ م ـ طبعة لندن ١٨٦٠ م بقلم السير اللفتنانت جنرال جيمس اوترام ٠

٥٠ـ « ملاحظات رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على الخليج ومنها الى عمان » عام ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣ م الجمعية الجغرافية الملكية ـ مجلد ٨ ـ ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤ م بقلم دبليو جى بلجريف ٠

٥١ـ « ملاحظات عن رحلة الى أواسط وشـرق وجنوب الجزيرة خـلال عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٣ م » الجمعية الجغرافية الملكية ـ عدد ٣٤ (١٨٦٤ م » بقلم دبليو جى بلجريف ٠

٥٢ـ « رحلة عام عبر أواسط وشرق الجزيرة العربية » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٦٥ م بقلم دبليو جى بلجريف ٠

٥٣ـ « رحلات الى آسيا وأفريقية » طبعة لندن ١٨٠٨ م بقلم ابراهام بيرسون ٠

٥٤ـ « ملاحظات عن القبائل والتجارة والموارد حول الخط الساحلى للخليج » جمعية بومباى الجغرافية (١٨٦٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل ليومى بيلى ٠

٥٥ـ بيان عن رحلة حديثة عبر الجزء الشمالى للخليج بقلم بيلى ٠

٥٦ـ « زيارة لعاصمة الوهابيين ءى أواسط شبه الجزيرة » بقلم بيلى ٠

٥٧ـ « الساحل الشرقى لشبه جزيرة العرب فيما بين مسقط وصحار » بقلم دبليو ٠ام بنجلى ٠

٥٨ـ « شبه جزيرة العرب » بقلم جى٠بى فيلبى ـ طبعة لندن ١٨٩٠ م ٠

٥٩ـ « العربية السعودية » طبعة لندن ١٩٥٥ م بقلم جى٠بى فيلبى ٠

٦٠ـ « شركة الهند الشرقية » ١٧٨٤ ـ ١٨٣٤ م طبعة مانشستر ـ بقلمس٠اج فيلبس ٠

٦١ـ « بريطانيا وروسـيا فى الشرق » طبعة لنـدن ١٨٧٥ م للسير هنرى رولنسون ٠

٦٢ـ « تأريخ الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية والهند » مجلة فرع بومباى للجمعية الآسيوية الملكية ١٨٧٨ ـ ١٨٨٠ م بقلم اى ريهاتسك ٠

٦٣ـ « مهمة الى بلاطات مسقط والصين وكوشين خلال أعوام ١٨٣٢ ـ ١٨٣٣ ـ ١٨٣٤ م طبعة نيويورك ١٨٧٣ م بقلم الكابتن لدموند روبرتس ٠

٦٤ـ « الانعكاسات السياسية لحملة بونابرت الشرقية » بقلم جى هولاندوز (المجلة التاريخية البريطانية) ٠

٦٥ـ « مذكرة حول التقسيمات القبلية فى اقليم عمـان ـ مع خريطة توضح التوزيع العام للقبائل وشجرة العائلة للاسرة الحاكمة في مسقط » بقلم روس ٠

٦٦ـ « تاريخ عمان حتى عام ١٧٢٨ م بعد الميلاد ـ جمعية البنغال الآسيوية (١٨٦٨ ـ ١٨٧٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل اى٠اس روس ٠

٦٧ـ «مذكرات اميرة عربية» بقلم السيدة اميلى رويتى ـ طبعة لندن ١٨٨٨م٠

٦٨ـ « وصف لرحلة حول العالم خلال أعوام ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ م » طبعة لندن ـ بقلم دبليو اس دبليو راشنبرجر ٠

٦٩ـ « الجنرال رجبى ، وزنجبار وتجار الرقيق » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم ابنته السيدة راسيل ٠

٧٠ـ « سعيد بن سلطان » طبعة لندن ١٩٢٩ م بقلم رودولف سعيد رويثى ٠

٧١ـ « موجز الموسوعة الاسلامية » بقلم اج٠اى٠ار جب ، وجى٠اج كريمرز ـ طبعة لندن ١٩٥٣ م ٠

٧٢ـ « ملاحظات خلال رحلة استطلاعية للساحل الشرقى من افريقية ابتداء من رأس القرضوفى جنوبا الى جزيرة زنجبار » مترجمة ـ جمعية بومباي الجغرافية ـ بقلم الكابتن تى سيمى (١٨٨٤ م) ٠

٧٣ـ « رحلة نصف شهر عبر مسالك خوزستان وفارس غير المطروقة » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٢ م بقلم جى٠اج ستوكلر ٠

٧٤ـ « شيخ فارس » مجلدان ـ لندن ١٩١٥ م بقلم السير برس سكايز ٠

٧٥ـ « قضية جزر البحرين » (بالفرنسية) تأليف علام رضا تاج بخش ـ طبعة باريس ١٩٦٠ م ٠

٧٦ـ « انجلترا والشرق الأدنى » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم اج دبليو تى تمبرلى ٠

٧٧ـ « عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر ـ المجلة الجغرافية ٠

٧٨ـ « رحلة أخرى عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر ـ المجلة الجغرافية ٠

٧٩ـ « حدود الصحراء العمانية » بقلم وليفر دفيسجر ـ المجلة الجغرافية ٠

٨٠ـ « بالمرستون ومشكلة لبنان » ١٨٣٢ م » مجلة التاريخ الحديث ـ بقلم ام فيريت ٠

٨١ـ « تاريخ فارس بدءا من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٥٨ م » طبعة لندن بقلم ار٠جى واتسون ٠

٨٢ـ « وصف لرحلة عبر داخلية عمان » بقلم اللفتنانت جى٠ار ولستد ،

٨٣ـ « رحلات فى شبه الجزيرة العربية » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٨ ـ بقلم اللفتنانت جى٠ار ولستد ٠

٨٤ـ « رحلات الى مدينة الخلفاء ، عبر سواحل الخليج والبحر الأبيض المتوسط » مجلدان ـ طبعة لندن ـ بقلم جى٠ار ولستد ٠

٨٥ـ « بيانات عن رحلة الى عمان على امتداد الساحل الشرقى لشبه الجزيرة » مترجمة ـ جمعية بومباى الجغرافية ـ بقلم اف وايتلوك ٠

٨٦ـ « معلومات عن العرب القاطنين الساحل الواقع بين رأس الخيمة وأبو ظبى على الخليج والذى يطلق عليه ساحل القراصنة » بقلم اف وايتلوك ٠

٨٧ـ « وصف تصويرى لجزر الساحل الواقع عنــد مدخل الخليج » الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٨ م) بقلم اف وايتلوك ٠

٨٨ـ « الخليــج » طبعة اكسفورد ١٩٢٨ م بقلم السير أرنولد ويلسون ٠

٨٩ـ « مذكرة تتناول مصائد اللؤلؤ فى الخليج » بقلم الماجور دى ويلسون الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٣ م) ٠



فهرس الجزء الثانى

* * *

تنبيـــه

ان الآراء والمعلومات الواردة في هـــذا الكتاب هى على مسئولية المؤلف ، ولا تعبر بحـــال من الاحوال عن آراء حكومة سلطنة عمــان ، ولا تتحمل ازاءها آية مسئولية .

اعد الكتاب للطبع وراجعه الاستاذ عبد المنعم عامر

رقم الايداع بدار الكتب ٥٠٤٠/٧٩